

الجزء الاول من حاشية العلامة الفقيه الفهامة النبيه خاتمة المحققين الشيخ  
محمد امين الشهير بابن عابدين المسماة رد المحتار على الدر المختار شرح  
تنوير الابصار في فقه مذهب الامام الاعظم ابى حنيفة النعمان نفع الله  
بها اهل الايمان آمين



معارف عموميه نظارت جليله سنك في ١٢ شوال سنه ١٣٢٤ وفي ١٥ تشرين ثانى  
سنه ١٣٢٢ تاريخلى و ٢٩٧ نومرولى رخصتنامه سنى حائر در

در سعادت



١٣٢٤

فهرست الجزء الاول من حاشية رد المحتار على الدر المختار  
للعلامة السيد محمد امين المعروف بابن تابدين

صحيفه	صحيفه
١٢ مطلب افضل صيغ الصلاة	٨٤ مطلب في تعبد عليه السلام بشرع من قبله
٣٣ مقدمة	٨٤ مطلب ليس اصل الوضوء من خصوصيات
٣٦ مطلب الفرق بين امصدر والحاصل بالصدر	هذه الامة بل الغرة والتجليل
٣٩ مطلب في فرض الكفاية وفرض العين	٨٦ مطلب في حديث الوضوء على الوضوء
٤٠ مطلب فرض العين افضل من فرض الكفاية	نور على نور
٤١ مطلب في التنجيم والرمل	٨٧ مطلب قد يطلق الفرض على ما ليس
٤٢ مطلب السحر انواع	بركن ولا شرط
٤٢ مطلب في الكهانة	٨٧ مطلب في الفرض القطعي والظني
٤٣ مطلب في الكلام على انشاد الشعر	٨٩ مطلب في معنى الاشتقاق وتقسيمه الى
٤٥ مطلب يجوز تقايد المنفصول مع وجود الافضل	ثلاثة اقسام
٥٥ مطلب فيما اختلف فيه من رواية الامام عن بعض الصحابة	٩٥ مطلب في السنة وتعريفها
٦١ مطلب في مولد الائمة الاربعة ووفاتهم ومدة حياتهم	٩٨ مطلب المختار ان الاصل في الاشياء
٦٣ مطلب صح عن الامام انه قل اذا صح الحديث فهو مذهبي	الاباحة
٦٣ مطلب في حديث اختلاف امتي رحمة	٩٨ مطلب الفرق بين النية والقصد والعزم
٦٣ مطلب رسم المفتي	٩٨ مطلب الفرق بين الطاعة والقربة
٦٤ مطلب في طبقات المسائل وكتب ظاهر الرواية	والعبادة
٦٦ مطلب اذا تعارض التصحيح	١٠٠ مطلب سائر بمعنى باقى لا بمعنى جميع
٦٩ مطلب لا يجوز العمل بالضعيف حتى لنفسه عندنا	١٠٣ مطلب في دلالة المفهوم
٦٩ مطلب في حكم التقليد والرجوع عنه	١٠٧ مطلب في منافع السواك
٧١ مطلب في طبقات الفقهاء	١١١ مطلب في الوضوء على الوضوء
٧٣ كتاب الطهارة	١١١ مطلب كلة لا بأس قد تستعمل في المندوب
٧٧ مطلب في اعتبارات المركب التام	١١٢ مطلب قد يطلق الجائز على ما لا يمتنع
	شرعا فيشمل المنكروه
	١١٢ مطلب في تصريف قولهم معزيا
	١١٥ مطلب لافرق بين المندوب والمستحب
	والنفل والتطوع
	١١٥ مطلب ترك المندوب هل يكره تنزيها
	وهل يفرق بين التنزيه وخلاف الاولى
	١١٦ مطلب في تيمم مندوبات الوضوء



- ١١٦ مطلب لمرض أفضل من النقل الا ١٧٢ مطلب في ان التوصل من الخوص افضل  
في مسائل  
١١٧ مطلب في مباحث الاسعاف في الوضوء ١٧٣ مطلب الاصح انه لا يشترط في الجريان  
الماء  
١١٨ مطلب في بيان ارتقاء الحديث الضعيف ١٧٤ (نبيه) مهم في طرح الزيل في القساطل  
الى مرتبة الحسن  
١٢٠ مطلب في مباحث الشرب قوما  
١٢١ مطلب في العرة والتجديد  
١٢١ مطلب في التمسح بتدليل  
١٢٢ مطلب في تعريف المكروه وانه قد يطاق  
على الحرام والمكروه تحريما ونزيها  
١٢٣ مطلب في الاسراف في الوضوء  
١٢٤ مطلب في نواقض الوضوء  
١٢٩ مطلب في حكم كي الخصة  
١٣١ مطلب نوم من به انقلابات ريح غير ناقض  
١٣١ مطلب لفظ حيث موضوع للمكان  
ويستعار لجهة الشيء  
١٣٣ مطلب نوم الانبياء غير ناقض  
١٣٧ مطلب في نذب مراعاة الخلاف اذا لم  
يرتكب مكروه مذهب  
١٤٠ ابحاث الفسل  
١٤٤ مطلب في سن الفسل  
١٤٧ مطلب في تحرير الصاع والمند والرضل  
١٥٤ مطلب في رطوبة الفرج  
١٥٧ مطلب يوم عرفة افضل من يوم الجمعة ٢١١ باب التيمم  
١٦٠ مطلب يطلق الدعاء على ما يشاء الله ٢٢٧ مطلب في تقدير الغلوة  
١٦٥ باب المياه  
١٦٧ مطلب في حديث لا تسبوا العن الكرم ٢٣٢ مطلب فاقد الطهورين  
١٦٨ مطلب في مسألة الوضوء من الفساق ٢٤٠ باب المسح على الخفين  
١٧١ مطلب حكم سائر المائعات كلها ٢٤٢ مطلب في المسح على الخف الخفي القصير  
في الاصح  
عن الكعبين اذا خيط بالشحشير

- ٢٤٤ مطلب في تعريف الحديث المشهور
- ٢٤٥ مطلب في اعراب قولهم الا ان يقال
- ٢٤٥ مطلب في نواقض المسح للضرورة
- ٢٥٧ مطلب في الفرق بين الفرض العملي والقطعي والواجب
- ٢٥٩ مطلب في لفظة كل اذا دخلت على منكر او معرف
- ٢٦١ باب الحيض
- ٢٦٣ مبحث في مسائل المتحيرة
- ٢٦٦ مطلب لو افترقت مفت بشئ من هذه الاقوال في مواضع الضرورة طلبا للتيسير كان حسنا
- ٢٧٥ مطلب في حكم وطء المستحاضة ومن بذكره نجاسة
- ٢٧٩ مطلب في احوال السقط و احكامه
- ٢٧٩ مطلب في احكام الآيسة
- ٢٨٠ مطلب في احكام المعذور
- ٢٨٤ باب الانجاس
- ٢٩٣ مطلب في طهارة بوله صلى الله عليه وسلم
- ٢٩٤ مبحث في بول الفأرة وبعرها بول الهرة
- ٢٩٧ مطلب اذا صرح بعض الأئمة بقيد لا يصرح غيره بخلافه وجب اتباعه
- ٢٩٩ مطلب في العفو عن طين الشارع
- ٣٠٠ مطلب العرق الذي يستقطر من دردى الحمر نجس حرام بخلاف النوشادر
- ٣٠٤ مطلب في حكم الصبغ والاختصاف بالصبغ او الحناء النجسين
- ٣٠٥ مطلب في حكم الوشم
- ٣٠٩ مطلب في تطهير الدهن والعسل
- ٣١٠ ﴿فصل في الاستنجاء﴾
- ٣١٢ مطلب اذا دخل المستنجي في ماء قليل
- ٣١٦ مطلب القول مرجح على القمل
- ٣١٩ مطلب في الفرق بين الاستبراء والاستنقاء والاستنجاء
- ٣٢٤ مطلب في الامر بالمعروف
- ٣٢٤ مطلب في اول ما يجنب به العبد
- ٣٢٥ ﴿كتاب الصلاة﴾
- ٣٢٧ مطلب فيما يصير الكافر به مسلما من الافعال
- ٣٣٢ مطلب في تعبد عليه السلام قبل البعثة
- ٣٣٤ مطلب لوردت الشمس بعد غروبها
- ٣٣٤ مطلب في الصلاة الوسطى
- ٣٣٥ مطلب في فاقد وقت العشاء كأهل بلغار
- ٣٣٩ مطلب في طلوع الشمس من مغربها
- ٣٤٣ مطلب يشترط العلم بدخول الوقت
- ٣٥٠ مطلب في تكرار الجماعة والاقتداء بالمخالف
- ٣٥٢ مطلب في اعراب كأننا ما كان
- ٣٥٣ مطلب تكره الصلاة في الكنيسة
- ٣٥٥ مطلب في الصلاة في الأرض المغصوبة ودخول البساتين و بناء المسجد في ارض الغصب
- ٣٥٥ باب الاذان
- ٣٥٧ مطلب في المواضع التي يندب لها الاذان في غير الصلاة
- ٣٥٨ مطلب في الكلام على حديث الاذان جرم
- ٣٦٠ مطلب في اول من يخى المتأخر للأذان
- ٣٦٢ مطلب في اذان الجوق
- ٣٦٤ مطلب في المؤذن اذا كان غير محتجب في أذانه
- ٣٦٧ مطلب في كراهة تكرار الجماعة في المسجد

٣٧ من ضمن لفهم الحكم

تحقيقه	تحقيقه
٣٧٢ مطلب هل يشر النبي صلى الله عليه وسلم	٤٢٠ مطلب قصده اطلاق العبارات ان لا يدعى تلمذه الا من راحهم عليه
٣٧٢ باب شروط الصلاة	٤٢٠ مطلب يحمل الكتاب اذا بين بالظني وحكمه اعمه مضاف الى الكتاب
٣٧٥ مطلب في ستر العورة	٤٢١ بحث شروط التحريم
٣٧٨ مطلب في النظر الى وجه الامرء	٤٢٤ مطلب في واجبات الصلاة
٣٨٥ بحث السب	٤٢٥ مطلب المنكروه تحريما من الصغار ولا تسقط به العدالة الا بالادمان
٣٨٧ مطلب في حضور القلب والخشوع	٤٢٥ مطلب كل صلاة ادبت مع كراهة التحريم تجب اعادتها
٣٩٢ مطلب يصح القضاء بنية الاداء وحكمه	٤٢٧ مطلب كل شفع من النفل صلاة
٣٩٢ مطلب مضى عليه سنوات وهو يعلى الظهر قبل وقتها	٤٣٢ مطلب قد يشار الى النبي باسم الاشارة الموضوع للمفرد
٣٩٦ مطلب اذا اجتمعت الاشارة والتسمية	٤٣٣ مطلب لا ينبغي ان يعدل عن الدراية اذا وافقتها رواية
٣٩٦ مطلب ما زيد في المسجد النبوي هل يأخذ حكمه	٤٣٨ مطلب مهم في تحقيق متابعة الامام
٣٩٧ بحث في استقبال القبلة	٤٤٠ مطلب المراد باحتجده فيه
٤٠٢ مطلب كرامات الاولياء ثابتة	٤٤٢ مطلب في سنن الصلاة
٤٠٣ مطلب مسائل التحري في القبلة	٤٤٢ مطلب في قولهم الاساءة دون الكراهة
٤٠٥ مطلب اذا ذكر في مسألة ثلاثة اقوال فالارجح الاول او الثالث لا الوسط	٤٤٣ مطلب في التبليغ خلف الامام
٤٠٦ فروع في التبة	٤٤٦ آداب الصلاة
٤١٠ باب صفة الصلاة	٤٤٧ فصل في بيان تأليف الصلاة الى اتهاها الخ
٤١١ مطلب قد يطلق الغرض على ما يقابل الركن وعلى ما ليس بركن ولا شرط	٤٤٩ مطلب في حديث الاذان جزم
٤١٤ بحث القيام	٤٥١ مطلب الفارسية خمس لغات
٤١٥ مبحث القراءة	٤٥٢ مطلب في حكم القراءة بالفارسية او التوراة والانجيل
٤١٥ مبحث الركن الاصلى و الركن الزائد	٤٥٢ مطلب في حكم القراءة بالشاذ
٤١٦ بحث الركوع والسجود	٤٥٣ مطلب في بيان التواتر والشاذ
٤١٧ مطلب هل الامر التعدى افضل او انعقول المعنى	٤٥٧ مطلب لفظة الفتوى آكدوا بلغ من لفظة اختار
٤١٧ بحث القعود الاخير	٤٥٨ مطلب قراءة السئلة بين الفاتحة والسورة حسن
٤١٨ بحث الخروج بصنعه	

تحقيقه	تحقيقه
٤٦٢ مطلب في اطالة الركوع للجاني	٥٠٠ مطلب لتحقيق مهم فيما لو تذكر في
٤٧٥ مطلب مهم في عقد الاصابع عند التشهد	ركوعه انه لم يقرأ فعاد تقع القراءة
٤٧٩ مطلب في جواز الترحم على النبي ابتداء	فرضا وفي معنى كون القراءة فرضا
٤٨٠ مطلب في الكلام على التشبيه في كفايت	وواجبا وسنة
على ابراهيم	٥٠٢ مبحث في الفرق بين فرض العين
٤٨١ مطلب لا يجب عليه ان يصلي على نفسه	وفرض الكفاية
صلى الله عليه وسلم	٥٠٢ مطلب السنة تكون سنة عين و سنة
٤٨١ مطلب في وجوب الصلاة عليه كما ذكر	كفاية
عليه الصلاة والسلام	٥٠٩ فروع في القراءة خارج الصلاة
٤٨٢ مطلب هل نفع الصلاة عائدا لمصلي ام له	٥٠٩ مطلب الاستماع للقرآن فرض كفاية
وللمصلي عليه	٥١١ ﴿باب الامامة﴾
٤٨٣ مطلب نص العلماء على استحباب الصلاة	٥١٢ مطلب في شروط الامامة الكبرى
على النبي صلى الله عليه وسلم في مواضع	٥١٦ مطلب في تكرار الجماعة في المسجد
٤٨٤ مطلب في المواضع التي تكره فيها	٥٢٣ مطلب البدعة خمسة اقسام
الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم	٥٢٥ مطلب في امامة الامر
٤٨٥ مطلب في ان الصلاة على النبي صلى الله	٥٢٦ مطلب في الاقتداء بشافعي ونحوه هل
عليه وسلم هل تردام لا	يكره أم لا
٤٨٦ مطلب في الدعاء بغير العربية	٥٢٧ مطلب اذا صلى الشافعي قبل الخنفي هل
٤٨٧ مطلب في الدعاء المحرم	الافضل الصلاة مع الشافعي أم لا
٤٨٨ مطلب في خلف الوعيد وحكم الدعاء	٥٣٠ مطلب هل الاساءة دون الكراهة او
بالمغفرة للكافر ولجميع المؤمنين	أخف منها
٤٩١ مطلب في وقت ادراك فضيلة الافتتاح	٥٣١ مطلب في كراهة قيام الامام في غير
٤٩٢ مطلب في عدد الانبياء والرسل عليهم	المحراب
الصلاة والسلام	٥٣٢ مطلب في جواز الايثار بالقرب
٤٩٢ مطلب في تفضيل البشر على الملائكة	٥٣٢ مطلب في الكلام على الصف الاول
٤٩٣ مطلب هل تتغير الحفظة	٥٤٠ مطلب الواجب كفاية هل يسقط
٤٩٣ مطلب هل يفارقه المكان	بفعل الصبي وحده
٤٩٥ مطلب فيما لو زاد على العدد الوارد	٥٤٤ مطلب في الالغ
في التسبيح عقب الصلاة	٥٤٥ مطلب اذا كانت الثلثة يسيرة
٤٩٦ ﴿فصل في القراءة﴾	٥٤٦ مطلب الكافي للحاكم جمع كلام محمد
٤٩٨ مطلب في الكلام على الجهر والخففة	في كتبه التي هي ظاهر الرواية

تسوية	تحفة
٥٥١	مطلب في رفع المنع صوته بإداة على ٦٠٩
الحاجة	٦١١
٥٥١	مطلب القياس بعد عصر الأربعمائة
مقطع فليس لأحد ان يقيس	٦١٢
٥٥٣	مطلب المواضع التي تقصد فيها صلاة ٦١٦
الامام دون المؤتم	غيره لان الجأس الشدة
٥٥٥	مطلب الأخذ بالصحيح اولى من الاصح ٦١٦
٥٥٥	مطلب في احكام مسروق والمدبر ٦١٧
واللاحق	٦١٨
٥٥٦	مطلب فيه لو أتى بالركوع والسجود ٦١٨
او بهما مع الامام او قبله او بعده	٦٢٠
٥٦٠	مطلب الاستحلاف ٦٢٠
٥٦٧	المسائل الاثنا عشرية ٦٢١
٥٧١	لغزأى مصل تفرض عليه القراءة ٦٢٢
في اربع ركعات الفرض	٦٢٥
٥٧٢	لغزأى مصل لاسلام عليه ٦٢٥
٥٧٤	مطلب ما يفسد الصلاة وما يكره فيه ٦٢٨
٥٧٥	مطلب في الفرق بين السهو والنسيان ٦٣٠
٥٧٦	مطلب في المواضع التي يكره فيها السلام ٦٣٣
٥٧٨	مطلب في المواضع التي لا يشب فيها رد السلام ٦٣٣
٥٨٣	مطلب في التشبه بآهل الكتاب ٦٣٥
٥٨٦	مطلب في النسي في الصلاة ٦٣٧
٥٨٩	مطلب في مسائل زلة القرأى ٦٣٨
٥٩٢	مطلب اذا قرأ تعالى حدثك بدون ألف ٦٣٩
لا تقصد	٦٣٩
٥٩٧	مطلب في مكروهات الصلاة ٦٣٩
٥٩٧	مطلب في الكراهة المحرمة والتبرية ٦٤٠
٥٩٩	مطلب في الحشوع ٦٤٠
٦٠٠	مطلب اذا تردد الحركتين سنة وبدعة ٦٤١
كان ترك السنة أولى	من شعبان وعشر ذي الحجة ورمضان

صحيحة	صحيحة
٦٤٢ مطلب في صلاة الرغائب	٧١٥ ﴿باب سجود التلاوة﴾
٦٤٢ مطلب في ركعتي الاستخارة	٧٣١ مطلب في سجدة الشكر
٦٤٣ مطلب في صلاة التسبيح	٧٣٢ ﴿باب صلاة المسافر﴾
٦٤٤ مطلب في صلاة الحاجة	٧٤٢ مطلب في الوطن الاصل ووطن الإقامة
٦٤٨ مبحث في المسائل الستة عشرية	٧٤٧ باب الجمعة
٦٥٤ مطلب في الصلاة على الدابة	٧٤٩ مطلب في صحة الجمعة بمسجد المرجة
٦٥٦ مطلب في القادر بقدره غيره	والصالحية في دمشق
٦٥٩ مبحث في صلاة التراويح	٧٥٠ مطلب في جواز استئابة الخطيب
٦٦٣ مطلب في كراهة الاقتداء في النفل على	٧٥٥ مطلب في نية آخر ظهر بعد صلاة الجمعة
سبيل التداعي وفي صلاة الرغائب	٧٥٨ مطلب في قول الخطيب قال الله تعالى
٦٦٥ ﴿باب ادراك الفريضة﴾	أعوذ بالله من الشيطان الرجيم
٦٦٧ مطلب قطع الصلاة يكون حراما	٧٦٢ مطلب في شروط وجوب الجمعة
ومباحا ومستحبا وواجبا	٧٦٩ مطلب في حكم المرقى بين يدي الخطيب
٦٦٧ مطلب صلاة ركعة واحدة باطلة لا	٧٧٢ مطلب اذا شرك في عبادته فالعبادة
صححة مكروهة	اللاغب
٦٦٨ مطلب في كراهة الخروج من المسجد	٧٧٢ مطلب في الصدقة على سؤال المسجد
بعد الاذان	٧٧٢ مطلب في ساعة الاجابة يوم الجمعة
٦٧٠ مطلب هل الاساءة دون الكراهة أو	٧٧٣ مطلب ما اختص به يوم الجمعة
أخفش	٧٧٣ ﴿باب العيدين﴾
٦٧٦ ﴿باب قضاء الفوائت﴾	٧٧٤ مطلب في الفال والطيرة
٦٧٦ مطلب في ان الامر يكون بمعنى اللفظ	٧٧٤ مطلب يأثم بترك السنة المؤكدة
وبمعنى الصيغة وفي تعريف الاداء والقضاء	كالواحب
٦٧٧ مطلب في تعريف الاعادة	٧٧٥ مطلب فيما يترجح تقديمه من صلاة عيد
٦٨٥ مطلب في اسقاط الصلاة عن الميت	او جنازة او كسوف او فرض او سنة
٦٨٧ مطلب في بطلان الوصية بالحثات	٧٧٥ مطلب الفقهاء قد يذكرون ما لا يوجد
والتهليل	عادة
٦٨٩ مطلب اذا أسلم المرتد هل تعود	٧٧٦ مطلب يطلق المستحب على السنة
حسنة أم لا	وبالعكس
٦٩٠ ﴿باب سجود السهو﴾	٧٨٠ مطلب تجب طاعة الامام فيما ليس
٧٠٨ ﴿باب صلاة المريض﴾	بمعصية
٧١٣ مطلب في الصلاة في السفينة	٧٨٠ مطلب امر الخليفة لا يبقى بعد موته

تحقيقه	مطلبه
٧٨٤	مطلب لا يترك من ترك المستحب ثبوت
٨١٠	مطلب في كف عن الروحة على الزوج
٧٨٤	مطلب في تكبير التشريق
٨١١	مطلب في صلاة الحنابلة
٧٨٤	مطلب في إطلاق اسم السنة على الواجب
٨١٢	مطلب هل يسقط فرض الكفاية
٧٨٥	مطلب مختار ان الذبيح اسمعيل
٨٢٣	مطلب في بيان من هو احق بالصلاة
٧٨٧	مطلب كلمة لا بأس قد تستعمل في
٨٢٣	مطلب تعظيم اولى الامر واجب
٧٨٧	مطلب في ازالة الشعر والظفر في
٨٢٧	مطلب في كراهة صلاة الحنابلة في المسجد
٨٢٨	مطلب مهم اذا قال ان شئت فلان في
٧٨٨	باب الكسوف
٧٩٠	باب الاستسقاء
٧٩١	مطلب هل يستجاب دعاء الكافر
٧٩٢	باب صلاة الخوف
٧٩٥	باب صلاة الحنابلة
٧٩٥	مطلب في تلقين المختصر الشهادة
٧٩٦	مطلب في قبول توبة اليأس
٧٩٧	مطلب في التلقين بعد الموت
٧٩٧	مطلب في سؤال الملكين هل هو
٨٢٥	مطلب في اهداء ثواب القراءة للنبي
٨٢٦	مطلب في وضع الجريد ونحو الآس
٨٢٧	مطلب فيما يكتب على كف الميت
٨٢٨	باب الشهيد
٨٥٢	مطلب في تعداد الشهداء
٨٥٤	مطلب المعصية هل تنافي الشهادة
٨٥٤	باب الصلاة في الكعبة
٨٠٦	مطلب في الكسوف

هو لمعين

حرة الأول من رد مختار على المدر مختار  
شرح تنوير الابصار

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمدك يا من تزهت ذاته عن الأشباه والنظائر \* واشكرك شكرا استزيد به من درر غرر  
عوائد زواهر خواهر \* وأسألت نية مداية \* ودواء الغاية \* بالهداية والوقاية \*  
في البداية والنهاية \* وفتح باب المنهج من مسووط بحر فيصك المحيص لا يضلح الحقائق \* وكشف  
حزائن الأسرار لاستخراج درر البحار من كنز الدقائق \* وأصل واسم على نيك السراج  
وخرج وصدر الشريعة \* صاحب المعراج وحاوي المنعمات الرفيعة \* وعلى آله الطاهرين  
\* وأصحابهم الطاهرين \* والأئمة المجتهدين \* وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين \* ما بعد \*  
فيقول أحوج مفتقرين \* إلى رحمة أرحم الراحمين \* محمد أمين الشهير بابن عابدين \* أن كتاب  
المدر المختار \* شرح تنوير الابصار \* قد طار في الأقصار \* وسار في الأمصار \* وفاق في  
الاستبصار \* على الشمس في رابعة نهار \* حتى اك اناس عليه \* وصار مغرعه اليه \* وهو  
حري بن بعلب \* ويكون اليه مذهب \* فله الصرار المذهب في المذهب \* فلقط حوى  
شروع منقحة \* وسائل مصححة \* ما يحويه غيره من كبار الأسفار \* ولم تنسج على  
منواله يد الأفكار \* بيد انه لصغر حجمه \* ووفور علمه \* قد بلغ في الإنجاز \* إلى حد الانجاز  
\* وتمتع بعجز المختار \* في ذلك الحجاز \* عن انجاز الأفران \* بين الحقيقة والمجاز \* وقد  
كنت صرفت في معاناته رقة من الدهر \* وبذلت له مع انشقة شقة من حديد العمر \* واقتنصت  
شكة الافهام احل شوارده \* وقيدت بأوتاد الأقلام حل اوابده \* وصرت في الليل والنهار  
سميره \* حتى اسر إلى سره وضميره \* واضمى على حوره انقصورات في الحياء \* وكشف  
لى عن وجود محذراته بقاء \* فطنفت أوسى حواشي صدأه صفته بلصيفة \* بما هو في  
الحقيقة يرض بلصحيفة \* ثم رت جمع تلك النوائد \* وبسط سمط هاتيك النوائد \* من  
متفرقات جم شي وترقع \* حواء تدعى من جميع \* ضما إلى ذمت محرره العلامة الحلبي



والعلامة الطحطاوى وغيرها من تحشى هذا الكتاب \* وربما عزوت ما فيها الى كتاب آخر  
 لزيادة الثقة بتعدد النقل لا للاغراب \* واذا وقع في كلامهما ما خلافا للصواب او الاحسن  
 الالهم \* أقرر الكلام على ما يناسب المقام واشير الى ذلك بقولى فافهم \* ولا اصرح بالاعتراض  
 عليهما \* تأديبا معهما \* وقد التزمت فيما يقع في الشرح من المسائل والضوابط \* مراجعة  
 اصله المنقول عنه وغيره خوفا من اسقاط بعض القيود والشرائط \* وزدت كثيرا من  
 فروع مهمة \* فوائدها حجة \* ومن الوقائع والحوادث \* على اختلاف البواعث \* والابحاث  
 الرائقة \* والنكت الفائقة \* وحمل العويصات \* واستخراج الغويصات \* وكشف المسائل  
 المشكلة \* وبيان الوقائع المعضلة \* ودفع الإيرادات الواهية من ارباب الحواشى \* والانتصار  
 لهذا الشارح المحقق بالحق ورفع الغواشى \* مع عزو كل فرع الى اصله \* وكل شئ الى  
 محله \* حتى الحجج والدلائل \* وتعليلات المسائل \* وما كان من مبتكرات فكرى الفاتر \*  
 ومواقع نظرى القاصر \* اشير اليه \* وابنه عليه \* وبذلت الجهد في بيان ماهو الاقوى \*  
 وما عليه الفتوى \* وبيان الراجح من المرجوح \* مما طاق في الفتاوى او الشروح \* معتمدا  
 في ذلك على ما حرره الأئمة الاعلام \* من المتأخرين العظام \* كالامام ابن الهمام وتبذيه  
 العلامة قاسم وابن امير حاج \* والمصنف والرملى وابنى نجيم وابن الشلبى والشيخ اسمعيل  
 الحائك والحنوتى السراج \* وغيرهم ممن لازم علم الفتوى \* من اهل التقوى \* فدونك  
 حواشى هي المريدة في بابها \* الفائقة على اترابها \* المسفرة عن نقابها \* لطلابها وخطابها  
 قد ارشدت من احتار من الطلاب \* في فهم معاني هذا الكتاب \* فلهذا سميتها رد المحتار \*  
 على الدر المختار \* وانى اقول ماشاء الله كان \* وليس الخبر كالعيان \* فسيحمدها معانيها \*  
 بعد الخوض في معانيها

جمعت بتوفيق الاله مسائلا \* رقاق الحواشى مثل دمع الميم

وما ضر شمساً اشرفت في علوها \* ججود حسود وهو عن نورها عمي

وانى اسأله تعالى متوسلا اليه بانيه المكرم \* صلى الله عليه وسلم \* وباهل طاعته من كل ذى مقام  
 على معظم \* وبقدوتنا الامام الاعظم \* ان يسهل على ذلك من انعامه \* ويعينى على اكمله  
 واتمامه \* وان يعفو عن زللى \* ويتقبل منى عملى \* ويجعل ذلك خالصا لوجهه الكريم \*  
 موجبا للفوز لديه في جنات النعيم \* وينفع به العباد \* في عامة البلاد \* وان يسلك بي سبيل  
 الرشاد \* ويهمنى الصواب والسداد \* ويسر عثراتى \* ويسمح عن هفواتى \* فانى متطفل  
 على ذلك \* است من فرسان تلك المسالك \* ولكنى استمد من طوله \* واستعد بقوته  
 وحوله \* وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه انيب \* هذا وانى قد قرأت هذا الكتاب \* العذب  
 المستطاب \* على ناسك زمانه \* وفقه اوانه \* مفيد الطالبين ومربي المريدين \* سيدى الشيخ  
 سعيد الحلبي المولى \* الدمشقي الحنبد \* ثم قرأته عليه ثانيا مع حاشيته للشيخ ابراهيم الحلبي  
 الى كتاب الاجارة عند قراءتى عليه البحر الرائق قراءة اتقان \* بتأمل وامعان \* واقتبست  
 من مشكاة فوائده \* وتحايث من عقود فرائده \* وانتفعت بانفاسه الطاهرة \* واخلاقه  
 الفاخرة \* واجازتى بروايته غز وبتأثير مروياته \* امتع الله تعالى المسلمين بطول حياته \*

نعم ربه عليه من شيخ العلامة مرحوم السيد محمد شاكِر عند سماعي لعمري عن فقيه  
 رحمه ملا علي رزائي من الفتوى بدشق الشام عن شيخ النسخ العلامة عدد رحمن  
 محمد عن مؤلفه عمدة متأخرين شيخ علاء الدين \* وازويه يصاغ عن شيخ السيد شاكِر  
 نشر في عليه بعضه وهو يروي عنه النعماني عن محشي هذا كتاب العلامة الشيخ مصطفى  
 الرحمن الانصاري وملا علي تركاني عن فقيه الشام محمد بن الشيخ صالح الحليبي عن والده  
 العلامة الشيخ ابراهيم جامع الفتوى الشهيرة عن شيخ فقيه العلامة خير الدين الرملي عن  
 شمس الدين محمد الحاتمي عن العلامة محمد بن وس شهاب بن شمس بكسر فسكون وتقديم  
 الام علي بناء اموحدة \* وازويه شيخ السيد ساكر عن محشي هذا الكتاب العلامة  
 النجيري الشيخ ابراهيم الحلي انداري عن فقيه العصر شيخ ابراهيم الغزي السابحاني  
 دين الفتوى بدشق الشام كلام عن علامة الشيخ سليمان منصور عن الشيخ عبد الحلي  
 السمرقاني عن فقيه النفس شيخ حسن الشرحلالي ذي التآليف الشهيرة عن الشيخ  
 محمد الحلي عن ابن الشامي \* وازويه بالاحدة عن الاخوين المعمرين الشيخ عبد القادر  
 و الشيخ ابراهيم حفيدي سيدي عبد غي التابلسي شارح الحجة وغيرها عن جدما المذكور  
 عن والده الشيخ اسمعيل شارح الدرر والغرر عن الشيخ احمد الشوبري عن مشايخ الاسلام  
 الشيخ عمر بن نجيم صاحب النهر والشمس والحوت صاحب الفتاوى المشهورة والنور على  
 المقدسي شارح نظم الكثر عن ابن الشامي \* وازويه بالاحدة ايضا عن المحقق هبة الله البعلبي  
 شارح الاشباه والنظائر عن الشيخ صالح الحليبي عن الشيخ محمد بن علي الكنتي عن الشيخ  
 عبد الغفار مفتي اقدس عن الشيخ محمد بن عبد الله الغري صاحب التتوير والمنح عن  
 علامة الشيخ زين بن نجيم صاحب البحر عن علامة بن شمس صاحب الفتاوى المشهورة  
 و شارح الكثر عن السري عبد البر بن الشحنة شارح الوهاية عن المحقق حيث اطلق الشيخ  
 كمال الدين بن الهمام صاحب فتح القدير عن السراج عمر الشير بقاري الهداية صاحب  
 الفتاوى المشهورة عن علاء الدين السيرامي عن السيد جلال الدين شارح الهداية عن  
 عبد العزيز البخاري صاحب الكشف والتحقيق عن الاستاذ حافظ الدين النسي صاحب  
 الكثر عن شمس الائمة الكردي عن رهان الدين علي المرغيناني صاحب الهداية عن  
 فخر الاسلام البردوي عن شمس الائمة السرخسي عن شمس الائمة الحلواني عن القاضي  
 ابي علي النسي عن ابي بكر محمد بن الفضل البخاري عن ابي عبد الله السيد بنوني عن ابي  
 حفص عبد الله بن احمد بن ابي حفص الصغير عن والده ابي حفص الكبير عن الامام محمد بن  
 الحسن الشيباني عن امام الائمة وسراج لامة ابي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي عن حماد  
 ابن سمي عن ابراهيم النخعي عن عاتمة عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه عن النبي  
 صلى الله تعالى عليه وسلم عن ميم وحى حبريل عليه السلام عن الحكم العدل جل جلاله  
 ونقدت امهوه . (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) بتدأ بها عملا بالاحاديث الواردة  
 في ذلك والاشكال في تعارض رويت لا بتدأ باسملة واحمدلة مشهور وكذا التوفيق  
 بينهما لجعل الابتداء على العربي اه الاصلي وكذا ما ورد من الاذان ونحوه مما يبتدأ بهما فيه

(بسم الله الرحمن الرحيم)

والجواب عنه بان المراد في الروايات جميع الابداء باحداها او بم تقوم مقومه او نعم  
 المقيد على المطاق وهو رواية بدكر الله عند من حوز ذات \* ثم الباء لفظ خاص حقيقته  
 في الاصاق مجاز في غيره من المعاني لا مشترك بينها الترخيص المجاز على الاشتراك مع موضوع بالاصح  
 العام للموضوع له الخاص عند المعد وغيره اى لكل واحد من المشخصات الجزئية المنحوتة  
 بامر كلي وهو مطلق الاصاق بحيث لا يفهم منه الا واحد بخصوصه والاصاق تعليق نهي  
 بشئ وايصاله به فيصدق بالاستعانة والسببية لاصاق الكتاب بالقل وبسببه كفى التحرير وما  
 كان مدلول الحرف معنى حاصلا في غيره لا يتحمل ذهنا ولا خارجا لابتعاقه اشتراط المتعارف  
 المعنوي وهو الاصاق والتجوى وهو هب ما جعلت التسمية مبدأ له فيفيد تلبس الفعل  
 بالفعل حال الاصاق والمراد الاصاق على سبيل التبرك والاستعانة والاولى تقدير المتعلق  
 مؤخرا ليفيد قصد الاهتمام باسمه تعالى ردا على المشرك المبتدىء باسم آلهته اهتماما بها  
 لا الاختصاص لان المشرك لا ينفى التبرك باسمه تعالى وليفيد اختصاص ذلك باسمه تعالى ردا  
 على المشرك ايضا واظهار التوحيد فيكون قصر افراد وانما قدم في قوله تعالى اقرا باسم  
 ربك لان العناية بالقراءة اولى بالاعتبار ليحصل ما هو المقصود من طلب اصل القراءة اذا وُجد  
 لا فاد ان المطلوب كون القراءة مفتوحة باسم الله تعالى لان اسم غيره من هذه الجملة خبرية لفظا  
 وهل هي كذلك معنى او انشائية معنى ظاهر كلام السيد الثاني والمقصود اظهار انشاء التبرك  
 باسمه تعالى وحده ردا على المخالف اما على طريق النقل الشرعى كعبت واشترت او على ارادة  
 الملازم كرب انى وضعتها انى فان المقصود بها اظهار التحسر لا الاخبار بمضمونها وهل تخرج  
 بذلك الجملة الخبرية عن الاخبار او لا ذهب الزمخشري الى الاول وعبد القاهر الى الثانى وسيأتى  
 فى المحملة لذلك مزيد بيان وأورد انها لو كانت انشائية لما تحقق مدلولها خارجا بدونها والتالى  
 باطل فالمقدم مثله اذا السفر والا كل ونحوها مما ليس بقول لا يحصل بالبسملة واجب بانها  
 اذا كانت لانشاء اظهار التبرك والاستعانة باسمه تعالى وحده على ما قلنا فلا شك انه انما تحقق بها  
 كما ان اظهار التحزن والتحسر انما تحقق بذلك اللفظ فان الانشاء قسمان منه ما لا يتحقق مدلوله  
 الوضعى بدون لفظه ومنه ما لا يتحقق مدلوله الا التزامى بدون لفظه ومنه ما لا يتحقق مدلوله  
 \* ثم ان المراد بالاسم هنا ما قبل الكنية واللقب فيشمل الصفات الحقيقية او اضافية او سلبية  
 فيدل على ان التبرك والاستعانة بجميع اسمائه تعالى \* والله علم على الذات العلية المستجمعة  
 للصفات الحميدة كما قاله السعد وغيره او المخصوصة اى بلا اعتبار صفة اصلا كما قاله العصام  
 قال السيد الشريف كناهت العقول فى ذاته وصفاته لاحتجابها بنور العظمة تحيرت ايضا  
 فى اللفظة الدالة على الذات كانه انعكس اليها من تلك الانوار اشعة فبهرت اعين المستبصرين  
 فاختفوا أسريانى هو ام عربى اسم اوصفة مشتق او علم او غير علم والجمهور على انه عربى علم  
 مرتجل من غير اعتبار اصل منه ومنهم ابو حنيفة ومحمد بن الحسن والشافعى والخليل وروى  
 هشام عن محمد عن ابي حنيفة انه اسم الله الاعظم وبه قال الطحاوى وكثير من العلماء واكثر  
 العارفين حتى انه لا ذكر عندهم لصاحب مقام فوق الذكر به كفى شرح التحرير لابن أمير حاج  
 \* والرحمن لفظ عربى وقيل معرب عن رحمان بالحاء المعجمة لانكار العرب حين سمعوه ورد بان

قوله مشتق الظاهر ان  
 معادله ساقط من قوله بعد  
 لفظة او اى او حمد كما  
 يظهر ايضا ان الخلاف  
 فى الارتجال ساقط بشقيه  
 وقوله من غير اعتبار  
 اصل منه الظاهر ان كنه  
 منه محرفة عن فيه تأمل  
 اه مصححه

انكارهم اتوهمهم انه غيره تعالى في قوله تعالى قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن وذهب الاعلم  
 الى انه عالم كاجابة اختصاصه به تعالى وعدم اطلاقه على غيره تعالى معروفا ومكرا واما قوله  
 في مسيلمة \* وانت غيث الوري لازلت رحمانا \* فمن تعته وغلوه في الكفر واختاره في المعنى  
 قال السبكي والحق ان المنع شرعي لا لغوي وان اختصاصه به تعالى المعروف والجمهور على انه  
 صفة مشبهة وقيل صيغة مبالغه لان الزيادة في المصط لا تكون الا لزيادة المعنى والا كانت  
 عبثا وقد زيد فيه حرف على الرحيم وهو يفيد اضافة بصيغته فادات زيادته على زيادته عليه  
 في المعنى كما لان الرحمانية نعم المؤمن والكافر والرحمية تخص المؤمن او كينا لان الرحمن  
 النعم بخلائل النعم والرحيم النعم بدقتها واحده ان الوصف بهما للمدح وفيه اشارة الى  
 لمية الحكم اى انما افتتح كتابه باسمه تعالى متبركا مستعينا به لانه انفيض للنعم كلها وكل من  
 شأنه ذلك لا يفتح الاباسه وهل وصفه تعالى بالرحمة حقيقة او مجاز عن الاعاء او عن ارادته  
 لانها من الاعراض النفسانية المستحيلة عليه تعالى فيراد غيتها انشهور الثاني والتحقيق  
 الاول لان الرحمة التي هي من الاعراض هي القائمة بنا ولا يلزم كونها في حقه تعالى كذلك حتى  
 تكون مجازا كالعلم والقدرة والارادة وغيرها من الصفات القائمة بمعانيها بنا من الاعراض  
 ولم يقل احد انها في حقه تعالى مجاز وتام تحقيقه مع فوائد اخرى حواشينا على شرح المنار  
 للشارح (قوله حمدا) مفعول مطلق اعامل محذوف وجوبا والحمد لغة الوصف بالجميل على  
 الجليل الاختيارى على جهة التعظيم والتبجيل وعرفا فعل بني عن تعظيم النعم بسبب  
 انعامه فالاول اخص موردا اذ الوصف لا يكون الا باللسان وأعم متعلقا لانه قد يكون  
 لا بمقابلة نعمة والثاني بعكسه فينهما عموم وجهى والشكر لغة يرادف الحمد عرفا وعرفا صرف  
 العبد جميع ما نعم الله عليه الى ما خاق لاحله وخرج بالاختيارى المدح فانه اعم من الحمد  
 لانفراده في مدحت زيدا على رشاقة قدوة والؤاؤة على صفاتها فينهما عموم مطلق وذهب  
 الزمخشري الى ترادفهما لاشتراطه في الممدوح عليه ان يكون اختياريا كالمحمود عليه  
 ونقض التعريف جمعا بخروج حمد الله تعالى على صفاته \* واجيب بان الذات لما كانت كافية  
 في اقتضاء تلك الصفات جعلت بمنزلة الافعال الاختيارية وبانه لما كانت تلك الصفات مبدأ  
 لافعال اختيارية كان الحمد عليها باعتبار تلك الافعال فالمحمود عليه اختياري باعتبار المال  
 او ان الحمد عليها مجاز عن المدح ثم ان المحمود عليه وبه قد يتغير ان ذاتا كما هنا واعتبارا كما  
 اذا وصف الشجاع بشجاعته فهي محمود به من حيث ان الوصف كان بها ومحمود عليه من حيث  
 انها كانت ناعته على الحمد والحمد حيث أطلق ينصرف الى العرفى لمقالة السيد في حواشى  
 المطامع اللفظ عند اهل العرف حقيقة في معناه العرفى مجاز في غيره وعند محققى الصوفية  
 حقيقة الحمد اظهار صفات الكمال وهو بالفعل أقوى منه بالقول لان دلالة الافعال عقلية  
 لا يتصور فيها التخلف ودلالة الاقوال وضعية يتصور فيها ذلك ومن هذا القبيل حمد الله تعالى  
 وثناءه على ذاته فانه بسط بساط الوجود على إمكانات لا تحصى ووضع عليه مواند كرمه التي  
 لا تنهاى فان كل ذرة من ذرات الوجود تدل عليها ولا يتصور في العبارات مثل هذه الدلالات  
 ومن ثم قال عليه الصلاة والسلام لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك ثم ان الحمد

مصدر يصح أن يراد به معنى المبني للفاعل أى الحامدة أو المبني للمفعول أى المحمودية  
أو المعنى المصدرى أو الحاصل بالمصدر وعلى كل فأن فى قولنا الحمد لله اما للجنس أو للاستغراق  
أو للعهد الذهبى أى الترد الكامل المعهود ذهنا وهو الحمد القديم فهى اثنا عشرة صورة  
واختار فى الكشف الجنس لأن الصيغة بجوهرها تدل على اختصاص جنس الحمد به تعالى  
ويلزم منه اختصاص كل فرد اذ لو خرج فرد منها لخرج الجنس تبعاله لتحقيقه فى كل فرد  
فيكون اختصاص جميع الافراد ثابتا بطريق برهاني وهو اقوى من اثباته ابتداء فلا حاجة  
فى تأدية المقصود وهو ثبوت الحمد لله تعالى وانتفاؤه عن غيره الى أن لاحظ الشمول والاحاطة  
واختار غيره الاستغراق لأن الحكم على الحقيقة بدون اعتبار الافراد قليل فى الشرع وعلى  
كل فالخصر ادعائى محمول على المبالغة تنزيلا لمدح غيره تعالى منزلة العدم او حقيقى باعتبار أنه  
راجع اليه لتكينه تعالى و اقدار العبد عليه وقد يقال انه جعل الجنس فى المقام الخطابى  
منصرفا الى الكامل كأنه كل الحقيقة فيكون من باب ذلك الكتاب والحاشى الجواد وهل هذا  
الخصر بطريق المفهوم او المنطوق قيل بالمنطوق ورد بأن أُل تدل على العموم والشمول  
فليس التفى جزء مفهومها وان كان لازما وقيل بالمفهوم لما ذكر وقيل لانفيد الخصر ونسب  
للخفية وضعفه فى التحرير بأن كلامهم مشحون باعتباره وقد تكرر الاستدلال منهم فى تفى  
اليمن عن المدعى بقوله عليه الصلاة والسلام واليمن على من انكر قال فى الهداية جعل جنس  
الايمان على المكرين وليس وراء الجنس شئ وعلى كل من الصور الاثنى عشرة فلام لله  
اما للملك او للاستحقاق او للاختصاص فهى ست وثلاثون وعلى الاخير فهى لتأكيد  
الاختصاص المستفاد من أُل كما قاله السيد من ان كلا منهما يدل على اختصاص المحامد به  
تعالى وقيل ان الاختصاص المستفاد من اللام هو اختصاص الحمد بمدخولها وأُل اختصاص  
ذلك الاختصاص به تعالى وتماه فى شرح آداب البحث (اقول) يظهر لى ان ال لاتفيد  
الاختصاص اصلا كما مر منسوبا للخفية وانما هو مستفاد من النسبة او من اللام لما صرح  
به فى التلويح من ان أُل للتعريف ومعناه الاشارة والتعيين والتمييز والاشارة اما الى حصة  
معينة من الحقيقة وهو تعريف العهد اى الخارجى كجاءنى رجل فأكرمت الرجل واما الى  
نفس الحقيقة وذلك قد يكون بحيث لا يقتصر الى اعتبار الافراد وهو تعريف الحقيقة  
والماهية كالرجل خير من المرأة وقد يكون بحيث يقتصر اليه وحيداً اما أن توجد قرينة  
البعضية كما فى ادخل السوق وهو العهد الذهبى أو لا وهو الاستغراق كما فى ان الانسان لى خسر  
احترازا عن ترجيح بعض المتساويات بلا مرجح فالعهد الذهبى والاستغراق من فروع  
الحقيقة ولهذا ذهب المحققون الى ان اللام لتعريف العهد أو الحقيقة لا غير الا أن القوم  
أخذوا بالحاصل وجعلوه أربعة أقسام اه موضحا فهذه معانى أُل فاذا كان مدخولها  
موضوعا وحمل عليه مقرون باللام التى هى للاختصاص افاقت اللام ان الجنس أو المعهود  
مختص بمدخولها وان كان المحمول غير مقرون بها فان كان فى الجملة ما يفيد الاختصاص  
كتعريف الطرفين ونحوه فيها والا فان كانت أُل للجنس والماهية فنفس النسبة تفيد  
الاختصاص اذ لو خرج فرد من افراد الموضوع لم تصدق النسبة لخروج الجنس معه كما مر

في كلام الكشف ولذا قل في الهداية وليس وراء الجلس شيء \* واحاصل أن الاختصاص  
مستفاد من اللام الموضوعية له أو من المسئلة لكن اذا كانت ال للحس والمناهية كما في حديث  
والحيث على من أكر أما اذا كانت ال للاستغراق ولم يقرن المحمول بالام الاختصاص  
ونحوها كقولك الرجل يأكل الرغيف فلا اختصاص أصلا هذا مظهر لفهمي القاصر  
فقد بره وبه اندفع ما في التحرير من التضعيف واذا جعلت اللام للملك أو الاستحقاق فلا  
اختصاص وان قلنا ان ال تفيد لان اختصاص ملك الحمد أو استحقاقه بم دخول اللام لا ينافي  
ثبوت الحمد لآخر لا بطريق الملك أو الاستحقاق تأمل ثم هذه الجملة تحتل الحرية ويصدق عليها  
التعريف لان الاخبار بالحمد وصف بالجميل الخ أو فعل يبي الخ واذا كانت ال فيها للحس فالفقضية  
مهمة أو الاستغراق فكيفية أو للمعهد الذهني فحرية ولو صح جعلها للمعهد الخارجي فشخصية  
ويحتمل ان تكون منقولة الى الاشياء شرعا أو محازا عن لازم معناها فالمقصود إيجاد الحمد  
بنفس الصيغة أي اشياء نعظيمه تعالى واختافوا في ان الجملة الاخيارية اذا استعملت في لازم  
معناها كمدح والثناء والتهجاء هل تصير اشائية أم لا ذهب الشيخ عبد القاهر الى الثاني قال  
لأنه يلزم اخلا. الجملة عن نوع معناها قيل ولأنه يلزم عليه هانتفاء الانصاف بالجميل قبل حمد  
الحامد ضرورة ان الاشياء يقارن لفظه معناه في الوجود ورد بأن اللازم انتفاء الوصف بالجميل  
لأن الانصاف والكلام فيه \* (نقطة) \* تأتي الاحكام الشرعية في كل من البسملة والحمدلة اما  
البسملة فتجب في ابتداء الذبح ورمي الصيد والارسال اليه لكن يقوم مقامها كل ذكر خالص  
وفي بعض الكتب انه لا تأتي بالرحمن الرحيم لان الذبح ليس بملأثم للرحمة لكن في الجوهره انه  
لو قال بسم الله الرحمن الرحيم فهو حسن وفي ابتداء الفاتحة في كل ركعة قيل وهو قول الأكثر  
لكن الاصح انها سنة وتسب ايضا في ابتداء الوضوء والاكل وفي ابتداء كل أمر ذي بال وتجاوز  
او تستحب فيما بين الفاتحة والسورة على الخلاف الآتي في محله ان شاء الله تعالى وتباح ايضا  
في ابتداء المشي والقيام والقعود وتكره عند كشف العورة او محل النجاسات وفي اول سورة  
براءة اذا وصل قراءتها بالانفال كما قيده بعض المشايخ قيل وعند شرب الدخان أي ونحوه من  
كل ذي رائحة كريهة كأكل ثوم وبصل ونحوه عند استعمال محرم بل في البرازية وغيرها  
ككفر من بسم الله عند مباشرة كل حرام قضى الحرمة وكذا تحرم على الجنب ان لم يقصد بها  
الذكر اه ط ما يخص مع بعض زيادات وأما الحمدلة فتجب في الصلاة وتسب في الخطب وقبل  
الدعاء وبعد الاكل وتباح بلا سب وتكره في الاماكن المستقدرة وتحرم بعد اكل الحرام بل  
في البرازية انه اختلف في كفره (قوله لك) آثار الخطأ على اسم الله تعالى الدال على استجماعه  
جميع صفات الكمال اشارة الى ان هذا الاستجماع من الظهور بحيث لا يحتاج الى دلالة عليه  
في الكلام بل ربما يدعى أن ترك ذكر ما يدل عليه اوفق لمقتضى المقام بل المهم الدلالة على  
أنه قوى للحامد محرك الاقال وداعي التوجه الى جنبه على الكمال حتى خاطبه مشعرا بأنه  
تعالى كأنه مشاهد له حالة الحمد لرعاية مرتبة الاحسان وهو أن تعبد الله كأنك تراه او بانه  
تعالى قريب من الحامد كما قال تعالى ونحن اقرب اليه من حبل الوريد وان كان الحامد  
لنقصانه في كمال العدد كما تدل عليه كلمة يا الموضوع لنداء البعيد على ما قيل ففي الاتيان بها

لأن

هضم لنفسه واستبعادها عن مظان الزاني كما افاده الخطأى واليزدى ( قوله يا من شرحت )  
الاولى شرح كما عبر في مختصر المعاني لان الاسماء الظاهرة كلها غيب سواء كانت موصولة او  
موصوفة كما صرح به في شرح المفتاح لكن بمراعاة جانب النداء الموضوع للمخاطب يسوغ  
الخطاب نظرا الى المعنى وذكر في المطول ان قول على كرم الله وجهه

\* انا الذي سميتني امي حيدر \* قبيح عند النحويين واعترضه حسن چلي بان الالتفات من اتم  
وجوه تحسين الكلام فلا وجه للتقييح لانه التفات من الغيبة الى التكلم وفيه تغليب جانب  
المعنى على جانب اللفظ على انه رد على النحويين بل اتم قوم تجهلون فلو كان فيه قباحة لما وقع  
في كلام هو في اعلى طبقات البلاغة اه اقول ولا يخفى ما في قوله على انه يرد الخ من اللطافة عند  
اهل الظرافة وفي معنى اليبس في بحث الاشياء التي تحتاج الى رابط ان نحو انت الذي فعلت  
مقيس لكنه قليل واذ اتم الموصول بصلته انسحب عليه حكم الخطاب ولهذا قيل قتم ومن زعم  
انه من باب الالتفات لان آمنوا مغاية وقتم مواجهة فقد سها اه ولا يخفى انه فيما نحن فيه لم  
يتم الموصول بصلته اى لم يأت الضمير بعد تمام الصلة فدعوى الالتفات فيه صحيحة ( قوله  
شرحت صدورنا ) أصل الشرح بسط اللحم ونحوه ومنه شرح الصدر اى بسطه بنور الهى  
وقيل معناه التوسعة مطلقا ويقال به الضيق لقوله تعالى فمن ير الله أن يهديه الآية وفسر في آية  
ألم نشرح بتوسعته بما اودع فيه من العلم والحكمة وخص الصدور لانها ظروف القلوب  
الملوك على سائر الجوارح لانها محل العقل كباقي في باب خيار العيب أو المراد بها القلوب  
واتساعها كناية عن كثرة ما يدخل فيها من الحكم الالهية والمعارف الربانية ( قوله انواع  
الهداية ) قال البيضاوى في تفسيره الهداية دلالة بلطف ولذا تستعمل في الخير وقوله تعالى  
فاهدوهم الى صراط الجحيم على التهكم وهداية الله تعالى تتنوع أنواعا لا يحصها عدد لكنها  
تختصر في اجناس مترتبة \* الاول افاضة القوى التي بها يتمكن المرء من الاهتداء الى مصالحه  
كالقوة العاقلة والحواس الباطنة والمشاعر الغامرة \* والثاني نصب الدلائل الفارقة بين الحق  
والباطل والصالح والفساد \* والثالث الهداية بارسال الرسل وانزال الكتب \* والرابع أن  
يكشف على قلوبهم السرائر ويريهم الاشياء كما هي بالوحى أو الالهام أو المنامات الصادقة  
وهذا مختص بالانبياء والاولياء اه ما خلا ( قوله سابقا ) حال من مصدر شرحت اى جعلت  
صدورنا قابلة للخيرات حال كون الشرح سابقا وصفة لذلك المصدر اه ط أقول أو صفة  
لزمان اى زمانا سابقا فهو منصوب على الظرفية اى حين أخذ الميثاق أو حين ولدنا على الفطرة  
او عقننا الدين الحق واخترنا البقاء عليه ( قوله ونورت بصائرنا ) النور كيفية ظاهرة بنفسها  
مظهرة لغيرها والضياء اقوى منه واتم ولذلك أضيف الشمس في قوله تعالى هو الذى جعل  
الشمس ضياء والقمر نورا وقد يفرق بينهما بأن الضياء ضوء ذاتى والنور ضوء عارض وقد  
يقال ينبغى أن يكون النور اقوى على الاطلاق لقوله تعالى الله نور السموات والارض وانما  
يتجه اذا لم يكن معناه في الآية المنور وقد حمل اهل التفسير على ذلك اه حسن حلى على  
المطول والبصائر جمع بصيرة وهى قوة للقلب المنور بنور القدس يرى بها حقائق الاشياء بمثابة  
البصر للنفس كما في تعريفات السيد ( قوله بتنوير الابصار ) الباء للسببية فن الانسان بنور

يا من شرحت صدورنا  
بأنواع الهداية سابقا \*  
ونورت بصائرنا بتنوير  
الابصار

بصره بصر لى عجائب المصنوعات لله تعالى والى الكتب النافعة وغير ذلك مما يكون سببا  
 فى العادة لتتوير البصيرة باكتساب المعارف ( قوله لاحقا ) الكلام فيه كلامه فى سابقا  
 وانما كان تنوير المضائر لاحقا اى متأخرا عن شرح صدور لان شرحها بالاهتداء الى  
 الاسلام كيشير اليه قوله تعالى فمن ير الله ان يهديه الآتة وهذا سابق مادة على سوير البصائر  
 بما ذكرنا وقال الحفائى فى حاشية المختصر قدم شرح الصدر على تنوير القلب لان الصدر وعاء  
 القلب وشرحه مقدم لدخول النور فى القلب ( قوله وافضت ) يقال افض الماء على نفسه اى  
 افرغه قاموس ( قوله من اشعة ) جمع شعاع بانضم وهو مترادف من الشمس كأنه الحبال مقبلة  
 عليك اذا نظرت اليها او ما ينتشر من ضوءها قاموس \* والشرعية فعيلة بمعنى مفعولة اى  
 مشروعة فقد شرعها الله حقيقة والنبي صلى الله عليه وسلم مجازا والشرعية والملة والدين شئ  
 واحد فهى شريعة لكون الله تعالى قد شرعها والشرعية فى الاصل الطريق يورد للاستقاء  
 فطاعت على الاحكام المشروعة لبيانها ووضوحها والتوصل بها الى مابة الحياة الابدية وملة  
 لكونها املتت علينا من النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ودين للتدين بأحكامها أى للتعد  
 بها اه ط وكل من الدين والشرعية يضاف الى الله تعالى والنبي والامة بخلاف الملة فانها  
 لا تضاف الا الى النبي صلى الله عليه وسلم فيقال ملة محمد صلى الله عليه وسلم ولا يقال ملة الله  
 تعالى ولا ملة زيد كما قاله المظهر والراغب وغيرها فيشكل ما قاله التفازرانى انها تضاف الى أحد  
 الامة فهستانى فى شرحه على الكيدانية هذا وقال ح الانسب بالافاضة والبحر أن يقول من  
 شأبيب مثلا جمع شؤبوب وهو الدفعة من المطر كما فى القاموس اه اى بناء على أنه شبه  
 الشريعة بالشمس بجامع الاهتداء فهو استعارة بالكنية والاشعة تخيل وكل من الافاضة  
 والبحر لا يلائم ادعاء ان الشريعة من افراد الشمس الذى هو مبنى الاستعارة ولا يخفى ان هذا  
 غير متعين لجواز أن تشبه احكام الشريعة بالاشعة من حيث الاهتداء فهو استعارة تصريحية  
 والقريئة اضافة الاشعة الى الشريعة ثم تشبه الاحكام المعبر عنها بالاشعة من حيث الارتفاع  
 او الكثرة بالسحاب فهو استعارة بالكنية والافضة استعارة تخيلية والبحر ترشيح فقد اجتمع  
 فيه ثلاث استعارات على حد قوله تعالى فذاقها الله لباس الجوع والخوف ويجوز ان يقال  
 اضافة الاشعة الى الشريعة من اضافة المشبه به الى المشبه وشبه المسائل الشرعية بالبحر  
 بجامع الكثرة أو النفع فهو استعارة تصريحية والافضة ترشيح ففهم ( قوله واغدت ) أى  
 اكثرت فى التزييل لاسقيانهم ماء غدت اى كثيرا مصباح ( قوله لدينا ) اى عندنا وقيل ان لدى  
 نقضى الحضرة بخلاف عند نقول عندى فربا اذا كنت تملكها وان لم تكن حاضرة فى مكان  
 التكلم ولا تقول لدى الا اذا كانت حاضرة ( قوله منحك ) جمع منحة وهى العطية ( قوله  
 الوفرة ) اى الكثرة ( قوله هراوتقا ) اى اى الخيار من كل شئ قاموس وفيه استعارة  
 تصريحية ايضا بظير مامر ولا يخفى ما فى الجمع بين اسامى الكتب من الهداية والتنوير والبحر  
 والنهر من اللطافة وحسن الاسماء وليس المراد منها نفس الكتب نافيه من التكلف وفوات النكات  
 البديعة فى لطيف الكلام ولانه غير اماوف فى مثل هذا المقام بين العلماء الاعلام ففهم  
 ( قوله واتممت ) اى اكملت نعمتك اى اعانك او ما نعمت به ط ( قوله علينا ) الضمير

لاحقا \* وافضت علينا من  
 اشعة شريعتك المصهرة  
 بحرا رائقا \* واعدت  
 لدينا من بحار منحك  
 الوفرة نهرا فائقا \* و  
 اتممت نعمتك علينا



للمؤلف وحده نظرا الى عود ثواب الانتفاع به اليه فقط واتى بضمير العظمة للحدث بالنعمة وهو جازر عند الفقهاء والمحدثين او الصمير لمعاشر الخفية باعتبار الانتفاع به وهذا حسن نظر من الشيخ ويدل على ان الخطبة الفت بعد ابتدائه هذا الكتاب بل على انها متأخرة عنه ط **(قوله حيث)** الحية للتعليل اى لانك يسرت اى سهلت اول التقيد اى التمتع وقت تسيرك ابتداء الخ والاول اولى ط **(قوله تبيض)** هو فى اصطلاح المصنفين عبارة عن كتابة الشئ على وجه الضبط والتحرير من غير شطب بعد كتابته كيفما اتفق اه حموى **(قوله هذا الشرح)** الاشارة الى ما فى الذهن من الالفاظ المتخيلة الدالة على المعانى وهذا هو الاول من الالوجه السبعة المشهورة ط وهى كون الاشارة الى واحد فقط من الالفاظ او النقوش او المعانى او الى اثنين منها او الى الثلاثة وعلى كل فالاشارة مجازية هنا والشرح بمعنى الشارح اى المبين والكاشف او جعل الالفاظ شرحا مبالغة **(قوله المختصر)** الاختصار تقليل اللفظ وتكثير المعنى وهو الاجاز كفى المفتاح **(قوله تجاه)** فى القاموس وجاهك وتجاهك مثلثين تلقاء وجهك **(قوله منبع الشريعة)** اى محل نبعها وظهورها شبه الظهور بالنبع ثم اشتق من النبع بمعنى الظهور منبع بمعنى مظهر فهو استعارة تصريحية اوشبه الشريعة ببناء والمنبع تخيل فهو استعارة بالكناية والمعنى وجه صاحب منبع الشريعة **(قوله والدرر)** اى الفوائد الدنيوية والاخرى الشبيهة بالدرر فى النفاسة والانتفاع فهو استعارة تصريحية وعطفه على الشريعة من عطف العام على الخاص وفيه ايهام لطيف بكتاب الدرر **(قوله ونخبيعه)** عطف على منبع ثنية فخيم بمعنى مضاجع وهو من يضطجع بخذاء آخر بلا فاصل واطاق عليهما نخيعين لقرنهما منه صلى الله عليه وسلم ط **(قوله الجليلين)** اى العظمين **(قوله بعد الاذن)** متعلق بقوله يسرت وابتداء وكأن الاذن للشارح حصل منه صلى الله عليه وسلم صريحا برؤية منام او بالهام وببركته صلى الله عليه وسلم فاق هذا الشرح على غيره كفاف مته حيث رأى المصنف النبى صلى الله عليه وسلم فقام له مستقبلا واعتقه عجلا والقمه عليه الصلاة والسلام لسانه الشريف كاحكام فى المنهج فكل من المتن والشرح من آثار بركته صلى الله عليه وسلم فلا غرو ان شاء ذكرها وفاق وعمر نفعا فى الآفاق **(قوله صلى الله عليه وسلم)** فعل ماض قياس مصدره التصلية وهو مهجور لم يسمع هكذا قاله غير واحد ويؤيده قول القاموس صلى صلاة لاتصلية دعا اه ويرد ما نشده ثعلب

تركت القيام وعزف القيام \* وادمنت تصلية وابتها

القيام جمع قينة وهى الامة وعزفها اصواتها قال والتصلية من الصلاة وابتها لا من الدعاء اه وقد ذكره الزوزنى فى مصادرهم وفى القهستانى الصلاة اسم من التصلية وكلاهما مستعمل بخلاف الصلاة بمعنى اداء الاركان فان مصدره لم يستعمل كذا ذكره الجوهري والجمهور على انها حقيقة لغوية فى الدعاء مجاز فى العبادة المخصوصة كحقيقته السعد فى حواشى الكشف وتماهى فى حاشية الاشباه للحموى وفى التحرير هى موضوع للاعتناء باظهار الشرف وتحقيق منه تعالى بالرحمة عليه ومن غيره بالدعاء فى من قيل المشترك المعنوى وهو ارجح من المشترك اللفظى او هو مجاز فى الاعتناء المذكور اه وبه اندفع الاستدلال بقوله تعالى ان الله

حيث يسرت ابتداء تبيض  
هذا الشرح المختصر \* تجاه  
وجه منبع الشريعة والدرر \*  
ونخبيعه الجليلين اى بكر  
وعمر \* بعد الاذن منه  
صلى الله عليه وسلم

وملائكته يصون على انبي الآية على حوائجهم جميع بين معني مشترك منطوق ومعني من معني  
العصبة عديت على له نعمة وان كان المتعدي من نعمة بغيره على ان امتداد بين الابد من  
جريان احدهم بحري الآخر فيه خلاف عند الاصويين في حكمة حرية انطفا منقولة الى  
الاشياء او جاز فيه معنى اللهم صل اد مقصود الجاد الصلاة امتثال الامر قال القهستاني  
ومعناها التناء الكامل الان ذلك ليس في وسع ومربا ان ذلك اليه تعالى كما في شرح  
التأويلات وافضل العبارات على ما قال المروقي اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وقيل هو  
التعظيم فالمعنى اللهم عظمه في الدنيا باعلاء ذكره وانفاد سرعته وفي الآخرة بتعظيم احواله  
وتشفيعه في امته كما قاله ابن البراه وعصفت قوله وسلم تصيغه الماضي ويختل صيغة الامر  
من عصفت لاشياء على الاشياء انقض او معنى وحذف معبولة للدلالة ما قبله عليه اي وسلم عليه  
ومصدره التسليم واسم مصدره السلام ومعناه السلامة من كل مكروه قال الحموي وجع  
بينهما خروج من خلاف من كره افراد احدهم عن الآخر وان كان عندنا لا يكره كما صرح به  
في منية المفتي وهذا الخلاف في حق بينا صلى الله عليه وسلم واما غيره من الانبياء فلا خلاف فيه  
ومن ادعاه فعليه ان يورد نقلا صريحا لا يجحد اليه سبيلا كذا في شرح العلامة ميرك على  
السمائل اه \* اقول وجزم العلامة ابن امير حاج في شرحه على التحرير بعدم صحة القول بكرهه  
الافراد واستدل عليه في شرحه المسمى حلية المحلى في شرح منية المصلي بما في سنن النسائي  
بسند صحيح في حديث القنوت وصلى الله على النبي ثم قال مع ان في قوله تعالى وسلام على  
المرسلين وسلام على عباد الذين اصطفى الى غير ذلك اسوة حسنة اه ومن رد القول بالكرهه  
العلامة ملا على القاري في شرح الخزنية فراحه (قوله وعلى آله) اختلف في المراد بهم  
في مثل هذا الموضع فلا كثرون انهم قراسته صلى الله عليه وسلم الذين حرمت عليهم الصدقة  
على الاختلاف فيهم وقيل جميع امة الاحياء واليه مال مالك واختاره الا هري والتووي  
في شرح مسلم وقيل غير ذلك كما في شرح التحرير وذكر القهستاني ان الثاني مختار المحققين (قوله  
وصحبه) جمع صاحب وقيل اسم جمع له قل في شرح التحرير والصحابي عند المحدثين وبعض  
الاصوليين من اتى النبي صلى الله عليه وسلم مسلما ومات على الاسلام او قبل النبوة ومات قبلها  
على الحنفية كزيد بن عمرو بن نفيل او ارتد بعد في حياته وعند جمهور الاصوليين من طالت  
صحته متعالة مدة ثبت معها اطلاق صاحب فلان عرف بالانحداد في الاصح اه وظاهره  
ان من ارتد ثم اسلم تعود صحبته وان لم يلحقه بعد الاسلام وهذا ظاهر على مذهب الشافعي من  
ان المرتد لا يحبط عمله ما لم يمت على الردة اما عندنا فمجرد الردة يحبط العمل والصحة من  
اشرف الاعمال لكنهم قالوا ان الاسلام تعود انما بمجرد الردة عن الثواب ولذا لا يجب عليه قضاءها  
سوى عبادة ابي سببها كالحج وكصلاة صلاها ورنه فليس في وقتها وعلى هذا فيقال تعود صحبته  
بمجردة عن الثواب وقد يقال ان اسلم في حياة النبي صلى الله عليه وسلم لا تعود صحبته ما لم يلحقه  
ابقاء سببها فتأمل (قوله الذين جازوا) اي جمعوا (قوله من منح اية) فيه صناعة التوجيه  
حيث ذكر اسماء الكتب وهي المنح للمصنف والفتح شرح الهداية للمحقق ابن الهمام  
والكشف شرح المنار للنسفي والفيض للكركي والوافي متن الكافي ٢ للسقي والخائف شرح

مطلب

افصل صيغ الصلاة

وعلى آله وصحبه الذين  
حازوا من منح فتح كشف  
فيض فضلك الوافي حقائقا

٢ اعلمه والوافي شرح متن  
الكافي او نحو ذلك  
ويحرر اه مصححه

منظومة النسفي وفيه حسن الإيهام بذكر ماله معنى قريب ومعنى بعيد وإيراد المعنى البعيد وهو المعاني اللغوية هنا دون الاصطلاحية لاهل المذهب اى حازوا من عطايا فتح باب كشف اى اظهار فيض اى كثير فضلك اى انعامك الوافى اى التام حقائقا اى امورا محققة وبهذه اللطافة يغتفر ما فيه من تتابع الاضافات الذى عد محظا بالفصاحة الا اذا لم يشغل على اللسان فانه يزيد الكلام ملاحاة ولطافة فيكون من انواع البديع ويسمى الاطراد كقوله تعالى ذكر رحمة ربك وقوله تعالى كذاب آل فرعون \* (نبيه) \* حقائقا بالالف للسجع مع انه منوع من الصرف على اللغة المشهورة فصرفة هنا على حد قوله تعالى سلاسل واغلالا وقوله تعالى قواريرا فى قراءة من نونها وذكروا لذلك او جهامنها التناسب ومنهم من قرأ سلاسل بالالف دون تنوين **(قوله وبعد)** يؤتى بها للانتقال من اسلوب الى اسلوب آخر لا يكون بينهما مناسبة فهمى من الاقتضاب المشوب بالتخلص واختاف فى اول من تكلم بها وداود اقرب وهى فصل الخطاب الذى اوتيه وهى من الظروف الزمانية أو المكانية المنقطعة من الاضافة مبنية على الضم لنية معنى المضاف اليه او منصوبة غير منونة لنية لفظه او منونة ان لم ينو لفظه ولا معناه والثالث لا يحتمل هنا لعدم مساعدة الحظ الاعلى لغة من لا يكتب الالف المبدلة عن التنوين حال النصب وعلى كل لا بد لها من متعلق فان كانت الواو هنا نائبة عن أما كما هو المشهور فتعلقها اما الشرط أو الجزء والثانى اولى ليفيد تأكيد الوقوع لان التعليق على أمر لابد من وقوعه يفيد وقوع المعلق البتة والتقدير مهما يكن من شئ فيقول بعد البسملة والحمدلة والتسليمة وان كانت الواو للعطف وهو من عطف القصة على القصة او للاستئناف فالعامل فيها يقول وزيدت فيه الفاء لتوهم اما اجراء للمتوهم مجرى المحقق كما فى ولا سابق بالجر والتقدير ويقول بعد البسملة وعلى الاول فهمى فى جواب الشرط لنيابة الواو عن اداته واعترضه حسن چلى فى حواشى التلويح بان النيابة تقتضى مناسبة بين النائب والمنوب عنه ولا مناسبة بين الواو واما اه ولا يصح تقدير اما بعد الواو لان اما لا تحذف الا اذا كان الجزء أمرا او نيبا ناصبا لما قبله او مفسر له كفى الرضى وما هنا ليس كذلك **(قوله فقير ذى اللطف ٣)** اى كثير الفقر اى الاحتياج لله تعالى ذى اللطف اى الرفق والبر بعباده والاحسان اليهم **(قوله الحقى)** اى الظاهر فانه من اسماء الاضداد فان لطفه تعالى لا يخفى على شخص فى كل شخص والمراد الحقى عن العبد بان يدبر له الامر من غير تعان منه ومشقة ويهيئه له امور دنياه و آخرته من حيث لا يحتسب والله على كل شئ قدير ط **(قوله محمد)** بدل من فقير او عطف بيان وعلاء الدين لقبه اى معليه ورافعه بالعمل به وبيان احكامه ومنع بعضهم من التسمي بمثل ذلك مما فيه تركية نفس ويأتى تمام الكلام على ذلك فى كتاب الحظر والاباحة ان شاء الله تعالى وهو رحمه الله تعالى كما فى شرح ابن عبد الرزاق على هذا الشرح محمد بن على بن محمد بن على بن عبد الرحمن بن محمد بن جمال الدين بن حسن بن زين العابدين الحصى الاثرى المعروف بالحصكى صاحب التصانيف فى الفقه وغيره منها هذا الشرح وشرح الملتقى وشرح المنار فى الاصول وشرح القطر فى النحو ومختصر الفتاوى الصوفية والجمع بين فتاوى ابن نجيم جمع القمراشى وجمع ابن صاحبها وله تعليقة على صحيح البخارى تبلغ نحو ثلاثين كراسا وعلى تفسير

وبعد فيقول فقير ذى  
اللطف الحقى \* محمد علاء  
الدين

٣ قوله فقير ذى اللطف  
الذى فى النسخ التى يبدى  
وكتب عليها فقير رحمة  
ذى اللطف فلعلها سقطت  
من نسخة هذا المحشى اه  
مصححه

بصوى من سورة شقرة في سورة لاسر، وحوس على مدر وغير ذلك من رسائل  
 وشرحات وقد مره، فمصل و تحقيق مشايخه و هل عصره حتى قول شيخه الشيخ  
 خير الدين زلمي في احداثه وقد بدئى اعانف ستة وقت هب على كان روايته وسعة  
 ملكته وحته عبر موع غايه فكرر على مدعو على وردته فراد فرأت حواد رهانه في عية  
 امكنه و سبق فعدت له الغاية فهاها مسترخ لا ينفق مستبصر الا يصرق فلما تبين لي انه  
 راحل لدى حدثت عنه وصلت به لي حاة يأخذ مني و آخذ منه لي ان قل في شأنه  
 فيما من له شت فدونك فسل \* تخذ حلا في العلم غير مختل  
 يسرى فحول فقه في يروه \* ويرز للميدان غير مزول  
 يقشر عن لب معلوم قشوره \* ويأتى بما يخاره من مفصل  
 ويقوى على ترجيح فيه شاقب \* من تفهم والادراك غير محول  
 وفكر دما حوس ليحصر قلبه \* وان رمت حل الصعب في حال تجلي  
 ومقلت هدا لقول لا بعيد ما \* سبرت خسايد بافهم مقول

الحصكي \* ابن الشيخ  
 على الامام نجوع بن مية

وقل شيخه علامة محمد افندي محسن في حازته يصوانه من شأن والفضائل تعله وتنهله \*  
 والرغبة في بعد تقر له ما يحوله من ذك وتنهله \* حتى نال من قداح الكمال القدر المعلى \*  
 وفازت وشح به صدر لسهة وحلى \* وكان لي على لغوص على غرر الفوائد اعظم معين ففاد  
 واستفاد \* وفيه واحد \* هو ترجمه تبيده خامة لبع الحى في تاريخه فقال مملخصه انه كان  
 عما محدث فقيه نحويا كثير خفصو مرويات ضلق مسان ففصح العبارة جيد التقرير والتحرير  
 وتوفي عرسه سنه ١٠٨٨ عن ثلاث وستين سنة ودفن بمقبرة باب الصغير (قوله الحصكي)  
 كذا يوجد في بعض النسخ وهو يحتاج حذ، وسكون لصاد المهمتين وفتح الكاف وفي آخره و  
 ويا النسبة الى حصن كفا وهو من ديار كركر في شتره وحصن كفا على دحلة بين جزيرة  
 ابن عمر وميد ورقين وكان القيس ان ينسوا اليه حصن وقد نسوا اليه ايضا كذلك لكن  
 ذابوا في اسمين ضل حدهم الى آخر وركيو من مجموع الاسمين اسما واحدا ونسبوا  
 اليه كما فعلوا ه وكذب نسو في رأس عين راسعى ولي عبدالله وعبد شمس وعبد  
 لدار عدى وعاشى وعبدى وكذب كل ما كان خير هذا ذكره الحى في تاريخه في ترجمة  
 برهم بن ملا (قوله نجوع بن مية) مة في الامم والباء بمعنى في ط وقديناه الوليد بن عبد  
 الملك الاموى نقله الفقه عليه فب ديار ومثى الف دينار وفيه رأس يحيى بن زكريا  
 عليهما السلام وفي حاضه تقى مقام هود عليه السلام ويقال انه اول من بنى جدرانه  
 الاربع \* وذكر القرطبي في تفسير قوله تعالى ولتين انه مسجد دمشق وكان بستانا لنبى الله  
 هود عليه السلام وانه كان فيه سحرتين قل ان ينيه اوليداه فهو المعبد القديم الذى  
 تشرف لالانباء عليهم السلام وصلى فيه صحابة الكرام وقد صرح الفقهاء بان الافضل  
 مدامساحد الثلاثة ما كان قد ذكر في كتاب اخبار الدول بالسند الى سفيان الثوري ان  
 الصلاة في مسجد دمشق بثلاثين الف صلاة وهو لله الحمد الى وقتنا هذا معمور بالعبادة وجمع  
 بعد والودة ولا يزال كذالك شاهد على ان لهظا على مدرته الشرقية البيضاء عيسى

ابن مريم عليه السلام الى ان يرث الله الارض ومن عليها من الاناء (قوله ثم المفتي الح) فاد  
ان الافتاء لم يجتمع له مع الامامة وانما تأخر عنها ط وفي تاريخ المحي اليه بولي الافتاء خمس سنين  
وكان متحررا في امر الفتوى غاية التحرر ولم يصبط عليه شيء خالف فيه القول المصحيح (قوله  
بدمشق) بفتح الميم وقد تكسر قاعدة الشام سميت بانيها دمشاق بن كنعان قة موس وقيل  
بانيها غلام الاسكندر واسمه دهمشق اودمشقش وهي انزه بلاد الله تعالى قل ابو بكر الخوارزمي  
جنات الدنيا اربع غوطة دمشق ومعدس برقد وشعب بوان وجزيرة نهر الابة وفضل غوطة  
دمشق على الثلاثة كفضل الثلاثة على سائر الدنيا وناهيك ماورد فيها خصوصا وفي الشاء عموما  
من الاحاديث والآثار (قوله الحق) ذكر العراقي في آخر شرح الفية الحديث ان النسبة  
الى مذهب ابي حنيفة والى اقبله وهم بنو حنيفة بالفظ واحد وان جماعة من اهل الحديث  
منهم ابو الفضل محمد بن طاهر المقدسي يفرقون بينهما بزيادة ياء في النسبة للمذهب ويقولون  
حنيفي وانه قال ابن الصلاح لم اجد ذلك عن احد من النحويين الا عن ابي بكر بن الاباري  
(قوله لما بيضت) الجملة الى آخر الكتاب في محل نصب مقول القول اوكل جملة من الكتاب  
محايها نصب بناء على ان جزء المقول له محل او ليس له محل وها قولان ط (قوله من  
خزائن الاسرار) الخزائن جمع خزانة فيها زائدة تقلب في الجمع همزة كقلاند في الالفية  
والمزيد ثالثا في الواحد \* همزا يرى في مثل كاتقلاند

فكتب بهمزة لاياء بنقطتين من تحت بخلاف نحو معاش فان الياء في المفرد اصلية فكتب  
بها ابن عبدالرزاق (فائدة) من لطائف المفتي ابي السعود انه سئل عن الخزانة والقصة  
ايقر ان بالفتح اوبالكسر فاجاب بقوله لا تفتح الخزانة ولا تكسر القصة (قوله وبدائع) جمع  
بديعة من ابتدع الشيء ابتداء (قوله الافكار) جمع فكر بالكسر ويفتح اعمال النظر  
في الشيء كالفكرة والفكرى قاموس والمراد ما ابتدعه بفكره من الابحاث وحسن التركيب  
والوضع او ما ابتدعه المجتهد واستنبطه من الادلة الشرعية وهذا بيان لمعاني اجزاء العلم قبل  
العلمية اما بعدها فالمجموع اسم للكتاب (قوله في شرح) ان كان من جزء العلم فلا يبحث عن  
الظرفية والا فالاولى حذف في ان خزائن الاسرار هو نفس الشرح وظاهر الظرفية يقتضي  
المغايرة افاده ط اقول وقد تراد في وحمل عليه بعضهم قوله تعالى وقال اركبوا فيها ويمكن ان  
تتعلق بمحذوف حالا والظرفية فيها مجازية مثل ولكم في القصص حياة ويمكن تعاقه  
بمذكور نظرا الى المعنى الاصل قبل العلمية فان الاعلام وان كان المراد بها اللفظ قديلا حظ  
معها المعاني الاصلية بالتبعية واهذا نادى بعض الكفرة ابابكر رضي الله عنه بأبي الفصيل  
افاده حسن جلبي في حاشية التلويح عند قوله الموسوم بالتلويح الى كشف حقائق التنقيح  
(قوله قدرته في عشر مجلدات كبار) مجلدات جمع مجلد واسم المفعول من غير العاقل اذا جمع  
يجمع جمع تأنيث كمخفوضات ومرفوعات ومنصوبات والمراد اجزاء لان العادة ان الجزء يوضع  
في جلد على حدة ط اي انه لما بيض الجزء الاول منه قدر ان تمام الكتاب على منوال ما بيض  
منه يبلغ عشر مجلدات كبار وذكر المحي وغيره انه وصل في هذا الكتاب الى باب الوتر والظاهر  
انه لم يكمله في المسودة ايضا وانما الف منه هذا الجزء الذي بيضه فقط والله تعالى اعلم

ثم المفتي بدمشق المحمية  
الحق \* لما بيضت الجزء  
الاول من خزائن الاسرار  
وبدائع الافكار \* في شرح  
تنوير الابصار \* وجامع  
البحار \* قدرته في عشر  
مجلدات كبار \*

(قوله فصرت عنان العناية) لعنان بالكسر موصل بوجه غرس و عليه فقصد وفي نهاية  
احديب يقال غابت فلانا غيبا اذا قصده وتشيبه العناية بصورة غرس في الايصال الى  
المطلوب استعارة بالكناية واثبات العنان استعارة تخيلية وذكر الصرف ترشيح وفيه الايهام  
بكتاب العناية اه ابن عبد الرزاق (قوله محور الاختصار) اى حجة اختصار ما في خزائن  
الاسرار (قوله وسميته بالدر المختار) اى سميت هذا المختصر المأخوذ من الاختصار او الشرح  
المقدم في قوله تيسر هذا الشرح وسمى بتعدى الى مفعولين الاول بنفسه والثاني بخرف الجرح  
كما هنا او بنفسه كما في سميت ابنى محمدا قل ابن حجر وما اشتهر من ان اسماء الكتب علم جنس  
واسماء العلوم علم شخص نوقش فيه بانه ان ظر لتعدد الشيء بتعدد محله فكلاهما علم جنس وان  
نظر للاتحاد العرفي فعلم شخص واما التفرقة فهي تحكم وترجيح بلا مرجح اه والدر الجواهر  
وهو اسم جنس يصدق على القليل والكثير والمختار الذى يؤتى على غيره افده ط (قوله  
الذى فوق) نعت لتوير الابصار لا المدر المختار اه وهذا بناء على ان قوله في شرح تنوير  
الابصار متعلق بمحذوف حال من الدر المختار ليس جزء علم فلا يرد ان جزء العلم لا يوصف على انه  
قد ينظر فيه الى ما قبل العلمية كما قدمناه ففهم (قوله هذا الفن) فى القاموس النفس الحال  
والضرب من الشيء كالافون جمعه افان وفنون اه والمراد به هنا علم لانه نوع من العلوم  
(قوله فى الضبط) هو الحفظ بالخزم وموس والمراد به هنا حسن التحرير وماتة التعبير فهو  
مضبوط كالمحل المحزوه (قوله والتصحيح) اى ذكر الاقوال المصححة الاماندر (قوله  
والاختصار) تقدم معناه فهو مع حسن التحرير والتصحيح خال عن التطويل (قوله  
ولعمري) قل فى المغرب العرب بالضم والفتح البقاء الان الفتح غلب فى القسم حتى لا يجوز فيه  
الضم يقال لعمرك ولعمرك لافعلن وارتفاعه على الابتداء وخبره محذوف اه اى قسمي  
او يميني والواو فيه للاستئناف واللام للابتداء قل فى القاموس واذ اسقط اللام نصب انتصاب  
المصادر وجاء فى الحديث انتهى عن قول لعمرك الله اه قل الحموى فى حاشية الاشياء فعلى  
هذا ما كان ينبى للمصنف ان يأتى بهذا القسم الجاهلى المنهى عنه اه وفى شرح النقاية  
للقهستاني لا يجوز ان يخالف بغير الله تعالى ويقال لعمرك فلان واذا خالف ليس له ان يبر بل يجب  
ان يحث فان البر فيه كفر عند بعضهم كما فى كفاية الشعى اه اقول لكن قال فاضل الروم  
حسن جلبي فى حاشية المصول قوله لعمري يمكن ان يحمل على حذف المضاف اى لواهب عمرى  
وكذا أمثاله مما قسم فيه بغير الله تعالى كقوله تعالى والشمس والليل والقمر ونظائره اى  
ورب الشمس الخ ويمكن ان يكون المراد بقولهم لعمري وامثاله ذكر صورة القسم لتأكيد  
مضمون الكلام وترويقه فقط لانه اقوى من سائر المؤكدات واسلم من التأكيد بالقسم  
بالله تعالى لوجوب البر به ونسب الغرض اليه الشرعى وتشبهه بغير الله تعالى به فى التعظيم  
حتى يرد عليه ان الخلف بغير اسمه تعالى وصفاته عز وجل مكروه كما صرح به النووي فى شرح  
مسلم بل الظاهر من كلام مشايخه انه كفر ان كان باعتقاد انه خالف يجب البر به وحرام ان كان  
بدونه كما صرح به بعض الفضلاء وذكر صورة قسم على الوجه المذكور لا بأس به ولهذا شاع  
بين العلماء كيف وقد قل عاين صلاة وسلام قد افصح وابيه وقل عز من قائل لعمرك انهم لى

فصرت عنان العناية نحو  
الاختصار \* وسميته بالدر  
المختار \* فى شرح تنوير  
الابصار \* الذى فوق كتب  
هذا الفن فى الضبط  
والتصحيح والاختصار \*  
ولعمري لقد

سكرتهم يعمهون فهذا جرى على رسم لغة هكذا اخلاقه علم على ماله - (قوله  
 نصحت) ي صارت وتستعمل الخي معنى صار كبير جداً كره لاسدي (قوله روضة قد  
 اعلم) الروضة من العشب مستطع اسم الاسرحة س. م. م. بهد معناه في اصل الوضع وهذا  
 قل بعض العلماء الروضة ارض ذات مياه واسجار وازهر منه مفتحة يستل على سبل  
 الاستعارة بالكتابة واثبات الروضة تخيل ومبعدة ترشح له مكنية او بتخييلية باق على معناه  
 فمستودا به تقوية الاستعارة ويجوز ان يكون مستعار ملائم المشه كما قرر في محله بان اشبه  
 مسائل بالازهار والامهار على سبيل الاستعارة المكنية أيضاً واثبات التفتيح والتسلسل  
 تخيل (قوله مفتحة الازهار) اصله مفتحة الازهار منها اوارهاها على جعل الالعوصات  
 انضاف اليه والازهار مرفوع بالناية عن المسائل فحول الاسناد الى ضمير انوصوف ثم حذف  
 اسم المفعول الى مرفوعه معنى فهو حينئذ حار شدي الصفة مشبهة ففيه (قوله مسلسلة  
 الامهار) كلاء فيه كناية على وفي لعموم لسائل ماء جرى في حدود (قوله من عجمه)  
 جمع عجيب والاسم العجبية والاعجوبة قه موسى وامرادها مسائل المعجبة ومن صلة قوله تختار  
 وثمرات مبتدأ والتحقق مضاف اليه وبطاق على ذكر اني على الوجه الحق وعلى اثبات  
 اسمي بدليله وجهه لختار خبر المبتدأ وفي الكلام استعارة مكنية حيث شبه التحقيق بشجرة  
 واثبات ثمرات لها تخيل والاختي ان مسائل هذا الكتاب مذكورة على الوجه الحق وثابتة  
 بدلائلها عند اجتهد ولا يلزم من اثبات الشيء بدليله ان يكتب دليله معه حتى يرد انه لم يذكر  
 في المتن الادلة وكذا لا يلزم من كون مسائله مذكورة على الوجه الحق ان يكون غيره من المتن  
 ليس كذلك ففهم ويجوز ان يراد بالثمرات الفائدة والخاتمة والمعنى ان ليستفاد بالتحقيق  
 ويستنتج به من الاحكام اسرعية يختار من مسائل المعجبة (قوله ومن غرائب) جمع غريبة  
 اى مسائله الغريبة العزيزة الوجود التي راسها على امتون امثلة ففى كثر جل اعرب  
 او المراد تراكيه واشاراته الفائقة على غيرها حتى صارت غريبة في بابها وسخر جمع ذخيرة  
 بمعنى مذخورة مذكروا في اخبار ومنفعة التدقيق اثبات المسئلة بدليل دقيق طريقه نظريه  
 كافي عرفات السيد وقيل اثبات دليل المسئلة بدليل آخر وحالة تحرير الافكار صفة ذخائر  
 الواقع مبتدأ مؤخر اخبرنا عنه بالعرف عنه وما كان التدقيق مأخوذاً من الدقة وهى  
 الغسوس والحناء ذكر معه الذخائر التي تحفظ ددة ويخفى وذكر معه ايضا تحرير الافكار هو  
 عدم اهتدائها وامرادها انصافها بخلاف التحقيق فانه لا يلزم ان يكون فيه دقة والحق ظاهر  
 لا يخفى فلذا ذكر معه الثمرات التي تظهر من (قوله شيخ شيخنا) متعلق بمحذوف لعل لتتوير  
 الابصار احوال منه اى النكاحين او كذا هـ - (قوله شيخ الاسلام) اى شيخ هذه الاسلام  
 وهذا الوصف غلب على من كان في منصب لاف. اه الفصاء (قوله محمد بن عبدالله) بن احمد  
 الخطيب ابن محمد الخطيب ابن ابراهيم الخطيب هـ و ر ب في رسالة حفيد الخطيب وهو  
 الشيخ محمد بن شيخ صالح بن يوسف ر ر عبد ابراهيم مسكور ابن حسن بن شمس بن  
 الخي كان مم كبير حسن نسب قوى الحجة كبير الاطلاع د. حجة في حق من يسوي  
 في لربة وقد انتسب تكتب عنه منة منها تتوير وهو في حقه جليل مقدار جهته

أخت روضة هذا العلم به  
 مفتحة لاهزار مسلسلة  
 الامهار من عجمه ثمرات  
 التحقيق تختار \* ومن  
 غرائب ذخائر دقيق تحرير  
 الافكار \* شيخ  
 شيخ الاسلام محمد بن عبد الله





ذلك بسنده وقدمنا تمام السند (قوله المصطفى) من السقوة وهو لحوص والاصفاء  
الاختيار لان الانسان لا يصطفى الا اذا كان خالصا طيبا وقوله المختار بمعنى وهذا ان  
من اسمائه صلى الله عليه وسلم ط (قوله كما هو) حال من قوله بسنده (قوله عن المشايخ)  
متعلق بمحذوف حال من اجازاتنا اي المروية عنهم أو باجازاتنا لتضمنه معنى رواياتنا ومن  
جملة مشايخه القطب الكبير والعالم الشهير سيدي الشيخ ايوب الحلوتي الحنفى (قوله في الدرر  
والغرر) كلاهما مثلا خسرو والدرر هو شرح الغرر (قوله لما عزه) أي لما نسبته من عز  
يعزو واسم المفعول منه معزو كمعزو بالتصحيح أرجح من معزى بالاغلال قال في الالفية  
وتصح المفعول من نحو عدا \* واعتله ان لم تتحرر الاجودا

ويروى بالوجهين قول الشاعر \* أنا الليث معديا عليه وعاديا \* والثاني هو الجسارى على  
أسنة الفتاه (قوله وما زاد وعز نقله) أي وما زاد على ما في الدرر والغرر وعز نقله أي قل  
نقله في الكتب متداولة عزوته لقائله وفي بعض النسخ وما زاد عن نقله أي وما زاد عن  
المنقول في الدرر والغرر فعن بمعنى على والمصدر بمعنى اسم المفعول (قوله رومو) أي قصدا  
لاختصار غاية لقوله لما عزه وفيه إشارة الى كثرة نقله عن الدرر ومتبعه له كعادة المصنف في  
مته وشرحه وهو بذلك حقيق فنه كتاب مبني على غاية التحقيق (قوله رومو) من الأمل  
وهو الرجاء (قوله من الناظر) أي المتأمل قل الراغب النظر قد يراد به التأمل والتفحص وقد  
يراد به المعرفة الحاصلة بعد الفحص واستعمال النظر في البصيرة أكثر عند الخاصة والعامة  
بالعكس اه وتماه في حاشية الحموى (قوله فيه) أي في شرحي هذا (قوله عين الرضا) أي  
بالعين الدالة على ارضاء لا ينظر بعين المقت فن من نظر بها تبين له الحق باطلا كما قل الشاعر  
وعين الرضا عن كل عيب كلياته \* كما ان عين السخط تبدي المساويا

او انه شبه الرضا بانسان له عين تشبهها ففسرها في النفس وذكر العين تخيل ط (قوله  
والاستبصار) السين واثاء زائدتان أي والابصار والمراد به التبصر والتأمل ط (قوله ون  
يتلافي) أي يتدارك في القاموس تلافة تداركه (قوله تلافة) الذي في القاموس وجامع اللغة  
ولسان العرب التالف الهلاك ولم يذكروا التلاف فيراجع اه ح ووقع التعبير به لغبر  
الشارح كالامام عمر بن الفارض قدس سره في قصيدته الكافية بقوله

وتلافي ان كان فيه اتلافي \* بك عجل به جعلت فداكا

ويحتمل ان الالف اشباع وهو لغة قوم ط وفسر العلامة البوريني في شرحه على ديوان  
ابن الفارض التلاف بالتلف وكذا قال سيدي عبد الغني النابلسي في شرحه عليه وتلافي  
مصدر مضاف الى امتكم ووقع في كلام الشعراء كثيرا ومنه قول ابن عني يخاطب بعض  
الملوك وكان مريضا

انظر الى بعين مولى لم يزل \* يولى الندى وتلاف قبل تلافي

أنا كذا احتاج ما يحتاجه \* فغنى دعنى واشئ الوافي

فجاءه الملك بالف دينار وقل له ات الذي وهذه العلة وانا العد (قوله بقدر الامكان)  
متعلق بقوله يتلافي والاضافة بيانية أي اذا رأى فيه عيبا يتداركه بما كان من يحميه على

المصطفى المختار . عن  
جبريل عن الله الواحد  
القهار . كما هو مبسوط  
في اجازاتنا بضرر عديدة  
عن المشايخ المتبحرين  
الكبار . وما كان في الدرر  
والغرر لما عزه الامندر  
وما زاد وعز نقله عزوته  
لقائله رومو للاختصار \*  
ومأمولى من الضر فيه  
ان ينظر بعين ارضاء  
والاستبصار . وان يتلافي  
تلافة بقدر الامكان



كالعاذ وإعياذ موسى (قوله من حسد) هو تبي زه - عهده المتسود سواء من الجاهل  
 أم لا ويطلق على الغيبة - وهي معنى مثل تلك التهمة من غير إرادة زوالها من صاحبه  
 وهو غير مذموم بخلاف الأول لأنه يؤدي إلى الإضرار من الله تعالى والذاتال عليه السلام  
 والسلام إياك والحسد فن الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب ومنه ما به السلام  
 والسلام حائفة الدين لأحاطة الشعر وقال تعالى ومن نهر حاسد حاسده الحسد  
 لنفسه حيث أتعب نفسه واحترمها وأوقع في الإثم ونحوه - حسد - حسب له ما يحب حسد  
 والذاتال أبو الغيث

ونظلم أهل الأرض من كل حسد من بات في بعمانه يتقلب

(قوله يسد باب الانصاف) صفة تأكيدية لأن حقيقة الحسد مشعرة بها إذا انصاف هو الجري  
 على سنن الاعتدال والاستقامة على طريق الحق وهذا الوصف لا تأتي وجوده مع الحسد  
 والغرض من الإتيان بهذا الوصف التأكيدى النداء على كل بشاعة الحسد وتقرير دمه  
 والتفجير عنه ولا يخفى ما فيه من الاستعارة المكنية والتخييلية والترصيح (قوله ورد) أى  
 يصرف صاحبه عن حميل الأوصاف أى عن الانصاف بالأوصاف الجميلة أو عن رؤيتها  
 في الخسود فلا يرى الحساده وصفاء جميلاً لما ان عن السخط تبدى المساويا ورد يتعدى بنفسه  
 ويتعدى بعن الى مفعول ثان وإن لم يذكره في التاموس فمن سوا هذا حاجة قول الشاعر  
 أكفرا بعد رد الموت عنى \* وبعد عطائك المائة الرثاء فافهم

وهذه الفقرة بمعنى التي قبلها وفي الفقرتين من أنواع الدخ الترصيح وهو ان يكون ما في  
 احدهما من اللفظ أو أكثره مثل ما قبله من الأخرى في الوزن أو بتقنية الجناس  
 الملاحق وهو - ألف للفظين المتجسدين في حرفين غير متماثلين ولزوم ما لا يلزم وهو هذا  
 الإتيان بالصاد قبل الألف في الانصاف والأوصاف وقد أتى بهما في الفقرتين المنصفتين في امرح  
 رابن الشحنة في شرح الوهابية وسبقها الى ذل ابن ميمون في التمهيل (قوله لا) إذا  
 استفتح يستفتح بها الكلام (قوله حسد) بفتحين سوك السعدان والسعدان ثبت من  
 أفضل مراعى الأبل كما في التاموس - وهذا من التشبيه البليغ فهو على حذف الاداة  
 أو تجرى فيه استعارة على طريقة السعد ط وبين الحسد وحس الحناس الملاحق (قوله  
 من نعلق به هلك) يشير الى وجه الشبه فان الحسد اذا تعلق بالإنسان أهلكه لأنه يأكل حسد  
 ط وظاهره ان الضمير في تعلق للحسد بالإنسان والسبب ارجاعه الى (قوله وكفى للحسد) كفى  
 فعل ماض واللام في للحسد زائدة في المفعول به على غير قياس وذم تمييز وتتميز كفى غير مفعول  
 عن شئ كذا كره الدماميني في شرح التمهيل ومثله امتلاء الكوز ماء وأخيراً رفع فعل كفى  
 ولم يزد الباء في فاعليها لأنه غير لازم بل غالب بخلاف زيادتها في فاعل الفعل في التعجب فمن  
 لازمة لكن قال الدماميني ان كان كفى بمعنى أجزأ وأغنى أو بمعنى وقى لم يزد الباء في فاعليها  
 هكذا قيل ولم أر من أفصح عن معنى كفى التي تغلب زيادة الباء في فاعليها وفي كلام بعضهم مباشرة  
 الى أنها قصيرة لامتدعية وفي كلام بعضهم خلاف ذلك اه فافهم بوجه الذم أنه تعالى استند  
 اليه الشر وأمر نبيه صلى الله عليه وسلم بالاستعاذة منه وإى ذم أعظم من ذل (قوله

من حسد حسد - لا ف  
 ورد عن حميل الأوصاف  
 لا ان الحسد حسد  
 من نعلق به هلك  
 للحسد ذم آخر سورة  
 الناق \*

في اصغر منه) متعاقب كافي وبتحذوف حاء من حاسد اوفى للتعليل كما في حديث ابن امرأة دخلت النار في هرة حبستها او بمعنى مع كافي ادخلوا في اثم والاصغر كما قال ح عن جامع ابعة اشتعال النار فيما يسرع اشتعالها فيه قال ط شبه شدة تحسره حوات غرضه بالاشتعال (قوله بالتائق) هو التحريك الاترجح قموس (قوله لله در الحسد) في الرضى الدر في الاصل ما يدرك اي ما يزل من الضرع من اللين ومن الغيم من الغطر وهو هذا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله لله تعالى قصدا لمعجب منه لان الله تعالى مشي العجائب وكل شئ عظيم يريدون المعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه فعنى لله دره ما أعجب فعله وفي تماموس وقولهم والله دره اي عمله كذا في حواشي الجامي للمولى عصمه ثم قال فقول السرخ يعنى الحمى لله خيره يجعل الدر كناية عن الخير لا يوافق تحقيق اللغة اه ان عبدالرزاق (قوله ما عدله ابح) تعجبنا ان متضمن لبيان منشأ التعجب وفي الرسالة التفسيرية قال معاوية رضى الله عنه ليس في حلال الشرح حلة اعدل من الحسد تقتل الحاسد غما قبل المحسود اه كمن شرطه ما قال الشاعر

دع الحسود وما يلقاه من كده \* كنه منه ليهب النار في كبده  
ان لم تذ حسد نفست كربه \* وان سهك فقد عذبت يده

وقل آخر وقد أجاد

اصبر على كيد الحسو \* دون صبرك يقتله \* النار تكل بعضها \* ان لم تجد ما تأكله  
(قوله وما اناخ) البيت من منظومة الوهبانية قال سارحها العلامة عبدالبر بن الشحنة الكيد الخديعة والكر والحسود فعول من الحسد فيه ما علة في معنى الحاسد والآمن المصطنع ولا جاهل عصف على الحسود يعنى ولا من كيد جاهل وبزرى بفتح التحتية من زرى عليه شدة واستهزاء والكر عليه ولم يمدح شيئا او لم يذم به ويشور ضمها من ارزى قل في تماموس لكنه قليل و زرى و زرى بأخيه ادخل عليه عيا او امرا يريد ان يلبس عليه ولا يتدبر عصف عليه لا لا فكر في عوق الامور وسبب هذا البيت انه اجتلى بما جلب به من حسد حسدين وكيد المعادين والله مسؤل ان يجعل كيدهم في نحرهم فبعضهم استكثره عليه واعض قل انه مسوق اليه ثم ملخص (قوله هم يحسدوني) اصله يحسدوني حذفوا احدى النون تخفيفا ارجح وشرا فاعل تفصيل حذفته همزة لكثرة الاستعمال كما حذف من خبر واثباتها لغة فمالة او رديئة كما في تماموس وكلهم الجحرنا كيد الناس لاودة الشموه والاقبال الكافر سر من لم يحسد فكيف يكون من لم يحسد شرا منه لا يقول هو من حميه من لم يحسد بل ليس له ما يحسد عليه لقوله تعالى يحسبون اننا نمدحهم ولا آفة عليهم في الناس بمعنى معهم ويوما خدرف لعش وغير المنصب حال وقد اتى اشرح بهد بيت ليم لابن الشحنة نسيان للنس فان حسد لا يكون الا لدوى الكمال المتصفين ما كمل الحسد وفي معناه ما ينسب الى على كرم الله وجهه

ان يحسدوني فاني من لا ثمهم \* قلى من من اهل الفضل قد حسدوا

فدامني ومهم ماني ومهمهم \* ومات اكبرا غيظت بما يجد

في اصغرامه بالتائق \* لله  
در الحسد ما عدله \* بدأ  
اصاحبه فقتله \* وما أنا من  
كيد الحسود بآمن \* ولا  
جاهل يزرى ولا يتدبر \*  
ولله در القائل  
هم يحسدوني وشرا ليس  
كلهم \* من عش في الناس  
يوما غير محسود

(قوله اذ لايسود) اى لايمسى ذا سودد وفجار واسله يسود كينصر نقلت حركة الواو الى الساكن قبلها فسكنت الواو وهذا علة مفهوم وتر الناس لانه اذا كان شر الناس من لم يحسد نتج ان خيرهم من يحسد وانما كان ذلك سببا في سيادته لان المدح يترتب عليه الرياسة والسودد والتمدح فيه يترتب عليه الخلد والتمجيد والصفح وذلك سبب في السيادة ايضا ا ه ط (قلت) والحسود ايضا سبب في السيادة من حيث انه سبب لنشر ما اعطى من الفضل كما قلنا القائل  
واذا اراد الله نشر فضيلة \* طويت اناح لها لسان حسود

(قوله سيد) اصله سيود اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت في الياء قيل انه لا يطابق الاعلى الله تعالى لما روى انه عليه الصلاة والسلام لما قالوا له يا سيدنا قل انما السيد الله وفيه انه عليه الصلاة والسلام قل أنا سيد ولد آدم وقل تعالى وسيدا وحسورا وقيل لا يطابق عليه تعالى وعزى الى مالك وقيل يطلق عليه تعالى معرفة وعلى غيره منكرا والصحيح جواز مدح وهو في حقه تعالى بمعنى العظيم المحتاج اليه وفي غيره بمعنى الشريف الفاضل الرئيس وتامة في حاشية الحموى (قوله يدون) اى غير وهو احد اطرافها لها وتأتى بمعنى المكان الادنى وهو الاصل فيها ط (قوله يدود) هو كثير الحبة موس (قوله وحسود يقدح) اى طعن ولا يخفى ما بين ودود وحسود من الطباق وبين يمدح ويقدح من الجنس اللاحق ولزوم ما لا يلزم وما في ذلك من الترتيب (قوله لان من زرع) تعليلا لاستلزامه الكلام السابق لان قدح الحسود اذا كان سببا في زيادة الحسود الموجبة لكسده كان زرع الحسد متجالة الحن والبلايا \* والاحن جمع احنة بالكسر فيهما وهى الحقد كفى القاموس ا ه ح ويحتمل أنه تعليلا لقوله سابقا الاوان الحسد حسك من تعاقب به هالك فاحسود الهالك الموجود عند التعاقب ط وتشبيه الحقد بما يزرع استعارة بالكناية واتبت الزرع تخييل وذكر الحسد ترشيح (قوله فلايم يفضح) من اللؤم بالضم ضد الكريمة بقل لؤم ككريم لؤما فهو لائم جمعه لائم ولؤماء ويقال فضحه كمنعه كشف مساويه \* والاصلاح ضد الافساد قاموس وهذا مرتبط بقوله اذ لايسود سيد الخ فلايم هو الحسود والكريمة هو الودود وفيه لف ونشر مشوش أو بقوله ومأمولى من الناظر فيه الخ ولو قال والكريمة يفضح او يمسح لكان اوضح (قوله لكن ياخى الخ) لما كان الاذن بالاصلاح مطلقا استدركه عليه بقوله بعد الوقوف وهو ظرف ليصالح كما افده ح اى يصالح بعد وقوفه واطلاعه على هذه الكتب لا بمجرد التطور بالبال ويصح تعاقبه بقوله وان يتلافى تلافه ويحتمل تعلقه بقوله فصرفت عنان العناية نحو الاختصار اى انما اختصرته بعد الوقوف على حقيقة الحال اى حال المسائل ومعرفة ضعيفها من قويمها ويدل له قوله مع تحقيقات سنح الخ ويدل للاول قوله ويأبى الله الخ افاده ط (قوله على حقيقة الحال) حقيقة الشئ ما به الشئ هو كالحقوان الناطق للانسان بخلاف مثل الضاحك والكاتب ما يمكن تصور الانسان بدونه تعريفات السيد (قوله كصاحب البحر) هو العلامة الشيخ عمر سراج الدين الشهير بابن نجم الفقيه المحقق الرشيق اى وكصاحب النهر وهو العلامة الشيخ عمر سراج الدين الشهير بابن نجم الفقيه المحقق الرشيق

اذ لايسود سيد بدون  
ودود يمدح \* وحسود  
يقدح \* لان من زرع الاحن  
\* حصد الخ \* فلايم  
يفضح \* والكريمة يمدح \*  
لكن ياخى بعد الوقوف  
على حقيقة الحال \*  
والاطلاع على ما حرره  
التأخرون كصاحب البحر  
والنهر



هو الامام المحقق حيث اطلق محمد بن عدهم احد بن عبد الحميد السيوسي ثم اسكنه  
 كمال الدين بن الجهم سنة ٧٩٠ هـ ونفقته بالسراج قرى الهداية بهاتسحي  
 عبد الدين بن الشيخة بوجد منه في التجميع وكان بتم ان لا اقل في معتولات احدا  
 وقال له هان الاباسي وكان من اقرانه لوطيت جميع الذين كان في بلد من تقوى بها غيره  
 وكان له نصيب وافر مما اصحاب الاحوال من الكشف والكرامات وكان تجرد اولاً بالكلية  
 فقال لاهل الطريق ارجع فاني لست حاجة بعلمك وكان بأية الوارد في السادة الصوفية  
 لكنه بقاع عنه بسعة تخلصه من شرح الهداية شرحاً لا نظير له مما فتح القدير وصل فيه  
 الى اثنا عشر كتاب الوكالة وله كتاب التحرير في الاصول الذي له مؤلف مثله وشرحه تليده ابن  
 امير حاج وله المسيرة في العقائد وزاد الفخر في الامارات نوراً ماخرة سنة ٨٦١ وحضر  
 خزانة الساجان فمن دره كفي طمات الحسن ما حصا **(قوله)** ابن الكمال هو احمد بن  
 سامان بن كمال ما شا الامام العالم العلامة الرحمة الهامة كان له في العلوم وقلمه ان يوجد في  
 الاوله فيه مصنف او مصنفات دخل الى القاهرة تحت اسم سامان لما اخذها من يد الجراكسة  
 وشهد لهاهايا بالنقل والاتقان وله تفسير القرآن العزيز وحواش على الكشف وحواش  
 على اوائل البصائر وشرح الهداية ليكمل والاصلاح والايضاح في الفقه وتغيير التتبع  
 في الاصول وشرحه وتغيير السراجية في الفرائض وشرحه وتغيير المفتاح وشرحه وحواش  
 التلويح وشرح المفتاح ورسائل كثيرة في فنون عديدة لعلمها تزيد على المائة رسالة وتصانيف  
 في الفارسية و فارغ آل عثمان بالتركية وغير ذلك وكان في كثرة التأليف والسرعة بها وسعة  
 الاطلاع في الديار الرومية كحلل السيوطي في الديار المصرية وعندى انه ادق نظراً من  
 السيوطي واحسن فهما على انهما كانا حال ذاك العصر ولم يزل مفتياً في دار السلطنة الى  
 ان توفي سنة ٩٤٠ هـ يسمي ما حصا **(قوله)** مع تجميعات حال من ما حرره اي مصاحباً ما حرره  
 هؤلاء الائمة لتجميعات اخرج والمراد بها حل المعاني العويصة ودفع الاشكالات الموردة  
 على بعض المسائل او على بعض العلماء وتعيين المراد من العبارات المحتملة ونحو ذلك  
 والافادات الفروع الفقهية لا بد فيها عن النقل من اهايا **(قوله)** نسخ بها البال في القاموس  
 نسخ لي رأى كنع سنو حواسنحاً وسنحاً عرض وكذلك عرض ولم يصرح به فعلى الاول هو من باب  
 القاب مثل ادحات القاسوة في رأسي والاصل سنحت اي عرضت بالبال اي في خاطري وقلبي  
 وعلى الثاني لا قاب وامعني عليه ان قاي وخاطري عرضها ولم يصرح وهذا ما جرت عليه عادته  
 رحمه الله تعالى من التعرض بالرموز الحفية كما شبر اليه قريماً **(قوله)** تالقيها اي اخذتها  
 عن انباخي فحول الرجال اي الرجال المتحول المتقين على غيرهم في القاموس الفصل الذكر  
 من كل حيوان وفحول الشعراء الغالبون اليه جاء على من هاجمهم اه قال ح واورد ان  
 بين الجمالين تنافياً فن البال اذا ابتكر هذه التحقيقات جميعها فكيف يكون متلقياً لها  
 جميعها عن فحول الرجال وقد يخاب بانه على تقدير مضاف اي نسخ ببعضها البال وتلقيت بعضها  
 عن فحول الرجال اه اي فهو على حد قوله تعالى ومن الحال حدد بيض وحر **(قوله)** وبأبي  
 الله العظمة الح) اي النبي يا به وبأبيه اباء واباء بكسرهما كرهه قاموس وهذا اعتذار منه

وابن الكمال مع تجميعات  
 نسخ بها البال \* وتلقيتها  
 عن فحول الرجال \* وبأبي  
 الله العظمة لكتاب غير  
 كتابه





من تقدم في الزمن ومن تأخر وهذا في معنى قوله ابن مسك في خطبة المنهيل واذ كانت العيون منحا الهية ومواهب اختصاصية فغير مستبعد ان يدخر لبعض المتأخرين ما عسر على كثير من المتقدمين اه وانت ترى كتب المتأخرين تفوق على كتب المتقدمين في الضبط والاختصار وجزالة الالفاظ وجمع المسائل لان المتقدمين كان مصروف أذهانهم الى استنباط مسائل وقبول الدلائل فالعالم المتأخر يصرف ذهنه الى تنقيح ما قلوه وتبيين ما أجوبه وتنقيح ما أحسنوه وجمع ما فرقوه واختصار عباراتهم وبيان ما استقر عليه الامر من اختلافهم فهو كمشقة عروس رباها أهلها حتى صلحت للزواج تزينا وتعرضها على الأزواج وعلى كل فالفضل للأوائل كما قل القائل

كالبجر يستقيه السحاب وماله \* فضل عليه لانه من مأه

نعم فضل المتأخرين على امثالنا من المتعلمين \* رحم الله الجميع وشكر سعيهم آمين (قوله الخط) أي التصيب والوافر الكثير (قوله لانه) تعليل الجمل الثلاثة قبله والضمير يرجع الى ما قبل ط (قوله هو البحر) تشبيه بليغ أو استعارة (قوله لكن بلا ساحل) الساحل ريف البحر وسطه مقلوب لان الماء ساحله وكان القياس مسجولا قة موس واذا كان لا ساحل له فهو في غاية الاتساع لان نهاية البحر ساحله فهو من تأكيد المدح بما يشبه الذم حيث أثبت صفة مدح واستثنى منها صفة مدح اخرى نحو انا افصح العرب بيد أني من قريش وهو أكد في المدح لما فيه من المدح على المدح والاشعار بانه لم يجد صفة ذم يستثنىها فاضطر الى استثناء صفة مدح وله نوع ثان وهو يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح كقوله

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم \* بهن فلول من قراع الكتائب

أي في حدهم كسر من مضاربة الجيوش وهذا الثاني الباع كإين في محله ففهم وفيه يضمن انواع البدع نوع من أنواع المبالغة وهو الاغراق حيث وصف البحر بما هو ممكن عقلا متمتع عادة (قوله زوال القطر) الوابل الكثير وهو من اضافة الصفة للموصوف أي القدر الوابل ط (قوله غير انه متواصل) أي تواصل نافع غير مفسد بقرينة المقام والا كان ذم وهذا ايضا من تأكيد المدح بما يشبه الذم (قوله بحسن عبارات) الباء بتعليل مثل فظلم او للمصاحبة مثل اهبط بسلاسله او للسلاسل وهي متعاقبة بالبحر لانه في معنى اشتق أي اوسع مثل حاتم في قومه ومثل قول الشاعر \* اسد على وفي الحروب عامة \* لتأويله بكرمه وجرى أو بمحدوف حال من الضمير في لانه أو من كتاب (قوله ورمز اسرار) ثم معنى واحد وهو الايمان بالعين أو اليد أو نحوهما كما في اتب موس فكأنه اراد الخلف انواع الايمان واخفاها كما يصيرح به بعد قوله معتمد في دفع الايراد الخلف الاشارة (قوله وتنقيح معاني) أي تهذيبها وتنقيتها ويحتمل انه من اضافة الصفة الى الموصوف ومثله قوله وتحرير مباني وفي القاموس تحرير الكتاب وغيره فتقومه اه ومباني الكلمات ما تبنى عليه من الحروف والمراد بها الالفاظ والعبارات من اطلاق الحرف على الكل وفي قوله المعاني والمباني مراعاة التخيير وهو الجمع بين امر وما يناسبه لان تضاد نحو الشمس والقمر بحسبان ثم ان وجود في النسخ رسمها بالياء مع ان القياس حذفها والوقوف على النون ساكنة مثل فقص مانت وقص

الخط الوافر \* لانه هو البحر  
لكن بلا ساحل \* وابل  
القطر غير انه متواصل \*  
بحسن عبارات \* ورمز  
اشارات \* وتنقيح معاني  
وتحرير مباني \*



القيح بالسهم استعادة تصريحية والقريضة اضافها الى الاسنة وجامع حصول اضرب  
بكل ويحتمل ان يكون من اضافة اشبهه الى المشبه اى الاسنة التى هى كالسهم لكن  
تشبيه الكلام بالسهم اظهر من تشبيه الاسنة بها تأمل **(قوله)** ونفائس تصانيفهم الخ  
النفائس جمع نفيسة يقال شئ نفيس اى يتنافس فيه ويرغب وهو من اضافة الصفة الى  
الموصوف مرفوع بالعطف على اسم انخى او على الابتدائية والواو للاستئناف او للاحال  
ومعرضة بتشديد الراء منصوب على انه خبر اضحى او مرفوع على انه خبر ابتداء وبأيديهم  
متعلق به اى منصوبة بأيديهم من قواهم جعلت الشئ عرضة لى نصبت او بفتح الراء مخففة  
من اعرض بمعنى اظهر اى مظهره فى ايديهم والضمير للحساد وجملة تنهت اى الحساد بالبناء  
للسلوة حالية او خبر بعد خبر او هى الخبر ومعرضة حال ورميها بالكساد كناية عن هجرها  
او ذمها والمعنى ان الحساد لاستغنون عنها بل يتهبون فوائدها ويتفجعون بها ثم يذمونها  
ويقولون انها سلة كسدة **(قوله)** اخا العلم منادى على حذف اداة النداء والاخ من النسب  
والصديق والصاحب كفى القاموس والمراد الاخير **(قوله)** عيب مصدر مضاف الى مفعوله  
وان جعل العيب اسما لما يوجب الذم فهو على تقدير مضاف اى بذكر عيب ط **(قوله)** مصنف  
بكسر النون او بفتحها **(قوله)** ولم يتقن حاملة حالية ط **(قوله)** منه متعلق بمحذوف صفة  
لزلة وجملة تعرف صفة ثانية او حال او منه متعلق بتعرف والجملة صفة لزلة **(قوله)** فكم  
خبرية للتكثير فى محل رفع مبتدأ والجملة بعدها خبر كما هو القاعدة فما اذا واما فعل متعد  
أخذ مفعولاً ففهم **(قوله)** بعقله الباء لآلة اى ان عقله هو الآلة فى الافساد ط **(قوله)** وك  
حرف التحريف التغير والتصحيف الخطأ فى الصحيفة دهموس لكن فى شرح الفية  
العراقى للقاضى زكريا التحريف الخطأ فى الحروف بالشكل والتصحيف الخطأ فيها بالقط  
والاجن الخطأ فى الاعراب اه وفى تعريفات السيد نجيب التحريف هو ان يكون  
الاختلاف فى الهيئة كبرد وبرد ونجيب التصحيف هو ان يكون الفارق نقطة كافى وانقى اه  
**(قوله)** اضحى معنى مغيرا (اللام فى معنى زائدة للتقوية لتقدم المفعول على عمله مع ان العامل  
شعور على الفعل فضعف عن المعمول وتغير الناسخ المعنى بسبب تغييره الالفاظ وجملة وحاء  
الخ مؤكدة وهذا معنى ما يقال الناسخ عدو المؤلف **(قوله)** من هذا اى التأليف **(قوله)** ان  
يدرج اى يحرى وفى القاموس درجت الريح بالحقى اى جرت عليه جريا شديدا **(قوله)** من  
المصنفين والمؤلفين التأليف جعل الاشياء الكثيرة بحيث يطلق عليها اسم الواحد سواء كان  
لبعضها نسبة الى بعض بالتقدم والتأخر اولا وعليه فيكون التأليف اعم من الترتيب اه  
تعريفات السيد قيل واعم من التصنيف لانه مطلق الضم والتصنيف جعل كل صنف على  
حدة وقيل المؤلف من يجمع كلام غيره والمصنف من يجمع مبتكرات افكاره وهو معنى  
مقبول واضح العلم اولى بأعم المصنف من المؤلف **(قوله)** رياض فى القاموس راض المهر  
رياض ورياضة ذله اه ومنه قولهم مسائل الرياضة فى الششورى اى التى تروض الفكر  
وتدله لما فيها من المهرين على العمل **(قوله)** القريحة فى الصحاح القريحة اول ما يستنبط من  
البئر ومنه قواهم لئلا نقرحة جيدة براد استنباط العلم بحودة الطبع اه والمراد بها

ونفائس تصانيفهم معرضة  
بأيديهم تنهت فوائدها ثم  
ترميها بالكساد \* اخا العلم  
لا تعجل عيب مصنف \*  
ولم يتقن زلة منه تعرف \*  
فكم افسد الراوى كلاما  
بعقله \* وكحرف الاقوال  
قوله وحنفوا \*

وكم ناسخ اضحى لمعنى  
مغيرا \* وجاء بسى لم يرد  
المصنف \* وما كان قصدى  
من هذا ان يدرج ذكرى  
بين المحررين \* من  
المصنفين والمؤلفين \* بل  
القصد رياض القريحة \*  
وحفظ المروءة الصحيحة \*  
مع رجاء الغفران \*





تسهره ما ... ط (قوله يحيى) في منسج ...  
 مسج ... في ...  
 احده ... (قوله محمد فدي) ...  
 الممشي ...  
 عيب الشكل ...  
 اصاحبه ...  
 من ...  
 وانفع ...  
 النساء ...  
 سبحنا العلامة ...  
 ليس ...  
 الباحة ...

شيخه رأس المحققين انقاد  
 محمد افندي الخاسني وقد  
 احد \*  
 \* لكل بي الدنيا مراد  
 ومقصود \* وان مرادى صحة  
 وفراغ \* لا باع في علم  
 الشريعة مباحا \* يكون به  
 لي في الجنان بلاغ \* في  
 مثل هذا فلينافس اولوا  
 انهي \* وحسني من  
 الدنيا الغرور بلاغ \* فما  
 المنور الا في عجم مؤيد \*  
 به العيش رغد والنسراب  
 يساغ \*

اه ملحد (قوله كل بي الدنيا) ...  
 منها مادة وعناء ...  
 ان يراد بانها الطالبون لها ...  
 الآخرة (قوله لا باع) ...  
 انفعولية مضائقه (قوله في الجنان بلاغ) ...  
 اسم مصدر قال في القاموس ...  
 الاتصال اه (قوله في مثل هذا) ...  
 والحرور والغرور ...  
 في قول الشاعر ...  
 واما غيرهم ...  
 يسوي فيه المذكر ...  
 المبتدأ وبينه وبين ...  
 النجاة والظفر بالخير ...  
 في نعيم الخ ...

وزرك يوم الزرع ...  
 لان فاز يتعدى ...  
 الخجل مثل في رحمه ...  
 التقدير ما انور ...  
 محدود ...  
 ان جعل في معنى ...  
 المديح ...

بسكون الغين المعجمة اى واسع طيب ح عن القاموس ( قوله يساع ) اى يسهل دخوله  
 فى الخلق ح عن القاموس ( قوله مقدمة ) بالرفع خبر لمبتدأ محذوف اى هذه مقدمة  
 او بالنصب مفعول لفعل محذوف اى خذ مقدمة وهى بكسر الدال كما صرح به فى الفائق  
 فهى اسم فاعل من قدم المتعدى اى مقدمة من فهمها على غيره لما اشتملت عليه من تعريف  
 الفقه لغة واصطلاحاً وموضوعه واستمداده ومحظوره ومباحه ويفضل العلم وتعلمه  
 وترجمة الامام وغير ذلك وامام من اللازم بمعنى تقدم اى مقدمة بذاتها على غيرها ويجوز  
 فتح الدال اسم مفعول من المتعدى اى قدمها ارباب العقول على غيرها لما اشتملت عليه  
 وهى فى الاصل صفة ثم جعلت اسماً للطائفة المتقدمة من الجيش ثم نقلت الى اول كل شئ  
 ثم جعلت اسماً للافاظ المخصوصة حقيقة عرفية ان لوحظ انها فرد من افراد المفهوم  
 الكلى او مجازاً ان لوحظ خصوصها وهى قسبان مقدمة العلم وهى ما يتوقف عليه الشروع  
 فى مسائله من المعانى المخصوصة ومقدمة الكتاب وهى طائفة من الكلام قدمت امام  
 المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه وتام تحقيق ذلك فى المطول وحواشيه ( قوله  
 حق ) اى واجب صناعة ليكون شروعه على بصيرة صونا لسيعة عن العبث ( قوله على  
 من حاول ) اى رام علماً اى علم كان من العلوم الشرعية وغيرها فالشرعية علم التفسير  
 والحديث والفقه والتوحيد \* وغير الشرعية ثلاثة اقسام ادبية \* وهى اثنا عشر كما فى  
 شيخ زاده وعددها بعضهم اربعة عشر اللغة والاشتقاق والتصريف والنحو والمعانى  
 والبيان والبدیع والعروض والقوافى وقرض الشعر وانشاء النثر والكتابة والقراءات  
 والمحاضرات ومنه التاريخ \* ورياضية وهى عشرة التصوف والهندسة والهيئة والعلم  
 التعليمى والحساب والجبر والموسيقى والسياسة والاخلاق وتدير المنزل \* وعقلية ماعدا  
 ذلك كالنطق والجدل واصول الفقه والدين والعلم الالهى والطبي والطب والميقات  
 والفلسفة والكيمياء كذا ذكره بعضهم اه ابن عبد الرزاق ( قوله ان يتصوره بحده  
 اورسمه ) الحد ما كان بالذاتيات كالحیوان الناطق الانسان والرسم ما كان بالعرضيات  
 كالضاحك له واعلم انهم قد اختلفوا فى اسماء العلوم فقليل انها اسم جنس لدخول ال علمها وقيل  
 علم جنس واختاره السيد وقيل علم شخص كالنجم للثريا واختاره ابن الهمام وهل مسمى العلم  
 ادراك المسائل او المسائل نفسها او الملكة الاستحضارية قال السيد فى شرح المفتاح المعنى  
 الحقيقى للعلم هو الادراك ولهذا المعنى متعلق هو المعلوم وله تابع فى الحصول يكون ذلك التابع  
 وسيلة اليه فى البقاء وهو الملكة وقد اطلق العلم على كل منها اما حقيقة عرفية او اصطلاحية  
 او مجازاً مشهوراً اه ثم اعلم ان التعريف اما حقيقى كتعريف الماهيات الحقيقية واما اسمى  
 كتعريف الماهيات الاعتبارية وهوتبين ان هذا الاسم لاى شئ وضع وتسامه فى التوضيح  
 لصدر الشريعة وذكر السيد فى حواشى شرح الشمسية ان ارباب العربية والاصول يستعملون  
 الحد بمعنى المعرف وان اللفظ اذا وضع فى اللغة او الاصطلاح لمفهوم مركب فما كان داخلاً  
 فيه كان ذاتياله وما كان خارجاً عنه كان عرضياً له فحدود هذه المفهومات ورسومها تسمى  
 حدوداً ورسومها بحسب الاسم بخلاف الحقائق فان حدودها ورسومها بحسب الحقيقة اذا علمت

\*( مقدمة )\*

حق على من حاول علماً ما  
 ان يتصوره بحده اورسمه

قوله على كل منها هكذا  
 بخطه ولعل صوابه منهما  
 بضمير التثنية اذ اطلاقه  
 على الاول حقيقة لغوية  
 كما يفيد صدر العبارة  
 تأمل اه مصححه

دب يظهر ان الحد المتغير من علوم حد اسمي لتبين مانعاه الواضع ووضع  
الاسم بارنه فهذا جعلوه مقدمة لسرور وحتور بعضهم كونه حدا حقيقيا وعليه فقبل  
لا يكون مقدمة لان الحد حقيقي يسرد مثل كل انسان اي يتصور جميع مسائل العلم  
المحدود وديب هو معرفة عدم نفسه لامقدمة سرور فيه وقيل يجوز اخذ جنس  
وفصل له بالاحاجة الى سرور كل ملامع من وقوعه مقدمة وجعل في التحرير الخلاف  
لخصا وتما تحقيقه فيه وفيه **(قوله)** ويعرف موضوعه (ح) انه ان مادي كل علم عشرة  
ظنهما ابن زكري في تحصيل المقاصد فف

فأول الابواب في المبدى \* وتلك عشرة على المراد

الحد والموضوع ثم المواضع \* والاسم واستمداد حكم الشارع

تصور المسائل القصية \* وسبعة فائدة جلية

بين الشارح منها اربعة وبقي ستة فواضعه ابو حنيفة رحمه الله تعالى واسمه الفقه وحكم  
الشارع فيه وجوب تحصيل المكلف ما لا بد له منه ومسائل كل حالة موضوعها فعل المكلف  
ومحمولها احد الاحكام الخمسة نحو هذا الفعل واجب وفيضاته كونه افضل العلوم سوى  
الكلام والتفسير والحديث واصل الفقه ونسبته اصلاح الظاهر كنسبة العقائد والتصوف  
لصلاح الباطن افده **(قوله)** ثم خص هذا الشريعة (قوله) في البحر عن ضياء الخلو **(قوله)**  
وفقه (ح) قل في البحر بعد كلام والحاصل ان اعنت المغوى مكسور القاف في الماضي  
والاصلاحي مضمومها فيه كما صرح به الكرماني ونقل العلامة الرملي في حاشيته عليه انه  
يقال فقه بكسر القاف اذا فهمه وفتحتها اذا سبق غيره الى فهمه وبسمها اذا صار الفقه له  
سجية **(قوله)** واصطلاح الاصطلاح لغة الاتفاق واصطلاحا اتفاق طائفة مخصوصة على  
اخراج الشيء عن معناه الى معنى آخر رمي **(قوله)** اعلم بالاحكام (ح) علم ان الحق ابن الهمام  
ابدل العلم بالتصديق وهو الادراك القطعي سواء كان ضروريا او بصريا صوابا او خطأ بناء على  
ان الفقه كالمقطعي فالظن بالاحكام الشرعية وكذا الاحكام مشكوكة ليسا من الفقه وبعضهم  
خصه بالظنية فيخرج عنه ما علم بثبوته قطعا وبعضهم جعله شاملا لقطعي والظني وقد نص غير  
واحد من المتأخرين على انه الحق وعليه عمل السلف والخلف وتماه في شرح التحرير فالمراد  
بالعلم هنا الادراك الصادق على اليقين والظن كونه مصطلاحا منطقي وعلى الاول فالمراد  
به المقابل للظن كاهو اصطلاح الاصولي قل صدر الشريعة في التوضيح وما قيل ان الفقه ظني  
فلم اطلق العلم عليه فجوابه اولاه انه مقطوع به فان احتمل ان ذكرنا انها فقه وهي مقدظهر  
نزول الوحي به وما عقد الاجماع عليه قطعية وثانيا ان العلم يصدق على الغيات وتماه فيه ففهم  
والاحكام جمع حكم قيل هو خطاب لله تعالى المتعاقب بفعل امكفئ ورد صدر الشريعة  
ان احكام المصطاح عليه عند الفقهاء مائت بالخص كالحج والحرمة محازا لخلق  
على الخلق ثم صار حقيقة عرفية وخرج بها عدم بالذوات والصفات والافعال وامرأ  
بالشرعية كما في التوضيح ما لا يدرك ولا حسب الشارع سواء كان الحجاب بنفس الحكم  
او بغيره مقيس هو عليه كالمسائل القياسية فيخرج عنها مثل وجوب الايمان والاحكام

ويعرف موضوعه وغايته  
واستمداده فالفقه لغة العلم  
بالشيء ثم خص علم الشريعة  
وفقه بالكسر فقها علم وفقه  
بالضم فقهاء صار فنيها  
واصلا حا عند الاصوليين  
العلم بالاحكام الشرعية  
الفرعية المكتسب



المأخوذة من العقل كالعلم بان العالم حادث أو من الحس كالعلم بان النار محرقة أو من الوضع  
والاصطلاح كالعلم بأن الفاعل مرفوع والمراد بالفرعية المتعلقة بمسائل الفروع فخرج  
الاصلية ككون الاجماع أو القياس حجة وأما الاعتقادية ككون الايمان واجبا فخرج  
بالشرعية كما تقدم فافهم وقوله عن ادلتها اى ناشئا عن ادلتها حال من العلم اى ادلتها الاربعة  
المخصوصة بها وهى الكتاب والسنة والاجماع والقياس فخرج علم المقلد فأنه وان كان قول  
المجتهد دليلا لكنه ليس من تلك الادلة المخصوصة وخرج مالم يحصل بالدليل كعلم الله تعالى  
وعلم جبريل عليه السلام قال فى البحر واختلف فى علم النبي صلى الله عليه وسلم الحاصل عن  
اجتهاد هل يسمى فقها والظاهر انه باعتبار انه دليل شرعى للحكم لا يسمى فقها وباعتبار  
حصوله عن دليل شرعى يسمى فقها اصطلاحا اهـ واما المعلوم من الدين بالضرورة مثل  
الصوم والصلاة فنيل انه ليس من الفقه اذ ليس حصوله بطريق الاستدلال وجعله فى التوضيح  
منه واعلم وجهه ان وصوله الى حد الضرورة عارض لكونه صار من شعار الدين فلا  
يسافى كونه فى الاصل ثابتا بالدليل اذ ليس هو من الضروريات البديهية التى لا تحتاج الى نظر  
واستدلال ككون الكل اعظم من الجزء نعم يحتاج الى اخراجه على قول من خص الفقه بالظنى  
وقوله التنصيلية تصريح بلازم كما حققه فى التحرير وغلط من جعله للاحتراز وفى هذا المقام  
تحقيقات ذكرتها فى منحة الخالق فيما علقته على البحر الرائق **(قوله)** وعند الفقهاء الخ (قوله)  
فى البحر فالحاصل ان الفقه فى الاصول علم الاحكام من دلائلها كما تقدم فليس الفقيه الا  
المجتهد عندهم واطلاقه عن المقلد الحافظ للمسائل مجاز وهو حقيقة فى عرف الفقهاء بدليل  
انصراف الموقف والوصية للفقهاء اليهم واقله ثلاثة احكام كفى المتقى وذكر فى التحرير ان  
الشائع اطلاقه على من يحفظ الفروع مطلقا يعنى سواء كانت بدلائلها او لا اهـ لكن سيد ذكر  
فى باب الوصية الاقرب ان الفقيه من يدقق النظر فى المسائل وان علم ثلاث مسائل مع ادلتها  
حتى قيل من حفظ الوفا من المسائل لم يدخل تحت الوصية اهـ لكن الظاهر ان هذا حيث  
لا عرف والا فالعرف الآن هو ما ذكر فى التحرير انه الشائع وقد صرح الاصوليون بأن  
الحقيقة تترك بدلالة العادة وحينئذ فيصرف فى كلام الواقف والموصى الى ما هو المتعارف  
فى زمانه لانه حقيقة كلامها عرفية فتترك به الحقيقة الاصلية **(قوله)** وعند اهل الحقيقة (قوله)  
الجامعون بين الشريعة والطريقة الموصلة الى الله تعالى والحقيقة لب الشريعة وسيأتى  
تمامه **(قوله)** الزاهد فى الآخرة (قوله) كذا فى البحر والذى فى الغزوية الراغب فى الآخرة ابن  
عبد الرزاق \* أقول ومثله فى الاحياء للامام الغزالى بزيادة حيث قال سأل فرقد السنجي  
الحسن عن شئ فاجابه فقال ان الفقهاء يخالفونك فقال الحسن ثكلتك أمك وهل رأيت فقيها  
يعينك أم الفقيه الزاهد فى الدنيا الراغب فى الآخرة البصير بدينه المداوم على عبادة ربه  
الورع الكاف عن أعراض المسلمين العفيف عن اموالهم الناصح لجماعتهم **(قوله)**  
وموضوعه الخ (قوله) موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية قال فى البحر واما موضوعه  
فعل المكلف من حيث انه مكلف لانه يبحث فيه عما يعرض لفعاله من حل وحرمة ووجوب  
وندى والمراد بالمكلف البالغ العاقل ففعل غير المكلف ليس من موضوعه وضمان المتلفات

قوله وقوله عن ادلتها  
الذى فى نسخ شرح اى  
بايدينا من ادلتها

من ادلتها التفصيلية وعند  
الفقهاء حفظ الفروع  
واقوله ثلاث وعند اهل  
الحقيقة الجمع بين العلم  
والعمل لقول الحسن  
النصرى أما فقيهه  
المعرض عن الدين الزاهد  
فى الآخرة البصير بعبود  
نفسه وموضوعه فعل  
المكلف

قوله السجى كذا لاصل  
المقابل على حد مؤلف  
والذى يستند من  
القاموس انه سيجى بـ  
فضاء ونفسه فى مدد  
سبب خ وسيجى موضع  
بالصورة منه فرقد  
يعتوب اهـ مصححه





شد فعلى الاول تكون الايات بالامام محمد وعلى الثانى غيرهما شدها على بعض اشياحه (قوله  
 نفقه ح) يصر فيها والقائد هنا بمعنى الموصل والبر قال فى القاموس الصلة والحنة والخير  
 والانساع والاحسان اه والتقوى قال السيد هى فى اللغة بمعنى الاتقاء وهو اتخاذ الوقاية  
 وعند هل حقيقة الاحتراز بصاعة الله تعالى عن عقوبته وهو صيانة النفس عما تستحق به  
 عقوبة من فعل او ترك والقاصد قول فى القاموس القريب اى واعتدل طريق قريب ويحتمل  
 ان يكون بمعنى مقصود كساحل معنى مسحول والزيادة مصدر بمعنى اسم المفعول وقوله من  
 خلقه متعلق بزيادة او بمستفيدا والسبح قطع الماء عموما شبه التفتة استعارة تصريحية  
 وصفة لحدود الى القوائد من اضافة اسمه به الى المشبه ولقائده ما استفدته من علم  
 ومال وامراد هنا الاول والى الشيطان من شاطى بمعنى احترق او من شص بمعنى بعد لعد غوره  
 فى صلال ولاضلال وقد عقد فى البيت الاخير بعض ما ذكره فى الاحياء وزواد الدارقطني  
 وسبق من قوله صلى الله عليه وسلم ما عد الله بشى افضل من فقه فى الدين ونفقه واحد  
 شد على الشيطان من ان عبد وكل شى عماد وعماد الدين نفقه (قوله) ومن كلامه على  
 رضى الله عنه ح) عر هذه الايات له فى الاحياء ايضا قال بعضهم وهى ثابتة فى ديوانه  
 منسوب اليه ورواه

الناس من جهة التماس الكفاء \* ابوهمو آدم والام حواء  
 وانما امهات الناس اوعية \* مستودعات والاحساب آباء  
 انما يكن بهموم اصنامهم شرف \* يفاخرون به فلو صين وانما  
 وان اتيت فحرم من ذوى سب \* فان سببتا حود وعلما

(قوله ما الفصل) الذى فى الاحياء ما انفجروا فى العلم للعهد اى العلم الشرعى الموصل الى  
 لا حرة (قوله هم) بفتح الهمزة على حذف لام العلة اى لاهم وبالكسر والجملة استثنائية  
 ومقصود منها تعليل ط (قوله على هدى) اى الرشاد وموس وهو متعلق بقوله ادلاء  
 جمع دل اسم فاعل من دل وكذا قوله من استهدى اى طلب الهداية (قوله ووزن) اى قدر  
 كل مرئى اى حسنه بما كان يحسنه افده ايضاوى فقدر الصانع على مقدار صنعته ومن  
 حسن عيونه الآداب فتقدره على قدرها ومن احسن علم الفقه فتقدره عظيمه بعضه فالحاصل  
 من احسن شىء فقامه على قدره اه ط (قوله والجاهلون) اى باعلم الشرعى فيشمل العالمين  
 بغيره بل عمرا شد عداوة لعلماء الدين من عوام قول ط وسبب العداوة من الجاهل عدم معرفة  
 حقه اذا فنى عليه اورئى منه ما يخالف رأيه ورؤية اقبال الناس عليه (قوله ولا تحبل به  
 يد) الذى فى الاحياء لا ينبغي به بدلا (قوله الناس موتى) اى حكما عدم سفع كالارض الميتة  
 فى لانت قل تعالى اومن كان ميتا فحيه اى جاهلا فعلمناه وجعده ورايشى به فى الناس  
 وهو علم كمن مشه فى الضمات وهو جاهل غارق فى ضلمات الجهل وموتى القلوب قل  
 فى الاحياء وقول فتح موسى مريض ذا مع صعاء والشراب والدواء ليس يموت قولا اى  
 فى كذب قلب ذا منع عنه حكمة وعلم لالة ايام يموت ولقد صدق ون عذاء القلب  
 بعد وحكمة وبه حياته كمن عده الحسد صعاء ومن فقد اعلم فقله مريض وموته لارم

نفقه من نفقه فضل قوله  
 يصر فى نفقه وعدل  
 ومضى ولكن مستفيدا كل  
 يوم زيادة من نفقه  
 وسبح فى خور نفقه  
 ونفقه واحد متورع  
 نفقه على شيطان من  
 نفقه ومن كلامه على  
 رضى الله عنه ما فصل  
 لا اله الا الله  
 جهنم من شهادى ادلاء  
 ووزن كل مرئى ما كان  
 تحسنه ورحمته لاهل  
 من عداوة فقر بعلم  
 ولا تحبل به لداي الناس  
 معنى دهل على حياء  
 وفقيه بعد وسية وكن  
 ففسيحة

الحق قال الشاعر

اخو العلم حي خالد بعد موته \* واوصاله تحت التراب رميم  
وذو الجمل ميت وهو ماش على الثرى \* يظن من الاحياء وهو عديم

(قوله العلم يرفع المملوك الحق) قال في الاحياء وقال عليه الصلاة والسلام ان الحكمة تزيد الشريف شرفا وترفع المملوك حتى تجلسه مجالس الملوك وقدمه بهذا على ثمرته في الدين ومعلوم ان الآخرة خير وابقى اه ثم ذكر عن سالم بن ابى الجعد قول امير المؤمنين مولاي بشائمة درهم فاعتقني فقلت باى حرفة احترف فاحترفت بالعلم فأتيت الى سنة حتى اتاني امير المدينة زائرا فلم آذله (قوله وانما العلم الحق) هذا بيت من بحر السريع وقوله لاربابه متعلق بمحذوف حال من ولاية لان نعت التكرة اذا قدم عليها اعرب حالا اوصفة للعلم وانما يعزل صاحبه لانه ولاية الهية لاسبيل للعباد الى عزله منها والمعتد ان اولى الامر في قوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم هم العلماء كما سيذكره الشارح آخر الكتاب وفي الاحياء قال ابو الاسود ليس شئ اعز من العلم الملوك يحكم على الناس والعلماء يحكم على الملوك اه وفي معناه قول الشاعر

ان الملوك ايجكون على الورى \* وعلى الملوك لتحكم العلماء

(قوله ان الامير الحق) البتة ان من مجزوا الكامل المرفل يعنى ان الامير الكامل ليس هو من اذا عزل صار من احاد الرعاية بل هو الذى اذا عزل من امارة الولاية يبقى متصفا بامارة الفضل والعلم (قوله واعلم ان تعلم العلم الحق) اى العلم الموصل الى الآخرة او الاعمال منه قال العلامى في فصوله من فرائض الاسلام ما يحتاج اليه العبد في اقامة دينه واخلاص عمله لله تعالى ومعاشرة عباده وفرض على كل مكلف ومكلف بعد تعلمه علم الدين والهداية تعلم علم الوضوء والغسل والصلاة والصوم وعلم الزكاة لمن له نصاب والحج لمن وجب عليه والبيع على التجار ليحترزوا عن الشبهات والمكروهات في سائر المعاملات وكذا اهل الحرف وكل من اشتغل بشئ يفرض عليه علمه وحكمه ليمتنع عن الحرام فيه اه وفي تبين المحارم لاشك في فرضية علم الفرائض الخمس وعلم الاخلاص لان صحة العمل موقوفة عليه وعلم الحلال والحرام وعلم الرياء لان العابد محروم من ثواب عمله بالرياء وعلم الحسد والعجب اذهاياكلان العمل كإتاء كل النار الحطب وعلم البيع والشراء والنكاح والطلاق لمن اراد الدخول في هذه الاشياء وعلم الالفاظ المحرمة او المكفرة ولعمري هذا من اهم المهمات في هذا الزمان لانك تسمع كثيرا من العوام يتكلمون بما يكفر وهم عنها غافلون والاحتياط ان يجدد الجاهل ايمانه كل يوم ويجدد نكاح امرأته عند شاهدين في كل شهر مرة او مرتين اذ الخطأ وان لم يصدر من الرجل فهو من النساء كثير (قوله وفرض كفاية الحق) عرفه في شرح التحرير بالتحتم المقصود حصوله من غير نظر بالذات الى فاعله قال فيتناول ما هو ديني كصلاة الجنازة ودينوى كالصنائع المحتاج اليها وخرج المسنون لانه غير متحتم وفرض العين لانه منظور بالذات الى فاعله اه قل في تبين المحارم واما فرض الكفاية من العلم فهو كل علم لا يستغنى عنه في قوام امور الدنيا كاطب والحساب والنحو واللغة والكلام والقراءات واسانيد الحديث وقسمة الوصايا والموارث

العلم يرفع المملوك الى  
مجالس الملوك لولا العلماء  
لهلك الامراء

\* وانما العلم لاربابه \*

\* ولاية ليس لها عزل \*

\* ان الامير هو الذى \*

\* يضحي امير اعند عزله \*

\* ان زال سلطان المولا \*

\* بية كان في ساحتان فضله \*

واعلم ان تعلم العلم يكون

فرض عين وهو بقدر

ما يحتاج لدينه وفرض

كفاية

مطالب

في فرض الكفاية وفرض

العين

والكتبه ومعنى وابدع والبيان والاسول ومعرفة ناسخ والمنسوخ والعام والخاص  
والنص واصهر وكل هذه التاليفات التفسير والحديث وكذا علم الآثار والاخبار والعلم بالرجال  
واسمهم واسمى الصحابة وصفاتهم واعيد بالعدالة في الرواية والعلم باحوالهم تمييز الضعيف  
من القوي والعلم باعمارهم واصول الصناعات والفلاحة كالحياسة والسياسة والحجامة اه  
(قوله وهو ما زاد عليه) اي على قدر ما يحتاجه لدينه في الحال (تنبيه) فرض العين افضل  
من فرض الكفاية لانه مفروض حقا لنفسه فهو اهم عندها واكثر مشقة بخلاف فرض  
الكفاية فانه مفروض حقا للكافة والكافر من جملتهم والامر اذا هم خف واذا خص ثقل  
وقيل فرض الكفاية افضل لان فعله مسقط لا يخرج عن الامة باسرها وبتركه يعصى  
المتكبرون منه كلهم ولا شئ في عظم وقع ما هذه صفة اه طواق ونقل ط ان المتكبر الاول  
(قوله وهو التبحر في الفقه) اي اتوسع فيه والاطلاع على غوامضه وكذا غيره من العلوم  
الشريعة والآله (قوله وعلم القلب) اي علم الاخلاق وهو علم يعرف به انواع الفضائل  
وكيفية اكتسابها وانواع الرذائل وكيفية اجتنابها اه ح وهو معطوف على الفقه لا على التبحر  
لما علمت من ان علم الاخلاص والعجب والحسد والرياء فرض عين ومثلها غيرها من آفات  
النفس كالكبر والشح والحقد والغش والغضب والعداوة والبغضاء والطمع والبخل  
والبطر والخيلاء والحيانة والمداينة والاستكبار عن الحق والمكر والتخادعة والقسوة وطول  
الامل ونحوها مما هو مبين في ربيع المهايات من الاحياء قل فيه ولا يفتك عنها بشر فيلزمه  
ان يعلم منها ما يرى نفسه محتاجا اليه وازالتها فرض عين ولا تمكن الا بمعرفة حدودها واسبابها  
وعلاجاتها وعلاجها فان من لا يعرف الشر يقع فيه (قوله الفلسفة) هو لفظ يوناني  
وتعريبه الحكم المموهة اي مزينة الظاهر فسد الماض كالقول بقدم العالم وغيره من  
المكفرات والمحرمات ط وذكر في الاحياء انها ليست علما برأسها بل هي اربعة اجزاء  
احدها الهندسة والحساب وهما مباحان ولا يمنع منهما الا من يخاف عليه ان يتجاوزها الى  
علوم مذمومة والثاني المنطق وهو بحث عن وجه الدليل وشروطه ووجه الحد وشروطه  
وهما داخلان في علم الكلام والثالث الالهيات وهو بحث عن ذات الله تعالى وصفاته انفرادا  
فيه بمذاهب بعضها كفر وبعضها بدعة والرابع الطبيعيات وبعضها مخالف للشرع  
وبعضها بحث عن صفات الاجسام وخواصها وكيفية استحالتها وتغيرها وهو شبه  
بنظر الاطباء الا ان الطبيب ينظر في بدن الانسان على الخصوص من حيث يمرض ويصح  
وهم ينظرون في جميع الاجسام من حيث تغير وتحرك ولكن للطلب فضل عليه لانه محتاج اليه  
واما علومهم في الطبيعيات فلا حاجة اليها اه (قوله والشعبذة) الصواب الشعوذة وهي  
كفي القاموس خفة في اليد كالسحر ترى الشمس غير ما عليه اصله اه حوى الكفر في الصباح  
شعوذ الرجل شعوذة ومنهم من قل شعبذ شعبة وهو بالذال المعجمة وليس من كلام اهل  
البادية وهي لعب يرى الانسان منها ما ليس له حقيقة كالسحر اه ابن عبد الرزاق وافق  
العلامة ابن جرير في اهل الخلق في الطرقات الذين لهم اشياء غريبة كقطع رأس انسان  
واعادته وجعل نحو دراهم من التراب وغير ذلك بانهم في معنى السحرة وان لم يكونوا منهم فلا

قوله في الرواية هكذا بنحوه  
والانسب بقوله بعد والعلم  
باحوالهم ان يقول في  
الرواة تأمل اه مصححه

مطلب  
فرض العين افضل من  
فرض الكفاية

وهو ما زاد عليه لنفع غيره  
ومندوبا وهو التبحر في  
الفقه وعلم القلب وحراما  
وهو عند الفلاسفة والشعبذة  
والشعجيم

قوله والفلاسفة هكذا بنحوه  
والاصوب ما في نسخ  
الشارح كما لا يخفى اه  
مصححه

يجوز لهم ذلك ولا لاحد أن يقتل عليهم ثم نقل عن المدونة من كتب المالكية أن منى يقع  
يد الرجل او يدخل السكن في جوفه ان كان سحرا قتل والا عوقب **(قوله)** والتسجيم هو علم  
يعرف به الاستدلال بالمشكلات الماكية على احوادث السفانية اهـ ح وفي مختارات التوازي  
لصاحب الهداية ان علم النجوم في نفسه حسن غير مذموم اذ هو قسبان حسابي وانه حق  
وقد نطق به الكتاب قول الله تعالى الشمس والقمير بحسبان اى سيرها بحساب واستدلالى  
بسير النجوم وحركة الافلاك على الحوادث بقضاء الله تعالى وقدره وهو جائز  
كاستدلال الطبيب بالنض من الصحة والمرض ولوم يعتقد بقضاء الله تعالى وادعى الغيب  
بنفسه يكفر ثم تعلم مقدار ما يعرف به مواقيت الصلاة والقبلة لأبأس به اهـ وأفاد أن تعلم  
الزائد على هذا المقدار فيه أبأس بل صرح في الفصول بحرمته وهو مامشى عليه الشارح  
والظاهر ان المراد به القسم الثانى دون الاول ولذا قل في الاحياء ان علم النجوم في نفسه غير  
مذموم لذاته اذ هو قسبان الح ثم قل ولكن مذموم في السرع وقيل عمر تعلموا من النجوم  
ما تهتدوا به في البر والبحر ثم أمسكوا وانما زجر عنه من ثلاثة أوجه \* أحدها انه مضر باكثر  
الحلق فانه اذا اتى اليهم ان هذه الآثار تحدث عقيب سير الكواكب وقع في نفوسهم أنها  
امثولة \* وثانيها أن أحكام النجوم تخمين محض ولقد كان معجزة لادريس عليه السلام فيما  
يحكى وقد اندرس \* وثالثها انه لا فائدة فيه فنمقدركا والاحتراز منه غير ممكن اهـ ملخصا  
**(قوله)** والرمل هو علم بضروب أشكال من الخطوط والنقط بقواعد معلومة تخرج حروفا  
تجمع ويستخرج جملة دالة على عواقب الامور وقد علمت أنه حرام قطعاً وأصله لادريس عليه  
السلام ط اى فهو شريعة منسوخة وفي فتاوى ابن حجر ان تعلمه وتعليمه حرام شديد التحريم  
لما فيه من ايها العوام أن فعلة يشار اليه تعالى في غيبه **(قوله)** وعلوم الطبائعين (المد  
الطبيعى علم يبحث فيه عن احوال الجسم الخسوس من حيث هو معرض للتغيير في الاحوال  
وانشأت فيها اهـ ح وفي فتاوى ابن حجر ما كان منه على طريق الفلاسفة حرام لانه يؤدي  
الى مفاسد كاعتقاد قدم العالم ونجومه وحرمته مشابهة لحرمة التسجيم من حيث افشاء كل الى  
المفسدة **(قوله)** والسحر هو علم يستفاد منه حصول ملكة نفسانية يقدر بها على افعال  
غريبة لاسباب خفية اهـ ح وفي حاشية الايضاح ليرى زاده قول الشافعى تعلمه وتعليمه حرام  
أقول مقتضى الاطلاق ولو تعلم لدفع الضرر عن المسلمين وفي شرح الزعترانى السحر حق  
عندنا وجوده وتصوره وأثره وفي ذخيرة الناصر تعلمه فرض لرد ساحر أهل الحرب وحرام  
ليفرق به بين المرأة وزوجها وجزاؤهم بينهما اهـ ابن عبد الرزاق قل ط بعدنقه عن بعضهم  
عن الحبط وفيه أنه ورد في الحديث انتهى عن التوبة بوزن غيبة وهي ما يفعل ليجب المرأة الى  
زوجها اهـ أقول بل نص على حرمتها في الحاشية وعلة ابن وهبان بانه ضرب من السحر قل  
ابن الشحنة ومقتضاه انه ليس مجرد كتابة آيات بل فيه شئ زائد اهـ وسأى تمامه قبيل احياء  
اموات ان شاء الله تعالى وذكر في فتح القدير أنه لا تقبل توبة الساحر ولا تزدق في ظاهر  
المذهب فيجب قتل الساحر ولا يستتاب بسعيه بالفساد لا بمجرد عمله اذا لم يكن في اعتقاده  
موجب كفره اهـ وذكر في تبين المحرم عن الامم أى منصور أن القول بان السحر

مطلب

في التسجيم والرمل

قوله من الصحة والمرض

هكذا بخطه والاسب

ابدال من على كى هو ظاهر

وقوله ما تهتدوا به ان كانت

الرواية هكذا حذف نون

للتخفيف اهـ مصححه

والرمل وعلوم الطبائعين

والسحر

كفر على الاخلاق خفياً وبخبا يبحث عن حقيقة من كان في دياره ملزم في شرط الايمان فهو كفر والافلا ه أقول وقد ذكر الامم الخ في ما سلكي الخرق بين ما هو سحر يكفر به وبين غيره وأصل في ذلك ما يزم مراجعته من أواخر شرح الثاني الكبير على الجوهرية ومن كتب الاعلام في قوطع الاسلام بعلامة ابن حجر وحاصله ان السحر اسم محس لثلاثة انواع الاول السيمياء وهي مترك من خواص أرضية كدهن خاص او كمات خاصة توجب ادراك الخواص خمس أو بعضها ثمانية وحوادث حقيقي او بما هو تخيل صرف من مأكول او مشموم او غيرهم الثاني الهيمياء وهي ما يوجب ذلك مضاعفاً لآثار سماوية لأرضية الثالث بعض خواص الخدث كـ يؤخذ سبعة حجار يرمى بها نوع من الكلاب اذا رمى بحجر عضه فذاعضها الكلب وطرحته في ماء فمن شربه ظهرت عليه آثار خاصة فهذه انواع السحر الثلاثة قد سمع بما هو كفر من لفظ او اعتقد وفعل وقد تقع غيره كوضع الاحجار والسحرة فصول كثيرة في كتبهم فليس كل ما يسمى سحراً كافراً اذ ليس التكفير به لما يترتب عليه من الضر بل لما يقع به مما هو كفر كاعتقاد افراد الكواكب بالربوبية أو اهانة قرآن أو كلام مكفر ونحو ذلك اه ما يحصا وهذا موافق لكلام امام الهدي اني منصور ما تريد ثمانية لا يزم من عدم كفره مطلقاً عدم قتله لان قتله بسبب سعيه بالنفساد كمر فذا ثبت اضراره لسحره ولو غير مكفر يقتل دفعا لشبه كخندق وقطاع الصريق (قوله والكهانة) وهي تعاطي الخبث عن الكائنات في المستقبل واداء معرفة الاسرار قل في نهاية الحديث وقد كان في العرب كهنة كشق وسميح فنبه من كان يزعم ان له تابعا يلقي اليه الاخبار ومنهم من كان يزعم انه يعرف الامور بتقدمات يستدل بها على موافقتها من كلام من سألته او حاله او فعله وهذا يخصونه باسم العراف كاندعى معرفة المسروق ونحوه وحديث من أتى كهنا يشمل العراف والمنجم والعرب تسمى كل من يتعاطى علماً دقيقاً كهنا ومنهم من يسمى المنجم والطبيب كهنا اه ابن عبد الرزاق (قوله ودخل في الفلسفة انطق) لانه الجزء الثاني منها كما قدمناه والمراد به المذكور في كتبهم للاستدلال على مذهبهم الباطلة أما منطق الاسلاميين الذي مقدمته قواعد اسلامية فلا وجه للقول بحرمة بل سباده الغزالي معيار العلوم وقد ألف فيه علماء الاسلام ومنهم المحقق ابن الهمام فيه أتى منه بيان معظم مطالبه في مقدمة كتابه التحرير الاصولي (قوله علم الحرف) يحتمل أن المراد به الكاف الذي هو اشارة الى الكيمياء ولا شك في حرمتها ما فيها من صياغ المال والاشتغال بما لا يفيد ويحتمل أن المراد به جميع حروف يخرج منها دلالة على حركات ويحتمل أن المراد علم اسرار الحروف باوفق الاستخدام وغير ذلك اه ط ويحتمل ان المراد بالصلوات وهي كما في شرح الثاني نقض اسماء خاصة لها تعلق بالافلاك والكواكب على زعم اهل هذا العلم في اجسام من المعادن او غيرها تحدث لها خاصة تربط بها في بخارى العادات اه هذا وقد ذكر العلامة ابن حجر في الانحاس من التحفة أنه احتلف في انقلاب الشيء عن حقيقته كالنجاس الى الذهب هل هو نات فقبل بع انقلاب البعض ثعباناً حقيقة والاصل العجاز وقيل لا لان قبل الخدث محال والحق الاول الى ان قال تنبيه كثيراً ما يسئل عن علم الكيمياء ونعلمه هل يخل

مطلب

السحر انواع

والكهانة ودخل في

الفلسفة المنطق ومن هذا

القسم علم الحرف

مطلب

في كهانة



اولا ولم تر لاحد كلاما في ذلك والذي يظهر انه ينبغي على هذا الخلاف فعلى الاول من علم العلم  
الموصل لذلك القلب علما يقينا جازله علمه وتعليمه اذ لا محذور فيه بوجه وان قلنا الثاني او لم يعلم  
الانسان ذلك العلم اليقيني وكان ذلك وسيلة الى الغش فلو جرح الحزمة اه ما خصا وحاصلا انه  
اذ قلنا بانبات قلب الحقائق وهو الحق جازا العمل به وتعلمه لانه ليس بغش لان الغش يتقلب  
ذهبا او فضة حقيقة وان قلنا انه غير ثابت لا يجوز لانه غش كما لا يجوز لمن لا يعلم حقيقة لما فيه  
من اتلاف المال او غش المسلمين والظاهر ان مذهبا ثبتت انقلاب الحقائق بدليل ما ذكره  
في انقلاب عين النجاسة كانقلاب الحمر خلا والداء مسكا ونحو ذلك والله اعلم **(قوله)** وعلم  
الموسيقى) بكسر القاف وهو علم رياضي يعرف منه احوال النغم والايقاعات وكيفية تأليف  
اللحون وايجاد الآلات وموضوعه الصوت من جهة تأثيره في النفوس باعتبار نظامه في  
طبقة وزمانه وثمرته بسط الاوضاع وتعديتها وتقويتها وقبضها ايضا **(قوله)** وهو اشعار  
المولدين) اي الشعراء الذين حدثوا بعد شعراء العرب قل في القاموس المولدة المحدث من كل  
شيء ومن الشعراء لحدوثهم وفي آخر الرخانة للشهاب الخفاجي بقاء العرب في الشعر والخطب  
على ست طبقات الجاهلية الاولى من عاد وقحطان والخصرمون وهم من ادرك الجاهلية  
والاسلام والاسلاميون والمحدثون وائمة اخرون ومن الحق منهم من العصرين  
والثلاثة الاول همهم في البلاغة والجزالة ومعرفة شعرهم رواية ودراية عند فقهاء الاسلام  
فرض كفاية لانه به ثبتت قواعد العربية التي بها بعد الكتاب والسنة المتوقف على معرفتها  
الاحكام التي تميز بها الحلال من الحرام وكلامهم وان جاز فيه الخطأ في المعنى فلا يجوز فيه  
الخطأ في الالفاظ وتركيب المباني اه **(قوله)** من الغزل) المراد به مفيه وصف النساء  
والغلمان وهو في الاصل كما في القاموس اسم لمحادثة النساء وعطف عليه **(قوله)** والباطلة  
عطف عام على خاص لانه نوع منها فشمس وصف حال المحب مع المحبوب او مع عذال من الوصل  
والمهجر واللوعة والغرام ونحو ذلك قل في المنصباح الباطلة تقيض العسالة من بطل الاجير  
من العمل فهو بطل بين الباطلة بالفتح وحكي بالكسر وهو افسح وربما قيل بالضم وذكر  
ابن عبد الرزاق انه وجد بهامش المنصباح بخط مصنفه ما حاصله انمالة بالفتح قد يكون وصفا  
للطبيعة كالرزانة والجهالة وبالكسر للصناعة كالنجارة والضم لما يرمى كالقلامة وقد  
يضمن اللفظ المعاني الثلاثة فيجوز فيه الحركات الثلاث فلباطلة بالفتح لانه وصف ثابت  
وبالكسر لانه شبه الصناعة للمداومة عليها وبالضم لانها مما يرفض اه قول و على هذا  
يمكن ان يكون اشارة الى ان المكروه منه مادام عليه وجعله صناعة له حتى غلب عليه وشغفه  
عن ذكر الله تعالى وعن العاوى الشرعية و به فسر الحديث المتفق عليه وهو قوله صلى الله  
عليه وسلم لان يتلى جوف أحدكم قيجا خيرا من ان يتلى شعرا فليسير عن ذنب لا بأس به اذا  
قصد به اظهار النكات واللطافات والتشابه الفاتكة والمعاني الرائقة وان كان في وصف  
الحدود والقدود فان علماء الدبع قد اشهدوا من ذلك باشعار المولدين وغيرهم بهذا قصد  
وقد ذكر المحقق ابن الهمام في شهادات فتح القدير أن المحرم منه ما كان في الهند ملا يحل  
كصفة الذكور والمرأة المعينة الحية ووصف الحمر امسح ايها والاحانات و هجاء نسلا و ذمى

وعلم الموسيقى ومكروها  
وهو اشعار المولدين من  
الغزل والبطالة ومباحا  
كاشعارهم

مطلب  
في الكلام على انشاد الشعر



وفيها) اي في الاسماء عن آخر اوصي الله تعالى (فقر له) اي من صوره  
 اذا سئلنا اي المذهب صواب ط (فقر له) اي من صوره من الانبياء  
 المجتهدين (فقر له) اي (لأنه قد ثبت القول الصحيح قولنا ان المذهب يتطلى في جميع  
 اي فلا يجوز ان مذهب صواب السنة ولا من مذهب مختلف خطأ السنة بن علي بن ابي طالب  
 حكم الله في كل مسألة واحد معين وجب طاعة فمن اصابه فيه انقلب ومن لا فيه غلب  
 ونقل عن الأئمة الاربعة انه المختار ان الخطي مأجور كما في التحرير وشرحه ثم لم يذكر  
 في التحرير وشرحه اي ان يجوز تقليد المفضل مع وجود الافضل وبه قول الحنفية  
 والمالكية واكثر الحنابلة والشافعية وفي رواية عن احمد وموافقة كثيرة من الفقهاء لا يجوز  
 ثم ذكر انه لم يترك مذهباً معيناً في حنفية والشافعية ففيل يلزمه وقيل لا وهو الصحيح  
 اه وقد سأل عن العاصي للمذهب له اذا علمت ذلك ظهر بان ان ما ذكر عن النسفي من  
 وجوب اعتقاد ان مذهبه صواب يشتمل خطأ مبني على انه لا يجوز تقليد المفضل  
 وانه يلزمه التزام مذهبه وان ذلك لا يتأتى في العاصي وقد رأيت في آخر فتاوى ابن حجر العسقلاني  
 انصرح ببعض ذلك فانه سئل عن عبارة النسفي المذكورة ثم حرر ان قول ائمة السلفية  
 كذا ثم قال ان ذلك مبني على الضعيف من انه يجب تقليد الاسم دون غيره والصحيح ان اختيار  
 تقليد اي شا ولو مفضلاً وان اعتقده كذاً وحائذاً فلا يمكن ان يقطع او يفسد الله على  
 الصواب بل على التقليد ان يعتقد ان مذهب اليه اعمه يحتمل انه الحق قال ابن حجر ثم رأيت  
 المحقق ابن القيم صرح بما يؤيده حيث قال في شرح الهداية ان اخذ العاصي بما يقع في قلبه  
 انه اصوب اولى وعني هذا اذا استقر مجتهد في خاتمة عليه الاولي ان يأخذ بما تميل اليه فيه  
 منهما وعندي انه لو أخذ بقول الذي لا يميل اليه جاز لان ماله وعدمه سواء والواجب عليه  
 تقليد مجتهد وقد فعل الله (فقر له) اي عما لعقده من غير المسائل الفرعية مما  
 يجب اعتقاده على كل مكلف بل تقليد لاحد وهو عليه اهل السنة والجماعة وهم الاشاعرة  
 والماتريدية وهم متوافقون الا في مسائل يسيرة ارجعها بعضهم الى الخلاف التي هي في محله  
 (فقر له) ومعتقد خصومنا) اي من اهل البدع المكشورة وغيرها كالمثاليين بقدم العلم  
 الرافعي الصانع اذ علم بعثة الرسل والفايين بخلق القرآن وعلمه ارادته تعالى الله عن ذلك  
 (فقر له) علم فصح وما احترق) امراد بفتح الهمزة وفتح القاف وفتح الهمزة وتوضيح ما به  
 والمراد باحتراقه بلوغه النهاية في ذلك ولائس ان النحو والاصول بلوغ النهاية في ذلك افاده  
 والظاهر ان المراد بالاصول اصول الفقه لان اصول العقائد في غاية التحرير والتفصيل تأمل  
 (فقر له) وهو علم البيان) امراد به ما علم العلوم الثلاثة المعاني والبيان والبدع واللات  
 الزخرفي ان منزلة علم البيان من العلوم مثل منزلة السماء من الارض ولا يقتضوا على ما  
 في القرآن جميعه من بلاغته وفصاحته ونكته وبديعته بل على الترتيب اليسير قول الله تعالى  
 لئن اجتمعت الالاس والجن على ان ياتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم  
 ظهيراً وانما ذات لما فيه من البلاغة (فقر له) اي تفسير القرآن فقد ذكر  
 السيوطي في الاقان ان القرآن في الالواح محفوظ كل حرف منه بمنزلة جبل ذوق وكل آية

مطلب

يجوز تقليد المفضل مع وجود الافضل

عنه وفيها اذا سئلنا عن  
 مذهب و مذهب محسنا  
 فن وجوباً مذهب صواب  
 يحتمل الخطأ و مذهب  
 مختلفاً خطأ يحتمل الصواب  
 واذا سئلنا عن معتدنا  
 و معتقد خصومنا  
 وجوب الحق مانحن عليه  
 والباطل ما عليه خصومنا  
 وفيها العلوم لا علمه تصح  
 وما احترق وهو علم النحو  
 والاصول وعلم لا تصح ولا  
 احترق وهو علم البيان  
 والتفسير و علم فصح  
 واحترق



من خبره وقد نظم بعضهم  
فقال \* الفقه زرع ابن  
مسعود وعلقة \*

حصاده ثم ابراهيم دواس \*  
نعمان طاحنه يعقوب  
عاجنه \* محمد خبز والاكل  
الناس \* وقد ظهر علمه  
بتصانيفه كجامعين و  
المبسوط والزوائد  
والنوادير حتى قيل انه  
صنف في العلوم الدينية  
تسعمائة وتسعة وتسعين  
كتابا ومن تلامذته الشافعي  
رضي الله عنه وتزوج بأه  
الشافعي وفوض اليه كتبه  
وماله فبسببه صار الشافعي  
فقيها ولقد انصف الشافعي  
حيث قال من اراد الفقه  
فليزلم اصحاب ابني خيفة  
فان المعاني قد تسيرت لهم  
والله ما صرت فقيها الا بكتب  
محمد بن الحسن وقل  
اسماعيل بن ابي رجاء رأيت  
محمد في المنام فقلت له ما فعل  
الله بك فقال غفر لي ثم قال  
لو اردت ان اعذبك  
ما جعلت هذا العلم فيك  
فقلت له فاين ابو يوسف  
قال فوقنا بدر جين قلت  
فبو خيفة قل هيهات ذلك  
في اعلى عليين

خيفة فقال سيدهم قال فابو يوسف قال اتبعهم للحديث قال فمحمد بن الحسن قال اكثرهم  
تقريبا قال فزفر قال أحدهم قياسا ولد سنة ١٣٢ وتوفي بالري سنة ١٨٩ (قوله من خبره)  
بالضم اي خبر محمد الذي خبره من محين أبي يوسف من طحين أبي خيفة ولذا روى الخطيب عن  
الربيع قال سمعت الشافعي يقول الناس عيال على أبي خيفة في الفقه كان ابو خيفة من  
وفقه الفقه (قوله فقال) اي من بحر البسيط وترتيب هذا النظم بخلاف الترتيب قبله وسقط  
منه حماد (قوله علمه) اي محمد (قوله كجامعين) الصغير والكبير وقد ألف في المذهب  
تأليف سميت بالجامع فوق ما ينفو عن اربعين وكل تأليف لمحمد وصف بالصغير فهو من  
روايته عن أبي يوسف عن الامام وما وصف بالكبير فروايته عن الامام بلا واسطة ط (قوله  
والنوادير) الاولى ابدالها بالسير لان هذه الكتب الخمسة هي كتب محمد المسماة بالاصل وظاهر  
الرواية لانها رويت عنه برواية الثقات فهي ثابتة عنه متواترة أو مشهورة وفيها مسائل  
المروية عن اصحاب المذهب وهم ابوح وأبوس وم وأما النوادر فهي مسائل  
مروية عنهم في كتب آخر لمحمد كالكيسانيات والهارونيات والجرجانيات والرقيات وهي  
دون الاولى وبقي قسم ثالث وهو مسائل النوازل سئل عنها المشايخ المجتهدون في المذهب  
ولم يجدوا فيها نصا فأفتوا فيها تخريجا وقد نظمت ذلك فقلت

وكتب ظاهر الرواية أتت \* ستا لكل ثابت عنهم حوت  
صنفها محمد الشيباني \* حرر فيها المذهب النعماني  
الجامع الصغير والكبير \* والسير الكبير والصغير  
ثم الزوائد مع المبسوط \* تواترت بالسند المضبوط  
كذاله مسائل النوادر \* اسنادها في الكتب غير ظاهر  
وبعدها مسائل النوازل \* خرجها الاشياخ بالدلائل

وسأتي بسط ذلك آخر المقدمة وفي طبقات التميمي عن شرح السير الكبير للسرخصي ان السير  
الكبير آخر تصنيف صنفه محمد في الفقه وكان سببه ان السير الصغير وقع بيد الاوزاعي امام  
اهل الشام فقال ما لاهل العراق والتصنيف في هذا الباب فانه لاعلم لهم بالسير فباع محمد  
فصنف الكبير فحكى انه لما نظره الاوزاعي قال لولا ما ضمنه من الاحاديث اقلت انه يضع  
العام وان الله تعالى عين جهة اصابة الجواب في رأيه صدق الله تعالى وفوق كل ذي علم عليم ثم  
امر محمد ان يكتب في ستين دفترًا وان يحمل الى الخليفة فمعه وعده من مفاخر ايامه اه ملخصا  
(قوله فبسببه صار الشافعي فقيها) اي ازداد فقاها واطلع على مسائل لم يكن مطلعًا عليها فان  
محمد ابدع في كثرة استخراج المسائل والا فالشافعي رضي الله تعالى عنه فقيه مجتهد قبل وروده  
الى بغداد وكيف يستفاد الاجتهاد المطابق لمن ليس كذلك افاده ح (قوله والله ما صرت فقيها)  
الكلام فيه كما تقدم وروى عن الشافعي انه قل ايضا حملت من علم محمد بن الحسن وقر بعير  
كتبا وقال امن الناس على في الفقه محمد بن الحسن (قوله هيهات) اسم فعل اي بعد مكانه عني  
وعن ابني يوسف ط (قوله في اعلى عليين) اسم لاعلى الجنة اي هو في اعلى مكان في الجنة اي  
بالنسبة اليهما لا مطلقا لان الانبياء والصحابة ارفع منه درجة قطعًا واما الدعاء بخو اجعلني مع

النبيين فمراد في الاجتماع والمؤانسة لا في مدحهم ومجداؤه تعالى فأولئك مع الذين  
 أمر الله بغيرهم من النبيين والصديقين ط (قوله كيف) استهزاء الكاري بمعنى النبي أي  
 كيف لا يعطى هذا المكان الاعلى ط (قوله وإنها) أي لرؤيته ربه تعالى في المنام قصة مشهورة  
 ذكرها الحافظ النجم العيطي \* وهي أن الأمام رضي الله تعالى عنه قال رأيت رب العزة في  
 المنام تسعا وتسعين مرة فقلت في نفسي إن رأيته تمام المائة لأسأله بهم نجيح الخلائق من  
 عذابه يوم القيامة قال فرأيت سبحانه وتعالى فقلت يا رب عز جارك وجل ثناؤك وتقدست  
 أسماؤك بهم نجيح عبادك يوم القيامة من عذابك فقال سبحانه وتعالى من قول بعد الغداة  
 والعشي سبحان الأبدى سبحان الواحد الأحد سبحان أنور الصمد سبحان رافع السماء  
 بغير عمد سبحان من بسط الأرض على ماء جسد سبحان من خلق الحلق فاحصاهم عدد سبحان من  
 قسم الرزق ولم ينس أحد سبحان الذي لم يتخذ صاحبة ولا ولد سبحان الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له  
 كفوا أحد نحام عذابي اه ط (قوله على رجليه النبي الخ) فبدأ هذا مخالف للسنة اه ح  
 أي لصحة الحديث في النبي عنه وأجاب الشرنبلالي بحمله على التراوح فإنه أفضل من نصب  
 القدمين وتفسير التراوح أن يعتمد المصلي على قدم مرة وعلى الأخرى مرة أخرى أي مع وضع  
 القدمين على الأرض بدون رفع أحدها لكن يبعده قوله ووضع اليسرى على ظهرها الخ  
 أفاده ط وقد يقال للأمام رضي الله تعالى عنه مقصد حسن في ذلك نفى الكراهة عنه كما قالوا  
 يكره أن يصلي الرجل حاسرا عن رأسه لكن إذا قصد التذلل فلا كراهة ثم رأيت بعض العلماء  
 أحاب بذلك فقال إنما فعل ذلك مجاهدة لنفسه وليس ببعيد أن يكون غرض مجاهدة النفس  
 بذلك ممن لم يخل منه خشوعه مانعا للكراهة اه ط (قوله حق عبادتك) من إضافة الصفة  
 للموصوف أي عبادتك الحق التي تليق بحالات بل هي بقدر ما في وسعه ط (قوله لكن  
 عرفك) استدراك على ما يتوهم من أن عدم عبادته حق العبادة نشأ من عدم المعرفة والمراد  
 أنه عرفه بصفاته الدالة على كبريائه ومجده واستحقاقه دوام مشاهدته ومراقبته وليس المراد  
 معرفة كنه الذات والصفات فإنه من المستحيلات ط (قوله فهب) من الهبة وهي العطية  
 يقال وهبت له أي أعطى نقصان الخدمة لكمال المعرفة أي شفع هذا بهذا كافي هب مسيئنا  
 لحسننا (قوله ولئن أتعتك) أي في الخدمة والمعرفة أو فيما أدى إليه اجتهادك من الأوامر  
 والنواهي ولم يزرع عنها لا بمجرد التقايد (قوله إلى يوم القيامة) متعلق بكان التامة أو بأتعتك  
 (قوله وقيل لابي حنيفة) ذكر في التعاليم هذه العبارة عن أبي يوسف ثم قال قيل لابي حنيفة  
 رضي الله تعالى عنه به أدركت العلم قل إنما أدركت العلم بالجهد والشكر وكذا فهمت  
 ووقفت على فقه وحكمة قات الحمد لله وزداد علمي ط (قوله وما استكتفت) أي انفت  
 وامتنعت (قوله مسافر من كرام) الذي رأيته في مواضع متعددة مسعر بن كدام بكسر  
 الراء وكدام بالذال (قوله رجوت أن لا يخاف) لانه قد امانا علما صحيح الاجتهاد سالم  
 الاعتقاد ومن قد علما في الله سائما وتمه كلام مسعر وان لا يكون فرط في الاحتياط لنفسه  
 (قوله قال) أي مسعر لكن ذكر في مقدمة الغزنوية هذين البيتين وأنه الشدهما أبو  
 يوسف عنه ط (قوله حسبي) أي كفى مبتدأ خبره قوله ما أعددت له أي هيأته ويوم القيامة

كيف وقد صلى المنجر  
 بوصوء العشاء أربعين سنة  
 وحين حسا وحسين حجة  
 وراى ربه في المدة مائة مرة  
 ولها قصة مشهورة وفي حجة  
 الأخيرة استأذن حجة  
 النعمة ما دخول يلا فقام  
 بين العمودين على رحله  
 النبي ووضع اليسرى على  
 ظهرها حتى ختم نصف  
 القرآن ثم ركع وسجد ثم  
 قام على رحله اليسرى  
 ووضع النبي على ظهرها  
 حتى ختم القرآن فلما سلم بكى  
 وناجى ربه وقال النبي  
 ما عبدك هذا العبد الضعيف  
 حق عبادك لكن عرفك  
 حق معرفتك فهب نقصان  
 خدمته لكمال معرفته  
 فهتف هاتف من جانب  
 البيت يا ابا حنيفة قد عرفتنا  
 حق المعرفة وخدمتنا  
 فحسنت الخدمة قد غفرنا  
 لك ولئن أتعتك ممن كان على  
 مذهبك إلى يوم القيامة  
 وقيل لابي حنيفة به بلغت  
 ما بلغت قل ما خلعت بالافادة  
 وما استكتفت عن الاستفادة  
 قل مسافر من كرام من حمل  
 ابا حنيفة بينه وبين الله تعالى  
 رجوت أن لا يخاف وقال فيه  
 \* حسبي من الحيرات ما  
 أعددت \* يوم القيامة في  
 رصا الرحمن \* دين نبي

متعلق بحسبي أو باعده أو برص، روى، سببية ودين بدل من، (قوله) ما وجرى آخره)  
 الفخر والافتخار المدح بالشمس أي يذكر من حملة به، معاني عليه أن جعل من انبعا  
 هذا الرجل الذي شيد بيان الدين بعد انقراض النجاسة واكبر التابعين وبعده بالخصي من  
 الامة وسبق في الاجتهاد وتدوين الفقه من بعده من الائمة واعلم به بالصحة وفوائده الحقة  
 على استنباط الاحكام المهمة (قوله) الضياء المعنوي هو شرح مقدمة لغزوى للقاضي أبي  
 البقاء بن الضياء المكي (قوله) روى ابن الجوزي أي ما قاله عن الحبيب البغدادي (قوله) لأنه  
 روى بطرق مختلفة) بسطها علامة طائفة كبرى فيشعر بان له اصلا اقلا من ان يكون  
 ضعيفا فيقبل اذ لم يترتب عليه اثبات حكم شرعي ولا نك فيتمتع منه في الامام فانه سراج  
 يستضاء بنور علمه ويهتدى بثاقب فهمه لكن قل بعض العلماء انه قد أقر ابن الجوزي  
 على عدة هذه الاخبار في الموضوعات الحافظ الذهبي والحافظ السيوطي والحافظ ابن حجر  
 العسقلاني والحافظ الذي انتهت اليه رئاسة مذهب أبي حنيفة في زمانه الشيخ قسم الحنفي  
 ومن ثم لم يورد شيئا منها ائمة الحديث الذين صنّفوا في مناقب هذا الامام كما سيجاء في مواضع  
 طبقات الحنفية محيي الدين القزويني وآخرين متقين نقلت اثباته في بعض اصلاعه كثير اه  
 وقال العلامة ابن حجر اسكن في الخيرات الحسان في ترجمة أبي حنيفة النعمان ومن اطع  
 على ما يأتي في هذا الكتاب من احوال أبي حنيفة وكبر امانته وخالقته وسيرة عبد الله غني عن ان  
 يستشهد على فضله بخبر موضوع قال في صحيح الاستدلال به على عظيم شأن أبي حنيفة مروي  
 عنه عليه الصلاة والسلام انه قال ترفع رتبة الدنيا ستة خمسين ومائة ومن ثم قال شمس  
 الائمة الكردري ان هذا الحديث محمول على أبي حنيفة لأنه مات ثلاث السنين اه وقال ايضا  
 وقد وردت احاديث صحيحة تشير الى فضله منها قوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه الشيخان عن  
 أبي هريرة والطبراني عن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لو كان الايمان عند النخيل  
 لتناوله رجال من ابناء فارس ورواه ابو جهم عن أبي هريرة والشيرازي والطبراني عن قيس  
 ابن سعد بن عباد بن الغطفاني عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لو كان العالم معلقا عند النخيل لتناوله  
 رجال من ابناء فارس ولنظ الطبراني عن قيس لاثاله العرب لثاله رجال من ابناء فارس  
 وفي رواية مسلم عن أبي هريرة لو كان الايمان عند النخيل لذهب به رجل من ابناء فارس حتى  
 يتناوله وفي رواية للشيخين عن أبي هريرة والذي نفسي بيده لو كان الدين معلقا بالنخيل لتناوله  
 رجل من فارس وليس المراد بفارس البلاد المعروفة بل جنس من العجم وهم الفرس لخبر  
 الديلمي خير العجم فارس وقد كان جد أبي حنيفة من فارس على ما عليه الاكثر من قول الحافظ  
 السيوطي هذا الحديث الذي رواه الشيخان اصل صحيح يعتمد عليه في الاشارة لابي حنيفة  
 وهو متفق على صحته وبه يستغنى عما ذكره انتخاب مناقب من ليس له دراية في علم الحديث فن  
 في سنده كذا بين ووضايع اه ما خلا وفي حاشية الشيرازي على المواهب عن العلامة  
 الشامي تبين الحافظ السيوطي قال ما جزم به شيخنا من ان ابا حنيفة هو المراد من هذا  
 الحديث ظاهر لاشك فيه لأنه لا يبلغ من ابناء فارس في العلم مبلغه احدا اه (قوله) التستري  
 امام عظيم رضي الله عنه كان يقول اني لاعبد ايشاق الذي أخذ الله تعالى عن في علم الذرواني

وانا افتخر برحل من امتي  
 اسمه نعمان وكنيته ابو  
 حنيفة هو سراج امتي وعنه  
 عليه الصلاة والسلام ان  
 سائر الانبياء يقتخرون بي  
 وانا افتخر بابي حنيفة من  
 احبه فقد احبني ومن ابغضه  
 فقد ابغضني كذا في التقدمة  
 شرح مقدمة أبي الليث قال  
 في الضياء المعنوي وقول  
 ابن الجوزي انه موضوع  
 تعصب لانه روى بطرق  
 مختلفة وروى الجرجاني  
 في مناقبه بسنده لسهل بن  
 عبد الله التستري انه لو  
 كان في امة موسى وعيسى

لأبي ولأبي من هذا الوقت إلى أن أخرجهم الله إلى حبه شهوداً وشهوداً (قوله  
 ما هو من ربح) أي ما هو على دينهم الساطع وأعداهم له صل في تقابل ما أحله عليهم  
 بعد فخر من سائس في عمومهم عما جاء به نبينا من الخائس فهم لم يقبلوا ذلك إلا بمقامهم  
 المندور منهم فكيف لو كان فيهم مثله عزيز العلم ناقب الفقه ولما بالصدق عرو بالحق  
 لرب جميع ذلك وبقدرهم من ميثاق قبل عروهم وتمكن شبه في عقولهم فن كونه واحداً منهم  
 بعد كلامه قول فن الحس إلى اجلس اميل فلا يبره نفسه على نبينا المكرم صلى الله  
 عليه وسلم وهذه (قوله) ومناقبه أكثر من أن تحصى هذا من مشكل التراكيب فن ظاهره  
 تفصيل الشيء في لا كبرية على الإحصاء ولا معنى له وظاهره كثيرة قل من يتبه لأشكالها  
 ووجه واحد متعددة بينها في رسالتنا المسماة بالمواد العجيبة في أعراب الكلمات الغريبة  
 أحسنها ما ذكره رضى الله عنه ليس المراد التفضيل بل المراد العدد عن الكثرة من متعلقة بأفضل  
 من قبل معنى الثمر في من لا يفضل (قوله) قيل الأسبق لأولاد خاصة وقيل أولاد  
 الأولاد وقيل أولاد أبيات هدية الحديث وشهور الثالث (قوله) وسماه الانتصار) إنما  
 سمى ذلك لأن الأمام رضى الله عنه ما شاعت فضائله وعمت الخلفين فواسله جرت عليه  
 العدة القديمة من إطلاق السنة الحاسدين فيه حتى طعنوا في إجهاده وعقيدته بما هو مبرأ  
 منه قطعاً فحسد أن يصفوا نور الله ويأبى الله إلا أن يتم نوره كما تكلم بعضهم في مالك  
 وبعضهم في الشافعي وبعضهم في أحمد بل قد تكلمت فرقة في أبي بكر وعمر وفرقة في عثمان  
 وعلى وفرقة كثيرة كل الصحابة

ومن ذا من ينجو من الناس ساء \* والناس قل بالظنون وقيل

ومن انحصر للإمام رحمه الله تعالى العلامة السيوطي في كتاب سماه تبيين الحقيقة والعلامة  
 ابن حجر في كتاب سماه الخيرات الحسان والعلامة يوسف بن عبد الهادي الشنبل في مجلد كبير  
 سماه تنوير الحقيقة وذكر فيه عن ابن عبد البر لا تكلم في أبي حنيفة بسوء ولا تصدق أحداً  
 بسوءي أقول فيه في والله ما رأيت أفضل ولا أروع ولا أفقه منه ثم قال ولا يفتخر أحد بكلام  
 الخطيب من عنده العصبية الزائدة على جماعة من العلماء كأبي حنيفة والإمام أحمد وبعض  
 الخبابة وتحمّل عليهم بكل وجه وصنف فيه بعضهم السهم المصيب في كبد الخطيب وأما ابن  
 الجوزي فيه تابع الخطيب وقد تجب سببه منه حيث قل في مرآة الزمان وليس العجب من  
 خطيب أنه طعن في جماعة من العلماء وأما العجب من الجد كيف سلك أسنوبه وجاء بما هو  
 أعظم قتل ومن المتعصين على أبي حنيفة الدارقطني وأبو نعم فإنه لم يذكره في الحلية وذكر  
 من دونه في العلم والزهد اه ومن انحصر المعارف الشعراني في ميزان بما يتعين مطالعته  
 في الخيرات الحسان يفرض صحة ما ذكره الخطيب من انتدح عن قوله فلا يعتد به فإنه  
 أن من غير أقران الأمام فهو مقدّم ما قبله أو كتبه أعداؤه أو من أقرانه فكذلك لأن  
 من لا أقران بعضهم في فضل غير منقول كما صرح به الذهبي والعسقلاني قولا ولا سيما إذا لاح  
 به عداوة أو مذهب أو حسد لا يخفى منه إلا من عصمه الله تعالى قال الذهبي ومعلمت أن  
 من غير ساء أهله من ذب لا عصب خبيث عنهم بمقالة وسلام والمصدقين وقول الشيخ السكي

مثل أبي حنيفة ما هو دوا  
 ولما انصرفوا ومناقبه كبر  
 من أن تحصى وصنف فيها  
 سبط ابن الجوزي جديدين  
 كبيرين وسماه الانتصار  
 للإمام أئمة الامصار

في تحصر نسجه



ينبغي لآلئها المسترشد أن تسلك سبيل الأدب مع الأئمة الماضين ولا تنظر إلى كلام بعضهم في بعض إلا إذا أتى ببرهان واضح ثم إن قدرت على التأويل وتحسين الظن فدوتك وإلا فاضرب صفحا فإياك تمأياك أن تصغي إلى ما اتفق بين أبي حنيفة وسنيان النوري أو بين مالك وابن أبي ذئب أو بين أحمد بن صالح والنسائي أو بين أحمد والحرث المحاسبي وذكر كلام كثيرين من نظراء مالك فيه وكلام ابن معين في الشافعي قال وما مثل من تكلم فيهما وفي نظائرها إلا كما قال الحسن بن هاني

يا ناطح الجبل العالی ليكلمه \* اشقق على الرأس لا تشقق على الجبل

أه ملخصا وقد أطال في ذلك وفي ذكر من أتى على الإمام من أئمة السلف ومن بعدهم وما نقلوه من سعة علمه وفهمه وزهده وورعه وعبادته واحتياظه وخوفه وغير ذلك مما يستدعي مؤلفات وما ينسب إلى الإمام العراقي يردده مذكوره في حياته المتواتر عنه حيث ترجم الأئمة الأربعة وقال وأما أبو حنيفة فاقدر كان أيضا لمبدأ زاهدا عارفا بالله تعالى خائفا منه مريدا وجهه الله تعالى بعلمه الخ أقول ولا عجب من تكلم السلف في بعضهم كما وقع للصحابة لأنهم كانوا مجتهدين فينكر بعضهم على من خالف الآخر سيما إذا قدم عنده ما يدل له على خطأ غيره فليس قصدهم إلا الانتصار للدين لا لأنفسهم وإنما العجب ممن يدعى العلم في زماننا وما كاه ومشربه وملبس وعقوده وانكحته وكثير من تعبداته يقدر فيها الإمام الأعظم ثم يطعن فيه وفي انتخابه وليس مثله إلا كمثله ذباية وقعت تحت ذنب جواد في حالة كره وفره وليت شعري لأي شيء يصدق ما قيل في أبي حنيفة ولا يصدق ما قيل في إمام مذهبه ولم لا يقلد إمام مذهبه في أدبه مع هذا الإمام الجليل فقد نقل العلماء ثناء الأئمة الثلاثة على أبي حنيفة وتأديبهم معه ولا سيما الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه والكمال لا يصدر منه إلا الكمال والناقص بضده ويكفي المعارض حبرمانه بركة من يعترض عليه أعاذنا الله من ذلك وأدامنا على حب سائر الأئمة المجتهدين وجميع عباد الصالحين وحشرنا في زمرة يوم الدين ومما روى من تأديبه معه أنه قال أتى لأتبرك بأبي حنيفة وأجىء إلى قبره فإذا عرضت لي حاجة صليت ركعتين وسألت الله تعالى عند قبره فتقضى سريعا وذكر بعض من كتب على المنهاج أن الشافعي صلى الصبح عند قبره فلم يقنت فقليل لم قال تأدبا مع صاحب القبر وزاد غيره أنه لم يجهر بالبسملة وأجابوا عن ذلك بأنه قد يعرض للسنة ما يرجح تركها عند الاحتياج إليه كزعم أنف حاسد وتعليم جاهل ولا شئت أن أبا حنيفة كان له حساد كثيرون والبيان بالفعل أظهر منه بالقول فما فعله الشافعي رضي الله تعالى عنه أفضل من فعل القنوت والجهر أقول ولا يخفى عليك أن ذلك الطاعن الاحق طاعن في إمام مذهبه ولذا قال في الميزان سمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى مرارا يقول يتعين على أتباع الأئمة أن يعظموا كل من مدحه إمامهم لأن إمام المذهب إذا مدح علما وجب على جميع أتباعه أن يمدحوه تقليدا لإمامهم وأن ينزهوه عن القول في دين الله بالرأي وقال أيضا لو أنصف المتكلمون للإمام مالك والشافعي لما ضعف أحد منهم قولاً من أقوال أبي حنيفة بعد أن سمعوا مدح أئمتهم له ولو لم يكن من التنويه برفعة مقامه إلا كون الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه ترك القنوت في الصبح لما صلي عند قبره لكان فيه كفاة

في روم كتب مقنديه معه اه (قوله وصف غيره) كلامه العجوى والحافظ الذهبي  
 وسكر دري وغيرهم من قدماءه (قوله من عظم معجزات ح) لانه صلى الله عليه وسلم قد  
 خبر به قبل وجوده بالاحديث الصحيحة التي قدمناها فانها محمولة عليه بلا شك كما قدمناه  
 من شمس صاحب السيرة وشيخه سيوطي كما حمل حديث لانسوا قريشا فان علمها تملأ  
 الارض علما على الامام الشافعي لكن حمله بعضهم على ابن عباس رضي الله تعالى عنه وهو  
 حقيق بذلك فانه خبر الامة وترجمان القرآن وكما حمل حديث يوشك ان يضرب الناس اكباد  
 الابل يلبون العلم فلا يجدون اعلم من علم المدينة على الامام مالك لكنه محتمل لغيره من علماء  
 المدينة المنفردين في زمنهم بخلاف تلك الاحاديث فانها ليس لها محمل الا ابو حنيفة واصحابه  
 كما فده ط واما سلمان الفارسي رضي الله تعالى عنه فهو وان كان افضل من ابي حنيفة من  
 حيث الصحبة فانه كان في العالم والاجتهاد وشهر الدين وتدوين احكامه كابي حنيفة وقد  
 وجد في المنقول ما لا يوجد في النص وسمى ذلك معجزة بناء على ان المراد بالتحدي في تعريف  
 معجزة هو دعوى الرسالة وهو قول المحققين كما في المواهب وقيل المراد به طلب المعارضة  
 والمقابلة وعليه فذلك كرامة لا معجزة ففيه (قوله بعد ان قرآن) متعلق باعظم اى لانه اعظم  
 المعجزات على الاخلاق لانه معجزة مستمرة دائمة لا تعجز وقيد بذلك وان غير بمن التعضية  
 لا لا يتوهم مساواة هذه المعجزة لتلك من مشاركة في الاعظمية تصدق بالمساواة فتدبر (قوله  
 شتار مذهبه) اى في امة بلاد الاسلام بل في كثير من الاقاليم والبلاد لا يعرف الا مذهبه  
 كبلاد الروم والهند والسند وما وراء النهر وسمرقند وقد نقل ان فيها تربة المحمدين دفن فيها  
 نحو من اربع مائة نفس كل منهم يقول له محمد صنف وافق وأخذ عنه الحمد الغفير ولما مات  
 صاحب الهداية منعوا دفنه بها فدفن بقرية وروى انه نقل مذهبه نحو من اربعة آلاف  
 نفر ولا بد ان يكون لكل اصحاب وهلم جرا وقل ابن حجر قل بعض الائمة لم يظهر لاحد من  
 ائمة الاسلام المشهورين مثل ما ظهر لابي حنيفة من الاصحاب والتلاميذ ولم ينتفع العلماء  
 وجميع الناس بمثل ما انتفوا به وباصحابه في تفسير الاحاديث المشتهة والمسائل المستنبطة  
 والنوازل والقضايا والاحكام جزاهم الله تعالى الخير التام وقد ذكر منهم بعض المتأخرين  
 المحدثين في ترجمته ثمانمائة مع ضبط اسمائهم ونسبهم بما يطول ذكره اه (قوله قولا)  
 اى سواء ثبت عليه او رجع عنه ط (قوله الاخذ به امام) اى من اصحابه تبعاله فان  
 قولهم مروية عنه كاسياتى او من غيرهم من المجتهدين موافقة في اجتهاده لان المجتهد لا يقلد  
 تعهدا افاده ط (قوله من رفته الى هذه الايام) فلدولة العباسية وان كان مذهبهم مذهب  
 حدهم فاكثر قضائها ومشايخ اسلامها حنفية يظهر ذلك من تصفح كتب التواريخ وكان  
 مدة ملكهم خمسمائة سنة تقريبا واما امويك السجوقيون وعددهم الخوارجيون فكلهم  
 حنفيون وقضاة ممالكها غالبا حنفية واما مونة زماننا سلاطين آل عثمان يد الله تعالى  
 دولتهم ما كرا حديدان من تاريخ سعمائة الى يوم هذا لا يولون القضاء وسائر مناصبهم  
 الا بحنفية قلة بعض فضلا وليس في كلامه شارح ادعاء التحفيص في جميع الاماكن  
 ولا رمان حتى يرد ان القضاة بمصر كان مختصا بمذهب الامام الشافعي الى زمن الظاهر بيبرس

وصنف غيره اكثر من  
 ذنب وحاصل ان احنف  
 السعدي من عظم معجزات  
 انصفي بعد القرآن  
 وحسب من مذقه اشهر  
 مذهبه ما قل قولا لا  
 اخذ به امام من الائمة  
 الاعلام وقد جعل الله تعالى  
 احكامه لاصحابه واتبعه  
 من رفته الى هذه الايام

البندقدارى فافهم (قوله الى ان يحكم بمذهبه عيسى عليه السلام) تبع فيه القهستاني وكأنه اخذ مما ذكره اهل الكشف ان مذهبه آخر المذاهب انقطعا فقد قال الامم الشعرائى في الميزان مانصه قد تقدم ان الله تعالى لما من على الاطلاع على عين التريفة رأيت المذاهب كلها متصلة بها و رأيت مذاهب الائمة الاربعة تجري جدواها كلها و رأيت جميع المذاهب التى اندرست قد استحات حجارة و رأيت اطول الائمة جدولا الامام ابا حنيفة و يليه الامام مالك و يليه الامام الشافعى و يليه الامام احمد و أقصرهم جدولا الامام داود وقد انقرض فى القرن الخامس فأوات ذلك بطول زمن العمل بمذاهبهم وقصره فكما كان مذهب الامام ابى حنيفة اول المذاهب المدونة فكذلك يكون آخرها انقراضا وبذلك قال اهل الكشف اه لكن لادليل فى ذلك على ان نبى الله عيسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام يحكم بمذهب ابى حنيفة وان كان العلماء موجودين فى زمنه فلا بد له من دليل ولهذا قال الحافظ السيوطى فى رسالة سماها الاعلام ما حاصله ان ما يقال انه يحكم بمذهب من المذاهب الاربعة باطل لاصل له وكيف يظن نبى انه يقلد مجتهدا مع ان المجتهد من آحاد هذه الائمة لا يجوز له التقايد وانما يحكم بالاجتهاد او بما كان يعلمه قبل من شريعتنا بالوحى او بما تعلمه منها وهو فى السماء او انه ينظر فى القران فيفهم منه كما كان يفهم نبينا عليه الصلاة والسلام اه واقصر السبكى على الاخير وذكر مثلا على القارى ان الحافظ ابن حجر العسقلانى سئل هل ينزل عيسى عليه السلام حافظا للقرآن والسنة او يتلقاها عن علماء ذلك الزمان فأجاب لم ينزل فى ذلك شئ صريح والذى يليق بمقامه عليه السلام انه يتلقى ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيحكم فى امته كما تلقاه منه لانه فى الحقيقة خليفة عنه اه وما يقال ان الامام المهدي يقلد ابا حنيفة رده مثلا على القارى فى رسالته المشرب الوردى فى مذهب المهدي وقرر فيها انه مجتهد مطلق ورد فيها ما وضعه بعض الكذابين من قصة طويولة حاصلها ان الخضر عليه السلام تعلم من ابى حنيفة الاحكام الشرعية ثم علمها للامام ابى القاسم القشيرى وان القشيرى صنف فيها كتبا وضعها فى صندوق و امر بعض مريديه بالقاءه فى جيحون وان عيسى عليه السلام بعد نزوله يخرج منه من جيحون ويحكم بما فيه وهذا كلام باطل لا اصل له ولا تجوز حكاية الالردة كما اوضحه ط و اطال فى رده وابطاله فراجع (قوله وهذا) اى ما تقدم من الاحاديث ومن كثرة المناقب ومن كون الحكم لانتخابه واتباعه ط (قوله سائر) بمعنى باقى اوجميع على خلاف بسطه فى درة الغواص (قوله كيف لا) اى كيف لا يختص بأمر عظيم (قوله وهو كالصديق) وجه الشبه ان كلا منهما ابتداء امرا لم يسبق اليه قابو بكرضى الله عنه ابتداء جمع القرآن بعد وفاته صلى الله عليه وسلم بمشورة عمر وابو حنيفة ابتداء تدوين الفقه كما قدمناه او ان ابا بكر اول من آمن من الرجال وفتح باب التصديق كذا فى حواشى الاشياء قال شيخنا البعلى فى شرحه عايبا والاول اولى لان وجه الشبه اتم وقول من قال الثانى هو الظاهر لان القرآن بعدما جمع لا يتصور جمعه غير ظاهر فانه قد جمع ثانيا والجامع له عثمان رضى الله تعالى عنه فان الصديق رضى الله تعالى عنه لم يجمعه فى المصاحف وجمعه عثمان كما هو معلوم اه تأمل (قوله له) اى للامام اجره اى اجر عمل نفسه

الى ان يحكم بمذهبه عيسى  
عليه السلام وهذا يدل على  
امر عظيم اختص به من بين  
سائر العلماء العظماء  
لا وهو كالصديق رضى الله  
عنه له اجره

وهو تدوين الفقه واستخراج فروع ط (قوله واجر) اي ومثل اجر من دون الفقه اي  
واصله من التدوين اي حمله في الديوان وهو كسبر وفتح سم لما يكتب فيه اسماء الح  
بعض. واول من احذثه عمر رضي الله عنه ثم ازيد به مصنف الكتب محازا او من  
اصطلاحيا وقوله والفقه عطف على دونه من عطف الخاص على العام اه على اي  
التأليف جمع على وجه الالف (تنبيه) ورد في التصحيح انه لا تقتل نفس ظلما الا كان على ابن  
الاول كفل منها ومن سس سنة حسنة كان له اجرها واجر من عمل بها الى يوم القيامة من  
ان ينقص من اجورهم شيء ومن سس سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها الى  
القيامة من غير ان ينقص من اوزارهم شيء ومن دل على خير فله مثل اجر فاعله الحديث  
العلماء هذه الاحاديث من قواعد الاسلام وهو ان كل من ابتدئ شيئا من الشر كان عليه  
وزر من قتدى به في ذلك فعمل مثل عمله الى يوم القيامة وكل من ابتدئ شيئا من الخير  
مثل حرك من يعمل به الى يوم القيامة وتماه في آخر عمدة المريد للقائي (قوله الى  
الحسب) تنازع فيه كل من دون والف وفرع (قوله وقد اتبعه) عطف على قوله  
كاصديق اي كيف لا يختص وقداسته الخ والاتباع تقليده فيما قل ط (قوله من الاول  
متعلق بمحذوف صفة لكثير للبيان والولى فعليل بمعنى الفاعل وهو من توات طاعته من  
ن تحللها عصيان او بمعنى المفعول فهو من يتولى عليه احسان الله تعالى وافضاله تعز  
السيد ولا بد من تحقق الوصفين حتى يكون ولما في نفس الامر فيشترط فيه كونه محفوف  
بشترط في التي كونه معصوما كافي رسالة الامام القشيري (قوله من النصف) بدل من قول  
الاولياء وحال (قوله است مجاهدة) من إضافة الصفة الى موصوفها اي المجاهدة  
اي الدائمة والمجاهدة مع محاربة وفي اشعر بحرية النفس الامارة بالسوء تحملها ما  
عليها مما هو مطلوب في الشرع لعرفات وقد ورد تسمية ذلك بالجهاد الاكبر كافي الاحي  
العراقي رواه اليهقي بسند ضعيف عن جابر ورواه الخطيب في تاريخه عن جابر بلفظ قدم  
صلى الله عليه وسلم من غزاة فقتل عليه الصلاة والسلام قدمته خير مقدم وقدمته من الج  
الاصغر الى الجهاد الاكبر قولوا وما الجهاد الاكبر قال مجاهدة العبد هواه اه (ق  
المجاهدة) اي مشاهدة الحق تعالى ناآاره (قوله كبراهيم بن ادم) بن منصور البلخي  
من ابناء الملوك خرج متصيدا فهتف به عاتف ابدا خلقت فنزل عن دابته واخذ جبة  
وسار حتى دخل مكة ثم اتى الشام ومات بها كذا في رسالة قشيري (قوله وشقيق البلخي  
ابراهيم الزاهد العبد المشهور بحب الانوس القاضى وقرأ عليه كتاب الصلاة ذكره ابو  
في المقدمة وهو اساذ حرم الاصم وكتب ابراهيم بن ادم مات شهيدا سنة ١٩٤  
(قوله ومعروف الكرخي) من فيروز من المشايخ الكبار بحال الدعوة يستسقى بقبيره وهو  
سرى سقطى مات سنة ٢٠٠ (قوله وبن يزيد البسماي) شيخ المشايخ وذو القدم الز  
وسمه طيفور بن عيسى كان حده محوسب واسم مات سنة ٢٦١ (قوله وفصيل بن عيا  
الخراساني روى ان كان يقطع الحرقى وانه عشق حارية وارنقى حدر بها فسمع تاليايت  
من يدين آمنوا ان تشيع قلوبهم فتاب ورجع فورد مكة وجاور بها الحرم ومات بهاسة

واجر من دون الفقه  
والفه وفرع احكامه على  
اصوله اعطاء الى يوم الحسب  
والقيامة وقد اتبعه على  
مذهبه كثير من الاولياء  
الكرام من النصف بنات  
مجاهدة ورخص في ميدان  
المشاهدة كبراهيم بن ادم  
وستيق الملحى ومعروف  
الكرخي و ابن يزيد  
السطامي وفصيل بن  
عياض

رسالة القشيري وذكر انه يسمي انه أخذ الفقه عن ابي حنيفة وروى عن الشافعي في حديث  
امام عظيم واخذ عنه امام عظيم وروى له امامان عظيمان البحاري ومسلم وترجمه التميمي  
وغيره بترجمة حافلة **(قوله وداود الطائى)** هو ابن نصر بن نصير بن سليمان الكوفي احدى  
العالم العاملين الزاهد العابد احد اصحاب الامام كان ممن شغل نفسه بالعلم ودرس الفقه وغيره  
ثم اختار العزلة ولزم العبادة قل محارب بن دثار لو كان داود في الائمة الماضية نقص الله تعالى  
علينا من خبره قال ابو نعيم مات سنة ١٦٠ **(قوله وابي حامد الانباري)** هو احمد بن خضرويه  
الباغي من كبار مشايخ خراسان مات سنة ٢٤٠ رسالة **(قوله زخلف بن ايوب)** من اصحاب  
محمد بن زفر واتفقه على ابي يوسف ايضا واخذ الزهد عن ابراهيم بن ادهم وصحبه مدة واختلف  
في وفاته والاصح انه سنة ٢١٥ كذا كره التميمي وروى عنه انه قال صار العالم من الله الى محمد  
صلى الله تعالى عليه وسلم ثم صار الى الصحابة رضى الله تعالى عنهم ثم صار الى التابعين ثم صار الى  
ابي حنيفة فمن شاء فليرض ومن شاء فليستخط **(قوله وعبدة الله بن المبارك)** الزاهد الفقيه المحدث  
أحد الائمة جمع الفقه والادب والنحو واللغة والفصاحة والورع والعبادة وحسن الكتب  
الكثيرة قال الذهبي هو احد اركان هذه الامة في العلم والحديث والزهد وأحدث شيوخ الامة  
أحمد أخذ عن ابي حنيفة ومدحه في مواضع كثيرة وشهد له الائمة مات سنة ١٨١ وترجمه  
التميمي بترجمة حافلة وذكر من محاسن أخباره ما يأخذ بمجامع العقل وله روايات كثيرة في  
فروع المذهب ذكرت في المطولات **(قوله ووكيع بن الجراح)** بن مايح بن عدي الكوفي شيخ  
الاسلام واحد الائمة الاعلام قال يحيى بن اكرم كان وكيع يصوم الدهر ويختم القرآن كل  
ليلة وقال ابن معين ما رأيت افضل منه قيل له ولا ابن المبارك قل كان لابن المبارك فضل  
ولكن ما رأيت افضل من وكيع كان يستقبل القبلة ويسرد الصوم ويفتي بقول ابي  
حنيفة وكان قد سمع منه شيئا كثيرا قال وكان يحيى بن سعيد القطان يفتي بقوله ايضا مات سنة  
١٩٨ وهو من شيوخ الشافعي واحمد تميمي **(قوله وابي بكر الوراق)** هو محمد بن عمرو الترمذي  
اقيم باخ وخشب احمد بن خضرويه وله تصانيف في الرياضات رسالة وفي طبقات التميمي احد  
ابن علي ابو بكر الوراق ذكره ابو الفرج محمد بن اسحق في حاشية اصحابنا بعد ان ذكر الكرخي  
فقال وله من الكتب شرح مختصر الطحاوي وذكر في التمنية انه خرج حاجا فلما سار مرحلة  
قال لاصحابه ردوني اتركبت سبعمئة كبيرة في مرحلة واحدة فردوه اه **(قوله وغيرهم)**  
كلاما معارفا المشهور بالزهد والورع والتقشف والتقال حاتم الاصم احد ابناء الامام  
الاعظم له كلام مدون في الزهد والحكم سأله احمد بن حنبل قل اخبرني يا حاتم فم التخاص من  
الناس فقال يا احمد في ثلاث خصال ان اعطيهم مالا ولا تأخذ من مالهم شيئا وتقضى حقوقهم  
ولا تستقضى احدا منهم حقالك وتحتمل مكروهم ولا تكره احدا منهم على شيء فاطرق احد  
ثم رفع رأسه فقال يا حاتم انها اشد يداء فقال له حاتم وائتكم تسلم ومنهم ختم دائرة الولاية قطب  
الوجود سيدى محمد الشاذل البكري الشهير بالخفي الفقيه الواعظ احد من صرفه الله تعالى  
في الكون ومكنه من الاحوال ونطق بالمغيبات وخرق له العوائد وقلب له الاعيان وترجمه  
بعضهم في جلدين فقال العارف الشعرائى انه لم يحط علما بمقامه حتى يتكلم عليه وانما ذكر

وداود الطائى وابي حامد  
الشافى وخلف بن ايوب  
وعبد الله بن المبارك ووكيع  
ابن الجراح وابي بكر  
الوراق وغيرهم ممن  
لا يحصى

قوله يحيى بن اكرم هكذا  
بخطه بالسنه الفوقية والذي  
في القاموس اكرم بالثلاثة  
اه مصححه

مضى هو إلى حرق باب النور في سنة ٨٤٧ (قوله عليه) به قوله لا يخص  
 وحده من قول الله ان يستغنى الامم به وهو ما يعسر ان لا يمكن احصاؤه ثم عده  
 من طب طباطبة في غايته ومنهده به به قوله لا يخص ابغ من قولنا لا يمد لان المد  
 ان تعد فرد فرد والا حصاء يكون مجمل وقد قل على وان عدو عمة الله لا يخصها معناه  
 والله اعلم ان ردهم عندها فلا تقدر على حصانها فضلا عن اعدائها وده الامم السبي في  
 مسعى (قوله في القاسم) ان كتبه واسمه عند كبره بن هوازن احفظ التفسير الفقيه  
 نحوي بنغوى الادب النكاب الغشيري اشجع اهل مبر من نفسه ولا رأى الراون  
 منده واهل الجمع لانواع الفلاس ولد سنة ٣٧٧ وسمع حديث من الحاكم وغيره وروى عنه  
 طحيت وغيره وصف التصانف اشيرة وتوفي سنة ٤٦٥ ط عن الزرقاني على المواهب  
 (قوله في رسالته) اي التي كتبها الى جماعة الصوفية ببلدان الاسلام سنة ٤٣٧ ذكر فيها  
 في طريقة وفلسفة تدور بينهم بعبارة دقيقة (قوله مع صلاته) اي قوته وتمكنه  
 (قوله في مذهبه) وهو مذهب الامم الشافعي رضي الله عنه او طريقة اهل الحقيقة  
 (قوله سمعت به) مقول قول يروى عن الحسن بن علي المدة وروى القاسم هو ابراهيم  
 بن محمد النصر ابدى بهل المعجزة شيخ خراسان خاور بمكة ومات بها سنة ٣٥٧ والمثلي هو  
 الامم ابو بكر دلف شلي البغدادي في مذهب صاحب الجند مات سنة ٣٣٤  
 والسري هو ابو الحسن بن مغلس السقفي مات في سنة ٢٥٧ (قوله من  
 اني حنيفة) هو فارس علة سيد فان من عام حنيفة على العمة والعمل وتصنية النفس  
 وقد وصفه بذهاب عمة السلف فقال احمد بن حنبل في حقه انه كان من العالم والورع والزهد  
 وياض الآخرة بمحل لا يدركه احد ولا قد ضرب بالسيوط في القصد به فعل وقول عبدالله بن  
 المبارك ليس أحد أحق ان يقتدى به من اني حنيفة لانه كان ممد قيا وقيا ورعا لما فيها  
 كشف العلم كشفنا لم يكشفه احد ببصر وفهم وفطنة وفي ذلك كورى من قوله جئت من  
 عند اني حنيفة لقد جئت من عند اعد اهل الارض وامثل ذلك مما نقله ابن حجر وغيره من  
 العلماء الات (قوله بهجا) هو مفعول مضطرب اي وأعجب من هذا الخطاب لمن أنكر  
 فضله أو خالف قوله (قوله لم يكن) استفهام تقريرى بما بعد في اوهو النكارى بمعنى  
 اني كاذب مدع (قوله به) كسر الهمزة وضعت في قدوة (قوله في هؤلاء) متعلق بأسوة  
 وفي معنى الباء اول الصيغة الجارية على حد قوله تعالى لقد كان له في رسول الله اسوة حسنة  
 (قوله وهم ثمة هذه الطريقة الخ) في رسالة الفتوحات للقاضي زكريا الطريقة سلوك طريق  
 له من الشريعة اعمال سريعة محدودة وهما والحقيقة مائة متلازمة لان الطريق  
 اليه على ظاهره وضمن فضايرها الطريقة والشريعة وباطنها الحقيقة فبطون الحقيقة  
 في سريعة والطريقة كمنون تزيد في شبه لا يظفر بزبد بدون محضه والمراد من الثلاثة  
 اومة العبودية على الوحة المراد من اعداه ابن عبد الوزق (قوله ومن مذهبه) اي  
 من أي مذهبه ولا لائمة في زمن الكا في هذا الامر وهو عدم سريعة وحقيقة فهو باع  
 فيه عدم لائمة في زمانه فخير من سنده هذا الامم كان ذلك فخر لائمة في كورين

لبعده ان يستغنى فهو  
 وحده وفيه شبهة ما عده  
 ولا قدواه ولاه قوته  
 وقوله الاستدبابوا انهم  
 التثيرة في رسالته مع  
 صلاته في مذهبه ونقدته  
 في هذه الطريقة سمع  
 الاستدباب على المدقق يقول  
 ان أخذت هذه الطريقة  
 من اني القاسم النصر بدى  
 وقول ابو القاسم انما حدها  
 من شلي وهو أخذها من  
 السري السقفي وهو من  
 معروف الكرخي وهو من  
 داود الصائى وهو أخذ  
 اعلم والطريقة من اني  
 حنيفة وكل منهم أنى عليه  
 وقر فصله فعجاب  
 يا حى لم يكن بأسوة  
 حسنة في هؤلاء السادات  
 الكبار كانوا متهمين في  
 هذا الامر والافساح  
 وهم ثمة هذه الطريقة  
 وروى الشريعة الحقيقة  
 ومن بعده في هذا الامر

الذين افتخروا بذلك وتبعوه في حقيقته وشره واقتدى كثير منهم بطريقته و مذهبه  
**(قوله فلهم)** متعلق بقوله تبع وهو بالتحريك بمعنى تابع خبر مبتدأ محذوف والجملة خبر من  
 ودخلت عليها الفاء لان من فيها معنى العموم فاشبهت الشرطية **(قوله وكل ما)** أى كل رأى  
**(قوله ما اعتمدوه)** من الثناء عليه والافخار به من حيث اخذ علم الحقيقة منه **(قوله ومبتدع)**  
 بالبناء للمفعول أى محدث لم يسبق بنظير **(قوله والجملة)** أى واقول قولاً ما تنبأ بالجملة أى جملة  
 ما يقال في هذا المقام **(قوله لقد زان البلاد الح)** من الزين وهو ضد الشين يقال زانه وأزانه  
 وزينه وأزينه كفى القاموس والبلاد جمع بلد كل قطعة من الأرض مستحيزة عامرة أو غامرة  
 قاموس ومن عليها أهلها وقوله بأحكام متعلق بزان ووجه ذلك ان استنباط الأحكام  
 الشرعية وتدوينها وتأسيسها للناس سبب للعمل بها ولا شك أن الانقياد للأحكام الشرعية  
 وعمل الأحكام بها والرعية زين للبلاد والعباد يتنظم به أمر المعاش والمعاد وبضده الجهل  
 والفساد فانه شين ودمار للديار والأعمار **(قوله وآثار)** جمع أثر قال النووي في شرح  
 مسام الأثر عند المحدثين عيم المرفوع والموقوف كالخبر والمختار إطلاقه على المروى مطلقاً  
 سواء كان عن الصحابي أو المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم وخصه فقهاء خراسان بالموقوف  
 على الصحابي والخبر بالمرفوع ولقد كان رحمه الله تعالى اماماً في ذلك فانه رضى الله تعالى  
 عنه أخذ الحديث عن أربعة آلاف شيخ من أئمة التابعين وغيرهم ومن ثم ذكر بالذهبي وغيره  
 في طبقات الحفاظ من المحدثين ومن زعم قلة اعتنا بالحديث فهو اما له هاهنا أو حسده اذ  
 كيف يتأتى ممن هو كذلك استنباط مثل ما استنبطه من المسائل مع انه اول من استنبط من  
 الادلة على الوجه المخصوص المعروف في كتب انتخابه ولاجل اشتغاله بهذا الاهم لم يظهر  
 حديثه في الخارج كما ان الباكر وعمر رضى الله تعالى عنهما لما اشتغلا بمصالح المسلمين العامة لم  
 يظهر عنهما من رواية الاحاديث مثل ما ظهر عن صفار الصحابة وكذلك مالك والشافعي لم  
 يظهر عنهما مثل ما ظهر عن تفرغ للرواية كأبى زرعة وابن معين لاشتغالهما بذلك الاستنباط  
 على ان كثرة الرواية بدون دراية ليس فيه كثير مدح بل عقده ابن عبد البر باباً في ذمهم ثم قال  
 الذى عليه فقهاء جماعة المساكين وعلمائهم ذم الاكثر من الحديث بدون تفقه ولا تدبر وقال  
 ابن شبرمة اقل الرواية تفقه وقال ابن المبارك لا يمكن الذى تعتمد عليه الاثر وخذ من الراى  
 ما يفسر لك الحديث ومن أعذار أبى خيفة رضى الله تعالى عنه ما يفيد قوله لا ينبغي للرجل  
 ان يحدث من الحديث الا بما يحفظه يوم سمعه الى يوم يحدث به فهو لا يرى الرواية الا لمن حفظ  
 وروى الخطيب عن اسرائيل بن يونس انه قال نعم الرجل النعمان ما كان احفظه لكل  
 حديث فيه فقه واشد فحصه عنه واعلمه بما فيه من الفقه وتماه في الخيرات الحسان لابن حجر  
**(قوله وفقه)** المراد به ما يعي التوحيد فان الفقه كإعرافه الامام معرفة النفس مالها وما عليها  
 ط **(قوله كآيات الزبور)** التشبيه في الايضاح والبيان لا في الأحكام لان الزبور مواضع  
 ويحتمل انه تشبيه في الزينة والمعنى انه زان ما ذكر كآيات التوراة الطروس ط **(قوله فما)**  
 في المشرقين الح المشرق محل الشروق أى الطلوع والمغرب محل الغروب وتماها مع ان كلا  
 منهما واحد كفى قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين على ارادة من شرق الشتاء والصف

فاهم تبع وكل ما خالف  
 ما اعتمدوه مردود ومبتدع  
 والجملة فليس ابو خيفة  
 في زهده وورعه وعبادته  
 وعلمه وفهمه بشارك وم  
 بل فيه ابن المبارك رضى الله  
 عنه لاندزان البلاد ومن  
 عليها \* امام المسلمين ابو  
 خيفة \* بأحكام وآثار  
 وفقه كآيات الزبور على  
 تحفته \* فى المشرقين له  
 نظير \* ولا فى المغربين  
 ولا بكوفه \*

ويعبر بهما في يومئذ مشرق الشمس والمغرب والشمس واشفق او مشرق  
الشمس في قعر ودمر بهما جميعا في قعره على رب المشارق والمغرب اعتبارا لافطار او الايام  
او منازل اوده ط (قوله ولا كفة) خصها بالذكر مع ان المراد المشرقين والمغربين  
وما بينهما بقريئة المقدم لهما بلدها لهما من اعظم بلاد الاسلام يومئذ قال في القاموس  
الكوفة الرملة الحمراء المستديرة ه كل رملة لها طها حصاء ومدينة العراق الكبرى وقبة  
الاسلام ودار خيرة المسلمين مصرها سعد بن ابى وقاص رضي الله تعالى عنه وكانت منزل  
روح وبني مسجد لها سمي لاستدارتها وحناء اسس بها وبقال بها كوفن ويفتح وكوفة  
الجدلانها اختلعت فيها خطبة العرب امام عثمان رضي الله تعالى عنه خطبها السائب  
بن الاقرع اشقي (قوله بيت مشمر السحر) المشير الحمد والتمنيق موس وسهر فعل ماض  
والجمله حال على الضم قد بقي في قوله تعالى اوجر كما حصرته صدرهم او صفة مشبهة  
والاول اسب نفعه وحده والله تعالى بصاه وخينة مفعول لاجله وزاد في تنوير الصحيفة  
بعد هذا البيت بيتين وهما

وصان لسانه عن كل افك \* وما زالت حوارجه غنيفة  
يعف عن غيابه والملاهي \* ومرضاة الاله له بظنفة

وسئل نبذة يسيرة شاهدة لهذه الابيات عن ابن حجر قال الحافظ الذهبي قد تواتر قيامه بالليل  
بتمجده وتعبه اي ومن تمكن ان يولد لكثرة قيامه بالليل لايحيه قراءة القرآن في ركعة  
ثلاثين سنة وكان يسمع بكثرة الليل حتى رجمه حيرانه ووقع رجل فيه عند ابن المبارك فقال  
وبحسب يقع في رجل صلى خمسا واربعين سنة خمس صلوات بوضوء واحد وكان يجمع القرآن  
في ركعة فحلت ما عني من الله منه وما عساه الحسن بن عمارة قال رحم الله وغفر لك  
ما نفعك منذ ثلاثين سنة وقد ائمت من بعدك وفضحت القراء وقول الفضل بن دكين كان  
عيونا لا يتكلم الا جوابا ولا يخوض فيما لا يمنه ولا يستمع اليه وقيل له اتق الله فانقض  
سماطاً رأسه ثم قال اخي جزاك الله خيرا ما احوج اهل كل وقت الى من يذكرهم الله تعالى  
وقال الحسن بن صالح كان شديد الروع هائلا للحرام ناركا للكثير من الحلال مخافة الشبهة  
ما رأيت فقها اشده منه حياء لنفسه (قوله رأيت) اي علمت او ابصرت وعلى الاول فالعائين  
مفعول الاول وهو جمع نائب اعلم عنه بالهمزة كقائل ورائع ففهم وسفاها مفعوله الثاني  
قال في القاموس سنة كفرح وكرم عام جعل كسافه فيوسفه جمع سفاها وسفاو وخلاف  
الحق ففتى اي شذم اي اذوى خلاف بالحج جمع حجة الحزم وهي اليه ان سهاها بذلك بناء  
على زعم العائين والاسم شذم وهو (قوله بن دريس) بالتثوين للضرورة والمراد  
به الامم الرايس ذواهم النفس محمد بن ادرس الشافعي القرشي رضي الله تعالى عنه ونفعنا به  
في الدارين آمين ومثلا مصدر قال منصوب على التثوية المطابقة وصحيح الثقل نعت له وهو  
صفة مشبهة مضافة الى فعليه اي صحيح فقدمه قال ابن حجر وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه  
من اراد ان يتجر في الحق فهو عيال على ابي حنيفة لانه ممن وفق له الحق هذه رواية حرملة  
سنة وروى به الربيع عنه الحسن عيال في الحق على ابي حنيفة ما رأيت اي ما علمت احدا

في قوله ففهم لانه منصف  
على - حاية ط

قوله اخيرة هكذا بخذه  
والذي في عبارة القاموس  
الحمرء بالفت التائيت  
السدودة وانعاه السموات  
انه مضمحه

\* بيت مشمر اسهر الليالي \*  
وصام نهارد لله خيفه \* فمن  
كان حنيفة في علامه \* ادمه  
للخليفة والحائفة \* رأيت  
العائين لسفاها \* خلاف  
الحق مع صحيح ضعيفه \*  
وكيف يخل ان تؤذي  
فقيه \* له في الارض النار  
شبهه \* وقد قول ابن  
ادريس مثالا



أفقه منه وجاء عنه أيضا من لم ينظر في كتبه لم يتبحر في العلم ولا يتفقه اهـ **(قوله في حكم)** اى  
 في ضمن حكم اطفية لم يصرح بها منها ترغيب الناس في مذهبه والرد على الغالين له وبين  
 اعتقاده في هذا الامام والاقرار بالفضل للمتقدم **(قوله بأن الناس)** الباء زائدة اوله معدية  
 لتضمن قال معنى صرح ونحوه مما يتعدى بالباء وفي فقه متعلق بعيل من عاله اذا تكفل له  
 بالنفقة ونحوها **(قوله على من رد قول ابي حنيفة)** اى على من رد مآله من الاحكام السريعة  
 محتقرا لها فان ذلك موجب للعدو والابعاد لا بمجرد الضعف في الاستدلال لان الأئمة لم ينزل يرد  
 بعضهم قول بعض ولا بمجرد الطعن في الامام نفسه لان غايته الحرمة فلا يوجب اللعن لكن  
 ليس فيه لعن شخص معين فهو كلعن الكاذبين ونحوهم من العصاة فافهم وفي هذا البيت من  
 عيوب الشعر الايذاء على انه لم يذكره في تنوير الصحيفة كما قاله ابن عبدالرزاق **(قوله وقد)**  
 ثبت الح) في تاريخ ابن خلكان عن الخطيب ان حفيد ابي حنيفة قال انا اسمعيل بن حماد بن  
 النعمان بن ثابت بن النعمان بن المرزبان من ابناء فارس من الاحرار والله ما وقع علينا رق  
 قط وولد جدى ابو حنيفة سنة ثمانين وذهب ثابت الى على بن ابي طالب رضى الله تعالى عنه وهو  
 صغير فدعاه بالبركة فيه وفي ذريته ونحن نرجو أن يكون الله تعالى قد استجاب لعلى فينا  
 والنعمان بن المرزبان ابو ثابت هو الذى اهدى اعلى الفالوذج في يوم مهرجان فقال على  
 مهرجونا كل يوم هكذا اه وبه ظهر ان ما في بعض الكتب من قوله وذهب ثابت بجدي الى  
 على الح غير ظاهر لان عليا مات سنة اربعين من الهجرة كافي الفية العراقي فالظاهر ان لفظة  
 بجدي من زيادة النساخ او الباء زائدة واصله جدى **(قوله وصح الح)** قال بعض متأخرين  
 المحدثين ممن صنف في مناقب الامام كتابا حافلا ما حاصله ان احبابه الاكابر كابى يوسف ومحمد  
 ابن الحسن وابن المبارك وعبدالرزاق وغيرهم لم ينقلوا عنه شيئا من ذلك ولو كان لنقلوه فانه  
 مما يتنافس فيه المحدثون ويعظم افتخارهم وبأن كل سند فيه انه سمع من حجابي لا يخلو من كذاب  
 فامارؤيته لانس وادراكه لجماعة من الصحابة بالسند فصحيحان لاشك فيهما وما وقع للعينى  
 انه اثبت سماعه لجماعة من الصحابة رده عليه صاحبه الشيخ الحافظ قاسم الحنفى والظاهر ان  
 سبب عدم سماعه ممن ادركه من الصحابة انه اول أمره اشتغل بالاكتساب حتى ارشده الشيعى  
 لما رأى من باهر نجاته الى الاشتغال بالعلم ولا يسع من له ادنى اناء بعلم الحديث خلاف  
 ما ذكرته اه لكن يؤيد ما قاله العينى قاعدة المحدثين ان راوى الاتصال مقدم على راوى  
 الارسل او الانقطاع لان معه زيادة عام فاحفظ ذلك فانه مهم كذا في عقد اللآلى والمرجان  
 لاشيخ اسمعيل العجلونى الجراحى وعلى كل فهو من التابعين ومن جزم بذلك الحافظ الذهبي  
 والحافظ العسقلانى وغيرها قال العسقلانى انه ادرك جماعة من الصحابة كانوا بالكوفة  
 بعد مولده بهاسنة ثمانين ولم يثبت ذلك لاحد من أئمة الامصار المعاصرين له كالأوزاعى بالشام  
 والحماد بن البصرة والثورى بالكوفة ومالك بالمدينة الشريفة والميث بن سعد بن **(قوله)**  
 وأدرك بالسند) اى وجد في زمنهم وان لم يرهم كلهم **(قوله كما بسط في اوائل الضياء)** فقال هم ابن  
 نفيل ووائل وعبدالله بن عامر وابن ابي اوفى وابن جزء وعتبة وانقداد وابن بسر وابن ثعلبة  
 وسهل بن سعد وانس وعبدالرحمن بن يزيد ومحمود بن ليلى ومحمود بن الربيع وابوامامة وابو

\* صحيح النقل في حكم  
 اطفية \* بان الناس في فقه  
 عيال \* على فقه الامام  
 ابي حنيفة \* فاعنه ربنا  
 اعداد رمل \* على من رد  
 قول ابي حنيفة \* وقد ثبت  
 ان ثابتا والدا الامم ادرك  
 الامام على بن ابي طالب  
 فدعاه ولذريته بالبركة  
 وصح ان ابا حنيفة سمع  
 الحديث من سبعة (١)  
 من الصحابة كما بسط في  
 اواخر منية المفتى وادرك  
 بالسند نحو عشرين صحابي  
 كما بسط في اوائل الضياء  
 وقد ذكرنا العلامة شمس  
 الدين محمد ابو النصر بن  
 عرب شاه الانصارى  
 الحنفى في منظومته الالفى  
 المسماة بجواهر العقائد  
 ودرر القلائد ثمانية من  
 الصحابة ممن روى عنهم  
 الامام الاعظم ابو حنيفة  
 رضى الله عنهم اجمعين  
 حيث قال

مطلب

(١) في اختلاف فيه مر  
 رواية الامم عن بعض  
 الصحابة

الطفيل فيؤلفه (١) ثمانية عشر حديثا ورواهما درك غيرهم ممن لم ينظر به اياه ملحسا وزاد في  
 حواشيه صحيفة حمرو بن حريز وعمر بن سامة وابن عباس وسهل بن منيف (٢) ثم قال وغير هؤلاء  
 من مائى الصحابة رضي الله تعالى عنهم اياه ابن عبد البر في (قوله مذهب) بسكون الباء  
 لضرورة النظم وهو مضاف وتعظيم مضاف اليه اياه (قوله حتى) من الفتوة وهي السخاء  
 وقعوده (قوله بقائمة) لانه سلافة يعلم اى بالاحتياط فيه او كل الائمة المجتهدين  
 بتدوينه فانه اول من دونه كامر (قوله جمعا) منقول ادرك المذكور بعده فافهم (قوله من  
 انتخاب) بدرج الهمزة فنقل حركتها الى النون قبلها وان ادرك الاشباع كائنا سلكا (قوله  
 اثرهم) بكسر فسكون مع اشباع الميم اى بعدهم فهو ظرف متعلق بما بعده او بفتح  
 فسكون الميم اى خيرهم فهو مفعول اقوى وطريقة مفعول سلك والمراد بها الحالة التي كان عليها  
 من الاعتقاد والاعمال والتمسك في الامور الصريخ الواضح واراد به هنا معاني الطريق  
 وصف وانتمى اليه (قوله الداحي) شديد الظلمة قموس (قوله وقد روى عن انس)  
 هو ابن مالك الصحابي الجليل خادما رسول الله صلى الله عليه وسلم مات بحضرة سنة اثنين وقيل  
 ثلاث وتسعين ورجحه النووي وغيره وقد جاوز المائة قول ابن حجر قد صح كما قال الذهبي انه  
 رآه وهو صغير وفي رواية قول رأيت مرارا وكان يخضب بالحناء وجاء من طرق انه روى عنه  
 احاديث ثلاثة لكن قائمة المحدثين مدارها على من اتهمه الائمة بوضع الاحاديث اياه قول  
 بعض المتصلا وقد اطلال العلامة طاهر كبرى في سرد النقول الصحيحة في اثبات سماعه منه  
 والمثبت مقدم على النسخ (قوله جابر) اى ابن عبد الله واعترض بأنه مات سنة ٧٩ قبل ولادة  
 الامام بسنة ومن ثم قلوا في حديث المروى عن ابن حنيفة عن جابر رضي الله تعالى عنه انه  
 صلى الله عليه وسلم امر من لم يرزق ولدا بكثرة الاستغفار والصدقة ففعل فولد له تسعة ذكور  
 انه حديث موضوع ابن حجر لكن نقل ط عن شرح الخوارزمي على مسند الامام ان الامام قل  
 في سائر الاحاديث سمعت وفي روايته عن جابر ما قل سمعت وانما قل عن جابر كما هو عادة  
 التابعين في ارسال الاحاديث ويمكن ان يقال انه يتشبه على القول بولادة الامام سنة ٧٠ اياه  
 اقول والحديث المذكور ان كان موجودا في مسند الامام فغاية ما فيه انه مرسل واما الحكم عليه  
 بالوضع فلا وجه له لان الامام حجة ثبت لا صاع ولا يروى عن وضع (قوله وابن ابى اوفى)  
 هم عبد الله آخر من مات من الصحابة بالكوفة سنة ٨٦ وقيل سنة ٨٧ وقيل سنة ٨٨ سيوطي  
 في شرح التقريب قل ابن حجر روى عنه الامام هذا الحديث المتواتر من بنى لله مسجدا ولو  
 كفتخص قطاة بنى الله بيتا في الجنة (قوله عن ابى الطفيل) اى اقصد بعامر المذكور اياه  
 الطفيل بن وائلة بكسر اللام المثناة اللينة وهو آخر الصحابة من على الاطلاق توفي بمكة وقيل  
 بالكوفة سنة مائة كما عناه في غيره تعالى الله عما يفتخرون انه سنة عشرة ومائة وقيل  
 سبع وخمسين (قوله ابن عباس) هو عبد الله الجعفي اخرج بعضهم بسنده الى الامام انه قل  
 هذت سنة ثمان مائة من ايام من ايس صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم حلت الشئ يعنى ويضم  
 اربع مائة من ورواه سمعت منه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حلت الشئ يعنى ويضم  
 وعمر بن بن في سنده غمويين وابن بن يس مات سنة ٥٢ واحيب بان هذا الاسم خمسة

\* معتقدا مذهب عظمه  
 الش \* ابن حنيفة غنى  
 النعمان \* التابعى سابق  
 الائمة بالعلم والدين سراج  
 الامة \* جمعا من انتخاب  
 انى ادركا اثرهم قد  
 اقضى وسلكا \* طريقه  
 واصحة المنهج \* سلكا  
 من الضلال الداحي  
 وقد روى عن انس وجابر  
 وابن ابى اوفى كذا عن  
 عمر \* عنى ابا الطفيل  
 بن وائلة \* وابن ايس  
 غنى ووائله \*

(١) قولاً ثمانية عشر هكذا  
 خصه والذى ذكر سنة  
 تسعة ففهم فايحذر اياه  
 مصححه

(٢) قوله وسهل بن منيف  
 فقد خصه معروف  
 سهل بن حنف كبري  
 يحرره مصححه

من الصحابة فلعلم المراد غير الجهنى ورد بأن غيره لم يدخل الكوفة (قوله) هو باب  
 المثلة ايضا كفى القاموس ابن الاسقع بالتفاف مات بالشام سنة ثلاث او خمس او ست وثمانين  
 سيوطي وروى الامام عنه حديثين لا يظهر الثبوت لاختلاف فيعافيه الله ويطيبك \*  
 ما يريك الى ما لا يريك والاول رواه الترمذي من وجه آخر وحسنه والثاني جاء من رواية  
 جمع من الصحابة وصححه الأئمة ابن حجر (قوله) عن ابن جزء هو عبد الله بن الحرث بن جزء بفتح  
 الجيم وسكون الزاي وبالهجرة الزبيدي بضم الزاي مضغرا واعترض بأنه مات سنة ٦٨ بمصر  
 بسقط ابن تراب قرية من الغربية قرب سمود والمحلة وكان متبها بها وامام جاء عن ابي حنيفة  
 من انه حج مع ابيه سنة ٩٦ وانه رأى عبد الله هذا يدرس بالمسجد الحرام وسمع منه حديثا  
 فردده جماعة منهم الشيخ قاسم الحنفي بأن سند ذلك فيه قلب وتحريف وفيه كذا اب ياتفاق وبأن  
 ابن جزء مات بمصر والابي حنيفة ست سنين وبأن ابن جزء لم يدخل الكوفة في تلك المدة ابن حجر  
 (قوله) وبات بحجر اسمها عائشة واعترض بان حاصل كلام الذهبي وشيخ الاسلام ابن حجر  
 العسقلاني ان هذه لاصحبة اليها وانها لا تكاد تعرف وبذلك رد ما روى ان ابا حنيفة روى  
 عنها هذا الحديث الصحيح اكثر جند الله في الارض الجراد لا آكله ولا احرمه ابن حجر الهيثمي  
 وزاد على من ذكرها ممن روى عنهم الامام فقال ومنهم سهل بن سعد ووفاته سنة ٨٨ وقيل  
 بعدها ومنهم السائب بن يزيد بن سعيد ووفاته سنة احدى او اثنتين او اربع وتسعين ومنهم  
 عبد الله بن بسر ووفاته سنة ٩٦ ومنهم محمود بن الربيع ووفاته سنة ٩٩ (قوله) رضي الله  
 الاسوب فرضى بالفاء كفى نسخة ليم الوزن ويسلم من ادعاء دخول الخزل فيه (قوله) ليلي  
 القضاء اي قضاء القضاء لتكون قضاة الاسلام من تحت أمره والغالبا له هو المنصور فمتنع  
 فحبسه وكان يخرج كل يوم فيضرب عشرة اسواط وينادي عليه في الاسواق ثم ضرب ضربا  
 موجعا حتى سال الدم على عقبه ونودي عليه وهو كذلك ثم ضيق عليه تضيقا شديدا حتى  
 في مأكله ومشربه فكى وأكد الدعاء فتوفي بعد خمسة ايام وروى جماعة انه دفع اليه قدح  
 فيه سم فامتنع وقال لا آعين على قتل نفسى فصب في فيه قهرا قيل ان ذلك بحضرة المنصور  
 وصح انه لما احس بالموت سجد فمات وهو ساجد قيل والسبب في ذلك ان بعض اعدائهم  
 الى المنصور انه هو الذي أثار عليه ابراهيم بن عبد الله بن الحسن بن الحسين بن علي رضي الله  
 عنهم الخارج عليه بالبصرة فطلب منه القضاء مع علمه بانه لا يقبل ليتوصل الى قتله اه ما خص  
 من الخيرات الحسان لابن حجر وذكر التميمي ان الخطيب روى بسنده أن باهيرة كان عاديا  
 مروان على العراق فكلهم ابا حنيفة أن يلى قضاء الكوفة فبى فضربه مائة سوط وعشرة  
 اسواط ثم خلى سبيله وكان احمد بن حنبل اذا ذكر ذات بكى وترحم عليه خصوصا بعد ان ضرب  
 هو أيضا اه فالظاهر تعدد القصة وبو مروان قبل انصور فانه من بنى العباس فقصة ابي  
 هيرة كانت أولا والله اعلم (قوله) (قوله) اي من العمر (قوله) شرح) مع في بقوله توفي فقده  
 بيان المكان وهذا بيان الزمان (فائدة) قد علمت أن ابا حنيفة ولد سنة ٨٠ ومات سنة ١٥٠  
 وعاش ٧٠ سنة وقد ولد الامام مالك سنة ٩٠ ومات سنة ١٧٩ وعاش ٨٩ سنة  
 والشافعي ولد سنة ١٥٠ ومات سنة ٢٠٤ وعاش ٥٤ سنة واحمد ولد سنة ١٦٤ ومات

\* عن ابن جزء قد روى  
 الامام \* وبات بحجر هي  
 التمام \* رضي الله الكريم  
 دائما \* عنهم \* وعن كل  
 الصحاب العظماء \* وتوفي  
 ببغداد قيل في السجن  
 ليلي القضاء وله سبعون  
 سنة بتاريخ خمسين ومائة  
 قيل ويوم تولى ولد الامام  
 الشافعي رضي الله عنه فعد  
 من مناقبه وقد قيل الحكمة  
 في محادثة تلامذته له انه  
 رأى صبيا يلعب في الطين  
 فحذره من الاستوط

قوله باهيرة لعنه ابن هيرة

مصاب

في مولد الأئمة الأربعة  
 ووفاتهم وولدهم

سنة ٢٤١ و ٧٧ سنة و قد سمع جميع دعاتهم مشير به بحروف الحامل لكل امام  
منهم ثلاث كلمات على هذا الترتيب فقال

نارنج عمان يكن سيف سقا \* و ماتك في قمع خوف ضبطا  
و انشفعي صين ببرد \* و احمد بسبق امر جعد  
فحسب على ترتيب نغم الشعر \* ميلادهم قلوبهم كالعمر

(قوله) حبه (ح) لله درهد الصبي ما حكمه حيث علم ان سقوطه وان صبر به جسده وحده  
كمه لا يضر في الدين فكأنه ليس بسقوط بخلاف سقوط نعمة في طريق الحق فيه اذا كان  
قل بذل المجتهد في نيل المقصود يلزم منه سقوط غيره من تبعه ايضا فيعود ضررهم عليه وذلك  
ضرر في الدين على حد قوله تعالى و منها لا تعمى الابصار الآية اي العمى الضار ليس عمى  
الابصار وانما هو عمى القلوب (قوله) فحيث ذابح (ح) روى الامام ابو جعفر اشير امذى عن شقيق  
البلخي انه كان يقول كان الامام ابو حنيفة من اروع الناس واعد الناس واكم الناس  
واكثرهم احتياط في الدين وابعدهم عن النور نارضى في دين الله عز وجل وكان لا يضع مسئلة  
في العلم حتى يجمع اصحابه عليها وبعدهم عليها تجلس فدا انفق اصحابه كلهم على موافقتها  
بسرعة قول لابي يوسف او غيره ضعيف في الباب اخلاقي به كذا في ميزان الامام الشعرائي  
قدس سره و نقل ط عن مسند الحوارزمي ان الامام اجتمع معه ألف من اصحابه اجلهم  
وافضلهم اربعون قد باغوا حد الاجتهاد فندبهم وادانهم وقل لهم اني اتمت هذا الفقه  
راسرجه لكم فعينوني فان الناس قد جعلوني جسرا على النار فان انتهت بغيري واللعب  
على ظهري فكان اذا وقعت واقعة شاورهم وناظرهم وحاوهم وسألهم فاسمع ما عندهم من  
الاخبار والآثار ويقول ما عنده وينظرهم سهرا أو أكثر حتى يستقر آخر الاقوال فيثبت  
ابو يوسف حتى أثبت الاصول على هذا المنهاج شوري لأنه تفرد بذلك كغيره من الأئمة اه  
(قوله) ن توجه لكم دليل (ح) ي ظهر لكم في مسئلة وجه الدليل على غير ما أقول ط (قوله)  
فنقولوا به (ح) وكان كذلك فحصل المخالفة من الصالحين في نحو ذلك المذهب ولكن الأكثر  
في الاعتماد على قول الامام ط (قوله) فكان كل يأخذ برواية عنه (ح) اى فيس لا حد منهم  
قول خارج عن أقواله ولذا قال في المولوية من كتاب الحنايات قال ابو يوسف ما قلت قولا  
خالفت فيه اباحنيفة الا قولا قد كان قله وروى عن زفر أنه قال ما خالفت اباحنيفة في شيء  
الا قدوة له ثم رجع عنه فهذا اشارة الى انهم ما سلكوا طريق الخلاف بل قولوا ما قولوا عن  
اجتهاد ورأى انباء لما قاله أستاذهم ابوحنيفة اه وفي آخر الحواشي القدسي واذا أخذ بقول  
واحد منهم بعد قضا أنه يكون به أخذ بقول أبي حنيفة وهو روى عن جميع اصحابه من الكبار  
كابي يوسف ومحمد وزفر والحسن اه فلو مقاما في مسئلة قول الا وهور وابتنا عن أبي حنيفة  
واقسموا عليه انما غلاط فيم عتق ذا في الفقه حوا ولامذهب الاله كيفما كان وما نسب  
الى غيره الا بصري في محارمهم فقه اه و في قب دار حج اجتهد عن قول ما يبق قولاه بل صرح  
في قضاء البحران ما خرج عن طهر الرواية فيهم مرجوع عنه وان مرجوع عنه ليس قولاه  
اه وفيه عن التوسيع ان ما رجع عنه اجتهد لا يثور لاحده ود كان كذب فمأله الخيبة

فأجاب به بأن احذر أنت  
السقوط فان في سقوط  
العام سقوط العالم فحيث  
قل لا تصحبه ان توجه  
لكم دليل فقولوا به  
فكان كل يأخذ بروايته  
ويرجحها وهذا من غاية  
احتياظه وورعه

مخالفين له فيه ليس مذهبه فحينئذ صارت أقوالهم مذاهب أهم مع التزم بقيد مذهبه دون مذهب غيره ولذا نقول ان مذهبنا حنفى لا يوسى ونحوه قلت قد يجاب بان الامام مامر أصحابه بأن يأخذوا من أقواله بما يتجهلهم منها عليه الدليل صار ما قالوه قولاً له لا يثبت على قواعده التي أسسها لهم فلم يكن مرجوعاً عنه من كل وجه فيكون من مذهبه أيضاً وخير هذا ما نقله العلامة يبرى في اول شرحه على الاشباه عن شرح الهداية لابن الشيخة ونصه اذا صح الحديث وكان على خلاف المذهب عمل بالحديث ويكون ذلك مذهبه ولا يخرج مقلده عن كونه حنفياً بالعمل به فقد صح عنه انه قال اذا صح الحديث فهو مذهبي وقد حكى ذلك ابن عبد البر عن ابى حنيفة وغيره من الأئمة اه ونقله أيضاً الامام الشعراى عن الأئمة الاربعة ولا يخفى ان ذلك ان كان أهلاً للنظر في النصوص ومعرفة محكماتها من منسوخها فاذنظر اهل المذهب في الدليل وعملوا به صح نسبه الى المذهب لكونه صادراً باذن صاحب المذهب اذا شك انه لو علم ضعف دليله رجع عنه واتبع الدليل الاقوى ولذا رد المحقق ابن الهائم على بعض المشايخ حيث افقوا بقول الامامين بانه لا يعدل عن قول الامام الا لضعف دليله (قوله وعلم) خبر آخر عن قوله وهذا اى وهذا القول علم منه اى دليل علمه بان الاختلاف الح ط وفي بعض النسخ وعلمه بالضمير وهو المناسب (قوله بان الاختلاف) اى بين المجتهدين في الفروع لا مطلق الاختلاف (قوله من آثار الرحمة) فان اختلاف أئمة الهدى توسعة للناس كفى اول التاريخانية وهذا يشير الى الحديث المشهور على السنة الناس وهو اختلاف أئمة رحمة قال في المقاصد الحسنة رواه البيهقى بسند منقطع عن ابن عباس رضى الله تعالى عنها بافظ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مهما اوتيت من كتاب الله فلعلم به لا عذر لاحد في تركه فان لم يكن في كتاب الله فسنة منى ماضية فان لم تكن سنة منى فما قول اصحابى ان اصحابى بمنزلة النجوم في السماء فأبما اخذتم به اهتديتم واختلاف اصحابى لكم رحمة واورده ابن الحاجب في المختصر بافظ اختلاف ائمة رحمة للناس وقال ملا على القارى ان السيوطى قال اخرجه نصر المقدسى في الحجة والبيهقى في الرسالة الاشعرية بغير سند ورواه الحليى والتقى حسين وامام الحرمين وغيرهم ولعله خرج في بعض كتب الحفاظ التي لم تصل الينا ونقل السيوطى عن عمر بن عبد العزيز انه كان يقول ما سرتى لو ان اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم لم يختلفوا لانهم لو لم يختلفوا لم تكن رخصة واخرج الخطيب ان هرون الرشيد قال لما لك بن أنس يا أبا عبد الله نكتب هذه الكتب يعنى مؤلفات الامام مالك ونفريقها في آفاق الاسلام لنحمل عليها الامة قال يا امير المؤمنين ان اختلاف العلماء رحمة من الله تعالى على هذه الامة كل يتبع ما صح عنده وكلهم على هدى وكل يريد الله تعالى وتماه في كشف الحقائق ومزيل الالباس لشيخ مشايخنا الشيخ اسمعيل الجراحى (قوله كانت الرحمة اوفر) اى الانعام ازيد ط (قوله ما قالوا) باللام اى لما رواه العلماء في شان ذلك وهو الحديث السابق وغيره ويحتمل انها كف معلة حرقها النساخ اى كما قال العلماء ذلك ويحتمل ان جهة قوله رسم المفتى مقول القول ومحط التعليل على التخيير في الافاء بالقوانين المصححين فن في ذات رحمة توسعة ط (قوله رسم المفتى) اى العلامة التي تدل المفتى على ما يفتى به وهو مبتدأ وقوله ان اسخ خبره قل في فتح

مطلب

صح عن الامام انه قل اذا  
صح الحديث فهو مذهبي

مطلب

في حديث اختلاف ائمة  
رحمة

وعلم بان الاختلاف من  
آثار الرحمة فهم كان  
الاختلاف أكثر كانت  
الرحمة اوفر ما قالوا رسم  
المفتى

مطلب

رسم المفتى



الكبير وشمس الأئمة الحلواني وغيرهم وبسوطهم في الحقيقة ذكره وخاتمة  
ببسوط محمد كما فعل شرح الجمع الصغير مثل فجر الإسلام وقضيخن وغيرهم فيقال ذكره  
قضيخان في الجامع الصغير والمراد شرحه وكذا في غيره اه ما خلا من شرح البيهقي على  
الاشباه وشرح الشيخ اسمعيل النابلسي على شرح الدرر فحفظ ذلك فانه منهم كحفظ طبقات  
مشايخ المذهب وسند ذكرها قريبا ان شاء الله تعالى وفي كتاب الحج من البحر ان كافي  
الحاكم هو جمع كلام محمد في كتبه الستة التي هي ذخيرة الرواية وفسر في معراج الدراية  
قيل باب الاحصر الاصل بالنسوط وفي باب العيدين من البحر وانه ان الجمع الصغير  
صنفه محمد بعد الاصل فيه هو المفعول عليه ثم قل في النهر سمي الاصل اصلا لانه صنف  
اولا ثم الجمع الصغير ثم الكبير ثم زيادات كذا في تاليفه اه وذكر الامام شمس الأئمة  
المرحومي في اول شرحه على السير الكبير ان السير الكبير هو آخر تصنيف صنفه محمد  
في فقهه وفي شرحه اثنية لابن ابي ربح الحلي في بحث التسميع ان محمدا قرأ اكثر الكتب على  
أبي يوسف الامام بن ابيه اسم الكبير فانه من تصنيف محمد بن غناربه الكبير والزراعية الكبير  
براه ذون الكبير والجمع الكبير والسير الكبير وقد هذله الابن في منظومته في رسم  
شرح في شرحه (أما) قدما عن فوج الخدبر كريمة لانه في الكتب فلا يجوز الافاء  
ثم في الكتب الغربية وفي شرح الاشباه شيخنا تحقق هبة الله البجلي قل شيخنا العلامة  
صالح الخليلي انه لا يجوز الافاء من الكتب المختصرة كالنهر وشرح الكنت لمعني والمد  
الخدر شرح تنوير الابصار اما بعد الاختلاف على حال مؤلفيها كشرح الكنت لمعني والمد  
وشرح النفاية لمهستاني او نقل الاقوال الخفيفة فيها كالتفتة لمزاهد فلا يجوز الافاء  
من هذه الا اذا علم انقول عنه وأخذ منه هكذا سمعته منه وهو علامة في الفقه مشهور  
والعمدة عليه اه أقول ويأبى الحق الاشباه والمناظر من فن فيها من الانحياز في التعبير  
مالا يفهم معناه الا بعد الاختلاف على ما أخذ من فيها في مواضع كثيرة الانحياز الخلل يظهر ذلك  
لمن مارس مطالعها مع الحواشي فلا من المتقى من الوقوع في الغم اذا اقتصر عليها فلا بد له  
من مراجعة ما كتب عليها من الحواشي وغيرها ورأيت في حاشية ابي السعد الازهرى  
على شرح مسكين انه لا يعتمد على فتاوى ابن نجيم ولا على فتاوى الطوري (قوله) الاصح كما  
في السراجية (أقول) عبارتها ثم الفتوى على الاطلاق على قول أبي حنيفة ثم قول أبي يوسف  
ثم قول محمد ثم قول زفر والحسن بن زياد وقيل اذا كان أبو حنيفة في جانب وصاحبه في جانب  
فالمتقى بالخيار والاول اصح اذا ما يكن المتقى مجتهدا اه ففقد الاصح غير مذكور في كلامه  
الشارح ففهم (قوله) بقول الامام (قال) عبدالله بن ابراهيم لانه رأى الصحبة وزاها تابعين  
في الفتوى فقوله اسد واقوى ما لا يكن اختلاف عصر وزمان كذا في تصحيح العلامة قس  
(قوله) على الاطلاق (اي) سواء انفرد وحده في جانب او لا كما يفيد كلام السراجية من  
مقابله بالقول الثاني المفصل ففهم (قوله) ثم بقول الثاني (اي) ثم اذا ما يوجد الامام رواية  
يؤخذ بقول الثاني وهو ابو يوسف فانه يؤخذ به رواية ايضا فيؤخذ بقول الثالث وهو محمد  
الح (قوله) وصح في الحارثي القدسي قوة المدرك (اي) المدرك في غيره في حارثي بن ابي

والاصح كما في السراجية  
وغيره انه يفتى بقول  
الامام على الاطلاق ثم  
يقول الثاني ثم يقول  
الثالث ثم يقول زفر  
والحسن بن زياد وصح  
في الحارثي القدسي قوة  
المدرك

يسهر في وميض اى بين ما في الحوى وما في السراجية ان من كان له قوة ادراك لقوة اندرك  
بفتى بالقول الفتوى المدرك والا فليترتب اه اقول يدل عليه قول السراجية والاول اصح  
اذا لم يكن المفتى مجتهدا فهو صريح في ان اجتهد يعنى من كان اهلا للنظر في الدليل يتبع من  
الاقوال ما كان اقوى دليلا والا مع الترتيب السابق وعن هذا تراهم قد يرجحون قول  
بعض اصحابه على قوله كارجحوا قول زفر وحده في سبع عشرة مسألة فتتبع ما رجحوه لانهم  
اهل النظر في الدليل ولم يذكر ما اذا اختلفت الروايات عن الامم او لم يوجد عنه ولا عن اصحابه  
رواية اصلا ففي الاول يؤخذ ما قواها حجة كما في الحوى ثم قل واذا لم يوجد في الحادثة عن  
واحد منهم جواب ظاهر وتكلم فيه المشايخ المتأخرون قولوا واحدا يؤخذ به فان اختلفوا  
وخذ بقول الاكثرين مما لا كثيرين مما اعتمد عليه الكبار انعم وفون منهم كأبي حفص وابي  
جعفر وابي الليث والطحاوي وغيرهم ممن يعتمد عليه وان لم يوجد منهم جواب البتة نصا ينظر  
المفتى فيها نظر تأمل وتدبر واجتهد ليجد فيها ما يقرب الى الخروج عن العهدة ولا يتكلم فيها  
خفاف ويخشى الله تعالى ويراقبه فانه امر عظيم لا يجاسر عليه الا كل جاهل شقي اه (تتمه)  
قد جعل العلماء الفتوى على قول الامام الانظم في العبادات مطلقا وهو الواقع بالاستقراء  
لم يكن عنه رواية كقول المخالف كما في طهارة الماء المستعمل واليتم فقط عند عدم غير  
نريد التمر كذا في شرح النية الكبير للحلي في بحث التيمم وقد صرحوا بأن الفتوى على قول  
محمد في جميع مسائل ذوى الارحام وفي قضاء الاشياء والنظائر الفتوى على قول ابي يوسف  
فيما يتعلق بالقضاء كما في القنية والبرازية اه اى لحصول زيادة العلم له به بالتجربة ولذا رجع  
ابو حنيفة عن القول بأن الصدقة افضل من حج التطوع لما حج وعرف مشقته وفي شرح  
البيري ان الفتوى على قول ابي يوسف ايضا في الشهادات وعلى قول زفر في سبع عشرة مسألة  
حررتها في رسالة وينبغي ان يكون هذا عند عدم ذكر اهل المتون للتصحيح والا فالحكم بما  
في المتون كما لا يخفى لانها صارت متواترة اه واذا كان في مسألة قياس واستحسان فالعمل على  
الاستحسان الا في مسائل معدودة مشهورة وفي باب قضاء الفوائت من البحر المسئلة اذ لم تذكر  
في ظاهروا رواية وثبتت في رواية اخرى عين النصير اليها اه وفي آخر المستصفي للامام النسفي  
اذا ذكر في المسئلة املة اقوال فلراجع هو الاول والاخير لا الوسط اه وفي شرح النية  
ولا ينبغي ان يعدل عن الدراية اذا وافقها رواية اه ذكره في واجبات الصلاة في معرض  
ترجيح رواية وجوب الرفع من الركوع والسجود للدلالة الواردة مع انها خلاف الرواية  
المشهوره عن الامم (قول له في وقف البحر الى آخره) هذا محمول على ما اذا لم يكن لفظ التصحيح  
في احدهما أكد من الآخر كما اذنه ح اى فلا يخير بل يتبع الآكد كسأني اقول وينبغي  
تميد التخيير ايضا بما اذا لم يكن احد القولين في المتون لما قدمناه آفا عن البيري ولما  
في قضاء الفوائت من البحر من انه اذا اختلف التصحيح والفتوى فالعمل بما وافق المتون  
اولى اه وكذا لو كان احدهما في السروح والآخر في الفتاوى لما صرحوا به من ان ما في  
المتون مقدم على ما في السروح وما في السروح مقدم على ما في الفتاوى لكن هذا عند  
الصريح بتصحيح كل من المتون او عند التصريح اصلا اما لو ذكرت مسألة في المتون ولم

وفي وقف البحر وغيره  
متى كان في المسئلة قولان  
مصحيحان جاز القضاء  
والافاء باحدهما وفي اول  
المضميرات اما العلامات  
للافاء فقوله

مطلب  
اذا تعارض التصحيح



يصرحوا بتصحيحها بل صرحوا بتصحيح مقدماته فتدبر علامة قسه ترجيح سني لاه  
 تصحيح صريح وما في استون تصحيح الزامى والتصحيح صريح مقدم على التصحيح  
 الالتزامى اى التزام المتنون ذكر ما هو تصحيح في المذهب وكذا لاخير وكان حدهما قول الامام  
 والآخر قول غيره لانه لما تعارض التصحيحان تساففا فرجع الى لاصل وهو تقديم قول  
 الامام بل في شهادات الفتاوى احيانا اقرر عندنا انه لا يفتى ويعمل الا بقول الامام الاعظم  
 ولا يعدل عنه الى قولهما او قول احدهما او غيرهما الا لضربة كسنة المراجعة وان صرح  
 المشايخ بان الفتوى على قولهما لانه صاحب المذهب والامام المتقدم اه ومثله في البحر عند  
 الكلام على اوقات الصلاة وفيه من كتاب القضاء نخل الاقواء بقول الامام بل يجب وان  
 لم يعلم من اين قول اه وكذا لو علموا احدهم دون الآخر كان التعليل ترجيحاً للمعلم كما افاده  
 الرملى في فتاواه من كتاب الغصب وكذا لو كان احدهما استحسننا والآخر قياساً لان الاصل  
 تقدم الاستحسان الا فيما استثنى كما قدمناه فيرجع اليه عند التعارض وكذا لو كان احدهما  
 ظاهر الرواية وبه صرح في كتاب الرضاع من البحر حيث قل الفتوى اذا اختلفت كان  
 الترجيح لظاهر الرواية وفيه من باب التصريف اذا اختلف التصحيح وحسب الفحص عن ظاهر  
 الرواية والرجوع اليها وكذا لو كان احدهم انفع لنوقف ما سألني في الوقف والاحراز انه  
 يفتى بكل ما هو انفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه وكذا لو كان احدهما قول الأكثرين ما  
 قدمناه عن الحاوى والحاصل انه اذا كان لاحد الفتوى ترجيح على الآخر ثم صحح المشايخ كلا  
 من القولين ينبغي ان يكون المأخوذ به ما كان له مرجح لان ذلك مرجح لميزان عد التصحيح فيبقى  
 فيه زيادة قوة لم توجد في الآخر هذا ما ظهر لى من فيض الفتح العليم (قوله عليه الفتوى)  
 مشتقة من الفتى وهو الشاب القوى وسميت به لان المفتى يقوى مسائل بجواب حاشته  
 ابن عبد الرزاق عن شرح الجميع لمعنى والمراد بالاشتقاق فيها ملاحظة ما انبأ عنه الفتى  
 من القوة والحدوث لاحقيقته كذا قيل (قوله عليه عمل اليوم) المراد باليوم مصدق الزمان  
 وأل فيه للحضور والاضافة على معنى في وجهي من اضافة المصدر الى زمانه كصوم رمضان  
 اى عليه عمل الناس في هذا الزمان الحاضر (قوله والاشبه) قل في البرازية معناه الاشبه  
 بالنصوص رواية والراجح دراية فكون عليه الفتوى اه والدراية بالدال المهملة تستعمل  
 بمعنى الدليل كما في المستصفي (قوله او الاوجه) اى الاظهر وجهان حيث ان دلالة الدليل عليه  
 متجهة ظاهرة اكثر من غيره (قوله ونحوها) كقولهم وبه جرى العرف وهو المتعارف  
 وبه اخذ علماء اناط (قوله لشيخنا) المراد به حيث اطلق في هذا الكتاب العلامة الشيخ خير  
 الدين الرملى (قوله في فتاويه) جمع فتوى ويجمع على فتوى بالالف ايضا وهى هنا اسم  
 لفتاوى شيخه المشهورة المسماة بالفتاوى الحربية لنفع البرية وقد ذكر ذلك في آخره في مسائل  
 شتى (قوله آكد من بعض) اى اقوى فتقدم على غيرهما وهذا التقديم راجح لا واجب كما يفيد  
 ما يأتى عن شرح النية (قوله غلط الفتوى) اى اللفظ الذى فيه حروف الفتوى الاصلية  
 بأى صيغة عبر بها (قوله آكد من لفظ الصحيح) لان مقابل الصحيح او الاصح ونحوه  
 قد يكون هو المفتى به كونه هو الاحوط والارفق بالناس او الموافق لتعاملهم وغير ذلك مما

وعليه الفتوى وبه يفتى  
 وبه تأخذ وعليه لا يفتى  
 وعليه عمل اليوم وعليه  
 عمل الامم وهو الصحيح  
 او الاصح او الاظهر او  
 الاشبه او الاوجه او مختار  
 ونحوها مما ذكر في حاشية  
 البردوى اه وقيل يصح  
 الرملى في فتاويه وبعض  
 الالفاظ آكد من بعض  
 فلفظ الفتوى آكد من  
 لفظ الصحيح والاصح  
 والاشبه

يراه المرححون في المذهب داعيا الى الافتائه فذاصر حوايا لفظ الفتوى في قول عدم المأخوذ به ويظهر لي ان نمطه وبه مأخوذ عليه العمل مساو للفظ الفتوى وكذا بالاولى انظر عليه عمل الامة لانه يفيد الاجماع عليه تأمل (قوله وغيرها) كالا حوط والاظهر ط وفي الضياء المعنوي في مستحبات الصلاة نقطة الفتوى أكد وأبلغ من لفظة المختار (قوله أكد من الفتوى عليه) قل ابن الهمام والفرق بينهما ان الاول يفيد الحصر والمعنى ان الفتوى لا تكون الا بذلك والثاني يفيد الاحتمال اه ابن عبد الرزاق (قوله والاصح أكد من الصحيح) هذا هو المشهور عند الجمهور لان الاصح مقابل للصحيح وهو اي الصحيح مقابل للضعيف لكن في حواشي الاشباه لي يرى ينبغي ان يقيد ذلك بالغالب لا ما وجدنا مقابل الاصح الرواية الشاذة كافي شرح المجمع اه ابن عبد الرزاق (قوله والا حوط الخ) الظاهر ان يقال ذلك في كل ما عير فيه بالفعل التفصيل ط والاحتياط العمل باقوى الدلائل كافي النهر (قوله قلب لكن الخ) استدراك على ما يفهم من كلام الرملي حيث ذكر ان بعض هذه اللفظات أكد من بعض فانه ظاهر في ان مراده تقديم الآكد على غيره فيلزم منه تقديم الاصح على الصحيح وهو مخالف لما في شرح النية واما كون مراده مجرد بيان ان الاصح أكد بمقتضى افضل التفصيل وذلك لا ينافي تقديم الصحيح للاتفاق عليه فهو في غاية البعد على انه لا يتأتى في لفظ الفتوى مع غيره فانه جعله أكد ولا معنى لا كديته التقديم على غيره كما لا يخفى فافهم ويدل على ان مراده ما قلناه الاول اما في الحثيرة ايضا في كتاب الكفالة بعد كلام قلت وقوله والصحيح لا يدفع قول صاحب المحيط هذا هو الاصح وعليه الفتوى اه (قوله امامان معتبران) اي من ائمة الترجيح ط (قوله لانهما اتفاقا الخ) اي وانفرد احدهما بجعل الآخر اصح قلت والمالة لا تخص هذين اللفظين بل كذلك الوجه والاوجه والاحتياط والا حوط افاده ط (قوله اذا ذلت رواية الخ) اي جعل في ذيلها اي في آخرها والمتبادر من هذه العبارة ان التنزيل بالصحيح وقع لرواية واحدة دون مخالفتها فليس فيه تعارض التصحيح لكن اذا كان التصحيح بصيغة افعال التفصيل افاد ان الرواية المخالفة صحيحة ايضا فله الافتاء باي شاء منهما وار كان الاولى تقديم الاولى لزيادة الصحة فيها وسكت عنه لظهوره واما اذا كان التصحيح بصيغة تقتضي قصر الصحة على تلك الرواية فقط كالصحيح والمأخوذ به ونحوهما مما يفيد ضعف الرواية المخالفة لم يحجز الافتاء بمخالفتها لماسأى ان الفتيا بالمرجوح جهل وهذا بخلاف ما اذا وجد التصحيح في كتاب آخر للرواية الاخرى فان الاولى تقديم الآكد منهما او المتفق عليه على الخلاف المار وبه ظهر ان هذا تفصيل آخر زائد على ما مر غير مخالف له فافهم (قوله الا اذا كان الخ) استثناء منقطع لانه مفروض فيما وجد فيه التصحيح من كلا الطرفين والمستثنى منه فيما اذا لم يذيل بمخالفته بشئ كمر وفائدة هذا الاستثناء توضيح ما مر عن وقف البحر وبيان المراد من التحجير فليس فيه تكرير فافهم (قوله وفي الكافي) يحتمل ان المراد به كافي الحاكم او كافي النسفي الذي شرح به كتابه الوافي اصل الكثر والظاهر الثاني (قوله فيختار الاقوى) اي ان كان من اهل النظر في الدليل او نص العلماء على ذلك ولا تنس ما قدمناه من بقية قيود التحجير (قوله والايق) اي لزمانه والاصح الذي يراه مناسبا في تلك الواقعة

وغيرها ولفظ وبه يفتى أكد من الفتوى عليه والاصح أكد من الصحيح والا حوط أكد من الاحتياط انتهى قلت لكن في شرح النية للحلي عند قوله ولا يجوز من مصنف الاختلافه اذا تعارض امامان معتبران عبر احدهما بالصحيح والآخر بالاصح فلاخذ بالصحيح اولى لانهما اتفاقا على انه صحيح والاخذ بالمتفق اوفق فايحفظ ثم رأيت في رسالة آداب المفتي اذا ذلت رواية في كتاب معتمد بالاصح أو الاولى أو الاوفق أو نحوها فله ان يفتى بها وبمخالفتها ايضا أيا شاء واذا ذلت بالصحيح أو المأخوذ به أو به يفتى أو عليه الفتوى لم يفت بمخالفه الا اذا كان في الهداية مثلا هو الصحيح وفي الكافي بمخالفه هو الصحيح فيحير فيختار الاقوى عنده والايق والاصح اه

(قوله فليحفظ) أي جميع ما ذكرناه وحاصله أن الحكم أن اتفق عليه أصحابنا يفتى به قطعاً ولا فاما أن يصحح المشايخ أحد القوانين فيه أو كلا منهما أولاً ففي الثالث يعتبر الترتيب بأن يفتى بقول أبي حنيفة ثم بقول أبي يوسف الخ أو يعتبر قوة الدليل وقد مر التوفيق وفي الأول أن كان التصحيح بأفعول التفضيل خير المفتى والأفلا بل يفتى بالمصحح فقط وهذا ما نقله عن الرسالة وفي الثاني أما أن يكون أحدهما بأفعول التفضيل أولاً ففي الأول قيل يفتى بالأصح وهو المنقول عن الحيرة وقيل بالصحيح وهو المنقول عن شرح المنية وفي الثاني يخير المفتى وهو المنقول عن وقف البحر والرسالة فأجده - (قوله في تصحيحه) أي في كتابه المسمى بالتصحيح والترجيح الموضوع على مختصر القدوري (قوله لا فرق الخ) أي من حيث أن كلا منهما لا يجوز له العمل بالتشهي بل عليه اتباع ما رجحوه في كل واقعة وإن كان المفتى مخيراً والقاضي ملزماً وليس المراد حصر عدم الفرق بينهما من كل جهة فافهم (قوله وإن الحكم والفتيا الخ) وكذا العمل به لنفسه قال العلامة الشرنبلالي في رسالته العقد الفريد في جواز التقايد مقتضى مذهب الشافعي كما قاله لسبكي منع العمل بالقول المرجوح في القضاء والافتاء دون العمل لنفسه ومذهب الحنيفة المنع عن المرجوح حتى لنفسه لكون المرجوح صار منسوخاً عنه فليحفظ وقيد البيهقي العامي أي الذي لا رأي له يعرف به معنى النصوص حيث قال هل يجوز للإنسان العمل بالضعيف من الرواية في حق نفسه نعم إذا كان له رأي أما إذا كان عامياً فلم أره لكن مقتضى تقييده ذي الرأي أنه لا يجوز للعامة ذلك قل في خزانة الروايات العالم الذي يعرف معنى النصوص والأخبار وهو من أهل الدراية يجوز له أن يعمل عليها وإن كان مخالفاً لمذهبه أه قالت لكن هذا في غير موضع الضرورة فقد ذكر في حيز البحر في بحث الوان الدماء أقوالاً ضعيفة ثم قال وفي المعراج عن فخر الأئمة لو أفتى مفت بشئ من هذه الأقوال في مواضع الضرورة طلباً للتيسير كن حسناً وكذا قول أبي يوسف في المفتى إذا خرج بعد فقور الشهوة لا يجب به الغسل ضعيف وأجازوا العمل به للمسافر أو الضيف الذي خاف الريبة كإسياتي في محله وذلك من مواضع الضرورة (قوله بالقول المرجوح) كقول محمد مع وجود قول أبي يوسف إذا لم يصحح إذ يقول وجهه وأولى من هذا بالبطان الافتاء بخلاف ظاهر الرواية إذا لم يصحح والافتاء بالقول المرجوح عنه أه - (قوله أن الحكم الملتقى) المراد بالحكم الحكم الوضعي كالصحة مثاله متوضي سأل من بدنه دم ولمس امرأة ثم صلى فإن صحته هذه الصلاة ملتقى من مذهب الشافعي والحنفي والتلفيق باطل فصحته منتفية أه - (قوله وإن الرجوع الخ) صرح بذلك المحقق ابن الهمام في تحريره ومثله في أصول الآمدى وابن الحاجب وجمع الجوامع وهو محمول كما قال ابن حجر والرملي في شرحيهما على المناهج وابن قاسم في حاشيته على ما إذا بقي من آثار الفعل السابق أثر يؤدي إلى تلفيق العمل بشئ لا يقول به كل من المذهبين كتقليد الشافعي في مسح بعض الرأس ومالك في طهارة الكلب في صلاة واحدة وكما لو أفتى بينونة زوجته بطلاقها مكرهاً ثم نكح أختها مقلدا للحنفي بطلاق المكره ثم أفتاه شافعي بعده الحث فيمتنع عليه أن يطاء الأولى مقلدا للشافعي والثانية مقلدا للحنفي أو هو محمول على منع التقليد في تلك الحادثة بعينها لأمثلها كما صرح به الإمام السبكي وتبعه عليه جماعة وذلك كما

مطلب

لا يجوز العمل بالضعيف  
حتى لنفسه عندنا

فليحفظ وحاصل ما ذكره  
الشيخ قاسم في تصحيحه  
أنه لا فرق بين المفتى  
والقاضي إلا أن المفتى مخير  
عن الحكم والقاضي ملزم  
به وإن الحكم والفتيا  
بالقول المرجوح جهل  
وخرق للأجماع وإن الحكم  
الملتقى باطل بالأجماع  
وأن الرجوع عن التقايد  
بعد العمل باطل اتفاقاً  
وهو المختار في المذهب

مطلب

في حكم التقايد والرجوع  
عنه

لوصلي ظهر مسح مع ترس مذهب حتى ليس له بها ما اعتاده لزوم مسح كل مقبلا  
 بما سكت به ما وصلي يوما على مذهب أو ليس يتبعي يوما آخر على غيره فلا تتبع منه على ما في  
 دعوى الأئمة فقد حكي خلاف فيجوز مسح مسائل نحو ركود وده علامة  
 الشريعة في مذهب محمد ثم قول محمد كبر فريده من أهل المذهب صريحه بخوار وكلام  
 طبرستان فيحصل مدركه به ليس على لسان الإمام مذهب معين وبه يجوز به العمل بما  
 تحبف مذهب على مذهب مقبلا فيه غير مذهب مسجدهما وطه ويعمل بأمرين متضادين  
 في حادتين لا عاقبة واحدة منهما بالأخرى وليس له اتصال بين مذهب مقبلا ثم آخر لأن  
 مقبلا العمل كما قضاء القضي لا يقتض ويقال أيضا إن له تنقيح بعد العمل كما إذا صلى ظاهرا  
 تحتها على مذهب ثم ليس بطلاها في مذهبها تحتها على مذهب غير مذهب تقليده ويختزى بتلك  
 الصلاة على مذهب في نزاهة الروي عن أبي يوسف أنه صلى الجمعة مغسلا من إمام ثم أخبر  
 بقارة ميتة في بزازة فقال أخذ يقول أخواننا من أهل المدينة إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل  
 خطا **(قوله)** وإن خلاف (أي بين إمامه وصاحبه في ما قضى بغير رأيه عمدا هل ينفذ  
 مذهبهم في صحيح الروايتين عنه وعندكم لا كما في تحرير وقول شارحه نص في الهداية  
 ونحيط على أن الفتوى على قولهم عدم انفاذ في العمدة والسيان وهو مقدم على ما في  
 الفتوى الصغرى وحاشا من أن الفتوى على فعله لأن المذهب مأثور بالعمل بمقتضى ظنه  
 إجماع وهذا خلاف مقتضى ظنه به وقد شكك بعضهم عدم المسئلة على قول الأصويين  
 أن المذهب إذا اجتهد في واقعة حكمه يقتض عليه تقليد غيره فلهذا في الخلاف في تقليده قبل  
 جهاده فيها إلا كبر على إجماع فيجوز المسئلة - هل دعوى الأئمة وأصحاب التحرير بأن قول  
 الإمام بالنفاذ لا يوجب حمل لأقدمه على هذا المقصد بوجه في بعض مواضع ذكر الخلاف  
 في الأصل ويجب ترجيح رواية عدمه اه وحاشا فلا اسكال فوهيه **(قوله)** وأما المتبادر (نقله  
 في التلخيص عن الخطوط وغيره وحزمه تخلف في فتح مذهب وميدان علامة باسمه وإدعى في البحران  
 بقدر إذا قضى مذهب غيره أو برونه ضعيفة ويقول ضعيف نقد وقوى ما تمسك به ما في  
 البرازية عن شرح لصحة أي إذا كان المذهب تحتها وقضى بالفتوى ثم تبين أنه على خلاف  
 مذهب نقد وليس بغيره فذهب به أن بعضه كد عن محمد وقول ساني يس له أن ينقصه أيضا  
 أه قول في الخبر ومضى في مسح كتب أن يكون غايه في مذهب ومضى البرازية تقول على أنه رواية  
 عنهما إذ قضى الأمر أن هذا دليل وبراهن على مذهبهم وقدمر عنهما في اجتهد أنه لا ينفذ  
 ومقابل أولى **(قوله)** في مشورة المشور ما كان غير محتوم من كتب السلطان قاموس  
**(قوله)** فكيف خلاف مذهب (أي فكيف ينفذ قضاء خلاف مذهب لأنه ذاهب عن القضاء  
 بالاقول ضعيفة في مذهب لا ينفذ قضاء فيها وخلاف مذهب بالأولى ومضى ذلك على ما قالوا  
 أن توجيه المقصد يخص الأئمة والأشخص فهو ولاد السلطان القضاء في زمان  
 مخصوص أو مكان مخصوص وعين مذهب مخصوصين من ذلك لأنه نائب عنه ولونهاه عن  
 مسح بعض مسائل غير مد حكمة في زمانها عن مسح حادته مضي عليها خمس عشرة سنة بلا  
 مسح به على حاكمه قد ذكر في حاشية الأئمة أن مدة سلاطين زماننا إذا أتولى

وإن الخلاف خاص بالمحامي  
 المذهب والمذهب  
 قصود خلاف مذهب  
 أصلا كما في التمسك بكتاب  
 ولا سيما في زماننا  
 أساطين نص في مشورة  
 على نهج عن المقصد  
 بالاقول ضعيفة فكيف  
 خلاف مذهب فكيف  
 معرولا لا بأس به غير المقصد  
 من مذهب فلا ينفذ  
 قضاؤه فيه

احدهم عرض عليه قانون من قبله وأمر بالتباعه (قوله بتقضى) لاجابة الاله لانه اذا كان معزولا بالنسبة لما ذكر لا يصح ابقضاء حتى يتقضى لان التقضى انما يكون للثابت الا ان يقال انه قضاء بحسب الظاهر (قوله قل في البرهان) هو شرح مواهب الرحمن كلاهما للعلامة ابراهيم الطرابلسي صاحب الاسعاف في الاوقاف (قوله بالتواجد) هي اضراس الحلم كما في المغرب والكلام كناية عن غاية التمسك كما ان قولهم ضحك حتى بدت نواجذه عبارة عن المبالغة في الضحك والا فلا تبدو بالضحك عادة كاحققة الامم الزمخشري (قوله نعم امر الامير الخ) تصديق لما مر واستدراك بامر آخر كالاثناء مما قبله هكذا عرف المصنفين في مثل هذا التركيب (قوله نفذ امره) ان كان المراد بالامر الخطاب بلا قضاء فظاهر وعليه فلما مر بالنفاذ وجوب الامتثال وهذا الذي رأيته في سير التارخاية في الفصل العاشر فيما يجب فيه طاعة الامير وما لا يجب ونصه قال محمد واذا امر الامير العسكر بشئ كان على العسكر ان يطيعوه في ذلك الا ان يكون المأمور به معصية يتيقن اه ولكن لا يحل لذكر هذا هنا وان كان المراد به القضاء فقد مر ان القول الضعيف في حكم المنسوخ وان الحكم به جهل وخرق للاجماع على ان الامير ليس له القضاء الا بتفويض من الامام قل في الاشياء يجوز قضاء الامير الذي يولى القضاء وكذلك كتابه الى القاضي الا ان يكون القاضي من جهة الخليفة فقط الامير لا يجوز كذا في الملتقط وقد اُفتيت بان تولية باشا مصر قاضيا يحكم في قضية بمصر مع وجود قاضيه المولى من السلطان باطلة لانه لم يفوض اليه ذلك اه فتأمل (قوله سير) جمع سيرة وهي الطريقة في الامور وفي الشرع تختص بسير النبي صلى الله عليه وسلم في مغازيه هداية (قوله السير الكبير) للامام محمد وهو روايته عن الامام من غير واسطة قل في المغرب وقالوا السير الكبير فوصفوها بصفة المذكور لقيامها مقام المضاف الذي هو الكتاب كقولهم صلاة الظهر وسير الكبير خطأ كجامع الصغير وجامع الكبير اه (قوله واما المقيد الخ) فيه امران \* الاول ان المجتهد المطلق احد السبعة \* الثاني ان بعض السبعة ليسوا مجتهدين خصوصا السابعة فكان عليه ان يقول والفقهاء على سبع مراتب وقد اوضحها المحقق ابن كمال باشا في بعض رسائله فقال لا بد للمفتي ان يعلم حال من يفتى بقوله ولا يكفيه معرفته باسمه ونسبه بل لا بد من معرفته في الرواية ودرجته في الدراية وطبقته من طبقات الفقهاء ليكون على بصيرة في التمييز بين القائلين المتخالفين وقدرة كافية في الترجيح بين القولين المتعارضين \* الاول طبقة المجتهدين في الشرع كالائمة الاربعة رضى الله عنهم ومن سلك مسلكهم في تأسيس قواعد الاصول وبه يمتازون عن غيرهم \* الثانية طبقة المجتهدين في المذهب كابن يوسف ومحمد وسائر اصحاب ابى حنيفة القادرين على استخراج الاحكام من الادلة على مقتضى القواعد التي قررها استاذهم ابو حنيفة في الاحكام وان خالفوه في بعض احكام الفروع لكن يقدرونه في قواعد الاصول وبه يمتازون عن المعارضين في المذهب كالشافعي وغيره الخالفين له في الاحكام غير مقلدين له في الاصول \* الثالثة طبقة المجتهدين في المسائل التي لانص فيها عن صاحب المذهب كالخصاف وابى جعفر الطحاوي وابى الحسن الكرخي وشمس الائمة الجواني وشمس الائمة السرخسي وفخر الاسلام البرزدي وفخر الدين قاضيه خان وامثالهم فانهم لا يقدررون على

ويتقضى كما بسط في قضاء  
الفتح والبحر والنهر  
وغيرها قال في البرهان  
وهذا صريح الحق الذي  
يعض عليه بالتواجد مع امر  
الامير متى صادف فضلا  
مجتهدا فيه نفذ امره كافي  
سير التارخاية وشرح  
السير الكبير فيلحفظ وقد  
ذكروا ان المجتهد المطلق  
قد فقد واما المقيد فعلى سبع  
مراتب مشهورة

مطلب  
في طبقات الفقهاء



ايضا كما صرح به بعض العلماء. وعليه يظهر قوله تجاهد وجه صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم لانه على المعنى الاول لا يمكن مواجعة الوجه الشريف (قوله البسالة) اى الشجاعة كما فى القاموس (قوله الضرعين) تنية ضرعه كجربيل وهو الاسد ويقال له ايضا ضرع كجعفر كما فى القاموس وتية الثانى ضرعين كجعفرين ففهم (قوله ثم تجاهد) عطف على تجاهد الاول قال ابتداء الحقيقى تجاهد صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم والاضافى تجاهد الكعبة ط (قوله وفى الحطيم) اى المحطوم سمي به لانه حطم من البيت واخرج او الحاطم لانه يحطم الذنوب ط (قوله وانقاد) اى مقام الخليل وهو حجر كان يقوم عليه الخليل عليه الصلاة والسلام حال بناء البيت الشريف وقيل غير ذلك ط (قوله الميسر) اى المسهل ويتوقف اطلاقه عليه تعالى على التوقيف وان صح معناه على ما هو المشهور (قوله التمام) مصدر تميم واسم لما يتم به الشئ كفى القاموس وعلى الثانى فليراد بلوغ التمام وكذا يقول اسير الذنوب جامع هذه الاوراق راجيا من مولاه الكريم متوسلا بنيه العظيم وبكل ذى جاه عنده تعالى ان يمن عليه كرما وفضلا بقبول هذا السعى والنفع به للعباد فى عامة البلاد وبلوغ المرام بحسن الختام والاختتام آمين

بسم الله الرحمن الرحيم (كتاب الطهارة) \*

(قوله قدمت العبادات الخ) اعلم ان مدار امور الدين على الاستعدادات والآداب والعبادات والمعاملات والعقوبات والاقران ليسا مما نحن بصدد ه العبادات خمسة الصلاة والزكاة والصوم والحج والجهاد والمعاملات خمسة المعوضات المالية والمناكحات والتخاصمات والامانات والتركات والعقوبات خمسة المتصاص وحدا السرقة والزنا والتدفع والردة (قوله اهتماما بشأنها) وجهه ان العباد لم يخافوا الا انها قال الله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون (قوله الصلاة الخ) نوع فى بيان وجه تقديم الصلاة على غيرها من العبادات وتقديم الطهارة عليها (قوله ناية الاثتان) اى نصا كقولنا تعالى الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة كحدث نبي الاسلام على خمس شئ (قول) وفلا غالبا فان اول واجب بعد الايمان فى الغالب قبل الصلاة لسرعة اسبابها بخلاف الزكاة والصوم والحج ووجوب الايمان اول ما وجب للمسلم فان شئت الصلاة ثم الزكاة كما صرح به ابن حجر فى شرح الاربعين وفضلا كما قال الشرنبلالى ان الاجماع منعقد على افضالها بدليل اى الاعمال افضل بعد الايمان فقال الصلاة لوقها (قوله الطهارة مفتاحها الخ) اى وما كان مفتاحا لشيء وشرطه فهو مقدم عليه طبعاً فيقدم وضعا (قوله بالنص) وهو ما رواه السيوطى فى الجامع الصغير من قوله صلى الله عليه وسلم مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم وهو حديث حسن قول الراعى الطهور بضم الضاء فيما قيده بعضهم ويجوز الفتح لان العمل انما يتأتى بالآلة قال ابن العربى هذا عجز ما يفتحها من غلقها وذلك لان الحدث مانع منها فهو كالقفل يوضع على المحدث حتى اذا توضع انحل القفل وهذه استعارة بدعية لا يقدر عليها الا النبوة اه من شرحه للعاقمى (قوله بها مختص) الاصل فى لفظ الخصوص وما يفرع منه ان يستعمل بانخال الباء على المقصور عليه اعني ماله الخاصة فيقال خص المال بزيد اى المال له دون غيره لكن

تجاه وجه صاحب الرسالة  
وحائز الكمال والبسالة  
وتجميعه الجليلين الضرغامين  
الكاملين رضى الله عنهما  
وعن سائر الصحابة اجمعين  
ووالدينا ومقدميهم باحسن  
الى يوم الدين ثم تجاه  
الكعبة الشريفة تحت  
الميزاب وفى الحطيم والتمام  
والله الميسر للتمام  
\*(كتاب الطهارة)\*  
قدمت العبادات على غيرها  
اهتماما بشأنها والصلاة  
ناية الايمان والطهارة  
مفتاحها بالنص وشرط  
بها مختص





هناك من الشارح للدعوى الوسطى ط (قوله يشبه) أي بالمصلين وجوابه كره ويسجدان  
 وجد مكانا بإسما والا يومئ قائما ثم يعيد كما سيأتي في التيمم ونقل ط أنه لا يقرأ فيها ثم قال وفيه  
 أن هذا لا يصلح ردا لأن هذه صورة صلاة وليست بصلاة حقيقة لما أنه يطالب بعد ذلك بفعلها  
 ولذا قال ح الأولى المعارضة بالمعذور اه أي إذا توضأ على السيلان وصلى في الوقت فنه  
 يصدق عليه أنه صلى بغير طهارة وفيه نظر لأن هذه الطهارة من المعذور معتبرة شرعا اه (قوله  
 وبه) أي بما في الظهيرية لأنه الذي ينتج ما ذكره ط (قوله غير مكفر) أشار به إلى الرد على  
 بعض المشايخ حيث قال المختار أنه يكفر بالصلاة بغير طهارة لا بالصلاة بالثوب النجس وإلى  
 غير القبلة لجواز الأخيرين حالة العذر بخلاف الأولى فإنه لا يؤتى بها بحال فيكفر قل الصدر  
 الشهيد وبه تأخذ ذكره في الخلاصة والخيرية وبحث فيه في الحلية بوجهين أحدهما ما أشار  
 إليه الشارح ثانيهما أن الجواز بعذر لا يؤثر في عدم الأكفار بلا عذر لأن الموجب للاكفار  
 في هذه المسائل هو الاستهانة فحيث ثبتت الاستهانة في الكل تساوى الكل في الأكفار  
 وحيث انتفت منها تساوت في عدمه وذلك لأنه ليس حكمه لزوم الكفر بتركه ولا كان  
 كل تارك الفرض كافرا رأت حكمه لزوم الكفر بخرجه بلا شبهة دائرة اه ملاحظا أي  
 والاستخفاف في حكم الجحود (قوله كفي الحانية) حيث قال بعد ذكره الخلاص في مسألة  
 الصلاة بلا طهارة وإن الأكفار رواية النوادر وفي ظاهر الرواية لا يكون كفرا وإنما اختاروا  
 إذا صلى لأعلى وجه الاستخفاف بالدين فإن كان على وجه الاستخفاف يبنى أن يكون كفرا  
 عند الكل اه (اقول) وهذا مؤيد لما بحثه في الحلية لكن بعد اعتبار كونه مستخفا ومستهنا  
 بالدين كما عمت من كلا الحانية وهو بمعنى الاستهزاء والسخرية به أما لو كان بمعنى عد ذلك  
 الفعل خفيفا وهينا من غير استهزاء ولا سخرية بل مجرد الكسل أو الجهل فينبغي أن لا يكون  
 كفرا عند الكل نأهل (قوله مع العمد) أي حال كونه مصاحبا للعمد ط (قوله خلف)  
 أي اختلاف بين أهل البيت والمعتد عدم التكفير كما هو ظاهر المذهب بل قالوا لو وجد  
 سبعون رواية متفقة على تكفير المؤمن ورواية ولو ضعيفة بعدمه يأخذ المفتي والقاضي بها  
 دون غيرها والاختلاف مخصوص بغير فرع الظهيرية أما هو فصلاته واجبة عليه بغير طهارة  
 لأمر الشارع له بذلك ط (قوله سطر) أي يكتب (قوله ثم هو) أي كتاب الطهارة وثم  
 للترتيب المذكور وقد أتى الاستئناف ط (قوله مبتدأ أو خير) أي كتاب الطهارة هذا أو هذا  
 كتاب الطهارة واختلف في الأولى منهما فقل الأولى لأن المبتدأ هو الركن الأعظم الشديد  
 الحاجة إليه فابقوا أولى ولأن التجوز في آخر اسمه سهل وقيل الثاني لأن الخبر محط الفائدة  
 (قوله لنفعل محذوف) نحو خذ أو اقرأ (قوله فنريد التعداد) أي تعداده مع الكتب  
 الآتية بلا قصد اسناد كالتعداد المسرودة (قوله بنى على السكون) شبه الحرف  
 في الإهمال ط زاد القهستاني ويجوز افتح على حذف النظم على الحذف اه لكن فيه أن  
 نقل حركة الهمزة شرطه كونها للقطع وقد يجاب بما ذكره الزمخشري في المثلث من أن ميم  
 في حكم الوقف والهمزة في حكم الثابت وإنما حذف تخفيفا والقيت حركتها على مقبها  
 للدلالة عليها تأمل والظاهر أنه أراد بضم حركة الأعراب وبالحذف حذف مبتدأ أو خير

أنه يشبه عندها وإليه  
 صح رجوع الأمة وعيه  
 الغتوى قات وبه ظهر أن  
 تعدد الصلاة بلا طهر غير  
 مكفر كصلاته بغير القبلة  
 أو مع ثوب نجس وهو  
 ظاهر المذهب كفي الحانية  
 وفي سير الوهبانية  
 \* وفي كفر من صلى بغير  
 طهارة \*

مع العمد خلف في  
 الروايات يسطر \*  
 ثم هو مركب اضافي مبتدأ  
 أو خير أو مفعول لنفعل  
 محذوف فنريد التعداد  
 بنى على السكون وكسر  
 تخالفا من الساكنين

ويؤيده انه لم يدكر حكم الاعراب فذكر الشارح له في شرحه على الملتقى مع ذكر حكم الاعراب  
 قبله غير مرضي. **امل (قولہ واصافه لامية)** اي على معنى لام الاختصاص اي كتاب للطهارة  
 اي مختص **٢ (قولہ لامية)** كذا في كثير من النسخ تبعاً لمهر والصبواب في امض النسخ  
 لامية تخفيف النون وتشديد الـ يـ سبة الى من التي هي من حروف الجر ووجه مد كره ان  
 التي بمعنى من البيانية شرطها كون المضاف اليه اصلاً للمضاف وصالحاً للاخبار به عنه وان  
 يكون بينه وبين المضاف عموم وخصوص من وجه وزاد في التسهيل رابعاً وهو صحة تقدير  
 من البيانية مكل ذلك منقود هنا قول في النهر وليست على معنى في اه اي لان ضابطها كون  
 الثاني ظرف الاول نحو مكر الليل وخالفه المصنف في المنع واختار كونها بمعناها وقال وهو  
 الالوجه وان كان قليلاً اه لكن الظرفية حينئذ مجازية وهي كثيرة (اقول) ويؤيده انه قد  
 يصريح بنفي فقال فصلا في كذا باب في كذا وهو من ظرفية الدال للمدلول بناء على ان المراد  
 بالكتاب وانصل ونحوها من التراجيح الالفاظ المعينة الدالة على المعاني المتخصصة كما هو  
 مختار سيد المختارين وان المراد من الطهارة اي من مسائلها المعاني ونحو العكس فيكون  
 من ظرفية المدلول للدال تأمل **(قولہ)** وهل يتوقف حده لقبا اي من جهة كونه لقبا فهو  
 منصوب على التمييز وقد مر ان المراد بالحد في مثل هذا الرسم واراد بالمقرب العلم اذ ليس فيه  
 ما يشعر برفعة المسمى او بضعته واتى بالاستفهام لوقوع الخلاف فيه اما توقفه على ذلك  
 من حيث كونه مركباً اضافياً فلا شبهة فيه وكان ينبغي له ان يذكر قبل ذلك حده الملقى بأن يقول  
 هو علم على جملة من مسائل الطهارة واما قوله جعل شرعاً عدواناً لمسائل مستقلة فهو بيان لمعنى  
 المضاف لالاسم اللقي الذي هو مجموع المضاف والمضاف اليه **(قولہ)** الراجع نعم قال الابن  
 في شرحه على صحيح مسلم في كتاب الايمان والمركب الاضافي قيل حده لقبا يتوقف على معرفة  
 جزأيه لان العلم بالمركب بعد العلم بجزأيه وقيل لا يتوقف لان التسمية سلبت كلا من جزأيه  
 عن معناه الافرادى وصيرت الجميع اسماً لشيء آخر ورجح الاول بانه اتم فائدة اه واستحسنه  
 في النهر (اقول) اما كونه اتم فائدة فلا كلام فيه واما توقف فهم معناه العلمى على فهم جزأيه  
 ففي حيز المنع فن فهم المعنى العلمى من امرى القياس مثلاً يتوقف على فهم ما وضع ذلك اللفظ  
 بأزائه وهو الشاعر المشهور وان جعل معنى كل من مفرديه فالحق القول الثانى ولذا اقتصر  
 في التحرير والتأويل وغيرها في تعريف اصول الفقه على بيان معنى المفردين من حيث  
 كونه مركباً اضافياً فقط **(قولہ في الكتاب)** تفريع على الراجع **(قولہ)** مصدر بمعنى الجمع عدل  
 عن قول البحر والغاية هو جمع الحروف لما ورد عليه ان الكتاب والكتابة لغة الجمع المطلق  
 لان العرب تقول كتبت الحيل اذا جمعتها اه وزاد في الدرر احتمال كونه فعلاً بنى للمفعول  
 كاللباس بمعنى الملبوس قل وعلى التقديرين يكون بمعنى المجموع **(قولہ لغة)** منصوب على  
 نزاع الخلاف او على التمييز او على الحالية ومثله شرعاً واصطلاحاً وبيان ذلك مع ما يرد عليه  
 في رسالتنا الفوائد العجيبة في اعراب الكلمات الغريبة **(قولہ)** جعل اي الكتاب لا يقيد كونه  
 مضافاً للطهارة بل اعم منها ومن الصلاة ونحوها لانه في صدد بيان المضاف بتفرد كما اشرنا  
 اليه **(قولہ شرعاً)** الاولى اصطلاحاً لان التعبير به لا يخص اهل الشرع وان كان هو الغالب

واضافته لامية لاميمية  
 وهل يتوقف حده لقبا  
 على معرفة مفرديه الراجع  
 نعم فالكتاب مصدر بمعنى  
 الجمع لغة جعل شرعاً

عندهم لكن قيد به نظرا للمقام اوده ط (قوله عنوان) في عبارة تذكر صدور الكلام  
 (قوله لمسائل) اي لألفاظ مخصوصة دالة على مسائل مجموعة وتعمده في النهر وذكر في  
 التلويح ان المركب التام المحتمل للصدق والكذب يسمى من حيث استنباطه على حكم  
 قضية ومن حيث احتمال الصدق والكذب خبرا ومن حيث يطلب بالدليل مضبوذا ومن  
 حيث يحصل من الدليل نتيجة ومن حيث يقع في العلم ويسأل عنه مسألة فبذات واحدة  
 واختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات اه (قوله مستقلة) بمعنى عدم توقف  
 تصورهما على شيء قبلها او بعدها لا بمعنى الاصلية المنفصلة لان هذا الكتاب تابع لكتاب  
 الصلاة المتفرد اصالة وعم التعريف ما كان تحته نوع واحد ككتاب النقطه والابق  
 والمنفرد او اكثر كالطهارة ونحوها مما تحته انواع من الاحكام كل نوع يسمى بابا وكل  
 باب مشتمل على صنف من المسائل او اكثر كل صنف يسمى فصلا وزاد بعضهم مطلقا بعد  
 قوله مستقلة احترازا عن الباب قل لانه طائفة من المسائل المنتهية اعتبرت مستقلة  
 مع قطع النظر عن تبعيتها لغير او تبعية الغير لها فن مسح الحقين تابع للوضوء والوضوء  
 مستتب له وقد اعتبرا مستقلين فلتفرق بين الكتاب والباب ان الكتاب قد يكون تابعا وقد  
 لا يكون بخلاف الباب اي فانه لابد وان يكون تابعا او مستتبعا اه وقد يقل ان الماحوظ  
 في الكتاب جنس المسائل لا باعتبار نوعها او فصلها عما قبلها والحيثية مراعاة في التعريف  
 ولهذا قل بعض العلماء ان المسائل ان اعتبرت بجنسها تصدر بالكتاب لان الكتاب في اللغة  
 الجمع والجنس يشمل الانواع غلبا فيكون معنى الجمع مناسبا لمعنى الجنس وان اعتبرت  
 بنوعها تصدر بالباب لان الباب في اللغة النوع فيكون ذكره مناسبا لنوع المسائل وان  
 اعتبرت بفصلها وفرقها عما قبلها تصدر بالفصل لان الفصل في اللغة الفرق والقطع فيكون  
 ذكره مناسبا للمسائل المنقطعة عما قبلها قل واكثر المتضمنين من المتقهاء والمحدثين مشوا  
 على هذه الطريقة (قوله بمعنى المكتوب) راجع لقوله فلكتاب مصدر فهو مصدر  
 مراد به اسم المفعول كما في النهر ط فتناسب ذكره قبل قوله جعل شرا (قوله الطهارة)  
 اي بفتح الطاء مصدر واما بكسرها فهي الآلة وبضمها فضل ما يتطهر به كذا في البحر والنهر  
 وفي القهستاني انها بالضم اسم لما يتطهر به من الماء تأمل (قوله بالفتح) اي فتح الهاء (قوله  
 ويضم) اي وكذا يكسر والفتح افصح فيهستي (قوله بمعنى النظافة) اي عن الانسان حسية  
 كالاجناس او مغوية كاعيوب والذنوب فليل الماني مجز و قيل حقيقة وقد استعملت  
 فيهما اذا حدث دنس حكومي والشجاسة الحقيقية دنس حقيقي وزواهما طهارة نهر (قوله  
 ولذا افرد) اي لكونها مصدرا وهو اسم جنس يشمل جميع انواعها وافرادها فلا حاجة  
 الى الجمع ولذا قيل المصدر لا يثنى ولا يجمع (قوله النظافة عن حدث او خبث) سئل طهارة  
 مالا تعلق له بالصلاة كالألنية والاضمة واراد بخبث مبع المغوى كما مر فشمع ايضا  
 الوضوء على الوضوء بنية القرابة لانه مطهر للذنوب وعند عن قول البحر زوال حدث وخبث  
 ليشمل الطهارة الاصلية لان الزوال يشعر بسبق الوجود وعن قول نهر ازالة ليشمل  
 النظافة بلا قصد كنزول المحدث في الماء للسلابة واعلم ان اوهه بالتقسيم والتبويب لا يتردد

مطلب

في اعتبارات المركب التام

عنوان مسائل مستقلة  
 بمعنى المكتوب والطهارة  
 مصدر ظهر بالفتح ويضم  
 بمعنى النظافة لغة ولذا  
 افردا وشرعا النظافة  
 عن حدث او خبث

فإنه ليس بجائز حقيقة متشدد في مصادق ساعة وليس ليرد ان الحد اما هذا واما  
هذا من سبيل الشك والتشكيك ليس في الحد المقصود به بين الناحية من حيث هي على  
ان ما هنا رسم لحد كما قدمنا بيانه في السد

ولا يجوز في الحدود ذكر او \* وحائز في الرسم قادر مارووا

(قولهم من جمع) اي كساحب الهداية حيث قد كتب المصنفات (قوله انظر لانواعها) اي  
ففيها متنوعة الى وضوء، وغسل وجهه وغسل يدين او ثوب ونحوه وورد عليه ان الامام تبطل  
الجمعة لانها محاز عن الجنس ودمع بان هذا عند عدم الاستعرق والعهد وانتفاؤها ههنا  
متمتع وورد فستوء هذا الجمع وانفراد متمتع ما في نطق الجمع من الاشعار بالتعدد وان بطل  
معها جمعة ودمع في التبر والحاصل ان معنى اجابها الجمعية ان مدخولها صار يصدق على  
التبطل والكثير لا معنى انه لا يبق صالحا للكثير من قبل انصدر لا يبق ولا يجمع قبل جمعها  
باعتبار حصول المصدر وذلك شائع كما يجمع العلم والبيع فله في استقصي وقدمنا الفرق بين  
المصدر والمصدر والحاصل بالمصدر (قوله وحكمها) تكسرها جمع حكمه اي ما شرعت  
لانها (قوله مبرة) منها تكثير بدون وضع الشيطان عنه ط وتحسين الاعضاء في الدنيا  
بالتغنيف وفي الآخرة بالتججيل امداد (قوله وحكمها) اي اثرها المترتب عليها (قوله  
استباحة) السنين والثناء رائدان او الصبرورة قل في البحر ومذكروا من حكمها الثواب  
لا به ليس بالازم فيها لتوقفه على النية وهي ليست شرطا فيها ط (قوله اي سب وجوبها)  
قد مر انصاف بظهور ان الصلاة مثلا ليست سببا لوجود الظهارة اه - (قوله لا يخل)  
اي ارادة ملا يخل وقوله فرضا كان معجم اقواله فعلاه وقوله كالمصلاة فيه القسبان الفرض  
وغیره وقوله ومن المصحف قصر على غير الفرض ط (قوله صاحب البحر قل الخ) ذكره  
عقب كلام المصنف يفيد ان كلام المصنف على تقدير مضاف هو الارادة كما قدمناه اذ لا يمكن  
تقدير وجوبه بقيد قل لا تقدر اصلا وان مراده ان ذات ملا يخل الابه سب الوجوب فقد  
ذكر الاقناني في حجة نبيان وغيره ان السبب عندنا الصلاة بدليل الاضافة اليها وهو دليل  
السببية اه وبقية في شرح التحرير عن شمس الائمة السرخسي وفيخر الاسلام وغيرها لكن  
كلام المصنف اشمل لشموله الصلاة وغيره ان (قوله الاقوال) اي الاربعة الآتية  
(قوله هو ارادة) اقول هو مانع به جمهور لا يوجب وورد عليه ان مقتضاه انه اذا اراد  
الصلاة ولم ينو ان يصل ولم يزل به حد واجب منه في البحر نحو اين احدهما ما يأتي  
عن الزياي والداني ان السبب هو الارادة المستلحقة بسرع اه (قول) يرد عليه ان  
سبب الشيء مقدم عليه فيدرم ان لا يثبت الصلاة قبل شروع لان الارادة المستلحقة له  
مقاراة له مع به لا بد من تقدمها عليه كوجوب شرط الصفحة مل (قوله ذكره الزياي) اي  
هذا الاستدلال حيث قل ان الصلاة وجبت عليه بظهوره ورجع وترك التثقل  
سقطت الظهارة لان وجوبها لاحاطها ط (قوله في الظهارة) اي في شرح قوله وعوده عزمه  
على ترك وطئها اه - (قوله دليل لامة اه) هذا الظاهر لان مذكوره في البحر يقتضي ان  
لا يثبت على ترك وضوءه اذ حرج الوقت ولم يرد الصلاة الوقتية فيه بل على تفويت الصلاة فقط

ومن جمع نظر لانواعها  
وهي كثيرة وحكمها  
شبهة وحكمها استباحة  
ملا يخل بدون (وساها)  
اي سبب وجوبها (ملا  
يخل) فعلاه فرضا كان  
او غيره كالمصلاة ومن  
المصحف (الايها) اي  
بالظهارة صاحب البحر  
قل بعد سرد الاقوال  
ونقل كلام الكمال  
الظاهر ان السبب هو  
الارادة في الفرض والتثقل  
لكن بترك ارادة التثقل  
يستقط الوجوب ذكره  
الريامي في الظهار وقل  
العلامة قسم في نكته

وانه اذا اراد صلاة الظهر مثلا قبل دخول وقتها يجب عليه وقته من رقبته  
باطل اهـ ( أقول ) فيه ان صلاة الظهر قبل وقتها معتدلة فليجب صلاته ما دام  
( قوله الصحيح اهـ ) متى عليه الحق في فتح القدير واستوجه في تحريرها  
العلامة السكاكي لكنه لا يشمل غير الصلاة ووجهه ان زيادة قوله وان ارادة صلاة  
الزبايعي ملاحظ هنا ايضا ( قوله ) وجوب الصلاة لا يوجب وجوبه في كل وقت  
فكان متأخرا عنها والمتأخرا لا يكون سببا لاستدراكه عندية الظهره انه بدخول الوقت يجب  
الظاهرة لكنه وجوب موسع كوجوب الصلاة في وقت ما لو جوب فيها مضيق  
بجر ( قوله ) قيل سببها الحدث اي بدورانها معه وجودا وعدمها ودفع منع كون بدوران  
دليلا ولن ينفذ بدورانها منفقود لانه قديم جدا للحدث ولا يوجد وجوب الظهارة كقب  
دخول الوقت وفي حق غير النابغ وتماهه في البحر لكن سيأتي ما يؤيده ( قوله ما قيل ) المثال  
صاحب البحر في باب الحدث في الصلاة تبعها صاحب المنهج كما نقله عنه صاحب النهر في ثبوت  
قل وهو تعريف بالحكم كذا ذكره الشارح قل مضى المضاعف في كون هذا التعريف  
تعريف بالحكم نظر اذ حكم الشيء ما كان ازاله خارجا عنه موقفا عليه والاممية المذكورة  
ليست كتابا وانما حكمه ثابت عدمه بخلافه مع وجوبه من حيث وجوبه وخودته كحكم  
ظاهر في تعريفه بالحيث كان قبل مثلا ثابت هو ما لا يصح الصلاة معه ولو قبل فثبت  
اه كذا في حاشية الشيخ خليل الفاسي ( قوله ما قيل ) اي انه لا يفسد الصلاة ما دام  
الى غاية استعماله في الصلاة والشيخ في قوله ان الصلاة لا يفسد الصلاة  
مفيد على انه مستعمل في الصلاة لان الصلاة لا يفسد الصلاة ( قوله ان قيل سبب  
القيام الى الصلاة ) ذكر في البحر انه لا يفسد الصلاة ما دام في الصلاة بفساده لصحة  
الركعة بوضوءه وحدثه وان كان ما دام متصلا بركعة اخرى سبب بفساد الصلاة  
ما ذكر خصوصه في ظاهر الآيات ( قوله ) ان الصلاة لا يفسد الصلاة المذكور  
على القولين الاولين ذكره الشارح ( قوله ما قيل ) اي ان الصلاة لا يفسد الصلاة  
والقول بسببية القيام عليه ( قوله ان قيل ) اي ان الصلاة لا يفسد الصلاة  
من تحت الامم الجمل في سبب درجته في عرض ان الصلاة لا يفسد الصلاة  
عن النواحيين الاولين فليس له الاصوليون في هل الفرد بهم المداون من صلاة  
باعتداله واكس وبسمى الدوران كالامم ترى وأبغعه وتعلمه فيه الحمية ومختلفوا  
لان علة ( قوله ) وفسادهما ظاهر ما علمه ما يرد عليهما كمن امت الحوائج غير ردى  
انه فيمكن فيه اراد الضمير في الموضعين ( قوله ان قيل ) اي دالة لاختلاف في  
الرب ( قوله في قوله تعالى ) في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى  
كتبه دة وفيه دة التشديد في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى  
عالم فكان الصحيح كقول صاحب المنهج في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى  
عنه في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى  
فثبت طابق في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى

تدريج من سبب وجوب  
الظاهرة وجوب الصلاة  
او رادة ما لا يخل الا بها  
( قوله ) سببها ( حدث ) في  
احكامية وهو وصف  
شرعي يخل في الاعضاء  
يزيل الظهارة ومقيل  
انه مانعة شرعية فائمة  
بالاعضاء الى غاية استعمال  
الزبايعي فتعريف بالحكم  
( وبحث ) في حقيقتة  
وغويعين مستندة لمرء  
وقيل سببها التيمم الى  
الصلاة ونسب الى أهل  
بشر وفسادهما ظاهر  
ان عدم انحراف نما  
بغيره في قوله تعالى نحو  
ان وجب تيمم الظهارة  
دلت طابق دون الاثم  
اجمع على عدمه

الحديث وهو . . . في صلاة على الرابع (قوله بالتأخير عن الحدث) أي إذا طهرت أو عن إرادة الصلاة أو غيمه أيهاط (قوله ذكره في التوسيع) هو شرح الهداية بعلامة سراج المدين الهندي قال في غسل المحر وقد نقل الشيخ بهاء الدين الهندي لأصح على أنه لا يثبت الوضوء على الحدث والغسل على الجنب والخائض والتفسد بل وجوب الصلاة أو إرادة ما لا يخل إلا به (أقول) الظاهر أن المراد بالوضوء وجوب الأداء بثبوت الاختلاف في سبب الظهارة ويلزم منه ثبوت الاختلاف في وفاء الوجوب فلا يثبت أنه ثابت في الظهر وفق بذلك بين كلام الهندي ومقدمناه اتفاقاً عن الهداية (قوله بوجه اندفع من سراج السراج) هو شرح مختصر القدوري للحدادي صاحب الخوصرة وهو حيث ذكر أن وجوب الغسل من الخوض والخناص بالانقطاع عند سكر الخي وعادة العرقين ووجوب الصلاة عند سحارين وهو المختار ثم قال وفائدة الخلاف في إذا انقطع الدم بعد طلوع الشمس وأحرقت الغسل إلى وقت الظهور فأنه على لاهل الأمل الثاني وعلى هذا الخلاف وجوب الوضوء، فعند العراقيين يجب الوضوء ما لم يحدث وعند البخاريين الصلاة (قوله بل وجوبها) أي الصلاة (قوله بدخول) خبر بعد خبر لقوله وجوبها لأنه بقوله موسع وكون وجوبها بدخول الوقت يؤيد ما قدمه عن العلامة قسمة من أن سبب وجوبها وجوب الصلاة إذ وجوب الصلاة أيضاً بدخول الوقت (أصح) (قوله فيهما) أي في الظهارة والصلاة (قوله ونسرها) أي الظهارة قال في الحلية هو جمع شرط على خلاف المعروف من مخالفة نصريته أنه يكتفى بعمل جمع فعل بل جمعه شروط (قوله شرائط وجوبها) أي الظهارة (قوله من صغير والكبير) وشرائط الوجوب هي ما إذا اجتمعت وجبت الظهارة على الشخص وسرائطه ما لا تنسخ الظهارة إلا بها ولا يلزم بين النوعين بل بينهما عموم وجهي وعدمه لحض وسرط للوجوب من حيث الخطاب ولا صحة من حيث إذا لم يجب أفاده (قوله شرط الوجوب) مفرد مضاف فيعم وهو مبتدأ خبره العقل (قوله العقل) فلا يلزم على جنون ولا على كافرين، على المشهور من أن الكفار غير محظيين بالعبادات ولا على عاجز عن استعمال الطهر ولا على فقد الماء أي والتراب ولا على سبي ولا على تنهيه ولا على حاض ولا على نساء ولا مع سعة الوقت وهذا الأخير شرط وجوب الأداء ومقبلة الأصل أو حذر (قوله بالرفع والتوين على اسقاط العطش وتقدير مصرف أي ووجود ماء مطلق مشهور كاف أو ما يقوم مقامه من تراب طاهر) (قوله وشرط تخة) الصحة ترتب المقصود من الفعل عليه ففي المعاملات الحل والمالك لأهلها المقصودان منها وفي العبادات عند المتكلمين موافقة الأمر مستجمعا ما يوقف عليه وعند الفقهاء بزيادة قيد وهو دفع وجوب القضاء فصلاة طين الظهارة مع عدمها صحيحة على الأول لموافقة الأمر على ظنه لا على الثاني لعدم سقوط القضاء وتامه في التحرير وشرحه (قوله عمومها بكرة) أي أن الماء جميعه محل الواجب استعماله فيه (قوله في المرأة) بدون نمره مؤتمرة، يقال فيها امرأة ومرة وامرأة ذكر الملائك في القاموس (قوله عند نفاسها وحيضها) أي وفقد حيضها فيهما شرطان (قوله وان زول كل مع) أي من نحو رمق وشعر وهذا شرط الرابع وغنى عنه الأول والأولى ما في البحر حيث جعل الرابع

بالتأخير عن الحدث ذكره في التوسيع وبه اندفع ما في السراج من اثبات الثمرة من جهة الائتم بل وجوبها موسع بدخول الوقت كالصلاة فإذا ضاق الوقت صار الوجوب فيهما مضيقاً وشرائطها ثلاثة عشر على ما في الأشباه وشرائط وجوبها تسعة وشرائط صحتها أربعة ونظمها شيخ شيخنا العلامة على المقدسي شارح نظم الكنتز فقال

\* شرط الوجوب العقل  
والإسلام \*  
وقدرة ماء والاحتلام \*  
وحدث ونقي حيض  
وعدمه \* نفاسها وخيق  
وقب قد هجم \* وسرط  
صحة عموم البشرية \* بمائه  
المشهور ثم في المرة \*  
فقد نفاسها وحية \*  
وان \* يزول كل مع  
عن البدن \*

عدم التلبس في حالة التطهير بما يقضه في حق غير المعذور مذنب \* (أيية) \* جميع شروط  
الاول ترجع الى ستة وهي الاسلام والتكليف وقدرة استعمال المصهور ووجود حدث وفقد  
المنافي من حيض ونفاس وضيق الوقت والاخيرة ترجع الى اثنين نعيم المحل بالمصهور وفقد  
المنافي من حيض ونفاس وحدث في حق غير المعذور به وقد نظمتهما بقولي

شرط الوجوب جاء ضمن ست \* تكليف اسلام وضيق وقت  
وقدرة الماء الطهور الكافي \* وحدث مع انتفا المنافي

واثنان للصحة تعميم المحل \* بالماء مع فقد مناف للعمل

وجعلها بعضهم اربعة  
شرط وجودها الحسى  
وجود المنزلة والمنزلة عنه  
والقدرة على الازالة  
وشرط وجودها الشرعى  
كون المنزلة مشروع  
الاستعمال في مثله وشرط  
وجوبها التكليف والحدث  
وشرط تحتها صدور  
الطهر من اهله في محله  
مع فقد مانعه ونظمها  
فقال \* تعلم شروطا  
للوضوء مهمة \* مقسمة  
في اربع وثمان \* فشرط  
وجود احس منها ثلاثة \*  
سلامة اعضاء وقدرة  
امكان \* لمستعمل  
الماء القراح وهو معا \*  
وشرط وجود الشرع  
خذها بأمعان \*

(قوله وجعلها) اى هذه الشروط وقد نقل هذا التقسيم العلامة اليرى عن شرح القدورى  
للآمدى (قوله اربعة) اى اربعة انواع فى الاول ثلاثة وكذا الثانى وفى الثالث اربعة  
وفى الرابع اثنان (قوله وجودها الحسى) اى الذى تصير به الطهارة موجودة فى الحس  
والمشاهدة اى يصير فعلها موجودا ولا فهمى وصف شرعى لوجوده فى الخارج ثم لا يخفى  
انه ليس الضمير فى وجودها للشروط حتى يرد ان القدرة لوجودها فيها (قوله وجود  
المنزلة) اى الماء والتراب (قوله والمنزلة عنه) اى الاعضاء (قوله مشروع استعمال) اى  
بان يكون الماء مطلقا وطاهرا ومطهرا (قوله في مثله) اى مثل الشروط ولوقل مشروع  
الاستعمال فيها اى الطهارة لكان اولى وخرج به نحو الزيت فانه مشروع الاستعمال لكن  
فى الدهن مثلا اقول وفى بعض النسخ فى محله وهو الاولى (قوله التكليف) تحت ثلاثة  
وهى العقل والبلوغ والاسلام بناء على ما قدمناه من المشهور (قوله والحدث) اى  
الصغير او الاكبر (قوله من اهله) بأن لا تكون حائضا ولا نفسا وهذا لما يذكره  
فى النظم الآتى (قوله فى محله) وهو جميع الجسد فى الغسل والاعضاء الاربعة فى الوضوء  
وتقدم ان هذا ايضا من شروط الوجود ويحتمل انه اراد به تعميم البسرة (قوله مع  
فقد مانعه) بان لا يحصل ناقض فى خلال الطهارة لغير معذور به (قوله ونظمها)  
عطف على جعلها وهذا النظم من بحر الطويل وفيه من عيوب القوافى التحريد بالهاء المهمة  
وهو الاختلاف فى الاضرب فان ضرب البيت الاول و البيت الرابع محذوف وزنه  
فعوان و باقى الايات اضربها تامة وزنها مفاعيلن فالمناسب ان يقول فى البيت الاول \*  
مقسمة فى عشرة بعدها اثنان \* وفى البيت الرابع \* طهورية ايضا فيخذها باذعان \* (قوله  
تعلم) فعل أمر (قوله للوضوء) ومثله الغسل (قوله سلامة اعضاء) اشارة الى المنزلة عنه  
اهـ اى لانه من اضافة الصفة الى موصوفها اى اعضاء سالمة افاده ط (قوله وقدرة امكان)  
اى تمكن من الازالة (قوله لمستعمل) صفة قدرة او امكان (قوله القراح) كسحاب اى  
الخالص قاموس (قوله وهو) بضم الهاء واسكان الواو بعدها للضرورة راجع للماء (قوله  
معا) ظرف منصوب لقطعه عن الاضافة متعلق بمحذوف خبر هو واصله معها وانما نص على  
انضمامه اليها لانه لما ذكر الماء على كونه مضافا اليه فيما يتوهم انه ليس قسما برأسه وانه  
من تمة المضاف وليس كذلك بل هو بيان لوجود المنزلة اى (قوله وشرط) بالنصب مفعول  
لحذفه وفافسره قوله الآتى خذها اى الشروط المفهومة من عموم المصدر المضاف وهو اولى  
من الرفع على الابتداء لان خبره قوله خذها او قوله فطلق فيلزم عليه الاخبار بالجملة المطلوبة

او اقرار ان الخبر ماء (قوله بامعان) اى يتأمل واتقان ط (قوله فمطلق ماء) من اساقفة الصفة  
 للموصوف وهو خبر لمبتدأ محذوف والمراد كون الماء مطلقا والظاهر كقوله ط ان هذا الشرط  
 مغن عن الطهارة والطهورية اى لان غير الطاهر وغير المطهر غير مطلق (قوله مع) بسكون  
 العين ط (قوله وشرط) بالنصب ايضا لا غير عطف على شرط انصبوب اى وخذ شرط  
 وجوب الخ اذ ليس بعده ما يصح الاخبار به عنه (قوله بالغ) بالاضافة وهو شرط  
 ثان والشرط البلوغ ط اى لاذات البالغ (قوله التمييز) بخذف العاطف ثم يحتمل انه  
 معطوف على اسلام فيكون مرفوعا وعلى الحدث فيكون مجرورا ط (قوله ياغنى) اى باقصد  
 الفوائد وهو اولى من تفسيره بالاسير افده ط (قوله وشرط) مبتدأ وزوال خبره ط (قوله  
 يبعد) بتشديد العين (قوله من ادران) بنقل حركة الهمزة الى النون وهو بيان لما والدون  
 الوسخ قاموس (قوله كشع) بسكون الميم لغة قليلة وأنكرها الفراء فقل الفتح كلام  
 العرب والمولدون يسكنونها لكن قال ابن فارس وقد فتح الميم قال فى المصاح فافهم ان الاسكان  
 اكثر اه (قوله ورمص) بفتح الراء والميم وبالصاد وسخ يجتمع فى الموق ثمبلى الانف وسكنت  
 الميم لضرورة النظم اهـ (قوله لم يتحلل الوضوء) اللام من الوضوء آخر الشطر الاول  
 والواو منه اول الشطر الثانى (قوله مناف) كخروج ربح وده ط اى لغير المعذور بذلك  
 (قوله يا عظيم ذوى الشأن) اى العظم اى يا عظيمهم وفى نسخة ذى وليست بصواب لاختلال  
 النظم ط أقول والذى رأيت من النسخ يا عظيم الشأن وهو خطأ ايضا (قوله وزيد على هذين)  
 اى شرطى الصحة ط (قوله تقاطر) وأقله قطران فى الاصح كيبأى (قوله مع الغسلات)  
 اى المفروضة واخرج بها المسح فلا يشترط فيه تقاطر (قوله ليس هذا الخ) اى ليس هذا  
 الشرط وهو التقاطر بمشترط عند الامام ابى يوسف يعقوب رضى الله عنه ومعمد الاول  
 ط \* (تنبيه) \* زاد على ما ذكره من شروط الصحة فقد الحض والنفس كما مر وهو من شروط  
 الوجود الشرعى ايضا وكذا من شروط الوجوب والذى يظهر لى ان شروط الوجود  
 الشرعى شروط للصحة وبالعكس اذ لا فرق يظهر فقدر (قوله وصفتها) اى الطهارة  
 (قوله فرض) اى قطعى ط (قوله للصلاة) فرضها ونفلها ط (قوله واجب) الاولى  
 واجبة (قوله للقول الخ) يعنى انه قيل بانها واجبة لمس المصحف لافرض للاختلاف فى  
 تفسير الآية فلم تكن قطعية الدلالة حتى تثبت الفرضية لان قوله تعالى لا يمسه الا المطهرون  
 قيل انه صفة لكتاب مكنون وهو اللوح وقيل صفة لقرآن كريم وهو اصح فلى  
 الاول المراد من المطهرين الملائكة المقربون لانهم مطهرون عن ادناس الذنوب اى لا يطاع  
 عليه سواهم وعلى الثانى المراد منهم الناس المطهرون من الاحداث وعليه اكثر المفسرين  
 ويؤيده ان فيه حمل المس على حقيقته والاصل فى الكلام الحقيقة واحتمال غيرها بلا دليل  
 لا يقدح فى صحة الاستدلال اذ قل ان يوجد دليل بلا احتمال فلا ينافى ذلك القطعية فلذا  
 والله تعالى اعلم اشار الشارح الى اختيار القول بالفرضية وقواه انحنى الحلبي وهو  
 اختيار الشرنبلالى لكن سيأتى ان الفرض ماقطع بلزومه حتى يكفر جاحده وهذا  
 ليس كذلك لما فى الخلاصة انه لو انكر الوضوء لغير الصلاة لا يكفر عندنا الا ان  
 يحجب بأنه من الفرض العملى وهو اقوى نوعى الواجب وأضعف نوعى الفرض فلا يكفر

فمطلق ماء مع طهارته  
 ومع \* طهورية ايضا فز  
 بيان \* شرط وجوب  
 وهو اسلام بالغ \*  
 مع الحدث التمييز بالعقل  
 ياغنى \*  
 وشرط لتصحيح الوضوء  
 زوال ما \*  
 يبعد اتصال المياه من  
 ادران \* كشع  
 ورمص ثم لم يتحلل الـ \*  
 وضوء مناف يا عظيم  
 ذوى الشأن \*  
 وزيد على هذين ايضا  
 تقاطر \*  
 مع الغسلات ليس هذا  
 لدى الثانى \*  
 وصفتها فرض للصلاة  
 وواجب للطواف قيل  
 ومس المصحف للقول بان  
 المطهرين الملائكة



جاحده كياتي بيانه وبه يحصل التوفيق بين القولين والله الموفق **(قوله وسنة نوم)** كذا في شرح الملتقى لكن عدده الشربلالي وغيره في المندوبات وجعل الانواع اربعة فيحفظ ابن عبد الرزاق **(قوله في نيف)** قل في اختيار النيف بوزن الهين الزيادة يخفف ويشدد ويقال عشرة ونيف ومائة ونيف وكل ما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثاني اه ط **(قوله)** ذكرت في الخرائن ذكرها في مكر وهات الوضوء فيها عند الاستيقاظ من نوم والمداومة عليه وللوضوء على الوضوء اذا تبدل المجلس وغسل ميت وحمله ولو قتل كل صلاة وقيل غسل جنابة ولجنب عند اكل وشرب ونوم ووطء والغضب وقراءة حديث وروايته ودراسة علم واذان واقامة وخطبة ولو نكاحا وزيارة النبي صلى الله عليه وسلم ووقوف وسعى شربلالي ومس كتب شرعية تعظيما لهما امداد وسيجي ونظر لحسن امرأة نهر ومنطق الذكر كياتي قيل المياه وفي ابتداء الغسل كياتي في مثله ولكل صلاة لو متوضأ لانه ربما اغتتاب او كذب فنه يمكنه تيم ونوى به رفع الائمة فتاوى الصوفية فهي مع السبعة التي هناليف وماثون كذا ذكره أفده ابن عبد الرزاق **(قوله بعد كذب وغيبة)** لانيهما من التجاسات معنوية ولذا يخرج من الكاذب نفن يتباعد منه ائمان الحافظ كجورد في الحديث وكذا اخبر صلى الله عليه وسلم عن ريح مناة بانمارح الذين يغتابون الناس والمؤمنين ولائف ذلك منا وامتلاء أنوفنا منها لا تظهر لنا كلساكن في محلة الدباغين وسأئي ان شاء الله تعالى في كتاب الخطر والاباحة الكلام على الكذب والغيبة وما يرخص منهما **(قوله وقهقهة)** لانها كانت في الصلاة جنابة تنقض الوضوء اوجبت نقصان الطهارة خارجها فكان الوضوء منها مستحبا كذا ذكره سيدي عبدالغني النابلسي في نهاية المراد على هدية ابن العماد **(قوله وشعر)** اي قيسح امداد وقدمنا بيان القيسح منه وغير القيسح عند الكلام على المقدمة ومن أراد من بيانه نهاية امراد فعليه بنهاية المراد **(قوله واكل جزور)** اي اكل لحم جزور اي حمل لقول بعضهم بوجوب الوضوء منه وهذا يدخل في عموم قوله بعد ولا يخرج من خلاف العلماء أفده ط **(قوله وبعد كل خضبة)** عطفت عام على خاص بالنسبة الى ما ذكره ماهو خضبة وذات ماورد في الاحاديث من تكفير الوضوء للذنوب **(قوله وللخروج من خلاف العلماء)** كس ذكره ومس امرأة **(قوله وركنها)** هو في اللغة الجانب الاقوى وفي الاصطلاح الجزء الذي تتركب الماهية منه ومن غيره شرح المنية للحاجي **(قوله غسل ومسح وزوال نجس)** اي مجموع الثلاثة ففي النجاسة المرئية زوال عين النجس وفي غير المرئية والحدث الاكبر غسل فقط وفي الحدث الاصغر غسل ومسح واما نحو العصر والتلث فمن الشروط **(قوله ونحوهما)** من مانع وذلك وذكاة وغير ذلك مما سأتى في المطهرات **(قوله وهي مدنية)** لانها من المائدة وهي من آخر القرآن نزولا \* **(فائدة)** \* المدنى ما نزل بعد الهجرة وان كان في غير المدينة والمكى ما نزل قبلها وان كان في غير مكة وهو الاصح من اقوال ثلاثة حكها السيوطي في الاقتان ط **(قوله واجمع اهل السير)** جمع سيرة اي المغازي وهذا رد لما يقال يلزم ان تكون الصلاة بلا وضوء الى وقت نزول آية الوضوء لانك ذكرت ان آية الوضوء مدنية مع ان الصلاة فرضت بمكة ليلة الاسراء بل في المواهب عن فتح الباري انه كان صلى الله عليه وسلم قبل الاسراء يصلي قطعاً وكذا في الصحابة ولكن اختلف هل

وسنة لنوم ومندوب في نيف ولاين موضع ذكرت في الخرائن منها بعد كذب وغيبة وقهقهة وشعروا كل جزور وبعد كل خضبة ولا يخرج من خلاف العلماء \* وركنها غسل ومسح وزوال نجس وآتهم وتراب وشعرها ودليها آية اذا قمت في الصلاة وهي مدنية ج \* وجمع اهل السير وضوء وغسل فرسا بمكة

فترض قبل خمس شيء من الصلاة لا فليل ان انخرس كان صلاة قبل ضووع الشمس وقبل غروبها بقوله تعالى وسبح بحمد ربك قبل ضووع الشمس وقبل غروبها اهـ (قوله مع فرض الصلاة) ان اريد بها الصلوات الخمس أشكل بما قدمناه آثافانه صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبلها قصعاً الظاهر ان المعية للمكان لا للزمان فلا يلزم ان تكون صلاته قبل الافتراض بلا وضوء، ولذا نعلم بعده بقوله وانه عليه السلام الخ (قوله بل هو شريعة من قبلنا) انتقال الى جواب آخر وهو مبني على المختار من انه عليه الصلاة والسلام قبل مبعثه كان متعبداً بشرع من قبله لان التكليف لم يقطع من بعثة آدم ولم يترك الناس سدى قط ولتظافر روايات صلاته وصومه وحجه ولا تكون طاعة بلا شرع لان الطاعة موافقة الامر وكذا بعد مبعثه عليه الصلاة والسلام وبسط ذلك في التحرير وشرحه وسيأتي اول كتاب الصلاة ان المختار عندنا عدمه وهو قول الجمهور (قوله بدليل الخ) اي بدليل الحديث الذي رواه احمد والدارقطني عن ابن عمر رضي الله عنه وفي آخره ثم دعا بماء فتوضأ ثلاثاً ثم قال هذا وضوئي الخ ودفع بان وجوده في الانبياء لا يدل على وجوده في أممهم ولهذا قيل انه من خصائص هذه الامة بالنسبة الى بقية الامم دون انبيائهم لحديث البخاري ان امي يدعون يوم القيامة غر المحجلين من آثار الوضوء واجيب بان الظاهر منه ان الحاصل بهذه الامة الغرة والتججيل لاصل الوضوء وبان الاصل ان ما ثبت للانبياء يثبت لأممهم يؤيده ما في البخاري من قصة سارة مع المالك انهما غمرا بالذنوب منها قمت تتوضأ وتصلي ومن قصة جريح الراهب انه قد فتوضأ قبل يمكن حمل هذا على الوضوء النغوى اقول حيث ثبت الوضوء الشرعي للانبياء بحديث هذا وضوئي الخ فحمل الوضوء الثابت لأممهم بالتقصين المذكورين على النغوى لا بدله من دليل لان الاصل عدم الفرق (قوله من غير انكار الى آخره) افدانه لا يحتاج الى قيام الدليل على بقاءه اما لو قص علينا مقترباً بالانكار كفي قوله تعالى حرمانا عليهم شحومهما الآية فانه انكر بقوله تعالى قل لأجد فيها وحي الى الآية وكبحرهم السبت او ظهر نسخه بعد اقراره كالتوجه الى بيت المقدس فلا يكون شرعاً مخالفاً لنحو وكتبنا عليهم فيها ونحو صوم عاشوراء (قوله فائدة نزول الآية الخ) جواب عما يقال اذا كان الوضوء فرض بمكة مع فرضية الصلاة وهو ايضا شرع من قبلنا فقد ثبت فرضيته ففائدة نزول آية المائدة افاده ط (قوله تقرير الحكم الثابت) اي ثبوت فانه لما يمكن عبادة مستقلة بل تابعا للصلاة احتمل ان لانهم الامة بشأنه وان يتساهلوا في شرائطه واركانه بطول العهد عن زمن الوحي وانتقاص الناقين يوما فيوماً بخلاف ما اذا ثبت بالنص المتواتر الباقي في كل زمان وعلى كل لسان اهـ درر (قوله وتأتي) مصدر تأتي معطوف على تقرير (قوله اختلاف العلماء) اي المجتهدين في التنية والدلك والترتيب ونقصه بالمس وقدر المسموح (قوله على نيف وسبعين حكماً) منها ان المراد بالقيام ارادته واقتضاء اللفظ الحجاب الغسل عقبه لانه محكم وان الواجب الاسالة دون المسح بلا سراط الدلك والالتية والترتيب والاولاء وجواز مسح الرأس من اي جانب كان ودلائها على بطلان الجمع بين الغسل والمسح وعلى جواز مسح الحفين وعلى ان الاستنجاء ليس بفرض وعلى تعميم البدن في الغسل وعلى وجوب المضمضة والاستنشاق فيه وعلى وجوب

مطلب

في تعبد عليه السلام

بشرع من قبله

مطلب

ليس صل الوضوء من

خصوصيات هذه الامة

بل الغرة والتججيل

مع فرض الصلاة بتعليم

جبريل عليه السلام وانه

عليه الصلاة والسلام لم

يصل قبل الا بوضوء بل

هو شريعة من قبلنا بدليل

هذا وضوئي ووضوء

الانبياء من قبل وقد تقرر

في الاصول ان شرع من

قبل شرع لنا اذا قصه الله

تعالى ورسوله من غير

انكار ولم يظهر نسخه

فائدة نزول الآية تقرير

الحكم الثابت وتأتي

اختلاف العلماء الذي هو

رحمة كيف وقد اشتملت

على نيف وسبعين حكماً

مبسوطة في تيمم الضياء عن

قواعد الهداية وعلى ثمانية

أمور

التيتم لمريض خاف الضرر وعلى جوازه في كل وقت وعلى جوازه لحائض سبع وعده  
وعلى جوازه للجنب وعلى أن ناسى الماء يتيمع مع وجوده وعلى أن المتيمع اذا وجد الماء خلال  
الصلاة يلزمه الوضوء وعلى جواز الوضوء بقاء نية التيمع اه ملخصا من شرح ابن عبد الرزاق  
قال وانما اقتصرنا على ذلك لاستبعاد بعضها وتقارب بعضها لبعض (قوله كلها) أى  
الثمانية أى كل واحد منها فيه شيان فالجملة ستة عشر ط (قوله طهارة) تنية طهارة  
بالمعنى المصدري ط (قوله الوضوء والغسل) أى فى قوله تعالى فاغسلوا وجوهكم  
وقوله وان كنتم جنبا فاطهروا (قوله الماء والصعيد) أى فى قوله فاغسلوا لان الغسل  
بالماء وقوله فميموا صعيدا (قوله وحكمين) تنية حكم بمعنى محكوم به أى مأموره ط  
(قوله ودوجين) كسر الجيم فانهما موجبان للطهارة ط أى بناء على القول بان الحدث  
هو سبب الوجوب (قوله الحدث) أى الاصغر فى قوله تعالى اوجاء أحد منكم من الغائط  
والجنابة أى الحدث الأكبر فى قوله تعالى وان كنتم جنبا (قوله وميحين) أى للترخص  
بالتيمع (له قول المرض والسفر) أى فى قوله تعالى وان كنتم مرضى أو على سفر (قوله  
والاجمالى) أى فى قوله تعالى فاطهروا فانه لم يفصل فيه مقدار المنسول كما فصل فى الوضوء  
ولذا وقع فى مقداره اختلاف المتهدين (قوله وكنايتين) تنية كناية ومن معانيها لغة ان تكلم  
بشيء وانت تريد غيره وهنا كذلك فانه عبر بالغائط وهو المكان المنخفض وأريد به الخارج  
من الانسان وعبر بالملامسة المأخوذة من المس باليد وأريد بها الجماع ومنه يقال للزانية لا تمنع  
كف لأمس (قوله وكرايتين الخ) أى نعمتين تفضل بهما تعالى على عبادته بقوله ليظهركم به  
وليتم نعمته عليكم (قوله تطهير الذنوب) لما رواه مسلم ومالك مرفوعا اذا توضأ العبد المسلم  
أو المؤمن فغسل وجهه خرج من وجهه كل خطيئة نظر إليها بعينه مع الماء أو مع آخر قطر  
الماء فاذا غسل يديه خرج من يديه كل خطيئة كان بطشتها يداه مع الماء أو مع آخر قطر الماء  
فاذا غسل رجليه خرج كل خطيئة مشتها رجلاه مع الماء أو مع آخر قطر الماء حتى يخرج نقيا  
من الذنوب وفى رواية لمسلم وغيره مرفوعا من توضأ فاحسن الوضوء خرجت خطايا من جسده  
حتى تخرج من تحت أظفاره (قوله أى بموته شهيدا) أقول او بالغة والتحجيل يوم القيامة  
لحديث البخارى المار (قوله ليعم الخ) أى فانه لو قال آمنتم لاخص بال حاضرين فى عصره  
صلى الله عليه وسلم ورده فى غاية البيان بأن الموصوف بصفة عامة يتعمم (قوله وكأنه مبنى الخ)  
لان ظاهره أن الأصل التعبير بآمنتم (قوله التفاتا) هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق  
الثلاثة أعنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة بعد التعبير عنه بآخر منها بشرط أن يكون التعبير  
الثانى على خلاف ما يقتضيه الظاهر ويترقبه السامع (قوله والتحقيق خلافة) لان المنادى  
مخاطب فحق ضميره أن يأتى على طريق الخطاب فيقال يا فلان اذا فعلت ولا يقال اذا فعل وانما  
جئ فى الصلاة بضمير الغائب اعوده على الموصول والموصول من الاسماء الظاهرة وكلها غيب  
فاذا تم الموصول بصلته العائد ضميرها عليه تمحض الكلام للخطاب الذى اقتضاه النداء فليس  
حينئذ فى الكلام عدول عن طريق الى طريق آخر ولذا كان جميع ما ورد فى القرآن وكلام  
العرب من أمثال هذا النداء لم يحجى الاعلى هذه الطريقة فدعوى العدول فى جميع ذلك

كلها مثنى طهارتين الوضوء  
والغسل ومطهرين الماء  
والصعيد وحكمين الغسل  
والمسح وموجبين الحدث  
والجنابة وميحين المرض  
والسفر ودليين التفصيل  
فى الوضوء والاجمالى  
فى الغسل وكنايتين الغائط  
والملامسة وكرايتين تطهير  
الذنوب واتمام النعمة أى  
بموته شهيدا لحديث من  
داوم على الوضوء مات  
شهيدا ذكره فى الجوهرة  
وانما قل آمنوا بالغيبة  
دون آمنتم ليعم كل من آمن  
الى يوم القيامة قوله فى  
الضياء وكأنه مبنى على  
أن فى الآية التفاتا  
والتحقيق خلافة

لا تسعير عندى موصول قد سمع فيه خطاب والتكلم قبله في غير النداء كما في قول  
عنى لزم به وجهه \* ان لى سعى لى حيدر \* وقول كثير  
وب التى حيث كل قصيرة \* الى وما تدرى بذكر القصار  
فهو من لاسعت كما قدمناه فى أول حنية وقدمنا هنا أيضا عن معنى أن تقول بالالتفات  
فى الآية سهو ومثله فى شرح لنحيف المعانى ( **قوله** التحقيقية ) أى الدالة على تحقق  
مدخولها غلبا وقول التشكيكية أى الدالة على أنه مشكوك فيه غالبا وقد تستعمل كل  
منهما مكان الأخرى كما بين فى محله \* ( لطيفة ) أن للثب مع أنها جائزة وإذا للجزم مع  
أنها لا تجزم وقد أغر فى ذلك الإمام الزمخشري فقال (٢)

أنا ان شككت وجدتمونى جائزا \* وإذا جزمت فأتى لم أجزم

( **قوله** من الأمور اللازمة ) أى الغالبة الوجود بالنظر الى ديانة المسلم كفى غاية اليان للعلامة  
الاتقنى ( **قوله** والحاجة الى ) أى لأنها يمكن أن لا تقع أصلا ط ( **قوله** فى الغسل واليتم ) أى  
أى قوله تعالى وإن كنتم جنبا وقوله تعالى أوجوا أحد منكم من الغائط ( **قوله** اعلم أن  
الوضوء سنة الخ ) وهو الذى لا يكون عن حدث وهذا يدل على أن قوله تعالى فأغسلوا  
أرجلكم مستعمل فى الوجوب والتدب الوجوب فى الحدث والتدب فى غيره وهو مخالف لما ذكرنا  
من أن الحدث فى الآية مراد وتأخذ منه أن اليتم والغسل لا يكونان الا فرضا للتصريح  
بالحدث فيهما وفيه أن الغسل يندب فى مواضع وسن فى آخره وكذا يقوم اليتم مقام الوضوء  
لتحقيقه ودخول مسجد فلا يشترط فيهما أن يكونا فرضا ط لكن فى النهاية لا يقال أن الغسل  
سنة لمجسعة فثبت التنوع فيه لانا نقول المدعى أنه لا يسن لكل صلاة أو نقول ان اختيار  
اليزدوى أنه سنة اليوم للصلاة ( **قوله** والوضوء على الوضوء نور على نور ) هذا لفظ حديث  
ذكره فى الأحياء وقال الحافظ العراقى فى تخرجه لم أقف عليه وسبقه لذلك الحافظ المندرى  
وقال الحافظ ابن حجر حديث ضعيف ورواه رزين فى مسنده اه جراحى لم يروى احمد باسناد  
حسن مرفوعا لولأن أشق على أمتى لامرهم عند كل صلاة بوضوء يعنى ولو كانوا غير محدثين  
وروى أبو داود والترمذى وابن ماجه مرفوعا من توشأ على طهر كتب له عشر حسنات ولم  
يقيد الشارح باختلاف المجلس تبعا لظاهر الحديث وسيأتى الكلام عليه ان شاء الله فى سنن  
الوضوء ( **قوله** غير بالاركان ) أى ولم يعبر بالفرائض كما يعبر غيره ( **قوله** لانه ) أى التعبير  
المأخوذ من غير ط ( **قوله** أميد ) أى كبرؤدة ل فى المنع لأن الركن أخص ولينبه على أن مراد  
من غير بالفروض لاركان ه ( **قوله** مع سلامة الخ ) أى فرض بان الركن كما اعترف به فرض  
داخل المامية فهو أخص من مضمم الفرض ولأمر لازم للاخص وأجيب عنه بان  
مفهوم الركن ما كان جزءا رة وان لزم هنا أن يكون فرضا لأن المعتبر فى الماهيات  
لا اعتبارية ما اعتبره الواض عند وضع الاسم لها ولم يعتبر فى الركن ثبوته بقطعى أو ظنى ( **قوله**  
الربع ) أى ربع الرأس ومثله غسل المرفقين والكعبين فانه لم يثبت شئ منها بقطعى ولذا  
لم يكثر الخلفاء فيها إجماء كذا فى الحاية ( **قوله** برد الغسل ) أى من الأعضاء الثلاثة سوى  
المرفقين والكعبين زاد فى الدر المنقى وأن أريدا يلزم عموم المشترك أو إرادة الحقيقة والحجاز

وقل فى الوضوء  
الوضوء على  
الوضوء  
الوضوء من الأمور  
اللزامة واجبة من  
الوضوء لضرورة وشرح  
بدكر حدث فى فصل  
والتيمم دون وضوء بعد  
أن الوضوء سنة وفرض  
واحد شرط لى  
لا يكون فيكون الغسل  
على غسل واليتم على  
اليتم غسلا والوضوء  
على وضوء نور على نور  
( **لكن الوضوء أربعة** )  
غير بالاركان لانه أقيده  
مع أمية عند يقبل أن أريد  
بمدرس لخصى برى تقدير  
مع وارجع وان أريد  
الغسل برد الغسل وان  
أريد عند

(٣) سنة على سبع  
النية قال الله تعالى  
لن من غيبه عظمى  
لكنك وجدتمونى  
لنك وأذا حارب  
ولم أجزم \* قل فى  
الحوادث أن فى شرطه  
حرم ومعه الردد  
والله ودرهم الحكم  
لن شرطه بوقت ولكن  
غيبه لم يجزم \* اه ( منه )  
مصاب

اه (قوله بالخصاء الخ) اى من انه من عموم المجاز والفرق بينه وبين الجمع بين الحقيقة والمجاز ان الحقيقة فى الاول تجعل فردا من الافراد بان يراد معنى يتحقق فى كل الافراد بخلاف الثانى فان الحقيقة يراد بها الوضع الاصلى والمجاز يراد به الوضع الثانوى فهما استعمالان متباينان او من ان المراد القطعى ويحجب عن ايراد المسحوح بان المراد أصل المسح فيه وذلك قطعى لثبوته بالكتاب والعمل ويحجب عن ايراد المغسول بان المراد القدر فى الكل ولا شك انه من هذه الحجة على خلاف زفر فى المرفقين والكعين وابى يوسف فيما بين العذار والاذن ط قال بعض الفضلاء والمخلص من ذلك كله ان نقول اطلاق الفرض عليهما حقيقة عرفية فى اصطلاح الفقهاء فيسقط السؤال من اصله اه اقول الى هذا اشار فى النهاية حيث اجاب بان الفرض عن نوعين قطعى وظنى وهو الفرض على زعم المجتهد كايحجب الطهارة بالنفسد والحجامة فهذه يقولون يفترض عليه الطهارة عند اداء الصلاة اه ويأتى بيانه قريبا (قوله ثم الركن) ترتيب اخبارى ط (قوله ما يكون فرضا) ومعناه لغة الجانب الاقوى كما قدمناه (قوله داخل الماهية) يعنى بان يكون جزءا منها يتوقف تقومها عليه والماهية مابه الشئ هو هو سميت بها لانه يسئل عنها بما هو (قوله واما الشرط) هو فى اللغة العلامة وفى الاصطلاح ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم وقوله فما يكون خارجها بيان للمراد بها والمراد ما يجب تقديمه عاينها واستمراره فيها حقيقة او حكما فالشرط والركن متباينان كذا فى الحلية (قوله فالفرض اعم منهما) وقد يطلق على ما ليس واحدا منهما كترتيب ما شرع غير مكرر فى ركعة كترتيب القراءة على القيام والركوع على القراءة والسجود على الركوع والقعدة على السجود فان هذه التراتيب كلها فروض ليست بركان ولا شروط كذا فى شرح النية للحاجي (قوله وهو ما قطع بلزومه) مأخوذ من فرض بمعنى قطع تحرير ويسمى فرضا علما وعملا للزوم اعتقاده والعمل به (قوله حتى يكفر) بالنسبة للمجهول اى ينسب الى الكفر من اكفره اذا دعى كافرا واما يكفر من الكفر فغير ثابت هنا وان كان جائزا لغة كفى المغرب والاصل حتى يكفر الشارع جاحده سواء انكره قول او اعتقاد كذا فى شرح المنار لابن نجيم فتأمل (قوله كأصل مسح الرأس) اى مجردا عن التقدير برابع او غيره (قوله وقد علق الخ) قل فى البحر والظاهر من كلامهم فى الاصول والفروع ان الفرض على نوعين قطعى وظنى هو فى قوة القطعى فى العمل بحيث يفوت الجواز بفواته والمقدار فى مسح الرأس من قبل الثانى وعند الاطلاق ينصرف الى الاول لكماله والفارق بين الظنى القوى المثبت للفرض وبين الظنى المثبت للواجب اصطلاحا خصوصا المقام اه اقول بيان ذلك ان الدالة السبعة اربعة \* الاول قطعى الثبوت والدالة كنصوص القرآن المفسرة او المحكمة والسنة المتواترة التى مفهومها قطعى \* الثانى قطعى الثبوت ظنى الدالة كآيات المؤولة \* الثالث عكسه كاخبار الآحاد التى مفهومها قطعى \* الرابع ظنيهما كاخبار الآحاد التى مفهومها ظنى فبالاول يثبت الفرض والحرام والثانى والثالث الواجب وكراهة التحريم وبالرابع السنة والمستحب ثم ان المجتهد قد يقوى عنده الدليل الظنى حتى يصير قريبا عنده من القطعى فثبت به يسميه فرضا عمليا لانه يعامل معاملة الفرض فى وجوب العمل ويسمى

بما خصناه فى شرح الملتقى  
ثم الركن ما يكون فرضا  
داخل الماهية واما الشرط  
فما يكون خارجها لفرض  
اعم منهما وهو ما قطع  
بلزومه حتى يكفر جاحده  
كأصل مسح الرأس وقد  
يطلق

مطلب

قد يطلق الفرض على  
ما ليس بركن ولا شرط

مطلب

فى الفرض القطعى والظنى

هـ حد خبر الى حده دسه فهو اقوى نوعى الوحد وضعف نوعى الفرض لم قد يصلح  
 و حد عنده الى حد القطعي وقد قلوا انه اذا كان متيق بالقول جازيات الركن به حتى ثبتت  
 ركنية فهو عرف فرفت بقوله صلى الله عليه وسلم حج عرفة وفي التوابع ان استعمال الفرض  
 فيه ثبت على الواجب فيما ثبت قطعي شائع مستفيض فافط الواجب يقع على ما هو فرض  
 علما وعملا كصلاة الفجر وعنى طنى هو في قوة الفرض في العمل كالواحد حتى يمنع تذكر صحة  
 الفجر كذكر العشاء وعنى طنى هو دون الفرض في العمل وفوق السنة كعتين الفائقة حتى  
 لا تقصد الصلاة تركها لكن تجب سجدة السهو اه و تمام تحقيق هذا انقاء في فصل  
 مشروعت من حواشينا على شرح المنار فراجعها فانك لا تجد في غيرها ( قوله لا يكفر  
 احده) في التوابع من ان الواجب لا يبره اعتقاد حقيقته لثبوتها بدليل طنى ومبى الاعتقاد  
 على اليقين لكن يبره العمل بتوجه الدلائل الدالة على وجوب اتباع الظن فجاحده لا يكفر  
 وتارك العمل به ان كان مؤولا لا يفسق ولا يصلح لان التأويل في مظانه من سيرة السلف  
 والافن كان مستحقا لان رد خير واحد والقياس بدعة وان لم يكن مؤولا ولا مستخفا  
 يفسق لخروجه عن القاعدة ترك ماوجب عليه اه اقول وما ذكره العلامة الاكمل في العناية  
 من ان الاسلام عدم التكفير لمحدد مقدار المسح بلا تأويل لعله مبنى على ما ذهب هو اليه  
 كصاحب الهداية من ان الآية محمولة في حق المقدار وان حديث المغيرة من مسحه عليه  
 الصلاة والسلام بنصه التحق باننا لهما فيكون ثابتا بقطعي لان خبر الواحد اذا التحق بيانا  
 للمحمل كان الحكمي بعده مضاهيا لمجمل لا يبين ومردبه في البحر على صاحب الهداية اجبت  
 عنه في عاقبته عليه ( قوله غسل الوضوء) الغسل بفتح العين اغتاز الة الوضوء عن الشيء باجراء  
 ماء عليه وبضئها اسم غسل تمام الجسد والماء الذي يغسل به وبكسرهما يغسل به الرأس من  
 حصص وغيره بخبر وامراد الاول واضافة الى الوجه من اضافة المصدر الى مفعوله والتفاعل  
 محدود في اي غسل متوصلي وجهه لكن يرد عليه انه يكون صفة للتفاعل وهو غير شرط اذ لو  
 صابه الماء من غير فعل كفي فلاولى حقه مصدر المبني للمجهول على ارادة الحاصل بالمصدر  
 اي مفعولية الوجه قل في حواشي اصول المصدر يستعمل في اصل المسبة وفي الهيئة  
 الحاصلة منها للمعلق معنوية او حسية كهيئة التحريك الحاصلة من الحركة وتسمى  
 الحاصل بالمصدر وتلك الهيئة متاعل فقط في الملام كمتحركة والقائمة من الحركة والقيام  
 والتفاعل والمنعول بالمتاعل كالعائية والمعلومة من العلة واستعمال المصدر بالمعنى الحاصل  
 بالمصدر استعمال نسبي في لزم معناه انتهى اي فهو مخازر مرسل ( قوله اي اسالة الماء الخ)  
 قل في البحر و حاتم في معناه السري فقل ابو حنيفة ومحمد هو الاسالة مع التقطط ولو  
 قصرة حتى لو غسل ماء فان استعماله الدهن لم يجز في ظاهر الرواية وكذا لو توطأ  
 بسبح ولم يقصر منه حتى لم يجز عن ابي يوسف هو مجرد بل المحل بماء سال او لم يسال اه واعلم  
 به صرح كغيره بذكر المقصر مع الاسالة وان كان حدا لاسالة ان يتقاطر الماء لتأكيد  
 وريدة التمسك على الاحراز عن هذه الرواية من به ذكر في الخلطة عن الذخيرة وغيرها انه  
 قيل في هذه الرواية انه سئل من معه قصرة وقصران ولم يتدارك اه والظاهر ان

على العمل وهو ما تفوت  
 الصحة بفواته كالمقدار  
 الاحتياذي في الفروض  
 فلا يكفر جاحده (غسل  
 الوضوء) اي اسالة الماء مع  
 التقاطر

معنى لم يتدارك لم يقطر على الفور بأن قطر بعد مهلة فعلى هذا يكون ذكر السيلان المصاحب للقطار احترازا عما لا يتدارك فافهم ثم على هذا التأويل يندفع ما أورد على هذه الرواية من أن البلب لا تقاطر مسح فيلزم أن تكون الاعضاء كلها ممسوحة مع أنه تعالى أمر بالغسل والمسح (**قوله** ولوقطرة) على هذا يكون التقاطر بمعنى أصل الفعل اهـ ح (**قوله** أقاله قطرتان) يدل عليه صيغة التفاعل اهـ ح ثم لا يخفى أن هذا بيان للنقض الذي لا يجزى أقل منه لانه في صدد بيان الغسل المفروض وسيأتي أن التقير مكروه ولا يمكن حمل التقير على مادون القطرتين لأن الوضوء حينئذ لا يصح لما علمت فتعين أنه لا يتنى التقير بالزيادة على ذلك بأن يكون التقاطر ظاهرا ليكون غسلا يقيين وبدونها يقرب إلى حد الدهن وربما لا يتقن بسيلان الماء على جميع أجزاء العضو فلذا كرهه فافهم (**قوله** لأن الأمر) وهو ذناب له تعالى فأغسلوا (**قوله** لا يقتضى التكرار) أى لا يستلزمه بل ولا يحتمله فى الصحيح عندنا وإنما استفاد من دليل خارجي كتكرار الصلاة لتكرار أوقاتها (**قوله** مشتق الح) المراد بالاشتقاق الأخذ بحجاز علاقته الإطلاق والتقييد إذا الاشتقاق فى الصرف أخذ واحد من الأشياء العشرة من المصدر وهى الماضى والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة والوجه ليس منها اهـ ح لكن فى تعريفات السيد الاشتقاق تزع لفظ من آخر بشرط مناسبتها معنى وتركيبا ومغايرتها فى الصيغة فإن كان بينهما تناسب فى الحروف والترتيب كضرب من الضرب فهو اشتقاق صغير أوفى اللفظ والمعنى دون الترتيب كجذب من الجذب فكبير أوفى المخرج كنعق من النهق فأكبر اهـ ونحوه فى شرح التحرير قال وقد تسمى اصغروصغيرا وأكبروقد تسمى اصغرواوسطواكبرواأول شهر وما نحن فيه من القسم الأول فافهم (**قوله** شائع) خبر اشتقاق وذلك لأن معنى الاشتقاق أن يتنظم الصيغتين فأكثر معنى واحد وفى هذا لتوقيت بأن يكون المشتق منه ثلاثيا فجاز أن يكون المزيد اشهر واقرب للفهم من الثلاثى لكثرة الاستعمال فصح ذكر الاشتقاق لإيضاح معناه وإن لم يكن المزيد أصلا له أفاده فى النهاية (**قوله** من الارتعاد) أى الاضطراب أخذ منه الرعد الاضطرابه فى السماء واضطراب السحاب منه (**قوله** واليم) وهو البحر من التيمم وهو القصد قال فى الكشف لأن الناس يقصدونه وقال أيضا واشتقاق البرج من التبرج لظهوره وقال فى الفائق والجن من الاجتنان لاستئثارهم عن العيون (**قوله** سطح جبهته) أى أعلاها ط (**قوله** بقرينة المقام) وهى كون المتوضى أو المكلف فعلى المصدر الذى هو غسل اهـ ط (**قوله** أى منبت أسنانه السفلى) تفسير للذقن بالتحريك أى إلى أسفل العظم الذى عليه الأسنان السفلى وهو ما تحت الغنقة (**قوله** طولا) منصوب على التمييز ط (**قوله** كان عليه) أى على الوجه (**قوله** شعر) بالأسكان ويحرك قاموس (**قوله** عدل عن قولهم) أى عدل المصنف عن قول بعض الفقهاء فى تعريف الوجه طولا كالكثر والمثلق ط (**قوله** قناص) بثلاث القاف والضم أعلاها حيث ينتهى نباته فى الرأس نهر (**قوله** الجارى) صفة لقولهم ط (**قوله** على الغالب) أى فى الأشخاص إذ الغالب فيهم طلوع الشعر من مبدأ سطح الجبهة ومن غير الغالب الأغم واخواء ط (**قوله** إلى المطرد) أى

مطلب

فى معنى الاشتقاق وتقسيمه  
الى ثلاثة اقسام

ولوقطرة وفى الفيض اقاله  
قطرتان فى الاصح (مرة)  
لأن الأمر لا يقتضى التكرار  
(وهو) مشتق من المواجهة  
واشتقاق الثلاثى من المزيد  
إذا كان اشهر فى المعنى شائع  
كاشتقاق الرعد من الارتعاد  
واليم من التيمم (من مبدأ  
سطح جبهته) أى المتوضى  
بقرينة المقام (الى أسفل  
ذقه) أى منبت أسنانه السفلى  
(طولا) كان عليه شعرا ولا  
عدل عن قولهم من قصاص  
شعره الجارى على الغالب  
الى المطرد

العلم في جميع الأفراد ط (قوله يدالاه الح) هو الذي سال عن رأيه حتى ضيق الجبهة  
والاصبع هو الذي اخبر مقدمه عن راسه والارض هو الذي اخبره من حنى جبهته  
الح ح مع جميع الامة قول وفي لاقرع وهو من ذهب شعر رأسه قموس (قوله شحمتي  
الاذنين) يدلان بينهما والاذن ضم بدل وباب اسكانها تخفيفا افاده في النهار وانظر ماوجه  
التحديد به شحمتين مع ان الصهر ان يقل مابين الاذنين وتعل وجهه ان الشحمتين لما  
التصتا بعض الوجه وهو الياس الذي خاف العذار صار مضنة ان يجب غسلها مثلا  
شعروا الخدمها المدفع ذلك تأمل (قوله وحيد) اي حين اذ علمت حد الوجه طولا وعرضا  
ط (قوله فيجب غسل الميق) جمع موق وهو على مفي النسخ بالماء الممدودة بعد الميم  
والصواب بالهمزة الممدودة فقد ذكر في القاموس في باب التوقف عشر لغات في الموق منها ماق  
بالهمزة وموق ومائق بهسرة قبل التوقف وهمزة بعدها وهو طرف العين المتصل بالانف ثم ذكر  
بعد الكل الربعة حموق واماق اي بهسرة ممدودة في اوله او قل آخره ومواق ومائق  
ولم يذكر المياقي لافي مفردات ولا في الجموع هذا وفي البحر اور مدت عنه فرمست يجب  
ايصال الماء تحت الرمض ان بقي خارجا بتغميض العين والافلا اه هذا وفي بعض النسخ  
فيجب غسل املاق وانغى عنه قول المصنف الآتي وغسل جميع اللحية فرض لان المراد  
بالملاق ملاق البسرة منها كفي الدرر وفي شرحها الشيخ اسمعيل والملاق هو ما كان غير خارج  
عن دائرة الوجه وهو احتراز عن المسترسل وهو ما خرج عن دائرة الوجه فنه لا يجب غسله  
ولا مسح له يسن اه ويأتي تمام الكلام عليه (قوله وما يظهر) اي يفترض غسله كما  
تصححه في خلاصة وقيل الشفة تبع للثم في البحر (قوله عند انضمامها) اشار بعبارة  
لا فعل الى ان المراد ما يظهر عند انضمامها الطبيعي لا عند انضمامها بشدة وتكلف اه ح  
وكذا لو غمض عينه شديدا لا يجوز بخر لكن نقل العلامة المقدسي في شرحه على نظم الكثر  
ان ظاهر الرواية الجواز وأقره في الشرنبلالية تأمل (قوله وما بين العذار والاذن) اي  
ما بينهما من الياس (قوله وبه يفتي) وهو ظاهر المذهب وهو الصحيح وعليه أكثر  
المشايع قل في المدائع وعن ابى يوسف عدمه وظاهره ان مذهبه بخلافه بخبر لان كلمة عن  
تفيد اذرواة عنه وخلاف في الملتجى اما المرأة والامرء والكوسج فيفترض الغسل اتفاقا  
درمتمنى (قوله لا يغسل باطن العينين الح) لانه شحمة يضره الماء الحار والبارد ولهذا لو اكتحل  
بكل نجس لا يجب غسله كذا في مختارات النوازل لصاحب الهداية (قوله والانف والفم)  
معلوم ان على العينين اي لا يجب غسل باطنهما ايضا (قوله واصول شعر الحاجبين) يحمل  
هذا على ما اذا كانا كثيفين اما اذا بدت البسرة فيجب كليا أنى له قريبا عن البرهان وكذا يقال في  
اللحية والشارب ونقدح عن عصام الدين سارج الهداية ط (قوله وويلم ذباب) اي  
خروج قل في بحث الغسل ولا يمنع الطهارة ونم ذاب وبرغوث لم يصل الماء تحته وخاء  
ولو جرمه به يفتي ودرن ودهن وتراب وطين الح (قوله محرج) علة لقوله لا يغسل الح اي فان  
هذه المذكورات وان كانت داخلة في حد الوجه المذكور الا انها لا يجب غسلها لا محرج  
وعلى في الدرر بان محل الفرض استتر بالخل وصار بحال لا يواجه الناظر اليه فستقط

ايعة الانم والاصبع والاذن  
(وما بين شحمتي الاذنين  
عروضه) وحينئذ (فيجب غسل  
الميق) وما يظهر من الشفة  
عند انضمامها (وما بين  
العذار والاذن) لا دخوله في  
الحد وبه يفتي (لا يغسل باطن  
العينين) والانف والفم  
واصول شعر الحاجبين  
واللحية والشارب وويلم  
ذباب للحر (وغسل اليدين)



الفرض عنه وتحول الى الحائل (قوله اسقط لفظ فرادى) تعريف لصاحب الدرر حيث قد به اهرج ومعناه غسل كل يد مفردة عن الاخرى ط (قوله اعدم الح) اى لانه في صدد بيان فرائض الوضوء فيشعر كلامه بأن الانفراد لازم مع أنه لو غسلهما معا سقط الفرض (قوله الباديتين) اى الظاهرتين اللتين لاخف عليهما ط (قوله فن البحر وحتين الح) غلاة التقييد بالتقيد السابقين على سبيل التلخيص والنشر انشوش ط (قوله فليقتلها المسح) كنهه مختلف الكيفية كما أتى ط (قوله لاضرر) اى من ان الامر لا يقتضى التكرار (قوله مع المرفقين) ثنية مرفق بكسر الميم وفتح الفاء وفيه العكس اسم للملقى العظمين عظم العضد وعظم الذراع وأشار المصنف الى ان فى الآية بمعنى مع وهو مردود لانهم قالوا ان اليد من رؤس الاصابع للمكعب فاذا كانت الى بمعنى مع وجب الغسل الى المكعب لانه كغسل التميمص ومعه وغايته انه كأفراد فرد من العام وذلك لا يخرج غيره بحر \* والجواب ان المراد من اليد فى الآية من الاصابع الى المرفق للاجماع على سقوط ما فوق ذلك وعدل عن التعبير بالى المحتسبة لدخول المرفقين والكعيبين وعدمه الى التعبير بمع الصريحة بالدخول للاحتراز عن القول بعدمه المشار اليه بقول الشارح على المذهب اى خلافا لزم من قال بقوله من أهل الظاهر وهو رواية عن مالك (قوله والكعيبين) هما العظمان الناشزان من جانبي القدم اى المرتفعان كذا فى المغرب وصححه فى الهداية وغيرها وروى هشام عن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن هشام عن مالك قالوا هوسه من هشام لان محمدا انما قال ذلك فى المحرم اذ لم يجد النعيلين حيث يقع خفيه اسفل من الكعيبين وأشار محمد بن عيسى الى موضع القطع فقلقه هشام الى الظهارة وتماه به البحر وغيره (قوله وماذكروا) اى فى الجواب عما أورد انه ينبغي غسل يد ورجل لان مقابلة الجمع بالجمع تقتضى انقسام الآحاد على الآحاد (قوله بعبارة النص) اى بصريحه المسوق له ط (قوله بدلالته) اى انه مفهوم منه بطريق المساواة (قوله ومن البحث فى الى) اى فى كونها تدخل الغاية او لا تدخلها او الامر محتمل والمرجح القرائن وغير ذلك مما طال به فى البحر ط (قوله وفى القراءتين) اى قراءتى الجرو والنصب فى ارجلكم من حمل الجر على حاة التخفيف والنصب على غيرها او ان الجر للجوار لان المسح غير مغيا بالكعيبين الى آخر ما طال به فى الدرر وغيرها (قوله قال فى البحر لا طائل تحته) اى لافائدة فيه والجملة خبر ما فى قوله وماذكروا افاده ط (قوله بعد انعقاد الاجماع على ذلك) اى على افتراض غسل كل واحدة من اليدين والرجلين وعلى دخول المرفقين والكعيبين وغسل الرجلين لاصحهما افاده ح اقول من استدل بالآية كالتقدورى وغيره من اصحاب المتون يحتاج الى ذات ليم دليلا على ان فى ثبوت الاجماع على دخول المرفقين كلاما لانه فى البحر اخذه من قول الامام الشافعى لانه لم يخالفوا فى ايجاب دخول المرفقين فى الوضوء ورده فى النهر بأن قول المجتهد لا اعلم مخالفا ليس حكاية للاجماع الذى يكون غيره محجوجا به فقد قال الامام الامضى فى اصوله لا خلاف ان جميع المجتهدين لو اجتمعوا على حكم واحد ووجد الرضا من الكل ايضا كان ذلك اجماعا فاما اذا نص البعض وسكت الباقيون لاعتن خوف بعد اشتهار القول فعمامة اهل السنة ان ذلك يكون اجماعا وقال الشافعى لا اقول انه اجماع ولكن اقول لأعلم فيه

اسقط لفظ فرادى لعدم  
تقيد الفرض بالانفراد  
(والرجلين) الباديتين  
السليمتين فن البحر وحتين  
المستورتين بالتحف وظيفتهما  
المسح (مرة) مضر (مع  
المرفقين والكعيبين) على  
المذهب وماذكروا من ان  
الثابت بعبارة النص غسل  
يد ورجل والاخرى  
بدلالته ومن البحث فى الى  
وفى القراءتين فى ارجلكم  
قال فى البحر لا طائل تحته  
بعد انعقاد الاجماع على ذلك

حلاق وقول و هشم من المعتزلة لا يكون اجماعا ويكون حجة أيضا اه وقدما أيضا عن  
شرح انية ان غسل المرفقين والكعنين ليس بفرض قطعي بل هو فرض عملي كربع  
الرأس ولذا قل في النهر أيضا لا يحتاج الى دعوى الاجماع لان الفروض العملية لا يحتاج  
في اثباتها الى القاطع ( قوله ومسح ربع الرأس ) مسح لغة امرار اليد على الشيء وعرف  
اصابة الماء العضو واعلم ان في مقدار فرض المسح روايات أشبهها ما في المتن الثانية مقدار  
الناسية واختاره القدوري وفي الهداية وهي الربع والتحقيق اقل منه الثالثة  
مقدار ثلاثة اصابع رواها هشام عن الامام وقيل هي ظاهر الرواية وفي البدائع انها  
رواية الاصول وصححها في التبعة وغيرها وفي التذهيب وعليها الفتوى وفي المعراج انها  
ظاهر المذهب واختيار عامة المحققين لكن نسبها في الخلاصة الى محمد فيحمل ما في المعراج من  
انها ظاهر المذهب على ما ظاهر الرواية عن محمد توفيقا وتماه في النهر والبحر والحاصل  
ان المعتمد رواية الربع وما فيها مشي المتأخرون كابن الهمام وتأييده ابن امير حاج وصاحب  
النهر والبحر والمقدسي والمصنف والشرناقلي وغيرهم ( قوله فوق الاذنين ) فلو مسح  
على طرف ذؤابة شدت على رأسه لم يحجز مقدسي ( قوله او بلل باق الخ ) هذا اذا لم يأخذه  
من عضو آخر مقدسي فلو أخذه من عضو آخر لم يحجز مطلقا بجزر اى سواء كان ذلك العضو  
مغسولا او ممسوحا درر ( قوله على المشهور ) مقابله قول الحاكم بانه وخطأ عامة المشايخ  
وانتصر له المحقق ابن الكمال وقول الصحيح ما قاله الحاكم فقد نص آخر في جامع الكبير  
على الرواية عن ابى خنيفة وابى يوسف انه اذا مسح رأسه بفضل غسل ذراعيه لم يحجز الاجماء  
جديد لانه قد تطهر به مرة اه واقره في النهر ( قوله الا ان بتقاطر ) كذا ذكره في الغرر  
لانه كأخذ ماء جديد ( قوله ولو مد الخ ) اى مدا المسح حتى استوعب قدر الربع وفي البدائع  
لو وضع ثلاثة اصابع ولم يدها جاز عن رواية الثلاث اصابع لا الربع ولو مسح بها منصوبة  
غير موضوعة ولا ممدودة فلا لانه لم يأت بالقدر المفروض اى وهذا بالاجماع كفي النهر فلو  
مدها حتى بلغ القدر المفروض لم يحجز عند علمائنا الثلاثة خلافا لغيرهم وكذا الخلاف في الاصبع  
والاصبعين اذا مدها وبلغ القدر المفروض اه ما يحصا قى ما اذا وضع ثلاث اصابع ومدها  
وبلغ الربع قل في الفتح ولم أرفه الا الجواز ونسبه في النهر بقوله قدوقفت على ما هو المنتقول  
يعنى قول البدائع فلو مدها الخ اقول وفيه نظر لان الضمير في قول البدائع فلو مدها الخ عائد  
على المنصوبة اى بأن مسح طرفها لا موضوعة على انه قل في البحر لو مسح باطراف اصابعه  
والماء متقاطر حاز والا فلا لانه اذا كان متقاطرا فلما ينزل من اصابعه الى اطرافها فزادته  
صار كأنه اخذ ماء جديدا كذا في المحيط وذكر في الخلاصة انه يجوز مطلقا هو الصحيح اه  
قل الشيخ اسمعيل ونحوه في الوقعات والنقض ( قوله لم يحجز ) قيل لان البلبة صارت  
مستعملة وهو مشكل ان الماء لا يصير مستعملا قبل الانفصال وبأنه يستلزم عدم الجواز  
بمد ثلاث على رواية الربع وقيل لا لنا مأمورون بالمسح باليد والاصبعان منها لا تسمى  
يدين اجماع الثلاث لانها اكبرها وفيه انه يقتضى عين الاصبة باليد وهو منتف بمسئلة  
المصر وهو بقى في العامة ان البلبة ثلاثى ونفزع قبل بلوغ قدر الفرض بخلاف ما لو مد

(ومسح ربع الرأس مرة)  
فوق الاذنين ولو بأصابع  
مطر او بلل باق بعد غسل  
على المشهور لا بعد مسح الا  
ان تقاطر ولو مدا اصبع او  
اصبعين لم يحجز

الثلاث وتماته في فتح القدير (قوله الا ان يكون مع الكف الخ) لانهما مع الكف او مع ما بين الابهام والسبابة يصيران مقدار ثلاث اصابع او أكثر فذا مدتها وبلغ قدر الربع جاز اما بدون مد فيجوز على رواية الثلاث كما صرح به في التارخانية (قوله او بمياه) قل في البحر ولو مسح باصبع واحدة ثلاث مرات واعادها الى الماء في كل مرة جاز في رواية محمد اما عندها فلا يجوز اه اى على رواية الربع لا يجوز فما في الدر المنقى من انه يجوز اتفاقا فيه نظر كذا قيل واقول فيه نظر لان عبارته لو كان بمياه في مواضع مقدار الفرض جاز اتفاقا فتقوله مقدار الفرض شامل لرواية الثلاث اصابع ولرواية الربع وفي البدائع لو مسح باصبع واحدة ببطنها وظهرها وجانبيها لم يذكر في ظاهر الرواية واختلف المشايخ فقال بعضهم لا يجوز وقال بعضهم يجوز وهو الصحيح لان ذلك في معنى المسح بثلاث اصابع اه قال في البحر ولا يخفى انه لا يجوز على المذهب من اعتبار الربع وما في شرح الجمع لابن ملك من انه لا يجوز اتفاقا في الاصح ففيه نظر اه (قوله اجزأه) اى ان اصاب الماء قدر الفرض ط (قوله ولم يضر الماء مستعملا) لان الماء لا يعطى له حكم الاستعمال الا بعد الانفصال والذي لاقي الرأس اى وأخويه اى الحنف والجيرة لصق به فظهره وغيره لم يلاقه فلا يستعمل وفيه نظر كذا في الفتوح (قوله اتفاقا) اى بين الصاحين (قوله على الصحيح) قيد الاتفاق ومقابله ما قيل لو نوى لا يجزئ عند محمد (قوله جميع اللحية) بكسر اللام فتحها نهر وظاهر كلامهم ان المراد بها الشعر الثابت على الخدين من عذار وعارض والذقن وفي شرح الارشاد اللحية الشعر الثابت بمجتمع الخدين والعارض ما بينهما وبين العذار وهو القدر المحاذي للاذن يتصل من الاعلى بالصدغ ومن الاسفل بالعارض بحر (قوله يعنى عمليا) ذكر بعضهم ان التفسير بأى للبيان والتوضيح والتفسير ببعنى لدفع السؤال وازالة الوهم كذا في حاشية البحر للخير الرملى وهنا كذلك لانه دفع ما يتوهم من اطلاق الفرض انه القطعى مع ان الآية لاتدل دلالة قطعية على انتقال حكم ماتحت اللحية من البشرة اليها (قوله ايضا) اى كما ان مسح ريع الرأس كذلك ط (قوله وما عدا هذه الرواية) اى من رواية مسح الكل او الربع او الثلث او ما يلاقى البشرة او غسل الربع أو الثلث او عدم الغسل والمسح فالجموع ثمانية (قوله كما في البدائع) هذا الكتاب جليل الشأن لم أره نظيرا في كتبنا وهو للإمام ابى بكر بن مسعود بن احمد الكاشانى شرح به تحفة الفقهاء لشيخه علاء الدين السمرقندى فلما عرض له عليه زوجه ابنته فاطمة بعدما خطبها الملوك من ابنيها فامتنع وكانت الفتوى تخرج من دارهم وعما بها خطبها وخطابها وزوجها (قوله ثم لا خلاف) اى بين اهل المذهب على جميع الروايات ط (قوله ان المسترسل) اى الخارج عن دائرة الوجه فسمه ابن حجر في شرح المنهاج بما لومد من جهة نزوله لخروج عن دائرة الوجه وعلى هذا الثابت على اسفل الذقن لا يجب غسل شئ منه لانه بمجرد ظهوره يخرج عن حد الوجه لان ذلك جهة نزوله وان كان لومد الى فوق لا يخرج عن حد الجبهة وكذا الثابت على اطراف الخنك من اللحية واما الثابت على الخدين فيجب غسل ما دخل منه في دائرة الوجه دون الزائد عليها ولذا قل في البدائع الصحيح انه يجب غسل الشعر الذى يلاقى الخدين وظاهر الذقن لا ما استرسل من

الا ان يكون مع الكف  
أو بالابهام والسبابة مع  
ما بينهما او بمياه ولو ادخل  
رأسه الاناء او خفه او  
جبرته وهو محدث اجزأه  
ولم يضر الماء مستعملا وان  
نوى اتفاقا على الصحيح  
كفى البحر عن البدائع  
(وغسل جميع اللحية  
فرض) يعنى عمليا (ايضا)  
على المذهب الصحيح  
المفتى به المرجوع اليه  
وما عدا هذه الرواية  
مرجوع عنه كفى البدائع  
ثم لا خلاف ان المسترسل  
لا يجب غسله ولا مسحه

بوجه مدسه مد شفيعي يجب ان ما سترسل مع ما اتصل به مع حكمه لاصل وان انما  
 بوجه في اتصال مدة لاني سترسل في كونه ووجه فالتسبب غسله ه فامل ثم رأيت المنصف  
 في شرحه على زاد الفهرست قل مدسه وفي نسبي قل نسائي وموزل من شعر اللحية من  
 الذقن ليس من لوجه عند خلاف مدشيعي ه ولا رواية في غسل الذؤابتين اذا جاوزتا  
 القدمين في الحذوة وكذا الساعة دانذلت عن لوجه والصحيح انه يجب غسلها في الحذوة  
 وغسل الساعة في الوضوء بهذا ه (قوله ل ليس) اي انسخ لكونه الاقرب مرجع الغصير  
 وغارة لينة صريحة في ذاك كذا في ح (قوله في نرى بسترها) قيد ذلك لانه الذي لاخلاف  
 فيه وامر في المدايق من به اذا تاب شعر فسقط غسل ماتحته عند مة العلماء كنيما كان  
 او خفيف لان ماتحه خارج من ان يكون وجهه لانه لا يوجد له اه فمحمول على ما اذا لم تر  
 بسترها كيشير به ه ه ل فحقيقة قسبان والشرق بينهما بمعنى ساني وبين الكثيفة العرف  
 كيهو وجه عند شامعه والاصح عنده ان الحثيفة ما يرى بسترها في مجلس التحط  
 اوده في السعة (قوله ل شعر) ما ما نوبة فسقط غسله ليجرح ط ويستثنى  
 منه ما كان الشارب موزلا بستر حمرة لئلا يما في اسراجية من ان تحويل الشارب  
 السائر حمرة الشفتين واحب اه لانه يمنع ظهرا وصول الماء الى جميع الشفة او بعضها  
 ولا سيما ان كان كنيثا وتحبيل محقق لوصول الماء الى جميعها ونممه في الحلية (قوله  
 ولا عاد لوضوء) لان المسح على شعر الرأس ليس بدلا عن المسح على البشرة لانه يجوز  
 مع القدرة الى مسح البشرة ولو كان بدلا لم يجز اه بخبر في ماذا كانت اللحية كثيفة فن ظاهر  
 ما قدمناه عن الدرر عند قوله لا يخرج ان غسلها بدل مما تحتها ومقتضاه اعاده غسله بخلق  
 الشعر فيراجع لكن قول البحر هنا لانه يجوز مع قدره ان يغسله لانه ليس ببدل لانه يصح  
 غسل بسترها فامل (قوله ولا لئلا يغسل) ه لئلا يشمل مسح والفصل (قوله الفصل  
 للمحل ل) الاول تقديم الوضوء لانه لما ذكره في السعة فمعود الضمير عليه ل  
 الاول ما ذكره في السعة فمعود الضمير عليه لانه لما ذكره في السعة فمعود الضمير عليه ل  
 اي حرجه ط (قوله لئلا يغسل) مأخوذ من بدل بالفتح معنى صاحب يقال دملت بين قنوم  
 بمعنى اصابت كفي صاحب وصاحبها بمرها فسمية المخرجة دولا نقولا بمرها كقفاة  
 وانما ط (قوله ن لئلا يغسل) في بعض النسخ بدون واو والاصوب وان لئلا يغسل كما فده  
 ط لانه ذكر في التارخية وغيرها انه ان نزع الحلة بعد مبري بحيث لم يتألم فعليه الغسل  
 وان قبله بحيث يتألم فلا والاسه انه لا يلزمه الغسل فيها جميعا وهو لما اخذ به اه ملخصا  
 حلة التألم لاخلاف فيها ود قل وان لئلا يغسل لانه عند لزوم الغسل مع التألم الاول لان القاعدة  
 ان نقص ما بعد ان ولو اوصيتين اولي بالحكم ويمكن الجواب بأنه اتى بالواو بدون لملاحظة  
 التعامل لعدم البدلية لان التألم عند عدم التألم اولي منه عند التألم تأمل وعلى كل  
 فاستحسن ان بدون و غير صحيحه ففهم (قوله مد البدلية) علة لعدم الاعادة في المسائل  
 علة لمد البدلية لكونه عند عدمه لاصل (قوله بخلاف نزع الحنف) اي فانه  
 يزعمون ان ماتحته لانه بدل من غسل ظهرا فلما برغته سري الحدث الى التقدم ط (قوله

بل يسبق وان حثيفة  
 في ترى بسترها يجب  
 غسل ماتحته كذا في سهر  
 من يرفع عن غسل  
 مرة لئلا يسترها الشعر  
 كالحب وسار وعتيقة  
 في مختار (ولا بعد  
 وضوء) بل ولا لئلا يغسل  
 (خلق رأسه وخيته كما  
 لا بعد) الغسل للمحل  
 ولا وضوء (خلق شاربه  
 وحجه وقم ظفروه)  
 وكشط جلده (وكذا  
 لو كان على اعضائه وضوءه  
 قرحة) كالمدة (وعلى  
 حلة رقيقة فلو لم يمسح  
 الماء عليها ثم نزعها لا يبره  
 اذ غسل على ماتحتها)  
 وان لئلا يغسل على لاسه  
 لعدم البدلية بخلاف  
 نزع الحنف

فصار) اى ما ذكر من الحلق والتلق والكشط (قوله ثم حته او قسره) هما معنى واحد في القاموس اى حث محل المسح منه (قوله شقاق) هو بالضم وفي التهذيب قل اليث هو شقق الجلد من برد او غيره في اليدين والوجه وقل الاصمعي الشقاق في اليد والرجل من بدن الانسان والحيوان واما الشقوق فهي صدوع في الجبال والارض وفي التكملة عن بغدوب يقال بيد فلان شقوق ولا يقال شقاق لان الشقاق في الدواب وهي صدوع في حوافرها وارساغها مغرب (قوله والا تركه) اى وان لم يمسه بان لم يقدر على المسح تركه (قوله ولا يقدر على الماء) اى على استعماله مانع في اليد الاخرى ولا يقدر على وضع وجهه ورأسه في الماء (قوله تيم) زاد في الخزائن وصلاته جائزة عنده خلافا لهما ولو كان في رجله فجعل فيه الدواء يكفيه امرار الماء فوقه ولا يكفيه المسح ولو أمره فسقطان عن براء يعيده والا فلا كما في الصغرى اه ابن عبد الرزاق (قوله ولو قطع الح) قل في البحر ولو قطعت يده او رجله فم يبق من المرفق والكعب شئ سقط الغسل ولو بقي وجب اه ط (قوله ولو خلق له) اى من جانب واحد (قوله فلو يبطش) بالضم والكسر كما في القاموس والبطش قاصر على اليدين فلو قال ويمشي بهما نظرا الى الرجلين لكان حسنا ط (قوله ولو باحداها الح) اى ولو يبطش باحداها فهي الاصلية والاخرى زائدة لا يجب غسلها وظاهره ولو كانت تامة وفي النهر ولم أر حكم ما لو كانتا متينتين او منفصلتين والظاهر وجوب غسلهما في الاول وغسل واحدة في الثاني اه فلم يعتبر البطش والظاهر انه يعتبر البطش اولا فن يبطش بهما وجب غسلهما والا فان كانتا متينتين وجب غسلهما وان كانتا منفصلتين لا يجب الاغسل الاصلية التي يبطش بها وهو حسن جمع بين العبارتين ط (قوله كاصبع) تنزيه لا تميل لان الكلام في اليد (قوله وسننه الح) اعلم ان المشروعات اربعة اقسام فرض وواجب وسنة ونقل فما كان فعلة اولى من تركه مع منع الترك ان ثبت دليل قطعي بفرض او بظني فواجب وبلا منع الترك ان كان ممنا واطب عليه الرسول صلى الله عليه وسلم او الخلفاء الراشدون من بعده فسنة والا فندوب ونقل والسنة نوعان سنة الهدي وتركها يوجب اساة وكراهية كالجماعة والاذان والاقامة ونحوها وسنة الزوائد وتركها لا يوجب ذلك كبر النبي عليه الصلاة والسلام في لباسه وقيامه وقعوده والنفل ومنه الندوب يثاب فعلة ولا يسي تاركه قيل وهو دون سنن الزوائد ويرد عليه ان النفل من العبادات وسنن الزوائد من العادات وهل يقول احد أن نافلة الحج دون التيامن في التعل والترجل كذا حققه العلامة ابن الكمال في تغيير التنقيح وشرحه اقول فلا فرق بين النفل وسنن الزوائد من حيث الحكم لانه لا يكره ترك كل منهما وانما الفرق كون الاول من العبادات والثاني من العادات لكن اورد عليه ان الفرق بين العبادة والعادة هو النية المتضمنة للاخلاص كما في الكافي وغيره وجميع افعاله صلى الله عليه وسلم مشتملة عليها كما بين في محله واقول قد مثلوا السنة الزوائد ايضا بتطويله عليه الصلاة والسلام القراءة والركوع والسجود ولا شك في كون ذلك عبادة وحيد فعني كون سنة الزوائد عادة ان النبي صلى الله عليه وسلم واطب عليها حتى صارت عادة ولم يتركها الا احيانا لان السنة هي الطريقة المسلوكة في الدين فهي في نفسها عبادة وسميت عادة لما ذكرنا ولما لم تكن من

فصار كأنه مسح خفه ثم حته او قسره (فروع) في اعتصامه شقق غسله ان قدره ولا يمسه والا تركه ولو يديه ولا يتدر على الماء تيم ولو قطع من المرفق غسل محل القطع ولو خلق له يدان ورجلان فلو يبطش بهما غسلهما ولو باحداها فهي الاصلية في غسلها وكذا الزائدة ان ثبت من محل الفرض كاصبع وكف زائدتين والا فاحاذى منهما محل الفرض غسله وما لا فلا لكن يندب مجتي (وسننه)

مطلب

في السنة وتعريفها

ما يأتى من وسعته سبب سهو ربه بخلاف سبب جهلنى وهى سنن مؤكدة لقريبه  
 من وجوب غسل يديه لان تركها سبب فساد السنن وخلاف نفل فانه كما قوا مشرع  
 - برباد عن القربى ووجوب غسل يديه بعد جوده قسرها وجعلوا منه المندوب  
 والمستحب وهو ما ورد به دليل مدب يخصه كفى لتحرير النفل ما ورد به دليل مدب عموما  
 او خصوصا ولم يوافق عليه سوى صلى الله عليه وسلم ولذا كان دون سنة الزوائد كما صرح  
 به فى التقييد وقد يطلق النفل على ما يشمل السنن الرواتب ومنه قولهم باب الوتر والنوافل  
 ومنه لسمية الحج نافلة لان نفل الزيادة وهو راء على الفرض مع انه من شعائر الدين العامة  
 ولا شك انه افضل من تثليث غسل ايدين فى الوضوء ومن رفعهما للتحرية مع اهمام من السنن  
 المؤكدة فعيين مقف وهى الدفع ما ورد به من الكمال فاعلم تحقيق هذا المحل فالتك  
 فى غير هذا الكتب والله تعالى اعلم بالصواب (قوله افاد الحق) حيث ذكر السنن  
 عقب الاركان هنا وفى الغسل ولم يذكر لهما واجبا وهو يكمل كلامه مفيدا ذلك لقدم ذكر  
 الواجب على السنن لانه قوى مقتضى الصناعة تقديمه وأراد بالواجب ما كان دون الفرض  
 فى العمل وهو اصعب نوع الواجب لا ما يشمل النوع الآخر وهو ما كان فى قوة الفرض  
 فى العمل لان غسل المرفقين والكعبين ومسح ربيع الرأس من هذا النوع الثانى وكذا غسل  
 القدمين فى الغسل لان ذلك ليس من الفرض القطعى الذى يكفر حاحده تأمل ثم رأيت  
 التصريح بذلك فى شرح الدرر للشيخ اسمعيل واحترز بقوله للوضوء وللغسل عن نفس  
 الوضوء والغسل فن الوضوء يكون فرضا وواجبا سنة ونفلا كما قدمه الشارح وكذا الغسل  
 على ما يأتى فى محله (قوله وحملها) اى السنن حيث اتى بها بصيغة الجمع ولم يأت بها مفردة كما  
 قل فى الكثر وسنة (قوله مستقاة بدليل وحكمه) قال ابن الكمال اما الاول فظاهر عند  
 من تأمل فى الهداية وسار الكتب المصولة واما الثانى فلا ن ما يترتب على فعل السنة وتركها من  
 الثواب والعقاب يترتب على كل فعل منهم وتركه منفردة كانت او مجتمع مع اخواتها وليس  
 الامر فى فرض كذلك فن فرض الوضوء مخفوع غسل الاعضاء الثلاثة ومسح الرأس لان  
 كلامهم فرض مستقل يترتب على فعله وتركه حكمه فرض وذلك اثر فيه صيغة مفرد ومن  
 لم يتس له هذه المقتبة السابقة سلب فى الموضوعين مسائل لأفراد وهى وعلى هذا فكان السبب  
 للمصنف ان يقول فيه مرور كل وضوء لأفراد لاتحاد دليل وهو الآية واتحاد الحكم بدليل  
 فساد البعض ترك البعض كما قلته فى اجرو وفيهم (قوله ما يؤخر الحق) ما مصدرية لاموصولة  
 او موصوفة واقعة على السنة لان الحكم الثابت بها الآخر ولو لم يأت على الفعل والترك وليس  
 الحكم هو الفعل سوى مؤخره لانه يقال انها موصولة او موصوفة واقعة على الآخر  
 والاعمال محدودة اى الآخر الذى يؤجره وعلى كل فلتناسب تأنيث الصمير فى فعله وتركه  
 وفيهم (قوله ويلام) اى يعاتب سببه لا يعاقب كما ورد فى البحر والنهر لكن فى التوبخ ترك  
 السنة مؤكدة قريب من حرام يستحق حرمان الشفاعة لقوله عليه الصلاة والسلام من  
 ترك سننى لم يل شفاعة له وفى التحرير ان تاركها يستوجب التضييل واللوم اه وانراد  
 التعليل بالاعتذار على سبيل الامر كما فى شرح التحرير لان امر حرج ومؤيده مسياتى فى سنن

أفادته لأوجب للوضوء  
 ولا للغسل والا لقدمه  
 وجمعها لان كل سنة مستقاة  
 بدليل وحكم وحكمها  
 ما يؤخر على فعله ويلام  
 على تركه

الوضوء من انه لو اكتفى بالغسل مرة ان اعتاده اثم والا لا وفي البحر من باب صفة الصلاة الذي يظهر من كلام اهل المذهب ان الائم منوط بترك الواجب او السنة المؤكدة على الصحيح لتصريحهم بأن من ترك سنن الصلوات الخمس قيل لا يائمه والصحيح انه يائمه ذكره في فتح القدير وتصريحهم بالائم لمن ترك الجماعة مع انها مؤكدة على الصحيح وكذا في نظائره لمن تتبع كلامهم ولا شك ان الائم مقول بالتشكيك بعضه اشد من بعض فلائم لتارك السنة المؤكدة اخف من الائم لتارك الواجب اه قال في النهر هناك ويؤيده ما في الكشف الكبير معزيا الى اصول ابي اليسر حكم السنة ان يندب الى تحصيلها وبلازم على تركها مع حقوق ائم يسير (قوله وكثيرا الخ) مفعول مطلق ومازادة لتأكيد الكثرة اى ويعرفون بالحكم تعريفا كثيرا (قوله لانه الخ) المحظ موضع الخط مقابل الرفع ومواقع جمع موقع مصدر ميمي بمعنى الوقوع والانظار جمع نظر بمعنى التأمل والتفكر اى لان الحكم هو محل وقوع انظارهم اى انه المتقصد للفقهاء (قوله وعرفها الشمي) اى عرف السنة اصطلاحا ما هي لغة فالطريقة مطلقا ولوقيحة ط (قوله او بفعلة) ينبغى زيادة أو تقريره الا انه داخل في الفعل لانه عدم النهي عما يقع بين يديه عليه الصلاة والسلام يعنى انه كف والكف فعل من افعال النفس ط (قوله وليس بواجب) مراده به ما يعم الفرض ط (قوله لكنه تعريف لمطلقها) اى لمطلق السنة الشامل لقسميها وهما السنة المؤكدة المسماة سنة الهدى وغير المؤكدة المسماة سنة الزوائد واما المستحب المرادف للفعل والتدوب فهو قسم لها لا قسم منها كما قدمناه فافهم وافاد بالاستدراك ان المراد من السنة هنا هو القسم الاول وبه صرح في النهر تأمل (قوله ولو حكما) كعدم الانكار على من لم يفعل لانه ينزل منزلة الترك حقيقة فدخل الاعتكاف في العشر الاخير من رمضان لانه عليه الصلاة والسلام وان واظب عليه من غير ترك ومقتضاها وجوب الاعتكاف لكن لما ينكر عليه الصلاة والسلام على من لم يعتكف كان ذلك منزلة منزلة الترك حقيقة والمراد ايضا المواظبة ولو حكما لتدخل التراخي فانه صلى الله عليه وسلم بين العذر في التخلف عنها وهو خوف ان تفرض علينا ط عن ابي السعود ومفاده ان المواظبة بلا ترك تفيد الوجوب قل في البحر وظاهر الهداية بخالفه فانه في الاستدلال على سنية المضمضة والاستنشاق قل لانه عليه السلام فعلهما على المواظبة ثم قال في البحر والذي ظهر للعبد الضعيف ان السنة ما واظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم لكن ان كانت لامع الترك فهي دليل السنة المؤكدة وان كانت مع الترك احيانا فهي دليل غير المؤكدة وان اقرنت بالانكار على من لم يفعله فهي دليل الوجوب فافهم هذا فان به يحصل التوفيق اه قال في النهر وينبغى ان يقيد هذا بما اذا لم يكن ذلك الفعل المواظب عليه مما اختص وجوبه به عليه الصلاة والسلام اما اذا كان كصلاة الضحى فان عدم الانكار على من لم يفعل لا يصح ان ينزل منزلة الترك ولا بد ان يقيد الترك بكونه لغير عذر كفى التحرير ليخرج المتروك لعذر كالقيام المفروض وكأنه انما تركه لان الترك لعذر لا يعد تركا اه (قوله واورد عليه الخ) اى على تعريف الشمي وحاصله التقض بعدم المنع لانه اذا كان الاصل في الاشياء التوقف بمعنى عدم العلم بالحكم هل هو الاباحة او الحظر لاتعم اباحة المباح الا بقوله عليه

وكثيرا ما يعرفون به لانه يحط مواقع انظارهم وعرفها الشمي بما ثبت بقوله عليه الصلاة والسلام او بفعلة وليس بواجب ولا مستحب لكنه تعريف لمطلقها والشرط في المؤكدة المواظبة مع ترك ولو حكما لكن شأن الشروط ان لا تذكر في التعريف واورد عليه في البحر المباح بناء على ما هو المتصور من ان الاصل في الاشياء التوقف





فانه بدونها لا يسمى عبادة مأمورا بها كبرأتى وان سحبت به الصلاة بخلاف التيمم ونية شرط لصحة الصلاة به فالنية في الوضوء شرط لكونه عبادة وفي التيمم شرط لصحة الصلاة به ولما لم تصح الصلاة بالتيمم انتهى به استباحة مس المصحف علم ان الوضوء انتهى بهذ ليس عبادة لكن قد يقال لا يلزم من عدم صحة الصلاة بالتيمم المذكور عدم كون ذلك الوضوء عبادة لان صحة الصلاة اقوى على ان طهارة التيمم ضرورية فيحاط في شروطها ولذا شرطوا في التيمم نية عبادة مقصودة وظاهر كلامهم هنا ان كون العبادة مقصودة غير شرط في النية المسنونة للوضوء فيدخل مثل مس المصحف والله تعالى اعلم ( **قول** كوضوء الخ ) فيه ان الوضوء ورفع الحدث ليسا عبادة لعدم توقفهما على النية عندنا بل هما قرينة وطاعة كما علمت على انهما ليسا مما يحل الا بالطهارة كما أفاده ح لان الوضوء عين الطهارة ورفع الحدث وكذا امثال الامر بالوضوء لازمان من لوازم وجودها فقلوه كوضوء ليس تنبيلا للعبادة بل تنظير للمعنى ولا يخفى ان الاصوب ان يقول او وضوء بالمعطف على عبادة وما ذكره من الاكتفاء بنية الوضوء هو ما جزم به في الفتوح وايده في البحر والنهر حيث ذكر ان المستند من كلامهم ان نية الطهارة لا تكفي في تحصيل السنة وكأنه لانها متنوعة الى ازالة الحدث والخبث فلم ينو خصوص الطهارة الصغرى فعلى هذا لو نوى الوضوء كفى لانه ورفع الحدث سواء بل هو أخص منه لان رفع الحدث يشمل الغسل فكان الوضوء اولى اه \* لا يقال تنوع رفع الحدث الى الوضوء والغسل يقتضى ان يكون كالطهارة \* لانا نقول تنوعه لا يضر لان الغسل في ضمنه وضوء فلم يكن ناويا خلاف ما اراد بخلاف تنوع الطهارة ففهم وقد مشى القدورى في مختصره على الاكتفاء بنية الطهارة ووافقه في السراج لكن ظاهر كلام الزيايى انه خلاف المذهب وفي الاشياء وعند البعض نية الطهارة تكفى اقول وبأيده ما في تيمم البدائع عن القدورى الصحيح من المذهب انه اذا نوى الطهارة اجزأه وجزءه به في البحر هناك لكن يفرق بأن الطهارة بالتراب لا تنوع بخلافها بالماء وذكر في البحر هناك ايضا ان نية التيمم لا تكفي لصحته على المذهب خلافا لما في النوادر والاعتماد عليه بل المعتمد اشتراط نية مخصوصة اه ولعل الفرق بين التيمم والوضوء ان كل وضوء تصح به الصلاة بخلاف التيمم فان منه ما لا تصح به الصلاة كالتيمم مس مصحف فلذا لم تصح نية التيمم المطلق تأمل هذا واورد في البحر على قوله او امثال امر انه لا يتأتى قبل دخول الوقت اذ ليس مأمورا به الا ان يقال ان الوضوء لا يكون نفلا لانه شرط للصلاة وشرطها فرض لا يخفى ما فيه اه وأجاب بانه مأمور به على طريق الندب قبل الوقت وهو احدى الثلاث التى المندوب فيها افضل من الفرض اه اقول والقول بأن سبب وجوبه الحدث يكون مأمورا به قبل الوقت وجوبا موسعا الى القيام الى الصلاة كسابق تقريره بقى هنا شئ وهو انه اذا اراد تجديد الوضوء لا ينوى ازالة الحدث ولا اباحة الصلاة ويمكن دفعه بأن ينوى التجديد فانه مندوب اليه فيكون عبادة كما في شرح الشيخ اسمعيل عن شرح البرجندي اقول فيه ان التجديد ليس عبادة لا تحل الا بالطهارة فلا حسن ان يقال انه ينوى الوضوء بناء على ان نيته تكفى او ينوى امثال الامر لان المندوب مأمور به حقيقة او مجازا على الخلاف بين الاصوليين ( **قول** له وصرحوا بانه بدونها ) اى

كوضوء او رفع حدث او امثال امر وصرحوا بأنه بدونها ليس بعبادة

الوضوء بدون النية ليس عبادة وذلك كأن دخل الماء مدفوعاً او محتثراً لتقصد التبرد او تجرد  
 ازالة وسخ كفى الفتح قل في النهي لا نزاع لاحتجابنا اى مع الشافعى في ان الوضوء المأمور به  
 لا يصح بدون النية انما نزاعهم في توقف الصلاة على الوضوء المأمور به واشار ابو الحسن  
 الكرخى الى هذا وقال الدبوسى في اسراره وكثير من مشايخنا يظنون ان المأمور به من  
 الوضوء يتأدى من غير نية وهذا غلط فن المأمور به عبادة والوضوء بغير نية ليس بعبادة  
 وفي مبسوط شيخ الاسلام لا كلام وان الوضوء المأمور به لا يحصل بدون النية لكن صحة  
 الصلاة لا تتوقف عليه لان الوضوء المأمور به غير مقصود وانما المقصود الطهارة وهى تحصل  
 بالمأمور به وغيره لان الماء مطهر بالطبع اهـ (قوله وبأنهم يتركها) اى انما يسيرا كما قدمناه  
 عن الكشف والمراد الترتب بلا عذر على سبيل الاصرار كما قدمناه ايضا عن شرح التحرير وذلك  
 لانها سنة مؤكدة لمواظبة صلى الله عليه وسلم عليها كما حققه في الفتح رادا على القدورى  
 حيث جعلها مستحبة (قوله وبأنها فرض اى) الصواب ان يقال وبأنها شرط في كون  
 الوضوء عبادة لا مفتاحا للصلاة فن تارك النية لا يعاقب عقاب ترك الفرض وانتفاء المأزوم  
 يستلزم انتفاء المأزوم والشرط لا يكون فرضا الا اذا كان شرط الصحة وهذا ليس كذلك بل هو  
 شرط في كون الوضوء عبادة فقط اهـ يؤيده ان آية الوضوء لا دلالة لها على اشتراط النية  
 كما حققه العلامة ابن كمال في شرحه على الهداية ونقله عنه الحموى في حاشية الاشباه وفي البحر  
 وليست النية بشرط في كون الوضوء مفتاحا للصلاة انما هى شرط في كونه سببا للثواب على  
 الاصح وقيل يثاب بغير نية اهـ (قوله بسؤرحمار) نقله في البحر عن شرح المجمع والوقاية  
 معزيا للكفاية وفي الفتح واختلفوا في النية بالتوضؤ به والاحوط ان ينوى اهـ والظاهر  
 ان المراد ان الاحوط القول بلزوم النية تأمل (قوله ونيزد تمر) اى على القول الضعيف  
 بجواز الوضوء به فهو كالتييم لانه بدل عن الماء حتى لا يجوز به حال وجود الماء ويتنقض به  
 اذا وجد ذكره القدورى في شرحه عن احتجابنا فتح والظاهر ان العلة في سؤرحمار كذلك  
 لانه انما يتوضأ به مع التيمم عند فقد الماء كما يأتى (قوله وبأن وقتها) معطوف على قوله بأنه بدونها  
 (قوله ينبغي ان تكون) اى النية والذى رأيت في الاشباه يكون بالياء التحتية اى يكون وقتها  
 فعلى الاول يابغى بمعنى يطلب وعلى الثانى هى ما يستعملها العلماء في مقام البحث فيما لا نقل فيه  
 وهو استبعاد من الاشباه (قوله قات لكن اى) استدراك على الاشباه بأن ما بحثه منقول  
 كما ذكره الحموى والظاهر انه استدراك على قوله عند غسل الوجه قل في امداد الفتح واما  
 وقتها فعند ابتداء الوضوء حتى قبل الاستنجاء اهـ اى لان الاستنجاء من سنن الوضوء بل من اقوى  
 سنته كما صرحوا به ولهذا قيل كان ينبغي ذكره هـ (قوله قبل سائر السنن) سائرنا بمعنى باقى  
 لا بمعنى جميع والا لكان محالاً قبل نفسها اهـ وافاد في القموس ان استعماله بالمعنى الثانى وهم  
 اوقيل (قوله فلا تسن اى) حاصله انه ليس محل سائيتها عندنا هو محل فرضيتها عند الشافعى  
 الذى هو قيل غسل الوجه (قوله لى التيمم) اى الادراك متعلق بقوله انت اوقوله تحكى  
 اى تذكر او بسؤالات اوحده منه ومثله قوله في النية لكن يزيد عليه جواز تعلقه بعلم على  
 ان فى معنى الباء (قوله حقيقة) قدمنا بين حقيقتها لغة واصطلاحاً (قوله حكم)

وبأنهم يتركها وبأنها فرض  
 في الوضوء المأمور به وفي  
 التوضؤ بسؤرحمار ونيزد  
 تمر كالتييم وبأن وقتها عند  
 غسل الوجه وفي الاشباه  
 ينبغي ان تكون عند غسل  
 اليدين للرسغين اى ان  
 ثواب السنن قلت لكن  
 في التمهاتى ومحلها قبل  
 سائر السنن كما في التحفة  
 فلا تسن عندنا قيل غسل  
 الوجه كما تفرض عند  
 الشافعى اهـ وفيها سبع  
 سؤالات مشهورة فظلمها  
 العراقى فقال

- \* سبع سؤالات لذى
- الفهم انت \*
- \* تحكى لكل عالم في النية
- \* حقيقة حكم محل زمن \*

مطلب

سائر معنى باقى لا بمعنى جميع

هو انها سنة في الوضوء والغسل وشرط في المقاصد من العبادات كالحصاة والزكاة وفي التيمم وفي الوضوء بنيذا التمر وسؤر الحمار وفي نحو الكفارات وفي صيرورة النوى بها عبادة **(قوله محل)** هو القلب فلا يكتفى التلفظ باللسان دونه الا ان لا يقدر ان ينحصر قلبه لينوى به او يشك في النية فكفيه اللسان وهل يستحب التلفظ بها او يسن او يكره فيه اقوال اختار في الهداية الاول لمن لا تجتمع عن يمينه وفي الفتح لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم واتحابة التلفظ بها لافي حديث صحيح ولا ضعيف وزاد ابن امير حاج ولا عن الائمة الاربعة وتماه في الاشياء في بحث النية **(قوله زمن)** هو اول العبادات ولو حكما كما لو نوى الصلاة في بيته ثم حضر المسجد وافتتح الصلاة بتلك النية بلا فاصل يمنع البناء وكنية الزكاة عند عزل ما وجب ونية الصوم عند الغروب والحج عند الاحرام كما بسطه في الاشياء **(قوله وشرطها)** هو الاسلام والتمييز والعلم بالنوى وان لا يأتي بمتناف بين النية والنوى وبيانه في الاشياء **(قوله والقصد)** اي المقصود منها مصدر بمعنى اسم المفعول قل في الاشياء قلوا المقصود منها تمييز العبادات من العادات وتمييز بعض العبادات عن بعض كالامساك عن المفطرات قد يكون حمية او لعدم الحاجة اليه فالايكون عادة او لا يلتبس بغيره لا تشترط كالإيمان بالله تعالى والمعرفة والخوف والرجاء والنية وقراءة القرآن والاذكار والاذان **(قوله والكيفية)** اي الهيئة وهو منسوب لكيف اسم الاستفهام لانها من شأنها ان يسأل بها عن حال الاشياء فما يخاب به يقال فيه كيفية فهي الهيئة التي يجاب بها السائل عن حال شيء بقوله كيف وهو كقوله كيف زيد فتقول صحيح او سقيم فيقال هنا ينوى في الوضوء والغسل والتيمم استحابة ما لا يحل الا بالظهاره او رفع الحدث مثلهذا مظهره لي ثم رأيت نحوه في الامداد ففهم **(قوله قولاً)** اشار به الى انه لا تنافي بين سنية الابتداء بها والنية وبغسل اليدين لان النية محلها القلب والتسمية محلها اللسان وغسل اليدين بالفعل افاده ط لكن في الشرنبلالية ان مراعاة استحباب التلفظ بالنية يفوت البدء بالتسمية حقيقة فيكون اضافيا اه **(قوله وتحصل بكل ذكر)** فلو كبر او هال او حمد كان مقيما للسنة يعني لاصلها وكلاهما بما يأتي افاده في النهر **(قوله لكن الوارد الخ)** قال في الفتح لفظها المتقول عن السلف وقيل عن النبي صلى الله عليه وسلم باسم الله العظيم والحمد لله على الاسلام وقيل الافضل بسم الله الرحمن الرحيم بعد التعوذ وفي المحتجى يجمع بينهما اه وفي شرح الهداية للعيني المروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم باسم الله والحمد لله رواه الطبراني في الصغير عن ابي هريرة بأسناد حسن اه **(قوله قبل الاستنجاء)** لانه من الوضوء والبداء في الوضوء شرعت بالتسمية حلية وفيها ثم هذا كله اي ما ذكر من الفاظ التسمية عند ابتداء الوضوء اما عند الاستنجاء ففي الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل الخلاء قال اللهم اني اعوذ بك من الخبث والخبائث وزاد سعيد بن منصور وابوحاتم وابن السكن في اوله بسم الله والخبث بضمين ويجوز تسكين الباء على الاصح جمع خيث والخبائث جمع خيثة قيل المراد بهما ذكران الشياطين وناثمهم وقيل غير ذلك **(قوله وبعده)** لانه حال مباشرة الوضوء درر وفيها ان عند بعض المشايخ تسن قبله وعند بعضهم بعده فالاحوط ان يجمع بينهما اه واختاره في الهداية وقاضي خان **(قوله الاحال)**

\* وشرطها والقصد  
والكيفية \* (و) البداء  
(بالتسمية) قولاً وتحصل بكل  
ذكر لكن الوارد عنه عليه  
السلام باسم الله العظيم  
والحمد لله على دين الاسلام  
(قبل الاستنجاء وبعده)  
الاحال

كث في ح) صهر ر مرد ميسى قبل رفع ثيابه ران في غير مكان معد تقصا،  
 ح) لا بد من دخول ميسى فمهم من ثيابه ولا يشترط سببه بعض الناس انه تعالى  
 (قوله ان مديون) وفي في ح) به ثيابه الا يسمي وجوهه بها ويرأى به عند غسل  
 كل وضوء مرة (قوله لا ر ح) ي ر سبه في ثيابه وعل ان الزمعي  
 ذكر انه لا يحصل السنة في وضوءه وقلنا لا في لا ر وضوءه بل وحديثه لا كل  
 فان كل خمسة فعل مبتدأ قل في ا ب ر ميسه قل في ح) ثيابه ران ثياب ميسه والله تعالى ان  
 اتصدق بدرهم فعليه بكل ميسه رهم لان كل خمسة اكل رهم وذكر في الاحتج ان هذا التعليل  
 يستلزم في الاكل تحصيل السنة في اليد لا استدراك ماوت وقول شارح السنة والاولى انه  
 استدراك لما فات فقوله صلى الله عليه وسلم اذا اكل احدكم فليسمي ان يذكر اسم الله على  
 طعمه ويقل بسم الله ه ه و آخره رواد ورواد وقرمسي ولا حديث في الوضوء اه اى يقول  
 يكن فيه استدراك ما فات ما يكن لقوله وله فائدة ولا يمكن الاستدراك في الوضوء بقوله  
 بسم الله اوله و آخره لان الحديث وارد في الاكل ولا حديث في الوضوء وقد يقال اذا حصل به  
 الاستدراك في الاكل مع به فعل متعددة يحصل في الوضوء بالاولى لانه فعل واحد فيستفاد  
 من دلالة بعض الدلائل ونفوذ ما نقله العيني في شرح الهداية عن بعض العلماء انه اذا  
 سمى في الماء الوضوء اجزأه (قوله وليقل بسم الله ح) داراد تحصيل السنة فيها وت كان  
 الاولى ان يقول ما يقل (تمة) مد كره المصنف من ان البداءة بالتسمية سنة هو مختار الفقهاء  
 وكثير من المتأخرين ورحى في الهداية ندبها قيل وهو ظاهر الرواية نهر وتعجب صاحب  
 البحر من ائحق ابن النعمان حيث رخصها وجوبها وذكر في باب شروط الصلاة ان الحق  
 ما عليه علمه من انها مستحبة كيف وقد قل الامام احمد لا عند فيها حديث ثابت (قوله البداءة  
 بغسل يديه) قل ابن الكمال السنة تقديم غسل اليد واما نفس الغسل فمفروض ولا إشارة الى  
 هذا المعنى قل البداءة غسل يديه ولا يقل غسل يديه ابتداء كما قل غيره اه (قوله الطاهرين)  
 ما غسل التجستين فواح بحر (قوله لا لا) لا يكتف بقول المصنف الآتى وثالث الغسل  
 لان استدراك منه ان المراد به غسل الاعضاء الثلاثة فوهو قل في الحلية والظاهر انه لو نقص  
 غسلها ما عمن الثلاث كان آتيا السنة رده كما انه على انه في رواية عند اصحاب السنن الاربع  
 لحديث المستقيم انه صلى الله عليه وسلم قل مرين او لا لا وقال الترمذي حسن صحيح (قوله  
 قبل الاستنجاء وبعده) وفي في المهر والاخذ ان الاستدراك يضاف على الحقيقي يضاف على الاصافي  
 ايضا وهما ستان لاه احده ه (قوله وقد لا يتيقظ) ي اوقع في الهداية وغيرها مع  
 حديث الصحيحين ان سلفه حدك من ميسه فلا ميس يديه الا حتى غسلها وامض  
 ميسه حتى يغسلها لان ميسه لا يدى ابن ثابت يده (قوله انه في) اى غير مقصود الذكر الاحترار  
 من غيره قل في الغاية خص المصنف بعنى صاحب الهداية بالمستيقظ تبركا بلفظ الحديث  
 والسنة تشمل المستيقظ وغيره عليه الاكثرون اه ومنهم من قل انه مقصود وان غسلها  
 ميسه المستيقظ ان كفى في شرحه في المهر الاصح الذي عليه الاكثر انه سنة مطلقا لكنه عند  
 توهجه سنة موكدة كما لا بد من الاستنجاء او كان على يده نجاسة وغيره مؤكدة عند

الكشف وفي محل نجاسة  
 فيسمى ثيابه وسمي  
 في حاله لا يحصل السنة  
 بل امدون واما الاكل  
 فتحصل السنة فيه لا ميسه  
 وت وليقل بسم الله وله  
 و آخره (ه) مديون (مصل  
 اليدين) مديونين لا ناقبل  
 الاستنجاء ومعه وقيد  
 الاستيقظ انه في

(قوله يغسل يديه) لعله  
 وقع هكذا في نسخة  
 كتبها والافادى في  
 شرح الشارح من الين  
 اه مصححه

مطلب

في دلالة المفهوم

وبذا يقل قبل ادخالهما  
الاناء للاثبتوه اختصاص  
السنة بوقت الحاجة لان  
مفاهيم الكتب حجة بخلاف  
اكثر مفاهيم النصوص  
كذاتي الشهر وفيه من الحجج  
المفهوم معتبر في الروايات  
اتفاقا ومنه اقوال الصحابة  
قل ويبنى تقييده بما يدرك  
بالرأى لاما لا يدرك به اه  
وفي التهستاني عن حدود  
النهاية المفهوم معتبر في نص  
العقوبة كما في قوله تعالى  
كلا انهم عن ربهم يومئذ  
محجوبون واما اعتباره  
في الرواية فكثير لا كلي  
(الى الرسغين) بالضم  
مفصل الكف بين الكوع  
والكرسوع واما البوع  
ففي الرجل قل

\* وعظم الى الابهام كوع  
و مالى \* لخصره الكر  
سوع والرغ في الوسط \*  
\* وعظم الى ايهام رجل  
ماتق \* بوع فخذ بالعلم  
واخذ من العاط \*

٢ من الحد نسجداى من  
كتاب الحد ط

٣ قوله لاما لا يدرك به هكذا  
نحطه والذي في نسخ  
الشارح لاما لا يدرك به اه  
صححه

عدم توهمها كما اذا نام لاعتنى شئ من ذلك او لم يكن مستيقظا عن نوم اه ونحوه في البحر (قوله  
ولذا) اى لكون القيد اتفاقا وان الغسل سنة مطلقا (قوله وقت الحاجة) اى الى ادخالهما  
الاناء ابن كمال فيكون مفهومه انه اذا لم يحتاج الى ذلك بأن كان الاناء صغيرا يمكن رفعه والعص  
منه لا يسن غسلهما مع انه يسن مطلقا (قوله لان مفاهيم الكتب حجة) علة لتوهم اى انه  
لو قال ذلك لتوهم ما ذكر لان الحجج والمفاهيم جمع مفهوم وهو دلالة اللفظ على شئ مسكوت عنه  
وهو قسبان \* مفهوم الموافقة وهو ان يكون المسكوت عنه اى غير المذكور موافقا للمنطوق  
اى المذكور في الحكم كدلالة النهى عن التأفيف على حرمة الضرب وهذا يسمى عندنا دلالة  
النص وهو معتبر اتفاقا \* ومفهوم المخالفة بخلافه وهو اقسام مفهوم الصفة والشرط والغاية  
والعدد واللقب وهو معتبر عند الشافعى الا مفهوم اللقب قل في التحرير والحفية ينفون  
مفهوم المخالفة بأقسامه في كلام الشارع فقط اه فافاد انه في الروايات ونحوها معتبر بأقسامه  
حتى مفهوم اللقب وهو تعاقب الحكم بخامد كقوله صلاة الجمعة على الرجال الاحرار فينهم  
منه عدم وجوبها على النساء والعبيد وفي شرح التحرير عن شمس الائمة الكردي ان  
تخصيص الشئ بالذكر لا يدل على نفي الحكم عما عداه في خطابات الشارع فأما ما في مفاهيم  
الناس وعرفهم وفي المعاملات والعقوبات فيدل اه وتوضيح هذا المحل يطلب من حواشينا  
على شرح المنار (قوله بخلاف اكثر مفاهيم النصوص) كالأيات والاحاديث لكونها من  
جوامع الكلم فتحتمل فوائد كثيرة تقتضى تخصيص المنطوق بالذكر ولذا ترى الخلف  
يستفيدون منها ما لا يدركه السلف بخلاف الرواية فانه قلما يقع فيها تفاوت الانظار والمراد  
مفاهيم المخالفة اما مفاهيم الموافقة فمعتبرة مطلقا كما قدمناه وقيد بالاكثر لان من النصوص  
ما يعتبر مفهومه كنص العقوبة كياتى (قوله وفيه من الحجج ٢) اى في النهر من كتاب الحجج عند  
ذكر الجنائيات (قوله في الروايات) اى عن الائمة والمراد في اكثرها كما ترى (قوله منه) اى من  
الذى يعتبر مفهومه اتفاقا (قوله تقييده) اى ما ذكر من اعتبار المفهوم في اقوال الصحابة  
ط (قوله بما يدرك بالرأى) اى ما للعتل فيه مجال وتصرف ط (قوله لاما لا يدرك به ٣) اى  
لانه في حكم المرفوع والمرفوع نص والنص لا يعتبر مفهومه ط اقول ولهذا اتفق اصحابنا  
على تقليد الصحابة فيما لا يدرك بالرأى كما في اقل الحيض تلوا انه لانه ايام اخذا بقول عمر رضى الله  
عنه لتبين جهة السماع (قوله كما في قوله تعالى الحج) لان اهل السنة ذكروا من جملة الادلة  
على جواز رؤيته تعالى في الآخرة هذه الآية حيث جعل الحجب عن الرؤية عقوبة للنهار  
فيفهم منه ان المؤمنين لا يحجبون والا لم يكن ذات عقوبة للنهار (قوله كما كثيرا لا كلي) يحمل  
عليه ما مر عن النهر ومن غير الاكثر ما مر من تقييد الهداية بالمستيقظ (قوله الى الرسغين)  
تثنية رسغ بالسین والصاد وبضم فسكون او بضمين اقاده في القاموس (قوله مفصل الكف)  
على وزن منبر ماتي العظمين من الجسد قاموس وهو اسم جنس يصدق على ما فوق الواحد  
فلذا ساغ تفسير المتن به تأمل (قوله تال) اى الشاعر وتساهلوا في حذف فاعله لانه معلوم  
لانه لا يقول النظم الا الشاعر ط (قوله لخصره) اى الشخص المعلوم من المقام ط (قوله في  
الوسط) في بعض النسخ ما وسط اى ما توسط بينهما (قوله فيخذ بالعلم) اى زائدة او اداية

والمنعول محذوف أي حذوه المسائل بعلم لا بطل لانه قد يقع في الغلط او ضمن خذ معنى  
 انفسر (قوله ثم ان لم يمكن) ثم لم ترتب والترجيح في الاخبار لانه من تمام اول الكلام وفي  
 كيفية غسل تفصيل ذكر الشارح الحق منه وترك الظاهر قل في النهر ثم كيفية هذا  
 الغسل ان الاناء ان امكن رفعه غسل اليمنى ثم اليسرى بلانا وان لم يمكن لكن مع اناء صغير  
 فكذلك والادخل اصابع يده اليسرى مضمومة دون الكف وصب على اليمنى ثم يدخلها  
 ويغسل اليسرى اه وفي البحر قولوا يكره ادخال اليد في الاناء قبل الغسل للحديث وهي كراهة  
 تنزيه لان النبي فيه مصروف عن التحريم بقوله فانه لا يدري اين باب يده وانتهى محمول على  
 الاناء الصغير او الكبير اذا كان معه اناء صغير فلا يدخل اليد اصلا وفي الكبير على ادخال  
 الكف كذا في المستصحب وغيره وفي شرح الاقطع يكره الوضوء بالماء الذي ادخل المستيقظ  
 يده فيه لاحتمال النجاسة كما الذي ادخل النبي يده فيه اه اقول وظهر التعليل انه  
 لو نام مستحيا ولا نجاسة عليه لا يكره ادخال يده ولا وضوء مما ادخل يده فيه لعدم احتمال  
 النجاسة تأمل (قوله وصب على اليمنى) اي ثم يدخلها ويغسل اليسرى كما مر (قوله لاجل  
 التيامن) فيه جواب عميق للاحاجة الى الصب على كل واحدة من كفيه على حدة لانه يمكن  
 غسل الكفين بما صبه على الكف اليمنى كما هو العادة وردة في الدرر بأن فيه ترجيحا لعادة  
 العوام على عرف الشرع اي لان عرف الشرع البداية باليمن وبأن نقل البلة في الوضوء من  
 احدى اليدين او الرجلين الى الاخرى لا يجوز بخلاف الغسل اه اقول لكن ذكر في الحلية  
 ان ظاهر الاحاديث الجمع بينهما وانه نص غير علمائنا على انه لا يستحب التيامن هنا كما في غسل  
 الحدين والمنخرين ومسح الاذنين والحنين الا اذا تعذر ذلك فحينئذ يقدم اليمنى منهما  
 والتواعد لا تنبؤ عنه اه ملخصا لكن يشك عليه مسألة نقل البلة وقد شجب بأن نقل البلة  
 يجوز هنا بدليل ظاهر الاحاديث فتكون حينئذ عدة العوام موافقة لعرف الشرع ونذا قل  
 ابن حجر في التلخفة وليس غسلهما معا للاتباع انتهى في تأمل (قوله ولو ادخل الكف الح)   
 محترز قوله ادخل اصابع يسراه (قوله ان اراد الغسل) اي غسل الكف (قوله صار اناء   
 مستعملا) اي اناء الملاقى للكف اذا فصل لاجتماع ماء بخر وفيه كلام طويل سيأتى في  
 بحث المستعمل (قوله لا) اي لا يصير مستعملا ومنه اذا وقع الكوز في الحب قد دخل يده الى  
 امرافق بخر وذات الحاجة وان وجدت علة الاستعمال وهي رفع الحدث كما افاده (قوله   
 ولو لم يمكنه الاعتراف الح) في البحر واهر عن المضممرات لو يداه تحستان امر غيره بالا عرف   
 والصب فن لم يجد ادخل منديلا فيغسل بما تقدر منه فن لم يجد رفع الماء بفيه فن لم يقدر   
 تيمم وصلى ولا امدد عليه اه قل في البحر وفي مسألة رفع الماء بفيه اختلاف والصحيح انه يصير   
 مستعملا وهو يزيل الحب اه اي فيزيل ما على يديه من الحب ثم يغسلهما للوضوء افاده   
 ط (قوله وهو سنة) اراد بها مصنفه الشامل للمؤكد وغيره الح اي لانه عند توهم النجاسة   
 سنة مؤكدة وعند عدمه غير مؤكدة كقدمناه (قوله كما ان الماتحة) اي قراءتها واجبة   
 وتنبؤ عن الفرض واعلم ان ما ذكره هنا من انه سنة تنوب عن الفرض هو ما اختاره في   
 السكافي وسمعه في الدرر وهو احد اقوال بلامة لكنه مخالف لما اشار اليه صدر كلامه حيث

ثم ان لم يمكن رفع الاناء  
 ادخل اصابع يسراه  
 مضمومة وصب على اليمنى  
 لاجل التيامن ولو ادخل  
 الكف ان اراد الغسل  
 صار اناء مستعملا وان  
 اراد الاعتراف الاول لم  
 يمكنه الاعتراف بشئ  
 ويده تحستان تيمم وصلى  
 ولم يعد (وهو) سنة كما ان  
 الماتحة واجبة (ينوب  
 عن مخصص)

عبر بالبداة بغسل يديه فانه ظاهر في اختيار القول بأنه فرض وتقديمه سنة كما قدمناه عن ابن  
 كمال وهذا ما اختاره في الفتح والمعراج والخبازية والسراج لقول محمد في الاصل بعد غسل  
 الوجه ثم يغسل ذراعيه ولم يقل يديه فلا يجب غسلهما ثانيا قال في البحر وظاهر كلام المشايخ  
 انه المذهب وقال السرخسي الاصح عندي انه سنة لا تنوب عن الفرض فيعيد غسلهما  
 واستشكله في الذخيرة بأن المقصود التطهير وقد حصل وأجاب الشيخ اسمعيل النابلسي بأن  
 المراد عدم النية من حيث ثواب الفرض لو أتى به مستقلا قصدا اذا السنة لا تؤديه ويؤيده  
 اتفاقهم على سقوط الحدث بلانية اه وحاصله ان الفرض سقط لكن في ضمن الغسل  
 المسنون لا قصدا والفرض انما يثاب عليه اذا أتى به على قصد الفرضية كمن عليه جنابة قد  
 نسيها واغتسل للجمعة مثلا فانه يرتفع حدثه ضمنا ولا يثاب ثواب الفرض وهو غسل الجنابة  
 ما لم ينو له لانه لا ثواب الا بالنية وحينئذ فيسن ان يعيد غسل اليدين عند غسل الذراعين ليكون  
 آتيا بالفرض قصدا ولا ينوب الغسل الاول منابه من هذه الجهة وان ناب منابه من حيث  
 انه لو لم يعده سقط الفرض كما يسقط لو لم ينو اصلا ويظهر لي على هذا انه لا مخالفة بين الاقوال  
 الثلاثة لان القائل بالفرضية اراد انه يجزئ عن الفرض وان تقديم هذا الغسل المجزئ عن  
 الفرض سنة وهو معنى القول بأنه سنة تنوب عن الفرض والظاهر انه على هذين القولين يسن  
 اعادة الغسل لما مر فتجد الاقوال والله تعالى اعلم **(قوله ويسن الخ)** نقله في النهر عن الذخائر  
 الاشرفية وفيه تأييد لما ذكرناه آنفا حيث لم يقيد بأحد الاقوال اذ يبعد القول بأن اعادة  
 غسلها عبث واسراف فافهم **(قوله والسواك)** بالكسر بمعنى العود الذي يستاك به  
 وبمعنى المصدر قال في الدرر وهو المراد ههنا فلا حاجة الى تقدير استعمال السواك اه  
 فالمراد الاستياك قال الشيخ اسمعيل وبه عبر في الفتح وصرح به في الغاية وغيرها ونقله ابن  
 فارس في مقياس اللغة وهو في الصباح النيرايا فليرد ما قيل انه لم يوجد في الكتب العترة  
 اه ونقله نوح افندي ايضا عن الحافظ ابن حجر والعراقي والكرمانى قال وكفى بهم حجة **(قوله)**  
 سنة مؤكدة) خبر لمبتدأ محذوف ان قدر قوله والسواك معطوفا على ما قبله لا مبتدأ وعلى  
 العطف فهل هو مرفوع او مجرور استظهر في البحر تبعنا للزبلي الثاني ليفيدان الابتداء به  
 سنة ايضا واستظهر في النهر الاول لترجيح كونه عند المضمضة ثم قيل انه مستحب لانه ليس من  
 خصائص الوضوء وصححه الزبلي وغيره وقال في الفتح انه الحق لكن في شرح المنية الصغير  
 وقد عده القدوري والاكثر من السنن وهو الاصح اه قلت وعليه المتون **(قوله عند)**  
 المضمضة) قال في البحر وعليه الاكثر وهو الاولى لانه اكمل في الانقاء **(قوله)** وهو للوضوء  
 عندنا) اى سنة للوضوء وعند الشافعي للصلاة قال في البحر وقالوا فائدة الخلاف تظهر فيمن  
 صلى بوضوء واحد صلوات يكفيه عندنا لا عنده وعلمه السراج الهندي في شرح الهداية بأنه  
 اذا استاك للصلاة ربما يخرج دم وهو نجس بالاجاع وان لم يكن ناقضا عند الشافعي **(قوله)**  
 الا اذا نسيه الخ) ذكره في الجوهرة ومفاده انه لو أتى به عند الوضوء لا يسن له ان يأتي به عند  
 الصلاة لكن في الفتح عن الغزنوية ويستحب في خمسة مواضع اصفرار السن وتغير الرائحة  
 والقيام من النوم والقيام الى الصلاة وعند الوضوء لكن قال في البحر ينافيه ما نقلوه من انه

ويسن غسلهما ايضا مع  
 الذراعين (والسواك) سنة  
 مؤكدة كما في الجوهرة  
 عند المضمضة وقيل قبائها  
 وهو للوضوء عندنا الا اذا  
 نسيه فيندب للصلاة كما  
 يندب لاصفرار السن وتغير  
 رائحة وقراءة قرآن

عندنا للوضوء، الصلاة ووفق في النهر لحمل في الغزوة على في الجوهرية أي الموضوء.  
 وإذا نسيه يكون مدونا للصلاة للوضوء، وهذا ما سار به الشارح لكن قال الشيخ اسمعيل  
 فيه نظر بالنظر إلى تعليل السراج الهندي المتقدم أنه أقول هذا التعليل غليل فقد رد بأن  
 ذلك امر متوهم مع أنه لمن يثابر عليه لا يدعى ويظهر في التوفيق بأن معنى قولهم هو للوضوء.  
 عندنا بيان ما تحصل به الفضيلة الواردة فيما رواه احمد من قوله صلى الله عليه وسلم صلاة  
 بسواك افضل من سبعين صلاة بغير سواك أي أنها تحصل بالإتيان به عند الوضوء وعند  
 الشافعي لا تحصل إلا بالإتيان به عند الصلاة فعند كل صلاة صلاها بذات الوضوء لها هذه  
 الفضيلة خلافا له ولا يلزم من هذا في استحبابه عندنا لكل صلاة أيضا حتى يحصل التنافي  
 وكيف لا يستحب للصلاة التي هي منحة الرب تعالى مع أنه يستحب للاجتماع بالناس ذلك في  
 امداد الفتاح وأيس السواك من خصائص الوضوء فإنه يستحب في حالات منها غير النهم  
 والقيام من النوم من صلاة ودخول البيت والاجتماع بالناس وقراءة القرآن لقول أبي  
 حنيفة إن السواك من سبعين سنة في تروى فيه الاحوال كلها، هـ في القهستاني ولا يخص  
 بالوضوء كما قبل بل سنة على حدة على ما في شعر الرديّة وفي حاشية الهداية أنه مستحب  
 في جميع الاوقات ويؤكد استحبابه عند قصد التوضؤ فيس أو يستحب عند كل صلاة اه  
 ومن صرح باستحبابه عند الصلاة أيضا الحلبي في شرح انية الصغير وفي هدية ابن العماد  
 أيضا وفي التتارخانية عن التتمة ويستحب السواك عندنا عند كل صلاة ووضوء وكل ما يغير  
 القم وعند الميظنة اه فعتنم هذا التحرير الفريد (قوله واقفه الخ) أقول ذلك في المعراج  
 ولا تقدير فيه بل يستاك إلى ان يطعن قلبه بزوان الكهنة واصفرار السن والمستحب فيه  
 ثلاث بثلاث مياه اه والظاهر ان المراد لا تقدير فيه من حيث تحصيل السنة وإنما تحصل  
 باطمئنان القلب فلو حصل بأقل من ثلاث لم يستحب كما لها كما تلو في الاستحباب بالحجر (قوله  
 في الأعلى) ويبدأ من الجانب الايمن ثم اليسر وفي الاسافل كذلك بحر (قوله ثياه لالة)  
 بأن يله في كل مرة (قوله ندب امساكه ببناء) كذا في البحر والنهر قل في الدرر لانه المنقول  
 المتوارث اه وطاهره انه منقول عن النبي صلى الله عليه وسلم لكن قل محشية العلامة  
 نوح افندي أقول دعوى النقل تحتاج إلى نقل ولم يوجد غاية يقال ان السواك ان كان  
 من باب التلخيص استحب باليمن كضعفة وان كان من باب ازالة الأذى فباليسرى والظاهر الثاني  
 كما روى عن مالك واستدل الاول بما ورد في بعض طرق حديث عائشة أنه صلى الله عليه وسلم  
 كان يعجبه القيام في ترجمه متعلاه وظهوره وسواكه ورد بأن المراد البداءة بالجانب الايمن  
 من القم اه ما حصا وفي البحر والنهر والسنة في كيفية أخذه ان يجعل الحنصر أسفله  
 والابهام اسفل رأسه وبقى الاصابع فوقه كما رواه ابن مسعود (قوله وكونه لنا) كذا  
 في الفتاح وفي السراج يستحب ان يكون السواك لأرطبا يلتوى لانه لا يزيل القناح وهو وسخ  
 الانسان ولا يابس يخرج الالة وهي منبت الاسنان اه فلما رد ان رأسه الذي هو محل  
 استعماله يكون لنا أي لا في غاية الحشونة ولا في غاية النعومة تأمل (قوله بلاعتقد) في شرح  
 درر البحار قليل العقد (قوله في غلط الحنصر) كذا في المعراج وفي الفتاح الاصبع (قوله

واقفه ثلاث في الأعلى  
 وثلاث في الاسافل (بناء)  
 ثلاثة (و) ندب امساكه  
 (ببناء) وكونه لنا مستويا  
 بلا عقد في غلط الحنصر



وطول شبر) الظاهر أنه في ابتداء استعماله فلا يضر نقصه بعد ذلك بالقطع منه لتسويته تأمل وهل المراد شبر المستعمل أو المعتاد الظاهر الثاني لأنه محل الاطلاق غالباً **(قوله ويستاك عرضاً أطولاً)** أي لأنه يجرح لحم الانسان وقال الغزنوي طولاً وعرضاً والاكثر على الادل بجر لكن وفق في الحلية بأنه يستاك عرضاً في الانسان وطولاً في اللسان جمعاً بين الاحديث ثم نقل عن الغزنوي أنه يستاك بالمدارة خارج الانسان وداخلها أعلاها وأسفلها ورؤس الاضراس وبين كل سنين **(قوله ولا يقبضه)** أي بيده على خلاف الهيئة المسنونة **(قوله لا يمسه)** بضم الميم كيخص وأما بلع الريق بالامص ففي الحلية قال الحكيم الترمذي وأما بلع ريقك أول ماتستاك فانه ينفع الجذام والبرص وكل داء سوى الموت ولا تباع بعده شيئاً فانه يورث الوسوسة يرويه زياد بن علاقة اه **(قوله ولا يصعه الخ)** أي لا يلقيه عرضاً بل ينصبه طولاً قال القهستاني وموضع سواكه صلى الله عليه وسلم من اذنه موضع القلم من اذن الكلب وأسوكه أصحابه خلف آذانهم كما قال الحكيم الترمذي وكان بعضهم يضعه في طي عمامته اه **(قوله ولا افحط الخنون)** فانه يروي عن سعيد بن جبير قال من وضع سواكه بالارض فجن من ذلك فلا يلوم من انفسه حلية عن الحكيم الترمذي **(قوله ويكره بمؤذ)** قال في الحلية وذكروا غير واحد من العلماء كراهته بقضبان الرمان والريحان اه وفي شرح الهداية للمعيني روى الحرث في مسنده عن ضمير بن حبيب قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن السواك بعود الريحان وقال انه يحرك عرق الجذام وفي النهر ويستاك بكل عود الالمان والتقصب وافضله الاراك ثم الزيتون روى الطبراني نعم السواك الزيتون من شجرة مباركة وهو سواكي وسواك الانبياء من قبلي **(قوله ومن منافعه الخ)** في الشرب بلالية عن حاشية صحيح البخاري للفارسي ان منها انه يطلى بالشيب ويحد البصر وأحسنها انه شفاء لما دون الموت وانه يسرع في المنسى على الصراط اه ومنها ما في شرح النية وغيره انه مطهرة للفم ومرضاة للرب ومفرحة للملائكة ومبلاة للبصر ويذهب البحر والحقر ويبيض الانسان ويشد اللثة ويهضم الطعام ويقطع الباطن ويضعف الصلاة ويعطو طريقت القرآن ويزيد في الفصاحة ويقوى المعدة ويسخط الشيطان ويزيد في الحسنات ويقطع المرة ويسكن عروق الرأس ووجع الانسان ويطيب النكهة ويسهل خروج الروح قال في النهر ومنافعه وصات الى نيف ولا ين منفعة أدناها اماطة الاذى وأعلاها تذكير الشهادة عند الموت رزقنا الله ذلك بمنه وكرمه **(قوله عنده)** أي عند الموت **(قوله أو الاصبع)** قال في الحلية ثم بأي اصبع استاك لأبأس به والافضل أن يستاك بالسبطين يبدأ بالسبابة اليسرى ثم باليمنى وان شاء استاك بإبهامه اليمنى والسبابة اليمنى يبدأ بالإبهام من الجانب الايمن فوق وتحت ثم بالسبابة من الايسر كذلك **(قوله كما يقم)** الملك مقامه) أي في التواب اذا وجدت النية وذلك ان المواظبة عليه تضعف استقامتها فيستحب لها فعله بجر وظاهره انه لا يتقيد بحال المضغطة **(قوله ولذا عبر بالغسل)** أفاد أن الاستيعاب يفاد بالغسل دون المضغطة والاستنشاق وفيه نظر فانهما كذا في المضغطة اصطلاحاً استيعاب الماء جميع الفم وفي اللغة التحريك والاستنشاق اصطلاحاً ايصال الماء الى المارن ولغة من النشق وهو جذب الماء ونحوه بريخ الانف الى داخله بجر وأجيب بأن

وطول شبر ويستاك عرضاً  
لا طولاً ولا مضطجماً فانه  
يورث كبير الطحال ولا  
يقبضه فانه يورث الباسور  
ولا يمسه فانه يورث العمى  
ثم يغسله والا فيستاك  
الشيطان به ولا يزداد على  
الشبر والاذل شيطان يرك  
عليه ولا يصعه بل ينصبه  
والافحط الخنون قهستاني  
ويكره بمؤذ ويحرم بذى  
سم ومن منافعه انه شفاء  
لما دون الموت ومذكر للشهادة  
عنده وعند فقده وفقد  
استانه تقوم الحرقرة الحسنة  
او الاصبع مقامه كما يقوم  
الملك مقامه للمرأة مع  
القدرة عليه (ه غسل الفم)  
أي استيعابه ولذا عبر بالغسل

مطلب

في منافع السواك

المتراد مثله التريبي وهو أن السنة فيهما المبالغة والغسل أدل على ذلك وأورد أن المبالغة المذكورة ليست نفس الاستيعاب على أن المبالغة سنة أخرى فالتعبير عنها وعن أصله بعبارة واحدة يومهم أنهما سنة واحدة وليس كذلك نهر وأيضاً لا يناسب ذلك من صرح بسنة المبالغة كالمصنف قلت فلاحسن أن يقال أن التعبير بغسل الفم والالف أدل على الاستيعاب من المضمضة والاستنشاق بالنظر إلى المعنى اللغوي تأمل (قوله أو الاختصار) أورد عليه أن الاختصار مطلوب ما لم يفوت فائدة مهمة من المضمضة إدارة الماء في الفم ثم بحج والغسل لا يدل على ذلك واجاب في النهر بأن كون المنج شرطاً فيها هو رواية عن الثاني والأصح أنه ليس بشرط لما في الفتح لو شرب الماء عبا أجزاءه عن المضمضة وقيل لا ومصلاً لا يجزيه هذا وأبدى العيني وجهاً ثالثاً هو التنبيه على حديثه (قوله بياه) انما قل بياه ولم يقل لاننا ليدل على أن السنون الثلاث بياه جديدة أوده في المنحط (قوله المازن) هو ما لأن من الالف ق م وس (قوله وهما سنتان مؤكدتان) فلو تركهما انتم على الصحيح سراج قل في الحلية لعله محمول على ما اذا جعل الترك عادة له من غير عذر كما لو امكنه في ترك الثلاث كما يأتي (قوله مشتملتان) أي مشتمل كل منهما على سنتين خمس وباعتبارها تكون السنن اثنتي عشرة سنة ففهم نعم فديقال الترتيب سنة واحدة فيهما تأمل (قوله والثالث) في البحر عن المعراج ان ترك التكرار مع الامكان لا يكره وأيده في الحلية بأنه ثبت عنه صلى الله عليه وسلم انه تيممض واستشق مرة كما اخرج ابو داود ثم قل وينبغي تقييده بما اذا لم يجعل الترك عادة له (قوله وتجديد الماء) أي اخذها جديداً في كل مرة فيهما (قوله وفعامها باليحيى) أي ويمتخط ويستثنى باليسرى كفي المنية والمعراج (قوله والمبالغة فيهما) هي السنة الخامسة وفي شرح الشيخ اسمعيل عن شرح المنية والظاهر انها مستحبة (قوله الغرغرة) أي في المضمضة ومجاورة المازن في الاستنشاق وقيل المبالغة في المضمضة تكثير الماء حتى يملأ الفم قل في شرح المنية والاول اشهر (قوله وسر تقديمهما) أي حكمة تقديمهما على فرائض الوضوء (قوله اعتبار اوصاف الماء) على حذف مضاف أي الوقوف على تمام اوصاف الماء فان اوصاف اللون والطعم والريح فاللون يرى بالبصر وبهما يحصل تمام اوصاف التي قد تعرض له ففهم (قوله ولو عنده ماء الخ) في شرح الزاهد عن الشفاء المضمضة والاستنشاق سنتان مؤكدتان من تركهما يأثم قال الزاهد وبهذا تبين ان من عنده ماء للوضوء مرة معهما وثلاثاً بدونهما فإنه يتوضأ مرة معهما اه كذا في الحلية أي لانهما أكد من الثلاث بدليل الاثم بتركهما لكن قدما حمل الاثم على اعتبار الترك بلا عذر على ان الثلاث كذلك كما يأتي والاحسن قول لان النبي صلى الله عليه وسلم ورد عنه ترك الثلاث حيث غسل مرة مرة وقيل هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به ولم يرد عنه ترك المضمضة والاستنشاق (قوله اجزاء) أي عن اصل المضمضة والاستنشاق وفاته سنة التجديد (قوله وعكسه) أي بان قدم الاستنشاق لا يجزيه لصيرورة الماء مستعملاً بخراً أي لان ما في الالف لا يمكن امساكه بخلاف في الفم والمراد لا يجزيه عن المضمضة والا فلاستنشاق صح وان فاته الترتيب تأمل (قوله الاولى نعم) ظاهره ولو تسوك لاحتمال ان يتخلل من اجزاء السواك شيء اوبقى الرطعام لا يخرج السواك ولا يجرط

او للاختصار (بياه) ثلاثة (والالف) بلوغ الماء المازن (بياه) وهما سنتان مؤكدتان مشتملتان على سنتين خمس الترتيب والثالث وتجديد الماء وفعامها باليحيى (والمبالغة فيهما) بالغرغرة ومجاورة المازن (اغير الصائم) لاحتمال الفساد وسر تقديمهما اعتبار اوصاف الماء لان لو انه يدرك بالبصر وطعمه بالشم وريحه بالالف ولو عنده ماء يكفي للغسل مرة معهما وثلاثاً بدونهما غسل مرة ولو اخذها مضمضة ببعضه واستشق بياقيه أجزاءه وعكسه لا وهل يدخل اصبعه فيه وانفه الاولى نعم فهستاني

(قوله وتخليل اللحية) هو تفريق شعرها من اسفل الى فوق بحر وهو سنة عند ابن يوسف وابوخليفة ومحمد يفضلانه ورجح في المبسوط قول ابن يوسف كما في البرهان شربلاية وفي شرح المنية والادلة ترجحه وهو الصحيح اه قال في الحلية والظاهر ان هذا كله في الكنة اما الحنيفة فيجب اتصال الماء الى ماتحتها وجزم به الشربلاية في منته (قوله الغير المحرم) اما المحرم فمكره نهر (قوله بعد التلث) اى تلتلث غسل الوجه امداد (قوله) ويجعل ظهر كفه الى عنقه نقله العلامة نوح افندي عن بعض الفضلاء بلفظ وينبغي ان يجعل الخ وكتب في الهامش انه الفاضل البرجندی وقل في المنح وكيفيته على وجه السنة ان يدخل اصابع اليد في فروجها التي بين شعراتها من اسفل الى فوق بحيث يكون كف اليد خارجا وظهرها الى المتوضي اه اقول لكن روى ابو داود عن انس كان صلى الله عليه وسلم اذا توضأ اخذ كفا من ماء تحت حنكه فخلل به لحيته وقال بهذا امرني ربي ذكره في البحر وغيره والمتبادر منه ادخال اليد من اسفل بحيث يكون كف اليد لداخل من جهة العنق وظهرها الى خارج ليكن ادخال الماء المأخوذ في خلال الشعر ولا يمكن ذلك على الكيفية المارة فلا يبقى لآخذه فائدة فليتأمل وما في المنح عزاء الى الكفاية والذي رأته في الكفاية هكذا وكيفيته ان يخلل بعد التلث من حيث الاسفل الى فوق اه ثم اعلم ان هذا التخليل باليد اليمنى كما صرح به في الحلية وهو ظاهر وقل في الدرر انه يدخل اصابع يديه في خلال لحيته وهو خلاف ما مر فتدبر (قوله وتخليل الاصابع) هو سنة مؤكدة اتفاقا سراج وما في الشربلاية من ذكر الخلاف انما ذكره في تخليل اللحية كما قدمناه فافهم قال في البحر وقيد في السراج اى التخليل بان يكون بماء متقاطر في تخليل الاصابع ولم يقيد في تخليل اللحية اه اقول قد علمت من الحديث المار التقييد في تخليل اللحية باخذ كف من ماء وفي البحر ويقوم مقامه اى تخليل الاصابع الادخال في الماء ولو لم يكن جاريا وفيه عن الظهيرية ان التخليل انما يكون بعد التلث لانه سنة التلث اه قات لكن ذكر في الحلية عند ذكره استيعاب الاعضاء بالغسل في كل مرة اه يؤخذ منه استئان تلتلثه ثم روى عن الدارقطني والبيهقي باسناد صحيح جيد عن عثمان رضى الله عنه انه توضأ فخلل بين اصابع قدميه ثلاثا وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كما فعلت (قوله الدين) اى اصابع الدين ط (قوله بالتشبيك) نقله في البحر بصيغة قيل وكيفيته كما قاله الرحمتي ان يجعل ظهرا لبطن لئلا يكون اشبه بالعب (قوله والرجلين الخ) ذكر هذه الكيفية في المعراج وغيره وقال بذلك ورد الخبر وكذا ذكرها القدوري مروية مع تقييد التخليل بكونه من اسفل وتعقب في الفتوح ورود هذه الكيفية بقوله والله اعلم به ومثله فيما يظهر امر اتفاق لاسنة مقصودة قل تليذه ابن امير حاج الحلبي في الحلية شرح المنية لكن الذي في سنن ابن ماجه عن المستورد ابن شداد قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ فخلل اصابع رجليه بخنصره واما كونه بخنصر يده اليسرى وكونه من اسفل والله اعلم به وبشكل كونه بخنصر اليسرى انه من الطهارة والمستحب في فعلها اليمنى ولعل الحكمة في كونه لاختنصر كونها دق الاصابع فهي بالتخليل انسب وفي كونه من اسفل انه ابغ في اتصال الماء اه ثم نقل ندب هذه

(وتخليل اللحية) الغير  
المحرم بعد التلث ويجعل  
ظهر كفه الى عنقه (و)  
تخليل (الاصابع) الدين  
بالتشبيك والرجلين  
بخنصر يده اليسرى

الكيفية عن الشافعية قلت ويحجب عن قوله ويشكل الخ بان الرجلين محل الوسخ والقذر ولذا  
 سيذكر الشارح ان من الآداب غسلهما باليسار **(قوله بادئا)** اي وخاتما بخنصر رجله  
 اليسرى لان خنصر الرجل اليمنى هي يمين اصابعها وابهام اليسرى كذلك اي واليمنى سنة  
 او مستحب افاده في الحلية قل في البحر وقولهم من اسفل الى فوق يحتمل شيئين ان يبدأ  
 من اسفل الى فوق اي من ظهر القدم او من باطنه كما جزم به في السراج والاول اقرب اه اي  
 فيدخل خنصره من جهة ظهر القدم فيخلل من اسفل صاعدا الى فوق لامن جهة باطنه **(قوله)**  
 وهذا اي كون التحليل سنة **(قوله فرض)** اي التحليل لانه حينئذ لا يمكن ايصال الماء الابه  
 فافهم **(قوله وثالث الغسل)** اي جعله ثلاثا فجمعوع الثانية والثالثة سنة واحدة قال  
 في الفتح وهو الحق لكن صحح في السراج انهما ستان مؤكداً قل في النهر وهو المناسب  
 لاستدلالهم على السنية بانه عليه الصلاة والسلام لما ن توضأ مرتين مرتين قل هذا وضوء  
 من يضاعف له الاجر مرتين ولما ن توضأ ثلاثا قل هذا وضوء من قبله من قبل  
 فمن زاد على هذا او نقص فقد تعدى وظلم فجعل للثانية جزءاً مستقلاً وهذا يؤذن باستقلالها الا  
 انها جزء سنة حتى لا يثاب عليها وحدها اه وقيد بالغسل اذا لايطلب تثليث المسح كما يأتي  
**(قوله المستوعب)** فلو غسل في المرة الاولى في موضع يابس ثم في المرة الثانية اصاب الماء بعضه  
 ثم في الثالثة اصاب الجميع لا يكون غسلاً للاعضاء لان احلية عن فتاوى الحجة **(قوله)** ولا عبرة  
 للعرفت اي الغير المستوعبة قل في البحر والسنة تكرار الغسلات المستوعبات لا العرفات اه  
 بقى اذا لم يستوعب الا في الثالثة كما قلنا هل يحسب الكل غسلة واحدة فيعيد الغسل مرتين  
 او يعيد غسل ما لم يصبه الماء فقط والمتبادر من عبارة البحر الاول والبحر **(قوله)** ان اعتاده  
 اثم قل في النهر ولو اقتصر على الاولى ففي اثمه قولان قيل يائمه لترك السنة المشهورة وقيل  
 لانه قد أتى بما امر به كذا في السراج واختار في الخلاصة انه ان اعتاده اثم والا لا ينبغي  
 ان يكون هذا القول محتمل القولين اه اقول لكن في الخلاصة لم يصرح بالاثم وانما قال  
 ان اعتاده كره وهكذا نقله في البحر نعم هو موافق لما قدمناه عن شرح التحرير من حمل اللوم  
 والتضليل لترك السنة المؤكدة على الترك مع الاصرار بلا عذر وقدمنا ايضا تصريح صاحب  
 البحر بان الظاهر من كلام اهل المذهب ان الائم منوط بترك الواجب والسنة المؤكدة على  
 الصحيح ولا يخفى ان الثالث حيث كان سنة مؤكدة وان اصر على تركه يائمه وان كان يعتقد سنة  
 واما حملهم الوعيد في الحدث على عدم رؤية الثلاث سنة كما يأتي فذلك في الترك ولو مرة بدليل  
 ما قلنا وبه اندفع ما في البحر من ترجيح القول بعدم الائم لو اقتصر على مرة بانه لو اثم بنفس  
 الترك لما احتيج الى هذا الحمل اه واقره في النهر وغيره وذلك لانه مع عدم الاصرار محتاج  
 اليه فتدبر **(قوله والا)** اي وان لم يعتده بان فعله احسانا او فعله لغزة الماء او لعذر البرد  
 او لحاجة لا يكره خلاصة **(قوله)** ولو زاد الخ اشار الى ان الزيادة مثل التقصان في المنع عنها  
 بلا عذر **(قوله)** لطمأينة القلب لانه امر بترك ما يريه الى ما لا يريه وينبغي ان يقيد هذا بغير  
 الموسوس ام هو فيلزمه قطع مادة الوسواس عنه وعده التفاته الى التشكيك لانه قل  
 الشيطان وقد امرنا بمعاداته وعخالته رحمتي ويؤده ما سئذ كره قيل فروض الغسل

بادئا بخنصر رجله اليمنى  
 وهذا بعد دخول الماء  
 خلالها فلو منضمة فرض  
 (وثالث الغسل) المستوعب  
 ولا عبرة للعرفات ولو اكتفى  
 بمرة ان اعتاده اثم والا لا  
 ولو زاد لطمأينة القلب

عن التواريخ له وسبب من وجوه هذه الاذعان مدافع منه او كان المثلث مدد  
له فانه لا يجيء ولو قبل لفرغ قصعا بموسوسة عنه هـ **(قولاه)** ولتعدد وضوء على وضوء  
اى بعد الفراغ من الاول بغير وفي التواريخ عن النافى لوزد على ثلاث فهو بدعة وهـ  
اذ لم يفرغ من وضوء اما اذا فرغ مما استأنف الوضوء فلا يكره بالانفاق هـ ومنه في خلاصة  
ومرض في البحر دعوى لا تقوى بما في شرح من نه مكرره في مجلس واحد وجب في شهر  
بأن ما مر فيها اذا أعد مرة واحدة وما في شرح في ذكره مرارا ولمنه في السراج  
لو تكرر الوضوء في مجلس واحد مرارا لم يستحب بل كرهنا فيه من الاسراف في قدر هـ وقت  
لكن يرد في شرح التنية الكبير حيث قل وفيه سكان لضيقهم على أن وضوء عبادة غير  
مقصودة لذاتها فذا لم يؤدبه عن مذهبه مقصود من سرعته كصلاة وسجدة التلاوة ومس  
المصحف ينبغي أن لا يسرع تكراره قربة لكونه غير مقصود لذاته فيكون اسراف محضا وقد  
قلنا في السجدة لما تكن مقصودة لم يسرع التقرب بها مستقلة وكانت مكرهه وهذا  
اقل اه اقول ويؤيده ما قبله ابن العماد في حديثه في شرح المنصايح وانما يستحب الوضوء  
اذا صلى بالوضوء الاول صلاة كذا في السرعة والتنية اه وكذا ما قبله المناوى في شرح  
المجمع الصغرى للسيوطي عند حديث من توشأ على طهر كتابه عشر حسنات من ان المراد  
بالطهر الوضوء الذى صلى به فرضا او نفلا كما بينه فعل راوى الخبر وهو ابن عمر فمن لم يصل به  
شيأ لا يسر له تجديده اه ومقتضى هذا كراهته وان تبدل المجلس ما يؤدبه صلاة او نحوها  
لكن ذكر سيدي عبد الغنى النابلسي ان المفهوم من اطراق الحديث مشروعيته ولو بلا فصل  
بصلاة او مجلس آخر ولا اسراف فيها هو مشروع اما لو كرهنا ثلثا ورابعا فيشترط  
مشروعيته الفصل بما ذكره والا كان اسراف محضا اه فتأمل **(قولاه)** لا بأس به لانه نور على  
نور وقدم بترك ما يريه الى ما يريه معراج وفي هذا التعليل لف ونشر مشوش وفيه إشارة  
الى ان ذلك مندوب فكلمة لا بأس وان كان الغالب استعمالها فيما تركه اولى لكنها قد تستعمل  
في المندوب كحصر به في البحر من الجائز والجهاد وفيه **(قولاه)** وحديث فقد تمدى الح  
جواب عما يرد على قوله لا بأس به وقد تقدم الحديث في عبارة النهر قل في البحر واختلف في  
معنى قوله عليه الصلاة والسلام فمن زاد على هذا على اقوال فقل على الحد المحدود وهو  
مردود بقوله عليه الصلاة والسلام من استصاع منك ان خيل غرته فيقول والحديث في  
المنصايح واذا لم تكن لغة تكون بالزيادة على الحد المحدود وقيل على أعضاء وضوء وقيل الزيادة  
على العدد والنقص عنه والتصحيح انه محمول على الاعتقاد دون نفس الفعل حتى لو زاد ونقص  
واعتقد ان الثلاث سنة لا يحقه النوع كذا في البدائع واقتصر عليه في الهداية وفي الحديث  
لف ونشر لان التعدى يرجع الى الزيادة واخذ الى النقصان اه اقول وصرح من بدائع  
انه لا كراهة في لزودة والنقصان مع اعتقاد بداية الثلاث ولذا ذكر في البدائع ايضا ان ترك  
الاسراف والتقتير مندوب وبوافقه ما في التواريخ لا يكره الا ان يرى السنة في الزيادة وهو  
مختلف ما مر من انه لو اكنى مرة واعتداه اثم وما سألني به ورفقه من ان الاسراف مكرره  
تجريب ومنه لزودة على ثلاث ولهذا فرع في الفتوح وغيره على التقرب بحمل الوعيد على

مطلب

في وضوء على وضوء

اولتعدد الوضوء على

الوضوء لا بأس به وحديث

فقد تعدى محمول على الاعتقاد

مطلب

كلمة لا بأس قد تستعمل في

المندوب

اعتقاد سنية الزيادة او النقص بقوله فلو زاد انقص الوضوء على الوضوء او لعلما نية القلب عند الشك او نقص الحاجة لأبأس به فان مفاد هذا التفرع انه لو زاد او نقص بلا غرض صحيح يكره وان اعتقد سنية الثلاث وبه صرح في الحلية فقال وهل لو زاد على الثلاث من غير قصد لما ذكر يكره الظاهر نعم لانه اسراف اه لكن لو كان قصده بالزيادة الوضوء على الوضوء انما تنق الكراهة اذا كان بعد الفراغ من الاول وصلى به او تبدل المجلس على ما مروا والا فلا وعلى كل فيحتاج الى التوفيق بين ما في البدائع وغيره ويمكن التوفيق بما قدمناه من انه اذا فعل ذلك مرة لا يكره مالم يعتقد سنة وان اعتاده واصر عليه يكره وان اعتقد سنية الثلاث الا اذا كان لغرض صحيح هذا ما ظهر لفهمي القاصر قد بده (قوله ولعل الخ) جواب عما اورده في البحر من ان قولهم لو نوى الوضوء على الوضوء لأبأس به مخالف لما في السراج من ان تكراره في مجلس مكروه وحمله على اختلاف المجلس بعيد وحاصل الجواب حمل الكراهة على التزيهية فلان في قولهم لأبأس به لان غالب استعمالها فيما تركه اولى اقول وفي هذا الجواب نظرا لما قدمناه من تعليمهم بأنه نور على نور فهي مستعملة في المندوب لانها تركه اولى فالاحسن الجواب بما قدمناه عن النهر من ان المكروه تكراره في مجلس مرارا (قوله بل في القهستاني الخ) ترق في الجواب وهو مخالف لما سياتي من ان الاسراف مكروه ولو بقاء التهرول لاذل تأمل ويأتي تمام الكلام عليه وقديقال اطلق الجائر وأراد به ما يبيع المكروه ففي الحلية عن اصول ابن الحاجب انه قد يطلق ويراد به ما لا يمتنع شرعا وهو يشمل المباح والمكروه والمندوب والواجب اه لكن الظاهر ان المراد المكروه تنزيها لان المكروه تحريما تمتع شرعا معا لازما (قوله معزيا) يقال عزوته وعزيبته لغة اذا نسبته سخاخ فهو اسم مفعول من اليأى اللام اصله معزوى فقلبت الواو يا ثم ادغمت ويجوز أخذه من الواو ايضا فان القياس فيه معزوم مثل مغزول لكنه قد تقلب الواو وان فيه باين وهو فصيح كما نص عليه التفاتاني في شرح التصريف (قوله مرة) لو قال بدله بقاء واحد كما في النية لكان اولى لما في الفتح روى الحسن عن ابي حنيفة في المجر اذا مسح ثلاثا بقاء واحد كان منسونا اه وعليه حمل في الهداية وغيرها ما استدلل به الشافعي من رواية التلث جمع بين الاحاديث ولا يقال ان الماء يصير مستعملا للمرة الاولى فكيف بسن التكرار لما في شرح النية من انهم اتفقوا على ان الماء مادام في العضو لا يكون مستعملا (قوله مستوعبة) هذا سنة ايضا كما جزم به في الفتح ثم نقل عن القنية انه اذا داوم على ترك الاستيعاب بلا عذر يأثم قال وكأ انه لظهور رغبته عن السنة قال الزيلعي وتكلموا في كيفية المسح والاطهر ان يضع كفيه واصابعه على مقدم رأسه ويمدها الى القفا على وجه يستوعب جميع الرأس ثم يمسح أذنيه باصبعيه اه وما قيل من انه يحافي المسبحةين والاهما بين يديه يمسح بهما الاذنين والكفين ليمسح بهما جانبي الرأس خشية الاستعمال فقال في الفتح لاصل له في السنة لان الاستعمال لا يثبت قبل الانفصال والاذنان من الرأس (نفيه) لو مسح ثلاثا بقاء قيل يكره وقيل انه بدعة وقيل لأبأس به وفي الحانية لا يكره ولا يكون سنة ولا اذا قال في البحر وهو الاول اذ لا دليل على الكراهة اه قالت لكن استوجه في شرح النية القول بالكراهة وذكرت ما يؤيده فيما علقته على البحر فراجع (٣) وسأني في المتن عدة

واعل كراهة تكراره في مجلس تنزيهية بل في القهستاني معزيا للجواهر الاسراف في الماء الجاري جائز لانه غير مضيع فتأمل (ومسح كل رأسه مرة) مستوعبة فلو تركه ودأوه عليه اثم

مطلب  
قد يطلق الجائر على ما لا يمتنع شرعا فيشمل المكروه

مطلب  
في تصريف قواهم معزيا

(٣) اقول حاصل ما ذكرته هناك ان اثنتا ثبت عندهم ان السنة المسح مرة من فعله عليه الصلاة والسلام فالتلث زائد وقد دل عليه الصلاة والسلام فمن زاد على هذا او نقص فقد تعدى وظلم والاشارة ترجع الى ما ثبت من فعله صلى الله عليه وسلم اه منه

من المنهيات (قوله واذنيه) اى باطنهما بباطن السبطين وظاهرهما بباطن الابهامين قهستانى  
 (قوله معا) اى فلاتيمان فيهما كسيد كره (قوله ولو بمائه) قل فى الخلاصة لو اخذ  
 للاذنين ماء جديدا فهو حسن وذكره ملامسكين رواية عن ابى حنيفة قل فى البحر فاستفيد  
 منه ان الخلاف بيننا وبين الشافعى فى انه اذا لم يأخذ ماء جديدا ومسح بالبلية الباقية هل يكون  
 مقيا للسنة فعندنا نعم وعنده لا اما لو اخذ ماء جديدا مع بقاء البلية فانه يكون مقيا للسنة  
 اتفاقا اه واقره فى النهر اقول مقتضاه ان مسح الاذنين بماء جديد اولى مراعاة للخلاف ليكون  
 آتيا بالسنة اتفاقا وهو مفاد تفسير الشارح بل الوصاية تبعا للسرنبلاى وصاحب البرهان  
 وهذا مبنى على تلك الرواية لكن تقييد سائر المتون بقولهم بمائه يفيد خلاف ذلك وكذا  
 تقرير شراح الهداية وغيرها واستدلالهم بفعله عليه الصلاة والسلام انه اخذ غرفة فمسح بها  
 رأسه واذنيه بقوله الاذنان من الرأس وكذا جوابهم عما روى انه صلى الله عليه وسلم اخذ  
 لاذنيه ماء جديدا بأنه يجب حملهما على انه لفناء البلية قبل الاستيعاب جمعا بين الاحاديث ولو كان  
 اخذ الماء الجديد مقيا للسنة لما احتيج الى ذلك وفى المعراج عن الجبازية ولا يسن تجديد الماء  
 فى كل بعض من ابعاض الرأس فلا يسن فى الاذنين بل اولى لانه تابع اه وفى الحلية السنة  
 عندنا وعند احمد ان يكون بماء الرأس خلافا لما لك والشافعى واحد فى رواية اه وفى  
 التارخانية ومن السنة مسحهما بماء الرأس ولا يأخذ لهما ماء جديدا اه وفى الهداية  
 والبدائع وهو سنة بماء الرأس قال فى العناية اى لا بماء جديد ومثله فى شرح الجمع وفى شرح  
 الهداية للعنى استيعاب الرأس بالمسح بماء واحد سنة ولا يتم بدونهما حيث جعلتا من  
 الرأس اى كفى الحديث المار وفى شرح الدرر للشيخ اسمعيل ولو افرد بالمسح بماء جديد كقول  
 الشافعى لصارا اصلين وذالنجوز اه فقد ظهر لك ان مامشى عليه الشارح مخالف للرواية  
 المشهورة التى مشى عليها اصحاب المتون والشروح الموضوعة لنقل المذهب هذا مظهرلى ولم  
 ار من نبه على ذلك فتدبره ثم بعد مدة رأيت المصنف نبه عليه فى شرحه على زاد النقيح حيث  
 قال بعد ذكره عبارة الخلاصة السابقة مانصه قلت قوله ولو فعل فحسن مشكل لانه يكون  
 خلاف السنة وخلاف السنة كيف يكون حسنا والله اعلم اه (قوله لكن الخ) ذكره فى  
 شرح المنية ولعله محمول على ما اذا انعدمت البلية بمس العمامة قال فى الفتح و اذا انعدمت  
 البلية لم يكن بد من الاخذ اه وقد يقال لا بد من الاخذ مطلقا لانه بمس العمامة يحصل  
 الانفصال فيحكم على البلية بالاستعمال وعلى هذا ينبغي ان يقال لو مسح رأسه بيديه ثم رفعهما  
 قبل مسح الاذنين فلا بد من اخذ ماء جديد ولو كانت البلية باقية تأمل (قوله المذكور فى النص)  
 اى الترتيب المذكور فى آية الوضوء وفيه اشارة الى انه ليس المراد فى قول الكثر وغيره  
 والترتيب المنصوص النص الاصولى بل المراد به المذكور اذ ليس فى الآية ما يفيد الترتيب فلم  
 يكن منصوبا عليه فيها (قوله وهو مطالب بالدليل) اى انه لا حاجة لنا الى الدليل على عدم  
 الافتراض لانه الاصل ومدعيه مطالب به ولم يوجد وقد علم الترتيب من فعله عليه الصلاة  
 والسلام فقلنا بسنيته افاده فى البحر (قوله والولاء) اسم مصدر (٣) والمنصوب الموالاة قل  
 المحوى لا تحقق الموالاة الا بعد غسل الوجه اه وفيه تأمل اذ ما ذكره انما يتجه ان لو كانت

(واذنيه) معاولو (تمائة)  
 لكن لو مس عمامته فلا بد  
 من ماء جديد (والترتيب)  
 المذكور فى النص وعند  
 الشافعى رضى الله عنه  
 فرض وهو مدعى بالدليل  
 (والولاء) بكسر الواو

(٣) قوله الولاء اسم  
 مصدر الخ فيه نظر بل  
 الظاهر انه مصدر لوالى  
 كالموالاة لقول الخلاصة  
 \*لفاعل الفاعل والمنفعة\*  
 تأمل اه مصححه

مولاة معتبره في حاشي فرس وصور. فقد وهو خلاف ما عرفت من ان السجود ( قوله كسر و و ) ي مع امه وهو لغة تتبع قلبه و ما فتحها فهو سنة وحب من قمت به التعصيب من عتقه مثلاً ( قوله غسل ما خرج ) عرفة ربيعي بعسل العصور الثاني قبل حذف الاول رد خدادي مع اعتدال بهوء واجدن وعدمه بعد وعرفه لا كمال في التقرير بالتتابع في الافعال من غير ان يتخللها حذف عضو مع اعتدال بهوء وانما عرفة له لو جف العصور الاول بعد غسل الثاني لم يكن ولا. وعلى الاول يكون ولاه قبل في البحر وهو الاولى وفي النهر الظاهر لا يكون ولاه في معراج عن حيواني ان تخفيف الاعضاء قبل غسل المتقدمين فيه ترك الولاء فيحمل الثاني في كلامه التزمي على ما بعد الاول اه اي فيراد بالثاني جميع ما بعد الاول لا مئيله فقط ولا يخفى بعده ما في السراج حده ان لا يخف الماء عن العضو قبل ان يغسل مبعده وفي شرح امنية هو ان يغسل كل عضو على اثر لذى قبله ولا يفصل بينهما بحيث نجف السابق ولا يخفى ايضا ان ممر عن الحيواني صادق على التعريفين وان حمل التعريف الثاني على الاول اقرب من عكسه بأن يرد من قوله من غير ان يتخللها حذف عضو اي من غير ان نجف عضو قبل غسل مبعده وكذا قل في غرر الافكار هو غسل عضو قبل جفاف متقدمه اه وعليه يحمل كلامه شارح بدليل قوله تبع لابن كمال او مسحه فانه كما يشمل مسح الحنف يشمل مسح الرأس فلا يمكن حمل ما أخر في كلامه على جميع ما بعد الاول حقيقة ففهم نعم مامشي عليه في النهر هو المتبادر من تعريف مدرر هذا وقد عرفت في البدائع بان لا يشتغل بين افعال الوضوء بما ليس منه ولا يخفى ان هذا عام من التعريفين السابقين من وجه ثم قول وقيل هو ان لا يمكن في اثنائه مقدار ما نجف فيه العضو اقول يمكن جعل هذا توضيحاً ممر بأن يقال المراد جفاف العضو حقيقة او مقداره وحيث فتيحه ذكر المسح فلو مكث بين مسح الجيرة او الرأس وبين ما بعده بمقدار ما نجف فيه عضو مفسول كان تاركاً للولاء ولؤيده اعتبارهم الولاء في التيمم ايضا كما يأتي قريباً مع انه لا غسل فيه فغتم هذا التحريز ( قوله حتى لو في مؤداه ) بيان للعذر ( قوله لا بأس به ) اي على صحيح سراج ( قوله ومثله الغسل والتيمم ) اي اذا فرق بين فعلهما لعذر لا بأس به كفى سراج ومفاده اعتبار سنة الموالاة فيهما ( قوله ومن السنن ) اي بمن للاشارة الى انه في غيرها في الفتح ومن سنن الترتيب بين المضمضة والاستنشاق والبدء من مقدم الرأس ومن رؤس الاصابع في اليدين والرجلين اه وذكر في المواهب بدل الاول التيمم ومسح الرقبة ثم قل وقيل الاربعة مستحبة ( قوله الحديث ) اي امرار اليد ونحوها على الاعضاء المغسولة حلية وعده في الفتح من المندوبات ولم يتابعه عليه في سحر والنهر ثم تابعه المصنف فيماني ( قوله وترك الاسراف ) عده في الفتح من المندوبات ايضا ولم يتابع ايضا بل صرح في النهر بضعفه وقال انه سنة مؤكدة لاطلاق النبي عن الاسراف اه ويأتي تمامه ( قوله وترك لضم الوجه بالاء ) جمعه في فتح ايضا من مندوبات وسنن صرح المصنف كالتزيلي كراهته قل في البحر فيكون تركه سنة لا بأس كل في نهر به مكرره تزيب ( قوله وغسل فرجها خارج ) اقول في قصده امرأة صرف قد عده في سنة الاستحباب من سنن الوضوء وفي النهاية له من سنن الوضوء

غسل المتأخر او مسحه قبل جفاف الاول بلا عذر حتى لو في مؤداه فمضى لصلبه لا بأس به ومثله الغسل والتيمم وعند مالك فرض ومن السنن ذلك وترك الاسراف وترك لضم الوجه بالاء وغسل فرجها خارج



بل اقواها لانه مشروع لازالة النجاسة الحقيقية وسائر السنن لازالة الحكمية وحمل في  
 البدائع سنن الوضوء على انواع نوع يكون قبله ونوع في ابتدائه ونوع في اثنائه وعدم  
 الاول الاستحباب بالحجر ومن الثاني الاستحباب بالمال (قوله) يسمى مندوبا (ادبا) زاد غيره ونفلا  
 وتطوعا وقد جرى على ما عليه الاصوليون وهو المختار من عدم الفرق بين المستحب والمندوب  
 والادب كافي حاشية نوح افندي على الدرر فيسمى مستحبا من حيث ان الشارع يحبه ويؤثره  
 ومندوبا من حيث انه بين ثوابه وفضيلته من ندب الميث وهو تعديد محاسنه ونفلا من حيث  
 انه زائد على الفرض والواجب ويزيد به الثواب وتطوعا من حيث انه قلعه يفعلها تبرعا من  
 غير ان يؤمر به حتماه من شرح الشيخ اسمعيل عن البرجندى وقد يطلق عليه اسم السنة  
 وصرح القهستاني بأنه دون سنن الزوائد قل في الامداد وحكمه الثواب على الفعل وعدم  
 اللوم على الترك اه وهل يكره تركه تنزيها في البحر لا ونازعه في النهر بما في الفتح من الجنائز  
 والشهادات ان مرجع كراهة التنزيه خلاف الاولى قل ولا شك ان ترك المندوب خلاف  
 الاولى اه اقول لكن اثار في التحرير الى انه قد يفرق بينهما بأن خلاف الاولى مالم يس فيه  
 صيغة نهى كترك صلاة الضحى بخلاف المكروه تنزيها نعم قل في الحلية ان هذا امر يرجع  
 الى الاصطلاح والتزامه غير لازم والظاهر تساويهما كما اشار اليه اللامشى اه لكن قل  
 الزيلعي في الاكل يوم الاضحى قبل الصلاة المختار انه ليس بمكروه ولكن يستحب ان لا يأكل كل  
 وقال في البحر هناك ولا يلزم من ترك المستحب ثبوت الكراهة اذ لا بد لها من دليل خاص اه  
 اقول وهذا هو الظاهر اذ لا شبهة ان التوافل من الطاعات كالصلاة والصوم ونحوهما فعلاها  
 اولى من تركها بلا عارض ولا يقال ان تركها مكروه تنزيها وسيأتى تمامه ان شاء الله تعالى في  
 مكروهات الصلاة (قوله) وفضيلة) اى لان فعله يفضل تركه فهو بمعنى فاضل اولانه يصير فعله  
 ذافضلية بالثواب ط (قوله وهو الواج) يرد عليه ما رغب فيه عليه السلام ولم يفعلها قالوا لى ما فى  
 التحرير ان ما واطب عليه مع ترك ما بلا عذر سنة وما لم يواظب عليه مندوب ومستحب وان لم  
 يفعلها بعد ما رغب فيه اه بحر (قوله التيامن) اى البداءة بالتيامن لما فى الكتب الستة كان  
 عليه الصلاة والسلام يحب التيامن فى كل شئ حتى فى طهوره وتنعله وترجله وشأنه كله  
 الطهور هنا بضم الطاء والترجل مشط الشعر در متقى وحق فى الفتح انه سنة لثبوت المواظبة  
 قال فى النهر لكن قد منا انها تفيد السنية اذا كانت على وجه العبادة لاعلى العادة سلمنا انها  
 هنا كانت على وجه العبادة لكن عدم الاختصاص ينافيها كما قاله بعض المتأخرين اه اى  
 عدم اختصاصها بالوضوء المستفاد من قوله وشأنه كله ينافى كونه سنة له ولو كانت على وجه  
 العبادة فيكون مندوبا فيه كما فى التعل والترجل قات يرد عليه المواظبة على النية والسواك  
 بلا اختصاص بالوضوء مع انها من سننه تأمل (قوله ولو مسح) اى كفى التيمم والجيرة واما  
 الخلف فلم ار من ذكر التيامن فيه وانما قلوا فى كيفيته ان يضع اصابع يده اليمنى على مقدم  
 خفه الايمن واصابع اليسرى على مقدم خفه الايسر ويمدها الى الساق وظاهره عدم  
 التيامن تأمل (قوله لا الاذنين) اى في مسحهما معا ان امكنه حتى اذا لم يكن له الايد واحدة  
 او بأحدى يديه علة ولا يمكن مسحهما معا يبدأ بالاذن اليمنى ثم اليسرى ط عن الهندية (قوله

مطلب

لا فرق بين المندوب  
 والمستحب والنفل والتطوع

مطلب

ترك المندوب هل يكره  
 تنزيها وهل يفرق بين  
 التنزيه وخلاف الاولى

(ومستحبه) ويسمى  
 مندوبا وادبا وفضيلة وهو  
 ما فعله النبي صلى الله عليه  
 وسلم مرة وتركه اخرى  
 وما حبه السانف (التيامن)  
 فى اليدين والرجلين ولو  
 مسح الاذنين والحدين  
 فيلغز اى عضوين لا  
 يستحب التيامن فيهما  
 (ومسح الرقبة) بظهر  
 يديه (لا الحاقوم

ومسح لرقبه) هو الصحيح وقيل نسنة كما في البحر وغيره (قوله) مسحه يديه) أي لعدم استعمال  
 يديه، غير فنزل سنة بماء حديد لأحاطة به كما في شرحها الكبير وغير في النية بظهور الاصابع  
 وما مرادها (قوله) لا بدعة (أذيرد في السنة) (قوله) إلى سيف وستين) عبارته في الدر  
 متقى إلى سيف وستين والتيف تشديد الاء، وقد تخفف ما زاد على العقد لي أن يبلغ العقد الثاني  
 قهوس واعتد أن مذكور منها هنا متنا وشرا سيف وعشرون ولندكر ما بق منها من الفتح  
 وخرائن منها كما في الفتح ترك الاسراف والتقتير وترك التمسح بخرقه يمسح بها موضع  
 الاستنجاء واستقاؤه الماء بنفسه والمادة إلى ستر العورة بعد الاستنجاء وترع خاتمه عليه اسم  
 تعالى أو اسم نبيه حال الاستنجاء وكون آتيته من خرف وان يغسل عروة الأبريق ثلاثا  
 ووضعه على يساره وان كان اناء يغترف منه فعن يمينه ووضع يده حالة الغسل على عروته  
 لأرأسه وذكر الشهادتين عند كل عضو واستصحاب النية في جميع أفعاله وان لا يلطم وجهه  
 بالماء وملأ آتيته استعدادا والامتناع باليسرى والثاني وامرار اليد على الأعضاء المغسولة  
 والمذكور اه لكن قدما ان الاول والاخير سنة وعل المراد بما قلها امرارها عليه مبلولة قبل  
 الغسل تأمل زاد في البحر وغسل ماتحت الحاحب والشارب والتوضؤ في مكان طاهر لان الماء  
 الموضوء حرمة والبدء باعلى الوجه والطراف الاصابع ومقدم الرأس لكن قدما ان الاخيرين  
 سنة وزاد في الامداد ودخوله اخلاء مستور الرأس وعدم التوضؤ بماء مشمس وان لا يستخلص  
 اناء لنفسه وترك النظر بعورة والقاء الصاق والمخاط في الماء وان لا ينقصه عن مد وغسل  
 النهم والانب باليمين وزاد في النية الموضوء على الموضوء وعدم نقضه في الماء حال غسل الوجه  
 والتشهد عند غسل كل عضو وزاد في الخرائن وترك التكلم حال الاستنجاء وترك استقبال  
 القبلة واستدبارها في الخلاء واستقبال عين الشمس والتمعر واستدبارها وترك مس فرجه  
 بعد فراغه والاستنجاء باليسار ومسحها بعده على نحو حائط وغسلها بعد ذلك ورش الماء على  
 الفرج وعلى السروال بعد الموضوء والتوضؤ من متوضأ العامة وافراغ الماء بيمينه فقد بلغت  
 ثيفا وسبعين كما قدمناه عن الدر المنتقى وقدما ان ترك الشدوب مكروه تنزيها فيزاد ترك  
 ما كره فعله ولا يخفى ان ما مر منه ماهو من آداب الوضوء ومنه ماهو من آداب مقدماته  
 وبهذا تريد على ما ذكر بكثير فانه في الاستنجاء آداب كثيرة ستأتي (قوله) وذلك اعضائه علمت  
 ما فيه وقوله في المرة الاولى عزاء في النهر إلى النية لكنه لم يذكره في النية هنا وانما ذكره في  
 الغسل وغلله في الشرح بقوله ليم الماء البدن في المرتين الاخيرتين اه لكن قل في الحلية  
 الظاهر انه قيد اتفاق (قوله) وتقدمه (ح) لان فيه انتظار الصلاة ومتنظر الصلاة كمن هو فيها  
 بالحديث الصحيح وقطع طمع الشيطان عن تبيطه عنها شرح النية الكبير وفي الحلية وعندى  
 اه آداب الصلاة لا وضوء لانه مقصود لفعل الصلاة اه (قوله) وهذه) أي مسألة تقديمه  
 على الوقت (قوله) مستثناة من عدة الغرض افضل من التفل) هذا الاصل لا سبيل إلى يقصه  
 شيء من الصور لاما اذا حكمت على مهية بالخير من مهية اخرى كالرجل خير من المرأة  
 تمكن ان تفضلها لاخرى شيء من تلك الحثية فان الرجل اذا فضل المرأة من حيث انه رجل لم  
 يمكن ان تفضل المرأة من حيث انها غير الرجل والاعتكاذ القضيتان وهذا بديهي نعم قد

مطلب  
 في جميع مقدمات وضوء

لا بدعة (ومن آدائه)  
 غير من لان له آداب اخر  
 أوصافها في فتح إلى سيف  
 وعشرين وأوصافها في  
 الخرائن إلى سيف وستين  
 (استقبال القبلة وديت  
 أعضاء) في المرة الاولى  
 (وادخل خنصره)  
 المسبولة (مسح آذنيه)  
 عند مسحهم (وتقدمته  
 على وقت غير معدود)  
 وهذه حدى مسائل  
 المائس مستثناة من عدة  
 الخرس فصل من الفصل

مطلب  
 الغرض فصل من الفصل  
 الا في مسائل

تفضل المرأة رجلا من جهة غير الذكورة والابوة اه حموى قول فعلى هذا الاستنب.  
حقيقة لاختلاف جهة الأفضلية بيان ذلك ان الموضوع للصلاة قبل الوقتين او قبل عده  
من حيث امتثال الامر وسقوط الواجب به وانما للاول فصيلة التقديم وكذا الحار معسر  
واجب دفعا لاذاء بانخاله وفي ابرائه ذلك مع زيادة اسقاط الدين عنه بالنكية فالأبراء زيادة  
فضيلة الاسقاط وكذلك افشاء السلام سنة لظهور التواد بين المسلمين وفي ردهه ما يصح  
وجب الرد لما يلزم على تركه من العداوة والتباغض ففساؤه افضل من حيث ابتداء انسي  
له باظهار المودة فله فضيلة التقدم في المسائل الثلاث انما يفضل الشئ على الغرض لامن جهة  
الفرضية بل من جهة اخرى كصوم المسافر في رمضان فانه شق من صومه لانه فهو فضل  
مع انه سنة وكان تكبير الى صلاة الجمعة فانه افضل من الذهاب بعد النداء مع انه سنة وتسمى  
فرض ولكن اضطر الى شربة ماء او اكل لقمة فدفعته له اكثر لما اضطر اليه فدفع ما اضطر  
اليه واجب والزائد نفل ثوابه اكثر من حيث ان نفعه اكثر وان كان دفع قدر الضرورة افضل  
من حيث امتثال الامر وكذا من وجب عليه درهم فدفع درهمين او وجبت عليه اضحية  
فضحى بشاتين وعلى هذا فقد زاد على المسائل الثلاث من كل ما هو نفل اشتمل على الواجب  
وزاد لكن تسميته نفلا من حيث تلك الزيادة اما من حيث ما اشتمل عليه من الواجب فهو  
واجب وثوابه اكثر من حيث تلك الزيادة فلا تنخرم حينئذ القاعدة المأخوذة مما صح عنه  
صلى الله عليه وسلم كما في صحيح البخارى حكاية عن الله تعالى وما تقرب الى عبدى بشئ احب  
الى مما افترضت عليه وما ورد في صحيح ابن خزيمة ان الواجب يفضل مندوب بسبعين درجة  
وان استشكله في شرح التحرير فاعلم ذلك فانه من فيض الفلاح العليم ثم رأيت بعض  
المحققين من الشافعية نبه على ما قلته والله الحمد (قوله لان الموضوع الح) ومثله التيمم غير راجح  
الماء كسأنى في محله عن الرملى (قوله افضل من رده) وقيل اجر الرد اكثر لانه فرض حموى  
عن كراهية العلامة (قوله ولو) الواو زائدة او عطفة على محذوف تقديره حتى ان جاء مثله  
والاول اولى ط (قوله منه) متعلق باكثر والضمير للفرض او متعلق بخاء والضمير للصوم  
ط (قوله باكثر) جرمه بالكسرة لاجل الروى (قوله وابتداء) التبايعة من المصراع الاول  
وهزله المتنونة من المصراع الثانى (قوله ابرا) بالتصغير للضرورة (قوله ومثله القرط) اى  
فى الغسل والافلامدخل له هنا لانه ما يعلق فى الاذن قموس (قوله واما استعانه عليه السلام  
الح) كذا فى البرازية ومفاده ان الاستعانة مكروهة حتى احتجج لى هذا جواب وظاهره فى  
شرح النية انه لا كراهة اصلا اذا كانت بطيب قلب ومحبة من انعين من غير تكليف من  
الموضوع وعليه مشى فى هدية ابن العماد لكن ذكر فى الحجة احديث كثيرة من اصحيحين  
وغيرها فيها التصريح بصب الماء عليه بطالبه وبدونه ثم قل وفعله صلى الله عليه وسلم فى  
مثل هذا محمول على الجواز الذى لا تجامعه الكراهة لان الجزم بعدم ارتكابه المكروه من  
غير معارض واقع فى حقه نعم قد يكون الفعل منه بيانا للجواز لكن بعد قيام الدليل المتقضى  
للكراهة فاذا لم يقم يصح ان يقال بالكراهة ثم يعلى ما ورد من الفعل بانه بين للجواز ولم  
يوجد دليل معتبر يفيد الكراهة هنا وانما ورد فى حديث ضعيف ان عمر رضى الله عنه قل

لان الموضوع قبل الوقت  
مدون وبعد فرض  
الثانية ابراء المعسر مندوب  
افضل من الخارعة لو حب  
لانه لابتداء سلام سنة  
فصل من ردهه هو فرض  
ونظيره من قول الغرض  
افضل من الصوم ما سجد حتى  
ولو قد ح. منه ما كبر  
الا يظهر قبل وقت وابتداء  
سلام كذا في معسر  
(وتحريك آخره وسع)  
ومثله القرط وكذا الضيق  
ان عدم وصول الماء والافرى  
(وعدم الاستعانة بغيره)  
الا عذر واما استعانه  
عليه الصلاة والسلام  
بالمغيرة فتعالم الجواز  
(و) عده (تكملة كلامه  
الناس) لا حجة تفوته  
مضرب  
فى ح. الاستعانة فى  
الموضوع بغير

(والجلوس في مكان مرتفع)  
تحرر راعى الماء المستعمل  
وعبارة الكمال وحفظ  
نيابه من التقاطره وهي اسهل  
(والجمع بين نية القلب وفعل  
اللسان) هذه رتبة وسطى  
بين من س التالط بالنية  
ومن كرهه لعدم نقله عن  
السلف (والتسمية) كما مر  
(عند غسل كل عضو) وكذا  
الممسوح (والدعاء بالوارد  
عنده) اى عند كل عضو  
وقدر واد ابن حبان وغيره  
عنه غايه الصلاة والسلام  
من طرق

مطلب

في بيان ارتقاء الحدث  
الصغير الى مرتبة الحسن

اى الاحب ان يعين على وصولي احد وورداه صلى الله عليه وسلم كان لا يكل ظهوره الى  
احد وهو ضعيف ايضا ولو ثبت لا يقوى على معارضة الاحاديث المارة مع احتمال ان المراد  
انه هو الذي يباشر غسل اعضائه ومسحها بنفسه لان الظاهر انه من السنن المؤكدة فكره  
للشخص ان يفعل ذلك غيره بلا عذر ولعل ذلك هو المراد من قول الاختيار يكره ان يستعين  
في وضوءه بغيره الا عند العجز ليكون اعظم ثوابه واخص لعبادته اه ما حصا وحاصله ان  
الاستعانة في الوضوء ان كانت بصب الماء او استقاءه او احضاره فلا كراهة بها اصلا ولو بطلبه  
وان كانت بالغسل والمسح فكره بلا عذر ولذا قال في التارخانية ومن الآداب ان يقوم بامر  
الوضوء بنفسه ولو استعان بغيره جاز بعد ان لا يكون الغاسل غيره بل يغسل بنفسه (قوله  
تحرر راعى) لوقوع الخلاف في نجاسته ولانه مستقذر ولذا كرهه سربه والعجن به على القول  
الصحيح بظهاره (قوله شمل) اى اعم لانه قد يكون مستعليا ولا يحفظ ط (قوله هذه) اى  
الطريقة التي منى عليها المصنف حيث جعل التلفظ بالنية مندوبا لاسنة ولا مكروها (قوله  
والتسمية كما مر) اى من الصيغة الواردة وهي بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام وزاد  
في النية الشاهد هنا ايضا تبعا للمحيط وشرح الجامع لقاضي خان قال في الحلية وعن البراء بن  
عازب عن النبي صلى الله عليه وسلم قل ما من عبد يقول حين يتوضا بسم الله ثم يقول بكل  
عضو اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله ثم يقول حين  
يفرغ اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين الا فتحت له ثمانية ابواب الجنة  
يدخل من ايها شاء فان قام من وقته ذلك فصلى ركعتين يقرأ فيهما ويعلم ما يقول انقل من  
صلاته كيوم ولدته امه ثم يقال له استأنف العمل رواد الحافظ المستغفرى وقال حديث  
حسن اه (قوله والدعاء بالوارد) فيقول بعد التسمية عند المضمضة اللهم اغنى على تلاوة  
القرآن وذكرك وشكرك وحسن عبادتك وعند الاستنشاق اللهم ارحني رائحة الجنة ولا  
ترحني رائحة النار وعند غسل الوجه اللهم بيض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه  
وعند غسل يده اليمنى اللهم اغنى كفاي يميني وحاسبني حسابا يسيرا وعند غسل اليسرى  
اللهم لا تعطيني كفاي يسارتي ولا من وراء ظهري وعند مسح رأسه اللهم اظني تحت عرشك  
يوم لا ظل الا ظل عرشك وعند مسح أذنيه اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون  
احسنه وعند مسح عنقه اللهم اعتق رقبتى من النار وعند غسل رجله اليمنى اللهم ثبت قدمي  
على الصراط يوم تزل الاقدام وعند غسل اليسرى اللهم اجعل ذنبي مغفورا وسعيي  
مشكورا وتجارتي لن تسور كما في الامداد والدرر وغيرهم وثم روايات اخر ذكرها في الحلية  
وغيرها وسيأتى انه يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم بعد غسل كل عضو فصار مجموع ما ذكر  
عند كل عضو التسمية والشهادة والدعاء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لكن قال  
صاحب الهداية في مختارات النوارى ويسمى عند غسل كل عضو ويدعو بالدعاء المأثور فيه  
او يذكر كلمة الشهادة او يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم فتى في الجمع بأولكن رأيت  
في الحلية عن المختارات ويدعو بالواو وبأوفى البواقى فيراجع (قوله من طرق) اى يقوى  
بعضها بعضا وترقى الى مرتبة حسن ط اقول لكن هذا اذا كان صغفه لسوء حفظ الراوى

الصدوق الامين اول ارسال اوتدليس او جهالة حال اما لو كان لنفس الراوى او كذبه فلا يؤثر فيه موافقة مثله ولا يرتقى بذلك الى الحسن كما صرح به في التقريب وشرحه فحينئذ يحتاج الى الكشف عن حال الراوين لهذا الحديث لكن ظاهر علمهم به انه ليس من القسم الاخير كما يتضح (قوله فيعمل به) اى بهذا الحديث وعبرة الرملى كما في الشربلالية للعمل بالحديث الضعيف الح (قوله في فضائل الاعمال) اى لاجل تحصيل الفضيلة المتربة على الاعمال قال ابن حجر في شرح الاربعين لانه ان كان صحيحا في نفس الامر فقد اعطى حقه من العمل والام يترتب على العمل به مفسدة تحليل ولا تحريم ولا ضياع حق للغير وفي حديث ضعيف من بلغه عن ثواب عمل فعمله حصل له اجره وان لم اكن قلته او كقول اه ط قال السيوطى ويعمل به ايضا في الاحكام اذا كان فيه احتياط (قوله وان انكره النووى) حمل الرملى كما في الشربلالية انكاره من جهة الصحة قال اما باعتبار وروده من الطرق المتقدمة فلعله لم يثبت عنده ذلك او لم يستحضره حينئذ (قوله فائدة) الى قوله والموضوع من كلام الرملى (قوله عدم شدة ضعفه) شديد الضعف هو الذى لا يخلو طريق من طريقه عن كذاب او متهم بالكذب قاله بن حجر ط قات مقتضى علمهم بهذا الحديث انه ليس شديد الضعف فطرقة ترقبه الى الحسن (قوله وان لا يعتقد سنية ذلك الحديث) اى سنية العمل به وعبرة السيوطى في شرح التقريب الثالث ان لا يعتقد عند العمل به ثبوته بل يعتقد الاحتياط وقيل لا يجوز العمل به مطلقا وقيل يجوز مطلقا اه (قوله واما الموضوع) اى المكذوب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم اجماعا بل قال بعضهم انه كفر قال عليه الصلاة والسلام من قال على ما لم اقل فليتبوأ عقوبته من النار ط (قوله بحال) اى ولو في فضائل الاعمال قال ط اى حيث كان مخالفا لقواعد الشريعة واما لو كان داخلا في اصل عام فلا مانع منه لا لجملة حديثا بل لدخوله تحت الاصل العام اه تأمل (قوله الاذا قرن) اى ذلك الحديث المروى ببياناهى بيان وضعه اما الضعيف فجوز روايته بلا بيان وضعه لكن اذا اردت روايته بغير اسناد فلا تقل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وما شبهه من صيغ الجزم بل قل روى كذا وبلغنا كذا او ورد اوجاء او نقل عنه وما شبهه من صيغ التريض وكذا ما شك في صحته وضعفه كفى التقريب (قوله اى بعد الوضوء) فسر الضمير بذلك مع تبادر ما فى الزيلعى لان المصنف فى شرحه فسر به ذلك وهو ادرى بمراده (قوله وان يقول بعده) زاد فى النية وغيرها او فى خلاه لكن قال فى الحلية ان الوارد فى السنة بعده متصلا بما تقدم من ذكر الشهادتين كـ هو فى رواية الترمذى اه وزاد فى النية ايضا وان يقول بعد فراغه سبحانك اللهم وبحمدك اشهد ان لا اله الا انت استغفرك واتوب اليك واشهد ان محمدا عبدك ورسولك ناظرا الى السماء (قوله التوايين) هم الذين كلما اذنبوا تابوا والمتطهرون الذين لا ذنب لهم زاد فى النية واجعلنى من عبادك الصالحين واجعلنى من الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون (قوله وان يشرب بعده من فضل وضوئه) بفتح الواو ما يتوضأ به درر والمراد شرب كله او بعضه كما فى شرح النية وشرح الشريعة ويقول عقبه كما فى النية اللهم اشفى بشفائك وداوئى بدوائك واعصمنى من الوهل والامراض والافواج قل فى الحلية والوهل هنا

قال محقق الشافعية الرملى  
فيعمل به فى فضائل الاعمال  
وان انكره النووى  
(فائدة) شرط العمل  
بالحديث الضعيف عدم  
شدة ضعفه وان يدخل  
تحت اصل عام وان لا  
يعتقد سنية ذلك الحديث  
واما الموضوع فلا يجوز  
العمل به بحال ولا روايته  
الاذا قرن ببياناه (والصلاة  
والسلام على النبي بعده)  
اى بعد الوضوء لكن فى  
الزيلعى اى بعد كل عضو  
(وان يقول بعده) اى  
الوضوء (اللهم اجعلنى من  
التوايين واجعلنى من  
المتطهرين وان يشرب  
بعده من فضل وضوئه)

بالتجريك الضعيف والفرغ ولم اقف على هذا الداء، مأثورا وهو حسن اه ابقى شيء وهو ان  
اشرب من فضل الوضوء. طهر في الوضوء من الماء كبريق مثلا اما لو توضأ من نحو حوض  
فهو يسمى فيه فضل الوضوء فيشرب منه اولا فليحذر هذا وفي الذخيرة عن فتاوى ابي  
الميت الماء الموضوع للشرب لا يوضأ به منه كان كثيرا والموضوع للوضوء يجوز الشرب  
منه ثم نقل عن ابن الفضل انه كان يقول بالعكس فلي هذا هل له الشرب من فضل الوضوء لانه  
من نوابه اما لا والظاهر الاول تأمل **(قوله كاء زمزم)** التشبيه في الشرب مستقلا قائما  
لا في كونه بعد الوضوء فلذا قال ط الاول احيده عن قوله قائما **(قوله اوقاعدا)** افاد انه  
خير في هذين الموضعين وانه لا كراهة فيهما في الشرب قائما بخلاف غيرهما وان التدوب هنا  
هو الشرب من فضل الوضوء لا بقيد كونه قائما بخلاف ما اقتضاه كلام المصنف لكن قال  
في المعراج قائما وحيره الخواني بين القيام والقعود وفي الفتح قيل وان شاء قاعدا وقره في  
البحر واقصر على ما ذكره المصنف في المواهب والدرر والمنية والنهر وغيرها وفي السراج  
ولا يستحب الشرب قائما الا في هذين الموضعين فستفيد ضعف ما مشى عليه الشارح كما نبه  
عليه ح وغيره **(قوله وفيه عندها يكره الخ)** افاد ان المقصود من قوله قائما عدم الكراهة  
لادخوله تحت مسح ولذا زاد قوله اوقاعدا واعلم انه ورد في الصحيحين انه صلى الله عليه  
وسلم قال لا يشربن احد منكم قائما من سبي فليستق وفيهما انه شرب من زمزم قائما  
وروى البخاري عن علي رضي الله عنه انه بعدما توضأ قم فشرب فضل وضوئه وهو قائم ثم  
قال ان ناسا يكرهون الشرب قائما وان النبي صلى الله عليه وسلم صنع مثل ما صنعت واخرج  
ابن ماجه والترمذي عن كبشة الانصارية رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل  
عليها وعندها قربة معلقة فشرب منها وهو قائم فقطعت القربة تنبى بركة موضع في رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وقال الترمذي حسن صحيح غريب فلذا اختلف العلماء في الجمع فقيل  
ان النهي ناسخ لمفعول وقيل ما عكس وقيل ان النهي للتنزيه والفعل لبيان الجواز وقال النووي  
انه الصواب واعترضه في الحاشية بحدوث علي المار حيث انكر علي التائبين بالكراهة وبما  
اخرجه الترمذي وغيره وحسنه عن ابن عمر كنا نأكل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ونحن نمنى وشرب ونحن قية قال وجنح الطحاوي الى انه لا بأس به وان النهي لحوف  
الضرر لا غير كما روى عن الشعبي قال انما كره الشرب قائما لانه يؤذى قل في الحاشية فالكراهة  
على ما صوبه النووي سرعية يثبت على تركها وعلى هذا ارشادية لا يثبت على تركها ثم  
استشكل ما مر من استثناء الموضعين اي الشرب من ماء زمزم ومن فضل الوضوء وكراهة  
ما عداهما بأنه لا يمتنع على قول من هذه الأقوال ثم على ما جرح اليه الطحاوي يستفاد الجواز  
مطلقا ان امن الضرر اما لم يثبت فلا الا ان يقال بقيت المند في فضل الوضوء ما اخرجه  
الترمذي في حديث علي وهو انه قم عندما غسل قدمه فوجد فضل ظهوره فشربه وهو قائم ثم قال  
احب ان اريككم كيف كان ظهور رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه حديث ان فيه شفاء من  
سبعين داء ادناها البهر لكن قل الخطأ انه واداه ما حصا والبهر بالضم فسر في الخلاصة  
بتابع النفس وفي التماموس انه يقطع النفس من الاعياء والحاصل ان انتفاء الكراهة

كاء زمزم (مستقبل الغيبة  
قائما) او فاعدا وفيما  
عندهم يكره قائما تنزيها

مطلب  
في مباح الشرب قائما

في الشرب قائماً في هذين الموضعين محل كلام فصيلاً عن استحباب القيام فيهما وإلعل الإله  
 عدم الكراهة ان نقل بالاستحباب لأن ما رمز به سقاء وكذا فضل الوضوء وفي شرح هديه  
 ابن العماد لسيدى عبدالغنى التاليسى ومما جربته انى اذا أصابنى مرض أقصد الاستسقاء  
 بشرب فضل الوضوء فيحصل لى الشفاء وهذا رأى اعتماداً على قول الصادق صلى الله عليه  
 وسلم في هذا الطب النبوى الصحيح (قوله) وعن ابن عمر (الح) أخرجه الطحاوى واحمد وابن  
 ماجه والترمذى ونحوه حلية وقصد به ذكره بيان حكم الاكل لكن أخرجه احمد ومسلم والترمذى  
 عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى ان يشرب الرجل ثمناً فلو قتادة قت لا كل  
 فقال ذلك اشروا أحب وفي الجامع الصغير للسيوطى نهى عن الشرب قائماً والاكل قائماً وإلعل النهى  
 لمرطبي ايضاً كما مر في الشرب وفي الفصل الحادى والثلاثين من فصول العلامى وكره الاكل  
 والشرب فى الطريق والاكل قائماً ومشياً ولا بأس بالشرب قائماً ولا يشرب ماشياً ورخص ذلك  
 للمسافر اه (قوله) ورخص (الح) ليس من تمتة الحديث (قوله) تعاهد موقية) تسمية موق وهو  
 آخر العين من جهة الانقباض لاحتقال وجود رمض وقدمنا انه يجب غسل ما تحتها ان بقى خارجاً  
 بتغميض العين والافلا (قوله) وكيفية (الح) مما العظمان الثاتان فى الرجل والعرقوب العصب  
 الغليظ الذى فوق العقب والاخص من باطن القدم ما نضب الارض قاموس (قوله) راطالة  
 غرته وتحجيلة) لما فى الصحيحين عن ابى هريرة رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم يقول ان امة يدعون يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء فمن استعاض بكم ان يغسل  
 غرته فيفعل وفي رواية فمن استطاع منكم فليغسل غرته وتحجيلة حلية وبه علم ان قول المصنف  
 وتحجيلة بالجر عطفاً على غرته وفي البحر وطالة الغرة تكون بالزيادة على الحد المحدود وفى الحلية  
 والتحجيل يكون فى اليدين والرجلين وهل له حد لم أقف فيه على شئ لا يخفى ونقل النووى  
 اختلاف الشافعية فيه على ثلاثة اقوال \* الاول انه يستحب الزيادة فوق المرفقين والكعنين  
 بلا توقيت \* الثانى الى نصف العضد والساق \* الثالث الى المكب والركبتين قال والاحاديث تقتضى  
 ذلك كله اه ونقل ط الثانى عن شرح الشريعة مقتصر اعليه (قوله) وغسل رجليه يساره) اهل  
 الماراد به ذلكهما باليسار لما قدمناه انه يندب اغراغ الماء بيمينه ثم رأيت فى شرح الشيخ اسمعيل  
 قال يفرغ الماء بيمينه على رجليه ويغسلهما بيساره اه واخرج يوغنى فى الجامع  
 الصغير عن ابى هريرة رضى الله عنه اذا نوضاً احداً فلا يغسل اسنل رجليه بيده اليمنى  
 (قوله) وبلهما (الح) اى الرجلين لكن فى البحر عند الكلام على غسل وجهه عن خلف بن  
 ايوب انه قال ينبغي للمتوضئ فى الشتاء ان يغسل اعضاءه بالماء شبه الدهن ثم يسيل الماء  
 عليهما لان الماء يخافى عن الاعضاء فى الشتاء اه (قوله) والتمسح بمندبل) ذكره صاحب الحلية  
 فى الغسل وقال فى الحلية ولم اذكره غيره وانما وقع الخلاف فى الكراهة فى الحلية ولا  
 بأس بالمتموضئ والمغتسل روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يغسل وجهه ويديه من كره  
 ذلك ومنهم من كرهه للمتوضئ دون المغتسل والصحيح ما قلنا انما لا ينبغي ان لا يبالغ ولا  
 يستقصى فيبقى اثر الوضوء على اعضائه اه وكذا وقع بلفظ لائس فى خزائن الاكل  
 وغيرها وعزاه فى الخلاصة الى الاصل اه ما فى الحلية ثم ذكر ادلة الاقوال الثلاثة والقائلين

مطلب

فى الغرة والتحجيل

وعن ابن عمر كنا نأكل على  
 عهد النبي صلى الله عليه  
 وسلم ونحن نمنى ونشرب  
 ونحن قيام ورخص للمسافر  
 شربه ماشياً ومن الآداب  
 تعهد موقية وكيفية  
 وعرقوبيه واحمسيه واطالة  
 غرته وتحجيلة وغسل  
 رجليه يساره وبلهما عند  
 ابتداء الوضوء فى الشتاء  
 والتمسح بمندبل

مطلب

فى التمسح بمندبل

من السبب دامن ومحب له هو به راحة له تعالى وقدم عن فتح ان من المندوبات  
 ترك المسح بخرقه مسح بها موضع الاستسحاح حتى ياتي مسحها به لا سنجاء لاستقذارها  
 وليس فيه نهية ترك المسح فمره وفيه (قوله) وعدمه نفس يده (حديث لا تنفضوا  
 ايديكم في وضوء) وفيه مروي عن الشيطان ذكره في المعراج لكنه حديث ضعيف كما  
 ذكره السيوطي في قدس في الصحيحين عن ميمونة رضي الله عنها انها قالت بخرقه بعد الغسل  
 فودعه وجعل ينفض ايديه بأمل (قوله) وقراءة سورة القدر (لاحديث وردت فيها  
 ذكرها عنه) يوجب في مقدمته لكن قل في الحلية سئل عنها شيخنا الحافظ ابن حجر  
 العسقلاني فأجاب بأنه لما ثبت منها شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم لا من قوله ولا من فعله  
 والعامة يتبعون في ذكر الحديث الضعيف والعمل به في فضائل الاعمال اهـ (قوله  
 وسلاة ركعتين) مروي عنه ووردت وغيرهما من احد يتوضأ فيحسن الوضوء ويصلي  
 ركعتين بقل غزاه ووجهه عليهما الا وحسب له الحلة حابة (قوله) في غير وقت كراهة  
 هي كالأربعين خمسة احوال ومقبلة والاستواء والغروب ومقبلة بعد صلاة العصر وذلك  
 لان تركه مكروه اولي من قول المندوب كفي شرح امية ط \* (تمة) \* بانغي ان يزداد في  
 المندوبات ان لا يتصبر من ماء وترت من ارض مفصوف عليهما كما يات في قند نص  
 الشافعية على كراهة تعذيب من بل من المندوبات مع منه وظهره انه لا يصح عندهم  
 ومراعاة خلاف هذا مذكورة وكذا يقال في التطهير بغسل ماء امرأة كياتي قريبا في  
 المنهيات واليه (قوله) ذكره (وهو) هو ضد الغيوب قد يطلق على الحرام كقول القدوري  
 في مختصره ومن صلى تطهير في منزله يوم الجمعة قل صلاة لاه ولا عذر له كراهة ذلك وعلى  
 المكروه تحريما وهو ما كان الى الحرام قرب ونسبه محمد حرام ضيقا وعلى المكروه تنزيها  
 وهو ما كان تركه اولي من فعله ويرادف خلاف الاول كقوله في البحر من مكروهات  
 الصلاة المكروه في هذا السبب نوعان احدهم مكروه تحريما وهو الحمل عند اطلاقهم  
 المكروه كافي في كراهة في التفسير وذكر انه في رتبة الوضوء لا يثبت به الواجب يعني  
 في كل الوضوءات تنزيها المكروه تنزيها ومرجعه الى ما تركه اولي وكثيرا ما يطلقونه كافي شرح  
 امية حبان اذا ذكروا مكروه فلا بد من النظر في دلائله فان كان منها ظني يحكم بكراهة  
 التحريم لا يخالف في نسي عن تحريمه الى التنبه فان لم يكن دليل منها بل كان مفيد المترك  
 غير الحرام ففيه تنزيهية اهـ (قوله) وغيره (اي غير الوجه من الاعضاء كفي في الحاوي  
 وهل المصنف اقتصر على الوجه منه من مزيد السرف (قوله) تنزيها) لما قدمنا عن  
 الفتح من ان تركه ترك في حلية لاه بوجوب النصاح الماء المستعمل على ثيابه وتركه  
 اولي وايضا هو خلاف التفسير في قوله فانه عن أبي ادب اهـ (قوله) والتفتير (اي بان  
 يقرب الى حد المدح ويكون من غير غير ظاهر بل بانغي ان يكون ضاعرا ليكون غسلا  
 يتبين في كل مرة من السبب شرح امية (قوله) لا اسراف (اي بان يستعمل منه فوق  
 حاجته ليرغمه ما خرج من ماله وغيره من ماله من عمرو بن العاص ان رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم مر بسعد وهو يمشي في هذا السرف فقال أي الوضوء اسراف فقال  
 هو وان كتب من غير حارة (قوله) منه (اي من الاسراف الزيادة على الثلاث أي في

وعدم نفص يده وقراءة  
 سورة قدر وسلاة  
 ركعتين في غير وقت كراهة  
 (ومكروهه لعم وجه)  
 أو غيره (أما) تنزيها  
 والتفتير (والاسراف)  
 ومنه الزيادة على الثلاث

مضاب  
 في تعريف المكروه وانه  
 قد يطلق على الحرام  
 والمكروه تحريما وتنزيها



الغسلات مع اعتقاد ان ذلك هو السنة لما قدمنا من ان الصحيح ان النهي محمول على ذلك  
 فاذا لم يعتد ذلك وقصد العلمانية عند الشك او قصد الوضوء على الوضوء بعد الفراغ منه  
 فلا كراهة كما مقرر به **(قوله فيه)** اي في الماء **(قوله)** تحريماً الخ نقل ذلك في الحلية عن  
 بعض المتأخرين من الشافعية وتبعه عليه في البحر وغيره وهو مخالف لما قدمنا عن الفتح  
 من عدم ترك التقيير والاسراف من المنذوبات ومثله في البدائع وغيرها لكن قال في الحلية  
 ذكر الحلواني انه سنة وعليه مشي قاضي خان وهو وجه اه واستوجه في البحر ايضا  
 وكذا في النهر قال والمراد بالسنة المؤكدة لاطلاق النهي عن الاسراف وجعل في المتقى  
 الاسراف من المنهيات فكون تحريمية لان اطلاق الكراهة مصروف الى التحريم وبه  
 يضعف جعله مندوباً اقول قد تقدم ان النهي عنه في حديث فمن زاد على هذا او نقص فقد  
 تعدى وظلم محمول على الاعتقاد عندنا كما صرح به في الهداية وغيرها وقال في البدائع انه  
 الصحيح حتى لو زاد او نقص واعتقد ان الثلاث سنة لا يلحقه الوعيد وقدما انه صريح  
 في عدم كراهة ذلك يعني كراهة تحريم فلا ينافي الكراهة التزيينية فامشى عليه هنا في الفتح  
 والبدائع وغيرهما من جعل تركه مندوباً مبني على ذلك التصحيح فيكره تزيينها ولا ينافيه عدمه من  
 المنهيات كما عدمها لطم الوجه بالماء فان المكروه تزيينها منهي عنه حقيقة اصطلاحاً وبجازا لغة  
 كما في التحرير وايضا فقد عده في الحزاة السمرقندية من المنهيات لكن قيده بعدم اعتقاد تمام  
 السنة بالثلاث كما نقله الشيخ اسماعيل وعليه يحمل قول من جعل تركه سنة وليست الكراهة  
 مصروفة الى التحريم مطلقاً كما ذكرناه آنفاً على ان الصارف للنهي عن التحريم ظاهر فان  
 من اسرف في الوضوء بماء النهر مثلاً مع عدم اعتقاد سنة ذلك نظير من ملأ اناء من النهر ثم  
 افرغه فيه وليس في ذلك محذور سوى انه عبث لا فائدة فيه وهو في الوضوء زائد على المأمور  
 به فلذا سمي في الحديث اسرافاً قال في القاموس الاسراف التبذير او ما افق في غير طاعة ولا  
 يلزم من كونه زائداً على المأمور به وغير طاعة ان يكون حراماً نعم اذا اعتقد سنته يكون قد  
 تعدى وظلم لاعتقاده ما ليس بقربة فلهذا حمل علماؤنا النهي على ذلك حينئذ يكون منهياً عنه  
 ويكون تركه سنة مؤكدة ويؤيده ما قدمه الشارح عن الجواهر من ان الاسراف في الماء  
 الجاري جائز لانه غير مضيع وقدما ان الجائر قد يطلق على ما لا يمتنع شرعاً فيشتمل المكروه  
 تزيينها وبهذا التقرير تتوافق عباراتهم وامامنا ذكره الشارح هنا فقد علمت انه ليس من كلام  
 مشايخ المذهب فلا يعارض ما صرحوا به وصححوه هذا ما ظهر لي في هذا المقام والسلام  
**(قوله غرام)** لان الزيادة غير مأذون بها لانه انما يوقف ويساق لمن يتوضأ الوضوء الشرعي  
 ولم يقصد اباحتها لغير ذلك حلية وينبني تقييده بما ليس بجواز كالذي في صهرنج او حوض وانحو  
 ابريق اما الجاري كما مدارس دمشق وجوامعها فهو من المباح كما التهر كما افاده الرحمي  
**(قوله ومن منهيات)** يشمل المكروه تزيينها فانه منهي عنه اصطلاحاً حقيقة كما قدمناه عن  
 التحرير آنفاً فافهم **(قوله التوضؤ الخ)** قال في السراج ولا يجوز للرجل ان يتوضأ ويغتسل  
 بفضل المرأة اه ومفاده انه يكره تحريماً وعند الامام احمد اذا اختلت امرأة مكلفة بماء  
 قليل كخلوة نكاح وتطهرت به في خلوتها طهارة كاملة عن حدث لا يصح لرجل او خنثى

مطلب

في الاسراف في الوضوء

**(فيه)** تحريماً لوباء النهر  
 والسلوك له اما الموقوف  
 على من يتطهر به ومنه ماء  
 المدارس فخراً (وتثليث  
 المسح بماء جديد) اما بماء  
 واحد فتدوب او مسنون  
 ومن منهياته التوضوء  
 بفضل ماء المرأة وفي  
 موضع نجس لان ماء  
 الوضوء حرمة او في المسجد  
 الاثاء او في موضع اعد  
 لذلك والقاء النخامة

ان يرفع يده حذو كعبه وهو مستوفى في متون مذهبه وغوامر تعبدى مارواه الخمسة اصبى له عليه وسلم يحيى ان يوضأ الرجل غرض طهره بالامرة قال في غرض الافكار شرح درر البحار فصل المياه بعد ما ذكر المسئلة ولما مرهى مسد ان يمسونه قالت اغتسلت من جفنة فنصبت فيها فسله حاشا النبي صلى الله عليه وسلم فسل فقلت انى قد اغتسلت منه فقال الماء ليس عليه حاشة وما روى حمد ماسوخ بهذا ه اقول مقتضى نسخ انه لا يكره تحريما عندنا بل لا يكره وهو شرط لما مر عن النسخ وفيه ان دعوى النسخ تتوقف على العلم بتأخر نسخ واعيه مأخوذ من قول ميمونة انى قد عانت منه يشعر بعلمها بالنهى قبله فيكون النسخ متأخرا والله اعلم وقد صرح الشافعية بالذكر فينبغى كراهته وان قلنا بالنسخ مراعاة بخلاف فقد صرح حواشي كتاب مراد بخلاف وقد علمت انه لا يجوز التطهير به عند حمد (تنبيه) ينبغي كراهته لتطهيره عند ما ذكرنا وان لم نره لاحد من ائمتنا بما اوثر من كل ارض غضب عليها الاثر النقية ارض ثمود فقد صرح الشافعية بكراهته ولا يباح عندا حمد قل في شرح انتهى لطبي الحديث ابن عمر ان الناس نزلوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على الحجر ارض ثمود فاستقوا من اربها وعجوبة العجين فامرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يهرقوا ما استقوا من اربها ويعاغوا الا ان العجين وامرهم ان يستنم من البئر ان كانت تردها ساقية حدث متفق عليه قل وظاهره منع خطارته وبتر الساقية هي البئر الكيرة التي يرد بها الحجاج في هذه الازمنة اه (قوله والامحاط) معطوف على القاء وقوله في الماء متعلق باحدها على التنازع (قوله وينقضه الح) النقص في الحسم فلأئنه وفي غيره اخراجه عن دعة المقصود منه كاستباحة الصلاة في الوضوء بحر وافد بقوله خروج نجس ان النقص حروجه لا عينه بشرط الخروج واستظهر في الفتح الثاني بما حاصله ان الصهارة ترتفع بعدها وهي النجاسة القائمة بالخروج لان احده هو مؤثر في رفع ضده ونجس فيه في شرح امية الكسير فراجع (قوله كخرج) من قوله نعم من ان الامر ثلاثونهم اخف من نجس بالاعتاد وكبير اذن (قوله بالفتح وكسير) اسر الى ان الفتح اولى لقول صدر الشريعة ورواية النجس غلب عليه وهو عين النجاسة وام كسير هاف لا يكون طاهرا هذا في اصطلاح النعمان. واما في اربعة فصال نجس اشئ نجس فهو نجس ونجس اه فهما لغة مالا يكون طاهرا انى قوله كان نجس العين او ارض النجاسة كاختصاص الخارجة من الدبر وسقط في حقه النجاسة بدرجة لها فكل الفتح ولى من هذه الجهة ايضا وان قال في حجر به الكسير اسم بامل بمعنى شئ يكون بدلا من قوله حارج لاصفة لانه اسم جامد تعرف المكسور انه معنى نجس اذن (قوله انى من سوسى) تفسير للضمير اخذا من منه والتمسوى من نجس بالوضوء. حذر بالحي من است منه او خرجت منه نجاسة ممدومة ان سوسى صحتها فقط د وكان يترويح جدا لكان الموت كذلك اذ هو موفى وتسمى (قوله معاداة) د وى والتمس ولا كالدودة والحصاة وهذا تعميم لقوله نجس به على خلاف الامم دات حيث فيه الامم د كانه بما بعده على خلاف

والامحاط في م. (برسمه)  
حروج (نخرج) (نجس)  
بالفتح وكسير (معه)  
من اموضى الحى معتد  
ولامن السيلين اولاً  
مريضه (بالهاء لا مضمون)

مطل

نواضع الوضوء

الامام الشافعي حيث قيده بخارج من السيلان **(قوله اي يلحقه حكم التطهير)** فائدة ذكر الحكم دفع ورود داخل العين وباطن الجرح اذ حقيقته تطهير فيها، ثم كنهه وانما السقط حكمه نهر وسراج، ويظهر منه ان الكلام في جرح يضره الغسل بالماء فهو لم يضره نقض ما سأل منه لان حكم التطهير وهو وجوب غسله غير ساقط والمراد بالتطهير ما هو الغسل والمسح في الغسل اوفى الوضوء، كما ذكره ابن الكمال ايشمل ما لو سأل الى محل يمكن مسحه دون غسله لا مذكرا اليه في الحلية ايضا وزاد في شرح المنية الكبير بعد قوله في الغسل اوفى الوضوء قوله اوفى الزالة النجاسة الحقيقية لئلا يرد ما لو اقتصد وخرجه منه كثير ولم يتلخه رأس الجرح فانه ناقض مع انه يسأل الى ما يلحقه حكم التطهير لانه سأل الى المكان دون البدن وبزيادة ذلك لا يرد لان المكان يجب تطهيره في الجملة الصلاة عليه ولهذا عمم في البحر ما يلحقه حكم التطهير بقوله من بدن وثوب ومكان \* اقول يرد عليه ما لو سأل الى نهر ونحوه مما لا يصلح عليه وما لو مسح العلق او القراد الكبير وامثله ما فانه ناقض كما سألني متنا فلا احسن ما في النهر عن بعض المتأخرين من ان المراد السيلان ولو بالقوة اي فان دم الفصد ونحوه سائل الى ما يلحقه حكم التطهير حكما تأمل \* ثم اعلم ان المراد بالحكم الوجوب كما صرح به غير واحد من في المنتج او التدب وايدى في الحلية وتبعه في البحر بقولهم اذا نزل الدم الى قسبة الانف نقض وليس ذلك الا لكون المبالغة في الاستساق لغير الصائم مسنونة وحدها ان يصل الماء الى ما اشتد من الانف ورده في النهر من المراد ما قصه ما لان من الانف ولذا عبر به الزيلعي كالتهدية ومعلوم ان ما لان يجب تطهيره لا يندب فلا حاجة الى زيادة التدب \* اقول صرح في غاية البيان بأن الرواية مسطورة في كتب الحديث ثم اذا وصل الى قسبة الانف ينتقض وان لم يصل الى ما لان خلافا لرفر وان قول الهداية ينتقض اذا وصل الى ما لان بيان لا يوافق اصحابنا جميعا اي لتكون المسئلة على قول رفر ايضا قل لان عدمه لا ينتقض ما لم يصل الى ما لان لعدم الظهور قبله فهذا صريح في ان المراد بالقسبة ما اشتد فغشم هذا التحريم المفرد الماخض مما علمناه على البحر ومن رسالتنا المسماة بالقواعد المختصصة بحكمه في الخمسة **(قوله مجرد الظهور)** من اضافة الخمسة الى الموصوف في ظهور مجرد من السيلان فلو نزل البول الى قسبة الذكر لا ينتقض لعدم ظهوره بخلاف التمسك فانه يترتب لها ينتقض الوضوء وعدم وجوب غسلها للجرح لانها في حكم الباطن كما فانه الكمال ط **(قوله عين السيلان)** اختلف في تفسيره ففي المحيط عن ابي يوسف ان يعلو ويخدر وعن محمد بن المنج على رأس الجرح وصار اكثر من رأسه نقض والصحيح لا ينتقض اه قال في المنتج بعد نقدها وفي الدراية جعل قول محمد اصح ومختار السرخسي الاول وهو اولى اه اقول وكذا خصه قاضي خان وغيره وفي البحر تحريف تبعه عليه ط فجنبه **(قوله ما قالوا)** علة لم يبق ط **(قوله لو مسح الدم كما خرج السطح)** هكذا اذا وضع عليه قطعة وشي آخر حتى يشف ثم يمسح ثانيا وثالثا فانه يجمع جميع ما شفى من كان ينجب فتركه من نقض واما عرف هذا الاحتياط وغالب الظن وكذا ما ألقى عليه رمدا او نزل ثم ظهر ثانيا فبربه نموهم فيه يجمع قلوبهم ويجمع اذا كان في مجلس واحد مرة مداخل في فوق في مجلس فلا تنار خالية ومما في البحر \* قول يوعيه فما يخرج من الجرح الذي يترد دائما وليس فيه قوة سيلان ونكسه اذا تولى ينقوى

اي يلحقه حكم التطهير ثم المراد بالخروج من السيلان مجرد الظهور وفي غيرها عين السيلان ولو بالقوة لما قالوا لو مسح الدم كما خرج لو تركه سأل نقض والا

قوله ومعوم ان احاي ان حكمه نصير ما لان او حوب لا التدب مصححه ط

باجتماعه ويسبل عن محله فإذا شفه اوربطه بخرقه وصار كما خرج منه شيء تشربته الخرقه  
 ينظر ان كان ما تشربته الخرقه في ذلك المجلس شيئاً فشيئاً بحيث لو ترك واجتمع لسال بنفسه  
 نقض والا فلا يجمع ما في مجلس الى ما في مجلس آخر وفي ذلك توسعة عظيمة لانتخاب القروح  
 واصحابها خاصة فأنتم هذه المائدة وكأنهم قسوها على ابي واما ما يكن هنا اختلاف  
 سبب تعين اعتبار المجلس فيه **(قوله كما لو سال)** تشبيه في عدم النقض لانه في هذه المواضع  
 لا يلحقه حكم التطهير كما قدمناه **(قوله او جرح)** بضم الجيم قاموس اما بالفتح فهو المصدر  
**(قوله ولم يخرج)** اي لم يسبل اقول وفي السراج عن الينايع الدم السائل على الجراحة اذا لم  
 يجاوز قال بعضهم هو طاهر حتى لو صلى رجل بجنبه واصابه منه اكثر من قدر الدرهم جازت  
 صلاته وبهذا اخذ الكرخي وهو الاظهر وقال بعضهم نجس وهو قول محمداه ومقتضاه انه غير  
 ناقض لانه ابقى طاهراً بعد الإصابة وان المعتبر خروجه الى محل يلحقه حكم التطهير من بدن  
 صاحبه فليتأمل **(قوله وكدمع)** اي بلا علة كما سألني وهو معطوف على قوله كما لو سال **(قوله)**  
 على ما سيذكره المصنف) اي في مسائل شتى آخر الكتاب **(قوله ولنا فيه كلام)** نقله ح  
 وحاصله انه قول ضعيف وتخريج غريب فلا يعول عليه ط **(قوله وخروج الخ)** عطف على  
 قوله خروج كل خارج **(قوله مثل ريح)** فانها تنقض لاما منبعثة عن محل النجاسة لان عينها  
 نجسة لان الصحيح ان عينها طاهرة حتى لو ليس سراً ويل مبتلة او ابتل من اليقه الموضع الذي  
 تمر به الريح فخرج الريح لا يتنجس وهو قول العامة وما نقل عن الحلواني من انه كان لا يصلي  
 بسر او يله فورج منه بخر **(قوله من دبر)** وكذا من ذكر او فرج في الدودة والحصة  
 بالاجماع كما سيذكره الشارح لما عليهما من النجاسة كما اختاره الزيلعي او تولد الدودة من  
 النجاسة كفي البدائع وعلى الثاني فعطف او دودة من عطف الخاص على العام لدخوله تحت  
 قوله خروج نجس الى ما يظهر وكذا عطفها وعطف الحصة على التعاليل الاول لتحقيق خروج  
 الخارج النجس وهو ما عليهما وعلى كل فتواه او دودة معطوف بالنظر الى كلام الشارح على  
 قوله وخروج غير نجس لاعلى ريح قد بر **(قوله لا خروج ذلك)** اي المذكور من الثلاثة قال  
 ح وهو يقتضي ان الريح تخرج من الجرح وهو كذلك كفي القهستاني وحكم الدودة مكرر  
 مع قول المصنف بعد ولادودة من جرح ط **(قوله اما هي الخ)** اي المنفضة وهي التي اختلط  
 سبيلها اي مسلك البول والغائط فيندب لها الوضوء من الريح وعن محمد يجب احتياطاً وبه  
 أخذ ابو حفص ورجحه في الفتح بأن الغالب في الريح كونها من الدبر ومن احكامها انه لا يخلها  
 الزوج الثاني للاول ما لم تجل لاحتمال الوطء في الدبر وانه لا يخل وطؤها الا ان امكن الاتيان  
 في القبل بلا تعد واما التي اختلط مسلك نولها ووطؤها فينبغي ان لا تكون كذلك لان الصحيح  
 عدم النقض بالريح الخارجة من الفرج ولانه لا يمكن الوطء في مسلك البول افاده في البحر  
**(قوله وقيل لومنتنة)** اي لان ثبوتها دليل انها من الدبر وبشارة الشيخ اسمعيل وقيل ان كان  
 مسموعاً او ظهر نته فهو حدث والا فلا **(قوله وذكر)** لاحاجة الى ذكره مع شمول القبل اياه  
 كما يشهد له استعمالهم اهـ **(قوله لانه اختلاج)** اي ليس بريح حقيقة ولو كان ريحاً  
 فليست بمنعنة عن محل النجاسة فلا تنقض كما قدمناه **(قوله وهو يعلم)** اي يظن لان الظن كاف  
 في هذا الباب ح اي الظن الغالب وقال الرحمن شرط العلم بعدم كونه من الاعلى فاذا

كما لو سال في باطن عين  
 او جرح او ذكر او بخرج  
 وكدمع وعرق الاعرق  
 مد من الخمر فدقض على  
 ما سيذكره المصنف ولنا فيه  
 كلام (و) خروج غير نجس  
 مثل (ريح او دودة او  
 حصة من دبر) خروج  
 ذلك من جرح ولا خروج  
 (ريح من قبل) غير منفضة  
 اما هي فيندب لها الوضوء  
 وقيل يجب وقيل لومنتنة  
 (وذكر) لانه اختلاج حتى  
 لو خرج ريح من الدبر وهو  
 يعلم انه لم يكن من الاعلى  
 فهو اختلاج فلا ينقض  
 وانما قيد بالريح لان خروج  
 الدودة والحصة

قوله او دودة كذا بالاصال  
 المتقال على حط المؤلف  
 والذي في متن ولادودة اهـ

ومسححه

التنقض عند الاستبعاد تبعاً لمحبى في شرح منية وفي المنح من خلاصة مناط المنقض  
بكونه من الأعلى فلا تنقض مع الاستبعاد وهو منقح منقح وخلاصة التصحيح حتى يسع منه  
أولهم ريخاً وبه يعلم أنه من الأعلى (قوله منقح) من غير دليل ولا كذا (قوله منقح به)  
أي الدودة واللحم وضارة اللحم بالنسبة إليه فقد قدمنا من حيث كونه لا في حق نفسه  
حتى لا تنقض صلاته إذا حمل ط وفي بعض النسخ بمسحاً مشردة (قوله وهو) أي سيال من  
غير السيلين مناط التنقض أي عنه ط (قوله وتخرج بعضه) أي من حرج من قرحه  
بعضها وكان لو لم تعصر لا يخرج شيء مساوٍ محارج بنفسه خلاص صاحب الهندية وبعض  
شراحها وغيرهم كصاحب الدرر والمنتقى (قوله سين) كناية عن وجهها ستغنى عن كناية  
سواء كما في المنقح (قوله في حكمه تنقض) لا فقهين ط (قوله منقح) أي صاحب بزارية  
ط (قوله لأن في الإخراج خروج) جواب عما وجه به الخوف بعدم التنقض بالخروج من أن  
الناقض خروج النجس وهذا الإخراج والجواب أن الإخراج مستند بالخروج فقد وجدنا  
قل في العناية أن الإخراج ليس بخصوص عليه وإن كان يستلزمه فكان ثبوته غير قصدي  
ولاعتبار به أنه وفيه أنه لا تأثير يظهر للإخراج وعدمه بل كونه خارجاً نجس وذات تحقق  
مع الإخراج كما يتحقق مع عدمه فصار كالتقصيد كيف وجميع الأدلة الواردة من السنة  
والقياس تفيد تعليق التنقض بإخراج النجس وهو ثبت في خروج ه فتح واستوجبه كونه إن  
أمير حاج في الحلية وكذا شارح منية ومندى وارضى في البحر مافي العناية حيث ضعف  
به مافي الفتح وثان أن يجعل مافي المنقح مصنعاً كما قررناه بناء على أن الناقض خارج النجس  
للاخراج وفي حاشية الرمل لا يذهب عنه أن تضعيف العناية لا يصدر قول شمس الأئمة وهو  
الاصح (قوله واعتمده القهستاني) حيث جعل القول بعدم التنقض فساداً لأنه يلزم منه أنه  
لو أخرج الريح أو الغائط أو غيرها من السيلين كان غير ناقض اه (قوله ومعناه اه) نقه  
في الأشباه عن البرازية وقدمناه في رسم المنقح (قوله بالنصوص رواية) أي بالنسبة نص عليه  
من جهة الرواية للدلالة الموردة من السنة أو بأشروع الرواية عن التجهيد (قوله والراجح  
درية) بالرفع عطفاً على الأشباه أي الراجح من جهة الدراية أي درية - محقق بالقياس على غيره  
مسئلة التقصيد ومنص الحاشية فأنها لا خلاف فيه وكذا خارج الريح ونحوه وهذا تقرير معنى  
مقدمناه آنفاً عن الفتح فمراد بالرواية النصوص من السنة أو من التجهيد وبدرية قياس  
فأنهم (قوله فيكون) تفريع على قوله ومعناه منقح منقح من عبارة البرازية فأنهم (قوله  
وينقضه في) أفردته بالذكر مع دخوله في خروج نجس مخالفتاً له في حد الخروج وما سيالان  
في غير السيلين فاستفاد من الخروج نهر (قوله بانقضاء) أي يستلزم بتكليف وهذا ما مشى  
عليه في النهاية والاختيار والكافي وخلاصة وتوجيه فحري الإسلام وقضى خن وقيل ملا  
يقدر على إمساكه قل في البدائع وعليه عتد الشيخ بومنصور وهو الصحيح وفي حلية لار  
الأشبه (قوله بالكسر) أي مع تشديد الراء المهمة وهي حد الاخطاط الأربعة منه وامرة  
السوداء والمرأة الصفراء والبالغ أه غيبة البيان (قوله أو علق) يعاقب عدم منعته كما  
هو أحد معانيه لكن المراد به هنا سوداء مختلقة كمنى نهائية وليس منه حقيقة كمنى الكافي  
ولهذا اعتبر فيه ملء النعم والإفخروج منه ناقض بالانقضاء بين قفيه وكبيره على مختار ه

منقح، تنقض جهه كما في  
أحوشدة (د) خروج  
(دودة من جرح أو ذئب  
أو نمل) وفي (وكذا  
خمس منقح منه) فغيرتهما  
وعنده السيلان فيهما  
وهو مناط التنقض  
(وتخرج بعضه)  
(وتخرج) بنفسه  
(سين) في حكم التنقض  
على مختار كما في بزارية  
قل لأن في الإخراج  
خروج فصار كالتقصيد  
وفي شرح عن الكافي أنه  
الاصح واعتمده القهستاني  
وفي كناية وجع مع القدي  
أه الأشبه ومعناه الأشبه  
بخصوص رواية والراجح  
درية فيكون انتهى عليه  
(و) ينقضه (في ملا فقه)  
بالنقص بتكليف (من  
مرة) بالكسر أي صفراء  
(أو علق) أي سوداء  
والمعلق النار من الرأس

التي حلي وغيره (قوله فغير نقض) أي اتفاق كما في شرح التنية وذكر في الحلية أن الطاهر إن  
الكثير منه وهو مملأ الفم ناقض والحاصل أنه إما أن يكون من الرأس أو من الجوف علقا أو  
سائلا فلتناول من الرأس أن علقا لا ينقض الفم وإن سائلا نقض الفم والصادع من الجوف  
إن علقا فلا اتفاقا مملأ الفم وإن سائلا فعده ينقض مطلقا وعند محمد لا مملأ مملأ الفم كذا  
في التنية وشرحها والتارخانية وذكر في البحر قول أبي يوسف مع الإمام وقتل واختلف  
التصحيح فصحيح في البدائع قولهما قل وبه أخذ عامة المشايخ وقال الزياهي أنه المختار وصحيح  
في المحيط قول محمد وكذا في السراج معزيا إلى الوجزاه وأعله أنه وقع في عبارة كل من البحر  
والنهر والزياهي أيهم وبما نقلناه من الحاصل ينصح المراء (قوله وهو نجس مغلط) هذا  
ما صرحوا به في باب الانجس وصحيح في المحتج أنه مخفف قل في الفتح ولا يعبر عن أشكال  
وتماه في النهر (قوله هو الصحيح) مقابله ما في المحتج عن الحسن أنه لا ينقض لأنه طاهر حيث  
لم يستحل وإنما اتصل به قبل الفتح فلا يكون حدثا قل في الفتح قيل وهو المختار ونقل في البحر  
تصحيحه عن المعراج وغيره (قوله ذكره الحلي) أي في شرح التنية الكبير حيث قال  
والصحيح ظاهر الرواية أنه نجس بخلافه النجاسة وتدخليها فيه بخلاف البايم اه اقول  
وحيث صحح القولان فلا يعدل عن ظاهر الرواية وهذا جزم به الشارح (قوله ولو هو في  
المري) محترز قوله إذا وصل إلى معدته قل ح المرى بفتح الميم مهموز الآخر محري الطعام  
والشراب اه (قوله نظيرته في نفسه) أفرد الضمير لأن العصف باوط وينبغي النقض إذا مملأ  
الفم على القول بنجاسته بغير ونهر ولكن سأل في باب المياه إن الحياة البرية تقسد الماء إذا ماتت فيه  
ومقتضاه أنها نجسة فاعل مهنها محمول على ما إذا كانت صغيرة جدا بحيث لا يكون لها ده سائل  
لأنها حينئذ لا تقسد اه فكون ضامرة كالودود (قوله في نفسه) أي وما عليه قليل لا يملأ الفم  
فلا يعتبر ناقضا (قوله مطلقا) أي سواء كان من الرأس أو من الجوف أصغر منتنا أولا (قوله  
به يفتي) كذا في البحر عن التحنيس أي خلافا لما اختاره أبو بصير من أنه لو سعد من الجوف  
أصغر منتنا كان كالمري والتمون أي يوسف أنه نجس (قوله كفي عين حمراويون) أي بأن شرب  
خمر أو نولائمة نفس حمراويون (قوله من ينقض لفته له) أي وإن لم يكن ناقضا  
لأجل قلته لو فرض قليلا فهو نجس لنجاسته الأصلية بخلاف في نحو طعام فإنه إنما نجس  
باجتاوره إذا كان كثيرا ملء الفم فلا ينقض القليل منه ولا نجس (قوله قلته) علة أقوله  
لا ينقض وقوله لنجاسته علة أقوله بخلاف هو الأولى جعله علة لتشبيهه بما ثبت ففهم (قوله  
أصلا) أي سواء كان صادعا من الجوف أو نازلا من الرأس خلافا لأبي يوسف في الصادع  
من الجوف وإليه أشار بقوله من المعتمد لو أخره لكان أولى (قوله فيعتبر الغالب) فإن كانت  
الغلبة للصدع وكان نحل أو انفرد مملأ الفم نقض وإن كانت الغلبة للبلغم وكان نحل أو انفرد  
مملأ الفم كانت المسألة على اختلاف التارخانية (قوله فكل على حدة) فإن كان كل منهما  
مملأ الفم ينقض الوضوء بهما فلا فلا يفسد ولا يصح حدهما إلى الآخر فلا يعتبر ملء  
الفم مبهما جميع (قوله مع) حمراويون عن العلق وقدمر (قوله من جوف وفي) هو ظاهر  
كلامه (قوله) وكذا مخرج من ملك بأن يخرج من جوف د عليه سرف لا ينقض

فغير نقض (الوضوء هـ مـ)  
د وصل إلى معدته هـ مـ  
يستقرو وهو نجس مغلط  
من صبي ساعة الرضا  
هو الصحيح مخفية  
النجاسة ذكره الحلي  
ولو هو في المري فلا ينقض  
اتفاق كفي حية الودود  
كثير بغيره في نفسه كما  
في النائم فإنه طاهر معتد  
به يفتي بخلاف ماء هـ  
أثبت فإنه نجس كفي  
عين حمراويون و نـ  
ينقض لفته لنجاسته  
بالسالة لا بالنزول هـ مـ  
ينقضه في من (مـ)  
من معتمد (أصلا) لا  
أخلو طبعه مبهما الغالب  
ولو سويا فكل من حده  
(و) ينقضه (هـ) مع  
من جوف وفي

اتفاقا وظاهر كلام الزيلعي انه يقتض وان قل ولا يخفى عدم تخلفه المتقول مع عدم  
تعقل فرق بين الخارج من الفم والخارج من الجوف المختلطين بالبراق بحر وعبرة النهر هنا  
مقلوبة فتنه ورد الرحتى مافي البحر بأن كلام ابن ملك لا يعارض كلام الزيلعي لعلوم مرتبة  
الزيلعي وبأن قوله مع عدم تعقل فرق الخ يقال عليه هو متعقل واضح لان المغلوب الخارج  
من الفم لم يخرج بقوة نفسه بل بقوة البراق فلم يكن ناقضا كما علموه بذلك والخارج من الجوف  
قد خرج بقوة نفسه لانه لم يختلط بالبراق الا بعد خروجه من الجوف فان البراق لا يخرج من  
الجوف بل محله الفم انتهى وحيث فاضلاق الشارحين محمول على غير الخارج من الجوف فلا  
يكون كلام الزيلعي مخالفا للمتقول والله اعلم (قوله غلب على براق) بالزاي والسين  
والصاد كما في شرح المنية وعلامة كون الدم غالبا اومساويا ان يكون البراق احمر وعلامة  
كونه مغلوبا ان يكون اصفر بحرط (قوله احتياطا) اي لاحتمال السيلان وعدمه فرجح  
الوجود احتياطا بخلاف ما اذا شك في الحدث لانه لم يوجد الا مجرد الشك ولا عبرة له مع اليقين  
بحر عن المحيط (قوله والقيح كالدلم) قال العلامة الشيخ اسماعيل لم اقف لاحد على ذكر علامة  
الغلبة وعدمها فيه (قوله والاختلاط بالخطاط الخ) وما نقل عن الثاني من نجاسة الخطاط  
فضعيف نعم حكى في البرازية كراهة الصلاة على خرقة عندها للاخلال بالتعظيم وفي المنية  
انتثر فسقط من افه كتاة دم لم ينتقض اه اي لما تقدم من ان العلق خرج عن كونه دما  
باحتراقه وانجماده شرح (قوله علقته) دوية في الماء تمص الدم قاموس (قوله وامتلأت)  
كذا في الحانية وقال لانها لو شقت يخرج منها دم سائل اه والظاهر ان الامتلاء غير قيد لان  
العبرة للسيلان كإفاده ط (قوله القراد) كغراب دوية قاموس (قوله كذلك) اي بأن لم  
تكن العاقبة امتلاأت بحيث لا يسيل دما ولم يكن القراد كبيرا (قوله وفي التفهستان الخ)  
محل ذكر هذه المسئلة والتي بعدها عند قوله وينقضه خروج نجس الى ما يظهر ح (قوله  
لانتقض الخ) اي لو تورم رأس جرح فظهر به قيح ونحوه لا ينتقض ما لم يتجاوز الورم لانه  
لا يجب غسل موضع الورم فلم يتجاوز الى موضع يلحقه حكم التطهير اه فتح عن المبسوط اي اذا  
كان يضره غسل ذلك المتورم ومسحه والافينغي ان ينتقض فليتنبه لذلك حلية (قوله ولو  
شد الخ) قال في البدائع ولو اتى على الجرح الرماد او التراب فتسرب فيه او ربط عليه برابطا فابتل  
الرابط ونفذ قالوا يكون حدثا لانه سائل وكذا قالوا لو كان الرباط ذا طاقين فنفذ الى احدها  
لما قلنا اه قال في الفتح ويجب ان يكون معناه اذا كان بحيث لولا الرباط سال لان التقيص  
لو ردد على الجرح فابتل لا نجس ما لم يكن كذلك لانه ليس بحدث اه اي وان فحش كفي المنية  
ويأتي (تنبيه) \* علم ما هنا ومما مر من انه لا فرق بين الخارج والمخرج حكم كي الحمصة وهو  
انه اذا كان الخارج منه دما اوقحيا او صديدا وكان بحيث لو تر لم يسيل وانما هو مجرد شرح  
ونداوة لا ينتقض وان عم الثوب والانتقض بمجرد ابتلال الرباط ولا تنس ما قدمناه من انه  
انما يجمع اذا كان في مجلس ثم ان كان الخارج ماء صافيا فهو كالدم وعن الحسن انه لا ينتقض  
والصحيح الاول كما ذكره قاضيخان لكن في الثاني توسعة لمن به جذري او جرب كما قاله الامام  
الحلواني ولا بأس في العمل به هنا عند الضرورة واما ما قيل من ان العصابة مادامت على الكي

(غلب على براق) حكما  
لغالب (اوساواه) حياطا  
(لا) ينتقضه (المغوب  
بالبراق) والقيح كالدلم  
والاختلاط بالخطاط كالبزق  
(وكذا) ينتقضه (علقة  
مصت عضوا وامتلأت  
من الدم ومثلها القرادان)  
كان (كبيرا) لانه حيث  
(يخرج منه دم مسفوح)  
سائل (والا) تكن العاقبة  
والقراد كذلك (لا) ينتقض  
(كبعوض وذباب) كفي  
الحانية لعدم الدم المسفوح  
وفي التفهستان لا ينتقض ما لم  
يتجاوز الورم ولو شد  
بالرباط ان نفذ البلل  
للخارج نقض

مطلب

في حكم كي الحمصة

قوله واما ما قيل القائل  
سیدی عبدالغنی النابلی  
اه (منه)

لا يتقص الوضوء وان امتلأت قبحا ودما مالم يسلم من اطرافها او تخل فيوجد فيها ما فيه قوة السيلان لولا الربط فينتقض حين الحل لا قبله لفارقها موضع الخراقة فقد اوضحنا ما فيه في رسالتنا الفوائد المخصصة باحكام كي الخمسة (قوله ويجمع متفرق القى الح) اى لوقاه متفرقا بحيث لو جمع صار ملء الفم فابو يوسف يعتبر اتحاد المجلس فان حصل ملء الفم في مجلس واحد نقض عنده وان تعدد الغنيان ومحمد يعتبر اتحاد السبب وهو الغنيان اه درر وتفسير اتحادهم ان يقيء ثانيا قبل سكون النفس من الغنيان فان بعد سكونها كان مختلفا بجر والمسئلة رباعية لانه اما ان يتحدا فينقض اتفاقا او يتعددا فلا اتفاقا او يتحد السبب فقط او المجلس فقط وفيهما الخلاف (قوله هو الغنيان) اى مثلا فانه قد يكون بخوضر وتكيس بعد امتلاء المعدة اه غنيمى وضبطه الحموى بفتح الغين المعجمة والياء المثلثة والياء المثناة التحتية وبضم الغين وسكون الياء من غثت نفسه هاجت واضطربت صرح به في الصحاح والمراد هنا امر حادث في مزاج الانسان منشؤه تغير طبعه من احساس التشنج المكروه ه ط عن ابى السعود (قوله اضافة الاحكام) كالتنقض ووجوب سجود التلاوة ط (قوله الى اسبابها) كاغنيان والتلاوة ط اى الى مكانها لانه في حكم الشرط والحكم الاضاف الى الشرط (قوله الامناع) اى الا اذا تعذرت اضافتها الى الاسباب فتضاف الى الحال كفى سجدة التلاوة اذا تكرر سببها في مجلس واحد اذ لو اعتبر السبب وانتفى التداخل لان كل تلاوة سبب وتماه في البحر وهنا كلام نفيس يطلب من شرح الشيخ اسماعيل على الدرر (قوله اصلا) اى في كل وقت فلا يرد الخارج من المحدث ومن اصحاب الاعتذار لان انتفاء الانتقاض يختص بوقت خاص فهستانى اى فهذا ليس بمحدث مع انه نجس فلذا اخرجه بقوله اصلا المستفاد من زيادة الباء التى هي لتأكيد نفي الخبر وقد يقال المراد ما يخرج من بدن المتطهر وهو المتأخر وما ما يخرج من بدن المعذور فهو حدث لكن لا يظهر اثره الا بخروج الوقت كما صرحوا به (قوله ليس نجس) اى لا يعرض له وصف النجاسة بسبب خروجه بخلاف القليل من قى عين الحمر او البول فانه وان لم يكن حدثا لقلته لكنه نجس بالاصالة لا بالخروج هذا ما ظهر لى تأمل (قوله وهو الصحيح) كذا في الهداية والكافي وفي شرح الوقاية انه ظاهر الرواية عن اصحابنا الثلاثة اه اسماعيل (قوله مائعا) اى كالماء ونحوه اما في الثياب والابدان فيفتى بقول ابى يوسف (تمه) «ما ذكره المصنف قضية سالبة كلية لامهامة لان ما للعموم وكل ما دل عليه فهو سور الكلية كفى المطول وغيره فتعكس بعكس التقيض الى قولنا كل نجس حدث لانه جعل تقيض الثانى اولاً وتقيض الاول ثانياً مع بقاء الكيف والصدق بحاله وما في الدراية من انها لا تنعكس فلا يقال ما لا يكون نجساً لا يكون حدثاً لان النوم والجنون والاعماء وغيرها حدث وليست بنجسة اه يريد به العكس المستوى لانه جعل الجزء الاول ثانياً والثاني اولاً مع بقاء الصدق والكيف بخالهما والسالبة الكلية تنعكس فيه سالبة كلية ايضا وتماه في شرح الشيخ اسماعيل (قوله ينفذه حكما) به على ان هذا شروع في الناقض الحكى بعد الحقيق بناء على ان عينه غير ناقض بل لا ينحو عنه التائم وقيل ناقض ورجح الاول في السراج وبه جزء الزيلعي بل حكى في التوضيح الاتفاق عليه واقول ينبغي ان يكون عينه ناقضا لاتفاقنا

(ويجمع متفرق القى)  
ويجعل كفى واحد (الاتحاد  
السبب) وهو الغنيان عند  
محمد وهو الاصح لان الاصلا  
اضافة الاحكام الى اسبابها  
الا لما منع كالبسط في الكافي  
(و) كل (ماليس يحدث)  
اصلا بقربة زيادة الباء كفى  
قليل ودم لو ترك لم يسلم  
(ليس نجس) عند الثانى  
وهو الصحيح رفقاً باصحاب  
القروح خلافاً لمحمد وفي  
الجوهرة يفتى بقول محمد  
لو المصاب مائعا (و)  
ينقضه حكما

قوله وانتفى التداخل هكذا  
في نسخة المؤلف وفي بعض  
النسخ لا تنفى الح ولعله  
الاظهر اه مصححه



فيه انفلات ربح اذ مالا يخلو عنه التأمم لو تحقق وجوده لم ينتقض فموتهم اولى منه رقت فيه نظر والاحسن ما في فتاوى ابن الشلبي حيث قال سالت عن شخص به انفلات ربح هل ينتقض وضوءه بالنوم فاجبت بعدم النقض بناء على ما هو الصحيح من ان النوم نفسه ليس بانقض وانما الناقض ما يخرج ومن ذهب الى ان النوم نفسه ناقض لزمه النقض **(قوله)** نومه هو فترة طبيعية تحدث للانسان بالاختيار منه تمنع الحواس الظاهرة والباطنة عن العمل مع سلامتها واستعمال العقل مع قيامه فيعجز العبد عن اداء الحقوق بجر **(قوله)** بحيث حيثية تقيديا كئنا من هذه الجهة وبهذا الاعتبار وفي التلويح انظر حيث موضوع مسكان استعير لجهة الشيء واعتباره يقال الموجود من حيث انه موجود اي من هذه الجهة وبهذا الاعتبار اه قاله زوال القوة المناسبة من هذه الجهة التي ذكرها بعد وفسرها بقوله وهو النوم الخ فلا يرد انه قد تزول المقعدة ولا يحصل النقض كالتوم في السجود **(قوله)** وهو اي ما تزول به المسكة المذكورة **(قوله)** او ركيه (الورك بالفتح والكسر وككتف ما فوق الفخذ مؤنثة جمعه اورك قاموس ويلزم من الميل على احد الوركين سواء اعتمد على المرفق او لا زوال مقعده عن الارض وهو المراد بقول الكنز ومتورك حيث عده ناقضا كما في البحر اه ح اقول وهو غير المتورك الآتي قريبا **(قوله)** على المختار (نص عليه في الفتح وهو قيد في قوله في الصلاة قال في شرح الوهبانية ظاهر الرواية ان النوم في الصلاة قائما او قاعدا او ساجدا لا يكون حدنا سواء غلبه النوم او تعمدته وفي جوامع الفقه انه في الركوع والسجود لا ينتقض ولو تعمدته ولكن يفسد صلاته اه **(قوله)** كالتوم) مثل للنوم الذي لا يزيل المسكة ط **(قوله)** لو ازيل لسقط (اي لو ازيل ذلك الشيء لسقط التأمم في الجملة الشرطية صفة لشيء **(قوله)** على المذهب) اي على ظاهر المذهب عن ابن حنيفة وبه اخذ عامة المشايخ وهو الاصح كما في البدائع واختار الطحاوي والقندوري وصاحب الهداية النقض ومشي عليه بعض اصحاب المتون وهذا اذا لم تكن مقعده زائلة عن الارض والانقض اتفاقا كما في البحر وغيره **(قوله)** وساجدا) وكذا قائما وراكعا بالاولى والهيئة المسنونة بأن يكون رافعا يطنه عن فخذيه مجافيا عضديه عن جنبه كما في البحر قال ط وظاهره ان المراد الهيئة المسنونة في حق الرجل لا المرأة **(قوله)** ولو في غير الصلاة) مبالغة على قوله على الهيئة المسنونة لا على قوله وساجدا يعني ان كونه على الهيئة المسنونة قيد في عدم النقض ولو في الصلاة وبهذا التقرير يوافق كلامه ما عزاه الى الحلبي في شرح التنية كما سيظهر **(قوله)** على المعتمد اعلم انه اختلف في النوم ساجدا فقل لا يكون حدنا في الصلاة وغيرها وصححه في التحفة وذكر في الخلاصة انه ظاهر المذهب وقيل يكون حدنا وذكر في الحاشية انه ظاهر الرواية لكن في الذخيرة ان الاول هو المشهور وقيل ان سجد على غير الهيئة المسنونة كان حدنا والافلا قل في البدائع وهو اقرب الى الصواب الا انا تركنا هذا القياس في حالة الصلاة للنص كذا في الحلية ملخصا وصحح الزيلعي ما في البدائع فقال ان كان في الصلاة لا ينتقض وضوءه لقوله عليه السلام لا وضوء على من نام قائما او راكعا او ساجدا وان كان خارجها فكذلك في الصحيح ان كان على هيئة السجود والا ينتقض اه وبه جزم في البحر وكذلك العلامة الحلبي

مطلب

نوم من به انفلات ربح غير

ناقض

مطلب

انظر حيث موضوع المسكة

ويستعار لجهة الشيء

(نوم يزيل مسكته) اي

قوته المناسبة بحيث تزول

مقعده من الارض وهو

النوم على احد جنبه

او ركيه او قفاه او وجهه

(والا) يزل مسكته (لا)

ينتقض وان تعمدته في الصلاة

او غيرها على المختار كالتوم

قاعدا ولو مستندا الى مال

ازيل لسقط على المذهب

وساجدا على الهيئة المسنونة

ولو في غير الصلاة على

المتعمد ذكره الحلبي

في شرح تنبيه الكبير ونقل فيه عن الخلاصة ايضا سجود السهو والتلاوة وكذا  
الشكر سندها كسجود الصلاة قل لاطلاق لخط ساجدا في الحديث فيترك به القياس  
فما هو سجود سرعا ويقي معاده على القياس فينقض ان لم يكن على وجه السنة اه  
لكن اعتمد في شرحه الصغير ما عزا اليه الشارح من اشتراط الهيئة السنوية في سجود  
الصلاة وغيرها وذكر في شرح الوهبانية انه قيد به في المحيط وقل وهو الصحيح ومشى عليه في  
نور الايضاح واما قوله في النهر انه يوجد في المحيط الرضوى ففيه ان محيط رضى الدين ثلاث  
نسخ كبير وصغير واوسط على انه قد يكون المراد محيط السر حسي والله اعلم \* (تمت) \* لو نام  
المريض وهو على مضطجها قيل لا تنقض طهارته كالتوضوء في السجود والصحيح النقض كما في  
الفتح وغيره زاد في سراج وبه أخذ (قوله او متوركا) بأن يسقط قدميه من جانب ويلصق  
اليديه بالارض فتح (قوله ومحتبيا) بأن جلس على اليدين ونصب ركبتيه وشد ساقيه الى نفسه  
بيديه او بشئ يحيط من ظهره عليهما شرح ائمة (قوله ورأسه على ركبتيه) غير قيد وانما  
زاده للرد على الاتفاق في غاية البيان حيث فسر الاتكاء الناقض للوضوء بهذه الهيئة قال في  
شرح ائمة هذه الهيئة لا تعرف في اللغة اتكاء قطعاً وانما تسمى احتباء وانما سهاها الاتفاق  
بذلك وتبعه فيه من لاخبره له ولا فقه عنده اه (قوله وشبه المنكب) اي على وجهه وهو كما  
في شروح الهداية ان ينام واضعا اليدين على عنقه ويطنه على فخذه ونقل عدم النقض به في  
الفتح عن الذخيرة ايضا ثم نقل عن غيرها لو نام مترجاً ورأسه على فخذه نقض قل وهذا يخالف  
ما في الذخيرة واختار في شرح ائمة النقض في مسألة الذخيرة لارتفاع المقعدة وزوال التمكن  
واذا نقض في التربع مع انه اشد تمكناً فوجه الصحيح النقض هنا ما يده بما في الكفاية عن  
المبسوطين من انه لو نام قعداً ووضع اليدين على عنقه وصار شبه المنكب على وجهه قل  
ابو يوسف عليه الوضوء (قوله وفي مثل) اي اذا اضطجع فيه حلية (قوله واكاف)  
بدون ياء برذعة حمراء وهو ككتب وغراب وانصهر لا يكافط عن القاموس وافاد الشارح  
ان النوم في سراج واكاف لا ينقض حال الصعود وغيره وبه صرح في ائمة (قوله عريانا) قل  
في المغرب فرس عري لا سراج عليه ولا لبد وجهه عراء ولا يقل فرس عريان انه قلت لكن في  
القاموس فرس عري بالضم بالاسراج وعروى فرس ركبته عريه (قوله روض) انجاف  
المقعدة عن ظهر الدابة حلية (قوله ولا) بأن كان حال الصعود او الاستواء من (قوله حين  
سقط) اي عند اصابة الارض بلا فصل شرح منية وكذا قبل السقوط اوفي حال السقوط  
امور سخرته تنبه نقض لانه وجد نوم مضطجعا حلية (قوله به بقى) كذا في استنارة  
وقيل ان ارتفعت مقعدته قبل تنبهه نقض وانما يستقط وفي الحلية عن شمس الائمة الحلواني  
في سراج المذهب وعليه مني في شرح الايضاح قل في شرح منية والاول اولى لانه لا يتم  
لاسترخاء بعد مزاية المقعدة حيث تنبه فور (قوله كنس) اي اذا كان غير متمكن وقوله  
يفهم خبره في البحر معزيا الى شرح الهداية وعبر في سراج والريفي واسترخية يسمع  
وفي حلية بعض لا ينقض وضوء وهو قيل نوم لا يشبهه عيه اكثر مما يقال عنده قل  
لرحمته ولا ينبغي ان يحترق لسان نفسه لانه ربما يستغرقه نوم وليس خلافه (قوله

او متوركا او محتبيا ورأسه  
على ركبتيه وشبه المنكب  
او في مثل اسراج او اكاف  
ولو نامة عريانا فنحل  
الهوط نقض والا لو نام  
قعدا تمايل فسقط ان اتبه  
حين سقط فلا نقض به  
يفق كنس يفهم اكثر  
ما قيل عنده

والعته) هو آفة توجب الاختلال بالعقل بحيث يصير مختلط الكلام فاسد التدبير الا انه لا يضرب ولا يشتم بحر (قوله لا ينقض) قال في البحر بعد نقله اقوال الاصوليين في حكم العته وظاهر كلام الكل الاتفاق على صحة ادائه العبادات اما من جعله مكلفا بها فظاهر وكذا من جعله كالصبي العاقل وقد صرحوا بصحة عبادات الصبي فيهم منه ان العته لا ينقض الوضوء (قوله كنوم الانبياء) قال في البحر صرح في القنية بأنه من خصوصياته صلى الله عليه وسلم ولذا ورد في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم نام حتى نفخ ثم قم الى الصلاة ولم يتوضأ لما ورد في حديث آخر ان عيني تمانان ولا ينام قلبي ولا يشك عليه ما ورد في الصحيح من انه صلى الله عليه وسلم نام ليلة التعريس حتى طلعت الشمس لان القلب يقظان يحس بالحدث وغيره مما يتعلق بالبدن ويشعر به القلب وليس طلوع الفجر والشمس من ذلك ولا هو مما يدرك بالقلب وانما يدرك بالعين وهي نائمة وهذا هو المشهور في كتب المحدثين والفقهاء كذا في شرح التهذيب اه واجاب القاضي عياض في الشفاء بأجوبة اخر منها ان ذلك اخبار عن اغلب احواله او انه لا ينام نوما مستغرقا ناقضا للوضوء (قوله ظاهر كلامه المبسوط) كذا في شرح الشيخ اسمعيل عن شرح الكثر لابن الشاذلي قال بعض الفضلاء فيه ان علة عدم التقض بنومهم هي حفظ قلوبهم منه وهذه العلة موجودة حالة اغماهم قل في المناهب الدنية نبه السبكي على ان اغماهم يخاف اغماء غيرهم وانما هو عن غلبة الالوجاع لهي حواس الظاهرة دون القلب وقد ورد تمام اعينهم لاقلوبهم فذا حفظت قلوبهم من النوم الذي هو اخف من الاغماء فنه بالاولى اه ابن عبدالرزاق وفي القهستاني لا ينقض من الانبياء عليهم الصلاة والسلام ومقتضاه التعميم في كل النواقض لكن نقل ط عن شرح الشفاء للملا على القاري الاجماع على انه صلى الله عليه وسلم في نواقض الوضوء كالامة الاما صح من استثناء النوم اه (قوله وينقضه اغماء) هو كما في التحرير آفة في القلب او الدماغ تعطل القوى المدركة واخرى عن افعالها مع بقاء العقل مغلوبا نهر (قوله ومنه الغشى) بالضم والسكون تعطل القوى المحركة والحساسة لضعف القلب من الجوع او غيره قهستاني زاد في شرح الوهبانية بفتح فسكون وبكسرتين مع تشديد الياء وكونه نوعا من الاغماء موافق لما في القاموس وحدود المتكلمين قال في النهر الا ان الفقهاء يفرقون بينهما كالاطباء اه اي بأنه ان كان ذلك التعطل لضعف القلب واجتماع الروح اليه بسبب يخرجه في داخله فلا يجد منفذا فهو الغشى وان لامتلاء بطون الدماغ من باغم فهو الاغماء ثم لما كان سلب الاختيار في الاغماء اشد من النوم كان ناقضا على اي هيئة كان بخلاف النوم اسمعيل (قوله والجنون) صاحبه مسلوب العقل بخلاف الاغماء فانه مغلوب والاطلاق دال على ان القليل من كل منهما ناقض لانه فوق النوم مضطجعا قهستاني (قوله وسكر) هو حالة تعرض للانسان من امتلاء دماغه من الابخرة المتساعدة من الخمر ونحوه فيتعطل معه العقل المميز بين الامور الحسنة والقيحة اسمعيل عن البرجندی (قوله يدخل) اي به قل في النهر واختلف في حدها وفي الايمان والحدود فقال الامام انه سرور يزيل العقل فلا يعرف به السماء من الارض ولا الطول من العرض وخوطب زجرا له وقال بل يغلب عليه فيهدى في اكثر كلامه ولا شك انه اذا وصل الى هذه

(قوله من خصوصياته صلى الله عليه وسلم) اعلم من خصوصياتهم كما نقله ط عن القنية اه

مطلب

نوم الانبياء غير ناقض والعته لا ينقض كنوم الانبياء عليهم الصلاة والسلام وهل ينقض اغماؤهم وغشيتهم ظاهر كلام المبسوط اه (وينقضه اغماء) ومنه الغشى (وجنون وسكر) بأن يدخل في مشيه تمايل

قوله والجنون هكذا بخطه والذي في الشرح وجنون بالتكثير اه مصححه



وصرحوا بان القهقهة كلام ففسد صلاتهما وثم اقول اخر صحح بعضها مبسوطه في البحر  
**(قوله كالباني)** اى من سبقه الحدث في الصلاة فأراد ان يبنى على صلاته فقهقه في الطريق بعد  
الوضوء ينتقض وضوءه وهو احدى روايتين وبه جزم الزيلعي قال في البحر قيل وهو الاحوط  
ولا نزاع في بطلان صلاته اهـ **(قوله مستقلة)** تصریح بمفهوم قوله صغرى فانه يفهم انه  
لو كان يصلى بطلهارة كبرى وهى الغسل لا ينتقض الوضوء الذى فى ضمنها فكان الاخصر  
حذفه الا ان يقال احترز بصغرى عن نفس طهارة الغسل فلا يلزمه اعادته وبمستقلة عن  
الصغرى التى فى ضمنه فتأمل **(قوله والفتح والنهر)** لانه ذكر فى الفتح عن المحيط انه الصحيح  
وعبر عن مقابله بقيل وفى النهر ذكر انه الذى رجحه المتأخرون وحيث لم يتعقبه مع اقتصاره  
عليه وجزمه به اقتصى ترجيحه ولذا لم يعز ترجيحه الى البحر لكونه ذكر القوانين حيث  
قال على قول عامة المشايخ لا تنتقض وصحح المتأخرون كقاضى خان النقض مع اتفاقهم على  
بطلان صلاته اهـ **(قوله عقوبة له)** لاساءته فى حال مناجاته لربه تعالى **(قوله وعلية الجمهور)**  
اى من المتأخرين كما علمت **(قوله كاملة)** اى ذات ركوع وسجود أو ما يقوم مقامهما من  
الايماء لعذر اورا كبايومى بالنفل او بالفرض حيث يجوز فلا تنتقض فى صلاة جنازة وسجدة  
تلاوة اى خارج الصلاة لكن يبطلان ولا لو كان راكباً يومى بالتطوع فى المصر او القرية  
لعدم جواز الصلاة عنده خلافاً للثانى بحر **(قوله ولو عند السلام)** اى قبله وبعد التشهد درر  
وكذا لو فى سجود السهو بحر عن المحيط **(قوله عمداً)** اى ولو كانت القهقهة عمداً وفيه رد على  
صاحب الدرر حيث قال الا ان يتعمد وسيأتى فى باب الحدث فى الصلاة التصريح بفساد  
الوضوء بالقهقهة عمداً بعد القعود قدر التشهد لوجودها فى حرمة الصلاة **(قوله لا الصلاة)**  
لانه لم يبق من فرائضها شئ وترك السلام لا يضر فى الصحة امداد **(قوله خلافاً للزفر)** حيث قال  
لا تسقط الوضوء كالصلاة شرباً لاية **(قوله ولو قهقهه امامه الخ)** اى بعد القعود قدر التشهد  
**(قوله ثم قهقهه المؤتم)** اما لو قهقهه قبل امامه او معه بطل وضوءه دون صلاته لوجودها فى  
حرمة الصلاة سراج **(قوله لو مسبقاً)** رد على الدرر **(قوله فلا تنقض)** اى لو وضوء المؤتم  
لان قهقهته وقعت بعد بطلان صلاته بقهقهة امامه خلافاً للهما فى المسبوق حيث قال لا تفسد  
صلاته ويقوم الى قضاء ما فاتته وفى فساد صلاة الملاحق روايتان عن ابى حنيفة سراج **(قوله)**  
بخلافها ) اى بخلاف قهقهة المأموم بعد كلام الامام عمداً وكذا بعد سلامه عمداً لانها  
قاطعان للصلاة لا مفسدان اذ لم يفوتا شرطها وهو الطهارة فلم يفسد بهما شئ من صلاة المأموم  
فينتقض وضوءه بقهقهته اما حدثه عمداً وكذا قهقهته عمداً ففوتان للطهارة فيفسد جزء  
بلاقيانه فيفسد من صلاة المأموم كذلك فتكون قهقهة المأموم بعد الخروج من الصلاة  
فلا تنقض وتماه فى حاشية نوح افندى **(قوله فى الاصح)** مقابله ما فى الخلاصة حيث  
صحح عدم فساد الطهارة بقهقهة المأموم بعد كلام الامام او سلامه عمداً قال فى الفتح  
ولو قهقهه بعد كلام الامام عمداً فسدت كسلامه على الاصح على خلاف ما فى الخلاصة اهـ  
اقول وما فى الفتح صححه فى الحاشية ايضا **(قوله الامتحان)** اى اختبار ذهن الطالب  
**(قوله المسح)** اى مسح الخف والرأس او الجبيرة قال ط وكذا لو نسي غسل بعض اعضائه

كالباني (بطلهارة صغرى  
ولو تيمما (مستقلة) فلا  
يبطل وضوءه فى ضمن  
الغسل لكن رجح فى  
الحاشية والفتح والنهر  
النقض عقوبة له وعلية  
الجمهور كما فى الذخائر  
الاشرفية (صلاة كاملة)  
ولو عند السلام عمداً فانها  
تبطل الوضوء لا الصلاة  
خلافاً للزفر كما حرره فى  
الشربى لاية ولو قهقهه  
امامه او احدث عمداً ثم  
قهقهه المؤتم ولو مسبقاً  
فلا تنقض بخلافها بعد  
كلامه عمداً فى الاصح  
ومن مسائل الامتحان ولو  
نسى الباني المسح فقهره

ادالمسح ليس قيدا على ما يظهر ( **قوله** فلن قيمه للصلاة ) اى قبل شروعه فيها كُن قهته  
حال رجوعه ( **قوله** انتقض ) لانه فى الصلاة حكما وهذا على ما حزم به الزيلعي من احدى  
الروايتين من تنقض طهارة البانى لوقهته فى اصرق كقدمناه ( **قوله** لا بعده ) اى لا ينتقض  
لوقهته بعد قيامه لهما اى شروعه فيها لانه لما شرع فيها وهوذا كراهه لميسح فقد بطلت صلاته  
فكون قهته بعده خارج الصلاة فلا تنقض ووجه الامتحان فيها انه يقال اى قهته  
تنقض الوضوء قبل الشروع فى الصلاة حقيقة لا بعده ( **قوله** مباشرة ) مأخوذة من البشارة  
وهى ظاهر الجلد ( **قوله** حشة ) المراد بالفحش الظهور الذى نهى عنه الشارع اذ قد  
تكون بين الرجل وامرأته او انغى فحشة ان لو كانت مع الاجنية او باعتبار اغلب صورها  
لاهما تكون بين المرأتين والرحلين والرجل والغلام ثم هى من الناقض الحكمى ط ( **قوله**  
تماس الفرجين ) اى من غير حائل من جهة القبل او الدبر شرح المنية ثم المنقول ان ظاهر  
الرواية عدم اشتراطه وفى النابيع روى الحسن اشتراط التمس وهو اظهر وصححه  
الاسبيجاني وفى الزيلعي انه الظاهر اه اى من جهة الدراية لا الرواية افاده فى البحر ويشترط ان  
يكون تماس الفرجين من شخصين مشتبهين بدليل ما سيذكره الشارح فى الغسل انه لا يجب  
الغسل بوطء صغيرة غير مشبهة ولا ينتقض الوضوء الخ تأمل ( **قوله** مع الانتشار ) هذا فى حق  
نقض وضوئه لا وضوئها فانه لا يشترط فى نقضه انتشار آلة الرجل قية وفى الشرى لبلالية زاد  
الكمال فى تفسيرها منعانقة وتبعه صاحب البرهان فقال وهى ان تجردا معا متعاقبين متماسي  
الفرجين ( **قوله** للجانين ) فينتقض وضوء المرأة وفى الحلية حيث قال انى لم اقف عليه  
الا فى المنية وفيه تأمل رده فى البحر والنهر ( **قوله** على المعتمد ) وهو قولهما لانها لا تخلو عن  
خروج مذى غالبا وهو كالتحقق فى مقام وجوب الاحتياط اقامة للسبب الظاهر مقام الامر  
الباطن وقال محمد لا تنقض ما لم يظهر شئ وصححه فى الحقائق ورد فى البحر والنهر بما نقله  
فى الحلية عن النخبة من ان الصحيح قولهما وهو المذكور فى المتن قلت لكن فى الحلية قال  
بعدهما نقل تصحيح قولهما ولقائل ان يقول الاظهر وجه محمد بقوله اوجه ما ثبت دليل سمى  
يفيد ما قالاه وفى شرح الشيخ اسمعيل عن شرح البرجندى واكثر الكتب متظافرة  
على ان الصحيح المقتضى به قول محمد وعدم ذكر صاحب الهداية لهما فى التواضع يشعر باختياره  
اه تأمل ( **قوله** لكن يغسل يده ندبا ) لحديث من مس ذكره فليتوضأ اى يغسل يده جمعاً بينه  
وبين قوله صلى الله عليه وسلم هل هو الاضعة منك حين سئل عن الرجل يمس ذكره بعد  
ما يتوضأ وفى رواية فى الصلاة اخرجه الطحاوى واحباب السنن الا ابن ماجه وصححه ابن  
حبان وقال الترمذى انه احسن شئ يروى فى هذا الباب واضح ويشهد له ما اخرجه الطحاوى  
عن مصعب بن سعد قال كنت آخذنا على ابي المصحف فاحتككت فأصبت فرجى فقال اصبت  
فرجك فقلت نعم فقال قم وغسل يدك وقد ورد تفسير الوضوء بمثله فى الوضوء مما مسه النار  
وتمامه فى الحلية والبحر اقبل ومفاده استحباب غسل اليد مطلقا كما هو مفاد اطلاق  
المبسوط خلافا لما استفاده فى البحر من عبارة البدائع من تقيده بما اذا كان مستنجيا  
بالحجر كما اوضحه فى النهر ( **قوله** لكن يندب الخ ) قال فى النهر الا ان مراتب الندب تختلف

قبل قيامه للصلاة انتقض  
لا بعده لبطالها بالقيام  
اليها ( ومباشرة فحشة )  
تماس الفرجين ولو بين  
المرأتين والرحلين مع  
الانتشار ( للجانين )  
المباشر والمباشر ولو بلا  
بلل على المعتمد ( لا )  
ينقضه ( مس ذكر ) لكن  
يغسل يده ندبا ( وامرأة )  
وأمرد لكن يندب  
للخروج من الخلاف  
لا سيما للامام

بحسب قوة دليل المخالف وضعفه **(قوله)** لكن بشرط (استدل على ما فهم من الكلام من ان الامام يراعى مذهب من يقتدى به سواء كان في هذه المسئلة اوفى غيرها والا فللمراعاة في المذكور هنا ليس فيها ارتكاب مكروه مذهبها حبقى هل المراد بالكراعة هنا مذهب التزيمية توقف فيه ط والظاهر نعم كالتغليس في صلاة الفجر فانه السنة عند الشافعي مع ان الافضل عندنا الاسفار فلا يندب مراعاة الخلاف فيه وكصوم يوم الشك فانه الافضل عندنا وعند الشافعي حرام ولم ار من قال يندب عدم صومه مراعاة للخلاف وكلاهما وجلسة الاستراحة السنة عندنا تركهما ولو فعلهما لأبأس كما سيأتى في محله فيكره فعلهما تنزيها مع انهما ستنان عند الشافعي **(قوله)** وصديد) في المنرب صديد الجرح مأوه الرقيق المختلط بالدم **(قوله)** وعين) اى وماء عين وهو الدمع وقت الرمد وفي بعض النسخ وغيره بدل وعين اى غبرماء السرة كاء فقطة وجرح **(قوله)** لا يوجع) تقيد لعدم النقض بخروج ذلك وعدم النقض هو ما مشى عليه في الدرر والجوهرة والزياى معزيا للحلوانى قال في البحر وفيه نظربل الظاهر اذا كان الخارج قيجا او صديدا النقض سواء كان مع وجع او بدونه لانها لا يخرجان الا عن علة نعم هذا التفصيل حسن فيما اذا كان الخارج ماء ليس غير اه واقره في الشرنبلالية وايدة بعبارة الفتح الجرح والنفطة وماء الثدي والسرة والاذن اذا كان لعة سواء على الاصح اه فالضمير في كان للماء فقط فهو مؤيد لكلام البحر وفيه اشارة الى ان الوجع غير قيد بل وجود العلة كاف وما بحثه في البحر مأخوذ من الحلية واعترضه في النهر بقوله لم لا يجوز ان يكون القيح الخارج من الاذن عن جرح برأ وعلامته عدم التالم فالخصر ممنوع اه اى الخصر بقوله لا يخرجان الا عن علة وانت خير بأن الخروج دليل العلة ولو بلالام وانما الالم شرط للماء فقط فانه لا يعلم كون الماء الخارج من الاذن او العين او نحوها دما متغيرا الا بالعلة والالم دليلها بخلاف نحو الدم والقيح ولذا اطلقوا في الخارج من غير السيلين كالدمل والقيح والصديد انه ينقض الوضوء ولم يشترطوا سوى التجاوز الى موضع يلحقه حكم التطهير ولم يقيده في المتون ولا في الشروح بالالم ولا بالعلة فالتقييد بذلك في الخارج من الاذن مشكل لمخالفته لاطلاقهم **(قوله)** وعمش) هو ضعف الرؤية مع سيلان الدمع في اكثر الاوقات درر وقاموس **(قوله)** ناقض الخ) قال في المنية وعن محمد اذا كان في عينه رمد وتسيل الدموع منها أمره بالوضوء لوقت كل صلاة لاني اخاف ان يكون ما يسيل منها صديدا فيكون صاحب العذر اه قال في الفتح وهذا التعليل يقتضى انه امر استحباب فان الشك والاحتمال لا يوجب الحكم بالنقض اذ البقين لا يزول بالشك نعم اذا علم باخبار الاطباء او بعلامات تغلب ظن المتبلى يجب اه قال في الحلية ويشهد له قول الزاهدى عقب هذه المسئلة وعن هشام في جامعه ان كان قيجا فكالتحاضة والا فكالصحيح اه ثم قل في الحلية وعلى هذا ينبغي ان يحمل على ما اذا كان الخارج من العين متغيرا اه اقول الظاهر ان ما استشهد به رواية اخرى لا يمكن حمل ما مر عليها بدليل قول محمد لاني اخاف ان يكون صديدا لانه اذا كان متغيرا يكون صديدا او قيجا فلا يناسبه التعليل بالخوف وقد استدرك في البحر على ما في الفتح بقوله لكن صرح في السراج بانه صاحب عذر فكان الامر بالايجاب اه ويشهد له قول الخبتي ينقض وضوءه

مطلب

في ندب مراعاة الخلاف اذا لم ترتكب مكروه مذهب

قوله وصديد هكذا بخطه والذي في نسخ الشارح كصديد بكاف التشبيه اه مصححه

لكن بشرط عدم لزوم ارتكاب مكروه مذهب (ك) لا ينقض (او) خرج من اذنه ونحوها كعينه وندبه قيح) ونحوه كصديد وماء سره وعين (لا) يوجع (وان) خرج (به) اى يوجع (نقض) لانه دليل الجرح فدمع من عينه رمد او عمش ناقض فان استمر صار ذاعذرا

قوله قوله وعمش كذا بالاصل المقابل على خط المؤلف والذي في نسخ الشرح او عمش وكذا قوله عينه بالثنية مع ارجاع ضمير منها اليه بالافراد اه مصححه

(قوله شئ) ما به من فسخ و صديد و ماء حرج و نقطة و ماء حرة و شدي و لعين  
 و لادن علة سو. عن الاصح و قد به و عن و لادن علة ديل عن ان من رمدت عينه فسال  
 من ماء سلت رمد يانقش و صوم و هذه مسألة ساس عليها فملول ه و ظهره ان امدار  
 على حرج علة و ان يمكن معه وجع آمل و في حنية عرب في عين تمزلة اخرج فيما  
 بسيل منه فهو خلس في في عرب و غرب عرق في عتري مع يسقي فلا ينقطع مثل الباسور  
 و عن الاصح علة عرب د كات بسيل و لا ينقطع دموعها و غرب تحريك و در في المآقي  
 و عن ذلك خرج تحريك و بسكين في عرب ه قول و قد سالت عن رمد و ساد معه ثم استمر  
 سائلا عدو و لم يرد و صدر اخرج لا وجع و حلت انقش أخذ امد مر لان عروصه مع  
 رمد ديل على لعنه و ان كان لادن لا رمد و لا وجع خلاو لصدر كلام اشارح فتدور  
**(قوله حايه)** اسر بعمرة عتري قول من يدكر نحو **(قوله هذ)** ي انقش بمذكر  
 و مرده بيان مر د من صرف الضمير به ما كان عام من رأس لاجيل او مس و ياله اي  
 ما كان خارجا من رأسه زائد عليه و محدودا لرأسه تحقق خروج النحس ابتلاله بخلاف ما اذا  
 بل صرف و كان مستقلا عن رأس الاحيل اي غائبا فيه يحد و لم يعل فوقه فان ابتلاله  
 غير ناقض لانه يوجد خروج فهو كبتال صرف لآخر يد في دخل القصة **(قوله)**  
 و اخرج مدخل) ما و حشيت في الفرج اخرج فبتل داخل حشو انقش سواء  
 فقد بدل الى خارج الحشو و لا ينقض خروج من الفرج مدخل وهو المعتبر في الانتقاض  
 لان الفرج اخرج تمزلة القنفة فكما ينقض بمخرج من قصة الذكرا لهما وان لم يخرج  
 منها كذمت بمخرج من الفرج مدخل الى الفرج اخرج و ان لم يخرج من الفرج اه  
 شرح نية **(قوله انقش)** عدم خروج **(قوله و سقطت له)** ي و خرجت اقطعة من  
 لاجيل رضة تنقض خروج نحسة و وقت وان لم تكن رضة ي ليس بها اثر النحسة  
 صلا فلا ينقض كما و قسر مدخل في حدته بعد خلاف مدغيب في المدرفون خروجه ينقض  
 و ان يمكن علة رطوبة لانه تحقق متى لameda و هي محل تقدير بخلاف قصة الذكر وكذا  
 و اخرج مدخل من مدخل بعد ما حقق ه ينقض لا خلاف كما يفسد الصوم كما في شرح النية  
 قات لكن فساد الصوم بالاحتقان بالمدخل لآخره حد كما لا يخفى وان اوجهم كلامه خلافا  
**(قوله لم يغيب)** كبر الصحيح ليعتبر به او لم يحد ذكره في ما بقي لانه ليس بدخل من كل  
 وجه و به لا يفسد صومه فلا ينقض و صومه ه حية عن سارح خامع قاضحان و اذا  
 وجدت النية و لم يخرج ينقض وفي سبه وان دخل حقة ثم حرجها وان لم يكن عليها به لم  
 ينقض و لا حدود لوصف ه وفي سرحه و كذا كل شي يدخله و ضرفه خارج غير الذكر  
**(قوله فان غيب)** في الفرج ه و كذا في نية ثم خارج ينقض و ان لم يكن عليه به لانه لا تحقق  
 متى من و يد يفسد صومه بخلاف ما كان ضرفه خارج ه وفي شرح الشيخ اسمعيل عن  
 يجمع و كذا في نية في دره ثم حرجه و اخرج نفسه ينقض لوصوه و الصوم و كل شي  
 دخل فيه و ضرفه خارج لا يفسد صومه ي قول عن هذ ينبغي ان تكون الاصع  
 كاحقة معته فيها النية لان صرفها في خارج لا يفسد بها بايد لان يقال لما كانت عضوا

شئ و ساس علة فبول  
 (ك) ينقض و حش حية  
 حية و سلس صرف  
 حشر) هذ و نفسه  
 علة و محدبة رأس  
 لاجيل و ان متسقة عنه  
 لا ينقض و كذا حكا في  
 مدخل و اخرج مدخل  
 (ن) بل) صرف  
 (لاجل لا) ينقض  
 و و سقطت و رضة  
 ينقض و لا لا و كذا و  
 دخل صبه في دره و  
 غيب و غيب و ادخل  
 عدم الاستحج

قوله اخذ امد مر ح ي  
 من مسألة الصديد ما عن  
 مدخل صاحب بحر و ت  
 حير هذ في فرق جلي  
 ليس هذ و بين مدخل و  
 كون صديد ما شئ عن  
 علة طبر و امد مدخل  
 فليس لادن ان يكون عن  
 علة ه



مستقلا فاذا غابت اعتبرت كمنفصل لكن ماسياتى في الصوم مطلق فانه سياتى انه لو ادخل  
عودا في مقعده وغاب فسد صومه والا فلا وان ادخل اصبعه فاختار انها لومبتلة فسد والا  
فلا تأمل ولذا قال في البدائع هذا يدل على ان استقرار الداخل في الجوف شرط فساد الصوم  
(قوله بطل وضوءه وصومه) اى في المستثنين لكن بطلان الصوم في الاولى خلاف المختار  
الا ان يفرق بين مجرد ادخال الاصبع وتغييرها ويحتاج الى نقل صريح فان ما ذكره في الصوم  
مطلق كما علمت وان هذا قل ط ان في كلامه لغا ونشر امرتبا فبطلان الوضوء يرجع الى قوله  
ولو غيبها وقوله وصومه يرجع الى قوله او ادخلها عند الاستنجاء قلت لكن لو ادخلها عند  
الاستنجاء ينتقض وضوءه ايضا لانها لا تخلو من البلة اذا خرجت كفى شرح الشيخ اسمعيل  
عن الوقائع وكذا في التارخانية لكن نقل فيها ايضا عن الذخيرة عدم النقض والذي يظهر  
هو النقض لخروج البلة معها والحاصل ان الصوم يبطل بالدخول والوضوء بالخروج فاذا  
ادخل عودا جافا ولم يغيبه لا يفسد الصوم لانه ليس بداخل من كل وجه ومثله الاصبع وان  
غيب العود فسد لتحقق الدخول وكذا لو كان هو او الاصبع مبتلا لاستقرار البلة في الجوف  
واذا اخرج العود بعد ما غاب فسد وضوءه مطلقا وان لم يغيب فان عليه بلة او فيه رائحة فسد  
الوضوء والا فلا (قوله بيده) او بخرقه بخر (قوله انتقض) لانه يبرز بيده شئ من النجاسة  
بحراى فيتحقق خروجها (قوله لا) اى لا ينتقض لعدم تحقق الخروج لكن ذكر بعده في البحر  
عن الحلواني انه ان يقين خروج الدبر تنتقض طهارته بخروج النجاسة من الباطن الى الظاهر اه  
وبه جزم في الامداد (قوله وكذا) اى في عدم النقض وهذا ذكره في البحر عن التوشيح  
تحريرا على مسألة الباسورى (قوله فدخلت) الاولى حذفه ليكون التشبيه في طرفي الادخال  
والدخول ط (قوله من لذكركه الح) فيه ايجاز وأصل العبارة كفى الحانية لو كان بذكر الرجل  
جرح له رأسا احدى ما يخرج منه الذى يسيل في مجرى البول والثاني ما لا يسيل فيه فالاول  
بمنزلة الاحليل اذا ظهر البول على رأسه ينتقض وان لم يسيل ولا وضوء في الثاني ما لم يسيل (قوله  
فرجه الآخر) اى المحكوم بزيادته على أصل خلقته (قوله كالجرح) اى لا ينتقض الوضوء  
ما يخرج منه ما لم يسيل خانية وبه جزم في الفتح وغيره لكن قل الزياى واكثرهم على ايجاب  
الوضوء عليه قال في النهر الان الذى ينبغي التعويل عليه هو الاول (قوله بكل) اى الخارج من  
كل بمجرد الظهور عملا بالاحوط كفى التوضيح ط (قوله منكر الوضوء) اى وجوبه (قوله  
نعم) لانكاره النص القضاى وهو آفة اذاتهم والاجماع (قوله ولا غيرها لا) ظاهره ولو لمس المصحف  
لوقوع الخلاف في تفسير آيته كما مر ط (قوله شك في بعض وضوءه) اى شك في ترك عضو من أعضائه  
(قوله والا لا) اى وان لم يكن في خلاله بل كان بعد الفراغ منه وان كان اول ما عرض له الشك  
او كان الشك عادة له وان كان في خلاله فلا يعيد شيئا قطعاً للوسوسة عنه كفى التارخانية وغيرها  
(قوله غسل رجله اليسرى) قال في الفتح ولا يخفى ان المراد اذا كان الشك بعد الفراغ وقياسه انه  
لو كان في أثناء الوضوء يغسل الاخير كما اذا علم انه لم يغسل رجله عينا وعلم انه ترك فرضا مما  
قبلهما وشك في انه ما هو يتسحج رأسه والفرق بين هذه والمسئلة التى قبلها انه لا يقين بترك شئ  
هناك أصلا اه (قوله ولو ايقن بالطهارة الح) حاصله انه اذا علم سبق الطهارة وشك

بطل وضوءه وصومه \*  
(فروع) \* يستحب للرجل  
ان يحنى ان ربه الشيطان  
ويجب ان لا يتقنع الابنه  
قدر ما يصلي \* بأسورى  
خرج بده ان ادخله بيده  
انتقض وضوءه وان دخل  
نفسه لا \* وكذا لو خرج  
بعض الدودة فدخلت \*  
من لذكركه رأسا فلذى  
لا يخرج منه البول المعتاد  
بمنزلة الجرح \* الحننى غير  
المشكك فرجه الآخر  
كالجرح والمشكك ينتقض  
وضوءه بكل \* منكر الوضوء  
هل يكفر ان انكر الوضوء  
للصلاة نعم ولا غيرها لا شك  
في بعض وضوءه اعاد ما شك  
فيه لو في خلاله ولم يكن  
الشك عادة له والا لا \* ولو  
علم انه لم يغسل عضو او شك  
في تعيينه غسل رجله اليسرى  
لانه آخر العمل ولو ايقن  
بالطهارة



بالفعل لأفاده الاستيعاب أو للاختصار كقدمه في الوضوء ومر اكلامه عليه ولكن على  
الاول لاحاجة الى زيادة كل (قوله) وكفى السرب عبا) أى لامتصاص فتح وهو العين المهمة  
والمراد به هنا الشرب بجميع النعم وهذا هو المراد بما في الخلاصة ان شرب على غير وجه  
السنة يخرج عن الجنبه والأفلا وبما قيل ان كان جاهلا حاز وان كان عالما فلا أى لأن  
الجاهل يعيب والعالم يشرب مصا كما هو السنة (قوله) لأن النج) أى طرح الماء من النعم ليس  
بشروط للمضمضة خلافا لما ذكره في الخلاصة نعم هو الاحوط من حيث الخروج عن الخلاف  
وبلعه اياه مكروه كافي الحلية (قوله) حتى ماتحت الدرن) قال في الفتح والدرن اليابس في الانف  
كالخبز المضغوط والعجين يمنع اه وهذا غير الدرن الآتى متنا وقيد بيايس لما في شرح  
الشيخ اسمعيل ان في الرطب اختلاف المشايخ كفي القنية عن المحيط (قوله) لكن) استدراك  
على ظاهر المتن حيث اطلق البدن على الجسد لأن المراد ما يقع الاطراف والذي في القاموس  
البدن محركة من الجسد ما سوى الرأس ط (قوله) في المغرب) بيمين مضسومة ففين معجبة ساكة  
اسم كتاب في اللغة للإمام المطرزي تلميذ الامام الزمخشري ذكر فيه الالفاظ اللغوية الواقعة في  
كتب فقها ثنائوا له كتابا كبر منه ساء المغرب بالعين المهمة (قوله) خلافا لما) وهو رواية عن  
ابن يوسف ايضا كافي الفتح (قوله) أى يفرض) أى ليس المراد بالواجب المصطلح عليه (قوله)  
وشارب وحاجب) أى بشرة وشعرا وان كثف بالاجماع كفي النية (قوله) لما في فظهوره  
من المبالغة) علة لقوله ويجب وكان الاولى تأخير عن قوله وفرج خارج أى لأنها صيغة  
مبالغة تقتضى وجوب غسل ما يكون من ظاهر البدن ولو من وجه كالاشياء المذكورة درر  
بيان ذلك انه امر من باب التفعيل مصدره اظهر كسرا همزة وفتح الفاء وضم الياء المشددين  
اصله تطهر قلبت التاء طاء ثم ادغمت ثم جى همزة الوصل ومجرده طهر بالتخفيف وزيادة البناء  
تدل على زيادة المعنى ولصاحب البحر هذا كلامه خارج عن الانتظام ازفخه فيما علقه عليه  
(قوله) لا داخل) أى لا يجب غسل فرج داخل (قوله) لا تدخل اصبعها) أى لا يجب ذات  
كما في الشرب لالية ح اقول وهو مأخوذ من قولنا فتح ولا يجب ادخالها الاصبع في قبيل وبه  
يفى اه فافهم وفي التارخالية ولا تدخل المرأة صبيحة فرجها عند الغسل وعن محمد انه ان  
تدخل الاصبع فليس بتطيف واختار هو الاول اه فتول الشرب لالية تبعا للفتح لا يجب  
ادخالها رد لهذه الرواية وظاهره ان المراد بها الوجوب وهو بعيد تأمل (قوله) كعين) لأن في  
غسلها من الحرج ما لا يخفى لأنها شتم لا تقبل الماء وقد كنت بعصر من تكلم به من الصحابة  
كأبن عمرو وابن عباس بحر ومفاده عدم وجوب غسله على العمى خلافا للحنوفى حيث بنوه  
على ان العلة انه يورث العمى ولهذا نقل ابو السعود عن الامامة سرى الدين ان العلة  
الصحيحة كونه يضر وان لم يورث العمى فيسقط حتى من العمى اه (قوله) ان اكتحل) أى  
الظاهر انها شرطية وجوابها محذوف تقديره لا يجب غسلها فلو استأنف لبيان مسألة  
اخرى لان الغسل المذكور قبل غسل نجاسة حكومية وهذا غير نجاسة حائية فلا يدرج  
جعل ان وصاية تأمل (قوله) وثقب النظم) قال في شرح النية وان لقم الثقب بعد نزول  
القرط وصار بحول ان امرئ عليه الماء يدخله ان غاب الافلام من مرارة ولا ينكف غير

وكفى السرب عبا لان  
امح يس يسردنى لاصح  
(و نفسه) حتى ماتحت  
الدرن (ز) باقى (بدنه)  
لكن في المغرب وغيره  
البدن من المنكب الى  
الايالة وحيشة ولرس  
والعنق واليد والرجل  
خارجة لغة داخلية تبعا  
شرب (لاداك) لانه متمم  
فيكون مستحبا لا شرطا  
خلاف ذلك (ويجب) أى  
يفرض (غسل) كل ما يمكن  
من البدن بلا حرج مرة  
كاذن و (سرة وشارب  
وحاجب و) اثناء (لحية)  
وشعر رأس ولو متلبدا لما  
في فظهوره من المبالغة  
(وفرج خارج) لانه كالنعم  
لا داخل لانه باضر ولا  
تدخل اصبع في قبيلها به  
يفى (لا) يجب (غسل)  
مفيه حرج كعين) وان  
كتحل بكحل نجس  
(و غيب النظم)

الامرار من ارجل عود ونحوه من الحرج مدفوع اه (قوله) رد حل قنة) القائمة والمعلقة  
 بالقوة. من الحدة التي يقطعها حان نحو في فتح القاف وحسبها وراى الاصمعي فتح القاف  
 واللام حاية (قوله) فسقط الاسكال) اى اشكال الزياى حيث قل لا يجب لانه خالقة كقصصه  
 الذكر وهذا مشكل لانه اذا وصل ال اول الى القائمة ينتقض الوضوء جعنود كالخارج في هذا  
 الحكم وفي حق الغسل كالداحل اه ووجه السقوط ان علته عدم وجوب غسلها بالحرج اى  
 ان الاصل وجوب الغسل الا انه سقط للحرج وانما يرد الاشكال على التعايل بكونها خالقة  
 وانهذا قل في المتح والاصح الاول اى كون عدم الوجوب للحرج لا لكونه خالقة وقل قبله في  
 نواقض الوضوء بعد ذكره الاشكال لكن في الظهيرية انما علته بالحرج لا بالخالقة وهو المعتمد  
 فلا يرد الاشكال اه (قوله) وفي السعدى (الح) مشى عليه في الامداد وبه يحصل التوفيق  
 بين القولين لانه اذا امكن مسحها اى بأن امكن قلبها وظهور الخسفة منها فلا حرج في غسلها  
 فيجب والا بأن يكس فيها سوى بقى يخرج منه البول فلا يجب للحرج لكن اورد في الحاية  
 ان هذا الحرج يمكنه ازاتته لختان ثم قل اللهم الا اذا كان لا يعلقه بأن اسلم وهو شيخ ضعيف  
 (قوله) ضفرتها) المراد الجلوس الصادق بجميع الضفائر ط (قوله) للحرج) والاصل فيه  
 مارواه مسلم وغيره عن ام سلمة قات يارسول الله انى امرأة اشدت فمردأى أفنقضه لغسل  
 الجنبه فقال لانما يكفيك ان تحنى على رأسك ثلاث حثيات ثم تقيضين عليك الماء فتطهرين  
 ومقتضى هذا الحديث عدم وجوب الايصال الى الاصول فتح لكن في المبسوط وانما شرط  
 تبليغ الماء اصول الشعر لحديث حذيفة فنه كان يجلس الى جنب امرأته اذا اغتسلت  
 فيقول يا هذه ابلى ماء اصول شعرك وشؤن رأسك وهى مجمع عظام الرأس ذكره القاضى  
 عياض بحر واستفيد من الاطلاق انه لا يجب غسل ظاهر المسترسل اذا بلغ الماء اصول الشعر وبه  
 صرح في المنية وعزاه في الحاية الى الجامع الحسامى والخالصة ثم قل ومن نص ايضا على ان  
 غسل ظاهر المسترسل من ذوائبها موضوع عنها البردوى والصدر الشهيد وعبر عنه بالصحيح  
 في المحيط البرهاني ومشى عليه في الكافي والذخيرة اه (قوله) اتفاق) كذا في شرح المنية  
 وفيه نظر لان في المسئلة ثلاثة اقوال كما في البحر والحاية \* الاول الاكتفاء بالوصول الى  
 الاصول ولو منقوضا وظاهر الذخيرة انه ظاهر المذهب ويدل عليه ظاهر الاحاديث الواردة  
 في هذا الباب \* الثانى التفصيل المذكور ومشى عليه جماعة منهم صاحب المحيط والبدائع  
 والكافي \* الثالث وجوب بل الذوائب مع العصر وصحح وتمام تحقيق هذه الاقوال في الحاية  
 ومال فيها آخر الى ترجيح القول الثانى وهو ظاهر المتون (قوله) ولو لم يتل اصلها) بأن كان  
 متلبدا او غزيرا امداد او مضمفورا خفرا شديدا لا ينفذ فيه الماء ط (قوله) مطلقا) قال لم  
 يظهر لى وجه الاطلاق اه وقل ط اى سواء كان فيه حرج ام لا وقوله هو الصحيح مقابله انه  
 لا بد من عصر الشعر ثلاثا بعد غسله منقوضا او معقوضا اه اقول كان ينبغي للشارح ان يقول  
 يجب غسلها بدل قوله يجب نقضها فقوله مطلقا معناه سواء كان مضمفورا او لا وقوله هو  
 الصحيح احتراز عن القول الاول والثالث من الاقوال الثلاثة فتدبر \* (تمية) \* يؤخذ من  
 مسئلة الضميرة انه لا يجب غسل عقد الشعر المتعقد بنفسه لان الاحتراز عنه غير ممكن ولو من شعر

(و) لا (داخل قنة) بل  
 يندب هو الاصح قاله  
 الكمال وعلة بالحرج  
 فسقط الاشكال وفي  
 المسعودى ان امكن فسخ  
 القافة بلا مشقة يجب  
 والا (وكفى بل اصل  
 ضفرتها) اى شعر المرأة  
 المضمفور بالحرج اما  
 المنقوض فيفرض غسل  
 كله انقضاء ولو لم يتل  
 اصلها يجب نقضها مطلقا  
 هو الصحيح ولو ضررها  
 غسل رأسها تركته  
 وقيل تمسحه

ولا تمنع نفسها عن زوجها

وسيجي في سبيله (لا) كفى

ال (ضغيرة) فيقتضها

رجو (ولو عوييا وتركه)

لا مكان حقه (ولا تمنع)

الظهار (ونيم) اى اخره

داب وبرغوث لم يصل الماء

تحت (وحاء) ولو جرمه به

يفتى (ودرن ووسخ) عطف

تفسير وكذا دهن ودسومة

(وتراب) وطين ولو (في خضر

مطقة) اى قرويا او مدينا

في الاصح بخلاف نحو عجيين

(ز) لا تمنع (معى خضر

صبع و) لا (ضعام بين

أسنانه) وسنه الخوف به

يفتى وقيل ان صلبا منع وهو

الاصح (ولو) كن (ختمه

ضيق نزع او حر ك) رجوبا

(كقسط ولو لم يكن ثقب

فيه قسط فدخل الماء فيه)

اى الثقب (عند مروره)

على أذنه (جزأ كسرة)

وأذن دخلهما (والا)

يدخل (دخله) ولو باصبعه

ولا يتكلف بخشب ونحوه

والمعتبر غلبة ظنه بالوصول

«(فروع)» اى المنسضة

او جزأ من بدنه فصل ثم

تذكر فونقلا ما بعد لعدم

صحة شروعه عليه غسل

وثمة رجل لا يدعه وان

رؤه والمرأة بين رجل

او رجل ونساء تؤخره

الرجل ولم ار من نه عليه من علما تأمل واذا انت شعرة لم تغسل فظاهر وجوب غسل محبتها  
لا انتقال الحكم اليه تأمل (قوله ولا تمنع نفسها) اى خوف من وجوب الغسل عليها اذا وضعت  
لانه حقه ولها مندوحة عن غسل رأسها (قوله وسيجي في سبيله) اى فى آخره (قوله ولو  
علويا او تركيا) هو الصحيح لعدم الضرورة والاحتياط وفي رواية لا يجب نظر الى العدة كما  
في شرح المنية (قوله لا مكان حاقه) اى بخلاف المرأة فنهامنية عنه بالحديث فلا تمكنها شربا  
ففيهم (قوله ونيم الخ) ظاهر الصحاح والقاموس ان الويم مختص بالذباب نوح افدى وهذا  
بالنظر الى اللغة والا فالمراد هنا ما يشمل البرغوث لانه اولى بالحكم (قوله لم يصل الماء تحت) لان  
الاحتراز عنه غير ممكن حلية (قوله به يفتي) صرح به في المنية عن الذخيرة في مسألة الحناء  
والطين والدرن معالا بالضرورة قال في شرحها ولان الماء ينفذ لتخلله وعدم لزوجه  
وصلابته والمعتبر في جميع ذلك نفوذ الماء ووصوله الى البدن اه لكن يرد عليه ان الواجب  
الغسل وهو اسالة الماء مع التقاطر كما مر في اركان الوضوء والظاهر ان هذه الاشياء تمنع الاسالة  
فالظاهر التعليل بالضرورة ولكن قد قيل ايضا ان الضرورة في درن الانف اشدها في الحناء  
والطين لدورها بالنسبة اليه مع انه تقدم انه يجب غسل ماتحته فينبغي عدم الوجوب  
فيه ايضا تأمل (قوله عطف تفسير) لقول القاموس الدرن الوسخ والشارب هذا الى ان المراد  
بالدرن هنا المتولد من الجسد وهو يذهب بذلك في اتمام بخلاف الدرن الذى يكون من مخاط  
الانف فانه لو بايسا يجب ايسال الماء الى ماتحته كما مر (قوله وكذا دهن) اى كريت وشيرج  
بخلاف نحو شحم وسمن جامد (قوله ودسومة) هى اثر الدهن قل في التمر نبلا لية قل المتدسى  
وفي الفتاوى دهن رجليه ثم توضع وأمر الماء على رجليه ولم يقبل الماء للدسومة جاز لوجود  
غسل الرجلين اه (قوله في الاصح) مقابله قول بعضهم يجوز للقروى لان درنه من التراب  
والطين فينفذ الماء لالمدنى لانه من الودك شرح المنية (قوله بخلاف نحو عجيين) اى كدمات و  
شمع وقشر سمك وخبز مخسوخ متلبد جوهره لكن في النهر ولو في اظفره طين او عجيين فالتوى  
على انه مغتر قرويا كان او مدينا اه نعم ذكر الخلاف في شرح المنية في العجيين واستظهر اتمتع  
لان فيه لزوجة وصلاية تمنع نفوذ الماء (قوله به يفتي) صرح به في الخلاصة وقيل لان الماء شى  
لطيف يصل تحته غالبا اه ويرد عليه ما قدمناه انما ومضاده عدم الجواز اذا علم انه لم يصل  
الماء تحته قل في الحلية وهو اثبت (قوله ان صلبا) يضم الصاد المهملة وسكون اللام وهو  
الشديد حلية اى ان كان مضموغا مضغاً متأكدا بحيث تداخلت اجزأؤه وصار له لزوجة  
وعلاكة كالعجيين شرح المنية (قوله وهو الاصح) صرح به في شرح المنية وقيل لا تمنع نفوذ  
الماء مع عدم الضرورة والخرج اه ولا يخفى ان هذا التصحيح لا ينافى ما قبله ففيه (قوله  
كقسط) بالضم ما يعلق في شحمة الاذن (قوله ولا يتكلف) اى بعد الامرار كما قدمناه عن  
شرح المنية (قوله اعدم صحة شروعه) اى والنفل انما يلزم اعدته بعد صحة الشروع فيه قصدا  
وسكت عن الفرض الظهور انه يلزمه الاتيان به مطلقا (قوله لا يدعه وان راوه) عزاء في القنية  
الى الوبرى قل في شرح المنية وهو غير مسلم لان ترك انتهى مقدم على فعل المأمور والغسل  
خالف وهو التيمم فلا يجوز كشف العورة لاجل عدمه لا يجوز نظره اليها بخلاف الحنن

وتمامه فيه وكذا استشكل في الحلية بما في النهاية عن الجامع الصغير للامه التمراشي عن  
الامام الباقلي لو كان عليه نجاسة لا يمكن غسلها الا بطهارته يصل معها لان اطهرها  
منهى عنه وغسل مأموره واذا اجتمع كان النبي اولى اه واطال في ذلك فراحه **(قوله)**  
واختلف الخ) ظهري يقتضي ان المسئلة نصت في المذهب وقد وقع فيها خلاف وليس  
كذلك كما ستقف عليه ط **(قوله)** كما بسطه ابن الشحنة) اي في شرح الوهبانية حيث  
نقل عن شرحها لناظمها انه لم يقف فيها على نقل وان القياس ان يؤخر الرجل بين  
النساء او بين الرجال والنساء وأيده ابن الشحنة بما في المبسوط من نظر المجلس الى المجلس  
مباح في الضرورة لافي حالة الاختيار وانه أخف من نظر المجلس الى خلاف المجلس اه هذا  
وفل ح واعلم انه ينبغي ان لا تكشف الخنثى للاستنجاء ولا للغسل عند احد اصلا لانها  
ان كشفت عند رجل احتمل انها أنثى وان عند أنثى احتمل انها ذكر فصار الحاصل ان مرید  
الاعتسال اما ذكر او أنثى او خنثى وعلى كل فاما بين رجال او نساء او خنثى او رجال  
ونساء او رجال وخنثى او نساء وخنثى او رجال ونساء وخنثى فهو احد وعشرون يغتسل  
في صورتين منها وهما رجل بين رجال وامرأة بين نساء ويؤخر في تسع عشرة صورة اه  
**(قوله)** وينبغي لها) اي للمرأة ومثلها فيما يظهر الرجل حيث قلنا انه يؤخر ايضا ولا يخفى ان  
تأخير الغسل لا يقتضي عدم التيمم من الميخلة وهو العجز عن الماء قد وجد فافهم بقى هنا شي  
لم يذكره وهو انه هل تجب إعادة تلك الصلاة في هذه المسئلة وفي مسألة النهاية السابقة قل في  
الحلية فيه تأمل والاشبه الامادة تقريبا على ظاهر المذهب في الممنوع من ازالة الحدث بصنع  
العباد اذا تم وصلی اه وسيدكر الشارح في التيمم ان المحبوس اذا صلى بالتيمم ان في المصير  
اماد والافلا واستظهر الرحمتي عدم الاعادة قل لان العذر لم يأت من قبل المخلوق فان المانع  
لها الشرع والحياء وهما من الله تعالى كما قالوا لو تيمم خوفاً العدو فان توعده على الوضوء  
او الغسل يعيد لان العذر أتى من غير صاحب الحق ولو خاف بدون توعده من العدو فلا لان  
الخوف اوقعه الله تعالى في قلبه فقد جاء العذر من قبل صاحب الحق فلا تلزمه الاعادة اه  
**(قوله)** مطلقا) اي سواء كان بين رجال او نساء او بينهما ط **(قوله)** والفرق لا يخفى) الفرق  
تخية الصلاة مع الحقيقية فيما اذا لم تكن اكثر من قدر الدرهم وعدم تحتها مع الحكمة رأسا اه ح  
زاد في شرح الوهبانية ان الغسل فرض فلا يترك لكشف العورة بخلاف الاستنجاء فانه سنة  
وتركها اولى من الكشف الحرام واعترض الحموي الفرق الاول بأن الحكمة قد يعنى عن  
قليلها ايضا فن الجيرة يجوز ترك المسح عليها وان لم يضر انسح عند الامام مع ان تحتها حدثا  
اه وفيه نظر لان رفع الحدث لا يتجزأ فيكون غسل باقى الجسد رافعا لجميع الحدث وصار كأنه  
غسل ماتحتها حكما نعم الفرق الثانی غير مؤثرا علمت من انه لا يجوز كشف العورة لغسل  
النجاسة مع انه فرض ومن قدیم النبي على الامر اذا اجتمع فالظاهر ان ما في القية ضعيف  
والله اعلم **(قوله)** وسنه) فداه لا واجب له ط واما المضمضة والاستنشاق فهما بمعنى الفرض  
لانه يقوت الجواز بفوتهما فمراد بالواجب ادنى نوعيه كما قدمناه في الوضوء **(قوله)** كسفن  
الوضوء) اي من الداء والنية والتسمية والسوا والاختيل والذات والولاء الخ واخذ ذلك

واختلف في الرجل بين  
رجل ونساء او نساء فقط  
كما بسطه ابن الشحنة وينبغي  
لها ان تيمم وتغسل لعجزها  
شرعا عن الماء واما الاستنجاء  
فيتروكه طلقا والفرق لا يخفى  
(وسنه) كسفن الوضوء

مطلب سنن الغسل

في البحر من قوله ثم يتوضأ (قوله سوى الترتيب) أي الميعود في الوضوء والاهل لغسل به ترتيب آخر بينه المصنف بقوله بادئا الحائط عن ابني السعود اقول ويستثنى الدماء ايضا لانه مكروه كما في نور الابيضاح (قوله واداه كاداه) نص عليه في البدائع قال الشرنبلالي ويستحب ان لا يتكلم بكلام مطلقا اما كلام الناس فلكرهته حال الكشف واما الدماء فلانه في مصب المستعمل ومحل الاقدار والاوحال اه اقول قد عُد التسمية من سنن الغسل فيشكل على ما ذكره تأمل واستشكل في الحلية عموم ذلك بما في تخيير مسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت اغتسل انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من اناه بيني وبينه واحد فيبادرنى حتى اقول دع على دع على وفي رواية النسائي يبادرنى وابادرنى حتى يقول دع على واقول انا دع على ثم اجاب بحمله على بيان الجواز او ان المسنون تركه مالا مصالحة فيه ظاهرة اه اقول او المراد الكراهة حال الكشف فقط كما افاده التعليل السابق والظاهر من حاله عليه الصلاة والسلام انه لا يغتسل بلا سائر (قوله مع كشف عورة) فلو كان مترا فلا بأس به كما في شرح المنية والامداد (قوله او حوض كبير او مطر) هذا ذكره في البحر بخاقيا سا عن الماء الجاري وهو مأخوذ من الحلية لكن في شرح هدية ابن العماد لسيدى عبدالغنى النابلسي ما يخالف ذلك حيث قال ان ظاهر التقييد بالجاري ان الراكد ولو كثيرا ليس كمناء باعتبار ان جريان الماء على بدنه قائم مقام التلث في العصب ولا كذلك الراكد وربما يقال ان انتقال فيه من موضع الى آخر مقدار الوضوء والغسل فقد اكمل السنة اه وهو كلام وجهه والظاهر ان الانتقال غير قيد بل التحرك كاف ولا يقال ان الحوض الكبير في حكم الجاري فلا فرق لانا نقول موثقه في عدم قبوله النجاسة لامطابقا (قوله قدر الوضوء والغسل) انظر هل المراد قدر زمنهما لو كان يصب الماء عليه بنفسه او مقدار ما يتحقق فيه جريان الماء على الاعضاء بلحظات يسيرة يتحقق فيها غسل اعضاء الوضوء مرتبة ثلاثا مع غسل باقى الجسد كذلك لم ارده لائمتنا وذكر الشافعية الموجبون ترتيب غسل الاعضاء في الوضوء ان المتوضئ لو غطس في ماء ومكث قدر الترتيب صح والافلا وصح النووي الصحة بلامكث لان الترتيب يحصل في لحظات لطيفة وقال العلامة ابن حجر في التحفة بعد ذكره سنن الغسل ويكفي في راكد تحرك جميع البدن ثلاثا وان لم ينتقل قدمه الى محل آخر على الاوجه لان كل حركة توجب مماسة ماء لبدنه غير الماء الذي قبلها اه ما عضا والذي يظهر لي انه لو كان في ماء جار يحصل سنة التاميم والترتيب والوضوء بلامكث ولا تحرك ولو في ماء راكد فلا بد من التحرك او الانتقال القائم مقام الصب فيحصل به ما ذكرنا وقد صرح في المدر بأنه لو لم يصب لم يكن الغسل مسنونا اه (قوله البداء بغسل يديه) ظاهر كلام المصنف كاليدياء وغيرها ان هذا الغسل غير الغسل الذي في الوضوء (قوله وفرجه) أي ثم فرجه بأن يفيض الماء بيده اليمنى عليه فيغسله باليسرى ثم ينقيه والفرج قبل الرجل والمرأة وقد يطلق على الدبر ايضا كما قال المطرزي اه فهستأني أي فيشمل القبل والدبر وهو المراد هنا (قوله وان لم يكن به خبث) رد على الزيلعي وابن الكمال (قوله اتباع الحديث) وهو ما روى الجماعة عن مسوونة رضي الله عنها قالت وضعت للنبي صلى الله عليه وسلم ماء يغتسل به ففرغ على يديه فغسلهما مرتين

سوى الترتيب وآداه  
كآداه سوى استقبال  
القبلة لانه يكون غلبا  
مع كشف عورة وقيلوا  
لومكث في ماء جار او  
حوض كبير او مطر قدر  
الوضوء والغسل فقد  
اكمل السنة (البداء  
بغسل يديه وفرجه)  
وان لم يكن به خبث اتباعا  
للحديث

اولا ان تم طرح يديه على ماء فغسل مد كبره ثم دبت يده ، الارض ثم تمضمض واستشق ثم  
 غسل وجهه وبديه ثم غسل رأسه الا ان تم طرح على جسده ثم حتى عن مقدمه فغسل قدميه  
 فتح **(قوله)** وحث بدنه اي ولو قليلا كيمسح من تعليل واحد ان السنة نفس بدنه يغسل  
 محسه ثم ما غسل غسله فلا بد منه ولو وثية في يده فتمسح ما بها فلا يرتفع الحدث عما  
 تحته ما تزل كما يحثه سيدي عبد المعنى وقوله حد من تعرض له من ائمتنا اقول ورأيت في  
 شرح وده شيخ سميع على مدرر وانحرر ذكره جزمه لكنه لا يعرذ الى حد والله تعالى  
 عنه **(قوله)** فليصرف الى الكمال اي لجميع سنته ومندوباته كفي المحرقين ويمسح فيه  
 رأسه وهو صحيح وفي الحديث به صهر الرواية **(قوله)** ولو في جمع الماء اي وواحدة واقفا في  
 محل يجتمع فيه ماء غسل وهو شرط هو صهر خلاق من ككثير وغيره وهو ظاهر ما  
 اخرج السجدي من حديث عائشة ثم توضأ وضوءه للصلاة وبه اخذ الشافعي وقيل يؤخر  
 مضاهيه وهو ظاهر اصطلاح الاكبر واصطلاح حديث مسبوقة المتقدم وقيل بالتفصيل ان كان في جمع  
 ماء فيؤخر والا فلا ويحجه في المحتج وجزمه في الهداية والنسب والكاظم في البحر  
 ووجهه توفيق بين حديثين والظاهر ان الاختلاف في الاولوية في الجواز **(قوله)** لما ان  
 احب جواب عن قول المشايخ القائلين تأخير انه لا فائدة في تقديم غسلهما لانهما يتلوان  
 به مسلات بعد فيحتاج الى غسلهما ثانيا وحصل اجواب انه لا حاجة الى غسلهما ثانيا لان المعنى  
 به طهارة الماء المستعمل ولهذا قال الهندي ان هذا انما يتأتى عن رواية نجاسته **(قوله)** على  
 انه احب ترق في الجواب وحاصله منع كون ماء مستعملا لما ذكره الشارح فمادت رجلاه  
 في الماء لا يحكم عليه بالاستعمال لعدم تحقق الانفصال فاذا خرج من الماء حكم باستعماله  
 ولم يصبه منه شيء بعد خروجه فلا حاجة الى اعادة غسل الرجلين واعلم انه اختلفت الرواية  
 في تجزئ الطهارة وعدمه وقاعدة الاختلاف انه لو تمضمض الجنب او غسل يديه هل يحل له  
 القراءة ومس المصحف فعلى رواية السجدي نعم وعلى رواية عدمه لا وهي الصحيحة لان زوال  
 الجذبة موقوف على غسل الباقي وما ذكره الشارح من ان الماء لا يصير مستعملا الا بعد الانفصال  
 متفق عليه كما سرح به في البحر فيصح بناءه على كل من هاتين الروايتين ففهم ثم اعلم ايضا ان  
 ما ذكره الشارح يصح دفعا بقول ثأته لا فائدة في تقديم غسلهما على رواية نجاسة الماء  
 المستعمل اي اذا لا يحكم باستعماله ونجاسته الا بعد الانفصال فلا حاجة الى غسلهما ثانيا على  
 هذه الرواية ايضا ولصاحب النهر هنا كلام فيه صر من وجوده ووضوحها فيما عتقاه على البحر  
**(قوله)** الا اذا كان احب اي فيزومه مدة غسلهما منحة فقط **(قوله)** ولعل الله على احب ذكره  
 في بحر بحث ونقه في الحلية عن تمرطى ثم قول وعلى هذا يغسلهما ثانيا مطلقا سواء اصابهما  
 طين او كانتا في جمع ماء اولاولا **(قوله)** لانه لا يستحب احب قول العلامة نوح افندي بل ورد  
 ما يدل على كراهته اخرج الطبراني في الاوسط عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم من توضأ بعد غسل فليس مناه تأمل والظاهر ان عدم استحبابه لو بقي  
 متوضئا الى فراغ غسل فهو احث قل به يعنى انه لو لم يرد فتأمل **(قوله)** وختاف الخلس  
 كذا في البحر وقد مر الكلام عليه في بحث وضوء **(قوله)** ثم يفيض اي ثم لاشارة الى

(وخت بدنه ان كان) عليه  
 خبت ثلاثا شيع (ثم  
 يتوضأ) اطافه فانصرف  
 الى الكمال فلا يؤخر  
 قدميه ولو في جمع ماء ما  
 ان المعتمد طهارة الماء  
 المستعمل على انه لا يوصف  
 بالاستعمال الا بعد انفصاه  
 عن كل البدن لانه في الغسل  
 كعضو واحد فحيث لا  
 حاجة الى غسلهما ثانيا  
 الا اذا كان بدنه خبت  
 ولعل القائلين بتأخير  
 غسلهما انما استحبوه  
 ليكون البدن والجمع باعضاء  
 الوضوء وقولوا لو توضأ  
 اولاً لا يتأتى به ثانيا لانه  
 لا يستحب وضوء ان للغسل  
 اتفاقا اما لو توضأ بعد  
 الغسل واختلف الخلس  
 على مذهبه او فصل بينهما  
 بصلاة كقول الشافعية  
 فيستحب (ثم يفيض الماء)



الترتيب وانما لم يقل ثم يتيمض ويستشق ثم يفيض للاشارة الى ان فعلهما في الوضوء كاف  
عن فعلهما في الغسل فالسنة ثابتة من باب الفرض ط ومعنى يفيض يصب قال في الدرر حتى  
لوم يصب لم يكن الغسل مسنونا وان زال الحدث اه وهذا لو كان في ماء راكد اما لو مكث في  
ماء جار قام الجريان مقام الصب كما لم يما قدمناه قريبا **(قوله على كل بدنه)** زاد كل لدفع توهم  
عدم اعادة غسل اعضاء الوضوء لرفع الحدث عنها ط اقول لم ار من صرح بأنه يسن ذلك وانما  
يفهم ذلك من عباراتهم ونظيره مامر في الوضوء من انه يسن اعادة غسل اليدين عند غسل  
الذراعين **(قوله نالانا)** الاولى فرض والثتان سنتان على الصحيح سراج **(قوله مستوعبا)** اى  
في كل مرة لتحصل سنة التلبيط ط **(قوله وهو ثمانية ارطال)** اى بالبغدادى وهى صاع عراقى  
وهو اربعة امداد كل مد رطلان وبه اخذ ابو حنيفة والصاع الحجازى خمسة ارطال وثالث  
وبه اخذ الصحابان والائمة الثلاثة فالمد حينئذ رطل وثالث والرطل مائة وثلاثون درهما  
وقيل مائة وثمانية وعشرون درهما واربعة اسباع درهم وتامه في الحلية قات والصاع  
العراقى نحو نصف مد دمشقى فأذا توضأ واغتسل به فقد حصل السنة **(قوله وقيل المقصود)**  
الح) الا صوب حذف قيل لما في الحلية انه نقل غير واحد اجماع المسلمين على ان ما يجزى في  
الوضوء والغسل غير مقدور بمقدار وما في ظاهر الرواية من ان ادنى ما يكفي في الغسل صاع  
وفي الوضوء مد للحديث المتفق عليه كان صلى الله عليه وسلم يتوضأ بالمد ويغتسل بالصاع الى خمسة  
امداد ليس بتقدير لازم بل هو بيان ادنى القدر المسنون اه قل في البحر حتى ان من اسبغ  
بدون ذلك اجزاء وان لم يكفه زاد عليه لان طباع الناس واحوالهم مختلفة كذا في البدائع اه  
وبه جزم في الامداد وغيره **(قوله وفي الجواهر ارح)** قدمنا الكلام عليه في الوضوء مستوفى  
**(قوله ثم الايسر)** اى نالانا ايضا وقوله ثم برأسه اى يغسله مع بقية البدن نالانا ايضا كافي الحلية  
وغيرها خلافا لما يفيد كلام المتن من غسله الرأس وحده **(قوله ثم على بقية بدنه)** اى ثم  
يفيض على بقية بدنه وانما قدر الشارح لفظة على ولم يبقه معطوفا على مجرور الباء المتعاقبة  
بقوله بادئا لعدم صحة المعنى لان ذلك ختام **(قوله مع ذلك)** قيد في المنية بالمرء الاولى وعلمه  
في الحلية بكونها سابقة في الوجود ففى بالدلك اولى **(قوله ندبا)** عده في الامداد من السنن  
ويؤيده مامر في الوضوء **(قوله وقيل يثنى بالرأس)** اى يبدأ بالايمن نالانا ثم بالرأس نالانا ثم  
بالايسر نالانا حلية **(قوله قيل يبدأ بالرأس)** اى ثم بقية البدن درر **(قوله وظاهر الرواية)**  
كذا عبر في النهر والذي في البحر وغيره التعبير بظاهر الهداية **(قوله والاحاديث)** قال الشيخ  
اسماعيل وفي شرح البرجندى وهو الموافق لعدة احاديث اوردها البخارى في صحيحه اه  
فافهم **(قوله تصحيح الدرر)** هو ما مشى عليه المصنف في متنهنا **(قوله وصح نقل بلة)** بكسر  
الباء ابوالسعود **(قوله الى عضو آخر)** مفاده انه لو اتحد العضو صح في الوضوء ايضا كما  
صرح به القهستاني **(قوله فيه)** اى في الغسل قال في القنية فلو وضع الجنب احدى رجليه  
على الاخرى في الغسل تظهر السفلى بماء العليا بخلاف الوضوء لان البدن في الجنابة كعضو  
واحد اه **(قوله بشرط التقاطر)** صرح به في فتح القدير **(قوله لامر)** اى قريبا في قوله لانه  
في الغسل كعضو واحد وهو علة لقوله صح واقلوه لافى الوضوء لانه يفهم منه ان اعضاء

مطلب

في تحرير الصاع والمد  
والرطل

على كل بدنه نالانا مستوعبا  
من الماء المعهود في الشرع  
للوضوء والغسل وهو  
ثمانية ارطال وقيل المقصود  
عدم الاسراف وفي  
الجواهر الاسراف في الماء  
الجارى لانه غير مضيع وقد  
قدمناه عن القهستاني (بادئا  
بمنكبه الايمن ثم الايسر  
ثم برأسه ثم على بقية بدنه  
مع ذلك) ندبا وقيل يثنى  
بالرأس وقيل يبدأ بالرأس  
وهو الاصح وظاهر الرواية  
والاحاديث قال في البحر  
وبه يضعف تصحيح الدرر  
(وصح نقل بلة عضو الى)  
عضو (آخر فيه) بشرط  
التقاطر (لا في الوضوء) لما  
مر ان البدن كله كعضو  
واحد



الخلاف يظهر فيما لو احتلم او نظر بشهوة فمسك ذكره حتى سكنت شهوته ثم رسله فزاد  
 وجب عندهما الاغتناء وكذا لو خرج منه بقية المني بعد الغسل قبل النوم او البول او المشي  
 الكثير نهر اى لا بعده لان النوم والبول والمشي يقطع مادة الزائل عن مكانه شهوة فيكون الثاني  
 زائلا عن مكانه بلا شهوة فلا يجب الغسل اتفاقا زيلعي واطلق المشي كثير وقيد في المجتبى  
 بالكثير وهو اوجه لان الخطوة والخطوتين لا يكون منهما ذل حلية وخبر قال مقدسي وفي  
 خاطري انه عين له اربعون خطوة فينظر اه (قوله خفيفة) اى تهمة (قوله زيلعي) اى  
 يوسف (أخذ) اى في الضيف وغيره وفي الذخيرة ان الفقيه بالبيت وخالف بن ايوب اخذ بقول  
 ابي يوسف وفي جامع الفتاوى ان الفتوى على قوله اسمعيل (قوله تمت اس) ظاهره الميل الى  
 اختيار ما في التوازل ولكن اكبر الكتب على خلافه حتى البحر والتهذيب والامم قد ذكروا ان  
 قوله قياس وقولهما استحسان وانه الاحوط فينبغي الانتباه بقوله في مواضع اضرورة فقط  
 تأمل وفي شرح الشيخ اسماعيل عن التصورية قال الامم تصيخان وعند بقول ابي يوسف  
 في صلوات ماضية فالاتحاد وفي مستقبله لا يصلح ما يتصل به (قائه) ذالم يتدارك مسك  
 ذكره حتى نزل المني صار جنبا بالاتفاق فاذا خشي الرجة يستتر بابه انه يصلح بغير قرعة ونية  
 وتحريمه فيرفع يديه ويقوم ويركع شبه انصلى امداد (قوله رطبه) اى ماني الحنية بل في  
 البحر ويدل عليه تعاليه في التجنيس بأن في حاية لا تشر وجده الخروج من الغسل جميع  
 على وجه الدفق والشهوة اه وعبارة غيظت كفي الحاية رجل يلزم خروج من ذكره في الزك  
 منتشرا فعليه الغسل لان ذلك لا يخرج وجهه عن شهوة (قوله وهو) اى من الحاية (قوله  
 تقيد قولهم) اى فيقال ان عدم وجوب الغسل بخروجه بعد بول الفة اذا لم يكن ذكره  
 منتشرا فلو منتشرا وجب لانه ازال جديد وجده معه الدفق والشهوة يقول وكذا يتبدعه  
 وجوبه بعد النوم والمشي الكثير (قوله وعند الامم) اى اذ حال وهذا هو الصحيح في التعبير  
 الحائنين لشموله البراءة (قوله هي مافوق الحائنين) كذا في القاموس ذاك الزمان من رأس  
 الذكر وفي حاشية نوح افندي هي رأس الذكر الى الحائنين وهو اى الحائنين موضع تلويح جلد  
 القلنة اه موضع القطع غير داخل في الحشفة كفي شرح الشيخ اسمعيل وفي بعض القاموسين  
 وفي شرح المنية الحشفة الكمرة اقول هذا هو المراد بما فوق الحائنين وما كون المراد بها عن  
 رأس الذكر الى الحائنين فالظاهر انه لا يقول به احد لان ذلك نحو نصف الذكر فيلزم عليه ان لا  
 يجب الغسل حتى يغيب نصف الذكر (قوله احتراز عن الجنى) ففي المحيط لوقلت معي جنى  
 يأتي مرارا واجد ما اجد اذا جامعني زوجي لا غسل عليها لانعدام سببه وهو الابلاج  
 او الاحتلام مدرر ووقع في البحر والفتح وغيرها يأتي في النوم مرارا وظاهره انه رؤية مناه  
 لكن ضبطه الشيخ اسمعيل بالياء المثانة التحتية لا بالنون اقول يدل عليه قوله في الحجة هذا  
 اذا كان واقعا في اليقظة فلو في المنام فلا شك ازاله من التفصيل ما للاحتلام (قوله يعنى اذا  
 تنزل) قيد به في الفتح حيث قال ولا يخفى انه مقيد بما اذا لم تزل الماء فان رآته صريحا وجب كآنه  
 احتلام اه قال في البحر وقد يقال ينبغي وجوب الغسل من غير ازال لو جود الابلاج لا  
 تعرف انه يحجمها كالا يخفى اه اقول ان كان هذا مناهما فهو غير صحيح والافق ظهرها

ويقدم له يشق في ضيف  
 خوف رجة من جنس  
 المستقيم في غيبته  
 والخارجة من الغسل  
 ويقول في يوسف أخذ  
 لانه يستتر حتى يستبين  
 قت في الاستاء  
 المشرع في حاية خروجه  
 من بعد غسل وذكره  
 مستتر لانه من قول في  
 بحر وعنه ان رجلا  
 من بعد غسل وذكره  
 بعد غسل (قوله) عند  
 (بلا حشفة) هي مافوق  
 حائنين (قوله) احتراز  
 عن الجنى يعنى انه تنزل

واذا لم يظهر لها في صورة آدمي كفي البحر (٥) الايج (قدرها ١٥٠ من مقطوعها) ولو لم يبق منه قدرها قال

في الاشياء لم يتعلق به حكم  
وله اريد (في احد سبيل آدمي)  
حي (بجامع مثله) سيحي  
محترز (عامهما) اي الفعل  
والمفعول (و) كـ (مكفنين)  
ولو احدهما مكفنا فعليه  
فقط دون المراهق لكن  
يمنع من الصلاة حتى يغتسل  
ويؤمر به ابن عمر تأديبا  
(وان) وصالية (لا ينزل) منيا  
بالاجماع يعني لو في دبر غيره  
اما لو في دبر نفسه فرجح  
في النهر عدم الوجوب  
الابالاتزال ولا يرد الخثي  
المشكل فانه لا غسل عليه  
باليلاجه في قبل اودبر ولا  
على من جامعه الابالاتزال  
لان الكلام في حشفة

٢ قوله وسنوضح الجواب  
حاصله ان معاماته بالاضر  
والاحوط ليس دائما بل  
قد يكون مستجاب في مواضع  
منها هذه ووجهه ان اسكاه  
اورث شبهة وهي لا ترفع  
الثابت بيقين كالطهارة  
هنا بخلاف نحو بوريته لان  
شرط الارث تحقق سببه  
فيعامل فيه بالاضر لعدم  
تحقق ما يستلزمه الانفع بدل  
عليه في غاية البيان ادوقف  
في صف النساء احب الى ان  
يعيد الصلاة كذا قال محمد في  
الاصل لان المسقط وهو  
الاداء معلوم والمنفرد وهو

بصوره آدمي فهو حث الآتي والافه اصل سبعة والمنقول فيه عدم الوجوب لعدم  
سببه كعلمه وبحث في المنقول غير مقبول (قوله) واذا لم يظهر لها الخ) هو بحث لصاحب  
البحر وسبقه اليه صاحب الحلية لكنه تردد فيه فقال اما اذا ظهر في صورة آدمي وكذا اذا  
ظهر لمرحل خية في صورة آدمية فوطئها وجب الغسل لوجود الجانسة الصورية المفيدة  
لكمال السبية الفهم الان يقال هذا انما يتم لو لم توجد بينهما مبانة معنوية في الحقيقة ومن  
تم على به بعضهم حرمة التناكح بينهما فيدعي ان لا يجب الغسل الابالاتزال كفي البهيمة والميتة  
مع لو لم يعلم في نفس الامر الاعدا لوطء وجب الغسل فيما يظهر لانشاء ما يفيد قصور السبية  
(قوله من مقطوعها) اي من ذكر مقطوع الحشفة بقي لو كان مقطوع البعض منها هل ينط  
الحكم بالماضي منها ام يقدر من تذكر قدر مذهب منها كما يقدر منه لو كان المذهب كلها لم ادره  
فتأمل (قوله) في الاسد الخ) جواب لو وعبارته في احكام غيبوبة الحشفة من الفخذ الثاني  
وان لم يبق قدرها لم يتعلق به شيء من الاحكام ويحتاج الى نقل كونها كلية ولم ادره الآن اه  
ونقل ط عن المتقدمي انه يفهم من التقيد بقدرها انه لا يتعلق بذلك حكم ويفتي به عند  
السؤال اه اي لان مذهبهم الكتب معتبرة كما يقدر (قوله آدمي) احتراز عن البهيمة كباقي  
وعن الجنية كما مر (قوله سيحي) محتززة) اي محتززة مذكر من القيود الثلاثة (قوله مكفنين)  
اي عاقين بالغين (قوله) ولو احدهما الخ) لكن لو كانت هي المكنت فلا بد ان يكون الصبي ممن  
يشتهى والافلا يجب عليها ايضا كما يأتي في الشرح (قوله تأديبا) في الخانية وغيرها يؤمر به  
اعتيادا وتخلقا كما يؤمر بالصلاة والطهارة وفي الفينة قال محمد وطى صبية بجامع مثلها  
يستحب لها ان تغتسل كأنه لم ير جبرها وتأديبها على ذلك وقال ابو علي الرازي تضرب على  
الاغتسال وبه نقول وكذا الغلام المراهق يضرب على الصلاة والطهارة اه (قوله الاجماع)  
لما في الصحيحين من حديث ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جلس بين  
شعبها الاربع ثم جهدها فقد وجب الغسل انزل او لم ينزل واما قوله عليه الصلاة والسلام  
ان الماء من الماء فمسيوخ بالاحصاء ووجوبه على المفعول به في الدبر بالقياس احتياطا  
وتدبره في شرح الميتة (قوله يعني الخ) تقييد لقوله في احد سبيل آدمي فانه شامل لدبر نفس  
الموت (قوله فرجح في النهر الخ) هو احد قولين حكاهما في الفينة وغيرهما قال في النهر والذي  
ينبغي ان يقول عليه عدم الوجوب الابالاتزال اذ هو اولى من الصغيرة والميتة في قصور الداعي  
وعرف بهذا عدم الوجوب بالايلاج الاصبع (قوله ولا يرد) اي على اطلاق المصنف  
الحشفة وحاد السيلين (قوله) فانه لا غسل عليه الخ) لحوار كونه امرأة وهذا لا ذكر منه  
رائد فيكون كالاصبع وان يكون رجلا ففرحه كالفرج فلا يجب بالايلاج فيه الغسل بمجرد  
قت ويشكل عليه معاملة الخثي بالاضر في احواله وعليه يلزمه الغسل فيأتمل اه امداد  
اقول سيذكر الشارح هذا الاسكال آخر الكتاب في كتاب الخثي ٢ وسنوضح الجواب هناك  
ان شاء الله تعالى وذكرناه هنا في علاقه على البحر (قوله ولا على من جامعه) اي في قبله فلو  
جامعه رجل في دبره وجب الغسل عليه كما قد ط اي عدم الاشكال في الدبر وكذا الاشكال  
فيما لو جامع وحوامع لتحقيق خبايته أحد المعلنين (قوله لان الكلام) علة لقوله ولا يرد (قوله

الحاذة موهوم وان قم في صف الرجال يعيد من عن يمينه ويساره وحاشه استحبابا لتوهم الحاذة اه منه (وسيلين)

وسيلين) اى واحد سيلين فهو على تقدير مضاف دل عليه كلام المتن السابق ولهذا قال  
 محققين اى الحشفة واحدا سيلين ففهم والاحسن ابدال السيلين بالقبل كفى البحر لان  
 السيل يشمل الدبر وهو من الخنى محقق (قوله) عند رؤية مستيقظ (اى بفخذه أو ثوبه بحر  
 والمراد بالرؤية العلم ليشمل الاعمى والمرأة كثر جل كفى القهستانى (قوله) قوله خرج رؤية  
 السكران والمغمى عليه المذى) اى بعدا ففهما بحر والفرق ان النوم مظنة الاحتلام فيحال  
 عليه ثم يحتمل انه منى رقيق بالهواء اول الغداء فاعتبرناه منيا احتياطا ولا كذلك السكران والمغمى  
 عليه لانه لم يظهر فيهما هذا السبب بحر وقوله المذى مفعول رؤية وهما موجودان فى بعض  
 النسخ ولا بد منهما لان رؤية المنى يجب الغسل كما صرح به فى التنية وغيرها قلت و اشار به  
 اى بالتقييد بالمذى الى ان فى مفهوم المستيقظ تفصيلا وما احسن ماصع ولا تكلف فيه اه  
 فافهم (قوله) منيا او مذى) اعلم ان هذه المسئلة على اربعة عشر وجها لانه اما ان يعلم انه منى  
 او مذى او ودى او شك فى الاولين او فى الطرفين او فى الاخيرين او فى الثلاثة وعلى كل اما ان  
 يتذكر احتلاما او لا فيجب الغسل اتفاقا فى سبع صور منها وهى ما اذا علم انه مذى او شك فى  
 الاولين او فى الطرفين او فى الاخيرين او فى الثلاثة مع تذكر الاحتلام فيها او علم انه منى مطلقا  
 ولا يجب اتفاق فيها اذا علم انه ودى مطلقا وفيما اذا علم انه مذى او شك فى الاخيرين مع عدم  
 تذكر الاحتلام ويجب عندها فيما اذا شك فى الاولين او فى الطرفين او فى الثلاثة احتياطا  
 ولا يجب عند ابى يوسف للشك فى وجود الموجب واعلم ان صاحب البحر ذكر اثنتى عشرة  
 صورة وزدت الشك فى الثلاثة تذكر او لا اخذ من عبارته اهرح اقول اذا عرفت هذا فعلم ان  
 المصنف اقتصر على بعض الصور ولا يلزم ان يكون ماسكت عنه مخالفا فى الحكم لما ذكره  
 كالا ينفى فافهم نعم قوله او مذى يقتضى انه اذا علم انه مذى ولم يتذكر احتلاما يجب الغسل  
 وقد علمت خلافه وعبرة التناية كعبارة المصنف و اشار القهستانى الى الجواب حيث فسر  
 قوله او مذى بقوله اى شأ شك فيه انه منى او مذى لانا لا نوجب الغسل بالمذى اصلا بل باننى  
 الا انه قد يرق باطالة الزمان فالمراد ما صورته صورة المذى لاحقيقته كفى الخلاصة اه فليس  
 فيه مخالفة لما تقدم فافهم (قوله) وان لم يتذكر الاحتلام) من الحلم بالصم والسكون اسم لما  
 يراه النائم ثم غلب على ما يراه من الجماع نهر واعلم انه اختلف فى الواو فى نظير هذا التركيب  
 فقليل انها لالحال اى والحال انه ان لم يتذكر الاحتلام يجب الغسل ويفهم وجوبه اذا تذكر بالاولى  
 وقيل للعطف على مقدر اى ان تذكر وان لم يتذكر (قوله) الا اذا علم الح) استثناء من قوله او مذى  
 مع تقييده بعدم تذكر الاحتلام لانه هو المنطوق سواء جعلت الواو للحال او للعطف لكن على  
 جعلها للحال اظهر اذ ليس فى الكلام شئ مقدر ولو جعلت للعطف ربما يتوهم ان الاستثناء  
 مفروض مع عدم التذكر المنطوق ومع التذكر المقدر فلا يصح قوله الا ترى اتفاقا ثم اعلم ان  
 الشارح قد ادمح عبارة المصنف فان قوله او مذى يحتمل ان يكون المراد به انه رأى مذى حقيقة  
 بأن علم انه مذى او انه رأى مذى صورة بأن رأى بلا وشك فى انه مذى او ودى او شك انه مذى  
 او منى فاستثنى ما عدا الاخير وصار قوله او مذى مفروضا فيما اذا شك انه مذى او منى فقط كما  
 قدمناه فهذه الصورة يجب فيها الغسل وان لم يتذكر الاحتلام لكن بقيت هذه صادقة بما اذا

وسيلين محققين (و) عند  
 (رؤية مستيقظ) خرج  
 رؤية السكران والمغمى  
 عليه المذى (منيا او مذى  
 وان لم يتذكر الاحتلام)  
 الا اذا علم

كان ذكره منتهى قبل يوم اولامع انه اذا كان منتشر لا يجب الغسل فاستثناء ايضا فصار  
 حجة مستثنية ثلاث صور لا يجب فيها الغسل اتفاق مع عدم تذكر الاحتلام كما قلنا وهذا  
 الحل لدى هو من فيض الفتح العليم ظهير ان هذه المتعطفات مرتبطة ببعضها وان  
 الاستثناء فيدها متصل والله در هذا الشرح لفاضل فكثيرا ما تخفى اشارته على المعترضين  
 وان كانوا من الماهرين وفيه **(قوله كالودي)** فانه لا يغسل فيه اتفاقا وان تذكر كما مر **(قوله)**  
 لكن في الحوامر (ع) استدراك على مسألة الثالثة وحاصله انه اطلاق عدم الغسل فيها تبعا  
 لكثير وهو مقيد بثلاثة قيود ان يكون نومه قائما او قعدا وان لا يتيقن انه منى وان لا يتذكر  
 حلما فاذا فقد واحد منها بأن نام مضطجعا او يتيقن او تذكر وجب الغسل وقد ذكر المسئلة  
 في منية المصل فقال وان استيقظ فوجد في احليله بللا ولم يتذكر حلما ان كان ذكره منتشر اقبل  
 النوم فلا يغسل عليه وان كان سكتا فعليه الغسل هذا اذا نام قائما او قعدا اما اذا نام مضطجعا  
 او يتيقن انه منى فعليه الغسل وهذا مذكور في المحيط والذخيرة وقال شمس الاثمة الحلواني  
 هذه المسئلة اكثر وقوعها والناس عنها غفلون اه والحاصل ان الانتشار قبل النوم سبب  
 الخرج المذني فما يراه يحمل عليه ما لم يتذكر حلما ويعلم انه منى او يكن نام مضطجعا لانه سبب  
 الاسترخاء والاستغراق في النوم الذي هو سبب الاحتلام لكن ذكر في الحلية انه راجع  
 الذخيرة والمحيط البرهاني فلم يرتقيد عدم الغسل بما اذا نام قائما او قعدا ثم بحث وقال ان الفرق  
 بينه وبين النوم مضطجعا غير ظاهر **(قوله او يتيقن)** عبره تبعا للمعية ولو عبر بالعلم لكان اولي لان  
 المراد غلبة الخلل والعلم يصدق عليها وبعبارة الحلية في هذه المسئلة الا ان يكونا كبر رآيه انه منى  
 فيلزمه الغسل اه **(قوله ولو مع لذة والاتزان)** اي مع تذكرهما وليس المراد انه انزل لان  
 الموضوع انه ما يربط بالاط **(قوله وكذا المرأة)** اي البتة عن انزعاج او احتمت المرأة ولم يخرج  
 ماء الى ظاهر فرجها عن محمد يجب وفي ظهير الرواية لا يجب لان خروج منيها الى فرجها الخارج  
 شرط لوجوب الغسل عليها وعليه الفتوى **(قوله ولو وجد اخ)** حاصله انه لو وجد  
 الزوجان في فراشهما منيا ولم يتذكرا احتلاما ففقد ان كان ابيض غليظا في الرجل وان كان اصفر  
 رقيقا فمني المرأة وفي الظهيرية بعد حكايته لهذا القول والاصح انه يجب عليهما احتياطاً وعزا  
 هذا الثاني في الحلية الى ابن النفل وقال ومنى عليه في المحيط والخلاصة واستظهر في الفتح  
 الجمع بين القوتين فتقيد الوجوب عليهما بعدم التذكر وعدم المميز من غلظ ورقة او بياض  
 ومضرة ثم قل فامخلاف اذا واستحسنه في الحلية واقره في البحر لكن في شرح المنية ان المميز  
 يشترك باختلاف مزاجه والاعذبة فلا عبرة به والاحتياط هو الاول **(قوله ولا نام قبلهما غيرهما)**  
 ذكره في الحلية بحثا وتبعه في بحر قل فلو كان قد نام عليه غيرهما وكان المني المرنى بابسا  
 فالظاهر لا يجب الغسل على واحد منهما (بنيه) التقيد بالزوجين صريح في ان غيرها  
 لا يجب عليه رمى على البحر اقرب ظهر انه اتفاق حريا على الغالب ولذا قل ط الاجنبى  
 والاختية كذب وكذا لو كان زوجين او امرأتين والظاهر اتحاد الحكم **(قوله)** ان وجد لذة  
 الجماع (ع) اي ان كانت الحرقرة رفيقة بحيث يجد حرارة عرس والمدة بحر **(قوله والا لا)** اي ماء  
 يزن **(قوله على الاصح)** وقال بعضهم يجب لانه يسمى موطئا وقال بعضهم لا يجب بحر وظاهر

انه مذني او شئت انه مذني  
 او ودي و كان ذكره  
 منتشر قبل النوم فلا  
 يغسل عليه اتفاق كالودي  
 لكن في سماعه لا اذا نام  
 مضطجعا ويتيقن انه منى  
 او تذكر حصة فعليه الغسل  
 والناس عنه غفرون (لا)  
 يفترض (ان تذكر ولو مع  
 لذة) والاتزان (ولو يرب)  
 على رأس تذكر (علا)  
 جماء (وكذا المرأة) مل  
 برحل على المذهب ولو  
 وجد بين الزوجين ماء  
 ولا يميز لا تذكر ولا نام  
 قبائمه غيرهما اغتسلا (ويح)  
 حشمته) وقدره (ما عوفة  
 بحر بة) وحدلدة) حرج  
 (وجب) الغسل (والالا)  
 على الاصح

التواين الاطلاق (قوله والا حوط الوجوب) اي وجوب الغسل في الوضوء بخبره سراج  
اقول والظاهر انه اختيار لقول الاول من القويين وبه قالت لائمة الصلاة كما في شرح الشيخ  
اسماعيل عن عيون المذهب وهو ظاهر حديث اذا التقى الختان وضعت الحنفية وجب  
الغسل (قوله هذا الخ) الاشارة الى اسناد فرضية الغسل الى الانقطاع لان المعنى وفرض  
عند انقطاع حيض ونفاس واراد بما قبله اسناد الفرضية الى خروج المني والايلاج ورؤية  
المستيقظ واراد بالاضافة الاسناد والتعليق اي اسناد فرضية الغسل الى هذه الاشياء وتعلقها  
عليها مجاز من اسناد الحكم وهو هنا الفرضية الى الشرط وهو هنا هذه المذكورات وليس  
من اسناد الحكم الى سببه كما هو الاصل (قوله اي يجب عنده) اي عند تحقق الانقطاع  
ونحوه والمراد بعده (قوله بل بوجوب الصلاة) اي عند ضيق الوقت وقوله او ارادة ما لا يلج  
اي عند عدم ضيق الوقت قال في الشرنبلالية واختلف في سبب وجوب الغسل وعند عامة  
المشايخ ارادة فعل ما لا يلج فعلمه مع الجنابة وقيل وجوب ما لا يلج معها والذي يظهر انه ارادة  
فعل ما لا يلج الابه عند عدم ضيق الوقت او عند وجوب ما لا يصح معها وذلك عند ضيق  
الوقت لما قال في الكافي ان سبب وجوب الغسل الصلاة او ارادة ما لا يلج فعلمه مع الجنابة والاتزال  
والالتقاء شرط اهـ (قوله كما مر) اي في الوضوء وقد مر الكلام عليه هناك (قوله لا عند  
مذى) اي لا يفرض الغسل عند خروج مذى كظبي بمجمعة ساكنة وباء مخففة على الافصح وفيه  
الكسر مع التخفيف والتشديد وقيل هما لحن ماء رقيق ابيض يخرج عند الشهوة لاهو وهو  
في النساء اغلب قيل هو منهن يسمى القذى بفتحوتين نهر (قوله او ودى) بتمهلة ساكنة  
وباء مخففة عند الجمهور وحكى الجوهرى كسر الدال مع تشديد الباء قال ابن مكي ليس بصواب  
وقال ابو عبيد انه الصواب واعجم الدال شاذ ماء ثخين ابيض كدر يخرج عقب البول نهر  
(قوله بل الوضوء منه الخ) اي بل يجب الوضوء منه اي من الودى ومن البول جميعا وهذا  
جواب عما يقال ان الوجوب بالبول السابق على الودى فكيف يجب به وبين الجواب ان  
وجوبه بالبول لا ينافي الوجوب بالودى بعده حتى لو حلف لا يتوضأ من رعاى فرغف ثم  
بال او بالعكس فتوضأ فالوضوء منهما فيجث وكذا لو حلفت لا تغتسل من جنابة فيه مع  
وحاضت فاغتسلت فهو منهما وهذا ظاهر الرواية بخرو ذكر اربعة اجوبة اخر منها ان الودى  
ما يخرج بعد الاغتسال من الجماع وبعد البول وهو شئ لزج كذا فسر في الخزانة والتبيين  
فلاشكال انما يرد على من اقتصر في تفسيره على ما يخرج بعد البول (قوله على الظاهر) اي  
ان قلنا ان وجوب الوضوء منه ومن البول بناء على ظاهر الرواية من مسئلتى التين السابقتين  
وذكر المحقق في الفتاوى ان الوضوء من الحدث السابق وان السبب الثانى لم يوجب شيئاً لاستحالة  
تحصيل الحاصل الا اذا وقعا معا كان رغف وبالمعنى كقوله الآمدى قل وهو معقول يجب  
قبوله وهو قول الجرجاني من مشايخنا والحق ان لاتنافى بين كون الحدث بالاول فقط وبين  
الحدث لانه لا يلزم بناءه على تعدد الحدث بل على العرف والعرف ان يقال من توضأ بعد بول  
ورعاى توضأ منها (قوله غير آدمى) كجنى وقرد وحمار (قوله خنى) اي مشكل (قوله  
وما يصنع) اي على صورة الذكر (قوله في الدبر) متعلق بادخال (قوله على المختار) قل في

والاحوط الوجوب (د)  
عند (انقطاع حيض  
ونفاس) هذا ومقبله من  
اضافة الحكم الى الشرط  
اي يجب عنده لابه بل  
بوجوب الصلاة وارادة  
ما لا يلج كما مر (لا) عند  
(مذى او ودى) بل  
الوضوء منه ومن البول  
جميعا على الظاهر (و)  
لا عند (ادخل اصبع  
ونحوه) كذا كغير آدمى  
وذكر خنى وميت وصبي  
لا يشتهى وما يصنع من نحو  
خشب (في الدبر او الخبل)  
على المختار

تجسس رجل أدخل صمعه في دبره وهو صائم حنث في وجوب الغسل والنقص، والاحتار  
 انه لا يجب غسل ولا نقص، لأن الأصح ليس أنه يجماع فصار ثمرة حشة ذكره في الصوم  
 وقيد بالدبر لأن احتار وجوب الغسل في القمل إذا قصدت الاستمتاع لأن الشهوة فيها غالبية  
 فيقام لسبب مقدم سبب دون دبر لعدمها روح فندى قول آخر عبارة احتجس عند قوله  
 بمنزلة الحشبة وقدر حجب منه فريتها كدب فتدبره وقيد بح من كلام روح أفندى وقوله لأن  
 احتار وجوب الغسل بح بحث منه سقه ايه شرح اثنية حيث قل والاولى ان يجب في  
 في القمل بح وفنديه في الامد د يصاحي نه بحث من شارح اثنية ففهمه **(قوله)** ولا عند وطه  
 بهيمة الح) بمحررات قوله في احد سبل آدمي حتى يجماع مثله وفي اثنية برمز اجناس الناطقي  
 فرج البهيمة كنفها لا غسل فيه غير انزال ويعبر وتذبح البهيمة وتحرق على وجه الاستحباب  
 ولا يخرج اكل لحمها ه وسيا في الحدود **(قوله)** ان تفسير منفذ (اي مختلطة السبيلين  
 وفي المسألة خلاف فقيل يجب الغسل مصفا وقيل لامصفا والصحيح انه اذا امكن الايلاج  
 في محل جماع من الصغيرة ولم يقصها فهي من تجماع فيجب الغسل سراج \* اقول لا يخفى  
 ان الوجوب مشروط بما اذا زالت النكارة لانه مشروط في الكثرة كبري في قريبا ففيها بالاولى  
 فتدبره في البحر قد يقال ان بقاء النكارة دليل على عدم الايلاج فلا يجب الغسل اختاره  
 في النهاية فيه نظر فتدبر **(قوله)** قهستاني (اقول عبارته وطه البهيمة والمينة غير ناقض  
 للوضوء بالانزال فلا يلزم الاغسل التذكر كما في صوم النظم اه وكان الشارح قس الصغيرة  
 عليها تأمل ويؤخذ من هذا ان اشارة الناقضة للوضوء لابد ان تكون بين  
 مشتملين كقدمه **(قوله)** رسيحي (اي في باب الاجناس **(قوله)** الفرج) اي الداخل ٢ اما  
 الخارج فرطوبته ضامرة بالتفق بدليل جعلها غسله سنة في وضوء ولو كانت نجسة عندها  
 لم يرض غسله اه ح اقول قد يدل ان النجاسة مدامت في محلها لا عبرة لها ولذا كان الاستنجاء  
 سنة للرجال والنساء في غير الغسل مع ان الخارج يحس بالتفق فلا تدل سنة الغسل على  
 الطهارة فتدبر نعم يدل على الاتفاق كونه له حكمه خارج ابدين فرطوبته كطوبه الغم  
 والنف والعرق الخارج من البدن **(قوله)** فتنبه اشارته الى ان ما في النظم مبنى على قولهما  
 فلا تغفل وتغن من حزمه به انه متفق عليه **(قوله)** تصور الشهوة اي التي اقيمت مقام الانزال  
 في وجوب الغسل عند الايلاج لكن يرد عليه لو ح مع عجوزا شوها لا تشبه اصلا ويظهر لي  
 الحواب بأنها قد ثبت لها وصف الاشتاء فيما مضى فيبقى حكمه الآن مادامت حية كذا كروه  
 في مسألة المحذاة في الصلاة خلاف البهيمة والمينة والصغيرة تأمل وهذا علة لعدم وجوب  
 الغسل فيه تقدمه **(قوله)** اماه اي ما فعل هذه الاشياء المنصاحب للانزال في حال وجوب  
 غسل على الانزال د **(قوله)** منع نقه حنثين اي ختان الرجل وهو موضع القطع وختان  
 سرّة وهو موضع قصع حدة منها كعريف اليد فوق الفرج فإذا غابت الحشفة في الفرج  
 فقد حاذى ختانه حنثا وتدمر به في البحر **(قوله)** لا اذا حبت فيكون دليل انزالها  
 فيلزمها لغسل قل بوسعود وكذا يلزمه لانه دليل انزاله يصاحي وان خفي عليه **(قوله)** قل  
 الغسل اي لو لم تكن المتسلت لانه ظهر بها صلب بلا طهارة **(قوله)** نه الحلي اي في شرحه

(ه) لا عند (وطه، بهيمة  
 او مينة و صغيرة غير  
 مشبهة) ان تفسير منفذ  
 بوطه، ون غبت الحشفة  
 ولا ينتقض لوضوء فلا  
 يلزم الاغسل التذكر  
 قهستاني عن النظم رسيحي  
 ان رطوبة الفرج ضامرة  
 عنده فتنبه (لا انزال)  
 لتصور الشهوة اما به  
 فيحل عليه (ك) لا غسل  
 (لو اتى عذر، ولم يزل  
 عذرتها) بضم فسكون  
 النكارة فأنها تمنع التقاء  
 الحنثين الا اذا حبت  
 لانزالها وتعيد ما صلت  
 قل الغسل كذا قوا وفيه  
 نظر لان خروج منبها  
 من فرجها الداخل  
 شرط لوجوب الغسل  
 على منقته ولم يوجد  
 قوله حلي

٢ مصاب

في رطوبة الفرج



الصغير وقال في الكبير ولا شك انه مبني على وجوب الغسل عليها بمجرد انفصال منها الى رحمتها وهو خلاف الاصح الذي هو ظاهر الرواية (**قوله** اي يفرض) اشار به الى انه ليس المراد بالوجوب هنا المصطلح عليه عندنا فكان الاولى فيه وفيما بعده التعبير بفرض اهـ ح ومن صرح بالفرضية هنا صاحب الوافي والسروجي وابن الهمام مع نقله الاجماع عليه لكن علل في البحر بأن هذا الذي سموه واجبا يفوت الجواز بفوته قال الشارح في الخرائن قلت هذا التعليل يفيد انه فرض عملي لا اعتقادي وهو كذلك لانه ليس ثابتا بدليل قطعي ولا متفقا عليه فاعلمهم عبروا بالواجب للاشعار بالخطا رتبة هذا عن ذلك فتأمل اهـ قلت لكن هذا ظاهر فيما عدا غسل الميت فتأمل (**قوله** كفاية) اي بحيث لو قام به بعضهم سقط عن باقيهم والا اثموا كلهم ان علموا به وهل يشترط لسقوطه عن المكثفين النية استظهر في جنازة الفتح نعم ونقل في البحر عن الحاتية وغيرها خلافة (**قوله** اجماعا) قيد لقوله يفرض قال في البحر وما نقله مسكين من قوله وقيل غسل الميت سنة مؤكدة ففيه نظر بعد نقل الاجماع (**قوله** بالتخفيف) اي تخفيف السين وهو من الغسل بالفتح قال في السراج يقال غسل الجمعة وغسل الجنابة بضم الغين وغسل الميت وغسل الثوب بفتحها وضابطه انك اذا اضفت الى المغسول فتحت واذا اضفت الى غير المغسول ضمنت اهـ (**قوله** الميت) بالتخفيف وبالتشديد ضد الحى او المخفف الذى مات والمشدد الذى لم يميت بعد افادته فى القاموس (**قوله** المسلم) اما الكافر اذا لم يوجد له الاولية المسلم فيسيل عليه الماء كالحرقرة النجسة من غير ملاحظة السنة ط (**قوله** فيصم) وقيل يغسل بآيابه والاول اولى بحرو نهر (**قوله** كما يجب) اي يفرض بحر (**قوله** ولو بعد الانقطاع) اي انقطاع الحيض والنفس لكن فى دخول ذلك فى كلام المصنف نظر لان الحائض من اتصفت بالحيض وبعد انقطاعه لا تسمى حائضا ولذا قال فى الشرع بلالية ان فيه اشارة الى انها لو انقطع حيضها ثم أسامت لا غسل عليها (**قوله** على الاصح) مقابلة ما قيل انها لو أسامت بعد الانقطاع لا غسل عليها بخلاف الجنب والفرق ان صفة الجنابة نائمة بعد الاسلام فكأنه اجنب بعده والانقطاع فى الحيض هو السبب ولم يتحقق بعد فلذا واسلمت قبل الانقطاع لزمها (**قوله** وعلة) اي على الاصح (**قوله** بقاء الحدث الحكمي) حاصله منع الفرق بين الحيض والجنابة لان التحقيق ان الانقطاع شرط لوجوب الغسل لاسبب ومبنى الفرق على انه لا يثبت لها بالحيض والنفس حدث حكمي يستمر مثل الجنابة وهو ممنوع بدليل ان المسافرة لو تيممت بعد الانقطاع خرجت من الحيض فاذا وجدت الماء وجب عليها الغسل فصارت بمنزلة الجنب فقد ثبت لها حدث حكمي بعد الانقطاع هذا خلاصة ما حققه ابن الكمال وقد حقق فى الحلية هذا المقام بما لا مزيد عليه (**قوله** بل بازال) عام فى الغلام والحارية والحيض قاصر عليها كالولادة ط وقيل لو بلغ بازال لا يجب عليه بخلاف ما لو بلغت بالحيض كفى البحر (**قوله** او ولدت ولم ترمدا) هذا قول الامام وبه اخذا كثر المشايخ وعند ابن يوسف وهو رواية عن محمد لا غسل عليها لعدم الدم وبحججه فى التبيين والبرهان كما بسطه الشرع بلالية ومبنى عليه فى نور الايضاح لكن فى السراج ان المختار الوجوب احتياطا وهو الاصح انتهى (**قوله** او اصاب الح) كذا عده بعضهم هنا من الاغتسالات المفروضة قال فى

(ويجب) اي يفرض (على  
الاحياء) المسلمين (كفاية)  
اجماعا (ان يغسلوا)  
بالتخفيف (الميت) المسلم  
الا الحتى المشكل فيصم (كما  
يجب على من اسلم جنبا  
او حائضا) او نفساء ولو  
بعد الانقطاع على الاصح كما  
فى الشرع بلالية عن البرهان  
وعلة ابن الكمال بقاء  
الحدث الحكمي (او بلغ  
لا بسن) بل بازال او حيض  
او ولدت ولم ترمدا و اصاب  
كل بدنه نجاسة او بعضه  
وخفى مكانها (فى الاصح)



ذلك طلب حصول النظافة فقط اهـ قول ويؤيده طاب التبليغ للصلاة وهو في سعة لاوى  
افضل وهي الى طلوع الشمس فربما يعسر مع ذلك بقاء الوضوء الى وقت صلاة ولاسيما في  
اطول الايام واعادة الغسل اعسر وما جعل عليكم في الدين من حرج وربما اداه ذلك الى ان  
يصلى حاقنا وهو حرام ويؤيده ايضا ما في المعراج لو اغتسل يوم الخميس او ليلة الجمعة استن  
بالسنة لحصول المقصود وهو قطع الرائحة اهـ (قول له كفي غرر الاذكار) هو شرح درر البحار  
المؤلف في مذاهب الائمة الاربعة الكبار ومذهب الصالحين على طريقة جمع البحرين  
مغاية الاجاز والاختصار للعلامة القنوي الحنفي وقد ذكر في آخره انه الفه في نحو شهر  
ونصف سنة (٧٤٦) وعندي شرح عليه للعلامة محمد الشهير بالشيخ البخاري سماه غرر  
الافكار وعليه شرح للعلامة قاسم قطوبغا تميز ابن الهمام ولعله الذي نقل عنه المشرح  
(قول له وغيره) كالهداية وصدر الشريعة والدرر وشروح المجمع والزيلعي (قول له اجتمعا  
مع جنابة) اقول وكذا لو كان معهما كسوف واستسقاء وهذا كله اذا نوى ذلك ليحصل له ثواب  
الكل تأمل (قول له ولاجل احرام) اي بحج او عمرة او بهما امداد ولاطن احدا قل انه اليوم  
فقط نهر (قول له وفي جبل عرفة) اراد بالجبل ما يشمل السهل من كل ما يصح الوقوف فيه  
وانما اقم لفظ جبل اشارة الى ان الغسل للوقوف نفسه لا لدخول عرفات ولا اليوم وما في  
البدائع من انه يجوز ان يكون على الاختلاف ايضا اي ان يكون للوقوف اول يوم كافي  
الجمعة رده في الحلية بأن الظاهر انه للوقوف دل وما اظن ان احدا ذهب الى استنائه ليوم  
عرفة بلا حضور عرفات اهـ واقره في البحر والنهر لكن قل المتدبسي في شرحه على نظم الكمي  
اقول لا يستبعد ان يقول أحد بسنيته ليوم فضيلته ٣٠ حتى لو حلف بطلاق امرأته في افضل  
أيام العام تطلق يوم عرفة ذكره ابن ملك في شرح المشرق وقد وقع السؤال عن ذلك في هذه  
الايام ودارين الاقوام وكتب بعضهم بأنضلية يوم الجمعة والنقل بخلافه اهـ (قول له وهل  
السكران كذلك) الظاهر نعم وما قدمه المشرح عليه في بعض النسخ فيما اذا رأى منيا اما  
هنا فالمراد اذا لم يرميا كما في الجنون والمنغى عليه فلا تكرار فيه (قول له وعند حجابة) اي  
عند الفراغ منها امداد لمشيئة الخلاف بحر (قول له وفي ليلة براءة) هي ليلة النصف من شعبان  
(قول له وعرفة) اي في الملتها تاريخية وقريبة في وضمر الاطلاق شمرا الحجاج وغيره (قول له  
اذا رآنا) اي يقينا أو عملا باتفاق ما ورد في وقتها لا حياها امداد (قول له غداة يوم النحر) اي  
صباحتها (قول له رمي الجمرة) مفاد انه لا يسن نفس دخول مني في اخر الرمي الى اليوم الثاني  
لم يندب لاجل الدخول وهو خلاف استبادر من المتن ومختلف لما في شرح المغزوية حيث  
جعل غسل الرمي في يوم النحر غير غسل دخول مني يوم النحر (قول له وعند دخول مكة)  
استظهر في الحلية سنيته لنقل المواظبة (قول له لطواف الزيارة) ما يقيد بذلك في التمتع  
والبحر بل جعل في شرح درر البحار كلا من دخول مكة والطواف قسما برأيه ونصه  
وجب للاستسقاء والكسوف ودخول مكة والوقوف بمزدلفة ورمي الجمار والطواف  
(تأنيه) \* ظهر ما ذكرنا ان الاغتسال يوم النحر خمسة اهل الوقوف بمزدلفة ودخول

كفي غرر الاذكار وغيره و  
في الحانية لو اغتسل بعد  
صلاة الجمعة لا يعتبر اجماعا  
ويكفي غسل واحد لعيد  
وجمعة اجتمع مع جنابة كما  
لفرض جنابة وحيض (و)  
لاجل (احرام) في جبل  
(عرفة) بعد الزوال (ونذب  
لجنون افق) وكذا المنغى  
عليه كذا في غرر الاذكار  
وهل السكران كذلك لماره  
(وعند حجابة وفي ليلة  
براءة) وعرفة (وقدر)  
اذا رآها (وعند الوقوف  
بمزدلفة غداة يوم النحر)  
للقوف (وعند دخول  
مني يوم النحر) لرمي  
الجمرة (و) كذا بقية الرمي  
(وعند دخول مكة لطواف  
الزيارة والصلاة كسوف)  
وخسوف (واستسقاء  
وفزع  
٣ مطلب  
يوم عرفة افضل من يوم  
الجمعة

مى ورمى شجره ودحوول مكة واصوف ويمهرلى به يوب منها غسل واحد بيته لها  
 كما يوب عن الجمعة والعيد وتعدادها لا يقتضى عددها (قوله) وطلمة) أى نهار الامداد  
 (قوله) ولحضور جمع الناس) عزاه فى البحر الى النووى وقوله اجدد لا ثمتا قول وفى معراج  
 الدراية قيل يستحب الاغتسال لصلاة الكسوف وفى الاستسقاء وفى كل ما كان فى معنى ذلك  
 كاجتماع الناس (قوله) ومن لبس ثوبا جديدا عزاه فى الحزائن الى النفث (قوله) وغسل ميتا  
 لمحروجه من خلاف كما فى المنج (قوله) او برادقه الخ) عزاه هذه المذكورات فى الحزائن الى  
 حابي عن خزائن الأكل (قوله) بمستحاضة انقع دمها) وكذا احتج اراد معاودة اهل على  
 مسياتى وكذا لم ينفع بس او اسلم طاهرا كما مر فقد بلغت نيفا ولاين قول فى الامداد  
 ويندب غسل جميع بدنه او ثوبه اذا اصابته نجاسة وخفى مكانها اه وفيه ما مر مع مخالفته  
 لما قدمه الشارح تبعا للبحر وغيره لكن قدمنا ان الشارح سيذكر فى الانجاس ان المختار  
 انه يكفى غسل طرف الثوب مائى الامداد مبنى عليه فتدبر (قوله) ثمن ماء اغتسالها) أى  
 من جنابة او حيض انقطع عشرة اواقل وفصل فى السراج بين انقطاع الحيض لعشرة  
 فعليا لاحتياجها الى الصلاة واقل فعليا لاحتياجه الى الوطء قل فى البحر وقديقال ان  
 محتاج اليه مما لا بد لها منه واجب عليه سواء كان هو محتاجا اليه او لا فلا وجه الاطلاق  
 اه (قوله) ولو غنية) وبه ظهر ضعف ما فى الخلاصة من ان ثمن ماء الوضوء عليها لو غنية  
 والا فما ان ينقلها اليها او يدعها تنقله بنفسها بحر من باب النفقة (قوله) فاجرة الحمام عليه  
 ذكره فى نفقة البحر بخنا قل لانه ثمن ماء الاغتسل لكن له منسب من الحمام حيث لم تكن  
 نقساء اه وما بحثه نقاه الرمل عن جامع الفصولين فهذا جزم به الشارح فافهم (قوله)  
 الشعث والتفت) محرران والاول انتشبا الشعر واغتراره لثقة التعهد والثانى بمعنى  
 الوسخ والدرن وسوى بينهما فى القاموس واعترضه الشاهينى فى مختصره (قوله) قل شيخنا  
 أى العلامة خير الدين الرمل فى حاشيته على المنج (قوله) الظاهر لا يلزمه) لانه لا يكون  
 كماء الشرب حتى يكون له حكم النفقة بل للترين للزوج فيكون كالطيب رحمتى والظاهر  
 انه لو أمرها بازائه لا يلزمها الا اذا دفع لها من ماله تأمل (قوله) لامصلى عيد وجنازة  
 فليس لهما حكم المسجد فى ذلك وان كان لهما حكمه فى صحة الاقتداء وان لم تتصل الصفوف  
 ومثلهما فناء المسجد وتماه فى البحر (قوله) ورباط) هو خلكاه الصوفية ح وهو متعبد  
 وفى كلام ابن وفاء نفع الله به ما يفيد انها باقاف فانه قل الحق فى اللغة التضييق والخصاق  
 الطريق الضيق ومنه سميت الزاوية التى يسكنها صوفية الروم الخافق لتضييقهم على انفسهم  
 بالشروط التى يلتزمونها فى ملازماتها ويقولون فيها ايضا من غاب عن الحضور غاب نفسه  
 الأهل الخواص وهى مضائقها ط ووجه تسميتها رباطا انها من الربط أى الملازمة على  
 الامر ومنه سعى المتقام فى ثغر العدو رباطا ومنه قوله تعالى وصابروا وربطوا ومعناه انتظار  
 الصلاة بعد الصلاة لقوله عليه الصلاة والسلام فذلکم الرباط افاده فى القاموس (قوله) لكن  
 الخ) فى هذا الاستدراك بطرلان كلام القنية فى مسجد المدرسة لافى المدرسة نفسها لانه قل

وظلمة وريح شديد) وكذا  
 لدخول المدينة وحضور  
 جمع الناس ومن لبس ثوبا  
 جديدا او غسل ميتا او براد  
 قته ولثائب من ذنب ولقادم  
 من سفر والمستحاضة انقطع  
 دمها (ثمن ماء اغتسالها  
 ووضوءها عليه) أى الزوج  
 ولو غنية كما فى المنج لانه  
 لا بد لها منه فصار كالشرب  
 فأجرة الحمام عليه ولو كان  
 الاغتسال لاعن جنابة  
 وحيض لازالة الشعث  
 والتفت قل شيخنا الظاهر  
 لا يلزمه (ويحرم) الحدث  
 الأكبر دخول مسجد  
 لامصلى عيد وجنازة ورباط  
 ومدرسة ذكره المصنف  
 وغيره فى الحيض وقيل الوتر  
 لكن فى وقف القنية المدرسة  
 اذا لم يمنع اهلها الناس من  
 الصلاة فيها فهى مسجد

المساجد التي في المدارس مساجد لانهم لا يمتنعون الناس من الصلاة فيها واذا اغلقت يكون فيها جماعة من اهلها اه وفي الحانية دار فيها مسجد لا يمتنعون الناس من الصلاة فيها ان كان الدار لو اغلقت كان له جماعة ممن فيها فهو مسجد جماعة ثبت له احكام المسجد من حرمة البيع والدخول والافلا وان كانوا لا يمتنعون الناس من الصلاة فيه (قوله ولو للعبور) اي المرور لما أخرجه ابو داود وغيره عن عائشة قالت جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وبيوت اصحابه شاردة في المسجد فقال وجهوا هذه البيوت فاني لا احل المسجد لحائض ولا جنب والمراد بعبوري سبيل في الآية المسافرون كما هو منقول عن اهل التفسير والمسافر مستثنى من النهي عن الصلاة بلاغتسال ثم بين في الآية ان حكمه التيمم وتمام الادلة من السنة وغيرها مبسوط في البحر وفيه وقد علم ان دخوله صلى الله عليه وسلم المسجد جنبا ومكته فيه من خواصه وكذا هو من خواص على رضي الله عنه كما ورد من طرق ثقات تدل على ان الحديث صحيح كذا ذكره الحافظ ابن حجر واما القول بجواز له اهل البيت وكلبس الحرير لهم فهو اختلاق من الشيعة (قوله الاضرورة) قيده في الدرر وكذا في عيون المذاهب للكاكي شارح الهداية وكذا في شرح درر البحار (قوله حيث لا يمكنه غيره) كان يكون باب بيته الى المسجد درر اي ولا يمكنه تحويل ولا يتدر على السكنى في غيره بحر قالت يدل عليه الحديث المار ومن صورته ما في العناية عن المبسوط مسافر مر بمسجد فيه عين ماء وهو جنب ولا يجد غيره فانه يتيمم لدخول المسجد عندنا اه (قوله تيمم ندبالج) أفاد ذلك في النهر توفيقا بين الطلاق ما يفيد الوجوب وما يفيد الندب \* اقول والظاهر ان هذا في الخروج اما في الدخول فيجب كما يفيد ما نقلناه آتفا عن العناية ويحمل عليه ايضا ما في درر البحار من قوله ولا تجيز العبور في المسجد بلا تيمم ثم رأيت في الحلية عن المحيط ما يؤيده حيث قال ولو اصابته جنابة في المسجد قيل لا يباح له الخروج من غير تيمم اعتبارا بالدخول وقيل يباح اه فجعل الخلاف في الخروج دون الدخول والوجه فيه ظاهر لا يخفى على الماهر وعليه فالظاهر وجوبه على من كان بابه الى المسجد واراد المرور فيه تأمل (قوله ولا يصلي ولا يقرأ) لانه لم ينوبه عبادة مقصودة وهذا دفع للقول بأن له ان يصلي به كما بسطه في الحلية \* (تمة) \* ذكر في الدرر عن التارخانية انه يكره دخول المحدث مسجدا من المساجد وطوافه بالكعبة اه وفي القهستاني ولا يدخله من على بدنه نجاسة ثم قال وفي الخزائنة واذا فسا في المسجد لم ير بعضهم به بأسا وقال بعضهم اذا احتاج اليه يخرج منه وهو الاصح اه (قوله تلاوة قرآن) اي ولو بعد المضمضة كما يأتي وفي حكمه منسوخ التلاوة على ما سنده كره (قوله ولو دون آية) اي من امركبات لا المفردات لانه يجوز للحائض المعلمة تعليمه كلمة يعقوب باشا (قوله على المختار) اي من قولين مصححين ثانيهما انه لا يحرم ما دون آية ورجحه ابن الهمام بأنه لا يعد قرأنا بما دون آية في حق جواز الصلاة فكذا هنا واعترضه في البحر تبعا للحلية بان الاحاديث لم تفضل بين القليل والكثير والتعليل في مقابلة النص مردود اه والاول قول الكرخي والثاني قول الطحاوي اقول ومحل ما اذا لم تكن طويلة فلو كانت طويلة كان بعضها كآية لانها تعدل

(ولو للعبور) خلافا للشافعي  
(الا اضرورة) حيث لا  
يمكنه غيره ولو احتلم فيه  
ان خرج مسرعا تيمم ندبا وان  
مكث لحوف فوجوبا ولا  
يصلي ولا يقرأ (و) يحرم  
به (تلاوة قرآن) ولو دون  
آية على المختار (بقصده)

الآيات ذكره في حاشية عن سرح جامع بحر (قوله) هو قصد الداء (قوله) في  
 عيون لأن بيت قرآن الخفة على وجه الداء وشياً من آيات التي فيها معنى الداء ولم يرد  
 قراءة لاس به وفي رواية به خذرو وخذرو حتى كان قول الهندواني لا أفتي به  
 وإن روى عن لامة واستظهره في البحر تعدد حاشية في خواص الخفة لأنه لم يزل قرآناً لفظاً  
 ومعنى مع بحر متجدي به بخلاف نحو سمدة وزاعة في شهر أن كونه قرآناً في الأصل لا يمنع  
 من خروجه عن قرآنية بقصد مع صحر التقيد، آيات التي فيها معنى الداء يفهم أن  
 ما ليس كذلك كسورة أن ليه لا يؤثر فيه قصد غير قرآنية لكني لما ان التصريح به في  
 كلامهم ه قول وقد صرحوا بأن مذهبهم لكتب حجة و صرحوا أن المراد بالداء ما يشمل  
 الداء لأن الخفة صفتها، وصفها لا خرداء، فتقول شارح الوفاء من عطف الخاص  
 على عامه (قوله) وفتح (مر) كقوله بسم الله لفتح العمل تبركاً بدع (قوله) أو التعليل  
 فرق بعضهم بين خاض وحس بأن خاض مضطرة لأنها لا تقدر على رفع حدتها بخلاف  
 حبس وخذلانه لا فرق ووح (قوله) وتفن كمة كمة هو مراد بقول الشية حرف حرف كما فسره  
 به في شرحه والمراد مع قطع بين كل كيتين وهذا على قول الكرخي وعلى قول الطحاوي تعلم  
 صفة آية نهاية وغيرها ونصرفه في بحر بأن الكرخي قول، استواء الآية ومدونها في المنع  
 وأحب في شهر بأن مرده بمدونها ما يسمى قرآناً وباتبع كمة كمة لا يعد قرآناً اه ويؤيده ما  
 قدمه عن يعقوبية في ما لو كانت الكلمة آية كسر وق نقل نوح فدى عن بعضهم  
 به يعني الخوازمي قول وينبغي عدمه في مذهبنا تأمل (قوله) حتى لو قصد (قوله) تفريع على  
 مضمون مقبلة من أن قرآن يخرج عن قرآنية بقصد غيره (قوله) لا إذا قصد (قوله) استثناء  
 من مضمون المذكور يفتي و مراد النصلي الصلاة الكامة ذات الركوع والسجود  
 (قوله) فإنها تجزئة) ضارتر ترجع إلى القراءة المعنوية من لقاء أو إلى الفاتحة ط  
 (قوله) فلا يتغير حكمها) وهو سقوط واحب القراءة بها (قوله) بقصد (قوله) أي الداء  
 (قوله) ومسه) أي مس قرآن وكذا سائر كتب السامية قرآن شيخ اسمعيل وفي  
 مبتنى ولا يجوز من التوراة والأنجيل والزبور وكتب التفسير اه وبه علم انه لا يجوز  
 من قرآن منسوخ إلاوة وإن لم يسم قرآناً متعدد تلاوته خلاف ما يفتي الرملي فإن  
 التوراة ونحوها منسوخ تلاوته وحكمه معاذ فيه (قوله) مستدرج) أي مدرك بالاعتراض  
 ومعنى انه معترض بتأخذه من قول مصنف وبه وبالأصغر من مصنف فإنه يعني عنه  
 وفيه أنه لا يعترض بما أخر عن منتهى وقوعه في مركره ط ي لا بالعكس (قوله) ساقط  
 ما يستفاد من زيادة من سرح لافوه ومسه ح (قوله) وجوب نظهارة فيه)  
 حتى ولو يكن ثمة مسجداً لا يخل معهما وهو وتمامه في البحر قول برحق وكان المناسب أن  
 يذكره في حاشية مع ما عده لأنه لا يخل نظهارة فيه من حدث الأكر تجب من  
 الأصغر كيميائي وصريح به من مير حاج في عدل وحبب قول والنظرة فيه من الحدث  
 الأكبر والأصغر ه (قوله) من مصنف) مصنف بتثنية فيه وانضم فيه أشهر

مصنف

يصدق الداء على ما يشمل  
 الداء

فوق قصد الداء. وثناء أو  
 افتح مرأ وشعابه وفتن  
 كمة كمة حتى لا يصح حتى  
 لو قصد الخفة ثناء في  
 خيرة لا يكره لا ذ قر  
 النصلي قصد ثناء فيها  
 تجزئة لأنها في محله فلا يتغير  
 حكمها بقصد (ومسه)  
 مستدرج تابعه وهو وما  
 قبله ساقط من سرح سرح  
 وكذا لا يذكر في خاض  
 (و) يخبر به (صوف)  
 لوجوب صبرة فيه (و)  
 يخبره (به) أي لا أكبر  
 (و) الأصغر من مصنف

٣ قوله لا إذا قصد  
 هكذا يخله والذي في شيخ  
 شارح لا ذ قر مقصلي  
 قصد (قوله) وهو كذا في  
 نسخة أخرى ه مصححه

سمى به لانه احضف اى جمع فيه الصحائف حلية (قوله اى مافيه آية الحج) اى المراد مطلق ما كتب فيه قرآن مجازا من اطلاق اسم الكل على الجزء او من باب الاطلاق والتقييد قال ح لكن لا يحرم فى غير المصحف الا المكتوب اى موضع الكتابة كذا فى باب الحيض من البحر وقيد بالآية لانه لو كتب مادونها لا يكره مسه كما فى حيض القهستاني وينبى ان يجرى هنا ما جرى فى قراءة مادون آية من الخلاف والتفصيل المارين هناك بالاولى لان المس يحرم بالحدث ولو اصغر بخلاف القراءة فكانت دونه تأمل (قوله ظاهر كلامهم لا) قال فى النهر وظاهر استدلالهم بقوله تعالى لا يمسسه الا المطهرون بناء على ان الجملة حقة للقرآن يقتضى اختصاص المنع به اه لكن قدمنا آنفا عن المتبني انه لا يجوز وكذا نقله ح عن القهستاني عن الذخيرة ثم قال وليس بعد النقل الا الرجوع اليه واستدلالهم بالآية لا ينفى بل ربما تلحق سائر الكتب السماوية بالقرآن دلالة لاشتراك الجميع فى وجوب التعظيم كما لا يخفى نعم ينبى ان يخص بما لا يبدل كسائر نظيره اه (قوله غير مشرز) اى غير محيط به وهو تفسير للمتجافى قال فى المغرب مصحف مشرز اجزاؤه مشدود بعضها الى بعض من الشيرازة وليست بعربية اه فالمراد بالغلاف ما كان منفصلا كالخرطة وهى الكيس ونحوها لان المتصل بالمصحف منه حتى يدخل فى بيعه بلاذ كرو قيل المراد به الجلد المشرز وصححه فى المحيط والكافى وصحح الاول فى الهداية وكثير من الكتب وزاد فى السراج ان عليه الفتوى وفى البحر انه اقرب الى التعظيم قال والخلاف فيه جار فى الكم ايضا فى المحيط لا يكره عند الجمهور واختاره فى الكافى معللا بان المس اسم للمباشرة باليد بلا حائل وفى الهداية انه يكره هو الصحيح لانه تابع له وعزاء فى الخلاصة الى عامة المشايخ فهو معارض لما فى المحيط فكان هو اولى اه اقول بل هو ظاهر الرواية كفى الحانية والتقيد بالكم اتفاقى لانه لا يجوز مسه ببعض ثياب البدن غير الكم كفى الفتوح عن الفتاوى وفيه قال الى بعض الاخوان يجوز بالتدليل الموضوع على العنق قلت لا اعلم فيه نقلا والذى يظهر انه ان تحرك طرفه بحركته لا يجوز والاجاز لا اعتبارهم اياه تعالى كبدنه فى الاول دون الثانى فيما لو صلى وعليه عمامة بطرفها الملقى نجاسة مائة واقره فى النهر والبحر (قوله او بصرة) راجع للدرهم والمراد بالصرة ما كانت من غير ثيابه التابعة له (قوله وحل قلبه بعود) اى تقايب اوراق المصحف بعود ونحوه لعدم المس عليه (قوله بغير اعضاء الطهارة) هذا لا يظهر الا فى الاصغر واما فى الاكبر فالاعضاء كلها اعضاء طهارة ط اى فالخلاف انما هو فى المحدث لا فى الجنب لان الحدث يخل جميع اعضاءه (قوله وبما غسل منها) اى من الاعضاء بناء على الاختلاف فى تجزى الطهارة وعدمه فى حق غير الصلاة (قوله والمنع اصح) كذا فى شرح الزاهدى وظاهره ان مقابل صحيح يجوز الافتاء به ط لكن فى السراج والصحيح انه لا يجوز لان بذلك لا ترتفع جنبته ومنه فى البحر فليس افعال التفصيل على بابه (قوله لان الجنب لا تحل العين) تقدم ما يفيد ان الجنب لا تحلها وسقط غسلها للحرج ط والاولى ان يعال بعدم المس كما قال ح لانه لم يوجد فى النظر الا المحاذاة (قوله والا) اى ان لم يكن المراد بالكره الكراهة المنيفة كراهة التحريم لا مطلق الكراهة (قوله مندوب) فقط نص فى اذان الهداية على استحباب الوضوء لذكر الله تعالى (قوله

اى مافيه آية كد هم  
وجدار وهل مس نحو  
التوراة كذب ظه  
كلامه لا (الا بخلاف  
متجاف) غير مشرز او  
بصرة به يقتضى وحل قلبه  
بعود واختلوا فى مسه  
بغير اعضاء الطهارة وبما  
غسل منها وفى القراءة بعد  
الضمضة وانع اصح  
(ولا يكره النظر اليه)  
اى القرآن (جنب و  
حائض ونفساء) لان  
الجنب لا تحل العين (كم)  
لا تكره (ادعية) اى  
تحريم الوضوء مطلق  
الذكر مندوب وتركه  
خلاف الاول

قوله قال ط وكلامه ايج فيه ان المدار على تحقق ملة في العصى ١٦٢ - ولا شريط وجوده في كل فرد فثبت في كلامه

على اطلاقه ولا يجوز تخصيصه بالعصى اعلم ه

وهو مرجع كراهة تنزيه (ولا) بكراهة (مس صي مصحف وروح) ولا بأس بدفعه اليه واصله منه لضرورة اذا حطفت في الصغر كالتقش في الحجر (و) لانكره (كتبه قرآن والصحيفة واللوحة على الارض عند الثاني) خلاف محمد وينبغي ان يقال ان وضع على الصحيفة ما يحول بينها وبين يده يؤخذ بقول الثاني والا فبقول الثالث قاله الحلي (وبكره له قراءة تورا وانجيل وزبور) لان الكل كلام الله وما بدل منها غير معين وجزم العيني في شرح الجمع بالحرمة وخصها في التبريد لم يبدل (لا) قراءة (قنوت) ولا اكله وشربه

٣ (قوله لان ايما) قول وفي صلاة القنوت روى ان ابن كعب كتب في مصحفه مائة وست عشرة سورة فزاد فيه سورتين دعا الوتر لا اسمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرؤهم في دعاء الوتر فضع انهما من القرآن ثم رجع في الامم فجمع عليه لعلمه ان ذلك كان وجهه

وهو مرجع كراهة التنزيه) في هذا قيد بقوله اي تحريرا وقصد بدلت اورد على قوله ليجر وتترك المستحب لا يوجب الكراهة وقدم كلامه على ذلك في مندوبات وصوبه (قوله ولا بكراهة مس صي ح) فيه ان العصى غير مكلف وهدم ان اراد لا بكراهة لوليه ان يتركه تبس بخلاف ما نور في سرب حراما لافيه لا يخل له تركه (قوله ولا بأس بدفعه اليه) اي لا بأس ان يدفع المصاحف الى العصى ولا يتوهم جوارحه مع وجود حدث المباح ح (قوله ضرورة) لان في تكليف الصبيان وامرهم بانوضوء حرجا بهم وفي اخبره في البلوغ تقيد حفظ القرآن درر قال ط وكلامهم يقتضي منع الدفع والصلب من العصى اذ يمكن معلما (قوله) اذا حطفت (اي) تنوير على دعوى الضرورة سبيحة لتعجيل الدفع قبل الكبر وقوله كالتقش في الحجر من حيث الثبات والبقاء قال شارح في الخرائن وهذا حديث اخرجه البيهقي في المدخل لكن ينصف العلم في تصغير كالتقش في الحجر وما انشد نفضويه لنفسه

اراني انني ما تعلمت في الكبر \* واست بناس ما تعلمت في الصغر وما العلم الا بالتعبد في الصبا \* وما الحجة الا بالتحج في الصغر وما العلم بعدا شيب الا تعسف \* اذا كل قلب اذم والسمع والبصر ولو فاق القلب المعلم في الصبا \* لا يصبر فيه العلم كالتقش في الحجر اه فقال (قوله خلاف محمد) حيث قل احب الى ان لا يكتب لانه في حكمه منس للقرآن حاية عن التحريف والاول قيس لانه في هذه الحالة منس باق وهو سطة منفصلة فكان ككثوب منفصل الا ان يسه بيده (قوله وينبغي ايج) يؤخذ هذا مذكرا له عن الفتح ووفق ط بين القولين بما يرفع الخلاف من اصالة بحمل قول الثاني على الكراهة التحريمية وقول الثالث على التبريمية بديل قوله احب الى ايج (قوله على الصحيفة) قيد بها لان نحو اللوح لا يعطى حكم الصحيفة لانه لا يخرج من المكتوب منه ط (قوله قله الحلي) هو الشيخ ابراهيم الحلي صاحب متن الملتقى وشارح النية (قوله وبكره له ايج) الاول لهم اي للجنب والخص والنساء هذا وصح في خلاصة عدم الكراهة قل في شرح النية لكن الصحيح انكره لان ما بدل منه بعض غير معين وما يبدل غالب وهو واجب التعظيم والصون واذا اجتمع المحرم وانيسح غلب المحرم وقيل عليه الصلاة والسلام دع ما يريك الى ما لا يريك وبهذا ظهر فساد قول من قل يجوز الاستنجاء بما في يديهم من التوراة والانجيل من الشافعية فانه حارفة عظيمة لان الله تعالى لم يخبرنا بانهم بدلوا عن آخرها وكونه منسوخا لا يخرج عن كونه كلام الله تعالى كآيات المنسوخة من القرآن اه واختار سيدي عبد الغني في الخلاصة واض في تقريره ثم قل وقد نهينا عن النظر في شيء منها سواء نقلها اليها انكفار او من اسلامه (قوله لم يبدل) امامنا انه مبدل لو كتب وحده بخبره كزعمهم ان من التوراة هدم سبعة مؤدات مادامت اسموات والارض قل في شرح التحرير وقد ذكر غيره وحده قيل ان من حرقه يهودا بن ر وندي لعارض به دعوى نبينا محمد صلى الله عليه وسلم (قوله لا لقراءة قنوت) هذا ظهر مدع وعين محمد انه يكره احتياضا لان له شبهة القرآن لا اختلاف صفحة لان ٣٣ حوله سورتين من القرآن من اوله الى انهم اياك بعد



سورة ومن هنا الى آخره اخرى لكن انصوى على ظاهر الرواية لانه ليس بقرآن قطعه وثبت  
بالاجماع فلا شبهة توجب الاحتياط المذكور نعم يستحب الوضوء لذكر الله تعالى وتمامه في  
الحلية (قوله بعد غسل يدوه) اما قبله فلا ينبغي لانه يفسر شاربا للماء المستعمل وهو مكره  
تنزيها ويده لا تخلو عن النجاسة فينبغي غسلها ثم يأكل بدائع وفي الخزانة وان ترك لا يضره  
وفي الحلية لا بأس به وفيها واختلاف في الحائض قيل كالجنب وقيل لا يستحب لها لان الغسل  
لا يزيل نجاسة الحيض عن الفم واليد وتمامه في الحلية (قوله لم يأت أهله) أي مالم يغتسل للثلا  
يشاركه الشيطان كما أفاده ركن الاسلام وفي البستان قال ابن المقفع يأتي الولد مجنونا او بخيلا  
اسماعيل (قوله قل الحلي الخ) هو العلامة محمد بن امير حاج الحلبي شارح المنية والتحرير  
الاسولى (قوله ظاهر الاحاديث الخ) يشعر بأنه وردت في الاحتمال احاديث والحال اننا لم  
نقف فيه على حديث واحد والذي ورد انه صلى الله عليه وسلم دار على نسائه في غسل واحد  
وورد انه طاف على نسائه واغتسل عنده هذه وعند هذه فقلنا باستحبابه واما الاحتمال فلم يرد  
فيه شيء من القول والفعل على انه من جهة الفعل محال لان الانبياء صلوات الله عليهم وسلامه  
معصومون عنه غاية ما يقال انه لما دل الدليل على استحباب الغسل لمن أراد المعاودة علم  
استحبابه للجنب اذا أراد ذلك سواء كانت الجنابة من الجماع او الاحتمال اه نوح افندي وهو  
كلام حسن الا ان عبارة الحلبي ليس فيها الاستدلال بالاحاديث على التدب وانما في الدليل على  
الوجوب والشارح تابع صاحب البحر في عزه وهذه العبارة اليه ونص عبارة الحلبي في الحلية  
بعد نقله جملة احاديث فيستفاد من هذه الاحاديث ان المعاودة من غير وضوء ولا غسل بين  
الجماعين امر جائز وان الافضل ان يتخللها الغسل او الوضوء ثم قال بعد نقله الفرع المذكور  
عن المتبني بالغين المعجمة وهو قوله الا اذا احتلم لم يأت أهله هذا ان لم يحمل على التدب غريب  
ثم لا دليل فيما يظهر يدل على الحرمة اه (قوله من كلامه) أي كلام المتبني وليس في عبارة  
الشارح ما يرجع اليه هذا الضمير (قوله والتفسير كمصحف) ظاهره حرمة المس كما هو مقتضى  
التشبيه وفيه نظر اذا انص في خلاف المصحف فالتناسب التعبير بالكراهة كما عبر غيره (قوله  
لا الكتب الشرعية) قال في الخلاصة ويكره من المحدث المصحف كما يكره للجنب وكذا  
كتب الاحاديث والفقه عندها والاصح انه لا يكره عنده اه قل في شرح المنية وجه قوله  
انه لا يسمى ماسا للقرآن لان ما فيها منه بمنزلة التابع اه ومشى في الفتح على الكراهة فقال  
قالوا يكره من كتب التفسير والفقه والسنن لانها لا تخلو عن آيات القرآن وهذا التعليل يمنع  
من شروح النحو اه (قوله لكن في الاشياء الخ) استدراك على قوله والتفسير كمصحف فان  
ما في الاشياء صريح في جواز مس التفسير فهو كسائر الكتب الشرعية بل ظاهره انه قول  
اصحابنا جميعا وقد صرح بجوازه ايضا في شرح درر البحار وفي السراج عن الايضاح ان كتب  
التفسير لا يجوز مس موضع القرآن منها ولان مس غيره وكذا كتب الفقه اذا كان فيها شيء  
من القرآن بخلاف المصحف فان الكل فيه تبع للقرآن اه والحاصل انه لا فرق بين التفسير  
وغيره من الكتب الشرعية على القول بالكراهة وعدمه ولهذا قل في النهر ولا يخفى ان  
مقتضى ما في الخلاصة عدم الكراهة مطلقا لان من أثبتها حتى في التفسير نظر الى ما فيها

بعد غسل يدوه ولا معاودة  
أهله قبل اغتساله الا اذا  
احتلم لم يأت أهله قل الحلي  
ظاهر الاحاديث انما يفيد  
التدب لان في الجواز انفاذ من  
كلامه (والتفسير كمصحف  
لا الكتب الشرعية) فنه  
رخص مسها باليد لا التفسير  
كفي الدرر عن مجمع الفتاوى  
وفي السراج المستحب ان  
لا يأخذ الكتب الشرعية  
بالكم ايضا تعظيما للكرام  
الاشياء من قاعدة اذا جمع  
الحلال والحرام رجح  
الحرام وقد جوز اصحابنا  
مس كتب التفسير المحدث  
ولم يفصلوا بين كون الأكثر  
تفسيرا او قرآنا

٣ قوله من شروح النحو  
هكذا بالاصل المقابل على  
نسخة المؤلف ولعله مس  
شروح النحو او على  
حذف مضاف اه مصححه

من الآيات ومن صها لعر الى ان الاكر ايس كذلك وهذا يع التفسير ايضا الا ان يقال ان القرآن فيه اكثر من غيره اه اى فيكره مسه دون غيره من الكتب الشرعية كما جرى عليه المصنف تبعاً للدرر ومضى عليه في الحاوى التمدى وكذا في المعراج والتحفة فتلخص في المسئلة ثلاثة اقوال قال ط وما في السراج اوفق بالقواعد اه اقول الاظهر والاحوط القول الثالث اى كراهته في التفسير دون غيره لظهور الفرق فان القرآن في التفسير اكثر منه في غيره وذكره فيه مقصود استقلالاً لا تبعاً فشبهه بالمصحف اقرب من شبهه ببقية الكتب والظاهر ان الخلاف في التفسير الذى كتب فيه القرآن بخلاف غيره كبعض نسخ الكشاف تأمل (قوله ولو قيل به) اى بهذا التفصيل بأن يقال ان كان التفسير اكثر لا يكره وان كان القرآن اكثر يكره والاولى الحق المساواة بالثانى وهذا التفصيل ربما يشير اليه ما ذكرناه عن النهرويه يحصل التوفيق بين القولين (قوله قلت لكنه الخ) استدراك على قوله ولو قيل به الخ وحاصله ان ممر فى المتن مطلق فتقيد الكراهة بما اذا كان القرآن اكثر مخالفاً له ولا يخفى ان هذا الاستدراك غير الاول لان الاول كان على كراهة مس التفسير وهذا على تقيد الكراهة ففهم (قوله فتدبر) لعلة يشير به الى انه يمكن ادعاء تقيد اطلاق المتن بما اذا لم يكن التفسير اكثر فلا ينافى دعوى التفصيل (قوله يدفن) اى يجعل فى خرقه طاهرة ويدفن فى محل غير متين لا يوطأ وفى الذخيرة وينبغى ان يلحده ولا يشق له لانه يحتاج الى اهالة التراب عليه وفى ذلك نوع تحقيق الا اذا جعل فوقه سقفا بحيث لا يصل التراب اليه فهو حسن ايضا اه واما غيره من الكتب فسيأتى فى الخطر والاباحة انه يحجى عنها اسم الله تعالى وملائكته ورسله ويحرق الباقي ولا بأس بأن تاتى فى ماء جار كماهى او تدفن وهو احسن اه (قوله كالسلم) فانه مكرم واذامات وعدم نفعه يدفن وكذلك المصحف فليس فى دفنه اهانة بل ذلك اكرام خوفاً من الامتهان (قوله وينع النصرانى) فى بعض النسخ الكافر وفى الحانية الحربى او الذمى (قوله من مسه) اى المصحف بلا قيده السابق (قوله وجوزة محمد اذا اغتسل) جزم به فى الحانية بالاحكاية خلاف قول فى البحر وعندهما ينفع مطابقاً (قوله ويكره وضع المصحف الخ) وهل التفسير والكتب الشرعية كذلك يحرر ط اقول الظاهر نعم كما يفيد المسئلة التالية ثم رأيت فى كراهية العلامى (قوله الا للحفظ) اى حفظه من سارق ونحوه (نبيه) سئل بعض الشافعية عن اضطر الى ما كوله ولا يتوصل اليه الا بوضع المصحف تحت رجله فأجاب الظاهر الجواز لان حفظ الروح مقدم ولو من غير الآدمى ولذا لو اشرقت سفينة على الغرق واحتسج الى الالتقاء اتى المصحف حفظاً للروح والضرورة تمنع كونه امتهاناً كولو اضطر الى السجود لسم حفظ الروح (قوله وانقلمة) اى الدواة (قوله الللكتابة) الظاهر ان ذلك عند الحاجة الى الوضع (قوله ويوضع الخ) اى على سبيل الاولوية رعاية للتعظيم (قوله النحو) اى كنهه واهمه مثله كما فى لبحر (قوله ثم التعيير) اى تعيير الرؤيا كابن سيرين وابن شاهين لافضليته لكونه تفسيراً لما هو جزء من ستة واربعين جزءاً من النبوة وهو الرؤيا ط (قوله ثم الفقه) لعل وجهه ان معظم ادلته من الكتاب والسنة فيكثر فيه ذكر الآيات والاحاديث بخلاف علم الكلام فن ذلك خص بالسمعيات منه فقط تأمل (قوله ثم الاخبار والمواعظ) عبارة البحر

ولو قيل به اعتباراً بحال  
اكن حسناً قد كره  
يوسم مرفقته (فروع)  
المصحف اذا صار بحال لا  
يفر فيه يدفن كالسلم وينع  
النصرانى من مسه وجوزة  
محمد اذا اغتسل ولا بأس  
بتعليمه القرآن والفقه  
عسى يهتدى ويكره وضع  
المصحف تحت رأسه الا  
لحفظه وانقلمة على الكتاب  
الالكتابة ويوضع النحو  
ثم التعيير ثم الكلام ثم الفقه  
ثم الاخبار والمواعظ

ثم التفسير \* تكرر اذابة درهم عليه آية ١٦٥ \* الا اذا كسره \* رقية في غلاف متجفد يكره دخول حله من الاحترار

عن القيمة الاخبار والمواظ والدعوات المروية اه والظاهر ان المروية صفة للكل في المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ثم التفسير) قال في البحر والتفسير فوق ذلك والتفسير الذي فيه آيات مكتوبة فوق كتب القراءة زاد الرمل عن الحاوي والمصحف فوق الجميع (قوله الا اذا كسره) فحينئذ لا يكره كالا يكره مسه لتفرق الحروف او لان الباقي دون آية (قوله رقية الح) الظاهر ان المراد بها ما يسمونه الآن بالهيكل والحائلي المشتمل على الآيات القرآنية فانما كان غلافه منفصلا عنه كالشمع ونحوه جاز دخول الحلاء به ومسه وحمله للجنب ويستفاد منه ان ما كتب من الآيات بنية الدعاء والثناء لا يخرج عن كونه قرآنا بخلاف قراءته بهذه النية فالنية تعمل في تغيير المنطوق لا المكتوب اه من شرح سيدي عبد الغني (قوله لاحترامه) اي بسبب ما كتب به من اسماء الله تعالى ونحوها على ان الحروف في ذاتها لها احترام (قوله لا يلقى) اي ما ذكر من الحشيش والكناسة (قوله في كغند) هو الفطرطاس معربا قد مر وهو بفتح الغين المعجمة كقفل عن المصباح (قوله في جوز محو) المحو اذهب الان كفي القاموس قال ط وهل اذا طمس الحروف بمحو حبر بعد محو بحر (قوله محو بعض الكتابة) ظاهره ولو قرأنا وقيد البعض لخراج اسم الله تعالى ط (قوله) وقد ورد النهي الح) فهو مكروه تحريرا واما لفظه بلسانه وابتلاعه فالظاهر جوازه ط (قوله ومن فيهن) ظاهره بعم النبي صلى الله عليه وسلم والمسئلة ذات خلاف والاحوط الوقف وعبر عن الموضوعه للعاقل لان غيره تبع له ولعل ذكر هذا الحديث للإشارة الى ان القرآن يلحق باسم الله تعالى في النهي عن محو بالزق فيخص قوله ومحو بعض الكتابة الح بغير القرآن ايضا فاي تأمل ط (قوله مستور) ظاهره عدم جوازه اذا لم يسترط اقول وعبرة الخاتية والاباس بالخلوة والحجامة في بيت فيه مصحف لان بيوت المسلمين لا تخلو من ذلك (قوله مطلتا) اي سواء استعمل او علق (قوله وتماه في البحر) حيث قال وقيل ويكره حتى الحروف المفردة ورأى بعض الأئمة شبانا يرمون الى هدف كتب فيه ابو جهل لعنه الله فنهاهم عنه ثم مر بهم وقد قطعوا الحروف فنهاهم ايضا وقال انما نهيتكم في الابتداء لاجل الحروف فذا يكره مجرد الحروف لكن الاول احسن واوسع اه قال سيدي عبد الغني ولعل وجه ذلك ان حروف الهجاء قرآن ازلت على هود عليه السلام كاصرح بذلك الامام القسطلاني في كتابه الاشارات في علم القراءات اه (قوله قات وظاهره الح) كذا يوجد في بعض النسخ اي ظاهر قوله لا تعاقبه للزينة (قوله يحرر) اقول في فتح القدير وتكره كتابة القرآن واسماء الله تعالى على الدراهم والمحاربي والجدران وما يفرش اه والله تعالى اعلم

#### باب المياه

شروع في بيان ما تحصل به الطهارة السابق بيانها والباب لغة ما يتوصل منه الى غيره واصطلاحا اسم لجملة مختصة من العلم مشتملة على فصول ومسائل غالبا (قوله جمع ماء) هو جمع كثرة ويجمع جمع قلة على امواه بحر (قوله ويقصر) اشار بتغيير التعبير الى قلته ولذا قل في النهرو عن بعضهم قصره ط (قوله والهاء همزة) وقد تبق على حالها فيقال ماء بالهاء كما في القاموس (قوله به حياة كل نام) اي زائد من حيوان او نبات ولا يرد ان الماء المالح ليس فيه موه قلبت الواو الفا والهاء همزة وهو جسم لطيف سيال به حياة كل نام (يرفع الحدث)

افصل من ماء من ماء  
الماء شديد لا من ماء  
الماء يستعمل لا من ماء  
حشيش استعمل لا من ماء  
لا يلقى في موضع غسل  
بالنفس من ماء من ماء  
وفي كتاب الحبر من ماء  
فيه من ماء من ماء فيحوز  
محوه من ماء فيحوز  
بعض الكتب من ماء فيحوز  
وقد ورد النهي في محو  
الله بالزق ومنه عليه  
صلواته وسلامه تعالى  
احب الى الله تعالى من  
السموات والارض ومن فيهن  
فيحوز قرآن من ماء في بيت  
فيه مصحف مستور به سبب  
او غيره كتب عليه من ماء  
يكره بسببه واستعمله  
لا تعاقبه للزينة ولا يلقى  
لا يكره كلام الناس مطلقا  
وقيل يكره من ماء الحروف  
والاول اوسع وقوله  
في المحرور هي القيمة  
قت وضمره من ماء يكره  
مجرد مضمعه وحده فلق  
اولا زين به ولا وهل  
ميكث على من ماء  
و حذر خو مع كذا بحر  
يخفى من ماء من ماء  
جمع ماء يند ويتصرفه

حياة لأن ذلك عرس في الأصل فيه بعدوه في حاشية أبي السعد أي لأن أصله من ماء  
 البحر **(قوله مطلق)** أي سواء كان أكبر أو أصغر **(قوله)** هو ما يتبادر عند الإطلاق  
 أي ميسق إلى أنه تصدق قولنا ماء ولم يبق به حب ولا معنى يمنع حوازل الصفة فخرج الماء  
 مقيد والماء المتاحس والماء المستعمل بخير وطهره أن المتاحس والمستعمل غير مقيد مع أنه  
 منه لكن عند العامة بالحسنة والاستعمال وقد قيد بعض العلماء التبادر بقوله بالنسبة  
 للعامة بحالته وأما أن الماء المطلق الخصب من مطلق ماء لاخذ الإطلاق فيه قيدا ولذا صح  
 حراجه المقيد به وأما مطلق ماء فمعه أي ما كان فيدخل فيه المقيد المذكور ولا يصح إرادته  
 هذا **(قوله كراهة)** إلا لفظة لا ترفع الخلاف الماء المقيد من التقييد لا يطاق الماء  
 عليه بدونه كذا في الورد بخير **(قوله)** وأوردية جمع واد **(قوله)** آبار بمدة الهمة وفتح الباء بعدها  
 ألف وبقتصر الهمزة وأمكن لهاء بعدها همزة مدودة ألف جمع بشرح أمنية **(قوله)**  
 بحيث يتقاطر) وعن أبي السعد وهو مذهبنا والأصح قولهما نهيم **(قوله)** ويرد وجمد أي مداين  
 أيضا **(قوله)** ونداء) انتهى وانقصر ذلك في الامداد هو غل وهو ماء على الصحيح وقيل نفس  
 دابة اه قول وكذا الزلال قل ابن حجر وهو ما يخرج من جوف صورة توجد في نحو الثلج  
 كالحيوان وليست بحيوان فإن تحقق كان نجسا لأنه قبيح لا يكون نجسا عندنا ما لم يعلم كونه  
 حيوانا دمويا أمارف الحدث به فلا يصح وإن كان غير دموي **(قوله)** فالكمل) أي كل المياه  
 المذكورة بالنظر إلى ما في نفس الأمر **(قوله)** والكثرة) جواب عما قيل أن ماء في الآية نكرة  
 في سياق الإثبات فلا تنافي وبين الجواب أن النكرة في الإثبات قد تميم لقريظة لفظية كما إذا وصفت  
 بصفة ممة مثل ولابد مؤمن خير أو غير لفظية مثل علمت نفس ومثل ثمرة خير من جرادة وهنا  
 كذلك فن السياق للامتنان وهو تعداد النعم من تنعيم فينبغي أن المراد أنزل من السماء  
 كل ماء فسلوكه يتابع لأبعض الماء حتى يفيد أن بعض ما في الأرض ليس من السماء  
 لأن كمال الامتنان في العموم ويستدل بالآية أيضا على طهارته إذ لا منة بالنجس **(قوله)**  
 بلا كراهة) أشار بذلك إلى قاعدة التصريح به مع دخوله في قوله وآبار وسيدكر الشارح في آخر  
 كتاب الحج أنه يذكر الاستنجاء بماء رمز لا الغتسال اه فستفيد منه أن نفي الكراهة  
 خاص في رفع الحدوث بخلاف الحب **(قوله)** قصد تشبيهه) فيد اتفاق لأن المصريح به في كتب  
 الشافعية أنه لو شمس بنفسه كذا **(قوله)** وكراهة الخ) قول المصريح به في شرح ابن حجر  
 والرملي على المنهاج أنها سرعية تزيمية لا طيبة ثم قال ابن حجر واستعماله يخفى منه البرص  
 كما صح عن عمر رضي الله عنه واعتمده بعض محقق الأئمة لقبض زهومة على مسام البدن  
 فتحبس الدم وذكر شروط كراهته عندهم وهي أن يكون بقطر حار وقت الحر في أثناء منطبع  
 غير نقد وأن يستعمل وهو حار وقدما في مندوبات الوضوء عن الامداد أن منها أن  
 لا يكون بماء شمس وبه صرح في الحاشية مستدلا بما صح عن عمر من النهي عنه ولذا صرح  
 في المنع بكراهته ومثله في البحر وقول معراج الدراية وفي التقييد وتكره الطهارة بالشمس  
 لقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها حين سخط الماء بالشمس لا تغلي يا حيرة  
 فإنه يورث البرص وعن عمر مثله وفي رواية لا تكره وبه قال مالك واحمد وعند الشافعي يكره

مطلقا (ماء مطلق) هو  
 ما يتبادر عند الإطلاق (كراهة)  
 سماء وأوردية وعيون وآبار  
 وبحار وثلج مذاب) بحيث  
 يتقاطر ويرد وجمد ونداء  
 هذا تقسيم باعتبار ما يشاهد  
 والأفالك من السماء لقوله  
 تعالى أنزل من السماء ماء  
 من السماء ماء الآية والنكرة  
 ولو مثبتة في مقام الامتنان  
 تعم (وما زمزم) بلا  
 كراهة وعن أحمد يكره  
 (وباء قصد تشميسه بلا  
 كراهة) وكراهته عند  
 الشافعي طيبة وكراهة أحمد  
 المسخن بالنجاسة (و)  
 يرفع (بماء يعتقد به ما يح  
 لا بماء) حاصل بذو بان (ما يح)

ان قصد تشميسه وفي الغاية وكرد الشمس في قطر حار في اوان منطبعة واعتبار القصد ضعيف  
وعدمه غير مؤثر اه ما في المعراج فقد علمت ان المعتمد الكراهة عندنا لصحة الاثر وان  
عدمها رواية والظاهر انها تنزيهية عندنا ايضا بدليل عدمه في المدو باب فلا فرق بين  
مذهبنا ومذهب الشافعي فاغتنم هذا التحرير **(قوله** لبقاء الاول الخ) هذا الفرق ابداه  
صاحب الدرر بعدما نقل الاولى عن عيون المذاهب والثانية عن الخلاصة واعترضه محشيه  
العلامة نوح افندي بأن عبارة الخلاصة ولو توضحاً بماء الملح لا يجوز قال في البرازية لانه على  
خلاف طبع الماء لانه يجمد صيفا ويذوب شتاء وقال الزيلعي ولا يجوز بماء الملح وهو ما يجمد  
في الصيف ويذوب في الشتاء عكس الماء واقره صاحب البحر والعلامة المقدسي ومقتضاه  
انه لا يجوز بماء الملح مطلقا اي سواء انعقد ملحا ثم ذاب او لا وهو الصواب عندى اه ما خلاصه  
**(قوله** اي معنصر) اشارة الى ان عصير اسم مفعول **(قوله** من شجر) ينبغي ان يعمم به ساق  
اولا ليشمل اريباس واوراق الهندبا وغير ذلك كفي البرجندى اسمعيل **(قوله** او ثمر) بمثابة  
نهر كالغلب **(قوله** من الكرم) اخرج السيوطي ٣ لاتسموا الغلب الكرم زاد في رواية الكرم  
قلب المؤمن وذلك لان هذه اللفظة تدل على كثرة الخير والمنافع في المسمى بها وقلب المؤمن  
هو المستحق بذلك وهل المراد التهي عن تخصيص شجر الغلب بهذا اللفظ وان قلب المؤمن  
اولى به منه فايمنع من تسميته بالكرم او المراد ان تسميته بهامع اتخاذ الحمرا المحرم منه وصف  
بالكرم والخير لاصل هذا الشراب الخيث المحرم وذلك ذريعة الى مدح المحرم وتهيسج  
النفوس اليه محتمل اه مناوى وجزم في القاموس بالاحتمال الاول وفي شرح الشريعة الثاني  
**(قوله** وهو الاظهر) وهو المصريح به في كثير من الكتب واقتصر عليه في الحاشية والمحيط  
وصدربه في الكافي وذكر الجواز بقل وفي الحاشية انه الاوجه لكمال الامتراج بحر ونهر وقل  
الرملي في حاشية المنح ومن راجع كتب المذهب وجد اكثرها على عدم الجواز فيكون المعول  
عليه فافى هذا المتن مرجوح بالنسبة اليه اه **(قوله** والاعتصار الخ) فالمراد به الخروج  
ط **(قوله** وكذا ماء الدابوغة الخ) اي كماء الكرم في الخلاف وفي ان الاظهر عدم جواز  
رفع الحدث بها ولم اجد فيما عندى من كتب اللغة لفظ الدابوغة فليراجع ح ونقل بعض  
المحشين عن كتب الطب ان البطيخ الاخضر يقال له الحبيب والدابوغة والدابوغة قال وعلى  
هذا يتعين حمل البطيخ في كلام الشارح على الاصفر المسمى بالحرز **(قوله** وكذا نبيذ التمر)  
اي في ان الاظهر فيه عدم الجواز ايضا وفصله عما قبله لانه ليس منه بل من قسم المغلوب الذي  
زال اسمه كما بذكره قريبا **(قوله** ولا بناء مغلوب) التقييد بالمغلوب بناء على الغالب والافتد  
يمنع التساوى في بعض الصور كما يأتي **(قوله** الغلبة الخ) اعلم ان العلماء اتفقوا على جواز رفع  
الحدث بالماء المطلق وعلى عدمه بالماء المقيد ثم الماء اذا اختلط به طاهر لا يخرج عن صفة  
الاطلاق ما لم يغلب عليه وبيان الغلبة اختلفت فيه عبارات فقهاءنا وقد اقتحم الامام فخر  
الدين الزيلعي التوفيق بينها بضابط مفيد اقره عليه من بعده من المحققين كابن الهمام وابن  
امير حاج وصاحب الدرر والبحر والنهر والمصنف والشارح وغيرهم وهو ما ذكره الشارح  
بأوجز عبارة والطف اشارة **(قوله** بتشرب نبات الخ) يدل من قوله بكمال الامتراج او متعلق

لبقاء الاول على طبيعته  
الاصلية وانقلاب الثاني الى  
طبيعة الملحية (و) لا معصير  
نبات اي معتصر من شجر  
او ثمر لانه مقيد (ب) بخلاف  
ما يقطر من الكرم (او  
الفواكه) بنفسه فانه يرفع  
الحدث وقيل لا وهو الاظهر  
كما في الشرب لايالية عن  
البرهان واعتمده القهستاني  
فقال والاعتصار يع الحقيق  
والحكمى كماء الكرم وكذا  
ماء الدابوغة والبطيخ بلا  
استخراج وكذا نبيذ التمر  
(و) لا بناء (مغلوب) شئ  
(طاهر) الغلبة اما بكمال  
الامتراج بتشرب نبات  
او بطيخ

٣ مطلب

في حديث لاتسموا الغلب  
الكرم

محدود حلاله وهذا يشمل ما خرج بعلاج ولا كمر (قوله بما لا يقصده التنظيف) كحرق وماء الباقلاء اى القول فانه يصير متديا سواء تغير شيء من اوصافه اولا وسواء بقيت فيه رقة الماء اولا في المختار كما في البحر واحترز عما اذا طبخ فيه ما يقصده المبالغة في النظافة كالاشنان ونحوه فانه لا يضر ما لم يغلب عليه فيصير كالسويق المحلوط لزوال اسم الماء عنه كافي الهداية (قوله واما بغلبة الخ) مقابل قوله اما بكمال الامتزاج (قوله فبخانة) اى فلغلة بخانة الماء اى بانتفاء رفته وجريانه على الاعضاء زيلعى وافاد في الفتح ان المناسب ان لا يذكر هذا القسم لان الكلام في الماء وهذا قد زال عنه اسم الماء كما اشار اليه كلام الهداية السابق (قوله ما يزل الاسم) اى فاذا زال الاسم لا يعتبر في منع التطهير به البخانة بل يضر وان بقي على رفته وسيلانه وهذا زاده في البحر على ما ذكره الزيلعى اقول لكن يرد عليه ما قدمناه عن الفتح تأمل (قوله كنيذ تمر) ومثله الزعفران اذا خالط الماء وصار بحيث يصعب به فليس بماء مطلق من غير انظر الى البخانة وكذا اذا طرح فيه زاج او غصص وصار ينش به لزوال اسم الماء عنه افاده في البحر وسينه عليه الشارح (قوله ولوما عا) عطف على قوله فلو جامدائم المائع امامباين لجميع الاوصاف اعنى الطعم واللون والريح كالحل او موافق في بعض مباين في بعض او مماثل في الجميع وذكر تفصيله واحكامه (قوله فتغير اكثرها) اى فالغلبة بتغير اكثرها وهو وصفان فلا يضر ظهور وصف واحد في الماء من اوصاف الحل مثلا (قوله كلبن) فانه موافق للماء في عدم الرائحة مباين له في الطعم واللون وكاء البطيخ اى بعض انواعه فانه موافق له في عدم اللون والرائحة مباين له في الطعم هذا وفي حاشية الرمل على البحر ان امشاهد في اللبن مخالفته للماء في الرائحة (قوله فبأحدها) اى فطلته بتغير احد الاوصاف المذكورة كالطعم او اللون في اللبن وكالطعم فقط في البطيخ فافهم (قوله مستعمل) اى على القول بطهارته وكالماء الذى يؤخذ بالتقطير من لسان الثور وماء الورد المنقطع الرائحة بحر (قوله والا) اى وان لم يكن المطلق اكثر بأن كان اقل او مساويا ليجوز (قوله وهذا) اى ما ذكر من اعتبار الأجزاء في المستعمل يعى الملقى بالبناء للمفعول اى ما كان مستعملا من خارج ثم اخذ والقى في الماء المطلق وخلط به والملاقى اى الذى لاقى العضو من الماء المطلق القليل بأن انغمس فيه محدث او ادخل يده فيه (قوله ففى الفساقى) اى الحياض الصغار يجوز التوضى منها مع عدم جريانها وهو تفرع على ما ذكره من التعميم ومن جملة الفساقى مغطس الحمام وبرك المساجد ونحوها مما لم يكن جاريا ولم يبلغ عشرين فى عشر فى عشر فلى هذا القول يجوز فيها الاغتسال والوضوء ما لم يعلم ان الماء الذى لاقى اعضاء المتطهرين ساوى المطلق او غلب عليه (قوله على ما حقيقه في البحر الخ) حيث استدل على ذلك باطلاقهم المفيد للعموم كمر وبقول البدائع الماء القليل انما يخرج عن كونه مطهرا باختلاط غير المطهر به اذا كان غير المطهر غالبا كماء الورد واللبن والمغلوبا وهما الماء المستعمل ما يلقى البدن ولا شك انه اقل من غير المستعمل فكيف يخرج به من ان يكون مطهرا اه ونحوه في الحاية ابن امير حاج وفي فتاوى الشيخ سراج الدين قارى الهداية التى جمعها تليذه المحقق ابن الهمام سئل عن فسقية صغيرة يتوضأ فيها الناس وينزل فيها الماء المستعمل وفي كل يوم ينزل

بما لا يقصده التنظيف واما بغلبة الخالط فهو جامدا فبخانة ماء يزل الاسم كنيذ تمر ولو ما عا فلو مباينا لاوصافه فتغير اكثرها او موافقا كلبن فبأحدها او مما لا مستعمل فبالأجزاء فان المطلق اكثر من النصف جازا التطهير بالكل والا لا وعذا يعى الملقى والملاقى ففى الفساقى يجوز التوضى ماء يعلم تساوى المستعمل على ما حقيقه في البحر والنهر وانصح قلت لكن الشرع لا يلى في شرحه لاوهبانية

مطلب

في مسألة الوضوء من الفساقى

فيها ماء جديد هل يجوز الوضوء فيها اجاب اذا لم يقع فيها غير الماء المذكور لا يضر اه يعنى  
واما اذا وقعت فيها نجاسة تجبست لصغرها وقد استدل في البحر عبارات اخر لا تدل له كما يظهر  
للمتأمل لانها في الملقى والتزاع في الملاقى كما اوضحناه فيما علقناه عليه فلذا اقتصرنا على  
ما ذكرنا (قوله فرق بينهما) اى بين الملقى والملاقى حيث قال وما ذكر من ان الاستعمال بالجزء  
الذى يلاقى جسده دون باقى الماء فيصير ذلك الجزء مستهلكا في كثير فهو مردود لسريان  
الاستعمال في الجميع حكما وليس كالعالم بصب القليل من الماء فيه اه وحاصله الرد على  
ما مر عن البدائع بان المحدث اذا انغمس او ادخل يده في الماء صار مستعملا لجميع الماء  
حكما وان كان المستعمل حقيقة هو الملاقى للعضو فقط بخلاف ما لو القى فيه المستعمل القليل  
فانه لا يحكم على الجميع بالاستعمال لان المحدث لم يستعمل شيئا منه حتى يدعى ذلك وانما  
المستعمل حقيقة وحكما هو ذلك الملقى فقط وما خصه ان الملقى لا يصير به الماء مستعملا  
الا بالغلبة بخلاف الملاقى فان الماء يصير مستعملا كله بمجرد ملاقاته العضو له ورد ذلك في البحر  
انه لا معنى للفرق المذكور لان الشيوع والاختلاط في الصورتين سواء بل اقاتل ان يقول  
القاء الغسالة من خارج اقوى تأييرا من غيره لتعين المستعمل فيه اه ولذلك امر الشارح  
بالتأمل \* واعلم ان هذه المسئلة متأخيرة فيها افهام العلماء الاعلام ووقع فيها بينهم النزاع وشاع  
وذاع والف فيها العلامة قاسم رسالة سماها (رفع الاشتباه عن مسئلة المياه) حقق فيها عدم الفرق  
بين الملقى والملاقى اى فلا يصير الماء مستعملا بمجرد الملاقات بل تعتبر الغلبة في الملاقى كما تعتبر  
في الملقى ووافقه بعض اهل عصره وتعقبه غيرهم منهم تليذه العلامة عبد البر بن الشحنة فرد  
عليه رسالة سماها (زهر الروض في مسئلة الحوض) وقال لا تغتر بما ذكره شيخنا العلامة قاسم  
ورد عليه ايضا في شرحه على الوهبانية واستدل بما في الحائنة وغيرها لو ادخل يده او رجليه  
في الاناء للتبرد يصير الماء مستعملا لانعدام الضرورة وبما في الاسرار الامام ابى زيد الدبوسى  
حيث ذكر ما مر عن البدائع ثم قال الا ان محمدا يقول لما اغتسل في الماء القليل صار الكل  
مستعملا حكما اه ومن هنا نشأ الفرق السابق وبه أفق العلامة ابن الشلى وانتصر في البحر  
للعلامة قاسم والف رسالة سماها (الحير الباقي في الوضوء من الفساق) واجاب عما استدله  
ابن الشحنة بأنه مبنى على القول الضعيف بنجاسة الماء المستعمل ومعلوم ان النجاسة ولو قليلة  
تفسد الماء القليل واقره العلامة الباقانى والشيخ اسمعيل النابلسى وولده سيدى عبد الغنى  
وكذا فى النهر والمنح وعلمت ايضا موافقته للشيخ ابن امير حاج وقارى الهداية واليه يميل  
كلام العلامة نوح افندى ثم رأيت الشارح في الخزان مال الى ترجيحه وقال انه الذى حرره  
صاحب البحر بعد اطلاعه على كتب المذهب ونقله عباراتها المضطربة ظاهرا وعلى ما ألف  
في هذا الخصوص من الرسائل واقام على هذه الدعوى الصادقة اليه العادلة وقد حررت  
في ذلك رسالة حافلة كافلة بذلك متضمنة لتحقيق ما هنالك وبلغنى ان شيخنا الشيخ شرف الدين  
الغزى محشى الاشياء مال الى ذلك كذلك اه ملخصا قالت وفي ذلك توسعة عظيمة ولا سيما في  
زمن انقطاع المياه عن حياض المساجد وغيرها في بلادنا ولكن الاحتياط لا يحنى فينبغى لمن  
ابتلى بذلك ان لا يغسل اعضاءه في ذات الحوض الصغير بل يغترف منه ويغسل خارجه وان

فرق بينهما فراجعهما متأملا

وقعت عساة فيه بغير من سبق لا من سائق متى فيه نزع فان هذا مقدم فيه بمقل  
 بحل وانه على انهم تحقيقة حل (قوله خور) يوضح وان لم يحل في خواصه اعصوب  
 وهو ولى هذا من زلة حل وان كان عاب زلة (لا في العتود والثاني في الافعال ففهم  
 (قوله بذكر) ي من قسمه انما (قوله غير دموى) المراد ما لا دمه سائل لما في  
 قهستاني ان معتبر عدم السيلان لاعده اصبه حتى لو وجد حيوان له دم جامد لا يحس اه  
 قول وكذا دم النملة وبرغوث وفيه غير سائل وحرج الدموى سواء كان دمه من  
 نفسه او مكتسب انفس كالحق فانه يفسداه كبرئى والمراد الدموى غير المائى بدليل ذكره  
 ما في بعده (قوله كزبور) ضم الزى وهو نوع منها التحل نهر (قوله اى بعوض) في البحر  
 وغيره انه كبر البعوض كمن في قداموس ابقه البعوضة ودويبة مفترضة اى عريضة حمراء  
 ملته وظهر ان ما هو مراد بقوله وقيل بق الحشب يؤيده عبارة اخية وقد يسمى به  
 النفس في بعض حيت وهو حيوان كالتراد شديد التيق وعبارة السراح وقيل الكتان  
 وفي قداموس الكتان دويبة حمراء لساعة والظاهر انه النفس (قوله ومنه يعلم الخ)  
 صل عبارة حتى ومنه يعلم انفراد واحد اه اى بعد ان الاصح انه مفسد وقال في النهر  
 وترجيح في العلق ترجيح في البق اذ لدم فيها مستعار اه اى مكتسب فدرج الشارح البق  
 في عبارة حتى مع انه بحث لمصاحب النهر وفيه نظر للفرق بظاهر بين البق والعلق لان دم  
 علق وان كان مستعرا لكنه سائل ولذا ينقض الوضوء بخلاف دم البق فانه لا ينقض كالذباب  
 لعدم لدم المستنوخ كحمر في محله وقد علمت ان الدموى المتقدمه دم سائل وعلى هذا ينبغي  
 تفيد لعلق والقراد هذا الكبير والصغير لا ينقض الوضوء كحمر فينبغي ان لا يفسد الماء  
 ايضا لعدم السيلان (قوله وعلق) كذا في اكثر النسخ وفي بعضها وحلم وهى الصواب  
 اموافقة عبارة المحتج وهو جمع حاملة بالتحريك وفي النهر عن المحيط الحملة ثلاثة انواع قراد  
 ٣ وحنة وحلم فقراد اصغرها والحنة اوسطها والحمة اكبرها ولها دم سائل اه وذكر  
 في القداموس انها تطاق على الصغير وعلى الكبير من الاضداد وعلى دودة تقع في جلد الشاة فاذا  
 دغ هي موضعه (قوله دوداقر) الذى يتولد منه الحرير (قوله ومؤه) يحتمل ان يكون  
 المراد به ما يوحده في يهاب منه قبل ادراكه وهو شبيه بالبرق او ادى على فيه عند حله حريرا  
 وعندى ان المراد الاول ما فى الصيرفية لو وضى دوداقر فاصاب ثوبه اكثر من قدر الدرهم  
 تموز لاسلامه معه اه من شرح ابن الشحنة (قوله وبزده) اى بيضه الذى فيه الدود (قوله  
 وخروء) لم يخزم بجهته في لوهانية بل قد وفي خروء دوداقر خاف ومثله في شرحه (قوله  
 كده داس) انما طمرة وهو خريحت من دبر والنقض انما هو ما عليها لاذاتها ط وقدما  
 قه لا تسنه وعلى الاول قد وقعت في الماء لا يحس لكن لو بعد غسلها كما قيده في البرازية  
 في ثنية من انه يحس بمحلول على مقل الغسل (قوله ومائى مولد) عطف على قوله غير  
 دموى ي ما كان تولده ومثله في ماء سواء كانت له نفس سائلة او لا في ظاهر الرواية بخر  
 من سراح ي لا ريب انفس لدم حقيقة وعرف في خلاصة المائى بما لو استخرج من ماء يموت  
 من سانه وان كان يعيش فيه مائى وبرى شغل بين المائى والبرى قسما آخر وهو

(دوم) (رفع حديث) (ما  
 ذكره من ماء فيه) (ي  
 دموى) (غير دموى)  
 كزبور) (يعتبر ببق ي  
 بعوض وقيل في حشب  
 وفي حتى الاصح في علق  
 مقل الدم انه يفسد ومه  
 يعلم حكمه في قراد وعلق  
 وفي وجبة دود قتر  
 ومؤه وزده وخروء  
 حاضر كدودة تولد من  
 تجسة (ومائى مولد)

٣ قوله وحنة اه هكذا  
 براس وحشة الخجصى  
 وسيله وجود في قداموس  
 ولا في تصحيح ولا  
 في نسخ ولا في حية  
 الحمن له بعد محرف عن  
 انفسه زبدة فيه ه  
 مصححه



في الاصحح كية برقة  
به دم و لا (وكذا)  
حكم (و موت) ما ذكر  
(الحقوقي في) في الاصح  
فوانت فيه نحو صنفه  
جاء اوصو به لاسره  
لخرمة (ه نجس) الماء  
موت ما في معش  
رتي مونا في الاصح (كضا  
واور) (حكمه سائر ما عت  
ك... في الاصح حتى لو وقع  
ول في عصير سم في عسر  
ما يفسد ولو سأل دمر حله  
مع عصير لا نجس خلافا  
نفسه ذكره في وغيره  
(و بتغير احد وصفه) من  
لون او طعم و ربح (نجس)  
الكثير ولو جرد جاء ما  
القليل فينجس وان لم يتغير  
خلافه (لاو تغير) (ب)  
طول (مكث) فهو غير تنه  
نجسة ما يخرز ولو شك  
فلاصل الشهادة

٢ مطلب

حكمه سائر المائعات كما  
في الاصح  
٣ (قوله) فهو عصف على قوله  
ونجس لا على (ح) بوجهه  
ان قوله غسل مكث متعلق  
بقوله تغير و تغير فعل  
و يموت ... فيه متعنة  
بقوله نجس و سوا نجس

ما يكون ما نيا و بريا لكن لم يذكره حكم على حدة و اصحح به فاحقق ما في هذه  
الدموية شرح المية اقول والمراد بهذا القسم الآخر ما يكون نوعه في الماء ولا يموت من  
ساعته لو اخرج منه كاسيرض و الصنفه بخلاف ما يكون في غير و عايش في ماء كالماء  
ولاور كياي (قوله) ولو كذب الماء و خنزيره (ي) لاجتماع خاصية وكذا ما يعتبر بقول  
الضعيف المتكفي في اخراج افذه في البحر (قوله) كسمك (ي) سائر ما ينعقد بوط فخالفة  
للطحاوي كفي النهر (قوله) و سحران (ي) لاجتماع خاصية وكذا ما يعتبر بقوله  
وضفد (ي) كير ربح و جعفر و جذب و درعه هذا قل او مردود قدوس (قوله) ففسد  
في الاصح) و عايشه فجزم به في الهداية من عدم الافساد بصفه البري و تحججه في سراج  
محمول على ما لا دماء سائل كفي البحر والنهر عن الحلية (قوله) كية برقة اما المائعات فلا تنفس  
مطلقا كما لا يضر وكالحية البرية الوزغة لو كية لاه دمساق مية (قوله) و لا (ي) وان  
يكن للصفد البرية والحلية البرية دمساق فلا يفسد (قوله) مذكر (ي) من مائي مولد وغير  
الدموي ط (قوله) لخرمة (ي) لانه قد سارت اجزائه في الماء فكماله السرب تحريم كفي البحر  
(قوله) القليل اما الكثير فيأى حكمه بعد (قوله) في الاصح (ي) من لورديتين لان له نفسا  
سائلة و اتفقت الروايات على الافساد في غير الماء كذا في شرح الجراح لثا خبيخا في في الخبيث  
من تصحيح عدم الافساد به غير طهر نهر (قوله) كيد و اور) سمر في الماء موس كالماء لا احر  
فيهما مترادفان والاور بكسر ففتح و زاي مشددة وقد تحذف الهجزة (قوله) بحكمه سائر  
المائعات (ح) ٢ فكل ما لا يفسد الماء لا يفسد غير الماء وهو الاصح بحيث و تحفة والاسب بالمتعة  
بدائع اهر بحر وفيه من موضع آخر سائر المائعات كماء في غلاة واكثره يعنى كل مقدار  
لو كان ماء نجس فاذا كان غيره نجس اهر ومثله في المنتج (قوله) في عصير (ي) في حوض فيه  
عصير ط (قوله) يفسد (ي) ماء يظهر اثر النجاسة (قوله) مع العصير (ي) والعصير يسيل وما  
يظهر فيه اثر الماء كفي المية عن الخبيث (قوله) لا نجس (ي) ويخل سربه لانه جعل في حكم  
الماء فتستهلك فيه النجاسة بخلاف مسألة الصنفه المتقدمة تأمل (قوله) خلافا محمد) فدان  
هذا قول ابي حنيفة و ابي يوسف وبه حصر في المية (قوله) و بتغير (ي) عصف على قوله يموت مائي  
المتعلق بقوله قبله و نجس وقوله نجس جار و مجرور متعلق بقوله تغير وقوله الكثير فاعل  
نجس الذي تعلق به قوله بتغير وقيد بالكثير اصلاحا لعبارة المتق لان الكلام في القليل والاصح  
ارادته هنا و يوجد في بعض النسخ نجس الكثير بصيغة المضارع وهو تحريف وكذا الخشيش  
لم تقع لهم نسخة صحيحة فعرضوا على ما رأوا ففهم (قوله) خلافا محمد) فان ما هو قليل عندنا  
لا نجس عنده ماء يتغير والقيل عنده ما تغير و الكثير بخلافه وعند الشافعي الكثير مباح  
القلتين والقليل مادونه و ام عندنا فسيأتي التفرق بينهما والادلة مبسوطة في البحر (قوله)  
لاو تغير (ح) اي لا نجس لو تغير ٣ فهو عصف على قوله و نجس لا على قوله يموت فقامت منه  
(قوله) فهو عصف (ح) صرح به زيادة التوضيح والافهوا داخل تحت قول المصنف و بتغير احد  
اوصافه نجس (قوله) و لو شك (ح) اي ولا يلزمه السؤال بحر وفيه عن المتبني بالغين وبرؤية  
انما اقدام الوحوش عند الماء القليل لا يتوضأ به ولو مر سبب بالركية وغسل على ظنه سربه من

في الحقيقة هو موت الجرور توصل اليه الفعل بواسطة الماء فهو جعل قوله لو تغير معناه لا ينجس امد كذا في نسخة من مصوله وهو  
موت الجرور فيلزم تسلط الباء عليه ولا تدخل الباء على غير الاسماء المهم الا ان يدعى غصته على الباء وجروره ه منه

تجسس ، الا فلا هو ينبغي حال الاول ان لا يغيب عن حقه على ان الوحوش شربت منه  
بدليل التوسع الثاني والافجود الشك لا يمنع من الاعمال له توضع من الحوض الذي يخوف  
قدرا ولا يتقنه وينبغي هذا التيسر المذكور على تحبة النمل والخوف على الشك او الوهم  
كما لا ينبغي له ( قوله ) والتوضؤ من الحوض افضل من ٧ اي لان المعزلة لا يجيزونه من الحياض  
فرغمهم بالتوضؤ منها قل في المنهج وهذا لما يفيد الافضالية لهذا العارض ففي مكان لا يتحقق  
يكون النهر افضل اهـ بقى الكلام في وجه منع المعزلة ذلك ففي المعراج قيل مسألة الحوض  
بناء على الجزء الذي لا يتجزأ فانه عند اهل السنة موجود في الخارج فتصل اجزاء النجاسة  
الى جزء لا يمكن تجزئته فيكون باقى الحوض طاهرا وعند المعزلة والملاسة هو معدوم فيكون  
كل الماء مجاورا للنجاسة فيكون الحوض نجسا عندهم وفي هذا التقرير نظر اهـ اقول  
وتوضيح ذلك ان السطر الذي لا يتجزأ عبارة عن الجوهر المفرد الذي لا يقبل الانقسام اصلا  
وهو متألف الاجسام من افراده باضما بعضها الى بعض وهو ثابت عند اهل السنة فكل  
جسم يتألف بالانقسام اليه فاذا وقعت في الحوض الكبير نجاسة وفرضا انقسامها الى  
اجزاء لا يتجزأ وقابلها من الماء الطاهر مثلها يبقى الزائد عليها طاهرا فلا يحكم على الماء كله  
بالنجاسة وعند الملاسة هو معدوم بمعنى ان كل جسم قبل الانقسامات غير متناهية فكل جزء  
من النجاسة قبل القسمة وكذا الماء الطاهر فلا يوجد جزء من الطاهر الا وبقائه جزء من  
النجاسة لعدم تنافى القسمة فتصل اجزاء النجاسة بجميع اجزاء الماء الطاهر فيحكم عليه كله  
بأنه نجس ولعل وجه النظر في هذا التقرير انه لو كانت المسألة منية على ذلك لزم ان لا يحكم  
بنجاسة مادون عشر في عشر ايضا الا اذا غلبت النجاسة عليه اوساوته لبقاء الزائد على الطهارة  
فلا يحكم على الكل بالنجاسة وايضا فالتعير بالنجاسة منى على خلاف المعتمد من طهارة الماء  
المستعمل على ان المشهور ان الخلاف في مسألة الجزء الذي لا يتجزأ بين المسلمين وحكماء  
الملاسة ففناء الملاسة وبنوا عليه قدم العالم وعدم حشر الاجساد وغير ذلك من انواع  
الاحاد وانته المسامون لرد ذلك لان مادة العالم اذا انتهت بالانقسام اليه يكون ذلك الجزء حادثا  
محتاجا الى موجوده هو الله تعالى كما بين ذلك في غنله واما المعزلة فلم يخالفوا اهل السنة في شئ من  
ذلك والاكثر واقطعا مع انهم من اهل قبلتنا ومقلدون في الفروع لمذهبنا فالاولى ما قيل من  
بناء المسألة على ان الماء يتجسس عندهم بالخجورة وعندنا لا بل بالسريان وذلك يعلم بظهور اثرها  
فيه فإلم يظهر لا يحكم بالنجاسة بناء على ان المستعمل نجس هذا ما ظهر لي في تقرير هذا المحل  
فانتمه فألك لا يكاد تجد موقفا كذلك في غير هذا الكتاب والله اعلم بالصواب ( قوله بناء )  
بالمد والتوين ( قوله خافضه حر حامد ) اي بدون طبع كمره أى ( قوله مطلقا ) اي سواء  
كان المحاط من جسد الارض كالباب او بقصد بخاطه التظيف كالاشنان والصابون او يكون  
شياً آخر كالزعفران عند الامام منج ( قوله كاشن ) بالنسبة والكسرة موس ( قوله لم يجز )  
لان اسم الماء زال عنه نظير التليد كقدمناه ( قوله وان غير كل اوصافه ) لان المنقول عن  
الامادة اجم كانوا يتوضؤون من الحوض التي مع فيها الاوراق مع تغير كل الاوصاف من  
غير كبير من النهاية ( قوله في الاصح ) مقابلة ما قيل انه ظهر لون الاوراق في الكف

و التوضؤ من الحوض  
افضل من النهر نعم للمعزلة  
( وكذا يجوز بناء خالقه  
ضرر حامد ) مطابقة ( كاشن  
وزعفران ) نكح في الحجر  
عن التقنية ان امكن التصريح  
بعدم تجزئته ( وقائمة  
وورق شجر ) وان غير كل  
اوصافه ( في الاصح ان  
بقيت رفته ) اي واسمه

## ٧ مطلب

في ان التوضؤ من الحوض  
افضل رعا للمعزلة وبيان  
الجزء الذي لا يتجزأ  
الجزء الذي لا يتجزأ جوهر  
ذو وضع لا يقبل الانقسام  
اصلا لا يحسب الخارج ولا  
بحسب الوهم او الفرض  
اعقلى تتألف الاجسام  
من افراده باضما بعضها  
الى بعض اهـ تعريفات  
السيد اهـ منه

لا يتوضأ به لكن يشرب والتقييد بالكف اشارة الى كدرة التغير لان الماء قد يرى في محله متغيرا  
لونه لكن لو رفع منه شخص في كفه لا يراه متغيرا تأمل (قوله المدمر) اي في قوله فلو جامدا  
فشخانة الماء يزل الاسم (قوله وقعت فيه نجاسة) يشمل المريعة كالخيفة ويأتى قريبا تمامه  
(قوله عرف) تميزا ومنسوب بترع الخافض اي عدم جهة العرف او في العرف تأمل (قوله  
والاول اظهر) اي واضح كافي البحر وانتهر لتعويله على العرف وجريانه على قاعدة الامه من  
النظر الى المتأين ط لكن استشكل بأنه لا يتعين اصلا لتعدد واختلافه بتعدد العادين  
واختلافهم (قوله والثاني اسهر) لوقوعه في كثير من الكتب حتى المتون وقال صدر الشريعة  
وتبعه ابن الكمال انه الحلد الذي ليس في ذلك حرج لكن قد علمت ان الاول اصح والعرف  
الآن انه متى كان الماء داخلا من جانب وخارجا من جانب آخر يسمى جاريا وان اقل لدخل وبه  
يظهر الحكم في برك المساجد ومغطس الحمام مع انه لا يذهب بنية والله اعلم (قوله في الاصح) ٣  
نقل تصحيحه في البحر عن السراج الوهاج وعن شرح الهداية للسراج الهندي وقوا به بعد  
ما نقل عن الفتح اختيار خلافة \* اقول ويزيده قوة ايضا ما مر من انه لو سال دمه رجلاه مع العصير  
لا نجس خلافا لمحمد وفي الحزانة انا ان ماء احدهما طاهر والاخر نجس فصبا من مكان عال  
فاختلطا في الهواء ثم نزلا طهر كله ولو اجرى ماء الاناءين في الارض صار بمنزلة ماء جار اه  
ونحوه في الخلاصة ونظم المسئلة المصنف في منظومته (تحفة الاقران) وفي الذخيرة لو اصاب  
الارض نجاسة فصب عليها الماء فجرى قدر ذراع طهرت الارض والماء طاهر بمنزلة الماء الجاري  
ولو اصابها المطر وجرى عليها طهر ولو كان قليلا لم يجز فلا (قوله فلو سدا ح) تفريع  
على الاصح وتأنيده واعلم ان هذه المسائل مبنية على القول بنجاسة الماء المستعمل وكذا نظائرهما  
كما صرح به في الفتح والبحر والحلية وغيرها فالتفريع صحيح لانه حينئذ من جنس وقوع  
النجاسة في الماء الجاري ففهم (قوله وكذا لو حفر نهر الح) اي واجرى الماء في ذلك النهر  
وتوضأ به حال جريانه فاجتمع الماء في مكان فحفر رجل آخر نهر من ذلك المكان واجرى الماء  
فيه وتوضأ به حال جريانه فاجتمع في مكان آخر ففعل ثالث كذلك جاز وضوء الكل اذا كان بين  
المكانين مسافة وان قلت ذكره في المحيط وغيره وحد ذلك ان لا يسقط الماء المستعمل  
الا في موضع جريان الماء فيكون تابعا للجاري خارجا من حكم الاستعمال وتمامه في شرح  
المنية (قوله وثم) الواو داخلة على محذوف معطوف عليه ثم فلم يدخل حرف العطف على  
مثله اي وجاز توضؤه ثالثا ثم رابعا وخامسا ثم سادسا والقصد التكثير ط (قوله اي يعلم) فسر به  
ليشمل العلم واللون ايضا اه ح (قوله اثره) الاولى اي النجاسة لكنه ذكر ضميرها  
لتأولها بالواقع وفي شرح هدية ابن العماد لسيدى عبدالغنى الظاهر ان المراد بهذه الاوصاف  
اوصاف النجاسة لا الاشئ المتجسس كماء الورد والخل مثلا فلو صب في ماء جار يعتبر اثر النجاسة  
التي فيه لا اثره نفسه لطهارة المانع بالعمل الى ان قل ولم ار من نبه عليه وهو مهم فحفظه  
(قوله فلو فيه جيفة الح) اشارة الى ما قدمناه من شمول النجاسة المرئية وغيرها فاعتبر ظهور  
الاثر في كل منهما (قوله من اسفله) اي اسفل المكان الذي وقعت فيه الجيفة او البول ط  
(قوله في الجربة) بالفتح اسم للمرة من الجرى اي الدفعة الواحدة واما بالكسر فذكر

ما مر (و) يعوز (بخار  
وقعت فيه نجاسة) جار  
(هو ما بعد جاريا) عرفا  
وقيل ما يذهب بنية الاول  
اظهر والثاني اسهر (وان)  
وصلية (لم يكن جريانه بمدد)  
في الاصح فلو سدا النهر من  
فوق فتوضأ رجل بما يجري  
بلا مدد جاز لانه جار وكذا  
لو حفر نهر من حوض  
صغير او صب رفيقه الماء في  
طرف ميزاب وتوضأ فيه  
وعند طرفه الآخر انا  
يجتمع فيه الماء جاز توضؤه  
به ثانيا وثم و ثم و تمامه في  
البحر (ان لم ير) اي يعلم  
(اثره) فلو فيه جيفة او بال  
فيه رجل فتوضأ آخر من  
اسفله جاز ما يري في الجربة  
اثره (وهو) اما (طعم  
اولون اوريح)

٣ مطلب

الاصح انه لا يشترط في  
الجريان المدد



فتحفظ هذه الرواية اه كلام المبتنى واذا قل بذهب هـ لا يبعد لان الضرورة داعية الى ذب  
 كما أفقوا بقول محمد بطهارة الماء استعمال الضرورة ونحو ذلك وفي شرح العباب لابن حجر  
 على قول الامام الشافعي اذا ضاق الامر اسع انه لا يضر تغير انهر الماء بما فيها من الزبل ولو  
 قليلة لانه لا يمكن جريها المضطر اليه الناس الابه اه وظاهره ان المعنى عنه عنده اثر الزبل  
 لا عنه اه ما في شرح الهدية ملخصا موافقا لقول ولا يخفى ان الضرورة داعية الى الخوض عن  
 العين ايضا فان كثيرا من المحلات البعيدة عن الماء في بلادنا يكون موقعا قبلا وفي اغلب  
 الاوقات يستصحب الماء عين الزبل ويرسب في اسفل الحوض وكثيرا ما ينقص الحوض  
 بالاستعمال منه او ينقطع الماء عنه فلا يبقى جاريا ولا سيما عند كرى الانهر والقطع الماء  
 بالكلية اياما فاذا منعوا من الانتفاع بتلك الحياض لما فيها من الزبل يلزمهم الحرج الشديد  
 كما هو مشاهد فاحتياجهم الى التوسعة اسد من احتياج ارباب الدواب وقد قل في شرح  
 النية المعلوم من قواعد ائمتنا التسهيل في مواضع الضرورة والبلوى العامة كما في مسألة  
 آبار الفلوات ونحوها اه اى كالغزو عن نجاسة المعذور وعن طين الشارع الغالب عليه  
 النجاسة وغير ذلك نعم في بعض الاوقات يزداد التغيير فينزل الماء الى الحوض اخضر وفيه عين  
 الزبل فينجس الحوض لو صغير وان كان جاريا لان جريانه بناء نجس والضرورة الى الاستعمال  
 منه في تلك الحالة فينتظر صفاءه ثم يعفى عما في الفسائل وما في اسفل الحوض لما علمت من  
 الضرورة ومن ان المشقة تجلب التيسير ومن اه اذا ضاق الامر اتسع والله تعالى اعلم **(قوله)**  
 والحقوا بالجارى حوض الحمام ( اه في انه لا ينجس الا بظهور اثر النجاسة اقول وكذا حوض  
 غير الحمام لانه في الظهيرية ذكر هذا الحكم في حوض اقل من عشر في عشر ثم قل وكذلك  
 حوض الحمام اه فيلحظ **(قوله)** والغرف متدارك ( جملة حالية اى متتابع وتفسيره كما في  
 البحر وغيره ان لا يسكن وجه الماء فيما بين الغرفتين **(قوله)** ويخرج من آخر ( اى بنفسه او  
 بغيره لما في التارخانية لو كان يدخله الماء ولا يخرج منه لكن فيه انسان يغتسل ويخرج الماء  
 باغتساله من الجانب الآخر متداركا لا ينجس اه ثم ان كلامهم ظاهره ان الخروج من اعلاء  
 فلو كان يخرج من ثقب في اسفل الحوض لا يبعد جاريا لان العبرة لوجه الماء بدليل اعتبارهم  
 في الحوض الطول والعرض لا العمق واعتبارهم الكثرة والقامة في اعلاء فقط كما سيذكره  
 الشارح وفي النية اذا كان الماء يجري ضعيفا ينبغي ان يتوضأ على الوقار حتى يمر عنه الماء  
 المستعمل ولم ار المسئلة صريحا نعم رأيت في شرح سيدى عبدالغنى في مسألة خزانة الحمام  
 التي اخبر ابو يوسف برؤية فأرد فيها قال فيه اشارة الى ان ماء الخزانة اذا كان يدخل من اعلاها  
 ويخرج من انبوب في اسفلها فليس بجار اه وفي شرح النية يظهر الحوض بمجرد ما يدخل  
 الماء من الانبوب ويفيض من الحوض هو المختار لعدم يقين بقاء النجاسة فيه وصيرورته جاريا  
 اه وظاهر التعليل الاكفاء بالخروج من الاسفل لكنه خلاف قوله ويفيض فدل وراجع  
**(قوله)** مطابقا ( اى سواء كان اربعا في اربع او اكثر وقيل لو اكثرت نجس لان الماء المستعمل  
 يستقر فيه الا ان يتوضأ في موضع الدخول او الخروج كما في النية وظاهر الاطلاق ايضا انه  
 اذا علم عدم خروج الماء المستعمل لضعف الجرى لا يضر وليس كذلك ما في النية عن الحانية

والحقوا بالجارى حوض  
 الحمام لو الماء نزل لا يعرف  
 مقدار كحوض صغير  
 يدخله الماء من جانب  
 ويخرج من آخر يجوز  
 التوضؤ من كل الجانب  
 مطابقا يفتى

مطلب

لو دخل الماء من اعلى  
 الحوض وخرج من اسفله  
 فليس بجار

والاصح ان حد التقدير غير لازم ونخرج الماء المستعمل من ساعته لكثرة الماء وقوته بجوز  
والافلا اه وقره الشارحان وزاد في اخية قوله ولا شك انه حسن لكن قل في التارخانية  
بعد ما مروى عن الحوائى انه قال ان كان تحريك الماء من جريانه يجوز واجب ركن الاسلام  
السعدى باحوار مطلقا لانه ما جار والجارى يجوز التوضؤ به وعليه الفتوى اه ثم هذا  
كما في الحلية مبنى على نجاسة الماء المستعمل واما على الاصح فالحجرات فيجوز الوضوء مالم يغلب  
على ظنه ان ما يغترفه او يمسسه فضا عدا ماء مستعمل اه اقول لكن اذا وقع فيه نجاسة  
حقيقية كان التفرع على حاله (قوله وكعين) الخ يفتى عنه الاطلاق السابق كما افاده  
(قوله ينبع الماء منه) اى من العين وذكر الضمير باعتبار المكان (قوله معزيا للثمة) فيه ان  
عبارة القهستاني كفى الزاهدى وغيره (قوله وكذا يجوز) اى رفع الحدث (قوله براكه)  
الركود السكون والثبت قوموس (قوله اى وقع فيه نجس الخ) شمل ما لو كان النجس غالبا  
ولذا قل في الخلاصة الماء النجس اذا دخل الحوض الكبير لا ينجس الحوض وان كان الماء  
النجس غالبا على ماء الحوض لانه كما اتصل الماء بالحوض صار ماء الحوض غالبا عليه اه  
(قوله لم يراه) اى من ضم اولون اورينج وهذا القيد لا بد منه وان لم يذكر فى كثير من المسائل  
الآتية فلا تغفل عنه وقدمنا ان المراد من الاثر اثر النجاسة نفسها دون ماخالطها كحل  
ونحوه (قوله به يفتى) اى بعدم الفرق بين المريئة وغيرها وعزاه فى البحرالى شرح المنيعة عن  
النصاب واراد بشرح اثنية الحلية لابن امير حاج وقد ذكر عبارة النصاب فى مسئلة الماء  
الجارى لاهنا على انه يشكك عليه ما فى شرح اثنية للحلي عن الخلاصة انه فى المريئة نجس  
موضع الوقوع بالاجماع واما فى غيرها فقليل كذلك وقيل لا اه ومثله فى الحلية وكذا فى  
البدائع لكن عبر بظاهر الرواية بدل الاجماع قال ومعناه ان يترك من موضع النجاسة قدر  
الحوض الصغير ثم يتوضأ اه وقدره فى الكفاية بأربعة اذرع فى مثلها وقيل يتحرى فان وقع  
تحريره ان النجاسة لم تخلص الى هذا الموضع توضع فى الحلية قلت وهو الاصح اه وكذا  
جزم فى الحانية بنجس موضع المريئة لان نقل خلاف ثم نقل القولين فى غير المريئة وصحح فى  
المبسوط اولهما وصحح فى البدائع وغيرها ثانيهما نعم قل فى الحرائن والفتوى على عدم  
النجس مطلقا الا بالتغير فلا فرق بين المريئة وغيرها لعموم البلوى حتى قالوا يجوز الوضوء من  
موضع الاستنجاء قبل التحرك كما فى المعراج عن احتجى اه وقال فى الفتح وعن ابى يوسف انه  
كالجارى لا يتنجس الا بالتغير وهو الذى ينبى تصحيحه فينبى عدم الفرق بين المريئة وغيرها  
لان الدليل انما يقتضى عند الكثرة عدم النجس الا بالتغير من غير فصل اه فقد ظهر ان ما ذكره  
الشارح مبنى على طهر هذه الرواية عن ابى يوسف حيث جعله كالجارى وقد منعنا عنه انه اعتبر  
فى الجارى ظهور الاثر مطابق وانه ظاهر الشون وكذا قل فى الكثر هنا وهو كالجارى  
ومثله فى المنتقى وظهره اختار هذه الرواية فلذا اختارها فى الفتح واستحسنها فى الحلية  
لموافقتها لمصر عنه فى احدى ذل ويشهد له ما فى سنن ابن ماجه عن جابر رضى الله عنه  
قال اتهم الى عدير وذافيه حمز ميت فكفنا عنه حتى انتهى الينا رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فقل ان الماء لا ينجسه شئ فستقينا وارويناه وحملا اه وهذا وارد على نقل

وكعين هي خمس فى خمس  
ينبع الماء منه به يفتى  
قهستانى معزيا للثمة  
(وكذا) يجوز (براكه)  
كثير (كذلك) اى وقع فيه  
نجس لم يراه ولو فى  
موضع وقوع المريئة به  
يفتى بغير (والمعتبر)

الاجماع السابق والله أعلم **(قوله في مقدار الراكد)** بغنى عنه قول المصنف فيه المتعلق بالمعتبر فلاولى ذكره بعده تفسيرا المرجع التفسير **(قوله أكبر رأى المبتلى به)** أى غلبة ظنه لانها فى حكم اليقين والاولى حذف أكبر ليظهر التفصيل بعده ط **(قوله والا لا)** صادق بما اذا غلب على ظنه الخلوص او اشتبه عليه الامر ان لكن الثانى غير مراد لما فى التارخانية واذا اشتبه الخلوص فهو كما اذا لم يخلص اه ففهم **(قوله واليه رجع محمد)** أى بعد ما قل بتقديره بعشر فى عشر ثم قال لا اوقت شيئا كما نقاه الائمة الثقات عنه بحر **(قوله وهو الاصح)** زاد فى الفتح وهو الايق بأصل أبى حنيفة أعنى عدم التحكم بتقدير فيما لم يرد فيه تقدير شرعى والتفويض فيه الى رأى المبتلى بناء على عدم صحة ثبوت تقديره شرعا اه واما تقديره بالثنتين كما قاله الشافعى فحديثه غير ثابت كما قاله ابن المدينى وضعفه الحافظ ابن عبد البر وغيره وأطال الكلام عليه فى الفتح والبحر وغيرها من المطولات **(قوله وحقق فى البحر أنه المذهب)** أى المروى عن أئمتنا الثلاثة وأكثر من النقول الصريحة فى ذلك أى فى ان ظاهر الرواية عن أئمتنا الثلاثة تفويض الخلوص الى رأى المبتلى به بلا تقدير بشئ ثم قال وعلى تقدير عدم رجوع محمد عن تقديره بعشر فى عشر لا يستلزم تقديره الا فى نظره وهو لا يلزم غيره لانه لما وجب كونه ما استكره المبتلى فاستكثار واحد لا يلزم غيره بل يختلف باختلاف ما يقع فى قلب كل وليس هذا من الصور التى يجب فيها على العامى تقليد المجتهد ذكره الكمال اه أقول لكن ذكر فى الهداية وغيرها ان الغدير العظيم ما لا يتحرك أحد طرفيه بتحريك الطرف الآخر وفى المعراج انه ظاهر المذهب وفى الزيلعى قيل يعتبر بالتحريك وقيل بالمساحة وظاهر المذهب الاول وهو قول المتقدمين حتى قال فى البدائع والمحيط اتفقت الرواية عن اصحابنا المتقدمين انه يعتبر بالتحريك وهو ان يرتفع وينخفض من ساعته لا بعد المكث ولا يعتبر اصل الحركة وفى التارخانية انه المروى عن أئمتنا الثلاثة فى الكتب المشهورة اه وهل المعتبر حركة الغسل او الوضوء او اليد روايات ثانياها أصح لانه الوسط كما فى المحيط والحاوى القدسى وتماهه فى الحلية وغيرها ولا يخفى عليك ان اعتبار الخلوص بغلبة الظن بلا تقدير بشئ مخالف فى الظاهر لا اعتباره بالتحريك لان غلبة الظن امر باطنى يختلف باختلاف الظانين وتحرك الطرف الآخر امر حسى مشاهد لا يختلف مع ان كلامهما منقول عن أئمتنا الثلاثة فى ظاهر الرواية ولم ار من تكلم على ذلك ويظهر لى التوفيق بأن المراد غلبة الظن بأنه لو حرك لوصل الى الجانب الآخر اذ لم يوجد التحريك بالفعل فايأمل **(قوله ورد الخ)** حاصله ان صدر الشريعة بنى تقديره بالعشر على اصل وهو قوله صلى الله عليه وسلم من حفر بئر افله حولها اربعون ذراعا فيكون له حريمها من كل جانب عشرة فيمنع غيره من حفر بئر فى حريمها لئلا يجذب الماء اليها وينقص ماء الاولى ويمنع ايضا من حفر بالوعة فيه لئلا تسرى النجاسة الى البئر ولا يمنع فيما وراء الحريم وهو عشر فى عشر قل فعمل ان الشرع اعتبر العشر فى العشر فى عدم سراية النجاسة ورد فى البحر بأن الصحيح فى الحريم انه اربعون من كل جانب وبأن قوام الارض اضعاف قوام الماء فقياسه عليها فى عدم السراية غير مستقيم وبأن المختار المعتمد فى البعد بين البئر والبالوعة نفوذ النجاسة وهو يختلف بصلاية الارض ورخاوتها **(قوله لكن فى النهر)**

فى مقدار الراكد (الكبير رأى المبتلى به فيه فان غلب على ظنه عدم خلوص) أى وصول (النجاسة الى الجانب الآخر جازوا لا) هذا ظاهر الرواية عن الامام واليه رجع محمد وهو الاصح كما فى الغاية وغيره او حقق فى البحر انه المذهب وبه يعمل وان التقدير بعشر فى عشر لا يرجع الى اصل يعتمد عليه ورد ما اجاب به صدر الشريعة لكن فى النهر وانت خير بأن اعتبار العشر اضط ولا سيما فى حق من لا رأى له من العوام فلذا أفنى به المتأخرون الاعلام

(الح) قد تعرض الهدى البحر ايضا ثم رده بأنه انما يعمل بما صح من المذهب لا بفتوى المشايخ والوجه مع صاحب البحر واذا اطلعت على كلامهما جازمت بذلك افده ط اقول وهو الذى حط عليه كلام المحقق ابن الهمام وتليذه العلامة ابن أمير حاج لكن ذكر بعض المحشين عن شيخ الاسلام العلامة سعد الدين الديري في رسالته (القول الرافى في حكم ماء الفساقى) انه حقق فيها ما اختاره اصحاب المتون من اعتبار العشر ورد فيها على من قال بخلافه ردا بليغا وأورد نحو مائة نقل ناطقة بالصواب الى ان قل شعر

واذا كنت في المدارك غرا ثم أبصرت حاذقا لا تمارى

واذا لم تر الهلال فسلم لا ناس رأوه بالأبصار اه

ولا يخفى أن المتأخرين الذين أفتوا بالعشر كصاحب الهداية وقاضى خان وغيرهما من أهل الترجيح هم أعلم بالمذهب منافعيناتباعهم ويؤيده مقدمه الشارح في رسم المفتى وأما نحن فعائنا اتباع ما رجحوه وما صححوه كالأفتونا في حياتهم (قوله اى في المربع الح) اشار الى ان المراد من اعتبار العشر في العشر ما يكون وجهه مائة ذراع سواء كان مربعا وهو ما يكون كل جانب من جوانبه عشرة وحول الماء أربعون ووجهه مائة او كان مدورا أو مثلثا فأن كلا من المدور والمثلث اذا كان على الوصف الذى ذكره الشارح يكون وجهه مائة واذا ربع يكون عشرا في عشر قافهم (قوله وفي المدور ستة وثلاثين) اى بأن يكون دوره ستة وثلاثين ذراعا وقطره احد عشر ذراعا وخمس ذراع ومساحته ان تضرب نصف القطر وهو خمسة ونصف وعشر في نصف الدور وهو ثمانية عشر يكون مائة ذراع وأربعة اخماس ذراع اه سراج وما ذكره هو احد اقوال خمسة وفي الدرر عن الظهيرية هو الصحيح وهو مبرهن عليه عند الحساب وللعلامة الشرنبلالى رسالة (سماها الزهر النضير على الحوض المستدير) اوضح فيها البرهان المذكور مع رد بقية الاقوال ولخص ذلك في حاشيته على الدرر (قوله ورعا وخسا) في بعض النسخ او خسا بأولا بالواو وهى الاصول بناء على الاختلاف في التعبير فان بعضهم كنوح افدى عبر بالربع وبعضهم كالشرنبلالى في رسالته عبر بالخمسة وهو الذى مشى عليه في السراج حيث قل فان كان مثلثا فإنه يعتبر ان يكون كل جانب منه خمسة عشر ذراعا وخمس ذراع حتى تبلغ مساحته مائة ذراع بأن تضرب احد جوانبه في نفسه فاصح اخذت ثلثه وعشره فهو مساحته بيانه ان تضرب خمسة عشر وخسا في نفسه يكون مائتين واحدى وثلاثين وجزأ من خمسة وعشرين جزأ من ذراع فثلثه على التقريب سبعة وسبعون ذراعا وعشره على التقريب مائة وعشرون فذلك مائة ذراع وشئ قليل لا يبلغ عشر ذراع اه اقول وعلى التعبير بالربع يبلغ ذلك الشئ القليل نحو ربع ذراع فلتعبر بالخمسة اولى كما لا يخفى فكان ينبغي للشارح الاقتصار عليه ففهم (قوله بذراع الكرباس) بالكسر اى ثياب القطن ويأتى مقداره ((بذيه)) لم يذكر مقدارا العمق اشارة الى انه لا تقدير فيه في ظاهر الرواية وهو الصحيح بدائع وتصح في الهداية ان يكون بحال لا يخسر بالاغتراف اى لا ينكشف وعليه الفتوى معراج وفي البحر الاول اوجه لما عرف من اصل ابى حنيفة اه وقيل اربع اصابع مفتوحة وقيل بفتح الكعب وقيل سبر وقيل ذراع وقيل ذراعان فهستانى (قوله لكنه يبلغ

اى في المربع بأربعين وفي المدور ستة وثلاثين وفي المثلث من كل جانب خمسة عشر ورعا وخسا بذراع الكرباس ولولا طول لا عرض لكنه يبلغ عشرا في عشر

(قوله وقطره الح) القطر هو الخط انا على المركز حتى ينتهى الى جانبى المحيط ونصفه هو هذا القاطع لنصفه بالمشاهدة بهذه الصورة

الدور ٣٦

القطر ١١ و ١/٢

انتهى منه



(الح) كأن يكون طوله خمسين وعرضه ذراعين مثلاً فإنه لو ربع صار عشرة في عشر (قوله جاز يسيراً) أي جاز الوضوء منه بناء على نجاسة الماء المستعمل أو المراد جاز وإن وقعت فيه نجاسة وهذا أحد قولين وهو المختار كما في الدرر عن عيون المذاهب والظاهرية وصححه في المحيط والاختيار وغيرها واختار في المنتج القول الآخر وصححه بزيادة الشيخ قاسم لأن مدار الكثرة على عدم خلوص النجاسة إلى الجانب الآخر ولا شك في غلبة الخلو من جهة العرض ومثله لو كان له عمق بلاسعة أي بالعرض ولا طول لأن الاستعمال من السطح لا من العمق واجاب في البحر بأن هذا وإن كان الأوجه إلا أنهم وسعوا الأمر على الناس وقالوا بالضم كما أشار إليه في التجنيس بقوله يسيراً على المسلمين اه وعلاه بعضهم بأن اعتبار الطول لا نجسه واعتبار العرض نجسه فيبقى طاهراً على أصالة لا شك في نجسه وتماه في حاشية نوح أفندي وبه فارق ماله عمق بلاسعة (قوله حتى يبلغ الأقل) أي وإذا بلغ الأقل فوقعت فيه نجاسة تنجس كما في النية وتشمل النجاسة الماء المستعمل على القول بنجاسته ولذا قال في البحر وإن نقص حتى صار أقل من عشرة في عشرة لا يتوضأ فيه ولكن يغترف منه ويتوضأ اه اما على القول بطلهارته فهي مسألة التوضؤ من الفساق وفيها الكلام المار فافهم ثم لو امتلاً بعد وقوع النجاسة بقي نجساً وقيل لا مية ووجه الثاني غير ظاهر حاية قال في شرح النية فالحاصل ان الماء اذا تنجس حال قلته لا يعود طاهراً بالكثرة وإن كان كثيراً قبل اتصاله بالنجاسة لا ينجس بها ولو نقص بعد سقوطها فيه حتى صار قليلاً فالمعتبر قلته وكثرته وقت اتصاله بالنجاسة سواء وردت عليه أو وردت عليها هذا هو المختار اه وقوله او وردت عليها يشير إلى ما اختاره في الخلاصة والحانية من ان الماء ان دخل من مكان نجس او اتصل بالنجاسة شيئاً فشيئاً فهو نجس وإن دخل من مكان طاهر واجتمع حتى صار عشرة في عشر ثم اتصل بالنجاسة لا ينجس (قوله ولو بعكسه بأن كان أعلاه لا يبلغ عشرة في عشر وأسفله يبلغها) (قوله حتى يبلغ العشر) فإذا بلغها جاز وإن كان ما في أعلاه أكثر مما في أسفله أي مقداراً لا مساحة وفي البحر عن السراج الهندي انه الأسبه اه اقول وكأنهم لم يعتبروا حالة الوقوع هنا لأن ما في الأسفل في حكم حوض آخر بسبب كثرته مساحة وانه لو وقعت فيه النجاسة ابتداء لم تضره بخلاف المسئلة الاولى تدبر وهذه يلغز فيها فيقال ماء كثير وقعت فيه نجاسة تنجس ثم اذا قل طهر بقي ما لو وقعت فيه النجاسة ثم نقص في المسئلة الاولى او امتلاً في الثانية قل ح لم اجد حكمه واقول هذا عجيب فإنه حيث حكمنا بطلهارته ولم يعرض له ما نجسه هل يتوهم نجاسته نعم لو كانت النجاسة مرئية وكانت باقية فيه او امتلاً قبل جفاف أعلى الحوض تنجس اما اذا كانت غير مرئية او مرئية واخرجت منه او امتلاً بعدما حكم بطلهارة جوانب أعلاه بالجفاف فلا اذا لامقتضى للنجاسة هذا ما ظهر لي (قوله ولو جمد ماؤه) أي ماء الحوض الكبير أي وجه الماء منه (قوله فثقب) أي ولم يتباغ مساحة الثقب عشر في عشر (قوله منفصلاً عن الجمد) أي متسلاً عنه غير متصل به بحيث لو حرك تحرك (قوله وإن متصلاً) أي لا يجوز الوضوء منه وهو قول نصير والاسكاف وقال ابن المبارك وابو حفص الكبير لا بأس به وهذا اوسع والاول احوط وقالوا اذا حرك موضع الثقب تحريكاً بليغاً يعلم عنده ان ما كان راكداً ذهب وهذا ماء جديد يجوز بلا خلاف

جاز يسيراً ولو أعلاه عشرة  
وأسفله أقل جاز حتى يبلغ  
الأقل ولو بعكسه فوقع فيه  
نجس لم يجز حتى يبلغ العشر  
ولو جمد ماؤه فثقب ان الماء  
منفصلاً عن الجمد جاز لانه  
كالسقف وإن متصلاً لا

هـ مداع وفي حياية حرته ماء عند دخول كل عضو مرة حار هـ والحذر من نقول الاول  
هو لاشه كمر عن السراج الهندي ثم رأيت في النية صريح بأن الفتوى عليه وفي احسية  
ان هذا مبنى على نجاسة الماء مستعمل (قوله نجس) في موضع الثقب دون التسفل فهو  
نقب في موضع آخر وأخذ الماء منه وتوصلاً حركته في السراخية (قوله لا يوقع فيه الح) اي  
لا نجس موضع الثقب لان الموت يحصل فلما بعد التسفل ولا ماتحته لكثرته لكن في تصوير  
مسئلة توقعه نكثت غير تنجس الثقب بملافة ماء لغمه وانفه ولذا صورته في النية  
بوقوع نشة وفي شرحها اذا علم ان الموت حصل في الثقب قبل التسفل منه او كان الحيوان  
موقع متنجساً يتنجس ملى الثقب (قوله بمجرد حريانه) اي بأن يدخل من جانب ويخرج من  
آخر حار دخوله وان قل خارج بخروج بن الشحنة لانه صرح حارياً حقيقة وبخروج بعضه  
مقع الشك في بقاء النجاسة فلا تقي مع الشك هـ وقيل لا يظهر حتى يخرج قدر ما فيه وقيل  
لانه مثله بخروج فلو خرج لا يدخلون كذا نقب منه نقب فيس بخار ولا يزم ان يكون الحوض  
ممتلئ في كل وقت بدخول لانه اذا كان ناقصاً فدخله الماء حتى امتلأ وخارج بعضه  
ظهر اي كذا كان بقاء متنجساً كما حققته في الحية وذكر فيها ان الخارج من الحوض  
نجس قبل حكمه عليه بالعبارة اهـ نقول هو ظاهر على القولين الاخيرين لانه قبل خروج  
المثل والمالة الامثال ما يحكم بعبارة الحوض فيظهر كون خارج نجساً واما على القول  
المتخار فنفد حكم بعبارة بمجرد الخروج فيكون خارج ظاهر ثاملاً ثم رأيت في الظهيرية  
وصه والصحيح انه يظهر وان لم يخرج مثل ما فيه وان رفع السان من ذلك الماء الذي خرج  
وتوضأ به جاز هـ فله الحمد لكن في الظهيرية اي حوض نجس امتلأ ماء وفور ماؤه على  
حواليه وحف جوانبه لا يظهر وقيل يظهر اهـ وفيه ولو مثلاً فغشرب الماء في جوانبه لا يظهر  
ماء يخرج ماء من جانب آخر هـ وفي خلاصة المتخار انه يظهر وان لم يخرج مثل ما فيه  
فهو مثلاً الحوض وخارج من جانب الشط على وجه حريان حتى بلغ الشجرة يظهر اما قدر  
ذراع او ذراعين فلا هـ فليتأمل (قوله وكذا البئر وحوض الخ) اي يظهر ان من النجاسة  
بمجرد الجريان وكذا ملى حكمه من اعرف امتدارك كمر \* (تلمية) \* هل يلحق نحو القصة  
الحوض فذا كان فيه ماء نجس ثم دخل فيها ماء جاز حتى ضف من جوانبها هل تطهر هي  
وماء الذي فيها كالحوض مالا عدم الضرورة في غسلها توقفت فيه مدة ثم رأيت في خزانة  
الفتاوى ذافسد ماء الحوض فأخذ منه بالقصة وامسكها تحت الانبوب فدخل الماء وسال  
ماء القصة فتوضأ به لا يجوز هـ وفي الصهيرية في مسألة الحوض لو خرج من جانب آخر  
لا يظهر ماء يخرج مثل ما فيه ثلاث مرات كلقصة عند بعضهم والصحيح انه يظهر وان لم  
يخرج مثل ما فيه هـ فظاهر ان ما في الخزانة مبنى على خلاف الصحيح يؤيده في البدائع  
بعد حكايته الاقوال السالبة في حريان الحوض قل مضمعه وعبي حوض السقاء او الاواني  
ذا نجس اهـ ومقتضاه أنه على نقول الصحيح تطهر الاواني اي بمجرد الجريان وقد  
عمل في المدع هذا نقول أنه صار ماء جرياناً سائتق بقاء النجاسة فيه فتضح الحكم ولله  
الحمد وفي سنى آخر (٣) مات عنه وهو ان دلوا نجس ففرغ فيه رجل ماء حتى امتلأ

لانه كالتسعة حتى لو وقع  
فيه نكث نجس لا يوقع  
فيه فمات تسفده ثم تخار  
ظهرة تنجس بمجرد  
حريته وكذا البئر وحوض  
الخ

مذهب

يظهر حوض بمجرد  
حريان

مطلب

في الحاق نحو القصة  
بالحوض

(٣) قوله وبقي شيء  
قول رأيت بعد كذا  
لهذا محل في حاشية الاشبه  
والمتخار في آخر النسخ الاول  
بعلامة الكفيري التي  
تقدم عن شيخه الشيخ  
اسماعيل الحائلي مفتي  
دمشق مضمعه مسألة اذا كان  
في الكوز ماء متنجس فصب  
عليه ماء طاهر حتى جرى  
الماء من الانبوب نجس  
بعد جريان ولم يتغير الماء  
فله حكم طهرته اهـ (منه)

وسال من جوانبه هل يطهر بمجرد ذلك ام لا والذي يظهر لي الطهارة اخذا مما ذكرناه هنا  
 ونما مر من انه لا يشترط ان يكون الجريان بمدد وما يقال انه لا يعد في العرف جاريا ممنوعا من  
 من انه لو سال دم رجله مع العصير لا نجس وكذا ما ذكره الشارح بعده من انه لو حضرها من  
 حوض صغير اوصب الماء في طرف الميزاب الخ وكذا ما ذكرناه هناك عن الخزانة والخزيرة  
 من المسائل فكل هذا اعتبروه جاريا فكذا هنا واخبرني شيخنا حفظه الله تعالى ان بعض اهل  
 عصره في حلب أفتى بذلك حتى في المائعات وانهم انكروا عليه ذلك واقول مسألة  
 العصير تشهد لما أفتى به وقد مر ان حكم سائر المائعات كالماء في الاصح فالحاصل ان ذلك له  
 شواهد كثيرة فمن انكره وادعى خلافه يحتاج الى اثبات مدعاه بنقل صريح لا بمجرد دانه لو كان  
 كذلك لذكره في تطهير المائعات كالزيت ونحوه على أني رأيت بعد ذلك في القهستاني اول  
 فصل النجاسات ما يدل عليه حيث ذكر ان المائع كماء والديس وغيرها طهارته اما باجرائه  
 مع جنسه مختلطا به كما روى عن محمد كذا في التمر تاشي واما بالخالط مع الماء كما اذ جعل الدهن  
 في الخابية ثم صب فيه ماء مثله وحرك ثم ترك حتى يعالوا وثقب اسفلها حتى يخرج الماء هكذا  
 يفعل ثلاثا فانه يظهر كفي الزاهدي الخ فهذا صريح بأنه يظهر بالاجراء نظير ما قدمناه عن  
 الخزانة وغيرها من انه لو أجرى ماء اناءين احدهما نجس في الارض اوصبهما من علو فختلطا  
 طهرا بمنزلة ماء جار نعم على ما قدمناه عن الخلاصة من تخصيص الجريان بأن يكون اكثر من  
 ذراع او ذراعين يتقيد بذلك هنا لكنه مخالف لاطلاقهم من طهارة الحوض بمجرد الجريان  
 هذا ما ظهر لفكرى السقيم وفوق كل ذي علم عليم **(قوله)** والمختار ذراع الكبراس وفي  
 الهداية ان عليه الفتوى واختاره في الدرر والظهيرية والخلاصة والخزانة قل في البحر وفي  
 الحانية وغيرها ذراع المساحة وهو سبع قبضات فوق كل قبضة اصبع قائمة وفي المحيط  
 والكافي انه يعتبر في كل زمان ومكان ذراعهم قال في النهر وهو الانسب قلت لكن رده في شرح  
 النية بأن المقصود من هذا التقدير غلبة الظن بعدم خلوص النجاسة وذلك لا يختلف  
 باختلاف الأزمنة والامكنة **(قوله)** وهو سبع قبضات فقط اي بلا اصبع قائمة وهذا مفي  
 الولوالية وفي البحر ان في كثير من الكتب انه ست قبضات ليس فوق كل قبضة اصبع قائمة  
 فهو اربع وعشرون اصبعاً بعدد حروف لا اله الا الله محمد رسول الله والمراد بلا اصبع القائمة  
 ارتفاع الابهام كما في غاية البيان اه والمراد بالقبضة اربع اصابع مضمومة نوح اقول وهو  
 قريب من ذراع اليد لانه ست قبضات وشئ وذلك شبران **(قوله)** فيكون ثمانيا في ثمان كانه  
 نقل ذلك عن القهستاني ولم يمتحنه وصوابه فيكون عشرا في ثمان وبيان ذلك ان القبضة اربع  
 اصابع واذا كان ذراع زمانهم ثمان قبضات وثلاث اصابع يكون خمسا وثلاثين اصبعاً واذا  
 ضربت العشر في ثمان بذلك الذراع تبلغ ثمانين فاضربها في خمس وثلاثين تبلغ ألفين وثمانمائة  
 اصبع وهي مقدار عشر في عشر بذراع الكبراس المقدّر بسبع قبضات لان الذراع حيث  
 ثمانية وعشرون اصبعاً والعشر في عشر بمائة فاذا ضربت ثمانية وعشرين في مائة تبلغ ذلك  
 المقدار واما على ما قاله الشارح فلا تبلغ ذلك لأنك اذا ضربت ثمانيا في ثمان تبلغ اربعا  
 وستين فاذا ضربتها في خمس وثلاثين تبلغ ألفين ومائتين واربعين اصبعاً وذلك ثمانون ذراعاً

هذا وفي القهستاني والمختار  
 ذراع الكبراس وهو سبع  
 قبضات فقط فيكون ثمانيا  
 في ثمان بذراع زماننا ثمان  
 قبضات وثلاث اصابع على  
 القول المفتى به بالعشر

مطلب

في مقدار الذراع وتعيينه

بذراع كبراس ومضروب مئة فاصوب مقداره **(قوله)** وهو حكمه (ح) تكرار مع  
قوله وبوله طول لا عرض الخ ط **(قوله)** عمقها (ب) بفتح وضم وبصتين قعر شرو وشموها  
قموس **(قوله)** في الاصح ذكره في حثي والتمريش والاصح واستعي وعزاه في القصة  
الى شرح صدر القصة وجمع التدقيق وهو متوغل في لا غراب محض لما اطلقه جمهور  
الاصحاب كفي شرح الوهانية **(قوله)** وحيد (ي) اذا اعتبر العمق بلا سعة **(قوله)** بقدر  
العشر (ي) بقدر المربع الذي هو عشر في عشر **(قوله)** وحيد (الاولى حذفه لا غناء ما قبله  
عنه **(قوله)** فعمق الخ) خاصه انه اذا كان غدري عشر في عشر عمقه خمس اصابع تقريبا كان  
مدؤه مائة آلاف الخ وقد مر الاقوال في مقدار العمق وليس فيها قول بتقديره بخمس اصابع  
**(قوله)** وثلاثة (ي) في ماض المسخ وثلاثة والموافق ما في القهستاني الاول **(قوله)** (منه) قال  
في القموس المن كيل وميزان اورطلان كانت جمعة اثنان وجمع الماء اثنان وبالفتح ويكسر  
اثنا عشرة اوقية والاقوية اربعون درهما **(قوله)** فعمق خمس اصابع الخ (الاولى اعتباره  
بالارباع لانه المنقول كقدماءه عن القهستاني ولانه اسهل وعليه فيبلغ في المربع موطوله وعرضه  
وعتمته ذراعان ونصف ذراع واصبع واثلاث اصبع وفي اثنان موطوله وعرضه ثلاثة اذرع  
وخمسة اشداس ذراع وعتمته ذراعان ونصف ذراع واصبع واثلاث اصبع وفي المذود موطوله  
وعتمته ذراعان واحد عشر اصبع وخمسة اشداس اصبع ووزن ذلك الماء بالاقبال سبعة  
عشر قبة واثلاث خمس قبة والثلاثة مئتان وخمسون رطلا في كل رطل مائة وثمانية  
وعشرون درهما واربعة اسباع درهم وحجمه ذلك بالرطل الشامي في زماننا سبعمائة رطل  
واحد وستون رطلا وعشر اواق واحد وخمسون درهما وثلاثة اسباع درهم كل رطل  
سبعمائة درهم وعشرون درهما **(قوله)** زال ضعه (ي) وصفه الذي خلقه الله تعالى عليه ط  
**(قوله)** والانبث (ي) اقتصر الوائي عليه لاستزامه الارواء دون العكس فان الاشربة تروى  
ولانثب والماء المالح طبعه الانبث لانه عدمه لعارض كماء الحار ط **(قوله)** بسبب طبعه  
ي غيره فجرد تسخين الماء بدون خلط لا يسمى طحطا عن أبي السعود اي لان الطبخ هو  
الاختلاج استواء قموس **(قوله)** وماء باقلاء (ي) اي قول وهو مخفف مع المد ومشدد ومخفف  
مع التقصر كفي القاموس ورسم الاول بالالف والثاني بالياء **(قوله)** ان بقى رفته (ي) اما لو صار  
كالمسوق انحطوط فلا يزوال اسم الماء عنه كقدماءه عن الهيداية **(قوله)** او بقاء استعمال الخ  
اعدان الكلام في الماء استعمال يقع في اربعة مواضع \* الاول في سببه وقد اشار اليه بقوله  
لقربة اوردف حدث \* الثاني في وقت ثبوته وقد اشار اليه بقوله ذا الاستقرار في مكان \* الثالث في  
صفته وقد بينها بقوله ظاهر \* ارجع في حكمه وقد بينه بقوله لا يظهر اه بخر **(قوله)** اي ثوب  
قدماء في سنن الوضوء ان القربة فعل ميثاب عليه بعد معرفة من يتقرب اليه به وان لم يتوقف  
على نية كالوقوف والعتق وفي البحر عن شرح النقاية انها ما تعاق به حكم شرعي وهو  
استحقاق الثواب اه وفي شرح الاشبه للبيري قول عدم ثواب العمل في الاخرى عبارة عما  
اوحه الله للعبد حزاء لعمله فتنسب الشارح القربة بالثواب من تفسير الشيء حكمه وهو  
شائع في كلامهم كما مر وهو متدر من تعبير المصنف بلام التعليل اي لاجل نيل قربة لم لو

اي ولو حكما ليع منه  
طول لا عرض في الاصح  
وكذا يترعمقها عشر في  
الاصح وحيد فومؤها  
بقدر العشر لا ينحس كفي  
اثنية وحيد فعمق خمس  
اصابع تقريبا لانه آلاف  
وثلاثة واثنا عشر من  
الماء الصافي ويسعه غدري  
كل صبع منه طول لا عرض  
وعتمته ذراعان وثلاثة ارباع  
ونصف اصبع تقريبا كل  
ذراع اربع وعشرون  
اصباعا ه قالت وفيه كلام  
اذ المعتمد عدم اعتبار  
العمق وحده فيبصر (ولا  
يجوز بقاء) المد (زال طبعه)  
وهو السيلان والارواء  
والانبث (ي) بسبب طبعه  
كبرق (ي) وماء باقلاء الانبث  
قصده لتطيف كاشان  
وصوبون فيجوز ان بقى رفته  
(ي) بقاء استعمال (ي) اجل  
(قربة) اي ثواب

مبحث  
الماء المستعمل

مطلب  
في تفسير القربة والثواب

قال المصنف في قربة لتعين تفسيرها بالفعل فافهم ( **قوله** ولو مع رفع حدث ) يشير به و بقوله الآتي ولو مع قربة الى ان اوفى قوله او رفع حدث مانعة الحل ولا مانعة الجمع لان القربة ورفع الحدث قد يجتمعان وقد ينفرد كل منهما عن الآخر كما سيظهر فينبهما عموم وخصوص وجهي ( **قوله** او من ميم ) اي اذا توضع يريد به التطهير كافي الحائض وهو معلوم من سياق الكلام وظاهره انه لو لم يرد به ذلك لم يصير مستعملا تأمل ( **قوله** او حائض الحي ) قال في النهر قالوا بوضوء الحائض يصير مستعملا لانه يستحب لها الوضوء لكل فريضة وان تجلس في مصلاها قدرها كي لا تنسى عاداتها ومقتضى كلامهم اختصاص ذلك بالفريضة وينبغي انها لو توضأت لتعبد عادي او صلاة نهي وجلس في مصلاها ان يصير مستعملا ولم أره لهم اه واقره الرمل وغيره ووجهه ظاهر فلذا جزم به الشارح فأطلق العبادة تبعا لجامع الفتاوى فانه قال يستحب لها ان تتوضأ في وقت الصلاة وتجلس في مسجدتها تسبح وتهلل مقدار ادائها لئلا تزول عادة العبادة ( **قوله** او غسل ميت ) معطوف على رفع حدث وكون غسلته مستعملة هو الاصح وانما اطلق محمد نجاستها لانها لا تخلو عن النجاسة غالبا بحر \* اقول قديقال انه مبنى على ما هو قول العامة واعتمده في البدائع من ان نجاسة الميت نجاسة خبت لانه حيوان دموي لانه نجاسة حدث وعليه فلا حاجة الى تأويل كلام محمد وسنوضحه في اول فصل البئر ويجوز عطفه على ميمزاي ولو من اجل غسل ميت لانه يندب الوضوء من غسل الميت كما مر ( **قوله** بنية السنة ) قيد به في البحر اخذا من قول المحيط لانه اقام به قربة لانه سنة اه قل في النهر وعليه فينبغي اشتراطه في كل سنة كغسل الفم والانف ونحوهما وفي ذلك تردد اه قال الرمل ولا تردد فيه حتى لو لم يكن جنبا وقصد بغسل الفم والانف ونحوهما مجرد التنظيف لاقامة القربة لا يصير مستعملا ( **قوله** او لاجل رفع حدث ) مفاد الملام انه قصد رفع الحدث فيكون قربة ايضا مع ان المراد ما هو اعم كما افاده الشارح بقوله ولو مع قربة فكان الاولى ان يقول اوفى رفع حدث تأمل ( **قوله** كوضوء محدث ) فانه ان كان منويا اجتمع فيه الامران والا كما لو كان للتبرد فرفع الحدث فقط ( **قوله** ولو للتبرد ) قيل فيه خلاف محمد بناء على انه لا تستعمل عنده الا باقامة القربة اخذا من قوله فيما لو انغمس في البئر لطلب الدلو بأن الماء طهور قال السرخسي والصحيح عنده استعماله بازالة الحدث الا للضرورة كمسألة البئر وتماه في البحر ( **قوله** فلو توضع متوضي الحي ) محترز قول المصنف لاجل قربة او رفع حدث لكن اوردان تعليم الوضوء قربة فينبغي ان يصير الماء مستعملا واجاب في البحر وتبعه في النهر وغيره بأن التوضؤ نفسه ليس قربة بل التعليم وهو امر خارج عنه ولذا يحصل بالقول ( **قوله** او لطين ) اي ونحوه كوسخ لعدم ازالة الحدث واقامة القربة وكذا لو وصلت شعر آدمي بذؤابتها فغسلته لم يصير مستعملا لانه لم يبق له حكم البدن بخلاف ما غسل رأس مقتول قد بان منه وتماه في البحر \* ( **فأئده** ) \* قال سيدي عبد الغني الظاهر ان المحدث تكفيه غسلة واحدة عن الطين ونحوه وعن الحدث بخلاف النجاسة كما قدمناه ( **قوله** بلانية قربة ) بأن اراد الزيادة على الوضوء الاول وفيه اختلاف المشايخ اما لو اراد بها ابتداء الوضوء صار مستعملا بدائع اي اذا كان بعد الفراغ من الوضوء الاول والا كان بدعة كما مر في محله فلا يصير

ولو مع رفع حدث او من  
ميمز او حائض لعدة عبادة  
او غسل ميت او يدلا كل  
اومنه بنية السنة ( او )  
لاجل (رفع حدث) ولو مع  
قربة كوضوء محدث ولو  
للتبرد فلو توضع متوضي  
للتبردا وتعليم اولطين يده لم  
يصير مستعملا اتفاقا كزيادة  
على الثلاث بلانية قربة

الماء مستعملا وهذا ايضا اذا اختلف الخلق والافلاانه مكرهه بغير لكن قدمنا ان مكرهه  
تكراره في نجاس مرارا **(قوله)** نحو فخذ اي مائيس من اعضاء الوضوء وهو محدث لا جنب  
وقيل يصير مستعملا بناء على القول بخول الحدث الاصغر لكل البدن وغسل الاعضاء رافع  
عن الكل تخفيفا والراجح خلافه اذاده في النهر وافاد سيدى عبدالغنى ان الظاهر ان المراد  
بأعضاء الوضوء ما يشمل المسنونة مع نية فعل السنة تأمل **(قوله)** او ثوب طاهر اي ونحوه  
من الجامدات كالقدور والقصاع والثمار قهستاني **(قوله)** اوداب تؤكل كذا في البحر عن  
المجتبى قال سيدى عبدالغنى وتقيده بالما كولة فيه نظرا لان غيرها كذلك لا تجس الماء  
ولا تسلب طهوريته كاستحار والغارة وسباع البهائم التي لم يصل الماء الى فيها اه وذكر الرحى  
نحوه **(قوله)** او احل اسقاط فرض فيه ما في قوله او لاجل دفع حدث وهذا سبب ثالث  
للاستعمال زاده في الفتح اخذا من مسألة الحب المذكورة ومن تعاليمها المنقول عن الامام  
بسقوط الفرض لانه ليس بقربة لعدم النية ولا رفع حدث لعدم تجزئه كيباتى **(قوله)** هو  
الاصل في الاستعمال اي هو الاصل الذي بنى عليه الحكم بتدنس الماء قل في الفتح لان  
المعلوم من جهة الشارع ان الآلة التي تسقط الفرض وتقام بها القربة تتدنس كمال الزكاة  
تدنس باسقاط الفرض حتى جعل من الاوساخ ثم قال بعده والذي نعلمه ان كلا من التقرب  
والاسقاط مؤثر في التغير الا ترى انه انفرد وصف التقرب في صدقة التطوع واثم التغير  
حتى حرمت على النبي صلى الله عليه وسلم فعرفنا ان كلا اثر تغيرا شرعيا اه اقول ومقتضاه  
ان القربة اصل ايضا بخلاف رفع الحدث لانه لا يتحقق الا في ضمن القربة او اسقاط الفرض  
او في ضمنهما فكان فرعا وبهذا ظهر انه يستغنى بهما عنه فيكون المؤثر في الاستعمال  
الاصلا فقط فيقال هو ما استعمل في قربة سواء كان معها رفع حدث او اسقاط فرض او لا  
او في اسقاط فرض سواء كان معه قربة او رفع حدث او لا ولا هذا ما ظهر لي من فيض  
الفتاح العليم فاعتسه **(قوله)** بأن يغسل اي المحدث او الجنب بعض اعضاءه اي التي يجب  
غسلها احترازا عن غسل المحدث نحو الفخذ كما مر ثم الظاهر انه اراد الغسل بنية رفع الحدث  
ليغير قوله او يدخل يده الخ قال في البرازية وان ادخل الكف للغسل فسد تأمل ثم في الخلاصة  
وغيرها ان كان اصبع او اكثر دون الكف لا يضر قل في الفتح ولا يخلو من حاجته الى تأمل  
وجهه **(قوله)** في حب بالهملة الجرأة والضحمة منهاة موس **(قوله)** لغير اغتراف بل للتبرد  
او غسل يده من طين او عجين فلو قصد الاغتراف ونحوه كاستخراج كوز لم يصير مستعملا  
للضرورة **(قوله)** فانه يصير مستعملا المراد ان ما اتصل بالعضو والفصل عنه مستعمل على  
ما مروياتي **(قوله)** اسقوط الفرض اي فلا يلزمه اعادة غسل ذلك العضو عند غسل بقية  
الاعضاء وهذا التعليق منقول عن الامام كما مر فلا يقال ان العلة زوال الحدث زوالا موقوفا  
كذا في البحر على ان الاصل التعامل بما هو الاصل وقد علمت ان زوال الحدث فرع **(قوله)**  
وان لم يزل الخ كان الاولى اسقاط ان وزيادة انه لم توجد نية القربة كالفعل في البحرا يكون  
بيانا لوجه زيادة هذا السبب الثالث وانه لا يغنى عنه مقبله من السببين كقدمناه وما في النهر  
من انه انما تتم زيادته بتقدير ان اسقط الفرض لاثواب فيه والا كان قربة اعترضه ط بأن

وكغسل نحو فخذ او ثوب  
طاهر اودابة تؤكل (او)  
لاجل (اسقاط فرض)  
هو الاصل في الاستعمال  
كأنه عليه الكمال بأن  
يغسل بعض اعضاءه او  
يدخل يده او رجله في حب  
لغير اغتراف ونحوه فانه  
يصير مستعملا لسقوط  
الفرض اتفاقا وان لم يزل  
حدث عضوه

او جنبته ما لم يتم اعدده  
تجزئتهما زوالا وثبوتا على  
المعتمدة قلت وينبغي ان يزداد  
او سنة ليعم المضمضة  
والاستنشاق فتأمل (اذا  
انفصل عن عضو وان لم  
يستقر) في شئ على المذهب  
وقيل اذا استقر ورجح  
للحرج ورد بأن ما يصب  
منديل المتوضئ وشيابه عفو  
اتفاقا وان كثر (وهو ظاهر)  
ولو من جنب وهو الظاهر  
لكن يكره شربه والعجن  
به تنزيها للاستقدار وعلى  
رواية نجاسته تحريما

قوله في الكافي الخ هكذا  
ينحطه ولعل الأولى ان  
يقول صاحب الكافي الخ  
او نحو ذلك تأمل اه  
مصححه

اسقاط الفرض لا يتوقف على النية ولا ثوب بدونها فكيف يمكن ان يكون قربة (قوله  
جنبته) اي جنبه العضو المغسول في صورة الحدث الاكبر (قوله ما لم يتم) اي ما لم يغسل  
بقية الاعضاء (قوله على المعتمد) دل الشيخ قاسم في حواشي المجمع الحدث يقال بمعنىين  
بمعنى المانعة الشرعية عما لا يحل بدون الطهارة وهذا لا تجزأ بلا خلاف عند ابي حنيفة  
وصاحبيه وبمعنى النجاسة الحكمية وهذا تجزأ ثبوتا وارتقاغا بالاخلاف ايضا وصيرورة  
الماء مستعملا بازالة النجاسة اه اقول والظاهر انه اراد تجزئى الثانى ثبوتا كما في الحدث  
الاصغر بالنسبة للاكبر فانه يحل بعض اعضاء البدن وفي عدم تجزئى الاول بالاخلاف نظر لما  
قدمه الشارح من الخلاف في جواز القراءة ومس المصحف بعد غسل النعم واليد تأمل (قوله  
وينبغي ان يزداد اوسنة) فيه ان السنة لانقام الابنية فيدخل في قوله لاجل قربة وان قصد  
بغسل نحو النعم والانف مجرد التنظيف لم يصير مستعملا كما مر عن الرملى فلم توجد السنة ثم  
رأيت في حاشية ح ثم قال وكأنه الى هذا اشار بقوله فتأمل (قوله وقيل اذا استقر) اي بشرط  
ان يستقر في مكان من ارض او كف او ثوب ويسكن عن التحرك وحذفه لانه اراد  
بالاستقرار التام منه وهذا قول طائفة من مشايخ بلخ واختاره فخر الاسلام وغيره وفي  
الخلاصة وغيرها انه المختار الا ان العامة على الاول وهو الاصح واثم الخلاف يظهر فيما لو  
انفصل فسقط على انسان فاجراه عليه صح على الثانى لا الاول نهر قلت وقدم ان اعضاء  
الغسل كعضو واحد فلو انفصل منه فسقط على عضو آخر من اعضاء الغسل فاجراه عليه صح  
على التواين (قوله ورجح للحرج) لانه لو قيل باستعماله بالانفصال فقط لتنجس ثوب المتوضئ  
على القول بنجاسة الماء المستعمل وفيه حرج عظيم كافي غاية البيان (قوله عفو اتفاقا) اي  
لامؤاخذه فيه حتى عند القائل بالنجاسة للضرورة كافي البدائع وغيرها (قوله وهو ظاهر  
الح) رواه محمد عن الامام وهذه الرواية هي المشهورة عنه واختارها المحققون قالوا عاينها  
الفتوى لافرق في ذلك بين الجنب والمحدث واستثنى الجنب في التجنيس الا ان الاطلاق اولى  
وعنه التخفيف والتغايط ومشايخ العراق نفوا الخلاف وقالوا انه طاهر عند الكل وقد دل  
في المجتبى صحت الرواية عن الكل انه طاهر غير ظهور الاشتغال بتوجيه التغايط والتخفيف  
مما لا جدوى له نهر وقد اطال في البحر في توجيه هذه الروايات ورجح القول بالنجاسة من جهة  
الدليل اتموته (قوله وهو الظاهر) كذا في الذخيرة اي ظاهر الرواية وممن صرح بان رواية  
الطهارة ظاهر الرواية وعابها الفتوى في الكافي والمصنف كافي شرح الشيخ اسمعيل (قوله  
لكن الح) دفع لما قد يتوهم من عدم كراهة شربه على رواية الطهارة ومثل الشرب التوضؤ  
في المسجد من غير ما اعدله وفي البحر عن الحائية او توضأ في اناء في المسجد جاز عندهم (قوله  
وعلى) متعلق بيكره محذوفا معطوف على يكره المذكور (قوله تحريما) قال في البحر ولا يخفى  
ان الكراهة على رواية الطهارة اما على رواية النجاسة فحرام لقوله تعالى ويحرم عليهم الجثث  
والنجس منها اه واجاب الشارح تبعا للنهر واقره النهر بحمل الكراهة على التحريمية لان  
المطلق منها ينصرف اليها قلت ويؤيده ان نجاسة المستعمل على القول بها غير قطعية ولذا  
عبروا بالكراهة في لحم الحمار ونحوه \* (فرع) \* الماء اذا وقعت فيه نجاسة فان تغير وصفه

لم يجر الانقاع به بحال والاجاز كبل العين وسقى الدواب بجر عن الخلاصة (قوله ليس يظهر)  
 اى ليس بمظهر (قوله على الراجح) مرتبط بقوله بل لحدث اى نجاسة حقيقية فانه يجوز ان التها  
 بغير الماء المطبق من المائعات خلافاً لمحمد (قوله فرع الح) هذا ما عبر عنه في الكثر وغيره  
 بقوله ومسألة البئر جحط فاشار بالجيم الى ما قل الامام ان الرجل والماء نجسان وبالحاء الى  
 ما قل الثاني انهما بمخالهما وبالحاء الى ما قل الثالث من طهارتهما ثم اختلف التصحيح  
 في نجاسة الرجل على الاول فقيل للجنابة فلا يقرأ القرآن وقيل لنجاسة الماء المستعمل فيقرأ اذا  
 غسل فاه واستغسله في الحائض قلت ومبنى الاول على تجسس الماء لسقوط فرض الغسل عن  
 بعض الاعضاء بأول الملاقاة قبل تمام الاعمال والثاني على انه بعد الخروج من الجنابة كما  
 يفيد ما في البحر عن الحائض وشروح الهداية وينبغي على الاول ان تكون النجاسة نجاسة  
 الماء ايضا لا الجنابة فقط تأمل ومبنى قول الثاني على اشتراط الصب في الخروج من الجنابة  
 في غير الماء الجاري وما في حكمه ومبنى قول الثالث على عدم اشتراطه ولم يصير الماء مستعملاً  
 للضرورة كذا قرره في البحر وغيره (قوله في محدث) اى حدثا اصغرا واكبرا جنابة  
 اوحيضا او نفاسا بعد انقطاعهما اما قبل الانقطاع وليس على اعضائهما نجاسة فهما  
 كالظاهر اذا انغمس للتبرد لعدم خروجها من الحيض فلا يصير الماء مستعملاً بجر عن الحائض  
 والخلاصة وتامه في ح (قوله في بئر) اى دون عشر في عشر ح اى وليست جارية  
 (قوله لدلو) اى لاستخراجه وقيد به لانه لو كان للاغتسال صار مستعملاً اتفاقا قال في النهر  
 اى بين الامام والثالث لما مر من اشتراط الصب على قول الثاني اه وذكروه في البحر بخلاف قول  
 والظاهر ان اشتراط الصب على قول الثاني عند عدم النية لقيامه مقامها كما يدل عليه ما يأتي  
 من تصريحه بقيام التذلل مقامها فدبر (قوله او تبرد) تبع في ذكره صاحب البحر والنهر  
 بناء على ما قيل انه عند محمد لا يصير الماء مستعملاً الابنية القربة وقدمنا ان ذلك خلاف  
 الصحيح عنده وان عدم الاستعمال في مسألة البئر عنده هي الضرورة والضرورة في التبرد  
 فلذا اقتصر في الهداية على قوله لطلب الدلو (قوله مستجيبا بالماء) قيد به لانه لو كان بالاحجار  
 تجسس كل الماء اتفاقا كفي البرازية نهر قلت وفي دعوى الاتفاق نظر فقد نقل في التارخانية  
 اختلاف التصحيح في التجسس وعدمه اى بناء على ان الحجر مخفف او مطهر ورجح في الفتح  
 الثاني نعم الذي في اكثر الكتب ترجيح الاول كما افاده في تنوير البصائر وتام الكلام عليه  
 سيأتي في فصل الاستنجاء ان شاء الله تعالى (قوله ولا نجس عليه) عطف عام على خاص فلو كان  
 على بدنه او ثوبه نجاسة تجسس الماء اتفاقا (قوله ولم ينو) اى الاغتسال فلو نواه صار مستعملاً  
 بالاتفاق الا في قول زفر سراج وهذا مؤيد لما قدمناه من انه عند الثاني مستعمل ايضا والمراد  
 انه لم ينو بعد انغمسه في الماء فلا ينافي قوله لدلو افاده ط (قوله ولم يتدلك) كذا في المحيط  
 والخلاصة وظاهره انه لو نزل للدلو وتلك في الماء صار مستعملاً اتفاقا لان التذلل فعل منه  
 قائم مقام النية فصار كالو نزل للاغتسال بجر ونهر فتنبه وقيد في شرح النية الصغير بما اذا  
 لم يكن تذلك لازالة الوسخ (قوله والاصح الح) هذا القول غير الاقوال الثلاثة المارة المرموز  
 اليها بجحط ذكره في الهداية رواية عن الامام قل في البحر وعن ابن خنيفة ان الرجل طاهر

مطلب  
مسألة البئر جحط

(و) حكمه انه (ليس  
 بظهور) لحدث بل لحدث  
 على الراجح المعتمد (فرع)  
 \* اختلف في محدث انغمس  
 في بئر لدلو او تبرد مستجيبا  
 بالماء ولا نجس عليه ولم ينو  
 ولم يتدلك والاصح انه  
 طاهر والماء مستعمل  
 لاشتراط الانفصال  
 للاستعمال



لان الماء لا يعطى له حكم الاستعمال قبل الانفصال من العضو قل الزبالي والهندي  
 وغيرها تبعاً لصاحب الهداية وهذه الرواية اوفق الروايات اى للقياس وفي فتح القدير  
 وشرح المجمع انها الرواية المصححة ثم قال في البحر فعلم ان المذهب المختار في هذه المسئلة ان  
 الرجل طاهر والماء طاهر غير طهور اما كون الرجل طاهراً فقد علمت تصحيحه واما كون  
 الماء المستعمل كذلك على الصحيح فقد علمه ايضا بما قدمناه اه ومثله في الحلية وبه علم ان  
 هذا ايس قول محمد لان عنده لا يصير الماء مستعملاً للضرورة كما مر واما الامام فلم يعتبر  
 الضرورة هنا بل حكم باستعماله اسقوط الفرض كما تقدم تقريره ولو اعتبر الضرورة لم يصح  
 الخلاف المرموز له نعم ذكر في البحر عن الجرجاني انه انكر الخلاف اذ لانص فيه وانه لا يصير  
 مستعملاً كما لو اغترف الماء بكفه للضرورة بلا خلاف اقول وهو خلاف المشهور في كتب  
 المذهب من اثبات الخلاف ومن ان الذي اعتبر الضرورة هو محمد فقط وكأن غيره لم يعتبرها  
 لندرة الاحتياج الى الانغماس بخلاف الاحتياج الى الاعتراف باليد فافهم **(قوله)** والمراد  
 (الح) صرح به في الحلية والبحر والنهر ورده العلامة المتقدم في شرح نظم الكثر بانه تأويل  
 بعيد جداً وقوله على ما مر اى من انه لا فرق بين الملقى والملاق وهذه مسألة الفساق وقد علمت  
 ما فيها من المعتزلة العظيم بين العلماء المتأخرين **(قوله)** وكل اهاب الخ) الاهاب بالكسر اسم  
 للجباه قبل ان يدبغ من ماء كحل او غيره جمعه اهب بضمين ككتاب وكتب فاذا دبغ سمى اديماً  
 وصراً وجرباً كما في النهاية واما ذكر المصنف الدباغة في بحث المياه وان كان المناسب  
 ذكرها في تطهير التجاسات استطراداً اما صلوح الاهاب بعد دبغه ان يكون وعاء للمياه كما في النهر  
 وغيره واليه اشار الشارح بقوله ويتوضأ منه او لان الدبغ مطهر في الجملة كما في القهستاني  
 او لانه في قوة قولنا يجوز الوضوء بما وقع فيه اهاب دبغ كما نقل عن حواشي عصام **(قوله)**  
 ومثله المثانة والكرش) المثانة موضع البول والكرش بالكسر وككتف الكل محتر بمنزلة  
 المعدة للانسان قاموس ومثله الامعاء وفي البحر عن التجنيس اصباح امعاء شاة ميتة تصلى وهي  
 معه جاز لانه يتخذ منها الاوتار وهو كالدباغ وكذلك لودبغ المثانة فجعل فيها ابن جاز وكذلك  
 الكرش ان كان يقدر على اصلاحه وقال ابو يوسف في الاملاء انه لا يطهر لانه كاللحم اه **(قوله)**  
 فلاولى وما دبغ) اى حيث كان الحكم غير قاصر على الاهاب فلاولى الايمان بما الدابة على  
 العموم ط **(قوله)** دبغ) الدباغ ما يمنع التثنية والفساد والذي يمنع على نوعين حقيق كالقرظ  
 والشب والغنص ونحوه وحكمى كالترتيب والتشميس والانتفاء في الريح ولو جف ولم يستحل  
 لم يطهر زبالي والقرظ بالظاء المعجمة لا باضاد ورق شجر السلم يفتحان والشب بالباء الموحدة  
 وقيل بالثاء المثانة وذكر الازهرى انه تصحيف وهو بنت طيب الرائحة مر العليم يدبغ به افاده  
 في البحر **(قوله)** ولو بشمس) اى ونحوه من الدباغ الحكمى و اشار به الى خلاف الامام  
 الشافعى والى انه لا فرق بين نوعي الدباغة في سائر الاحكام قل في البحر الا في حكم واحد وهو  
 انه لو اصابه الماء بعد الدباغ الحقيقي لا يعود نجساً باتفاق الروايات وبعد الحكمى فيه روايتان  
 اه والاصح عدم العود قهستانى عن المضمرات وقيد الخلاف في مختارات النوازل بما اذا  
 دبغ بالحكمى قبل الغسل بالماء قل فلو بعده لا يعود نجاسته اتفاقاً **(قوله)** وهو يحتملها) اى

والمراد ان ما اتصل باعضائه  
 وانفصل عنها مستعمل لا  
 كل الماء على ما مر (وكل  
 اهاب) ومثله المثانة  
 والكرش قال القهستاني  
 فلاولى وما (دبغ) ولو  
 بشمس (وهو يحتملها)

دباب  
 في احكام الدباغة

الدباغة محدودة من دبح وقد في البحر انه لاحاجة الى هذا التقيد لان قوله وكل اهاب لا يتناول ما لا يشتمل الدباغة كما صرح به في الفتح (قوله طهر) بضم التاء والفتح افضح حموى (قوله فيسبى به الخ) افرد طهارة تدره وباضته لاطلاق الاحاديث الصحيحة خلافا لما لك لكن اذا كان جلد حيوان ميت ما كون النجس لا يجوز أكله وهو الصحيح لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة وهذا جزء منها وقد عليه الصلاة والسلام في شاة ميمونة رضى الله عنها انما يحرم من الميتة أكلها مع امره لهم بالدباغ والانتفاع اما اذا كان جلد ما لا يؤكل فانه لا يجوز أكله اجماعا لان الدباغ فيه ليس باقوى من الذكاة وذكاته لا يبيحه فكذا دباغه بجر عن السراج (قوله وعيه) اى وبناء على مذكر من ان ما لا يشتمل الدباغة لا يطهر (قوله جلد حية صغيرة) اى لانه امة اما لا ادم لها فهي طاهرة لما تقدم انها لو وقعت في الماء لا تقسده افاده ح (قوله امة مقيصها) اى الحية كفي البحر عن السراج وطاهر ولو كبيرة قال الرحمتى لانه لا تخلو الحية فهو كالشعر والعظم (قوله وفأرة) بالهمزة وتبدل الذ (قوله بذكاة) بالذال المعجمة اى ذبح (قوله لتقيدها) اى الذكاة والدباغ بما يحتمله اى يشتمل الدباغ وكان الاولى افراد الضمير ايعود على الذكاة فقط لان تقيد الدباغ بذلك مفسر ح به قبله وعبارة البحر عن التجنيس لان الذكاة انما تقام مقام الدباغ فيما يحتمله وفي ابى السعود عن خط الشرنبالى الذى يظهرلى الفرق بين الذكاة والدباغة خروج الدم المسفوح بالذكاة وان كان الجلد لا يحتمل الدباغة اه قلت لكن اكثر الكتب على عدم الفرق كما يأتى (قوله خلا جلد خنزير الخ) قيل ان جلد الآدمى كجلد الخنزير في عدم الطهارة بالدبح لعدم التقابلية لان لهما جلودا مترادفة بعضها فوق بعض فالاستثناء منقطع وقيل ان جلد الآدمى اذا دبح طهر لكن لا يجوز الانتفاع به كسائر اجزائه كالنص عليه في الغاية وحينئذ فلا يصح الاستثناء واجب بان معنى طهر جاز استعماله والعلاقة السببية والمسببية لا لزوم كما قيل اذ لا يلزم من الطهارة جواز الانتفاع كما علمته لكن علة عدم الانتفاع بهما مختلفة ففي الخنزير لعدم الطهارة وفي الآدمى لكرامته كما اشار اليه الشارح قل في النهر وهذا مع ما فيه من العدول عن المعنى الحقيقي اولى اه اى موافقته المتقول في المذهب والى اختياره اشار الشارح بقوله ولو دبح طهر قال ط وانما قدر جلد لان الكلام فيه لا في كل الماهية (قوله فلا يطهر) لانه نجس العين بمعنى ان ذاته بجميع اجزائه نجسة حيا وميتا فليست نجاسته لما فيه من الدم كنجاسة غيره من الحيوانات فلذا لم يقبل التطهير في ظاهر الرواية عن اخبارنا الا في رواية عن ابى يوسف ذكرها في المية (قوله وقدم الخ) لما كانت البداءة بالنسبة وتقديمه على غيره تقيد الاهتمام بشأنه وشرفه على ما بعده بين ان ذلك في غير مقام الالهة ام فيه فلا شرف يؤخر كقوله تعالى لهدمت صوامع الآيات لان الهدم اهانة فهدمت صوامع الصابئة او الرهبان وبيع النصارى وصلوات اليهود اى كنائسهم واخرت مساجد المسلمين لشرفها وهنا الحكم بعدم الطهارة اهانة كذا قيل اقول وانما تظهر هذه التكة على ان الاستثناء من الطهارة لامن جواز الاستعمال الثابت للمستثنى منه فن عدمه الثابت للمستثنى ليس باهانة (قوله وان حرم استعماله) اى استعمال جلده او استعمال الآدمى بمعنى اجزائه وبه يظهر التفرع

طهر) فيصلى به ويتوضأ منه (ولا) يحتملها (فلا) وعليه (فلا يطهر جلد حية) صغيرة ذكره الزيلعي اما مقيصها فبهر (وفأرة) كما انه لا يطهر بذكاة لتقيدها بما يحتمله (خلا) جلد (خنزير) فلا يطهر وقدم لان انتفاء للالهة (وآدمى) فلا يدب لكرامته ولو دبح طهر وان حرم استعماله حتى لو طحن عظمه في دقيق لم يؤكل في الاصح

بعده **(قوله احتراماً)** أى لانجاسة **(قوله)** وافاد كلامه حيث ليستثن من مطلق الاهدب سوى الخنزير والآدمى **(قوله)** وهو المعتمد اما فى الكلب فبناء على انه ليس بنجس العين وهو اصح التصحيحين كما أتى واما فى الفيل فكذلك كما هو قولهما وهو الاصح خلاف محمد فقد روى البيهقى انه صلى الله عليه وسلم كان يمشط بمشط من عاج وفسره الجوهري وغيره بعظم الفيل قال فى الحلية وخطي الخطابي فى تفسيره له بالذبل اه والذبل بالذال المعجمة جلد السلحفاة البحرية او البرية او عظم ظهر دابة بحرية قاموس وفى الفتح هذا الحديث يبطل قول محمد بنجاسة عين الفيل **(قوله بدباغ)** بدل من الضمير المجرور باعادة الجار فلا يظهر بذكاة ما لا يظهر بالدباغ مما لا يحتمله كما مر فلوصلى ومعه جلد حية مذبوحة أكثر من قدر الدرهم لا تجوز صلاته كما فى المحيط والحانية والولوالحلية وما فى الخلاصة من ان الحية والفأرة وكل ما لا يكون سورة نجسا لوصلى بلحمه مذبوحا تجوز مشكل كفى الفتح وتماه فى الحلية قلت وعنايه فلوصلى ومعه ترياقي فيه لحم حية مذبوحة لا تجوز صلاته لو أكثر من درهم وصرح فى الوهبانية بأنه لا يؤكل وهو ظاهر فتنبه وخرج الخنزير فانه لا يظهر بالدباغ كما مر فلا يظهر بالذكاة كفى المنية والظاهر ان الآدمى كذلك وان قلنا بطهارة جلده بالدباغ فلودبح ولم تثبت له الشهادة ثم وقع فى ماء قايل قبل تغسله افسده ولم أر من صرح به نعم رأيت فى صيد غرر الافكار ان الذكاة لا تعمل فى الخنزير والآدمى كما لا تعمل الدباغة فى جلدها تأمل **(قوله على المذهب)** أى ظاهر المذهب كفى البدائع بحر لحديث لا تنفعوا من الميتة باهاب رواد اصحاب السنن والاهداب ما لم يدبغ فيدل على توقف الانتفاع قبل الدبغ على عدم كونها ميتة أى والذكاة ليست امانة افاده فى شرح المنية وقيل انما يظهر جلده بالذكاة اذا لم يكن سورة نجسا **(قوله لا يظهر لحمه)** أى لحم الحيوان ذى الاهداب فالضمير عائد الى ما على تقدير مضاف او بدونه والاضافة لادنى مناسبة تأمل **(قوله هذا اصح ما يفتى به)** افاد ان مقابله مصحح ايضا فقد صححه فى الهداية والتحفة والبدائع ومشى عليه المصنف فى الذبائح كالكنز والدرر والاول مختار شراح الهداية وغيرهم وفى المراج انه قول المحققين وما ذكره الشارح عبارة مواهب الرحمن وقال فى شرحه المسمى بالبرهان بعد كلام فجاز ان تعتبر الذكاة مطهرة لجلده للاحتياج اليه للصلاة فيه وعليه ولدفع الحر والبرد وسترا العورة بلبسه دون لحمه لعدم حل اكله المقصود من طهارته وتماه فى حاشية نوح والحاصل ان ذكاة الحيوان مطهرة لجلده ولحمه ان كان الحيوان ما كولا والا فان كان نجس العين فلا تظهر شيئا منه والا فان كان جلده لا يحتمل الدباغة فكذلك لان جلده حينئذ يكون بمنزلة اللحم والا فيظهر جلده فقط والآدمى كالخنزير فيما ذكر تعظيما له **(قوله من الاهداب)** هو ان يكون الذابح مسلما حلالا خارج الحرم او كتابيا **(قوله فى المحل)** أى فبأين اللبنة والحيين وهذه الذكاة الاختيارية والظاهر ان مثلها الضرورية فى أى موضع اتفق حلية واليه يشير كلام القنية قهستانى **(قوله بالتسمية)** أى حقيقة او حكما بان تركها ناسيا **(قوله)** والاول اظهر وهو المذكور فى كثير من الكتب بحر **(قوله لان ذبح الجوسى)** أى ومن فى معناه ممن لم يكن اهلا كالوثنى والمرتد والمحرّم **(قوله كلا ذبح)** لحكم الشرع بأنه ميتة فيما يؤكل **(قوله وان صحح الثانى)** يوهّم ان الاول لم يصحح مع انه فى القنية نقل تصحيح القولين

احتراما وافاد كلامه طهارة  
جلد كلب وقيل وهو المعتمد  
(وما) أى اهاب (ضهره)  
بدباغ (طهر بذكاة) على  
المذهب (لا) يظهر (لحمه)  
على قول (الاكثران)  
كان (غير ما كولا) هذا  
اصح ما يفتى به وان قل  
فى الفيض الفتوى على  
طهارته (وهل يشترط)  
لطهارة جلده (كون ذكاة  
شرعية) بأن تكون من  
الاهل فى المحل بالتسمية  
(قيل نعم وقيل لا والاول  
اظهر) لان ذبح الجوسى  
وتارك التسمية عمدا كلا  
ذبح (وان صحح الثانى)  
صححه الزاهدى فى القنية  
والجنتي

فكان الأولى ان يزيد ايضا **(قوله واقره في البحر)** جب ذكر انه في المعراج نقل من تحتى  
والقنية تصحيح التنى ثم قال وصاحب القنية هو صاحب اجتنى وهو الامام الزاهد المشهور  
علمه وفقهه ويدل على ان هذا هو صاحب النسخ ان صاحب النهاية ذكر هذا الشرط اى كون الذكة  
شرعية بصيغة قيل معزيا الى الحالية **(قوله كسنباج)** بالكسر اى جلده **(قوله)**  
**(فنجس)** اى فلا تجوز الصلاة فيه مما يغسل منه **(قوله فغسله افضل)** لان الاخذ بما هو  
الوثيقة في موضع الشك افضل اذا يؤيد في الخروج ومن هنا قلوا لا بأس بلبس ثياب اهل  
الذمة والصلاة فيها الا الاضرار والسر او بل فانه تكره الصلاة فيها لقربها من موضع الحدث  
وتجوز لان الاصل الطهارة وتوارث بين المسلمين في الصلاة بآداب الغنائم قبل الغسل وتمامه  
في الحالية ونقل في القنية ان الجلود التي تدبغ في بلدنا ولا يغسل مذبحتها ولا تنطق في التجاسات  
في دبرها ويلقونها على الارض النجسة ولا يغسلونها بعد تدبغ في بي طهرة يجوز اتخاذه  
الخفاف والمكعب وغلاف الكتب والمشط والقرباب والدلاء رطبا وباسا اى اقول ولا يخفى  
ان هذا عند الشك وعدم العلم بنجاستها **(قوله وشعر الميتة الح)** مع ما عطف عليه خبره  
قوله الآتى طاهر بدمر من حديث الصحيحين من قوله عليه الصلاة والسلام في شاة ميمونة  
انما حرم اكلها وفي رواية اخرى فدل على ان ما عدا الدم لا يحرم فدخلت الاجزاء المذكورة وفيها  
احاديث اخر صريحة في البحر وغيره ولان المعهود فيها قبل اموت الطهارة فكذا بعده لانه  
لا يلحقها واما قوله تعالى من نجى العظام الآية فجوابه مع تعريف الموت بانه وجودى او عدمى  
اطال فيه صاحب البحر فراجع وذكرك ذلك في بحث المباد لا فائدة انه اذا وقع فيها لا نجسها وفي  
التمهاتى الميتة ما زالت روحه بلا تذكية **(قوله على المذهب)** اى على قول ابى يوسف الذى  
هو ظاهر الرواية ان شعره نجس وصححه في البدائع ورجحه في الاختيار فوصلى ومعه منه اكثر  
من قدر الدرهم لا تجوز ولو وقع في ماء قليل نجسه وعند محمد لا نجسه افاده في البحر وذكر  
في الدرر انه عند محمد طاهر لضرورة استعماله اى للخرازين قل العلامة المقدسى وفي زماننا  
استغنوا عنه اى فلا يجوز استعماله لزوال الضرورة الباعثة للحكم بالطهارة نوح افدى  
**(قوله على المشهور)** اى من طهارة العصب كجرب به في الوقية والدرر وغيرها بل ذكر  
في البدائع وتبعه في الفتح انه لا خلاف فيه لكن تعقبه في البحر بانه في غاية البيان ذكر فيه  
روايتين احدهما انه طاهر لانه عظم والاخرى انه نجس لان فيه حياة والحس يقع به وصح  
في السراج الثانية **(قوله الحالية عن الدسومة)** قيد للجميع كفى التمهاتى فخرج الشعر  
المتوف وما بعده اذا كان فيه دسومة **(قوله)** وكذا كل ما تلخه الحياة وهو ما لا يتألم الحيوان  
بقطعه كالريش والمنقار والخفاف **(قوله حتى الانفة)** بكسر الهمزة وقد تشدد الحاء  
وقد تكسر الفاء والمنفحة والبنفحة شئ واحد يستخرج من بطن الجنى الرضيع اصفر فيعصر  
في صوفة فيغلظ به الجنى فاذا كل اخدى فيه وكرش وتفسير الجوهرى الانفة بالكسر سهو  
قاموس بالحرف وفيه **(قوله على الرجح)** اى الذى هو قول الامم ولم أر من صرح بترجيحه  
واعلاه اخذه من تقديم صاحب الماتى له وتاخره قولهما كما هو عدته فيما يرجحه وعبارته مع  
اسم صرح وانفة الميتة ولو ممتعة وسبها طاهر كما ذكره خلافا لهما لتجسيمها نجاسة محل قلنا

قوله يجوز اتخاذه لعله  
سقط من قلمه صالة اتخاذه  
وهو انفس منها اى مصححه

واقره في البحر \* (فرع)  
ما يخرج من دار الحرب  
كسنباج ان علم دبره طاهر  
فطاهر او نجس فنجس  
وان شك فغسله افضل  
(وشعر الميتة) غير الخنزير  
على المذهب (وعظمتها  
وعتسها) على المشهور  
(وحافرها وقرنها) الحالية  
عن الدسومة وكذا كل  
ما تلخه الحياة حتى الانفة  
واللبن على الرجح

نجاسته لا تؤثر في حال الحياة اذ اللبن الخارج من بين فرث ودم طاهر فكذا بعد الموت اه ثم اعلم ان الضمير في قول الملتقى ولبنها عائد على الميتة والمراد به اللبن الذي في ضرعها وليس عائدا على الانفحة كنفهم المحشى حيث فسرهما بالجلدة وعزى الى الملتقى طهارتها لان قول المشرح ولو مائة صريح بان المراد بالانفحة اللبن الذي في الجلدة وهو انوافق لما مر عن القاموس وقوله لتجسسها الخ صريح في ان جلدتها نجسة وبه صرح في الحلية حيث قل بعد التعليل المار وقد عرف من هذا ان نفس الوعاء نجس بالاتفاق اه ولدفع هذا الوهم غير العبارة في مواهب الرحمن فقال وكذا لبن الميتة وانفحتها ونجسها وهو الاظهر الا ان تكون جامدة فتظهر بالغسل اه وافاد ترجيح قولهما وانه لا خلاف في اللبن على خلاف ما في الملتقى والمشرح فافهم

(قوله وشعر الانسان) المراد به ما أين منه حيا والافطهارة ما على الانسان مستغنية عن البيان وطهارة الميت مدرجة في بيان الميتة كذا نقل عن حواشي عصام والاولى اسقاط حيا وعن محمد في نجاسة شعر آدمي وظفروه وعظمه روايتان والصحيح الطهارة سراج (قوله غير المتوف) اما المتوف فتحس بحر والمراد رؤسه التي فيها الدسومة اقول وعليه فايقي بين اسنان المشط نجس الماء القليل اذا بل فيه وقت التسريح لكن يؤخذ من المسئلة الآتية كما قال ط ان ما خرج من الجلد مع الشعر ان لم يبلغ مقدار الظفر لا يفسد الماء تأمل (قوله مطلقا) اى سواء كان سنه او سن غيره من حى او ميت قدر الدرهم او اكثر حمله معه او انتمه مكانه كما يعلم من الحلية والبحر (قوله على المذهب) قال في البحر المصرح به في البدائع والكافي وغيرها ان سن آدمي طاهرة على ظاهر المذهب وهو الصحيح لانه لادم فيها والمنجس هو الدم بدائع وما في الذخيرة وغيرها من انها نجسة ضعيف اه (قوله في البدائع نجسة) فانه قال ما أين من الحى ان كان جزءا فيه دم كاليد والاذن والانف ونحوها فهو نجس بالاجماع والا كالشعر والظفر فطاهر عندنا اه ما خصا (قوله وفي الحانية لا) حيث قال صلى واذنه في كمه او اعادها الى مكانها تجوز صلاته في ظاهر الرواية اه ما خصا وعلة في التجنيس بان ما ليس بلحم لا يحل الموت فلا يتنجس بالموت اى والقطع في حكم الموت واستشكله في البحر بما مر عن البدائع وقال في الحلية لاشك انها بما تحلها الحياة ولا تعرى عن اللحم فلذا اخذ الفقيه ابو الليث بالنجاسة واقره جماعة من المتأخرين اه وفي شرح المقدسى قلت والجواب عن الاشكال ان اعادة الاذن وثباتها انما يكون غالبا بعود الحياة اليها فلا يصدق انها ما أين من الحى لانها بعود الحياة اليها صارت كأنها لم تبين ولو فرضنا شخصا مات ثم اعيدت حياته معجزة او كرامة لعاد طاهرا اه اقول ان عادت الحياة اليها فهو مسلم لكن يبقى الاشكال لو صلى وهي في كمه مثلا والاحسن ما اشار اليه المشرح من الجواب بقوله وفي الاشباه الخ وبه صرح في السراج فافى الحانية من جواز صلاته ولو الاذن في كمه لطهارتها في حقه لانها اذنه فلا ينافي ما في البدائع بعد تقيده بما في الاشباه (قوله المنفصل من الحى) اى ما تحلها الحياة كما مر والمراد الحى حقيقة وحكما احتراز عن الحى بعد الذبح كسبأنى بيانه آخر كتاب الذبائح ان شاء الله تعالى وفي الحلية عن سنن ابى داود والترمذى وابن ماجه وغيرها وحسنه الترمذى ما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميت اه (قوله ويفسد الماء) اى القليل (قوله من جلده)

(وشعر الانسان) غير المتوف  
(وعظمه) وسنه معا  
على المذهب واختلاف في  
اذنه في البدائع نجسة وفي  
الحانية لا وفي الاشباه  
المنفصل من الحى كميته الا  
في حق صاحبه فطاهر وان  
كثر ويفسد الماء بوقوع  
قدر الظفر من جلده

قوله وبه صرح في السراج  
اى حيث قل والاذن  
المقطوعة والسن المقطوعة  
طاهران في حق صاحبهما  
وان كانتا اكثر من قدر  
الدرهم الخ اه منه

اى اوله مخبرات التوازل زاد في البحر من صلاة وغيرها او قشره وان كان قبل الامثل  
ما يتناثر من شقوق الرجل ونحوه لا يفسد الماء. (قوله لا يفسد الماء) اى لانه عصب بحر وظاهره  
انه لو كان فيه دسومة فحكمها كالجلد و يحتم تأمل (قوله رده مسك طاهر) اولى من قول  
الكثير انه معفو عنه لانه ليس بدم حقيقة بدليل انه يبيض في الشمس والدم يسود بهازيلى  
(قوله ليس الكلب نجس العين) بل نجاسته نجاسة لحمه ودمه ولا يظهر حكمها وهو حي  
مادامت في معدتها كنجاسة باطن المصلى فهو كغيره من الحيوانات (قوله وعليه الفتوى)  
وهو الصحيح والاقرب الى الصواب بدائع وهو ظاهر امتون بحر ومتنضى عموم الاداة فتح  
(قوله فيلح الخ) هذه الفروع بعضها ذكرت احكامها في الكتب هكذا وبعضها بالعكس  
والتوفيق بالتخريج على القولين كما بسطه في البحر وما في الحاشية من تفيد البيع بانعلم  
فالظاهر انه على القول الثاني بدليل انه ذكر انه يجوز بيع السنور وسباع الوحش والطيور  
معلما كان اولاً تأمل (قوله ويؤجر) الظاهر تقييده بالعلم والحرارة لوقوع الاجارة على المنافع  
ولذا عقبه في عمدة المفتى بقوله والسنور لا يجوز لانه لا يعلم (قوله ويضمن) اى لو اتلفه انسان  
ضمن قيمته لصاحبه (قوله ولا الثوب بالنجاسة) وما في الاول واجبة وغيرها اذا خرج الكلب  
من الماء وانتفض فصاب ثوب انسان افسده لالواصابه ماء المطر لان المبتل في الاول جلده وهو  
نجس وفي الثاني شعره وهو طاهر اه فهو على القول بنجاسة عينه كفي البحر وبأى تمامه قريبا  
(قوله ولا بعضه) اى عض الكلب الثوب (قوله ماء يريقه) فليعتبر رؤية البلة وهو  
اختار نهر عن الصيرفية وعلامتها ابتلال يده بأخذه وتيل لوعض في الرضا نجسه لانه يأخذه  
بشفتة الرطبة لافى الغضب لاخذه باسانه (قوله ولا صلاة حمله الخ) قل في البدائع قل  
مشايخنا من صلى وفي كمه جرو تجوز صلاته وقيدته الفتية ابو جعفر الهندوانى بكونه مشدود  
التم اه وفي المحيط صلى ومعه جرو وكتب أو ما لا يجوز الوضوء بسؤره قيل لم يجز والاصح انه  
ان كان فيه مفتوحا لم يجز لان اعابه يسيل في كمه فينجس لو اكثر من قدر الدرهم ولو مشدودا  
بحيث لا يصل اعابه الى ثوبه جاز لان ظاهر كل حيوان طاهر ولا ينجس الابالوت ونجاسته باطنه  
في معدته فلا يظهر حكمها كنجاسة باطن المصلى اه والاشبه اطلاق الجواز عند امن سيلان  
المقدار المانع قبل الفراغ من الصلاة كما عرفت من مافي البدائع حلية واسار الشارح بقوله ولو  
كيرا الى ان التقييد بالجرو لصحة التصوير بكونه في فمه كفي النهر وشرح المقدسى لالما ظنه  
في البحر من ان الكبير مأواه النجاسات فلا تصح صلاة حمله فانه يرد عليه كما قال المقدسى ان  
الصغير كذلك ثم الظاهر ان التقييد بالحمل في الكم مثلا لاخراج ما لو جلس الكلب على المصلى  
فانه لا يتقيد برابط فمه لما صرح به في الظهيرية من انه لو جلس على حجره صبي ثوبه نجس وهو  
يستمسك بنفسه او وقف على رأسه حمى نجس حازت صلاته اه تأمل (قوله وشرط الحلوانى)  
صوابه الهندوانى كما مر وهو الموجود في البحر والنهر وغيرهما (قوله ولا خلاف في نجاسة  
لحمه) ولذا اتفقوا على نجاسة سؤره المتولد من لحمه فعنى الثوب بطهارة عينه طهارة ذاته مادام  
حيا وطهارة جلده بالبدائع والذكاء وطهارة ملا تحبه الحية من اجزائه كغيره من السباع  
(قوله وطهارة شعره) احده في البحر من المسئلة اشارة آتفا عن الاولولية فيها مبنية

لا بالخضر ( ودمه مسك  
طاهر) واعلم انه ( ليس  
الكلب نجس العين) عند  
الامة وعليه الفتوى وان  
رجح بعضهم النجاسة  
كما بسطه ابن المشقة فيبايع  
ويؤجر ويضمن ويتخذ  
جلده مصلى ودلوا ولو  
اخرج حيا ولم يصب فمه  
الماء لا يفسد ماء البئر  
ولا الثوب بانتفاضه ولا  
بعضه ما لم يريقه ولا  
صلاة حمله ولو كيرا  
وشرط الحلوانى شد فمه  
ولا خلاف في نجاسة لحمه  
وطهارة شعره

على القول بجحاسة عينه وقد صرح فيها بظاهرة شعره وثم في السراج أن حله الكحل  
نجس وشعره طاهر هو المختار اه لان نجاسة جلده مبنية على نجاسة عينه فقد اتفق  
القول بنجاسة عينه والقول بعدمها على ظاهرة شعره ويفهم من عبارة السراج ان القائمين  
بنجاسة عينه اختلفوا في ظاهرة شعره واختاروا ظاهرة وعليه يتبين ذكر الانفاق كمر هذا  
مشكل لان نجاسة عينه تقتضي نجاسة جميع أجزائه ولعل ما في السراج محمول على ما اذا  
كان ميتا لكن ينفيه ممر عن اولوا الجبة نعم في المنح وفي طاهر الرواية اطلق ولم يفصل  
اى انه لو انتفض من الماء فأصاب ثوب انسان افسده سواء كان الليل وصل الى جلده او لا  
وهذا يقتضي نجاسة شعره فأقول (قوله طاهر حلال) لانه وان كان دما فقد تغير فيصير طاهرا  
كر ماذا العذرة خفية والمراد بالتغير الاستحالة الى الحيية وهي من المظهرات عنده وزاد قوله  
حلال لانه لا يلزم من الطهارة الحل كافي التراب منح اى فأما التراب طاهر ولا يخل اكله قل  
في الحلية وقد صرح عن النبي صلى الله عليه وسلم ان المسك اطيب الطيب كبرواه مسلم وحكي  
النووي اجماع المسلمين على طهارته وجواز بيعه (قوله فبؤكل بكل حل) اى في الاضمة  
والادوية اضرورة او لا وفي التاموس انه قد تولى ما مشجع للسوداوى نفع للحفقان والرياح  
الغازية في الامعاء والسموم والسدد بهاى (قوله وكذا نأخذه) بكسر الناء وفتح الجيم وهي  
جلدة يجمع فيها المسك معرب نافه اه شيخ اسمعيل عن بعض الشيوخ لكن قال في المنح فؤها  
مفتوحة في اكثر كتب اللغة (قوله بطاقتا) اى من غير فرق بين رطبها وبابسها وبين ما انفصل  
من المذبوحة وغيرها وبين كونها بحال لو اصابها الماء فسدت او لا اه اسمعيل عن مفتاح  
السعادة وبه ظهر ان ما في الدرر من انها لو كانت رطبة من غير المذبوحة ليست بظاهرة على  
خلاف الاصح (قوله فتح) وكذا في الزباني وصدر التريعة والبحر (قوله وكذا الزباد اشباه)  
اى في قاعدة المشتقة تجلب التيسير وكذا الغبير كافي الدر المنقى وذكر في المنح واحلية طهارة  
الزباد بحثا ولم يجد فيه نقلا لكن في شرح الاشهاد للعلامة البيرى قال في خزانة الروايات  
ناقلا عن جواهر الفتاوى الزباد طاهر ولا يقال انه عرق الهرة وانه مكروه لانه وان كان عرقا  
الا انه تغير وصار طاهرا بلا كراهة وفي شرح المواهب سمعت جماعة من الثقات من اهل الخبرة  
بهذا يقولون انه عرق سنور فعلى هذا يكون طاهرا وفي المنهاجية من مختصر المسائل ان المسك  
طاهر لانه وان كان دما لكنه تغير وكذا الزباد طاهر وكذا الغبير وفي الغاز ابن الشحنة قيل  
ان المسك والغبير ليسا بطاهرين لان المسك من دابة حية والغبير خروء دابة في البحر وهذا القول  
لا يعول عليه ولا يلتفت اليه كما صرح به قاضي حان واما الغبير فالصحيح انه عين في البحر بمنزلة  
القيرو وكلاهما طاهر من اطيب الطيب اه ما حصا وفي تحفة بن حجر وليس الغبير روثا خلافا لمن  
زعمه بل هو نبات في البحر اه وللعلامة البيرى رسالة سماها (السؤل والمراد في جواز  
استعمال المسك والغبير والزباد) (قوله وطهره محمد) اى لحديث العرينين الذين رخص  
لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يشربوا من ابواب الابل لسقم اصابتهم وعليه فلا يفسد الماء  
ما لم يغلب عليه فيخرجه عن الضرورة واثبتون على قواهم ولذا قل في الامداد والفتوى  
على قولهم (قوله لا التداوى ولا غيره) بيان لتعميم في قوله اصلا (قوله عند ابى حنيفة)

مطلب

في المسك والزباد والغبير

طاهر حلال) فيؤكل بكل  
حل (وكذا نأخذه) طاهرة  
(مطابقا على الاصح) فتح  
وكذا الزباد اشباه لاستحائه  
الى الطيبة (وبول ما كحل)  
الدمج (نجس) نجاسة  
مخففة وطهره محمد (ولا  
يشرب) بوله (اصلا)  
لا للتداوى ولا لغيره عند  
ابى حنيفة





العرب من يقاب المهدرة في أبار ويساها فيقول أبار وجمعها في الكسرة بئر بكسر هاءه  
**(قوله)** ليست حيوان) قيد بذلك لأن المصنف بين أحكام الحيوان بنوعيه وفصلها **(قوله)**  
 ولو غنفة) لأن أثر التخفيف وهو انقواء عمادون الربع لا يظهر في الماء فأقسط انه لو أصاب  
 هذا الماء ثوباً فظاهر انه لا يعتبر هذه نجاسة بالحنيفة **(قوله)** او قصيرة بول) اي ولو بول ما كمل  
 اللحم كما مر وسيأتي استثناء ما لا يكتسب الاحتراز عنه كبول الفأرة **(قوله)** شمع) اي ما يجعل  
 في شغل القطع منه الذي لا يخالط عن تلك نجاسة ما يمنع أصابة الماء كشمع ونحوه **(قوله)** ففيه  
 ما في الفأرة) نقله في البحر عن السراج اي فلا راجب فيه ترخ عشرين دوا منه ينتفخ  
 او يتفسخ **(قوله)** على ما مر) اي من ان المعتبر فيه اكبر رأى مبتلى به او ما كان عسراً في عسر  
**(قوله)** على المعتمد) مقابل ما مر من ان لو كان تحتها عشرة في عشرة فهي في حكم الكثير وقد مر  
 ان تصحيح هذا القول غريب مخالف لما أطلقه الجمهور ولذا قل في البحر لا ينبغي ان هذا  
 التصحيح له ثلث لانهدمت مسائل الخطأ المذكورة في كتبهم هـ ما تواءم به القاسي دة نوح  
 أفندي **(قوله)** ولو أنارة بإسالة على المعتمد) وما في خرافة انه من انما لا نجس البئر لأن  
 ليس دبابة ضعيف كما في البحر وأوقعه في الحاية **(قوله)** التنظيف) اي من نجاسة وده  
 سائل كما في الحاية وسيأتي في النجاسات انه يعني عن دم الشهيد ما دام عليه ومغاده انه لو كان  
 عليه دم لا نجس الماء ولذا قل في الحاية ولو وقع الشهيد في الماء القليل لا يفسد الا اذا سال  
 منه الدم اه لكن الظاهر ان معناه انه لو خرج منه دم سائل نجس الماء احترازاً عما اذا كان  
 ما خرج منه ليس فيه قوة السيالان وليس معناه انه سال منه الدم في الماء تأمل نعم ينبغي تنقيد  
 التجنيس بما عليه ثمانية قوة السيالان بما اذا سال في الماء اما لو لم يتصل عنه فلا نجس بأصل  
**(قوله)** والمسلم المغسول) اما قبل غسله فتمسوا على انه يفسد الماء القليل ولا يصح صلاة حائه  
 وبذلك استدلل في المحيط على ان نجاسة الميت نجاسة خبث لانه حيوان ددوى فينجس بالموت  
 كغيره من الحيوانات لا نجاسة حدث وخبثه في الكافي ونسبه في البدائع الى عامة المشايخ  
 كفي جناز البحر اقول وهذا يؤيد ما حملنا عليه كلام محمد في الاصل من ان غسالة الميت نجاسة  
 ويضعف ما مر من تصحيح انها مستعملة لفهمهم **(قوله)** طلقاً) اي غسل اولاً وفي جناز البحر  
 وافقتوا على ان الكافر لا يبر بالصل وان لا يصح صلاة حائه بعده اه اقول وهذا مؤيد  
 ايضاً للقول بأن نجاسة الميت لا يحدث ومؤيد لما قلناه آنفاً فافهم **(قوله)** كسقط  
 أطلقه تبعاً للبحر والتمهستانى وقيد في الحاية بما اذا لم يستهل قل فانه يفسد الماء القليل  
 وان غسل اما اذا استهل فيحكمه حكم الكبير ان وقع بعدما غسل لا يفسد اه وعلى هذا حكم  
 صلاة حائه كما في الحاية ايضاً وفيها ايضاً البيضة الرطبة او المسخلة اذا وقعت من الدجاجة  
 او الشاة في الماء لا تفسده اه وفيه **(قوله)** لما مر) اي في باب المياه من ان غير الدموى  
 كزنبور وعقرب لا يفسد الماء وكذا مائى المولدة كسمك وسرطان فهو تعالى للتقيد في فهمه  
**(قوله)** وانتفخ) اي تورم وتغير عن صفته الحيوان قهستانى وقوله او تمعط او سقط شعره وقوله  
 او تفسخ اي تفرقت أعضؤه غصوا غصوا ولا فرق بين الصغير والكبير كانهرة والآدمى  
 والفيل لانه تفصل بله وهي نجاسة مائة فصارت كقطرة حمر وهذا ورقع ذنب فأرة

ليست شبيون ولو غنفة  
 او قصيرة بول اوده اودب  
 فأرة شمع فوسع ففيه  
 ما في الفأرة ( في بحر دون  
 القدر الكثير ) على ما مر  
 ولا غنفة قلعق على المعتمد  
 ( اودب فيها ) او خارجها  
 والقي فيها ولو فأرة بإسالة  
 على المعتمد الا الشهيد  
 التنظيف والمغسول  
 اما الكافر فينجسها مطلقاً  
 كسقط ( حيوان دموى )  
 غير مائى لما مر ( وانتفخ )  
 او تمعط او ( تفسخ )  
 ولو تفسخه خارجها ثم  
 وقع فيها ذكره الوانى

اقول وجه مسألة السقط  
 انه اذا لم يستهل لا يعطى  
 حكم الآدمى من كل وجه  
 ولذا لا يصلى عليه ولو كان  
 يظهر بالغسل صلى عليه  
 فهو في حكم الجيفة من  
 سائر الحيوانات بخلاف  
 ما اذا استهل اي علمت  
 منه علامة الحياة بعد  
 الولادة فاه كالكبير كما  
 ذكر كذا ظهر لى اه منه

ينزح الماء كله بغير وبه يظهر انه لو خرج الحيوان بلا تفسخ ونحوه ينزح الجميع كافي الفتح وان  
 قطعة منه كتفسحه ولهذا قول في الحائية قطعة من لحم الميتة تفسده (قوله ينزح كل ماؤها)  
 اى دون العين لو رود الآثار ينزح الماء انكس لا يطين اسجد بطنها احتياطاً بخر (قوله  
 الذى كان فيها وقت الوقوع) فلو زاد بعده قبل النزح لا يجب نزح الزائد وهو احد قولين  
 وسأى اعتبار وقت النزح وعليه فيجب نزح الزائد ويأتى تمامه بقى لو لم يكن فيها القدر  
 الواجب وقت الوقوع ثم زاد وبلغ هل يعتبر وقت الوقوع ايضا ظاهر كلامه نعم وقد ذكر  
 في البحر انه لو بلغه بعد النزح لا ينزح منه شئ (قوله بعد اخراجه) اذ النزح قبله لا يفيد لان  
 الواقع سبب للنجاسة ومع بقائه لا يمكن الحكم بالطهارة بخر (قوله الا اذا تعذر الخ) كذا  
 في السراج واعتبره في البحر بأن هذا انما يستقيم فيما اذا كانت البئر معينا لا تنزح واخرج  
 منها المقدار المعروف اما اذا كانت غير معين فأنه لا بد من اخراجها لوجوب نزح جميع الماء  
 اه اقول قد يتعذر الاخراج وان كان الواجب نزح الجميع لان الواجب الاخراج قبل النزح  
 لا بعده كما علمته (قوله متنجسة) نعم لكل من الخشبة والحرقه وانما افردت للعطف بأو التي  
 هى لاحد الشئين وأشار بقوله متنجسة الى انه لا بد من اخراج عين النجاسة كالحم ميتة  
 وخنزير اه قات فلو تعذر ايضا في القهستانى عن الجواهر لو وقع عصفور فيها فعجزوا  
 عن اخراجه فمادام فيها فنجسة فتترك مدة يعلم انه استحالة وصار حمة وقيل مدة ستة اشهر  
 اه (قوله فنزح) بالباء الموحدة متعلق بيطهر بعده ط (قوله يطهر الكل) اى من الدلو  
 والرشاء والبكرة ويد المستقى تبعاً لان نجاسة هذه الاشياء نجاسة البئر فطهر بطهارتها  
 للخرج كدن اخر يطهر تبعاً اذا صار خلا وكيد المستنجى تطهر بطهارة المحل وكعروة الابريق  
 اذا كان في يد المستنجى نجاسة رطبة فجعل يده عليها كما صب على اليد فاذا غسل اليد ثلاثاً  
 طهرت العروة بطهارة اليد بخر (قوله خلاصة) ومثله في الحائية وهو منى على انه لا يشترط  
 التوالى وهو المختار كافي البحر والقهستانى (قوله وليس نجس العين الخ) اى بخلاف الخنزير  
 وكذا الكلب على القول الآخر فأنه نجس البئر مطلقاً وبخلاف المحدث فأنه يندب فيه  
 نزح اربعين كذا ذكره وبخلاف ما اذا كان على الحيوان خبث اى نجاسة وعلم بها فأنه نجس  
 مطلقاً قال في البحر وقيدنا بالعلم لانهم قالوا في البقر ونحوه يخرج حياً لا يجب نزح شئ وان كان  
 الظاهر اشتال بولها على افخاذها لكن يحتمل طهارتها بأن سقطت عقب دخولها ماء كثيراً مع  
 ان الاصل الطهارة اه ومثله في الفتح (قوله لم ينزح شئ) اى وحولها في الحائية لو وقعت  
 الشاة وخرجت حية ينزح عشرون دلو لتسكين القلب لا للتطهير حتى لو لم ينزح وتوضأ  
 حار وكذا الحمار والبغل لو خرج حياً ولم يصب منه الماء وكذا مايؤكل لحمه من الابل والبقر  
 والغنم والطيور والدجاجة المحسوسة اه ومثله في مختارات النوازل (قوله كذا في الحائية)  
 اقول لم اره في الحائية وانما الذى فيها انه ينزح في البغل والحمار جميع الماء اذا اصاب منه  
 الماء وكذا في البحر معزيا اليها والى غيرها ومثله في الدرر وعزاه شارحها الى المبتنى وكذا  
 في البدائع والقهستانى والامداد والحساوى القدسي ومختارات النوازل والبرازية  
 وغيرها وقول في انية كذا روى عن ابى يوسف وقال شارحها الحللى ولم يرو عن غيره

( ينزح كل ماؤها ) الذى  
 كان فيها وقت الوقوع  
 ذكره ابن الكمال ( بعد  
 اخراجه ) الا اذا تعذر  
 كخشبة او خرقه متنجسة  
 فنزح الماء الى حد لا يملأ  
 نصف الدلو يطهر الكل  
 تبعاً ولو نزح بعضه ثم زاد  
 في الغد نزح قدر الباقي في  
 الصحيح خلاصة قيد  
 بالموت لانه لو اخرج حياً  
 وليس نجس العين ولا به  
 حدث او خبث لم ينزح شئ  
 الا ان يدخل فيه الماء فيعتبر  
 بسؤره فان نجساً نزح  
 الكل والا لا هو الصحيح  
 نعم يندب عشرة في المشكوك  
 لاجل الطهورية كذا  
 في الحائية زائد في التاتر خائية  
 وعشرين في الفأرة واربعين  
 في سنور ودجاجة مخللة

خلافه اه وفي الفتحة وان ادخل فيه الماء ترح الكل في النجس وكذا ظاهرا كلامهم في المشكوك  
 اه وفي الجوهره وكذا كل ماسوره نجس او مشكوك يجب ترح الكل وفي السراج وسور  
 البغل والحمار يترج كل الماء لانه لم يبق ظهورا وكذا علله في الحلية بقوله اصيرورة الماء  
 مشكوكا وهو غير محكوم بظهوريته على ماهو الاصح بخلاف المكروه فانه غير مسلوب  
 الطهورية ومثله في الترح لكن في البحر عن المحيط لو وقع سور احمار في الماء يجوز التوضؤ به  
 ما لم يغلب عليه لانه طاهر غير ظهور كالماء المستعمل عند شدة اه قات لكنه خلاف ما تظافر  
 عليه كلامهم كما علمت وان مشى عليه الشارح فيما سأتى في الاسار وسننبه عليه والحاصل  
 انه اذا احاط به الحمار الماء صار مشكوكا فيترج الكل كالذي سورده نجس قال في شرح المنية  
 لا شتر اكهما في عدم الطهورية وان افرقا من حيث الطهارة فاذا لم يترج ربما يتطهر به احد  
 والصلاة به وحده غير مجزئة فيترج كما اه قال في الحلية وهذا بخلاف ما اذا لم يقب فيه الماء  
 فان الصحيح انه لا يصير الماء مشكوكا فيه كما في التحفة وانما يترج منه عشرون دلو كالأشاة  
 كما في الحانية اه اقول وبه يظهر ان قول النهر لكن في الحانية الصحيح انه في البغل والحمار  
 لا يصير مشكوكا فلا يجب ترح شيء نعم يندب ترح عنبرة وقيل ترح عشرين منشوء اشتباه حالة  
 وصول فيه الماء بحالة عدم الوصول وتبعه الشارح فنبه ثم رأيت شيخ مشايخنا الرحمتي نبه على  
 ذلك كما ذكرته **(قوله)** كادى محدث (اي انه يترج فيه اربعون كما عزاه في التارخانية الى  
 فتاوى الحجة ثم عزاه الى الغيانية انه يترج فيه الجميع وفي شرح الوهبانية والتحقيق الترح  
 للجميع عند الامام والثاني على القول بنجاسة الماء المستعمل وقيل اربعون عنده ومذهب  
 محمدانه يسلبه الطهورية وهو الصحيح عند الشيخين فيترج منه عشرون ليصير ظهورا وتماه  
 فيه والمراد بالحدث ما يشمل الجنب واستشكل في البدائع ترح العشرين بأن الماء المستعمل  
 طاهر فلا يضر ما لم يغلب على المطلق كسائر المائعات ثم قال ويحتمل ان يقال طهارته غير  
 مقطوع بها للخلاف فيها بخلاف سائر المائعات فيترج ادنى ماورد به السرع وذلك عشرون  
 احتياطا اه قات وهذه المسئلة تؤيد القول بعدم الفرق بين المائعات والمائعات في الماء المستعمل  
 وان المستعمل مالا في الاعضاء فقط ولا يشيع في جميع ماء البئر والاوجب ترح الجميع لانه  
 اذا وجب ترحه في المشكوك في طهوريته ففي المستعمل المحقق عدم طهوريته بالاولى  
 وتؤيد ما قاله صاحب البحر من ان الفروع التي استدل بها القائلون باستعمال كل الماء  
 مبنية على رواية نجاسة الماء المستعمل والله اعلم \* (تمة) نقل في الذخيرة عن كتاب الصلاة  
 للحسن ان الكافر اذا وقع في البئر وهو حي ترح الماء وفي البدائع انه رواية عن الامام لانه  
 لا يخلو من نجاسة حقيقية او حكمية حتى لو اغتسل فوقه فيها من ساعته لا يترج منها شيء اقول  
 ولعل ترحها للاحتياط تأمل **(قوله)** لان في بولها شكا وقد مر أنهم لم يعتبروا احتمال النجاسة  
 في الشاة ونحوها ثم هذا الجواب بناء على القول بأن بول الهرة والفأرة نجس البئر وفيه كلام  
 يأتي **(قوله)** وان تعذر كذا عبر في الهداية وغيرها وقال في شرح المنية اي بحيث لا يمكن  
 الابحراج عظيم اه فالمراد به التعسر وبه عبر في الدرر **(قوله)** لكونها معينا (القياس معينة  
 لان البئر مؤنث سمعى الا أنهم ذكروها حملا على اللفظ او لان فعلا بمعنى مفعول يستوى فيه

كادى محدث ثم هذا ان  
 لم تكن الفأرة هاربة من هر  
 ولا الهرة هاربة من كلب ولا  
 الشاة من سبع فان كان ترح  
 كله مطلقا كما في الجوهره  
 لكن في النهر عن المحتج  
 الفتوى على خلافه لان في  
 بولها شكا (وان تعذر) ترح  
 كلها لكونها معينا (فبقدر  
 ما فيها)

امدكر وموث وبنى قدبر ذات مهب وهو ما يشرى على وجه الارض ه حليه وليس المراد انها حارية لما يبنى بل كما قل في السجرامهم كما زحوا مع منها مثل ما زحوا او اكر **(قوله)** وقت ابتداء الترح قل له احلجى ) فى شرح امية موزاى كفى وقيل وقت وقوع النجاسة وهو مقدمه اشرح عن ابن الكسا وعليه جرى ابن الكمال هنا ايضا ومثله فى الامداد ويشير اليه قول الهداية بترح مقدار ما كان فيها وفى التارخاية عن المحيط اوراد قل الترح فقل بترح مقدار ما كان فيها وفى الوقوع وقيل وقت الترح قل فى الحاية وثمرة ذلك فيما اذا ترح البعض ثم وجدته فى الغدا اكر ثم رل فقل بترح الكل وقيل مقدار ما بقى عند الترح هو الصحيح قل فى شرح المنية هذه الثمرة بناء على اعتبار وقت الترح لا وقت الوقوع فعلم ان الصحيح ما فى الكافى اه اقول فيه بحث بل الثمرة على التوليين لان المراد انها ثمرة الخلاف فلفظ هران فى الحاية تصحيح للقول باعتبار وقت الوقوع لان حصل الخلاف انه هل يجب ترح الزائد على ما كان وقت الوقوع او لا فالتأمل بان معتبر وقت الترح ارادانه يجب ترح ما زاد سواء كانت الزيادة قبل ابتداء الترح او قبل انتهائه فله فى الحاية على صورة الزيادة قبل انتهاء الترح تخفأها وصرح بأن الصحيح ترح مقدار ما بقى وقت الترح اى فلا يجب ترح الزائد فهذا تصحيح للقول باعتبار وقت الوقوع وانه لا يجب ترح ما زاد بعده فعلم انه تصحيح لخلاف ما فى الكافى هذا ما ظهر لى قدره **(قوله)** يقول رحاين اح ) غن قولا ان ما فيها التمدلوا مثلا ترح كذا فى شرح المنية **(قوله)** به يقى ) وهو الاصح كفى ودرر وهو الصحيح وعليه الفتوى ابن كمال وهو المختار معراج وهو الاشبه بانفقه هدية اى الاشبه بالمعنى المستنبط من الكتاب والسنة لان الاخذ بقول الغير فيما لم يشتهر من التسرع فيه تقدير قل تعالى فاسألوا اهل الذكر ان كنتم لاتعلمون كفى حزاء الصيد واشهادة غناية **(قوله)** وقيل اح ) جزم به فى الكنز والملتقى وهو مروى عن محمد وعليه الفتوى خلاصة وتارخاية عن النصاب وهو المختار معراج عن الغناية وجعله فى الغناية رواية عن الامام وهو المختار والاسر كما فى الاختيار وافدى فى النهر ان المائتين واجبتان والمائة مائة مذبذبة فقد احتلف التصحيح والفتوى وضعف هذا القول فى الحاية وتبعه فى بحر بأنه اذا كان الحكم الشرعى ترح الجميع فلاختصار على عدد مخصوص يتوقف على دليل سمعى يفيد و ان ذلك بل المأثور عن ابن عباس وابن الزبير خلافة حين اقبيا بترح الماء كله حتى مدت زحجى فى ثر زمزمه وأسانيد ذات الامر مع دفع ما ورد غالبا مبسوطة فى البحر وشبهه قل فى النهر وكان المشايخ انما اختاروا معنى محمد لانضباطه كما أسر يسيرا كما مر اه قلب لكن مرويان ان مسائل الآبار مبنية على اتباع الآثار على انه قولا ان محمد أفتى بما شاهد فى آبار بغداد فأما كثيرة الماء وكذا ما روى عن الامام من ترح مائة فى مثل آثار الكوفة لثقة منها فيرجع الى قول الاول لانه تقدير من له بصارة وخبرة بالماء فى تلك النواحي لا لكون ذات لازم فى آثار كل جهة والله اعلم **(قوله)** وذلك اى ما فى المسح حوط للجروح عن الخلاف وموافقة الآثار **(قوله)** ظهرت اى داء بصير اثر النجاسة **(قوله)** كمر ) اى فى قوله ويحوز ٣ بخار وقت فيه نجاسة **(قوله)** وسجى ) اى بعد اسطر **(قوله)** من اخرج الحيوان اى الميت **(قوله)** كادى ) اى ممدله

وقت ابتداء الترح قل له  
الحاى ) يؤخذ ذلك بقول  
رحاين عديدين لهما بصارة  
سماء ) به يقى وقيل يقى  
مائتين الى مائة وهذا يسر  
وذلك احوط فان اخرج  
الحيوان غير متفخ ولا  
متسخ ولا متعطر فان  
كان كادى

٣ قوله قوله ظهرت وكذا  
قوله كمر وقوله وسجى  
بالاتها لا وجود لها فيما  
يبدى من نسخ الشارح  
فيحذر اه مصححه



من أرضى حشرت والصهرنج حمرة في الأرض لانصل اليد الى مائها خلأف العين والحب  
والخوض واليه من العلامة المقدسي فقال ما استدل به في البحر لا يخفى بعده وإن الحب  
من الصهرنج لاسيما الذي يسع لونه من الدلاء اه لكنه خلاف ما في التنف **(قوله)** يهراق الماء  
كله اقول وهل يظهر بمجرد ذلك ام لابد من غسله بعده بالانوار الفاضل الثاني ثم رأيت في  
التاريخية قول مانصه وفي فتاوى الحجة سئل عبد الله بن المبارك عن الحب المركب في الأرض  
تمسح قل يغسل بالانوار ويخرج الماء منه كل مرة فيطهر ولا يقع الحب اه **(قوله)** ونحوه  
في التنف مقول القول اى نحو ما في البحر والنهر قل ابن عبد الرزاق وما رده في كتاب التنف  
اه اقول رأيت في التنف مانصه واما البئر فهي التي لها مواد من اسفلها اه اى لها مياه تمدها  
وتنبع من اسفلها ولا يخفى انه على هذا التعريف يخرج الصهرنج والحب والآبار التي  
تملأ من المطهر او من الانهار فهو مثل ما في البحر والنهر **(قوله)** ونقل اى المصنف وهو  
تأييد لما افتى به ذلك العصري **(قوله)** ان حكم الركبة الخ الركبة على وزن عطية قال ح  
هى البئر كما في القاموس لكن في العرف هى بئر يجتمع ماؤها من المطر اه اى فهمى بمعنى  
الصهرنج **(قوله)** عليه اى وبناء على مانقله عن القنية والفوائد **(قوله)** والوزير الكبير  
اى الذى هو بمعنى الحب المذكور في الفوائد قل في القاموس الوزير بالكسر الدن والدن  
بالتفتح الرافود العظيم او اطول من الحب او اصغره عسعس اى ذنب لا يقعد الا ان يخفراه  
**(قوله)** يترج منه كالبئر اى يقتصر في السقاية على اربعين وفي الفأرة على عشرين اقول وهذا  
مسلم في الصهرنج دون الوزير لخروجه عن معنى البئر وكون اكثره مطمورا اى مدفونا  
في الأرض لا يدخله فيه لاصرفه ولا لغة كما قدمناه وما في الفوائد معارض باطلاق ما مر  
عن البدائع والكاظمي وغيرها وفرق ظاهر بينه وبين الصهرنج كما قدمناه عن المقدسي  
ففهم وقال المصنف في منظومته تحفة الاقران

مطمورة اكثرها في الأرض \* كالبئر في الترح وهذا مرضى

قل به بعض اولى الابصار \* وليس مرضيا لدى الكبار

فان ترح البعض مخصوص بما \* في البئر عند جمع جل العلما

**(قوله)** وهو دلو تلك البئر هذا هو ظاهر الرواية كما في البحر وقده محشية الرمل بما اذا لم  
يكن دلوها المعتاد كبيرا جدا فلا يجب العدد المذكور قل وهو الذى يقتضيه نظير الفقيه  
اه ثم ان الشارح قد تبع صاحب البحر في تفسيره ولو سئل ذلك وفيه نظر لانه قول آخر وبه  
يشعر كلام الزباجي وغيره وفي البدائع اختلف في الدلو فقل اعتبر دلو كل بئر يستقى  
به منها صغيرا كان او كبير وروى عن نى حنيفة انه قد رجع وقيل المعتبر هو المتوسط  
بين الصغير والكبير اه وقوله صعبا كان او كبيرا ربما يخفى ما يحسنه الرمل تأمل  
**(قوله)** فان لم يكن الخ اى هذا ان كان لها دلو فان لم يكن فليعتبر دلو يسع صاعا وهذا  
التفصيل استظهره في البحر وقل هو ظاهره في الخلاصة وشرح الطحاوى والسراج  
**(قوله)** وغيره اى غير الدلو المذكور بان كان اصغر او اكبر يحتسب به فلو ترح القدر  
الواجب بدلو واحد كبير اجزا وهو ظاهرا المذهب لحصول المقصود بحر **(قوله)**

قوله العرف وفي نسخة  
المغرب اه منه

يهراق الماء كله لتخصيص  
الآبار بالآثار بحر ونهر  
قل المصنف في حواشيه  
على الكثرة ونحوه في التنف  
ونقل عن القنية ان حكم  
الركبة كالبئر وعن الفوائد  
ان الحب المطمور اكثره  
في الأرض كالبئر وعليه  
فالصهرنج والوزير الكبير  
يترج منه كالبئر فغنم  
هذا البحر اه (دلو  
وست) وهو دلو تلك  
البئر فان لم يكن فما يسع  
صاع وغيره يحتسب به

ويكفي من أكثر الملو) فهو كان منصرفه من كان يفي أكثر فيه كفي والا لا نزاع فيه قهستان  
**( قوله )** ترح ما وجد ) أي ويكفي بفتح ترح ما وجد فيها وهو دون القدر الواجب حتى  
لوزاد بعد الترح لا يجب ترح مئى كقوله عن البحر **( قوله )** جريان بعضه ) أي يكفى  
أيضا بأن حضرها منفذ يخرج منه بعض الماء كفى الترح **( قوله )** وغوران قدره (حب) وود  
عادل يعود نجسا إن جف استغنى في الإصح والأعد كفى البحر من السراج **( قوله )** صريف  
الدلالة ) أي دلالة النفس وهي دلالة منطوقه على ما سكنت عنه بالاولى أو بسواها كدلالة  
حرمة التأنيف واكل مال اليتيم على حرمة الضرب والالاف كما أوضحه في حواشينا  
على شرح المنار للشارح وإسار بذلك إلى الجواب عما قدمناه عن استسقى **( قوله )** كفارة مع  
هبة ) أي فن ماتنا ترح اربعون والا فلا ترح وإن ماتت الهرة فقط أو جرح أو مات فيه  
ترح الكلى سراج وبقى من الأقسام موت الهرة فقط ولا شك أن فيه أربعين نهر **( قوله )** ونحو  
الهرتين ) أي ما كان مقدارها في الجنة **( قوله )** ونحو الفأرتين ) أي فو كانت كهيته لا حاجة  
إلى رواية عن محمد أن فيهما حينئذ أربعين نهر **( قوله )** على الظاهر ) أي ظاهر الرواية كما  
في البحر وهو قول محمد وعند أبي يوسف الخمس إلى التسع كبيرة والعسر كشاة وحزم في المواهب  
بقول محمد ونفى الثاني فأما ضعفه **( قوله )** دافعة ) بيان أصفة النجاسة وقدره أن التحفيف  
لا يظهر أثره في الماء **( قوله )** من وقت الوقوع ) أي وقع من مائات فيها **( قوله )** أن علم ) أي الوقت  
أوغلب على الظن قهستان ومنه ما إذا شهد رجلان بوقوعها يوم كذا كفى السراج **( قوله )**  
والا ) أي بأن لم يعلم ولم يغلب على الظن نهر **( قوله )** وهذا ) أي الحكم بنجاسة البئر يوما وليلة  
ط **( قوله )** في حق الوضوء والغسل ) أي من حيث إعادة الصلاة يعني المكتوبة والمندورة  
وأواجبه سنة الحجرا حلية وسبأى أن سنة الفجر إنما تقضى إذا قامت مع الفرض  
في يومها قبل الزوال ففيه **( قوله )** وما نحن به ) معطوف على الوضوء **( قوله )** فيصنع نكلا ب )  
لأن ما نجس باحتلاط النجاسة به والنجاسة مغوبة لا يباح ويباح الانتفاع به فيها ورء  
الاكل كالمه من النجس يستصح به إذا كان الظاهر غالبا فكذا هذا حلية عن البدائع وفيه  
منه أن العجين ليس بقيد فغيره من الطعام والشراب مثله تأمل **( قوله )** وقيل يباع من سافى )  
لأنه يرى أن الماء لا نجس إذا بلغ قاتين لكن في الذخيرة وعن أبي يوسف الأبطم حتى آدم اه  
ولهذا عبر عنه الشارح بقيل وحزم بالاول كصاحب البدائع وأعل وجهه أنه في اعتقاد الحنفى  
نجس ولا ينظر إلى اعتقاد غيره ولذا لم يستفد عنه إلا بما يعتقده **( قوله )** أما في حق  
غيره ) أي غير ما ذكر من الوضوء والغسل والعجين **( قوله )** فيحكم بنجاسته ) لاولى نجاستها  
البئر كغيره في البحر وقوله في الحال أي حال وجود الفأرة مثلا لا من يوم وليلة ولا من وقت  
غسل الثياب ولهذا قل الزباهى أي من غير استدلاله من باب وجود النجاسة في الموب حتى  
إذا كانوا غسلوا الثياب بمائها لم يلزمهم الا غسلها في المصحح اه وعزاه في البحر إلى المحقق  
أيضا واعترضه بعض محققى صدر الشريعة بأنه إذا حكم بنجاسته في الحال لم يلزم أن لا نجس  
الثياب التي غسلت بمائها قبله فلا يلزم غسلها فلا معنى لقوله لا يلزم الاعتصام به وكذا  
اعترضه في الحلية بما حاصله أنه إذا لم يغسل الثياب كمائها غسل بماء البئر فكيف

ويكفى من أكثر الملو  
ويرح ما وجد وان قل  
وجريان بعضه وغوران  
قدره (حب) ومابين  
حمامة وفأرة ) في الجنة  
( كفارة ) في الحكم ( كما  
أن مدين بحاجة وساة  
كالحاجة ) فحق ضريق  
الدلالة بالأصغر كما أدخل  
الأقل في الأكبر كفارة  
مع هبة ونحو الهرتين  
كشاة افتاة ونحو الفأرتين  
كفارة والثلاث إلى الخمس  
كبيرة والست كشاة على  
الظاهر ( وبحكم بنجاستها )  
مغصه ( من وقت الوقوع  
أن علم والافند يوم وليلة أن  
لا يتفصح ولا يتفسخ ) وهذا  
( في حق وضوء ) والغسل  
وما نحن به فيصنع نكلا ب  
وقيل يباع من سافى أمى  
حق غيره كغسل ثوب  
فيحكم بنجاسته في الحال

لم يحكم على من سجد سجدة مستنداً في وقت سجدتها متى حصل قبل وجود المذلة وإنما  
 اقتصر على وقت وجودها مع أنه لا يجزئ على قول الإمام لأنه واجب مع الغسل لإعادة  
 ولا على قولهم لأنهما لا يوجبان غسل ثوب أصلاً له وفرد في البحر والنهر وغيرها  
 فيقولون والله تعالى التوفيق مقالته الزبني مختلف لأطلاق المتن قطبة فهم حكموا  
 بالنجاسة ولم يقصروا بين الوضوء و ثوب وفي الهداية ومختصر القندوري أعادوا صلاة يوم  
 وليلة إذا كانوا توضؤوا منها وغسلوا كل شيء أصابه مذهبها وفي شرح الجامع الصغير  
 لقاضي حنبل أن كانت مفتحة أعادوا صلاة ثلاثة أيام ولياليها وما أصاب الثوب منه في الثلاثة  
 أفسده وإن عجن منه لم يكل خبزها أه ومثله في التنية وشرحها ثم رأيت بعض محشي صدر  
 الشريعة نقل ما نقله وقال أنه المذكور في الأعلام المعتبرات والمشهور في الرواية عن أبي  
 حنيفة أنه فقد ظهر أن الثوب عند الاقتصر على الحال وبه يزول الأشكال ثم أشار في  
 الدرر إلى أن مقالته الزبني منقول من قول الإمام وقولهما حيث قل بعد نقله كلام الزباني  
 يؤيده مقالته في معراج الدراية أن الصباغي كان يفتي بهذا انتهى أي بهذا التفصيل قال في البحر  
 كان الصباغي يفتي بقول أبي حنيفة في يتعلق بالصلاة وقولهما فيما سواه كذا في معراج  
 الدراية أه واقول لا ينبغي أن مقتضى ما فتى به الصباغي أن تجب إعادة الصلاة ولا يجب  
 غسل الثياب وهذا عكس مقالته الزباني في التأييد ثم صهر هذا التأييد على ما قل بعضهم أن  
 حرف الاستثناء في عبارة الزباني زائد أقول وكذا وجدته ساقطاً في نسخة قديمة مصححة  
 وكذا وجدته في نسخة حتى مضروبا عليه وقد ظهر بما قررناه أن ما ذكره الشارح من  
 التفصيل تابع فيه الزباني وهو مخالف لما في عامة المعتبرات مع ما فيه من الأشكال فلا  
 يعول عليه وإن أقره في البحر والمنح ولهذا معرج عليه في فتح القدير فإنهم هذا التحرير  
 الذي هو من منح العالم الحبير (قوله وهذا يظهر الخ) الإشارة في عبارة الجوهرية إلى عبارة  
 القندوري التي قدمناها ثم أن ما ذكره في الجوهرية عزاه إلى شيخه موفق الدين ثم قال والمعنى  
 فيه أن الماء صار مشكوكاً في طهارته ونجاسته فإن كان محديناً يتيقن لم يزل حدثهم بناء مشكوك  
 فيه وإن كانوا متوضئين لا تبطل صلاتهم بناء مشكوك في نجاسته لأن اليقين لا يرتفع  
 بالشك أه أقول هذا أيضاً مخلف لأطلاق عبارات المعتبرات من لزوم إعادة الصلاة  
 وغسل كل شيء أصابه ماؤها في تلك المدة فإنه يشمل إعادة عن حدث وغيره والغسل  
 ثوب أو بدن من حدث أو نجاسة أو شرب أو غيره وأما ما يقتضيه مسألة العجين فإنه يلزم  
 عليه أن يكون طاهر حالاً كونه كن طاهر فلا نزول طهارته بناء مشكوك فيه  
 مع أنه عجيناً صريحاً في رواية كتب المذهب وهذا فقد رجحوا قول الإمام بحكمه  
 بالنجاسة من يوم دالة أيامه لا احتياط في مراعاة سنة ولا ينبغي أن هذا التفصيل خلاف  
 لأحد من يمكن حمل من كتب المذهب على (قوله استحساناً) الاستحسان كما قال  
 الأكرحي قطع مسألة عن طهره هو أقوى وذهب لأنوى هو دليل يقابل القياس الجلي  
 الذي نساه به وهو أن يكون طاهر أو نجس أو غير ذلك وقيل ختمه في قوى العلامة  
 في (قوله وقلاح) مذهب حرم نفسه في بيان وجهه كفي في مولات (قوله فلا

وهذا يظهر عن حدث  
 أو غسل عن خبث والألم  
 يلزم شيء أجماعاً جوهرية  
 (ومدلالة أيام) بيانية (أن)  
 التفتيح ونسخ) استحساناً  
 وقلاً من وقت العرف فلا

مطلب  
 منهم في تعريف الاستحسان



يلزمهم) أي أصحاب البر شيء من اعادة الصلاة او غسل ما اصابه مؤخره في صرح به الزبيري  
وصاحب البحر والفيض وشارح التبية فتقول الدرر بل غسل ما اصابه مؤخره قل في  
المشرى بلالية لعل الصواب خلافه **(قول له قبله)** أي قبل اعله بالنجاسة **(قول له قبله)** يعني  
قائه صاحب الجوهره وقال العلامة فسم في تصحيح القدره في في فتاوى العتبات قولهما  
هو المختار فاق على ذلك فقد اعتمد قول الامم البرهاني والسنيني والموصلي وصدر  
الشرعية ورجح دليله في جميع المصنفات وصرح في البدائع بان قولهما قياس وقوله  
استحسان وهو الاحوط في العبادات اه **(قول له)** اعاد من آخر احتلامه) لف ونسب مرتب  
وفي بعض النسخ من آخر نوم وهو المراد بالاحتلام لان النوم سببه كما نقله في البحر **(قول له)**  
ورعاف) هذا ظهري اذ وقع له رعا في ولم يبينوا حكمه ما اذا لم يقع له ولا جل هذا والله تعالى اعلم  
روى ابن رستم ان الدم لا يعيد فيه لان دم غيره قديسيه فالظاهر ان الاصابة لا تتقدم زمان  
وجود بخلاف المني فان دم غيره لا يصيب ثوبه فالظاهر انه فيه يتعين وجوده من وقت  
وجود سبب خروجه حتى لو كان اللوب مما يلبسه هو وغيره يستوى فيه حكم المني وان  
واختار في المحيط ما رواه ابن رستم ذكره في البحر وقوله فالظاهر ان الاصابة لا يظهر في  
الجفاف وفي السراج لو وجد في ثوبه نجاسة مغلظة اكثر من قدر الدرهم ولم يمد بالاصابة لم  
يعد شيئاً بالاجماع وهو الاصح اه قات وهذا يشمل الدم فيقتضي ان الاصح عدم الاعادة مع اتقا  
تأمل **(قول له)** لو متسخة او ناشفة الخ) ذكره في النهر بحثا نقل بمدقواتهم فالاناء يابغي على  
قياس ما سبق بقيده بكونها متسخة او ناشفة وان لم يكن احد بوما ولاية اه **(قول له)** في بول  
فأرة في الاصح) وسيدكر في الانجاس ان عليه الفتوى وان خرفه لا يفسد ظاهر اثره وان  
بول السور عنو في غير اواني الماء وعليه الفتوى اه قيل لو في الخاية ان بول البقرة والفأرة  
وخرأها نجس في طين الروايات يفسد الماء والتراب اه والاربع رجحوا القول بالغير  
للضرورة **(قول له بخبر)** بالفتح والضم كفي المذنب **(قول له)** حمام وعصفور) أي ونحوهما  
مما وكل لحمه من الطيور سوى الدجاج والاوز **(قول له)** في الاصح) راجع الى قوله وكذا  
باج طير اي مما لا ركل لحمه من الطيور وهذا ما تخجه في الميسوط ونسخ تضييخا في جامعه  
النجاسة بحر **(قول له)** لتعذر صونها) أي البر عندها عن الخبر المذكور وهذا التعليل انه  
نجس معتم عنه للضرورة وفيه اختلاف المشايخ لكن الذي اختاره في الهداية وكثير من  
الكتبة انه ليس بنجس عندنا الاجماع العملي على اقتناء الحمامات في المسجد الحرام من غير  
تكبير مع العلم بما يكون منها كفي البحر قل ولم يذكروا هذا الخلاف فأدة مع انفقهم على  
سقوط حكم النجاسة اه قات يمكن ان يظهر في التعاليق وكذا اذا رماه في الماء قصد انه  
لا ضرورة في ذلك لكونه بفضله وما في النهر من انها يمكن ان تظهر فيما لو وجد على ثوب  
وعنده ما هو خال عنها لا يجوز الصلاة فيه على الغرض لانتفاء الضرورة وتجاوز عن الظاهرة ه  
قال ط فيه نظر اذ مقتضاه عدم حوازل التلويح بهذا الماء حيث وجد غيره **(قول له)** والابنة ط  
بول الخ) تبع فيه صاحب الدرر وشار في الفيض الى ضعفه وذكر القهه في في لانس انه  
ان وقع في الماء نجس في الاصح وكذا ذكره الحدادي عن الكفاية في الاصلين رقا أكد

يلزمهم أي قبله قبله وبه  
يفتي (فرع) وجد في ثوبه  
فيا او بولا رده احد من  
آخر احتلامه وبول ورعاف  
ولو وجد في جبة فأرة ميتة  
فن لا يقب فيها اعدمه ووضع  
القيس والافتلاية له ولو  
متسخة او ناشفة والانيوم  
ولما (ولا نزع) في بول  
فأرة في الاصح فيض ولا  
(بخبر حمام وعصفور)  
وكذا سباع حرة في الاصح  
لتعذر صونها عنه (و) لا  
(الشر بول)



سبح وعمل من سري أي

لا اختلاص له . (سور  
المدى مصنف) وهو جنس  
أو كافر أو امرأه كره  
سورهها من جنسها  
الاستاذ ذو الاستاذ سابق  
الغير وهو لا يشترط جنتي  
(وما كوله) ومنه  
الفرس في الاصح ومنه  
ملاذمه (ظاهره) قيد  
يكن (ظاهره) فهو بلا  
كره (و) سور (خزير  
وكب وسبع أي) ومنه  
الهريرة (وسرب خمر  
٣ قوله لأنه يلزم له أي  
لأن المكب معصوف على  
الآدمي وهو معمول  
للمضاف أعني سور ونجس  
معصوف على ظاهر وهو  
معمول لمبتدأ أعني سور  
فكان فيه المضاف على  
معمولين وهم الآدمي  
وظاهر لعامين وهم  
المضاف والمتد هذا إذا  
كان المضاف عملا في  
المضاف إليه ما إذا كان  
العمل هو المضافة فلا  
اسكان له من باب العطف  
على معمولي عاملين مختلفين  
أه بجر واسر بقوله فلا  
اسكان إلى أن في التقرير  
السبق اسكالا لأنه مبنى  
على تنويع اختلاف عمل  
مبتدأه اختلاف عمل لأن

أسأري أبقى ناشرب بحر وغيره وظاهره أن أسأري حقيقة في مصابى بقيه ومعنى  
السور يعتبر بلحم مسرته فن كان له مسرته ضاهرا فسوره ضاهرا أو نجسا فنجس أو مكررها  
فكرهه أو منكوكا فشكوك ابن مالت (قوله اسم فعل من أسأري) أي مسرته اسم فعل فيسي  
مأخوذ من مصدر أسأري أو أسأركع واسم فعلها المسمى على ما ذكره سحر والتبسي حائز على  
القاموس (قوله لا اختلاص له) علة ليعتبر أي ولعابه فتولد من علة فتعجب به ضاهرا  
ونجاسة وكراهة وشكامة اه ط (قوله أو نجسا) بيان للاختلاف فن قيل ينبغي أن يتجسس  
سوره على القول بنجاسة المستعمل لستعمل الفرض بهذا الشرب على الرجح قد يستعمل  
هو المشروب لا مابق ولو سلم فلا يستعمل للجرح كادخل اليد في الحب يكره وتتمه في البحر  
(قوله أو كافر) لأنه عليه الصلاة والسلام أنزل بعض المشركين في المسجد على ما في الصحيحين  
فالمراد بقوله تعالى إنما المشركون نجس النجاسة في اعتقادهم بحر ولا يشك نزح البئر به  
لو أخرج حيا لأن ذلك لما عليه في الغالب من النجاسة الحقيقية أو الحكمية كما قدمه (قوله  
أو امرأة) أي ولو حائضا أو نفسا لما زوى مسلم وغيره عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت  
أشرب وأنا حائض فأناوله النبي صلى الله عليه وسلم فيضع فده على موضع في بحر (قوله عم  
يكره سورهها) أي في الشرب لافي الطهارة بحر قال الرملي ويجب تقييده بغير الزوجة  
والمحارم اه وأورد بعضهم على قول البحر لافي الطهارة ما مر في الموضع من أنه كرهه التوضؤ  
بفضل ماء المرأة والمراد به السور أقول المراد به الماء الذي توضأت به في خلوتها كما أنخذة في  
مر فندبر (قوله للاستاذ) قال شيخنا ويستفاد منه كراهة اختلاق الامر إذا وجد المحقوق  
رأسه من اللذة ما يزيد على ما لو كان ملتجيا اه فكراهة التكييس وغمر الرجلين واليدين من  
الامرء في الحمام بالاولى ط (قوله واستعمال ريق الغير) اعترضه أبو السعود بأنه يشمل سور  
الرجل للرجل والمرأة للمرأة فلظاهر الاختصار على التعليل الاول كالفعل في النهر اه أي  
لأنه صلى الله عليه وسلم كان يشرب ويعطى الاناء لمن عن يمينه ويقول الايمن فلايمن فاعبر في المنع  
بالاجنية وفيه نظر ايضا والذي يظهر ان العلة الاستاذ فقط وفيهم منه الحديث  
لاستاذ لا كراهة ولا سيما إذا كان يعافه (قوله جنتي) أي قيل كتاب المصايا وكان المناسب  
ذكره قبل التعليل لأن لم اره في المجتبى (قوله وما كوله) أي سوى الجلالة منه فإنه مكرره  
كياأتى (قوله ومنه الفرس في الاصح) وهو ظاهر الرواية عن الامام وهو قولها وكراهة  
لحمه عنده لاحترامه لأنه آلة الجهاد لالنجاسته فلا يؤثر في كراهة سوره بحر والفرس اسم جنس  
كالحماء فيم الذكر والاتي ط (قوله ومثله ملاذمه) أي سائل سواء كان يعيش في الماء أو في  
غيره ط عن البحر (قوله قيد للكن) أي لا آدمي وما كوله اللحم وملاذمه ط (قوله ظاهره)  
أي في ذاته ظهور أي مظهر لغيره من الاحداث والاختبات ط (قوله وسور خزير) قدر لفظ  
سور إشارة إلى أن لفظ خزير مجرور بمضاف حذف وابق عمله وهو قليل والاولى رفعه لقيامه  
مقام المضاف قل الزيلعي ولا يجوز عطفه على المجرور قبله لأنه يلزم منه ٣ عطف على  
معمولي عاملين مختلفين كما أوضحه في البحر (قوله وسبع أي) هي ما كان يصعد به  
كالاسد والذئب والفهد والتمر والثعالب والغيل واضبع واسبأه ذك سرج (قوله

العامل وهو سور واحد في الحقيقة لكن عمله في المضاف اليه وفي الخبر مختلف فكأنه عاملان اه منه



فسقط حكم النجاسة المشهورة وبقيت الكراهة لعدم تحاميها بحسب ما في الآية \* هـ  
 ظاهر فسورها كذاب لكن ما كانت أكل العذرة كره سؤرها في الجحيم فمشت حتى  
 لو علمت النجاسة في فيها نجس ولو علمت الصبورة انتفت الكراهة واما منع نصير فليس  
 نجاسة سؤرها كسباع البهائم فجاء حرمة شربها والاستحسان يظهر من الآية \* هـ  
 وهو عظم طهر بخلاف سباع البهائم لأنها تشرب بلسانها المتبل بأعابها النجس يمكن ما  
 كانت تأكل الميتة غالباً شبهت اغتلاظة فكره سؤرها حتى لو عيط طهره منقارها انتفت الكراهة  
 هكذا قررنا وبه علم ان طهارة السؤر في بعض هذه المذكورات ليست للضرورة بل على  
 الأصل فتنب (**قوله مكروه**) لجواز كونها أكلت نجاسة قليل شربها وأفاد في الفتح انه لو احتمل  
 تطهيرها فيما زالت الكراهة حيث قال ويحمل اصغاه صلى الله عليه وسلم الاناء بالهرة على  
 زوال ذلك التوهم بأن كانت في مرأى منه في زمان يمكن فيه غسلها فيها بأعابها واما على قول  
 محمد فيمكن بمشاهدة شربها من ماء كثير او مشاهدة قدومها عن غيبة يجوز معها ذاب فيعارض  
 هذا التجويز تجويز أكلها نجاسة قليل شربها فيسقط فتبقى الطهارة دون كراهة لان الكراهة  
 ما جاءت الا من ذلك التجويز وقد سقط وعلى هذا لا ينبغي اطلاق كراهة اكل فضائها او الصلاة  
 اذا لحست عضواً قبل غسلها كما اطاعه شمس الأئمة وغيره بل يقيد بثبوت ذلك التوهم اما لو كان  
 زائلاً بما قلنا فلا اه واقره في البحر وشرح المتقدم وهو خلاف مقدمنا عن الميتة ثم لم  
 (**قوله نهيها**) يقيد به لئلا يتوهم التحريم قل في البحر واعلم ان المكروه اذا اطلق في كلامه  
 فالمراد منه التحريم الا ان ينس على كراهة التنزيه فقد قال المصنف في المصنف انظر الكراهة  
 عند الاطلاق يراد بها التحريم قل ابو يوسف قلت لابي حنيفة اذا قلت في شيء أكرهه فإرأيت  
 فيه قال التحريم اه (**قوله في الصحيح**) الخلاف انما هو في سؤر النهر قل في البحر واما سؤر  
 الدجاجة للحالة فلم ارم من ذكر خلافاً في المراد من الكراهة بل ظاهر كلامهم انها كراهة تنزيه  
 بخلاف لانها لا تحامى النجاسة وكذا في سباع الطير وسواكن البيوت اه (**قوله** كأكله  
 لفقير) اي أكل سؤرها اي موضع فيها وما سقط منه من الخبز ونحوه من الخمدات لأنه لا ينجم  
 من لعبها وليس المراد أكل ما بقي اي مما لم يخالطه لعبها بخلاف المسامع كما اوضحه في الحلية  
 وأفاد الشارح كراهته لغنى لانه ينجذ غيره وهذا عند توهم نجاسة فيها كما قدمناه عن الفتح قريباً  
 (فرع) تكره الصلاة مع حمل ماسؤره مكروه كالنهر اه بحر عن التوشيح قلت وينبغي تقييده  
 بالتوهم ايضاً كما علمته مما مر ويظهر منه كراهة الصلاة بشوب اصابه السؤر المكروه كما ذكره  
 في الحلية \* (نكتة) \* قيل ست تورث النسيان سؤر الفارة والقاء القملة وهي حية والبول  
 في الماء الراكد وقطع القطار ومضع العلك وأكل التفاح ومنهم من ذكر حديثاً لكن قل  
 ابو الفرج بن الجوزي انه حديث موضوع بحر وحلية واطلاق التفاح هنا موافق لما في كتب  
 الطب من انه كاره مورث للنسيان وذكر بعضهم الحديث مقيد التفاح بالحامض (تمة) زاد  
 بعضهم ما تورث النسيان اشياء منها العصيان والهموم والاحزان بسبب الدنيا وكثرة  
 الاشتغال بها واكل الكزبرة الرطبة والنظر الى المعاصي والحجج في نقرة القفا والاحم الملع  
 والخبز الحامي ولا كمن القدر وكثرة المزج والضحك بين المقبرين ووضوء في محل الاستنجاء

(مكروه) تنزيهاً في الصحيح  
 ان رحد غيره والا لم يكره  
 اصلاً كما كره الفقير (و)  
 سؤر (محمد)

مطلب  
 الكراهة حيث اطلقت  
 فمراد منها التحريم

مطلب  
 ست تورث النسيان



مضابق البيت فاشبه الكلب والسباع فلما ثبت الضرورة من وجه دون وجه واسيوى ما يوجب الطهارة والنجاسة تساقطت معارض فمير الى الاصل وهو هنا شأن الطهارة في الماء والنجاسة في اللعب وليس احدهما بأولى من الآخر فبقى الامر مشكلا نجسا من وجه طاهرا من آخر وتماه في البحر لا يقل كلب الصيد والحراسة كذلك لانه معارض بالنص كما افاده في السعدية **(قوله)** لافي طهارته) اى ولا فيه حاجيما كما قبل ايضا هذا مع اتفاقهم انه على ظاهر الرواية لا ينحس الثوب والبدن والماء ولا يرفع الحدث فلهذا قل في كشف الاسرار ان الاختلاف انطوى لان من قال الشك في طهوريته فقط اراد ان الطاهر لا يتنجس به ووجب الجمع بينه وبين التراب لانه ليس في طهارته شك اصلا لان الشك في طهوريته انما نشأ من الشك في طهارته اه بحرقات ويؤيده مامر عن شيخ الاسلام فانه صريح في ان الشك في الطهارة **(قوله)** اعتبر بالاجزاء) اى كالماء المستعمل عند محمد فيجوز الوضوء بالماء مالم يغلب عليه محيط وكان الوجه ان يقول مالم يساوم ما غلبته في مسألة الفساق ببحر هذا وفي السراج بعد نقله عن الوجيز واعترض الصغير في عليه حيث قل وهذا بعيد لانه اذا جوز الوضوء بالماء الذي يختلط بالسؤر اذا كان اكثر كان ايضا يجوز الوضوء بالسؤر لانه اكثر من اللعب اه اقول ويؤيده ما قدمناه عن الفتح من انه نظائر كلامهم على انه يترج منه جميع ماء البئر وقدمنا القول فيه وان اعتبره بالاجزاء مخالف لذلك وقد صرحوا بان العمل بما عاينه الاكثر وبه يظهر ان ما هنا غير معتبر فتدبر **(قوله)** قد علمت ان الشك في الطهورية ناشى عن الشك في الظهارة والنجس الثابت بيقين لا يرتفع الا باظهار يقين ففهم وتأمل **(قوله)** في صلاة واحدة الخ) يعنى ان الشرط ان لا تخلو الصلاة الواحدة عنهما وان لا يوجد الجمع بينهما في حالة واحدة حتى لو توضأ به وصلى ثم احدث وتيمم وصلى تلك الصلاة جاز هو الصحيح لان المطهر احدهما لا المجموع فان كان السؤر صحت واغت صلاة التيمم او التيمم فبالعكس نهر فان قيل يلزم من هذا اداء الصلاة بلا طهارة في احدى المراتين وهو مستلزم للكفر فينبغي وجوب الجمع بينهما في اداء واحد فانا كما قلنا مظهر من وجه دون وجه فلا يكون الاداء بلا طهارة من كل وجه فلا يلزمه الكفر كما لو صلى حنفى بعد نحو الحجامة لا تجوز صلاته ولا يكفر للاختلاف بخلاف ما لو صلى بعد البول ببحر عن المعراج والظاهر ان الاولى الجمع بينهما في اداء واحد للتباعد عن هذه الشبهة ثم رأيت في الشرنبلالية نقل عن شيخه الشمس الحجبى انه لو صلى بالوضوء ثم بالتيمم فان لم يحدث بينهما كره فعلاه في الاولى دون الثانية وان احدث كره فيهما ووجهه ظاهر فتدبر وبه ظهر ان قول النهر فيما مر ثم احدث غير قيد نعم يفهم منه انه لو لم يحدث يصح بالاولى لان الصلاة الثانية تكون بالطهارتين وفي النهر عن الفتح واختلف النية بسؤر الحمار والاحوط ان ينوى اه اى الاحوط القول بوجوبها فقد قدمنا في بحث النية عن البحر عن شرح المجمع والتقاية معزيا الى الكفاية انها شرط فيه وفي نيزالتمر **(قوله)** ان قدماء مطلقا) اما اذا وجد تعين المصير اليه ولو وجد بعد ما توضأ بالسؤر وتيمم لا يصلى مالم يتوضأ به ولو لم يتوضأ به حتى فقدته ومعه السؤر اعاد التيمم لا الوضوء بالسؤر تارة خانية **(قوله)** في الاصح) والافضل تقديم الوضوء رعاية لقول زفر يلزمه امداد **(قوله)** ثم اراقه) اما لو اراقه

لا في طهارته) حتى لو وقع في ماء قليل اعتبر بالاجزاء وهل يظهر النجس قولان (فيتوضأ به) او يغتسل (وتيمم) اى يجمع بينهما احتياطا في صلاة واحدة لا في حالة واحدة (ان قدماء) مطلقا (وصح تقديم أيهما شاء) في الاصح ولو تيمم وصلى ثم اراقه لزمه اعادة التيمم والصلاة

اولا حتى صار عدمه مائة لا يلزمه بل عن نصير بن يحيى ان من أخذ الاسود الحمار يهرقه ثم  
يتيمم ول الصغار وهو قول جدي بخر عن جامع المحبوبي (قوله لاحتمال ظهوريته) أى  
فاحتمال الصلاة البطلان فتعاد وفي الزاوية نعيم رأى سؤر حمار وهو في الصلاة آثمها موصفاً  
به وادعه لاحتمال البطلان اهـ (قوله ويقدم التيمم على نيل النذر) اعلم انه روى في النيل  
عن الامم ثلاث روايات الاولى وهى قوله الاول انه يتوضأ به ويستحب ان يصيف اليه التيمم  
الثانية الجمع بينهما كسؤر الحمار وبه قول محمد ورجحه في غاية البيان والثالثة التيمم فقط وهى  
قوله الاخير وقد رجح اليه وبه قال ابو يوسف والائمة الثلاثة واختاره الطحاوى وهو  
المذهب الصحيح المختار عندنا بخر اذا علمت ذلك ظهر لك ان ظاهر كلام المصنف مبنى على  
الرواية الثانية وبه نظير ما سبق ذكره في بحث السؤر لكن ينفيه قوله على المذهب فيتمين  
حمل قوله ويقدم الخ على التقدم في الرتبة لا في الزمان أى ان التيمم رتبة التقدم على الوضوء  
بالتيمم فلا يقتصر على الوضوء به ولا يجمع بينهما مع سبق التيمم قبل في النهر ومحل الخلاف ما اذا  
اتقى في الماء تميرات حتى صار حلوا رقيقا غير مطبوخ ولا مسكر فان لم يحل فلا خلاف في جواز  
الوضوء به او اسكر فلا خلاف في عدم الجواز او طبخ فكذلك في الصحيح كفى المنسوط ورجح  
غيره الجواز الا ان الاول اولى لموافقته لما مر من الضابط أى المذكور في المياه (قوله لان  
الاجتهاد الخ) غلة لكون ما ذكر هو المذهب المسمى به دون غيره ففهم (قوله وحكم عرق  
كسؤر) أى العرق من كل حيوان حكمه كسؤره لتولد كل منهما من اللحم كذا قالوا ولا خفاء  
ان المتولد هو اللعاب أى لا سؤر لكن اطاق عليه للمجاورة نهر (قوله فعرق الحمار الخ) افرد  
بالتمحيص عليه لان بعضهم كصاحب المنية استثناء فقال الا ان عرق الحمار طاهر عند ابى  
حنيفة في الروايات المشهورة كما ذكره القدورى وقل شمس الأئمة الحلوانى نجس الا انه  
جعل مخفوا في الثوب والبدن للضرورة قل في شرح المنية وهذا الاستثناء انما يصح على القول  
بان الشك في الطهارة فذا قيل ان سؤر الحمار مشكوك في طهارته ونجاسته وعرق كل شئ  
كسؤره صح ان يقال الا ان عرق الحمار طاهر أى من غير شك لانه صلى الله عليه وسلم ركب الحمار  
معروريا في حرا الحجاز والغالب انه عرق ولم يرو انه عليه الصلاة والسلام غسل بدنه او ثوبه  
منه اهـ ومعروريا حال من الفاعل ولو كان من المفعول اقليل معرورى كذا في المغرب قلت  
وليس المعنى انه عليه السلام ركب وهو عربان كما يوهمه كلام النهر وغيره اذ لا يخفى بعده بل  
المراد انه ركب حال كونه معروريا الحمار فهو اسم فعل من اعرورى التعدى حذف مفعوله  
لانه به يقال اعرورى الفرس ركه عربيا فتنه (قوله صار مذكلا) يعنى صار الماء به مشكلا  
ى في الشهورة فيجمع بينه وبين التيمم كفى ما به ويجوز شربه من ذلك الماء كفى السراج  
(قوله في تحيض الخ) هذا مأخوذ من التمهتاتى ونصه وفي الزبدة ان عرق الجلالة كالخمار  
من غيرهم نفس وفي صحيح ان عرقه طاهر في ظاهر الرواية وفي المحيط عن الحلوانى  
شمس كونه مخفوا في البدن والثوب ومن ابى حنيفة ان عرق الحمار نجاسة غليظة وعنه انه  
حنيفة هـ كلام الفقيه في حديثه انه ذكر في عرق الحمار والبغل ثلاث روايات عن  
الامم اخرج به في شرحه وهو مذكور قضيحان انه ظاهر الرواية وهو الرواية

لاحتمال ظهوريته (ويقدم  
التيمم على نيل النذر على  
المذهب) الصحيح المسمى به  
لان التيمم اذا رجح عن  
قول لا يجوز الاخذ به  
(و) حكمه (عرق كسؤر)  
فريق الحمار ذاقه في الماء  
صار مشكلا على المذهب  
كما في الاستمسي وفي المحيط  
عرق الجلالة مخفوا في الثوب  
والبدن وفي حديثه انه  
طاهر على الحمار



المشهوره كما قدمناه عن ائمة ونجس مغلف ونجس مخفف وكلام الحلواني محتمل لاحتمال  
الانه اسقط حكم النجاسة في البدن والثوب وقدمنا عن ائمة عليهم الصلوات اي ضرورة  
ركوبه اذا علمت ذلك ظهر لك ان الكلام في عرق الحمار والبغل في الجملة وان ضمير عرقها  
في عبارة القهستاني عن قاضيخان ضمير مني راجع الى البغل والحمار والظاهر ان نسخة  
القهستاني التي وقعت للشارح بضمير المفرد لا المنى فارجع الضمير الى الجملة ليس كذلك وقد  
راجعت عبارة قاضيخان فرائتها بضمير التثنية العائد الى مذكوره قبله من البغل والحمار ولم يرفها  
ذكر الجملة اصلا وكذا ما نقله في المحيط عن الحلواني يس في الجملة بل في البغل والحمار بدليل  
ما قدمناه عن ائمة من عبارة الحلواني وهو المتعين في عبارة القهستاني بعد ضمير التثنية  
وقد ذكرنا احكام الجملة عند قوله وابل وبقر جلاله ونقلنا التصريح عن الباقي بأن عرقها  
نجس وبه صرح الشارح في مسائل شتى آخر الكتاب وهو محمول على التي اتين لهما كما قدمنا  
فاغتنم هذا التحرير الذي هو من منح العايم الخير الحمد لله على نعمائه وتواتر آله

### باب التيمم

(قوله ثالثه) اي جعله ثالثا للوضوء والغسل اي ذكره بعدها اقتداء بالكتاب العزيز  
اعنى قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة الآية فانه ثبت فيها وايضا فهو خلف  
عنهما والخلف يتبع الاصل (قوله وهو الخ) دليله قوله صلى الله عليه وسلم اعطيت خمسا  
يعطهن احد من الانبياء قبلى نصرت بالرعب مسيرة شهر وجعلت لى الارض وفي رواية ولاتى  
مسجدا واطهورا فايما رجل من امتى ادركته الصلاة فايصل واحلت لى الغنائم ولم تحل لاحد  
قبلى واعطيت الشفاعة وكان التى يبعث الى قومه خاصة وبعثت الى الناس عامة رواه  
الشيخان وغيرهما بل قال السيوطى انه متواتر فلذا قال الشارح بالارتباب وفيه رمز الى  
ما فى اختصاص هذه الامة بالوضوء كما قدمناه فى محله (قوله هو لغة القصد) اي مطلق القصد  
ومنه قوله تعالى ولا تيمموا الخيث بخلاف الخيث فنه القصد الى معظم كما فى البحر (قوله هو  
الخ) بل فى البحر واصطلاحا على ما فى شروح الهداية القصد الى الصعيد الطاهر لا التطهير  
وعلى ما فى البدائع وغيره استعمال الصعيد فى عضوين مخصوصين على قصد التطهير بشرائط  
مخصوصة وزيف الاول بان القصد شرط لاركن والثانى بأنه لا يشترط استعمال جزء من  
الارض حتى يجوز بالحجر الاملس فالحق انه اسم لمسح الوجه واليدين عن الصعيد الطاهر  
والقصد شرط لانه النية اه وهذا ما حققه فى الفتح (قوله شرط القصد الخ) بالبناء للمجهول  
وفيه تورك على المصنف لان تركيه يقتضى ان حقيقته القصد فبه على انه شرط وكذا  
الصعيد وكونه مطهرا كما افاده ح فافهم (قوله خرج الخ) ولذا لم يقل طاهر كما مر عن  
شروح الهداية لان هذه الارض طاهرة غير مطهرة (قوله استعماله الخ) هذا هو التعريف  
الثانى الذى قدمناه عن البدائع وارد بالصفة مخصوصة ماسياتى او ما مر من كونه  
فى عضوين مخصوصين بشرائط مخصوصة وقوله لاجل اقامة القرية هو معنى ما مر عن  
البدائع من قوله على قصد التطهير وقول الشارح حقيقة او حكما الخ حوات عن الايراد  
المار على هذا التعريف فلا يخفى ان الحجر الاملس جزء من الارض استعمال فى العضوين

### باب التيمم

ثالث به تأسيسا لكتابه وهو  
من خصائص هذه الامة  
بلا ارتياب (هو) لغة  
القصد وشرع (قصد صعيد)  
شرط القصد لانه النية  
(مطهر) خرج الارض  
المتنجسة اذا حفت فانها  
كماء المستعمل (واستعمله)  
حقيقة او حكما ليع التيمم  
الحجر الاملس

للتطهير اذ ليس مراد بالاستعمال احد حر .. بها بل جعله آلة تصهير وعليه فهو استعمال حقيقة وهو ظاهر كلام التهر فلا حاجة الى قوته او حكمه كما افاده ط وبما قررناه ظهر لك ان المصنف ذكر التعريفين المتقولين عن مشايخه وانما هو انه قصد جعلهما تعريفا واحدا اذ لا بد في الالفاظ الاصطلاحية المتقولة عن المعنوية ان يوجد فيها المعنى اللغوي غالبا ويكون المعنى الاصطلاحى اخص من اللغوي ولذا عرف المشايخ الحجة بأنه قصد خاص بزيادة اوصاف مخصوصة ومامر من الايراد على ذلك بان القصد شرط يظهر لى انه غير وارد لان الشرط هو قصد عبادة مقصودة الى آخر ما يأتي لا قصد نفس الصعيد على ان المعاني الشرعية لا توجد بدون شروطها فمن صلى بلا طهارة مثلاً توجد منه صلاة شرعا فلا بد من ذكر ان شرط حتى يتحقق المعنى الشرعى فلذا قلوا بشرائط مخصوصة كما مر ولما كان الاستعمال وهو المسح اخص من الوجه واليدين من تمام الحقيقة الشرعية ذكره مع القصد تيمنا للتعريف فغنم هذا التحرير المتيقن (قوله صفة مخصوصة) وهى ما فى البدائع عن ابى يوسف قال سألت ابا حنيفة عن التيمم فقال التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين الى المرفقين فقلت كيف هو فضرب بيديه على الصعيد قبل بهما وادبر ثم نقضهما ثم مسح بهما وجهه ثم اعد كفيه على الصعيد ثانيا فقبل بهما وادبر ثم نقضهما ثم مسح بذلك ظاهر البدائع وباطنهما الى المرفقين ثم قبل فى البدائع وقل بعض مشايخنا ينبغي ان مسح بباطن اربع اصابع يده اليسرى ظاهر يده اليمنى من رؤس الاصابع الى المرفق ثم مسح بكفه اليسرى دون الاصابع باطن يده اليمنى من المرفق الى الرسغ ثم يمر بباطن ابهامه اليسرى على ظاهر ابهامه اليمنى ثم يفعل باليد اليسرى كذلك وهذا الاقرب الى الاحتياط لما فيه من الاحتراز عن استعمال التراب المستعمل بالقدر الممكن اه ملخصا ومنه فى الحلية عن التحفة والمحيط وزاد الفقهاء (قوله وهو الاصح الاحوط) هذا ما ذهب اليه السيد ابوشجاع وصححه الحلواني وفى النصاب وهذا استحسان وبه نأخذ وهو الاحوط وقيل ليسا بركن واليه ذهب الاسديجاني وقاضيان واليه مال فى البحر والبرازية والامداد وقال فى الفتح انه الذى يقتضيه النظر لان المأمور به فى الآية المسح ليس غير ويحمل قوله صلى الله عليه وسلم التيمم ضربتان اما على ارادة الضربة اعم من كونها على الارض او على العضو مسحاً او انه خرج مخرج الغالب اه واقره فى الحلية ورجحه فى شرح الوهبانية وقال العلامة ابن الكمال والمراد بيان كفاية الضربتين لانه لا بد منهما كيف وقد ذكر فى كتاب الصلاة لو كنس دارا او هدم حائطا او كالخطئة فصاب وجهه وذراعيه غبار لم يجزئ ذلك عن التيمم حتى يمر يده عليه اه اى او يحرك وجهه ويديه كما سيأتى عن الخلاصة وقل فى النهر المراد الضرب او ما يقوم مقامه وعليه مسمى الشارح فيما سيأتى وتظهر ثمة الخلاف كفى البحر فيما يوضرب بيديه فقبل ان مسح احدث وفيما اذا نوى عدل يضرب فيما اذا التفت الريح الغبار على وجهه ويديه فمسح بنية التيمم اجزاء على الذى دون الاول (قوله لاجل اقامة القرية) اى لاجل عبادة مقصودة لا يصح بدون الطهارة كما سيأتى بيانه (قوله انه لا يصلى به) لان التعجب يحصل بقول فلا يتوقف على الطهارة (قوله والاستيعاب) الذى يظهر لى ان الركن هو المسح لانه حقيقة

( بصفة مخصوصة ) هذا يفيد ان الضربتين ركن وهو الاصح الاحوط ( ا ) أجل ( اقامة القرية ) خرج التيمم للتعليم فانه لا يصلى به \* وركنه شيان الضربتان والاستيعاب

التيمم كالمسح والاستيعاب شرط لانه مكمل له والشارح عكس ذلك ثم رأيت التصريح في كلامهم بما ذكرته **(قوله)** ونشرطه ستة بل تسعة كما سيأتي **(قوله)** بثلاث اصابع فاكثر هو معنى قوله في البحر باليد او باكثرها فلو مسح باصبعين لا يجوز ولو كرر حتى استوعب بخلاف مسح الرأس فانه اذا مسحها مرارا باصبع او باصبعين بماء جديد لكل حتى صار قدر ربع الرأس صح اه امداد وبحرقات لكن في التاترخانية ولو تمك بالتراب بنية التيمم فاصاب التراب وجهه ويديه اجزاء لان المقصود قد حصل اه فعلم ان اشتراط اكثر الاصابع محله حيث مسح ببدنه تأمل **(قوله)** والصعيد كونه شرطا لا ينافي عدم تحقق الحقيقة الشرعية بدونه كما علم مما قررناه سابقا ففهم **(قوله)** وفقد الماء اي ولو حكما ليشمل نحو المرض فافهم **(قوله)** وسنة ثمانية بل ثلاثة عشر كما سذكروه **(قوله)** الضرب بباطن كفيه اقول ذكر في الذخيرة انه اشار محمد الى ذلك ولم يصرح به ثم قال في الذخيرة بعد اسطر والاصح انه يضرب بباطنهما وظاهرهما على الارض وهذا يصير رواية اخرى غير ما اشار اليه محمد اه وقد اقتصر في الحاشية على نقل عبارة الذخيرة الاولى واقتصر الشمني على نقل الثانية فظن في البحر المخالفة في النقل عن الذخيرة وكأنه لم يراجع الذخيرة وبه يعلم ان الواو في قوله وظاهرهما على حقيقتها لا بمعنى أو خلافا فافهم في البحر ونقله في النهر ان الجواز حاصل بيهما كان نعم الضرب الباطن سنة اه فان صريح الذخيرة كون الضرب بكل من الظاهر والباطن هو السنة في الاصح وقد ظهر ان ما ذكره الشارح تبعا للنهر خلاف الاصح فتدبر **(قوله)** وقبالتها وادبارها اي بعد وضعهما على التراب نهر وكذا يقال في التفريج ط **(قوله)** رفضهما اي مرة وروى مرتين وليس باختلاف في المعنى لان المقصود تاتر التراب ان حصل بمرة فيها والافمرتين بدائع ولذا قال في الهداية وينفضهما بقدر ما يتسائر التراب كي لا يصير مثله اه بحر قال الرملي فعلى هذا اذا لم يحصل بمرتتين ينفض ثلاثا وهكذا اه ويظهر من هذا انه حيث لا تراب اصلا لا يسن النفض تأمل **(قوله)** وتفرج اصابعه تعالىهم سنة التفريج بدخول الغبار اثناء اصابعه يفيد انه لو ضرب على حجر امس لا يفرج الا ان يقال العلة تراعى في الجنس اه ح **(قوله)** وتسمية الظاهر انها على صيغة ما ذكر في الوضوء والعطف بالواو لا يفيد ترتيبا فلا يرد ان التسمية تكون عند الضرب ط **(قوله)** وترتيب اي كما ذكر في القرآن ط **(قوله)** وولاء بكسر الواو اي مسح المتأخر عقب المتقدم بحيث لو كان الاستعمال بالماء لا يحف المتقدم ط **(قوله)** وزاد ابن وهبان الخ فيه ان اشتراط النية يغني عنه لانها لا تصح من كافر الا ان يقال صرح به وان استلزمته النية للتوضيح اه ح وقد اسقط ابن وهبان كون المسح بثلاثة اصابع وعدها ستة ايضا حيث قال

وعذر ك شرط ضربتان ونية \* والاسلام والمسح الصعيد المطهر

وكأنه اراد بالشرط ما لا بد منه حتى سمي الضربتين شرطا والافهما ركن **(قوله)** فزده هذا يقتضى انه زاد على الستة المقدمة الاسلام فصار المجموع سبعة مع انه ترك في البيت من الستة كونه بثلاثة اصابع فاكثر وزاد الضرب والتيمم اي الاستيعاب فصارت ثمانية

\* وشرطه ستة نية والمسح  
وكونه بثلاث اصابع فاكثر  
والصعيد وكونه مطهرا  
وفقد الماء \* وسنة ثمانية  
الضرب بباطن كفيه  
واقبالهما وادبارهما ونفضهما  
وتفريج اصابعه وتسمية  
وترتيب وولاء وزاد ابن  
وهبان في الشروط الاسلام  
فزده وضمت سنته  
الثمانية في بيت آخر



يحب عليه الوضوء لانه قد روي على ما كلفه لا يجب عليه التيمم لانه لا يتييم خرج عن احديهما الى  
 ان يجد ماء كافيا للغسل كذا في شرح الطحاوي وغيره اهـ (قوله اصابة) متعلق بقوله  
 اظهارته او باستعمال واحترز بها عن التيمم ورد السلام ونحوه مما ياتي فيه لا يشترط في العجز  
 (قوله تفوت الى خائف) كاصوات الخمس فن خلفها قضاؤها وجامعة فن خلفها اظهار  
 واحترز به عما لا يفوت الى خائف كمساة الجنائز والعيد والكسوف والسفن الرواتب  
 فلا يشترط لها العجز كما سيأتي (قوله اعبده) التيمم يرجع الى من ط وقيد بعد لانه عند  
 عده لا يتييم وان خاف خروج الوقت في صلاة لها خلف خلاف الزفر وسيد كر المشرح ان  
 الاحوط ان يتييم ويصلي ثم يديفتمزع على هذا الاختلاف ما لو اذبح جمع على شر لا يمكن  
 الاستقاء منها الا بالنبوة او كانوا عرابة ليس معهم الاثوب يتدبونه وعلان النبوة الاتصال  
 اليه لا بعد الوقت فانه لا يتييم ولا يصلي عاريا بل يصبر عندنا وكذا واجتمعوا في مكان ضيق ليس  
 فيه الاموضع يسع ان يصلي قائما فقط يصبر ويصلي قائما بعد الوقت كما جاز عن القيام  
 والوضوء في الوقت ويغلب على ظنه القدرة بعده وكذا من معه ثوب نجس وماء ينزله غسل  
 الثوب وان خرج الوقت بخر ما خصه عن التيمم (قوله ولو قتي) لان السطرط هو العدم فيما  
 تحقق جازا التيمم نص عليه في الاسرار بحر (قوله ميلا) هو المختار في المقدار هداية وهو اقرب  
 الاقوال بدائع والمعتبر غلبة الظن في تقديره امداد وغيره واميل في كلام العرب منتهى مد  
 البصر وقيل الاعلام المبينة في طريق مكة اميال لانها بيت كذب كفي المسحاح وامغرب  
 والمراد هنالك الفرسخ والفرسخ ربع البريد (قوله اربعة آلاف ذراع) كذا في الزياهي  
 والنهر والجوهرة وقيل في الحلية انه المشهور كما نقله غير واحد منهم السروجي في غيته اهـ  
 وفي شرح العيني ومسكين والبحر عن التبايع انه اربعة آلاف خطوة قول الرملي والاول هو  
 المعول عليه وما في الشرح لالة من التوفيق بينهما بأن يراد بالذراع ما فيه اصبع قامة عند  
 كل قبضة فيبلغ ذراعا ونصفا بذراع العامة اهـ فيه نظر لضبطهم الذراع بما ذكره المشرح  
 (قوله وهو) اي الذراع بعدد حروف لا اله الا الله المرسومة (قوله اظهر البطن) اي بالصق  
 ظهر كل شعيرة البطن الاخرى وفي بعض النسخ ظهره تعقب على الحال موافقا لما في كثير من  
 الكتب اي ملصقا (قوله شدد) اي يزيد في ذاته وقوله او يمتد اي يطول زمنه وكذا لو كان  
 صحيحا خاف حدوث مرض كافي التهستتي وهو معلوم من قول المصنف او يرد (قوله بغية  
 ظن) اي عن امارة او تجربة شرح المنية (قوله او قول حاذق مسلم) اي اخبار ضيب حاذق  
 مسلم غير ظاهر الفسق وقيل عدالته شرط شرح المنية (قوله ولو تحرك) متعلق يشدد  
 اهـ ولا مانع من تعلقه بيمد ايضا لان التحرك يكون سببا في الامتداد ايضا وفي البحر  
 ولا فرق عندنا بين ان يشدد بالتحرك كما يكون او لا استعمال كالجديري (قوله ولو وجد)  
 اي او كان لا يخاف الاشتداد ولا الامتداد لكنه لا يقدر بنفسه ولا يجد من يوضئه  
 (قوله كفي البحر) حاصل ما فيه انه ان وجد خادما ي من تنزله طاعته كعبده وولده واجبره  
 لا يتييم اتفاق وان وجد غيره ممن لو استعان به اعانه ولو زوجته فظاهر المذهب انه لا يتييم  
 ايضا بالاخلاف وقيل على قول الامام يتييم وعلى قولهما لا كالاخلاف في مريض لا يقدر على

تيمم تفوت الى خائف  
 (قوله اصابة) متعلق بقوله  
 (قوله اربعة آلاف ذراع)  
 وهو اربعة اصباع  
 (قوله اعبده) التيمم  
 يظهر نفس وهي سست  
 سعرت نفس (مريض)  
 شدد و يمتد عية ض  
 (قوله حاذق مسلم) اهـ  
 (قوله ولو قتي) من وعنه  
 فن وجد دم البحر من  
 (قوله لا يتييم) ظاهر  
 المذهب في البحر

وفي ذات يقول بعضهم  
 قيل له من صاحب  
 ان البريد من الفرساخ  
 اربع \* والفرسخ ثلاث  
 اميال ضعف \* واميل ان  
 اي من ابيات قل هـ

والباع اربع درع  
 تستبع \* ثم درع من  
 اصابع اربع \* من وسع  
 عشرون ثم اصبع \*

ست سعرت فظهر شعيرة \*  
 منها الى نفس الاخرى  
 توضع \* ثم شعيرة ست  
 سعرت فتن \* من شعر  
 فتن يس فيها مدفع \*  
 هـ

الاستعانة به لا يجوز من حراس السجن ووجد من يوجهه او يتحول له لان غنده لا يعتبر  
 مكلف قدرا غير وانفق على ختم المذهب ان المريض يشرف عليه زيادة الوجع  
 في قيمه وتحويله لاني لم يصبه اه اقول حاصل الفرق ان زيادة المرض حاملة بالاول لا بالثاني  
 لان فرض مسنة لا يلائم الاستداد ولا الامتداد فيه كمن عاجزا حقيقة فيلزمه الاستعانة  
 على وضوئه ولا يجوز له التيمم بخلاف الاول لانه جز حقيقة فلا يلزمه الاستعانة وفيه نظر  
 فانه في الثاني وان لم يلزم الزيادة لكنه لا يقدر بنفسه فهو عاجز حقيقة ايضا وليس الميخ للتيمم  
 هو خصوص زيادة المرض بل وفي البحر ونظمه في التيمم انه لو مال يستأجره اجيرا  
 لا يتيمم قل الاجرا وكذا في الثاني خلافه وانظر عدم الجواز لو قيل لا اه والمراد بالتقابل  
 اجرة العمل كمنه في التيمم والنية وبه جزم الشارح **(قوله وفيه)** اي البحر حيث قلنا  
 كان على السيد تعهد بعد في مرضه كن على عبده ان يتعهده في مرضه والزوجة لما  
 لم يكن عليه ان يتعهده في مرضه في يتحقق بالصلاة لا يجب عليه ذات اذا مرض فلا يعد  
 قادرا بقاها اه لكن قدفت ان ختم المذهب ان لا يجوز له التيمم ان كان واستعان بالزوجة  
 تعينه وان لم يكن ذلك واجبا عليه **(قوله توضى)** بالنية المؤقية في اوله وفي آخره حمزة قبلها  
 ياء مدودة مصدر وضوئه تشديده مثل فرح تقريرا **(قوله يجب)** اي يجب عليه ان يوضى مملوكه  
 وكذا عكسه وهو ظاهر **(قوله يهلك الجنب او يمرضه)** قيد بجنب لان المحدث لا يجوز له  
 التيمم بل يرد في الصحيح خلافا لبعض المشايخ كما في الحامية والحلاصة وغيرها وفي المصنف  
 انه بالاجماع على الادراج قل في الفتح وكذا انه بعد تحقق ذات في وضوء عادة اه واستشكله  
 الرمي بما تحججه الفتح وغيره في مسألة المسح على الحنف من انه لو خوف سقوط رجله من  
 البرد بعد وضوئه يحد له يجوز له التيمم قل وليس هذا الاية المحدث خوفا على عضوه فيتحججه  
 وفي الاسرار من اختيار قول بعض المشايخ قول القدر في مسألة الحنف هو المسح لا التيمم  
 كما سيأتي في محله ان شاء الله تعالى نعم فقد انعم الله بكم بدمه تحقق الضرر في وضوء عادة انه  
 لو تحقق حازه فيه ايضا انفق له بالامتناع في الادراج لان الخراج مدفوع بالضرر وهو  
 ظاهر اطلاق المتن **(قوله ياء في المسح)** اي خلافا لاجماع **(قوله ولا يمدفقه)** اي من ثوب  
 يلبسه او مكان يوفيه قل في البحر فصار الاصل انه من قدر على الغتسال بوجه من  
 الوجود لا يباح له التيمم **(قوله ومما قيل)** اي قل بعضهم ان خلاف مبنى على ان  
 اجرا الحما في زمان الامم كن يؤخذ قبل الدخول اما في زمانهم فانه يؤخذ بعده فاذا عجز  
 عن الاجرة دخل ثمة على بعسرة ومدا لعمد **(قوله فمما يمدفقه)** اي في السرقة فان الحمى او علم  
 حاله لا يرضى بدخوله ففقه فخر وهو غير جائز في البحر تبعا للحاجة ومن ادعى اباحتها فضلا  
 عن تعينه فعليه البيان **(قوله ياء)** مراد في البحر الى الحاية واقره **(قوله على نفسه)** متعلق  
 بخوف ط **(قوله ولو من فسق)** ان كان عند الماء وخافت المرأة منه على نفسها بخر والامر  
 في حكمه كما لا يخفى **(قوله او حبس غريمه)** بان كان صاحب الدين عند الماء وخاف المدينون  
 المناس من الحبس بخر ومفهومة به فلو لم يكن معسرا لا يجوز له ان يظلم بالفضل **(قوله او ماله)**  
 عطف على نفسه ح وماز من قدر المال بمقدار وسند ذكر عن الترخائية مرفيد تقديره

وفيه لا يجب على احد  
 الزوجين توصي بوجه  
 وتعهد وفيه ولا يجب  
 (او برد) بهد الحنف او  
 يمرضه ولو في المنصر اذا  
 تكلم له احرة حمه ولا  
 ما يدفقه ومما قيل انه في زماننا  
 يحل بالعدة فمما لم يمدفقه  
 به المشرع نعم ان كان له  
 مال غيب يلزمه الشراء  
 نسنة والا لا (او خوف  
 عدو) حية او نار على  
 نفسه ولو من فسق او  
 حبس غريم او ماله

بدرهم كيجوز له قمع الصلاة **(قوله ولو امانة)** عدل امانة ماله باعتبار وضع اليد عليه **(قوله)** ثم ان نشأ الخوف **(ح)** اعلم ان المانع من الوضوء ان كان من قبل العبد كسير منعه الكفار من الوضوء ومحبوس في السجن ومن قيل له ان تواتت قتلتك جزاله التيمم ويعيد الصلاة اذ ازال المانع كذا في الدرر والوقية اي واما اذا كان من قبل الله تعالى كمرض فلا يعيد ووقع في الحلاصة وغيرها اسير منعه العدو من الوضوء والصلاة تيمم ويصلي بالائمه ثم يعيد فقيد بالائمه لانه منع من الصلاة ايضا فلو منع من الوضوء فقط صلى ركوع وسجود كما هو ظاهر الدرر أفقده نوح افندي **ثم اعلم انه اختلف في الخوف من العدو هل هو من الله تعالى فلا إعادة او من العبد فتجب ذهب** في المعراج الى الاول وفي النهاية الى الثاني ووفق في البحر يحمل الثاني على ما اذا حصل وعيد من العبد لنشأ منه الخوف فكان من قبل العباد وحمل الاول على ما اذا لم يحصل ذلك أصلا بل حصل خوف منه فكان من قبل الله تعالى لتجرده عن مباشرة السبب وان كان الكل منه تعالى خفا واردة قل ثم رأيت في الحلية صرح بما فهمته وأقره في النهر وغيره وهذا ما أشار اليه الشارح رحمه الله وقدمه الشارح في الغسل ان المرأة بين رجل تيمم وقدمنا ان الرجل كذلك وان الغضير انه لا إعادة عليه ولا عليها لان المانع سرعى وهو كشف العورة عند من لا يخل له رؤيتها واما منع من الحياء وخوف الله تعالى وهما من الله تعالى لامن قبل العباد **(فروع)** \* في البحر عن المتبعي باليمن المعجمة جابر لا يجزئ الماء الا في نصف ميل لا يعذر في التيمم وان يؤذن له المستأجر تيمم وأعد ولو صلى صلاة أخرى وهو يذكر هذه تفسد **(قوله او عطش)** معطوف على عدو اي لانه مشغول بمناجته ومشغول بالحاجة كنعده ومخرج **(قوله ولو لكبه)** قيده في البحر والنهر بكل المناسبة والصمد ومفاده انه لو لم يكن كذلك لا يعطى هذا الحكم وانظر ان كتاب الحراسة لما نزل مثلهما **ط (قوله)** اور فيق القافة) سواء كان رفيقه الخاطا له او آخر من أهل القافة خبر وعطش دابة رفيقه كعطش دابته نوح **(قوله حال او مالا)** ظرف اعطش **وله** اور فيق على التنازع كقوله ح اي الرفيق في الحال او من سيحدث له قل سيدى عبد الغنى في عنده ماء كثير في طريق الحج او غيره وفي الركب من يحتاج اليه من المنقرء يجوز له التيمم بل ربما يقل اذا تحقق احتياجه يجب بذله اليهم لاهياء مهجهم **(قوله وكذا العجين)** فلو احتاج اليه لا تخاذل مرة لا تيمم لان حاجة الطبخ دون حاجة العطش **مخرج (قوله)** وازالة نجس) اي اكبر من قدر الدرهم كبقية وفي الفيض لو معه ما يغسل بعض النجاسة لا يلزمه اه قات وينبغي تقيده بما اذا لم يتبع أقل من قدر الدرهم فاذا كان في طرف ثوبه نجاسة وكان اذا غسل احد الطرفين بقي في الطرف الآخر أقل من قدر الدرهم يلزمه ففهم **(قوله كاسيحي)** اي في التواقض **(قوله بعدم الاناء)** متعلق بتعذر **ط (قوله)** المضطر اخذه) اي اذا امتنع صاحب الماء من دفعه وهو غير محتاج اليه للعطش وهناك مضطر اليه لا يعطش كان له اخذه منه قهرا وله ان يقاتله سراج قلت وينبغي تقيده بما اذا امتنع من دفعه نجاسا او بائنا والمضطر ثمة وسيأتى في فصل الشرب ان له ان يقاتله بالسلاح قال الشارح هناك تبع للمنع والزباني هذا في غير المحرر بالاواني والا قاتله بغير سلاح اذا كان فيه فضل عن حاجته ملكة له بالاحراز فصار خيرا للعلم وقيل في البر ونحوها الاولى ان يقاتله بغير سلاح لانه ارتكب معصية فكان كالتعزير كفى الكافي اه **(قوله فن قتل)**

ولو امانة ثم ان نشأ الخوف  
بسبب وعيد عبد اعاد  
الصلاة والا لانه سموى  
(او عطش) ولو لكبه  
اور فيق القافة حال او مالا  
وكذا العجين او ازالة نجس  
كاسيحي وقيد ابن الكمال  
عطش دوابه بتعذر حفظ  
الغسالة بعدم الاناء وفي  
السراج للمضطر اخذه  
قهرا وقتله فن قتل رب  
الماء

بالنماء المحيية. (قوله تيمم) أي لا يفسد فيه دلالته ولا كفاءة سراج. وسمى ان يضمن  
المضطر قيمة السراج (قوله تيمم) أي نقصان ان كان المال عمدا كأن قتله بمحدد  
(قوله أودع) أي ان كان سدهمدا أو خطأ أو جرى مجرى الخطأ والدالة على العاقلة وعلى  
التقابل الكفاءة أودع في البحر طقل في السراج وان كان صاحب الماء محتاجا اليه للعطش  
فهو أولى به من غيره فإن احتاج اليه الاضطرار لم يضره بل يزمه بذلك ولا يجوز للاجنبي أخذه منه  
نهر (قوله طاهرة) اما النجاسة فكانت. (قوله ولو شاشا) أي ونحوه مما يمكن ادلاؤه  
استخراج الماء به قبالا وعصره (قوله) وان نقص الى قوله تيمم نقله في التوشيح عن كتب  
الشافعية ثم قال وهذا كله موافق لمواعظنا وأقربه في البحر وكذا أقربه في غيره وهو  
ظاهر ولكن رأيت في النسخ الخالية ما يخالف حيث قال قل القاضي الامام فخر الدين ان  
نقصت قيمة التمدل قدر درهم تيمم وليس عليه ان يرسله ولو أقل فلا كالأمر المصلي من يسرق  
ماله فإن كان قدر درهم يقطع الصلاة والا فلا كذا هنا هـ وأنت خير بأن ما ذكره الشافعية  
أقرب الى القواعد لانه لو وجد الماء يباع يلزمه شرائه ثم ائتمن ولو كانت قيمته أكثر من درهم  
ولكن الرجوع الى المنقول في المذهب بعد الظفر به أولى ولعل وجه الفرق ان الشراء وان  
كثرت ثمنه لا يسمى اتلافاً لأنه مبادلة بعوض بخلاف اتلاف التمدل ونحوه بالادلاء او بالشق  
فانه اتلاف بلا عوض وهو منهي شرعا واذا حاز قطع الصلاة بعد الشروع فيها لاجل درهم  
علم ان الدرهم قدر معتبره خطر فلا يجوز اتلافه فيما دونه مندوحة لانه ماله للماء شرعا فالتيمم  
واذا جاز له التيمم فيما اذا كان نقصان القيمة أكثر من قيمة الماء وجعل عادما للماء مراعاة لحقه  
يجعل عادما للماء هنا ايضا مراعاة لحقه وحق الشرع في الامتناع عن الاتلاف المنهي عنه  
هذا ما ظهر لفهمي السقيم والله العليم (قوله اشقه) أي اذا كان لا يصل الى الماء بدونه (قوله  
قدر قيمة الماء) أي وآلة الاستقاء كذا ذكره في البحر في صورة الشق والظاهر ان صورة الادلاء  
كذلك تأمل (قوله أخر) أي اجراما مثل فيلزمه ولم يجز التيمم والاحزاب لا إعادة بحر عن  
التوشيح (قوله كذا) أي كل واحد منهما (قوله حتى لو تيمم الخ) اشار بالتفريع المذكور الى ان  
كل عذر منها انما يسمى عذرا مادام موجودا فلو زال بطل حكمه وان وجد بعده عذر آخر  
لم يسمي انما يبقظه زوال ما أباحه فافهم (قوله ثم مرض الخ) صادق بثلاث صور ان يكون  
وحد الماء قبل المرض او بعده او بقي عادما له ولا شبهة انه في الاولى يبطل التيمم واما الثالثة  
فالظاهر انه لا يبطل لعدم زوال ما أباحه ولان اختلاف السبب لا يظهر الا اذا زال الاول  
والظاهر ان المراد الثالثة فقط فذا تيمم فقد الماء ثم مرض ثم وجد الماء بعده لا يبطل بالتيمم  
السابق لانه كان التقدم والآن هو واجده يبطل تيممه لزوم ما أباحه هـ ان كان له ميسر آخر  
في الحال وظاهره ما ذكره في البحر في النواقض بقوله فذا تيمم للمرض او للبرد مع وجود الماء ثم  
فقد الماء ثم زال المرض او البرد ينتقض قدرته على استعمال الماء وان لم يكن الماء موجودا  
هـ ومثله في النهر اقول كل شكل عليه في البدائع لو مر التيمم على ماء لا يستطيع النزول  
فيه لحوف عدو او سبع لا ينقض تيممه كذا ذكره محمد بن مقاتل الرازي وقل هذا قياس  
قول أصحابنا لانه غير واجد لما معنى فكان ما حقا بالعدم اهـ ومثله في امية اذا لا يخفى ان

فهو دونه (او عدم آلة)  
طرفة يستخرج بها الماء  
هـ فوساها ان نقص بالادلة  
وشقه صفتين قدر قيمة الماء  
نحو وجد من ينزل اليه  
نأح (تم) لهذه الاعذار  
كان حتى لو تيمم لعدم الماء ثم  
مرض مرضا ييسر التيمم  
لم يطل بدات التيمم



خوف العدو بسبب آخر غير الذي اباح له التيمم اولا فن الظاهر في فرض المسألة انه تيمم اولا  
 لفقد الماء اللهم الا ان يجاب بأن السبب الاول هنا باق فيه حيث يأتي أمل ( **قوله** لان  
 اختلاف اسباب الرخصة الخ ) الرخصة هنا التيمم واسبابها مقدمة من الاعتذار المذكورة  
 وسنحقق هذه القاعدة في باب الابلا ( **قوله** جامع الفصولين ) هو كتاب معتبر لابن قاضي  
 سماوة جمع فيه بين فصول العمادى وفصول الاستروتنى وقد ذكر هذه المسألة فيه في الفصل  
 الرابع والثلاثين في احكام المرضى ( **قوله** متوعبا ) اي تيمم تيمما مستوعبا فهو وصفة لمصدر  
 محذوف وهو اولى من جعله حالا فيفيد انه ركن وعلى الحقيقة يصير شرطاً خارجاً عن الماهية  
 لان الاحوال شروط على ما عرف افاده في البحر ( **قوله** حتى لو ترك شعرة ) قال في الفتح مسح  
 من وجهه ظاهر البشرة والشعر على الصحيح اه وكذا العذار والناس عنه فافلون مجتبي وم  
 تحت الحاجبين فوق العينين محيط كذا في البحر ( **قوله** اه مرة منخره ) هي التي بين المنخرين  
 ابن كمال لكن في القاموس الوتره محركة حرف المنخر والوتره حجاب مابين المنخرين ( **قوله**  
 ويديه ) عطف بالواو دون ثم اشارة الى ان الترتيب فيه ليس بشرط كما صرح بالحكم في اليد  
 الزائدة كالوضوء ط ( **قوله** فينزح الحاتم الخ ) قال في الحاشية ولو لم يجر الحاتم ان كان ضيفا  
 وكذا المرأة السوار لم يجز اه ومثله في الواولية ووجهه ان التحريك مسح لما تحتها الشرط  
 المسح لا وصول التراب فافهم لكن التقيد بالضيق يفهم انه لو كان واسعا لا يلزم تحريكه  
 والظاهر انه يقال فيه ما سذكركه في التحايل ( **قوله** به بفتح ) اي يلزومه الاستيعاب كفي مسح  
 الوترية وهو الصحيح خاتية وغيرها وهو ظاهر الرواية زلجى ومقابلها ما روى ان الاكبر كان يمسح  
 ( **قوله** فيمسحه ) اي المرفق المنفوخ من المرفقين ط ( **قوله** لا قطع ) اي من المرفق ان في  
 منه ولورأس العضد لان المرفق مجموع رأسى العظامين رحى فوقه كان القطع فوق المرفقين  
 لا يجب اتفاقا ط ( **قوله** ضربتين ) ه دلق بتيمم او مستوعبا افاده في النهر وانما أربع عبارة  
 الضرب على عبارة الوضع لكونها مأثورة والافنى ليست بضربة لارب فن محمد قدسبه في  
 بعض روايات الاصول على ان الوضع كاف والمراد بيان كفاية الضربتين لانه لا بد في التيمم  
 منهما ابن كمال وقدما تمام عبارته ونبه على ان فائدة العددا انه لا يحتاج الى ضربة بالية كذا  
 ( **قوله** ولو من غيره ) فلو امر غيره بأن يمسح حاز بشرط ان ينوى الامر بحرق ط وظاهره انه  
 يكفي من الغير ضربتان وهو خلاف ما أتى عن الفهستى ( **قوله** وما يقود مقامهم ) ي  
 خلافا لابن شجاع وقدما الكلام عليه مع ثمرة الخلاف ( **قوله** لما في الخلاصة ) عبارته كفي  
 البحر ولو ادخل رأسه في موضع الغبار بنية التيمم يجوز ولو انهدم الحائط وظهر الغبار فحرك  
 رأسه ونوى التيمم جاز والشرط وجود الفعل منه اه اي الشرط في هذه الصورة وجود  
 الفعل منه وهو المسح او التحريك وقد وجد في دلائل على ان الضرب غير لازم كجمر وفعل  
 غيره بأمره ثم مقام فعله فهو منه في المعنى فافهم ( **قوله** ظهرت لعدنيا ) اعني انه قل في  
 الظهيرية وكذا يجوز التيمم للجنب لصلاة الجنازة والعيد كذا في يجوز محض في ظهرت من  
 الحيض اذا كان ايام حيضها عسرا وان كان اقل فلا اه وقال في البحر والذي يظهر ان هذا  
 التفصيل غير صحيح بدليل ما اتفقوا عليه من انه اذا انقص اقل من عشرة فيمسح لعدنيا

قوله وفيه بحث وجهه انه  
 اذ تيمم اولا بعده عن الماء  
 فهو وقاد حفيقة وخوف  
 العدو فقد عني فحقق  
 قد زال عنه المعنى فلا  
 فرق بينه وبين المريض اذا  
 وجد بعد اعتد تحقيق  
 اه ( منه )

لان اختلاف اسباب  
 الرخصة يمنع الاحتساب  
 بالرخصة الاولى وتعيين  
 الاولى كان لما كان جوع  
 الفصولين فليجند  
 ( مستوعبا وجهه ) حتى  
 لو ترك شعرة او وتره  
 منخره لم يجز ( ويديه )  
 فينزح الحاتم ولسور  
 او يحرك به يفتى ( مع  
 مرفقه ) فيمسحه الا قطع  
 ( ضربتين ) ولو من غيره  
 او ما يقود مقامهما في  
 الخلاصة وغيرها لو حرك  
 رأسه او ادخله في موضع  
 الغبار بنية التيمم جاز  
 والشرط وجود الفعل  
 منه ( ولو جنب او حائض )  
 ظهرت لعدنتها ( ونفساء )

وصاب حرار روح وخلقها، مع واسع في النهر بحمل ما في الظهيرة على ما إذا انقطع لاقل  
من عادت ما سيأتي في الحيض من التحية لئلا يخل قربانها وان اغتسلت فضلا عن التيمم اه اقول  
لا يخفى ان قول الظهيرة اذا كان في حوضها غيرا خيرا فان ذاب عادت ما فهذا الحمل بعيد  
تمظهره بنو فيق انه تعالى ان كلام الظهيرة صحيح لا اشكال فيه ويبان ذلك ان التيمم لحوف  
فوت صلاة الجنابة او العيد يصح مع وجود الماء لانها ضوت الى خلف كما يأتي وهذا في الحديث  
ظاهر وكذا في الجلب واما النقص فذات طهرت لتمام العشرة فقد خرجت من الحيض ولم يبق  
معها سوى الجنابة فهي كالجنب واما اذا انقطع دمها لدون العشرة فلا تخرج من الحيض مالم  
يتحكم عليها بالحكماء المهرات ان تعيد الصلاة دينا في ذمتها او تغتسل او تيمم بشرطه كما سيأتي  
في باب وقولهم او تيمم بشرطه رادوا به التيمم الكامل المصحح الصلاة الفرائض وهو ما يكون  
عند العجز عن استعمال ماء واما تيمم صلاة جنابة او عيد خفيف فونها فغير كامل لانه يكون  
مع حضور الماء ولهذا لا يصح صلاة الفرض به ولا صلاة جنابة حضرت بعده فاعلمنا بذلك  
انها لو تيممت لذلك تخرج من الحيض لان ذمت التيمم غير كامل ولا يصح ذلك التيمم ابقاء الماء المتأني  
بعد وهو الحيض وعدم وجود شرطه وهو فقد الماء نعم لو تيممت لذلك مع فقد الماء حكم  
عليها بالظهار وجزت صلاتها به من الفرائض وغيرها لانه تيمم كامل ومراد الظهيرة التيمم  
النقص وهو ما يكون مع وجود الماء في التفصيل الذي ذكره في الحائض صحيح لانفسار عليه  
وكأنه في البحر طعن ان مراده التيمم الكامل وليس كذلك كما لا يخفى بقى الكلام في عبارة  
الشارح فتقوله طهرت عادت ما في غير محله لان قول المصنف ولو جنبنا او حائضا مفروض في  
التيمم الكامل الذي يكون عند فقد الماء والحائض يصح تيممها عند فقد الماء اذا طهرت لتمام  
العشرة اولدونها ويجب عليها ان تغتسل او تيمم عند فقد الماء سواء انقطع لتمام عادت ما او  
لدون عادت ما كما سيأتي في باب ويأتي فيه انه اذا انقطع لتمام العادة يخل لزوجها قربانها كما  
لو انقطع لتمام العشرة وان لدون عادت ما لا يخل له قربانها فانقيده بالعدة في كلام الشارح  
انما يفيد بالنظر الى القربان فقط فكان الواجب اسقطه لايامه انه لو كان لدون العادة  
لا يصح تيممها مع انه يجب عليها اذا فقدت الماء لوجوب الصلاة عليها كما علمت والذي اوقعه  
عبارة النهر المبينة على ما فهمه صاحب النهر من كلام الظهيرة وفيه (قوله بمظهر) متعلق  
بتيمم ويجوز ان يتعلق بمستوعبا وجعله المعنى صلة لظريتين فهو متعلق بمحذوف اي  
ما تصحقت بمظهر نهر قات والآخر اولى لئلا يلزم تعلق حرفي جر بمعنى واحد متعلق واحد  
الان جعل البناء في ضربتين لاعددة وفي مظهر بسلاسة او بالعكس تأمل وتعييره بمظهر اولى  
من تعبيره بمهر لاجراحي الارض المتجسة اذا جفت كما قدمه الشارح واما اذا تيمم جماعة  
من محل واحد فيجوز كما سيأتي في الفروع لانه يصح مستعسلا اذا تيمم انما يتأدى بالتزق  
بيده لانه فصل كماء المصالح في الماء بعد وضوء الاول واذا كان على حجر امس فيجوز  
الاولى نهر (قوله من حاس الارض) يترق بين حاس الارض وغيره ان كل ما يخرق  
بالنار فيصير رمدا كالشجر والحشيش او يضيع ويبان كالخديد والصفير والذهب والزجاج  
وغيره فليس من حاس الارض بل كل من التجمعة (قوله تقع) بفتح فسكون كقول عالي

بمظهر من حاس الارض  
وان لم يكن عليه تقع اي  
غبار فو لم يدخل بين  
اصابعه

فأثرب به نقعا **(قوله)** يحتاج إلى بل بخل من غير ضربة وليس المراد أنه لا يخلل أصلا لأن الاستيعاب من تمام الحقيقة قل الزباني وبسبب تحليل الأصابع أن يدخل بينها غير وفي الهندية والصحيح أنه لا يمسح الكتب وضربها يكفي إقاده ط أقول الطاهر أن تحت الحزم الواسع أن أصابه الغبار لا يلزم تحريكه والآن كالتحليل المذكور **(قوله)** وعن محمد بن سراج إليها لأن عنده لا يجوز التيمم بالأغبار فحيث يدخل بين الأصابع لا بد منها على قوله **(قوله)** وهو أي الغير **(قوله)** يضرب الأنا أي لكل واحد من الأعضاء ضربة وهذا نقه الفهستاني عن العمان وهو كتاب غريب ومشهور في الكتب المتداولة الإطلاق وهو الموافق لما حدث الشريف التيمم ضربتان الآن يكون المراد إذا مسح يدي المريض بكتا يديه فحيث لا شبهة في أنه يحتاج إلى ضربة ثالثة يمسح بها يده الأخرى **(قوله)** وبه مطلقا أي ويقيم بالنتع مضافا خلافا لأبي يوسف فعنده لا يقيم به الأغبار المعجز بخر ولا يجوز عنده إلا التراب والرمل ثم روي في الحواشي القديمة من أنه هو اختار غرب مخالف لما اعتمدته النسخ المتون روى **(قوله)** فلا يجوز بلؤلؤا **(قوله)** تفرع على قوله من جنس الأرض **(قوله)** لتولده من حيوان البحر قال الشيخ داود الطيب في ذكره أنه أحله دود يخرج في ناسان ونحما فله مطر حتى إذا سقط فيه انطبق وناس حتى يباغ آخره **(قوله)** لا يمر جان **(قوله)** كذلك في الفتح وجزء في البحر والنهر بأنه سهو وأن الصواب الجواز به كما في عامة الكتب وقال المصنف في منحه أقول الطاهر أنه ليس سهو لأنه إنما منع جواز التيمم به لما قام عنده من أنه يعتقد من الماء كاللؤلؤ فن كان الأمر كذلك فلا خلاف في منع الجواز وإقائل بالجواز إنما قل به لما قام عنده من أنه من جهة أجزاء الأرض فأن كان كذلك فلا كلام في الجواز والذي دل عليه كلام أهل الخبرة بالجواهر أن له شبهين شها بالنبات وشها بالمعادن وبه أفصح ابن الجوزي فقال أنه متوسط بين عالمي النبات والجماد في شبه الجماد بتجدره وشبه النبات بكونه أشجارا ثابتة في قعر البحر ذوات عروق وأغصان خضر متشعبة قائمة اه أقول وحاصله الميل إلى ما تاله في الفتح لعدم تحقق كونه من أجزاء الأرض ومال محشيه الرولى إلى ما في عامة الكتب من الجواز وكان وجهه أن كونه أشجارا في قعر البحر لا ينافي كونه من أجزاء الأرض لأن الأشجار التي لا يجوز التيمم عليها هي التي تترمد بالنار وهذا حجر كباقي الأحجار يخرج في البحر على صورة الأشجار فإنما جزموا في عامة الكتب بالجواز فيتعين المصير إليه وأما ما في الفتح فينبغي حمله على معنى آخر وهو ما قاله في القاموس من أن المرجان صغار اللؤلؤ ثم رأيت منقولا عن العلامة المقدسي فقال مراده صغار اللؤلؤ كما فسره في الآية في سورة الرحمن وهو غير ما أرادوه في عامة الكتب اه وبه ظهر أن قول الشارح لشبهه للنبات الخ في غير محله بل العلة على ما حرره أنه تولد من حيوان البحر وأما ما يخرج في قعر البحر فيجوز وإن أشبهه النبات فغنى هذا التحرير **(قوله)** لا ينقطع) هو ما يقطع ويأين كالديد من **(قوله)** زجاج) أي المتخذ من الرمل وغيره بحر **(قوله)** وترمد) أي ما يحترق بالنار فيصير رمادا بحر **(قوله)** الرماد الحجر) كجص وكلس **(قوله)** كحجر) تنظير لا تمثيل **(قوله)** أو مغسول) مبالغة في عدم اشتراط التراب **(قوله)** غير مدهونة) أو مدهونة بصغ هو من جنس الأرض كما يستفاد من البحر كالدهونة بالخلل

قوله وهو ليست كلمة هو بهذا الخ في نسخ الشارح التي يبدى فليحذر اه مصححه

لا يحتاج إلى ضربة ثالثة لا يخل وعن محمد يحتاج إليها أو لو تم غير ذلك ضرب ثلاثا لا توجه والخير واليسرى قهستاني (وبه مطلقا) عجيز عن التراب أولا لأنه تراب رقيق (فلا يجوز) يؤؤد ولو مسحوا لتولده من حيوان البحر ولا يترجن لشبهه للنبات لكونه أشجارا ثابتة في قعر البحر على ما حرره المصنف ولا (ينقطع) كفضة وزجاج (وترمد) بالاحتراق الرماد الحجر فيجوز كحجر مدقوق أو مغسول وحائط معين أو محصص وأوان من طين غير مدهونة وطين

هـ معبره ط (قوله غير مغلوب) ما د صار مغلوبا لا يجوز التيمم به بخلاف نصوصا  
 بحيث لا يفتى سدا بخبري على عدم رمي وسيدكر ان مسامى مغلوب (قوله كن  
 لا يبيح ح) هـ ما حرره الرمي وصاحب النهر من عبارة نواحيه خلافا لما فهمه من ساقى  
 البحر من عدمه خوفا قبل خوف خروج وقت وظاهره انه اراد به عدم الصحة وحاصل ما  
 اولوا جهة به ان لا يحد لا يبيح حتى يؤيده فذا حث تيمم به وان ذهب الوقت قبل ان ينجف  
 لا يتيمة به سداى يوسف لان غلظه لا يجوز لا يتراب او الرمل وعندناى حينئذ ان خوف ذهب  
 الوقت تيمم به لان تيمم به من غلظه حائز لا يتراب لا يتطلىح بوجهه فيصير مثله اهـ وبه يظهر  
 معنى مذكرة الشارح (قوله ومعدن) جمع معدن كحاجس منبت الخواصر من ذهب ونحوه  
 ومعدن (قوله فى محله) أى مدمت فى الارض ما يصنع منها أى وبعد المسك لا يجوز زيالى  
 (قوله فيجوز ح) أى اذا كانت الغلبة بالتراب كفى الحالة عن التحيط ولعل من طاق بناء على  
 مدمت فى محله كونه مغلوبا بالتراب بخلاف ما اذا أخذت المسك لان المدة اخرج  
 تراب منها وفيه وورن ذات معدن لا يجوز التيمم به قل فى البحر لانه ليس يتبع للماء  
 وحده حتى يقود مقدمه والامتراب كذبت وانما هو مركب من العناصر الاربعة فليس له  
 اختصاص ساقى منها حتى يقوم مقدمه (قوله وقيد الاسيجنى ح) كذا فى النهر وظاهره ان  
 الضمير راجع الى التيمم بالمعدن كمن اذا كانت مغلوبا بالتراب لا يحتج الى هذا القيد  
 وعبارة الاسيجنى كفى البحر ولو ان الخطأ او الشئ الذى لا يجوز عليه التيمم اذا كان عليه  
 التراب فضرر به عليه وتيمم بغيره ان كان ستيين اثره بده عليه جاز ولا فلا (قوله كذا ح)  
 قل فى البحر مدعرة الاسيجنى التى ذكرناها وبهذا يعلم حكم التيمم على جوخة او بساط  
 عليه غبار فظهره عدم الجواز لقلة وجود هذا الشرط فى نحو الجوخة فايتمه له اهـ وقال  
 محشيه روى بل يظهر التفصيل ان استين اثره جاز ولا فلا لوجود الشرط خصوصا فى  
 ثياب ذوى الاشغال هـ وهو حسن فهذا حزم به الشارح وفى التارخانية وصورة التيمم  
 بالغبار ان ضرب بيديه نونا او نحوه من الاعين المظهرة التى عاين غبارا فذا وقع الغبار على  
 يديه تيمم او ينفض ثوبه حتى يرفع غباره فيرفع يديه فى غبارى الهواء فذا وقع الغبار على يديه  
 تيمم اهـ قلت وقيد الاعين المظهرة فى التارخانية ايضا اذا تيمم بغبار الثوب التجس لا يجوز  
 الا اذا وقع الغبار بعد ما حث ثوب (قوله ولو مسبوكن) هذا انما يظهر اذا كان يمكن  
 سبكهما بترابهما لغالب عاينهم وانما هو غير ممكن ولذا قل الزيلعى كما قدمناه انه بعد  
 المسك لا يجوز التيمم وفى البحر عن المحيط ولو تم بالذهب والفضة ان كان مسبوكا لا يجوز  
 وان لم يكن مسبوكا وكان محتلبا بالتراب والغلبة للتراب جاز اهـ اذا كانا مسبوكن وكان  
 عاينهما غبار يجوز تيمم به ساقى عاينهما كفى تهيئة أى ان كان يظهر اثره بده عليه  
 كما مر دلكن لا يضر فيه أى هـ فكل عاينه ان ثوب لو غير مسبوكن يوافق كلامهم  
 (قوله روى شجرة) أى شجرة من حبات والخطاط الرماد بترابها فحينئذ يعتبر  
 ما اذا احرق الرمي من حباته حتى صارت سوداء جاز لان المتغير لون التراب لا ذاته  
 (قوله وروى به ح) أى حكمه ب (قوله ومنه) أى من قوله والافاق نفى

غير مغلوب قد كن لا يبيح  
 التيمم به قبل حمله فله ت  
 وقت نالا يصير مثله لا  
 ضرب مرة (ومعدن) فى  
 شجرة مجوز تراب عليها  
 وقيد الاسيجنى بأن  
 يستبين تراب بديده  
 عاينه وانما يستبين ما يجز  
 وكذا كل ما لا يجوز التيمم  
 عاينه كخنة وجوخة  
 فيحتص (والحكم مغرب  
 او احتاط تراب بغيره)  
 كذهب وقصد ولو مسبوكن  
 وارض عترة فلو الغلبة  
 للتراب جاز والا لاختية  
 ومنه علم حكم مساوى

الغلبة صادق بما اذا كان التراب مغلوبا او مساويا ففهم (قوله وحاز قبل الوقت) اقول ان  
هو مندوب كما هو صريح عبارة البحر وقل من صرح به رمي (قوله وحاز غيره) اي ان  
الفرض (قوله لانه بدل الخ) اي هو عندنا بدل مطلق عند عدم الماء، يرتفع به الحدث الى وقت  
وجود الماء وليس ببدل ضروري مبيح مع قيام الحدث حقيقة كما قال الشافعي فلا يجوز قبل  
الوقت ولا يصلي به اكثر من فرض عنده لكن اختلف عندنا في وجه البداية فلا بين الآتين  
اي الماء والتراب وقل محمد بن النعمان اي التيمم والوضوء ويتنفس عليه جواز قضاء المتوضئ  
بالتيمم فاجازاه ومنعه وسيأتي بيانه في باب الامامة ان شاء الله تعالى وتسامه في البحر (قوله  
وجاز لحوف فوت صلاة جنازة) اي ولو كان الماء قريبا ثم اعلم انه اختلف فيمن له حق التقدم  
فيها فروى الحسن عن ابي حنيفة انه لا يجوز للولي لانه ينتظر ولو صالوا له حق الاعداء وصححه  
في الهداية والحالية وكافي النسخ وفي ظاهر الرواية يجوز للولي ايضا لان الانتظار فيها مكروه  
وصححه شمس الحلواني اي سواء انتظروه او لا قبل في البرهان ان رواية الحسن هنا  
احسن لان مجرد الكراهة لا يقتضي العجز المتقضي لجواز التيمم لانها ليست اقوى من فوات  
الجمعة والوقية مع عدم جوازه لهما وتبعه شيخ مشايخنا المقدسي في شرح ظلم الكثر لابن  
الفصيح اه ما خصا من حاشية نوح افندي (قوله اي كل تكبيراتها) فان كان ير جواي يدرك  
البعض لا يتيمم لانه يمكنه اداء الباقي وحده بجرع البدائع والفتية (قوله او حائضا) وكذا  
النفساء اذا انقطع دمهما على العادة ط اقول لا بد في الحائض لانقطاع دمها لا كبر الحيف  
والافان تمام العادة فلا بد ان تصير الصلاة دينا في ذمتها او تمسك او يكون تيممها كاملا  
بان يكون عند فقد الماء اما التيمم لحوف فوت الجنازة او العيد فغير كامل وقدمنا قريبا تمام  
تحقيق المسئلة ففهم (قوله به يفن) اي بهذا التفصيل كما في المضمرات وعند محمد يعيد على كل  
حال قهستانى (قوله او زوال شمس) هذا اذا كان اماما او مأموما واعلم انه سياتى ان صلاة العيد  
تؤخر لعذر في الفطر للثاني وفي الاصحى لثالث فذا اجتمع الناس في اليوم الاول قيل الزوال  
والامام غير وضوء وكان بحيث لو توضأ زالت الشمس فهل يكون ذلك عذرا يؤخر ولا يتيمم  
ام يتيمم ولا يؤخر لكن قول الشارح لان مناط خوف الفوت لا الى بدل يقتضى التأخير فلا يرجع  
اه ح اقول سيصرح الشارح هناك بأنها قضاء في اليوم الثاني ولم يجعلوها هنا كالوقية التي  
يخلفها القضاء بل صرحوا بمخالفتها لها بأنها فوت بزوال الشمس فيعلم منه انها لا تؤخر لذكره  
هذا ما ظهر لي فتأمله وانظر ما علقناه على البحر (٣) (قوله ولو كان يني بناء) كذا في النهروفيه  
اشارة الى ان قوله بناء مفعول مطلق ويحتمل جعله حالا اي ولو كان تيممه في حال كونه يني  
ويجوز كونه مفعولا لاجله كما تقتضيه عبارة الدرر لكنه مبنى على ما انضاه المحقق لرضي  
من انه لا يلزم فيه ان يكون فعلا قليلا (قوله بعد شروعه متوضئا الخ) في المسئلة تفصيل  
مبسوط في البحر وحاصله ما ذكره القهستانى بقوله ان سبق الحدث في المصلي قبل صلاة فأن  
رجاد ذلك شيء منها بعد الوضوء لا يتيمم وان شرع فأن خاف زوال شمس تيمم بالاجماع ولا  
فأن رجاد راك لا يتيمم والافان شرع به تيمم اجماعا وان شرع بالوضوء فكذلك عنده حازن  
لهما اه وهو محمول على ما اذا خف خروج الوقت اذا ذهب بتوضأ والافان من وصوله لا من

(د) حاز قبل وقته لا تكسر  
(من فرض) (د) (٣٠) (د)  
كأنه لا بد من الماء  
لا ضروري (د) (د)  
(خوف فوت صلاة جنازة)  
اي كل تكبيراتها  
او حائضا ولو جاز أخرى  
ان أمكنه الوضوء بينهما  
ثم زال تمكنه من التيمم  
والا لا به يفن (د) (د)  
(عبد) بفراغ منه وزوال  
شمس (د) (د) (د) (د)  
(بناء) بعد شروعه  
متوضئا وسق حذله (د) (د)  
فرق بين كونه مفعولا

(٣٠) قوله وانظر ما علقناه  
على البحر الذي علقناه عليه  
هو انه قد قيل به ما كان  
نصي لجسيع حذق فو  
أخرت لهذا العذر رب  
يؤدى الى فوتها بالكلية  
بخلاف ما أخرت لعذر  
فتة او عدم ثبوت رؤية  
الهلال الا بعد زواله  
كل الناس يستعدون لصلاتها  
في اليوم الثاني وعدم  
تصريحهم بان ذلك من  
الاعداد التي تؤخر لاحد  
ذليل على ما ليس مفعولا  
اه (منه)

الموت لأنه يمكنه اكل صلاته بعد سلام امامه تأمل وقد اقتصرنا في تصوير مسألة البناء على صلاة العيد وذكر في الامداد انه ليس للاحتراز عن الجأزة لأن العلة فيهما واحدة (قوله في الاصح) يرجع الى قوله بعد شروعه متوضاً الى قوله بالافرق ومقابل الاصح في الاول قولهما ومقبله في الثاني ما روى الحسن عن الامام ان الامام لا يقيم ط (قوله لان المنط) اي الذي تعلق به الحكم المذكور وهو التيمم لخوف فوت الصلاة بلا بعد عن الماء (قوله جاز لكسوف الخ) تفريع على التعميل ومراعاة به ما في الحسوف ط وهذا الى قوله وحدها ذكره العلامة ابن امير حاج الحلبي في الحلية بخا واقره في البحر والنهر (قوله وسنن رواتب) كالسنن التي بعد الظهر والمغرب والعشاء والجمعة اذا اخرجها بحيث لو توضأ فت وقها فله التيمم قل ط والظاهر ان المستحب كذا في الفوت بفوت وقته كما اذا ضاق وقت الضحى عنه وعن الوضوء فيتيمم له (قوله خف فوتها وحده) اي فيتيمم على قياس قولهما اما على قياس قول محمد فلا لانها اذا فتنه لاشتغالها بالقرينة مع الجماعة يقضيها بعد ارتفاع الشمس عنده وعندهما لا يقضيها اصلاً بحر وصورة فوتها وحدها لو وعده شخص بماء او امر غيره بزحله من بحر وعلم انه لو انتظره لا يدرك سوى الفرض يتيمم للسنة ثم يتوضأ بالفرض ويصلي قبل الطلوع وصورها شيئاً بما اذا قامت مع الفرض واراد قضاءها ولم يبق الى زوال الشمس مقدار الوضوء وصلاة ركعتين فيتيمم ويصليها قبل الزوال لانها لا تقضى بعده ثم يتوضأ ويصلي الفرض معه وذكرها ط صورتين اخريتين ٣ (قوله ونوم الخ) اي عند وجود الماء لان الكلام فيه ومساقره في البحر من ان التيمم عند وجود الماء يجوز لكل عبادة تحل بدون الطهارة ولكل عبادة تقوت لالي خلف وبين القاعدتين عموم وجهي يجتمعان في رد السلام مثلاً فانه يحل بدون طهارة وفوت لالي خانق وتنفرد الاولى في مثل دخول المسجد للمحدث فانه يحل بدون الطهارة من الحدث الاصغر ولا يصدق عليه انه يفوت لالي خلف وتنفرد الثانية في مثل صلاة الجأزة فانها تقوت لالي خانق والاتحل بدون الطهارة ح لكن القاعدة الاولى محل بحث كما تطلع عليه (قوله وان لم تجز الصلاة به) اي فيقع طهارة لما نواه له فقط كما في الحلية لان التيمم له جهتان جهة سحته في ذاته وجهة سحته الصلاة به فالثانية متوقفة على العجز عن الماء وعلى نية عبادة مقصودة لاتصح بدون طهارة كسأتي بيانه واما الاولى فتحصل بنية اي عبادة كانت سواء كانت مقصودة لاتصح الا بالطهارة كالصلاة والقراءة للجنب او غير مقصودة كذلك كدخول المسجد للجنب او تحل بدونها كدخوله للمحدث او مقصودة وتحل بدون طهارة كالقراءة للمحدث فالتيمم في كل هذه الصور صحيح في ذاته كما وضح ح (قوله وكذا لكل ما لا يشترط له الطهارة) اي يجوز له التيمم مع وجود الماء وهذه احدي القاعدتين السابقتين وفيها غرض يظهر (قوله لكن في النهر الخ) استدراك على استدلال البحر بمباراة المتبني على احدي القاعدتين المذكورتين وهي جواز التيمم عند وجود الماء

في الاصح لان المنط خوف الفوت لا الى بدل جواز لكسوف وسنن رواتب ولو سعة خبر خف فوتها وحدها ونوم وسلام ورده وان لم تجز الصلاة به قل في البحر وكذا لكل ما لا يشترط له الطهارة لما في المتبني وجاز لدخول مسجد مع وجود الماء وللنوم فيه واقره المصنف لكن في النهر الظاهر ان مراد المتبني للجنب فسقط الدليل ٣ قوله اخريتين هكذا بخطه وصوابه اخريتين اه مصححه

لكل عبادة تحمل بدون الطهارة وبيان الاستدراك ان الدليل انما يتم بناء على ارادة الدخول للمحدث ليكون مما لا تشترط له الطهارة واذا كان مراده الجنب سقط الدليل لانه لا يخلو له الدخول بدونها لكن كون المراد الجنب نظر فيه العلامة ح بأنه لا يخلو اما ان يكون الماء الموجود خارج المسجد وهو باطل اى لعدم جواز دخوله جنباً مع وجود الماء خارجه واما ان يكون الماء داخله وهو صحيح ولكنه بعيد من عبارته بدليل قوله وللنوم فيه اه وعليه فالظاهر ان مراد المبتنى دخول المحدث فيتم الدليل لكن لقائل ان يقول ان مراد المبتنى ان الجنب اذا وجد ماء في المسجد واراد دخوله للاغتسال يتيمم ويدخل ولو كان نائماً فيه فاحتمل الماء خارجه وخشي من الخروج يتيمم وينام فيه الى ان يمكنه الخروج قال في المنية وان احتمل في المسجد يتيمم للخروج اذا لم يخف وان خاف يجلس مع التيمم ولا يصلي ولا يقرأ اه ويؤيد ما قلناه ان نفس النوم في المسجد ليس عبادة حتى يتيمم له وانما هو لاجل مكثه في المسجد او لاجل مشيه فيه للخروج **(قوله قات الح)** اعتراض على البحر ايضا لان عبارة المنية شاملة لدخول المسجد للمحدث وهو مما لا تشترط له الطهارة فينافي ما في البحر لكن اجاب ح تخصيص الدخول بالجنب فلا تنافي اقول ولا يخفى انه خلاف المتبادر ولذا علله في شرح المنية بما ذكره الشارح وعالله ايضا بقوله لان التيمم انما يجوز ويعتبر في الشرع عند عدم الماء حقيقة او حكماً ولم يوجد واحد منهما فلا يجوز اه فيفيدان التيمم لما لا تشترطه الطهارة غير معتبر اصلاً مع وجود الماء الا اذا كان مما يخاف فوته لا الى بدل فلو تيمم المحدث للنوم او لدخول المسجد مع قدرته على الماء فهو لغو بخلاف تيممه لرد السلام مثلاً لانه يخاف فوته لانه على الفور ولذا فعله صلى الله عليه وسلم وهذا الذي ينبغي التعويل عليه **(قوله لكن في القهستاني الح)** استدراك على ما يفهم من كلام البحر من ان ما تشترطه الطهارة لا يتيمم له مع وجود الماء وعلى ما يفهم من كلام المنية من ان كل عبادة لا يخاف فوتها لا يتيمم لها ط قال ح وهو نقل ضعيف مصادم للقاعدة لان سجدة التلاوة لا تحمل الا بالطهارة وتقتو الى خلف اه اقول بل لا تقوت لانها وقت لها الا اذا كانت في الصلاة ولهذا نقل القهستاني ايضا عن القدوري في شرحه انها لا يتيمم لها وعالله في الخلاصة بما قلنا **(قوله لكن سيحج)** اى الفروع وهذا استدراك على الاستدراك وهذا التقييد مذكور في القهستاني ايضا بعد ورقتين نقلاً عن شرح الاصل معللاً بعدم الضرورة في الحضر اى لوجود الماء فيه بخلاف السفر فأفاد ان جوازه عند فقد الماء فينافي ما نقله عن المختار من جوازه مع وجود الماء كما لا يخفى فافهم **(قوله في الشرعة)** اى شرعة الاسلام للعلامة ابى بكر البخارى ط **(قوله وشروحها)** رأيت ذلك منقولاً في شرح الفاضل على زاده ط **(قوله قال)** اى في الشرعة وشروحها **(قوله فظاهر البزاية الح)** هذا غير ظاهر لان عبارة البزاية ولو تيمم عند عدم الماء لقراءة قرآن عن ظهر قلب او من المصحف او لمسه او لدخول المسجد او خروجه او دفن او لزيارة قبر او الاذان او الإقامة لا يجوز ان يصلي به عند العامة ولو عند وجود الماء لا خلاف في عدم الجواز اه فن قوله لا خلاف في عدم الجواز اى عدم جواز الصلاة به ظاهر في عدم صحته في نفسه عند وجود الماء في هذه المواضع لان من جعلها التيمم لمس المصحف ولا شبهة في انه عند

قلت وفي المنية وشرحها  
تيممه لدخول مسجد ومس  
مصحف مع وجود الماء  
ليس بشئ بل هو عدم لانه  
ليس لعبادة يخاف فوتها  
لكن في القهستاني عن  
المختار المختار جوازه مع  
الماء لسجدة التلاوة لكن  
سيحج تقييده بالسفر لا  
الحضر ثم رأيت في الشرعة  
وشروحها ما يؤيد كلام  
البحر قال فظاهر البزاية  
جوازه لتسع مع وجود  
الماء

وحوار... لا يصح أصلاً وما مر عن سببه وسرحها من يد مع وجود ماء يسر حتى بل هو  
 عدم واحصل من ما حث في السحر من تحية تيمم لهدية لأشياء مع وجود الماء لا بد منه من دليل  
 وليس في شيء مما ذكره الشارح ما يدل على أنه ما يدل على خلافها كما علمت وعبادة المبتغي  
 فقد علمت ما فيها وظهر عدم الصحة لأنه يخاف فوته كغيره ما قبل فقد ر (قوله) وإن تجز  
 الصلاة به) لأن حوارها به يشترطه فقده وحواف الفوت لا إلى بل بعد أن يكون انتهى  
 عبادة مقصودة لا تصح بدون طهارة ولا يوجد في شيء مما ذكر (قوله) بل عشر الح  
 من هنا إلى قوله قلت وظاهره سابقه في بعض النسخ وذكر ابن عبد الرزاق أنه من ملحقات  
 الشارح على سبحة التيمم (قوله) لا يجوز بل من ما أو من الضابط (قوله) ولو مع وجود  
 الماء) غير مسلم كما علمت (قوله) لا يجوز (أي تيمم لمس مصحف سواء كان عند حدث أو عن  
 حانة (قوله) فكلاول) أي كاذبي لا يشترطه الطهارة في تيمم مع وجود الماء ط (قوله)  
 فكلاول) وهو ما يشترطه الطهارة ط (قوله) تجز الصلاة به) أي لا تقدر السراطة وهو امر أن  
 كون انتهى عبادة مقصودة وكونها لا تلحق إلا بالطهارة أما في دخول المسحوق في المحدث فقد  
 الأمران وفي الجنب فقد الأول وأما في القراءة للمحدث فالفقد الثاني ولا يراد به هنا ما تقدم  
 قريباً من قوله أو جبا فكلاول أي فتجوز الصلاة به وأما لمس مطلقاً فالفقد الأول والكتابة  
 كالمس إذا كتبت والصحيحة على الأرض على ما مر فذا تيمم لذلك كانت أمانة فقد الأمرين  
 والتعليم أن كان من محدث فالفقد الثاني وإن كان من جنب وكان كلمة فالفقد الثاني أيضاً  
 وعارض التعليم لا يخرج عن كونه قراءة ولا يراد الجنب هنا إذا لم يكن التعليم كلمة كماله وأما  
 زيارة القبور وعبادة المريض ودفن الميت والسلام ورد فالفقد الثاني وأما الإذان بالنسبة  
 إلى الجنب فالفقد الأول والمحدث فالفقد الأمرين وأما الإقامة مطلقاً فالفقد الأول وأما  
 الإسلام فجري فيه على مذهب أبي يوسف القائل بصحته في ذاته أخرج أقول لا يصح عد  
 الإسلام هنا لأنه لا يوجب تيمم له لكن لا تجوز الصلاة به وليس ذلك قولاً لأحد من علمائنا  
 الثلاثة لأنه عند أبي يوسف يصح في ذاته وتجوز الصلاة به عنده كما صرح به في البحر وأما عندها  
 فلا يصح أصلاً وهو الأصح كما في الإمداد وغيره فاتفق (قوله) بخلاف صلاة جنازة) أي  
 فإن تيممها تجوز به سائر الصلوات لكن عند فقد الماء وأما عند وجوده إذا خاف فوته فالتجوز  
 به الصلاة على جنازة أخرى إذا لم يكن بينهما فصل كما مر ولا يجوز به غيرها من الصلوات أفاده  
 ح (قوله) أو سجدة لاوة) فتصح الصلاة التيمم لها عند عدم الماء وأما عند وجوده فلا يصح التيمم  
 لها ما علمت من أنها تقوت إلى بدل ط (قوله) وظاهره الخ) أي ظاهر قوله تجز الصلاة به أن  
 التيمم لهدية المذكورات الثلاث عمرة التي لا تشترط لها الطهارة صحيح في نفسه يجوز فعله  
 ووجه ظهور ذلك أنه لو لم يكن صحيحاً في نفسه لكان المناس أن يقال لا يصح التيمم لها  
 أو لا تجز لأبائهم وأقول إن كان مراده الحواز عند فقد الماء فهو مسلم والأفلا والظاهر أن  
 مراده الثاني موافقاً لما قدمه عن سحر وقوله فظاهر البرازية جوازه لتسعه مع وجود الماء  
 الخ وقدما لا غير ظاهر وأنه لا بد من نقل بدل عليه ولم يوجد وإن استدلال السحر بما في المبتغي  
 لا يفيد ما يخاف فوته لا بد من هذه المذكورات يجوز مع وجود الماء بغير الجنازة لأنه

وإن لم تجز الصلاة به قلت  
 بل ليس بل أكثر ما مر  
 من الضابط أنه يجوز بكل  
 ما لا يشترط الطهارة ولا  
 مع وجود الماء وما  
 تشترطه فيشترط فقده  
 كتيمم لمس مصحف فلا  
 يجوز لو أخذ الماء وأما  
 للقراءة فإن محدثاً فكلاول  
 أو جبا فكلاول وقوله و  
 لدخول مسجد أو لقراءة  
 ولو من مصحف أو من  
 أو كتابته أو تعاليمه أو زيارة  
 قبور أو عيادة مريض أو  
 دفن ميت أو إذان أو إقامة  
 أو إسلام أو سلام أو دله  
 تجز الصلاة به عند العامة  
 بخلاف صلاة جنازة أو  
 سجدة لاوة فتجوز شيخنا  
 خير الدين الرملي قلت  
 وظهره به يجوز فعل  
 ذلك في كل (ل) تيمم  
 (الفوت جمعة ووقت) ولو  
 رتراً



فقد للماء حكما فيشماله النص بخلاف ما لا يخوف فوته منها، فلا يخبر أصلا لأن النص ورد  
بمشروعية التيمم عند فقد الماء، فلا يشرع عند وجوده حتمية وحكما ونعاه لهذا الأمر، ثم  
فانهم **(قوله لغواتها)** أي هذه المذكورات إلى بدل فدل الوقتيات وأوتر القضاء وبدل الجمعة  
الظهير فهو بدلها صورة عند الفوات وإن كان في ظاهر المذهب هو الأصل والجمعة خلف عنه  
خلاف لفرق في البحر **(قوله وقيل يقيم الخ)** هو قول زفر وفي الثانية أنه رواية عن مشايخنا بحر  
وقدمنا ثمرة الخلاف **(قوله قل الحلي)** أي البرهان إبراهيم الحلي في شرحه على النية وذكر  
مثله العلامة ابن أمير حجاج الحلي في الحلية شرح النية حيث ذكر فروعا عن المشايخ ثم قال  
ما حاصله ولعل هذا من هؤلاء المشايخ اختيار لقول زفر لقوة دينه وهو أن التيمم إنما يشرع  
للحاجة إلى أداء الصلاة في الوقت فيتيمم عند خوف فوته قل شيخنا ابن القيم ولم يتجه لهم عليه  
سوى أن التقصير جاء من قبله فلا يوجب الترخيص عليه وهو أنما يتيمم إذا أخر لا أعذر اه وأقول  
إذا أخر لا أعذر فهو عاص والمذهب عندنا أنه كالمطيع في الرخص نعم تأخير إلى هذا الحد  
عذر جاء من قبل غير صاحب الحق فينبغي أن يقال يقيم ويصلى ثم يعيد بالوضوء، كما عجز بعض من  
قبل العباد وقد نقل الزاهد في شرحه هذا الحكم عن الميث بن سعد وقد ذكر ابن خلكان به  
كان حنفى المذهب وكذا ذكره في الجواهر انضية في طبقات الحنفية اه وفي الحلية قلت وهذا  
قول متوسط بين القولين وفيه الخروج عن العهدة بيقين فلذا أقره الشارح ثم رأيت منقولا  
في التارخانية عن أبي نصر بن سلام وهو من كبار الأئمة الحنفية قطعاً فينبغي العمل به احتياطاً  
ولاسيما وكلام ابن الهمام يميل إلى ترجيح قول زفر كما علمت بل قد علمت من كلامه الثانية أنه رواية  
عن مشايخنا الثلاثة ونظير هذا مسألة الضيف الذي خاف ريبة فأنتهم قلووا يصلى ثم يعيد والله  
تعالى اعلم **(قوله ويحب)** أي على المسافر لأن طاب الماء في العمرات أوفى قريتها واجب  
مطلقا بحر **(قوله طلبه)** أي الماء **(قوله ولو برسولة)** وكذا لو أخبره من غير أن يرسله بحر عن  
النية **(قوله ثلثمائة ذراع)** أي إلى أربع مائة ذراع وكافي وسراج ومبني **(قوله ذكره الحلي)**  
أي البرهان إبراهيم وعبارته في شرحه على النية الكبير والصغير فيطلب يمينا ويسارا قدر  
غلوة من كل جانب وهي ثلثمائة خطوة إلى أربع مائة وقيل قدر رمية سهم اه ٣ وفيه مخالفة  
لما عناه إليه الشارح من وجهين \* الأول تفسير الغلوة بالخطأ لا بالذراع \* والثاني الاكتفاء  
بالطلب يمينا ويسارا وهو الموافق لقول الحنفية يفرض الطلب يمينا ويسارا قدر غلوة وظاهره  
كما في الشيخ اسمعيل عن البرجندی أنه لا يجب في جانب الخلف والقدام نعم في الحقائق ينظر  
يمينه وشماله وأمامه ووراءه غلوة قال في البحر وظاهره أنه لا يلزمه المشي بل يكفي النظر في  
هذه الجهات وهو في مكانه إذا كان حواله لا يستتر عنه وقول في النهر بل معناه أنه يقسم الغلوة  
على هذه الجهات فيمشي من كل جانب مائة ذراع إذا الطلب لا يتم بمجرد النظر اه وفي الشرح لبلالية  
عن البرهان أن قدر الطلب بغلوة من جانب ظنه اه قلت لكن هذا ظاهر أن ظنه في جانب  
خاص أما لو ظن أن هناك ماء دون ميل ولم يترجح عنده أحد الجوانب يطلبه فيها كلها حتى جهة  
خلفه إلا إذا علم أنه لا ماء فيه حين مروره عليه ولكن هل يقسم الغلوة على الجهات أو لكل جهة  
غلوة محل تردد والأقرب الأول كما مر عن النهر وصريح ما مر عن شرح النية خلافه ولكن

لغواتها إلى بدل وقيل  
يقيم لغوات الوقت قبل  
الحلي فلا حوطان يقيم  
ويصلى ثم يعيد (ويحب)  
أي يفترض (طلبه) وهو  
برسولة (قدر غلوة) ثلثمائة  
ذراع من كل جانب ذكره  
الحلي

قوله ولم يتجه لهم عليه الخ  
أي أن الفقهاء ردوا على  
زفر ولم يتوجه لهم في الرد  
عليه سوى أنهم قالوا إن  
من أخر الصلاة إلى آخر  
الوقت كان مقصرا  
وتقصيره جاء من قبله فلا  
يستحق الترخيص له بخلاف  
التيمم ولكن هذا الرد على  
زفر أنما يتم لو أخر لا أعذر  
فيلزمهم أن يرخصوا له  
التيمم لو أخر لا أعذر على أنه  
لو أخر لا أعذر لا يتجه أيضا  
لأن غاية أنه عاص بالخبر  
وأعصى عندنا كالمطيع  
في ثبوت الترخيص به منه

٣ مضب

في تقدير لغوة

أصغر به لا يرمه سبي لا د لا يمكنه كشف خل بمجرد نصرته **(قوله وفي البدائع**  
**الح)** اعتمد في سحر **(قوله ورفقته)** لا ولي ورفقته لأن ضرر أحدهم كاف كما هو غير خوف  
**ح (قوله ضد قوي)** أي غلب قول في البحر عن أصول اللامني أن حداصرفين إذا قوى  
وترجح على الآخر ولم يأخذ قلب مترجح به ولم يطرح الآخر فهو ظن وإذا عقد القلب  
على أحدهم وترك الآخر فهو أكبر ظن وغالب الرأي اه **(قوله دون ميل)** ظريف لقوله  
قريبه وقيد به لأن ميل ومرفوقه بعيد لا يوجب الصاب **(قوله بأمره)** أي علامة كروية خضرة  
أوضح **(قوله أو أخبر عدل)** قول في شرح نية ويشترط في التحيز أن يكون مكلفا عدلا والا  
فلا بد معه من غلبة ظن حتى يترجم حسب لاه من الديانات **(قوله والبالغ على ظنه)** بأن شك  
وظن ظنا غير قوي نهر **(قوله ولا)** أي أن يترجم الماء لا يطلبه عدم الفائدة بخروج الملبسوط  
**(قوله ادو الا)** أي وإن يخبره بعد مسألة لا يعيد الصلاة زيلعي وبدائع لكن في البحر عن  
نسراج ووثيم من غير صلب وكان الصاب واجبا وصلى ثم طلبة فليجده وجبت عليه إعادة  
عندها خلاف لابي يوسف اه ومفاده انه تجب إعادة هنا وإن لم يخبره **(قوله في حق جواز**  
**اصلاة)** ما في حق تحته في نفسه فيكفي فيه نية مقصده لاجله من أي عادة كانت عند فقد الماء  
وعند وجوده يصح عبادة تفوت لا إلى خلف كما قدمه **(قوله نية عبادة)** قدما في الوضوء  
تعريف النية وشروطها وفي البحر وشروطها أن ينوي عبادة مقصودة الح أو الطهارة أو  
استباحة الصلاة أو رفع الحدث أو الخسابة فلا تكفي نية التيمم على المذهب ولا تشتط نية  
التحيز بين الحدث والخسابة خلاف لمخصص اه ويأتي تمام الكلام عليه قريبا قلت وتقدم في  
الوضوء انه تكفي نية الوضوء فما الفرق بينه وبين نية التيمم تأمل ولعل وجه الفرق انه لما كان  
بدلا عن الوضوء أو عن آتية على ممر من الخلاف ولم يكن مظهرا في نفسه الا بطريق البدلية  
لم يصح أن يجعل مقصودا بخلاف الوضوء فإنه طهارة أصلية والاقرب أن يقال إن كل  
وضوء تستباح به الصلاة بخلاف التيمم فإن منه ما لا تستباح به فلا يكفي للصلاة التيمم المطلق  
ويكفي الوضوء المطلق هذا ماضهري والمداعلم **(قوله ولو صلاة جنازة)** قل في البحر لا يخفى  
أن قولهم بجواز صلاة التيمم لصلاة الجنازة محمول على ما إذا لم يكن واجدا للماء كما قيد في  
الخلاصة للمسافر أم ذ تيمم لها مع وجوده خوفاً من الفوت فإن تيممه يبطل بفراغه منها اه  
لكن في إطلاق خلاصه نظر بدليل انه لو حضره جنازة خرى قبل إمكان إعادة التيمم له أن يصلي  
عليها به فلا ولي أن يقول فإن تيممه لم يصح إلا ما نواه وهو صلاة الجنازة فقط بدليل انه لا يجوز له  
أن يصلي به ولا أن يمس مصحف ولا يقرأ القرآن لوجوبه كذا قررره شيخنا حفظه الله تعالى **(قوله**  
**في الأصح)** هذا بناء على قول لا منه مكرهه ما على قولهما المتفق به انها مستحبة فينبني  
صحة وصحة صلاة به وده **(قوله مقصودة)** المراد بها ما لا تجب في ضمن شيء آخر بطريق  
التبعية ولا يفي هذا ما في كتب الأصول من أن سجدة التلاوة غير مقصودة لأن المراد هنا انها  
شرعت بتداء تقرب إلى الله تعالى لا لغيره بخلاف دخول المسجد ومس المصحف والمراد بها  
في الأصول الهيئة اسجود يست مقصودة بداتها عند التلاوة بل لاشتغالها على التواضع  
وتدنيه في سجد **(قوله خرج دخول مسجد ح)** أي ووجب أن كان الماء في المسجد وتيمم

مطلب  
في تفرق بين الظن وغلب  
الظن

وفي البدائع الأصح ظنه  
قدرا لا يضرب بنفسه  
ورفقته. (استعار) (نض)  
ضد قوي (قريبه) دون ميل  
بأمره وخبر عدل  
(ولا) يعاب على ظنه قريبه  
(لا) يجب له بدب نرجا  
ولا لا ووصي تيمم وثمة  
من يسأله ثم أخبره بانه  
ادو الا (وشرطه) أي  
لتيمم في حق جواز الصلاة  
به (نية عبادة) ولو صلاة  
جنازة أو سجدة تلاوة لا  
شكر في الأصح (مقصودة)  
خرج دخول مسجد ومس  
مصحف (لا تصح) أي  
لا تلح

لدخوله للغسل فلا يصلى به كإمر وخارج أيضا الأذان والإقامة ولا يقال دخول المسجد عبادة للاعتكاف لأن العبادة هي الاعتكاف والدخول تبع له فكان عبادة غير مقصودة كما في البحر **(قوله)** يعم قراءة القرآن للجنب ) قيد بالجنب لأن قراءة المحدث تخل بدون الطهارة فلا يجوز أن يصلى بذلك التيمم بخلاف الجنب وهذا التفصيل جعله في البحر هو الحق خلافا لمن اطلق الجواز ولمن اطلق المنع وأشار الشارح الى أن القراءة عبادة مقصودة وجعلها في البحر جزء العبادة فزاد في الضابط بعد قوله مقصودة أو جزئها لإدخالها واعترضه في النهر بأنه لا حاجة إليه لأن وقوع القراءة جزء عبادة من وجه لا ينافي وقوعها عبادة مقصودة من وجه آخر ألا ترى أنهم ادخلوا سجود التلاوة في المقصودة مع أنه جزء من العبادة التي هي الصلاة اه **(قوله)** خرج السلام ورده ) أي فلا يصلى بالتيمم لهما ولو عند فقد الماء وكذا قراءة المحدث وزيارة القبور وأما الإسلام فلا يصح ذكره هنا لأنه عند أبي يوسف يصلى به وعندهما لا يصح أصلا كما نبهنا عليه سابقا فمن عدده هنا لم يصب **(قوله)** فاعلم الخ ) تفريع على اشتراط النية أي لما شرطناها فيه ومن شرائط ححتها الإسلام لغا تيمم الكافر سواء نوى عبادة مقصودة لا تصح إلا بالطهارة أولا وصح وضوءه لعدم اشتراط النية فيه ولما لم يشترطها فرسوى بينهما ماهر **(قوله)** بنية الوضوء ) يريد به طهارة الوضوء لما علمت من اشتراط نية التطهير بحر وأشار الى أنه لا تشترط نية التمييز بين الحدثين خلافا للجهنم كما مر فيصح التيمم عن الجنابة بنية رفع الحدث الأصغر كافي للعكس تأمل لكن رأيت في شرح المصنف على زاد الفقير مانعه وقال في الوقاية إذا كان به حدثان كالجنابة وحدث يوجب الوضوء ينبغى أن ينوى عنهما فأذن نوى عن أحدهما لا يقع عن الآخر لكن يكفي تيمم واحد عنهما اه فقوله لكن يكفي يعني لو تيمم الجنب عن الوضوء كفي وجازت صلاته ولا يحتاج أن يتيمم للجنابة وكذا عكسه لكن لا يقع تيممه للوضوء عن الجنابة ولهذا قال الرازي وإن وجد ماء يكفي لغسل أعضائه مرة بطل في المختار لأن تيممه للوضوء وقع له لا للجنابة وإن كفي عنهما فتأمل اه ما في شرح الزاد **(قوله)** به يفتى ) كذا في الحلية عن النصاب **(قوله)** رجاء قويا ) المراد به غلبة الظن ومثله التيقن كفي الخلاصة والأفلا يؤخر لأن فائدة الانتظار أداء الصلاة بأكمل الطهارتين بحر **(قوله)** آخر الوقت ) برفع آخر على أنه نائب فاعل ندب وأصله النصب على الظرفية ولا يصح نصبه على أن يكون في ندب ضمير يعود على الصلاة هو نائب الفاعل لأنه كان يجب تأنيث الضمير نعم هو جائز في الشعر فافهم ولا على أن ضميره عائد على التيمم لأن آخر الوقت محل الوضوء لا التيمم لأنه فرض المسئلة **(قوله)** المستحب ) هذا هو الأصح وقيل وقت الجواز وقيل أن كان على ثقة من الماء فإلى آخر وقت الجواز وإن على طمع فإلى آخر وقت الاستحباب سراج وفي البدائع يؤخر إلى مقدار ما لو لم يجد الماء لا يمكنه أن يتيمم ويصلى في الوقت وفي التارخانية عن المحيط ولا يفرط في التأخير حتى لا تقع الصلاة في وقت مكروه واختلفوا في تأخير المغرب فقل لا يؤخر وقيل يؤخر اه والحاصل أنه إذا رجا الماء يؤخر إلى آخر الوقت المستحب بحيث لا يقع في كراهة وإن كان لا يرجو الماء يصلى في الوقت المستحب كوقت الأسفار في الفجر والإبراد في ظهرا الصيف ونحو ذلك على ما بين في محله لكن ذكر شراح الهداية وبعض شراح المبسوط أنه إن كان لا يرجو الماء يصلى في أول الوقت لأن أداء الصلاة

ليعم قراءة القرآن للجنب  
( بدون طهارة ) خرج  
السلام ورده ( فلغا تيمم  
كافر لا وضوءه ) لأنه ليس  
بأهل النية فما يفتقر إليها  
لا يصح منه وصح تيمم جنب  
بنية الوضوء به يفتى  
( وندب لراجه ) رجاء قويا  
( آخر الوقت ) المستحب  
ولو لم يؤخر وتيمم وصلى  
جاز أن كان بينه وبين الماء  
ميل والألا

فيه افضل الاداء من التأخير فضيلة لا تحصل بدون ككثير الجماعة ولا يتأتى هذا في حق من  
في المنازة فكان التعجيل اولى كما في حق النساء لانهن لا يصلين بجماعة وتعقبهم الاتفاق في غاية  
البيان بأنه سهو منهم لتصريح ائمتنا باستحباب تأخير بعض الصلوات بلا اشتراط جماعة واجاب  
في السراج بأن تصريحهم محمول على ما اذا تضمن التأخير فضيلة والالم يكن له فائدة فلا يكون  
مستحبا وانتصر في البحر للاتقاني بما فيه نظر كما اوضحناه فيما علقناه عليه والذي يؤيد كلام  
السراج ان ما ذكره ائمتنا من استحباب الاسفار بالفجر والابراد بظهر الصيف معال بأن فيه  
تكثير الجماعة وتأخير العصر لاتساع وقت النوافل وتأخير العشاء لما فيه من قطع السمر  
المنهي عنه وكل هذه العلل مفقودة في حق المسافر لانه في الغالب يصلي منفردا ولا يتنفل بعد  
العصر ويباح له السمر بعد العشاء كما سيأتي فكان التعجيل في حقه افضل وقولهم ككثير  
الجماعة مثال للفضيلة لا حصر فيها \* (تنبيه) \* في المعراج عن المجتبى تخارج في قولي فيما اذا كان  
يعلم انه ان اخر الصلاة الى آخر الوقت يقرب من الماء بمسافة اقل من ميل لكن لا يتمكن من  
الصلاة بالوضوء في الوقت الاولى ان يصلي في اول الوقت مراعاة لحق الوقت وتجنباً عن  
الخلافا اه واستحسنه في الحلية **(قوله)** من ليس في العمران اي سواء كان مسافرا او مقبلا منح  
ونوح افندي عن شرح الجامع لفخر الاسلام امامه في العمران فيجب عليه الاعادة لان العمران  
يغلب فيه وجود الماء فكان عليه طابه فيه وكذا فيما يقرب منه كما قدمناه والظاهر ان الاخوية  
بمثلة العمران لان اقامة الاعراب فيها لا تتأتى بدون الماء فوجوده غالب فيها ايضا وعليه  
فيشكل قولهم سواء كان مسافرا او مقبلا فليتأمل **(قوله)** ونسي الماء ( اوشك كافي السراج  
نهر اقول هو سبق قلم لان عبارة السراج هكذا قيد بالنسيان احترازا عما اذا شك اوطن ان مائه  
قد نسي فصلى ثم وجدته فانه يعيد اجماعا **(قوله)** في رحله ( الرحل للبعير كالسرج للدابة ويقال  
لمنزل الانسان وماواه رحل ايضا ومنه نسي الماء في رحله مغرب لكن قواهم لو كان الماء  
في مؤخر الرحل يفيد ان المراد بالرحل الاول بحر واقول الظاهر ان المراد به ما يوضع فيه  
الماء عادة لانه مفرد مضاف فيعم كل رحل سواء كان منزلا او رحل بعير وتخصيصه باحدها  
نملا برهان عليه نهر **(قوله)** وهو نسي عادة الجملة حاله ومحتززه قوله كما لو نسيه في عنقه  
الح **(قوله)** لاعادة عليه اي اذا تذكره بعدما فرغ من صلاته فلو تذكر فيها يقطع ويعيد اجماعا  
سراج واطلق فشمع ما لو تذكر في الوقت او بعده كفي الهداية وغيرها خلافا لما توهمه في  
النية وما لو كان الواضع الماء في الرحل هو او غيره بعلمه بامر او غير امره خلافا لابي  
يوسف اما لو كان غيره بلا علمه فلا اعادة اتفاقا حلية **(قوله)** اعاد اتفاقا ( لانه كان عالما به  
وظهر خطأ الظن حلية وكذا اوشك كما قدمناه عن السراج وهو مفهوم بالاولى **(قوله)** في  
عنقه اي عنق نفسه **(قوله)** اوفى مقدمه الح اي مقدم رحله واحتزبه عمالونسيه في مؤخره  
راكبا او مقدمه سائقا فانه على الاختلاف وكذا اذا كان قائدا مطلقا بحر **(قوله)** اومع  
نجس) بفتح الجيم اي بان كان حاملا له اوفى بدنه وكان اكثر من الدرهم وهو معطوف على قوله  
اونسي والعارف متعلق بصلى مخدوفا لعلمه من المقام ولا يصح عطفه على عريانا ليعتلق بصلى  
المذكور المقيد بقوله نسي ثوبه لان نسيان الثوب هنا دخل له **(قوله)** ثم ذكر ( اي بعد فعل

(صلى) من ليس في العمران  
بالنسي ( ونسي الماء في  
رحله) وهو نسي عادة  
(لااعادة عليه) ولوطن فاء  
الماء اعاد اتفاقا كما لو نسيه في  
عنقه او ظهره اوفى مقدمه  
راكبا او مؤخره سائقا او  
نسي ثوبه وصلى عريانا  
اوفى ثوب نجس او مع نجس  
ومعه ما نزل به او توشأ ثاء  
نجس صلى محدثا ثم ذكر

جميع ما ذكره نسيا (قوله اعداجماعا) راجع الى النكل لكن في الزامى ان مسألة الصلاة في  
 ثوب نجس او عريانا على الاختلاف وهو الاصح اه (قوله يعصبه وجوبا على الظاهر) اى  
 ظاهر الرواية عن اصحابنا الثلاثة كما سيذكره مع تعليقه وكونه ظاهر الرواية عنهم اخذه في  
 البحر من قول المبسوط عليه ان يسأله الاعلى قول الحسن بن زياد ان في سؤاله مذلة ورد به  
 ما في الهداية وغيرها من انه يلزمه عندها لا عنده ووفق في شرح المنية الكبير بأن الحسن  
 رواه عن ابي حنيفة في غير ظاهر الرواية واخذ هو به فاعتمد في المبسوط ظاهر الرواية واعتمد  
 في الهداية رواية الحسن لكونها النسب بمذهب ابي حنيفة من عدم اعتبار القدرة بالغير اقول  
 وبقول الامام جزم في الجمع والمتقى والوقية وابن الكمان ايضا وقال هذا على وفق مافي  
 الهداية والايضاح والتقريب وغيرها وفي التجريد ذكر استخدام ابي حنيفة وفي الذخيرة عن  
 الجصاص انه لا خلاف فان قوله فيما اذا غلب على ظنه منعه اياه وقولهما عند غلبة الظن  
 بعدم المنع اه اقول وقد مشى على هذا التفصيل في الزيادات والكافي وهو قريب من قول  
 الصغار انه يجب في موضع لا يعز فيه الماء اذ لا يخفى انه حينئذ لا يغلب على الظن المنع وقال في  
 شرح المنية انه تختار وفي الحلية انه الاوجه لان الماء غير مبذول غالبا في السفر خصوصا في  
 موضع عزته فالعجز متحقق ما لم يظن البدع اه وحيث نص الامام الجصاص على التوفيق بما  
 ذكر ارتفع الخلاف ولا يبعد حمل ما في المبسوط عليه كما سنشير اليه والله الموفق (قوله من  
 رفيقه) الاولى حذفه وابقاء المتن على عمومه ط ولذا قال نوح افدى وغيره ذكر الرفيق جرى  
 مجرى العادة والافكل من حضر وقت الصلاة فحكمه كذلك رفيقا كان او غيره اه وقديقال  
 اراد بالرفيق من معه من اهل الجماعة وهو مفرد مضاف فيعم ثم خصصه بقوله ممن هو معه  
 والظاهر انه لو كانت الجماعة كبيرة يكفيه النداء فيها اذ يعسر الطاب من كل فرد وطلب رسوله  
 كطلبه نظيره مامر (قوله ممن هو) اى الماء الكافي للتطهير (قوله بمن مثله) اى في ذلك  
 الموضع بدائع وفي الحلية في اقرب المواضع من الموضع الذي يعز فيه الماء قال في الحلية  
 والظاهر الاول الا ان لا يكون للماء في ذلك الموضع قيمة معلومة كائنا لو في تقويم الصيد (قوله  
 وله ذلك) اى وفي ملكه ذلك الثمن وقدما انه لو له مال غائب وامكنه الشراء نسئنه وجب  
 بخلاف ما لو وجد من يقرضه لان الاجل لازم ومطالبة قبل حواله بخلاف القرض بجزء  
 (قوله فاضا عن حاجته) اى من زاد ونحوه من الحوائج اللازمة حالية قلت ومنها قضاء دينه  
 تأمل (قوله لا يقيم) لان القدرة على البدل قدرة على الماء بجزء (قوله هو ضعف قيمته) هذا  
 مافي النوادر وعليه اقتصر في البدائع والنهاية فكان هو الاولى بجزء لكنه خاص بهذا الباب  
 لما أتى في شراء الوصى ان الغني الفاحش ما لا يدخل تحت تقويم المقومين اه ح اقول هو قول  
 هنا ايضا وفي شرح المنية انه الاوفق (قوله في ذلك المكان) مبنى على ما نقلناه عن البدائع  
 \* (تنبيه) لو ملك العارى ثمن الثوب قيل لا يجب شراءه وقيل يجب كالماء سراجه وجزء ماثنائى  
 في المواهب (قوله ممن ذلك) الاولى حذف ممن لان اسم الاسرة راجع اليه لا الى الماء ط (قوله  
 واما للعطش) اى هذا الحكم في الشراء للوضوء واما ح (قوله مذكورة في الاشياء) اى في  
 اواخرها وليست مما نحن فيه فلا يلزمنا ذكرها عن (قوله قل حذوها) مفهوم قوله ويطلبه

اعداجماعا (ويطلبه)  
 وجوبا على الظاهر من  
 رفيقه (ممن هو معه فان  
 منعه) ولو دلالة بأن أستهلكه  
 نيم) لتحقق عجزه (وان لم  
 يعضه الا ثمن مثله) او يغني  
 يسير (وله ذلك) باضلاع  
 حاجته (لا يقيم) ولو اعطاه  
 بأكثر) يعنى يغني فحش  
 وهو ضعف قيمته في ذلك  
 المكان (او ليس له) ثمن  
 (ذلك نيم) واما للعطش  
 فيجب على القادر شراؤه  
 بأضعاف قيمته احياء نفسه  
 وانما يعتبر المثل في تسعة  
 عشر موضعا مذكورة  
 في الاشياء (وقبل طلبه  
 الماء لا يقيم على الظاهر)  
 اى ظاهر الرواية عن  
 اصحابنا

لانه مذكور عادة في البحر  
عن المسوط وعلته الفتوى  
فيجب طلب الدلو والرساء  
وكذا الانتظار لوقال له  
حتى استقى وان خرج  
الوقت ولو كان في الصلاة  
ان طس الاعضاء وقصع والا  
لكن في القهستاني عن  
الحيط ان طس اعطاء الماء  
او الآلة وجب احسب  
والالا (واختصار فقد)  
الماء والترات (صهورين)  
بان حبس في مكان نجس

مطلب  
قد صهورين

وجاء السراج في انه لم يرد في مع رفقة اما ان يكون في الصلاة او خارجها وفي كل  
اما ان يغلب على ظنه لا يعطى وعدمه اوست وفي كل اما ان يسأله او لا وفي كل اما ان يعطيه  
او لا فهي أربعة وعشرون فن في الصلاة وغلب على ظنه الاعطاء قطع وطلب فن لم يعطه  
بقي تيممه فواتمها ثم سأل فن اعطاه السائف والامت كما لو اعطاه بعد الاء وان غلب على ظنه  
عدمه او شك لا يتقص فواتمها بعد ما تم طس والالا وان خارجها فن صلى بالتيمم بلا سؤال  
فعلى ما سبق فلو سأل بعدها واعطاه اعد والالا سواء طس الاعطاء او المنع او شك وان منعه ثم  
اعطاه لا وجب تيممه ولا يتأني في هذا القسم طس ولا شك اه (قوله لانه مذكور عادة) اي غلبا  
وفيه اشارة الى انه لو كان في موضع يعز فيه وغلب على ظن منعه وعدمه بذله انه يجوز التيمم  
لتحقق العجز كما قدمه فلا يفي ما قدمناه من التوفيق ولذا قل في المحتى الغالب عدم الضنة  
اما حتى لو كان في موضع تحرى عليه العلة لا يجب الطاب منه (قوله وعيه) اي بناء على  
ظاهر الرواية فيحسب وقد نقل الوجوب في النهر عن المعراج ثم قل لكن لا يجب كافي الفتح  
وغيره وفي السراج قيل يجب طس احماء وقيل لا يجب اه ويأنى ان يكون الاول بناء  
على الظاهر والثاني على ما في النهداية اه اي من اختيار رواية الحسن كما قدمناه قلت وهو  
توفيق حسن فلذا اشار اليه الشارح حيث جعل الوجوب مبنيا على الظاهر لكن يخالفه  
ما في المعراج فانه قل ولو كان مع رفقة ذو شجب ان يسأله بخلاف الماء اه ومثله في  
التأخر خاتمة فلما تأمل في الاظهر وجوب الطس كماء كما في المواهب واقتصر عليه في الفيض  
الموسوع لتقل التراجع المعتمد كقول في خصته ويسعى تقيده بما اذا غلب على ظنه الاعطاء  
كما ان يفرق انه ليس مما شجبه نفوس في السراج بخلاف اناء تأمل (قوله وكذا  
الانتظار) اي يجب الانتظار مدلو اذا قل الخ لكن هذا قولهما وعنده لا يجب بل يستحسن ان  
ينتظر الى آخر الوقت فن خوف فوت الوقت تيمم وصلى وعلى هذا لو كان مع رفقة ثوب وهو  
عريان فقال انتظر حتى اصلى وادفعه اليك واجمعوا انه اذا قل انتجت لك ملى لتحتج به انه  
لا يجب عليه الخج واجمعوا انه في اناء ينتظر وان خرج الوقت ومثله خلاف ان القدرة على  
ماسوى الماء هل تثبت بالاماحة فعنده لا وعندها هم كذا في الفيض والفتح والتأخر خاتمة  
وغيرها وجزم في المسئلة بقول الامام وضاع كلامهم ترجيحه وفي الحية والفرق للامام ان  
الاصل في المسئلة الاباحة والخطر فيه عارض فيتعمق الوجوب بالقدرة الثابتة بالاماحة  
ولا كذلك ماسوا فلا يثبت الا بالامالك كافي الخج اه فتنبه (قوله ان طس الاعطاء قصع) اي ان  
غلب على ظنه قل في النهر فلا يعمل بل يقصعه فن لم يفعل ون اعطاه بعد الفراغ اعد والالا  
كما جزم به الزبيعي وغيره فحرم به في الفتح من انها حال فتيه صر بم ذكر في الحاتية عن محمد  
انها طس بمجرد ان طس مع غيبته اولى وعنده يحمل ما في الفتح ه (قوله لكن في القهستاني)  
استدلوا على ان المسئلة كما هو سيق القهستاني فكان الواجب تقديمه ما اخواب عن المحيط انه  
غير ظاهر الرواية ح قلت وقد علمت التوفيق بتقديمه عن الحصاص من انه لا خلاف في  
الحقيقة فتقول المصنف ويصله سح اي ان طس الاعطاء فان كان في موضع لا يعز فيه الماء  
وقدمنا عن شروح سبعة انه المختار وهو لا وجه فتنبه (قوله قوله فقد) بالرفع صفة المحصور

والإمام فيه للعهد الذهني فيكون في حكم التكرار وبالنصب على الحال كذا رأيته بخط المصنف  
**(قوله)** ولا يمكنه إخراج تراب مطهر) أمالوا مكانه بنقرا الأرض أو الحائط بشئ فإنه يستخرج  
ويصل بالاجماع بحر عن الخلاصة قال ط وفيه أنه يلزم التصرف في مال الغير بلاذنه **(قوله)**  
يؤخرها عنده) لقوله عليه الصلاة والسلام لإزالة الإبطه سراج **(قوله)** وقال يتشبه  
بالمصلين) أي احتراماً للوقت قال ط ولا يقرأ كافي أبي السعود سواء كان حديثه أصغر أو أكبر  
أه قالت وظاهره أنه لا ينوي أيضاً أنه تشبه لإزالة حقيقة تأمل **(قوله)** أن وجد مكاناً ليس  
أي لأمنه من التلوث لكن في الحلية الصحيح على هذا القول أنه يومئذ كيفما كان لأنه لو سجد  
صار مستعملاً للنجاسة **(قوله)** كالصوم) أي في مثل الحائض إذا طهرت في رمضان فلناتمسك  
تشبه بالصائم لحرمه الشهر ثم تقضى وكذا المسافر إذا افطر فأقامه **(قوله)** مقطوع اليدين الخ  
أي من فوق المرفقين والكعبيين والامسح محل القطع كتقدمه لكن سيأتي في آخر صلاة  
المريض بعد حكاية المصنف ما ذكره هنا وقيل لإزالة عايه وقيل يلزمه غسل موضع القطع  
**(قوله)** إذا كان بوجهه جراحة) والامسح على التراب أن لم يمكنه غسله **(قوله)** ولا يعيد  
على الأصح) انظر الفرق بينه وبين فاقد الطهورين لمرض فإنه يؤخر أو يتشبه على الخلاف  
المذكور آنفاً كما علمت مع اشتراكهما في إمكان القضاء بعد البرء وكون عذرهما مما يأتى تأمل  
**(قوله)** وبهذا ظهر الخ) ردلاً في الخلاصة وغيرها عن أبي السعدي من أنه لو صلى في  
الثوب النجس إلى غير القبلة لا يكفر لأنها جائزة حالة العذر أما الصلاة بلا وضوء فلا يؤتى بها  
بحال فيكفر قال الصدر الشهيد وبه نأخذاه ووجه الردانها جائزة في مسألة المقطوع المذكورة  
فحيث كانت علة عدم الإكفار الجواز حالة العذر لزم القول به في الصلاة بلا وضوء فافهم  
**(قوله)** وقدمر) أي في أول كتاب الطهارة وقدمنا هناك عن الحلية البحث في هذه العلة وأن  
علة الإكفار إنما هي الاستخفاف **(قوله)** أعاد) لأنه مانع من قبل العباد **(قوله)** إلا) عللوه  
بأن الغالب في السفر عدم الماء قل في الحلية وهذا يشير إلى أنه لو كان بحضرة أو بقرب منه  
ماء تجب إعادة التحض كونه المنع من العبد **(قوله)** أن في السفر نعم) ناعلمت **(قوله)** إلا)  
لعدم الضرورة فهستأني عن شرح الأصل ولعل وجهه أنه إذا فقد الماء وقت التلاوة نجده  
بعدها لأن الحضر مظنة الماء فلا ضرورة بخلاف السفر فإن الغالب فيه فقد الماء وتأخيرها  
إلى وجوده عرضة نسيانها تأمل **(قوله)** المسبل) أي الموضوع في الحجاب لبناء السبل **(قوله)**  
لا يمنع التيمم) لأنه لم يوضع للوضوء بل للشرب فلا يجوز الوضوء به وإن صح **(قوله)** ما يمكن  
كثيراً) قال في شرح النية الأولى الاعتبار بالعرف لا بالكثرة إلا إذا اشتبه **(قوله)** أيضاً) أي  
كالشرب **(قوله)** ويشرب ما للوضوء) مقابل المسألة الأولى لأنه يفهم منها أن المسبل للشرب  
لا يتوضأ به فذكر أن ما سبل للوضوء يجوز الشرب منه وكأن الفرق أن الشرب أهم لأنه  
أحياء النفوس بخلاف الوضوء لأن له بدلاً فيأذن صاحبه بالشرب منه عادة لأنه أنفع هذا وقد  
صرح في الذخيرة بالمسئلتين كما هنا ثم قال وقال ابن الفضل بالعكس فيهما قل في شرح النية  
والأول أصح **(قوله)** الجنب أولى بمباح الخ) هذا بالاجماع تارة خاتمة أي وحيث أيت يصل عليه  
وكذا المرأة والمحدث ويقتديان به لأن الجنب أغاظم من المحدث والمرأة لا تصاح أماما لكن في

ولا يمكنه إخراج تراب  
مطهر وكذا العاجز عنهما  
لمرض (يؤخرها عنده  
وقال يتشبه) بالنصلين  
وجوباً فيركع ويسجدان  
وجد مكاناً ليس أو اليومئذ  
قائماً ثم يعيد كالصوم به  
يفتى واليه صرح رجوعه  
أي الإمام كيف في الغرض وفيه  
أيضاً (مقطوع اليدين  
والرجلين إذا كان بوجهه  
جراحة يصل بغیر طهارة)  
ولا يتيمم (ولا يعيد على  
الأصح) وبهذا ظهر أن  
تعذر الصلاة بلا طهر غير  
مكفر فيحفظ وقد مر  
وسيجي في صلاة المريض  
بالتيمم أن في المصراع  
والإلا هل يتيمم لسجدة  
التلاوة أن في السفر نعم  
والإلا ماء المسبل في الغلاة  
لا يمنع التيمم ما لم يكن  
كثيراً فيعلم أنه للوضوء  
أيضاً ويشرب ما للوضوء\*  
الجنب أولى بمباح من  
حائض أو محدث وميت  
ولو لأحدهم

الاسراج الميت هي لان نفسه يرد ، صيف وهو لا يخلص ، يرب ه ، مل ثم رأيت خط  
 الشارح عن شهيرة ان الاول صحيح وأنه جرمه صاحب خلاصة وبعده اه وفي اسراج  
 ايضا لو كان كفى مسحدث فقد كان أولى به لانه يرفع حدثه (قوله فهو ولي) لانه حق تملكه  
 اسراج (قوله يبي صرفه للميت) يبي لكل منهم ان يصرف نصيبه لميت حيث كان  
 كل واحد لا يكتفي نصيبه ولا يمكن الخبز ولا غيره ان يستقل الكل لانه مشغول بحصة الميت  
 وكون الحاية اغلاط لا يبيح استعمال حصة الميت فلم يكن الخبز اولى بخلاف ما لو كان الماء  
 مباحا فإنه حيث امكن به رفع الحية كان اولى دفعه (تمة) فل في امعراج والاب اولى من  
 ابنه لجواز تملكه ما ابتداء (قوله حاز) لانه لم يصير مستعملا انما استعمال ما ينفصل عن  
 العضو بعد المسح قدسا على الماء سرح امية ونحوه مقدمناه عن التهر وهو المذكور في الحلية  
 ففهم (قوله ولا يخاف العطش) اذ لو خافه لا يحتاج الى حيلة لاستغاله بخاجته الاصلية  
 والظاهر ان عطش غيره من اهل القافلة كعطشه وان كان لا يستقيم منه اذلو اضطر احدهم  
 اليه وجب دفعه له فيما يظهر ولذا حاز له قتله كمر (قوله ما يغلبه) اي بشئ يخرج به عن كونه  
 ماء مطا كما ورد اوسكر مالا (قوله اوييهه) اي من يشق بأنه يردد عليه بعد ذلك ففهم (قوله  
 على وجه يمنع الرجوع) كذا ذكره في سرح المنية تقول قصيحان ان قولهم الحيلة ان يبه  
 من غيره ويسلمه ليس بصحيح عندى لانه اذا تمكن من الرجوع كيف يجوز له التيمم قل  
 في سرح المنية وهو انقعه بعينه والحيلة الصحيحة ان يخطه الخ قات لكن يدفع هذا قوله على  
 وجه يمنع الرجوع بأن تكون الهبة بشرط العوض وايضا فقد اجاب في الفتح بأن الرجوع  
 في الهبة مكروه وهو مضروب المدة شرعا فيجوز ان يعتبر الماء معدوما في حقه لذلك وان قدر  
 عليه قل في الحلية وهو حسن اقول على ان الرجوع في الهبة يتوقف على الرضا او القضاء  
 لكن قديقال انه ما دمه الا يسترده والموهوب منه لا ينعنه اذا طلبه الواهب وذلك يمنع التيمم  
 والجواب انه يسترده بهية او شراء لا بالرجوع فلا يلزم المكروه والموهوب منه اذا علم بالحيلة  
 يتمتع من دفعه لموضوع ، مل (قوله وناقضه ناقض الاصل الخ) اي ما جعل التيمم بدلا عنه من  
 وضوء او غسل وانما ان كل ما نقض الغسل مثل المني نقض الوضوء ويزيد الوضوء بأنه ينقض  
 بمن البول فالعبر بنقض الوضوء كفي الكثر يشمل ناقض الغسل فيساوي التعبير بنقض  
 الاصل كفي البحر واعترضه المصنف في منحه مما حاصله انه وان نقض تيمم الوضوء ، كل ما نقض  
 الغسل لكن لا ينقض همه الغسل كل ما نقض الوضوء لانه اذا تيمم عن جنابة ثم بال مثلا فهذا  
 ناقض الوضوء لا ينقض به همه الغسل بل تنقض طهارة الوضوء التي في ضمنه فثبت له احكام  
 الخبز لاحكام الجنابة فجد نقض الوضوء ولم ينقض تيمم الجنابة فظهر ان التعبير  
 بنقض الاصل اولى من نقض الوضوء لشموله التيمم عن الحدين فأين المساواة اه لكن  
 في عبارة المصنف في ح - ف - ص من بعض المواضع فذكرناه يزول الاشتباه فافهم  
 (قوله فلو تيمم الخ) فربيع صحيح دل عليه كلامه ان المنطوق عبارة المتي انه لو تيمم عن  
 حدث ينقض بآقض اصله وهو الوضوء وذلك كمن مات من وضوء والغسل كمر ولو تيمم  
 عن جنابة ينقض بآقض اصله وهو الغسل ومضمومه انه لا ينقض بآقض اصله ففهم على

فهم اولى ولو مشترك كاي يبي  
 صرفه للميت \* حاز تيمم  
 حصة من محل واحد \*  
 حيلة حوازي تيمم من معماء  
 زمزم ولا يخاف العطش  
 ان يخطئه بما يغلبه اوييهه  
 على وجه يمنع الرجوع  
 (و ناقضه ناقض الاصل)  
 ولو غسلا فلو تيمم للجنابة  
 ثم احدث صار محدثا  
 لا جنبا



هذا المفهوم كما هو عادته في مواضع لا تخصي انه اذا تيمم الجنب سم احدث لا ينتقض تيممه  
عن الجنابة لان الحدث لا ينتقض اساه وهو الغسل فلا يصير جنباً وانما يصير محدثاً بهذا الحدث  
العارض فافهم **(قوله فيتوضأ الخ)** تفريع على التفريع اى واذا صار محدثاً فيتوضأ حيث  
وجد ما يكفي للوضوء فقط ولو مرة مرة ولكن لو كان لبس الخنث بعد ذلك التيمم وقبل الحدث  
ينزعه ويغسل لان طهارته بالتيمم ناقصة معنى ولا يمسح الا اذا لبسه على طهارة تامة وهى  
طهارة الوضوء لاطهارة التيمم على ما سياتى نعم بعد ما توضأ وغسل رجليه يمسح لانه ليس  
على وضوء كامل والمسح للحدث لا للجنابة الا اذا مر بالماء الكافى للغسل فحينئذ لا يمسح بل يغسل  
تيممه من اساه ويعود جنباً على حاله الاول فلو جاوز الماء ولم يغتسل يتيمم للجنابة ثم اذا احدث  
ووجد ما يكفي للوضوء فقد توضأ ونزع الخنث وغسل لان الجنابة لا يمنعها الخنث كما سياتى  
ثم بعده يمسح مالم يتر بالماء وهكذا **(قوله في الخ)** تفريع على قوله فيتوضأ حيث افادانه اذا  
وجد ماء يكفي للوضوء فقط انما يتوضأ به اذا احدث بعد تيممه عن الجنابة اما لو وجد وقت  
التيمم قبل الحدث لا يلزمه عندنا الوضوء به عن الحدث الذى مع الجنابة لانه عبث اذا لبد له من  
التيمم وعلى هذا فقول صدر الشريعة اذا كان للجنب ماء يكفي للوضوء لا يغسل يجب عليه  
التيمم لا الوضوء خلافاً للشافعى اما اذا كان مع الجنابة حدث يوجب الوضوء يجب عليه الوضوء  
فالتيمم للجنابة بالاتفاق اه مشكل لان الجنابة لا تنفك عن حدث يوجب الوضوء وقد قل  
اولا يجب عليه التيمم لا الوضوء فتقوله ثانياً يجب عليه الوضوء تناقض وجوابه كما قل  
القهستانى ان مع في قوله مع الجنابة بمعنى بعد ولما كان في هذا التفريع والجواب دقة وخفاء  
ودفع لاعتراضات المحشين على صدر الشريعة امر بالتفهم والله در هذا الشارح على هذه  
الرموز التى هي مفاتيح الكنوز **(قوله ولو اباحه)** مفعول مطلق اى ولو اباحه ماله كما  
اباحه كان قادراً او تميز احوال اى ولو وجدت القدرة من جهة الاباحه او في حال الاباحه  
واطلقه فشمع ماله كما هو اجماعه والماء المباح يكفي احدهم فقط فينتقض تيمم الكل بتحقيق الاباحه  
في حق كل منهم بخلاف ماله وهب لهم فقبضوه لانه لا يصيب كل منهم ما يكفي وتامه في الفتح  
**(قوله في صلاة)** من مدخول المباحه اى ولو كانت القدرة او الاباحه في صلاة ينتقض التيمم  
وتبطل الصلاة التى هو فيها الا اذا كان الماء سؤراً حاراً فانه يمضى فيها ثم يعيدها بسؤراً حاراً  
لما مرانه لا يلزم الجمع بينهما في فعل واحد فما في المنية من انها تفسد غير صحيح كما ذكره  
الشارحان ولو صلى بالتيمم ثم وجد الماء في الوقت لا يعيد منية اى الا اذا كان العذر بالمسح من  
قبل العباد فيعيد ولو بعد الوقت كما مر فتنه حلية **(قوله كاف لطهره)** اى للوضوء او محدثاً  
وللاغتسال لوجنباً واحترزه عما اذا كان يكره لبعض اعضائه او يكره للوضوء وهو جنب  
فلا يلزمه استعماله عندنا ابتداء كما مر فلا ينتقض كفى الحلية **(قوله ولو مرة مرة)** فلو غسل به  
كل عضو مرتين او ثلاثاً فتقض عن احدى رجليه انتقض تيممه هو المختار لانه لو اقتصر على  
المرة كفاه بجرع عن الخلاصة **(قوله وغسل نجس مانع)** فلو لم يكتفه يلزمه ايضا تقليل النجاسة  
كيفية من تعليمهم في كثير من الشروح لكن في الخلاصة انه لا يلزمه بحر اى الا اذا امكن  
ان يبقى اقل من قدر الدرهم كما يجتاه فيما مرفلزمه ولا ينتقض تيممه **(قوله ولمعة جنبه)** اى

فيتوضأ وينزع خفيه ثم  
بعده يمسح عليه مالم يتر  
بالماء فمع في عبارة صدر  
الشريعة بمعنى بعد كما في ان  
مع العسر يسراً فافهم  
(وقدرة ماء) ولو اباحه  
في صلاة (كاف لطهره) ولو  
مرة مرة (فضل عن حاجته)  
كعطش وعجن وغسل  
نجس مانع ولمعة جنبه

لو امتثل وقب عليه لكان له ما يستحقه من فتيمة لها ثم احدث فتيمة لهم وجدما يكفيها فقط  
فانه انما هي في الاصل تيمم للحدث ثم اعد ان هذه المسئلة على خمسة اوجه \* الاول ان يكفيها  
معافعتها ويؤثر ويحصل تيمم لها \* الثاني ان لا يكفي واحدا منهما فيبقى تيمم لهما  
ويغسل به بعض المعة لتقليل الخلة \* الثالث ان يكفي المعة فقط وقدمناه \* الرابع عكسه  
فيتوضأه ويبقى تيمم لهما على حاله \* الخامس ان يكفي احدهما بمفرده غيرعين فيغسل به  
المعة ولا ينقض تيمم الحدث عنداى يوسف وعند محمد ينتقض ويظهر ان الاول اوجه وهذا  
اذا وجد الماء بعد ما تيمم للحدث فلو قلنا فعلى خمسة اوجه ايضا ففى الوجه الاول يغسلها  
ويتوضأ للحدث وفى الثانى يتيمم للحدث ويغسل به بعض المعة ان شاء وفى الثالث يغسلها  
ويتيمم للحدث وفى الرابع يتوضأ ويبقى تيمم لهما وفى الخامس كالثالث لان الجنابة أغلظ  
لكى فى رواية يلزمه غسلها قبل التيمم للحدث ليصير عاد الماء وفى رواية يخبر اه مخلصا من  
الحلية وعلى الرواية الاولى اقصر فى المنية **(قوله لان المشغول الخ)** ارتكب فى التعليل النشر  
المشوش ط **(قوله كالمعدوم)** ولذا حازله التيمم ابتداء وقدا عترض بهذا فى البحر تبع للحلية  
على قولهم لو كان بشو به نجاسة فتيمة او لا ثم غسلها بعيد التيمم اجماعا لانه تيمم وهو قادر على  
الوضوء فقال فيه نظر بل الظاهر جواز التيمم مطاقا لان المستحق الصرف الى جهة معدوم  
حكما مسئلة المعة اى على رواية التخيير قلت لكن فرق فى السراج بينهما بأنه هنا قادر على  
ما يتوضأ به حاز بخلاف مسئلة المعة لانه عاد جنبا برؤية الماء اه وهو فرق حس دقيق  
فتدبره **(قوله لا تنقضه ردة)** اى فيصلى به اذا أسلم لان الحاصل بالتيمم صفة الطهارة والكفر  
لا ينفى عنها كالموضوء والردة بطل ثواب العمل لازوال الحدث شرح النقا **(قوله بطل ببرئه)**  
الح) اى قدرته على استعمال الماء وان لم يكن الماء موجودا بجر وكذا لو تيمم لعدم الماء  
مدرس كما قدمه عن جامع الفصولين وقدمنا الكلام عليه مع ما فى المقام من الاشكال  
**(قوله الحاصل)** اراد به التيمم على ان ذلك قاعدة كلية تغى عن ذكر قدرة الماء الكافي  
وفيه **(قوله وما لا يمنع الخ)** وذلك كموود الماء عند امرىض العاجز عن استعماله **(قوله)**  
**فى الابتداء** متعلق بوجوده او بالتيمم **(قوله)** بعد ذلك متعلق بوجوده واسم الاشارة عائد  
على التيمم والتيمم بالنصب مفعول ينقض وعبرة المشرح فى الحزائن فلا ينقض وجوده بعده  
ذلك التيمم وهى اظهر **(قوله ولو قل)** يعنى مدقوله وناقضه ناقض الاصل **(قوله فلو تيمم)**  
الح) ذكره القهستاني بخلاف قوله ينبغي ان ينقض تيمم لانه قدر على الماء حكما ويؤيده  
ما فى الزاهدى ان عدم الماء شرط الابتداء فكان شرط البقاء اه وظهوره جزم به المشرح  
**(قوله فانقض)** اى المعد عن مل سبب السير وهو بالجملة المهمة وقوله انتقض اى التيمم  
وهو المضاد المعجمة فيه جناس **(قوله ومرور ناعس الخ)** مبتدأ خبره قوله كاستيقظ منح  
والناعس هو الذى ينام اكثر ما يقال عنده ولم تزل قوته الماسكة ط واعلم ان مرور الناعس  
على الماء ينقض تيمم سواء كان عن حدث او عن جنابة متمكنا او لا ومرور النائم مثله لكن  
لو كان غير متمكن مقعده وكان تيمم عن حدث يكون الناقض النوم لا المرور كما يعلم  
من البحر وبه يعلم ما فى كلام المشرح فكان انصواب ان يقول ومرور ناعس مطلقا او نائم

لان المشغول بالحاجة وغير  
الكفى كالمعدوم (لا)  
تنقضه (ردة وكذا) ينقضه  
(كل ما يمنع وجوده التيمم  
اذا وجد بعده) لان ما جاز  
بعذر بطل بزواله فلو تيمم  
لمرض بطل ببرئه او لبرد  
بطل بزواله والحاصل ان  
كل ما يمنع وجوده التيمم  
نقض وجوده التيمم (وما لا)  
يمنع وجوده التيمم فى  
الابتداء (فلا) ينقض  
وجوده بعد ذلك التيمم  
ولو قل وكذا زوال ما باحه  
اى التيمم لكان اظهر  
وأخصر وعليه فلو تيمم بعد  
ميل فسار فنقض انتقض  
فليحفظ (ومرور ناعس)  
تيمم عن حدث او نائم غير  
متمكن تيمم عن جنابة  
(على ماء) كاف (كاستيقظ)

متيمم عن جنابة او عن حدث وكان متمكنا فيهم (قوله فينتقض) نتيجة التشبيه بما سبق  
**(قوله)** وابقيا تيممه اي ابقى الصاحبان تيممه لعجزه عن استعمال الماء **(قوله وهو)** اي قول  
 الصاحبين الرواية المصححة عنه اي عن الامام وهو متعلق بالرواية ورأيت بخصاشرح  
 في هامش الحزائن انه صححها في التجنيس وشرح المنية ونكت العلامة فسم تبعاً للكمال  
 واختارها في البرهان والبحر والنهر وغيرها اه وجزم بها في المنية وقول في الحلية كذا في غير  
 كتاب من الكتب المذهبية المعتمدة وهو المتجه قل شيخنا ابن الهمام واذا كان ابو حنيفة  
 يقول في المستيقظ حقيقة على شاطئ نهر لا يعلم به يجوز تيممه فكيف يقول في الثاء حقيقة  
 بانتقاض تيممه اه ونقل في الشرع بلالية عن البرهان موافقة ابن الهمام ثم اجاب عنده فراجعها  
 ومضى في الهداية وغيرها على ما في المتن **(قوله)** المختارة للفتوى ( عبارة البحر في الفتاوى  
**(قوله)** اي اكثر اعضاء الوضوء الخ) الاولى ان يقول اي اكثر اعضاءه في الوضوء الخ لان الضمير  
 في اكثره عائد على الرجل المتيمم مع تقدير مضاف وهو الاعضاء الصادقة على اعضاء الوضوء  
 وغيرها تأمل هذا وقد اختلفوا في حد الكثرة فمنهم من اعتبرها في نفس العضو حتى لو كان اكثر  
 كل عضو من الاعضاء الواجب غسلها جريحا تيمم وان كان خيحا يغسل وقيل في عدد الاعضاء  
 حتى لو كان رأسه ووجهه ويداه مجروحة دون رجليه مثلاً تيمم وفي العكس لا اه درر البحار  
 قال في البحر وفي الحقائق المختار الثاني ولا يخفى ان الخلاف في الوضوء اما في الغسل فالظاهر  
 اعتبار اكثر البدن مساحة اه وما استظهره أقره عليه أخوه في النهر ونقله نوح افندي  
 عن العلامة قاسم فلذا جزم به الشارح **(قوله)** جذري بضم الجيم وفتحها مع فتح الدال شرح  
 المنية **(قوله)** اعتبارا للاكثر) علة لقوله تيمم ط **(قوله)** وبعكسه) وهو ما لو كان اكثر الاعضاء  
 صحيحا يغسل الخ لكن اذا كان يمكنه غسل الصحيح بدون اصابة الجريح والايتم حاية  
 فلو كانت الجراحة بظهره مثلاً واذا صاب المال سال عليها يكون ما فوقها في حكمها فيضم اليها  
 كما بحثه الشرع بلالي في الامداد وقال لم اره وما ذكرناه صريح فيه **(قوله)** ويمسح  
 الجريح) اي ان لم يضره والاعصبها بخرقه ومسح فوقها خافية وغيرها ومفاده كقول ط انه  
 يلزمه شد الخرقه ان لم تكن موضوعة **(قوله)** وكذا الخ) فصله بكذا اشارة الى انه هو  
 الذي فيه الاختلاف الآتي **(قوله)** ولا رواية في الغسل) اي لارواية في صورة المساواة  
 عن أئمتنا الثلاثة وانما فيها اختلاف المشايخ فقليل يتيمم كما لو كان الاكثر جريحاً لان  
 غسل البعض طهارة ناقصة والتيمم طهارة كاملة وقيل يغسل الصحيح ويمسح الجريح كعكس  
 الاولى لان الغسل طهارة حقيقية بخلاف التيمم واختلف الترجيح والتصحيح كما في الحلية ورجح  
 في البحر تصحيح الثاني بأنه احوط وتبعه في المتن ثم اعلم اني لم ار من خص نفي الرواية في صورة  
 المساواة بالغسل كما فعل الشارح ثم رأيت في السراج ماضيه وفي العيون عن محمد اذا كان  
 على اليدين قروح لا يقدر على غسلها وبوجهه مثل ذاك تيمم وان في يديه خاسة غسل  
 ولا يتيمم وهذا يدل على انه يتيمم مع جراحة النصف انتهى كلام السراج فقد وجدت الرواية  
 عن محمد في الوضوء فقولهم لارواية اي في الغسل كقول الشارح لكن يرد على الشارح انه  
 جعل حكم المساواة في الوضوء الغسل ومسح وانذى في العيون التيمم فتدبر **(قوله)** اي

فينتقض وابقيا تيممه وهو  
 الرواية المصححة عنه  
 المختارة للفتوى كما لو تيمم  
 وبقره ماء لا يعلم به كافي  
 البحر وغيره وأقره المصنف  
 (تيمم) كان (أكثره)  
 اي أكثر اعضاء الوضوء  
 عددا وفي الغسل مساحة  
 (مجروح) او به جذري  
 اعتبارا للاكثر (وبعكسه)  
 يغسل الصحيح ويمسح  
 الجريح (و) كذا (ان  
 استويا غسل الصحيح)  
 من اعضاء الوضوء ولا  
 رواية في الغسل (ومسح  
 الباقي) منها

من عصبه وصوماء على ماقية وعدت ماقية (قوله وهو لاصح) صححه في اخية و تحيط  
 نحر (قوله وغيره) كالحلاصة وفتح و ربيعي واختياره وهو (قوله والخراج بيديه)  
 ي ولا يتكلمه دخل وجهه و رحيه في ماقية ممكنه فعل بلا تيمم كالاخى فلا يباقي مقدمه  
 عن يعون (قوله ون واحد من وصيه) ي ماقية على ممر من انه لا يعد قدرا بقدره غيره  
 عند لامه لكن غير عن هدا في قنية و مستحق بقيل جازما بالتفصيل وهو الموافق ما مر  
 في سريض معجز من انه لو وجد من بيده لا يتيمم في ظهر الرواية فنية لذت (قمة) لوما كثر  
 اعتصم وصوماء حر حتى يضره ماقية وكثره مع تيمم حراجه يضرها التيمم لا يضره وقول  
 بويوسف يغسل مقدرا عليه ويصلي ويعيد ربيعي (قوله ولا يجمع بينهما) ماقية من الجمع  
 بين البدن و بدن خلاف جمع بين تيمم وسوء حذر لان الفرس يتأدى احدهما لاهما  
 خيمع بينهما مثل نحر (قوله وغسل) بفتح عين غير صهارتين ح (قوله كالا يجمع) عدم  
 جمع في جميع ماقية بمعنى معقبة من الفرفين ي كد واحد واحد متع وجود آخر وليس  
 مراد عدم جمع وهو من احد حرفين لان ذب لا يحصر في عدد كالحيض مع الصلاة او الصوم  
 و الخي وكذا لعبادت بأسرها مع كثر ونحو ذب (قوله بين حيض وحبل او استحاضة  
 او نفاس) ي لا يجمع بين الحيض وبين واحد من ثلاثة المعطوفات عليه بل كلما وجد  
 حيض لا يوجد واحدها وكذا وجد واحد منها لا يوجد حيض وكذا يقال فيما عده وقوله  
 ولا بين نفاس واستحاضة وحيض قيل كد في اصل نسخة شرح وفي بعض النسخ او حبل  
 بل قوله و حيض وعليه فلا تكرار لكن فيه كما قال ط ان النفاس قد يجمع مع الحبل  
 في التواء الثاني ما ذكره من ان النفاس من الاول وحصل ان الاحتمالات ستة ثلثة فيها  
 حيض مع غيره والثان نفاس مع غيره والسادس حبل مع استحاضة قوله وتركه الشرح  
 لان جمع فيه صحيح (قوله ولا زكاة وعشر او خراج) لان كل ما كان الواجب فيه الزكاة لا يجب  
 فيه عشر ولا خراج وهو ظاهر وكذا عكسه كما لو أدى عشر الخراج من الارض العشرية  
 و أدى خراج الارض الخراجية من الخراج منها ونوى فيه بقي التجارة وحال عليه الحول  
 فلا زكاة فيه وكذا لو شري ارضا خراجية او عشرية ناويا التجارة بها وحال الحول لماسيد كره  
 اشرح في كتب الزكاة من انه لا تصح لية تجارة فيه خراج من ارضه العشرية او الخراجية  
 مثلا يجمع الحقلان وكذا لو شري ارضا خراجية ناويا التجارة او عشرية وزرعها لان تكون  
 للتجارة لقيامه اه (قوله وفطرة) فعبد الخدمة فيها الفطرة ولا زكاة وعيد التجارة  
 اذا حل عليه الحول فيها الزكاة ولا فطرة ح (قوله ولا عشر مع خراج) اي ان كانت الارض  
 عشرية ففيها عشر خراج وان خراجية فخراج وانما ان الاحتمالات في هذه الاربعة ستة  
 ايضا ثلاثة في اجتماع الزكاة مع غيرها وواحد في العشر مع الخراج واثنان في الفطرة مع العشر  
 ومع الخراج تركهما لعدم تصورهما افده ح (قوله ولا فدية وصوم) فمن وجب عليه  
 الصوم لانزيمه فدية ومن وجب عليه الفدية لا يجب عليه الصوم مادام عاجزا اما اذا قدر قاته  
 بصوم لكن لا يبق مادام فدية لان شرطها العجز دائما فلا يجمع افده ح (قوله او قصاص) اي  
 ولا بين فدية ي كفاية وقصاص فإراد الفدية ما يشتمل الكفاية والاولى التعبير بها كفي البحر

( وهو ) الاصح لانه  
 ( حود ) فكأن ولو وصح  
 في نفيس وغيره تيمم  
 تيمم والخراج بيديه  
 وجد من يوضيه خلافا لهما  
 ( ولا يجمع بينهما ) اي تيمم  
 وغسل كما لا يجمع بين  
 حيض وحبل او استحاضة  
 او نفاس ولا بين نفاس  
 واستحاضة وحيض ولا  
 زكاة وعشر او خراج او  
 فطرة ولا عشر مع خراج  
 ولا فدية وصوم او قصاص

فأفهم وذلك لأن القصاص في العمد والخنزيرة في غيره متى وجب أحدهما لم يثبت الآخر  
**(قوله ولا ضمان وقطع)** فإن أسارى إذا قطع أو لا لا يضمن العين الهالكة أو استهلكته  
 وإذا ضمن القسيمة أو لا لا يقطع بعده ما يملك مسددا إلى وقت الإخذ به يجتمع مع القطع ضمان  
 التقصان فيما إذا شق التوب قبل أخراجه لكنه ضمن الملاف لا ضمن مسروق فلم يجب  
 الضمان بما وجب به القطع وفيه **(قوله وأجر)** أي ولا ضمان وأجر كلواستأجر دابة  
 ليركبها ففعل وجب الأجر ولا ضمان وإن عطبت ولو أركبها غيره فعطبت ضمانها ولا أجر عليه  
 وأما إذا استأجرها حامل مقدار فصل أكثر منه ولا تخليق ذات فعطبت فعليه الأجر لاجل الحمل  
 والضمان لاجل الزيادة فلم يجب الضمان بما وجب به الأجر بل غيره **(قوله ولا جلد مع**  
**رحم)** لأن الجلد للبكر والرحم للمحسن **(قوله أو نفى)** المراد به تعريب عام كما فسره الشافعي  
 وأما إذا كان بمعنى المجلس فيجمع مع الجلد أذنه وح والمبراد أن البكر إذا جلد لا ينفي ما يره  
 الإمام فله فعلة سياسة وليس المراد أنه إذا نفى الاستجداء في عده هنا نظر تأمل **(قوله ولا مهر**  
**ومتعة)** فإن المطلقة قبل الدخول أن سمي لها مهر فله مهر نصه والإفطعة حينئذ وهذا في  
 المتعة الواجبة أما المستحقة فتجتمع مع مهر **(قوله وحده)** أي ولا مهر وحده بل أن كان  
 الوطء زنا فالحد ولا مهر ولا حدح **(قوله ضمان أفضائها)** أي ولا مهر وضمان  
 أفضائها فيما إذا وطئ زوجته فأفضاها لأبب ضمان الإفشاء عند أبي حنيفة ومحمد ومثله  
 المنهر مع الموت من الوطء وهذا الوطء محظرة مطلقه والالتزام به فيها كراهة كحرره  
 الشرنبلالي في شرح الوهبانية ثم هذا أيضا في ذكره هنا نظر إذ ليس المراد أنه إذا لم يهره  
 الضمان في الزوجة لا يلزمه مهرها فعدم الاجتماع من أحد الطرفين فقطه سيأتي إن شاء الله  
 تعالى في الخنايات قبيل باب الشهادة في القتل ما لو كان ذلك بأجنبية وإنه بأفضائها مكرهه يلزمه  
 الحد وأرض الإفشاء وهو نكاح الدية إن كانت تستمسك بولها والافكل الدية ففيه **(قوله من**  
**جماعه)** أي الزوجين لها **(قوله ولا مهر مثل وتسمية)** لأنه إذا سمي الجائر من المهر وجب  
 وإن لم يسم أصلا أو سمي ما لا يجوز كخنزير وخمر وجب مهر أمثل **(قوله ولا وصية وميراث)**  
 فمن يستحق الوصية لا يستحق ميراث وكذا بالعكس أي فيما إذا كان ممن يرد عليه أم إذا  
 أوصى أحد الزوجين الآخر ولا وارث غيره اجتماعا حينئذ وكذا يجتمعان إذا أجاز بقية  
 الورثة **(قوله وغيرهما مسيجي)** ذكر الحموى في شرحه على الكنز حلة منها القصاص مع  
 الدية وأجر القسمة مع نصيبه فمن يستحق الأجرة على قسمة الدار المشتركة لا يجوز أن يكون له  
 نصيب منها وبالعكس والظاهر مع الجمعية فمن كان الواجب عليه الظاهر كالمسافر لا تجب عليه  
 الجمعية وكذا بالعكس والشهادة مع اليمين متى لزم أحد الخصمين اليمين لا يلزم الآخر اليمين  
 وبالعكس تأمل وأما من أحد الطرفين فيتمسك فيما إذا ادعى وأقام اليمين فلا يخالف المدعى  
 عليه وكذا لا يخالف الشهود على المعتمد وفيما إذا أتمه شاهدا واحدا وحلف فلا يقبل شاهد  
 ويمين عندنا ومنها النكاح مع ملك اليمين فمن كان يظا بالنكاح لا يمكن أن يكون ملكا للربة  
 وبالعكس إلا أن يعتقد على أمته الاحتياط والأجر مع الشركة في حمل مشتركة فخير أجره  
 القسمة والحد مع قيمة أمة مملوكة زنى بها فقتلها على قول أبي يوسف وما عندهم فيجب

ولا ضمان وقطع أو أجر  
 ولا جلد مع رحم أو نفى  
 ولا مهر ومتعة وحده  
 أو ضمان أفضائها أو موتها  
 من جمعه ولا مهر مثل  
 وتسمية ولا وصية وميراث  
 وغيرها مسيجي في محله  
 إن شاء الله تعالى (من به  
 وجع رأس لا يستطيع معه  
 مسحه)

أحد الثمانين وثمانمائة بالقتل وهو ما منى عليه انصاف في الحدود وخدم قيمة انصاف امة تملوكة  
رأى بها وفساها في بعض الصور على مسأى في فضيلة في الحدود ان شاء الله تعالى والظاهر  
ان هذا اذا لم يكن الوطء بشبهة فلو كان بشبهة لاحد بل تحب القيمة في الصورتين ومنها  
القيمة مع الثمن فان البيع لو صحيح وجب الثمن ولو فسد وتعدر رده على البائع وجبت  
قيمه والحد مع اللعان واجر نظر النضر اذا عمل مع العملة في الدار او قوفة فان له اجر العمل  
في النظارة احسح موضعها فهذه احد عشر موضعا والذي في الشرح ثلاثة وعشرون  
فمجموع اربعة وثلاثون (اقول) وزدت الرهن مع الاحارة فيما اذا رهن شيئا ثم آجره او بالعكس  
او مع الاعارة كذلك وامساقه مع الشركة والغسل مع المسح على الخلف في احدى الرجلين  
والسج مع العمرة للمكي والنكاح مع اجرة الرضاع ثم رأيت الشرح لابي زاد في الامداد  
القتل مع الوصية او مع ميراث وخرق خف مع آخر والتبعية بنى الحصر (قوله محدثا)  
حال من فعل يستطيع (قوله) وثق قارى الهداية (الح) هو العلامة سراج الدين شيخ المحقق  
ابن الهمام وما أفتى به نقله في البحر عن الجلابي ونفسه العلامة ابن الشحنة في شرحه على  
الوهابية وقل انها مهمة نظمها لغرابتها وعدم وجودها في غالب الكتب (قوله قولان)  
ذكر في النهر عن البدائع ما يفيد ترجيح الوجوب وقل وهو الذي ينبغي التعويل عليه اه  
بل قل في البحر والصواب الوجوب ويأتى تمامه في آخر الباب الآتي (قوله) وكذا يسقط  
غسله اى غسل الرأس من الجنابة (قوله) ولو على جيرة) ويجب شدها ان لم تكن مشدودة  
ط اى ان امكنه (قوله) والا اى بان ضره المسح عليها والله سبحانه وتعالى اعلم

### باب المسح على الخفين

ترجمه مع انه زاد عليه المسح على الجيرة ولا عيب فيه بل المعبى لو ترجم لشيء ونقص  
عنه وثق الخلف لانه لا يجوز المسح على خف واحد بلا عذر كسيان وفي البحر وغيره انما سمي  
خفا خنفة الحكم به من الغسل الى المسح اقول فيه انه موضوع لغوى قبل ورود الشرع  
وقد نقل الرملى ان المسح عليه من خصائص هذه الامة فكيف يعلل به للوضع السابق  
عليه الا ان يجب بأن الواضع هو الله تعالى كما هو قول الاشعرى وهو تعالى عالم بما  
يسرعه على اسان يه صلى الله عليه وسلم تأمل (قوله أخره) اى عن التيمم لثبوت السنة بالسنة  
فقط على الصحيح كسيان والتيمم ثابت بالكتاب كما مروى بالسنة ايضا فكان اولى بالتقديم  
وان اشترك في الترخص بهما وايضا التيمم بدل عن الكل وهذا عن البعض ثم ان ابداء  
المشارح نكتة التأخير للتذكير والا فيكفى ما مر لانه قد بين وجه تأخير التيمم عما قبله ويعلم  
منه وجه تأخير المسح عنه فتدبر لم يحتاج الى ابداء وجه ذكره عقبه بلا فاصل وهو ان  
كلامهما شرع رحمة وموقنا ومسحا وبدلا (قوله وهو لغة) الضمير راجع الى المسح  
فقط واعتبار تساقطه عن قوله وسرعا راجع الى المسح المقيد بالجار على طريقة شبه  
الاستخدام وان المسح من حيث هو غيره من حيث القيد افادته (قوله) اصابة البالة)  
يكسر الباء اى الندوة قوموس وشمل ما وكنت بيد أو غيرها كقطر وفي امسية عن المحيط  
لو توبأ ومسح بآلة بقيت على كعبه مد الغسل يجوز ولو مسح رأسه ثم مسح خفيه بيالة

محدثا ولا غسله جنبا في  
الفيض عن غريب الرواية  
يتيمم وافق قارى الهداية  
انه (استشهد) عنه (فرض  
مسحه) ولو على جيرة ففي  
مسحها قولان وكذا يسقط  
غسله فيمسحه ولو على  
جيرة ان لم يضره والاستسقاء  
اصلا وحمل عادما لذلك  
العضو حكما كافي المعلوم

حقيقة

باب المسح على الخفين

باب الخفين

أخره لثبوت السنة وهو  
لغة امرار اليد على الخفي  
وشرعا اصابة البالة

بقيت بعد المسح لا يجوز اه اى لان المستعمل فى الاولى ماسال على العضو وانفصل وى  
الثانية ماأصاب المسوح وهوباق فى الكف **قوله** حلف مخصوص ( اللام زائدة لتقوية  
العامل لضعفه بكونه فرعا عن الفعل فى العمل وحلف مخصوص مافيه الشروط الآتية  
**قوله** فى زمن مخصوص ) وهويوم وليلة للمقيم وثلاثة ايام بلياليها للمسافر ويوجد فى بعض  
النسخ زيادة فى محل مخصوص والمراد به ان يكون على ظاهرهما ط **قوله** فاكثراى مما  
فوقهما من الساق ولا حاجة اليه لانه خارج عن مسمى الحلف الشرعى تأمل **قوله** ونحوه اى  
ممااجتمع فيه الشروط الآتية ط **قوله** شرط مسحه اى مسح الحلف المفهوم من الحفنين  
وألفيه للجنس الصادق بالواحد والاثنين ولم يقل مسحهما لانه قد يكون واحدا لذي رجل  
واحدة **قوله** ثلاثة أمور الخ زاد الشر نبلا لى لبسهما على طهارة وخلو كل منهما عن الخرق  
المانع واستمسكهما على الرجلين من غير شد ومنعهما وصول الماء الى الرجل وان يبقى من  
القدم قدر ثلاث اصابع اه قات ويزاد كون الطهارة المذكورة غير التيمم وكون الماسح  
غير جنب وسأتى بيان جميع ذلك فى محله **قوله** القدم بدل من محل ح **قوله** اويكون  
منصوب بأن مقدرة والمنسبك معظوف على كون الاول ط فهو نظير قوله تعالى او يرسل  
رسولا **قوله** نقصانه اى نقصان الحلف الواحد لو كان واحدا واكل واحدا من الاثنين قال ط  
فلا يعتبر اجتماع منهما **قوله** الخرق بالضم الموضع المقطوع وبالفتح المصدر ح والاضهر  
ارادة الاول ط **قوله** فيجوز على الزربول بفتح الزاى وسكون الراء هو فى عرف اهل  
الشام ما يسمى مركوبا فى عرف اهل مصر اه ح وهذا تقرير على ما فهم مما قبله من ان النقصان  
عن القدر المانع لا يضره ط **قوله** لو مشدودا لان شدة بمنزلة الخطاطة وهو مستمسك بنفسه  
بعد الشد كالحلف المحيط بعرضه بعض فافهم وفى البحر عن المعراج ويجوز على الجاروق  
المشقوق على ظهر القدم وله أضرار يشدها عليه تسده لانه كغير المشقوق وان ظهر من ظهر  
القدم شئ فهو كذروق الحلف اه قات والظاهر انه الحلف الذى يلبسه الاتراك فى زماننا **قوله**  
وجوز الخ فى البحر عن الخلاصة المسح على الجاروق ان كان يستر القدم ولا يرى منه ولا من  
الكعب الا قدر اصبع او اصبعين يجوز والا يكن كذلك ولكن ستر القدم بحل ان كان الجلد  
متصلا بالجاروق بالخزرجاز ايضا وان شد بشئ فلا ولو ستر القدم باللفافة جوز مشايخ سمرقند  
ولم يجوز مشايخ بخارى اه قال ح والحق ما عليه مشايخ بخارى لان المذهب انه لا يجوز  
المسح على الحلف الذى لا يستر الكعبين الا اذا خيط به نخين كجوخ كما ذكره فى الامداد فما  
ذكره الشارح ضعيف اه اقول اى لان المتبادر من اللفافة انها ما يلف على الرجل غير  
مخروز بالحلف فيكون حكمها حكم الرجل بخلاف ما اذا كانت متصلة بالحلف فكانت تبعاله  
كبطانته واذا حمل كلام السمرقديين على ما اذا كانت متصلة فلا نسلم انه ضعيف لما فى البحر  
والزبلى وغيرها لو انكشفت الظهارة وفى داخلها بطانة من جلد او خرقة مخروزة بالحلف  
لا يمنع اه وهذا اذا بلغ قدر ثلاث اصابع وكأنه لم يقيد به للعلم به كذا فى الحاية وفى المجتبى  
اذا بدا قدر ثلاث اصابع من بطانة الحلف دون الرجل قال الفقيه أبو جعفر الاصح انه يجوز  
المسح عند الكل لانه كالجورب المنعل اه وفى شرح المنية الكبير بعد كلام طويل قل علم

حلف مخصوص فى زمن  
مخصوص والحلف شرعا  
الساتر للكعبين فكثر من  
جلد ونحوه شرط مسحه  
ثلاثة أمور الاول ( كونه  
ساتر ) محل فرض الغسل  
(القدم مع الكعب) اويكون  
نقصانه اقل من الخرق المانع  
فيجوز على الزربول لو  
مشدودا الا ان يظهر قدر  
ثلاثة اصابع وجوز مشايخ  
سمرقند ستر الكعبين  
باللفافة





لخلاف الامام احمد فيه قل في درر البحار وعند احمد اذا كان الخلف واسعا بحيث يرى  
الكعب لا يجوز المسح **(قوله المسمى المعتاد)** بأن لا يكون في غاية السرعة ولا في غاية البطء بل  
يكون وسطا ونظيره ما نلوه في السير المعتاد في مدة السفر لقصر الصلاة **(قوله فرسخا كثر)**  
تقدم ان الفرسخ ثلاثة اميال الناعشر الف خطوة وعبر في السراج معريا الى الايضاح بمسافة  
السفر وبه جزم في النقاية وقل القهستاني اى الشرعى كما هو المتبادر ويدل عليه كلام المحيط  
ويخالفه كلام حاشية الهداية حيث قل ما يمكن المسمى فيه فرسخا فكثر اه اقول ويمكن  
ان يكون محل القولين على اختلاف الحالتين ففي حالة الإقامة يعتبر الفرسخ لان المقيم لا يزيد  
مشيه عادة في يوم و ليلة على هذا المقدار اى المسمى لاجل الحوائج التى تلزم لاغلب الناس وفي  
حالة السفر يعتبر مدته ويقرب منه ما اعتبره الشافعية من التقدير بمسافة المسمى للمقيم  
يوما و ليلة وللمسافر ثلاثة ايام و لياليها اعتبارا بمدة المسح لكن قد يقال لما ثبت ان هذا الخلف  
صالح للمسح عليه للمقيم قطع النظر عن حالة السفر لان المسافر في الغالب يكون راكبا ولا يزيد  
مشيه غالبا على مقدار الفرسخ فالأظهر اعتبار الفرسخ في حقهما ومثل قول من قال مسافة  
السفر على السفر اللغوى دون الشرعى كما يشير اليه كلام القهستاني السابق تأمل \* **(تنبيه)** \*  
المتبادر من كلامهم ان المراد من صلوحه قطع المسافة ان يصاح لذلك بنفسه من غير لبس  
المداس فانه قد يرق اسفله ويمشى به فوق المداس اياما وهو بحيث لو مشى به وحده  
فرسخا تحرق قدر المانع فعلى الشخص ان يتفقد ويعمل به بغلبة ظنه وقد وقع اضطراب  
بين بعض العصريين في هذه المسئلة والظاهر ما قدمته وهو الاحوط ايضا وقد تأيد ذلك  
عندى برؤيا رأيت فيها النبي صلى الله عليه وسلم بعد تحرير هذا المحل بأيام فسألته عن ذلك  
فأجابنى صلى الله عليه وسلم بأنه اذا رقى الخلف قدر ثلاث اصابع منع المسح وكان ذلك في ذى  
العقده سنة (١٢٣٤) والله الحمد ثم رأيت التصريح بذلك في كتب الشافعية **(قوله فلم يجز الخ)**  
وكذا لولف على رجليه خرقة ضعيفة لم يجز المسح لانه لا تنقطع به مسافة السفر اه سراج عن  
الايضاح **(قوله فالغسل افضل)** وجه التفريع انه لو كان المسح افضل لكان المناسب ان  
يقول وهو مستحب فعذله الى قوله وهو جائز يفيد ان الغسل افضل منه لانه اشق على البدن  
**(قوله الاتهمة)** اى لثمة عنها لان الروافض والخوارج لا يرونه وانما يرون المسح على  
الرجل فاذا مسح الخلف انتفى التهمة بخلاف ما اذا غسل فان الروافض قد يغسلون ثنية  
ويجعلون الغسل قائما مقام المسح فيشبهه الحال في الغسل فيتهم افاده ح ثم ان ما ذكره  
الشارح نقله القهستاني عن الكرماني ثم قال لكن في المضمرات وغيره ان الغسل افضل وهو  
الصحيح كما في الزاهدى اه وفي البحر عن التوشيح وهذا مذهبنا وبه قال الشافعى ومالك  
وقال الرستغنى من اصحابنا المسح افضل وهو اصح الروايتين عن احمد اما لثمة التهمة او للعمل  
بقراءة الجرح وتماه فيه **(قوله بل ينبغي الخ)** اصل البحث لصاحب البحر فانه نقل ذلك عن  
كتب الشافعية ثم قل وقواعدنا لاتأباه **(قوله الا ما يكفيه)** اى يكفي المسح فقط بان كان  
لو غسل به رجليه لا يكفي للوضوء ولو تضافه ومسح كفاه **(قوله او خاف)** عطف على صلة  
من **(قوله او وقوف)** اى انه اذا غسل رجليه يدرك الصلاة لكن يخاف فوت الوقوف بعرفة

(و) الثالث (كونه مما  
يمكن متابعة المسمى) المعتد  
(فيه) فرسخا فكثر فلم  
يجز على متخذ من زجاج  
أو خشب او حديد (وهو  
جائز) فالغسل افضل الا  
لتهمة فهو افضل بل  
ينبغي وجوبه على من  
ليس معه الا ما يكفيه  
او خاف فوت وقت  
او وقوف بعرفة بحر  
وفي القهستاني انه

وإذا مسح بذكر كعب جميعه يجب المسح باليمين بحيث لو صلى فاته وقوف قدم وقوف  
 بمسحقة كفي المنبر لكنه احدى قولين حكاهما العبادي في مناسكه **(قوله)** رخصة هي مباحة  
 على اعتذار العبد وقتها العزيمة وهي ما كان اصلها غير مباح على اعتذار العباد وهو الاصح  
 في تعريفهما بغير **(قوله)** مسقطة عزيمة هي مسقطة مشروعية فلا تبقى العزيمة مشروعة  
 فإذا اراد تحصيل العزيمة مع بقاء سبب الرخصة يأثم لكنه قد لا يتأتى له تحصيلها كما إذا نوى  
 الظهور اربعاً في السفر فنه لا يتأتى له جعل الاربعة فرضاً بل الفرض الاوليان اذا قعد القعدة  
 الاولى واثمه حينئذ لبناء النفل على الفرض وقد يتأتى له تحصيلها كغسل الرجلين مادام  
 متخففاً فادفع عن شيخه السيد ثم قل واحترز بقوله مسقطة عن رخصة الترفية فإن  
 العزيمة تبقى فيها مشروعة مع بقاء سبب الرخصة كالصوم في السفر **(قوله)** ينبغي ان يصير  
 آثماً اي ما علمت من ان العزيمة لا تبقى مشروعة مادام متخففاً بخلاف ما إذا نزع وغسل  
 لزوال سبب الرخصة هذا وقد بحث العلامة الزيلعي في جعلهم المسح رخصة اسقاط بأن  
 المنصوص عليه في عامة الكتب انه لو خاض ماءً نجساً فغسل اكثر قدميه بطل المسح وكذا  
 لو تكبف غسليهما من غير نزع اجزأه عن الغسل حتى لا يبطل بمضي المدة قل فعلم ان العزيمة  
 مشروعة مع الحنف اه ودفعه في الفتح منع صحة هذا الفرع لاتفاقهم على ان الحنف اعتبر  
 شرعاً مانعاً سرية الحدث الى القدم فبقى القدم على طهارتها ويحل الحدث بالحنف فيزال  
 بالمسح فيكون غسل الرجل في الحنف وعدمه سواء في انه لم يزل به الحدث لانه في غير محله  
 واعترض ايضا في الدرر على الزيلعي مع تسليم صحة الفرع المذكور بما أشار اليه الشارح  
 من ان المشروعية في قوله ان المسح رخصة مسقطة مشروعية العزيمة ليس المراد بها الصحة  
 كما فهمه الزيلعي فاعترضهم بالفرع المذكور وانما المراد بها الجواز المترتب عليه الثواب  
 وتخفف مادام متخففاً لا يجوز له الغسل حتى اذا تكلف وغسل بلا نزع آثم وان اجزأه عن  
 الغسل واذا نزع وزال الترخص صار الغسل مشروعاً يثاب عليه وقد انصر البرهان الحلبي  
 في شرحه على المنية للامام الزيلعي واجاب عما في الفتح والدرر وبيناً ما في كلامه من النظر  
 فيما يقتضاه على البحر والحاصل ان ما ذكره الزيلعي من الفرع المذكور تبعاً لعامة الكتب  
 مسلم بل صححه غير واحد كما سيذكره الشارح في التواضع وما ذكره في الفتح من منع صحته  
 موافق لما نقله الزاهد وغيره واستظهره في السراج ومشي عليه المصنف فيما سأتى ويأتى  
 الكلام عليه فانهم **(قوله)** سنة متعلق بقوله جائز وهي لغة الطريقة والعادة واصطلاحاً في  
 العبادات النافذة وفي الأدلة وهو المراد هنا ما روى عنه صلى الله عليه وسلم قولاً او فعلاً  
 او تقريراً الامر عليه والمسح روى قولاً او فعلاً **(قوله)** مشهورة المشهور في اصول الحديث  
 ما يرويه اكثر من اثنين في كل طبقة من طبقات الرواة ولا يصل الى حد التواتر وفي اصول  
 الفقه ما يكون من الآحاد في العصر الاول اي عصر الصحابة ثم ينقله في العصر الثاني وما بعده  
 قومه لا يتوهم تواطؤهم على الكذب فإن كان كذلك في العصر الاول ايضاً فهو التواتر وانما  
 كان كذلك في العصر الثاني ايضاً فهو الآحاد وبه علم ان المشهور عند اصوليين قسيم  
 لآحاد والتواتر اما عند المحدثين فيقسم من الآحاد وهو ما يبلغ رتبة التواتر والذي

رخصة مسقطة للعزيمة  
 ولهذا لو صب الماء في خفه  
 بنية الغسل ينبغي ان يصير  
 آثماً (بسنة مشهورة)  
 فنكره مبتدع

مطلب —

تعريف الحديث المشهور

وقع الخلاف في تبديع منكروه او تكفيره هو المشهور المصطاح عند الاصوليين لا عند اخذين  
 فافهم **(قوله)** وعلى رأى الثانى كافر) اى بناء على جعله المشهور قسما من امتواتر لكن قل  
 في التحرير والحق الاتفاق على عدمه الا كفار بالانكار المشهور لآحادية اصله فلم يكن  
 تكذيبا له عليه الصلاة والسلام بل ضلالة لتخطئة المجتهدين **(قوله)** وفي التحفة) اى الامام  
 محمد السمرقندى التى شرحها تلميذه الكنائى بشرح عظيم منه البدائع **(قوله)** بالاجماع  
 ولا عبرة بخلاف الرافضة وامام من لم يره كآبى عباس وابى هريرة وعائشة رضى الله عنهم فقد صح  
 رجوعه **(قوله)** بل بالتواتر الخ) ايس هذا من عبارة التحفة بل عزاه القهستانى الى ابن  
 حجر ثم الظاهر ان هذا بناء على ان ذلك العدد يفيد اليقين والعلم الضرورى ويرفع تهمة  
 الكذب بالكية دكان الامام توقف في افدته ذات اوله يثبت عنده هذا العدد ولذا قل  
 اخاف الكفر على من لم يراسخ على الحقيق لان الآثار التى جاءت فيه في حيز التواتر **(قوله)**  
 رواه) اى من الصحابة رضى الله تعالى عنهم اجمعين **(قوله)** وقيل بالكتاب) اى بقراءة الجرفى  
 وارجلكم بناء على ارادة المسح بها لعطفها على الممسوح جمع بينهما وبين قراءة النصب المراد  
 بها الغسل لعطفها على المغسول **(قوله)** فاجر بالجوهر) اى كفى قوله تعالى عذاب يوم محيط  
 وحور عين المعصوف على وادان مخدودن لاعلى اكواب اذ لا يظوف عليهم الولدان بالجوهر  
 ونظيره في القرآن والشعر كثير فهو في المعنى معطوف على المنصوب وانما عدل عن النصب  
 للتنبه على انه ينبغي ان يقتصد في صب الماء عليهما ويفسلا غسلا خفيفا شيئا بالمسح كفى  
 الدرر وغيره **(قوله)** لمحدث) متعلق بقوله حائز وشمل المرأة كما سيصرح به قال في غرر الافكار  
 والمحدث حقيقة عرفية فيمن اصابه حدث يوجب الوضوء **(قوله)** ظاهره الخ) البحث والجواب  
 للقهستانى واقول قد يقال ان جوازه لمجدد الوضوء يعلم بالاولى لان ما رفع الحدث الحقيقي  
 يحصل به تجديد الطهارة بالاولى على ان قوله لاجنب يدل بالمتقابلة على ان المحدث احتراز  
 عن الجنب فقط تأمل **(قوله)** الا ان يقال) استثناء مفرغ من اعم الظروف لان المصادر  
 قد تقع ظرفا نحو آتاك طلوع الفجر اى وقت طلوعه والمصدر المنسبك هنا من هذا القليل  
 فالعنى ظاهره ما ذكر في جميع الاوقات الا وقت قولنا لما حصل الخ كذا افاده المحقق صدر  
 الشريعة في اوائل التوضيح **(قوله)** والمنفى لا يلزم تصويره) اى لا يلزم ان يجعل له صورة يمكن  
 حصولها في الذهن **(قوله)** وفيه الخ) البحث للقهستانى بيانه ان النفى الشرعى اى الذى  
 استفيد من الشرع يتوقف على امكان تصور مانفى به عقلا والا لم يكن مستفادا من الشرع  
 بل من العقل كقولنا لا تجتمع الحركة مع السكون وصورة له صورة منها لو تيمم الجنب ثم لبس  
 الخ ثم احدث ووجد ماء كفى الوضوء فتصلا يمسح لان الجنب سرت الى القدمين واتيمم  
 ليس طهارة كاملة ومثله الخفى اذا تقوى دعه واعترضه في المحتجب بان مذكر غير صحيح  
 لان الجنب لا تعود على الاصح اه اقول اى لا تعود الى اعطاء الوضوء ولا غيرها لانه لا يقدر  
 على الماء الكافى والجنب لا تجزأ فهو محدث حقيقة لاجنب وليس الكلام فيه فاعتراض  
 البحر على المحتجب بأنه عادجنباً برؤية الماء غير وارد كما لا يشى في تصحيح في تصويره وفى المحتجب  
 فيما اذا توضأ ولبس ثم اجنب ليس له ان يشد خفيه فوق الكعبين ثم يغتسل ويمسح اه

وعلى رأى الثانى كافر وفى  
 التحفة ثبوته بالاجماع بل  
 بالتواتر رواه اكبر من  
 ثمانين منهم عشرة قهستانى  
 وقيل بالكتاب ورد به  
 غير مغيا بالكعبين اجمعا  
 فاجر بالجوار (لمحدث)  
 ظاهره عدم جوازه لمحدد  
 الوضوء الا ان يقال لما  
 حصل له القرينة بذلك صار  
 كأنه محدث (لاجنب)  
 وحائض والمنفى لا يلزم  
 تصويره وفيه ان النفى  
 الشرعى يقتصر الى اثبات  
 عقلى

مطلبه

اعراب قوهم الا ان يقال

أو يغتسل قعدا وصعدا رجليه على شيء مرفوع ثم يمسح ومثله الخافض ولكن لا يأتى  
 الا على قعد. بن يوسف من ان قل الحوض عنده يومان واكثر الثالث وذا كانت المرأة  
 مسافرة وتوصات ببدء مدة سفرها ليست تحب ثم حوت هذا المقدار فتدق من امدة  
 نحو خمس ساعات فلا يجوز لها ان تمسح فيها وعلى قولهما فلا يتصور لان اقل مدة الحوض  
 ثلاثة ايام فتقتضى فيها مدة المسح كما وضعه في البحر وما يدكر النفساء وصورتها حتى البحر  
 انها ليست على طهارة ثم انفست وانقطع قل ثلاثة مسافرة او قل يوم وليلة مقيمة **(قوله)**  
 ثم طهره) اي طهر قلوبها لا تحب ثم هذا كلامه في طهارة ياتي **(قوله)** وليس كذلك **(الح)**  
 عبارة القهستاني وبني ان لا يجوز على ما في المبسوط هو منعه انه في المبسوط ذكره  
 بلفظ ينبغي لا على سبيل حرم فلهذا قوله ولا يبعد والامحاج الى ذلك **(قوله)** ولا يبعد **(الح)**  
 اي لا يبعد ان يجعل غسل الجمعة في حكم غسل الجنابة يعني ان كلامه المبسوط غير بعيد  
 اخرج ووجهه ان مهية غسل المسنون هي مهية غسل الجنابة وهي غسل جميع ما يمكن  
 غسله من البدن فتقوله لا يجب في مشروعية المسح في الغسل سواء كان عن جنابة او غيرها  
 كما ان اثبات مشروعيته للمحدث هو اثبات مشروعيته في الوضوء سواء كان عن حدث  
 او غيره لان مهية الوضوء في حقيقتها واحدة اركاءا وسننا كما قلنا في الغسل **(قوله)** فلا يحسن **(الح)**  
 في الاحسن تعبير المتصنف بذلك ليشمل استوضيئ مجدد الوضوء والغتسل مغتسل الجمعة  
 واعد بلا تأويل في العبارة **(قوله)** والسنة **(الح)** اود ان ظهر الخطوط ليس بشرط وهو  
 ظاهر الرواية بل هو بشرط السنة في المسح وكيفية كذا ذكره في شرح الجامع الصغير  
 ان يضع اصابع يده اليمنى على مقدم خفه الايمن واصابع يده اليسرى على مقدم خفه الايسر  
 من قبل الاصابع فإذا تمكنت الاصابع يده حتى ياتي الى اصل اساق فوق الكفين لان  
 الكفين يلحقهما فرض الغسل ويلحقهما سنة المسح وان وضع الكفين مع الاصابع كان  
 احسن هكذا روى عن محمد اهل بحر اقول وظهره ان التيامن فيه غير مسنون كما في مسح  
 الاذنين وفي الحاية والمستحب ان يمسح بباطن اليد لا بخارجها **(قوله)** قديلا ذكره في البحر عن  
 الخلاصة **(قوله)** ومحمد زاد على المتن ليعلم ان ذلك شرط **(قوله)** على ظاهر خفيه قيد به  
 لا يجوز المسح على الناحي والعقب والساق **(قوله)** من رؤس اصابعه) ظاهره ان  
 الاصابع لها دخل في مسح المسح حتى لو مسح عليها صح ان حصل قدر الغرض وذكر في البحر  
 انه مفاد ما في الكبر وغيره من المتون والشروح وعلى ما في اكثر الفتاوى لا يجوز لانهم قالوا  
 وتفسير المسح ان يمسح على ظاهر قدميه ما بين اطراف الاصابع الى الساق فهذا يفيد ان  
 الاصابع غير داخل في محلة وبه صرح في الحاية فلياتبه لذلك اه ما يحصوا واعترضه في النهر  
 ان ما في الفتاوى يفيد دخوله لان طرفها او اخرها رؤسها يوافقه قول المبتغى ظهر  
 القدم من رؤس الاصابع الى مقدم الشراك اقول وما في النهر هو ما فهمه في الحاية من  
 عداة الفتاوى فقال ان مؤدى رؤس الاصابع ومابين اطراف الاصابع واحد لان اطرافها  
 هي رؤسها ثم قل نعم في الذخيرة وتفسير المسح على الخفين ان يمسح على ظهر قدميه ما بين  
 الاصابع الى الساق وعن الحسن عن بن حنيفة مسح على ظهر قدميه من اطراف الاصابع

ثم طهره حوازي مسح  
 مع غسل جمعة ونحوه  
 وليس كذلك على ما في  
 المبسوط ولا يبعد ان يجعل  
 في حكمه ولا يحسن متوضيئ  
 لا يغتسل السنة ان يحمله  
 (خفوط باصابع) يد  
 (مضروحة) قديلا (يد  
 من) قبل (اصابع رجليه)  
 متوجها (الى) اصل  
 (الساق) ووجهه (على ظاهر  
 خفيه) من رؤس اصابعه

الى الساق اه فلاصاع على ما ذكره في مذخيرة اولاً غير داخلة في الحلية وعنده ما في شرح  
الطحاوى لو مسح موضع الاصابع لا يمتد زوبه صريح في الحلية وعلى رواية الحسن داخلة  
ويظهر انها الاولى ويشهد لها حديث جابر المروى في الاوسط للطبراني من انه صلى الله عليه  
وسلم مسح من مقدمه الحنئين الى اصل الساق مرة وفرج بين اصابعه فمد حتى غلبت الخواص  
الفتاوى اه انقول والحاصل ان في المسحة اختلاف الرواية وحيث كانت رواية اهل خول  
هي المفاد من عبارات المتن والسروح وكذا من اكثر نقول كما علمت من لا يعتمد عليها  
اولى فلذا اختارها الشارح تبعاً للنهر والحلية ففيه **(قول له الى معقد السر)** اي محل  
الذي يعتقد عليه السر انما التعليل بكسر اي سيره فمراد به متصل الذي في وسط القدم ويسمى  
كعباً ومنه قوله في الاحرام يقطع حنئين اسفل من كعبين ثم ان قوله من رؤس  
اصابعه الى معقد السر انما هو عبارة لنتيجه كما قدمناه والمراد به بيان محل الفرض الملازم  
والافاسنة ان ينتهي الى اصل الساق كما قدمناه عن شرح الجامع فلا مخالفة بينهما كما لا يخفى  
ففيهم **(قول له ويستحب الجمع)** اي مراد بالباطن اسفله ثمانية الى الارض لا مابين البصرة  
كما حققه في شرح انسية خلافاً لما في الفتوح هذا وما ذكره الشارح تبع فيه صاحب النهر حيث  
قل لكن يستحب عندنا الجمع بين الظاهر والباطن في المسح الا اذا كان على راسه ثمانية  
كذا في البدائع اه واقول الذي رأيت في نسختي البدائع نقده عن الشافعي انه قل ومن  
الشافعي ادله اقتصر على الباطن لا يجوز والمستحب عنده الجمع اي فضمير الخفية راجع الى  
الشافعي وهكذا رأيت في التارخية وقل في الحلية المذهب عندنا ان مسوى ظهر  
القدم من الخلف ليس بمحل للمسح لا فرضاً ولا سنة وبه قال احمد وقل الشافعي ليس مسحهما  
وقل في البحر وفي المحيط ولا بين مسح باطن الخلف مع غيره خلافاً للشافعي لان السنة  
شرعت مكملة لمفروضه لا اكمل انما يتحقق في محل الفرض لا في غيره اه وفي غيره نفي  
الاستحباب وهو المراد ه كلا البحر اي وفي غير المحيط قل لا يستحب وهو المراد من قول  
المحيط لادن وفي معراج الدررية السنة عند الشافعي وميت مسح اعلى الخلف واسفله  
روى انه صلى الله عليه وسلم مسح اعلى الخلف واسفله وعندنا واحداً لا مدخل لاسفله في المسح  
لحديث علي رضي الله عنه لو كان الدين بالرأي لكان اسفل الخلف اولى بالمسح عليه  
من ظهره وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على الحنئين على ظهرهما رواه  
ابوداود واحمد والترمذي وقل حديث حسن صحيح وما رواه الشافعي شذ لا يعرض هذا  
مع انه ضمنه اهل الحديث ولهذا قيل انه يحمل على الاستحباب ان ثبت وعن بعض مشايخنا  
يستحب الجمع اه فقد ظهر ان استحباب الجمع قول بعض مشايخنا لا كما نقله في النهر من  
انه المذهب فتدبر لذلك والله احمد **(قول له وحر موقيه)** تضم الحميم جلد يلبس فوق خف  
لحفظه من الخبز وغيره على المشهور قهستاني ويقال له الموق وليس غيره كما افاده في بحر  
**(قوله ولو فوق خف)** أفدجوا المسح عليهما مفتردين اي هذا لو كان من خبز فهو من  
كرباس لا يجوز ولو فوق الخف الان يصل بلل المسح الى خف ثم الشرط ان يكونا حيث  
لو انفردا مسح مسحهما حتى لو كان بهما خرق مع لا يجوز المسح بهما معاً وانما

الى معقد السر المستحب  
الجمع بين الظاهر والباطن  
طاهر (وحر موقيه) ولو  
فوق خف

قبل ان يمسح على الحنين وقبل ان يحدث فلو كان مسح على الحنين او احدث بعد لبسهما ثم لبس الجرموقين لا يجوز المسح عليهما اتفاق لانهما حينئذ لا يكونان تبعاً للحنين صرح بهذا الشرط في السراج وشروح الجمع ومنية المنصلي وغيرها ومقتضاه انه لو توشأ ثم لبس الحنن ثم جدد الوضوء قبل الحدث ومسح على الحنن ثم لبس الجرموق لا يجوز له المسح لاستقرار الحكم على الحنن فلا يصير الجرموق تبعاً وعبارة الشارح في الخزان وهذا اذا كانا صالحين للمسح اورقيين ينفذ الى الحنن قدر الفرض ولم يكن احدث ولا مسح على خفيه قبل ما حدث ذكره ابن الكمال وابن ملك اه هذا في البحر والحنن على الحنن كالجرموق عندنا في سائر احكامه خلاصه **(قوله اولفافة)** اي سواء كانت مانفوقة على الرجل تحت الحنن او كانت مخيطة ملبوسة تحته كما افاده في شرح النية **(قوله ولا اعتبار بما في فتاوى الشاذي)** بالذال المعجمة على ما رأيت في النسخ لكن الذي رأيت بخط الشارح في خرائن الاسرار بالذال المهملة ثم الذي في هذه الفتوى هو ما نقله عنها في شرح الجمع من التفصيل وهو ان ما يلبس من الكرباس المجرد تحت الحنن يمنع المسح على الحنن لكونه فاصلاً وقطعة كرباس تلف على الرجل لا تمنع لانه غير مقصود باللبس وقد اطلت في رده في شرح النية والدرر والبحر لتمسك جماعة به من فقهاء الروم قال ح وقد اعنى يعقوب باشا بتحقيق هذه المسئلة في كراسة مبينا للجواز لمسألة السلطان سليم خان **(قوله او جوربه)** الجورب لفافة الرجل قاموس وكانه تفسير باعتبار اللغة لكن العرف خص اللفافة بما ليس بمخيطة والجورب بالمخيطة ونحوه الذي يلبس كما يلبس الحنن شرح النية **(قوله ولو من غزل او شعر)** دخل فيه الجوخ كما حققه في شرح النية وقال وخرج عنه ما كان من كرباس بالكسر وهو الثوب من القطن الابيض ويأحق بالكرباس كل ما كان من نوع الخيط كالكتان والابرسم ونحوها وتوقف ح في وجه عدم جواز المسح عليه اذا وجد فيه الشروط الاربعة التي ذكرها الشارح واقول الظاهر انه اذا وجدت فيه الشروط يجوز وانهم اخرجوه لعدم تأتى الشروط فيه غالباً يدل عليه ما في كافي النسفي حيث علل عدم جواز المسح على الجورب من كرباس بأنه لا يمكن تتابع المشي عليه فانه يفيد انه لو امكن جاز ويدل عليه ايضا ما في ط عن الحانية ان كل ما كان في معنى الحنن في ادمان المشي عليه وقطع السفر به ولو من لبد رومي يجوز المسح عليه اه **(قوله الثخينين)** اي الذين ليسا بمجدين ولا منعلين نهر وهذا التقيد مستفاد من عطف ما بعده عليه وبه يعلم انه نعت للجوربين فقط كما هو صريح عبارة الكثر واما شروط الحنن فقد ذكرها اول الباب ومثله الجرموق ولكونه من الجلد غالباً لم يقيد بالثخانة المفسرة بما ذكره الشارح لان الجلد الملبوس لا يكون الا كذلك عادة **(قوله بحيث يمشي فرسخاً)** اي فكثر كمر وفعل يمشي ضمير يعود على الجورب والاسناد اليه محاذي اوعلى اللابس له والمأخذ من وف اي به **(قوله بنفسه)** اي من غير شد ط **(قوله ولا يشف)** بتشديد الفاء من شف الثوب رق حتى رأيت ما رواه من باب ضرب مغرب وفي بعض الكتب ينشف بالنون قبل الشين من اشف الثوب العرق كسمع ونصر شره قاموس والثاني اولى هنالكا يتكرر مع قوله تعالى للزيلي ولا يرى ماتحته لكن فسر في الحانية الاول بأن

اولفافة ولا اعتبار بما في فتاوى الشاذي لانه رجل مجهول لا يقلد فيما خالف النقول (او جوربه) ولو من غزل او شعر (الثخينين) بحيث يمشي فرسخاً ويثبت على الساق بنفسه ولا يرى ماتحته ولا يشف

لا يشف الجورب الماء الى نفسه كالاديم والصرم وفسر الثاني بان لا يجوز الماء الى القدم  
وكأن تفسيره الاول مأخوذ من قولهم اشتف ما في الاناء شربه كله كافي القاموس وعليه فلا  
تكرار فافهم **(قوله)** (الان ينفذ) اى من البلاد وهذا راجع الى الجر موق لا الجورب لان  
العادة في الجورب ان يلبس وحده او تحت الحنف لانقوته **(قوله)** مسح الحنف والموق الباقي  
اى يمسح الحنف البادى وبعد المسح على الموق الباقي لانتقاض وظيفتهما كترع احد الحنفين  
لان انتقاض المسح لا يجزأ بحر وهذا ظاهر الرواية وروى الحسن انه يمسح على الحنف  
البادى لا غير وعن ابى يوسف ينزع الموق الباقي ويمسح الحنفين خالية **(قوله)** لم يجز هذا  
اذ لم يكن في الموقين خرق ماع فلو كان قل في المبتنى للمسح على الحنف او على الجر موق لانهما  
كمحف واحد لكن بحث في الحلية وتبعه في البحر بانه ينبغي ان لا يجوز الا على الحنف لما علم  
ان المنخرق خرقا مانعا وجوده كعدمه فكانت الوظيفة للحنف فلا يجوز على غيره وبه صرح  
في السراج كقدمناه **(قوله)** (يسكون النون) اى من باب الافعال من افعل لكن صرح  
في القاموس بمجيئه من باب التفعيل فقول الضحاح يقال انعلت خفي ودابتى ولا تقل نعلت  
اى بالتخفيف بل يقال بالتشديد فيكون من باب التفعيل على وفق ما في القاموس وحينئذ  
فلا منافاة وقول المغرب انعل الحنف وناله اى بالتشديد فلا منافاة ايضا خلافا لما في النهر فافهم  
**(قوله)** ما جعل على اسنائه جلادة) اى كالنعل للقدم وهذا ظاهر الرواية وفي رواية الحسن  
ما يكون الى الكعب ابن كمال **(قوله)** (والمجلدين) المجلد ما جعل الجلد على اعلاه واسفله ابن كمال  
\* (تنبيه) \* ما ذكره المصنف من جواز على المجلد والمنعل متفق عليه عندنا واما الثخين  
فهم قولهما وعنه انه رجع اليه وعليه الفتوى كذا في الهداية واكثر الكتب بحر هذا وفي  
حاشية اخى چاي على صدر الشريعة ان التمسيد بالثخين مخرج غير الثخين ولو مجلدا ولم يتعرض  
له احد قال والذي تلخص عندي انه لا يجوز المسح عليه اذا جلد اسفله فقط اومع مواضع  
الاصابع بحيث يكون محل الفرض الذي هو ظهر القدم خاليا عن الجلد بالكلية لان منشأ  
الاختلاف بين الامام وصاحبيه اختلفا في مجرد الثخانة وعدم اكتنائها بها بل لابد عنده  
مع الثخانة من النعل او الجلد اه وقد اطال في ذلك اقول بل هو مأخوذ من كلام المصنف  
وكذا من قول الكنز وغيره وعلى الجورب المجلد والمنعل والثخين فن مفاده ان المجلد لا يمتد  
بالثخانة وقد منا عن شرح المنية انه لا يشترط استيعاب الجلد جميع ما يستر القدم على خلاف  
ما زعمه بعض الناس وقال في شرح المنية ايضا صرح في الخلاصة بجواز المسح على المجلد  
من الكرباس اه ويؤخذ من هذا ومما قبله انه لو كان محل المسح وهو ظهر القدم مجلدا  
مع اسفله انه يجوز المسح عليه كقدمناه عن سيدى عبدالغنى في الحنف الحنفى المحيط بالشخصير  
ولا يعكر عليه اشتراطهم ان ثبت على الساق بنفسه لان ذلك في الجورب الثخين الغير المجلد  
والنعل كافي النهر وغيره **(قوله)** مرة) قيد للمسح المفهوم فلا يسن تكراره كمسح الرأس بحر  
**(قوله)** (ولو امرأت) تعميم اقواله لمحدث او ناعل يبدأ **(قوله)** (ملبوسين) حال من قوله خفيه  
وما عطف عليه ط **(قوله)** (لا يمسح عليه) لانه لم يلبس على طهارة فعليه ان يمسح على الحنف  
لا استقرار حكم المسح عليه كقدمناه **(قوله)** (خرج الناقص) اقول وخرج ايضا ما لو توضع

الان ينفذ الى الحنف قدر  
الفرض ولو نزع موقيه  
اعاد مسح خفيه ولو نزع  
احدهما مسح الحنف والموق  
الباقى ولو ادخل يده  
تحتيهما ومسح خفيه لم يجز  
(والمسعين) يسكون النون  
ما جعل على اسنائه جلادة  
(والمجلدين مرة ولو امرأة)  
او خنثى (ملبوسين على  
ظهره) فلو احدث ومسح  
بخفيه او لم يمسح فلبس  
موقه لا يمسح عليه (نام)  
خرج الناقص

الجب ثم تخفف ثم أحدث ثم غسل باقي بدنه لا يمسح اماعلى الصحيح من عدم تجزى الحدث  
 ثبوتا وزوالا مظاهر واماعلى مقابله فلعمد اتمام ولمأر من تعرض لهذه المسئلة من اثمتا  
 تأمل وتالم بالاولى من قوله كعكة (قوله كعكة) يعنى كطهر بقيت فيه لعة من الاعضاء لم يصبها  
 الماء قبل لبس الخف (قوله كعكة) اى ان اللبس لو كان بعد التيمم فوجد بعده الماء لا يجوز  
 المسح على الخف بل يجب الغسل (قوله ومعذور) اى وطهر معذور فهو على تقدير مضاف  
 (قوله فله) الضمير للمعذور وهذا بيان لوجه كون طهره ناقصا ثم انه لا يخلو اما ان يكون  
 العذر منقطعاً وقت الوضوء واللبس معاً او موجوداً فيهما او منقطعاً وقت الوضوء موجوداً  
 وقت اللبس او بالعكس فهى رباعية ففى الاول حكمه كالاحضاء لوجود اللبس على طهارة  
 كاملة فنع سرية الحدث للقدمين وفى الثلاثة الباقية يمسح فى الوقت فقط فاذا خرج نزع  
 وغسل كفى البحر كان مذكوره من نقصان طهارة التيمم والمعذور تبع فيه الزيلعى قال فى النهر  
 وعورض بانه لا نقص فيهما مابق شرطهما وانما لا يمسح التيمم بعد رؤية الماء والمعذور  
 بعد الوقت لظهور الحدث السابق حينئذ على القدم والمسح انما يزىل ما حل بالمسوح  
 لا بالقدم ولذا حوزنا لذى العذر المسح فى الوقت كما توضحاً لحدث غير الذى ابتلى به اذا كان  
 السيلان مقارنا للوضوء واللبس (قوله عند الحدث) متعلق بقوله تام فيعتبر كون الطهر  
 تاماً وقت نزول الحدث لان الخف يمنع سرية الحدث الى القدم فيعتبر تمام الطهر وقت المنع  
 لا وقت اللبس خلافاً للشافعى (قوله حاز ان يمسح) لوجود الشرط وهو كونها ملبوسين  
 على طهر تام وقت الحدث ومثله ما لو غسل رجله ثم تخفف ثم تم الوضوء او غسل رجلاً فخففها  
 ثم الاخرى كذلك كفى البحر بخلاف ما لو توضأ ثم أحدث قبل وصول الرجل الى قدم الخف فانه  
 لا يمسح كذا ذكره الشافعية وهو ظاهر (قوله يوما واليلة) العامل فيهما الضمير فى قوله وهو  
 جائز لعوده على المسح او المسح فى قوله شرط مسحه اقده ط (قوله وابتداء المدة) قدره ليفيد  
 ان من فى كلام المصنف ابتدائية وان الجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف هو ذلك المقدّر ط  
 (قوله من وقت الحدث) اى لا من وقت المسح الاول هو رواية عن احمد ولا من وقت اللبس  
 كما حكي عن الحسن البصرى وتماه فى البحر وذكر الرملى ان صريح كلام البحر ان المدة  
 تعتبر من اول وقت الحدث لا من آخره كما هو عند الشافعية ومقلنا اولى لانه وقت عمل الخف  
 ولمأر من ذكر فيه خلافاً عندنا اه وعليه فلو كان حدثه بالثبوت فبتداء المدة من اول ما نام لا من  
 حين الاستيقاظ حتى لو نام او جن او اغشى عليه مدته بطل مسحه (قوله ستا) صورته لبس  
 الخف على طهارة ثم أحدث وقت الاسفار ثم توضأ ومسح وصلى قبل الشمس ثم صلى الصبح  
 فى اليوم الثانى عقب الفجر وقد يصلى سبعا على الاختلاف بخر اى الاختلاف بين الامام  
 وصاحبه بان أحدث فيما بين اثنتين ثم صلى الظهر فى اليوم الاول على قول الامام بعد المثل  
 والعصر ايضا بعد اثنتين وفى اليوم الثانى صلى الظهر قبل المثل (قوله فلما تشهد  
 أحدث) فانه لا يملكه صلاة الصبح فى اليوم الثانى لطلانهم باقضاء مدة المسح فى القعدة كما  
 سيأتى فى الاثنى عشرية (قوله لا على عمامة الخ) العمامة معروفة وتسمى الشاش فى زماننا  
 والتماسوة بفتح القاف واللام والواو ويكون النون وضم السين فى آخرها هاء التثنية

حقيقة كعكة او معنى كعكة  
 ومعذور فانه يمسح فى  
 الوقت فقط الا اذا توضأ  
 ولبس على الانقطاع  
 فكما الصحيح (عند الحدث)  
 فلو تخفف ثم أحدث ثم خاض  
 الماء فابتل قدماه ثم تم  
 وضوءه ثم أحدث جاز  
 ان يمسح (يوما ويلة المقيم  
 وثلاثة ايام ويلة المسافر)  
 وابتداء المدة (من وقت  
 الحدث) فقد يمسح المقيم  
 ستا وقد لا يتمكن الا  
 من اربع كمن توضأ  
 وتخفف قبل الفجر فلما  
 طلع صلى فلما تشهد  
 أحدث (لا) يجوز (على  
 عمامة



ما يلبس على الرأس ويتعمم فوقه والبرقع يضم البالد الموحدة وسكون الرء وضمت القاف وفتحها  
آخرها عين مهملة ما يلبس على الوجه فيه خرقن للعين والفتار يضم القاف وتشديد الفاء  
بالتثنية أي شيء يلبس على اليدين يحشى بقطن ويزر على الساعدين اهـ (قوله لعدم  
الخرج) غلة نقوله لا يجوز وايضا ما ورد في ذلك شاذ لا يزاو به على الكتاب العزيز الأمر  
بالغسل ومسح الرأس بخلاف ما ورد في الحنف وقال الامام محمد في موطنه بلغنا ان المسح على  
العمامة كان ثم ترك كفي الحلية (قوله عملا) أي فرضه من جهة العمل لا الاعتقاد وهو على  
قسمي الواجب كما تقدمنا تقريره في الوضوء وسيجيء (قوله قدر ثلاث اصابع) اشار الى ان  
الاصابع غير شرط وانما الشرط قدرها شرطا لية فلو اصاب موضع المسح ماء او مطر قدر  
ثلاث اصابع جاز وكذا الوضوء في حشيش مبتل بالمطر وكذا بالطل في الاصح وقيل لا يجوز  
لانه نفس دابة في البحر يجذبه الهواء بحر (قوله اصغرها) بدل الاصابع ط او نعت  
وافرده لان الغالب في فعل التفضيل المضاف الى معرفة عدم المطابقة ففهم (قوله طولا  
وعرضا) كذا في شرح المنة فرضه قدر طول الثلاث اصابع وعرضها قل في البحر عن  
البدائع ولو مسح بثلاث اصابع منصوبة غير موضوعة ولا ممدودة لا يجوز بالاخلاف بين  
احتجابنا (قوله من كل رجل) أي فرضه هذا القدر كائنا من كل رجل على حدة قل في الدرر  
حتى لو مسح على احدى رجليه مقدار اصبعين وعلى الاخرى مقدار خمس اصابع لم يحجز (قوله  
لا من الحنف) لما تقدمه انه لو واسعا فمسح على الزائد ولم يقدم قدمه اليه لم يحجز ولما أتى من قوله  
ولو قطع قدمه الخ (قوله فتنعوا الخ) شروع في التفريع على ما قبله من القيود (قوله مد  
الاصبع) أي جرها على الحنف حتى يبلغ مقدار ثلاث اصابع وظاهره ولومع بقاء البلة لانها  
تصير مستعملة تأمل وفي الحلية وكذا الاصبعان بخلاف ما لو مسح بالابهام والسبابة  
مفتوحين مع ما بينهما من الكف او مسح بأصبع واحدة ثلاث مرات في اية مواضع  
واخذ لكل مرة ماء فيجوز لانه بمنزلة ثلاث اصابع وكذا لو مسح بجوانبها الاربع في الصحيح  
والظاهر تقيده بوقوعه في اربعة مواضع اهـ (قوله لم يحجز الا ان يتل الخ) كذا في المنة قال  
الزاهدي قلت او كانت تنزل البلة اليها عند المداها وهذا هو المراد بكونه منقطرا حاية  
فأفاد ان الشرط اما الابتلال المذكور او التقاطر قل في شرح المنة لان البلة تصير  
مستعملة او لا بمجرد الاصابة فتصير مستعملة ثانيا في الفرض بخلاف ما اذا كان متقاطرا لان  
التي مسح بها ثانيا غير الاولى وبخلاف اقامة السنة فيما اذا وضع الاصابع ثم مداها ولم يكن  
متقاطرا لان النقل يغتفر فيه ما لا يغتفر في الفرض وهو تابع له فيؤدي ببلته تبعا ضرورة  
عدم شرعية التكرار وتماه فيه (قوله ثم قال الخ) قد علمت ان الشرط احدا لمرين فلا  
منافاة بين النقيضين لان المدار على عدم المسح ببلة مستعملة (قوله والا لا) صحح في الخلاصة  
الجواز مطلقا والتفصيل اولى كما في الحلية والبحر (قوله من ظهره) أي القدم وقيد به لانه  
محل المسح فلا اعتبار بما يبقى من العقب (قوله لا يغسل) أي غسل المقطوعة والصحيحة  
ايضا لئلا يلزم الجمع بين الغسل والمسح (قوله من كعبه) أي من المفصل اوجب غسله كما في  
المنة فيغسل الرجل الاخرى ولا يمسح (قوله رجل واحدة) بان كانت الاخرى مقطوعة من

وقائسوة وبرقع وقنازين  
لعدم الخرج (وفرضه)  
عملا (قدر ثلاث اصابع  
اليده) اصغرها طولا  
وعرضا من كل رجل لامن  
الحنف فتنعوا فيه مد  
الاصبع فلو مسح برؤس  
اصابعه وجاف اصواتها لم  
يحجز الا ان يتل من الحنف  
عند الوضع قدر الفرض  
قاله المصنف ثم قال وفي  
الذخيرة ان الماء متقاطرا  
جاز والا لا ولو قطع قدمه  
ان بقي من ظهره قدر  
الفرض مسح ولا يغسل  
ممن قطع من كعبه ولوله  
رجل واحدة

فوق كعب (قوله مسح) مقدمه يقع (قوله مسح) مراد به المستعمل على وجه  
غيره سواء كان غصب او سرقة او خلسة (قوله مسح) طلاق الغصب على ذلك  
مسحاً ومحوته استحق قطع، جحد السرقة وقطع فهور وصار موضعاً عليها ط (قوله  
وخرق) ضم الحاء الموضع والاصح هو (قوله مسح) لا يله مصدر ولا يله فوصف بالكبير ثم رأيت  
ط أنه على ذلك ايضاً ففيه شمله لانه لما ثبت الكعب في الخرق فوقع لا يمنع لان الزائد على  
كعب لا يدر به زيلعي (قوله بموساة امسية) ي يجوز قراءة الكبير بالياء الموحدة اي  
بني لها نقة واحدة ويجهل ان يقربا الكبير به ما شئت لاني لها ثلاث نقط وهذا بالنظر الى  
صل الرواية والجماع والافراد يوم في مثل قول وفي النهر وغيره عن شيخ الاسلام خواهر  
راد انه الاصح لان كعبه من استعمال فيه كثرة والنية وفي المتصل الكبير والصغير  
ولا شك ان كعبه من استعمال فيه كثرة خلاف نية وتجعل عبارة عن السعة ومنه  
قولهم خرق كبير ومثله استعمال الكثرة في المتصل وكأن الكثير الشائع هو الاول  
(قوله هو قدر ثلاث اصابع) يعني طولاً وعرضاً بأن سقطت جادة مقدار طول ثلاث  
اصابع وسرطيف كذا في حاشية يعقوب باشا على صدر السريعة فليحفظ (قوله اصابع القدم  
الاصغر) صححه في الهداية وغيره واعتبر الاصغر الاحيط وروى عن الامام اعتبار  
اصبع اليد بخر واطق الاصابع لان في اعتبارها مضمومة او مفرجة اختلافاً فاستأنى  
(قوله كعبه) هو الصحيح خلاف ما رجحه السرخسي من منع بظهور الانامل وحدها  
برجحية النية والانامل رؤس الاصابع وهو صادق بما ذكرته الاصابع تخرج منه تمامها  
لكن لا يمنع هو قدره طولاً وعرضاً (قوله اصابع ثمانية) اي اصابع شخص غيره مماثل له  
في القدم صغيراً وكبيراً والتمسك به في نية ورد عن بحر اختياره لقول باعتبار  
اصابع نفسه لوقفة على القول باعتبار اصابع غيره لتفاوتها في الصغير والكبير بأن تقديم  
الزايي الاول يفيد ان عليه المعول وبأنه بعد عتبار المماثلة لا تفاوت وبان الاعتبار  
بما جود اولي وافدح ان في النهر يرجع عدائاً مل الى ما في البحر (قوله فيمسح عليه) اي  
على الخلف لا آخر او آخر موقوف لان العبارة لا معنى حيث منقرر الوظيفة على الاسفل (قوله  
وهذا) اي التقدير بالثلاث الاصابع (قوله فوعليها الخ) تفريع على القيود الثلاثة على  
سبيل المشتمل (قوله اعتبار ثلاث) اي التي وقعت في مقابلة الخرق لان كل اصبع اصل  
في موضعها فلا تعتبر بغيرها حتى لو كشفت الاصابع من رجليها وهما قدر ثلاث اصابع من  
صغيرها يجوز المسح وان كان مع حائزها لا يشترط ان يرمى ودرر وغيره وصححه في التمسك  
بشيء البحر (قوله لو عليه) اي نعمت اعتبر بدو اي ظهور اكثره كذا ذكره قاضي خان وغيره  
وكذا لو كان الخرق تحت القدم اعتبر اكثره كذا في الاختيار ونقله رباعي عن الغاية بلفظ  
قيل في البحر وطلب من الفتح اختيار اعتبار ثلاث اصابع مدد وهو ظاهر المتون كما  
الاجبي حتى في عقب وهو اختار السرخسي وندم من الرجل مدحاً عليه الانسان  
من لم يرفع الى ما دون ذلك هي نية وعقب كعبه توقف مؤخر لقدمه (قوله عند  
المنشئ) اي عند رفع قدمه في برجحية النية صغير سواء كان لا يرى عند الوضع على  
الارض ايضاً او يرى عند الوضع فقط واما العكس فيهما فيمنع افدح وانما اعتبر حال

مسحها وحاز مسح خف  
مغسوب خلاف لمسية  
كحاج غسل رجل مغسوبة  
اجم (وخرق كبير)  
بموحدة او مائة (وهو  
قدر ثلاث اصابع القدم  
الاصغر) بكاملها  
ومتطوعين يعتبر باصابع  
مساوية (بمنه) لا ان  
يكون فوقه خف آخر  
او حرموق فيمسح عليه  
وهذا لو خرق على غير  
اصابعه وعقبه ويرى  
ما شئت فلو عليها اعتبار  
الثلاث ولو كبر او لم عليه  
ان يبردوا اكثره ولو لم يبر  
ان قدر المانع عند امسي  
لصلايته يمسح وان كبير

المشي لأجل الوضع لأن الخُفَّ للمشي يلبس درر (قوله) جملوا نفقت لصدقه (ح) أن كان  
في داخلها بعبارة من جلد أو خرقعة مخروطة الخُفَّ فيه لا يمنع زيادته وقدمه (قوله) يجمع  
الخُروق (ح) اختار في الفتح مجيء عدم الجمع وقواه لبيده في الحلية بموافقة لما روى عن أبي  
يوسف من عدم الجمع مطلقا واستظهره في البحر لكن ذكر قبله أن الجمع هو المستهور في  
المذهب وقال في النهر الطابق عدة آتون والسرورح عنه مؤذن بترجيحه (قوله) لا فيهما (ح)  
أي لو كان في كل واحد من الخُفين خُروق غير مائة لكن إذا جمعتهما يكون مثل القدر  
الماع لا يمنع ويصح المسح (ح) (قوله) شرط (ح) فترى صحة المسح التي تضمنها قوله  
لا فيهما كما قررناه أفاده (ح) وهذا الشرط استظهار من صاحب الحلية وتدل عبارته في البحر  
وأقره عليه والظاهر وجهه جزمه الشارح (قوله) فرضه (ح) أي فرض المسح وهو قدر ثلاث  
أصابع (قوله) على الخُف نفسه (ح) لأن المسح إنما يجب عليه لا على الرجل ولا ثيابه ما قدمه من  
قوله من كل رجل لا من الخُف لأن معناه أنه لا بد أن يقع المسح بالثلاث على المحل المشاعل للرجل  
من الخُف لا على المحل الخالي عن الرجل الزائد عليها (قوله) المسح الخالي (ح) أي الذي يراد به قوته  
حالا والاستقبال أي الذي يراد بإيقاعه فيما بعد الزمان الماضي (قوله) كنقض الماضي (ح)  
بأن عرض بعد المسح (قوله) ومرو (ح) أي في التيمم في قوله كل ماع منع وجوده التيمم نقض وجوده  
التيمم (قوله) أن ناقض التيمم (ح) أي ما بطله (قوله) منع ويرفع (ح) أي منع وقوعه في الحال أو  
الاستقبال ويرفع الواقع قبله فلرفع يقتضي لوجود بخلاف المنع وحاصل المعنى أن مبطل  
التيمم مثل الخُرق المبطل للمسح في أنه يمنع ابتداء ويرفعه انتهاء (قوله) كنجاسة (ح) تغيير  
لا تمثل (ح) والمعنى أن النجاسة المانعة تمنع الصلاة ابتداء وترفعها عهدها وذلك لا يكشف  
ط (قوله) حتى انعقادها (ح) أي الصلاة هو منصوب لكونه معطوف بحتى على المنعول به انعقاد  
في الكلام تقديره كنجاسة وانكشاف فنهما يمنعان الصلاة ويرفعانها حتى انعقادها والمراد  
بانعقادها التحريمه وأما غايتها التحريمه فمما أنها شرط وينبئ على شرطيتها عدم انقضاء الشرط  
لها لكن الصحيح اشتراط الشرط لئلا تكونها ركنًا بل أشد اتصالها بالركن كما سيأتي  
ح وأما إطلاق الانعقاد الذي هو صحة الشروع على التحريمه لأنها شرط فيه أفاده ط (قوله)  
كسيجي (ح) أي في باب شروط الصلاة من أنه يشترط للتحريمه ما يشترط للصلاة ط (قوله) س (ح)  
بكسر الميم الأبرة العظيمة صحاح (قوله) الحائله (ح) أي لما دون المسألة بمواضع الخُرز الخي  
معفوة اتفاقا ط (قوله) متفرقة (ح) أي في خُف أو ثوب أو بدن أو مكان أو في المجموع (قوله)  
وانكشاف عورة (ح) فنه إذا تعدد في مواضع منها فإن بلغ ربيع أدناها منع كسيأتي أفاده (ح)  
(قوله) وطيب محرم (ح) فنه يجمع في أكثر من عضو بالأجزاء حتى يبلغ عضو كسيأتي (ح) (قوله)  
واعلام ثوب (ح) أي إذا كان في عرض الثوب اعلام من حرير يجمع فذازادت على أربع أصابع  
تحرّم لكن سيذكر الشارح في فصل اللبس من كتاب الطهارة الإباحة أن هذا المذهب عدم  
جمع المتفرق فذكر اعلام الثوب هنا مبني على خلاف ظاهر المذهب (قوله) فنه (ح) أي هذه  
الأربعة تجمع مطلقا أي سواء كان المتفرق في موضع واحد أو في موضعين (ح) وذلك وجود  
القدر المانع وما خُرق في جنب فتمامه لا يمنع قطع المسألة لعدم عدمه من منقود في ذلك

جملوا نفقت الظهارة دون  
البضاعة (تجمع خُروق  
في خُف واحد) (لا فيهما)  
بشرط أن يقع فرضه على  
الخُف نفسه لا على ما ظهر  
من خُرق يسير (واقف  
خُرق يجمع لمنع) المسح  
الحالي والاستقبال كما  
ينقض الماضي قهستاني  
قلت ومران ناقض التيمم  
يمنع ويرفع كنجاسة  
وانكشاف حتى انعقادها  
كما سيجي فليحفظ  
(ما تدخل فيه المسألة  
لأما دونه) الحاقه بمواضع  
الخُرز (بخلاف نجاسة)  
متفرقة (وانكشاف)  
عورة وطيب محرم (واعلام  
ثوب من حرير) فنه  
تجمع مطلقا

يكن في كل حبة مقدار ثلاث اصابع كما رآه في الهداية (قوله) (اختلف) (في) قبل الجمع  
 في اذنين حتى تبلغ اكثر اذن واحدة فيمنع وقيل لا تجمع الا في ذن واحدة في الخف (قوله)  
 (يا بني الخ) فانه في المسح (قوله) (نزع خف) اراد به ما يشعل الابرار واما نقض سرية الحدث  
 الى المدة عند زوال المانع (قوله) (ولو واحد) لان الانتقاض لا يجزأ ولا يلزم الجمع بين الغسل  
 والمسح واشد الى ان المراد بالخف الجلس الصادق بالواحد والاثنتين (قوله) (ومضى المدة)  
 لما حدث الدالة على التوقيت ثمان التناقض في هذا الذي قبله حقيقة هو الحدث السابق  
 لكن اظنه ورد عندهما اذيف النقض اليه مجازا بغير (قوله) (ان لممسح) اي اذا لمس الخف  
 ثم احدث بعده ثم مضت امدة مداخلته ولممسح فيها ليس بالمسح (قوله) (ان لممسح الخ) يعني  
 اذا انقضت مدة المسح وهو مسافر ويحرف ذهب رجلاه من البرد لو نزع خفيه جازا للمسح كذا  
 في الكافي ويعيون المذهب اه درر قول ح ومفهومه انه ان خشي لا ينتقض بالمضي بل ان  
 احدث بعد ذلك فتوضأ معهما بالمسح كالتيارة وعدم الانتقاض بالمضي مع الخوف في هذه  
 نظير عدم بطلان الصلاة بادي هو الاصح في مسألة مضي المدة في الصلاة مع عدم الماء اه اقول  
 وظاهره انه اذا مضت امدة ولم يحدث بقي حكم مسحه السابق فلا يلزمه تجديد المسح ويؤيده  
 مسألة الصلاة الآتية حيث يفتي فيها وكذا ما في السراج عن الوجيز اذا انقضت المدة وهو  
 يخاف الضرر من البرد اذا نزعهما جازله ان يصلي به فان ظهره انه يصلي بلا مسح جديد لكن  
 في امعراج لو مضت وهو يخاف البرد على رجلاه يستوعبه بالمسح كالجائر ويصلي وعليه فعده  
 الانتقاض المفهوم من المتن معناه عدم لزوم الغسل وجواز المسح بعد ذلك فلا ينافي بطلان  
 حكم المسح السابق وهذا هو المفهوم من عبارة الدرر المارة فلحاصل ان المسألة مصورة فيما  
 اذا مضت مدة المسح وهو متوضئ وخاف ان نزع الخف فسل رجلاه من البرد والا اشكل  
 تصوير المسألة لانه اذا خاف على رجلاه يلزم منه الخوف على بقية الاعضاء فانها الطف من  
 الرجلين واذا خاف ذلك يكون عاجزا عن استعمال الماء فيلزمه العدول الى التيمم بدلا عن  
 الوضوء تمامه ولا يحتاج الى مسح الخف اصلا مع التيمم حيث تحققت الضرورة المبيحة له  
 الان شيا من الاشكال بانهم بنوا ذلك على ما قلوه من انه لا يصح التيمم لاجل الوضوء وقد منا  
 ما فيه في ايه فراجع هذا وقال ح ايضا والذي ينبغي ان يفتي به في هذه المسألة انتقاض  
 المسح بالمضي واستئناف مسح آخر يعم الخف كالجائر وهو الذي حققه في فتح القدير اه  
 اقول الذي حققه في الفتح بخالفوا التيمم دون المسح فنه بعدما نقل عن جوامع الفقه والمحيط  
 انه ان خاف البرد قبل ان يمسح مطلقا لا ياتوقيت قبل ما نضه فيه نظر فان خوف البرد لا اثر له  
 في منع السرية كما ان عدم الماء لا يمنعها فعلة لا امره لا يترع لكن لا يمسح بل يتييم لخوف البرد  
 اه واقره في شرح امنية المطلب في حسنه وهو صريح في انتقاض المسح سرية الحدث فلا  
 يصلي به الا بعد التيمم لا يمسح ولكن المنقول هو ان المسح لا يتييم كما مر عن الكافي ويعيون  
 المذهب والجوامع والمحيط وبه صرح الزباني وذيخان والقيسستاني عن الخلاصة وكذا في  
 الترخية والولولجية والسراج عن المشكل وكذا في مختارات التوازل لصاحب الهداية  
 وبه صرح ايضا في امعراج والحروري القدسي بزيادة ماله كالتيارة وعليه مشي في الامداد وقد

مطلب

نوقض المسح بالضرورة

( واختلف في ) جمع  
 ( خروج اذني الخفية )  
 وينبغي ترجيح الجمع  
 احتياط ( وناقضه ناقض  
 الوضوء ) لانه بعضه  
 ( ونزع خف ) ولو واحدا  
 ( ومضى المدة ) وان لممسح  
 ( ان لممسح الخ ) بخله الظن  
 ( ذهب رجلاه من برد )

قال العلامة قاسم لأعيرة بأبحاث شيخنا يعني ابن الهمام اذا خالفت المنقول قافهم (قوله للضرورة) غلة لعدم التقص المفهوم من قوله ان لا يخش (قوله فيستوعبه) اى على ما هو الاولى او اكثره وهذا انما يتم اذا كان مسعى الجيرة يصدق عليه اه فتح واجاب في البحر ان مفاد ما في المعراج الاستيعاب وانه ما يحى بالجبار لا جيرة حقيقة اه اى فيراد بشيئه بالجيرة في الاستيعاب لمنع كونه مسح خف لانه جيرة حقيقة لا يجوز مسح اكثره (قوله مضى في الاصح) كذا في الحاشية معللا بأنه لا فائدة في التزع لانه للغسل اه وعلى هذا فليست من التقص بمضى المدة مسئلتان وهما اذا خاف البرد او كان في الصلاة ولما، كفى السراج (قوله وهو الاشبه) قاله الزيلعي واستظهره في الفتح بأن عدم الماء لا يصاح ما عا لسراية الحدث بعد تمام المدة فيتييم للرجلين بل للكل لان الحدث لا يتجزأ كمن غسل ابتداء الاعضاء الارجلية وفي الماء فيتييم للحدث القائم به فانه على حاله ما لم يتم الكل وتماه فيه وهو تحقيق حسن فرع عليه في الفتح ما قاله في المسئلة الاولى لكن علمت الفرق بينهما وهوانه يلزم عليه صحة التيمم في الوضوء لخوف البرد اما هنا فانه لفقد الماء وهو جازئ بخلافه هناك (قوله غسل المتوضى رجليه لا غير) ينبغي ان يستحب غسل الباقي ايضا مراعاة للولاء المستحب وخروجا من خلاف مالك كما قاله سيدى عبدالغنى وسبقه الى هذا في العقوبة ثم رأيت في الدر المنثور عن الخلاصة مصرحا بأن الاولى اعادته (قوله حلول الحدث السابق) اورد انه لا حدث موجود حتى يسرى لان الحدث السابق حل الحنف وبالمسح قد زال فلا يعود الا بخارج نجس ونحوه واجيب بجواز ان يعتبر الشارع ارتفاعه بمسح الحنف مقيدا بمدة منعه نهر (قوله فيتييم) مبنى على ما قدمناه عن الفتح وعلمت ما فيه على ان الشارع مشى اولا على خلافه حيث الحقه بالجيرة (قوله من الحنف الشرعى) اى الذى اعتبره الشرع لازما بحيث لا يجوز المسح على انقص منه وهو السائر للكعبين فقط قال ابن الكمال فالساق خارج عن حد الحنف المعبر في هذا الباب في خروج القدم اليه خروج عن الحنف (قوله وكذا اخراجه) تصريح بمافهم من الخروج بالاولى لان في الاخراج خروج جامع لزيادة وهى القصد (قوله في الاصح) صححه في الهداية وغيرها وبه جزم في الكنز والمثلث وعن محمدان بقى اقل من قدر محل الفرض تقص والا لا وعليه اكثر المشايخ كفى ومعراج وصححه في النصاب بحر (قوله اعتبار اللاكثر) اى تزيله منزلة الكل (قوله وما روى) اى عن ابى حنيفة (قوله بزوال عقبه) اى خروجه من الحنف الى الساق والمراد اكثر العقب كما صرح به في النية والبحر وغيرها وعلوه بأنه حينئذ لا يمكن معه متابعة المشى المعتاد واختاره في البدائع والفتح والحلية والبحر ومشى عليه في الوقاية والنقاية (قوله فقيد الح) اى فلا ينافى قوله ولا عبرة بخروج عقبه لان المراد خروجه بنفسه بلا قصد والمراد من المروى الاخراج (قوله او غيرها) لعل المراد به ما اذا كان غير واسع لكن اخراجه غيره او هو في نومه (قوله فلا ينقض بالاجماع) والواقع الناس في الحرج اليين نهاية (قوله وكذا القهستاني) اى وكذا يعلم من القهستاني معزيا للنهاية ايضا (قوله لكن باختصار) نص عبارته هذا كله اذا بداله ان يزاع الحنف فيحركه بنيتة واما اذا زال لسعة او غيرها فلا ينتقض بالاجماع كفى للنهاية (قوله انه) اى القهستاني خرق الاجماع اى بسبب اختصاره ط

للضرورة فيصير كالجيرة فيستوعبه بنسخ ولا يتوقت ولذا قالوا لو تمت المدة وهو في صلاته ولما مضى في الاصح وقيل تقصد ويتيم وهو الاشبه (وبعدهما) اى التزع والمضى (غسل المتوضى رجليه لا غير) حلول الحدث السابق قدميه الانع كبردد فيتييم حينئذ (وخروج اكثر قدميه) من الحنف الشرعى وكذا اخراجه (تزع) في الاصح اعتبارا للاكثر ولا عبرة بخروج عقبه ودخوله وماروى من التقص بزوال عقبه فقيد بما اذا كان بنية تزع الحنف اما اذا لم يكن اى زوال عقبه بانيته بل لسعة او غيرها فلا ينقض بالاجماع كما يعلم من البرجندى معزيا للنهاية وكذا القهستاني لكن باختصار حتى رعم بعضهم انه خرق الاجماع فتنه (وينتقض) ايضا (غسل اكثر الرجل فيه)

في ربه ثم حصل مجرد تحريم بيده مع لا نقض ما يخرج لعقبه او اكثره في سابق  
 بغيره وارجح ضمير في نه في قول نقض بخروج عقب من غير لية فلا يناسب التعبير  
 بانه موافق لقول اشرح فلا ينقض الاجماع ويلزمه تكرار ايضا وظاهر كلامه  
 اشرح في شرحه على ما نقل في ضمير رجع الى ما روي وعليه فتقوله حتى زعم بعضهم غيبة  
 قوله فقيده وعدارته في شرح . تبقى هكذا حتى زعم بعضهم انه خرق الاجماع وليس كذلك بل  
 هو من حسن ولا حياط تمكن ذلك خاصة من خروج كثير القدمة نقض كاخراجه واخراج  
 كثير عقب نقض لاخر وجه فهو على القول به ناقض آخر فقدر اه اي لان القول بالنقض  
 . كبر لعقب يلزم منه قول بالنقض . كثير تقدمه (قوله) ودخل الماء خنقه في بعض النسخ  
 دخل ولا فرق بينهم في حكمه كما قد ذكره وقد مر (قوله) وصححه غير واحد كصاحب  
 الاخيرة وظهرية وقد مر عن نزعي في المنصوص عليه في عمدة الكتب وعليه مشي في  
 نور لا يباح وشرح امية (قوله) هو (الظاهر) ضعيف تبع فيه البحر وقد مر اورد اول الباب  
 ح ونس في الشرب لانية يضد على ضعفه ومقابل من انه مختار اصحاب المتن لانهم لم يذكروه  
 في التوقف فيه نظر لان المتن لا يذكر فيها الاصل المذهب وهذه المسئلة من تخرجات  
 مشايخ واحتمل كونها من اختلاف الرواية لا يكفي في جعلها من مسائل المتن نعم اختار  
 في فتح هذا القول لما ذكره اشرح من التعليل وتبعه تبيذه ابن امير حاج في الحلية وقواه  
 بأنه غير ما وادخل يده تحت الجر موقين ومسح على الحنطين فانه لا يجوز لوقوع المسح في غير  
 محل الحدث (قوله) فيغسلهما ثانيا (تفريع على قول الثاني وبيان الثمرة الخلاف وقد  
 علمت اختصار صاحب الفتح لهذا القول لكن وفق القول الاول بعدم لزوم الغسل ثانيا وخالفه  
 في حلية لانه عند تقضاء المدة او النزاع يعمل حدث السابق عمله فيحتاج الى مزيل لان  
 الغسل السابق لا يعمل في حدث طرأ بعده \* واجب بان الغسل السابق وجد بعد حدث  
 حقيقة لكنه لما يعمل للمعا وهو خلف فذكر ما مع ظهر عمله الآن تأمل \* (نتية) \*  
 يظهر الثمرة ايضا في انه اذا توضأ ثم غسل برجليه الى الكعبين داخل حنطين ولم يترعهما تحسب  
 له مدة المسح من اول حدث بعده الوضوء على القول الاول واما على الثاني فتحسب له من  
 اول حدث بعد الوضوء الاول (قوله) كما مر (اي ان هذا الغسل حيث يقع معتبرا كان لغوا  
 بمنزلة العدم فصار نظير ما تقدم من انه اذا يغسل ونزع ومضت مدة غسل برجليه لا غير اوان  
 امر يغسلهما ان لم يغسل يذهب برجليه من رد كما مر وفيه (قوله) وفي من نواقضه الحرق الخ  
 قد عرفت من كلامه سابقا حيث قل في حرق كما ينقض وضوء وقول في المعذور فانه يمسح  
 في الوقت فقط لكن ذلك مستبعد فبعد ان ذكرهما في محلهما لتسهيل ضبط التوافق  
 وجمعت سنة وفيه مر ورد سيدي عبد الغني ان خروج الوقت للمعذور ناقض لوضوئه كله  
 لا سيما فقط فهو حل في نقض لوضوء . وقد مر ان مسألة المعذور رابعة فلا تغفل \* (تمة) \*  
 في تخرجه عن الامني فيمس حدث وعلى بعض عصا وضوءه جبر فوضأ ومسحها ثم  
 غسل ثم برى ثم غسل قدميه وهو يحدث بعد المسح الحن حتى برى والقي حنط وغسل  
 ورجله ثم حدث فانه يتوضأ وينسخ على حنطين اه اي لانه في الاولى ظهر حكمه احدث

دخل الماء خنقه وصححه  
 غير واحد (وقيل لا)  
 ينقض ون مع ما  
 الركبة (وهو لا يظهر)  
 كما في البحر عن سراج  
 لان سراج تقدمه خلف  
 يمنع سرية حدث الى  
 الرحمن فلا يقع هذا غسلا  
 معتبر فلا يوجب بطلان  
 مسح ظهر فيغسلهما ثانيا  
 بعد مدة او النزاع كما مر  
 وبقي من نواقضه الحرق  
 وخروج الوقت للمعذور

السابق فلم يكن لأبس الخلف على طهارة بخلاف الثانية وينبغي عند هذا من التوقيف قصير  
سبعة **(قوله مسح مقيم)** قيد مسحه لئلا احتراز عما إذا سافر المقيم قبل المسح فإنه معلوم بالأولى  
بل للتنيه على خلاف الشافعي **(قوله بعد حدثه)** بخلاف ما لو مسح لتجديد الوضوء فإنه  
لا خلاف فيه **(قوله فسافر)** بأن جاوز العمران مريداً له نهر وفيه مسألة عجبية فراجع  
**(قوله فلو بعده)** أي بعد التمام نزع وتوضاً أن كان محدثاً والغسل رجاءه فقط ط **(قوله مسح ثلاثاً)** أي تم مدة السفر لأن الحكم الموقت يعتبر فيه آخر الوقت ما تقي وشرحه **(قوله قرحه)** بمعنى الجراحة قال في القاموس وقديرادتها ما يخرج في البدن من بشور وفي القاف  
الضم والفتح نهر **(قوله موضع)** بالجر عطف على قرحه ط **(قوله كعصابة جراحة)** العصابة  
بالكسر ما يعصب به وكأنه خص القرحه بالمعنى الثاني أو أراد بخرقتها ما يوضع عليها كالزرقه  
فلا تكرار إفاده ط **(قوله ولو برأسه)** خصه بالذكر لما في المبتغى أنه لا يجب المسح لأنه بدل عن  
الغسل ولا بد له اه والصواب خلافه لأن المسح على الرأس أصل بنفسه لا بدل غير أنه انقضى  
من الرأس ما يجوز المسح عليه مسح عايه والأفعلى العصابة كمن في البدائع إفاده في البحر أقول  
قوله والصواب خلافه يفيد أن كلام المبتغى خطأ أي بناء على مفهمه من معنى البداية وهو  
بعيد والظاهر أن معنى قول المبتغى لأنه بدل الخ أن المسح على الجبيرة بدل عن الغسل وإذا  
وجب مسح الجبيرة على الرأس الذي وظيفته المسح لزمان يكون المسح على الجبيرة بدلاً عن  
المسح لأن الغسل والمسح لا بدل له فالمناسب حينئذ قول النهر أن ما في البدائع يفيد ترجيح  
الوجوب وهو الذي ينبغي التعويل عليه اه أي بناء على منع قوله المسح بدل عن الغسل وقد  
أوضح منع البداية في البحر فراجع **(قوله فيكون فرضاً)** أي حيث لم يضره كسبائي **(قوله)**  
يعني عمياً ٣ دفع لما يقتضيه ظاهر التشبيه لأن الغسل فرض قطعي والفرض العملي ما يفوت  
الجواز بفوته كمسح ريع الرأس وهو أقوى نوعي الواجب فهو فرض من جهة العمل ويلزم  
على تركه ما يلزم على ترك الفرض من الفساد لآمن جهة العلم والاعتقاد فلا يكفر بمجرد  
يكفر بمجرد الفرض القطعي بخلاف النوع الآخر من الواجب كقراءة الفاتحة فإنه لا يلزم من  
تركه الفساد ولا من جحوده الكفار **(قوله لثبوت بظني)** وهو ما رواه ابن ماجه عن علي رضي  
الله عنه قال انكسرت إحدى زندي فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرني أن أمسح  
على الجبائر وهو ضعيف ويتقوى بعدة طرقه ويكفي ما صح عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه مسح  
على العصابة فإنه كالرفوع لأن الإبدال لا تنصب بالرأى بحر **(قوله واليه رجع الإمام الخ)**  
اعلم أن صاحب المجمع ذكر في شرحه أنه مستحب عنده واجب عندها وقيل واجب عنده  
فرض عندها وقيل الوجوب متفق عليه وهذا أصح وعليه الفتوى اه وفي المحيط ولا يجوز  
تركه ولا الصلاة بدونه عندها والصحيح أنه عنده واجب لأفرض فتجوز الصلاة بدونه  
وكذا صححه في التجريد والغاية والتجنيس وغيرها ولا يخفى أن صريح ذلك أنه فرض أي عملي  
عندها واجب عنده فقد اتفق الإمام وصاحبه على الوجوب بمعنى عدم جواز الترك لكن  
عندها يفوت الجواز بفوته فلا تصح الصلاة بدونه أيضاً وعنده يأنم بتركه فقط مع صحة الصلاة  
بدونه ووجوب أعادتها فهو أراد الوجوب الأدنى وهما أراد الوجوب الأعلى ويدل عليه

(مسح مقيم) بعد حدثه  
(فسافر قبل تمام يوم وإيلة)  
فلو بعده نزع (مسح ثلاثاً)  
ولو أقام مسافر بعد مضى  
مدة مقيم نزع (والإتمها)  
لأنه صار مقيماً (وحكم مسح  
جبيرة) هي عيدان يجربها  
الكسر (وخرقة قرحه  
وموضع فصد) وكى (ونحو  
ذلك) كعصابة جراحة  
ولو برأسه (كغسل ما تحتها)  
فيكون فرضاً يعني عمياً  
لثبوت بظني وهذا قولنا  
واليه رجع الإمام خلاصة  
وعليه الفتوى شرح مجمع

٣ مطلب

الفرق بين الفرض العملي  
والقطعي والواجب

وفي الخلاصة ان ما حقيقته رجع الى قولهما بعدم جواز الترك فقيده بعدم جواز الترك لانه  
 لم يرجع الى قولهما بعدم صحة الصلاة بتركه ايضا فلا ينافي ما مر من تصحيح انه واجب عنده  
 لا فرض وعليه فتقوله في شرح المجمع وقيل الوجوب متفق عليه معناه عدم جواز الترك  
 لرجوع الامم عن الاستحباب اليه فليس المراد به الانفاق على الوجوب بمعنى واحده هذا  
 ما ظهر لي ثم رأيت نوح افندي نقه عن العلامة قسم في حواشيه على شرح المجمع بقوله معنى  
 الوجوب مختلف فعنده يصح الوضوء بدونيه وعندها هو فرض عملي يقوت الجواز بقوته  
 اه والله الحمد فغتم هذا التحرير الفريد فقد خفي على الشارح والمنصف في المنح وصاحب البحر  
 والنهر وغيرهم ففهم هذا وقد رجح في الفتح قول الامام بأنه غاية ما يفيد الوارد في المسح عليها  
 فعده الفساد بتركه لا يعد بالاصول اه لكن قل تليذه العلامة قسم في حواشيه ان قوله  
 اقعدا بالاصول وقولهما الحوط وقل في العيون الفتوى على قولهما اه (قوله وقدما الخ)  
 حواش عما في المحقق وغيره من تصحيح انه واجب عنده لا فرض حتى تجوز الصلاة بدونيه اى  
 ان هذا التصحيح لا يعارض لفظ الفتوى لانه اقوى وهذا مبنى على ما فهم تبعاً لغيره من اتحاد  
 معنى الوجوب في عبارة المجمع وان المراد به الفرض العملي عند الكل وقد علمت خلافه  
 وانه لا يعارض بين كلاميه (قوله سمعنا) اى مسح الجيرة وثم للتراخي في الذكر (قوله ذكر منها)  
 افادتها اكثر وهو كذلك (قوله فلا يتوقت) اى بوقت معين والافيه موقت بالبره بحر (قوله  
 حتى يؤم الاضواء) لانه ليس بذى عذر ط ولم يظهر لي وجه هذا التفريع هنا ثم رأيت في خزائن  
 الاسرار ذكر التفريع بعد قوله الآتى لا مسح خفها بل خفيه بقوله لان طهارته كاملة حتى  
 يؤم الاضواء اه وهو ظاهر لان عدم الجمع بين مسح الجيرة ومسح الحلق مبنى على ان مسحها  
 كالغسل كما ذكره (قوله ولو بدلها الخ) هذان الوجهان زادها الشارح على الثلاثة عشر  
 المذكورة في المتن (قوله لم يجب) وعن الثانى انه يجب المسح على العصابة الباقية نهر (قوله  
 لا مسح خفها الخ) اى لا يجمع مسح جيرة رجل مع مسح خف الاخرى الصحيحة لان مسح  
 الجيرة حيث كان كالغسل يلزم منه الجمع بين الغسل والمسح بل لا بد من تخفيف الجريحة ايضا  
 لمسح على الحفين لكن لو لم يقدر على مسح الجيرة له المسح على خف الصحيحة صرح به  
 في التارخية اى لانه كذا هب احدى الرجلين (قوله بلا وضوء وغسل) بضم الغين بقرينة  
 الوضوء وهذا هو الثالث ولا يتكرر مع قوله الآتى والمحدث والجنب الخ لان هذا فيما اذا  
 شدها عن الحدث او الجنابة وذلك فيما اذا حدث او اجنب بعد شدها فاده ح (قوله ويترك  
 المسح كالغسل) اى يترك المسح على الجيرة كما يترك الغسل لما تحتها وهذا هو الرابع ح (قوله  
 ان ضرر) المراد الضرر المعتبر لا مطلقه لان العمل لا يخلو عن ادنى ضرر وذلك لا يسح الترك ط  
 من شرح المجمع (قوله والا ترك) اى على الصحيح انفق به كمر (قوله وهو الخ) هذا الخامس  
 (قوله عن مسح نفس الموضع) اى وعن غسله وانما تركه لان العجز عن المسح يستلزم العجز عن  
 الغسل ح (قوله ولو بقاء حار) نص عليه في شرح الخافق قاضيخان واقصر عليه في الفتح  
 وقيد ما تقدمه عليه وفي السراج انه لا يجب واحد من الاول بحر (قوله نحو مفضل الخ) قال  
 في البحر ولا يفرق بين الجريحة وغيرها كالسكران الضرورة تشمل الكل (قوله على

وقدما ان لفظ الفتوى  
 أكد في تصحيح من  
 المختار لا مسح والتصحيح  
 ثم انما يجب مسح الحلق  
 من وجود ذكر منها لالة  
 عشر فضل (فلا يتوقت)  
 لانه كالغسل حتى يؤم  
 الاضواء واولها بأخرى  
 اوجه من العلما لم يجب  
 امه مسح بل ينسب  
 (ويجمع) مسح جيرة رجل  
 (مع) اى مع غسل الاخرى  
 لا مسح خفها بل خفيه  
 (زيهوز) اى مسح مسحها  
 (ولو نددت بلا وضوء)  
 وغسل دفعا بحر (ويترك)  
 المسح كالغسل (ان ضرر  
 والاد) يترك (وهو) اى  
 مسحها (مشروط بالعجز  
 عن مسح) نفس (الموضع  
 فن قدر عليه فلا مسح)  
 عاينها والحاصل لزوم غسل  
 الحلق ولو بقاء حار فن ضرر  
 مسحه فن ضرره صحيح فن  
 ضرر سقط اصلا (ويتسح)  
 نحو (مقتصد وجريخ على



كل عصابة) اى على كل فرد من فردهم كات عصابة تحتها جراحة وهى بتقدرها اول زائدة  
عليها كعصابة المتعدد اولم يكن تحتها جراحة اصلا بل كسراوى وهذا معنى قول الكثر  
كان تحتها جراحة اولما كان اذا كانت زائدة على قدر الجراحة فن ضره الحل والغسل ومسح  
الكل تبعا للانلا بل يغسل ماحول الجراحة ويمسح عليها لاعلى خرقة ماضره مسحها  
فيمسح على الخرقة التى عليها وغسل حوائجها وما تحت الخرقة الزائدة لان الثابت بالضرورة  
يتقدر قدرها كما اوضحه فى البحر عن المحيط والفتح ويحتمل ان يكون مراد المصنف ان  
المسح يجب على كل عصابة ولا يكفي على اكثرها لكن ينفى انه سيصيرح بانه لا يشترط  
الاستيعاب فى الاصح يتناقض كلامه وانه كان الاولى حينئذ تعريف العصابة لان الغلب  
فى كل عدم القرينة نها اذا دخلت على منكر افدت استغراق الافراد وذا دخلت على  
معرف فادت استغراق الاجزاء ولذا يقال كل رمن مأكل ولا يقل كل الرمن مأكل لان  
قشره لا يؤكل من غير الثوب مع القرينة كذات يطبع الله على كل قلب متكه كل النعم  
كان حلا وحديث كل الفلاق واقع الاطلاق المعتوه والمغلوب على عقده ففهمه (قوله) مع  
فرحتها فى الاصح) اى الموضع الذى لم يستره العصابة بين العصابة فلا يجب عليه خلاف ما  
فى الخلاصة بل كفيه المسح كما صححه فى الذخيرة وغيرها اذلو غسل ربما تبطل جميع العصابة  
وتنفذ الالة الى موضع الجرح وهذا من الحسن يمكن زهر (قوله) ان ضره الماء) اى انه من  
به او المسح على المحل ط (قوله) او حياها) اى لو كان بعد البرء بان التصقت بالمحل بحيث يحس  
نزعها ط اكن حينئذ يسح على الملتصق ويغسل مقدرا على غسله من الجوانب كمنع  
المسألة رابعة كما اشار اليه فى الخرائن لانه ان ضره الحل يمسح سواء ضره ايضا المسح على  
ما تحتها اولاً وان لم يضره الحل فاما ان لا يضره المسح ايضا فيحايها ويغسل ما لا يضره ويمسح  
ما يضره واما ان يضره المسح فيحايها ويغسل كذلك ثم يمسح الجرح على عصابة اذ الباب  
بالضرورة يتقدر بقدرها اه (قوله) ومنه) اى من الضرر (قوله) ولا يجد من يرمي) ذكر  
ذلك فى الفتح وما يذكره فى الخاتمة قول الشيخ اسمعيل والذى يظهر ان ما فى الخاتمة مبنى على قول  
الامام ان نوع الغير لا يعدوسعا وما فى الفتح هو قولهما اه (قوله) فجعل عليه دواء) اى كونه  
او مرهم او جلدة مرارة بحر (قوله) اجرى الماء عليه) لم يشرطه فى الاصل من غير ذكر خلاف  
وشهد بالخبر اى وعزاه فى المنح الى عامة الكتب المعتمدة (قوله) والامسحه) هل كتفى بمسح  
اكثره لكونه كالجيرة لا بد من الاستيعاب فليراجع اه (قوله) والمسح بيده) اه (قوله)  
هو الوجه السادس لان سقوط الخف يبطل المسح لا شرط (قوله) سقوطها) اى الجيرة  
او الخرقة وكذا سقوط الدواء خزائن وعزاه الاخير فى هامش الخرائن الى التارخانية وصدر  
الشرعية وسيصيرح به الشارح هنا ايضا (قوله) عن برء) بالفتح عند اهل الحجاز والضم عند  
غيرهم اى بسبب صحة العضو قهستانى فعن بمعنى الباء مثل وما ينطق عن الهوى او بمعنى  
اللام مثل وما نحن بتاركى آلهتنا عن قولك او بمعنى بعد مثل عما قيل ليصبحن نادمين (قوله)  
والالا) اى بان سقطت لاعن برء وهذا تصريح بفهم كلام المصنف وهو الوجه السابع (قوله)  
استأنفها) اى الصلاة اى بعد غسل الموضع لانه ظهر حكم حدث السابق على سروس

مع  
فى الموضع  
منكر ومعرف

كر عصابة) مع فرحتها  
الاصح (ان ضره)  
(رحمة) زفته لا يمكنه  
ربطها بنفسه ولا يدهن  
يربها (لانه يضره  
فجعل عليه دواء ووضعه  
على سقوط رجلاه جرى  
الماء عليه) وفرد ولا  
مسحه ودرك (و)  
امسح (بفضه سقوطها عن  
برء) ولا (ان) سقطت  
(فى الصلاة استأنفها)

فصار كأنه شرع من غير غسل دلت . وصح وعده . سقطت عن برء قبل تقعود قدر الشاهد  
 فهو عن غير برء مضي في صلاته . وعده تقعود فهي حدى مسائل لا تفي عشرية لآية كما  
 في البحر ( قوله وكذا الحكم ) . من التحصيل بين السقوط عن برء وعده . ( قوله أو برءاً  
 موضعها ) . وتسقط . هو الثامن بخلاف الحلف فإن العبرة فيه بزاع بالمثل ( قوله وإن ضره )  
 أي إزالته لشدته لصوقها به ونحوه بحر . ( فرع ) \* في جامع الجوامع رجل به رمد فدواه  
 وأمر أن لا يغسل فهو كالجيرة شرابلية ( قوله وأحدث وجنبها ) . هو التاسع ( قوله  
 عليها ) . أي الجيرة وعلى توابعها كحرقه بالفرجة وموضع الفصد والكيط ( قوله في الأصح )  
 قيد لعدم شرط الاستيعاب والتكرار بخلاف الحلف فإنه لا يشترط فيه ذلك لانفاق وهذا  
 العشر والحدى بشر وفدله حتى أن قوله وتكرار من قيل \* عاقبتها بتأويله بارداً \* أي  
 ولا يسن تكرار لأن مقول الأصح أنه يسن تكرار المسح لأنه بدل عن الغسل والغسل يسن  
 تكراره فكذا بدله في المنج ويسن التثبيت عند البعض إذا لم تكن على الرأس اه وهذا  
 بخلاف مسح الحلف فلا يسن تكراره إجماعاً ( قوله فيكفي مسحاً كثيراً ) . لما كان نفى  
 الاستيعاب صادرة بمسح الحلف . ودونه مع أنه لا يكفي بين ما به الكفاية وهذا بخلاف مسح  
 الحلف فهو الواجب الثاني عشر ( قوله وكذا لا يشترط فيها نية ) . هو الثالث عشر وعلم أن الشارع  
 زاد على هذه الثلاثة عشر وجهاً وجهين كقدمه وزاد في البحر ستة إذا سقطت عن برء لا يجب  
 الاغسل موضعها ٣ إذا كان على وضوء بخلاف الحلف فإنه يجب غسل الرجلين وذا مسحها ثم  
 شد عليها أخرى جاز المسح على النعومة في بخلاف الحلف إذا مسح عليه لا يجوز المسح على  
 النعومة في وإذا دخل الماء تحتها لا يبطل المسح وإذا كان الباقي من العضو المعصوب أقل من  
 ثلاث أصابع كاليد المقطوعة جاز المسح عليها بخلاف الحلف \* الخمس أن مسح الجيرة ليس  
 ثابتاً بالكتاب اتفاقاً \* السادس أنه يجوز تركه في رواية بخلاف الحلف وزاد في التمهيد وجهاً وهو  
 أنه ليس خلف عن غسل ما تحتها ولا بدلاً بخلاف الحلف فإنه خفف والبطلان لا يجوز عند القدرة  
 على الأصل كالتيمة والحلف ما يجوز قلح وزدت وجهاً وهو أن مسح الجيرة يجوز ولو كانت  
 على غير الرجلين بخلاف الحلف اه وزاد الرحمتي أربعة أخرى أنه يسح على الخريش وغيره  
 والحلف مختص بالقدم وإن المسح على خرق الحلف ولو صغيراً لا يكفي والمسح عن طرفي الفرجة  
 بين طرفي التمدل يجري وإن محل المسح من الحلف مكان معين وهو صدر القدم بخلاف الجيرة  
 وإن المفروض في مسح الحلف مقدار ثلاث أصابع لا أكثره ولا جميعه \* أقول في المجموع سبعة  
 وعشرون وجهاً وزدت عشرة أخرى وهي أن الجيرة على الرجل لا يشترط فيها مكان متباعدة  
 انتهى عليها ولا تحتها ولا كونها مجلدة ولا سترها للمحل ولا منعها نفوذ الماء ولا استمسكها  
 بنفسها ولا يبطئها حرق كبير ولا يس غسل ما تحتها فصل من المسح وإذا سقطت عن برء وخاف  
 أن يغسل رجليه أن يسقط من البرء يتيمم بخلاف الحلف \* والعاشر إذا غمسها في الماء يريد به المسح  
 عليها فيجزأ وفصله بخلاف الحلف ومسح الرأس فلا يفسد ويجوز عند الثاني خلاص محمد  
 كما في المنظومة وشرحها ختاف والفرق الثاني أن المسح يتأدى بالبله فلا يصير ماء مستعملاً  
 ويجوز المسح أم مسح الجيرة نكاح غسل ما تحتها والله تعالى أعلم

وكذا الحكم (أو) سقط  
 الدوء (أو) موضعها ولم  
 تسقط (يجب) وينبغي  
 تقيده بما لم يضر إزالته  
 فنضره فلا يجر (والرجل  
 وبراءة وأحدث وجنب  
 في مسح عليها وعلى توابعها  
 سواء) اتفاق (ولا يشترط)  
 في مسحها (استيعاب)  
 وتكرار في الأصح فيكفي  
 مسحاً كثيراً (مرة به  
 يفتي) (وكذا لا يشترط)  
 فيها (نية) اتفاق بخلاف  
 الحلف في قول ومافي نسخ  
 أمين رجع عنه المصنف في  
 شرحه

٣ قوله لا يجب الاغسل  
 موضعها قدمنا أنه لو كانت  
 في أعصاب الوضوء وشدها  
 وهو محدث ثم توضأ  
 ومسحها ثم لبس حلف  
 ثم برأ لزمه غسل قدميه  
 فنبه اه منه

اعلم ان باب الحيض من غوامض الابواب خصوصا المتحيرة وتفايرها ولهذا اعتنى به المحققون  
وافرده محمد في كتاب مستقل ومعرفة مسائله من اعظم المهمات لما يترتب عليها من الاخص  
من الاحكام كالطهارة والصلاة والقراءة والصوم والاعتكاف والحج والبلوغ والوطء  
والطلاق والعدة والاستبراء وغير ذلك وكان من اعظم الواجبات لان عظم منزلة العلم بالشئ  
بحسب منزلة ضرر الجهل به وضرر الجهل بمسائل الحيض اشد من ضرر الجهل بغيرها فيجب  
الاعتناء بمعرفتها وان كان الكلام فيها طويلا فان المحصل يتشوق الى ذلك ولا التفات الى  
كرهه اهل البطالة ثم الكلام فيه في عشرة مواضع في تفسيره لغة وشرعا وسببه وركنه  
وشرطه وقدره والوانه واوانه ووقت ثبوته والاحكام المتعلقة به بحر **(قوله** عنون به) اي  
جعل الحيض عنوانا على ما يذكر في هذا الباب من النفاس والاستحاضة وما يتبعهما ط  
**(قوله** لكثرة) اي كثرة وقوعه بالنسبة الى اخويه **(قوله** واصالته) اي ولكونه اصلا  
في هذا الباب بيان الاحكام والاصل يطلق على الكثير الغالب **(قوله** والا) اي وانما قلناه  
عنون به وحده لما ذكر ان كان المناسب ذكر غيره ايضا فان الدماء المبحوث عنها ثلاثة **(قوله**  
والافستحاضة ٣) اي وان لم يكن واحدا منهما فهو استحاضة وخمس ما عداها بالاستحاضة  
للدرد على من سمي ماترا الصغيرة دم فساد لا استحاضة **(قوله** هو لغة السيلان) يقال حاض  
الوادى اذا سال وسمى حيزا لسيلانه في اوقاته **(قوله** بانه من الاحداث) اي ان مسماه  
الحادث الكائن من الدم كالجابة اسم للحادث الخاص بالامعاء الخاص بحر **(قوله** مانعة  
شرعية) اي صفة شرعية مانعة عما تشترط له الطهارة كالصلاة ومس المنصف وعن الصوم  
ودخول المسجد والقربان بسبب الدم المذكور **(قوله** وعلى القول الخ) ظاهر المتون  
اختياره قيل ولا ثمرة لهذا الاختلاف **(قوله** دم) شمل الدم الحقيقي والحكمي بحر اي  
كالطهر المتخلل بين الدمين فلا يرد انه يلزم عليه ان لا تسمى المرأة حائضا في غير وقت درور الدم  
فافهم **(قوله** خرج الاستحاضة) اي بناء على ان المراد بالرحم وعاء الولد لا الفرج خلافا لما  
في البحر وخرج دم الرعاف والجراحات وما يخرج من دبرها وان ندب امساك زوجها عنها  
واغتسالها منه وما يخرج من رحم غير آدمية كالارنب والضع والحفاش قلوا ولا يحض  
غيرها من الحيوانات نهر وكان الاولى للمصنف ان يقول رحم امرأة كافي الكثرة لاجراء الاخير  
**(قوله** ومنه) اي من الاستحاضة وذكر الضمير نظرا لكونها دما ط **(قوله** صغيرة) هي كياتي  
من لم تبلغ تسع سنين على المعتمد **(قوله** وآيسة) سياتي بيانها متنا وشرحا **(قوله** ومشكل)  
اي خفي مشكل قال في الظهيرية مانعه الخفي المشكل اذا خرج منه المني والدم فالعبرة  
للعنى دون الدم اه وكأنه لان المني لا يشبهه بغيره بخلاف الحيض فيشبهه بالاستحاضة اه ح  
وهل اعتباره في زوال الاشكال او في لزوم الغسل منه فقط لانه يستوى فيه الذكر والانثى  
فلا يدل على الذكورة فراجع وعلى الثاني فوجه تسمية الشارح هذا الدم استحاضة ظاهر  
بخلافه على الاول فتأمل **(قوله** ابتلاء الله لحواء الخ) اي وبقي في بنائها الى يوم القيامة

## باب الحيض

عنون به لكثرتة واصالته  
ولا فهمي ثلاثة حيض  
ونفاس واستحاضة (هو)  
لغة السيلان وشرعا على  
على القول بأنه من  
الاحداث مانعة شرعية  
بسبب الدم المذكور وعلى  
القول بانه من الانحاس  
(دم من رحم) خرج  
الاستحاضة ومنه ما تراه  
صغيرة وآيسة ومشكل  
(للولادة) خرج النفاس  
وسببه ابتداء ابتلاء الله  
لحواء لاكل الشجرة

٣ قوله والافستحاضة  
هكذا بخطه والذي في  
نسخ الشارح التي بيدي  
والافهمي ثلاثة حيض  
ونفاس واستحاضة الخ  
وليحررها مصححه

وما فعل الله من ما ارسل الخيض على بني اسرائيل فقد رده البحر بقوله وحديث النبي صلى الله عليه وسلم اكبر وهو ما رواه عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما في الخيض هذا شيء كتبه الله على بنات آدم قال النووي اي انه عام في جميع بنات آدم (قوله) وركنه بروز الدم من الرحم (اي ظهوره منه الى الخارج المخرج الداخل فلو نزل الى الخارج الداخل فليس ينجس في ظاهر الرواية وبه يفتي قهستاني وعن محمد بالا حساس به وثمرته فيالموتوضات ووضعت الكرسف ثم احست بتزول الدم اليه قبل الغروب ثم رفعته بعده تقضى الصوم عنده خلافا لهما يعني اذا لم ينجس في المخرج الداخل فان حاذته البلة من الكرسف كان حينا ونفاسا اتفاقا وكذا الحدث بالبول اه بحر (قوله) نصاب الطهر

اي خمسة عشر يوما فأكثر (قوله ولو حكما) كذا كانت بين الحيفتين مشغولة بدم الاستحاضة فانها ظاهرة حكما اهـ (قوله) وعدم تقصيه (اي الدم عن اقله وهو ثلاثة ايام كما يأتي ط) (قوله) انه دن (اي بوجود الركن على ما بينا) (قوله) فيه (اي قبل بروز تترك الصلاة وتثبت بقية الاحكام ولكن هذا مادام مستمرا لما سيأتي من انه لو انقطع لدون اقله تتوضأ على الخ (قوله) ولو مبتدأة (اي التي لم يسبق لها حيض في سن بلوغها وراقله في المختار تسع وعليه الفتوى اي فانها تترك الصلاة والصوم عند اكثر مشايخ بخاري وعن ابي حنيفة لا تترك حتى يستمر ثلاثة ايام ينبر (قوله) لان الاصل الصحة (اي صحة الجسم والمرض المقضى بالاستحاضة عارض وهذا اعلم اقله فيه تترك الصلاة والاصل (قوله) اقله (اي مدة اقله او اقل مدته على طريق الاستخدام قهستاني اي حيث رجع الضمير الى الحيض بمعنى المدة ط او اقل الحيض وقوله المدة بالرفع على الوجهين الاولين وبالنصب على الظرفية على الثالث فافهم (قوله) فلاضافة الخ (اي ان انقضاء الدم الى ضمير الايام الثلاث لبيان ان المراد بتعدد كونها ثلاثا لا كونها ليالي تلك الايام فهو ركنه في اول النهار يكمل كل يوم بالثلاثة المستقلة ولذا صرح الشارع انقضاء الثلاث فانفريع عليه ظاهر فيهم (قوله) بالساعات وهي اثنان وسبعون ساعة والمركبة هي التي كل ساعة منها خمس عشرة درجة وتسمى معتدلة ايضا واحترز به عن اساعات البعثة ومغناه الزمان اقل من وعن الساعات الزمانية وتسمى موجة وهي التي كل ساعة منها جزء من اثني عشر جزءا من اليوم الذي هو من ايام السنة ليس له غمره في الليل الذي هو من غمره الشمس الى طلوعها مرة تساو في ايامه كل يوم في ايامه ويزان وتارة يزيد عليها كما في ايام البروج الشمالية والى البروج الجنوبية وتارة تنقص عنها كما في ايام البروج الشمالية واما البروج الجنوبية ح ثم اعلم ان الاصل شرط استمرار الدم فيها بحيث لا ينقطع ساعة لان ذلك لا يكون الا نادرا بل انقطاعه ساعة او ساعتين من نداء من فصل كذا في المستصحب بخبر اي لان العبرة لاؤه واخره كما سيأتي (قوله) كما رواه في قطعي وغيره (اي الإشارة الى التقدير الاقل والاكثر وقد روى ذلك عن من من اصحابنا بخبر معتدلة ثم انقل يرفع به ضعف الى الحسن كسب ذلك الكمال واعني في شرح بهد من الخ (قوله) انقص الخ (اي ولو يسير قل انقضاء في يوم رأت انبساط الدم حين طلع نصف قرص شمس وانقطع في اليوم الرابع

وركنه بروز الدم من الرحم من طه نصاب الطهر ولو حكما وعدم تقصيه عن فيه واذا نه بعد التسع في وقت ثوبه في وقت فيه الصلاة ولو مبتدأة في الاصل لان الاصل الصحة في طه نصاب الطهر (قوله) اقله (اي مدة اقله او اقل مدته على طريق الاستخدام قهستاني اي حيث رجع الضمير الى الحيض بمعنى المدة ط او اقل الحيض وقوله المدة بالرفع على الوجهين الاولين وبالنصب على الظرفية على الثالث فافهم (قوله) فلاضافة الخ (اي ان انقضاء الدم الى ضمير الايام الثلاث لبيان ان المراد بتعدد كونها ثلاثا لا كونها ليالي تلك الايام فهو ركنه في اول النهار يكمل كل يوم بالثلاثة المستقلة ولذا صرح الشارع انقضاء الثلاث فانفريع عليه ظاهر فيهم (قوله) بالساعات وهي اثنان وسبعون ساعة والمركبة هي التي كل ساعة منها خمس عشرة درجة وتسمى معتدلة ايضا واحترز به عن اساعات البعثة ومغناه الزمان اقل من وعن الساعات الزمانية وتسمى موجة وهي التي كل ساعة منها جزء من اثني عشر جزءا من اليوم الذي هو من ايام السنة ليس له غمره في الليل الذي هو من غمره الشمس الى طلوعها مرة تساو في ايامه كل يوم في ايامه ويزان وتارة يزيد عليها كما في ايام البروج الشمالية والى البروج الجنوبية وتارة تنقص عنها كما في ايام البروج الشمالية واما البروج الجنوبية ح ثم اعلم ان الاصل شرط استمرار الدم فيها بحيث لا ينقطع ساعة لان ذلك لا يكون الا نادرا بل انقطاعه ساعة او ساعتين من نداء من فصل كذا في المستصحب بخبر اي لان العبرة لاؤه واخره كما سيأتي (قوله) كما رواه في قطعي وغيره (اي الإشارة الى التقدير الاقل والاكثر وقد روى ذلك عن من من اصحابنا بخبر معتدلة ثم انقل يرفع به ضعف الى الحسن كسب ذلك الكمال واعني في شرح بهد من الخ (قوله) انقص الخ (اي ولو يسير قل انقضاء في يوم رأت انبساط الدم حين طلع نصف قرص شمس وانقطع في اليوم الرابع

حين طلع رابعة كان استحاضة الى ان يطاع نصفه فينثد يكون حيضا والمعتادة بخمسة مثلا اذا رأت الدم حين طلع نصفه وانقطع في الحادى عشر حين طلع ثلثه فلزائد على الخمسة استحاضة لانه زاد على العشرة بقدر السدس اه اى سدس القبرص **(قوله)** والزائد على اكثره ) اى فى حق المبتدأة اما المعتادة فما زاد على عاداتها ويجاوز العشرة فى الحيض والاربعين فى النفاس يكون استحاضة كما اشار اليه بقوله او على العادة الخ اما اذا لم يتجاوز الاكثر فيهما فهو انتقال للعادة فيهما فيكون حيضا ونفاسا رحمتي **(قوله)** وآيسة ) هذا اذا لم يكن دما خالصا على ماسأى **(قوله)** ولو قبل خروج اكثر الولد ) حق العبارة ان يقال ولو بعد خروج اقل الولد **(قوله)** استحاضة ) خبر قوله والناقص وما عطف عليه **(قوله)** بين الحيضتين الخ ) اى الفاصل بين ذلك ولم يذكر اقل الطهر الفاصل بين النفاسين وذلك نصف حول كاسأى **(قوله)** او النفاس والحيض ) هذا اذا لم يكن فى مدة النفاس لان الطهر فيها لا يفضل عند الامام سواء قل او اكثر فلا يكون الدم الثانى حيضا كما سند كره **(قوله)** وان استغرق العمر ) صادق بثلاث صور \* الاولى ان تبلغ بالنسب وتبقى بلا دم طول عمرها فتصوم وتصلى ويأتىها زوجها وغير ذلك ابدا وتنقضى عديتها بالاشهر \* الثانية ان ترى الدم عند البلوغ او بعده اقل من ثلاثة ايام ثم يستمر انقطاعه وحكمها كالاولى \* الثالثة ان ترى ما يصاح حيضا ثم يستمر انقطاعه وحكمها كالاولى الا انها لا تنقضى لها عدة الا بالحيض ان طرأ الحيض عليها قبل سن الاياس وان لم يطرأ فبالاشهر من ابتداء سن الاياس كما فى العدة اه ح **(قوله)** فيجد ) الفاء فصيحة اى اذا علمت ان الطهر لاحد لاكثره الا فى زمن استمرار الدم فيجد الخ ثم اعلم ان تقيد بالعدة خاص بالحيضة وتقيد بالشهرين خاص بهن وبالمعتادة فى بعض صورها كما يظهر قريبا **(قوله)** به يفتى ) مقابلة اقوال \* فى النهاية عن المحيط مبتدأة رأت عشرة دما وسنة طهرها ثم استمر بها الدم ثلث اربع عشرة حيضا وطهرها ما رأت حتى ان عديتها تنقضى اذا طلقت بثلاث سنين وثلاثين يوما وقال الامام الميدانى بتسعة عشر شهرا الا ثلاث ساعات لجواز وقوع الطلاق فى حالة الحيض فتحتاج لثلاثة اطهار كل طهر ستة اشهر الاساعة وكل حيضة عشرة ايام وقيل طهرها اربعة اشهر الاساعة والحاكم الشهيد قدره بشهرين والفتوى عليه لانه ايسر اه قات وفى العناية ان قول الميدانى عليه الاكثر وفى التارخانية هو المختار ثم لا يخفى ان هذا الخلاف انما هو فى المعتادة لا مطلقا بل فى صورة ما اذا كان طهرها ستة اشهر فاكثر ولا فى المبتدأة التى استمر بها الدم واحتيج الى نصب عادة لها فانه لا خلاف فيها كما يأتى خلافا لما يفيد كلام الشارح **(قوله)** وعم كلامه المبتدأة الخ ) قال العلامة البركوى فى رسالته المؤلفة فى الحيض المبتدأة من كانت فى اول حيض او نفاس والمعتادة من سبق منها دم وطهر صحيحان او احدهما المضلة وتسمى الضالة والمتحيرة من نسيت عاداتها ثم قال فى الفصل الرابع فى الاستمرار اذا وقع فى المبتدأة فحيضها من اول الاستمرار عشرة وطهرها عشرون ثم ذلك دأبها ونفاسها اربعون ثم عشرون طهرها اذ لا يتوالى نفاس وحيض ثم عشرة حيضها ثم ذلك دأبها وان وقع فى المعتادة فطهرها وحيضها ما اعتادت فى جميع الاحكام ان كان طهرها اقل من ستة اشهر

(والزائد) على اكثره او  
اكثر النفاس او على اعادة  
وجاوز اكثره (ومرارة)  
صغيرة دون تسع على المعتد  
و آيسة على غير المذهب  
(حامل) ولو قبل خروج  
اكثر الولد (استحاضة و اقل  
الطهر) بين الحيضتين  
او النفاس والحيض (خمس  
عشر يوما) وليا يه جمعا  
(ولا حد لا كره) وان  
استغرق العمر (الاعتد)  
الاحتياج الى (نصب عدة  
لها اذا استمر) به (م)  
فيجد لاجل عدة شهرين  
به يفتى وعم كلامه المبتدأة  
المعتادة ومن نسيت عاداتها  
وتسمى المتحيرة والضالة  
واضلاها

مبحث

فى مسائل المتحيرة

ولا يردى به شهر إلا ساعة وحيدة خاله من رات مبتدأه دم وطهرها صحيحين  
ثم استمر به ما كان معتادة وعلمت حكمها به مثله من هذه رات حسنة دم وتبرعت طهرها  
ثم استمر به خمسة من رات استمر به خمس لاصلي ولا صوم ولا نوماً وكذا سائر احكام  
الحيض ثم لا رمون طهرها تفعل هذه الالة وغيره من احكام الحيضات ثم قال  
في فصل المجيرة ولا يقدر طهره وحيدتها لاني حق العدة في الحلاق فيقدر حيضها بعشرة  
وطهرها بستة اشهر الا ساعة فأنقض عدتها بتسعة عشر شهراً وعشرة ايام غير اربع ساعات  
او ساعة من ان ابتدأه او استمر دمه فيحيض في كل شهر عشرة وطهرها عشرون كافي  
دعة الكتب بل نقل روح افندي الانفق ما به خلافة لما في الامداد من ان طهرها خمسة  
عشر والمعتادة ترد الى ما دته في الطهر ما يمكن ستة اشهر فانها ترد الى ستة اشهر غير ساعة  
كالمجيرة في حق العدة فقط وهذا على قول المبدائي الذي عليه الاكثر كما قدمناه واما على  
قول الحاكم الشهيد فترد الى شهرين كما ذكره الشارح وطهر ان التقدير بالشهرين او بالسته  
اشهر الا ساعة خاص بالمجيرة والمعتادة التي طهرها ستة اشهر \* اما المبتدأة والمعتادة التي  
طهرها دون ذلك فليس كذلك وان تقدير الطهر في المجيرة لاجل العدة فقط واما غيرها  
فلم يحددوا طهرها بكونه للعدة بل امسرح به في المعتادة ان طهرها عام في جميع الاحكام كما مر  
وهنا خلاف ما يفهمه كلام الشارح ففهم (تمة) لما ار ما ورأت المجيرة في العدد والمكان  
اقل الطهر ثم استمر به الدم والظاهر ان حكمها في الاستمرار حكم المبتدأة (قوله اما بعدد)  
اي عدد ايامها في الحيض مع علمها بمكانها من الشهر ايها في اوله او آخره مثلاً قال  
في التارخانية وان علمت ايها تنظر في آخر الشهر ولم تدرك عدد ايامها توضح لوقت كل  
صلاة الى العشرين لانها تيقن الطهر فيها ثم في سبعة بعدها توضح كذلك للشك في الحيض  
والطهر وتترك الصلاة في الثلاثة الاخيرة اتيقن بالحيض فيها ثم تغتسل في آخر الشهر  
لعلمها بالخروج من الحيض فيه وان علمت انها ترى الدم اذا جاوز العشرين ولم تدرك كانت  
ايامها تدع الصلاة لالة بعد العشرين ثم تصلي بالنفل الى آخر الشهر اه ومثله في رسالة  
البركوي وفيه (قوله او بمكان) اي علمت عدد ايام حيضها ونسيت مكانها على التعيين  
والاصل انها اذا ضلت ايامها في ضعفها او اكثر فلا تيقن في يوم منها بحيض بخلاف  
ما اذا ادات في اقل من الضعف ملا اذا ضلت لالة في خمسة تيقن بالحيض في الثالث  
فنداول السبض او آخره فنقول ان علمت ان ايامها لالة وضلتها في العشرة الاخيرة من  
الشهر ولا تدري في اي موضع من العشرة ولا ترى انها في ذلك تصلي لالة ايام من اول  
العشرة بالوضوء لوقت كل صلاة يردد بين طهر والحيض ثم تصلي بعدها الى آخر الشهر  
بالغسل لوقت كل صلاة يردد بين طهر والخروج من الحيض وان اربعة في عشرة تصلي اربعة  
من اول العشرة بالوضوء ثم بالاعمال الى آخر العشرة ناقلاً وقس عليه خمسة وان ستة  
في عشرة تيقن بالحيض في خمس والسادس فتترك فيهما الصلاة وتصل في الاربعة التي  
فيها بالوضوء وفي التي بعدها بالغسل وان سبعة في عشرة تيقن بالحيض في اربعة بعد  
الثلاثة الاول وان ثمانية فيها تيقن به في ستة بعد الاولين وان تسعة فيها تيقن به في ثمانية بعد

اما بعدد او بمكان

الاول فترك الصلاة في المتيقن ونصلى بالوضوء فيما قبله وبالفعل فيما بعده لما قلنا بركوى  
وتارخانية (قوله او بهما) اى العدد والمكان بان لم تعلم عدد ايامها ولا مكانها من الشهر  
وحكمها ما ذكره بعده (قوله وحاصله الخ) اى حاصل حكم المضاللة بانواعها فقد صرح  
البركوى بانه حكم الاضلال العام (قوله انها تحرى) اى ان وقع تحريها على طهر تعطى حكم  
الطاهرات وان كان على حيض تعطى حكمه اه ح اى لان غلبة الظن من الادلة الشرعية  
درر (قوله ومتى ترددت) اى ان لم يغلب ظنها على شئ فعليها الاخذ بالاحوط في الاحكام  
بركوى (قوله بين حيض الخ) اى لم يترجح عندها انها متلبسة بالحيض او انها داخلة فيه  
او انها طاهرة بل تساوت الثلاثة في ظنها والظاهر ان قوله ودخول فيه لافائدة فيه ولذا لم يذكره  
في البحر (قوله تتوضأ لكل صلاة) لانها لا احتمال انها طاهرة وانها حائض فقد استوى فعل  
الصلاة وتركها في الحل والحرمه والباب باب العبادۃ فيحاط فيها وتصلى لانها ان صلتها وليست  
عابها يكون خيرا من ان تركها وهي عليها تارخانية ثم ان عبارة البحر والتارخانية والبركوى  
تتوضأ لوقت كل صلاة فتنه (قوله وان بينهما) اى بين الحيض والطهر كفى البحر وقوله  
والدخول فيه اى في الطهر وعبر في البحر بالخروج عن الحيض وهو بمنه ومثال هذه القاعدة  
والتي قبلها امرأة تذكر ان حيضها في كل شهر مرة وانقطاعه في النصف الاخير ولا تذكر غير  
ذلك فانها في النصف الاول تتردد بين الحيض والطهر وفي الثاني بينهما والدخول في الطهر  
واما اذ لم تذكر شيئا اصلا فهي مرددة في كل زمان بين الطهر والحيض فحكمها حكم التردد  
بينهما والدخول في الطهر (قوله تغتسل لكل صلاة) لجواز انه وقت الخروج من الحيض  
والدخول في الطهر كما في البحر قل في التارخانية وعن الفقيه ابى سهل انها اذا اغتسلت في  
وقت صلاة وصات ثم اغتسلت في وقت الاخرى اعادت الاولى قبل الوقتية وهكذا تصنع في  
وقت كل صلاة احتياطا اه لاحتمال حيضها في وقت الاولى وطهرها قبل خروجه فيلزمها  
القضاء احتياطا واختاره البركوى (بنيه) تعبير الشارح بقوله لكل صلاة موافق لما في البحر  
والفتح وعبر البركوى في سألته بقوله لوقت كل صلاة وقال في حواشيه عابها هذا استحسان  
والقياس ان تغتسل في كل ساعة لانه ما من ساعة الا ويحتمل انه وقت خروجها من الحيض  
وقل السرخصى في المحيط والنسفي الصحيح انها تغتسل لكل صلاة وفيما قالاه حرج بين مع  
ان الاحتمال باق بما قالاه لجواز الانقطاع في اثناء الصلاة او بعد الغسل قبل الشروع فيها  
فاختارنا الاستحسان وقد قال به البعض وقدمه برهان الدين في المحيط وتداركنا ذلك الاحتمال  
باختيار قول ابى سهل انها تعيد كل صلاة في وقت اخرى قبل الوقتية فتتقن بالطهارة في  
احداها لو وقعت في طهر اه اقول وهو تحقيق بالقبول تحقيق (قوله وتترك غير مؤكدة  
الخ) متعلق بقوله وان بينهما الخ ذكره ح وط اقول وهو تخصيص بلا مخصص اذ لا فرق  
يظهر ويحتاج الى نقل فليراجع وانما لا تترك السنن المؤكدة ومنها الواجب بالاولى لكونها  
شرعت جبرا لنقصان يمكن في الفرائض فيكون حكمها حكم الفرائض ثم اعلم انها تقرأ في كل  
ركعة الفاتحة وسورة قصيرة وتقرأ في الاخرين من الفرض الفاتحة في الصحيح وتقرأ القنوت  
وسائر الدعوات بركوية وغيرها (قوله ومسجدا وجمعا) اى تتركها بان لا تدخل المسجد اى

او بهما كما سطر في البحر  
والجوى وحاصله انها  
تحرى ومتى ترددت بين  
حيض ودخول فيه وطهر  
تتوضأ لكل صلاة وان  
بينهما والدخول فيه تغتسل  
لكل صلاة وتترك غير  
مؤكدة ومسجدا وجمعا  
وتصوم رمضان

الانطواف حمله مد ولا تمكن روحه من جماعها وكذا لا تمس لمصحف ولا صوم يصومها  
وان سمعت سجدة فسجدت للحال سقطت لانها لو طهرت صح ادؤها والالتزمها وان آخرتها  
عادتها بعد عشرة ايام للتيقن بالاداء في الظهر في احدى اثنتين وان كانت عليها صلاة فائتة  
فقطتها فعليها اداؤها بعد عشرة ايام قبل ان يزيد على خمسة عشر والا احتمل عود حيضها  
تأخر خاتمة وبركوية وبحر (قوله ثم تقضى عشرين يوما) اي لا تحتمل ان اخيض عشرة ايام في  
رمضان وعشرة ايام في العشرين التي قطعتها ح (قوله ان علمت بدايته ليلا) لانه ان بدا ليلا ختم  
ليلا وبين ايتين عشرة فلم يفسد من صومها سوى عشرة ايام في رمضان وعشرة في القضاء ح  
(قوله الا) اي وان علمت بدايته نهارا وذلك لانه ان بدا نهارا ختم نهارا حادي عشر الاول فيفسد  
احد عشر يوما من صومها في رمضان ومثلها في القضاء ح ومثله ما ذالم تعلم شيئا في الحزائن  
ثم اعلم ان هذا ان علمت انها تحيض في كل شهر مرة والا فاقم لتعلم ان ابتداء حيضها بالليل او  
بالنهار او علمت انه بالنهار وكان رمضان كاملا قضت اثنين وثلاثين ٣ ان قضت موصولا برمضان  
اي في ثاني شوال وان مفصلا ثمانية وثلاثين وان كان رمضان ناقصا تقضى في الوصل اثنين  
وثلاثين وفي الفصل سبعة وثلاثين وان علمت ان ابتداءه بالليل والشهر كامل تقضى في الوصل  
والفصل خمسة وعشرين وان كان ناقصا ففي الوصل عشرين وفي الفصل اربعة وعشرين  
وتمام المسائل في البركوية وتوجيهها في شرخا عليها وكذا في البحر لكن فيه تحريف وسقط فليتب  
له (قوله اصدر) بالتحريك هو طواف الوداع وهو واجب على غير المكي وسكت عن طواف  
التحفة لانه سنة فتركه (قوله لا بعده) لانها ان كانت طاهرة فقط سقط والا فلا يجب على  
الحائض بحر (قوله لا بعد الحلاق) وقيل لا يقدر لعدها طهر ولا تقضى عدتها لدا (قوله على  
الفتية) اي على القول السابق المفتي به من انه يقدر طهرها للعدة شهرين فتقضى بسبعة  
اشهر لاحتياجهما الى ثلاثة اطهار ستة اشهر ولا ثلث حيضات بشهر وكتب الشارح في هامش  
الحزائن مانصه قوله وعدها التمهيد في كذا في النهاية والنهاية والكفاية وفقح القدير واختاره في  
البحر ح حزم به في النهر اه اكر في السراج عن الصبي في انما تقضى عدتها بسبعة اشهر وعشرة  
ايام لانه ربما يكون طهرها في اول الحيض فلا يحاسب بتلك الحيضة فيحتاج الى ثلاثة  
اطهار وهي ستة اشهر وعشرة ايام الاساعة وهي الساعة التي مضت من الحيض الذي وقع  
فيه الحلاق (قوله ككدره وتربية) اعلم ان الوان الدماء ستة هذان والسواد والحمرة والصفرة  
والخضرة ثم الكدرة ما هو كالماء الكدر والتربية نوع من الكدرة على لون التراب بتشديد  
الياء وتخفيفها بغير همزة نسبة الى التراب بمعنى التراب والصفرة كصفرة القز والتين والسن  
على الاختلاف ثم المعتة حالة الرؤية لاحالة التمهيد كما لو رأت بياضا فصفير باليس او رأت  
حمرة او صفرة فبقت باليس والكر ابو يوسف كدرة في اول الحيض دون آخره ومنهم  
من اكر الخضرة والصحيح انها حيض من ذوات الاقراء دون الآيسة وبعضهم قال فيما  
عند السواد الخبرة له حد محصور على الكدرة فهو حيض ان كانت مدة وضعه قريبة  
ولا فلا في المعراج عن فيخر الائمة لو افقي مفت شي من هذه الاقوال في مواضع الضرورة  
صا لا يسير كان حسنا وخصه الضرورة لان هذه لا وان كلها حيض في ايامه موطا

ثم تقضى عشرين يوما ان  
علمت بدايته ليلا ولا  
فثنين وعشرين وتصف  
لركن ثم عيده بعد عشرة  
واصدرا ولا تعيده وتعد  
الحلاق سبعة اشهر على  
المفتي به (ومাত্রاد) من  
لون ككدره وتربية

سبعة ايه قضت اثنين وثلاثين  
اي جواز حيضها  
في اوله نهارا فيفسد احد  
عشر وفي آخره فتفسد  
خمس ويوم العيد سادس  
حيضها فلا تصومه ثم  
لا يجزئها خمسة بعده ثم  
تجزئ اربعة عشر ثم تجزئ  
في يومين واجملة اثنان  
والاثون واما لو فصلت  
فلا تجزئها صومه في احد  
عشر من رمضان ثم تجزئ  
في اربعة عشر ثم لا تجزئ  
في احد عشر ثم لا تجزئ  
في يومين واجملة ثمانية  
والاثون وعلى هذا  
التحريك اه (منه)

• باب

لو ان مفت شي من هذه  
الاقوال في ما وضع  
الضرورة طلب ما يسير  
كان حسنا



مالك كان النساء يبعثن الى عائشه بالدرجة فيها الكرسف فيه الصفرة من دم الحيض لتظريه  
 فتقول لا اجلسن حتى ترين القصة البيضاء تريد بذلك الطهر من الحيض اه بالدرجة يضم الدم  
 وفتح الحمة خرقه ونحوها تدخلها المرأة في فرجها لتعرف ازال الدم ام لا والقصة بفتح الحاء  
 وتشديد الصاد المهملة الجصة والمعنى ان تحرج الدرجة كأنها قصة لانها لطها صفرة ولا تروى  
 وهو مجاز عن الانقضاء وفي شرح الترقية وضع الكرسف مستحب للبكر في الحيض والشيخ في  
 كل حال وموضعه موضع الكارة وكاره في الفرج الداخل اه وفي غيره انه سنة لئيب في  
 الحيض مستحب في الطهر ولو صلتا بدونها جاز اه ما خصا من البحر وغيره الكرسف يضم  
 الكف والسين المهملة بينهما اه ساكنة الفتح وفي صراح المتقهاء ما يوضع على فم الفرج  
**(قوله في مدته)** احته الزعم انه تروى الصغيرة وكذا الآية في كل ما تراه مخالفا له سوى الدم  
 الخاص على ما سيأتي **(قوله العدة)** احتراز عما زاد على العدة وجاوز العشرة فإنه ليس  
 بحيض **(قوله لو امرئ في شهر الحج)** مرادهم التحيز هنا التقاء بالمداي عدم الدم ثم علم ان الطهر  
 المتخلل بين الدمين اذا كان خمسة عشر يوما فكثر يكون فاصلا بين الدمين في الحيض اتفاقا فما باع  
 من كل من الدمين نصا يجعل حيضا وان كان اقل من ثلاثة ايام لا يكون فصلا وان كان اكثر  
 من الدمين اتفاقا واختافا فيما بين ذلك على ستة قوال كلها رويت عن الامم اشهرها ثلاثة  
 \* الاولى قول ابي يوسف ان الطهر المتخلل بين الدمين لا يفضل بل يكون كالدماء ثم الى بشرط  
 احاطة الدم لطرفي الطهر المتخلل فيجوز بداية الحيض بالطهر وختمه به ايضا فلو ات مبتدأة  
 يومادما واربعة عشر طهرا ويومادما فالعشرة الاولى حيض ولو رأت المعتادة قبل ناداتها يوم  
 دما وعشرة طهرا ويومادما فالعشرة التي تترقبها الدم حيض ان كانت عدتها لا تدت الى اية  
 عاداتها \* الثانية ان الشرط احاطة الدم لطرفي مدة الحيض فلا يجوز بداية الحيض بالطهر ولا  
 ختمه به فلو رأت مبتدأة يوما دما وثمانية طهرا ويومادما فالعشرة حيض ولو رأت معتادة قبل  
 عاداتها يومادما وتسعة طهرا ويومادما لا يكون شيء منه حيض. وكذا نفاس على هذا الاعتبار  
 \* الثالثة قول محمد ان الشرط ان يكون الطهر مثل الدمين او اقل في مدة الحيض فلو كان  
 اكثر فصل لكن منظر ان كان في كل من الجانبين ما يمكن ان يجعل مختلفا بشرط حيض ولو  
 في احدهما فهو الحيض والاخر استحاضة والا فكل استحاضة ولا يجوز بدء حيض الطهر  
 ولا ختمه به فلو رأت مبتدأة يومادما ويومين طهرا ويومادما فالربعة من الدمين المتخلل  
 دون الدمين لا يفضل اتفاقا كما مر ولو رأت يومادما والا فطهرا ويومين دما فثلاثة حيض  
 للاستاء ولو رأت ثلاثة دما وخمسة طهرا ويومادما فالثلاثة حيض فالثلاثة طهرا فصار فصلا  
 والمتقدم يمكن جعله حيض هذا خاصة ما في مروج الهداية وغيره وقد صحح قول محمد في  
 المبسوط والمحيط ونسبه القوي وفي الهداية الاخذ بقول ابي يوسف اليسر اه وكثير من  
 المتأخرين اتوا به لانه اسهل على المفتي والمستفتى سراج وهو الاولى فتح وهو قول ابي حنيفة  
 الآخر نهاية واما الرواية الثانية ففي البحر قد اختاره الحنفية لكونه صحيحا في الشروع  
 \* (قمة) الطهر المتخلل بين الدمين في النفس لا يفضل عند ابي حنيفة سواء كان خمسة عشر  
 او اقل او اكثر ويجعل احاطة الدمين بطرفيه كالماء متوالى وغاية غتوى وعندها خمسة

(في مدته) المعتادة (سوى  
 يرض خاص) قيل هو  
 حتى يشبه الحيض الا بغير  
 (ولو) المرئي (طهرا  
 متخللا) بين الدمين

عشر تفصل ميوزت عدالولادة يوما دما وثمانية وثلاثين طهرا ونوما دما فعده الاربعون نفس وعندهم دما الاول ولو رأت من بغت بالحبل عدالولادة خمسة دما ثم خمسة عشر طهرا ثم خمسة دما ثم خمسة عشر طهر ثم ست دما فعده نفاسها خمسة وعشرون وعندها نفاسها خمسة لاوى وحيتض خمسة الثانية وتامة في التارخاية (قوله فيها) اى في مدة الحيض (قوله حيض) خبر المبتدأ وهو قوله وما تراه (قوله وعليه المتون) اى على ان الشرط في حمل الطهر المتحمل بين ادمين حيضا كون الدمين المحيطين به في مدة الحيض لا في مدة الطهر (قوله في حيض) اشر الى ان اختيار الحجاب المتون له ترجيح اقول لكنه تصحيح التزامى وقد صرح العلامة قسمة ان التصحيح الصريح مقدم على الالتزامى (قوله ثم ذكر احكامه) اى بعضها والاقتداوصايا في البحر الى اثنين وعشرين منها انه يمنع حجة الطهارة الا التي يقصد بها التطهير كغسل الخيط ولا يجر منها لقولهم يستحب لها ان تتوضأ اوقت كل صلاة وتقعده على مصلاها بسبح وتعالى وتكبر تقدر ذاتها كي لا تنسى عادتها وفي رواية يكتب لها ثواب احسن صلاة كانت تقضى وانه يمنع الاعتكاف ويمنع تحته ويفسده اذا طأرا عليه ويمنع وجوب طواف الصدر ويحرم الحاقق وتباعد به العيبة ويتعلق به القضاء العدة والاستبراء ويوجب الغسل بشرط الانقطاع ولا يقطع المتابع في صوم كفارة القتل والنظر بخلاف كفارة اليمين ونحوها وكل احكامه تتعلق بالنفس الا خمسة او سبعة على مناسبات (قوله يمنع) اى الحيض ركبة النفاس خرائن (قوله صلاة) اى يمنع تحاتها ويحرمها وهل يمنع وجوبها لعدم فائده وهي الاداء او القضاء ام لا نسقط ما خرج خلافه عنه على الاول وبسقطنا الكلام على ذلك فيما علقناه على البحر (قوله مطلق) اى كالاوبعض لان مع الشيء منع لابعاضه نهر (قوله ولو سجدة شكر) اى اولاد فيمنع صحتها ويحرمها بحر (قوله وصوما) اى يحرمه ويمنع صحتها لا وجوبه فلذا قضيه (قوله دحما) اى يحرمه وكذا ما في حكمه كياتى (قوله ونقضه) اى الصوم على التراخي في الاداء خرائن وعزاه في هامشها الى من لا مسكين وغيره (قوله ما خرج) عبارة قوله دونها اى لان في قضاء الصلاة حرجا بتكررها في كل يوم وتكرر الحيض في كل شهر بخلاف الصوم فانه يجب في السنة شهرا واحدا وعليه انعقاد الاجماع لحديث عائشة في الكتب الستة وتامة في البحر وفيه وهل يكره لها قضاء الصلاة لم اره صريحا وينبغى ان يكون خلاف الاول قل في النهر يدل عليه قولهم لو غسل رأسه بدل المسح كرهه تأمل وهل يكره لها التشبه بالصوم ام لا مال بعض المحققين الى الاول لان الصوم لها حرام فالتشبه به مثله واعترض بأنه يستحب لها الوضوء والتمتع في مصلاها وهو تشبه بالصلاة اه تأمل (قوله ولو شرعت نطوعا فيهما) اى في الصلاة والصوم اما الغرض في الصوم تقضيه دون الصلاة وان مضى من اوقت ما يمكنها اذاؤها فيه لان العبرة عندنا بالآخر الوقت كافي المنع (قوله محاضرت) اى في اثباتها (قوله قضيتها) لمرومها بالشروع (قوله خلاف لما روى صدر الشريعة) اى من انه يجب قضاء نفل الصلاة لان نفل الصوم ط (قوله بحر) ذكره في البحر قيل قول المتن والصهر المتحمل بين الدمين في المدة حيض ونفاس ونقل التسوية بينهما عن الفتح والتهامة والاسيحاى ثم قال فبين ان ما في شرح الوقفة من الفرق بينهما غير صحيح اه (قوله

(فيه حيض) لان العبرة  
لا بهو آخره وعليه المتون  
فيحذف ثم ذكر احكامه  
بقوله (منع صلاة) مطلقا  
ولو سجدة شكر (وصوما)  
وجاء (وتقضيه) لزوما  
(دونها) ما خرج ولو شرعت  
نطوعا فيهما فيحاضرت  
قضيتها خلاف لما روى  
صدر الشريعة بحر وفي  
الفيض لو نامت طاهرة  
وقمت حائصة حكم بحيضها  
مدقم

وبعكسه) أى عكس التصوير المذكور بأن نامت حائضا وقامت طاهرة أى وضعت الكبريت ونامت فلما أصبحت رأت عليه الظهور لعكس الحكم لأنه يثبت بقوله مذمت أى حكم تحصيلها من حين نامت ففيه (قوله احتياط) أى فى الصورتين فتقتضى العمد، فيها أن تكون صابا كفى البحر حتى لو نامت قبل القضاء أوقت ثم انتهت بعد خروجه حائضا يجب عليها قضاء تلك الصلاة لأنها جعلناها طاهرة فى آخر الوقت حيث لم نكنكم يحضنها إلا بعد خروجه ولو نامت حائضا وانتهت طاهرة بعد الوقت يجب عليها قضاء تلك الصلاة التى نامت عنها لأنها جعلناها طاهرة من حين نامت وحيث حكمنا بطهارتها فى آخر الوقت وجب القضاء ولأن الله حادث والاصل فيه أن يضاف الى اقرب اوقاته فيجعل حائضا مذمت والاقطاع عنده وهو الاصل فلا يحكم بخلافه الا بدليل ولم يعد دروور الله فى نومها فجمعت طاهرة مذمات فقد ظهر ان الاحتياط فى الوجهين لا فى العكس فقد ظهر حتى ففيه نعم فى قول الشارح وبعكسه مذمات ايها والمراد أنه يحكم بأنها كانت حائضا حين نومها وظهرت قبل خروج الوقت ولو قل حكم بطهرها مذمات وكذا فى عكسه لكان اوضح (قوله ويمنع حل) قدر نقطة حل هنا وفيما بعده لأن مقبله المنع فيه من الحل والصحة فهذا الحق المنع فيه (قوله دخول مسجد) أى ولو مسجد مدرسة اودار لا يمنع اهائهما الناس من الصلاة فيه وكانوا غائلا يكون له جماعة منهم والا فلا ثبت له احكامه المسجد كما قدمناه فى بحث الفصل عن الحلية والنية وخروج مصلى العيد والجنازة وان كان لهما حكم المسجد فى صحة الاقداء مع عدم العمل الصفوف وافد منع الدخول ولو للمرور وقدم فى العمل تقييده بعدم الضرورة بأن كان نابه الى المسجد ولا يمكنه تحويله ولا السكنى فى غيره وذكرنا هذا ان الظاهر حينئذ انه يجب التيمم للمرور اخذا بما فى العناية عن المبسوط مسافر مر بمسجد فيه عين ماء وهو جنب ولا يجزئ غيره فانه يتيمم لدخول المسجد عندنا اه وكذا لو مكث فى المسجد خوقا من الخروج بخلاف ما لو احتمل فيه وامكنه الخروج مسرعا فانه يندب له التيمم لظهور الفرق بين الدخول والخروج (قوله وحل الطواف) لأن الظاهرة له واجبة فيكره تحريما وان صح كفى البحر وغيره (قوله ولو بعد دخولها المسجد) أى ولو عرض الخيض بعد دخولها المسجد فعدم الحل ذاتى له لا لغة دخول المسجد ط حتى لو لم يكن فى المسجد لا يحل نهر (قوله وقربان ماتحت ازار) من اضافة المصدر الى المنعوله والتقدير ويمنع الخيض قربان زوجها ماتحت ازارها كفى البحر (قوله يعنى مابين سره وركبة) فيجوز الاستمتاع بالسرة وما فوقها والركبة وما تحتها ولو بلا حائل وكذا بما بينهما بحائل بغير الوطء ولو تلطخ دما ولا يكره طبعها والاستعمال مامسته من عجين اوماء او نحوها الا اذا توضأت بقصد القرية كما هو المستحب فانه يصير مستعملا وفى الوالو الحية ولا ينبغي ان يعزل عن فراشها لأن ذلك يشبه فعل اليهود ببحر وفى السراج يكره ان يعزلها فى موضع لا يخالطها فيه هذا واعلم ان المصرح به عندنا فى كتاب الحظر والاباحة ان الركبة من العورة ومقتضاه كما قد اوردته حرمة الاستمتاع بالركبة لاستدلالهم به بقوله عليه الصلاة والسلام مادون الازار ومحله العورة التى يدخل فيها الركبة تأمل (قوله مطلقا) أى شهوة ولا (قوله وهل يحل النظر) أى بشهوة وهذا كالاستثناء من عموم حل ماعد القربان واصل التردد

وبعكسه مذمات احتياط  
(و) يمنع حل (دخول  
مسجد) حل (طواف)  
ولو بعد دخولها المسجد  
وشروعها فيه (وقربان  
ماتحت ازار) يعنى مابين  
سره وركبة ولو بلا شهوة  
وحل ماعد مطلقا وهل  
يحل نظر

قوله الا اذا توضأت الخ  
ي قصد القرية المستحبة  
من الجبوس قدر اداء فرض  
الصلاة الخ خزان وقد مناه  
قبل نحو ورقة اه (منه)



المحبوب ولكنه بعيد وهو كما قل اه انزل قد يقال يمكن تصوير الحمل بدون مس وتبعية حكمه مربوطا بخيط مثلا لكن الظاهر جواز ذلك (قوله فيه آية) قيد بالآية لانه لو كتب مادون الآية لم يكره مسه كافي القهستاني - (قوله لا بأس) يشير الى ان وضوء الجنب اهذه الاشياء مستحب كوضوء المحدث وقد تقدم - اي لان ما لا بأس فيه يستحب خلافه لكن استثنى من ذلك ط الاكل والشرب بعد المضمضة والغسل بدليل قول الشارع واماميهما فيكره (قوله بقراءة ادعية ط) مثل دعاء القنوت وهو ظاهر المذهب كقدمناه (قوله فيكره جنب) لانه يصير شاربالماء المستعمل اي وهو مكروه تنزيها ويده لا تخلو عن النجاسة فيذنب غسلها ثم يأكل بدائع وظاهر التاميل ان استحباب المضمضة لاجل الشرب وغسل اليد لاجل الاكل فلا يكره الشرب بلا غسل ولا الاكل بلا مضمضة وعليه ففي كلام المتن لف ونشر مشوش لكن قل في الخلاصة اذا اراد الجنب ان يأكل فالمستحب له ان يغسل يديه ويتمضمض اه تأمل وذكري الحلية عن ابى داود وغيره انه عليه الصلاة والسلام اذا اراد ان يأكل وهو جنب غسل كفيه وفي رواية مسلم يتوضأ وضوءه للصلاة (قوله لا حائض) في الحائض قيل انها كالجنب وقيل لا يستحب لان الغسل لا يزيل نجاسة الحيض عن الثم واليد بخلاف الجنابة اه اقول ينبغي ان يستحب ان يغسل اليد لاجل الاكل بخلاف لانه يستحب للطاهر فمضى اولى ولذا قل في الخلاصة اذا ارادت ان تأكل تغسل يديها وفي المضمضة خلاف (قوله ما تخاطب بغسل) اي لا يكره لها مدة عدم خطاياها التكليف بالغسل وذا انما يكون بعد الطهارة من الحيض (قوله الكراهة) اي التحريمية ط (قوله رهوا حوط) وقدمنا عن الحائض انه ظاهر الرواية وعزاه في الخلاصة الى عامة المشايخ قال في البحر فكان اولى وقدمنا عن الفتح ان التقيد بالكم اتفقي فانه لا يجوز مسه بغير الكم ايضا من بعض ثياب البدن (قوله اذا انقطع حيضها لا كثره) مثله النفاس وحل الوطء بعد الاكثر ليس بموقوف على انقطاع الدم صرح به في العناية والنهاية وغيرها وانما ذكره ليعنى عليه ما بعده قل ط ويؤخذ منه جواز الوطء حال نزول دم الاستحاضة اه وقدمنا عن البحر انه يجوز الاستمتاع بما بين السرة والركبة بحائل بغير الوطء ولو تاطخ دما اه وهذا في الحائض فيدل على جواز وطء المستحاضة وان تلتطخ دما وسأتي ما يؤيده فافهم (قوله وجوبا) منصوب بعامل محذوف اي بلا غسل يجب وجوبا ومثله قوله بل ندبا (قوله لا ندبا) لان قراءة حتى يطهرن بالتشديد تقتضي حرمة الوطء الى غاية الاغتسال فحملناها على ما اذا كان ايامها اقل من عشرة دفعا للعارض بين القراءتين فظاهره يورث شبهة فلهذا الاستحباب نوح عن الكافي (قوله لدون اقله) اي اقل الحيض وهو ثلاثة ايام (قوله في آخر الوقت) اي وجوبا بر كوى والمراد آخر الوقت المستحب دون المكروه كما هو ظاهر سياق كلام الدرر وصدر الشريعة قال ط واهمل الشارع حكم الجماع ويظهر عدم حله بدليل مسألة الانقطاع على الاقل وهو دون العادة قلت قد يفرق بين تحقق الحيض وعدمه وانظر ما ذكره قبيل قوله والنفاس لائم التوأمين (قوله وان لا قبله) الملامع معني عبط (قوله لم يحل) اي الوطء وان اغتسلت لان العود في العادة غالب بحر (قوله وغتسل وتصلي) اي في آخر الوقت المستحب وتأخيرها اليه واجب هنا مافي صورة الانقطاع لتمام العادة فنه

فيه آية (ولا بأس) لحائض وجب (بقراءة ادعية) ومسها وحملها وذكر الله تعالى وتسييح (وزيارة قبور ودخول مصلى عيد) (واكل وشرب بعد مضمضة وغسل يد) واماميهما فيكره جنب لا حائض منه تخاطب بغسل ذكره الحلي (لا يكره) تحريما (مس قرآن بكم) عند اجتماع تيسيرا وصح في الهداية الكراهة وهو احوط (ويحس وطؤه اذا انقطع حيضها لا كره) بلا غسل وجوبا بل ندبا (وان) انقطع لدون اقله تتوضأ ونهني في آخر الوقت (وان لا قبله) فن لدون عدتها لم يحل وتغتسل وتصلى وتقوم

مستحب كفى جهده وفتح غيرهم (قوله احتياط) بناءً على الأعمال الثلاثة (قوله) وإن أعادتها وكذا لو كان مبتدئاً در (قوله حل في الحال) لأنه لا تغسل عليها لعدم الخطأ فإن سلمت بعد الانقطاع لا تغير الأحكام وتتمه في البحر (قوله) حتى تغسل قد علمت أنه يستحب لها تأخيرها إلى آخر الوقت المستحب دون المكروه قال في المبسوط نص عليه محمد في الأصل قل إذا انقطع في وقت العشاء تؤخر إلى وقت يمكنها أن تغسل فيه وتصل قبل انتصاف الليل وما بعد نصف الليل مكروه بحر (قوله بشرطه) هو فقد الماء والصلاة به على الصحيح كما يعلم من النهر وغيره وبهذا ظهر أن المراد التيمم الكامل المباح للصلاة مع الصلاة أيضاً وأصل وجه شرطه الصلاة به هو أن من شروط التيمم عدم الحيض فإذا صارت به وحكم الشرع بصحة صلاتها يكون حكماً بصحة تيممها وبأنها تخرج به من الحيض كما يحكم بخروجها من الحيض وبقائها بمنزلة الجنب فيما إذا انقطع تمام العشرة أو صارت الصلاة ديناً في ذمتها لحكم الشرع عليها بحكم من أحكام الصلوات ولهذا يحل لزوجها أن يقربها وأن تغسل كأيأتي تقريره وقد ظهر بما قررناه صحة مذكوره في الظهيرية من أنه يجوز للحائض التيمم لصلاة الجنازة والعيد إذا طهرت من الحيض إذا كان أيام حيضها عشرة وإن كان أقل فلا اه فشرط لجواز تيممها صلاة الجنازة أو العيد انقطاع الحيض لتمام العشرة لأن المراد بهذا التيمم هو التيمم ناقص الذي يكون عند وجود الماء خوفاً فوت صلاة تقوت لا إلى بدل وإنما كان ناقصاً لأنه لا يصلح به الفرض بل يطل بعد الفراغ من تلك الصلاة حتى لو حضرت جنازة أخرى لا يصح الصلاة عليها بهذا التيمم على ما مر تقريره في محله وإذا كان هذا التيمم ناقصاً فلا تخرج به الحائض من الحيض لما علمت من اعتبار التيمم بشرطه مع الصلاة معه وأما إذا انقطع حيضها لتمام العشرة فيجوز تيممها لصلاة الجنازة أو العيد لأنها خرجت من الحيض بالانقطاع المذكور فلو انقطع لأقل من العشرة لا يجوز لها أن تيمم للجنازة أو العيد مع وجود الماء ولا تصح الصلاة به لأنه ناقص لا تخرج به من الحيض ومن شروط صحة التيمم عدم المثاني والحيض مناف لصحته أما إذا انقطع لتمام العشرة فقد خرجت من الحيض وصارت كالجنب فيصح تيممها المذكور كما يصح من الجنب فكلام الظهيرية صحيح لا غبار عليه كما أوضحناه هنا في باب التيمم لكن ينبغي تقييد قوله والأفلا بما إذا انقطع لدون العشرة ولم تصر الصلاة ديناً في ذمتها إذ لو انقطع لدون العشرة ولم تصر عادتاً ومضى عليها وقت صلاة خرجت من الحيض وجاز لزوجه قربانها فينبغي صحة تيممها للجنازة تأمل (قوله يسع الغسل) أي مع مقدمته كالاستقاء وخاع الثوب والتستر عن الاعين وفي شرح البرزوي ولم يذكر أن المراد به الغسل المسنون أو الفرض والظاهر الفرض لأنه يثبت به رجحان جانب الطهارة اه كذا في شرح التحرير لابن أمير حاج (قوله والتحريم) وهي الله عند أبي حنيفة والله أكبر عند أبي يوسف والفتوى على الأول كفي انضمامات قهستاني (قوله) يعني من آخر وقت الصلاة إلى (أعلم أنه إذا انقطع دم الحائض لأقل من عشرة وكان لتمام عادتها فإنه لا يحل وطؤها إلا بعد الاغتسال أو التيمم بشرطه كما مر لأنها صارت طاهرة حقيقة أو بعد انصير الصلاة ديناً في ذمتها وذلك بأن ينقطع ويمضي عليها أدنى وقت صلاة من آخره وهو قدر ما يسع الغسل

احتياط وإن أعادتها فإن كتابية حل في الحال والأ (لا) يحل (حتى تغسل) أو تيمم بشرطه (أو يمضي عليها زمن يسع الغسل) ولبس الثياب (والتحريم) يعني من آخر وقت الصلاة لتعليقهم بوجوبها في ذمتها حتى لو طهرت في وقت العيد لا بد أن يمضي وقت الظهور كفي السراج

واللبس والتحرمة سواء كان الانقطاع قبل الوقت او في اوله او قبل آخره بهذا القدر فاذا انقطع قبل الظهر مثلا او في اول وقته لا يحل وطؤها حتى يدخل وقت العصر لانها لما مضى عليها من آخر الوقت ذلك القدر صارت الصلاة دينا في ذمتها لان المعتبر في الوجوب آخر الوقت واذا صارت الصلاة دينا في ذمتها صارت طاهرة حكما لانها لا تجب في الذمة الا بعد الحكم عليها بالطهارة وكذا لو انقطع في آخره وكان بين الانقطاع وبين وقت العصر ذلك القدر فله وطؤها بعد دخول وقت العصر لما قلنا اما اذا كان بينهما دون ذلك فلا يحل الا بعد الغروب لصيرورة صلاة العصر دينا في ذمتها دون صلاة الظهر لانها لم تدرك من وقتها ما يمكنها الشروع فيه فاذا علمت ذلك ظهر لك ان عبارة المصنف موهمة وليست على إطلاقها لانها توهم انه يحل بمضى ذلك القدر سواء كان في وقت صلاة اى في وقت مهمل وهو ما بعد الطلوع الى الزوال وسواء كان في اول الوقت او في آخره مع انه لا تعتبر للوقت المهمل ولا الاول وقت الصلاة كما صرح به ابن الكمال ودل عليه التعليل بوجوبها دينا في ذمتها فانها لا تجب كذلك الا بخروج وقتها خلافا لما غلط فيه بعضهم كما نبه عليه في الفتح والبحر فلذا قال الشارح يعنى من آخر وقت الصلاة للاحتراز عنهما واتى بالغاية التى يؤتى بها في موضع الحفاء لما ذكرنا من الابهام ولو عبر المصنف كما عبر البركوى بقوله اوتصير صلاة دينا في ذمتها لكان اخصر واظهر ولكنه قصد التنبيه على ما به تصير الصلاة دينا في ذمتها وهو مضى هذا الزمان من آخر الوقت ثم هذا كله اذا لم يتم أكثر المدة قبل الغسل كما في البركوية فلو تم لها عشرة ايام قبل خروج الوقت والغسل لا يحتاج الى مضى هذا الزمان (تنبيه) انما حل وطؤها بعد الحكم عليها بالطهارة بصيرورة الصلاة دينا في ذمتها لانها صارت كالجنب وخرجت من الحيض حكما وبه يعلم انه لا يجوز لها قراءة القرآن كما نقله ط عن البرجندى بخلاف ما اذا اغتسلت وحيث صارت كالجنب فبذنب ان يجوز لها التيمم أصلا جناية او عيذا خافت فوتها كما يجوز ذلك للجنب كما قررناه آنفا **(قوله الاصح لا)** اى فلو انقطع قبل الصبح في رمضان بقدر ما يسع الغسل فقط لزمها صوم ذلك اليوم ولا يلزمها قضاء العشاء ما لم تدرك قدر تحرمة الصلاة ايضا وهذا ما صححه في المجتبى ونقل بعده في البحر عن التوشيح والسراج انه لا يجزئها صوم ذلك اليوم اذا لم يبق من الوقت قدر الاغتسال والتحرمة لانه لا يحكم بطهارتها الا بهذا وان بقي قدرها يجزئها لان العشاء صارت دينا عليها وانه من حكم الطاهرات حكم بطهارتها ضرورة اه ونحوه في الزيلعي وقال في البحر وهذا هو الحق فيما يظهر اه قل في النهار وفيه نظر ولم يبين وجهه \* اقول ولعله ان الصوم يمكن انشاؤه في النهار فلا يتوقف وجوبه على ادراكها اكثر مما يزيد على قدر الغسل بخلاف الصلاة لكن فيه انه لو اجزاها الصوم بمجرد ادراك قدر الغسل لزم ان يحكم بطهارتها من الحيض لان الصوم لا يجزئ من الحائض ولزم ان يحل وطؤها لو كانا مسافرين في رمضان مع انه خلاف ما طبقوا عليه من انه لا يحل ما لم تجب الصلاة دينا في ذمتها ولا تجب الا بدراك الغسل والتحرمة فالذى يظهر ما قال في البحر انه الحق ثم لا يخفى ان لبس الثياب مثل التحرمة اذا لم تجب الصلاة بدونها كما مر لكن هذا على القول باشتراط التحرمة لاعلى ما صححه الشارح تبعا للمجتبى فافهم **(قوله وهى)** اى التحرمة اى زمانها من الطهر اى من زمنه **(قوله مطلقا)** اى سواء كان الانقطاع لاكثر الحيض او لدون ذلك ح **(قوله وكذا الغسل)** اى الغسل مثل التحرمة في انه من الطهر

وهل تعتبر التحرمة في  
الصوم الاصح لا وهى من  
الطهر مطلقا وكذا الغسل  
لولا كثرة والا فمن الحيض





او على القاب يكفر اذا كان حراما لعينه وثبت حرمة بدليل قضى ما اذا كان حراما بدليل  
بدليل قطعي او حراما لعينه باخبار الآحاد لا كغير اذا اعتمد حلالا له فله في شرح  
العتائد النسبية (قوله سمع) اي وطء الحائض (قوله لا جاهلا الخ) هو على سبيل التيسير  
المشوش والظاهر ان الجاهل انما ينبغي كونه كبيرة لاسل الحرمة اذا لم يذكر الجاهل بالاحكام  
في دار الاسلام فذهب (قوله وينب الخ) ما رواه احمد وابو داود والترمذي والنسائي عن  
ابن عباس مرفوعا في الذي يأتي امرأته وهي حائض قل يتصدق بدينار ونصف دينار ثم قبل  
ان كان الوطء في اول الحيض فدينار او آخره فنصفه وقيل بدينار لو ابدى اسود ونصفه لو  
اصفر قل في البحر ويدل له ما رواه ابو داود والحاكم ومصححه اذا واقع الرجل اهله وهي حائض  
ان كان دما حرا فليصدق بدينار وان كان اصفر فليصدق بنصف دينار (قوله قل في  
الصبياء الخ) اي الصبياء المعنوي شرح مقدمة الغزواني واصل البحث لا جادى في السراج  
وتؤيده ظاهرا الاحاديث وظاهرها ايضا انه لا فرق بين كونه جاهلا بنصفه او لا (قوله  
ثبت الحرمة باخبارها وان كذبها فتح وبركوى وحرر في البحر ان هذا اذا كانت غفيرة او  
غاب على الخطن صدقها اما لو فاسقة ولم يغاب صدقها بأن كانت في غير او ان حيضها لا يقل  
قولها اتفاق (قوله وقتا كاهلا) ظرف لقوله دائما والاولى عدم ذكر هذا التقيد اي قيد الدوام  
لانه في حكمه في الدوام وعدمه ط (قوله لا يمنع صوم الخ) اي ولا قراءة ومن مصحف ودخول  
مسجد وكذا لا تمنع عن الطواف اذا امت من اللوث قهستاني عن الخزانة ط (قوله جمعا)  
ظاهره جوازها في حال سيلانه وان لزم منه تلويث وكذا هو ظاهر غيره من المتون والشروح  
وكذا قولهم يجوز مباشرة الحائض فوق الأزار وان لزم منه التلويح بالدم وتماه في ط واما  
ما في شرح المنية في الانجاس من ان التلوث بالنجاسة مكروه فالظاهر حمله على ما اذا كان بلا  
عذر والوطء عذر الا ترى انه يحل على القول بأن رطوبة الفرج نجاسة مع ان فيه تلوثا  
بالنجاسة فتخصيص الحل بوقت عدم السيلان يحتاج الى نقل صريح ولم يوجد بل قدمنا عن  
شروح الهداية التصريح بأن حل الوطء بعدا كثر الحيض غير متوقف على الانقطاع ففهم  
٩ (تبيه) افني بعض الشافعية بحرمة جاع من نجس ذكره قبل غسله الا اذا كان به سلس  
فيحل كوطء المستحاضة مع الجريان وبإظهاره عندنا كذلك لما فيه من التضمن بالنجاسة بلا  
ضرورة لا مكان غسله بخلاف وطء المستحاضة ووطء السلس تأمل وبقى ما لو كان مستنجبا  
بغير الماء ففي فتاوى ابن حجر ان الصواب التفصيل وهو انه ان كان لعدم الماء جاز له الوطء  
للحاجة والافاتال وروى احمد بسند ضعيف ان رجلا قال يا رسول الله الرجل يغيب لا يقدر  
على الماء اجماع اهله قل نعم اه ما خصا (قوله لحديث توضع) فانه ثبت به حكم الصلاة  
عبارة وحكم الصوم والجماع دلالة اه منح ودرر ٣ وابدال الدلالة بالاشارة لا يخفى ما فيه على  
من له معرفة بالاصول فافهم ثم الحديث مذكور في الهداية وظاهرا الفتح انه لا يجده بهذا اللفظ  
وذكر عن سنن ابن ماجه انه صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة بنت ابى حيش احتسب الصلاة  
ايام حيضك ثم اغتسلي وتوضئي اكل صلاة وان قطر الدم على الحصى ثم نكحك على سنده ثم قل  
وهو في البخاري بدون وان قطر الدم على الحصى (قوله والناس) بالكسرة هوس (قوله

انها تشترط لها الطهارة فيوقف بذلك على حكم الصوم والجماع بالاولى لعدم اشتراط الطهارة

سنة في سنة بصدقة  
لدينا في سنة  
لركة دهل عن  
صادق قل في سنة  
البحر لا (قوله سمع)  
حاشا (كسرة دمه)  
ولو (لا يمنع صوم)  
ه صلا (قوله سمع)  
حديث توضع وحكى  
قصر الله على الحصى  
(والناس) لغة ولادة  
امراة وسر (ده)  
٩ مضام في حكمه ط  
المستحاضة ومن يذكره  
نحوه  
٣ قوله لا يمنع صوم الخ  
توضيح لطبي حبيب  
وعلى الصوم بجمع  
بالاشارة رفيدان الاستدلال  
بالاشارة كمن في  
الاصول هو العمل بمثل  
بأنه الخ كمنه غير مقصود  
والاسبق الى النص في قوله  
له اي وعلى المولود له رزق  
الآية سبق لاثبات النفقة  
وفي ذكر مولود له سره  
الى ان النسب لا ياء وام  
الثبت بدلالة النص فثبت  
بمعنى النص لغة كالتعني  
عن التفتت بوقفه عن  
حرمة اعتر بدون  
الاحتياط لانه في ذلك  
هو في سيق بهن صحة  
صلاة مع عدم  
من احدث لهم ه منه

المعتد به (يخرج) من رحم  
فوق ودمه من سرتها ان  
سأل لدمه من رحم فنفسا  
والافادات خرج وان ثبت  
له حكم الولد (عقب ولد)  
او اكبره ولو مقطعا  
عضوا وعضوا الا فقه فتوضأ  
ان قدرت او تيمم وتومي  
بصلاة ولا تأخر فاعذر  
الصحيح القادر وحكمه  
كالحيض في كل شيء الا في  
سبعة ذكرتها في الحزائن  
وشرحي لما لم تقي منها انه (لا  
حد لاقاله) الا اذا احتيج  
اليه لعدة كقوله اذا ولدت  
فانت طالق فقالت مضت  
عدتي فقدره الامام بخمسة  
وعشرين مع ثلاث حيض  
والثاني بأحد عشر والثالث  
بساعة (واكثره اربعون  
يوما)

٣ قوله الا في سبعة اقول  
نظم السبعة ابن عبد الرزاق  
في شرحه فقال \* حكم  
النفاس حكمه حيض قررناه \*  
في كل شيء غير سبع  
تذكر \* لا يقتضي اعتدادها  
به ولا \* سوغها ايضا به  
يعتبر \* وان فصل بين سنة  
التصدق و \* بدعة قلو  
ليس فيه جهرية وليس في  
اقه حد وفي \* اكبره قل  
اربعون حرروا \* وليس

ذابقطع تنبيه في الصوم

فقد مر) في ان خرج ولد من رحم (قوله لمعتد به) وعليه فيعبد في الدم فيقال دم حقيقة  
او حكمه في قهستان (قوله من سرتها) عبارة البحر من قبل سرتها بان كان يطنها جرح  
واسبق وخرج الولد منها اه (قوله نفسا) لانه وجد خروج الدم من الرحم عقب الولادة  
بحر (قوله والا) اي بان سأل لدمه من السرة (قوله وان ثبت له احكام المولد) اي فتقتضى به  
العدة وتصير الامه ام ولد ولو علق خلاقها بولادتها وقع لوجود الشرط بحر عن الظهيرية (قوله  
فتوضأ) (تقريع على قوله الا قلهط) (قوله وتومي بصلاة) اي ان تقدر على الركوع  
والسجود قل في البحر عن الظهيرية ولو لم تصل تكون عاصية لربها ثم كيف تصلي قالوا يؤتى  
بقدر فيجعل القدر تحتها او يحفر لها وتجلس هناك وتصلى كي لا يؤذى ولدها اه (قوله فاعذر  
الصحيح القادر) استهزاء النكاري اي لا عذر له في التردد او التأخير قل في منية المصل فانظر  
وتأمل هذه المسئلة هل تجد عذرا لتأخير الصلاة او بولاده لتاركها (قوله الا في سبعة) هي  
البلوغ والاستبراء والعدة وانه لا حد لاقاله وان اكثره اربعون وانه يقطع التتابع في صوم  
الكفارة وانه لا يحصل به الفصل بين طلاق السنة والبدعة اه ح فقوله البلوغ الخ لانه  
لا يتصور به لان البلوغ قد حصل بالحيض قبل ذلك وصورته في الاستبراء اذا اشترى جارية حاملا  
فقبضها ووضعت عنده ولدا وبقي ولد آخر في بطنها فالدم الذي بين الولدين نفاس ولا يحصل  
الاستبراء الا بوضع الولد الثاني وصورة العدة اذا قل لامرأته اذا ولدت فانت طالق فولدت ثم  
قات مضت عدتي فانها تحتاج الى ثلاث حيض ما خلا النفاس كإسأتي بيانه اه سراج (قوله  
بخمسة وعشرين) لانه لو قدر بأقل لادى الى نقض العادة عند عود الدم في الاربعين لان من  
اصل الامام ان الدم اذا كان في الاربعين فظهر المتخلل لا يفصل طال او قصر حتى لو رأت  
ساعة وما واربعين الاساعتين طهر اتم ساعة وما كان الاربعون كلها نفاسا وعليه الفتوى كذا في  
الحلاصة نهراي فلو قدر بأقل من خمسة وعشرين ثم كان بعده اقل الظهر خمسة عشر ثم عاد الدم  
كان نفاسا فيلزم نقض العادة بخلاف ما لو قدر بخمسة وعشرين لان ما عاد يكون حيضا لكونه  
بعده تمام الاربعين (قوله مع ثلاث حيض) فأدنى مدة تصدق فيها عنده خمسة وثمانون يوما  
خمسة وعشرون نفاس وخمسة عشر طهر ثم ثلاث حيض كل حيضة خمسة ايام وطهر ان بين  
الحيضتين ثلاثون يوما وهذا رواية محمد عنه وفي رواية الحسن عنه لا تصدق في اقل من مائة يوم  
تقديره كل حيضة عشرة ايام ومتممه في السراج (قوله والثاني بأحد عشر) اي وقدر ابو يوسف  
اقل النفاس بأحد عشر يوما ليكون اكثر من اكثر الحيض فأدنى مدة تصدق فيها عنده خمسة  
وستون يوما احد عشر نفاس وخمسة عشر طهر وثلاث حيض بتسعة ايام بينهما طهران  
بناتين يوما ح (قوله الثالث بساعة) اي قدره محمد بساعة فتصدق في اربعة وخمسين يوما  
وساعة خمسة عشر طهر ثم ثلاث حيض بتسعة ثم طهران ثلاثون قل في المنظومة النسبية  
ادنى زمان عنده تصدق به فيه التي بعد الولاد تطلق  
هي الثلاثون بخمس تقرير به ومائة فيما رواه الحسن  
واحد وستون عند الثاني به وحط احدي عشر الشيباني  
وه كذا في النفاس وما لامة وغير النفاس فسيأتي حكمهما في العدة ان شاء الله تعالى

في كدرة تعبر \* وهكذا استبرأوا هل يسأل \* تعلق به وذا مشتهر \* اه منه (قوله)

(قوله كذا رواه الترمذى وغيره) اى بالمعنى قال فى الفتح روى ابو داود والترمذى وغيرهما عن ام سلمة قالت كانت النفساء تقعد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعين يوما وانى البخارى على هذا الحديث وقال النووى حديث حسن وصححه الحاكم وروى الدارقطنى وابن ماجه عن انس انه صلى الله عليه وسلم وقت للنفساء اربعين يوما الا ان ترى الطهر قبل ذلك وروى هذا من عدة طرق لم يحل عن الطعن لكنه يرتفع بكثرتها الى الحسن اه ما خلا

(قوله ولان اكثره الح) يعنى بالاجماع كفى البحر حتى ان من جعل اكثر الحيض خمسة عشر يجعل اكثر النفاس ستين ح (قوله لو مبتدأة) يعنى انما يعتبر الزائد على الاكثر استحاضة فى حق المبتدأة التى لم تثبت لها عادة اما المعتادة فترد لعادتها اى ويكون ما زاد على العادة استحاضة لا ما زاد على الاكثر فقط (قوله فترد لعادتها) اطلقه فشملى ما اذا كان ختم عادتها بالدم او بالطهر وهذا عند ابى يوسف وعند محمد ان ختم بالدم فكذلك وان بالطهر فلا وبينا نه ماذكر فى الاصل اذا كان عادتها فى النفاس ثلاثين يوما فانقطع دمها على رأس عشرين يوما وطهرت عشرة ايام تمام عادتها فصلت وصامت ثم عاودها الدم فاستمر بها حتى جاوز الاربعين ذكر انها مستحاضة فيما زاد على الثلاثين ولا يحزى بها صومها فى العشرة التى صامت فيلزمها القضاء اما على مذهب محمد فنفساسها عشرون فلا تقضى ما صامت بعدها بجزء البداءع (قوله وكذا الحيض) يعنى ان زاد على عشرة فى المبتدأة فالزائد استحاضة وترد المعتادة لعادتها ط (قوله فان انقطع على اكثرهما) محترز قوله والزائد ط (قوله او قبله) اى قبل الاكثر وزاد على العادة قال فى البحر وقيد بكونه زاد على الاكثر لانه لو زاد على العادة ولم يزد على الاكثر فالكل حيض اتفاقا بشرط ان يكون بعده طهر صحيح (قوله ان وليه طهر تام) قال فى البحر وانما قيدنا به لانها لو كانت عادتها خمسة ايام مثلا من اول كل شهر فرأت ستة ايام فان السادس حيض ايضا فان طهرت بعد ذلك اربعة عشر يوما ثم رأت الدم فانها ترد الى عادتها وهى خمسة واليوم السادس استحاضة فتقضى ما تركت فيه الصلاة كذا فى السراج اه قال ح وصورته فى النفاس كانت عادتها فى كل نفاس ثلاثين ثم رأت مرة احدى وثلاثين ثم طهرها اربعة عشر ثم رأت الحيض فانها ترد الى عادتها وهى الثلاثون ويحسب اليوم الزائد من الخمسة عشر التى هى طهر (قوله وهى تثبت وتنتقل بمرة) اشار الى ان ماراته ثانيا بعد الطهر التام يصير عادة لها وهذا مثال الانتقال بمرة ومثال الثبوت مبتدأة رأت دما وطهرها صحيحين ثم استمر بها الدم فعادتها فى الدم والطهر مارات فترد اليها لكن قدمنا عن البركوى تقيده بما اذا كان طهرها اقل من ستة اشهر والا فترد الى ستة اشهر الاساعة وحيفها بحاله (قوله به يفتى) هذا قول ابى يوسف خلافا لهما ثم الخلاف فى العادة الاصلية وهى ان ترى دمين متفقين وطهرين متفقين على الولاء او اكثر لا الجعية بان ترى اطهارا مختلفة ودماء كذلك فانها تنتقض برؤية المخالف اتفاقا نهرو تمام بيان ذلك فى الفتح وغيره وقد نبه البركوى فى هامش رسالته على ان بحث انتقال العادة من اهم مباحث الحيض لكثرة وقوعه وصعوبة فهمه وتعمير اجرائه وذكر فى الرسالة ان الاصل فيه ان المخالفة للعادة ان كانت فى النفاس فان جاوز الدم الاربعين فالعادة باقية ترد اليها والباقى استحاضة وان لم يجاوز انتقلت العادة الى ماراته والكل نفاس وان كانت فى الحيض فان جاوز

كذا رواه الترمذى وغيره  
ولان اكثره اربعة امثال  
اكثر الحيض (والزائد)  
على كثره (استحاضة)  
لو مبتدأة اما المعتادة فترد  
لعادتها وكذا الحيض فن  
انقطع على اكثرها او قبله  
فالكل نفاس وكذا حيض  
ان وليه طهر تام والا  
فعادتها وهى تثبت وتنتقل  
بمرة به يفتى

[illegible]

عشرة فانه تقع في زمن اربعة عتبات ثلثت ربما والعدد بخلافه يعتبر من اول مرات وان  
وقع في مواقع في زمانها فقط حيض و حتى استحاضة فنكون الموقع مساويا امادتها عددا  
فالعدد فيه والا انتقلت العدة عددا الى مراتها بقضا وان لم يجوز العشرة فلكل حيض  
من مساويا صار الثاني عدة ولا عدد بخلافه كما ذكرنا ذلك امثلة اوضح منها المقام فراجعها مع  
مخرجنا عليها (قوله وقامه) الخ ذكر فيه مقدمناه انه من السراج فضعير راجع الى مجموع  
مذكوره الى مسألة الانتقال فقط اذ لم يذكر فيها زيد مدهيتها ففهم (تمة) اختلفوا في المعتادة  
هل تترك الصلاة والصوم بتجريد رؤيتها الزيادة على العدة قيل لا الاحتمال الزيادة على العشرة  
وقيل لا استحسانا لاصل وصححه في النهاية والفتح وغيرهما وكذا الحكم في النفاس واختلفوا  
في ابتداء ايضا والصحيح انها تترك بتجريد رؤيتها الدم كما في الزيلعي والاحتياط ان لا يأتيها  
روجها حتى يتبين حالها نوح افندي (قوله والنفاس لام توأمين) بفتح التاء وسكون الواو  
وفتح الهمزة ثنية توأم اسم ولد اذا كان معه آخر في بطن واحد قهستاني (قوله من الاول)  
والمرئى عقيب الثاني ان كان في الاربعين فمن نفاس الاول والا فاستحاضة ٣ وقيل اذا كان  
بينهما اربعون يجب عليها نفاس من الثاني والصحيح هو الاول نهاية وبحر ثم ما ذكره المصنف  
قولهما وعند محمد وزفر النفاس من الثاني والاول استحاضة وثمرة الخلاف في النهر (قوله  
وفقه) اشار الى ان في المسألة الاولى خلافا كذا كرنا (قوله تتعلق بالفرغ) اي تتعلق انقضاء  
العدة بفرغ الرحم وهو لا يفرغ الا بخروج كل ما فيه ط (قوله مثل السين) اي يجوز فيه  
تحريكها بالحركات الثلاث قل القهستاني والكسرا كثر (قوله اي مستوط) الذي في البحر  
التعبير بالساقط وهو الحق لفظا ومعنى اما لفظا فلان سقط لازم لا يني منه اسم المفعول واما  
معنى فلان المقصود سقوط الولد سواء سقط بنفسه او سقطه غيره ح (قوله ولا يستين خلقه  
الخ) قل في البحر المراد نفخ الروح والا فلا مشاهد ظهور خلقه قبلها اه وكون المراد بها ما ذكر  
نموت وقد وجهه في البدائع وغيرها بأنه يكون اربعين يوما نقطة واربعين علقه واربعين  
مضغة وعبرته في عقد التزاد قولوا ايح يهان نعل في استئزال الدم مادام الحمل مضغة او  
عائقة ولم ينفق له مضو وقدروا تلك المدة بمائة وعشرين يوما وانما اباحوا ذلك لانه ليس  
بآدمي اه وكذا في شهر اقول لكن شكل على ذاك قول البحر ان المشاهد ظهور خلقه قبل هذه  
المدة وهو موافق في بعض روايات الصحيح اذ مر بانقضاء ثمان واربعون ليلة بعث الله اليها  
ميكافئها وحمل سمع وبصرها وجندها وايضا هو موافق لمذكوره الاطباء فقد ذكر  
شيخ داود في تذكرته انه يجوز خصمه مخصمة في الين والايين يوما الى حسين ثم يجتذب

$$\left( \frac{1}{2} \right) = \left( \frac{1}{2} \right)$$

۳: روی زهره سفت

... ..

١٥٠٠

— ۱۰۰ —

لے آئے ہیں پھر میں نے

مکتبہ اسلامیہ

١٠٠٠

— 11 —

... ..

5. Substrate

$\frac{1}{2} \cdot \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$

الحمد لله رب العالمين

١٠٠

فصل در بیان سوره و تسمیه و اخلاص

وَيَرْجِعُونَ إِلَىٰ خُصْمَتِهِمْ

اسماء بنت ابی بکر

بفوائدات الی بندہ

به دریا و دریاچه ها و رودها

1890

[illegible]

1

1. 2. 3. 4. 5. 6. 7. 8. 9. 10. 11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 840. 84

[illegible]

*[Signature]*

*Handwritten signature*

1. 2. 3. 4. 5. 6. 7. 8. 9. 10. 11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 840. 84

فإنها ليست مادة فسيقية، بل هي من جنس روح. وبين يوم وهو الصور السادس ثم تحول ختم آخر مغيرا لما سبق ويمتلي تجاوبه (الغذاء) بالروح الطاهرة فيه. فذلك الالهية الطبيعية وهذا يكون كالميت الى الشهامة ثم يكون كالحيوان النائم الى عشرين بعدها فيكون في صورة الروح الطاهرة. فذلك الالهية الطبيعية حيث حكمه وانفتح الروح في رأس سبعين وبين ما ذكره الشارع في قوله عليه السلام من لا روح له فليس له حظ في الآخرة وهي حاسة نبات والثاني الروح التي تستقل بها الانسانية ما يحصا منه



رواية عن ابى حنيفة كما في عدة الفتح عن المجمع ثم ان الاياس مأخوذ من اليأس وهو القنوط ضد الرجاء قل المطرذى اصله اياس على وزن افعال من يأسه اذا جعله يائسا منقطع الرجاء فكان الشرح جعلها منقطعة الرجاء عن رؤية الدم حذفت الهمزة التي هي عين الكلمة تخفيفا اه نوح **(قوله مثلها)** قل في الفتح في باب العدة يمكن ان يكون المراد المماناة في تركيب البدن والسمن والهزال اه ويقال لا بد ان يعتبر مع ذلك جنبها لما ذكره بعد في الفتح عن محمد انه قدره في الروميات بخمس وخمسين وفي غيرهن بستين وربما يعتبر القنوط ايضا فليحرر رحمتي **(قوله فذا بلغت)** فلو لم تبلغه وانقطع دمها فعدتها بالحيض لان الطهر لاحد لاكثره رحمتي وعليه فالمرضع التي لا ترى الدم في مدة ارضاعها لا تنقضي عدتها الا بالحيض كما سيأتي التصريح به في باب العدة وقال في السراج سئل بعض المشايخ عن المرضعة اذا لم تر حيضا فعالجته حتى رأت صفرة في ايام الحيض قال هو حيض تنقضي به العدة اه **(قوله وانقطع دمها)** امالو بلغته والدم يأتيها فليست بأيسة ومعناه اذا رأت الدم على العادة لانه حينئذ ظاهر في انه ذلك المعتاد وعود العادة يبطل الاياس ثم فسر بعضهم هذا بأن تراه سائلا كثيرا احترازا عما اذا رأت بلاء يسيرة ونحوه وقيدوه بأن يكون احمر او اسود فلو اصفر او اخضر او تربية لا يكون حيضا ومنهم من لم يتصرف فيه فقال اذا رأتها على العادة الجارية وهو يفيد انها اذا كانت عادتها قبل الاياس اصفر فرأته كذلك او علقا فرأته كذلك كان حيضا اه فتح من العدة والذي يظهر هو الثاني رحمتي **(قوله حكم بآيسها)** فائدة هذا الحكم الاعتداد بالاشهر اذا لم تر في اثناها دما ط **(قوله وحده)** اي المصنف في باب العدة قال في البحر وهو قول مشايخ بخاري وخوارزمي ونحوه الشارح في هامش الخزان قال قاضيه خان وغيره وعليه الفتوى وفي نكت العلامة قاسم عن الفيدانه اختار ومثله في الفيض وغيره اه **(قوله اي المدة المذكورة)** وهي الخمسون او الخمسة والخمسون ط **(قوله فليس يحيض)** ولا يبطل به الاعتداد بالاشهر ط **(قوله دما خالصا)** اي كالا سود والاحمر القاني درر قال الرحمتي وتقدم عن الفتح انه لو لم يكن خالصا وكانت عادتيا كذلك قبل الاياس يكون حيضا **(قوله حتى يبطل)** تفريع على الاستثناء **(قوله لكن قبل تمامها)** اي تمام العدة بالاشهر لا بعده اي بعد تمام الاعتداد ط **(قوله وسنحققه في العدة)** عبارته هناك آيسة اعتدت بالاشهر ثم عاد دمها على جاري العادة او حبلت من زوج آخر ربطت عدتها وفسد نكاحها واستأنفت بالحيض لان شرط الخلقة تحقق الاياس عن الاصل وذلك بالعجز الى الموت وهو ظاهر الرواية كما في الغاية واختاره في الهداية فتعين المصير اليه قوله في البحر مدحكاية ستة اقوال مصححة واقره المصنف لكن اختار البهني ما اختاره الشهيد انها ان رأتها قبل تمام الاشهر استأنفت لا بعدها قلت وهو ما اختاره صدر الشريعة ومثلا خسرو والباقي واقره المصنف في باب الحيض وعليه والنكاح جائز وتعتد في المستقبل بالحيض كما تصحح في الخلاصة وغيرها وفي الجوهرة والنجي انه التصحيح المختار وعليه الفتوى وفي تصحيح القندوري وهذا التصحيح اولى من تصحيح الهداية وفي النهر انه اعدل الروايات اه **(قوله وصاحب عذر)** خبر مقدمه وقوله من به سلس بول مبتدأ مؤخر لانه معرفة والاوّل نكرة وفهم

بل هو ان تبلغ من السن ما لا تحيض مثلها فيه )  
 فاذا بلغته وانقطع دمها حكم بآيسها (فأرأته بعد الانقطاع حيض) فيبطل الاعتداد بالاشهر وتفسد الانكحة (وقيل يحد بخمسين سنة وعليه المعول) والفتوى في زماننا مجتبي وغيره (تيسيرا) وحده في العدة بخمس وخمسين قال في الضياء وعليه الاعتداد (ومأرأته بعدها) اي المدة المذكورة (فليس يحيض في ظاهر المذهب) الا اذا كان دما خالصا حيض حتى يبطل به الاعتداد بالاشهر لكن قبل تمامها لا بعده حتى لا تفسد الانكحة وهو المختار لاعتوى جوهرة وغيرها وسنحققه في العدة (وصاحب عذر من به سلس بول) مطلب في احكام المعذور

قل في النهر قبل الساس بفتح اللام نفس الخرج وبكسرهما من به هذا المرض (قوله  
لا يمكنه امساكه) أما اذا امكنه خرج عن كونه صاحب عذر كما يأتي ط (قوله  
او استطلاق بطن) أي جريان ما فيه من الغائط (قوله او انفلات ريش) هو من لا يملك جمع  
متعدته لاسترخاء فيها نهر (قوله او بعينه رمد) أي ويسيل منه الدمع ولم يقيد بذلك لأنه الغالب  
(قوله او عمش) ضعف الرؤية مع سيلان الدمع في اكثر الاوقات ح عن القاموس (قوله  
او غرب) قال المطرزي هو عرق في مجرى الدمع يسقي فلا ينقطع مثل الباسور وعن الاصمعي  
بعينه غرب اذا كانت تسيل ولا تنقطع دموعها والغرب بالتحريك ورم في المآقي اه  
ففيهم (قوله وكذا كل ما يخرج بوجع الح) ظاهره يعنى الانفاذا زك ط لكن صرحوا بان  
ماء في النائم طاهر ولو متنا فنامل وعبرة شرح المنية كل ما يخرج بعلة فالوجع غير قيد كما مر  
وفي اجتنى الدم والقيح والصديد وماء الجرح والنفطة وماء البثرة والثدي والعين والاذن لعله  
سواء على الاصح اه وقدمنا في نواقض الوضوء عن البحر وغيره ان التقيد بالعلّة ظاهر فيما  
اذا كان الخارج من هذه المواضع ماء فقط بخلاف ما اذا كان قيحا او صديدا وقدمنا هناك  
ايضا بقية المباحث المتعلقة بالدمع فراجعها (قوله مفروضة) احترازه عن الوقت المهمل  
كما بين الطلوع والزوال فانه وقت للصلاة غير مفروضة وهي العيد والضحى كما يشير اليه  
فلو استوعبه لا يصير معذورا وكذا لو استوعبه الانقطاع لا يكون برأفده الرحمتي (قوله  
ولو حكما) أي ولو كان الاستيعاب حكما بان انقطع العذر في زمن يسير لا يمكنه فيه الوضوء  
والصلاة فلا يشترط الاستيعاب الحقيقي في حق الابتداء كما حقه في الفتح والدرر خلافا لما  
فهمه الزيلعي كما بسطه في البحر والرحمتي ثم هل يشترط ان لا يمكننا مع سنتهما والاقصا على  
فرضهما راجع اه اقول الظاهر الثاني تأمل (قوله في حق الابتداء) أي في حق ثبوته ابتداء  
(قوله في جزء من الوقت) أي من كل وقت بعد ذلك الاستيعاب امداد (قوله ولو مرة) أي  
ليعلم بما يقاؤه امداد (قوله وفي حق الزوال) أي زوال العذر وخروج صاحبه عن كونه  
معذورا (قوله تمام الوقت حقيقة) أي بأن لا يوجد العذر في جزء منه أصلا فيستقط العذر من  
اول الانقطاع حتى لو انقطع في أثناء الوضوء او الصلاة ودام الانقطاع الى آخر الوقت الثاني  
يعيد ولو عرض بعد دخول وقت فرض انظر الى آخره فإن لم ينقطع يتوضأ ويصلي ثم ان انقطع  
في أثناء الوقت الثاني يعيد تلك الصلاة وان استوعب الوقت الثاني لا يعيد لثبوت العذر  
حينئذ من وقت العروض اه بركوية ونحوه في الزيلعي والظهرية وذكر في البحر عن  
السراج انه لو انقطع بعد الفراغ من الصلاة او بعد القعود قدر التشهد لا يعيد لزوال العذر  
بعد الفراغ كما تميم اذا رأى الماء بعد الفراغ من الصلاة (قوله وحكمه) أي العذر او صاحبه  
(قوله الوضوء) أي مع القدرة عليه والا فالتيمم (قوله لا غسل ثوبه) أي ان لم يفد كبريتي  
متنا (قوله ونحوه) كالبدن والمكان ط (قوله اللام لوقت) أي فالعنى لوقت كل صلاة بقية  
قوله بعده فاذا خرج الوقت بطل فلا يجب لكل صلاة خلاف للشافعي اخذا من حديث توضع  
لكل صلاة قال في الامداد وفي شرح مختصر الطحاوي روى ابو حنيفة عن هشام بن عروة عن  
أبيه عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قل لغاصمة بنت ابي حبيش توضع

لا يمكنه امساكه  
(واستطلاق بطن و نفلات  
ريش او استحضرة) او بعينه  
رمد او عمش او غرب وكذا  
كل ما يخرج بوجع ولو من  
اذن و ثدي وسرة (ان  
استوعب عذره تمام وقت  
صلاة مفروضة) بأن لا يجد  
في جميع وقتها زمنا يتوضأ  
ويصلي فيه خاليا عن الحدث  
(ولو حكما) لان الانقطاع  
اليسير ماحق بالعدو (وهذا  
شرط) العذر (في حق  
الابتداء وفي حق) البناء  
كفي وجوده في جزء من  
الوقت (ولو مرة) (وفي)  
حق (الزوال) يشترط  
(استيعاب الانقطاع) تمام  
الوقت (حقيقة) لانه  
الانقطاع الكامل (وحكمه  
الوضوء) لا غسل ثوبه  
ونحوه (كل فرض) اللام  
لوقت كفي لدولة الشمس

وقت كل صلاة ولا بد من محكمه لانه لا يخلو غيره بخلاف حديث كل صلاة ونقطة الصلاة  
 شاع سماعه في سنن شريفة وعرف في وقتها فوجب حمه على محكمه وتم فيه **(قوله)**  
 ثم يصلي به أي موصوفه في وقت **(قوله فرضا)** أي فرض كان مراهي فرض الوقت  
 وغيره من بنوات **(قوله لاوي)** لانه حازه نفل وهو غير مقسب به بخلافه لواجب  
 مقسب به بالاولى وده ط ولا بد جازبه لا على والادنى يجوز الاوسط بالاولى **(قوله)** فإذا  
 خرج وقت يصل **(قوله)** فدان الوضوء ثم يصل بخروج وقت فقط لا بدخوله خلافاً لفرق ولا بكل  
 منهم خلافاً لثاني وثاني ثمة خلاف **(قوله)** أي ظهر حدثه السابق أي السابق على خروج  
 وقت وودنه لا تأثير بخروج في الانتقض حقيقة وإنما النقض هو الحدث السابق  
 بسطر الخروج وحديث محكمه يرتفعه إلى عية معومة فيظهر عندها مقتضراً الاستدنا  
 كحقيقته في الخرج **(قوله)** حتى وتوضأ به **(قوله)** نزع على قوله أي ظهر حدثه السابق فن معناه  
 أنه يظهر حدثه أي قرن وضوء والذي طرأ عليه بان توضأ على السيلان او وجد السيلان  
 بعده في وقت أي فماد توضأ على الانتقض ودام الى الخروج فلا حدث بل هو طهارة كاملة  
 فلا يبطل الخروج **(قوله)** به يعرض **(قوله)** أي فانه بعد الخروج لو ضراً أي عرض له حدث آخر  
 أو صل حدثه يبطل وضوءه بذلك حدث فهو كالصحيح في ذلك فقدر **(قوله)** كمسألة مسح  
 خفه أي في قدميه في باب مسح على خفين بقوله انه أي المذخور يمسح في الوقت فقط  
 لا بد توضأ وبس على الانتقض فكما صحيح اه وقدمت انما رابعة لانه امان يتوضأ  
 ويبس على الانتقض أو يوحد حدث مع وضوء أو مع لبس أو معهما فهو كالصحيح  
 في الصورة لاوي فقط التي سألته من مسح في الوقت فقط وهي المرادة هنا فلما كان حكم  
 هذه المسألة معومة حيث صرح فيها بأنه كالصحيح أي به يمسح في وقت وخارجه الى انتهاء مدة  
 مسح رادان يبين ان من توضأ على الانتقض ودام الى خروجه فهو كالصحيح ايضا فإذا خرج  
 وقت لا يبطل وضوءه مما يطراً حدث آخر فثبته مسألة الوضوء بمسألة المسح من حيث  
 ان كلا منهما حكمه كالصحيح وان كان حكمه مختلفاً من حيث انه في الاولى يبطل وضوءه  
 بضوء الحدث بعد الوقت ولا يبطل مسحه بذلك في مدة مسح بمعنى انه لا يلزمه نزع الخلف  
 ونعسل بعد الوقت بخلاف الصور الثلاث من رابعة ففيه **(قوله)** وأفد أي بقوله فإذا  
 خرج لوقت يصل فلان المراد به وقت لفرض لا يهمل **(قوله)** يبطل الخروج وقت  
 الظاهر أي خلافاً لفرق وبن يوسف حيث ابتلاه بدخوله وان توضأ قبل الطلوع بطل أيضاً  
 وضوءه خلافاً لفرق فقط لانه الدخول وان توضأ قبل مضرته بطل اتفاق لوجود الخروج  
 وادخول والاصل مدم **(قوله)** هو مختار بنقوى **(قوله)** وبطل لا يجب غسله اصلاً وقيل ان كان  
 مقيد بأن لا يصيبه مرة أخرى يجب وان كان يصيبه مرة بعد لاخرى فلا واختاره السرخسي  
 غير قائل في البديع انه مختار مشيخه وهو الصحيح ه فإن لم يكن التوفيق بحمله على  
 ما في متن فهو اوسع على معذورين ويؤيد وفق ما في حاشية عن الزاهدي عن البجلي  
 لو علمت مستحاضة بها لو غسلته بقي ظاهر في ان يصلي يجب بالاجماع وان علمت انه يمود  
 نحواً غسلته عند بن يوسف دون محمد ه لكن فيها عن الزاهدي ايضا عن قضى صدره انه

(ثم يصلي به) فيه فرضاً  
 وغلاً) مدخل أو حب  
 بالاولى) قد خرج وقت  
 يصل) أي ظهر حدثه  
 السابق حتى وتوضأ على  
 الانتقض) مدم من خروجه  
 لم يبطل) خروج مما يطراً  
 حدث آخر ويبطل مسأله  
 مسح خفه) وأفد أنه وتوضأ  
 بعد وضوءه ويؤيد او  
 ضحي) يبطل الخروج  
 وقت الظاهر) وان سأل  
 على ثوبه) فوق مدره  
 جازله) ان لا يغسله ان كان  
 لو غسله تجس قبل الفراغ  
 منه) أي الصلاة (ولا)  
 يتنجس قبل فراغه) فلا)  
 يجوز ترك غسله هو مختار  
 بنقوى



لوبيقى طاهرا الى ان تفرغ من الصلاة ولا يبقى الى ان يخرج الوقت فعندنا تصلى بدون غسله  
 خلاف للشافعي لان الرخصة عندنا مقدرة بخروج الوقت وعنده بالفراغ من الصلاة اه لكن  
 هذا قول ابن مقاتل الرازي فانه يقول يجب غسله في وقت كل صلاة قياسا على الوضوء واجاب  
 عنه في البدائع بأن حكم الحدث عرفناه بالنص ونجاسة الثوب ليست في معناه فلا تلحق به  
**(قوله وكذا مريض الح)** في الخلاصة مريض مجروح تحته ثياب نجسة ان كان بحال لا يبسط  
 تحته شئ الا تجس من ساعته ان يصلى على حاله وكذا لو لم يتجسس الثاني الا انه يزداد مرضه  
 له ان يصلى فيه بحر من باب صلاة المريض والظاهر ان المراد بقوله من ساعته ان يتجسس  
 نجاسة مانعة قبل الفراغ من الصلاة كما اشار اليه الشارح بقوله وكذا **(قوله والمعدور الح)**  
 تقييد لما علم مما مر من ان وضوءه يبقى مادام الوقت باقيا **(قوله ولم يطرأ)** بالهمز قال  
 في المغرب وطراً علينا فلان جاء من بعيد فجاء من باب منع ومصدرة الطرء وقولهم طرى  
 الجئون والطارى خلاف الاصل فالصواب الهمزة واما الطريان فخطأ أصلا اه ففهم **(قوله)**  
 اما اذا توضأ لحدث آخر) اى حدث غير الذى صار به معذورا وكان حدثه منقطعاً كما في شرح  
 المنية اما اذا كان حدثه غير منقطع واحداث حدثا آخر ثم توضأ فلا ينتقض ببيان عذره  
 كاهو ظاهر التقييد لان وضوءه وقع لهما ثم ان ما ذكره الشارح مختز قوله اذا توضأ لعذره  
 ووجه النقض فيه بالعدول عن الوضوء لم يقع له فكان عدما في حقه بدائع وكذا لو توضأ على  
 الانقطاع ودام الى خروج الوقت ثم جدد الوضوء في الوقت الثاني ثم سال انتقض لان تجديد  
 الوضوء وقع من غير حاجة فلا يعتد به بخلاف ما اذا توضأ بعد السيلان زيلعي **(قوله او توضأ)**  
**لعذره الح)** مختز قوله ولم يطرأ عليه حدث آخر ووجه النقض فيه كفى البدائع ان هذا حدث  
 جديد لم يكن موجودا وقت الطهارة فكان هو والبول والغائط سواء اه **(قوله بأن سال)**  
 احد منخريه) اما لو سال منهما جميعا ثم انتقل احدهما فهو على وضوءه ما بقى الوقت لان  
 طهارته حصلت لهما جميعا والطهارة متى وقعت لعذر لا يضرها السيلان ما بقى الوقت فبقى  
 هو صاحب عذر بالمتخير الآخر وعلى هذا صاحب القروح اذا انقطع السيلان عن بعضها  
 بدائع **(قوله ولو من جدري)** بضم الجيم وفتح الدال ط ويخط الشارح في هامش الخرائق قوله  
 او قرحتيه يشمل من به جدري سال منهما ماء فتوضأ ثم سال منها قرحة اخرى فانه ينتقض لان  
 الجدري قروح متعددة فصار بمنزلة جرحين في موضعين من البدن احدها لا يرقأ لو توضأ  
 لاجله ثم سال الآخر كفى شرح المنية اه **(قوله)** فلا تبقى طهارته) جوابا ما **(قوله او تقيأ)**  
 اى ان لم يمكنه رده بالكلية **(قوله ولو بصلانه مومئ)** اى كما اذا سال عند السجود ولم يسئل  
 بدون فيومئ قائما او قاعدا وكذا لو سال عند القيام يصلى قاعدا بخلاف من لو استلقى لم يسئل فانه  
 لا يصلى مستلقيا اه برواية **(قوله وورده لا يبقى ذاعذر)** ٣ قال في البحر ومتى قدر المعذور على  
 رد السيلان برباط او حشو او كان لو جلس لا يسئل ولو قام سال وجب رده وخرج برده عن  
 ان يكون صاحب عذر ويجب ان يصلى جالسا بالائتماء ان سال بالميلان لان ترك السجود أهون  
 من الصلاة مع الحدث اه واستفيد من هذا ان صاحب كى الحصة غير معذور الا مكان رد  
 الخارج برفعها ط وهذا اذا كان الخارج منه فيه قوة السيلان بنفسه لو ترك وكان اذا رفعها

وكذا مريض لا يبسط ثوبا  
 الاتجس فوراً له تركه (و)  
 المعذور (انما تبقى طهارته  
 في الوقت) بشرطين (اذا)  
 توضأ لعذره و (لم يطرأ  
 عليه حدث آخر اما اذا)  
 توضأ لحدث آخر وعذره  
 منقطع ثم سال او توضأ لعذره  
 ثم (طرأ) عليه حدث آخر  
 بأن سال احد منخريه  
 او جرحيه او قرحتيه ولو  
 من جدري ثم سال الآخر  
 (فلا) تبقى طهارته  
 «(فروغ)» يجب رد عذره  
 او تقيأ به بقدر قدرته  
 ولو بصلانه مومئ وورده  
 لا يبقى ذاعذر

٣ قال في البرازية اذا قدرت  
 المستحاضة او ذو الجرح  
 أو المفتصد على منع دم  
 يربط وعلى منع اللش بخرقه  
 الربط لزم وكان كالاستحاضة  
 فأن لم يقدر على منع اللش  
 فهو ذوعذر اه (منه)



الكلام (قوله بناء) يستثنى منه الماء مشكوك على حد لقوي ٢ مر في الأسار  
**(قوله به يفتي)** أي خلافاً لمحمد لأنه لا يحيز إزالة النجاسة الحقيقية إلا بماء المطلق بحر  
 لكن فيه انهم ذكروا أن الطهارة بانقلاب العين قول محمد تأمل **(قوله وبكل مانع)** أي سائل  
 فخرج الجاهل كالناب قبل ذوبه فأفاده ط (تأنيده) صرح في الحلية في بحث الاستنجاء بأنه  
 تكره إزالة النجاسة بالماء المذكور لما فيه من أضعاف المسال عند عدم الضرورة **(قوله طاهر)**  
 فبول ما يؤكل لا يطهر محل النجاسة اتفاقاً بل ولا يزال حكم الغليظة في المختار فبول  
 غسل به الدم بقيت نجاسة الدم لأنه ما ازداد التوب به الا شراً ولو حلف ما فيه دم أي نجاسة دم  
 يحث وعلى الضعيف لا وكذا الحكم في الماء المستعمل على القول بنجاسته وتماه في النهر  
**(قوله مانع)** أي مزيل **(قوله ينقص بالعصر)** تفسير للمانع لا قيد آخر اهـ **(قوله فطهر)**  
 اصبع الخ عبارة البحر وعلى هذا فرفعوا طهارة الكدى إذا قء عليه الولد ثم رضعه حتى زال اثر  
 القي وكذا إذا لحس اصبعه من نجاسة حتى ذهب الاثر أو شرب خمرًا ثم تردد ريقه في فيه مراراً  
 طهر حتى لو صلى تحت وعلى قول محمد لا اهـ وقدمنا في الأسار عن الحلية أنه لا بد أن يزول  
 اثر الخمر عن الريق في كل مرة وفي الفتح صبي ارتضع ثم قاء فاسباب ثياب الام ان كان مل الثمم  
 فتجس فاذا زاد على قدر الدرهم منع وروى الحسن عن الامام أنه لا يتنع ما لم يفحش لأنه لم يتغير  
 من كل وجه وهو الصحيح وقدمنا ما يقتضى طهارته **(قوله مزيل)** لم يقل مطهر لما علمت من  
 ان بول الماء كالماء لا يطهر اتفاقاً وإنما الخلاف في ازالته لـ نجاسة الكأثة **(قوله فخلاف المختار)**  
 وعلى ضعفه فالمراد بالماء ما لا دسومة فيه بحر **(قوله ويطهر خف ونحوه)** احتراز عن التوب  
 والبدن فلا يطهر ان بالذات الا في المني وتماه في البحر واطاقه فشمّل ما اذا اصاب النجس  
 موضع الوطء وما فوقه وهو الصحيح كما في حاشية الحموى **(قوله كنعل)** ومثله الفرو اهـ  
 عن القهستاني والحموى أي من غير جانب الشعر وقيد النعل في النهر غير الرقيق ولم اره لغيره  
 واما قول البحر قيده ابو يوسف بغير الرقيق فالمراد به النجس ذو الجرم ومثله في المعراج بالخمر  
 والبول فالضمير في عبارة البحر للنجس لا للنعل **(قوله بذى جرم)** أي وان كان رطبا على قول  
 الثاني وعليه أكثر المشايخ وهو الاصح المختار وعليه الفتوى العموم البلوى ولا طلاق  
 حديث أبي داود اذا جاء احدكم المسجد فليظفر فان رأى في نعله أذى أو قدراً فليمسحه وليصل  
 فيهما كفى البحر وغيره **(قوله هوكل ما يرى بعد الجفاف)** أي على ظاهر الخف كالعذرة  
 والدم وما لا يرى بعد الجفاف فليس بذى جرم بحر وبأنى تمامه قريباً **(قوله ولو من غيرها)**  
 أي ولو كان الجرم المرئي من غير النجاسة **(قوله كخمر وبول الخ)** أي بان ابتل الخف بخمر  
 فشى به على رمل أو مراد فاستجسد فمسحه بالأرض حتى تناثر طهره وهو الصحيح بحر عن الزيلعي  
 اقول ومفاده ان الخمر والبول ليس بذى جرم مع أنه قد يرى اثره بعد الجفاف فالمراد بذى الجرم  
 ما تكون ذاته مشاهدة بنجس البصر وبغيره ما لا تكون كذلك كما سذكره مع ما فيه من البحث  
 عند قوله وكذا يطهر محل نجاسة مرئية **(قوله بدلت)** أي بأن مسحته على الأرض مسحاً قويا ط  
 ومثل ذلك الحلك والخت على ما في الجامع الصغير وفي المغرب الحت القشر باليد أو العود  
**(قوله يزول به اثرها)** أي الا ان يشق زواله نهر **(قوله والاجر لها)** أي وان كانت النجاسة

(بناء ولو مستعملاً) به  
 يفتي (وبكل مانع طاهر  
 قال) لـ نجاسة ينقص  
 بالعصر (كخمر وماء ورد)  
 حتى الرقيق فطهر اصبع  
 وبنى تجس بلحس ثلاثاً  
 (بخلاف نحو لبن) كزيت  
 لأنه غير قلع ومقيل ان  
 اللبن وبول ما يؤكل مزيل  
 فخلاف المختار (ويطهر  
 خف ونحوه) كنعل (تجس  
 بذى جرم) هوكل ما يرى  
 بعد الجفاف ولو من غيرها  
 كخمر وبول اصابه تراب  
 به يفتي (بدلت) يزول به  
 أثرها (والا) جرم لها  
 كبول

قوله وليصل فيهما هكذا  
 بخطه ولعاه فيها أي النعل  
 وليحرر لفظ الحديث تأمل  
 اهـ مصححه

المضمومة من الماء الحار ( **قوله** في غسل ) أي خبث شئ بحجارة و خدر ان غسل  
 ثلاث مرات ويترك في كل مرة حتى يسقط الخشخاش وذهب الدودة ولا يشترط ان يس ( **قوله**  
 صقيل ) احتراز به عن نحو الخديد اذا كان عليه صدأ أو دغوب وبقوله لا مسام له عن ثوب  
 الصقيل فن لا مسامح عن البحر ( **قوله** آية مدهونة ) أي كاربدية الصبغة الحية ( **قوله**  
 أو خراش ) بفتح الخاء ووجه و ر . مسددة بعدها الف وكسر الصاد المنعقدة آخره ياء  
 مسددة نسبة الى الخراط وهو خشب يخرطه الخراط فيصير صقيلا كما مر آخ ( **قوله** مسح )  
 معاق يظهر وإنما اكتفى بمسح لأن تحوب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يقولون  
 المكسر يسوقونه ثم مسحونها و يمسحونها ولأنه لا يتدخدا خدات حساسة ومعنى ظاهره يزول  
 بمسح بخر ( **قوله** است ) أي سواء أصابه نجس له حرم أو لا رطب كان أو يابس على الخمار  
 بالمعنى ضربا لينة من رهن قل في الحلية والذي يظهر به لو يابسة ذات جرم تطهر بالحت  
 والمسح بما فيه بل ظهر من خرقه وغيره حتى يذهب أثرها مع غيرها ولو يابسة ليست بذات  
 جرم كما يقول والخمر في المسح بما ذكرناه لا غير ولو رطبة ذات جرم أو لا فالمسح بخرقه مبتلة أولا  
 ( **تأنيده** ) بقي مذهب المسح موضع الحجامة ففي التمهيد إذا مسحها بثلاث خرق رطبات  
 نظف اجزأه عن الغسل ف قد مر في التبع رقس عليه محول محل الفصد اذا تلطخ ونحاف من  
 لاسالة السرمان الى الثقب قول في البحر وهو يقتضي تقيده بمسألة الخمر بما اذا خاف من  
 الاسالة ضررا او المنقول سابق اه اقول وقد نقل في الفتية عن نجه الأئمة الاكتفاء فيها بالمسح  
 مرة واحدة اذا زال بها الدم لكن في حانية لومسح موضع الحجامة بثلاث خرق مبلولة يجوز  
 ان كان الماء متقاطرا اه والظاهر ان هذا مبني على قول أبي يوسف في المسألة بلزوم الغسل  
 كما نقله عنه في الحلية عن المحيط يدل عليه مفي الحانية قبل هذه المسألة عن أبي جعفر على بدنه  
 نجاسة فمسحها بخرقه مبلولة لانا يظهر لو الماء متقطرا على بدنه اه فنه مع التقاطر يكون  
 غسلا لا مسح لما في الوتر الحلية أصابه نجاسة قبل بدنه لانا ومسحها ان كانت الملة من يده  
 متقاطرة حاز لا نه يكون غسلا والافلا ( **قوله** بخلاف نحو بساط ) أي وحصير وثوب وبدن  
 مما يس أرضا ولا متصلا بها اتصال قرار ( **قوله** يمسها ) في سنن أبي داود باب طهور الارض  
 اذا بست وساق بسنده عن ابن عمر قال كنت بيت في المسجد في عهد رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم وكنت شابا غزيا وكنت الكلاب تبول وتقبل وتدبر في مسجد وم يكونوا يرشون شيا من  
 ذلك اه ولو اريد تطهيرها عجا لا يصعب عليها ماء ثلاث مرات وتحفف في كل مرة بخرقه  
 ضامرة وكذا لو صب عليها ماء بكثرة حتى لا يظهر اثر النجاسة شرح آمنة وفتح وهل الماء  
 في الصورة الثانية نجس ام طهر ففيهم من قول البحر صب عليها الماء كثيرا ثم تركها حتى  
 اشمت طهرت انه نجس لانه غلق طهارتها بانشافها اى يمسها وبه صرح في التارخانية  
 عن الحق حيث قل في التحسين موضع الذي نقل الماء اليه وفي البدائع ما يدل عليه والظاهر  
 ان هذا حيث لم يصير الماء جريا عرفا او حرجى مدافعة له عن محالها ولم يظهر فيه اثرها  
 فيجب ان يكون طهرا لان الحرجى لا يتنجس وان لم يكن له مدد منه يظهر فيه الاثر يدل عليه  
 مفي بحيرة وعن الحسن بن أبي فضال اذا صب عليه ماء فترى قدر ذراع طهرت الارض

قوله فأن له مسام هكذا  
 شرب واهل صوابه مسام  
 بخلاف ان يكونه على  
 صفة متبني مجموع  
 لا ينبغي اه مديحه

( في غسله ) صبر ( صفيش )  
 لا مسام ( مراد ) وظهر  
 وعنه وزجاج وآية  
 مدهونة أو خراش  
 وصدق فضة غير متقوية  
 ( مسح ) يزول به أرمسا  
 مصدق له نفق ( و ) تصوير  
 ( أرض ) بخلاف شيو  
 بساط ( يمسها )

والماء طاهر بمنزلة الماء الجاري وفي المنتقى اصابها المطر غالبا وجرى عليها فذالك مطهرها  
ولو قليلا لم يجز عليها لم تطهر فيغسل قدميه وخفيه يريده اذا كان مطرا قليلا ومنى عليها اه  
فهذا نص في المقصود والله الحمد وسذكر آخر الفصل تمام ذالك **(قوله)** اي جفافها المراد به  
ذهاب الندوة وفسر الشارح به لانه المشروط دون اليبس كما دلت عليه عبارات الفقهاء  
قيستانى وصرح به ابن الكمال عن الذخيرة **(قوله)** ولو برش (اشار الى ان تقييد الهداية  
وغيرها بالشمس اتفانى فانه لا فرق بين الجفاف بالشمس او النار او الريح كما في الفتح وغيره  
**(قوله)** كالون وريش ادخات الكف الطعم وبه صرح في البحر والذخيرة وغيرهما **(قوله)** وله  
الطهورية (لان الصعيد علم قبل التجسس طاهرا وطهورا وبالتجسس علم زوال الوصفين ثم  
ثبت بالجفاف شرعا احدهما اعنى التطهير فيبقى الآخر على ما علم من زواله واذا لم يكن  
طهورا لا يقيم به اه فتح **(قوله)** مفروش اما لموضع وغيره مثبت فيها ينقل ويحول فلا بد من  
الغسل لان الطهارة بالجفاف انما وردت في الارض ومثل هذا لا يسمى ارضا عرقا ولذا لا يدخل  
في بيع الارض حكما لعدم اتصاله بها على جهة القرار فلا يلحق بها شارح المنية زاد في الحلية  
واذا قاع المفروش بعد ذلك هل يعود نجسا فيه روايتان قالت والاشبه عدم العود اه وفي البحر  
عن الخلاصة انه المختار **(قوله)** بالخاء اي المعجبة المضمومة والصاد المهملة المشددة **(قوله)**  
تججيرة سطح من الحجر بالفتح وهو المنع وفسره في الدرر تبعا لصدر الشريعة بالستره التي  
تكون على السطوح اي لانها تمنع من النظر الى من هو خلفها وفسر في المغرب والصالح بالبيت من  
القبس **(قوله)** وكلا بوزن جبل قال في المغرب هو اسم لما يرعاه الدواب رطبا كان او يابسا  
**(قوله)** وكذا الخ ومثله الخضا اذا كان متداخلا في الارض كفي المنية وفي التارخانية اما اذا  
كان على وجه الارض لا يظهر اه والظاهر ان التراب لا يتقيد بذالك والان لم تقيد الارض التي  
تطهر باليبس بالانراب عليها تأمل **(قوله)** الاحجار اخشائية في الحانية مانصه الحجر اذا  
اصابه النجاسة ان كان حجرا يتشرب النجاسة كحجر الرحي يكون يسه طهارة وان كان  
لا يتشرب لا يظهر الا بالغسل اه ومثله في البحر وببحث فيه في شرح المنية فقال هذا بناء على  
ان النص الوارد في الارض معقول المعنى لان الارض تجذب النجاسة والهواء يجففها فيقتاس  
عليه ما يوجد فيه ذلك المعنى الذي هو الاجتذاب ولكن يلزم منه ان يطهر اللبن والاجر  
بالجفاف وذهب الاثروان كان منفصلا عن الارض لوجود التشرب والاجتذاب اه وعن  
هذا استظهر في الحلية حمل ما في الحانية على الحجر المفروش دون الموضوع وهذا هو المتبادر  
من عبارة الشرنبلالية لكن يرد عليه انه لا يظهر فرق حينئذ بين الحشن وغيره فالاولى حماه  
على المنفصل كما هو المفهوم المتبادر من عبارة الحانية والبحر وحجاب عما بحثه في شرح المنية  
بأن اللبن والآجر قد خرجا بالمطبخ والصنعة عن ماهيتهما الاصلية بخلاف الحجر فانه على اصل  
خلقه فاشبه الارض باصله واشبه غيرها بانفصاله عنها فقلنا اذا كان خشنا فهو في حكم  
الارض لانه يتشرب النجاسة وان كان اماس فهو في حكم غيرها لانه لا يتشرب النجاسة والله  
اعلم **(قوله)** بفرنك هو الحان باليد حتى يتفتت بحر **(قوله)** ولا يضر بقاء أثره اي كبتاه بعد  
الغسل بحر **(قوله)** ان يطهر رأس حشفة قيل هو مفيد ايضا لما لا يسبقه مذى فان سبقه

اي جفافها ولو برش  
(وذهب أثرها) كالون  
ورش (١) حل (صلاة)  
عليه (لا يقيم) بها لان  
المشروط لها الطهارة وله  
الطهورية (و) حكم (آجر)  
ونحوه كلبن (مفروش  
وخص) بالخاء تججيرة سطح  
(وشجر وكلا) قئين في  
ارض كذلك (اي كارض  
فيطهر بجفاف وكذا كل  
ما كان نابتا فيها لاخذه  
حكمها باتصاله بها فنفسل  
يغسل لا غير الاحجار اخشائية  
كرحي فكارض (ويطهر  
منى) اي محله (يابس  
بفرنك) ولا يضر بقاء أثره  
(ان يطهر رأس حشفة)

فلا يظهر الا بغسل وعن هذا قل شمس الامة حوتى مسئله انى مشكلة لان كل شئ يمدى  
ثم يحى الان يقال انه مغلوب بالمنى مسهل فيه فيجعل بها اه وهذا ظاهر فانه اذا كان كل  
شئ كذلك وقد ظهره الشرع بالفرك بايسا يلزم انه اعتبر مستهلكا بضرورة بخلاف ما اذا  
بال فلم يستنج بالما حتى امدى المنى اه فتح وما فى البحر من ان طهر المتون الاطلاق فان  
المدى لم يعف عنه الا كونه مستهلكا لا بضرورة فكذا البول رده فى النهر بان الاصل ان  
لا يجعل النجس تبعا لغيره الا بدليل وقد قام فى المذى دون البول اه قال الشيخ اسمعيل وهو  
وجهه كما لا يخفى اه وقل العلامة نوح والحق ان المذى انما عفى عنه للضرورة لا للاستهلاك  
ثم اطال فى رد ما فى حاشية احمى حلى من ان الملائق بحال المسلم ان لا يكتفى بالفرك فى المنى ابا  
لان القيود المتبعة فيه مما يستحيل رعايتها عادة فراجع (قوله كان كان مستنجيا بقاء) اى  
بعد البول واحترز عن الاستحجا بالحجر لانه مقلل للنجاسة لا قاع لها كمر فى مسئلة البرق  
فى شرح النية ولو بان ولم يستنج بالماء قيل لا يظهر المنى الخارج بعده بالفرك قاله ابو اسحق  
الحافظ وهكذا روى الحسن عن احتجابنا وقيل ان لم ينتشر البول على رأس الذكر ولم يجاوز  
الثقب يظهره وكذا ان انتشر ولكن خرج المنى دفقا لانه لم يوجد مروره على البول الخارج  
ولا اثر لمروره عليه فى الداخل لعدم الحكم بنجاسته اه وحاصله كما قل نوح افدى اما ان  
ينتشر كل من البول والمنى أولا ولا او البول فقط او المنى فقط فى الاول لا يظهر بالفرك وفى  
الثلاثة الاخيرة يظهر (قوله تلوثه بالنجس) قد يقال بناء على القول المار آفا انه اذا خرج  
المنى ولم ينتشر على رأس الذكر لا تلوث فيه فاده ط (قوله برطوبة الفرج) اى الداخل بدليل  
قوله اولج واما برطوبة الفرج الخارج فطهارة اتفاقا اه ح وفى منهاج الامام النووى  
برطوبة الفرج ليست بنجسة فى الاصح قال ابن حجر فى شرحه وهى ماء ابيض متردد بين المذى  
والعرق يخرج من باطن الفرج الذى لا يجب غسله بخلاف ما يخرج مما يجب غسله فانه طاهر  
قطعا ومن وراء باطن الفرج فانه نجس قطعا كيكل خارج من البطن كماء الخارج مع الولد  
او قبيله اه وسند ذكر فى آخرباب الاستحجا ان برطوبة الولد طاهرة وكذا السخلة والبيضة  
(قوله ما اغنده) اى عند الاماء وظاهر كلامه فى آخر الفصل الا ترى انه المعتمد (قوله اول  
راسها ظاهرا) او مانعة الحلو مجوزة الجمع فيصدق بما اذا كان بايسا ورأسها غير طاهر  
او رطبا ورأسها طاهر او لم يكن بايسا ولأرأسها طاهر او فى بعض النسخ بالواو بدل او وهو سهو  
من الناسخ اه ح اقول لاسهو بل غاية ما يلزمه انه تصريح ببعض الصور وهو صورة الجمع  
دون صورتى الانفراد فيهم (قوله ولو دعا عيطا) بالعين المهملة اى طريا مغرب وقاموس  
اى ولو كانت النجاسة دما عيطا فانها لا تطهر الا بالغسل على المشهور لتصريحهم بأن طهارة  
الثوب بانفرك انما هو فى المنى لا فى غيره بحر فما فى الخبثى لو اصاب الثوب دم عيطا فيس خفه  
ظهر كائنى فشاذهر وكذا فى التمسكتى عن الثوب ان الثوب يظهر عن العذرة الغليظة  
بالفرك قياسا على المنى اه ثم وجب على منى دم عيطا وظاهر طهارته بالفرك (قوله بالافرق)  
اى فى فركه بايسا وغسله ضربا (قوله ومنها) اى المرأة كما صححه فى الحائية وهو ظاهر  
الرواية عندنا كفى مختارات الثوب رجزه فى السراج وغيره بخلافه ورجحه فى الحلية بما

كان كان مستنجيا بقاء وفى  
الخبثى اولج فترج فأترج لم  
يظهر الا بغسله لتلوثه  
بالنجس انتهى اى برطوبة  
الفرج فيكون مفرغا على  
قوله ما بنجاستها اما عنده  
فببى ظاهرة كسائر رطوبات  
البدن جوهرية (والا) يكن  
بايسا أولا رأسها طاهرا  
(فيغسل) كسائر النجاسات  
ولو دعا عيطا على المشهور  
(بالافرق بين منيه) ولو  
رقيقا مرض به (ومنيها)  
ولا بين منى آدمى وغيره

حاصله ان كلامهم متظافر على ان الاكتفاء بالفرك في المني استحسان بالاشرع على خلاف القياس  
 فلا يلحق به الا ما في معناه من كل وجه والنص ورد في مني الرجل ومني المرأة ليس مثله لرقته  
 وغاظه مني الرجل والفرك انما يؤثر زوال المفروك او ثقيله وذلك فيما له جرم والريق المانع  
 لا يحصل من فركه هذا الغرض فيدخل مني المرأة اذا كان غليظا ويخرج مني الرجل اذا  
 كان رقيقا لعارض اه اقول وقد يؤيد ما صححه في الحانية بما صح عن عائشة رضي الله عنها  
 كنت احك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي ولا يخافه انه كان من جماع  
 لان الانبياء لا تحلم فيلزم اختلاط مني المرأة فيدل على طهارة منيها بالفرك بالاشرع لا بالالحاق  
 فتدبر **(قوله)** كما يحنه الباقي (لعله في شرحه على التقاية واما في شرحه على الملتقى فلم اجده  
 فيه وسبقه الى ذلك القهستاني فقال والمني شامل لكل حيوان فينبغي ان يطهر به اه اى  
 بالفرك وفي حاشية ابي السعود لا فرق بين مني آدمي وغيره كما في الفيض والقهستاني ايضا  
 خلافا لما نقله الحموي عن السمرقندي من تقيده بمني آدمي اه اقول المقول في البحر  
 والتاخرانية ان مني كل حيوان نجس واما عدم الفرق في التطهير فتحاج الى نقل وما مر عن  
 السمرقندي متجه ولذا قل ح الرخصة وردت في مني آدمي على خلاف القياس فلا يقاس  
 عليه غيره فان الحق دلالة يحتاج الى بيان ان مني غير آدمي خصوصا مني الخنزير والكلب  
 والفيل الداخل في عموم كلامه في معنى مني آدمي ودونه خراط القتاد اه ورأيت في بعض  
 الهوامش عن شرح التقاية للبرجندی انه قال قد ذكروا ان الحكمة في تطهير الثوب من المني  
 بالفرك عموم البلوى وعدم تدخله الثوب فبانظر الى الاول لا يكون حكم غيره من سائر  
 الحيوانات كذلك اه **(تنبيه)** نجاسة المني عندنا مغلفة سراج والعاقبة والمضغة نجسان  
 كالمني نهاية وزيلعي وكذا الولد اذا لم يستهل لما في الحانية لو سقط في الماء افسده وان غسل وكذا  
 لوحه المصلي لا يصح صلاته بجر واما ما نقله في البحر بعد ذلك عن الفتح من ان العاقبة اذا  
 صارت مضغة تطهر فشكل الا ان يجب ان يحمله على ما اذا نفخت فيها الروح واستمرت الحياة الى  
 الولادة تأمل **(قوله)** بغير مائع اى كذلك في الحنف والجفاف في الارض والدباغة الحكمية في  
 الجلد وغوران الماء في البئر والمسح في الصقيل قال في البحر بعد سوق عباراتهم فيها فالحاصل ان  
 التصحيح والاختيار قد اختلف في كل مسألة منها كما ترى فالاولى اعتبار الطهارة في الكل  
 كما يفيد اصحاب المتن حيث صرحوا بالطهارة في كل واختاره في الفتح ولا يرد المستجبي  
 بالحجر اذا دخل الماء فانه نجسه لان غير المائع لم يعتبر مطهرا في البدن الا في المني اه اى فالحجر  
 لا يطهر محل الاستنجاء من البدن وانما هو مقلد فلذا نجس الماء بخلاف الدلك ونحوه فانه  
 مطهر ومقتضاه ان الحنف لو وقع في ماء قليل لا ينجسه ثم رأيت في التجنيس قال ولوالقي تراب  
 هذه الارض بعد ما حنف في الماء هل ينجس هو على هاتين الروايتين اه اى فعلى رواية الطهارة  
 لا ينجس وقد منا ان الآجرة اذا تجمست فحفت ثم قلعت فالتحار عدم العود **(قوله)** وقد انهت  
 في الخزان الخ ونصها ذكرها ان التطهير يكون بغسل وجري الماء على نحو بساط ودخوله  
 من جانب وخروجه من آخر بحيث يعد جاريا وغسل طرف ثوب نسي محل نجاسته ومسح  
 صقيل ومسح نطع وموضع محجمة وفصد بثلاث خرق وجفاف ارض وذلك خف وفرك

كما يحنه الباقي (ولا بين  
 ثوب) ولو جديدا او مبطنا  
 في الاصح (وبدن على  
 الظاهر) من المذهب ثم  
 هل يعود نجسا ببله بعد  
 فركه المعتمد لا وكذا كل  
 ما حكم بطهارته بغير مائع  
 وقد انهت في الخزان  
 المطهرات الى نيف  
 وثلاثين

منى واستحساء نحو حجر ونحت ملح وخشة وتقور نحو سمن جامد أن لا يستوى من ساعته  
 وذكاة ودبغ ونار وندف قض تجس اقبه وقسمة مثل وغسل وبيع وهبة واكل لبعضه  
 والقلاب عين وقبها يحس على الارض اسفل ونزع بئر وغورانها وغوران قدر الواجب  
 وحريمه، وتخليل حمرو وكذا تخليلها عندئذ على اللحم عند الثاني ونضج بول صغير عند الشافعي  
 فهذه كيف يبلانون وفي بعضها مسامحة اه ووجه المسامحة ما وصحه في النهر من انه لا ينبغي  
 عند التقور لأن السمن الجامد لا يتجس كدبل ما لقي منه فقد ولا قلب الارض لبقاء النجاسة  
 في الاسفل وكذا القسمة والاربعة بعدها وانما يجوز الانتفاع لوقوع الشك في بقاء النجاسة  
 في الموجود وكذا الندف ومن عده شرط كون التجس مقدارا قايلا يذهب بالندف والافلا  
 يظهر كفى البرازية اه اقول ومثل التقور النحت على ان في كثير من هذه المسائل تداخل  
 ولا ينبغي ذكر بول الصبي الصغير بالماء لانه ليس مذهبا هذا وقد زاد بعضهم نفخ الروح  
 به على مقدمه انما عن الفتحة وراى بعضهم التسوية كاسكين اذا موه اى سقى بماء تجس يتوه  
 بماء طاهر بالاثنا فيظهر وكذا لحس اليد ونحوها (قوله وغيرت نظم ابن وهبان) حيث قال  
 في فصل المعايير ما غزا

وآخر دون الفرك وندف والجفا \* ف والنحت قلب العين والغسل يظهر  
 ولا دبغ تخليل ذكاة تخليل \* ولا المسح والنزع الدخول التقور  
 وراى شارحها بيتا فقال

واكل وقسم غسل بعض ٣ رنحاه \* وندف وعلى بيع بعض تقور

اه وراى بقوله آخر اخضر اى مسمى آخر من المظهرات غير هذه المذكورات (قوله وقلب  
 العين) كالتقلاب الخنزير ملحا كسياتى متنا (قوله واخضر) اى قاب الارض يجعل الاعلى  
 اسفل (قوله تخليل) اى تخليل الخمر بالقاء شئ فيها وهو كالتخليل بنفسها وهما داحلان في  
 القلاب العين كايعد من البحر قل في الفتحة ولوصف ماء في خمر او بالعكس ثم صار خلا طهر  
 في الصحيح بخلاف ما وقع فيهما فارة ثم اخرجت بعدما تخللت في الصحيح لانها تجس بعد  
 التخليل بخلاف ما وخرجت قبله اه وكذا لو وقعت في العصير او وافع فيه كلب ثم خمر ثم  
 خال لا يظهر هو المختار بخلاف عن الصلاة وفي الحنية حمص في قدر الطعم ثم صب فيه  
 خل وصار حامصا بحيث لا يمكن اكله خموضته وخموضته حموضة خل لا بأس بأكله وعلى  
 هذا كل مصب فيه الخل وصار خلا وكذا لو وقعت فارة في حمرو سحرجت قبل التمسح ثم  
 صارت خلا فلو بعد لا يخل والخل التجس اذا صب في حمص صار خلا يكون نجسا لأن التجس  
 لا يتغير واذا لقي في الخمر غيبا وبصل ثم صار الخمر خلا في الصحيح انه طاهر اه وسأيت شئ من  
 ذب في الفروع آخر الفصل الآتى (قوله ذكاة) اى ذبح حيوان فانه يظهر الجلد وكذا اللحم  
 وومن غير ما كوف على حد الصحيحين حمص في محلة (قوله والدخول) اى دخول الماء الطاهر  
 في الخوص الصغير النجس مع خروجه من حب آخر ون قلنى صحيح كامر (قوله التقور)  
 اى غوران من الماء البئر قدره يجب نزعها منها، فظهر لها كالنزع كالتقده (قوله تصرفه في البعض)  
 اى من نحو خبطة تجس بمسحها والتصرف به الاكل والبيع والهبة والصدقة اودح

قوله لبعض تنازع فيه كل  
 من غسل وبيع وهبة  
 واكل ه منه

وغيرت نظم ابن وهبان  
 قلب

وغسل ومسح والحدف  
 مبهر \*

ونحت وقلب العين  
 واخضر يذكر \* ودبغ  
 وتخليل ذكاة تخليل \*  
 وفرك وذلك والدخول  
 التقور \*

تصرفه في البعض ندف  
 ونزعها \*

قوله التقور بالعين  
 المعجمة تعنى غوران البئر  
 وقول شارح الوهبانية  
 الآتى تقور هو بالقاف  
 بمعنى تقور السمن الجامد  
 اه منه

٣ قوله رنحاه اى هتة من  
 تخليل حتى وهبه ه منه



وهذه المسئلة ستأتى متنا وينبغى تقييد التصرف بأن يكون بمقدار ما تجس منها او اكبر  
لاقل كفيده ما قدمناه فى التدف عن النهر (قوله و نرحها) اى ترح بئر (قوله و ناز) ٥  
لو احرق موضع الدم من رأس الشاة بخرو له بظائر تأتى قريبا ولا يظن ان كان كل ما دخلته النار  
يظهر كما بلغنى عن بعض الناس انه توهم ذلك بل المراد ان ما استحالت به النجاسة بالنار او زال  
اثرها بها يظهر ولذا قيد ذلك فى النية بقوله فى مواضع (قوله و غلى) اى بالنار كغلى الدهن  
او اللحم لا ناعلى مائى بانه (قوله غسل بعض) اى بعض نحو ثوب تجس شئ منه كسيأتى  
السلام عليه (قوله تقور) اى تقوير نحو سمن جامد من جوانب النجاسة فهو من استعمال  
مصدر اللازم فى المتعدى كالطهارة بمعنى التطهير كما افده الحموى وخرج بالجامد المانع وهو  
ما ينضم بعضه الى بعض فانه نجس كله ما لم يبلغ القدر الكثير على ما مر اه فتح اى بان كان  
عشر فى عشر وسيأتى كيفية تطهيره اذا تجس (قوله و يظهر زيت الخ) قد ذكر هذه المسئلة  
العلامة قاسم فى فتاواه وكذا مائى متنا وشرحا من مسائل التطهير بانقلاب العين وذ كر  
الادلة على ذلك بما لا مزيد عليه وحقق ودقق كما هو دأبه رحمه الله تعالى فراجع ثم هذه  
المسئلة قد فرغوها على قول محمد بالطهارة بانقلاب العين الذى عليه الفتوى واختاره اكثر  
المشايع خلافاً لآبى يوسف كما فى شرح النية والفتح وغيرها وعبارة المجتبى جعل الدهن  
النجس فى صابون يفتى بطهارته لانه تغير والتغير يظهر عند شدة و يفتى به بلوى اه وظهره  
ان دهن النية كذلك لتغيره بالنجس دون المتنجس الا ان يقل هو نجس بالنجس لان العادة فى  
الصابون وضع الزيت دون بقية الادهان تأمل ثم رأيت فى شرح النية ما يؤيد الاول حيث  
قال وعليه يتفرع ما لو وقع انسان او كلب فى قدر الصابون فصار صابونا يكون طاهرا لتبدل  
الحقيقة اه ثم اعلم ان العلة عند محمد هى التغير وانقلاب الحقيقة وانه يفتى به للبلوى كما  
علم مما مر ومقتضاه عدم اختصاص ذلك الحكم بالصابون فيدخل فيه كل ما كان فيه تغير  
وانقلاب حقيقة وكان فيه بلوى عامة فيقال كذلك فى الدبس المطبوخ اذا كان زببه  
متنجسا ولا سيما ان النار يدخله قبول ويعبر فيه وقديموت فيه وقد بحث كذلك بعض شيوخ  
مشايخنا فقال وعلى هذا اذا تجس السمسم ثم صار طحينة يظهر خصوصا وقد عمت به البلوى  
وتسه على ما اذا وقع عصفور فى بئر حتى صار طينا لا يلزم اخراجه لاستحاله قات لكن قديقال  
ان الدبس ليس فيه انقلاب حقيقة لانه عصير جمد الطبخ وكذا السمسم اذا درس واختلط  
دهنه باجزائه فيه تغير وصف فقط كلبن صار جبنا و بر صار طحينا و طحين صار خبزا بخلاف  
نحو خرصار خلا و حمار وقع فى ماجة فصار ماحا وكذا دردى خر صار طريرا وعذرة  
صارت رمادا او حاة فن ذلك كله انقلاب حقيقة الى حقيقة اخرى لا مجرد انقلاب وصف كما  
سيأتى والله اعلم (قوله رش بماء نجس) اى اوبال فيه صبي او مسح بخرقه مبتلة نجسة حية  
(قوله لا بأس بالخبر فيه) اى بعد ذهاب البلة النجسة بالنار والاتجس كفى الحية (قوله ذكره  
الحاجي) وعلمه بقوله لا ضد لحوال النجاسة بالنار و زوال اثرها (قوله وعفى الشارع) فيه تغير  
للنظ المتن لانه كان مبينا للمجهول لكنه قصد التبيه على ان ذاك مروي لا محض قياس فقط  
قل فى شرح النية ولنا ان القليل عنوا جماعا اذا الاستنجاء بالحجر كوف بالاجماع وهو لا يستأصل

ونار و غلى غسل بعض  
تقور\* (ذ) يظهر (زيت)  
تجس (لجعله صابونا) به  
يفتى بلوى كستور رش بماء  
نجس لا بأس بالخبر فيه  
(كفين تجس فجعل منه  
كوز بعد جعله على النار)  
يظهر ان لم يظهر فيه اثر  
النجس بعد الطبخ ذكره  
الحاجي (وعفى) الشارع  
(عن قدر درهم)

النجاسة والتقدير بالدرهم مروى عن عمر وعلى وابن مسعود وهو مما لا يعرف بالرأى فيحصل على السماع اه وفي الحلية التقدير بالدرهم وقع على سبيل الكناية عن موضع خروج الحدث من الدبر كما افاده ابراهيم النخعي بقوله انهم استكروهوا ذكر المقاعد في مجالسهم فكثروا عنه بالدرهم وبعضه ما ذكره المشايخ عن عمر انه سئل عن القليل من النجاسة في الثوب فقال اذا كان مثل ظفري هذا لا يمنع جواز الصلاة قلوا وظفروا كان قريبا من كفنا **(قوله)** وان كره تحريما اشار الى ان العفو عنه بالنسبة الى تحية الصلاة به فلا ينافي الاسم كما استنبطه في البحر من عبارة السراج ونحوه في شرح المنية فانه ذكر ما ذكره الشارح من التفصيل وقد نقله ايضا في الحلية عن الينابيع لكنه قل بعده والا قرب ان يغسل الدرهم وما دونه مستحب مع العلم به والقدرة على غسله فتركه حينئذ خلاف الاولى نعم الدرهم غسله أكد مما دونه فتركه اشد كراهة كما يستفاد من غير ما كتب من مشاهير كتب المذهب ففي المحيط يكره ان يصلى ومعه قدر درهم او دونه من النجاسة عالما به لاختلاف الناس فيه زاد في مختارات النوازل قادرا على ازالته وحديث تعاد الصلاة من قدر الدرهم من الدم لم يثبت ولو ثبت حمل على استحباب الاعادة توفيقا بينه وبين ما دل عليه الاجماع على سقوط غسل المخرج بعد الاستجمار من سقوط قدر الدرهم من النجاسة مطلقا اه ملخصا \* اقول ويؤيده قوله في الفتح والصلاة مكروهة مع ما لا يمنع حتى قيل لو علم قليل النجاسة عليه في الصلاة يرفضها ما لم يخف فوت الوقت او الجماعة اه ومثله في النهاية والمحيط كما في البحر فقد سوى بين الدرهم وما دونه في الكراهة ورفض الصلاة ومعلوم ان ما دونه لا يكره تحريما اذ لا يقل به بالتسوية في اصل الكراهة التزيرية وان تفاوتت فيهما ويؤيده تعليل المحيط للكراهة باختلاف الناس فيه اذ لا يستلزم التحريم وفي التفت مافيه فلو اوجب اذا كانت النجاسة اكثر من قدر الدرهم والنافلة اذا كانت مقدار الدرهم وما دونه وما في الخلاصة من قوله وقدر الدرهم لا يمنع ويكون مسيئا وان قل فالأفضل ان يغسلها ولا يكون مسيئا اه لا يدل على كراهة التحريم في الدرهم لقول الاصوليين ان الاساءة دون الكراهة نعم يدل على تأكيد ازالته على ما دونه فيوافق ما مر عن الحلية ولا يخالف ما في الفتح كما لا يخفى ويؤيده اطلاق اصحاب المتون قولهم وعنى قدر الدرهم فانه شامل لعدم الاثم فتقدم هذه القول على ما مر عن الينابيع والله تعالى اعلم **(قوله)** والعبرة لوقت الصلاة اي لو اصاب ثوبه دهن نجس اقل من قدر الدرهم ثم انبسط وقت الصلاة فراد على الدرهم قيل يمنع وبه اخذ الاكثر من كما في البحر عن السراج وفي المنية وبه يؤخذ وقيل شارحها وتحقيقه ان المعتبر في المقدار من النجاسة الرقيقة ليس جوهر النجاسة بل جوهر انتنجس عكس الكشافة في تأمل اه وقيل لا يمنع اعتبار الوقت الاصابة قل القهستاني وهو المختار وبديهي وظاهر الفتح اختياره ايضا وفي الحلية وهو الاشبه عندى راليه مال سيدي عداغني وقيل فلو كانت ازيد من الدرهم وقت الاصابة ثم جفت فحفت فصارت اقل منعت هذا وفي البحر وغيره ولا يعتبر نفوذ المقدار الى الوجه الآخر لو الثوب واحدا بخلاف ما اذا كان ذا طاقين كدرهم متنجس الوجهين اه وما في الحلية من

قوله قوله ح بقربه ما قلوا  
في عدم ثوب انه يحل اذا  
كان عرض أربع أصابع  
فقليل المراد من اصابع  
الاسف كاصابع عمر رضي  
الله عنه فأنها قدر شبرنا  
اه منه

وان كره تحريما فيجب  
غسله وما دونه تنزيها فيسن  
وفوقه مبطل فيفرض  
والعبرة لوقت الصلاة  
لا لاصابة على الاكثر منه

ان الصحيح عدم المنع في الدرهم لانه واحد وفي الخلاصة انه المختار قل في الحلية الحق ان الذي يظهر خلافه لان نفس ما في احد الوجهين لا ينفذ الى الآخر فلم تكن النجاسة متحدة بل متعددة وهو المناط اهـ \* (تمة) \* قال في الفتح وغيره ثم انما يعتبر المانع مضافا الى المصلي فلو جلس الصبي او الحمام المتجسس في حجره جازت صلاته لو الصبي مستمسكا بنفسه لانه هو الحامل لها بخلاف غير المستمسك كالرضيع الصغير حيث يصير مضافا اليه ويبحث فيه في الحلية بأنه لا اثر فيما يظهر للاستمسك لان المصلي في المعنى حامل للنجاسة ومن اعاده فعله البيان أقول وهو قوي لكن المتقول خلافه \* وروى باسناد حسن عن انس رضي الله تعالى عنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي والحسن على ظهره فاذا سجد نحاها ولا يخفى ان الصغير لا يخلو عن النجاسة عادة فهو مؤيد للمنعول (قوله وهو مثقال) هذا هو الصحيح وقيل يعتبر في كل زمان درهمه بجر وافاد أن الدرهم هنا غيره في باب الزكاة فانه هناك ما كان كل عشرة منه وزن سبعة مثاقيل (قوله في نجس كفيف) لما اختلف تفسير محمد للدرهم فتارة فسر بعرض الكف وتارة بالمقال اختلف المشايخ فيه ووفق الهند واني بينهما بما ذكره المصنف واختاره كثير منهم وصححه الزياي والزاهدي واقره في الفتح لان اعمال الروايين اذا امكن اولى وتامه في البحر والحلية ومقتضاه ان قدر الدرهم من الكشفة لو كان منبسطا في الثوب اكثر من عرض الكف لا يمنع كما ذكره سيدي عبد الغني (قوله له جرم) تفسير للكشف وعدمه في الهداية الدم وعده قاضخان مما ليس له جرم ووفق في الحلية بحمل الاول على ما اذا كان غايظا والثاني على ما اذا كان رقيقا قال وينبغي ان يكون المني كذلك اهـ فالمراد بذى الجرم ما تشاهد بالبصر ذاته لا أثره كما مروى (قوله وهو داخل مفاصل اصابع اليد) قال مثلا مسكين وطريق معرفته ان تغرف الماء باليد ثم تبسط فابق من الماء فهو مقدار الكف (قوله من مغالطة) متعلق بقوله عفى او بمحذوف صفة لكشف ورقيق اي كائين من نجاسة مغالطة وقال في الدرر متعلق بقدر الدرهم ثم اعلم ان المغالط من النجاسة عند الامام ما ورد فيه نص لم يعارض بنص آخر فان عورض بنص آخر فمخفف قبول ما يؤكل لحمه فان حديث استزها البول يدل على نجاسته وحديث العرين يدل على طهارته وعندها ما اختلف الأئمة في نجاسته فهو مخفف فالروث مغالط عنده لانه عليه الصلاة والسلام سماه ركسا ولم يعارضه نص آخر وعندها مخفف لقول مالك بطهارته لعموم البلوى وتام تحقيقه في المطولات (قوله كعذرة) تمثيل للمغالطة (قوله وكذا الخ) يرد عليه الريح فانه طاهر ط أي على الصحيح وقد يقال ان الكلام في الكشف والرقيق والريح ليس منهما فليتأمل او يقال ما في كل ما واقعة على التجسس لان المراد بيان التغليظ \* (تنبيه) \* صحح بعض أئمة الشافعية طهارة بوله صلى الله عليه وسلم وسائر فضلاته وبه قال ابو حنيفة كما نقله في المواهب الدنية عن شرح البخاري لعيني وصرح به البيهقي في شرح الاشباه وقال الحافظ ابن حجر تضافرت الأدلة على ذلك وعد الأئمة ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم ونقل بعضهم عن شرح المشكاة لتلا على القاري انه قال اختاره كثير من اصحابنا واطال في تحقيقه في شرحه على الشرائع في باب ما جاء في تعطره عليه الصلاة والسلام (قوله مغالط) لاحاجة اليه مع قوله كذا ط (قوله يعلم)

(وهو مثقال) عشرون  
قيراط (في نجس كفيف)  
له جرم (وعرض متع  
الكف) وهو داخل  
مفاصل اصابع اليد (في  
رقيق من مغالطة كعذرة)  
آدمي وكذا كل ما خرج  
منه موجبا وضوء او غسل  
مغالط (وبول غير ما كحل  
ولو من صغير لم يطمع)

قوله استزها البول  
هكذا بخطه والمعروف  
في الحديث استزها من  
البول وليحرر اهـ مصححه

مطلب  
في طهارة بوله صلى الله  
عليه وسلم

بفتح الياء أي نياكل فلا بد من غسله والشيء الشافعي بالفتح في بول صبي ط وجواب  
عما استدله في المسولات **(قوله)** لا بول الحفاس بوزن رمان وهو الوطواط سعى به لصغر  
عينه وضعف بصره قموس وفي البدء وغيره بول الحفافيش وخرؤها ليس نجس لتعذر  
صيانة الثوب والاواني عنها لاها قول من الهواء وهي فأرة طيارة فلهذا تبول اه ومقتضاه  
ان سقوط النجاسة للضرورة وهو منحه على القول بأنه لا يؤكل كما عراه في الذخيرة الى بعض  
المواضع معللا بأن له نابا ومشي عليه في الحانية لكن نظر فيه في غاية البيان بأن ذا الناب انما  
ينهى عنه اذا كان يضطاد بنابه أي وهذا ليس كذلك وفي المستنى قيل يؤكل وقيل لا وتقول  
العبادي من الشافعية عن محمد انه حلال وعليه فلا اشكال في طهارة بوله وخرئه وتماه في  
الحلية اقول وعليه يتمشى قول الشارح فطاهر والا كان الاولى ان يقول فعفو عنه فانهم  
**(قوله)** وكذا بول الفأرة الخ اعلم انه ذكر في الحانية ان بول الهرة والفأرة أو خرها نجس في  
اظهر الروايات يفسد الماء والثوب ولو طحن بعر الفأرة مع الحنطة وما يظهر اثره يعني عنه  
للضرورة وفي الخلاصة اذا بالت الهرة في الاناء او على الثوب تنجس وكذا بول الفأرة وقول  
الفتوى ابو جعفر ينجس الاناء دون الثوب اه قل في الفتح وهو حسن لعادة تخدير الاواني  
وبول الفأرة في رواية لأبأس به والمشايع على انه نجس لحقة الضرورة بخلاف خرئها فأن فيه  
ضرورة في الحنطة اه والحاصل ان ظاهر الرواية نجاسة الكل لكن الضرورة متحققة في  
بول الهرة في غير المائعات كالثياب وكذا في خرء الفأرة في نحو الحنطة دون الثياب والمائعات  
واما بول الفأرة فالضرورة فيه غير متحققة الاعلى تلك الرواية المارة التي ذكر الشارح ان  
عليها الفتوى لكن عبارة التارخانية بول الفأرة وخرؤها نجس وقيل بولها معفو عنه وعليه  
الفتوى وفي الحجة الصحيح انه نجس اه ولفظ الفتوى وان كان أكد من لفظ الصحيح الا ان  
القول الثاني هنا يبدى بكونه ظاهر الرواية ففهم لكن تقدم في فصل البثر ان الاصح انه لا نجسه وقد  
يقال للضرورة في البثر متحققة بخلاف الاواني لانها تخمر كما مر فتدبر **(قوله)** (الادم شهيد)  
أي ولو مسفوحا كما اقتضاه كلامه وكلام البحر **(قوله)** مدام عليه فلو حمله المصلي حازت  
صلاته الا اذا اصابه منه لانه زال عن المكان الذي حكم بصهارته حموى ونحوه في الحلية **(قوله)**  
وما بقى في الخم الخ) يوهم ان هذه الدماء ظاهرة ولو كانت مسفوحة وليس بمراد فهي خارجة  
بقيد المسفوح كما هو صريح كلام البحر وافده مع وفي البزازية وكذا الدم الباقي في عروق  
المعدة بعد الذبح وعن الامام الثاني انه يفسد الثوب اذا خش ولا يفسد القدر للضرورة والاثر  
فانه كان يرى في برمة عائشة رضي الله عنها صفرة دما علق والدم الخارج من الكبد ومن غيره  
فنجس وان منه فطاهر وكذا الدم الخارج من الدم الممزول عند القطع ان منه فطاهر والا فلا  
وكذا دم مطلق المخرج ودم القاتل من القاصي الكبد وصال ظاهر ان قل الغسل حتى لو طلى  
به وحده الخف وصلى به حاره **(قوله)** وما سئل) من دم الانسان بخر لكن في حوائشي  
الحموى ان التقيد بالانسان النقي لان ظاهر ان غيره كدم **(قوله)** ودم سمك) لانه ليس بدم  
حقيقه لانه اديس ببعض الدم يسود وشغل السمك الكبير اذا سئل منه شيء في ظاهر الرواية  
بخر **(قوله)** وقل وعرعوبه الخ) أي وان كثر بخر ومنه وفيه تعريض بما عني بعض اشافعية

مبحث

في بول الفأرة وبعرها  
وبول الهرة

الا بول الحفاس وخرأه  
فطاهر وكذا بول الفأرة  
لتعذر التحرز عنه وعليه  
الفتوى كما في التارخانية  
وسيجي آخر الكتاب  
ان خراها لا يفسد مالم  
يظهر اثره وفي الاشباه  
بول السنور في غير اواني  
الماء عفوه وعليه الفتوى  
(زده) مسفوح من سائر  
الحيوانات الا دم شهيد  
مدام عليه وما بقى في الخ  
مهنزل وعروق وكبد  
وطحال وقاب وما يسيل  
ودم سمك وقل وبرغوث  
وفي ادمي السراخ وكتان  
وهي في التماموس

انه لا يعنى عن الكثير منه وشمل ما كان في المدن والقرى لعدم اصابته اهلا حابة عليه  
فلو قتل القمل في ثوبه يعنى عنه وتماه في الحلية ولو القاه في زيت ونحوه لا ينحسب ما مر في  
كتاب الطهارة من ان موت ما لانفس له سائمة في الاناء لا ينحسب وفي الحلية البرغوث انضم  
والفتح قليل (قوله كرمين) هو الثمر المعروف (قوله دويبة) يضم ففتح فسكون لياء  
المثانة وتشديد الباء الموحدة تصغير دابة (قوله لاسمة) اى شديدة السمع وهو الغرض وتماه  
في ح (قوله وخمر) هذا ما في عامة المتون وفي التهستاني عن قتادة الدينارى قول الامام  
خواجه زاده اخبرني عن الصلاة وان قلت بخلاف سائر النجاسات اه (قوله وفي باقي الاشربة)  
اى المسكرة ولو نبيذا على قول محمد بن قيس (قوله وفي النهر الاوسط) واستدل بما في المنية  
على وفي ثوبه دون الكثير المتاحش من السكر او المتصف تجزئة في الاصح قلح وهو نص  
في التخفيف فكان هو الحق لان فيه الرجوع الى الفرع المتخصص في المذهب واما ترجيح  
صاحب البحر فبحث منه اه قات لكن في التهستاني واما سوى الثمر من الاشربة المحرمة  
فعليقة في ظاهر الرواية خفيفة على قياس قولهما اه ففرد ان التخفيف مبنى على قولهما اى  
ثبوت اختلاف الائمة فن السكر والمتصف وهو الباذق قل بحسبهما الامام الاوزاعي  
ويظهر التوفيق بين الروايات الثمات بان رواية التغليظ على قول الامام ورواية التخفيف  
على قولهما ورواية الطهارة خاصة بالاشربة المباحة وينبغي ترجيح التغليظ في الجميع يدل  
عليه ما في غرر الافكار من كتاب الاشربة حيث قل وهذه الاشربة عند محمد وموافقيه كخمر  
بلا تفاوت في الاحكام وهذا يقتضى في زماننا اه فتقوله بلا تفاوت في الاحكام يقتضى انها  
مغلظة فتدبر (قوله لا يذوق) بالدال المعجمة او بالزاي ح عن الترمذى (قوله كبطاهلى) اما  
ان كان يعير ولا يعيش بين الناس فكالحمة بجر عن البرازية وجعله كالحمة موافق لرواية  
الكرخى كياتى (قوله ودجاج) بثلاث الدال يقع على الذكر والانثى حلية (قوله فن مأكولا)  
كحمام وتصنوبر (قوله فطاهر) وقيل مغفونه لوقيل لعمودا بنوى والاول اشبه وهو  
ظاهر البدائع والحلية حلية (قوله والا فحفف) اى والا يكن مأكولا كاستقر والبرزى  
والحدأة فهو نجس مخفف عنده مغلف عندهما وهذه رواية الهندوانى وروى الكرخى انه  
طاهر عندهما مغلف عند محمد وتماه في البحر وياتى (قوله وروث وخنى) قدم في فصل البتران  
الروث للفرس والبغل والحمير والحنى بكسر فسكون للبقر والبقيل والعر للابل والغنم  
والخرى للطيور والتجول للكلب والعذرة للانسان (قوله افد بهما نجاسة خرب كل حيوان) اراد  
بالنجاسة المغضة لان اكلامه فيها ولا صرف لا طلاق ليه كياتى ونقوله وقال حنفية و اراد  
بخيوان ماله روث او خنى اى سواء كان مأكولا كالفرس والبقير او لا كالحمر والا فخرى  
الادى وسباع البهائم متفق على تغليظه كفى المتنجس والبحر وغيرها ففيه (قوله وفي  
الشرب ليلية) عزاه فيها الى مواهب الرحمن لكن في التمسك ناعلة قسه ان قول الامام  
بالتغليظ رجحه في المبسوط وغيره اه ولذا جرى عليه المتون (قوله وطهرهم) محمد  
آخرا اى في آخر امره حين دخل الرى مع الخليفة ورأى بنوى الناس من امتلاء اصراق  
والخانات بها وقاس المشايخ على قوله هذا طين بخارى فتح (قوله وبه قل) فيه انه يقول

كرمان دويبة حمراء لساعة  
ولستثنى اثنا عشر  
(وخرى) وفي باقي الاشربة  
روايات التغليظ والتخفيف  
والطهارة ورجح في البحر  
الاول وفي النهر الاوسط  
(بحره) كل طير لا يذوق  
في البهائم كبطاهلى  
(ودجاج) لم يذوق فيه  
فن مأكولا فطاهر والا  
فحنف (وروث وخنى)  
فد بهما نجاسة خرب كل  
حيوان غير الطيور وقال  
حنف وفي الشرب ليلية  
قولهم اظهر وظهر  
محمد آخر البهائم وبه قول  
مالك (ولو اصابه من)  
نجاسة (خفيفة و) نجاسة  
(خفيفة جعلت خفيفة  
تبعها بخفيفة) حنفا

ما أكل لحمه وولده ورجيعه ضاهر منه فلا يقول بظهره روث حميرط (قوله في صهييرية)  
 ونسها على ما في البحر وان اصابه بول الشاة وبول الآدمي تحمل خفيفة تبعا للغليظة  
 اه وظاهره ولو الخفيفة اكثر من الغليظة كما قاله ط قلت لكن في التمهاتن تجمع النجاسة  
 المتفرقة فحمل الخفيفة غليظة اذا كانت نصف او اقل من الغليظة كما في النية اه ونحوه  
 ما في التنية نصف النجاسة الخفيفة ونصف الغليظة يجمعان اه ويمكن ان يقال معنى الاول  
 انه اذا اختلطت الخفيفة بالغليظة حملت تبعا للغليظة فذا زادت على الدرهم منعت الصلاة  
 كولو اختلطت الغليظة بماء طاهر ومعنى الثاني انه اذا كان كل منهما في موضع ولم يبلغ كل منهما  
 بانفراده القدر المانع فترجح الغليظة لو كانت اكثر او مساوية للخفيفة فذا زاد مجموعهما على  
 الدرهم منع ولو كانت الخفيفة اكثر ترجحت فذا بلغ مجموعهما ربع الثوب منع والحاصل انه  
 ان اختلطت ترجح الغليظة مطلقا والا فان تساويا او زادت الغليظة فكذلك والا ترجح  
 الخفيفة فانغتم هذا التحرير (قوله ثم متى اطلقوا النجاسة الخ) اي كاطلاقهم النجاسة  
 في الأسرار النجسة وفي جلد الحية وان كانت مذبوحة لان حلدتها لا يحتمل الدباغة اه بحر  
 (قوله فظاهر التغايط) هو لصاحب البحر حيث قال والظاهر انها مغالطة وانها المرادة عند  
 اطلاقهم (قوله دون) بالرفع نائب فاعل عن (قوله وثوب) اي ونحوه كالحنف فانه يبر فيه  
 قدر الربع والمراد ربع مادون الكعين لا مافوقهما لانه زائد على الحنف اه خالية (قوله ولو  
 كثيرا الخ) اعلم انهم اختلفوا في كيفية اعتبار الربع على ثلاثة اقوال فبيل ربع طرف  
 اصابته النجاسة كالذيل والكم والدخريص ان كان المصاب ثوبا وربع العضو المصاب كاليد  
 والرجل ان كان بدنا وصححه في التحفة والمحيط وانجحت السراج وفي الحقائق وعليه الفتوى  
 وقيل ربع جميع الثوب والبدن وصححه في المبسوط وهو مذكروه الشارح وقيل ربع ادنى  
 ثوب تجوز فيه الصلاة كالثوب الذي لا قطع وهذا اصح ما روى فيه اه لكنه قصر على الثوب  
 فقد اختلف التصحيح كما ترى لكن ترجح الاول بان الفتوى عليه ووفق في الفتح بين الاخيرين  
 بأن المراد اعتبار ربع الثوب الذي هو عليه سواء كان ساترا لجميع البدن او ادنى ما تجوز فيه  
 الصلاة اه وهو حسن جدا ولم ينقل القول الاول اصلا بحر (قوله ورجحه في النهر) اي بأنه  
 ظاهر كلام الكثر وتصحيح المبسوط اه وبأن المانع هو الكثير الفاحش ولا شك ان ربع المصاب  
 ليس كثيرا فضلا عن ان يكون فاحشا اه اقول بتصحيح المبسوط معارض بتصحيح غيره والمراد  
 بالكثير الفاحش ما كثر بالنسبة الى المصاب فربع الثوب كثير بالنسبة الى الثوب وربع الذيل  
 او الكم مثلا كثير بالنسبة الى الذيل او الكم وكذا ربع ادنى ثوب تجوز فيه الصلاة كثير  
 بالنسبة اليه كما صرح بذلك في الفتح (قوله وان قل الخ) فيه نظر لان لفظ الفتوى أكد من  
 لفظ الاصح ونحوه منج ومفاده ترجيح بقول ربع المصاب وهو مفاد ما مر عن البحر لكن  
 اعترضه الخيزراني بان هذا القول يؤدي الى التشديد لا الى التخييف فانه قد لا يبلغ ربع  
 المصاب الدرهم فيلزم جعله مباحا في المحققة مع انه معنوه عنه في المعقولة ادو كان المصاب الائمة  
 من النبدن يلزم القول بمنع رءهها على القول بمنع ربع المصاب اه وفيه نظر لان مقتضى قواهم  
 ما يد والرجل اعتسار كل من البدن والرجل تمسكه عضوا واحدا فلا يلزم ما قل تأمل

كما في الظهيرية ثم متى  
 اطلقوا النجاسة فظاهره  
 التغايط (وعنى دون ربع)  
 جميع بدون (ثوب) ولو  
 كثيرا هو المختار ذكره  
 الحلي ورجحه في النهر  
 على التقدير بربع المصاب  
 كيدوك وان قال في الحقائق  
 وعليه الفتوى (من) نجاسة  
 (مخففة كبول ما كول)

قوله والدخريص هو بكسر  
 الدال المهملة وسكون  
 الحاء المعجمة وبالصاد  
 المهملة قيل معرب  
 وقيل عربى وهو عند  
 العرب البنية والدخريص  
 والدخريصة لغة والجمع  
 دخارص كما في المصباح اه  
 من شرح الشيخ اسمعيل  
 اه منه

(قوله ومنه الفرس) اى من المأكول وانما نه عليه لتلايتهم انه داخل في غير المأكول عند الامام فيكون مغاطلا لان الامام انما كره لحمه تنزيها او تحريما على اختلاف التصحيح لانه آية الجهاد لان لحمه نجس بدليل ان سورة طاهر اتفاقا كما في البحر (قوله وطهره محمد) الضمير لبول المأكول الشامل للفرس (قوله وصحح) صححه في المبسوط وغيره وهو رواية الكرخي كما مر وروى الهندواني النجاسة وصححه الزيلعي وغيره قل في البحر والاولى اعتاده لموافقة للمتون ولذا قل في الحلية انه اوجه (قوله ثم الحنفية انما تطهر في غير الماء) اقتصر في الكافي على ظهورها في الثياب قل في البحر والبدن كالثياب فلذا عمم المشرح لكن الظاهر من كلامه الكافي الاحتراز عن المائعات لاعن خصوص الماء والحاصل ان المائع متى اصابته نجاسة خفيفة او غليظة وان قات نجس ولا يعتبر فيه ربع ولا درهم نعم تطهر الحنفية فيما اذا اصاب هذا المائع ثوبا او بدنا فيعتبر فيه الربع كما افاده الرحمتي واستثنى ح خره طبر لا يؤكل بالنسبة الى البئر فنه لا نجسها تعتذر صونها عنه كما تقدم في البئر (قوله وعنى دم سمك) صرح بالفعل اشارة الى ان قول المصنف ودم سمك الح موقوف على قوله دون ربع ثوب (قوله والمذهب طهارتها) انما قل ذلك لان المتن يقتضى نجاستها بناء على ما روى عن ابي يوسف من نجاسة دم السمك الكبير نجاسة غليظة وسور الحمار والبغل نجاسة خفيفة كما ذكره في هامش الخرائن والمذهب ان دم السمك طاهر لانه دم صورة لاحقية وان سور هذين طاهر قطعاً والشك في ظهوريته فيكون لعابهما طاهرا (قوله وبول انتضج) اى ترشش وشمل بوله وبول غيره بحر وكالبول الدم على ثوب القصاب حلية عن الحارثي القدسي وظاهر التقييد بالقصاب اى اللحام انه لا يعنى عنه في ثوب غير القصاب لان العلة الضرورة والضرورة لغيره وتأمله مع قول البحر المار وشمل بوله وبول غيره (قوله كرؤس ابر) بكسر الهمزة جمع ابرة احتراز عن المسئلة كما في شرح النية والفتح (قوله وكذا جانبها الآخر) اى خلافاً لابي جعفر الهندواني حيث منع بالجانب الآخر وغيره من المشايخ قلولاً لا يعتبر الجانبان واختاره في الكافي حلية فرؤس الابر لا تقابل كما في التمهستانى عن الطائفة لكن فيه ايضا عن الكرماني ان هذا ما لم ير على الثوب والا وجب غسله اذا صار بالجمع اكثر من قدر الدرهم اه وكذا نه عليه في شرح النية فقال والتقييد بعدم ادراك الطرف ذكره المعلى في نوادره عن ابي يوسف واذا صرح بعض الأئمة بقيد يرد عن غيره متهم بتصريح بخلافه يجب ان يعتبر سياوالموضع موضع احتياط ولا حرج في التجوز عن مثله بخلاف ما لا يرى كافي اثر ارجل المذباب فان في التجوز عنه حرجا ظاهرا اه اقول الذى يظهر لي ان هذا التقييد موافق لقول الهندواني وقد علمت بتصريح غيره من المشايخ بخلافه لان مقدار الجانب الآخر من الابرة يدركه الطرف ثم رأيت في الحلية ذكر ان مفعلة البيان من ان التقييد برؤس الابر احتراز عن رؤس المسال هو بما عن الهندواني ا شبه ولعله المراد بما في نوادر المعلى اه وهذا عين ما فهمته ولله الحمد والحاصل ان في المسئلة قولين مبينين على الاختلاف في المراد من قول محمد كرؤس الابر احدهما انه قيد احتراز به عن رأسها من الجانب الآخر وعن رؤس المسال ويؤيده رواية المعلى عن ابي يوسف من التقييد بما لا يدركه الطرف ثانيهما انه غير قيد وانما

ومنه الفرس وطهره محمد  
(وخر طية) من السباع او  
غيرها (غير مأكول) وقيل  
طاهر وصحح ثم الحنفية انما  
تطهر في غير الماء فليحفظ  
(و) عنى (دم سمك ولعاب  
بغل وحمار) والمذهب  
طهارتها (وبول انتضج  
كرؤس ابر) وكذا جانبها  
الآخر وان كثر باصا  
الاما للضرورة لكن لو وقع  
في ماء قيل

مطلب

اذا صرح بعض الأئمة  
بقيد لا يصرح غيره به  
بخلافه وجب اتباعه

هو قبل ، ثم في معنى له سواء كان مقدار راسه من جانب شتر أو من جانب الثوب  
ومنه ما كان كرؤس مسند وقد علمت انه في الكافي اختار الثوب الثاني ولكن صاحب المتن  
والشروح اختار الاول لان جهة الضرب ذرة قياس على ما صنفه ابو موسى محمد بن ابراهيم  
وقد يقع على النجاسة مع جمع على النجاسة في النهاية ولا يستصع لاحترار غنه ولا استحس  
لاحد استعداد ثوب لدخول الخلاء وروى ان محمد بن علي زين العابدين تكلم ليلة الخلاء  
ثوباً ثم تركه وقال لا يتكلم بهذا من هو خير مني يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء  
رضي الله عنهم اه وقد يقال ان قول متون كرؤس الابز اتباع لعبارة محمد لا للاحترار عن  
الجانب الآخر وهذا لا يوجب الاحترار لا يندونى وخالفه غيره من المشايخ معلمين بدفع الخرج  
ولا شك في وجود الخرج في ذلك فلذا اختاره في الكافي اتباعاً لما عليه اكثر المشايخ وقال  
في متن مواهب الرحمن ومن من راس بول كرؤس الابز وقيل معتبره اي بويوسف ان رؤى  
اثره ففد بقل ضعف اعتدرا ما يدركه الطرف وهو رواية لمولى السابقة وقد ظهر مما قرناه  
ان الخلاف فيما يرى اثره وهو ما يدركه الصرف وان لا ربح لغفو عنه وعدم اعتباره كما  
مشى عليه المشرح وظهر ان المراد به ما كان من رؤس الابرة من الجانب الآخر الاكبر  
من ذلك وظهر ايضا ما لا يدركه صرف ما كان من رؤس الابز وارحل الذباب فانه لا يدركه  
نظره معتدل ما شرب اية جدا اي مع مغبرة ون رؤس بول الثوب والا فقد لا يرى  
اصلاً ويبقى انه لو شك انه يدركه لا صرف ادلانه يعني عنه لانه لان الاصل طهارة الثوب  
وشك فيما نجسه هذا ما ظهر لي في هذا الجرح ومنه اعلم (قوله نجسه في الاصح) قال في الحلية  
ثم لو وقع هذا الثوب المنتضح عليه البول مثل رؤس الابز في الماء التليل هل ينجس في  
خلاصة عن ابي جعفر فقال ان يقول نجس ونقائل ان يقول لا نجس وهذا فرع مسألة  
لاستحباب يعني لو سألني عن الماء ثم قال ذلك موضع ثم صاب من ذلك ثوباً او بدنه فاختار  
انه يتنجس ان كان اكثر من قدر الدرهم ثم ذكر في الحلية عن الكيفية ما يفيد ان  
الكلام فيما يرى اثره ثم قال وهو المنجس اه يدل عليه مقدمناه من اختيار اكثر المشايخ  
عدم اعتبار رؤس الابز من الجانبين خلافاً لندونى وقول الخلاصة المار المختار انه نجس  
ان كان اكثر من قدر الدرهم غير ظهري لان ما نجسه مقل وكثر فذا لم ينجس بأقل من  
الدرهم لا ينجس بالاكثر منه ثم اعلم ان وقوع الرؤس في الماء ابتداء مثل وقوع هذا الثوب  
فيه كما في السراج وغيره هذا وفي التمهيد في من تقرأ في ان استبان اثره على الثوب بأن  
لذلك العين او على الماء ان ينفرح او يخرج فلا عورة به وعن الشيعين انه معتبر اه وظاهره  
ان المعتمد عدم اعتدرا ما يظهر اثره في الثوب والماء وفي ذلك تأكيد لما قدمناه وفيه (قوله  
جوهره) ومنه في التمهيد في وقدمناه عن الخيض صا خلافاً لما مشى عليه المصنف تبعاً  
بمدرك في فصل الثوب وفيه يؤيده ما تقدمه التمهيد في اتفاق القرائن والتمشيط (قوله  
وارحل الذباب) اي ما صاب ثوباً من رؤس لا رجوه عبارة نقية وغنية في البحر  
وفي (قوله ينبغي ان يكون كدهن الخ) اي فيكون مع الصلاة ووجه الحاقه بالدهن ان  
كلاهما كان اولاً غير مع ثم مع مدرياته على الدرهم لكن قد يفرق بينهما من الاول الذي

نجسه في الاصح لان طهارة  
الماء أكد جوهره وفي  
القنية لو اتصل وانجس  
وزاد على قدر درهم  
ينبغي ان يكون كدهن  
النجس في المسط



كرؤس الابر اعتبر كالعده للضرورة ولم يعتبروا فيه قدر الدرهم بدليل ما في البحر انه معفو عنه للضرورة وان امتلا الثوب اه و معلوم ان مائلا الثوب يزيد على الدرهم وكذا قول الشارح وان كثر بأصابة الماء فانه لا يفرق بين كثرته بالماء وبين اتصال بعضه ببعض ونظيره ما ليس فيه قوة السيلان من الخارج من الجسد فانه ساقط الاعتبار وان كثر وعم الثوب وقد صرح في الحلية بعين ما قلنا فقال ما ليس بكثير من النجاسة منه ماهو مهدر الاعتبار فلا يجمع بحال وعليه ما في الحاوي القدسي ان ما أصاب من رش البول مثل رؤس الابر ونحوه الدم على ثوب القصاب وما لا يتقض الوضوء من بلة الجرح او التي معفوعه وان كثر وما في المحيط من انه لو أصاب موضع ذلك الرش ماء فانه لا يجسه اه نعم لو كان الرش مما يدرك بالطرف بأن كان أكبر من رؤس الابر من الجانب الآخر على ما مر فانه يجمع ويمنع وان كان في مواضع متفرقة كما يعلم مما قدمناه عن القهستاني عن الكرماني وفي القهستاني ايضا لو أصاب قدر ما يرى من النجاسة أثوابا عمامة وقيصا وسراويل مثلا منع الصلاة اذا كان بحيث اذا جمع صار أكثر من قدر الدرهم اه لكن كلام القنية صريح في ان الذي يجمع ويمنع ما كان مثل رؤس الابر كما قدمناه فيرد عليه ما علمته من ان ما كان كذلك فهو مهدر الاعتبار ولا ينفعه هذا التأويل فانهم واغتم هذا التحرير (قول له وطین شارع) مبتدأ خبره قوله عفو والشارع الطريق ط وفي الفيض طين الشوارع عفو وان مالا الثوب للضرورة ولو مختلطا بالعدرات وتجاوز الصلاة معه اه وقدمنا ان هذا قاله المشايخ على قول محمد آخر ابطهارة الروث والحلي ومقتضاه انه طاهر لكن لم يقبله الامام الحلواني كما في الخلاصة قال في الحلية اي لا يقبل كونه طاهرا وهو متجه بل الاشبه بالمنع بالقدر الفاحش منه الا لمن ابتلى به بحيث يحیی ويذهب في أيام الاوجال في بلادنا الشامية لعدم انفكاك طرقها من النجاسة طالبا مع عسر الاحتراز بخلاف من لا يمر بها اصلا في هذه الحالة فلا يعنى في حقه حتى ان هذا لا يصل في ثوب ذاك اه اقول وانعمومقيد بما اذا لم يظهر فيه أثر النجاسة كما نقله في الفتوح عن التجنيس وقال القهستاني انه الصحيح لكن حكى في القنية قولين وارتضاهما حكى عن ابى نصر الدبوسي انه طاهر الا اذا رأى عين النجاسة وقال وهو صحيح من حيث الرواية وقريب من حيث المنصوص ثم نقل عن غيره فقال ان غلبت النجاسة لم يجز وان غلب الطين فطاهر ثم قال وانه حسن عند المتصنف دون المعاند اه والقول الثاني مبنى على القول بأنه اذا اختلط ماء وتراب وأحدها نجس فالعبرة بالغالب وفيه اقوال ستأتي في الفروع والحاصل ان الذي ينبغي انه حيث كان العفو للضرورة وعدم امكان الاحتراز ان يقال بالعفو وان غلبت النجاسة ما لم ير عينها لو أصابه بلا قصد وكان ممن يذهب ويحيى والا فلا ضرورة وقد حكى في القنية ايضا قولين في اوجبات قدماء ما رش في الاسواق الغالبة النجاسة ثم نقل انه لو أصاب ثوبه طين السوق او السكة ثم وقع الثوب في الماء نجس (قول له وبخار نجس) في الفتوح مرت الريح بالعدرات وأصاب الثوب ان وجدت رائحتها نجس لكن نقل في الحلية ان الصحيح انه لا نجس وما يصيب الثوب من بخارات النجاسة قيل نجسه وقيل لا وهو الصحيح وفي حلية

مطلب

في العفو عن طين الشارع

وطین شارع وبخار نجس

سبحي... حرج منه ربح يحس بمدة شئ وهو لا يصح وكذا اذا كان سراويله  
مثلا وفي حلية... يدق نخس قياسا لاستحسانا وصورة ذاك حرق العدة في بيت  
وصدق... يدق ثوب... لا يفسده استحسانا ما ظهر أثر نجاسة فيه وكذا الاصطبل  
في حرج... كونه يدق... وان فيه كونه معلق فيه... فترشح وكذا الختم لو فيها نجاسات  
فغير حرج... وكذا... التحريك في حلية... لا يحسن... ولذا اقتصر عليه  
في حلية... يدق... من نزع... في شرح النية والظاهر  
... استحسان فيه... التحريك... هو استقصرت النجاسة فبأنها  
نجاسة لا... نظرية... لا يعرض... ان يستقص من دردى الخمر وهو  
مسمى... في ولاية... حرام كسائر اصناف الخمر اه أقول واما التوشادر  
المستجمع من دحل نجاسة فهو ظاهر كما يعلم من واوخته سيدى عبدالغنى في رسالة  
... (تحف من... حكم التوشادر) (قوله وغبار سرقين) بكسر السين اى زبل  
ويقول سرجين كما في تدموس قال في النجاسة... لا عبرة لغبار النجس اذا وقع في الماء  
لما عبرة لثراب... وعطه انصف في ارجوزته وعنه في شرحها بالضرورة (قوله  
ومحل كلاب) في النية مشى كلب على العين فوضع رجل قدمه على ذلك العين نجس  
وكذا... على... رطب... فلا اه قال في شرحها وهذا كله بناء على  
ان الكلب نجس العين وقد تقدم ان الاصح خلافه ذكره ابن الهمام اه ومثله في الحلية  
(قوله والتضاح غسالة الخ) ذكر النسائية في شرح النية الصغير عن الحلية وقد رأيتها  
في الحلية ذكرها في بحث الماء المستعمل لكن غسالة النجاسة كغسالة الحدث بناء على  
أقول نجاسة الماء المستعمل ويدل لها ما قدمناه عن التمهيدى عن التمرائى وفي الفتح  
وما ترشش على الغاسل من غسالة الميت مما لا يمكنه الامتناع عنه مادام في علاجه لا نجسه  
لعموم البلوى بخلاف الغسلات الثلاث اذا استنعت في موضع فصابت شيئا نجسته اه  
ي بناء على ما عليه العلامة من ان نجاسة الميت نجاسة خبث لا حدث كما حررناه في أول  
فصل البئر واحترز... ثلاث عن الغسالة في المرأة الرابعة فنها ظاهرة (قوله وماء)  
متدا خيرة قوله نجس بالكسر ونجس الأول بالفتح قال التمهيدى ويجوز فيه الكسر  
(قوله اى حرى) فسر الورود به ليتأتى له التفصيل والخلاف اللذان ذكرهما والا  
والورود... لانه يشمل ما اذا حرى عليها وهى على ارض اوسطح وما اذا صب فوقها  
في آنية بدون حريان وايضا فان حريان... من اصاب المذكور فصرح به مع علم حكم  
حسب منه... دفع... عدم ارادته ففهم... كان الاولى ابقاء المتن على ظاهره  
لانه شدة الى خلاف... حيث حكم بظاهرة الوارد دون الورود وايضا فان الجارى  
فيه تفصيل وهو... حرى على نجاسة فدهب واستهلكها... يظهر أثرها فيه واه لا نجس  
كما قدمناه في ظاهرة... لا نجس... وتقدم ما يدل عليه في باب المياه عند الكلام على  
تعريف الماء الجارى وتقدم... ان حرى لا نجس... يظهر فيه اثر النجاسة وانه يسمى

مقاله

العرى يدى يستقصر من  
دردى خمر نجس حرام  
بخلاف توشادر

وغبار سرقين ومحل  
كلاب والتضاح غسالة  
لا يغير موقع قصرها في  
الاءاء... (ورد...)  
(ورد... حرى) على  
نجس نجس... د ورد كله  
أو كرهه ونحوه لا

جارية وان لم يكن له مدد وانه لو صب ماء في ميزاب فتوضأ به حال جريانه لا نجس على رواية  
نجاسة المستعمل وانه لو سال دم رجله مع العصير لا نجس خلاف محمد وقدمت عن الحرابة  
والخلاصة انا ان ماء احدهما طاهر والاخر نجس فصب من مكان عال فختل في الهواء ثم  
نزلا طهر كله ولو اجري ماء الاناء في الارض صار بمنزلة ماء جاراه وقل في الضياء من فصل  
الاستنجاء ذكر في الوقعات الحسامية لو اخذ الاناء فصب الماء على يده الاستنجاء فوصلت قطرة  
بول الى الماء النازل قبل ان يصل الى يده قل بعض المشايخ لا نجس لانه جار فلا يثر بذلك قل  
حسام الدين هذا القول ليس بشيء والالزم ان تكون غسالة الاستنجاء غير نجسة قل في المنعمرات  
وفيه نظروا الفرق ان الماء على كف المستنجي ليس نجس جاراه واثن سلفاثر النجاسة يظهر فيه والجارى  
اذا ظهر فيه اثر النجاسة صار نجسا والماء النازل من الاناء قبل وصوله الى الكف جار ولا يظهر  
فيه اثر القطرة فلتقياس ان لا يصير نجسا وماله حسام الدين احتياط اه ويؤيد عدم التنجس  
ما ذكرناه من الفروع والله اعلم وهذا بخلاف مسئله الجيفة فان الماء الجارى عليها لم يذهب  
بالنجاسة ولا يستهلكها بل هي باقية في محلها وعينها قائمة على ان فيها اختلافا ولهذا استدرك  
الشارح بقوله ولكن قدما ان العبرة للامر فغنم تحرير هذه المسئلة فلك لا تجده في غير هذا  
الكتاب والحمد لله الملك الوهاب **(قوله كيفة في نهر ارجح)** اى فانيها اذا ورد عليها كل الماء  
اواكثره فهو نجس ولو اقله فطاهر **(قوله لكن قدما ارجح)** اى في بحث المياه وقد منا الكلام  
في ذلك مستوفى فذكره بالمرجعة **(قوله اى اذا وردت النجاسة)** سواء كانت مجردة او مصحوبة  
بثوب ح **(قوله على الماء)** اى التليل **(قوله اجاء)** اى منا ومن الشافعي بخلاف المسئلة  
الاولى كما يظهر قريبا **(قوله لكن ارجح)** استدراك على قوله نجس فانه يقتضى نجس الماء  
بمجرد وضع الثوب مثله كما يتنجس بمجرد وقوع العذرة مثلا فحترز بالتنجس عن عين  
النجاسة كالعذرة افاده ح **(قوله ماء منفصل)** اى الماء او الشئ المتنجس قل في البحر اعلم  
ان القياس يقتضى نجس الماء باول الملاقاة للنجاسة لكن سقط للضرورة سواء كان الثوب  
في اجانة واورد الماء عليه او بالعكس عندنا فهو طاهر في المحل نجس اذا انفصل سواء تغير  
اولا وهذا في الماءين اتفاقا اما الثالث فهو نجس عنده لان طهارته في المحل ضرورة تطهيره وقد  
زالت طاهر عندها اذا انفصل والاولى في غسل الثوب النجس وضعه في الاجانة من غير ماء  
ثم صب الماء عليه لاوضع الماء اولا خروجا من خلاف الامام الشافعي فانه يقول نجاسة الماء  
اه ولا فرق على المعتمد بين الثوب المتنجس والعضو اه ط **(قوله قدر)** بفتح القاف والذال  
المعجمة والمراد به العذرة والروث كما عبر في النية **(قوله والا)** وان لا نقل انه لا يكون نجسا  
وظاهره ان العلة الضرورية وصریح الدرر وغيرها العلة هي انقلاب العين كما يأتى لكن  
قد منعنا عن المجتبى ان العلة هذه وان الفتوى على هذا القول للبلوى فناداه ان عموم البلوى علة  
اختيار القول بالطهارة بالمعلة بانقلاب العين فتدبر **(قوله كان حمارا او خنزيرا)** اقدان الحمار  
مثال لا قيد احترازي و اشار باطلاقه الى انه لا يلزم وقوعه وهو حى فانه لو وقع في المعالجة بعد  
موته فهو كذلك كفى شرح النية **(قوله حاة)** بفتح الحاء المهملة وسكون الميم وفتح الهمزة  
وبهاء التأنيث قال في القاموس العين الاسود المتن ح **(قوله لانقلاب العين)** علة للكل

كيفة في نهر او نجاسة على  
سطح لكن قدما ان العبرة  
للالامر (كعكسه) اى اذا  
وردت النجاسة على الماء  
تنجس الماء اجاءا لكن  
لا يتحكم بنجاسته اذا لاقى  
المتنجس ما لم ينفصل  
فليحفظ (لا) يكون  
نجسا (رما قدذر) والالزم  
نجاسة الخبز في سائر  
الامصار (و) لا (ماح  
كان حمارا) او خنزيرا  
ولا قدر وقع في بئر فصار  
حاة لانقلاب العين به يفتى  
(وغسل طرف ثوب)  
أوبدون (اصابت نجاسة  
محلا منه

وعد فون محمد وذكر معه في مدحيرة غيبية حبيبة في المباح وكثير من المشايخ  
احترامه وهو مختار لاسرعة رتب وصف بحسنه على ملك حبيبة وفتي حقيقة باستقاء  
بعض احراء متفهمه فكيف يمكن في مباح غير نعمه ودمه وذا صام مدحيرة حكم المباح  
وغيره في الشرع خمسة خمسة وخمسة عشرة وهي نجاسة وتصغير مصغة فتصغير وتصغير طاهر  
فيتصغير خمر فينجس وتصغير حذافير فغيره ان استحالة العين تستدعي زوال الوصف المرتب  
عليها هـ (تنبيه) يجوز اكل ذوات مباح واطلالة على ذلك الرماد كذا في انسية وغيرها وما فيها  
من انه لو وقع ذلك لم يرد في الماء تصحيحه نجس فليس بصحيح الا على قول ابي يوسف كذا كره  
الشرحان هـ (تنبيه آخر) مقتضى ممر نبوت انقلاب الشيء عن حقيقته كالنجاس الى  
الذهب وقيل به غير ثابت لان رقبه متناقض محل والقدرة لا تتعلق بالحوال والحق الاول بمعنى  
انه تعالى خلق كل نجس ذهب على ما هو رأى تحقيقه اوبان يسلب عن اجزاء النجاس  
الوصف الذي به صار نجس ويخلق فيه الوصف الذي يصير به ذهابا على ما هو رأى بعض  
المستكمين من نجاس الحواهر واستوهم في قبول الصدق والحق انما هو انقلابه ذهابا مع  
كونه نجسا لا متداع كون الشيء في الزمان الواحد نجس وذهبا وبدل على ثبوته بأحد هذين  
الاعتبارين كما نفق عليه ثمة تفسير قوله تعالى ذهابي حية تسعى والابطال الاعتبار ويتنق  
على هذا القول ان علم الكيمياء الموصول الى ذوات القاب يجوز ان علمه علمه يقينا ان يعلمه ويعمل  
به ام على القول الثاني فلا لانه غش وتدفعه في تحفة ابن حجر وقدمنا في صدر الكتاب زيادة على  
ذات (قوله) في الشيء (المحل) البناء للمجهول لئلا يفسد السبيل يقتضي سبق العلم والظاهر انه غير قيد  
وايه نوعه انه اصاب الثوب نجاسة وجعل محلها فحكمه كذلك ولذا عبر بعضهم بقوله واشتبه  
بها في قول (قوله) هو المختار كذا في خلاصة ونجس حرمة به في النجاسة ووقية والدرر  
والماضي ومقتضاه قولنا بتحري القول غسل الكل وعليه معنى في الظهيرية ومنية المفتي  
واختاره في البدائع احتياضا قل لان موضع النجاسة غير معنوه وليس البعض اولى من  
البعض هـ ويؤيده ما نقله نوح قندي عن المحيط من ان ما قلوه بخلاف ما ذكره هشام عن  
محمد من انه لا يجوز التحري في ثوب واحداه وعللوا القول المختار بوقوع الشك بعد الغسل  
في ثناء النجاسة وقسود على ما في السير كبير اذ فتحت حصنا وفيهم ذم لا يعرف لا يجوز  
قتلهم لقيام المانع بيقين فهو قتل البعض او اخرج حل قتل الباقي للشك في قيام المحرم فكذا  
هنا واستشكه في الفتح بان الشك الطاري لا يرفع حكم اليقين السابق واطال في تحقيقه  
واجاب عنه في شرح المنية واطال في تحقيقه ايضا وبأني ما يخصه قربة (قوله) وفي الظهيرية  
الح) هذا سهو من شارح مع فيه تهور وعدارة الجرح كذا وفي الظهيرية اذا رأى على ثوبه  
نجاسة ولا يدري متى صابته منه قاسم وختلاوت وعذر عند ابي حنيفة انه لا يبعد الا  
صلالة التي هو فيها هـ جـ (قوله) صابته جمع حذر (قوله) خصها حـ) فيعلم الحكم  
في غيرها بالدلالة ابن كمال (قوله) فقسه حـ) صغر لقيده بما اذا كان الذاهب منه قدر  
ما نجس منه ان علم قدره كقدره (قوله) كبر حـ) في الايات المتقدمة حيث عبر بقوله  
تصرفه في البعض وهو مطلق (قوله) لا احتمال حـ) في انه يمتثل كل واحد من القسمين

وسى (نخل) مظهر له  
وان (وقع الغسل) بغير  
تحرر) هو مختار مظهر  
انها في طرف آخر هل  
يبعد في الخلاصة نعم وفي  
الظهيرية المختار انه لا يبعد  
الانصلافة التي هو فيها  
(كما لو بال حمر) خصها  
لتغليظ بولها الفقه (على)  
نحو (حنيفة) وسها فقسه  
او غسل بعضه) او ذهب  
بهية وأكل وبيع كبر  
(حيث يظهر الباقي)  
وكذا الذاهب لاحتمال  
وقوع النجس في كل طرف  
مكتسبة ثوب (وكذا  
يعتبر محل نجاسة)

اعنى الباقي والذاهب او المفسول ان تكون النجاسة فيه فلم يحكم على احدهما بعينه بقاء  
 النجاسة فيه وتحقيقه ان الطهارة كانت ثابتة يقيناً محل معلوم وهو جميع الثوب مثلاً ثم  
 ثبت ضدها وهو النجاسة يقيناً محل مجهول فذا غسل بعضه وقع الشك في بقاء ذلك المجهول  
 وعدمه لتساوى احتمالى البقاء وعدمه فوجب العمل بما كان ثابتاً يقيناً لمحل معلوم لأن  
 اليقين في محل معلوم لا يزول. أشبه بخلاف يقين محل مجهول وتقدم تحقيقه في شرح مسية  
 الكبير (قوله ما عنيها) شاربه الى فائدة قوله محل حيث زاده على عبارة الكثر ولا يرد  
 طهارة الحمر بالتقارب خلا لدم حيرورته مسكاً لأن عين الشئ حقيقته وحقيقة الحمر والدم  
 ذهبت وخلفتها حقيقة اخرى وانما يرد ذلك لوقفنا ببقاء حقيقة الحمر والدم مع حكم بصيرتها  
 تأمل (قوله بعد جفاف) خرف مرئية لا يصير ح وقيد به لأن جميع نجاسات ترى قبله  
 وتقدم ان ماله جرم هو مري. بعد الجفاف فهو مساء ومرئية وقد عد منه في الهداية لدم وتعد  
 قضبان مما لا جرم له وقدمنا عن الحاية التوفيق بحمل الاول على ما ذكرنا غايظاً ولسنى  
 على ماذا كان رقيقاً وقل في غية البيان المرئية ما يكون مرئياً بعد جفاف كالعذرة ودم  
 وغير المرئية ما لا يكون مرئياً بعد جفاف كالبول والحواء وفي كلمة لغوى وغيره مرئية  
 ماله جرم وغيرها ما لا جرم لها كان لها لون ماله وبه يظهر ان مراد غية بيان المرئية  
 ما يكون ذاته مشاهدة بخس البصر وغيره ما لا يكون كذلك فلا يخالف كلام غيره ويرسده  
 ان بعض الابوال قد يرى له لون بعد الجفاف افده في الحاية ويوافقه التوفيق المذرك لكن فيه  
 نظر لانه يلزم عليه ان الدم الرقيق والبول الذي يرى لونه من النجاسة الغير المرئية وانه يكتفى  
 فيها بالغسل لانا بالاشتراط زوال الامر مع ان مفهومه من كلامهم ان غير المرئية ما لا يرى له  
 اصلاً لا اكتشافهم فيها بمجرد الغسل بخلاف المرئية المشروطة فيها زوال الامر فتناسب مافي  
 غية البيان وان مراده بالبول ما لا لون له ولا كان من المرئية (قوله بقاعها) فيه اتياء الى عدمه  
 اشتراط العصر وهو الصحيح على ما عني من كلام الزياجي حيث ذكر بعد الاطلاق ان اشتراط  
 العصر رواية عن محمد وعنه فمبني في يد من اليه بعد زوال عين النجاسة ظهر تبعاً لطهارة  
 اليد في الاستنجاء بطهارة محل وبه ظهر كعروة لا يرق تطهر بطهارة يدين وعلى هذا اذا  
 اصاب خفيه في الاستنجاء من الماء متحس فله، يظهر ان بطهارة محل تبعاً حيث لا يكن  
 بهما خرق اه ابو السعود عن شيخه (قول له وراه) في بيانه قريب (قوله ولو بكرة) يعنى ان  
 زال عين النجاسة بكرة واحدة يظهر سواء كانت عصابة أو حدة في ماء جار او راكد كثير  
 او بالعصب او في اجالة اما الثلاثة الاول فضرر وملاحاة فقد نص عليها في الدرر حيث قل  
 غسل المرئية عن الثوب في اجالة حتى زالت طهره ح (قوله اربث فوق الاث) اي ان لم تزل  
 العين والامر بالاثلاث يزيد عليها الى ان تزول ما يشق زوال الامر (قول له في الاصح) قيد لقوله  
 ولو بكرة قل التمهتني وهذا ظاهر الروية وقيل يغسل بعد زواله مرة وقيل مرتين وقيل  
 ثلاثاً كفي الكافي اه (قول له يعم نحو ذلك وفرك) يدت خف وفرك مئ وار دجوه مضار  
 ذلك مما يزيل العين من امضيات بدون غسل كدفع جلد وبس ارض ومسح سيف لكن  
 يرد عليه ما لو جفت على البدن والثوب وذهب اثرها فقد زالت عينها ومع ذلك لا يصير

معنيها فلا تقبل اشارة  
 (مرئية) بعد جفاف كدم  
 (بقاعها) اي يزول عينها  
 واثرها ولو بكرة وبما فوق  
 ثلاث في الاصح وما يقل  
 يغسل يعم نحو ذلك وفرك  
 (ولا يصير بقا) (ر)

واجب بأنه قد اشار الى اشتراط المظهر بقوله يظهر ففهم منه انه لابد من مظهر كذا في الجوهره وفيه نظر (قوله كلون ورشح) الكاف استقصائية لان المراد بالاثر هو ما ذكر فقط كقصره به في البحر والفتح وغيرهما واما الصم فلا بد من زواله لان بقاء يدل على بقاء العين كما نقل عن البرجندی واقتصر القهستاني على تفسير الاثر بالرشح فقط وظاهره انه يعنى عن الرائحة بعد زوال العين وان لم يشق زوالها وفي البحر انه ظاهره في غاية البيان اقول وهو صريح مانقاه نوح افندى عن المحيط حيث قل لو غسل الثوب عن الخمر ثلاثا ورائحتها باقية طهر وقيل لا مالم تزل الرائحة (قوله لازم) اى ثابت وهو نعت لاثر (قوله حار) بالخاء المهملة اى مسخن (قوله ونحوه) اى كحرض واشنان (قوله بل يظهر الخ) اضرب انتقال ط (قوله نجس) بكسر الجيم اى متنجس اذ لو كان عين النجاسة كالماء وجب زوال عينه وطعمه وريحه ولا يضر بقاء لونه كما هو ظاهر من مسألة الميتة افاده ح (قوله والاولى غسله الخ) اعلم انه ذكر في الميتة انه لو ادخل يده في الدهن النجس او اختضبت المرأة بالخاء النجس او صبغ الثوب بالصمغ النجس ثم غسل كل ثلاثا طهر ثم ذكر عن المحيط انه يظهر ان غسل الثوب حتى يصفر الماء ويسيل ابيض اه وفي الحانية اذا وقعت النجاسة في صمغ فانه يصبغ به الثوب ثم يغسل ثلاثا فيطهر كالمرأة اذا اختضبت بخاء نجس اه وذكر مسألة الخاء في موضع آخر مطابقة ايضا ثم قال وينبغي ان لا يظهر مادام يخرج الماء ملونا بلون الخاء فعلم ان اشتراط صفو الماء اما قول ثان كما يشعر به كلام المحيط او هو تقييد لاطلاق القول الاول وبيان له كما يشعر به قول الحانية وينبغي وعلى كل فكلام المحيط والحانية يشعر باختيار ذلك الشرط ولذا اقتصر على ذكره في الفتح هذا وقد ذكر سيدى عبدالغنى كلاما حسنا سبقه اليه صاحب الحلية وهو ان مسألة الاختضاب او الصمغ بالخاء او الصمغ النجس ونمس اليد في الدهن النجس مبنية في الاصل على احد قولين اما على ان الاثر الذى يشق زواله لا يضر بقاءه واما على ما روى عن ابى يوسف من ان الدهن يظهر بالغسل ثلاثا بان يجعل في انا، فيصب عليه الماء ثم يرفع ويراق الماء وهكذا ثلاث مرات فانه يظهر وعليه الفتوى خلافا لمحمد كما في شرح الميتة فنرى ذلك على الاول اشترط في هذه المسئلة صفو الماء ليكون اللون الباقي اثر اشق زواله فيعفى عنه وان كان ربما نفى على ثوب آخر او ظهر في الماء عند غسله في وقت آخر والقول باشتراط غسله ثلاثا بعد صفو الماء ضعيف ومن بنى على الثانى اكتفى بالغسل ثلاثا لان الخاء والصمغ والدهن المتنجسات تصير طاهرة بالغسل ثلاثا فلا يشترط بعد ذلك خروج الماء صافيا اه وقد اطال في الحلية في تحقيق ذلك كما هو دأبه ثم جنح الى البناء على الاول وقال انه الاشبه فليكن التعويل عليه في الفتوى اه ولا يخفى انه ترجيح لما في المحيط والحانية والفتح فكان على الشارح الجزم به اذ لم يرد من رجح خلافه ففهم ثم قل سيدى عبدالغنى وهذا بخلاف المصبوغ بالماء كالثياب الحمراء التى تجلب في زماننا من ديار بكر فلا تطهر ابدا مالم يخرج الماء صافيا ويعنى عن ابيون ومن هذا القليل المصبوغ بالدودة فانها ميتة يتجمد فيها الدم النجس مالم تكن من دود يتولد في الدم فتكون طاهرة لكن بيعها باطل ولا يضمن متلفها ولا يملك ثمنها بالقبض لان الميتة ليست بمال اه ما خلا اقول الذى يظهر ان هذه الدودة ان كانت غير

مطابق

في حكم الصمغ والاختضاب بالصمغ او الخاء النجسين وفي حكم الوشم

كلون ورشح (لازم) فلا يكلف في ازالته الى ماء حار او صابون ونحوه بل يظهر ما صبغ او خضب بنجس بغسله ثلاثا والاولى غسله الى ان يصفو الماء

مائة المولد وكان لها دم سائل فهي نجسة والافطاهرة فلا يحكم نجاستها قبل العلم بحقيقتها  
واما حكم بيعها فينبغي جوازها كأجزاء بيع السرقة للانتفاع به وكذا بيع دود القز ويضنه  
لانه مال يضمن به وهو المفتى به وكذا بيع النحل والعلق مع تصريحهم بأنه لا يجوز بيع الهوام وهذه  
الدودة عند اهل زماننا من أغز الاموال وانفسها والفضة بها اكثر من دود القز وقد سمعت  
ان الدودة نوعان نوع منها حيواني يخلق بالحل او بالخر ونوع منها نباتي والاجود في الصبغ الاول  
والله اعلم \* (تنبه مهم) \* يستفاد مما مر حكم الوشم في نحو اليد وهو انه كالاختصاب او الصبغ  
بالتجسس لانه اذا غرزت اليد او الشفة مثلا بآبرة ثم حشيت محلها بكحل او نيلة ليخضر تجس  
الكحل بالدم فاذا جمد الدم والتأم الجرح بقي محله اخضر فاذا غسل طهر لانه اثر يشق زواله  
لانه لا يزول الا بسلخ الجلد او جرحه فاذا كان لا يكلف بازالة الاثر الذي يزول بماء حار او صابون  
فعدم التكليف هنا ولي وقد صرح به في القنية فقال ولو اتخذ في يده وشما لا يلزمه السباخ اه  
لكن في الذخيرة لو أعاد سنه ثانيا ونبت وقوى فان امكن قلعه بلا ضرر قلعه والا فلا وتجس  
فيه ولا يؤم احدا من الناس اه اى بناء على نجاسة السن وهو خلاف ظاهر المذهب قال  
العلامة اليرى ومنه يعلم حكم الوشمة ولا ريب في عدم جواز كونه اماما بجامع النجاسة ثم نقل  
عن شرح المشارق للعلامة الاكمل انه قيل يصير ذلك الموضع نجسا فان لم يكن ازالته الا بالجرح  
فان خيف منه الهلاك او فوات عضو لم تجب والا وجبت وتأخيرها بأثم والرجل والمرأة فيه  
سواء اه اقول وعليه لو اصاب ماء قليلا او مائعا نجسه لكن تعبير الاكمل بقليل يفيد عدم  
اعتاده وهو مذهب الشافعية فالظاهر انه نقله عنهم والفرق بين الوشمة وبين السن على القول  
بنجاستها ظاهر فان السن عين النجاسة والوشمة أثر فان ادعى ان بقاء اللون دليل على بقاء  
العين رد بأن الصبغ والاختصاب كذلك فيلزم عدم طهارته وان فرق بأن الوشمة امتزجت  
باللحم والتأمت معه بخلاف الصبغ نقول ان ما تدخل في الاجم لا يؤمر بغسله كما لو تشربت  
النجاسة في يده مثلا وما على سطح الجلد مثل الخاء والصبغ وقد صرحوا بأنه لو اكتحل بكحل  
نجس لا يجب غسله ولما جرح صلى الله عليه وسلم في احد جاءت فاطمة رضى الله عنها فأحرقت  
حصيرا وكمدت به حتى التصق بالجرح فاستمسك الدم وفي مفسدات الصلاة من خزائن الفتاوى  
كسر عظمه فوصل بعظم الكلب ولا ينزع الا بضرر جازت الصلاة ثم قال لو في يده تصاوير ويؤم  
الناس لا تكره امامته اه وفي الفتاوى الخيرية من كتاب الصلاة سئل في رجل على يده وشم  
هل تصح صلاته وامامته معاهم لأجاب نعم تصح صلاته وامامته بلا شبهة والله اعلم اه **(قوله)**  
الادهن ودك مية ) الاولى ان يقول الادوك دهن مية لان الودك الدسم كما في القاموس  
**(قوله)** حتى لا يدبغ به جلد ) اى لا يحل ذلك وان كان لودبغ ثم غسل طهر قال في القنية  
الكيمخت المدبوغ بدهن الخنزير اذا غسل يطهر ولا يضر بقاء الاثر وفي الخلاصة واذا دبغ  
الجلد بالدهن التجس يغسل بالماء ويطهر والتشرب عفو اه **(قوله)** بل يستصبح به الخ ) ظاهر  
ماسياتي في باب البيع الفاسد انه لا يحل الانتفاع به اصلا وانما هذا في الدهن المتجس فقط  
يؤيده ما في صحيح البخارى عن جابر انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح يقول وهو  
بمكة ان الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والاصنام فقليل يا رسول الله أرايت شحوم الميتة

مطلب  
في حكم الوشم

ولا يضر اتردهن الادهن  
ودك مية لانه عين النجاسة  
حتى لا يدبغ به جلد بل  
يستصبح به في غير مسجد  
(و) يطهر محل (غيرها)  
اى غير مرئية (بغلبة ظن  
غاسل) لو مكلفنا

فنه يلقى بها نفس ويدهن بها الحلود ويستصح بها الناس قل لاهو حرام الحديث (قوله  
والا فتستعمل) اي وان لم يكن النفس مكنا بأن كان صغيرا او معنونا يعتبر ظن المستعمل  
للتوب لانه يحتاج اليه زياي (قوله طهارة) بالنصب فنقول ظن (قوله بلا عده به يفتي)  
كذا في التنية وظاهره انه لو غلب على ظنه زوالها بمرة اجزاء وبه صرح الامام الكرخي  
في مختصره واختاره الامام الاسيحياني وفي غاية البيان ان التقدير بالثلاث ظاهر الرواية  
وفي السراج اعتبار غلبة الظن مختار العراقيين والتقدير بالثلاث مختار البخاريين والظاهر  
الاول ان لم يكن موسوسا وان كان موسوسا فالثاني اه بخر قال في النهر وهو توفيق حسن اه  
وعليه جرى صاحب المختار فند اعتبر غلبة الظن الا في الموسوس وهو مامشي عليه المصنف  
واستحسنه في الحلية وقال وقدمنى الجم الغفير عليه في الاستنجاء اقول وهذا مبنى على تحقق  
الخلاف وهو ان القول بغلبة الظن غير القول بالثلاث قل في الحلية وهو الحق واستشهد  
له بكلام الحاوي القدسي والمحيط اقول وهو خلاف ما في الكافي مما يقتضى انهما قول  
واحد وعليه مبنى في شرح التنية فقال فعلم بهذا ان المذهب اعتبار غلبة الظن وانها مقدرة  
بالثلاث لحصولها بها في الغالب وقطعا للموسوسة وانه من اقامة السبب الظاهر مقام السبب  
الذى في الاطلاع على حقيقته عسر كالمسافر مقام المشقة اه وهو مقتضى كلام الهداية  
وغيرها واقتصر عليه في الامداد وهو ظاهر المتون حيث صرحوا بالثلاث والله اعلم (قوله  
لموسوس) قدره اختيارا لما مشى عليه في السراج وغيره بناء على تحقق الخلاف والا فكلام  
المصنف تبعا للدرر كعبارة الكافي والهداية وغيرها ظاهر في خلافه والموسوس بكسر  
الواو لانه محدث بما في ضميره ولا يقال بالفتح ولكن موسوس له اواله أى يلقى اليه الوسوسة  
وهى حديث النفس كما في المغرب (قوله ثلاثا) قيد للغسل والعصر معا على سبيل التنازع  
اول العصر فقط ويفهم منه ثلث الغسل فانه اذا عصر مرة بحيث لا يبقى التقاطر لا يعصر  
مرة اخرى الا بعد ان يغسل اه نوح ثم اشترط العصر ثلاثا هو ظاهر الرواية عن اصحابنا  
وعن محمد في غير رواية الاصول يكتب فيه في المرة الاخيرة وعن ابى يوسف انه ليس بشرط شرح  
التنية (قوله اوسعا) ذكره في الملتقى والاختيار وهذا على جهة التدب خروجا من خلاف  
الامام احمد رحمه الله تعالى ويندب ان تكون احداهن بتراب خروجا من خلافه وخلاف  
الشافعي ايضا لو النجاسة كلية (قوله فيما يعصر) اي تقييد الطهارة بالعصر اما هو فيما  
يعصر وبأنى محترزه متنا (قوله بحيث لا يقطر) تصوير للمبالغة في العصر ط وظاهر  
اطلاقه ان المبالغة فيه شرط في جميع المرات وجعلها في الدرر شرطا للمرة الثالثة فقط  
وكذا في الايضاح لابن الكمال وصدر الشريعة وكافي النسفي وعزاء في الحلية الى فتاوى  
ابى الليث وغيرها ثم قل ويبنى اشتراطها في كل مرة كما هو ظاهر الحانية حيث قال غسل  
التوب ثلاثا وعصره في كل مرة وقوته اكرم من ذنبت ولم يبالغ فيه صيانة للتوب لا يجوز اه  
تأمل (قوله طهرنا نسبه اليه) لان كل احد مكلف بقدرته ووسعه ولا يكلف ان يطلب من  
هو اقوى ليعصر توبه سرح امية قل في البحر خصوصا على قول ابى حنيفة ان قدرة الغير  
غير معتبرة وعليه الفتوى (قوله لا يظهر بالضرورة) كذا في النهر عن السراج اي لا يلزم

والا فتستعمل (طهارة  
محالها) بلا عده به يفتي  
(وقدر) ذلك لموسوس  
(بغسل وعصر ثلاثا  
اوسعا) فيما يعصر  
مبالغا بحيث لا يقطر ولو  
كان لو عصره غيره قطر  
طهر بالنسبة اليه دون ذلك  
الغير ولو لم يبالغ لرقته هل  
يظهر الاظهر نعم للضرورة  
(و) قدر



اخضاع المال قل في البحر لكن اختار في الحانية عدم الطهارة اه قات وبه جزم في الدرر  
وعليه فاطاهر انه يطلى حكم ما لا ينصرف من تثليث الجفاف (قوله بتثليث جفاف) اي  
جفاف كل غسلة من الغسلات الثلاث وهذا شرط في غير البدن ونحوه اما فيه فيقوم مقامه  
توالي الغسل ثلاثا قال في الحلية والاطهر ان كلا من التوالى والجفاف ليس بشرط فيه  
وقد صرح به في التوازل وفي الذخيرة ما يوافقه اه واقره في البحر وفي الحانية اذا جرى ماء  
الاستحاء تحت الحنف ولم يدخل فيه لا بأس به ويظهر الحنف تبعا كما قلنا في عروة الا يريق اذا  
اخذها بيد نجسة وغسل يده ثلاثا تطهر العروة تبعا ليد (قوله اي انقطاع تقاطر) زاد  
التمهتاني وذهب الندوة وفي التاترخانية حد التحفيف ان يصير بحال لا يتبل منه اليد  
ولا يشترط صيرورته باسبا جدا اه ثم هل يلزم ذهاب اثر شق زواله ذكر في الحلية ان مفادها  
في المنية عن المحيط نعم بخلاف الثوب وقل والتفرقة بينهما لا تعرى عن شيء اه واقره  
في البحر والنهر لكن في شرح المنية تعقب ما في المحيط ثم قال فالحاصل ان زوال الاثر شرط في  
كل موضع ما لم يشق كيفما كان التطهير وبأى شيء كان فليحفظ ذلك اه ونحوه في حاشية الوان  
على الدرر (قوله اي غير منعصر) اي بان تعذر عصره كالخزف او تعسر كالبساط افاده في  
شرح المنية (قوله ما يتسرب النجاسة الخ) حاصله كما في البدائع ان المتنجس اما ان لا يتسرب  
فيه اجزاء النجاسة اصلا كالاواني المتخذة من الحجر والنجاس والخزف العتيق او يتسرب  
فيه قليلا كالبدن والحنف والنعل او يتسرب كثيرا ففي الاول طهارته بزوال عين النجاسة  
المرئية او بالعدد على ما مر وفي الثاني كذلك لان الماء يستخرج ذلك القليل فيحكم بطهارته  
واما في الثالث فان كان مما يمكن عصره كالثياب فطهارته بالغسل والعصر الى زوال المرئية  
وفي غيرها بتماشيها وان كان مما لا ينصرف كالخزف المتخذ من البردى ونحوه ان علم انه  
لم يتسرب فيه بل اصاب ظاهره يظهر بازالة العين او بالغسل ثلاثا بلا عصر وان علم تشربه  
كالخزف الحديد والجلد المدبوغ بدهن نجس والحنطة المتنفخة بالنجس فعند محمد لا يظهر  
ابدا وعند ابى يوسف يتقع في الماء ثلاثا ويحفف كل مرة والاول اقيس والثاني اوسع  
اه وبه يفتى درر قال في الفتح وينبغي تقييد الخزف العتيق بما اذا نجس رطبا والا فهو  
كالجديد لانه يشاهد اجتذابه اه وقلوا في البساط النجس اذا جعل في نهر ليلة طهر قال  
في البحر والتقييد بالليلة لقطع الوسوسة والا فلذكور في المحيط انه اذا جرى عليه الماء  
الى ان يتوهم زوالها طهر لان اجراء الماء يقوم مقام العصر اه ولم يقيد بالليلة اه ومثله  
في الدرر المنتقى عن الشمني وابن الكمال ولو موه الحديد بالماء النجس يموه بالطاهر ثلاثا فيطهر  
خلاف محمد فعنده لا يظهر ابدا وهذا في الحمل في الصلاة اما لو غسل ثلاثا ثم قطع به نحو بطيخ  
او وقع في ماء قليل لا نجسه فالغسل يظهر ظاهره اجماعا وتماه في شرح المنية (قوله  
والا فبقاعها) المناسب فبقاعها لان الكلام في غير المرئية اي ما لا يتسرب النجاسة مما  
لا ينصرف يظهر بالغسل ثلاثا ولو بدفعة بلا تحفيف كالخزف والآجر المستعسلين كما مر  
وكالسيف والمرآة ومثله ما يتسرب فيه شيء قليل كالبدن والنعل كقدمه آفة (قوله وهذا كله)  
اي الغسل والعصر ثلاثا فيما ينصرف وتثليث الجفاف في غيره ط (قوله في اجابة) بالكسر

(بتثليث جفاف) اي  
انقطاع تقاطر (في غيره)  
اي غير منعصر مما يتسرب  
النجاسة والا فبقاعها كما  
مر وهذا كله اذا غسل  
في اجابة

والشاهد في غسل فيه شيب وجمع حاجين مصباحي ان هذا المذكور انما هو اذا  
 غسل في واحدة واحدة وفي ثلاث اجبات قل في الامداد والمياه الثلاثة متفاوتة  
 في الاستبراء في شيب ما في بته غسل ثلاثا وثلاثين بئتين والثالثة بواحدة وكذا  
 لا في واحدة في غسل فيها واحدة بعد واحدة وقيل يصير الاناء الثالث بمجرد الازالة  
 من واحدة واحدة ولا في بئتين في لو غسل في احاة واحدة قل في الفيض تغسل  
 واحدة بعد ثلاث مرة اه وشمل كلامه ما لو غسل العصر في الاحاة فانه يطهر عندها  
 وقال ابو يوسف لا يظهر ما لم يصب عليه الماء وعلى هذا الخلاف لو ادخله في حباب الماء  
 ولو في خبث خل يخرج من ثلثة طائرا عند ابي حنيفة خلافا لهما لاشتراط محمد  
 في غسل النجاسة ما واسترط ابي يوسف الصب بدائع **(قوله)** اما لو غسل (الح) نقل هذه  
 بقية في البحر عن سماعه وتابعة من بعده حتى الشربلالي وقد صرح في شرح المنية عند  
 قوله روى عن ابي يوسف ان اجنب اذا ازر في الحمام وصب الماء على جسده ثم على الازار  
 يحكم بغيره لآزار وان لم يصبر وفي المتن شرط العصر على قول ابي يوسف بما نصه  
 سنده من غير ظاهر لرواية عن قول النكاح ولو غمس الثوب في نهر جار مرة وعصره يطهر  
 وهذا قول ابي يوسف في غير ظاهر الرواية وذكر في الاصل وهو ظاهر الرواية انه يغسل  
 الاناء ومصر في كل مرة وعن محمد في غير ظاهر الرواية انه يغسلها اي النجاسة الغير المرئية  
 بالاناء وبالعصر في مرة واحدة وقد تقدم انه غير رواية الاصول وقال في الفتح لا يخفى ان  
 مروي عن ابي يوسف في لآزار الضرورة ستر العورة فلا يلحق به غيره ولا تترك الروايات  
 ظاهرة فيه في قول النكاح لكون قد علمت ان المعتبر في تطهير النجاسة المرئية زوال عنها ولو بغسلة  
 واحدة ولو في حاة كمر فلا يشترط فيها تثليث غسل ولا عصر وان المعتبر غلبة الظن في  
 تطهير غير المرئية بالاعداد على المفتي به او مع شرط التثليث على ما مر ولا شك ان الغسل  
 بالماء الجاري وما في حكمه من الغدير او الصب الكثير الذي يذهب بالنجاسة اصلا  
 ويخلفه غيره مرارا بالجرىات اقوى من الغسل في الاجانة التي على خلاف القياس لان  
 النجاسة فيها لا تقي الماء وتسرى معه في جميع اجزاء الثوب فيبعد كل البعد التسوية بينهما  
 في اشتراط التثليث وليس اشتراطه حكما تعديا حتى ياتزم وان لم يعقل معناه ولهذا قال  
 الامام حنوف في عني قياس قول ابي يوسف في ازار الحمام انه لو كانت النجاسة دما او بولا  
 وصب عليه الماء كنه وقول الفتح ان ذلك الضرورة ستر العورة كمر رده في البحر بما في  
 السراج واقره في النهر وغيره **(قوله)** في غدير اي ماء كثيره حكم الجارى **(قوله)** اوصب  
 عليه ماء كثير اي نحت يخرج الماء ويخلفه غيره ثلاثا لان الجريان بمنزلة التكرار والعصر  
 هو التجميع به - **(قوله)** لا يشترط عصر اي فيما يصبر وقوله وتخفيف اي في غيره وهذا  
 في **(قوله)** هو المختار (عبرة السراج) اما حكم الغدير فان غمس الثوب فيه  
 وفاته يقول حاجين وهو مختار فقد روى عن ابي حفص الكبير انه يطهر وان لم  
 يصبر بقل من ماء مصر كل مرة وقيل مرة واحدة اه وحاصله اشتراط الغمس  
 في ماء جاريا مع اختلافهم في العصر فنبه **(قوله)** ويطهر ابن وعسل

امو في سبب  
 عنه من ابي  
 عنه من ابي  
 بالمرط عصر  
 وتكرار محس  
 ويظهر ان  
 ودهن يعني

(الح) قال في الدرر ولو تجس العسل فتطهيره ان يصب فيه ماء بقدره فيغلى حتى يعود الى مكانه والدهن يصب عليه الماء فيغلى فيعلو الدهن الماء فيرفع بشئ هكذا ثلاث مرات اه وهذا عند ابى يوسف خلافا لمحمد وهو اوسع وعليه الفتوى كفى شرح الشيخ اسمعيل عن جامع الفتاوى وقال في الفتاوى الحيرية ظاهر كلام الخلاصة عدم اشتراط التثليث وهو مبنى على ان غلبة الغلظ مجزئة عن التثليث وفيه اختلاف تصحيح ثم قال ان الفتنة فيغلى ذكرت في بعض الكتب والظاهر انها من زيادة النسخ قال ابن من شرط تطهير الدهن الغليان مع كثرة النقل في المسئلة والتبع لها الا ان يراد به التحريك مجازا فقد صرح في شمع الرواية وشرح القدوري انه يصب عليه مثله ماء ويحرك فتأمل اه او يحمل على ما اذا جمد الدهن بعد تجسه ثم رأيت الشارح صرح بذلك في الخرائن فقال والدهن السائل باقى فيه اه والجاء يغلى به حتى يعلو الح ثم اشتراط كون الماء مثل العسل او الدهن موافقا في شرح المجمع عن الكافي لا يذكره في الفتح والبحر وذكر القهستاني عن بعض النسخ الاكتفاء في العسل والديس بالخمس قال لان في بعض الروايات قدرا من الماء قامت يغسل ان قدرا مصحح عن قدره بالضمير فيوافق ما ذكرناه عن شرح المجمع وبه يستقط ما نقله عن بعض النسخين هذا وفي الفتية عن ركن الائمة الصباغى انه جرب تطهير العسل بذلك فوجد مره وذكروا في الخلاصة انه لو ماتت الفأرة في دن النشاء يطهر بالغسل ان تنهى امره والا فلا (قوله) وطبخ الح في الظهيرية ولو صبت الحمرة في قدر فيها لم ان كان قبل الغليان يطهر بالاجم بالغسل ثلاثا وان بعده فلا و قيل يغلى ثلاثا كل مرة بماء طاهر ويخفف في كل مرة تخفيفه بالتبريد اه جرح قلت لكن يأتى قريبا ان المفتى به الاول وفي الحانية اذا صب الطباخ في القدر مكان الخل خمر غلظا فالكل نجس لا يطهر ابدا وماروى عن ابى يوسف انه يغلى ثلاثا لا يوحذبه وكذا الحنفية اذا طبخت في الحمر لا تطهر ابدا وعندى اذا صب فيه الخل وترك حتى صار الكحل خلا لا بأس به اه فماشى عليه الشارح هنا ضعيف (قوله) وكذا دجاجة الح) قال في الفتح انها لا تطهر ابدا لكن على قول ابى يوسف تطهر والامة والله اعلم تشير بها النجاسة بواسطة الغليان وعليه اشتهر ان اللحم السميط بمصر نجس لكن العلة المذكورة لا تثبت ماء يكثر الاجم هذا الغليان زمانا يقع في مثله التشرب والدخول في باطن اللحم وكل منهما غير متحقق في السميط حيث لا يصل الى حد الغليان ولا يترك فيه الامقدار ما تصل الحرارة الى ظاهر الجلد لتصل مساه الصوف بل لو ترك يمنع انقلاع الشعر فالاولى في السميط ان يطهر بالغسل ثلاثا فانهم لا يحرسون فيه عن المنجس وقد قال شرف الائمة بهذا في الدجاجة والكروش والسميط اه واقره في البحر (قوله) وفي التجنيس) هو اسم كتاب لصاحب الهداية قال فيه ان هذا الكتاب لبيان ما استنبطه المتأخرون ولم ينص عليه المتقدمون وعبارته هنا لو طبخت الحنفية في الحمر قال ابو يوسف تطبخ ثلاثا بالماء وتخفف في كل مرة وكذلك اللحم وقال ابو حنيفة اذا طبخت في الحمر لا تطهر ابدا وبه يفتى اه اى الا اذا جعلها في خل كما نقله بعضهم عن مختصر المحيط وقدمناه عن الحانية فهم (قوله) ولو انتفخت من بول الح) ان كان هذا قول ابى يوسف فظاهر وان كان قول الامام فقد يفرق بينه وبين طبخها بالحمر بزيادة التشرب بالصبيح ثم لا يمكن هذا

مطلب

في تطهير الدهن والعسل

ولم يطبخ بخدر يغلى  
وتبريد ثلاثا وكذا دجاجة  
مائدة حارة على ماء متلف  
قبل شقها فتش وفي  
التجنيس حنفية طبخت  
في حمر لا تطهر ابدا يفتى  
ولو انتفخت من بول نقعت



وعندهما يجب اذا جاوزت قدر الدرهم لأن ما على المخرج سقط اعتباره والمعتبر ما وراءه  
والثالث سنة وهو اذا لم تتجاوز النجاسة مخرجها والرابع مستحب وهو ما ذابا لم يتغوط  
فيغسل قبله والخامس بدعة وهو الاستنجاء من الريح اهـ **(قوله)** واركانه ( قال المصنف في  
شرحه ولم اسبق الى بيانها فيما علمت اهـ وفيه تسامح لان هذه الاربعة شروط للوجود في  
الخارج لا اركان لما في الحلية ركن الشيء جانبه الاقوى وفي الاصطلاح ماهية الشيء اوجزه  
منها يتوقف تقومها عليه فالشرط والركن متباينان لاعتبار الخروج عن ماهية الشروط  
في ماهية الشرط وكون الركن نفس الشيء اوجزاه الداخل فيه اهـ قل ح وحققة  
الاستنجاء الذي هو ازالة نجس عن سبيل لا تنقوم ولا يواحد من هذه الاربعة فان قلت قد  
ذكر النجس في التعريف فهو من اجزاء الماهية قلت اجزاء التعريف الازالة و اضافتها الى  
النجس لانفس النجس كما صرحوا به في قولهم العمى عدم البصر فان اجزاء التعريف العدم  
واضافته الى البصر لانفس البصر ومثله يقال في قوله عن سبيل فان جزء التعريف الازالة  
المتعلقة بالسبيل لا السبيل والالزم ان تكون الذوات اجزاء من المعنى وللزم ان يقال اركان  
التيميم متمم ومتيمم به الخ وكذا في الوضوء وغيره اهـ **(قوله)** ونجس خارج الخ ( اي ولو غير  
معتاد كدم او قبح خرج من احد السبيلين فيطهر بالحجارة على الصحيح زيلعي وقيل لا يطهر الا  
بالماء وبه جزم في السراج نهر **(قوله)** وكذا لو اصابه من خارج ( اي فيطهر بالحجارة وقيل الصحيح  
انه لا يطهر الا بالغسل زيلعي قل في البحر وقد نقلوا هذا التصحيح هنا بصيغة التبريض فالظاهر  
خلافه اهـ قال نوح افندي ويوهم انهم نقلوه في جميع الكتب بها مع ان شارح المجمع والتفائية  
نقلاه عن الفتية بدونها اهـ اقول يؤيده ان الاكتفاء بالحجارة وارد على خلاف القياس  
للضرورة والضرورة فيما يكثر لا فيما يندر كهذه الصورة ثم رأيت ما بحثته في الحلية حيث نقل  
ما في الفتية ثم قال وهو حسن لان ما ورد على خلاف القياس يقتصر فيه على الوارد اهـ لكن  
ذكر المصنف في شرح زاد الفقير ان ما نقله الزيلعي وغيره عن الفتية غير موجود فيها وانه ذكر  
في الفتاوى الكبرى ومختارات التوازل ان الاصح طهارته بالمسح وبه اخذ الفقيه ابو الليث اهـ  
**(قوله)** وان قام ( اي المستنجي من موضعه فانه يطهر بالحجارة ايضا قل في السراج قيل انما يجزى  
الحجر اذا كان الغائط رطبا لم يجف ولم يقم من موضعه اما اذا قام من موضعه اوجف الغائط فلا  
يجزى الا الماء لانه بقيامه قبل ان يستنجي بالحجر يزول الغائط عن موضعه ويتجاوز مخرجه  
وبخفافه لا يزيله الحجر فوجب الماء فيه اهـ اقول والتحقيق انه ان تجاوز عن موضعه بالقيام  
اكثر من الدرهم اوجف بحيث لا يزيله الحجر فلا بد من الماء اذا اراد ازالته **(قوله)** على المعتمد  
كأنه اخذه من جزمه به في البحر وتعبير السراج عن مقابله بقل **(قوله)** مما هو عين طاهرة الخ (  
قال في البدائع السنة هو الاستنجاء بالاشياء الطاهرة من الاحجار والامدار والتراب والخرق  
البوالى اهـ **(قوله)** لا قيمة لها ( يستثنى منه الماء كما في حاشية ابى السعود **(قوله)** كدر ( كدر  
بالتحريك قطع العين اليابس قاموس ومثله الجدار الاجدار غيره كالوقوف ونحوه كما في شرح  
التفائية للفقاري لكن ذكر في البحر هنا جوازه بالجدار مطلقا وذكر في باب ما يجوز من الاحارة  
ان للمستأجر الاستنجاء بالحائط ولو الدار مسبلة اهـ قل شيخنا وتزول الخفة بحمل الاول

( واركانه ) اربعة شخص

( مستنجي ) شيء ( مستنجي )

به كاء وحجر ( و ) نجس

( خارج ) من احد السبيلين

وكذا لو اصابه من خارج

وان قام من موضعه على

المعتمد ( ونحو حجر ) دبر وقيل

( نحو حجر ) مما هو عين

طاهرة قلعة لا قيمة لها كدر

على ما كان مستحراً به سمعوا (قوله منق) بتشديد نون مع فتح سون او تخفيفها مع سكوبها من تنقية ولائها من صف عزير لافكار قول في سراج ولم يرد به حقيقة لائقه بل تقبل النجاسة اه ولما يتجسس ما تقبل اذ دخله استنجى وتماثل منعه جواز اعتبار شريع طهارته بانسح كانه وقدم حكاية الروايتين في نحو اني اذا فركت ثم اصابه الماء وان التمسح عدم عوده نجس وقياسه ان يجزى ايضا هنا وان لا يتجسس الماء على الراجح واجمع المتأخرون على انه لا يتجسس بالغرق حتى لو سال منه واصاب الثوب او البدن اكثر من قدر الدرهم لا يمنع ويدل على اعتبار الشريع طهارته بالحجر مارواه الدارقطني وصححه انه صلى الله عليه وسلم نهى ان يستنجى بروت او عظمه وقال لهما لا يظهران اه ملخصا من الفتح وتبعه في البحر قول في النهر وعده هو المناسب ما في الكتب وفي القهستاني وهو الاصح ونقل في السارخانية خلاف تصحيح كين قدمت قيل بحث الدباغة ان المشهور في الكتب تصحيح النجاسة والله عليه (قوله لانه المقصود) اي لان الانقاء هو المقصود من الاستبراء كما في الهداية وغيرها (قوله ولا يتقيد بـ) ي بناء على ما ذكر من ان المقصود هو الانقاء فليس له كيفية خاصة وهذا عند بعضهم وقيل كيفية في المتقدمة في الصنف للرجل ادبار الحجر الاول والثالث واقبال الثاني وفي الشتاء بالعكس وهكذا تفعل المرأة في الزمانين كما في المحيط وله كيفيات اخرى في النظم والتطهيرية وغيرها وفي الذكر ان يأخذ بشفاهه ويمر به على حجر او جدار او مدرك في الزهدى ه قهستاني واختاره ما ذكره الشارح في المحتج والفتح والبحر وقول في الحلية انه الاوجه وقول في شرح المية وه ان شايخنا في حق القبل للمرأة كيفية معينة في الاستبراء بالاحجار اه قت بل صرح في الغرنية بأنها تفعل كما يفعل الرجل الا في الاستبراء فنه لا استبراء عليها بل كفرغت من البول والغائط تصير ساعة لطيفة ثم مسح قبلها ودبرها بالاحجار ثم تستنجى بماء اه (قوله بل مستحب) اشار الى ان المراد في السنة المؤكدة لاصلها ما ورد من الامر بالاستبراء بثلاثة احجار ولم نقل ان الامر له وجوب كما قال الامام الشافعي لان قوله عليه الصلاة والسلام من استحمر فليوتر فسن فعل حسن ومن لا فلا حرج دليل على عدم وجوب حمل الامر على الاستحباب توفيقا وتقدم الكلام في الحلية وشرح الهداية للعيني (قوله والغسل بماء) اي المطلق وان صح عندنا بما في معناه من كل مانع ظاهر مزيل فنه كره ما فيه من اضافة ما بالاصرورة كما في حلية (قوله الى ان يقع الخ) هذا هو تصحيحه وقيل يشترط الغسل ثلاثا وقيل سبعا وقيل عشرا وقيل الاحليل ثلاثا وفي المتقدمة خلاصة (قوله فيقدر بثلاث) وقيل سبع للحديث الوارد في ولو غ الكلب معراج عن المبسوط (قوله كما مر) اي في تصهير النجاسة الغير المرئية قول في المعراج لان البول غير مرئي والغائط وان كان مرئيا ويستنجى لا يراه فكان بمنزلة اه (قوله عند احد) اي ممن يحرم عليه حماه ولو مته نجوسة والتي زوجها بغير افاده ه (قوله امامه) اي مع اكشف المذكور ومع لاحد (قوله فيتركه) اي الاستبراء بماء وان تجاوزت المخرج وزادت على قدر درهمه ولم يحدس به ولم يكتفوا بصرفه عنه بعد طهيه منه حينئذ يقال نحو حجر ويصلى وهل عليه لادة الاشبه به كما د منع عن الاغتسل بجمع عبد قيسم وصلى كما مر

مطل

د دحل مستنجى في ماء  
قيل

(منق) لانه المقصود فيختار  
الابغ والاسلم عن التوث  
ولا يتقيد به قال وادار شاة  
وصيف ( وليس العدد )  
ثلاث ( تسون فيه ) بل  
مستحب ( والغسل ) بماء  
الى يقع في قلبه به ظهر  
ما يمكن موسوس فيقدر  
بثلاث كما مر ( بعده ) ي  
الحجر ( لا يكشف عبورة )  
عند حداد معه فيتركه

افاده في الحلية وذكرنا خلافه في بحث الغسل فراجعه **(قوله كافر)** اي قيل سن الغسل حيث قال واما الاستنجاء فيتركه مطلقا اه اي سواء كان ذكرا او انثى أو خشي بين رجال او نساء او خشي اورجال ونساء اورجال وخشي او نساء وخشي فيهم احدى وعشرون صورة اه ح **(قوله فلو كشف له الخ)** اي للاستنجاء بالماء قال نوح افندي لان كشف العورة حرام ومرتكب الحرام فاسق سواء تجاوز النجس المخرج او لا وسواء كان المجاوز اكثر من الدرهم او اقل ومن فهم غير هذا فقد سها لما في شرح المنية عن البرازية ان النهي راجع على الامر **(قوله لا لو كشف له الخ)** اما التغوط فظاهر لانه امر طبيعي ضروري لا انفكاك عنه واما الاغتسال فقد ذكره قيل سن الغسل وبيننا هناك ان الصور احدى وعشرون لا يغتسل فيها الا في صورتين وهما رجل بين رجال وامرأة بين نساء فيجب حمل كلامه عليهما فقط اه ح اي لان نظر الجنس الى الجنس أخف وقد نقل في البحر لزوم الاغتسال في صورتين المذكورتين عن شرح النقاية وقد مرنا هناك نقله عن القنية وان شارح المنية قال انه غير مسلم لان ترك المنهي مقدم على فعل المأمور والغسل خاف وهو التيمم وقدم تمامه فراجعه **(قوله سنة مطلقا)** اي في زماننا وزمان الصحابة لقوله تعالى فيه رجال يحبون ان يتطهروا والله يحب المطهرين قيل لما نزلت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أهل قباء ان الله أثنى عليكم فاذا تصنعون عند الغائط قالوا تتبع الغائط الاحجار ثم تتبع الاحجار الماء فكان الجمع سنة على الاطلاق في كل زمان وهو الصحيح وعليه الفتوى وقيل ذلك في زماننا لانهم كانوا يبعرون اه امداد ثم اعلم ان الجمع بين الماء والحجر افضل ويلي في الفضل الاقتصاد على الماء ويلي الاقتصاد على الحجر وتحصل السنة بالكل وان تفاوت الفضل كما افاده في الامداد وغيره **(قوله ويحب اي يفرض غسله)** أعاد التضمير على الغسل دون الاستنجاء لان غسل ما عدا المخرج لا يسمى استنجاء وفسر الوجوب بذلك لان المراد بالمجاوز ما زاد على الدرهم بقرينة ما بعده ولقوله في المجتبي لا يجب الغسل بالماء الا اذا تجاوز ما على نفس المخرج وما حوله من موضع الشرج وكان المجاوزا اكثر من قدر الدرهم اه ولذا قيد الشارح التجسس بقوله مانع والشرج بالشين المعجمة والجيم مجمع حاقة الدبر الذي ينطبق كفي المصباح **(قوله ان جاوز المخرج)** يشمل الاحليل ففي التارخانية واذا أصاب طرف الاحليل من البول اكثر من الدرهم يجب غسله هو الصحيح ولو مسح بالمدر قيل يحجزه قياسا على المتعدة وقيل لا وهو الصحيح اه اقول والظاهر انه لو اصاب قلقة الاقائف القدر المانع فحكمه كذلك (تنبيه) مقتضى اقتصارهم على المخرج اي وما حوله من موضع الشرج كما قدمناه آتفا عن المجتبي انه يجب غسل المجاوز لذلك وان لم يجاوز الغائط الصفحة وهي ما ينضم من اليتين عند القيام والبول الحشفة خلافا للشافعية حيث اكتفوا بالحجران لم يجاوز ذلك **(قوله ويعتبر الخ)** اي خلافا لحمد والحاصل ان ما جاوز المخرج ان زاد على الدرهم في نفسه يفترض غسله اتفاقا وان زاد بضم ما على المخرج اليه لا يفرض عندها بناء على ان ما على المخرج في حكم الباطن عندها فيسقط اعتباره مطلقا حتى لا يضم الى ما على بدنه من النجس وعند محمد يفرض غسله بناء على ان ما على المخرج في حكم الظاهر عنده فلا يسقط اعتباره ويضم لان العفو عنه

كما مر فلو كشف له صار  
فستألو كشف لاغتسال  
او تغوط كما بحثه ابن الشحنة  
(سنة) مطلقا يفتي سراج  
(ويحب) اي يفرض غسله  
(ان جاوز المخرج نجس)  
مانع ويعتبر القدر المانع

لا يستبرأ كمن يخلو مع رجل من جنس من جنس في الخلاء والنجس وفيما لو اصابه نجس  
من غيره على الصحيح هو وجوب غسله والصحيح قولهم غسله فله عليه الكف والمصنف  
واستوحه في خفيه قول محمد بن وهب كذا خرجت حيث نحت في دليهما ويقول الغزوي في  
مقدمته قل التحاب من استحذر بالاحتمار وانما به نجاسة يسيرة لم تجز صلاته لانه اذا جمع  
زاد على الدرهم اه وقدما عن الاحتمار به لاحوط وعليه فلو اوجب ليس غسل استجاوز  
عنه ولا الجميع بل امتجاوز او ما على المخرج كما حرره في الخلية اي لانه لو ترك احدهما وهو  
درهم او اقل كان عقوباته ان قولهم بوجوب غسل قدر الدرهم اقربه من الفرض وهو  
الزائد على قدر الدرهم الظاهر انه من تصرفات حض المشايخ وانه غير مأثور عن اصحاب  
المذهب لان الحكم الشرعي لا يثبت بمجرد الرأي اه وقدما عنه في الانجاس نحو ذلك  
(قوله صلاة) متعلق بسبع (قوله ولهذا الخ) استدلال على سقوط اعتبار ما على المخرج  
فيه ان ترك غسل ما على المخرج انما لا يكره بعد الاستجمار كما عرفته لامطلقا فالدليل اخص  
من امدعي ونماه في حاشية (قوله كره تحريما الخ) كذا استظهره في البحر للنهي الوارد في ذلك  
في فيما ذكره في اكثر بقوله لا بعظم وروث وطعام ويمن\* اقول اما العظم والروث فالنهي  
ورد فيها صريحا في صحيح مسلم مسأله الجن الزاد فقل لكم كل عظم ذكر اسم الله عليه يقع  
في ايديكم او فرما كان حتما وكل برة عتقت لدواكم فقال النبي صلى الله عليه وسلم فلا تستنجوا  
بهما فانهما طعام اخوانكم وعلى في الهداية لاروث بالنجاسة واليه يشير قوله صلى الله عليه  
وسلم في حديث آخر انها ركس لكن الظاهر ان هذا لا يفيد التحريم ومثله يقال في الاستنجاء  
بجحر استنجي به الا ان يكون فيه نهى ايضا قال في الحاشية واذا نمت النهى في مطعوم الجن  
وعتقت دوابهم ففي مطعوم الانس وعتقت دوابهم بالاولى واما النعيم فهو في الصحيحين ايضا  
اذا بال احدكم فلا يأخذن ذكره يمينه ولا يستنجي بيمينه واما الآجر والخرف فعلة في البحر  
بأنه يضر المتقدمة فن يفتن الضرر فظاهر والا فظاهر عدم الكراهة التحريمية وقد قل في  
الحاشية لما اقتف على نص يفيد النهى عن الاستنجاء بهما واما الشيء المحترم فلما ثبت في الصحيحين  
من النهى عن اضاعة المال واما حق الغير ولو حذار مسجد او ملك آدمي فلما فيه من التعدي  
المحرم واما الفحج فعلة في البحر بأنه يضر المقدمة كالزجاج والخرف وفيه ما علمته نعم في الحاشية  
روى أبو داود عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قل قدم وفد الجن على النبي صلى الله عليه  
وسلم فقالوا يا محمد انه امتك ان يستنجوا بعظم أو روث أو حمة فن الله سبحانه وتعالى جعل  
لنا فيها رزقا قال فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك قل ابو عبيد والحم الفحج اه (نبيه)  
استفيد من حديث مسلم السابق انه لو كان عظم ميتة لا يكره الاستنجاء به تأمل (قوله يابس)  
قده لانه لما كان لا يتصل منه شيء صح الاستنجاء به لانه يخفف ما على البدن من النجاسة  
لرطوبة بحر اي بخلاف الرطب فانه لا يخفف فلا يصح به أصلا (قوله استنجي به) بالبناء  
سحلول (قوله الاخر في آخر) ياتيه النجاسة (قوله آجر) بالمد الطوب المشوى  
(قوله وخرف) نفخ الحمة المحممة والزاي مدهاه في القس هو ما يعمل من طين يشوى بالنار  
حتى لا يحرر الحية وفسره في الامداد بصغار الحصى والظاهر انه اراد الحذف بالذال المعجمة

الصلاة (فما وراء موضع  
الاستنجاء) لان ما على  
المخرج سابقا لسرا وان  
كبر ولهذا لا تكره  
الصلاة معه (وكره)  
تحريما (بعظم وطعام  
وروث) يابس كعدرة  
يابسة وجحر استنجي به  
الاخر في آخر (وآخر  
وخرف وزحاح



السائكة لانه كافي منه من الرمي بخصه وهو ذا ونحوها بالاسم من فعل من فعل  
على اسم المفعول تأمل **(قوله)** ومنى محترمه في بالا احترامه واعتباره ثم عا فبدخل فيه من مقوم  
الاماء كقدمناه والظاهر به يصدق به يساوي فلما الكراهة الما فخرج من ويدخل فيه  
جزء الآدمي ولو كفرا او ميتا ولذا لا يجوز كسر عظمه وصريح بعض الشافعية بأن من المحترمه  
جزء حيوان متصل به ولو فاقة بخلاف المنفصل عن حيوان غير آدمي اهـ وينبغي ان يدخل  
فيه كئسة تسجد ولذا لا تأتي في محل ممتنع ودخل ايضا من زمن كقدمناه اول فصل المياه  
ويدخل ايضا الورق قل في السراج قيل انه ورق الكتبة وقيل من سحر واهل كان فانه  
مكروه اهـ واقره في البحر وغيره والظاهر ما علة في ورقا شجرة وعلمه كونه مما لا يدون  
او نوعه فيكون ما لو ناه غير مزبل وكذا ورق الكتبة لصقائه بقومه ويدخل فيه مما كونه  
آلة للكتابة العلم ولذا علة في التارخانية بأن تعظيمه من ادب الدين وفي كتب الشافعية لا يجوز  
ما كتب عليه شيء من العلم المحترمة كالحديث والمثقة وما كان آلة لاداءات اما غير المحترمة كالمسافة  
وتوراة والخيال عند تدليها وخودها عن اسم معظم فيجوز الاستنجاء به اهـ ونقل نهست في  
الجواز بكتب الحكيميات عن الاسوي من الشافعية واقره قبي الكون فتبين عندنا ان  
لا جرد في حرمة وهو مقصود وذكر بعض القراء ان حروف الهجاء قرآن الترتيب عن هو دليبه  
السلام ومفاده الحرمة بالكتابة مطلقا واذا كانت العلة في الابيض كونه آلة للكتابة  
كذلك ناه يؤخذ منها عدم الكراهة فيما لا يصاح بها اذا كان قاعا للنجاسة غير مقوم كما  
قدمناه من جوازها بالخرق البوالي وهل اذا كان مقوما ثم قطع منه قطعة لا قيمة لها بعد  
القطع بكرة الاستنجاء بها ام لا الظاهر الثاني لانه يستنج بقطعة من مقصود باب الظاهر كراهته  
لو بلا عذر بأن وجد غيره لان نفس القطع الما في الله تعالى اعلم **(نبيه)** ينبغي تقييد الكراهة  
فيما له قيمة بما اذا أدى الى الما في لو استنجى به من بول او ميا مثلا وكان يغسل بعده فلا  
كراهة الا اذا كان شيئا مينا تمس قيمته بغسله كيف فعل في زماننا بخبر قد من ايلة العرس تأمل  
**(قوله)** ولا صابا اما لو وجد صابا كخادم وزوجة لا يتركه كما في الامداد فنقدم في التبيين  
الكلام على القادر بقدره الغير فراجع **(قوله)** سقط اصلا اي الماء والحجر **(قوله)** كرأض  
الح في التارخانية لرجل المريض اذا لم تكن له امرأة ولا مة ولها ابن او اخ وهو لا يقدر على  
الوضوء قل يوضئه ابنه او اخوه غير الاستنجاء فانه لا يمس فرجه ويسقط عنه وامرأة امرئة  
اذا لم يكن لها زوج وهي لا تقدر على الوضوء ولها بنت او خنت توضع ويسقط عنها الاستنجاء  
اهـ ولا يخفى ان هذا التفصيل بحري فيمن شئت بداه لانه في حكمه امرض **(قوله)** وحق غير  
كحجره ومائه الخ ولو بلا ذنه ومنه المسيل للسرب فقط وحده وممسجد او دار وقبـ ماب  
منافعها كاهـ **(قوله)** وكل ما يتنع به اي لا حتى اودوا بها وظاهره ولو ملا ياتف ان  
كان يمكن غسله **(قوله)** مع الكراهة اي التحريم في المنهي عنه والتراخي في غيره كعدمه قررناه  
اولا وما ذكره الزهبي عن النظم من انه يستنج بثلاثة امدرفن بجده لا حجر فن لا يشد  
فبثلاثة اكف من تراب لا بما سواها من الخرقه والنقص ونحوه لانه روي في الحديث  
انه يورث الفقر اهـ قل في الحلية انه غير ضرر موجه مع مخالفة له مة الكتب وكذا قوله

قوله متصل به هكذا نخطه  
ولعل الاصوب متصلا  
بالنصب صفة جزء الواقع  
اسم ان الهم الا ان يجعل  
اسمها ضمير الشأن او انه  
رسم على لغة ربيعة تأمل  
اه مصححه

و (شي محترمه) كخرقة  
ديباج ممتن (ولا عذر  
يسراده مشنولة ولا نجد  
ماء حاريا ولا صابا ترك الماء  
ولو ساقط اصلا كمرأض  
ومرصة لا تحدا من يخل  
حبه (وشه وعلف  
حيوان) وحق غير وكل  
ما يتنع به (فوفعل احزاه)  
مع كراهة حصول لانه

وفيه نظراً مرانه سنة  
لاغير فيسعى ان لا يكون  
مقبولاً انتهى عند (ذكره)  
تحريراً (استقبال قبلة  
واستدبارها) (احل) (ول  
او غلط) (فوق الاستدبار  
لم يكره) (ولو في نيسان)  
لاطلاق انتهى (فن جلس  
مستقبلاً لها) غافلاً (ثم  
ذكره انحراف) (بالحديث  
الطبري من جلس يبذل  
قبالة القبلة فذكرها  
فانحراف عنها احلالاً لها لم  
يقم من مجلسه حتى يغفر له  
(ان امكنه والا فلا) بأس  
(وكذا يكره) هذه تعبر  
التحريرية والتزمية (للمرأة  
امساك صغير لول او غلط  
نحو القبلة) وكذا

مطلب

القول مرجح على الفعل  
قوله كما في النهاية عبارة  
النهاية ولو غفل عن ذلك  
وجلس يقضى حاجته ثم  
وجد نفسه كذلك فلا بأس  
لكن ان امكنه الانحراف  
ينحرف فانه عد ذلك من  
موجب الرحمة فان لم يفعل  
لم يكن به بأس اه منه

لا بما سواها من مكرهه فتقوم الامساك ومذكوره من الحديث الله اعلم به اه ملخصاً (قوله  
وفيه نظراً) كذا في البحر واحب في التبر بان المنسبون انما هو الازالة ونحو الحجر لم يقصد  
بذاته بل لا بد من نية الامر ان الازالة بهذا الحاح منهي وذا لا ينفي كونه مزبلاً ونظيره  
لو صلى السنة في ارض مغصوبة كان آتياً بها مع ارتكاب المنهي عنه اه قلت واصل الجواب  
مصرجه في كافي النسب حيث قول لان النهي في غيره فلا ينفي مشروعيته كما لو توضأ بماء  
مغصوب او استنحى بحجر مغصوب قلت والظاهر انه اراد بالمشروعية الصحة لكن يقال  
عليه ان المقصود من السنة الثواب وهو منفي للنهي بخلاف الفرض فانه مع النهي يحصل به  
سقوط المطالبة كما لو توضأ بماء مغصوب فانه يستقط به الفرض وان اثم بخلاف ما اذا جدد به  
الوضوء فالظاهر انه وان صح لم يكن له ثواب (قوله استقبال قبلة) اي جهتها كما في الصلاة فيما  
يظهر ونص الشافعية على اهلوا استقبالها بصدده وحول ذكره عنها وبال لم يكره بخلاف  
نكسه اه اي فاعتبر الاستقبال بالفرج وهو ظاهر قول محمد في الجامع الصغير يكره ان  
يستقبل القبلة بالفرج في الحلاء وهل يلزمه التحريم او اشبهت عليه كما في الصلاة الظاهر نعم  
ولو هبت ريح عن يمين القبلة ويسارها وغلب على ظنه عود النجاسة عليه فالظاهر انه يتعين  
عليه استدبار القبلة حيث امكن لان الاستقبال الخش والله تعالى اعلم (قوله واستدبارها) هو  
الصحيح وروى عن ابى حنيفة انه يحل الاستدبار (قوله لم يكره) اي تحريراً لما في النية  
ان تركه ادب ولما مر في الغسل ان من آذاه ان لا يستقبل القبلة لانه يكون غالباً مع كشف  
العورة حتى لو كانت مستورة لا بأس به واقولهم يكره مدالرجلين الى القبلة في النوم وغيره  
عمداً وكذا في حال واقعة اهله (قوله لا طلاق انتهى) وهو قوله صلى الله عليه وسلم اذا اتيت  
الغائط فلا تستقبل القبلة ولا تستدبروها ولكن شرفوا او غربوا رواد السنة وفيه رد لرواية  
حل الاستدبار واقول الشافعي بعدم الكراهة في البنيان اخذاً من قول ابن عمر رضي الله  
تعالى عنهما رقيت يوماً على بيت حفصة فراءت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقضى حاجته  
مستقبل الشام مستدبر الكعبة رواه الشيخان ورجح الاول بأنه قول وهذا فعل والقول  
اولى لان الفعل يحتمل الخصوصية والعذر وغير ذلك وبأنه محرم وهذا ميسر والمحرّم مقدم وتامه  
في شرح النية (قوله قبالة) بضم القاف بمعنى تجاة قاموس اه ط (قوله فانحراف عنها) اي  
بمحامته او بقباله حتى خرج عن جهتها والكلام مع الامكان فليس في الحديث دلالة على ان  
انتهى استقبال العين كما لا يخفى فافهم (قوله حتى يغفر له) اي تقصيره في عدم تثبته حتى غفل  
واستقامها او المراد غفران ما شاء الله تعالى من دنوبه الصغائر ان الحسنات يذهبن السيئات  
(قوله والا فلا بأس) اي وان لم يمكنه فلا بأس والمراد نفي الكراهة اصلاً ويحتمل ان المعنى  
وان ينحرف مع الامكان فلا بأس كما في النهاية وحينئذ فلما راد به خلاف الاولى كما هو الشائع  
في استعماله والى ذهب اشار الشرح اولاً بقوله ندبا (قوله هذه الخ) الاشارة الى الكراهة  
المذكورة في الاشياء الآتية اي بخلاف كراهة الاستقبال والاستدبار فانها تحريرية كما نص  
سابقه اه لا اراد دفع مقديتهم ان كل هذه الاشياء الآتية مثابها بمقتضى ظاهر التشبيه  
(قوله امساك صغير) هذه الكراهة تحريرية لانه قد وجد الفعل من المرأة ط (قوله وكذا

مدرجته) هي كراهة تنزيهية ط لكن قل الرحمن سيأتي في كتاب الشهادات انه بمد الرجل اليها تردها هذه وهذا يقتضي التحريم فليحذر اه **(قوله)** واستقبال شمس وقر) لانهما من آيات الله الباهرة وقيل لاجل الملائكة الذين معهما سراجه ونقل سيدي عبدالغني عن المفتاح ولا يقعد مستقبلا للشمس والقمر ولا مستدبرا لهما للتعظيم اه أقول والظاهر ان الكراهة هنا تنزيهية ما لم يرد نهى وهل الكراهة هنا في الصحراء والبيان كما في القبلة ام في الصحراء فقط وهل استقبال القمر نهارا كذلك لم أره والذي يظهر ان المراد استقبال عينهما مطلقا لاجتهتهما ولا ضوئيهما وانه لو كان ساتر يمنع عن العين ولو سحابا فلا كراهة وان الكراهة اذا لم يكونا في كبد السماء والا فلا استقبال للعين ولم أره ايضا فليحذر نقلا ثم رأيت في نور الايضاح قال واستقبال عين الشمس والقمر **(قوله)** في ماء ولو جاريا الخ لما روى جابر ابن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى ان يبال في الماء الراكد رواه مسلم والنسائي وابن ماجه وعنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبال في الماء الجاري رواه الطبراني في الاوسط بسند جيد والمعنى فيه انه يقدره وربما أدى الى تجيسه واما الراكد القليل فيحرم البول فيه لانه نجسه ويتلف ماليته ويغير غيره باستعماله والتغوط في الماء اقبح من البول وكذا اذا بال في ماء ثم صب في الماء او بال بقرب النهر فجرى اليه فكله مذموم قبيح منهى عنه قال النووي في شرح مسلم واما انغماس المستنجي بحجر في ماء قليل فهو حرام لتجسس الماء وتلطيخه بالنجاسة وان كان جاريا فلا بأس به وان كان راكدا فلا تظهر كراهته لانه ليس في معنى البول ولا يقاربه لكن اجتنابه احسن اه كذا في الضياء المعنوي شرح مقدمة الغزنوي **(قوله)** وفي البحار الخ ذكره في بحث المياه توفيقا بصيغة ينبغي \* (نبه) ينبغي ان يستثنى من ذلك ما اذا كان في سفينة في البحر فلا يكرهه البول والتغوط فيه للضرورة ومثله بيوت الحلاء في دمشق ونحوها فان ماءها يجري دائما ولم يبلغنا عن احد من السلف منع قضاء الحاجة بها ولعل وجهه ان الماء الجاري بها بعد نزوله من الجرن الى الاسفل لم يبق له حرمة الماء الجاري لقرب اتصاله بالنجاسة فلا تظهر فيه العلة المارة للكراهة لانه لم يبق معدا للانتفاع به نعم ذكر سيدي عبد الغني في شرح الطريقة المحمدية انه يظهر المنع من اتخاذ بيوت الحلاء فوق الانهار الطاهرة وكذا اجراء مياه الكنف اليها بخلاف اجرائها الى النهر الذي هو مجمع المياه النجسة وهو المسمى بالمالح والله تعالى اعلم **(قوله)** وعلى طرف نهر الخ اي وان لم تصل النجاسة الى الماء لعموم نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن البراز في الموارد ولما فيه من اذى المارين بالماء وخوف وصولها اليه كذا في الضياء عن النووي **(قوله)** او تحت شجرة مشمرة اي لاتلاف الثمر وتجيسه امداد والمتبادر ان المراد وقت الثمرة ويلحق به ما قبله بحيث لا يأمن زوال النجاسة بمطر او نحوه كجفاف ارض من بول ويدخل فيه السر اما كؤل وغيره ولو مشموما لاحترام الكل والانتفاع به ولذا قال في الغزنوية والاعلى خضرة يتنفع الناس بها **(قوله)** او في ظل لقوله صلى الله عليه وسلم اتقوا الملا عن الثلاثة البراز في الموارد وقارعة الطريق والظل رواه ابو داود وابن ماجه **(قوله)** يتنفع بالجلوس فيه ينبغي تقييده بما اذا لم يكن محلا للاجتماع على محرم او مكروه والافقد يقال يطلب ذلك لدفعهم عنه ويلحق

مد رجله اليها (واستقبال شمس وقر لهما) اي لاجل بول او غائط (وبول وغائط في ماء ولو جاريا) في الاصح وفي البحر انها في الراكد تحريمية وفي الحساوي تنزيهية (وعلى طرف نهر او بر او حوض او عين او تحت شجرة مشمرة او في زرع او في ظل) يتنفع بالجلوس فيه (وبجنب مسجد ومصلى عید

صلى الله عليه وسلم عن الاحمر في شمس (قوله وفيه) لان ميت يأتى بما  
 ياتى به حتى لا يضر به شربة لاجل ان يكون على ان يكون في سنة واحدة في حرم فيه  
 اولى (قوله وفيه) حبسه حصون دمه بها ولو لم يحسن فهو مشبه (قوله وفيه)  
 ربح) انما يرجع لرأس عليه (قوله حذر) بتقديم الحيم على انهماله هو ما يحترقه الهواء  
 وسبع لانسها فموس فموس فموس رضى الله عنه حتى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 انما في الحذر قلوبا المتادة ما كره من المول في الحذر قل يقال انه مساكن الحن رواد احمد  
 وورد وود والنسائي وقد يخرج عليه من الحذر ما يسعه او يرد عليه بوله ونقل ان سعد بن عباد  
 خزر حتى رضى الله عنه قبله الحن لانه في حجر أرض حوران وتماه في الضياء (قوله  
 وثقب) الحرق سلف فموس وهو ما ينج واحد الثقب وما ينج جميع ثقبه كالثقب يفتح  
 قفاه مختار سمه هدى عن غده ما فيه هذا في غير معد لثقب كباوعة فيما يظهر (قوله زاد  
 اعني الح) قول يهي ان زاد اقله من على ما منع من الاستجابة لاحترامه كاعظم ونحوه  
 كما صرح به الشافعية (قوله يعبر عليه احد) هذا اعم من طريق الناس (قوله ونجب  
 طريق اوقفه) قيد ديب في الغزوية بقية واليهواء يهب من صوبه اليها قل في الضياء اي  
 الى طريق او ثقافة والو والو والو (قوله في سفل الارض الح) اي بأن يقعد في اسفلها  
 وحبوب الى اعلاها فيعود الرأس عليه (قوله في حاكمها) اي على البول والغائط قل  
 صلى الله عليه وسلم لا يخرج رجلا من بصره من ثقب كسفين عن عورتها يتحدان فن الله  
 على يمين على ذك رواد ابو داود وسننه وصححه وضمه الغائب اي بآتيانه والمقت  
 وهو الغرض وان كان عن الخوض في شحوخ كشف العودة والتحدث ببعض موجبات  
 امقت مكره مدد (بابه) عبارة مريضة ولا يكلم فيه اي في خلأ وفي الضياء عن بستان  
 اني لميت يكره الكلام في خلأ وطهره به لا يخلص الحن قضاء الحاجة وذكر بعض  
 الشافعية انه المعتمد عندهم ورد في الامداد ولا يفتح في الاعداد كما اذا خاف دخول احد  
 عليه او مشاء لا يلى ما يوشى وفوق محدود غيره ووتوضأ في خلأ نذر هل بأن بالبسملة  
 ونحوها من ادعيته مراعاة لسمه ووضوء او تركها مراعاة للمحل والذي يظهر الثاني  
 تصريحهم بتقديم النهي على الامر (قوله وان يبول قائما) لما ورد من النهي عنه  
 وتقول عائشة رضى الله عنها من حدثكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يبول قائما فلا  
 تصدقوه ما كان يبول لان هذا رواد احمد ورواه في النسائي واسناده جيد قل النووي  
 في شرح مسلم وقد روى في نهى حدث ثابت وكان حديث عائشة ثابت عند قول العلماء  
 كره الاعداد وهي كرهه لانه لا يخرج وما بوله صلى الله عليه وسلم في سبحة حتى يقرب  
 يدور فقد ذكر في مسنده ما يكرهه من اجل حن حنر البول فلم يتمكن التبعاده او لما  
 روى انه صلى الله عليه وسلم انما خرج شجرة مبررة ساكنة عديم ماء واحدة وهو  
 اصل الحركة او وجع كل من مر به كانت سبحة في اوله كونه يخدمه كما يعمود او فعاده  
 ما يكره بوجه في (قوله وفيه) لانه من عمل اليهود ونصارى  
 سريو (قوله لانه) ربيع في ربيع (قوله وتوضأوه) قدره هو في الحديث

وفي مقابر وبين دواب  
 وفي طريق الناس (و) في  
 (مهب ربح وجحر فاره  
 او حية وثمة وثقب)  
 زاد عيني وفي موضع يعبر  
 عليه احد ويقعد عليه  
 ونجب طريق اوقفه  
 او خيمة وفي اسفل الارض  
 الى ساحة وتكلم عليهم  
 (وان يبول قائما  
 او مضطجعا او مجردا من  
 ثوبه بلا عذر او يبول  
 في موضع يتوضأ هو  
 (ويغسل فيه)

قوله واما بوله الح هو  
 ما رواه الشيخان عن  
 حذيفة رضى الله عنه انه  
 صلى الله عليه وسلم ان  
 سباحة قوم قال قائم  
 والسبحة هي ماقى التراب  
 والتمامة تكون بفض  
 الدور واصنافها الى القوم  
 ليست بصفة ملت من  
 كانت موالما حقه في محتاجه  
 صياء انه منه

ويثبت حكم غيره بطريق الدلالة افاده ح (قوله حديث الح) لفظه هي البرهان عن ابي داود لا يبولن احدكم في مستحمة ثم يغسل او يتوضأ فيه فنامة الوسواس منه والمعنى موضعه الذي يغسل فيه بالميم وهو في الاصل الماء الحار ثم قيل للاغتسال ما كان مكان استحمامه وانما نهى عن ذلك اذا لم يكن له مسلك يذهب فيه البول او كان المكان ملبا فيؤهم المغتسل انه اصابه منه شيء فيحصل به الوسواس كما في نهاية ابن الاثير اه مدني (قوله يجب الاستبراء الح) هو طلب البراءة من الخارج بشيء مما ذكره الشارح حتى يستيقن بزوال الاثر واما الاستنقاء فهو طلب النقاوة وهو ان يترك المتعددة الاحجار او بالاصابع حالة الاستجاء بالماء واما الاستجاء فهو استعمال الاحجار او الماء هذا هو الاصح في تفسير هذه الثلاثة كما في الغزنوية وفيها ان المرأة كالرجل الا في الاستبراء فنه الاستبراء عليها بل كما فرغت تصبر ساعة لطيفة ثم تستنجي ومثله في الامداد وعبر بالوجوب تبعاً للدرر وغيرها وبعضهم عبر بأنه فرض وبعضهم بلفظ ينبغي وعليه فهو مندوب كما صرح به بعض الشافعية ومجمله اذا امن خروج شيء بعده فيندب ذلك مبالغة في الاستبراء او المراد الاستبراء بخصوص هذه الاشياء من نحو المنى والتنجيح اما نفس الاستبراء حتى يطمئن قلبه بزوال الرشح فهو فرض وهو المراد بالوجوب ولذا قال الشرنبلالي يلزم الرجل الاستبراء حتى يزول اثر البول ويطمئن قلبه وقال عبرت بالازوه لكونه اقوى من الواجب لان هذا يفوت الجواز بفوته فلا يصح له التسرع في الموضوع حتى يطمئن بزوال الرشح اه (قوله او تنجح) لان العروق ممتدة من الحلق الى الذكر وبالتنجح تحرك وتقذف ما في مجرى البول اه ضياء (قوله ويختلف الح) هذا هو الصحيح فمن وقع في قلبه انه صار طاهراً جازله ان يستنجي لان كل احد اعلم بحاله ضياء قلت ومن كان بطيئ الاستبراء فليقتل نحو ورقة مثل الشعيرة ويحتشئ بها في الاحليل فانها تنسرب ما بقي من اثر الرطوبة التي يخاف خروجها وينبغي ان يغيبها في الحبل لئلا تذهب الرطوبة الى طرفها الخارج وللخروج من خلاف الشافعي وقد جرب ذلك فوجد انفع من ربط الحبل لكن الربط اولى اذا كان صائماً لئلا يفسد صومه على قول الامام الشافعي (قوله ومع طهارة المغسول تطهر اليد) هذا مختار الفقيه ابي جعفر وقيل يجب غسلها لئلا تنجس بالاستنقاء وقيل يسن وهذا هو الصحيح كما مر في سنن الوضوء نوح ونقل في القية انه لو استنجى بالماء وبيده خيط مشدود لا يطهر بطهارة اليد ما لم يمر اليد بالحيط امراراً بليغا (قوله ويشترط الح) قال في السراج وهل يشترط فيه ذهاب الرائحة قال بعضهم نعم فعلى هذا لا يقدر بالمرات بل يستعمل الماء حتى تذهب العين والرائحة وقال بعضهم لا يشترط بل يستعمل حتى يغاب على ظنه انه قد تطهر وقد روي بالثلاث اه والظاهر ان الفرق بين القولين انه على الاول يلزمه سعيه حتى يعلم زوال الرائحة وعلى الثاني لا يلزمه بل يكفي غلبة الظن تأمل (قوله بان الخراج الح) لعل وجهه انه يخرج بارخائه نفسه الشرج الداخل وهو لا يخلو عن رطوبة النجاسة ثم رأيت منقولا عن خط البزازي في هامش نسختي البزازية مع التصريح بان المراد بوجه السنة ما ذكره الشارح من الارخاء وبه اندفع ما فهمه في الحلية من بناء القول بالانقض عني ان المراد بوجه السنة هو ادخال الاصبع في الدرر فرد ذلك بأنه قد ص غير واحد من ائمة مشيخ

مطلب

في الفرق بين الاستبراء  
والاستنقاء والاستجاء

حديث لا يبولن احدكم  
في مستحمة فنامة  
الوسواس منه (فروع)  
يجب الاستبراء بشيء او  
تنجح اوله على شقه  
اليسر ويختلف بعض  
الناس \* ومع طهارة  
المغسول تطهر اليد ويشترط  
ازالة الرائحة عنها وعن  
الخارج الا داعج والناس  
عنه فون \* استنجي  
المتوضئ ان عني وحده  
السنة بان ارحى انتقض  
والالا

الكبار على ما لا بد من الامتناع في الاستنجاء (تمه) قد ورد في دخول خلاء يسرى فيقوم  
 قبل ان يعنه حارج ولا يصحح على ما به سم معصم ولا حاسر رأس ولا مع قدسوة بلاشئ  
 عليه وذو صل في باب يدها سمية قبل سماع هو تصحيح بسم الله منهم اني اعوذ بك  
 من الخبث وخبثات ثم يدخل يسرى ولا يكشف قبل ان يدنو الى القعود ثم يوسع بين رجليه  
 ويميل على رجليه يسرى ولا يفكر في مر لاخرة كما يفعله بعد فقد قيل لا يتنع منه شئ اعظم  
 منه ولا يرد سلام ولا يخيب مؤذ. فان عطش حمد الله تعالى بقببه ولا ينظر الى عورته ولا الى  
 ما يخرج منه ولا يزيق في البول ولا يصيب قعوده في يده بسور ولا يمتخط ولا يتنحج ولا يكثر  
 الالتفات ولا يبعث يده ولا يرفع بصره في السماء وبكسر رأسه حياء مما يلى به ويدفن  
 حارج ويجتهد في الاستبراء منه فذا فرغ بعصر ذكره من اسفله الى الحشفة ثم يمسح بثلاثة  
 حجار ثم يستتر عورته قبل ان يستوى قائما ثم يخرج برجله اليمنى ويقول غفر لك الحمد لله الذي  
 ذهب عني ما يؤذي وامسك عني ما ينفعي ثم يسبرى فإذا استيقن انقطاع اثر البول يقعد  
 للاستنجاء بالماء موقعا آخر ويبدأ بغسل يديه ثلاثا ويقول قبل كشف العورة بسم الله العظيم  
 وبحمده والحمد لله على دين الاسلام به اجعاني من توبتين واجعاني من امتطهرين الذين  
 لا خوف عليهم ولا هم يحزنون ثم يغسل يده اليمنى على فرجه وعلى الاثاء ويغسل فرجه  
 بيسرى ويبدأ قبل ثم يدبر ويرخي مقعدته ثلاثا ويدلك كل مرة ويبلغ فيه ما يمكن صائما  
 فيكشف بخرقه قبل ان يجتمع في الاصل ماء الى جوفه فيفطر ثم يدلك يده على حائط او ارض  
 طاهرة ثم يغسلها ثلاثا ثم يقوم ويكشف فرجه بخرقه خفيفة فان لم يكن معه مسح بيده مرارا  
 حتى لا تبقى الاثاء بسيرة ويبس سر وبله ويرش فيه ماء ويحشو بقشرة ان كان يريه  
 الشيطان ويقول الحمد لله الذي جعل الماء طهورا و الاسلام نور وقد اودى بنا الى الله والى  
 حات التعميم اللهم حصن فرجى وظهر قلبي وحصن ذنوبى اه مدخضا من الغزوية والضياء  
**(قوله ماء)** اي فغرق وقوته ومشي اي وقدمه مبتلة **(قوله على نجاسة)** اي بآية لما في متن  
 متفق لو وضع ثوبا رطب على ما بين نجس جوف لا نجس قول الشارح لان بالخشاف تجذب  
 رطوبة الثوب من غير عكس بخلاف ما اذا كان الطين رطبا اه **(قوله ان ظهر عيناها)** المراد  
 بالعين ما يشمل الاثر لانه دليل على وجودها ولو عبر به كفي نور الايضاح لكان اولى **(قوله**  
**تجس)** اي فيعتبر فيه القدر المانع كمر في محله **(قوله ولو وقعت)** اي النجاسة في نهر اي ماء جار  
 بان مال فيه حمار فاصاب الرشاش ثوب انسان اعتبر الاثر بخلاف ما اذا بان في ماء راكد فانه اذا  
 اصابه من الرشاش اكثر من الدرهم منع كفي الحنية لكن ذكر فيها انه لو اقيت عذرة  
 في الماء فاصابه منه اعتبر الاثر فطاق وما يفصل بين الجارى وغيره ولعل اطلاقه محمول على  
 ما ذكره في التفصيل ويؤيده به تنبذ من كلام صاحب الهداية في مختارات النوازل  
 اللهم لان يفرق بين البول وعذرة فانه اذا اصاب البول ماء الراكد يترجح الظن بان الرشاش  
 من البول لصدمه ماء بخلاف ما اذا كان حاريا فان كلا منهما يصدم الآخر فيحتمل انه  
 من الماء فبدا اعتبر الاثر وما في عذرة فالرشاش المتطاير مما هو من الماء قطعاً سواء كان  
 راكدا او جاريا ولكنه يحتمل ان يكون من ماء يدى صاب العذرة او من غيره تطاير بقوة

ماء ومشي على نجاسة  
 ظهر عيناها تجس ولا  
 \* ولو وقعت في نهر فاصاب  
 ثوبه ان ظهر اثره تجس  
 والا

قوله في مختارات النوازل  
 اقول ونص عبدة مختارات  
 النوازل هكذا الحمار  
 مال في الماء الجارى فاصاب  
 رشاشه الثوب لا يفسده  
 ما يتيقن انه بول وكذا  
 رمى نجاسة في الماء فالتنضح  
 منه فاصاب الثوب وان  
 كان الماء راكدا يفسده  
 منه

وقعها فيعتبر فيه الاثر لان الاصل الطهارة هذا ما ظهر لي والله تعالى اعلم هذا وقد ذكر في النية وغيرها عن ابن الفضل التنجيس في الجارى وغيره وان اختيار ابى النابت عدمه قل في شرح النية اى في الجارى وغيره وهو الاصح لان اليقين لا يزول بالشك ولان الغالب ان الرئاس المتصاعد انما هو من اجزاء الماء لا من اجزاء النجس الصادم فيحكم بالغالب ما لم يظهر خلافه اه فتأمل فان كون ذلك هو الغالب محل نظر بقی شئ وهو انه هل المراد بالراكذ القليل او الكثير لما رده صريحا وقل ح الظاهر الاول والا لما كان معنى التفصيل تضيخان وفيهم من تعاليل شرح النية للاصح ان الماء القليل لا يتنجس في آن وقوع النجاسة حتى لو اخذ ماء من الجانب الآخر عقب الوقوع بلا فصل يكون طاهرا لانهم لم يحكموا بسرمان النجاسة الى الرشاش لعدم زمان تسرى فيه مع قربه من النجاسة فعدم نجاسة الطرف المقابل لطرف وقوع النجاسة في آن الوقوع اولى تأمل تظهر اه قات وعلى ما ذكرناه من الفرق يظهر لتفصيل الحاتية معنى فلا يدل على ان المراد بالراكذ القليل فتأمل **(قوله)** لف طاهر الح اعلم انه اذا لف طاهر جاف في نجس مبتل واكتسب الطاهر منه اختلف فيه المشايخ فقل يتنجس الطاهر واختار الحلواني انه لا يتنجس ان كان الطاهر بحيث لا يسيل منه شئ ولا يتقاطر لو عصر وهو الاصح كما في الخلاصة وغيرها وهو المذكور في عامة كتب المذهب متونا وشروحا وفتاوى في بعضها بلا ذكر خلاف وفي بعضها بلفظ الاصح وقيد في شرح النية بما اذا كان النجس مبلولا بالماء لا بخوابول وبما اذا لم يظهر في الثوب الطاهر اثر النجاسة وقيد في الفتح ايضا بما اذا لم ينبع من الطاهر شئ عند عصره ليكون ما اكتسبه مجرد ندوة لانه قد يحصل بلى الثوب وعصره نبع رؤس صفار ليس لها قوة السيلان ثم ترجع اذا حل الثوب ويبعد في مثله الحكم بالطهارة مع وجود المخاط حقيقة قل في البرهان بعد نقله ما في الفتح ولا يخفى منه انه لا يتيقن بأنه مجرد ندوة الا اذا كان النجس الرطب هو الذي لا يتقاطر بعصره اذ يمكن ان يصيب الثوب الجاف قدر كثير من النجاسة ولا ينبع منه شئ بعصره كما هو مشاهد عند البداية بغسله فيتعين ان يبقى بخلاف ما يحجه الحلواني اه واقره الشرنبلالى ووجهه ظاهر والحاصل انه على ما يحجه الحلواني العبرة للطاهر المكتسب ان كان بحيث لو انعصر قطر تنجس والا لسواء كان النجس المبتل يقطر بالعصر اولا وعلى ما في البرهان العبرة للنجس المبتل ان كان بحيث لو عصر قطر تنجس الطاهر سواء كان الطاهر بهذه الحالة اولا وان كان بحيث لم يقطر لم يتنجس الطاهر ٣ وهذا هو المفهوم من كلام الزيلعي في مسائل شتى آخر الكتاب مع ان المتبادر من عبارة المصنف هناك كالكثر وغيره خلافة بل كلام الخلاصة والحاتية والبرازية وغيرها صريح بخلافه وسيأتى تمام الكلام هناك ان شاء الله تعالى **(قوله)** ان بحيث لو عصر الح المتبادر منه عود الضمائر الثلاث الى الطاهر فيوافق ما يحجه الحلواني ويحتمل عود الضمير في عصر وقطر الى النجس والضمير في تنجس الى الطاهر فيوافق ما في البرهان والشرنبلالى والزيلعي فافهم **(قوله)** ولو اف الح محترز قوله مبتل بما وهذا مأخوذ من شرح النية وقال لان الندوة حينئذ عين النجاسة وان لم يقطر بالعصر أقول أنت خير بأن الماء المجاور للنجاسة حكمه حكمها من تغايط او تخفيف فلا يظهر الفرق بين المبتل ببول

لف طاهر في نجس مبتل  
بما ان بحيث لو عصر قطر  
تنجس والا \* ولو اف في  
مبتل بخوابول ان ظهر  
ندوته او اثره تنجس والا  
\* فأرة وجدت في خبر  
فرميت فيخال

٣ قوله وهذا هو المفهوم  
الح وذلك حيث علل لعدم  
التنجس بقوله لانه اذا لم  
يتقاطر منه بالعصر لا يفصل  
منه شئ وانما يبتل ما يجاوره  
بالتدوة وبذلك لا يتنجس  
به اه فان الضمائر البارزة  
كلها عائدة على النجس  
فيهم منه انه المعتبر في  
التقاطر وعدمه دون  
الطاهر اه (منه)

[illegible]

(اعتباراً)



اعتبارا للغالب والاف في الاختيار لا يتحرى في السك وفي الاضطراب يتحرى في السك الا في  
 الاواني الغير الموضوء والغسل وسيأتي بسعه في الحظر والاباحة ان شاء الله تعالى وهذا  
 بخلاف ما اذا طلق من نسائه امرأة او اعتق من امائه امته فانه لا يجوز له ان يتحرى لوط، ولا  
 بيع وان كانت الغلبة للحلال وتماده في الوالوجية وغيرها من كتاب التحرى فراجعه **(قوله)**  
 يحرم اكل لحم ائنتن) عزاء في التارخانية الى مشكل الآثار للطحاوي قول ح اي لانه ينضر  
 لالانه نجس واما نحو المين المين فلا ينضر ذكره المصنف لاني في شرح كراهية الوهبانية اه  
 قلت ونقل في التارخانية عن صلاة الجلابي ان اذا استدغيره تجس ثم نقل التوفيق بحمل  
 الاول على ما اذا لم يشتد وماله في التنية لكن في الفتوى عن النهاية ان الاستحالة الى فساد  
 لا توجب النجاسة لامحالاتها وفي التارخانية دود لحم وقع في مرققة لا نجس ولا تؤكل المرققة  
 ان تفسخ الدود فيها اه اي لانه ميتة وان كان طاهرا قلت وبه يعلم حكم الدود في الفواكه والخمار  
**(قوله شعير الح)** في التارخانية اذا وجد الشعير في بعر الابل والغنم يغسل ويحفف ثلاثا  
 ويؤكل وفي أخناء البقر لا يؤكل قال في الفتح لانه لا صلبة فيه ثم نقل التارخانية عن المكبري  
 ان الصحيح النضيل بالانتاخ وعنده ويستوى فيه البعر والحلي اه اي ان انتفخ لا يؤكل  
 فيهما والا اكل فيهما وبحت نحوه في شرح التنية وبما ذكرنا علم ان قوله صلب مرفوع صفة  
 ثانية لشعير ففهم **(قوله)** مرارة كل حيوان كبوله اي قل كان بوله نجسا ما ظنا او خفيا ففى  
 كذلك خلافا ووفقا ومن فروعه ما ذكره او ادخل في اصبعه مرارة ما كول اللحم يكره  
 عنده لانه لا يبيح التداوى ببوله لا عند ابى يوسف لانه يبيحه وفي الذخيرة والحلية ان الفتية  
 اباليت اخذ بالناني للحاجة وفي الخلاصة وعليه الفتوى قات وقياس قول محمد لا يكره مطلقا  
 لطهارة بوله عنده اه حاية **(قوله)** وجترته كزبله اي كسرقينه وهي بكسر الجيم وقد نفتح  
 ما يجرد اه اي يخرج البعير من جوفه الى فمه فيأكله ثانيا كما في المغرب والقاموس وعلله في  
 التجنيس بأنه واد جوفه الا ترى الى ما يوارى جوف الانسان بان كان ماء ثم قاءه فحكمه حكم  
 بول اه وهو يقتضى انه كذلك وان قاء من ساعته لكن قال بعده في العصب ارتفع ثم قاء فصاب  
 ثياب الام ان زاد على الدرهم منع وروى الحسن عن ابى حنيفة انه لا يمنع ما لم يفحش لانه لم يتغير  
 من كل وجه فكان نجاسته دون نجاسة البول لانها متغيرة من كل وجه وهو الصحيح اه كذا  
 في فتح القدير وظاهر الميل الى اعطاء الجرة حكم هذا القى اخذ من التعايل **(قوله)** حكم العصير  
 حكم الماء اي في انه تزال به النجاسة الحقيقية وانه اذا كان عسرا في عسر لا نجس بوقوع  
 النجاسة فيه كفي الماء اه ح وفي انه لو عسر اعصب وهو يسيل فأدنى رحله ولم يظهر اثر  
 الدم لا نجس عند ابى حنيفة وابى يوسف كما في التنية عن المحيط **(قوله)** رطوبة الفرج  
 طاهرة ولذا نقل في التارخانية ان رطوبة الولد عند الولادة طاهرة وكذا السخنة اذا  
 خرجت من امها وكذا البيضة فلا يتنجس بها الثوب والماء اذا وقعت فيه لكن يكره التوضؤ  
 به للاختلاف وكذا الانفحة هو اختار وعندهما يتنجس وهو الاحتياط اه قلت وهذا  
 اذا لم يكن معه دم ولم يخاط رطوبة الفرج مذى او منى من الرجل او امرأة **(قوله)** العبرة  
 للطاهر الح) هذا ما عليه الاكثر فتح وهو قول محمد والفتوى عايه بزارية وقيل العبرة لماء ان

\* يحرم اكل لحم ائنتن لانحو  
 سمن وابن \* شعير في بعر  
 اوروث صلب يؤكل بعد  
 غسله وفي خني لا \* مرارة  
 كل حيوان كبوله وجترته  
 كزبله \* حكم العصير حكم  
 الماء \* رطوبة الفرج طاهرة  
 خلافا لهما \* العبرة للطاهر  
 من تراب او ماء اختلافا  
 به يفتى

كان نجسا والطين نجس والا فطاهر وقيل العبرة للتراب وقيل للغالب وقيل ابهما كان نجسا والطين نجس واختاره ابو الليث وصححه في الحائية وغيرها وقواه في شرح المنية وحكم بفساد بقية الاقوال تأمل وصححه في المحيط ايضا وعلمه بان النجاسة لا تزول عن احدهما بالاختلاط بخلاف السرقين اذا جعل في الطين للتطين لا نجس لان فيه ضرورة الى اسقاط نجاسته لانه لا يتهاى الابه حلية ( قوله مشى في حمام ونحوه ) اى كالمشى على الواح مشرعة بعد مشى من برجله قدر لا يحكم بنجاسة رجله ما لم يعلم انه وضع رجله على موضعه للضرورة فتح وفيه عن التجنيس مشى في طين او اصابه ولم يغسله وصلى تجزئه ما لم يكن فيه اثر النجاسة لانه المانع الا ان يحتاط اما في الحكم فلا يجب ( قوله لانه يصير الماء راكدا ) اى لانه باخذه من الانبوبة يمنع نزوله الى الحوض فيصير راكدا وربما كان على يده نجاسة او على يد غيره فادخلها في الحوض في هذه الحالة فيتنجس فينبى اذا اراد الاخذ ان يأخذ من الحوض لان الماء اذا كان نازلا والغرف متدارك فهو في حكم الجارى ( قوله التبكير الى الحمام ) اى الدخول اليه اول الغداة بالضرورة ( قوله لان فيه اظهار مقلوب الكنية ) اراد به اليك اى الجماع ولم يقل مقلوب الكين مع انه قلب حقيقى لزيادة التساعد عن التصريح به لانه مما يطلب كتمانها ولذا كان من اسمائه السر كفى القاموس وعبارة الفيض اذ فيه ابداء ما يجب اخفاؤه والظاهر انه يجب بالحاء ولذا قال العلامة الرملى وامامنا بهى عنه صلى الله عليه وسلم فهو السباع اى على وزن كتاب وهو المفخرة بالجماع وافشاء الرجل ما جرى بينه وبين زوجته فذلك ليس من هذا القليل بل النهى يقتضى التحريم اه ( قوله ثياب الفسقة الخ ) قال فى الفتح وقال بعض المشايخ تكره الصلاة فى ثياب الفسقة لانهم لا يتقون الحُور قال المصنف يعنى صاحب الهداية الاصح انه لا يكره لانه لم يكره من ثياب اهل الذمة الا السراويل مع استحلالهم الحُر فهذا اولى اه ( قوله لجمعهم فيه البول ) ان كان كذلك لاشك انه نجس تارخانية ( قوله ان غلب على ظنه ) عبارة الحائية ان كان فى قلبه ( قوله فالامر بالمعروف على هذا ) كذا فى الحائية وفى فصول العلامى وان علم انه لا يتعظ ولا يترجر بالبول وبالفعل ولو باعلام سلطان او زوج او والد له قدرة على المنع لا يلزمه ولا ياتى بتركه لكن الامر والنهى افضل وان غلب على ظنه انه يضربه او يقتله لانه يكون شهيدا قل تعالى اقم الصلاة وامر بالمعروف وانه عن المنكر واصبر على ما اصابك اى من ذل او هو ان اذا امرت ان ذلك من عزم الامور اى من حق الامور ويقال من واجب الامور اه وتامه فيه ( قوله لاورد الخ ) اى فى قوله صلى الله عليه وسلم اتقوا البول فانه اول ما يحاسب به العبد فى القبر رواه الطبرانى باسناد حسن وفى قوله صلى الله عليه وسلم اول ما يحاسب به العبد يوم القيامة من عمله صلواته قال العراقى فى شرح الترمذى ولا يعارضه حديث الصحيح ان اول ما يقضى بين الناس يوم القيامة فى الدماء لحمل الاول على حق الله تعالى على العبد والثانى على حقوق الآدميين فيما بينهم فان قيل قيل ايها يقدم فالجواب ان هذا امر توقى وظواهر الاحاديث دالة على ان الذى يقع اول المحاسبة على حقوق الله تعالى قبل حقوق العباد كذا فى شرح العاقد على الجامع الصغير ولا يخفى ما فى ذكر الشارح لهذه الجملة قليل كتاب الصلاة من رعاية التاسب وحسن الختام

مشى فى حمام ونحوه لا نجس ما لم يعلم انه غسله نجس \* لا ينبى اخذ الماء من الانبوبة لانه يصير الماء راكدا \* التبكير الى الحمام ليس من المرواة لان فيه اظهار مقلوب الكنية \* ثياب الفسقة واهل الذمة طاهرة \* ديباج اهل فارس نجس لجمعهم فيه البول لبريقه \* رأى فى ثوب غيره نجسا مانعا ان غلب على ظنه انه لو اخبره ازالها وجب والا لا فالامر بالمعروف على هذا \* حمل السجادة فى زماننا اولى احتياطا لما ورد اول ما يسئل عنه فى القبر الطهارة وفى الموقف الصلاة

٢ مطلب  
فى الامر بالمعروف

٣ مطلب  
فى اول ما يحاسب به العبد

(بسم الله الرحمن الرحيم)

كتاب الصلاة

كتاب الصلاة

شروع في المقصود بعد بيان الوسيلة ولم تخل عنها شريعة مرسل ولما حارت قرينة بواسطة الكعبة كانت دون الايمان لانه بل من فروعه وهي لغة الدعاء فنقلت شرعا الى الافعال المعلومة وهو الظاهر لوجودها بدون الدعاء في الامي والاخرس (هي فرض عين على كل مكلف) بالاجماع فرضت في الاسراء ليلة قبل سابع عشر رمضان قبل الهجرة بسنة ونصف وكانت قبله صلاتين قبل طلوع الشمس وقبل غروبها شعني

٤ قوله بواسطة الكعبة يعني ان العبد بالتوجه بحجسه الى الكعبة اه (منه)

(قوله شروع الخ) بيان لوجه تأخيرها عن الطهارة وتقدم في الطهارة وجه تقديمها غيرها (قوله ولم تخل عنها شريعة مرسل) اي عن اصل الصلاة قبل الصبح صلاة آدم والظهر لداود والعصر لسليمان والمغرب ليعقوب والعشاء ليونس عليهم السلام وجمعت في هذه الامة وقيل غير ذلك (قوله بواسطة الكعبة) اي بواسطة استقبالها واظهر لماذا خص هذا الشرط مع انها لم تنصر قرينة الاجتماع سائر شرائطها وقد يقال المراد انها صارت قرينة بواسطة تعظيم الكعبة فانه سبحانه امر باستقبالها تعظيها لها وفي ذلك تعظيم له سبحانه بواسطة تعظيمها افاده شيخنا حفظه الله تعالى (قوله دون الايمان) لانه قرينة بلا واسطة (قوله لانه بل من فروعه) اي باعتبار الفعل واما بالنظر لحكمها وهو الافتراض فهي منه لانه من متعلق التصديق بما جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم ط و اشار الشارح الى خلاف من يقول ان الاعمال من الايمان كالبخاري وغيره (قوله وهي لغة الدعاء) اي حقيقتها ذلك وهو ما عليه الجمهور وجزم به الجوهرى وغيره لانه الشائع في كلامهم قبل ورود السرع بالاركان المخصوصة وقيل انها حقيقة في تحريك الصلوات بالسكون العظيمان اللذان في اعلى الفخذين اللذان عليهما الايتان مجاز لغوى في الاركان المخصوصة لان المصلى يحركهما في ركوعه وسجوده استعارة تصريحية في المرتبة الثانية في الدعاء تشبيها للداعي في تخشعه بالراكع والساجد وتماه في النهر (قوله ففقت الخ) اختلف الاصوليون في الالفاظ الدالة على معان شرعية كالصلاة والصوم اهي منقولة عن معانيها اللغوية الى حقائق شرعية اي بأن لم يبق المعنى الاصلى مرعيا ام مغيرة اي بأن يبقى ويزاد عليه قيود شرعية قبل بالاول واستظهره في الغاية معللا بأنها توجد بدون الدعاء في الامي وقيل بالثاني وانه انما زيد على الدعاء باقى الاركان المخصوصة واطلق الجزء على الكل كافي النهر (قوله وهو الظاهر) الضمير للنقل المفهوم من نقلت وقوله لوجودها على الظهور اه ح وعلة في البحر بأن الدعاء ليس من حقيقتها شرعا على بناء على انه خلاف القراءة قال في النهر وهو ممنوع فاق فيه نظرا لان الذى من حقيقتها قراءة آية وان لم تكن دعاء تأمل (قوله هي) اي الصلاة الكاملة وهي الخمس المكتوبة (قوله على كل مكلف) اي بعينه واداسمى فرض عين بخلاف فرض الكفاية فانه يجب على جملة المكلفين كفاية بمعنى انه لو قام به وبعضهم كفى عن الباقيين والاثموا كلهم ثم المكلف هو المسلم البالغ العاقل ولو اتى او عبدا (قوله بالاجماع) اي وبالكتاب والسنة (قوله فرضت في الاسراء الخ) نقله ايضا الشيخ اسميل في (الاحكام شرح درر الحكام) ثم قال وحاصل ما ذكره الشيخ محمد البكرى نفعنا الله تعالى ببركاته في الروضة الزهراء انهم اختلفوا في اى سنة كان الاسراء بعد اتفاقهم على انه كان بعد البعثة فجزم جمع بأنه كان قبل الهجرة بسنة ونقل ابن حزم الاجماع عليه وقيل بخمس سنين ثم اختلفوا في اى الشهور كان فجزم ابن الاثير والنووى في قوايه بأنه كان في ربيع الاول قال النووى ليلة سبع وعشرين وقيل في ربيع الآخر وقيل في رجب

وجزءه السوى في الرخصة لهما رافعي وقيل في شوال وجزءه الحافظ عبد الغنى القدسي في سيرة أبيه السبع والعشرين من رحب وعليه عمل أهل الامصار اهـ **(قوله)** وان وجب ح) هدمها على مفهوم قوله كل مكنت كأنه قل ولا يترض على غير المكنت وان وجب اى على اولى ضرب ابن عمر وذلك لمتحقق فعلها ويعتده لا لاقتراضها افده ح وظاهر الحديث ان الامر لابن سبع واجب كالترب والظاهر ايضا ان الوجوب بالمعنى المتصالح عليه لا بمعنى الافتراض لان الحديث ظنى وفهم **(قوله)** سيد اى ولا يجاوز الثلاث وكذلك المعلم ليس له ان يجاوزها قل عليه الصلاة والسلام مرداس المعلم ان يضرب فوق الثلاث فانك اذا ضربت فوق الثلاث اقص الله منك اه اسمعيل عن (احكام الصغار) للاستروا شنى وضمره انه لا يضرب بالمعنى في غير الصلاة ايضا **(قوله)** بخشبة اى عصا ومقتضى قوله بيد ان يراد بخشبة ما هو الاثم فيها ومن السوط اقاده ط **(قوله)** حديث الح) استدلال على الضرب المطبق وما كونه لا بخشبة فلان الضرب بها ورد في جناية المكنت اه ح وتام الحديث وفرقوا بينهم في المصاحح رواد ابو داود والترمذي ولقظه عاموا الضرب الصلاة ابن سبع واضربوه عليها ابن عمر وقال حسن تخييع وصححه ابن خزيمة والحاكم والبيهقي اه اسمعيل والظاهر ان الوجوب بعد استكمال السبع والعشر بان يكون في اول الثامنة والحادية عشر كقولوا في مدة الحظية **(قوله)** قلت الح) مراده من هذين التبيين بيان ان الضرب ينبغي ان يؤمر بجميع المأمورات وينهى عن جميع المنهيات اه ح اقول وقد صرح في احكام الصغار بأنه يؤمر بالاعمال اذا جامع وباعداد ما صلا لا وضوء لا وافتد الصوم لم يشقته عليه **(قوله)** مجبة) بتخفيف قل في المغرب المخرج الذى لا يلى مخرج ومقتضى ومصدره الخون والمجبة اسم منه والفعل من باب طاب اه **(قوله)** نى تكسلا) تفسير مراد اه ح **(قوله)** فحق الحق الحق) لا يقل ان حقه تعالى مبنى على المسامحة لانه لا يسامح فى شئ من اركان الاسلام اه اسمعيل **(قوله)** وقبل الضرب) انما الامم المحمدي ح عن شيخ وضمير الحاية انه المذهب فانه قل وذل الاختيار في جماعة منهم الزهرى لا يقتل بل يعذر ٣ ويحبس حتى يموت اوتوب **(قوله)** وعند الشافعى) وكذا عند سائر الرواة عن احمد وهى مختارة عند جمهور ائمة انه يقتل كفرا واسط ذاب في الحاية **(قوله)** ويحكمه اسلام ذاعلها) يعنى ان الكافر اذا صلى بجماعة يحكمه باسلامه عند خلاف يماهى لانهب مخصوصة بهذه الامة بخلاف الصلاة منفردا وجودها في سائر الامة قل عليه الصلاة والسلام من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا فهو منا قلوا المراد صلا باجماعة عن الامة بخصوصة اه درر وهو طرف من حديث طويل اخرجه البخارى وغيره لا يقول فهو اسلام اسمعيل **(قوله)** شروط اربعة) قبل الامم الضاربون في الفع يوسد كقول صلاة في مسجد وعليه فشرط خمسة كقول في شرح درر بخارى في مسجد او يرد **(قوله)** في وقت) لانها صلاة المؤمنين تكاملة وضمهره انه لو ادرك منه ركعة لا تكفى لعم كرم في وقت وان كان اداء فبى غير كاملة فيس المراد من قوله في وقت اذ ان لا يخص منه فقيه **(قوله)** مؤتما) تفهيد قوله جماعة اختيار عما لو كان امة لان الاثم يدل على ابع سبيل المؤمنين بخلاف

(وان وجب ضرب ابن عشر عليها بيد لا خشية) حديث مردوا اولادكم بالصلاة وهم ابنا سبع واضربوهم عليها وهم ابنا عشر قلت والصوم كالصلاة على الصحيح كما في صوم القهستاني معزيا للزاهدى وفي حظار الاختيار انه يؤمر بالصوم والصلاة وينهى عن سرب اثم لا ينف الحيز ويترك الشر (ويكفر جاحدها) لثبوتها بدليل قطعى (وتاركها عمدا مجناة) اى تكسلا فسق (يحبس حتى يصلى) لانه يحبس لحق العبد فحق الحق أحق وقيل يضرب حتى يسيل منه الدم وعند الشافعى يقتل الصلاة واحدة حدا وقل كفرا (ويحكم باسلام ذاعلها) بشرط أربعة ان يصلى في الوقت (مع جماعة) مؤتما

٣ قوله بل يعذر هكذا بخطه بالذال المعجمة وصوابه يعذر بالزاي من التعزير وهو التأديب دون الحد كما في المصباح

اه مصححه

مالو كان اماما فانه يشهد بان لا اله الا الله  
 انتم ارجسا فلا تولى ان تقبلوا اماما  
 وما يقيد به المشرح مائة من الامم  
 (مقدّمات) قال صلى الله عليه وسلم  
 امام وكنتم فسدتم يكن ما في سجن  
 لما ذكر مشاهد الصالحين اوردتهم في  
 الوقت لانه من خصال دينك فانه  
 المسجد فيس الجلالة في هذا  
 بالقول لانا لا نفريق بين الذين  
 صرح ان الشجاعة فيهم كما في قوله  
 صلى الله عليه وسلم في قوله  
 كلمتي الشهادة في قوله  
 مع الشهداء في قوله  
 الى العرب في قوله  
 على انه لا نفريق في قوله  
 وهبان ثم قال ابن السكيت  
 يكون من الاقوال في قوله  
 غير العيسوي انما في قوله  
 مسلما لانه يكون في قوله  
 فيه بين كافر وكافر  
 الكافر مسلما مع الله  
 بقى من الشراطين  
 لتلاوة) ثم قال  
 الكفار ثم قال  
 (ظلم الظلماء) ثم قال  
 وان هذا الكافر  
 وصاحب الخبر في قوله  
 القيمة في قوله  
 بشرية في قوله  
 الخلاف في قوله  
 قواهما على ما اذا صلى  
 لكن في هذا التوفيق  
 العبادة على اكمل الوجوه

في هذا

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

نقصن (قول له ما) قدمه حجة (قول له) فمل شبه له ذات) قل في البحر في باب التيمم  
الاصول من حاكم متى فعل غيرة من ذلك موجودة في سائر الاديان لا يكون به مسلما  
كالخلافة منفردا والصوم والحج الذي ليس بكامل الصدقة ومتى فعل ما يخص بشرنا فلو  
من الوسائل كالتيمم فكذلك وان من بعد اوم من الشعائر كالصلاة بجماعة والحج الكامل  
والاذان في المسجد وقراءة القرآن يكون به مسلما اليه اشار في الغيبة وغيره اه اقول ذكر في  
الحانية انه بالحج لا يتحكم باسلامه في ظاهر الرواية كما مر ثم ذكر انه روى انه ان حج على الوجه  
الذي يفعله المسلمون يكون مسلما وان لم يشهد المناسك او شهد المناسك ولم يلزم يكن  
مسلم اه فلو ان هذه الرواية غير صحيحة الرواية وشار في الوهابية الى ضعفها واليه يشير  
اطلاق النظم الآتي وكأن وجهه ان الحج موجود في غير شريعتنا حتى ان الجاهلية كانوا  
يخرجون لكم فديس ان الحج على هذه الكيفية الخاصة لم يوجد في غير شريعتنا فصار مثل  
الصلاة اذا وجدت فيها الشروط الاربعة السابقة لانها من خواص شريعتنا على وجه الكمال  
فكذلك الحج الكامل والا فلو لم يبق بينهما والظاهر انه لا يفي بين ظاهر الرواية وبين الرواية  
الثانية اذا جعلت الثانية مفسرة اي ان المراد من ظاهر الرواية وهو الحج الغير الكامل فتأمل  
وفي فتاوى الشيخ قسم عن خلاصة النوازل لابي الليث قل وكذا لو رآه يتعلم القرآن او يقرؤه  
لم يكن بذلك مسلما اه قلت وهذا اظهر مما ذكره في البحر لما قلوا لا يمنع الكافر من تعلم القرآن او يقرؤه  
اعله يهتدى فهمه (قول له) ونظمها صاحب النهر (الح) اى قبيل باب قصا الفوائت (قول له) صلى  
باقندا) اى بجماعة مقتديا (قول له) او اذن ايضا) باسقاط حمزة ايضا للضرورة ح نعم ان الذي  
رأيته في النهر غير هذا البيت ونصه

او امام او افسدها او فعل  
بقية العبادات لانها لا تخص  
بشريعتنا ونظمها صاحب  
النهر فقال \* وكافر في  
الوقت صلى باقتدا متمما  
صلاته لا مفسدا او اذن  
ايضا معانا او تركي \* سو اثما  
كان سجد تركي \*

او بالاذان معنا فيه اى به او قد سجد عند سماع ما تلى اه  
ومعنى اى الثاني ورد عن الله تعالى وهذا البيت احسن لمافيه من اشتراط كون الاذان في  
الوقت لان ضمير فيه غائد على الوقت المذكور في البيت الاول ومن ان المراد سجود التلاوة  
ومن اسقاط مسألة الزكاة لما علمت من انها خلاف ظاهر الرواية وان صاحب النهر اعترض على  
الطرسوسى في ذكرها وقل ما رآها غيره بل المذكور في الحانية لا يتحكم باسلامه بالزكاة في  
ظاهر الرواية (قول له) المراد به ان يسمعه من تصح شهادته عليه بالاسلام لان مؤذن على  
صومعة او سطح يسمعه خلق كثير ولذا لو كان في السفر صح كما في سائر البرازية حيث قل وان  
شهدوا على المذمى انه كان يؤذن ويقم كان مسلما سواء كان في السفر او حضر وان قالوا سمعناه  
يؤذن في المسجد فلا حتى يقولوا هو مؤذن لانه يكون ذم عدله فيكون مسلما اه وعزاه في  
شرح الوهابية الى محمد ثم ظهر هذا يفيد انه لا بد ان يكون عادله لكن قل في اذان البحر  
ينبغي ان يكون ذم في العيسوية اما غيرهم فينبغي ان يكون مسلما بنفس الاذان اه قلت  
لكن قد علمت ان الاسلام بالافعال لا يفرق فيه بين كافر وكافر خلافا لما فهمه ابن وهبان فاما ان  
يجعل ذم تقييد الكون الاذان في الوقت اسلاما او يكون ذم رواية محمد فقط تأمل وراجع  
(قول له) سجد) يسكون المايل للضرورة او لا وصل بنية الوقت وان مصدرية اى  
كسجوده والمراد سجود التلاوة ح (قول له تركي) تكلمة للمؤذن وهو حال من ضمير سجد

اى كسجوده لالتلاوة حال كونه متطهرا عن ارجاس الكسح (قوله فسلم) خبر كافر ح  
 وزيدت الفاء لوقوع المبتدأ نكرة موصوفة بفعل اريد بها العموم لان المراد اى كافر كان  
 عيسويا او غيره كقدمنا تقريره وهذا من المواضع التى ينبوز فيها زيادة الفاء فى الخبر كقولنا  
 رجل يسألنى فله درهم فافهم (قوله منفرد) بالسكون على امة ربيعة ح وسكت عن بقية  
 محترزات قيود الصلاة (قوله والزكاة) اى زكاة غير السواثم وعلى اشهاد البيت الثانى على  
 الوجه الذى نقلناه عن النهر فليراد بالزكاة جميع انواعها كما هو مقتضى المطلق الحالية عن  
 ظاهر الرواية (قوله الحج) بالنصب مفعول مقدم لقوله زدو تقدم بيانه (قوله بدنية محضنة)  
 اى بخلاف الزكاة فانها مالية محضنة وبخلاف الحج فانه مركب منهما لما فيه من العمل بالبدن  
 وافاق المال (قوله فلا نيابة فيها اصلا) لان المقصود من العبادة البدنية اتعاب البدن وقهر  
 النفس الامارة بالسوء ولا يحصل بفعل النائب بخلاف المالية فتجربى فيها النيابة مطلقا اى  
 حالة الاختيار والاضطرار لحصول المقصود من اغناء الفقير وتنقيص المال بفعل النائب  
 وبخلاف المركبة فتجربى فيها النيابة حالة العجز نظرا الى معنى المشقة بتنقيص المال للاحالة  
 الاختيار نظرا الى اتعاب البدن كاقرب روجه فى باب الحج عن الغير (قوله اى لا بالنفس الح) بيان  
 لتعميم النفى المستفاد من قوله اصلا (قوله فى الحج) متعلق بقوله تحت وكذا قوله فى الصوم  
 (قوله بالفدية) متعلق بالضمير المستتر فى تحت لرجوعه الى النيابة التى هى مصدر اى كما تحت  
 النيابة بالفدية ويدل عليه تعلق قوله بالنفس بقوله نيابة المذكور فى المتن واعلم ان صحة  
 الفدية فى الصوم للفائى مشروطة باستمرار عجزه الى الموت فلو قدر قلبه قضى كسيأتى فى كتاب  
 الصوم اه ح (قوله لانها) اى الفدية وقوله ولم يوجد اى اذن الشرع بالفدية فى الصلاة ح  
 وهذا لتعليل لعدم جريان النيابة فى الصلاة بالمال وفيه اشارة الى الفرق بين الصلاة والصوم  
 فان كلا منهما عبادة بدنية محضنة وقد تحت النيابة فى الصوم بالفدية للشيخ الثانى دون الصلاة  
 ووجه الفرق ان الفدية فى الصوم انما اثبتتها على خلاف القياس اتباعا للنص ولذا سماها  
 الاصوليون قضاء بمثل غيره معقول لان المعقول قضاء الشئ بمثله ولم تثبتها فى الصلاة لعدم  
 النص \* فان قلت قد اوجبتم الفدية فى الصلاة عند الايضاء بها من العاجز عنها فقد اجريتم  
 فيها النيابة بالمال مع عدم النص ولا يمكن ان يكون ذلك بالقياس على السوء لان ما خالف  
 القياس فعليه غيره لا يقاس \* قلت ثبوت الفدية فى الصوم يحتمل ان يكون معللا بالعجز  
 وان لا يكون فباستبار تعاليم به يصح قياس الصلاة عليه لوجود العلة فيهما وباستبار عدمه  
 لا يصح فلما حصل الشك فى العلة قلنا بوجود الفدية فى الصلاة احتياطيا الا انها ان لم تجزه  
 تكون حسنة ماحية لسببها فالتقول بالوجوب احوط ولذا قال محمد تجزئه ان شاء الله تعالى ولو كان  
 ولو كان بطريق القياس لما علقه بالمشيئة كفى سائر الاحكام الثابتة بالقياس هذا خلاصة  
 ما اوضحناه فى حواشينا على شرح المنار للشارح (قوله سببا ترادف النعم الح) يعنى ان  
 سبب الصلاة الحقيقى هو ترادف النعم على العبد لان شكر النعم واجب شرعا وعقلا ولما كانت  
 النعم واقعة فى الوقت جعل الوقت سببا لجعل الله تعالى وخطابه حيث جعله سببا للوجوب  
 كقوله تعالى اقم الصلاة لادولك الشمس فكان الوقت هو السبب المتأخر وتساء تحقيق هذه

قوله والزكاة هكذا بخطه  
 والذى فى نسخ الشارح  
 ولا الزكاة اه مصححه

\* فسلم لا بالصلاة منفرد \*  
 \* ولا الزكاة والصيام الحج  
 زد \* (وهى عبادة بدنية  
 محضنة فلا نيابة فيها اصلا)  
 اى لا بالنفس كما تحت فى  
 الحج ولا بالمال كما تحت فى  
 الصوم بالفدية للفائى لانها  
 انما تجوز بأذن الشرع ولم  
 يوجد (سببها) ترادف  
 النعم ثم الخطاب ثم الوقت

مسألة في مصولات الأصولية (قوله أي جزء الأول الح) دوكان السبب هو الكل لزم  
 ثم سبب في سبب أو وجوب لاء مد وقته فمعين البعض ولا يجوز ان يكون  
 ذلك بعض من وقت غير مرسوم عدم وجوب عن من صار اهلا للصلاة في آخر الوقت  
 بقدر مرسومها ولا آخر الوقت غير لانهم من لا يصح الاداء في اوله لا متاع التقدم على السبب  
 فمعين كونه جزء الذي يتصل به الاداء وباب المرسوم لان الاصل في السبب هو الاتصال  
 بالسبب كفي شرح المنار لابن نجيم (قوله والافق متصل به) ما هنا عامة شاملة للجزء الاخير فقوله  
 بعد ذلك والافق جزء الاخير تكرر او كذا قوله سببها جزء اول اتصل به الاداء والاخصر ان يقول  
 سببها جزء اتصال به الاداء من الوقت والا فجملة اهرح وسبقه اليه ابن نجيم في شرح المنار  
 (قوله هو الجزء الاخير) وهو ممكن فيه من عقد التحريم فقط عندنا وعند زفر ما يمكن  
 من الاداء فيه واجمعوا في الخبر الأخير الى ان لا يسع الا جميع الصلاة حتى لو اخر عنه يأثم اه  
 ابن نجيم (قوله ولو اتى) أي اذا اتصل الاداء باخر الوقت كان هو السبب ولو كان  
 بقصد كوقت اصفرار الشمس فيصبح اداء العصر فيه لانهما اتصل الاداء فيه صار هو  
 سبب وهو مرسوم ادائه فيكون ادائه كوجب بخلاف عصر أمسه كيثاني (قوله حتى  
 ترفع) لانه يفرع على قوله في سبب هو الجزء الاخير (قوله افق) أي في آخر الوقت  
 ولو بقدر ما يسع التحريم عند علمائنا الثلاثة خلافا لزفر كفي شرح التحرير لابن امير حاج  
 أي فيجب عليهما القضاء لاحتياجهما الى الوضوء لان الجنون او الانهض ينقضه وليس  
 في وقت ما يسعه وعدم منه انه لو أفق وفي وقت ما يسع اكثر من التحريم تح عليهما صلاته  
 الاولى وان لم يبق منه ما يسع التحريم فوجب عليهما صلاته كمر في الحين اذا انقطع  
 عصره قل ح وهذا اذا اراد الجنون والانهض على خمس صلوات والواجب عليهما صلاة  
 ذات الوقت ولو لم يبق منه ما يسع التحريم بل ومقدم من الصلوات ايضا كما سيأتي (قوله  
 ظهرنا) أي لو كان الباقي من الوقت مقدرا ما يسع التحريم اذا كان الانقطاع على عشرة  
 او الاربعين فن كان في الباقي قدر الغسل مع مقدمته كالاتمذ وخع النوب والتستر عن  
 لا عين والتحريم فمزمع التمس والافلا اه شرح التحرير (قوله حتى بلغ) أي وكان  
 من بلوغه آخر الوقت ما يسع التحريم او اكثر كما يفهم من كلامه في حاشي اني ظهرت على  
 عشرة ح (قوله ومردا سلم) أي اذا كان بين اسلامه و آخر الوقت ما يسع التحريم كافي  
 الحاشي المذكورة وحكمه المذكور الاصل حكم المرتد ونما خصه بالذكر ليصح قوله وان صليا  
 من الوقت وصورتها في المرتد ان يكون مسلما اول الوقت فيصلي عرض ثم يرتد ثم يسلم في آخر  
 الوقت ح (قوله وان صلي في الوقت) يعني ان صلاتهم في اوله لا تسقط عنهما الطلب  
 وحالة عددهما في انصفي فاكونه نفل او م في مرتد فيجب عليه الارتداد ح وفي البحر عن  
 اخلاصه ملاه صلى الله عليه وسلم احد ولم يمتبه حتى طاع النجر عليه عدة العشاء هو احتار  
 وان ابيه قبله عليه قصة العشاء ح وهي واقعة شديدة لها بالاحيثة فأجبه بما قلنا اه  
 (قوله ما دخل وجهه) أي خرج وقت الصلاة (قوله ثبت الواجب الح) لانه لو لم يصف  
 في حاشية الوقت وقد يقع خبر الاخير بسببية لزم موت الواجب بصفة النقص في بعض

أي (جزء) ا (اول) منه  
 ان (اتصل به لاء) هو لاقه  
 أي جزء من الوقت (يتصل  
 به) (الاداء) (والا) يتصل  
 الاداء بجزء (و) السبب  
 هو (الجزء الاخير) ولو  
 بقصد حتى نجب على مجنون  
 وهو معنى عليه افق وحاشي  
 ونفاه ظهرنا وصي بلغ  
 ومردا سلم وان صلي في  
 اول وقت (ه) بعد خروجه  
 يصف (السبب) الى  
 جملة (ليثبت الواجب  
 بسببه) كمال





من كتب الأصول وقول ما نزه في كتب الفروع فاعتنمته اه قلت لكن فيه نظر لتعريضهم  
بأنه لا يجب الاداء على التام اتفاق فكيف يجب عليه الانتباه وروى مسلم في قصة التعريس  
عن ابى قتادة انه صلى الله عليه وسلم قال ليس في النوم تفريط انما التفريط ان تؤخر صلاة  
حتى يدخل وقت الاخرى واصل المسحة التنبيه بدل الانتباه وسند ذكر في الايمان انه  
لو حلف انه ما اخر صلاة عن وقتها وقد نام فقصاها قيل لا يثبت واستظهره الباقي لكن  
في البرازية الصحيح انه ان كان نام قبل دخول الوقت وانتهى بعده لا يثبت وان كان نام  
بعد دخوله حث اه فهذا يقتضى انه بومه قبل الوقت لا يكون مؤخرا وعليه فلا يأنم  
واذا لم يأنم لا يجب اتبائه اذ لو وجب لكان مؤخرا لها واثما بخلاف ما اذا نام بعد دخول  
الوقت ويمكن حمل ما في اليرى عليه **(قوله متعبدا)** بكسر الباء في القاموس تعبد تنسك  
اه ح وظاهر قوله في شرح التحرير اى مكلفا انه بالفتح لكن الاظهر الاول لانه بالفتح  
يقتضى الامر والكلام في قبل البعثة تأمل **(قوله المختار عندنا لا)** نسبة في التقرير الاكمل  
الى حقيقى احتجاجا قل لانه عليه الصلاة والسلام قبل الرسالة في مقام النبوة لم يكن من امة  
نبي قط الخ وعزاه في النهر ايضا الى الجمهور واختار المحقق ابن الهمام في التحرير انه  
كان متعبدا بما ثبت انه شرع يعنى لاعلى الخصوص وليس هو من قومهم وقدما تمامه  
في اوائل كتاب الطهارة **(قوله)** وصح تعبد في حراء بكسر الحاء المهملة وتخفيف الراء  
يصرف ويمنع من الصرف وحكى فيه الفتح والقصر وكذلك حكم بقاء ونظمه بعضهم بقوله  
حرا وقباز كروا ونههما معا \* ومدأ وقصروا صرفوا وامنع الصرف

وهو جبل بينه وبين مكة ثلاثة اميال قال في المواهب اللدنية وروى ابن اسحق وغيره انه  
عليه السلام كان يخرج الى حراء في كل عام شهرا يتسك فيه قال وعندى ان هذا التعبد  
يشتمل على انواع من الاعزال عن الناس والانقطاع الى الله والافكار وعن بعضهم كانت  
عبادته عليه السلام في حراء التفكير اه مخصصا **(قوله)** من اول طلوع الخ زاد لفظ اول  
اختيارا لما دل عليه الحديث كما قدمناه **(قوله)** وهو البياض الخ حديث مسلم والترمذى  
والمنظله لا يمنعكم من سحوركم اذان بلال ولا الفجر المستطيل ولكن الفجر المستطير فالمعتبر  
الفجر الصادق وهو الفجر المستطير في الافق اى الذى يتشع ضوءه في اطراف السماء  
لا الكاذب وهو المستطيل الذى يبدو طويلا في السماء كدنب المرحان اى الذئب ثم يعقبه  
ظلمة (فائدة) ذكر العلامة المرحوم الشيخ خليل الكاملى في حاشيته على رسالة الاسطرلاب  
لشيخ مشايخنا العلامة المحقق على افندى الداغستانى ان التفاوت بين الفجرين وكذا بين الشفقين  
الاحمر والابيض انما هو بثلاث درج اه **(قوله الى قيل)** كذا اقحمه في النهر والظاهر انه  
مبني على دخول الغاية لكن التحقيق عنده لكونها غاية مد كما سبق فلا حاجة الى ذلك اه اسمعيل  
**(قوله بالضم)** اى وبالد كما في القاموس ح **(قوله من زواله)** الاولى من زوالها ط **(قوله)**  
عن كبد السماء اى وسطها بحسب ما يظهر لنا ط **(قوله الى بلوغ الظل مثليه)** هذا ظاهر الرواية  
عن الامم نهاية وهو الصحيح بدائع ومحيط وينابيع وهو اختار غياثية واختاره الامام المحبوبي

مطلـــــــــــــــــ

في تعبد عليه السلام قبل  
البعثة

متعبدا بشرع احد المختار  
عندنا لا بل كان يعمل بما  
طهر له من الكشف  
الصادق من شريعة  
ابراهيم وغيره وصح  
تعبد في حراء بحر (من)  
اول (طلوع الفجر الثاني)  
وهو البياض المنتشر  
المستطير لا المستطيل  
(الى) قيل (طلوع ذكاء)  
بالضم غير منصرف اسم  
الشمس (ووقت الظهور  
من زواله) اى ميل ذكاء  
عن كبد السماء (الى بلوغ  
الظل مثليه)

قوله كما سبق اى في الموضوع  
في قوله تعالى الى المرافق  
اه منه

وعول عليه النسفي وصدر الشريعة تصحيح قاسم واختاره الخياط المتون وارتنفد  
الشارحون فقول الطحاوي ويقولهما تأخذ لا يدل على انه المذهب ومافي القبض من انه  
يفق يقولهما في العصر والعشاء مسلم في العشاء فقط على مافيه وتمامه في البحر **(قوله وعنه)**  
اي عن الامام ح وفي رواية عنه ايضا انه بانثل يخرج وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر  
الا بالثلين ذكرها الزياحي وغيره وعليها فابين المثل والثلين وقت همل **(قوله مثله)** منصوب  
ببلوغ المقدر والتقدير وعن الامام الى بلوغ الظل مثله ح **(قوله وهو نص في الباب)** فيه  
ان الادلة تكافأت ولم يظهر ضعف دليل الامام بل ادلته قوية ايضا كما يعلم من مراجعة  
المطولات وشرح النية وقد قل في البحر لا يعدل عن قول الامام الى قولهما او قول احدها  
الاضرورة من ضعف دليل او تعامل بخلافه كالمزارة وان صرح المشايخ بان الفتوى على  
قولهما كما هنا **(قوله وعليه عمل الناس اليوم)** اي في كثير من البلاد والاحسن مافي السراج  
عن شيخ الاسلام ان الاحتياط ان لا يؤخر الظهر الى المثل وان لا يصلح العصر حتى يبلغ  
الثلين ليكون مؤديا للصلايتين وفيقهما بالاجماع وانظر هل اذا لزم من تأخير العصر الى  
الثلين فوت الجماعة يكون الاولى التأخير ام لا والظاهر الاول بل يلزم من اعتقد رجحان قول  
الامام تأمل ثم رأيت في آخر شرح النية ناقلا عن بعض الفتاوى انه لو كان امام محله يصلح  
العشاء قبل غياب الشفق الابيض فلا يفضل ان يصلحها وحده بعد البياض **(قوله سوى في)**  
بوزن شيء وهو الظل بعد الزوال يسمى به لانه فاء اي رجع من جهة المغرب الى المشرق وما قبل  
الزوال انما يسمى ظلا وقد يسمى به مابعده ايضا ولا يسمى ما قبل الزوال فيا اصلا سراج ونهر  
**(قوله يكون الاشياء قبل الزوال)** اشار الى ان اضافة الفاء الى الزوال لادنى ملابسة لحصوله  
عند الزوال فلا تعد اضافته اليه تسامحا درراي خلافا لشرح المجمع من انها تسامح وتبعه  
في النهر لان التسامح كما قل بعض المحققين استعمال اللفظ في غير ماوضع له لالعلاقة  
وهذه الاضافة مجاز في الاسناد لان الفاء انما يسند حقيقة للاشياء كاشخاص ونحوه  
للالزوال قلت لكن يرد ان الظل لا يسمى فيا الا بعد الزوال كما علمت وبه اعترض الزياحي على  
التعبير بفى الزوال اي فهو مجاز لغوى عن الظل واسناده الى الزوال مجاز عقلي كما علمت  
للفقوى ايضا ولا تسامح لانه ليس فيه استعمال كلمة في غير ماوضعت له والظاهر انه مراد  
القهستاني حيث جعل في الكلام مجازين ففهم **(قوله ويختلف باختلاف الزمان والمكان)**  
اي طولا وقصرا وانعدام بالكلية كما اوضحه ح **(قوله ولو لم يجد ما يغرز)** اشار الى انه ان  
وجد خشبة يغرزها في الارض قبل الزوال وينتظر الظل مادام متراجعا الى الخشبة فاذا  
اخذ في الزيادة حفظ الظل الذي قبليها فهو ظل الزوال ح وعن محمد يقووم مستقبل القبلة  
فما دامت الشمس على حاجبه الايسر فالشمس لم تزل وان صارت على حاجبه الايمن فقد زالت  
وعزاه في المفتاح الى الايضاح قائلا انه ايسر مما سبق عن المبسوط من غرز الخشبة اسمعيل  
**(قوله اعتبر بقاته)** اي بان يقف معتدلا في ارض مستوية حاسرا عن رأسه خالعا لعليه  
مستقبلا للشمس او الظاه ويحفظ ظل الزوال كما مر ثم يقف في آخر الوقت ويمر من بعده على  
منتهى ظله علامة فاذ بلغ الظل طول النمامة مرتين او مرة سوى ظل الزوال فتمد خارج وقت

وعنه مثله وهو قولهما  
وزفر والائمة الثلاثة قل  
الامام الطحاوي وبه تأخذ  
وفي غرر الاذكار وهو  
المأخوذ به وفي البرهان  
وهو الاظهر لبيان جبريل  
وهو نص في الباب وفي  
الفيض وعليه عمل الناس  
اليوم وبه يفق (سوى في)  
يكون للاشياء قبل  
(الزوال) ويختلف باختلاف  
الزمان والمكان ولو لم يجد  
ما يغرز اعتبر بقاته وهي  
سنة اقدم ونصف بقدمه

عصر في وقت عصر من صلاة ما لا بد من سبعة قدام ونصف قدمه وقيل  
 (قوله من صرف بيده) حال من قوله بقدمه شربه في جميع القومين لا بد قبل  
 من سبعة قدم ونصف بقدمه وقيل عجوزي وسبعة مشايع سبعة اقدم  
 من طرف اليمين ويمكن الجمع بينهما بأن يعبر سبعة اقدم من طرف سمت اساق وستة ونصف  
 من طرف اليمين وفيه شذوذ على انه حلية قول بيده في وقت واقف على رجل اليسرى  
 ثم نقل ايدي ووضع عقبيه عند طرف ايهما اليسرى ثم نقل اليسرى كذلك وهكذا است  
 مرات فان بدأ بالاعتبار من طرف سمت الساق يعني من طرف عقب اليسرى التي كان واقفا  
 عليها اولاً كان سبعة قدم وان بدأ بالاعتبار من طرف ايهما كان ستة قدام ونصف قدم  
 ووجه ذلك ان المصنوع عند طول ارتفاع السمة ومبدأ ارتفاعها من جهة الوجه عند  
 نصف القدم ومن جهة عند طرف العقب في الاستدلال اعتبر نصف القدم التي كان  
 واقفا عليها وقدر السمة بسبعة قدام ونصف ومن الاحكام التي اعتبر القدم المذكورة  
 بتمامها وقدر السبعة وعلى كل فبراد واحد وهذا في قراره هو الموافق لما رأيت في بعض  
 كتب الحديث وحسبه من حسب كل قدم كان وقف عليها كان سبعة اقدم وان حسب  
 نصف كان ستة قدام ونصف ففيه (قوله منه) اي من يورغ الخل مثليه على رواية المتن  
 (قوله ما خرج) بحث صاحب التمر حيث قل ذكر الشافعية ان وقت يعود لانه عليه  
 الصلاة والسلام في حجر على رضى الله عنه حتى غربت الشمس فلما استيقظ ذكر له  
 انه في وقت العصر فقال بانه كان في طاعت وطاعة رسول فردها عليه فردت حتى  
 صلى العصر وكان ذلك في غير وقت فحدث فخره بطاوي وعيش وخرجه جماعة منهم  
 عراقي بسند حسن واحداً من جعله موضوع كائن الجوزي وقواعداً لا بداه اه قل  
 ح كانه غير الحيات اذا احياه الله تعالى فانه يأخذ مبق من ماله في ايدي ورثته فيعطيه  
 حكمة لاجلها واذا هل هذا سبيل اصوع الشمس من مغربها التي هو من العلامات  
 الكبرى لاسمة هون ط وانما خرج في بعض هذه الحكمة لانه التايدت اذا اعتدت في آن  
 غروبها كما هو راقعة الحديث اما طوعها من مغربها فهو بعد مضي ايل تمامه اه قات  
 على ان الشيخ اسمعيل ردم بحثه في النهار تبعاً لاشافعية بان صلاة العصر بغيبة الشفق تصير  
 قضاء ورجوعها لا يعيدها اداء وما في حديث خصوصية على كعبية قوله عليه السلام  
 انه كان في طاعت وطاعة رسول اه قت ويذكر على الاول بحال صوم من انصر قبل  
 ردها وبحال صلاة المغرب لو سلمنا عود لوقت يعود لها لكل والله تعالى اعلم (قوله وهي  
 الوسطى عن المذهب) في منقول عن ثمة صلاة وقت الترمذي وغيره انه قول اكثر علماء  
 من تحب لحي صلى الله عليه وسلم وغرضه وسبب الوسطى لانه من صلاتين من صلاة الليل  
 وصلاتين من صلاة النهار وفيه مسائل على هذا القول من الحديث صحيحة مبسوط  
 في اول حلية دلح وهذا قول من صلاة وعشرين قولاً المذكورة في نوهانية وشرحه  
 (قوله والله رجع رده) في قولهما يدى هو روية عنه ايضاً وصرح في الجمع بان  
 عليه حموى وردده الختلف في نسخ انه لا بد منه روية ولا دراية الخ وقيل تبيده العلامة

من طرف ايهما (ووقف  
 اعصر منه الى) قيل  
 (عروب) فبوغرت ثم  
 مات هل يعود لوقت  
 الضمير وهي وسطى  
 على المذهب (و) وقف  
 (المغرب منه الى) عروب  
 (الشفق وهو الخيرة)  
 عنده وبه ذات الصلاة  
 واليه رجع الامم كفي  
 شروح الجميع وغيرها  
 فكان هو المذهب

مطلب  
 لوردت الشمس بعد  
 غروبها

مطلب  
 في الصلاة الوسطى

قاسم في تصحيح القدوري ان رجوعه لم يثبت لما نقله الكفاية من لدن الائمة الثلاثة الى اليوم من حكاية القولين ودعوى عمل عامة الصحابة بخلافه خلاف المنقول ذل في الاختيار الشفق البياض وهو مذهب الصديق ومعاذ بن جبل وعائشة رضي الله عنهم قبت ورواه عبدالرزاق عن ابي هريرة وعن عمر بن عبدالعزيز ولم يرو اليه في الشفق الاحمر الاسن ابن عمر وتماه فيه واذا تعارضت الاخبار والآثار فلا يخرج وقت المغرب بالشك كما في الهداية وغيرها قال العلامة قاسم قبت ان قول الامام هو الاصح ومضى عليه في البحر مؤيدا له بما قدمناه عنه من انه لا يعدل عن قول الامام الا لضرورة من ضعف دليل او تعامل بخلافه كالمزارعة لكن تعامل الناس اليوم في عامة البلاد على قولهما وقد ايدته في النهر تبعاً للتقاية والوقاية والدرر والاصلاح ودرر البحار والامداد والمواهب وشرحه البرهان وغيرهم مصرحين بأن عليه الفتوى وفي السراج قولهما اوسع وقوله احوط والله اعلم \* (تمية) \*  
قدمنا قريبا ان التناوت بين الشفقين ثلاث درجات كما بين الفجرين فليحفظ (قوله منه) اي من غروب الشفق على الخلاف فيه بحر (قوله ولكن الخ) جواب عن سؤال مقدر تقديره لا يجوز تقديمه بعد دخول وقته اجاب بأنه انما لا يجوز للترتيب لا لكون الوقت لم يدخل وهذا على قوله وعلى قولهما لانه تبع للعشاء واثار الخلاف يظهر فيما لو قدم الوتر عليها ناسيا وتذكر انه صالها فقط على غير وضوء لا يعيده عنده وعندهما يعيد نهر ولم يتعرض للمستقط الثالث وهو كون الفوائت ستا فليراجع (قوله لوجوب الترتيب) اي لزومه فأنه فرض على ط (قوله لانهما فرضان عند الامام) لكن العشاء قطعي والوتر عملي وهذا تعليل للحكمين المذكورين في المتن الاول كون ما بين غيوبة الشفق والفجر وقتا لهما معا الثاني لو صلاهما قبلها فان ناسيا سقط الترتيب وان عامدا فهو باطل موقوف على ماسأى تفصيله في قضاء الفوائت ح (قوله كبغار) بضم الباء الموحدة فسكون اللام والف بين الغين المعجمة والراء لكن ضبطه في القاموس بلا الف وقال والامة تقول بغار وهي مدينة الصقالية ضاربة في الشمال شديدة البرد اه (قوله فان فيها يطالع الفجر قبل غروب الشفق) مقتضاه انه فقد وقت العشاء والوتر فقط وليس كذلك بل فقد وقت الفجر ايضا لان ابتداء وقت الصبح طلوع الفجر وطلوع الفجر يستدعي سبق الظلام ولا ظلام مع بقاء الشفق افده ح اقول الخلاف المنقول بين مشايخ المذهب انما هو في وجوب العشاء والوتر فقط ولم نرا احدا منهم تعرض لقضاء الفجر في هذه الصورة وانما الواقع في كلامهم تسميته فجرا لان الفجر عندهم اسم للبياض المنتشر في الافق موافقا للحديث الصحيح كما مر بلا تقيد بسبق ظلام على انا لانسلم عدم الظلام هنا ثم رأيت ط ذكر نحوه (قوله في اربعينية الشتاء) صوابه في اربعينية الصيف كما في الباقي وعبارة البحر وغيره في اقصر ليالى السنة وتماه في ح وقول النهر في اقصر ايام السنة سبق قام وهو الذي اوقع الشارع ح (قوله فيقدر لهما) هذا موجود في نسخ المتن المجردة ساقط من المنح ولم ار من سبقه اليه سوى صاحب الفيض حيث قال ولو كانوا في بلدة يطالع فيها الفجر قبل غيوبة الشفق لا يجب عليهم صلاة العشاء لعدم السبب وقيل يجب ويقدر الوقت اه بقي الكلام في معنى التقدير والذي يظهر من

(-) وقت (عشاء والوتر) منه الى الصبح و لكن (لا) يصح ان (يقدم عليها) الوتر (الاناسيا) (لوجوب الترتيب) لانهما فرضان عند الامام (وفقد وقتهما) كبغارفن فيها يطالع الفجر قبل غروب الشفق في اربعينية العشاء (مكاف) لهما فيقدر لهما

مطلب

في فقد وقت الشتاء كاهل بغار

عدارة النيط ان المراد انه يجب قضاء العشاء بان يقدر ان الوقت اغنى سبب الوجوب قد  
وحد كما يقدر ووجوده في ايام الدجال على ما يأتي لانه لا يجب بدون السبب فيكون قوله ويقدر  
الوقت جوابا عن قوله في الاول لعدم سبب وحاصله اما الاسلام لزوم وجود السبب حقيقة  
لي يكفي تقديره كما في يوم الدجال ويحتمل ان المراد بالتقدير المذكور هو مثله الشافعية  
من انه يكون وقت العشاء في حقهم بقدر ما يغيب فيه الشفق في اقرب البلاد اليهم والمعنى  
الاول ظهر كما يظهر لك من كلام الفتح الآتي حيث احق هذه المسئلة بمسئلة ايام الدجال  
ولان هذه المسئلة نقلوا فيها الاختلاف بين ثلاثة من مشايخنا وهم البقال والحوانى والبرهان  
الكبير فافتي البقال بعدم الوجوب وكان الحوانى يفتي بوجوب القضاء ثم وافق البقال لما  
ارسل اليه الحوانى من سألته تمن اسقط صلاة من الخمس أي كثر فأجاب السائل بقوله من  
قطعت يده او رجلاه كما فروض وضوئه فقال له ثلاث لغوات الحبل قل فكذلك الصلاة  
فبلغ الحوانى ذلك فاستحسنه ورجع الى قول البقال بعدم الوجوب واما البرهان الكبير  
فقال بالوجوب لكن قل في الظهيرة وغيرها لا ينوى القضاء في الصحيح لفقد وقت الاداء  
واعترضه الزياي بان الوجوب بدون السبب لا يعقل وبأنه اذا لم ينو القضاء يكون اداء  
ضرورة وهو اى الاداء فرض الوقت ولم يقل به احد اذ لا يبقى وقت العشاء بعد طلوع  
الفجر اجماعا وايضا فان من جملة بلادهم ما يطالع فيها الفجر كما غربت الشمس كما في  
الزبيعي وغيره فلم يوجد وقت قبل الفجر يمكن فيه الاداء اذا علمت ذلك ظهر لك ان من  
قل بالوجوب يقول به على سبيل القضاء لا الاداء ولو كان الاعتبار بقرب البلاد اليهم لزم ان  
يكون الوقت الذي اعتبرناه لهم وقتا للعشاء حقيقة بحيث تكون العشاء فيه اداء مع ان  
القائلين عندنا بالوجوب صرحوا بأنها قضاء وبفقد وقت الاداء وايضا لو فرض ان فجرهم  
يطالع بقدر ما يغيب الشفق في اقرب البلاد اليهم لزم اتحاد وقتي العشاء والصبح في حقهم  
أو ان الصبح لا يدخل بطولع الفجر ان قلنا ان الوقت للعشاء فقط ولزم ان تكون العشاء  
نهائية لا يدخل وقتها الا بعد طلوع الفجر وقد يؤدي ايضا الى ان الصبح انما يدخل  
وقته بعد طلوع شمسهم وكل ذلك لا يعقل فتعين ما قلنا في معنى التقدير ما يوجد نقل  
صريح بخلافه واما مذهب الشافعية فلا يقضى على مذهبنا ثم رأيت في الحلية ذكر ما ذكره  
الشافعية ثم اعترضه بأن ظاهر حديث الدجال يفيد التقدير في خصوص ذلك البلد لان  
الوقت يختلف باختلاف كثير من الاقطار وهذا مؤيد لما قلنا والله الحمد فافهم **(قوله)**  
ولا ينوى القضاء الخ قد علمت ما اورده الزيلعي عليه من انه يلزم من عدم نية القضاء  
ان يكون اداء ضرورة الخ فتعين ان يحمل كلام البرهان الكبير على وجوب القضاء كما  
كان يقول به الحوانى وقد يقال لامع من كونها لا اداء ولا قضاء كما سمي بعضهم ما وقع  
عضها في الوقت اداء وقضاء لكن المنقول عن المحيط وغيره ان الصلاة الواقعة بعضها  
في الوقت وبعضها خارجه يسمى ما وقع منها في الوقت اداء وما وقع خارجه يسمى قضاء  
اعتبارا لكل جزء بزمانه ففيه **(قوله)** فرغم انصاف الخ اى حيث حزم به وعبر عن  
مقابله بقيل ولذا نسبه في الامداد الى نوهم **(قوله)** واوسعا المقال اى كل من الشرنبلالى  
والبرهان الحلبي **نكّن** الشرنبلالى نقل كلام البرهان الحلبي برمته فلذا

ولا ينوى القضاء لفقد  
وقت الاداء به افتي البرهان  
الكبير واختاره الكمال  
وتبعه ابن الشحنة في الغازه  
فصححه فرغم المصنف  
انه المذهب (وقيل لا)  
يكلف بهما لعدم سببهما  
وبه جزم في الكترو الدرر  
والماتقى وبه افتي البقال  
ووافقه الحلوانى والمرغينانى  
ورححه الشرنبلالى والحلبى  
واوسعا المقال

نسب اليه الاسباع (قوله ومنع ما ذكره الكمال) أما الذي ذكره الكمال فهو قوله ومن لا يوجد عندهم وقت العشاء أفق البقالي بعده الوجوب عليهم لعدم السبب كما يستقط غسل اليدين من الوضوء عن مقطوعهما من المرفقين ولا يزالان متأمل في موت الفرق بين عدم محل المرض وبين عدم سببه الجعلي الذي جعل علامة على الوجوب الحثي الثابت في نفس الامر ٣ وجواز تعدد المعارف للشيء فتنفاه الوقت انتفاء المعرف وانتفاء الدليل على الشيء لا يستلزم انتفاء لجواز دليل آخر وقد وجد وهو ما تواطأت عليه اخبار الاسراء من فرض الله تعالى الصوت خمساً بعد ما أمر اولاً بخمسين ثم استقر الامر على الخمس شرعاً عاماً لاهل الآفاق لا تفصيل بين قطر وقطر وما روى انه صلى الله عليه وسلم ذكر الدجال قلنا ما لي به في الارض قال اربعون يوماً يوم كسنة ويوم كشهري ويوم كجمعة وسائر أيامه كما يأمكم قلنا يا رسول الله فذلك اليوم الذي كسنة اتكفينا فيه صلاة يوم قل لا اقدر رواه رواد مسلم فقد اوجب اكثر من ثلاثة عصر قبل صيرورة الظل مثلاً او مثلين وقس عليه فاستفدنا ان الواجب في نفس الامر خمس على العموم غير ان توزيعها على تلك الاوقات عند وجودها ولا يستقط بعدها الوجوب وكذا قول صلى الله عليه وسلم خمس صلوات كتبهن الله على العباد اه وأما الذي ذكره البرهان الحثي في شرح المنية فهو قوله والجواب ان يقال كما استقر الامر على ان الصلوات خمس فكذا استقر الامر على ان الوجوب اسباباً وشروطاً لا يوجد بدونها وقولت شرعاً عاماً ان أردت انه عام على كل من وجد في حقه شروط الوجوب واسبابه سلمناه ولا يفيدك لعدم بعض ذلك في حق من ذكر وان أردت انه عام لكل فرد من افراد المكلفين في كل فرد من افراد الايام مطلقاً فهو ظاهر البطالان فان الحائض لو ظهرت بعد طلوع الشمس لم يكن الواجب عليها في ذلك اليوم الا اربع صلوات وبعد خروج وقت الظهر لم يجب عليها في ذلك اليوم الا ثلاث صلوات وهكذا ولم يقل أحد انه اذا ظهرت في بعض اليوم او في اكثره مثلاً يجب عليها تمام صلوات اليوم والليالة لاجل ان الصلوات فرضت خمساً على كل مكلف فان قلت تخلف الوجوب في حقها لفقد شرطه وهو الطهارة من الحيض قلنا لك كذلك تخلف الوجوب في حق هؤلاء لفقد شرطه وسببه وهو الوقت واظهر من ذلك الكافر اذا سلم بعد فوات وقت او اكثر من اليوم مع ان عدم الشرط وهو الاسلام في حقه مضاف اليه لتقصيره بخلاف هؤلاء ولم يقل أحد يجب عليه تمام صلوات ذلك اليوم لافتراض الصلوات خمساً على كل مكلف في كل يوم وليالة و القياس على ما في حديث الدجال غير صحيح لانه لا مدخل للقياس في وضع الاسباب ولئن سلم فانما هو فيما لا يكون على خلاف القياس والحديث ورد على خلاف القياس فقد نقل الشيخ اكل الدين في شرح المشارق عن القاضي عياض انه قال هذا حكم مخصوص بذلك الزمان شرعه له صاحب الشرع ولو وكلنا فيه الاجتهادنا لكانت الصلاة فيه عند الاوقات المعروفة واكتفينا بالصلوات الخمس اه ولئن سلم القياس فلا بد من المساواة ولا مساواة فان ما نحن فيه لم يوجد زمان يقدر للعشاء فيه وقت خاص والمفاد من الحديث انه يقدر لكل صلاة وقت خاص بها ليس هو وقت الصلاة أخرى بل لا يدخل وقت ما بعدها قبل مضى وقتها المقدر لها واذا مضى صارت قضاء كما في سائر الايام فكان الزوال وصيرورة الظل مثلاً او مثلين وغروب الشمس

ومنع ما ذكره الكمال

٣ قوله وجواز جبر بعضاً على ثبوت الجبرور بقى وقوله وانتفاء الدليل مبتدأ وقوله على الشيء متعلق بالدليل وقوله لا يستلزم خبر مبتدأ والضمير المستتر فيه عائد عليه وقوله انتفاء مفعول يستلزم وضميره المنصوب عائد على الشيء وقوله لجواز علة لقوله لا يستلزم وقوله وهو عائد على قوله دليل آخر وقوله وما روى معطوف على قوله ما تواطأت وقوله وكذا قل صلى الله عليه وسلم معطوف عليه ايضاً اه منه

(٢) قوله وضميره المنصوب هكذا بخطه وصوابه وضميره الجبرور كالا يخفى اه مصححه

ونحوه لشمق وضوء المحرم ووجوده في احراء ذات الزمان تقديرًا بحكم الشرع ولا كذلك  
هنا اذ الزمان الموجود اما وقت المغرب في حقه او وقت المنحصر بالاجماع فكيف يصح  
القياس وعلم بما ذكرنا عدم الفرق بين من قطعت يده او رجلاه من المرفقين والكعنين وبين  
هذه المسئلة كما ذكره القلي ولما سلمه الامم الخواني ورجع اليه مع انه الحشم فيه انصافا  
منه وذلك لان الغسل سقط ثم لعدم شرطه لان الحال شروط فكذلك هنا سقطت الصلاة لعدم  
شرطها بل وسببها ايضا وكما يقيم هذا دليل يحمل ما وراء المرفق الى الابط وما فوق الكعب  
بتقدير القدم خلفا عنه في وجوب الغسل كذلك لم يرد دليل يجعل جزأ من وقت المغرب او من  
وقت الفجر او منهما خلفا عن وقت العشاء وكما ان الصلوات خمس بالاجماع على المكلفين كذا  
فرائض الوضوء على المكلفين لا تنقص عن اربع بالاجماع لكن لا بد من وجود جميع اسباب  
الوجوب وشرائطه في جميع ذلك فليتأمل النصف والله سبحانه وتعالى الموفق اه كلامه  
البرهان الحلي وقد ذكرنا عليه الفاضل المحيى بالنقض وانتصر للمحقق بما يعول فمن جهة ذلك  
انه قل ان مفعلاه ليس من باب القياس بل من باب الالحاق دلالة وقول البرهان الحلي ان  
ما نحن فيه لم يوجد زمان يقدر للعشاء فيه وقت خاص ممنوع وذلك لان من يقدر يجعل لكل  
صلاة وقتا يختص بها لا يشار إليها فيه غيرها اه اقول لا يخفى ان القائنين بالوجوب عندنا لم  
يجعلوا تلك الصلاة وقتا خاصا بها بحيث يكون فعلها فيه أداء وخارجها قضاء كما هو في أيام  
الدجال لان الخواني قل بوجوبها قضاء والبرهان التكميل قل لا ينوي القضاء لعدم وقت  
الاداء وبه صرح في الفتح ايضا قان الالحاق دلالة مع عدم المساواة فلو كان بطريق الالحاق  
او القياس لجعلوا لها وقتا خاصا بها تكون فيه أداء وانما قدروه موجودا لا يحجب فعلها بعد  
الفجر وليس معنى التقدير ما قاله الشافعية كما علمت والالزم كونها فيه أداء وقد علمت قول  
الزياعى انه لم يقل به أحد اى بكونها أداء لانه لا يبقى وقت العشاء بعد الفجر والاحسن في  
الجواب عن المحقق الكمال ابن الهمام انه لم يذكر حديث الدجال ليقس عليه مسئلتنا  
او بحقه بانه دلالة وانما ذكره دليلا على افتراض الصلوات الخمس وان لم يوجد السبب افتراضا  
عاما لان قوله وما روى معطوف على قوله ما تواطأت عليه أخبار الاسراء وما أورده عليه من  
عدم الافتراض على الحائض والكافر يجاب عنه بما قاله المحيى من ورود النص باخراجهما  
من العموم هذا وقد اقر ما ذكره المحقق تبيذاد العلامان المحققان ابن أمير حاج والشيخ قاسم  
والحاصل انهما قولان مصححان ويتأيد القول بالوجوب بأنه قل به امام مجتهد وهو الامام  
الشافعي كما نقله في الحلية عن المتولى عنه (قوله ولا يساعده) الضمير راجع الى ما ذكره الكمال  
ح (قوله حديث الدجال) هو مقدمناه في كلام الكمال قل الاسوى فيستثنى هذا اليوم  
نما ذكر في المواقيت ويقاس اليومان التاليان له قل الرملى في شرح التهجد ويجرى ذلك  
فيما لو مكثت الشمس عند قوم مدة اه ح قل في امداد الفتح قلت وكذلك يقدر لجميع  
الآجال كالصوم والزكاة والحج والعدة وآحاد النبيع والسلم والاحارة وينظر ابتداء اليوم  
فيقدر كل فصل من الفصول الاربعة بحسب ما يكون كل يوم من الزيادة والنقص كذا في كتب  
الائمة الشافعية ونحن نقول بمثله اذ اصل التقدير مقول به اجماعا في الصلوات اه \* (تنبه)

قوله وخارجها كذا بخطه  
ولعل الاصول وخارجها  
اى الوقت تأمل اه  
مصححه

قلت ولا يساعده حديث  
الدجال



ورد في حديث مرفوع ان الشمس اذا طاعت من مغربها تسير الى وسط السماء ثم ترجع ثم  
بعذلك تطاع من المشرق كعادتها قال الرولى الشافعى في سرح المنهاج وبه يعلم انه يدخل وقت  
الظهر برجوعها لانه بمنزلة زوالها ووقت العصر اذا صار ظل كشيء مثله والمغرب بغروبها  
وفي هذا الحديث ان ايلة طلوعها من مغربها تطول بقدر ثلاث ليال لكن ذلك لا يعرف الا  
بعد مضيها لانها مهيأة على الناس حينئذ قياس مامر انه يلزم قضاء خمس لان الزائد ليلتان  
فيقدران عن يوم وإيلة وواجبهما خمس اهـ (قوله لانه وان وجب) علة لعدم المساعدة ح  
(قوله اكثر من ثمانئة ظهر الخ) فيه ان الوارد ان اليوم كسنة فاقبل الزوال نحو نصف سنة  
ولا يتكرر فيه الظاهر هذا العدد فالمناسب تعبير الكمال بما مر من قوله فقد وجب اكبر من  
ثمانئة عصر قبل صيرورة الظل مثلا او مثلين لكنه ظاهر في المثلين لانه قريب من خمسة  
اسداس النهار بخلاف المثل والظاهر قوله في الشر بلاية وان وجب اكثر من ثمانئة عشاء  
ملا قبل طلوع الفجر (قوله مثلا) اى ان الصبح والعصر والمغرب والعشاء والوتر كذلك ح  
(قوله فيه) اى في حديث الدجال (قوله واما فيها) اى في مسئلتنا وفي بعض النسخ فيها ماى  
في العشاء والوتر (قوله فقد قد الامران) اى العلامة وهى غيوبة الشفق قبل الفجر والزمان  
المعلم وهو مانع الصلاة فيه اداء ضرورة ان الزمان الموجود قبل الفجر هو زمان المغرب وبعده  
هو زمان الصبح فلم يوجد الزمان الخاص بالعشاء وليس امراد فقد اصل الزمان كما لا يخفى  
نعم اذا قلنا بالتقدير هنا يكون الزمان موجودا تقديرا كما في يوم الدجال فلا يرد على الخقق  
والله تعالى اعلم \* (تمة) \* لم ارم من تعرض عندنا لحكم صومهم فيما اذا كان يطالع الفجر  
عندهم كما نعتب الشمس او بعده زمان لا يقدر فيه الصائم على اكل ما يقيم بيته ولا يمكن  
ان يقال بوجوب موالة الصوم عليهم لانه يؤدى الى الهلاك فان قلنا بوجوب الصوم يلزم  
القول بالتقدير وهل يقدر ليالهم باقرب البلاد اليهم كما قاله الشافعية هنا ايضا ام يقدر لهم بما  
يسع الاكل والشرب ام يجب عليهم القضاء فقط دون الاداء كل محتمل فليتأمل ولا يمكن القول  
هنا بعدم الوجوب اصلا كما عشاء عند القائل به فيها لان علة عدم الوجوب فيها عند القائل به  
عدم السبب وفي الصوم قد وجد السبب وهو شهود جزء من الشهر وطلوع فجر كل يوم هذا  
ما ظهر لى والله تعالى اعلم (قوله للرجل) يأتى محترزه (قوله في الفجر) اى صلاة الفرض وفي  
صلاة السنة قولان كما يأتى للشارح ط (قوله باسفار) اى في وقت ظهور النور وانكشف  
الظلمة سمي به لانه يسفر اى يكشف عن الاشياء خلافا للاممة الثلاثة لقوله عليه الصلاة  
والسلام اسفروا بالفجر فانه اعظم للاجر رواه الترمذى وحسنه وروى الطحاوى باسناد صحيح  
ما اجتمع اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على شئ ما اجتمعوا على التوير بالفجر وتماه  
في شرح المنية وغيرها (قوله اربعين آية) اى الى ستين (قوله ثم يعيده بطهارة) اى يعيد الفجر  
اى صلاته مع ترتيل القراءة المذكورة ويعيد الطهارة لو فسد بفسادها او ظهر فساده  
بعدها ناسيا والحاصل ان حد الاسفار ان يمكنه اعادة الطهارة ولو من حدث اكبر كفى النهر  
والقهستانى واعادة الصلاة على الحالة الاولى قبل الشمس (قوله وقيل يؤخر جدا) قال في  
البحر وهو ظاهر اطلاق الكتاب اى اكثر لكن لا يؤخرها بحيث يقع الشك في طلوع الشمس

مطاب

في طلوع الشمس من  
مغربها

لانه وان وجب اكثر من  
ثمانئة ظهر مثلا قبل الزوال  
ليس كمسئلتنا لان المفقود  
فيه العلامة لا الزمان واما  
فيها فقد فقد الامران  
(والمستحب) للرجل  
(الابتداء) في الفجر  
(باسفار والتمه) هو  
المختار بحيث يرتل اربعين  
آية ثم يعيده بطهارة  
لو فسد وقيل يؤخر جدا  
لان الفساد موهوم  
(الاحسا) بمنزلة  
فالتغليس افضل كمرأة

اه لكن في التمهيد الاصح الاول ح (قوله مطاوعة) ي ولوى غير مزدلفة لانهما ليسا على  
الستر وهو في الصلاة (قوله) وتأخير ظهر الصيف) يذكر انه يلحق به الحريف. سذكر  
ما يخافه (قوله) بحيث يمشى في الظل) عبارة البحر والنهر وغيرها وحده ان يصلي قبل ان يمشى  
وهي اولى لما ان مثل حيطان مصر يحدث الظل فيها سريعا اعلوها ح وقد يقال ان اعتبار  
الشمس في الظل بيان الاول ذلك الوقت المستحب وما في البحر وغيره بيان انتهاء وفي ط عن  
الحوى عن الحزانة الوقت المكروه في الظهر ان يدخل في حد الاختلاف واذا اخره حتى صار  
ظل كل شيء مثله فقد دخل في حد الاختلاف (قوله) اي بلا اشتراط (ح) تفسير للاطلاق وعبارة  
ابن مالك في شرح المجمع اي سواء كان يصلي الظهر وحده او بجماعة اه اي لرواية البخاري  
كان صلى الله عليه وسلم اذا اشتد البرد بكر بالصلاة واذا اشتد الحر ابرد بالصلاة والمراد الظهر  
وقوله صلى الله عليه وسلم ان شدة الحر من فيح جهنم فاذا اشتد برودها بالصلاة متفق عليه وليس  
فيه تفصيل وتماه في الزمان وغيره (قوله) وما في الجوهره وغيرها) كالسراج حيث قل فيهما  
وانما يستحب الابرار بثلاثة شرائط ان يصلي بجماعة في مسجد جماعة وان يكون في البلاد الحارة  
وان يكون في شدة الحر وقل الشافعي ان صلى في بيته قدمها وان في المسجد بجماعة اخرها اه  
(قوله) منظور فيه) تبع في التظهير فيه صاحب البحر اعتمادا على الاطلاق واورد الحنفى  
عليه ما لو كان في موضع تقام الجماعة فيه في اول الوقت فقط فانه لو قلنا يستحب له التأخير  
يلزم ترك الجماعة التي يعاقب على تركها على المشهور لاجل المستحب والقواعد تأباه ويدل له  
كراهتهم تأخير العشاء الى ما زاد على النصف وعلوه بتقليل الجماعة ففي مسئلتنا ينبغي ان  
يكون التأخير حراما حيث تحقق فوت الجماعة اه ونقل بعضهم مثله عن شرح نظم الكثر  
للشيخ موسى الطرابلسي وقال على انه صرح صاحب البحر فيما تقدم انه لو شرع في الصلاة  
مع نجاسة قدر الدرهم وخشى فوت الجماعة يمضي على صلاته اه اي مع ان ازالها مسنونة  
او واجبة ولم يترك الجماعة لاجلها اقول قديحجأ بأن قول البحر لافريقين ان يصلي بجماعة  
اولا معناه انه يندب له التأخير سواء اراد ان يصلي بجماعة او منفردا بان كان لا تيسر له  
الجماعة وليس فيه ما يقتضى انه يؤخر وان لزم فوت الجماعة كما لا يخفى فالتظهير في كلام  
الجوهرة والسراج في محله لان ما ذكره من الشروط الثلاثة هي مذهب الشافعية صرحوا بها  
في كتبهم نعم ذكر شراح الهداية وغيرهم في باب التيمم ان اداء الصلاة في اول الوقت افضل  
الا اذا تضمن التأخير فضيلة لا تحصل بدونه كتكثير الجماعة ولهذا كان اولى للنساء ان يصلين  
في اول الوقت لانهن لا يخرجن الى الجماعة كذا في مبسوطي شمس الائمة وفخر الاسلام اه  
والمبادر منه انه اذا لم يقصد الصلاة بالجماعة لا يستحب له التأخير هنا اذ ليس فيه فضيلة لكن  
اعترضه هناك صاحب غية البيان بأن ائمتنا صرحوا باستحباب تأخير بعض الصلوات بلا  
اشتراط جماعة وان مدكره في التيمم مفهوم والصريح مقدم عليه وقدمنا الكلام عليه  
ثم فراجع (قوله) اي من جهة اصل وقت الحوازم واقع في آخره من الخلاف (قوله)  
واستحب في الزمان) اي الشتاء والصيف ح لكن حزم في الاشياء من فن الاحكام انه لا يسر  
لها الابرار في جامع الفتاوى نقارى الهداية قيل انه منسوع لانها تؤدي في وقت الظهر

مطلقا وفي غير الفجر  
الافضل لها انتظار فراغ  
الجماعة (وتأخير ظهر  
الصيف) بحيث يمشى  
في الظل (مطلقا) كذا  
في المجمع وغيره اي بلا  
اشتراط شدة حر وحرارة  
بلد وقصد جماعة وما  
في الجوهره وغيرها من  
اشتراط ذلك منظور فيه  
(وجمعة كظهر اصلا  
واستحبابا) في الزمانين

وتقوم مقامه وقال الجمهور ليس بمشروع لانها تقام بجمع عظيم فتأخيرها مفض الى الحرج ولا كذلك الظهر وموافقة الحالف لاصله من كل وجه ليس بشرط اه (قوله) لانها خلفه علمت جوابه على ان القول الثاني وهو المشهور انها فرض مستقل أكد من الظهر (قوله) توسعة للنوافل) اي لكراهتها بعد صلاة العصر وقال الامام الطحاوي بعد ذكره ماروى في التأخير والتعجيل لم نجد في هذه الآثار مما صححت الامايدل على تأخير العصر ولم نجد مايدل منها على التعجيل الاما عارضه غيره فاستجبنا التأخير ولو خالنا النظر لكان تعجيل الصلوات كلها افضل ولكن اتباع ماروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما تواترت به الاخبار اولى وقد روى عن اصحابه مايدل عليه ثم ساق ذلك وتماه في الحلية (قوله في الاصح) صححه في الهداية وغيرها وفي الظهيرية ان امكنه اطالة النظر فقد تغيرت وعليه الفتوى وفي النصاب وغيره وبه نأخذوه هو قول أئمتنا الثلاثة ومشايخ باخ وغيرهم كذا في الفتاوى الصوفية وفيها وينبغي ان لا يؤخر تأخيرا لا يمكن المسبوق قضاء ما فاتته اه وقيل حد التغير ان يبقى للغروب أقل من ربح وقيل ان يتغير الشعاع على الحيطان كما في الجوهرية ابن عبد الرزاق (قوله) وتأخير عشاء) أطلقه وظاهر ما في الهداية التقييد بعدم فوت الجماعة ويؤخذ من كلام المصنف في مسألة يوم الغيم شر نبلاية (قوله الى ثلث الليل) كذا في الكثر والمختار والخالصة وغيرها وعبارة القدوري الى ما قبل ثلث الليل وهما روايتان كما في الشر نبلاية عن البرهان فلا حاجة الى التوفيق بما في البحر ولا بما في الدرر (قوله قيده في الحانية الخ) وفي الهداية وقيل في الصنف يجعل كي لا تتقلل الجماعة (قوله كره) اي تحريما كما يأتي تقييده في المتن او تزيتها وهو الاظهر كما نذكره عن الحلية (قوله لتقليل الجماعة) فيفدان المصلى في بيته يؤخرها لعدم الجماعة في حقه تأمل رملى اي لو أخرها لا يكره (قوله اما ليه فباح) اي اما تأخيرها الى النصف فباح لتعارض دليل الندب وهو قطع السمر المنهى ودليل الكراهة وهو تقليل الجماعة فثبتت الاباحة كما افاده في الهداية وغيرها قلت لكن نقل في الحلية عن خزانة الاكمل استحباب التأخير الى النصف وقال انه الاوجه دليلا للاحاديث الصحيحة وساقها وقال اختاره اكثر اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين وغيرهم كما ذكره الترمذى اه \* (تنبيه) \* اشرنا الى ان علة استحباب التأخير في العشاء هي قطع السمر المنهى عنه وهو الكلام بعدها قال في البرهان ويكره النوم قبلها والحديث بعدها لنهى النبي صلى الله عليه وسلم عنهما الا حديثا في خير لقوله صلى الله عليه وسلم لاسمر بعد الصلاة يعنى العشاء الاخيرة الا لاحد رجلين يصل او مسافر وفي رواية او عرس اه وقال الطحاوي انما كره النوم قبلها لمن خشى عليه فوت وقتها او فوت الجماعة فيها وامامن وكل نفسه الى من يوقظه فيباح له النوم اه وقال الزيلعي وانما كره الحديث بعدها لانه ربما يؤدي الى اللغو اولى الى تقوية الصبح او قيام الليل لمن له عادة به واذا كان حاجة مهمة فلا بأس وكفا قراءة القرآن والذكر وحكايات الصالحين والفقهاء والحديث مع الضيف اه والمعنى فيه ان يكون اختتام الصحيفة بالعبادة كما جعل ابتداءها بها ليحيى ما بينهما من الزلات ولذا كره الكلام قبل صلاة الفجر وتماه في الامداد ويؤخذ من كلام الزيلعي انه لو كان حاجة لا يكره وان خشى فوت الصبح لانه ليس

لانه خلفه (و) تأخير  
(عصر) صيفا وشتاء  
توسعة للنوافل (مالم يتغير  
ذكاء) بأن لا تحار العين  
فيها في الاصح (و) تأخير  
(عشاء الى ثلث الليل)  
قيده في الحانية وغيرها  
بالشتاء اما الصيف فيندب  
تعجيلها (فان اخرها الى  
ما زاد على النصف) كره  
لتقليل الجماعة اما اليه  
فباح

في النوم تفريط واما التفريط على من خرج الصلاة عن وقتها كما في حديث مسلم نعم لو غلب على نفسه نفوس الصباح لا يخل لانه يكون تفريطا ثم **(قوله)** واخر العصر معطوف على فعل الشرط والمراد باستمرار ذلك تغيرها بالمعنى السابق **(قوله)** فيه اي في العصر بمعنى صلاته **(قوله)** لا يكره لان الاحتراز عن الكراهة مع الاقبال على الصلاة متعذر فجعل عفا بخر **(قوله)** الى اشتباك النجوم هو الاصح وفي رواية لا يكره ما لم يغيب الشفق بحراى الشفق الاحمر لانه وقت مختلف فيه فيقع في الشك وفي الحلية بعد كلام والظاهر ان السنة فعل المغرب فورا وبعده مباح الى اشتباك النجوم فيكره بلا عذر اه قلت اي يكره تحريما والظاهر انه اراد بالمباح ما لا يمنع فلا ينعى كراهة التنزيه ويا ترى تمامه قريبا **(قوله)** اي كثرتها قل في الحلية واشتباكها ان يظهر صغارها وكبرها حتى لا يخفى منها شيء فهو عبارة عن كثرتها وانضمام بعضها الى بعضها **(قوله)** كره يرجع الى المسائل الثلاثة قبله **(قوله)** اي التأخير لا الفعل فيه كلاميا **(قوله)** تحريم كذا في البحر عن القنية لكن في الحلية ان كلام الطحاوي يشير الى ان الكراهة في تأخير العشاء تنزيهية وهو الاظهر اه **(قوله)** الا عذرا في ظاهره رجوعه الى الثلاثة ايضا لكن ذكر في الامداد في تأخير العصر الى الاصفرار عن المعراج انه لا يباح التأخير لمرض وسفراه ومثله في الحلية واقتصر في الامداد وغيره على ذكر الاستثناء في المغرب وعبارته الامن عذر كسفر ومرض وحضور مائدة او غيم اه قلت وينبغي عدم الكراهة في تأخير العشاء لمن هو في ركب الحاج ثم ان للمسافر والمريض تأخير المغرب للجمع بينها وبين العشاء فعلا كما في الحلية وغيرها اي بان تصلي في آخر وقتها والمساء في اول وقتها وهو محل ما روى من جمعه صلى الله عليه وسلم بينهما سفرا كما سيأتي **(قوله)** وكونه على اكل اي لكراهة الصلاة مع حضور طعام تميل اليه نفسه ولحديث اذ قيمت الصلاة وحضر العشاء فبدؤا بالعشاء رواد الشيخان **(قوله)** وتأخير الوتر اخ لا يستحب خيره لقوله صلى الله عليه وسلم من خف ان لا يوتر من آخر اميل فليوتر اوله ومن طمع ان يقوم آخره فليوتر آخر الليل فان صلاة آخر الليل مشهودة وذات افضل رواد مسلم والترمذي وغيرها وتمامه في الحلية وفي الصحيحين اجعلوا آخر صلاتكم وترا والامر للندب بدليل مقوله بخر **(قوله)** فان فقه الخ اي اذا وتر قبل النوم ثم استيقظ يصلي ما كتب له ولا كراهة فيه بل هو مندوب ولا يعيد الوتر لكن فاته افضل انقاد بحديث الصحيحين امداد ولا يقل ان من سبق بالانابة لتعجيل في حقه افضل كما في الحلية فاذا التبه بعدم محمل يتنقل ولا تقوته الافضالية لانا نقول المراد بالافضالية في الحديث السابق هي المترتبة على ختم الصلاة بالوتر وقد فت والى حصلها هي افضالية التعجيل عند خوف الفوات على التأخير ففيه ثم مل **(قوله)** باحق به الربيع الخ قله في البحر بحثا وقل لم اره وتلقه في الامداد بما في مجمع الروايات من انه كذلك في الربيع والحريف يعجل من اذا رأت الشمس فيجئ البحر خلفه لا يقول **(قوله)** ومغيمه اي للتأخير والعصر في التغير وتبلى الجملة في العشاء على احتمال المطر والغيث وروى الحسن عن ابي حنيفة انه يندب التأخير في كل الاوقات واختاره الاتقاني وفي شرح المجمع ودرر البحار والظاهر انه الاحوط لحوار الاداء عند الموقف لا قبله اي وفي تعجيله احتسب وقوعه قبله وقد

(و) اخر (العصر الى اصفرار ذكاه) فلو شرع فيه قبل التغير فمده اليه لا يكره (و) اخر (المغرب الى اشتباك النجوم) اي كثرتها (كره) اي التأخير لا الفعل لانه مأثور به (تحريما) الا عذر كسفر وكونه على اكل (و) تأخير (الوتر الى آخر الليل لواقع بالانابة) والا فقبل النوم فان افق وصلى نوافل والحال انه صلى الوتر اول الليل فانه الا فضل (والمستحب تعجيل ظهر شتاء) يلحق به الربيع وبالصيف الحريف (و) تعجيل (عصر وعشاء يوم غيمه) تعجيل (مغرب

قوله فان فقه الخ هكذا بخضه والذي في نسخ الشارح افق بالهمزة وهو الصواب موافق لما في المصباح والقاموس اه مسجحه

يجاب بأن المراد بالتعجيل تأخيرها قايلا بعد العلم بدخول الوقت ولهذا قال في الحلية المستحب تقديمهما يوم غيم على وقتهما المستحب يوم غيره تأمل **(قوله مطلقا)** أى شاء وصيفا وليس المراد من الاطلاق يوم غيم ام لا وان اوهمه عبارته لانه غير المنصوص عليه ط **(قوله يكره تنزيها)** افاد ان المراد بالتعجيل ان يفصل بين الاذان والاقامة بغير جلسة او سكتة على الخلاف وان ما في الفنية من استثناء التأخير القليل محمول على مادون الركعتين وان الزائد على القليل الى اشتباك النجوم مكروه تنزيها وما بعده تحريما الابدع كما مر قال في شرح المنية والذي اقتضته الاخبار كراهة التأخير الى ظهور النجم ومقابلته مسكوت عنه فهو على الاباحة وان كان المستحب التعجيل اه ونحوه ما قدمناه عن الحلية وما في النهر من ان ما في الحلية مبنى على خلاف الاصح اى المذكور في المبتنى بقوله يكره تأخير المغرب في رواية وفي اخرى لا ما لم يغيب الشفق والاصح الاول الابدع اه فيه نظر لان الظاهر ان المراد بالاصح التأخير الى ظهور النجم او الى غيوبة الشفق فلا ينافي انه الى ما قبل ذلك مكروه تنزيها لترك المستحب وهو التعجيل تأمل **(قوله وتأخير غيرها فيه)** اى في يوم غيم يؤخر الفجر كباقي الايام ويؤخر الظهر والمغرب بحيث يتيقن وقوعهما بعد الوقت قبل مجئ الوقت المكروه كفى الامداد قال في النهر اما الفجر فلتكثير الجماعة واما غيره فلمخافة الوقوع قبل الوقت **(قوله هذا)** اى ما ذكر من التعجيل في يوم غيم والتأخير فيه **(قوله)** ويقال رعاية اوقتها اى بعدم ظهور الشمس او التوقيت بالساعات الفلكية ونحو ذلك ط **(قوله)** في راعى الحكم الاول اى المتقدم وهو تأخير العصر مطلقا والعشاء الى ثلث الليل وتعجيل ظهر الشتاء الح قال ابو السعود وهذا البحث للعيني واقره صاحب النهر ط \* (تمه) \* يشترط لصحة الصلاة دخول الوقت واعتماد دخوله كفى نور الايضاح وغيره فلو شك في دخول وقت العبادة فأتى بها فبان انه فعلها في الوقت لم يجزه كما في الاشياء في بحث النية ويكفى في ذلك اذان الواحد لو عدلا والاتحرى وبى على غالب ظنه لما صرح به أئمتنا من انه يقبل قول العدل في الديانات كالاخبار بجهة القبلة والطهارة والتجاسة والحل والحرمه حتى لو اخبره ثقة ولو عبدا او أمة او محدودا في قذف نجاسة الماء او حل الطعام وحرمة قبل ولو فاسقا او مستورا يحكم رأيه في صدقه او كذبه ويعمل به لان غالب الرأي بمنزلة اليقين بخلاف خبر الذمى حيث لا يقبل اه ومثله الصبي والمعتوه العاقلان في الاصح ولا يخفى ان الاخبار عن دخول الوقت من العبادات فيجربى فيه هذا التفصيل والله تعالى اعلم ثم رأيت في كتاب **(القول لمن)** عن معين الحكم ما نصه المؤذن يكفى اخباره بدخول الوقت اذا كان بالغا عاقلا عالما بالاوقات مسلما ذكرا ويعتمد على قوله اه وفي صيام القهستاني واما الافطار فلا يجوز بقول واحد بل بالثني وظاهر الجواب أنه لا بأس به اذا كان عدلا صدقه الح **(قوله وحكم الاذان كالصلاة الح)** لانه سنة لها فیتبعها **(قوله)** وكره الح اورد ان بعض الصلوات لا تنعقد في هذه الاوقات فلا يناسبه التعبير بالكراهة وأجاب عنه في شرح المنية تبعاً للفتح بجوابين حيث قال استعمل الكراهة هنا للمعنى اللغوى فيشمل عدم الجواز وغيره مما هو مطلوب عدم اوهو بالمعنى العرفي والمراد كراهة التحريم لما عرف من ان النهى الظنى الثبوت غير المصروف عن مقتضاه فيعد كراهة التحريم وان كان قطعى

مطلقا وتأخير قدر  
ركعتين يكره تنزيها  
وتأخير غيرها فيه هذا  
في ديار يكثر شتاؤها  
ويقول رعاية اوقتها اما  
في ديارنا فيراعى الحكم  
الاول وحكم الاذان  
كالصلاة تعجيلا وتأخيرا  
(وكره) تحريما وكل  
مالا يجوز مكروه (صلاة)

مطلبه

يشترط العلم بدخول  
الوقت

النبوت وسجده وهو في ذلك الموضع في الزمان وكراهة السجدة في رتبة الواجب والتبزيه في رتبة السجود وانتهى الوارد هنا من الاول فالحال الثاني به كراهة السجدة وهي ان كانت لقضاء في الوقت منع الصلاة في سببه كمال الاقادت الصحة مع اساءة اه وقد اشار الشارح الى الجوابين مقدم الثاني منهما على الاول **(قوله مطاوع)** فسر بما عده **(قوله)** على جنازة اي اذا حضرت في ذلك الوقت وكذا قوله وسجدة تلاوة اي اذا نلت فيه والا فلا كراهة كما سيذكره الشارح **(قوله)** وسجدة تلاوة منصوب عطفا على الجار والمجرور الذي هو خبر كان المقدرة ح والاحسن رفعه عطفا على صلاة نائب فاعل كره ايكون مقابلا للصلاة لان سجدة التلاوة ليست صلاة حقيقة ففهم **(قوله)** وسهوا حتى لو سها في صلاة الصبح او في قضاء فائتة بعد امصر فطالع الشمس او احمرت عقب السلام سقط عنه سجود السهو لانه لحبر التقصان المتكبر في الصلاة بخيرى تجري القضاء وقد وجب كمالا فلا يتأدى في ناقص حاية **(قوله)** لا مكر قية هذا مذكور في غير محله والمناصب ذكره عقب قوله الآتي وسجدة تلاوة لان عبارة القية يكره ان يسجد شكرا بعد الصلاة في الوقت الذي يكره فيه النفل ولا يكره في غيره اه وفي النهار ان سجدة الشكر لنعمة سابقة ينبغي ان تصح أخذها من قولهم لانها وجبت كمالا وهذه لم تنجب اه فتحصل من كلام النهار مع كلام القية انها تصح مع الكراهة اي لانها في حكم النافلة ثم قال في النهار عن المعراج وامامنا فعل عقب الصلاة من السجدة فذكره اجمالا لان العوام يعتقدون انها واجبة اوسنة اه اي وكل جائز أدى الى اعتقاد ذلك كره **(قوله)** مع شروق وما دام العين لا تخار فيها ففي حكم الشروق كما تقدم في الغروب انه الاصح كافي البحر اقول ينبغي تصحيح ما نقلوه عن الاصل الامام محمد من انه ما لم ترتفع الشمس قدر رشح ففي حكم الطلوع لان الخباب المتون مشوا عليه في صلاة العيد حيث جعلوا اول وقتها من الارتفاع ولذا جزم به هنا في الفيض ونور الايضاح **(قوله)** فلا يمنعون من فعلها افاذان المستثنى المنع لا الحكم بعدم الصحة عندنا فلا استثناء منقطع والضمير للصلاة والمراد بها صلاة الصبح **(قوله)** عند البعض اي بعض المجتهدين كالامام الشافعي هنا **(قوله)** كما في القية وغيرها وعزاه صاحب المصنف الى الامام حميد الدين عن شيخه الامام المحبوبي والى شمس الائمة الحلواني وعزاه في القية الى الحلواني والنسفي فسقط ما قيل ان صاحب القية بناء على مذهب المعتزلة من ان العامى له الخيار من كل مذهب ما يهواه والصحيح عندنا ان الحق واحد وان تابع الرخص فسق اه **(قوله)** واستواء التعبير اولى من التعبير بوقت الزوال لان وقت الزوال لا تذكر فيه الصلاة اجماعا بخبر عن الحلية اي لانه يدخل به وقت الظهر كما مر وفي شرح النقاية للبرجندى قد وقع في عبارات الفقهاء ان الوقت المكروه هو عند انتصاف النهار الى ان تزول الشمس ولا يخفى ان زوال الشمس انما هو عقيب انتصاف النهار بلا فصل وفي هذا القدر من الزمان لا يمكن اداء صلاة فيه فاعلم المراد انه لا تجوز الصلاة بحيث يقع جزء منها في هذا الزمان او المراد بانها هو النهار الشرعى وهو من اول طلوع الصبح الى غروب الشمس وعلى هذا يكون نصف النهار قبل الزوال بزمان يعتد به اه اسمعيل ونوح وحموى وفي القية واختلاف في وقت الكراهة عند الزوال فقليل من نصف النهار الى الزوال لرؤية

مطافا (ولو) قضاء او  
واحدة او فلا او (على  
خزاة وسجدة تلاوة  
وسهوا) لا سكر قية (مع  
شروق) الا العوام فلا  
يمنعون من فعلها لانهم  
يتركونها والاداء الجائر  
عند البعض اولى من  
الترك في القية وغيرها  
(واستواء)

ابن سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس قل  
ركن الدين الصباغى وما احسن هذا لان النهى عن الصلاة فيه يعتمد تصورها فيه اه وعزا  
في القهستانى القول بان المراد انتصاف النهار العرفى الى ائمة ما وراء النهر وبان المراد انتصاف  
النهار الشرعى وهو الضحوة الكبرى الى الزوال الى ائمة خوارزم **(قوله)** الا يوم الجمعة لما  
رواه الشافعى في مسنده نهى عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس الا يوم الجمعة قل  
الحافظ ابن حجر في اسناده انقطاع وذكر البيهقى له سواهد ضعيفة اذا ضمت قوى اه **(قوله)**  
المصحح المعتمد استرض بأن المتون والشروح على خلافه **(قوله)** ونقل الحلى ( اى صاحب  
الحلية العلامة المحقق ابن امير حاج عن الحاوى اى الحازى القدسى كما رأيته فيه لكن سراج  
الهداية انتصروا بقول الامام واجابوا عن الحديث المذكور باحاديث النهى عن الصلاة وقت  
الاستواء فانها محرمة واجاب فى التفتيح بحمل المطلق على المتقيد وظاهره ترجيح قول ابن  
يوسف ووافقه فى الحلية كفى البحر لكن لما اعول عليه فى شرح المئمة والامداد على ان هذا  
ليس من المواضع التى يحول فيها المطلق على المتقيد كما يعلم من كتب الاصول وايضا من حديث  
النهى صحيح رواه مسلم وغيره فبقده بحجته واتفاق ائمة على العمل به وكونه حائرا ولذا منع  
علمائنا عن سنة الموضوء وتحية المسجد وركعتى الطواف ونحو ذلك فى الحاضر مقدم على  
المسيح \* (تنبيه) \* علم مما قررناه منع عندنا وان لم ارد ما ذكره الشافعية من اباحة الصلاة فى  
الافاق المكروهة فى حرم مكة استدلالا بالحديث الصحيح يابى عبد مناف لا تمنعوا احدا  
طاف بهذا البيت وحلى أية ساعة شاء من ليل او نهار فهو مقيد عندنا بغير اوقات الكراهة لما  
علمته من منع علمائنا عن ركعتى الطواف فيها وان جوزوا نفس الطواف فيها خلافا لما  
كما صرح به فى شرحه الباب والله اعلم ثم رأيت المسألة عندنا قل فى الضياء مانعه وقد قل  
اصحابنا ان الصلاة فى هذه الافاق ممنوعة منها بمكة وغيرها اه ورأيت فى البدائع ايضا  
مانسه وما ورد من النهى الابكة شاذ لا يقبل فى معارضة المشهور وكذا رواية استثناء يوم  
الجمعة غريب فلا يجوز تخصيص المشهور به اه والله الحمد **(قوله)** وغريب ( اراد به التغير كما  
صرح به فى الحلية حيث قل عند احمرار الشمس الى ان تغيب بحر وقهستانى **(قوله)** الا عصر  
يومه ) قيد به لان عصر اسمه لا يجوز وقت التغير لبوته فى المدة كاملا لاستناد السببية فيه  
الى جميع الوقت كما مر **(قوله)** فلا يكره فعله ) لانه لا يستقيم اثبات الكراهة لشيء مع الامر به  
وقيل الاداء ايضا مكرره اه كفى السفسى والحاصل انهم اختلفوا فى ان الكراهة فى التأخير  
فقط دون الاداء او فيهما فقل بالاول ونسبه فى المحيط والايضاح الى مشايخنا وقيل بالثانى  
وعليه مشى فى شرح الطحاوى والتحفه والبدائع والحاوى وغيرها على انه المذهب بلا حكاية  
خلاف وهو الوجه لحديث مسلم وغيره عن انس رضى الله عنه قل سمعت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يقول تلك صلاة المنافق يجلس يرقب الشمس حتى اذا كانت بين قرنى الشيطان قام  
ينقر ارجعا لا يذكر الله فيها الا قليلا اه حلية وتبعه فى البحر ولا يخفى ان كلام الشارح  
ماش على الاول لا الثانى ففهم قل فى القنية ويستوفى سنة القراءة لان الكراهة فى التأخير  
لا فى الوقت اه **(قوله)** لا دأه كما وجب ) لان السبب هو الجزء الذى يتصل به الاداء وهو هذا

الا يوم الجمعة على قول  
الثانى المصحح المعتمد كذا  
فى الاسم ونقل الحلى عن  
الحاوى ان عليه التوى  
( وغريب ) الا عصر يومه  
فلا يكره فعله لادائه كما  
وجب

قوله مما ذكره الح كذا  
بخطه واعل صوابه فما  
ذكره الح فليت مل اه  
مصححه

ناقص فقد وجب ما قبله فيؤدى كذا وما عسى ان يقدح كاملا لان السبب فيه جميع الوقت حيث لا يحصل الاداء في جزء منه لكن الصحيح الذي عليه المحققون انه لا نقصان في ذلك الجزء نفسه بل في الاداء فيه لما فيه من التشبه بعدة الشمس وما كان الاداء واجبا فيه تحمل ذلك النقصان اما اذا لم يؤد فيه والحال انه لا نقص في الوقت اصلا وجب الكامل ولهذا كان الصحيح وجوب القضاء في كامل على من بلغ او اسلم في ناقص ولم يصل فيه كما تقدم والحاصل كما في المنتج ان معنى نقصان الوقت نقصان ما اتصل به من فعل الاركان المستلزم لتشبهه بالجزء فالوقت لا نقص فيه بل هو كغيره من الاوقات انما النقص في الاركان فلا يتأدى بهما ما وجب كاملا وهذا ايضا مؤيد للقول بان الكراهة في التأخير والاداء خلاف ما مضى عليه المشايخ وما ذكره في التمهيد بحثا لبعض الطلبة المذكور مع جوابه في شرح امنية وغيره واوضحناه في عاقلناه على البحر (قوله بخلاف الفجر الخ) اى فانه لا يؤدى خير يومه وقت الطلوع لان وقت الفجر كله كامل فوجب كاملة فبطل بطرو الطلوع الذى هو وقت فسد قل في البحر فن قيل روى الجماعة عن ابي هريرة قل قل رسول الله صلى الله عليه وسلم من ادرك ركعة من العصر قل ان تغرب الشمس فقد ادركتها ومن ادرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصبح اجيب بان التعارض لما وقع بينه وبين النهي عن الصلاة في الاوقات الثلاثة رجعا الى القياس كما هو حكم التعارض فرجنا حكم هذا الحديث في صلاة العصر وحكم النهي في صلاة الفجر كذا في شرح النقاية اه على ان الامام الطحاوى قل ان الحديث منسوخ بالنصوص الناهية وادعى ان العصر يبطل ايضا كالنجر والالتزم العمل ببعض الحديث وترك بعضه بمجرد قولنا ناقص على كامل في الفجر بخلاف عصر يومه مع ان النقص قارن العصر ابتداء والفجر بقاء فيبطل فيهما واجاب في البرهان بان هذا الوقت سبب لو وجب العصر حتى يجب على من اسلم او بلغ فيه ويستحيل ان يكون سببا لو وجب ولا يصح الاداء فيه وتتمه في حاشية نوح (قوله وينعقد نفل الخ) لما كان قوله وكرو سهلا لا يكره حقيقة والمنسوخ اى بهذه الجملة بيانا لما حمله طواعله ان ما يسمى صلاة ولو توسعا امفرض او واجب او نفل والاول عملى وقطعى فالعملى الوتر والقطعى كفاية وعين فالكيفية صلاة الخائفة والعين المكتوبات الخمس والجمعة والسجدة الصلابة والواجب اما لعينه وهو ملا يتوقف وجوبه على فعل العد او لغيره وهو ما يتوقف عليه فلاول الوتر فانه يسمى واجبا كىسمى فرض عمليا وصلاة العيدين وسجدة التلاوة والثاني سجدة السهو وركعتا الخواف وقضاء نفل افسده والمنذور والنفل سنة مؤكدة وغير مؤكدة واعلم ان الاوقات المكرهة نوعان الاول المشرق والاستواء والغروب والثاني ما بين الفجر والشمس ومدين صلاة لعصر الى الاصفرار فالنوع الاول لا ينعقد فيه شئ من الصلوات التى ذكرناها اذا شرب فيها وتبطل ان طرأ عليها الاصلالة جائزة حضرت فيها وسجدة تليت آيتها فيها وعصر يومه والنفل والنذر المقيد بها وقضاء مشرب به فيها ثم افسده فتعقد هذه الستة بلا كراهة اصلا في الاولى منها ومع الكراهة الترتيبية في الثانية والتحريمية في الثالثة وكذا في ابوابي لكن مع وجوب القطع والقضاء في وقت غير مكروه والنوع الثانى

بخلاف الفجر والاحديث  
تعارضت فانسقت كما  
بسطه صدر الشريعة  
(وينعقد نفل بشروع  
فيها) بكراهة التحريم



ينعقد فيه جميع الصلوات التي ذكرناها من غير كراهة الا النفل والواجب الغير منه ينعقد  
مع الكراهة فيجب القطع والتمسك في وقت غير مكروه ا هـ ح مع بعض تغيير (قوله لا ينعقد  
الفرض) اشار الى ما في الحاشية من نواقض الوضوء حيث قال لو شرع في فريضة عند الطلوع  
او الغروب سوى عصر يومه لم يكن داخلا في الصلاة فلا تنقض طهارته بالمسح بها بخلاف  
ما لو شرع في التطوع ا هـ (قوله كواجب) عبارة القهستاني كالفرائض والواجبات الحاشية  
فقيدها بالغاثة احترازا عما وجب فيها كال تلاوة والجمعة بقى لو شرع في صلاة العيد هل  
يكون داخلا في الصلاة فلا علم لا ينعقد اصلا الظاهر الاول وسيصرح به فيما لان يقيه من  
ارتفاع الشمس قدر رشح قبل وقتها لم تجب فتكون نفلا تأمل (قوله لم ينعقد) هذا قيد  
غير صحيح فانه يقتضي ان الواجب غيره ينعقد في هذه الاوقات وليس كذلك لما صرح به في  
البحر والقهستاني والنهر خلافا لما في نور الايضاح افده ح (قوله وسجدة تلاوة ا هـ)  
معطوف على وتر في عبارة الشارح واصاله الرفع في عبارة المتن عطف على الفرض قل الشارح  
في الجزائن وسجودا سهوا كالتلاوة فيتركه لو دخل وقت الكراهة ا هـ وقد مره (قوله صلاة  
جنازة) فيه انها تصح مع الكراهة كما في البحر عن الاسيحي وقرره في غير هـ ح وقت  
لكن ما مشى عليه المختلف هو موافق لما تقدمناه عن ح في الضابطات المتعينات في هـ ح  
الكثير والمثل في الزياحي وبصر ح في الرافعي وشرح الجميع والتمتية (قوله او  
وجبت فيها) اي بان تأتت الآلة في ثلاث الاوقات او حضرت فيها الجمعة (قوله اي تحريم)  
افاد ثبوت الكراهة التزيمية (قوله هـ في التحفة ا هـ) هو كالتسديد على ما هو قولنا  
تحريما فانه اذا كان الانفال عدم التأخير في الجمعة فلا كراهة اصلا وما في التحفة اقرره في  
البحر والنهر والفتح والمعراج لحديث ثلاث لا يؤخرن منها الجمعة اذا حضرت وقت في  
شرح المنية والفرق بينها وبين سجدة التلاوة ظاهرا لان التعجيل فيها موصوف بمقتضى الجمع  
وحضورها في وقت مباح مانع من الصلاة عليها في وقت مكروه بخلاف حطيمها في وقت  
مكروه وبخلاف سجدة التلاوة لان التعجيل لا يستحب فيها طنا ا هـ اي بل يستحب في وقت مباح  
فقط فثبتت كراهة التزيم في سجدة التلاوة دون صلاة الجمعة (قوله صحيح لغيره ا هـ) في  
تكرار حطض مع قوله وينعقد نفل بشروع فيها ا هـ ح وقد يجب ان المراد بالشرع ادؤه  
فيها ويخرج به عن العهدة مع الكراهة وما مر بيان لاصل الاحتاد ونحوه المروي فيه بحيث  
لوقيمة التمسك وضوءه بخلاف الفرض كما قدمناه عن الحاشية تأمل (قوله قد مره) اي  
والحال انه قد نذر ايقاعه فيها اي في هذه الاوقات الثلاثة اي في احدها ادائه نذره مصة فلا  
يصح ادائه فيها (قوله لو جوبه) اي ما ذكره من المسائل الثلاث (قوله اي البحر) وقت ايضا  
وقول الزياحي والافضل ان يصلى في غيره ضعيف (قوله عن بغية) اي في المؤجدة وكسرها  
الشيء المتبقي اي المطلوب وهو هنا علم كتاب هو مختصر التمنية ذكره في البحر في باب شروط  
الصلاة ح (قوله الصلاة فيها) اي في الاوقات الثلاثة وكالصلاة ح (قوله لا يسبح كما هو في  
البحر عن بغية) (قوله كما نذره) من كلام البحر (قوله لا يولى) اي فلا يفضل امر على كلام  
البغية فان مفاده انه لا كراهة اصلا لان ترك المصل لا كراهة فيه (قوله لا يكره نذر ح)

(لا) ينعقد (الفرض)

وهو مدحوقه كواجب

لغينه كوتر (وسجدة

تلاوة وصلاة جنازة

تليت (لاية (في كامل

حضرت) الجمعة (قبل)

لوجوبه كاملا فلا يندى

ناقص فوجبت فيها

لم يكره فاعلم اي تحريما

وفي التحفة الافضل ان

لا يؤخر الجمعة (وصح)

مع الكراهة (طوع بداهة

فيها ونذر اداه فيها)

وقد نذره فيها (وقضاء

تطوع بداهة فيها فنعده

لوجوبه ناقصا ثم ظم

الرواية وجوب القطع

والتمسك في كامل كفي لبحر

وفيه عن بغية الصلاة فيها

على النبي صلى الله عليه

وسلم افضل من قراءة

القرآن وكأنه لا يهمن

اركان الصلاة فلاولى

ترك ما كان ركنا لها

(وكره نفل)

شروع في النوع الثاني من نوعي الاوقات المنكروعة وهي يكره فيها والكره هنا تخريفة  
 ايستخرج منه في حلية ولذا غم في حلية والخاصة بعدم الجواز والمراد عدم الحل  
 لعدم التحذير لا يبي (قوله قصد) حرز به عما لو صلى تطوع في آخر ايميل فاحل ركة  
 طبع الحجر من لا يصل اتمها لان وقوعه في التطوع بعد تحجر لا عن قصد ولا ينوبان عن  
 سنة تحجر على الاصح (قوله ولو تحية مسجد) شاذ به الى انه لا فرق بين ما له سبب اولاً كما  
 في البحر خلاف ما شاع في سبب كرواتب وتحية المسجد ط (قوله وكل ما كان واجبا) ط  
 أي ما كان ملحقاً بالنفل بان ثبت وجوبه بعرض بعدما كان نفلاً (قوله على فعله) أي فعل  
 العبد والاولى ظهوره مثلاً المذوق يتوقف على النذر وركعتا الطواف على الطواف  
 وسجدة السهو على ترك الواجب الذي هو من جهة ط ويرد عليه سجود التلاوة فإنه  
 يتوقف وجوبه على صلاة واجب في الفتح بان وجوبه في التحقيق متعلق بالسماح لا  
 بالامتناع ولا بالتلاوة وذات ليس فعلاً من المكلف بل وصف خالق فيه بخلاف النذر  
 والنسوف والسرور فأيها فعله ولولاه لكانت الصلاة نفلاً اه قل في شرح امنية لكن  
 تصحيح ان سبب الواجب في حق النبي التلاوة دون السماع والالزام عدم الوجوب على  
 الاصح بتلاوته اه ونحوه في البحر وقد يجب بأنه وان كان بفعله لكنه ليس أصله نفلاً لان  
 التعلق بالسجدة غير مشروع فكانت واجبة، يخيب الله تعالى لآيات اتمام العبد وتمامه في  
 شرح امنية (قوله وركعتي طواف) ظاهره ولو كان الطواف في ذلك الوقت المنكروه ولم أره  
 صريحاً ويدل عليه ما أخرجه الطحاوي في شرح الآثار عن معاذ بن عفران انه طاف بعد  
 العصر او بعد صلاة الصبح ولم يصل فسأل عن ذلك فقال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عن صلاة بعد الصبح حتى تصاع الشمس وعن صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ثم رأيت  
 مصر حابه في الحلية وشرح المير (قوله وسجدتي سهو) اقول تبع فيه صاحب المحتج ولم  
 يهمل معناه هل هو على إطلاقه او مقيد ببعض الصلوات فإنه لا وجه لكرهه سجود السهو  
 في ركعتي المغرب والعصر وسه فيهما وكذا لو قضى بعدهما فائنة وسه فيهما فإنه اذا حل له  
 أدان تمام الصلاة كيف لا يخل له سجود السهو الواجب فيها ولعله اشتبه النوع الثاني من  
 الاوقات بالنوع الاول فان ذكر سجود السهو في النوع الاول صحيح وقد مر بخلاف ذكره  
 هنا الا ان يقال انه مقيد ببعض الصلوات وهي التي تكره في هذا النوع كالنفل والواجب  
 لم يره فكما يكره فعلها يكره سجود السهو فيها ثم رأيت الرحمتي جزمه بأن ذلك سهو فتأمل وراجع  
 (قوله ولو سنة التحجر) أي ولو كان لدى شرع فيه ثم فسده سنة التحجر فإنه لا يجوز على الاصح  
 ومقابل من حيل مردود كسبني (قوله مد صلاة فجر وعصر) متعلق بقوله وكرهى وكره  
 بدل الخ مد صلاة فجر وعصر أي لم يقبل الطلوع والتغير تقرينة قوله السابق لا ينبغي  
 عرض الخ ولذا قل يري من هذا مراد بما بعد العصر قبل تغير الشمس وما بعده فلا يجوز فيه  
 نقص. يض وان كان قل ان يصلي العصر ثم (قوله ولو الجمعة بعرفة) عزاه في  
 معراج الى المحتج وفي التنية الى عهد الأئمة الترحماني وظهير الدين المرغيناني وذكره في  
 حلية بحث وقوله أره صريحاً وتعمه في البحر (قوله ولو ورتا) لانه على قوله واجب يفوت

قصدا ولو تحية مسجد  
 ( وكل ما كان واجباً )  
 لا عنه ان ( مبره ) وهو  
 ما يتوقف وجوبه على  
 فعله ( كمنذور وركعتي  
 طواف ) وسجدتي سهو  
 ( وبدي شرع فيه )  
 في وقت مستحب او مكره  
 ( ثم فسده و ) لو سنة  
 التحجر ( مد صلاة فجر و )  
 صلاة ( عصر ) ولو  
 الجمعة بعرفة ( لا )  
 يكره ( قضاء فائنة و )  
 لو ورتا

الجواز بقوته وهو معنى الفرض العملي وعلى قولهما سنة شاملة لغيرها من السنن فلهذا قل  
 لا تصح من قعود وعن هذا قل في النية الوتر يقتضي بعد الفجر بالاجتناب بخلاف سائر السنن  
 (قوله) أو سجدة تلاوة) لوجوبها بالنية تعالى لأفضل العبدكم علمته أنه يمكن في معنى النفل  
 (قوله) لشغل الوقت به) أي بالفجر أي بصلاته في العبادة استخدام ط أي لأن المراد بالفجر  
 الزمن لا الصلاة ثم هذا علمنا قوله وكره وفيه جواب عما ورد من أن قوله صلى الله عليه وسلم  
 لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ولا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس رواه الشيخان  
 يعنى النفل وغيره وجوابه أن انتهى هنا الانتعاش في الوقت بل يصير الوقت كما مشغول بالفرض  
 فلم يحز النفل ولا ما لحقه بمأثبات وجوبه يعارض بعدما كان نفلا دون الفرائض وما في  
 معناها بخلاف النبي عن الأوقات الثلاثة فإنه لمعنى في الوقت وهو كذا يسوينا للشيخان  
 فيؤثر في الفرائض والنوافل وتماه في شروح الهداية (قوله) حتى لو نوى الخ) (تفريع على  
 ما ذكره من التعديل أي وإذا كان المقصود كون الوقت مشغولا بالفرض تقديرا وسنته تابعة  
 له فإذا تلوّع انصرف تطوعه إلى سنته فلا يكون آتيا بالنهي عنه فتأمل (قوله) بالاعتين  
 لأن الصحيح المعتمد عدم اشتراطه في السنن الرواتب وانها تصح بغير النفل وبمعنى النية ولو  
 تهجد ركعتين بقاء الليل فبين انهما بعد الفجر كانا عن السنة على الصحيح لا يسلية بعده  
 للكرهية أشباه (قوله) وقبل صلاة المغرب) عليه أكثر أهل العلم منهم اختيارنا ومالك واحد  
 الوجهين عن الشافعي لما ثبت في الصحيحين وغيرهما ما يفيد أنه صلى الله عليه وسلم كان  
 يواظب على صلاة المغرب باحتجابه عقب الغروب والقول ابن عمر رضي الله عنهما ما رأيت أحدا  
 على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليهما رواه أبو داود وسكت عنه والتمذري في  
 مختصره واسناده حسن وروى محمد بن أبي حنيفة عن حماد بن سالم إبراهيم النخعي عن الصلاة  
 قبل المغرب قل فنهى عنها وقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر لم يكونوا يصلونها  
 وقال القاضي أبو بكر بن العربي اختلف الصحابة في ذلك ولم يضعه أحد بعدهم فهذا يعارض  
 ما روى من فعل الصحابة ومن أمره صلى الله عليه وسلم بصلاته ما لأنه إذا اتفق الناس على ترك  
 العمل بالحديث المرفوع لا يجوز العمل به لأنه دليل ضعيف على ما عرف في موضعه ولو كان ذلك  
 مشتهرا بين الصحابة لما خفي على ابن عمر أو يحمل ذلك على أنه كان قبل الأمر بتعجيل المغرب  
 وتماه في شرح النية وغيرهما (قوله) لكرهية تأخيرها) الأولى تأخيرها أي الصلاة وقوله  
 الأيسر أقادانه مادون صلاة ركعتين بقدر جلسة وقدمنا أن الزائد عليه مكروه تنزيها مالم  
 تشبكت النجوم وأفاد في الفتح واقره في الحلية والبحران صلاة ركعتين إذا تجاوز فيها لا تزيد على  
 اليسير فيباح فعلهما وقد اطل في تحقيق ذلك في الفتح في باب الوتر والنوافل \* (تنبيه) \* يجوز  
 قضاء الفائتة وصلاة الجنائز وسجدة التلاوة في هذا الوقت بلا كراهة ويبدأ بصلاة المغرب  
 ثم بالجنائز ثم بالسنة ولعله لبيان الإفضالية وفي الحلية الفتوى على تأخير صلاة الجنائز عن  
 سنة الجمعة فعلى هذا تؤخر عن سنة المغرب لأنها أكدها بحر وصرح في الحوى المقدسي  
 بكرهية المنذورة وقضاء ما أفده والفائتة لغير صاحب ترتيب وهو تفيد حسن وبقي  
 ركعتا الطواف فتكره أيضا كما صرح به في الحلية ويفهم من كلام المصنف أيضا أن قوله

أو (سجدة تلاوة وصلاة  
 جنزة وكذا) الحكم من  
 كراهية نفل واجب لغيره  
 لا فرض وواجب لعينه  
 بعد ضوع فجر سوى  
 سنته (لشغل الوقت به  
 تقديرا حتى لو نوى  
 كان سنة الفجر بالاعتين  
 (وقبل) صلاة (مغرب)  
 لكرهية تأخيرها الأيسر

وقبل صلاة مغرب معصوف على قوله بعد صومع حجر فيكره في الثاني جمع ما يكره في الاول نعم  
 مبرح في شرح باب انه لو صوف بعد صلاة العصر صلى ركعتيه قبل سنة المغرب كاختلاف  
 (قوله) وعند خروج الامم حديث لصحيحين وغيرهم قد ثبت لصاحب النكت والامام  
 يوسف فقد تموت فذا ينبغي عن الامر بالمعروف وهو غرض فب صلت ، مثل وهذا قول  
 الجمهور من اهل العلم كما قاله بن جمال منهم الصحيح ومات وذكره ابن ابي شيبة عن عمر  
 وعثمان وعلي وابن عباس وغيرهم من التابعين فاردوى مما يدل على الجواز كان قبل التحريم  
 في عرض ذلك المنع وتمم الزيادة في شرحي اتمية وغيره ثم هذا معصوف على مقبله فيكره  
 فيه ما يكره فيه كما بينه (قوله) حصة ما اتي بما تعميم الحصة وشمل ماذا كان ذلك قبلها  
 وبعده سواء امسك من قبلها ولا يجر (قوله) ويحيى انها عشر اي في باب العيدين  
 وهو حصة جملة وفسر ونحى وبلاط خطب الحج وختم ونكاح واستسقاء وكسوف  
 والمراد لعدد حسب مشروعة في الجنة والافضلية الكسوف مذهب الشافعي والظاهر  
 عدم كراهة تنقل فيها عند الامم لعدم مشروعتها عنده وبه صرح في الحلية وكذا خطبة  
 لاسامة مذهب الصحيحين فيقال فيها كذلك وقد يجب بما في القهستاني حيث نقل رواية  
 عن الامم بمشروعية حصة الكسوف والعل من ذكرها كخطبة وغيرها جنح الى هذه  
 الرواية فصح كونها عشر اعتدنا ولا ينبغي ان قوله خروج امم من الحجرة وقيامه للصلاة قيد  
 فيما يناسب منها وهو ما عدا خطبة النكاح وخطبة ختم نقرأ ان ذفهم وعلة المكراهة في الجميع  
 تفوت الاستماع الواجب فيها كما صرح به في المحتسب (قوله) وقيدتها اي قيد الفاشة التي  
 لا تكره حال الحصة ط (قوله) بن كلامي انية والصدور فنصدر الشريعة يقول تكره  
 غاشة وصاحب النية يقول لا تكره كما في شرح المصنف ح (قوله) عند اقامة صلاة  
 مكتوبة اطاعتها مع انه قيده في حلية والحلاصة واقره في الفتوح وغيره من الشراح بيوم  
 الجمعة وتتم في شرح اتمية وقول ومي غير الجمعة فلا يكره بمجرد الاخذ بالاقامة ما لم يشرع  
 الامم في صلاة وبعد انه يدرك في الركعة الاولى وكان غير مختلط للصف بالا حائل والفرق انه  
 في الجمعة كثر الاجتماع لا يمكن ثاب بالاخصة للصف اه ملخصا وسأني في باب ادراك  
 المرضية (قوله) اي اتمة مقام مذهبه (قوله) الشراح في هامش الخزان نص على هذا مولانا  
 ملا علي شيخ القراء بالمسجد الحرام في شرحه عن (ب) انك سكت اه وهو مبني على انه لا يكره  
 تكرار الجمعة في مسجد واحد وسيدكر في الاذان وكذا في باب الامامة ما يخالفه وقدائف  
 جمعة من العلماء رسال في كراهة ما يفعل في الحرمين الشريفين وغيرهما من تعداد الائمة  
 والجمعات وصرحوا بان الصلاة مع اول امم الفضل ومنهم صاحب المنسك المشهور  
 العلامة الشيخ رحمة الله السندى تلميذ المحقق ابن الهيثم فقد نقل عنه العلامة الحنبل الرملي  
 في باب الامامة ان بعض مشايخ سنة احدى وخمسين وحمسائة انكر ذلك منهم الشريف  
 عرأوى وان بعض مالكية في سنة احدى وحمسائة فني بمنع ذلك على المذاهب الاربعة  
 ونقل عن جمعة من علماء المذاهب انكار ذلك ايضا اه لكن انب العلامة الشيخ ابراهيم  
 البيهقي شارح الاسبغ رسالة سمع (لأقوال المرضية) ثبت فيها الجواز وكراهة الاقتداء

(وعند خروجه امم) من  
 الحجرة وفيه تسع  
 ان لا يكره الحجرة (حصة)  
 ما ويحيى في عشر  
 (في تمام صلاته بخلاف  
 فئة) في باب التكره  
 وقيد الحصة في الجمعة  
 بواجبة ترتيبه لا فيكره  
 وبه يحصل التوفيق بين  
 كلامي التمهية والصدور  
 (وكذا يكره تطوع عند  
 اقامة صلاة مكتوبة) ي  
 اتمة امم مذهبه

مطابق

في تكرار صلاة الجمعة  
 باختلاف

بالمخالف لانه وان راعى مواضع الخلاف لا يترك ما يلزم من تركه مكره مذهب كالجهر بالبسملة  
 واثنين ورفع اليدين وجلسة الاستراحة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التعدة  
 الاولى ورؤيته السلام الثانى سنة وغير ذلك مما تجب فيه الاعادة عندنا او تستحب وكذا  
 الف العلامة الشيخ على القارى رسالة ساها (الاهتداء في الاقتداء) اثبت فيها الجواز لكن لم يثبت  
 فيها كراهة الاقتداء بالمخالف اذا راعى في الشروط والاركان فقط وسيأتى تمامه ان شاء الله  
 تعالى في باب الامامة (قوله لحديث الخ) رواه مسلم وغيره قلط ويستأنى من عمومه المنة  
 واجبة الترتيب فانها تصلى مع الاقامة (قوله الاسنة فجر) لما روى الضحاوى وغيره عن ابن  
 مسعود انه دخل المسجد واقيمت الصلاة فجلس ركعتي الفجر في المسجد الى اسطوانة وذات  
 بمحضر حذيفة وابى موسى ومثله عن عمر وابى الدرداء وابن عباس وابن عمر كما اسنده الحافظ  
 المطحاوى في شرح الآثار ومثله عن الحسن ومسروق والشعبي شرح المنية (قوله واو  
 بادر تشهدا) مثنى في هذا على ما اعتمد المصنف والشربلى تبعه للبحر لكن ضعفه في التهور  
 واختار ظاهر المذهب من انه لا يصلى السنة الا اذا علم انه يدرك ركعة وسياً فى باب ادراك  
 الفريضة ح قلت وسند ذكر هنا تقوية ما اعتمد المصنف عن ابن الهمام وغيره (قوله تركها  
 اصلا) اى لا يقضيها قبل الطلوع ولا بعده لانها لا تقضى الا مع الفرض اذا فت وقضى قبل  
 زوال يومها ح (قوله وما ذكر من الحيل) وهى ان يشرع فيها فيقطعها قبل الطلوع او يشرع  
 فيها ثم يشرع في الفرض من غير قطعها ثم يقضيها قبل الطلوع ورده من وجهين \* الاول  
 ان الامر بالشرع للقطع قبيح شرعا وفى كل منهما قطع \* والثانى ان فيه فعل الواجب غيره  
 في وقت الفجر وانه مكره كاتقده ح (قوله وكذا يكره غير المكتوبة) ال فيه للعهد اى  
 المكتوبة الوقية فشملت الكراهة النفل والواجب والفائضة ولو كان بينها وبين الوقية  
 ترتيب وكذلك اول في الوقت للعهد اى الوقت المعهود الكامل وهو المستحب لما سأتى في  
 باب قضاء الفوائت من ان الترتيب يستقط بصيق الوقت المستحب ولو قال وكذا يكره غير  
 الوقية عند ضيق الوقت المستحب لكان اول افاده ح \* (تبييه) \* رأيت بخط الشارح ح في  
 هامش الخزان ولو تنفل طائفة الوقت ثم ظهر انه ان اتى شفعاً يفوت الفرض لا يذبح كما  
 لو تنفل ثم خرج الخطيب كذا في آخر شرح المنية اه فتأمل (قوله مطلقاً) اى سواء كان  
 في المسجد او في البيت بقرينة التفصيل في مقابله ح (قوله في الاصح) رد على من يقول  
 لا يكره في البيت مطلقاً سواء كان قبلها او بعدها وعلى من يقول لا يكره بعدها مطلقاً  
 سواء كان في المسجد او في البيت ح (قوله وبين صلاتي الجمع) اى جمع العصر مع الظهر  
 تقدماً في عرفة وجمع المغرب مع الشتاء تأخيراً في مزدلفة (قوله وكذا بعدها) ضمير  
 الثانية راجع الى صلاتي الجمع الكائن بعرفة فقط لا بمزدلفة ايضاً وان اوهه كلامه لعدم  
 كراهة التنفل بعد صلاتي الجمع بمزدلفة ويدل على ان هذا مراده قوله كما مر اى قريباً في  
 قوله ولو المجموعة بعرفة فلو قدم قوله وكذا بعدها كما مر على قوله ومزدلفة لاسلم من الإيهام  
 ولو اسقطه أصلاً لاسلم من التكرار ح وذكر الرحمتى ما يفيد ثبوت الخلاف عندنا في كراهة  
 التنفل بعد صلاتي المغرب والعشاء في المزدلفة لكن الذى جزم به في شرح الباب انه يصلى  
 سنة المغرب والعشاء والوتر بعدها وقال كما صرح به مولانا عبد الرحمن الجامى في منسكه تأمل

لحديث اذا اقيمت الصلاة  
 فلا صلاة الا المكتوبة  
 (الاسنة فجر ان لا يخط  
 فوت جماعتها) وهو دراه  
 تشهدا فان خف تركها  
 أصلاً وما ذكر من الحيل  
 مردود وكذا يكره غير  
 مكتوبة عند ضيق الوقت  
 (وقبل صلاة العيدين  
 مطلقاً وبعدها بمسجد  
 لا بيت) في الاصح (وبين  
 صلاتي الجمع بعرفة  
 ومزدلفة) وكذا بعدها  
 كما مر (وعند مدافعة  
 الاخشين) او احدها  
 او الریح (ووقت حضور  
 طعام



ولابس بالصلاة فيها إذا كان فيها موضع عند الصلاة ليس فيه قبر ولا نيسة كفى حلية  
 ولا قبته الى قبر حية (قوله ومغسل) في موضع غتسل في بيته تأمل (قوله وحده)  
 معينين احدهما الموصى بغسلات والثاني انه بيت الشياطين فعلى الاول اذا غسل منه  
 موضعاً لا تكره وعلى الثاني تكره وهو الاولى لاطلاق الحديث اذا خوف فوت الوقت  
 ونحوه امداد أكن في الخيش ان المنقضي به عدم الكراهة واما الصلاة خارجة اى في موضع  
 جلوس الحامى ففي الحلية لا بأس بها وفي الحلية انه يتفرع على المعنى الثاني الكراهة  
 خارجة ايضاً وفيه ايضاً لو غير حرم قيل يشتمل بقاء الكراهة استصحاباً لما كان ويشتمل  
 زواياها لان الشيطان كان منه ما فيه من كشف العورات ونحو ذلك والاول اشبه ولو لم يسق  
 اليه الماء ولم يستعمل في الصلاة لانه مشتق من الحميم وهو الماء الحار ولم يوجد فيه  
 وعليه لو اتخذ داراً للسكن كهيئة الخيام تكره الصلاة ايضاً اهـ (تنبيه) يؤخذ من التعليل  
 بانه محل الشياطين كراهة الصلاة في معابد الكفر لانها مأوى الشياطين كما سرح به الشافعية  
 وبغضه مذكوره عندنا في بحر من كتب الدعوى عند قول الكثر ولا يخافون في بيت  
 عبداتهم في الترخائية يكره للمسجد الدخول في البيعة والكنيسة واما يكره من حيث انه  
 مجمع الشياطين لا من حيث انه ليس له حق الدخول اهـ قول في البحر والظاهر انه تحريمية  
 لانها المرادة عند اخلافهم وقد اثبتت بتعزيز مسلم لانهم الكنييسة مع اليهود اهـ فذا حرم  
 الدخول فالصلاة اولى وبه فيخرجهم من يدخلونها لاجل الصلاة فيها (قوله ويصلون) اى  
 ما انخفض من الارض فن الغاب احتواؤه على نجاسة يحتمل ان السيل او تقي فيه ط  
 (قوله ومعاضن الابل ونعم) كما في الاحكام شيخ اسمعيل عن الحارث ان السمرقندية ثم نقل عن  
 المتقدم انها لا تكره في مرايض الغنم اذا كان بعيداً من النجاسة وفي الحلية قول صلى الله  
 عليه وسلم صلوا في مرايض الغنم ولا تصلوا في اعطن الاول رواد الترمذي وقول حسن صحيح  
 واخرج ابوداود سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في مزارع الابل فقال لا تصلوا  
 في مزارع الابل فانها من الشياطين وسئل عن الصلاة في مرايض الغنم فقال صلوا فيها فانها  
 خلقت من بركة واخرجه مسلم مختصراً ومعاضن الابل وانها غلبت على مزارعها حول الماء  
 والاولى لافلاق كما هو ظاهر الحديث ومرايض الغنم مواضع مبيتها اهـ والظاهر ان معنى  
 كون الابل من الشياطين انه خلقت على صفة تشبههم من النفور والايذاء فلا يؤمن امضى  
 من ان تنفر وتقطع عليه حالته كما قاله بعض الشافعية اى فيبقى باله مشغولاً خصوصاً حال  
 سجوده وبهذا فرقت الغنم ويظهر من التعليل بانه خلقت من الشياطين بما ثبت ان المصطفى صلى  
 الله عليه وسلم كان يتصلى المائلة على بعيره وفرق بعضهم بين الواحد كونها مجتمعة بمطبعة  
 عليه من المنافر المنقضى الى تشويش القلب بخلاف الصلاة على امر كواب منها اهـ شيرازى  
 على شرح المنهاج للمدنى (قوله وبقر) ما من ذكره عندنا نعم ذكر بعض الشافعية ان نحو  
 البقر كغنم وخالفه بعضه (قوله ومرايض دواب الخ) ذكر هذه السبعة في اخرى تقدمت  
 (قوله واصطبل) موضع الخيل وتعطفه على مقبده من عطف الحمار على العاء ط (قوله

مصاب

تكره الصلاة في الكنيسة

ومغسل وحده وبطن  
 واد ومعاضن الابل ونعم وبقر  
 زاد في الكافي ومرايض  
 دواب واصطبل

وصحون) عن وجهه شعاع من بصوتها تأمل (قوله وسجودها) يَحْتَمِلُ عود الضمير  
على الأربعة المذكورة وعلى كسيف وحده ومنه باعتبار بقعة معدة تقضاء الحاجة ولعل  
وجهه وسجودها حكمه ما تحته من بعض جهات كسجود مسجد (قوله ومسيل واد)  
يعني عنه قوله وبعض واد لأن مسيل يكون في بعض الوادي غايب (قوله وارض مفضوة)  
ومعبر) لأجدة في قوله ومعبر دل الغصب يستلزمه الله الآن يراد الصلاة بغير الأذن وإن  
كان غير غصب فده أبو سعوط وعادة الحوى نقدي والارض المفضوة فإن اضطر  
بين رص مسلم وكافر يصلي في ارض المسلم اذا لم تكن مزروعة فلو مزروعة او لكافر  
يصلي في ارضه في صريق هي لأنه في صريق حقاكم في غنارات نور وفيها تكبره في ارض  
غير لمزروعة أو مكروية الا ان كانت بينهما صداقة اورى صاحبها لا يكبره فلا بأس اه  
(تيسر) عن سدي عن معني عن احكام والده الشيخ اسمعيل ان النزول في ارض الغير  
ان كان به حائض وحائض يقع منه ولا فلا واعتبر فيه العرف اه قال يعني عرف الناس بالرضا  
وعنده فلا يجوز بدخول في يوم الربيع الى بساين وادي بدمشق الا باذن اصحابها فما  
يفعله عامة من هذه الحدان وخرق السياج فهو مرنكر حرام ثم قل وفي شرح التنية  
مخبرني مسجد في ارض غصب لا بأس بالصلاة فيه وفي الوقعات بنى مسجدا على سور  
مدينة لا ينبغي ان يصلي فيه لأنه حق العامة فله يخص لله تعالى كالمسنى في ارض مفضوة اه  
ثم قل ومدرسة السبانية في دمشق منية في ارض المرجة التي وقفها السلطان نور الدين  
شهيد على ابنه اسيل بشهادة عامة هل دمشق ووقف ثبت بالمشهرة فذلك المدرسة  
خولف في بنائها شرط واقف الارض الذي هو كنص الشارع فصلاة فيها مكروهة وتحريمها  
في قول وغير صحيحة في قول آخر كالتقاء في جامع القادسي وكذا مأوها مأخوذ من نهر ملوك ومن  
هد قبيل حرة ليمان في اجمع الاموى والاحول ولا قوة الا لله اه (قوله بالاسترة مار)  
ي سائر يستر المار عن المصلى وسائر الكلام عليها ان شاء الله تعالى في باب ما يفسد الصلاة  
ومكروهه (قوله وبكره التومار) قدمنا الكلام عليه (قوله الى ارتفاعها) اي قدر ربح  
وربحين (قوله ومرواه) اي من الاحاديث الدالة على التأخير كحديث انس انه صلى الله  
عليه وسلم كان في محل السير يؤخر الظهر الى وقت عصر فيجمع بينهما ويؤخر المغرب حتى  
يجمع بينهما وبين العشاء وعن ابن مسعود مثله ومن الاحاديث الدالة على التقديم وليس فيها  
صريح سوى حديث اني التفتيل عن معاذ انه عليه السلام كان في غزوة تموك اذا ارتحل قبل  
ربيع الشمس أخر ظهره اي عصر فصليهما جميعا واذا ارتحل بعد ربيع الشمس صلى الظهر  
والعصر ثم روى كان اذا ارتحل قبل المغرب أخر المغرب حتى يصليها مع العشاء واذا ارتحل  
بعد المغرب تحل عشاء وقد روى مع معرب (قوله محمول) اي مرواه مما يدل على التأخير  
محمول على جمع دعاء لا بد اي فعل لا بد في الخروج والعبادة في اول وقتها ويحمل تصرف  
ربوي الخروج وقت لا بد على تحوز كقوله تعالى ودا باض اهلهم اي قاربين بلوغ  
الرحل وعلى ما صرح به يدل على هذا تأويل صحيح عن بن عمر العنزي في آخر الشفق  
وصلى معرب ثم قام بعشاء وقد توري شفق ثم قل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان

مطل

في صلاة في ارض  
مفضوة ودخول بساين  
وسا مسجد في رص  
مفسر

وصحون وكسيف  
وسجودها ومسيل واد  
وارض مفضوة او معبر  
لو مزروعة و مكروية  
وصحور بالاسترة مار وبكره  
التومار قل عشاء وسكلام  
ساح عشاء وعشاء  
مخبرني دالة ثم لا بأس  
بشبه حاجته وقيل بكره  
الى طوع دكا وقيل الى  
ارتفاعها فيص (واجمع  
بين فرضين في وقت بعد)  
سفر ومصر حلا ومثلي  
ومرواه محمول على جمع  
فعلا لاوقنا



إذا عجل به السير صنع هكذا وفي رواية ثم انتظر حتى غاب الشفق وصلى العشاء كيف وقد قال صلى الله عليه وسلم ليس في النوم تفريط إنما التفريط في البقعة تؤخر صلاة إلى وقت الأخرى رواه مسلم وهذا قاله وهو في السفر وروى مسد أيضا عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة في غير خوف ولا مضر لئلا يخرج منه وفي رواية ولا سفر والشافعي لا يرى الجمع بلا عذر فما كان جوابه عن هذا الحديث فهو جوابنا وأما حديث أبي الطفيل الدالي على التقديم فقال الترمذي فيه أنه غريب وقال الحاكم أنه موضوع وقال أبو داود ليس في تقديم الوقت حديث قثم وقد انكرت عائشة على من يقول بالجمع في وقت واحد وفي الصحيحين عن ابن مسعود والذي لا اله غيره صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة وقتها الاصلتين جمع بين الظهر والعصر بعرفة وبين المغرب والعشاء بجمع ويكفي في ذلك النصوص الواردة بتعيين الأوقات من الآيات والأخبار وتماه ذلك في المطولات كترابيعي وشرح المنية وقال سلطان العارفين سيدي محي الدين نعمنا الله به والذي اذهب اليه أنه لا يجوز الجمع في غير عرفة ومزدلفة لأن أوقات الصلاة قد ثبتت بلا خلاف ولا يجوز إخراج صلاة عن وقتها إلا بنص غير محتمل إذ لا ينبغي أن يخرج عن أمر ثابت بأمر محتمل هذا لا يقول به من شئ رائحة العلم وكل حديث ورد في ذلك فيحتمل أنه يتكلم فيه مع احتمال أنه صحيح لكنه ليس بنص اه كذا نقله عنه سيدي عبد الوهاب الشعراني في كتابه (الكبرى) الأحمر في بيان علوه الشيخ الأكبر (قوله فان جمع الخ) تفصيل لما أحله ولا يقول به ولا جمع الصادق بالفساد أو الحرمة تنقطع (قوله الإلحاح) استثناء من قوله ولا جمع ط (قوله بعرفة) بشرط الإحرام والسلطان أو نائبه والجماعة في الصلاتين ولا يشترط كل ذلك في جمع المزدلفة ط قلت إلا الإحرام على أحد القولين فيه (قوله عند الضرورة) ظاهره أنه عند عدمها لا يجوز وهو أحد قولين والتخدر جوارزه مطلق ولو بعد الوقوع كما قدمناه في الخطبة ط وإيضاح الضرورة الحاجة إلى التقيد كما قل بعضهم مستندا لما في المضمرة المسافرين إذا خاف النصوص أو قتل الطريق ولا ينتظره الرفقة جاز له تأخير الصلاة لأنه يعذر ولو صلى بهذا العذر بالإيماء وهو يسير جاز اه لكن الظاهر أنه أراد بالضرورة ما فيه نوع مشقة تأمل (قوله لكن بشرط الخ) فقد شرط الشافعي جمع التقديم بلائحة شروط تقديم الأولى ونية الجمع قبل الفراغ منها وعدم الفصل بينهما بما يعد فصلا عرف ولم يشترط في جمع التأخير سوى نية الجمع قبل خروج الأولى نهر ويشترط أيضا أن يقر التأخر في الصلاة ولو مقتديا وإن يعيد الموضوء من مس فرجه أو اجبية وغير ذلك من الشروط والأركان المتعانة بذات الفعل والله تعالى اعلم

قوله بجمع اسم للمزدلفة  
اه منه

(فإن جمع فسد لوقده)  
الفرض على وقته (وحرره  
لوعكس) أي أخره عنه  
(وإن صح) بطريق القضاء  
(الإلحاح بعرفة ومزدلفة)  
كاسيحي ولا بأس بالتقليد  
عند الضرورة لكن بشرط  
أن يلتزم جميع ما يوجه ذلك  
الأمام لما قدمنا أن الحكم  
الملفوق باطل بالأجماع  
باب الأذان  
(هو) لغة الإعلام وشرعا  
(إعلام مخصوص) لم يقل  
بدخول الوقت

#### باب الأذان

لما كان الوقت سببا كما مر قدمه وذكر الأذان بعده لأنه إعلام بدخوله (قوله هو لغة الإعلام) قال في التماموس أذنه الأمر وبه إعلامه وأذن تأذينا أكثر الإعلام اه ولاذان اسم مصدر لأن الماضي هذا أذن المضاعف ومصدره التأذين ح (قوله وشرع إعلام مخصوص)

اى اعلام بالصلاة قل في الدرر ويلحق على الالفط المخصوصة اه اى اني يحصل بها  
الاعلام من احلاق اسم المسبب على السبب اسمعيل وانما لم يعرفه بالالفط المخصوصة لان  
المراد الاذان للصلاة ولو عرف بها لدخل الاذان للمولود ونحوه على ما يأتي ( **قوله** ايعم  
الفائنة الخ ) اى ايعم الاذان اذان الفائنة والاذان بين بدى الخطيب و ايعم ايضا الاذان  
في آخر ظهر المصنف افاده ح اى لان العلم بالوقت فيها سابق عليه ولقائل ان يقول  
لو صرح كغيره بالوقت لم يرد ما ذكر لان الاصل في مشروعية الاذان الاعلام بدخول  
الوقت كيدم ما يأتي فيكون التعريف بناء على ماهو الاصل فيه والا لزم انه لو اذن لنفسه  
او بين جماعة مخصوصين ارادوا الصلاة عالمين بدخول الوقت لا يسمى اذا ناسرا لعدم  
الاعلام اصلا مع انه مشروع فتدبر ( **قوله** على وجه مخصوص ) اى من الترسل والاستدارة  
والالتفات وعدم الترجيع واللحن ونحو ذلك من احكامه الآتية ( **قوله** بالنفاط  
كذلك ) اشار الى انه لا يصح بالفارسية وان علم انه اذان وهو الاظهر والاصح كما في السراج  
( **قوله** اذان جبريل الخ ) في حاشية الشيرازي على شرح المنهاج للرملي عن شرح البخاري  
لان حجة انه وردت احاديث تدل على ان الاذان شرع بمكة قبل الهجرة منها للعلاني ان  
لما امرى بالنبي صلى الله عليه وسلم الوحي اليه الاذان فنزل به فعلمه بلالا وللدارقيني  
في الأفراد من حديث انس ان جبريل امر النبي صلى الله عليه وسلم بالاذان حين فرضت  
الصلاة وللبرار وغيره من حديث على قال لما اراد الله ان يعلم رسوله الاذان اتاه جبريل  
بدابة يقال له البراق فركبها فقل الله اكبر الله اكبر وفي آخره ثم اخذ الملك بيده فأم  
اهل السماء والحق انه لا يصبغ شيء من هذه الاحاديث اه وذكر في فتح القدير حديث البرار  
ثم قال وهو غريب ومعارض للخبر الصحيح ان بدء الاذان كان بالمدينة على ما في مسلم كان  
المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون ويتيمنون الصلاة وليس ينادى لها احد فتكلموا  
في ذلك فقال بعضهم نصب راية الحديث ( **قوله** ثم رؤيا عبدالله بن زيد الخ ) ذكر القصة  
بتمامها عن السراج وساقها في الفتح باسنادها وفي هذه القصة ان عمر رضى الله عنه  
رأى تلك الليلة مثل ما رأى عبدالله بن زيد واستشكل اثباته بالرؤيا بأن رؤيا غير الانبياء لا يبنى  
عليها حكم شرعى واجيب باحتمال مقارنة الوحي لذلك قال في حاشية المنهاج عن الحافظ  
ابن حجر وأؤيده ما رواه عبد الرزاق وابو داود في المراسيل ان عمر لما رأى الاذان جاء ليخبر  
النبي صلى الله عليه وسلم فوجد الوحي قد ورد بذلك فمأراعه الاذان بلال فقال له النبي صلى  
الله عليه وسلم سبقت بذلك الوحي ثم قال وعلى تقدير صحة حديث ان جبريل حين اراد  
ان يعلمه الاذان اتاه البراق الخ فيمكن انه علمه ليأتي به في ذلك الموطن ولا يلزم مشروعيته  
( **قوله** وسببه بقاء ) يميز محمول عن المضاف اليه اى سبب بقاء واستمراره ط اى الذى يتجدد  
طلب الاذان عند تجدد ( **قوله** للرجال ) اما النساء فيكره لهن الاذان وكذا الاتمة لما  
روى عن انس وابن عمر من كراهتهما لهن ولان مبنى حالهن على الست ورفع صوتهن حرام  
امداد ثم الظاهر انه يسن للصبي اذا اراد الصلاة كيسن للبالغ وان كان في كراهة اذانه لغيره

ايعم الفائنة وبين يدي  
الخطيب ( على وجه  
مخصوص بالنفاط كذلك )  
اى مخصوصة ( سببه ابتداء  
اذان جبريل ) ليلة الاسراء  
واقامته حين امامته عليه  
الصلاة والسلام ثم رؤيا  
عبدالله بن زيد اذان الملك  
النازل من السماء في السنة  
الاولى من الهجرة وهل  
هو جبريل قيل وقيل  
( و ) سببه ( بقاء دخول  
الوقت وهو سنة ) للرجال

كلام كاسيأتى فافهم **(قوله مكان عال)** فى القنية ويسن الاذان فى موضع عال والاقامة على الارض وفى اذان المغرب اختلاف المشايخ والظاهر انه يسن المكان العالى فى المغرب ايضا كاسيأتى وفى السراج وينبى يؤذن ان يؤذن فى موضع يكون اسمع للجيران ويرفع صوته ولا يجهد نفسه لانه يتضرر اه بخر قات والظاهر ان هذا فى مؤذن الحلى اما من اذن لنفسه او الجماعة حاضرين فالظاهر انه لايسن له المكان العالى لعدم الحاجة تأمل **(قوله)** هى كالواجب بل اطلق بعضهم اسم الواجب عليه لقول محمدواجتمع اهل بلدة على تركه قلتهم عليه ولو تركه واحد ضربته وحبسته وعامة المشايخ على الاول والتمثال عليه ثمانية من اعلام الدين وفى تركه استخفاف ظاهره قال فى المعراج وغيره والقولان متقاربان لان المؤكدة فى حكم الواجب فى لحوق الائم بالترك يعنى وان كان مقولا بالتشكيك نهر واستدل فى الفتح على الوجوب بان عدم الترك مرة دليل الوجوب قال ولا يظهر كونه على الكفاية والالم بأنهم اهل بلدة بالاجتماع على تركه اذا قام به غيرهم اى من اهل بلدة اخرى واستظهر فى البحر كونه سنة على الكفاية بالنسبة الى كل اهل بلدة بمعنى انه اذا فعل فى بلدة سقطت العقوبة عن اهلها قال ولو لم يكن على الكفاية بهذا المعنى لكان سنة فى حق كل واحد وليس كذلك اذان الحلى يكفيننا كاسيأتى اه قال فى النهر لم ار حكم البلدة الواحدة اذا تسعت احرافها كمصر والظاهر ان اهل كل محلة سمعوا الاذان ولو من محلة اخرى يسقط عنهم لان لم يسمعوا اه **(قوله للفرائض الخمس)** دخات الجمعة ببحر وشمل حالة السفر والحضر والانفراد والجماعة قال فى مواهب الرحمن ونور الايضاح ولو منفردا اداء او قضاء سفرا او حضرا اه لكن لا يكره تركه لمصل فى بيته فى المصر لان اذان الحلى يكفيه كاسيأتى وفى الامداد انه يأتى ندا وسيأتى تمامه فافهم ويستثنى ظهر يوم الجمعة فى المصر لمعذور وما يقضى من الفوائت فى مسجد كما سيذكره **(قوله ولو قضاء)** قال فى الدرر لانه وقت القضاء وان فات وقت الاداء لقوله صلى الله عليه وسلم فايتملها اذا ذكرها فان ذات وقتها اى وقت قضائها اه وهذا اذا لم يقضها فى المسجد على ماسيأتى **(قوله لانه)** تعاليل اشمول القضاء ويظهر منه ان المراد من وقتها وقت فعلها وبه صرح القهستاني لكن فى التارخانية ينبى ان يؤذن فى اول الوقت ويقم فى وسطه حتى يفرغ المتوضى من وضوئه والمضى من صلاته والمعتصر من قضاء حاجته اه والظاهر انه اراد اول الوقت المستحب لما يأتى قريبا **(قوله حتى يبرده)** بالبناء للمجهول واشمل منه قوله المار فى الاوقات وحكم الاذان كالصلاة تعجيلا وتأخيرا قال نوح افندى وفى المجتبى عن المجرد قال ابو حنيفة يؤذن للفجر بعد طلوعه وفى الظهر فى الشتاء حين تزول الشمس وفى الصيف يبرد وفى العصر يؤخر مالم يخف تغير الشمس وفى العشاء يؤخر قليلا بعد ذهاب البياض اه قل القهستاني بعده ولعل المراد بيان الاستحباب والافوق الجواز جميع الوقت اه وحاصله انه لا يلزم الموالة بين الاذان والصلاة بل هى الافضل فلواذان اوله وصلى آخره أتى بالسنة تأمل **(قوله لايسن غيرها)** اى من الصلوات والافندى الممولود ٣ وفى حاشية البحر للخير الرملى رأيت فى كتب الشافعية انه قد يسن الاذان لغير الصلاة كما فى اذان المولود والمهموم والمصروع والغضبان ومن ساء خلقه من انسان او بهيمة وعند مزرحه الجيش

فى مكان عال (مؤكدة)  
هى كالواجب فى لحوق  
الائم (لفرائض) الخمس  
(فى وقتها ولو قضاء) لانه  
سنة للصلاة حتى يبرده  
للاوقت (لا) يسن  
(غيرها)

٣ مطالب

فى المواضع التى يندب لها  
الاذان فى غير الصلاة  
وبعضهم \*

سن الاذان لست قد نظمتهم

\* فى نظم شعر فمن يحفظهم  
انتفع \*

\* فرض الصلاة وفى اذن

الصغير وفى \*

\* وقت الحريق والحرب

الذى وقعا \*

\* خلف المسافرين والغيلان

ان ظهرت \*

\* فاحفظ لسنة من الدين

قد شرعا \*

قلت ويزاد اربعة نظمتها

بقولى \*

وزيد اربعة ذوهم او غضب

\* مسافر ضل فى قفر

ومن صرعا \*

وعند الحرق قيل وعند انزال الميت القبر قياس على اول خروجه للدنيا لكن رده ابن حجر في شرح العباد وعند تعول الغيلان اي عند تمرد الحسن الحبر صحيح فيه اقول ولا بعد فيه عندنا اه  
اي لان ما صح فيه الحبر بلا معرض فهو مذهب للمجتهد وان لم ينص عليه لما قدمناه في الخطبة عن الحافظ ابن عبد البر والعرف الشعرائي عن كل من الائمة الاربعة انه قال اذا صح الحديث فهو مذهبي على انه في فضائل الاعمال يجوز العمل بالحديث الضعيف كما مر اول كتاب الطهارة هذا وزاد ابن حجر في التحفة الاذان والاقامة خلف المسافر قال المحدثي اقول وزاد في شرعة الاسلام من ضل الطريق في ارض قفر أي خالية من الناس وقيل امتلا على في شرح المشكاة قالوا ليس للمهموم ان يصر غير ما يؤذن في اذنه فانه يزيل الهم كذا عن علي رضي الله عنه ونقل الاحاديث الواردة في ذب فراجه اه **(قول كعيد)** اي ووتر وجنازة وكسوف واستسقاء وتراويح وسائر رواتب لانها اتباع للفرائض والوتر وان كان واجبا عنده لكنه يؤدي في وقت العشاء فكنتي بانه لا يكون الاذان لهما على الصحيح كما ذكره الزيلعي اه  
بحر ففهم لكن في التعميل قصور لاقتضائه ساية الاذان ما ليس تبعاً للفرائض كالعيد ونحوه فلتناسب التعميل بعدم وروده في السنة تأمل **(قول رفع بعضه)** وكذا كاله بالاولى ولولا يذكر البعض لتوهم خروجه فقط بذكره التعميم لا تخصيص **(قول كالاقامة)** اي في انها تعاد اذا وقعت قبل الوقت اما بعده فلا تعاد ما بطل الفصل او يوحد قطعاً كمثل على مسيد كره في الفروع **(قول خلافاً لثاني)** هذا راجع الى الاذان فقط فان ما يوسف يجوز الاذان قبل الفجر بعد نصف الليل **(قول وعن الثاني ثنتين)** اي روى عن ابن يوسف انه يكبر في ابتدائه تكبيرتين كبتية كلماته فيكون الاذان عنده ثلاث عشرة كلمة وهي رواية عن محمد والحسن فهستانى عن الزاهدى ونقل عن مالك ايضا **(قول وبفتح ر)** كبر في قوله ولا ترجيع نقل انه ملحق بفتح الشارح على هامش نسخته الاولى وفي مجموعة الحفيد الهروي مانصه فائدة في روضة العلماء قال ابن النباري عوام الناس يضمون الراء في اكبر وكان المبرد يقول الاذان سمع موقوفة في مقاديرها والاصل في اكبر تسكين الراء فحركات حركة الف اسم الله الى الراء كما في المالله وفي المعنى حركة الراء فتحة وان وصل بنية الوقف ثم قيل هي حركة الساكنين ولم يكسر حفظاً لتفخيم الله وقيل نقات حركة الهجزة وكل هذا خروج عن الظاهر والصواب ان حركة الراء ضمة اعراب وليس الهجزة الوصل ثبوت في المخرج فتثقل حركتها وبجملتها الفرق بين الاذان وبين المالله ظاهر فانه ليس المالله حركة اعراب اصلاً وقد كانت للكلمات الاذان اعراباً الا انه سمعت موقوفة اه هي لامداد ونجزة لانه يسكنها في التكبير قال الزيلعي يعني على الوقف لكن في لادن حتمية هي لاقامة يمينى وقف هي محدرو وروى ذلك عن النخعي موقوفة عليه ومرفوعة الى ثنى حتى مدعيه والمالله قال لادن حرم والاقامة جزء والتكبير حرم اه قات وحاصل ان اكبره التنية في لادن ساكنة الراء للوقف حقيقة ورفعها خطأ واما التنية الاولى من كل تكبيرتين منه وجميع تكبيرت الاقامة فقبل محرقة الراء بالفتحة على الوقف وقيل بالضمه اعراباً وقيل ساكنة بلا حركة على ما هو ظاهر كلام الامداد والزيلعي والبدائع وجماعة من الشافعية والذي يظهر الاعراب ما

كعيد ( فيعاد اذان وقع )  
بعصه ( قبله ) كالاقامة  
خلافاً لثاني في الفجر  
( بتربع تكبير في ابتدائه )  
وعن الثاني ثنتين وبفتح  
راء اكبر والعوام يضمونها  
روضة لكن في النسخة  
معنى قوله عليه السلام  
الاذان جزء اي مقصوع  
المدفلا يقول الله اكبر لانه  
استهناه وانه حن شرعى  
او مقصوع حركة الآخر  
للووقف فلا يقف بالرفع  
لانه حن لغوى فتاوى  
الصيرفية من الباب  
السادس والثلاثين

مطلب

في الكلام على حديث  
الاذان حرم

ذكره الشارح عن الطلبة ولما قدمناه ولما في الأحاديث المشتهرة للجراحي انه سئل  
 السيوطي عن هذا الحديث فقال هو غير ثابت كما قال الحافظ ابن حجر وانما هو من قول ابراهيم  
 النخعي ومعناه كما قال جماعة منهم الرافعي وابن الاثير انه لا يمد واغرب المحب الطبري فقال  
 معناه لا يمد ولا يعرب آخره وهذا الثاني مردود بوجوه احدها مخالفة لتفسير الراوي عن  
 النخعي والرجوع الى تفسيره اولي كما تقرير في الاصول ثانياً مخالفة لما فسره به اهل الحديث  
 والمفقه ثالثاً اطلاق الجزم على حذف الحركة الاعرابية ولم يكن معهوداً في المصدر الاول  
 وانما هو اصطلاح حادث فلا يصح الحمل عليه اهـ وتسام الكلام عليه هناك فراجع على ان  
 الجزم في الاصطلاح الحادث عند النحويين حذف حركة الاعراب للجازم فقط لا مطلقاً ثم  
 رأيت لسيدى عبد الغنى رسالة في هذه المسئلة مماها (تصديق من اخبر بفتح زاء الله أكبر) أكثر  
 فيها النقل وحاصلها ان السنة ان يسكن الراء من الله أكبر الاول او يصالحها بالله أكبر الثانية  
 فان سكنها كفى وان وصلها نوى السكون فحرك الراء بالفتحة فان ضمها خالف السنة لان طلب  
 الوقف على أكبر الاول صيره كالساكن اصاله فحرك بالفتحة **(قوله ولا ترجيع)** الترجيع ان  
 يخفض صوته بالشهادتين ثم يرجع فيرفعه بهم الاتفاق الروايات على ان بال لا لا يمكن يرجع وما  
 قيل انه يرجع لم يصح ولانه ليس في اذان الملك النازل بجميع طرقه ولما في ابى داود عن ابن عمر  
 قال انما كان الاذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين مرتين والاقامة مرة مرة  
 الحديث ورواه ابن خزيمة وابن حبان قال ابن الجوزي واسناده صحيح وما روى من الترجيع  
 في اذان ابى محذورة يعارضه ما رواه الطبراني عنه انه قال اتى على رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم الاذان حرفاً وحرفاً الله أكبر الله أكبر الح ولم يذكر ترجيعاً وبقي ما قدمناه بلا معارض  
 وتماه في الفتح وغيره **(قوله فانه مكروه ملتقى)** ومثله في القهستاني خلافاً لما في البحر من ان  
 ظاهر كلامهم انه مباح لاسنة ولا مكروه قال في النهر ويظهر انه خلاف الاولى واما الترجيع  
 بمعنى التثني فلا يحل فيه اهـ وحينئذ فالكرهية المذكورة تنزيهية **(قوله اى تغنى)** لا يجوز  
 ان يكون مبنياً على الفتح لان ما بعد اى التفسيرية عطف بيان وعطف البيان لا يجوز بناؤه  
 على الفتح تركيباً مع اسم لا بل يجوز فيه الرفع اتباعاً لمحل لامع اسمها والنصب اتباعاً لمحل اسمها  
 لكن يمنع هنا من النصب مانع وهو عدم رسمه بالالف فتعين الرفع مع ما فيه من اثبات الياء  
 الذى هو مرجوح فان المنقوص المجرد من ال يترجح حذف يائه في الرسم كالوقوف اذا كان  
 مرفوعاً او مجروراً وفي المحلى بها بالعكس اهـ ح قلت ويمنع ايضا من بناءه على الفتح وجود  
 الفاصل وهو اى وقد عللوا في امتناع الفتح في عطف النسق في نحو لارجل وامرأة بوجود  
 الفاصل وهو الواو فافهم **(قوله بغير كلماته)** اى بزيادة حركة او حرف او مد أو غيرهما في الاوائل  
 والاواخر قهستاني **(قوله ولا بتغيير حسن)** اى والتغنى بتغيير حسن فان تحسين الصوت  
 مطلوب ولا تلازم بينهما مجر وفتح **(قوله وقيل)** اى قال الحلواني لابس بأدخال المد في الجمعيتين  
 لانهما غير ذكروا وتغييره بلا لابس يدل على ان الاولى عدمه **(قوله وبترسل)** اى يتمهل **(قوله)**  
 بسكتة) اى تسع الاجابة مدنى عن مثلاً على القارى وهذه السكتة بعد كل تكبيرتين لا بينهما كما  
 افاده في الامداد اخذاً من الحديث وبه صرح التتارخانية **(قوله وتندب)** اعادته اى لو ترك

(ولا ترجيع) فانه مكروه  
 ملتقى (ولا لحن فيه) اى  
 تغنى بغير كلماته فانه لا يحل  
 فعله وسماعه كالتغنى  
 بالقرآن وبلا تغيير حسن  
 وقيل لا بأس به في الجمعيتين  
 (وبترسل فيه) بسكتة بين  
 كل كلمتين وبكره تركه  
 وتندب اعادته

التمسك (قول له صاحب) في قبول محبة الأصدقاء فيهم في ولائهم به (قول له كذا فيها مصادق) في لاومة سواء كان قبل متبعاً أو لا (قول له التلا يستدبر) تعال بولوه فقط أي التمتع القول بالاعتكاف عند الاستدبر المؤذن أو المقيم التلايح (قول له حاله وفلاح) لف ونشر مرتب يع بالعت فيهما يتبع بالصدارة ويساراً بالصلاح وهو لاصح في الفهمستاني عن النية وهو الصحيح كما في البحر والقبيلين وقيل مشايخ مبرومة وسيرة في كل كذا في الفهمستاني ح قول في التلايح والثاني أوجه ورد الزملي بأخذ خلاف الصحيح المقول عن السلف (قول له ولو وجدنا) السيرة إلى قول الحلواني أنه لا يثبت لعدم الرجوع إليه ح وفي البحر عن السراج أنه من سنن الأذان فلا يدخل المنفرد بتسليق قولوا في الذي يؤذن للمولود في أن يسوا (قول له دقة) المنفرد وغيره والمولود وغيره ط (قول له ويستدبر في المنارة)

يعني ان يتم الاعمام تتحول وجنجه مع ثبات قدميه ولم تكن في زمنه صلى الله عليه وسلم  
مذلة بخر قلت وفي شرح الشيخ اسمعيل عن الاوائل للسيوطي ان اول من رقى منارة مصر  
الاذان شرح حبيب بن عمر المرادي وفي سلسلة المنابر للاذنان بامر معاوية ولم تكن قبل ذلك  
وقال ابن سعد بالسند الى اوزيد بن ثابت كان يلقى اطول بيت حول المسجد فكان بلال يؤذن  
فوقه من اول ما اذن الى ان يفي رسول الله صلى الله عليه وسلم مسجده فكان يؤذن بعد على  
ظهر المسجد وقد رفع له شيء فوق ظهره (قوله) ويخرج رأسه منها اي من كوتها يعني آتيا  
بالصلاة ثم يذهب ويخرج رأسه من الكوة اليسرى آتيا بالتملايح دبر وغيره وهذا اذا كانت  
بكوات امامارات الروم ونحوها فاجانب الكوة اسمعيل (قوله) بعد فلاح الحج فيه رد على  
من يقول ان محمدا بعد الاذان بجمعه وهو اختيار القس بنجر عن ستميني (قوله) الصلاة خير  
من النوم) انما كان النوم مشاركا للصلاة في اصل الخير لانه قد يكون عبادة كما اذا كان  
وسيلة الى تحصيل طاعة او ترك معصية اولان النوم راحة في الدنيا والصلاة راحة في الآخرة  
فكون افضل بخر (قوله) لا بدوت نوم اي فبخص بزيادة اعلام دون العشاء فان النوم قبلها  
مكروه ونادى (قوله) اجعل اصبعي ح) لقوله صلى الله عليه وسلم لبلال رضي الله عنه  
اجعل اصبعي في اذنيك فانه ارفع لسموات وان جعل يديه على اذنيه فحسن لان ابا محذورة  
رضي الله عنه ضم اصابعه الاربعة ووضعها على اذنيه وكذا احدى يديه على ما روى عن الامام  
امداد وقهستاني عن النخبة (قوله) فذانه الحج) تفرع على قوله نداء في البحر والامر اي في  
الحديث المذكور لانه بدب بقرينة التعامل فلما لم يفعل كان حسنا فن قيل ترك السنة كيف

بكون حسنا قنا ان الاذان معه احسن فذا تركه في الاذان حسنا كذا في الكافي اه فافهم  
(قولنا امر) قيده للتاثير عليه ان تركه الاقامة يكره للمسافر دون الاذان وان المرأة  
تتم ولا يؤذن وان الاذان أكد في السنة منها كما يأتي واراد بما مر احكام الاذان العشرة  
مذكورة في المتن وهي انه سنة لغرض وانها بعد ان تقدم على الوقت وانه يبدأ بأربع تكبيرات  
وعند الترتيع وعدم الحن والترسل والالتفات والاستدارة وزيادة صلاة خير من التوهم في  
اذان الفجر وجعل اصبعيه في اذنيه ثم استثنى من العشرة ثلاثة احكام لا تكون في الاقامة فبدل  
الترسل بالحمد والصلاة خير من التوهم بقدمت الصلاة وذكر انه لا يضع اصبعيه في اذنيه

۱۱  
۲۰

فی اول من فی المنابر اللذان

(وَيُنَافِتُ فِيهِ) وَكَأَنَّهُمَا  
مُطَاقًا وَقِيلَ إِنَّ الْمُحَلَّ  
مَتَدُّهُ (بَيْنَ دَرَجَتَيْنِ)  
لِنَالِي سِتْدِيرِ الْقَبْلَةِ (بِحَالَةٍ  
وَفَلَاحٍ) وَلَوْ وَحْدَهُ  
أَوَّلُ لَوْلَا لِأَنَّهُ سَنَةُ الْأَذَانِ  
مُطَاقًا (وَيَسْتَدِيرُ فِي الْمَنَارَةِ)  
لَوْ مَتَسَعَةً وَيُخْرَجُ رَأْسُهُ  
مِنْهَا (وَيَقُولُ) نَدْبَا  
فَلَاحِ أَذَانِ الْفَجْرِ الصَّلَاةِ  
خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ مَرَّتَيْنِ لِأَنَّهُ  
وَقْتُ نَوْمٍ (وَيَجْعَلُ) نَدْبَا  
(أَصْبَعِي فِي) صَبَاحٍ (ذَنِيْدٍ)  
فَذَاهُ بِدُونِهِ حَسَنٌ وَبِهِ  
أَحْسَنُ (وَالْأَقَمَةُ كَالْأَذَانِ)  
فِي مَرِّ

فقيب لاحده سبعة مشترك فيكون عليه لا يدرك في سارده لا يكون في سارده قبل  
 عليه ان يتعرض لذلك اخرج من اصل ان لا يمتد في رمة ثم من وتحت منه  
 في مخرج سائر مفرقة (قوله) ان من اصل منه) تقرب البحر من الصلاة بالاذن كرحا  
 وذكر في المخرج ايضا انه صرح بغيره الذين في الصلاة على تقارب من الصلاة بالاذن  
 ان لا يمتد في مخرج دون الاقامة كمن حق مسافر ومبعد اولي الغواصة واليه من  
 بعرفة وقوله وكذا لامة غيره في مخرج بقوله لمواجبة على انه عليه وسه عليه وكذا  
 الراشدون وقوله من ولا في الصلاة لا يستمر في فضله من مراد الاذنت مع لامة  
 لامة تركه فيمنع من الاصل ان الامة هم مؤذن وهذا مذهب وعنه كان ابو حنيفة  
 القول هو احد قولين في صحيحين من الصلاة فية في ان الاذان افضل وبقي قول يسميها  
 وقد حكم الصلاة في المخرج ثم ان ما استدلل به على افضلية الاذان يدل على  
 افضليته ايضا على الاقامة لان السنة ان يقيم المؤذن فية (تمية) فتنفي افضلية الاقامة  
 على الاذان كونه واجبة عند من يقول بوجوبه وما روي صرح به الا ان يقل ان القول  
 بوجوبه لما انه من الشعائر بخلافه على ان السنة قد فضل الواحد كمراد كذب عبادة  
 فدل ثم رأيت صاحب المذاهب عد من واجبات الصلاة الاذان والاقامة (قوله المقيم) في  
 الذي يقيم الصلاة (قوله) ما مدها في الاصح) بخلاف ما روي في الاذان حيث تدب اذنه  
 كما مر لان تكرار الاذان منسوخ في يوم الجمعة بخلاف الاقامة وعليه في الصلاة من انه  
 يعيد الاقامة مبني على خلاف الاصح وتماه في النهار (قوله مرتين) راجع الى قدمت والى  
 الفلاح (قوله) وعند الصلاة في فراي) اي الاقامة والاولى ذكره عند قوله وهي كذا  
 ح ودليل الامة الصلاة ما رواه البحري امر بالان يشفع الاذان ويوتر الاقامة وهو يقول  
 عندنا على ايتار صوتها بان يحد فيها توفيقا بينه وبين النصوص الغير تحسنة وقد قول الصحوي  
 تواترت الآثار عن بالان انه كان يثني الاقامة حتى مات وتماه في البحر وغيره (قوله غير  
 الراكب) عبادة الامداد الا ان يكون راكبا مسافرا ضرورية السير لان الاذان وهو راكب  
 ثم نزل واقم على الارض ويكره الاذان راكبا في الحضر في ظاهر الرواية وعن ابى يوسف  
 لا بأس به كفي المذاهب (قوله) اي بالاذن والاقامة لكن مع الالتفات بصلاة وفلاح  
 كما مر (قوله) في قول خيم الاحسن ان يستقبل بخروجه (قوله) عدم قدمه فقط) كما  
 قدم الفلاح على الصلاة يعيده فقط اي ولا يستأنف الاذان من اوله (قوله) زوردها) و  
 تسميت عتس او نحوهم لافي نفسه ولا بعد الفراغ على الصحيح سراج وغيره في النهار ومنه  
 التحنيج التحسين صوتة (قوله استأنف) الا اذا كان الكلام بسيما خفية (قوله ويوم) و  
 التثويب يعود الى الاعلام بعد الاعمال دبر وقيد بتثويب المؤذن في التنية عن مقتضى التثويب  
 لاحد ان يقول من فوقة في العمل واجه حان وقت الصلاة سوى المؤذن لانه استأنف نفسه  
 بخير قات وهذا يخص بالتثويب لا غير ونحوه على قول ابى يوسف فية (قوله) بين الاذان  
 والاقامة) فسر في رواية الحسن بان يكثر بعد الاذان قدر عشرين آية ثم يثوب ثم يكثر كذا  
 ثم يقيم بحر (قوله في كل) اي كل الصوات الصغرى التي في الامور الدينية في العادة

(نكن هي) اي الاقامة  
 وكذا لامة (فصل منه)  
 فصح (ولا يضع) المقيم  
 (اصبعه في ذنبه) لاما  
 اخفض (ويحذر) بضم  
 لال اي يسرع فيها فهو  
 ترسل ما مدها في الاصح  
 (ويزيد قدمت الصلاة  
 بعد فاحسها مرتين)  
 وعند الصلاة هي فراي  
 (ويستقبل) غير الراكب  
 (تقبلتهما) ويكره تركه  
 تزيه ولو قدم فيهما  
 مؤخر احد مقدم فقط  
 (ولا يتكلم فيهما) اصلا  
 ولورد سلام فن تكلم  
 استأنف (ويثوب) بين  
 الاذان والاقامة في كل

أحدث المتأخرون التثويب بين الأذان لا يرميه على حسب متأريه في جميع الصلوات سوى المغرب مع انتهاء الأول يعني الأصل وهو التثويب المجر وما رآه مسلمون حسناً فهو عند الله حسن هـ (قوله ليس كل) أي كل واحد حصه ويوسف بن شغل تصالح العامة كالقاضي والمفتي والمدرس واختاره قاضي خان وغيره نهر (قوله متأريه) كتحجج أوقمت قمت أو الصلاة الصلاة ولو أحدثوا علماً مخالفاً لذلك جازهم عن احتجبي (قوله) ويجلس بينهما أوقدمه على التثويب لكان أولى لما يروى أن الخلويس بعده نهر (قوله الأفي المغرب) قل في المدر هذا استثناء من يشوب ويشناس لأن التثويب لإعلام جماعة وهم في المغرب حاضرون أضيق الوقت اه واعتصره في النهار بأنه قد يقول الكل في الكل قل الشيخ اسمعيل وليس كذلك لما مر عن العناية من استثناء المغرب في التثويب وبه جزء في غرر الأذكار والنهاية والبرجندى وابن مالك وغيرهما اه قلت فديقل متى المدر مبنى على رواية الحسن من أنه يمكث قدر عشرين آية ثم يثوب كما قدمناه أم لو ثوب في المغرب بلا فصل فالظاهر أنه لا مانع منه وعليه يحمل ما في النهار فتدبر (قوله فيسكت قائماً) هذا عنده وعندنا يفصل بنجاسة كحاسة الخطيب والخلاف في الإفضائية فهو جالس لا يكره عنده ويستحب التحول للإقامة إلى غير موضع الأذان وهو متفق عليه وتماه في البحر (قوله سنة ٧٨١) كذا في النهار عن حسن المحاضرة للسيوطي ثم نقل عن القول البدع للسخاوي أنه في سنة ٧٩١ وإن ابتداءه كان في أيام السلطان الناصر صلاح الدين بأمره (قوله ثم فيها مرتين) أي في المغرب كما صرح به في الحزائن لكن لم ينقله في النهرو لم اره في غيره وكان ذلك كان موجوداً في زمن الشارح أو المراد به ما يفعل عقب أذان المغرب ثم بعده بين العشاءين ليلة الجمعة والأثنين وهو المسمى في دمشق تذكيراً كالذي يفعل قبل أذان ظهر يوم الجمعة ولم أر من ذكره أيضاً (قوله وهو بدعة حسنة) تفسر النهار عن القول البدع والصواب من الأقوال أنها بدعة حسنة وحكي بعض المالكية الخلاف أيضاً في تسبيح المؤذنين في الثلث الأخير من الليل وإن بعضهم منع من ذلك وفيه نظر اه ملخصاً (قائدة أخرى) \* ذكر سيوطي أن ابن من أحدث أذان اثنين معابنوا أمية اه قل الرمي في حاشية البحر ولم رصا صريحاً في جماعة الأذان تسمى في دارنا بأذان الجوق هل هو بدعة حسنة أو سيئة وذكره الشافعية بين يدي الخصب واختلفوا في استحبابه وكراهته وأما الأذان الأول فقد صرح في النهاية بأنه انتوارث حيث قل في شرح قوله وإذا أذن المؤذنون الأذان الأول ترك الناس السبع ذكر المؤذنين منقطع الخراجاً للكلام مخبراً بعادة فن انتوارث فيه اجتماعهم لتبليغ أصواتهم إلى أطراف مسجد الجامع اه ففيه دليل على أنه غير مكروه لأن الانتوارث لا يكون مكروهاً وكذلك يقول في أذان بين يدي الخصب فيكون بدعة حسنة إذا مارأه المؤمنون حسناً فهو حسن اه ملخص قول قد ذكر سيدي عبد الله في المسئلة كذلك خدام كلام النهاية المذكور ثم قل ولا خصوصية لجمعة إذا تعرض الخمسة تحتاج لإعلام (قوله) أو بجماعة ح) أي في غير مسجد بقرينة ما يذكره قريب من أنه لا يؤذن فيه لمائة ثم هذا قيد لقوله رافعا صوته وقدره في البحر بخلاف ما روي في كلام أئمة استدلال برفع المنفرد في الصحرا بجديت الصحيح إذا كنت في غمك أو ديتك فذنت للصلاة ورفع صوتك بالبداء فإنه لا يسمع مدى صوت

الكل متأريه (هـ) يشناس بينهما) بقدر ما يخضر الملازمون من أعيان أوق التثويب (لا في مغرب) فيسكت قائماً قدر ثلاث آيات قصار ويكره واحد احمد (قائدة) التماس بعد الأذان حدث في ربيع الآخر سنة سعمائة وأحدى وثماني في عشاء ليلة الاثنين ثم يوم الجمعة ثم بعد عشرين حدث في الكل إلا المغرب ثم فيها مرتين وهو بدعة حسنة (و) يسن أن يؤذن ويقيم لمائة رافعا صوته لم بجماعة أو تحراء لاسته منفردا

مضام  
في أذان الجوق



المؤذن انس والجن ولا مدر الا شهداء يوم القيامة واقراء في النهار قول خلفه ما في التمهيد  
من انه يجب يعني يلزم الجهر الاذان لاعلام الناس فواذن نفسه خرف لانه اصل في الشرح  
كما في كشف المنار اه على ان ما استد به يفيد رفع الصوت مسترد في يته مما كتبه  
الشهود يوم القيامة الا ان يقال المراد بالمبالغة في رفع الصوت في مؤذن في يته يرفع دون داء  
فوق ما يسمع نفسه وعليه يعمل ما في التمهيد فليتمل (قوله نفسه) في اذا اعتدت  
في الوقت ولا كانت فائتة وفي تخفى قوم ذكروا فساد ما يرفع في مسجد في وقت  
قضاها بساعة فيه ولا يعيد من الاذان والاقامة وان قضاها بعد وقت قضاها في غير وقت  
المسجد بد من وقته هل يمكن سياتي ان الاقامة تعد عرسا مختصا (قوله من) اي في اذان  
(قوله في مجلس) مع في مجلس في مجلس كبر من وحده فكتبت والاذن واقام  
له (قوله رفعه اولي) لانه ختمت الروايات في قضائه صلى الله عليه وسلم مائة يوم خلفه  
في بعضه انه امر بالا فؤذن و تم لكل وفي بعضه انه اقتصر على الاقامة فيم بعد لاوي  
فلاخذ بزيادة اولي خصوص في باب اعدت و تتمه في الامداد (قوله يتيه يمكن) في  
لاخير في الاقامة لمباقي بل يكره تركه كما في نور الاضاح (تمه) ياتي في صلاتي جمع يعرفه من  
واحد واقامين وبمزدلفة لاذن و اقامة وخيار المحروفي انه كبر في وقت واحد بن يتيه ممكن  
في باب ان شاء الله وبقي لوجه يتيه فائتة مؤداة رد ويظهر في التمهيد ان اثنين واقامين والخرق  
بينه وبين الجمع بمزدلفة الاخرى (قوله ولا يسن ذات) اي الاذان والاقامة وفرد لضمير على  
تأويل المذكور في و اراد بنى السنية الكراهة في الموضع الثلاثة المذكورة كما علم من  
الامداد (قوله و جماعة) خذ من قول المتبحر لان نشأة مجلس غير اذان ولا اقامة حين كانت  
جماعتهم مسرعة بهذا يقتضي ان المنفردة ايضا كذا لان تركها لما كان هو السنة حال  
شرعية الجماعة كان حال المنفردة بلى هفت وهو حاضر ما في اسراج ايضا وكان الاولى  
للاشارح ان يقول وهو منفردة لان جماعتهم لان غير مسرعة ففتن (قوله جماعة صبيان  
وعبيد) لا يغير مسرعة فلا يسن من في كذا كذا لتسبق عقوبتها عن الزمعي (قوله في  
مصر) شمل المعذور وغيره فربما في في القرى لا يكره لكل حال طهريية في الاقل في جماعة في  
غيره ولا عده لقوله وقيل بعداء الجماعة لا يكره في مصر (قوله لان فيه شويش) انما  
يظهر ان وكان لان جماعة ما اذا كان مفردا ويؤذن بقدر ما يسمع نفسه فلا وفي  
الامداد انه اذا كان تموت لامرعه فلا اذان في المسجد لا يكره لان شاء اعلاه كنعبه صلى الله  
عليه وسلم به التعريس اه يمكن لانه التعريس كانت في الصحراء لا في مسجد (قوله لان  
تأخير معصية) في مصر بعد في جماعة لا منفردة في لان مسترد خرف في داء كما  
قدمناه عن التمهيد على ان اذا كان المنفردة لامرعه لا يكره داء الجماعة ايضا لان هذا  
التأخير غير معصية هذا ويصير من تعديل ان مكروه قضاها مع لاحال عيبها وهو في غير  
المسجد كما فاده في مسجد في قضاء الغوث (قوله الكراهة) في آخره لان التعريرة  
ثابتة في البحر عن الاخلاصة ان غيرهم اولى منهم في قول مقدمه في كتاب حيازة  
الكلام في ان خلاف الاولى مكروه ولا فراجحة (قوله في مصر) امر داء في داء

(وكذا) يسن (لاوي)  
(مؤذن) لا نفسه  
(ولاخير فيه يتيه) وفي  
مجلس وقعه وفي ويقيم  
ممكن (ولا يسن) ذات (فيما  
صلى الله عليه وسلم وقضاها)  
أو جماعة جماعة صبيان  
وعبيد ولا يسن يتيه  
مصر وهو جمعة في مصر  
(ولا في يقتضي من غوث  
في مسجد) لان فيه شويش  
وتغلب (ويكره قضاها  
فيه) لان تأخير معصية فلا  
يصيرها بزره (ولا يجوز)  
بلا كراهة (لان صبي  
مرهق

يراهن كحوض البحر وغيره وقيل يكره لكنه خلاف ظاهر الرواية كفي الامداد وغيره  
وعلى هذا يصح تقريره في وظيفة الاذان خير (قوله وعندها عني ا) انما كرهه اذ انهم لان  
قولهم مقبول في الامور الدينية فيكون مبررا فيحصل به الاعلام بخلاف المسق اذ زايى قلت  
يرد عليه النسي فان قوله غير مقبول في الامور الدينية في الاصح كقدمه قبل الباب ومقتضاه  
ان لا يحصل به الاعلام كالمساق امل ويأتي تمام الكلام في ذلك (قوله ولا يخل الا باذن) ذكره  
في البحر بحث فقال وينبغي ان ابعد ان اذن لنفسه لا يحتاج الى اذن سيده وان اراد ان يكون  
مؤذنا لمجسعة لم يخرج الا باذن سيده لان فيه اضرار بخدمة لانه يحتاج الى مراعاة الاوقات ولم  
اره في كلامهم اه (قوله كذا جرحا) هو بحث لصاحب النهر حيث قل وينبغي ان يكون  
الاجير الحرس كذا لا يخل اذ انه الاذن مستأجره اه قلت بل صرحوا بأنه ليس له ان يؤدي  
التواكل اشفاق واخذوا في السنين كما سنده في الاجازات ان شاء الله تعالى وهذا مؤيد لبحث  
البحر اضافة ان عدم قبول المساق والرقبة ايضا بخلاف الاجير (قوله واعني) لا يرد عليه اذان  
ابن ام مكتوم الاعني انه كان معه من يحفظ عليه اوقات الصلاة ومتى كان ذلك يكون تأذنه  
وتأذنين البصير سواء ذكره شيخ الاسلام معراج وهذا بناء على ثبوت الكراهة فيه وقدم الكلام  
فيه والافاد وورد (قوله عالما بالسنة والاوقات) اى سنة الاذان واوقته المطلوبة على مامر  
بيانه (قوله ولو غير محتسب) رد على ما في الفتح حيث قل لو لم يكن عالما بأوقات الصلاة لم  
يستحق ثواب المؤذنين كفي الحاشية في اخذ الاجرة اولى ورده في انهم تبعوا للبحر بان في اذان  
الجاهل جهالة موقعة في الغرر بخلاف غير المحتسب على ان عدم حل اخذ الاجرة على الاذان  
والامامة رأى المتقدمين والمتأخرون يجوزون ذلك على مسيئتي في الاحاديث اه اقول لا يلزم  
من حل الاجرة المعامل بالضرورة حصول الثواب ولا سيما اذا كان لولا الاجرة لا يؤذن فانه  
يكون عمله للدنيا وهو رياء لانه لا يحتسب عمله لوجه الله تعالى فهو كمن اجبر ام قيس واذا كان  
الجاهل محتسب لا ينال ذلك الاجر فهذا بالاولى كيف وقد ورد في عدة احاديث التقييد بالمحتسب  
منها ما رواه الطبراني في الكبير كفى الفتح مائة على كتمان المسك يوم اقامة لا يهواهم المنزع  
الاكبر ولا يفرعون حين يفرغ الناس رجل علم القرآن فقام به بطلب وجه الله وما عنده ورجل  
ينادي في كل يوم ليلة خمس صلوات يطلب وجه الله وما عنده ومما لم يمنع رفق الدنيا عن  
طاعة ربه نعم قد يقل ان كان قصده وجه الله تعالى كنه بمراماته للاوقات والاشتغال به يقل  
اكتسابه عما يكفيه نفسه وعياله فيأخذ الاجرة لئلا ينفعه الاكتساب عن اقامة هذه الوظيفة  
الشريفة ولو لا ذلك لما اخذ احدا في الثواب المذكور بل يكون جميع بين عبادتين وهما الاذان  
والسعي على اميال وانما الاعمال بالنيات (قوله ويكره اذان جنب) لانه يبعد داعيا الى ما لا يحجب  
اليه والتمه اولى بالكراهة صريح في الحاشية بأنه نجيب الظهارة فيه عن اغط الحديثين وظاهره  
ان الكراهة تحريرية خير (قوله على المذهب) راجع لقوله وائمة محدث لا اذانه واما الجنب  
فقد اخرج من رواية واحدة من جرح (قوله امامة واذان) الاول منصوص عليه والثاني  
اشقه بدني النهر بحث (قوله من سأل في) حيث لم يوجد عاتق (قوله ولو بمباح) كشره  
احمر لاسغة فقرة وسار الى لا يلزم من اسكر المسق فلا تكرار (قوله كعتوه) ومثله المحزون

وعبد) ولا يخل الا باذن  
كاحير خاص (واعني وولد  
زنا واعراني) وانما يستحق  
ثواب المؤذنين اذا كان عالما  
بالسنة والاوقات ولو غير  
محتسب بخير (ويكره اذان  
جنب واقامته وائمة محدث  
لا اذانه) على المذهب (و)  
اذان (امرأة) وخنى  
(وقسق) ولو عالما لكنه  
اولى بامامة واذان من جاهل  
تقى (وسكران) ولو بمباح  
كعتوه وصلى لا يخل (وقاعد  
الاد اذن نفسه) وراكب  
الاسافر

مباح

في المؤذن اذا كان غير  
محتسب في اذانه

ح (قوله ويعاد اذان جنبا) زاد القهستاني وساجروا كذا والمعدود مسي في التحريف  
 عن القبلة وعلى الوجوب في الكل بانه غير معتد به والتدب بانه معتد به الا انه ناقص قل هو  
 الاصح كفي التمر تاشي (قوله نامر) ي من قوله مشروعية تكراره (قوله لموت مؤذن) ينقل  
 ومقيم لان المؤذن هو المقيم شرعا كما في ذفيه (قوله وغشيه) يضم الغين وسكون الشين  
 المعجمتين تعطل القوى المحركة والحاسة لضعف القلب من الجوع وغيره كما قدمته في الموضوع  
 عن القهستاني ح (قوله وحصره) مصدر من باب فرح الى في المتعلق ح عن المتقدم  
 (قوله ولا ماتن) الاول الحال ح (قوله ذهابه للموضوع) اكن الاول ان تم بعمامة مؤذن لان  
 ابتداءها مع الحدث جائز للبناء اولى بدائع (قوله خلاصة) رخصه في الحلية في المتعلق فن  
 حمل الوجوب على ظاهره احتيج الى الفرق بين نفس الاذان فانه سنة وبين استقباله بعد  
 الشروع فيه وقد يقال فيه اذا شرع فيه ثم قطع تبادر الى ظن السامعين ان قطعه للخضأ  
 فيانظرون الاذان الحق وقد تنفوت بذلك الصلاة الا ان هذا يقتضي وجوب الامة فيمن مرأته  
 يعاد اذانهم الا الجنب اى لعدم الاعتماد على قولهم ولو قل قتل فيهم ان عبد الناس حالهم  
 وجبت والاستحبة ليقع فعل الاذان معتبرا وعلى وجه السنة لم يعد وعكسه في الخمسة  
 المذكورة في الخلاصة اه اقول يظهر الى ان المراد بالوجوب الزم في تحصيل سنة الاذان وان  
 المراد انه اذا عرض للمؤذن ما منعه عن الامة وأراد آخران يؤذن يلزمه استقبال الاذان من  
 اوله ان اراد اقامة سنة الاذان فلو بني على ما مضى من اذان الاول لم يصح فلما قل في الخاتمة  
 لو عجز عن الامة استقبال غيره اه اى لا يكون آتيا ببعض الاذان (قوله وجزء المصنف ا) ح  
 اى حيث قل فيما مر قيدا بالمراهق لان اذان الصبي الذي لا يعقل غير صحيح كخجوني والمعتوه  
 اه فافهم وهذا ذكره في البحر بحثا فترجح عند المصنف فجزمه ويؤيده ما في شرح انبية من انه  
 يجب اعادة اذان السكران والخجوني والصبي غير العاقل لعدم حصول المتصور لعدم الاعتماد  
 على قولهم اه (قوله قلت وكافر وفسق) ذكر الناسق هنا غير مناسب لان صاحب البحر جعل  
 العقل والاسلام شرط صحة والعدالة والمذكورة والشبهة شرط كمال وقل فأذان الفاسق  
 والمرأة والجنب صحيح ثم قل وينبغي ان لا يصح اذان الفاسق بالنسبة الى قبول خبره والاعتماد  
 عليه اى لانه لا يقبل قوله في الامور الدنيوية فليؤجد الاعلام كذا ذكره الزيلعي وحاصله انه يصح  
 اذان الفاسق وان لم يحصل به الاعلام اى الاعتماد على قبول قوله في دخول الوقت بخلاف  
 الكافر وغير العاقل فلا يصح اصلا تنسوية الشارع بين الكافر والفاسق غير مناسبة ثم اعلم انه  
 ذكر في الحاوي القدسي من سنن المؤذن كونه رجلا عاقلا صالحا عالما بالسنة والاولى مواعظا  
 عليه محتسبا ثقة متطهرا مستقبلا وذكر نحوه في الامداد ومقتضاه ان العقل غير شرط لصحة  
 الاذان فيصح اذان غير العاقل كخجوني والمعتوه والسكران كما يصح اذان الناسق والمرأة  
 والجنب ويدل عليه ما في البدائع من انه يكره اذان الخجوني والسكران وان الاحب اعدته في  
 ظاهر الرواية وانه يكره اذان المرأة والصبي العاقل ويجزى حتى لا يعد حصول المتصور وهو  
 الاعلام وروى عن الامام انه يستحب اعادة اذان المرأة اه وعلى هذه الرواية مسي الزيلعي  
 وذكر في البدائع ايضا ان اذان الصبي الذي لا يعقل لا يجزى ويعاد لان مصدر لاعن عقل

(ويعاد اذان جنب) ندما  
 وقيل وجوب (لا اقامته)  
 لمشروعية تكراره في الجمعة  
 دون تكرارها (وكذا)  
 يعاد (ذان امرأة ومجنون  
 ومعتوه وسكران وصبي  
 لا يعقل) لا اقامته لمر  
 ويجب استقبالهما لموت  
 مؤذن وغشيه وخبره  
 وحصره ولا ماتن وذبه  
 للموضوع لسبق حدث  
 خلاصة لكن عبر في السراج  
 بئندب وجزء المصنف  
 بعدم صحة اذان مجنون  
 ومعتوه وصبي لا يعقل  
 قلت وكافر وفسق لعدم  
 قبول قوله في البيانات  
 (وكره تركه) معا



فهستاني وفي التفريق وان كان في كرم او ضيعة يكتفى باذان القرية او البلدة ان كان قريبا  
والافلا وحدا القرب ان يبلغ الاذان اليه منها اه اسمعيل وظاهر انه لا يشترط سماعه بالفعل  
تأمل (قوله لهام مسجد) اي فيه اذان واقامة والاخضكة كاسافر صدر السريعة (قوله د  
اذان الحى يكفيه) لان اذان الحلة واقامتها كاذانه واقامته لان المؤذن نائب اهل مصر وهم  
كايشير اليه ابن مسعود حين صلى بعلمة والاسود بغير اذان ولا اقامة حيث قل اذان الحى  
يكفي او ممن رواه سبط ابن الخوارى فتح اي فيكون قد صلى بهما حكما بخلاف المسافر فله صلى  
بدونهما حقيقة وحكما لان المكان الذى هو فيه يؤذن فيه اذات تلك الصلاة كفى بظاهره  
يكفيه اذان الحى واقامته وان كانت صلاية في آخر الوقت تأمن وقد علمت بصرى كمنزله  
للمسافر والمصلى في بيته في المصير فالتقصود من كثرة اذان الحى في الكراهة المؤتمنة في  
البحر ومنه قوله انه لو يؤذون في الحى يكره تركهما للمصلى في بيته وبه صريح في احتجائه  
لو اذن بعض المسافرين سقط عن الباقيين كما لا يخفى (قوله وتكرار الجماعة) لما روى عبد الرحمن  
ابن ابى بكر عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من بيته ليصالح بين الانصار فرجع  
وقد صلى في المسجد بجماعة فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم في منزل بعض اهله فجمع اهله  
فصلى بهم جماعة ولو لم يكره تكرار الجماعة في المسجد اصل فيه وروى عن انس ان الخباب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا اذا فاتتهم الجمعة في المسجد صلوا في المسجد فرادى ولان  
التكرار يؤدى الى تقليل الجماعة لان الناس اذا علموا انهم تفوتهم الجماعة يتعجبون فتكثر والا  
تاخروا به بدائع وحينئذ فلو دخل جماعة المسجد بعدما صلى اهله فيه فانهم يصلون وحدا  
وهو ظاهر الرواية ظهيرة وفي آخر شرح امنية وعن ابى حنيفة لو كانت الجماعة اكثر من ثلاثة  
يكره التكرار والافلا وعن ابى يوسف اذا لم تكن على الهيئة الاولى لا تكره والا تكره وهو  
الصحيح وبالعدول عن الميراث تختلف الهيئة كذا في البرازية اه وفي التارخانية عن ابو الوالية  
وبه تأخذ وسيأتى في باب الامامة ان شاء الله تعالى لهذه المسئلة زيادة كلامه (قوله الا في مسجد  
على طريق) هو ما ليس امامه ومؤذن راتب فلا يكره التكرار فيه باذان واقامة بل هو الافضل  
خاتية (قوله فلا بأس بذلك) الاولى حذفه لما علمت انه الافضل فافهم (قوله جوهرية) ما رده  
فيها وانما ذكره في السراج (قوله مطلقا) اي لحقه وحشة ابلا (قوله كره ان لحقه وحشة) اي  
بان لم يرض به وهذا اختيار خواهرزاده ومشى عليه في الدرر والخاتية لكن في الخلاصة انه لم  
يرض به يكره وجواب الرواية انه لا بأس به مطلقا اه قلت وبه صرح الامام الطحاوى في مجمع  
الانار معزيا الى امتنا الثلاثة وقال في البحر وبدل عليه اطلاق قول المجمع ولا نكرها من غيره  
فافي شرحه لابن ملك انه لو حضر ولم يرض يكره اتفاقا فيه نظر اه وكذا يدل عليه اطلاق  
الكافي معللا بان كل واحد ذكر فلا بأس بان يأتى بكل واحد رجل آخر ولكن الافضل ان يكون  
المؤذن هو المقيم اه اي لحديث من اذن فهو يقيم وتماه في حاشية نوع (قوله كما كره الح)  
ذكره في روضة الناطق وختلفوا عند اتماها اي عند قدمت الصلاة فقبلت يتهما شيئا وقبل في  
مكانه اماما كان المؤذن او غيره وهو الاصح كفى البدائع وقصر في السراج الخلاف على ما اذا  
كان اماما فلو غيره يتهما في موضع البداءة بلا خلاف نهر (قوله وقال الحلواني ندبا الح) اي قل

في راحة تكرار الجماعة  
في مسجد

وقرية له حد فلا كره  
تركها اذا اذن الحى كمنه  
(او) صل في مسجد بعد  
صلاة جماعة فيه ان يكره  
فعلها وتكرار الجماعة لا  
في مسجد على طريق فلا  
بأس بذلك جوهرية (اقامه  
غير من اذن بغيبته) اي  
المؤذن (لا يكره مطلقا)  
وان بحضوره كره ان لحقه  
وحشة كما كره مشيه في  
اقامته (ويحجب) وجوا  
وقال الحلواني ندا  
والواجب الاجابة بالقدم

الحنو في ان لا يسمع منه شيء من حبه في الاصل ، ثم من في ان يسمع منه شيء في وقت  
 الاحقة ، فمما شكك لانه يلزم منه وجوب الاداء في اول الوقت وفي مسجد اذا لمعنى لا يجب  
 الذهاب دون الصلاة وفي شهادات الخ من سماع الاذان والنظر الآتية في يته لا تقبل شهادته  
 يخرج على قولنا لا ينفى وقد سأل شيخنا شيخنا عن هذا فاجاب بوجوب ادائه اقول والله التوفيق  
 من الله الامام الحلواني فمن كان في زمن السب من صلاة الجمعة مرة واحدة وعدم  
 تكرارها ، فلو كان ذلك في يوم واحد وكرر الصلاة بعده وقد علمت ان تكرارها مكرره وفي  
 ظمير الرواية التي في رواية عن الامام ورواية عن ابي يوسف كانه قد مره قريبا وسألت ان الراجح  
 عند اهل العلم وجوب الجمعة وأنه يؤتم بتفويتها التفات وحديث شيب السعي بالتقدم للاجل  
 الاداء في اول الوقت اولى ، فلو كان اداء الجمعة والا لزم فواتها اصلا او تكرارها في  
 مسجدان وحده مرة اخرى وكان فيهما مكرره فهذا لا يجوز بوجوب الاجابة بالتقدم لا يقال يمكنه ان  
 يجمع بينهما في يته فلا يلزم شيء من الحنوين لانا نقول ان مذهب الامام الحلواني انه بذلك  
 لا يحل ان يكرر الصلاة في يوم واحد مكرره ولا يكره تكرار الصلاة في يوم واحد مكرره  
 الجمعة اذا لم يكن عن الزينة الاولى وسألت في الامامة ان الاصح انه لو جمع باعله لا يكره ويصال  
 فضله بالجماعة لكن في حقه المسجد افضل فزعم هذا التحرير الخريد وأما في انه قريبا بعض مزيد  
 (قوله من سماع الاذان) يفهم منه الاول لا يسمع لصمم اول بعد انه لا يجب وهو ظاهر الحديث  
 الا اني اذا سمعتم الاذان حيث يترق على السماع وقد صرح بعض الشافعية بأنه الظاهر وبأنه  
 يجب في جميعه اذا لم يسمع الا بجمعه (قوله ولو حثبا) لان اجابة المؤذن ليست باذان بحر عن  
 الخلاصة (قوله لا حثبا ونفساء) لانهم ليسوا من اهل الاجابة بالفعل فكذا بالقول امدادى  
 بخلافه ان ثبت فانه شرط بالصلاة ولان حدثه اخف من الحيض والنفساء لا يمكن ان ياتيه  
 سريعا (قوله وسامع خطبة) اي خطبة كانت طويلا وقصيرة وما بعده معطوف على قوله حثبا  
 (قوله في صلاة جنازة) سقط من بعض النسخ الخطب الصلاة هو الثاني في البحر عن المجتبى وبعبارة  
 الامداد صلاة جنازة (قوله ومما تراج) اي في الصلاة (قوله وتعاليم) اي شرعى فيما  
 ظهر من كلامه في الموعظة بقراءة الفقه (قوله الا في قرآن) لان الايوت جوهرة واعلها لان  
 تكرارها في الصلاة هو الاجر فلا يفوت بالاجابة بخلافه قول هذا لو يقرأ تعالما او تعلمما  
 لا يقطع سائر ما في (نايه) هل يجب بعد الفراغ من هذه المذكرات ام لا ينفى انه ان لم يقطع  
 الفعل فبعض وان كان فلا احدا مما يأتى لكن صرح في التفيض بانه لو سلم على المؤذن او المصلى او  
 القارئ او الخطيب فعن ابي حنيفة لا يلزمه الرد بعد الفراغ بل يرد في نفسه وعن محمد يرد بعده  
 وعن ابي يوسف لا يرد ، فلو كان صحيحا وهو ان المتعوط لا يلزمه مطالعته تأمل (قوله  
 كتمان) اي ما في القول من السفة من رفع صوت وتثنية (قوله ان سمع المسنون منه)  
 الظاهر ان افراد ما كان مسنونا جميعه فمن ايان الناس لا يسمع من بعض كلماته غير  
 عربي اذ هو لا يجب عليه الاجابة في الباقي لانه حينئذ ليس اذا مسنونا كلوا كان كله كذلك  
 لو كان قبل الوقت او من جنب او امرأة ويحتمل ان المراد ما كان مسنونا من افراد كتمته  
 فيجب ان مسنون منه دون غيره وهو بعيد تأمل لانه يستلزم استماعه والاصغاء اليه وقد ذكر

قوله شيخنا الاخ المراد  
 بشيخه اخوه الشيخ زين  
 ابن نجيم صاحب البحر  
 اه منه

(من سماع الاذان) ولو  
 حثبا لا حثبا ونفساء  
 وسامع خطبة وفي صلاة  
 جنازة وجماع ومستراح  
 واكل تمام علم وتعاليمه  
 بخلاف قرآن (ان يقول)  
 باسائه (كم تقاتله) ان سمع  
 المسنون منه وهو ما كان  
 عربيا لا لحن فيه

في البحر أنهم صرحوا بأنه لا يحمل جماع المؤذن إذا لم يكن كالقاري، وقد علم أنه لا يصح بالفارسية  
وان علم أنه اذان في الاصح بقى هل يجيب اذان غير الصلاة كالاذان بمسؤوله لم أره لأئمت  
والظاهر نعم ولذا يلتفت في حيلته كما مر وهو ظاهر الحديث الآن يقال ان أئله فيه للعهد  
وهل يجيب الترجيع اذا سمعه من شافعي بناء على اعتقاده انه سنة محل تردد كما تردد بعض  
الشافعية فيمن سمع الإقامة من خفي يثنيها واستوجه بعضهم انه لا يجيب في الزيادة كما لو زاد  
في الاذان تكبيرا لكن قياسه على الزيادة فيه نظر لانه لا قائل بها بخلاف ما نحن فيه فنه مجتهد  
فيه تأمل (قوله ولو تكرر) اي بأن اذن واحد بعد واحد أما لو سمعهم في آن واحد من  
جهات فسيأتى (قوله اجاب الاول) سواء كان مؤذن مسجده أو غيره بخر عن الفتح  
بحسب ويفيده ما في البحر ايضا عن التفريق اذا كان في المسجد اكثر من مؤذن اذ نوا  
واحدا بعد واحد فالحرمة للأول اه لكنه يحتمل ان يكون مبينا على ان الاجابة بالقدم أو  
على ان تكراره في مسجد واحد يوجب ان يكون الثاني غير مسنون بخلاف ما اذا كان من  
محلات مختلفة تأمل ويظهر لي اجابة الكل بالتسول لتعدد السبب وهو الجماع كما اعتمده  
بعض الشافعية (قوله فيجوز) اي يقول لاجل ولا قوة الا بالله وزاد في عمدة المفتي  
ما شاء الله كان وخير بينهما في الكافي وفصل في المحيط بأن يأتي بالحوقلة مكان الصلاة  
وبالمشيئة مكان الفلاح اسمعيل واختار الاول نوحا فدى ثم ان الاتيان بالحوقلة وان  
خالف ظاهر قوله عليه السلام فقولوا مثل ما يقول لكنه ورد فيه حديث مفسر لذلك رواه  
مسلم واختار في الفتح الجمع بينهما عملا بالأحاديث قال فانه ورد في بعضها صريحا اذا قال حي  
على الصلاة قل حي على الصلاة الخ وقولهم انه يشبه الاستهزاء لا يتم اذ الامانع من اعتباره  
محيا بهما داعيا نفسه مخاطبا لها وقد رأينا من مشايخ السلوك من كان يجمع بينهما فيدعو  
نفسه ثم يتبرأ من الحول والقوة ليعمل بالحدِيثين وقد أطل في ذلك واقره في البحر والنهر  
وغيرهما قلت وهو مذهب سلطان العارفين سيدي محي الدين نص عليه في الفتوحات  
المكية (قوله فيقول صدقت وبررت) بكسر الراء الاولى وحكى فتحها اي صرت ذا برأى  
خير كثير قيل يقول للمناسبة ولورود خبر فيه ورد بأنه غير معروف واجب بأن من حفظ  
حجة على من لم يحفظ ونقل الشيخ اسمعيل عن شرح الطحاوى زيادة وبالحق نطقت (قوله  
بزازية) كذا نقله في النهر ولم أره فيها فلترجع نسخة اخرى نعم رأيت فيها سمع وهو مبني  
قالا فضل ان يقف للاجابة ليكون في مكان واحدا (قوله ولم يذكر الخ) هو لصاحب  
النهر قلت ويحتمل ان يراد بالقيام الاجابة بالقدم وقد اخرج السيوطي عن ابى نعيم في  
الحلية بسند فيه مقال اذا سمعت النداء فتقوموا فانها عزمة من الله قال شارحه المناوى  
اي اسعوا الى الصلاة او المراد بالنداء الإقامة والعزمة بالفتح الامر (قوله لم أره الخ) البحث  
لصاحب البحر وصرح به ابن حجر في شرح المنهاج حيث قال فلو سكنت حتى فرغ كل الاذان  
ثم أجاب قبل فاصل طويل كفى في اصل سنة الاجابة كما هو ظاهر اه واستفيد من هذا  
ان المجيب لا يسبق المؤذن بل يعقب كل جملة منه بجملة منه قال في الفتح وفي حديث عمر بن ابى  
امامة التنصيص على ذلك اه قلت وظاهره انه لا تنكفي المقارنة لان الجواب يعقب الكلام

ولو تكرر اجاب الاول (لا  
في الحيلتين) فيجوز (وفي  
الصلاة خير من النوم)  
فيقول صدقت وبررت  
ويندب القيام عند سماع  
الاذان بزازية \* ولم يذكر  
هل يستمر الى فراغه  
او يجلس ولم يجبه حتى  
فرغ لم أره





صلى الله عليه وسلم خرج من الثار فبتدريته إذا صاحب منسية ادركته الصلاة فنادى مهدي  
 جعفر فبهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قد غير ما قل انما نادى فدل ان الامر بالاستجابة واجب  
 كما مره بالمتى في ادبار الصوت ونحوه اه فيهه قرينة صارقة الامر عن الوجوب وبه  
 ما صرح به جماعة من المتقدمين من عدم وجوب الاجابة باللسان وانها مستحبة وهذا ظاهر  
 في ترجيح قول الحلواني وعليه مبنى في الحنية والفيض ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم  
 اذا سمعت النداء فأجب داعي الله وفي رواية فجب وعليك السكينة ويكفي في ترجيحه لادالة  
 على وجوب الجماعة فانك علمت ان قول الحلواني مبنى على ان الاجابة تقصد الجماعة والذى  
 ينبغي تحريره في هذا المثل ان الاجابة بسبب مستحبة وان الاجابة بالقدم واجبة ان لم يتركها  
 تفويت الجماعة والابان امكنه اقدمتها بجماعة ثانية في المسجد أو في بيته لا تجب بل تستحب  
 مراعاة الاول الوقت والجماعة الكثيرة في المسجد بالاتكراه هذا مظهر على (قوله بأنه) متعلق  
 بقوله ولو قل وفرع عليه في النهر بأنه على الاول المالك ان اول ط اقول هم قواه في النهر  
 بما اوردته على قول الحلواني من الاشكال بلزوم الاداء في اول الوقت وفي المسجد وقد علمت  
 اندفعه (قوله على الاول) اى اتقول بوجوب الاجابة باللسان (قوله لا يرد السلام) مأرته  
 في النهر وانما رأيت في البحر وقال في المعراج وفي التحفة وينبغي للسامع ان لا يتكلم ولا يشتغل  
 بشئ في حالة الاذان والاقامة ولا يرد السلام ايضا لان الكل يخل بالظلم اه اقول يظهر  
 من هذا ان قوله لا يرد السلام ليس للوجوب وانه يتفرع على القولين والالزام وجوب ذلك  
 في الاقامة مع ان اصل اجابة الاقامة مستحبة كما يأتي فضلا عن وجوب ما ذكر فيها لانه  
 لا ينافي الاجابة فانه يمكن ان يجيب ثم يرد السلام او يسلم مثلا عند سكنت المؤذن لكنه لا ينبغي  
 لانه يخل بالظلم لان المشروع اجابة لاحشوفها ولعله انما لم يجب رد السلام وان قلنا انه لا ينافي  
 الاجابة او قلنا بعدم وجوبها لان السلام عليه في هذه الحالة غير مشروع كالسلام على  
 القارئ والمؤذن فلذا لم يجب رده كما قدمناه (قوله قال) اى في النهر (قوله انما يجب اذان  
 مسجده) اى بالقدم وهو متفرع على قول الحلواني كما اشار اليه الشارح سابقا بقوله  
 كما يأتي ط (قوله قال اجابة اذان مسجده بالفعل) قال في الفتح وهذا ليس مما نحن فيه  
 اذ مقصود السائل اى مؤذن يجيب باللسان استحبابا او وجوبا والذي ينبغي اجابة الاول  
 سواء كان مؤذن مسجده او غيره فان سمعهم معا أجب معتبرا كون اجابته مؤذن مسجده  
 ولو لم يعتبر ذلك جاز وانما فيه مخالفة الاولى اه ملخصا اقول والظاهر ان عدول الامام ظهير  
 الدين الى ما قل من باب اسلوب الحكيم ميلا منه الى مذهب الحلواني ثم رأيت الرحمتي  
 اجاب بذلك (قوله اجماعا) قيد لقوله ندباى ان القائلين باجابتها اجمعوا على التدب ولم يقل  
 احد منهم بالوجوب كما قيل في الاذان فلا ينافي قوله وقيل لا فافهم (قوله ويقول الخ)  
 اى كما رواه ابو داود بزيادة منادات السموات والارض وجعلنى من صالحى اهلها (قوله  
 وبه جزم الشمنى) حيث قال ومن سمع الاقامة لا يجيب ولا بأس ان يشتغل بالدعاء اه ويمكن حمله  
 على نفى الوجوب بدليل قول الخلاصة ليس عليه جواب الاقامة او المراد اذا سمع قد  
 قامت الصلاة لا يجيب بل ينظره أفاده الشيخ اسمعيل (قوله وينبغي الخ) البحث لصاحب النهر

وقوله في النهر، قلا عن  
 تحفظ وغيره بأنه على  
 الاول لا يرد السلام ولا  
 يسلم ولا يشترط ان يسمعها  
 ويجيب ولا يشتغل بغير  
 الاجابة قل وينبغي ان  
 لا يجيب باللسان اتفاق  
 في الاذان بين يدي  
 الخطيب وان يجيب بقدمه  
 اتفاق في الاذان الاول يوم  
 الجمعة لوجوب السعي  
 بالنص وفي الترخائية  
 انما يجب اذان مسجده  
 وسئل ظهير الدين عن  
 سمعه في ان من جهات  
 مذا يجب عليه قال اجابة  
 اذان مسجده بالفعل  
 (وبجيب الاقامة) ندبا  
 اجماعا (كالاذان) ويقول  
 عند قد قمت الصلاة  
 اقمها الله وأدامه  
 (وقيل لا) يحسبها به جزء  
 الشمنى \* (فروع) \*  
 صلى السنة بعد الاقامة  
 اوحضر الامام بعده  
 لا يعيدها بزازية وينبغي  
 ان طال الفصل او وجد  
 ما يعد قاطعا ككل ان  
 تعاد \* دخل المسجد

اقول قل في آخر شرح المية اقم المؤذن ولم يصل الامام ركعتي الفجر يصلهما ولا تعاد الاقامة لان تكرارها غير مشروع اذا لم يقطعها قطع من كلام كثير او عمل كثير مما يقطع الخس في سجدة التلاوة اه (قوله قد) ويكره له الانتظار ثم يؤتي لكن يقعد ثم يقوم اذا بلغ المؤذن حتى على الفلاح انتهى هندية عن المصنوعات (قوله في مسجدين) لانه اذا صلى في المسجد الاول يكون متفلا بالاذان في المسجد الثاني والتفلا بالاذان غير مشروع ولان الاذان المكتوبة وهو في المسجد الثاني صلى النافاة فلا ينبغي ان يدعو الناس الى المكتوبة وهو لا يساعد في فيها اه بدائع (قوله مطلقا) اي عدلا او لا وفي الاشياء ولد الباني وعشيرته أولى من غيرهم اه وسيجيء في الوقف ان القوم اذا عينوا مؤذنا واماما وكان اصالح ثمانصبه الباني فهو أولى وذكره في التفتح عن التوازل واقره اه مدني (قوله الافضل الخ) اي اقول عمر رضى الله عنه لولا الخليفة لاذنت اي مع الامامة كما قدمناه وفي السراج ان اباحيفة كان يباشر الاذان والاقامة بنفسه (قوله وقد حققناه في الخرائن) حيث قل بعدما هنا هذا وفي شرح البخاري لابن حجر ٣ وما يكثر السؤال عنه هل باشر النبي صلى الله عليه وسلم الاذان بنفسه وقد اخرج الترمذي انه عليه السلام اذن في سفر وصلى باحطابه وجزم به النووي وقواه ولكن وجد في مسند احمد من هذا الوجه فأمر بالاذان فأذن فعلم ان في رواية الترمذي اختصارا وان معنى قوله اذن امر بالاذان كما يقال اعطى الخليفة العالم الفلاني كذا وانما باشر العطاء غيره اه

#### باب شروط الصلاة

اي شروط جوازها ونحتها لاشروط الوجوب كالتكليف والقدرة والوقت ولا شرط الوجود كالقدرة المقارنة للفعل والمراد ايضا الشروط الشرعية لا العقلية كالحياة للعلم ولا الجعية كدخول الدار المعاقبة المطلق (قوله هي ثلاثة انواع الخ) كذا قرره في السراج وبيان ذلك ان شرط الاعتقاد ما يشترط وجوده في ابتداء الصلاة متقدما عليها او مقارنا لها سواء استمر الى آخرها ام لا فالوقت والخطبة متقدمان عليها والنية والتحرمة مقارنان لها واما شرط الدوام فهو ما يشترط وجوده في ابتداء الصلاة مستمرا الى آخرها واما شرط البقاء فقد فسره في السراج بما يشترط وجوده حالة البقاء ولا يشترط فيه التقدم ولا المقارنة اه اي فقد يوجد فيه التقدم والمقارنة وقد لا يوجد ولا يخفى ان هذه الاقسام متداخلة وبينها عموم وخصوص مطلق فتجتمع في الطهارة والستر والاستقبال فانها من حيث اشتراط وجودها في ابتداء الصلاة شرط انعقاد ومن حيث اشتراط دوامها ايضا شرط دوام ومن حيث اشتراط وجودها في حالة البقاء شرط بقاء وتجتمع ايضا في الوقت بالنسبة الى صلاة الصبح والجمعة والعيدان فانه يشترط في ابتداءها وانتهائها وحالة البقاء حتى لو خرج قبل تمامها بطلت وينفرد شرط الاعتقاد عن شرط الدوام وعن شرط البقاء في الوقت بالنسبة الى بقية الصلوات فانه شرط انعقاد فقط اذ لا يشترط دوامه ولا وجوده حالة البقاء وينفرد شرط البقاء في القراءة فانه يحدث في اثنائها ويستمر الى انتهائها ومثلها رعاية الترتيب في فعل غير مكرر كالقعدة الاخيرة حتى لو تذكر سجدة صلية او تلاوة

(فاني)

والمؤذن يقيم قعد الى قيام الامام في مصلاه \* رئيس المحلة لا ينتظر ما يمكن شريرا والوقت متسع \* يكره له ان يؤذن في مسجدين \* ولاية الاذان والاقامة لباني المسجد مطلقا وكذا الامامة لعدلا \* الافضل كون الامام هو المؤذن وفي الضياع انه عليه السلام اذن في سفر بنفسه واقام وصلى الظهر وقد حققناه في الخرائن

#### باب شروط الصلاة

هي ثلاثة انواع \* شرط انعقاد كنية وتحريمه ووقت وخطبة \* وشرط دوام كطهارة وستر عودة واستقبال قبله \* وشرط بقاء فلا يشترط فيه تقدم ولا مقارنة بابتداء الصلاة

مطلب

هل باشر النبي صلى الله عليه وسلم الاذان بنفسه

فأتى بها بعد القعدة لزمه أعادتها (قوله) فإنه ركن في نفسه (الح) كذا في التهستاني واعترض بأن  
الركن ما كان داخل الماهية والشرط ما كان خارجا عنها وبينهما تناف ولا وجه لتخصيص كونه  
شرطا في غيره بسبب وجوده في كل الأركان تقديرا لأن كل ركن كذلك نعم قسموا الركن إلى  
أصلي وزائد وهو ما قد يسقط بلا ضرورة ومثله بالقراءة فإنها تسقط عن المقتدى فسميت ركنا  
في حالة وزائدا في حالة أخرى لأن الصلاة ماهية اعتبارية فيجوز أن يعتبرها الشارع تارة بركان  
وأخرى بأقل منها (قوله) لوجوده أي القراءة وذكر باعتبار الشرط وهو علة لكونه شرطا  
ط (قوله) لم يجز استخلاف الأيدي أي ولو في التشهد لعدم وجود الشرط فيه ولا يقال أنه  
مفقود في المأموم لأنه موجود حكما لأن قراءة الإمام له قراءة ط (قوله) ثم الشرط (الح) أي  
بالسكون وجعه شروط وأما بالفتح فجمعه اشراط ومنه فقد جاء اشراطها وقد فسر الأول  
في القاموس بالزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه والثاني بالعلامة ومقتضاه أن الأول  
لا يفسر لغة بالعلامة وهو ظاهر الصحاح أيضا والمنقول في كتب الفقه عن اللغة خلافه  
ولعل الفقهاء وقفوا على تفسيره بذلك وبعضهم عبر بالشرائط واعترض بأنه جمع شريطة  
وهي مشقوقة الازن ٣ ووقع في النهرها وهم فاجتب (قوله) ولا يدخل فيه اعلم أن المتعلق  
بالشيء إما أن يكون داخلا في ماهيته فيسمى ركنا كالركوع في الصلاة أو خارجا عنه فإما أن  
يؤثر فيه كمقد النكاح للحل فيسمى علة أولا يؤثر فإما أن يكون موصلا إليه في الجملة  
كالوقت فيسمى سببا أولا يوصل إليه فإما أن يتوقف الشيء عليه كالوضوء للصلاة فيسمى  
شرطا أولا يتوقف كالإذان فيسمى علامة كإسطة البرجندى فكان عليه أن يزيد ولا يؤثر  
فيه ولا يوصل إليه في الجملة اسمعيل (قوله) هي ستة ذكر التهستاني أنها أكثر من عشرة فإن  
منها القراءة على مامر وتقديمها على الركوع والركوع على السجود ومراعاة مقام الإمام  
والمقتدى وعدم تذكر الفاتحة لدى ترتيب وعدم محاذاة امرأة أه قلت وكذا منها الوقت  
كما مر قال في الإمداد وقد ترك ذكره في عدة من المعترات كالقدوري والمختار والهداية والكثير  
مع ذكرهم له أول كتاب الصلاة وكان ينبغي إهم ذكره هنا ليتنبه المتعلم على أنه من الشروط كافي  
مقدمة أبي الليث ومنية المصلي وكذا يشترط اعتقاد دخوله فلو شك لم تصح صلاته وإن ظهر أنه  
قد دخل أه (قوله) ادخول الأطراف (الح) علة لتفسير البدن بالجسد تفسير مراد لأن البدن  
اسم لما سوى الرأس والأطراف كاليد والرجلين (قوله) لأنه أغلظ) لأنه ليس له قليل يعنى  
عنه بخلاف الحب قال ط وأما صرف الماء الكافي لأحدهما للخبث لأجل تحصيل الطهارة في  
المائية في الحب والترابية في الحدث (قوله) كذلك أي بنوعيه وهما الغليظة والخفيفة  
ح (قوله) وثوبه) أراد ما لبس البدن فدخل القلنسوة والخف والنعل ط عن الحموى  
(قوله) ركنا) أي شيء متصل به يتحرك بحركته كمنديل طرفه على عنقه وفي الآخر نجاسة  
مانعة أن يتحرك موضع النجاسة بحركات الصلاة منع والألّا بخلاف ما لم يتصل كسائط طرفه نجس  
وموضع الوقوف والجهة طاهر فلا يمنع مطلقا أفاده ح عن الشرنبلالي (قوله) كصبي أي  
وكسقف وظلة وخيمة نجسة تصيب رأسه إذا وقف (قوله) أن لا يستمسك) الأولى حذف أن  
وجوابها لأنه تمثيل للمحمول خفق التعبير أن يقول كصبي عليه نجس لا يستمسك بنفسه ط (قوله)

وهو القراءة فإنه ركن في  
نفسه شرطي في غيره لوجوده  
في كل الأركان تقديرا ولذا  
لم يجز استخلاف الأيدي ثم  
الشرط لغة العلامة اللازمة  
وشرعا ما يتوقف عليه  
الشيء ولا يدخل فيه (هي)  
سته (طهارة بدنه) أي  
جسده لدخول الأطراف  
في الجسد دون البدن  
فليحفظ (من حدث)  
بنوعيه وقدمه لأنه أغلظ  
(وخبث) مانع كذلك  
(وثوبه) وكذا ما يتحرك  
بحركته أو يعد حاملا له  
كصبي عليه نجس أن لم  
يستمسك بنفسه

٣ قوله ووقع في النهر  
الح أي حيث قل الشروط  
جمع شرط محركا بمعنى  
العلامة لغة أه (منه)

والا لا) اي وان كان يستمسك بنفسه لا يمنع لان حمل النجاسة حينئذ ينسب اليه لا الى المصلي  
 (قوله كجب) تخيير لا تمثيل في ذن الحائض اي لا تنسب اليه الحصول لا الى المصلي ولو كان تمثيلا  
 لزم اشتراط ان يكون الجنب مستمسكا بنفسه بان لا يكون زنا مثالا مع انه غير نجس حقيقة فلو  
 حمل المصلي جنبا لا يمنع صلاته مطلقا لان نجاسته حكمية وفيه (قوله وكاب ان شذفه) لو قال  
 وكاب ان لم يسلم منه ما يمنع الصلاة لكان اولى لانه لو علم عدم السيلان او سال منه دون القدر  
 المانع لا يعطل الصلاة وان لم يشذفه افدهج وقد منا نحوه قيل فصل البئر عن الحلية وبؤيده  
 في البحر عن الظهيرة لو جالس على ارض صلبة نجس وهو يستمسك بنفسه او حمام نجس  
 جازت صلاته لان الذي على المصلي مستعمل للنجس فلم يصير المصلي حاملا للنجاسة اه اقول  
 والظاهر ان مسألة الكتاب مبنية على ارجح التصحيحين من انه ليس نجس العين بل هو طاهر  
 الظاهر كغيره من الحيوانات سوى الحيتان فلا نجس الا بالوت ونجاسة باطنه في معدنها فلا  
 يظهر حكمها كنجاسة جس المصلي كالمصلي حاملا بنية مذرة صار محيا ٣٠ ما جاز لانه في معدنه  
 واشي مادام في معدنه لا يعطى له حكم النجاسة بخلاف ما لو حمل قرورة مضمومة فيها بول فلا  
 تجوز صلاته لانه في غير معدنه كفي البحر عن المحيط (قوله في الاصح) دلت بقول يمنع الصلاة  
 مطلقا كفي البحر كانه مبني على نجاسة عينه اه ح (قوله ومكانه) فلا تمنع النجاسة في طرف  
 البسط ولو دغيرا في الاصح لو كان رقيقا وبسطه على موضع نجس ان صالح ساترا للعودة  
 تجوز الصلاة كفي البحر عن الخلاصة وفي الفتاوى على رجاح يصف ما تحته قلوبا جميعا  
 تجوز اه واما لو صلى على ابنة او آجرة او خشبة غليظة وثوب محيط مضرب او غير مضرب  
 فسد اي الكلام عليه في باب مفسدت الصلاة ان شاء الله تعالى (قوله اي موضع قدميه) هذا  
 بائق الروايات بخلافه لو كانت تقع ثيابه على ارض نجسة عند السجود لا يضر (قوله ان  
 دفع الاخرى) اي التي تحتها نجسة مائة (قوله الفتاوى في الاصح) وفي رواية عن الامام لا  
 يشترط طهارة موضع السجود اه ح اي بناء على رواية حوازالاقتصر على الالتف في السجود  
 فلا يشترط طهارة موضع الالف لانه اقل من الدرهم كفي شرح الشية لكان لو سجد على نجس  
 فعنده تفسد الصلاة وعندني بفساد تفسد السجدة فذا اعداها على طاهر صحت عنده  
 لا عندهم واول ظاهر الرواية كفي الحلية (قوله على الطاهر) اي ظاهر الرواية كفي البحر  
 لكن قل في مائة صلى قل في المليون هذه رواية شاذة اه وفي البحر واختار ابو الميث ان  
 صلاته تفسد ويصححه في المليون اه وفي النهر وهو اناسب لاختلاف مائة مليون وايده بكلام  
 الحائض قت وبيحه في من المواضع ونور الاضاح والنية وغيرها فكان عليه المنعول وقيل في  
 شرح مائة هو الصحيح لان اصل العضو النجس بزيادة نجاسته وان كان وضع ذلك العضو ليس  
 غرض (قوله لا اذا سجد على كفه) في شرط طهارة ما تحت يده لانه موضع يده لانه موضع  
 السجود في سجدة سجد على كفه فتمت بنية (قوله كسجتي) اي في سائر الصلاة - (قوله  
 من الثاني) زيادة توضيح في النهر وما ذكره في الاستدلال على طهارة ثوب والمكان من حدث لا  
 تخصيص بل ما تقدم قوله من حدث وحدث الذي لا يرد لا يقتضي ان يكون قيدا في الكل اه (قوله  
 لانهم الزم) اي استدلالهم بان من كسب النجاسة بان يصلي بدونه (قوله الرابع ستر

منع والا لا كجب وكاب  
 ان شذفه في الاصح  
 (مكة) اي موضع قدميه  
 او احدهما في رفع الاخرى  
 وموضع سجوده اتفاقا  
 في الاصح لا موضع يديه  
 وركبته على الطاهر الا اذا  
 سجد على كفه كسجتي  
 (من الثاني) اي الجنب  
 لقوله تعالى وثيبك فظهر  
 قبله ومكانه اولى لانهما  
 الزم (و الرابع ستر

٣ قوله محبا المبح بالضم  
 واما بالنجاسة خاص كل  
 شيء وصغرة البيض كالحقة  
 او ما في البيض كله اه  
 قموه اه (منه)

قوله مضمومة هكذا  
 بخطه بالضاد المعجمة  
 وضوابة بالصاد المهملة اي  
 مسدودة بالضم ما كسر  
 كما يؤخذ من القدموس اه  
 مصححه

عورته) أى ولو بما لا يحل لبسه كشوب حرير وان اتم بلا عذر كالصلاة فى الارض المغسوبة  
وسيد كشرط الستر والساتر **(قوله)** ووجوبه عام) أى فى الصلاة وخارجها **(قوله)** ولو فى  
الحلوة) أى اذا كان خارج الصلاة يجب الستر بخضرة الناس اجماعا وفى الحلوة على الصحيح واما  
لو صلى فى الحلوة عرياناً لو فى بيت مظلم ولا ثوب طاهر لا يجوز اجماعا كفى البحر ثم ان الظاهر ان  
المراد بما يجب ستره فى الحلوة خارج الصلاة هو ما بين السرة والركبة فقط حتى ان المرأة لا يجب  
عليه ستر ما عدا ذلك وان كان عورة يدل عليه ما فى باب الكراهية من القنية حيث قل وفى غريب  
الرواية يرخص للمرأة كشف الرأس فى منزلها وحدها فأولى ان لبس خمار رقيق يصف ماتحت  
عند محارمها اه لكن هذا ظاهر فيما يحل نظره لله حارم اما غيره كبطنها وظهرها هل يجب ستره  
فى الحلوة محل نظر وظاهر الاطلاق نعم فتأمل **(قوله)** على الصحيح) لانه تعالى وان كان يرى  
المستور كما يرى المكشوف لكنه يرى المكشوف تاركاً للدب والمستور متأدياً وهذا الادب  
واجب مراعاته عند القدرة عليه وهذا وما ذكره الزيلعي من ان عامتهم لم يشترطوا الستر عن نفسه  
فذلك فى الصلاة كما أتى بيانه عند ذكر المصنف له فليس فيه تصحيح خلاف ما هنا فهم **(قوله)** لا  
لغرض صحيح) كتمطوط واستنجاء وحكى فى القنية اقوالاً فى تجرده الاغتسال منفرداً منها انه  
يكره ومنها انه يعذر ان شاء الله ومنها لا بأس به ومنها يجوز فى المدة اليسيرة ومنها يجوز فى بيت  
الحمام الصغير **(قوله)** وله لبس ثوب نجس الخ) نقله فى البحر عن المبسوط ثم ذكر انه فى البغية  
تلخيص القنية ذكر فيه خلافاً قال ط ولم يتعرض لحكم تلويثه بالنجاسة والظاهر انه مكروه  
لانه اشتغال بما لا يفيد واذا كان مفسداً للثوب حرم وما فى ح لا يعول عليه اه وقد مر فى  
الاستنجاء كراهته بخرقة متقومة فبالثوب اولى فتلويثه بالاحاجة اشد فى الاولوية **(قوله)**  
للرجل) احتراز عن المرأة الامة والحرة وعن العبي كاسيأتى **(قوله)** ماتحت سترته) هو ماتحت  
الخط الذى يمر بالسرة ويدور على محيط بدنه بحيث يكون بعده عن موقعه فى جميع جوانبه على  
السواء كذا فى البرجندى اه اسمعيل فالسرة ليست من العورة ددر **(قوله)** الى ماتحت  
ركبته) زاد ما لم يقل ان تحت من الظروف التى لا تصرف حموى فالركبة من العورة لرواية  
الدارقطنى ماتحت السرة الى الركبة من العورة لكنه محتمل والاحتياط فى دخول الركبة  
ولحديث على رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الركبة من العورة وتماه فى  
شرح المنية **(قوله)** بشرط احمد الخ) هو شرط عنده فى صلاة الفرض لرواية الصحيحين لا يصلح  
الرجل فى الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شئ وعندنا ستر المتكئين مستحب **(قوله)** ولو  
خشئ) لى فى النهر الخشئ المشكل الرقيق كالامة والحر كالحررة **(قوله)** او مكانية) ومثلها المستسعاة  
التي اعتق بعضها عند الامام ح **(قوله)** مع ظهرها وبطنها) البطن ما لان من المقدم والظهر  
ما يقابل من المؤخر كذا فى الخزان وقول الرحتى الظهر ما يقابل البطن من تحت الصدر الى السرة  
جوهره أى فما حاذى الصدر ليس من الظهر الذى هو عورة اه ومقتضى هذا ان الصدر وما  
قالبه من الخلف ليسا من العورة وان التدى ايضا غير عورة وسيأتى فى الخطر والاماحة انه يجوز  
ان ينظر من امة غير ما ينظر من محرمه ولا شبهة انه يجوز النظر الى صدر محرمه وثديها فلا يكون

مطلب

فى ستر العورة

عورته) ووجوبه عام ولو  
فى الحلوة على الصحيح لا  
لغرض صحيح وله لبس ثوب  
نجس فى غير صلاة (وهى  
لارجل ماتحت سترته الى  
ماتحت ركبته) بشرط احمد  
ستر احد منكبيه ايضا وعن  
مانات هى القبل والدبر  
فقط (وما هو عورة منه  
عورة من الامة) ولو خشئ  
أو مدبرة أو مكتبة أو أوم ولد  
(مع ظهرها وبطنها)



الفقير قل بعد تصحيح ان انكشاف ربيع القدم مانع ولو انكشف ظهر قدمها لم تفسد وعزاه  
المصنف التمراتشي في شرحها المسمى ( اعانة الحقي ) الى الخلاصة ثم نقل عن الخلاصة عن المحيط  
ان في باطن القدم روايتين وان الاصح انه عورة ثم قال اقول فاستفيد من كلام الخلاصة ان  
الخلاف انما هو في باطن القدم واما ظاهره فليس بعورة بلا خلاف ولهذا جزم المصنف بعدم  
الفساد بانكشافه لكن في كلام العلامة قاسم اشارة الى ان الخلاف ثابت فيه ايضا فانه قال  
بعد نقله ان الصحيح ان انكشاف ربيع القدم يمنع الصلاة قال لان ظهر القدم محل الزينة  
المنهي عن ابدائها قال تعالى ولا يضررن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زياتهن اه كلام المصنف  
( قوله وصوتها ) معطوف على المستثنى يعني انه ليس بعورة ح ( قوله على الراجح ) عبارة  
البحر عن الحلية انه الاشبه وفي النهر وهو الذي ينبغي اعتباره ومقابله ما في التوازل نعمة  
المرأة عورة وتعلمها القرآن من المرأة احب قال عليه الصلاة والسلام التسبيح للرجال  
والتصفيق للنساء فلا يحسن ان يسمعها الرجل اه وفي الكافي ولا تلي جهرها لان صوتها  
عورة ومشى عليه في المحيط في باب الاذان بحر قال في الفتوح وعلى هذا لو قيل اذا جهرت بالقراءة  
في الصلاة فسدت كان متجها ولذا منعها عليه الصلاة والسلام من التسبيح بالصوت لاعلام  
الامام بسهوه الى التصفيق اه واقره البيهان الحلبي في شرح المنية الكبير وكذا في الامداد  
ثم نقل عن خط العلامة المقدسي ذكر الامام ابو العباس القرطبي في كتابه في السماع ولا يظن  
من لافطنة عنده انا اذا قلنا صوت المرأة عورة انا نريد بذلك كلامها لان ذلك ليس بصحيح  
فانا نحيي الكلام مع النساء للاجانب ومحاورتهن عند الحاجة الى ذلك ولا نحيي لهن رفع  
اصواتهن ولا تمطيطها ولا تليينها وتقطيعها لما في ذلك من استمالة الرجال اليهن وتحريك  
الشهوات منهم ومن هذا لم يحز ان تؤذن المرأة اه قلت ويشير الى هذا تغيير التوازل  
بالنمرة ( قوله وذراعيها ) معطوف على المستثنى ح ( قوله على الرجوح ) قال في المعراج  
عن المبسوط وفي الذراع روايتان والاصح انها عورة اه قال في البحر وصح بعضهم انه عورة  
في الصلاة لا خارجها والمذهب ما في المتن لانه ظاهر الرواية ( قوله وتمنع المرأة الخ ) اي تنهى  
عنه وان لم يكن عورة ( قوله بل لحوف الفتنة ) أي الفجور بها قاموس والشهوة والمعنى  
تمنع من الكشف لحوف ان يرى الرجال وجهها فتقع الفتنة لانه مع الكشف قد يقع النظر  
اليها بشهوة ( قوله كمسه ) أي كما يمنع الرجل من مس وجهها وكفها وان أمن الشهوة الخ قال  
الشارح في الحظر والاباحة وهذا في الشابة اما العجوز التي لا تشتهي فلا بأس بتصافحتها ومس  
يدها ان أمن اه ثم كان المناسب في التعبير ذكر مسألة المس بعد مسألة النظر بأن يقول ولا  
يجوز النظر اليه بشهوة كمسه وان أمن الشهوة الخ لان كلاما من النظر والمس مما يمنع الرجل  
عنه والكلام فيما يمنع هي عنه ( قوله لانه اغلظ ) أي من النظر وهو علة لمنع المس عند أمن  
الشهوة أي بخلاف النظر فانه عند الأمن لا يمنع ط ( قوله ثبت به ) أي بالمس المقارن للشهوة  
بخلاف النظر لغير الفرج الداخلى فلا تثبت به حرمة المصاهرة مطلقا ط ( قوله ولا يجوز  
النظر اليه بشهوة ) أي الحاجة كقاض او شاهد يحكم او يشهد عليها لا لتحمل الشهادة  
وكخطب يريد نكاحها فينظر ولو عن شهوة بنية السنة لا قضاء الشهوة وكذا مر يدشر انها و

و صوتها على الراجح  
وذراعيها على الرجوح  
( وتمنع ) المرأة الشابة ( من )  
كشف الوجه بين رجال  
لانه عورة بل ( لحوف  
الفتنة ) كمسه و ان أمن  
الشهوة لانه اغلظ ولذا ثبت  
به حرمة المصاهرة كباقي  
في الحظر ( ولا يجوز النظر  
اليه )

مده وتم من موضع مرض بقدر ضرورة كسيت في حصر والقييد بشهوة يفيد جوازه  
 بل ويحتمل كسيت في حصر القيد به وبقدره كراهة بلا حاجة داعية قل  
 في الترخية وفي شرح الكرخي حصر الى وجه لاجنية حرمة يس بحرام ولكنه يكره لغير  
 حجة هـ (قوله شهوة) لا تفسير له والمذكور في المصحة انه فيمن يتشرب بالانتشار  
 او يريته ان كان موجود وفي سرقة ونحوه يمين ثواب والذي تقيده عبارة مسكين في الحظر  
 انها ميل ثقب مصنف وبه لا نسب هذا طقت وهدد في (نقول المعبر في بيان النظر)  
 لسيدتي عبد الغني بيان شهوة التي هي مناط الحرمة ان يتحرك قلب الانسان ويتبل بطبعه  
 الى مادة ويرتد التشرت آتته ان كثرت الميالات وعدم الشهوة ان لا يتحرك قلبه الى شيء من  
 ذلك بتمتة من حصر الى ابنه صليح وجه وابنته الحسنه اه وسأني تمام الكلام على ذلك في  
 كتاب الحظر ولاحقة (قوله كوجه مرد) هو الشاب الذي طر شاربته ولم تنبت لحيته  
 فموس قل في مقتضى غلام ذابغ مبالغ الرجال ولم يكن صبيحا فحكمه حكم الرجال وان  
 كان صبيحا فحكمه حكم النساء وهو عورة من فرقة الى قدمه قل السيد الامام ابو القاسم يعني  
 لا يخل النظر اليه عن شهوة وما الحنوة والنظر اليه لاعن شهوة لا بأس به وهذا لم يؤمر  
 بالنظر اه قول وهو سهل من ثبت عذاره بل بعض النسوة يفضلن على الامرد خالي العذار  
 وصاحبه ان ضرور الشارب ويوغه مبالغ الرجال غير قيد بل هو بين غايته وان ابتداءه من  
 حين يوغه سنا تشبه النساء ولو كان صغيرة لاشتبهت فيه رجال والمراد من كونه صبيحا ان  
 يكون حميلا بحسب طبع النظر ولو كان سود لان الحس يختلف باختلاف الطبائع  
 ويستند من تشبه وجهه بوجه المرأة لامرد ان جرمة حصر اليه بشهوة اعظم اتما لان خشية  
 الفتنة به عظمه ولانه لا يخل لخل بخلاف امرأة كقوا في الزنا والمواطة ولذا بالغ السلف  
 في التنفير منهم وسموهم لانتان استتذارهم شره قل فمضيه قل ابن القطن اجمعوا على  
 انه يجرم النظر الى غير ما تجي بقصد التلذذ بالنظر وتمتع البصر محسنة وجمعوا على جوازه  
 بغير قصد مدة وما حصر مع ذلك من الفتنة (قوله فانه يجرم الح) في بقاء الاهدليل على المتق  
 لانه اذا حرم مع شك في وجوده ففي وجوده بالفعل اولى حـ (قوله كما اعتمده الكمال) اي  
 بما على ما يظهر من عبارته منقولة عقب هذا بقوله قل الح وكان مناسب ان يقول حيث قل  
 (قوله لا عورة بصغير جد) وكذا الصغيرة كفي السراج فيباح النظر والمس كما في المعراج  
 قل ح وفسره شيخنا بأبن اربع فادونها ولم ادر لمن عزاه اه اقول قد يؤخذ مما في جناز  
 شرب لالية ونصه واذا لم يبلغ لصغير والصغيرة حد الشهوة بغسلهما الرجال والنساء وقدره  
 في الاصل بأن يكون قل ان يتكلم هـ (قوله ثم تغلظ) قيل المراد انه يعتبر الدبر وما حوله من  
 لا يتين والقل وما حوله يعني انه يعتبر في عورته مغلظ من الكبير ويحتال انهما قبل ذلك من  
 الخنثى فانظر بهما عند عدم الاشتباه اخف اليهما من النظر بعد وليحذر طـ (قوله ثم  
 كبر) اي عورته تكون بعد عشرة كمورة اليه تعين وفي الشهر كان ينبغي اعتبار السبع  
 الامر بها بصلاة ان بلغا هذا السن اه ط قول سيأتي في الحظر ان الامة اذا بلغت حد  
 شهوة لا تعرض على بيع في ازار واحد يستمر ما بين السرة والركبة لان ظهورها وبطنها

مطلب

في النظر الى وجه الامرد

بشهوة كوجه مرد) انه  
 يجرم حصر الى وجهه  
 ووجه لامرد شدي  
 شهوة مبهوغة فيباح ذو  
 حيا كما اعتمده كمال  
 قل فحل حصر منوط  
 بعده خشية شهوة مع  
 عدم لعورة وفي شرح  
 لا عورة بصغير حد ثم  
 مداه لا يشته فقل ودبر  
 ثم تغلظ الى عشر سنين  
 ثم كبر وفي الاشبه  
 يدخل على النساء



عورة اه فقد اعطوها حكم البالغة من حين بلوغ حد الشهوة واختلفوا في تقدير حد الشهوة فقليل سبع وقيل تسع وسيأتي في باب الامامة تصحيح عدم اعتبار ما ليس بل الاعتباران تصلح للجماع بأن تكون عبلة ضخمة وهذا هو المناسب اعتباره هنا تدبر (نقله الى خمسة عشر) صوابه خمس عشرة لان المعداد مؤنث مذكور اه ح ولا ينبغي ان الغاية غير داخلة والافيهو بالغ بالسن فلا يحل له النظر والدخول لانه مكلف كما لو بالغ بالاختلام ولو فيما قبل ذلك \* (تمت) \* سيأتي في الحظر ان الذمية كالرجل الاجنبي في الاصح فلا ينظر الى بدن المسلمة وان كل عضو لا يجوز النظر اليه قبل الانفصال لا يجوز بعده كشعر عاتيه وشعر رأسها وعظم ذراع حرة ميتة وساقها وقلامة ظفر رجلها دون يدها وان النظر الى مائة الاحنية بشهوة حرام وسيأتي تمام الفوائد المتعلقة بذلك هناك (قوله) وينع الح) هذا تفصيل ما جمعه بقوله وستر عورته ح (قوله حتى انعقادها) منصوب عطفا على محذوف اى وينع صحة الصلاة حتى انعقادها والحاصل انه يمنع الصلاة في الابتداء ويرفعها في البقاء ح (قوله) قدر اداء ركن) أى بسنته مية قال شارحها وذلك قدر ثلاث تسيحات اه وكأنه قيد بذلك حملنا ركن على القصر منه للاحتياط والافالعودة الاخير والقيام المشتمل على القراءة السنوية اكثر من ذلك ثم ما ذكره الشارح قول ابى يوسف واعتبر محمد اداء الركن حقيقة والاول المختار للاحتياط كما في شرح المنية واحترز عما اذا انكشف ربيع عضو اقل من قدر اداء ركن فلا يفسد اتفاق لان الانكشاف الكثير في الزمان القليل غفو كالانكشاف القليل في الزمن الكثير وعما اذا ادى مع الانكشاف ركنا فانه يفسد اتفاقا قال ح واعلم ان هذا التفصيل في الانكشاف الحادث في أثناء الصلاة اما المقارن لابتدائها فانه يمنع انعقادها مطلقا اتفاقا بعد ان يكون المكشوف ربيع العضو وكلام الشارح يومهم ان قوله قدر اداء ركن قيد في منع الانعقاد ايضا اه (قوله) بلا صنعه) فلو به فسدت في الحال عندهم قية قال ح اى وان كان اقل من اداء ركن اه وفي الحانية اذا طرح المقتدى في الزحمة امام الامام او في صف النساء او مكان نجس او حولوه عن القبلة او طرحوا ازاره او سقط عنه ثوبه او انكشفت عورته فيما اذا تعمد ذلك فسدت صلاته وان قل والافان ادى ركنا فكذلك والافان مكث بعذر لا يفسد في قولهم والافى ظاهر الرواية عن محمد تفسد اه لكن في الحانية ايضا ما يدل على عدم اشتراط قوله بلا صنع فإنه قال لو تحول الى مكان نجس ان لم يمكث على النجاسة قدر ادى ركن حازت صلاته والافلا وكذا في مية المصلى قل وكذا ان رفع نعليه وعليهما قدر مانع ان ادى معهما ركنا فسدت وذكر نحو ذلك في الحامية عن الذخيرة والبدائع وغيرها ثم قل والاشبه الفساد مع التعمد الحاجة كرفع نعله خوفا الضياع ما يؤد ركنا كافي الخلاصة وتماه فيما علقته على البحر (قوله على المعتمد) رد على الكرخى حيث قل المانع في الغايظة ما زاد على الدرهم قياسا على النجاسة المغالطة كذا في البحر ح (قوله) والغايظة) لا يظهر فرق بينها وبين الغنيظة الامن حيث ان حرمة النظر اليها اشد في الظهيرة بحكم العورة في الركعة اخف منه في الفخذ فلورأى غيره مكشوف الركبة ينكر عليه برفق ولا ينازعه ان لم يفرق في الفخذ بخف ولا يضربه ان لم يفرق في السوء يؤدبه عن ذلك ان لم يفرق في البحر وهو يفيد ان لكل مسلم التعزير

الى خمسة عشر سنة  
حسب (وينع) حتى  
انعقادها (كشفت ربيع  
عضو) قدر اداء ركن بلا  
صنعه (من) عورة  
(غايظة او خنيظة) على  
المعتمد (والغايظة قبل  
ودبر وما حولهما والخنيظة

بالضرب فإنه لم يقيد بالقاضي (قوله ماعدا ذلك) أفرد اسم الإشارة وان تعدد المشار إليه  
بتأويل المذكور \* (تمة) \* اعصم عورة الرجل ثمانية \* الأول الذكر وما حوله \* الثاني  
الانثى وما حوله \* الثالث مدبره وحواله \* الرابع والخمس اللتان \* السادس والسابع  
الفخذان مع الركبتين \* الثامن ما بين السرة الى العانة مع ما يحاذي ذلك من الجنبين والظهر  
والبطن \* وفي الامة ثمانية ايضا الفخذان مع الركبتين واللتان والتقل مع ما حوله والدبر  
كذلك والبطن والظهر مع ما يليهما من الجنبين \* وفي الحرة هذه الثمانية ويزاد فيها ستة عشر  
الساقان مع الكعيبين والشدان المكسران والاذنان والعضدان مع المرفقين والذراعان  
مع الرسفين والصدر والرأس والشعر والعنق وظهر الكفين وينبغي ان يزداد فيها أيضا  
الكتفان ولا يجعلان مع الظهر عضو واحد بل دليل انهم جعلوا ظهر الامة عورة دون كتفها  
وكذلك بطنا القدمين عورة في رواية أخرى وهي الاصح كما قدمناه عن اعانة الحقيير للمصنف فتصير  
ثمانية وعشرين كذا حزره ح قلت وقدمنا عن التارخانية ان صدر الامة وتديها عورة  
وقدمنا ايضا عن القنية ان جنبها عورة مستقلة على احد قولين وعليه فتزداد الامة خمسة على  
الثمانية المارة فتصير اعضاؤها ثلاثة عشر والله تعالى اعلم (قوله بالاجزاء) المراد بها الكسور  
المصطاح عليها في الحساب وهي النصف والرابع والثلث الخ مثله انكشف ثمن فخذ من موضع  
و ثمن ذات الفخذ من موضع آخر يجمع الثمن الى الثمن حسابا فيكون ربعا فيمنع ولوا انكشف  
ثمن من موضع من فخذ ونصف ثمن ذلك الفخذ من موضع آخر لا يمنع ح (قوله والا  
فبالقدر) اي المساحة فان بلغ المجموع بالمساحة ربع ادناها أي ادنى الاعضاء المنكشف  
بعضها كولو انكشف نصف ثمن الفخذ ونصف ثمن الاذن من المرأة فان مجموعهما بالمساحة اكثر  
من ربع الاذن التي هي ادنى العضوين المنكشفين وهذا التفصيل ذكره ابن ملك في شرح الجمع  
موافقا لما في الزيادات وقوله في البحر انه تفصيل لادليل عليه ممنوع كما حققه في النهر ح قلت  
وعلى هذا التفصيل اعني اعتبار ربع ادنى الاعضاء المنكشفة لاربع مجموعها مثنى في القنية  
والحالية وشرح الوهبانية والامداد وشرح (زاد القدير) للمصنف خلاف للزيلعي وان تبعه في  
الفتح والبحر فقد برؤ وقد اوضحنا ذلك فيما علقناه على البحر (قوله عن غيره) اي عن رؤية غيره  
من الجوانب لامن الاسفل وقوله ولو حكما اي ولو كانت الرؤية حكمية كما في المكان المظلم او  
المكان الخالي فن العورة فيها مرتبة حكما فيشترط سترها فيه ولا يصح كون المعنى ولو كان  
الستر حكما لانه يصير المعنى يشترط ستر العورة ولو كان ذلك الستر المشروط حكما واداستر العورة  
في الظلمة يشوب كان ذلك ستر حقيقته وحكما لا في حكم الشرع فقط فانهم (قوله به يفتي) لانه  
روى عن ابي حنيفة وابي يوسف نصا انه لا تفسد صلاته كفى التنية وغيرها (قوله فلور آها من  
زيقه) اي ولو حكما بأن كان بحيث لو نظرت آها كفى البحر وزيق القميص بالكسر ما لحاظ  
بالعنق منه قموس (قوله وان كره) لقوله في السراج فعليه ان يزده لما روى عن سلمة بن  
الأكوع قل قلت يا رسول الله اصيل في قميص واحد فقال زده عليك ولو بشوكة بحر ومفاده  
الوجوب المستلزم تركه لئلا يفسد مامر من نصهما على انها لا تفسد فكان هذا هو  
الاختار كفى شرح التنية وتقدمه فيما علقناه على البحر (قوله لا يصف ماتحته) بأن لا يرى منه

ماعدا ذلك) من الرجل  
والمرأة وتجمع بالاجزاء  
لو في عضو واحد والا  
فبالقدر فان بلغ ربع  
ادناها كاذن منع (والشرط  
سترها عن غيره) ولو  
حكما مكان مظلم (لا)  
سترها (عن نفسه) به  
يفتي فلو رآها من زيقه  
لم تفسد وان كره (وعاده  
سائر) لا يصف ماتحته

لون البشرة احترازا عن الرقيق ونحو الزحج (قوله ولا يضر التصاقه) أي بالآلية مثلا  
وقوله وتشككه من عطف المسبب على السبب وعبارة شرح النية اما لو كان غايظا لا يرى منه  
لون البشرة الا انه التصق بالعضو وتشكك بشككه فصار شكل العضو مرئيا فينبغي ان لا يمنع  
جواز الصلاة لحصول الستر اه قل ط وانظر هل يحرم النظر الى ذلك التشكك مطلقا او حيث  
وجدت الشهوة اه قلت سنذكر على ذلك في كتاب الحظر والذي يظهر من كلامهم هناك هو  
الاول (قوله ولو حريرا) تعميم للساتر قل في الامداد لان فرض الستر اقوى من منع لبس  
الحرير في هذه الحالة (قوله او ماء كدرا) أي بحيث لا ترى منه العورة (قوله ان وجد غيره)  
قيد في عدم اجزاء الستر بالصافي ومفهومه انه ان لم يجد غيره وجب السترة وكأنه لان فيه  
نقايل الانكشاف اه ح قلت ومفهومه ايضا كما اقتضاه سياق الكلام في عدم الساتر انه لا يجوز  
في الماء الكدر اذا وجد ساترا مع ان كلام السراج والبحر يفيد الجواز مطلقا ثم رأيت  
صاحب النهر صرح بذلك حيث قل ان الفرق بين الصافي وغيره يؤذن بان له ثوبا اذا العادة له  
يستوى في حقه الصافي وغيره اه لكن قوله يستوى فيه الصافي وغيره فيه نظر لانه اذا حاز  
الستر بالماء الكدر مع القدرة على ساتر غيره صار ساترا حقيقة فيتعين عند العجز عن ساتر غيره  
لان الماء الصافي غير ساتر والنجاسة عند عدم العجز هذا ذكر في البحر انه لا يصح تصوير الصلاة  
في الماء الا في صلاة الجنابة وعلله في النهر بانه اذا كان له ثوب وصلى في الماء الكدر لا يجوز له  
الاياء للفرض أي اقدرته على ان يصل خارج الماء بالثوب بركوع وسجود لكن قل الشيخ  
اسماعيل ولي في الكلامين نظر لامكان تصوير ركوعه وسجوده في الماء الكدر بحيث لا يظهر  
من بدنه شيء اذا سد منافذه بل ما يفعله الغطاس في استخراج الغريق البالغ من ذلك اه اقول  
ان فرض امكان ذلك فقد يقال لا يبقى ذلك ساترا لانه حين سجوده وارتفاع الماء فوقه لا يصير  
مستورا ويصير كالوصلي عربا تحت خيمة مستورة الجوانب كلها وفي مكان مظلم او كالدخول  
في كيس مثلا وصلى فيه فان الظاهر انه لا تصح صلاته بخلاف ما لو اخرج رأسه من الكيس  
وصلى لانه يصير مستورا كالماء الكدر ورأسه خارج وصلى على الجنابة ثم رأيت  
في الحاوي الزاهدي من كتاب الكراهية والاستحسان مانصه والمريض اذا لم يخرج رأسه من  
اللحاف لا تجوز صلاته فانه كالعارى اه أي اذا صلى تحت اللحاف وهو مكشوف العورة  
بالاياء لا تصح لانه غير مستور العورة وهذا يؤيد ما بحثناه في مسألة الكيس والله الحمد  
والحاصل ان الشرط هو ستر عورة المصلي لاستراذات المصلي فمن اختفى في خلوة او ظلمة او خيمة  
وهو عريان فذاته مستورة وعورته مكشوفة وذلك لا يسمى ساترا ومثله لو غطس في ماء كدر  
فتأمل (قوله وهل تكفيه الظلمة الخ) لا يظهر لهذا الكلام ثمرة لانه حيث فقد الساتر صلى  
كيف كان أي في ظلمة او في ضوء ولعل مراده ما ذكره في البحر وعبارة والافضل ان يصل قاعدا  
بيت او محجرا في ليل او نهارا قل ومن المشايخ من خصه بالنهار اما بالليل فيصل قائما لان ظلمة  
الليل تستر عورته وردبانه لا عبرة بها ورد بالفرق بين حالة الاختيار والاضطرار اه ط (قوله  
في جمع الانهر) هو شرح الملتقى لشيخنا زاده ح (قوله كافي الصلاة) كذا قاله في منية المصلي

ولا يضر التصاقه وتشككه  
ولو حريرا وطنيا بقي الى  
تمام صلاته او ماء كدرا لا  
صافيا ان وجد غيره وهل  
تكفيه الظلمة في جمع  
الانهر بخلاف في الاضطرار  
لا الاختيار (يصلى قاعدا)  
كافي الصلاة

قَالَ فِي بَحْرِ رَحِيهِ يَخْتَلِفُ فِي رَجُلٍ وَرَجُلَةٍ فَهُوَ يَفْتَرِشُ وَهِيَ تَتَوَلَّى (قَوْلُهُ وَقِيلَ مَا دَرَجَتِيهِ) وَيَضَعُ يَدَيْهِ عَلَى عَوْرَتِهِ عَظِيظَةً وَالْأَوَّلُ أَوَّلِي لِأَنَّهُ أَكْثَرُ سِتْرًا مَعَ مَا فِي هَذَا مِنْ مَدْرَجَتَيْنِ إِلَى الْقَبْلَةِ بَحْرٌ وَحَمِيَّةٌ لَكِنْ فِي شَرْحِ الثَّمَنِ الْكَبِيرِ أَنَّ الثَّانِي أَوَّلِي لِزِيَادَةِ السِّتْرِ فِيهِ وَهُوَ الْمَذْكُورُ فِي شَرْحِ الْهَدَايَةِ وَغَيْرِهَا أَهْ قُلْتُ وَهُوَ الصَّوَابُ لِأَنَّهُ مِنْ جَعَلُ مَقْعَدَتِهِ عَلَى رَجْلَيْهِ كَمَا فِي شَهَادَةِ الصَّلَاةِ يُظْهِرُ عَوْرَتَهُ الْعَظِيظَةَ حَالَةَ الْإِيْمَاءِ لِلرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ أَكْثَرُ ثَمَّنُ جَعَلُ مَقْعَدَتِهِ عَلَى الْأَرْضِ كَمَا هُوَ مُحْسُوسٌ مُشَاهَدٌ وَلَوْ جَلَسَ مُتَرَبِّعًا يَظْهَرُ مِنْهُ الْقَبْلُ فَبِذَا انْتَهَرُوا مَدْرَجَتِيهِ نَحْوَ الْقَبْلَةِ فَلَا جُرْمَ أَنَّهُ مَشَى عَلَيْهِ شَرَاهُ الْهَدَايَةِ وَغَيْرِهِمْ كَصَاحِبِ الْخَزِيرَةِ وَالسَّرَاجِ وَالْمَدْرُجِ وَالْمَيِّينِ وَنَوْرِ الْإِيضَاحِ وَالْخِلَافِ فِي الْأَوَّلِيَّةِ كَمَا لِيُخْفَى وَنَبَهَ عَلَيْهِ فِي النَّهْرِ (قَوْلُهُ وَقَدْ تَمَّ بَيَانُهُ) كَذَا فِي الْقَهْطِ ثَانِي عَنْ الزَّاهِدِيِّ وَنَقَلَهُ فِي الْبَحْرِ عَنْ مَا تَقَى الْبَحَارُ وَقَدْ وَضَّحَ الْهَدَايَةُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ثَمَّنُ ذَكَرَ بَعْدَ نَحْوِ وَرَقَةٍ بِخَثَرٍ رَجِيحٌ بِهِ مَا فِي الْهَدَايَةِ وَالْبَحْثِ مَأْخُوذٌ مِنْ الْحَالِيَةِ فَرَاغَهُ وَقَدْ فِي الْبَحْرِ أَيْضًا وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنَ الرَّابِعِ فِي الْفَضْلِ أَيْ دُونَ الثَّمَنِ بِرُكُوعٍ وَسُجُودٍ لِلْإِخْتِلَافِ فِي صَحْتِهِ وَأَنْ كَانَ سِتْرُ الْعَوْرَةِ فِي الرَّابِعِ أَكْثَرُ أَهْ قُلْتُ فَكَانَ الْأَوَّلِي لِلْمُشَارَحِ تَأْخِيرُهُ عَنِ الرَّابِعِ لِيَكُونَ الَّذِي ذَكَرَ فِي الْأَرْبَعَةِ عَلَى وَفْقِ التَّرْتِيبِ فِي الْإِفْضَالِيَةِ (قَوْلُهُ لِأَنَّ السِّتْرَ أَهْ) أَيْ لِأَنَّهُ فَرَضُ فِي الصَّلَاةِ وَخَارِجُهَا وَالْأَرْكَانُ فَرَضُ الصَّلَاةِ لِأَنَّهُ وَقَدْ أَتَى بِجَدَلِهَا وَأَمَّا جَازِئُ الْقِيَامِ لِأَنَّهُ وَإِنْ تَرَكَ فَرَضَ السِّتْرِ فَقَدْ كَمَلَ الْأَرْكَانُ الثَّلَاثَةَ بِدَائِعِ وَإِرَادَ بِالْأَرْكَانِ الثَّلَاثَةِ قِيَامَ وَالرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ وَغَايَرُهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْإِيْمَاءُ قَدِّمًا لِأَنَّهُ فِيهِ تَرَكَ فَرَضَ السِّتْرِ بِاتِّكْمَالِ الثَّلَاثَةِ وَمِنْ هُنَا نَشَأُ رَجِيحُ صَاحِبِ الْبَحْرِ وَالْحَالِيَةِ الظَّاهِرُ مَا مَرَّ عَنِ الْهَدَايَةِ (قَوْلُهُ وَلَوْ أَسْبَحَ لَثُوبُ الْهْ) فِي تَتَارُخِيَّةٍ وَلَوْ كَانَ بِخُضْرَتِهِ مِنْ لَثُوبٍ يَسْأَلُهُ فَنَ لَمِيعُهُ صَلي عَرِيَانًا وَلَوْ وَجَدَ فِي خِلَالِ صَلَاتِهِ ثُوبًا اسْتَقْبَلَ أَهْ وَغَايَرُهُ لَزُومُ السُّؤَالِ لَكِنْ يَنْبَغِي تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا غَابَ عَلَى ظَنِّهِ عِنْدَ الْمَنْعِ كَقَوْلِهِ تَتِمُّ (قَوْلُهُ هُوَ الظَّاهِرُ) كَذَا فِي شَرْحِ الثَّمَنِ الصَّغِيرِ وَقَدْ مَنَّا فِي التَّيَمُّمِ عَنِ الْمَنْعِ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ لَوْ وَعَدَ بِدَلْوٍ أَوْ ثُوبٍ لَيَسْتَحِبُّ لَهُ التَّأْخِيرُ مَا لَمْ يَخْفَ فَوْتُ الْوَقْتِ عِنْدَهُ وَعِنْدَهَا يَجِبُ وَأَنْ خَافَ فَوْتَهُ كَمَا وَعَدَ ثَلَاثًا فَهُوَ يَنْتَظِرُ اتِّفَاقَ وَقَدْ مَنَّا أَنْ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ تَرْجِيحُ قَوْلِ الْإِمَامِ بِهِ حُزْمٌ فِي الثَّمَنِ وَنَقْدُهُ يَدَّ أَنَّهُ يَنْدُبُ لِرَاجِي الْمَاءِ أَنْ يُؤَخَّرَ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ الْمُسْتَحَبِّ (قَوْلُهُ كَرَاهِيَّةُ) أَيْ كَمَنْ رَجَا حَصُولَ الْمَاءِ فَهُوَ يَنْدُبُ لَهُ أَنْ يُؤَخَّرَ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ الْمُسْتَحَبِّ كَمَا مَرَّ فِي التَّيَمُّمِ وَهَذَا تَنْظِيرٌ لِأَقْبَسِ حَتَّى يَرُدَّ أَنَّ الظَّاهِرَ قِيَاسُ مَسْئَلَةِ الثُّوبِ عَلَى الْمَاءِ عَوْدُ فَيَجِبُ الْإِنْتِظَارُ وَأَنْ فَتَنَ قَتَ فَيَجِبُ (قَوْلُهُ وَثُوبٌ وَمَكَانٌ) فَهُوَ إِذَا رَجَا وَجُودَ ثُوبٍ يُؤَخَّرُ مَا لَمْ يَخَفْ فَوْتُ الْوَقْتِ كَمَنْ رَجَا مَكَانَ قِيَةِ أَيْ كَمَا إِذَا كَانَ مُحْبُوسًا مِثْلًا فِي مَكَانٍ نَجِسٍ وَيَرْجُو إِسْرَافَ الْمَاءِ بِخُرُوجِهِ مِنْهُ فَهُوَ يُؤَخَّرُ مَا لَمْ يَخَفْ فَوْتُ الظَّاهِرِ أَنَّ هَذَا تَأْخِيرٌ مُسْتَحَبٌّ كَمَا ذَكَرَ بَرْدُ الْمَدِينَةِ (قَوْلُهُ نَافِي ذَلِكَ) أَيْ قِيَاسًا عَلَى الْمَاءِ وَالْبَحْثِ لِلْبَحْرِ وَتَبَعُهُ فِي النَّهْرِ وَقَدْ وَلَمْ يَذْكُرْهُ رِوَايَاتُ قَدِّمْنَا مَسْئَلَةَ مَقُولَةِ عَنِ السَّرَاجِ وَأَنَّ فِيهَا قَوْلَيْنِ وَفِي تَيَمُّمِ مَوَاقِبِ الرَّحْمَنِ وَيَنْبَغِي أَنْ يَشْتَرَى الْمَاءَ وَثُوبًا بِمِثْلِ الثَّمَنِ أَنْ فَضَلَ عَنْ نَفَقَتِهِ لِزِيَادَةِ غِنَى قَاحِشٍ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ (قَوْلُهُ أَيْسَ بِأَصْلِي الْهْ) أَيْ أَيْسَ بِأَصْلِي النِّجَاسَةِ وَأَمَّا الْمُرَادُ مَانِحَاةً

وقيل ما درجتيه (موميا  
بركوع وسجود وهو  
أصل من الصلاة) بعد  
يركع ويسجد (ثمة)  
ثمة (بركوع وسجود)  
لأن سترهم من الماء  
لأركان (لو يسبح بالثوب)  
ولو بالغانة (تت قدرته)  
هو الأصح ولو وعده  
يانتظر ما لم يخف فوت  
الوقت هو الظاهر كراحي  
ماء وثوب وضهارة مكان  
وهو يلزمه السراة  
مثله بغير ذلك (ولو وجد  
م) أي سائر (كأن نجس)  
ليس بأصل كجد ميتة  
يدلغ

قوله ومكان هكذا يخطئه  
والذي في شرح السراج  
وضهارة مكان وهو الظاهر  
تملأه مصححه

( قوله لا يستر به فيها )  
تفاني بل خرج به ذكره  
الزوني ( و قد من ربه  
طاهر ندب صلاته فيه )  
وحذر الاثم كمر وحتم  
محمد لبسه واستحسنه  
في الاسرار وبه قنت  
الثلاثة (ولو) كان ( ربه  
طاهرا صلى فيه حقا )  
اذ الربيع كالكل وهذا  
اذا لم يجد ميزيل به  
التجاسة او قالها فيتحتم  
لبس اقل ثوبه نجاسة \*  
والضابط ان من ابتلى  
ببائتين فان تساويا خير  
وان اختلفا اختارا اخف  
( ولو وجدت ) الحرة  
البالغة ( سارا يستر بدنها  
مع ربع رأسها يجب  
سترها ) فلو تركت ستر  
رأسها اعادت بخلاف  
المراعاة لانه لما سقط  
بعذر الرق فبعذر الصبا  
اولى ( ولو ) كان يستر  
( اقل من ربع الرأس )  
يجب بل يندب لكن  
قوله ( ولو وجد ) المكف  
( ما يستر به بعض العورة  
وجب استعماله ) ذكره  
الكامل زاد الحلبي وان  
قل يقتضى وجوبه مطلقا  
فأما

عارضة كالبول والدم كافي النهر لكن في كون جلد الميتة نجس الاصل نظر لان نجاسته رخصة  
بالموت تأمل ( قوله فانه لا يستر به فيها ) لان نجاسته اغلظ لعدم زوالها بانه بحر ( قوله  
خارجها ) ظاهر وجوب السترة حيث لم يجد غيره وقدم اولى الباب ان له لبس ثوب نجس في  
غير صلاة ( قوله ندب صلاته فيه ) اي بالقيام والركوع والسجود - ( قوله وجاز الاثم كما  
مر ) اي عاريا بأن فعل احدي الصور الاربع السابقة ولو قل وجاز في فعل كمر سكان  
اولى ط اي لان بعض تلك الصور لا اثم فيها ( قوله واستحسنه في الاسرار ) لكن نازعه في  
الفتح ( قوله اذ الربيع كالكل ) اي يقوم مقامه في مواضع كافي حلق المحرم ربع رأسه وكما في  
كشف العورة ( قوله وهذا اذا لم يجد الخ ) فن وجد في صورتين وجب استعماله كافي البحر  
( قوله فيتحتم لبس اقل ثوبه نجاسة ) تبع فيه صاحب النهر وليس على اطلاقه مافي الحلية ان  
كانت النجاسة في كل منهما غايظة فقلنا ان لم يتباغ في كل منهما الربع تخير والمستحب الصلاة في  
اقلهما نجاسة وان بلغت الربع في احدهما فقط تعين الآخر وان زاد عليه في كل منهما ولم  
تباغ ثلاثة ارباع تخير وان بلغت في احدهما واستوعبت الآخر تعين ماربعة طاهر وان كانت  
النجاسة خفيفة لم أره ومقتضى التخيير على ما مر ان يخير ما لم يزد في احدهما على ثلاثة  
ارباعه او تستوعبه والاعم ماربعة فصاعدا طاهر اه وذكر نحوه ح عن الهندية والزبلي  
والخلاصة ( قوله ببائتين ) اي بفعل احدهما غير عين لا بفعلهما معا ( قوله فان تساويا )  
اي من حيث المنع من الصلاة بلا مرجح معتبر وان لم يستويا في قدر النجاسة وقوله وان  
اختلفا اي بأن كان مافي احدهما مانعا دون مافي الآخر او كان مافي كل منهما مانعا لكن وجد  
في احدهما مرجح يقيمه مقام الكل كطهارة الربع او نجاسته وبهذا التقرير ينطبق الضابط  
على ما ذكرناه من الفروع فاذا كانت النجاسة في كل منهما اكثر من قدر الدرهم لكن لم يتباغ  
الربع تخير وان كانت في احدهما اكثر من الآخر لتساويها في المنع بلا مرجح بخلاف ما اذا  
بلغت ربع احدهما لترجيحه بآفة متهم الربع مقام الكل وتقرير الباقي ظاهر مما قلنا ففهم  
( قوله اختار الاخف ) نظيره جرح لو سجد سال جرحه والافاقه يصلى قعدا موميا لان ترك  
السجود اهون من الصلاة مع الحدوث لجواز تركه اختيارا في التنفل على الدابة زبلي ( قوله  
لانه لما سقط الخ ) الاولى التعليل بقوله عليه الصلاة والسلام لا تصلح حائض بغير قناع لان  
تعليلهم ان كل ما سقط ستره بعذر الرق كالكتفين والساقين يسقط بالصبا وليس كذلك  
افاده ح تأمل وفي احكام الصغار للاستروشن وجواز صلاة الصغيرة بغير قناع استحسان لانه  
لا خطاب مع الصبا والاحسن ان تصلح بقناع لانها انما تؤمر بالصلاة للتعود فتؤمر على وجه  
يجوز أدائها بعد البلوغ ثم قال المراعاة اذا كانت بغير قناع لا تؤمر بالاعادة استحسانا وان  
صلت بغير وضوء تؤمر ولو وصلت عريانة تعيد وفي كل موضع تعيد البالغة الصلاة فهي تعيد  
على سبيل الاعتياد اه ( قوله لا يجب ) لان مادون الربع لا يعطى له حكم الكل والاسترافضل  
تقليلا للانكشاف زبلي ومند في الحلية عن المحيط والخلاصة والكاظمي ( قوله زاد الحلبي )  
اي في شرحه الصغير ح ( قوله ط ) اي سواء كان يستر الربع او الاقل ط ( قوله فأمل )  
اشار الى امكان الجواب بحمل كلام الكمال على غير الرأس لانه أخف بدليل صحة صلاة

المراوحة مع كشف الرأس دون غيره اوده ح اقول ، الاحسن الخفاف بعمل آل في العورة  
على جلس الأفراد لاجس الاجزاء اى اذا وجد مايستر بعض افراد العورة بأن كان يستر  
اصغرها كاقبل او الدبر دون اكبرها وجب استعماله بدليل قوله بعده ويستر القبل والدبر  
الح وقوله في السراج ولو وجد مايستر به بعض العورة ستر القبل والدبر بالاتفاق اه وهو  
معنى ما في البحر عن المستعنى ان كان عنده قطعة يستر بها اصغر العورات فسدت والا فلا اه  
وحينئذ فلا منافاة بين كلامهم اذ ليس فيه على هذا الحمل ما يقتضى وجوب ستر مادون ربع  
عضو من العورة حتى يخالف ما قدمناه عن الزيلعي والمحيط والخلاصة والكافي من ان ما  
دون الربع لا يعطى له حكم النكاح واما قول الحاشي وان قل فيحتاج لنقل والا فلا يعارض  
كلام ائمة المذهب المهتم الا ان يراد مايستر عضوا كاملا كالدبر مثلا والافلو وجدت المرأة ما  
يستر ما بين السرة والركبة وغندها خرقه قدر الظفر مثلا يبعد كل البعد الزامها بالستر بها  
هذا ما ظهر لي من فيض الفتاح العليم **(قوله وقيل القبل)** لانه يستقبل به القبلة ولانه لا يستر  
بغيره والدبر يستر باليتين بحر عن السراج **(قوله والتعليل)** اى للقول الاول بأنه افحش  
الح وهو مراد صاحب النهر بقوله والتعليل الثاني لان ما ذكره السراج اولاً ذكره في النهر  
ثانياً ففهمه **(قوله بالائماء)** عبارة النهر قعد الايماء **(قوله تعين ستر القبل)** لعدم العلة وهى  
زيادة الفحش في الركوع والسجود اقول وهذا انما يظهر لو قعد مترعاً ما لو قعد ماداً رجله  
الى القبلة او قعد كالمشهد كما مشى عليه فيما مرّيتين ستر الدبر لانه يمكنه جعل الذكر  
والخصيتين تحت الفخذين واما الدبر فانه ينكشف حالة الايماء فيتعين ستره تأمل **(قوله ثم)**  
فخذاه) بالنصب عطفاً على قول المتن القبل والدبر وعارة شرح النية ويقدم في الستر ما هو  
اغلظ كالسواتين ثم الفخذ ثم الركبة وفي المرأة بعد الفخذ البطن والظهر ثم الركبة ثم الباقي  
على السواء اه وأفاد بقوله كالسواتين ان ستر نحو الالية والعانة مثلهما فيقدم على الفخذ  
فانهم **(قوله او يقلها)** كذا في شرح النية والظاهر تقصيده بما يقلها عن الدرهم او عن  
ربع الثوب والافلو كانت اكثر من الدرهم ودون الربع واذا قلها تبقى اكثر من الدرهم  
لايجب التقليل لما مر عن الحلية وغيرها من انه لوله ثوبان لم تبلغ نجاسة كل الربع تخير فتدبر  
**(قوله لبعده ميلا)** صرح به في السراج وأشار به الى ان عدم الوجود يكون حقيقة  
وحكما **(قوله او لعطش)** اى خوفه حالاً او مآلاً على نفسه او على من تلزمه مؤنته فانه  
لا يلزمه ازالة تلك النجاسة شرح النية ومثله خوف العدو وعدم وجود ثمنه ونحو ذلك  
كما في الاحكام عن البرجندى **(قوله صلى معها او عاريا)** اى ان كان الظاهر اقل من  
ربع الثوب والاتعنت صلاته به كامر **(قوله ولاعادة عليه)** اى اذا وجد المنزل  
وان بقى الوقت قهستاني **(قوله وينبغي)** البحث لصاحب الحلية وقال ولعلمهم لم  
يذكروه هنا للعلم به مما مر في التيمم وتبعه في البحر وغيره فانهم **(قوله عن مزيل)** اى  
للنجاسة في مسئلتنا وقوله وعن سائر اى للعورة في المسئلة التى قبلها **(قوله كما مر)**  
اى نظير ما مر في باب التيمم مما ذكرناه من التفصيل في عدم القدرة على المساء فانهم  
**(قوله ثم هذا للمسافر)** الاولى ان نقول وقيدنا بالمسافر وكأنه يشير بهذا الى رد

(ويستر القبل والدبر)  
اولاً (فان وجد مايستر  
احدهما) قيل (بستر الدبر)  
لانه افحش في الركوع  
والسجود وقيل القبل  
حكما في البحر بلا  
ترجيح وفي النهر الظاهر  
ان الخلاف في الاولوية  
والتعليل يفيد انه لو صلى  
بالائماء تعين ستر القبل  
ثم فخذاه ثم بطن المرأة  
وظهرها ثم الركبة ثم  
الباقي على السواء (واذا  
لم يجد) المكلف المسافر  
(مايزيل به نجاسته)  
او يقلها لبعده ميلا  
او لعطش (صلى معها)  
او عاريا (ولاعادة عليه)  
وينبغي لزومها او العجز  
عن مزيل وعن سائر  
بفعل العباد كما مر في التيمم  
ثم هذا للمسافر

ما في شرح النية من ان التقيد بالسافر باعتبار الغالب اذا لفرق بينه وبين غيره **(قوله)** لان  
 للمقيم (الح) اسم ان ضمير الشأن محذوف والماقيم يتعلق بشرط واجتهاد خبر ان وضعه يملك  
 للسائر وعبارة القهستاني هكذا والتقيد بالسافر لان للمقيم اشتراط طهارة ما يستتر العمرة  
 وان لم يملكه كفي النظم وغيره اهـ ح قلت فسقط الشارح لفظ طهارة وحاصل المعنى انه لا يفرج  
 صلاة المقيم بسائر نجس وان لم يملك الطاهر بناء على ان المقيم لا يتحقق تجزؤه عن الماء او  
 غيره من المائعات المزيلة لان انحصار ونحوه مظنة وجود ذلك ولذا لم يجز له التيمم في انحصار  
 لكن هذا قولهما والمفتي به قوله حيث تحقق المعجز كمر ومقتضاه ان يكون هذا كذلك ففيه  
**(قوله)** بالاجماع اي لا بقوله تعالى وما امروا الا بعبادة الله مختصين له الدين فن المراد بالعبادة  
 هنا التوحيد ولا بقوله عليه الصلاة والسلام انما الاعمال بالنيات لان المراد ثوابها ولا تعرض  
 فيه للصحة وتمساه في ح **(قوله)** وهي الارادة النية لغة العزم والعزم هو الارادة الجازمة  
 المقاطعة والارادة صفة توجب تخصيص المفعول بوقت وحال دون غيرها اي ترجيح احد  
 المستويين وتخصيصه بوقت وحال اي كيفية وحالة مخصوصة وبه علم ان النية ليست مطلق  
 الارادة بل هي لارادة الجازمة **(قوله)** المرجحة نعت لارادة قصد به تفسيرها ح **(قوله)**  
 اي ارادة الصلاة (الح) ما عرف مطلق النية بين المعنى المراد بها هذا الذي هو من شروط الصلاة  
 والافنية غير خاصة بالصلاة قال ط والمراد بقوله على الخلوص الاخلاص لله تعالى على معنى  
 انه لا يشرك معه غيره في العبادة اهـ اقول هذا يوهم انها لا تصح مع الرياء مع ان الاخلاص  
 شرط للثواب لا للصحة كسيأتي في الفروع انه لو قيل لشخص صل الظهر ولك دينار  
 فصلى بهذه النية ينبغي ان يجزيه وانه لاراء في الفرائض في حق سقوط الواجب فهذا  
 يقتضي صحة المشروع مع عدم الاخلاص فايأمل ثم رأيت الحموي في حواشي الاشهاد اعترضه  
 بقوله فيه ان هذا انما يستقيم في عبادة يترتب عليها ثواب لانهايات المترتب عليها عقاب اهـ  
**(قوله)** لا مطلق العلم (الح) اي ليست النية مطلق العلم بالشيء اي سواء كان مع قصد  
 وارادة جازمة او لا وهذا رد على ما عن محمد بن سامة من انه اذا علم عند الشروع اي صلاة  
 يصلي فهذا القدر نية وكذا في الصوم كما اوضحه في الدرر قال في الاحكام لكن في المفتاح  
 وشرح ابن ملك ان مراد ذلك القائل ان من قصد صلاة فعلم انها ظهر او عصر او نفل او قضاء  
 يكون ذلك نية فلا يحتاج الى نية اخرى للتعين اذا وصلها بالتحريم وفيما اورد لم يوجد قصد  
 الى الكفر وهذا القائل لم يدع ان مطلق العلم بشيء يكون نية فلا يرد عليه الاعتراض اهـ قلت  
 وحاصله ان النية التي هي الارادة الجازمة لما كانت لا تتحقق الابتصو المراد وعلمه وكان ذلك  
 شرطا لصحتها شرعا ولازماتها لغة اقصر عليه **(قوله)** والمعتبر فيها عمل القلب اي ان الشرط  
 الذي تحقق به النية ويعتبر فيها شرعا العلم بالشيء بدهاة الناشئ ذلك العلم عن الارادة الجازمة  
 لا مطلق العلم ولا مجرد القول باللسان والحاصل ان معنى النية المعتبر في الشرع هو العلم  
 المذكور وهذا معنى ما نقل عن ابن سلمة كقدمناه واما قولهم لا يصح تفسير النية بالعلم فمراد  
 به مطلق العلم الحالي عن التقصد بقربة الاعتراض المار فانهم لكن في جعله العلم من اعمال  
 القلب مسامحة لان العلم من الكيفيات النفسانية كحقوق في موضعه **(قوله)** ان خلف القلب

بشيء

لان المقيم يشترط طهارة  
 السائر وان لم يملكه  
 (و) الح م (نية)  
 بالاجماع (وهي لارادة)  
 المرجحة لاحد المستويين  
 اي ارادة صلاة لله تعالى  
 على الخلوص (لا) مطلق  
 (ع) في الاصح لا ترى  
 ان من علم الكفر لا يكفر  
 ولو نواه ككفر (والمعتبر فيه)  
 عمل القلب لا لارادة  
 فلا عبرة بما كبريا من ان  
 خلف القلب لا به كلام  
 لاية الا اذا تجز عن احضاره  
 لعموم اصيحه

فوق قصد المنهج ونقصه . مصر سها جبراه كفى تراهدى قيساني ( قوله في كفيه اللسان )  
 أي بدلا عن النية واعترضه في إسناده بأنه يلزم عليه حسب الأدل أن يرى أنه إذا سقط الشرط  
 لمعجز فقد سقط إلى بدل كفى نعيم . وبالأدلة كسرة العودة وقد سقطت مسروطة كفى العاجز  
 عن الجمهورين غابت أحد هذه الاحتمالات لأدله من دليل وإن هو هنا فلا يجوز اه  
 موضعا واقره في البحر وبؤيده مسياتي في الفصل الآتي من أن العاجز عن النطق لا يلزمه  
 تحريك لسانه للتكبير أو القراءة في الصحيح . مصدر الأصل فلا يلزم غيره إلا بدليل اه  
 واجاب الخوى بأنه صار أصلا لا بدلا وأقول حسب الأصل أبلغ من البدل فلا يجوز بالرأي  
 بالاولى ولا يبعد القول بسقوط الأداء فمن وصل إلى هذه الحالة فمن لا يمكنه معرفة أي  
 صلاة يصلي بمنزلة المخنون وسيد كر المصنف في باب صلاة المريض أنه لو اشتبه على المريض  
 أعداد الركعات أو سجدة لتعاس يلحقه لا يلزمه الأداء ( قوله ان يعلم عند الإرادة الخ )  
 قال الزبلي وأدباه أن يعجز بحيث لو سئل عنها أمكنه أن يجيب من غير فكر اه واعترضه في البحر  
 بأن هذا قول ابن سلمة ومقتضاه لزوم الاستحضار في أثناء الصلاة وعند الشروع والمذهب  
 جوازها بنية متقدمة بشرطها المتقدم وإن لم يقدر على الجواب بلا تفكير اه أقول أنت خير مما  
 قدمناه لأن قول ابن سلمة هو لزوم الاستحضار عند الشروع وليس في كلام الزبلي اشتراط ذلك  
 بل هو بيان لأدنى العلم المعتبر في النية اللازم لها سواء تقدمت أو قرنت الشروع ولدفع هذا  
 التوهم قل المصنف عند الإرادة أي النية ثم رأيت طنبه على ذلك ( قوله وتكون بلفظ  
 الماضي ) مثل نويت صلاة كذا ( قوله لانه ) أي الماضي ( قوله في الانشآت ) كالمعتقد  
 والفسوخ ط ( قوله وتصح بالخال ) أي المضارع المتوهم به الحال مثل أصلي صلاة كذا  
 ( قوله وقيل سنة ) عزاء في التحفة والاختيار إلى محمد وصرح في البدائع بأنه لم يذكره محمد  
 في الصلاة بل في الحج فحملوا الصلاة على الحج واعترضهم في الحلية بما ذكره جماعة من مشايخنا  
 من أن الحج لما كان مما يمتد وتقع فيه العوارض والموانع ويحصل بأفعل شقة استحباب فيه  
 طاب التيسير والتسهيل ولم يسرع مثله في الصلاة لأن وقتها يسير اه فهذا صريح في أن قياس  
 الصلاة على الحج اه واقره في البحر وغيره ( قوله من الخ ) أشار به للاعتراض على المصنف  
 بأن معنى القولين واحد سمي مستحبا باعتبار أنه أحبه علماءنا وسنة باعتبار أنه طريقة  
 حسنة لهم لأطريقة لمن صلى الله عليه وسلم كحرره في البحر ح ( قوله اذ لم ينقل الخ ) في الفتح  
 عن بعض الحفاظ لم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم من طريق صحيح ولا ضعيف أنه كان يقول  
 عند الافتتاح أصلي كذا ولا عن أحد من الصحابة والتابعين زاد في الحلية ولا عن الأئمة الأربعة  
 بل المتقول أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا قام إلى الصلاة كبر ( قوله لم يقل بدعة ) نقله في الفتح  
 وفي الحلية ومن لا شبه أنه بدعة حسنة عند قصد جمع عزيمته لأن الإنسان قديما لم يلب عليه  
 تفريق خطره وقد استفاض ظهوره على أنه في كتبه من الأعصار في عامة الأمصار فلا جرم أنه  
 دعوى في المنسوط وهداية والحق أن الله تعالى لم يجمع عزيمته قلبه فحسن فيندفع ما قيل أنه  
 يكرهه ع ( قوله وفي الأصل بلفظ الخ ) هذا من قوله ويكون بلفظ الماضي الخ وأشار  
 بقوله في صحيح في الحج أي من به يقول من الله أن يريد الحج فيسره لي وتقبله مني إلى أن

في كفيه اللسان محتى ( وهو )  
 أي عمل ثلث ( ان يعلم )  
 عند الإرادة ( بداهة ) بلا  
 تأمل ( أي صلاة يصلي )  
 فلو لم يعلم إلا بتأمل لم يجز  
 ( والمتلفظ ) عند الإرادة  
 ( بها مستحب ) هو اختيار  
 وتكون بلفظ الماضي ولو  
 فربما لانه الأغلب في  
 الانشآت وتصح بالخال  
 قهستاني ( وقيل سنة )  
 يعني أحبه السلف أو سنة  
 علماءنا اذ لم ينقل عن  
 المصنف ولا الصحابة ولا  
 التابعين بل قيل بدعة وفي  
 المحيط يقول المصنف أني أريد  
 أن أصلي صلاة كذا  
 فيسرها لي وتقبلها مني  
 وسيجيء في الحج ( وحاز  
 تقديمها على التكبير )



ذلك مقيس عليه وفيه ما علمت وقل في الحلية ولو سلم ان ذلك يفيد استئناها في الصلاة فم  
يفيد كونها بهذا اللفظ لا يجوز نويت او انوى كما عليه عامة المتلفطين بها ما بين عامي وغيره اه  
وحاصله انه خلاف المستفيض فلا يقبل **(قوله)** ولو قبل الوقت ( ذكر في الحلية عن ابن هبيرة  
انه قال ابو حنيفة واحمد يجوز تقديم النية للصلاة بعد دخول الوقت وقبل التكبير ما لم  
يقطعها بعمل اه ثم قل ولم اقف على التصريح باشتراط الوقت وهو ان صح مشكل فان  
المذهب ان النية شرط لا يشترط مقارنتها فلا يضر المجاها قبل الوقت واستصحابها الى وقت  
الشروع بعد دخوله كغيرها من الشروط اه وتبعه في البحر والنهر اقول ان كان المراد  
باستصحابها عدم عزوها عن قلبه الى وقت الشروع كما اقتضاه قوله واستصحابها الى وقت  
الشروع ففيه ان هذه نية مقارنة والكلام في النية المتقدمة بلا اشتراط استصحابها الى وقت  
الشروع كما اقتضاه ما نقله الشارح عن البدائع وهذه لا تصح اذا عزبت عنه قبل الوقت لان  
النية وان لم تشتط مقارنتها للشروع يشترط عدم المنافي لها ولا يخفى ان عدم دخول الوقت  
منافي لنية فرض الوقت لانه لا يفرض قبل دخول وقته فليتأمل **(قوله)** جاز ( واما اشتراطهم  
عدم الفاصل بين النية والتكبير فالمراد به ما كان من اعمال الدنيا كما في التارخالية وفي البحر  
المراد به الفاصل الاجنبي وهو ما لا يليق بالصلاة كالاكل والشرب والكلام لان هذه الافعال  
تبطل الصلاة فتبطل النية واما المشي والوضوء فليس بأجنبي الا ترى ان من احدث في حاله  
له ان يفعل ذلك ولا يمنع من البناء اه **(قوله)** ومفاده ( اي مفاد ما في البدائع جواز تقديم  
نية الاقتداء على الوقت كنية الصلاة او المراد تقديمها على شروع الامام وبأني تمام الكلام  
على ذلك ثم ان هذا المفاد ذكره في النهر بحثا وقال ولم ار فيه غير ما علمت اي لم ير فيه نقلا صريحا  
غير ما يفيد كلام البدائع **(قوله)** بينهما ( اي بين النية والتكبير **(قوله)** وهو كل ما يمنع البناء  
اي يمنع الذي سبقه الحدث من البناء على ما صلي احترازا عن المشي والوضوء لكن في هذه  
الكلية نظر لان القراءة تمنع البناء ايضا والظاهر انها لا تفصل بين النية والتكبير فالاولى  
ذكر منع البناء على سبيل الاستيضاح كما نقلناه عن البحر آتفا **(قوله)** وشرط الشافعي قرانها  
اي جمعها مع التكبير وبه قال الطحاوي ومحمد بن سامة وفي شرح المقدمة الكيدانية للعلامة  
المهستاني يجب حضور القلب عند التحريمة فلو اشتغل قلبه بتفكير مسألة مثلا في اثناء  
الاركان فلا تستحب الاعادة وقل البقالى لم ينقص اجره الا اذا قصر وقيل يلزم في كل ركن  
ولا يؤخذ بالسهولة لانه معفو عنه لكنه لم يستحق ثوابا كما في النية ولم يعتبر قول من قال لا قيمة  
لصلاة من لم يكن قلبه فيها معه كافي الملتقط والحزانة والسراجية وغيرها واعلم ان حضور  
القلب فراغه عن غير ما هو ملابس له وهو ههنا العلم بالعمل بالفعل والقول الصادرين عن  
المصلي وهو غير التفهم فان العلم بنفس اللفظ غير العلم بمعنى اللفظ اه **(قوله)** ولا عبرة بنية  
متأخرة ( لان الجزء الخالي عن النية لا يقع عبادة فلا ينبغي الباقي عليه وفي الصوم جوزت  
للضرورة بهنسى حتى لو نوى عند قوله الله قبل اكبر لا يجوز لان الشروع يصح بقوله الله فكأنه  
نوى بعد التكبير حلبة عن البدائع **(قوله)** الى الركوع ( فيه ان الكرخى لم ينص على الركوع  
ولا غيره وانما اختلفوا في الترخي على قوله في انه ينتهي الى اثناء او الركوع او الرفع منه

ولو قبل الوقت وفي البدائع  
خرج من منزله يريد  
الجماعة فلما انتهى الى  
الامام كبر ولم تحضره النية  
جاز ومفاده جواز تقديم  
الاقتداء ايضا فيحفظ  
( ما لم يوجد ) بينهما ( فاطعها  
من عمل غير لائق بصلاة )  
وهو كل ما يمنع البناء وشرط  
الشافعي قرانها فيندب  
عندنا ( ولا عبرة بنية  
متأخرة عنها ) على المذهب  
وجوزه الكرخى الى  
الركوع

مطلب

في حضور القلب والحشوع

قوله عند علمه عقب اه منه

او اعمود ودهح (قوله وكفى) اي بان يقصد الصلاة بالاقيد نفل اوسنة او عدد (قوله لنفل) هذا بالاتفاق (قوله وسنة) ولو سنة فجر حتى لو تهجد بركتين ثم تسين انها بعد فجر نابت عن السنة وكذا وصلى اربعا ووقعت الاخرى بان بعد الفجر وبه يفتى خلاصة وكذا الاربع المتوى بها آخر ظهر ادركته عند الشك في صحة الجمعة فإذا تسين صحتها ولاظهر عليه نابت عن سنة الجمعة على قول الجمهور لانه يلغو الوصف ويبقى الاصل وبه تنادي السنة كما بسطه في الفتح واقره في البحر والنهر وهذا بخلاف ما لوقام في الظهر للخامسة فضم سادسة لاتسوان عن سنة الظهر لعدم كون الشروع مقصودا (قوله على المعتمد) اي من قولين مصححين وانما اعتمد هذا في البحر من انه ظاهر الرواية وجعله في المحيط قول عامة المشايخ ورجحه في الفتح ونسبه الى المحققين (قوله او تعينها) لان السنة ما واطب عليها النبي صلى الله عليه وسلم في محل مخصوص فإذا اوقعها المصلي فيه فقد فعل الفعل المسمى سنة والنبي صلى الله عليه وسلم لم يكن ينوي السنة بل الصلاة لله تعالى وتام تحقيقه في الفتح (قوله والتعين) اي بالنية احوط اي لاختلاف التصحيح بخر (قوله ولا بد من اتعين الخ) فلو فاتته عصر فضلى اربع ركعات عماعليه وهو يرى ان عليه الظهر لم يجز كإصلاحها قضاء عماعليه وقد جهلها ولذا قل ابو حنيفة فيمن فاتته صلاة واشتبهت عليه انه يصلى الخمس ليقين اه فتح اي لانه لا يمكنه تعين هذه الثماتة الا بذلك وفي الاشياء ولا يسقط التعيين بضيق الوقت لانه لو شرع فيه متفلا صبح وان كان حراما اه (قوله عند النية) اي سواء تقدمت على الشروع او قارنته فلو نوى فرضا معينا وشرع فيه ثم نسي فضته تقوفا فأتمه على ظنه فهو على ما نوى كفى البحر (قوله فلو جهل الفرضية) اي فرضية الخمس الا انه كان يصليها في مواقيتها لم يجز وعليه قضاؤها لانه لم ينو الفرض الا اذا صلى مع الامام ونوى صلاة الامام بخر عن الظهيرية (قوله ولو علم الخ) اي علم فرضية الخمس لكنه لا يميز الفرض من السنة والواجب (قوله حر) اي صح نعم (قوله وكذا لو اغيره الخ) يعنى ان من لا يميز الفرض من غيره اذا نوى الفرض في الكل حاز كونه اماما ايضا فيصح الاقتداء به لكن في صلاة لاسنة قبلها اي في صلاة لم يصل قبلها مثلها في عدد الركعات لانه لو صلى قبلها مثلها سقط عنه الفرض وصار ما بعده نفلا فلا يصح اقتداء المفترض به (قوله الفرض) متعلق بالتعيين قل في الاشياء ولم ارحكم نية الفرض العين في فرض العين وفرض الكفاية في فرض الكفاية واما المعادة لترك واجب فلا شك انها حابرة لا فرض فعليه ينوى كونها جابرة واما على القول بان الفرض لا يسقط الا بها فلا خفاء في اشتراط نية الفرضية اه ونقل البيهقي عن الامام السرخسي ان الاصح القول الثاني (قوله انه ظهر) فتح الهمزة مفعول التعمين او على حذف الحار اي بأنه (قوله قرنه باليوم او الوقت اول) اي لم يقرنه بشئ منهما وشمل اطلاقه في هذه الثلاثة ما اذا كان ذلك في الوقت او خارجه مع علمه بخروجه او مع الجهل فمسائل تسع من ضرب ثلاثة في ثلاثة اما ان قرنه باليوم بان نوى ظهر اليوم فيصح في الصور الثلاث كما سيذكره الشارح واما ان قرنه بالوقت بان نوى ظهر الوقت فان كان في الوقت صبح قولاً واحدا وان كان خارجه مع العلم بخروجه فيصح ايضا على ما فهمه الشرنبلالى من عبارة الدرر في حاشيته عاينها لان وقت العصر

قوله او تعينها هكذا بخطه  
ولذى في نسخ الشارح اد  
تعينها وهو الصواب  
تأمل اه مصححه

(وكفى مطلق نية الصلاة)  
وان لم يقل لله (نفل وسنة)  
راتبة (وتراويح) على  
المعمدات تعينها بوقوعها  
وقت الشروع والتعين  
احوط (ولا بد من التعيين  
عند النية) فلو جهل  
الفرضية لم يجز ولو علم ولم  
يميز الفرض من غيره ان  
نوى الفرض في الكل جاز  
وكذا لو اوم غير في لاسنة  
قبلها (لفرض) انه ظهر  
او عصر قرنه باليوم او  
الوقت اولاً

ليس له ظهر في رادبه الظهر الذي يقضى في هذا الوقت وان كان خارجه مع الجهل فلا يصح كافي  
الفتح والحانية والخلصة وغيرها وبه جزم المصنف والشارح فيما سأتى وهو الذي فهمه في  
النهر من عبارة الزيلعي خلافا لمأفهمه منها في البحر وهو ما اقتضاه اطلاق الشارح هنا من انه  
يصح ونقل في النية عن المحيط انه المختار لكن رده في شرح النية بل قال في الحلية انه غلط  
والصواب ما في المشاهير من انه لا يصح واما اذا لم يقرنه بشئ بان نوى الظهر واطلق فان كان في  
الوقت ففيه قولان مصححان قيل لا يصح لقبول الوقت ظهر يوم آخر وقيل يصح لتعين الوقت  
له ومشى عليه في الفتح والمعراج والاشباه واستظهره في العناية ثم قال واقول الشرط المتقدم  
وهو ان يعلم بقلبه اى صلاة يصلى يحسم مادة هذه المقالات وغيرها فان العمدة عليه لحصول  
التمييز وهو المقصود اه وان كان خارجه مع الجهل بخروجه ففي النهر ان ظاهر ما في  
الظهيرية انه يجوز على الارجح وان كان مع العلم به فبحث ح انه لا يصح وخالفه ط قلت وهو  
الاظهر لما مر عن العناية واما اذا نوى فرض اليوم او فرض الوقت فسيأتى باقسامه التسع  
فافهم **(قوله هو الاصح)** قيد لقوله اولا اى اذا نوى الظهر ولم يقرنه باليوم او الوقت وكان  
في الوقت فالاصح الصحة كافي الظهيرية وكذا في الفتح وغيره كما قدمناه وهو رد على ما في  
الخلاصة من انه لا يصح كما نقله في البحر والنهر لاعلى ما في الظهيرية فافهم **(قوله)** لكنه يعين  
الح اى يعين الصلاة ويومها اشباه وهذا عند وجود المزامح اما عند عدمه فلا كولو كان في ذمته  
ظهر واحد فأتت فأنه يكفي ان ينوى ما في ذمته من الظهر الفأنت وان لم يعلم انه من اى يوم حاية  
فافهم **(قوله على المعتمد)** مقابله ما في المحيط من انه اذا سقط الترتيب بكثرة الفوائت تكفيه  
نية الظهر لا غير اه اى لا يلزم تعيين اليوم قياسا على الصوم **(قوله والاسهل الح)** اى فيما اذا  
وجد المزامح كظهيرين من يومين جهل تعيينهما **(قوله لا يشترط ذلك)** اى نية اول ظهر او آخره  
بل تكفية نية الظهر لا غير كما مر عن المحيط **(قوله وسيجيء)** اى ما صححه القهستاني في آخر  
الكتاب في مسائل شتى متباينة الكثر ونقل الشارح هناك عن الاشباه انه مشكل  
ومخالف لما ذكره احتجاجا كقاضيه خان وغيره والاصح الاشتراط قلت وكذا صححه في متن  
الملتقى هناك فقد اختلف التصحيح والاشتراط احوط وبه جزم في الفتح هنا **(قوله وواجب)**  
بالجر عطفًا على قوله لفرض وقد عدمه في البحر قضاء ما افسده من النفل والعديد وركعتي  
الطواف وزاد في الدرر الجنازة لكن في الاشياء والخطبة لا يشترط لها نية الفرضية وان  
شرطنا لها النية لانه لا يتنفل بها وينبئ ان تكون صلاة الجنازة كذلك لانها لا تكون  
الا فرضا كما صرحوا به ولذا لا تعاد نفلا اه ويؤيده نصهم على انه ينوى فيها الصلاة لله  
تعالى والدعاء لا ميت ولم يذكرنا تعيين الفرضية **(قوله انه وتر)** اشار الى انه لا ينوى فيه انه  
واجب للاختلاف فيه زيلعي اى لا يلزمه تعيين الوجوب وليس المراد منه من ان ينوى  
وجوبه لانه ان كان حنفيا ينبئ ان ينويه ليطلق اعتقاده وان كان غيره لا تضره تلك ذكره  
في البحر في باب الوتر ثم اعلم ان ما في شرح العيني من قوله واما الوتر فالاصح انه يكفي مطلق  
النية مشكل لان ظاهره انه يكفي نية مطلق الصلاة كالنفل الا ان يحمل على ما ذكرناه عن  
الزيلعي من اطلاق نية الوتر ولذا قال يكفي مطلق النية ولم يقل مطلق نية الصلاة وبينهما فرق

قوله المشاهير هكذا في  
النسخة المجموع منها  
والذي بخطه كلك اخرى  
عم سواد المداد معظم  
حروفها فانطلمست اه  
مصححه

هو الاصح (ولو) الفرض  
(قضاء) لكنه يعين ظهر  
يوم كذا على المعتمد  
والاسهل نية اول ظهر  
عليه او آخر ظهر وفي  
القهستاني عن النية  
لا يشترط ذلك في الاصح  
وسيجيء آخر الكتاب  
(وواجب) انه وتر

دقيق فقه الشارة خفية الى ما قلنا فتدبر (قوله او دبر) هو قد يكون منجزا او معلقا على نحو  
 شفاء مرض او قدومه ثاب و يظهر انه لا بد من تعيينه بذلك الاختلاف اسبابه واختلاف  
 انواع ما علق عليه بدليل عدم الاكتفاء في الفرض بدون تخصيصه نحو الظاهر افاذه ح قلت  
 هذا لما يظهر عند وجود المزايا كما لو كان عليه نذر منجز ومعلق او نذران علقا على امرين  
 والافلا كما قدمناه اتفاقا عن الحلية في قضاء الفائتة فافهم (قوله او سجود تلاوة) الا اذا تلاها  
 في الصلاة وسجدها فورا ولا يجب تعيين السجدة التلاوية لو تكررت التلاوة كما سيأتي في  
 باب ان شاء الله تعالى (قوله) وكذا شكر بخلاف سهو الذي رأيت في التهرنخا عكس ما ذكره  
 الشرح ولعل الاوجه منها بالنسبة الى سجود الشكر فقط لان السجود قد يكون لسبب  
 كالتلاوة والشكر وقد يكون بدونه كما بفعله العوام بعد الصلاة وهو مكروه كما نص عليه  
 الزاهد في فلما وحد المزايا لا بد من التعيين لبيان السبب والا كان مكروها اتفاقا ويتنى  
 على ذلك ما لو نام في ذلك السجود او تيم لاجله فان كان سجودا مشروعا تنقض طهارته وتصح  
 صلاته بذلك التيمم والافلا كما ذكره في ثمرة الاختلاف بين الامام وصاحبه في مشروعية  
 سجدة الشكر وعدمها فظهر انه لا بد من تعيينها لتمييز المشروع عن غيره لا يقال ان النفل  
 لا يشترط فيه التعيين كما مر وسجدة الشكر على القول بمشروعيتها نفل فلا يشترط تعيينها  
 ايضا لاننا نقول هذا خارج عن هذا الحكم به ليل ان الصلاة عبادة في ذاتها ولا تنفي عنها  
 المشروعية الاسباب عارض بخلاف السجود خارج الصلاة فانه ليس عبادة في نفسه بل  
 بعارض شكر او تلاوة مثلا فطاق الصلاة ينصرف الى النفل المشروع فلذا لم يشترط  
 تعيينه بخلاف مطلق السجود فانه ينصرف الى غير المشروع لانه لم يشرع الاسباب فلا بد  
 من تعيين ذلك السبب ليكون مشروعا ويميز عن غيره من المزايا له في المشروعية من  
 تلاوة وسهوه ففهم هذا مظهر الفهمي القاصر واما سجود السهو فقادح انما كان جابرا لنقص  
 واحب في الصلاة كان بدله ولا يشترط نية ابعا الصلاة فكذلك بدله اه ثم رأيت في الاشياء  
 قل ولا تصح صلاة مطلقا الابنية ثم قل وسجود التلاوة كالصلاة وكذا سجدة الشكر وسجود  
 السهو اه ولعل هذا هو الاظهر (تمة) لم يذكر السجدة الصلوية وحكمها انه يجب نيتها اذا  
 فصل بينها وبين محلها بركة فبناقل فلا كما في الفتاوى الهندية فتأمل (قوله) فلا يضر الخطأ في  
 عددها (اظهر ان الخطأ غير قيد وفي الاشياء الخطأ فيما لا يشترط له التعيين لا يضر كتعيين  
 مكان الصلاة وزمانها وعدد الركعات ومنه اذا عين الاداء فبان ان الوقت قد خرج والقضاء  
 فبان انه باق اه ونقل في جامع الفتاوى عن الحلية ان الفضل ان ينوي اعداد الركعات  
 ثم قل وقبل يكره تلتزم بالعدد لانه عبث لاحاجة اليه اه ولا يخلو القول الثاني عن تأمل  
 (قوله) وينوي انه يدى (اما الامام فلا يحتاج الى نية الامامة كما سيأتي (قوله) لم يقل  
 ايضا) انى كما في كثير وامتنع وغيرهم (قوله) صح في الاصح (كذا نقله الزيلعي  
 وغيره) خبر قلت لكن ذكر المسألة الاولى في الحلية وقال لا يجوز لان الاقتداء بالامام  
 كما يكون في الفرض يكون في النفل وقل بعضهم يجوز اه قال في شرح النية  
 فظهر ان الجواز قول البعض وعدمه هو المحار اقول يؤيده قول المتون بسوى المتابعة

او نذر او سجود تلاوة  
 وكذا شكر بخلاف سهو  
 (دون) معين (عدد ركعانه)  
 لمصونها ضمنا فلا يضر  
 الخطأ في عددها (وينوي  
 المقصد المتابعة) لم يقل  
 ايضا لانه لو نوى الاقتداء  
 بالامام او المشروع في صلاة  
 الامام ولم يعين الصلاة صح  
 في الاصح

ايضا وكذا قول الهداية ينوي الصلاة ومتابعة الامام ومثله في المجمع وكثير من الكتب بل  
 قل في المتبع انه بالاحكام واما المسئلة الثانية فلا تخالف ما في المتن لان فيها التعيين مع المتابعة  
 ولهذا قل في الحانية لانه لما نوى الشروع في صلاة الامام صار كأنه نوى فرض الامام مقتديا  
 به اه فتدبر ومقتضاه انه صح شروعه وصار مقتديا وانما يصرح بنية الاقتداء لكن في الفتح  
 اذا نوى الشروع في صلاة الامام قل ظهير الدين يابني ان يزيد على هذا واقتديت به **(قوله)**  
 وانما يعلم بها اي بصلاة الامام **(قوله)** تبعا لصلاة الامام (الاولى تبعا للامام كما عبر الزيلعي  
**(قوله)** لعدم نية الاقتداء) علة لقوله بخلاف الخ اما في الاول فلانه انما عين الصلاة فقط ولا  
 يلزم منه نية الاقتداء واما الثاني فلان الانتظار قد يكون للاقتداء وقد يكون بحكم العادة فلا  
 يصير مقتديا بالشك كفي البدائع وقيل اذا انتظر ثم كبر صح واستحسنه في شرح النية لقيامه  
 مقام النية قلت لا يخفى ان الكلام عند عدم خطور الاقتداء في قلبه وقصده له والا كانت النية  
 موجودة حقيقة **(قوله)** (افى جمعة) استثناء من المتن اي فيكفيه التعيين عن نية الاقتداء او  
 من قوله بخلاف ما لو نوى صلاة الامام **(قوله)** وجنزة وعيد نقلهما في الاحكام عن عمدة  
 المفتي **(قوله)** (اختصاصها) اي الثلاثة المذكورة بالجماعة فتكون نيتها متضمنة لنية الاقتداء  
 قل في الاحكام لكن في صلاة الجنزة بحث الا ان يقال لما كانت لا تتكرر وكان الحق للولى  
 في الامامة لم تكن الامام اه فعلى هذا يقيد ذلك بغير الولي فلو ام بها من الاولوية له ثم  
 حضر الولي لا بدله مع التعيين من نية الاقتداء بذلك الامام والا كان شارعا في صلاة نفسه لان  
 له الاعادة ولو منفردا فلا اختصاص في حقه **(قوله)** ولو نوى فرض الوقت الخ اعلم انه يتأتى  
 هنا تسع مسائل ايضا كما ذكرناه سابقا لانه اما ان يقرن الفرض بالوقت او باليوم او يطلق  
 وفي كل اما ان يكون في الوقت او خارجه مع العلم بخروجه او مع عدمه فان قرنه باليوم بان  
 نوى فرض اليوم لا يصح باقسامه الثلاثة لان فرض اليوم متنوع ومثله ما لو اطلق وان قرنه  
 بالوقت فان في الوقت جاز وهو ما ذكره المصنف وان خارجه مع العلم بخروجه فقال ح لا  
 يجوز قلت وهو المتبادر من قول الاشباه عن البناء لو نوى فرض الوقت بعد ما خرج  
 الوقت لا يجوز وان شك في خروجه جاز اه لكنه خلاف ما يفهم من قول الزيلعي الا ان  
 وهو لا يعلمه في تأمل وان كان مع عدم العلم بخروجه لا يجوز لقول الزيلعي يكفيه ان ينوي  
 ظهر الوقت مثلا او فرض الوقت والوقت باق اوجود التعيين ولو كان الوقت قد خرج وهو  
 لا يعلمه لا يجوز لان فرض الوقت في هذه الحالة غير الظاهر اه وفي التارخانية وان صلى بعد  
 خروج الوقت وهو لا يعلمه فنوى فرض الوقت لا يجوز وهو الصحيح لكن يخالفه قول  
 الاشباه لما رأنا وان شك في خروجه جاز وقد يجاب بانه مبنى على خلاف الصحيح واما الجواب  
 بالفرقة بين الشك وعدم العلم ففيه نظر لان من لم يعلم خروج وقت الظهر مثلا ونوى فرض  
 الوقت يكون مراده وقت الظهر لانه يظن بقاءه ومع هذا قلنا الصحيح انه لا يجوز من  
 شك في بقاءه وخروجه يكون اولى بعدم الجواز فافهم **(قوله)** (لانها بدل) اي لان فرض  
 الوقت عندنا الظهر لا الجمعة ولكن قد امر بالجمعة لاسقاط الظهر ولذا وصلى الظهر قبل ان  
 تفوته الجمعة صحت عندنا خلافا لغيره والثلاثة وان حرم الاقتصر عليها سرح النية لكن

وانما يعلم بها احكامه نفسه  
 تبعا لصلاة الامام بخلاف  
 ما لو نوى صلاة الامام وان  
 انتظر تكبيره في الاصح  
 لعدم نية الاقتداء الا في  
 جمعة وجنزة وعيد على  
 اختيار اختصاصها بالجمعة  
 (ولو نوى فرض الوقت)  
 مع بقاءه (حز الا في  
 الجمعة) لانها بدل (الا ان  
 يكون عنده)

قوله عن البناء هو شرح  
 الهداية لشيخ الاسلام  
 العيني رحمه الله اه منه

سبأني في جمعة غمدانها اصل لا بدل وهو صعب كمن وضعه هناك ان شاء الله تعالى  
**(قوله في اعتقاده)** تفسير لقوله عدده فهو على حذف اي ط **(قوله ولو في الجمعة)** كذا في  
الشمس بلالية ولم يظهر لي وجهه نهج اقول لعل المراد انه لو نوى المعتد بظهر الوقت يوم الجمعة  
حاز اي بلا فرق بين ان يكون اعتقاده اليها فرض الوقت او لا فظهر فائدة ذكره هنا وامامية  
الظهر في صلاة الجمعة فلا يصح في الاحكام عن النافع وفيه عن فيض الغفار شرح المختار لو  
نوى ظهر الوقت في غير الجمعة ان في الوقت حاز على الصحيح فقوله في غير الجمعة احتراز عن  
الجمعة **(قوله وهو لا يعلمه)** اي لا يعلم خروجه ومفهومه انه لو علمه يصح كما قدمناه عن  
الشمس بلالية **(قوله لا يصح في الاصح)** بل قدمنا عن الحلية انه هو الجواب خلافا لما في اشياء  
البحر وان رجحه الخبي **(قوله ومثله فرض الوقت)** اي مثل ظهر الوقت في انه بعد خروج  
الوقت وهو لا يعلمه لا يصح في الاصح كما قدمناه آتفاع التتار حانية والزياي خلافا لما في الاشياء  
فنه خلاف الاصح كما علمت وفهم **(قوله لخوازه مطلقا)** اي ان كان الوقت قد خرج لانه نوى  
معايه وهو مختص لمن يشك في خروج الوقت اه زياي اي بخلاف ظهر الوقت لان الظهر  
لا يخرج عن كونه ظهر اليوم بخروج الوقت ويخرج عن كونه ظهر الوقت بخروجه لصحة  
تسميته ظهر اليوم لا ظهر الوقت لان الوقت ليس له اذا الملام للعهد لا للجنس فلا يضاف اليه اه  
شرح المنيه **(قوله لصحة القضاء بنية الاداء)** هدا التعليل انما يظهر اذا نوى الاداء اما اذا  
تجردت نيته فلاهاط والمناسب ما في الاشياء عن الفتح لو نوى الاداء على ظن بقاء الوقت فتبين  
خروجه اجزاء وكذا عكسه ثم مثل له ناقلا عن كشف الاسرار بقوله كنية من نوى اداء ظهر  
اليوم بعد خروج الوقت على ظن ان الوقت ناق وكنية الاسير الذي اشتبه عليه رمضان فتجري  
شهرا وصامه بنية الاداء فوقع صومه بعد رمضان وعكسه كنية من نوى قضاء الظهر على ظن ان  
الوقت قد خرج ولم يخرج بعد وكنية الاسير الذي صام رمضان بنية القضاء على ظن انه قد  
مضى والصحة فيه باعتبار انه اتى باصل النية ولكن اخطأ في الظن والخطأ في مثله معفو عنه اه  
اقول ومعنى كونه اتى باصل النية انه قد عين في قلبه ظهر اليوم الذي يريد صلاته فلا يضرب  
وصفه له بكونه اداء او قضاء بخلاف ما اذا نوى صلاة الظهر قضاء وهو في وقت الظهر ولم ينو  
صلاة هذا اليوم لا يصح عن الوقتية لانه بنية القضاء صرفه عن هذا اليوم ولم توجد منه نية  
الوقتية حتى ياعو وصفه بالقضاء فلم يوجد التعيين وكذا لو نواه اداء وكانت عليه ظهر فائنة  
لا يصح عنها وان كان ودخل الوقتية ما قلنا وبهذا ظهر الجواب عن مسألة ذكرها بعض الشافعية  
وهي لو مضى عليه سنوات وهو يصلي الظهر قبل وقتها فهل عليه قضاء ظهر واحدة او  
الكل وحاج بعضهم بالاول بناء على انه لا يشترط نية القضاء فتكون صلاة كل يوم قضاء لما  
قبله وخاتمه غيره وهو وفق بعض المحققين منهم بانه ان نوى كل يوم صلاة ظهر مفروضة عليه بلا  
تقييد بائتي ظن دخول وقتها الآن تعين ما قلنا بالاول وان نواه عن التي ظن دخول وقتها  
الآن وعبر عنها بالاداء او لا تعين الثاني لصرفه لها عن الفائنة بقصد الوقتية اه ولا يخفى ان  
هذا التفصيل موافق لما اعد مذهبا اما الاول فلما قدمناه عن الزيلعي فيمن نوى ظهر اليوم  
مدخروجه من انه يصح لانه نوى معاياه ولم يوجد المزارح هنا حتى يلزمه تعيين يوم الفائنة

في اعتقاده (اي فرض  
وقت) في غير الجمعة  
صاح (ولو نوى ظهر  
الوقت مع نية) اي  
الوقت (حاز) ولو في  
الجمعة (مع عدده) ان  
شك في خروجه (وهو لا  
يعلمه) لا يصح في الاصح  
ومثله فرض الوقت فلاولي  
نية ظهر اليوم لانه  
مقتضى لصحة القضاء بنية  
اداء عكسه هو المختار

مصاد

اصح القضاء بنية الاداء  
وعكسه

مصاد

صحي غايه سنوات وهو  
اصح لظهره من وقتها

فيكفيه نية ما في ذمته كإمر عن الحلية وأما الثاني فلما قررناه آنفا ثم رأيت التصريح بذلك عندنا في الصوم وهو ما لو صام الأسير بالتحري سنين ثم تبين أنه صام في كل سنة قبل شهر رمضان فقبل يجوز صومه في كل سنة عما قلنا وقيل لا قال في البحر وصحح في المحيط أنه إن نوى صوم رمضان مهما يجوز عن القضاء وإن نوى عن السنة التالية مفسرا فلا اه قال في البدائع ومثله أبو جعفر بمن اقتدى بالامام على ظن أنه زيد فإذا هو عمر وصح ولو اقتدى زيد فإذا هو عمر وما يصح لأنه في الأول اقتدى بالامام إلا أنه اخطأ في ظنه فلا يقدح وفي الثاني اقتدى زيد فإذا لم يكن زيدا تبين أنه لم يقتد بأحد فكذا هنا إذا نوى صوم كل سنة عن الواجب عليه تعلقت نية الواجب بما عليه لا بالأولى والثانية إلا أنه ظن أنه الثانية فخطأ في ظنه فيقع عن الواجب عليه لا عما ظن انتهى وحاصله أنه إذا نوى الصوم الواجب عليه لا بقيد كونه عن سنة مخصوصة صح عن السنة الماضية وإن كان يظن أنه لما بعدها فاعتزم هذا التحريم (قوله ومصلى الجنازة) شروع في بيان التعيين في صلاة الجنازة ط (قوله ينوي الصلاة لله الخ) كذا في النية قال في الحلية وفي المحيط الرضوي والتحفة والبدائع ينبغي أن ينوي صلاة الجمعة وصلاة العيدين وصلاة الجنازة وصلاة الوتر لأن التعيين يحصل بهذا أه وأما ما ذكره المصنف فليس بضربة لازم ويمكن أن يكون إشارة إلى أنه لا ينوي الدعاء للميت فقد نظرنا إلى أنه لا ركوع فيها ولا سجود ولا قراءة ولا تشهد أه أقول وهذا أظهر مما في جامع الفتاوى من أنه لا بد مما ذكره المصنف وأنه لو كان الميت ذكرا فلا بد من نيته في الصلاة وكذلك الأنثى والصبي والصبية ومن لم يعرف أنه ذكر أو أنثى يقول نويت أن أصلي الصلاة على الميت الذي يصلي عليه الإمام أه فليتأمل ويأتي فرسيا ما يؤيد الأول هذا وذكر ح بحثنا أنه لا بد من تعيين السبب وهو الميت أو الأكثر فإن أراد الصلاة على جنازتين نواها معا أو على أحدها فلا بد من تعيينها ويؤيده ما يذكره الشارح عن الأشباح (قوله لأنه الواجب عليه) كذا قاله الزيلعي وتبعه في البحر والنهر ووجهه ما ذهب إليه المحقق ابن المهام حيث قال المفهوم من كلامهم أن أركانها الدعاء والقيام والتكبير لقولهم أن حقيقتها هي الدعاء وهو المقصود منها أه وفي التنف هي في قول ابن خيفة واحتسابه دعاء على الحقيقة وليست بصلاة لأنه لا قراءة فيها ولا ركوع ولا سجود أه فحيث كان حقيقتها الدعاء كان وجوبها باعتبار الدعاء فيها وإن قلنا أنه ليس بركن فيها على ما اختاره في البحر وغيره كما سيأتي في الجنازة وحينئذ فالضمير في قوله لأنه الواجب يعود على الدعاء أما على القول بالركنية فظاهر وإنما خص من بين سائر أركانها لأنه المقصود منها وأما على القول بالسنية فلان المراد بالدعاء ماهية الصلاة لأنفس الدعاء الموجود فيها لما علمت من أن حقيقتها الدعاء لأن المصلي شافع للميت فهو داع له بنفس هذه الصلاة وإن لم يتلفظ بالدعاء فكأنه قيل لأن الصلاة هي الواجبة عليه هكذا ينبغي حل هذا المحل فافهم (قوله فيقول الخ) بيان لنية الكاملة أه ح قلت وفي جناز الفتاوى الهندية عن المضمرات أن الإمام والقوم ينوون ويقولون نويت أداء هذه الفريضة عبادة لله تعالى متوجهاً إلى الكعبة مقتديا بالإمام ولو تفكر الإمام بالقلب أنه يؤدي صلاة الجنازة يصح ولو قال المقتدى اقتديت بالإمام يجوز أه وبه ظهر أن الصيغة التي ذكرها المصنف غير

(و مصلى الجنازة ينوي الصلاة لله تعالى و) ينوي ايضاً (الدعاء للميت) لأنه الواجب عليه فيقول أصلي لله داعياً للميت (وإن اشبهه عليه الميت) ذكر أم أنثى (يقول نويت أصلي مع الإمام على من يصلي عليه) الإمام وأقاربه في الأشباه بحثنا أنه لو نوى الميت الذكر فبان أنه أنثى أو عكسه







مطلب

إذا اجتمعت الإشارة والتسمية

٣ قوله انتهى تمام عبارة الهداية مدلوله الإشارة تعرف الذات الأخرى أن من استرى فصا على أنه ياقوت ودا هو رجاح لا يعقد العقد لاختلاف الجنس ولو استرى على أنه ياقوت آخر فدا هو أخضه بعقد العقد لا بخلاف الجنس اهـ مه

أو إشارة كهذا الإمام الذي هو زيد إلا إذا أشار بصفة مختصة كهذا الشاب فدا هو شيخ فلا يصح وبعبارة أخرى لا يصح أن الشاب يدعى شيخا لأنه في الغنى نوى أن لا يصلي إلا خلف من هو على مذهبه فذا هو غيره لم يجز (قوله) لما كان الاعتبار بالتسمية عندنا لم يخص ثواب الصلاة في مسجده عليه الصلاة والسلام بما كان في زمنه فليحفظ (هـ) السادس

مطلب

ما زيد في المسجد النبوي هل يأخذ حكمه

قوله معلوم الخ المعصوم في ذلك

فقد نوى الاقتداء بالإمام الموجود فأغت التسمية (قوله أو إشارة) أي باسمها الموضوع لها حقيقة وإنما حاز لأنه عرفه بالإشارة فأغت التسمية كفي الحلية وغيره (قوله إلا إذا أشار الخ) استثناء من قوله أو إشارة (قوله فلا يصح) أو رد عليه أن في هذه الصورة اجتمعت الإشارة مع التسمية وكان ينبغي أن تلغو التسمية كما لغت في هذا الإمام الذي هو زيد وفي هذا الشيخ والجواب أن إلغاء التسمية ليس مطلقا بل في الهداية من باب المهر الأصل أن المسمى إذا كان من جنس المشار إليه يتعلق العقد بالمشار إليه لأن المسمى موجود في المشار ذاتا والوصف يتبعه وإن كان من خلاف حاسه يتعلق بالمسمى لأن المسمى مثل المشار إليه وليس يتابع له والتسمية الملق في التعريف من حيث أنها تعرف ماهية والإشارة تعرف الذات اهـ ٣ قل المشار حون هذا الأصل متفق عليه في التكاح والبيع والأجارة وسائر العقود اهـ إذا عرفت ذلك فاعلم أن زيدا ومحمدا جنس واحد من حيث الذات وإن اختلفا من حيث الأوصاف والمشخصات لأن الملحوظ إليهما العلم هو الذات في قوله هذا الإمام الذي هو زيد فظهر أن المشار إليه عمرو ويكون قد اختلف المسمى والمشار إليه فأغت التسمية وبقيت الإشارة معتبرة لكونيهما من جنس واحد فصح الاقتداء وأما الشيخ والشاب فهما من الأوصاف الملحوظة فيها الصفات دون الذات ومعلوم أن صفة الشيخوخة تباين صفة الشباب فكانا جنسين فإذا قال هذا الشاب فظهر أنه شيخ لا يصح الاقتداء لأنه وصفه بصفة خاصة لا يوصف بها من بلغ سن الشيخوخة فقد خالفت الإشارة التسمية مع اختلاف الجنس فأغت الإشارة واعتبرت التسمية بالشاب فيكون قد اقتدى بغير موجود كمن اقتدى بزيد فإن غيره وأما إذا قال هذا الشيخ فظهر أنه شاب فإنه يصح لأن الشيخ صفة مشتركة في الاستعمال بين الكبير في السن والكبير في القدر كالعالم وبالنظر إلى المعنى الثاني يصح أن يسمى الشاب شيخا فقد اجتمعت الصفتان في المشار إليه لعدم تخالفهما فلم يبلغ أحدهما فيصيح الاقتداء ونظيره لو قال هذه الكلبة طالق أو هذا الحمار حر تساق المرأة ويعتق العبد كما صرحوا به مع أن المشار إليه وهو المرأة والعبد من غير جنس المسمى وهو الكلبة والحمار لكن لما كان في مقام الشتم يطلق الكلب والحمار على الإنسان مجازا لم يحصل اختلاف الجنس فلم تلغ الإشارة هذا ما ظهر انهمى السقيم من فيض الفتاح العليم (قوله وفي الغنى الخ) وجهه أنه لما نوى الاقتداء بإمام مذهبه فإذا هو غيره فقد نوى الاقتداء بمعدوم كما قدمناه عن النية فيما إذا نوى الاقتداء بزيد فإذا هو غيره (قوله فائدة لما كان الخ) استنبط هذه الفائدة من مسألة الاقتداء شيخ الإسلام العيني في شرح البخاري كفي أحكام الإشارة من الأشباه وأصل ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح صلاة في مسجد ذي الحارث من الف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام ومعلوم أنه قد زيد في المسجد النبوي فقد زاد فيه ثم عثمان ثم الوليد ثم المهدي والإشارة بهذا إلى المسجد المضاف المنسوب إليه صلى الله عليه وسلم ولأنك إن جمعت المسجد الموجود الآن يسمى مسجده صلى الله عليه وسلم فقد انقضت الإشارة والتسمية على شيء واحد فلم تلغ التسمية فتحصل المنفعة المذكورة في الحديث فيما زيد فيه وخصها بالإمام النبوي بما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم ولم يعمم بالإشارة وأما حديث لوم مسجد ذي الحارث إلى صنعاء كان مسجدي فقد اشتد ضعف طريقه

تحقيق ذا المسجد زاده عمر وبعده عثمان حيث استمر وبعده الوليد ثم المهدي ودام هكذا إلى ذا العهد \* اهـ منه (فلا)

فلا يعمل به في فضائل الاعمال كما ذكره المسخاوي في المقاصد الحسنة وكان وجهه انه جعل  
 الاشارة لخصوص البقعة الموجودة يومئذ فلم تدخل فيها الزيادة ولا بد في دخولها من دليل  
 قلت ويؤيده ما سأتى في الايمان من باب اليقين بالدخول عن البدائع لوقال لا يدخل هذا  
 المسجد فزيد فيه حصة فدخلها لم يثبت ما لم يقل مسجد بنى فلان فيجئ وكذا الدار لانه عقد  
 يمينه على الاضافة وذلك موجود في الزيادة وقد يحاب بأن ما نحن فيه من قبيل الثاني ويؤيده  
 ان في بعض طرق الحديث بدون اسم الاسارة وعلى ذكرها فهي لا تخصيص البقعة بل لدفع  
 ان يتوهم دخول غير المسجد المدني من بقية المساجد التي تنسب اليه صلى الله عليه وسلم التي  
 ذكرها اصحاب السير والله تعالى اعلم (قوله واستقبال القبلة ٢) اي الكعبة المشرفة وليس  
 منها الحجر بالكسر والشاذ وان لان ثبوتها منها ظني وهو لا يكتفى به في القبلة احتياطاً وان  
 صح الطواف فيه مع الحرمة كما سأتى ان شاء الله تعالى في الحج (قوله كما جاز) اي كاستقبال  
 عاجز عنها لمرض او خوف عدو او اشتباه بجهة قدرته او تحريه قبلة له حكماً (قوله والشرط  
 حصوله لاتخصيه ٣) اشار الى ان السنين والتاء فيه ليست للطلب لان الشرط هو المراقبة لا طابعها  
 الا اذا توقف حصولها عليه كما في الحلية (قوله وهو شرط زائد) اي ليس مقصوداً لان  
 المسجود له هو الله تعالى ط او المراد انه قد يسقط بلا ضرورة كما في الصلوة على الدابة خارج  
 المصير ونظيره ما مر في تفسير الركن الزائد كالقراءة فكان المناسب للشارح ان يقول قد يسقط  
 بلا عجز بدل قوله يسقط للعجز والافكل الشروط كذلك (قوله للابتلاء) علة لمحدوف اي  
 شرطه الله تعالى لاختبار المكلفين لان فطرة المكلف المعتقد استحالة الجهة عليه تعالى تقتضي  
 عدم التوجه في الصلاة الى جهة مخصوصة فأمرهم على خلاف ما تقتضيه فطرتهم اختياراً  
 لهم هل يطيعون او لا كما في البحر ح قلت وهذا كما ابتلى الله تعالى الملائكة بالسجود لادم  
 حيث جعله قبلة لسجودهم (قوله حتى لو سجد الح) تفريع على كون الاستقبال شرطاً زائداً  
 يعني لما كان المسجود له هو الله تعالى والتوجه الى الكعبة مأموراً به كما تقدم كان السجود  
 لنفس الكعبة كفراً ح (قوله فالمكي) اي فالشرط له اي لصلاته وكذا قوله واغیره او اللام  
 فيهما بمعنى على اي فالواجب عليه (قوله اثبت قبليها) اي قبلة المدينة المنورة المفهومة  
 من قوله وكذا المدني واورد انه لا يلزم من ثبوتها بالوحى ان تكون على عين الكعبة لاحتمال  
 كونها على الجهة (قوله ايم المعين وغيره) اي المكي المشاهد للكعبة والذي بينه وبينها حائل  
 كجدار ونحوه فيشترط اصابة العين بحيث لو رفع الحائل وقع استقباله على عين الكعبة (قوله  
 واقره المصنف) اي في المنح لكن قال في شرحه على زاد الفقير اطلاق المتون والشروح  
 والفتاوى يدل على ان المذهب الراجح عدم الفرق بين ما اذا كان بينهما حائل او لا وفي الفتح  
 وعندى في جواز التحرى مع امكان صعوده اشكال لان المصير الى الدليل الظني وترك القاطع  
 مع امكانه لا يجوز وقد قال في الهداية والاستخبار فوق التحرى فاذا امتنع المصير الى ظني  
 لامكان ظني اقوى منه فكيف يترك اليقين مع الظن اه (قوله بأن يبقى الح) في كلامه ايجاز  
 لا يفهم منه المراد فاعلم اولاً ان السطح في اصطلاح علماء الهندسة ماله طول وعرض لا عمق  
 والزاوية القائمة هي احدى الزاويتين المتساويتين الحادتين عن جنبي خط مستقيم فم

٢ مبحث

في استقبال القبلة

٣ قوله لاتخصيه لعلها

نسخته والا فاذى في

نسخ الشارح التي بيدي

لاطبه واما واحد

اه مصححه

(استقبال القبلة) حقيقة

او حكماً كما جاز والشرط

حصوله لا طبعه وهو شرط

زائد للابتلاء يسقط

للعجز حتى لو سجد للكعبة

نفسها كفر (فالمكي)

وكذا المدني اثبت قبليها

بالوحى (اصبة عنها) ي

المعين وغيره لكن في

البحر انه ضعيف والاصح

ان من بينه وبينها حائل

كالغائب واقره المصنف

قثلا والمراد بقولي فالمكي

مكي اعيان الكعبة (واغیره)

اي غير معينها (اصابة

جهتها) بأن يبقى شئ من

سطح الوجه مساماً للكعبة

او لحوائها بان يفرض من

تلقاء وجه مستقبلها حقيقة

في بعض البلاد خط على

زاوية قائمة الى الافق ماراً

على الكعبة وخص آخر

يقطعه على زاويتين قائمتين

يمنة ويسرة



(قوله منح) فيه ان عبارة المنح هي حبل مقدمناه عن المعراج وليس قبله دونه من  
الكعبة بل هو المذكور في صورة الدور ويمكن ان يراد انه من عتبة حولا لا عرفه فيكون  
هو الخط الخارج من جبين المصلي والخط الآخر الذي يقطعه هو من عتبة المصلي او على  
الكعبة فيصدق بما صورناه او لا وثانيهما ان اقتصاره على بعض عبارة المنح أدى الى قصر يمينه  
على المسامحة تحقيقا وهي استقبال العين دون المسامحة تقديرا وهي استقبال الجهة مع ان المقصود  
الثانية فكان عليه ان يحذف قوله من لقاء وجه مستقبلها حقيقة في بعض الالاد (قوله قلت  
الح) قد علمت انه لو فرض شخص مستقبلًا من بلده عين الكعبة حقيقة بأن يفرض لخط  
الخارج من جبينه واقعا على عين الكعبة فهذا مسامتة لها تحقيقا ولو انه انتقل الى جهة  
يمينه او شماله بفراسخ كثيرة وفرضنا خطا مارا على الكعبة من المشرق الى المغرب وكان الخط  
الخارج من جبين المصلي يصل على استقامة الى هذا الخط المار على الكعبة فانه بهذا الانتقال  
لا تزول المقابلة بالكلية لان وجه الانسان مقوس فهما تأخر يمينا او يسارا عن عين الكعبة  
يبقى شيء من جوانب وجهه مقابلا لها ولا شك ان هذا عند زيادة البعد اما عند القرب فلا  
يعتبر كما مر فقول المشرح هذا معنى التيامن والتياسر اى ان ما ذكره من قوله بأن يبقى شيء  
من سطح الوجه الح مع فرض الخط على الوجه الذى قررناه هو المراد بما في الدرر عن الظهيرية  
من التيامن والتياسر اى ليس المراد منه ان يجعل الكعبة عن يمينه او يساره اذ لا شك حينئذ  
في خروجه عن الجهة بالكلية بل المفهوم مما قدمناه عن المعراج والدرر من التقييد بحصول  
زاويتين قائمتين عند انتقال المستقبل لعين الكعبة يمينا او يسارا انه لا يصح لو كانت احدهما  
حادة والاخرى منفرجة بهذه الصورة

كعبه

مصلى

والحاصل ان المراد بالتيامن والتياسر الانتقال عن عين الكعبة الى  
جهة اليمين او اليسار لا الانحراف لكن وقع في كلامهم ما يدل على ان الانحراف لا يضرب  
ففي القهستاني والابأس بالانحراف انحرافا لا تزول به المقابلة بالكلية بأن يبقى شيء من سطح  
الوجه مسامتا للكعبة اه وتدل في شرح زاد الفقير وفي بعض الكتب المعتمدة في استقبال  
القبلة الى الجهة اقوايل كثيرة واقربها الى الصواب قولان الاول ان ينظر في مغرب الصيف  
في اطول ايامه ومغرب الشتاء في اقصر ايامه فايدع الثلثين في الجانب الايمن والثلث في الايسر  
والقبلة عند ذلك ولو لم يفعل هكذا وصلى فيما بين المغربين يجوز واذا وقع خارجا منها  
لا يجوز بالاتفاق اه ما خلا وفي منية المصلي عن امالى الفتاوى حد القبلة في بلادنا يعنى  
سمرقند ما بين المغربين مغرب الشتاء ومغرب الصيف فان صلى الى جهة خرجت من المغربين  
فسدت صلاته اه وسياقى في المتن في مفسدات الصلاة انها تفسد بتحويل صدره عن القبلة  
بغير عذر فعلم ان الانحراف اليسير لا يضرب وهو الذى يبقى معه الوجه اوشى من جوانبه مسامتا  
لعين الكعبة او ايوائها بأن يخرج الخط من الوجه او من بعض جوانبه ويمر على الكعبة  
او هوائها مستقيما ولا يلزم ان يكون الخط الخارج عن استقامة خارجا من جهة المصلى بل  
منها او من جوانبها كما دل عليه قول الدرر من جبين المصلى فان الجبين طرف لجهة وهما

منح قلت فهذا معنى التيامن  
والتياسر في عبارة الدرر

حبس على ما قرر. و قد تضمن ما في نسخ و محبر من مذهب من لا يخبر انفسه ان  
 يخبر مشرق في معرفته في هذه مظهر في عهد نحن و الله تعالى عليه (قوله فبصر)  
 شار في دقة ما حقه في قراره و في عدم الاستعجال بالاعتراض ومع هذا بسوء الى عدم  
 انهم وفيه (قوله محارب صحبة و ترميز) ولا يخبر تحري معها زبني بل علينا  
 انما هي خاية ولا يبعد على قول الفلكي انه بصير ثقة ان فيها انحراف خلاو للثقة  
 في جميع ذلك كما سمع في مذهب جبرية و قد ان تضر الى ما يقال ان قبلة اموي دمشق  
 و كثر ما حقه عليه على سمب قبلته فيها بعض انحراف وان اصح قبلة فيها قبله جامع  
 حكمة في في نسخ حمل دلائل ان قبلة اموي من حين فتح الصحابة ومن على منهم اليها  
 وكذا من عدمه و وثق و دري من فلكي لا يدري هل اصاب ام خطا بل ذلك يرجح خطاه  
 وكل خبر في نسخ من سلف (قوله كاتقص) هو قوى لادلة وهو نجم صغير في نبات نعش  
 لتغري بين شرقين و حدى اذا جعله لو قف خائف اذنه التي كان مستقبلا القبلة ان  
 كان بناحية الكوفة و بغداد و همدان و شيعه من تبصر على عاتق الايسر ومن بالعراق على  
 كنفه لا يش و من يائين قبلة يائين حبه لايسر ومن يائين و راءه بحر قول ابن حجر و قيل  
 يخبر دمشق وما قرنها الى الشرق قليلا اه و ذكر السراج لمقبلة علامات اخر غالها  
 مبنية على سمب لادهم منها ما قدمه عن شرح زاد نقير و انية فيها علامة لثقة سمرقند  
 وما كان على سمبها وفي حاشية غش قول البر حدى ولا يخبر ان القبلة تختلف باختلاف  
 النقع وما ذكره يصح بالنسبة الى بقعة معينة وامر القبلة انما يتحقق بقواعد الهندسة  
 و حساب ان يعرف بعد مكة عن خط الاستواء وعن طرف مغرب ثم عد البلد افروض  
 كدب ثم تحس سمب لقواعد يتحقق سمب قبلة ه تكن قول القهستاني ومنهم من بناء  
 على بعض العلوم حكومية الا ان العلامة النجاشي قول في الكشف ان الحساب لم يعتبر به اه  
 و ود في شهر ان دلائل نجوم معتبرة عند قوم وعند آخرين ليست بمعتبرة قل وعليه اطلاق  
 دمة متون ه قول ما في متون مبدى على عدم اعتداله و لما تعد ما تهدي به على القبلة  
 من النجوم و قول تعالى و نجوم تهتدوا به على ان محارب الدنيا كلها نصت بالتحري حتى  
 متى كلفه في سحر ولا يخبر ان اقوى الدالة لنجوم والصالحين الخلاف في عدم اعتبارها انما  
 هو عند وجود محارب القديمة اذ لا يخبر التحري معها كما قدمناه ثلثا يلزم تخطئة السالف  
 الصالح و حمير مسلمين بخلاف ما اذا كان في المنارة فيدعى و حوب اعتبار النجوم ونحوها  
 في المنارة لتصريح علماء وغيرهم بكونها علامة معتبرة فيلغى الاعتماد في اوقات الصلاة  
 وفي القبلة على ما ذكره علماء الثقات في كتب المواقيت وعلى ما وضعوه لها من الآلات  
 الدبرع والاصول و ما ان ما تعد اليقين بقيد غلة لعل لنعمة بها و غلة الظن كافية في  
 ذلك ولا يرد على ذلك ما راجع به علماء ما من عدم الاعتماد على قول اهل النجوم في دخول  
 رمضان لان ذلك مبني على ان محارب القدماء معاق برؤية الهلال لحديث صوموا لرؤيته  
 وتوليد الهلال يسر مبني على رؤية بل على قواعد فلكية وهي وان كانت صحيحة في نفسها  
 لكن دلائل ولادته في ليلة كد فقد يرى فيها الهلال وقد لا يرى والشارع علق الوحوب

فبصر و تعرف  
 وهو في تحري و لا مصاد  
 محارب صحبة و الترميز  
 في مقهور و سحر  
 نجوم كاتقص

على الرؤية لأعلى الولادة هذا ما ظهر لي والله اعلم (قوله والأهل الأهل) أي وإن لم يكن ثمة محارب قديمة فيسأل من يعلم بالقبلة من نقل شهادته من أهل ذلك المكان من يكون بحضرته بأن يكون بحيث لو صاح به سمعوا ما غير العالم بها فلا فائدة في سؤاله وأما غير مقبول الشهادة كالكافر والفاسق والنحوي فاعلمه الاعتداد بأخباره فيما هو من أمور الديانات ما يغلب على الظن صدقه كما في القهستاني ويقال فيها قول الواحد العدل كما في النهاية وأما إذا لم يكن من أهل ذلك المكان فلا نه يحبر عن احتياط فلا يترك اجتهاده باجتهاد غيره وأما إذا لم يكن بحضرته من أهل المسجد احذفه وتحري ولا يجب عليه قس الأبواب كسيأتي وظاهر التقييد بالأهل أن وحوب السؤال خاص بالحضر فلو في مفازة لا يجب وفي البدائع ما يخالفه حيث قول فإن كان عاجزا بالاشتباه وهو أن يكون في المفازة في ليلة مظلمة ولا علم له بالامارات الدالة على القبلة فإن كان بحضرته من يسأله عنها لا يجوز له أن تحري بل يجب أن يسأل لما قلنا أي من أن السؤال أقوى من التحري اه وشرط في الذخيرة كون المخبر في المفازة عالما حيث نقل عن الفقيه أبي بكر أنه سئل عن في المفازة فأخبره رجلان أن القبلة في جانب ووقع تحريه إلى جانب آخر فقال إن كان في رأيه أنهما يعلمان ذلك يأخذ بقولهما لاحتمال والأفلا اه وشرط في الحانية والتجنيس كونهما من أهل ذلك الموضع حيث قال فإن لم يكونا من أهل ذلك الموضع وهما مسافران مثله لا يلتفت إلى قولهما لأنهما يقولان بالاجتهاد فلا يترك اجتهاده باجتهاد غيره اه والظاهر أن المراد من اشتراط كونهما من أهل ذلك الموضع كونهما عالمين بالقبلة لأن الكلام في المفازة ولا أهل لها إلا أن يراى كونهما من أهل الاخوية فهم من أهله والأهل له علم أكثر من غيره فلا ينافي ما مر عن الذخيرة حتى لو كانا من أهله ولا علم لهما لا يلتفت إلى قولهما فلما لم يتألفا هو العلم فقد يكونان مسافرين مثله ولكن لهما معرفة بالقبلة في ذلك المكان بكثرة التكرار أو بطريق آخر من طرق العلم مما يفوق على تحري التحري \* ثم اعدان ما نقلناه آنفا عن البدائع من قوله في ليلة مظلمة الخ يقتضي أن الاستدلال بالنجوم في المفازة مقدم على السؤال المقدم على التحري فصار الحاصل أن الاستدلال على القبلة في الحضر إنما يكون بالمحارب القديمة فإن لم توجد في السؤال من أهل ذلك المكان وفي المفازة بالنجوم فإن لم يمكن لوجود غيم أو لعدم معرفته بها فبالسؤال من العالم بها فإن لم يكن فيتحرى وكذا تحري لوسأله عنها فلم يخبره حتى لو أخبره بعد ماضى لا يعيد كما في المنية وفيها لو لم يسأله وتحري أن أصاب جازوا إلا وكذا الأعمى اه ومسائل التحري ستأتي ورجع في البحر ما في الظهيرية من أنه لو صلى في المفازة بالتحري والسماء مصحبة لكنه لا يعرف النجوم فتبين أنه أخطأ لا يجوز لانه لا عذر لاحد في الجهل بالدالة الظاهرة كالشمس والقمر وغيرهما مادام أن علم الهيئة وصور النجوم الثوابت فهو معذور في الجهل بها اه (قوله والمعتبر في القبلة الخ) أي أن الذي يجب استقباله واستقبال جهته هو العرصة وهي لغة كل بقعة بين الدور واسعة لآبناء فيها كما في الصحاح وغيره والمراد بها هاتلك البقعة الشريفة (قوله لا البناء) أي ليس المراد بالقبلة الكعبة التي هي البناء المرتفع على الأرض ولذا لو نقل البناء إلى موضع آخر وصلى إليه لم يحرم بل تحب الصلاة إلى أرضها كما في الفتاوى الصوفية عن الجامع الصغير وفي البحر عن عدة الفتاوى

ولا في أهل بناءه  
من لو صاح به سمعوه  
(ومعته) أي نقله (عرصة  
لا البناء)

الكعبة ذرعت عن مكاتبها ريبة الخوف تكرامة ففي تلك لحاة حارت الصلاة الى ارضها  
 اه وفي عسى وقد رفع الله في عهد من ربي على قواعدا حليل وفي عهد الحجاج يعيدها  
 على حلة لاهلى وس صول ه فـ وما ذكره في حبر لقه في التارخانية عن الفتاوى  
 لعابية قل الخير الرمدى وعذ صريح في كرامات الاولياء يرد به على من نسب امامنا الى  
 القول بعدمها وسيأتى تمام الكلام على ذلك في اثباته في المسب (قوله ففى من الارض  
 السابعة الى العرس) صرح بذلك في الفتاوى الصوفية معزيا للحجينة قل فوصل في الجبال  
 العالية والآبار العميقة السافرة حاز على سطحها وفي حوفها فقال فلو كان المعبر البناء  
 لا العرصة لم يحز ذلك لتفرع صحيح ففهم (قوله عند الامام) لان القادر بقدره الغير عاجز  
 عنده لان العبد يكاف بقدره نفسه لا بقدره غيره خلافا لهما فيلزمه عندهم التوجه ان وجد  
 موحيه، وبقولهما جرم في منية وامح والدرر والفتح بالاحكامية خلاف وهذا الخلاف ما لم يحز  
 عن الوضوء ووجد من يوصيه حيث يلزمه ولا يجوز له التيمم اتفاقا في ظاهر المذهب وقيل على  
 الخلاف ايضا وقدم الفرق في باب التيمم فراجعها واذا كان له مال ووجد اجيرا بأجرة مثله هل  
 يلزمه ان يستأجره عندهم كما قلوه في التيمم ام لا أم من ذكره ويذبحى اللزوم ثم رأيت في  
 شرح الشيخ اسمعيل عن الروضة لكن بتقيد كون الاجرة دون نصف درهم فلو طلب نصف  
 درهم او اكثر لا يلزمه والظاهر ان المراد به اجرا مثل كما فسروه بذلك في التيمم كما قدمناه هناك  
 (قوله او خوف من) اى خوف ذهابه بسرقة او غيرها ان استقبل وسواء كان المال ملكا له  
 ومائة قبلا وكثير ط ولم يعزه الى احد فراجع به سيأتى في مفسدات الصلاة انه يجوز  
 قمع الصلاة لصباح مقيمة درهم له او لغيره (قوله وكذلك من سقط عنه الاركان) اى تكون  
 قبته جهة قدرته ايضا قل في الحجر ويشمل اى العذر ماذا كان على لوح في السفينة يخاف  
 مرق د تحرف اليها وما ذا كان في ظن وردغة لا يجد على الارض مكانا يلبس او كانت الدابة  
 جموحا أو نزل لا يتمكن الركوب الاتمين او كان شيخا كبيرا لا يتمكن ان يركب الاتمين ولا يجده  
 فكما تجوز له الصلاة على الدابة ولو كانت فرسا وتسقط عنه الاركان كذلك يسقط عنه التوجه  
 الى القبلة اذا لم يتمكن ولا العادة عليه اذا قدر اه فيشترط في جميع ذلك عدم امكان الاستقبال  
 وبشترط في الصلاة على الدابة ايافها ان قدر والا بأن خاف الضرر كأن تذهب القفافة  
 ويقطع فلا يلزمه التقفيس ولا استقبال القبلة كما في الخلاصة واوضحه في شرح المنة الكبير  
 والحلية وقيد في الحلية مسألة الصلاة على الدابة بظن بما اذا عجز عن النزول فان قدر نزل  
 وصلى وقفا بالائتماء زاد نزلي وان قدر على التعمود دون السجود او ما قعدا وانه لو كانت  
 لارض مدية مبتلة بحيث لا يعيب وجهه في حين صلى على الارض وسجد وسيأتى تمام  
 الكلام على صلاة على الدابة في باب لو تروا النوافل ان شاء الله تعالى (قوله ولو مضطجعا للح)  
 معجمه لا بقدرته اى يتوجه به حرى اى جهة قدر ولو كان مضطجعا قل النزلي ويستوى فيه  
 اى في المعجز الخوف من عدو اوسع انفس حتى اذا خاف ان يراد ان توجه الى القبلة حازله ان  
 يتوجه الى اى جهة قدر وهو خوف ان يراد مدو فعد صلى مضطجعا بالائتماء وكذا الهارب  
 من العدو راكب على دابة ه (قوله ولم يعد) لان هذه الاعذار سماوية حتى الخوف

مصلد

كرامات الاولياء ثابتة

ففى من الارض السابعة

الى عرش (وقلة العاخر

سها) مريض وان وجد

موجه عند الامم او خوف

من وكذلك من سقط عنه

الاركان (جهة قدرته) ولو

مضطجعا بالائتماء خوف

رؤية عدو ولم يعد لان

صاعته بحسب الصفة

(ويخرى)



من عدو لأن الخوف لم يحصل بمباشرة أحد بخلاف المقيد اذا صلى قعدا فانه يعيد عندها  
 لا عند أبي يوسف كافي شرح النية ومراجعة ذلك في التيمم فينبغي ان يعيد هنا ايضا اذا فرق  
 بين صلاته قاعدا او الى غير القبلة لأن القيد عذر من جهة العبد لأنه بمباشرة المخلوق تأمل  
**(قوله هو)** اي التحري المفهوم من فعله **(قوله بما مر)** متعلق بمعرفة والذي مر هو الاستدلال  
 بالحارِب والنجوم والسؤال من العالم بها فافادانه لا يتحرى مع القدرة على أحد هذه الثلاثة حتى  
 لو كان بحضرة من يسأله فتحري ولم يسأله ان أصاب القبلة جاز لحصول المقصود والافلالان  
 قبلة التحري مبنية على مجرد شهادة القلب من غير أمارة وأهل البلد اهتم علم بجهة القبلة المبنية  
 على الامارات الدالة عليها من النجوم وغيرها فكان فوق الثابت بالتحري وكذا اذا وجد  
 الحارِب المنصوبة في البلدة او كان في المفازة والسماء مصحبة وله علم بالاستدلال بالنجوم  
 لا يجوز له التحري لأن ذلك فوقه وتماه في الحاية وغيرها واستفيد مما ذكر انه بعد العجز عن  
 الأدلة المارة عليه ان تحري ولا يقدّر مثله لأن الاجتهاد لا يقدّر اجتهاد واذا لم يقع تحريه على شيء  
 فهل له ان يقدّم لأمره **(قوله فن ظهر خطؤه)** اي بعدم صلى **(قوله لما مر)** وهو كون الطاعة  
 بحسب الطاقة **(قوله وان علم به)** اي بخطئه فافهم **(قوله او تحول رأيه)** أي بأن غلب على ظنه  
 ان الصواب في جهة اخرى فلا بد ان يكون اجتهاده الثاني ارجح اذا اضعف كالعدم وكذا  
 المساوي فيما يظهر ترجيحاً للاول بالعمل عليه تأمل **(قوله استدار وبنى)** اي على ما بقي من  
 صلاته لما روى ان اهل قباء كانوا متوجهين الى بيت المقدس في صلاة الفجر فاخبروا بتحويل  
 القبلة فاستداروا الى القبلة واقرهم النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك واما اذا تحول رأيه  
 فلان الاجتهاد المتجدد لا ينسخ حكم ما قبله في حق ما مضى شرح النية وينبغي لزوم الاستدارة  
 على الفور حتى لو مكث قدر ركن فسدت **(قوله ولو بمكة)** بأن كان محبوساً ولم يكن بحضرة  
 من يسأله فصلى بالتحري ثم تبين انه اخطأ بخر وهذا هو الاوجه وعليه اقتصر في الحاية حاية  
**(قوله ولا يلزمه قرع ابواب)** في الخلاصة اذا لم يكن في المسجد قوم والمسيح في مصر في ليلة  
 مظلمة قال الامام النسفي في فتاواه جاز اه وفي الكافي ولا يستخرجهم من منازلهم قال ابن الهمام  
 والاوجه انه اذا علم ان للمسجد قوماً من اهله مقيمين غير انهم ليسوا حاضرين فيه وقت دخوله  
 وهم حوله في القرية وجب طلبهم ليسألهم قبل التحري لأن التحري معلق بالعجز عن تعرف  
 القبلة بغيره اه ولا منافاة بين هذا وبين ما مر عن الخلاصة والكافي لأن المراد اذا لم يكونوا  
 داخل المنازل ولم يلزم الحرج من طلبهم بتعسف الظلمة والمطر ونحوه شرح النية **(قوله ومس)**  
 جدران) لأن الحائط لو كانت منقوشة لا يمكن تمييز المحراب من غيره وعسى ان يكون ثم هامة  
 مؤذية فحازله التحري بخر عن الحاية وهذا انما يصح في بعض المساجد فما في الاكثر فيمكن  
 تمييز المحراب من غيره في الظلمة بلا اذى فلا يجوز التحري اسمعيل عن المفتاح **(قوله ولو اعمى)**  
 (الح) قال في شرح النية ولو صلى الاعمى ركعة الى غير القبلة شأ رجل فسواء الى القبلة واقتدى  
 به ان وجد الاعمى وقت الشروع من يسأله فلم يسأله لم تجز صلاتهما والا جازت صلاة الاعمى  
 دون المقتدى لأن عنده ان امامه بان صلاته على الفاسد وهو الركعة الاولى اه ومثله في  
 الفيض والسراج ومفاده ان الاعمى لا يلزمه امساح المحراب اذا لم يجد من يسأله وانه لو ترك

مطلب

مسائل التحري في القبلة

٣ قوله اي على ما بقي  
 هكذا بخطه ولعل سوابه  
 اي على ما مضى تأمل اه  
 مصححه

هو بذل الجهود لنيل  
 المقصود عاجز عن معرفة  
 القبلة بما مر (فان ظهر  
 خطأ لم يعد) لما مر (وان  
 علم به في صلاته او تحول  
 رأيه) ولو في سجود سهو  
 (استدار وبنى) حتى لو  
 صلى كل ركعة لجهة جاز  
 ولو بمكة او مسجد مظلم ولا  
 يلزمه قرع ابواب ومس  
 جدران ولو اعمى فسواء  
 رجل بنى ولم يقتد الرجل

هـ

السؤال مع امكانه وأصاب القبلة جازت صلاته والافلا كما قدمناه من النية **(قوله)** ولا يتحجر تحول (أي القبلة مع علم المتقدمى بحالته الاولى وعبارته في الخبر ان كمن تحجرى فأخطأ ثم علم فتحول لم يقتضيه من علم بخاله اهـ أى امامه بأن الامام كان على الحسب في اول الصلاة تحجر ومفاده انه لو تحول بالتحجرى ايضا الى جهة ظنها القبلة جاز لا آخر الاقتداء به ان تحجرى مثله والافهى المسئلة الآتية تأمل **(قوله)** يتحجر متعلق بأنهم وقوله بالتحجر متعلق بمحذوف حال من فاعل انهم **(قوله)** لم يحجر أى اقتداؤه ان طهر ان الامام مخطى لان الصلاة عند الاشتباه من غير تحجر انما تجوز عند ظهور الاصابة كما مر وبأنى وامام الصلاة الامام فبهي صحيحة لتحريه وان أصاب الامام جازت صلاتهما كما في شرح النية **(قوله)** استدار المسبوق الخ) لانه منفرد فيما يقضيه بخلاف اللاحق لانه مقتد فيما يقضيه والمتقدم اذا ظهر له وهو وراء الامام ان القبلة غير الجهة التى يصلى اليها الامام لا يمكنه اصلاح صلاته لانه ان استدار خالف امامه في الجهة قصدا وهو مفسد والا كان متبا صلاته الى ما هو غير القبلة عنده وهو مفسد أيضا فكذلك اللاحق شرح النية بقى ما اذا كان لاحقا ومسبوقا وحكمه انه ان قضى ما لحق به اولاً ثم ماسبق به فان تحول رأيه في قضاء ما لحق به استأنف وان تحول في قضاء ماسبق به استدار واما ان قضى ماسبق به اولاً ثم ما لحق به فان تحول رأيه فيما لحق به استأنف وان تحول فيما سبق به فان استمر على رأيه الى شروعه فيما لحق به استأنف وهذا كله ظاهر واما ان لم يستمر الى شروعه فيما لحق به بأن تحول رأيه قبل قضاء ما لحق به الى جهة امامه فيه تردد والظاهر أنه يستدير تأمل ح واقراء ط والرحمى **(قوله)** ومن لم يقع تحريه الخ في البحر والحلية وغيرها عن فتاوى العتباتى تحرى لم يقع تحريه على شئ قيل يؤخر وقيل يصلى الى اربع جهات وقيل يخير اهـ ورجح في زاد الفقير الاول حيث جزم به وعبر عن الاخيرين بقيل واختار في شرح النية الوسط وقول انه الاحوط ونقل ح عن الهندية عن المضمرات انه الاصوب فلهذا اختاره الشارح وظاهر كلام القهستانى ترجيح الاخير وهو الذى يظهر لى فانه قال لو تحجرى ولم يتيقن بشئ فصلى الى اى جهة شاء كانت حائزة ولو اخطأ فيه وقيل ان لم يقع تحريه على شئ آخر الصلاة وقيل يصلى الى الجهات الاربع كما في الظهيرية اهـ ومفاده ان معنى التخيير انه يصلى مرة واحدة الى اى جهة اراد من الجهات الاربع وبه صرح الشافعية والحنابلة واما ما في شرح النية الكبير من تفسيره بقوله وقيل يحجر ان شاء اخر وان شاء صلى الصلاة اربع مرات الى اربع جهات فالظاهر انه من عنده لان عبارة فتاوى العتباتى السابقة ليس فيها هذه الزيادة ويرد عليه انه اذا صلى الى الجهات الاربع يلزم عليه الصلاة ثلاث مرات الى غير القبلة يقينا وهو منهى عنه وترك المنهى مقدم على فعل المأمور ولذا يصلى بالنجاسة اذا لزم من غسلها كشف العورة عند الاحاب على ان المأمور به هنا ساقط لان التوجه الى القبلة انما يؤمر به عند القدرة عليه وقبله المتحجرى هي جهة تحريه ولما لم يقع تحريه على شئ استوت في حق الجهات الاربع فيختار واحدة منها ويصلى اليها وتصح صلاته وان ظهر خطؤه فيها لانه اتى بما في وسعه وهذا الوجه يقوى القول الاخير وهو التخيير على المعنى الذى ذكرناه عن القهستانى ويضعف ما اختاره الشارح وادعى انه الاحتياط فتدبر ذلك بانصاف وللقول

ولا يتحجر تحول ولو انهم  
يتحجر بلا تحجر لم يحجز ان  
اخطأ الامام ولو سلم  
فتحول رأى مسبوق  
والاحق استدار المسبوق  
واستأنف اللاحق ومن  
لم يقع تحريه على شئ صلى  
لكل جهة مرة احتياطاً  
ومن تحول رأيه لجهته  
الاولى

الاول الذى اختاره الكمال فى زاد الفقير وجه ظاهر ايضا وهو انه لما كانت القبلة عند عدم الدليل عليها هى جهة التحرى ولم يقع تحريه على شئ صار فاقدا لشرط صحة الصلاة فيؤخرها كفاقد الطهورين لكن القول الاخير وهو وجوب الصلاة فى الوقت مع التخير الى اى جهة شاء احوط كالوحد ثوبا اقل من ربعه طاهر ولعموم قوله فأينما تولوا فثم وجه الله فانه قيل نزل فى مسألة اشتباه القبلة وظاهر ما قدمناه عن القهستاني اختياره وبه يشعر كلام البحر وهو مذهب الشافعية والحنابلة كمر وقدما اول الكتاب عن المستصفي انه اذا ذكر فى مسألة ثلاثة اقوال فالارجح الاول او الثالث لا الوسط والله اعلم (قوله استدار) قال فى شرح المنية واختلف المتأخرون فيما اذا تحول رأيه فى الثالثة او الرابعة الى الجهة الاولى قيل يتم الصلاة وقيل يستقبل كذا فى الخلاصة والاول اوجه اه ولذا قدمه فى الحانية لانه يقدم الاشهر وجزم به القهستاني وتبعه الشارح (قوله استأنف) لانه ان سجدتها الى الجهة الثانية فقد سجدتها الى غير قبلة لانها جزء من الركعة الاولى والجهة الثانية ليست قبلة للركعة الاولى بجميع اجزائها وان سجدتها الى الجهة الاولى فقد انحرف عما هو قبله الآن اه ح (قوله وان شرع) الضمير راجع الى العاجز اى اذا اشتبهت عليه القبلة وعجز عن معرفتها بالادلة المارة فقبلته جهة تحريه فلو شرع بالتحري لم يتجز صلاته ما لم يتيقن بعد فراغه انه اصاب القبلة لان الاصل عدم الاستقبال استصحابا للحال فاذا تبين يقينا انه اصاب ثبت الجواز من الابتداء وبطل الاستصحاب حتى لو كان اكبر رأيه انه اصاب فالصحيح انه لا يجوز كفى الحلية عن الحانية ولو يتيقن فى اثناء صلاته لا يجوز خلافا لابي يوسف لان حاله بعد العلم اقوى وبناء القوى على الضعيف لا يجوز (قوله بخلاف الح) اى لو وقع تحريه على جهة وصلى الى غيرها فانه يستأنف مطلقا اى سواء علم انه اصاب او اخطأ فى الصلاة او بعدها او لم يظهر شئ وعن ابي حنيفة انه يخشى عليه الكفر وعن الثانى يحزبه ان اصاب وبالاول يفتى فيض والفرق لهما ان ما فرض لغيره يشترط حصوله لا تحصيله لكن مع عدم اعتقاد الفساد وعدم الدليل عليه ومخالفة جهة تحريه اقتضت اعتقاد فساد صلاته فصار كما لو صلى وعنده انه محدث او ان توبه نجس او ان الوقت لم يدخل فبان بخلاف ذلك لا يحزبه فى ذلك كله لان عنده ان ما فعله غير جائز بخلاف صورة عدم التحرى فانه لم يعتقد الفساد بل هو شك فيه وفى عدمه فاذا ظهرت اصابته بعد التمام زال احد الاحتمالين ونقرر الآخر بال لزوم بناء القوى على الضعيف بخلاف ما اذا علم الاصابة قبل التمام كفى شرح المنية (قوله او توبه) بالنصب عطفا على اسم ان ومثله الوقت ح (قوله فلم تشبه الح) ذكره هنا استطرادا وكان ينبغي ذكره عند قول المصنف وان شرع بالتحري لانه مفروض فيما اذا اشتبهت عليه القبلة كما قدمناه فيكون قوله فلم تشبه بيانا لمفهومه ثم ان مسائل التحرى تنقسم باعتبار القسمة العقلية الى عشرين قسما لانه اما ان لا يشك ولا يتحرى او شك وتحرى او لم يتحر او تحرى بلا شك وكل وجه على خمسة لانه اما ان يظهر صوابه او خطؤه فى الصلاة او خارجها ولا يظهر اما الاول فان ظهر خطؤه فسدت مطلقا او صوابه قبل الفراغ قيل هو كذلك لانه قوى حاله والاصح لا ولو بعده او لم يظهر او كان اكبر رأيه الاصابة فكذلك لا تفسد وحكم الثانى الصحة فى الوجوه كلها وحكم الثالث الفساد

مطلب

اذا ذكر فى مسألة ثلاثة  
اقوال فالارجح الاول  
او الثالث لا الوسط

استدار ومن تذكر ترك  
سجدة من الاولى استأنف  
(وان شرع بالتحري لم يتجز  
وان اصاب) لتركه فرض  
التحرى الا اذا علم اصابته  
بعد فراغه فلا يعيد اتفاقا  
بخلاف مخالف جهة تحريه  
فانه يستأنف مطلقا كمصل  
على انه محدث او توبه نجس  
او الوقت لم يدخل فبان  
بخلافه لم يتجز (صلى جماعة  
عند اشتباه القبلة) فلم  
تشبه ان اصاب جائز  
(بالتحرى)

في وجوده كانه اذ لو اكبر ربه انه اصاب على الاصح الا دأبنا يقينا بالاصابة بعد الفراغ  
والزاج لا وجود له خذ كما كذا في المهر وقد ذكر المصنف الثاني بقوله ويحرقى عجزا وثالث  
بقوله وان شرع بالتحرر وذكر المشرح الاول بقوله فلو تشبه الح لكن كان عليه ان يقول  
ان ظهر خطؤه فسدت ولا فلا وقد حذف الرابع لعدم وجوده هذا هو الصواب في تقرير هذا  
المحل وفيه **(قوله مع امه)** اما لو صوابا منفردين تحت صلاة الكل ولا يتأتى فيه التفصيل  
**(قوله فمن يتقن منهم)** التيقن غير قيد بل غلبة الظن كافية يدل عليه ما في الفيض حيث قال  
وان صوابا بجماعة تجزيهم الاصلاح من تقدم على امامه او علم بمخالفة امامه في صلاته وكذا لو كان  
عنده انه تقدم على الامم او صلى الى جانب آخر غير ما صلى اليه امامه اه **(قوله حالة الاداء)**  
ظرف لقوله يتقن مخالفة امامه في الجهة مع قطع النظر عن قوله او تقدمه عليه لانه اذا تقدم على  
امامه لم يجز سواء علم بذلك حالة الاداء او بعده بخلاف مخالفة الامم في الجهة فانه لا يضر الا  
اذا علم بها حالة الاداء كما دلت عليه عبارة الفيض التي ذكرناها آنفا ومنها قوله في الملتقى  
جازت صلاة من لم يتقدمه بخلاف من تقدمه او علم حاله وخالفه اه وفي متن الفرر ان لم يعلم  
مخالفة امامه ولم يتقدمه جاز والا فلا **(قوله لاعتقاده الح)** نشر مرتب **(قوله كالميتعين)**  
الامم الح تبع في ذلك التهر عن المعراج ونص عبارة المعراج وقول بعض اصحابه اى الشافعى  
عليهم الاعادة لان فعل الامام في اعتقادهم متردد بين الحما والصواب ولو لم يتعين الامام بان رأى  
رجلين يصليان فنوى الاقتداء بواحد لا يعينه لا يجوز فكذا اذا لم يتعين فعل الامام اه وبه  
ظهر ان المناسب حذف هذه المسئلة بالكلية اذا مدخل اما هنا الاعلى قول بعض الشافعية  
القائمين بانه لا تصح صلاة من جهل حال امامه قياسا على ما لو جهل عنه فانهم **(قوله)**  
فروع) كان المناسب ذكر هذه الفروع عند الكلام على النية قبيل استقبال القبلة كعمل  
في الحزائن **(قوله النية عندنا شرط مطلق)** اى في كل العبادات بانها لا تكون الا بركن وانما وقع  
الاختلاف بينهم في تكبير الاحرام والمعتمد انها شرط كائنية وقيل بركنيتها اشباه وانما قال  
مطلقا ليشمل صلاة الجيزة بخلاف تكبير الاحرام فيها ركن فيها اتفاقا كسأى في باب ح  
واسثنى في الاشبه من العدات الايمان والتلاوة والاذكار والاذان فانها لا تحتاج الى نية  
كما في شرح البحارى لامنى وكل ما لا يكون الاعادة لا يحتاج الى النية كما في شرح ابن وهبان  
قل وكذا النية لا تحتاج الى نية اه ويستثنى ايضا ما كان شرطا للعبادة الا التيمم والا  
استقبال القبلة على قول الكرخى المشروط بنية والمعتمد خلافه وكذا ما كان جزء عبادة  
كمسح الخف والرأس وغير ذلك **(قوله فلو ما يتعلق)** اى لو كان هو اى المتوى المدلول عليه  
بالنية مما يتعلق بالاقوال كقوله انت طالق وانت حر ان شاء الله بطل لان الطلاق او المعلق  
لا يتعلق بالنية بل بالقول حتى لو نوى طلاقها او غتمه لا يصح بدون لفظ قل ح فان قلت وقوع  
الطلاق متعلق بلفظ انت طالق ولا عبرة بالنية لانه صريح قلت هذا مسلم في النقصاء واما  
في الديانة فهي معتبرة حتى اذا نوى به الطلاق من وثاق لا يقع ديانة اه اقول وكذا صرح بذلك  
في البحر والاشباه وعليه فالمرق بين الصريح والكنية ان الاول لا يحتاج الى النية في النقصاء  
فقط ويحتاج اليها ديانة والثاني يحتاج اليها فيها لكن احتياج الاول الى النية ديانة معناه

مع امه (وتبين انهم صلوا  
الى جهات مختلفة فمن  
تيقن منهم (مخالفة امامه  
في الجهة) او تقدم عليه  
(حالة الاداء) اما بعده  
فلا يضر (لم تجز صلاته)  
لاعتقاده خطأ امامه ولتركة  
فرض المقام (ومن لم يعلم  
ذلك فصلاته صحيحة) كما  
لو لم يتعين الامام بان رأى  
رجلين يصليان فتم  
بواحد لا يعينه (فروع)\*  
النية عندنا شرط مطلقا  
ولو عقبها بمشيئة فلو ما  
يتعلق باقوال كطلاق  
وعتاق بطل

فروع في النية

ان لا ينوى به غير معناه العرفي فلو نوى الملاق من الوفاق اى القيد لا يقع احصره المنط عن معناه اما اذا قصد التلفظ بانت طالق مخاطبا به زوجته ولم يقصد به الطلاق ولا غيره فالظاهر الوقوع قضاء وديانة لان اللفظ حقيقة فيه وبديل انه لو صرح بالعدد لا يدين كما لو نوى الملاق عن العمل فيقع قضاء وديانة **(قوله والا)** اى والا يكن النوى مما يتعلق بالاقوال كالصوم لا يبطل بالمشيئة لانه يتعلق بمجرد النية القلبية بدون قول فلو نوى الصوم وقيل ان شاء الله لا يبطل قال في الاشياء ولو علمتها اى نية الصوم بالمشيئة تحت لانها انما تبطل بالاقوال والنية ليست منها اه **(قوله الاعلى قول محمد في الجمعة)** فعنده لا يدرك الجمعة الا بأدراك ركعة مع الامام فلو اقتدى بعدما رفع الامام رأسه من ركوع الثانية بنوى جمعة ويجهها ظهره عنده فقد نوى الجمعة ولم يؤدها وادى الظهر ولم ينوه وهو مذهب الشافعي وعندنا يتبطل الجمعة متى صح اقتداؤه بالامام ولو في سجود السهو على القول بفعله فيها ونقض الحوى الحصر بمسائل ينوى فيها خلاف ما يؤدى \* منها ما لو طاف بنية التطوع في ايام النحر وقع عن الفرض وما لو صام يوم الشك تطوعا فظهر انه من رمضان كان منه وما لو تيجد بركتين فظهر ان النحر طالع ينوبان عن سنة الفجر وما لو صام عن كفارة طهار او افطار فقد ر على العتق يمضى في صوم النفل وما لو نذر صوم يوم بعينه فصامه بنية النفل يقع عن التذرع كما في جمع التمراتى اه اقول قد يجاب بأن المراد النية التي هي شرط الصحة فالمعنى ليس انما من يلزمه ان ينوى خلاف ما يؤدى الا في مسألة على ان اكثر هذه المسائل ليس فيها المخالفة بين النوى والمؤدى الامن حيث الصفة بخلاف الجمعة فانها مخالفة للظهر ذاتا وصفة فتدبر **(قوله المعتمدان العبادة الح)** مقابل ما في الاشياء عن المحتبى من انه لا بد من نية العبادة في كل ركن فافهم واحتز بذات الافعال عما هي فعل واحد كالصوم فانه لا خلاف في الاكتفاء بالنية في اوله ويرد عليه الحج فانه ذوافعال منها طواف الافاضة لا بد فيه من اصل نية الطواف وان لم يعينه عن الفرض حتى لو طاف نفلا في ايامه وقع عنه والجواب ان الطواف عبادة مستقلة في ذاته كما هو ركن للحج فباستبار ركنيته يندرج في نية الحج فلا يشترط تعيينه وباعتبار استقلاله اشترط فيه اصل نية الطواف حتى لو طاف هاربا او طالبا لغريم لا يصح بخلاف الوقوف بعرفة فانه ليس بعبادة الا في ضمن الحج فيدخل في نيته وعلى هذا الرمي والحلق والسعي وايضا فان طواف الافاضة يقع بعد التحلل بالحلق حتى انه يحل له سوى النساء وبذلك يخرج من الحج من وجه دون وجه فاعتبر فيه المشبهان **(قوله اعتبر السابق)** اعمل وجهه ان الصلاة عبادة واحدة غير متجزئة فالتظرف فيها الى ابتدائها فاذا شرع فيها خالصا ثم عرض عليه الرياء فهي باقية لله تعالى على الخلو والالزم ان يكون بعضها له وبعضها لغيره مع انها واحدة نعم لو حسن بعضها رياء فالتحسين وصف زائد لا يثاب به ويؤخذ مما ذكرنا انه لو افتتحها مرأيا ثم أخلص اعتبر السابق وهذا بخلاف ما لو كان عبادة يمكن تجزئتها كقراءة واعتكاف فان الجزء الذي دخله الرياء له حكمه والخالص له حكمه **(قوله والرياء الح)** اى الرياء الكامل المحبط للثواب عن أصل العبادة او تضعيفه والا فالتحسين لاجل الناس رياء ايضا بدليل انه لا يثاب عليه وانما يثاب على اصل العبادة وسيأتي في فصل

والالا \* ليس انما من ينوى  
خلاف ما يؤدى الا على  
قول محمد في الجمعة وهو  
ضعيف \* المعتمدان العبادة  
ذات الافعال تسحب نيتها  
على كلها \* افتتح خالصا ثم  
خالطه الرياء اعتبر السابق  
\* والرياء انه او خالص  
الناس لا يصلى فلو معهم  
يخسئها ووحده لافله ثواب  
اصل الصلاة

إذا أراد الله في الصلاة به من السبل الركوع لا بد له من أن يقول (قوله ولا يترك السجدة) عليه أمراً عظيماً معي السجدة الحقة وهو الرأى كما سيأتي تحقيقه (قوله ولا يترك السجدة) لو أراد أن يصلي أو يقرأ وحاشا أن يدخل عليه الرأى فلا ينبغي أن يترك لأنه أمر وهو أشبه عن الوالوالية وقد سئل العارف المحقق شهاب الدين بن السهروردي عما نصه بإسدي أن تركت العمل أخذت إلى البطالة وإن عملت داخلني العجب فأبهما أولى فكاتب جوابه أعمل واستغفر الله من العجب اه فقال (قوله لا رياء) في الفرائض في حق سقوط الواجب (أى أن الرياء لا يبطل الفرض وإن كان الإخلاص من جهة الفرائض قل في مختارات النوازل وإذا صلى رياء سمعة تخور صلاته في حكمه أو جود شراطة وأركانه ولكن لا يستحق الثواب والذي في الذخيرة خلاصة قول النقيض أبو الميثاق في النوازل قل بعض مشايخنا الرياء لا يدخل في شيء من الفرائض وهذا هو المذهب المستقيم ٣ أن الرياء لا يفوت أصل الثواب وإنما يفوت تصاعف الثواب اه يرى على الأشباه وسيأتي تمام الكلام على هذه المسئلة في كتاب الحظر والإباحة (قوله قيل لشخص السجدة) قل في الأشباه وهذه المسئلة ليست منصوصة في مذهبنا وصرح بها النووي وقواعدنا لا تأبأها أما الأجزاء فلأنه لا رياء في الفرائض في حق سقوط الواجب وأما عدم استحقاق الديار فلأنه استبحار على واجب ولا يستحق به الأجرة كالأب إذا استأجر ابنه للخدمة لا يستحق عليه الأجرة لأن خدمته واجبة عليه اه ح (قوله الصلاة لأرضاء الخصم لا تفيد السجدة) لم يتعرض لكون ذلك جائزاً وظاهر مختارات النوازل أن ذلك لا يجوز حيث قلنا في أن لا يفعل ذلك وأعمل ذلك من التمسك المبطلين اه وفي الوالوالية إذا صلى لوجه الله تعالى فإن كان له خصم لم يجز بينه وبينه عفو أحد من حسنة ودفع إليه في الآخرة نوى أو لم ينو وإن لم يكن له خصم أو كان وحري بينهما عفو لم يدفع إليه من حسنة سوى نوى أو لم ينو اه يرى وعلى هذا قلنا بالصلاة المذكورة أن نوى الصلاة لله تعالى لأجل أن يرضى عنه اختصاصه وعدم جوازها لكونه بدعة بخلاف الصلاة التحية المسجد أو نحوها من المندوبات وأما ما صلى وذهب ثوابها للخصم فانه يصح لأن المدعى له أن يجعل ثواب عمله لغيره عندنا كما سيأتي في باب الحج عن الغير إن شاء الله تعالى (قوله جاء) أى في بعض الكتب أشباه عن البرازية ولعل المراد بها الكتب السماوية أو يكون ذلك حديثاً نقله العلماء في كتبهم والمداق بفتح النون كسر هاء سند الدرهم وهو قيراطان والقيراط خمس شعيرات ويجمع على دوق ودواق كذا في الاختراى حموى (قوله ثواب سبعمائة صلاة بالجماعة) أى من اغراض لأن الجماعة فيها والذي في المواهب عن القشيري سبعمائة صلاة مقبولة ولم يقيد بالجماعة قل شارح المواهب ما حاصله هذا لا ينافي أن الله تعالى يعفو عن الظالم ويدخله الجنة برحمته ط ما يجب (قوله والواقع نقلاً) أى غير نائب في حقه عن ركعتين من التراويح لوقوعها قبل صلاة العشاء ووقت التراويح بعد صلاة العشاء على ما عتمد ط (قوله فالللمكتوبة) أى قنوتها فرضيتها عينا لكونها صلاة حقيقة وأخبره كفتية وأبست صلاة مطلقة (قوله وومكتوبتين) أى أحدهم ووقية وأخرى لم يدخل وقتها كالأول في وقت الظهر ظهر هذا اليوم وعصره كذا في نسخة أبيية ونسج الأشباه لا يرى ويدل عليه قوله الآتى وو فائنة

ولا يترك السجدة دخول الرياء لأنه أمر وهو لا رياء في الفرائض في حق سقوط الواجب \* قيل لشخص صلى الظهر وركعتين فبطلت هذه النية ينبغي أن تجزئه ولا يستحق الديار \* الصلاة لأرضاء الخصم لا تفيد السجدة قل لم يعف خصمه أخذ من حسنة جاء أنه يؤخذ له في ثواب سبعمائة صلاة بالجماعة \* ولو أراد أن يقوم في صلاة ولم يدرك الفرض لم تراويع بنوى الفرض فإنهم فيه صحيح والواقع نقلاً \* ولو نوى فرضين كالمكتوبة وجماعة فللمكتوبة ولو مكتوبتين

٣ عمل هناسف والاحسان وإن الرياء بأهل مصححه

ووقية الح (قوله فلووقية) علمه في المحيط بأن الوقية واجبة للحال وغيرها لا اه وهو  
يفيد انه ليس بصاحب ترتيب والا فالفئة أولى كالأخفى بحرا قول هذه الافادة اما تتم لو اريد  
بالمكتوبتين ما يشمل الوقية مع الفئة وليس كذلك بل المراد بهما الوقية مع التي لم يدخل  
وقتها كعلمت (قوله ولو فائتين فللاولى) وكذا لو وقتيتين كالظهر والعصر في عرفة كما بحثه  
البيروى وقال ح لان العصر وان تحت في وقت الظهر في ذلك اليوم الا ان الظهر واحدة  
التقديم عليها للترتيب فكانتا بمنزلة فائتين لم يسقط الترتيب بينهما كما هو ظاهر (قوله لو من  
اهل الترتيب الح) تبع فيه البحر أخذا من تعليل المحيط للمسألة بأن الثانية لا تجوز الا بعد قضاء  
الاولى قال في البحر وهو اما يتم فيما اذا كان الترتيب بينهما واجبا اه اقول ما ذكره في البحر  
مأخوذ من الحلبة لكنه في الحلبة قال بعده بقى ما لو لم يكن الترتيب بينهما واجبا ويمكن ايضا  
ان يقال انها الاولى لان تقديمها أولى اه وجزم بذلك الحلبي في شرحه الصغير حيث قال  
فللاولى منهما اترجحها بالسبق وان لم يكن صاحب ترتيب اه فافهم (قوله فللفائتين لو الوقت  
متسعا) واما اذا خاف ذهاب وقت الحاصرة فانه يحجزه عنها حتى يكون عليه قضاء الفائتة كما في  
الاجناس يبرى هذا وقال ح بعد قوله لو الوقت متسعا اى وكان بينهما ترتيب اذ لو كان متسعا  
ولم يكن بينهما ترتيب لغت نيته كما صرح به في البحرا اه اقول لم يصرح بذلك في البحر في هذه  
المسألة نعم صرح به في شرح النية بحثا وبحث في الحلبة خلافه فافهم ثم اعلم ان ما ذكره  
الشارح من قوله فللفائتين الح عزاه في الفتح الى المتقى ومثله في السراج وعزاه في البحر الى  
النية وذكر قبله انه لا يصير شارعا في واحدة منهما ثم قال وأفاد في الظهيرية ان فيها روايتين  
اه اقول وكذا ذكر اولافى الخلاصة عن الجامع الكبير انه لا يصير شارعا في واحدة منهما ثم  
قال وفي المتقى يصير شارعا في الاولى اه فتكون رواية وقال الامام الفارسي في شرحه على  
تلخيص الجامع الكبير للخلاطى حيث قال في شرح قوله ناوى الفرضين معا لاغ في الصلاة  
الحاقا للدفع بالرفع في التنافي متنفل في غيرها الح اى نية الفرضين معا ان كانت في الصلاة  
كانت لغوا عندها وهو رواية الحسن عن الامام وصورته لو كبر ينوى ظهرا وعصرا عليه  
من يوم او يومين عالما بأولهما او لا لا يصير شارعا في واحد منهما للتنافي بدليل انه لو طرأ احدهما  
على الآخر رفعه وابطاله اصلاح حتى لو شرع في الظهر ينوى عصرا عليه بطلت الظهر وصح  
شروعه في العصر فاذا كان لكل منهما قوة رفع الاخرى بعد شئونها يكون لها قوة دفعها عن  
الحل قبل استقرارها بالاولى لان الدفع اسهل من الرفع وهذا على اصل محمد وكذا على اصل  
ابى يوسف لان الترجيح عنده اما بالحاجة الى التعيين واما بالقوة وقد استوبا في الامرين ثم  
اطلاق الفرضين يتناول ما وجب بإيجاب الله تعالى كالمكتوبة او بإيجاب العبد كالمندور  
اداء وقضاء وما لحق به كفساد النفل سواء كانا من جنس واحد كالظهيرين والخازتين  
والمندورتين او من جنسين كالظهر مع العصر او مع النذر او مع الجنابة وقيل ان ناوى  
الفرضين في الصلاة متنفل عندها خلافا لمحمد وان كانت نية الفرضين في غير الصلاة كالزكاة  
والصوم والحج والكفارة كانت معتبرة ويكون متفلا الا في كفارتين من جنس واحد فيكون  
مفترضا اه ملخصا وتامه فيما علقناه على البحر فلم ان رواية الجامع الكبير مخالفة

فللووقية ولو فائتين فللاولى  
لو من اهل الترتيب والا لفا  
فليحفظ ولو فائتين ووقية  
فللفائتين لو الوقت متسعا  
ولو فريضا ونفلا

لروايته متى فلاحه سره في صلاة صلا زاد جمع في اييه بين فرضين كل منهما قضاء  
 او احدهم اداء والآخر قضاء اوله يدخل وقته او خذارة او مندور او غيره من الواجبات  
 وقيل يصير متغلا فيعتبر الصوم على رتبة الجمع الاقبح اذ جمع بين فرض وتطوع فانه يكون  
 مفترضا عندهم لقوته وقول محمد ان كانت في الصلاة تغو فلا يصير شارعا فيهما وان كانت  
 في صوم او زكاة او حج نذر مع تطوع يكون متغلا بخلاف حجة الاسلام والتطوع فانه  
 مفترض اتفاق كما اوضحه الفارسي في شرحه والله اعلم (قوله فلفرض) اي خلافا لمحمد  
 كاعلمته آنف (قوله ووافاقين) قد خلق النافاة على ما يشاء السنة وهو المراد هنا (قوله  
 فعنهما) ذكره في الاشهاد سئل وما ارحكم ما اذ انوى ستين كما اذ انوى في يوم الاثنين صومه  
 عنه وعن يوم عرفة اذا دافعه من مسئلة التيجية انما كانت ضمنا لسنة حصول المقصود  
 ه اي فكذا صوم عن يومين وايدى العلامة البيري بأنه يجزئ الصوم في الواجبين ففي  
 غيرهما أولى ما في خرافة لا كل اوتى الله على ان الصوم رجب ثم صام عن كفارة ظهار شهرين  
 متتابعين حدهم رجب اجزاء بخلاف ما لو كان احدهما رمضان ولو نذر صوم جميع عمره  
 ثم وجب صوم شهرين عن ظهار أو وجب صوم شهر بعينه ثم قضى فيه صوم رمضان حاز من  
 عمر ان ياحقه شيء اه لكن ليس في هذا جمع بين نيتين بل هوائية واحدة اجزأت عن صومين  
 ولم يذكر اشرح هذه المسئلة لان كلامه في الصلاة ولا تنافي فيها ويمكن تصويره فيما لو نوى  
 سنة العشاء والتهجيد بناء على مرجحه ابن الهمام من ان التهجيد في حق سنة المستحب  
 (قوله فنافاة) لانها صلاة مطابقة وتلك دعاء (قوله ولا تبطل بنية القطع) وكذا بنية الانتقال  
 الى غيرها ط (قوله ما يكبر بنية مغايرة) بان يكبر ناويا للتفل بعد شروع الفرض وعكسه  
 او المائتة بعد الوقية وعكسه او الاقتداء بعد الانفراد وعكسه واما اذا كبر بنية موافقة  
 كأن نوى الظهر بعد ركعة الظهر من غير تلفظ بالنية فن الثانية الاولى لا تبطل وبني عليها  
 واو بنى على الثانية فسدت الصلاة ط (قوله الصوم) وخوذه الاعتكاف ولكن الاولى عدم  
 الاستعمال غير ماهو فيه ط والله اعلم

فللفرض ولو نافتين كسنة  
 جبر وتحية مسجد فعنهما  
 ولو نافاة وجنائة فنافاة  
 ولا تبطل بنية القطع ما  
 يكبر بنية مغايرة ولو نوى  
 في صلاته الصوم صح  
 (باب صفة الصلاة) \*

شروع في المشروط بعد  
 بيان اسرط هي لغة مصدر

#### باب صفة الصلاة

(قوله شروع في المشروط) هذا يفيد ان المراد بالصفة الاوصاف النفسية للصلاة وهي  
 الاجزاء العقلية التي هي اجزاء الهوية من التقية والركوع والسجود لان ذلك هو  
 المشروط وسبب ان الاولى خلافه ط (قوله هي لغة مصدر) يقال وصف الشيء وصفا  
 وصفة نعت والصفة كالماء والسواد ق م وس وفي تعريفات السيد الوصف عبارة عما دل على  
 الذات باعتبار معنى هو امة تصود من جوهر حروفه ويدل على الذات بصيغته كاحمر فانه بجوهر  
 حروفه يدل على معنى مقصود وهو الحمر فاه وصف والصفة مصدران كالوعد والعدة  
 والمتكلمون فارقوا بينهما فقالوا الوصف يقوم بالوصف والصفة تقوم بالوصوف اه لكن  
 كلام القاموس يدل على اطلاق الصفة على مائة بالوصوف امة ايضا فالصفة تكون مصدرا  
 واسما والوصف مصدر فقط قل في التفتح والبحر ولا ينكر انه قد يطلق الوصف ويراد الصفة  
 وبهذا لا يلزم الاتحاد لغة الا لاسد في ان امة وصف مصدر اه وظاهره ان الوصف قد يستعمل



اسما بمعنى الصفة مجازا لا لغة فلا ينضم اتحادها خلاف لما قيل بها في لغة بمعنى واحد **(قوله)** وعرفا كيفية الخ مبنى على عرف المتكلمين والافتقد علمت ان الصفة تكون في لغة مقدرها وانما وهذا تعريف لصفة اجزاء الصلاة خاصة لانطاق الصفة قلح فيكون على حذف مضاف تقديره صفة اجزاء الصلاة فبعض الاجزاء صفة الفرضية كالقيام وبعضها الوجوب كالشهد وبعضها السنية كالثناء وبعضها التدب كنظره الى موضع سجوده في القيام وانما قدرنا المضاف لان المقام مقام بيان صفة الاجزاء لا صفة نفس الصلاة اه وهذا اولى مما في الفتحة من ان المراد بالصفة هنا الاوصاف النفسية لها وهي الاجزاء العقلية التي هي اجزاء الهوية الخارجية من انقياء الجزئي والركوع والسجود كذا في التهرقلط ووجه الاولوية انه لا يشمل الواجبات والسنن والمندوبات اه وفيه نظر فن الواجبات وغيرها مما يطلب من المصلي فعلا اجزاء الصلاة اذ ليس المراد بالاجزاء ما يتوقف عليه تحتها والمعل وجه الاولوية ان الصفة ما قد يوصف والاجزاء هي التي قامت بها صفة الفرضية والوجوب ونحوهما فايست هي الصفة بل موصوف وقد يجاب بان المراد ان هذه الاجزاء هي اوصاف المصلي وناسب الى الصلاة لكونها اجزاء للهوية الخارجية التي صارت بها الصلاة في الخارج هي هي وعليه فلاضافة في صفة الصلاة بيانية او امراد بالصفة الجزء مجازا لقيامه بالكل ويدل عليه قوله في الكفاية والمعراب ان الاضافة فيه من اضافة اجزاء الى الكل لان كل صفة مبدئية جزء الصلاة الخ فهذا مقيد لما قاله في الفتحة ويدل عليه ايضا ان المراد من هذا السبب بيان هذه الاجزاء المتنوعة الى فرض وواجب وسنة لا بيان نفس الفرضية والوجوب والسنية التي هي صفات هذه الاجزاء اذ بيانها في كتب الاصول لا الفروع **(قوله)** من فرائضها جمع فريضة اعم من الركن الداخل اناهي والشرط الخارج عنها فيصدق على التحريم والمتعة الاخيرة والخروج يصنعه على مسيأتي وكثيرا ما يعاقبون الفرض على ما يقبل الركن كالتحريم والمتعة وقدمنا في اوائل كتاب الطهارة عن شرح التنية انه قد يطلق الفرض على ما ليس بركن ولا شرط كترتيب التيم والركوع والسجود والمتعة وانما بمن التبعية الى ان لها فرائض اخر كسيأتي في قول الشارح وفي من الفروض الخ **(قوله)** التي لا تصح بدونها صفة كاشفة اذ لا شيء من الفروض ما تصح الصلاة بدونها بلا عذر **(قوله)** التحريم المراد بها حجة ذكر خاص مثل الله اكبر كسيأتي مع بيان شروطها العشرين هما والتحريم جعل الشيء محرما سميت بها لتحريمها الاشياء المباحة قبل السروع بخلاف سائر التكميرات والتاء فيها للمبالغة قهستاني وهو الاظهر برجدي وقيل الواحدة وقيل للنقل من الوصفية الى الاسمية **(قوله)** ثما هو احد شروطها العشرين الآية وسيدكره المصنف في الفصل الآتي **(قوله)** وهي شرط وانما لم يذكرها مع الشروط المارة لاتصالها بما بمنزلة الباب الدار افده في السراج **(قوله)** في غير جنازة اما فيها فهي ركن اتفاق كبقية تكبيراتها كسيأتي في باب ح **(قوله)** على القادر متعلق بشرط لتضمنه معنى الفرض اي وهي شرط مفترض عليه ح اما لامي والاخرس لو افتتحا بالنية جاز لانهما اتيا بما قضى ما في وسعهما بجر عن الخيط وسيأتي تمام الكلام على ذلك في الفصل الآتي **(قوله)** به يفتي الضمير راجع الى الحكم عليه بالشرطية

وعرف كيفية مشتملة على فرض وواجب وسنة ومندوب (من فرائضها) التي لا تصح بدونها (تحريم) ثما (وهي شرط) في غير جنازة على القادر به يفتي

مطلب

قد يطلق الفرض على ما يقابل لركن وعلى ما ليس بركن ولا شرط

وهو مضمون المسبة لا يتبعية في قوله وهو شرط **(قوله فيجوز بناء النفل على النفل)** فترفع على كون التحريمة شرط لكن كونها شرطاً يقتضي صحة بناء أى صلاة على تحريمة أى صلاة كما يجوز بناء أى صلاة على طهارة أى صلاة وكذا بقية الشروط لكن منعاً بناء الفرض على غيره لأن التحريمة ركن بل لأن مصلوب في الفرض تعيينه وتمييزه عن غيره باخصر أو صافه وجميع أفعاله وإن كون عبادة على حدة ولو بنى على غيره لكان مع ذلك الغير عبادة واحدة كفى بناء النفل على النفل قال في البحر فإنه يكون صلاة واحدة بدليل أن التعمود لا يفترض إلا في آخرها على الصحيح وقولهم إن كل ركعتين من النفل صلاة لا يعارضه لأنه في أحكام دون أخرى اهـ **(قوله وعلى الفرض)** لأن الفرض أقوى فيستتبع النفل لضعفه **(قوله وإن كره)** يعنى أنه مع كونه مكروه لأن فيه تأخير السلام وعدم كون النفل تحريمة مبتدئة ح وهذا في العمدة أدلوسها بعد قاعدة الفرض فزاد خامسة بضم سادسة بلا كراهه **(قوله على الظاهر)** أى ظهر المذهب خلافه لصدر الإسلام حيث قال بالجواز فيه ما كفى في البحر لكن ذكر في النهاية بعد عن وجوه الجواز في بناء الفرض على مثله إلى صدر الإسلام أن بناء الفرض على النفل لم يجز فيه رواية ثم قل ولكن يجب أن لا يجوز حتى على قول صدر الإسلام لأنه يجوز بناء المثل فلا يجوز بناء الأقوى على الأدنى ولأن الشيء يستتبع مثله أو دونه لأنه أقوى إلى آخر ما طال به وتبعه في المعراج والغاية وبهذا ظهر عدم صحة قول النهر والاختلاف في جواز بناء النفل على النفل والفرض عليه فتنبه **(قوله ولا اتصالها الح)** علة مقدمة على المعول وهو قوله روى لها الشروط وهذا حاصل عبارة البرهان الآتية وهو جواب عن سؤال مقدر وهو أنها إذا كانت شرطاً فلم روى لها الشروط والشروط تراعى الأركان والجواب إنما روعيت الشروط لها من الطهارة والاستقبال ونحوها لا لكونها ركناً للصلاة بل لاتصالها بالقيام الذى هو ركن الصلاة **(قوله وقدمه الزيلعي)** أى منع ما ذكر من قوله روى لها الشروط حيث قال في الرد على الشافعى التماثل بركنية التحريمة وقوله يشترط لها ما يشترط للصلاة ممنوع فإنه لو أحرم حاملاً للنجاسة فلقاها عند فراغه منها أو مكشوف العورة فسترها عند فراغه من التكبير لم يعمل يسيراً أو شرعاً في التكبير قبل ظهور الزوال مثلاً ثم ظهر عند فراغه منها أو متحرراً عن القبلة فاستقبلها عند الفراغ منها حاز ولئن سلم فأنما يشترط لما يتصل به من الأداء لأن التحريمة من الصلاة اهـ **(قوله ثم رجع إليه)** أى إلى القول بمراعاة الشروط لها بقوله ولئن سلم الح فإنه وإن كان على سبيل التناول مع الحتم لكن قوله فأنما يشترط لما يتصل به من الأداء الحصر في لزوم مراعاة الشروط وقتها لا لها بل لاتصالها بالقيام الذى هو ركن اتفاقاً ونظير ذلك قولنا لا بد أن لا يركب مع السكون ولئن سلم يلزم اجتماع الضدين فقولك ولئن سلم كلام فربى قصد به مبرهنة فعمل أن الزيلعي أراد بهذا الكلام لزوم مراعاة الشروط وقت التحريمة لاتصالها بالقيام لدى هو ركن الصلاة وعليه فواحرمة حاملاً للنجاسة فلقاها عند فراغه من التحريمة لا تنسخ صلاته لاتصال النجاسة بجزء من القيام وكذا بقية المسائل المارة في عبارة الزيلعي ولو لم يكن مراده ذلك لم يصح تقريره على فرض التسليم المذكور فثبت أن مانعه أو لا يرجع إليه نائياً وفيه **(قوله هـ)** تصديق لما فعله الزيلعي من تقديم المنع على التسليم

فيجوز بناء النفل على النفل وعلى الفرض وإن كره لا يفرض على فرض أو نفل على الظاهر واتصالها بالأركان روى لها الشروط وقدمه الزيلعي ثم رجع إليه بقوله ولئن سلم نعم

جريا على قواعد علماء المناظرة وقوله في التلويح الخ أيده وقصد بذلك الرد على من قدم التسليم على المنع عكس مافعله الزياي كما يعلم من كلام البحر فراجعهم ففهمهم (قوله لكن نقول الخ) استدراك على المنع وتأييد لما رجع اليه الزياي بأنه الاحتياط وقوله وعبرة البرهان الخ تقوية للاستدراك لأن قول البرهان وإنما اشترط لها الخ صريح في مراعاة الشروط لها وإنما تكن ركنًا لاتصالها بالقيام الذي هو ركن الصلاة وقال الشارح في خزائن الاسرار ظاهر كلام الهداية والكافي وشروح المجمع وغيرها صريح في اشتراط وجود شروط الصلاة حين التحريمة لا لكونها ركنًا بل لاتصالها بالاركان وقد منع الزياي الاشتراط أولا الخ وحاصل كلام الشارح اختيار مراعاة الشروط وقت التحريمة وان لم تكن ركنًا لقولهم في الجواب عن استدلال الشافعي على ركنيتها بمراعاة الشروط انها ان هذه الشروط لم تراعى لاجلها بل لما اتصل بها من القيام فإن ظاهره انهم سلموا لزوم المراعاة وقتها لكن منعوا ان تكون المراعاة لاجلها وعليه فلا يصح الشروع في الصلاة لو شرع التحريمة حاملا لنجاسة فالتقاها قبل الفراغ منها وكذا في بقية الفروع المارة \* واقول هذا خلاف ما دل عليه كلام الشارحين من تصريحهم بصحة الشروع في هذه الفروع حتى ان العلامة السكاكي صرح في معراج الدراية بأن ثمرة الخلاف بيننا وبين الشافعي في التحريمة تظهر في جواز بناء النفل على الفرض وتظهر ايضا فيما اذا كبر وفي يده نجاسة فالتقاها عند فراغه منها الى آخر الفروع المارة وقل في آخرها لا تفسد صلاته عندنا ونحوه في السراج لكنه جعل الخلاف بين الامامين ومحمد والعلامة رواية عن محمد فان المشهور ان القائل بركنية التحريمة هو الشافعي وبعض اصحابنا وعبرة فتح القدير هكذا قوله ومراعاة الشرائط الخ يتضمن منع قوله يشترط لها فيقال لانسلم انه يشترط لها بل هو لما اتصل بها من الاركان لانفسها ولذا قلنا لو تحرم حامل نجاسة او مكشوف العورة او قبل ظهور الزوال او منحرفا فالتقاها واستمر بعمل يسير وظهر الزوال واستقبل مع آخر جزء من التحريمة جاز وذكر في الكافي انها عند بعض اصحابنا ركن اه وهو ظاهر كلام العلحاوي فيجب على قول هؤلاء ان لا تصح هذه الفروع اه كلام الفتح فانظر كيف فهم ان مراد صاحب الهداية تسليم صحة هذه الفروع وانه لا يشترط وجود شروط الصلاة وقت التحريمة وان عدم صحتها انما هو على القول بركنيتها ونحن لا نقول به وهذا خلاف ما فهمه الشارح من كلام الهداية والكافي وغيرها كما قدمناه عن الخزائن وكذا كلام البحر والنهر صريح في صحة هذه الفروع حيث كان هذا هو المقول فليس لنا عنه عدول وحينئذ فعنى قولهم في الجواب ان مراعاة الشروط ليست لها بل لما اتصل بها من القيام ان شروط الصلاة من الطهارة وغيرها لا تجب للتحريمة اصلا وانما تجب للقيام المتصل بها اى المتصل بآخرها عند انتهاء التلفظ بها لا للقيام المتصل بابتدائها الى انتهائها حتى يلزم مراعاة الشروط لها في ضمن القيام المذكور كما فهمه الشارح من قول البرهان وانما اشترط لها فان قوله لها يفيد ما ذكره الشارح لكنه غير مراد بدليل صحة الفروع المذكورة عندنا او يقال معناه ان الشروط التي يراعيها المصلي وقت التحريمة ليست لها بل لما اتصل بها من الاركان وحاصله انه لما كان الغالب من حال المصلي مراعاة الشروط وقتها صار منشأ توهم ان ذلك للتحريمة فينوا اولان ذلك للقيام المتصل بها

في التلويح تقديم المنع على التسليم اولى لكن نقول الاحتياط خلافه وعبرة البرهان وانما اشترط لها ما اشترط للصلاة لا باعتبار ركنيتها بل باعتبار اتصالها بالقيام الذي هو ركنها

ثم حقه دلت أن ذكره صورة انما فيه عدم اقتران التحريم بالسروط وعدة الهداية  
ومراده سرانصد ما يتصل بها من نية من في الكسفية والبدل ان من وقع في البحر ولم  
يصل الماء الى اعضاء وضوئه فكفر وممس في الماء ورفع وصلى بالاناء تعمز حاله وان كان  
حال الكبير غير متوضئ اه فهذا البضاح صريح في ان السروط انما تختص مرادها مع الفراغ  
منها عند اول جزء من القيام لا تصل بالآخر التحريم في السروط تراعى له في وقته لانها تعمله  
ويمكن حمل كلام الزياي المار على هذا ايضا ان جعل قوله ما يتصل متعلقا بقوله يشترط صالة  
له لانه حتى يكون المعنى يشترط في التحريم لاجل ما يتصل الخ وحينئذ فيوافق كلامهم  
وينصح مرادهم هذا ما ظهر لي في تحقيق هذا المقام والسلام **(قوله)** ومنها القيامة يشمل  
اتمام منه وهو الانتصاب مع الاعتدال وغير التمام وهو الانحناء القليل بحيث لا ينال يده  
ركبته وقوله بحيث الخ صادق بالصورتين فده ط ويكره القيام على احد القدمين في الصلاة  
بالاعتذر وينبغي ان يكون بينهما مقدار اربع اصابع اليد لانه اقرب الى الخشوع هكذا روى

بحث القيام

عن ابى نصر الدبوسى انه كان يفعله كذا في الكبرى وما روى انهم الضقوا الكعب بالكعب  
اريد به الجماعة اى قدم كل واحد بجانب الآخر كذا في فتاوى سمرقند ولو قام على اصابع رجليه  
او عتيقه بالاعتذر يجوز وقيل لاحكى القولين في القنية وتامه في شرح الشيخ اسمعيل **(قوله)**  
بقدر القراءة فيه ذكره في الشرع لانه يشا لكن عزاه في الخزان الى الخاوى وحينئذ فهو  
بقدر آية فرض وبقدر الفاتحة وسورة واجب ويطوال الفصل واوساطه وقصاره في محالها  
مسنون والزيادة على ذلك في نحو تهجد مندوب لكن في اواخر الفن الثالث من الاشهاد قل  
الصالحين لو قرأ القرآن كله في الصلاة وقع فرضا ولو اطال الركوع والسجود فيها وقع فرضا اه  
ومتقصد انه لو اطال القيام يقع فرضا ايضا فينا في هذا التقدير وقد يجاب بأن هذا قبل ايقاعه  
اما بعده فلكل فرض كان القراءة قبل ايقاعها نوعت الى فرض وواجب سنة وبعده يكون  
الكل فرضا وتظهر ثمرة ذلك في الثواب وعقاب فذا قرأ اكثر من آية ثاب ثواب الفرض  
واذا ترك القراءة لابعاق على ترك الزائد على الآية هذا ما ظهر لي فتأمله **(قوله)** فركع اى  
وقرائى هو به قدر الفرض او كان أخرس او مقتديا او اخر القراءة **(قوله)** الى ان يبلغ الركوع  
اى يبلغ اقل الركوع بحث تناول يده ركبته وعبارته في الخزان عن القنية الى ان يصير  
اقرب الى الركوع **(قوله)** كندر اطلقه فشمع النذر المطابق وهو الذى لا يعين فيه القيام  
ولا القعود وهذا احد قولين والثانى التحجير ط وابدل النذر في الخزان بالواحد ويدخل فيه  
قضاء ما افسده من التماثل فهل يفرض فيه القيام لوجوبه ام لا لخالقه باصلا توقفت فيه  
ط والرحمى **(قوله)** انظر في الاصح امد على القول بوجوبها فظاهر وامد على القول بسنيتها  
فمراد بالقول بالوجوب ونقل في مراقى الملاح ان الاصح جوازها من قعود ط اقول لكن في  
الحلية عند الكلام على صلاة التراويح لوصلى التراويح قعدا بالاعتذر قيل لا تجوز قياسا على  
سنة الفجر فان كلامهم سنة مؤكدة وسنة الفجر لا تجوز قعدا من غير عذر باحسانهم كاهو  
رواية الحسن عن ابى حنيفة كما سرح به في الخلاصة فكذا التراويح وقيل يجوز والقياس على  
سنة الفجر غير تمام فان التراويح دونها في الكيد فلا تجوز التسوية بينهما في ذلك قل قضى حان

(ومنها القيام) بحيث  
لو مديده لا ينال ركبته  
ومفروضه وواجبه  
ومسنونه ومندوبه بقدر  
القراءة فيه فو كرك قثما  
فركع ولا يقف سج لان  
ما لى به من القيام الى ان  
يباغ الركوع يكفيه قنية  
(في فرض) وملحق به  
كندر سنة فجر في الاصح

وهو الصحيح اه (قوله لقادر عليه) فلو عجز عنه حقيقة وهو ظاهر او حكما كما حصل له به  
الم شديد او خاف زيادة المرض وكالمسائل الآتية في قوله وقد يتختم القعود الخ فانه يسقط  
وقد يسقط مع القدرة عليه فيما لم يعجز عن السجود كما اقتصر عليه الشارح تبعا للبحر ويزاد  
مسئلة اخرى وهى الصلاة فى السفينة الحارقة فانه يصلى فيها قاعدا مع القدرة على القيام  
عند الامام (قوله فلو قدر عليه) اى على القيام وحده او مع الركوع كما فى المنية (قوله ندب  
ايماء قاعدا) اى اقربه من السجود وجازا ايماءه قائما كما فى البحر وواجب الثانى زفر والائمة  
الثلاثة لان القيام ركن فلا يترك مع القدرة عليه ولنا ان القيام وسيلة الى السجود للخروج  
والسجود اصل لانه شرع عبادة بلا قيام كسجدة التلاوة والقيام لم يشرع عبادة وحده حتى  
لوسجد لغير الله تعالى يكفر بخلاف القيام واذا عجز عن الامل سقطت الوسيلة كالوضوء مع  
الصلاة والسعى مع الجمعة وما اورده ابن الهمام احاب عنه فى شرح المنية ثم قال ولو قيل ان  
الايماء افضل للخروج من الخلاف لكان موجها ولكن لما رمن ذكره (قوله وكذا) اى بنى  
ايماءه قاعدا مع جواز ايماءه قائما بعجزه عن السجود حكما لانه لو سجد لزم فوات الطهارة بلا  
خلف ولو اوما كان الايماء خافعا عن السجود (قوله وقد يتختم القعود الخ) اى يلزمه الايماء  
قاعدا لخالفته عن القيام الذى عجز عنه حكما اذ لو قام لزم فوات الطهارة او الستر او القراءة  
او الصوم بلا خلف حتى لو لم يقدر على الايماء قاعدا كما لو كان بحال لو صلى قاعدا يسيل بوله  
او جرحه ولو صلى مستقبلا لا يسيل منه شئ فانه يصلى قائما بركوع وسجود كما نص عليه  
فى المنية قال شارحها لان الصلاة بالاستلقاء لا تجوز بلا عذر كالصلاة مع الحدث فيترجح ما فيه  
الاثبات بالادراك وعن محمد انه يصلى مضطجعا ولا اعادة فى شئ مما تقدم اجماعا اه (قوله  
او يسلس) من باب تعب ط (قوله اصلا) اما لو قدر على بعض القراءة اذا قام فانه يلزمه ان  
يقرأ امنية مقدار قدرته والباقي قاعدا شرح المنية (قوله الخروج لجماعة) اى فى المسجد وهو  
محمول على ما اذا لم تيسر له الجماعة فى بيته افاده ابو السعود ط (قوله به يفتى) وجهه ان  
القيام فرض بخلاف الجماعة وبه قال مالك والشافعى خلافا لاحمد بناء على ان الجماعة فرض  
عنده وقيل يصلى مع الامام قاعدا عندنا لانه عاجز اذ ذلك ذكره فى المحيط وحقه الزاهدى  
شرح امنية وثم قول ثالث مشى عليه فى المنية وهو انه يشرع مع الامام قائما ثم يقعد فاذا  
جاء وقت الركوع يقوم ويركع اى ان قدر وما مشى عليه الشارح تبعا للنهر جعله  
فى الخلاصة اصح وبه يفتى قال فى الحلية ولعله اشبه لان القيام فرض فلا يجوز تركه للجماعة  
التي هى سنة بل يعد هذا عذرا فى تركها اه وتبعه فى البحر (قوله ومنها القراءة) اى قراءة  
آية من القرآن وهى فرض عملى فى جميع ركعات النفل والوتر وفى ركعتين من الفرض كما  
سيأتى متنا فى باب الوتر والنوافل واما تعيين القراءة فى الاوليين من الفرض فهو واجب  
وقيل سنة لا فرض كما سنحققه فى الواجبات واما قراءة الفاتحة والسورة او ثلاث آيات  
فهى واجبة ايضا كما سيأتى (نوع) فتنفرض القراءة فى جميع ركعات الفرض الرباعى  
كما لو استخلف مسبوقا بركعتين واثار له انه لم يقرأ فى الاوليين كما سيأتى فى باب الاستخلاف  
(قوله كما سيحى) اى فى الفصل الآتى مع بيان حكم القراءة بغير العربية او بالشواذ او بالتوراة

(لقادر عليه) وعلى السجود  
فوق قدر عليه دون السجود  
ندب ايماء قاعدا وكذا  
من يسيل جرحه لو سجد  
وقد يتختم القعود كن يسيل  
جرحه اذا قام او يسلس  
بوله او يبدو ربيع عورته  
او يضعف عن القراءة  
اصلا او عن صوم رمضان  
ولو اضعفه عن القيام  
الخروج لجماعة صلى فى بيته  
قائما به يفتى خلافا للائمة  
(ومنها القراءة) لقادر عليها  
كما سيحى وهى ركن زائد  
عند الاكثر

مبحث القراءة

والانجيل **(قوله)** سقط طه بالاقتماد بلاخلف في هذا التعليل اشارة الى ما ذكره في البحر من ان الركن الزائد هو مسقط في بعض الصور من غير تحقق ضرورة والركن الاصل ما لا يسقط بالضرورة واورد على تسمية الركن زائدا ان الركن ما كان داخل اذنية فكيف يوصف بالزيادة واحب انه ركن من حيث قدم ذلك الشيء في حاة وانتفاؤه بانتفاؤه وزائدا من حيث قيامه بدونه في حاة اخرى فالصلاة مربية اعتبارية فيجوز ان يعتبرها الشارع نارة باركان واخرى باقل منها واورد على تفسير الركن الزائد بما مر أنه يلزم عليه تسمية غسل الرجل ركنا زائدا في الوضوء واحب ان الزائد ما اذا سقط لا يتخلفه بدل والمسح بدل الغسل ومثله بقية اركان الصلاة فانها تسقط الى خلف فليست بزوائد بخلاف القراءة واورد ان قراءة الامام خلف عن قراءة المقتدى لقوله صلى الله عليه وسلم من كان له امام فقرأه الامام له قراءة واجاب ح بأن المراد بالخلف خلف يأتي به من فاته الاصل وهما ليس كذلك اه وهو احسن مما في ط من انه ليس المراد في الحديث الخلفية بل المراد ان الشارع منعه عن القراءة واكتفى بقراءة الامام عنه اه قل في النهر ولقائل ان يقول لانسلم سقوط القراءة بلا ضرورة يلزم كونها زائدا اذ سقوطها بالضرورة الاقتداء ومن هناك ادعى ابن ملك انه ركن اصلي اه اقول ولقائل ان يقول لانسلم ان الاقتداء ضرورة اذ الضرورة العجز الميسر لترك اداء الركن والمقتدى قد رد على القراءة غير انه ممنوع عنها شرعا والمنع لا يسمى عجزا الا بتأويل وقد خالف ابن ملك الجهم الغفر في ذلك كما قاله في البحر فلا تعتبر مخالفته والله تعالى اعلم **(قوله)** بحيث لو مد يديه الى كذا في السراج وفي شرح النية هو طأطأة الرأس اى خفضه لكن مع انحاء الظاهر لانه هو المفهوم من موضوع انفة فيصدق عليه قوله تعالى اركعوا واما كماله فبانحاء الصلب حتى يستوى الرأس بالعجز وهو حد الاعتدال فيه اه لكن ضعفه في شرح المختار حيث قل الركوع يتحقق بما ينطلق عليه الاسم لانه عبارة عن الانحاء وقيل ان كان الى حال القيام اقرب لا يجوز وان كان الى حال الركوع اقرب جاز اه وتماه في الامداد وما اختاره في شرح المختار هو الموافق لما قرره علماء في كتب الاصول وفي شرح الشيخ اسمعيل عن المحيط وان طأطأ رأسه في الركوع قليلا ولم يتبدل فظاهر الجواب عن ابي حنيفة انه يجوز روى الحسن انه ان كان الى الركوع اقرب يجوز وان كان الى القيام اقرب لا يجوز اه وفي حاشية الفتاوى عن البرجندى ولو كان يصلي قاعدا ينبغي ان يحاذي جبهته قدام ركبته ليحصل الركوع اه قلت ولعله محمول على تمام الركوع والافقد علمت حصوله باصل طأطأة الرأس اى مع انحاء الظاهر تأمل **(قوله)** ومنها السجود هو لغة الخضوع قاموس وفسره في المغرب بوضع الجبهة في الارض وفي البحر وحقيقة السجود وضع بعض الوجه على الارض مما لا سخرية فيه فدخل الانف وخارج الحنك والذقن واما اذا رفع قدميه في السجود فانه مع رفع القدمين بالتلاعب اشبه منه بالتعظيم والاجلال اه وتماه فيما علقناه عليه **(قوله)** محبته اى حيث لا عذر بها واما جواز الاقتصار على الانف فشرطه العذر على الراجح كما ساقى قال ح نعم ان اقتصر على الجهة فوضع حزم منها وان قل فرض ووضع اكثرها واحب **(قوله)** وقدميه يجب اسقاطه لان وضع اصبع واحدة منهما يكفي كما ذكره بعد ح وافادانه

مبحث

الركن الاصل والركن الزائد

لسقوطه بالاقتماد بلاخلف  
(ومنها الركوع) بحيث لو  
مد يديه نال ركبته (ومنها  
السجود) محبته وقدميه  
ووضع اصبع واحدة منهما  
شرط

بحث الركوع والسجود

لأنه لم يضع شيئا من القدمين لم يصح السجود وهو مقتضى ما قدمناه آنفا عن البحر وفيه خلاف  
 سند كره في الفصل الآتي (قوله و تكراره تعبد) أي تكرار السجود أمر تعبدى  
 أي لم يعقل معناه على قول أكثر المشايخ تحقيقا للابتلاء وقيل حتى ترغبا للشيطان حيث  
 لم يسجد مرة فتحن نسجد مرتين وتماه في البحر \* (قائدة) \* سئل المصنف في آخر فتاواه  
 المتراشية هل التعبدى أفضل أو معقول المعنى اجاب لم اقف عليه لعلمائنا سوى قواهم  
 في الاصول الاصل في النصوص التعاليل فانه يشير الى افضلية المعقول و وقتت على ذلك  
 في فتاوى ابن حجر قال قضية كلام ابن عبد السلام ان التعبدى افضل لانه يمحض الانقياد  
 بخلاف ما ظهرت علته فان ملاسه قد يفعله لتحقيق فائدته وخالفه الباقي فقال لاشك ان  
 معقول المعنى من حيث الجملة افضل لان اكثر الشريعة كذلك وبالنظر للجزئيات قد يكون  
 التعبدى افضل كالوضوء و غسل الجنابة فان الوضوء افضل وقد يكون المعقول افضل  
 كالطواف والرمي فان الطواف افضل اه و في الحلية عند الكلام على فرائض الوضوء  
 وقد اختلف العلماء في ان الامور التعبدية هل شرعت لحكمة عند الله تعالى وخفيت عنا  
 اولا والاكثر على الاول وهو الوجه لدلالة استقرار عادة الله تعالى على كونه سبحانه جالبا  
 للمصالح دافعا للمفاسد فاشهره ان ظهرت حكمته لنا قلنا انه معقول والاقلنا انه تعبدى والله  
 سبحانه العليم الحكيم (قوله ثابت بالسنة) أي وبالإجماع بجر وهذا لان الامر بالسجود  
 في الآية لا يدل على تكراره (قوله ومنها القعود الاخير) عبر بالاخير دون الثاني ليشمل  
 قعدة الفجر وقعدة المسافر لانها اخيرة وليست ثانية كذا في الدراية والمراد وصفه بأنه واقع  
 آخر الصلاة والا فلاخير يقتضى سبق غيره وعليه لو قال آخر عبدا ملكه فهو حر فملك عبدا  
 لم يعتق فليتأمل امداد (قوله والذي يظهر الخ) اختلف في القعدة الاخيرة قل بعضهم  
 هي ركن اصلي وفي كشف البردوى انها واجبة لا فرض لكن الواجب هنا في قوة الفرض  
 في العمل كالوتر وفي الحزانة انها فرض وليست بركن اصلي بل هي شرط للتحليل وجزم بأنها  
 فرض في الفتح والتبيين وفي الينابيع انه الصحيح و اشار الى الفرضية الامام المحبوني في  
 مناسك الجامع الصغير ولذلك من حاف لا يصلي يحنث بالرفع من السجود دون توقف على  
 القعدة فهي فرض لا ركن اذ الركن هو الداخل في الماهية وماهية الصلاة تتم بدون القعدة  
 ثم قال فعلم انه انما شرعت لاجل الاستراحة والفرض ادنى حالا من الركن لان الركن يتكرر  
 فعدم التكرار دليل على عدم الركنية والفقه فيه ان الصلاة افعال موضوعة للتعظيم واصل  
 التعظيم بالقياس ويزداد بالركوع وينتهي بالسجود فكانت القعدة مرادة للخروج من  
 الصلاة فكانت اغبرها لاعتينها فلم تكن من الركن و تمامه في شرح الدرر للشيخ اسمعيل  
 قال في البحر ولم أر من تعرض لثمره الخلاف أي في انها ركن اولا وبين في الامداد الثمرة  
 بأنه لو أتى بالقعدة نائما اعتبر على القول بشرطيتها لا ركنتها وعزاد الى التحقيق والاصح عدم  
 اعتبارها كما في شرح النية قلت وهذا يؤيد القول بأنها ركن زائد لا شرط خلافا لما منى  
 عليه الشارح تبعا للنهر (قوله لانه شرع للخروج) فيه ان ما شرع للغير قد يكون ركنا  
 كالقيام فانه شرع وسيلة للركوع والسجود حتى لو عجز عنها يومى قاعدا وان قدر على القيام

مطلب  
 هل الامر التعبدى افضل  
 او المعقول المعنى

بحث

القعود الاخير

وتكراره تعد ثابت بالسنة  
 كعدد الركعات ( ومنها  
 القعود الاخير ) والذي  
 يظهر انه شرط لانه شرع  
 للخروج كالتحرية للمشروع  
 وصح في البدائع انه ركن  
 زائد

( قوله حب من حلف اح ) فيه ان القراءة ركن رائد مع انه لو حلف لا يصلي وصلى ركعة  
 بالقرء لا يحب فلا لاق في ذلك على ان لقعدة ركن رائد بل يد على انها شرط فالمناسب  
 بتسارح ان يعكس بأن يد كرهها ديانا بمرضه ويد كرمافله هاديا لاركنية تأمل ( قوله  
 لا يكفر منكروه ) الصاهر ان المراد مكر فرصيته لانه قيل بوجوه كافي القهستاني واما  
 منكر اصل مشروعيته فيدعي ان يكفر لثبوته بالاجماع بل معلوم من الدين بالضرورة  
 افاده ح و يؤيد ماقلوا في السنن الرواتب من لم يرها حقا كافر ( قوله قدر أدنى قراءة  
 التشهد ) اي ادنى زمن يقرأ فيه بأن يكون قدر أسرع ما يكون من التلطف به مع تصحيح  
 الالفاظ وليس المراد ان له في نفسه ادنى واعلى ط ( قوله الى عبده ورسوله ) اشار به الى  
 ان المراد به التشهد الواجب بتمامه قال في شرح انية والمراد من التشهد التحيات الى  
 عبده ورسوله هو الصحيح لاما زعم البعض انه لفظ الشهادتين فقط اه ( قوله وعدم  
 قائل ) عطف تفسير على ماقله ( قوله ومنها الخروج بصنعه الح ) اي بصنع المصلي اي  
 فعله الاختياري بأى وجه كان من قول او فعل ينافي الصلاة بعد تمامها كما في البحر  
 وذلك بأن ينى على صلاته صلاة فرضا او فلا او يصحك قهقهة او يحدث عمدا او يتكلم  
 او يذهب او يسلم تارخية \* ومنه ما لو حاذته امرأة لان المحاذاة مفاعلة فكان الفعل  
 موجودا من الرجل بصنعه كوجوده من المرأة وان لم يكن للرجل فيه اختيار و تمامه في  
 النهاية واحترز بصنعه عما لو كان سهوا كما كان سقه الحدث ( قوله كفعله المنافي له )  
 الاولى التعبير بالباء بدل الكاف ليكون تفسيرا لقوله بصنعه الا ان يقال اراد بالخروج  
 بصنعه الخروج بلفظ السلام حملا للمطلق على السكمال لانه الواجب وبقوله كفعله الح  
 ماعده ويدل عليه قوله وان كره تحريما فانه لا يكره الايقاعا السلام قهقهه واحترز بالمنافي  
 عن نحو قراءة وتسييح ( قوله بعد تمامها ) اي بعد قعوده الاخير قدر التشهد وقيد به لان اتيانه  
 بالمنافي قبله يبطلها اتفاقا ح ( قوله والصحيح الح ) اعلم ان كون الخروج بصنعه فرضا غير  
 منصوص عن الامام وانما استنبطه البردعي من المسائل الاثني عشرية الآتية قيل باب  
 مفسدات الصلاة فان الامام لما قال فيها بالبطلان مع ان اركان الصلاة تمت ولم يبق الا الخروج  
 دل على انه فرض وصاحبه ما قال فيها بالصحة كان الخروج بالصنع ليس فرضا عندها ورده  
 الكرخي بانه لاحلاف بينهم في انه ليس بفرض وان هذا الاستنباط غلط من البردعي لانه  
 لو كان فرضا كما زعمه لاختص بما هو قرينة وهو السلام وانما حكم الامام بالبطلان في الاثني  
 عشرية لمعنى آخر وهو ان العوارض فيها مغيرة للفرض فاستوى في حدوثها اول الصلاة  
 و آخرها فن رؤية التيمم بعد القعدة امة مغيرة للفرض لانه كان فرضه التيمم فتغير فرضه الى  
 الوضوء وكذا بقية مسائل بخلاف الكلام به فضع لاغير واحداث العمدة والقهقهة  
 ونحوها مطلقة لا مغيرة وتمامه في ح هذا وقد انصر العلامة الشرنبلالي للبردعي في رسالته  
 ( المسائل الهية الزكوة على الاى حسنة ) أنه قدم على افتراض الخروج بصنعه صاحب  
 الهداية وتبعه السراج واهم مشايخ واكبر فخرين والامة السني في الواقى والكا في  
 الكترو وشروحه ومه هل السنة لشيخ ابو منصور اما تريدى ( قوله وعليه ) اي على الصحيح

بحث الخروج بصنعه

لحلت من حلف لا يصلي  
 برفع من اسجود وفي  
 السراجية لا يكفر منكروه  
 ( قدر أدنى قراءة ) التشهد  
 الى عبده ورسوله بلا شرط  
 موالة وعدم فصل لما في  
 اولوالية صلى اربعاً  
 وجلس لحظة فقطها بالانا  
 فقام ثم ذكر مجلس ثم تكلم  
 في كلا المجلسين قدر  
 التشهد تحت والا لا  
 ( ومنها الخروج بصنعه )  
 كفعله المنافي لها بعد تمامها  
 وان كره تحريما والصحيح  
 انه ليس بفرض اتفاقا قاله  
 الزبيعي وغيره وأقره المصنف  
 وفي الغنى وعليه المحققون  
 وبقي من الفروض



الذي هو قول الكرخي المقابل لقول البردعي وفائدة الخلاف بينهما يظهر فيما ذاسقه  
حدث بعد قعوده قدر التشهد اذا لم يتوضأ وبين ويخرج بصنعه بصت على تخريج البردعي  
وصحت على تخريج الكرخي ط (قوله تمييز المفروض) فسر ط بأن يميز السجدة الثامنة  
عن الاولى بأن يرفع ولو قليلا او يكون الى القعود اقرب قولان مصححان ونقل الشرنبلالي  
الحية الثاني وفسره ح بأن المراد بالتمييز تمييز ما فرض عليه من الصلوات عما لم يفرض عليه  
حتى لو لم يعلم فرضية الخمس الا انه كان يصلها في وقتها لا يحزبه ولو علم ان البعض فرض  
والبعض سنة ونوى الفرض في الكل او لم يعلم ونوى صلاة الامام عند اقتدائه في الفرض  
جاز ولو علم الفرض دون ما فيه من فرائض وستن جازت صلاته ايضا كذا في البحر فليس  
المراد المفروض من اجزاء كل صلاة بأن يعلم ان القراءة فيها فرض وان التسبيح سنة  
وهكذا خلافا لما يوهمه ما في متن نور الايضاح وان كان في شرحه فسر بما يرفع الابهام  
اقول كان ينبغي للشارح عدم ذكره ذلك كما فعل في الحزائن لانه على التفسير الاول يكون  
بمعنى افتراض السجدة الثانية لانها لا تحقق بدون رفع وقد مر ذكر السجود وعلى التفسير  
الثاني يرجع الى اشتراك التعيين في النية وقد صرح به في بحث النية (قوله وترتيب القيام  
على الركوع الح) اي تقديمه عليه حتى لو ركع ثم قم لم يعتبر ذلك الركوع فن ركع ثانيا  
صحت صلاته لوجود الترتيب المفروض ولزمه سجود السهو لتقديم الركوع المفروض  
وكذا تقديم الركوع على السجود حتى لو سجد ثم ركع فان سجد ثانيا صحت لما قلنا وقوله  
والقعود الاخير الح اي يفرض ايقاعه بعد جميع الاركان حتى لو تذكر بعده سجدة صلية  
سجدها واعاد القعود وسجد للسهو ولو ركعا قضاء مع ما بعده من السجود او قياما او قراءة  
صلى ركعة كما حرره في البحر وكان الاولى ان يقول وترتيب القعود الح كما فعل في الحزائن  
ليعلم انه فرض آخر ولان الترتيب فيه بمعنى التأخير عكس ما قبله ولم يذكر تقديم القراءة  
على الركوع لانه سيذكره في الواجبات وسيأتى هناك تمام الكلام على ذلك كله (قوله وتمام  
الصلاة والانتقال الح) قل في الفتح وقد عد من الفرائض اتمامها والانتقال من ركن الى  
ركن قيل لان النص الموجب للصلاة يوجب ذلك اذ لا وجود للصلاة بدون اتمامها  
وذلك يستدعي الامرين اه والظاهر ان المراد بالاتمام عدم القطع وبالانتقال المذكور  
الانتقال عن الركن للامان بركن بعده اذ لا تحقق ما بعده الا بذلك واما الانتقال  
من ركن الى آخر بلا فصل بينهما فواجب حتى لو ركع ثم ركع يجب عليه سجود  
السهو لانه لم ينتقل من الفرض وهو الركوع الى السجود بل ادخل بينهما اجنبيا وهو  
الركوع الثاني كما في شرح النية وينبغي ابدال الركن بالفرض كما عبر في اثنية ليشمل  
الانتقال من السجود الى القعدة بناء على ما استظهره من انها شرط لاركن زائد لكن  
قدمنا ترجيح خلافه ففهم ثم ان عد الاتمام والانتقال المذكورين من المفروض يعني  
عنه ما ذكره المصنف من المفروض (قوله ومتابعته لامامه في المفروض) اي بأن يأتي  
بها معه او بعده حتى لو ركع امامه ورفع فركع هو بعده صح بخلاف ما لو ركع قبل امامه  
ورفع ثم ركع امامه ولم يركع ثانيا مع امامه او بعده بطات صلاته فلما رد بالمتابعة عدم المسابقة

تمييز المفروض وترتيب  
القيام على الركوع  
والركوع على السجود  
والقعود الاخير على ما قبله  
واتمام الصلاة والانتقال  
من ركن الى آخر ومتابعته  
لامامه في المفروض

م مسبعة لأمه تعني مشاركتها في الفرائض معه لاقباله ولا بعده واجبة كما سيذكره  
 في فصل الآتي عند قوله وانما ينبغي على لزوم المتابعة الخ واحترز بالفروض عن  
 الواحش وسين وان متبعة فيها ليست بفرض فلا يفسد الصلاة بتركها (قوله وصحة  
 صلاة أمه في رأيه) لأن العبرة لرأي المأموم صحة وفسادا على المعتمد فلو اقتدى بشافعي  
 مس ذكره او امرأة تحت لا يخرج منه دم ط وسيأتي بيانه في باب الوتر (قوله وعدم  
 تقدمه عليه) أي العقب فيصدق بما لو حاذاه او تأخر عنه والافسد (قوله وعدم مخالفته  
 في الجهة) على تقدير مضاف أي عدم علمه بخالفة امامه في الجهة حالة التحري والشرط عدم  
 اعلم في وقت لاقتداء حتى لو لم يعلم الا بعد تمام الصلاة تحت كما مر في محله وقيد بخالفة التحري  
 لانه يجوز مخالفة جهة امامه قصدا في داخل الكعبة او خارجها كما لو حاقوا حولها  
 قل الرحى وطاق عمدا على ما تقدم ويأتي كما هو عدتهم في الاطلاق اعتادا على التقيد  
 في محله قل في البحر وقصدهم بذلك ان لا يدعى علمهم الا من زاحمهم عليه بالركب وليعلم انه  
 لا يحصل الا بكثرة المراجعة وتبع عساكراتهم والاخذ عن الاشياخ اه ففهم (قوله  
 بشرطيهما) اما الاول فهو ان يكون صاحب ترتيب وفي الوقت سعة واما الثاني فهو ان  
 تكون المحاذاة في صلاة مطلقة مشتركة تحريمة واداء ونوى الامام امامتها على ماسأى ح  
 والشرط وان وقع في كلامه مفردا الا انه مضاف فيع ابو السعود (قوله وتعديل الاركان)  
 سيأتي تفسيره عند ذكره في واجبات الصلاة (قوله وبسطناه في الخزان) حيث قال بعد  
 قوله وهو المختار قلت لكنه غريب مأر من عراج عليه والذي رجحه الجم الوجوب وحمل  
 في الفتح وتبعه في البحر قول الثاني على الفرض العملي فيرتفع الخلاف قلت اني يرتفع وقد  
 صرح في السهو بفساد الصلاة بتركه عند خلاف لهما فنه اه وهو مأخوذ من التهر\* اقول  
 والذي دعاه حب البحر الى هذا الحمل هو التقصص عن اشكال قوى وهو ان ابا يوسف اثبت  
 الفرضية بجديد المسمى صلاته وهو خبر آحاد والذليل القطعي امر بمطابق الركوع والسجود  
 فيلزم الزيادة على النص احوس بخبر الواحد وابو يوسف لا يقول به واذا حمل قوله بفرضية  
 تعديل الاركان على الفرض العملي الذي هو اعلى قسمي الواجب اندفع الاشكال  
 وارفع الخلاف ويرد عليه ما علمته \* وبيان الفرض العملي هو الذي يفوت الجواز بفوته  
 كتقدير مسح الرأس بالرفع فيلزم فساد الصلاة بتركه التعديل المذكور عند ابي يوسف  
 وهما لا يقولان به لخلاف باق ويلزم الزيادة على النص ايضا لان مقتضى النص الاكتفاء  
 بسمى ركوع وسجود فلا شكل باق ايضا لكن اجاب بعض المحققين عن الاشكال بنحو اب  
 حسن ذكرته فيما علقته على البحر وهو ان المراد بالركوع والسجود في الآية عندهما  
 معناه اللغوي وهو معلوم لا يحتاج الى البيان فلو قلنا بافتراض التعديل لزم الزيادة  
 على النص بخبر الواحد وعند ابي يوسف معناها الشرعي وهو غير معلوم فيحتاج  
 الى البيان وقد صرح في العدة بأن الحمل من الكتب اذا لحقه البيان بالفتي كان الحكم  
 معه مضاف الى الكتب لا الى البيان في الصحيح ولذا قلنا بفرضية القعدة الاخيرة ابينة

مما

قصدهم. خالف عبارات  
 ن لا يدعى علمهم الا من  
 زاحمهم عليه

وصحة صلاة أمه في رأيه  
 وعدم تقدمه عليه وعدم  
 مخالفته في الجهة وعدم  
 تذكر فئته وعدم محاذاة  
 امرأة بشرطيهما وتعديل  
 الاركان عند الثاني والائمة  
 الثلاثة قل العيني وهو  
 المختار واقره المصنف  
 وبسطناه في الخزان  
 (وشرط في ادائها)

مطلب

حمل الكتب اذا بين  
 بالفتي وحكم مده مضاف  
 الى الكتب

بجبر الواحد ولم يقل بفرضية الفاتحة بجبر الواحد ايضا لان قوله تعالى فأقرأ ما تيسر خاص  
لا يحمل اه ملخصا والحاصل ان الركوع والسجود خاصان عندهما بمحلان عنده وبهذا  
يندفع الاشكال من أصله لكن يبقى الخلاف على حاله والله اعلم **(قوله** اي هذه الفرائض)  
اي المذكورة في المتن لان الضمير في كلام المصنف راجع اليها ويشمل القعدة الاخيرة على  
القول بركنيتها كما قدمناه من ثمرة الخلاف **(قوله** قلت وبه) اي ويذكر هذا الفرض وهو  
الاختيار الآتي في المتن وكان عليه ان يذكر هذا قيل قوله ولها واجبات فيسلم من عود  
الضمير على التأخر الموجب لركاكة التركيب ح **(قوله** نيفا وعشرين) النيف بالتشديد  
كهيئ ويخفف ما زاد على العقد الى ان يبلغ العقد الثاني واراد هنا احدا وعشرين  
تقدمت في المتن وهذا تاسعها واثني عشر في الشرح يجعل ترتيب القعود فرضا مستقلا كما  
قدمناه فافهم **(قوله** في شرحه للوهبانية) وكذا في رسالته المسماة در الكنوز فانه ذكر فيها  
هذا النظم وزاد عليه نظم الواجبات والسنن والمندوبات ومسائل أخرى وشرح الجميع **(قوله**  
للتحرمة عشرين شرطا) بعضها فيما يتعلق بلفظها وبقايتها شروط للصلاة اشترطت لها على  
ما اختاره الشارح لاتصالها بالاركان وقدمنا الكلام عليه **(قوله** ولغيرها) اي غير التحريم  
وهو الصلاة والكل في الحقيقة شروط لصحة الصلاة الا أن هذه الثلاثة عشر لا مدخل فيها  
للتحرمة فلذا فصلها عما قبلها **(قوله** شروط) مبتدأ سوغ الابتداء به وصفه بقوله (للتحریم)  
وبقوله (حظيت) بالبناء للمجهول وتاء الخطاب او التكلم اي اعطيت حظوة بالضم او  
الكسرى مكانة او حظا (بجمعها مهذبة) منقاة مصلحة منصوب على الحال من الهاء (حسنا)  
بفتح اوله ممدود اقصر للضرورة حال ايضا او مرفوع على الوصفية ايضا او بالضم والقصر  
منصوب على التمييز (مدى الدهر) ظرف لقوله (ترهم) من باب منع اي تتلا لا وتضي  
(دخول) خبر المبتدأ (وقت) اي وقت المكتوبة ان كانت التحريم لها (واعتماد دخوله)  
او ما يقوم مقام الاعتقاد من غلبة الظن فلو شرع شاكا فيه لا تجزیه وان تين دخوله (وستر)  
لعورة (وطهر) من حدث ونجاسة مانعة في بدن وثوب ومكان وكذا يشترط اعتقاد ذلك فلو  
صلى على انه محدث أو ان ثوبه مثلا نجس فإن خلافه لا يحجز كما مر عند قوله وان شروع بلا تخر  
الح قال ح وينبغي ان يكون الستر كذلك (والقيام) لقادر في غير نفل وفي سنة خير (المحرر)  
بأن لاتزال يداه ركنيه كما مر فلو ادرك الامام راكعا فكبر منحنيا لم تصح تحريمته (ونية اتباع  
الامام) أنت خير بأن هذا شرط لصحة الاقتداء بالصحة التحريمية لانه اذا لم ينو المتابعة صح  
شروعه منفردا لكنه اذا ترك القراءة اصلا تبطل صلاته نعم بشرط لصحة التحريمية مطلق  
الصلاة ولا يذكره فكان ينبغي ان يقول وينته اصل الصلاة الا ان يقال اتباع بالرفع باسقاط  
العاطف فيكون بيانا لانه يشترط ان يكون تحريمته تابعا لامامه لاسبقا عليه (ونطقه)  
اعترض بأن النطق ركن التحريمية فكيف يكون شرطا وأجيب بان المراد نطقه على وجه  
خاص وهو ان يسمع بها نفسه فمن همس بها أو أجازها على قلبه لا تجزیه وكذا جميع اقوال  
الصلاة من ثناء وتعوذ وبسملة وقراءة وتسييح وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وكعتاق  
وطلاق ويمين كما أفاده الناظم ط (وتعيين فرض) اي انه ظهر او عصر مثلا (او وجوب)

اي هذه الفرائض قلت  
وبه بلغت نيفا وعشرين  
وقد نظم الشرنبلالي في  
شرح حاله وهبانية للتحريم  
عشرين شرطا ولغيرها  
ثلاثة عشر قل

\* شرح حظيت  
شمع مهذبة حسنا مدى  
اي مر ترهم دخول وقت  
واعتماد دخوله \* وستر  
وطهر والقيام المحرر \* ونية  
اتباع الامام ونطقه \* وتعيين  
فرض او وجوب فيذكر \*

بحث شروط التحريم

قوله حظيت بالبناء للمجهول  
الح مقتضاه انه متعد وهو  
مخالف لما في المصباح  
والقاموس ونص الاول  
حظي عند الناس يحظى  
من باب تعب حضة وزان  
عدة وحظوة بضم الحاء  
وكسرها اذا جوه ورفعوا  
منزله فهو حظي على فعل  
الح وفي الثاني وحظى كل  
واحد من الزوجين عند  
صاحبه كرضي واحتظى  
الح فايجز اه مصححه

كركعتي الطلوع وحدين والوتر واستندور وقضاء نفل افسده واحترزه عن النفل فانه  
 يصح نطق النية حتى الترويح في المعتمد كما مر في نعت النية ( فيذكر ) اي يصق واعاده  
 ليعلق بقوله ( حمله ذكر ) كانه اكبر فلا يصير شارعا بأحدهما في ظاهر الرواية على ما سيأتي في  
 اول الفصل الآتي ( خالص عن مرده ) اي غير مشوب بخاحته فلا يصح باستغفار نحو  
 اللهم اغفر لي بخلاف اللهم فقط فانه يصح في الاصح كما الله كسيأتي ( وبسمة ) ما جاز عطفها  
 على مراده اي وخالص عن بسمة فلا يصح الافتتاح بها في الصحيح كما نقله الناظم عن العناية  
 وكذا استعوذ وحوقة كسيأتي ( عرباء ) عت لجملة اي بجملة عربية ( ان هو يقدر ) على الجملة  
 العربية فلا يصح شروعه بغيرها الا اذا عجز فيصح بالفارسية كالقراءة لكن سيأتي انه يصح  
 الشروع بغير العربية وان قدر عليها اتفاقا بخلاف القراءة وان هذا مما اشتبه على كثيرين حتى  
 السمرنبلاي في كل كنه ( وعن تركها ) عطف على قوله عن مراده وكذا المجزورات بعن  
 الآتية ( وانها جلالة ) قال الناظم المراد بالهاوي الالف الناشئ بالمد الذي في اللام الثانية  
 من الحلالة فذا حذفه الحالف او الذائع او المكبر للصلاة او حذف الهاء من الجلالة اختلف  
 في اعتقاد يمينه وحل ذبحته ووجه تحريمته فلا يترك احتياطا ( وعن مدهزات ) اي همزة الله  
 وهمزة الكبر اطلاقا لاجمع على مدفوق الواحد لانه يصير استفهاما وتعمده كفر فلا يكون ذكرا  
 فلا يصح الشروع به وتبطل الصلاة به لو حصل في أثناءها في تكبيرات الانتقالات ( وباء با كبر )  
 اي وخالص عن مبداء الكبر لانه يكون جمع كبر وهو الطبل فيخرج عن معنى التكبير او هو  
 اسم للحيض او المشيطان فثبت الشبهة فتعمده التحريم قاله الناظم ( وعن فصل ) بين النية  
 والتحريم ( فعول كلام ) بدلان من فصل على حذف العاطف من الثاني ( مبان ) نعت لفواصل  
 فذا نوى ثم عث بيباه او بدنه كثيرا او كل ما بين اسنانه وهو قدر الحصة او تناول من خارج  
 ولو قايلا او سرت او تكلم وان لم يفهم او تخرج بلا عذر ثم كبر وقد غابت النية عن قلبه يصح  
 شروعه واحترزه عن غير ما بين كما لو توصا ومشى الى المسجد بعدانية كما مر في محله ( وعن  
 سبق تكبير ) على ائمة خلافا للكرخي كما مر اوسبق المنتدئ الامام به فلو فرغ منه قبل فراغ  
 امامه لم يصح شروعه والاول اولى لما مر في توجيه قوله اتباع الامام ( ومثلك يعذر ) بفتح  
 اوله ٣ وضم ثالثة مبني للفاعل يعني أنت تعذر اذا رايت معنى بعيدا مأخوذ من اللفظ فذلك من  
 خيار الناس وخير الناس من يعذر فلو راى القميس العذر من المضاع على نظمه ط اي لان ضيق  
 النظم يلجئ الى التعبير بعيد المعنى ( فدولك ) اي حذ ( هذي ) المذكورات ( مستقيما لبقلة )  
 الاعذر او لتقل رايك خارج مصر ( نعلك نخطيما لبقول وتسكرك ) نالته للفاعل او المفعول  
 ( جملتها العشرون بل زيد غيرها ) كنية مصاق الصلاة وتميز المفروض كما مر واعتقاد  
 ضهارته من حدث او حث ( وانظمها يرجوا احواد ) كراد كثير احواد ( فيغفر ) اي فهو  
 يعفر لراحته ( واحتمتها من مددال ) المذكور من بيان ( غيرها ) اي غير التحريم وهو  
 الصلاة ( ثلاثة عشر ) بسكان الشين لغة في فتحها والتأنيؤ للضرورة ط ( للمصلين )  
 متعاقب بقوله ( يعفر ) وهي ( قديمك ) عند عذر ( في المفروض ) اي في الصلاة المفروضة  
 وكذا ما حق بها من وجوب سنة الفجر وذكر الصمير باعتبار كون الصلاة فعلا ( مقدار آية )

\* حمله ذكر خالص عن  
 مرده \* وبسمة عرباء ان  
 هو يقدر \* وعن ترك  
 هو وانها جلالة \* وعن  
 مدهزات وباء با كبر \*  
 وعن فصل فعل كلام مبان \*  
 وعن سبق تكبير ومثلك  
 يعذر \* فدولك هدى  
 مستقيما لبقلة \* نعلك  
 نخطيما لبقول وتشكرك \*  
 جملتها العشرون بل زيد  
 غيرها \* وانظمها يرجو  
 احواد فيغفر \* وأذكر  
 صلاة مع سلام مصممي \*  
 ذخيرة حلق الله للدين  
 يصبر \* واحتمتها من بعد  
 ذلك غيرها \* ثلاثة عشر  
 للمصلين تعفر \* قيامت في  
 امثروس مقدار آية \*

٣ قوله وضم ثالثة كذا  
 بالاصل المتبادل على حذف  
 المؤوب ولدى في المصباح  
 انه من باب صر و يقتضيه  
 صديق القاموس اه مصححه

على قول الامم اعتمد ط (ونقرأ في ثنتين منه) اى من امراض اى ركعاته (تخير) اى  
متخييراً في ايقاع القراءة في اى ركعتين منه والمقام لبيان الفرائض فلا يرد ان تعين القراءة  
في الاولين واحب (وفي ركعات النفل والوتر فرضها) اى فرض القراءة كائن في جميع ركعات  
النفل لان كل ركعتين منه صلاة على حدة والوتر لانه شبه السجدة من حيث انه لا يؤذن له ولا  
يقام \* واعلم ان حكم المندور حكم النفل حتى لو نذر اربع ركعات بتسليمه واحدة لزمه القراءة  
في اربعها لانه نفل في نفسه ووجوبه عارض ح (ومن كان مؤتمراً فعن تلك) القراءة التي قلنا  
انها فرض (يخضر) اى يمنع فتكررها بخبرنا لان قراءة الامام له قراءة فالقراءة فرض على غير  
المؤتمم فهذا في موقع الاستثناء بما قبله (وشروط سجود) مبتدأ ومضاف اليه (فالتقارر) خبر  
بزيادة الفاء (لجهة) اى يفترض ان يسجد على ما يجده بحيث ان الساجد لو باغ لا ينسفل  
رأسه ابغ مما كان عليه حال الوضع فلا يصح على نحو الارز والذرة الا ان يكون في نحو  
جوالق ولا على نحو القطن والناج والفرش الا ان وجد حجم الارض يكبسه (وقرب قعود حد  
فصل محدد) يعنى الحد الفاصل بين السجدين ان يكون الى القعود اقرب وهو الرابع من  
الثلاثة عشر وهذا البيت ساقط من بعض النسخ وذكره الناضم في درالكنوز مؤخرًا عن  
الذى بعده وهو الانسب (وبعد قيام فلكوع فسجدة) اى يفترض بعد القيام الركوع وكذا  
السجود وكذا الترتيب المفاد بالبعدية وبالقاء اى يفترض ترتيب القيام على الركوع والركوع  
على السجود كما مر (وثانية) مبتدأ (قد صح) حلة معترضة (عنها) متعلق بقوله (تؤخر)  
والجمله خبر المبتدأ يعنى والسجدة الثانية يصح ان تؤخر عن السجدة الاولى الى آخر  
الصلاة لان مراعاة الترتيب بينهما واجبة كما سيأتى والاوضح في افادة هذا المعنى ان يقال  
وثانية قد صح فيها التأخر وحاصل كلامه ان مراعاة الترتيب بين المتكرر في كل الصلاة فرض  
كالقيام والركوع والسجود بخلاف المتكرر في كل ركعة كالسجدين (على ظهر) متعلق  
بقوله فسجدة كذا قاله الناضم والاولى تعلقه بقوله الآتى الجواز (كف) اى كف نفسه  
(او على فضل ثوبه) او على كور عمامته (اذا تظهر الارض) التي تحت الكف او فصل الثوب  
(الجواز مقرر) لكن يكره ان كان بلا عذر كما سيأتى وحاصل البيت ان الفرض الثامن طهارة  
موضع السجود ولو كان على شئ متصل بالصلى ككفنه وثوبه لانه بانصاله لا يعد حائلًا بينه وبين  
النجاسة (سجودك) مبتدأ (في) اى على مكان (عال) اى مرتفع عن حد الجواز المقدر بنصف  
ذراع الذى لا يعتمر بلا ضرورة السجود على ارفع منه (فظهر) الاولى الاتيان بالواو  
وتكون بمعنى او اى وسجودك على ظهر مصل صلاتك (مشارك) لك (لسجدة) التام معنى  
في اى شرط ان يكون ساجداً مثلك لكن سجوده على الارض (عند اذحامك) متعلق بقوله  
سجودك او قوله (ينفخ) والجمله خبر المبتدأ وحاصل البيت بيان الفرض التاسع وهو ان لا  
يكون سجوده على مرتفع عن نصف ذراع الا ضرورة زحمة (داؤك) مبتدأ وخبره  
محدوف د عليه خبر المبتدأ الآتى (افعال الصلاة) اى اركانها (بقضة) وسياً اى اكلام  
عليه قريماً (وتمييز مفروض) مبتدأ اى تمييز الخمس المفروضة عن غيرها وتقدم بيانها وكان  
ينبغي ذكره في شروط التحريمه (عليك) متعلق بمحدوف خبر المبتدأ او بقوله (مقرر) وهو

\* وتقرأ في ثنتين منه تخيره  
\* وفي ركعات النفل والوتر  
فرضها \* ومن كان مؤتمراً  
فمن تلك يخصر \* وشروط  
سجود فالتقارر لجهة \*  
وقرب قعود حد فصل  
محدد \* وبعد قيام فلكوع  
فسجدة \* وثانية قد صح  
عنها تؤخر \* على ظهر  
كف او على فضل ثوبه \*  
اذا تظهر الارض احوار  
مقرر (سجودك) في عل  
فظهر مشارك \* سجدة  
عند اذحامك يعثر \* داؤك  
افعال الصلاة بقضة \* وتمييز  
مفروض عليك مقرر \*

الحجر (ويشتمل على صلاة قعوده) وعلى يمينه (وفي صنعه) في معنى البناء وهو متعلق بالخروج  
وكذلك قوله (عنه) أي عن الصلاة (الخروج) مبدأ خبره قوله (بحر) قال الناطم والخروج  
يصنع المصلي فربما عند الإمام الأعظم وهو المحرر عند المحققين من أئمتنا وقد بسطنا الكلام  
عليه في رسالة سميتها (المسائل النهيّة الركيّة على الأئمة عشرية) اه وتقدم بعض الكلام  
على ذلك والله الموفق **(قوله الاختيار)** بالرفع على أنه نائب فاعل شرط السابق في كلام  
المصنف **(قوله أي الاستيقاظ)** تفسير بالإنزاع لأنه يلزم من الاستيقاظ الاختيار وإتسا  
فسره ليشير إلى أن ما يحصل مع الغفلة والسهو لا ينافي الاختيار فلذا قال أما لو ركع الخ  
رحمى **(قوله ذاهلا كل الذهول)** بأن كان قلبه مشغولا بشيء فإنه لا شك أنه أتى بالركوع  
والسجود باختياره ولكنه عقل عنهما ونظيره الماشي فإن رجليه وكثيرا من أعضائه تحرك  
من غير اختياره ولا شعور به بذلك قال ح والظاهر أن النعاس كالذهال فلا يرجع **(قوله أو قد**  
**الاخير)** صفة للمفعول مطابق محذوف أي أو قد العقود الاخير ح **(قوله بل يعيده)** وهل  
يسجد للسهو لتأخير الركن الظاهر ثم فراجع رحمى **(قوله على الأصح)** أما في القراءة فهو ما  
اختاره فخر الإسلام وصاحب الهداية وغيرها ونص في المحيط والمبتهنى على أنه الأصح لأن  
الاختيار شرط أداء العبادة ولم يوجد حالة النوم وقال الفقيه أبو الليث يعتد بها لأن الشروع  
جعل التأم كالمستيقظ في حق الصلاة والقراءة ركن زائد يسقط في بعض الأحوال فجاز أن  
يعتد بها في حالة النوم واستوجه في الفتح وأجاب عن تعاليل القول الأول بقوله والاختيار  
المسروط فدوحد في ابتداء الصلاة وهو كاف لا يرى أنه لو ركع وسجد ذاهلا عن فعله كل  
الذهول أنه تجزئيه اه قال في شرح المنية والجواب أنا نتم كونه الاختيار في الابتداء كافيا  
ولا نعلم أن الذاهل غير مختار اه على أنه يلزم من الاكتفاء بالاختيار في الابتداء أنه لو ركع  
وسجد حالة النوم تجزئيه وقد قال في المبتهنى ركع وهو نائم لا يجوز إجماعا وصريح كلام ابن  
أمير حاج في الحلية ترجيح كلام الفقيه للجواب الذي ذكره شيخه في الفتح حتى رده ما في المبتهنى  
ثم قال وقد عرف من هذا أيضا جواز القيام في حالة النوم أيضا وإن نص بعضهم على عدم  
حوازه اه وتبعه في البحر لكن قد علمت ما في كلام الفتح بما نقلناه عن شرح المنية فالأولى  
اتباع المتيقن والله أعلم وأما في القعدة فقد ذكر في الحلية عن التحقيق للشيخ عبدالعزيز  
البخاري أنه لا نص فيها عن محمد وأنه قيل إنها يعتد بها وقيل لا ويرجح في الحلية الأول بناء على  
ما قدمه من جواب شيخه وقال أنه اقتصر عليه في جامع الفتاوى اه واقتصر على الثاني  
في المنية وقال شارحها الشيخ إبراهيم أنه الأصح وفي المنع أنه مشهور وبه جزم الشرنبلالي  
في نظم المار وفي نور الإيضاح **(قوله تقصد)** أي الصلاة **(قوله الصدورة)** أي مآتي **(قوله**  
**فمؤتى)** أي في حالة النوم **(قوله ولو ركع الخ)** تفريع على مفهوم قوله فإن أتى بها نائما لا يعتد به  
فإنه يفيد أنه لو نام بعد ركع أو سجد اعتد به **(قوله لحصول الرفع والوضع)** كذا في الحلية  
والبحر عن المحيط والاطهر ذكر الأئمة بدل الرفع وقال ط هذا بناء على اشتراط الرفع  
في الركوع أما على القول بأنه سنة أو واجب فلا يظهر **(قوله ولها واجبات)** قدمنا في أوائل  
كتاب الطهارة الفرق بين الفرض والواجب وتقسيم الواجب إلى قسمين أحدهما وهو

\* وينتم أفعال الصلاة  
قعوده \* وفي صفة ذهابها  
الخروج بحر (الاختيار)  
أي الاستيقاظ أما لو ركع  
أو سجد ذاهلا عن الذهول  
أحرأه (ول أن به) أو  
بأحدها أن قام أو فبرأ أو  
ركع أو سجد أو قعد  
الاخير (نائما لا يعتد) بنا  
أن (به) بل يعيده ولو  
القراءة أو التعمدة على  
الأصح وإن لم يعده تقصد  
لصدوره لأن اختيار  
فكان وجوده كمدومه  
والناس عنه غافلون فهو  
أن التأم ركعة مة تقصد  
صلاة لأنه زاد ركعة وهي  
لا تقبل الرضى ولو ركع أو  
سجد قائم فيه أجزاء  
الحصول الرفع (منه)  
ه لوضع «الاختيار» ولها  
وجبت

مطابق  
واجبات الصلاة

اعلاهما يسمى فرضا عمليا وهو ما يفوت الجواز بفوته كالوتر والآخر مالا يفوت بفوته وهو المراد هنا وحكمه استحقاق العقاب بتركه وعدم اكفاره جاحده والثواب بفعله وحكمه في الصلاة ما ذكره الشارح والواجب قد يطلق على الفرض القطعي كصوم رمضان واجب **(قوله لا تفسد بتركها)** اشار به الى الرد على القهستاني حيث قال تفسد ولا تبطل اهـ قل الحموى في شرح الكنز والفرق بينهما ان الفاسد ما فات عنه وصف مرغوب والباطل ما فات عنه شرط او ركن وقد يطلق الفاسد بمعنى الباطل مجازا اهـ ووجه الرد ان ائمتنا لم يفرقوا في العبادات بينهما وانما فرقوا في المعاملات **ح (قوله وتعاد وجوبا)** اى بترك هذه الواجبات او واحد منها وما في الزيايى والدرر والمجتبى من انه لو ترك الفاتحة يؤمر بالاعادة لولا ترك السورة رده في البحر بان الفاتحة وان كانت آكد في الوجوب للاختلاف في ركنيتها دون السورة لكن وجوب الاعادة حكم ترك الواجب مطلقا لا الواجب المؤكد وانما تظهر الاكدية في الاثم لانه مقول بالتشكيك اهـ قات وينبغي تقييد وجوب الاعادة بما اذا لم يكن الترك لعذر كالامى او من اسلم في آخر الوقت فصلى قبل ان يتلى الفاتحة فلا تلزمه الاعادة تأمل **(قوله ان لم يسجد له)** اى السهو وهذا قيد لقوله والسهو اذا لسجد في العمدة في الافي اربعة لو ترك القعدة الاولى عمدا اوشك في بعض الافعال ففكر عمدا حتى شغله ذلك عن ركن او آخر احدى سجدة الركعة الاولى الى آخر الصلاة عمدا اوصلى على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الاولى عمدا وزاد بعضهم خامسا وهو لو ترك الفاتحة عمدا فيسجد في ذلك كله ويسمى سجود عذر ولم يستثن الشارح ذلك لما سياتى تضعيفه في باب سجود السهو ورده العلامة قاسم ايضا بانا لانعلم اهـ اصلا في الرواية ولا وجهها في الدراية وهل تجب الاعادة بترك سجود السهو لعذر كالموت لونه اوطاعت الشمس في الفجر لم اده فايراجع والذي يظهر الوجوب كما هو مقتضى اطلاق الشارح لان نقصان لم يجبر بخارج وان لم يأتهم بتركه فاي تأمل **(قوله يكون فاسقا)** اقول صرح العلامة ابن نجيم في رسالته الموافقة في بيان المعاصي بان كل مكروه تحريما من الصغائر وصرح ايضا بانهم شرطوا الاسقاط العدالة بالصغيرة الادمان عليها ولم يشروطوه في فعل ما يحل بالمروءة وان كان مباحا وقال ايضا انهم استقطوها بالاكل فوق الشبع مع انه صغيرة فينبغي اشتراط الاصرار عليه قال وجوابه ان المقتطع اياه بناء على ان كل ذنب يستقطها ولو صغيرة بلا ادمان كما افاده في المحيط البرهاني وليس بمعتمدا وبه ظهر ان كلام الشارح هنا مبنى على خلاف المعتمد **(قوله وكذا كل صلاة الخ)** الظاهر انه يشمل نحو مدافعة الاختين مما لم يوجب سجودا اصلا وان النقص اذا دخل في صلاة الامام ولم يجبر وجبت الاعادة على المتقدم ايضا وانه يستثنى منه الجمعة والعيد اذا ادبت مع كراهة التحريم الا اذا اعادها الامام والقوم جميعا فايراجع **ح** اقول وقد ذكر في الامداد بحثا ان كون الاعادة بترك الواجب واجبة لا يمنع ان تكون الاعادة مندوبة بترك سنة اهـ ونحوه في القهستاني بل قال في فتح القدير والحق التفصيل بين كون تلك الكراهة كراهة تحريم فتجب الاعادة او تنزيه فتستحب اهـ بقى هنائى وهو ان صلاة الجماعة واجبة على الراجح في المذهب اوسنة مؤكدة في حكم الواجب كما في البحر وصرحوا بنسق تاركها وتعزيره وانه يأتهم

لا تفسد بتركها وتعاد  
وجوبا في العمدة والسهو  
ان لم يسجد له وان لم يعدها  
يكون فاسقا آثمًا وكذا  
كل صلاة ادبت مع كراهة  
التحريم تجب اعادتها

مطلب

المكروه تحريما من الصغائر  
ولا تسقط به العدالة الا  
بالادمان

مطلب

كل صلاة ادبت مع كراهة  
التحريم تجب اعادتها

وتمتصى هذا لو صلى مفرداً أو مع الجماعة وهو محتاج ما صرحوا به في باب  
 ادراك الغرض من انه لو صلى ثلاث ركعات من الظهر ثم اقيم الجماعة ثم ويقضى متطوعاً  
 فانه كالحج في انه ليس له اعادة صلي بالجماعة مع ان صلاته مفردة مكرهة تخرجها عن قربة  
 من التحريم فيحالف تلك القاعدة الا ان يدعى تخصيصها بان مرادهم الواجب والسنة التي  
 تعاد بتركها ما كان من ماهية الصلاة واجزائها فلا يشمل الجماعة لانها وصف بها خارج عن  
 ماهيتها او يدعى تقييد قوتهم ثم ويقضى متطوعاً بما اذا كانت صلاته مفردة العذر كعدم  
 وجود الجماعة عند شروعه فلا تكون صلاته مفردة مكرهة والا قرب الاول ولذا لم يذكرها  
 الجماعة من جملة واجبات الصلاة لانها واجب مستقل بنفسه خارج عن ماهية الصلاة  
 ويؤيده ايضا اهمية لواجب الترتيب في سور القرآن فلو قرأ منكوساً لم يكن ليلزمه سجود  
 السهو لان ذلك من واجبات القراءة لا من واجبات الصلاة كما ذكره في البحر في باب السهو  
 لكن قولهم كل صلاة اديت مع كراهة التحريم يشمل ترك الواجب وغيره ويؤيده ما صرحوا  
 به من وجوب الاعادة بالصلاة في ثوب فيه صورة بمنزلة من يصلي وهو حامل الصنم (تنبيه)  
 قيد في البحر في باب قضاء الغوائل وجوب الاعادة في اداء الصلاة مع كراهة التحريم بما قبل  
 خروج الوقت اما بعده فمستحب وسيأتي الكلام فيه هناك ان شاء الله تعالى مع بيان  
 الاختلاف في وجوب الاعادة وعدمه وترجيح القول بالوجوب في الوقت وعدمه (قوله)  
 واختار انه اي الفعل الثاني حابر للاول بمنزلة الجبر بسجود السهو وبالاول يخرج عن العمدة  
 وان كان على وجه الكراهة على الاصح كما في شرح الاكمل على اصول البردوي ومقابلها  
 بقوله عن اني اليسر من ان الفرض هو الثاني واختار ابن الهيم الاول قل لان الفرض لا يتكرر  
 وجعله الثاني يقتضي عدم سقوطه بالاول اذ هو لازم ترك الركن لا الواجب الا ان يقال  
 المراد ان ذلك امتنان من الله تعالى اذ يختص الكمال وان تأخر عن الفرض ما علم سبحانه  
 انه سبقه اه يعنى ان القول يكون الفرض هو الثاني يلزم عليه تكرار الفرض لان كون  
 الفرض هو الثاني دون الاول يلزم منه عدم سقوطه بالاول وليس كذلك لان عدم سقوطه  
 بالاول انما يكون بترك فرض لا بترك واجب وحيث استكمل الاول فرائضه لاشك في كونه  
 مجزئاً في الحكم وسقوط الفرض به وان كان ناقصاً بترك الواجب ودا كان الثاني فرضاً يلزم  
 منه تكرار الفرض لان يقال الخ وفيه (قوله على ما ذكره) والافهم اكثر من ذلك بكثير  
 كسياً في بيانه (قوله قراءة وتحة الكتاب) هذا اذا لم ينجح فوت الوقت والا اكتفى بآية  
 واحدة في جميع عبوات وحصل البردوي الفجرية كفى لنفسه سماعه (قوله بتركها)  
 ضد ان الواجب الا كرهه لا يعزى عن تأمل بحر وفي تمهيداتي انها تمامها واجبة عنده واما  
 عندهم وكبرها والاد لا يخفى السهو بسيار الباقي كما في رهندي فكلما الشارح جاز على  
 قولهما ط (قوله هو اولى) اعلم للمواظفة المفيدة لوجوب ط (قوله وعليه) اي  
 شاء على ما في تحتى فكل آية واحدة وفيه بصر لان الظاهر ان ما في تحتى منى على قول  
 الامم عليه السلام واحدة ذكر الآيات مثلاً لا عقيداً ادركت منى منها آية او اقل ولو حرف  
 لا يكون آية كما في الذي هو واجب جان واحصى ثلاث آيات ولو قرأ دونها كان تاركاً

واختار انه حابر للاول لان  
 الفرض لا يتكرر (وهي)  
 على ما ذكره اربعة عشر  
 (قراءة وتحة الكتاب)  
 فيسجد لمسهو بترك  
 اكبره لا اقيا لكن في  
 احتج بسجد بترك آية منها  
 وهو اولى قلت وعليه وكل  
 آية واجبة



للوأجابه الرحمي **(قوله)** ككل تكبيرة عبد) هي ست تكبيرات كما سيأتي في محله - **(قوله)** (وتعديل ركن) عطف على تكبيرة أي وككل تعديل ركن ومثل تعديل القومة وتعديل الجلسة على ما يأتي قريباً - **(قوله)** (واتيان كل الخ) بالرفع عطفاً على كل الأول أو بالجر عطفاً على كل الثاني والمراد أن من الواجبات اتيان كل فرض أوه واجب في محله وترك تكبير كل منهما وإفاده المراد بقوله كما يأتي أي في آخر الواجبات **(قوله)** (وترك تكبير ركن) هكذا في بعض النسخ وعلمت المراد منه والذي في عامة النسخ وترك كل باسقاط تكبير وتوجيهه بأن يجعل قوله ككل تكبيرة تنظير الآية في قوله يسجد بترك آية والمعنى كما يسجد بترك كل تكبيرة عبد بمفردها وترك كل تعديل ركن بمفرده وترك اتيان كل من التكبيرات أو التعديلات جملة وكذا بترك كل هذه المذكورة جملة ولا يخفى ما فيه **(قوله)** (تعدل ثلاثاً قصاراً) أي مثل ثم نظراً الخ وهي ثلاثون حرفاً ولو قرأ آية طويلاً قدر ثلاثين حرفاً يكون قد أتى بقدر ثلاث آيات لكن سيأتي في فصل يجهر الإمام أن فرض القراءة آية وإن الآية عرفاً طائفة من القرآن مترجمة أقامه ستة أحرف ولو تقديرًا كما يلد إذا كانت كلمة فالاصح عدم الصحة اهـ ومقتضاه أنه لو قرأ آية طويلاً قدر ثمانية عشر حرفاً يكون قد أتى بقدر ثلاث آيات وقيد قال أن المشروع ثلاث آيات متوالية على النظم القرآني مثل ثم نظراً الخ ولا يجوز ثلاث متوالية أقصر منها فالواجب إما هي أو ما يعدلها من غيرها لا ما يعدل ثلاثاً مثل أقصر آية وجدت في القرآن ولذا قل تعدل ثلاثاً قصاراً ولم يقل تعدل ثلاثة أمثال أقصر آية على أن في بعض العبارات تعدل أقصر سورة فليتامل وسند ذكر في فصل الجهر زيادة في هذا البحث **(قوله)** (ذكره الخ) أي في شرحه الكبير على المنية وعبارته وإن قرأ ثلاث آيات قصاراً أو كانت الآية أو الآيات تعدل ثلاث آيات قصار خرج عن حد الكراهة المذكورة يعني كراهة التحريم قال الشارح في شرحه على المائتي ولم أره غيره وهو مهم فيه يسر عظيم لدفع كراهة التحريم اهـ قلت قد صرح به في الدرر أيضاً حيث قل وثلاث آيات قصار تقوم مقام السورة وكذا الآية الطويلة اهـ ومثله في الفيض وغيره وفي التارخاية لو قرأ آية طويلاً كآية الكرسي أو المائدة المعص في ركعة والبعض في ركعة اختلفوا فيه على قول أبي حنيفة قبل لا يجوز لأنه ما قرأ آية تامة في كل ركعة وعامتهم على أنه يجوز لأن بعض هذه الآيات يزيد على ثلاث قصار أو يعدلها فلا تكون قراته أقل من ثلاث آيات اهـ وهذا يفيد أن بعض الآية كالأية في أنه إذا بلغ قدر ثلاث آيات قصار كفي **(قوله)** (في الأولين) تنازع فيه قراءة وضم في قول المتصنف قراءة فتحة الكتاب وضم سورة لأن الواجب في الأولين كل منهما ففيه **(قوله)** (وهل يكره) أي ضم السورة **(قوله)** (الاختار لا) أي لا يكره تخريماً بل نزيهاً لأنه خلاف السنة قل في السنة وسر جهافاً ضم السورة إلى المائحة ساهياً يجب عليه سجدة السهو في قول أبي يوسف التأخير الركوع عن محله وفي أظهر الروايات لا يجب لأن القراءة فيهما مشروعة من غير تقدير والإقصر على أنه تحة مسنون لا واجب اهـ وفي البحر عن فخر الإسلام أن السورة مشروعة في الآخرين نقلاً وفي الذخيرة أنه المختار وفي المحيط وهو الأصح اهـ والظاهر أن المراد بقوله نقلاً يجوز والمسروعية بمعنى عدم الحرمة فلا ينافي كونه خلاف الأولى كما فاده في الحنية **(قوله)** (لأن كل شفع منه صلاة)

ككل تكبيرة عبد وتعديل ركن واتيان كل وترك تكبير ركن كفي في حفظ (وضه) أقصر (سورة) كالكوثر أو ما قدمه تمامها وهو ثلاث آيات قصار نحو ثم نظراً عبس وبسر ثم ادبر واستكبر وكذا لو كانت الآية أو الآيات تعدل ثلاثاً قصاراً ذكره الخالي (في الأولين من الفرض) وهل يكره في الآخرين المختار لا (و) في (جميع) ركعت (النفل) لأن كل شفع منه صلاة (و) كل (الوتر)

مصاب

كل شفع من أصل صلاة

كانه والله اعلم تمكنه من الخروج على رأس الركعتين وذا قم الى شفع آخر كان بانبا صلاة على تحريمة صلاة ومن ثمة صرحوا بأنه لو نوى اربعاً لا يجب عليه تحريمها سوى الركعتين في المشهور عن اصحابنا وان القيام الى الثالثة بمنزلة تحريمة مبتدأة حتى ان فساد الشفع الثاني لا يوجب فساد الشفع الاول وقولوا يستحب الاستفتاح في الثالثة والتعوذ وتسامه في الحلية وسيأتي ايضا في باب الوتر والنوافل قال ح ولا ينافيه عدم افتراض القعدة الاولى فيه الذي هو الصحيح لان الكل صلاة واحدة بالنسبة الى القعدة كفي البحر عند قول الكثر فرضها التحريمة **(قوله احتياط)** اى لما ظهرت آثار السنة فيه من انه لا يؤذن له ولا يقام اعطياه حكم السنة في حق القراءة احتياطاً ح **(قوله)** وتعين القراءة في الاولين (لا يتكرر هذا مع قوله قبله في الاولين لان المراد هنا القراءة ولو آية فتعين القراءة مطلقاً فيهما واجب وضم السورة مع الفاتحة واجب آخر ط **(قوله)** من الفرض) اى الرباعي او الثلاثي وكذا في جميع الفرض الثنائي كالنجر والجمعة ومقتضوية السفر **(قوله)** على المذهب) اعلم ان في محل القراءة المفروضة في الفرض ثلاثة اقوال \* الاول ان محلها الركعتان الاوليان عينا وصححه في البدائع \* الثاني ان محلها ركعتان منها غير عين اى فيكون تعيينها في الاولين واجبا وهو المشهور في المذهب \* الثالث ان تعيينها فيهما افضل وعليه مشى في غاية البيان وهو ضعيف والقولان الاولان اتفاقا على انه لو قرأ في الاخيرين فقط يصح ويلزمه سجود السهو لو ساهيا لكن سببه على الاول تغير الفرض عن محله وتكون قراءته قضاء عن قراءته في الاولين وسببه على الثاني ترك الواجب وتكون قراءته في الاخيرين اداء كذا في نوافل البحر وفيه من سجود السهو واختلاف في قراءته في الاخيرين هل هي قضاء او اداء فذكر القدوري انها اداء لان الفرض القراءة في ركعتين غير عين وقيل غيره انها قضاء في الاخيرين استدلالا بعدم صحة اقتداء المسافر بالقيم بعد خروج الوقت وان لم يكن قرأ الامام في الشفع الاول ولو كانت في الاخيرين اداء لجاز لانه يكون اقتداء المفترض بالمفترض في حق القراءة فلما لم يجز علم انها قضاء وان الاخيرين خلنا عن القراءة وبوجوب القراءة على مسبوق ادرك امامه في الاخيرين ولم يكن قرأ في الاولين كذا في البدائع اه اقول لى ههنا الشكال وهو انه لا خلاف عندنا في فرضية القراءة في الصلاة وانما الكلام في تعيين محلها وحاصل الاقوال الثلاثة ان تعيينها في الاولين فرض او واجب او سنة وقد علمت تصحيح القول الاول وحينئذ فلا يخلو اما ان يرد انه فرض قطعى او فرض عملى وهو ما يفوت الجواز بقوته وعلى كل يلزم من عدم القراءة في الاولين فساد الصلاة كما لو اخر الركوع عن السجود ولا تثل بذلك عندنا فتعين المصير الى القول بالوجوب الذى عليه المتون انتهى نظري الى انى . . . قوله قواين فقط وان القول الاول والثاني واحد فقواين محلها الركعتان الاوليان عينا معناه ان التعيين فيهما واجب وهو المراد بالقول الثاني فيكون تأخير القراءة في الاخيرين قضاء مثل تأخير السجدة من الركعة الاولى الى آخر الصلاة ويقابل ذلك القول بأن تعيين الاولين افضل وعليه فالقراءة في الاخيرين اداء لا قضاء وهما القولان المذكوران ذكرهما صاحب البحر في سجود السهو عن البدائع ويدل لذلك ان صاحب التنية ذكر من واجبات الصلاة تعيين القراءة في الاولين فقال في

احتياطاً (وتعين القراءة في الاولين) من الفرض على المذهب (وتقديم الفاتحة

الحلية وهذا عند الثمانيين بان محليها الركعتان الاوليان عينا وقد عرفت انه الصحيح وعليه مشى في الخلاصة والكافي واماعند الثمانيين بان محليها ركعتان منها بغير اعياها فظاهر قولهم ان القراءة في الاوليين افضل انه ليس بواجب بل الظاهر انه سنة وغير خاف ان ثمة خلاف تظهر في وجوب سجود السهو اذا تركها في الاوليين او في احدها سهوا للتأخير الواجب سهوا عن محله وعلى السنة لا يجب اه ما خصا وهو صريح في ان الاقوال انسان لا الالة وفي ان المراد بالقول بان محل القراءة الاوليان عينا هو الوجوب لا الافتراض وظهر بهذا ان صاحب البحر لم يصب في بيان الاقوال وفي التفريع عليها كما لم يصب من نقل عبارته عن غير وجهها وبما قدرناه ارتفع الاشكال واتضح الحال والحاصل انه قيل ان محل القراءة ركعتان من الفرض غير عين وكونها في الاوليين افضل وقيل ان محليها الاوليان منه عينا فيجب كونها فيهما وهو المشهور في المذهب الذي عليه المتون وهو الصحيح وعلمت تأييده بما مر في عبارة البحر عن البدائع من مسألة المسافر والمسبوق وقيل التمهتاني انه الصحيح من مذهب اصحابنا فلا جرم قال الشارح على المذهب ففهم \* الحمد لله على اتوفيق والهداية الى اقوم طريق **(قوله على كل السورة)** حتى قولا لو قرأ حرفا من السورة ساهيا ثم ذكر يقرأ الفائحة ثم السورة ويلزمه سجود السهو بحر وهل المراد بالحرف حقيقته او الكلمة يراجع ثم رأيت في سهو البحر قل بعد ما مر وقيد في فتح القدير بان يكون مقدار ما يتأدى به ركن اه اى لان الظاهر ان العلة هي تأخير الابتداء بالفائحة والتأخير اليسير وهو مادون ركن معفو عنه تأمل ثم رأيت صاحب الحلية ايد ما بحثه شيخه في المنتج من القيد المذكور بما ذكره من الزيادة على التشهد في القعدة الاولى ارجحة لسهو بسبب تأخير القيام عن محله وان غير واحد من المشايخ قدرها بمقدار اداء ركن **(قوله وكذا ترك تكريرها الخ)** فلو قرأها في ركعة من الاوليين مرتين وجب سجود السهو - اى الواجب وهو السورة كما في الذخيرة وغيرها وكذا لو قرأ أكثرها ثم أعادها كما في الظهيرية اى لو قرأها قبل السورة مرة وبعدها مرة فلا يجب كما في الحلية واختاره في المحيط والظهيرية والخلاصة وصححه الزاهدى لعدم لزوم التأخير لان الركوع ليس واجبا باثر السورة فانه لو جمع بين سور بعد الفائحة لا يجب عليه شئ كذا في البحر هنا وفي سجود السهو قل في شرح المنية وقيد بالاوليين لان الاقتصار على مرة في الآخرين ليس بواجب حتى لا يلزمه سجود السهو بتكرار الفائحة فيهما سهوا ولو تعدد لا يكره ما يؤد الى التطويل على الجماعة او اطالة الركعة على مقابها اه **(قوله بين القراءة والركوع)** يعنى في الفرض الغير الثنائى ومعنى كونه واجبا انه لو ركع قبل القراءة صح ركوع هذه الركعة لانه لا يشترط في الركوع ان يكون مترتبا على قراءة في كل ركعة بخلاف الترتيب بين الركوع والسجود مثلا فانه فرض حتى لو سجد قبل الركوع يصح سجود هذه الركعة لان اصل السجود يشترط ترتبه على الركوع في كل ركعة كترتب الركوع على القيام كذلك لان القراءة لم تفرض في جميع ركعات الفرض بل في ركعتين منه بلا تعيين اما القيام والركوع والسجود فانها معينة في كل ركعة نعم القراءة فرض ومحليها القيام من حيث هو فاذا ضاق وقتها بان يقرأ في الاوليين صار الترتيب بينهما وبين الركوع

(على كل السورة) وكذا ترك تكريرها قبل سورة الاوليين (ورعاية الترتيب بين القراءة والركوع) و (فيما يتكرر)

فرض عدم محله لان فرضه هـ قريب عارضة بسبب تأخير هذا فيظنوا  
اليه واقتضوا على ان قريب منها واحب لان يقع القراءة في الاوليين واحب هذا توصيح  
ماحققه في الدرر والحاصل ان الترتيب المذكور واجب في الركعتين الاوليين وبمرتبه فيها  
لواخير قراءة الى الاخيرين وركع في كل من الاولين بلا قراءة اصلا او بقراءة في الاولين صار  
الترتيب فرض حتى لو ذكر اسوره راكع فعاد وقراها لزماعادة الركوع لان السورة التحقت  
تلقاها وصارت القراءة كلها فرض فعدم تأخير الركوع عنها ويظهر من هذا ان هذا  
الترتيب واجب قبل وجود قراءة فرض بعدها نظيره قراءة السورة فيها قبل قراءتها تسمى  
واحبا وبعدها تسمى فرض وحيث فيكون الاصل في هذا الترتيب الوجوب وفرضه عارضة  
كعروضها في لواخر قراءة الى الاخيرين لكن قد يقال ان هذا الترتيب يفي عنه وجوب  
تعيين القراءة في الاولين الا ان يقال لما كان هذا التعيين لا يخلص الابداه الترتيب جعلوه  
واحبا آخر فتدبر **(قوله ما في لايتكرر)** في كل صلاة او في كل ركعة ففرض وذلك  
كترتيب القبض والركوع والسجود والتعود الاخير كما علمته آتفا ومر ايضا عند قوله وبقي  
من الخروض وبناء هناك ولا يرد على اطلاقه ان القراءة مما لا يتكرر في كل ركعة مع ان ترتيبها  
على الركوع غير فرض لان مراده بما لا يتكرر معادها بقريضة تصريحه قبيله بوجوب  
ترتيبها فلا مة قضية في كلامه ففهم فنقلت ذكر في الكافي التسمية من باب سجود السهو انه  
يحب ان يشاء منها تقديم ركن بان ركع قبل ان يقرأ او سجد قبل ان يركع لان مراعاة الترتيب  
واجبة عندنا خلافا لغيره فذا ترك الترتيب فقد ترك الواجب اه ووقع نظيره في الذخيرة مع انه  
في الكافي ذكر هنا ان ترتيب القيام على ركوع والركوع على السجود فرض لان الصلاة  
لا توحد الا بذلك اه فانت احب في البحر بان قولهم هذا ان الترتيب شرط معناه ان الركن  
الذي قدمه يانغو ويلزمه اعدته مرتبا حتى اذا سجد قبل ركوع لا يعتد بهذا السجود  
بالإجماع كما صرح به في النهاية فيشترط اعدته وقوله في سجود السهو ان الترتيب واجب معناه  
ان الصلاة بعد اعادة مقدمه لا تفسد بترك الترتيب صورة الحاصل بزيادة مقدمه والحاصل  
ان افتراض الترتيب بمعنى افتراض اعادة مقدمه ووجوبه بمعنى انجب عدم الزيادة لان زيادة  
مادون ركعة لا تفسد الصلاة فكان واجبا لا فرض بخلاف الاول وقد خفي هذا على صدر  
الشريعة حتى ظن ان الترتيب واجب مطلقا الا في الكبيرة الافتتاح والقعدة الاخيرة وهو عجيب  
لما علمت من كلامه انه **(قوله كما سجدة)** كيف استقصائية اذا لم يتكرر في الركعة سواها  
ومثله المكاف في قوله كعدد ح والمراد به سجدة ثمانية من كل ركعة في ترتيب بينها  
وبين مبعدها واحب قول في شرح النية حتى لو ترك سجدة من ركعة ثم تذكرها فيما بعدها من  
قيام او ركوع او سجود به بقضيتها ولا يقضى ما فعله فل قضيتها فهو عد ركعتها من قيام  
او ركوع وسجود بل يلزمه سجود السهو فتدبر لكن اختلف في لزوم قضاء ما تذكرها  
فقضاه فيها كما ذكر وهو ركن وسأحد انه يسجد في الركعة التي قبلها فانه يسجد  
وهل يعيد الركوع او السجود المتذكر فيه ففي غديبة انه لا تجب اعدته بل تستحب معللا  
بان الترتيب ليس بفرض بل ميسر من الافعال وفي الحاشية انه يعيده والافسدت صلاته معللا

اما فيما لا يتكرر ففرض  
كممر ( في كل ركعة  
كسجدة )

بأنه ارتفض بالعود الى مقبله من لا ركان لانه قبل الرفع منه يقبل الرفض بخلاف ما تقدم ذكر  
 المسجد بعد مرفع من الركوع لانه بعد ما تم بالرفع لا يقبل الرفض اه ومثله في الختج قول في  
 البحر فعلم ان الخلاف في الاعددة ليس بناء على اشتراط الترتيب وعدمه بل على ان الركن  
 المتذكر فيه هل يرتفض بالعود الى مقبله من الاركان او لا اه تأمل والمعتد ما في الهداية فقد  
 جزم به في الكنز وغيره في آخرباب الاستخلاف وصرح في البحر بضعف ما في حاشية هذا  
 والتقييد بالترتيب بينها وبين ما بعدها الاحتراز عما قبلها من ركعتها فن الترتيب بين الركوع  
 والسجود من ركعة واحدة شرط كما مر ونبه عليه في الفتح **(قوله)** وفي كل الصلاة كعدد  
 ركعاتها اي ان الترتيب بين الركعات واجب قال الزيلعي فن يقتضيه بعد فراغ الامم بل صلاته  
 عندنا ولو كان الترتيب فرضا لكان آخر اه ورده في البحر انه لا يصح ان يدخل تحت الترتيب  
 الواجب اذ لا شيء على المسبوق ولا نقص في صلاته اصلا فلذا اقتصر في الكافي على المتكرر  
 في كل ركعة اه وكأئنه فهم ان مراد الزيلعي ان الترتيب المذكور واجب على المسبوق وليس  
 كذلك بل مراده انه واجب على غيره بدليل مسألة المسبوق وبيان ذلك انه لو اقتدى في ثالثة  
 الرابعة مثلا لا يجوز له ان يصلي اول صلاة امامه الذي فاته ولو فعل فسدت صلاته لانفراده  
 في موضع الاقتداء بل يجب عليه متابعتها فيما ادركه ثم اذا سلم يقضى ما فاته وهو اول صلاته الا  
 من حيث القعدات فقد وجب على المسبوق عكس الترتيب ولو كان الترتيب فرضا لكان ما  
 يقضيه آخر صلاته حقيقة من كل وجه فلا يقرأ السورة ولا يجهر والدليل على ما قلنا من ان  
 مراد الزيلعي وجوب الترتيب على غير المسبوق ما في الفتح حيث قل اوفي كل الصلاة كل ركعات  
 الا لضرورة الاقتداء حيث يسقط به الترتيب فن المسبوق يصلي آخر الركعات قبل اولها  
 اه فمن ظن ان كلام الفتح مخالف لكلام الزيلعي فقد وهم نعم كلام الفتح اظهر في المراد وفيه  
 \* فان قلت وجوب الشيء انما يصح اذا امكن ضده وعده الترتيب بين الركعات غير ممكن فن  
 المصلي كل ركعة اتى بها ولا فهي الاولى وثانيا فهي الثانية وهكذا \* قلت يمكن ذلك لانه من  
 الامور الاعتبارية التي تبنى عليها احكام شرعية اذا وجد معها ما يقتضيها فذا صلى من  
 الفرض الرباعي ركعتين وقصد ان يجعلاهما الاخيرتين فهو لغو الا اذا حقق قصده بان ترك  
 فيهما القراءة وقرأ فيما بعدها حينئذ يبنى عليه احكام شرعية وهي وجوب الاعددة والائتم  
 لوجود ما يقتضى تلك الاحكام ولهذا اعتبر الشارح صلاة المسبوق غير مرتبة من حيث  
 الاقوال فوجب عليه عكس الترتيب مع ان كل ركعة اتى بها او لا فهي الاولى صورة لكنها  
 في الحكم ليست كذلك فكما اوجب الشارع عليه عكس الترتيب بان امره بان يفعل ما ينبغي  
 على ذلك من قراءة وجهه كذلك امر غيره بالترتيب بان يفعل ما يقتضيه بان يقرأ او لا  
 ويجهر او يسر واذا خالف يكون قد عكس الترتيب حكما ولهذا اعتبر المصنف كالكنز وغيره  
 بقوله ورعاية الترتيب اي ملاحظته باعتبار الاتيان بما يجب او لا في الاول او آخر في  
 الآخر والحاصل ان المصلي اما منفرد او امام او مأموه فلا ولان يظهر فيهما ثمرة الترتيب  
 بما ذكرنا ولو سلمنا عدم ظهور الثمرة فيهما تظهر في المأموه فانه اما مدرك او مسبوق  
 فقط او لاحق فقط او مركب على ماسياتي بيانه في محله اما مدرك فهو تابع لامامه حكمه

قوله تأمل وجه التأمل ان  
 كلام الهداية صريح في ان  
 لاعددة مبنية على ان  
 الترتيب ليس بفرض وقد  
 يجنب بأن الخلاف من  
 الطرفين ليس مبنيا على  
 مذكره لان الخلاف من  
 طرف الهداية مبنى على  
 ان الترتيب ليس بركن  
 والخلاف من طرف  
 الحاشية ليس مبنيا على انه  
 ركن بل على لا تنقص  
 اه منه

اوفي كل صلاة كعدد  
 ركعاتها

حكمه واما المسبوق فقد علم ان لا يترك عليه عكس الترتيب واما الملاحق فلو احب عليه الترتيب بعكس المسبوق وعند زفير الترتيب فرض عليه فذا ادرى بعض صلاة الامام فبما عليه ان يصلي اولاً منه فيه بلا قراءة ثم يتابع فهو تابعه اولاً ثم صلى ما دام فيه بعد سلام الامام جز عندنا واثم تركه الواجب وعند زفير لا تصح صلاته قل في السراج عن الفتاوى المسبوق اذا بدأ بقضاء ما فاتته فانه تفسد صلاته وهو الاصح والملاحق اذا تابع الامام قبل قضاء ما فاتته لا تفسد خلاف لزفر اه واما المركب كما لو اقتدى في نائية الفجر فقام الى ان سلم الامام فهذا لاحق ومسبوق ولم يصل شيئاً فيصل اولاً الركعة التي نام فيها بلا قراءة ثم التي سبق بها بقراءة وان عكس صح واثم تركه الترتيب الواجب فيجب عليه اعادة الصلاة سواء كان عامداً لادائها مع كراهة التحريم او ساهياً لعدم امكان الجبر بسجود السجود لان ختام صلاته وقع بالمالحق فيه والملاحق ممنوع عن سجود السهو لانه خلف الامام حكماً فابت بهذا ان الملاحق يتبعه قد اوجبوا عليه الترتيب كما ازموا المسبوق بعكسه وليس ذلك الا من حيث الاعتبار والحكم لا من حيث الصورة ففهم (قوله حتى لو انسى الح) تفريع على قوله كالسجدة (قوله من الاولى) ليس بقيد وخصها لبعدها من الآخر ط (قوله قبل الكلام) المراد قبل اتيانه بتفسد ط (قوله لكنه يتشهد) اي يقرأ التشهد الى عبده ورسوله فقط ويتبع بالصلوات والدعوات في تشهد السهو على الاصح ط (قوله ثم يتشهد) اي وجوباً وسكت عن القعدة لان التشهد يستلزمها لانه لا يوجد الا فيها تأمل (قوله لانه يبطل الح) اي لان التشهد يعنى مع القعدة بقرينة قوله اما السهوية فترفع التشهد لا القعدة ح اما بطلان القعدة بالعود الى الصلوة اي السجدة التي هي من صلب الصلاة اي جزء منها فلا شترط الترتيب بين القعدة وما قبلها لانها لا تكون اخيرة الا بتمام سائر الاركان واما بطلانها بالعود الى التلاوة فقال ط لان التلاوة ما وقعت في الصلاة اعطيت حكم الصلوة بخلاف ما اذا تركها اصلاً وقال الرحمتي لانها تابعة للقراءة التي هي ركن فاخذت حكم القراءة فلزم تأخير القعدة عنها (قوله اما السهوية) اي السجدة السهوية والمراد الجنس لانها سجدتان ط (قوله فترفع التشهد) اي تبطله لانه واجب مثلها فتجب اعادته وانما لا ترفع القعدة لانها ركن فهي اقوى منها (قوله بمجرد رفعه منها) اي من السهوية بالاقعود ولا تشهد تفسد صلاته لان القعدة الركن لم ترفع فلا تفسد صلاته بترك التشهد الواجب (قوله بخلاف تلك السجدتين) اي الصلوة والتلاوة فانه لو سلم بمجرد رفعه منها تفسد صلاته لرفعهما القعدة \* (نبيه) \* قد يشار الى المثنى باسم الاشارة الموضوع للمفرد كما هنا ومثله قوله تعالى عوان بين ذلك اي بين الفارض والكر وقول الشاعر

ان للخير وللشر مدى به وكلا ذلك وجه وقبل

فافهم (قوله وتعديل الاركان) هوسنة عندهما في تخريج الجرجاني وفي تخريج الكرخي واجب حتى نجس سجدتنا السهو بتركه كذا في الهداية وجزء بالثاني في الكثر والوقاية والمتقى وهو مقتضى الدالة كما أتى قل في البحر وبهذا يضعف قول الجرجاني (قوله وكذا في الرفع منهما) اي يجب التعديل ايضا في القومة من الركوع والجلوس بين السجدتين وتضمن كلامه وجوب

حتى لو انسى سجدة من الاولى قطبها ولو بعد السلام قل الكلام لكنه يتشهد ثم يسجد السهو ثم يتشهد لانه يبطل بالعود الى الصلوة والتلاوة اما السهوية فترفع التشهد لا القعدة حتى لو سلم بمجرد رفعه منها تفسد بخلاف تلك السجدتين (وتعديل الاركان) اي تسكين الجوارح قدر تسبيحة في الركوع والسجود وكذا في الرفع منهما

مطلب

قد يشار الى المثنى باسم الاشارة الموضوع للمفرد

نفس القومة والجلسة ايضا لانه يلزم من وجوب التعديل فيهما وجوبهما (قوله على ما اختاره الكمال) قال في البحر ومقتضى الدليل وجوب الطمأنينة في الاربعة اى في الركوع والسجود وفي القومة والجلسة وجوب نفس الرفع من الركوع والجلوس بين السجدين للمواظبة على ذلك كله وللامر في حديث المسمى صلاؤه ولما ذكره قاضيخان من لزوم سجود السهو بترك الرفع من الركوع ساهيا وكذا في المحيط فيكون حكم الجلسة بين السجدين كذلك لان الكلام فيهما واحد والقول بوجوب الكل هو مختار المحقق ابن الهمام وتليذه ابن أمير حاج حتى قال انه الصواب والله الموفق للصواب اه وقل في شرح انية ولا ينبغي ان يعدل عن الدراية اى الدليل اذا وافقتها رواية على ما قدم عن فتاوى قاضيخان ومثله ما ذكر في القنية من قوله وقد شدد القاضي الصدر في شرحه في تعديل الاركان جميعها تشديدا بليغا فقال واكمل كل ركن واجب عند ابى حنيفة ومحمد وعند ابى يوسف والشافعى فريضة فيمكن في الركوع والسجود وفي القومة بينهما حتى يطمن كل عضو منه هذا هو الواجب عند ابى حنيفة ومحمد حتى لو تركها اوشيا منها ساهيا يلزمه السهو ولو عمدا يكره اشدا لكرهه ويلزمه ان يعيد الصلاة وتكون معتبرة في حق سقوط الترتيب ونحوه كمن طاف جنبا تلزمه الاعداء والمعتبر هو الاول كذا هذا اه والحاصل ان الاصح رواية ودراية وجوب تعديل الاركان واما القومة والجلسة وتعد لهما فالشهور في المذهب السنية وروى وجوبها وهو الموافق للدلالة وعليه الكمال ومن بعده من المتأخرين وقد علمت قول تليذه انه الصواب وقال ابو يوسف بفرضية الكل واختاره في الجمع والعين ورواه الطحاوى عن اثنتا الثلاثة وقال في الفيض انه الاحوط اه وهو مذهب مالك والشافعى واحمد وللعلامة البركوى رسالة سماها معدل الصلاة اوضح المسئلة فيها غاية الايضاح وبسط فيها ادلة الوجوب وذكر ما يترتب على ترك ذلك من الآفات واوصلها الى ثلاثين آفة ومن المكروهات الحاصلة في صلاة يوم وليلة واوصلها الى اكثر من ثمانمائة وخمسين مكروها فينبى مراجعتها ومطالعتها (قوله لكن المشهور الخ) استدراك على قوله وكذا في الرفع منهما وحاصله ان وجوب تعديل الركوع والسجود ظاهر موافق للقاعدة المشهورة لان التعديل مكمل لهما ما وجوب تعديل القومة والجلسة فغير ظاهر لان القومة والجلسة اذا كانتا واجبتين على ما اختاره الكمال يلزم ان يكون التعديل فيهما سنة لان مكمل الواجب يكون سنة فهذه القاعدة لا توافق مختار الكمال لانه الوجوب في الكل ولا ما رواه الطحاوى عنهم لانه الفرض في الكل ولا ما هو المشهور عن ابى حنيفة ومحمد لانه اما السنية في الكل على تخريج الجرجاني او الوجوب في تعديل الاركان والسنية في الباقي على تخريج الكرخى لانه فصل كما في شرح النية وغيره بين الطمأنينة في الركوع والسجود وبين القومة والجلسة بأن الاولى مكملة للركن المقصود لذاته وهو الركوع والسجود والاخيرتين مكملتان للركن المقصود لغيره وهو الانتقال ٣ فكانا سنتين اظهرا للتفاوت بين المكملين اه فافهم واجاب ح بأنه لا يضر مخالفة القاعدة حيث اقتضاها الدليل اقول على ان ما ذكره الشارح من القاعدة مأخوذ من الدرر واعترضه في العزيمة بأنه ليس له وجه صحة قال ولعل منشأه ما في الخلاصة من ان الواجب اكمال للفرائض والسنة اكمال

مطلب

لا ينبغي ان يعدل عن الدراية اذا وافقتها رواية

قوله الدراية المراد بالدراية بالدال المهملة في اولها العلم الحاصل من احد النصوص الشرعية الصحيحة اه (منه)

على ما اختاره الكمال لكن المشهور ان مكمل الفرض واجب ومكمل الواجب سنة

٣ قوله وهو الانتقال اى الانتقال من ركن الى ركن الذى مرعده في الفرائض وهو ركن مقصود لغيره لان افتراض الانتقال من الركوع مثلا لاجل الاتيان بالسجود اذ لو دام راكعا لم يتحقق السجود كقدماء هناك وهو دون الفرض المقصود لذاته فيكون مكمله سنة ومكمل الاول واجبا اظهرا للتفاوت بينهما اه (منه)

نواحيه و لا بد ان لا بدع مايت اذ ليس معه ذلك فيتدبر اه اى لان  
معاد الواحد سبع لا بد ان كل ما يكمل الفرس يكون واجبا وهكذا  
(قوله) وعند الثاني (اربعة فرس) اى سمي بقوت الحواز بقوته كما قدمنا بيانه في آخر بحث  
انراض (قوله) وهو فى نقل) لانه وان كان كل شفع منه صلاة على حدة حتى افترضت القراءة  
في جميعه لكن القعدة المتفرصة للخروج من الصلاة ودأبه الى الثالثة تبين ان ما قبلها لم يكن  
او ان الخروج من الصلاة فلم يتبق فعدة فريضة وتامه في ح عن وتر البحر (قوله في الاصح)  
خلاف المحمد في افتراضه قعدة كل شفع نقل وللطحاوى والكراخى في قولهما انها في غير النقل  
سنة لكن في النهر قل في البدائع واكثر مشايخنا يطلقون عليه اسم السنة اما لان وجوبه عرف  
بها اولان المؤكدة في معنى الواجب وهذا يقتضى رفع الخلاف (قوله) وكذا ترك الزيادة فيه  
على التشهد صريح فيه لا يصح ارجاعه للتشهد خلافاً من وهم وان كان ترك الزيادة فيه اى في  
اثنا كلماته واجبا ايضا كترك الزيادة عليه اى بعد تمامه كما سيأتى فتعين ما قاله ح من ارجاعه  
للقعود الاول اى في الفرض والسنة المؤكدة لانها في النقل مطلوبة واقل الزيادة المفقودة  
للوأجب مقدار اللهم صل على محمد فقط على المذهب كما سيأتى في الفصل الآتى (قوله) و اراد  
بالاول غير الاخير) ليشمل ما اذا صلى ألف ركعة من النقل بتسليمة واحدة فان ما عدا القعود  
الاخير واجب ومفهومه فرضية كل قعود اخير في اى صلاة كانت ويستثنى منه القعود الذى  
بعد سجود السهو فانه واجب لا فرض لما سيأتى من انه يرفع التشهد لا القعدة ومعلوم ان  
التشهد يستلزم القعدة فهى واجبة ح (قوله) وقد يجاب بأنه عارض اى بسبب الاستخلاف  
فان المسافر يفترض قعوده على رأس الركعتين لانه آخر صلاته والمقيم بالاستخلاف قام مقامه  
ففرض عليه هذه القعدة كالقعدة الثانية قيل وبجواب بهذا أيضا عن المسبوق كما لو اقتدى  
بالامام في ثاية المغرب فان القعود الثانى مما عدا الاخير فرض عليه بتابعة الامام وحاصله ان  
قعود الامام الاخير يفترض على المسبوق بتابعته لامامه فهو عارض بالاقتداء واقول هذا  
مخالف لما في البحر والنهر من قولهما اراد بالاول ما ليس بآخر اذا المسبوق بثلاث في الرباعية  
يقعد ثلاث قعدات والواجب منهما ما عدا الاخيرة اه ويدل عليه ما سيأتى في الامامة من ان  
المسبوق لو قام قبل السلام قبل قعود امامه قدر التشهد فان قرأ في قيامه قدر ما تجوز به الصلاة  
بعد فراغ الامام من التشهد جازت صلاته والا فلا وسيأتى تمام بيانه فلو كان القعود فرضا عليه  
لما صح هذا التفصيل ولبطلت صلاته مطلقا ففهم (قوله) والتشهدان) اى تشهد القعدة الاولى  
وتشهد الاخيرة والتشهد المروى عن ابن مسعود لا يجب بل هو افضل من المروى عن ابن عباس  
 وغيره خلاف ما بحثه في البحر كما سيأتى في الفصل الآتى (قوله) بترك بعضه ككلمة قل في البحر  
 من باب سجود السهو ونجس سجود السهو بتركه ولو قليلا في ظاهر الرواية لانه ذكر واحد  
 مظلوم فترك بعضه كترك كلمة اه (قوله) وكذا في كل قعدة) اشار به الى التورك على المتن في  
 تعبيره بالثنية اذ لو افرد كان اسم حسن شاملا لكل تشهد كما اشار به في البحر ح (قوله) في  
 الاصح) مقابلة مقلبه في اعدا لاخيرة سنة (قوله) في تشهدى المغرب) اى اقتدى به في  
التشهد الاول من تشهدى المغرب فيكون قد ادركه في التشهدين وقوله وعليه اى على الامام

وعند الثاني الاربعة فرض  
(والقعود الاول) ولوى  
غل في الاصح وكذا ترك  
الزيادة فيه على التشهد  
واراد بالاول غير الاخير  
لكن رد عنه واستخالف  
مسافر سجد الحدث مقبلا  
ون القعود الاول فرض  
عليه وقد ثبت انه عارض  
(والتشهدان) ويسجد  
للسهو بترك بعضه ككلمة  
وكذا في كل قعدة في الاصح  
اذ قد يتكرر عشر امكن  
ادرك الامام في تشهدى  
المغرب وعليه سهو فسجد  
معه وتشهد ثم تذكّر  
سجود تلاوة فسجد معه  
وتشهد ثم سجد للسهو  
وتشهد معه ثم قضى  
الركعتين بتشهدين



سهو فسجد اى المأموم معه اى مع الامم لوجوب المتابعة عليه وتشهد اى المأموم مع الامم لان سجود السهو يرفع التشهد ثم تذكر اى الامم سجود التلاوة فسجد اى المأموم مع الامم لان سجود التلاوة يرفع القعدة ثم سجد اى المأموم مع الامم للسهو لان سجود السهو لا يعتد به الا اذا وقع خاتما لافعال الصلاة وتشهد اى المأموم مع الامم لان سجود السهو يرفع التشهد ثم قضى اى المأموم الركعتين بتشهدين لما قدمناه من ان المسبوق يقضى آخر صلاته من حيث الافعال فمن هذه الحيثية ما صلا مع الامم آخر صلاته فإذا أتى بركة مما عليه كانت ثانية صلاته فيتعدهم بأى بركة ويقعد اى ح (قوله ووقع له) اى للمأموم كذلك اى مثل ما وقع الامم بأن سها فيما يقضيه فسجدها ونشهد ثم تذكر سجود التلاوة فسجدها وتشهد ثم سجد للسهو وتشهد لما ذكرناه (قوله ومثل التلاوة تذكر الصلوة) اى فى ابطال القعدة قبلها واعادة سجود السهو ط (قوله لهما) اى الامم والمأموم (قوله زيدا ربيع) وذلك بان تذكر الامم الصلوة بعد القعدة الخامسة فسجدها المأموم معه وتشهد لارتفاع القعدة ثم سجد معه للسهو وتشهد لما قدمناه ووقع مثل ذلك للمأموم فصير اربع عشرة قعدة لكن هذا انما يكون اذا تراخى تذكر الصلوة عن التلاوة كما هو المفروض او بالعكس بان تراخى تذكر التلاوة عن الصلوة واما اذا تذكرها معا فاما ان يتذكر قبل القعدة الاخيرة او بعدها قبل تشهد سجود السهو او بعده فان تذكرها قبل القعدة الاخيرة فليس هناك الا ثلاث قعدات وان تذكرها بعدها قبل تشهد سجود السهو فاربعة وان بعده فيخمس ومثله فى المأموم فتكون عشرة ثم اعلم انه اذا تذكرها معا يجب الترتيب بينهما فان كانت التلاوة من ركعة والصلوة من تلك الركعة او مما بعدها وجب تقديم التلاوة وان كانت من ركعة قبلها قدم الصلوة كما فى البحر من باب سجود السهو ح (قوله لما مر) اى من انه يسجد للسهو بعد التلاوة ح (قوله تعدد التلاوة والصلوة) يعنى مرتين فقط المرة المتقدمة وهذه ح (قوله زيد ست ايضا) صورته تذكر بعد القعدة السابعة صلوة اخرى فسجدها وتشهد ثم قبل ان يسجد للسهو تذكر التلاوة اخرى ايضا فسجدها وتشهد ثم يسجد للسهو وتشهد فهذه ثلاث ومثله المأموم فهذه ست واما اذا لم يتذكر التلاوة الا بعد تشهد سجود السهو فانها تصير ثمانى صور اى ح اقول والذي فى غالب النسخ زيد ستون وصورته ان يتذكر بعد القعدة السابعة صليتين اخريين على التعاقب ويسجد بعد كل منهما فهذه اربع ثم يتذكر بقية آيات السجدة واحدة بعد واحدة وهى ثلاث عشرة آية ويسجد بعد كل منها فهذه ست وعشرون فالحجوع ثلاثون واذا وقع مثله للمأموم تصير ستين ثم اذا ضم اليها الاربع عشرة التى قدمها المشار ح والاربع الآتية فى قوله عقيب ولو فرضنا تباع ثمانية وسبعين وهى المشار اليها فى قوله الآتى فى ثمانية وسبعين كما مر فالصواب ما فى غالب النسخ (قوله ولو فرضنا ادراكه) صورته ادراك الامم وهو فى السجدة الاولى من الركعة ثمانية وقعد من غير سجود معه ح (قوله ففتضى القواعد انه يقضيها) مراده بالقواعد الواحدة بناء على ان الاجنسية تبطل الجمعية وتلك القاعدة هى ان من فاته شئ من الصلاة بعد اقتدائه اعد كالا حاق وهذا فى حكمه ح اقول عموم هذه القاعدة على هذا الوجه لم ارم من ذكره نعم وجوب

ووقع له كذلك قات ومثل  
التلاوة تذكر الصلوة  
فلو فرضنا تذكرها ايضا  
لها زيدا ربيع آخر لما مر  
ولو فرضنا تعدد التلاوة  
والصلوة لهما ايضا زيد  
ست ايضا ولو فرضنا  
ادراكه للامم ساجدا ولم  
يسجد معها ففتضى  
القواعد انه يقضيها

فعل هاتين سجدين مع الامام مسدودا وحوب شدة وان لم تحس له من الركعة التي يقضيها  
وما لزمه قضاءهما وان اراده ان يأتي بهما في الركعة التي يقضيها فسد ايضا وامان ان اراد ان  
يأتي بهما ريدة على الركعة المذكورة كما هو المستدر من كلامه فيحتج الى نقل والمنقول  
وحوب الشدة وان يقضى ركعة تامة فقط قول في البحر قبل باب قضاء الموقوفات وصرح في  
المدخيرة بان المتأخرة فيهما واجبة ومقتضاه انه لو تركهما لانفسد صلاته وقد توقفنا في ذلك مدة  
حتى رأيت في التجنيس وعذرتني رحل انتهى الى الامام وقد سجد سجدة فكب ونوى الاقضاء  
به ومكث قائما حتى قام الامام ولم يتبعه في السجدة ثم تابعه في بقية الصلاة فلما فرغ الامام قام  
وقضى مسبق به تجاوز الصلاة لانه صلى تلك الركعة الثالثة بسجديها بعد فراغ الامام  
وان كانت المتابعة حين يشرع واجبة في تلك السجدة انتهى اه كلام البحر فقد صرحوا  
بحوب المتابعة ولم يذكروا انه يصلي ركعة تامة ويسجد فيها ثلاث سجرات او اربع قضاء  
عمما يتبع فيه على وجوب هوائمة وهي لا يمكن قصوها بعد فواتها لان السجود لم يجب  
عليه لذاته لانه غير محسوب من صلاته وانما وجب عليه لئلا يخالف امامه ثم صرحوا بوجوب  
سجدة السهو في لو اقتضى امامه عليه سهو قبل ان يسجد ولم يتابع امامه فيه فانه يأتي  
بالسجدين بعد فراغه استحسانا لان في تحريمه نقصا لا يخبر الا بسجدين وبقي النقصان  
لعدمه جبر كذا قالوا وهذه العلة لا توجد هنا لان نقصان في تحريمه هنا لان النقصان جاء  
هنا من قبل امامه هذا مظهر في فهمه (قوله في زاد اربع آخر) وهذا ايضا مفروض فيما  
اذا تذكر احداهما بعد تشهد السهو فسجدها وتشهد ثم سجدها وتشهد ثم ذكر الاخرى  
فسجدها وتشهد ثم سجدها لمسهو وتشهد واما اذا تذكرهما معا فعلى التفصيل المتقدم في  
التلاوية والصلاة فصار مجموع القعدات على ما ذكره اربع وعشرين وعلى ما ذكرناه من  
الثمان في تعدد التلاوية والصلاة ستا وعشرين ح اقول هذا على نسخة زيد است اما على  
نسخة زيد ستون فهي ثمانية وسبعون كما قررناه على وفق كلامه الآتي لكن قد علمت ان  
زيادة الاربع الاخيرة غير مسلمة لعدم وجوب قضاء السجدين ما يوجد نقل صريح والباقي  
اربع وسبعون نعم على ما قررته ح من الثمان في تعدد التلاوية والصلاة يزاد سجدة على ما  
ذكره الشارح فيكون الحاصل ستا وسبعين (قوله والفظ السلام) فيه اشارة الى ان لفظا  
آخر لا يقو مقامه ولو كان بنفسه حيث كان قدرا عليه بخلاف التشهد في الصلاة حيث  
لا يختص بلفظ العربي بل يجوز بأي لسان كان مع قدرته على العربي ولذا لم يقل والفظ التشهد  
وقول والفظ السلام لكن هذه الاشارة بخلافها صريح المنقول فانه سيأتي ان الزيلعي نقل  
لاحراج ان السلام لا يختص بلفظ العربي كذا في بعض نسخ البحر (قوله على الاصح)  
وقيل ستون (قوله دون عليكم) فليس بواجب عندنا (قوله فلو انتم به الى قوله ذكره  
الزمي الشافعي) وحده في بعض النسخ وليس في نسخة شرح التي رجع اليها قال  
(قوله ونقضى قدوة بالاول) اي بالسلام الاول قل في التجنيس الامام اذا فرغ من  
صلاته فلما قل السلام جاء رحل واقتدى به قبل ان يقول عليكم الا يصير دخلا في صلاته  
لان هذا سلام الاتري انه لو اراد ان يسلم على احد في صلاته ساها فقال السلام ثم علم

في زاد اربع آخر قد يروى  
ارمن نبه على ذلك والله  
اعلم (ونقض السلام) مرتين  
فثنائي واجب على الاصح  
برهان دون عليكم وتنقض  
قدوة بالاول قبل عليكم  
على المشهور عندنا وعليه  
الشافعية

قوله او اربع هكذا اخذه  
والعمل الاصح او اربع  
ثم اه مصححه

قوله فعلى تفصيل المتقدم  
اي بين ان يتذكرهم قبل  
القعدة الاخيرة او بعدها  
قل تشهد سجود السهو  
او بعده اه (مه)

فسكت تفسد صلاته اه وحتى **(قوله)** خلافاً للتكملة ( اى لشارح التكملة حيث صحح ان  
التحرية انما تنقطع بالسلام الثانى كما وجد قبله فى بعض النسخ **(قوله)** وقراءة قنوت الوتر) اقحم  
لفظ قراءة اشارة الى ان المراد بالقنوت الدعاء لاطول القيام كما قيل وحكاها فى المحتى وسجى  
فى محله ابن عبدالرازق ثم وجوب القنوت مبنى على قول الامام واما عندهما فمسنة فالحلاف  
فيه كالحلاف فى الوتر كما سأتى فى بابه **(قوله)** وهو مطلق الدعاء اى القنوت الواجب يحصل  
بأى دعاء كان قل فى النهر واما بخصوص اللهم اننا نستعينك فسنة فقط حتى لو أتى بغيره جاز اجماعاً  
**(قوله)** وكذا تكبير قنوته اى الوتر قل فى البحر فى باب سجود السهو ومما لحق به اى بالقنوت  
تكبيره وجزء الزبلى بوجوب السجود بتركه وذكر فى الظهيرية انه لو تركه لا رواية فيه وقيل  
يجب السجود اعتباراً بتكبيرات العيد وقيل لا اه ويبنى ترجيح عدم الوجوب لانه الاصل  
ولا دلائل عليه بخلاف تكبيرات العيد اه **(قوله)** وتكبيره ركوع الثالثة زبلى (كذا عزاه  
الى الزبلى فى النهر وتبعه الشارح قل السيد ابو السعود فى حواشى مسكين فى باب سجود  
السهو قل شيخنا هذا سهو اعدم وجوده فى الزبلى لافى الصلاة ولا فى السهو ولعله سبق نظره  
الى ما ذكره الزبلى بقوله ولو ترك التكبير التى بعد القراءة قبل القنوت سجد للسهو فتوهم  
ان هذه تكبيره الثالثة من الوتر وليس كذلك وانما هى تكبيره القنوت اه وكذا نبه الرحى  
على انه لم يجده فيه **(قوله)** وتكبيرات العيد) هى ست تكبيرات فى كل ركعة ثلاثة **(قوله)**  
وكذا احدها) افاد ان كل تكبيره واجب مستقل ط **(قوله)** كلفظ التكبير فى افتتاحه ( اى  
افتتاح العيد دون بقية الصلوات كما فى المستصنى ونور الايضاح **(قوله)** لكن الاشبه وجوبه  
اى وجوب لفظ التكبير فى كل صلاة حتى يكره تحريماً الشروع بغير الله اكبر كذا فى شرحه  
على الماتنى **(قوله)** والجهر للامام) الامام بمعنى على مثل وان أسأتم فلها واحترز به عن المنفرد  
فانه يخير بين الجهر والاسرار وقوله والاسرار للكل اى الامام والمنفرد وقوله فيما يجهر ويسر  
لف وانشر يعنى ان الجهر يجب على الامام فيما يجهر فيه وهو صلاة الصبح والاوائلان من المغرب  
والعشاء وصلاة العيد والجمعة والتراويح والوتر فى رمضان والاسرار يجب على الامام  
والمنفرد فيما يسر فيه وهو صلاة الظهر والعصر والثالثة من المغرب والآخريان من العشاء  
وصلاة الكسوف والاستسقاء كفى البحر لكن وجوب الاسرار على الامام بالاتفاق واما على  
المنفرد فقال فى البحر انه الاصح وذكر فى الفصل الآتى انه الظاهر من المذهب وفيه كلام  
ستعرفه هناك **(قوله)** فلو أتم القراءة فى بعض النسخ فلو أتم الفاتحة وهذا مثال لتأخير الفرض  
وهو الركوع هنا عن محله **(قوله)** او تذكر السورة الخ) مثال لتأخير الواجب وهو السورة  
عن محله لفصله بين الفاتحة والسورة باجنبي وهو الركوع المرفوض لوقوعه فى أثناء القراءة لانه  
لما قرأ السورة التحقت بالفرض وبعد وجود القراءة يصير الترتيب بينها وبين الركوع فرضاً  
بخلافه قبل وجودها فانه يكون واجباً كما قدمنا تحقيقه فى بحث القيام وسأتى له زيادة تحقيق  
آخر فى فصل القراءة والفرق بين القراءة وبين القنوت حيث لا يعود له وقيد بتذكر السورة  
لانه لو قرأها ثم عاد فقرأ سورة اخرى لا ينتقض ركوعه كفى سهو الخلية عن الزاهد وغيره **(قوله)**  
اعاد الركوع) مختص بالمسئلة الثانية وقوله وسجد للسهو راجع للمسئلتين وفى التركيب حرازة

خلافاً للتكملة (و) قراءة  
(قنوت الوتر) وهو مطلق  
الدعاء وكذا تكبير قنوته  
وتكبيره ركوع الثالثة  
زبلى (وتكبيرات العيد)  
وكذا أحدها وتكبير  
ركوع ركعته الثانية كلفظ  
التكبير فى افتتاحه لكن  
الاشبه وجوبه فى كل صلاة  
بحر فليحفظ (والجهر)  
للإمام (والاسرار) للكل  
(فما يجهر) فيه (ويسر)  
وبقى من الواجبات اتيان  
كل واجب او فرض فى محله  
فلو أتم القراءة فكث  
متفكراً سهواً ثم ركع او  
تذكر السورة راعها  
فضمها قائماً اعاد الركوع  
وسجد للسهو

ولو قل فضعه قائم في الركوع سجدا سهواً من هدايح (قوله) وترك تكرير ركوع  
 (الح) الرفع عطفاً على إتيان لأن في زيادة ركوع أو سجود غير مسروع لأن الواجب في كل  
 ركعة ركوع واحد وسجدة واحدة وإذا زاد على ذلك فقد ترك الواجب ويلزم منه ترك واجب  
 آخر وهو ممر أعني إتيان الفرض في محله لأن تكرير الركوع فيه تأخير السجود عن محله  
 وتثليث السجود فيه تأخير القيام أو التعمدة وكذا التعمدة في آخر الركعة الأولى أو الثالثة  
 فيجب تركها ويلزم من فعلها أيضاً تأخير القيام إلى الثانية أو الرابعة عن محله وهذا إذا كانت  
 التعمدة طوية أما الجلسة الخفيفة التي استحبها الشافعي فتركها غير واجب عندنا بل هو  
 الأفضل كما سيأتي وهكذا كل زيادة بين فرضين يكون فيها ترك واجب بسبب تلك الزيادة ويلزم  
 منها ترك واجب آخر وهو تأخير الفرض الثاني عن محله والحاصل أن ترك هذه المذكورات في  
 كلام المصنف واجب لغيره وهو إتيان كل واجب أو فرض في محله الذي ذكره أولاً فإن ذلك  
 الواجب لا يتحقق إلا بترك هذه المذكورات فكان تركها واجباً لغيره لأنه يلزم من الإخلال  
 بهذا الواجب الإخلال بذلك الواجب فهو نظير عدمه من الفرائض الانتقال من ركن إلى  
 ركن فنه فرض لغيره كقدمنا بيانه فلا تكرار في كلامه ففهم (قوله) وكل زيادة (الح) بنجر كل  
 عطفاً على تكرير من عطف العام على الخاص ويدخل في الزيادة السكوت حتى لو شك ففكر  
 سجد للسهو كما مر وقوله بين الفرضين غير قيد فتدخل الزيادة بين فرض وواجب كزيادة  
 بين التشهد الأول والقيام إلى الركعة الثالثة كما مر والظاهر أن منه قراءة التشهد بعد السجدة  
 الثانية بلا تأخير حتى لو رفع من السجدة وقعد ساكناً يلزمه السهو ومنه يعلم ما يفعله كثير من  
 الناس حين يمد المبلغ تكبير التعمدة فلا يشرعون بقراءة التشهد إلا بعد سكوته فيلتبسه قل ط  
 استفيد منه أنه لو أطال قيام الركوع أو الرفع بين السجدين أكثر من تسبيحة بمقدار تسبيحة  
 ساهياً يلزمه سجود السهو فيلتبسه إلهاه ولم يعزه إلى أحد نعم ذكر نحوه ابن عبد الرزاق في  
 شرحه على هذا الشرح فقال كطالة وقوفه بعد الرفع من الركوع أه ولم يعزه أيضاً ولم أر ذلك  
 لغيره ويحتاج إلى نقل صريح نعم رأيت في سجود السهو من الحلية عن الذخيرة والتسمة نقلاً  
 عن غريب الرواية أنه ذكر الباغي في نوادره عن أبي حنيفة من شك في صلاته فطال تفكره  
 في قيامه أو ركوعه أو قومه أو سجوده أو قعدته لسهو عليه وإن في جلوسه بين السجدين  
 فعليه السهو لأن له أن يطيل المثلث في جميع ما وصفنا الأفعال بين السجدين وفي القعود في وسط  
 الصلاة أه وقوله لسهو عليه مخالف له مشهور في كتب المذهب ولكن هذه رواية غريبة  
 نادرة فليأمل ورأيت في البحر في باب الوتر عند قول الكنتز ويتبع المؤتمنة قنت الوتر لا الفجر  
 أن طول القيام في الرفع من الركوع يس بمسروع (قوله) والنصات المقتدى) فلو قرأ خلف  
 إمامه كره تحريماً ولا نفياً في الأصح كما سيأتي قيل باب الإمامة ولا يلزمه سجود سهو لو قرأ  
 سهواً لأنه لا سهو على المقتدى وهل يلزم التعمد الإمامة حزمه وتبعه ط بوجوبها وانظر  
 مقدمناه أول الواحشات (قوله ومتابعة الإمام) قل في شرح منية الأخلاق في لزوم  
 المتابعة في الأركان الفعالية أدهى موضوع الإقضاء واختلاف في المتابعة في الركن القولي  
 وهو اقتراء فعندنا لا يتابع فيها بل يستمع وينصت وفيما عدنا القراءة من الأذكار يتابع

وترك تكرير ركوع  
 وتثليث سجود وترك  
 قعود قبل ثانية أو رابعة  
 وكل زيادة تتخلل بين  
 الفرضين والنصات المقتدى  
 ومتابعة الإمام

مطلب

مهم في تحقيق متابعة الإمام

والحاصل ان متابعة الامام في الفرائض والواجبات من غير تأخير واجبة فمن عارضها واجب  
لا ينبغي ان يفوته بل يأتي به ثم يتابع كالوقوم الامم قبل ان يتم مقتضى التشهد فيه يتممه يقوم  
لان الاتيان به لا يفوت المتابعة بالكلية وانما يؤخرها ومتابعة مع قطعه تفوته بالكلية فكان  
تأخير احد الواجبين مع الاتيان بهما اولى من ترك احدهما بالكلية بخلاف ما اذا عارضها  
سنة كما لو رفع الامام قبل تسبيح المقتدى ثلاثا فلا يصح انه يتابعه لان ترك السنة اولى من  
تأخير الواجب اه ما خصنا ثم ذكر محاصله انه يجب متابعتة للامام في الواجبات فعلا وكذا  
تركا ان يلزم من فعله مخالفة الامام في الفعل كتركه القنوت او تكبيرات العبد او القعدة الاولى  
او سجود السهو او النلاوة فيتركه المؤتم ايضا وانه ليس له ان يتابعه في البدعة والمنسوخ وما  
لا عاقل له بالصلاة فلا يتابعه لو زاد سجدة او زاد على اقوال الصحابة في تكبيرات العيدين او على  
اربع في تكبير الجنازة او قدم الى الخامسة ساهيا وانه لا تجب متابعة في السنن فعلا وكذا ترك فلا  
يتابعه في ترك رفع اليدين في التحريمة والثناء وتكبير الركوع والسجود والتسبيح فيهما  
والتسميع وكذا لا يتابعه في ترك الواجب القولي الذي لا يلزم من فعله المخالفة في واجب  
فعلي كالتشهد والسلام وتكبير التشرى بخلاف القنوت وتكبيرات العيدين اذ يلزم من  
فعلهما المخالفة في الفعل وهو القيام مع ركوع الامام اه فعلم من هذا ان المتابعة ليست فرضا  
بل تكون واجبة في الفرائض والواجبات الفعلية وتكون سنة في السنن وكذا في غيرها عند  
معارضة سنة وتكون خلاف الاولى اذا عارضها واجب آخر او كانت في ترك ما لا يلزم من فعله  
مخالفة الامام في واجب فعلي كرفع اليدين للتحريمة ونظائره وتكون غير جائزة اذا كان في  
فعل بدعة او منسوخ او ما لا عاقل له بالصلاة او في ترك ما يلزم من فعله مخالفة الامام في واجب  
فعلي وبشكل على هذا ما في شرح القميساني على المقدمة الكيدانية من قوله ان المتابعة فرض  
كافي الكافي وغيره وانه اشترط في الافعال دون الادكار كافي المنية اه وكذا ما في الفتح والبحر  
وغیرهما من باب سجود السهو من ان المؤتم لوقم ساهيا في القعدة الاولى يعود ويقعد لان  
التمعود فرض عليه بحكم المتابعة حتى قال في البحر ظاهره انه لو لم يعد تبطل صلاته لترك الفرض  
وقال في النهر والذي ينبغي ان يقال انها واجبة في الواجب فرض في الفرض اه اقول الذي  
يظهر انهم ارادوا بالفرض الواجب وكون المتابعة فرضا في الفرض لا يصح على اطلاقه لما  
صرحوا به من ان المسبوق لوقام قبل قعود امامه قدر التشهد في آخر الصلاة تصح صلاته  
ان قرأ ما تجوز به الصلاة بعد قعود الامام قدر التشهد والالامع انه لم يتابع في القعدة الاخيرة  
فلو كانت المتابعة فرضا في الفرض مطلقا لبطلت صلاته مطلقا نعم تكون المتابعة فرضا بمعنى  
ان يأتي بالفرض مع امامه او بعده كالوركع امامه فركع معه مقارنا او معا قبل او شاركه فيه او بعد  
ما رفع منه فلو لم يركع اصلا او ركع ورفع قبل ان يركع امامه ولم يعد معه او بعده بطلت صلاته  
والحاصل ان المتابعة في ذاتها ثلاثة انواع مقارنة لفعل الامام مثل ان يقارن احرامه لاحرام  
امامه وركوعه لركوعه وسلامه لسلامه ويدخل فيها ما لو ركع قبل امامه ودام حتى ادركه  
امامه فيه ومعاقبه لابتداء فعل امامه مع المشاركة في باقيه ومتراخية عنه فمطلق المتابعة  
الشامل لهذه الانواع الثلاثة يكون فرضا في الفرض وواجبا في الواجب وسنة

في السنة عند عدم المعارض او عدم لزوم مخالفة في قدمناه ولا يشكل مسألة المسبوق المذكورة لان العنده وان كان فرضا لكنه يأتي بها في آخر صلاته التي يقضيها بعد سلام امامه فقد وجدت المتابعة المبراجية فلذا تحت صلاته والمتابعة المقيدة بعدم التأخير والترحاح الشاملة للمقارنة والمعاينة لانكم ان فرضا بل تكون واجبة في الواجب وسنة في السنة عند عدم المعارض وعدم لزوم مخالفة ايضا والمتابعة المقارنة بلا تعقيب ولا تراخ سنة عنده لا عندها وهذا معنى ما في المقدمة الكيدانية حيث ذكر المتابعة من واجبات الصلاة ثم ذكرها في السن ومراده بالثانية المقارنة كما ذكره القهستاني في شرحها اذا علمت ذلك ظهر لك ان من قال ان المتابعة فرض او شرط كما في الكافي وغيره اراد به مطالعها بالمعنى الذي ذكرناه ومن قال انها واجبة كما في شرح النية وغيره اراد به المقيدة بعدم التأخير ومن قال انها سنة اراد به المقارنة الحمد لله على توفيقه وأسأله هداية طريقه **(قوله)** يعني في الاجتهاد فيه المراد بالاجتهاد فيه ما كان مبنيا على دليل معتبر شرعا بحيث يسوغ للمجتهد بسببه مخالفة غيره حتى لو كان مما يدخل تحت الحكم وحكم به حاكم يراه نفذ حكمه واذا رفع حكمه الى حاكم آخر لا يراه وجب عليه امضاؤه بخلاف ما اذا كان قولاً مخالفا للكتاب كحل متروك التسمية عمدا او السنة المشهورة كالاكتفاء بشاهد ويمين ونحو ذلك مما سيحكي في كتاب القضاء ان شاء الله تعالى فانه لا يسمى مجتهدا فيه حتى اذا رفع حكمه الى من لا يراه ينقضه ولا يرضيه وافاد وجوب المتابعة في المتفق عليه بالاولى وعدم جوازها فيما كان بدعة او لا تعلقه بالصلاة كما لو زاد سجدة او قام الى الخامسة ساهيا كما مر عن شرح النية ومثال ما تجب فيه المتابعة مما يسوغ فيه الاجتهاد ما ذكره القهستاني في شرح الكيدانية عن الجلابي بقوله تكبيرات العيد وسجدة السهو قبل السلام والقنوت بعد الركوع في الوتر اه والمراد بتكبيرات العيد ما زاد على الثلاث في كل ركعة مما لم يخرج عن اقوال الصحابة كما لو اقتدى بمن يراها خمسا مثلاً كشافى ومثل لما يسوغ الاجتهاد فيه في شرح الكيدانية عن الجلابي ايضا بقوله كلقنوت في الفجر والتكبير الخامس في الجنابة ورفع اليدين في تكبير الركوع وتكبيرات الجنابة قال فالمتابعة فيها غير جائزة اه لكن رفع اليدين في تكبيرات الجنابة قل به كثير من علمائنا كائنة بالبحر فكونه مما لا يسوغ الاجتهاد فيه محل نظر ولهذا قال الحوير الرملي في حاشية البحر في باب الجنابة انه يستفاد من هذا اي مما قاله ائمة بلخ ان الاولى متابعة الحنفي للشافعي بالرفع اذا اقتدى به ولم اراه اه اي فان اختلاف ائمتنا فيه دليل على انه مجتهد فيه فتأمل وقل الاولى ولم يقل يجب لان المتابعة انما تجب في الواجب او الفرض وهذا الرفع غير واجب عند الشافعي **(قوله)** لافي المقطوع بنسخه (كما لو كبر في الجنابة خمسا فان الآثار اختلفت في فعله صلى الله عليه وسلم فروى الخمس والسبع والتسع واكثر من ذلك الا أن آخر فعله كان اربعا فكان ناسجا لما قبله كما في الامداد **(قوله)** كلقنوت فجر) وبه امامه مقطوع بنسخه على تقدير انه كان سنة او بعد سنة سنه على تقدير انه كان دعاء على قومه شهر كما في الفتح من التوافل فهو مثال للمقطوع بنسخه او بعد سنه على سبيل البدل

يعني في الاجتهاد فيه لافي المقطوع بنسخه او بعد سنه كلقنوت فجر

مطلد

المراد بالاجتهاد فيه

(قوله) واما تفسد أى الصلاة بمخالفته فى الفروض المراد بالمخالفة هنا عدم المتابعة أصلا بأنواعها الثلاثة المارة والفساد فى الحقيقة انما هو بترك الفرض لا بترك المتابعة لكن اسند اليها لانه يلزم منها تركه وخص الفرض لانه لا فساد بترك الواجب او السنة (قوله) فى الخزان (ونفسه وجوب المتابعة ليس على إطلاقه بل هى تارة تفرض وتارة تجب وتارة لا تجب ففى وتر الفتح انما تجب المتابعة فى المصطلح المجتهد فيه لا فى المقتطوع بنسخه او بعدم كونه سنة من الاصل كمنوت الفجر وفى العناية انما يتبعه فى المشروع دون غيره وفى البحر المخالفة فيما هو من الاركان او الشرائط مفسدة لافى غيرها اه (قوله) قات قبلت اصولها الخ) تفريع على ما زاده من الواجبات على ما فى المتن وذات ان فى الفائحة ست آيات وقد عددها فى المتن واجبا واحدا وكذا تكبيرات العيد ست وعددها واحدا فيزداد عليه عشرة وتعديل الاركان عدة واحدا وهو واجب فى الركوع والسجود والرفع من كل منهما فيزداد ثلاثة فهى ثلاثة عشر والرابع عشر ترك تكبير الفاتحة قبل سورة الاولين والخامس عشر والسادس عشر رعية الترتيب بين القراءة والركوع وفيما تكرر فى كل الصلاة والسابع عشر ترك الزيادة على الشاهد والثامن عشر والتاسع عشر تكبيرة القنوت وتكبيرة ركوعه والعشرون والحادى والعشرون تكبيرة ركوع ثمانية العيد ولفظ التكبير فى الافتتاح ثم ذكر سبعة تحت قوله وبقي من الواجبات الخ فهذه ثمانية وعشرون كلها صريحة فى كلامه زيادة على ما فى المتن من الاربعة عشر فتبلغ اثنين واربعين واجبا بدون ضرب وبسط فلذا سماها اصولا (قوله) وبالبسط اكثر من مائة الف) اقول اكثرها صور عقاية لاجارية كما ستعرفه (قوله) اذ أحدها المراد به الشاهد وهو واحد من جهة النوع أى انه واحد من نوع الواجبات النيف واربعين والاف هو فى الحقيقة متعدد لان هذا الواحد هو المضروب فيه وهو ثمانية وسبعون تشهدا (قوله) من ضرب خمسة) أى خمس واجبات هى قاعدة المغرب الاولى مع تشهدها وترك نقص من كلماته وترك زيادة فيه أى فى أثناء كلماته لانه ذكر منظوم لا يجوز ان يزداد فيه اجنبى عنه وترك زيادة عليه أى بعد تمامه وهذا لا يكون واجبا الا فى القاعدة الاولى من غير النوافل (قوله) فى ثمانية وسبعين) متعلق بضرب وقوله كما مر أى فى كلامه حيث ذكر ان التشهد قد يتكرر عشر اثم يزداد اربعا ثم ستين ثم اربعا فبلغت ثمانية وسبعين تشهدا كما اوخناه فيما مر واذا ضربتها فى الخمسة الواجبات التى ذكرها هنا بلغت ثمانية وتسعين. وبيان ذلك ان التشهد فى نفسه واجب ويجب له القاعدة وان يترك نقصا منه وزيادة فيه او عليه فهذه خمس واجبات تجب فى كل صورة من الصور الثمانية والسبعين المادة فتبلغ ما ذكر واراد بالواجب ما يشمل الفرض لان هذه الصور ليست كل قعاتها واجبة بل الواجب منها ما كان قاعدة اولى او بعد سجود سهو اما ما كان قاعدة اخيرة او بعد سجدة صلية او تلاوية فانها فرض والفرض قد يطلق عليه لفظ الواجب فهذا واجب واحد من نوع الواجبات النيف واربعين المارة وهو التشهد استلزم ثلثمائة وتسعين واجبا فيصلح اغزا ثم هذه الواجبات تشتمل على اكثر من مائة سجدة ما بين سهوية وصالية وتلاوية كل سجدة منها يجب فيها ثلاث واجبات الطمأنينة ووضع اليدين ووضع

واما تفسد بمخالفته فى  
الفروض كما بسطناه فى  
الخزان قات قبلت  
اصولها نيفا واربعين  
وبالبسط اكثر من مائة  
الف اذا حدها ينتج ٣٩٠  
من ضرب خمسة قاعدة  
المغرب بتشدها وترك  
نقص منه او زيادة فيه او  
عليه فى ٧٨ كما مر والتابع  
ينفى الحصر فتبصر فيما غز  
اى واجب يستوجب  
٣٩٠ واجبا





عن البحر على الترك على سبيل الاصرار توفيق بين كلاميه (قول له من مذكرة) والاعلام  
كاسيائي وقد عد منها السمر بالآتي في مقدمته نور الاصابع احدى وخمسين (قول له من  
وعشرون) انك لم تخط العدد ساذف اعد دوح (قول له التحريم) اي قول رغب معناه  
سيدكره الشارح في الفصل الآتي (قول له الخلاصة) حتى في طائفة الاولاء الذين قيل  
ياثم وقيل لا اثم قل واختار ان اعتدله لان كان احياه وجزم به في بيضه كما في بيته  
قال شارحها ياثم لانفس الترك بل لانه استخفاف وعدم مبالاة بسنة والتبعا عليها اني صلى  
الله عليه وسلم مدة عمره وهذا ملرد في جميع السنن المؤكدة اه والتعليل المذكور مأخوذ  
من المنهج ورد في البحر بقوله بعدما قدمناه عنه فاستاصل ان القائل بالاثم في ترك الرفع بناء على  
انه من سنن الهدي فهو سنة مؤكدة والقائل بعده بناء على انه من سنن الزوائد بمنزلة  
المستحب الخ فالت لكن كونه سنة مؤكدة لا يستلزم الاثم بتركه مرة واحدة بالاعتدافيتين  
تقييد الترك بالاعتداف والاصرار توفيقا بين كلاميه كما قدمناه فان اظهر ان العمل على  
الاصرار على الترك هو الاستخفاف بمنى التهاون وعدم المبالاة لا بمعنى الاستهانة والاحتقار  
والا كان كفرا كما مر خلافا فيهم في التمهيد (قول له اي تركها بحالها) قوله في الحلية  
ظن بعضهم انه اراد بالنشر فترشح الاصابع وهو غلط بل اراد به النشر عن الحلي يعني  
يرفعهما منصوبتين لا مضمومتين حتى تكون الاصابع مع الكسف مستقيمة فلهذا لم لا يخفى  
انه لا يتوقف السنة على ضم الاصابع اولاً بل لو كانت منشورة غير منفرجة كل التفريح ولا  
مضمومة كل الضم ثم رفعهما كذلك مستقبلاً بهما القبلة فقد اتى بالسنة اه (قول له وان  
لا يطأ رأسه) اي لا يخطئه المسئلة في البحر عن المبسوط (قول له بقدر حاجته الاعلام) اه  
وان زاد كره ط فالت هذا اذا لم يفحش كاسيائي بيانه ان شاء الله تعالى في آخر باب الامامة  
عند قوله وقائم بقاعد وشارح بقوله والانتقال الى ان اراد بالتكبير هنا ما يشمل تكبير  
الاحرام وغيره وبه صرح في الضياء انه اعلم ان الاسم اذا كبر الافتتاح فلا بد من صحة حاله من  
قصده بالتكبير الاحرام والا فلا صلاح له ذا قصد الاعلام فقطع في جميع الامرين فان قصد  
الاحرام او الاعلان للاعلام فذلك هو المطلوب منه شرعاً وكذلك المبلغ اذا قصد التبليغ فذلك  
خالياً عن قصد الاحرام فلا صلاح له ولا لمن يصلي بتبليغه في هذه الحالة لانه يقتدى بمن يدخل  
في الصلاة فان قصد بتكبيره الاحرام مع التبليغ للمصلين فذلك هو المقصود منه شرعاً كذلك  
في فتاوى الشيخ محمد بن محمد الغزالي المقام بشيوخ ووجهه ان تكبيره لا فسخ شرط  
او ركن فلا بد في تحقيقها من قصد الاحرام اي الدخول في الصلاة واما التسبيح من الاله  
والتحميد من المبلغ وتكبيرات الاشكال بينهما اذا قصد مذكر الاعلام فقطع فلا فساد  
للصلاة كذا في (المول البليغ في حكم التبليغ) للسيد احمد الحنوي واقره السيد محمد ابو  
السعود في حواشي مسكين والمخرق ان قصد الاعلام غير مفسد كما توسع فيه غيره به في  
الصلاة ولما كان المطلوب هو التكبير على قصد الذكر والاعلام فذلك هو المقصود لا الاله فكذلك  
لا يذكر وعدم الذكر في غير التحريم غير مفسد وقد استبعد الكلام عن مفسد ذكره  
المسألة (تأنيبه ذوي الافهام على حكم التبليغ خاف الاله) هذا وسيأتي في اول الفصل

على ما ذكره ثلاثة  
وعشرون (رفع اليدين  
للتحريم) في طائفة  
الاعتداف تركه اثم (ولشهر  
لا يصح) اي تركها  
بشرط (ولن لا يطأ رأسه)  
رأسه عند التكبير (فه  
لدعة) وحظر الاله  
بالتكبير (بقدر حاجته  
الاعلام) خول لا يتقار  
وكذا التسبيح والسلام  
واما المؤمّر والمسترد  
فيسمع نفسه (واثناء  
والسعود

مضاب

في التبليغ خاف الاله

قوله غري قول ليس  
هذا صاحب بن محمد  
بن عبد الله بن  
الحرياني اه منه

وى تكبيرة لأحرام تكبيرة للركوع تمت نيته وصح شروعه لأن الخلل له ومقتضاه أنه لو نوى  
 به الأعلام صح إيماء على الصحيح أنها شرط للركوع والشرط يدر حصوله لا تحصيله لكن  
 سيأتي حواه ثم ههنا قد قصد الأعلام بنفس التكبيرة وأما إذا قصد بها التحريمة وقصد  
 بالظهر به الأعلام أن كان لولا الأعلام لم يظهر وأنه يأتي بها ولو لم يظهر فهو المطلوب كما مر  
 ولقد عني قدر الحاجة بهم مكرروه الأسماء مكرره المبالغ في حاشية أبي السعود وأعلم أن  
 التبايع عند عدم الحاجة إليه بأن باعهم صوت الأسماء مكرروه وفي السيرة الحلبية انفق الأئمة  
 الأربعة على أن التبايع حينئذ بدعة منكورة أي مكرروه وأما عند الاحتياج إليه فمستحب  
 ومقتل عن الطحاوي إذا باع تقوم صوت الأسماء فبأن يؤذن فسدت صلاته لعدم الاحتياج  
 إليه فلا وجه له ادعيه أنه رفع صوته بما هو ذكر صفيته وقول الطحاوي واطن أن هذا النقل  
 مكذوب على الطحاوي وقد مختلف للقواعد اهـ (قوله والتسمية) وقيل أنها واجبة وسيأتي  
 تمام الكلام عليه وعلى بقية المسائل المذكورة في الفصل الآتي (قوله والتأمين) أي عقب  
 قراءة الفاتحة قول في التنية وإذا قل الإمام ولا الضالين قل آمين اهـ ولا يخفى أن هذا هو  
 المفهوم لكل أحد فقد قيل لو ترك الفاتحة وقراء نحو ربنا لا تؤاخذنا الآية هل يسن التعوذ  
 والتسمية والتأمين اهـ ففيه نظر بالنسبة إلى توقيفه في التأمين فإن الوارد في التأمين عقب  
 القراءة خاص بقراءة الفاتحة وأما التعوذ والتسمية فغير خاصين بها والظاهر أنه يأتي بهما  
 تأمل (قوله وكونهن سراً) جعل سراً خبر الكون مخذوف ليفيد أن الأسرار بها سنة أخرى  
 فعلى هذا سنية الأئمة أن بها تحتمل ولو مع الظهور بها ط عن أبي السعود (قوله وكونه الخ) قدر  
 الكون لما ذكرنا قبله (قوله للرجل) سيأتي في الفصل بيان محترزه وكيفيته (قوله الخوف  
 الخ) بيان لحكمة عدم الإرسال (قوله كد لرفع منه) أشير إلى أن الرفع مرفوع بالعطف  
 على تكبير قول في البحر ولا يجوز حذف الـ لأنه لا يكبر فيه وإنما يأتي بالتسميع اهـ لكن سنذكر  
 في الفصل الآتي القول بأنه سنة فيه ص حديث أنه عليه الصلاة والسلام كان يكبر عند كل رفع  
 وحض وعلى ما أول الحديث بأن المراد بالتكبير ذكر فيه تعظيم يقال مثله هذا فيجوز الجرح لثلاث  
 يفوت المصنف ذكر التسميع في السنين لكن بقوته ذكر نفس الرفع ولتأويل في عبارة  
 الكثر الظاهر كما أوضحناه في حواشينا على البحر هذا وتقدم أن مختار الكمال وغيره رواية  
 وحب الرفع من الركوع والسجود والطمانينة فيهما وأنه الموافق للأدلة وإن كان المشهور  
 في المذهب رواية السنية (قوله التسديد فيه) الأول ذكره بعد قوله تكبير الركوع كما  
 لا يخفى ونظيره ما يأتي في السجود (قوله لا) فلو تركه أو نقصه كره تزيه كما سيأتي (قوله  
 الخ) أي حث الأئمة (قوله للرجل) أي سنة للرجل فقط وهذا قيد الأخذ  
 والتدريج لأن ما وضع يديه على ركبتيه وضعاً ولا يفرج أصابعها كما في المعراج ففهم  
 ما أتى في الفصل من أن ركعتي في خمسة وعشرين (قوله كذا نفس الرفع منه) زاد  
 عنه نفس التلا شيوخهم أنه على تقدير حذف أي تكبير الرفع فيكرر مع قوله وكذا تكبيره  
 أو لا ضرورة إلى أن أصل الرفع سنة كما في الرمي حتى أنه لو سجد على شيء ثم تزع من تحت جبهته  
 وسجد ثانية على أرض جاز وإن لم يرفع لكنه خلاف ما صححه في الهداية بقوله والاصح أنه

(والتسمية والتأمين)  
 وكونهن (سراً) وضع يديه  
 على يساره (كذا) تمت  
 السيرة (لما حال القول على  
 رضى الله عنه من السنة  
 وضعهما تحت السرة  
 وخوف اجتماع الدم في  
 رؤس الأصابع) وتكبير  
 الركوع (كذا) لرفع  
 منه) بحيث يستوى قائماً  
 (والتسديد فيه ثلاثاً)  
 والصدق كعبه (واحد  
 ركبتيه يديه) في الركوع  
 (وتدريج أصابعه) للرجل  
 ولا يمدب التفرغ إليها  
 ولا يضم إلا في السجود  
 (وتكبير السجود وكذا)  
 نفس (لرفع منه) بحيث  
 يستوى حاشية (كذا)  
 (تكبيره والتسديد فيه  
 ثلاثاً)

ووضع يديه وركبتيه في السجود فلا تترك طهارة مكانهما عندنا جمع الا اذا سجد على كفه كمر (رافع راس رجليه اليسرى) في تشهد الرجل (الجلسة) بين السجدين ووضع يديه فيها على فخذه كالشهد لا توارث وهذا مما اغفله اهل المتون والشروح كما في امداد الفتاح للشرنبلالي قلت يأتي معزيا للمنية فانهم (والصلاة عن النبي) في القعدة الاخرة وفرض الشافعي قوله اللهم صل على محمد ونسبوه الى الشذوذ ومخالفة الاجماع (والدعاء) بما يستحيل سؤاله من العباد وبقي بقية تكبيرات الانتقالات حتى تكبيرة القنوت على قول والتسميع للامام والتحميد غيره وتحويل الوجه يمنة ويسرة للسلام

٣ قوله وافترش هكذا بخطه والذي في نسخ الشارح وافترش ضعيفة المصدر وهو الانسب بسابقه ولا حقه اه مصححه

اذا كان الى السجود اقرب لا يجوز لانه يعد ساجدا واذا كان الى الجلوس اقرب جاز لانه يعد جالسا اه واذا كان الرفع المذكور فرضا فالمسنون منه ان يكون بحيث يستوى جالس فلذا قيده الشارح بذلك لكنه يتكرر مع قوله الآتي والجلسة فلا صوب اسقاط قوله بحيث يستوى جالسا ويكون مراد المصنف بالرفع اصله بدون استواء جريا على القول بسنيته وبالجلسة الآتية الاستواء فلا تكرار وقد مر تصحيح وجوبها وسيأتي تمام الكلام عليه في الفصل الآتي (قوله ووضع يديه وركبتيه) هو ما صرح به كثير من المشايخ واختار الفقيه ابو الليث الافتراض ومشي عليه الشرنبلالي والفتوى على عدمه كفي التجنيس والحلاصة واختار في الفتوح الوجوب فانه مقتضى الحديث مع المواظبة قال في البحر وهو ان شاء الله تعالى اعدل الاقوال لموافقة الاصول اه وقال في الحلية وهو حسن ماش على القواعد المذهبية ثم ذكرها ما يؤيده (قوله فلا تلزم) لان وضعهما ليس بفرض فاذا وضعهما على نجس كان كعدم الوضع اصلا فلا يضر وهذا هو المشهور لكن قدمنا في شروط الصلاة عن المنية ان عدم اشتراط طهارة مكانهما رواية شاذة وان الصحيح انه تفسد الصلاة كافي متى المواهب ونور الايضاح والمنية وفي النهر وهو المناسب لاطلاق عامة المتون وايداه بكلام الحاتمي وفي شرح المنية وهو الصحيح لان اتصال العضو بالنجاسة بمنزلة حملها وان كان وضع ذلك العضو ليس بفرض اه (قوله الا اذا سجد على كفه) اي على ما هو متصل به ككفنه وفاضل ثوبه لا لاشتراط طهارة ماتحت الكف أو الثوب بل لاشتراط طهارة محل السجود وما اتصل به لا يصلح فاصلا فكأنه سجد على النجاسة (قوله ٣ وافترش رجليه اليسرى) اي مع نصب اليمنى سواء كان في القعدة الاولى او الاخرى لانه عليه الصلاة والسلام فعله كذلك وما ورد من توركه عليه الصلاة والسلام محمول على حال كبره وضعفه وكذا يفتش بين السجدين كما في فتاوى الشيخ قاسم ابو السعود ومثله في شرح الشيخ اسمعيل عن البرجندی (قوله في تشهد الرجل) اي هوسنة فيه بخلاف المرأة فانها تتورك كما سيأتي (قوله ووضع يديه فيها) اي في الجلسة (قوله فافهم) لعله يشير به الى انه يؤخذ من كلامهم ايضا لان هذه الجلسة مثل جلسة التشهد ولو كان فيها مخالفة لاهل البيت ذلك كما بينوا ان الجلسة الاخرة تخالف الاولى في التورك فلما اطبقوها علم انها ماثلها ولهذا قال القهستاني هنا ويجلس اي الجلوس المعهود (قوله ونسبوه) اي نسبه قوم من الاعيان منهم الطحاوي وابوبكر الرازي وابن المنذر والخطابي والبغوي وابن جرير الطبري لكن نقل عن بعض الصحابة والتابعين ما يوافق الشافعي بحر (قوله والدعاء الخ) اي قبل السلام وسيأتي في آخر الفصل الآتي الكلام عليه وعلى ما يفعله بعد السلام من قراءة وتسييح وغيرها (قوله غيره) اي لمؤتم ومنفرد لكن سيأتي ان المعتمدان المنفرد يجمع بين التسميع والتحميد وكذا الامام عندهما وهو رواية عن الامام جزم بها الشرنبلالي في مقدمته (قوله وتحويل الوجه يمنة ويسرة للسلام) ويسن البداءة باليمين ونية الامام الرجال والحفظة وصالحى الجن الى آخر ما سيأتي في الفصل وخفض الثانية عن الاولى ومقارنته لسلام الامام وانتظار المسبوق سلام الامام كذا في نور الايضاح وقد مرنا انه اوصل السنن الى احدي





كفى لحدثة وندحية والنهاية وغيرها وتماه في الحلية وعليه فوافتح باحدا الالفاظ الاخيرة  
لا يصلح الواجب فيه **(قوله)** ولا يصير شارعا بالمبتدأ لان الشرط الاتيان بجملة تامة كما مر  
في النظم ولا يخفى ان الاتيان بالواو احسن من الفاء التفريعية لان ما قبله بيان للواجب  
وهذا بيان للشرط فلا يصح التفريع ففهم **(قوله)** هو المختار وهو قول محمد وظاهر الرواية  
عن ابي حنيفة وكذا قول ابي يوسف لما سألني من اختصاص الصحة عنده بالالفاظ الخمسة  
ح **(قوله)** فبقول الشيخ بيان لثمرة الخلاف وتفرع على المختار **(قوله)** قبله اي قبل فراغه ح  
**(قوله)** ثانيا اي حقيقة وهو الانتصاب او حكما وهو الانحاء القليل بان لاتنال يده ركبته  
ح **(قوله)** في الاصح اي بناء على ظاهر الرواية وأقدا انه كما لا يصح اقتداؤه لا يصير شارعا في  
صلاة نفسه ايضا وهو الاصح كما في النهر عن السراج **(قوله)** قبل الامام اي قبل شروعه  
**(قوله)** ولو ذكر الاسم مكررا بما قبله فان المراد بالصفة الخبر ومع ذلك هو ضعيف مبنى على  
غير ظاهر الرواية اذده ح **(قوله)** اذمد أحد الهمزتين مفسدا لـح اعلم ان المدان كان في الله  
فما في أوله او وسطه او آخره فان كان في أوله لم يصبره شارعا وافسد الصلاة لو في اثناها  
ولا يكفر ان كان جاهلا لانه جازم والا كفار للشك في مضمون الجملة وان كان في وسطه فان بالغ  
حتى حدث الف ثانية بين اللام والهاء كره قيل والمختار انها لا تفسد وليس ببعيد وان كان في  
آخره فهو خطأ ولا يفسد ايضا بقياس عدم الفساد فيهما صحة الشروع بهما وان كان المندف  
اكر فان في أوله فهو خطأ مفسد وان تعمد قيل يكفر للشك وقيل لا ولا ينبغي ان يختلف في  
انه لا يصح الشروع به وأن في وسطه افسد ولا يصح الشروع به وقال الصدر الشهيد يصح  
وينبغي تقييده بما اذا لم يقصد به المخالفة كانه عليه محمد بن مقاتل وفي المبتنى لا يفسد لانه  
اشباع وهو لغة قوم وقيل يفسد لان اكبار اسم ولد ابليس اه فان ثبت انه لغة فالوجه  
الصحة وان في آخره فقد قيل يفسد الصلاة بقياسه ان لا يصح الشروع به ايضا كذا في الحلية  
ملخصا وتماه انحاء هذه المسئلة في البحر والنهر عند قوله وكبر بلا مد وركع اقول وينبغي  
الفساد بتدالها لانه يصير جمع لاه كما صرح به بعض الشافعية تأمل **(قوله)** وتعمده اي تعمد  
مد الهمزة من انعط الجلالة او اكبر كفر لكونه استفهاما يقتضى ان لا ثبت عنده كبرياء الله  
تعالى وعظمته كذا في الكفاية والاحسن قول المبسوط خيف عليه الكفر ان كان قاصدا  
على ان الاكمل اعترضهم في العناية بأنه يجوز ان تكون للتقرير فلا كفر ولا فساد لكن  
يجب ان قصد التقرير لا يدفع الفساد لما في شرح المنية من ان الانسان لا يصلح ان يقرر نفسه  
وان قرر غيره لزم الفساد لانه خطاب اه وعلى هذا فينبغي ان يقال ان تعمد المد لا يكفر الا اذا  
قصد به الشك لاتفاء احتمال التقرير واما الفساد وعدم صحة الشروع فباثان وان لم يعتمد  
المد والشك لانه تامظ بمحتمل لا كفر فصار خطأ شرعا ولا هذا قل في الحلية ان مناط الفساد ذكر  
المسورة الاستفهامية فلا يفترق الحل بين كونه علما بمعناها او لا بدليل الفساد بكلام التائم  
**(قوله)** وكذا الباء في الاصح صححه في شرح المنية **(قوله)** ثانيا اي في الفرض مع القدرة على  
القيام ح **(قوله)** ان الى القيام اقرب بان لاتنال يده ركبته كما مر وفي شرح الشيخ اسمعيل  
عن الحجة اذا كبر في التطوع حالة الركوع الافتتاح لا يجوز وان كان التطوع يجوز قاعدا

ولا يصير شارعا بالمبتدأ  
فقط كالمه ولا يأكر فقط  
هو المختار فبقول الله مع  
الامم واكبر قبله او ادرك  
الامم راكعا فقال الله  
قائما واكبر راكعا لم يصح  
في الاصح كما لو فرغ من الله  
قبل الامم ولو ذكر  
الاسم بلا صفة صح عند  
الامم خلافا لمحمد  
(بالخلف) اذ مد احد  
الهمزتين مفسد وتعمد  
كفر وكذا الباء في الاصح  
وبشرط كونه (قائما)  
فلو وحد الامم راكعا  
فكبر منحي ان الى القيام  
اقرب صح

اه قلت والفرق بينه وبين ما لو كبر للتطوع قاعدا ان القعود الجائر خلف عن القيام من كل وجه اما الركوع فله حكم القيام من وجه دون وجه ولذا لو قرأه لم يجز تأمل **(قوله)** ولغت نية تكبيرة الركوع) اي لو نوى بهذه التكبيرة تكبيرة الركوع ولم ينو تكبيرة الافتتاح لغت نيته وانصرفت الى تكبيرة الافتتاح لانه لما قصد بها الذكر الخاص دون شئ خارج عن الصلاة وكانت التحريم هي المفروضة عليه لكونها شرطا انصرفت الى الفرض لان المحل له وهو اقوى من النفل كما لو نوى بقراءة الفاتحة الذكر والثناء وكما لو طاف للركن جنبا وللصدر طاهرا انصرف الثاني الى الركن بخلاف ما اذا قصد بالتكبيرة الاعلام فقط فانه لا يكون قاصدا للذكر فصار كلاما اجنبيا عن الصلاة فلا يصح شروعه كما مر **(قوله)** والاجاز) اي بان كان اكبر رايه انه مع الامام او بعده او لم يكن له رأى اصلا والجواز في الثالثة لحمل امره على الصواب ولكن الاحوط كما في شرح النية ان يكبر ثانيا ليقطع الشك باليقين ووقع في الفتح هنا سهو نية عليه في التهر **(قوله)** ولو اراد الخ) ذكر المسئلة الاولى في الغاز الاشياء والثانية ذكرها المصنف متنا في الذبايح **(قوله)** لم يصير شارعا) لان التعجب والاجابة اجنبيان عن الصلاة ففسدان لها ففي شرح الشيخ اسمعيل في مفسدات الصلاة لو قال اللهم صل على محمد والله اكبر واراد به الجواب تفسد صلاته بالاجماع ولو اجاب المؤذن تفسد ايضا وان اذن في صلاته تفسد اذا اراد الاذان اه **(قوله)** ويجزم الرأ الخ) اي يسكنها قال في الحلية ثم اعلم ان المسنون حذف التكبير سواء كان الافتتاح او في اثناء الصلاة قلوا لحديث ابراهيم النخعي موقوفا عليه ومرفوعا ٣ الاذان جزم والاقامة جزم والتكبير جزم قل في الكافي والمراد الامساك عن اشباع الحركة والتعمق فيها والاضراب عن الهمز المفرط والمد الفاحش ثم الهاء ترفع بلا خلاف واما الرأ ففي المضمرات عن المحيط ان شاء بالرفع او بالجزء وفي المبني الاصل فيه الجزم لقوله صلى الله عليه وسلم التكبير جزم والتسميع جزء اه **(قوله)** ومرفي الاذان) وقدمنا بقية الكلام عليه هناك فراجع **(قوله)** وانما يصير شارعا بالنية عند التكبير) كذا في البحر عن حج الزياهي والمراد بالتكبير مطلق الذكر والمعنى ان النية لما كانت شرطا لصحة الصلاة وكانت التحريم شرطا ايضا على الصحيح وكانت النية سابقة على التحريم مدامة الى وجودها حقيقة او حكما بان عزيت عن قلبه ولم يوجد بعدها فاصل اجنبى ربما توهم ان الشروع يكون بها وحدها فبين ان الشروع انما يكون بها عند وجود التحريم **(قوله)** بل بهما) اي انه لما تستقل النية بكون الشروع بها وحدها بل توقف على التحريم صار الشروع بهما لا بأحدهما كان المحرم بالحج اذا نوى الحج لا يصير شارعا به ما لم يلب فلو نوى ولم يلب او لى ولم ينو لم يصير محرما فافهم **(قوله)** اتعذر الواجب) وهو التحريك بلفظ التكبير والقراءة **(قوله)** لكن ينبغي الخ) بيانه ان النية اذا كانت تكفي عن التحريم اقتضى ذلك قيام النية مقام التحريم واذا قامت مقامها لزم مراعاة شروط التحريم في النية فيشترط في النية حينئذ القيام وعدم تقديمها لقيامها مقام التحريم لالذاتها لان غير العاجز عن النطق لو نوى الصلاة قاعدا ثم قام واحرم صح وكذا لو قدم النية كما قالوا لو توضأ في بيته قاصدا الصلاة مع الجماعة ثم خرج ولم تحضره النية وقت الدخول مع الامام صحت ما لم يوجد فاصل اجنبى من كلامه ونحوه

٣ مطلب

في حديث الاذان جزء

ولغت نية تكبيرة الركوع

\* (فروع) كبر غير عام

بتكبير امامه ان اكبر رايه

انه كبر قبله لم يجز والاجاز

محيط ولو اراد بتكبيره

التعجب او متابعة المؤذن

لم يصير شارعا ويجزم الرأ

لقوله صلى الله عليه وسلم

الاذان جزء والاقامة

جزء والتكبير جزء منج

ومرفي الاذان (و) انما

(يصير شارعا بالنية عند

التكبير لانه) وحده ولا بها

وحدها بل بهما (ولا يلزم

العاجز عن النطق)

كأخرس وأمى (تحريك

لسانه) وكذا في حق

القراءة هو الصحيح

لتمذر الواجب فلا يلزم

غيره لا بدليل فكفي النية

لكن ينبغي ان يشترط فيها

القيام وعده تقديمها لقيامها

مقام التحريم ولم أره

ويقتصر دأب المسمى هذا تقرير كلامه وهو متابع في هذا البحث لصاحب النهر وقد اقره  
 المحشون ولا يخفى ما فيه فان ائمة شرط مستقل والتحريم شرط آخر كبقية الشروط واذ سقط  
 شرط لعذر واكتفى بما سواه من الشروط لا يدرى ان يكون قد اقيم شرط آخر مقامه لان  
 الشروط لا تنصب بالرأى ولذا قل تبعاً لغيره فلا يلزم غير ذلك بل لا دليل وذلك كما اذا عجز عن القيام  
 او عن استعمال الماء اقيم التعمود والتراب مقامهما بل دليل بخلاف العجز عن ستر العورة فانه  
 لا دليل على اقامة شئ مقامه فسقط بالكلية واكتفى بما سواه واذ كان تحريك اللسان غير  
 قائم مقام النطق اعدم الدليل فكيف تقام ائمة مقامه بلا دليل مع ان التحريك اقرب الى  
 النطق من ائمة **(قوله)** ثم في الاشهاد اقول عبارة الاشهاد على ما رايته في عدة نسخ ومما خرج  
 اى عن القاعدة الاخرى يلزمه تحريك اللسان في تكبيرة الافتتاح والتلبية على القول به واما  
 بالقرأة فلا على اختياره وفي بعض النسخ على الفتى به بدل قوله على القول به والاولى  
 احسن لموافقتها لما ذكره صاحب الاشهاد في خبره عند قوله فرضها التحريم حيث نقل  
 تصحيح عدم الوجوب في التحريم وجزم به في المحيط ولكن يحتاج الى الفرق بين التحريم  
 والتلبية فانه نص محمد على انه شرط في التلبية وقل في المحيط يستحب كافي الصلاة كذا في  
 شرح لباب المناسك ثم قل قلت فينبغي ان لا يلزمه في الحج بالاولى لان القرأة فرض قطعى  
 والتلبية امر ظنى **(قوله)** قبل التكبير وقيل معه الاول نسبة الى الجمع الى ابى حنيفة ومحمد  
 وفي غابة البيان الى عامة علمائنا وفي المبسوط الى اكثر مشايخنا وصححه في الهداية والثاني  
 اختاره في الحانية والحلاصة والتحفة والبدائع والمحيط بأن يبدأ بالرفع عند بدائه التكبير  
 ويختم به عند ختمه وعزاد البقال الى الاحتجاب جميعاً ورجحه في الحاية وثمة قول ثالث وهو انه  
 بعد التكبير والكل مروى عنه عليه الصلاة والسلام وفي الهداية اولى كافي البحر والنهر ولذا  
 اعتمدته الشارح فافهم **(قوله)** هو المراد بالحاذة اى الواقعة في كتب ظاهر الرواية وبعض  
 روايات الاحاديث كما بسطه في الحاية ووفق بينها وبين روايات الرفع الى المنكبين بأن الثاني  
 اذا كانت اليدين في الثياب للبرد كما قاله الطحاوى اخذاً من بعض الروايات وتبعه صاحب  
 الهداية وغيره واعتمد ابن الهمام التوفيق بأنه عند حاذة اليدين للمنكبين من الرسغ تحصل  
 الحاذة الاذنين بالابهامين وهو صريح رواية ابى داود قل في الحاية وهو قول الشافعى ومضى  
 عليه النووي وقل في شرح مسلم انه المشهور من مذهب الجماهير **(قوله)** ويستقبل الخ  
 ذكره في ائمة وشرحها **(قوله)** انها اى الامة هنا اى في الرفع وهذا حكاية في القنية بقل  
 فالتمتع ما في البحر تبعاً للحلية **(قوله)** وفي غيره كالركوع والسجود والتعمود **(قوله)** وقيل  
 كالرجل روى الحسن عن ابى حنيفة انها اى المرأة ترفع يديها حذو اذنيها كالرجل لان  
 كفيها ليستا بعورة حلية وفي المتن صححه في الهداية وقل وعلى هذا تكبير القنوت والعبدن  
 والجنابة **(قوله)** اصالح اى كما صح شرعه بالتكبير السابق صح ايصاله بالتسبيح ونحوه لكن  
 مع كراهة التحريم لان السروع بالتكبير واجب وقدما ان الواجب لفظة اكبر من بين  
 الفاظ التكبير الآتية وقل في الخرائن هنا وهل يكره السروع بغير الله اكبر تصحيحاً  
 والراجح انه مكروه تحريماً وان وجوبه لا ينافي ما عدا ذلك كما حرره في البحر للمواظبة التي

ثم في الاشهاد في قاعدة  
 التابع تابع فلفقت به لزومه  
 في تكبيرة وتلبية لقرأة  
 (ورفع يديه) قبل التكبير  
 وقيل معه (ماسا بالابهامين  
 شحمتى اذنيه) هو المراد  
 بالحاذة لانها لا يتيقن الا  
 بذلك ويستقبل بكفيه  
 القبلة وقيل خديه (والمرأة)  
 ولوامة كافي البحر لكن  
 في النهر عن السراج انها  
 هنا كالرجل وفي غيره  
 كالخبرة (ترفع) بحيث  
 يكون رؤس اصابعها  
 (حذاء منكبيها) وقيل  
 كالرجل (وصح شرعه)  
 ايضا مع كراهة التحريم  
 (بتسبيح وتهليل) وتحميد



(وسائر كلم التعظيم)  
 الحاصلة تعالى ولو  
 مشتركة كرحيم وكريم  
 في الاصح وخصه الثاني  
 بأكبر وكبير منكرا  
 ومعرفة زاد في الخلاصة  
 والكبار مخففا ومثقلا  
 (ك) صح (لوشرع بغير  
 عربية) أي لسان كان  
 وخصه البردعي بالفارسية  
 لمزيتها بحديث لسان اهل  
 الجة العربية والفارسية  
 الدرية بتشديد الراء  
 قهستاني وشرطا يحجزه  
 وعلى هذا الخلاف الخطبة  
 وجميع اذكار الصلاة  
 وأما ما ذكره بقوله (أو آمن  
 اولى أو سلم أو سلمى عند  
 ذبح) أو شهد عند حاكم  
 اورد سلاما ولم أر لو  
 شمت عاطسا (أو قرأ  
 بها عاجزا) فجائز اجماعا  
 قيد القراءة بالعجز لان  
 الاصح رجوعه الى  
 قولهما وعليه الفتوى  
 قلت

مطلب

الفارسية خمس لغات

(٤) قال في القاموس

مؤذنان مفرد ومعناه فقيه

الفرس أو حاكمهم وجمعه

مؤابدة وهذه التاء المعجمة اهـ

لم تقرر بترك اهـ (قوله وسائر كلم التعظيم) كالله اجل أو اعظم أو الرحمن اكبر أو الا اله  
 الا الله أو تبارك الله لان التكبير الوارد في الأدلة مثل وربك فكبير معناه التعظيم ولا اجمال  
 فيه وتاممه في شرح المنية (قوله الخالصة) أي عن شائبة الدعاء وحاجة نفسه كما سيأتي (قوله  
 له تعالى) متعلق بالتعظيم لا بالخالصة والناقض قوله ولو مشتركة والأولى حذفه بالكلية تأمل  
 (قوله في الاصح) خلافا في الذخيرة والخاصية من تخصيصه بالخاص والخلاف مقيد بما اذا  
 لم يقرنه بما يزيل الاشتراك اما اذا قرنه به كالرحيم بعباده صح اتفاقا كما اذا قرنه بما يفسد  
 الصلاة لا يصح اتفاقا كالعالم بالموجود والمعدوم أو باحوال الخلق كما في الحلية وأشار اليه في  
 البرازية اقاده في البحر والنهر (قوله وخصه الثاني) فلا يصح الشروع عنده الابهذه اللفاظ  
 المشتقة من التكبير والصحيح قولهما كفي النهر والحلية عن التحفة والزاد (قوله والكبار)  
 أي يضم الكاف بمعنى الكبير كافي القاموس والظاهر انه يجوز تنكيه عندي يوسف كاجاز  
 في الأكبر والكبير فراجع ح (قوله وخصه البردعي) ضعيف والبردعي بالدال المهملة على  
 الأكثر احمد بن الحسين وفارس اسم قاعة نسب اليها قوم والمراد بها لغتهم وهي اشرف اللغات  
 واشهرها بعد العربية واقربها اليها أبو السعود ط (قوله بحديث) متعلق بمزيتها (قوله  
 والفارسية الدرية) قال في المغرب الفارسية الدرية الفصيحة نسبت الى ثنائي وضع ان كان ثانيه  
 بالفارسية اهـ وهو بفتح الدال المهملة والراء الساكنة واذا نسبت الى ثنائي وضع ان كان ثانيه  
 حرفا صحيحا جاز فيه التضعيف وعدمه فتقول في كم كمى وكى بالتخفيف أو التشديد وان كان  
 حرف لين لزم تضعيفه كما أوضحه الاشمونى في شرح الالفية فافهم فالظاهر ان ضبط القهستاني  
 الدرية بالتشديد غير لازم وافاد ح عن ابن كمال ان الفارسية خمس لغات فهلوية كان يتكلم بها  
 الملوك في مجالسهم ودرية يتكلم بها من باب الملك وفارسية يتكلم بها المؤابدة (٤) ومن كان مناسبا  
 لهم وخورسية وهي لغة خورستان يتكلم بها الملوك والاشراف في الخلاء وموضع الاستفراغ  
 وعند التعرى للحمام وسريانية منسوبة الى سوريان وهو العراق اهـ (قوله وشرطا يحجزه) أي  
 عن التكبير بالعربية والمعتمد قوله ط بلسيأتى ما يفيد الاتفاق على ان العجز غير شرط على ما  
 فيه (قوله وجميع اذكار الصلاة) في التارخاية عن المحيط وعلى هذا الخلاف لو سبغ بالفارسية  
 في الصلاة اودعا واتى على الله تعالى أو تعوذ أو هلل أو تشهد أو صلى على النبي صلى الله عليه  
 وسلم بالفارسية في الصلاة أي يصح عنده لكن سيأتى كراهة الدعاء بالاعجمية (قوله واما  
 ما ذكره الح) أي ما هو خارج عن اذكار الصلاة وجواب اما قوله الآتى فجائز اجماعا (قوله  
 أو آمن) بمد الهمزة من الايمان كافي البحر ح وقوله أو سلم أي سلم على غيره وفي بعض النسخ  
 اسلم من الاسلام وعليه يكون امن بالتشديد من التأمين والنسخة الاولى اولى لانها الموافقة  
 لما رأيت بخط الشارح في الحزائن ولان التأمين من اذكار الصلاة الا ان يكون من امان  
 الكفار فإنه سيأتى في كتاب الجهاد متنا انه يصح بأي لغة كان (قوله ولم أر الح) لا يظهر فرق  
 بينه وبين رد السلام ح (قوله قيد القراءة بالعجز) اشار الى ان قوله عاجزا حال من فاعل قرأ  
 فقط دون ما قبله (قوله وعليه الفتوى) وفي الهداية وشرح المجمع لمصنفه وعليه الاعتماد

وجعل لعبي السروع كقراءة لاسنله فيه ولاسنله يقويه ٥٥٢: مجله بل جعله في السرخانية كالتنية يجوز اتفاقا

فدعمره كمن رجوعهما  
اليه لاهو اليهما وحققه  
فقد اشبه على كثير من  
القاصرين حتى الشربلالي  
في كل كتبه فنبه (لا)  
يصح (ان اذن بها على  
الاصح) وان علم انه  
اذان ذكره الحدادي  
واعبر الزبيعي التعارف  
(فروع) \* قرأ بالخرسية  
او التوراة والانجيل ن  
قصة تفسد و ذكر لا  
٣ (قوله وفي ان الامم  
الح) قل لفلان في حاشيته  
وريت بخط الشارح  
على همل نسخة العيني  
في هذا المحل عند اليها  
المواقف على هذا الكلام  
ان رجوع الامم انما  
ثبت في القراءة بالخرسية  
فقط ولم يثبت رجوعه  
في تكبيرة الافتتاح بل  
هي كغيرها من اذكار  
الصلاة على الخلاف كما  
حرره شارح الجمع  
وكتب الاصول وامة  
الكتب المتغيرة وصريح  
هذا انش يعني الكثير  
يفيده كصفة متون فلا  
عليك من اعني وان تعه  
الشربلالي في امة كتبه  
فنبه محرره غلام دين  
عني عنه اه (مه)

(قوله وحمل) . رفع متداخلة قويه لاسنله فيه (قوله كقراءة) ي في اشتراط  
عجز فيه ايضا (٣) وفي ان الامم رجوع ي في قولهم لان عجز عندهم شرط في جميع  
اذكار الصلاة كما مر (قوله لاسنله فيه) اي لم يقل به حد قبه وانما انقول انه رجوع  
في قولهم في اشتراط القراءة بالخرسية لا عجز وما مشئة السروع فمذكور في امة  
الكتب حكاية الخلاف فيها بلا ذكر رجوع صلا وعدة من كالكثر وغيره كالخرسية  
في ذلك حيث اعتبر العجز قيدا في القراءة فقط (قوله ولا سندله يقويه) اي ليس له دليل  
يقوى مدعه لان الامم رجوع الي قولهم في اشتراط قراءة بالخرسية لان امة موروثة قراءة  
القرآن وهو اسم للمعول بالنظر العربي المنطوق هذا المنظم الخاص المكتوب في المصاحف  
استقول المتفلا متواترا والاعجمي انما يسمى قرآنا مجزا ولذا يصح نفي اسم القرآن عنه  
فاقوة دليل قولهم رجوع اليه ام السروع بالخرسية فلدليل فيه للامم اقوى وهو كون  
مطلوب في السروع للذكر والتعظيم وذات حاصل بئى لفظ كان وبئى لسان كان نعم لفظ الله  
الكبر واجب لمواظبة عليه لافرض (قوله بل جعله في السرخانية كالتنية) نص عبارتها  
وفي شرح الطحطاوي ولو كبر بالخرسية اوسع بالخرسية عند الذبح اولى عند الاحرام  
بالخرسية او بئى لسان سواء كان بحسن العربية او لا جاز بالانطق اه (قوله كالتن) حيث  
لم يقيد السروع بالعجز كما قيد به القراءة (قوله رجوعهما اليه الح) اي انهما رجعا الى  
قوله بصحة السروع بالخرسية بلا عجز كما رجع هو الى قولهما بعدم الصحة في القراءة  
فقط لافي السروع ايضا كما توهمه العيني لكن كونهم رجعا الى قوله في السروع لم ينقله احد  
وانما استقول حكاية الخلاف كما قدمته واما في السرخانية فغير صريح في تكبير السروع بل  
هو محتمل لتكبير التثنية او الذبح بل هذا اولى لانه قرنه مع الاذكار الخارجة عن الصلاة  
واما عبارة المتن فهي مبنية على قول الامام فحصل ان ما اورده على العيني في دعوى  
رجوعه الى قولهما يرد عليه في دعواه رجوعهما الى قوله (قوله حتى الشربلالي) اي  
اشبه عليه ذلك ايضا حتى ابتدائية والحزب محذوف لاء طفة لانا لم نعهد من هذا الشارح  
الفاضل قلة الادب مع العلماء حتى يجعل الشربلالي من القاصرين واعلم ان الشارح  
نفسه خفي عليه ذلك فتبع العيني في شرحه على المتقي وفي الخرائن بل خفي ايضا على  
البرهان الصراحي في مته مواهب الرحمن حيث قل والاصح رجوعه اليهما في عدم  
جواز السروع والقراءة بالخرسية لغير العاجز عن العربية (قوله واعتبر الزبيلى  
التعارف) وبه جزم في هداية واقره الشرح وفي الكافية عن المبسوط روى الحسن عن  
ابي حنيفة انه لو اذن بالخرسية ونسب يعلمون انه اذان حاز والامم يجوز لان المقصود  
وهو الاعلام لم يخص (قوله قرأ بالخرسية) اي مع القدرة على العربية (قوله  
او التوراة الح) . انصب عطفنا على مفعول قرأ المحذوف وهو القرآن ح (قوله ان  
قصة الح) اخذ هذا التخصيص في منتج توفيق بين القولين وهما ماقوله في الهداية من انه  
لا خلاف في عدم عداد اذ قرأ معه بالخرسية ما يجوز به الصلاة وما قوله النجم النسفي

وقاضيهان من انها تفسد عندهما فقال في الفتح والوجه اذا كان المقروء من مكان القصص  
والامر والنهي ان تفسد بمجرد قراءته لانه حينئذ متكلم بكلام غير قرآن بخلاف ما اذا كان  
ذكرا او تنزيها فانها تفسد اذا اقتصر على ذلك بسبب اخلاء الصلاة عن القراءة اه وتبعه  
في البحر وقواد في النهر فلذا جزم به الشارح (قوله والحق به في البحر الشاذ) اى فجعله على هذا  
التفصيل توفيقا بين القول بالفساد به والقول بعدمه (قوله لكن في النهر الخ) حيث قل عندى  
بينهما فرق وذلك ان الفارسي ليس قرآنا اصلا لانصرافه في عرف الشرع الى العربي فاذا  
قرأ قصة صار متكلم بكلام الناس بخلاف الشاذ فانه قرآن الا ان في قرآنيته شك فلا تفسد به ولو  
قصة وحكوا الاتفاق فيه على عدمه فالوجه ما في المحيط من تأويله قول شمس الائمة بالفساد  
بما اذا اقتصر عليه اه اى فيكون الفساد لتركه القراءة بالتواتر لا للقراءة بالشاذ لكن يرد  
عليه ان القرآن هو ملاك فيه وان الصلاة يمنع فيها عن غير القراءة والذكر قطعاً وما كان  
قصة ولم تثبت قرآنيته لم يكن قراءة ولا ذكرا فيفسد بخلاف ما اذا كان ذكرا فانه وان لم تثبت  
قرآنيته ولم يكن كلاما لمكونه ذكرا لكن ان اقتصر عليه تفسد وان قرأ معه من المتواتر ما تجاوز  
به الصلاة فلا يهتد ما وفق به في البحر ويتعين حمل كلام المحيط عليه فتأمل وفي منظومة ابن  
وهبان

وان قرأ المكتوب في الصحف الاولى \* اذا كان كالنسيج ليس يغير

والصحف الاولى جمع صحيفة المراد بها التوراة والانجيل والزبور وتمام الكلام في شرح  
الوهبانية \* (تمه) \* القرآن الذى تجوز به الصلاة بالاتفاق هو المنبسط في مصاحف الائمة  
التي بعث بها عثمان رضى الله عنه الى الامصار وهو الذى اجمع عليه الائمة العشرة وهذا هو  
المتواتر جملة وتفصيلا فافوق السبعة الى العشرة غير شاذ وانما الشاذ ما وراء العشرة وهو  
النسيج وتمام تحقيق ذلك في فتاوى العلامة قاسم (قوله كالتهمجي) قال في الوهبانية  
وليس التهمجي في الصلاة بفسد \* ولا يجزى عن واجب الذكر فاذا كروا

والمسئلة في القنية قل الشرنبلالى في شرحها صورتها شخص قل في صلاته س ب ح ا  
ن ا ل ه بالتهمجي او قال اع و ذ ب ا ل ه م ن ا ل ش ي ط ا ن لا تفسد  
لكن في البرازية خلافه حيث قال تفسد بتهجي قدر القراءة لانه من كلام الناس  
اه وهذا ذكره البرازي في كتاب الطلاق قال ابن الشحنة ووجه ظاهر لكنه  
ذكر في كتاب الصلاة نحو ما في القنية اه ونص في الامداد في باب سجود التلاوة عن  
التجنيس والحانية انه لا يجب به السجود ولا يجزى عن القراءة في الصلاة لانه لم يقرأ القرآن  
ولا يفسد لانه الحروف التي في القرآن اه وظاهر الرسم المذكور ان المراد قراءة مسميات  
الحروف لاسماؤها مثل سين باء حاء الف نون وهل حكمها كذلك لم أره (قوله وتجاوز  
الخ) في الفتح عن الكافي ان اعتاد القراءة بالفارسية او اراد ان يكتب مصحفا بها يمنع وان  
فعل في آية او آيتين لافان كتب القرآن وتفسير كل حرف وترجمته جاز اه (قوله ويكره الخ)  
مخالف لما نقلناه عن الفتح آتفا لكن رأيت بخط الشارح في هامش الحزائن عن حظر المجتبى  
ويكره كتب التفسير بالفارسية في المصحف كاعتاده البعض ورخص فيه الهندوان والظاهر

مطلب

في حكم القراءة بالشاذ

والحق به في البحر الشاذ  
لكن في النهر الاوجه  
انه لا يفسد ولا يجزى  
كالتهمجي وتجاوز كتابة  
آية او آيتين بالفارسية  
لا اكثر ويكره كتب  
تفسيره تحته بها

مطلب

في بيان المتواتر والشاذ

ان الفارسية غير قيد **(قوله مشوب)** اى محاط **(قوله وبسامة)** علله في الذخيرة بأن البسامة للتبرك فكانه قال بارئلى في هذا الامر وظاهر كلام الزياتى ترجيحه وفي الحلية انه الاشبه ونقل في النهر تصحيحه عن السراج وفتاوى المرغينانى ونقل في البحر عن المجتبى والمتبى الجواز ورجحه بانها ذكر خالص بدليل حوازها على الذبيحة المشروط فيها الذكر الخالص اه وجزم به في المنظومة الوهبانية وعزاه الى الامام ونقله في شرحها عن الامام الحلوانى وطهير الدين المرغينانى والقاضى عبد الجبار وشهاب الامامى وجعل الاول قول الصحاحين توفيقا بين الروايات فافهم **(قوله وحوقة)** اى لانها دعاء في المعنى فكانه قال اللهم حوائى عن معصيتك وقونى على طاعتك لانه لاحول ولا قوة الا بك بالله **(قوله او ذكرها)** اى ذكر اللهم اغفرلى **(قوله في الاصح)** كذا في الحلية عن المحيط والذخيرة وغيرها خلافا لما صححه في الجوهره وهذا بناء على مذهب سيدويه من اصله يالله خذفت يا عوض عنها المم وعند الكوفيين اصله يا الله انا بخير فحذفت الجمله الا الميم فيكون دعاء لثناء ورد بقوله تعالى اللهم ان كان هذا هو الحق الآية وتامه في ح **(قوله كيا الله)** فان به يصحح السروع اتفاقا خزائن **(قوله آخذار سفها)** اى مفصلاها وهو يضم فسكون او يضمه كفى القاموس **(قوله يختصره وابهامه)** اى يخاق المختصر والابهام على الرسغ ويبسط الاصابع الثلاث كفى شرح المنية ونحوه في البحر والنهر والمعراج والكفاية والفتح والسراج وغيرها وقال في البدائع ويخلق ابهامه ويختصره ويضمه ويضع الوسطى والمسححة على معصمه وتبعه في الحلية ومثله في شرح الشيخ اسمعيل عن المجتبى **(قوله هو المختار)** كذا في الفتح والتبيين وهذا استحسنة كثير من المشايخ ليكون جامعا بين الاخذ والوضع المرويين في الاحاديث وعملا بالمذهب احتياطا كما في المجتبى وغيره قال سيدى عبدالغنى في شرح هدية ابن العماد وفي هذا نظر لان القائل بالوضع يريد وضع الجميع والقائل بالاخذ يريد اخذ الجميع فأخذ البعض ووضع البعض ليس اخذا ولا وضعاً بل المختار عندى واحد منهما موافقة للسنة اه قلب وهذا البحث منقول ففي المعراج بعد نقله مامر عن المجتبى والمبسوط والظهيرية وقيل هذا خارج عن المذاهب والاحاديث فلا يكون العمل به احتياطا اه ثم رأيت الشرنبلالى ذكر في الامداد هذا الاعتراض ثم قال قلت فعلى هذا يبنى ان يفعل بصفة احد الحديثين في وقت وبصفة الآخر في غيره ليكون جامعا بين المرويين حقيقة اه اقول يرد عليه انه في كل وقت عمل باحدهما يكون تاركا فيه العمل بالآخر والوارد في الاحاديث ذكر في بعضها الوضع وفي بعضها الاخذ بلا بيان الكيفية والذي استحسنة المشايخ فيه العمل بهما جميعا اذا لاشت ان في الاخذ وضعاً وزيادة والقاعدة الاصولية انه متى امكن الجمع بين المتعارضين ظاهرا لا يعدل عن احدهما فتأمل **(قوله الكف على الكف)** عزاه في هامش الخزانة الى الغزنوية **(قوله تحت ثديها)** كذا في بعض نسخ المنية وفي بعضها على ثديها قل في الحلية وكان الاولى ان يقول على صدرها كما قاله الجمل الغفير على ثديها وان كان الوضع على الصدر قد يستلزم ذلك بأن يقع بعض ساعد كل يد على الثدي لكن هذا ليس هو المقصود بالافادة **(قوله كافرغ)** هذه كف المبادرة تتصل بما نحو سلم كما تدخل ثقلها في معنى اللبيب **(قوله بلا ارسال)** هو ظاهر الرواية وروى عن محمد بن النوادر

(ولو شرع) مشوب بحاجته  
كتعمود وبسامة وحوقة  
(اللهم اغفرلى او ذكرها  
عند الذبح لم يجز بخلاف  
اللهم) فقط فانه يجوز فيهما  
في الاصح كيا الله (ووضع)  
الرجل (يمينه على يساره  
تحت سرتة آخذار سفها  
يختصره وابهامه) هو  
المختار وتضع المرأة والختنى  
الكف على الكف  
تحت ثديها (كما فرغ  
من التكبير) بلا ارسال  
في الاصح (وهو سنة قيام)

انه يرسلهما حالة الشاء فاذا فرغ منه يضع بناء على ان الوضع سنة القيام الذي له قرار في ظاهر المذهب وسنة القراءة عند محمد حلية (قوله في مجمع الانهر) ومنه في شرح النفاية لملا على القارى كما نقله في حاشية المدني في باب الوتر والنوافل (قوله ماهو الاعم) اى من القيام الحقيقى والحكمى فان القعود في النافلة وفي الفريضة وما الحق بها لعذر كالقيام ط والظهر ان الاضطجاع كذلك لانه خلف عن القيام رحمتي (قوله قرارالح) اعلم انه جعل في البدائع الاصل على قولهما الذي هو ظاهر المذهب ان الوضع سنة قيام له قرار ككسر وبعضهم جعل الاصل على قولهما انه سنة قيام فيه ذكر مسنون واليه ذهب الحلواني والسرخسي وغيرها وفي الهداية انه الصحيح ومضى عليه في المجمع وغيره وقد جمع في البحر بين الاصلين فجعلهما اصلا واحدا وتبعه تليذه المصنف مع ان صاحب الحلية نقل عن شيخ الاسلام انه ذكر في موضع انه على قولهما يرسل في قومة الركوع وفي موضع آخر انه يضع ثم وفق بأن منشأ ذلك اختلاف الاصلين لان في هذه القومة ذكرنا مسنونا وهو التسميع او التحميد كما مضى عليه في الملتقط اه فهذا كما ترى يقتضى تغييرها ويؤيده كلام السراج الآتى كما سذكره ولهذا ايضا لما قال في الهداية ويرسل في القومة اعترضه في الفتح بأنه انما يتم اذا قيل بان التحميد والتسميع ليس سنة فيهابل في الانتقال اليها لكنه خلاف ظاهر النصوص الخ نعم قيد مثلا مسكين الذكر بالطويل وبه يندفع الاعتراض عن الهداية لكن اذا كان الذكر طويلا يلزم منه كون القيام له قرار فيرجع الى مقاله في البحر فيتأمل (قوله فيه ذكر مسنون) اى مشروع فرضا كان او واجبا او سنة اسمعيل عن البرجندى (قوله لعدم القرار) ليس على اطلاقه لقولهم ان مصلى النافلة ولو سنة يسن له ان يأتى بعد التحميد بالادعية الواردة نحو ملء السموات والارض الحواللهم اغفرلى وارحمنى بين السجدين نهر ومقتضاه انه يعتمد بيديه في النافلة ولم اره من صرح بتأمل لكنه مقتضى اطلاق الاصلين المارين ومقتضاه انه يعتمد ايضا في صلاة التسابيح ثم رأيت ذكره ط والرحمتى والسائحاتى بحثا (قوله مالم يطل القيام فيضع) اى فان اطاله لكثرة التقوم فانه يضع وهذا مبنى على ان الاصل انه سنة قيامه لقرار الاعلى انه سنة قيام فيه ذكر مسنون وهذا ايضا يدل على انهما اصلا ان الاصل واحد كما ذكرنا (قوله سبحانه اللهم) شرح الفاظه في البحر والامداد وغيرها (قوله تاركالح) هو ظاهر الرواية بدائع لانه لم ينقل في المشاهير كافي فالاولى تركه في كل صلاة محافظة على المروى بلا زيادة وان كان ثناء على الله تعالى بحر وحلية وفيه اشارة الى ان قوله في الهداية لا يأتى به في الفرائض لامفهوم له لكن قال صاحب الهداية في كتابه مختارات النوازل وقوله وجل ثناؤك لم ينقل في الفرائض في المشاهير وما روى فيه فهو في صلاة التهجد اه (قوله الا في الجائزة) ذكره في شرح المنية الصغير ولم يعزه الى احد ولم اره لغيره سوى ما قدمناه عن الهداية ومختارات النوازل (قوله مقتصر) اسم فاعل حال من فاعل قرأ او اسم مفعول حال من مفعوله وهو سبحانه الخ (قوله الا في النافلة) لم يل ما ورد في الاخبار عليها فيقرؤه فيها اجماعا واختيار المتأخرين انه يقول قبل الافتتاح معراج وفي المنية وعندها يقول قبل الافتتاح يعنى قبل النية ولا يقوله بعد النية بالاجماع اه لكن في الحلية الحق ان قراءته قبل النية او بعدها قبل التكبير

ظاهره ان القاعد لا يضع ولم أره ثم رأيت في مجمع الانهر المراد من القيام ماهو الاعم لان القاعد يفعل كذلك (له قرار فيه ذكر مسنون فيضع حالة الشاء وفي القنوت وتكبيرات الجائزة لا) يسن (في قيام بين ركوع وسجود) لعدم القرار (و) لا ين (تكبيرات العيد) لعدم الذكر مالم يطل القيام فيضع سراجية (وقرأ) كما كبر (سبحانك اللهم) تاركا وجل ثناؤك الا في الجائزة (مقتصرا عليه) فلا يضم وجهه وجهي الا في النافلة ولا تقصد بقوله

لمنت عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أصحابه اه وفي الخرائن وما ورد محمول على النافلة بعد الشئ في الاصح اه وقول في هامشه صححه الزاهدي وغيره **(قوله في الاصح)** وقيل تفسد لانه كذب ورده في البحر تبعاً للحلية بما ثبت في صحيح مسلم من الروايتين بكل منهما وبأنه اما يكون كذبا اذا كان مخبراً عن نفسه لاننا لم نوجده في خبره او لفساد عند الكل اه **(قوله في النهر)** الخ تعليل لتحويل المخرج عمدة المصنف لان قضية المتن الاتيان بالتاء في الخائفة وان بدأ الامام بالقراءة وهو ضعيف التعبير الصغيرى عنه بقليل ووجهه انه اذا امتنع عن القراءة فالاولى ان يمتنع عن التاء وقول ما ذكره المصنف حرم به في الدرر وقول في المنح وصححه في الذخيرة وفي المنصريات وعليه الفتوى اه ومشي عليه في منية المصلي والشارح في الخرائن وشرح الملتقى واختاره قاضي حن حيث قال ولو ادرك الامام بعد ما اشتغل بالقراءة قال ابن الفضل لا يثنى وقال غيره يثنى وينبغي التفصيل ان كان الامام يشهر لا يثنى وان كان يسري يثنى اه وهو مختار شيخ الاسلام خواهر زاده وعمله في الذخيرة بما حاصله ان الاستماع في غير حالة الجهر ليس بفرض بل ليس تعظيماً للقراءة فكان سنة غير مقصودة لذاتها وعدم قراءة المؤتم في غير حالة الجهر لا وجوب الاضات بل لان قراءة الامام له قراءة واما التاء فهو سنة مقصودة لذاتها وليس تمام الامام تمام المؤتم فاذا تركه يلزم ترك سنة مقصودة لذاتها بالانصات الذي هو سنة تبعاً بخلاف تركه حالة الجهر اه فكان المعتمد ما مشى عليه المصنف ففهم **(قوله او ساجدا)** اي السجدة الاولى كفي النية و اشار بالتقيد برا كما او ساجدا الى انه لو ادركه في احدى القعتين فالاولى ان لا يثنى لتفصيل فضيلة زيادة المشاركة في التعمود وكذا لو ادركه في السجدة الثانية وتماه في شرح النية **(قوله بلفظ اعوذ)** اي لا يلفظ استعيذ وان مشى عليه في الهداية وتماه في البحر والزيلعي **(قوله فهو كالتنازع)** لان سرا حال من التاء والتعود فكانا متعلقين به فُسبب التنازع الذي هو تعاقب عامين فأكثر باسم وعدل عن قول النهر فهو من التنازع لما في جمع الهوامع من انه يقع في كل معمول الا المنعول له والتمييز وكذا الحال خلافا لابن معطى افاده **(قوله ذكره الحلي)** اي في شرح النية بقوله والتعود انما هو عند افتتاح الصلاة فلو نسيه حتى قرأ الفاتحة لا يتعود بعد ذلك كذا في الخلاصة ويفهم منه انه لو تذكر قبل اكائها بتعود حينئذ ينبغي ان يستأنفها اه وهذا الفهم في غير محله لان قول الخلاصة حتى قرأ الفاتحة معناه شرع في قراءتها اذ بالشروع فأت محل التعمود والالزم فرض الفرض للمسة ولزم ايضا ترك الواجب ون قراءة الفاتحة او اكثرها مرة ثانية موجبة للسهو على اه في شرح النية ايضا بعد ما مر بنحو ورقة ونصف قال وذكر الفقيه ابو جعفر في حوادث ان كبر وتعود ونسى التاء لا يعيد وكذا ان كبر وبدأ بالقراءة ونسى التاء والتعود والتسمية لموات محبها ولا سهو عليه ذكره الزاهدي اه فقوله وبدأ بالقراءة الخ مؤيد ما قلناه وفيه **(قوله ولا يتعود الخ)** محترز قوله لقراءة قل في البحر وقيد بقراءة القرآن للاشارة الى ان سميح لا يتعود اذا قرأ على استاذه كإتقاه في الذخيرة وظاهره ان الاستعاذة لم تشرع الا عند قراءة القرآن او في الصلاة وفيه لفظ ظاهر اه قل في النهر واقول

والا اول المسلمين في الاصح ( لا اذا ) شرع الامام في القراءة سواء ( كان مسوقاً ) ومدركا ( وسواء كان ) مسموعاً بغير ( بالقراءة ) ولا ( في ) انه ( لا يثنى به ) في النهر عن الصغيرى ادرك الامام في القيام يثنى لم يبدأ بالقراءة وقيل في الخائفة يثنى ولو ادركه راكعاً او ساجداً ان اكبر رايه انه يدركه اتي به ( و ) كما استفتح ( تعوذ ) بلفظ اعوذ على المذهب ( سرا ) قيد الاستفتاح ايضا فهو كالتنازع ( القراءة ) ولو تذكره بعد الفاتحة تركه ولو قبل اكائها تعوذ ويسمى ان يستأنفها ذكره الحلي ولا يتعود التلميذ ان قرأ على استاذه ذخيرة اي لا يسر فايحفظ

ليس مافي الذخيرة في المشروعية وعدمها بل في الاستئذان وعدمه اه اى قنسن لقراءة القرآن فقط وان كانت تشرع في غيرها في جميع ما يخشى فيه الوسوسة والى هذا أشد الشارح بقوله اى لايسن لكن في هذا الجواب نظر فانها تسن ايضا قبل دخول الحلاء لكن بالنظر بعد ذلك من الحث والحبائث تأمل ثم ان عبارة الذخيرة هكذا اذا قل الرجل بسم الله الرحمن الرحيم فن أراد به قراءة القرآن يتعوذ قبله للآية وان اراد افتتاح الكلام كما يقرأ التلميذ على الاستاذ لا يتعوذ قبله لانه لا يريد به قراءة القرآن الا يرى لو ان رجلا أراد ان يشكر فيقول الحمد لله رب العالمين لا يحتاج الى التعوذ قبله وعلى هذا الجنب ان أراد بذلك القراءة لم يجز أو افتتاح الكلام جاز اه ملخصا وحاصله انه اذا أراد ان يأتى بشئ من القرآن كبسم الله الرحمن الرحيم فن قصد به القراءة تعوذ قبله والا فلا كما لو أتى بالبسملة في افتتاح الكلام كالتلميذ حين يسئل في اول درسه للعلم فلا يتعوذ وكما لو قصد بالحمدلة الشكر وكذا اذا تكلم بغير ما هو من القرآن فلا يسن التعوذ بالاولى فكلام الذخيرة في التعوذ قبل الكلام لافى غيره من الافعال فلا ينافى استثنائه قبل الحلاء فانهم (قوله فأتى به المسوق الخ) ذكر المصنف ثلاث مسائل تقريرا على قوله لقراءة بناء على قول ابى حنيفة ومحمد ان التعوذ تبع للقراءة اما عند ابى يوسف فهو تابع للثناء فعنده يأتى به المسبوق بعد الثناء مرتين حال اقتدائه وعند قيامه للقضاء ويأتى به المقتدى المدرك لانه ينبنى كما يأتى به الامام والمنفرد ويأتى به الامام والمقتدى في العيد بعد الثناء قبل التكبيرات ومضى عليه في النية وفي الخلاصة انه الاصح لكن مختار قاضيه خان والهداية وشروحها والكافي والاختيار واكثر الكتب هو قولهما انه تبع للقراءة وبه نأخذ شرح النية (قوله) وكما تعوذسمى) فلو سعى قبل التعوذ اعاده لعدم وقوعها في محالها ولو نسيها حتى فرغ من الفاتحة لا يسمى لاجلها لغوات محالها حالية وبحر ولا مفهوم لقوله حتى فرغ كما تقدم فانهم (قوله غير المؤتمم) هو الامام والمنفرد اذ لا دخل للمقتدى لانه لا يقرأ بدليل انه قدم انه لا يتعوذ بحر (قوله كفى ذبيحة ووضوء) فان المراد بالتسمية فيهما مطلق الذكرفهو تمثيل للمنى (قوله سرائى اول كل ركعة) كذا في بعض النسخ وسقط سرائى من بعضها ولا بد منه قال في الكفاية عن المجتبى والثالث انه لا يجهر بها في الصلاة عندنا خلافا للشافعى وفي خارج الصلاة اختلاف الروايات والمشايع في التعوذ والتسمية قيل يخفى التعوذ دون التسمية والصحيح انه يخفى فيهما ولكن يتبع امامه من القراء وهم يجهرون بهما لاجزء فانه يخفيهما (قوله ولو جهريه) رد على مافي النية من ان الامام لا يأتى بها اذا جهر بل اذا خافت فانه غلط فاحش بحر واوله في شرحها بأنه لا يأتى بها جهرا (قوله لا تسن) مقتضى كلام المتن ان يقال لا يسمى لكنه عدل عنه لايهامه الكراهة بخلاف ابى السنية ثم هذا قولهما وتخصجه في البدائع وقال محمد تسن ان خافت لان جهر بحر ونسب ابن الضياء في شرح الغزنوية الاول الى ابى يوسف فقط فقال وهذا قول ابى يوسف وذكر في المصنف ان الفتوى على قول ابى يوسف انه يسمى في اول كل ركعة ويخفيها وذكر في المحيط المختار قول محمد وهو ان يسمى قبل الفاتحة وقبل كل سورة في كل ركعة وفي رواية الحسن بن زياد انه يسمى في الركعة الاولى لا غير وانما اخير قول ابى يوسف لان لفظة الفتوى آكد والبلغ من لفظة المختار ولان قول ابى يوسف وسط

(فأتى به المسبوق عند  
قديمه قضاء ما به) لقراءته  
(الا مقتدى) لعدمها  
(ويؤخر) الامام التعوذ  
(عن تكبيرات العيد)  
لقراءته بعدها (و) يتعوذ  
(سمى) غير المؤتمم بالنظر  
البسملة لامتناع الذكر  
كفى ذبيحة ووضوء (مراعى)  
اول (كل ركعة) ولو  
جهريه (لا) تسن (بين  
الفاتحة والسورة مطلقا)  
ولو سرية

مطلب

لفظة الفتوى آكد والبلغ  
من لفظة المختار

وخبر الأمور أوسطها كذا في شرح عمدة المصلي اه ما في شرح الغزنوية ووقع في النهر هنا خطأ وخلل في النقل أيضا من شرح الغزنوية فأحدهم فهم **(قولهم ولا كره اتفاقا)** ولهذا صرح في الذخيرة واختفى أنه ان سمي بين الفاتحة والسورة المقرونة سرا أو جهرًا كان حسنا عند أبي حنيفة ووجه انتمنى ابن الهمام وتبيده الحلي شبهة الاختلاف في كونها آية من كل سورة بحر **(قولهم ما يخرج الزاهدي من وحواليها)** يعني في أول الفاتحة وقد صرحه الزياي أيضا في سجود السهو ونقل في الكشافة عبارة الزاهدي وأقرها ونقل في شرح المنية انه الاحوط لأن الأحاديث الصحيحة تدل على مواظبته عليه الصلاة والسلام عليها وجعله في الوهبانية قول الأكرمين أي بناء على قول الحلواني ان أكثر المشايخ على انها من الفاتحة فإذا كانت منها نجيب ما لها لكن لم يسلم كونه قول الأكرمين **(قولهم صغفه في البحر)** حيث قال في سجود السهو ان هذا كله مخالف لظاهر المذهب المذكور في المتون والشروح والفتاوى من انها سنة لأرجب فلا يجب بتركها سمي قل في النهر والحق بينهما قولان مرجحان إلا أن المتون على الأول اه أقول أي ان الأول مرجح من حيث الرواية والثاني من حيث الدراية والله اعلم **(قولهم هي آية)** أي خلافا لقول مالك وبعض أصحابنا انها ليست من القرآن أصلا قال القهستاني ولم يوجد ما في حواشي الكشاف والتلويع انها ليست من القرآن في المشهور من مذهب أبي حنيفة اه أي بل هو قول ضعيف عندنا **(قولهم انزلت للفصل)** وذكرت في أول الفاتحة لتبرك **(قولهم في التعليل بعض آية)** وأولها انه من سائر ما وآخرها وأتوني مسلمين وهو تفريع على قوله انزلت للفصل ط **(قولهم وليست من الفاتحة)** قال في النهر فيه رد لقول الحلواني أكثر المشايخ على انها من الفاتحة ومن ثم قيل بوجودها وجعله في الذخيرة رواية الثاني عن الإمام وبه أخذوه وهو احوط اه وما نقله عن الحلواني ذكره القهستاني عن المحيط والذخيرة والخلاصة وغيره **(قولهم ولا من كل سورة)** أي خلافا لقول الشافعي انها آية من كل سورة ما عدا برادة **(قولهم في الأصح)** قيد لقوله وليست من الفاتحة وكان ينبغي ذكره عقبه ليكون إشارة الى قول الحلواني المتقدم لا الى قول الشافعي اذ لم يجز عاديهم بذكر التصحيح للإشارة الى مذهب الغير بل الى المرجوح في المذهب ولم أر لأحد من مشايخنا القول بانها آية من كل سورة وإنما عزاه في البحر وغيره الى الشافعي فقط فافهم **(قولهم فتحريم على الجنب)** أي وما في معناه كالمائت والنفساء وهذا لو على قيد التلاوة **(قولهم احتياط)** غلة للمسئتين وذلك ان مذهب الجمهور انها من القرآن لتواترها في غلها وخاف في ذلك مالك فكان الاحتياط حريتها على الجنب نظر الى مذهب الجمهور وعدم جواز الاقتصار عليها في الصلاة نظرا الى شبهة الخلاف لأن فرض القراءة ثابت بيقين فلا يسلط بغيره **(قولهم ولا يكفر جاحدها)** أي (جواب عمدة) من الأسكال في التسمية انها ان ثابت بموافقة لزم تكفير منكرها والا فليست قرآنا والجمهور على المحذور ان القطعي انما يكفر منكره اذا ثبت فيه شبهة قوية كما سار ركن وهذا قد حدثه ذلك لأن من أنكرها ثبت ادعى عدم تواتر كونها قرآنا في الأوائل وان كتبها فيها شبهة استعان الافتتاح بها في الشرع والمثبت يقول اجماعهم على كتبها مع امرهم بتجريد ما حلف بوجوب كونها قرآنا والاستئذان لا يسوغ الاجماع لتحققه

مطلب

قراءة المسئلة بين الفاتحة  
والسورة حسن

ولا تكدره اتفاقا وما يخرج  
الزاهدي من وحواليها  
صغفه في البحر (وهي آية)  
واحدة (من القرآن) كله  
(انزلت للفصل بين السور)  
في الأصل بعض آية اجامها  
(وليست من الفاتحة ولا  
من كل سورة) في الأصح  
فتحريم على الجنب (ولا تجز  
الصلاة به) احتياطاً (ولا  
يكفر جاحدها) (وهي)  
اختلاف ما بين (مذهب)  
سبي (مرايا) واما  
او مضردا الفاتحة



في الاستعاذة وألحق أنها من القرآن تواترها في المصحف وهو دليل كونه قرآنا ولا سب  
توقف ثبوت القرآنية على تواتر الاخبار بكونها قرآنا بل السب ط فيه هو قرآن تواتره في محله  
فقط وان لم يتواتر كونه في محله من القرآن هو وقوله ولا نسلم الجرح بانفسه كلام المكر من ان  
تواترها في محملها لا يستلزم كونها قرآنا بل لابد من تواتر الاخبار بقرآنتها والحاصل ان تواترها  
في محملها اثبت اصل قرآنتها واما كونها قرآنا متواترا فهو متوقف على تواتر الاخبار به  
ولذلك لم يكفر منكراها بخلاف غيرها لتواتر الاخبار بقرآنته ووقع في البحر هنا اضطراب  
وخلل بينه فيما علقته عليه وبما قررناه يعلم انه كان على المشرح ان يقيمت على حاله ويسقط  
قوله اختلاف ما لا يكون جوابا عن انكار ما لا ايضا قرآنتها لان الشبهة مثبت بانكاره  
بل هي ثابتة قبله من جهة اخرى فقدر **(قوله)** وقرأ بعدها وجوبا وجوب يرجع الى القراءة  
والبعدية وأشار الى انه يلزم بتركها الاعادة لوعدها كالماتحة خلافا في التبيين والمدر لان  
الفتاحة وان كانت آكد للاختلاف في ركبتها الا انه يظهر في الاثر لافي وجوب الاعادة كما  
قدمناه اول بحث الواجبات **(قوله)** سورة) اشار الى ان الافضل قراءة سورة واحدة في جمع  
الفتاوى روى الحسن عن أبي حنيفة انه قال لا احب ان يقرأ سورتين بعد الماتحة في المكتوبات  
ولو فعل لا يكره وفي النوافل لا بأس به **(قوله)** الا بالمسنون وهو القراءة من طوال الفصل  
في الفجر والظهر وواسطه في العصر والعشاء وقصاره في المغرب ط **(قوله)** وأمن هو  
سنة للحدث الآتي المتفق عليه كما في شرح المنية وغيره واتفقوا على انه ليس من القرآن كما في  
البحر **(قوله)** بمد هي أشهرها وافصحها وقصر وهي مشهورة ومعناه استجب ط **(قوله)**  
وامالة اي في المد لعمد تأنيها في التقصير وحققة الامالة ان يخفى بالفتحة نحو الكسر  
فتميل الالف ان كان بعدها الف نحو الياء اسموني **(قوله)** ولا تفسد اح) اشار به الى ان الكلام  
في نفي الفساد لافي تحصيل السنة فان السنة لا تحصل الا بالثلاثة الاول كما فده ط **(قوله)** بمد مع  
تشديد او حذف ياء اي حالة كون المد مصاحبا لاحدهما لان كل منهما فيه صورتان الاولى  
المد مع التشديد بلا حذف فلا يفسد على المفتي به عندنا لانه لغة فيها حكاه الواحدى ولانه  
موجود في القرآن ولان له وجها كما قال الحلواني ان معناه ندعوك قاصدين اجابت لان معنى  
آمين قاصدين وانكر جماعة من مشايخنا كونها لغة وحكم بفساد الصلاة بحر والصورة  
الثانية المد مع حذف الياء بلا تشديد لوجوده في قوله تعالى ويل آمن كما في الامداد فوفي  
كلامه منع الجمع فقط لانه لو أتى بالمد جامعا بين التشديد والحذف تفسد كما نبه عليه بعد ولو  
كانت منع الحلو ايضا بان أتى بالمد خاليا عن التشديد والحذف لزم التكرار لانه لغة المفصحى  
المتقدمة ففهم **(قوله)** بل بقصر مع احدهما اي مع التشديد بلا حذف الياء وهو آمن لعدم  
وجوده في القرآن او مع حذف الياء بلا تشديد وهو آمن وفيه نظر لوجوده في قوله تعالى  
فان آمن ح اي ولذلك لم يذكره في البحر والنهر هذا وذكر في الحلية الاول لغة ضعيفة فقال  
وقصرها وتشديد اميم حكاهما بعضهم عن ابن الانبارى واستضعفت ويظهر ان الاسبه فساد  
الصلاة بها اه **(قوله)** او بمد معهما اي مع التشديد وحذف الياء وهو آمن فمد مفسد لعدم  
وجوده في القرآن وحاصل ما ذكره ثمانية اوجه خمسة تحيحة والالة مفسدة وبقى تاسع

(و) قرأ بعدها وجوبا  
(سورة وثلاث آيات)  
ولو كانت الآية او الآيات  
تعدل ثلاث آيات قصار  
انتفت كراهة التحريم  
ذكره الحلبي ولا تنفي  
التزيمية الا بالمسنون  
(و) بمد وقصر وامالة  
ولا تفسد بمد مع تشديد  
او حذف ياء بل بقصر مع  
احدهما ومد معهما وهذا  
مما ترددت بتحريمه

هو من، تنصر مع شديد الخوف وهو منسند لعدم وجوده في الخبر أن ولو قال الشارح  
 وبمد ارتصر معهما لاستوفى ح قات وقد ذكر هذا التاسع مع التام في البحر وقل ولا يبعد  
 فساد الصلاة فيهما (قوله الامام سرا) اسار بالاول الى خلاف مالك في تخصيص المؤتمر  
 بالتأمين دون الامام وهو رواية الحسن عن الامام والثاني الى خلاف الشافعي انه يأتي بها كل  
 منهما جهرا وقوله كما موم ومنفرد مثل اتفاق فلذا أتى بالكاف (قوله ولو في السرية) اي  
 لاطلاق الامر في الحديث الآتي وهذا راجع الى المأموم وكان ينبغي ذكره عقبه وقيل  
 لا يؤمن المأموم في السرية ولو سمع الامام لان ذلك الجهر لا عبرة به (قوله ولو من مثله) اي من  
 مقتداه بل كان شبه قريبا من الامام يسمع قراءته فمن فسمع ذلك امتنعت تأمين مثله القريب  
 من الامام فيؤمن لان شرط التأمين بالامام (قوله في نحو جمعة وعيد) اشار بخو الى ان التقيد  
 بالجمعة والعيد في دفع في الجوهرية غير قيد كما بحثه في الشرع لانه بقوله ينبغي ان لا يختص  
 بهما بل الحكم في الجملة الكثرة كذلك (قوله واما حديث الحج) هو ما رواه الشيخان اذا  
 من الامام تأمينا فانه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه وهو مفيد  
 تأمينهما لكن في حق الامام بالاشارة لان النص لم يسق له وفي حق المأموم بالعبرة لانه  
 سبق لاحاله بخبره مراد الشارح الجواب عن قول الشافعي ان الحديث دليل على جهرا الامام  
 بالتأمين لانه علق تأمينهم بتأمينه والجواب ان موضع التأمين معلوم فاذا سمع لفظة  
 ولا الضامين كفي لان الشارع طلب من الامام التأمين بعده فصار من التعليق بمعلوم الوجود  
 وتام الادلة في العلوات ويظهر من هذا ان من كان بعيدا عن الامام لا يسمع قراءته اصلا  
 لا يؤمن كما في البحر اي اعمد سماعه موضع التأمين المهم لان يسمع من مثله كما مر في السرية  
 (قوله فتقولوا آمين) تمام الحديث فان الملائكة تقول آمين فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة  
 غفر له ما تقدم من ذنبه رواه عبد الرزاق والنسائي وابن حبان حلية وفي شرح مسلم للنووي  
 الصحيح الصواب ان المراد الموافقة للملائكة في وقت التأمين وقيل في الصفة والخشوع  
 والاحلاس ثم قيل هم الحنضة وقيل غيرهم اقلوه صلى الله عليه وسلم في الحديث الآخر  
 فوافق قوله قول اهل البيت (قوله مع الانحطاط) فاد ان السنة كون ابتداء التكبير عند  
 الخروص وانتهائه عند استواء الظهر وقيل انه يكبر فائما والاول هو الصحيح كافي المضمرات  
 وتماه في التهستاني (قوله ولا يكبره الحج) مثاله ان يقول وأما بعمرة ربك خذ الله اكبر  
 بكسر التاء الممددة لانه الساكنين ح وفي التهستاني وفي قوله انه يكبر دلالة على انه لا يصل  
 التكبير بالقراءة وهذا رخصة والافضل الوصل وفي شرح اثنية وعن ابى يوسف انه قال ربما  
 وصلت وربما ركعت اه وذكر في التاريخ ثمانية تفصيلا حسنا وهو انه اذا كان آخر السورة ناء  
 مثل وكبره تكبيرا ووصل اولى والا فلفصل اولى مثل ان شئت هو الابر فيقف ويفصل  
 ثم يكبر لاركوع (قوله لا بأس به عند البعض) اشار به الى ان هذا القول خلاف المعتمد  
 المشار اليه بقوله اولا ثم في فرج يكبر مع الانحطاط فانه يظهر في انه يتم القراءة جميعها وبعد  
 الخراج منها يخط للركوع مكبرا والاول اصح كما في اثنية فيكون الشارح قد نبه على  
 القولين وان الاول هو المعتمد والثاني ضعيف باوجز عبارة والصف اشارة فليس في كلامه

( الامام سرا كما موم )  
 ومنفرد ( ولو في السرية )  
 اذا سمعه ولو من مثله في  
 نحو جمعة وعيد والحدوث  
 اذا من الامام فؤمنوا فمن  
 التعليق بمعلوم الوجود  
 فلا توقف على ما عهده  
 بل يحصل تمام التماسخ  
 بدليل اذا قل الامام  
 ولا الضامين فتقولوا آمين  
 ( ثم ) كما فرغ ( يكبر ) مع  
 الانحطاط ( لاركوع ) ولا  
 يصكره وصل القراءة  
 بتكبيره ولو بقي حرف  
 او كلمة فانه حال الانحاء  
 لا بأس به عند البعض منية  
 امضى ( وضع يديه )  
 مع مداهما ( على ركبته )  
 وبفرج اصابعه ) لا يمكن

اهمال كالأخفى على ذوى الكمال فافهم (قوله) ويسن ان يلمس كعبه (قل السيد ابو  
السعود وكذا في السجود ايضا وسبق في السنن ايضا اه والذي سبق هو قوله واعتدق  
كعبه في السجود سنة در اه ولا يخفى ان هذا سبق نظر فان شارحنا لم يذكر ذلك لافي الدر  
المختار ولا في الدر المنثور ولم أره لغيره ايضا فافهم نعم ربما يفهم ذلك من انه اذا كان السنة في  
الركوع الصاق الكعبين ولم يذكرنا تفريجهما بعده فالاصل بقاؤها ملاصقتين في حالة السجود  
ايضا تأمل هذا وكان ينبغي ان يذكر انظر ليس عند قوله وبتضع يديه ليعلم ان الوضع والاعتدال  
والتفريج والاصاق والنصب والبسط والتسوية كلها سنن كما في القهستاني قل وينبغي  
ان يزداد مجافيا عضديه مستقبلا اصابعه فانهما سنة كما في الزاهدي اه قل في المعراج وفي  
المجتبي هذا كله في حق الرجل اما المرأة فتحنى في الركوع يسيرا ولا تفرج ولكن تضم وتضع  
يديها على ركبتيها وضعا وتحنى ركبتيها ولا تحافى عضديها لان ذلك استرأها وفي شرح الوجيز  
الحثي كالمرأة اه ((قوله وينصب ساقيه)) فجعلهما شبه القوس كما يفعل كثير من العوام  
مكروه بحر (قوله واقفه ثلاثا) اي اقله يكون ثلاثا واقفه تسليحه ثلاثا وهذا اولى من جعل ثلاثا  
خبرا عن اقله بزرع الحافض اي في ثلاث لان بزرع الحافض ساعى ومع هذا فهو بعيد جدا  
فافهم ويحتمل ان يكون اقله خبرا مبتدأ محذوف والواو للحال والتقدير ويسبح فيه ثلاثا وهو  
اقله اي والحال ان الثلاث اقله وسوغ محي الحل من النكرة تقديمها على صاحبها وهذا  
الوجه افاده شيخنا حفظه الله تعالى ((قوله كره تنزيها)) اي بناء على ان الامر بالتسبيح  
للاستحباب بحر وفي المعراج وقال أبو طميطع البلخي تلذذ ابى حنيفة ان الثلاث فرض وعند  
احمد يجب مرة كتسبيح السجود والتكبيرات والتسميع والدعاء بين السجدين فلو تركه عمدا  
بطأت ولو سهوا لا وفي القهستاني وقيل يجب اه وهذا قول ثالث عندنا وذكر في الحلية ان  
الامر به والمواظبة عليه متظافران على الوجوب فينبغي لزوم سجود السهو او الاعادة لو تركه  
ساهيا او عمدا ووافقه على هذا البحث العلامة ابراهيم الحلي في شرح المنية ايضا واجاب في  
البحر بأنه عليه الصلاة والسلام لم يذكره الاعرابي حين علمه فهذا صارف للامر عن الوجوب  
لكن استشعر في شرح المنية ورود هذا فأجاب عنه بقوله وتماثل ان يقول انما يلزم ذلك ان لو  
لم يكن في الصلاة واجب خارج عما علمه الاعرابي وليس كذلك بل تعيين الفاتحة وضم السورة  
او ثلاث آيات ليس بما علمه للاعرابي بل ثبت بدليل آخر فلا يكون هذا كذلك اه والحاصل  
ان في ثلث التسبيح في الركوع والسجود ثلاثة اقوال عندنا ارجحها من حيث الدليل  
الوجوب تخريجا على القواعد المذهبية فينبغي اعتمادها كما اعتمد ابن الهمام ومن تبعه رواية  
وجوب القومة والجلسة والطمأنينة فيهما كما مر واما من حيث الرواية فلا رجح السنة  
لانها المصرح بها في مشاهير الكتب وصرحوا بأنه يكره ان ينقص عن الثلاث وان الزيادة  
مستحبة بعد ان يحتم على وترخص اوسع ما لم يكن اماما فلا يعطول وقدمنا في سنن  
الصلاة عن اصول أبي اليسر ان حكم السنة ان يتدب الى تحصيلها ولام على تركها  
مع حصول اثم يسير وهذا يفيد ان كراهة تركها فوق التنزيه وتحت المكروه بحر وبهذا

ويسن ان يلمس كعبه  
وينصب ساقيه (ويسبط  
ظهره) ويسوى ظهره  
بجزه (غير رافع ولا  
منكسر رأسه ويسبح فيه)  
واقفه (ثلاثا) فلو تركه  
او نقصه كره تنزيها

يصعب قول البحر ان الكراهة لها لتزنيده لانه مستحب وان تيمم الشارح وغيره فتدبر  
 (مبيد) \* السنة في سبب الركوع سبحان ربنا اعظم الا ان كان لا يسهل الغناء فيبدل به  
 الكريم فلا يجزى على لسانه العزيز ففسد به الصلاة كذا في شرح درر البحار فيحفظ فان  
 العامة منه يفتون حيث يأتون بدل الغناء بترى مفتحة **(قوله)** وكره تحريما (لما البدائع  
 والدخيرة عن ابن يوسف قال سألت الماحضة وابن ابي ليلى عن ذلك فكرهاه وقال ابو حنيفة  
 اخشى عليه امرا عظيما يعني الشرك وروى هشام عن محمد انه كره ذلك ايضا وكذا روى عن  
 مالك والشافعي في الحديد وتوهم بعضهم من كلام الامام انه يصير مشركا فافني بأناحة دمه وليس  
 كذلك وانما اراد الشرك في العمل لان اول الركوع كان لله تعالى وآخره للجاني ولا يكفر لانه  
 ما اراد التدلل والعبادة وتماه في الحلية والبحر **(قوله)** اطالة ركوع او قراءة (وكذا  
 القعود الاخير قبل السلام وذكروا في السراج ان فيه خلافا وشار الى ان الكلام في المصلي فلو  
 انتظر قبل الصلاة في اذان البرازية لو انتظر الإقامة ليدرك الناس الجماعة يجوز ولو احدث  
 بعد الاجتماع لا الا اذا كان داعرا شريرا **(قوله)** اي ان عرفه (عزاه في شرح المنية الى  
 اكبر العلماء اي لان انتظاره حينئذ يكون للتودد اليه لا للتقرب والاعانة على الخير **(قوله)** والا  
 فلا بأس) اي وان لم يعرفه فلا بأس به لانه اعانة على الطاعة لكن يطول مقدار ما لا يشغل على  
 القوم بأن يزيد تسبيحة او تسبيحتين على المعتاد ولقطة لا بأس تفيد في الغالب ان تركه افضل  
 وينبغي ان يكون هنا كذلك فان فعل العبادة لامر فيه شبهة عدم اخلاصها لله تعالى لاشك  
 ان تركه افضل لقوله عليه الصلاة والسلام دع ما يريبك الى ما لا يريبك ولانه وان كان اعانة على  
 ادراك الركعة ففيه امانة على التكاسل وترك المبادرة والتهيؤ للصلاة قبل حضور وقتها  
 فلا ولي تركه شرح المنية **(قوله)** ولو اراد التقرب الى الله تعالى (اي خاصة من غير ان يتخلل قلبه  
 شيء سوى التقرب حتى ولا الاعانة على ادراك الركعة فيكون حينئذ هو افضل لكنه في غاية  
 الندرة ويمكن ان يراد بالتقرب الاعانة على ادراك الركعة لما فيه من اعانة عباد الله على  
 طاعته فيكون افضل تركه لما فيه من المشقة التي ذكرناها شرح المنية ما خلاصه اقول قصد  
 الامانة على ادراك الركعة مطلوب فقد شرعت اطالة الركعة الاولى في الفجر اتفاقا وكذا في  
 غيره على الخلاف اعانة للناس على ادراكها لانه وقت نوم وغفلة كافهم الصحابة ذلك من  
 فعله عليه الصلاة والسلام وفي المنية ويكره للامام ان يعاجلهم عن اكمال السنة ونقل في الحلية  
 عن عبد الله بن المبارك واسحق وابراهيم والثوري انه يستحب للامام ان يسبح خمس تسبيحات  
 ليدرك من خلفه الثلاث اه فملى هذا اذ قصد امانة الجاني فهو افضل بعد ان لا يخطر بباله  
 التودد اليه ولا الجلاء منه وتيممه ولهذا نقل في المعراج عن الجامع الاصغر انه مأجور لقوله  
 تعالى وتعالى نوا على الله والتقوى وفي اذان الترخائية قل وفي المنتقى ان تأخير المؤذن  
 ونحوه انما ارادة لادراك بعض الناس حرام هذا اذا مال لاهل الدنيا تطويلا وتأخيرا يشق  
 على الناس فالحاصل ان التأخير القليل لامانة اهل الخير غير مكروه اه قال ط ويظهر ان  
 من اتقرب اطالة الامام الركعة لادراك مكبر لو رفع الامم رأسه قبل ادراكه يظن انه ادرك  
 الركعة مما يقع الكثير من العوام فيسلم مع الامم بناء على ظنه ولا يتمكن الامام من أمره

في السنة الركوع

وكره تحريم الصلاة ركعة  
 او قراءة لادراك الجاني اي  
 ان عرفه والا فلا بأس به  
 ولو اراد التقرب الى الله  
 تعالى لم يكره انما لكنه  
 نادر وتسمى مسألة الرياء  
 فينبغي التحرز عنها

بالاعادة او الاتمام (قوله واعلم الخ) قدمنا في بحث الواجبات الكلام على المتابعة بما لا مزيد عليه وحققنا هناك ان المتابعة بمعنى عدم التأخير واجبة في الفرائض والواجبات وسنة في السنن فالتقييد بالاركان هنا فيه نظر على ان الرفع من الركوع او السجود واجب او سنة وايضا فان المتابعة لم تعرض لها المصنف هنا حتى يكون كلامه مبني عليها بل كان ينبغي بناء قوله وجب متابعتها على قوله ويسبح فيه ثلاثا فنهى سنة على الاعتماد المشهور في المذهب لا فرض ولا واجب كما مر فلا يترك المتابعة الواجبة لاجلها تأمل (قوله وجب متابعتها) اي في الاصح من الروايتين كافي البحر (قوله وكذا عكسه) وهو ان يرفع المأموم رأسه من الركوع او السجود قبل ان يتم الامام التسبيحات ح (قوله فيعود) اي المقتدى لوجوب متابعتها لامامه في الكمال الركوع وكراهة مسابقته له فلو لم يعد ارتكب كراهة التحريم (قوله ولا يصير ذلك ركوعين) لان عوده تتميم للركوع الاول لا ركوع مستقل ح (قوله فانه لا يتابعه الخ) اي ولو خاف ان تقوته الركعة الثالثة مع الامام كاصرح به في الظهيرية وشمل باطلاقه ما لو اقتدى به في اثناء التشهد الاول او الاخير فحين قعد قام امامه او سلم ومقتضاه انه يتم التشهد ثم يقوم ولم اره صريحا ثم رأيت في الذخيرة ناقلا عن ابى الليث المختار عندي انه يتم التشهد وان لم يفعل اجزاء اه والله الحمد (قوله لوجوبه) اي لوجوب التشهد كفي الحائز وغيرها ومقتضاه سقوط وجوب المتابعة كما سذكره والام يتبع المطلوب فافهم (قوله ولو لم يتم جاز) اي صح مع كراهة التحريم كما افاده ح ونازع ط والرحمى وهو مفاد ما في شرح المنية حيث قال والحاصل ان متابعة الامام في الفرائض والواجبات من غير تأخير واجبة فان عارضها واجب لا ينبغي ان يفوته بل يأتي به ثم يتابعه لان الاتيان به لا يفوت المتابعة بالكلية وانما يؤخرها والمتابعة مع قطعه تقوته بالكلية فكان تأخير احد الواجبين مع الاتيان بهما اولى من ترك احدهما بالكلية بخلاف ما اذا عارضها سنة لان ترك السنة اولى من تأخير الواجب اه اقول ظاهره ان اتمام التشهد اولى لا واجب لكن ائنا لم نقول ان المتابعة الواجبة هنا معناها عدم التأخير فيلزم من اتمام التشهد تركها بالكلية فينبغي التعليل بان المتابعة المذكورة انما تجب اذا لم يعارضها واجب كما ان رد السلام واجب ويسقط اذا عارضه وجوب استماع الخطبة ومقتضى هذا انه يجب اتمام التشهد لكن قد يدعى عكس التعليل فيقال اتمام التشهد واجب اذا لم يعارضه وجوب المتابعة نعم قولهم لا يتابعه بدل على بقاء وجوب الاتمام وسقوط المتابعة لتاكدهما شرع فيه على ما تعرض بعده وكذا ما قدمناه عن الظهيرية وحينئذ فقولهم ولو لم يتم جاز معناه صح مع الكراهة التحريمية ويدل عليه ايضا تعاليهم بوجوب التشهد اذ لو كانت المتابعة واجبة ايضا لم يصح التعليل كما قدمناه فتدبر (قوله في ادعية التشهد) يشمل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وبه صرح في شرح المنية (قوله مسمعا) اي ثلاثا سمع الله من حمده وافادته لا يكبر حالة الرفع خلافا لما في المحيط من انه سنة وان ادعى الطحاوى تواتر العمل به لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم وابا بكر وعمر وعليه واهل بيته رضي الله تعالى عنهم كانوا يكبرون عند كل خفض ورفع فتداجب في المعراج بان المراد بالتكبير الذكر الذي فيه تعظيم لله تعالى جميعا بين الروايات والآثار والاخبار اه

(و) اعلم انه مما ينبغي على لزوم المتابعة في الاركان انه (لورفع الامام رأسه) من الركوع او السجود (قبل ان يتم المأموم التسبيحات) الثلاث (وجب متابعتها) وكذا عكسه فيعود ولا يصير ذلك ركوعين (بخلاف سلامه) اوقيامه لثلاثة (قبل اتمام المؤتم التشهد) فانه لا يتابعه بل يتمه لوجوبه ولو لم يتم جاز ولو سلم والمؤتم في ادعية التشهد تابعه لانها سنة والناس عنه غافلون (ثم يرفع رأسه من ركوعه مسمعا) في الوالولية

(قوله لو ابدل النون لاما) بان قل بل حمده تفسد لكن في منية النسي في بحث زلة القاري  
يرجى ان لا تفسد قل حلى في شرحه بقرب التخرج وانظر ان حكمه حكم الالغ اه  
واستحسنه صاحب الفتية بل قل في الحية وقد ذكر الحلواني ان من الصحابة من روى عن  
النبي صلى الله عليه وسلم وهي لغة بعض العرب ثم نقل عن الحدادي اختلاف المناسخ في الفساد  
ببدل النون لاما في اعمت وفي دينكم وفي المنوش (قوله قولان) فمن قل ان الهاء في حمده  
للسكت يقف الجزم او انها كناية اى ضمير يقولها بالتحرير والاشباع وفي الفتاوى الصوفية  
المستحب الثاني اه خزائن وذكر المشرح في مختصر الفتاوى الصوفية ان ظاهر المحيط التخيير  
ثم قل او هي اسم لاضمير فلا تسكن بحال وهذا الوجه ابلغ لان الاظهر في اسماء الله تعالى افخم  
من الاضمار كد في تفسير البستي زاد في المحيط ولان تحريك الهاء النقل واشق وافضل العبادة  
اشقها اه ما يخص والحاصل ان التواعد تقضى اسكانها اذا كانت للسكت وان كانت ضميرا  
فلا تحرك الا في الدرج فيحتمل ان يكون مراد القائل بتحريكها في الوقف الروم المشهور عند  
شراء واذا ثبت ان هو من اسمائه تعالى كذكره بعض الصوفية لا يصح اسكان الهاء بحال بل لا بد  
من ضمها واشباعها لتظهر الواو الساكنة واسمى عبد الغنى رسالة حقق فيها مذهب السادة  
الصوفية في ان هو عبد الله في اصطلاحهم عليه تعالى وانه اسم ظاهر لاضمير ونقله عن جماعة  
منهم البعض في حاشية لبيضاوى والنسي في شرح الدلائل والامام الغزالي والعارف الجليلي  
زغيرهم لكن كونه مراد هنا خلاف الظاهر ولهذا قل في المعراج عن الفوائد الحميدية الهاء  
في حمده للسكت والاستراحة لان الكناية كذا نقل عن الثقات وفي المستصفي انها للكناية وقال  
في الترخاوية وفي الانفع الهاء للسكت والاستراحة وفي الحجة انه يقولها بالجرم ولا يبين الحركة  
ولا يقول هو اه (قوله وقلا يضم التحميد) هو رواية عن الامم ايضا واليه مال الفضلي  
والضحاوي وجماعة من المتأخرين معراج عن الظهيرية واختاره في الحاوى القدسي ومضى  
عليه في نور الايضاح لكن النون على قول الامم (قوله ثم حذف الميم) اى مع اثبات الواو وبقي  
رابعة وهي حذفهما والاربعة في الافضالية على هذا الترتيب كما فده بالعطف ثم (قوله على  
المعتمد) اى من اقوال ثلاثة مصححة قل في الخزائن وهو الاصح كما في الهداية والجمع والمقتضى  
وصحح في المنسوط انه كانوتم وصحح في السراج معزيا لشيخ الاسلام انه كالامام قال الباقي  
والمعتمد الاول اه (قوله سمع) بتشديد الميم كما في محمد اى لكونهما من التسميع والتحميد  
قلط ولا يتعين التشديد في الثاني بخلاف الاول اذ لو خفف لاذل خلاف المراد (قوله مستويا)  
هو للتاكيد ون معلق انما يكون باستواء الشقين وانما أكد لغلبة الاكثرين عنه فليس  
بمستدرك كما ظن قهستاني اول التأسيس والمراد منه التعديل كما فاده في الغاية (قوله لما مر من  
انه سنة) اى على قولهما او واجب اى على ما اختار الكمال وتليذه او فرض اى على ما قاله ابو  
يوسف ونقله الضحاوي عن الثلاثة ط (قوله ثم يكبر) اى ثم للاشعار بالاطمئنان فانه سنة  
او واجب على ما اختاره الكمال (قوله مع الحرور) بان يكون ابتداء التكبير عند ابتداء

لو ابدل نون لاما نفسد  
وهل يقف بخزم او تحريك  
قولان (ويكتفى به الامم)  
وقلا يضم التحميد سرا  
(و) يكتفى (بالتحميد  
انؤتم) وافصلة اللهم ربنا  
وبك حمد ثم حذف الواو  
ثم حذف الياء فقط (ويجمع  
بينهما لو مفردا) على  
المتعمد يسمع رافعا ويحمد  
مستويا (ويقوم مستويا)  
لما مر من انه سنة او  
واجب او فرض (ثم يكبر)  
مع الحرور (ويسجد

الحرور وانتهأوه عند انتهاء شرح المنيّة ويخر للسجود قائماً مستويا لا منحنيا للثلا يزيد ركوع  
آخر يدل عليه ما في التارخانية لوصلي فلما تكلم تذكرانه ترك ركوعا فان كان صلى صلاة العلماء  
الاعتناء اعاد وان صلى صلاة العوام فلا لان العالم التقى يخط للسجود قائماً مستويا والعامى  
يخط منحنيا وذلك ركوع لان قليل الانحاء محسوب من الركوع اه تأمل (قوله) واصعا  
ركبته ثم يديه) قدمنا الخلاف في انه سنة او فرض او واجب وان الاخير اعدل الاقوال وهو  
اختيار الكمال ويضع اليمنى منهما اولا ثم اليسرى كما في القهستاني لكن الذى في الخرائن  
واصعا ركبته ثم يديه الا ان اعسر عليه لاجل خف او غيره فيبدأ باليمين ويقدم اليمنى اه  
ومثله في البدائع والتارخانية والمعراج والبحر وغيرها ومقتضاء ان تقديم اليمنى انما هو عند  
العذر الداعى الى وضع اليدين اولا وانه لا يمان في وضع الركبتين وهو الذى يظهر لعسر  
ذلك (قوله) مقدما الله اى على جبهته وقوله لما مر اى القربة من الارض وما ذكره مأخوذ  
من البحر لكن في البدائع ومنها اى من السنن ان يضع جبهته ثم انفه وقال بعضهم انفه ثم  
جبهته اه ومثله في التارخانية والمعراج عن شرح المطاوى ومقتضاء اعتماد تقديم الجبهة  
وان العكس قول البعض تأمل (قوله) بين كفيه) اى بحيث يكون ابهاما حذاء اذنيه  
كما في القهستاني وعند الشافعى يضع يديه حذو منكبيه والاول في صحيح مسلم والثاني في صحيح  
البخارى واختار المحقق ابن الهمام سنة كل منهما بناء على انه عليه الصلاة والسلام فعل  
كلا احيانا قال الا ان الاول افضل لان فيه زيادة الحفاة السنونة اه واقره شراح امنية  
والشربلالى (قوله) اعتبارا لآخر الركعة بأولها) فكما يجعل رأسه بين يديه عند التحريمة  
فكذا عند السجود سراج عن المنسوط وباقي الركعات ماحقة بأولها التى فيها التحريمة  
(قوله) ضاما اصابع يديه) اى ماصقا جنبات بعضها ببعض قهستاني وغيره ولا يندب الضم  
الا هنا ولا التفريق الا في الركوع كما في الزياى وغيره (قوله) لتتوجه للقبلة) فانه لو فرجها  
يبقى الابهام والخصر غير متوجهين وهذا التعليل عزاه في هامش الخرائن الى الشافعى وغيره  
قال وعلة في البحر بان في السجود تنزل الرحمة وبالضم ينال اكثر (قوله) ويعكس نهوضه)  
اى يرفع في النهوض من السجدة وجهه اولا ثم يديه ثم ركبته وهل يرفع الانف قبل الجبهة  
اى على القول بأنه يضعه قبلها قال في الحلية لم اقف على صريح فيه (قوله) اى على ماصب  
منه) وامامان منه فلا يجوز الاقتصار عليه باجماعهم بحر (قوله) حدها طولاً (الح) الصدغ  
بضم الصاد ما بين العين والاذن والقحف بالكسر العظم فوق الدماغ قاموس وهذا الحد  
عزاه في هامش الخرائن الى شرح المنيّة عن التجنيس ثم قال وقيل هى ما اكتشفه الجنيان  
وقيل هى ما فوق الحاجبين الى قصاص الشعر وهذا اوضح والمعنى واحد اه (قوله) ووضع  
اكثرها واجب (الح) اختلف هل الفرض وضع اكثر الجبهة ام بعضها وان قل قولان وجههما  
الثاني نعم وضع اكثر الجبهة واجب للمواظبة كما حرره في البحر وفي المعراج وضع جميع  
اطراف الجبهة ليس بشرط اجماعا فاذا اقتصر على بعض الجبهة جاز وان قل كذا ذكره  
ابو جعفر خزان (قوله) كبعضها وان قل) لما كان وضع مادون الاكثر متفقا على فرضيته  
جعلها مشبها به وحاصله ان صاحب هذا القيل الحق الاكثر بما دونه في الفرضية (قوله) كما

واصعا ركبته) اولا  
لقربهما من الارض (ثم  
يديه) الا لعذر (ثم وجهه)  
مقدما الله لما مر (بين  
كفيه) اعتبارا لآخر  
الركعة بأولها ضاما اصابع  
يديه لتتوجه للقبلة (ري عكس  
نهوضه) وسجد بأفقه  
اى على ماصب منه  
(وجهته) حدها طولاً من  
الصدغ الى الصدغ  
وعرضا من اسفل  
الحاجبين الى القحف  
ووضع أكثرها واجب  
وقيل فرض كبعضها وان  
قل (ذكره) اقتصاره في  
السجود (على احدهما)  
ومنعا الاكتفاء بالانف  
بلاعذر واليه صح رجوعه  
وعليه الفتوى كما

حرره في شرح المذقي) حيث قل واليه مرجع الامام كما في الشرنبلالية عن البرهان وعليه انتهى كما في الجمع وشروحه والوقية وشروحيها والجوهرة وصدر الشريعة والعون والبحر والنهر وغيرها وذكر العلامة قسم في تصحيحه ان قولهما رواية عنه وان عليه انتهى هذا وقد استشكله المحقق في الفتح بان القول بعدم جواز الاقتصار على الانف يلزم منه الزيادة على الكتاب بخبر الواحد يعني حديث امرت ان اسجد على سبعة اعظم وقل الحق ان مقتضاه ومقتضى المواظبة الوجوب فلو حمل قوله على كراهة التحريم وقولهما على وجوب الجمع لارتفع الخلاف واقره في شرح المنية وكذا في البحر وزاد ان الدليل يقتضي وجوب السجود على الانف ايضا كما هو ظاهر الكنز والمصنف فان الكراهة عند الاطلاق للتحريم وبه صرح في المفيد والمزيد فمافي البدائع والتحفة والاختيار من عدم كراهة ترك السجود على الانف ضعيف اه وهذا الذي حط عليه كلام صاحب الحلية فقال بعدما اطال في الاستدلال فلا شبه وجوب وضعهما معا وكراهة ترك وضع كل تحريما واذا كان الدليل ناهضاه فلا بأس بالقول به اه والله سبحانه اعلم (قوله وفيه الخ) اي في شرح المذقي وكذا قل في الهداية واما وضع القدمين فقد ذكر القدوري انه فرض في السجود اه فد سجد ورفع اصابع رجليه لا يجوز كذا ذكره الكرخي والخصاص ولو وضع احدهما جاز قل قضيان ويكره وذكر الامام الترمذي ان اليدين والقدمين سواء في عدم الفرضية وهو الذي يدل عليه كلام شيخ الاسلام في مبسوطه وكذا في النهاية والعناية قال في المجتبى قات ضاهر مافي مختصر الكرخي والمحيط والقدوري انه اذا رفع احدهما دون الاخرى لا يجوز وقد رأيت في بعض النسخ فيه روايتان اه ومضى على رواية الجواز برفع احدهما في الفيض والاحلاصة وغيرهما فصار في المسئلة ثلاث روايات الاولى فرضية وضعهما الثانية فرضية احدهما الثالثة عدم الفرضية وظاهره انه سنة قال في البحر وذهب شيخ الاسلام الى ان وضعهما سنة فتكون الكراهة تنزيهية اه وقد اختار في العناية هذه الرواية الثالثة وقال انها الحق واقره في الدرر ووجهه ان السجود لا يتوقف تحققه على وضع القدمين فيكون افتراض وضعهما زيادة على الكتاب بخبر الواحد لكن رده في شرح المنية وقال ان قوله هو الحق بعيد عن الحق وبضده احق اذ لا رواية تساعد والدراية تنفيه لان ما لا يتوصل الى الفرض الا به فهو فرض وحيث تضافرت الروايات عن ائمتنا بان وضع اليدين والركبتين سنة ولم ترد رواية بأنه فرض تعين وضع القدمين واحدهما للفرضية ضرورة التوصل الى وضع الجهة وهذا لو لم ترده عنهم رواية كيف والروايات فيه متوافرة اه ويؤيده مافي شرح النجف لمصنفه حيث استدل على ان وضع اليدين والركبتين سنة بان ماهية السجدة حاصلة بوضع الواحد والقدمين على الارض الخ وكذا مافي الكفاية عن الزاهدي من ان ظاهر الرواية ما ذكر في مختصر الكرخي وبه جزم في السراج فقال لو رفعهما في حال سجوده لا يجزيه ولو رفع احدهما جاز وقل في الفيض وبه يفتى هذا وقال في الحلية والاوجه على منوال مسبق هو الوجوب لما سبق من الحديث اه اي على منوال ما حققه شيخه من الاستدلال على وجوب وضع اليدين والركبتين وتقدم انه اعدل الاقوال فكذا هنا فيكون وضع

حرره في شرح المذقي  
وفيه يفترض وضع اصابع  
القدم



القدمين كذلك واختاره ايضا في البحر والشرنبلالية قات ويمكن حمل كل من الروايتين  
السابقتين عليه بحمل ماذ كره الكرخي وغيره من عدم الجواز برفعهما على عدم الحل لعدم  
الصحة وكذا نفى التمراتشي وشيخ الاسلام فرضية وضعهما لاينا في الوجوب وتصريح  
القدوري بالفرضية يمكن تأويله فان الفرض قد يطلق على الواجب تأمل ومامر عن شرح  
المنية للبحث فيه مجال لان وضع الجبهة لا يتوقف تحققه على وضع القدمين بل توقفه على  
الركبتين واليدين ابلغ فدعوى فرضية وضع القدمين دون غيرها ترجيح بلا مرجح  
والروايات المتظافرة انما هي في عدم الجواز كما يظهر من كلامهم لا في الفرضية وعدم الجواز  
صادق بالوجوب كما ذكرنا ولم ينقل التعبير بالفرضية الا عن القدوري ولهذا والله اعلم  
قال في البحر وذكر القدوري ان وضعهما فرض وهو ضعيف اه والحاصل ان المشهور  
في كتب المذهب اعتماد الفرضية والارجح من حيث الدليل والقواعد عدم الفرضية ولذا  
قل في العناية والدرر انه الحق ثم الاوجه حمل عدم الفرضية على الوجوب والله اعلم **(قوله)**  
ولو واحدة) صرح به في الفيض **(قوله)** نحو القبلة) قال في البرازية والمراد بوضع  
القدم هنا وضع الاصابع او جزء من القدم وان وضع اصبعاً واحدة او ظهر القدم  
بلا اصابع ان وضع مع ذلك احدى قدميه صح والا لا اه قال في شرح المنية بعد نقله ذلك  
وفهم منه ان المراد بوضع الاصابع توجيهها نحو القبلة ليكون الاعتماد عليها والا فهو وضع  
ظهر القدم وقد جعلوه غير معتبر وهذا مما يجب التنبيه له فان اكثر الناس عنه غافلون اه اقول  
وفيه نظر فقد قال في الفيض ولو وضع ظهر القدم دون الاصابع بأن كان المكان ضيقاً او  
وضع احدها دون الاخرى لضيقه جاز كما لو قام على قدم واحد وان لم يكن المكان ضيقاً  
يكراه اه فهذا صريح في اعتبار وضع ظاهري القدم وانما الكلام في الكراهة بلا عذر لكن  
رأيت في الخلاصة ان وضع احدها بأن الشرطية بدل او العاطفة اه لكن هذا ليس صريحاً  
في اشتراط توجيه الاصابع بل المصرح به ان توجيهها نحو القبلة سنة يكره تركها كما  
في البرجندی والقهستاني وسأيت تمامه عند تعرض المصنف له قريباً **(قوله)** تنزيهاً) لما كان  
في المتن اشتباه فانه جعل الكراهة في الاقتصار على احدها وفي السجود على الكور واحدة  
وهي في الاولى تحريرية وفي الثانية تنزيهية اشار الى توضيحه وقد افاده في البحر ط **(قوله)** بكور  
الباء بمعنى على كما في أبي السعود وهو بفتح الكاف كافي القاموس والذي في الشبرا ملى  
على المواهب عن عصام انه بالضم وبالفتح شاذ وهو دور العمامة ط **(قوله)** بشرط كونه) اي  
كون الكور الذي سجد عليه على الجبهة لافوقها و لما كان الكور مفرداً مضافاً يعرب  
يتوهم اذا كانت العمامة ذات اكوار كور منها على الجبهة وكور منها ارفع منه على الرأس  
وهكذا انه يصح السجود على اي كور منها نبيه على دفعه بقوله بشرط الخ وهذا معنى قوله في  
الشرنبلالية اي دور من ادوارها تزل على جبهته لاجتماعها كما يفعله بعض من لا علم عنده اه  
فقوله لاجتماعها معناه ما قلناه وليس معناه انه اذا كان على الجبهة اكثر من كور واحد لا يصح  
السجود عليه حتى يعترض عليه بان العلة وجدان الحجم فلا يتقيد بكور واحد فان هذا المعنى  
لا يتوهم احد ويدل على ان مراد الشرنبلالي ما قلناه آخر عبارته حيث قل وقد نبهنا

ولو واحدة نحو القبلة  
والا لم تحجز والناس عنه  
غافلون (كما يكره) تنزيهاً  
(بكور عمامته) الاعذر  
(وان صح) عندنا بشرط  
كونه على جبهته) كلها  
او بعضها

ما ذكر، بل بها حسب وهو نحوه سجود على ركوع إذا كان على جهة وبعضها إذا  
 كان على رأس فقط وسجد عليه لما نصب جهته لارض على قول شيعته ولا انفه  
 على مقدمه لا يصح هـ ففيه (قوله جمر) في قوله وقبل فرض كعبته وان قل ح  
 (قوله ي ونصب) لاولى حروف و ولاه بين لقوله مقتصر (قوله على القول  
 هـ) في يجوز لاقتصر على لاس (قوله على محله) في محل السجود الذي هو جهة  
 و لاس (قوله بشرط) معصوف على قول مختلف بشرط (قوله وان يحد حجم الارض)  
 تفسيره ان سجد وابع لا يستل رأسه ببع من ذات فسطح على طائفة وحصر وحققة  
 وشعير وسرير وعجوة ان كانت على لارض لا على ظهر حيوان كبساط مشدود بين اشجار  
 ولا على الارز وذرة لافي حوق وبيع ان لم يابسه وكان يغيب فيه وجهه ولا يحد حجمه  
 وحشيش الا ان وحد حجمه ومن هذا يجوز على الصراحة نقص عن وجد الحجم جاز  
 ولا فلا يجوز (قوله و حسن عنه يقول) في عن شرط وجود الحجم في السجود على نحو  
 ركوع والصراحة كما يغفون عن شرط سجود على الجهة في ركوع العمدة (قوله  
 صحيح) في ان اعتبار الحكم تبعاً لمقتضى عدم اعتباره حداً في تغيير كونه سجداً بالاحمال  
 ولا يجوز من المصنف بكاه كذا يجوز بكاه (قوله بسقوط عليه دلت) "اشارة الى  
 الحكم او فضل الثوب (قوله ولا لا) في وان لم يكن طاهر فلا يصح في الاصح وان كان  
 في مرغباتي صحيح خوارق وليس بشي فصح (قوله فيصح اتفاق) في ان عدم سجوده على  
 طاهر صحيح اتفاق وقد نقل هذه المسئلة بخصوصية و ما رثيت في السراج مبدل عليها  
 حيث قل ان كانت النجاسة في موضع سجوده فمن بي حيفه روايتان احدهما ان صلاته  
 لا تجوز لان سجود ركن كالتيمه وبه قال ابو يوسف ومحمد وزفر لان وضع الجهة عندهم  
 فرض والجهة اكثر من قدر الدرهم فإذا استعمله في صلاة لم تجز وان اعد تلك السجدة  
 على موضع طاهر حار عند حجب الصلاة وعند زفر لا يجوز الاستئذ في الصلاة والرواية  
 الثانية عن ابي حنيفة ان صلاته جائزة لان واجب عنده في السجود ان يسجد على طرف  
 فنه و دلت اقل من قدر الدرهم هـ فقوله وان اعد سطح بدل على ما ذكره الشارح بالاولى لان  
 هذا في السجود على النجس بالاحمال لكن في التيمه وشرحها ما يخالفه فانه قال ولو سجد على  
 شي نجس تقصد صلاته سواء اعد سجوده على طاهر او لا عندهم وقال ابو يوسف ان اعد على  
 طاهر لا تقصد وهذا بناء على انه يسجد على نجس تقصد السجدة لا الصلاة عنده  
 وعندهم تقصد الصلاة بساد حرثه وكونها لا تجزى اه مدحج وفي امدد الفتاح لا يصح  
 و اعد على طاهر في طاهر رواية وروى عن ابي يوسف اخواراه واحلاف على هذا الوجه  
 هو المذكور في مجمع ومسئومة والكافي والدرر ومواهب وغيرها وكذا في بحث النهي  
 من كتب الاصول كالتدوير والتحرير وصول فحير لاسلام وما على الوجه الذي ذكره في  
 سراج فقد عزمه في سراج تحرير في سراج التدوير على مختصر الكرخي وعزمه في  
 احية الى الزهدى وخيف عن تدوير معالمان وضع يس باستعمال للنجاسة حقيقة

كما مر (مدد كان) ركوع  
 (على رأسه فقط وسجد  
 عليه مقتصر) في ونصب  
 الارض جهته ولا انفه  
 على القول هـ (لا) يصح  
 لعدم السجود على محله  
 وبشرط ظهر المكان  
 وان يحد حجم الارض  
 والناس عنه يقول (ولو  
 سجد على كاه وفصل ثوبه  
 صحيح لو كان) بسقوط  
 عليه دلت (طاهر) ولا لا  
 ما بعد سجوده على طاهر  
 فيصح اتفاق

فانحطت درجته عن الجمل فلم يفسد لكنه لم يقع معتدا به اه لكن يكفينا كون في السراج رواية النوادر وما في عامة الكتب هو ظاهر الرواية كمر عن الامداد وبه صرح في الحلية والبدائع ويؤيده ماصرحوا به بالانقل خلاف من اشترط طهارة الثوب والبدن والمكان فلو وقف ابتداء على مكان نجس لانتقد صلاته وفي الحلية اذا وقف المصل على مكان طاهر ثم تحول الى مكان نجس ثم عاد الى الاول ان لم يمتكث على النجاسة مقدار ما يمكنه فيه اداء ادنى ركن جازت صلاته والا فلا اه وهذا كله اذا كان السجود او القيام على النجاسة بلا حائل منفصل وقد علمت ما قدمناه عن الفتح عدم اعتبارهم الحائل المتصل حائلا لتبعيته للمصل ولذا لو قام على النجاسة وهو لا يس خفا لم يصح صلاته وكذلك السجود ولو اعتبر حائلا لصحت سجدة بدون اعتنا على طاهر فلم ان مذكروه الشارح مبنى على ما في السراج وقد علمت انه خلاف ما في عامة كتب المذهب وخلاف ظاهر الرواية والله اعلم **(قوله)** وكذا حكم كل متصل اي يصح السجود عليه بشرط طهارة ما تحته **(قوله)** ولو بعضه الخ كذا طالقت الصحة في كثير من الكتب وزاد في القنية انه يكره اي لمافيه من مخالفة المأثور وقيل في الفتح ينبغي ترجيح الفساد على الكف والفخذ قال في شرح المنية وما في القنية هو الوسط اي وخير الامور اوسطها **(قوله)** وفخذه لو بعدر اي بزحمة كافي المنية لكن قال في الحلية والذي ينبغي انه انما يجوز بالعذر الشرعي المجوز للايماء به باعتبار ما في ضمنه من الايماء به كما قلنا فيما لورفع الى وجهه شيئا يسجد عليه وخفض رأسه ومن المعلوم ان الزحام ليس بعذر مجوز للايماء بالسجود اه قات الظاهر انه يجوز له فان ما يأتي من تجوز له على ظهره مصل صلاته يفيد تأمل والظاهر ان هذه المسئلة مفروضة على تقدير الامكان والا فالسجود على الفخذ غير ممكن عادة **(قوله)** لا ركبته اي بعدر او بدونه لكن يكفيه الايماء لو بعدر زيلعي وغيره **(قوله)** انها كفخذه اي فيصح بعدر والخلاف مبنى على ان الشرط في السجود وضع اكثر الجبهة او بعضها وان قل ومعلوم ان الركبة لا تستوعب اكثر الجبهة وقد علمت ان الاصح هو الثاني فلذا صحح الحاي الجواز **(قوله)** وكره بسط ذلك اي ما ذكر من الحائل المتصل به اما المنفصل فلا يكره كما يأتي **(قوله)** لانه ترفع اي تكبر فيكره تحريما ان قصد ذلك **(قوله)** والا يكره ترفعا اي وان لم يكن قصد بذلك ترفعا وكان ينبغي التصريح فيما قبله بقصد الترفع حتى تظهر المقابلة ثم مراد الشارح بهذا وما بعده التوفيق بين عباراتهم ففي بعضها يكره وفي بعضها لا بأس به وفي بعضها لا يكره فاشار الى حمل كل منها على حالة كوافق به في البحر تبعيا للحلية **(قوله)** كرهه اي لانه دليل قصد الترفع بخلافه عن العمامة فانه لصيانة المال **(قوله)** وصحح الحاي الخ حيث قل واما على الحرقة ونحوها فاصح عدم الكراهة ففي الحديث الصحيح انه عليه الصلاة والسلام كان يحمل له الخرة فيسجد عليها وهي حصير صغيرة من الخوص ويحكى عن الامام انه سجد في المسجد الحرام على الخرة فبه رجل فقال له الامام من اين انت فقال من خوارزم فقال الامام جاء التكبير من ورائي اي تتعلمون منا ثم تعلمونا هل تصلون على البوارى في بلادكم قل نعم فقال تجوز الصلاة على الحشيش ولا تجوزها على الخرة والحاصل انه لا كراهة في السجود على شيء مما فرش على الارض مما لا يحرك بحركة المصل بالاجماع الخ اه ولكن الافضل

وكذا حكم كل متصل ولو  
بعضه ككفخه في الاصح  
وفخذه لو بعدر لا ركبته  
لكن صحح الحاي انها  
كفخذه (وكرهه) بسط  
ذلك (ان لم يكن ثمة تراب  
او حصاة) او حر او برد  
لانه ترفع (والا) يكره  
فذا لم يخف اذى (لا)  
بأس به فيكره تنزيها وان  
خافه كان مباحا وفي الزيلعي  
ان يدفع تراب عن وجهه  
كرهه وعن عمامة لا وصحح  
الحاي عدم كراهة بسط  
الخرقة ولو بسط الثياب  
جعل كتفه تحت قدميه  
وسجد على ذياه

لأنه اقرب لمواقع (وان سجد المزاحم على ظهر) هل هو ٢٧٠ احترازي ماره (ومثل صلاته) التي هو فيها

(حذر) بصيرة (وان لم يصاحبه) ان صلى غيره ولم يصل اصلا او كان فرجة (لا) يصح وشرط في الكفية كون ركني الساحد على الارض وشرط في تجتي سجود اسجود عليه على الارض فاشروط خمسة كس نقل القهستاني الجواز ولو الثاني على ظهر الثالث وعلى ظهر غير المصل بل على ظهر كل مأكول بل على غير الظهر كالفخذين للمعذر (ولو كان موضع سجوده ارفع من موضع القدمين بمقدار لبنتين منصوبتين جاز) سجوده (وان اكثر لا) الانزحة كمر والمراد لبنة بخارى وهى ربع ذراع عرض ستة اصابع بمقدار ارتفاعهما نصف ذراع ثلثا عشرة اصبع ذكره الحلي (ويظهر عضديه) في غير زحمة (ويبعد بطنه عن فخذيه) المعبر كل عضو بنفسه بخلاف الصنوف فن المقصود اتحاده حتى كانه حسد واحد (ويستقل بحرف اصابع رجليه القليلة ويكره ان يفعل) ذلك كما يكره لو وضع قدم ورفعه اخرى فلا عذر (وييسر فيه ثلاثا)

عندنا السجود على الارض او على ما تنبته كما في نور الايضاح ومنية المصل (قوله) لانه اقرب لمواقع (ي) تقربه من الارض وعلى البرازية ايضا لان الذيل في مسافة ارباب وطهارة موضع القدمين في القدم مشروط وفرة وموضع السجدة مختلف لانها تنبته في ثلاث وهو اقل من الدرهم اه (قوله) ماره اصل التوقف للشرنبلالي وهذا بناء على القول الشارط ان يكون السجود على ظهر مصل صلاته وهو الذي مشى عليه في المتن كالوقية والماتقي والكمال وابن الكمال والخلاصة والواقعات وغيرها ولا يخفى ان مفاهيم الكتب معتبرة واما ما نسبني عن القهستاني من عدم اشتراط الظهر وعدم اشتراط المشاركة في الصلاة فهو قول آخر مخالف لما في عمدة الكتب على انه ليس في القهستاني عدم اشتراط الظهر ففهمه (قوله) وشرط في الختي الح) عبر عنه في المعراج بقيل (قوله) لكن الح) استدراك على الختي وعبارة القهستاني هذا اذا كان ركبته على الارض والا فلا يجزيه وقيل لا يجزيه وان كان سجود الثاني على ظهر الثالث كما في جمعة الكفية وفي الكلام اشارة الى ان المستحب التأخير الى ان يزول الزحام كما في الجلابي والى انه لا يجوز غير الظهر لكن في الزاهدي يجوز على الفخذين والركبتين بعدد على المختار وعلى اليدين والكممين مطلقا والى انه لا يجوز على ظهر غير المصل كما قال الحسن لكن في لاصل انه يجوز كما في المحيط وفي تيمم الزاهدي يجوز على ظهر كل مأكول اه (قوله) وعلى غير ظهر المصل (٣) اي ان سجد على البيت او على عقب رجله لكن ليس هذا موجودا في عبارة القهستاني كما علمته (قوله) بل على غير الظهر كالفخذين) اي فخذى نفسه كما مر (قوله) ولو كان الح) المسئلة المذكورة في عمدة المتداولات كما في القهستاني والحلية وعزاها في المعراج الى مبسوط شيخ الاسلام وكان يابني للمصنف تقديمها على المسئلة التي قبلها لان تلك مستثناة من هذه كما اشار اليه الشارح (قوله) منصوبتين) اي موضوعة احدهما فوق الاخرى (قوله) حذ سجوده) الظاهر انه مع الكراهة تخالفته للمأثور من فعله صلى الله عليه وسلم (قوله) كمر) اي في السجود على الظهر فانه ارفع من نصف ذراع ح (قوله) عرض ستة اصابع) اي مقدار بعرض ستة اصابع مضموما بعضها الى بعض لا بصولها (قوله) ثلثا عشرة اصبع) بدل من نصف ذراع ح فلما زاد بالذراع ذراع الكرباس وهو ذراع اليد شبران تقريبا كما قررناه في بحث المياه (قوله) ذكره الحلي) اي ذكر تحديد نصف الذراع بذلك وقد توقف في الحلية في مقداره وفي وجه التحديد به فقال الله اعلم بذلك (قوله) غير زحمة) جعله قيدا لظهور العضدين فقد تبعه ما حتى قال في البحر اخذا من الحلية وهذا اولى مما في الهداية والمكافي والزياي من انه اذا كان في الصف لا يجا في بطنه عن فخذيه لان الايداء لا يحصل من شرد المحذاة وانما يحصل من اظهار العضدين اه (قوله) ويكره ان لم يفعل ذلك) كذا في التحنيس لصاحب الهداية وقال الرملي في حاشية البحر طاهره انه سنة وبه صرح في زاد القدير اه قلت ونقل الشيخ اسمعيل التصريح بأنه سنة عن البرجندی والحوي ومثله في الضياء وهو القهستاني عن الجلابي وقال في الحلية ومن سنن السجود ان يوجه اصابعه نحو القبلة في صحيح البخارى وسنن أبي داود عن أبي حميد رضى الله عنه في صحة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ودا سجد وضع يديه غير مفترش ولا قاضيه

واستقبل بأطراف اصابع رجليه الى القبلة اه وقدما ان في وضع القدم ثلاث روايات الفرضية والوجوب والسنية وان المراد بوضع القدم وضع اصابعها ولو واحدة وان المشهور في كتب المذهب الرواية الاولى وان ابن امير حاج رجح في الحلية الثانية وصرح هنا بان توجيه الاصابع نحو القبلة سنة ثبت ما قدمناه من ان الخلاف السابق في اصل الوضع لا في التوجيه وان التوجيه سنة عندنا قولاً واحداً خلافاً لما مشى عليه الشارح تبعاً لشرح المنية ويؤيد ما قلناه ان المحقق ابن الهمام قال في زاد الفقير ومنها اي من سنن الصلاة توجيه اصابع رجليه الى القبلة ووضع الركبتين واختلف في القدمين اه فهذا صريح فيما قلناه حيث جزم بان توجيه الاصابع سنة وذكر الخلاف في اصل وضع القدمين اي هل هوسنة او فرض او واجب فاعتنم هذا التحرير فاني لم اذكر من تبعه عليه والحمد لله رب العالمين (تنبيه) تقدم في الركوع انه يسن الصاق الكعنين ولم يذكر في ذلك في السجود وقدما انه ربما يفهم منه ان السجود كذلك اذ لم يذكر وتفريجهما بعد الركوع فالاصل بقاءهما هنا كذلك تأمل (قوله كامر) اي نظير ما مر في تسبيح الركوع من ان افله ثلاث وانه لو تركه او نقصه كره تنزيهاً وقدما الخلاف في ذلك (قوله) فلا تبدي عضديها كتب في هامش الخرائن ان هذا رد على الحلبي حيث جعل الثاني تفسيراً للانخفاض مع ان الاصل في العطف المغيرة تنبه اه (قوله) وحررنا في الخرائن الخ وذلك حيث قال تنبيه ذكر الزياي انها تخالف الرجل في عشر وقد زدت اكثر من ضعفها ترفع يديها حذاء منكبيها ولا تخرج يديها من كميتها وتضع الكف على الكف تحت ثدييها وتحنى في الركوع قليلاً ولا تعتمد ولا تفرج فيه اصابعها بل تضمها وتضع يديها على ركبتها ولا تحنى ركبتها وتضم في ركوعها وسجودها وتفتش ذراعيها وتترك في التشهد وتضع فيه يديها تباع رؤس اصابعها ركبتها وتضم فيه اصابعها واذا نابها شئ في صلاتها تصفق ولا تسبح ولا تؤم الرجل وتكره جماعتهم ويقف الامام وسطهم ويكره حضورها الجماعة وتؤخر مع الرجال ولا جمعة عليها لكن تنعقدها ولا عي ولا تكبير تشريق ولا يستحب ان تسفر بالنجر ولا تجهر في الجهرية بل او قيل بالفساد بجهرها لا يمكن بناء على ان صوتها عورة وافاد الحدادي ان الامة كالجرة الا في الرفع عند الاحرام فانها كالرجل اه اقول وقوله ولا تحنى ركبتها صوابه وتحنى بدون لا كما قدمناه عن المعراج عند قول الشارح في الركوع ويسن ان يلصق كعبيه وقوله تبلغ رؤس اصابعها ركبتها مبنى على القول بان الرجل يضع يديه في التشهد على ركبتيه والصحيح انها سواء كما سنده وكرهه وقوله لكن تنعقدها صوابه لكن تصح منها اذا عبرة بالنساء والصبيان في جماعة الجمعة والشرط فيهم ثلاثة رجال وقدما ايضا عن المعراج عن شرح الوجيز ان الحنثي كالمرأة وحاصل ما ذكره ان المخالفة في ست وعشرين وذكر في البحر انها لا تنصب اصابع القدمين كاذكره في المحتج ثم هذا كله فيما يرجع الى الصلاة والا فمرأة تخالف الرجل في مسائل كثيرة مذكورة في احكامات الاشياء فراجعها (قوله مع الكراهة) اي اشد الكراهة كما في شرح المنية (قوله) بل لو سجد الخ المناسب هنا التفريع لان هذا مفرع على القول بان الرفع سنة وان كانت السجدة الثانية فرضاً لتحقيقها بدون في هذه الصورة وكذا يتفرع على القول بالوجوب الذي رجحه في الفتح والحلية بخلاف القول بالفرضية الذي

كأمر (والمرأة تخفض) فلا تبدي عضديها (وتصق بضنها بضخديها) لانه استر وحررنا في الخرائن انها تخالف الرجل في خمسة وعشرين (ثم يرفع رأسه مكبراً ويكفي فيه) مع الكراهة (ادنى ما يلصق عليه اسم الرفع) كما يحججه في المحيط لتعلق الركبة بالادنى كسائر الاركان بل لو سجد على لوح فترع فسجد بلا رفع اصلا صح

صححه في الهداية وفيهم (قوله صحح والا) علمه في الهداية بان ما قرب من الشيء يعطى حكمه  
 (قوله ورجحه في التهر الخ) قل في الخزان وفي الشربلالية عن البرهان انه الاصح عن الامام  
 وفي التهر انه الذي ينبغي التعويل عليه وعليه اقتصر الباقي اهـ (قوله تم بالرفع عند محمد)  
 وعند ابى يوسف بالوضع وثمرة الخلاف فيما لو احدث وهو ساجد فذهب وتوضأ يعيد السجدة  
 عند محمد لا عند ابى يوسف وفيما اذا لم يقعد على الرابعة واحدث في السجدة الاولى من الخامسة  
 توضأ وقعد عند محمد وبطلت عند ابى يوسف ح اقول وانظر قول ابى يوسف المذكور  
 مع قوله بفرضية القعدة بين السجدين والطمانينة فيها فانه يستلزم فرضية الرفع فتأمل  
 ثم ظهر ان الرفع المذكور فرض مستقل عنده لا متمم للسجدة كذا افاده شيخنا حفظه الله  
 تعالى (قوله كالتلاوية) حتى لو تكلم فيها او احدث فعليه اعادة ابن ملك عن الحانية  
 (قوله مطمئنا) اى بقدر تسبيحة كافي متن الدرر والسراج وهل هذا بيان لا كثره او لا فله  
 الظاهر الاول بدليل قول المصنف وليس بينهما ذكر مسنون وقدمنا في الواجبات عن ط انه  
 لو اطال هذه الجلسة او قومة الركوع اكثر من تسبيحة بقدر تسبيحة ساهيا يلزمه سجود  
 السهو اهـ وقدمنا ما فيه تأمل (قوله لما مر) اى من انه سنة او واجب او فرض ح  
 (قوله وليس بينهما ذكر مسنون) قال ابو يوسف سألت الامام ايقول الرجل اذا رفع  
 رأسه من الركوع والسجود اللهم اغفرلى قال يقول ربنا لك الحمد وسكت واقد احسن في  
 الجواب اذ لم ينه عن الاستغفار نهر وغيره اقول بل فيه اشارة الى انه غير مكروه اذ لو كان  
 مكروها لنهى عنه كما ينهى عن القراءة في الركوع والسجود وعدم كونه مسنونا لا ينافي  
 الجواز كالتسمية بين الفاتحة والسورة بل ينبغي ان يندب الدعاء بالغفرة بين السجدين خروجا  
 من خلاف الامام احمد لا بطلان الصلاة بتركه عامدا ولما مر صرح بذلك عندنا لكن صرحوا  
 باستحباب مراعاة الخلاف والله اعلم (قوله وما ورد الخ) فمن الوارد في الركوع والسجود  
 ما في صحيح مسلم انه صلى الله عليه وسلم كان اذا ركع قال اللهم لك ركعت وبك آمنت ولك  
 اسلمت خشع لك سمعى وبصرى ومخى وعظمى وعصبى واذا سجد قال اللهم لك سجدت وبك  
 آمنت ولك اسلمت سجد وجهى للذى خلقه وصوره وشق سمعه وبصره تبارك الله احسن  
 الخالقين والوارد في الرفع من الركوع انه كان يزيد ملء السموات والارض وملء ما شئت  
 من شئ بعد اهل الثناء والمجد احق ما قال العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما اعطيت ولا معطى  
 لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد رواه مسلم وابو داود وغيرها وبين السجدين اللهم  
 اغفرلى وارحمنى وعافى واهدنى وارزقنى رواه ابو داود وحسنه النووي وصححه  
 الحاكم كذا في الحلية (قوله محمول على النفل) اى تهجدا او غيره خزائن وكتب  
 في هامشه فيه رد على الزيلعي حيث خصه بالتهجدا ثم الحمل المذكور صرح به  
 المشايخ في الوارد في الركوع والسجود وصرح به في الحلية في الوارد في القومة  
 والجلسة وقال على انه ان ثبت في المكتوبة فيمكن في حالة الانفراد او الجماعة والمأمومون  
 محصورون لا يتنقلون بذلك كما نص عليه الشافعية ولا ضرر في التزامه وان لم يصرح به  
 مشايخنا فان القواعد الشرعية لا تنبؤ عنه كيف والصلاة والتسبيح والتكبير

وصحح في الهداية انه ان كان  
 الى التعمود أقرب صحح  
 والا ورجحه في التهر  
 والشربلالية ثم السجدة  
 الفصلية تتم بالرفع عند  
 محمد وعليه الفتوى كالتلاوية  
 اتفاق مجمع (ويجاس بين  
 السجدين مطمئنا) لما مر  
 ويضع يديه على فخذيه  
 كالشهاد مية المصلى  
 (وليس بينهما ذكر  
 مسنون وكذا ليس) بعد  
 رفعه من الركوع (دعاء  
 وكذا لا يأتى في ركوعه  
 وسجوده بغير التسبيح  
 على المذهب) وما ورد  
 محمول على النفل (ويكبر  
 ويسجد) ثانية (مطمئنا  
 ويكبر للهوس) على  
 صدور قدميه

(بلا اعتناء وقعود) استراحة ولو فعل **قوله** ٥٧٣ لا بأس ويكره تقديم حدثين رحية بعد - موش (واركعة سنية)

قلاولى) في مبر (حالة لا  
يأتى بتدو ولا تعود فيه)  
اذ لم يسرها لأمره (ولا  
يسن) مؤكدا (يرفع  
يديه الأثني) سبع موش  
تهدد بناء على ان الصنما  
والمروءة واحد نظر السعي  
بالاة في الصلاة (تكبيره  
افتتاح وقنوت وعيده)  
خسة في الحج (استلام)  
الحجر (والصفا والمروة  
وعرفت الجمرات)  
ويجمعها على هذا الترتيب  
بأنه ترفع سبع موش وبالنظم  
لابن الفصيح \* فتح قنوت  
عيد استلم الصفا مع مروءة  
عرفات الجمرات \* (والرفع  
بخذاء اذنيه) كالتحريمه  
(في الثلاثة الاول و) اما  
(في الاستلام) والرمي (مند  
الجرتين) الاولى والوسطى  
فانه (يرفع خذاء منكبيه  
ويجعل باطنهما نحو)  
الحجر و (المكعبة و) اما  
(عند الصفا والمروة  
وعرفت) ف (يرفعهما  
كائده) والرفع فيه وفي  
الاستسقاء مستحب  
(فيست يديه) خذاء صدره  
(نحو اسم)

والقراءة كثبت في السنة اه **(قوله** بلا اعتناء) اى على الارض قال في السنية اساره  
الى خلاف الشافعى في موضعين احدهما يعتمد بيديه على ركبتيه عندنا وعنده على الارض  
والثاني الجلسة الخفيفة قال شمس الأئمة الحلواني الخلاف في الافضل حتى لو فعل كما هو مذهب  
لا بأس به عند الشافعى ولو فعل كما هو مذهب لا بأس به عندنا كذا في المحيط اه قول في الحاية  
والاشبه انه سنة او مستحب عند عدم العذر فيكره فعله تنزيها لمن ليس به عذر اه وتبعه في  
البحر واليه يشير قواهم لا بأس فانه يغلب فيما تركه اولى اقول ولا ينفي هذا ما تقدمه لشرح  
في الواجبات حيث ذكر منها ترك قعود قبل ثانية ورابعة لان ذلك محمول على القعود العويل  
ولذا قيدت الجلسة هنا بالخفيفة تأمل **(قوله** فيما مر) اى من الاركان والواجبات والسنن بخبر  
**(قوله** ولا يسن مؤكدا) قيده لئلا يرد الرفع في الدعاء والاستسقاء لما سيأتى انه مستحب  
**(قوله** الاثني سبع) اشار الى انه لا يرفع عند تكبيرات الانتقالات خلافا للشافعى واحمد فيكره  
عندنا ولا يفسد الصلاة الا في رواية مكحول عن الامام وقد اوضح هذه المسئلة في الفتح وشرح  
المثية **(قوله** بناء على ان الصفا والمروة واحد) ذكر ذلك توفيقا بين كلام المصنف والنظم  
الآتى حيث عددها ثمانية وبين ما ورد في الحديث من عددها سبعة بان الوارد نظريه الى السعي  
المتضمن للصفا والمروة فعدها فيه واحدا والمصنف والناظم نظر الى انهما اثنان فصارت ثمانية  
والوارد هو قوله صلى الله عليه وسلم لا ترفع الا يدي الا في سبع مواطن تكبيرة الافتتاح وتكبيرة  
القنوت وتكبيرات العيدين وذكر الاربع في الحج كذا في الهداية والاربع عند استلام  
الحجر وعند الصفا والمروة وعند الموقفين وعند الجمرتين الاولى والوسطى كذا في الكفاية  
قال في فتح القدير والحديث غريب بهذا اللفظ وقد روى الطبراني عن ابن عباس رضى الله  
عنهما عنه صلى الله عليه وسلم لا ترفع الا يدي الا في سبع مواطن حين يفتح الصلاة وحين  
يدخل المسجد الحرام فينظر الى البيت وحين يقوم على الصفا وحين يقوم على المروة وحين  
يقف مع الناس عشية عرفة وجمع المقامين حين برى الجمره اه ولا يخفى عليك ان تفسير  
ما ورد بما في الهداية هو الموافق لكلام الشارح بخلاف ما في الفتح اذ ليس فيه عدل الصفا  
والمروة واحدا بل ليس فيه ذكر القنوت والعيد فافهم **(قوله** وخسة الحج ٣) اى بناء على  
عد المصنف والناظم اما بناء على ما في الحديث المذكور في الهداية فهي اربع فافهم **(قوله**  
وبالنظم) اى من بحر الكمال وذكرت فيه على ترتيب حروف فقوس صمعج ولبعضهم  
ارفع يديك لدى التكبير مفتحا **وقائتا** وبه العيدان قد وصفا  
وفي الوقوفين ثم الجمرتين معا **وفي** استلام كذا في مروءة وصفا

**(قوله** كالتحريمه) الاولى استقاطه لانيها من جملة الثلاثة ففيه تشبيه الشئ ببعضه تأمل **(قوله**  
الاولى والوسطى) اما الاخرة فلا يدعو بعدها لان الدعاء بعد كل رمى بعده رمى ولذا لا يدعوى  
رمى يوم النحر **(قوله** نحو الحجر) راجع للاستلام وقوله والمكعبة راجع لرمى وفي رواية يرفع  
يديه في الرمي نحو السماء **(قوله** كالدعاء) اى كما يرفعهما لمطلق الدعاء في سائر الامكنة والازمنة  
على طبق ما وردت به السنة ومنه الرفع في الاستسقاء فانه مستحب كما جزم به في القنية خزائن  
**(قوله** فيسط يديه خذاء صدره) كذا روى عن ابن عباس من فعل النبي صلى الله عليه وسلم

٣ قوله وخسة الحج هكذا بخطه والذي في نسخ الشارح وخسة في الحج فاعله سقط من قامه لفتد في اه مصححه

لأنها قلة الدماء، فكان بينهما فرجة، الإشارة: تمسخته أهدركه، ديكفى والمسح بعده على وجهه سنة في الأصح ثم نبذ الالة  
 وفي قول الجوزي: داء، رغبة يفعل كذا، وداء رغبة: جمال كفضلو عليه كما: ميث من الشيء، وداء: تصرع يعقد الخنصر  
 والصبر، داء في تمسخته داء: خفة، فمذهب في داء: ( - ) عد فرانه من سجدتي الركعة الثانية

قصة عن تفسير السمان لا ينبغي من المستحسن الامانة في التفسير السمرقندي ان من آداب  
الدعاء ان يدعو مستقبلا ويرفع يديه بحيث يرى بياض ابطيه لامكان حمله على حالة المبالغة  
والجهد وزيادة الاهتمام كما في الاستسقاء لعود النفع الى العامة وهذا على ما عداها ولذا قال في  
حديث الصحيحين كان لا يرفع يديه في شيء من دعائه الا في الاستسقاء فانه يرفع يديه حتى يرى  
بياض ابطيه اى لا يرفع كل طرف كذا في شرح التبيين ومثله في شرح الشريعة (قوله لانها قبله  
الدعاء) اى كالتقاة للصلاة فلا يتوجه ان يدعو جل وعلا في جهة العلوط (قوله ويكون  
بينهما فرجة) اى وان قلت قبة (قوله الدعاء اربعة احوال) هذا مروى عن محمد بن الحنفية كما  
عزاه اليه في البحر عن النهاية وكذا في شرح التبيين من الماسوط (قوله دعاء رغبة) نحو طلب  
الجنة فيفعل كما مر اى يبسط يديه نحو السماء (قوله ودعاء رهبة) نحو طلب النجاة من  
النار (قوله يجعل كفيه لوجهه) انتهى في البحر يجعل ظهر كفيه لوجهه ومثله في شرح  
المنية في كلمة ظهر سقطت من قول الشارح وهذا معنى مذكور في الشافعية من انه يسكن لكل داع  
يرفع يدين يديه للسماء ان دعا بتحصيل شيء وظهرهما ان دعا برفعه (قوله ودعاء تضرع) اى  
اظهار الخشوع والذلة لله تعالى من غير طلب حنة ولا خوف من نار نحو انى انا عبدك المائس  
لفقر المسكين الخفير (قوله ويحلق) اى يحلق الاية والوسطى (قوله ما يعمله في نفسه)  
قال في شرح المنية يعنى ليس فيه رفع لان في الرفع اعلا (قوله بين اليدين) الاظهر تحت اليدين  
(قوله في المنصورة) اى الاصابع المكناة في الرحل المنصورة قل في السراج يعنى رجلاه اليمنى  
لان ما امكنه ان يوجهه الى القبلة فهو اولى اه وصرح بان المراد اليمنى في المفتاح والاحلاصة  
والخراة فقوله في الدرر رجلاه مائسة فيه الشك لان توجه اصابع اليسرى المفتشة نحو  
القبلة تكلف زائد كما في شرح الشيخ سمبل لكن نقل القهستاني مثل ما في الدرر عن الكافي  
والتحفة ثم قال فيوجه رجلاه اليسرى الى اليمنى واصابعها نحو القبلة بقدر الاستطاعة اه تأمل  
(قوله هه السنة) فلوتردع او تورل خالف السنة ط (قوله في الفرض والنفل) هو المعتمد  
وقيل في النفل بقعد كيف شاء كما في شرح (قوله ولا يأخذ الركبة) اى كما يأخذها في الركوع  
لان الاصابع بصر موجهة الى الارض بخلاف ما يدعى والنبي للافضلية لا اعدم الجواز كما  
فداه في السراج (قوله وركة) ٣ ان يخرج من حلقه اليسرى من الجانب الايمن ولا تجلس  
عليها بل على الارض (قوله ونسبوه لمحمد والامم) وكذا نقلوه عن ابي يوسف في الامالى  
جاء في فهو منقول عن اثنتي عشرة (قوله ان في متن درر البحار وشرحه الخ) اضراب  
النقل لان في هذا النقل التصريح بأن ما صححه الشارح هو المنقذ لكن الصواب اسقاط  
قوله بسبب اصابعه كانه وبه يخالف لما رأيت في درر البحار وشرحه ونص عبارة درر البحار  
لا يعتقد ثلاثة وخمسين ولا شبر ولا فتوى خلافه وعبارة شرحه غير الافكار ولا تعتد اياها

[illegible]

٣ قوله: توركة تعدولا بحود لذات في يدي من شرح فليحذر اه مصححوه ولا تعقد (بالاة)  
مصارح ع لامه هية بقوله ولا شير مصارح مرفوع ولا نافية شار بالاول الى الاف لامه احد وبالثاني الى خلاف  
لشفي ت اهم مصالح وقب هـ كذب من الامارة الى الاختلاوت ببيع الكلام عن طريقة صاحب اجمع هـ مه



بلاية وخسين كما عقدها احمد موافقا لشافعي في احاد قوله ونحو الاشير عند التهليل بالسبابة من  
 اليمنى بل بسط الاصابع والمعنى اى المفتى به عندنا خلافاً لى خلاف عدم الاشارة وهو الاشارة على  
 كيفية عقد ثلاثة وخسين كقول به الشافعي واحمد وفي الغنيب الهامة يرفعها عند النفي ويضعها عند  
 الاثبات وهو قول ابى حنيفة ومحمد وكثرت به الآثار والاخبار فاعمل به اولى اه فهو مرسى في  
 ان المفتى به هو الاشارة بالمسبحة مع عقد الاصابع على الكيفية المذكورة لاعم بسطها فانه الاشارة  
 مع البسط عندنا ولذا قال في منية المتلى فان اشار يعقد الحنصر والبصر ويحلق الوسطى بالابهام  
 ويقيم السبابة وقال في شرحها الصغير وهل يشير عند الشهادة عندنا فيه اختلاف صحيح في الخلاصة  
 والبرازية انه لا يشير وصحيح في شرح الهداية انه يشير وكذا في الملتقط وغيره وصفتها ان يحلق من  
 يده اليمنى عند الشهادة بالابهام والوسطى ويقبض البصر والحنصر ويشير بالمسبحة او يعقد الالة  
 وخسين بأن يقبض الوسطى والبصر والحنصر ويضع رأس ابهامه على حرف مفصل الوسطى  
 الاوسط ويرفع الاصبع عند النفي ويضعها عند الاثبات اه وقال في الشرح الكبير قبض الاصابع  
 عند الاشارة هو المروى عن محمد في كيفية الاشارة وكذا عن ابى يوسف في الامالى وهذا فرع  
 تصحيح الاشارة وعن كثير من المشايخ لا يشير اصلا وهو خلاف الدراية والرواية فعن محمد ان  
 ما ذكره في كيفية الاشارة قول ابى حنيفة اه ومنه في فتح القدير وفي القهستاني وعن اصحابنا  
 جميعا انه في حلق ابهام اليمنى ووسطها ملتصقا برأسها ويشير بالسبابة اه فبهذه القول  
 كلها صريحة بأن الاشارة المسنونة انما هي على كيفية خاصة وهي العقد والتحقيق واما  
 رواية بسط الاصابع فليس فيها اشارة اصلا ولهذا قال في الفتوح وشرح المنية وهذا اى ما ذكر  
 من الكيفية فرع تصحيح الاشارة اى مفرع على تصحيح رواية الاشارة فليس لنا قول الاشارة  
 بدون تحليق ولهذا فسرت الاشارة بهذه الكيفية في عامة الكتب كالبداية والنهاية ومعراج  
 الدراية والذخيرة والظهيرية وفتح القدير وشرح المنية والقهستاني والحلية والنهر وشرح  
 المتلى للبهنسى معزيا الى شرح النقاية وشرحى درر البحار وغيرها كما ذكرت عبارة ائمتهم في  
 رسالة سميتها (رفع التردد في عقد الاصابع عند التشهد) وحررت فيها انه ليس لنا سوى قولين  
 \* الاول وهو المشهور في المذهب بسط الاصابع بدون اشارة \* الثاني بسط الاصابع الى حين  
 الشهادة فيعقد عندها ويرفع السبابة عند النفي ويضعها عند الاثبات وهذا ما اعتمدته  
 المتأخرون لثبوتهم عن النبي صلى الله عليه وسلم بالاحاديث الصحيحة واصحة نقله عن أئمتنا  
 الثلاثة فاذا قال في الفتوح ان الاول خلاف الدراية والرواية وامامنا عليه عامة الناس في زماننا  
 مع الاشارة من البسط بدون عقد فله اراء احاد قل به سوى الشارح تبعا للشرنبلالى عن البرهان  
 للعلامة ابراهيم الطرابلسي صاحب الاسعاف من اهل القرن العاشر واذا عارض كلامه  
 كلام جمهور الشارحين من المتقدمين والمتأخرين من ذكر القولين فقط فالعمل على ما عليه  
 جمهور العلماء لاجهور العوام فأخرج نفسك من ظلمة التقليد وحيرة الاوهام واستضي  
 بمصباح التحقيق في هذا المقام فانه من منح الملك العلاء (قوله بمسبحته وحدها) فيكره ان  
 يشير بالمسبحتين كافي الفتوح وغيره (قوله وبقولنا) هذا الاحتراز انما يصح لو كان المثال  
 بالعقد قائلا بأنه لا يشير بمسبحته وهو خلاف الواقع كما هو صريح قوله يعقد عند الاشارة

مطلبه

منهم في عقد الاصابع عند  
 التشهد

بمسبحته وحدها يرفعها  
 عند النفي ويضعها عند  
 الاثبات واحتراز بالتصحيح  
 عما قيل لا يشير لانه خلاف  
 الدراية والرواية وبقولنا  
 بالمسبحة عما قيل يعقد عند  
 الاشارة اه وفي المعنى عن  
 التحفة الاصح انها مستحبة

والذي نخلص من كلامه انه كان قول مانع من القبول وهو الاشارة مع بسط الاصابع بدون عقد وقد علم انه خلاف المتقول في كتب المذهب وان ما نقله الشارح عن درر البحار وشرحه خلاف الواقع ولعله قول عرب لم نر من قاله فنبه في البرهان ومشى عليه الناس في عامة البلدان واما المشهور المتقول في كتب المذهب فهو ما سمعته والله تعالى اعلم **(قوله)** وفي المحيط سنة ( يمكن التوفيق بأنها غير مؤكدة ط **(قوله)** كما نبه في البحر ) حيث قال ثم وقع لبعض الشارحين انه قال واخذ بشهد ابن مسعود اولى فيقيد ان الخلاف في الاولوية والظاهر خلافه لانهم جعلوا الشاهد واجبا وعينه في تشهد ابن مسعود فكان واجبا ولهذا قال السراج ويكره ان يزيد في الشاهد حرفا او يتبدى بحرف قبل حرف قال ابو حنيفة ولو نقص من تشهده او زاد فيه كان مكروها لان اذكار الصلاة محصورة فلا يزداد عليها اه والكرهية عند الاطلاق التحريم **(قوله)** وجزم الخ ( وكذا جزم به في النهر والخير الرملي في حواشي البحر حيث قال اقول الظاهر ان الخلاف في الاولوية ومعنى قواهم الشاهد واجب اي الشاهد المروي على الاختلاف لا واحد بعينه وقواعدنا تقتضيه ثم رأيت في النهر قريبا مما قاله وعليه فالكراهية السابقة تنزيهية اه اقول ويؤيده ما في الحلية حيث ذكر الفاظ الشاهد المروية عن ابن مسعود ثم قال واعلم ان الشاهد اسم لمجموع هذه الكلمات المذكورة وكذا لما ورد من نظائرها سمي به لاستعماله على الشهادتين الخ **(قوله)** لا الاخبار عن ذلك ) اي لا يقصد الاخبار والحكاية عما وقع في المعراج منه صلى الله عليه وسلم ومن ربه سبحانه ومن الملائكة عليهم السلام وتتمام بيان القصة مع شرح الفاظ الشاهد في الامداد فراجع **(قوله)** للحاضرين ) اي من الامام والسامع والملائكة قاله النووي واستحسنه السروجي نهر **(قوله)** لاحكاية سلام الله تعالى ) الصواب لاحكاية سلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ط **(قوله)** يقول فيه اني رسول الله ) نقل ذلك الراقي من الشافعية ورده الحافظ ابن حجر في تخرجه احاديثه بأنه لا اصل لذلك بل الفاظ الشاهد متواترة عنه صلى الله عليه وسلم انه كان يقول اشهد ان محمدا رسول الله وعبداه ورسوله اه ط عن الزرقاني قال في التحفة نعم ان اراد تشهد الاذان صح لانه صلى الله عليه وسلم اذن مرة في سفر فقال ذلك اه قلت وكذلك في البخاري من حديث سلمة بن الاكوع رضى الله عنه قل خفت ازواد القوم الحديث وفيه فقال صلى الله عليه وسلم اشهد ان لا اله الا الله واشهد اني رسول الله وهذا كان خارج الصلاة لانه لما ظهرت المعجزة على يديه من البركة في الزاد **(قوله)** ولا يزيد في الفرض ) اي وما لحق به كالوتر والسنن الرواتب وان نظر صاحب البحر فيها ولنظر حكم المنذور وقضاء النفل الذي افسده والظاهر انه في حكم النفل لان الوجوب فيها عارض ط **(قوله)** اجاء ) وهو قول احمد بن مالك واحمد وعند الشافعي على الصحيح انها مستحبة فيها للجمهور مرواه احمد وابن خزيمة من حديث ابن مسعود ثم ان كان النبي صلى الله عليه وسلم في وسط الصلاة فبعض حين فرغ من تشهده قل الطحاوي من زاد على هذا فقد خالف الاجماع بحر وعليه فراد الشارح ان مذهب اليه الشافعي مخالف للاجماع فانهم **(قوله)** فقط ) وقيل لا يجب ما لا يقال وعلى آل محمد ذكره القاضي الامام وقيل ما لم يؤخر مقدار أداء ركن وقيل يجب ولو زاد حرف واحدا ورد الكل في البحر وذكر ان ما ذكره المصنف هنا

وفي المحيط سنة ( ويقرأ تشهد بن مسعود ) وحونا كما نبه في البحر لكن كلام غيره يفيد نداءه وجزم شيخ الاسلام الجدي بان الخلاف في الإفضائية ونحوه في مجمع الأنهر ( ويقصد بالفاظ الشاهد ) معانيها مرادة له على وجه ( الانشاء ) كأنه يحى الله تعالى ويسلم على نبيه وعلى نفسه وأوليائه ( لا الاخبار ) عن ذلك ذكره في المجتبى وظاهره ان ضميرنا للحاضرين لاحكاية سلام الله تعالى وكان عليه الصلاة والسلام يقول فيه اني رسول الله ( ولا يزيد ) في الفرض ( على الشاهد في القعدة الاولى ) اجاء ( فان زاد امدا كره ) فتجب الامادة ( او ساهيا ) وجب عليه سجود السهو اذ قل اللهم صل على محمد فقط

هو المختار كما في الخلاصة واختاره في الحاشية اه وصرح الزياي في السهو بأنه الاصح وكلام الحلبي في شرح المنية الكبير يقتضي ترجيحه ايضاً لكن ذكر في شرحه الصغير ان ما ذكره القاضي الامام هو الذي عليه الاكبر وهو الاصح قل الخير الرولى فقد اختلف التصحيح كما ترى وينبغي ترجيح ما ذكره القاضي الامام اه تأمل ثم هذا كله على قول ابى حنيفة والافى التارخاية عن الحاوى انه على قواهما لا يجب السهو ما لم يبلغ الى قوله حميد حميد **(قوله على المذهب المفتى به)** لم أر من صرح بهذا الاثني سوى المصنف والشارح واما الذي رأيت ماعلمته آنفاً **(قوله بل لتأخير القيام)** فيجب عليه السهو ولو سكت كما في شرح المنية **(قوله سكت اتفاقاً)** لان الزيادة على التشهد في القعود الاول غير مشروعة كما مر فلا يأتى بشئ من الصلوات والدعاء وان لم يلزم تأخير القيام عن محله اذا القعود واجب عليه متابعة امامه **(قوله فيترسل)** اى يتمهل وهذا ما خرج في الحاشية وشرح المنية في بحث المسبوق من باب السهو وباقي الاقوال مصحح ايضاً قل في البحر وينبغي الافتاء بما في الحاشية كما لا يخفى ولعل وجهه كما في النهر انه يقتضى آخر صلاته في حق التشهد ويأتى فيه بالصلاة والدعاء وهذا ليس آخر اقل ح وهذا في قعدة الامام الاخيرة كما هو صريح قوله ايفرغ عند سلام امامه واما فيما قبلها من القعدات فحكمه السكوت كما لا يخفى اه ومثله في الحاشية **(قوله وقيل يكرر كلمة الشهادة)** كذا في شرح المنية والذي في البحر والحاشية والذخيرة يكرر التشهد تأمل **(قوله واكتفى المفترض)** قيده لانه في النفل والواجب تحب الفاتحة والسورة او نحوها **(قوله على الظاهر)** اى ظاهر الرواية وفيه كلام يأتى قريباً **(قوله ولو زاد الاباس)** اى لو ضم اليها سورة لا بأس به لان القراءة في الاخيرين مشروعة من غير تقدير والاقتصار على الفاتحة مسنون لا واجب فكان الضم خلاف الاولى وذلك لا ينافى المشروعية والاباحة بمعنى عدم الائم في الفعل والترك كما قدمناه في اوائل بحث الواجبات وبه اندفع ما اورده في النهر هنا على البحر من دعوى المناقاة **(قوله وصحح العيني وجوبها)** هذا مقابل ظاهر الرواية وهو رواية الحسن عن الامام وصححها ابن الهمام ايضاً من حيث الدليل ومشى عليها في المنية فالوجب سجود السهو بترك قراءتها ساهيا والاساءة بتركها عمداً لكن الاصح عدمه لتعارض الاخبار كما في المحتج واعتمده في الحاشية **(قوله وسكوت قدرها)** اى قدر ثلاث تسييجات **(قوله وفي النهاية قدر تسييجه)** قل شيخنا وهو اليق بالاصول حلية اى لان ركن القيام يحصل بها لما مر أن الركنية تتعلق بالادنى **(قوله فلا يكون مسياً بالسكوت على المذهب الخ)** اعلم انهم اتفقوا في ظاهر الرواية على ان قراءة الفاتحة افضل وعلى انه لو اقتصر على التسييج لا يكون مسياً واما لو سكت فصريح في المحيط بالاساءة وقل لان القراءة فيهما شرعت على سبيل الذكر والثناء ولهذا تعينت الفاتحة للقراءة لان كلاهما ذكر وثناء وان سكت عمداً اساء لترك السنة ولو ساهيا لاسهو عليه وصريح غيره بالتخيير بين الثلاثة في ظاهر الرواية وعدم الاساءة بالسكوت قال في البدائع والصحيح جواب ظاهر الرواية لما روينا عن علي وابن مسعود رضي الله تعالى عنهما انهما كانا يقولان المصلح باختيار في الاخيرين ان شاء قرأ وان شاء سكت وان شاء سبج وهذا باب لا يدرك بالتقياس فلم يروى عنهما كما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم اه وفي الحاشية وعليه الاعتماد وفي الذخيرة

(على المذهب) المفتى به  
للخصوص الصلاة بل  
لتأخير القيام ولو فرغ  
المؤمن قبل امامه سكت  
اتفاقاً واما المسبوق  
فيترسل ايفرغ عند سلام  
امامه وقيل يتم وقيل يكرر  
كلمة الشهادة (واكتفى)  
المفترض (فيما بعد  
الاولين بالفاتحة) فانها  
سنة على الظاهر ولو زاد  
لا بأس به (وهو مختار بين  
قراءة الفاتحة وصحح  
العيني وجوبها) (وتسييج  
ثلاثاً) وسكوت قدرها وفي  
النهاية قدر تسييجه فلا  
يكون مسياً بالسكوت  
(على المذهب) لتبوت  
التخيير عن علي وابن  
مسعود

هو الصحيح من رويته ورجح ذلك في حليته ثم لمزيد عليه ورجع اليه والحاصل ان عند صاحب المحيطة ذكره السكوت لترك سنة القراءة والقراءة عنده سنة لكن لما شرعت على واحدة ذكر حصص السنة بالتسبيح فيخير بينهما وهو مسمى عليه المصنف بالقراءة افضل بالنظر الى التسبيح وسنة النظر الى السكوت حتى لا يسبح ترك الافضل ولو سكوت اساء لترك السنة وما تقوم منه وما واما عند غير صاحب المحيطة فلا ذكره السكوت لثبوت التخيير بين الثلاثة فصارت القراءة افضل بالنظر الى التسبيح والى السكوت فقد اتفق الكل على افضلية القراءة واما اختتامها في سنتها بناء على كراهة السكوت وعدمها وقد علمت ان الصحيح المعتمد التخيير بين الثلاثة وبه تعلم ما في عبارة الشارح حيث قل اولاً ان الفاتحة سنة على الظاهر فانه مبنى على ما في المحيط ثم مشى على خلافه حيث اعتمد التخيير بين الثلاثة فزاد على المصنف السكوت وقول انه لا يكون مسياً به فاعتنم هذا التحرير الفريد وما نقلته عن البدائع والذخيرة والحانية رأيت فيها وفي غيرها وذكرت نصوصها فيما علقته على البحر فلا تعتمد على ما نقل عنها مخالفاً لذلك ففهم ثم اعلم ان اتفاقهم على افضلية الفاتحة لا ينافي التخيير اذ لا مانع من التخيير بين الفاضل والافضل كالحلق مع التقصير \* (تنبيه) \* ظاهر كلام المتن وغيره ان الفاتحة مقروءة على وجه القرآن وفي القهستاني قال علماءنا انها تقرأ بنية الثناء لا القراءة اه ونقل في المحتجب عن شمس الأئمة انه الصحيح لكن في النهاية قل وعن ابى يوسف يسبح ولا يسكت واذا قرأ الفاتحة فعلى وجه الثناء لا القراءة وبه اخذ بعض المتأخرين اه وفي الحلية لكن قدما ان الصواب ان الفاتحة لا تخرج عن القرآنية بالنية (قوله وهو الصارف الخ) حاصله ان حديث الصحيحين عن ابى قتادة انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الظهر والعصر في الركعتين الاولىين بفاتحة الكتاب وسورتين وفي الركعتين الاخيرتين بفاتحة الكتاب يفيد المواظبة على ذلك وهي بلا ترك دليل الوجوب والجواب ان التخيير المروي صارف لها عن الوجوب لان له حكم المرفوع كما قدمناه وبهذا يرد على العيني وابن الهمام (قوله الافتراض) انما خصه بالذكر للاشارة الى نفي القول بالتورك كما هو مذهب الشافعي والافحكام القعود لا تختص بذلك كما مر فافهم (قوله صلى على النبي صلى الله عليه وسلم) قال في شرح منية واختار في صفتها ما في الكناية والتقنية والمحتجب قال سئل محمد عن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فقال يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وهي الموافقة لما في الصحيحين وغيرها (قوله صح زيادة في العالمين) اى مرة واحدة بعد قوله كما باركت الخ واما بعد قوله كما صليت فلم يثبت قل في الحلية وفي افصح ابن هبيرة حكاية الصلاة المذكورة عن محمد بن زياد في العالمين بعد قوله كما باركت وهو في رواية مالك ومسلم وابى داود وغيرهم وفي نسخة من الافصح زيادة في العالمين بعد كما صليت ايضا وهي مذكورة في بعض احديث مسند الباقين لا يضرني الآن من رواها من الصحابة ولا من خرجها من الحفاظ ولا ثبوتها في نفس الامر اه و اشار الشارح الى هذا حيث عبر بالزيادة لا بالتكرار ففهم (قوله وتكرار انك حميد مجيد) استدراك على ما نقله الزيلعي وغيره عن محمد في كيفية

وهو الصارف للمواظبة  
عن الوجوب (ويفعل في  
القعود الثاني) الافتراض  
(كلاول وتشهد) ايضا  
(وصلى على النبي صلى الله  
عليه وسلم) يصح زيادة  
في العالمين وتكرار انك  
حميد مجيد

الصلاة المذكورة من الاقتصار على انك حميد حميد مرة في آخرها فندفع معناه في الصلاة التي  
عن محمد مكررة وتقدم انها في الصحيحين كذلك (قوله) وعدم كراهة المرح (عن عبي  
فاعل صح ومفاده انه لم يصح ندبه لعدم ثبوته في صلاة التشهد ونذا قال في شرح انية الاتيان  
بما في الاحاديث الصحيحة اولى وقال في الفيض والاولى تركه احتياط وفي شرح المنهاج  
للرملي قال النووي في الاذكار وزيادة وارحم محمدا وآل محمد كما رحمت على ابراهيم بركة  
واعترض بوروده في عدة احاديث صحيح الحاكم بعضها وترجم على محمد ورده بعض محقق  
اهل الحديث بأن ما وقع للحاكم وهم وبأنها وان كانت ضعيفة لكنها جديدة الضعف فلا  
يعمل بها ويؤيده قول ابن زرعة وهو من ائمة الفن بعد ان ساق تلك الاحاديث وبين ضعفها  
واعمل المنع ارجح اضعف الاحاديث في ذلك اى لشدة ضعفها وبما تقرره علم ان سبب الانتكار  
كون الدعاء بالرحمة لم يثبت هناك من طريق يعتد به والباب باب اتباع الاما قاله ابن عبد البر وغيره  
من انه لا يدعى له صلى الله عليه وسلم بل ينظر الرحمة فان اراد التأني امتناع ذلك مطلقا فالاحاديث  
الصحيحة صريحة في رده فقد صح في سائر روايات التشهد السلام عليك ايها النبي ورحمة الله  
وبركاته وصح انه صلى الله عليه وسلم اقر من قال ارحمني وارحم محمدا ولم ينكر عليه سوى  
قوله ولا ترجم معنا احدا وحصولها لا يمنع طلبها كالصلاة والوسيلة والمقام المحمود لما فيه  
من عود الفائدة له صلى الله عليه وسلم بزيادة ترقية التي لانهاية لها والداعي بزيادة ثوابه على  
ذلك اهو والحاصل ان الترجمة بعد التشهد لم يثبت وان كان قد ثبت في غيره فكان جائزا في نفسه  
(قوله) ولو ابتداء اى من غير تبعيته لصلاة او سلام وذكر في البحر والحلية ان الكراهة  
في الابتداء متفق عليها وتعبه في التهر بأن عبارة الزيلعي في آخر الكتاب تقتضي ان الخلاف  
في الكل فانه قال اختلفوا في الترجمة على النبي صلى الله عليه وسلم بأن يقول اللهم ارحم محمدا  
قال بعضهم لا يجوز لانه ليس فيه ما يدل على التعظيم كالصلاة وقال بعضهم يجوز لانه عليه  
الصلاة والسلام كان من اشوق العباد الى مزيد رحمة الله تعالى واختاره السرخسي لوروده  
في الاثر ولا عتب على من اتبع وقال ابو جعفر وانا اقول وارحم محمد التوارث في بلاد المسلمين  
واستدل بعضهم على ذلك بتفسيرهم الصلاة بالرحمة واللفظان اذا استويا في الدلالة صح قيام  
احدهما مقام الآخر ولذا اقر عليه الصلاة والسلام الاعرابي على قوله اللهم ارحمني ومحمدا اه فافهم  
(قوله) ذكره الرملي الشافعي اى في شرحه على منهاج النووي ونصه والافضل الاتيان بلفظ  
السيادة كما قاله ابن ظهيرة وصرح به جمع وبه افتى الشارح لان فيه الاتيان بما امر نابه وزيادة  
الاخبار بالواقع الذي هو أدب فهو افضل من تركه وان تردد في افضليته الاسوى واما حديث  
لا تسيدوني في الصلاة فباطل لا اصل له كما قاله بعض متأخري الحفاظ وقول الطوسي انها مبطلة  
غلط اه واعتراض بان هذا مخالف لمذهبنا لما مر من قول الامام من انه لو زاد في تشهده او نقص  
فيه كان مكرها فاق في نظر فان الصلاة زائدة على التشهد ليست منه نعم ينبغي على هذا عدم  
ذكرها في واشهدان محمدا عبده ورسوله وانه يأتي بهما مع ابراهيم عليه السلام (قوله) نحن  
ايضا اى مع كونه كذبا (قوله) والصواب بالواو لانه واوى العين من ساد يسود قال الشاعر  
وما سودتني عامر عن ورائة \* ابي الله ان اسمو بام ولا أب

وعدم كراهة الترجمة ولو  
ابتداء وندب السيدة لان  
زيادة الاخبار بالواقع عين  
سلوك الادب فهو افضل  
من تركه ذكره الرملي  
الشافعي وغيره وما نقل  
لا تسودوني في الصلاة  
فكذب وقولهم لا يسيدوني  
بالحياء لمن ايضا والصواب  
بالواو

مطلب

في جواز الترجمة على النبي  
ابتداء

(قوله) وخص ابراهيم (ح) جواب عن سؤال تقديره لمخص التشبيه بابراهيم دون غيره من الرسل الكرام عليهم الصلاة والسلام فحاج بثلاثة اجوبة \* الاول انه سلم علينا ليلة المعراج حيث قال ابع اقبل مني السلام \* والثاني انه سمانا المسلمين كما اخبرنا عنه تعالى بقوله هو سمى المسلمين من قبل ابي بقوله ربنا واجعلنا مسلمين لك ومن ذريتنا امة مسلمة لك والعرب من ذريته وذرية ابيه اسمعيل عليهم السلام فقمصدنا اظهار فضله بحجزة على هذين المعنيين منه \* والثالث ان المصوب صلاة يتخذ الله تعالى بها نبينا صلى الله عليه وسلم خيلا كما اتخذ ابراهيم عليه السلام خيلا وقد استجالد الله تعالى دماء عباده فتخذه الله تعالى خيلا ايضا في حديث الصحيحين ولكن صاحبكم خليل الرحمن واجب ناحوبة اخر منها ان ذلك لا يوتيه والتشبيه في الفضائل بالآباء مرغوب فيه ولرفعة شأنه في الرسل وكونه افضل بقية الانبياء على الراحم ولم نفتنا اليه في هذه المائدة المشار اليه بقوله تعالى ملة ابيكم ابراهيم ولدوا به ذكره الجليل المشار اليه بقوله تعالى واجعل لي لسان صدق في الآخرين وللامر بالاقداء به في قوله تعالى ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا (قوله) وتلى الاخير (ح) اى الوجه الثالث وهذا ايضا جواب عن السؤال المشهور الذى يورده العلماء قدينا وحديثا وهو ان القاعدة ان المشبه به في الغالب يكون اعلى من المشبه في وجه الشبه مع ان القدر الحاصل من الصلاة والبركة لنبينا صلى الله عليه وسلم ولا له اعلى من الحاصل لابراهيم عليه السلام وآله بدلالة رواية الترمذى من صلى على واحدة صلى الله عليه عشر صلوات وحط عنه عشر سيئات ورفعت له عشر درجات ولم يرد في حق ابراهيم او غيره مثل ذلك والجواب ان المراد صلاة خاصة يكون بها نبينا صلى الله عليه وسلم خيلا كما اتخذ ابراهيم خيلا او التشبيه راجع لقولنا وعلى آل محمد وان هذا من غير الغائب فن المشبه به قد يكون مساويا للمشبه او ادنى منه لكنه يكون اوضح لكونه حسيا مشاهدا اولكونه مشهورا في وجه الشبه فلاول نحو مثل نوره كشكاة وابن يقع نور المشكاة من نوره تعالى والثاني كنهان عظيم ابراهيم والله بالصلاة عليهم واتبع بين اهل اهل احسن التشبيه لذلك ويؤيده ختم هذا الطلب بقوله في العالمين وتدمه في اخية واجب ناحوبة اخر من احسنها ان التشبيه في اصل الصلاة لافى القدر كما في قوله تعالى انا اوحى اليك كما اوحينا الى نوح وكتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم واحسن كما احسن الله اليك وفائدة التشبيه تأكيد الطلب اى كما صابت على ابراهيم فصل على محمد الذى هو افضل منه وقيل الكاف للتعايل (قوله عملا) مفعول لاجله لا تميز اى قنا بفرضيتها لاجل العمل بالامر القطعى الثبوت والدلالة فبى فرض علما وعملا لاعلا فقط كالوتر واما ما نقله ابن جرير الطبرى من ان الامر للاستحباب وادعى القاضى عياض الاجماع عليه فهو خلاف الاجماع كما ذكره القاضى في شرح دلائل الخيرات (قوله نانى الهجرة) وقيل ليلة الاسراء ط (قوله مرة واحدة اتفاق) والخلاف فيما زاد انما هو في الوجوب كما يأتى افاده ح (قوله فبع في صلاته ح) اى بلغ بالنس والابطلت على ان عبارة النهار هكذا لوصلى في اول يومه صلاة اجزائه الصلاة في تشهده عن الفرض ووقت فرضا ولم أر من نبه على هذا وقد مر نظيره في الابتداء بغسل اليدين اه اى حيث ينوب الغسل المستنون عن غسل الجنبات

مطلب

في الكلام على التشبيه في  
جاء صلب على ابراهيم

وخص ابراهيم اسلامه  
علينا اولانه سمى المسلمين  
اولان المصوب صلاة  
يتخذ بها خيلا وعلى  
الاخير فتشبيه ظهري  
اوراجع لآل محمد او  
المشبه به قد يكون ادنى  
مثل مثل نوره كشكاة  
(رعى فرض) عملا بالامر  
في شعبان نانى الهجرة  
(مرة واحدة) اتفاق  
(في العمر) فلو باع  
في صلاته نابت عن الفرض  
نهر بحث وفي الختي

أو الوضوء أقول ورأيت التصريح بذلك في المنع شرح المجمع حيث قال وقال احتجاجا  
 هي فرض العمر اما في الصلاة او في خارجها اه ومثله في شرح درر البحار والخيرة قال ح  
 بقى ما اذا صلى في القعدة الاولى او في أثناء افعال الصلاة ولم يصل في القعدة فالذى يظهر انه  
 يكون مؤديا للفرض وان أتم كالصلاة في الارض المغصوبة اه لكن ذكر الرحمتي عن  
 العلامة التحريرى ان المكلف لا يخرج عن الفرض الابنية فلا بد ان يصل بنية أدائها عنه  
 لانها فريضة كقولوا من شروط النية في الفرض تعيين النية حتى لو صلى ركعتين بعد الفجر  
 لا يسقط بها الفرض ما لم يسه اه أقول وفيه لما نظر علمت انها فرض العمر أى يفترض فعلها  
 في العمر مرة كحجة الاسلام وما كان كذلك فالشرط المقصد الى فعله فيصح وان لم ينو الفريضة  
 اتعنه بنفسه كالحج الفرض يصح وان لم يعين الفريضة وقد صرحوا ايضا بأن الاسلام  
 يصح بالنية أى لانه فريضة العمر فالقياس على صلاة الفجر قياس مع الفارق فتدبر **(قوله)**  
 لا يجب على النبي صلى الله عليه وسلم ان يصل على نفسه ( لانه غير مراد بخطاب صلوا ولا  
 داخل تحت ضميره كاهو المتبادر من تركيب صلوا عليه وقال في النهر لا يجب عليه بناء على ان  
 يأياها الذين آمنوا لا يتناول الرسول صلى الله عليه وسلم بخلاف يأياها الناس باعبادى كما عرف في  
 الاصول اه والحكمة فيه والله تعالى اعلم انها دعاء وكل شخص مجبول على الدعاء لنفسه  
 وطاب الخير لها فلم يكن فيه كلفة والايحباب من خطاب التكليف لا يكون الا فيما فيه كلفة  
 ومشقة على النفس و منافرة لطبعها ليتحقق الابتلاء كما قرر في الاصول واما قوله تعالى  
 ادعوني استجب لكم ونحوه فليس المراد به الايجاب ولذلك ورد في الحديث القدسي من شغلته  
 ذكرى عن مسئلتى اعطيته فوق ما اعطى السائلين ح ملخصا **(قوله)** في وجوبها ( اى وجوب  
 الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم ولم يذكر السلام لان المراد بقوله تعالى وساموا اى اقضائه كما في  
 النهاية عن مبسوط شيخ الاسلام اى فلما راد بالسلام الاقياد وعزاء القهستاني الى الاكثرين  
**(قوله)** والذاكر ( اى اذا كر اسم الشرف صلى الله عليه وسلم ابتداء لافى ضمن الصلاة عليه كما  
 صرح به في شرح المجمع وفيه كلام سياتى **(قوله)** عند الطحاوى ( قيده لان المختار في المذهب  
 الاستحباب وتبع الطحاوى جماعة من الحنفية والحنابلة والشافعية وحكى عن  
 اللخمي من المالكية وابن بطة من الحنابلة وقال ابن العربي من المالكية انه الاحوط كذا  
 في شرح القاسى على الدلائل ويأتى انه المعتمد **(قوله)** تكراره اى الوجوب ( قيد القرمانى  
 في شرح مقدمة ابى الليث وجوب التكرار عند الطحاوى بكونه على سبيل الكفاية لا العين  
 وقال فاذا صلى عليه بعضهم يسقط عن الباقي لحصول المقصود وهو تعظيمه واطها رشرفه  
 عند ذكر اسمه صلى الله عليه وسلم اه وتماه في ح **(قوله)** في الاصح ( صححه الزاهدى في المحتجى  
 لكن صحح في الكافي وجوب الصلاة مرة في كل مجلس كسجود التلاوة حيث قال في باب  
 التلاوة وهو كمن سمع اسمه عليه الصلاة والسلام مرارا لم تلزمه الصلاة الامرة في الصحيح لان  
 تكرار اسمه صلى الله عليه وسلم لحفظ سنته التى بها قوام الشريعة فلو وجبت الصلاة بكل مرة  
 لافضى الى الحرج غير انه يندب تكرار الصلاة بخلاف السجود والتشميت كالصلاة وقيل  
 يجب التشميت في كل مرة الى الثلاث اه وحاصله ان الوجوب يتداخل في المجلس فيكتفى بمرة

مطلب  
 لا يجب عليه ان يصل على  
 نفسه صلى الله عليه وسلم

لا يجب على النبي صلى الله  
 عليه وسلم ان يصل على  
 نفسه ( و اختلف )  
 الطحاوى والكرخي  
 ( في وجوبها ) على السامع  
 والذاكر ( كلما ذكر )  
 صلى الله عليه وسلم  
 ( والمختار ) عند الطحاوى  
 ( تكراره ) اى الوجوب  
 ( كلما ذكر ) ولو اتحد المجلس  
 في الاصح

مطلب  
 في وجوب الصلاة عليه  
 كلما ذكر عليه الصلاة  
 والسلام

للحرج في السجود الا انه يندب تكرار الصلاة في المجلس الواحد بخلاف السجود وما ذكره في الكافي نقاه صاحب المجمع في شرحه عن شرح فيخر الاسلام على الجامع الكبير جازما به لكن بدون لفظ التصحيح وانت خير ان تصحيح الزاهدي لا يعارض تصحيح النسفي صاحب الكافي على ان الزاهدي خالف نفسه حيث قل في كراهية القية وقيل يكفي في المجلس مرة كسجدة الثلاثة وبه يفتي اه واورد الشارح في الخزان ان الذي يظهر ان ما في الكافي مبنى على قول الكرخي اه وهذا غير ظاهري لانه يلزم منه ان يكون الكرخي قائلا بوجوب التكرار كذكر الا في المجلس المتحد فيجب مرة واحدة وانه لا يبيح الخلاف بينه وبين الطحاوي الا فيما اذا اتحد المجلس والمنقول خلافه واورد ابن مالك في شرح المجمع ان التداخل يوجد في حق الله تعالى والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم حقه اه وقديمه بأن الوجوب حق الله تعالى لان المصلي ينوي امتثال الامر على ان يختار عند جماعة منهم ابو العباس المبرد وابو بكر بن العربي ان نفع الصلاة غير عائده صلى الله عليه وسلم بل للمصلي فقط وكذا قال السنوسي في شرح وسماه ان المقصود بها التقرب الى الله تعالى لا كسائر الادعية التي يقصد بها نفع المدعوله اه وذهب القشيري والقرطبي الى ان النفع لهما وعلى كل من القولين فهي عبادة يتقرب بها الى الله تعالى والعبادة لا تكون حق عبد ولو سلم انها حق عبد فيسقط الوجوب للحرج كما مر لان الحرج ساقط بالنسب والاحرج في ابقاء التدب وقد جزم بهذا القول ايضا المحقق ابن الهمام في زاد الفقير فقال مقتضى الدليل افتراضها في العمر مرة واجبا كذا ذكر الا ان يتحد المجلس فيستحب التكرار بالتكرار فعليك به اتفقت الاقوال او اختلفت اه فقد اتضح لك ان المعتمد ما في الكافي وسعت قول القية انه به يفتي وانت خير بان الفتوى أكد الفاظ التصحيح (فرع) السلام يجزى عن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم هندية عن عن الغرائب (قوله لان الامرا) مرتبط بقوله واختار تكراره الخ وهو جواب عن سؤال تقريره ان قوله تعالى صلوا عليه امر والاصل ان الامر عندنا لا يقتضي التكرار ولا يحتمله والجواب ان التكرار لم يجب بالآية والا كان فرضا وخالف الاصل المذكور وانما وجب باحاديث الوعيد الآتية الدالة على سببية الذكر للوجوب والوجوب يتكرر بتكرار سببه (قوله لانها حق عبد) علمت آتفا ما فيه (قوله كالشميت) ظاهره انه يقتضي كالصلاة وحرره نقلا وقد منع الكافي انه كالصلاة يجب في المجلس مرة وقيل الى ثلاث ومثله في الفتح والبحر وفي شرح تلخيص الجامع الاصح انه ان زاد على الثلاث لا يشتمه وانما يجب التشميت اذا حمد العاطس وسياق تمام الكلام عليه في باب الحظر والاباحة ان شاء الله تعالى (قوله بخلاف ذكره تعالى) أي فانه لا يقتضي اذا فت لانه حق الرب تعالى كما يفهم من تعليل الشارح في مقابله وفيه انه لا يلزم من كونه حقه تعالى انه لا يقتضي بدليل الصوم ونحوه ح قال الزاهدي وفي النظم اذا تكرر اسم الله تعالى في مجلس واحد أو في مجالس يجب لكل مجلس ثناء على حدة ولو تركه لا يبيح ديننا عليه وكذا في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لكن لو تركها تبيح ديننا عليه لانه لا يخالو من تجدد نعم الله تعالى الموجبة للثناء فلا يكون وقت للقضاء كقضاء الفاتحة في الآخرين بخلاف الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اه شرح التنية وحاصله

مطلب

هل نفع الصلاة عائدا للمصلي

اه له وللمصلي عليه

لان الامر يقتضي التكرار بل لانه تعلق وجوبها بسبب متكرر وهو الذكر فيتكرر بتكرره وتفسير ديننا بالترك فتقتضي لانها حق عبد كالشميت بخلاف ذكره تعالى (والمذهب استحبابه) اي التكرار



انه لما كان ثناء الله تعالى واجبا كل وقت لا يمكن ان يقع ما يفعله ثانيا قضاء عما تركه اولاً لان  
 الشئ في محله لا يمكن ان يضايقه غيره عليه واعترضه في البحر بان جميع الاوقات وان كان وقتا  
 للاداء لكن ليس مطالبا بالاداء لانه رخص له في الترك اه اى واذا لم يكن مطالبا بالاداء يجعل  
 ما أتى به قضاء لاجل تفرغ ذمته لكن قد يقال اذا كان الترك رخصة يكون عدمه عزيمة  
 واذا أتى بالعزيمة يكون آتيا بالواجب عليه ويكون اداء لانه الواجب عليه كالمسافر يرخص  
 له الافطار فذا صام يصحون آتيا بالعزيمة وان لم ينو الفرض ومثله قراءة الفاتحة في  
 الاخيرين من الفرض الرباعى يرخص له في تركها واذا قرأها لا تقع قضاء عما فات في الاوليين  
**(قوله وعلية الفتوى)** عزادى في الشرب لاية الى شرح المجمع وفي الخزان ورجحه السرخسى  
 بانه اختار للفتوى وجعله ابن الساعاتى قول عامة العلماء اه **(قوله)** والمعتد من المذهب قول  
 الطحاوى) قل في الخزان وصححه في التحفة وغيرها وجعله في الحاوى قول الاكثر وفي شرح  
 المنية انه الاصح المختار وقل العيني في شرح المجمع وهو مذهبي وقال الباقرى وهو المعتد من  
 المذهب ورجحه في البحار **(قوله)** ورجحه في البحر) اى تبعه ابن امير حاج عن التحفة  
 والمحيط الرضى ح **(قوله)** كرهه كرهه وابعاد وشقاء) اخرج كثيرون بسند رجاله ثقات ومن ثم قال  
 الحاكم في المستدرک صحيح الاسناد عن كعب بن عجرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم احضروا المنبر فحضروا فلما ارتقى درجة قال آمين ثم ارتقى الثانية وقال آمين ثم ارتقى  
 الثالثة وقال آمين فلما نزل قلنا يا رسول الله قد سمعنا منك شياً ما كنا نسمعه فقال ان جبريل  
 عرض على فقال بعد من ادرك رمضان فلم يغفر له فقلت آمين فلما رقيت اى بكسر القاف الثانية  
 قل بعد من ذكرت عنده فلم يصل عليك فقلت آمين فلما رقيت الثالثة قال بعد من ادرك ابويه  
 الكبير عنده فلم يدخله الجنة قلت آمين وفي رواية فلم يصل عليك فابعده الله وفي اخرى صححها  
 الحاكم رغم انه رجل وفي اخرى سندها حسن شقي عبد ذكرت عنده فلم يصل عليك من  
 الدر المنصود لابن حجر **(قوله)** وبخل وجفاء) اى في قوله عليه الصلاة والسلام البخل من  
 ذكرت عنده فلم يصل على رواد الترمذى وقال حسن صحيح شرح المنية وقوله عليه الصلاة  
 والسلام من الجفاء ان اذ ذكر عند الرجل فلا يصل على رواد السيوطى في الجامع الصغير **(قوله)**  
 وحراما (الح) الظاهر ان المراد به كراهة التحريم لما في كراهية الفتاوى الهندية اذا فتح التاجر  
 الثوب فسبح الله تعالى اوصلى على النبي صلى الله عليه وسلم يريد به اعلام المشتري جودة ثوبه  
 فذلك مكروه وكذا الحارس لانه يأخذ ثمنه وكذا الفقاعى اذا قال ذلك عند فتح فقاعه على قصد  
 ترويجه وتحسينه يأثم وعن هذا يمنع اذا قدم واحد من العظماء الى مجلس فسبح اوصلى على  
 النبي صلى الله عليه وسلم اعلاما بقدمه حتى يفرج له الناس او يقوموا له يأثم اه **(قوله)**  
 وسنة في الصلاة) اى في قعود اخير مطلقا وكذا في قعود اول في التوافل غير الرواتب تأمل وفي  
 صلاة الجنائزة **(قوله)** ومستحبة في كل اوقات الامكان) اى حيث لا مانع ونص العلماء على  
 استحبابها في مواضع يوم الجمعة وليتها وزيد يوم السبت والاحد والخميس لما ورد في كل من  
 الثلاثة وعند الصباح والمساء وعند دخول المسجد والخروج منه وعند زيادة قبره الشريف  
 صلى الله عليه وسلم وعند الصفا والمروة وفي خطبة الجمعة وغيرها وعقب اجابة المؤذن وعند

وعليه الفتوى والمعتد  
 من المذهب قول الطحاوى  
 كذا ذكره الباقرى تبعاً لما  
 صححه الحلبي وغيره  
 ورجحه في البحر بالحديث  
 الوعيد كرهه وابعاد  
 وشقاء وبخل وجفاء ثم  
 قال فتكون فرضاً في  
 العمرو واجبا كما ذكر  
 على الصحيح وحراما  
 عند فتح التاجر متاعه  
 ونحوه وسنة في الصلاة  
 ومستحبة في كل اوقات  
 الامكان

مطلب

نص العلماء على استحباب  
 الصلاة على النبي صلى الله  
 عليه وسلم في مواضع

الاقامة واول بدءه واوسطه وآخره وعقب بدءه تقنوت وعند الفراق من الثانية وعند  
 لا حترق والافتراق وعند الوضوء وعند طين الاذن وعند سبيل الشئ وعند الوعظ ونشر  
 العمود وعند قراءة الحديث ابتداء وانتهاء وعند كتابة السؤال والفتي ولكن مصنف ودارس  
 ومدرس وخطيب وخطيب ومتزوج ومزوج وفي الرسائل وبين يدي سائر الامور المهمة  
 وعند ذكر او سماع اسمه صلى الله عليه وسلم وكتابه عند من لا يقول بوجوبها كذا في  
 شرح القاضي على دلائل الحيرات ملاحظا وانها منصوص عليه في كتب **(قوله)** ومكروهة في  
 صلاة غير تشهد اخير) اي وغير تقنوت وتر فيها مشروعة في آخره كما في البحر فلاولى استثناءه  
 اصح وكذا في غير صلاة الجذرة فتس فيها \* (تنبه) \* تكره الصلاة عليه صلى الله عليه  
 وسلم في سبعة مواضع اجمع وحاجة الاسان وشهرة المبيع والعثرة والتعجب والذبح والعطاس  
 على خلاف في الصلاة الاخيرة شرح لدلائل ونص على الثلاثة عندنا في الشريعة فقال ولا  
 يذكره عند العطس ولا عند ذبح الذبيحة ولا عند التعجب **(قوله)** فهذا استثنى في التهرج (الح)  
 قول يستثنى ايضا ما ذكره اوسمه في القراءة او وقت الخطبة لوجوب الانصات والاستماع  
 فيهما وفي كراهية الفتاوى الهندية ولو سمع اسم النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقرأ لا يجب  
 ان يصلي وان فعل ذلك بعد فراغه من التمران فهو حسن كذا في التبايع ولو قرأ القرآن  
 فمر على اسم نبي فقرأه القرآن على تأييده ونظمه افضل من الصلاة على النبي صلى الله عليه  
 وسلم في ذلك الوقت فان فرغ ففعل فهو افضل والا فلا شئ عليه كذا في المنتقى اه **(قوله)**  
 متى تشهد اول) اي في غير التوافل فيه وان ذكر فيه اسمه صلى الله عليه وسلم فالصلاة فيه  
 تكره تحريما فضلا عن الوجوب **(قوله)** ثلاثا يتسلسل) علة لثاني اي لان الصلاة عليه لا تخلو  
 من ذكره فلو قلنا بوجوبها استدعت صلاة اخرى وهما جارا وفيه حرج واماعة الاول فهي  
 ما ذكره في قوله ولهذا استثنى اي ولكراهتها في تشهد غير اخير استثنى الح وبه علم ان قوله  
 وضمن بالحر عطفنا على تشهد مع قطع النظر عن علة بدليل العلة الثانية فانها للثاني فقط  
 والا لقال وثلاثا يتسلسل بالعطف على العلة الاولى وبدليل ان العلة الاولى لاتصلح للحكم  
 الثاني **(قوله)** لخصه في درر البحار) اي خص قول الطحاوي بالوجوب بما عدا هذا ذكر  
 دفعا لما اوردته بعضهم على الطحاوي من استلزام التسلسل لان الصلاة عليه لا تخلو عن ذكره  
 وحاصل الجواب تخصيص الوجوب على السامع فقط لان احاديث الوعيد المارة تفيد ذلك  
 فان لفظة البخيل من ذكرت عنده لا يشمل المذاكر لان من الموصولة بمعنى الشخص الذي وقع  
 المذاكر في حضرته فيستدعي ان يكون المذاكر غيره والاثقل من ذكرني واجاب بان المذاكر  
 داخل بدلالة المساواة وقد يدفع بان المقصود من الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم تعظيمه  
 والمذاكر له لا يدكره الا في مقام التعظيم فلا تنزيمه الصلاة بل تلزم السامع ثلاثا بخل بالتعظيم من  
 كل وجه تأمل نكس هذا يشمل مذاكر ابتداء اوفي ضمن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم  
 وبه صرح في غرر الافكار شرح درر البحار فهو قول آخر مخالف لما مشي عليه الشارح اولا  
 من الوجوب على المذاكر والسامع وبه صرح ابن الساعاتي في شرحه على مجمعه وما مشي  
 عليه ابن ملك في شرح نجمع وتبعه المصنف في شرحه على زاد الفقير من تخصيصه الوجوب

مطالعة

في مواضع التي تكره  
 فيها الصلاة على النبي  
 صلى الله عليه وسلم

ومكروهة في صلاة غير  
 تشهد اخير فهذا استثنى  
 في التهرج من قول الطحاوي  
 متى تشهد ول وضمن  
 صلاة عليه ثلاثا يتسلسل  
 بل خصه في درر البحار  
 بغير هذا حديث من  
 ذكرت عنده فليحفظ

على اذا ذكر بالذاكر ابتداء لا في ضمن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم و يظهر لى ان هذا اقرب ولا حاجة في دفع التسلسل الى تعميم الذاكر ثم هذا كله مبنى على تكرار الوجوب في المجلس الواحد وقد منّا ترجيح التداخل والاكتفاء بمرة وعليه فايراد التسلسل من اصله مدفوع **(قوله وازعاج الاعضاء)** قال في الهندية رفع الصوت عند سماع القرآن والوعظ مكروه وما يفعله الذين يدعون الوجد والمحبة لاصل له ويمتنع الصوفية من رفع الصوت وتخريق الثياب كذا في السراجية اه **(قوله وحررانها قد ترد)** اى لا تقبل والقبول ترتب الغرض المطلوب من الشئ على الشئ كترتب الثواب على الطاعة ولا يلزم من استيفاء الطاعة شروطها واركانها القبول كما صرح به في الوالوجية قال لان القبول شرط صعب قال الله تعالى انما يتقبل الله من المتقين اى فيتوقف على صدق العزيمة وبعد ذلك يتفضل المولى تعالى بالثواب على من يشاء بمحض فضله لا بالاجاب عليه تعالى لان العبد انما يعمل لنفسه والله غنى عن العالمين نعم حيث وعد سبحانه وتعالى بالثواب على الطاعة ونحو الام حتى الشوكة يشتكها بمحض فضله تعالى لا بد من وجوده لو عده الصادق قل الله تعالى انى لا اضيع عمل عامل منكم وعلى هذا فعدم القبول لبعض الاعمال انما هو اعدم استيفاء شروط القبول كعدم الخشوع في نحو الصلاة او عدم حفظ الجوارح في الصوم او عدم طيب المال في الزكاة والحج او عدم الاخلاص مطلقا ونحو ذلك من العوارض وعلى هذا فعنى ان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ترد عدم اثابة العبد عليها لعارض كاستعمالها على محرم كامر او لاثباتها بها من قلب غافل او لرياء وسمعة كما ان كلمة التوحيد التى هى افضل منها لو آتى بها نفاقا او رياء لا تقبل واما اذا خلت من هذه العوارض ونحوها فالظاهر القبول حتما انجازا للوعد الصادق كغيرها من الطاعات وكل ذلك بفضل الله تعالى لكن وقع في كلام كثيرين ما يقتضى القبول مطلقا فى شرح الجمع لمصنفه ان تقديم الصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم على الدعاء اقرب الى الاجابة لما بعدها من الدعاء فان الكريم لا يستجيب (٣) بعض الدعاء ويرد بعضه اه ومثله في شرحه لابن ملك وغيره وقال الفاسى في شرح الدلائل قال الشيخ ابو اسحق الشاطبي في شرح الالفية الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة على القطع فاذا اقرن بها السؤال شفعت بفضل الله تعالى فيه فقبل وهذا المعنى المذكور عن بعض السلف الصالح واستشكل كلامه هذا الشيخ السنوسى وغيره ولم يجدوا له مستندا وقالوا وان لم يكن له قطع فلا مزية في غلبة الظن وقوة الرجاء اه وذكر في الفصل الاول من دلائل الخيرات قال ابو سليمان الداراني من اراد ان يسأل الله حاجته فيكثر بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يسأل الله حاجته وليختم بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فان الله يقبل الصلاتين وهو اكرم من ان يدع ما بينهما اه قال الفاسى في شرحه ومن تمام كلام ابى سليمان عند بعضهم وكل الاعمال فيها المقبول والمردود الا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فانها مقبولة غير مردودة وروى الباجى عن ابن عباس اذا دعوت الله عز وجل فاجعل في دعائك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فان الصلاة عليه مقبولة والله سبحانه اكرم من ان يقبل بعضا ويرد بعضا ثم ذكر نحوه عن الشيخ أبى طالب المكي وحجة الاسلام الغزالى وقال العراقي لم اجد مرفوعا وانما هو موقوف على ابى الدرداء

مطلب —

في ان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم هل ترد أم لا

و ازعاج الاعضاء برفع الصوت جهل وانما هى دعاء له والدعاء يكون بين الجهر والمحافة كذا اعتمده الباجى في كثر العفاة وحررانها قد ترد ككلمة التوحيد مع انها اعظم منها وافضل لحديث الاصمغاني وغيره عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى على مرة واحدة فتقبلت منه محالة عنه ذنوب ثمانين سنة

قوله فليكثر بالصلاة قال الفاسى الباء زائدة في المفعول للتوكيد ويحتمل ان تكون متعلقة بمحذوف اى فليكثر اللهج بالصلاة او يكون فليكثر مضمنا معنى فليلهج ونحو ذلك اه (منه)

(٣) قوله لا يستجيب الظاهر بدون لا فليأمل مصحح ط

ومن اراد الزيادة على ذلك فليرجع الى شرح الدلائل والذي يظهر من ذلك ان المراد بقبولها قطعاً انها لا ترد اصلاً مع ان كلمة الشهادة قد ترد فلما استشكله السنوسي وغيره والذي ينبغي حمل كلام السلف عليه انه لما كانت الصلاة دعاء والدعاء منه مقبول ومنه المردود وان الله تعالى قد نهي عن المسائل من مادعاه وقد ينجيه بغيره لمقتضى حكمته خرجت الصلاة من عموم الدعاء لان الله تعالى قال ان الله وملائكته يصلون على النبي بلفظ المضارع المفيد للاستمرار والتجديدي مع الافتتاح بالجملة الاسمية المفيدة للتوكيد وابتدائها بان لزيادة التوكيد وهذا دليل على انه سبحانه لا يزال مصلياً على رسوله صلى الله عليه وسلم ثم امتن سبحانه على عباده المؤمنين حيث امرهم بالصلاة ايضا ليحصل لهم بذلك زيادة فضل وشرف والا فأنى صلى الله عليه وسلم مستغن بصلاة ربه سبحانه وتعالى عليه فيكون دعاء المؤمن بطلب الصلاة من ربه تعالى مقبولا قطعاً اى بخلاف اخباره سبحانه وتعالى بأنه يصلى عليه بخلاف سائر انواع الدعاء وغيره من العبادات وليس في هذا ما يقتضى ان المؤمن يثاب عليها اولاً يثاب بل معناه ان هذا الطلب والدعاء مقبول غير مردود واما الثواب فهو مشروط بعدم العوارض كما قدمناه فعلم انه لا اشكال في كلام السلف وان له سنداً قوياً وهو اخباره تعالى الذى لا ريب فيه فاغتم هذا التحجير العظيم الذى هو من فيض الفتاح العليم ثم رأيت الرحى ذكر نحوه (قوله فقيد المأمول) اى قيد الثواب الذى يؤمله العبد ويرجوه وهو هنا محو الذنوب بالقبول اى المتوقف على صدق العزيمة وعدم الموانع وقد علمت ان هذا لا ينافى كون هذا الدعاء مجاباً قطعاً (قوله وحرره بغيرها) أقول نقله في النهر عن الامام القرافي المالكى معللاً باشتاله على ما ينافى التعظيم ثم رأيت العلامة اللقانى المالكى نقل في شرحه الكبير على منظومته المسماة جوهرة التوحيد كلام القرافي وقيد الاعجمية بالجهولة المدلول اخذاً من تعليله بجواز اشتغالها على ما ينافى جلال الربوبية قال واحترزنا بذلك عما اذا علم مدلولها فيجوز استعماله مطلقاً في الصلاة وغيرها لان الله تعالى قال وعلم آدم الاسماء كلها وما ارسلنا من رسول الا بلسان قومه اه لكن المنقول عندنا الكراهة فقد قل في غرر الافكار شرح درر البحار في هذا المحل وكره الدعاء بالعجمية لان عمر نهى عن رطانة الاعاجم اه والرطانة كفى القاموس الكلام بالاعجمية ورأيت في الوالوجية في بحث التكبير بالفارسية ان التكبير عبادة الله تعالى والله تعالى لا يحب غير العربية ولهذا كان الدعاء بالعربية اقرب الى الاجابة فلا يقع غيرها من اللسان في الرضا والمحبة لها موقع كلام العرب اه وظاهر التعليل ان الدعاء بغير العربية خلاف الاولى وان الكراهة تنزيهية هذا وقد تقدم اول الفصل ان الامام رجع الى قولهما بعدم حواز الصلاة بالقراءة بالفارسية الا عند العجز عن العربية واما صحة الشروع بالفارسية وكذا جميع اذكار الصلاة فهي على الخلاف فعنده تصح الصلاة بها مطلقاً خلافاً لهما كما حققه شارح هذه الظاهر ان الصحة عنده لا تنفى الكراهة وقد صرحوا بها في الشروع واما بقية اذكار الصلاة فذكر من صرح فيها بالكراهة سوى ما تقدم ولا يبعد أن يكون الدعاء بالفارسية مكروهاً تحريماً في الصلاة وتنزيهاً خارجها فليأمل وليراجع (قوله لنفسه وأبويه واستاذ المؤمنين) احترز به عما اذا كانوا كفاراً فانه لا يجوز

فقيد المأمول بالقبول  
(ودعاء) بالعربية وحرره  
بغيرها نهر لنفسه وأبويه  
واستاذ المؤمنين

مطلب

في الدعاء بغير العربية

الدعاء اللهم بالمغفرة كما يأتي بخلاف ما ورد عنهم بالهداية والتوفيق لو كانوا احياء وكان ينبغي ان يزيد ولجميع المؤمنين والمؤمنات كما فعل في المنية لان السنة التعميم لقوله تعالى واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات وللحديث من صلى صلاة لم يدع فيها للمؤمنين والمؤمنات فهي خداج كافي البحر ولحبر المستغفرى ما من دعاء أحب الى الله من قول العبد اللهم اغفر لامة محمد مغفرة عامة وفي رواية انه صلى الله عليه وسلم سمع رجلا يقول اللهم اغفر لي فقال ويحك لو عمت لاستجب لك وفي اخرى انه ضرب منكب من قال اغفر لي وارحمني ثم قال له عمن في دعائك فان بين الدعاء الخاص والعام كما بين السماء والارض وفي البحر عن الحاوي القدسي من سنن التعمدة الاخيرة الدعاء بما شاء من صلاح الدين والدنيا لنفسه ولوالديه واستاذيه وجميع المؤمنين اه قال وهو يفيد انه لو قال اللهم اغفر لي ولوالدي واستاذي لا تقصد مع ان الاستاذ ليس في القرآن فيقتضى عدم الفساد في اللهم اغفر لزيد (قوله ويحرم سؤال العافية مدى الدهر الى قوله والحق) هو ايضا من كلام القرافي الماكي نقله عنه في النهر ونقله ايضا العلامة اللقاني في شرح جوهره التوحيد فقال الثاني من المحرم ان يسأل المستحيلات العادية وليس نيبا ولا وليا في الحال كسؤال الاستغناء عن التنفس في الهواء ليأمن الاختناق او العافية من المرض أبد الدهر ليتفجع بقواه وحواسه أبدا اذلت العادة على استحالة ذلك او ولدا من غير جماع او ثمارا من غير اشجار وكذا قوله اللهم أعطني خبر الدنيا والآخرة لانه محال فلا بد من ان يراد الخصوص بغير منازل الانبياء ومراتب الملائكة ولا بد ان يدركه بعض الشرور ولو سكرات الموت ووحشة القبر فكله حرام الثالث ان يطلب نفى امر دل السمع على نفيه كقوله ربنا لاتؤاخذنا ان نسينا او اخطانا الخ مع انه عليه الصلاة والسلام قال رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه فهي مرفوعة فيكون تحصيل الحاصل وهو سوء أدب مثل اوجب علينا الصلاة والزكاة الا ان يريد بالخطأ العمد وبما لا يطاق الرزايا والحن فيجوز اه مخلصا قال اللقاني ورد هذا بعضهم بما قدمناه عن العزيز عبد السلام من انه يجوز الدعاء بما علمت السلامة منه اه ولذا قال الشارح قيل والشرعية اى لان احسن الدعاء ما ورد في القرآن والسنة ومنه ربنا لاتؤاخذنا الآية فكيف ينهى عنه ولو كان الدعاء بتحصيل الحاصل منها لما ساغ الدعاء بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولا الدعاء له بالوسيلة ولا بقول المؤمن اهدنا الصراط المستقيم ولا بلعن الشياطين والكافرين ونحو ذلك مما فيه اظهار العجز والعبودية او الرغبة بحب النبي صلى الله عليه وسلم اوجب الدين او النفرة عن فعل الكافرين ونحوهم بخلاف قول الرجل اللهم اجعلني رجلا ونحوه مما فائدة فيه او ما فيه تحكم على الله تعالى كطلب ما ليس اهلا لنيه او ما كان مستحيلا فانه من الاعتداء في الدعاء وقد قال تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية انه لا يحب المعتدين وروى عن عبد الله بن مغفل رضى الله تعالى عنه انه سمع ابنه يقول اللهم انى أسالك القصر الابيض عن يمين الجنة اذ دخلتها فقال يا بنى سل الله الجنة وتعوذ به من النار فأتى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سيكون في هذه الامة قوم يعتدون في الطهور والدعاء (قوله والحق الخ) رد على الامام القرافي ومن تبعه حيث قال ان

مطلب  
في الدعاء المحرم

ويحرم سؤال العافية مدى  
الدهر أو خير الدارين  
ودفع شرها والمستحيلات  
العادية كنزول المائدة قيل  
والشرعية والحق حرمة  
الدعاء بالمغفرة للكافر  
لا لكل المؤمنين كل  
ذنوبهم بحر

الدعاء بالمعصية للكافر كفر اطلبه تكذيب الله تعالى فيما خبر به وان الدعاء لجميع المؤمنين بمغفرة جميع ذنوبهم حرام لان فيه تكذيبا للاحاديث الصحيحة المصرحة بأنه لا بد من تعذيب طائفة من المؤمنين بالنار بذنوبهم وخروجهم منها بشفاعة او بغيرها وليس بكفر للفرق بين تكذيب خبر الآحاد والقطعي ووافقه على الاول صاحب الحلية المحقق ابن امير حاج وخالفه في الثاني وحقق ذلك بأنه مبنى على مسألة شهيرة وهي انه هل يجوز الخلف في الوعيد فظاهر ما في المواقف والمقاصد ان الاشاعة قائلون بجوازه لانه لا يعد نقصا بل جودا وكرما وصرح التفازاني وغيره بان المحققين على عدم جوازه وصرح النسفي بأنه الصحيح لاستحالة عليه تعالى لقوله وقد قدمت اليكم بالوعيد ما يبدل القول لدي وقوله تعالى ولن يخاف الله وعده اى وعيده وانما يمدح به العباد خاصة فهذا الدعاء يجوز على الاول والثاني والاشبه ترجيح جواز الخلف في الوعيد في حق المسلمين خاصة دون الكفار توفيقا بين ادلة المانعين المتقدمة وادلة المثبتين التي من انفسها قوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك وقوله عن ابراهيم رب اغفر لي ولو اذى ولا مؤمنين يوم يقوم الحساب وأمر به نبينا صلى الله عليه وسلم بقوله تعالى واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات وفعله عليه الصلاة والسلام كما في صحيح ابن حبان انه صلى الله عليه وسلم قال اللهم اغفر لعائشة ما تقدم من ذنبها وما تأخر ما سرت وما أعلنت ثم قال انها لدعأتى لامتى في كل صلاة وحاصل هذا القول جواز التحصيل لمادل عليه اللفظ بوضعه اللغوى من العموم في نصوص الوعيد ولا ينافي النصوص الصحيحة المصرحة بان من المؤمنين من يدخل النار ويعاقب فيها على ذنوبه لان الغرض جواز مغفرة جميع الذنوب لجميع المؤمنين لا الجزم بوقوعها للجميع وجواز الدعاء بها مبنى على جواز وقوعها لاعلى الجزم بوقوعها هذا خلاصة ما اُطسال به في الحية وحاصله أن مادل من النصوص على عدم جواز خلف الوعيد مخصوص بغير المؤمنين اما في حق المؤمنين فهو جائز عقلا فيجوز الدعاء بشمول المغفرة لهم وان كان غير واقع للنصوص الصحيحة المصرحة بأنه لا بد من تعذيب طائفة منهم وجواز الدعاء يبنى على الجواز عقلا لكن يرد عليه ان ما ثبت بالنصوص الصريحة لا يجوز عدمه شرعا وقد نقل اللقاني عن الابن والنوى انعقاد الاجماع على انه لا بد من نفوذ الوعيد في طائفة من العصاة واذا كان كذلك يكون الدعاء به مثل قولنا اللهم لا توجب علينا الصوم والصلاة وايضا يلزم منه جواز الدعاء بالمغفرة لمن مات كافرا ايضا الا ان يقال انما جاز الدعاء للمؤمنين بذلك اظهارا لفرط الشفقة على اخوانه بخلاف الكافرين وبخلاف لا توجب علينا الصوم لقبح الدعاء لاعداء الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم واظهار التضجر من الطاعة فيكون عاصيا بذلك لا كافرا على ما اختاره في البحر وقل انه الحق وتبعه الشارح لكنه مبنى على جواز العفو عن الشرك عقلا وعليه يبنى القول بجواز الخلف في الوعيد وقد علمت ان الصحيح خلافه فالدعاء كفر لعدم جوازه عقلا ولا شرعا وتكذيبه النصوص القطعية بخلاف الدعاء للمؤمنين كما علمت ولحق ما في الحلية على الوحة الذي نقلناه عنها لاعلى ما نقله ح فافهم **(قوله)** ودعا بالادعية المذكورة في القرآن والسنة عدل عن قول الكثر بما يشبه القرآن لان القرآن معجز لا يشبهه شئ واجاب في البحر بأنه اطلق المشابهة لارادته نفس الدعاء لا قراءة

مطالب

في حلف الوعيد وحكم  
الدعاء بالمغفرة للكافر  
ولجميع المؤمنين

(بالادعية المذكورة في  
القرآن والسنة لا بما يشبه  
كلام الناس) اضطرب  
فيه كلامهم ولا سيما المصنف  
واختار قاله الحلبي ان ما  
هو في القرآن اوفى الحديث

القرآن اه ومفاده انه لا ينوى القراءة وفي المراجع اول الباب وتكره قراءة القرآن في الركوع والسجود والتشهد باجماع الأئمة الاربعة لقوله عليه الصلاة والسلام نهيت ان اقرأ القرآن راكعا او ساجدا رواه مسلم اه تأمل هذا وقد ذكر في الامداد في بحث السنن جملة من الادعية المأثورة فتكفي سهولة مراجعتها عن ذكرها هنا \* (تمة) \* ينبغي ان يدعوا في صلاته بدعاء محفوظ واما في غيرها فينبغي ان يدعوا بما يحضره ولا يستظهر الدعاء لان حفظه يذهب برقة القلب هندية عن المحيط واستظهاره حفظه عن ظهر قلبه (قوله لا يفسد) اى مطلقا سواء استحال طلبه من العباد كغفرلى او لا كرزقى من بقالها وقائها وفومها وعدسها وبصلها وفيه رد على الفضلى في اختياره الفساد بما ليس في القرآن مطلقا وعلى ما في الخلاصة من تقييده عدم الفساد بالاستحلال من العباد بما اذا كان مأثورا وهو مبنى على قول الفضلى قال في النهر والمذهب الاطلاق (قوله ان استحال طلبه من الخلق) كغفر لعمرى او لعمرى فلا يفسد وان لم يكن في القرآن خلافا للفضلى (قوله والا يفسد) مثل اللهم ارزقنى بقالا وقئا وعدسا وبصلا وارزقنى فلانة (قوله والاتبه) اى مع كراهة التحريم ط (قوله ما لم يتذكر سجدة) اى صليبة تفسد الصلاة لوجود القاطع المانع من اعادتها وهو الدعاء المذكور بخلاف التلاوية والسهوية لانه لا يتوقف صحة الصلاة على سجودها فتم الصلاة به وان لم يسجدها لانهما واجبتان والصليبة ركن بل لو سجدها فهو لغو لانه بعد قطع الصلاة كالمسلم وهو اذا كر لسجدة تلاوية او سهوية تمت صلاته لخروجه منها بعد تمام الاركان واما قوله ان التلاوية كالصليبة في انها ترفع القعدة والتشهد فذلك فيما اذا فعلهما قبل خروجه من الصلاة بسلام او كلام بخلاف ما نحن فيه فذكر التلاوية هنا خطأ صريح كانه عليه الرحمة فافهم (قوله فلا تفسد الخ) تفريع على المختار السابق (قوله مطلقا) اى سواء كان في القرآن كغفرلى او لا كغفرلى لعمرى او لعمرى لان المغفرة يستحيل طلبها من العباد ومن يغفر الذنوب الا الله وما في الظهيرية من الفساد به اتفاق مؤول باتفاق من اختار قول الفضلى او ممنوع بدليل ما في المحتج وفي اقربائى واعامى اختلاف المشايخ وتامه في البحر والنهر (قوله وكذا الرزق) اى لا يفسد اذا قيده بما يستحيل من العباد كرزقى الحجج اورؤيتك بخلاف فلانة وجعل هذا التفصيل في الخلاصة هو الاسح وفي النهر وهذا التخرش يبنى اعتماده اه قلت وكذا لو اطلقه لانه في القرآن وارزقنا وانت خير الرازقين وجعل في الهداية ارزقنى مفسدا لقواهم رزق الامير الجند قال في الفتوح ورجح عدم الفساد لان الرازق في الحقيقة هو الله تعالى ونسبته الى الامير مجاز قال في شرح المنية لان الرزق عند اهل السنة ما يكون غذاء للحيوان وليس في وسع المخلوق الايصال سببه كمال ولذا لو قيده به فقال ارزقنى ما لا تفسد بالاحلاف وعليه فاكرمنى او انعم على يبنى ان يفسد اذ يقال اكرم فلان فلانا وانعم عليه الا انه في المحيط ذكر عن الاصل انه لا يفسد لان معناه في القرآن اذا ما ابتلاه فاكرمه ونعمه وكذا لو قال امددنى بما لا يفسد واما قوله اصلح امرى فبالنظر الى اطلاق الامر يستحيل طلبه من العباد اه ملخصا \* (نبية) \* في البحر عن فتاوى الحجة لوقال اللهم العن الظالمين لا يقطع صلاته ولو قال اللهم العن فلانا يعنى ظالمه يقطع الصلاة اه اى لانه دعاء بمحرم وان استحال من العباد ففسار

لا يفسد وما ليس في احدهما ان استحال طلبه من الخلق لا يفسد والا يفسد لوقبل قدر التشهد والا يتم به ما لم يتذكر سجدة فلا تفسد بسؤال المغفرة مطلقا ولو لعمرى او لعمرى وكذا الرزق ما لم يقيده بما لا ونحوه لاستعماله في العباد مجازا (ثم يسلم عن يمينه ويساره)

قوله اذا ما ابتلاه فكرمه الخ هكذا بخطه والتلاوة اذا ما ابتلاه ربه فكرمه ونعمه اه مصححه

كلامه ولا غير مستحيل بدليل فعليه لغة مة وملائكة والناس جميعين واما اللعنة على  
 نصيبين فيمضي في آخر آف فيه **(قوله)** حتى يرى بياض خده (اي حتى يراه من يصلي خلفه اذ  
 ح وفي بيض يسمن ان يبرح في نحويل لوجه في تسليمين ويسلم عن يمينه حتى يرى بياض  
 خده لا يمين وعن يساره حتى يرى بياض خده اليسر **(قوله)** ولو عكس (بان سلم عن يساره  
 اولاه هذا او ان يبرح **(قوله)** فقط) اي فلا يعيد التسليم عن يساره **(قوله)** ما لم يستدبر القبلة  
 اي ويتركه بخر **(قوله)** في الاصح) مقبلة مافي البحر من انه ياتي به ما يخرج من المسجد اي  
 وان استدبر القبلة وعدل عنه شارج لما في الخفية من ان الصحيح الاول وعبر الشارج  
 بالاصح بدل الصحيح وحط فيه سهل **(قوله)** وقد مر) اي في الواجبات حيث قال وتنقضي  
 قدوة الاول قبل عدكم عن مشهور عند خلافكم كما اه اي فلا يصح الاقدام به بعدها  
 لا تحصد حكم الصلاة وهو في غير له هي مذهب اذا جدله بعد السلام يعود الى حرمتها ط  
**(قوله)** مني) اي شين وان لم يتكرر فانه يصدق على هذا كثيرا ومنه قوله تعالى فانكحوا  
 ما صلب لكم من نساء مني او يراد التكرار باعتبار تعدد الصوات ثم الذي شرع فيها مني  
 مع سواها السلام والسجود ط واما التقييد والركوع فانه وان تكرر في الصلاة الا انه مع  
 الفصل وليس بمرادها **(قوله)** وتتقيد الركعة بسجدة) حتى لو سها في الفرض فقام قبل  
 تقعود الاخير يحل فرضه اذا قيد الركعة بسجدة **(قوله)** ان اتم) اي المؤتم لان متابعة  
 الامم في السلام وان كانت واجبة فليست باولى من اتمام الواجب الذي هو فيه ح وهل  
 تمام التشهد واجب او اولى قدمت كلامه فيه فيمر عند قول المصنف ولو رفع الامام رأسه  
 قبل ان يتم مأموه التسييح **(قوله)** ولا يخرج مؤتم) اي عن حرمة الصلاة فعليه ان يسلم  
 حتى يوقفقه قبله تنقضي وضوءه وهذا عندهم خلاف محمد **(قوله)** نحو سلام الامام الخ) اي  
 مما هو مؤتم لها لا مفسد لانه لو لم يعد القعدة او تكلم انتهت صلاته ولم تفسد بخلاف الفقهية  
 واخذت لعدم لانتفاء حرمة صلاة به لانه مفسد للجزء الملاق له من صلاة الامام فيفسد  
 مقبلة من صلاة المؤتم لكنه ان كان مدركا فقد حصل المفسد بعد تمام الاركان فلا يضره  
 كلامه بخلاف الاحق او المسبوق **(قوله)** عمدا) ام لو كان بلا صنع فله ان يبني فيتوضأ  
 ثم يسلم ويتبعه المؤتم **(قوله)** فلا يسلم) اي الامام او مؤتم به لخروجه منها اتفاقا حتى لو فقهه  
 المؤتم لا تنقضي ظهرته **(قوله)** ولو اتمه الخ) اي لو اتمه مؤتم التشهد بأن اسرع فيه وفرغ منه  
 قبل اتمام امامه فاتي بما يخرج من الصلاة كسلام او كلام او قيام جاز اي صحت صلاته  
 لحصوله بعد تمام الاركان لان الامام وان لم يكن اتم التشهد لكنه قد قدره لان المفروض  
 من القعدة قدر اسرع ما يكون من قعدة التشهد وقد حصل وانما كره للمؤتم ذلك لتركه متابعة  
 الامم بلا عذر فوه كحوف حدث وخروج وقت جمعة او مرور مدينين يديه فلا كراهة كما  
 سيأتي قبل باب الاستحلاف **(قوله)** فو عرف مناف) اي غير صنعه كالمسائل الاثني عشرية  
 والا فان فقهه واحداث عمدا فلا تفسد صلاة الامم يفسد كما مر **(قوله)** تفسد صلاة الامام فقط  
 اي لا صلاة المأموم لانه ما تكلمه خرج عن صلاة الامم قبل عروض الثاني لها **(قوله)** مع  
 الامم) متعلق بالتحريم وان مراد بها هذا المصدر اي كيجزءه مع الامم وانما جعل التحريم

حتى يرى بياض خده ولو  
 عكس سلم عن يمينه فقط ولو  
 تأخر وجهه سلم عن يساره  
 اخرى ولو سعى اليسار  
 اتي به ما لم يستدبر القبلة  
 في الاصح وتنقضي التحريم  
 بتسليمه واحدة برهن  
 وقد مر وفي الترخائية  
 ما شرع في صلاة مؤتم  
 فلو واحد حكمه المتني فيحصل  
 تحليل بسلام واحد كما  
 يحصل بالمتني وتتقيد الركعة  
 بسجدة واحدة كما تتقيد  
 بسجدة (مع الامم)  
 ان تم التشهد كما مر  
 ولا يخرج مؤتم نحو  
 سلام الامم بل بفقهته  
 وحده عمدا لا انتفاء  
 حرمتها فلا يسلم ولو اتمه  
 قبل امامه فتكلم جاز  
 وكره فو عريس منق  
 تفسد صلاة الامم فقط  
 (كالتحريم) مع الامم



مشبهها بها لان المعية فيها رواية واحدة عن الامام بخلاف السلام فان فيه روايتين عنه اتحكما  
المعية **(قوله)** وقالوا الافضل فيهما بعده (أفاد ان خلاف الصالحين في الافضالية وهو الصحيح  
نهر وقيل في الجواز حتى لا يصح الشروع بالمقارنة في احدى الروايتين عن ابي يوسف يكون  
مسيا عند محمد كما في البدائع وفي التهستانى وقيل السرخصى ان قوله ادق واجود وقه لهما  
ارفق واحوط وفي عون المروزي المختار للفتوى في صحة الشروع قوله وفي الافضالية قولهما  
اه وفي التارخانية عن المنفى المقارنة على قوله كمقارنة حاتمة الخاتم والاصبع والبعدة على  
قولهما ان يوصل المقتدى همزة الله براء اكبر وتظهر فائدة الخلاف في وقت ادراك فضيلة  
تكثير الافتتاح فعنده بالمقارنة وعندها اذا كبر في وقت التشاء وقيل بالشروع قبل قراءة  
ثلاث آيات لو كان المقتدى حاضرا وقبل سبع لو غائبا وقيل بادراك الركعة الاولى وهذا اوسع  
وهو الصحيح اه وقيل بادراك الفاتحة وهو المختار خلاصة واقتصر على ذكر التحريية  
والسلام فافاد ان المقارنة في الافعال افضل بالاجماع وقيل على الخلاف كما في الحلية وغيرها  
عن الحقائق **(قوله)** هو السنة قل في البحر وهو على وجه الاكمل ان يقول السلام عليكم  
ورحمة الله مرتين فان قال السلام عليكم او السلام عليكم او عليكم السلام اجزأه  
وكان تاركا للسنة وصرح في السراج بكراهة الاخير اه قات تصريحه بذلك لا ينافي كراهة  
غيره ايضا مما خالف السنة **(قوله)** وانه معطوف على قوله بكراهة لانه صرح به الحدادى  
ايضا **(قوله)** هنا اى في سلام التحلل بخلاف الذى في التشهد كياتى **(قوله)** وردده الحلي  
يعنى المحقق ابن امير حاج حيث قال في الحلية شرح المنية بعد نقله قول النوى انها بدعة ولم يصح  
فيها حديث بل صح في تركها غير ما حديث مانصه لكنه متعقب في هذا فانها جاءت في سنن ابي  
دواد من حديث وائل بن حجر باسناد صحيح وفي صحيح ابن حبان من حديث عبدالله بن مسعود  
ثم قال اللهم الا ان يحجب بشذوذها وان صح مخرجها كما مشى عليه النوى في الاذكار وفيه  
تأمل اه **(قوله)** وفي الحاوى انه حسن اى الحاوى القدسي وعبارته وزاد بعضهم وبركاته  
وهو احسن اه وقال ايضا في محل آخر وروى وبركاته **(قوله)** اخفض من الاول أفاد انه  
يخفض صوته بالاول ايضا اى عن الزائد على قدر الحاجة في الاعلام فهو خفض نسبي والا  
فهو في الحقيقة جهر فالمراد انه يجهر بهما الا انه يجهر بالثاني دون الاول وقيل انه يخفض  
الثاني اى لا يجهر به اصلا والاصح الاول لحاجة المقتدى الى سماع الثاني ايضا لانه لا يعلم انه  
بعد الاول يأتى به او يسجد قبله لسهو حصل له افاده في شرح المنية وفي البدائع ومنها اى السنن  
ان يجهر بالتسليم لو امانا لانه للخروج عن الصلاة فلا بد من الاعلام اه فافهم **(قوله)** وينوى  
الح اى ليكون مقيا لسنة فينوى ذلك كسائر السنن ولذا ذكر شيخ الاسلام انه اذا سلم على  
احد خارج الصلاة ينوى السنة وبه اندفع ما اورده صدر الاسلام من انه لا حاجة للامام الى  
النية لانه يجهر ويشير اليهم فهو فوق النية اه بجر ملخصا وجه الدفع انه لا يلزم من الإشارة  
اليهم بالخطاب حصول النية باقامة القرية فلا بد منها \* اقول وايضا فن التحلل من الصلاة لما  
وجب بالسلام كان المقصود الاصلى منه التحلل لا خطاب المصلين فلما لم يكن الخطاب مقصودا  
اصالة لزم النية لا اقامة السنة الزائدة على التحلل الواجب اذ لو لاها بقى السلام لمجرد التحلل

مطلب

في وقت ادراك فضيلة  
الافتتاح

وقالا الافضل فيهما بعده  
(قائلا السلام عليكم  
ورحمة الله) هو السنة  
وصرح الحدادى بكراهة  
عليكم السلام (و) انه  
(لا يقول) هن (وبركاته)  
وجعله النوى بدعة  
ورده الحلي وفي الحاوى  
انه حسن (وسن جعل  
الثاني اخفض من الاول)  
خصه في النية بالامام واقره  
المصنف (وينوى) الامام  
بخطابه

معاً —

(١) في عدد الانبياء  
والرسل عليهم الصلاة  
والسلام

(٣) المشهور ثلثمائة وثلاثة  
عشر مصحح ط

(السلام على من في بينه  
ويساره) من معه في صلاته  
ولو حذوا سواء أما سلام  
التشهد فيم عدم الخطاب  
(والحقيقة فيهما) بلانية  
عدد كالإيمان بالانبياء  
وقدم القوم لأن المختار  
ان خواص بني آدم وهم  
الانبياء افضل من كل  
الملائكة وعوام بني آدم  
وهم الاتقياء افضل من  
عوام الملائكة والمراد  
بالاتقياء من اتقى الشرك  
فقط كالفسقة كما في البحر  
عن الروضة واقدم المصنف  
قلت هي مجمع الانهر تبعاً  
للقهستاني خواص البشر  
واوسطه افضل من  
خواص الملائكة واوسطه  
عند اكثر المشايخ

مطابق —

(٢) في تفصيل البشر  
على الملائكة

دون التحية فبدر (قوله السلام) مفعول يسوي وهو اسم مصدر بمعنى التسليم (قوله من  
معه في صلاته) عدد قول جمهوره وقيل من معه في المسجد وقيل انه يعم كسلام التشهد حلية  
(قوله وساء) صرح به محمد في الاصل وما في كثير من الكتب من انه لا ينويهم في زماننا  
مبنى على عدم حضورهم الجماعة فلا مخالفة بينهما لأن المدار على الحضور وعدمه حتى لو  
حضر حذئي اوصيان بواهم اجم حلية وبخر اكس في النهار انه لا ينوي النساء وان حضر  
لكراهة حضورهن (قوله فيم اس) ولذا ورد اذا قل العبد السلام علينا وعلى عباد الله  
الصالحين اصاب كل عبد لله صالح في السماء والارض (قوله والحفظة) بالجر عطفاً على من  
وما قبل الكتبة يشمل من يخدم اعمال المكلف وهم الكرام الكاتبون ومن يحفظه من الجن  
وهم المعقبات ويشمل كل مصل فان المميز لا يكتب له كما أفاده في الحلية والبحر وفيه كلام  
يأتى على ان ان يكلمه في الامام ولا يكون صلياً (قوله فيهما) اي في اليمين واليسار (قوله  
بلانية عدد) اي للاختلاف فيه فقل مع كل مؤمن اثنان وقيل اربعة وقيل خمسة وقيل عشرة  
وقيل مائة وستون وغير ذلك وتقدمه في شروح المية (قوله كالإيمان بالانبياء) لان عددهم  
ليس بعلوم قطعاً فينبغي ان يقال آمنت بجميع الانبياء اولهم آدم وآخرهم محمد عليه وعليهم  
الصلاة والسلام معراج (١) فلا يجب اعتقاد انهم مائة الف واربعة وعشرون الفا وان  
الرسول منهم ثلثمائة وثلاثة وعشرون (٣) لانه خبر آحاد (قوله وقدم القوم) اي المعبر عنهم  
بمن بدليل عطف الحفظة عليهم والعطف للمغايرة وعبر بالقوم اي خرج الجن فانهم ليسوا افضل  
من الملك واثار بذلك الى ما قاله فيحر الاسلام من ان للبداء اثر في الاهتمام ولذا قال أصحابنا في  
الوصايا بالنوافل انه يبدأ بما بدأ به الميت (قوله من اتقى الشرك فقط) الاولى ان يسقط لفظ  
فقط فيغير المعنى من اتقى الشرك سواء اتقى المعاصي ايضا او لا (قوله كافي البحر عن  
الروضة) اي روضة العلماء للزندوستي حيث قال (٢) اجعت الامة على ان الانبياء افضل  
الحقيقة وان نبينا عليه الصلاة والسلام افضلهم وان افضل الخلائق بعد الانبياء الملائكة  
الاربعة وحملة العرش والروحانيون ورضوان ومالك وان الصحابة والتابعين والشهداء  
والصالحين افضل من سائر الملائكة واختلفوا بعد ذلك فقال الامام سائر الناس من المسلمين  
افضل من سائر الملائكة وقلاسائر الملائكة افضل اه ملخصا وحاصله انه قسم البشر الى  
ثلاثة اقسام خواص كالانبياء واوساط كالصالحين من الصحابة وغيرهم وعوام كباقي الناس  
وقسم الملائكة الى قسمين خواص كالملائكة المذكورين وغيرهم كباقي الملائكة وجعل  
خواص البشر افضل من الملائكة خاصهم وعامهم وبعدهم في الفضل خواص الملائكة فهم  
افضل من باقي البشر اوسطهم وعوامهم وبعدهم اوساط البشر فهم افضل ممن عدا خواص  
الملائكة وكذلك عوام البشر عند الامام كأوساطهم فافضل عنده خواص البشر  
ثم خواص اعدائهم ثم باقي البشر وعندهما خواص البشر ثم خواص اعدائهم ثم اوساط البشر ثم باقي  
الملك (قوله قلت اس) حاصله ان اتقستاني جعل كلا من البشر والملك قسمين خواص  
واوساطا وجعل خواص البشر افضل من خواص الملك واوساط البشر افضل من اوساط  
الملك ففي كلامه لف ونشر مرتب وسكت عن عوام البشر للخلاف السابق وبه ظهر ان هذا

( غير )

غير مخالف لما مر عن الروضة نعم قوله عند أكثر المشايخ مخالف لما في الروضة من دعوى الاتفاق وما هنا أولى اذ المسئلة خلافية وهي ظنية ايضا كما نص عليه في شرح السفينة بل قال في شرح المنية وقد روى التوقف في هذه المسئلة اى مسئلة تفضيل البسر على الملب عن جماعة منهم ابو حنيفة لعدم القاطع وتفويض علم ما لم يحصل لنا الجزم بعلمه الى علمه سلم والله اعلم اهـ (قوله) وهل تنغير الحنظة قولان ( فقل نعم لحديث الصحيحين يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ويجتمعون في صلاة الصبح وصلاة العصر فيتصعد الذين باؤا فبكم فيسألهم وهو اعلم بهم كيف تركتم عبادي فيقولون اتياناهم وهم يصلون وتركناهم وهم يصلون فقل عياض وغيره عن الجمهور انهم الحنظة اى الكرام الكاذبون واستغفر القرطبي انهم غيرهم وقيل لا يتغير ان مادام حيا لحديث انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله تبارك وتعالى وكل بعبد المؤمن ملكين يكتبان عمله فإذا مات قولا ربنا قدمت فلان فتأذن لنا فنصعد الى السماء فيقول الله عز وجل سمائي مملوءة من ملائكتي يسبحون فيقولان فقيم في الارض فيقول الله تعالى ارضي مملوءة من خلقي يسبحون فيقولان فين نكون فيقول الله تعالى قوما على قبر عبدى فكبرانى وهما لانى واذا كرانى واكتبنا ذلك لعبدى الى يوم القيامة وتماه في الحلية (قوله) ويفارقه كاتب السيئات عند جماع وخلاء ( تبع في ذات صاحب البحر والمصرح به في شرح الجوهرة الكبير للثاني ان انفارقه في هذه الحالة امكان وزاد انهما يكتبان ما حصل منه بعد فراغه علامة يجعلها الله تعالى لهما ولكنه لم يستند في ذلك الى دليل وذكر في الحلية ان الجزم به يحتاج الى ثبوت سمعى يفيد واما ما روى عن ابى بكر رضى الله عنه انه كان اذا اراد الدخول في الخلاء يبسط رداءه ويقول ابها الملائكان الحافظان على اجلسا ههنا فاني عاهدت الله تعالى ان لا اتكلم في الخلاء فذكر شيخنا الحافظ انه ضعيف اهـ ح ما يخصنا (قوله) وصلاة (يعنى ان كاتب السيئات يفارق الانسان في صلاته لانه ليس له ما يكتبه ذكره القرطبي ورده في الحلية كما نقه حـ (قوله) والخاترا حـ (قوله) ما يأتى عن حاشية الاشياء وكذا ما في النهر من القلم للسان المداد الرقيق (قوله) استأثر (قوله) اي اختصر (قوله) نعم اهـ (قوله) لا يحسن الاستدراك به بعد تصريحه باختيار الاول تأمل (قوله) تكتب في رق ( قل في الحلية ثم قيل ان الذى يكتب فيه الحنظة دواوين من رق كما هو المراد من قوله تعالى وكتاب مسطور في رق منشور في احاد الاقوال لكن المأثور عن على رضى الله عنه ان الله ملائكة يزلون بسمى يكتبون فيه اعمال بنى آدم فلم يعين ذلك والله سبحانه اعلم اهـ (قوله) لا حرف كشوتها في العقل يؤيده ما قاله الغزالي في المكتوب في اللوح المحفوظ ايضا انه ليس بحروف وانما هو ثبوت المعلومات فيه كشوتها في العقل قل في الحلية لكن صرف اللفظ عن ظاهره يحتاج الى وجود صارف مع كثرة ما في الكتاب والسنة مما يؤيد الظاهر كقوله تعالى اما كننا نستنسخ ما كنتم تعملون ورسنا اليهم يكتبون وكذا ما ثبت في الاسراء من مماعه عليه الصلاة والسلام صريف الاقلام اى تصويتها فيحمل على ظاهره لكن كيفية ذلك وصورته وجنسه مما لا يعلمه الا الله تعالى او من اطالع على شىء من ذلك اهـ ما يخصنا وتماه حـ (قوله) وهو احد مقيل اهـ ( راجع الى قوله تكتب في رق فقط كما افاده حـ فراجعوه وتأمل (قوله) وصحح النيسابورى نقه

مطلب

هل تنغير الحنظة

مطلب

هل يفرقه الملائكان

وهل تنغير الحنظة قولان  
ويفارقه كاتب السيئات  
عند جماع وخلاء وصلاة  
واختار ان كيفية الكتابة  
والمكتوب فيه مما استأثر  
الله بعلمه نعم في حاشية  
الاشياء تكتب في رق بلا  
حرف كشوتها في العقل  
وهو احد مقيل في قوله  
تعالى واطور وكتب  
مسطور في رق منشور  
وصحح النيسابورى في  
تفسيره انهما يكتبان كل  
شىء



وتوابعها ومكملاتها فلم تكن اجنبية عنها فما يفعل بعدها يطلق عليه انه عقيب الفريضة وقول عائشة بمقدار لا يفيد انه كان يقول ذات بعينه بل كان يقعد بقدر ما يسعه ونحوه من القول تقريبا فلا ينافي ما في الصحيحين من انه صلى الله عليه وسلم كان يقول في دبر كل صلاة مكتوبة لا اله الا الله وحده لا شريك له لا اله الا الله وحده لا شريك له والحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجند منك الجند وتماه في شرح النية وكما في الفتوح من باب الوتر والنوافل **(قوله واختاره الكمال)** فيه ان الذي اختاره الكمال هو الاول وهو قول البقالى ورد ما في شرح الشهيد من ان القيام الى السنة متصلا بالفرض مسنون ثم قال وعندي ان قول الحلواني لا بأس ليعارض القولين لان المشهور في هذه العبارة كون خلافه اولى فكان معناها ان الاولى ان لا يقرأ قبل السنة ولو فعل لا بأس فاقد عدم سقوط السنة بذلك حتى اذا صلى بعد الاوراد تقع سنة لا على وجه السنة ولذا قبلوا لو تكلم بعد الفرض لا تسقط لكن ثوابها اقل فلا اقل من كون قراءة الاوراد لا تسقطها اه وتبعه على ذات تليذه في الحلية وقال فتحمل الكراهة في قول البقالى على التنزيهية لعدم دليل التحريمية حتى لو صلاها بعد الاوراد تقع سنة مؤداة لكن لا في وقتها المسنون ثم قال وافاد شيخنا ان الكلام فيما اذا صلى السنة في محل الفرض لاتفاق كلمة المشايخ على ان الافضل في السنن حتى سنة المغرب المنزل اى فلا يكره الفصل بمسافة الطريق **(قوله قال الحلبي الخ)** هو عين ما قاله الكمال في كلام الحلواني من عدم المعارضة ط **(قوله ارتفع الخلاف)** لانه اذا كانت الزيادة مكرهه تنزيها كانت خلاف الاولى الذي هو معنى لا بأس **(قوله وفي حنظلي الخ)** توفيق آخرين القولين المذكورين وذلك بأن المراد في قول الحلواني لا بأس بالفصل بالاوراد اى القليلة التي بمقدار اللهم انت السلام الخ لما علمت من انه ليس المراد خصوص ذلك بل هو او ما قرره في المقدار بلا زيادة كثيرة فتأمل وعليه فالكراهة على الزيادة تنزيهية لما علمت من عدم دليل التحريمية فافهم وسأتي في باب الوتر والنوافل ما لو تكلم بين السنة والفرض او اكل او شرب وانه لا يسن عندنا الفصل بين سنة الفجر وفرضه بالضجعة التي يفعلها الشافعية **(قوله والمعوذات)** فيه تغليب فان المراد الاخلاص والمعوذتان ط **(قوله ثلاثا وثلاثين)** تنازع فيه كل من الافعال الثلاثة قبل \* (تنبيه) \* لو زاد على العدد قيل يكره لانه سوء ادب وايد بأنه كدواء زيد على قانونه او مفتاح زيد على استنانه وقيل لا بل يحصل له الثواب المخصوص مع الزيادة بل قيل لا يحل اعتقاد الكراهة لقوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها والاوجه ان زاد لنحو شك عذرا وتعبدا فلا استدراكه على الشارع وهو ممنوع اه ما خصنا من تحفة ابن حجر **(قوله ويكره للامام التنفل في مكانه)** بل يتحول مخيرا كما يأتي عن النية وكذا يكره مكثه قاعدا في مكانه مستقبل القبلة في صلاة لا تطوع بعدها كما في شرح النية عن الخلاصة والكراهة تنزيهية كما دلت عليه عبارة الحانية **(قوله لا اله الا الله)** ومثله المنفرد لما في النية وشرحهما اما المقتدى والمنفرد فانهما ان لبنا اوقما الى التطوع في مكانه الذي صليا فيه المكتوبة جاز والاحسن ان يتطوعا في مكان آخر اه **(قوله وقيل يستحب كسر الصفوف)** ليزول الاشتباه عن الداخل المعين لكل في الصلاة البعيد عن الامام وذكره في البدائع

واختاره الكمال قل  
الحلي ان ارد بالكرهه  
التنزيهية ارتفع الخلاف  
قلت وفي حنظلي حمدا على  
القليلة ويستحب ان يستغفر  
ثلاثا ويقرأ آية الكرسي  
والمعوذات ويسبح ويحمد  
ويكبر ثلاثا وثلاثين ويهمل  
تمام المائة ويدعو ويحتم  
بسبحان ربك وفي الجوهره  
ويكره للامام التنفل في  
مكانه لا للسؤم وقيل  
يستحب كسر الصفوف  
وفي الحانية يستحب للامام  
التحول ليمين القبلة يعنى  
يسار المصلى

مطلب

فيما لو زاد على العدد الوارد  
في التسبيح عقب الصلاة

والذخيرة من محمد ومن في الحديث على انه السنة كفي الحلية وهذا معنى قوله في امية والاحسن  
 ان يصوم في مكان آخر في حلية واحسن من ذلك كله ان يتطوع في منزله ان لم يخف مانعا  
**(قوله)** تسفل او ورد) قول جابر في حرمان قات يحتمل انه لاجل تسفل او لوردها فدل  
 على ان ذلك ليس من كلام حلية ولدى رأيه في الحلية صريح في انه لا تسفل **(قوله)** وخيره  
 (الح) صمير المنسوب للامه لكن التحيير الذي في امية هو انه ان كان في صلاة لا تطوع بعدها فن  
 شاء انحراف عن يمينه او يساره او ذهب الى حوائجه او استقبل الناس بوجهه وان كان بعدها  
 تطوع وقدم يصليه يتقدم او يتأخر او ينحرف يمينا او شمالا او يذهب الى بيته فيتطوع ثمة اه  
 وهذا التحيير لا يخالف ما مر عن الحلية لانه لبيان الجواز وذلك لبيان الافضل ولذا غلله في  
 الحلية وغيره بان ليمين فضلا على اليسار لكن هذا لا يخص بين القبلة بل يقال مثله في بين  
 المصلي بل في شرح امية ان انحرافه عن يمينه اولى وايدى بحديث في صحيح مسلم وصحيح في البدائع  
 التسوية بينهما وقول لان المقصود من الانحراف وهو زوال الاشتباه اى اشتباه انه في الصلاة  
 يحصل بكل منهما وقدم عن الحلية ان الاحسن من ذلك كله تطوعه في منزلهما في سنن ابى داود  
 باسناد صحيح صلاة المرأة في بيته افضل من صلاته في مسجده هذا الا المكتوبة قلت والا التراويح  
 كسبعت في باب التراتيل والتوافل مع زيادات اخر ثم اذا شاء الذهاب انصرف من جهة يمينه او  
 يساره فقد صح الامر ان عنه صلى الله عليه وسلم وعليه العمل عند اهل العلم كقوله الترمذى وذكر  
 النووي انه عند استواء الجهتين في الحاجة وعدمها فليمن افضل لعموم الاحاديث المصرحة بفضل  
 اليمين في باب المنكارة ونحوها كفي الحلية **(قوله)** ولو دون عشرة) اى ان الاستقبال مطلق  
 لا تفصيل فيه بين عدد وعدد على ما ذكره في الخلاصة وغيرها ولا يلتفت الى ما ذكره بعض شراح  
 المقدمة من ان الجماعة ان كانوا عشرة يلتفت اليهم لترجيح حرمتهم على حرمة القبلة والا فلا  
 لترجيح حرمة القبلة على الجماعة من هذا الذي ذكره لاصل له في النسخ وهو رجل مجهول لا  
 تشبه النخاطه الفاظ اهل الفقه فضلا عن ان يقلد فيما ليس له اصل والذي رواه موضوع كذب  
 على النبي صلى الله عليه وسلم بل حرمة المذاهب الواحد ارجح من حرمة القبلة غير ان الواحد لا يكون  
 خائب الامام حتى يلتفت اليه بل هو عن يمينه فلو كانا اثنين كانا خلفه فليلتفت اليهما للاطلاق  
 انما ذكرناه ونارعه في الامداد بان ذكر ذلك في جمع الروايات شرح القدورى عن حاشية البدرية  
 عن ابى حنيفة فليأمل **(قوله)** ولو بعيدا على المذهب) صرح به في الذخيرة اخذا من اطلاق  
 محمد في الاصل قوله اذا لم يكن بخذائه رجل يصلي ثم قال في الذخيرة وهذا هو ظاهر المذهب  
 لانه اذا كان وجهه مقابل وجه الامام في حالة قيامه يكره وان كان بينهما صنف واستظهر  
 ابن امير حاج في الحلية خلاف هذا فقال لى يظهر انه اذا كان بين الامام والمصلي بخذائه  
 رجل جالس ظهره الى مصلي لا يكره للامه استقبال القوم لانه اذا كان ستره للمصلي لا يكره  
 المرور وراءه فكذلكها وقد صرحوا بأنه لو صلى الى وجه انسان وبينهما ثالث ظهره الى وجه  
 المصلي لم يكره واعلم محمد لم يقيد بذلك لتعلمه اه ما يخصا ففهم والله تعالى اعلم

تسفل او ورد وخيره في  
 امية بين تحويله يمين  
 وشمالا وما و خلفا وذهبه  
 لبيته واستقبله الناس بوجهه  
 ولو دون عشرة مالم يكن  
 بخذائه مصلي ولو بعيدا  
 على المذهب

فصل في القراءة

### فصل في القراءة

ما فرغ من بيان صفة الصلاة وكيفيتها وفرائضها وواجباتها وسنها ذكر احكام القراءة في

فصل على حدة لزيادة احكامها تعلقت بهادون سائر الاركان **(قوله)** ويجهر الامام وجوبا) اى  
 جهرا واجبا على انه مصدر بمعنى اسم الفاعل وقوله بحسب الجماعة صفة ثانية للجهر ولا يخفى  
 انه لا يلزم من اتصاف الجهر بهذين الوصفين ان يتصف كونه بحسب الجماعة بالوجوب ايضا  
 لو جعل حالا من ضمير وجوبا المؤول باسمه الفاعل يلزم ذلك ولاداعى الى حمل الكلام على  
 ما يفسد المعنى مع تبادر غيره فافهم **(قوله)** فان زاد عليه اساء) وفي الزاهدى عن ابى جعفر لو زاد  
 على الحاجة فهو افضل الا اذا جهده نفسه او اذى غيره قهستانى **(قوله)** اعادها جهرا) لان الجهر  
 فيما بقى صار واجبا بالاقتداء والجمع بين الجهر والخفية فى ركعة واحدة شنيع بحر ومفاده انه لو  
 اتم بعد قراءة بعد السورة انه بعيد الفاتحة والسورة فليراجع ح **(قوله)** لكن الح) استدراك  
 على قوله ولوا اتم به وهذا قول آخر وقد حكى القولين القهستانى حيث قال ان الامام لو خافت  
 ببعض الفاتحة او كلها او المنفرد ثم اقدم به رجل اعادها جهرا كفى بالخلاصة وقيل لم يعد وجهر  
 فيما بقى من بعض الفاتحة او السورة كلها او بعضها كما فى المنية اه وعزا فى القنية القول الثانى  
 الى القاضي عبد الجبار وفتاوى السفدى ولعل وجهه ان فيه التحرز عن تكرار الفاتحة فى  
 ركعة وتأخير الواجب عن محله وهو موجب لسجود السهو فكان مكروها وهو اسهل من  
 لزوم الجمع بين الجهر والاسرار فى ركعة على ان كون ذلك الجمع شنيعا غير مطرد لما ذكره فى آخر  
 شرح المنية ان الامام لو سها فخافت بالفاتحة فى الجهرية ثم تذكر بجهر بالسورة ولا يعيد ولو  
 خافت بآية او اكثر يتمها جهرا ولا يعيد وفى القهستانى ولا خلاف انه اذا جهر باكثر الفاتحة يتمها  
 مخافة كما فى الزاهدى اه اى فى الصلاة السرية وكون القول الاول نقله فى الخلاصة عن  
 الاصل كفى البحر والاصل من كتب ظاهر الرواية لا يلزم منه كون الثانى يذكروا فى كتاب آخر  
 من كتب ظاهر الرواية فدعوى انه ضعيف رواية ودراية غير مسلمة فافهم **(قوله)** ان قصد  
 الامامة الح) عزاء فى القنية الى فتاوى الكرماني ووجهه ان الامام منفرد فى حق نفسه ولذا  
 لا يبحث فى لا يؤم احدا مالم ينو الامامة ولا يحصل ثواب الجماعة الابالية ولا تنفس الصلاة بمحاذاة  
 المرأة الابالية كما مر فى بحث النية وسيدكر فى باب الوتر عند ذكر كراهة الجماعة فى التطوع على  
 سبيل التداعى انه لا كراهة على الامام لو ينو الامامة فاذا كان كذلك فكيف تلزمه احكام الامامة  
 بدون التزام فافهم **(قوله)** واو ابي العشاءين) بفتح الياء الاولى وكسر الثانية قهستانى والعشاءان  
 المغرب والعشاء **(قوله)** اى فى رمضان فقط) مأخوذ من المصنف فى المنح حيث قال وقيدنا الوتر  
 بكونه بعد التراويح لانه انما يجهر فى الوتر اذا كان فى رمضان لافى غيره كما افاده ابن نجيم فى محره  
 وهو وارد على اطلاق الزيامى الجهر فى الوتر اذا كان اماما اه فدل كلامه على ان مراده فى منته  
 بقوله بعدها كونه فى رمضان كاهو المسنون اعم من ان يكون بعد التراويح او لا وبه سقط مياتى  
 عن جمع الانهر لكن يرد عليه انه يقتضى انه لو صلى الوتر جماعة فى غير رمضان انه لا يجهر به وان  
 يكن على سبيل التداعى ويحتاج الى نقل صريح واطلاق الزيلعى يخالفه وكذا ما يأتى من ان  
 المتفعل بالليل لو ام جهر فأمل **(قوله)** قات الح) علمت انه غير وارد **(قوله)** نعم فى القهستانى) فيه  
 ان القهستانى صرح بعده بتصحيح خلافه **(قوله)** ويسره فى غيرها) وهو الثالثة من المغرب

( ويجهر الامام ) وجوبا  
 بحسب الجماعة فن زاد  
 عليه اساء ولوا اتم به بعد  
 الفاتحة او بعضها سرا  
 اعادها جهرا بغير لكن  
 فى آخر شرح المنية اتم به  
 بعد الفاتحة يجهر بالسورة  
 ان قصد الامامة والا فلا  
 يلزمه الجهر ( فى المنجز  
 واو ابي العشاءين اداء  
 وقضاء جمعة وعيدى  
 وتراويح وتر بعدها )  
 اى فى رمضان فقط  
 للتوارى قات فى تقييده  
 بعدها نظر لجهره فيه  
 وان لم يصل التراويح على  
 الصحيح كفى مجمع الانهر  
 نعم فى القهستانى سب  
 للقاعدى لاسهوا بالخفية  
 فى غير الفرائض كعيد  
 وتر نعم الجهر افضل  
 ( ويسر فى غيرها ) وكان  
 عليه الصلاة والسلام  
 يجهر فى الكل ثم

والأخريان من العصر وكذا جميع ركعات الظهر والعصر وإن كان مرفقة خلافاً لما كان في الهداية **(قوله وهو أفضل)** أي كون الأداء على هيئة الجماعة وإهداؤه أدائه بأداء وقامة أفضل وروى في الخبر أن من صلى على هيئة الجماعة صلت بصلاته صفوف من الملائكة منج **(قوله على المذهب)** كذا في البحر رداً على ما في الغاية من أن ظاهر الرواية أنه بخير \* أقول ما في الغاية صرح به أيضاً في النهاية والكفاية والمعراج ونقل في اقتراح خاتمة عن المحيط أنه لا سهو عليه إذا جهر فيما يخافت لأنه لم يترك واجبا وعلة في الهداية في باب سجود السهو بأن الجهر والخافت من خصائص الجماعة وقال الشراح أنه جواب ظاهر الرواية وأما جواب رواية النوادر فإنه يلزمه السهو وفي الذخيرة إذا جهر فيما يخافت عليه السهو وفي ظاهر الرواية لا سهو عليه نعم صحح في الدرر تعاليف الفتح والتبيين وحوب الخافتة ومشى عليه في شرح المنية والبحر والنهر والمنج قال في الفتح حيث كانت الخافتة واجبة على المنفرد ينبغي أن يجب بتركها السجود اه فأملى **(قوله فلو أم)** أي فلو صلى المنفل بالليل أماماً جهراً ومقتضاه أن الوتر في غير رمضان كذلك لأن كلامهما تكره فيه الجماعة على سبيل الداعي وبدونه لا وإذا وجب الجهر في النفل يجب في الوتر كما فهمته عبارة الزيلعي أفده الرحى **(قوله ويخافت المنفرد)** اه الإمام فقد مر أنه يجهر أداء وقضاء **(قوله في وقت الخافتة)** قيد به لأنه إن قضى في وقت الجهر خير كما لا يخفى **(قوله بعد طلوع الشمس)** لأن ما قبلها وقت جهر فيجهر فيه لكن في بعض نسخ الهداية بعد طلوع الفجر **(قوله كافي الهداية)** قال فيها لأن الجهر مختص بالجماعة حتماً وبالوقت في حق المنفرد على وجه التخيير ولم يوجد أحدهما **(قوله لكن تعقبه غير واحد)** قال في الحزائن هذا ما صححه في الهداية ولم يوافق عليه بل تعقبه في الغاية ونظر فيه في الفتح وبحث فيه في النهاية وحرر خسروانه بصحيح رواية ولادارية وقد اختار شمس الأئمة وفخر الإسلام والإمام الترمذاني وجماعة من المتأخرين أن القضاء كالإداء قل قاضيخان هو الصحيح وفي الذخيرة والكافي والزهري هو الأصح وفي السبلالية أنه الذي ينبغي أن يعول عليه وذكر وجهه اه واجب عن استدلال الهداية بمنع الحصر لجواز أن يكون للجهر التخيير سبب آخر وهو موافقة الإداء اه **(قوله من سبق بركة من الجمعة)** اه أي أنه إذا قام ليقضيها لا يلزمه الخافتة بل له أن يجهر فيها أيوافق القضاء الإداء مع أنه قضاها في وقت الخافتة فعلم أن الجهر لم يختص سببه بالجماعة أو بالوقت بل له سبب آخر خلافاً لما قاله في الهداية فهذه المسئلة دليل لما رجحه الجماعة وبهذا التقرير ظهر وجه اقتضائه على الجمعة وإن كان الحكم كذلك لو سبق بركة من العشاء ونحوه لأن المقصود إثبات الجهر في القضاء في وقت الخافتة لا مطلقاً فافهم **(قوله وأدنى الجهر اسماء غيره)** اه أعلم أنهم اختلفوا في حد وجود القراءة على ثلاثة أقوال فشرط الهندواني والفضلي لوجودها خروج صوت يصل إلى أذنه وبه قال الشافعي وشرط بشر المريسي وأحمد خروج الصوت من الفم وإن لم يصل إلى أذنه لكن بشرط كونه مسموعاً في الجملة حتى لو أدنى أحد صاحبه إلى فيه يسمع ولا يشترط الكرخي وأبو بكر الباغلي السماع واكتفاء بصحيح الحروف واختار شيخ الإسلام وقصديحان وصاحب المحيط والحلواني قول الهندواني كذا في معراج الدراية ونقل في المحتج عن الهندواني أنه لا يجزيه ما لم تسمع أذناه ومن بقره وهذا

تركة في الظهر والعصر  
لأنه أدنى الكفار  
(كمتنل بالنهار) فإنه  
يسر (ويخير المنفرد  
في الجهر) وهو أفضل  
وبكتفي بأذناه (إن أدى)  
وفي السرية تخفت حتماً  
على المذهب (كمتنل  
بالليل) منفرداً فهو اه  
جهر لتعنية النفل لمنفرد  
زيلعي (ويخفت) المنفرد  
(حتماً) أي وحباً (إن  
قضى) الجهرية في وقت  
الخافتة كأن صلى العشاء  
بعد طلوع الشمس كذا  
ذكره المصنف بعد عد  
الواجبات قات وهكذا  
ذكره ابن المالك في شرح  
النار من بحث القضاء  
(على الأصح) كافي الهداية  
لكن تعقبه غير واحد  
ورجحوا تخييره كمن  
سبق بركة من الجمعة فقام  
يقضيها بخير (و) أدنى  
(الجهر اسماء غيره و)  
أدنى (الخافتة اسماء غيره)  
ومن بقره فلو سمع  
رجل أو رجلاً ليس  
بجهر والجهر أن يسمع  
الكل خلاصة

٢ مطلب

في الكلام على الجهر  
الخافتة



لا يخالف مامر عن الهندواني لأن ما كان مسموعاً له يكون مسموعاً لمن في قربه كما في الحلية والبحر ثم انه اختار في الفتح أن يقول الهندواني وبشر متحداً بناء على أن الظاهر سماعه بعد وجود الصوت إذا لم يكن مانع وذكر في البحر بما للحملة أنه خلاف الظاهر بل الأقول ثلاثة وأيد العلامة خير الدين الرملي في فتاواه كلام الفتح بما لا من بعده عليه فارجع إليه وذكر أن كلام من قولي الهندواني والكرخي مصححان وأن ما قاله الهندواني أصح وأرجح لاعتداده أكثر علماً بنا عليه اه وبما قررناه ظهر لك أن ما ذكرهنا في تعريف الجهر والخافتة ومثله في سهو النية وغيره مبني على قول الهندواني لأن أدنى الحد الذي توجد فيه القراءة عنده خروج صوت يصل إلى أذنه أي ولو حكماً كما لو كان هناك مانع من صمم أو جلبة أصوات أو نحو ذلك وهذا معنى قوله أدنى الخافتة اسماع نفسه وقوله ومن بقربه تصريح باللازم عادة كما مر وفي التهستاني وغيره أو من بقربه بأو وهو أوضح ويتى على ذلك أن أدنى الجهر اسماع غيره أي ممن لم يكن بقربه بقرينة المقابلة ولذا قال في الخلاصة والخاتمة عن الجامع الصغير أن الإمام إذا قرأ في صلاة الخافتة بحيث سمع رجل أو رجلان لا يكون جهر أو الجهر أن يسمع الكل اه أي كل الصف الأول لا كل المصلين بدليل ما في التهستاني عن المسعودية أن جهر الإمام اسماع الصف الأول اه وبه علم أنه لا إشكال في كلام الخلاصة وأنه لا ينافي كلام الهندواني بل هو مفرع عليه بدليل أنه في المعراج نقله عن الفضلي وقد علمت أن الفضلي قائل بقول الهندواني فقد ظهر بهذا أن أدنى الخافتة اسماع نفسه أو من بقربه من رجل أو رجلين مثلاً وأعلاه مجرد تصحيح الحروف كما هو مذهب الكرخي ولا تعتبر هنا في الأصح وأدنى الجهر اسماع غيره ممن ليس بقربه كأهل الصف الأول وأعلاه لأحدله فافهم واغتم تحرير هذا المقام فقد اضطرر فيه كثير من الأفهام **(قوله)** ويجري ذلك المذكور) يعني كون أدنى ما يتحقق به الكلام اسماع نفسه أو من بقربه **(قوله)** لم يصح في الأصح) أي الذي هو قول الهندواني وأما على قول الكرخي فيصح وإن لم يسمع نفسه لاكتفائه بتصحيح الحروف كما مر **(قوله)** وقيل (الح) قال في الذخيرة معزياً إلى القاضي علاء الدين في شرح مختلفاته الأصح عندي أن في بعض التصرفات يكتب بسماعه وفي بعضها يشترط سماع غيره مثلاً في البيع لو أدنى المشتري صماخه إلى فم البائع وسمع يكفي ولو سمع البائع نفسه ولم يسمعه المشتري لا يكفي وفيما إذا حلف لا يكلم فلانا فناداه من بعيد بحيث لا يسمع لا يثبت في يمينه نص عليه في كتاب الإيمان لأن شرط الحنث وجود الكلام معه ولم يوجد اه قال في النهر أقول ينبغي أن يكون الحكم كذلك في كل ما يتوقف تمامه على القبول ولو غير مبادلة كالنكاح اه ولم يعول الشارح على هذا القول فعبر عنه بقيل تبعاً للفتح حيث قال قيل الصحيح في البيع الح وكذا عبر عنه في الكافي إشارة إلى ضعفه كما في الشرنبلالية لكن الأول ارتضاء في الخلعة والبحر وهو أوجه بدليل المسئلة المنصوصة في كتاب الإيمان لأن الكلام من الكلام وهو الجرح سمي به لأنه يؤثر في نفس السامع فتكليمه فلانا لا يحصل إلا بسماعه وكذا اشتراط سماع الشهود كلام العاقلين في النكاح وسماع التلاوة في وجوب السجدة على السامع ونحو ذلك مما اشترط فيه سماع الغير تأمل **(قوله)** مثلاً) زاده ليعم ما تركها في ركعة واحدة وهل يأتي بها في الثالثة أو الرابعة يحرر وليع غير العشاء كالمغرب فإنه لو تركها في إحدى أو ليتها يأتي بها في الثالثة ولو فيهما

(ويجري ذلك) المذكور  
(في كل ما يتعلق بنطق  
كتسمية على ذبحة ووجوب  
سجدة تلاوة وعساق  
وطلاق واستثناء) وغيرها  
فلو طلق أو استثنى ولم يسمع  
نفسه لم يصح في الأصح  
وقيل في نحو البيع يشترط  
سماع المشتري (ولو ترك  
سورة أولي العشاء) مثلاً

معاني في ثلثة بفتح وسورة وفاء الاخرى ويسجد لمسهو لوساها ولجم الزمانية السرية  
 وبمعنى بها في الاخرين ايضا افده ط وانما حص المنصف العشاء بان ذكر مكان قوله جهرا في  
 الاخرين لا الاحرار عن غيره فقد اشر الشارح الى التعميم فيه **(قوله ولو عمدا)** هذا ظاهر  
 اطلاق امون وبه صرح في النهر ولم يعرده الى احد وكأنه احده من الاطلاق والا يصح  
 الفتاوى والشروح يقتضى ان وضع المسئلة في النسيان تأمل افده الحير الرمي **(قوله وحوما)**  
 وقيل ندبا) اشار الى ان الاصح الوجوب وذلك لان عمدا اشار اليه في الجامع الصغير حيث عبر  
 بقوله قراها بنفخ الخبر وهو آكد من الامر في الوجوب وصرح في الاصل بالاستحباب قل في  
 غاية البيان والاصح ما في الجامع الصغير لانه آخر التصنيفين ورد في الفتح بان ما في الاصل  
 اصرح فيجب التعويل عليه في الرواية وكون الاخبار آكد رده في البحر بانه في اخبار الشارع  
 لا في غيره فكان المذهب الاستحباب قل في النهر ولا يخفى ان امر المجتهد ناشئ عن امر الشارع  
 فكذا اخباره بم قول في الحواشي السعدية انما يكون دليلا اذا كان مستعملا في الامر الاجابي  
 وهو ممنوع واقول لا يجوز ان يكون المراد الاستحباب وتكون القرينة عليه ما في الاصل كما  
 اريد بما مر من قوله افترش رحله اليسرى ووضع يديه على فخذه وامثال ذلك اه والاصل  
 ان اختيار صاحب الفتح والبحر والنهر التنب لانه صريح كلام محمد **(قوله مع الفاتحة)** اشار به  
 الى شيئين الاول انه يقدم الفاتحة لان مع تدخل على المتسوع وهو احد قولين وينبغي ترجيحه  
 والثاني ان الفاتحة واجبة ايضا وفيه قولان ايضا وينبغي ترجيح عدم الوجوب كما هو الاصل  
 فيها افاده في البحر والنهر **(قوله لان الجمع الح)** اشار به الى ان قول المنصف جهرا راجع الى  
 الفاتحة والسورة معا وجعله الزبائي ظاهرا لرواية وصححه في الهداية لما ذكره الشارح وصحح  
 التمر تاشي انه يجهر بالسورة فقط وجعله شيخ الاسلام الظاهر من الجواب وفجر الاسلام  
 الصواب ولا يلزم الجمع الشيع لان السورة تلتحق بموضعها تقدير بحر ومفاده ان الجمع بين  
 الجهر والخفية في ركعة مكروه اتفاقا اذا كانت القراءة في محلها غير ملتحقة بمقابلها ويرد عليه  
 ما قدمناه من النزوع اول الفصل فتأمل **(قوله ولو تذكروها)** اي السورة **(قوله قراها)** اي بعد  
 عودها الى القيام **(قوله واما الركوع)** لان ما يقع من القراءة في الصلاة يكون فرضا فيرفض  
 الركوع ويلزمه اعدته لان الترتيب بين القراءة والركوع فرض كما مر بيانه في الواجبات حتى  
 لو لم يعد تفسد صلاته بل لو قام لاجل القراءة ثم بدله فسجد ولم يقرأ ولم يعد الركوع قيل تفسد  
 وقيل لا والفرق بين القراءة وبين القنوت حيث لا يعود لاحله لو تذكروها في ركوعه ولو عاد  
 لا يرفض هو مدكرنا من ان القراءة تقع فرصا ما القنوت اذا اعتدق وجبا وبيان ذلك ان القراءة  
 وان انقسمت الى فرض وواحد سنة الا انه مهما اطال يقع فرضا وكذا اذا اطال الركوع  
 والسجود على ما هو قه الاكثر والاصح لان قوله تعالى وقروا ما تيسر لوجوب احد الامرين  
 الآية مما فوقه مما صدق ما تيسر على كل فرض مهما قرأ ليكون الفرض ومعنى الاقسام  
 المذكورة ان جعل الفرض مقدارا كذا واجب وجعله دون ذلك مكروه وجعله فوق ذلك الى  
 حد كذا سنة لانه مع اول آية يقرأها فرضا وما بعدها الى حد كذا واجبا وما بعد ذلك الى حد  
 كذا سنة لانا ان اعتبرنا لو حب ما بعد الآية الاولى منصبا اليها انقلب الفرض واجبا وان

ولو عمدا (قراها وحوما)  
 وقيل ندبا (مع الفاتحة جهرا  
 في الاخرين) لان الجمع  
 بين جهر وخفته في ركعة  
 شنيع ولو تذكروها في  
 ركوعه قراها واعد  
 الركوع (ولو ترك الفاتحة)  
 في الاولين (لا) يقضيها  
 في الاخرين

مطلب

تحقيق مهم فيما لو تذكروها  
 ركوعه انه يقرأ فعاد تقع  
 القراءة فرضا وفي معنى  
 كون القراءة فرضا واحدا  
 وسنة

اعتبرناه منفردا كان الواجب بعض الفاتحة وقول الفاتحة واجب وكذا الكلام في هذا الواجب الى حد السنة في تأمل كذا في شرح انية من باب سجود السهو ونحوه في الفتح وهو تحقيق دقيق فغتمه **(قوله)** للروم تكرارها ) ي وهو غير مشروع وهذا لو قرأها مرتين فهو مرة لا تكون قضاء كافي النهاية لانها في محلها لكن كتب على مافي انهاء شيخ الاسلام في مرة لا تكون قضاء كافي النهاية لانها في محلها لكن كتب على مافي انهاء شيخ الاسلام في السجود قلت لا يخفى ان قراءة الفاتحة في الشفع الثاني ليست بواجبة بل ذلك على وجه الدعاء في ظاهر الرواية وان كانت واجبة على رواية الحسن بن زياد فعلى هذا ادق الفاتحة مرة متعين انصرافها الى ثلاث الركعة وانت خبير بان سوء ظاهر الرواية اي الذي هو عدم اعادة الفاتحة في مستثناة على رواية الحسن غير حسن اهـ اي بخلاف السورة فن الشفع ليس بمحل لاداء السورة بخلاف ان يكون محلا للقضاء وتماه في شرح الشيخ اسمعيل **(قوله)** ولو تكررها اي الفاتحة **(قوله)** قبل الركوع الظاهر انه ليس بقيد حتى وتذكرها في الركوع فكذلك لانه قدم انه لو تكر السورة في الركوع اعددها واعد الركوع فالفاتحة اولى لانها آكد رحمتي **(قوله)** واعد السورة لانها سمعت تابعة للفاتحة رحمتي **(قوله)** على المذهب اي الذي هو ظاهر الرواية عن الامام وفي رواية عنه ما يطلق عليه اسم القرآن وما يشبه قصد خطاب احد وجزم القدوري بأنه الصحيح من مذهب الامام ووجهه الزيلعي بأنه اقرب الى القواعد الشرعية لان المطلق يصرف الى الأدنى وفي البحر فيه نظر بل ينصرف الى الكامل قلت وهو مدفوع بأن براءة الذمة لا تتوقف على الكامل والالزام فرضية الضمانية في الركوع والسجود قال في شرح النية وعلى هذه الرواية لا يجزى عنده نحو ثم نظر اي لانه يشبه قصد الخطاب والاحبار تأمل وفي رواية ثالثة عنده هي قولهما ثلاث آيات قصار او آية طويلة **(قوله)** وعرف طائفة من القرآن مترجمة الح اي اعتبر لهما مدأ ومقطع وهذا التعريف نقله في الحلية عن حاشية الكشف لعلاء الدين البهاولاني ونقل في النهر عن شرح الشاطبية للجعفي م يرجع اليه وهو انها قرآن مركب من حمل ولو تقديرا دو مبدأ ومقطع مندرج في سورته **(قوله)** ولو تقديرا الح اشار الى الرد على البحر حيب اعترض التعريف المذكور بأن لم يلد آية ولذا حوز الامام بها الصلاة وهي خمسة احرف ووجه الرد ان لم يلد اصله لم يولد فهو ستة تقديرا لكن الذي رأيته في الحلية والبحر عن الحواشي المذكورة اقلها ستة احرف صورة ولردي غير محله نعم في النهر قيل ان الآية هي وما بعدها ومن ثم قيل ان الاخلاص اربع وقيل خمس فيحوز ان يكون مافي الحواشي بناء على الاول **(قوله)** الا اذا كانت كلمة استثناء من المتن لان في معنى تصح الصلاة بآية **(قوله)** فلا يصح عدم الصحة كذا في النية وهو شامل مثل مدهامتان ومثلص وقون لكن ذكر في الحلية والبحر ان الذي مشى عليه الاسيبجاني في الجامع الصغير وشرح الطحاوي وصاحب البدائع الحوازي في مدهامتان عنده من غير حكاية خلاف **(قوله)** الا اذا حكم حاكم صورته علق علق عبده بصلاته صلاة صحيحة فصلي بمدهامتان غير مكبرة او مكبرة فترافعا الى حاكم يرى صحة الصلاة بذلك ففغنى عنه فيكون قضاء بصحة الصلاة ضمنا فصح اتفاق لان حكم الحاكم في المجتهد فيه يرفع الخلاف او دعه **(قوله)** لانه يزيد على ثلاث آيات تعليل لمدهيين لان نصف الآية الطويلة اذا كان يزيد على ثلاث آيات قصار يصح على قولهما فعلى قول أبي حنيفة

لروم تكرارها ولو  
مذكرها قبل الركوع  
قراها واعد السورة  
(وفرس القراءة آية على  
المذهب) هي لغة العلامة  
وعرو طائفة من القرآن  
مترجمة اقلها ستة احرف  
ولو تقديرا كليلد الا اذا  
كانت كلمة فلا يصح عدم  
الصحة وان كررها مرارا  
الا اذا حكم حاكم فيحوز  
ذكره تقهستاني ولو قرأ  
آية طويلة في الركعتين  
فلا يصح الصلاة اتفاقا لانه  
يزيد على ثلاث آيات قصار

المكتسب بالآية الأولى ح قول في البحر وعلم من تعاليمهم ان كون المقروء في كل ركعة التصف ليس بشرط بل ان يكون البعض يبلغ ما بعد بقراءته قرأنا عربوا ه اقول وينبغي ان يكون الاكتفاء بما دون الآية مضمرا على الرواية الثانية عن الامام لان الرواية الاولى التي تقدمتها لها ظاهر الرواية لا بد من آية تامة تأمل (تمية) لما اراد من قدر ادنى ما يكفى بخد مقدس من الآية الطويلة وظاهر كلام البحر كغيره انه موكل الى العرف لا الى عدد حروف اقصر آية وعلى هذا لو اراد قراءة قدر ثلاث آيات التي هي واجبة عند الامام لا بد ان يقرأ من الآية الطويلة مقدار ثلاثة امثال مما يسمى بقراءته قرأنا عربوا ولذا فرضوا المسئلة بآية الكرسي وآية المداية وفي التارخانية والمعرّاج وغيرها لو قرأ آية طويلة كآية الكرسي او المداية البعض في ركعة والبعض في ركعة اختلفوا فيه على قول اني حنيفة قيل لا يجوز لانه ما قرأ آية تامة في كل ركعة وعلمتهم على انه يجوز لان بعض هذه الآيات يزيد على ثلاث قصار او يعدلها فلا تكون قراءته اقل من ثلاث آيات اه لكن التعليل الاخير ربما يفيد اعتبار العدد في الكلمات او الحروف ويفيده قولهم لو قرأ آية تعدل اقصر سورة حذ وفي بعض العبارات تعدل ثلاثا قصارا اي كقوله تعالى ثم نظر ثم عبس وبسر ثم ادبر واستكبر وقدرها من حيث الكلمات عشر ومن حيث الحروف ثلاثون فلو قرأ آية لا اله الا هو الحى القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم يبلغ مقدار هذه الآيات الثلاث فعلى ما قلناه لو اقتصر على هذا المقدار في كل ركعة كفى عن الواجب ولم ار من تعرض لشيء من ذلك في تأمل (قوله وحفظها) اي الآية فرض عين اي فرض ثابت على كل واحد من المكلفين بعينه كما اشار اليه في شرح التحرير حيث فرق بينه وبين فرض الكفاية بان الثاني متحتم مقصود حصوله من غير نظر بالذات الى فعله بخلاف الاول فانه منظور بالذات الى فعله حيث قصد حصوله من عين مخصوصة كالتفويض على النبي صلى الله عليه وسلم دون امته او من كل عين عين اي واحد واحد من المكلفين اه والظاهر ان الاضافة فيهما من اضافة الاسم الى صفته كسجد الجامع وجبة لمحمد اي فرض متعين اي ثابت على كل مكلف بعينه وفرض الكفاية معناه فرض ذو كفاية اي يكفي لخصوله من اي فعل كان تأمل (قوله وحفظ جميع القرآن الخ) اقوال لامع من ان يقار جميع القرآن من حيث هو يسمى فرض كفاية وان كان بعضه فرض عين وبعضه واجبا كان حفظه لفاتحة يسمى واجبا وان كانت الآية منها فرضا ي يستغنى به عن فرض عين (قوله وسنة عين) اي يسر لكل واحد من المكلفين بعينه وفيه اشارة الى ان السنة قد تكون سنة عين وسنة كفاية ومثاله ما رواه في صلاة التراويح انها سنة عين وصلاتها بجماعة في كل محلة سنة كفاية (قوله وتعد لفحة افضل منهما) اي من حفظ باقي القرآن بعد قيام البعض ومن التمثل ومراده بلفحة ما زاد على ما يحتاج اليه في دينه والافهو فرض عين ح (قوله سورة) اي قصر سورة وما يقوم مقامها من ثلاث آيات قصار (قوله ويكره الخ) اي تحريرا كما يكره نقص شيء من السنة تنزيها كفي شرح الملتقى ط (قوله اي حاة قرار وفرار) اي حاة مة وعجالة وعبر عن العجلة بالفرار بالناء لانها في السفر تكون غالبا من الخوف كفي شرح الشيخ سهيل (قوله كذا ضاق الخ) فيه ان عبارة الجامع لم يصح فيها بقوله مطلقا وانما ذكر فيها سفر غير مقيد فينتهي منها الاطلاق كسائر عبارات المتن والا

قوله الحاي ( وحفظها  
فرض عين) متعين على كل  
مكلف ( وحفظ جميع  
القرآن فرض كفاية )  
وسنة عين افضل من  
التفيل وتعد لفحة افضل  
منهما ( وحفظ فاتحة  
الكتاب وسورة واجب  
على كل مسلم ) ويكره نقص  
شيء من الواجب ( ويسر  
في السفر مطلقا ) اي حاة  
قرار او فرار كذا اطاق

مبحث

في الفرق بين فرض العين  
وفرض الكفاية

مذهب

السنة تكون سنة عين  
وسنة كفاية

لم يثبت ادعاء تقيدها بمسائى من التفصيل وانما صرح المصنف بالاطلاق اختيارا لما رجع  
 شيخه صاحب البحر (قوله) ورجحه في البحر الخ اعلم انه ذكر في الهداية ان المسافر يقرأ بفاتحة  
 الكتاب وای سورة شاء ثم قال وهذا اذا كان على عجلة من السير فان كان في أمانة وقرار يقرأ في  
 الفجر نحو سورة البروج واشقت لانه يمكنه مراعاة السنة مع التخفيف ورده في البحر بأنه  
 لا اصل له يعتمد عليه في الرواية والدراية اما الاول فلان اطلاق المتون تبعا للجامع الصغير يع  
 حالة الامن ايضا واما الثاني فلانه اذا كان على أمن صار كالمقيم فينبغي ان يراعى السنة والسفر  
 وان كان مؤثرا في التخفيف لكن التحديد بقدر سورة البروج لا بدله من دليل ولم ينقل اه  
 وهو ملخص من الحلية واجاب في النهر بما حاصله ان السنة للمقيم في قراءة الفجر ان تكون من  
 طوال الفصل وان لا ينقص مقدار الآية المقررة من حيث العدد عن اربعين آية في الركعتين بل  
 تكون من اربعين الى مائة كما سأتى مع المناقبة من البحث والمسافر اذا كان في أمانة وقرار  
 وان كان مثل المقيم لكن للسفر تأثير في التخفيف عنه مطلقا ولذا يجوز له الفطر وان كان في أمانة  
 فناسب ان يقرأ نحو سورة البروج والانشقاق مما هو من طوال الفصل وان لم يبلغ المقدار  
 الخاص وهذا معنى قول الهداية لا مكان مراعاة السنة مع التخفيف اى التخفيف بعده  
 اعتبار العدد الخاص بعد حصول سنة القراءة من طوال الفصل فليس مراده التحديد بعدد  
 آيات السورتين بل كونهما من طوال الفصل اى وسنية القراءة في الفجر من طوال الفصل  
 مسلمة لا تحتاج الى دليل ثم ان ما في الهداية قد اقره عليه شراحها والزيلعي وغيره وذلك دليل  
 على تقييد اطلاق ما في المتون والجامع اه اقول هذا انما يتم اذا كان قول الهداية يقرأ في  
 الفجر نحو سورة البروج وانشت معناه انه يقرأ في الركعتين واحدة منهما لا كلاهما والالم  
 يحصل تخفيف من حيث العدد لان الانشقاق خمس وعشرون آية والبروج اثنان وعشرون  
 ويؤيد ذلك قول النية يقرأ سورة البروج او مثلها فانه ظاهر في ان المراد قراءة سورة البروج في  
 الركعتين لكن في كون سورة البروج من طوال الفصل كلام ستعرفه فلذا حمل التخفيف في  
 نعرح النية على جعل الاوسط في الحضر طويلا في السفر ومثله قول صاحب الجمع في شرحه  
 فيقرأ بأواسط الفصل رعاية للسنة مع التخفيف وعليه مشى في الشر نبلاية لكن هذا الحمل  
 لا يناسب ما في الهداية لان الانشقاق من طوال الفصل وقديقال ان التخفيف من جهة  
 الاكتفاء بسورة واحدة من الفصل في الركعتين كما اقتضاه ظاهر كلام النية المذكور لان  
 السنة في الحضر في كل ركعة سورة تامة كما يأتي تأمل (قوله وجوبا) اشار به الى دفع ما اورده  
 في النهر بأنه لو قال بعد الفاتحة اى سورة شاء لكان اولى للتاليهم ان قراءة الفاتحة سنة فصرح  
 بقوله وجوبا لدفع التوهم المذكور لان المعنى ان سنة القراءة في السفر اى سورة شاء مضمومة  
 الى الفاتحة الواجبة فالتقصود ببيان التخيير في السور بعد الفاتحة والاورد ان السورة واجبة  
 ايضا (قوله) وفي الضرورة بقدر الحال ) اى سواء كان في الحضر او السفر واطلاقه يشمل  
 الفاتحة وغيرها لكن في الكافي فان كان في السفر في حالة الضرورة بأن كان على عجلة من السير  
 او خائفا من عدو أو لص يقرأ الفاتحة وای سورة شاء وفي الحضر في حالة الضرورة بأن خاف  
 فوت الوقت يقرأ ما لا يفوته الوقت اه ولقائل ان يقول لا يختص التخفيف للضرورة بالسورة

في الجامع الصغير ورجحه  
 في البحر ورد ما في الهداية  
 وغيره من التفصيل ورده  
 في النهر وحرر ان ما في  
 الهداية هو المحرر (الفاتحة)  
 وجوبا (واى سورة شاء)  
 وفي الضرورة بقدر الحال  
 (و) يسن (في الحضر)

فقط بل كذلك الماتحة كما اذا شد خوفه من عدو فقرأ آية مئلا ولا يكون مسياً كذا في الشرنبلالية  
اقول وقول الكافي بقدر ما لا يقوته الوقت يشمل الماتحة فله ان يقرأ في كل ركعة بآية ان خاف  
فوت الوقت بالزيادة وهل هو في كل صلاة او خاص بالمعجر فيه خلاف حكاه في التنية وقيل في  
آخر سرح التنية وقيل برأى سنة القراءة في غير المعجر وان خرج الوقت والظاهر ان برأى  
قدر الواجب في غيرها لان الاحلال به مفسد عيد بعض الأئمة بخلاف خروج الوقت اه اى  
وه في غير المعجر غير مفسد اتفاقه ذكر ان له الاقتصار على الماتحة وتسيحة واحدة وترك  
النساء والتعود في سنة المعجر او الظاهر او خاف فوت الجماعة لانه اذا جاز ترك السنة لادراك  
الجماعة فترك سنة السنة اولى اه **(قوله ذكره الحلبي)** ونقله الزاهد في التنية عن المعجر بقوله  
قل ابو حنيفة والذي يصلي وحده بمائة الامام في جميع ما وصفنا من القراءة سوى الظهر قال  
الزاهدى وهذا يصح على ان القراءة المسنونة يستوى فيها الامام والمنفرد والناس عنه غافلون  
**(قوله طوال المفصل)** كسر الطاء جمع طويل ككريم وكرام واقتصر عليه في الصحاح واما  
بالضم فالرجل الطويل كما صرح به ابن مالك في مثانه والمفصل بفتح الصاد المهملة هو السبع  
السابع من القرآن سمي به لكثرة فصله بالبسملة او لقلة المنسوخ منه وهذا يسمى بالحكم ايضا  
واختلف في اوله قال في البحر والذي عليه اصحابنا انه من الحجرات اه قال الرملى ونظام ابن ابى  
شريف الاقوال فيه بقوله

مفصل قرآن باوله آتى **﴿﴾** خلاف فصافات وقاف وسبح  
وحاثية ملك وصف قتالها **﴿﴾** وفتح صهي حجراتها ذا المصحح

وزاد السيوطى في الاتقان قولين فاوصلهما الى اثني عشر قولاً الرحمن والاسان **(قوله الى  
آخر البروج)** عزاه في الحرائر الى شرح الكنتر للشيخ باكير وقال بعده وفي النهر لا يخفى دخول  
الغاية في المعيا هنا فالبروج من الطوال وهو مفاد عبارة الهداية المذكورة آتفاً لكن مفاد  
ما نقلناه بعدها عن شرح التنية وشرح الجميع انها من الاوساط ونقله في الشرنبلالية عن  
الكافي بل نقل القهستاني عن الكافي خروج الغاية الاولى والثانية وعليه فسورة لم يكن من  
القصار وتوقف في ذلك كله صاحب الحلية وقال العارضة لا تفيد ذلك بل يحتاج الى ثبت في ذلك  
من خارج والله اعلم اى لان الغاية تحتمل الدخول والخروج ففهم **(قوله في المعجر والظاهر)**  
قل في النهر هذا مخالف لما في نية المصلى من ان الظاهر كالعصر لكن الاكثر على ما عليه  
المصنف اه **(قوله وبقية)** اى باقى المفصل **(قوله اى في كل ركعة سورة مما ذكر)** اى من الطوال  
والاوساط والقصار ومقتضاه انه لا ينظر الى مقدار معين من حيث عدد الآيات مع انه ذكر  
في النهر ان القراءة من المفصل سنة والمقدار المعين سنة اخرى ثم قال وفي الجامع الصغير يقرأ  
في المعجر في الركعتين سورة الماتحة وقدر اربعين او خمسين واقتصر في الاصل على الاربعين  
وفي المعجر ما بين الستين الى المائة والكل ثابت من فعله عليه الصلاة والسلام ويقرأ في العصر  
والعشاء خمسة عشر في الركعتين في ظاهر الرواية كذا في شرح الجامع القاضى خان وجزم به في  
الحلاصة وفي المحيط وغيره يقرأ عشرين وفي المغرب خمس آيات في كل ركعة اه اقول كون  
المفرد من سور المفصل على الوجه الذى ذكره مصنف هو المذكور في المتن كالقدرى والكنتر

لامه ومنفرد ذكره الحلبي  
والناس عنه غافلون  
(طوال المفصل) من  
الحجرات الى آخر البروج  
(في المعجر والظاهر) منها  
الى آخر لم يكن (اوساطه  
في العصر والعشاء) اقيه  
(قصاره في المغرب) اى في  
كل ركعة سورة مما ذكر  
ذكره الحلبي

والجمع والوقية والنقاية وغيرها وحصر المبروء بعدد على ما ذكره في النهر والبحر من علمته  
 يخالف لما في المتن من بعض الوجوه كما نبه عليه في الحلية فانه لو قرأ في الفجر او العصر  
 سورتين من طوال المفصل تزيدان على مائة آية كالرحمن والواقعة او قرأ في العصر والعشاء  
 سورتين من اواسط المفصل تزيدان على عشرين او ثلاثين آية كالمناشئة والفجر يكون ذلك  
 موافقا للسنة على ما في المتن لا على الرواية الثانية ولا تحصل الموافقة بين الروايتين الا اذا  
 كانت السورتان موافقة للعدد المذكور ويلزم على ما مر عن النهر من ان المقدار معين سنة  
 اخرى ان تكون قراءة السورتين الزائدتين على ذلك المقدار خارجة عن السنة الا ان يقتصر  
 من كل سورة منهما على ذلك المقدار مع انهم صرحوا بان الافضل في كل ركعة الفاتحة وسورة  
 تامة فالذي ينبغي المصير اليه انهما روايتان متخالفتان اختار انتخاب المتن احدهما وبقيده  
 انه في متن الملتقى ذكر اول ان السنة في الفجر حضرا اربعون آية او ستون ثم قال واستحسنوا  
 طوال المفصل فيها وفي الظاهر الخ فذكر ان الثاني استحسن فيترجح على الرواية الاولى للتأييد  
 بالاثار الوارد عن عمر رضي الله عنه انه كتب الى ابي موسى الاشعري ان اقرأ في الفجر والعشاء  
 بطوال المفصل وفي العصر والعشاء باواسط المفصل وفي المغرب بقصار المفصل قال في المثلث  
 وهو كالمروى عن النبي صلى الله عليه وسلم لان المقادير لا تعرف الاسماء اهـ (قوله واختار  
 في البدائع عدم التقدير الخ) وعمل الناس اليوم على ما اختاره في البدائع رمل والظاهر ان  
 المراد عدم التقدير بمقدار معين لكل احد وفي كل وقت كما يفيد تمام العبارة بل تارة يقتصر على  
 ادنى ما ورد كأقصر سورة من طوال المفصل في الفجر او اقصر سورة من قصاره عند ضيق  
 وقت او نحوه من الاعداد لانه عليه الصلاة والسلام قرأ في الفجر بالمعوذتين لما سمع بكاء صبي  
 خشية ان يشق على امه وتارة يقرأ اكثر ما ورد اذا لم يمل القوم فليس المراد الغاء الوارد ولو بلا  
 عذر ولذا قال في البحر عن البدائع والجملة فيه انه ينبغي الامام ان يقرأ مقدار ما يخف على  
 القوم ولا يشغل عليهم بعد ان يكون على التمام وهكذا في الخلاصة اهـ (قوله والامام)  
 اي من حيث حسن صوته ووقبه (قوله وفي الحجة) اسم كتاب من كتب الفتاوى (قوله بن  
 بين) اي بان تكون بين الترتيل والاسراع (قوله ايلا) اعل وجه التقييد ان عادة المتبحرين  
 كثرة القراءة في تهجدهم فلهذا الاسراع ليحصلوا ودرهم من القراءة تأمل (قوله كيفهم)  
 اي بعد ان يمد اقل مد قال به القراء والاحرم لترك الترتيل المأمور به سر عا ط (قوله ويجوز  
 بالروايات السبع) بل يجوز بالعشر ايضا كما نص عليه اهل الاصول ط (قوله بالعربية)  
 اي بالروايات العربية والامالات لان بعض السفهاء يقولون ما لا يعلمون فيقعون في الائم  
 والشقاء ولا ينبغي للأئمة ان يحملوا العوام على ما فيه نقصان دينهم ولا يقرأ عندهم مثل قراءة  
 ابي جعفر وابن عامر وعلى بن حمزة والكسائي صيانة لدينهم فلعلهم يستحسنون او يصحكون  
 وان كان كل القراءات والروايات صحيحة فصيحة ومنها نحن اختاروا قراءة أبي عمرو وحقق  
 عن عاصم اهـ من التارخانية عن فتاوى الحجة (قوله وتطال الخ) اي يطيلها الامام وهي  
 مسنونة اجماعا اعانة على ادراك الركعة الاولى لان وقت الفجر وقت نوم وغفلة وقد علم من  
 التقيد بالامام ومن التعليل ان المنفرد يسوي بين الركعتين في الجميع اتفاقا سرح المنية

ه ختار في البدائع عدم  
 التقدير و ه يختلف  
 بأوقت والقوم والامام  
 وفي الحجة يقرأ في الغرض  
 بالترسل حره حره وفي  
 الترامخ بين بين وفي  
 التل ايلا له ان يسرع  
 بعد ان يقرأ كما يفهم  
 ويجوز بالروايات السبع  
 لكن الاولى ان لا يقرأ  
 بالعربية عند العوام صيانة  
 لدينهم (وتطال اولي  
 الفجر

قوله وعلى بن حمزة  
 والكسائي كذا بالاصل  
 المقابل على خط المؤلف  
 ومقتضاه ان الكسائي غير  
 على بن حمزة مع انه هو  
 كما يفيد ابن حلكان  
 فاعمل الواو زائدة فليراجع  
 اه مصححه

اقول وبما مر من ان الاطالة المذكورة مسبوقة اجماعا ومثله في التارخانية علم ان ما في شرح الملتقى للمهسي من انها واجبة اجماعا غريب او سبق قلم وقال تليذه الباقي في شرح الملتقى لم احده في الكتب المشهورة في المذهب **(قوله)** بقدر الثلث ( بأن تكون زيادة ما في الاولى على ما في الثانية بقدر ثلث مجموع ما في الركعتين كما في الكافي حيث قال الثلثان في الاولى والثالث في الثانية ومثله في الحلية والبحر والدرر **(قوله)** وقيل النصف) كذا في الحلية معزيا الى المحبوبي وحكاة في البحر عن الخلاصة لكن عبارة الخلاصة لا تفيد لان عبارتها هكذا وحد الاطالة في الفجر ان يقرأ في الركعة الثانية من عشرين الى ثلاثين وفي الاولى من ثلاثين الى ستين اه وارجع المحسى القول بالنصف الى القول الاول لان المراد نصف المقروء في الاولى وهو ثلث المجموع فلا وجه لعهده مقابلته واطال في ذلك فراجع له لكن قد يقال ان مراد الخلاصة التخيير بين جعل الزيادة بقدر نصف ما في الاولى او نصف ما في الثانية فانه اذا قرأ في الاولى ثلاثين وفي الثانية عشرين فالزيادة بقدر نصف ما في الثانية ولو قرأ في الاولى ستين وفي الثانية ثلاثين فالزيادة بقدر نصف ما في الاولى وبهذا يغير القول الاول فتأمل **(قوله)** ندبا) راجع للقولين يعني ان هذا التقدير في كل بيان للاولى فان لم يراعها فهو خلاف الاولى وهو معنى قوله لا بأس به **(قوله)** فلو فحش) بأن قرأ في الاولى باربعين وفي الثانية بثلاث آيات لا بأس به وبه ورد الاثر كذا في الذخيرة وغيرها **(قوله)** فقط) لما احتمل ان يكون الفجر مجرد مثال لا للتقييد أردفه بقوله كذا في النهر **(قوله)** حتى التراويح) عزاء في الحرائث الى الحاتية وظاهر هذا ان الجمعة والعيدين على الخلاف كما في جامع المحبوبي لكن في نظم الزندويستي الاتفاق على تسوية القراءة فيهما وايده في الحلية بالاحاديث الواردة مقتضية لعدم اطالة الاولى على الثانية فيهما **(قوله)** قيل وعليه الفتوى) قائله في معراج الدراية ومثله في المجتبى وفي التارخانية عن الحجة وهو المأخوذ للفتوى وفي الخلاصة انه احب وجنح اليه في فتح التقدير لما رواه البخاري من انه عليه الصلاة والسلام كان يطول في الركعة الاولى اى من الظهر ما لا يطول في الثانية وهكذا في العصر وهكذا في الصبح ونازعه في شرح المنية بأنه محمول على الاطالة من حيث التناء والتعوز وبما دون ثلاث آيات ضرورة التوفيق بينه وبين ما رواه عن ابن سعيد الجندري حيث قال فحزرننا قيامه في الظهر في كل ركعة قدر ثلاثين آية فانه افاد التسوية بين الركعتين اه وقال في الحلية بعد ان حقق دليلهما فيظهر على هذا ان قولهما احب لا قوله وان الاولى كون الفتوى على قولهما لا قوله واقره في البحر والشرنبلالية واعتمد قولهما في الكنز والملتقى واختار والهداية فلذا اعتمد المصنف ايضا **(قوله)** ان تقاربت الخ) ذكر هذا في الكافي في المسئلة التي قبل هذه واعتبره في شرح المنية في هذه المسئلة ايضا كما يأتي في عبارته والحاصل ان سنية اطالة الاولى على الثانية وكراهية العكس انما تعتبر من حيث عدد الآيات ان تقاربت الآيات طولا وقصرا فان تفاوتت تعتبر من حيث الكلمات وداقرا في الاولى من الفجر عشرين آية طويلا وفي الثانية منها عشرين آية قصيرة تبلغ كلماتها قدر نصف كلمات الاولى فقد حصل السنة ولو عكس يكره وانما ذكر الحروف للاشارة الى ان الاعتبار بمقابلة كل كلمة بمثلها في عدة الحروف فالمعتبر عدد الحروف

على ثنائيتها) بقدر الثلث  
وقيل النصف ندبا فلو  
فحش لا بأس به ( فقط )  
وقل محمد اولى الكل  
حتى التراويح فيل وعليه  
الفتوى ( واطالة الثانية  
على الاولى يكره ) تنزيها  
( حاشا ان بثلاث آيات )  
ان تقاربت طولا وقصرا  
والا اعتبر الحروف  
والكلمات

قوله أردفه بقوله اى  
فقط ولعالمها سقط من  
فلمه وايراجع اه مصححه  
قوله فحزرننا بالحاء المهملة  
ثم الزاى ثم الراء الساكنة  
من الحزرن وهو الفلن  
والتخمين اه ( منه )



لا الكلمات فلو اقتصر الشارح على الحروف او عطفها على الكلمات كما فعل في الكافي  
 لكان اولى **(قوله)** واعتبر الحلبي فحش الطول الخ) كما لو قرأ في الاولى والعصر وفي الثانية  
 الهمزة فرمز في القنية اولا انه لا يكره ثم رمز ثانيا انه يكره وقال لان الاولى ثلاث آيات  
 والثانية تسع وتكره الزيادة الكثيرة واما ما روى انه عليه الصلاة والسلام قرأ في الاولى من  
 الجمعة بسبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية هل اتاك حديث الغاشية فزاد على الاولى بسبع لكن  
 السبع في السور الطوال يسير دون القصار لان الست هنا ضعف الاصل والسبع ثمة اقل من  
 نصفه اهـ اي ان الست الزائدة في الهمزة ضعف سورة العصر بخلاف السبع الزائدة في الغاشية  
 فاما اقل من نصف سورة الاعلى فكانت يسيرة قال الحلبي في شرح المنية وعلم من كلام  
 القنية ان ثلاث آيات انما تكره في السور القصار لظهور الطول فيها بذلك ظهورا بينا وهو  
 حسن الا انه ربما يتوهم منه انه متى كانت الزيادة بما دون النصف لا تكره وليس كذلك  
 بل الذي ينبغي ان الزيادة اذا كانت ظاهرة ظهورا تاما تكره والا فلا لزوم الحرج في التحرز  
 عن الحفية ولو ورد مثل هذا في الحديث ولا تغفل عما تقدم من ان التقدير بالآيات انما يعتبر  
 عند تقاربها واما عند تفاوتها فالمعتبر التقدير بالكلمات او الحروف والا فإلم نشرح ثمان  
 آيات ولم يكن ثمان آيات ولا شك انه لو قرأ الاولى في الاولى والثانية في الثانية انه يكره لما  
 استثنى من ظهور الزيادة والطول وان لم يكن من حيث الآي لكنه من حيث الكلم والحروف  
 وقس على هذا اهـ كلام شرح المنية للحلي والذي تحصل من مجموع كلامه وكلام القنية ان  
 اطلاق كراهة اطالة الثانية بثلاث آيات مقيد بالسور القصيرة المتقاربة الآيات لظهور الاطالة  
 حينئذ فيها اما السور الطويلة او القصيرة المتفاوتة فلا يعتبر العدد فيهما بل يعتبر ظهور  
 الاطالة من حيث الكلمات وان اتحدت آيات السورتين عددا هذا ما فهمته والله تعالى اعلم  
**(قوله)** واستثنى في البحر ماوردت به السنة) اي كقراءته عليه الصلاة والسلام في الجمعة  
 والعيد في الاولى بالا على وفي الثانية بالغاشية فانه ثبت في الصحيحين مع ان الاولى تسع  
 عشرة آية والثانية ستة وعشرون على ما مر عن شرح المنية لاحاجة الى الاستثناء لان هاتين  
 السورتين طويلتان ولا تفاوت ظاهر بينهما من حيث الكلمات والحروف بل هما متقاربتان  
**(قوله)** مطلقا) اي وردت به السنة اولاً بقريئة ما قبله ولان عبارة البحر هكذا وقيد بالفرض  
 لانه يسوى في السنن والنوافل بين ركعاتها في القراءة الا فيما وردت به السنة او الاثر كذا  
 في منية المصلي وصرح في المحيط بكراهة تطويل ركعة من التطوع ونقص اخرى واطلق  
 في جامع المحبوبي عدم كراهة اطالة الاولى على الثانية في السنن والنوافل لان امرها سهل  
 واختاره ابو اليسر ومثى عليه في خزنة الفتاوى فكان الظاهر عدم الكراهة فقول البحر  
 واطلق في جامع المحبوبي الخ واستظهاره له قريئة واضحة على انه اراد خلاف ما في المنية من التقييد  
 بما وردت به السنة نعم كلامه في اطالة الاولى على الثانية فقط دون العكس فكان على الشارح  
 ذكر ذلك عند قوله وتطال اولى الفجر قال في شرح المنية والاصح كراهة اطالة الثانية على  
 الاولى في النفل ايضا الحاقاله بالفرض فيما لم يرد به تخصيص من التوسعة كجوازه قعدا

واعتبر الحلبي فحش  
 الطول لاعدد الآيات  
 واستثنى في البحر ماوردت  
 به السنة واستظهر في النفل  
 عدم الكراهة مطلقا  
 (وان بأقل لا) يكره لانه  
 عليه الصلاة والسلام

بلا عذر ونحوه وما طاللة الثالثة على الثانية الاولى فلا تكره لما اياه شفع آخره **(قوله)** صلى بالعودين) يعنى فى صلاة المحرر والسورة الثانية اطول من الاولى الى آية وفى الاحتراز عن هذا التفاوت خرج وهو مدفوع سراً فجعل زيادة مادون ثلاث آيات او نقصه كانه عدم فلا يكره ح عن ابيه **(قوله)** على طريق الفرصة) اى نحيث لا يصح الصلاة بدونه كما يقول الشافعى فى الفاتحة **(قوله)** ويكره التعميم الخ) هذه المسئلة مبرعة على ما فيها لان الشارع اذا لم يعين عليه شيئاً تيسيراً عليه كره له ان يعين وعمله فى الهداية بقوله لما فيه من محرر الباقي وابيهما التفصيل **(قوله)** بل يندب قراءتهما أحياناً) قل فى جمع الفتاوى وهذا اذا صلى الوتر جماعة وان صلى وحده يقرأ كم يشاء اه وفى فتح القدير لان مقتضى الدليل عدم المداومة لا المداومة على عدمه كما يفعله حمية المصير فيستحب ان يقرأ ذلك أحياناً تركاً بالمتأثر فان لزوم الانهاس يندب أحياناً ولذا قالوا السنة ان يقرأ فى ركعتي الفجر بالكافرون والاحلاس وضرر هذا فوده المواظبة اذا الانهاس المذكور متف بالدسة الى المصلى نفسه اه ومقتضاه اختصاص الكراهة بالامام ونازعه فى البحر بان هذا مبنى على ان العلة اليهام الفصل والتعميم اما على ما علم به المشايخ من غير الباقي فلا فرق فى كراهة المداومة بين المبرور والامام والسنة والفرص فكره المداومة مطلقاً لما صرح به فى غاية البيان من كراهة المواظبة على قراءة السور الثلاث فى الوتر أهم من كونه فى رمضان اماماً او لا اه واحاط فى التمهيد قد علم بهما المشايخ والظاهر انهما علة واحدة لاعلستان فيتحج ما فى الفتح اقول على انه فى غاية البيان لم يصرح بالتعميم المذكور وايضا فان اليهام محرر الباقي يزول بقراءته فى صلاة اخرى وايضا ذكر فى وتر البحر عن النهاية انه لا يدعى ان يقرأ سورة معينة على الدوام لئلا يظن بعض الناس انه واجب اه فهذا يؤيد ما فى الفتح ايضا هذا وقيد الفتحاوى والاسيحاى الكراهة بما اذا رأى ذلك حتماً لا يجوز غيره اما لو قرأه للتيسير عليه او تبركا بقراءته عليه الصلاة والسلام فلا كراهة لكن بشرط ان يقرأ غيرها أحياناً لئلا يظن الحاهل ان غيرها لا يجوز واعترضه فى الفتح بأنه لا تحرير فيه لان الكلام فى المداومة اه واقول حاصل معنى كلام هذين الشيخين بيان حله الكراهة فى المداومة وهو انه ان رأى ذلك حتماً يكره من حيث تغيير المشروع والا يكره من حيث اليهام الحاهل وبهذا الحمل يتأيد ايضا كلام الفتح السابق ويندفع اعتراضه اللاحق فتدبر **(قوله)** ولا الفاتحة) بالنصب معطوف على محذوف تقديره لا غير الفاتحة ولا الفاتحة وقوله فى السرية يعلم منه ان القراءة فى الجهرية بالاولى والمراد التعريض بخلاف الامام الشافعى وبرد ما نسب لمحمد **(قوله)** اتفاقاً) اى بين اثنتا الثلاثة **(قوله)** ما نسب لمحمد) اى من استحباب قراءة الفاتحة فى السرية احتياطاً **(قوله)** كما بسطه الكمال) حاصله ان محمداً قل فى كتابه الآثار لا ترى القراءة خلف الامام فى شيء من الصلوات بمحرمه او يسر ودعوى الاحتياط ممنوعة بل الاحتياط ترك القراءة لانه العمل باقوى الدلائل وقد روى الفساد بالقراءة عن عدة من الصحابة فاقواها المنع **(قوله)** بها تفسد) هذا من قال الاصح **(قوله)** وهو) اى الفساد المفهوم من تفسد **(قوله)** مروى عن عدة من الصحابة) قل فى الخبرين وفى الكافي ومنع المؤتم من القراءة مأثور عن ثمانية

صلى بالعودين (٥) لا يعين  
سعى من قرائن الصلاة  
على طريق الفرصه  
اليعين الفاتحة على  
وجه وجوب (٥) يكره  
من) ما سجدته وهل  
فى محرر كل جمعة ان  
يبدب قراءتهما احدا  
(والمؤتم لا يقرأ مطلقاً)  
ولا الفاتحة فى السرية  
اتفاقاً ما نسب لمحمد  
صلى كما بسطه الكمال  
(ون قرأ كره تحريماً)  
وصح فى الاصح فى دير  
البحار عن مسبوط  
حواهر راده انها تفسد  
ه يكون وسبق وهو  
مروى عن عدة من  
الصحابة ولمع احوط  
(ان يستمع) اذا حهر

نفر من كبار الصحابة منهم المرتضى والعبادلة وقد دون اهل الحديث اسمهم **(قوله)** وينصت  
 اذا سر) وكذا اذا جهر بالاولى قال في البحر وحاصل الآية ان المطلوب بها امران الاستماع  
 والسكوت فيعمل بكل منهما والاول يخص الجهرية والثاني لافي جري على اخلاقه فيجب  
 السكوت عند القراءة مطلقا **(قوله)** آية ترغيب) اى فى ثوابه تعالى او ترهيب اى تخويف  
 من عقابه تعالى فلا يسأل الاول ولا يستعين من الثاني قال فى الفتح لان الله تعالى وعده بالرحمة  
 اذا استمع ووعد عذبه و اجابة دعاء المتشاغل عنه غير مجزوم بها **(قوله)** وما ورد) اى عن  
 حذيفة رضى الله عنه انه قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة الى ان قال وما مر  
 بآية رحمة الا وقف عندها فسأل ولا بآية عذاب الا وقف عندها وتعوذ اخرجه ابو داود  
 وتما فى الحلية **(قوله)** حمل على النفل منفردا) افاد ان كلا من الامام والمقتدى فى الفرض او  
 النفل سواء قال فى الحلية اما الامام فى الفرائض فلما ذكرنا من انه صلى الله عليه وسلم لم يفعله  
 فيها وكذا الائمة من بعده الى يومنا هذا فكان من المحدثات ولانه تثقيل على القوم فيكره وما فى  
 التطوع فان كان فى التراويح فكذلك وان كان فى غيرها من نوافل الليل التى اقدى به فيها  
 واحد او اثنان فلا يتم ترجيح الترك على الفعل لما روينا اى من حديث حذيفة السابق للمهم الا اذا  
 كان فى ذلك تثقيل على المقتدى وفيه تأمل واما المأموم فلان وظيفته الاستماع والانصات فلا  
 يشتغل بما يخله لكن قد يقال انما يتم ذلك فى المقتدى فى الفرائض والتراويح واما المقتدى فى  
 النافلة المذكورة اذا كان امامه يفعله فلا عديم الاخلال بما ذكر فايحصل على ما عدا هذه الحالة  
 اه **(قوله)** كامر) اى نظير ما مر فى فصل ترتيب افعال الصلاة من حمل ما ورد من الادعية فى  
 الركوع والرفع منه وفى السجدين والجلسة بينهما على المتفل واما مسئلتنا هذه فمد  
 فافهم **(قوله)** فلا يأتى بما يفوت الاستماع الخ) سياق فى باب الجمعة ان كل ما حرم فى  
 الصلاة حرم فى الخطبة فيحرم اكل وشرب وكلام واو تسبيحا او رد سلام او امرا  
 بمعروف الا من الخطيب لان الامر بالمعروف منها بلا فرق بين قريب وبعيد فى الاصح ولا يرد  
 تحذير من خيف هلاكه لانه يجب لحق آدمى وهو محتاج اليه والانصات لحقه تعالى ومبناه على  
 المسامحة والاصح انه لا بأس بأن يشير برأسه او يده عند رؤية منكر وكذا يجب الاستماع  
 لسائر الخطب كخطبة تكاح وختم وعيد على المعتمد اه **(قوله)** وينصت بلسانه) عطف تفسير  
 لقوله بنفسه وهذا مروي عن ابى يوسف وفى جمعة الفتح انه الصواب **(قوله)** فى افتراض  
 الانصات) عبر بالافتراض تبعا للهداية وعبر فى النهر بالوجوب قال ط وهو الاولى لان تركه  
 مكروه تحريما **(قوله)** يجب الاستماع للقراءة مطلقا) اى فى الصلاة وخارجها لان الآية وان  
 كانت واردة فى الصلاة على ما مر فالعبارة لعموم اللفظ للخصوص السبب ثم هذا حيث لا عذر  
 ولذا قال فى الفتية سبى يقرأ فى البيت واهله مشغولون بالعمل يعذرون فى ترك الاستماع ان  
 افتتحوا العمل قبل القراءة والا فلا وكذا قراءة الفقه عند قراءة القرآن وفى الفتح عن  
 الخلاصة رجل يكتب الفقه ويجنبه رجل يقرأ القرآن فلا يمكنه استماع القرآن فلان على  
 القارى وعلى هذا او قرأ على السطح والناس نيام يأثم اه اى لانه يكون سببا لاعراضهم عن  
 استماعه اولانه يؤذيهم باقظاظهم تأمل وفى شرح المنية والاصل ان الاستماع للقرآن فرض كفاية

(وينصت) اذا سر لقول  
 ابى هريرة رضى الله عنه  
 كنا نقرأ خلف الامام  
 فنزل واذا قرئ القرآن  
 فاستمعوا له وانصتوا  
 (وان) وصاية (قرأ الامام  
 آية ترغيب او ترهيب)  
 وكذا الامام لا يشتغل بغير  
 القرآن وما ورد حمل على  
 النفل منفردا كامر (كدا  
 الخطبة) فلا يأتى بما يفوت  
 الاستماع ولو كتابة او رد  
 سلام (وان صلى الخطيب  
 على النى صلى الله عليه وسلم  
 الا اذا قرأ آية صلوا عليه  
 فيصلى المستمع سرا)  
 بنفسه وينصت بلسانه  
 عملا بأمرى صلوا  
 وانصتوا (والبعيد) عن  
 الخطيب (والقريب بيان)  
 فى افتراض الانصات  
 \* (فروع) \* يجب الاستماع  
 للقراءة مطلقا لان العبارة  
 لعموم اللفظ

(فروع) فى القراءة خارج  
 الصلاة

مطلب

الاستماع للقرآن فرض  
 كفاية

لأنه لأقامة حقه بان يكون منافقاً إليه غير مضيع وذلك يحصل بانصات البعض كما في رد السلام حين كان لردية حق المسلم كفى فيه المعض عن الكل إلا انه يجب على القارئ احترامه بان لا يقرأه في الاسواق ومواضع الاشتغال فإذا قرأه فيها كان هو المضيع لحرمته فيكون الاثم عليه دون اهل الاشتغال دفعاً للحرج وتماه في ط ونقل الحموى عن استاذة قاضي القضاة يحيى الشهير بمنقاري زاده ان له رسالة حقق فيها ان استماع القرآن فرض عين **(قوله لا بأس ان يقرأ سورة الح)** أفاد انه يكره تنزيها وعليه يحمل جزم القنية بالكراهة ويحمل فله عليه الصلاة والسلام لذلك على بيان الجواز هذا اذا لم يضطر فان اضطر بان قرأ في الاولى قل اعوذ برب الناس اعادها في الثانية ان لم يختم نهر لان التكرار اهون من القراءة منكوساً بزائفة واما لو ختم القرآن في ركعة فبأن يقرأ قريباً منه يقرأ من البقرة **(قوله وان يقرأ في الاولى من محل الح)** قل في النهر وينبغي ان يقرأ في الركعتين آخر سورة واحدة لا آخر سورتين فانه مكروه عند الأكثر اه لكن في شرح المنية عن الحائفة الصحيح انه لا يكره وينبغي ان يراد بالكراهة المنفية التحريمية فلا ينافي كلام الأكثر ولا قول الشارح لا بأس تأمل ويؤيده قول شرح المنية عقب مأمروكذا لو قرأ في الاولى من وسط سورة او من سورة اولها ثم قرأ في الثانية من وسط سورة اخرى او من اولها او سورة قصيرة الاصح انه لا يكره لكن الاولى ان لا يفعل من غير ضرورة اه **(قوله ولو من سورة الح)** واصل بما قبله اي لو قرأ من محلين بان انتقل من آية الى اخرى من سورة واحدة لا يكره اذا كان بينهما آيتان فاكثرت لكن الاولى ان لا يفعل بلا ضرورة لأنه يوهى الاعراض والترجيح بلا مرجح شرح المنية وانما فرض المسئلة في الركعتين لأنه لو انتقل في الركعة الواحدة من آية الى آية يكره وان بينهما آيات بلا ضرورة فان سها ثم تذكر يعود مراعاة لترتيب الآيات شرح المنية **(قوله ويكره الفصل بسورة قصيرة)** اما بسورة طويلة بحيث يلزم منه اطالة الركعة الثانية اطالة كثيرة فلا يكره شرح المنية كما اذا كانت سورتان قصيرتان وهذا لو في ركعتين اما في ركعة فيكره الجمع بين سورتين بينهما سور او سورة فتح وفي التنازع خاتمة اذ جمع بين سورتين في ركعة رأيت في موضع انه لا بأس به وذكر شيخ الاسلام لا ينبغي له ان يفعل على ما هو ظاهر الرواية اه وفي شرح المنية الاولى ان لا يفعل في الفرض او فعل لا يكره الا ان يترك بينهما سورة او اكثر **(قوله وان يقرأ منكوساً)** بان يقرأ في الثانية سورة اعلى مما قرأ في الاولى لان ترتيب السور في القراءة من واجبات التلاوة وانما يجوز للصغار تسهلاً لضرورة التعليم ط **(قوله الا اذا ختم الح)** قال في شرح المنية وفي الوالولية من يختم القرآن في الصلاة اذا فرغ من الموعودتين في الركعة الاولى يركع ثم يقرأ في الثانية بالفتحة وشئ من سورة البقرة لان النبي صلى الله عليه وسلم قل خير الناس الحال المرتحل اي الخاتم المفتوح اه **(قوله وفي الثانية)** في بعض النسخ وبدأ في الثانية والمعنى عليها **(قوله المتراوتت)** اي نكس او فصل بسورة قصيرة ط **(قوله ثم ذكرتم)** افاد ان التكنيس او الفصل بالقصيرة انما يكره اذا كان عن قصد فلو سهوا فلا كفا في شرح المنية واذا انتفت الكراهة فاعراضه عن التي شرع فيها لا ينبغي وفي الخلاصة افتتح سورة وقصده سورة اخرى فلما قرأ آية او آيتين اراد ان يترك تلك السورة ويفتح التي ارادها يكره اه وفي الفتح ولو كان

لا بأس ان يقرأ سورة  
ومعها في الثانية وان  
يقرأ في الاولى من محل  
وفي الثانية من آخر ولو  
من سورة ان كان بينهما  
آيتان ويكره  
الفصل بسورة قصيرة وان  
يقرأ منكوساً الا اذا ختم  
فيقرأ من البقرة وفي القنية  
قرأ في الاولى الكافرون  
وفي الثانية المتراوتت ثم  
ذكرتم وقيل يقطع ويبدأ

اي المقروء حرفا واحدا **(قوله)** ولا يكره في النفل شيء من ذلك) عزاه في الفتح الى الخلاصة ثم قال وعندى في هذه الكلية نظرفانه صلى الله عليه وسلم انبي بلالا رضى الله عنه عن الانتقال من سورة الى سورة وقال له اذا ابتدأت سورة فاقمها على نحوها حين سمعه ينتقل من سورة الى سورة في التهجد اه واعترض ح ايضا بانهم نصوا بان القراءة على الترتيب من واجبات القراءة فلو عكسه خارج الصلاة يكره فكيف لا يكره في النفل تأمل واجاب ط بان النفل لا لتساع بابه نزلت كل ركعة منه فعلا مستقلا فيكون كما لو قرأ انسان سورة ثم سكث ثم قرأ ما فوقها فلا كراهة فيه **(قوله)** وثلاث) كذا في بعض النسخ على انه مبتدأ بتقدير مضاف وما بعده خبر اي وقراءة ثلاث آيات الح وفي بعضها وبثلاث بزيادة الباء قال ح اي والصلاة بثلاث آيات الح **(قوله)** افضل الح اعلم لان التحدى والاعجاز وقع بذلك القدر لا بالآية والافضلية ترجع الى كثرة الثواب ط **(قوله)** وفي سورة) خبر مقدم وقوله العبرة للاكثر مبتدأ مؤخر اي الاكثر آيات كما في شرح المنية عن الحانية **(قوله)** وبسطناه في الخرائن) اي بسط ما ذكر من هذه الفروع مع زيادة عليها ذكرناها في اثناء الكلام وتام مسائل احكام القراءة في الصلاة وخارجها مبسوط في شرح المنية وبعضها في فتح القدير والله تعالى اعلم

#### باب الامامة

هي مصدر قولك فلان ام الناس صار لهم اماما يتبعونه في صلاته فقط اوفيهما وفي اوامره ونواهيه والاول ذوالامامة الصغرى والثاني ذوالامامة الكبرى والباب هنا معتود الاول ولما كانت الثانية من المباحث الفقية حقيقة لان القيام بها من فروض الكفاية وكانت الاولى تابعة لها ومبنية عليها تعرض لشيء من مباحثها هنا وبسطت في علم الكلام وان لم تكن منه بل من متمماته لظهور اعتقادات فاسدة فيها من اهل البدع كالطعن في الخلفاء الراشدين ونحو ذلك **(قوله)** فالكبرى استحقاق تصرف عام على الانام اي على الخلق وهو متعلق بتصرف لا باستحقاق لان المستحق عليهم طاعة الامام لا تصرفه ولا بعام اذ المتعارف ان يقال عام بكذا لاعليه وعرفها في المقاصد بانها رئاسة عامة في الدين والدنيا خلافة عن النبي صلى الله عليه وسلم لتخرج النبوة لكن النبوة في الحقيقة غير داخله لانها عتبة بشرع كما يعلم من تعريف النبي واستحقاق النبي التصرف العام امامة مترتبة على النبوة فهي داخله في التعريف دون ما ترتبت عليه اعنى النبوة وخرج بقيد العموم مثل القضاء والامارة ولما كانت الرئاسة عند التحقيق ليست الاستحقاق التصرف اذ معنى نصب اهل الحل والعقد للامام ليس الاثبات هذا الاستحقاق عبر بالاستحقاق كذا افاده العلامة الكمال ابن ابي شريف في شرحه على كتاب المسيرة لشيخه المحقق الكمال بن الهمام **(قوله)** ونصبه) اي الامام المفهوم من المقام **(قوله)** اهم الواجبات) اي من اهمها لتوقف كثير من الواجبات الشرعية عليه ولذا قال في العقائد النسفية والمسلمون لادباهم من امام يقوم بتنفيذ احكامهم واقامة حدودهم وسد نفورهم وتجهيز جيوشهم واخذ صدقاتهم وقهر المتغلبة والمتلصصة

ولا يكره في النفل شيء من ذلك وثلاث تبلغ قدر اقصر سورة افضل من آية طويلة وفي سورة وبعض سورة العبرة للاكثر وبسطناه في الخرائن

#### باب الامامة

هي صغرى وكبرى فالعبرى استحقاق تصرف عام على الانام وتحقيقه في علم الكلام ونصبه اهم الواجبات

ووضع الضرع واقامة الجمع والاعيد وقبول الشهادات القائمة على الحقوق وتزويج الصغار واصغار المدن لا اولاد لهم وقسمة العنانم اه **(قوله)** فلذا قدموه الخ) فانه صلى الله عليه وسلم توفي يوم الاثنين ودفن يوم الثلاثاء اوليلة الاربعاء اويوم الاربعاء ح عن المواهب وهذه السنة باقية الى الآن لم يدفن خليفة حتى يولى غيره ط **(قوله)** ويشترط كونه مسلما الخ) اى لان الكافر لا يلى على المسلم ولان العبد لا ولاية له على نفسه فكيف تكون له الولاية على غيره والولاية التعدية فرع للولاية القائمة ومثله الصبي والخنون ولان النساء امرن بالقرار فى البيوت فكان منى حالهن على السر واليه اشار النبي صلى الله عليه وسلم حيث قل كيف يفتح قوم تملكهم امرأة وقوله قادرا اى على تنفيذ الاحكام واصاف المطلوب من الظلم وسد الثغور وحماية البيضة وحفظ حدود الاسلام وجر العساكر وقوله قرشيا لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم الائمة من قریش وقد سامت الانصار الحلافة لقریش بهذا الحديث وبه يحتل قول الضرارية ان الامامة تصاح فى غير قریش والكعبية ان القرشى اولى بها اه السك من ح عن شرح عمدة السبى **(قوله)** لاهاشميا الخ) اى لا يشترط كونه هاشميا اى من اولاد هاشم بن عبد مناف كما قالت الشيعة نفيا لامامة ابى بكر وعمر وعثمان رضى الله تعالى عنهم ولا علويا اى من اولاد على بن ابى طالب كما قال به بعض الشيعة نفيا لحلافة بنى العباس ولا معصوما كما قالت الامامية والاثنا عشرية اى الامامية كذا فى شرح المفاسد وكان الاولى ان يكرر لا يظهر ان كل واحد من هذه الثلاثة قول على حدة فن عارته توهم انها قول واحد ح **(قوله)** ويكره تقليد الفاسق اشار الى انه لا تشترط عدالته وعدها فى المسيرة من الشروط وعبر عنها تسعا للامام العزالى بالورع وزاد فى الشروط العلم والكفاءة قال والظاهر انها اى الكفاءة اعم من الشجاعة تنظم كونه ذا رأى وشجاعة كى لا يجن عن الاقتصاد واقامة الحدود والحروب الواحة وتجهيز الحيوش وهذا الشرط يعنى الشجاعة مماشطره الجمهور ثم قال وزاد كبر الاحتشاد فى الاصول والفروع وقيل لا يشترط ولا الشجاعة لندرة اجتماع هذه الامور فى واحد ويمكن تقويض مقتضيات الشجاعة والحكم الى غيره او بالاستفتاء للعلماء وعند الحنفية ليست العدالة شرطا للصحة فصح تقليد الفاسق الامامة مع الكراهة واذا قل عدلا ثم حار وفسق لا ينغرل ولكن يستحق العزل ان لم يستلزم فتنة ويحب ان يدعى له ولا يجب الخروج عليه كذا عن ابى حنيفة وكتبهم قاطبة فى توجيهه هو ان الصحابة صلوا خلف بعض بنى امية وقبلوا الولاية عنهم وفى هذا نظر ادلايحي ان اولئك كانوا ملوكا تعلوا والمتغلب تصح منه هذه الامور للضرورة وليس من شرط صحة الصلاة خلف امم عدالته وصار الحال عند التغلب كما لم يوجد وجد ولم يقدر على توليه اعلية الخوذة ه كلام المسيرة لا يحقق ان الهمم **(قوله)** ويعزل به اى بالفسق لو طرأ عليه والمراد به بسجى العزل كما علمت آتيا ولدا لم يقل يعزل **(قوله)** وتصح سلطنة متغلب اى من تولى بالظهور والعلانية الامامة هل الحل والعقد وان استوفى الشروط المسارة وافاد ان الاصل فيها ان تكون بالتقليد قل فى المسيرة وبنت عقد الامامة اما باستحلاف الخليفة اياه كما فعل ابو بكر رضى الله عنه واما ببيعة جماعة من العلماء او جماعة من اهل رأى

• معناه —

شروط الامامة الكبرى

فلذا قدموه على دفن  
صاحب المعجزات ويشترط  
كونه مسلما حرا ذكرا  
مقلا بالغيا قادرا قرشيا  
لاهاشميا علويا معصوما  
ويكره تقليد الفاسق  
ويعزل به الائمة ويحب  
ان يدعى له بالصلاخ وتصح  
سلطنة متغلب

والتدبير وعند الاسعري يكفي الواحد من العلماء المشهورين من اولى الرأى بسراط كونه  
بمشهد شهود لدفع الانكار ان وقع وشراط المعتزلة خمسة وذكر بعض الخفية اشتراط جماعة  
دون عدد مخصوص اه **(قوله للضرورة)** هي دفع الفتنة وقوله صلى الله عليه وسلم اسمعوا  
واطيعوا ولو امر عليكم عبد حبشي اجدع ح **(قوله وكذا حتى)** اى تصح سلطنته  
للضرورة لكن فى الظاهر لاحقيقة قال فى الاشياء وتصح سلطنته ظاهرا قال فى البرازية مات  
السلطان وافقت الرعية على سلطنة ابن صغيره ينبغي ان تفوض امور التقليد على وان  
يعد هذا الوالى نفسه تبعا لابن السلطان لشرفه والسلطان فى الرسم هو الابن وفى الحقيقة  
هو الوالى لعدم صحة الاذن بانقضاء والجمعة من الاولالية اه اى لان هذا الوالى لو لم يكن  
هو السلطان فى الحقيقة لم يصح اذنه بالقبضاء والجمعة لكن ينبغي ان يقال انه سلطان الى غاية  
وهى بلوغ الابن لئلا يحتاج الى عزله عند تولية ابن السلطان اذا بلغ تأمل **(قوله ان**  
**يفوض)** البناء للمجهول والفاعل هم اهل الحل والعقد على مامر بانه لا يصحى للمعامات  
من انه لا اولالية وضمن يفوض معنى يلقي فعدى يعلى والافهو يتعدى الى **(قوله فى الرسم)**  
اى فى الظاهر والصورة **(قوله كفى الاشياء)** اى فى احكام الصبيان وعلمت عبارته **(قوله**  
**وفيهما)** اى فى الاشياء عن البرازية ايضا وذكر ذلك بعد مامر بنحو ورقة ففهم وذكر الحموى  
ان تجديد تقليده بعد بلوغه لا يكون الا اذا عزل ذلك الوالى نفسه لان السلطان لا ينزل  
الابنزل نفسه وهذا غير واقع اه قلت قديقال ان سلطنة ذلك الوالى ليست مطلقة بل هى  
مقيدة بمدة صغر ابن السلطان فاذا بلغ انتهت سلطنة ذلك الوالى كإقائه آفا **(قوله بربط)**  
هكذا نقله صاحب النهر عن اخيه صاحب البحر ولا يظهر الاتعريف للاقتداء وذلك لان  
الامامة مصدر المبنى للمجهول لان الامام هو المتبع ويدل على ذلك تعريف ابن عرفة لها  
بانها اتباع الامام فى جزء من صلاته اى ان يتبع بفتح الموحدة واما الربط المذكور ان كان  
مصدر ربط المبنى للمعلوم فهو صفة المؤتم فيكون بمعنى الائتم اى الاقتداء وان كان مصدر  
المبنى للمجهول فهو صفة صلاة المؤتم لانها هى المربوطة وعلى كل حال لا يصلح تعريفا  
للامامة بل الاقتداء اه ط عن ح واقول بقى للربط معنى ثالث هو المراد به يتدفع الايراد  
وهو ان يراد به المعنى الحاصل بالمصدر وهو الارتباط وبيان ذلك ان الامام لا يصير اماما  
الا اذا ربط المتقدمى صلاته بصلاته ففس هذا الارتباط هو حقيقة الامامة وهو غاية  
الاقتداء الذى هو الربط بمعنى الفاعل لانه اذا ربط صلاته بصلاة امامه حصل له صفة الاقتداء  
والائتم وحصل لامامه صفة الامامة التى هى الارتباط هذا ماظهر لفهمى القاصر والله  
تعالى اعلم **(قوله بشروط عشرة)** هذه الشروط فى الحقيقة شروط الاقتداء واما شروط  
الامامة فقد عدها فى نور الايضاح على حدة فقال وشروط الامامة للرجال الاصحاء ستة اشياء  
الاسلام والبلوغ والعقل والذكورة والقراءة والسلامة من الاعذار كالرعاف والفأفة  
والتمتة واللغ وفقد شرط كطهارة وسترة واه احتز بالرجال الاصحاء عن النساء  
الاصحاء فلا يشترط فى امامهن الذكورة وعن الصبيان فلا يشترط فى امامهم البلوغ وعن غير  
الاصحاء فلا يشترط فى امامهم الصحة لكن يشترط ان يكون حال الامام اقوى من

قوله بمشهدى حضور اه  
(منه)

للضرورة وكذا حتى  
وينبغي ان يفوض امور  
التقليد على وان لا يصح  
والسلطان فى الرسم هو  
الوالد وفى الحقيقة هو  
الوالى لعدم صحة اذنه  
بقضاء وجمعة كفى الاشياء  
عن البرازية وفيها لو بلغ  
السلطان او الوالى يحتاج  
الى تقليد حديد والصغرى  
ربط صلاة المؤتم بالامام  
بشروط عشرة

حين مؤتم ومساويح قول قد علمت مما قدمه من الامامة غاية الاقتداء فما لم يصح  
 الاقتداء به نلت الامامة فتكون شروط العشرة التي ذكرها الشارح شروطا للامامة  
 ايضا من حيث توقف الامامة عليها كما ان ستة المذكورة تصاح شروطا للاقتداء ايضا  
 اذ لا يصح الاقتداء بدوهم وستة عشر كائنا شروط لكل من الامامة والاقتداء لكن  
 لما كانت العشرة قائمة بمقتضى واستقامة الامام حسن جعل العشرة شروطا للاقتداء  
 وستة شروطا للامامة وفيه وانتم تحرير هذا المقام وقد بصمت هذه الشروط على  
 هذا توجه فقلت

شروط اقتداء عشرة قد نصحتها **ب** بشعر كعقد الدرء منضدا  
 تأخر مؤتم وعلم انفق من **ب** به اتم مع كون المكين واحدا  
 وكون امام يس دون تبعه **ب** بشرط واركان ونية الاقتداء  
 مشاركة في كل ركن وعلمه **ب** بحال امام حل ام سار مبعدا  
 وان الاتحاد به التي معه اقتدت **ب** وصحة ماضى الامام من ابتدا  
 كذلك اتحاد المفرض هذا تمامها **ب** وست شروط للامامة في المدا  
 بلوغ واسلام وعقل ذكورة **ب** قراءة محض فقد عذر به بدا

(قوله نية المؤتم) اي الاقتداء بالامام والاقتداء به في صلاته او المبروع فيها او الدخول  
 فيها بخلاف نية صلاة الامام وشروط النية ان تكون مقدرة لتحرية او متقدمة عليها بشرط  
 ان لا يفضل بينها وبين التحرية فصل حتى كمتقدم في نية **ح** (قوله واتحاد مكانهما)  
 فهو اقتدى راجل براكب او بالعكس او ركب بركب دابة اخرى فيصبح لاختلاف المكان  
 فوكنا على دابة وحده صح الاتحاد كما في الامداد وسيأتي واما اذا كان بينهما حائط  
 فسيأتي ان المعتمد اعتبار الاشتباه بالاتحاد المكان فيخرج بقوله وعلمه بالانقلاب وسيأتي  
 تحقيق هذه المسئلة بما لا مزيد عليه (قوله وصلاتهما) اي واتحاد صلاتهما قال في البحر  
 والاتحاد ان يتمك الدخول في صلاته نية صلاة الامام فتكون صلاة الامام متضمنة لصلاة  
 المقتدى اه فدخل اقتداء المتفل بالمفترض لان من لا فرض عليه لو نوى صلاة الامام المفترض  
 صحت نقلا ولان الفل مطلق والفرض مقيد والمطلق جزء المقيد فلا يفسايره كما في شرح  
 المشية وعمر في نور الايضاح بقوله وان لا يكون مصليا فرضا غير فرضه اه وهو اولى من  
 عبارة الشارح وفيه (قوله وصحة صلاة اممه) فهو تبين فسادها فسقا من الامام او نسيانا  
 منضى مدة المسح او وجود حدث او غير ذلك فتصح صلاة المقتدى لعدم صحة البناء وكذا  
 لو كانت صحيحة في زعم الامام وسدة في زعم المقتدى لثبته على الفاسد في زعمه فلا يصح وفيه  
 خلاف وصحح كل ما فسد في زعم الامام وهو لا يعلمه وعلمه المقتدى صحت في قول الأكثر  
 وهو الاصح لان المقتدى يرى حوزة صلاة اممه والمعتبر في حقه رأى نفسه رضى (قوله  
 وعدم محاذة امرأة) اي شروطها الآتية (قوله عدم تقدمه عليه بمقه) فلو ساواها حاز وان  
 تقدمت اصابع المقتدى لكبر قدمه على قدم الامام ما يتقدمه اكثر تقدمه كسيأتي وفي امداد

نية المؤتم الاقتداء واتحاد  
 مكانهما وصلاتهما وصحة  
 صلاة اممه وعدم محاذة  
 امرأة وعدم تقدمه عليه  
 بعقبه



الفتاح وتقدم الامام بعقبه عن عقب المقتدى شرط لصحة اقتدائه حتى لو كان عقب المقتدى غير متقدم على عقب الامام لكن قدمه اطول فتكون اصابعه قدام اصابع امامه تجوز كما لو كان المقتدى اطول من امامه فيسجد امامه اه وقوله حتى الخ يشمل المساواة فالنظر في التقديم الواقع في المتن غير مقصود رحمتي **(قوله)** وعلمه بانتقالاته (اي بسماع او رؤية للامام او لبعض المقتدين رحمتي وان لم يتجد المكان ط **(قوله)** وبخاله الخ) اي علمه بخال امامه من اقامة او سفر قبل الفراغ او بعده وهذا فيما لو صلى الرابعة ركعتين في مصر او قرية فلو خارجها لا يفسد لان الظاهر انه مسافر فلا يحمل على السهو وكذا لو اتم مطلقا وسيا قى تمامه ان شاء الله تعالى في صلاة المسافر **(قوله)** ومشاركته في الاركان (اي في اصل فعلها اعم من ان يأتي بها معه او بعده لاقباله الا اذا ادركه امامه فيها فالاول ظاهر والثاني كما لو ركع امامه ورفع ثم ركع هو فيصبح والثالث عكسه فلا يصح الاذا ركع وبقي راكعا حتى ادركه امامه فيصح لوجود المتابعة التي هي حقيقة الاقتداء وقد حققنا الكلام على المتابعة في اواخر واجبات الصلاة فراجع **(قوله)** وكونه مثله او دونه فيها (اي في الاركان مثال الاول اقتداء الراكع والساجد بمثله والمومي بهما بمثله ومثال الثاني اقتداء المومي بالراكع والساجد واحترز به عن كونه اقوى حالا منه فيها كاقتهاء الراكع والساجد بالمومي بهما **(قوله)** وفي الشرائط) عطف على فيها اي وكون المؤتم مثل الامام او دونه في الشرائط مثال الاول اقتداء مستجمع الشرائط بمثله والعارى بمثله ومثال الثاني اقتداء العارى بالمتكسى واحترز به عن كونه اقوى حالا منه فيها كاقتهاء المتكسى بالعارى ح اقول وفي الفتية عن تأسيس النظر وينبغي ان يجوز اقتداء الحرة بالامة الحاضرة الرأس اه اي لانه غير عورة في حق الامة فهو كرأس الرجل تأمل **(قوله)** كما بسط في البحر) المراد به ما ذكره من الشروط العشرة لكن هذا ليس موجودا في اصل نسخ البحر وانما يوجد بهامش بعض نسخه معزيا الى خط مؤلفه **(قوله)** قيل وثبوت الخ) وقيل معناه اخضعوا مع الخاضعين كفي الميضاوي **(قوله)** نظام الالفه) تحصيل التعاهد باللقاء في اوقات الصلوات بين الحيران بحر والالفه بضم الهمزة اسم الاستلاف ح عن القاموس **(قوله)** هي افضل من الاذان) اي على المعتمد وقيل بالعكس وقيل بالمساواة **(قوله)** خلافا للشافعي) قدمنا في الاذان عن مذهبه قولين مصححين الاول كقولنا والثاني عكسه **(قوله)** وقول عمر الخ) اي لادلالة فيه على افضلية الاذان لان مراده الجمع بينهما لكن اشتغال الخائفة بامور العامة يمنعه عن مراقبة الاوقات فلذا اقتصر على الامامة **(قوله)** وقال بعضهم الخ) ذكره الفخر الرازي في تفسير سورة المؤمنين قل في البحر وقد كنت اختارها لهذا المعنى بعينه قبل الاطلاع على هذا النقل والله تعالى الموفق اه قلت ومفاده انها افضل من الاقتداء **(قوله)** قال الزاهدي الخ) توفيق بين القول بالسنية والقول بالوجوب الآتي وبيان ان المراد بهما واحد اخذا من استدلالهم بالاخبار الواردة بالوعيد الشديد بترك الجماعة وفي النهر عن المفيد الجماعة واجبة وسنة لوجوبها بالسنة اه وهذا كجوابهم عن رواية سنية التواتر بان وجوبها ثبت بالسنة قال في النهر الا ان هذا يقتضي الاتفاق على ان تركها مرة بلا عذر يوجب اثما مع انه قول العراقيين والخراسانيون على

وعلمه بانتقالاته وبخاله من اقامة وسفر ومشاركته في الاركان وكونه مثله او دونه فيها وفي الشرائط كما بسط في البحر قيل وثبوتها باركعوا مع الراكعين ومن حكمها نظام الالفه وتعلم الجاهل من العلماء (هي افضل من الاذان) عندنا خلافا للشافعي قاله العيني وقول عمر لولا الخلافة لأذنت اي مع الامامة اذ الجمع افضل وقيل بعضهم اخاف ان تركت الفتحة ان يعاتبني الشافعي او قرأته يعاتبني ابو حنيفة فاخترت الامامة (والجماعة سنة مؤكدة للرجال) قال الزاهدي ارادوا التأكيد الوجوب الا في جمعة وعيد

انه يأثم اذا اعتد بالترك في الفرية اه وفي شرح مية والاحكام تدل على اوجوب من  
ان تاركها بلا عذر يعدر ويرد عليه ويأثم الخبير بالسكوت عنه وقد يوفق بان ذلك  
مقتد بما دأمة على التزم وهو ظهر قوله صلى الله عليه وسلم لا يسلمون صلاة وفي الحديث  
الآخر يصومون في صواتهم كما مضى من امر استاذهم راع نحو بنو فلان بنو فلان اي مدتهم  
فواجب المصوم احيا والسنة مؤكدة ان تقرب منه مواظبة اه ويرد عليه ما مر عن  
النهر الا ان يجاب بان قول امر تبين يأثم تركها مرة مبنى على القول بانها فرض عين عند  
بعض مشايخ كما نقله الزيلعي وغيره او عن القول بانها فرض كفائية كما نقله في الفرية عن  
الطحاوي والكرخي وجماعة فذا تركها اسكل مرة بلا عذر اثموا فامل **(قوله فشرط)**  
بناء على القول بوجوب اعيد اما على القول بسنيتها فستن الجماعة فيها كفي الحلية والمحرمة  
قل في البحر ولا يخفى ان الجماعة شرط الصحة على كل من القولين اه اي شرط لصحة وقوعها  
واجبة اوسنة ففهم **(قوله سنة كفائية)** اي على كل اهل محلة ما في منية المصلي من بحث  
التراويح من ان اقامتها بالجماعة سنة على سبيل الكفائية حتى لو ترك اهل محلة كلهم الجماعة  
فقد تركوا السنة واساؤا في ذلك وان تخلف من افراد الناس وصلى في بيته فقد ترك الفضيلة  
اه **(قوله على قول)** وغير مستحبة على قول آخر بل يصاياها حدة في بيته وهما قولان مصححان  
وسياق قيل ادراك الفريضة ترجيح الثاني بانه المذهب **(قوله وفي وتر غيره الخ)** كراهة  
الجماعة فيه هو المشهور وذكره القادوري في مختصره وذكر في غيره عدم الكراهة ووفق في  
الحلية بعمل الاول على المواظبة والثاني على الفعل احيا وسياق تمامه ان شاء الله تعالى **(قوله)**  
على سبيل التداعي بان يقتدى اربعة فأكبر بواحد **(قوله وسنحقيقه)** اي قيل ادراك  
الفريضة **(تمه)** قل في الحلية واما الجماعة في صلاة الخسوف فظاهر كلام الجماعة الغفير من  
اهل المذهب كراهتها وفي شرح الزاهد وقيل جائزة عندنا لكنها ليست بسنة اه **(قوله)**  
ويكرهه اي تحريما القول الكافي لا يجوز والمجمع لا يباح وشرح الجامع الصغير انه بدعة كفي  
رسالة السندی **(قوله باذان واقمة الخ)** عبارته في الخزان اجمع ثم هنا ونصها بكره تكرار  
الجماعة في مسجد محلة باذان واقمة الا اذا صلى بهما فيه او لا غير اه اهله او اهله لكن بمخافة  
الاذان ولو كبر اهله بدونهما او كان مسجد طريق جاز اجماعا كفي مسجد ليس له امام  
ولا مؤذن ويصلي الناس فيه فوجا فوجا فن الافضل ان صلى كل فريق باذان واقمة على حدة  
كافي امالي قضبان اه ونحوه في الدرر والمراد بمسجد محلة ماله امام وجماعة معلومون كما  
في الدرر وغيرها قل في المنسب والتقيد بالمسجد المختص بالجماعة احتراز من الشارع وبالاذان  
الثاني احتراز عما اذا صلى في مسجد محلة جماعة بغير اذان حيث يباح اجماعا اه ثم قال في  
الاستدلال على الامام الشافعي الذي لم يكرهه ما مره وما انه عليه الصلاة والسلام كان خرج  
ايضا بين قوم فعد الى المسجد وقد صلى اهل المسجد فرجع الى منزله فجمع اهله وصلى واولوا  
ذلك لما اختار الصلاة في بيته عن جماعة في المسجد ولان في الاملاق هكذا تقابل الجماعة معنى  
فانهم لا يجتمعون اذا علموا انها لا يفوتهم واما مسجد الشارع فليس فيه سواء لا يختص به  
بفريق دون فريق اه ومثله في البدائع وغيرها ومقتضى هذا استدلال كراهة التكرار في

فشرط وفي التراويح سنة  
كفائية وفي وتر رمضان  
مستحبة على قول وفي وتر  
غيره وتطوع على سبيل  
التداعي مكروهة وسنحقيقه  
ويكره تكرار الجماعة  
باذان واقمة في مسجد  
محلة لا في مسجد طريق او  
مسجد لا امام له ولا مؤذن

مطاب  
في تكرار الجماعة في  
المسجد

مسجد الحلة ولو بدون اذان ويؤيده ما في الظهيرية لو دخل جماعة المسجد بعد ما صلى فيه اياه يصلون وحدانا وهو ظاهر الرواية اه وهذا يخالف لحكاية الاجماع المارة وعن هذا ذكر العلامة الشيخ رحمه الله السدي تلميذ المحقق ابن الهمام في رسالته ان ما يفعله اهل الحرمين من الصلاة بأئمة متعددة وجماعات مترتبة مكروه اتفاقا ونقل عن بعض مشايخنا انكاره صريحا حين حضر الموسم بمكة سنة ٥٥١ منهم الشريف الغزنوي وذكر انه افتى بعض المالكية بعدم جواز ذلك على مذهب العلماء الاربعة ونقل انكار ذلك ايضا عن جماعة من الحنفية والشافعية والمالكية حضروا الموسم سنة ٥٥١ اه واقره الرملي في حاشية البحر المحكم يشكك عليه ان نحو المسجد المكي او المدني ليس له جماعة معلومون فلا يصدق عليه انه مسجد حلة بل هو كمسجد شارب وقد مر انه لا كراهة في تكرار الجماعة فيه اجماعا فيأمل هذا وقد مرنا في باب الاذان عن آخر شرح المنية عن ابي يوسف انه اذا لم تكن الجماعة على الهيئة الاولى لا تكبر ولا التكرار وهو الصحيح وباعدول عن المحررات خالف الهيئة كذا في البرازية انتهى وفي التتارخانية عن الولوالجية وبه تأخذ **(قوله)** واقامها اثنان (حديث اثنان فما فوقهما جماعة اخرجه السيوطي في الجامع الصغير ورمز لضغفه قال في البحر لانها مأخوذة من الاجتماع وهما اقل ما يحقق به وهذا في غير جمعة اه اي فان اقامها فيها ثلاثة صالحون للامامة سوى الامام ومثلها العيد لقولهم يشترط لها ما يشترط للجمعة تحية واداء سوى الخطبة فافهم **(قوله)** ولو ميزا) اي ولو كان الواحد المقتدى صبيا ميزا قال في السراج لو حلف لا يصلي جماعة وام صبيا يعقل حث اه ولا عبرة بغير العاقل بحر قال ط ويؤخذ منه انه يحصل ثواب الجماعة باقتداء المتفعل بالمقتضى لان الصبي متفعل ولم أر حكم اقتداء المتفعل بمثله هل يزيد ثوابه على المنفرد فليحذر اه قلت الظاهر نعم ان لم يكن على سبيل التداعي لحديث الصحيحين عن انس رضي الله عنه ان جدته مليكة دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعت له فاكل منه ثم قال قوموا الاصلى بكم فقمتم الى حضير لنا قد اسود من طول ما لبث ٣ فضضحت بهاء فناء عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ووصفت انا واليتيم وراءه والعجوز من ورائنا فصلى بنا ركعتين ثم انصرف فلو لم يكن الاقتداء افضل لما امرهم به تأمل **(قوله)** في مسجد او غيره) قال في القنية واختلف العلماء في اقامتها في البيت والاصح انها كاقامتها في المسجد الا في الافضلية اه **(قوله)** وتصح امامة الجنى) لانه مكلف بخلاف امامة الملك فانه متفعل وامامة جبريل لخصوص التعليم مع احتمال الاعادة من النبي صلى الله عليه وسلم ط **(قوله)** اشاد) عبارتها في بحث احكام الجنان ومنها انعقاد الجماعة بالجن ذكره الاسيوطي عن صاحب آكام المرجان من اصحابنا مستدلا بحديث احمد عن ابن مسعود في قصة الجن وفيه فلما قام رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ادركه شخصان منهم فقالا يا رسول الله انما نحب ان تؤمنا في صلاتنا قال فصصهما خلفه ثم صلى بنا ثم انصرف ونظير ذلك ما ذكره السبكي ان الجماعة تحصل باللائكة وفرع على ذلك لو صلى في قضاء باذان واقامة منفردا ثم حلف انه صلى بالجماعة لم يحنث ومنها حجة الصلاة خلف الجنى ذكره في آكام المرجان اه اقول وما نقله عن السبكي مأخوذ من حديث ان المسافر اذا اذن واقام صلى خلفه من جنود الله

(واقامها اثنان) واحد مع  
الامام ولو ميزا او ملكا  
او جنيا في مسجد او غيره  
وتصح امامة الجنى اشباه  
(وقيل واجبة وعليه  
العمامة) اي عامة مشايخنا  
وبه جزم في التحفة وغيرها

٣ قوله لبث هكذا بالنسخة  
المقابلة على خط المؤلف  
والذي في القسطلاني على  
البخاري في باب الصلاة  
على الحضير لبس بضم  
اللام وكسر الباء الموحدة  
اي استعمل ولبس كل شئ  
بحسبه اه وكذا هو بالسبكي  
في الترمذي وابي داود اه  
مصححه

ملا يرى طوره رواه عبدالرزاق ومقتضاه وجوب الجهر عليه لكن قدما في باب الاذان  
 التصريح عن التارخاية بان حكمه حكم المنفرد في الجهر والخافه وبه يعلم انه يحنث بخلافه  
 انه صلى الجماعة عندنا ولا سيما والايان مبية على العرف عندنا وهو مفرد عرفا وشرعا  
 والاخذ احكام الامام على انه مر في الفصل السابق انه لا يلزمه الجهر الا اذا نوى الامامة  
 وكذا مر في شروط الصلاة انه لا يحنث في الايؤم احدا مالم ينو الامامة وليس في الحديث  
 التصريح بالاعتداء به وان كان المراد ذلك فاعل العقد الجماعة باقتداء الملائكة والجن انما  
 يستلزم احكامها اذا كانوا على صورة ظاهرة واهذا للوجامع جنى امرأة ووجدت لذة لا  
 يلزمها الاغتسال كفى الحائية الا اذا انزلت كفى الفتح اوجاءها على صورة آدمى كفى الحائية  
 وكذا يقال في امامة الجنى والله اعلم **(قوله قال في البحر الح)** وقال في النهر هو اعدل الاقوال  
 واقواها ولذا قال في الاجناس لا قبل شهادته اذا تركها استحقاقا ومجانة اماسهوا او بناويل  
 ككون الامام من اهل الاهواء او لا يراعى مذهب المقتدى فقبل اه ط **(قوله ثمرته الح)**  
 هذا بناء على تحقيق الخلاف اما على ما مر عن الزاهدى فلا خلاف **(قوله بتركها مرة)**  
 اى بلا عذر وهذا عند العراقيين وعند الحراسانيين انما يأنم اذا اعتاده كفى القنية وقد  
 مر **(قوله المباليغين)** قيد به لان الرجل قد يراد به مطلق الذكر بالغ او غيره كما في قوله  
 تعالى وان كانوا اخوة رجالا وكما في حديث الحقوا الفرائض باهاها فما ابقت فلاولى رجل  
 ذكر ولذا قيد بذكر لدفع ان يراد به البالغ بناء على ما كان في الجاهلية من عدم توريثهم الا  
 من استعد للحرب دون الصغار فانهم **(قوله الاحرار)** فلا تجب على القن وسياق في الجمعة  
 لو اذن له مولاه وحب و قيل يخير ورحجه في البحر اه قلت وينبى جريان الخلاف هنا  
 ايضا تأمل **(قوله من غير حرج)** قيد لكونها مؤكدة او واجبة فبالحرج يرتفع الاثم  
 ويرخص في تركها ولكنه يفوته الافضل بدليل انه عليه الصلاة والسلام قال لابن ام مكتوم  
 الاعمى لما استأذنه في الصلاة في بيته ما جدك رخصة قال في الفتح اى تحصل لك فضيلة  
 الجماعة من غير حضورها لا الايجاب على الاعمى لانه عليه الصلاة والسلام رخص لعقبان  
 ابن مالك في تركها اه لكن في نور الايضاح واذا انقطع عن الجماعة لعذر من اعذارها  
 وكانت نيته حضورها لولا العذر يحصل له ثوابها اه والظاهر ان المراد به العذر المانع  
 كالمرض والشحوخة والفالج بخلاف نحو المظفر والطين والبرد والعمى تأمل **(قوله ولو فاتته)**  
 ندب طاهيا) فلا يجب عليه الطلب في المساجد بلا خلاف بين اصحابنا بل ان اتى مسجدا  
 للجماعة آخر خشن وان صلى في مسجد حيه منفردا خشن وذكر القندورى يجمع باهله  
 ويصلى بهم يعنى وينال ثواب الجماعة كذا في الفتح واعتراض الشرنبلالى بان هذا ينافى وجوب  
 الجماعة واحاج ح بان الوجوب عند عدم الحرج وفي تتبعها في الاماكن القاصية حرج لا  
 يخفى مع ما في محاوراة مسجد حيه من مخالفة قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لجار المسجد الا  
 في المسجد اه وفيه ان ظاهر اطلاقه التدب واو الى مكان قريب وقوله مع ما في محاوراة  
 الح قد يقبل محله فيما اذا كان في جماعة الا ترى ان مسجد الحى اذا لم تقم فيه الجماعة وتقام في  
 غيره لا يربط احد ان مسجد الجماعة افضل على انهم اختلفوا في الافضل هل جماعة مسجد

قال في البحر وهو البراجح  
 عند اهل المذهب (فمن  
 اوتجب) ثمرته يظهر في  
 الاثم بتركها مرة (على  
 الرجال العقلاء المباليغين  
 الاحرار القادرين على  
 الصلاة بالجماعة من غير  
 حرج) ولو فاتته ندب  
 طلبها في مسجد آخر الا  
 المسجد الحرام

حيه اوجاعة المسجد الجامع كما في البحر ط قات لكن في الحانية وان لم يكن لمسجد ماله مؤذن فانه يذهب اليه ويؤذن فيه ويصلي وان كان واحدا لان لمسجد منزله حقا عليه فيؤدى حقه مؤذن مسجد لا يحضر مسجده احد قالوا هو يؤذن ويقيم ويصلي وحده وذلك احب من ان يصلي في مسجد آخر اه ثم ذكر مامر عن الفتح ولعل مامر فيما اذا صلى فيه الناس فيخير بخلاف ما اذا لم يصل فيه احد لان الحق تعين عليه وعلى كل فقول ط قد يقال الخ غير مسلم والله اعلم **(قوله ونحوه)** قال في القنية الا للمسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم وعزاه في آخر شرح المنية الى مختصر البحر ثم قال وينبغي ان يستثنى المسجد الاقصى ايضا لانها في المسجد الحرام بمائة الف وفي مسجده عليه الصلاة والسلام بالف وفي المسجد الاقصى بخمسمائة اه وينبغي استثناء مسجد الحى على ما قلناه آنفا **(قوله ومقعد وزمن)** قال في المغرب المقعد الذى لا حر لانه من داء جسده كأن اقعده وعند الاطباء هو الزمن وبعضهم فرق وقال المقعد المتشيج الاعضاء والزمن الذى طال مرضه وقال في فصل الزاى الزمن الذى طال مرضه زمانا وقيل الزمن عن ابى حنيفة المقعد والاعمى والمقطوع اليدين او احداها والمفلوج والاعرج الذى لا يستطيع المشى والاشل اه **(قوله ومفلوج)** هو من به فالج وهو استرخاء لاحد شقى الانسان لانصاب خلط بلغمى تسد منه مسالك الروح القاموس **(قوله وان وجد قائدا)** وكذا الزمن لو كان غنياله مركب وخادم فلا تجب عليهما عنده خلافا لهما حاية عن المحيط وذكر في الفتح ان الظاهر انه اتفاق والخلاف في الجمعة لا في الجماعة اه لكن المسطور في الكتب المشهورة خلافة حاية **(قوله ولاعلى من حال بينه وبينها مطر وطين)** اشار بالحيولة الى ان المراد المطر الكثير كما قيده به في صلاة الجمعة وكذا الطين وفي الحاية وعن ابى يوسف سألت اباحنيفة عن الجماعة في طين وردغة فقال لا احب تركها وقال محمد في الموطأ الحديث رخصة يعنى قوله صلى الله عليه وسلم اذا ابتلت النعال بالصلاة في الرحال والنعال هنا الاراضى الصلاب وفي شرح الزاهدى عن شرح التمر تاشي واختلف في كون الامطار والثلوج والايصال والبرد الشديد عذرا وعن ابى حنيفة ان اشتد التأذى يعذر قال الحسن افادت هذه الرواية ان الجمعة والجماعة في ذلك سواء ليس على ما ظنه البعض ان ذلك عذر في الجماعة لانها سنة لا في الجمعة لانها من أكد القرائن اه وفي شرح الشيخ اسمعيل عن ابن الملقن الشافعى والمشهور ان النعال جمع نعل وهو ما غلط من الارض في صلاة وانما خصها بالذكر لان ادنى بال يندبها بخلاف الرخوة فانها تشف الماء وقيل النعال الاحذية **(قوله وبرد شديد)** لم يذكر الحر الشديد ايضا ولم أر من ذكره من علمائنا ولعل وجهه ان الحر الشديد انما يحصل غالبا في صلاة الظهر وقد كفيينا مؤنته بسنية الابراء نعم قد يقال لو ترك الامام هذه السنة وصلى في اول الوقت كان الحر الشديد عذرا تأمل **(قوله وظلمة كذلك)** اى شديدة والظاهر انه لا يكلف الى ايقاد نحو سراج وان امكنه ذلك وان المراد بشدة الظلمة كونه لا يبصر طريقه الى المسجد فيكون كالاعمى **(قوله وريح)** اى شديد ايضا فيما يظهر تأمل وانما كان عذرا لا يلا فقط لعظم مشقته فيه دون النهار **(قوله وخوف على ماله)** اى من لص ونحوه اذا لم يمكنه

ونحوه ( فلا تجب على مريض ومقعد وزمن ومقطوع يد ورجل من خلاف ) او رجل فقط ذكره الحدادى ( ومفلوج وشيخ كبير عاجز واعمى ) وان وجد قائدا ( ولاعلى من حال بينه وبينها مطر وطين وبرد شديد وظلمة كذلك ) وريح ايلا لانهارا وخوف على ماله

عاقب ما كان من البيت مثلاً ومعه خوفه على تلف طعامه في قدر أو خبز في سبيل تأمل وانظر هل  
التقييد بمنه للاحتراز عن ما لا يضره بالصاهر عدمه لأن له قطع الصلاة ولا سيما إن كان أمانة  
عنده كوديعة أو مارية أو رهن مما يثبت عليه حفظه تأمل **(قوله أو من غيرهم)** أي إذا كان معسراً  
ليس عنده ما يوفي غريمه والا كان طامساً **(قوله أو طامساً)** يخافه على نفسه أو ماله **(قوله  
لا خير)** وكذا الرينح **(قوله وإرادة سفر)** أي وأقيمت الصلاة ويخشى أن تقوته التافهة  
بحر ومما السفر نفسه فليس يعذر بكفى القنية **(قوله وقيامه بمرض)** أي يحصل له بغيته المشقة  
والوحشة كذا في الإمداد **(قوله تتوقه نفسه)** أي تشتت قلبه وتنازعته إليه مصباح سواء كان  
عشاء أو غيره لشغل باله إمداد ومكان السراب وقرب حضوره كحضوره فيما يظهر لوجود العلة  
وبه صرح الشافعية **(قوله وكذا الشغلة بالحق)** عبارة نور الإيضاح وتكرار فقره بجماعة  
تقوته ولم أر هذا قيد غيره ورمز في القنية لنجم الأئمة فيمن لا يخضرها لاستغراق أوقاته  
في تكرار الفقه لا يعذر ولا تقبل شهادته ثم رمز له ثانياً أنه يعذر بخلاف مكرر اللغة ثم وفق  
بينهما بحمل الأول على المواظ على الترك تهاوتاً والثاني على غيره وهذا مامش على  
الشارح في قوله أي إلا **(قوله فلا يعذر ويعزر)** الأول بالذال والثاني بالزاي **(قوله يعني  
بحبسه عنه)** صرح بذلك في البحر عن البرازية قال الرحمتي قالوا هذا مما يعلم ويحكم لأن  
الفلسفة صيادون لاخذ المال متى وقع في شركهم لا يؤخذ منهم وربما يحدثون للإنسان ذنباً  
ما يفعله توصلاً إلى ماله اهـ \* (تتمه) \* مجموع الأعذر التي مرت متساوياً وعشرون وقد  
نظمتمتها بقولي

أعذر ترك جماعة عشرون قد يجر أودعتها في عقد نظم كالدرر  
مرض واقعد عمي وزمانته مظلومين ثم برد قد اضر  
قطع لرجل مع يد أودونها فليج وعجز الشيخ قصد للسفر  
خوف على مال كذا من طامس أودائن وشهى أكل قد حضر  
والرينح إيلا ظلمة بمرض ذي ألم مدافعة لبول أوقدر  
ثم اشتغال لا بغير الفقه في بعض من الأوقات عذر معتبر

**(قوله أو عدم مراعاته)** أي لمذهب المقتدى فيما يوجب إبطال الصلاة على ما سأتى بيانه  
**(قوله تقديم)** أي على من حضر معه **(قوله بل نصبا)** أي للامام الزايد **(قوله بأحكام  
الصلاة فقط)** أي وإن كان غير متبجح في بقية العلوم وهو أولى من المتبجح كذا في زاد الفقير عن  
شرح الإرشاد **(قوله بشرط احتياجه)** كذا في الدراية عن المحتجى وعبارة الكافي وغيره  
الأعلى بالنسبة أولى إلا أن يضعف عليه في دينه لأن الناس لا يرغبون في الاقتداء به **(قوله قدر  
فرض)** اخذت تعاليم البحر من قول الكافي قدر ما تجوز به الصلاة بناء على أن تجوز بمعنى تصح  
لا بمعنى تخل **(قوله وقيل واجب)** ذكره في البحر بحث لكن يمكن أخذه من كلام الكافي لأن  
الجواز يطلق بمعنى الحل بل قال الشيخ اسمعيل يابى حمل الجواز المذكور على ما يشمل عدم  
الكراهة وحينئذ فيرجع إلى القول الثالث **(قوله وقيل سنة)** قاله الزيلعي وهو ظاهر  
المسبوط كفى النهار ومشي عليه في الفتح قل ط وهو الأطهر لأن هذا التقديم على سبيل الأولوية

أو من مريض أو طامس  
أو مدفعة جند لأحش  
وإرادة سفر وقيامه  
بمرض وحضور طوم  
توقه نفسه دسرد  
أعذر وكذا اشتغاله  
بالحق لا يبره كذا حرمه  
المقتضى تبعاً لما يفسد  
الأداء وضرباً لسلامة  
يعذر ويعزر ولو بأخذ  
المال يعني بحبسه عنه  
مدته ولا تقبل شهادته إلا  
بإقرار بدعة الإمام أو  
عدم مراعاته (والأحق  
بالامانة) تقديم بل نصبا  
مجمع لا غير (لا بد من حكم  
الصلاة) فتدبر فساد  
بشرط احتياجه لمواظ  
الطاعة وحفظه قدر  
فرض وقيل واجب وقيل  
سنة

فالانسباله مراعاة السنة (قوله ثم الاحسن تلاوة وتجويدا) افاد بذلك ان معنى قولهم اقرا  
اي اجود لا اكثرهم حفظا وان جعله في البحر متبادرا ومعنى الحسن في التلاوة ان يكون  
علما بكيفية الحروف والوقف وما يتعلق بها فهمتاني ط (قوله اي الاكثر اتقاء للشبهات)  
الشبهة ما تشبه حله وحرمة ويلزم من الورع التقوى بلا عكس والزهد ترك شيء من الحلال  
خوف الوقوع في الشبهة فهو اخس من الورع وليس في السنة ذكر الورع بل النهج  
عن الوطن فلما نسخت اريد بها هجرة المعاصي بالورع فلا تحب هجرة الاعلى من اسلم في دار  
الحرب كما في المعراج ط (قوله اي الاقدم اسلاما) استنبطه صاحب البحر وتبعه في النهر من  
تعليل البدائع بأن من امتد عمره في الاسلام كان اكثر طاعة \* اقول بل الظاهر ان المراد بالاسن  
الاكبر سنا كما هو في بعض روايات الحديث فأكبرهم سنا وهو المفهوم من اكثر الكتب فيكون  
الكلام في المسلم الاصلى نعم اخرج الجماعة الا البخاري فقدمهم اسلاما وعليه فيكون ذلك  
سببا آخر لترجيح فيمن عرض اسلامه فيقدم شاب نشأ في الاسلام على شيخ اسلم اما لو كان مسلمين  
من الاصل او اسلما معا يقدم الاكبر سنا لما في الزيلعي من ان الاكبر سنا يكون اخشع قلنا  
عادة واعظم حرمة ورغبة الناس في الاقتداء به اكثر فيكون في تقديمه تكثير الجماعة اه  
هذا ومما شئ عليه المصنف من تقديم الاورع على الاسن هو المذكور في المتن وكثير  
من الكتب وعكس في المحيط (قوله عن الزاد) اي زاد الفقير لابن الهمام (قوله بالضم) اي  
ضم الحاء اما بفتحها فهو المراد بما بعده (قوله اكثرهم تهجدا) تفسير بالمزوم فانه يلزم من  
كثرة التهجد حسن الوجه لحديث من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار وان كان ضعيفا  
عند المحدثين قال في البدائع لاجابة الى هذا التكلف بل يبقى على ظاهره لان صباحة الوجه  
سبب لكثرة الجماعة كما في البحر ح (قوله زاد في الزاد الخ) اقول ليس فيه زيادة ونص عبارة  
الزاد بعد الخالق هكذا فان تساوا فأصبحهم وجها وقيدة في الكافي بمن يصل بالليل فان  
تساوا فأشرفهم نسبا الخ (قوله اي اسمحهم وجها) عبارة عن بشاشته في وجهه من يلقاه  
وابتسامه له وهذا يغاير الحسن الذي هو تناسب الاعضاء افاده ح (قوله ثم اكثرهم حسبا)  
الظاهر ان الحسب بالنسب الموحد لابائهم وهو الذي كتب عليه ابن عبد الرزاق في شرحه  
قال في البحر وقدم في الفتح الحسب على صباحة الوجه اه وفي القاموس الحسب ما تعده  
من مفاخر آبائك او المال او الدين او الكرم او الشرف في الفعل الخ (قوله ثم الاحسن  
زوجة) لانه غالبا يكون احب لها واعف اعداءه تعلقه بغيرها وهذا مما يعلم بين الاصحاب  
او الارحام او الجيران اذ ليس المراد ان يذكر كل منهم اوصاف زوجته حتى يعلم من هو احسن  
زوجة (قوله ثم الاكثر مالا) اذ بكثرت مع ما تقدم من الاوصاف يحصل له القناعة واعنة  
فيرغب الناس فيه اكثر (قوله ثم الاكبر رأسا الخ) لانه يدل على كبر العقل يعني مع مناسبة  
الاعضاء له والا فلو خش الرأس كبرا والاعضاء صغرا كان دلالة على اختلال تركيب مزاجه  
المستلزم لعدم اعتدال عقله اه ح وفي حاشية اني السعود وقد نقل عن بعضهم في هذا المقام  
مالا يليق ان يذكر فضلا عن ان يكتب اه وكأنه يشير الى ما قيل ان المراد بالعصو يذكر  
(قوله ثم المقيم على المسافر) وقيل هما سواء بخر وظاهره ولو كان الجماعة مسافرين فليتأمل

ثم الاحسن تلاوة وتجويدا  
(للقراءة ثم الاورع) اي  
الاكثر اتقاء للشبهات  
والتقوى اتقاء المحرمات  
(ثم الاسن) اي الاقدم  
اسلاما فيقدم شاب على  
شيخ اسلم وقولوا يقدم  
الاقدم ورعا وفي النهر عن  
الزاد وعليه يقاس سائر  
الحصائل فيقال يقدم  
اقدمهم علما ونحوه  
وحينئذ فقلما يحتاج  
للقرعة (ثم الاحسن خاتما)  
بالضم الفة بالناس (ثم  
الاحسن وجها) اي  
اكثرهم تهجدا زاد في  
الزاد ثم اصبحهم اي  
اسمحهم وجها ثم اكثرهم  
حسبا (ثم الاشرف نسبا)  
زاد في البرهان ثم الاحسن  
صوتا وفي الاشباه قيل ممن  
المثل ثم الاحسن زوجة  
ثم الاكثر مالا ثم الاكبر  
جاء (ثم الاضبط نوبا) ثم  
الاكبر رأسا والا صغر  
عضوا ثم المقيم على المسافر  
ثم احرا الاصل على العتيق

المدرس والافند والدعوى  
 وناسووا في غنى قرع  
 بينهم اه كلام الاندوى  
 الفصل الثاني والثلاثين  
 من حطرات التارخانية وفي  
 طابة اعد يقدم السابقون  
 اختلافوا ثمة بيه وبها والا  
 اقرع كمحيهم معا كفى  
 الحرفى والعرقى اذ لم يعرف  
 الاول ويحول كما هم متوا  
 معا اه وفي محاسن القراء  
 الاسه هان وميل ان لم يكن  
 للشيخ معلوم حاز ان يقدم  
 من شاء واكبر مشايخنا  
 على تقدم الاسق واول  
 من سنه ابن كثير (ون  
 استوا يقرع) بين المستويين  
 (او الحيار الى القوم) ون  
 احتلفوا اعتبر اكثرهم  
 ولو قدموا غير الاولى اسوا  
 بلائهم (و اعلم ان صاحب  
 البيت) ومثله امام المسجد  
 الراتب (اولى بالامامة  
 من غيره) مطلقا الا ان  
 يكون معه سلطان او قض  
 فيقدم عليه (اعموه  
 ولا يهماه صرح الحدادى  
 بتقديم الوالى على الراتب  
 المستعير والمستأجر  
 احق من المالك) ناصر (ولو  
 اقدم موهم له كارهون ان  
 الكراهة) (فستاد فيه او  
 لا يهم احق بالامامة منه  
 كره) لذلك تحرر الحديث

وهذا مادام لو فت باق والافلا يصح اقتد المسافر بالقيم في الرباعية كما يأتى (قوله ثم التميم  
 عن حدث عن التميم عن حذيفة) كذا احاب به الحلوانى كفى التمة وجزم به فى القبض وجامع  
 الفتوى كذا فى الاحكام للشيخ اسميل ومثله فى التارخانية ولعل وجهه ان الحدث اخف  
 من الجابة لكن فى منية الفتى التميم عن الجابة اولى بالامامة من التميم عن حدث ونقله فى  
 النهر عنها مقتضرا عليه ولعل وجهه ان طهارته اقوى لانها بمنزلة الغسل لا يسطرها الحدث  
 (قوله ومنه) اى من المرجح (قوله الاقراء) الاولى الاستفتاء (قوله والدعوى) اى بين  
 يدى القاضى (قوله اقرع بينهم) اى اذا تنازعوا والمظاهر ان هذا على سبيل الاولوية (قوله  
 كما فى الحرفى والعرقى) التشبيه فى ان الترتيب اذا لم يعلم كان كالمعية لا فى القرعة ايضا فانها  
 لا تتأتى فى الحرفى والعرقى ح (قوله معلوم) اى وظيفة من جهة الوقت او من الطلبة افاده  
 ح (قوله حاز ان يقدم من شاء) لان له ان لا يقرئهم اصلاح (قوله واول من سنه ابن كثير)  
 قال السهمودى فى جوهر العمدين روى ان نصارى جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأله  
 وجاء رجل من ثقيف فقال النى صلى الله عليه وسلم يا أبا ثقيف ان الانصارى قد سبقك  
 بالمسئلة فاجلس كيما نبدأ بحاجة الانصارى قبل حاجتك اه فعلم منه انه سنة النبي صلى الله  
 عليه وسلم وابن كثير تابع فى ذلك وانه لا فرق بين من له معلوم وغيره نعم يمكن الفرق بين ذى  
 المعلوم وغيره فيما اذا حصرا معا رحتى اى فيقرع لوله معلوم والا يقدم من شاء تأمل (قوله  
 اعتبارا اكثرهم) لا يظهر هذا الا فى المنصب والافكل صلى خلف من يختاره ط لكن فيه تكرار  
 الجماعة وقدمر مافيه (قوله اسأوا بلائهم) قال فى التارخانية ولو ان رجلين فى الفقه  
 والصلاح سواء الا ان احدهما اقرأ فقدم القوم الآخر فقد اسأوا وتركوا السنة ولكن  
 لا يأتون لانهم قدموا رجلا صالحا وكذا الحكم فى الامارة والحكومة اما الخلافه وهى الامامة  
 الكبرى فلا يجوز ان يتركوا الافضل وعليه اجماع الامة اه وفيهم (قوله مطلقا) اى وان  
 كان غيره من الحاضرين من هو اعلم واقرأ منه وفى التارخانية جماعة اضياف فى دار يريد ان  
 يتقدم احدهم ينبغى ان يتقدم المالك ون قدموا احدا منهم لعلمه وكبره فهو افضل واذا تقدم  
 احدهم حاز لان الظاهر ان المالك يأذن اضيافه اكراماله اه (قوله وصرح الحدادى الخ)  
 افاد ان هذا غير خاص بالسلطان العام والولاية والامانة والخاص بالولاية الاحكام الشرعية  
 بل مثلهما الوالى وان الامام الراتب كصاحب البيت فى ذلك قال فى الامداد واما اذا اجتمعوا  
 فالسلطان مقدم ثم الامير ثم القاضى ثم صاحب المنزل او مستأجرا وكذا يقدم القاضى على  
 امه المسجد (قوله المستعير والمستأجر احق) لان اعارة تملك المنافع والمعيروان كان له ان  
 يرجع بخلاف المؤجر لكنه لما يرجع يبقى المستعير احق وانكلامه فى ذلك لانه اذا رجع لم يتبق  
 المارية وخرجت المسئلة عن موضوعها وفيهم (قوله لما مر) اى من قوله لعموم ولايتهما  
 ولكنه غير مناسب لان المراد بعموم الولاية عمومها للناس وهذا ان يسا كذلك فكان عليه  
 ان يقول لان الولاية لهم فى هذه الحالة دون المات ح (قوله لحديث الخ) هكذا رواه فى النهر  
 بمعنى وعزاه الى الحلى صاحب لجنة مع انه فى الحلية ذكره مطولا ونقله فى البحر عنها (قوله  
 والكراهة عليهم) جزم فى الحلية بان الكراهة الاولى تحرمية للحديث وتردد فى هذه (قوله



ويكره تنزيها الح) لقوله في الاصل امامة غيرهم احب الى بحر عن المجتبى والمعراج ثم قل فيكره  
لهم التقدم ويكره الاقضاء بهم تنزيها فان امكن الصلاة خلف غيرهم فهو افضل والا فلا قضاء  
اولى من الانفراد **(قوله ولو معتقا)** يلزمه استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه فان المعتق عبد  
باعتبار ما كان الحال او فيما مضى ح **(قوله واعله)** اى لعل سبب كراهة المعتق ما قدمناه  
الح فان تقديم الحر الاصل مندوب اليه وتركه مكروه تنزيها فهذا قال اذا الكراهة الح وفي نسخة  
والعلة اى والعلة في كراهة امامة المعتق ان الحر الاصل اولى بالامامة منه لانه نشأ في الرق  
مشتغلا بخدمة المولى لم يتفرغ للتعلم رحمتي **(قوله واعرابي)** نسبة الى الاعراب لاواحد  
له من لفظه وليس جمعا لعرب كما في الصحاح اكدن في الرضى الظاهر انه جمع قهستاني وهو من  
يسكن البادية عريبا او عجميا بحر وخصه في المصباح بأهل البدو من العرب **(قوله ومثله الح)**  
مبنى على ان الاعرابي لا يشمل الاعجمي والا فللناسب ومنه والعلة في الكل غلبة الجهل **(قوله)**  
وفاسق) من الفسق وهو الخروج عن الاستقامة واعل المراد به من يرتكب الكبائر كشارب  
الخمر والزاني وآكل الربا ونحو ذلك كذا في البرجندى اسمعيل وفي المعراج قال اصحابنا  
لا ينبغي ان يقتدى بالفاسق الا في الجمعة لانه في غيرها يجحد اماما غيره اه قال في الفتح وعليه  
فيكره في الجمعة اذا تعددت اقامتها في المصر على قول محمد المفتي به لانه يسبيل الى التحول  
**(قوله ونحوه الاعشى)** هوسى البصر ليلا ونهارا قاموس وهذا ذكره في النهر بحثا اخذا  
من تعليل الاعشى بأنه لا يتوقى النجاسة **(قوله اى غير الفاسق)** تبع في ذلك صاحب البحر حيث  
قال قيد كراهة امامة الاعشى في المحيط وغيره بأن لا يكون افضل القوم فان كان افضلهم فهو  
اولى اه ثم ذكر انه ينبغي جريان هذا القيد في العبد والاعرابي وولد الزنا ونازعه في النهر بأنه  
في الهداية علل للكراهة بغلبة الجهل فيهم وبأن في تقديمهم تنفير الجماعة ومقتضى الثانية  
ثبوت الكراهة مع انتفاء الجهل لكن ورد في الاعشى نص خاص هو استخلافه صلى الله عليه  
وسلم لابن ام مكتوم وعثمان على المدينة وكانا اعميين لانه لم يبق من الرجال من هو اصالح منهما  
وهذا هو المناسب لاطلاقهم واقتصارهم على استثناء الاعشى اه وحاصله ان قوله الا  
ان يكون اعلم القوم خاص بالاعشى اما غيره فلا تنفي الكراهة بعلمه لكن ما بحثه في البحر صرح  
به في الاختيار حيث قال ولو عدت اى علة الكراهة بأن كان الاعرابي افضل من الحضري  
والعبد من الحر وولد الزنا من ولد الرشدة والاعشى من البصير فالحكم بالضداه ونحوه  
في شرح الملتقى للبهنسى وشرح درر البحار واعل وجهه ان تنفير الجماعة بتقديمه يزول اذا كان  
افضل من غيره بل التنفير يكون في تقديم غيره واما الفاسق فقد عللوا كراهة تقديمه بأنه لا يهتم  
لامر دينه وبأن في تقديمه للامامة تعظيمه وقد وجب عليهم اهانتهم شرعا ولا يخفى انه اذا كان  
اعلم من غيره لا تزول العلة فانه لا يؤمن ان يعصى بهم بغير طهارة فهو كالمتدع تكراه امامته بكل  
حال بل مشى في شرح المنية على ان كراهة تقديمه كراهة تحريم لما ذكرنا قال والذا لم تجز الصلاة  
خافه اصلا عند مالك ورواية عن احمد فلذا حاول الشارح في عبارة المصنف وحمل الاستثناء  
على غير الفاسق والله اعلم **(قوله اى صاحب بدعة)** اى محرمة والافقد تكون واجبة كنصب

(ويكره) تنزيها امامة عبد  
ولو معتقا قهستاني عن  
الحلاصة واعله لما قدمناه  
من تقدم الحر الاصل اذ  
الكراهة تنزيهية فتنبه  
(واعرابي) ومثله تركان  
واكراد واعشى (وفاسق  
واعشى) ونحوه الاعشى  
نهر (الان يكون) اى غير  
الفاسق (اعلم القوم) فهو  
اولى (ومتدع) اى صاحب  
بدعة

مطلب

البدعة خمسة اقسام

الادلة تدرد على هـ ان فرق بينه وبينه انهما مكتبان والسنة \* ومندوبة كاحداث نحو  
 رباط ومدرسة وكل احسان يمكن في صدر الاول \* ومكرورة كخرقة المساحد \* وماحة  
 كاتوسع بيدينا لكل واشدرب واشيب كفي شرح اجتماع الصغر للمدوى عن تهذيب  
 النورى ومثله في الطريقة المحمدية ككوى (قوله) وهى اعتقاد الخ (عزاه هذا التعريف  
 فيهمش الخزان الى الخلف ابن جبر في شرح النجاة ولا يفي ان الاعتقاد يشمل ما كان  
 معه مما اولاف من تدريس مال لا بد ان يعتقد كمنح الشيعة على الرجلين وابكارهم المسح  
 على حنفيين وخو ديب \* حيد فيس \* شرب الشعى لها \* انها ما احدث على خلاف  
 الحق المتفق من رسول الله صلى الله عليه وسلم من عداو عمل او حال بنوع شبهة واستحسان  
 وحال دين قويم وصراط مستقيم اه وفيه (قوله) لا تعاندة) اما لو كان معاندا للادلة  
 القطعية التى لا شبهة فيها صلا كان كالكافر الخسر وحدث اعاد ونحو ذلت فهو كافر قطعاً  
 (قوله) بل بنوع شبهة) هى ان كانت عدة كقول منكر الرؤية بأنه تعالى لا يرى لجلاله  
 وعنده (قوله) وكل من كان من قبلنا لا يكفر بها) اى بالبدعة المذكورة المبينة على شبهة  
 دلا خلاف في كفر الخلف في ضروريات الاسلام من حدوث العاد وحشر الاجساد  
 ونفى العاد بالخرائيات وان كان من اهل القبلة المواقف طول عمره على الطاعات كفى شرح  
 التحرير (قوله) حتى الخوارج) أراد بهم من خرج عن معتقد هذا الحق لخصوص الفرقة  
 الذين خرجوا على الامام على رضى الله تعالى عنه وكفروا فشمعل معتزلة والشيعة وغيرهم  
 (قوله) حسب الرسول) هكذا في غالب النسخ ورايته كذب في الخزان بخط الشارح  
 وفيه ان ساء الرسول صلى الله عليه وسلم كافر قطعاً فصولا وسب الصحاب الرسول  
 وقيدهم مخشى غير الشيخين ماسياً في باب المرتد ان سبهما واحدهما كافر \* اقول ماسياً  
 محمول على سبهما بالاشبهة لما صرح به في شرح امنية من ان سبهما او منكر خلافتهما اذا  
 بناء على شبهة لا يكفر وان كان قوله كفراً في حد ذاته لا يمتنعون بحجة الاجماع بانها مهم  
 النجاة فكان شبهة في الحق وان كانت باطلاً بخلاف من دعى ان عقابا به وان جبريل غلط  
 لانه ليس عن شبهة و ستفراغ وسع في الاجتهاد بل محض هوى وتمامه فيه فراجعه وقد  
 اوضحت هذا المقام في كتابي (تبيين الالة والحكام على احكام شتم خير الانام او أحد اصحابه  
 الكرام عليه وعليهما الصلاة والسلام) (قوله) لكونه عن تأويل الخ) عنه لقوله لا يكفر بها  
 قل المحقق ابن الهيثم في واخر التحرير وحمل المبتدع كاعتزلة مانع ثبوت الصفات زائدة  
 وعذاب القبر والشفاعة وخروج مرتكب الكبيرة والرؤية لا يصلح عذرا للوضوح الادلة  
 من الكتب والسنة الصحيحة لكون لا يكفر اذا تمسكه بانقرآن او الحديث او العقل والنهى  
 عن تكفير اهل القبلة والاجماع على قبول شهادتهم ولا شهادة لكافر على مسلم وعدمه في  
 الخصامة ليس تكفيرهم اى ان تدينهم شهادة الزور لمن كان على رأيهم او حلف انه محق  
 واورد ان استباحة المعصية كفر وجب ان كان عن مكابرة وعدم دليل بخلاف ما عن  
 دليل شرعى ومبتدع عصى في تمسكه لا مكابرة لانه اعلم بسرائر عبده اه (قوله) ومنهم  
 كفرهم) اى من دعوا عن السنة والجماعة من كفر الخوارج اى الصواب البدع و اراد

وهى اعتقاد خلاف المعروف  
 عن الرسول لا بعبادة بل  
 بنوع شبهة وكل من كان  
 من قبلنا لا يكفر بها حتى  
 الخوارج الذين يستحقون  
 دماءنا و اموالنا وسب  
 الرسول وينكرون صفاته  
 تعالى وجواز رؤيته لكونه  
 عن تأويل وشبهة بدليل  
 قول شهادتهم الاحطابية  
 ومن من كفرهم (وان)  
 الكفر بمثل ما علم من الدين  
 ضرورة (كفر بها)

منا معشر الخفية واقادان المعتمد عندنا خلافة فقد نقل في البحر عن الخلافة فروعه على كثر  
 بعضهم ثم قال والحاصل ان المذهب عدم تكفير احده من الخائفين في ليس من الاصول المعنومة  
 من الدين ضرورة الخ ففهم **(قوله)** كقوله ان الله تعالى جسمه كالا جسمه) وكذلك لم نقل كالا جسمه  
 واما لو قل لا كالا جسم فلا يكفر لانه ليس فيه الاطلاق لفظ الجسم الموهوم لنفس فروعه  
 بقوله لا كالا جسمه فليس يبق الا مجرد الاطلاق وذلك معصية وتماته في البحر **(قوله)** والكاره  
 تحية الصديق) ما فيه من تكذيب قوله تعالى اذ يقول لصاحبه ه وفي المتبع عن الخلافة ومن  
 انكر خلافة الصديق او عمر فهو كافر اه ولعل المراد انكار استحسانهما خلافة فهو  
 مخالف لاجماع الصحابة لانكار وجودها لهما بحر وينبغي تفهيد التكفير بالانكار خلافة  
 بما اذا لم يكن عن شبهة كمر عن شرح المية بخلاف انكار تحية الصديق تأمل **(نقل له)** (سلا)  
 تأكيد وليس المراد به في حالة كذا ولا في حالة كذا اذا ليس هنا احوال ه **(قوله)** وولد  
 الزنا) اذ ليس له اب يريه ويؤديه ويعامه فيغلب عليه الجهل بحر او نفرة الناس منه **(قوله)**  
 هذا) اي ماذكر من كراهة امامة المذكورين **(قوله)** ان وجد غيرهم) اي من هو احق  
 بالامامة منهم **(قوله)** بحر بحثا) قد علمت انه موافق لما نقول عن الاختيار وغيره **(قوله)**  
 نال فضل الجماعة) افاد ان الصلاة خاتمتها اولى من الانفراد لكن لا ينال كماله حتى  
 ورع حديث من صلى خلف عالم تقي فكذا ما صلى خلف نبي قل في الحلية ولم يجده المخرجون  
 نعم اخرج الحاكم في مستدركه مرفوعا ان سرکه ان يقبل الله صلاتكم فايؤمكم خياركم ففهم  
 وفدكم فيما بينكم وبين ربكم اه **(قوله)** وكذا تكبره خلف امرد) الظاهر انها تنزيهية  
 ايضا والظاهر ايضا كما قال الرحمتي ان المراد به الصبيح الوجه لانه محل الفتنة وهل يقال  
 هنا ايضا اذا كان اعلم القوم تنفي الكراهة فان كانت غلة الكراهة خشية الشهوة وهو  
 الاظهر فلا وان كانت غلبة الجهل او نفرة الناس من الصلاة خلفه ففهم والظاهر ان  
 ذا العذار الصبيح المستهني كالامرء تأمل هذا وفي حاشية المندني عن المتأوى اعنفية سئل  
 العلامة الشيخ عبدالرحمن بن عيسى المرشدي عن شخص بلغ من السن عشرين سنة وتجاوز  
 حد الانبات ولم ينبت عذاره فهل يخرج بذلك عن حد الامردية وخصوصا قد ثبت له  
 شعرات في ذقنه تؤذن بأنه ليس من مستدري الاحي فهل حكمه في الامامة كالرجال  
 الكاملين ام لا اجاب سئل العلامة الشيخ احمد بن يونس المعروف بأبن الشلبي من  
 متأخري علماء الخفية عن مثل هذه المسئلة فجاب بالجواز من غير كراهة وناهيك به  
 قدوة والله اعلم وكذلك سئل عنها الفتى محمد تاج الدين القاهي فأجاب كذلك اه **(قوله)**  
 وسفيه) هو الذي لا يحسن التصرف على مقتضى الشرع او اعتل كما سيذكره في الحجر ط  
**(قوله)** وهفلوج وابرص شاع برصه) وكما اعرج يقوم ببعض قدمه فلاقتداء بغيره  
 اولى تارخانية وكذا اجزم برجندي ومحبوب وحقن ومن له يد واحدة فتاوى الصوفية  
 عن التحفة والظاهر ان العلة النفرة ولذا قيد البرص بالشيوع ليكون ظاهرا ولعدم  
 امكان اكمال الطهارة ايضا في المفلاج والاقطع المحبوب وكراهة صلاة الحاقن اي ببول  
 ونحوه **(قوله)** وشارب الخمر الى قوله وممنوع) تكرار مع قول امتن فاسق

كقوله ان الله تعالى جسم  
 كالا جسمه والكاره تحية  
 الصديق ( فلا يصح  
 الاقتداء به اصلا) فيحفظ  
 وولد الزنا) هذا ان وجد  
 غيرهم والا فلا كراهة  
 بحر بحث وفي النهر عن  
 المحيط صلى خلف فسق  
 او مبتدع نال فضل الجماعة  
 وكذا تكبره خلف امرد  
 وسفيه وهفلوج وابرص  
 شاع برصه وشارب الخمر  
 وآكل الربا ونماء ومراء  
 ومتنوع

مطلب  
 في امامة الامرء

ح والثناء من ينقل الكلام بين الناس على جهة الافساد وهي من الكبائر ويحرم على الانسان قولها والمراي من يقصد ان يراه الناس سواء تكلف تحسين الصاعات او لا والمتنوع من يتكلم تحسينها فهو اخس مما قبله ط **(قوله ومن أم بأجرة)** بأن استؤجر ليصلي اماما سنة او شهرا بكذا وليس منه ما شرطه الواقف عليه فأنه صدقة ومعونته رحمتي اى يشبه الصدقة ويشبه الاجرة كسيأتي ان شاء الله تعالى في الموقف على ان انفق به مذهب المتأخرين من حواجز الاستنجار على تعاليم القرآن والامامة والاذان للضرورة بخلاف الاستنجار على التلاوة المجردة وبقي الطاعات مما لا ضرورة اليه فأنه لا يجوز اصلا كما سنحققه في كتاب الاجارة ان شاء الله تعالى وفيه **(قوله لكن في وتر البحر الح)** هذا هو المعتمد لان المحققين جنحوا اليه وقواعد المذهب شاهدة عليه وقال كثير من المشايخ ان كان عادته مراعاة مواضع الخلاف حاز والافلا ذكره السندى المتقدم ذكره ح قات وهذا بناء على ان العبرة لرأى المقتدى وهو الاصح وقيل لرأى الامام وعليه جماعة قال في النهاية وهو اقيس وعليه فيصح الاقتداء وان كان لا يحتاط كما يأتي في الوتر **(قوله ان يتقن المراعاة لم يذكره الح)** اى المراعاة في الفرائض من شروط واركان في تلك الصلاة وان لم يراع في الواجبات والسنن كما هو ظاهر سياق كلام البحر وظاهر كلام شرح المنية ايضا حيث قال واما الاقتداء بالخالف في الفروع كالشافعي فيجوز ما لم يعلم منه ما يفسد الصلاة على اعتقاد المقتدى عليه الاجماع اما اختلف في الكراهة اه فقيده بالمنفسد دون غيره كما ترى وفي رسالة (الاهتداء في الاقتداء) لتلا على القارى ذهب عامة مشايخنا الى الجواز اذا كان يحتاط في موضع الخلاف والافلا والمعنى انه يجوز في المراعى بلا كراهة وفي غيره معها ثم المواضع المهمة للمراعاة ان يتوضأ من الفصد والحمامة والقي والرأف ونحو ذلك لا فيما هو سنة عنده مكروه عندنا كرفع اليدين في الانتقالات وجهر البسملة واخفاؤها فهذا وامثاله لا يمكن فيه الخروج عن عهدة الخلاف فكلهم يتبع مذهبه ولا يمنع مشربه اه وفي حاشية الاشباة للخير الرملى الذى يميل اليه خاطرى القول بعدم الكراهة اذا لم يتحقق منه منفسد اه وبحث الحشى انه ان علم انه راعى في الفروض والواجبات والسنن فلا كراهة وان علم تركها في الثلاثة لم يصح وان لم يدرك شيئا كره لان بعض ما يجب تركه عندنا ليس فعله عنده فالظاهر انه يفعلها وان علم تركها في الاخيرين فقط يابى ان يكره لانه اذا كره عند احتمال ترك الواجب فعند تحققه بالاولى وان علم تركها في الثالث فقد يابى ان يقتدى به لان الجماعة واجبة فتقدم على ترك كراهة التنزيه اه وسبقه الى نحو ذلك العلامة الميرى في رسالته حتى ادعى ان الانفراد افضل من الاقتداء به قل اد لارب انه يأتي في صلاته بما تحب الامة به عندنا او تستحب لكن رد عليه ذلك انه في رسالة اب قد اسمعك ما يؤيد الرد من نقل الشيخ خير الدين عن الرملى الشافعى انه مشى على كراهة الاقتداء بالخالف حيث امكنه غيره ومع ذلك هي افضل من الانفراد ويحصل له فضل الجماعة وه افنى الرملى الكبير واعتمده السبكي والاسنوى وغيرهما قول الشيخ خير الدين والاصل ان عندهم في ذلك اختلاف وكل ما كان لهم علة في الاقتداء بنصحة وفساد ما وصاية كان ثب مثله عليهم وقد سمعت ما اعتمده الرملى وافق به

مطلب

في الاقتداء بشافعى ونحوه  
هل يكره ام لا

ومن أم بأجرة قهستانى  
زاد ابن مالك ومخالف  
كشافى لكن في وتر البحر  
ان يتقن المراعاة لم يكره  
او عدمه لم يصح وان شك  
كره

والفقير اقول مثل قوله فيما يتعلق باقتداء الحنفى بالشافعى والفقير المصنف يسلم ذلك -  
 وانا رملى فقه الحنفى \* الامر بعد اتفاق العالمين

اه ما خلا اى لاجدال بعد اتفاق عالمى المذهبيين وهما رملى الحنفية يعنى به نفسه ورملى  
 الشافعية رحمهما الله تعالى فتحصل ان الاقتداء بالمخالف المراءى فى الفرائض افضل من  
 الانفراد اذ لم يجد غيره والا فالاقْتداء بالموافق افضل \* بقى ما اذا تعددت الجماعات فى المسجد  
 وسبقت جماعة الشافعية مع حضوره نقل ط عن رسالة لابن نجيم ان الافضل الاقتداء بالشافعى  
 بل يكره التأخير لان تكرار الجماعة فى مسجد واحد مكروه عندنا على المعتمد الا اذا كانت  
 الجماعة الاولى غير اهل ذلك المسجد أو أدبت الجماعة على وجه مكروه ولانه لا يخلو الحنفى  
 حالة صلاة الشافعى اما ان يشتغل بالرواتب لينتظر الحنفى وذلك منهى عنه لقوله صلى الله  
 عليه وسلم اذا اقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة واما ان يجلس وهو مكروه ايضا لاعراضه  
 عن الجماعة عن غير كراهة فى جماعتهم على المختار اه ونحوه فى حاشية المدنى عن الشيخ والده  
 الشيخ محمدا كرم وخاتمة المحققين السيد محمد امين مير بادشاه والشيخ اسمعيل الشروانى فانهم

مطلب

اذا صلى الشافعى قبل  
 الحنفى هل الافضل  
 الصلاة مع الشافعى ام لا

(و) يكره تحريما (تطويل  
 الصلاة) على القوم زائدا  
 على قدر السنة فى قراءة  
 واذا كثر رضى القوم او لا  
 لاطلاق الامر بالتخفيف  
 نهر

رجحوا ان الصلاة مع اول جماعة افضل قل وقال الشيخ عبد الله العفيف فى فتاواه العفيفة  
 عن الشيخ عبد الرحمن المرشدى وقد كان شيخنا شيخ الاسلام مفتى بلد الله الحرام الشيخ  
 على بن جارية بن ظهيرة الحنفى لا يزال يصلى مع الشافعية عند تقدم جماعتهم وكنت اقتدى به  
 فى الاقتداء بهم اه وخالفهم العلامة الشيخ ابراهيم اليرى بناء على كراهة الاقتداء بهم لعدم  
 مراعاتهم فى الواجبات والسنن وان الانفراد افضل لولم يدرك امام مذهبهم وخالفهم ايضا  
 العلامة الشيخ رحمه الله السندى تلميذ ابن الهمام فقال الاحتياط فى عدم الاقتداء به ولو  
 مراعىا وكذا العلامة الملا على القارى فقال بعدما قدمناه عنه من عدم كراهة الاقتداء بهم  
 ولو كان لكل مذهب امام كما فى زماننا فالافضل الاقتداء بالموافق سواء تقدم او تأخر على  
 ما استحسنته عامة المسلمين وعمل به جمهور المؤمنين من اهل الحرمين والقدس ومصر والشام  
 ولا عبرة بمن شذ منهم اه والذى يميل اليه القلب عدم كراهة الاقتداء بالمخالف ما لم يكن غير  
 مراعى فى الفرائض لان كثيرا من الصحابة والتابعين كانوا ائمة مجتهدين وهم يصلون خلف  
 امام واحد مع تبين مذهبهم وانه لو انتظر امام مذهبهم بعيدا عن الصفوف لم يكن اعراضا  
 عن الجماعة للعلم بأنه يريد جماعة اكمل من هذه الجماعة واما كراهة تعدد الجماعة فى مسجد  
 واحد فقد ذكرنا الكلام عليها اول الباب والله اعلم بالصواب (قوله تحريما) اخذه فى البحر  
 من الامر بالتخفيف فى الحديث الآتى قال وهو للوجوب الا انصارف ولا دخال الضرر على  
 الغير اه وحزم به فى النهر (قوله زائدا على قدر السنة) عزاه فى البحر الى المراح  
 والمضمرات قال وذكره فى الفتح بحثا لا كما يتوهمه بعض ائمة فقرا يسيرا فى الفجر كبيرها اه  
 (قوله لاطلاق الامر بالتخفيف) وهو ما فى الصحيحين اذا صلى احداكم للناس فليخفف فان  
 فيهم الضعيف والسقيم والكبير واذا صلى لنفسه فليطول ماشاء وقد تبع الشارح فى ذلك  
 صاحب البحر واعترضه الشيخ اسمعيل بأن تعليل الامر بما ذكر يفيد عدم الكراهة اذا  
 رضى القوم اى اذا كانوا محصورين ويمكن حمل كلام البحر على غير المحصورين تأمل (قوله

وفي سنة (١٠٠٠) مقابل قومه زيد على قدر السنة وحاصله انه يقرأ بقدر حن القوم مطلقا  
 في ولودهم القدر المسنون وفيه حرام او لا فلا يختلف ما تقول عن المصريح والمضمرات  
 امر واما ثانيا فلان القدر المسنون لا يزيد على صلاة اضغفهم لانه كان بفعله صلى الله عليه  
 وسلم مع علمه انه يقتدى بالصعب ويستقيم ولا يتركه الا وقت الضرورة واما ثالثا فلان قراءة  
 معذمتا شكاه قومه الى النبي صلى الله عليه وسلم وقل افتان انت يا معاذ انما كانت زائدة  
 على القدر المسنون قل لكم في الصحيح وقد بحثنا التطويل هو الزيادة على القراءة المسنونة  
 فله صلى الله عليه وسلم على غيره وفرضه هي المسنونة فلا بد من كون ما يبنى عنه غير ما كان  
 دونه الا ضرورة وقراءة معذمتا قل له صلى الله عليه وسلم ما قل كانت بالبقرة على ما في مسلم  
 ان معذمتا بالبقرة فخراف رجل فسلم ثم صلى وحده واحصر وقوله صلى الله عليه وسلم  
 اذا تمت بالناس فقرأ بالشمس ونحوها وسبح اسم ربك الاعلى واقرأ باسم ربك والليل اذا  
 بعثى لاسها كالمعشاء وان قومه معذمتا كان العذر متحققا فبهم لا كسل منهم فأمر فيهم بذلك  
 كما ذكر انه صلى الله عليه وسلم قرأ بالمعوذتين في النجس فلما فرغ قواله اوجزت قال سمعت  
 كذا صلى فخشيت ان تقضى امه اه ما يخصا فقد ظهر من كلامه انه لا ينقص عن المسنون  
 الا ضرورة كقراءة بالمعوذتين لكاء الصبي وظهر من حديث معاذ انه لا ينقص عن المسنون  
 تعصب جماعة لانه لم يبين لمدون المسنون في صلاة اعشاء بل انهاء عن الزيادة عليه مع تحقق  
 العذر في قومه فاستظهره الشرع لابل من الحديث وحمل عليه كلام الكمال غير ظاهر من ذكر  
 في البحر في باب التواتر والتوافق عند اكلام على التراويح معزيا الى المحتى ان الحسن روى  
 عن الامام انه اذا قرأ في المكتوبة بعد الفاتحة ثلاث آيات فقد احسن ولم يسمى اه لكنه  
 لا يفي ما قلنا لانه احسن بقراءة القدر الواجب ولم يسمى اه يصل الى كراهة شديدة فتأمل  
**(قوله ويكره تحريما)** صرح به في الفتح والبحر **(قوله ولو في التراويح)** افاد ان الكراهة  
 في كل ما شرع فيه جماعة الرجال فرضا او نفلا **(قوله لانها تشرع مكررة الخ)** قال في الفتح  
 واعدا ان جماعتهم لا تكره في صلاة الجنائز لانها فريضة وترك التقدم مكروه فدار الامر بين  
 فعل المكروه لفعل الفرض او ترك الفرض لتركه فوجب الاول بخلاف جماعتهم في غيرها  
 ولو صلين فرادى فقد تسبق احدهن فتكون صلاة الباقيات كتنقيذ الخامسة بالسجدة لمن ترك القعدة  
 فراغ تلك موجبا لفساد الفريضة لصلاة الباقيات كتنقيذ الخامسة بالسجدة لمن ترك القعدة  
 الاخيرة اه ومثله في البحر وغيره ومفاده ان جماعتهم في صلاة الجنائز واجبة حيث لم يكن  
 غبرهن ولعل وجهه الاحتراز عن فساد فريضة صلاة الباقيات اذا سبقت احدهن وفيه  
 ان الرجال لو صلو منفردين يلزم فيها مثل ذلك فيلزم عليه وجوب جماعتهم فيها مع ان المصريح  
 به ان الجماعة فيها غير واجبة فتأمل **(قوله لا تعد)** لانها لو اعيدت لوقعت نفلا مكررها ط **(قوله)**  
 بصلاتها قيد به لان الرجال لا تنعقد صلاتهم ح **(قوله الا اذا استخلفها)** استثناء من قوله لا تعاد  
 وهذا ليس خاصا بالجنائز بل غيرها مثلها **(قوله فتفسد صلاة الكل)** اما الرجال  
 والامام فلعدهم صحة اقتداء الرجال بالمرأة واما النساء وامقدمة فلانهم دخان في تحريمه كالملة  
 فذا انتقل الى تحريمه ما قصه لم يخرج كأنهن اتقان من فرض الى فرض آخر كما في البحر وخامرا

وفي شهر ربيعة طهر  
 حديث معذمتا لا يزيد  
 على صلاة صغفهم معاذ  
 وبدا قل اليك  
 ضرورة وصح انه عليه  
 الصلاة والسلام قرأ  
 بالمعوذتين في النجس حين  
 سمع بكاء صبي (و) يكره  
 تحريما (جماعة النساء) ولو  
 في التراويح (في غير صلاة  
 حذرة) لانها لم تشرع  
 مكررة فهو الفردن  
 تقويتهم بقرآن احدهن  
 ووامت فيهم رجلا لا تعد  
 استقامت الفريضة بصلاتها  
 الا اذا استخلفها الامم  
 وخلفه حال وساء فتفسد  
 صلاة الكل

التعليل يقتضى الفساد ولو كن نساء خلاصا افاده ابو السعود ط والظاهر التعليل بان الامام  
يصير مقتديا بخالفته ففسد صلاة من خلفه بل باستخلافه من لا يصاح للامامة تفسد صلاته  
فكذا من خلفه رحمتي **(قوله** تقف الامام) بالثناء الفوقية لان فاعله الامام وهو هنا مؤنث  
حقيق اه وقال منلا على القارى يجوز التذكير لانه مصدر بمعنى المنعول اى المقتدى به اه  
وفى النهر هو من يؤتم به ذكر اكان او اثنى وفى بعض النسخ الامامة وترك الهاء هو الصواب  
لانه اسم لا وصف اه **(قوله** وسطهن) فى المغرب الوسط بالتحريك اسم عين مابين طرفى  
الشيء كمركز الدائرة بالسكون اسم مبهم لداخل الدائرة مثلا ولذا كان ظرفا والاوّل يجعل  
مبتداً وفاعلا ومفعولا به الخ وفى ضياء الحلوم الوسط بالسكون ظرف مكان وبالفتح اسم تقول  
وسط رأسه دهن بالسكون وفتح الطاء فهذا ظرف واذا فتحت السين رفعت الطاء وقات وسط  
رأسه دهن فهذا اسم اه قلت وعليه فيجوز هنا الفتح والسكون لانها اذا وقعت فى نصف  
الصف صدق انها فى الوسط بالسكون وانها عين الوسط بالتحريك ويكون نصبه فى الاول  
على الظرفية وفى الثانى على الحالية لانه بمعنى متوسطة فافهم **(قوله** فلو تقدمت ائمت) افاد  
ان وقوفها وسطهن واجب كما صرح به فى الفتح وان الصلاة صحيحة وانها اذا توسطت  
لا تزول الكراهة وانما ارشدوا الى التوسط لانه اقل كراهية من التقدم كما فى السراج ببحر  
**(قوله** فيتقدمهن) اذ صلى وسطهن فسدت صلاته بمحاذاتهن له على تقدير ذكر كورته ح اى  
وتفسد صلاتهن ايضا **(قوله** فيتوسطهم الخ) اشار به الى ان التشبيه بين العراة والنساء ليس  
من كل وجه بل فى الانفراد وقيام الامام فى الوسط والا فالعراة يصلون قعودا وهو افضل  
والنساء قائمات كفى البحر **(قوله** ولو عجوزا ليلا) بيان للاطلاق اى شابة او عجوزا نهارا او  
ليلا **(قوله** على المذهب المفتى به) اى مذهب المتأخرين قال فى البحر وقد يقال هذه الفتوى  
التي اعتمدها المتأخرون مخالفة لمذهب الامام وصاحبيه فانهم نقلوا ان الشابة تمنع مطلقا انفاقا  
واما العجوز فلها حضور الجماعة عند الامام الا فى الظهر والعصر والجمعة اى وعندها مطلقا  
فالاتقاء بمنع العجاز فى الكل مخالف للكل فالاعتماد على مذهب الامام اه قال فى النهر وفيه  
نظر بل هو مأخوذ من قول الامام وذلك انه انما منعها لقيام الحامل وهو فرط الشهوة بناء على  
ان الفسقة لا ينتشرون فى المغرب لانهم بالطعام مشغولون وفى الفجر والعشاء نائمون فاذا  
فرض انتشارهم فى هذه الاوقات لغلبة فسقهم كما فى زماننا بل تحريمها اياها كان المنع فيها  
اظهر من الظهر اه قلت ولا يخفى ما فيه من التورية اللطيفة وقال الشيخ اسمعيل وهو كلام  
حسن الى الغاية **(قوله** واستثنى الكمال الخ) اى مما افق به المتأخرون لعدم العلة السابقة  
فبقى الحكم فيه على قول الامام فافهم **(قوله** ليس معهن رجل غيره) ظاهره ان الخوة  
بالاجنبية لا تنتفى بوجود امرأة اجنبية اخرى وتنتفى بوجود رجل آخر تأمل **(قوله** كأخته)  
من كلام الشارح كآرايته فى عدة نسخ وكذا بخطه فى الحزائن حيث كتبه بالاسود وافاد ان  
المراد بالحرم ما كان من الرحم لما قالوا من كراهة الخلوة بالاخت رضاعا والصهرة الشابة تأمل  
**(قوله** او زوجته أو أمته) بالرفع عطفا على رجل او محرم لا بالجر عطفا على اخته لماعامت  
انه ليس من المتن وحينئذ فلا حاجة الى دعوى تغليب المحرم فافهم **(قوله** فى المسجد) اعلمه

(فان فعان تقف الامام  
وسطهن) فلو تقدم  
ائمت الا حتى فيتقدمهن  
(كالعراة) فيتوسطهن  
امامهم ويكره جماعتهم  
تحرى ما فتح (ويكره  
حضورهن الجماعة) ولو  
الجمعة وعيد ووعظ (مطاة)  
ولو عجوزا ليلا (على  
المذهب) المفتى به لفساد  
الزمان واستثنى الكمال  
بخلاف العجائز المتفانية (كما  
تكره امامة الرجل لهن  
فى بيت ليس معهن رجل  
غيره ولا محرم منه) كأخته  
(او زوجته أو أمته) اما اذا  
كان معهن واحد من ذكر  
او امهين فى المسجد لا  
يكره بحر (ويقف الواحد)  
ولو صليا

تحقق الخلوة فيه ولذا لو اجتمع بزوجه فيه لا يعد خلوة كباقي رحمته **(قوله)** اما الواحدة فتأخر) فلو كان معه رجل ايضا يقيم عن يمينه والمرأة خلفهما ولو رجلان يقيهما خلفه والمرأة خلفهما وتأخر الواحدة محله اذا اقتدت برجل لا بأمرأة مثلهما ط عن البرجندی **(قوله على المذهب)** خلافا لما عن محمد من انه يجعل اصابعه عند عقب الامام بجر ويأمره الامام بذلك اي بالوقوف عن يمينه ولو بعد الشروع اشار اليه بيده لحديث ابن عباس انه قام عن يسار النبي صلى الله عليه وسلم فقدمه عن يمينه سراج **(قوله)** بل بالقدم) فلو حاذاه بالقدم ووقع سجوده مقدما عليه لكون المقتدى اطول من امامه لا يضر ومعنى المحاذاة بالقدم المحاذاة بعقبه فلا يضر تقدم اصابع المقتدى على الامام حيث حاذاه بالعقب مالم يفحش التفاوت بين المتقدمين حتى لو فحش بحيث تقدم اكثر قدم المقتدى لعظم قدمه لا يصح كما اشار اليه بقوله مالم يتقدم الخ قال في البحر و اشار المصنف الى ان العبرة انما هو للقدم للرأس فلو كان الامام اقصر من المقتدى يقع رأس المقتدى قدام الامام يجوز بعد ان يكون محاذيا بقدمه او متأخرا قليلا وكذا في محاذاة المرأة كاسيأتي وان تفاوتت الاقدام صغرا وكبرا فالعبرة للساق والكعب والاصح مالم يتقدم اكثر قدم المقتدى لاتفسد صلاته كافي المجتبى انتهى فما ذكره الشارح ليس مخالفا لما تقدم كما توهم رحمته فافهم وفي التمهستانى هذا في غير المومى والعبرة في المومى للرأس حتى لو كان رأسه خلف امامه ورجلاه قدام رجله صح وعلى العكس لا يصح كافي الزاهدى وغيره انتهى اقول وينبغي ان لا يكون قوله رأسه خلف امامه قيدا بل كذلك اذا ساواه على قياس ما تقدم وينبغي ايضا ان يكون هذا في المومى المقتدى بصحيح او بموم مثله وكان كل منهما قاعدا او مستلقيا ورجلاه الى القبلة اما لو على جنبه فيشترط كون المؤتم مضطجعا خلف ظهر امامه ولا عبرة للرأس اصلا \* (تنبيه) \* افراد القدم في كلام الشارح كغيره يفيد ان المحاذاة تعتبر بواحدة ولم اره صريحا والظاهر انه لو كان معتمدا على قدم واحدة فالعبرة لهما ولو على القدمين فان كانت احدهما محاذية والاخرى متأخرة فلا كلام في الصحة وان كانت الاخرى متقدمة فهل يصح نظرا للمحاذية او لا نظرا للمتقدمة محل نظر والظاهر الثانى ترجيحنا للحاظ على الميخ كقائلوا فيما لو كانت احدى قوائم الصيد في الحل والاخرى في الحرم وقد رأيت فيه في كتب الشافعية اختلاف ترجيح \* (فرع) \* قال في منية المفتى اقتدى على سطح وقام بجذاء رأس الامام ذكر الخلو انى انه لا يجوز والسرخصى يجوز **(قوله)** كره اتفاقا الظاهر ان الكراهة تنزيهية لتعليقها في الهداية وغيرها بمخالفة السنة ولقوله في الكافي جاز وأساء وكذا نقله الزيلعي عن محمد لكن قدمنا في اول بحث سنن الصلاة اختلاف عباراتهم في ان الاساءة دون الكراهة او فحش منها ووفقنا بينها بانها دون كراهة التحريم وافحش من كراهة التنزيه فراجع **(قوله)** والزايد خلفه) عدل تبعا للواقعية عن قول اكثر والاشنان خلفه لانه غير خاص بالاشنان بل المراد ما زاد على الواحد اشنان فاكثر نعم يفهم حكم الاكثر بالاولى وفي التمهستانى وكيفيته ان يقف احدهما بجذائه والاخر بيمينه اذا كان الزايد اثنين ولو جاء ثالث وقف عن يسار الاول والرابع عن يمين الثاني والخامس عن يسار الثالث وهكذا وفيه اشارة الى ان الزايد لو جاء بعد الشروع يقوم خلف الامام ويتأخر

اما الواحدة فتأخر  
(محاذيا) اي مساويا (يمين  
امامه) على المذهب ولا  
عبرة بالرأس بل بالقدم فلو  
صغيرا فالاصح مالم يتقدم  
اكثر قدم المؤتم لاتفسد  
(فلو وقف عن يساره  
كره) اتفاقا (وكذا) يكره  
(خلفه على الاصح) لمخالفته  
السنة (والزايد) يقف  
(خلفه) فلو توسط اثنين

مطلب

هل الاساءة دون الكراهة  
او افحش منها



المقتدى الاول ويأتى تمامه قريبا (قوله كره تنزيها) وفي رواية لا يكره والاولى اصح كما في الامداد (قوله) وتحريما لولاكثر) أفاد أن تقدم الامام امام الصف واجب كما افاده في الهداية والفتح (قوله كره اجماعا) اى للمؤتم وليس على الامام منهاشئ ويخلص من الكراهة بالفهقرى الى خلف ان لم يكن المحل ضيقا على الظاهر وانظر هذا مع قولهم لو كان مع الامام واحد على الدكان والباقي دونه لا يكره وقد تزول المخالفة بان تكون الثانية موضوعا اذا كان المؤتم خلفه ط اقول لم أر التصريح بالواحد وانما صرحوا بكراهة افراد الامام على الدكان ولو كان معه بعض القوم لا يكره فيمكن التوفيق بحمل البعض على جماعة من القوم فلا ينافى ما هنا وايضا قد صرحوا بكراهة قيام الواحد وحده وان لم يجد فرجة تأمل \* (تمة) \* اذا اقتدى بأمام فجاء آخر يتقدم الامام موضع سجوده كذا في مختارات النوازل وفي القهستانى عن الجللابى ان المقتدى يتأخر عن اليمين الى خلف اذا جاء آخر اه وفي الفتح ولو اقتدى واحد بآخر فجاء ثالث يجذب المقتدى بعد التكبير ولوجذبه قبل التكبير لا يضره وقيل يتقدم الامام اه ومقتضاه ان الثالث يقتدى متأخرا ومقتضى القول بتقدم الامام انه يقوم بجنب المقتدى الاول والذي يظهر انه ينبغي للمقتدى التأخر اذا جاء ثالث فان تأخر والا جذبه الثالث ان لم يخش افساد صلاته فان اقتدى عن يسار الامام يشير اليهما بالتأخير وهو أولى من تقدمه لانه متبوع ولان الاصططاف خلف الامام من فعل المتقدمين لا الامام فالاولى ثباته فى مكانه وتأخر المقتدى ويؤيده ما فى الفتح عن صحيح مسلم قال جابر سرت مع النبي صلى الله عليه وسلم فى غزوة فقام يصلى فحُت حتى قُت عن يساره فأخذ بيدي فادارنى عن يمينه فجاء ابن صخر حتى قام عن يساره فأخذ بيديه جميعا فدفعنا حتى اقامنا خلفه اه وهذا كله عند الامكان والاتعين الممكن والظاهر ايضا ان هذا اذا لم يكن فى القعدة الاخيرة والا اقتدى الثالث عن يسار الامام ولا تقدم ولا تأخر (قوله الحلل) هو انقراج ما بين الشيتين قاموس وهو على وزن جبل ط (قوله) ويقف وسطا) قال فى المعرج وفى مبسوط بكر السنة ان يقوم فى الحراب ليعتدل الطرفان ولو قام فى احد جانبي الصف يكره ولو كان المسجد الصيبي بجنب الشتوى واملاُ المسجد يقوم الامام فى جانب الحائط ليستوى القوم من جانيه والاصح ما روى عن ابى حنيفة انه قال اكره ان يقوم بين الساريتين او فى زاوية او فى ناحية المسجد او الى سارية لانه خلاف عمل الامة قال عليه الصلاة والسلام توسطوا الامام وسدوا الحلل ومتى استوى جانباه يقوم عن يمين الامام ان امكنه وان وجد فى الصف فرجة سدّها والا انتظر حتى يجي آخر فيقفان خلفه وان لم يجي حتى ركع الامام يخار اعلم الناس بهذه المسئلة فيجذبه ويقفان خلفه ولو لم يجد عالما يقف خلف الصف بجذاء الامام للضرورة ولو وقف منفردا بغير عذر تصح صلاته عندنا خلافا لاحد اه \* (تنبيه) \* يفهم من قوله او الى سارية كراهة قيام الامام فى غير الحراب ويؤيده قوله قبله السنة ان يقوم فى الحراب وكذا قوله فى موضع آخر السنة ان يقوم الامام ازاء وسط الصف الا ترى ان المحاريب مانصبت الاوسط المساجد وهى قد عينت لمقام الامام اه والظاهر ان هذا فى الامام الراتب لجماعة كثيرة لئلا يلزم عدم قيامه فى الوسط فلولم يلزم ذلك لا يكره تأمل \* (فرع) \* ذكر فى البدائع فى بحث الصلاة فى الكعبة ان الافضل للامام

كره تنزيها وتحريما لو  
أكثر ولو قام واحد بجنب  
الامام وخلفه صف كره  
اجماعا (ويصف) اى  
يصفهم الامام بأن يأمرهم  
بذلك قال الشعنى وينبغي  
ان يأمرهم بأن يترأصوا  
ويسدوا الحلل ويسووا  
مناكبهم ويقف وسطا

مطلبه

فى كراهة قيام الامام فى  
غير الحراب

ان يقف في مقام ابراهيم (قوله وخير صفوف الرجال اولها) لانه روى في الاخبار ان الله تعالى اذا انزل الرحمة على الجماعة يبرأها أو لا على الامام ثم تجاوز عنه الى من يحذانه في الصف الاول ثم الى الميامن ثم الى المياسر ثم الى الصف الثاني وتماه في البحر (تنبيه) قال في المعراج الافضل ان يقف في الصف الآخرا اذا خاف اذاء أحد قال عليه الصلاة والسلام من ترك الصف الاول مخافة أن يؤذى مسلما ضعف له اجر الصف الاول وبه اخذ أبو حنيفة ومحمد وفي كراهة ترك الصف الاول مع امكانه خلاف اه اى لو تركه مع عدم خوف الاذاء وهذا لو قبل الشروع فلو شرعوا وفي الصف الاول فرجة له خرق الصفوف كما يأتي قريبا وفي حاشية الاشياء للحموى عن المضمرات عن النصاب وان سبق احد الى الصف الاول فدخل رجل اكبر منه سنا أو اهل علم ينبغي ان يتأخر ويقدمه تعظيما له اه فهذا يفيد جواز الاشارة بالقرب بلا كراهة خلافا للشافعية وقال في الاشياء ما رآه الاصحابنا ونقل العلامة البيهقي فروعا تدل على عدم الكراهة ويدل عليه قوله تعالى ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة وما في صحيح مسلم من انه عليه الصلاة والسلام أتى بشراب فشرب منه وعن يمينه أصغر القوم وهو ابن عباس وعن يساره أشياخ فقال عليه الصلاة والسلام للغلام أتأذن لي في ان اعطى هؤلاء فقال الغلام لا والله فاعطاه الغلام اذ لا ريب ان مقتضى طلب الاذن مشروعية ذلك بلا كراهة وان جاز أن يكون غيره افضل اه أقول وينبغي تقييد المسئلة بما اذا عارض تلك القرية ما هو افضل منها كاحترام اهل العلم والاشياخ كما أفاده الفرع السابق والحديث فانهما يدلان على أنه افضل من القيام في الصف الاول ومن اعطاء الاناء لمن له الحق وهو من على اليمين فيكون الاشارة بالقرية انتقالا من قرية الى ما هو افضل منها وهو الاحترام المذكور اما لو أثر على مكانه في الصف مثلا من ليس كذلك يكون اعرض عن القرية بلا داع وهو خلاف المطلوب شرعا وينبغي ان يحمل عليه ما في النهر من قوله واعلم ان الشافعية ذكروا ان الاشارة بالقرب مكروهة كالمكان في الصف الاول فلما اقيمت آثره وقواعد نالنا تأباه اه (تنبيه آخر) قال في البحر في آخري باب الجمعة تكلموا في الصف الاول قبل هو خلف الامام في المقصورة وقيل ما يلي المقصورة وبه اخذ الفقيه ابواليث لانه يمنع العامة عن الدخول في المقصورة فلا تتوصل العامة الى نيل فضيلة الصف الاول اه اقول والظاهر ان المقصورة في زمانهم اسم لبيت في داخل الجدار القبلي من المسجد كان يصلى فيها الامراء الجمعة ويتعمون الناس من دخولها خوفا من العدو فعلى هذا اختلف في الصف الاول هل هو ما يلي الامام من داخلها ام ما يلي المقصورة من خارجها فأخذ الفقيه بالثاني توسعة على العامة كي لا تفوتهم الفضيلة ويعلم منه بالاولى ان مثل مقصورة دمشق التي هي في وسط المسجد خارج الحائط القبلي يكون الصف الاول فيها ما يلي الامام في داخلها وما اتصل به من طرفيها خارجا عنها من اول الجدار الى آخره فلا يقطع الصف ببنائها كما لا يقطع المنبر الذي هو داخلها فيما يظهر وصرح به الشافعية وعليه فلو وقف في الصف الثاني داخلها قبل استكمال الصف الاول من خارجها يكون مكروها ويؤخذ من تعريف الصف الاول بما هو خلف الامام اى لا خلف مقتد آخران من قام في الصف الثاني بحذاء باب المنبر يكون من الصف الاول انه ليس خاف مقتد آخر والله

وخير صفوف الرجال  
اولها

مطلب

في جواز الاشارة بالقرب

مطلب

في الكلام على الصف  
الاول

تعالى علم (قوله في غير جنازة) اما فيها فأخرها اظهارا للتواضع لانهم شفعاء فهو احرى بقبول شفاعتهم ولان المطلوب فيها تعدد الصفوف فلو فضل الاول امتنعوا عن التأخر عند قلتهم رحى (قوله ثم وثم) اى ثم الصف الثانى افضل من الثالث وفى الجنازة ما يلى الاخير افضل مما تقدمه رحى (قوله كره) لان فيه تركا لا كمال الصفوف والظاهر انه لو صلى فيه المبلغ فى مثل يوم الجمعة لاجل ان يصل صوته الى اطراف المسجد لا يكره (قوله كقيامه فى صف الخ) هل الكراهة فيه تنزيهية او تحريرية ويرشد الى الثانى قوله عليه الصلاة والسلام ومن قطعه قطعه الله طبقى ما اذا رأى الفرجة بعدما حرم هل يمشى اليها لم أره صريحا وظاهر الاطلاق نعم ويفيده مسألة من جذب غيره من الصف كما قدمناه فانه ينبغى له ان يحببه لتتفى الكراهة عن الجاذب فشبه لنفى الكراهة عن نفسه أولى فتأمل ثم رأيت فى مفسدات الصلاة من الحلية عن الذخيرة ان كان فى الصف الثانى فرأى فرجة فى الاول فمشى اليها لم تفسد صلاته لانه مأثور بالمراعاة قال عليه الصلاة والسلام تراصوا فى الصفوف ولو كان فى الصف الثالث تفسد اه اى لانه عمل كثير وظاهر التعليل بالامر انه يطلب منه المشى اليها تأمل (فائدة) قال فى الاشياء اذا أدرك الامام راكعا فشرعه لتحصيل الركعة فى الصف الاخير افضل من وصل الصف اه اما لو لم يدرك الصف الاخير فلا يقف وحده بل يمشى اليه ان كان فيه فرجة وان فاتته الركعة كما فى آخر شرح المنية معللا بأن ترك المكروه أولى من ادراك الفضيلة تأمل ويشهد له ان ابا بكر رضى الله عنه ركع دون الصف ثم دب اليه فقال له صلى الله عليه وسلم زادك الله حرصا ولا تعد (قوله وهذا الفعل مفوت الخ) هذا مذهب الشافعية لان شرط فضيلة الجماعة عندهم ان تؤدى بلا كراهة وعندنا ينال التضعيف ويلزمه مقتضى الكراهة او الحرمة كالمواصلها فى ارض مفصوبة رحى ونحوه فى ط (قوله لتقصيرهم) يفيدان الكلام فيما اذا شرعوا وفى القنية قام فى آخر صف وبينه وبين الصفوف مواضع خالية فللداخل ان يمر بين يديه ليصل الصفوف لانه اسقط حرمة نفسه فلا يأنم المارين بيديه دل عليه ما فى الفردوس عن ابن عباس رضى الله عنه صلى الله عليه وسلم من نظر الى فرجة فى صف فليسد بها بنفسه فان لم يفعل فمرار فليخط على رقبته فانه لاحرمة له اى فليخط المار على رقبة من لم يسد الفرجة اه (قوله اليكم مناكب فى الصلاة) المعنى اذا وضع من يريد الدخول فى الصف يده على منكب المصلى لان له ط عن المناوى (قوله كما بسط فى البحر) اى نقلا عن فتح التقدير حيث قال ويظن ان فسحه له رياء بسبب ان يتحرك لاجله بل ذاك اعانة على ادراك الفضيلة واقامة لسد الفرجات المأمور بها فى الصف والاحاديث فى هذا شهيرة كثيرة اه (قوله لكن نقل المصنف وغيره الخ) استدراك على ما استنبطه فى البحر والفتح من الحديث بأنه مخالف للمعقول فى المسئلة وعبارة المصنف فى المنح بعد ان ذكر لو جذب آخر فتأخر الاصح لانتفاء صلاته وفى القنية قيل لمصل منفرد تقدم فتقدم بأمره او دخل رجل فرجة الصف فتقدم المصلى حتى وسع المكان عليه فسدت صلاته وينبغى ان يمكث ساعة ثم يتقدم برأى نفسه وعمله فى شرح القدورى بأنه امتثال لغير امر الله تعالى اقول ما تقدم من تصحيح صلاة من تأخر ربما يفيد تصحيح عدم الفساد فى مسألة القنية لانه مع تأخره بجذبه لانتفاء صلاته ولم يفصل بين كون

فى غير جنازة ثم وثم ولو صلى على رفوف المسجد ان وجد فى صحنه مكانا كره كقيامه فى صف خلف صف فيه فرجة قلت وبالكراهة ايضا صرح الشافعية قال السيوطى فى (بسط الكف فى آتام الصف) وهذا الفصل مفوت لفضيلة الجماعة الذى هو التضعيف لا لاصل بركة الجماعة فتضعيفها غير بركتها وبركتها هى عود بركة الكامل منهم على الناقص اه ولو وجد فرجة فى الاول لا الثانى له خرق الثانى لتقصيرهم وفى الحديث من سد فرجة غفر له وصح خياركم اليكم مناكب فى الصلاة وبهذا يعلم جهل من يستمسك عند دخول داخل بحببه فى الصف ويظن انه رياء كما بسط فى البحر لكن نقل المصنف وغيره عن القنية وغيرها ما يخالفه ثم نقل تصحيح عدم الفساد فى مسألة من جذب من الصف فتأخر

ذلك بأمره اه لا الان يعمل على ما اذا تأخر لأمره فتكون مسألة اخرى فتأمل اه كلام  
 المصنف وحاصله انه لا فرق بين المسئلتين الان يدعى حمل الاولى على ما اذا تأخر بمجرد الجذب  
 بدون أمر واثانية على ما اذا فسح له بأمره فتفسد في الثانية لانه امتثل أمر المخلوق وهو فعل  
 مناف للصلاة بخلاف الاولى (قوله فهل ثم فرق) قد علمت من كلام المصنف انه لو تأخر بدون  
 أمر فيهما فلا فرق بينهما ويكون التصحيح واردا فيهما وان تأخر بالامر في احدهما فهناك فرق  
 وهو اجابته أمر المخلوق فيكون موضوع المسئلتين مختلفا هذا وقد ذكر الشرنبلالي في شرح  
 الوهبانية مامر عن القنية وشرح القدوري ثم رده بان امثاله انما هو الامر رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم فلا يضر اه لكن لا يخفى انه تبقى المخالفة بين الفرعين ظاهرة وكأن الشارح لم  
 يحزم بصحة الفرق الذي أبداه المصنف فلذا قال فليحرر وجزم في مكروهات الصلاة وفي  
 مفسداتها بما في القنية تبعا لشرح المنية وقال ط لوقيل بالتفصيل بين كونه امتثل أمر الشارع  
 فلا تفسد وبين كونه امتثل أمر الداخل مراعاة لحاظه من غير نظر لامر الشارع فتفسد  
 لكان حسنا (قوله ظاهره بعم العبيد) اشار به الى ان البلوغ مقدم على الحرية لقوله صلى  
 الله عليه وسلم ليليني منكم اولو الاحلام والنهي اى البالغون خلافا لما نقله ابن امير حاج  
 حيث قدم الصبيان الاحرار على العبيد البالغين اه ح عن البحر نعم يقدم البالغ الحر على  
 البالغ العبد والصبي الحر على الصبي العبد والحررة البالغة على الامة البالغة والصبيبة الحررة  
 على الصبيبة الامة بحر (قوله فلو واحد دخل الصف) ذكره في البحر بخنا قال  
 وكذا لو كان المقتدى رجلا وصبيبا يصفهما خلفه لحديث أنس فصففت أنا واليتيم وراه  
 والعجوز من ورائنا وهذا بخلاف المرأة الواحدة فانها تتأخر مطلقا كالمتمددات للحديث  
 المذكور (قوله اثناعشر) لان المقتدى اما ذكر او انثى او خنثى وعلى كل فاما بالغ او لا  
 وعلى كل فاما حرا او لا اه ح فيقدم الاحرار البالغون ثم صبيانهم ثم العبيد البالغون ثم  
 صبيانهم ثم الاحرار الخنثاى الكبار ثم صغارهم ثم الارقاء الخنثاى الكبار ثم صغارهم ثم الحرار  
 الكبار ثم صغارهم ثم الاماء الكبار ثم صغارهم كفى الحلية (قوله لكن لا يلزم الح) جواب  
 عما نقلناه عن الحلية من جعل الخنثاى اربعة صفوف لان المراد ببيان الصفوف الممكنة على  
 الترتيب المذكور في المتن وان لم يصح كلها لما في الامداد من انه لا تصح محاذاة الخنثى مثله  
 ولا تأخره لاحتمال انوثة المتقدم واحد المتحاذيين ثم قل فيشترط ان تكون الخنثاى صفا  
 واحدا بين كل اثنين فرجة او حائل يمنع المحاذاة وهذا مما من الله بالنبه له اه فما ذكره  
 الشارح جواب لا اعتراض ففهم وقد ظهر ان الصفوف الصحيحة تسعة لكن ذكر ح انه  
 سيأتى اشتراط التكليف في افساد صلاة من حاذته امرأة والخنثى كالمرأة كفى الامداد والتقدم  
 في حكم المحاذاة بل هو من افرادها كما في البحر حينئذ فلا يشترط جعل الخنثاى صفا واحدا  
 الا اذا كانوا بالغين فيجعلهم صفا واحدا الاحرار والعبيد سواء بشرط الفرجة او الحائل اما  
 الصبيان منهم فيجعل احرارهم صفا آخر ثم ارقاؤهم صفا ثالثا ترجيح الحرية لانعدام الفساد  
 بمحاذاة بعضهم لبعض او بالتقدم بخلاف البالغين منهم وعليه فتكون الصفوف احد عشر  
 هذا حاصل ما ذكره المحشى ففهم اقول وقد صرح في القنية بأن اقتداء الخنثى بمتله فيه

فهل ثم فرق فليحرر  
 (الرجال) ظاهره بعم العبيد  
 (ثم الصبيان) ظاهره  
 تعددهم فلو واحد دخل  
 الصف (ثم الخنثاى) ثم  
 النساء (قالوا الصفوف  
 الممكنة اثناعشر لكن  
 لا يلزم صحة كلها لمعاملة  
 الخنثاى بالاضمة (واذا  
 حاذته) ولو بعضوا واحد

روايتان وان رواية الجواز استحسان لا قياس اه ويلزم من رواية الجواز انه لا تفسد  
صلاته بمحاذاته ولا يتقدمه عليه بالغاً او غيره وعلى هذا فلا حاجة الى ما مر عن الامداد نعم  
جزم الشارح فيما سأتى تبعا للبحر برواية عدم الجواز فتأمل **(قوله)** وخصه الزيلعي (الح)  
حيث قال المعتبر في المحاذاة الساق والكعب في الاصح وبعضهم اعتبر القدم اه فعلى قول  
البعض لو تأخرت عن الرجل ببعض القدم تفسد وان كان ساقها وكعبها متأخرا عن ساقه  
وكعبه وعلى الاصح لا تفسد وان كان بعض قدمها محاذيا لبعض قدمه بأن كان اصابع قدمها  
عند كعبه مثلا تأمل هذا ومقتضى قوله وخصه الزيلعي ان قوله ولو بعضه واحد خارج عما  
ذكره الزيلعي فيكون قولنا ثالثا في المسئلة كما فهمه في البحر وظاهر كلام الزيلعي انه ليس في  
المسئلة قول ثالث والذكر بل المراد بالعضو من المرأة قدمها ومن الرجل اى عضو كان على  
ما صرح به في النهاية ونصه شرطنا المحاذاة مطلقا لتناول كل الاعضاء او بعضها فانه ذكر  
في الخلاصة محالا على فوائد القاضي ابى على النسفى رحمه الله تعالى المحاذاة ان يحاذى عضو  
منها عضوا من الرجل حتى لو كانت المرأة على الظلة ورجله بمحاذاتها اسفل منها ان كان يحاذى  
الرجل شيئا منها تفسد صلاته وانما عين هذه الصورة لتكون قدم المرأة محاذية للرجل لان المراد  
بقوله ان يحاذى عضو منها هو قدم المرأة لا غير فان محاذاة غير قدمها لشيء من الرجل لا يوجب  
فساد صلاته نص على هذا في فتاوى الامام قاضى خان فى واسط فصل من يصح الاقتداء به ومن  
لا يصح وقال المرأة اذا صلت مع زوجها في البيت ان كان قدمها بمحاذاة قدم الزوج لا تجوز  
صلاتهما بالجماعة وان كان قدماها خلف قدم الزوج الا انها طويلة تقع رأس المرأة في  
السجود قبل رأس الزوج جازت صلاتهما لان العبرة للقدم لا ترى ان صيد الحرم اذا كان  
رجلاه خارج الحرم ورأسه في الحرم يحل اخذه وان كان على العكس لا يحل انتهى كلام النهاية  
ونقله في السراج واقره وفي القهستاني المحاذاة ان تساوى قدم المرأة شيئا من اعضاء الرجل  
فالقدم مأخوذ في مفهومه على ما نقل عن المطرزي فساواة غير قدمها لعضوه غير مفسدة اه  
فقد ثبت بما ذكرناه وجود المحاذاة بالقدم في مسئلة الظلة المذكورة خلافا لما زعمه في البحر  
وانه لا فرق بين التعبير بالعضو وبالقدم خلافا لما زعمه في البحر أيضا وانه لو اقتدت به متأخرة  
عنه بقدمها تحت صلاتهما وان لزم منه محاذاة بعض اعضائها لقدمه او غيره في حالة الركوع  
او السجود لان المانع ليس محاذاة اى عضو منها لى عضو منه ولا محاذاة قدمه لى عضو منها  
بل المانع محاذاة قدمها فقط لى عضو منه (تنبيه) اعترض في البحر تفسير المحاذاة بما  
ذكرها الزيلعي بأنه قاصر لانه يشمل التقدم وقد صرحوا بأن المرأة الواحدة تفسد صلاة ثلاثة  
اذا وقفت في الصف من عن يمينها ومن عن يسارها ومن خلفها فالتفسير الصحيح للمحاذاة ما في  
الاحتى المحاذاة المفسدة ان تقوم بجانب الرجل من غير حائل او قدماه اه واجاب في النهر  
بان المرأة انما تفسد صلاة من خلفها اذا كان محاذيا لها كما قيده الزيلعي وذكره في السراج  
ايضا وصرح به الحاكم الشهيد في كافي اه ويأتى تمامه قريبا **(قوله امرأة)** مفهومه  
ان محاذاة الحثي المشكل لا تفسد به صرح في التارخانية **(قوله ولو امة)** ومثلها الحثي كما  
قدمناه عن الامدادح والوجه للمبالغة بالامة ولعلها ولو امة بهاء الضمير ط وعبارته في

وخصه الزيلعي بالساق  
والكعب (امرأة) ولو امة  
(مشتهاة) حالا

خبر أن من عيرمه وروحه وحرجه لا مرد اه (قوله كبت تسع مصافحا) يفسره لاحقه  
 قول في بحر واحتلوا في حد المشاهدة وصحح الزيلعي وغيره انه لا اعتبار بالسبع من السبع  
 على ما قيل والتسع وما لم تعتبر تصاح للجماع بأن تكون غلبة صحة والعبارة المرأة التامة  
 لحاق اه فكلام الشارح غير معتمد لانه قد يوجد خصوصا في هذا الزمان بنت تسع لا تطبق  
 الوطء ط (قوله او فرجة تسع رجلا) معطوف على حائل لكنه منون لوصفه بالجملة اه ح  
 وفي مراح الدراية لو كان بينهما فرجة تسع الرجل او اسطوانة قيل لا تفسد وكذا اذا قامت  
 امامه وبينهما هذه الفرجة اه واستشكل في البحر بما اتفقوا على نقله عن اصحابنا من ان المرأة  
 تفسد صلاة رجلين من حائبي واحد عن يمينها وواحد عن يسارها وكذا المراتان والثلاث  
 وكذا تفسد صلاة من خلفها فلو واحدة تفسد من خلفها صلاة رجل ولو كانتا اثنتين فصلاة  
 رجلين ولو ثلاثا فصلاة ثلاثة ثلاثة الى آخر الصفوف ولو كن صفاتين الرجال والامام لا يصح  
 اقتداء الرجال قل ووجه اشكاله ان الرجل الذي هو خلفها او الصف الذي هو خلفهن بينه  
 وبينها فرجة قدر مقام الرجل وقد جعلوا الفرجة كالحائل فيمن عن حائبيها او خلفها فاعتين ان  
 يحتمل على ما اذا كان خلفها من غير فرجة محاذيا لها بحيث لا يكون بينه وبينها قدر مقام رجل  
 ولهذا قل في السراج ولو قامت وسط الصف تفسد صلاة واحد عن يمينها وواحد عن يسارها  
 وواحد خلفها بخذائنها دون الباقيين فقد سطر ان يكون من خلفها محاذيا لها للاحتراز عن  
 وجود الفرجة وكذا صرح به الزيلعي والحكم الشهيد اه ملخصا وقد منا نحوه قريبا عن النهر  
 وافد في النهر ايضا ان اشتراط المحاذاة للفساد ليس خاصا بتقدم المرأة الواحدة بل الصف من  
 النساء كذلك اي حيث لم يحاذهن صفوف الرجال فلا فساد والحاصل ان المراد من افساد صلاة  
 من خلفها ان يكون محاذيا لها من خلفها أي بأن يكون مسامتا لها غير منحرف عنها يمينه او  
 يسرة قدر مقام الرجل لا مطلقا كونه خلفها ومراد البحر من تعيين الحمل على المحاذاة ما ذكرنا  
 وليس مراده بالمحاذاة ما فهمه المحسني من قيام الرجل خلفها بأن يكون وجهه الى ظهرها قريبا  
 منها بحيث لا يكون بينه وبينها قدر مقام الرجل لان مراده انها تفسد صلاة رجل من الصف  
 الذي خلفها ولا بد من وجود فرجة بين الصفين اكثر من قدر مقام الرجل وهذا منشأ  
 الاشكال وقد استشهد صاحب البحر على جوابه بعبارة السراج وغيرها مما فيه التصريح  
 بالصفوف فعلم ان مراده اشتراط محاذاتها من خلفها في الصف المتأخر فبتعين حملها على ما  
 ذكرناه والالتزم ان لا يفسد الصف سوى صلاة صف واحد من الرجال ولا الثلاث سوى صلاة  
 ثلاثة رجال من الصف الذي خلفهن فقط دون باقي الصفوف فافهم (قوله في صلاة وان لم  
 تحذ) اشار الى تعميم الصلاة بما ذكره الفهستاني بقوله فيريضة او نافذة واجبة او سنة اي تطوع  
 او فريضة في حق الامم تطوع في حق المتقدمين وفيه اشارة الى ان محاذاة المجنونة لا تفسد لان  
 صلاتها ليست صلاة في الحقيقة (قوله على الصحيح) متعلق بمحذوف تقديره فسدت صلاتها  
 اه ح وهذا بناء على قولهم انه لا يطل اصل الصلاة بطلان وصفها فذا لم تصح صلاتها ظهر

كبت تسع مصافحا وثمن  
 وسبع لوصفة او ماضيا  
 كعجوز (والاحال بينهما)  
 اقله قدر ذراع في غلط  
 اصبع او فرجة تسع رجلا  
 (في صلاة) وان لم تحذ  
 كنيها ظهر متصل بغير  
 على الصحيح سراج فانه  
 يصح نقلها على المذهب بحر

صححت نفلا فهي متحدة من حيث اصل الصلاة وان زاد عليها الامام بوصف الفرضية فقوله وان لم تحذف معنى صورة باعتبار نيتها واماعلى قول محمد بانه يبطل الاصل ببطلان الوصف فلا تفسد صلاة من حاذته لانها ليست بمصلية وقد جعله في البحر خلاف المذهب وسيا في الكلام فيه واماما في المنع من قوله انه مفرع على بقاء اصل الصلاة عند فساد الاقتداء فكأنه سبق قلم لان الاقتداء صحيح وانما فسدت نيتها الفرضية وبقي اقتداؤها في اصل صلاة الامام وهو النفل وان زاد عليها الامام بوصف الفرضية كما قلنا افاده الرحمي **(قوله وسيجي)** اي في قوله واذا فسد الاقتداء لا يصح شروعه في صلاة نفسه **(قوله مطلقة)** وهي ما عهد مناجاة للرب سبحانه وتعالى وهي ذات الركوع والسجود والاياء للعذر بحر **(قوله خراج الجنابة)** وكذا سجدة التلاوة كفي شرح النية وغيره وينبغي اخراجها بقوله في صلاة وينبغي الحاق سجدة الشكر بها وكذا سجود السهو لعدم تحقق المحاذاة فيه بالقدم والساق حالة القيام تأمل **(قوله فمحاذاة الح)** الاولى ذكره بعد قوله بتحريمه كما فعل في شرح النية لان الاحتراز عن هذه الصورة بتقييد الاشتراك بالتحريمه كما سنده لا بمطلق الاشتراك والا فالاشتراك في اتحاد الصلاة مثلا موجود فيها **(قوله ليس في صلاتها)** بان صليا منفردين او مقتديا احدها بامام لم يقتد به الآخر شرح النية **(قوله مكروهة)** الظاهر انها تحريمية لانها مظنة الشهوة والكراهة على الطاريء ط قلت وفي معراج الدراية وذكر شيخ الاسلام مكان الكراهة الاساءة والكراهة الخشاه **(قوله تحريمية)** الاشتراك في التحريمية ان تبنى صلاتها على صلاة من حاذته او على صلاة امام من حاذته بحر وعلمت محترزه بما ذكرناه آنفا **(قوله وان سبقت ببعضها)** اي الصلاة فلا يشترط ان تدرك اول الصلاة في الصحيح بل لو سبقها ركعة او ركعتين لحاذته فيما ادركت تفسد عليه بحر وسواء كبرت قبل المحاذي او معه او بعده ح **(قوله واداء)** بان يكون احدهما اماما للآخر او يكون لهما امام فيما يؤديانه حقيقة كالدرك او حكما كاللاحق ح والاولى ان يقول وتأدية لثلاثتهم مقابلته للقضاء مع انها تفسد في كل صلاة نهر و اورد صدر الشريعة هنا شيئين احدهما ان ذكر الاداء يغني عن التحريمية اذ لا توجد الشركة في الاداء بدون الشركة في التحريمية ثانيهما ان الشركة في التحريمية غير شرط فان الامام اذا استخلف رجلا فاقتدت المرأة بالخليفة وحاذت رجلا ممن اقتدى بالامام الاول فسدت صلاة الرجل مع انه لا شركة بينهما في التحريمية واجاب في النهر عن الاول بانهم ذكروا الشركة في التحريمية لان الشركة في الاداء تتوقف عليها و فرق بين التنصيص على الشيء وبين كونه لازما للشيء واجاب عنه ايضا في شرح النية بانه احتراز عما لو اقتدى كل منهما بامام غير الذي اقتدى به الآخر في صلاة واحدة لانهما اشتركا اداء لانه صدق عليهما ان لهما اماما فيما يؤديانه لكنهما لم يشتركا بتحريمية اه اقول وفيه نظر لان المراد ان يكون لهما امام واحد تأمل واجيب عن الثاني بان الشركة ثابتة بين الامام والمأموم تقديرا بناء على ان تحريمية الخليفة مبنية على تحريمية الامام الاول فتحصل المشاركة بينهما تحريمية **(قوله كلا حقين)** اي احدهما امرأة فلو حاذته في حال الاداء فسدت صلاته ولو بعد فراغ الامام لاشتركا كهما في الصلاة اداء حكما **(قوله بخلاف المسبوقين)** محترز قوله واداء فانهما وان اشتركا بتحريمية

وسيجي (مطلقة) خرج الجنابة (مشتركة) فمحاذاة المصلية لمصل ليس في صلاتها مكروهة لا مفسد فتح (تحريمية) وان سبقت ببعضها (واداء) ولو حكما كلا حقين بعد فراغ الامام بخلاف المسبوقين

٣ قوله مكروهة لا مفسد كذا بالاصل وفي بعض النسخ مكروه لا مفسد والاولى زيادة التاء فيهما اه

لم يشتركا اداء لان المسبوق منفرد فيما يقضى الا في مسائل ليست هذه منها كإتيان ومثله لو كان احدهما مسبوقا والاخر لاحقا كما اوردته ح و ما لو كانا مسبوقين لاحقين فقال في الفتح فيه تفصيل و هما لو اقتديا في الثالثة فحدا فذهبا فتوصلا ثم حاذته في القضاء ان كان في الاولى او الثانية وهي الثالثة والرابعة الامم تفسد بوجود الشركة فيهما لانهما فيهما لاحقان وان حاذته في الثالثة والرابعة فلا لعدمها لاهما مسبوقين وهذا بناء على ان الملاحق المسبوق يقضى وجوبا او لا ملحق به ثم مسبق به وباعتباره تفسد وان صح عكسه عندنا خلاف لزفر اه قل في النهر وينبغي انه ان نوى قضاء ما سبق به او لا ان ينعكس حكم المسئلة اه **(قوله)** واخذاه في الطريق ) معصوف على المسبوقين اي لا يفسدان ايضا اذا حاذته في الطريق للطهارة فيما اذا سبقهما الحدث في الاصح لانهما غير مشتغلين بالقضاء بل باصلاح الصلاة لاجتنبتهما وان كانا في حرمتها اذ حقيقتهما قيام وقراءة الحج وليس شيء من ذلك ثابتا فلم توجد الشركة اداء وتامه في الفتح **(قوله)** كما في جوف الكعبة ) قيد به اذا تمكن المحاذاة مع اختلاف الجهة في خارجها ففهم **(قوله)** وليلة مظلمة ) بان صليا بالتحري كل منهما الى جهة **(قوله)** فسدت صلاته ) جواب قوله واذا حاذته اي فسدت صلاته دونها ان لم يكن اماما نهر فلو كان اماما فسدت صلاة الجميع الا اذا اشار اليها بالتأخير كما أتى قل في البحر وأشار بقوله فسدت صلاته الى انها لو اقتدت به مقارنة لتكثيره محاذية له وقد نوى امامتها لم تنعقد تحريمته وهو الصحيح كما في الحانية لان المفسد للصلاة اذا قرن الشروع منع من الانعقاد **(قوله)** لو مكثنا ) لان فساد صلاة الرجل لكونه هو المخاطب بتأخيرها فإذا لم يؤخرها فقد ترك فرض المقام قل في الفتح وفيه اي في هذا التعليل اشارة الى اشتراط العقل والبلوغ فن الخطاب انما يتعلق بافعال المكثفين كذا في بعض شروح الجمع فلا تفسد صلاة الحي بالمحاذاة على هذا اه **(قوله)** ان نوى امامتها ) قل في البحر هذا التقيد مستغنى عنه بذكر الاشتراط السابق واقول غير خوف انه لا يفهم منه اشتراط النية وان استلزمه بعد العلم بذات نهر **(قوله)** لا بعده ) ظاهره ان صلاتها مع انحاذي صحيحة في هذه الصورة لانه يغتفر في البقاء ما لا يغتفر في الابتداء ط اقول وفي القنية راجعا الى سرف الأئمة ونية الامم اممة النساء تعتبر وقت الشروع لا بعده وظاهره ان ذلك شرط في صحة اقتدائهن فلو نوى امامة المرأة بعد شروعه لم يصح اقتدائها فلا تفسد صلاة من حاذته تأمل **(قوله)** على الظاهر ) هو استظهار من صاحب البحر بعد حكايته روايتين في المسئلة ويؤيده اننا نرى في شرحه على تلخيص الجامع حكى الاشتراط بقيل **(قوله)** عملت نيته ) فلا يفسد المستأنة ولا غير المعينة لعدم صحة اقتدائهما **(قوله)** فسدت صلاته ) ظاهره ان لا تحصيل شريعة في الغرض ولا في نقل ايضا وحكى في القنية في الثاني روايتين اي بناء على مسيئتي من انه اذا فسد لاقتداء هل يصح شروعه في صلاة نفسه ام لا وسيأتي الكلام عليه **(فيه)** « ظاهر اطلاقه انه لا تصح صلاتها بلا نية الامم امامتها في الجمعة والعيدن ايضا ونية شرط فيهما ايضا قل في النهر وبه قل كثير الا ان الاكثر على عدمه فيهما وهو الاصح كما في الخلاصة وجعل الزباني الاكبر على الاشتراط واجمعوا على عدمه في الحاذة اه وظهر عود نصير في صلاتها على المرأة المحاذية اي امام او لمقتداه

و المحاذاة في الطريق  
( واتخذت الحية ) فلو  
اختلفت كما في جوف الكعبة  
وليلة مظلمة فلا فساد  
( فسدت صلاته ) لو مكثنا  
والالا ( ان نوى ) الامام  
وقت شروعه لا بعده  
( امامتها ) وان لم تكن  
حاضرة على الظاهر ولو  
نوى امرأة معينة او النساء  
الا هذه عملت نيته ( والا )  
يسوها ( فسدت صلاته )



لو اقتدت غير محاذية لاحد صح اقتداؤها وان لم ينوها الا اذا نفي امامة النساء كافي القهستاني  
 وحينئذ فلا يشترط لصحة اقتداء المرأة نية الامام امامتها الا اذا كانت محاذية والا فلا يشترط  
 وقدم المصنف في بحث النية ان فيه اختلافا وقد منا هناك عن الحلية انه يشترط ان لا تتقدم  
 بعد وتحاذي احدا من امام او مأموم فان تقدمت وحاذت لا يبقى اقتداؤها ولا تتم صلاتها اه  
 وذكر في النهاية هنا ان هذا قول ابي حنيفة الاول وظاهره ان قوله الاخير اشتراط النية  
 مطلقا والعمل على التأخر كالاخني ولهذا اطلق في متن المختار قوله ولا تدخل المرأة في صلاة  
 الرجال الا ان ينويها الامام ومثله في متن الجمع **(قوله)** كالواشار اليها بالتأخير (الح) قال في الفتح  
 وفي الذخيرة والمحيط اذا حاذته بعد ما شرع ونوى امامتها فلا يمكنه التأخير بالتقدم خطوة او  
 خطوتين للكراهة في ذلك فتأخيرها بالاشارة وما شبه ذلك فاذا فعل فقد اضر فيلزمها التأخر  
 فان لم تفعل فقد تركت حينئذ فرض المقام تفسد صلاتها دونه اه واستفيد من قوله بعد  
 ما شرع انها لو حضرت قبل شروعه ونوى امامتها محاذيها وقد اشار اليها بالتأخر تفسد  
 صلاته فالاشارة بالتأخر انما تنفع اذا حضرت بعد الشروع ناويا امامتها قال ط والظاهر ان  
 الامام ليس بقيد اه اي فلو حاذت المقتدى بعد الشروع واشار اليها بالتأخر ولم تتأخر فسدت  
 صلاتها دونه وينبغي ان يعد هذا في الشروط بان يقال ولم يشر اليها بالتأخر اذا حضرت بعد  
 شروعه وينبغي ان يكون هذا في المرأة البالغة اما غيرها فغير مكلفة بفرضية المقام تأمل **(قوله)**  
 وشرطوا كونه عاقلة) مستغنى عنه بقوله في صلاة لان المجنونة لا تعتقد صلاتها نهر وقد مناه  
 عن القهستاني **(قوله)** (وكونهما في مكان واحد) حتى لو كان احدهما على دكان علو قامة  
 والاخر على الارض لا تفسد صلاته شرح المنية وهذا وان كان معلوما من المحاذاة الا ان  
 المشايخ ذكروه ايضا نهر عن المعراج **(قوله)** (في ركن كامل) اي في اداء ركن بالفعل عند  
 محمد وعند ابي يوسف مقدار الركن والذي في الحانية المحاذاة مفسدة قلت او كثرت قال في  
 البحر وظاهر اطلاق المصنف اختياره **(قوله)** فالشروط عشرة) بل اكثر بزيادة ما قدمه من  
 كون الذي حاذته مكلفا وبزيادة ما قدمناه من عدم الاشارة اليها بالتأخر اذا حضرت بعد  
 شروعه **(قوله)** الصبيح المشتبه) انما قيد بذلك لانه محل الخلاف والافغيره لا يفسد بالاتفاق  
**(قوله)** (غير معلول بالشهوة) اي ليست علة الفساد الشهوة ولذا افسدنا بالعجز والشوها  
 وبالحر كأمه وبنته واما عدم الفساد فيمن لم تباع حدا الشهوة كبت سبع فلقصورها عن  
 درجة النساء فكان الامر بتأخيرهن غير شامل لها ظاهرا هذا ما ظهر لي فتأمل **(قوله)** ولا يصح  
 اقتداء (الح) المراد بالمرأة الانثى الشامل للبالغة وغيرها كما ان المراد بالخنثى ما يشملهما ايضا  
 واما الرجل فان اراد به البالغ اقتضى بمفهومه صحة اقتداء الصبي بالمرأة والخنثى وان اريد به  
 الذكر افاد عدم صحة اقتداء الصبي بالصبي وكلاهما غير واقع فالصواب في العبارة ان يقال  
 ولا يصح اقتداء ذكر باثني وخنثى ولا رجل بصبيح عن شيخه السيد على البصير \* اقول  
 والحاصل ان كلا من الامام والمقتدى اما ذكر او اثنى او خنثى وكل منهما ما بالغ او غيره فالذكر  
 البالغ تصح امامته للكل ولا يصح اقتداؤه الا بثلثه والاثنى البالغة تصح امامتها للاثنى مطلقا  
 فقط مع الكراهة ويصح اقتداؤها بالرجل وبمثلها بالخنثى البالغ ويكره لاحتمال انوثته

كالواشار اليها بالتأخير فلم  
 تتأخر لتركها فرض المقام  
 فتح وشرطوا كونه عاقلة  
 وكونهما في مكان واحد  
 في ركن كامل فالشروط  
 عشرة (ومحاذاة الامرد  
 الصبيح) المشتبه (لا  
 يفسدها على المذهب)  
 تضعيف لما في جامع المحبوبي  
 ودرر البحار من الفساد  
 لانه في المرأة غير معلول  
 بالشهوة بل بترك فرض  
 المقام كما حققه ابن الهمام  
 (ولا يصح اقتداء رجل  
 بامرأة) وخنثى (وصبي  
 مطلقا)

والخني البالغ تصح امامته الاثني مطلقا فقط لا للرجل ولا لثله لاحتمال انوثته وذكر كورة  
 مقتدى ويصح اقتداؤه بالرجل لاثله ولا بانثي مطلقا لاحتمال ذكر كورته وامام غير البالغ فان كان  
 ذكر تصح امامته لثله من ذكر وانثي وخني ويصح اقتداؤه بالذكر مطلقا وان كان انثي  
 تصح امامتها لثله فقط اما لصي فمحتمل ويصح اقتداؤها بالكل وان كان خني تصح  
 امامته لاثني مثله لالبالغة ولا لذكر او خني مطلقا ويصح اقتداؤه بالذكر مطلقا فقط هذا  
 ماظهر لي اخذا من القواعد **(قوله ولو في جنازة)** بيان للاطلاق الراجع الى الاقتداء بالصبي  
 قال الاستروشنى الصبي اذا ام في صلاة الجنازة ينبغي ان لا يجوز وهو الظاهر لانها من فروض  
 الكفاية وهو ليس من اهل اداء الفرض ولكن يشكل برد السلام اذا سلم على قوم فرد صبي  
 جواب السلام اه اقول مقتضى تعليقه انه لا يسقط الوجوب عن البالغين بصلاته على  
 الجنازة وحده فضلا عن كونه اماما وقد ذكر في شرح التحرير انه لم يقف على هذا في كتب  
 المذهب وانما ظاهر اصول المذهب عدم السقوط اه اى لقولهم ان الصبي ليس من اهل  
 الوجوب اقول ويشكل على ذلك مامر من مسألة السلام وتصريحهم بجواز اذان الصبي  
 المراهق بلا كراهة مع انه قيل بان الاذان واجب والمشهور انه سنة مؤكدة قريبة من  
 الواجب في حقوق الاثم وتصريحهم بانه لو خطب صبي له منشور يوم الجمعة وصلى بالناس بالغ  
 جاز وتصريحهم بانه تحل ذبحته اذا كان يعقل الذبح والتسمية اى يعلم انها مأمور بها وكذا ما  
 صرح به الاستروشنى من ان الصبي اذا غسل الميت جاز اه اى يسقط به الوجوب فسقوط  
 الوجوب بصلاته على الميت اولى لانها دعاء وهو اقرب للاجابة من المكلفين ولعل معنى قولهم  
 انه ليس من اهل الوجوب انه غير مكلف به ولا ينافي ذلك وقوعه واجبا وسقوط الوجوب  
 عن المكلفين بفعله يؤيد ذلك ما صرح به في الفتح من باب المرتد من انهم اتفقوا على ان الصبي  
 لو اقر بالشهادتين يقع فرضا ولا يلزمه تجديد اقرار آخر بعد البلوغ حتى على قول من ينفي  
 وجوب الايمان على الصبي فصار كالسافر لا تجب الجمعة عليه ولو صلاها سقط فرضه اه ولا  
 يقال ان ذلك في الاسلام لانه لا يتنفل به فلا يقع الافرضا لانا نقول المراد اثباته من اهل  
 اداء الفرض وقد ثبت بذلك فيقال مثله في صلاة الجنازة لانه لا يتنفل بها ايضا والاكتفاء باذانه  
 وخطبته وتسميته ورده السلام دليل على الاكتفاء بصلاته على الجنازة نعم يشكل ما لوصلى في  
 الوقت ثم بلغ فيه فانه يعيدها لوقوع الاولى نفلا وقد يجاب بانه لما كان المعتبر آخر الوقت  
 وهو فيه بالغ لزم اعادتها لوجود سبب الوجوب عليه والوقت الذي صلى فيه ليس سببا  
 للوجوب فكأنه صلى قبل سبب الوجوب في حقه فلم يمكن جعلها فرضا اما صلاة الجنازة فان  
 سببها حضورها وهو موجود قبل بلوغه فامكن وقوعها فرضا منه تأمل وهذا كله فيما لا يشترط  
 فيه البلوغ فلا يردانه اوحج لمزمه الحج ثانيا بعد البلوغ لان حجة الاسلام من شرطها البلوغ  
 والحرية بخلاف الحج النفل ومن هذا يظهر انه لا تصح امامته في الجنازة ايضا وان قلنا بصحة  
 صلاته وسقوط الواجب بها عن المكلفين لان الامامة للبالغين من شروط صحتها البلوغ هذا ماظهر  
 لي في تقرير هذا المحل فغتمه فانك لا تنظريه في غير هذا الكتاب والحمد لله الملك الوهاب **(قوله)**  
 ونفل على الاصح قال في الهداية وفي التراويح والسنن المطلقة جوزه مشايخ بلخ ولم يجوزوه

مطلـــــــــــــــــب  
 الواجب كفاية هل يسقط  
 بفعل الصبي وحده

واو في جنازة ونفل على  
 الاصح

مشايخنا ومنهم من حقق الخلاف في النفل المطلق بين ابي يوسف ومحمد والمختار انه لا يجوز في الصلوات كلها اه والمراد بالسنن المطلقة السنن الرواتب والعيد في احدي الروايتين وكذا الوتر والكسوفان والاستسقاء عندها فتح **(قوله بمجنون مطبق)** بكسر الباء والنسبة مجازية لان المطبق هو الجنون لا المجنون فهو كقولك ضرب مؤلم فان المؤلم هو الضارب لا الضرب وانما لم يصح الاقتداء به لانه لا صلاة لعدم تحقق النية وعدم الطهارة **(قوله في غير حالة افاقته)** واما في حالة الافاقة فيصح كما في البحر عن الخلاصة وظاهره انه لا يصح مالم يتحقق افاقته قبل الصلاة حتى لو علم منه جنون وفاقته ولم يعلم حاله وقت الصلاة لا يصح وينبغي انه لو علمت افاقته بعد جنونه ان يصح ولا عبرة باحتمال عود الجنون استصحابا للاصل وهو الصحة لان الجنون مرض عارض **(قوله او معتوه)** هو الناقص العقل وقيل المدهوش من غير جنون كذا في المغرب وقد جعلوه في حكم الصبي **(قوله ومعتور بمثله الخ)** اي ان اتحد عذرهما وان اختلف لم يجز كما في الزيلعي والفتح وغيرها وفي السراج مانعه ويصلى من به سلس البول خلف مثله واما اذا صلى خلف من به السلس وانفلات ريج لا يجوز لان الامام صاحب عذرين والمؤتم صاحب عذر واحد اه ومثله في الجوهرية وظاهر التعليل المذكور ان المراد من اتحاد العذر اتحاد الاثر لاتحاد العين والالكان يكفيه في التمثيل ان يقول واما اذا صلى خلف من به انفلات ريج وكان عليه ان يقول في التعليل لاختلاف عذرهما ولهذا قال في البحر وظاهره ان سلس البول والجرح من قبيل المتحد وكذا سلس البول واستطلاق البطن اه اي لاتحادهما في الاثر من حيث ان كلا منهما حدث ونجاسة وان كان السلس ليس عين الجرح لكن اعترض في النهر ذلك بأنه يقتضي جواز اقتداء ذي سلس بذي انفلات وليس بالواقع لاختلاف عذرهما اه وهو مبنى على ان المراد بالاتحاد اتحاد العين وهو ظاهر ما في شرح النية الكبير وكذا صرح في الحلية بأنه لا يصح اقتداء ذي سلس بذي جرح لا بريقاً أو بالعكس وقال كما هو المذهب فإنه يجوز اقتداء معتور بمثله اذا اتحد عذرهما لان اختلف اه وبه علم ان الاحسن ما في النهر وانه كان ينبغي للشارح متابعته على عادته وان ما قاله هنا تابع فيه صاحب البحر وكذا ما مبنى عليه في الحزائن حيث قال اقتداء المعتور بمثله صحيح ان اتحد عذرهما كذا سلس بمثله او بذي جرح او انطلاق لان اختلف كذا انفلات بذي سلس لان مع الامام حدنا ونجاسة اه فانه خلاف المذهب كما علمت **(قوله وما في المجتي)** مبتدأ خبره قوله الآتي اي لاحتمال الحيض اي ما في المجتي مفسر بكذا **(قوله الاقتداء بالخالف)** كذا في بعض النسخ وسقط من بعض النسخ لفظة الاقتداء **(قوله اي لاحتمال الحيض)** اي واحتمال ذكورة المقتدية واثوثة الامام ثم ان هذا في الضالة ظاهر وقد صرح به في القية بقوله ومن جوز اقتداء الضالة بالضالة فقد غلط غلطا فاحشاً لاحتمال اقتدائها بالخاص اه واما في المستحاضة فشكل لان المستحاضة حقيقة لا تحتمل ان تكون حائضاً كمن تجاوز دمها على عشرة في الحيض او اربعين في النفاس الا ان يراد بها نحو المبتدأة قبل تمام ثلاثة ايام فانها تترك الصلاة بمجرد رؤيتها الدم فان تم ثلاثا فيها والاقتضت فهي قبل الثلاث يحتمل حالها الحيض والاستحاضة وكذا المعتادة اذا تجاوز الدم على عاداتها فانها يحتمل ان ينقطع لعشرة

(وكذا لا يصح الاقتداء بمجنون مطبق او متقطع في غير حالة افاقته وسكران) او معتوه ذكر الحلي (ولا طاهر بمعتور) هذا (ان قارن الوضوء الحدث او طرأ عليه) بعده (وصح لو توضأ على الانقطاع وصلى كذلك) كاقته بمقتصد آمن خروج الدم وكاقته امرأة بمثلها وصبي بمثله ومعتور بمثله وذو عذرين بذي عذر لا عكسه كذا انفلات ريج بذي سلس لان مع الامام حدنا ونجاسة وما في المجتي الاقتداء بالمائل صحيح الا ثلاثة الحثي المشكل والضالة والمستحاضة اي لاحتمال الحيض

قوله بالخالف كذا بخطه والذي في نسخ الشارح بالمائل ولعله هو الظاهر والصواب فتأمل اه

فتكون حائضا او لاكثر فتكون مستحاضة فلا يجوز مثلها الاقتداء بها وقال الرحمن الذي رأته في الحنفي واقتهاء المستحاضة بالمستحاضة يجوز والفضالة بالفضالة لا يجوز كالحنفي المشكل بالمشكل اه وهذه الاشكال فيها ولعل نسخة صاحب البحر محرفة وتبعوه عليها تأمل اه لكن الذي في القهستاني موافق لما هنا هذا وقد ذكر في القنية روايتين في الحنفي المشكل **(قوله فلو اتى في اي الاحتمال ح قوله بغير حافظ لها)** شمل من يحفظها او اكثر منها لكن يلحق مفسد للمعنى لما في البحر الامي عندنا من لا يحسن القراءة المفروضة وعند الشافعي من لا يحسن الفاتحة **(قوله ولا اى باخرس)** اما اقتداء باخرس او اى باى فصحيح ط عن ابى السعود **(قوله فصيح عكسه)** تفريع على التعليل لان قدرة الامي على التحريمة دليل على انه اقوى حالا من الاخرس فصيح اقتداء باخرس به دون عكسه ومفهومه انه اذا لم يقدر صح اقتداء كل منهما بالآخر تأمل **(قوله اتفاقا)** بخلاف الامي اذا أم اميا وقارنا فان صلاة الكل فاسدة عند الامام لان الامي يمكن ان يجعل صلاته بقراءة اذا اقتدى بقارى لان قراءة الامام له قراءة وليست طهارة الامام وستره طهارة وستره للمأموم حكما فافترقا بحر **(قوله وكذا ذو جرح بمثله وبصحيح)** تبع في هذا التعبير صاحب البحر والاولى مثله وصحيا فان التقدير وكذا لو أم ذو جرح مثله وصحيا وأم يتعدى بنفسه ح **(قوله بعاجز عنهما)** اى بمن يوسم بهما قائما او قاعدا بخلاف ما لو أمكنه قاعدا فيصح كما سياتى قال ط والعبارة للعجز عن السجود حتى لو عجز عنه وقدر على الركوع أو أم **(قوله وبمفترض فرضا آخر)** سواء تغاير الفرضان اسما او صفة كمصلى ظهر امس بمصلى ظهر اليوم بخلاف ما اذا فاتتهم صلاة واحدة من يوم واحد فانه يجوز وكذا الوصل ركعتين من العصر فغربت الشمس فاقتدى به آخر في الاخرين لان الصلاة واحدة وان كان هذا قضاء للمقتدى جوهره **(قوله لان اتحاد الصلاتين الح)** قدما اول الباب معنى اتحادهما **(قوله وصح ان معاذ الخ)** اى صح عندنا متنا وترجع وهو جواب عما استدل به الشافعي على جواز الفرض بالنفل وهو ما في الصحيحين ان معاذ كان يصلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عشاء الآخرة ثم يرجع الى قومه فيصلى بهم تلك الصلاة والجواب ان معاذ لما شكاه قومه قال له صلى الله عليه وسلم يا معاذ لانك فتانا اما ان تصلى معي واما ان تخفف على قومك رواه احمد قال الحافظ ابن تيمية فيه دلالة على منع اقتداء المفترض بالمتنفل لانه يدل على انه متى صلى معه امتعت امامته وبالاجماع لا تمتع امامته بصلاة النفل معه فعلم ان الذي كان يصليه مع النبي صلى الله عليه وسلم نفل اه وقال الامام القرطبي في المفهم الحديث يدل على ان صلاة معاذ مع النبي صلى الله عليه وسلم كانت نافلة وكانت صلاته بقومه هي الفريضة وتماه في حاشية نوح افندى وفتح القدير **(قوله ولا ناذر بمتنفل)** لان النذر واجب فيلزم بناء القوى على الضعيف ح **(قوله لان كلا الخ)** علة للاخيرين فان المنذور فرض او واجب ورجح الشرنبلالي الاول فانهم **(قوله الا اذا نذر احدهما الخ)** بان قال بعد نذر صاحبه نذرت تلك المنذورة التي نذرها فلان شرح المنية **(قوله للاتحاد)** لانه لما نذر منذوره صاحبه فكأنهما نذرا صلاة بعينها بخلاف ما اذا نذر كل منهما صلاة لان ما اوجبه كل منهما بنذره غير ما اوجبه الآخر وليس منذورا احدهما اقوى من الآخر

فلو اتى صح (و) لا حافظ آية من القرآن بغير حافظ لها) وهو الامي ولا اى باخرس لقدرة الامي على التحريمة فصيح عكسه (و) لا (مستور عورة بعار) فلو ام العارى عريانا ولا بسين فصلاة الامام ومما له جائزة اتفاقا وكذا ذو جرح مثله وبصحيح (و) لا (قادر على ركوع وسجود) بعاجز عنهما (بناء القوى على الضعيف) (و) لا (مفترض بمتنفل وبمفترض فرضا آخر) لان اتحاد الصلاتين شرط عندنا وصح ان معاذ كان يصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم نफلا وبقومه فرضا (و) لا (ناذر بمتنفل ولا بمفترض ولا بناذر) لان كلا منهما كمفترض فرضا آخر الا اذا نذر احدهما عين منذورا الآخر للاتحاد (و) لا (ناذر بخالف)

(قوله لان المنذورة اقوى) اى من المحلوف عليها فلها لا تخرج بالحلف عن كونها نافذة الا ترى انه باق على التخير ان شاء على وبريئته وان شاء تركه وكفر ولذا جاز اقتداء الحالف بالحالف وبالمقتل وموقع في المنح تبعاً للبحر من ان الوجوب فيها عارض غير صحيح ولذا اضرب عنه الشارح رحمتي اقول يؤيد هذا ما صرحوا به في كتاب الايمان من ان المحلوف عليه ان كان فرضاً وجب البر أو معصية وجب الحث او غيره خير ترجح الحث وان تساوى ترجح البر تأمل (قوله فصيح عكسه) لان فيه بناء الضعيف على القوى وهو جائز ط (قوله وبخالف) عطف على الناذر الذى تضمنه قوله عكسه والتقدير فصيح اقتداء حالف بناذر وبخالف ح و صورة الحالف بها كفى الخلاصة ان يقول والله لاصلين ركعتين بحر وانما صح اقتداء حالف بخالف لما علمته من انها لا تخرج بالحلف عن كونها نافذة فكان اقتداء بمنفل مثله وعمله في شرح المنية بقوله لان الواجب هو البر فبقيت الصلاتان نفلا في نفسيهما اه تأمل (قوله وبمنفل) عطف على قوله بخالف اى صح اقتداء الحالف بالمنفل لان المحلوف عليها نفلا ح وقوله في البحر وقديقال انها واجبة لتحقق البر فينبغي ان لا تجوز خالف المنفل اه علمت جوابه (قوله ومصلية) ثنية مصل وهو مبتدأ خبره قوله كناذرين يعنى فلا يصح اقتداء احدهما بالآخر لاختلاف السبب فان طواف احدهما غير طواف الآخر كفى البحر وما في الخاتمة من انه يصح بمنزلة اقتداء المتطوع بالمطوع الظاهر انه مبنى على القول بسنة ركعتي الطواف ويؤيده ما بحثه في البحر بقوله وينبغي ان يصح الاقتداء على القول بسنيتهما (قوله صح الاقتداء) اى للاتحاد فكان كذا احدهما عين ما نذره الآخر ح (قوله لان افسداها منفردين) لاختلاف السبب كالناذرين (قوله والفرق لا يخفى) هو ان الامام منفرد في حق نفسه ولا يصير اماما الا باقتداء غيره به فبقيا منفردين واما المقتدى فلا يصح صلاته الابنية الاقتداء والاقتداء لا يصح لمن نوى بناء صلاته على غيره (قوله بمثلهما) وكذا لاحق بمسبوق وعكسه ح (قوله الاقتداء في موضع الانفراد) هذا يجري في اقتداء المسبوق بمسبوق او لاحق وقوله كعكسه يعنى الانفراد في موضع الاقتداء يجري في اقتداء اللاحق بلا حق او مسبوق فان اللاحق اذا قصد الاقتداء بغير امامه فكان انه انفراد اولاً عن امامه ثم اقتدى فصح انه انفراد في موضع الاقتداء ح (قوله ولا مسافر بمقيم الح) اى ولا يصح اقتداء مسافر بمقيم الح وبيان ذلك ان صلاة المسافر قابلة للاتمام مادام الوقت باقيا بان ينوى الإقامة او بان يقتدى بمقيم فيصير تبعاً لامامه ويتم لبقاء السبب وهو الوقت ماذا خرج الوقت فقد تقررت في ذمته ركعتين فلا يمكن اتمامها بإقامة او غيرها حتى انه يقضيها في بلده ركعتين فاذا اقتدى بعد الوقت بمقيم احرم بعد الوقت اوفيه لا يصح لما قلنا ولما يأتى بخلاف ماذا اقتدى به في الوقت فانه يتم لما قلنا (قوله فيما يتغير بالسفر) احتراز عن الفجر والمغرب فانه يصح في الوقت وبعده لعدم تغيره (قوله فخرج) معطوف على قوله اوفيه لان واو العاطفة قائمة مقام العامل وهو احرم وقوله فاقتدى معطوف على احرم (قوله بل ان احرم) اى المسافر المقتدى بالمقيم وعبر باحرم بدل اقتدى لينبه على ان مجرد ادراك التحريم في الوقت كاف في صحة الاقتداء ولزوم الاتمام ففهم (قوله فيكون) تفريع على عدم التغير ح (قوله باقتدائه) الباء للتصوير (قوله في شفع اول اوتان)

لان المنذورة اقوى فصيح  
عكسه وبخالف وبمنفل  
ومصلية ركعتي طواف  
كناذرين ولو اشتركا في  
نافذة فافسداها صح الاقتداء  
لان افسداها منفردين  
ولو صليا الظهر ونوى كل  
امامة الآخر نحت لان  
نويا الاقتداء والفرق لا  
يخفى (و) لا لاحق (و) لا  
(مسبوق بمثلهما) لما تقرّر  
ان الاقتداء في موضع  
الانفراد مفسد كعكسه  
(و) لا (مسافر بمقيم بعد  
الوقت فيما يتغير بالسفر)  
كالظهر سواء احرم المقيم  
بعد الوقت اوفيه فخرج  
فاقتدى المسافر (بل) ان  
احرم (في الوقت) فخرج  
صح (واتم) تبعاً لامامه  
اما بعد الوقت فلا يتغير  
فرضه فيكون اقتداء بمنفل  
في حق قصدة او قراءة  
باقتدائه في شفع اول اوتان

نشر مرتب اى انه اذا اقتدى بالمقيم في الشفع الاول يكون اقتداء مفترض بمنفصل في حق  
 القعدة الاولى فانها فرص على المسافر لانها آخر صلاته نفل في حق المقيم لانها اولى في حقه  
 واطلقوا النفل هنا على ما ليس بفرض وهو الواجب لان النفل الزيادة والواجب زائد على  
 الفرض واذا اقتدى به في الشفع الثاني يكون اقتداء مفترض بمنفصل ايضا في حق القراءة  
 لانها فرض بالنسبة الى صلاة المسافر نفل للمقيم سواء قرأ المقيم في الاولين وهو ظاهر او في  
 الآخرين فقط محلها الاوليان فلتتحقق بهما فتخلو الاخران عنها حكما ولا يراد اقتداء المنفصل  
 بالمفترض لما في النهاية من انها اخذت حكم الفرض تبعا لصلاة الامام ولذا لو افسدها بعد  
 الاقتداء يقضيها اربعا \* (نبيه) \* يؤخذ من هذا انه لو اقتدى مقيمون بمسافر واتم بهم بلانية  
 اقامة وتابعوه فسدت صلاتهم لكونه منفلا في الآخرين نبيه على ذلك العلامة الشرنبلالي في  
 رسالته في المسائل الاثني عشرية وذكر انها وقعت له ولم يرها في كتاب قلت وقد نقلها الرملي في  
 باب المسافر عن الظهيرية وسذكرها هناك ايضا **(قوله)** ولا نازل براكب الحج وكذا عكسه  
 والعلة في هذه المسائل اختلاف المكان وانما صح لو كان معه على دابة واحدة لاتحادهما كما في  
 الامداد وايضا في اقتداء النازل بالراكب مانع آخر وهو كونه اقتداء من يركع ويسجد بمن  
 يومى بهما الا اذا كان النازل موميا ايضا ثم ان هذا دليل على ان اختلاف المكان مانع من  
 الاقتداء وان لم يكن فيه اشتباه حال الامام لان الاشتباه انما يعتبر في الحائل لا في اختلاف  
 المكان كما سيأتى تحقيقه بعون الله تعالى فافهم **(قوله)** ولا غير الاثني عشرية (هو بالناء المثلثة بعد  
 اللام من اللثغ بالتحريك قال في المغرب هو الذي تحول لسانه من السين الى التاء وقيل من الراء  
 الى الغين او اللام او الياء زاد في القاموس او من حرف الى حرف **(قوله)** على الاصح) اى  
 خلافا لما في الخلاصة عن الفضلى من انها جائزة لان ما يقوله صار لغة له ومثله في التارخانية وفي  
 الظهيرية وامامة الاثني عشرية تجوز وقيل لا ونحوه في الخاتمة عن الفضلى وظاهره اعتمادهم  
 الصحة وكذا اعتمدها صاحب الحلية قال لما اطلقه غير واحد من المشايخ من انه ينبغي له ان  
 لا يؤم غيره ولما في خزنة الاكمل وتكره امامة الفأفاه اه ولكن الاحوط عدم الصحة كما مضى  
 عليه المصنف ونظمه في منظومته تحفة الاقران وافتي به الخير الرملي وقال في فتاواه الراجح المقتضى  
 به عدم صحة امامة الاثني عشرية من ليس به لغة واجاب عنه بايات منها قوله  
 امامة الاثني عشرية للمغاير تجوز عند البعض من اكابر  
 وقد انا اكثر الاصحاب لما لغيره من الصواب

وقال ايضا

امامة الاثني عشرية للفصيح فاسدة في الراجح الصحيح

**(قوله)** دائما اى في آباء الليل واطراف النهار فنادام في التصحيح والتعلم ولم يقدر عليه فصلاته  
 جائزة وان ترك جهده فصلاته فاسدة كما في المحيط وغيره قال في الذخيرة وانه مشكل عندى لان  
 ما كان خلقه فالعبد لا يقدر على تغييره اه وتماه في شرح النية **(قوله)** حتما اى بذلا حتما  
 فهو مفروض عليه **(قوله)** فلا يؤم الامثلة) يحتمل ان يراد المثلية في مطلق اللثغ فيصح اقتداء

(و) لا نازل براكب ولا  
 راكب براكب دابة اخرى  
 فلو معه صح (و) لا (غير  
 الاثني عشرية) اى بالاثني عشرية (على  
 الاصح) كما في البحر عن  
 المجتبى وحرر الحلبي وابن  
 الشحنة انه بعد بذل جهده  
 دائما حتما كالامى فلا يؤم  
 الامثلة ولا تصح صلاته

مطلب  
 في الاثني عشرية

من يبدل الرء المهمة غنيا معجزة بمن يبدلها لا، وان يراد مثلية في خصوص اللغ فلا يقتدى  
من يبدلها غنيا الا بمن يبدلها غنيا وهذا هو الضهر كاختلاف العذر فيراجع ح (قوله  
اذا امكنه الاقتداء بمن يحسنه) اي يحسن ما يبلغ هو به او يحسن القرآن وهذا مبنى على ان  
الامى اذا امكنه الاقتداء يلزمه وفيه كلام ستعرفه وعلى ما اذا ترك جهده لما علمت من انه  
مادام في التصحيح ولم يقدر عليه فصلاته جائزة وان ترك جهده فصلاته فاسدة ولا بد ايضا من  
تقييده بما اذا لم يقدر على قراءة قدر الفرض مما لا تلغ فيه فان قدر عليه وقراءه لا يلزمه الاقتداء ولا  
بذل الجهد كالايحى (قوله او ترك جهده) اي وصلى غير مؤتم ولم يقدر على قراءة المفروض  
مما لا تلغ فيه اما لو اقتدى او قرأ مما لا تلغ فيه فانها تصح وان ترك جهده (قوله او وجد قدر  
الفرض الخ) اي وصلى غير مؤتم ولم يقرأه والاحت في الولو لاجية ان كان يمكنه ان يتخذ من  
القرآن آيات ليس فيها تلك الحروف يتخذ الافاتحة الكتاب فانه لا يدع قراءتها في الصلاة اه  
(قوله وكذا من لا يقدر على التلفظ بحرف من الحروف) عطفه على ما قبله بناء على ان اللغ  
خص بالسين والراء كما يعلم مأمور عن المغرب وذلك كالرهن الرهيم والشيطان الرجيم والأمين  
وايك نأبد واياك نستئين السرات انامت فكل ذلك حكمه مأمور من بذل الجهد دائما والا فلا  
تصح الصلاة به (تمة) ٣ سئل الخير الرملى عما اذا كانت اللغة يسيرة فأجاب بانه لم يرها الا متنا  
وصرح بها الشافعية بانه او كانت يسيرة بأن يأتي بالحرف غير صاف لم تؤثر قل وقواعدنا لا تأباه  
اه وبمثله افنى تليد الشارح المرحوم الشيخ اسمعيل الحائك مفتى دمشق الشام (قوله باى  
وجه كان) اي سواء كان افتقد اهلية الامام للامامة كالمرأة والصبي او افتقد شرط فيه بالنسبة  
الى المقتدى، كالعمود والعارى او لفتقد ركن فيه كذلك كالومى والامى او لاختلاف الصلاتين  
كالتفيل بالمفترض ونحو ذلك من المسائل المارة (قوله في صلاة نفسه) اي في صلاة مستقل  
بها في حق نفسه غير تابع فيها الامام لا فرضا ونفلا كما يدل عليه تفصيل الزياي كما افاده ح  
وكذا يدل عليه تعليل الشارح وحكاية للقول بانقلابها نفلا (قوله وهى غير صلاة الانفراد)  
لان لها احكاما غير احكام التى قصدها وحاصله انه اذا لم يصح شروعه فيما نوى الا يصح في غيره  
(قوله وادعى في البحر انه المذهب) اي ما صححه في المحيط ومضى عليه المصنف في مته (قوله  
لكن كلام الخلاصة الخ) عبارة الخلاصة وفي كل موضع لا يصح الاقتداء هل يصير شارعا في  
صلاة نفسه عند محمد لا وعندهما يصير شارعا اه (قوله قلت وقد ادعى) اي صاحب البحر  
فيما مر اى في مسألة المحاذاة عند قول المتن في صلاة وقوله بعد تصحيح السراج بخلافه اى خلاف  
ما ادعى في البحر هناك المذهب والاولى حذف الباء وابدالها بالام التقوية لانه مفعول تصحيح  
وقوله انه المذهب مفعول ادعى والحاصل ان صاحب البحر نقل فيما مر عن السراج انه لو  
اقتدت به المرأة في الظهر وهو يصلى العصر وحاذته بطلت صلاته على الصحيح وقال لان  
اقتداءها وان لم يصح فرضا يصح نفلا على المذهب فكان بناء النقل على الفرض اه وهو صريح  
في انه اذا فسد الاقتداء بالفرض لم يفسد الشروع بل بقى الاقتداء بالنفل والا لم تفسد صلاته  
بمحاذاتهاله وتصريحه بان هذا هو المذهب مناقض لما ادعاه من ان المذهب مافى المحيط من عدم  
صحّة الشروع (قوله وحينئذ فلا شبه الخ) اي حين اذا اختلف كلام البحر في نقل ما هو المذهب

ذ امكنه لا فسد. من  
يحسنه او ترك جهده و  
وجد قدر لفرض فلا يخ  
فيه هذا هو التصحيح اعذر  
في حكمه الاغ وكذا من  
لا يقدر على التفت بحرف  
من الحروف او لا يقدر على  
اخراج الناء الا بتكرار  
(و) اعلم انه (ذا فسد  
الاقتداء) اى وجه كان لا  
يصح شروعه في صلاة  
نفسه) لانه قصد المشاركة  
وهى غير صلاة الانفراد  
(على) التصحيح صحيح  
وادعى في البحر انه  
(المذهب) قل المصنف  
لكن كلام خلاصة يفيد ان  
هذا قول محمد خاصة قبل  
وقد ادعى في مر بعد  
تصحيح السراج بخلافه  
ان المذهب انقلابها نفلا  
فقال وحينئذ فلا شبه  
مافى الزياي انه متى فسد  
افتقد شرط كضاهر بمعذور  
لم تعتقد اصلا وان لاختلاف  
اصلاتين تمنع نفلا غير  
مضمون وفترته لا تنقض  
بالقتهته (ويتم من  
الاقتداء)

٣ مطلبه

اذ كان الشقة يسيرة

ولا يمكن عمل حداهما من ولاسيب ، فهو عدم في الربيعي مما يناسب كلا منهما ويحصل به  
 ثم يفيق بينهما ، فعمل ما صححه في حديث من عدم صحة الشروع أصلا على ما إذا كان فساد  
 لاقتداء ، فمقدس شرط في أو نحو ذلك ينزله به فساد صلاة المقتدى ، فعمل ما صححه في السراج من  
 صحة لاقتداء بالنفل وفساد الوصف عني لمرسية فقط على ما إذا كان لاختلاف الصلاتين فلو  
 قبلته في صلاته هذه لا يتقضى وضوءه في الوجه الأول ويتقضى في الثاني ثم اعلم ان ما دعي  
 السراج انه الاشبه قد رده في البحر حيث قل ويرد هذا التفصيل ما ذكره الحاكم في كافيته من  
 ان المرأة اذا نوت العصر خافت على الظهر فتعجز صلاتهم ، وقد تصد على الامام صلاته اه فهو  
 صريح في عدم صحة شروعه لاختلاف الصلاتين وقل اي الحاكم في موضع آخر رجل قارئ  
 دخل في صلاة امي تصوء او في صلاة امرأة او خب او على غير وضوء ، ثم افسدها فليس عليه  
 قضاءها لانه لم يدخل في صلاة تامة اه فعلم بهذا ان المذهب تصحيح المحيط من عدم صحة الشروع  
 لان الكافي جمع كلام محمد في كتبه التي هي ظاهر الرواية اه كلام البحر اقول نعم ظاهر الفرع  
 الاول مؤيد في المحيط ومخالف ما مر عن السراج ، واما الفرع الثاني فلا بل الامر فيه بالعكس  
 لان قوله ثم افسدها صريح في صحة الشروع وقوله لانه لم يدخل في صلاة تامة مؤيد لذلك لانه  
 يفيد دخوله في صلاة ناقصة اي في نفل غير مضمون ولذا قل ليس عليه قضاؤها وفي هذا  
 الفرع رد على ما فصله الربيعي لان الفساد فيه لمقتد شرط مع انه صح شروعه كما علمت ثم رأيت  
 لرحمته ذكر نحو ما ذكرته ولله الحمد والحاصل ان في المسئلة روايتين احدهما صحة الشروع في  
 صلاة نفسه وعليها في السراج والفرع الثاني من فرعي الكافي والثانية عدم الصحة أصلا  
 وعانها في المحيط والفرع الاول وهي الاصح كما في المنتهستان عن المضمرات وذكر في النهران  
 في السراج حزمه غير واحد **(قوله صف من النساء)** المراد به ما زاد على ثلاث نسوة فانه  
 يمنع اقتداء جميع من خلفه والافيه تفصيل بدليل ما قدمنا حاصله عن البحر وهو ما اتفقوا على  
 نقله عن أصحابنا من ان المرأة الواحدة تفسد صلاة رجلين من حائبيها ورجل خلفها والثنتين  
 صلاة اثنين من حائبيهما واثنين خلفهما وثلاث صلاة اثنين من حائبيهن وصلاة ثلاثة ثلاثه  
 من خائبيهن الى آخره المصنف ولو كان صف من النساء بين الرجال والامم لا يصح اقتداء الرجال  
 بالامم ويجعل حائلا **(قوله لا حائل)** قديم منع وقوله او ارتفاعهن بالجهر عطف على حائل  
 وتارة مفتاح السعادة وفي المتابع ولو كان صف الرجال على الحائط وصف النساء امامهن  
 او كان صف النساء على الحائط وصف الرجال خائبيهن ان كان الحائط مقدار قامة الرجل جازت  
 صلاتهم وان كان أقل فلا وان كان صف تام من النساء وليس بين الصنفين حائل تفسد صلاة من  
 حائبيهن ، ونشر من صفاه وان كان بينهما وبين الرجال فصل لا تفسد صلاتهم وذلك الحائل  
 مقداره مؤخر الرجل ومقدار خشية منسوبة او حائط قدر ذراع اه وحاصله انه اذا كان صف  
 النساء امام صف لرجل جمع الا اذا كان حد صنفين على حائط مرتفع قدر قامة او كان بينهما  
 حائل مقداره مؤخر رجلين او خشية منسوبة او حائط قدر ذراع وهذا يخاف من الحائط  
 و البحر ونشر من وهو قامة صوابا على ظهر طابق مسجد ويحدائهم من تحتهم نساء اجرائهم  
 صلاتهم عدم الاختلاف بخلاف ما ذكرنا قدامه نساء ، فيها وسدة لانه تخال بينهما وبين

مقدم

الكافي لمحاكم جمع كلام  
 محمد في كتبه التي هي ظاهر  
 الرواية

صف من النساء لا حائل  
 قدر ذراع او ارتفاعهن  
 قدر قامة الرجل مفتاح  
 السعادة



الامام صف من النساء وهو ماع من الاقتداء ه وفي ولواحية قوم صوا على ظهر حلة مسجد  
وتحتهم قدامهم نساء لا تجزيهم صلاتهم لانه تخال صف من النساء فنع اقتداءهم وكذا الطريق  
اه فهذا باطلا فله صريح بان الارتفاع غير معتبر في صف النساء وفي المعراج عن المنسوط فان  
كان صف تام من النساء ووراء هن صفوف الرجال فسدت تلك الصفوف كلها استحسانا  
والقياس ان لا تفسد الصلاة صف واحد ولكن استحسنت الحديث عمر مرفوعا وموقوف عليه  
من كان بينه وبين الامام نهر او طريق اوصف من النساء فلا صلاة اه فهذا صريح في ان  
الحائل غير معتبر في صف النساء والافسدت صلاة الصف الاول من الرجال فقط لكونه صار  
حائلا بين من خلفه وبين صف النساء كما هو القياس فظهر ان ما ذكره الشارح من اعتبار الحائل  
او الارتفاع انما هو فيما دون الصف التام من النساء كلواحدة واثنين اما الصف فهو خارج  
عن القياس اتباعا لما ظهر فقدر والله اعلم (قوله او طريق) اي نافذوا السعود عن  
شيخه ط قالت ويفهم ذلك من التعبير عنه في عدة كتب بالطريق اعلم وفي التارخية  
الطريق في مسجد الرباط والحائلا لا يمنع لانه ليس بطريق عام (قوله تجزي فيه عجلة) اي تمويه  
عبر في بعض النسخ والعجلة بفتحين وفي الدرر هو الذي تجزي فيه العجلة والاوقر اه وهو جمع  
وقر بالثقاف قل في المغرب واكثر استعماله في حمل البغل او الحمار كقولهم في حمل البعير (قوله  
او نهر تجزي فيه السفن) اي يمكن ذلك ومثله يقال في قوله تمر فيه عجلة ط واما تركه او الخوض  
فان كان بخال لوقعت النجاسة في جانب تجس الجانب الآخر لا يمنع والامنع كذا ذكره الصغير  
اسماعيل عن احمد وحاصله ان الخوض الكبير المذكور في كتاب الطهارة يمنع اي مالم اتصل  
الصفوف حوله كباقي (قوله ولو زورق) بتقديم الزاي السفينة الصغيرة كما في القاموس  
وفي الماتن اذا كان كاضيق الطريق يمنع وان بحيث لا يكون طريقا مثله لا يمنع سواء كان فيه ماء او لا  
وقل ابو يوسف النهر الذي يمشى في بطنه حمل وفيه ماء يمنع وان كان يابسا واتصت به الصفوف  
جاز اه اسمعيل (قوله ولو في المسجد) صرح به في الدرر والحائلية وغيرهما (قوله او خلاء) بحد  
المكان الذي لا شيء به قموس (قوله او في مسجد كبير جدا الخ) قل في الامد والامد  
في مصلى العيد لا يمنع وان كثر واختلف في اتخاذ الصلاة الجازة وفي التوازل جعله كالمسجد  
والمسجد وان كبر لا يمنع الفاصل الا في الجامع القديم بخوارزم فنريعه كان على اربعة آلاف  
اسطوانة وجامع القدس الشريف اعنى ما يشتمل على المساجد الثلاثة الاقصى والصخرة  
والبيضاء كذا في البرازية اه ومثله في شرح المنية واما قوله في الدرر لا يمنع من الاقتداء  
الفضاء الواسع في المسجد وقيل يمنع اه فانه وان افاد ان المعتمد عدم المنع لكنه محمول على غير  
المسجد الكبير جدا كجامع خوارزم والقدس بدليل ما ذكرناه وكون الراجح عدم المنع مطابقا  
يتوقف على نقل صريح ففهم (تمة) في الفهستاني البيت كالصحراء والاصح انه كالمسجد  
ولهذا يجوز الاقتداء فيه بلا اتصال الصفوف كما في المنية اه وما يذكر حكم الدار فايراجع  
لكن ظاهر التقيد بالصحراء والمسجد الكبير جدا ان الدار كاليات تأمل ثم رأيت في حاشية  
المدني عن جواهر الفتاوى ان قاضيخان سئل عن ذلك فقال اختلفوا فيه فقدره مذهب  
بستين ذراعا وبعضهم قل ان كانت اربعين ذراعا فهي كبيرة والافضلية هذا هو الصحيح اه

او (طريق تجزي فيه عجلة)  
التي تجزيها ثور (ونهر  
تجزي فيه السفن) و  
زورق ولو في مسجد  
خلاء (اي فضاء) في  
الصحراء (او في مسجد  
كبير جدا كالمسجد

وحاصله ان الدار الكبيرة كاصحراء واصغيرة كالمسجد وان تخار في تقدير الكبيرة  
اربعون دراة وذكر في البحر عن نجاشي ان فناء المسجد حكم مسجد ثم قل وبه علم ان  
الاقتداء من ضمن الخلفاء الشيعوية بالامم في الخراب صحيح وان لم تصل الصفوف لان  
المسجد فناء المسجد وكذا اقتداء من بالخلاوى السفلية صحيح لان ابوابها في فناء المسجد الخ  
ويأتي تمام عبارته وفي الخرائن فناء المسجد هو ما اتصل به وليس بينه وبينه طريق اه قلت  
يظهر من هذا ان مدرسة الكلاسة والكاملية من فناء المسجد الاموي في دمشق لان بابهما في  
حائطه وكذا المشاهد الثلاثة التي فيه بالاولى وكذا ساحة باب البريد والحوانيت التي فيها  
( قوله يسع صفين ) نعت لقوله خلاء والتقيد بالصفين صرح به في الخلاصة والفيض  
والمبتنى وفي الوقفات الحسامية وخزانة الفتاوى وبه يفتى اسمعيل فما في الدرر من تقيده  
الحلاء بما يمكن الاضطاف فيه غير المنفي به تأمل ( قوله الا اذا اتصلت الصفوف ) الاستثناء  
عائد الى الطريق والنهر دون الحلاء لان الصفوف اذا اتصلت في الصحراء لم يوجد الحلاء تأمل  
وكذا لو اضطفوا على طول الطريق صح اذا لم يكن بين الامام والقوم مقدار مأمّر فيه العجالة  
وكذا بين كل صف وصف كفي الحائنية وغيرها ( فرع ) لوأ في الصحراء وخلفه صفوف  
فكبر الصف الثالث قبل الاول يجوز قية من باب مسائل متفرقة ( قوله مطلقا ) اي ولو كان  
هناك طريق او نهر ح ( قوله كأن قة في الطريق ثلاثة ) وصورة اتصال الصفوف في النهر ان  
يقفوا على جسر موضوع فوقه او على سفن مربوطة فيه ح اقول وهذا في حق من لم يكن محاذيا  
للجسر اما لو كان محاذيا له ولم يكن بينه وبين الصف الآخر فضاء كثير يصح الاقتداء ثم ظاهر  
اطلاقهم انه اذا كان على النهر جسر فلا بد من اتصال الصفوف ولو كان النهر في المسجد كما  
في جامع دنقر الذي في دمشق ( قوله وكذا اثنان عند الثاني ) والاصح قولهما كافي السراج  
وكذا الاثنان كالمجمع عند الثاني في الجمعة وفي المحاذاة حتى لو كن ثنتين نفسدان صلاة اثنان اثنان  
خلفهما الى آخر الصفوف قال في المنظومة النسفية في مقالات ابن يوسف

واثنان في الجمعة جمع وكذا \* سد الطريق ومحاذاة النساء

( تمة ) صلوا في الصحراء وفي وسط الصفوف فرجة لم يقم فيها احد مقدار حوض كبير  
عشر في عشر ان كانت الصفوف متصلة حوالى الفرجة تجوز صلاة من كان وراءها اما  
لو كانت مقدار حوض صغير لا تمنع صحة الاقتداء كذا في الفيض ومثله في التارخانية ( قوله  
بسماع ) اي من الامم او المكبر تارخانية ( قوله اورؤية ) ينبغي ان تكون الرؤية كالسماع  
لا فرق فيها بين ان يرى انتقالات الامم او احد المقتدين ح ( قوله في الاصح ) بناء على ان المعتبر  
الاشتباه وعدمه كما يأتي لا مكان الوصول الى الامم وعدمه ( قوله ولم يختلف المكان ) اي  
مكان المقتدى والامم وحاصله انه اشترط عدم الاشتباه وعدم اختلاف المكان ومفهومه انه  
لو وحد كل من الاشتباه والاختلاف او احدهما فقط منع الاقتداء لكن اتمنع باختلاف  
المكان فقط فيه كلام يأتي ( قوله كمسجد بيت ) فان المسجد مكان واحد ولذا لم يعتبر فيه  
الفصل بالخلاء الا اذا كان مسجد كبيرا جد وكذا البيت حكمه حكم المسجد في ذلك لاحكام  
الصحراء كما قدمناه عن القهستاني وفي التارخانية عن المحيط ذكر السرخسي اذا لم يكن

( يسع صفين ) فأكثر الا  
اذا اتصلت الصفوف  
فيصبح مطلقا كأن قة  
في الطريق ثلاثة وكذا  
اثنان عند الثاني لا واحد  
اتفاقا لانه لكرهه صلاته  
صار وجوده كعدمه في  
حق من خلفه ( والحائل  
لا يمنع ) الاقتداء ( ان لم  
يشته حال امامه ) بسماع  
اورؤية او من باب مشبك  
يمنع الوصول في الاصح  
( ولم يختلف المكان )  
حقيقة كمسجد وبيت  
في الاصح قية ولا حكما

على الحائط العريض باب ولا تقب في رواية يمنع لاشتباه حال الامام وفي رواية لا يمنع وعليه عمل الناس بمكة فان الامام يقف في مقام ابراهيم وبعض الناس وراء الكعبة من الجانب الآخر وبينهم وبين الامام الكعبة ولم يمنعهم احد من ذلك اه وهذا يعلم ان الشرب اذا كان مسدودا لا يمنع اقتداء من يصلي بجنبه عند عدم الاشتباه خلافا لمن افق بالمتع وأمر بفتح باب فيه من علماء الروم ( قوله عند اتصال الصفوف ) اى في الطريق او على جسر النهر فانه مع وجود النهر او الطريق يختلف المكان وعند اتصال الصفوف يصير المكان واحدا حكما فلا يمنع كما مر وكأنه اراد بالحائل في كلام المصنف ما يشتمل الحائط وغيره كالطريق والنهر اذ لو اريد به الحائط فقط لم يناسب ذكر هذا الكلام هنا تأمل ( قوله درر ) عبارتها الحائل بينهما لو بحث يشبه به حال الامام يمنع والا فلا الا ان يختلف المكان قال قاضيخان اذا قام على الجدار الذى يكون بين داره وبين المسجد ولا يشبه حال الامام يصح الاقتداء وان قام على سطح داره وداره متصلة بالمسجد لا يصح اقتداؤه وان كان لا يشبه عليه حال الامام لان بين المسجد وبين سطح داره كثير التخلل فصار المكان مختلفا اما في البيت مع المسجد لم يتخلل الا الحائط ولم يختلف المكان وعند اتحاد المكان يصح الاقتداء الا اذا اشتبه عليه حال الامام اه اقول حاصل كلام الدرر ان اختلاف المكان مانع مطلقا واما اذا اتحد فان حصل اشتباه منع والا فلا وما نقله عن قاضيخان صريح في ذلك ( قوله لكن تعقبه في الشرب لاية الخ ) حيث ذكر ان ما نقله عن الحائفة من انه لو قام على سطح داره المتصلة بالمسجد لا يصح الخ خلاف الصحيح لما في الظهيرية من ان الصحيح انه يصح ولما في البرهان من انه لو كان بينهما حائط كبير لا يمكن الوصول منه الى الامام ولكن لا يشبه حاله عليه بجمع او رؤية لانتقالاته لا يمنع صحة الاقتداء في الصحيح وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني اه وحاصل كلام الشرب لاية الى ان المعتبر الاشتباه وعدمه فقط دون اختلاف المكان فان حصل الاشتباه منع سواء اتحد المكان اولا والا فلا واعترضه العلامة نوح افندى بأن المشهور من مذهب النعمان ان الاقتداء لا يجوز عند اختلاف المكان والمكان في مسألة الظهيرية مختلف كما صرح به قاضيخان فالصحيح انه لا يصح اه اقول ويؤيده ان الشرب لاية نفسه صرح في الامداد بأنه لا يصح اقتداء الراجل بالراكب وعكسه ولا الراكب بالراكب لاختلاف المكان الا اذا كان راكبا دابة امامه وكذا ما ذكره من ان من سبقه الحدث فاستخلف غيره ثم توطأ يلزمه العود الى مكانه ليم مع خليفته ان كان بينهما ما يمنع الاقتداء مثلا يختلف المكان وأما ما صححه في الظهيرية في مسألة السطح فالظاهر انه بناء على ما اذا كان السطح متصلا بالمسجد فحينئذ يصح الاقتداء ويكون ما في الحائفة مبنيا على عدم الاتصال المذكور بدليل انه في الحائفة علل للمنع بكثرة التخلل واختلاف المكان اى لكون محن الدار فاصلا بين السطح والمسجد فيفيد انه لو اذ كان اصح الاقتداء ويؤيده ما في البدائع حيث قل لو كان على سطح بجانب المسجد متصل به ليس بينهما طريق فاقتدى به صح اقتداؤه عندنا لانه اذا كان متصلا به صار تبعا لسطح المسجد وسطح المسجد له حكم المسجد فهو كاقترانه في جوف المسجد اذا كان لا يشبه عليه حال الامام اه فالت ترى كيف علل الصحة بالاتصال كعلل في الحائفة

عند اتصال الصفوف ولو اقتدى من سطح داره المتصلة بالمسجد لم يحز لاختلاف المكان درر وبحر وغيرهما واقره المصنف لكن تعقبه في الشرب لاية ونقل عن البرهان وغيره

أولاهم عدمه وقد حرمه صاحب الهدية في شذرات وإزال بأن العبرة بالاشتباه ثم قال بعده  
 وإن روى على سطح دره ووافدى، لا بد أن لا يكون بينهما حال ولا شذرع يصح إيه فيتين حمل  
 على التسمية على ما إذا لم يكن حال جهات فيصح لأخذاء كان وأما قوله السر بالالى عن  
 البرهان فليس فيه تصحيح لاقتداء مع اختلاف المكان لأنه تعالى الخائف لاختلاف المكان  
 كما قدمناه عن قبيحون وفي الشارحانية وإن صلى على سطح به المتصل بالمسجد ذكر شمس  
 الأئمة الجواهرى أنه يجوز لأنه إذا كان متصلاً بالمسجد لا يكون أشد حالاً من منزل بينه وبين  
 المسجد حائض ولو صلى رجل في مثل هذا المنزل وهو واسع التكبير من الإمام أو المكة يجوز  
 فكذلك القيام على السطح ه فقد تحرر بما تقرر أن اختلاف المكان مانع من صحة الاقتداء  
 ولو لا استبداد إيه عند الاستباه لا يصح الاقتداء وإن أخذ المكان ثم رأيت الرمح حتى قرر  
 كذاً وغنم ذلك **(قوله أن التصحيح اعتبار الاشتباه فقط)** أى ولا عبرة باختلاف المكان بناء  
 على مفهمه السر بالالى وليس ذلك بمراد لما علمت من أن اختلاف المكان مانع وإنما المراد  
 التوافق بين رواية الحسن عن الإمام أن الحائض يمنع الاقتداء برواية الأصل أنه لا يمنع فقل  
 أنه بإمكان الوصول منه وعدمه واختار شمس الأئمة اعتبار الاشتباه وعدمه وهذا هو الذى  
 حاربه جماعة من المتأخرين وقدمناه أيضاً عن مختارات التوازل والبدائع قال فى الحاشية  
 لأن الاقتداء متابعة ومع الاشتباه لا يمكنه المتابعة والذى يصحح هذا الاختيار ما رويانا أن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلى فى حجرة عائشة والناس يصلون بصلاته ونحن نعلم أنهم  
 ما كانوا يتمكنون من الوصول إليه فى الحجرة اه **(قوله ومفتاح السعادة)** فى بعض النسخ  
 زيادة وشمع الفتاوى والنصاب والحاشية **(قوله وضح اقتداء متوضى بتيمم)** أى عندها بناء  
 على أن الحاشية عندها بين الآتين وهما الماء والتراب والمهتران سواء وقل محمد لا يصح  
 فى غير صلاة الحائزة بناء على أن الحاشية عنده بين الصهارين فليزم بناء التوى على الضعيف  
 وتقدمه فى الأصول بخر **(قوله لا ماء معه)** أى مع المقتدى أم لو كان معه ماء فلا يصح الاقتداء  
 وهذا التيمم مبنى على فرع إذا رأى المتوضى المقتدى بتيمم ماء فى الصلاة لم يره الإمام فسدت  
 صلاته لا اعتقاده فساد صلاة أمه لوجود الماء وعند زفر لاقتساده وإنه حمل الفساد على ما إذا  
 طس عليه ماء به لأن اعتقاده فساد صلاة أمه ذلك كذا فى الفتوح وأقره فى الحلية والبحر ونازعه  
 فى النهر وتبعه الشيخ اسمعيل بأن الزبائى على بطلان بأن إمامه قدر على الماء بأخباره اه  
 أى فكان عدمه فساد صلاة أمه مبني على القدرة المذكورة وينبى كما قل فى الحلية تقيد  
 المسألة بما إذا كان تيممه لفقده الماء أم لو كان يعجزه عن استعماله فربس ونحوه يصح الاقتداء  
 معصفاً لأن وجود الماء حينئذ لا يصل تيممه **(تأنيده)** ذكر فى النهر عن المحيط أن المراد  
 بفسادها فساد وصف حتى لو فهمه المقتدى انقضى وضوءه عندهم خلاو لمحمد قال  
 ويبنى على ما حاربه زبائى أن يجعل الأصل أيضاً بفسادها فساد شرط وهو الطهارة اه  
 وتقدم الكلام على ذلك **(قوله وروى متوضى بسور حمر)** أى ولو كان التيمم جامعاً بين  
 التيمم والتوضوء بسور مشاورة فيه لأوجه معاً فقهنا ومنه يهونه أنه لو أداها بالتوضوء  
 ولا يصح الاقتداء به فى ذلكها ما ياتى به وحده عدمه لنحقق أداء الفرض به أقاده ط

أن الصحيح عند الاستباه  
 فقط قبله فى الاستباه  
 وروى عن الحائض وهو متوضى  
 السعادة به الصحيح وفى  
 النهر عن الراد الاختيار  
 جماعة من المتأخرين  
**(وضح اقتداء متوضى)**  
 لا ماء معه **(تأنيده)** ولو مع  
 متوضى بسور حمر تجزئ  
**(ونفسل بمسح)**

(قوله ولو على جيرة) الاولى قوله في الخزان على خف او جيرة اذ لا وجه للمبالغة هنا ايضا لان المسح على الجيرة اولى بالجواز لانه كالمسح لما تحته على انه استبعد في النهر شعول ماسح له جعله مفهوما بالاولى اى فدخل دلالة لا مطلقا تأمل (قوله وقائم بقاعد) اى قائم راكم ساجدا ومومنا وهذا عندها خلافا لمحمد وقيد القاعد بكونه يركع ويسجد لانه لو كان مومنا لم يجز اتفاقا والخلاف ايضا فيما عدا النفل اما فيه فيجوز اتفاقا ولو في التراخي في الاصح كما في البحر (قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ) الكلام على ذلك مبسوط في الفتح وحاشية نوح وغيرها والغرض لنا معرفة الاحكام (قوله اذ الصياح ملحق بالكلام) قال في الفتح بعده وسيأتى انه اذا ارتفع بكأوه لمصيبة بلغت تفسد لانه تعرض لاطهارها ولو صرح بها فقال وامصيتاه فسد فهو بمنزلة وهنا معلوم ان قصده اعجاب الناس به ولو قال اعجبوا من حسن صورتى وتحريرى فيه افسد وحصول الحروف لازم من التاجين اه ما خصا واقره في النهر واستحسنه في الحلية فقال وقد اجاد فيما اوضح وافاد اه ولم ار من تعقبه سوى السيد احمد الحموى في رسالته (القول المبلغ في حكم التبليغ) بأنه صرح في السراج بأن الامام اذا جهر فوق الحاجة فقد اساء اه والاساءة دون الكراهة ولا توجب الفساد وقياسه على البكاء غير ظاهر لان هذا ذكر بصيغته فلا يتغير بعزيمته والمفسد للصلاة المفلوظ لا عزيمة القاب على ان القياس بعد الاربعمئة منقطع فليس لاحد بعدها ان يقيس مسألة على مسألة كما ذكره ابن نجيم في رسالته اه اقول فيه نظر لان الكمال لم يجعل الفساد مبنيا على مجرد الرفع حتى يرد عليه ما في السراج بل بناء على زيادة الرفع الملحق بالصياح حيث قال فانهم يبالغون في الصياح زيادة على حاجة الابلاغ والاشتغال بتحريرات النغم اظهارا للصناعة النغمية لاقامة للعبادة والصياح ملحق بالكلام وقوله وقياسه الخ كلام ساقط لان ما ذكره قول ابن يوسف حيث بنى عليه عدم الفساد فيما لو فتح المصلى على غير امامه او اجاب المؤذن او اخبر بما يسره فقال الحمد لله او بما يعجبه فقال سبحان الله على قصد الجواب ونحو ذلك مما سيأتى في مفسدات الصلاة والمذهب الفساد في الكل وهو قولهما لانه تعامى ونعلم في الاول وفيما بقى قد اخرج الكلام مخرج الجواب وهو يحتمله فان مناط كونه من كلام الناس عندها كونه لفظا افيد به معنى ليس من اعمال الصلاة لا كونه وضع لافادة ذلك وكونه لم يتغير بعزيمته ممنوع الاترى ان الجنب اذا قرأ على قصد التناء جاز وقد اوردوا على اصل ابن يوسف المذكور اشياء كقولوا قال يا يحيى خذ الكتاب لمن اسمع يحيى وغير ذلك مما سيأتى في محله وحيث كان مناط الفساد عندها كون اللفظ افيد به معنى ليس من اعمال الصلاة كان ذلك قاعدة كلية يندرج تحتها افراد جزئية منها مسئلتنا هذه اذ لا شك انه اذا لم يقصد الذكر بالغ في الصياح لاجل تحرير النغم والاعجاب بذلك يكون قد اقد به معنى ليس من اعمال الصلاة ولا يكون ذلك من القياس بل هو تصريح بما تضمنه كلام المجتهد اودل عليه دلالة المساواة فالحق ما قاله المحقق ابن الهمام ومن تابعه من الاعلام كما بسطت ذلك قديما في رسالة سميتها (تبيين ذوى الافهام على حكم التبليغ خاف الامام) ففهمه وقدمنا مسائل متعلقة بالتبليغ ايضا في اول بحث سنن الصلاة فراجعها (قوله وقائم بأحدب) القائم

ولو على جيرة (وقائم بقاعد) يركع ويسجد لانه صلى الله عليه وسلم صلى آخر صلاته قاعدا وهم قيام وابوبكر يباغهم تكبيره وبه علم جواز رفع المؤذنين اصواتهم في جمعة وغيرها يعنى اصل الرفع اماما تعارفوه في زماننا فلا يبعد انه مفسد اذ الصياح ملحق بالكلام فتح (وقائم بأحدب) وان بلغ حذبه الركوع

مطلب

في رفع المبالغ صوته زيادة على الحاجة

مطلب

القياس بعد عصر الاربعمئة منقطع فليس لاحد ان يقيس

هنا ايضا صادق بالراعي الساجد والناموس ح وفيه عن القاموس والحدب خروج الظهر  
 ودخول الصدر والبطن من باب فرج اه (قوله على المعتمد) وهو قولهما وبه اخذ عامة العلماء  
 خلا محمد وجميع في الظهيرية قوله ولا يخفى ضعفه فانه ليس أدنى حالا من القاعد وتماه  
 في البحر (قوله وغيره اولى) مبتدأ وخبر اى غير الاعرج كفى البحر وغيره ان هذا الحكم  
 لا يخص الاعرج بل غير كل من التيمم والقاعد والاحدب كذلك ح (قوله وموم بمثله) سواء  
 كان الامام يومى قائما او قاعدا بحر (قوله الا ان يومى الخ) فانه لا يجوز لقوة حال المأموم بحر  
 (قوله ومتنفل بمفترض) لا يصال النفل بغير الفرض لان النفل مطلق والفرض مقيد  
 والمطلق جزء المقيد فلا يفسره شرح النية والقراءة في الآخرين وان كانت فرضا في النفل  
 ونفلا في الفرض الا ان صلاته بالاقضاء اخذت حكم الفرض تبعا لصلاة الامام ولذا  
 لو افسدها بعد الاقتداء بقضيتها ارعاهما كما قدمناه عن النهاية (تنبيه) قال القهستاني وفي قوله  
 ومتنفل بمفترض اشارة الى انه لا يكره جماعة النفل اذا أدى الامام الفرض والمقتدى النفل  
 وانما المكروه ما اذا أدى الكل نفلا اه قلت ويدل له ما مر في حديث معاذ (قوله في غير  
 التراويح) اما فيها فلا يصح الاقتداء بالمفترض على انها تراويح بل يصح على انها نفل مطلق  
 ح (قوله في الصحيح خاتمة) اقول ذلك في الحاتمة في باب صلاة التراويح فقال ان نوى  
 التراويح اوسنة الوقت او قيام الليل في رمضان جاز وان نوى الصلاة او صلاة التطوع اختلف  
 المشايخ فيه كاختلافهم في سنن المكتوبات قال بعضهم يجوز اداء السنن بذلك وقال بعضهم  
 لا يجوز وهو الصحيح لانها صلاة مخصوصة فيجب مراعاة الصفة للخروج عن العهدة وذلك  
 بأن نوى السنة او متابعة النبي صلى الله عليه وسلم كما في المكتوبة فعلى هذا اذا صلى التراويح  
 مقتديا بمن يصلى المكتوبة او بمن يصلى نافلة غير التراويح اختلفوا فيه والصحيح انه لا يجوز  
 اه ومثله في الخلاصة والظهيرية واستشكل في البحر قوله مقتديا بمن يصلى المكتوبة بأنه بناء  
 الضعيف على القوى اى ومقتضاه الجواز واجاب في الشرح لآلية بان ذلك ليس في عبارة  
 الحاتمة قلت وكأنه ليس في نسخهته لاسقاط الكاتب والا فقدر آيته فيها واجاب ايضا بأن المراد  
 من نفي الجواز نفي الكمال اقول ولا يخفى بعده بل الجواب انه نفي تصحيح عدم الجواز على القول  
 باشتراط نية التعيين في السنن الرواتب والتراويح كما هو صريح قوله فعلى هذا الخ ولا يخفى  
 ان الامام حيث كان مفترضا او متنفلا نفلا آخر لم توجد منه نية التراويح فلا تسأدى بنيه  
 وان عينها المقتدى كما صرح به العلامة قاسم في فتاواه وعلى هذا باقى سنن الرواتب لا يصح  
 الاقتداء بها بمفترض او متنفل نفلا آخر في الظاهر ان تخصيص التراويح بالذكر في غير محله  
 وانما خصصها في الحاتمة لكون الباب معقودا الهاتما لم نعلم ان ما ذكره المصنف هنا يخالف  
 لما قدمه في شروط الصلاة بقوله وكفى مطلق نية الصلاة لنفل وسنة وتراويح وذكر الشارح  
 هناك انه المعتمد ونقلنا هناك عن البحر انه طاهر الرواية وقول عامة المشايخ وصححه في الهداية  
 وغيرها ورجحه في الفتح ونسبه الى المحققين قلت فعلى هذا يصح الاقتداء في التراويح  
 وغيرها بمفترض وغيره ومثلها سائر السنن الرواتب كما تفيد عبارة الحاتمة تأمل  
 (قوله وكأنه لانها سنة الخ) تابع في ذلك المصنف في منحه وتقدم هذا التعليق في كلام الحاتمة

على المعتمد وكذا باعرج  
 وغيره اولى (وموم بمثله)  
 الا ان يومى الامم مضطجعا  
 والمؤتم قعدا او قائما هو  
 المختار (ومتنفل بمفترض  
 في غير التراويح) في  
 الصحيح خاتمة وكأنه  
 لانها سنة على هيئة  
 مخصوصة فيراعى وضوعها  
 الحس للخروج عن  
 العهدة (فرع) صح  
 امداء نفل بمنزل ومن  
 يرى الترتيب واجبا

على انه علة لاشتراط نية التعيين في التراخي وغيرها من السنن ومفهوه كلامه انه اراد بمرعاة  
الصفة تعيينها لقوله بأن ينوى السنة او متابعة النبي صلى الله عليه وسلم فانهم **(قوله)** بمن يراه  
سنة (اي بشرط ان يصلية بسلام واحد لان الصحيح اعتبار رأى المقتدى وعلى مقابله يصح  
مطلقا وبقي قول ثالث وهو انه لا يصح مطلقا وتماه في ح **(قوله)** وهو مقيم ) لانه لو كان  
مسافرا لا يصح اقتداؤه بعد خروج الوقت بتميم في الرابعة وقوله بعد الغروب ظريف لاقتدى  
وقوله بمن متعلق باقتدى وقوله احرم قبله اى قبل الغروب مقيما كان او مسافرا اه ح  
ونظير هذا من يقتدى في الظاهر معتقدا قول الصحابين بمن يصلية معتقدا قول الامام ولا  
يضر التخالف بالاداء والقضاء ط **(قوله)** الاتحاد ( اى اتحاد صلاة الامام مع صلاة المقتدى  
في الصور الثلاث اما في الاولى فظاهر واما في الثانية فلان ما أتى به كل واحد منهما هو الوتر  
في نفس الامر واعتقاد احدهما سنته والآخر وجوبه امر غرض لا يوجب اختلاف  
الصلاتين واما الثالثة فلان كلاهما عصر يوم واحد نعم صلاة الامام اداء حيث احرم قبل  
الغروب وصلاة المقتدى قضاء حيث احرم بعده وهذا القدر من الاختلاف لا يمنع الاقتداء  
الآثرى انه يصح الاداء بنية القضاء وبالعكس ح **(قوله)** واذا ظهر حدث امامه ( اى شهادة  
الشهود انه احدث وصلى قبل ان يتوصا او باخباره عن نفسه وكان عدلا والادب كما في النهر  
عن السراج **(قوله)** وكذا كل مفسد في رأى مقتد ) اشار الى ان الحدث ليس بقيد فلو قال  
المصنف كما في النهر ولو ظهر ان امامه ما يمنع صحة الصلاة لكان اولى ليشمل ما لو اخل بشرط  
اوركن والى ان العبرة برأى المقتدى حتى لو علم من امامه ما يعتد انه مانع والامام خلافه  
أعاد وفي عكسه لا اذا كان الامام لا يعلم ذلك ولو اقتدى بآخر فاذا قطرة دم وكل منهما يزعم انها  
من صاحبه اعاد المقتدى لفساد صلاته على كل حال كما في النهر عن البرازية **(قوله)** بطلت ( اى  
اى تبين انها لم تعتقد ان كان الحدث سابقا على تكبيرة الامام او مقارنا لتكبيرة المقتدى او  
سابقا عليها بعد تكبيرة الامام واما اذا كان متأخرا عن تكبيرة المقتدى فلها تعتقد اولاً ثم  
تبطل عند وجود الحدث ح **(قوله)** فيلزم اعادتها) المراد بالاعادة الاتيان بالفرض بقرينة  
قوله بطلت لا المصطاح عليها وهى الاتيان بمثل المؤدى لحال غير الفساد **(قوله)** اتضمنها) اى  
تضمن صلاة الامام والاولى التصريح به و اشار به الى حديث الامام ضامن اذ ليس المراد به  
الكفالة بل التضمن بمعنى ان صلاة الامام متضمنة لصلاة المقتدى ولذا اشترط عدم مغايرتهما  
فاذا سحت صلاة الامام سحت صلاة المقتدى الا لمانع آخر واذا فسدت صلاته فسدت صلاة  
المقتدى لانه متى فسد الشئ فسد ما في ضمنه **(قوله)** وهو محدث الخ) اى في اعتقاده اما لو كان  
حدثه ونحوه على اعتقاد المقتدين لا يلزمه الاخبار نعم في التارخانية عن الحجة يذهب للامام  
ان يحترز عن ملامسة النساء ومواضع الاختلاف ما استطاع اه **(قوله)** او فاقد شرط )  
عطف عام على خاص قال في الامداد وقيدنا ظهور البطلان بفوات شرط اوركن اشارة الى  
انه لو طرأ المفسد لا يعيد المقتدى صلاته كما لو ارتد الامام اوسعى الى الجمعة بعدما صلى الظهر  
بجماعة وسعى هودونهم فسدت صلاته فقط كما في الغاية وكذا لو عاد الى سجود التلاوة بعد  
ما تفرقوا كما سذكروه اه قات ومثله ما سذكروه في المسائل الاثني عشرية لو سلم قوم

بمن يراه سنة ومن اقتدى  
في العصر وهو مقيم بعد  
الغروب بمن احرم قبله  
للاعتقاد (واذا ظهر حدث  
امامه) وكذا كل مفسد في  
رأى مقتد (بطلت فيلزم  
اعادتها) اتضمنها صلاة  
المؤتمحة وفساد (كلا يلزم  
الامام اخبار القوم اذا  
ادهم وهو محدث اوجب)  
او فقد شرط اوركن

مطلب

المواضع التي تفسد صلاة  
الامام دون المؤتم

وهل عليهم المذنبين  
عدلايمه لايت وقيل  
لاستغفاره باغفره ولو لم  
انه كافر لم يقبل منه لان  
الصلاة دليل الاسلام  
واجب عليه (بالمسند  
الممكن) باسمه او (كتب  
او رسول على الاصح)  
لومعنيين والاولى به بغير  
عن المعراج وصحح في مجمع  
الغفرى عدمه معاقب  
لكونه عن حصه معقو عنه  
لكن الشروع برحجة على  
الفتاوى (او القدي امي  
وقرى) (مى) نفسد صلاة  
المسلم بقراءة على القراءة  
بالاقتداء بالقارى سواء علم  
بداول او لا وعلى المذهب  
(او استحباب الامام امي في  
الاخرين) ولو في التشهد  
اما بعده فتصح حروجه  
بعضه (نفسد صلاتهم)  
لان كل ركعة صلاة فلا تغلو  
عن القراءة ولو تقديرها  
(صحت لو صلى من  
الامى والقدي وحده)  
في الصحيح (شعاف  
حضور الامى بعد افتتاح  
القارى اذا لم يقبده وصلى  
منفردا

قبل الامام عدمه وعد قدر التشهد ثم عرّض له واحدمها وانما تبطل صلاته وحده وكذا اذا  
سجد هو السجود ولم يسجد القوم ثم عرّض له ذات كفى البحر فيهذه حاملة مسائل نفسد فيها  
صلاة الامم مع تحية صلاة المؤمنين لا تقتضى المعادة السابقة بذلك لان هذا الفساد طارىء  
على صلاة الامم بعد فراغ الامم فلا ممة ولا مؤتم في الحقيقة والله اعلم **(قوله)** وهل عليهم  
اعدمه (الح) اى لو ظهر صلاته باخباره وهذا تفصيل لقول المصنف فيلزم عدمه **(قوله)** وقيل  
لاستغفاره اى وخير الفاسق غير مقبول في البيانات وهو محمول على ما اذا كان مأمدا كيشير  
اليه قوله باغفره وقوله في النهر عن البرازية وان احتمل انه قال ذلك تورعا مادوا **(قوله)**  
لان الصلاة دليل الاسلام (اى دليل على انه كان مسلما وانه كذب بقوله انه صلى بهم وهو  
كافر وكان ذلك الكلام منه ردة فيجوز على الاسلام ولا ينافى ذلك ما مر اول كتاب الصلاة  
من انه لا يحكمه بالاسلام بالصلاة الا اذا صلاها في الوقت مقتديا متمما بخلاف ما اذا صلاها اماما  
او منفردا لان ذلك في الكافر الاصل المعلوم كغيره وما هنا ليس كذلك فان من جهلنا حاله  
اشهد له بالاسلام اذا استقبل قاتنا كفى الحديث بل بمجرد اللقاء السلام كفى الآية ولذا قل  
لان الصلاة دليل الاسلام ولم يقل لانه صار بها مسلما ففهم **(قوله)** بالتقدير الممكن متعلق  
باخباره وقوله على الاصح متعلق بيلزمه **(قوله)** لومعنيين (اى معلومين وقول ح وان تعين  
بعضهم لزمه اخباره **(قوله)** والا (اى وان لم يكونوا معينين كلهم او بعضهم لا يلزمه **(قوله)**  
وصحح في مجمع الفتاوى) وكذا صححه الراهدى في القنية والحاوى وقيل واليه اشار أبو يوسف  
**(قوله)** مطلقا (اى سواء كان الفساد مختلفا فيه او متفقا عليه كفى في القنية والحاوى ففهم  
**(قوله)** لكونه عن خطأ معقو عنه (اى لانه لم يعتمد ذلك فصلاته غير صحيحة ولزمه فعلها  
ثانيا لعلمه بالمفسد واما صلاتهم فانها وان تصحح ايضا لكن لا يلزمه اعادتها لعدم علمهم ولا  
يلزمه اخبارهم لعدم تعمده ففهم **(قوله)** لكن الشروع (الح) اى كالمعراج فانه شرح الهداية  
وقوله في البحر ايضا عن الخجتي شرح اقتدورى للزاهدى تأمل **(قوله)** نفسد صلاة الكل (اى  
عنده وعندنا صلاة القارى فقط لانه تارك فرض القراءة مع القدرة وله ان الامين ايضا  
تركاها مع القدرة عليها اذا كانا قادرين على تقديم القارى حيث حصل الاتفاق في الصلاة  
والرغبة في الجماعة شرح المنية وشار بقوله نفسد الى ما قيل ان القارى صح شروعه في صلاة  
الامام واذا جاءه وان القراءة نفسد وصحح في الذخيرة عدمه فلا تمتنع طهارته بالتحقق  
وتماه في الزيايى والبحر **(قوله)** على المذهب (وجهه ان الفرائض لا يختلف فيها الحال بين  
العلم والجهل بغيره اذ لا بشرط امة فانية أولى زيايى **(قوله)** في الاخرين (اى سواء قرأ  
في الاوليين أو في احدهم او لا وفي الاولى خلاف زفير وروايه عن ابى يوسف والاخيرتان  
الفرق كما استحلته في الاوليين ذكره ح في الباب الآتى **(قوله)** حروجه بصنعه (وهو  
الاستحلاف وهو الصحيح وقد نفسد عنده وهى من الابى عميرية ح عن العناية **(قوله)**  
ولو تقدير (اى ولا تقدير في حق الامى لانعدام الاعالية فقد استحلف من لا يصلح للامامة  
ففسدت صلاتهم ام صلاة الامم فلا عمل كثير وصلاة القوم مبنية عليها بغير **(قوله)** وصحت  
(الح) محترق قوله واذا اقتدى به وحترا بالصحيح عن قول ابى حازم لا تجوز صلاة الامى قياسا



على المسئلة الاولى قدرته على القراءة بالاعتداء بالقارئ وصحح في الهداية الاول وقال لانه لم يظهر منهما رغبة في الجماعة اه وحاصله انه انما تعتبر قدرته على القراءة بالاعتداء حيث ظهرت منهما رغبة في الجماعة كما اشار اليه في الكفاية وظاهره انه لا بد من الرغبة من كل منهما حتى لو حصلت من احدهما لانكفى وبه اندفع ما في ح من ان ما ذكر عن الهداية يقتضى انه لو اقتدى امي بمثله وصلى قارئ وحده لا تصح صلاة الامين لظهور رغبته في الجماعة اه ويدفعه ايضا ما في الفتوح عن الكافي اذا كان بخواره قارئ ايس عليه طلبه وانتظاره لانه لا ولاية له عليه ليلزمه وانما تثبت القدرة اذا صادفه حاضرا مطاوعا اه وفي شرح المنية عن المحيط اذا كان القارئ على باب المسجد او بجوار المسجد والامى في المسجد يصلى وحده جازت بلا خلاف وكذا اذا كان القارئ في صلاة غير صلاة الامى جازت ولا ينتظر فراغ القارئ بالاتفاق اما لو كان كل منهما في ناحية من المسجد وصلاتهما متوافقة فذكر القاضي ابو حازم انه لا يجوز وفي رواية يجوز لانه لم يظهر من القارئ رغبة في اداء الصلاة بالجماعة اه فاذا رغب الامى في الجماعة دون القارئ لا يلزمه طلبه فيصل وحده او يقتدى بأمر آخر راغب لانه لا بد من رغبة القارئ ايضا على هذه الرواية الثانية وهي التي مر تصحيحها عن الهداية فافهم واعلم ان ما يحجه الشارح هنا مخالف لما مر له في الاثني من انه متى امكنه الاقتداء لزمه فتأمل **(قوله)** فانها تفسد في الاصح لما مر (اي من قوله لا القدرة على القراءة بالاعتداء بالقارئ) وتصحيح هذه المسئلة ذكره في النهاية وهو مخالف لما قبله الذي صححه في الهداية فان ما قبله شامل لما اذا شرعا معا او افتتح الامى اولئها القارئ او بالعكس ووفق في الفتوح بحمل ما في الهداية على الصورة الاولى والثانية من هذه الثلاث وفيه نظر فان تعاميل الهداية بعدم ظهور الرغبة في الجماعة يشمل صورة العكس ايضا فيحالف ما في النهاية المبني على اعتبار القدرة على القراءة بالاعتداء وان لم يظهر منهما الرغبة في الجماعة ويظهر لي ان هذا مبني على قول القاضي ابي حازم مذكر العلامة نوح افندي بعد كلام \* اقول الذي تحصل لنا من هذا كله ان بعض العلماء ذهبوا الى ان الموجب لفساد صلاة الامى ترك القراءة مع القدرة عليها بعد ظهور الرغبة في الجماعة واهيه جنح صاحب الهداية ومن حدا حذوه وان بعضهم ذهبوا الى ان الموجب لفسادها ترك القراءة مع القدرة عايتها بالاعتداء بالقارئ سواء ظهرت الرغبة في صلاة الجماعة او لا واهيه مال صاحب النهاية ومن نحوا نحوه والتحقيق الاول الذي في الهداية واهذا انخط كلاما كثر العلماء عليه ثم ايد به بما مر في صدر الكتاب عن شرح المنية من ان الاخذ بالصحيح اولى من الاصح لان مقابل الاول فاسد ومقابل الثاني صحيح فقائل الاصح موافق قائل الصحيح دون العكس والاخذ بما اتفقا على انه صحيح اولى \* (تمت) \* تقدم انه لا يصح اقتداء امي باخرس لقدرة الامى على التحريم ويصح عكسه فالأخرس اسوأ حالا من الامى فتجرى فيه الاحكام المذكورة (فرع) سئل العلامة قاسم في فتاواه عن رجل اخرس ادرك بعض صلاة الامام وفاته البعض فاجاب بان صلاته فاسدة عند الامام جائزة عند ابي يوسف وقول الامام هو الصحيح اه ثم رأيت المسئلة في الذخيرة وفرضها في الامى **(قوله)** واعلم ان المدرك الخ (حاصله ان المقتدى اربعة اقسام مدرك ولاحق فقط ومسبوق فقط

فانها تفسد في الاصح) لما مر  
(و) اعلم ان (المدرك من  
صلاها كاملة مع الامام

مطلب

الاخذ بالصحيح اولى  
من الاصح

مطلب

في احكام المسبوق والمدرك  
واللاحق

والاحق مسبوق ومدرك لا يكون لاحقا ولا مسبوق وهذا بناء على تعريفه المدرك تبعاً للبحر  
والدور بمن صلاها كاملة مع الامام الى ادرك جميع ركعاتها معه سواء ادرك معه التحريمة  
او ادركه في جزء من ركوع الركعة الاولى الى ان قعد معه القعدة الاخيرة سواء سلم معه او قبله  
واما على ما في النهر من تعريفه المدرك بمن ادرك اول صلاة الامام فانه قد يكون لاحقا وعليه  
فيقال المقتدى اما مدرك او مسبوق وكل منهما اما لاحق او اول واعلم ان التفرقة بين المدرك  
واللاحق اصطلاحية وفي اللغة يصدق كل منهما على الآخر ( قوله من فاتته الركعات  
الح) المراد بالفوات انه لم يصل جميع صلاته مع الامام بان لم يصل معه شيئاً منها او صلى بعضها  
فدخل فيه المقيم المقتدى بمسافر فانه لم يفته شيئاً من صلاة الامام بعد اقتدائه به ولكنه صلى  
معه بعض صلاة نفسه فيكون لاحقا في باقيها هذا ما ظهر لي فتدبره ( قوله بعد اقتدائه) متعلق  
بقوله فاته ثم ان كان اقتدؤه في اول الصلاة فقد يفوته كلها بان نام عقب اقتدائه الى  
آخرها وقد يفوته بعضها وان كان اقتدؤه في الركعة الثانية مثلاً فقد فاتته بعضها ويكون  
لاحقا مسبوق والاوّل لاحق فقد انعم على تعريف النهر المار يكون مدركا لاحقا فافهم ( قوله  
بعذر) متعلق بفاته ايضا ( قوله وزحمة) بان زحمة الناس في الجمعة مثلاً فلم يقدر على اداء  
الركعة الاولى مع الامام وقدّر على الباقي فيصايبها ثم يتابعه ( قوله وسبق حدث) اي لمؤتم  
وكذا الامام اذا ادى المستخفاف بعضها حال الذهاب الى الوضوء ط ( قوله وصلاة خوف)  
اي في الطائفة الاولى واما الثانية فمسوقة اهـ ( قوله ومقيم الح) اي فهو لاحق بالنظر  
للاخيرتين وقد يكون مسبوقا ايضا كما اذا فاتته اول صلاة امامه المسافر ط ( قوله فانه  
يقضى ركعة) لان الركوع والسجود قبل الامام انموذيتنقل ما في الركعة الثانية الى الاولى  
وما في الثالثة الى الثانية وما في الرابعة الى الثالثة فبقيت عليه ركعة هو لاحق فيها هذا وقد  
ذكر في الحاشية وغيرها المسئلة على خمسة اوجه ٣ الاول ان يركع ويسجد قبل الامام وهو  
ما ذكرنا الثاني ان يأتي بهما بعده وهو ظاهر الثالث ان يركع معه ويسجد قبله فانه يقضى  
ركعتين لانه يلتحق سجده في الثانية بركوعه في الاولى لانه كان معتبرا ويلغو ركوعه في  
الثانية لوقوعه عقب ركوعه الاول بلا سجود بقي عليه ركعة ثم ركوعه في الثالثة مع الامام  
معتبر ويأتحق به سجوده في رابعة الامام فيصير عليه الثانية والرابعة فيقضيها ركعتين لان  
سجوده في الاولى انموذيتنقل سجود الثانية الى الاولى وتبقى الثانية بلا سجود فتبطل لانها  
بقيت قباما وركوعا بلا سجود ثم لما ركع في الثالثة معه وسجد قبله انما سجودها فاذا فعل في  
الرابعة كذلك انقل سجودها الى الثالثة وبطلت الرابعة فقد صلى ركعتين ويقضى ركعتين  
لا قراءة لارابع ان يركع قبله ويسجد معه فانه يقضى اربع ركعات بلا قراءة لان السجود مع  
الامام اذا لم يتقدمه ركوع معه غير معتبر الخامس ان يأتي بهما قبله ويدركه الامام فيهما وهو  
حائر لكنه يكره اهـ ملخصا اقول وانما لم ينقل في الوجه الثالث سجود الركعة الثالثة الى  
الثانية بل بطلت لانها لم يسبق فيها سوى قيام وركوع حصل قبل تمام الركعة الاولى فلذا  
بطلت ولم يكمل بسجود الثالثة كما يؤخذ من فرع في التارخانية عن الحجة لور كع مع الامام

والاحق من فاته )  
الركعت ( كما هو مشهور )  
الركعت ( مذكورة ) مدرك  
كغفلة ورحمة وسبق حدث  
وصلاة خوف ومقيم اتم  
بمسافر وكذا بلا مدرك بان  
سبق امامه في ركوع  
وسجود فانه يقضى ركعة  
قوله الاول ان يركع  
ويسجد قبل الامام لا يقال  
ان ذلك مفسد اصطلاحاً لان  
المسبوق اذا انفرد بركعة  
عن امامه فسدت صلاته  
لانا نقول الركوع  
والسجود ليس اركعة تامة  
لان من اركان الركعة القيام  
ايضا وقد تابع امامه فيه  
وانما خالفه في مجرد  
الركوع والسجود اهـ منه

مطلب

فيما لو اتى بالركوع  
او بالسجود اهـ بهما مع  
الامام او قبله او بعده

ولم يقدر على السجود حتى قام الامام فصلى معه الثانية وسجد فيها اربعاً فانه يكون سجدة ثان  
منهن للاولى وبعد الركعة الثانية لان القيام والركوع الثاني لا يحسبان من الصلاة لانهما  
حصلا قبل تمام الركعة الاولى **(قوله وحكمه)** اي اللاحق **(قوله عكس المسبوق)** اي في  
الفروع الاربعة المذكورة فانه اذا قضى مافاته يقرأ ويسجد للسهو اذا سها فيه ويتغير فرضه  
لو كان مسافراً ونوى الإقامة ويتابع امامه قبل قضاء مافاته فافهم ويخالف اللاحق في صور  
اخر مذكورة في النهر وقال في البدائع ولو توضأ اللاحق وقد فرغ امامه ولم يقعد في الثانية  
لا يقعد فيها موافقة للامام فيما هو اعلى من القعدة وهو القيام لانه خلفه تقدير **(قوله ثم)**  
يتابع عطف على يبدأ **(قوله ان امكنه ادراكه)** قيد لقوله ويبدأ ثم يتابع وقوله والا تابعه  
الح تصريح بفهم هذا الشرط وليس بصحيح والصواب ابدال قوله ان امكنه ادراكه بقوله  
ان ادركه مع اسقاط ما بعده وحق التعبير ان يقول ويبدأ بقضاء مافاته بلا قراءة عكس  
المسبوق ثم يتابع امامه ان ادركه ثم مسبق به الح ففي شرح المنية وحكمه انه يقضى مافاته  
اولاً ثم يتابع الامام ان لم يكن قد فرغ اه وفي التنقيح اذا توضحاً ورجع يبدأ بما سبقه الامام به  
ثم ان ادرك الامام في شيء من الصلاة يصليه معه اه وفي البحر وحكمه انه يبدأ بقضاء مافاته  
بالعذر ثم يتابع الامام ان لم يضرغ وهذا واجب لاشروط حتى او عكس يصح فلو نام في الثالثة  
واستيقظ في الرابعة فانه يأتي بالثالثة بلا قراءة فاذا فرغ منها صلى مع الامام الرابعة وان فرغ  
منها الامام صلاها وحده بلا قراءة ايضاً فلو تابع الامام ثم قضى الثالثة بعد سلام الامام صح  
وانهم اه ومثله في الشرع بلالية وشرح الملتقى للباقي وهذا المحل مما اغفل التنبيه عليه جميع  
محتش هذا الكتاب والحمد لله منهم الصواب **(قوله ثم مسبق به بها الح)** اي ثم صلى اللاحق  
ماسبق به بقراءة ان كان مسبوقاً ايضاً بان اقتدى في اثناء صلاة الامام ثم نام مثلاً وهذا  
بيان للقسم الرابع وهو المسبوق اللاحق وحكمه انه يصلي اذا استيقظ مثلاً مانام فيه ثم  
يتابع الامام فيما ادرك ثم يقضى مافاته اه بيانه كفي شرح المنية وشرح الجمع انه لو سبق  
بركعة من ذوات الاربعة ونام في ركعتين يصلي اولاً مانام فيه ثم مادركه مع الامام ثم مسبق  
به فيصلي ركعة مانام فيه مع الامام ويقعد متابعة له ٢ لانها ثانية امامه ثم يصلي الاخرى مما  
نام فيه ويقعد لانها ثالثة ثم يصلي التي اتبها ويقعد متابعة لامامه لانها رابعة وكل ذلك بغير  
قراءة لانه مقتدم يصلي الركعة التي سبق بها بقراءة الفاتحة وسورة والاصل ان اللاحق يصلي  
على ترتيب صلاة الامام والمسبوق يقضى مسبق به بعد فراغ الامام اه **(قوله او عكس)**  
اي بان يتبدى بمانام فيه ثم بماسبق ثم بما ادرك او يتبدى بما سبق ثم بما ادرك ثم بمانام او  
يتبدى بما سبق ثم بمانام ثم بما ادرك كفي شرح الجمع ٣ قلت وبقي صورتان من صور العكس  
ايضاً ان يتبدى بما ادرك ثم بمانام ثم بما سبق او يتبدى بما ادرك ثم بما سبق ثم بمانام  
**(قوله صح وانهم)** اي خلافاً لفرغ فغده لا يصح وعندنا يصح لان الترتيب بين الركعات ليس  
بفرض لانها فعل مكرر في جميع الصلاة وانما هو واجب **(قوله والمسبوق من سبقه الامام بها)**  
اي بكل الركعات بان اقتدى به بعد ركوع الاخيرة وقوله اي بعضها او بعض الركعات **(قوله)**  
حتى يثنى الح) تفريع على قوله منفرد فيما يقضيه بعد فراغ امامه فيأتي بالثناء والتعوذ لانه

وحكمه كمؤتم فلا يأتي  
بقراءة ولا سهو ولا يتغير  
فرضه بنية اقامة ويبدأ  
بقضاء مافاته عكس المسبوق  
ثم يتابع امامه ان امكنه  
ادراكه والا تابعه ثم صلى  
مانام فيه بلا قراءة ثم مسبق  
به بها ان كان مسبوقاً ايضاً  
ولو عكس صح وانهم لترك  
الترتيب (والمسبوق من  
سبقه الامام بها او بعضها  
وهو منفرد) حتى يثنى  
ويتعوذ بقرآن وان قرا مع  
لامام اعدده الاعتداد بها  
اكرامها مفتوح السعادة  
(فيما يقضيه)

٢ قوله لاني ثانية امامه اي  
بالنظر الى الركعة الاولى  
التي صلاها الامام قبل  
اقتداء هذا اللاحق به فهذا  
يقعد على رأسها كما فعل  
امامه اه منه  
٣ قوله قلت وبقي الح حاشاه  
ان صور العكس خمسة  
فصار جملة الصور الممكنة  
سته بهذه الصورة

نام ادرك سبق

|   |   |   |
|---|---|---|
| ن | د | س |
| ن | س | د |
| د | ن | س |
| د | س | ن |
| س | ن | د |
| ن | د | س |

اه منه

للقرأة ويقرأ لانه يقضى اول صلاته في حق القرأة كياناً حتى لو ترك القرأة فسدت ومن احكامه ايضا ما مر من انه لو حادته مسبقة معه في قضاء ما سبق به لانفسد صلاته وانه يتغير فرضه بنية الاقامة ويلزمه السجود اذا سها في يقضيه كياناً وغير ذلك مما يأتي متنا وشرحا وقد اوضح احكامه في البحر في الباب الآتي **(قوله)** اي بعد متابعتة لامامه (الح) متعلق بقوله يقضيه اي ان محل قضائه لما سبق به انما هو بعد متابعتة لامامه فيما ادركه عكس الملاحق كما مر لكن هنا لو عكس بان قضى ما سبق به ثم تابع امامه ففيه قولان مصححان واستظهر في البحر وتبعه الشارح القول بالفساد قال لموافقته القاعدة اي قولهم الانفراد في موضع الاقتداء مفسد كعكسه لكن في حاشيته للخير الرمي عن البرازية ان الاول اي عدم الفساد اقوى اسقوط الترتيب وفي شرح الشيخ اسمعيل عن جامع الفتاوى يجوز عند المتأخرين وعليه الفتوى اه وبه جزم في الفيض **(قوله)** ويقضى اول صلاته في حق قرأة (الح) هذا قول محمدكا في مبسوط السرخصي وعليه اقتصر في الخلاصة وشرح الغنجاوي والاسبجاني والفتح والدرر والبحر وغيرهم وذكر الخلاف كذلك في السراج لكن في صلاة الجلابي ان هذا قولهما وتماه في شرح الشيخ اسمعيل وفي الفيض عن المستنفي لو ادركه في ركعة الرباعي يقضى ركعتين بفاتحة وسورة ثم يشهد ثم يأتي بالثالثة بفاتحة خاصة عنداني خيفة وقال ركعة بفاتحة وسورة وتشهد ثم ركعتين اولاهما بفاتحة وسورة وثانية بهما بفاتحة خاصة اه وظاهر كلامهم اعتماد قول محمد **(قوله)** وتشهد بينهما (قال في شرح المنية ولو لم يقعد جاز استحسانا لا قياسا ولم يلزمه سجود السهو لتكون الركعة اولى من وجه اه) **(قوله)** (اي اربع) استثناء من قوله وهو منفرد فيما يقضيه **(قوله)** لا يجوز الاقتداء به) وكذا لا يجوز اقتداؤه بغيره كافي الفتح وغيره والاحاجة الى زيادته لان المنفرد كذلك **(قوله)** وان صح استخلافه (الح) اي اذا سبق امامه حدث فاستخلفه يصح وذكر هذه المسئلة في الدرر واعترضه في البحر بان الكلام في المسبوق حالة القضاء ولا يتصور استخلافه فيها واجاب عنه في النهر بما اشار اليه الشارح بقوله في حد ذاته (الح) يعني ان الضمير في قوله وان صح استخلافه عائد الى المسبوق من حيث هو لا بقيد كونه في حالة القضاء الذي الكلام فيه لانه في حالة القضاء لا يمكن استخلافه **(قوله)** فلا استثناء اصلا (الح) يعني ان ما في الاشياء من ان قولهم لا يجوز الاقتداء بالمسبوق يستثنى منه انه يصح استخلافه ليس في محله لان صحة استخلافه انما هي قبل سلام امامه وعده صحة الاقتداء به بعده فلا استثناء والعجب من صاحب البحر حيث اعترض على الدرر بما مر وقد جزم به في اشباهه **(قوله)** نعم لو نسي (الح) حاصله انه لو اقتدى اثنان معا بامام قد صلى بعض صلاته فلما قاما الى القضاء نسي احدهما عدد ما سبق به فقضى ملاحظا للآخر فلا اقتداء به صح كافي الحانية والفتح خلاف لطاهر المنية وما مضى عليه في الوهبانية من الفساد وجزء به في جامع الفتاوى ووفق ابن السحنة بحمل الثاني على الاقتداء او بكونه قولاً شاذاً لا يعمل به ففهم **(قوله)** (احكاما) اي مع ان المنفرد لا يأتي بها عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى ح **(قوله)** بخلاف المنفرد) فانه لا يصير مستأنفا لان الثانية عين الاولى من كل وجه اما المسبوق فيكون قد انتقل عن صلاة هو منفرد فيها من وجه الى صلاة هو منفرد فيها من كل وجه فغيرت الاولى **(قوله)** ولو قبل

اي بعد متابعتة لامامه ولو قبلها فلا يظهر الفساد ويقضى اول صلاته في حق قرأة وآخرها في حق تشهد فدرك ركعة من غير خبر يأتي بركتين بفاتحة وسورة وتشهد بينهما واربعة الرباعي بفاتحة فقط ولا يقعد قبلها (الاي اربع) فكذلك احدها (لا يجوز الاقتداء به) وان صح استخلافه في حد ذاته لاحقة القضاء فلا استثناء اصلا كما زعم في الاشياء ثم لو نسي احد المسبوقين فقضى ملاحظا للآخر بلا اقتداء صح (و) ناسيا (يأتي بتفسيرات التشرية احكاما) (لو كبر ينوي استئناف صلاته وقطعها يصير مستأنفا وقاطعا) الاولى بخلاف المنفرد كما سيحى (و) رابعها (لوقه الى قصه ما سبق به وعلى الامام سجدتا سهو) ولو قبل

اقتدائه ( متعلق بسهو اى ولو كان سهو امامه حصل قبل اقتدائه به لان السهو اورث نقصانا في تحريمه الامام وهو قد بنى تحريمه عليها فدخل النقصان في صلاته ايضا ولذا لو لم يسجد معه يجب عليه السجود في آخر صلاته كياتى لان ذلك النقصان لا يرفعه سواء (قوله فعليه ان يعود) اى ما لم يقيد الركعة بسجدة كياتى واذا عاد الى المتابعة ارتفض ما فعله من قيام وقراءة وركوع او وقوعه قبل صيرورته منفردا حتى لو بنى عليه من غير اعادته فسدت صلاته كما في شرح المنية (قوله وينبغى ان يصير الخ) اى لا يقوم بعد التسليمة او التسليمتين بل ينتظر فراغ الامام بعدها كما في الفيض والفتح والبحر قال الزندويستى في النظم يمكث حتى يقوم الامام الى تطلوعه او يستند الى المحراب ان كان لا تطوع بعدها اه قال في الحلية وليس هذا بالازم بل المقصود ما يفهم ان لسهو على الامام او يوجد له ما يقطع حرمة الصلاة اه وقيد في الفتح بحثا بما اذا اقتدى بمن يرى سجود السهو بعد السلام اما اذا اقتدى بمن يراه قبله فلا واعترضه في البحر بأن الخلاف بين الائمة انما هو في الاولوية فربما اختار الامام الشافعى ان يسجد بعد السلام عملا بالجائز فلذا اطلقوا استظهاره اه وفيه بعد فان الظاهر مراعاته المستحب في مذهبه (قوله ان قبل قعود الامام الخ) قيد بقعود الامام لانه لو رفع رأسه من السجدة قبل امامه وقعد قدر التشهد وقام قبل ان يقعد امامه قدر التشهد لم يعتبر قعوده حتى لو كان مدركا وسلم في هذه السورة لم تصح حالته ثم المراد بقدر التشهد قدر قراءته الى عبده ورسوله بأسرع ما يكون لا قراءته بالفعل كما مر في فرائض الصلاة (قوله لا) اى لا يعتد بما اداه قبل قعود امامه من قيام وقراءة وانما يعتد بما اداه بعده قال في الفتح ولو قام قبله اى قبل قدر التشهد قال في النوازل ان قرأ بعد فراغ الامام من التشهد ما تجوز به الصلاة جاز والا فلا هذا في المسبوق بركعة او ركعتين فان كان بثلاث فان وجد منه قيام بعد تشهد الامام جاز وان لم يقرأ لانه سيقرا في الباقيتين والقراءة فرض في ركعتين اه وتماه في سهو المنية وشرحها ومبنى هذا على انه لا يعتد بقيامه قبل فراغ امامه فكأنه لم يقم وبعبه يعتبر قائما فان وجد منه حينئذ القراءة والقيام جاز والا فلا كفى الرملى (قوله وكرد تحريما) اى قيامه بعد قعود امامه قدر التشهد لوجوب متابعتها في السلام (قوله كخوف حدث) اى خوف سبق الحدث (قوله وخروج) عطف على حدث (قوله وجمعة وعيدو معذور) معطوفات على فخرج (قوله وتام) عطف على حدث وكذا مرور ح (قوله فان فرغ الخ) اى اذا قام بعد قعود امامه قدر التشهد ففضى ما سبق به وفرغ قبل سلام امامه ثم تابعه في السلام قيل تفسد وقيل لا وعليه الفتوى لانه وان كان اقتداؤه بعد المفارقة مفسدا لكن هذا مفسد بعد الفراغ فهو كتمعد الحدث في هذه الحالة فتح وبحر ومقتضى التعليل ان المتابعة انما كانت في السلام فقط كما هو ظاهر كلام الشارح ايضا فلو قصد متابعتها في القعدة والتشهد تفسد لانه يكون اقتداء قبل الفراغ (قوله واو لم يعد) مقابل قوله فعليه ان يعود (قوله قيد بالسهو) اى في قوله وعلى الامام سجدة تسهو (قوله فرضت المتابعة) لان المتابعة في الفرض فرض اما في الصلوية فظاهر واما في التلاوية فلا لأنها ترفع القعدة والقعدة فرض فالتابعة فيها فرض اه ح والحاصل انه اذا لم يقيد ما قام اليه بسجدة لم يصير منفردا ويرتفض فلو لم يتابع امامه فسدت صلاته وقد اطلق الفساد هنا

اقتدائه (فعليه ان يعود)  
وينبغى ان يصير حتى يفهم  
انه السهو على الامام ولو قام  
قبل السلام هل يعتد بادائه  
ان قبل قعود الامام قدر  
التشهد لا وان بعده نعم  
وكرد تحريما الا لعذر  
كخوف حدث وخروج  
وقت فجر وجمعة وعيد  
ومعذور وتام مدة مسح  
ومرور ما بين يديه فان  
فرغ قبل سلام امامه ثم  
تابعه فيه صحت (ولو لم يعد  
كان عليه ان يسجد)  
للسهو (في آخر صلاته)  
استحسانا قيد بالسهو  
لان الامام لو تذكر سجدة  
صلوية او تلاوية فرضت  
المتابعة

في حنك وغيره لكن فصل في مدخيرة في تدكير التلاوية بأن لم يتابع الامام فيها ينظر ان وجد منه فيه وقراءة بعد فراغ الامام من القعدة الثانية مقدار ما يجوز به الصلاة حازت صلاته والافلا لان يعود امامه الى التلاوية ارتفعت القعدة فصار كأنه قد قدم الى قضاء ما سبق به قبل فراغ الامام من التشهد انه ولم يذكر مثل ذلك في النصية لانها ركن فعدم المتابعة فيها مفسد مطلقا بخلاف التلاوية لانها واجبة تأمل **(قوله وهذا كله)** اي عود المسبوق ومتابعته لامامه في السهوية والصليية والتلاوية **ح (قوله مطلقا)** اي تابع اول ما يتابع لانه انفراد وعليه ركنان السجدة والقعدة وهو جزء عن متابعته بعد اكمال الركعة فتح وبجر **(قوله ان تابع)** لما في المتابعة من رفض ما لا يقبل الرفض **ح (قوله والا لا)** اي وان لم يتابع فيهما لا تفسد اما في السهوية فلا لأنها واجبة ولا ترفع القعدة وانما ترفع التشهد وهو واجب ايضا وترك المتابعة في الواجب لا يوجب انفساد واما في التلاوية فلا لأنها واجبة ورفعها القعدة كان بعد استحكام انفراد المسبوق فلا يلزمه اهـ **ح** اي لا يلزمه حكم الامام في رفع القعدة كالوارد امامه بعد اتمامها اوراح الى الجمعة بعد ما سأل بهم الظهير بحجاسة ارفض في حقه لاحقهم وتماهم في التبع وسهو البدائع **(قوله ولو سلم ساهيا)** قيد به لانه لو سلم مع الامام على ظن ان عليه السلام معه فهو سلام محمد ففسد كافي البحر عن الظهيرية **(قوله لزمه السهو)** لانه منفرد في هذه الحالة **ح (قوله والا لا)** اي وان سلم معه او قبله لا يلزمه لانه مقتد في هاتين الحالتين **ح** وفي شرح الثنية عن المحيط ان سلم في الاولى مقارنا لسلامه فلا سهو عليه لانه مقتد به وبعده يلزم لانه منفرد اهـ ثم قل فلي هذا يراد بالتمية حقيقتها وهو نادر الوقوع اهـ قلت يشير الى ان اغاب لزوم السجود لان الغالب عدم التمية وهذا مما يغفل عنه كثير من الناس فليتبناه **(قوله ان بعد القعود)** اي يعود الامام القعدة الاخيرة **(قوله تفسد)** اي صلاة المسبوق لانه اقتداء في موضع الافراد ولان اقتداء المسبوق بغيره مفسد كما مر **(قوله والا لا)** اي وان لم يقعد وتابعه المسبوق لا تفسد صلاته لان ما قام اليه الامام على شرف الرفض ولعدم تمام الصلاة فنقدها بسجدة انقلابت صلاته فلا فن ضم اليها سادسة ينبغي للمسبوق ان يتابعه ثم يقضى مسبقه وتكون له نافذة كالامام ولا قضاء عليه لو افسده لانه لم يشرع فيه قصدا رحتي **(قوله فلا شبه الفساد)** وفي الفيض وقيل لا تفسد وبه يفتي وفي البحر عن الظهيرية قل الفقيه ابوالميث في زماننا لا تفسد لان الجهل في اقتراء غالب اهـ والله تعالى اعلم

سواء في باب الاستحلاف كذا

مناسبة الامامة ضرورة ولذا ترحم به عدلا عما في الهداية وغيرها من الترجمة بباب الحدث في الصلاة لانها ترحمة بالسبب لا بالحكم واولى لانه ترجمة بالحكم ولما كان الاستحلاف مشروطا بكون الحدث غير مانع للبناء ذكر الشارح شروط البناء لانه في الحقيقة بناء من الحائفة على ما صلا له **(قوله كون الحدث ساهيا)** هو ملا اختيار للعبد فيه ولا في سببه كما يأتي في الشرح فيخرج بالاول ما لو احدث عمدا وباللهي ما لو كان بسبب شجرة او غصنة او سقوط حجر من رجل مشي على نحو سرج ومنها **(قوله من بداهة)** احتراز عما اذا اصابه من خارج نجاسة مدعة وفيه اخلاق الحدث عن التحس وهو تماشح على ان النجاسة مدعة من غير سبق حدث

وهذا كله قبل تقديمه  
به سجدة ما بعده تفسد  
في رواية مطلقا وكذا في  
الرواية وسواء يتابع والا  
لا ولو سلم ساهيا ان عد  
امامه لزمه السهو والا لا  
ولو قدم امامه خمسة  
قعدة ان بعد القعود تفسد  
هـ والا لا حتى يقيد الخمسة  
سجدة ولو طس الامام  
سهو فسجدته فتابه  
فبان ان السهو فلا شبه  
الفساد لاقتدائه في موضع  
الافراد

(ب الاستحلاف)

ب ان حوار البناء ملاة  
عبر شرط كون الحدث  
ساهيا من بداهة

تمنع البناء سواء كانت من بدنه او من خارج كافي البحر وايسا التجاسة غير داخله لان الكلام في الحدث وقديقال احتز به عن الجنون فانه حدث من غير البدن اذا كان من الجن لا من مرض والا كان من البدن كالاعماء تأمل **(قوله غير موجب لغسل)** خرج ما اذا نزل بتفكر ونحوه **(قوله ولا نادر وجود)** خرج نحو القهقهة والاعماء **(قوله ولا يؤد ركناً مع حدث)** خرج ما اذا سبقه الحدث ساجدا فرفع رأسه قاصدا الاداء او قرأ ذاهبا **(قوله او مشى)** خرج ما اذا قرأ آيها **(قوله ولم يفعل منافيا)** خرج ما اذا حدث عمدا بعد السماوى **(قوله او فعلاله منه بد)** خرج ما لو تجاوز ماء غير بضالى ابعد منه باكثر من قدر صفيين بلا عذر **(قوله ولم يتراخ)** اما لو تراخى قدر اداء ركن بعذر كرحمة او نزول دم فانه يبنى وكذا لو كان حدثه بالنوم فكنت زمانا ثم اتبه لان فسادها بالمكث لوجود اداء جزء منها مع الحدث والثالث حال نومه غير مؤد شيأ شرح المنية **(قوله كفى مدة مسحه)** وكروية المتيمم ماء وخروج وقت المستحاضة بحر **(قوله ولم يتذكر فائتة الخ)** اما لو تذكر فلا يصح بناؤه حتما بل قد وقدا لانه ان قضاها عقب التذكر كاهو المشروع فسدت الوقتية وان اخرها حتى خرج وقت السادسة لم يبق صاحب ترتيب فصح البناء فافهم **(قوله ولم يتم المؤتم في غير مكانه)** المؤتم يشمل الامام الذى سبقه الحدث واستخلف فانه مؤتم بخليفته فاذا توشأ وكان امامه لم يفرغ من صلاته فعليه ان يعود ويتم صلاته خلف امامه ان كان بينهما ما يمنع الاقتداء حتى لو اتم في مكانه فسدت واما المنفرد فيخير بين العود وعدمه **(قوله غير صالح لها)** كصبي وامرأة وامى فاذا استخلف احدهم فسدت صلاته وصلاة القوم لانه عمل كثير ليس من اعمال الصلاة وسيأتى تمام الكلام على هذه الشروط كلها **(قوله سبق الامام حدث)** اى حقيقة اما لوطن سبق الحدث ثم ظهر عدمه فسيأتى انه تفسد صلاته وان لم يخرج من المسجد اذا استخلف لانه عمل كثير **(قوله لا اختيار للبعد فيه الخ)** صفة كاشفة لقوله سماوى ح اقول والظاهر من كلامهم ان المراد بالبعد عندها ما يشمل المصلى وغيره وعند ابى يوسف المراد به المصلى ففي حاشية نوح عن المحيط لواصل المصلى حدث بغير فعله بان اصابه بندقية اى من طين فشجته لا يبنى عندها ويبنى عند ابى يوسف لانه لا صنع له فيه فصار كالسماوى ولهما انه حدث حصل بصنع العباد ولا يغاب وجوده فلا يلحق بالسماوى ولو وقع عليه مدر من سطح او كان يصلى تحت شجرة فوق وقع عليه الكمثرى او السفرجل فشجته او اصابه شوك المسجد فادماه قيل يبنى لانه حصل لابصنع العباد وقيل على هذا الخلاف لان السقوط بسبب الوضع والانبات وقال في الظهيرية ولو سقط من السطح مدر فشج رأسه ان كان بمرور مار استقبال الصلاة خلافا لابي يوسف وان كان لا بمرور مار قيل يبنى بالاخلاف وقيل على الاختلاف وهو الصحيح اه قال الحير الرملى بعد كلام الظهيرية اقول علم به ان الصحيح عدم البناء مطلقا ويقاس عليه وقوع السفرجلة فان كان بهزها فعلى الخلاف والاقيل يبنى بالاخلاف والصحيح انه على الخلاف اه **(قوله كسفرجلة الخ)** تمثيل للنفى وهو ما فيه اختيار للبعد فقد نقل في البحر الاختلاف في وقوع سفرجلة او طوبه من سطح ثم نقل تصحيح عدم البناء اذا سبقه الحدث من عطاسه او تخنجه ونقل الرملى عن شرح المنية ان الاظهر عدم البناء في التنخج دون العطاس وما في الشرنبلالية وتبعه

غير موجب لغسل ولا نادر وجود ولا يؤد ركناً مع حدث او مشى ولم يفعل منافيا او فعلا منه بد ولم يتراخ بلا عذر كرحمة ولم يظهر حدثه السابق كفى مدة مسحه ولم يتذكر فائتة وهو ذو ترتيب ولم يتم المؤتم في غير مكانه ولا يستخلف الامام غير صالح لها (سبق الامام حدث) سماوى لا اختيار للبعد فيه ولا في سببه كسفرجلة من شجرة وكحدثه من نحو عطاس على الصحيح

انحسب من اداء في البحر صحيحا . فبيها ليس بواقع فافهم (قوله غير ماع لانه) نعمت حدث  
 وخرج به ما اذا كان الحدث مائتا . فان كان الحدث واحدا من اعداد الاسباء الثلاثة عشر  
 وهو ما اشار اليه بقوله كما قدمناه . (قوله لما أتى بالسلام) قل بن الكمال صرح بذلك في  
 الهداية وهذا صريح في انه لا خلاف للامامين هذا اذا اختلفا في وجوب التسليم اه  
 واراد به الرد على صدر السراية وملا خسرو حيث علمنا بانها تتم صلاته لان الخروج يصنع  
 فرض عنده ولم يوجد وعندنا تمت اي فلا يستحلف ورده في المعقوبة ايضا بان هذا قول  
 بعض المشايخ وفي كلام صاحب الهداية اشارة الى ان اختلف قول الكرخي وهو ان الخروج  
 يصنع ليس بفرض اذ (قوله استخالف) اشار ان الاستخلاف حق الامام حتى لو استخالف  
 القوم فحيفة خيفته فمن اقتدى بخلافهم فسدت صلاته ولو قدم الخليفة غيره ان قبل ان يقوم  
 مقدم الاول وهو اي الاول في المسجد جاز وان قدم القوم واحدا او تقدم بنفسه لعدم  
 استخلاف الامام جاز ان قدمه الاول قبل ان يخرج من المسجد ولو خرج منه فسدت صلاة  
 الكل دون الامام كذا في الخاتمة ولو تقدم رجالان فلا سبق اولى ولو قدمهما القوم فالعبرة  
 الاكبر ولو استويا فسدت صلاتهم وتماه في النهر (قوله اي جاز له ذلك) حتى لو كان الماء  
 في المسجد فنه يتوضأ ويبنى ولا حاجة الى الاستخلاف كما ذكره الزياي وان لم يكن في المسجد  
 فلا فضل الاستخلاف كفي المستصفي وظاهراتون ان الاستخلاف افضل في حق الكل فما  
 في شرح المجموع لابن الملك من انه يجب على الامام الاستخلاف صيانة للصلاة القوم فيه نظر ببحر  
 وقد خاب عنه بما في النهر من انه ينبغي وجوبه عند خيق الوقت (قوله ولو في جنازة) هو الاصح  
 نهر عن السراج (قوله اشارة) دعاه بقوله استخالف قل في التخي والسنة ان يفعله محدودب  
 الضر اخذا بانه يوم انه عرف (قوله ولو مسوق) اشار الى ان استخلاف اميرك اولى كما يأتي  
 مع بيان ما يفعله المسوق (قوله ويشير السراج) هذا اذا لم يعلم الخليفة اما اذا علم فلا حاجة الى ذلك  
 بحر (قوله السجود) اي ترك سجود وكذا ما بعده من المعطوفات . (قوله ما لم يتقدم  
 الخ) تخصيص لما في المتن كانه هداية وحاصله ان حده الصفوف ان ذهب ثمة او يسره او خلفا  
 واما ان ذهب اماما فحده السترة او موضع السجود ان لم يكن له سترة قل في الفتح انه الواجهة  
 وفي البدائع انه الصحيح قل في البحر فما في الهداية من ان الامام اذا لم يكن بين يديه سترة  
 قل معتبر مشيه مقدار الصفوف خلفه ضعيف اه لكن قل الخير الرمي ان اغلب الكتب على  
 اعتماد ما في الهداية فكيف يكون ضعيفا (قوله كالتفرد) فنالمعتبر فيه موضع سجوده  
 من الجواب الاربع الا اذا مشى امامه وبين يديه سترة فيعطى لداخلها حكم المسجد بحر عن  
 البدائع (قوله وما يخرج من المسجد) وذا خرج من الصلاة فلا يصح الاستخلاف ولو  
 كانت الصفوف متصلة وهو في انسانها لان مناط الخروج وهذا عندهما وعند محمد يصح  
 الاستخلاف من خارج وبه صرح الكمال وغيره وفي الخلاصة حمل الصحة قولهما وعدمها  
 قول محمد كذا في الخبر الابقه والمراد . لان الصلاة صلاة القوم والخليفة دون الامام  
 في الاصح كما في البحر وغيره لا بد ر في حكمه مفردة (تنبيه) في الفية عن نمرج بكر وغيره  
 المساجد العضاء كمسجد المنصورة ومسجد بيت المقدس حكمها حكم الصحراء اه (قوله

(غير ماع لانه) كما قدمناه  
 (ولو عند تشهد) لياتي  
 بالسلام (استخالف) اي  
 جاز له ذلك ولو في جنازة  
 باشارة او جرح لخراب  
 ولو لم يسبق ويشير باصبع  
 لبقاء ركعة وباصبعين  
 لركعتين ويضع يده على  
 ركبته لترك ركوع وعلى  
 جبهته لسجود وعلى فمه  
 لقراءة وعلى جبهته واسانه  
 لسجود تلاوة او صدره  
 لسهو (ما يجاوز الصفوف  
 لو في الصحراء) ما لم يتقدم  
 حده السترة او موضع  
 السجود على المعتمد  
 كالتفرد (وما لم يخرج  
 من المسجد) او الجبابة



او الجبابة) هي المصلى العام في الصحراء مغرب (قوله او الدار) كذا طائفتها في الزيلعي والبحر والظاهر ان المراد منها الصغيرة لما قدمناه في مواقع الاقتداء ان الصغيرة كالمسجد والكبيرة كالصحراء وان المختار في تقدير الكبيرة اربعون ذراعا تأمل (قوله لو كان يصلى فيه) اى في احد المذكورات ح (قوله ما لم يجاوز هذا الحد) اى الصحراء او المسجد ونحوه اى فاذا تجاوزته خرج الامام عن الامامة والا فلا قول ابن المالك حتى لو اقتدى به انسان مادام في المسجد او في الصفوف قبل الوضوء جازاه (قوله ولم يتقدم احد ولو بنفسه) اشار الى انه يصير خليفته اذا قدمه الامام او احد القوم او تقدم بنفسه كقدمناه عن النهر (قوله مقامه) معمول المحذوف اى قائما مقامه لا لقوله يتقدم اذ لا يقال تقدمت مقام زيد ولا قعدت مجلس عمرو لعدم اتحاد مادتهما هذا وقيد بقيامه مقامه لانه لا يصير خليفته قبل ذلك لكن هذا اذا لم ينو الخليفة الامامة من ساعته لما في الحانية وغيرها امام احدث فقدم رجلا من آخر الصفوف ثم خرج من المسجد ان نوى الخليفة الامامة من ساعته صار اماما ففسد صلاة من كان متقدما عليه فقط وان نوى ان يكون اماما اذا قام مقام الاول وخرج الاول قبل ان يصل الخليفة على مكانه فسدت صلاتهم لخلو مكان الامام عن امام وشرط جواز صلاة الخليفة والقوم ان يصل الخليفة الى المحراب قبل ان يخرج الامام من المسجد واذا نوى الخليفة الامامة من ساعته وخرج الامام من المسجد قبل ان يصل الخليفة الى المحراب لم تفسد صلاتهم لانه ما خلا المسجد عن الامام اه (قوله ناويا الامامة) قيد به لما في الدراية اتفقت الروايات على ان الخليفة لا يكون اماما ما لم ينو الامامة ومقتضاه انه لا يكفي قيامه مقام الاول بدون النية (قوله وان لم يجاوزه الخ) اى يجاوز الحد المذكور وهذا مبالغة على مفهوم قوله ولم يتقدم احد الخ يعنى انه على امامته ما لم يتقدم احد الى مقامه ناويا الامامة فاذا تقدم فقد خرج الاول عن الامامة وصار مقتديا به وان لم يجاوز الحد المذكور (قوله حتى لو تذكر الخ) تفريع على المفهوم المذكور وهو انه اذا تقدم احد الى مقامه فقد خرج الاول عن الامامة وصار مقتديا بالخليفة سواء تجاوز المسجد ونحوه ولا وقوله لانه صار مقتديا بقله لم تفسد صلاة القوم اى لانه خرج عن كونه اماما لهم وان لم يخرج من المسجد ونحوه فلا يضرهم كلامه او حدثه العمدة ونحوه واستشكل ذلك في البحر بما ذكرنا من انه اذا استخلف لا يخرج الامام عن الامامة بمجرد ذلك ولهذا لو اقتدى به انسان من ساعته قبل الوضوء فانه صحيح على الصحيح كما في المحيط ولهذا قال في الظهيرية والحانية ان الامام لو توسأ في المسجد وخليفته قائم في المحراب ولم يؤد ركنا فانه يتأخر الخليفة ويتقدم الامام ولو خرج الامام الاول من المسجد وتوسأ ثم رجع الى المسجد وخليفته لم يؤد ركنا فالامام هو الثاني اه ووفق في النهر بحمل ما ذكرنا على ما اذا لم يقم الخليفة مقام الاول ناويا الامامة وما هنا على ما اذا قام مقامه ونوى الامامة اه قلت لكنه يخالفه ما في الظهيرية والحانية وقد يجاب بانه لا يخرج عن الامامة وهو في المسجد ما يقم الثاني مقامه فان قام مقامه ناويا لها صار اماما لكنه ما يؤد ركنا لم تتأكد امامته من كل وجه حتى اذا توسأ الاول قبل خروجه من المسجد تاتى الامامة اليه لعدم تأكد امامته بالخليفة بخلاف ما اذا فعل منافيا او ادى الثاني ركنا فن الامامة ثبت للثاني قطعا بلا انتقال

او الدار (لو كان يصلى فيه)  
لانه على امامته ما لم يجاوز  
هذا الحد ولم يتقدم احد  
ولو بنفسه مقامه ناويا  
الامامة وان لم يجوزه حتى  
لو تذكر فشة او تكلم لم  
تفسد صلاة القوم لانه  
صار مقتديا ولو كان الماء  
في المسجد

(مسألة) \* علم مما مر ان شروط الاستحلاف ثلاثة الاول استجماع شرائط البناء المارة \*  
 الثاني ان يكون قبل محاوراة الامام الخدام ذكر \* الثالث ان يكون الخليفة صالحا للحلافة وان  
 حكم الاستحلاف صيرورة الثاني امما وخروج الاول عن الامامة وصيرورته في حكم  
 المقتدى بالثاني وان الثاني انما يصير امما ويخرج الاول عن الامامة باحد امرين اما بقاء  
 الثاني مقدم الاول ينوي صلاة الامام او بخروج الاول عن المسجد حتى لو استخلف رجلا وهو  
 في المسجد بعد ولم يقيم الخليفة مقامه فهو على امامته حتى لو جاء رجل فاقدى به صح اقتداؤه  
 ولو افسد صلاته فسدت صلاة الجميع وتسامه في البدائع \* (فرع) \* في التارخانية عن  
 الصيرفية لو أم قوما على شاطئ جبل فلقته الريح ولم يدراحي ام ميت ولم يستخلفوا احدا في  
 الحال فسدت صلاتهم (قوله) \* لا يحتاج للاستحلاف (لما مر من انه جائز لامتين ولانه باق على  
 امامته فلم يخل المسجد عن امام بخلاف ما اذا خرج من المسجد فان صلاة القوم تفسد لحلو  
 مقامه عن امم ويوجد في بعض النسخ زيادة وهي فلو استخلف لم تفسد صلاته (قوله)  
 واستثناه افضل ) اي بان يعمل عملا يقطع الصلاة ثم يشرع بعد الوضوء شربا ليلية عن  
 الكافي وفي حاشية ابى السعود عن شيخه فلو لم يعمل ما يقطع الصلاة بل ذهب على الفور  
 فتوصلوا كبرينوى الاستئناف لم يكن مستأنفا بل بانباها قات هذا ظاهر في المنفرد لان ماواه  
 هو عين صلاته من كل وجه بخلاف الامام او المقتدى تأمل (قوله) ان لم يكن تشهد (يعني ان لم يكن  
 قعد قدر التشهد فلو حصلت بعده لا تفسد صلاته لانها قدمت حتى على القول بفرضية الخروج  
 يصنع اما في الحدث العمدة فظاهر واما في الخنوع والاغناء والاحتلام فلأن الموصوف بها  
 لا يخلو عن اضطراب او مكث يصير به مؤديا جزأ من الصلاة مع الحدث وكيفما كان فالصنع  
 منه موجود كافي البحر وغيره لكن اعترض بان المراد وجود عمل ينافي الصلاة عمدا ولا عمد  
 من هؤلاء كفي شرح العلامة المقدسي (قوله) او خروجه من مسجد (المراد بمحاوراة الحد  
 مقدمه) من ان يكون في صحراء او مسجد او جبانة اودار (قوله) بطلن حدث (بان خرج منه  
 شيء فظن انه مالا مثلا وظاهر انه لو لم يكن للظن دليل بان شك في خروج ربح ونحوه يستقبل  
 مطلقا بالانحراف عملا بما هو القياس لكن مااره منقولا بحر وقيد بظن الحدث لانه لو ظن انه  
 افتتح بلا وضوء او ان مدة مسجده انقضت او ان غايه فئته او رأى سرايا فظنه ماء وهو مقيم  
 او حمرة في ثوبه فظنه نجاسة فنصرف تفسد بالانحراف وان لم يخرج من المسجد لانه انصرف  
 على سبيل الرفض ولهذا لو تحقق ما توهمه يستقبل وهذا هو الاصل والاستحلاف كالخروج  
 من المسجد لانه عمل كثير فيبطل بخرای واستخلف فبين انه لم يحدث فسدت صلاته وان لم  
 يخرج من المسجد لوجود العمل الكثير من غير عذر بخلاف ما اذا تحقق ما توهمه من العذر  
 فان العمل غير مفسد لقيام العذر فكان الاستحلاف كالخروج من المسجد يحتاج لصحته قسد  
 الاصلاح وقيام العذر كذا في العناية (قوله) او احتلام الخ) الاحسن او موجب غسل ليشمل  
 الحيض قهستاني واراد بالاحتلام الامم لان خروج المني بغير نوم لا يسمى احتلاما وافاد  
 ان النوم نفسه غير مفسد لكن هذا اذا كان غير عمد لما في حاشية نوح افندي النوم  
 اما عمد اولاً فلاول ينقض الوضوء ويمنع البناء والشائي قسمان مالا ينقض الوضوء

لم يحتاج الاستحلاف  
 ( واستثناه افضل )  
 تحريزا عن الخلاف  
 (وبين) الاستئناف انه  
 يمكن تشهد (خنون او  
 حدث عمدا) او خروجه  
 من مسجد بظن حدث  
 (او احتلام) - نوم او تفكير  
 او بطر او مس بشهوة  
 ( او اغناء او قهقهة )

ولا يمنع البناء كالنوم قائما او راكعا او ساجدا و ما يتقضى الوضوء ولا يمنع البناء كالمريض اذا صلى مضطجعا فنام يتقضى وضوءه على الصحيح وله البناء فغير العمد لا يمنع البناء اتفاقا سواء نقض الوضوء او لا بخلاف العمد اه ملخصا **(قوله)** لندرتها ( اى وللفعل المنافي في صورة الحدث العمد **(قوله)** اذا حصر ) بكسر ثانيه وفتح اوله اوضمه مبني للفاعل او للمفعول وبيانه في البحر **(قوله)** عن قراءة قدر المفروض) فلو قرأ ما تجوز به الصلاة لا يجوز الاستخلاف بالاجماع كافي الهداية والدرر وكثير من كتب المذهب قال في البحر وذكره في المحيط بصيغة قيل وظاهره ان المذهب الاطلاق وهو الذي ينبغي اعتماده لما صرحوا به في فتح المصلى على امامه بانها لا تفسد على الصحيح سواء قرأ الامام ما تجوز به الصلاة او لا فكذا هنا يجوز الاستخلاف مطلقا اه وأيده في الشرنبلالية بما في شرح الجامع الصغير ان الاستخلاف هنا لا يفسد كالفتح والفتح لو افسد فليس لانه عمل كثير بل لانه غير محتاج اليه وهما محتاج اليه اه قال في الشرنبلالية والاحتياج للاتيان بالواجب او بالمسنون اه وبه يندفع ما في النهر من التفرقة بينهما بان الاستخلاف هنا عمل كثير بلا حاجة قلت وقد يقال الحاجة مسلمة في الواجب ولذا يستخلف للاتيان بالسلام اما المسنون فلا ويمكن حمل قوله في الهداية ما تجوز به الصلاة على ما يشمل الواجب كما قدمنا اول باب الامامة من حمل قول الكافي بتقديم الاعلم بشرط حفظه ما تجوز به الصلاة على ما يشمل عدم الكراهة تأمل **(قوله)** فانه لما احس) عبارة البدائع فانه كان يصلي بالناس بجماعة بامر رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي توفي فيه فوجد صلى الله عليه وسلم خفة فحضر فلما احس الخ **(قوله)** لما فعله) اى انى صلى الله عليه وسلم وما كان جائزا له يكون جائزا لامة هو الاصل لكونه قدوة لهم بدائع **(قوله)** قال تفسد ( اى لانه يندر وجوده فكان كالجنابة وقيل انه يتهاى بلا قراءة عندهما قل في البحر والظاهر ان عنهما روايتين **(قوله)** وبالعكس الخلاف) اى فيجوز الاستخلاف عندهما لا عند الامام ط **(قوله)** لو حصر) اى منع عن المضى في الصلاة بسبب بول الخ **(قوله)** لم أره ( كذا في شرح الملتقى للباقي عن بعض الافاضل بلفظ هذه مسألة لم نظفر بنقلها اه ورأيت بهامش الحزائن بخط الشارح قلت ظاهر كلامهم لا تعليلهم بوروده يعنى الاستخلاف على خلاف القياس اه اقول ويؤيده ما في البحر حيث قال وقيد بالمنع عنها اى عن القراءة لانه لو اصاب الامام وجع في البطن فاستخلف رجلا لم يحجز فلو قعد واتم صلاته جاز اه فأفاد انه لو عجز عن القيام او عن الركوع والسجود لوجع يتم قاعدا لجواز اقتداء القائم بالقاعد فلا حاجة الى الاستخلاف فافهم **(قوله)** ولا يستخلف الخ) اى ولا يبنى لو كان مفردا لانه صار اميا فبطلت صلاة القوم ط عن البحر اقول لم أر هذه العبارة في البحر وكتبت فيما علقت عليه لم يذكر حكم صلاة القوم ولا حكم صلاته اما صلاتهم ففسادها ظاهر لان امامهم صار اميا واما صلاة الامام ففي الفصل السابع من الذخيرة ان القارى اذا صلى بعد صلاته فنى القراءة وصار اميا فسدت عنده ويستقبلها وعلى قولهما لا تفسد ويبني عليها استحسانا وهو قول زفر اه **(قوله)** عطف على المنفى) اى على ما دخل عليه حرف النفي في المتن وهو قوله لو نسي **(قوله)**

لندرتها (وكذا) يجوز له ان (يستخلف اذا حصر عن قراءة قدر المفروض) لحديث ابى بكر الصديق رضى الله تعالى عنه فانه لما احس بالنسي صلى الله عليه وسلم حصر عن القراءة فتأخر فقدم النبي صلى الله عليه وسلم واتم الصلاة فلو لم يكن جائزا لما فعله بدائع وقال تفسد وبالعكس الخلاف لو حصر ببول او غائط ولو عجز عن ركوع وسجود هل يستخلف كالقراءة لم أره (لجل) اى لاجل خجل او خوف اعتراه (ولا) يستخلف اجماعا (لو نسي القراءة اصلا) لانه صار اميا (او اصابه) عطف على المنفى (بول) كثير اى نجس مانع من غير سبق حدثه

فلو لمه) اى من سقى حديد منى اما لو كان منه ومن خارج فلا منى بحر (قوله) اذا لم يضطر  
 له الخ (ول فى الحلية فى الاداء ابو على السبكي ان لم يجد بدام ذاب لم يفسد صلاته والا بأن  
 تمكن من الاستنجاء وغسل الجنباسة تحت القميص فسدت وكذا المرأة لها ان تكشف عورتها  
 واعضاها فى الوضوء اذا لم يجد بدام ذاب وقال عليه السلام اذا كشفت عورتك فى الوضوء لا يبنى  
 وكذا المرأة وانما مسح هو الاول لان جوارز البناء للمرأة منصوص عليه مع انها تكشف عورتها  
 فى الوضوء طمرا اقول نوح افندي وصحيح الزيامى الثانى والاغناد على تصحيح قاضى خان  
 اولى وانهذا اختاره المصنف يع صاحب الدرر اه لكن فى الفتوح عن الزيامى ان الفساد  
 مطابقا ظاهر المذهب (قوله) لادائه ركنا) هذا يقتضى ان الحدث سبقه فى حالة القيام لان  
 التمراد لا تكون ركنا فى بيده - مرأيت فى المعراج عن المجتبى احدث فى قيامه فسيح ذاهبا او جأيا  
 لم يفسد ولو قرأ فسدت ولو حدث فى ركوعه او سجوده لا يفسد بالقراءة اه ورأيت مثله فى  
 كفى السبكي فليحذف (قوله) مع حدث او منى) نشر مرتب - (قوله) فى الاصح) متعلق بقوله  
 قرأ وبقوله بخلاف تسبيح ومقابله كفى الزيامى انه لو قرأ ذاهبا تفسد وآيالا وقيل بالعكس  
 وقيل لو احدث راكعا ورفع رأسه قائلا سمع الله لمن حمده لا يبنى اه يعنى وان اراد بهذا الرفع  
 الانصراف لا الاداء والافسدت وان لم يسمع كما يعلم بمناسبة (قوله) او طلب الماء بالاشارة)  
 كذا فى متن الدرر ومثله فى الحانية والمعراج واستشكله الشرنبلالى بمسئلة درء المار بالاشارة  
 وبمسئلة ماذا طلب من المصلى شئ فشار يده اورأسه يمنع او بالافسدت وبان ابن امير حاج  
 ذكرى فى الحلية ان القول بالفساد فى رد المصلى السلام بيده لم يعرف ان احدا من اهل المذهب  
 نقله بل منقول عنهم عدمه وقال فى البحر انه الحق وانما ذكره بعض المشايخ استنباطا كمسألة  
 بيانه فى الباب الآتى قال الشرنبلالى فلا يبعد ان يكون عدم الفساد بطلب الماء بالاشارة  
 كرد السلام وغيره بها واجاب الرحتى بان طلب الماء بالاشارة وقبوله منه يصير بمجموع ذلك  
 عملا كثيرا لانه عقد هبة او اجارة وهو مناف للصلاة كالشراء بالمعاطة وليس هذا كرد السلام  
 بالاشارة من تدبر (قوله) بالاعطاة) قيده لظهور الفساد بالانحباب والقبول درر (قوله) للمعافاة)  
 عليه للمستأنين قل فى الشرنبلالية وهذا مبنى على احد تفسيرى العمل الكثير اه وهو مالو  
 رآه راء من بعيد لا يشك انه ليس فى الصلاة (قوله) او المستأنين) هو وما بعده عطف على المستثنى  
 وهو قدر ارجح قل فى شرح المنية ولو وحده فى الحوض موضع للتوضى فتحاوز الى موضع آخر  
 ان اعذر كضيق المكان الاول بنى والا فلا ولو قصد الحوض وفى منزله ماء اقرب منه ان كان البعد  
 قدر صغير لا يفسد وان اكبر فسدت وان كان عادته التوضى من الحوض ونسى الماء الذى فى بيته  
 وذهب الى الحوض بنى ولم يكن له عهد او بقربه بئر يترك البئر لان الترخ يمنع البناء على المختار  
 وقيل لا يمنع ان عدم غيره (قوله) بنى المختار) أى وان لم يكن عنده ماء غيره كما علمت فافهم (قوله)  
 الاعذر) وكذا لو تفكر فيمن بعده صلاة ذاب لم يبق منه حال تفكيره الاداء كفى التتارخانية  
 (قوله) توصأ) أى ان وجد ماء والا تيمم كما يعلم من قولهم فى التيمم أعيد ولو بناء رملى قات  
 بل صرح به فى البدائع هنا قل لان ابتداء الصلاة بيمينه جائز فبناء اولى فان تيمم ثم وجد الماء

فومنه ففلى بنى (او كشف  
 عورته فى الاستنجاء)  
 او المراد دراعه بوضوء  
 (اذا لم يضطر له) فلو  
 اضطره فسد (او قرأ فى  
 حاله) او الرجوع  
 لادائه ركنا مع حدث  
 او منى بخلاف تسبيح فى  
 الاصح (او طاب الماء  
 بالاسرة او سرادقه) اه  
 فلو حاوز الماء الى آخر  
 الاقابر ضمن اوليسيان  
 رجحان كذا فى المتن  
 الاستنجاء مع الماء على  
 عور (او مكث فسد  
 زان) وان لم يمسح  
 (مستحق السبك) لا يفسد  
 كذا فى شرح (بدائع)  
 (بسم الله)

فان وجده بعد ما عاد الى مقامه استقبل وال قبله في الطريق فالقياس كذلك وفي الاستحسان يتوضأ ويبنى اه **(قوله فوراً)** اي بلا مكث قدر اداء ركن بلا عذر كما علم بمقابله **(قوله بكل سنة)** اي من سنن الوضوء لان ذلك من باب اكراه فكان من توابعه فيتحمل كما تحمّل الاصل بدائع فلو غسل اربعاً لا يبنى تاتارخانية **(قوله بلا كراهة)** لكن تقدم ان الاستئناف افضل **(قوله كمنفرد)** أفاد ان الكلام الاول في الامام واما المقتدى فذكره بعد **(قوله هذا كله)** اي تخيير الامام بين العود الى مكانه وعدمه **(قوله الاعاد الى مكانه)** اي الذي كان فيه او قريباً منه لما يصح فيه الاقتداء لانه بالاستخلاف خرج عن الامامة وصار مقدماً بالخليفة كما مر **(قوله لو بينهما ما يمنع الاقتداء)** لان شرط الاقتداء اتحاد البقعة بدائع **(قوله كالمقتدى)** اي اصالته **(قوله ان تعمد عملاً ينافيها)** اي ينافي الصلاة كالقهقهة فلو تعمد بها بعد جالوسه قدر التشهد فصلاته تامة وان بطل وضوء لوجودها في اثناء الصلاة دون وضوء القوم لخروجهم منها بحدث امامهم وتماه في البحر وسأيت **(قوله ولو بعد سبق حدثه)** نص عليه الزياي ولم يحك فيه خلافاً فيه رد للمنافي الحلية من انها تبطل عنده لعدم الخروج بصنعة لا عندها ووجه الرد كما في البحر انه اذا أتى بمناف بعد سبق الحدث فقد خرج منها بصنعة **(قوله تمت)** اي تمت اذ لا شك انها ناقصة لترك الواجب ط **(قوله نعم تعاد)** اي وجوبا ط **(قوله ولو وجد المنافي)** اي سوى الحدث السماوي المتقدم لانه وان كان منافياً قياساً لكن الشرع اعتبره غير مناف أفاده ح **(قوله بلا صنعة)** مقابل قوله ان تعمد الخ **(قوله ولو بعده بطلت)** اي بعد التعود قدر التشهد وشمل ما لو سلم الامام وعليه سهو فعرض واحد ثم سيجي فأن سجد بطلت والا فلا ولو سلم القوم قبل الامام بعد ما قعد قدر التشهد ثم عرض له واحد منها بطلت صلاته دون القوم وكذا اذا سجد هو والسهو ولم يسجد القوم ثم عرض له بجزر **(قوله في المسائل الاثني عشرية)** اشتهرت هذه النسبة وهي خطأ عند اهل العربية لان العدد المركب العلمي انما ينسب الى صدره فتقول في خمسة عشر علماً للرجل او غيره خمسي وغير العلمي لا ينسب اليه بجزر ونهر **(قوله عنده)** اي ابي حنيفة ووجهه بطلانها عنده على ما خرجه البردعي ان الخروج من الصلاة يصنع المصلي فرض عنده لانه لا يمكن اداء فرض آخر الا بالخروج من الاولى وما لا يتوصل الى الفرض الا به يكون فرضاً وقال الكرخي هذا غلط لان الخروج قد يكون بمعصية كالحدث العمد ولو كان فرضاً لا يختص بما هو قربة وهو السلام فلا خلاف بينهم في ان الخروج يصنعه ليس فرضاً وانما قال الامام بالبطلان في هذه المسائل لمعنى آخر وهو ان العوارض الآتية مغيرة للفرض كروية التيمم ماء فانه كان فرضه التيمم فتغير الى الوضوء وكذا بقية المسائل بخلاف الكلام فانه قاطع لا مغير والحدث العمد والقهقهة ونحوها مبطلات لا مغيرة وايده في البحر بما في المجتبى بأن عليه المحققين من استحبابنا وبأنه يحججه شمس الأئمة لكن قدمنا في فرائض الصلاة عن (المسائل البهية الزكية على الاثني عشرية) للعلامة الشرنبلالي تأييد كلام البردعي بأنه قدمشي على افتراض الخروج يصنعه صاحب الهداية وتبعه الشراح وعمامة

فوراً بكل سنة (ويبنى على ما مضى) بلا كراهة (ويتم صلاته تمت) وهو اولى تقليلاً للمشي (او يعود الى مكانه) ليتحد مكانها (كمنفرد) فانه مخير وهذا كله (ان فرغ خليفته والاعاد الى مكانه) حتماً لو بينهما ما يمنع الاقتداء (كالمقتدى اذا سبقه الحدث) واعلم انه (ان تعمد عملاً ينافيها بعد جلوسه قدر التشهد ولو بعد سبق حدثه تمت) لتمام فرائضها نعم تعاد لترك واجب السلام (ولو وجد المنافي بلا صنعة) قبل التعود بطلت اتفاقاً ولو (بعده بطلت) في المسائل الاثني عشرية عنده وقالوا صحت

المسائل الاثنا عشرية

المشايع واكثر المحققين والامام النسفي في الوافي والكافي والكنز وشروحه وصاحب المجموع  
وامام هل السنة الشيخ ابو منصور المازيني **(قوله)** ورجحه الكمال الخ **(قوله)** ان الكمال  
لم يرحح قوله ماصريحا وانما بحث في توحيه كلام الامام على ما قاله كل من البردعي والكرخي كما  
اوضحته فيما علقته على البحر **(قوله)** وفي الشربلالية والاطهر قواهما الخ **(قوله)** ان ذلك  
الشربلالي في رسالته الى البرهن ثم رده بأنه لا وجه لظهوره فضلا عن كونه اظهر لانه  
استدل على ذلك بما ليس فيه دلالة عليه ثم قال الشربلالي بعدما طال في رده ومن المقرر طلب  
الاحتياط في صحة العبادة لتبرأ ذمة المكلف بها وليس الاحتياط الا بقول الامام الاعظم انها  
تبطل اه قلت وعليه المتون **(قوله)** لكن اولى **(قوله)** ان كلامه يوهم ان قوله ولو بلاضنه بعده  
بطلت مفروض في غير المسائل الاثني عشرية مع انه مخصوص بها وبما الحق بها من الزيدات  
الاثنية وغيرها **(قوله)** واما مسألة الخ **(قوله)** جواب عما اورده الزياي على الكثر من ان التقيد  
بالمتميم غير مفيد لان المتوضى خاف المتميم لو رأى الماء في صلاته بطلت ايضا لعلمه ان امامه قادر  
على الماء بأخباره وصلاة الامام تامة لعدم قدرته فلو قال والمقتدى به لعمه واجاب في البحر بان  
المقتدى لم تبطل صلاته اصلا بل وصفا ورده في التهربان المصنف استعمل البطلان بالمعنى  
الاعم وهو اعدام الفرض بقى الاصل اولاهم قال فالاولى ما قاله العيني ان مسألة المقتدى  
بتميم ليس فيها الاختلاف زفر والاختلاف في هذه المسائل مفروض بين الامام وصاحبيه اه  
فقول الشارح وتقلب نقلا ناظر لجواب البحر ايضا وقد علمت ما فيه افاده **(قوله)** ففيها  
خلاف زفر **(قوله)** اي حيث قال بعدم الفساد كما قدمناه في الباب السابق **(قوله)** كما مر في باب **(قوله)** ومر  
ايضا انه اذا لم يجد ماء لغسل الرجلين بعد تمام مدة المسح وهو في الصلاة فلا شبه الفساد لسراية  
الحدث الى الرجل لان عدم الماء لا يمنع السراية ثم يتممه ويصلي قاله الزياي وتبعه في فتح  
القدير وشرح المنية وقدما ايضا هناك فيما اذا خاف تلف رجليه من البرد بطلان المسح  
السابق ولزوء استئناف مسح آخر يوم الخب كالجيرة فكان المناسب عدم التقيد بشئ من  
التقيد **(قوله)** بالاضنع **(قوله)** بأن سمع سورة الاخلاص مثلا من قارى حفظها بمجرد السماع  
واحتزبه عما لو حفظها بتعليم من القارى لانه يكون عملا كثيرا وبه يخرج من الصلاة بصنعه  
فلا يتأتى الخلاف **(قوله)** ولو كان الامي الخ **(قوله)** اشار الى ان المراد بالامي اعم من ان يكون اماما او  
منفردا او مقتديا بامي او قارى **(قوله)** على ما عليه الاكثر **(قوله)** لان الصلاة بالقراءة حقيقة فوق  
الصلاة بالقراءة حكما فلا يمكنه البناء بخرو قد يمنع بأنها من المقتدى القارى ليست الاحكامها  
**(قوله)** قال الفقيه الخ **(قوله)** هو الامام ابو الليث وصرح بمثل ما هنسا في خزنة السروجي وفي  
الجوهرة لا تبطل اجزاء رملي وجزءه في الوالولية اسمعيل قال في البحر ووجهه ان قراءة  
الامام قراءة فقد تكامل اول الصلاة وآخرها وبناء الكامل على الكامل جائز اه **(قوله)**  
تصح به الصلاة **(قوله)** بأن يكون طاهرا او نجسا وعنده ما يطره به او ليس عنده الا ان ربه  
طاهر نهر فلو كان الطاهر اقل او كان كله نجسا لا تبطل لان المأمور به السر بالطاهر فكان  
وجوده كعدمه ولو قال نجس بدل تصح لكان اولى لان عبارته تشمل ما لو كان كله نجسا

ورجحه الكمال وفي  
الشربلالية والاطهر  
قواهما، صحة في الاتي  
عنه قوهي مذكوره بقوله  
(كجفضل) وفيه عالمه كما  
في الدرر لكان اولى (بفردة  
المتميم على الماء) واما مسألة  
رؤيه المتوضى المؤتم  
بتميم امام ففيها خلاف زفر  
فقط ومقتب نقلا (ومضى  
مدة مسحه ان وجد ماء)  
ولم يجب تلف رجليه من  
برد والا فيمضى (على  
الاصح) كما مر في باب (وتعلم  
أمر آية) اي تذكره  
او حفظه بلاضنع (ولو  
كان) الامي (مقتديا بقرئه  
على ما عليه الاكثر) لكن  
في الظهيرية صحح الصحة  
قال الفقيه وبه تأخذ  
(ووجود العارى ساترا)  
نصح به الصلاة ومثله لو  
صلى نجسا فوجد ما يزيها

إذا الصلاة تصح فيه مع أنه لو صلى عارياً لا تبطل لأنها لا تجب فيه بل هو محرم أبو السعود ط  
**(قوله أو اعتقت الأمة)** في حاشية المدني قال شيخنا المرحوم السيد محمد أمين ميرغني في حاشيته  
على الزياجي أقول ذكر كثير من الشراح هذه المسئلة ملحقة بالمسائل الاثني عشرية وفيه نظر  
فإن فرض الستر إنما يلزمها مقتصر من وقت عتقها لاستئدا فيكون عدم الستر قاطعاً  
والقاطع في أو أنه منه وفي غير أو أنه مبطل وههنا في أو أنه لأنه بعد تمام الأركان فصحت صلاتها  
وإن لم تستر من ساعتها بخلاف العاري إذا وجد ثوباً لأن فرض الستر لزمه قبل الشروع فكان  
وجود الثوب في هذه الحالة مغيراً لما قبله فكان مبطلاً وقد ذكر الزياجي في باب شروط الصلاة  
خلاف ما هنا حيث قال ولو اعتقت الأمة في صلاتها أو بعدما أحدث فيها قبل أن تتوضأ  
أو بعده تقعت بعمل رقيق من ساعتها وبنت على صلاتها وإن أدت ركناً بعد العلم بالعتق بطلت  
صلاتها والقياس أن تبطل في الوجه الأول أيضاً كالعريان إذا وجد ثوباً في صلاته وجه  
الاستحسان أن فرض الستر لزمها في الصلاة وقد ات به والعريان لزمه قبل الشروع فيها  
فيستقبل كالتيمم إذا وجد فيها ماء انتهى فعلم من كلامه صحة صلاتها لو اعتقت بعد التشهد  
ولم تستر اه أقول وقد يجاب بأن الأصل في هذه المسائل أن كل ما يفسد الصلاة إذا وجد في  
أثنائها يصنع المصلي يفسدها إذا وجد بعد التشهد بلا صنعه وهذا المعنى موجود في  
مسائلنا هذه ليقال أن ترك التمتع في الحال يفسد أصلاً بصنعها لانا نقول الفاسد مستند  
إلى سببه الأول وهو لزوم الستر بالعتق كافي نزع الحنف بعمل يسير فإنه يصنع المصلي مع أنهم  
لم يعتبروه بل اعتبروا السبب السابق وهو لزوم الغسل بالحدث السابق هذا ما ظهر لي فأما  
**(قوله خفه الواحد)** قال في المنح هو أولى مما وقع في الكثر بلفظ المثني لأن الحكم كذا  
في الواحد لما تقرر من أن نزع الحنف ناقض **(قوله بعمل يسير)** بأن كان واسعاً لاحتاج فيه  
إلى المعالجة بالنزع بحر **(قوله تتم اتفاقاً)** لأنه خروج بصنعه **(قوله وقدرة موم على الأركان)**  
لأن آخر صلاته أقوى فلا يجوز بناؤه على الضعيف بحر **(قوله وتذكر فائتة الخ)** أي تذكر  
المصلي فائتة عليه أن كان منفرداً أو أمماً أو على إمامه أن كان مقتدياً وقوله وهو أي من عليه  
الفائتة مطلقاً وفي السراج ثم هذه الصلاة لا تبطل قطعاً عند أبي حنيفة بل تبقى موقوفة أن  
صلى بعدها خمس صلوات وهو يذكر الفائتة تنقلب جائزة اه قال في البحر فذكر المصنف  
أما في سلك البطالان اعتماد على ما ذكره في باب الفوائت **(قوله وتقديم القاري أمياً)** أي  
فيما إذا كان القاري أمماً فسبقه الحدث **(قوله مطلقاً)** أي سواء كان بعد القعود قدر التشهد  
أو قبله بقرينة القول الآخر وفيه أن استخلافه قبل التشهد يفسد اتفاقاً سواء كان  
في الركعتين الأوليين أو في الآخرين ولم يقرأ في الأوليين أو أحدهما وكذا لو قرأ في كل منهما  
خلافاً لزم رواية عن أبي يوسف كما مر قبل هذا الباب وليس هذا مما نحن فيه لأن الخلاف  
في الاثني عشرية منصوب بين أبي حنيفة وصاحبيه وذلك فيما بعد التشهد فقط فالصواب  
حذف الإطلاق وإن يقول وقيل لإفساد بالإجماع اه أفاده ح **(قوله وهو الأصح)** قل في  
النهر واختاره أبو جعفر وفخر الإسلام وصححه في الكافي وغيره وقال في الفتح وهو المختار **(قوله)**  
لأنه عمل كثير أي ولا ضرورة إليه هنا لعدم الاحتياج إلى إمام لا يصلح نهر **(قوله من الثلاثة)**

أو اعتقت الأمة ولم تنقع  
فوراً (و نزع المناسخ خفه)  
الواحد (يعمل يسير) فلو  
بكثير تتم اتفاقاً (وقدرة  
موم على الأركان وتذكر  
فائتة عليه أو على إمامه  
وهو صاحب ترتيب)  
والوقت متسع (وتقديم  
القاري أمياً مطلقاً وقيل  
لإفساد لو كان) استخلافه  
(بعد التشهد بالإجماع وهو  
الأصح) كافي الكافي لأنه  
عمل كثير (وطولوع  
الشمس في الفجر)  
وزوالها في العيد ودخول  
وقت من الثلاثة على مصلي  
القضاء

وهي الطلوع والامامة (قوله في الخ) شبه الى دفع ما ورد في الحديث من انه لم يسبح قبل طلوع الشمس بعد ان يركب من قبل ان يركب فاعلمه دخول وقت العصر وما عدى فاعلمه قولها بالتمسك بجميع هذه المسائل وحال تصوير المسئلة بما ذكره ليتحقق الخلاف (قوله بأنه مد الخ) استدل الى ان الامر موقوف فذا القطع بعد التعمود ودام وقتا كاملا بعد الوقت الذي صلى فيه يظهر انه انقطع هو بركه فيظهر الفساد عنداني خيفة فيفضيها الى مجرد الانقطاع لا يدل عليه لانه لو مد في الوقت الثاني فهي صحيحة شر (قوله كذا خروج فيه) لان المعتمد ان طهارة المعذور تبطل بخروج الوقت (قوله العشرين) لانه زاد على الاثني عشر ثمانية مسائل وهي وجود ماء يزيل به نجاسة الثوب وتقع امامه وتذكر فائته على امامه وزوال الشمس في العيد ودخول وقت من الاوقات الثلاثة في قضاء والماء خروجه وقت المعذور وقد حاول في البحر الرجوع الاولى والثانية الى مسئلة التعارض ومسائل دخول الاوقات المكروهة الى مسئلة الطلوع والاخيرة الى ظهور الحدث السابق في مسئلة مضي مدة المسح وبقي مسئلة تذكر فائته على امامه وارجعها المحشى الى ذكر فائته عليه ومسئلة زوال الشمس في العيد وارجعها الى مسئلة الطلوع لا يخفى ما في ذلك من التكلف على ان الفساد في الاولى والثانية لوجود الماء وزوال الرق لوجود الثوب فيه كان موجودا قبل ولو سلم اعتبار التداخل بطل ما ذكر لزم ان لاتعد مسئلة دخول وقت العصر مع مسئلة طلوع الشمس فان احداها يغني عن الاخرى وان يقتصر على احدي المسائل الثلاث وهي تدبر المنيمة على الماء ومضي مدة المسح ونزع الحنف فان في كل منها ظهر الحدث السابق بل يمكن التداخل في غيرها ايضا كما ظهر بالأمم لعلهم لم يعتبروا ذلك فلذا زاد الزياي بعض المسائل على ما ذكرنا وتبعه في التخرج والرد والشيخ شعبان في شرح مجمع وكذا صنع في الذخيرة كذا ذكره الشرح بالالى في رسالته وزاد عليها نحو من مائة مسئلة لوجودها جامع بينهما وبينه ذكره ووجود الاصل الذي يتبنى عليه البطلان في الاثني عشرية وهم ان كل منفسر صلاة اذا وجد في انتهائها بضع المصلي يفسدها ايضا اذا وجد بعد الجلوس الاخير بلا صلاته عند الامام لا عندهما ففيه (قوله اذا بطلت) المراد بالبطلان كسر ما يشمل اعلان الاصل الوصف او الوصف فقط (قوله فيما اذا تذكر فائته) اي عليه او على امامه وقدمت ان الامر موقوف في تذكر الفائته ولا تقاب فلا للحال - (قوله زاد في الجارى الخ) اي الجوى الهندى قيل باب صلاة المسافرين اقول ويشكل عليه ما ذكره اصحاب المتن وغيرهم في باب صلاة القنبر من انه اوصلى بعض صلاته بايماء ثم قدر على الركوع والسجود يستأنف الصلاة وذكر السراج ان ذلك بافراق اثنتي عشرة صلاة خلافا لغيره وان هذا الخلاف مبنى على الخلاف في جواز اقتداء الراكع الساجد بالمومى فعندنا لا يجوز الاقتداء فكذا البناء هنا وعند زفر يشهد ولا يخفى ان لزم الاستئناف يقتضى فساد الصلاة من اصلها الا ان يقال يستأنف او كانت الصلاة فرضا بمعنى انه يلزمه اعادة الفرض لكن اطلاقهم لزوم الاستئناف يشمل الفرض والنفل ويدل عليه بناء الخلاف على الخلاف في جواز الاقتداء بالمومى فانه لا يصح في الفرض ولا في النفل فليتناول (قوله زاد) اي على ما يتقارب فلا ولايس

قوله ثمانية مسائل كذا  
بالاصل الخصال على خط  
المؤلف وواجب صانه  
ثمن اوله في انه مصححه  
(ودخول وقت العصر)  
بان بقي في فعلته الى ان صار  
الظل مثليه (في الجمعة)  
بخلاف الظهور فيها لا يصل  
(وزوال عذر المعذور)  
بان لم يعد في الوقت الثاني  
وكذا خروج وقته  
(وسقوط جيرة عن بركه)  
و اعلم انه لا تناف  
الصلوة في هذه المواضع  
العشرين (فلا اذا بطلت  
الا في ثلاث) فيما اذا تذكر  
فائته او طاعت الشمس او  
خروج وقت الظهور في  
الجمعة) كما في اية مرة زاد  
في الجوى والمومى اذا  
قدر على الاركان ويزاد  
مسئلة المؤتم بتميم كما  
قدما



والظاهر ان زوالها في العيد ودخول الاوقات المكروهة في القضاء كذلك ولم أره (ولو استخالف الامام مسبوق) ولا حقا  
او مقيا وهو مسافر (صح) والمدرك ٥٧٨ مائة اولى ولو جهل الكمية قدم في كل ركعة احتياطاً فهو مسبوق بركعتين

فرضاً المتعدتين ولو اشتر  
له انه لم يقرأ في الاولتين  
فرضاً بخبراء في الاربع  
(فبوايه) مسبوق (صلاة  
الامام قدم) مدرك، سلام  
(ثم) لو (أتى بما فيها)  
كصحت (تفسد صلاته  
دون التمام) مدركين (تمام  
اركانها) وكذا تفسد  
صلاة من حاله كونه  
للمنافي في خلافه (ركذا)  
تفسد (صلاة الامام)  
الاول (المحدث ان لم يفرغ  
من فراغ) ان تفسد ولو  
يفترغ عن (لا) تفسد في  
الاصح لما مر انه كونه  
(تفسد صلاة مسبوق)

٢ قوله فيصلون ماعليهم  
وحدانا اي لان من الجز  
ان الذي بقي على الامام  
آخر الركعات حين صلى  
الحائفة لما الركعة تمت  
صلاة الامام فلم اقتدوا به  
فيما يقضى هو كان اقتدوا  
بمسبوق في يقضى فتفسد  
صلاتهم وانما قل يصبرون  
الى فراغه ولا يشتغون  
بالقضاء قبل فراغه لجواز  
ان يكون من يقضى هذا  
الحائفة مما بقي على الامام  
الاول فيكون التمام قد  
انفردوا قبل فراغ امامهم

المراد انها من المسائل المختلف فيها بين ابي حنيفة وصاحبيه كما قدمناه ح اقول حيث كان مراد  
الشارح ذلك كان عليه ان يتم ذكر المسائل التي تنقلب فيها الصلاة نظراً فمنها كما في  
الحاوي تركل المتعدة الاخيرة وركوع المسبوق وسجوده اذا ادرك الامم في المسجدة الثانية  
قبل متابعتها فيها (قوله والظاهر) ما استظهره ظاهر لان الاوقات المكروهة لا ما في اعتماد  
الفل ابتداء فكيف بالبناء افاده ح و ط (قوله وهو مسافر) اي الامام وهذا قيد لقوله او  
مقيا (قوله صح) اي لوجود المشاركة في التحريمة بخر (قوله والمدرك اولى) لانه اقدر  
على اتمام صلاته بخر وفيه اشارة الى ان الاولى للامام ان لا يستحلف غير مدرك ولذلك الغير  
ان لا يقبل (قوله ولو جهل الكمية) فيه اجمال وبيان كما في التمهيد انه ان علم كمية صلاة الامام  
وكانوا كلهم كذلك اي مسبوقين ابتداء من حيث انتهى اليه الامام والا تم ركعة وقعد ثم قام  
واتم صلاة نفسه ولا يتابعه القوم بل يصبرون الى فراغه ٢ فيصلون ماعليهم وحدانا ويقعد  
هذا الحائفة على كل ركعة احتياطاً وقيد في الظاهرية بما اذا سبق الامام الحدث وهو قائم قل  
في البحر ولم يبنوا ما اذا سبقه وهو قاعد ولم يعلم الحائفة ما كمية صلاته وينبغي على قياس  
ما قالوه ان يصلي الحائفة ركعتين وحده وهم جلوس فاذا فرغ قاموا وصلى كل اربعا وحده  
والحائفة ما بقي ولا يشتغلون بالقضاء قبل فراغه واعلم ان الملاحق يشير اليهم ان لا يتابعوه  
حتى يفرغ مما فاتته لان الواجب عليه ان يبدأ بما فاتته اولاً ثم يتابعونه فيسلم بهم فلم يترك الواجب  
قدم غيره ليسلم واما المقيم فيقدم بعد الركعتين مسافراً يسلم بهم ثم يقضى المقيمون ركعتين  
منفردين بالقرأة حتى لو اقتدوا به بعد قيامه بطأت (قوله احتياطاً) اي للاحتمال في كل  
ركعة انها آخر صلاة الامام ح (قوله فرضاً المتعدتين) لان القعدة الاولى فرض على امامه  
وهو قائم مقامه والثانية فرض عليه (قوله فرضت القراءة في الاربع) لانه لما قرأ الركعتين  
نيابة عن الامام التحقت بالاوليين فخالت الاخرى عن القراءة فصار كأن الحائفة لم يقرأ في  
الاخريتين فيلزمه القراءة فيما سبق به ايضا كما هو حكم المسبوق من انه منفرد فيما يقضيه  
٣ وفيها يلغز اي مصل تفرض عليه القراءة في اربع ركعات الفرض (قوله قدمه مدركاً لسلام)  
اي ليسلم بالقوم وفيه ايماء الى انه لا يقضى ما فاتته ولا فلو فعل ففي فساد صلاته اختلاف تصحيح  
وقدم الشارح في الباب السابق ان الاظهر الفساد (قوله ثم لو أتى الخ) اي بعد ما تم صلاة  
الامام سواء قدمه مدركاً او لا (قوله لتمام اركانها) اي اركان صلاة المدركين فلا يضرها المنافي  
بخلاف ذلك المسبوق لانه بقي عليه ما سبق به فوق المنافي في خلال صلاته (قوله في الاصح)  
راجع الى قوله ان لم يفرغ قل في الهداية والامام الاول ان كان فرغ لا تفسد صلاته وان لم  
يفرغ تفسد وهو الاصح اه واحترز بالاصح عن رواية ابي حفص ان صلاته تامة ايضا لانه  
مدرك اول الصلاة وكان هذه الرواية غلط من الكاتب لانه فصل في المسئلة ثم قل فيها ما  
تامة وظاهر التفصيل المخالفة معراج (قوله لما مر) اي قبيل الاثنى عشرية ح قل الزايحي  
لانه لما استخافه صار مقتدياً بتفسد صلاته بفساد صلاة امامه وان هذا هو صلى ما بقي من صلاته  
في منزله قبل فراغ هذا المستخالف تفسد صلاته لان انفراد قبل فراغ الامام لا يجوز اه

من جميع الاركان ففسد صلاتهم افاده في البحر عن الظهيرية اه منه ٣ لغز اي مصل تفرض عليه القراءة في اربع ركعات الفرض

عند الامام (بتهقه امامه  
وحدثه العمدي) اي مد  
(قعوده قدر التشهد) الا  
اذا قيد ركعته بسجدة  
للتأكد انه راده (ولو تسكلم)  
امامه (او خرج من  
مسجده لا) تفسد اتفاقا  
لانهما منهيان لامفسدان  
ولذا يلزم المدركين السلام  
ويقومون في التهقه بلا  
سلام (بخلاف المدرك)  
فانه كالامام اتفاقا (ولو  
لاحقا وفي فساد صلاته  
تصححان) صحح في  
السراج الفساد وفي  
الظهيرية عدمه وظاهر  
البحر والنهر تأييد الاول  
(ولو احدث الامام) لا  
خصوصية له في هذا المقام  
(في ركوعه او سجوده  
توضاً وبني واعادهما) في  
البناء على سبيل الفرض  
(مالم يرفع رأسه) منهما  
(مريدا لا اداءا اذا رفع)  
رأسه (مريدا به اداءا ركعي  
فلا) يعني بل تفسد ولو لم  
يردا الاداء فروايتان كما  
في الكافي وفي المجتبى  
ويتأخر محدودبا ولا  
يرفع مستويا

٣ لغير اي مصل لاسلام  
عليه

وقدما تمام الكلام على ذلك عند قوله وان لم يجاوزه (قوله عند الامام) وعندها لا تفسد  
قياسا على الكلام والخروج من المسجد ولا في خيفة الفرق بين المنهي والمفسد كما يأتي (قوله  
اي بعد) بيان للمراد والافهم يذكر وان في تأني بمعنى بعد والظاهر جعله على تقدير مضاف اي  
في آخر قعوده (قوله الا اذا قيد الح) بان قام قبل سلام امامه واتى بركعة والظاهر ان هذا جار  
ايضا في المسئلة التي قبله فيقيد به قوله وكذا تفسد صلاة من حاله كحاله (قوله لانهما منهيان الح)  
اي متممان للصلاة كما في الفتح وفي الغاية المنهي ما اعتبره الشرع رافعا للتحريم عند فراغ الصلاة  
كالسليم والخروج بفعل المصلي اه واما التهقه والحدث العمد فانهما مفسدان لتقويتهما  
شرط الصلاة وهو الظهارة فبفسدان الجزء الذي يلاقيانه من صلاة الامام فيفسد مثله من  
صلاة المقتدي المسبوق وقد بقي عليه فروض فلا يمكنه بناؤها على الفاسد بخلاف الامام  
والمدرك (قوله ولذا الح) اي لكون الكلام والخروج من المسجد منهيين لامفسدين  
يجب على المقتدين المدركين السلام بخلاف مالم يهقه امامهم او احدث عمدا فانهم يقومون  
بالسلام لانهما مفسدان ٣ وفيها يلغز اي مصل لاسلام عليه وفي البحر لو قهقه القوم بعد الامام  
فعليه الوضوء دونهم لخروجهم منها بحدثه بخلاف قهقهتهم بعد سلامه لانهم لا يخرجون منها  
بسلامه فبطلت طهارتهم وان قهقهوا معا والقوم ثم الامام فعليهم الوضوء فالخاصل ان  
القوم يخرجون من الصلاة بحدث الامام عمدا اتفاقا ولهذا لا يسلمون ولا يخرجون منها  
بسلامه خلافا لمحمد واما بكلامه فعن ابني خيفة روايتان في رواية كالسلام فيسلمون  
وتنقض طهارتهم بالتهقه وفي رواية كالحديث العمد فلا سلام ولا تنقض بها كذا في المحيط  
اه وقد منا في نواقض الوضوء عن الفتح انه لو قهقه بعد كلام الامام عمدا فسدت طهارته  
كسلامه على الاصح على خلاف ما في الخلاصة وصححه في الحانية ايضا ومثني عليه الشارح  
هناك (قوله بخلاف المدرك) مرتبط بقوله وتفسد صلاة مسبوق بتهقه امامه وحدثه  
العمد (قوله وفي الظهيرية عدمه) قال لان النائم كانه خلف الامام والامام قد تمت صلاته  
فكذلك صلاة النائم تقديره اه قال في البحر وفيه نظر لان الامام لم يبق عليه شيء بخلاف اللاحق  
(قوله تأييد الاول) اقول يؤيده ايضا ما جزم به المصنف قبل هذا من فساد صلاة الامام المحدث  
ان لم يفرغ وصححه الشارح تبعا للهداية كما مر ولا يخفى انه لاحق ثم رأيت في النهر ذكر نحو ذلك  
(قوله لا خصوصية له) اي للامام بل المقتدي والمفرد حكمهما كذلك فلو عبر بالمصلي كافي  
النهر والعيني والمسكين لكان اولى (قوله على سبيل الفرض) لان اتمام الركن بالانتقال عند محمد  
ومع الحدث لا يتحقق وعند ابني يوسف وان ثم قبل الانتقال لكن الجلسة والقومة فرض عنده  
فلا يتحقق بغير طهارة فلا بد من الاعادة على المذهبين حتى لو لم يعد تفسد صلاته ح عن الزلمي  
(قوله مالم يرفع الح) مرتبط بقوله وبني وهو صادق بثلاث صور بان لم يرفع رأسه اصلا بل مشى  
محدودبا ورفع مريدا للانصراف او لم يرد شيئا اصلا في هذه الصور يعني ولا تفسد كما يؤخذ بما  
يأتي (قوله ولو لم يرد الاداء) اي رفعه رأسه مسمعا او مكبرا لان عبارة الكافي هكذا ولو سبقه  
الحدث في الركوع فرفع رأسه قائل اسمع الله لمن حمده فسدت ولو رفع رأسه من السجود وقال

الله اكبر مريدا به اداء ركن فسدت وان لم يرد به الاداء ففيه روايتان عن ابي حنيفة اه وفي شرح النية ولو احدث راكعا فرفع مسمعا لا يبنى لان الرفع محتاج اليه للانصراف فمجرده لا يمنع فلما اقترن به التسميع ظهر قصد الاداء وعن ابي يوسف لو احدث في سجوده فرفع مكبرا ناويا لتمامه او لم ينو شيئا فسدت لان نوى الانصراف اه وحاصله انه برفع رأسه مسمعا او مكبرا تفسد على رواية ابي يوسف سواء اراد به الاداء أولا الا اذا نوى الانصراف لان التسميع او التكبير الذي هو اشارة قصد الاداء لا يعارض صريح قصد الانصراف وان مجرد الرفع بالتسميع او التكبير ولا نية اداء غير مفسد لانه محتاج اليه **(قوله ففسد)** اي ان قصد الاداء او رفع مكبرا والاخالف ما نقلناه تأمل والظاهر تقييده ايضا بما اذا رفع مستويا قبل ان يحرف عن القبلة **(قوله ولو تذكر الخ)** قيد بالركوع او السجود لانه لو تذكر السجدة في القعدة الاخيرة فسجدها اعاد القعدة نهر لانها ما شرعت الا خاتمة لافعال الصلاة واحترز بالسجدة عما لو تذكر في الركوع انه لم يقرأ السورة فعاد اليها اعاده لان الترتيب فيه فرض بحر **(قوله فانحط من ركوعه)** هذا التام يصح على قول محمد واما على قول ابي يوسف فانه يعيد الركوع على سبيل الافتراض لما ان القومة فرض عنده ح **(قوله او رفع من سجوده)** قيد بالرفع لان الصحيح ان السجود لا يتم الا بالرفع حتى يصل الى قرب الجلوس رحتي فافهم **(قوله فسجدها)** افاد ان سجودها عقب التذكر غير واجب لما في البحر عن الفتح له ان يقضى السجدة المتروكة عقب التذكر وله ان يؤخرها الى آخر الصلاة فيقضيهانها اه **(قوله اسقوطه)** اي سقوط وجوب الاعادة المبني على وجوب الترتيب فان الترتيب فيما شرع مكررا من افعال الصلاة واجب بانهم يتركه عمدا ويسقط بالنسيان ويخبر بسجود السهو **(قوله ولو أخرها)** هو مفهوم قوله عقب التذكر كما في النهر ح **(قوله قضاها فقط)** يعنى من غير اعادة ركوع ولا سجود لافتراضا ولا وجوبا ولا ندبا بل ان سجدها في اثناء القعدة الاخيرة او بعدها اعادها افتراضا لما قدمناه ح وعليه سجود السهو لترك الترتيب فيما شرع مكررا ط **(قوله كما مر)** اي قيل قوله واستأنفه افضل **(قوله تعيين المأموم للإمامة)** حتى لو افسد صلاته لم تفسد صلاة هذا الثاني ولو افسدها الثاني تفسد صلاة الاول لتحول الإمامة اليه فان جاء ثالث واقتدى بهذا الثاني ثم احدث الثاني صار الثالث اماما لنفسه فان احدث الثالث قبل رجوعهما او رجوع احدها فسدت صلاة الاولين لانهما صارا مقتدين به فاذا خرج امامهما من المسجد تحقق تبين المكان فيفسد الاقتداء لنفوات شرطه وهو اتحاد البقعة ولو رجع احدها فدخل المسجد ثم خرج الثالث جازت صلاتهم لان الرجوع صار اماما لهم لتعينه ولو رجعا فان قدم احدهما الآخر قبل خروج الثالث من المسجد صار هو الامام والافسدت صلاتهما لان احدهما لم يصبر اماما للتعارض بلا مرجع فبقى الثالث اماما فاذا خرج فات شرط الاقتداء وهو اتحاد البقعة ففسدت صلاتهما بدائع **(قوله بلانية)** متعلق بقوله تعيين **(قوله على الاصح)** وقيل تفسد صلاة الامام فقط وقيل صلاتهما ح **(قوله لبقاء الامام اماما الخ)** قال في الذخيرة لان تعيين الواحد الإمامة انما كان للحاجة الى اصطلاح الصلاة وفي جعله اماما ههنا افسادها فبقى المقتدى لامام له في المسجد ففسدت صلاته **(قوله**

ففسد (ولو تذكر) المصلى  
(في ركوعه او سجوده)  
انه ترك (سجدة) صليية  
او تلاوية فانحط من ركوعه  
بالرفع او رفع من سجوده  
(فسجدها) عقب التذكر  
(اعادها) اي الركوع  
والسجود (ندبا) لسقوطه  
بالنسيان وسجد للسهو  
ولو اخرها لا خر صلاته  
قضاها فقط (ولو ام واحدا)  
فقط (فاحدث الامام) اي  
وخرج من المسجد والا  
فهو على امامته كما مر (تعيين  
المأموم للإمامة لو صاح لها)  
اي لإمامة الامام (بلانية)  
لعدم المزاحم (والا) يصالح  
كسبي (فسدت صلاة  
المقتدى) اتفاقا (دون  
الامام على الاصح) لبقاء  
الامام اماما والمؤتم بلا امام  
(هذا اذا لم يستخلفه

من استجده ( ي من ممدود قد شهد والا كان خارجا منه ) **(قوله ممر)** هو قوله  
 الممدود (لامه ميم) **(قوله ممر)** ي ممدود قوله او مكث قد راء ركن بعدي حدث من قوله  
 لا ممر كنز ورف ح

باب مفسد صلاة وما يكره فيها

المفسد والمفسدان في العبادات سواء لان المراد بهما خروج العادة عن كونها عبادة بسبب  
 نوات بعض الفرائض وعبروا عما ينفوت الموصف مع بقاء الفرائض من الشروط والاركان  
 بالكرهية بخلاف المعاملات على ما عرف في الاصول شرح التنية **(قوله عقب العارض الميم)**  
 اي ان المفسدات عوارض عن صحة كين منها اضطراري كسبق الحدث المذكور في الباب  
 السابق ومنها اختياري كالتكلم ونحوه مما يأتي هذا عقب احدهما بالآخر ولم يبين وجه  
 تقديم الاول على الثاني ويظهر بان الاضطراب اعرف في العارضية اي انه الاصل في  
 العروض أفده ح **(قوله يفسد التكلم)** اي يفسد الصلاة ومثلها سجود السهو والتلاوة  
 والشكر على القول به ط عن المحمود **(قوله هو المطلق بحرفين الميم)** اي ادنى ما يقع اسم الكلام  
 عليه المركب من حرفين كفي التهنيتي عن الجلابي وقال في البحر وفي المحيط والفتح المسموع  
 المخرج مفسد عندها خلافا لابي يوسف لهما ان الكلام اسم لحروف منظومة مسموعة من  
 مخرج الكلام لان الافهام بهذا يقع وادنى ما يقع به انتظام الحروف حرفان انتهى وينبغي ان  
 يقال ان ادناه حرفان او حرف مفهم كع امرا وكذا ق فنفساد الصلاة بهما ظاهر اه اقول  
 وقديقال ان نحويع وق امرا منتظم من حروف نقديرا غير انها حذفت لاسباب صناعية  
 فهو داخل في تعريف الكلام المذكور بل هو كلام نحوي ولعل الشارح جزمه به لذلك ولم ينبه  
 على انه بحث لصاحب البحر قد بر وقد ظهر من هذا ان الحرف الواحد الماهل لا يسمى كلاما  
 فلا يدخل في قول الهندية والزباني ان الكلام مفسد قبل ان كان او كثيرا كما لا يخفى فافهم  
**(قوله ولو استعملت كتابا الميم)** اي ليس له حروف مهجاة كما سرح به في الفتاوى الهندية  
 ويشير اليه تعليق الشارح بقوله لانه صارت لا حروف له اه ح لكن في الجوهر ان الكلام  
 المفسد ما يعرف في متفاهم الناس سواء حصلت به حروف ام لا حتى لو قل ما يساق به الحمار  
 فسدت اه وذكر الزباني فيه خلافا حيث قل عند قول الكنتز والتخريج بلا عذر ولو نفخ  
 في الصلاة فن كان مسموعا تبطل والافلا والمسموع ماله حروف مهجاة عند بعضهم نحو اف  
 وتنف وغير المسموع بخلافه واليه مال الحلواني وبعضهم لا يشترط لانفخ المسموع ان يكون له  
 حروف مهجاة واليه ذهب خواهر زاده وعلى هذا اذا فطرطرا او غيره او دعاهما هو مسموع  
 اه لكن مامر من تعريف الكلام مذهبها وبدا ان المسموع ماله حروف مهجاة وبه جزم  
 في البدائع والقبض وشرح التنية وخلاصة نعم استشكل الميرزا الى عدم الفساد بما يساق  
 بالحمار بايديصدق عليه عرف العمل الكثير الآتي **(قوله محمد وسهوه الميم)** يفيد ان  
 بهما فرق بعد التعمود مع ايهما سبق ايضا في ايهما لا يفسدان الصلاة ولو اسقط قوله بيان  
 فيكون محمد وسهوه بدلا من التكلم اسم من هذا ح **(قوله ناسيا)** اي بان قصد كلام الناس

فن استجده فبالا لامه  
 واسم جانب (نفي) (هـ و م)  
 رجل (رجلا) فحدث  
 وخرجا من المسجد تمت  
 صلاة لامه ونفي على  
 صلاته وفسدت صلاة  
 المتقدي (ممر) اخذ  
 رءف يكث الى التقاعثم  
 يتوضأ ويأتي (ممر)  
 باب مفسد الصلاة  
 حروف وما يكره فيها  
 عقب العارض الاضطراري  
 بالاختياري (يفسدها  
 التكلم) هو المطلق بحرفين  
 او حرف ولو مفهم كع وق  
 امرا ولو استعملت كتابا  
 او هرة او سق حمرا  
 لا تفسد لانه صوت لا حروف له  
 (محمد وسهوه قل قعوده  
 قدر ان شهد بيان) وسواء  
 كان ناسيا

قوله او ناسيا كذا به  
 والاولى حذف او نحو  
 في الشارح اه مصححه

ناسيا انه في الصلاة نهر واختلاف في الفرق بين السهو والنسيان في شرح التحرير بل ان امير حاج  
ذهب الفقهاء والاصوليون واعل اللغة الى عدم الفرق وفرق الحكماء بان السهو زوال  
الصورة عن المدركة مع بقاءها في الحافظة والنسيان زوالها عنهما معا فيحتاج في حصولها الى  
سبب جديد وقيل النسيان عدم ذكره كان مذكورا والسهو غفلة عما كان مذكورا او ما  
يكن فالنسيان اخص منه مطلقا اهـ (قوله او ناسيا) هذه احدى المسائل التي جاء فيها الائمة  
في حكم اليقظان وهي خمس وعشرون ذكرها الشارح في شرحه على المتقى بلفظ (قوله  
او جاهلا) بان لم يعلم ان التكلم مفسدح (قوله او محطئا) بان اراد قراءة او ذكر اجزى على  
لسانه كلام الناسح ويأتى بيانه في مسألة زلة القارئ (قوله او مكرها) اى بان اكرهه احد  
عليه ولا يقبل او مضطرا كما لو غلبه سعال او عطاس او جشاء لانه غير مفسد لتعذر الاحتراز عنه  
قل في البحر ودخل في التكلم المذكور قراءة التوراة والانجيل والزبور فانه يفسد كما في المجتبى  
وقال في الاصل لم يجزه وعن الثاني ان شبه التسميح جازاه قل في النهر واقول يجب حمل ما في  
المجتبى على المبدل منها ان لم يكن ذكر او تزليها وقد سبق ان غير المبدل يحرم على الجنب قرأته  
اهـ (قوله هو المختار) راجع الى التعميم المذكور لكن لانا نسبته الى جميع افراد بل الى  
قوله او ناسيا فان فيه خلافا عندنا قل في النهر وبانفساده قل كثير من المشايخ وهو المختار  
خلافا لما اختاره فخر الاسلام اهـ واما بقية المسائل فلم ادر من ذكر فيها خلافا عندنا بل فيها  
خلاف غيرنا (قوله رفع عن امتي الخطأ) قل في الفتح ولم يوجد بهذا اللفظ في شيء من كتب  
الحديث بل الموجود فيها ان الله وضع عن امتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه رواه  
ابن ماجه وابن حبان والحاكم وقال صحيح على شرطيهما (قوله على رفع الائمة) وهو الحكم  
الاخرى فلا يراد الدنياى وهو الفساد لئلا يلزم تعميم المقتضى (عن البحر) (قوله  
وحديث ذى اليمين) اسمه الخرباق وكان في يديه او احدهما طول وافضله اقصرت الصلوات  
ام نسيت قال لما نسى ولم تقصر قل بل نسيت يا رسول الله فقبل على القوم فقال اصدق ذو  
اليمين فاموا الى نعم الزياى ط (قوله منسوخ بحديث مسلم الح) هو ماخرجه مسلم من  
حديث معاوية بن الحكم السامى قل بينا انا صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ عطس  
رجل من القوم فقلت له يرحمك الله فرماني القوم باصبارهم فقلت واكل امام ما شأنكم  
تنظرون الى فجعلوا يضربون بأيديهم على افخاذهم فلما رأيتهم يصمتونى سكت فلم اصلى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم دعانى فبأبى هو وامى ما رأيت معلما قبله ولا بعده احسن تعاليم  
منه فوالله ما كهرنى ولا ضربنى ولا شتمنى ثم قال ان هذه الصلاة لا يصح فيها شيء من كلام  
الناس انما هو التسميح والتكبير وقراءة القرآن كذا في الفتح وشرح التمهيد ومنع النسخ بأن  
حديث ذى اليمين رواه ابو هريرة وهو متأخر الاسلام واجب لجواز ان يرويه عن غيره ولم  
يكن حاضرا وتمامه في الزياى قال في البحر وهو غير صحيح لما في صحيح مسلم عنه بينا انما اصلى مع  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وساق الواقعة وهو صريح في حضوره ولم ار عنه جواب شافى  
اهـ اقول اظن ان صاحب البحر اشتبه عليه حديث ذى اليمين بحديث معاوية بن الحكم الالى  
نقلناه عن صحيح مسلم فليراجع (قوله ساهيا) يعنى عنه قوله على ظن اكملها (قوله او على ظن)

مصاب

في الفرق بين السهو  
والنسيان

اوناسيا او جهلا او مجتريا  
او مكرها هو المختار  
وحديث رفع عن امتى  
الحصاة قول على رفع الائمة  
وحديث ذى اليمين  
منسوخ بحديث مسلم ان  
صلا هذه لا يصح فيها  
شيء من كلام الناس (الا  
السلام ساهيا) لتحويل  
الى (خروج من الصلاة  
قبل اتمها على طين الخ) (قوله  
فلا يفسد) (خلاف السلام  
على انسان) لتعجيله او على  
ظن

معصوف على قوله على اساس وفهمه (قوله انها ترويجة مثلا) اي بان كان يصلي العشاء فظن انها الترويجة ومثله ما لو صلى ركعتين من الظهر فسد على ظن انه مسافر او انها جمعة او فجر (قوله اوسله قائما) اي على ضل انه تمام الصلاة بخر (قوله فانه يفسدها) اي في الصور الثلاث اما السلام على انسان فظاهر واما السلام على ظن انها ترويجة فلانه قصد القطع على ركعتين بخلاف ماذا ظن اكملها فانه قصد القطع على اربع باعتبار ظنه واما السلام قائما فلانه انما اغتفر سهوه في القعود لان القعود مغلته بخلاف القيام ولذلك اغتفر سهوه قائما في صلاة الجنازة لان القيام فيها مضى السلام اه ح (قوله مطلقا) فسرره قوله وان لم يقل عليكم وقوله ولو ساهيا ح (قوله فسلام التحية الح) هذا ما حرره في البحر بختار آه مصر حابه في البدائع ووفق به بين ما في اكثر وغيره من اطلاق الفساد بالسلام وبين ما في الجمع وغيره من تقيده بالعمد بحمل الاول على الاول والثاني على الثاني ودخل في قوله ان عمدا ما لو ظن انها ترويجة مثلا فسلم لانه تعمدا لسلام كما مر خلافا لمن وهمه (قوله لا يبيده) اي لا يفسدها ورد السلام بيده خلافا لمن عزا الى ابى حنيفة انه مفسد فانه لم يعرف نقله من احد من اهل المذهب وانما يدكرون عدم الفساد بلا حكاية خلاف بل صريح كلام الطحاوي انه قول اثنتا الثلاثة وكأن هذا المقتل فهم من قولهم ولا يرد بالاشارة انه مفسد كذا في الحلية لابن امير حاج الحلي واستدرك في البحر على قوله فانه لم يعرف الح لانه نقله صاحب الجمع وهو من اهل المذهب المتأخرين ومع هذا فالحق ان الفساد ليس بثابت في المذهب وانما استنبطه بعض المشايخ مما في الظهيرية وغيرها من انه لو صافح بنية التسليم فسدت فقال فعلى هذا تفسد ايضا اذا رد بالاشارة ويدل اعدام الفساد انه عليه الصلاة والسلام فعله كبارواه ابو داود وصححه الترمذي وصريح في المنية بانه مكروه اي تنزيها وفعله عليه الصلاة والسلام لتعليم الجواز فلا يوصف فعله بالكراهة كما حققه في الحلية اه (قوله قالوا تفسد) فيه ايماء الى ما ذكره في البحر بحثا من ان الظاهر استواء حكم الرد بالمصافحة وباليده وهو عدم الفساد للاحاديث الواردة في ذلك وقوله كأنه الح فيه ايماء الى ما ذكره في النهر من ان هذا التعليل اولي من تعليل الزيلعي وغيره بأنه كلام معنى لان الرد باليده كلام معنى ايضا فتدبر وبالله التوفيق كذا رأيت بخط المشرح في هامش الحزائن (قوله سلامك مكروه) ظاهرة التحريم ط وسيجيء التصريح بالاسم في بعضها (قوله ومن بعد ما بدي الح) فعل مضارع رباعي اي اظهر والمعنى وغير الذي اذكره هنا ليس ولا يناقضه قوله والزيادة تنفع لانه من كلام صاحب النهر كما استعرفه فانهم (قوله اذا كر) فسرره بعضهم بالواعظ لانه يذكر الله تعالى ويذكر الناس به والظاهر انه اعم فيكره السلام على مشتغل بذكر الله تعالى اي وجه كان رحمتي (قوله خطيب) يم جيم الخطب ط (قوله ومن اصمى النهه) اي الى من ذكر ولو الى المصلي اذا جهر وهو داخل في التالي ط (قوله مكروه منه) اي يحذره او يفهمه (قوله جالس اقتضائه) قاس بعض مشايخنا الولاية والامراء على القاضي قل شمس لائمة السر حتى الصحيح الفرق فالرعية يسلمون على الامراء والولاية والخصومة لا يسلمون على القضاة والفرق ان السلام تحية الزائرين والخصومة ما تقدموا الى القاضي زائرين بخلاف الرعية فعلى هذا لو جلس القاضي للزيارة فالخصوم يسلمون عليه

انها ترويجة مثلا او سلم قائما في غير جنازة (فانه يفسدها) مطلقا وان لم يقل عليكم (ولو ساهيا) فسلام التحية مفسد مضائق سلام التحليل ان عمدا (ورد السلام) واوسهوه (لمسانه) لا يبيده يكره على المعتمد نعم لو صافح بنية السلام قالوا تفسد كانه لانه عمل كثير وفي النهر عن صدر الدين الغزالي \*

سلامك مكروه على من يستمع \* ومن بعد ما ابدى يسن وشرع \* فصل وتال ذاكر ومحدث خطيب ومن يصفي اليهم ويسمع \*

مكرر فقه جالس اقتضائه

مطلب

المواضع التي يكره فيها السلام

ولو جلس الأمير لفصل الخصومة لا يسلمون عليه كذا في الثامن من كراهية التارخانيه  
ومقتضى هذا ان الخصوم اذا دخلوا على المتقى لا يسلمون عليه تأمل (قوله) من نحووا في الفقه  
عبارة النهر في العلم وفي الضياء ماذا كره العلم فيعلم كل علم شرعى (قوله ايضا) بوصول الهمزة  
للضرورة ط (قوله مدرس) اى شيخ درس العلم الشرعى بقرينة ما ذكرناه آنفاً (قوله  
الفتيات) جمع فتيه المرأة الشابة ومفهومه جوازه على العجوز بل صرحوا بجواز مصاخذها  
عند أمن الشهوة (قوله ولعاب) بضم اللام وتشديد العين المهمة جمع لاعب (قوله وشبهه)  
بكسر الشين اى مشابهة لخلقهم بالضم والمراد من يشابههم في فسقهم من سائر ارباب المعاصي  
كمن يلعب بالقمار او يشرب الخمر او يقتاب الناس او يطير الحمام او يغنى فقد نبهه بلعب  
الشطرنج المختلف فيه على ان ما فوقه مثله بالاولى وسأأتى في الحظر والاباحة يكره السلام  
على الفاسق لو معلنا والا اله وفي فصول العلامى ولا يسلم على الشيخ الممازح والكذاب  
واللانغى ولا على من يسب الناس او يظن وجود الاجنبيات ولا على الفاسق العلن ولا على من  
يغنى او يطير الحمام ما لم تعرف توبتهم ويسلم على قوم في معصية وعلى من يلعب بالشطرنج ناوياً  
ان يشغلهم عما هم فيه عند ابى حنيفة وكره عندهما تحقيراً لهم اه وظاهر قوله ما لم تعرف  
توبتهم ان المراد كراهة السلام عليهم في غير حالة مباشرة المعصية اما في حالة مباشرتها ففيه  
الخلافاً المذكور (قوله يتمتع) الظاهر منه ما يعيم مقدمات الجماع ط (قوله ودع كافراً) اى  
الاذا كان لك حاجة اليه فلا يكره السلام عليه كما سأأتى في باب الحظر والاباحة (قوله  
ومكشوف عورة) ظاهره ولو الكشف لضرورة ط (قوله حال التغوط) مراده ما يعيم  
البول ط (قوله الا اذا كنت الخ) انظر ما وجه ذلك مع ان الكراهة انما هى في حالة وضع  
اللغة في الفم كما يظهر مما في حظر التجنى يكره السلام على العاجز عن الجواب حقيقة  
كالمشغول بالأكل او الاستفراغ او شرعاً كالمشغول بالصلاة وقراءة القرآن ولو سلم  
لا يستحق الجواب اه (قوله) وقد زدت عليه المتفقه على استاذة كفى القنية والمغنى ومطير  
الحمام والحقته فقلت كذلك استاذ الخ) هكذا يوجد في بعض النسخ وهو من تمة عبارة  
صاحب النهر والبيت المذكور من نظمه (قوله كذلك استاذ) فيه ان الصحابة رضى الله عنهم  
كانوا يسلمون على النبي صلى الله عليه وسلم ح عن شيخه والجواب ان المراد السلام عليه في  
حالة اشتغاله بالتعليم كما يأتى وبه يعلم انه داخل في النظم السابق في قوله مدرس وكذا المغنى  
ومطير الحمام داخلان في قوله وشبه بخلقهم كانبها عليه ولكن الغرض ذكر ما وقع التصريح  
به في كلامهم والا ففى النظم السابق اشياء متداخلة يغنى ذكر بعضها عن بعض وعن هذا  
زاد شيخ مشايخنا الشهاب احمد المنبني كما نقله عنه الرحمتى اشياء اخر نظمها بقوله

وزد عد زنديق وشيخ مما زح ❶ ولاغ ❷ وكذاب لكذب يشيع  
ومن ينظر النسوان في السوق عامدا ❸ ومن دأبه سب الانام ويردع  
ومن جلسوا في مسجد لصلاتهم ❹ وتسيبهم هذا عن البعض يسمع  
ولا تنس من لبي هنالك صرحوا ❺ فكن عارفاً يا صاح تحظى وترفع  
(قوله وصرح في الضياء الخ) اى نقلا عن روضة الزندوستى وذكر كرخ عبارته وحاصلها انه

من نحووا في الفقه دعيه  
لينفعوا \*

مؤذن ايضا ومقيم مدرس  
كذا الاجنبيات الفتيات  
امنع \*

ولعاب شطرنج وشبهه  
بخلقهم \* ومن هو مع اهل  
له يتبع \* ودع كافراً  
ومكشوف عورة \*

ومن هو في حال التغوط  
اشنع \*

ودع آكلاً الا اذا كنت  
جائعاً \* وتعلم منه انه ليس

يمنع \* وقد زدت عليه المتفقه  
على استاذة كفى القنية

والمغنى ومطير الحمام  
والحقته فقلت \* كذا

استاذ مغن مطير \* فهذا  
ختم الزيادة تنفع \*

وصرح في الضياء بوجوب  
الرد في بعضها وبعدمه في

قوله سلام عليكم

يأثم بالسلام على المشغولين بالخطبة أو الصلاة أو قراءة القرآن أو مذاكرة العلم أو الأذان أو الإقامة وأنه لا يجب الرد في الأولين لأنه يبطل الصلاة والخطبة كاصلاة يردون في الماق لا مكان الجمع بين فضيلتي الرد وماعم فيه من غير أن يؤدي الى قطع شيء تنجب المأذنة قال - ويعلم من التعليل الحكم في بقية المسائل المذكورة في النظم اه قات لكن في البحر عن الزايعي ما يخالفه فإنه قول يكره السلام على المصلي والقاري والحاس لقضاء أو البحث في المقامات المتخلى ولو سلم عليهم لا يجب عليهم الرد لأنه في غير محله اه ومفاده ان كل محل لا يشرع فيه السلام لا يجب رده وفي شرح الشريعة صرح الفقهاء بعدم وجوب الرد في بعض المواضع القاضي اذا سلم عليه الخصمان والاستاذ الفقيه اذا سلم عليه تلميذه او ان المدرس وسلام المسائل والمشتغل بقراءة القرآن والدعاء حال شغله والجالسين في المسجد لتسبيح أو قراءة او ذكر حال التذكير اه وفي ابرزانية لا يجب الرد على الامم والمؤذن والخطيب عند الثاني وهو الصحيح اه ويأبى وجوب الرد على الفاسق لان كراهة السلام عليه لازجر فلا تنفي الوجوب عليه تأمل هذا وقد نظم الجلال الاسبوطي المواضع التي لا يجب فيها رد السلام ونقلها عنه الشارح في هامش الخرائن فقال

رد السلام واجب الا على  
او شرب او قراءة او ادعية  
او في قضاء حاجة الاسن  
او سلم العقل او السكران  
او فاسق او ناعس او نائم  
او كان في الخفاء او مجنون  
او وحده من بعد عشرونا

**(قوله بحزم الميم)** كأنه تخالفته السنة فلي هذا الورق الميم بالمتون ولا تعريف كان بحزم الميم تخالفته السنة ايضا اه ح قلت وقد سمع من العرب سلام عليكم بلا تنوين وخرجه في معنى اللب على حذف ال او تقدير مضاف اى سلام الله لكن قول في الظهيرية ولفظ السلام السلام عليكم او سلام عليكم بالتنوين وبدون هذين كما يقول الجهال لا يكون سلاما اه وذكر في التارخانية عن بعض اصحاب ابى يوسف ان سلام الله عليكم دعاء لاثية وسند ذكر بقية ابحاث السلام في كتاب الحظر والاماحة **(قوله والتصحیح)** هو ان يقول اح بالفتح والضم بحر **(قوله بحرفين)** يعلم حكم الزائد عاينهما بالاولى لكن يوهم ان الزائد لو كان بعد رفسد ويخالفه ظاهر ما في النهاية عن المحيط من انه ان لم يكن مدفوعا اليه بل لاصلاح الحلق لم يمكن من القراءة ان ظهر له حروف نحو قوله اح اح وتكلف لذلك كان الفقيه اسمعيل الزاهد يقول يقطع الصلاة عندها لانها حروف مبهجة اه اى والصحيح خلافه كباقي **(قوله بان نشأ من طبعه فلا)** اى ان كان مدفوعا اليه **(قوله على الصحيح)** لأنه يفعله لاصلاح القراءة فيكون من القراءة معنى كاسى لاء فانه وان لم يكن من الصلاة لكنه لاصلاحها فصار منها معنى شرح الامية عن الكيفية لكنه لا يشمل ما لو كان لاعلام انه في الصلاة او لم يهتدى امامه الى الصواب والقيس المساد في كل الاى مدفوع اليه كما هو قول ابى حنيفة ونحوه لأنه كلام

مطلب  
المواضع التي لا يجب فيها  
رد السلام

بحزم الميم ( والتصحیح )  
بحرفين ( بلا عذر ) اما به  
بان نشأ من طبعه فلا ( اه )  
بلا ( غرض ) تصحيح فلو  
لتحسين صوته او لم يهتدى  
امامه او للاعلام انه في  
الصلاة فلا فساد على  
الصحيح



والكلام مفسد على كل حال كزمر وكأنهم عدلوا بذلك عن القياس . صحيحوا عدم الفساد به اذا كان اغرض صحيح اوجود نص ولعله ما في الحلية عن سنن ابن ماجه عن علي رضي الله عنه قل كان لي من رسول الله صلى الله عليه وسلم مدخلان مدخل بالليل ومدخل بالنهار فكنت اذا أتيت وهو يصلي تنحلي وفي رواية سبج وحامهما في الحلية على اختلاف الحالات والله تعالى اعلم **(قوله)** والدعاء بما يشبه كلامنا هو ما ليس في القرآن ولا في السنة ولا يستحيل طلبه من العباد فان ورد فيهما واستحال طلبه لم يفسد كفي البحر عن التجنيس وتقدم الكلام عليه في سنن الصلاة فراجع **(قوله)** خلافاً للشافعي اشار الى ان فائدة ذكر الدعاء المذكور مع انه داخل في الكلام هي التنبيه على ما فيه من الخلاف **(قوله)** والتأوؤ الح قال في شرح النية بأن قال أوه بفتح الهمزة وتشديد الواو مفتوحة وبضم الهمزة واسكان الواو أو قل أدبت الهمزة اه وذكر في الحلية فيه ثلاث عشرة لغة ساقها في البحر **(قوله)** والتأفیف الح قال في الحلية اف اسم فعل لا تضجر وفيه لغات انتهت الى اربعين منها ضم الهمزة مع تثنيث الفاء مخففة ومشددة منونة وغير منونة وقد تأتي مصدرا يراد به الدعاء بقاء في آخره وبغير تاء فتضرب بفعل واجب الاضمار وقد تردف حينئذ بتف على الاتباع له ومنه قول القائل

اذا وتفا لمن مودته ان غبت عنه سوية زالت

ان مالت الريح هكذا وكذا مالت مع الريح ايما مالت

وظاهره ان تف ليس من اسماء التأفیف تأمل **(قوله)** والبكا بالقصر خروج الدمع وبالمند صوت معه كفي الصحاح فقوله بصوت للتقييد على الاول وللتوضيح على الثاني اسمعيل **(قوله)** يحصل به حروف كذا في الفتح والنهاية والسراج قال في النهر اما خروج الدمع بلا صوت او صوت لا حروف معه فغير مفسد **(قوله)** المريض الح قال في المعراج ثم ان كان الاثنان من وجع مما يمكن الامتناع عنه فمن ابى يوسف يقطع الصلاة وان كان مما لا يمكن لا يقطع وعن محمدان كان المرض خفيفا يقطع والا فلا لانه لا يمكنه القعود الا بالاثنين كذا ذكره المحبوبي اه **(قوله)** وان حصل حروف اي لهذه المذكورات كلها كفي المعراج لكن ينبغي تقييده بما اذا لم يتكلف اخراج حروف زائدة على ما تقتضيه طبيعة العاطس ونحوه كما لو قال في تشاؤبه هاه هاه مكررا الهافاه منهي عنه بالحديث تأمل وافاد انه لو لم يحصل له حروف لا تفسد مطلقا كما لو سعل وظهر منه صوت من نفس يخرج من الانف بلا حروف **(قوله)** لالذ كرجة اونا ( لان الاثنان ونحوه اذا كان بذكرها صار كأنه قال اللهم اني أسألك الجنة وأعوذ بك من النار ولو صرح به لا تفسد صلاته وان كان من وجع او مصيبة صار كأنه يقول أنا مصاب فعزوني ولو صرح به تفسد كذا في الكافي درر **(قوله)** او آرى هي لفظة فارسية بمعنى نعم كما صرح به في الفتاوى الهندية وهو بفتح الهمزة ممدودة وكسر الراء وسكون الياء ح **(قوله)** لدلالته على الحشوع أفاد انه لو كان استلذاذا بحسن النعمة يكون مفسدا ط **(قوله)** وتشميت بالسين والشين المعجمة والثاني افصح درر **(قوله)** غيره تبع فيها صاحب النهر والاصوب اسقاطه لان تشميت مصدر مضاف لمفعوله والفاعل محذوف وهو المصلي ولكن زاده ايقاله بقوله ولو العاطس لنفسه وتأويله ان قوله غيره بدل من عاطس لان الاضافة فيه على معنى اللام اي

( والدعاء بما يشبه كلامنا )

خلاف للشافعي ( والائنين )

هو قوله أه بالقصر

( والتأوؤ ) هو قوله أه بالمد

( والتأفیف ) اف أو تف

( والبك بصوت ) يحصل به

حروف ( لوجع او مصيبة )

قيد للأربعة الا لمريض

لا يملك نفسه عن اثنين

وتأوؤ لانه حينئذ كعطاس

وسعال وجشاء وتشاؤب

وان حصل حروف

للضرورة ( لالذ كرجة

اونا ) فلوا عجبته قراءة

الامه فجعل يبكي ويقول

بلى اونغم او آرى لا تفسد

سراجية لدلالته على

الحشوع ( و ) يفسدها

( تشميت عاطس ) لغيره

تسميته محصل وقصر بمعنى تشييب مضي ويرد فيه (قوله يرحم الله) قيده لان السامع  
 وقول حمدته ون عني جواب حاتف مشايخ وتعليم فسدت اولم يرد واحدا منهما لا  
 تفسد نقاد نهر وصحيح في شرح منه عدم الفساد مطلقا لانه لم يتعارف جواب قول بخلاف  
 جواب سارها ي، فمقدمة تعرف (قوله وومن عطس نفسه لا) اي وقول نفسه  
 يرحم الله نفسي لا يفسد لانه يمكن حصا غيره معتبر من كلام الله كما اذا قل يرحم الله  
 خير (قوله وبكسه التامين ح) صورته في صهيبة رجالان يصلان فعصا احدهما فقال  
 رجل حارج صلاة يرحم الله فقلا جميعا آمين تفسد صلاة العطس دون الاخر لانه لم يدع  
 به في يده ويشكل عليه في مدخيرة اذا من المصلي لانه رجل ليس في الصلاة تفسد  
 صلاته وهو غافل صلاة مؤمن ادى ليس بعطس وليس بعيد كما لا يخفى بجر واجاب  
 في نهر نأما لا سمر شئ تامين لانه لا تقطاعه بالاول والى هذا يشير تعامله وحاصله  
 به ما كان لانه بعصا عين تأمينه جوابا للداعي فله يمكن تأمين المصلي الآخر جوابا  
 بخلاف ما د كان المؤمن واحدا فانه يتعين تأمينه جوابا كفي مسألة الذخيرة واجب العلامة  
 مقدسي يحمل في الذخيرة على ما اذا دعه ليكون جوابا ما دت الغيرة فلا يظهر كونه جوابا  
 فلا تفسد اه تكن يافيه مذكروه الشارح ودد لاحدا وعليه فقال اي المصلي آمين تفسد  
 وكذا في بحر عن استعي لوسمع المصلي من فصل آخر ولا ضاين فقال آمين لا تفسد وقيل  
 تفسد وعليه المتأخرون اه فهذا يؤيد ما احب به في النهر لان المؤمن واحد فتعين تأمينه  
 جواب وان لم يكن لانه قد لا يفرج شارح على ما في البحر وفيه (قوله وجواب خير سوء)  
 سوء بضم سين صفة خير وهو من سوء سوء تقويض سر ولا استرجاع قول انا لله وانا  
 اليه راجعون ثم فساد بقولهما خلاف لاني يوسف كتحججه في الهداية والكافي لان الاصل  
 عنده ان ما كان منه اوقرا لا يتغير باقية وعندهم يتغير كفي النهاية وقيل انما بالانطق ونسبه  
 في غاية البيان في لغة مشايخ وفي الحلية انه فصاحر لكن ذكر في البحار انه لو اخبر بخبر  
 يسره فقد حمدته فهو على خلاف ثم قل ولعل غرق على قوله ان الاسترجاع لظهور المصيبة  
 ومرتعت الصلاة لاجبه وتحميد لظهور شكر واصلاة شرعت لاجله اه قلت وهو  
 مأخوذ من الحلية وفيه نظر اذ لو صح هذا الغرق على قول أبي يوسف لانتقض الاصل المذكور  
 فلاولى ما في الهداية وغيره من ان الفرع الاول على الخلاف ايضا ودا مشي عليه في شرح  
 مية الكبير فيتمل (قوله على المذهب) رد على ما في الصهيبة من تصحيح عدم الفساد فانه  
 تصحيح مخالف بمشهور وعلى ما احتج من انه لا فساد بشئ من الاذكار التي يقصد بها  
 خواب في قول ابي حنيفة وصاحبه وه مختلف بمتون والشروح ومتاوى كذا في الحلية  
 وابجرو فيه (قوله لا ح) بيان وجه الفساد عندهم وانما لمط كونه لفظا فيد به معنى  
 يس من نعم الصلاة لا كونه وضع لاودة دنا فتح (قوله كل مقصده الخواص) اي  
 عندهم ضرورة اشاد كلام الله بالتصديق كجروح القرارة بقصد الخطاب والجواب  
 ما ليس منه فساد غاف كذا في عزيز الافكار ومثله في مدر حيث قل قيد  
 بالتحميد ونحوه لان جواب ما ليس منه فساد اتفاق اه قلت والمراد بما ليس ثناء

( يرحم الله وومن )  
 مضي نفسه لا وعكسه  
 تأمين بعد تشييب  
 ( وجواب خير ) سوء  
 ( الاسترجاع على المذهب )  
 لانه بقصد جواب صار  
 ككلام الله ( وكذا )  
 يفسده ( كل مقصده  
 اجواب ) كان قيل مع الله  
 فقد لا لانه ومما  
 فقد حيل واسعد وخير  
 او من ين جئت فقد وثر  
 معصاة وقصر مشيد

(أو الخطاب ك) قوله لمن

اسمه يحيى أو موسى

(يا يحيى خذ الكتاب

بقوة) أو ومالك بحيث

يا موسى (مخاطبا لمن اسمه

ذلك) أول من بالباب ومن

دخله كان آمنا \* (فروع) \*

سمع اسم الله تعالى فقال

جل جلاله أو النبي

صلى الله عليه وسلم فعلى

عليه أو قراءة الامام فقال

صدق الله ورسوله تفسد

ان قصد جوابه ولو سمع

ذكر الشيطان فاعه تفسد

وقيل لا أو أو حوّل

لرفع الوسوسة ان لا مور

الدينا تفسد لا مور

الآخرة ولو سقط بي

من السطح فبسم أو

دعا لاحد او عليه فقال

آمين تفسد ولا يفسد

الكل عند الثاني والصحيح

قولهما عملا بقصد المتكلم

حتى لو امتثل امر غيره

فقبله تقدم فقداه أو

دخل فرجة الصف احد

فوسعاه فسدت بل يمكن

ساعة ثم يتقدم برأيه

فهستاني معزيا لم يهدى

ومروا بآية وقيد بقصد

الجواب لانه لو لم يرد

جوابه بل اراد علامه

بأنه في الصلاة لا يفسد

اتفق ابن مالك وملتقى

الاحد

ما كان من غير القرآن أما ما كان منه اذا قصده الجواب فانه على الخلاف ايضا وان لم يكن  
ثنا كقوله الخيل والبغال والحمير بدليل ما قدمناه عن النهاية من ان الاصل عند ابن يوسف  
ان ما كان ثناء او قرآنا لا يتغير بالنية وعندها يتغير فلو قيل مامالك فقال الابل والبقرة  
والعبيد مثلا فسدت اتفاقا لانه ليس قرآنا ولا ثناء اما لو أجاب عن خير سار بالتحميد او معجب  
بالسبيح او التهايل لا تفسد عنده لانه ثناء وان لم يكن قرآنا واحتترز بقصد الجواب عما لو سبح  
لمن استأذنه في الدخول على قصد اعلامه انه في الصلاة كما يأتي اوسبج لنيته امامه فانه وان لزم  
تغيره بالنية عندها الا انه خارج عن القياس بالحديث الصحيح اذا نابت احدكم نائبة وهو في  
الصلاة فليسبح قل في البحر ومما لحق بالجواب ما في المجتبى اوسبج او هلم يريد زجرا عن فعل  
أو امر به فسدت عندها اه قلت والظاهر انه لو لم يسبح ولكن جهر بالقراءة لا تفسد لانه  
قاصد للقراءة وانما قصد الزجر أو الامر بمجرد رفع الصوت تأمل **(قوله أو الخطاب الخ)**  
هذا مفسد بالاتفاق وهو مما اورد نقضا على اصل ابن يوسف فانه قرآن لم يوضع خطابا لمن خاطبه  
المصلي وقد اخرجه بقصد الخطاب عن كونه قرآنا وجعله من كلام الناس **(قوله كقوله)**  
لمن اسمه يحيى او موسى) يغني عنه قول المصنف مخاطبا لمن اسمه ذلك والظاهر انها تفسد  
وان لم يكن المخاطب مسمى بهذا الاسم اذا قصد خطابه ط **(قوله أول من بالباب الخ)** اعل وجهه  
جعله من الخطاب مع انه ليس فيه اداة نداء ولا خطاب انه في معنى قوله ادخل **(قوله تفسد)**  
ان قصد جوابه ذكر في البحر انه لو قال مثل ما قال المؤذن ان اراد جوابه تفسد وكذا لو لم تكن  
له نية لان الظاهر انه اراد به الاجابة وكذلك اذا سمع اسم النبي صلى الله عليه وسلم فعلى عليه  
فهذا اجابة اه ويشكل على هذا كله ما مر من التفصيل فيمن سمع العاطس فقال الحمد لله  
تأمل واستفيد انه لو لم يقصد الجواب بل قصد الثناء والتعظيم لا تفسد لان نفس تعظيم الله تعالى  
والصلاة على نبيه صلى الله عليه وسلم لا ينافي الصلاة كما في شرح النية **(قوله وقيل لا)** جزمه  
في البحر والظاهر انه مبنى على ما اذا لم يقصد الجواب ولا اشكل عليه ما مر تأمل **(قوله فبسم)**  
يشكل عليه ما في البحر لو لدغته عقرب او اصابه وجع فقال بسم الله قيل تفسد لانه كالانين  
وقيل لانه ليس من كلام الناس وفي النصاب وعليه الفتوى وجزمه في الظهيرية وكذا لو قال  
يارب كما في الذخيرة اه **(قوله فقال آمين)** قدمنا الكلام فيه قريبا **(قوله ولا يفسد الكل)**  
اي الا اذا قصد الخطاب كما مر **(قوله حتى لو امتثل الخ)** هذا امتثال بالفعل ومثله ما لو  
امتثل بالقول وهو ما في البحر عن القنية مسجد كبير يجهر المؤذن فيه بالتكبيرات فدخل  
فيه رجل امر المؤذن ان يجهر بالتكبير وركع الامام للحال فجهر المؤذن فيه بالتكبيرات فدخل  
فسدت صلاته **(قوله او دخل فرجة الخ)** المعتمد فيه عدم الفساد ط **(قوله ومر)** اي في  
باب الامامة عند قوله ويصف الرجال وقدما عن الشربلاي عدم الفساد وتقدم تمام الكلام  
عليه هناك **(قوله ويأتي)** اي في هذا الباب عند قول المصنف ورد السلام بيده **(قوله)**  
وفتحه على غير امامه) لانه تعلم وتعليم من غير حاجة بحر وهو شامل لفتح المقتدى على مثله  
وعلى المنفرد وعلى غير المصلي وعلى امام آخر وفتح الامام والمنفرد على اي شخص كان ان اراد  
به التعليم لا التلاوة نهر **(قوله وكذا الاخذ)** اي اخذ المصلي غير الامام بفتح من فتح عليه مفسد  
(وفتحه على غير امامه) الا اذا اراد التلاوة وكذا الاخذ

ايضا كما في البحر عن الخلاصة او أخذ الامام بفتح من ليس في صلاته كما فيه عن الغنية **(قوله)**  
 (الا اذا تذكر الخ) قل في الغنية ارتفع على الامام بفتح عليه من ليس في صلاته وتذكر من أخذ  
 في التلاوة قبل تمام الفتح لا يفسد ولا يفسد لان تذكره يصف الى الفتح اه بحر قال في الحلية  
 وفيه نظر لانه حصل التذكر والفتح معا يمكن التذكر ناسأ عن الفتح ولا وجه لافساد  
 الصلاة بتأخير شروعه في القراءة عن تمام الفتح وان حصل التذكر بعد الفتح قبل اتمامه فالظاهر  
 ان التذكر ناشئ عنه ووجب اصابته التذكر اليه ففسد بلا توقف للشروع في القراءة على اتمامه  
 اه ملخصا قلت والذي ينبغي ان يقال ان حصل التذكر بسبب الفتح تفسد مطلقا اى سواء  
 شرع في التلاوة قبل تمام الفتح او بعده لوجود التعلم وان حصل تذكره من نفسه لا بسبب الفتح  
 لا تفسد مطلقا وكون الطاهر انه حصل بالفتح لا يؤثر بعد تحقق انه من نفسه لان ذلك من امور  
 الديانة لا القضاء حتى يبي على الطاهر الا ترى انه لو فتح على غير امامه قاصدا القراءة لا التعليم  
 لا تفسد مع ان ظاهر حاله التعليم وكذا لو قال مثل ما قال المؤذن ولم يقصد الاجابة فليتأمل  
**(قوله)** مطلقا فسر به بما بعده **(قوله)** بكل حال) اى سواء قرأ الامام قدر ما تجوز به الصلاة  
 ام لا انتقل الى آية أخرى ام لا تذكر الفتح ام لا هو الاصح نهى **(قوله)** الا اذا سمع المؤتمر الخ في  
 البحر عن الغنية ولو سمع المؤتمر ممن ليس في الصلاة ففتح به على امامه يجب ان تبطل صلاة الكل  
 لان التلقين من خارج اه واقره في النهر ووجهه ان المؤتمر لما تلقى من خارج بطلت صلاته  
 فذا فتح على امامه وأخذ منه بطلت صلاته لكن قل ح وهذا يقتضى انه لو سمعه من مصل  
 ولو غير صلاته ففتح به لا تبطل وهو باطل كما لا يخفى الا ان يراد بقوله من غير مصل اى صلاته اه  
**(قوله)** وينوى الفتح لا القراءة هو الصحيح لان قراءة المتقدمى منهي عنها والفتح على امامه غير  
 منهي عنه بحر \* (تمه) \* يكره ان يفتح من ساعته بذكره للامام ان يلجئه اليه بل ينتقل الى  
 آية أخرى لا يلزم من وصلها ما يفسد الصلاة او الى سورة أخرى او يركع اذا قرأ قدر الفرض  
 كجزءه الزيلعي وغيره وفي رواية قدر المستحب كرححه الكمال بأنه الظاهر من الدليل واقره  
 في البحر والنهر ونازعه في شرح المنية ورجح قدر الواجب لشدة تأكده **(قوله)** او آرى  
 كلمة فارسية كما في شرح المنية وهي بد الهمة وكسر الراء بمعنى نعم كما تقدم **(قوله)** لانه من كلامه  
 بدليل الاعتقاد **(قوله)** لانه قرآن هذا ظاهر في نعم وكذا في آرى على رواية ان القرآن اسم  
 للمعنى اما على رواية انه اسم للنظم والمعنى فلا \* (تنبه) \* وقع في الغاز الاشباه اى مصل قال نعم  
 ولم يفسد صلاته فقل من اعتاده في كلامه هـ قل في الجزائن وفيه اشتباه اى اشتبه عليه الحكم  
 ان يمكن سبق قم **(قوله)** مطلقا اى سواء كان كثيرا او قليلا عامدا او ناسيا ولذا قال ولو سمسمة  
 ناسيا ومثله ما وقع في فيه قصرة مظهر جماعها كما في البحر **(قوله)** الحصة بكسر الحاء وتشديد  
 الميم مكسورة ومفتوحة ح **(قوله)** قاله الباقي اى في شرح المتقن ووصه وقال الباقي  
 الصحيح ان كل ما يفسد به الصوم يفسد به الصلاة اه وعليه مثنى الزيلعي تبعا للخلاصة  
 والبدائع قال في النهر وجعل في الحنية هذا قول البعض وقال بعضهم مادون ملء الفهم  
 لا يفسد وفرق بين الصلاة والصوم وما في الزيلعي اولى **(قوله)** اما المضغ ففسد اى ان كثر  
 وتقديره بالثلاث المتواليات كما في غيره كذا في شرح المنية وفي البحر عن المحيط وغيره ولو مضغ

الا اذا تذكر فلا قبل  
 تمام الفتح (بخلاف فتحه  
 على امامه) فيه لا يفسد  
 (مطلقا) لمّا فتح وأخذ  
 بكل حال الا اذا سمعه  
 المؤتمر من غير مصل ففتح  
 به تفسد صلاة الكل  
 وينوى الفتح لا القراءة  
 (ولو حرى على لسانه  
 نعم) او آرى (ان كان  
 يعتاده في كلامه تفسد)  
 لانه من كلامه (والالا)  
 لانه قرآن (واكله وشربه  
 مطلقا) ولو سمسمة ناسيا  
 (الا اذا كان بين اسنانه  
 مأكول) دون الحصة  
 كما في الصوم هو الصحيح  
 قاله الباقي (فابتلعه) اما  
 المضغ ففسد

الملك كثيرا فسدت وكذا لو كان فيه اهليجة فلا كما فان دخل في حلقه منها شيء يسير من غير ان يلوها لا يفسد وان كثرت ذاك فسدت اه (قوله كسكر الخ) افاد ان المفسد اما المنفع الكثير او وصول عين الماء كمول الى الجوف بخلاف العالم قل في البحر عن الخلاصة ولو اكل شيئا من الخلاصة وابتلع عينها فدخل في الصلاة فوجد حلاوتها في فيه وابتلعها لا يفسد صلاته ولو ادخل الفانيذ او السكر في فيه ولم يمتصه لكن بصلى والخلاصة تصل الى حوفه تفسد صلاته اه (قوله ويفسدها انتقاله الخ) اي بان ينوى بقلبه مع التكبير الانتقال المذكور قل في التهر بأن صلى ركعة من الظهر مثلا ثم افتتح العصر او التطوع بتكبير فن كان صاحب ترتيب كان شارعا في التطوع عندها خلافا لمحمد ولم يكن بأن سقط للضيق او للكثرة صح شروعه في العصر لانه نوى تحصيل ما ليس بحاصل فخرج عن الاول ففناط الحروج عن الاول صحة الشروع في المغاير ولو من وجه فلذا لو كان منفردا فكبر ينوى الاقضاء او عكسه او امامة النساء فسد الاول وكان شارعا في الثاني وكذا لو نوى نفلا او واجبا او شرع في جازة فجئ بأخرى فكبر ينويها او الثانية يصير مستأنفا على الثانية كذا في فتح القدير اه (قوله او عكسه) بالنصب عطفًا على منفردا (قوله بخلاف نية الظهر الخ) اي يته مع التكبير كما مر قال في البحر يعني لو صلى ركعة من الظهر فكبر ينوى الاستئناف للظهر بعينها لا يفسد ماداه ويحتسب بتلك الركعة حتى لو صلى ثلاث ركعات بعدها ولم يقعد في آخرها حتى صلى رابعة فسدت الصلاة ولغت النية الثانية (قوله مطلقا) اي سواء انتقل الى المغايرة او المتحدة لان التاليف بالنية كلام مفسد للصلاة الاولى فصح الشروع الثاني (قوله اي ما فيه قرآن) عممه ليشمل المحراب فانه اذا قرأ ما فيه فسدت في الصحيح بحر (قوله مطلقا) اي قليلا او كثيرا اماما او منفردا اميا لا يمكنه القراءة الا منه اولا (قوله لانه تعلم) ذكروا لاني خيفة في علة الفساد وجهين احدهما ان حمل المصحف والنظر فيه وتقليب الاوراق عمل كثير والثاني انه تلقن من المصحف فصار كما اذا تلقن من غيره وعلى الثاني لا فرق بين الموضوع والمحمول عنده وعلى الاول يفتقران وصحح الثاني في الكافي تبعا لتصحيح السرخسي وعليه لو لم يكن قادرا على القراءة الا من المصحف فصلي بلا قراءة ذكر الفضلي انها تجزيه وصحح في الظهيرية عدمه والظاهر انه مفرع على الوجه الاول الضعيف بحر (قوله الا اذا كان الخ) لان هذه القراءة مضافة الى حفظه لا الى تلقنه من المصحف ومجرد النظر بلا حمل غير مفسد لعدم وجهي الفساد وهذا استثناء من اطلاق المصنف وهو قول الرازي وتبعه السرخسي وابونصر الصغار وجزم به في الفتح والنهاية والتبيين قل في البحر وهو وجهه كما لا يخفى اه فلذا جزم به بالشارح (قوله وقيل الخ) تنقيد آخر لاطلاق المصنف وعبارة الحلبي في شرح النية ولم يفرق في الكتاب بين القليل والكثير وقيل لا يفسد ما يقرأ قدرا الفاتحة وقيل ما يقرأ آية وهو الاظهر لانه مقدار ما تجوز به الصلاة عنده (قوله وهما بها) اي وجوزها الصاحبان بالكراهة (قوله فن التشبه بهم لا يكره في كل شيء) فانا نأكل ونشرب كما يفعلون بحر عن شرح الجامع الصغير لقاضيخان وبؤيده ما في الذخيرة قيل كتاب التحري قل هشام رأيت علي ابني يوسف نعلين محسوفين بمسامير فقلت اترى بهذا الحديد بأسا قل لا قات سفيان وثور بن يزيد كره ذلك لان

كسكر في فيه يتلع ذوبه (و) يفسدها (انتقاله من صلاة الى مغايرتها) ولو من وجه حتى لو كان منفردا فكبر ينوى الاقضاء او عكسه صار مستأنفا بخلاف نية الظهر بعد ركعة الظهر الا اذا تلفظ بالنية فيصير مستأنفا مطلقا (وقراءته من مصحف) اي ما فيه قرآن (مطلقا) لانه تعلم الا اذا كان حافظا لما قرأه وقرأ بلا حمل وقيل لا تفسد الآية واستظهره الحلبي وجوز به الشافعي بلا كراهة وهما بها للتشبه باهل الكتاب اي ان قصد فان التشبه بهم لا يكره في كل شيء بل في المذموم وفيما يقصد به التشبه كما في البحر (و) يفسدها (كل عمل كثير)

مطلب

في التشبه باهل الكتاب

فيه تشبه بالرهبان فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس الثعال التي لها شعر وانها من لباس الرهبان فقد اشار الى ان صورة المشابهة فيما يتعلق به صلاح العباد لا يضر فان الارض مما لا يمكن قطع المسافة البعيدة فيها الا بهذا النوع اه وفيه اشارة ايضا الى ان المراد بالتشبه اصل الفعل اى صورة المشابهة بلا قصد **(قوله ليس من اعمالها)** احتراز عما لو زاد ركوعا او سجودا مثلا فانه عمل كثير غير مفسد لكونه منها غير انه يرفض لان هذا سبيل مادون الركعة ط قلت والظاهر الاستغناء عن هذا التقييد على تعريف العمل الكثير بما ذكره المصنف تأمل **(قوله ولا اصلاحها)** خرج به الوضوء والمشى لسبق الحدث فانهما لا يفسدانه ط قلت وينبغى ان يزداد ولا فعل لعذر احترازاً عن قتل الحية او العقرب بعمل كثير على احد القولين كما يأتى الان يقال انه لا اصلاحها لان تركه قد يؤدى الى فسادها تأمل **(قوله وفيه اقوال خمسة)** احدها (ملا يشك الخ) صححه في البدائع وتابعه الزيلعي والولوالجي وفي المحيط انه الاحسن وقال الصدر الشهيد انه الصواب وفي الحاشية والخلاصة انه اختيار العامة وقال في المحيط وغيره رواه الثايجي عن احتجاجنا حلية \* القول الثانى ان ما يعمل عادة باليدى كثير وان عمل بواحدة كالتعمم وشدا السراويل وما عمل بواحدة قليل وان عمل بهما كحل السراويل ولبس القميسوة ونزعها الا اذا تكررت ثلاثا متوالية وضعفه في البحر بانه قاصر عن افادة ملا يعمل باليد كالمضغ والتقييل \* الثالث الحركات الثلاث المتوالية كثير والا فقليل \* الرابع ما يكون مقصودا للفاعل بان يفرد له مجلسا على حدة قال في التارخانية وهذا القائل يستدل بامرأة صلت فامسها زوجها او قبلها بشهوة او مص صبي ثديها وخرج اللبن تفسد صلاحها \* الخامس التفويض الى رأى المصلى فان استكثره فكثير والا فقليل قال القهستاني وهو شامل للكل واقرب الى قول ابن حنيفة فانه لم يقدر في مثله بل يفوض الى رأى المتبلى اه قال في شرح المنية ولكنه غير مضبوط وتفويض مثله اى رأى العوام مثلا ينبغى واكثر الفروع او جميعها مفرع على الاولين والظاهر ان ثانيهما ليس خارجا عن الاول لان ما يقام باليدى عادة يغاب ظن الناظر انه ليس في الصلاة وكذا قول من اعتبر التكرار ثلاثا متوالية فانه يغلب الظن بذلك فلذا اختاره جمهورنا شيخ اه **(قوله ملا يشك الخ)** اى عمل لا يشك اى بل يظن ظنا غالبا شرح المنية وما يمتنعى عمل والضمير في بسببه عائد اليه والناظر فاعل يشك والمراد به من ليس له علم بشروع المصلى بالصلاة كفى الحلية والبحر وفي قول الشارح من بعيد تبعاً للبدائع والنهر اشارة اليه لان القريب لا يخفى عليه الحال عادة فافهم **(قوله وان شك)** اى اشتبه عليه وتردد **(قوله لكنه يشك بمسئلة انس والتقييل)** اى ما لموس المصلية بشهوة او قبلها بدونها فان صلاحها تفسد ولم يوجد منها فعل كمسألة في الفروع مع جوابه واصل الاستشكال اصحاب الحلية وتعمه في البحر فليس المراد صلاة المقل والماس فانه لا يخفى فسادها على احد من الناس فافهم **(قوله فلا تفسد الخ)** تفريع على اصح الاقوال خلافا لما روى مكحول عن ابن حنيفة انه لو رفع يديه عند الركوع وعند الرفع منه تفسد لان المفسد انما هو العمل الكثير وهو ما يظن ان فعله ليس في الصلاة وهذا الرفع ليس كذلك كذا في الكافي نعم يكره لانه فعل زائد ليس من تحت الصلاة شرح المنية وتسميتها تكبيرات الزوائد

ليس من اعمالها ولا  
لاصلاحها وفيه اقوال  
خمسة احدها ( ملا يشك  
بسببه (الناظر) من بعيد  
( في فعله انه ليس فيها )  
وان شك انه فيها ام لا  
فقليل لكنه يشك بمسئلة  
انس والتقييل فتأمل (فلا  
تفسد برفع يديه في تكبيرات  
الزوائد على المذهب) وما  
روى من الفساد فساد

خلاف المصطلح لانها في الاصطلاح تكبيرات الميدين **(قوله)** ويفسدها سجدته على نجس (اي بدون حائل اصلا ولو سجد على كفه او كفه فسد السجود لا الصلاة حتى لو اعاده على طاهر جاز كما قدمه الشارح في فصل اذا اراد الشروع لكن قدمنا هناك ان الحائل المتصل لا يعتبر حائلا لتبعيته للمصلي والالزام ان لا يصح السجود معه ولو على طاهر يلزم بحجة الصلاة مع القيام على نجاسة تحت خفه وتقدم تمام الكلام هناك فراجع **(قوله)** في الاصح) وهو ظاهر الرواية كافي الحلية والبدائع والامداد وقال ابو يوسف ان اعاده على طاهر لا تفسد وهذا بناء على انه بالسجود على النجس تفسد السجدة لا الصلاة عنده وعندهما تفسد الصلاة لفساد جزئها وكونها لا تجزى كافي شرح المنية وذكر في السراج رواية ثانية وهي انه لو اعاده على طاهر جاز عند اصحابنا الثلاثة خلافا لزم في فصل الشروع ان هذه رواية النوادر وان عامة كتب الفروع والاصول على الرواية الاولى **(قوله)** على الظاهر (اي ظاهر الرواية من ان وضع اليدين والركبتين في السجود غير شرط فترك وضعهما اصلا غير مفسد فكذا وضعهما على نجاسة لكن قدمنا في اول باب شروط الصلاة تصحيح الفساد عن عدة كتب وفي النهر انه المناسب لاطلاق عامة المتون وعمله في شرح المنية بان اتصال العضو بالنجاسة بمنزلة حماها وان كان وضع ذلك العضو ليس بفرض وبهذا علم ان ما مشى عليه هنا تبعا للدرر ضعيف كانه عليه نوح افندي **(قوله)** عند الثاني (اي ابي يوسف وقيل ان اباحيفة مع محمد حلية **(قوله)** في الكل) اي كل المسائل المذكورة من الكشف وما بعده وقيد ذلك في شرح المنية في اواخر الكلام على الشرط الثالث بما اذا كان بغير صنعه قال اما اذا حصل شيء من ذلك بصنعه فان الصلاة تفسد في الحال عندهم كافي القنية اه ومشى عليه الشارح في باب شروط الصلاة وفي الحانية وغيرها ما يدل على عدمه قال في الحلية والاشبه الاول وتقدم هناك تمام الكلام على ذلك فراجع **(قوله)** وصلاته على مصلى مضرب (اي مخيط وانما تفسد اذا كان النجس المانع في موضع قيامه او جهته او في موضع يديه او ركبتيه على ما مر ثم هذا قول ابي يوسف وعن محمد يجوز وفيه بعض المشايخ بحمل الاول على كون الثوب مخيطا مضربا والثاني على كونه مخيطا فقط وهو ما كان جوانبه مخيطة دون وسطه لانه كثوبين اسفلهما نجس واعلاهما طاهر فلا خلاف حينئذ وصححه في الجمع ومنهم من حقق الاختلاف فقال عند محمد يجوز كيفما كان وعند ابي يوسف لا يجوز وفي التجنيس الاصح ان المضرب على الخلاف ومفهومه ان الاصح في غير المضرب الجواز اتفاقا وهذا قول ثالث وفي البدائع بعد حكايته القول الثاني وعلى هذا لو صلى على حجر الرحي او باب او بساط غليظ او مكعب اعلاه طاهر وباطنه نجس عند ابي يوسف لا يجوز نظر الى اتحاد الحبل فاستوى ظاهره وباطنه كالثوب الصفيق وعند محمد يجوز لانه صلى في موضع طاهر كثوب طاهر تحت ثوب نجس بخلاف الثوب الصفيق لان الظاهر نفاذ الرطوبة الى الوجه الآخر اه وظاهره ترجيح قول محمد وهو الاشبه ورجح في الحانية في مسألة الثوب قول ابي يوسف بانه اقرب الى الاحتياط وتامه في الحلية وذكر في المنية وشرحها اذا كانت النجاسة على باطن البنية او الآخرة وصلى على ظاهرها جاز وكذا الحشبة ان كانت غليظة بحيث يمكن ان تشر نصفين فيما بين الوجه

(و) يفسدها (سجوده على نجس) وان اعاده على طاهر في الاصح بخلاف يديه وركبتيه على الظاهر (و) يفسدها (اداء ركن) حقيقة اتفاقا (او تمكنه) منه بسنة وهو قدر ثلاث تسيجات (مع كشف عورة او نجاسة) مائة او وقوع لزجة في صف نساء او امه امه (عند الثاني) وهو المختار في الكل لانه احسوط قاله الحلي (وصلاته على مصلى مضرب نجس البطانة) بخلاف غير مضرب

الذي فيه نجاسة وأوجه الآخر والأفلا هـ وذكر في الخية ان مسئلة اللبنة والآجرة على  
الاختلاف المذكور بينهما وانه في الخية حزم ما هو في وهو اشارة الى اختياره وهو حسن  
متجه وكذا مسئلة الخشبة على الاختلاف وان الاشبه الله ان علمها مطلقا ثم ايد بأوجه  
فراحته (قوله) وبسوط على نخس الخ (ق) في شبهه واذا اصاب لارض نجاسة ففرشها  
بطين او حص فبلى عليها حازه ليس هذا كالسبب ولو فرشها بالتراب والطين ان كان التراب  
قليلا بحيث لو اسلمه لحد رائحة نجاسة لا تجوز والا تجوز اه قل في سرحها وكذا الثوب  
اذا فرش على النجاسة اليابسة فان كان رقيقا يشف ما تحته او توجد منه رائحة النجاسة على  
تقدير ان اه رائحة لا تجوز الصلاة عليه وان كان غليظا بحيث لا يكون كذلك جازت اه ثم  
لا يشق ان امرأه ذكأت النجاسة تحب قدمه او موضع سجوده لانه حينئذ يكون قائما او  
ساحدا على النجاسة لعدم صلاح ذكأت السبب اكونه حائلا فليس مانع هو نفس وجود  
الرائحة حتى يعرض باله لو كان تقربه نجاسة يسمى ريحها لا نفسد صلاته فيه (قوله) وتحويل  
صدره) اما تحويل وجهه كله او بعضه فمكروه لا يفسد على المعتمد كسبائي في المكروهات  
(قوله) غير عذر) قل في البحر في باب شروط الصلاة والحاصل ان امدها انه اذا حول صدره  
فسدت وان كان في المسجد اذا كان من غير عذر كما عده عمدة الكتب اه واطلقه فشمع ما  
لو قل او كبر وهذا لو باختياره والافق لب مقدار ركن فسدت ولا فلا كما في شرح المنية  
من فصل المكروهات (قوله) فوطئ حدثه الخ) محترز قوله غير عذر (قوله) لا يفسد اي  
عذر اي حنيفة شرح انية وقوله وبعد فسدت اي بالاتفاق لان اختلاف المكان مبطل  
العذر والمسجد مع تعيين الكيفية ونزئي اطرافه كمكان واحد فلا يفسد مادام فيه الا اذا  
كان اماما واستحاج مكانه آخر ثم علم انه لم يحدث فتنفسد وان لم يخرج من المسجد لان  
الاستحلاف في غير موضعه مناف كخروج من المسجد وامتياز عذر العذر ولم يوجد وكذا  
لو طئ انه افتتح بالادوية فصرف ثم علم انه كان متوضعا فتنفسد وان لم يخرج منه لان انصرافه  
على سبيل الرفض ومكان الصنوف في الصحراء له حكم المسجد وتماه في شرح المنية في آخر  
الشرط الرابع ونقدم في الباب السابق \* (تسه) \* ذكر في انية في باب المفسدات انه لو  
استدبر القبلة على طئ الحدث تم تعيين خلافه فسدت وان لم يخرج من المسجد وعلمه في شرحها  
بان استدباره وقع بغير ضرورة اصلاح الصلاة فكان مفسدا اه وهو مخالف لما مر عن  
عمدة الكتب الان يحمل على قولهما او على الامم المستخلف تأمل (قوله) وان كثر اي وان  
مشى قدر صفوف كثيرة على هذه الحالة وهو مستدرك بقوله وهكذا (قوله) ما لم يختلف  
المكان) اي بان حرج من المسجد او خروج الصفوف او الصلاة في الصحراء حينئذ تفسد  
كما لو مشى قدر صفين دفعه بحدته في سرح منية وهذا بناء على ان العمل بالتقليل غير  
مفسد منه يتكرر متواليا وعلى ان اختلاف المكان مبطل ما يكون لاصلاحها وهذا اذا كان  
قدامه صفوف اما ان كان ممر حور موضع سجوده فان بقدر مابينه وبين الصف الذي يليه  
لا يفسد وان اكر فسدت وان كان منفردا فمعتبر موضع سجوده فان جاوزه فسدت والا فلا  
والبيت للمرأة كالمسجد عندناي على النسي وكما صحرا عند غيره اه (قوله) وقيل لا يفسد

وبسوط على نخس ان  
يظهر لون وزخ (وتحويل  
صدره عن القبلة) اتفاق  
(غير عذر) فوطئ حدثه  
وستدبر القبلة ثم علم عدمه  
ان قبل خروجه من  
المسجد لا يفسد وبعد  
فسدت \* (فروع) \* مشى  
مستقبل القبلة هل يفسد  
ان قدر صف ثم وقف قدر  
ركن ثم مشى ووقف كذلك  
وهكذا لا يفسد وان كبر  
ما لم يختلف المكان وقيل  
لا يفسد

مطلب

في المشي في الصلاة



حالة العذر ما لم يستدبر القبلة استحسانا ٥٨٧ هـ ذكر القهستاني وهل يشترط في المفسد الاختيار في الجبازية نعم وقال

الحلبي لاقن من دفع او جذبته الدابة خطوات او وضع عليها او خرج من مكان الصلاة او مص ثديها بالامه مره ونزل لبنها ومسهها بشهوة او قبها بدمه بها فسدت لا وقبته ولم يشتهه.

(٣) قوله أبا برزة هو ضلة بن عبد اسلم قديما وشهد فتح مكة ثم تحول الى البصرة ثم غزا خراسان ومات بها في أيام يزيد بن معاوية وفي آخر خلافة معاوية كداد كره الحافظ ابن عبد البر في الاستيعاب وذكر ابن حجر عن ابن سعد انه كان من ساكني المدينة ثم البصرة وغزا خراسان وذكر الخطيب انه شهد مع علي رضي الله تعالى عنه قتال الخوارج بالنهر وان وغزا بعد ذلك خراسان فمات بها وقال ابو علي محمد بن علي ابن حمزة المروزي قيل انه مات بنيسابور وقيل بالبصرة وقيل بمغازة بين سجستان وهرات وقيل خليفة مات بخراسان بعد سنة اربع وستين فالحاصل من هذه القول ان ما شتهر من كونه مدفونا بقرية برزة بدمشق ليس بثابت واعلمه كان رجلا كفي بكينته

حالة العذر) اي وان كثر واختلف المكان في الحلية عن الذخيرة انه روى ان ابا برزة (٣) رضي الله عنه صلى ركعتين اخذا بقياد فرسه ثم انسل من يده قضى الفرس على القبلة فقبه حتى اخذ بقياده ثم رجع ناكضا على عقبيه حتى صلى الركعتين الباقيتين قل محمد في السير الكبير وهذا ناخذ ثم ليس في هذا الحديث فصل بين المشي القليل والكثير جهة القبلة فمن المشايخ من اخذ بظاهره ولم يقل بالفساد قل او كثر استحسانا والقياس الفساد اذا كثر والحديث خص حالة العذر فيعمل بالقياس في غيرها وحكي الامام السعدي عن استاذه الخوازمي فيما اذا مشى مستقبلا وكان غازيا وكذا الحاج وكل مسافر سفره عبادة وبعض المشايخ اولوا الحديث ثم اختلفوا في تأويله فقيل تأويله اذا لم يجاوز الصفوف او موضع سجوده والافسدت وقيل اذا لم يكن متلاحقا بل خطوة ثم خطوة فلو متلاحقا تفسد وان لم يستدبر القبلة لانه عمل كثير وقيل تأويله اذا مشى مقدار ما بين الصفتين كما قالوا فيمن رأى فرجة في الصف الاول فمشى اليها ففسدها فان كان هو في الصف الثاني لم تفسد حالته وان كان في الصف الثالث فسدت اه ملخصا ونص في الظهيرية على ان المختار انه اذا كثر تفسد هذا وذكر في الحلية ايضا في فصل المكروهات ان الذي تقتضيه القواعد المذهبية المستندة الى الادلة الشرعية ووقع به التصريح في بعض الصور الجزئية ان المشي لا يخلو اما ان يكون بلا عذر او بعذر فالاول ان كان كثيرا متواليا تفسد وان لم يستدبر القبلة وان كان كثيرا غير متوال بل تفرق في ركعات او كان قليلا فان استدبرها فسدت صلاته للمنافي بلا ضرورة والافلا وكره لما عرف ان ما فسد كثيره كره قايله بلا ضرورة وان كان بعذر فان كان للظهاية عند سبق الحدث او في صلاة الخوف لم يفسدها ولم يكره قل او كثر استدبر اولوا وان كان لغير ما ذكر فن استدبر معه فسدت قل او كثر وان لم يستدبر فان قل لم يفسد ولم يكره وان كان كثيرا متلاحقا افسد واما غير المتلاحق ففي كونه مفسدا او مكروها خلاف وتأمل اه ملخصا وقال في هذا الباب والذي يظهر ان الكثير الغير المتلاحق غير مفسد ولا مكروه اذا كان اعذر مطلقا اه (قوله وقال الحلبي لا) الظاهر اعتماده للتفريع عليه ط (قوله خطوات) أي ومشى بسبب الدفع او الجذب ثلاث خطوات متواليات من غير ان يملك نفسه وفي البحر عن الظهيرية وان جذبته الدابة حتى أزالته عن موضع سجوده تفسد اه (قوله او وضع عليها) أي حاله رجل ووضعه على الدابة تفسد والظاهر انه لكونه عملا كثيرا تأمل واما لورفعه عن مكانه ثم وضعه او القاه ثم قام ووقف مكانه من غير ان تحول عن القبلة فلا تفسد كفي التارخانية (قوله او اخرج من مكان الصلاة) أي مع التحويل عن القبلة كما في البحر ط اقول لم أر ذهاب في البحر وايضا فالتحويل مفسد اذا كان قدر اداء ركس ولو كان في مكانه فالظاهر الاطلاق وان العلة اختلاف المكان لو كان مقتديا او كونه عملا كثيرا تأمل (قوله او مص ثديها بالامه) هذا التفصيل مذكور في الحانية والخلاصة وهو مبني على تفسير الكثير بما اشتمل على الثلاث المتواليات وليس الاعتماد عليه وفي المحيط ان خرج اللبن فسدت لانه يكون ارضاعا والافلا ولم يقيد بعدد وصححه في المعراج حلية وبحر (قوله او مسها) حق التعبير ان يقول او مست او قبلت بالبناء للمجهول كنظائره السابقة لانه معطوف على دفع الواقع صلة لمن

والله اعلم كذا في شرح الدرر والغرر للعلامة الشيخ اسمعيل النابلسي والسيدي الشيخ عبد الغني النابلسي اه (منه)

والمسئلة ذكرها في الخلاصة بقوله لو كانت المرأة في الصلاة فجمعهما زوجها تفسد صلاتها وان لم ينزل منى وكذا لو قبلها بشهوة او غير شهوة او مسها لانه في معنى الجماع اما لو قبلت المرأة المصلي ولم يشتهها لم تفسد صلاته اهـ **(قوله والفرق الح)** قد حكي وجه الفرق على المحقق ابن الهمام وكذا على صاحب الحلية والبحر وقال في شرح المنية وأشار في الخلاصة الى الفرق بأن تقييده في معنى الجماع يعني ان الزوج هو الفاعل للجماع فإنيانه بدواعيه في معناه ولو جاءه بها ولو بين المحضين ففسد صلاتها فكذا اذا قبلها مطلقا لانه من دواعيه وكذا لو مسها بشهوة بخلاف المرأة فإنها ليست فاعلة للجماع فلا يكون إتيان داويعيه منها في معناه لما يشته الزوج وفي الخلاصة لو نظر الى فريج المطفأة رجعا بشهوة يصير مراحعا ولا تفسد صلاته في روايه هو المختار هـ هذا يشكل على الفرق المذكور لانه أتى بما هو من دواعي الجماع ولذا صار مراحعا الا ان يقال فسد الصلاة يتعلق بالدواعي التي هي فعل غير النظر والفكر واما النظر والفكر فلا يفسدان على ما مر لعمد امكان التحرز عنهما بخلاف فعل سائر الخوارج حـ اهـ هذا وذكر في البحر عن شرح الزاهدى انه لو قبل المصلي لافسد صلاتها ومثله في الجمهرة وعليه فلا فرق **(قوله ذكره الحلي)** عبارته مع متن المنية «لو ضرب انسانا بيد واحدة من غير آلة او» صبريه «بسوط» ونحوه «تفسد صلاته كذا في المحيط» وغيره لانه محاصمة او تأديب او ملاءبة وهو عمل كثير على التفسير الاول الذي عليه الجمهور اهـ ثم قال مع المتن في محل آخر «ولو اخذ المصلي حجر افرمى به طائرا» ونحوه «تفسد صلاته» لانه عمل كثير «ولو كان» معه حجر فرمى به الطائر او نحوه «لا تفسد صلاته» لانه عمل قليل «و» لكن قد «اساء» لاشتغاله بغير الصلاة ولو رمى بالحجر الذي معه انسانا ينبغي ان تفسد قياسا على ما اذا صبريه بسوط او بيد مناهيه من المحاصمة على ما مر اهـ قلت لكن في التارخانية عن المحيط ان هذا التفصيل خلاف ما في الاصل فان محمدا ذكر في الاصل ان صلاته تامة ولم يفسد بين ما اذا كان الحجر في يده او اخذه من الارض اهـ وفي الحلية ان ظاهر الحانية يفيد ترجيحه فانه ذكر الاطلاق ثم حكى التفصيل بقيل **(قوله)** بقي من المفسدات الح) قلت بقي منها أيضا محاذاة المرأة بشروطها واستخلافه من لايصلح للامامة وخروجه من المسجد بالاستحلاف ووقوفه بعد سبق الحدث قدر ركن واداءه كمنع حدث او مشي واتمام المقتدى المسبوق بالحدث صلاته في غير محل الاقتداء وكل ذلك تقدم قبل هذا الباب وكذا تقدم من ذلك تذكير فئمة لذى ترتيب ووجود المنافي بلا صنعه قبل القعدة اتفاقا وبعدها على قوب الامام في الاثنى عشرية لكن بعض هذه يفسد وصف الفرضية لاصل الصلاة كما لو قيد الخامسة بسجدة قبل القعدة الاخيرة **(قوله)** ارتداد بقلبه بأن نوى الكفر ولو بعد حين او اعتقد ما يكون كسراط **(قوله)** وموت اقول تظهر ثمرته في الامام لومات بعد القعدة الاخيرة بصلات صلاة مقتدين به فيلزمهم استئنافها بطلان الصلاة بالموت بعد القعدة قد ذكر السمر بلالى من حملة المسائل التي زادها على الاثنى عشرية ولا تظهر الثمرة في وجوب الكفارة فيما لو كان اوصى بكفارة صلواته لان المعتبر آخر الوقت وهو لم يكن في آخر الوقت من اهل الاداء فلا تخت عليه قال في الحانية سافر في آخر الوقت كان عليه صلاة السفر وان لم يسبق من الوقت الا قدر ما يسع فيه بعض الصلاة الا ترى انه لومات او اغمى عليه اغماء

والفرق ان في تقييده معنى الجماع \* معه حجر فرمى به طائرا لم تفسد ولو انسانا تفسد كضرب ولو مرة لانه محاصمة او تأديب او ملاءبة وهو عمل كثير ذكره الحلي بقي من المفسدات ارتداد بقلبه وموت

طويلا او جن جنونا مطبقا أو حاضت المرأة في آخر الوقت يسقط كل الصلاة فإذا سافر يسقط بعض الصلاة اه فافهم **(قوله وجنون وانغماء)** فإذا أفق في الوقت وجب ادؤها وبعده يجب القضاء ما يزد الجنون والانغماء على يوم وليلة كما يأتي في آخر صلاة المريض **(قوله وكل موجب لوضوء)** تبع فيه صاحب النهر وفيه انه قد يكون غير مفسد كما نسبوق بالحدث كما مر فالاولى قول البحر وكل حدث عمد ط **(قوله وترك ركن بلا قضاء)** كما لو ترك سجدة من ركعة وسلم قبل الايمان بها واطلاق القضاء على ذلك مجاز **(قوله بلا عذر)** امامه كعدم وجود ساتر او مطهر للنجاسة وعدم قدرة على استقبال فلا فساد ط **(قوله ومساابقة المؤتم الح)** داخل تحت قوله وترك ركن وانما ذكره لانه أتى بالركن صورة ولكنه لم يعتد به لاجل المسابقة فافهم **(قوله كأن ركع الح)** هنا خمس صور وهي ما لو ركع وسجد قبله في كل الركعات فيلزمه قضاء ركعة بالاقراءة ولو ركع معه وسجد قبله لزمه ركعتان ولو ركع قبله وسجد معه يقضى اربعا بالاقراءة ولو ركع وسجد بعده صح وكذا لو قبله وادركه الامام فيهما لكنه يكره وبيانه في الامداد وقدمناه في اواخر باب الامامة **(قوله وسلم مع الامام)** قيد به لانه قبل السلام ونحوه من كل ما ينافي الصلاة لا يظهر الفساد لعدم تحقق الترك ففهم **(قوله بعد تأكد انفراده)** وذلك بأن قام الى قضاء ما فاتته بعد سلام الامام او قبله بعد قعوده قدر التشهد وقيد ركعته بسجدة فاذا تذكر الامام سجود سهو فتابعه فسدت صلاته **(قوله فتجب متابعتها)** فلو لم يتابعه جازت صلاته لان ترك المتابعة في السجود الواجب لا يفسد ويسجد للسهو بعد الفراغ من قضاؤه **(قوله وعدم اعادته الجلوس)** يرجع الى ترك الركن وعدم اعادته ركن أداءه نائما يرجع الى ترك الشرط وهو الاختيار ط **(قوله وفقهه امام المسبوق)** اي اذا فقهه الامام بعد قعوده قدر التشهد تمت صلاته وصلاة المدرك خلفه وفسد صلاة المسبوق خلفه لوقوع المفسد قبل تمام اركانها الا اذا قام قبل سلام امامه وقيد الركعة بسجدة لتأكد انفراده كما مر في الباب السابق **(قوله في التكبير)** اي تكبير الانتقال اما تكبير الاحرام فلا يصح الشروع به والفساد يترتب على صحة الشروع ففهم **(قوله كما مر)** اي في باب صفة الصلاة ح **(قوله بالالحن)** اي بالنغمات وحاصلها كفي الفتح اشباع الحركات لمراعاة النغم **(قوله ان غير المعنى)** كما لو قرأ الحمد لله رب العالمين واشبع الحركات حتى أتى بواو بعد الدال وبياء بعد اللام والهاء وبألف بعد الزاء ومثله قول المبلغ رابنا لك الحمد بألف بعد الزاء لان الرب هو زوج الام كفي الصحاح والقاموس وابن الزوجة يسمى ربيبا **(قوله والا الح)** اي وان لم يغير المعنى فلا فساد الا في حرف مدولين ان فحش فانه يفسد وان لم يغير المعنى وحروف المد واللين هي حروف العلة الثلاثة الالف والواو والياء اذا كانت ساكنة وقبلها حركة تجانسها فلو لم تجانسها فهي حروف علة ولين لامد (تمة) فهم مما ذكره ان القراءة بالالحن اذا لم يغير الكلمة عن وضعها ولم يحصل بها تطويل الحروف حتى لا يصير الحرف حرفين بل مجرد تحسين الصوت وتزيين القراءة لا يضر بل يستحب عندنا في الصلاة وخارجها كذا في التارخانية **(قوله ومنها زلة القارىء)** قل في شرح النية اعلم ان هذا الفصل من المهمات وهو مبني على قواعد ناشئة عن الاختلاف لا يكتبونها انه ليس له قاعدة يبنى عليها اذا علمت

وجنون وانغماء وكل موجب لوضوء وترك ركن بلا قضاء ولا عذر ومساابقة المؤتم بركن لم يشاركه فيه امامه كأن ركع ورفع رأسه قبل امامه ولم يعد معه او بعده وسلم مع الامام ومتابعة مسبوق امامه في سجود السهو بعد تأكد انفراده أما قبله فتجب متابعتها وعدم اعادته الجلوس الاخير بعد أداء سجدة صليية او تلاوية تذكرها بعد الجلوس وعدم اعادة ركن أداء نائم وفقهه امام المسبوق بعد الجلوس الاخير ومنها مد الهمز في التكبير كما مر ومنها القراءة بالالحن ان غير المعنى والا لا في حرف مدولين اذا فحش والا لا بزازية ومنها زلة القارىء

مطلبه

مسائل زلة القارىء

تلك قواعد علم كل فرع به على قعدة هومي وخرج وامكن تخريج ما لم يذكر فقول  
ان الحذف في الاعراب اي حركات و سكوت ويدخل فيه تخفيف المشدد وقصر المدود  
وعكسهما اوفي الحروف بوضع حرف مكان آخر اوزيادته اوتقصه اوتقديمه اوتأخيره اوفي  
الكلمات اوفي الحمل كذلك اوفي الوقف ومقابله والقاعدة عند المتقدمين ان ماغير المعنى  
تغيرا يكون اعتقاده كغيرا يفسد في جميع ذلك سواء كان في القرآن او لا اما كان من تبديل  
الحمل مفضولا بوقف تام وان لم يكن التغيير كذلك فن لم يكن مثله في القرآن والمعنى بعيدمغير  
تغيرا فحشا يفسد ايضا كهذا الغبار مكان هذا الغراب وكذا اذا لم يكن مثله في القرآن  
ولامعنى له كالمسائل باللام مكان السرائر وان كان مثله في القرآن والمعنى بعيدو لم يكن متغيرا  
وحشا تفسد ايضا عند ابن خنيفة ومحمد وهو الاحوط وقول بعض المشايخ لاتفسد لعموم  
البلوى وهو قول ابن يوسف وان لم يكن مثله في القرآن ولكن لم يتغير به المعنى نحو قيامين  
مكان قوامين فالحلاف على العكس فمعتبر في عدم الفساد عند عدم تغير المعنى كثيرا وجود  
امثل في القرآن عنده ووافقة في المعنى عندهما فهذه قواعد الائمة المتقدمين واما المتأخرون  
كابن مقاتل وابن سلام واسماعيل الزاهد وابن بكر الباجي والهندواني وابن الفضل والحلواني  
فتفقوا على ان الخطأ في الاعراب لا يفسد مطلقا واواعتقاده كغيرا لان اكثر الناس  
لا يميزون بين وجود الاعراب قال قاضيخان ومقاله المتأخرون اوسع ومقاله المتقدمون  
احوط وان كان الخطأ بادل حرف بحرف فن امكن الفصل بينهما بلا كلفة كالصاد مع الطاء  
بان قرأ الطالحات مكان الصالحات فتفقوا على انه مفسد وان لم يكن الابتسقة كالطاء مع الضاد  
والصاد مع السين فكثيرهم على عدم الفساد لعموم البلوى وبعضهم يعتبر عسر الفصل بين  
الحرفين وعدمه وبعضهم قريبا تخريج وعدمه ولكن الفروع غير منضبطة على شيء من ذلك  
فلاولى الاخذ فيه بقول المتقدمين لانضباط قواعدهم وكون قولهم أحوط واكثر الفروع  
المذكورة في الفتاوى منزلة عليه اه ونحوه في الفتح وسياق تامه (قوله فلو في اعراب)  
ككسر قوام مكان فتحها وفتح ما بعد مكان ضمها ومثال ماغير انما يخشى الله من عباده العلماء  
بضم هاء الجلالة وفتح همزة العلماء وهو مفسد عند المتقدمين واختلف المتأخرون فذهب  
ابن مقاتل ومن معه الى انه لا يفسد والاول أحوط وهذا اوسع كذا في زاد الفقير لابن الهمام  
وكذا وعصى آدم ربه بخص الاول ورفع الثاني يفسد عند العامة وكذا فساء مطر المنذر  
بكسر الذال واياك تعبد بكسر الكاف والمصور بفتح الواو الا اذا نصب الراء ووقف عليها  
وفي النوازل لاتفسد في الكل وبه يفتي بزازية و خلاصة (قوله اوتخفيف مشدد) قال في  
البرازية ان لم يغير المعنى نحو قتلوا تقتيلا لا يفسد وان غير نحو برب الناس وظلنا عليهم الغمام  
ان النفس لامارة بالسوء اختلفوا والعامة على انه يفسد اه وفي الفتح عامة المشايخ على ان  
ترك المد والتشديد كالحطأ في الاعراب فلذا قل كثير بالفساد في تخفيف رب العالمين واياك  
نعد لان ابا محنفا الشمس والاصح لا يفسد وهو لغة قليلة في ايا المشددة وعلى قول المتأخرين  
لا يحتاج الى هذا وبه على هه افسدوها بدم همزة اكبر على ما تقدم اه (قوله وعكسه)  
قل في شرح النية وحكم تشديد الخفف حكم عكسه في الحلاف والتفصيل فلو قرأ

قوله كذا اي بوضع  
كلمة او جملة مكان حرفي  
او زيادتها وقصصها و  
تقديمها او تأخيرها اه  
(منه)

فلو في اعراب اوتخفيف  
مشدد وعكسه

قوله الا اذا نصب الراء  
اي لانه يصير مفعولا به  
للبارئ واذا وقف على  
الراء يكون محتملا فلم  
يحقق المفسد اه (منه)

افعيننا بالتشديد او اهدنا الصراط باظهار الامم لا تفسد اه اقول وجزم في البرازية بالفساد اذا شدد اولئك هم العادون **(قوله** او بزيادة حرف) قال في البرازية ولو زاد حرفا لا يغير المعنى لا تفسد عندهما وعن الثاني روايتان كما لو قرأ وانتهى عن التكرار بزيادة الياء ويتعد حدوده يدخلهم نارا وان غير افسد مثل وزرايب مكان زراي مشوبة بمثنيين مكان مثنى وكذا والقرآن الحكيم وانك من المرسلين بزيادة الواو تفسد اه اى لانه جعل جواب القسم قمما كما في الحانية لكن في المنية وينبغي ان لا تفسد قال في شرحها لانه ليس بتغيير فاحش ولا يخرج عن كونه من القرآن ويصح جعله قمما والجواب محذوف كفي والنارعات غير قال فان جوابه محذوف اه اقول والظاهر ان مثل زرايب ومثنيين يفسد عند المتأخرين ايضا اذ لم يذكر وا فيه خلافا **(قوله** او بوصل حرف بكلمة الح) قال في البرازية الصحيح انه لا يفسد اه وفي المنية لا يفسد على قول العامة وعلى قول البعض يفسد وبعضهم فصلوا بانه ان علم ان القرآن كيف هو الا انه جرى على لسانه لا تفسد وان اعتقد ان القرآن كذلك تفسد قال في شرحها والظاهر ان هذا الاختلاف انما هو عند السكت على ايا ونحوها والا فلا ينبغي لعاقل ان يتوهم فيه الفساد «(تمة)» واما قطع بعض الكلمة عن بعض فافتي الحلواني بانه مفسد وعاقبتهم قولا لا يفسد اعموم البلوى في انقطاع النفس والتسيان وعلى هذا لو فعله قصدا ينبغي ان يفسد وبعضهم قالوا ان كان ذكر الكلمة كلها مفسدا فذكر بعضها كذلك والا فلا قل قاضيخان وهو الصحيح والاولى الاخذ بهذا في العمود بقول العامة في الضرورة وتامة في شرح المنية **(قوله** او بوقف وابتداء) قال في البرازية الابتداء ان كان لا يغير المعنى تغيرا فاحشا لا يفسد نحو الوقف على الشرط قبل الجزاء والابتداء بالجزء وكذا بين الصفة والموصوف وان غير المعنى نحو شهد الله انه لا اله الا هو لا يفسد عند عامة المشايخ لان العوام لا يميزون ولو وقف على وقالت اليهود ثم ابتداء بما بعده لا تفسد بالاجماع اه وفي شرح المنية والصحيح عدم الفساد في ذلك كله **(قوله** وان غير المعنى بايفتي برازية) ظاهره انه ذكر ذلك في البرازية في جميع مامر وليس كذلك وانما ذكره في الحاشية الاعراب وقد ذكرنا لك عبارة البرازية في جميع مامر فتدبر **(قوله** التشديد رب الح) عزاء في الحانية الى ابى على النسفي ثم قال وعامة المشايخ على ان ترك التشديد والمذكول في الاعراب لا يفسد في قول المتأخرين وفي البرازية ولو ترك التشديد في اياك او رب العالمين المختار انه لا يفسد على قول العامة في جميع المواضع اه وقدمنا عن الفتح انه الاصح فما مضى عليه الشارح ضعيف على انه لا وجه لذلك بعد مشيه على عدم الفساد فيما يغير المعنى اذ لا فرق تأمل **(قوله** واو زاد كية) اعلم ان الكلمة الزائدة اما ان تكون في القرآن او لا وعلى كل اما ان تغير او لا فن غيرت افسدت مطلقا نحو وعمل صالحا وكفر فاهم اجرهم ونحو واما ثمود فهديتهم وعصينا هم وان لم تغير فن كان في القرآن نحو وبنا الذين احسانا ورام تفسد في قواهم والانحرفا كية ونخل وتضاح ورومان ومثال الشارح الآتي لا تفسد وعند ابى يوسف تفسد لانها ليست في القرآن كذا في الفتح وغيره **(قوله** او نقص كية) كذا في بعض النسخ ولم يثل له الشارح قال في شرح المنية وان ترك كلمة من آية فان لم يغير المعنى مثل وجزاء سينة فلانها بترك سينة الثانية

او بزيادة حرف فكثر نحو  
الصراط الذين او بوصل  
حرف بكلمة نحو ايا كنعب  
او بوقف وابتداء لم تفسد  
وان غير المعنى به يفتي  
برازية الا تشديد رب  
العالمين ويا كنعب فبتركه  
تفسد ولو زاد كية او  
نقص كية





اه ( قوله بعض اعضاء المار ) قال في شرح اثنية لا يخفى ان ليس المراد بخداة اعضاء المار جميع اعضاء المصلي فانه لا يأتى الا اذا اتحد مكان المرور ومكان الصلاة في العلو والتسفل بل بعض الاعضاء بعضا وهو يصدق على محاذاة رأس المار قدمي المصلي اه لكن في القهستاني ومحاذاة الاعضاء للاعضاء يستوى فيه جميع اعضاء المار هو الصحيح كما في التمهة واعضاء المصلي كلها كما قاله بعضهم او اكثرها كما قاله آخرون كما في الكرمانى وفيه اشعار بانه لو حاذى اقلها او نصفها لم يكره وفي الزاد انه يكره اذا حاذى نصفه الاسفل النصف الاعلى من المصلي كما اذا كان المار على فرس اه تأمل ( قوله وقيل دون السترة ) اى دون ذراع قال في البحر وهو غلط لانه لو كان كذلك لما كره مرور الراكب اه ومثله في الفتح ( قوله وان اثم المار ) مبالغة على عدم الفساد لان الاثم لا يستلزم الفساد وظاهره انه يأثم وان لم يكن للمصلي سترة وسنذكر ما يفيد ايضا وانه لا اثم على المصلي لكن قال في الحلية وقد افاد بعض الفقهاء ان هنا صورا اربعا \* الاولى ان يكون للمار مندوحة عن المرور بين يدي المصلي ولم يتعرض المصلي لذلك فيختص المار بالاثم ان مر \* الثانية مقابلتها وهي ان يكون المصلي تعرض للمرور والمار ليس له مندوحة عن المرور فيختص المصلي بالاثم دون المار \* الثالثة ان يتعرض المصلي للمرور ويكون للمار مندوحة فيأثم اما المصلي فلتعرضه واما للمار فلمروره مع امكان ان لا يفعل \* الرابعة ان لا يتعرض المصلي ولا يكون للمار مندوحة فلا يأثم واحد منهما كذا نقله الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد رحمه الله تعالى اه قلت وظاهر كلام الحلية ان قواعد مذهبنا لاتنافيه حيث ذكره واقره وعزا ذلك بعضهم الى البدائع ولم ارد فيها ولو كان فيها لم ينقله في الحلية عن الشافعية فانهم والظاهر ان من الصورة الثانية مالمو صلى عند باب المسجد وقت اقامة الجماعة لان للمار ان يمر على رقبته كما يأتى وانه لو صلى في ارضه مستقبلا لطريق العامة فهو من الصورة الثالثة لان المار مأمور بالوقوف وان لم يجد طريقا آخر كما يظهر من اطلاق الاحاديث مالم يكن مضطرا الى المرور هذا ان كان المراد بالمندوحة امكان الوقوف وان لم يجد طريقا آخر اما ان اريد بها تسير طريق آخر او امكان مرووره من خلف المصلي او بعيدا منه وبعدها عدم ذلك فحينئذ يقال ان كان للمار مندوحة على هذا التفسير يكون ذلك من الصورة الثالثة ايضا والا فمن الصورة الثانية ويؤيد التفسير الاول قوله واما المار فلمروره مع امكان ان لا يفعل وكذا تعليمهم كراهة الصلاة في طريق العامة بان فيه منع الناس عن المرور فان مفاده انه لا يجوز لهم المرور والا فلا منع الا ان يراد به المنع الحسى لا الشرعى وهو الاظهر وعليه فلو صلى في نفس طريق العامة لم تكن صلاته محترمة كمن صلى خلف فرجة الصف فلا يمتنعون من المرور لتعديه في تأمل \* ( تنبيه ) \* ذكر في حاشية المدنى لا يتنع المار داخل الكعبة وخلف المقام وحاشية المصنف لما روى احمد وابو داود عن المطلب بن ابى وداعة انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلى مما يلي باب بنى سهم والناس يمرون بين يديه وليس بينهما سترة وهو محمول على الطائفتين فيما يظهر لان الطواف صلاة فصار كمن بين يديه صفوف من المصلين انتهى ومثله في البحر العميق وحكاة عز الدين بن جماعة عن مشكلات الآثار للطحاوى ونقله المنايع على القارى في منسكه الكبير ونقله سنان افندى ايضا

بعض اعضاء المار بعض اعضاءه وكذا سطح وسرير وكل مرتفع) دون قامة المار وقيل دون السترة كفى غرر الاذكار ( وان اثم المار )



في منسكه اه وسأني ان شاء الله تعالى تأييد ذلك في باب الاحرام من كتاب الحج (قوله  
لحديث البزار الحج) ذكر في الحلية ان الحديث في الصحيحين بلفظ لو يعلم المار بين يدي المصلي  
ماذا عليه لكان ان يقف اربعين خيرا له من ان يمر بين يديه قال ابو النضر احد رواه لادري  
قال اربعين يوما او شهرا او سنة قال واخرجه البزار وقال اربعين خريفا وفي بعض روايات  
البخاري ماذا عليه من الاثم اه والخريف السنة سميت به باعتبار بعض الفصول (قوله  
في ذلك) لفظ في هنا للسببية (قوله ولو ستارة ترتفع) اي تزول بحركة رأسه اذا سجد وهذه  
الصورة ذكرها سعدى جاني جوابا عن صاحب الهداية حيث اختار ان الحد موضع السجود  
كما مشى عليه المصنف فأورد عليه انه مع الحائل كجدار أو اسطوانة لا يكره والحائل لا يمكن  
ان يكون في موضع السجود فأجاب سعدى جاني بأنه يجوز ان يكون ستارة معلقة اذا ركع  
او سجد يحركها رأس المصلي ويلبثها من موضع سجوده ثم تعود اذا قام او قعد اه وصورته  
ان تكون الستارة من ثوب او نحوه معلقة في سقف مثلا ثم يصلي قريبا منها فاذا سجد تقع  
على ظهره ويكون سجوده خارجا عنها واذا قام او قعد سبلت على الارض وسترتة تأمل (قوله  
ولو كان فرجة الحج) كان تامة وفرجة فاعلها قال في القنية قام في آخر الصف في المسجد  
بينه وبين الصفوف مواضع خالية فلما دخل ان يمر بين يديه ليصل الصفوف لانه اسقط حرمة  
نفسه فلا يأنم المار بين يديه دل عليه ما ذكر في الفردوس برواية ابن عباس رضي الله تعالى  
عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من نظر الى فرجة من صف فليسدها بنفسه فان لم  
يفعل فمر مار فليخط على رقبة فأنه لحرمة له اي فليخط المار على رقبة من لم يسد الفرجة  
اه قلت وليس المراد بالتخطي الوطء على رقبة لانه قديودي الى قتله ولا يجوز بل المراد ان  
يخطو من فوق رقبة واذا كان له ذلك فله ان يمر من بين يديه بالاولى فافهم ثم هذه المسئلة بمنزلة  
الاستثناء من قوله وان اثم المار وقد علمت التفصيل المار ويستثنى ايضا ما قدمناه من داخل  
الكعبة وخلف المقام وحاشية المطاف (تمة) في غريب الرواية النهر الكبير ليس  
بسترة وكذا الحوض الكبير والبئر ستره اراد المرور بين يدي المصلي فان كان معه شيء يضعه  
بين يديه ثم يمر وبأخذه ولو مر اثنان يقوم احدهما امامه ويمر الآخر ويفعل الآخر  
هكذا يمران وان معه دابة فمررا كبا اثم وان نزل وتستر بالدابة ومر لم يأنم ولو مر رجلان  
متحاذيين فالذي يلي المصلي هو الاثم قية اقول واذا كان معه عصا لا تقف على الارض بنفسها  
فامسكها بيده ومر من خلفها هل يكفي ذلك لم أره (قوله ندبا) لحديث اذا صلى احدا  
فليصل الى ستره ولا يدع احدا يمر بين يديه رواه الحاكم واحمد وغيرهما وصرح في المنية  
بكرهه تركها وهي تزنية والصارف للامر عن حقيقته ما رواه ابو داود عن الفضل  
والعباس رأينا عن النبي صلى الله عليه وسلم في بادية لنا يصلي في صحراء ليس بين يديه ستره وما  
رواه احمد ان ابن عباس صلى في فضاء ليس بين يديه شيء كافي الشربلالية (قوله وكذا  
المفرد) اما المقتدى فستره الامام تكفيه كما يأتي (قوله ونحوها) اي من كل موضع يخاف فيه  
المرور قال في البحر عن الحلية انما قيد بالصحراء لانها المحل الذي يقع فيه المرور غالبا  
والا فالظاهر كراهة ترك السترة فيما يخاف فيه المرور اي موضع كان اه (قوله بقدر ذراع)

لحديث البزار ولو يعلم المار  
ماذا عليه من الوزر لو وقف  
اربعين خريفا (في ذلك)  
المرور ولو بلا حائل ولو ستارة  
ترتفع اذا سجد وتعود اذا  
قام ولو كان فرجة فلما دخل  
ان يمر على رقبة من لم يسدها  
لانه اسقط حرمة نفسه فتنبه  
(ويغرز) ندبا بدائع (الامم)  
وكذا المفرد (في الصحراء)  
ونحوها (ستره بقدر ذراع)  
طولا

قوله ليس بستره الظاهر ان  
هذا مفروض فيما اذا كان  
في مسجد صغير اما في  
المسجد الكبير او الصحراء  
فهو وان لم يكن ستره لكن  
المكروه هو المرور في  
موضع سجوده او قريبا  
منه ومن مر خاف النهر  
الكبير يكون بعيدا من  
المصلي تأمل اه منه

بيان لأفهام ط و ظاهر من المراد هذراع ايده كاصرح به الشافعية وهو شبران (قوله) و غاظ  
 اصع ( كد في الهداية لكن جعل في البدائع بيان الغاظ قولاً ضعيفاً وأنه لا اعتبار بالعرض  
 و ظاهره انه مذهب بحر و يؤيده ما رواه الحاكم وقال على شرط مسلم انه صلى الله عليه وسلم  
 قال يحزى من السترة قدر مؤخرة الرجل ولو بدقة شعرة ومؤخرة بضم الميم ومهززة ساكنة وكسر  
 الحاء المعجمة العود الذي في آخر رجل البعير كفي الحلية ( قوله بقره ) متعلق بقوله يفرز  
 او بمحدوف صفة السترة او حال منها ( قوله دون ثلاثة اذرع ) الاولى ان يدل دون بقدر لما  
 في البحر عن الحلية السنة ان لا يزيد ما بينه وبينها على ثلاثة اذرع ط ابق هل هذا شرط  
 لتحصيل سنة الصلاة الى السترة حتى لو زاد على ثلاثة اذرع تكون صلاته الى غير سترة ام هو  
 سنة مستقلة لم أره ( قوله والا يمتن افضل ) صرح به الزيلعي ( قوله ولا يكتفي الوضع ) اي  
 وضع السترة على الارض اذا لم يمكن غرزها وهذا ما اختاره في الهداية ونسبه في غاية البيان  
 الى ابي حنيفة ومحمد وصححه جماعة منهم قاضيان معللا بأنه لا يفيد المقصود بحر ( قوله ولا  
 الخط ) اي الخط في الارض اذا لم يجد ما يتخذ سترة وهذا على احدي الروايتين انه ليس بمسنون  
 ومثني عليه كثير من المشايخ واختاره في الهداية لانه لا يحصل به المقصود اذا لا يظهر من بعيد  
 ( قوله وقيل يكتفي ) اي كل من الوضع والخط اي يحصل به السنة فيس الوضع كما نقله القدوري  
 عن ابي يوسف ثم قيل يصعب طولاً لا عرضاً ليكون على مثال الغرز ويسن الخط كما هو الرواية  
 الثانية عن محمد لحديث ابي داود فان لم يكن معه عصا فيحط خطاً وهو ضعيف لكنه يجوز  
 العمل به في الفضائل ولذا قال ابن الهمام والسنة اولى بالاتباع مع انه يظهر في الجملة اذ  
 المقصود جمع الخاطر بربط الخيال به كي لا ينتشر كذا في البحر وشرح النية قال في الحلية وقد  
 يعارضه تضعيفه بتصحيح احمد وابن حبان وغيره اه ( قوله فيحط طولاً الخ ) قال في شرح  
 النية وقال ابو داود قالوا الخط بالطول وقالوا بالعرض مثل الهلال اه وذكر النووي  
 ان الاول اختار ليصير شبه ظل السترة بحر \* ( نبيه ) \* لم يذكر ما اذا لم يكن معه سترة  
 ومعه ثوب او كتاب مثلاً هل يكتفي وضعه بين يديه والظاهر نعم كما يؤخذ من تعاليل ابن الهمام  
 المار آنفاً وكذا لو بسط ثوبه وصلى عليه ثم المفهوم من كلامهم انه عند امكان الغرز لا يكتفي  
 الوضع وعند امكان الوضع لا يكتفي الخط ( قوله ويدفعه ) اي اذا مر بين يديه ولم تكن له سترة  
 او كانت ومربيه وبينها كفي الحلية والبحر ومفاده اثم المار وان لم تكن سترة كقدماء وفي  
 التارخية واذا دفعه رجل آخر لانس بمسوء كان في الصلاة اولاً ( قوله فلو ضرب به الخ )  
 اي اذا لم يمكن دفعه الا بذلك لان الشافعية صرحوا بأنه يلزم الدافع تحري السهل كما في دفع  
 المسائل ( قوله خلافاً الخ ) اي ان المفهوم من كتب مذهبا ان ما يقوله الشافعي خلاف  
 قولنا فانهم صرحوا في كتبنا بأنه رخصة والعزيمة عدم التعرض له حيث كان رخصة يتقيد  
 بوصف السلامة افده الرحمن بل قولهم ولا يزداد على الاشارة صريح في ان الرخصة هي  
 الاشارة وان المقاتلة غير مأذون بها اصلاً واما الامر بها في حديث فيلقاته فانه شيطان فهو منسوخ  
 لما في الزيلعي عن السير خشي ان الامر بها محمول على الابتداء حين كان العمل في الصلاة مباحاً اه  
 فاذا كانت المقاتلة غير مأذون بها عندنا كان قتله جناية يلزم موجهها من دية او قود فانهم

( و غاظ اصع ) لتدو  
 لسطر ( بقره ) دون ثلاثة  
 اذرع ( على ) هذا ( احد  
 ح حيه ) لابن عبيد والانس  
 افضل ( ولا يكتفي الوضع ولا  
 الخط ) وقيل يكتفي فيحصد  
 طولاً وقيل كالتحريات  
 ( ويدفعه ) هو رخصة فتركه  
 افضل بدائع قل المأقنى  
 فهو صريحه فأت لا شئ عليه  
 عند الشافعي رضى الله عنه  
 خلافاً لنا على ما يفهم من  
 كتبنا

(تسبيح) او جهر بقراءة

(او اشارة) ولا يرد عليها

عندنا قهستاني (لاهما)

فيه يكره والمرأة تصفق

لا يطن على بطن ولو

صفق او سحت لم تفسد

وقد تركا السنة تارخاية

(وكفت ستره الامام)

للكل (ولو عدم المرور

والطريق جاز تركها)

وفعلها اولى (وكره) هذه

تم التنزيهية التي مرجعها

خلاف الاولى فالفارق

الدليل فان نهاطني الثبوت

ولا صارف فتحرية

والا فتزنية (سدل)

٣ قوله خلافا لما في

الشرنبلالية فانه قال وقال

في الهداية قيل يكره

فتوهم ان عبارة الهداية

قيل بالياء المثناة تحت

وليس كذلك بل هي بالياء

انوحدة متصل بما قبله

وهذا لفظها ويدرأ بالاشارة

او يدفع بالتسبيح لما روي

من قبل ويكره الجمع

بينهما لان باحدهما كفاية

اه كذا بنحو الشرح

في هامش الخرائ ا ه مه

مطلب

مكروهات الصلاة

مطلب

في الكراهة التحريمية

والتنزيهية

(قوله او جهر بقراءة) خصه في البحر بحثا بالصلاة الجهرية وما ينجر فيه منها وعليه

فالمراد زيادة رفع الصوت عن اصل جهره والظاهر شعول السرية لان هذا الجهر مأدون

فيه فلا يكره على ان الجهر اليسير عفو والمكروه قدر ما تجوز به الصلاة في الاصح كافي سهو

البحر فاذا جهر في السرية بكلمة او كلمتين جصل المقصود ولم يلزم المحذور فتدبر (قوله او

اشارة) اي باليد او الرأس او العين بحر (قوله ولا يزداد عليها) اي على الاشارة بما ذكر فلا يدرا

بأخذ الثوب ولا بالضرب الوجيع كما في القهستاني عن التمر تاشي ويؤخذ منه فساد الصلاة

لو بعمل كثير بخلاف قتل الحية على احد القولين فيه كما يأتي (قوله لا بهما) اي لا يجمع بين

التسبيح والاشارة لان باحدهما كفاية فيكره كافي الهداية جازما به خلافا لما في الشرنبلالية ٣

فانه تحريف لما في الهداية كما افاده الشارح في هامش الخرائ (قوله لا يطن على بطن) اي

بل يظهر اصابع اليمنى على صفحة كف اليسرى كافي البحر وغيره عن غاية البيان لكن لم يظهر

وجهه اذ يطن اليمنى على ظهر اليسرى اقل عملا فكان هذا حمل الشارح على تغيير العبارة

والتخصيص على محل الكراهة وهو الضرب بطن على بطن رحى (للكل) اي للمعتدين

به كلهم وعليه فلو مرار في قبة الصف في المسجد الصغير لم يكره اذا كان للامام ستره وظاهر

التعميم شعول المسبوق وبه صرح القهستاني وظاهره الاكتفاء بها ولو بعد فراغ امامه

والا فما فائدته وقد يقال فائدته التنبيه على انه كالدرك لا يطلب منه نصب ستره قبل الدخول

في الصلاة وان كان يلزم ان يصير منفردا بلا ستره بعد سلام امامه لان العبرة لوقت الشروع

وهو وقته كان مستترا بستره امامه تأمل (قوله ولو عدم المرور الخ) اي لو صلى في مكان لا يمر فيه

احد ولم يواجه الطريق لا يكره تركها لان اتخاذها للحجاب عن المار قال في البحر عن الحلية

ويظهر ان الاولى اتخاذها في هذا الحال وان لم يكره الترك لمقصود آخر وهو كف بصره عما

وراءها وجمع خاطره بربط الخيال اه وقيدوا بقولهم ولم يواجه الطريق لان الصلاة في نفس

الطريق اي طريق العامة مكروهة بستره وبدونها لانه اعد للمرور فيه فلا يجوز شغله بما ليس

له حق الشغل كما في المحيط وظاهره ان الكراهة للتحريم وتامه في البحر (قوله هذه تم

التنزيهية الخ) قال في البحر والمكروه في هذا الباب نوعان احدهما مايكره تحريما وهو الحمل

عند اطلاقهم كما في زكاة الفتح وذكر انه في رتبة الواجب لا يثبت الا بما يثبت به الواجب يعنى

بالنهي الظني الثبوت او الدلالة فان الواجب يثبت بالامر الظني الثبوت او الدلالة ثانيهما

المكروه تنزيها ومرجعه الى ما تركه اولى وكثيرا ما يطلقونه كما ذكره في الحلية حينئذ اذا

ذكروا مكروها فلا بد من النظر في دليله فان كان نهيا ظنيا يحكم بكراهة التحريم الا لصارف

للهي عن التحريم الى التدب وان لم يكن الدليل نهيا بل كان مفيدا للترك الغير الجازم فهي

تنزيهية اه قات ويعرف ايضا بلا دليل نهى خاص بان تضمن ترك واجب او ترك سنة

فالاول مكروه تحريما والثاني تنزيها ولكن تتفاوت التنزيهية في الشدة والقر من

التحريرية بحسب تأكيد السنة فان مراتب الاستحباب متفاوتة كمراتب السنة والواحب

والفرض فكذا اضدادها كما افاده في شرح المنية وسيأتى في آخر المكروهات تمام ذلك

(قوله والافتزنية) راجع الى قوله فان نهياى وان لم يكن نهيا بل كان مفيدا للترك الغير

الجازم والى قوله ولا صارف اى وان كان نهيا ولكن وجد الصارفه عن التحريم فهمي فيهما  
 تنزيهية كما علمته من عبارة البحر ففهم **(قوله)** تحريما للنهي (الاولى تأخير عن المضاف اليه  
 ط **(قوله)** اى ارساله بلا لبس معتاد) قال فى شرح المنة السدل هو الارسال من غير لبس  
 ضرورة ان ارسال ذيل القميص ونحوه لا يسمى سدا اه ودخل فى قوله ونحوه عذبة العمامة  
 وقال فى البحر وفسره الكرخى بأن يجعل ثوبه على رأسه او على كتفيه ويرسل اطرافه من جانبه  
 اذا لم يكن عليه سراويل اه فكراهته لاحتمال كشف العورة وان كان مع السراويل فكراهته  
 للشبه باهل الكتاب فهو مكروه مطلقا وسواء كان للخلاء او غيره اه ثم قال فى البحر  
 وظاهر كلامهم يقتضى انه لا فرق بين ان يكون الثوب محفوظا من الوقوع اولا فعلى هذا  
 تكره الطيلسان الذى يجعل على الرأس وقد صرح به فى شرح الوقاية اه اى اذا لم يدركه  
 على عنقه والا فلا سدل **(قوله)** وكذا القباء بكم الى وراء اى كالاقيية الرومية التى تجعل  
 لاكمها خروق عند اعلى العضد اذا اخرج المصلى يده من الخرق وارسل الكم الى ورائه مثلا  
 فنه يكره ايضا لصدق السدل عليه لانه ارخاء من غير لبس لان لبس الكم يكون بادخال اليد  
 فيه وتمامه فى شرح المنة **(قوله)** كشد) هو شئ يعتاد وضعه على الكتفين كما فى البحر وذلك نحو  
 الشال **(قوله)** فلو من احدهما لم يكره) مخالف لما فى البحر حيث ذكر فى الشدانه اذا ارسل طرفا  
 منه على صدره وطرفا على ظهره بكره **(قوله)** وخارج صلاة فى الاصح) اى اذا لم يكن للتكبير  
 فلاصح انه لا يكره قال فى النهر اى تحريما والاقتضى ما مر انه يكره تنزيها اه وما مر هو قوله  
 لانه صنع اهل الكتاب قال الشيخ اسمعيل وفيه بحث لان الظاهر من كلامهم ان تخصيص  
 اهل الكتاب بفعله معتبر فيه كونه فى الصلاة فلا يظهر التشبه وكراهته خارجها اه **(قوله)**  
 وفى الخلاصة) استدرالك على قوله وكذا القباء الخارج لكن قل فى شرح المنة وفى الخلاصة المصلى  
 اذا كان لابسا شقة او فرجى ولم يدخل يديه اختلف المتأخرون فى الكراهة والمختار انه  
 لا يكره ولم يوافق على ذلك احد سوى البرازى والصحيح الذى عليه قضيخان والجمهور انه  
 يكره لانه اذا لم يدخل يديه فى كميه صدق عليه اسم السدل لانه ارسال للشوب بدون ان يلبسه اه  
 قال فى الخرائى بل ذكر ابو جعفر انه لو ادخل يديه فى كميه ولم يشد وسطه ولم يزر ازراذه فهو  
 مسئى لانه يشبه السدل اه قات لكن قل فى الحلية فيه نظر ظاهر بعد ان يكون تحته قميص  
 او نحوه مما يستر البدن بل اختلف فى كراهة شد وسطه اذا كان عليه قميص ونحوه فى العتابة  
 انه يكره لانه صنع اهل الكتاب وفى الخلاصة لا يكره اه وجزم فى نور الايضاح بعدم  
 الكراهة **(قوله)** والا حوط الثانى) لم يظهر وجهه بل فيه كف الثوب وشغل اليدين عن السنة  
 تأمل رحمى ولذا قال فى البحر ولا يخفى ما فيه اه بل الا حوط لبسه لما مر عن الجمهور من ان  
 عدم ادخال يديه فيه مكروه **(قوله)** اى رفعه) اى سواء كان من بين يديه او من خلفه عند  
 الانعطاف للسجود بحر وحرر الحير الرملى ما يفيد ان الكراهة فيه تحريمية **(قوله)** ولو لتراب  
 وقيل لا بأس بصونه عن التراب بحر عن المحتج **(قوله)** كمشمر كم اوديل) اى كالودخل فى  
 الصلاة وهو مشمر كم اوديله وأشار بذلك الى ان الكراهة لا تختص بالكف وهو فى الصلاة كما  
 افاده فى شرح المنة لكن قل فى الفتية واختلف فبمن صلى وقد مشركميه لعمل كان بعمله قبل

تحريما للنهي (ثوبه) اى  
 ارساله بلا لبس معتاد  
 وكذا القباء بكم الى وراء  
 ذكره الحلبي كشد  
 ومندبل يرسله من كتفيه  
 فلو من احدهما لم يكره كحالة  
 عذر وخارج صلاة فى  
 الاصح وفى الخلاصة اذا  
 لم يدخل يده فى كمال فرجى  
 المختار انه لا يكره وهل  
 يرسل الكم او يمسك  
 خلاف والا حوط الثانى  
 قهستانى (و) كره (كفه)  
 اى رفعه ولو لتراب  
 كمشمر كم اوديل

الصلاة اوهيته ذلك اه ومثله ما لو شمر للوضوء ثم عجل لادراك الركعة مع الامام واذا دخل في الصلاة كذلك وقتنا بالكراهة فهل الافضل ارخاء كفيه فيها بعمل قليل او تركهما لم أره والاظهر الاول بدليل قوله الآتي ولو سقطت قلنسوته فاعادتها افضل تأمل هذا وقيد الكراهة في الخلاصة والنية بأن يكون رافعا كفيه الى المرفقين وظاهره انه لا يكره الى مادونهما قال في البحر والظاهر الاطلاق اصدق كنف الثوب على الكل اه ونحوه في الحلية وكذا قال في شرح النية الكبير ان التقييد بالمرفقين اتفقي قال وهذا لو شمرها خارج الصلاة ثم شرع فيها كذلك اما لو شمر وهو فيها تفسد لانه عمل كثير **(قوله وعنه)** هو فعل لغرض غير صحيح قال في النهاية وحاصله ان كل عمل هو مفيد للمصلي فلا بأس به اصله ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم عرق في صلاته فسالت العرق عن جبينه اى مسحه لانه كان يؤذيه فكان مفيدا وفي زمن الصيف كان اذا قام من السجود نفخ ثوبه يمتة او يسره لانه كان مفيدا كي لا تبقى صورة فاما ما ليس بمفيد فهو العتب اه وقوله كي لا تبقى صورة يعنى حكاية صورة الآلة كما في الحواشي السعدية فليس نفخه للتراب فلا يرد ما في البحر عن الحلية من انه اذا كان يكره رفع الثوب كي لا يترب لا يكون نفخه من التراب عملا مفيدا **(قوله للنهي)** وهو ما اخرج القضاة عنه صلى الله عليه وسلم ان الله كره لكم ثلاثا العتب في الصلاة والرفث في الصيام والضحك في المقابر وهى كراهة تحريم كفى البحر **(قوله الاحاجة)** حك بدنه لشيء أكله واضره وملت عرق يؤلمه ويشغل قلبه وهذا لو بدون عمل كثير قال في الفيض الحكبيد واحدة في ركن ثلاث مرات يفسد الصلاة ان رفع يده في كل مرة اه وفي الجوهره عن الفتاوى اختلفوا في الحك هل الذهاب والرجوع مرة او الذهاب مرة والرجوع اخرى **(قوله ولا بأس به خارج صلاة)** وامام في الهداية من انه حرام فقال السروجي فيه نظر لان العتب خارجها بشوبه او بدنه خلاف الاولى ولا يحرم والحديث قيد بكونه في الصلاة اه بحر **(قوله وصلاته في ثياب بذلة)** بكسر الباء الموحدة وسكون الذال المعجمة الخدمة والابتذال وعطف المهنة عليها عطف تفسير وهى بفتح الميم وكسرهما مع سكون الهاء وانكر الاصمعي الكسر حلية قال في البحر وفسرها في شرح الوقاية بما يلبسه في بيته ولا يذهب به الى الاكابر والظاهر ان الكراهة تنزيهية اه **(قوله لم يمنعه من القراءة)** قال في الحلية الاولى ان يقول بحيث يمنعه من سنة القراءة كاذ كره في الخلاصة حتى لو كان لا يخل بها لا يكره كافي البدائع ثم قول قاضيخان ولا بأس ان يصلى وفيه دراهم او دنانير لا تمنعه عن القراءة يشيلى ان الكراهة تنزيهية اه **(قوله فلو ممنعه)** بأن سكت او تلفظ بالفاظ لا تكون قرآنا شرح النية **(قوله للتكاسل)** اى لاجل الكسل بأن استقل تغطيعته ولم يرها امرا مهما في الصلاة فتركها لذلك وهذا معنى قولهم انها وبالصلاة وليس معناه الاستخفاف بها والاحتقار لانه كفر شرح النية قال في الحلية واصل الكسل ترك العمل لعدم الارادة فلو لعدم القدرة فهو العجز **(قوله ولا بأس به للتذلل)** قال في شرح النية فيه اشارة الى ان الاولى ان لا يفعله وان يتذلل ويخشع بقلبه فانهما من افعال القلب اه وتعقبه في الامداد بما في التجنيس من انه يستحب له ذلك لان مبنى الصلاة على الخشوع اه قلت واختلف في ان الخشوع من افعال القلب كالخوف او من افعال

(وعنه به) اى بشوبه  
(وبجسده) للنهي الاحاجة  
ولا بأس به خارج صلاة  
(وصلاته في ثياب بذلة)  
يلبسها في بيته (ومنه)  
اى خدمة ان له غيرها والا  
لا (واخذ درهم) ونحوه  
(فيه لم يمنعه من القراءة)  
فلو ممنعه تفسد (وصلاته  
حاسرا) اى كاشفا (رأسه  
للتكاسل) و (لا) بأس به  
(للتذلل) وامالا لهانة بها  
فكفر  
مطلبه في الخشوع

الجوارح كالسكون او محو عنهما قال في الحلية والاشبه الاول وقد حكى اجماع العارفين عليه وان من لوازمه طهور الذل وعض الطرف وخفض الصوت وسكون الاطراف وحينئذ فلا يبعد القول بحسن كشفه اذا كان ناشئا عن تحقيق الحشوع بالقلب ونص في الفتاوى العتبية على انه لو فعله لعذر لا كره والافقيه التفصيل المذكور في المتن وهو حسن وعن بعض المشايخ انه لا حل للحرارة والتخفيف مكروه فلم يجعل الحرارة عذرا وليس بعيدا اه ما حضا (قوله) ولو سقطت قلنسوته الخ) هي ما لبس في الرأس كما في شرح المنية وانفط قلنسوته سقطت من بعض النسخ والمسئلة ذكرها في شرح المنية فيما يفسد الصلاة عن الحجة وفي الدرر عن التارخانية والظاهر ان افضلية اعادتها حيث لم يقصد بتركها التذلل على ما مر (قوله) وصلاته مع مدافعة الاخبيين الخ) اي البول والغائط قال في الخزان سواء كان بعد شروعه او قبله فان شغله قطعها ان لم يخف فوت الوقت وان اتمها اتم لما رواه ابو داود لا يخل لاحد يؤمن بالله واليوم الآخر ان يصلي وهو حافى حتى يخفف اي مدافع البول ومثله الخاقب اي مدافع الغائط والحازق اي مدافعهما وقيل مدافع الريح اه وما ذكره من الاثم صرح به في شرح المنية وقال لادائها مع الكراهة التحريمية بقى ما اذا خشي فوت الجماعة ولا يجزى جماعة غيرها فهل يقطعها كما يقطعها اذا رأى على ثوبه نجاسة قدر الدرهم ليعسلها او لا كما اذا كانت النجاسة اقل من الدرهم والصواب الاول لان ترك سنة الجماعة اولى من الاتيان بالكراهة كالقطع اغسل قدر الدرهم فانه واجب ففعله اولى من فعل السنة بخلاف غسل مادونه فانه مستحب فلا يترك السنة المؤكدة لأجله كذا حققه في شرح المنية (نتيجه) ذكر في الحلية بحثا ان خوف فوت الجماعة كخوف فوت الوقت في المكتوبة وذكر ان الكراهة جارية في سائر الصلوات ولو تطوعا (قوله) وعقص شعره الخ) اي صففه وقله والمراد به ان يجعله على هامته ويشده بصمغ او ان يلف ذوائبه حول رأسه كما يفعله النساء في بعض الاوقات او يجمع الشعر كله من قبل اتقا ويشده بخيط او خرقة كي لا يصيب الارض اذا سجد وجميع ذلك مكروه لما روى الطبراني انه عليه الصلاة والسلام نهى ان يصلي الرجل ورأسه معقوص واخرج السنة عنه صلى الله عليه وسلم امرت ان اسجد على سبعة اعضاء وان لا كف شعرا ولا ثوبا شرح المنية ونقل في الحلية عن النووي انها كراهة تنزيه ثم قال والاشبه بسباق الاحاديث انها تحريم الا ان ثبت على التنزيه اجماع فيتعين القول به (قوله) اما فيها فيفسد) لانه عمل كثير بالاجماع شرح المنية (قوله) للنهي) هو ما حرجه عبدالرزاق عن ابي ذر رضى الله عنه سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن كل شئ حتى سأته عن مسح الحصى فقال واحدة اودع وروى السنة عن معقب انه عليه الصلاة والسلام قال لا تمسح الحصى وانت تقصلي فان كنت ولا بد فاعلا فو حدة شرح المنية (قوله) لا سجدة التمام الخ) بان كان لا يمكنه تمكين حبهته على وجه السنة الا بذلك وقيدا لانه لو كان لا يمكنه وضع القدر اوجب من الجبهة الابه تعين ولو اكبر من مرة (قوله) وتركيه ولى) لانه اذا تردد الحكم بين سنة وبدعة كان ترك سنة أولى على فعل البدعة مع انه كان يمكنه التسوية قبل الشروع في الصلاة بخر (قوله) وفرقة الاصابع) هو غمزها او مدها حتى تصوت وتشيكها هو ان يدخل اصابع احدى يديه

ولو سقطت قلنسوته  
وذهب فصل الا اذا  
احتاجت لتكوير او عمل  
كثير (وصلاته مع مدافعة  
الاخبيين) او احدهم  
(او الرشح) للنهي (وعقص  
شعره) للنهي عن كفه ولو  
نجمعه او ادخال اطرافه  
في اصوله قبل الصلاة اما  
فيها فيفسد (وقلب الحصى)  
لانه (الاسجودة) التمام  
ففي حصص (مرة) وتركها  
اولى (وفرقة الاصابع)  
وشيكها ولو منتظر  
الصلاة اما مشيا اليها

معا.

د تردد الحكم بين سنة  
وبدعة كان ترك سنة أولى

بين اصابع الاخرى بحر (قوله للنهي) هو مارواه ابن ماجه مرفوعا لا تفرقع اصابعك وانت  
تصلي وروى في المجتبى حديثا انه نهى ان يفرقع الرجل اصابعه وهو جالس في المسجد ينظر  
الصلاة وفي رواية وهو يمشي اليها وروى احمد وابوداود وغيرهما مرفوعا اذ انوصا احكم  
فاحسن وضوءه ثم خرج عامدا الى المسجد فلا يشبك بين يديه فانه في صلاة ونقل في المعراج  
الاجماع على كراهة الفرقة والتشبيك في الصلاة وينبغي ان تكون تحريمية للنهي المذكور  
حلية وبحر (قوله ولا يكره خارجها لحاجة) المراد بخارجها ما ليس من توابعها لان السعي  
اليها والجلوس في المسجد لاجلها في حكمها كما مر لحديث الصحيحين لا يزال احكم في صلاة  
مادامت الصلاة تجسسه واراد بالحاجة نحو اراحة الاصابع فلولدون حاجة بل على سبيل العبث  
كره تنزيها والكراهة في الفرقة خارجها منصوص عليها واما التشبيك فقال في الحلية لم اقف  
لمشايعنا فيه على شيء والظاهر انه لو لم يفرع بل لغرض صحيح ولو لاراحة الاصابع لا يكره  
فقد صح عنه صلى الله عليه وسلم انه قال المؤمن المؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا وشبك  
اصابعه فانه لافادة تمثيل المعنى وهو التعاضد والتناصر بهذه الصورة الحسية (قوله والتخصير  
الح) لما في الصحيحين وغيرها نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التخصير في الصلاة وفي رواية  
عن الاختصار وفي اخرى عن ان يصلي الرجل مختصرا وفيه تأويلات اشهرها ما ذكره  
الشارح وتامه في شرح المنية والبحر قال في البحر والذي يظهر ان الكراهة تحريمية  
في الصلاة للنهي المذكور اه والان فيه ترك سنة الوضع كما في الهداية لكن العلة الثانية  
لا تقتضي كراهة التحريم نعم تقتضي كراهة وضع اليد على عضو آخر غير الحاصرة (قوله  
للنهي) هو مارواه الترمذي وصححه عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم اياك والاتفات  
في الصلاة فان الاتفات في الصلاة هلكة فان كان لابد في التطوع لافي الفريضة وروى البخاري  
انه صلى الله عليه وسلم قال هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد وقيد في الغاية  
بان يكون لغير عذر وينبغي ان تكون تحريمية كما هو ظاهر الاحاديث بحر (قوله وبصره  
يكره تنزيها) اي من غير تحويل الوجه اصلا وفي الزيلعي وشرح المتنقي للباقي انه مباح  
لانه صلى الله عليه وسلم كان يلاحظ اصحابه في صلاته بموق عينه اه ولا ينافي ما هنا بجملة  
على عدم الحاجة او اراد بالمباح ما ليس بمحظور شرعا وخلاف الاولى غير محظور تأمل  
(قوله وبصره تفسد) اي اذا كان بغير عذر كما مر بيانه في مفسدات الصلاة (قوله وقيل  
الح) قاله في الخلاصة ايضا والاشبه ما في عامة الكتب من انه مكروه لا مفسد وقيد عدم الفساد به  
في المنية والذخيرة بما اذا استقبل من ساعته قال في البحر وكأنه جمع بين ما في الفتاوى وما في عامة  
الكتب بحمل الاول على ما اذا لم يستقبل من ساعته والثاني على ما اذا استقبل من ساعته  
وكأنه ناظر الى ان الاول عمل كثير والثاني قليل وهو بعيد فان الاستدامة على هذا القليل  
لا تجعله كثيرا وانما كثيره تحويل صدره اه اقول يظهر لي انه اذا طال التفاته بجميع وجهه  
منة او يسرة ورآه من بعيد لا يشك انه ليس في الصلاة تأمل (قوله واقعاؤه الح) قال في النهر  
لنهي صلى الله عليه وسلم عن اقصاء الكلب وفسره الضحاوي بان يقعد على اليتية وينصب  
فخذه ويضم ركبته الى صدره واضعا يديه على الارض والمكرخي بان ينصب قدميه ويقعد

للنهي ولا يكره خارجها  
حاجة (والتخصير) وضع  
اليد على الحاصرة للنهي  
(ويكره خارجها) تنزيها  
(والاتفات بوجهه) كله  
(او بصره) للنهي وبصره  
يكره تنزيها وبصره تفسد  
كما مر (وقيل) فانه قاضحان  
(تفسد تحويله والمعتمد  
لا واقعاؤه) كالكلب للنهي

على عقبيه ويضع يديه على الأرض والاصح الذي عليه العامة هو الاول اى كون هذا هو المراد بالحديث لان ما قاله الكرخي غير مكروه كذا في الفتوح قال في البحر وينبغي ان تكون الكراهة تحريرية على الاول تنزيهية على الثاني \* واقول انما كانت تنزيهية على الثاني بناء على ان هذا الفعل ليس باقعا وانما الكراهة لترك الجلسة المسنونة كاعتل به في البدائع ولو فسر الاقعا بقول الكرخي تعاكت الاحكام اه كلام النهر والحاصل ان الاقعا مكروه لشئين للنهي عنه ولان فيه ترك الجلسة المسنونة فان فسر بما قاله الطحاوى وهو الاصح كان مكروها تحريما لوجود النهي عنه بخصوصه وكان بالمعنى الذي قاله الكرخي مكروها تنزيها لترك الجلسة المسنونة لا تحريما لعدم النهي عنه بخصوصه وان فسر بما قاله الكرخي انعكس الحكم المذكور قلت وفي المغرب بعد ما فسر به بما مر عن الطحاوى قال وتفسير الفقهاء ان يضع اليه على عقبيه بين السجدين وهو عقب الشيطان اه وعزاه في البدائع الى الكرخي وقال وهو عقب الشيطان الذى نهى عنه في الحديث اه اى فيما اخرجه مسلم عن عائشة انه كان ينهى عن عقب الشيطان وان يفترش الرجل ذراعيه افتراش السبع وفي رواية عن عقبه الشيطان بضم فسكون وهو مكروه ايضا كفى الحلية وغيرها وقال العلامة قاسم في فتاواه واما نصب القدمين والجلوس على العقين فمكروه في جميع الجلسات بالاخلاف نعرفه الا ما ذكره النووي عن الشافعى في قول له انه يستحب بين السجدين **(قوله)** وافتراش الرجل ذراعيه (الح) اى بسطهما في حالة السجود وقيد بالرجل اتباعا للحديث المار آفا ولان المرأة تفترش قال في البحر قيل وانما نهى عن ذلك لانها صفة الكسلان والتهاون بخاله مع ما فيه من التشبه بالسباع والكلاب والظاهر انها تحريرية للنهي المذكور من غير صارف اه **(قوله)** وصلاته الى وجه انسان (ففي صحيح البخارى وكره عثمان رضى الله عنه ان يستقبل الرجل وهو يصلى وحكاه القاضى عياض عن عامة العلماء وتسامه في الحلية وقال في شرح النية وهو محمل ما رواه البزار عن علي ان النبي عليه الصلاة والسلام رأى رجلا يصلى الى رجل فامر ان يعيد الصلاة ويكون الامر بالاعادة لازالة الكراهة لانه الحكم في كل صلاة أدت مع الكراهة وليس للفساد اه والظاهر انها كراهة تحريرية لما ذكر ولما في الحلية عن ابى يوسف قال ان كان جاهلا علمته وان كان عالما ادبته اه ولانه يشبه عبادة الصورة **(قوله)** ككراهة استقباله (الضمير للمصلى وهو من اضافة المصدر الى مفعوله ط **(قوله)** ولو بعيدا ولا حائل) قال في شرح النية ولو كان بينهما ثالث ظهره الى وجه المصلى لا يكره لانتفاء سبب الكراهة وهو التشبه بعبادة الصورة اه وظاهره عدم الكراهة ولو كانت تقع المواجهة في حالة القيام كفى النهر والحلية واستظهره في الحلية بان القاعد يكون ستره للمصلى بحيث لا يكره المرور وراءه فكذا هنا يكون حائلا قلت لكن في الذخيرة نقل قول محمد في الاصل وان شاء الامام استقبال الناس بوجهه اذا لم يكن بجذائه رجل يصلى ثم قال ولم يفصل اى محمد بين ما اذا كان المصلى في الصف الاول او الاخير وهذا هو ظاهر المذهب لانه اذا كان وجهه مقابل وجه الامام في حالة قيامه يكره ولو بينهما صفوف اه ثم رأيت الحيز الرملى اجاب بما لا يدفع الايراد والاطهر ان ما مر عن

( و افتراش ) الرجل  
( ذراعيه ) للنهي ( وصلاة  
الى وجه انسان ) ككراهة  
استقباله فلا استقبال لو من  
المصلى فالكراهة عليه  
والا فعلى المستقبل ولو  
بعيدا ولا حائل ( ورد  
السلام بيده ) او برأسه



شرح النية مبنى على خلاف ظاهر الرواية فتأمل (قوله كامر) اى فى مفسدات الصلاة  
وقدما ان الكراهة فيه تنزيهية (قوله واجابته برأسه) قال فى الامداد وبه ورد الاثر عن  
عائشة رضى الله عنها وكذا فى تكليم الرجل المصلى قال تعالى فادته الملائكة وهو قائم يصلى  
فى المحراب وهل يحجب السلام بعد السلام من الصلاة ذكر الخطاين والطحاوى ان النبي  
صلى الله عليه وسلم رد على ابن مسعود بعد فراغه من الصلاة كذا فى مجمع الروايات اهـ (قوله  
اما لو قيل الح) هو ما وعد به فيما تقدم قبيل قوله وفتح على امامه وقدما هناك ضعفه عن  
الشر بن لبلابة حـ (قوله خلافا لما مر عن البحر) اى فى باب الامامة وقدمنا الكلام عليه هناك  
فراجع (قوله لترك الجلسة المسنونة) علة لكونه مكروها تنزيها اذ ليس فيه نهى خاص  
ليكون تحريما بحر (قوله بغير عذر) امامه فلا لان الواجب بترك مع العذر فالسنة الاولى وعليه  
يحمل ما فى صحيح ابن حبان من صلاته عليه الصلاة والسلام متربعا او تعليم للجواز بحر  
(قوله لانه عليه الصلاة والسلام الح) نقله فى شرح النية عن ابن الهمام وفى البحر عن صاحب  
الكنز وغيره ورد به على ما قيل فى وجه الكراهة انه فعل الجبارة نعم فى شرح النية ان الجلوس  
على الركبتين اولى لانه اقرب الى التواضع تأمل (قوله والتأوب) فى المصباح التأوب بالمد  
وبالواو عامى وفى مختار الصحاح تشاءت بالمد ولا تقل تشاوبت وهو كافى الحلية والبحر التنفس  
الذى يفتح منه الفم لدفع البخارات المنخقة فى عضلات الفك وهو ينشأ من امتلاء المعدة  
وثقل البدن اهـ قلت ولهذا السبب كان من الشيطان كافى حديث الصحيحين انه صلى الله  
عليه وسلم قال التأوب من الشيطان فاذا تشاءب احدكم فليكظم ما استطاع وفى رواية لمسلم  
فايمسك بيده على فيه فان الشيطان يدخله والحق باليد الكم وهذا اذا لم يمكنه كظمه اى رده  
وحبسه فقد صرح فى الخلاصة بانه ان امكنه عند التأوب ان يأخذ شفته بسنه فلم يفعل  
وغطى فاه بيده او بشو به يكره كذا روى عن ابى حنيفة قال فى البحر ووجهه ان تغطية الفم  
منهى عنها كإرواء ابوداود وغيره وانما ايجت للضرورة ولا ضرورة اذا امكنه الدفع ثم فى  
الاحتجى يغطى فاه بيمينه وقيل بيمينه فى القيام وفى غيره يساره اهـ قلت ووجه القيل اظهر لانه  
لدفع الشيطان كامر فهو كالألة الحبث وهى باليسار اولى لكن فى حالة القيام لما كان يلزم  
من دفعه باليسار كثرة العمل بتحريك اليدين كانت اليمين اولى وقدما فى آداب الصلاة عن  
الضياء انه بظاهر اليسرى وفى الحلية عن بعضهم انه مخير بينهما وانه ان سد باليمين يخير فيه  
بظاهاها او بباطنها وان باليسرى فبظاهاها اهـ ولم ار من تعرض للكراهة هنا هل هى  
تحريمية او تنزيهية الا انه تقدم فى آداب الصلاة انه يندب كظم فمه عند التأوب وحينئذ فترك  
الكظم مندوب واما التأوب نفسه فان نشأ من طبيعته بلا صنعه فلا بأس وان تعمده ينبى  
ان يكره تحريما لانه عبث وقد مر ان العبث مكروه تحريما فى الصلاة وتنزيها خارجا (قوله  
ولو خارجا) اى لا لطلاق الحديث المار وتقييده فى بعض الروايات بالصلاة لكون الكراهة  
فيها اشد فلا تنافى بينهما تأمل (قوله والانياء محفوظون منه) قدما فى آداب الصلاة ان اخطار  
ذلك بباله مجرب فى دفع التأوب (قوله للنهى) اى فى حديث اذا قام احدكم فى الصلاة فلا

كامر \* (فرع) \* لا بأس  
بتكليم المصلى واجابته برأسه  
كما لو طلب منه شئ او ارى  
دورها وقيل اجيد فأوما  
بنم اولا او قيل كم صليتم  
فاشار بيده انهم صلوا  
ركعتين املوا وقيل له تقدم  
فتقدم او دخل احدا الصف  
فوسع له فورا فسدت ذكره  
الحلى وغيره خلافا لما مر  
عن البحر (و) كره (التربع)  
تنزيها لترك الجلسة المسنونة  
(بغير عذر) ولا يكره  
خارجا لانه عليه الصلاة  
والسلام كان جل جلوسه  
مع اصحابه التربع وكذا عمر  
رضى الله تعالى عنه  
(والتأوب) ولو خارجا  
ذكره مسكين لانه من  
الشيطان والانياء  
محفوظون منه (وتعويض  
عنه) للنهى

قوله وحينئذ فترك الكظم  
مندوب هكذا بخطه وفيه  
نظر لا يخفى اهـ مصححه

يغرض عييه رواه ابن عدى الا ان في سنده من ضعف وعلل في البدائع بان السنة ان يرمى  
 ببصره الى موضع سجوده وفي التغميض تركها ثم الطاهر ان الكراهة تنزيهية كذا في الحلية  
 والبحر وكأنه لان علة النهي ما مر عن البدائع وهي الصارف له عن التحريم (قوله) الالكامل  
 الخشوع ) ان حاف فوت الخشوع بسبب رؤية ما يفرق الخاطر فلا يكره بل قال بعض  
 العلماء انه الاولى وليس بعيد حلية وبحر (قوله) لان العبرة لا قدم ) ولهذا تشترط طهارة  
 مكانه رواية واحدة بخلاف مكان السجود ادفيه روايتان وكذا لو حلف لا يدخل دار فلان  
 يحث بوضع القدمين وان كان باقى بدنه خارجها والصيد اذا كان رجلاه في الحرم ورأسه  
 خارجه فهو صيد الحرم ففيه الجزاء بحر (قوله) مطلقا) راجع الى قوله وقيام الامام في المحراب  
 وفسر الاطلاق بما بعده وكذا سواء كان المحراب من المسجد كما هو العادة المستمرة اولا كافي  
 البحر (قوله) ان علل بالتشبه الخ) قيد للكراهة وحاصله انه صرح محمد في الجامع الصغير  
 بالكراهة ولم يفصل فاختلف المشايخ في سببها فقل كونه يصير مئازا عنهم في المكان لان  
 المحراب في معنى بيت آخر وذلك صنيع اهل الكتاب واقتصر عليه في الهداية واختاره الامام  
 السرخسي وقال انه الاوجه وقيل اشتباه حاله على من في يمينه ويساره فعلى الاول يكره مطلقا  
 وعلى الثاني لا يكره عند عدم الاشتباه وايد الثاني في الفتح بان امتياز الامام في المكان مطلوب  
 وتقدمه واجب وغايته اتفاق المثلين في ذلك وارتضاء في الحلية وايد لكن نازعه في البحر  
 بان مقتضى ظاهر الرواية الكراهة مطلقا وبان امتياز الامام المطلوب حاصل بتقدمه بلا  
 وقوف في مكان آخر ولهذا قال في الولوجية وغيرها اذا لم ينفق المسجد بمن خلف الامام  
 لا ينبغي له ذلك لانه يشبه تباين المكائين انتهى يعنى وحقيقة اختلاف المكان تمنع الحواجز فشبها  
 الاختلاف توجب الكراهة والمحراب وان كان من المسجد فسورته وهيئته اقتضت شبهة  
 الاختلاف اه ما خصا قلت اى لان المحرام انما سبى علامة محل قيام الامام ليكون قيامه  
 وسط الصف كما هو السنة لان يقوم في داخله فهو وان كان من بقاع المسجد لكن اشبه مكانا  
 آخر فأورث الكراهة ولا ينبغي حسن هذا الكلام ففهم لكن تقدم ان التشبه انما يكره في  
 المذموم وفيما قصده التشبه لا مطلقا واعل هذا من المذموم تأمل هذا وفي حاشية البحر للرملي  
 الذي يظهر من كلامهم انها كراهة تنزيه تأمل اه (تنبيه) في معراج الدراية من باب الامامة  
 الاصح ما روى عن ابى حنيفة انه قال اكره للامام ان يقوم بين الساريتين او زاوية او ناحية  
 المسجد او الى سارية لانه بخلاف عمل الامة اه وفيه ايضا السنة ان يقوم الامام ازاء وسط  
 الصف الا ترى ان المحاريب ما نصبت الاوسط المساحد وهي قد عينت لتقام الامام اه وفي  
 التارخاية ويكره ان يقوم في غير المحراب الا لضرورة اه ومقتضاه ان الامام لو ترك المحراب  
 وقم في غيره يكره ولو كان قيامه وسط الصف لانه خلاف عمل الامة وهو ظاهر في الامام الراتب  
 دون غيره والمنفرد فغنى هذه النماذة فانه وقع السؤال عنها ولم يوجد نص فيها (قوله) للنهي) وهو  
 ما اخرجه الحاكم انه صلى الله عليه وسلم سبى ان يقوم الامام فوق ويبقى الناس خلفه وعلوه بانه  
 تشبه باهل الكتاب ففهم يتخذون لامامهم دكانا بحر وهذا التعليل يقتضى انها تنزيهية  
 والحديث يقتضى انها تحريمية الا ان يوجد صارف تأمل رملي قلت لعل الصارف لتعليل النهي

الالكامل الخشوع) وقيام  
 الامام في المحراب لا سجوده  
 فيه) وقدماء خارجه لان  
 العبرة للقدم (مطلقا) وان  
 لم يشبه حال الامام ان علل  
 بالتشبه وان بالاشتباه ولا  
 اشتباه فلا اشتباه في نفى  
 الكراهة (وافراد الامام  
 على الدكان) للنهي

بما ذكر تأمل (قوله وقيل الخ) هو ظاهر الرواية كافي البدائع قال في البحر والحاصل ان التصحيح قد اختلف والاولى العمل بظاهر الرواية واطلاق الحديث اه وكذا رجع في الحلية (قوله في الاصح) وهو ظاهر الرواية لانه وان لم يكن فيه تشبه باهل الكتاب لكن فيه ازدياد بالامام حيث ارتفع كل الجماعة فوقه افاده في شرح المنية وكأن الشارح اخذ التصحيح تبعاً للمدرسة من قول البدائع جواب ظاهر الرواية اقرب الى الصواب ومقابله قول الطحاوي بعدم الكراهة لعدم التشبه ومشى عليه في الحاشية قائلاً وعليه عامة المشايخ قال ط والعل الكراهة تنزيهية لان النهي ورد في الاول فقط (قوله وهذا كله) اي الكراهة في المسائل الثلاث لا كيتوهم من ظاهر كلام المصنف من ان قوله عند عدم العذر قيد لقوله وكره عكسه فقط فافهم (قوله كجمعة وعيد) مثال للعذر وهو على تقدير مضاف اي كزحمة جمعة وعيد (قوله فلو قاموا الخ) تفريع على عدم الكراهة عند العذر في جمعة وعيد قال في المعراج وذكّر شيخ الاسلام انما يكره هذا اذا لم يكن من عذر اما اذا كان فلا يكره كافي الجمعة اذا كان القوم على الرف وبعضهم على الارض لضيق المكان وحكى الحلواني عن ابى الليث لا يكره قيساء الامام في الطاق عند الضرورة بأن ضاق المسجد على القوم اه وبه علم ان قوله والامام على الارض اي ومعه بعض القوم (قوله كالوكان الخ) محترز قوله وانفراد الامام على الدكان قال في البحر قيد بالانفراد لانه لو كان بعض القوم مع الامام قيل يكره والاصح لا يجرى العادة في جوامع المسلمين في اغلب الامصار كذا في المحيط اه وظاهره انه لا يكره ولو بلا عذر والا كان داخلاً فيما قبله تأمل (قوله ومن العذر الخ) اي في الانفراد في مكان مرتفع وهذا حكاية في البحر تبعاً للحلية مذهباً للشافعي وانه قيل انه رواية عن ابى حنيفة قلت لكن في المعراج مانصه ويقولنا قال الشافعي رحمه الله تعالى الا اذا اراد الامام تعليم القوم افعال الصلاة او اراد المأموم تبليغ القوم فحينئذ لا يكره عندنا اه وبه علم انه كما يكره افراد الامام في مكان عال بلا عذر يكره افراد المأموم وان وجدت طائفة مع الامام فافهم (قوله وقدمنا الخ) اي في باب الامامة عند قوله ويصف الرجال حيث قال ولو صلى على رفوف المسجد ان وجد في تخه مكاناً كره كقيامه في صف خلف صف فيه فرجة اه ولعله يشير بذلك الى انه لو لا العذر المذكور كان انفراد المأموم مكروهاً (قوله لكن قالوا الخ) القائل صاحب القية فانه عزنا الى بعض الكتب اتى جماعة ولم يجد في الصف فرجة قيل يقوم وحده ويعذر وقيل يجذب واحداً من الصف الى نفسه فيقف بجانبه والاصح ما روى هشام عن محمد انه ينتظر الى الركوع فان جاء رجل والاجذب اليه رجلاً او دخل في الصف ثم قال في القية والقيام وحده اولى في زماننا لغلبة الجهل على العوام فاذا جره تفسد صلاته اه قال في الخزان قلت وبنيت التفويض الى رأى المبتلى فان رأى من لا يتأذى لدين او صداقة زاحمة او علماً جذبه والانفراد اه قالت وهو توفيق حسن اختاره ابن وهبان في شرح منظومته (قوله فلذا قال الخ) اي فلم يذكر الجذب لما مر (قوله ولبس ثوب فيه تماثيل) عدل عن قول غير تصاوير لما في المغرب الصورة عام في ذى الروح وغيره والتمثال خاص

وقدر الارتفاع مذكراً  
ولا بأس بما دونه وقيل  
ما يقع به الامتياز وهو  
الاوجه ذكره الكمال  
وغيره (وكره عكسه)  
في الاصح وهذا كله (عند  
عدم العذر) كجمعة وعيد  
فلو قاموا على الرفوف  
والامام على الارض  
او في المحراب لضيق المكان  
لم يكره كالوكان معه بعض  
القوم في الاصح وبه جرت  
العادة في جوامع المسلمين  
ومن العذر ارادة التعليم  
او التبليغ كما بسط في البحر  
وقدمنا كراهة القيام في  
صف خلف صف فيه  
فرجة للنهي وكذا القيام  
منفرداً وان لم يجد فرجة  
بل يجذب احداً من الصف  
ذكره ابن الكمال لكن  
قالوا في زماننا تركه اولى  
فلذا قال في البحر يكره  
وحده الا اذا لم يجد فرجة  
(ولبس ثوب فيه تماثيل)  
ذو روح (وان يكون

تمثال ذي الروح ويأتى ان غير ذي الروح لا يكره قبل انقضاء وفيه اشعار بأنه لا تكرر صورة الرأس وفيه خلاف كما في اتخاذها كذا في المحيط قل في البحر وفي الخلاصة وتكره التصاوير على الثوب صلى فيه او لا انتهى وهذه الكراهة تحريرية وظاهر كلام النووي في شرح مسلم الاجماع على تحريم تصوير الحيوان وقال وسواء صنع لما يمتحن او غيره فصنعت حرام بكل حال لان فيه مضاهاة لخالق الله تعالى وسواء كان في ثوب او بساط او درهم وانا وحائط وغيرها فينبغي ان يكون حراما لا مكرها وان ثبت الاجماع او قطعية الدليل بتواتره اه كلام البحر ملخصا وظهر قوله فينبغي الاعتراض على الخلاصة في تسميته مكرها قلت لكن مراد الخلاصة اللبس المنصرح به في امتون بدليل قوله في الخلاصة بعد ما مر اما اذا كان في يده وهو يصلي لا يكره وكلام النووي في فعل التصوير ولا يلزم من حرمة الصلاة فيه بدليل ان التصوير يحرم ولو كانت الصورة صغيرة كالتي على الدرهم او كانت في اليد او مستورة او مهانة مع ان الصلاة بذلك لا تحرم بل ولا تكرر لان علة حرمة التصوير المضاهاة لخالق الله تعالى وهي موجودة في كل ما ذكر وعلة كراهة الصلاة بها التشبه وهي مفقودة فيما ذكر كما يأتى فانتم هذا التحرير (قوله فوق رأسه) اى في السقف معراج (قوله تمثال) اى مرسوم في جدار او غيره او موضوع او معلق كما في النية وشرحها اقول والظاهر انه يلحق به الصليب وان لم يكن تمثال ذي روح لان فيه تشبها بالتصاري ويكره التشبه بهم في المذموم وان لم يقصده كامر (قوله منصوبة) اى بحيث لا توطأ ولا يتكأ عليها قال في الهداية ولو كانت الصورة على وسادة ملقاة او على بساط مفروش لا يكره لانها تداس وتوطأ بخلاف ما اذا كانت الوسادة منصوبة او كانت على الستر لانها تعظيم لها (قوله والظاهر الكراهة) لكنها فيه أيسر لانه لا تعظيم فيه ولا تشبه معراج وفي البحر قالوا واشدها كراهة ما يكون على القبلة امام المصلى ثم ما يكون فوق رأسه ثم ما يكون عن يمينه ويساره على الحائط ثم ما يكون خلفه على الحائط او السترا ه قلت وكأن عدم التعظيم في التي خلفه وان كانت على حائط او ستر ان في استدبارها استهانة لها فيعارض ما في تعليقها من التعظيم بخلاف ما على بساط مفروش ولم يسجد عليها فانها مستهانة من كل وجه وقد ظهر من هذا ان علة الكراهة في المسائل كلها اما التعظيم او التشبه على خلاف ما يأتى (قوله ولا يكره) قدر لا يكره مع قول المصنف الآتى لالطول الفصل فيكون الآتى تأكيداً فانهم (قوله تحت قدميه) وكذا لو كانت على بساط يوطأ او مرفقة يتكأ عليها كما في البحر والمرفقة وسادة الاتكاء كما في المغرب (قوله عبارة الشئ الخ) اشار بذلك الى ما في العبارة الاولى من الاشكال وهو انها اذا كانت في يده تمنعه عن سنة الوضع وهو مكروه بغير الصورة فكيف بها اللهم الا ان يراد ان لا يمسه بل تكون معلقة بيده ونحو ذلك كذا في شرح النية وأراد بنحو ذلك ما لو كانت مرسومة في يده وفي المعراج لا تكرر امامة من في يده تصاوير لانها مستورة بالثياب لا تستين فصارت كصورة نقش خاتم اه ومثله في البحر عن المحيط وظاهره عدم الكراهة ولو كانت بالوشم وفيه عدم نجاسته كما او خناه في آخر باب الانجاس فراجع (قوله غير مستين) الظاهر ان المراد به ما يأتى في تفسير الصغيرة تأمل (قوله ومفاده) اى مفاد التعليل بأنها مستورة

فوق رأسه او بين يديه  
(او بجذائه) ينة او يسرة  
او محل سجوده (تمثال)  
ولو في وسادة منصوبة  
لامفروشة (واختلف فيما  
اذا كان) التمثال (خافه  
والاظهر الكراهة) لا يكره  
(لو كانت تحت قدميه)  
او محل جلوسه لانها مهانة  
(او في يده) عبارة الشئ  
بدنه لانها مستورة بثيابه  
(او على خاتمه) بنقش غير  
مستين قال في البحر ومفاده  
كراهة المستين

(قوله لا المستر بكيس او صرة) بان صلى ومعه صرة او كيس فيه دنائير او دراهم فيها صور صغار فلا تكره لاستتارها بجر ومقتضاه انها لو كانت مكشوفة تكره الصلاة مع ان الصغيرة لا تكره الصلاة معها كما يأتي لكن يكره كراهة تنزيه جعل الصورة في البيت نهر (قوله او ثوب آخر) بان كان فوق الثوب الذي فيه صورة ثوب ساتر له فلا تكره الصلاة فيه لاستتارها بالثوب بجر (قوله لا تبين الخ) هذا اضبط مما في القهستاني حيث قل بحيث لا تبدو للناظر الابتصر ببلغ كافي الكرماني او لا تبدوله من بعيد كافي المحيط ثم قال لكن في الحزاة ان كانت الصورة مقدار طير يكره وان كان اصغر فلا اه (قوله او مقطوعة الرأس) اى سواء كان من الاصل او كان لها رأس ومحي وسواء كان القطع بخيط خيط على جميع الرأس حتى لم يبق له اثر او بطايه بمغرة او بخته او بغسله لانها لا تعبد بدون الرأس عادة واما قطع الرأس عن الجسد بخيط مع بقاء الرأس على حاله فلا يبنى الكراهة لان من الطيور ماهو مطوق فلا يتحقق القطع بذلك وقيد بالرأس لانه لا اعتبار بازالة الحاجبين او العينين لانها تعبد بدونها وكذا لا اعتبار بقطع اليدين او الرجليين بجر (قوله او ممحوة عضو الخ) تعميم بعد تخصيص وهل مثل ذلك ما لو كانت مثقوبة البطن مثلاً والظاهر انه لو كان الثقب كبيراً يظهر به نقصها فعمم والا فلا كمال لو كان الثقب لوضع عصا تمسك بها كمثل صور الخيال التي يلعب بها لانها تبقى معه صورة تامة تأمل (قوله او لغير ذي روح) لقول ابن عباس للسائل فان كنت لا بد فاعلا فاصنع الشجر وما لانفس له رواء الشيخان ولا فرق في الشجر بين المثمر وغيره خلافاً للمجاهد بجر (قوله لانها لا تعبد) اى هذه المذكورات وحينئذ فلا يحصل التشبه فان قيل عبد الشمس والقمر والكواكب والشجرة الخضراء قلنا عبد عينه لا مثاله فعلى هذا يبنى ان يكره استقبال عين هذه الاشياء معراج اى لانها عين ما عبد بخلاف ما لو صورها واستقبل صورتها (قوله وخبر جبريل الخ) هو قوله للنبي صلى الله عليه وسلم انا لا ندخل بيتا فيه كلب ولا صورة رواء مسلم وهذا اشارة الى الجواب عما يقال ان كانت علة الكراهة فيما مرون المحل الذي تقع فيه الصلاة لا تدخله الملائكة لان شر البقاع بقعة لا تدخلها الملائكة يبنى ان تكره ولو كانت الصورة مهانة لان قوله ولا صورة نكرة في سياق النفي فعم وان كانت العلة التشبه بعبادتها فلا تكره الا اذا كانت امامه او فوق رأسه والجواب ان العلة هي الامر الاول واما الثاني فيفيد اشدية الكراهة غير ان عموم النص المذكور مخصوص بغير المهانة لما روى ابن حبان والنسائي استأذن جبريل عليه السلام على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ادخل فقال كيف ادخل وفي بيتك ستر فيه تصاوير فان كنت لا بد فاعلا فاقطع رؤسها واقطعها وسأنداء اجعلها بسطا نعم يرد على هذا ما اذا كانت على بساط في موضع السجود فقد مر انه يكره مع انها لا تمنع دخول الملائكة وليس فيها تشبه لان عبدة الاصنام لا يسجدون عليها بل ينصبونها ويتوجهون اليها الا ان يقال فيها صورة التشبه بعبادتها حال القيام والركوع وتعظيم لها ان سجد عليها اه ما يخصا من الحلية والبحر \* اقول الذي يظهر من كلامهم ان العلة اما التعظيم او التشبه كقدمناه والتعظيم اعم لو كانت عن يمينه او يساره او موضع سجوده فانه لا تشبه

لا المستر بكيس او صرة  
او ثوب آخر واقره المنصف  
(او كانت صغيرة) لا تبين  
تفاصيل اعضائها للناظر  
قائم وهي على الارض ذكره  
الحلي (او مقطوعة الرأس  
او الوجه) او ممحوة عضو  
لا تعيش بدونه (او لغير ذي  
روح لا) يكره لانها لا تعبد  
وخبر جبريل مخصوص  
بغير المهانة كما بسطه ابن  
الكمال واختلف المحدثون

فيه من فيها معصم وما كان فيه معصم ونشبهه فهو أشد كراهة وإهدا تفاوتت رتبها كما مر وخبر  
 حبريل عليه السلام معصم بدليل أحدث الآخر وغيره فعدم دخول الملائكة إنما  
 هو حيث كانت الصورة معصمة وعمل كراهة الصلاة بالاعتصام أولى من التعايل بعدم الدخول  
 لأن التعظيم قد يكون عرضا لأن الصورة إذا كانت على بساط مفروش تكون مهانة لا تمتنع  
 من الدخول ومع هذا لو صلى على ذلك البساط وسجد عليها تكره لأن فعله ذلك تعظيم لها  
 والظاهر أن الملائكة لا تمتنع من الدخول بذلك الفعل العارض وإمامنا في الفتوح عن شرح عتاب  
 من أنها لو كانت خلفه أو تحت رجله لا تكره الصلاة ولكن تكره كراهة جعل الصورة  
 في البيت للحديث فصاهره الامتناع من الدخول ولو مهانة وكراهة جعلها في بساط مفروش  
 وهو خلاف الحديث المخصص كما مر **(قوله في امتناع ملائكة الرحمة)** قيد بهم إذ الحفظة  
 لا يفارقون الإنسان إلا عند الجماع والحلاء كذا في شرح البخاري وينبغي أن يراد الحفظة  
 ما هو أهم من الكرامة الكاتبين والذين يحفظونه من الجن نهر وانظر ما قدمناه قبل فصل  
 القراءة **(قوله فنفاه عياض)** أي وقول أن لأحد حديث مخصوص بحجر وهو ظاهر كلام علمائنا فإن  
 ظاهره أن ما لا يؤثر كراهة في الصلاة لا يكره إبقاؤه وقد صرح في الفتوح وغيره بأن الصورة  
 الصغيرة لا تكره في البيت قل ونقل أنه كان على خاتمة أبي هريرة ذاببتان أه ولو كانت تمتنع  
 دخول الملائكة كره إبقاؤها في البيت لأنه يكون شر البقاع وكذا المهانة كما مر وهو صريح  
 قوله في الحديث المار أو أقطعها وسأد أو أجعلها بسطا وإمامنا عن شرح عتاب فقد علمت  
 ما فيه \* **(تنبيه)** \* هذا كله في اقتناء الصورة وأما فعل التصوير فهو غير جائز مطلقا لأنه  
 مضاهاة لحلق الله تعالى كما مر \* **(خاتمة)** \* قل في النهر جوز في الخلاصة لمن رأى صورة في بيت  
 غيره أن يزليها وينبغي أن يحجب عليه ولو استأجر مصورا فلا أجر له لأن عمله معصية كذا عن  
 محمد ولو هدم بيتا فيه تصاوير ضمن قيمته خاليا عنها أه وسأأتى في باب متفرقات البيوع متنا  
 وشرحا مانصه **(أشترى ثورا أو فرسا من خرف لأجل استئناس الصبي لا يصح)** ولا قيمة له **(فلا**  
**يضمن مثله وقيل بخلافه)** يصح ويضمن قيمة وفي آخر حظر المجتبى عن أبي يوسف يجوز بيع  
 اللعبة وإن يلعب بها الصبيان أه **(قوله وذكره تنزيها)** كذا عزاه في البحر إلى الحلية لابن أمير حاج  
 ثم قل لكن ظاهر قول النهاية لا يباح أنها تحريمية وإجاب في النهر بأن المكروه تنزيها غير مباح  
 أي غير مستوى الطرفين واعترضه الرملي بأن الغالب إطلاقهم غير المباح على المحرم أو المكروه  
 تحريما وإن كان يطلق على ما ذكر قلت ويؤيده قول الدرر للنهي عنه لكن قل محشبه  
 نوح اضدى ما أحذني عن صريحها فيما عندي من الكتب أه ولذا اقتصر غيره على  
 التعايل بأنه ليس من أفعال الصلاة ولو كان فيه نهى خاص لذكره نعوذ في الحلية فيما رواه  
 الأصمعي نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عد الآتى في المكتوبة ورخص في  
 المسحة أي الترافة لكن قل في الحلية أن ثبت هذا ترجيح القول بعدم الكراهة في  
 الترافة ولا ترجيح القول بعدمها مطلقا مراد بها التنزيهية أه وحيث لا يهمل ثابت يتعين  
 تأويل ما في النهاية بما في النهر هذا مني عليه الشرح فندبر **(قوله باليد)** أي بأصابعه  
 أو بسبحة يمسكها كما في البحر **(قوله ولو نقلا)** بيان الإطلاق وهذا بانفاق الخفاف

في امتناع ملائكة الرحمة  
 بما على التقدين فنفاه  
 عياض وأثبتته النووي  
 (و) كره تنزيها (عد الآتى  
 والنور والتسبيح باليد  
 في الصلاة مطلقا) ولو نقلا  
 أما خارجها

في ظاهر الرواية وعن صاحبين في غير ظاهر الرواية عنهما انه لا بأس به وقيل الخلاف في  
 الفرائض ولا كراهة في النوافل اتفاقا وقيل في النوافل والخلاف في الكراهة في الفرائض  
 نهر (قوله فلا يكره) هذا ظاهر الرواية وهو الاصح وكرهه بعضهم نهر ويدل للاول  
 ما أخرجه الترمذي وحسن النوى اسناده عن يسيرة قالت قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عليكم بالتسبيح والتقديس واعتقدن بالانامل قانون مسؤلات مستعلقات ولا تغفلن  
 فتسعين الرحمة وتنامه في الحلية (قوله كعده الخ) اى في الصلاة وهذا محترز قوله باليد قال  
 في البحر اما الغمز برؤس الاصابع او الحفظ بالقلب فهو غير مكروه اتفاقا والعد باللسان  
 مفسد اتفاقا اه وما قيل من انه يكره بالقلب لاخلاله بالخشوع فيه نظر ظاهر كما في الحلية  
 (قوله لا بأس باتخاذ المسبحة) بكسر الميم آلة التسبيح والذي في البحر والحلية والخزان بدون  
 ميم قال في المصباح السبحة خرزات منفلومة وهو يقتضى كونها عربية وقال الازهرى كلمة مولدة  
 وجمعها مثل غرفة وغرف اه والمشهور شرعا اطلاق السبحة بالضم على النافلة قال في المغرب  
 لانه يسبح فيها ودليل الجواز ما رواه ابو داود والترمذي والنسائي وابن حبان والحاكم  
 وقال صحيح الاسناد عن سعد بن ابى وقاص انه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على امرأة  
 وبين يديها نوى او حصا تسبح به فقال اخبرك بما هو ايسر عليك من هذا وافضل فقال  
 سبحان الله عدد ما خلق في السماء وسبحان الله عدد ما خلق في الارض وسبحان الله عدد ما بين  
 ذلك وسبحان الله عدد ما هو خالق والحمد لله مثل ذلك والله اكبر مثل ذلك ولا اله الا الله مثل  
 ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله مثل ذلك فلم ينهها عن ذلك وانما ارشدها الى ما هو ايسر وافضل  
 ولو كان مكروها لبين لها ذلك ولا تزيد السبحة على مضمون هذا الحديث الا بضم النوى في خط  
 ومثل ذلك لا يظهر تأثيره في المنع فلا جرم ان نقل اتخاذها والعمل بها عن جماعة من الصوفية  
 الاخيار وغيرهم اللهم الا اذا ترتب عليه رياء وسعة فلا كلام لنا فيه وهذا الحديث ايضا يشهد  
 لافضلية هذا الذكر المخصوص على ذكر مجرد عن هذه الصيغة ولو تكرر يسيرا كذا في الحلية  
 والبحر (قوله لا يكره قتل حية او عقرب) لحبر الشيخين اقلوا الاسودين في الصلاة  
 الحية والعقرب نهر واما قتل القملة والبرغوث فسيأتى (قوله ان خاف الاذى) اى بان مرت  
 بين يديه وخاف الاذى والا فيكره نهاية وفي البحر عن الحلية ويستحب قتل القرب بالنعل  
 اليسرى ان امكن لحديث ابى داود كذلك ويقاس عليه الحية (قوله اذا الامر للاباحة) جواب  
 عما يقال لم يمكن قتلها مستجبا للامر بالقتل ط (قوله فالاولى الخ) اى حيث كان الامر  
 بالقتل لمنفعتنا فما يخشى منه الاذى الاولى تركه وهو قتل الحية البيضاء التى تمشى مستوية  
 لانها جان لقوله عليه الصلاة والسلام اقلوا ذا الطفتين والابتر واياكم والحية البيضاء  
 فانها من الجن كما في المحيط وقال الطحاوى لا بأس بقتل الكل لان النبي صلى الله عليه وسلم  
 عهد مع الجن ان لا يدخلوا بيوت امته فاذا دخلوا فقد نقضوا العهد فلا ذمة لهم والاولى  
 هو الاعتذار والاعتذار فيقال ارجع باذن الله فان ابى قتله اه يعنى الانذار في غير الصلاة بجر  
 قال في الحلية ووافق الطحاوى غير واحد آخرهم شيخنا يعنى ابن الهمام فقال والحق ان الحل  
 ثابت الا ان الاولى الامساك عما فيه علامة الجن للحرمة بل لدفع الضرر المتوهم من جهتهم اه

قوله عن يسيرة بضم الياء  
 المشاة التحية وفتح السين  
 حلية اه (منه)

مطلب

الكلام على اتخاذ السبحة

فلا يكره كعده بقلبه او  
 بغمزة انامله وعليه يحمل  
 ما جاء من صلاة التسبيح  
 \* (فروع) \* لا بأس باتخاذ  
 المسبحة لغير رياء كما بسط في  
 البحر (لا يكره) قتل حية  
 او عقرب ان خاف الاذى  
 اذا الامر للاباحة لانه  
 منفعة لنا فلاولى ترك الحية  
 البيضاء لخوف الاذى  
 (مطلقا) ولو بعمل كثير

واصديقان بصم العطاء المهجلة واسكان الغاء الخطان الاسودان على ظهر الحية والابتر الانفى  
 قيل هو جنس كأنه مقطوع الذنب وقيل صنف ازرق مقطوع الذنب اذا نظرت اليه  
 الحامل التقت اه **(قوله على الاظهر)** كذا قاله الامام السرخسى وقال لانه عمل رخص  
 فيه لا يصلى فهو كالمشى بعد الحدث بحر **(قوله لكن صحح الحلى الفساد)** حيث قال تبعاً  
 لابن المهام فالحق فيما يظهر هو الفساد والامر بالقتل لا يستلزم صحة الصلاة مع وجوده كما  
 فى صلاة الخوف بل الامر فى مثله لاباحة مباشرته وان كان مفسدا للصلاة اه ونقل كلام ابن  
 المهام فى الحلية والبحر والنهر واقرروه عليه وقالوا ان ما ذكره السرخسى رده فى النهاية بانه  
 مخالف لما عليه عامة رواة شروح الجامع الصغير ومبسوط شيخ الاسلام من ان الكثير لا يباح اه  
**(قوله الى ظهر قاعد الخ)** قيد بالظهور احتراز عن الوجه فانها تكره اليه كما مر وفى قوله يتحدث  
 ايماء الى انه لا كراهة لو لم يتحدث بالاولى ولذا زاد الشارح ولو وفى شرح المنية افاد به نفي  
 قول من قال بالكراهة بحضرة المتحدثين وكذا بحضرة النائمين وما روى عنه عليه الصلاة  
 والسلام لاتصلوا خائف نائم ولا يتحدث فضيف وصح عن عائشة رضى الله عنها قالت كان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى من صلاة الليل كلها وانا معترضة بينه وبين القبلة فاذا اراد  
 ان يوتر ايقظنى فلو ترت رواية فى الصحيحين وهو يقتضى انها كانت نائمة وما فى مسند البزار  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نبيت ان اصبلى الى النيام والمتحدثين فهو محمول على ما اذا  
 كانت لهم اصوات يخاف منها التغليط او الشغل وفى النائمين اذا خاف ظهور شئ يضحكه اه  
**(قوله مطلقا)** اى معلقا او غير معلق و اشار به الى ان قول الكثر وغيره معلق غير قيد وفى شرح  
 المنية وجه عدم الكراهة ان كراهة استقبال بعض الاشياء باعتبار التشبه بعبادها والمصحف  
 والسيف لم يعبدها احد واستقبال اهل الكتاب للمصحف للقراءة منه للعباد وعند ابن خزيمة  
 يكره استقباله للقراءة ولذا قيد بكونه معلقا وكون السياف آلة الحرب مناسب لحال الابتهاال الى الله  
 تعالى لانها حال المحاربة مع النفس والشیطان وعن هذا سمي المحراب اه **(قوله اوشمع)**  
 بفتح الميم على الوجه والسكون ضعيف مع انه المستعمل قاله ابن قتيبة وعدم الكراهة هو  
 المختار كفى غاية البيان وينبغى الاتفاق عليه فيما لو كان على جانبه كما هو المعتاد فى ليالى رمضان بحر  
 اى فى حق الامام اما المقابل لها من القوم فتلحقه الكراهة على مقابل المختار رطبى **(قوله)**  
**لان المجوس الخ)** علة للثلاثة قبله ط **(قوله قتيبة)** ذكر ذلك فى القتيبة فى كتاب الكراهة ونصه  
 الصحيح انه لا يكره ان يصلى وبين يديه شمع اوسراج لانه لم يعبدها احد والمجوس يعبدون  
 الجمر لا النار الموقدة حتى قيل لا يكره الى النار الموقدة اه وظاهره ان المراد بالموقدة التى لها  
 لهب لكن قال فى الغاية ان بعضهم قل تكره الى شمع اوسراج كما لو كان بين يديه كانون فيه  
 حر او نار موقدة اه وظاهره ان الكراهة فى الموقدة متفق عليها كفى الجمر تأمل **(قوله لما مر)**  
 علة لعدم الكراهة وهو كونها مهانة ح **(قوله يكره اشتغال الصماء)** لنيه عليه الصلاة  
 والسلام عنها وهى ان يأخذ بشوبه فيحالى به جسده كله من رأسه الى قدمه ولا يرفع جانباً يخرج  
 يده منه سعى به اعدم منفذ يخرج منه يده كاصخرة الصماء وقيل ان يشتمل بشوب واحد ليس  
 عليه ازار وهو اشتغال اليهود زياى وظاهر التعليل بالنهى ان الكراهة تحريرية كما مر فى

على الاظهر لكن صحح  
 الحلى الفساد (و) لا يكره  
 (صلاة الى ظهر قاعد)  
 قائم ولو (يتحدث) الا اذا  
 خيف الغلط بحديثه (و)  
 لا الى (مصحف اوسيف  
 مطلقا اوشمع اوسراج)  
 او نار توقد لان المجوس انما  
 تعبد الجمر لا النار الموقدة  
 قتيبة (او على بساط فيه  
 تماثيل ان لم يسجد عليها)  
 لما مر (فروع) \* يكره  
 اشتغال الصماء



أفلاثره (قوله والاعتجار) انتهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه وهو شد الرأس أو تكو برعمامته على رأسه وترك وسطه مكشوقا وقيل ان تنقب بعمامته فيغطي انفه اما البحر الاول رد أو للتكبر امداد وكرهته تحريمية ايضا لما مر (قوله والتثم) وهو تغطية الاثف والفم في الصلاة لانه يشبه فعل المجوس حال عبادتهم النيران زياعى ونقل ط عن ابى السعود انها تحريمية (قوله والتخم) هو اخراج النخامة بالنفس الشديد لغير عذر وحكمه كاللتخضج في تفصيله كما في شرح المنية اى فان كان بلا عذر وخروج به حرفان أو أكثر أفسد وفي بعض النسخ والتخم والمراد به لبس الخاتم في الصلاة بعمل قليل (قوله وكل عمل قليل الخ) تقدم الفرق بينه وبين الكثير (قوله كتعرض لقمة الخ) قال في النهر ويكره قتل القمل عند الامام وقال محمد القتل احب الى وائى ذلك فعل لا بأس به ولعل الامام انما اختار الدفن لما فيه من التزه عن اصابة الدم يد القاتل أو ثوبه وان كان معفوا عنه هذا اذا تعرضت القملة ونحوها بالاذى والا كره الأخذ فضلا عن غيره وهذا كله خارج المسجد اما فيه فلا بأس بالقتل بشرط تعرضها له بالاذى ولا يطر حها في المسجد بطريق الدفن أو غيره الا اذا غلب على ظنه انه يظفر بها بعد الفراغ من الصلاة وبهذا التفصيل يحصل الجمع بين ماسبق عن الامام انه يدفنها في الصلاة اى في غير المسجد وبين ما روى عنه انه لو دفنها في المسجد أساءه وفي الامداد عن الينبوع للسيوطى عن ابن العماد طرح القمل في المسجد ان كان ميتا حرم لتجاسته وان كان حيا ففي كتب المالكية كذلك لان فيه تعذيبا له بالجوع بخلاف البرغوث لانه يأكل التراب وعلى هذا يحرم طرح القمل حيا في غير المسجد ايضا اه قال في الامداد والمصرح به في كتبنا انه لا يجوز القاء قشر القملة في المسجد اه قات الظاهر ان العلة تقدير المسجد والا فالصرح به عندنا ان ما لانفس له سائلة اذا مات في الماء لا يجسه (قوله وترك كل سنة ومستحب) السنة قيمان سنة هدى وهى المؤكدة وسنة زوائد والمستحب غيره وهو المندوب اوها قيمان وقد يطلق عليه سنة وقدما تحقيق ذلك كله في سنن الوضوء قال في البحر عند قوله وعلى بساط فيه تصاوير الحاصل ان السنة ان كانت مؤكدة قوية لا يبعد كون تركها مكروها تحريما وان كانت غير مؤكدة فتركها مكروه تنزيها واما المستحب او المندوب فيذنبى ان لا يكره تركه اصلا لقواهم يستحب يوم الاضحى ان لا يأكل أولا الا من اضيقته ولو اكل من غيرها لم يكره فلم يلزم من ترك المستحب ثبوت الكراهة الا انه يشكل عليه قوله المكروه تنزيها مرجعه الى خلاف الاولى ولا شك ان ترك المستحب خلاف الاولى اه اقول لكن صرح في البحر في صلاة العيد عند مسألة الاكل بانه لا يلزم من ترك المستحب ثبوت الكراهة اذ لا بد لها من دليل خاص اه و اشار الى ذلك في التحرير الاصولى بأن خلاف الاولى ما ليس فيه صيغة نهى كترك صلاة الضحى بخلاف المكروه تنزيها اه والظاهر ان خلاف الاولى اعم فكل مكروه تنزيها خلاف الاولى ولا عكس لان خلاف الاولى قد لا يكون مكروها حيث لا دليل خاص كترك صلاة الضحى وبه يظهر ان كون ترك المستحب راجعا الى خلاف الاولى لا يلزم منه ان يكون مكروها الا نهى خاص لان الكراهة حكم شرعى فلا بد له من دليل والله تعالى اعلم (قوله وحمل الطفل) اى لغير حاجة (قوله وما ورد الخ) جواب سؤال هو انه كيف يكون مكروها وقد ورد في الصحيحين

والاعتجار والتثم والتخم  
وكل عمل قليل بلا عذر  
كتعرض لقمة قبل الاذى  
وترك كل سنة ومستحب  
وحمل الطفل وما ورد  
نسخ بمحدث ان في الصلاة  
اشغلا

مطلب

في بيان السنة والمستحب  
والمندوب والمكروه  
وخلاف الاولى

وغيرها عن ابي قتادة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي وهو حامل امامة بنت زينب بنت النبي صلى الله عليه وسلم فأذا سجد وضعها واذا قام حملها وقد اجيب عنه باجوبة منها ما ذكره الشارح انه منسوخ بما ذكره من الحديث وهو مردود بأن حديث ان في الصلاة لشغلا كان قبل الهجرة وقصة امامة بعدها ومنها ما في البدائع انه صلى الله عليه وسلم لم يكرمه منه ذلك لانه كان محتاجا اليه لعدم من يحفظها اول للتشريع بالفعل ان هذا غير مفسد ومثله ايضا في زماننا لا يكرمه لواحد منافعه عند الحاجة اما بدونها فكروه اه وقد أطال المحقق ابن امير حاج في الحلية في هذا المحل ثم قال ان كونه للتشريع بالفعل هو الصواب الذي لا يعدل عنه كما ذكره النووي فانه ذكر بعضهم انه بالفعل اقوى من القول ففعله ذلك لبيان الجواز وان الآدمي طاهر وما في جوفه من النجاسة معفو عنه لكونه في معدته وان ثياب الاطفال واجسادهم طاهرة حتى تحقق نجاستها وان الافعال اذا لم تكن متوالية لا تبطل الصلاة فضلا عن الفعل القليل الى غير ذلك وتماه فيه \* (تمه) \* بقي من المكروهات اشياء اخر ذكرها في المنية ونور الايضاح وغيرها منها الصلاة بحضرة ما يشغل البال ويخل بالخشوع كزينة ولهو ولعب ولذلك كرهت بحضرة طعام تميل اليه نفسه وسيأتي في كتاب الحج قيل باب القرآن يكره للمصلي جعل نحو نعله خلفه لشغل قلبه ومنها ما في الخزانة تغطية الأنف والقم والهرولة للصلاة والاتكاء على حائط او عصا في الفرض بلا عذر لافي النفل على الاصح ورفع يديه عند الركوع والرفع منه وماروى من الفساد شاذ واتمام القراءة راكعا والقراءة في غير حالة القيام ورفع الرأس ووضعه قبل الامام والصلاة في مظان النجاسة كمقبرة وحمام الا اذا غسل موضعانه ولا تمثل اوصلى في موضع نزع الثياب او كان في المقبرة موضع اعد للصلاة والاقبر ولا نجاسة فلا بأس كافي الخاتمة اه وتقدم تمام هذا في بحث الاوقات المكروهة وفي القهستاني لا تكرر الصلاة في جهة قبر الا اذا كان بين يديه بحيث لو صلى صلاة الخاشعين وقع بصره عليه كما في جنازة المضمرات اه **(قوله)** ويباح قطعها اي ولو كانت فرضا كما في الامداد **(قوله)** انحوا قتل حية اي بان يقتلها بعمل كثير بناء على ما مر من مسح الفساد به **(قوله)** وندابة اي هربها وكذا الخوف ذنب على غم نور الايضاح **(قوله)** وفور قدر الظاهر انه مقيد بما بعده من فوات ما قيمته درهم سواء كان ما في القدر له او لغيره رحتى **(قوله)** وضياع ما قيمته درهم قال في مجمع الروايات لان مادونه حقير فلا يقطع الصلاة لاجله لكن ذكر في المحيط في الكفالة ان الجلوس بالدائق يجوز فقطع الصلاة اولى وهذا في مال الغير اما في ماله لا يقطع والاصح جوازه فيهما اه وتماه في الامداد والدى مشى عليه في الفتح التقييد بالدرهم **(قوله)** ويستحب لدافعة الاخشين) كذا في مواهب الرحمن ونور الايضاح لكنه مخالف لما قدمناه عن الخزانة وشرح المنية من انه ان كان ذلك يشغله اي يشغل قلبه عن الصلاة وخشوعها فاتها يأنم لادائها مع الكراهة التحريمية ومقتضى هذا ان القطع واجب لاستحباب وبدل عليه الحديث المار لا نخل لاحديؤن بالله واليوم الآخر ان يصلي وهو حاقن حتى تخفف اللهم الا ان يحمل ما هنا على ما اذا لم يشغله لكن الظاهر ان ذلك لا يكون مدونا للقطع فليأنمل ثم رأيت الشرنبلالي بعدما صرح بنقد القطع كما هنا قال وقصة الحديث توجهه **(قوله)** وللخروج من الخلاف

ويباح قطعها لنحو قتل حية وندابة وفور قدر وضياع ما قيمته درهم له او لغيره ويستحب لدافعة الاخشين وللخروج من الخلاف

عبارته في الخزان ولازالة نجاسة غير مألوفة لاستحباب الخروج من الخلاف وما هنا اعم لشموله  
 لنحو ما اذا مسته امرأة اجنية **(قوله ان لم يخف الخ)** راجع لقوله وللخروج الخ واما قطعها  
 لدافعة الاخشين فقد منا عن شرح النية ان الصواب انه يقطعها وان فاتته الجماعة كما يقطعها  
 لفصل قدر الدرهم **(قوله ويجب)** الظاهر منه الافتراض ط **(قوله لا غنة ملهوف)** سواء  
 استغاث بالمصلى او لم يعين احدا في استغاثته اذا قدر على ذلك ومثله خوف تردى اعمى في بئر  
 مثلا اذا غلب على ظنه سقوطه امداد **(قوله لا لنداء احدا بويه الخ)** المراد بهما الاصول وان  
 علوا وظهر سياقه انه نفى وجوب الاجابة فيصدق مع بقاء التدب والجواز ط قلت لكن  
 ظاهرا الفتح انه نفى للجواز وبه صرح في الامداد بقوله اى لا يجوز قطعها بنداء احدا بويه من  
 غير استغاثته وطلب اعانة لان قطعها لا يجوز الاضرورة وقال الطحاوى هذا في الفرض وان  
 كان في نافلة ان علم احدا بويه انه في الصلاة وناداه لا بأس ان لا يجيبه وان لم يعلم يجيبه اه  
**(قوله الا في النفل)** اى فيجيبه وجوبا وان لم يستغث لانه ليم عابد بنى اسرائيل على تركه الاجابة  
 وقال صلى الله عليه وسلم مامعناه لو كان فقيها لاجاب امه وهذا ان لم يعلم انه يصلى فان علم  
 لا تجب الاجابة لكنها اولى كاستفاد من قوله لا بأس الخ فقوله فان علم تفصيل لحكم المستثنى  
 ط وقديقال ان لا بأس هنا لدفع ما يتهوهم ان عليه بأسا في عدم الاجابة وكونه عقوقا فلا يفيد  
 ان الاجابة اولى وسيأتى تمامه في باب ادراك الفريضة **(قوله ويكره الخ)** لما فرغ من بيان  
 الكراهة في الصلاة شرع في بيانها خارجها مما هو من توابعها بجر **(قوله تحريما)** لما اخرجه  
 الستة عنه صلى الله عليه وسلم اذا أتيت الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ولكن  
 شرقوا أو غربوا ولهذا كان الاصح من الروايتين كراهة الاستدبار كالاستقبال بجر **(قوله)**  
 استقبال القبلة بالفرج ) يعقب الرجل والمرأة والظاهر ان المراد بالقبلة جهتها كفي الصلاة وهو  
 ظاهر الحديث المار وان التقييد بالفرج يفيد ما صرح به الشافعية انه لو استقبلها بصدرة  
 وحول ذكره عنها لم يكره بخلاف عكسه كما قدمناه في باب الاستنجاء وتقدم هناك ان المكروه  
 الاستقبال او الاستدبار لاجل بول او غائط فلو الاستنجاء لم يكره اى تحريما وفي النهاية ولو  
 غفل عن ذلك وجلس يقضى حاجته ثم وجد نفسه كذلك فلا بأس لكن ان امكنه الانحراف  
 انحرف فانه عد ذلك من موجبات الرحمة فان لم يفعل فلا بأس اه وكأنه سقط الوجوب  
 عند الامكان لسقوطه ابتداء بالنسيان ولحشية التلوث وتقدم هناك ايضا كراهة استقبال  
 الشمس والقمر اى لانهما من الآيات الباهرة ولما معهما من الملائكة كما في السراج  
 وقد منا ان الظاهر ان الكراهة فيه تنزيهية مالم يرد نهى خاص وان المراد استقبال عينهما  
 لاجتهما ولاضوءهما وتقدم تمام ذلك كله هناك فراجع **(قوله كما كره لبالغ)** الظاهر منه  
 التحريم ط **(قوله امساك صبي ليول نحوها)** اى جهتها لانه يحرم على البالغ ان يفعل  
 بالصغير ما يحرم على الصغير فعلة اذا بلغ ولذا يحرم على ابيه ان يلبسه حريرا او حليا لو كان  
 ذكرا او يسقيه خمر او نحو ذلك **(قوله مدرجليه)** اورجل واحدة ومثل البالغ الصبي في الحكم  
 المذكور ط **(قوله اى عمدا)** اى من غير عذر مالم بالعدو او السهو فلا ط **(قوله لانه اساءة)**  
 أدب) افاد ان الكراهة تنزيهية ط لكن قدمنا عن الرحى في باب الاستنجاء انه سيأتى انه بمد

ان لم يخف فوت وقت  
 او جماعة ويجب لاغنة  
 ملهوف وغريق وحريق  
 لنداء احدا بويه بلا استغاثته  
 الا في النفل فان علم انه يصلى  
 لا بأس ان لا يجيبه وان لم  
 يعلم اجابه (ويكره) تحريما  
 (استقبال القبلة بالفرج)  
 ولو (في الحلاء) بالمديت  
 التغوط (وكذا استدبارها)  
 في الاصح (كما كره) لبالغ  
 (امساك صبي) ليول  
 (نحوها) (كما كره) (مد  
 رجليه في نوم او غيره اليها)  
 اى عمدا لانه اساءة ادب  
 قاله مثلا با كبر (او الى  
 مصحف او شئ من الكتب  
 الشرعية

الرجل اليها تردها دته قل وهذا يقتضي التحريم فيلحذر **(قوله** الا ان يكون) ما ذكر من المصحف والكتب اما القبلة فهي الى عذان السماء **(قوله** مرتفع) كونه ولو كان الارتفاع قليلا ط قلت اي بما تنقي به الحداة عره ويختلف ذلك في القرب والبعد ففي البعد لا تنقي بالارتفاع القليل والظاهر انه مع البعد لكثير لا كراهة مطلقا تأمل **(قوله** غلق باب المسجد) الا فصح اغلاق لما في القاموس غلق الباب يغلقه لغة ردية في اغلقه اه قال في البحر وانما كره لانه يشبه المنع من الصلاة قال الله تعالى ومن اظلم ممن منع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه ومن هنا يعلم جهل بعض مدرسي زماننا من منعهم من يدرس في مسجد تقرر في تدريسه وتمساه فيه **(قوله** الخوف على متاعه) هذا الولي من التقيد بزماننا لان المدار على خوف الضرر فان ثبت في زماننا في جميع الاوقات ثبت كذلك الا في اوقات الصلاة او لافلا او في بعضها ففي بعضها كذا في الفتح وفي العناية والتدبير في الغلق لاداء الحاجة فانهم اذا اجتمعوا على رجل وجعلوه متوليا بغير امر القاضي يكون متوليا انتهى ببحر ونهر **(قوله** الوط، فوكة) اي الجماع خزائن اما الوط، فوكة بالقدم فغير مكروه الا في الكعبة اغير عذر لقولهم بكراهة الصلاة فوقها ثم رأيت القهستاني نقل عن المفيد كراهة الصعود على سطح المسجد اه ويازمه كراهة الصلاة ايضا فوكة فليتأمل **(قوله** لانه مسجد) علة لكراهة ما ذكر فوكة قال الزيلعي ولهذا يصح اقتداء من على سطح المسجد بمن فيه اذا لم يتقدم على الامام ولا يبطل الاعتكاف بالصعود اليه ولا يخل للجنب والحائض والنفساء الوقوف عليه ولو حلف لا يدخل هذه الدار فوقف على سطحها بحث اه **(قوله** الى عذان السماء) يفتح العين وكذا الى تحت الثرى كما في البيروني عن الاسييجاني بقي لوجعل الواقف تحته يتالاجلاء هل يجوز كفاي مسجد بحلة الشحم في دمشق لم أره صريحاً سيأتي متناهي كتاب الوقف انه لو جعل تحته سرداباً لمصلحة جاز تأمل **(قوله** واتخاذ طريقاً) في التعبير بالاتخاذ اسماء الى انه لا يفسق بمرة او مرتين ولذا عبر في الفنية بالاتخاذ نهرو وفي الفنية دخل المسجد فاما توسطه فدم قيل يخرج من باب غير الذي قصده وقيل يصلي ثم يخرج في الخروج وقيل ان كان محذواً يخرج من حيث دخل اعدا لما جنى اه **(قوله** بغير عذر) فلو عذر جاز وبصلي كل يوم تحية المسجد مرة بجر عن الخلاصة اي اذا تكرر دخوله تكفيه التحية مرة **(قوله** نفاسه) يخرج عنه بذية الاعتكاف وان لم يمكث ط عن الشرنبلالي **(قوله** وادخال نجاسة فيه) عبارة الاشياء وادخال نجاسة فيه يخاف منها التلويث اه ومفاده الجواز لو جافة لكن في الفتاوى الهندية لا يدخل المسجد من على بدنه نجاسة **(قوله** وعليه فلا يجوز الخ) زاد لفظ عليه اشارة الى ان ما ذكره من قوله فلا يجوز ايسر بمصرحه في كتب المتقدمين وانما جاء العلامة فمع على مصرحوا به من عدم جواز ادخال النجاسة المسجد وحمله بعيد القواهم ان الدهن نجس يجوز الاستصباح به كما فاده في البحر **(قوله** ولا تطينه بحس) في الفتاوى الهندية يكره ان يطين المسجد بطين قد بل بماء نجس بخلاف السريقين اذا جعل فيه الطين لان في ذلك ضرورة وهو تحصيل غرض لا يحصل الا به كذا في السراجية اه **(قوله** والغصد) ذكره في الاشياء بخنا فقال واما الغصد فيه في اناه فلم أره وينبغي ان لا فرق اه اي لا فرق بينه وبين البول وكذا لا يخرج فيه الريح من الدبر كما في الاشياء واختلف فيه

مظا.

في احكام المسجد

الا ان يكون على موضع مرتفع عن المحاذاة) فلا يكره قاله الكمال (و) كما كره (غلق باب المسجد) الا لخوف على متاعه به يفتى (و) كره تحريماً (الوط، فوكة) بالبول والتغوط) لانه مسجد الى عذان السماء (واتخاذ طريقاً غير عذر) وصرح في الفنية بنفسه باعداده (وادخال نجاسة فيه) وعليه) فلا يجوز الاستصباح بدهن نجس فيه) ولا تطينه بنجس (ولا البول) والغصد (فيه ولو في اناه)

السلف قليل لا بأس وقيل يخرج اذا احتاج اليه وهو الاصح حموى عن شرح الجامع الصغير  
 للترمذي **(قوله)** ويحرم الخ لما أخرجه المنذرى مرفوعاً جنبوا مساجدكم صبيانكم  
 ومجانينكم وبيعكم وشراءكم ورفع اصواتكم وسل سيفكم واقامة حدودكم وجروها في الجمع  
 واجعلوا على ابوابها المطاهر وبحر والمطاهر جمع مطهرة بكسر الميم والفتح لغة وهو كل انا يتطهر  
 به كافي المصباح والمراد بالحرمة كراهة التحريم لظنية الدليل واما قوله تعالى ان طهرا بيتي  
 للطائفتين الآية فيحتمل الطهارة من اعمال اهل الشرك تأمل وعليه فقوله والا فيكره اى  
 تنزيها تأمل **(قوله)** وصلاته فيهما اى في النعل والخف الطاهرين افضل مخالفة لليهود  
 تتارخانية وفي الحديث صلوا في نعالكم ولا تشبهوا باليهود رواه الطبراني كافي الجامع الصغير  
 رامزا اصبحت واخذ منه جمع من الخبايا انه سنة ولو كان يمشى بها في الشوارع لان النبي  
 صلى الله عليه وسلم وصحبه كانوا يمشون بها في طرق المدينة ثم يصلون بها قات لكن اذا خشي  
 تلويث فرش المسجد بها ينبغي عدمه وان كانت طاهرة واما المسجد النبوى فقد كان مفروشا  
 بالحصى في زمنه صلى الله عليه وسلم بخلافه في زماننا ولعل ذلك محل ما في عمدة المفتى من ان دخول  
 المسجد متعلا من سوء الادب تأمل **(قوله)** لا يكره ما ذكر اى من الوطء والبول والغوط نهر  
**(قوله)** فوق بيت الخ اى فوق مسجد البيت اى موضع اعد للسنن والنوافل بان يتخذ بحراب  
 وينظف ويعطى كما امر به صلى الله عليه وسلم فهذا مندوب لكل مسلم كافي الكرماني وغيره قهستاني  
 فهو كالوبال على سطح بيت فيه مصحف وذلك لا يكره كافي جامع البرهاني معراج **(قوله)** به يقى  
 نهاية عبارة النهاية والخيار للفتوى انه مسجد في حق جواز الاقتداء الخ لكن قال في البحر  
 ظاهره انه يجوز الوطء والبول او التخلي فيه ولا يخفى ما فيه فان الباني لم يعده لذلك فيذنب ان  
 لا يجوز وان حكمنا بكونه غير مسجد وانما تظهر فائدته في حق بقية الاحكام وحل دخوله  
 للجنب والحائض اه ومقابل هذا المختار ما صححه في المحيط في مصلى الجازة انه ليس له حكم  
 المسجد اصلا وما صححه تاج الشريعة ان مصلى العيد له حكم المساجد وتماه في الشريعة  
**(قوله)** كفناء مسجد هو المكان المتصل به ايس بينه وبينه طريق فهو كالمتخذ لصلاة جنازة  
 او عيد فيما ذكر من جواز الاقتداء وحل دخوله للجنب ونحوه كافي آخر شرح النية **(قوله)**  
 ورباط هو ما بينى لسكنى فقراء الصوفية ويسمى الخانقاه والتكية رحمتي **(قوله)** ومدرسة  
 ما بينى لسكنى طلبة العلم ويجعل لها مدرس ومكان للدرس لكن اذا كان فيها مسجد فحكمه  
 كغيره من المساجد ففي وقف القنية المساجد التي في المدارس مساجد لانهم لا يمتنعون الناس  
 من الصلاة فيها واذا غاقت يكون فيها جماعة من اهائها وفي الخانية دار فيها مسجد لا يمتنعون  
 الناس من الصلاة فيه ان كانت الدار لو اغاقت كان له جماعة ممن فيها فهو مسجد جماعة تثبت  
 له احكام المسجد من حرمة البيع والدخول والا فلا وان كانوا لا يمتنعون الناس من الصلاة  
 فيه اه **(قوله)** ومساجد حياض مساجد الحوض مصطبة يجعلونها بحجب الحوض حتى اذا  
 توضع احد من الحوض صلى فيها اه ح **(قوله)** واسواق اى غير نافذة يجعلون مصطبة للصلاة  
 فيها ح وذلك كاتى تجعل في خان التجار **(قوله)** لا قوارع اى فانها ليست كالمذكورات قل

ويحرم ادخال صبيان  
 ومجانين حيث غالب تيجسهم  
 والا فيكره وينبغي لداخله  
 تعاهد نعله وخفه وصلاته  
 فيهما افضل (لا) يكره  
 ما ذكر (فوق بيت) جعل  
 (فيه مسجد) بل ولا فيه  
 لانه ليس بمسجد شرعا  
 (و) اما (المتخذ صلاة  
 جنازة او عيد) فهو مسجد  
 في حق جواز الاقتداء  
 وان انفصل الصفوف  
 رفقا بالناس (لا في حق  
 غيره) به بقى نهاية (مثل  
 دخوله للجنب وحائض)  
 كفناء مسجد ورباط  
 ومدرسة ومساجد حياض  
 واسواق لا قوارع

مطلب

كلمة لادّاس دليل على ان  
المسجد غيره لان البأس  
الشدة

(ولا بأس بقننه حلا محرابه)  
فانه يكره لانه يلهم المصلي  
ويكره التكلف بدقائق  
التقوس ونحوها خصوصا  
في جدار القبلة قاله الحلبي  
وفي حظره احتج وقيل يكره  
في المحراب دون السقف  
والمؤخر انتهى وظاهره  
ان المراد بالمحراب جدار  
القبلة فليحفظ (يخص  
وماء ذهب) لو (بماله)  
الحلال (لا من مال الوقف)  
فانه حرام (وضمن متوليه  
لوفعل) النقش او البياض  
الا اذا خيف طمع الظلمة  
فلا بأس به كافي والا اذا  
كان لاحكام البناء او  
الواقف فعل مثله لقولهم  
انه يعمر الوقف كما كان  
وتامه في البحر (فروع)  
افضل المساجد مكة ثم  
المدينة

مطلب

في افضل المساجد

في اواخر شرح النية والمساجد التي على قوارع الطرق ليس اياها جماعة راتبة في حكم  
المسجد لكن لا يكف فيها اه (قوله ولا بأس الخ) في هذا التعبير كما قال شمس الائمة  
اشارة الى انه لا يؤجر ويكفيه ان يجزو رأسا برأس اه قال في النهاية لان لفظ لا بأس  
دليل على ان المستحب غيره لان البأس الشدة اه ولهذا قال في حطرا الهندية عن المضمرات  
والصرف الى الفقراء افضل وعليه الفتوى اه وقيل يكره لقوله صلى الله عليه وسلم ان من  
اشراط الساعة ان تزين المساجد الحديث وقيل يستحب لما فيه من تعظيم المسجد (قوله لانه  
يلهم المصلي) اى فيحل بخشوعه من النظر الى موضع سجوده ونحوه وقد صرح في البدائع  
في مستحبات الصلاة انه يبغي الحشوع فيها ويكون منتهى بصره الى موضع سجوده الخ  
وكذا صرح في الاشباه ان الحشوع في الصلاة مستحب والظاهر من هذا ان الكراهة  
هنا تنزيهية فافهم (قوله ويكره التكلف الخ) تخصيص لما في المتن من نفي البأس بالنقش  
ولهذا قال في الفتوح وعندنا لا بأس به ومحمل الكراهة التكلف بدقائق التقوس ونحوه  
خصوصا في المحراب اه فافهم (قوله ونحوها) كاخشاب ثمينة وبياض بنحو اسبيداج اه  
ط (قوله وظاهره الخ) اى ظاهر التعاليل بانه يلهم وكذا اخراج السقف والمؤخر فان  
سببه عدم الالهة فيفيد ان المكروه جدار القبلة بتمامه لان علة الالهة لا تخص الامام بل  
بقية اهل الصف الاول كذلك ولذا قال في الفتاوى الهندية وكره بعض مشايخنا النقش على  
المحراب وحائط القبلة لانه يشغل قلب المصلي اه ومثله يقال في حائط الميمنة او اليسرة لانه  
يلهم القريب منه (قوله لو بماله الحلال) قل تاج الشريعة اما لو انفق في ذلك مالا خيئا  
او مالا سببه الحديث والطيب فيكره لان الله تعالى لا يقبل الا الطيب فيكره تلويث بيته بما  
لا يقبله اه شربلاية (قوله الا اذا خيف الخ) اى بان اجتمعت عنده اموال المسجد وهو  
مستغن عن العمارة والا فيضمنها كما في القهستاني عن النهاية (قوله وتامه في البحر)  
حيث قال وقيدوا بالمسجد اذ نقش غيره موجب لل ضمان الا اذا كان معدا للاستغلال تزيد  
الاجرة به فلا بأس به وارادوا من المسجد داخله فيفيد ان تزيين خارجه مكروه واما  
من مال الوقف فلا شك انه لا يجوز للمتولى فعله مطلقا لعدم الفائدة فيه خصوصا اذا  
قصد به حرمان ارباب الوظائف كما شاهدناه في زماننا (قوله افضل المساجد مكة) اى مسجد  
مكة وكذا ما بعده الى قوله الاقدم ح وفي تسهيل المقاصد للعلامة احمد بن العماد ان افضل  
مساجد الارض الكعبة لانه اول بيت وضع للناس ثم المسجد المحيط بها لانه اقدم مسجد  
بمكة ثم مسجد المدينة لقوله صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجدى هذا تعدل الف صلاة  
فيما سواه الا المسجد الحرام حموى ملخصا وفي اليرى واختلف في المراد من المسجد الحرام الذي  
فيه المضاعفة المذكورة فقليل بقاع الحرم وقيل الكعبة وما في الحجر من البيت وقيل الكعبة  
وما حولها من المسجد وحزمه النووي وقال انه الظاهر وقال الشيخ ولي الدين العراقي ولا  
يخص التضعيف بالمسجد الذي كان في زمنه صلى الله عليه وسلم بل يشمل جميع ما زيد فيه  
بل المشهور عند اصحابنا انه يعم جميع مكة بل جميع حرمها الذي يحرم صيده كما صححه

النور انتهى ما فاده شيخ مشايخنا محمد بن ظهيرة القرشي الحنفي المكي اه ما حصا \* (تنبه) \*  
 هذه المضاعفة خاصة بالفرض لقوله صلى الله عليه وسلم صلاة احدكم في بيته افضل من صلاته  
 في مسجدى هذا الا المكتوبة والواقع التعارض بينه وبين الحديث الاول كذا حكاه ابن رشد  
 المالكي في القواعد عن ابي حنيفة كما في الحلية عن غاية السروجي وتامه فيها **(قوله ثم**  
**القدس)** لانه احد المساجد الثلاثة التي لا تشد الرحال الا اليها والمنصوص على المضاعفة فيها  
**(قوله ثم قبا)** بالقصر والمد منصرف وغير منصرف والقاف مضمومة ط لانه المسجد الذي  
 اسس على التقوى من اول يوم **(قوله ثم الاقدم ثم الاعظم)** كذا في الحلية عن الاجناس والذي  
 في البحر بعد القدس ثم الجوامع ثم مساجد الحال ثم مساجد الشوارع لانها اخف رتبة لانه  
 لا يعتكف فيها اذا لم يكن لها امام معلوم ومؤذن ثم مساجد البيوت لانه لا يجوز الاعتكاف  
 فيها الا للنساء اه وفي القهستاني مساجد الشوارع هي التي بنيت في الصحارى مما ليس لها  
 مؤذن وامام راتبان كافي الجلابي اه والحاصل ان بعد القدس الجوامع اى المساجد الكبيرة  
 الجامعة للجماعة الكثيرة لكن الاقدم منها افضل كمسجد قبائم الاعظم اى الاكثر جماعة  
 فالاعظم ثم الاقرب فالاقرب وفي آخر شرح المنية بعد نقله مامر عن الاجناس ثم الاقدم افضل  
 لسبقه حكما الا اذا كان الحادث اقرب الى بيته فانه افضل حينئذ لسبقه حقيقة وحكما كذا في  
 الوقائع وذكر في الحانية ومنية المفتي وغيرهما ان الاقدم افضل فان استويا في القدم فالاقرب  
 ولو استويا فيهما وقوم احدهما اكثر فان كان فقيها يقتدى به يذهب للاقل جماعة تكثيرا لها  
 بسببه والاتخير والافضل اختيار الذى امامه افقه واصحح ومسجد حيه وان قل جمعه افضل  
 من الجامع وان كثر جمعه اه ما خصا وحاصله ان في تقديم الاقدم على الاقرب خلافا لكن  
 عبارة الحانية هكذا واذا كان في منزله مسجد ان يذهب الى ما كان اقدم الخ وظاهره ان هذا  
 التفصيل في مسجد الحى تأمل **(قوله افضل اتفاقا)** اى من الاقدم وما بعده لاجرازه  
 فضيلتى الصلاة والسماع ط **(قوله ومسجد حيه افضل من الجامع)** اى الذى جماعته اكثر  
 من مسجد الحى وهذا احد قوانين حكاهما في الفتنى والثانى العكس وما هنا جزم به في شرح  
 المنية كما مر وكذا في المصنف والحانية بل في الحانية لو لم يكن لمسجد منزله مؤذن فانه يذهب اليه  
 ويؤذن فيه ويصلى ولو كان وحده لان له حقا عليه فيؤديه **(قوله والصحيح الخ)** قد مرنا الكلام  
 مستوفى على هذه المسئلة في شروط الصلاة قبيل بحث القبلة فراجع **(قوله وقيل ان تخطى)**  
 هو الذى اقتصر عليه الشارح في الحظر حيث قال فرع يكره اعطاء سائل المسجد الا اذا لم  
 يخط رقاب الناس في المختار لان علما تصدق بخاتمه في الصلاة فمدحه الله تعالى بقوله ويؤتون  
 الزكاة وهم راكعون ط **(قوله وانشاد ضالة)** هي الشئ الضائع وانشادها السؤال عنها وفي  
 الحديث اذا رايتم من ينشد ضالة في المسجد فقولوا اردها الله عليك **(قوله او شعر الخ)** قال في  
 الضياء المعنوى والعشرون اى من آفات اللسان الشعر سئل عنه صلى الله عليه وسلم فقال كلام  
 حسنه حسن وفيحيه قبيح ومعناه ان الشعر كالنثر يحمد حين يحمد ويذم حين يذم ولا بأس  
 باستماع نشيد الاعراب وهو انشاد الشعر من غير لحن ويحرم محو مسلم ولو بما فيه قال صلى الله  
 عليه وسلم لأن يمتلى احدكم قيصا خير له من ان يمتلى شعرا فما كان منه في الوعظ

مطلب

في انشاد الشعر

ثم القدس ثم قبا ثم الاقدم  
 ثم الاعظم ثم الاقرب  
 ومسجد استاذة لدرسه  
 اولسماع الاخبار افضل  
 اتفاقا ومسجد حيه افضل  
 من الجامع والصحيح ان  
 ما لحق بمسجد المدينة  
 ملحق به في الفضيلة نعم  
 تحرى الاول اولى وهو  
 مائة في مائة ذراع ذكر  
 مثلا على في شرح لباب  
 المناسك ويحرم فيه السؤال  
 ويكره الاعطاء مطلقا  
 وقيل ان تخطى وانشاد  
 ضالة او شعر الا ما فيه ذكر

والحكمه وذكر نعم الله تعالى وصفه المتقين فهو حسن وما كان من ذكر الاطلاق والازمان  
والأتم فإباح وما كان من محو وسحب خرام وما كان من وصف الحدود والقُدود والشعور  
فكروه كذا فصله ابو الليث السمرقندي ومن كثر اشده واشاؤه حين تنزل به مهماته  
ويحمله مكسبه تنقص مرواته وترد شهادته اه وقدما بقية الكلام على ذلك في صدر  
الكتاب قل رسم المفتي هذا وقد اخرج الامام الطحاوي في شرح مجمع الآثار انه صلى الله  
عليه وسلم عي ان تشد الاشعار في المسجد وان تباع فيه السلع وان يتخلق فيه قبل الصلاة ثم  
وفق بينه وبين ما ورد انه صلى الله عليه وسلم وضع لسان منبره يشد عليه الشعر بحمل الاول  
على ما كانت قریش تهجوه به ونحوه مما فيه صرر او على ما يغلب على المسجد حتى يكون اكثر  
من فيه ماشاغلا به قال وكذبت التهمى عن البيع فيه هو الذي يغلب عليه حتى يكون كالسوق  
لانه صلى الله عليه وسلم لم ينه عاليا عن خصف الثعل فيه مع انه لو اجتمع الناس لحصف الثعل  
فيه كره وكذلك البيع واشد الشعر والتحلق قبل الصلاة مما غاب عليه كره وما لا فلا اه  
(قوله) رفع صوت بذكر الخ اقول اضطرب كلام صاحب البرازية في ذلك فتارة قال انه حرام  
وتارة قال انه حار وفي الفتاوى الحبرية من الكراهية والاستحسان جاء في الحديث ما اقضى  
طلب الجهر به نحو وان ذكرني في ملا ذكرته في ملا خير منهم رواه الشيخان وهذا احاديث  
اقتضت طاب الاسرار والجمع بينهما بان ذلك يختلف باختلاف الاشخاص والاحوال كما جمع  
بذلك بين احاديث الجهر والاختفاء بالقراءة ولا يعارض ذلك حديث جبر الذي ذكره الحنفى لانه حيث  
خيف الرياء او تاذى المضامين او النيام فان خلا مما ذكر فقال بعض اهل العلم ان الجهر افضل  
لانه اكثر عملا ولتعدي فائدته الى السامعين ويوقظ قلب الذاكر فيجمع همه الى الفكر  
ويصرف سمعه اليه ويطرده النوم ويزيد النشاط اه ملخصا وتام الكلام هناك فراجع  
وفي حاشية الحموى عن الامام الشعرائى اجمع العلماء سلفا وخلفا على استحباب ذكر الجماعة  
في المساجد وغيرها الا ان يشوش جهرهم على نائم او يصل او قري الخ (قوله) والصوة لان  
ماء مستقذر طعافيجب تنزيه المسجد عنه كما يجب تنزيهه عن الخط والبنم بدائع (قوله) الا  
فيما اعد لذت اظهر هل يشترط اعداد ذلك من الواقف ام لا وفي حاشية المدنى عن الفتاوى  
العفيفة ولا يظن ان ما حول ثمز زمه يجوز الوضوء او الغسل من الخنابة فيه لان حريم زمزم  
يحجرى عليه حكم المسجد فيعامل بمعاملتها من تحريم البصق والمكث مع الخنابة فيه ومن  
حصول الاعتكاف فيه واستحباب تقديم النبي ماء على ان الداخل من مسجد لمسجد يسر  
له ذلك (قوله) كنفيل نر) التزفتح التون وكسره هذا رأى المعجمة يتحل من الارض  
من الماء يقال برت الارض صارت ذات تر كذا في الصحاح قل في الخلاصة عرس الاشجار في  
المسجد لا تس به اذا كان فيه تقع بمسجد بان كان المسجد ذا تر والاستطوانات لا تستقر  
بدونها وبدون هذا لا يجوز اه وفي الهندية عن المرث ان كان تقع الناس بطله ولا يضيق  
على الناس ولا يضيق الصفوف لا تس به وان كان تقع نفسه بورقه او ثمره او يفرق الصفوف  
او كان في موضع تقع به مشهية بين الشيعة والمسجد يكره اه هذا وقد رأيت رسالة للعلامة  
ابن امير حاج تحفه معلقة بعرض مسجد الاقصى رد فيها على من افق بجوازها فيه اخذ من

ورفع صوت بذكر الا  
للمتفهمة والصوة الامم  
اعد لذلك وعرس  
الاشجار الالنفع كنفيل  
تر وتكون للمسجد

مطلب  
في رفع الصوت بالذكر

مطلب  
في الغرس في المسجد



قواهم لو غرس شجرة للمسجد فنه رتبها للمسجد في دعائه بأنه لا يلزم من ذلك حل الغرس إلا  
للعذر المذكور لأن فيه شغل ما عدل للصلاة ونحوها وإن كان المسجد واسعاً أو كان في الغرس نفع  
بثمرته والالزم الجوار قطعة منه ولا يجوز إبقاؤه أيضاً لقوله عليه الصلاة والسلام ليس لعرق  
ظالم حق لأن الظالم وضع الشيء في غير محله وهذا كذلك الخ ما طالع به ورأيت في آخر الرسالة  
بخط بعض العلماء أنه وافقه على ذلك المحقق ابن أبي شريف الشافعي **(قوله)** واكل ونوم الخ  
وإذا أراد ذلك ينبغي أن ينوي الاعتكاف فيدخل ويذكر الله تعالى بقدر ما نوى أو يصلي ثم  
يفعل ما شاء فتاوى هندية **(قوله)** واكل نحو نوم أي كبصل ونحوه مما له رائحة كريهة للحديث  
الصحيح في النهي عن قربان آكل الثوم والبصل المسجد قال الإمام العيني في شرحه على صحيح  
البحارى قالت علة النهي اذى الملائكة واذى المسلمين ولا يختص بمسجده عليه الصلاة  
والسلام بل الكل سواء لرواية مساجدنا بالجمع خلافاً لمن شذو بلحق عائض عليه في الحديث  
كل ماله رائحة كريهة مأكولاً أو غيره وإنما خص الثوم هنا بالذكر وفي غيره أيضاً بالبصل  
والكراث لكثرة أكلهم إياه وكذلك الحلق بعضهم بذلك من فيه بخراؤه جرحه له رائحة وكذلك  
القصاب والسماك والمجذوم والبرص أولى بالاطلاق وقال سخون لأرى الجمعة عليهما واحتج  
بالحديث والحق بالحديث كل من آذى الناس بلسانه وبه افتى ابن عمر وهو اصل في نفي كل من  
يتأذى به ولا يبعد أن يعذر المعذور بأكل ماله ريح كريهة ما في صحيح ابن حبان عن المغيرة  
ابن شعبة قال انتهيت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدته مني ريح الثوم فقال من أكل  
الثوم فأخذت يده فادخلتها فوجد صدرى معصوباً فقال إنك عذرا وفي رواية الطبراني في  
الاوسط اشكت صدرى فاكلته وفيه فلم يعفنه صلى الله عليه وسلم وقوله صلى الله عليه وسلم  
وليقتعد في بيته صريح في أن أكل هذه الأشياء عذر في التخلف عن الجماعة وإيضاً عن أن اذى  
المسلمين واذى الملائكة فبالنظر إلى الأولى يعذر في ترك الجماعة وحضور المسجد وبالنظر إلى  
الثانية يعذر في ترك حضور المسجد ولو كان وحده أهـ ما حصا أقول كونه يعذر بذلك ينبغي  
تقييده بما إذا أكل ذلك يعذر إذا أكل ناسياً قرب دخول وقت الصلاة لئلا يكون مباشراً ما  
يقطعه عن الجماعة بصنعه **(قوله)** وكل عقد الظاهر أن المراد به عقد إداة ليخرج نحو الهبة  
تأمل وصرح في الأشياء وغيرها بأنه يستحب عقد الكاح في المسجد وسيأتي في الكاح **(قوله)**  
بشرطه وهو أن لا يكون للتجارة بل يكون ما يحتاجه لنفسه أو عياله بدون احتضار السعة  
**(قوله)** أن يجلس لأجله فإنه حيث لا يسبح بالافاق لأن المسجد ما بنى لأموال الدنيا وفي صلاة  
الجلال الكلام المباح من حديث الدنيا يجوز في المساجد وإن كان الأولى أن يشتغل بذكر الله  
تعالى كذا في التمر تائى هندية قل البيهقي ما نصه وفي المدارك ومن الناس من يشتري إياه بالحديث  
المراد بالحديث الحديث المنكر كما جاء في الحديث في المسجد يأكل الحسنات كما تأكل البهيمة  
الحشيش انتهى فقد أفاد أن المنع خاص بالمنكر من القول أما المباح فلا قل في المنع  
الجلوس في المسجد للحديث ما دون شرعاً لأن أهل الصفة كانوا يلزمون المسجد وكانوا  
ينامون ويتحدثون وهذا لا يحل لأحد منعه كذا في الجامع البرهاني أقول يؤخذ من هذا أن  
الأمر الممنوع منه إذا وجد بعد الدخول بقصد العبادة لا يتناول أهـ **(قوله)** الاطلاق أوجه

واكل ونوم المعتكف  
وغريب واكل نحو نوم  
ويمنع منه وكذلك مؤذ  
ولو بلسانه وكل عقد الا  
لمعتكف بشرطه والكلام  
المباح وقيد في الظهيرة  
بأن يجلس لأجله لكن في  
النهر الاطلاق أوجه

بحث مخالف للمنفوق مع ما فيه من شدة الحرج ط (قوله) وتخصيص مكان لنفسه ) لانه يخل بالحشوع كذا في القنية اى لانه اذا اعتاده ثم صلى في غيره يبقى باله مشغولا بالاول بخلاف ما اذا لم يالف مكانا معينا ( قوله وليس له الخ ) في القنية في المسجد موضع معين يواظب عليه وقد شغله غيره قال الاوزاعي له ان يزعمه وليس له ذلك عندنا اه اى لان المسجد ليس ملكا لاحد بجزء من النهاية قلت وينبغي تقييده بما اذا لم يقم عنه على نية العود بلا مهلة كما لو قام للوضوء مثلا ولا سيما اذا وضع فيه ثوبه لتحقق سبق يده تأمل وفي شرح السير الكبير للسرخسي وكذا كل ما يكون اسله ون فيه سواء كان نزول في الرباطات والجلوس في المساجد للصلاة والنزول بمضى او عرفات للحج حتى لو ضرب فسطاطه في مكان كان ينزل فيه غيره فهو احق وليس للآخر ان يحوله فان أخذ موضعا فوق ما يحتاجه فلم يغير أخذ الزائد منه فلو طلب ذلك منه رجلا ان فأراد اعطاء احدهما دون الآخر فله ذلك ولو نزل فيه احدهما فأراد الذي أخذه او لا وهو غنى عنه ان ينزل فيه آخر فلا لانه اعترض على يده يداخرى محقة لاحتياجهما الا اذا قال انما كنت أخذته لهذا الآخر بأمره لا لنفسى فإذا حلف على ذلك له اخراجه لانه تين ان يده فيه كانت يد أمره وحاجة الأمر تمنع غيره من اثبات البدعية اه ملخصا قال الخير الرملى ومثل المسجد مقاعد الاسواق التي يتخذها المحترفون من سبق لها فهو الاحق بها وليس لمتخذها ان يزعمه اذا لحق له فيها مادام فيها فإذا قام عنها استوى هو وغيره فيها ومذهب الشافعية بخلافه كما صوابا عليه في كتبهم اه والمراد بها التي لا تنصر العامة والا ازعج القاعد فيها مطلقا (قوله واذا ضاق الخ) اقول وكذا اذا لم يضق لكن في قعوده قطع للصف (قوله بل ولاهل الحلة الخ) قل في القنية وكذا لاهل الحلة ان يمنعوا من ليس منهم عن الصلاة فيه اذا ضاق بهم المسجد اه (قوله ولهم نصب متول) اى ولو بالانصب قاض كقدماء عن العناية (قوله لا للدرس او ذكر) لانه ما بنى لذلك وان جاز فيه كذا في القنية (قوله فاستماع العظة اولى) الظاهر ان هذا خاص بمن لا قدرة له على فهم الآيات القرآنية والتدبر في معانيها الشرعية والاعتاظ بمواعظها الحكمية اذ لا شك ان من له قدرة على ذلك يكون استماعه اولى بل اوجب بخلاف الجاهل فانه يفهم من المعلم والمواعظ ما لا يفهمه من القارئ فكان ذلك انفع له (قوله ولا يبغى الكتابة على جدرانه) اى خوفا من ان تسقط وتوطأ بجزء من النهاية (قوله خفافش) كرم ان الوطواط قاموس (قوله لتقنيه) جواب سؤال حاصله انه صلى الله عليه وسلم قال اقروا الطير على مكائنها فازالة العنخ مخالفة للأمر فأجاب بأنه للتقنية وهى مطلوبة فالحديث مخصوص بغير المساجد ط

مطلب

فيمس سبقت يده الى مباح

وتخصيص مكان لنفسه  
وليس له ازعاج غيره منه ولو  
مدرس او اذا ضاق للمصلى  
ازعاج القاعد ولو مشغولا  
بقراءة او درس بل ولاهل  
الحلة منع من ليس منهم عن  
الصلاة فيه ولهم نصب  
متول وجعل المسجد  
واحدا وعكسه الصلاة  
لا للدرس او ذكر في المسجد  
عظة وقرآن فاستماع العظة  
اولى ولا يبغى الكتابة على  
جدرانه ولا بأس برمي عش  
خفافش وحمام لتقنيه

باب الوتر والنوافل

كل سنة نافلة ولا عكس

## باب الوتر والنوافل

الوتر يفتح الواو وكسرهما صد الشفع والنوافل جمع نافلة والنفل في الامة الزيادة وفي الشريعة زيادة عبادة شرعت لنا لاعيناط ( قوله كل سنة نافلة ) قدمنا قبل هذا الباب في آخر المكر وهات تقسيم السنة الى مؤكدة وغيرها وبسطنا ذلك ايضا في سنن الوضوء والكل يسمى نافلة لانه زيادة على الفرض لتكميله ومراده الاعتذار عن ترك التصريح بالسنن في الترجمة مع ان الباب معقود لبيانها ايضا (قوله ولا عكس) اى اغويا لان الفقيه بمعزل عن النظر الى

القواعد المنطقية فالمراد وليس كل نافلة سنة فن كل صلاة لم تطلب بعينها نافلة وليست بسنة بخلاف ما طابت بعينها كصلاة الليل والضحى مثلا ففهم **(قوله هو فرض عملا)** اي يفترض عمله اي فعله بمعنى انه يعامل معاملة الفرائض في العمل فيأثم بتركه ويفوت الجواز بفوته ويجب ترتيبه وقضاؤه ونحو ذلك فقوله عملا تمييز محمول عن الفاعل واعني ان الفرض نوعان فرض عملا وعلميا وفرض عملا فقط فالاول كالصلوات الخمس فانها فرض من جهة العمل لا يخل تركها ويفوت الجواز بفوتها بمعنى انه لو ترك واحدة منها لا يصح فعل ما بعدها قبل قضاء المتروكة وفرض من جهة العلم والاعتقاد بمعنى انه يفترض عليه اعتقادها حتى يكفر بانكارها والثاني كالوتر فانه فرض عملا كذا كرناه وليس بفرض علميا اي لا يفترض اعتقاده حتى انه لا يكفر منكركه لظنية دليله وشبهة الاختلاف فيه ولذا يسمى واجبا ونظيره مسح ربيع الرأس فان الدليل القطعي افاد اصل المسح واما كونه قدر الربع فانه ظني لكنه قام عند المجتهد ما رجح دليله الظني حتى صار قريبا من القطعي فسماه فرضا اي عمليا بمعنى انه يلزم عمله حتى لو تركه ومسح شعرة مثلا يفوت الجواز به وليس فرضا علميا حتى وانكره لا يكفر بخلاف ما لو انكر اصل المسح وبه علم ان الواجب نوعان ايضا لانه كما يطاق على هذا الفرض الغير القطعي يطلق على ما هو دونه في العمل وفوق السنة وهو ما لا يفوت الجواز بفوته كقراءة فاتحة وقنوت الوتر وتكبيرات العيدين واكثر الواجبات من كل ما يجبر بسجود السهو وقد يطلق الواجب ايضا على الفرض القطعي كما قدمناه عن التلويح في بحث فرائض الوضوء فراجع **(قوله وواجب اعتقادا)** اي يجب اعتقاده وظاهر كلامهم انه يجب اعتقاد وجوبه اذ لو لم يجب عليه اعتقاد وجوبه لما امكن ايجاب فعله لانه لا يجب فعل ما لا يعتقد واجبا ولذا اشكل قولهما بسنيته ووجوب قضائه كياتي ويدل عليه ايضا قول الاصوليين في الواجب ان حكمه اللزوم عملا لاعلماء على اليقين فقولهم على اليقين يفيد ان حكمه اللزوم عملا وعلميا على الظن فيلزمه ان يعلم ظنيته اي انه واجب والالتزام قولهم على اليقين وحينئذ فيشكل قول الزيلعي ان اعتقاد الوجوب ليس بواجب على الحنفى الا ان يخاف ان المراد ليس بفرض حتى لو لم يعتقد وجوبه لا يكفر لان الوجوب يطلق بمعنى الفرض ايضا كما مر فليتأمل **(قوله وسنة نبوت)** اي نبوته علم من جهة السنة لا القرآن وهي قوله صلى الله عليه وسلم الوتر حق فمن لم يوتر فليس مني قاله ثلاثا رواه ابو داود والحاكم وصححه وقوله صلى الله عليه وسلم اوتروا قبل ان تصبحوا رواه مسلم والامر للوجوب وتامه في شرح النبوة **(قوله بين الروايات)** اي الثلاث المروية عن ابي حنيفة فانه روى عنه انه فرض وانه واجب وانه سنة والتوفيق اولى من التفريق فرجع الكل الى الوجوب الذي منى عليه في الكثر وغيره قال في البحر وهو آخر اقوال الامام وهو الصحيح محيط والاصح خاتمة وهو الظاهر من مذهبه مسطور اه ثم قال واما عندها فسنه عملا واعتقادا ودليلا لكنها آكد سائر السنن المؤقتة **(قوله وعليه الخ)** اي على ما ذكر من التوفيق فانه لو حملت رواية الفرض على ظاهرها لزم اكفر حاحده ولو حملت رواية الواجب على ظاهرها وهو كون المراد بالواجب ما يتبادر منه وهو ما لا يفوت الجواز بفوته ولا يعامل معاملة الفرض لزم ان لا يفسد الفجر بتذكره ولا عكسه ولو حملت

مطلب

في الفرض العلمى والعملى  
والواجب

(هو فرض عملا وواجب)  
اعتقادا وسنة نبوت) بهذا  
وفقوا بين الروايات وعليه

رواية السنة على ظاهرها لزم ان لا يقضى وان يصح قعدا وراكبا ففي تقرير المصنف لف  
ونشر مرتب ففهم **(قوله)** فلا يكفر جاحده اي جاحد اصل الوتر اتفاقا لان عدم الاكفار  
لازم السنة والوجوب كما صرح به في فتح القدير ح قات والمراد الجحود مع رسوخ الادب  
كأن يكون لشبهة دليل او نوع تأويل فلا ينافيه ما يأتي من انه لو ترك السن قانراها حقائمه  
والاكفر لانهم عللوه بانه ترك استخفافا كما عزاه في البحر الى التجنيس والتوازل والمحيط  
ولقوله في شرح المنية ولا يكفر جاحده الا ان استخف ولم يره حقا على المعنى الذي مر في السنه  
واراد بما مره وان يقول هذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم وانا لا افعله ثم اعلم انه قال في الاشياء  
ويكفر باسكار اصل الوتر والاضحية اه ومثله في الفرية ومفهومه ان المراد هنا جحود  
وجوبه ويؤيده تعليل الزيلعي بثبوت خبر الواحد فان الثالث بخبر الواحد وجوبه لا اصل  
مشروعيته بل هي ثابتة باجماع الامة ومعلومة من الدين ضرورة وقد صرح بعض المحققين  
من الشافعية بان من انكر مشروعية السن الراتبه او صلاة العيدين يكفر لانها معلومة من الدين  
بالضرورة وسيأتي في سنة الفجر انه يخشى الكفر على منكرها قلت ولعل المراد الانكار  
بنوع تأويل والا فلا خلاف في مشروعيتهما وقد صرح في التحرير في باب الاجماع بان منكر  
حكم الاجماع القطعي يكفر عند الحنفية وطائفة وقت طائفة لا وصرح ايضا بان ما كان  
من ضروريات الدين وهو ما يعرف الخواص والعوام انه من الدين كوجوب اعتقاد  
التوحيد والرسالة والصلوات الخمس واخوانها يكفر منكره ومالا فلا كفساد الحج بالوطء  
قبل الوقوف واعطاء السدس الجدة ونحوه اي مما لا يعرف كونه من الدين الا لخواص ولا شبهة  
ان مانحن فيه من مشروعية الوتر ونحوه يعلم الخواص والعوام انها من الدين بالضرورة  
فينبغي الحزم بتكفير منكرها ما لم يكن عن تأويل بخلاف تركها فانه ان كان عن استخفاف كما مر  
يكفر والا بان يكون كسلا او فسقا لا استخفافا فلا هذا ما طهر لي والله اعلم **(قوله)** مفسدله  
اي للفجر والفجر غير قيد بل هو مثال **(قوله)** كمكسه وهو تذكر الفرض فيه ح **(قوله)**  
بشرطه وهو عدم ضيق الوقت وعدم صيرورتها ستا واماعده النسيان فلا يصح هنا لان فرض  
المسئلة فيما اذا ذكره في الفجر او تذكر الفجر فيه رحمتي ففهم **(قوله)** خلافا لهما فلا يحكم ان  
بالفساد لانه سنة عندهما ط **(قوله)** واكنه يقضى لاوجه الاستدراك على قول الامام  
وانما أتى به نظرا الى قوله اتفاقا بعد حكايته الخلاف فيما قبله اي انه يقضى وجوبا اتفاقا  
اماعده فظاهر واماعدهما وهو ظاهر الرواية عنهما فاقوله عليه الصلاة والسلام من نام  
عن وتر او نسيه فاصله اذا ذكره كافي البحر عن المحيط واستشكله في الفتح والنهر بان وجوب  
القضاء فرع وجوب الاداء واحاق في البحر بما ذكر عن المحيط قات ولا يخفى ما فيه فان دلالة  
الحديث على وجوب القضاء بما يقوى الاشكال الا ان يجاب بانهما لما ثبت عندهما دليل  
السنة فالأدب ولما ثبت دليل القضاء فالأدب ايضا انما للذات وان خالف القياس **(قوله)** ولا يصح  
الحج لان الواحسات لا تصح على الراحة فلا عذر وعندها وان كان سنة لكن صح عن النبي  
صلى الله عليه وسلم انه كان يتنفل على راحته من غير عذر في الليل واذا بلغ الوتر نزل فيوتر على  
الارض نحر عن المحيط والقعود كالركوب **(قوله)** اتفاقا راجع للمسائل الثلاث ح وانما

مطلب

في منكر الوتر والسنين  
او الاجماع

(فلا يكفر) بضم فسكون  
اي لا ينسب الى الكفر  
(جاحده وتذكره في  
الفجر مفسدله كمكسه)  
بشرطه خلافا لهما ( )  
لكنه (يقضى) ولا يصح  
قاعدا ولا راكبا اتفاقا  
(وهو ثلاث ركعات بتسليمه)

الخلافاً في خمس في تذكره في الفرض وعكسه وفي قضاءه بعد طلوع الفجر وصلاة العصر  
واعادته بفساد العشاء خزان أي فانه على القول بسنيتة لا يلزم فساد الفرض ولا فساد  
بالتذكر ولا يقضي في الوقتين المذكورين ويعاد لو ظهر فساد العشاء دونه **(قوله كالمغرب)**  
افاد به ان المقدمة الاولى فيه واجبة وانه لا يصلي فيها على النبي صلى الله عليه وسلم ط **(قوله)**  
حتى لو نسي) تفريع على قوله كالمغرب ولو كان كالنفل لعاد قبل ان يقيد مقامه بالسجود  
لان كل ركعتين من النفل صلاة على حدة ط **(قوله لا يعود)** أي اذا استتم قائماً لا شغاله  
بفرض القيام **(قوله كاسيحي)** أي في باب سجود السهول لكنه رجح هناك عدم الفساد ونقل  
عن البحر انه الحق **(قوله ولكنه)** استدراك على ما يتوهم من قوله كالمغرب من انه لا يقرأ  
السورة في ثالثه **(قوله احتياطاً)** أي لان الواجب تردد بين السنة والفرض فبالنظر الى  
الاول تجب القراءة في جميعه وبالنظر الى الثاني لا تجب احتياطاً شرح المنية **(قوله)** والسنة  
السهول الثلاث) أي الاعلى والكافرون والاخلاص لكن في النهاية ان التعيين على الدوام  
يفضي الى اعتقاد بعض الناس انه واجب وهو لا يجوز فلو قرأ بما ورد به الا نارا حيا بالامام واظبة  
يكون حسناً بحر وهل ذلك في حق الامام فقط او اذا رأى ذلك حتماً لا يجوز غيره قدمنا  
الكلام فيه قبيل باب الامامة **(قوله وزيادة المعوذتين الخ)** أي في الثالثة بعد سورة الاخلاص  
قال في البحر عن الحلية وما وقع في السنن وغيرها من زيادة المعوذتين انكرها الامام احمد وابن  
معين ولم يخترها اكثر اهل العلم كما ذكره الترمذي اه **(قوله ويكبر)** أي وحبوا وفيه قولان كما  
مر في الواجبات وقدمنا هناك عن البحر انه ينبغي ترجيح عدمه **(قوله رافعا يديه)** أي سنة الى  
هذا اذ فيه كتكبير الاحرام وهذا كما في الامداد عن مجمع الروايات لوفى الوقت اما في القضاء  
عند الناس فلا يرفع حتى لا يطاع احد على نقصيره اه **(قوله كما مر)** أي في فصل اذا اراد  
الشروع في الصلاة عند قوله ولا يسن رفع اليدين الا في سبع **(قوله ثم يعتمد)** أي يضع يمينه على  
يساره كما في حالة القراءة ح **(قوله وقيل كالداعي)** أي عن ابي يوسف انه يرفعهما الى صدره  
ويطولنهما الى السماء امداد والظاهر انه يقيهما كذلك الى تمام الدعاء على هذه الرواية  
تأمل **(قوله وقت فيه)** أي في الوتر والضمير الى ما قبل الركوع واختلف المشايخ في حقيقة  
القنوت الذي هو واجب عنده فنقل في المجتبى انه طول القيام دون الدعاء وفي الفتاوى  
الصغرى العكس وينبغي تصحيحه بحر قال في المغرب وهو المشهور وقولهم دعاء القنوت  
اضافة بيان اه ومثله في الامداد ثم القنوت واجب عنده سنة عندها كالحلاف وفي الوتر كما  
في البحر والبدائع لكن ظاهر ما في غرر الافكار عدم الخلاف في وجوبه عندنا فانه قال  
القنوت عندنا واجب وعندما مستحب وعند الشافعي من الإباحة وعند احمد سنة تأمل  
**(قوله ويسن الدعاء المشهور)** قدمنا في بحث الواجبات التصريح بذلك عن الجمهور وذكر في  
البحر عن الكرخي ان القنوت ليس فيه دعاء مؤقت لانه روى عن الصحابة ادعية مختلفة  
ولان المؤقت من الدعاء يذهب برقة القلب وذكر الاسيبجاني انه ظاهر الرواية وقال بعضهم  
المراد ليس فيه دعاء مؤقت ماسوى اللهم اننا نستعينك وقال بعضهم الافضل التوقيت ورجحه

كالمغرب حتى لو نسي  
العود لا يعود ولو عاد  
ينبغي الفساد كما سيحكي  
(و) لكنه (يقرأ في كل  
ركعة منه فاتحة الكتاب  
وسورة) احتياطاً والسنة  
السهول الثلاث وزيادة  
المعوذتين لم يخترها الجمهور  
(ويكبر قبل ركوع ثالثه  
رافعا يديه) كما مر ثم يعتمد  
وقيل كالداعي (وقت فيه)  
ويسن الدعاء المشهور  
ويصلي على النبي صلى الله  
عليه وسلم به يفتي

في شرح النية بركا بالمأثور اه والظاهر ان القول الثاني والثالث متحدان وحاصلهما تقييد  
 ظاهر الرواية بغير المأثور كما يفيد قول الزيلعي وقال في المحيط والذخيرة يعني من غير قوله  
 اللهم اننا نستعينك الخ واللهم اهدنا الخ اه فالنظ يعني بيان لمراد محمد في ظاهر الرواية فلا  
 يكون هذا القول خارجا عنها ولذا قال في شرح النية والعصيح ان عدم التوقيت فيما  
 عد المأثور لان الصحابة اتفقوا عليه ولانه ربما يجري على اللسان ما يشبه كلام الناس اذا  
 لم يوقت ثم ذكر اختلاف الالفاظ الواردة في اللهم اننا نستعينك الخ ثم ذكر ان الاولى ان  
 يضم اليه اللهم اهدني الخ وان ماعدا هذين فلا توقيت فيه ومنه ما عن ابن عمر انه كان  
 يقول بعد عذابك الجد بالكفار ملحق اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات  
 والاف بين قلوبهم واساح ذات بينهم وانصرهم على عدوك وعدوهم اللهم العن كفرة  
 الكتاب الذين يكذبون رسلك ويقالون اولياءك اللهم خالف بين كبتهم وازل اقدامهم  
 وانزل عليهم بأسك الذي لا يرد عن القوم المجرمين ومنه ما أخرجه الاربعة وحسنه الترمذي  
 انه عليه الصلاة والسلام كان يقول في آخر وتره اللهم اني أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك  
 من عقوبتك واعوذ بك منك لا احصى ثناء عليك انت كما ائتيت على نفسك وغير ذلك  
 من الادعية التي لا تشبه كلام الناس ومن لا يحسن القنوت يقول ربنا آتنا في الدنيا حسنة  
 الآخرة وقال ابو الليث يقول اللهم اغفر لي بكررها ثلاثا وقيل يقول يارب ثلاثا ذكره  
 في الذخيرة اه اقول هذا يفيد ان ما في البحر من قوله ذكر الكرخی ان مقدار القيام  
 في القنوت مقدار سورة اذا السماء انشقت وكذا ذكر في الاصل اه بيان للافضل او هو  
 مبنى على القول بان القنوت الواجب هو طول القيام لا الدعاء تأمل هذا وذكر في الحلية ان  
 ما مر من انه صلى الله عليه وسلم كان يقول في آخر وتره اللهم اني أعوذ برضاك من سخطك  
 الخ جاء في بعض روايات النسائي انه كان يقوله اذا فرغ من صلاته وتبوأ مضجعه **(قوله)**  
 وصح (الجد) قال في الحلية والجد فان عذابك الجد ثابث في رواية الطحاوي وفي البحر انه  
 ثابت في مراسيل ابي داود وبه اندفع قول الشمني في شرح التقاية انه لا يقوله **(قوله)** وملحق  
 بمعنى لاحق) مبتدأ وخبر وهو بكسر الحاء هذا هو المشهور ونص غير واحد على انه  
 الاصح ويقال بفتحها ذكره ابن قتيبة وغيره ونص الجوهرى على انه صواب كذا في الحلية  
 قلت بل في القاموس الفتح احسن او الصواب تأمل **(قوله)** بمعنى لاحق) اى انه من الحق  
 المزيد بمعنى لحق المجرد وفي الشرنبلالية ان المطرزي صحح ان المراد ملحق الفساق بالكفار  
 والاول اولى احترازا عن الاضرار وتماه فيها قلت ولعل ما صححه المطرزي وهو صاحب  
 المغرب تليد الزمخشري وشيخ صاحب القية بناء على مذهبهم الفاسد مذهب الاعتزال  
 من ان عصاة المؤمنين مخلدون في النار كالكفار **(قوله)** كأنه لانه كلمة مهملة) كذا في البحر  
 لكن فيه انه ورد في صفة البراق له جناحان يحفذهما ويستعين على السير **(قوله)** على  
 الاصح) كذا في المحيط وفي الهداية انه المختار ومقابله ما في الذخيرة واستحسنوا الجهر  
 في بلاد المعجم للامام ليتعلموا وفصل بعضهم بين ان يعلمه القوم فالأفضل للامام

وصح الجدا لكسر بمعنى  
 الحق وملحق بمعنى لاحق  
 ونحذف بدال مهملة بمعنى  
 نسرع فان قرأ بذا  
 معجمة فسدت خاتمة  
 كأنه لانه كلمة مهملة  
 (خافنا على الاصح مطلقا)

الاخفاء والاظهار اه قالت هذا التفصيل لا يخرج عما قبله وفي امنية من حذر المهر  
اختاره دون جهر القراءة (قوله ولو اماما) قل في الخرائن اماما كان او مؤثما ام منفردا  
او قضاء في رمضان او غيره (قوله لحديث الخ) اودان الخاففة ليست واجبة ط (قوله في  
غيره اولى) وجه الاولوية ان النية متحدة في الغرض والنفل بخلاف الوتر فهي فيه حادثة ط  
اي لان امامه ينويه سنة (قوله ان لم يتحقق الخ) فلوراه احتجتم ثم غاب فلا يصح انه يصح  
الاقتداء به لانه يجوز ان يتوضأ احتياضا وحسن الظن به اولى بخبر عن الزهري (قوله  
كاسطه في البحر) حيث ذكر ان الحاصل انه ان علم الاحتياط منه في مذهبا فلا كراهة في  
الاقتداء به وان علم عدمه فلا صحة وان لم يعلم شيئا كره ثم قل هـ ظهر الهداية ان الاعتبار  
لاعتقاد المقتدى ولا اعتبار باعتقاد الامام حتى لو اقدم بشافعي رآه مس امرأة ولم يتوضأ  
فلا كثر على الجواز وهو الاصح كفي الفتح وغيره وقل الهندواني وجماعة لا يجوزون وجهه من  
النهاية بأنه اقيس لان الامام ليس بمصل في زعمه وهو الاصل فلا يصح الاقتداء به ورد بان  
المعتبر في حق المقتدى رأى نفسه لا غيره وانه ينبغي حمل حال الامام على التقليد لئلا تترد  
الحرمة بصلاته بلا طهارة في زعمه ان قصد ذلك اه قال في النهر وعلى قول الهندواني يصح  
الاقتداء وان لم يحتط اه وظاهره الجواز وان ترك بعض الشروط عندنا لكن ذكر العلامة  
نوح افندي ان اعتبار رأى المقتدى في الجواز وعدمه متفق عليه وانما الخلاف المار في  
اعتبار رأى الامام ايضا فالحنفي اذا رأى في ثوب امام شافعي منيا لا يجوز اقتداؤه به اتفق  
وان رأى نجاسة قليلة جاز عند الجمهور لا عند البعض لانها مائعة على رأى الامام والمعتبر  
رأيهما اه وفيه نظر يظهر قريبا هذا وقد بسطنا بقية الجحاث الاقتداء بالحنفي في باب  
الامامة (قوله بشافعي مثلا) دخل فيه من يعتقد قول الصاحيين وكذا كل من يقول بسنن  
(قوله على الاصح فيهما) اي في جواز اصل الاقتداء فيه بشافعي وفي اشتراط عدم فصله خلاف  
لما في الارشاد من انه لا يجوز اصلا باجماع اصحابنا لانه اقتداء المفترض بالمتنفل بخلاف ما  
قاله الرازي من انه يصح وان فصله ويصلي معه بقية الوتر لان امامه لم يخرج بسلامه عنده وهو  
مجتهد فيه كالواقدي بامام قدر عفت قلت ومعنى كونه لم يخرج بسلامه ان سلامه لم يفسد وتره  
لان ما بعده يحسب من الوتر فكان انه لم يخرج منه وهذا بناء على قول الهندواني بقريئة قوله كما  
لواقدي الخ ومقتضاء ان المعتبر رأى الامام فقط وهذا يخالف ما قدمناه آنفا عن نوح افندي  
(قوله الاتحاد الخ) علة لصحة الاقتداء ورد على ما مر عن الارشاد بما نقله اصحاب الفتاوى عن  
ابن الفضل انه يصح الاقتداء لان كلا يحتاج الى نية الوتر فاهدر اختلاف الاعتقاد في صفة  
الصلاة واعتبر مجرد اتحاد النية اه واستشكله في الفتح بانه اقتداء المفترض بالمتنفل وان لم  
يخطر بخاطره عند النية صفة السنية او غيرها بل مجرد الوتر كما هو ظاهر اطلاق التجنيس لتقرر  
النفلية في اعتقاده ورد في البحر بما صرح به في التجنيس ايضا من ان الامام ان نوى الوتر  
وهو يراه سنة جاز الاقتداء بمن صلى الظهر خائف من يرى ان الركوع سنة وان نوى بنية  
التطوع لا يصح الاقتداء لانه يصير اقتداء المفترض بالمتنفل اه ولم يذكر المبرج تعييل  
اشتراط عدم الفصل بسلام اكتفاء بما اشار اليه قبله من ان الاصح اعتبار اعتقاد المقتدى

لاقتداء به مدفعي

ولو ما الحديث خير  
سوى (اصح لا فدية فيه)  
في غيره اولى به يتفق  
منه بفساده في عتقه  
في الاصح كما وصفه  
(بشافعي) مثلا (بضمه)  
بسلامه لان فصوله  
الاصح فيهما الاخذ من  
اشتراط الاعتقاد

والسلام قطع في اعتقاده فيفسد اعتقاده وان صح سر وعده معه اذا لمع منه في الابتداء كما  
 فده ح (قوله ولد ابوي) اي لاجل الاختلاف المتهوم من قوله وان اختلف الاعتقاد  
 ط (قوله لا الوتر الواحد) ابدى يدعي ان يفهم من قولهم انه لا ينوي انه واجب انه لا ينوي  
 تعيين الوجوب لامنعه من ذلك لانه ان كان حقيقيا ينبغي ان ينوي ليطابق اعتقاده وان كان  
 غيره فلا تضر تلك التية بغير (قوله للاختلاف) اي في الوجوب والسنية وهو علة للعديد  
 فقط وعلة الوتر قدمها بقوله ولذا ولو حذف هذا ماضر لفهمه من الكاف ط (قوله ويأتي  
 المأموم الخ) هذا من اسائل الخمس الآتية التي يفعلها المؤمن ان فعلها الامام وما مشى عليه  
 المصنف تبعاً للكثير هو واختار كما في البحر عن الحيف وعارة الحيف كفي الحاية قل ابو يوسف  
 يسن ان يقرأ المقتدى ايضاً وهو اختار لانه دعاء كسب الرادعية وقول محمد لا يقرأ بل يؤمن  
 لانه شبهة انقر ان احتياطاً هو وهو صريح في انه سنة للمقتدى لا واجب الا ان يكون مبني  
 على ما مر عن البحر من ان القنوت سنة عندها (قوله ولو بشافعي الخ) اي ويقت بدعاء  
 الاستعانة لدعاء الهداية الذي يدعوه امه لان المتابعة في مطلق القنوت لافي خصوص  
 الدعاء كما حرره الشيخ ابو السعود عن الشيخ بمدايني وان وقف فيه في الشربالية (قوله لانه  
 مجتهد فيه) قدما معنى هذا عند قوله في آخر واحات الصلاة ومتابعة الامام يعني في المجتهد فيه  
 لافي المتطوع بنسخه او بعده سنيته كقنوت فجر اه وقدمنا هناك من امثلة المجتهد فيه  
 سجدتا السهو قبل السلام وما زاد على الثلاث في تكبيرات العبد وقنوت الوتر بعد الركوع  
 والظاهر ان المراد من وجوب المتابعة في قنوت الوتر بعد الركوع المتابعة في التقيام فيه لافي  
 الدعاء ان قلنا انه سنة للمقتدى لا واجب (قوله لانه منسوخ) فصار كلواكبر خمسا في الجنازة  
 حيث لا يتابعه في الخامسة بغير (قوله لا يقف) وقيل يقعد وقيل يطيل الركوع وقيل  
 يسجد الى ان يدرك فيه شربالية (قوله مرسلانية) لان الوضع سنة قيام طويل فيه ذكر  
 مسنون وهذا الذكر ليس بمسنون عندنا \* (تنبيه) \* قل في الهداية دلت المسئلة على جواز  
 الاقتداء بالشافعية واذا علم المقتدى منه ما يرضه بفساد صلاته كالفصد وغيره لا يجزيه انتهى  
 ووجه دلالتها انه لو يصح الاقتداء لم يصح اختلاف علمائنا في انه يسكت او يتابعه بغير (قوله  
 لفوات محله) لانه لم يشترع الا في محض القيام فلا يتعدى الى ما هو قيام من وجه دون وجه وهو  
 الركوع واما تكبيرة العيد فانه اذا تذكرها فيه يأتي بها فيه لانها لم تختص بمحض القيام لان  
 تكبيرة الركوع يؤتى بها في حال الانحطاط وهي محسوبة من تكبيرات العيد باجماع الصحابة  
 فاذا جاز واحدة منها في غير محض القيام من غير عذر جاز اداء الباقي مع قيام العذر بالاولى  
 بغير \* اقول وهو مأخوذ من الحاية واصاله في البدائع ولكن ما ذكره من انه يأتي بتكبيرات  
 العيد في الركوع وان صرح به في البدائع والخيرة وغيرها مخالف لما صرح به صاحب  
 البدائع نفسه في فصل العبد من ان الامام لو تذكر في ركوع الركعة الاولى انه لم يكبر فانه  
 يعود ويكبر وينتقض ركوعه ولا يعيد القراءة بخلاف المقتدى او ادرك الامام في الركوع  
 وخلف قنوت الركعة فذكره ويكبر فيه والفرق ان محل التكبيرات في الاصل القيام المحض  
 ولكن الحق في الركوع بالقيام في حق المقتدى لضرورة وجوب المتابعة اه فنظر الى ما بين

(و) لذا (ينوي الوتر لا الوتر  
 الواجب كما في العيدين)  
 للاختلاف (ويأتي المأموم  
 بقنوت الوتر) ولو بشافعي  
 يقت بعد الركوع لانه مجتهد  
 فيه (لا الفجر) لانه منسوخ  
 (بل يقف ساكنا على  
 الاظهر) مرسلانية (ولو  
 نسه) اي القنوت (ثم  
 تذكره في الركوع لا يقت  
 فيه) لفوات محله



الكلامين من التدافع وعلى ما ذكره في البدائع ثانياً مشى في شرح المنية ثم فارق بين التكبير حيث يرفض الركوع لاجله وبين القنوت بكون تكبير العيد جمعا عليه دون القنوت واقول قد صرح في الحلية من باب صلاة العيد بان ما في البدائع ثانياً رواية النوادر وان ظاهر الرواية انه لا يكبر ويمضى في صلاته وصرح بذلك في البحر ايضا هناك وعليه فلا اشكال اصلا اذ لا فرق بينه وبين القنوت ففهم والله اعلم **(قوله)** ولا يعود الى القيام ان قلت هو وان لم يقنت فقد حصل القيام برفع رأسه من الركوع قلنا هذه قومة لقيام فيكون عدم العود الى القيام كناية عن عدم القنوت بعد الركوع لان القيام لازم والقنوت ملزوم فاطلق اللازم ليتقل منه الى الملزوم ح **(قوله)** لان فيه رفض الفرض للواجب يعني وهو مبطل للصلاة على قول وموجب للاساءة على قول آخر والحق الثاني كما أتى في باب سجود السهو ح **(قوله)** لكون ركوعه بعد قراءة تامة اي فلم ينتقض ركوعه بخلاف ما لو تذكر الفاتحة او السورة حيث يعود وينتقض ركوعه لان بعده صارت قراءة الكل فرضا والترتيب بين القراءة والركوع فرض فارتقض ركوعه فلم يركع بطلت ولوركع وادركه رجل في الركوع الثاني كان مدركا لتلك الركعة بجر ملخصا اي لان الركوع الثاني هو المعتبر لارتفاع الاول بالعود الى القراءة بخلاف العود الى القنوت حتى لو عاد وقت ثم ركع فاقتدى به رجل لم يدرك الركعة لان هذا الركوع اغو وما نقله ح عن البحر وتبعه ط فيه اختصار محل فافهم وقد منا في فصل القراءة بيان كون القراءة تقع فرضا بالعود فراجعه \* (فرع) \* ترك السورة دون الفاتحة وقت ثم تذكر يعود ويقرأ السورة ويعيد القنوت والركوع معراج وخاتمة وغيرها **(قوله)** لزواله عن محله تعاليل لما فهم قبله من الصور الاربع وهي ما لو قنت في الركوع او بعد الرفع منه واعاد الركوع اولا وما اذا لم يقنت اصلا كما حققه ح **(قوله)** قطعه ونابغه لان المراد بالقنوت هنا الدعاء الصادق على القليل والكثير وما أتى به منه كاف في سقوط الواجب وتكميله مندوب والمتابعة واجبة فيترك المندوب للواجب رحمتي **(قوله)** ولو لم يقرأ الخ اي لو ركع الامام ولم يقرأ المقتدى شيئا من القنوت ان خاف فوت الركوع يركع والا يقنت ثم يركع خاتمة وغيرها وهل المراد ما يسمى قنوتا او خصوص الدعاء المشهور والظاهر الاول **(قوله)** بخلاف التشهد اي فان الامام لو سلم اوقاه للثالثة قبل اتمام المؤتم التشهد فانه لا يتابعه بليته لوجوبه كاقدمه في فصل الشروع في الصلاة **(قوله)** لان المخالفة الخ هذا التعاليل عليل لاقتضائه فرضية المتابعة المذكورة وقد منا عن شرح المنية ان متابعة الامام في الفرائض والواجبات من غير تأخير واجبة ما لم يعارضها واجب فلا يفوته بلي يأتي به ثم يتابعه بخلاف ما اذا عارضها سنة لان ترك السنة اولى من تأخير الواجب وهذا موافق لما قدمناه آنفا وحينئذ فوجه الفرق بين القنوت والتشهد هو ان قراءة المقتدى القنوت سنة كما قدمنا التصريح به عن المحيط والمتابعة في الركوع واجبة فاذا خاف فوتها يترك السنة للواجب واما التشهد فاتمامه واجب لان بعض التشهد ليس بتشهد فيتمه وان فاتت المتابعة في القيام او السلام لانه عارضها واجب تأكد بالتأيس به قبلها فلا يفوته لاجلها وان كانت واجبة وقد صرح في الظهيرية بان المقتدى يتم التشهد اذا قام الامام الى الثالثة وان خاف ان تفوته

(ولا يعود الى القيام) في  
الاصح لان فيه رفض  
الفرض للواجب (فن عاد  
اليه وقت ولم يعد الركوع  
لمفسد صلاته) لكون  
ركوعه بعد قراءة تامة  
(وسجد للسهو) قنت اولا  
لزواله عن محله (ركع  
الامام قبل فراغ المقتدى  
من القنوت قطعه) (تابعه)  
ولو لم يقرأ منه شيئا تركه ان  
خاف فوت الركوع معه  
بخلاف التشهد لان المخالفة  
فيما هو من الاركان  
او الشرائط مفسدة لافي  
غيرها درر (قنت في اولى

معه وإذا قلنا ان قراءة القنوت للمقتدى واجبة فإن كان قرأ بعضه حصل المقصود به  
 لأن بعض القنوت قنوت والا فدينه كد وترجح المتابعة في الركوع للاختلاف في ان المقتدى  
 هل يقرأ القنوت ام يسكت ففهم **(قوله في ثانيته او ثالثه)** وكذا لو شك انه في الاولى او الثانية  
 او الثالثة بحر **(قوله كرده مع القعود)** اى فيقتل ويقعد في الركعة التي حصل فيها الشك  
 لاحتمال انها الثالثة ثم يفعل كذلك في التي بعدها لاحتمال انها هي الثالثة وتلك كانت ثانية  
**(قوله في الاصح)** وقيل لا يقتل في الكل لان القنوت في الركعة الاولى او الثانية بدعة ووجه  
 الاول ان القنوت واجب وماتردد بين الواجب والبدعة يأتي به احتياطاً بحر عن المحيط  
**(قوله ورجح الحلى تكراره لهما)** حيث قل الان هذا الفرق غير مفيد اذا عبرة بالظن  
 لى ظهر خطؤه واذا كان الشاك بعيد لاحتمال ان الواجب لم يقع في موضعه فكيف لا يعيد  
 السهى بعد ما يتيقن ذلك وقد صرح في الخلاصة عن الصدر الشهيد بن السهى يقتل ثانياً  
 فإن كان مأمراً برواية فهمي غير موافقة للدراية اه قات وكذا رجع في الحلية والبحر نحو ما  
 مر **(قوله فيقتل مع امامه فقط)** لانه آخر صلاته وما يقصبه او لها حكماً في حق القراءة وما  
 اشبهها وهو القنوت واذا وقع قنوته في موضعه يتيقن لا يكرر لان تكراره غير مشروع شرح  
 النية **(قوله ولا يقتل لغيره)** اى غير الوتر وهذا نبي لقول الشافعى رحمه الله انه يقتل للفجر  
**(قوله الانازلة)** قل في الصحاح النازلة الشديدة من شدائد الدهر ولا شك ان الطاعون  
 من اشد التوازل اشياء **(قوله فيقتل الامام في الجهرية)** يوافقه ما في البحر والشر بن لالة  
 عن شرح النفاية عن الغاية وان نزل بالمسلمين نازلة قت الامام في صلاة الجهر وهو قول الثوري  
 واحمد اه وكذا ما في شرح الشيخ اسمعيل عن البنية اذا وقعت نازلة قت الامام في الصلاة  
 الجهرية لكن في الاشياء عن الغاية قت في صلاة الفجر ويؤيده ما في شرح النية حيث قال  
 بعد كلامه فتكون شرعيته اى شرعية القنوت في التوازل مستمرة وهو محل قنوت من قنوت من  
 الصحابة بعد وقته عليه الصلاة والسلام وهو مذهبا وعليه الجمهور قل الحافظ ابو جعفر  
 الطحاوى انما لا يقتل عندنا في صلاة الفجر من غير بلية فان وقعت فتة اولية فلا بأس به فعلة  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم واما القنوت في الصلوات كلها للتوازل فلم يقل به الا الشافعى  
 وكأنهم حملوا ما روى عنه عليه الصلاة والسلام انه قنن في الظهر والعشاء كافي مسلم وانه قنن  
 في المغرب ايضا كافي البحارى على النسخ لعدم ورود المواظبة والتكرار الواردين في الفجر  
 عنه عليه الصلاة والسلام اه وهو صريح في ان قنوت النازلة عندنا مختص بصلاة الفجر  
 دون غيرها من الصلوات الجهرية او السرية ومفاده ان قولهم بان القنوت في الفجر منسوخ  
 معناه نسخ عموم الحكم لا نسخ اصله كنهه عليه نوح افندى وظاهر تقيدهم بالامام انه  
 لا يقتل المنفرد وهل المقتدى مثله ام لا وهل لقنوت هنا قبل الركوع ام بعده لما رده والذي  
 يظهر لى ان المقتدى يتسابع مامه الا اذا جهر فيؤمن وانه يقتل بعد الركوع لا قبله بدليل ان  
 ما استدلل به الشافعى على قنوت الفجر وفيه التصريح بالقنوت بعد الركوع حمله علماً وانما  
 على القنوت للنازلة نمرأيت سربلالي في مراقب الفلاح صرح بانه بعده واستظهر الحموى انه  
 قبله والاطهر مقتناه والله اعلم **(قوله وقيل في الكل)** قد علمت ان هذا لم يقل به الا الشافعى

الوتر او ثانيته سهواً لم يقتل  
 في ثلثه) اموشك به  
 في ثانيته او ثلثه كرده مع  
 القعود في الاصح والفرق  
 ان السهى قنن على انه  
 موضع القنوت فلا يكرر  
 خلاف الشاك ورجح  
 الحلى تكراره لهما واما  
 المسوق فيقتل مع امامه  
 فقط وبصير مدر كان ذلك  
 ركوع الثالثة (ولا يقتل  
 لغيره) الا للنازلة فيقتل  
 الامام في الجهرية وقيل  
 في الكل

مطلب  
 في القنوت للنازلة

وعزاه في البحر الى جمهور اهل الحديث فكان ينبغي عزوه اليهم انلا يذهب  
**(قوله)** خمس يتبع فيها الامام اي بفعلها المؤتم ان فعلها الامام والافلا ح قول في شرح  
 النية والاصل في هذا النوع وجوب متابعة الامم في الواجبات فعلا وكذا تركا ان كانت  
 فعلية او قولية يلزم من فعلها المخالفة في الفعل اه **(قوله)** قنوت يأتي به المفسر ان امكنه مشاركة  
 والفيض ونور الايضاح من انه لم ترك الامام القنوت يأتي به المفسر ان امكنه مشاركة  
 الامام في الركوع والا تابعه وقد اعاد في الفتح ذكر هذا الفرع قبل قصص الفوائت ثم  
 انقذه بما ذكره الشارح هنا معزيا الى نظم الزبدوني والذي يظهر التفصيل لان فيه  
 احراز الفضيلتين تأمل **(قوله)** وقعود اول الظاهر انه ينتظر اممه الى ان يقصر الى القيام  
 اقرب لاحتمال عوده قبله ثم يتابعه لان الامام اذا عاد حينئذ تفقد صلاته على احد القولين  
 ويأثم على القول الآخر وليس للمقتدى ان يقعد ثم يتابعه لانه يكون فعلا مباحرا على الامم  
 فعلة ومخالفه في عمل فعلى بخلاف ما اذا قام الامام قبل الفراغ المقتدى من التشهد فنية ثم  
 يتابعه لان في تمامه متابعة امامه فيما فعله الامم ففهم **(قوله)** وتكبير عيد اي اذا لم يأت به  
 الامام في القيام او في الركوع لا يأتي به المؤتم ففهم وببحث في شرح النية انه ينبغي ان يأتي به  
 المؤتم في الركوع لانه مشروع فيه ولانه لا يكون مخالفا لامامه في واجب فعلى سم اجاب بانه  
 انما شرع في الركوع للمسبوق تحصيلاً لمتابعة الامام فيما أتى به اما هنا فيه تحصيل مخالفة  
 قال وهذا في تكبيرات الركعة الثانية واما تكبيرات الاولى ففي الاتيان بها ترك الاستماع  
 والانصات **(قوله)** واربعة لا يتبع اي اذا فعلها الامام لا يتبع فيها القنوت والاصل في هذا  
 النوع انه ليس له ان يتابعه في البدعة والمنسوخ وما يتعلق به بالصلاة شرح النية **(قوله)**  
 زيادة تكبير عيد اي اذا زاد على اقوال الصحابة في تكبيرات العيد وكان المقتدى يسمع  
 التكبير منه بخلاف ما اذا كان يسمعه من المؤذن لاحتمال ان الغلط منه شرح النية **(قوله)**  
 او جازاة اي بان زاد على اربع تكبيرات **(قوله)** وركن كزيادة سجدة ثالثة **(قوله)** قيام  
 خامسة داخل تحت قوله وركن تأمل قل في شرح النية ثم في القيام الى الخامسة ان كان قد  
 على الرابعة ينتظره المقتدى قاعدا فن سلم من غير اعادة التشهد سلم المقتدى معه وان قيد  
 الخامسة بسجدة سلم المقتدى وحده وان كان لم يقعد على الرابعة فن عد تابعه المقتدى وان  
 قيد الخامسة فسدت صلاته جميعا ولا ينفع المقتدى تشهده وسلامه وحده اه **(قوله)**  
 وثمانية تفعل مطلقا اي فعلها الامام اولا والاصل في هذا النوع عدم وجوب المتابعة في  
 السنن فعلا فكذا تركا وكذا الواجب القولي الذي لا يلزم من فعله المخالفة في واجب فعلى  
 كالشهاد وتكبير التشريق بخلاف القنوت وتكبيرات العيدين اذ يلزم من فعلهما المخالفة  
 في الفعل وهو القيام مع ركوع الامام شرح النية **(قوله)** الرفع اي رفع اليدين للتحريمة  
**(قوله)** والثاء اي فيأتي به مادام الامام في الفاتحة وان كان في السورة فكذا عندابي يوسف  
 خلافا لمحمد وقد عرف انه اذا ادرك في جهر القراءة لا يأتي كذا في الفتح اي بخلاف حالة سرهما  
 مشى عليه المصنف في فصل الشروع في الصلاة وقد منا هناك تصحيحه وان عليه القنوت ففهم  
**(قوله)** وتكبير انتقال اي الى ركوع أو سجود أو رفع منه **(قوله)** وتسميع اي اذا تركه

\* (فائدة) \* خمس يتبع  
 فيها الامم قنوت وقعود  
 اول وتكبير عبده سجدة  
 تلاوة وسهو واربعة لا يتبع  
 فيها زيادة تكبير عيد  
 او جازاة وركن وقسم  
 خامسة وثمانية تفعل  
 مطلقا الرفع تحريمه  
 وتكبير انتقال وتسميع

قوله خمس الامم الى خمسة  
 تكون امضاة بينهما وبين  
 معطوفتها مصححه ط

الامام لا يترك المؤتمر التحميد **(قوله وتسبيح)** أى فى الركوع والسجود فى آتى به المؤتمر مادام  
الامام بهما **(قوله ونشهد)** أى اذا قعد الامام ولم يقرأ التشهد يقرأه المؤتمر اما لو ترك الامام  
القعدة الاولى وه يتابعه كما مر **(قوله وسلام)** اذا تكلم الامام او خرج من المسجد يسلم  
المؤتمر اما اذا حدث عمدا او قهقهة فى المؤتمر لا يسلم انفساد الجزء الاخير من صلاتهما ط  
**(قوله وسن مؤكدا)** أى استئنا مؤكدا بمعنى انه طالب طلبا مؤكدا زيادة على بقية النوافل  
ولهذا كانت السنة المؤكدة قريبة من الواجب فى حقوق الاثم كفى البحر ويستوجب تاركها  
التصليب واللوم كفى التحرير أى على سبيل الاصرار بلا عذر كفى شرهه وقدما بقية الكلام  
على ذلك فى سنن الوصو **(قوله بتسليمة)** لما عن عائشة رضى الله عنها كان النبي صلى الله عليه  
وسلم يصلى قبل الظهر اربعا وبعدها ركعتين وبعدها المغرب ثنتين وبعدها العشاء ركعتين وقبل  
الفجر ركعتين رواه مسلم واوداود وابن حنبل وعن ابى ايوب كان يصلى النبي صلى الله عليه  
وسلم بعد الزوال اربع ركعات فقلت ما هذه الصلاة التى تداوم عليها فقال هذه ساعة تفتح  
ابواب السماء فيها فاحب ان يصعدلى فيها عمل صالح فقلت فى كلهن قراءة قال نعم فقلت بتسليمة  
واحدة ام بتسليمتين فقال بتسليمة واحدة رواه الطحاوى وابوداود والترمذى وابن ماجه من  
غير فصل بين الجمعة والظهر فيكون سنة كل واحدة منهما اربعا وروى ابن ماجه باسناده عن  
ابن عباس كان النبي صلى الله عليه وسلم يركع قبل الجمعة اربعا لا يفصل فى شئ منهن وعن ابى  
هريرة انه صلى الله عليه وسلم قال من كان منكم مصليا بعد الجمعة فليصل اربعا رواه مسلم  
زيلعى زاد فى الامداد لقوله صلى الله عليه وسلم اذا صليت بعد الجمعة فصلوا اربعا فان عجل بك  
شئ فصل ركعتين فى المسجد وركعتين اذ ارجعت رواه الجماعة الا البخارى **(قوله)** لم تنب عن  
السنة) ظاهره ان سنة الجمعة كذلك وينبئ تقيده بعدم العذر للحديث المذكور آنفا كذا  
بحثه فى الشرنبلالية وسنذكر ما يؤيده بعد نحو ورقتين **(قوله)** ولذا) أى لعدم الاعتداد  
بتسليمتين لما يكون بتسليمة **(قوله)** لو نذرهما) أى الاربع لا بقيد كونها سنة وعبرة الدرر ولهذا  
لو نذر ان يصلى اربعا بتسليمة فصلى اربعا بتسليمتين لا يخرج عن النذر وبالعكس يخرج كذا فى  
الكافى اه واسقط الشارح قوله بتسليمة اشارة الى انه غير قيد كما يظهر مما يأتى عند قول  
المصنف وقضى ركعتين لو نوى اربعا الخ **(قوله)** لجبر التقصان) أى ليقوم فى الآخرة مقام ما ترك  
منها لعذر كنسيان وعليه يحمل الخبر الصحيح ان فريضة الصلاة والزكاة وغيرها اذا لم تتم  
تكمل بالتطوع واوالة البيهقى بان اكمل بالتطوع هو مانقص من سنتها المطلوبة فيها أى  
فلا يقوم مقام الفرض للحديث الصحيح صلاة ما تمها زيد عليها من سبحتها حتى تتم فجعل التسميم  
من السبحة أى النافلة ففريضة صليت ناقصة لا متروكة من اصلها وظاهر كلام الغزالي  
الاحتساب مطلقا وجرى عليه ابن العربي وغيره حديث احمد الظاهر فى ذلك اه من تحفة  
ابن حجر ملخصا وذكر نحوه فى النسياء عن السراج وسيد كرى فى الباب الآتى انها فى حقه صلى الله  
عليه وسلم لزيادة الدرجات **(قوله)** لقطع ضلع الشيطان) بان يقول انه لم يترك ما ليس بفرض  
فكيف يترك ما هو فرض ط **(قوله)** ويستحب اربع قبل العصر) لم يجعل للعصر سنة راتبة  
لانه لم يذكر فى حديث عائشة المار ببحر قال فى الامداد وخير محمد بن الحسن والقندورى

معظم

فى المسن والنوافل

وتسبيح • تشهد • وسلام  
وتكبير • شريق (وسن)  
مؤكدا (اربعة قبل الظهر  
و) اربع قبل (الجمعة  
و) اربع (بعدها بتسليمة)  
فلو بتسليمتين لم تنب عن  
السنة ولذا لو نذرهما  
لا يخرج عنه بتسليمتين  
وبعكسه يخرج (وركتان  
قبل الصبح وبعدها الظهر  
والمغرب والعشاء) شرعت  
البعدية لجبر التقصان  
والقبلى لقطع ضلع  
الشيطان (ويستحب اربع  
قبل العصر وقبل  
العشاء وبعدها بتسليمة)

المصلي بين ان يصلي اربعاً او ركعتين قبل العصر لاختلاف الآثار (قوله وان شاء ركعتين) كذا عبر في منية المصلي وفي الامداد عن الاختيار يستحب ان يصلي قبل العشاء اربعاً وقيل ركعتين وبعدها اربعاً وقيل ركعتين اه والظاهر ان الركعتين المذكورتين غير المؤكدين (قوله حرمه الله على النار) فلا يدخلها اصلاً وذنبه تكفر عنه وتبعاته يرضى الله تعالى عنه خصماً فيها ويحتمل ان عدم دخوله بسبب توقيفه لما لا يترتب عليه عقاب ط او هو بشارته بأنه يختم له بالسعادة فلا يدخل النار (قوله من الاوابين) جمع اواب اي رجاء الى الله تعالى بالتوبة والاستغفار (قوله بتسليمة او ثنتين او ثلاث) جزم بالاول في الدرر والثاني في المغزوية وبالثالث في التجنيس كما في الامداد لكن الذي في المغزوية مثل ما في التجنيس وكذا في شرح درر البحار وافد الخير الرملي في وجه ذلك انها لمزادت عن الاربع وكان جمعها بتسليمة واحدة خلاف الافضل لما تقرّر ان الافضل رباع عند ابن حنيفة ولو سلم على رأس الاربع لزم ان يسلم في الشفع الثالث على رأس الركعتين فيكون فيه مخالفة من هذه الحيثية فكان المستحب فيه ثلاث تسليمات ليكون على نسق واحد قل هذا ما ظهر لي ولم اره لغيري (قوله والاول ادوم واشق) مناهيه من زيادة حبس النفس بالبقاء على تحرمة واحدة وعطف اشق عطف لازم على ما زوم وفي كلامه اشارة الى اختيار الاول وقد علمت مناهيه (قوله وهل تحسب مؤكدة) اي في الاربع بعد الظهر وبعد العشاء والست بعد المغرب بحر (قوله اختار الكمال نعم) ذكر الكمال في فتح القدير انه وقع اختلاف بين اهل عصره في ان الاربع المستحبة هل هي اربع مستقلة غير ركعتي الرتبة او اربع بهما وعلى الثاني هل تؤدي مهمما بتسليمة واحدة او لا فقال جماعة لا واختار هو انه اذا صلى اربعاً بتسليمة او تسليمتين وقع عن السنة والتدب وحقق ذلك بما لا مزيد عليه واقربه في شرح المنية والبحر والنهر (قوله وحرر اباحة ركعتين الخ) فنه ذكر انه ذهب طائفة الى ندب فعلهما وانه انكره كثير من السلف واصحابنا ومالك واستدلوا بان حق ان يكتب بسواد الاحداق ثم قال والثابت بعد هذا هو نفى التدبوية اماثبوت الكراهة فلا الا ان يدل دليل آخر وما ذكر من استلزام تأخير المغرب فقد قدمنا عن القية استثناء القليل والركعتان لا يزيد على القليل اذا تجوز فيهما اه وقد مناه في مواقيت الصلاة بعض الكلام على ذلك (قوله آكدتها سنة الفجر) لما في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم على شيء من النوافل اشد تعاهداً منه على ركعتي الفجر وفي مسلم ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها وفي ابى داود لا تدعوا ركعتي الفجر ولو ضررتكم الخيل بحر (قوله في الاصح) استحسنته في الفتح فقال ثم اختلف في الافضل بعد ركعتي الفجر قل الحمداني ركعتا المغرب فنه صلى الله عليه وسلم لم يدعهما سفراً ولا حضراً ثم التي بعد الظهر لانها سنة متمق عليها بخلاف التي قبلها لانها قيل هي للفصل بين الادان والاقامة ثم التي بعد العشاء ثم التي قبل الظهر ثم التي قبل العصر ثم التي قبل العشاء وقيل التي بعد العشاء وقبل الظهر وبعده وبعد المغرب كلها سواء وقيل التي قبل الظهر آكد وصححه المحسن وقد احسن لان نقل المواظبة الصريحة عليها اقوى من نقل مواظبته صلى الله عليه وسلم

وان شاء ركعتين وكذا بعد الظهر لحديث الترمذي من حفظ على اربع قبل الظهر واربع بعدها حرمه الله على النار (وست بعد المغرب) يكتب من الاوابين (بتسليمة) او ثنتين او ثلاث والاول ادوم واشق وهل تحسب مؤكدة من المستحب ويؤدي الكل بتسليمة واحدة اختار كمال نعم وحرر اسم ركعتين خفيفتين المغرب قرره في البحر والمصنف (و) السنن (آكدتها سنة الفجر) اتفاقاً ثم الاربع قبل الظهر في الاصح

على عدمه من ترك ركعتي الفجر هـ (قوله حديث الخ) قال في البحر وهكذا صححه في  
 العامة ونهاية لأن فيها وعيدا معروفاً عليه الصلاة والسلام من ترك أربعاً قبل الظهر  
 لم يقبل شفعتي هـ ولط ولعله بالتفسير عن الترك أو شفاعته الخاصة بزيادة الدرجات وأما الشفاعة  
 العامة فعمدة جميع المخالوات (قوله وقيل بوجوبها) وهو ظاهر النهاية وغيرها خزان  
 دس واليه يميل كلام البحر حيث ذل وقد ذكروا ما يدل على وجوبها ثم ساق المسائل التي  
 فرعه. المصنف ووفق بينه وبين ما في أكثر الكتب من أنها سنة مؤكدة بأن المؤكدة بمعنى  
 الواجب واجب عما ينفيه وكتبنا فيما علقناه عليه مافيه (قوله اتفاقاً) أما على القول  
 بالوجوب فظاهر وأما على القول بالنسبة فمرعاة للقول بالوجوب ولا كديتها ط هذا  
 وقد ذكر في البحر الانداف عن الخلاصة وأقره لكن نازع فيه في الامداد حازماً بأن الجواز  
 على القول بالنسبة وإن عدمه إنما هو على القول بالوجوب واستند في ذلك إلى ما في الزياحي  
 واليه من التصريح بناءً على الخلاف ثم قل ولا يخفى مافى حكاية الاجماع على عدم  
 الجواز وليس الاجماع الا على تأكيدها اهـ لكن يخالفه ما ذكره قريباً عن الحائنة من الفرق  
 بينه وبين التراويح في أنها لا تصح قعداً لأنها سنة مؤكدة بخلاف تأمل (قوله على الاصح)  
 عزاه المصنف في المنح إلى باب التراويح من الحائنة اقول والذي في الحائنة هناك اوصلى التراويح  
 قعداً قبل الإيجوز بلا عذر ما روى الحسن عن أبي حنيفة لوصلى سنة الفجر قاعداً بلا عذر  
 لا يجوز فكذا التراويح لأن كلامهما سنة مؤكدة وقيل يجوز وهو الصحيح والفرق أن سنة  
 الفجر سنة مؤكدة بخلاف والتراويح دونها في التأكد فلا يجوز التسوية بينهما ما هـ فأت  
 ترى أنه إنما صحح جواز التراويح قعداً لعدم جواز الفجر نعم مقتضى كلامه تسليم عدم  
 الجواز في سنة الفجر فتأمل (قوله فله تركها الخ) الظاهر أن معناه أن تركها وقت اشتغاله  
 بالآفة لأجل حاجة الناس إليها عليه وينبغي أنه يصليها إذا فرغ في الوقت وظاهر التفرقة  
 بين سنة الفجر وغيرها أنه ليس له ترك صلاة الجماعة لأنها من الشعائر فهي أكد من سنة  
 الفجر ولذا يتركها خوفاً من فوت الجماعة وأقيد أنه ينبغي أن يكون القاضي وطالب العلم كذلك  
 لاسيما المدرس اقول في المدرس ظهر بخلاف الطالب إذا خاف فوت الدرس أو بعضه تأمل  
 (قوله ويحصى الكفر على منكرها) أي منكر مشروعتها إن كان إنكاره لشبهة أو تأويل  
 دليل أو لا ينبغي الحزم بكفره لأنكاره مجعاً عليه معلوماً من الدين بالضرورة كما قدمناه  
 أول الباب (قوله وتقضى) أي إلى قبيل الزوال وقوله معه تنازعه قوله تقضى  
 وفيت فلا تقضى إلا معه حيث فات وقتها أما إذا فاتت وحدها فلا تقضى ولا تقضى  
 قبل طلوع ولا بعد الزوال ولو تبع على الصحيح أقاده وسينه عليه المصنف في  
 الباب الآتي (قوله تجنيس) فيه أنه في التجنيس صحح في المسئلة الأولى الأجزاء  
 معللاً بأن السنة لطوع فتأدى بنية التصوع وصحح في الثانية عدمه معللاً بأن السنة  
 واجب عليها متى أدى الله عليه وسلم وهو واجبته كانت بتحريمه مبتدأة نعم عكس  
 صاحب الخلاصة فصحح عدم الأجزاء في الأولى والأجزاء في الثانية ولا يخفى مافيه  
 فانه إذا اجزأت الثانية يلزم اجزاء الأولى بالأولى ولذا قال في النهر وترجيح

حديث من ترك ركعتي الفجر  
 (قوله حديث الخ) قال في البحر  
 (قوله اتفاقاً) أما على القول  
 بالوجوب فظاهر وأما على القول  
 بالنسبة فمرعاة للقول بالوجوب  
 ولا كديتها ط هذا وقد ذكر في  
 البحر الانداف عن الخلاصة وأقره  
 لكن نازع فيه في الامداد حازماً  
 بأن الجواز على القول بالنسبة  
 وإن عدمه إنما هو على القول  
 بالوجوب واستند في ذلك إلى ما  
 في الزياحي واليه من التصريح  
 بناءً على الخلاف ثم قل ولا يخفى  
 مافى حكاية الاجماع على عدم  
 الجواز وليس الاجماع الا على  
 تأكيدها اهـ لكن يخالفه ما ذكره  
 قريباً عن الحائنة من الفرق بينه  
 وبين التراويح في أنها لا تصح  
 قعداً لأنها سنة مؤكدة بخلاف  
 تأمل (قوله على الاصح) عزاه  
 المصنف في المنح إلى باب التراويح  
 من الحائنة اقول والذي في  
 الحائنة هناك اوصلى التراويح  
 قعداً قبل الإيجوز بلا عذر ما  
 روى الحسن عن أبي حنيفة لوصلى  
 سنة الفجر قاعداً بلا عذر لا  
 يجوز فكذا التراويح لأن كلامهما  
 سنة مؤكدة وقيل يجوز وهو  
 الصحيح والفرق أن سنة الفجر  
 سنة مؤكدة بخلاف والتراويح  
 دونها في التأكد فلا يجوز  
 التسوية بينهما ما هـ فأت ترى  
 أنه إنما صحح جواز التراويح  
 قعداً لعدم جواز الفجر نعم  
 مقتضى كلامه تسليم عدم  
 الجواز في سنة الفجر فتأمل  
 (قوله فله تركها الخ) الظاهر  
 أن معناه أن تركها وقت  
 اشتغاله بالآفة لأجل حاجة  
 الناس إليها عليه وينبغي أنه  
 يصليها إذا فرغ في الوقت  
 وظاهر التفرقة بين سنة  
 الفجر وغيرها أنه ليس له  
 ترك صلاة الجماعة لأنها  
 من الشعائر فهي أكدت من  
 سنة الفجر ولذا يتركها خوفاً  
 من فوت الجماعة وأقيد أنه  
 ينبغي أن يكون القاضي وطالب  
 العلم كذلك لاسيما المدرس  
 اقول في المدرس ظهر بخلاف  
 الطالب إذا خاف فوت الدرس  
 أو بعضه تأمل (قوله ويحصى  
 الكفر على منكرها) أي منكر  
 مشروعتها إن كان إنكاره  
 لشبهة أو تأويل دليل أو لا  
 ينبغي الحزم بكفره لأنكاره  
 مجعاً عليه معلوماً من الدين  
 بالضرورة كما قدمناه أول  
 الباب (قوله وتقضى) أي إلى  
 قبيل الزوال وقوله معه تنازعه  
 قوله تقضى وفيت فلا تقضى  
 إلا معه حيث فات وقتها أما  
 إذا فاتت وحدها فلا تقضى  
 ولا تقضى قبل طلوع ولا بعد  
 الزوال ولو تبع على الصحيح  
 أقاده وسينه عليه المصنف  
 في الباب الآتي (قوله تجنيس)  
 فيه أنه في التجنيس صحح في  
 المسئلة الأولى الأجزاء  
 معللاً بأن السنة لطوع فتأدى  
 بنية التصوع وصحح في الثانية  
 عدمه معللاً بأن السنة  
 واجب عليها متى أدى الله  
 عليه وسلم وهو واجبته كانت  
 بتحريمه مبتدأة نعم عكس  
 صاحب الخلاصة فصحح عدم  
 الأجزاء في الأولى والأجزاء  
 في الثانية ولا يخفى مافيه  
 فانه إذا اجزأت الثانية يلزم  
 اجزاء الأولى بالأولى ولذا  
 قال في النهر وترجيح

التجنيس في المسئلتين اوجه **(قوله وعلى ثمان)** كيان عدد وليس ينسب اوفى الاصل  
منسوب الى الثمن لانه الجزء الذي صير السبعة ثمانية فهو ثمنها ثم فتحوا اولها لانه لا يغيرون  
في النسب وحذفوا منها احدي ياي النسب وعوضوا منها الالف كما فعلوا في المنسوب الى  
اليمين فثبت ياءه عند الاضافة كما ثبت ياء القاضي فتقول ثمانى نسوة وثمانى مائة وتسقط مع  
التنوين عند الرفع او الجهر وثبت عند النصب قاموس **(قوله لانه لم يرد)** اى لم يرد عنه صلى  
الله عليه وسلم انه زاد على ذلك والاصل فيه التوقيف كما في فتح القدير اى فلم يوقف على دليل  
المشروعية لا يحل فعله بل يكره اى اتفاقا كما في منية المصلى اى من اثنتى الثلاثة نعم وقع  
الاختلاف بين المشايخ المتأخرين في الزيادة على الثمانية ليلا فقال بعضهم لا يكره واليه ذهب  
شمس الائمة السرخسي وخصه في الخلاصة وصحح في البدائع الكراهة قال وعليه عامة  
المشايخ وتمامه في الحلية والبحر **(قوله والافضل فيهما)** اى فى صلاتي الليل والنهار الرباع  
وعبارة الكثر رباع بدون ال وهو الاظهر لانه غير منصرف للوصفية والعدل عن اربع اربع  
اى ركعات رباع اى كل اربع بتسليم **(قوله قيل وبه يفتى)** عزاء في المعراج الى العيون قال  
في النهر وردده الشيخ قاسم بما استدله المشايخ للامام من حديث الصحيحين عن عائشة رضي  
الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزيد في رمضان ولا في غيره على احدي عشرة ركعة  
يصل اربعا لاتسأل عن حسنهن وطولهن ثم اربعا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلي  
ثلاثا وكانت التراويح ثنتين تخفيفا وحديث صلاة الليل مثنى مثنى يحتمل ان يراد به شفع لا  
وتر وترجحت الاربع بزيادة منفصلة لما فيها اكثر مشقة على النفس وقد قال صلى الله عليه وسلم  
انما اجرك على قدر نصبك اه بزيادة وتمام الكلام على ذلك في شرح المنية وغيره **(قوله ولا**  
**يصل الخ)** اقول قال في البحر في باب حصة الصلاة ان ما ذكر مسلم فيما قبل الظهر لما صرحوا به  
من انه لا تبطل شفعة الشفيع بالانتقال الى الشفع الثاني منها ولو افسدها قضى اربعا والاربع  
قبل الجمعة بمنزلتها واما الاربع بعد الجمعة فغير مسلم فانها كغيرها من السنن فانهم لم يثبتوا لها  
تلك الاحكام المذكورة اه ومثله في الحلية وهذا مؤيد لما بحثه الشرنبلالي من جوازها بتسليمتين  
لعذر **(قوله ولو نذرا)** نص عليه في الفتنه ووجهه انه نقل عرض عليه الافتراض او الوجوب  
افاده ط **(قوله لان كل شفع صلاة)** قدمنا بيان ذلك في اول بحث الواجبات والمراد من  
بعض الواجه كما يأتي قريبا **(قوله وقيل لا الخ)** قال في البحر ولا يخفى ما فيه والظاهر الاول  
زاد في المنح ومن ثم عولنا عليه وحكينا ما في الفتنه بقبيل \* (تأنيه) \* بقى في المسئلة قول ثالث  
جزم به في منية المصلى في باب حصة الصلاة حيث قال اما اذا كانت سنة او نفلا فيتبدى كما ابتدأ  
في الركعة الاولى يعنى يأتي بالتناء والتعود لان كل شفع صلاة على حدة اه لكن قال شارحها  
الاصح انه لا يصلى ولا يستفتح في سنة الظهر والجمعة وكون كل شفع صلاة على حدة ليس  
مطردا في كل الاحكام ولذا لو ترك القعدة الاولى لتفسد خلافا لمحمد ولو سجد للسهو على رأس  
شفع لا يبني عليه شفعا آخر لئلا يبطل السجود بوقوعه في وسط الصلاة فقد صرحوا بصيرورة  
الكل صلاة واحدة حيث حكموا بوقوع السجود وسطا فيقال هنا ايضا لا يصلى ولا يستفتح ولا  
يتعود بوقوعه في وسط الصلاة لان الاصل كون الكل صلاة واحدة للاتصال واتحاد التحريمة

مطلب

في انقطة ثمان

وعلى ثمان ليلا بتسليمية  
لانه لم يرد (والافضل فيهما  
الرباع بتسليمية) وقال في  
الليل المثنى افضل قيل وبه  
يفتى (ولا يصلى على النبي  
صلى الله عليه وسلم في القعدة  
الاولى في الاربع قبل  
الظهر والجمعة وبعدها)  
ولو صلى ناسيا فعليه السهو  
وقيل لا شئ (ولا يستفتح  
اذا قام الى الثالثة منها)  
لانها لتأكدها اشبه  
الفريضة (وفي البواقي  
من ذوات الاربع يصلى)  
على النبي صلى الله عليه وسلم  
(ويستفتح) ويتعود ولو  
نذرا لان كل شفع صلاة  
(وقيل) لا يأتي في الكل  
وصححه في الفتنه (وكثرة  
الركوع والسجود احب  
من طول القيام) كما في المحتجبي

مطلب

قولهم كل شفع من التفل  
صلاة ليس مطردا

ومسألة الاستماع منه مستمرة عن المتقدمين وانما هي اختيار بعض المتأخرين نعم  
اعلموا ان كل شفع صلاة على حدة في حق قراءة احتياط وكذا في عدم لزوم الشفع الثاني  
قبل قيام اليه للتردد من لزوم عدمه فلا يلزم بالشك ولذا يقطع على رأس الشفع اذا قُيِّمَت  
الصلاة او خرج الحبيب وكذا في صلات الشفعة وخيار الخيرة بالسجود في الشفع الآخر  
لان كلا من الشفعة والخيار مفرد بين الثبوت وعدمه فلا يثبت بالشك وكذا في عدم سريان  
الفساد من شفع الى شفع اذ لا يحكم بالفساد مع الشك اهـ ملخصا لكن قوله وكذا في بطلان  
الشفعة وخيار الخيرة غير صحيح لما علمت بمقدمناه آتفا عن البحر والحلية من انهما لا يبطلان  
بالانتقال الى الشفع الثاني وقد صرح نفسه بذلك في مواقيت الصلاة وعلمت ايضا ان ذلك  
انما ذكره في سنة ظهر ولم يستوفه للاربع التي بعد الجمعة **(قوله)** ورجحه في البحر حيث  
جزم بتعارض الأدلة كحديث مسلم عليك بكثرة السجود وحديث اقرب ما يكون العبد من  
ربه وهو ساجد وحديث مسلم ايضا افضل الصلاة طول القنوت اى طول القيام كما هو رواية  
احمد واني داود ثم قل ولدي طهر لعبد الضعيف ان كثرة الركوع والسجود افضل لان القيام  
انما شرع وسيلة اليهما ولذا سقعت عن محجز عنهما ولا تكون الوسيلة افضل من المقصود ولانه  
وان لزم فيه كثرة القراءة لكنهما ركن زائد بل اختلف في اصل ركنيتهما واجمعوا على ركنية  
الركوع والسجود واصالتهم واتحالف القيام عن القراءة في بعد ركعتي الفرض اهـ ملخصا  
**(قوله من الامة اوجه)** الاول ان القيام وان كان وسيلة الا ان فضيلة طوله اكثر من القراءة  
فيه وهي وان باغت كل القرآن تقع فرضا بخلاف التسبيحات \* الثاني ان كون القراءة ركنا اذا  
مسا لاثرائه في الفضيلة \* الثالث ان موضوع المسئلة النقل وفيه تجب القراءة في كله اهـ  
ملخصا قلت واما تعارض الأدلة فيجيب عنه بأن المراد بالسجود والصلاة واقوى دليل ايضا على  
افضلية طول القيام أنه صلى الله عليه وسلم كان يقوم بالليل الا قليلا وكان لا يزيد على احدى  
عشرة ركعة كما مر في حديث عائشة **(قوله)** ونقل عن المعراج الخ (اعتراض على البحر ايضا  
حيث قل اختلف النقل عن محمد في هذه المسئلة فنقل الطحاوي عنه في شرح الآثار ان طول  
القيام احب ونقل في المحتج عنه العكس ونقل عن ابى يوسف انه فصل فقصال اذا كان له ورد  
من الليل بقراءة من القرآن فلا فصل ان يكبر عدد الركعات والا فطول القيام افضل لان  
القيام في الاول لا يختلف ويضم اليه زيادة الركوع والسجود اهـ ووجه الاعتراض ان  
مقتضى كلامه انه لا قول في هذه المسئلة لاما المذهب بل القولان فيها لمحمد اقول ويظهر لي  
ان روايه ابى يوسف تحمل هذين القولين تأمل **(قوله)** صححه في البدائع (وعبارته قال اصحابنا  
طول القيام افضل وقيل الشافعي كثرة الصلاة افضل وتصحيح قولنا ثم قل وروى عن ابى  
يوسف انه قال الى آخر ما مر وطهر كلامه ان هذا قول ائمت الثلاثة حيث لم يتعرض الخلاف  
الشافعي ويؤيده ما مر عن الطحاوي **(قوله)** قلت الخ (تأييد لما في المعراج وامر بالتنبه  
اشاره الى ما على المصنف من الاعتراض حيث تابع شيخه صاحب البحر وعدل عما عليه المتون  
الذي هو قول الامام المصحيح بل هو قول الكل كما مر ولذا قال الخيز الرملي اقول كيف يخالف  
الجهابذة تبعوا لشيخه ونجمه متنا والمتون موضوعه لنقل المذهب اهـ والحاصل ان المذهب

ورجحه في البحر لكن  
لطرفيه في التهر من الامة  
اوجه ونقل عن المعراج  
ان هذا قول محمد وان  
مذهب الامام افضلية لقيام  
وصححه في البدائع قلت  
وهكذا رأيت به بنسحق  
المحتج معزيا لمحمد فقط  
فتنبه



المعتمدان طول القيام احب ومغناه كافي سرح المنيعة انه اذا اراد شغل حصه معينة من الزمان بصلاة فاطالة القيام مع تقليل عدد الركعات افضل من عكسه فصلاة ركعتين مثلا في تلك الحصه افضل من صلاة اربع فيها وهكذا القياس **(قوله وهل الخ)** البحث اصحاب النهار والذي يظهر ان كثرة ركوعه وسجوده افضل لان افضلية القيام انما كانت باعتبار القراءة ولا قراءة له اح عن بعض الهوامش وخالفه الرحمن بان الاخرس قارئ حكما وله ثواب القارئ كما هو الحكم فيمن قصد عبادة وعجز عنها مع ان الطريقة ان العلة اذا وجدت في بعض الصور تطرد في باقيها تأمل **(قوله ويسن تحية)** كتب المشرح في هاهنا الحرائن ان هذا رد على صاحب الخلاصة حيث ذكر انها مستحبة **(قوله رب المسجد)** افاد انه على حذف مضاف لان المقصود منها التقرب الى الله تعالى لا الى المسجد لان الانسان اذا دخل بيت الملك يحيي الملك لا يته بجر عن الحاية ثم قال وقد حكى الاجماع على سنتها غير ان احتمالنا يكرهونها في الاوقات المكروهة تقديما لعموم الحاضر على عموم الميخ اه **(قوله وهي ركعتان)** في الفهستاني وركعتان او اربع وهي افضل لتحية المسجد الا اذا دخل فيه بعد الفجر او العصر فانه يسبح ويهلل ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم فانه حينئذ يؤدي حق المسجد كما اذا دخل للمكتوبة فانه غير مأمور بها حينئذ كما في التمر تاشي اه **(قوله واداء)** الفرض او غيره الخ قال في النهار وينوب عنها كل صلاة صلاها عند الدخول فرضا كانت او سنة وفي البنية معزيا الى مختصر المحيط ان دخوله بنية الفرض او الاقتداء ينوب عنها وانما يؤمر بها اذا دخله لغير الصلاة اه كلام النهار والحاصل ان المطلوب من داخل المسجد ان يصلي فيه ليكون ذلك تحية لربه تعالى والظاهر ان دخوله بنية صلاة الفرض امام او منفرد او بنية الاقتداء ينوب عنها اذا صلى عقب دخوله والا لزم فعلها بعد الجلوس وهو خلاف الاولى كيانا في فلو كان دخوله بنية الفرض مثلا لكن بعد زمان يؤمر بها قبل جلوسه كالوكان دخوله لغير صلاة كدرس او ذكر وبما قررناه علم ان ما نقله في النهار عن البنية لا يخالف ما قبله غايته انه عبر عن الصلاة بنيتها بناء على ما هو الغالب من ان من دخل لاجل الصلاة يصلي وليس مغناه ان النية المذكورة تكفيه عن التحية وان لم يصل كما يوهمه ظاهر العبارة كما افاده ح والله اعلم **(قوله ينوب عنها بلانية)** قال في الحلية لو اشتغل داخل المسجد بالفريضة غير ناول للتحية قامت تلك الفريضة مقام تحية المسجد لحصول تعظيم المسجد كفي البدائع وغيره فلو نوى التحية مع الفرض فظاهر ما في المحيط وغيره انه يصح عندها وعند محمد لا يكون داخلا في الصلاة فانهم قالوا لو نوى الدخول في الظهر والتطوع يجوز عن الفرض عند ابي يوسف ورواه الحسن عن ابي حنيفة وعند محمد لا يكون داخلا لان الفرض مع النفل في الصلاة جنسان مختلفان لارجحان لاحدهما على الآخر في التحريمه فتى نواها تعارضت النيتان فاغتوا ولا يبي يوسف ان الفرض اقوى فتندفع نية الادنى كمن نوى حجة الاسلام والتطوع اه ما عضا ومثله في البحر اقول الذي يظهر لي ان هذا الخلاف لا يجري في مسئلتنا لان الفريضة اذا قامت مقام التحية وحصل المقصود بها لم تبقى التحية مطلوبة لان المقصود تعظيم المسجد بأى صلاة كانت ولا يؤمر بتحية مستقلة الا اذا دخل لغير الصلاة كما مر وحينئذ فاذا نواها مع

مطلب  
في تحية المسجد

وهل طول قيام الاخرس  
افضل كالتقري لم أره  
(ويسن تحية) رب المسجد  
وهي ركعتان واداء الفرض  
او غيره وكذا دخوله بنية  
فرض او اقتداء (ينوب  
عنها) بلانية

الفريضة يكون قد نوى ما تضمنته الفريضة سقط بها فلم يكن ناويا حنسا آخر على قول محمد  
 بخلاف ما إذا نوى فرض الظهر وسنة مثلا فلي تأمل بل لقائل ان يقول ان الاولى ان ينويها  
 بذلك الفرض ليحصل له ثوابها اى ينوى بإيقاع ذلك الفرض في المسجد تحية الله الى او تعظيم  
 بيته لان سقوطها به وعدم طوبها لا يستلزم الثواب بلا قصدتها ثم رأيت المحقق ابن حجر من  
 الشافعية كتب عند قول المنهاج وتحصل بفرض او نفل آخر مانعه وان لم ينوها معه لانه لم  
 يترك حرمة المسجد المقصودة اى يسقط طلبها بذلك اما حصول ثوابها فالوجه توقفه على النية  
 لحديث انما الاعمال بالنيات وزعم ان الشارع اقام فعل غيرها مقام فعلها فيحصل اى الثواب  
 وان لم ينو بعيد وان قيل ان كلام الجموع يقتضيه ولو نوى عدمها لم يحصل شئ من ذلك اتفاقا  
 كما هو ظاهر اخذا بما بحثه بعضهم في سنة الطواف وانما ضرت نية ظهر سنة مثلا لانها  
 مقصودة لذاتها بخلاف التحية اه وقوله وانما ضرت الحج هو عين ما بحثه اولا ايضا والله الحمد  
 فان ما قاله لا يخالف قواعد مذهبنا **(قوله)** وتكفيه لكل يوم مرة اى اذا تكرر دخوله  
 لعذر وظاهر اطلاقه انه مخير بين ان يؤديها في اول المرات او آخرها ط **(قوله)** ولا تسقط  
 بالجلوس عندنا فانهم قالوا في الحاكم اذا دخل المسجد للحكم ان شاء صلى التحية عند دخوله  
 او عند خروجه لحصول المقصود كما في الغاية واما حديث الصحيحين اذا دخل احدكم المسجد  
 فلا يجلس حتى يصلى ركعتين فهو بيان للاولى لحديث ابن حبان في صحيحه يا اباذر ان للمسجد  
 تحية وان تحيته ركعتان فقم فاركعهما وتماه في الحلية **(قوله)** وفي الضياء الحج عبارة وقال  
 بعضهم من دخل المسجد ولم يتمكن من تحية المسجد اما لحديث او لشغل او نحوه يستحب له  
 ان يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر قاله ابو طالب المكي في قوت القلوب  
 اه وقدمنا نحوه عن الفهستاني \* (خاتمة) \* يستثنى من المساجد المسجد الحرام بالنسبة الى  
 اول دخول الآفاق المحرم فن تحيته الطواف وفيه تأمل كذا في الحلية ولعل وجه التأمل  
 اطلاق المسجد في الحديث المار وفي النهر واتفقوا على ان الامام لو كان يصلى المكتوبة  
 أو أخذ المؤذن في الإقامة انه يتركها وانه يقدم الطواف عليها بخلاف السلام على النبي صلى الله  
 عليه وسلم اه قلت لكن في ابواب المناسك وشرحه لثلا على القارى ولا يشغل تحية المسجد  
 لان تحية المسجد الشريف هى الطواف ان اراده بخلاف من لم يردده وأراد ان يجلس حتى  
 يصلى ركعتين تحية المسجد الا ان يكون الوقت مكروهاها وظاهره انه لا يصلى مرید  
 الطواف للتحية اصلا لا قبله ولا بعده ولعل وجهه اندراجها في ركعتيه **(قوله)** ولو تكلم الحج  
 وكذا لو فصل بقراءة الاوراد لان السنة الفصل بقدر اللهم انت السلام الحج حتى لو زاد تقع  
 سنة لافى محلها السنون كما مر قيل فصل الجهر بالقراءة **(قوله)** وقيل تسقط اى فيعيدها  
 لو قاية ولو كانت بعدية فظاهر انها تكون تصونا وان لا يؤمر بها على هذا القول تأمل **(قوله)**  
 وفي الخلاصة الحج الظاهر اه استدراك على ما صححه في المتن تبعاً للفتية لان جزم الخلاصة  
 بقوله اعادها يفيد انها تسقط بقرينة قوله بعده لا تبطل اى لا يبطل كونها سنة فانه يفيد ان  
 الاعادة لبطلان كونها سنة والامتنع المقابلة تأمل **(قوله)** ولو جئ بطعام الحج افاد ان  
 العمل المتأني انما ينقص ثوابها او يسقطها لو كان بلا عذر اما لو حضر الطعام وخاف ذهاب

وتكفيه لكل يوم مرة  
 ولا تسقط بالجلوس عندنا  
 بحج قاله في الضياء عن  
 الثبوت من لم يتمكن منها  
 لحدث او غيره يقول ندبا  
 كانت التسييح الاربع  
 اراعا (ولو تكلم بين السنة  
 والفرض لا يسقطها  
 ولكن ينقص ثوابها)  
 قيل تسقط (وكذا كل  
 عمل ينافي التحريم على  
 الاصح) قية وفي الخلاصة  
 او اشغل ببيع وسراء او  
 اكل اعادها وباقعة او شربة  
 لا تبطل ولو جئ بطعام ان  
 خاف ذهاب حلاوته او  
 بعضها تناوله ثم سئل الا اذا  
 خف فوت الوقت

قوله الآفاق هكذا بخطه  
 وفيه انه نسبة الى جمع افق  
 ومنعه في المصباح ونفس  
 على انه انما ينسب الى  
 المفرد فيقال افق بصمتين  
 وبفتحتين اه مصححه

لذته لو اشتغل بالسنة البعدية فانه يتناوله ثم يصلها لان ذلك عذر في ترك الجماعة ففي تأخير السنة الاولى الا اذا خاف فوتها بخروج الوقت فانه يصلها ثم يأكل هذا ما ظهر لي **(قوله ولو اخرها الح)** اي بلا عذر بقرينة ما قبله **(قوله وقيل تكون)** حكى القولين في القية ولم يعبر عن هذا الثاني بقيل بل اخره ولا يلزم من ذلك تضعيفه ويظهر لي انه الاصح وان القول الاول مبنى على القول بانها تسقط بالعمل المتأني وهو ما حكاه الشارح بقيل الا ان يدعى تخصيص الخلاف السابق بالسنية القبلية وهذا بالبعدية لكن ببعده انه اذا كان الاصح في القبلية انها لا تسقط مع امكان تداركها بان تعاد مقارنة للفرض تكون البعدية كذلك بالاولى اعدم امكان التدارك فليتأمل **(قوله وقيل لا)** يؤيده ما في البحر عن الخلاصة السنة في ركعتي الفجر قراءة الكافرون والاخلاص والايان بها اول الوقت وفي بيته والافعل باب المسجد الح وقال في شرح المنية وهو الذي تدل عليه الاحاديث عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سكنت المؤذن من صلاة الفجر وتبين له الفجر قام فركع ركعتين خفيفتين ثم اضطجع على شقه الايمن حتى ياتي المؤذن للاقامة فيخرج متفق عليه اه وتماه فيه **(تنبه)** \* صرح الشافعية بسنية الفصل بين سنة الفجر وفرضه بهذه الضجعة اخذا من هذا الحديث ونحوه وظاهر كلام علمائنا خلافة حيث لم يذكروها بل رأيت في موطأ الامام محمد رحمه الله مانصه اخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه رأى رجلا ركع ركعتي الفجر ثم اضطجع على فقال ابن عمر ما شأنه فقال نافع قلت يفصل بين صلاته فقال ابن عمر واي فصل افضل من السلام قال محمد ويقول ابن عمر نأخذ وهو قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى اه وقال شارحه المحقق ملا على القاري وذلك لان السلام انما ورد للفصل وهو لكونه واجبا افضل من سائر ما يخرج من الصلاة من الفعل والكلام وهذا لا ينافي ما سبق من انه عليه الصلاة والسلام كان يضطجع في آخر التمجيد وتارة اخرى بعد ركعتي الفجر في بيته للاستراحة اه ثم قال وقال ابن حجر المكي في شرح الثمائل روى الشيخان انه صلى الله عليه وسلم كان اذا صلى ركعتي الفجر اضطجع على شقه الايمن فتنس هذه الضجعة بين سنة الفجر وفرضه لذلك ولا امره صلى الله عليه وسلم كإرواء ابوداود وغيره بسند لا بأس به خلافا لمن نازع وهو صريح في ندها لمن بالمسجد وغيره خلافا لمن خص ندها بالبيت وقول ابن عمر انها بدعة وقول النخعي انها فجة الشيطان وانكار ابن مسعود لها فهو لانه لم يبلغهم ذلك وقد افترط ابن حزم في قوله بوجوبها وانها شرط لصلاة الصبح اه ولا يخفى بعد عدم البلوغ الى هؤلاء الاكابر الذين باغوا المبلغ الاعلى لاسيما ابن مسعود الملازم له صلى الله عليه وسلم حضرا وسفرا وابن عمر المتفحص عن احواله صلى الله عليه وسلم في كمال التبع والاتباع فالصواب حمل انكارهم على العلة السابقة من الفصل او على فعله في المسجد بين اهل الفضل وليس امره صلى الله عليه وسلم على تقدير صحته صريحا ولا تلويحا على فعله بالمسجد اذا الحديث كإرواء ابوداود والترمذي وابن حبان عن ابى هريرة اذا صلى احدكم ركعتي الفجر فليضطجع على جنبه الايمن فالمطلق محمول على المقيد على انه لو كان هذا في المسجد شائعا في زمانه صلى الله عليه وسلم لما كان يخفى على هؤلاء الاكابر الاعيان اه واراد بالمقيد ما مر من قوله بعد ركعتي الفجر في بيته وحاصله ان اضطجاعه

ولو اخرها لا آخر الوقت  
لا تكون سنة وقيل تكون  
\* (فروع) \* الاسفار سنة  
الفجر افضل وقيل لا \* نذر  
السنن واتى بالتنذير

مبحث

مهم في الكلام على الضجعة  
بعد سنن الفجر

عليه صلاة وسلام تكل في الاسترخاء لا بالتسريع ولا بحدوث الامر بها  
 ثم على رديت التيسير يحمل على ضاب ذلك في بيت فقط توفيقا بين لادلة والله تعالى  
 عنه **(قوله)** فهو السنة لان نذر لا يخرجها عن كونها سنة كما هو شرع فيها ثم قطعها ثم اداها  
 كانت سنة ورايت وصف وجوب ما يقع به عن عقد النذر **(قوله)** اراد التوافل الخ  
 في تقنية اداء نفل بعد النذر فصل من دأبه دون النذر اه قول في البحر وبشكل عليه  
 ما روي مسلم في صحيحه من النبي عن النذر وهو مرجح لقول من قال لا ينذر بها لكن بعضهم  
 حمل النهي على نذر معلق على شرط لانه يصير حصول الشرط كالعوض للعبادة لم يكن مخاضا  
 ووجه من قال بنذرهما وان كانت تعذر واجبة بالشروع ان الشروع في النذر يكون واحدا  
 فيحصل له ثواب ووجه خلافه نفل والا حسن عند بعد الضعيف ان لا ينذرهما  
 خروج عن عبادة النبي يفتن اه قول لفظ حديث النبي كبروا بالبحر اي اضافي صحيحه عن  
 بن عمر يعني النبي صلى الله عليه وسلم عن نذر وقوله لا يرد شيئا ولا يستخرج به من البخل  
 ومتندر منه ارادة نذر المعلق كان شيئا مريض فله على كذا ووجه النهي انه لم يخلص  
 من شأبه لعوض حيث جعل النقرة في مقابلة شئها وما تسمح نفسه بها دون انعلق عليه  
 مع ما فيه من ايها اعتقاد تأثير نذر في حصول الشئ فلهذا قول في الحديث انه لا يرد شيئا  
 الخ وانه كلام قد وقع موقع التعديل بهي خلاف النذر المنجز فانه يترفع محض بالنقرة لله  
 تعالى والزم لنفسه بتعسها لا تقفه بدونه فيكون قرينة والذيل على ان هذا النذر قرينة  
 عنده ما صرح به في فتح القدير قيل كتاب صحيح لو ردد عقيب نذر الاعتكاف ثم اسلم لم يلزمه  
 موجب النذر لان نفس نذر بالنقرة قرينة فيحصل بالردة كسائر تقرب اه والمراد به النذر  
 المنجز لما قلنا على ان بعض شراح سجدي حمل النهي في حديث على من يعتقد ان النذر مؤثر  
 في تحصيل غرضه المعلق عليه واظهر به عمر لقوله ولا يستخرج به من البخل والله  
 اعلم **(نبيه)** قيد بالتوفل وورد بالافضل في السنن عدم نذرهما وعلى وجهه ان السنن  
 هي ما كان يفعلها صلى الله عليه وسلم قبل خروجه من مكة وامضوب من اتباعه صلى الله  
 عليه وسلم على وجه مدى كان يفعلها عليه ولم ينقل انه كان ينذرهما ولذا قيل بانها لا تكون  
 هي السنة والافضل عدم نذرهما والله اعلم **(قوله)** والا كفر اي ان استخف فيقول هي فعل  
 النبي صلى الله عليه وسلم ولا فعله شرح اسمية وغيره وهذا في الترك وما لا انكار فقد منا  
 كلام عليه اول السب **(قوله)** والافضل في النفل الخ شغل مبعد الفريضة وما قبلها الحديث  
 الصحيحين عليك الصلاة في بيوتكم فان خير صلاة مري في بيته المكتوبة واخرج ابو داود  
 صلاة امره في بيته افضل من صلاته في مسجدي هذا المكتوبة وتماه في شرح المني وحيث  
 كان هذا الفصل يرعى مبرزه منه خوف شغل عنها لو ذهب لبيته وكان في بيته ما يشغل باله  
 ويقال خشوعه فيصليها جبهة في مسجد لان غشوع الخشوع اريح **(قوله)** غير التراويح  
 اي لا يذهب تقدم الجماعة وحده مسجد واستثنى في شرح اسمية ايضا تحية المسجد وهو ظاهر  
 قول ويستثنى يصار كفة لاحرمه وطوافون الاولى تقلى في مسجد عند الميقات ان كان  
 جازي باب والمانية عند مقدمه وكذا ركعت القدوم من السفر بخلاف النساءه فاما تقلى

مصدر

في كلامه على حديث  
 النهي عن نذر

فهو السنة وقيل لا  
 النذر فل ينذرهما ثم يصليها  
 وقيل لا ترك السنن ان  
 رآها حقا ثم لا كفر  
 ولا فصل في نفل غير  
 يترويح بيزن لاحوف  
 شعر عنها ولا يصح فضائية  
 ما كان خشع واحص

(١) قوله وكذا صلاة الكسوف لانها ٦٣٩ تسلي جماعة وجددها في نسخة مؤلف لكن اغير خطه منصفه

وكذا سنة الجمعة لقامية لان الافضل في الجمعة الكبير قبل الوقت فيلزم وقوع سنتها في انسجد فصارت حملة المستثنيات تسعة ولا ار من تعرض لجمعها هكذا من علمائنا وقد نظمتمتها بقول \* ووافلنا في البيت وقت على التي \* تقوم لها في مسجد غير تسعة صلاة تراويح كسوف تحية سنة احرام طواف بكعبة \* ونفل اعتكاف اوقدوه مسافر \* وخلف فوت ثم سنة جمعة \* يقول الفقير محمد علاء الدين عابدين بن مؤلف هكذا وجدت هذه السقطة في الميصة فيباحي الحاقها هنا هـ

(٢) مطلب

سنة الوضوء

(٣) مطلب

سنة الضحى

(ونذب ركعتان بعد الوضوء) يعني قبل الجفاف كما في الترمذي لاية عن المواهب (ز) نذب (اربع فصاعدا في الضحى) على اصحيج من بعد الطلوع الى الزوال ووقها احتجاز بعد ربيع النهار وفي

في البيت كياتي وكذا نفل المعتكف وكذا ما يخاف فوتها بالتأخير (١) ركعة صلاة الكسوف لانها تسلي بجماعة (قوله) ونذب ركعتان (٢) بعد الوضوء) لحديث مسلم من احدي ثوب فيحسن الوضوء ويصلي ركعتين يقبل بقلبه ووجهه عليهما الا وجبت له اجلة خرائش وفضل الوضوء الغسل كما نقله ط عن الشرع بل يقرأ فيهما الكافرون والاحلاس كما في الضياء وانظر هل تنوب عنهما صلاة غيري كالتحجية ام لا ثم رأيت في شرح لباب المناسك ان صلاة ركعتي الاحرام سنة مستقلة كصلاة استخارة وغيرها مما لا تنوب القريضة منها بما بخلاف تحية المسجد وشكر الوضوء فانه ليس لهما صلاة على حدة كما حققه في الحجة اهـ (قوله) ونذب (٣) اربع الحج) نذبها هو الراجح كما جزم به في الغزنية والحاوي والشرعة والمفتاح والتميين وغيرها وقيل لا تستحب لما في صحيح البخاري من انكار ابن عمر لهما هـ اسمعيل وبسط الادلة على استحبابها في شرح المنية ويقرأ فيها سورتي الضحى كما في السرعة اي سورة والشمس وسورة الضحى وظاهره الاقتصار عليهما ولو صلاها اكثر من ركعتين (قوله) من بعد الطلوع) عبارة شرح انية من ارتفاع الشمس (قوله) ووقتها المختار) اي الذي يختار ويرجح الفعلها وهذا عزاه في شرح المنية الى البخاري وقيل لحديث زيد بن ارقم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قل صلاة الاوابين حين ترمض الفصال رواه مسلم وترويض بفتح التاء والميم اي تبرك من شدة الحر في اخفافها اهـ (قوله) وفي المنية اقلها ركعتان) نقل الشيخ اسمعيل مثله عن الغزنية والحاوي والشرعة والسمرة قدية وما ذكره المصنف من معنى عليه في التبيين والمفتاح والدرر ودليل الاول انه صلى الله عليه وسلم اوصى بالمريرة بركعتين كما في صحيح البخاري ودليل الثاني انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي الضحى اربعا ويزيد ما شاء الله رواه مسلم وغيره واتموفق ما اشار اليه بعض المحققين ان الركعتين اقل المراتب والاربع ادنى الكمال (قوله) اكثرها اثنا عشر) لما رواه الترمذي والنسائي بسند فيه ضعف انه صلى الله عليه وسلم قل من صلى الضحى ثلثي عشرة ركعة بنى الله له قصرا من ذهب في الجنة وقد تقرر ان الحديث الضعيف يجوز العمل به في الفضائل شرح انية وقيل اكثرها ثمانية وعزاه في الحالية الى الامم احمد وعزاه بعض الشافعية الى الاكثرين (قوله) كما في ذخرا الاسرفية) اسم كتاب لابن الشحنة مؤلف في الاغراض الفقهية (قوله) اثبوتها الحج) جواب عما اورد كيف يكون اوسطها افضل مع ان الاكثر مشتمل على الاوسط وزيادة وفيه زيادة مشقة (قوله) كما افاده ابن حجر الحج) حيث قال ولا يتصور الفرق بين الافضل والاكثر الا فيمن صلى الاثني عشر بتسليمة واحدة قالها تقع نفلا مطلقا عند من يقول ان اكثر سنة الضحى ثمان ركعات فاما اذا فصلها فانه يكون صلى الضحى وما زاد على الثمان يكون له نفلا مطلقا فتكون صلاة اثني عشر في حقه افضل من ثمان لكونه اتي بالافضل وزاد اهـ اقول وحاصله ان من قال بان اكثرها ثمان ركعات لعدم ثبوت الزيادة عنده لو صلاها اثنتي عشرة بتسليمة منفع عن سنة الضحى لثبوتها خلاف المسروع فالافضل عنده صلاتها ثمان ركعات واما على قول من يقول اكثرها اثنا عشر ركعة لجواز العمل بالضعيف في فضائل الاعمال كما مر تكون هي الافضل كما لو فصلها كل ركعتين او اربع

المنية اقلها ركعتان واكثرها اثنا عشر ووسطها ثمان وهو افضلها كما في ذخرا الاسرفية لثبوتها بفعاله وقوله عليه السلام واما اكثرها فبقوله فقط وهذا الوصل الاكثر بسلام واحدا ما لو فصل فكل ما زاد افضل كما افاده ابن حجر في شرح البخاري ومن استدوات

بتسليمه عند الكل ولا يحصه ان كون الثمانية افضل مبنى على القول بانها اكثرها لعدم ثبوت الزيادة وحينئذ فلا ينبغي عليك ما في كلام الشارح حيث مشى على ان اكثرها ثمانية عشرة ركعة وجعل اوسطها افضل على انا لو قلنا ان الثمانية هي الاكثر فتقيد افضليتها على الاثنتي عشرة بما اذا صلى الاثنتي عشرة بتسليمه واحدة لتقع نفلا مطلقا لا يوافق قواعد مذهبنا بل تقع عثمانوى على قواعدنا كما لو صلى الظهر ست ركعات مثلا وقعد على رأس الرابعة فان الركعتين الزائدتين لا تغير ما قبلها عن صفة الفرضية لصحة البناء على تحريمه الفرض والتفل عندنا ونية العدد لا تضر ولا تنفع فذا صلى الضحى اكثر من ثمانية يقع الزائد نفلا مطلقا لا الكل بلا فرق بين وصلها وفضاها في وصلها كراهة الزيادة على اربع بتسليمه واحدة في نفل النهار وهو مكروه وان لم يزد على اكثر الضحى فلا يظهر حينئذ كون الثمانية افضل وقد اجاب بعض الشافعية بان افضلية الثمانية للاتباع اى لانها ثابتة بالاحاديث الصحيحة فيترجح فيها الاتباع للشارع بخلاف الزيادة لضعف حديثها لكن يرد عليه ان صلاة الاكثر متضمنة للاوسط الذى فيه الاتباع الا ان يدعى ايضا على القول بان الثمانية هي الاكثر وعلى انه لو صلاها اكثر بتسليمه تقع نفلا مطلقا لعمانوى او يقال معناه ان كل شفع من ثمانية افضل من كل شفع من الزائد لا بالنظر الى المجموع فهذا غاية ما تحرر لى هنا والله اعلم **(قوله)** ركعة السفر والقعود منه) عن مقطوع من المقدم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما خلف احد عند اهله افضل من ركعتين يركعهما عندهم حين يريد سفرا رواه الطبرانى وعن كعب بن مالك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقدم من السفر الا نهارا في الضحى فذا قدم بدأ بالمسجد فصلى فيه ركعتين ثم جلس فيه رواه مسلم شرح المنية ومفاده اختصاص صلاة ركعتي السفر بالبيت وركعتي القعود منه بالمسجد وبه صرح الشافعية **(قوله)** وصلاة الليل اقول هي افضل من صلاة النهار كما في الجوهرة ونور الايضاح وقد صرحت الآيات والاحاديث بفضائها والحك عليها قال في البحر فنهاما في صحيح مسلم مرفوعا افضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل وروى الطبرانى مرفوعا لا بد من صلاة ليل واوحاب شاة وما كان بعد صلاة العشاء فهو من الليل وهذا يفيد ان هذه السنة تحصل بالتفل بعد صلاة العشاء قبل النوم اه قات قد صرح بذلك في الحلية ثم قال فيها بعد كلام ثم غير خاف ان صلاة الليل المحثوث عليها هي التهجد وقد ذكر القاضى حسين من الشافعية انه في الاصطلاح التطوع بعد النوم وأيد بما في معجم الطبرانى من حديث الحجاج بن عمر ورضي الله عنه قال يحسب احداكم اذا قام من الليل يصلى حتى يصبح انه قد تهجد انما التهجد المريد يصلى الصلاة بعد رقدة غير ان في سنده ابن لهيعة وفيه مقال لكن الظاهر رجحان حديث الطبرانى الاول لانه تشريع قولى من الشارع صلى الله عليه وسلم بخلاف هذا وبه ينتهى ما عن احمد من قوله قيام الليل من المغرب الى طلوع الفجر اه ملخصا اقول الظاهر ان حديث الطبرانى الاول بيان لكون وقته بعد صلاة العشاء حتى لو نام ثم تطوع قبلها لا يحصل السنة فيكون حديث الطبرانى الثانى مفسرا للاول وهو اولى من اثبات التعارض والترجيح لان فيه ترك العمل باحدهما ولانه يكون جاريا على الاصطلاح ولانه

ركعتا السفر والقعود منه  
وصلاة الليل

مطلب  
في ركعتي السفر

في صلاة الليل

المفهوم من اطلاق الآيات والاحاديث ولان التهجد ازالة النوم يتكلف مثل تأثم اى تخفض  
عن الاثم نعم صلاة الليل وقيام الليل اعم من التهجد وبه يجب عمدا او رد على قول الامام  
احمد هذا ما ظهر لى والله اعلم \* (تنبيه) \* ظاهر ما مر ان التهجد لا يحصل الا بالتطوع فلو نام  
بعد صلاة العشاء ثم قام فصلى فوائت لا يسمى تهجدا وتردد فيه بعض الشافعية قات والظاهر  
ان تقييده بالتطوع بناء على الغالب وانه يحصل بأى صلاة كانت لقوله في الحديث المار  
وما كان بعد صلاة العشاء فهو من الليل ثم اعلم ان ذكره صلاة الليل من المندوبات مشى  
عليه في الحاوى القدسي وقد تردد المحقق في فتح القدير في كونه سنة او مندوبا لان الادلة  
القولية تفيد الدب والمواظبة الفعلية تفيد السنية لانه صلى الله عليه وسلم اذا واطب على  
تطوع يصير سنة لكن هذا بناء على انه كان تطوعا في حقه وهو قول طائفة وقالت طائفة كان  
فرضا عليه فلا يفيد مواظبته عليه السنية في حقا لكن صريح مافى مسلم وغيره عن عائشة  
أنه كان فريضة ثم نسخ هذا خلاصة ما ذكره ومفاده اعتماد السنية في حقا لانه صلى الله عليه وسلم  
واطب عليه بعد نسخ الفريضة ولذا قال في الحلية والاشبه انه سنة **(قوله)** وأقلمها على مافى  
الجوهرة ثمان) قيد بقوله على مافى الجوهرة لانه في الحاوى القدسي قال يصلى ماسهل  
عليه ولو ركعتين والسنة فيها ثمان ركعات بأربع تسليمات اه والتقييد بأربع تسليمات  
مبنى على قول الصحابين واما على قول الامام فلا كما ذكره في الحلية وقال فيها ايضا وهذا  
بناء على ان اقل تهجده صلى الله عليه وسلم كان ركعتين وان منتهاه كان ثمانى ركعات أخذنا  
مما فى مبسوط السرخسى ثم ساق تبعا لشيخه المحقق ابن الهمام الاحاديث الدالة على ما عينه  
فى المبسوط من منتهاه وحديث ابى داود الدال على ان اقل تهجده صلى الله عليه وسلم  
اربع سوى ثلاث الوتر وتام ذلك فيها فراجعها لكن ذكر آخرها عنه صلى الله عليه وسلم  
من استيقظ من الليل وايقظ اهله فصليا ركعتين كتبنا من الذاكرين الله كثيرا والذاكرات  
رواه النسائى وابن ماجه وابن حبان فى صحيحه والحاكم وقال المنذرى صحيح على شرط الشيخين  
اه اقول فينبغى القول بان اقل التهجد ركعتان واوسطه اربع واكثره ثمان والله اعلم **(قوله)**  
ولوجه اثنان (الح) اى لو اراد ان يقوم ثلثة وينام ثلثة فالثلث الاوسط افضل من طرفيه  
لان الغفلة فيه اتم والعبادة فيه اقل ولو اراد ان يقوم نصفه وينام نصفه فقيام نصفه الاخير  
افضل لقلة المعاصى فيه غالبا وللحديث الصحيح ينزل ربنا الى سماء الدنيا فى كل ليلة حين يبقى  
ثلث الليل الاخير فيقول من يدعونى فاستجب له من يسأنى فاعطيه من يستغفرنى فاغفر له  
ومعنى ينزل ربنا أمره كما اوله به الخلف وبعض اكابر السلف وتامه فى تحفة ابن حجر  
وذكر ان افضل من الثلث الاوسط السدس الرابع والخامس للخبر المتفق عليه احب الصلاة  
الى الله تعالى صلاة داود كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثة وينام سدسه اه وبه جزم فى الحلية  
(تمة) ذكر فى الحلية ايضا ما حاصله انه يكره ترك تهجد اعتاده بلا عذر لقوله صلى الله  
عليه وسلم لابن عمر يا عبد الله لا تكن مثل فلان كان يقوم الليل ثم تركه متفق عليه فينبغى  
للمكلف الاخذ من العمل بما يطيقه كما ثبت فى الصحيحين ولذا قال صلى الله عليه وسلم احب  
الاعمال الى الله أدومها وان قل رواد الشيخان وغيرها **(قوله)** واحياء ليلة العيدين الاولى

واقلمها على مافى الجوهرة  
ثمان ولو جمعه اثنان  
فالاوسط افضل ولو انصاف  
فالاخير افضل واحياء ليلة  
العيدين

مطلب

فى احياء ليلالى العيدين  
ونصف شعبن وعشر  
رمضان وذى الحجة

يايتى بالثنية اى ليلة عيد الفطر وليلة عيد الانحى ( قوله والنصف ) اى واحياء ليلة  
النصف من شعبان ( قوله والاول ) اى وليالى العشر الاول الخ وقد بسط الشرنبلالى  
فى الامداد ما جاء فى فضل هذه الليالى كلها فراجع ( قوله ويكون بكل عبادة تعم الليل  
او اكثره ) نقل عن بعض المتقدمين قيل هو الامام ابو جعفر محمد بن على انه فسر ذلك بنصف  
الليل وقال من احيا نصف الليل فقد احيا الليل وذكر فى الحلية ان الظاهر من اطلاق  
الاحاديث الاستيعاب لكن فى صحيح مسلم عن عائشة قالت ما علمه صلى الله عليه وسلم قام  
ليلة حتى الصباح فيترجح ارادة الاكثر او النصف لكن الاكثر اقرب الى الحقيقة ما لم يثبت  
ما يقتضى تقديم النصف اه وفى الامداد ويحصل القيام بالصلاة نفلا فرادى من غير عدد  
مخصوص وبقراءة القرآن والاحاديث وشماعها وبالتسبيح والثناء والصلاة والسلام  
على انتى صلى الله عليه وسلم الحاصل ذلك فى معظم الليل وقيل بساعة منه وعن ابن عباس  
رضى الله عنهما بمسألة العشاء جماعة والعزم على صلاة الصبح جماعة كما تلوذ فى احياء ليلتى  
العبدى وفى صحيح مسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى العشاء فى جماعة فكأنما قام  
نصف الليل ومن صلى الصبح فى جماعة فكأنما قام الليل كله اه ( تمة ) اشار بقوله فرادى الى  
ما ذكره بعد فى متنه من قوله ويكره الاجتماع على احياء ليلة من هذه الليالى فى المساجد وتمامه  
فى شرحه وصرح بكراهة ذلك فى الحاوى القدسى وقال وما روى من الصلوات فى هذه  
الافاق يصلى فرادى غير التراوىح قال فى البحر ومن هنا يعلم كراهة الاجتماع على صلاة الرغائب  
التي تفعل فى رجب فى اول جمعة منه وانها بدعة وما يحتاله اهل الروم من نذرها لتخرج عن  
النفل والكراهة فباطل اه قلت وصرح بذلك فى البرازية كما سيذكره الشارح آخر الباب وقد  
بسط الكلام عليها شارحا للمنية وصرح بان ما روى فيها باطل موضوع وبسط الكلام فيها  
خصوصا فى الحلية وللعلامة نور الدين المقدسى فيها تصنيف حسن سماه ردع الراغب عن صلاة  
الرغائب أحاط فيه غالب كلام المتقدمين والمتأخرين من علماء المذاهب الاربعة ( قوله ومنها  
ركعتا الاستخارة ) عن جابر بن عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة  
فى الامور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن يقول اذ هم احدكم بالامر فليركع ركعتين من غير  
الفريضة ثم ايقبل اللهم انى استخيرك بعلمك واستقدرك بقدرتك واسألك من فضلك العظيم  
فانك تقدر ولا اقدر وتعلم ولا أعلم وانت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم ان هذا الامر خير لى فى دينى  
ومعاشى وعاقبة امرى اوقال عاجل امرى و آجله فاقدره لى ويسره لى ثم بارك لى فيه وان كنت  
تعلم ان هذا الامر شر لى فى دينى ومعاشى وعاقبة امرى اوقال عاجل امرى و آجله فاصرفه  
عنى واصرفنى عنه واقدر لى الخير حيث كان ثم رضى به قال ويسمى حاجته رواه الجماعة  
الامسلىما شرح المنية ( تنبيه ) معنى فقد رده اقضه لى وهيهو هو بكسر الدال وبضمها وقوله اوقال  
عاجل امرى شك من الراوى قولوا ويذنبى ان يجمع بينهما فيقول وعاقبة امرى وعاجله و آجله  
وقوله ويسمى حاجته قال ط اى بدل قوله هذا الامر اه قلت او يقول بعده وهو كذا وكذا  
قلوا الاستخارة فى الحج ونحوه تحمل على تعيين الوقت وفى الحلية ويستحب افتتاح هذا الدعاء  
وختمه بالحمدة والصلاة وفى الاذكار انه يقرأ فى الركعة الاولى الكافرون وفى الثانية الاخلاص

والنصف من شعبان  
والعشر الاخير من رمضان  
والاول من ذى الحجة  
ويكون بكل عبادة تعم  
الليل او اكثره ومنهار كعتا  
الاستخارة

مطلب

فى صلاة الرغائب

مطلب

فى ركعتى الاستخارة



اه وعن بعض السلف انه يزيد في الاولى وربك ينام وينتقم الى قوله يعلمون وفي الثانية وما كان لمؤمن ولا مؤمنة الاية وينبغي ان يكررها سبعاً لما روى ابن السنن يانس اذا هممت بامر فاستخّر ربك فيه سبع مرات ثم انظر الى الذي سبق الى قبلك من الخير فيه ولوتعدرت عليه الصلاة استخار الله اه وايضاً وفي شرح السبعة اسبوع من المشايخ انه ينبغي ان ينام على طهارة مستقبلاً القبلة بعد قراءة الدماء المذكور فنرى في هذه رواية او خضرة فذلك الامر خير وان رأت في رواية او اذ احمره فهو ينبغي ان يشتاب اه (قوله واربع صلاة التيسيح الخ) يفعلها في كل وقت لا كراهة فيه او في كل يوم او ليلة مرة والا في كل اسبوع او جمعة او شهر او العمر وحديثها حسن لكثرة خرقة ووعده من زعم وضعه وفيها ثواب لا يتناهى ومن ثم قال بعض المتفقيين لا يسمع بعظيم فضلها ويتركها الامتهلون بالدين والطنن في ندبها بأن فيها تغييراً للنظم الصلاة انما تأتي على ضعف حديثها فاذا ارتقى الى درجة الحسن اثبتها وان كان فيما ذاك وهي اربع تسليمات او تسليمتين يقول فيها اثمثة مرة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر وفي رواية زيادة ولا حول ولا قوة الا الله يقول ذلك في كل ركعة خمسة وسبعين مرة فبعد النشاء خمسة عشر ثم بعد القراءة وفي ركوعه والرفع منه وكذا من السجدين وفي الجلسة بينهما عشراً عشراً بعد تيسيح الركوع والسجود وهذه الكيفية هي التي رواها الترمذي في جامعه عن عبد الله بن المبارك احد اصحاب ابى حنيفة الذي شاركه في العلم والزهد والورع وعليها اقتصر في القنية وقال انها المختار من الروايتين والرواية الثانية ان يقتصر في القيام على خمسة عشر مرة بعد القراءة والاشارة البرقية يأتي بها بعد الرفع من السجدة الثانية واقتصر عليها في الحوى القديس والحلية والبحر وحديثها اثير لكن قال في شرح المنية ان الصفة التي ذكرها ابن المبارك هي التي ذكرها في مختصر البحر وهي الموافقة لمذهبنا لعدم الاحتياج فيها الى جلسة الاستراحة اذ هي مكروهة عندنا اه قلت ولعله اختارها في القنية لهذا لكن علمت ان ثبوت حديثها يثبتها وان كان فيها ذلك فالذي ينبغي فعل هذه مرة وهذه مرة (تمة) قيل لابن عباس هل تعلم لهذه الصلاة سورة قال التكاثر والعصر والكافرون والاخلاص وقال بعضهم الافضل نحو الحديد والحشر والصف والتغابن للمناسبة في الاسم وفي رواية عن ابن المبارك يبدأ بتيسيح الركوع والسجود ثم بالتيسيجات المتقدمة وقال المعلى يصليها قبل الظهر هندية عن المضمرات وقيل لابن المبارك توسعاً فسجد هل يسبح عشر عشر اقل لانها هي ثمانية تسبيحة قال المتلا على في شرح المشكاة ففهمه انه ان سها ونقص عدداً من محل معين يأتي به في محل آخر كلمة للعدد المطلوب اه قلت واستفيد انه ليس له الرجوع الى المحل الذي سها فيه وهو ظهر وينبغي كما قال بعض الشافعية ان يأتي بما ترك فيما يليه ان كان غير قصير فتيسيح الاعتدال يأتي به في السجود اما تيسيح الركوع فيأتي به في السجود ايضاً لافي الاعتدال لانه قصير تلت وكذا تيسيح السجدة الاولى يأتي به في الثانية لافي الجدة لان طولها غير مشروع عندنا على ما مر في الواجبات وفي القنية لا يعد التيسيجات بالاصابع ان قدر ان يحفظ بالقلب والا يغمر الاصابع ورأيت للعلامة ابن طولون له مشق الحنفى رسالة مهمه (تم التيسيح في

مطابق  
في صلاة التيسيح

واربع صلاة التيسيح  
بثلاثة تسبيحة وفصلها  
عظيم

صلاة التراويح) بخطه اسند فيها عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما انه يقال فيها بعد التشهد قبل السلام اللهم انى اسألك توفيق اهل الهدى واعمال اهل اليقين ومناجحة اهل التوبة وعزم اهل الصبر وجد اهل الحشية وطلب اهل الرغبة وتعبد اهل الورع وعرفان اهل العلم حتى اخافك اللهم انى اسألك مخافة تحجزنى عن معاصيك حتى اعمل بطاعتك عملا استحق به رسالك وحتى اناجلك بالتوبة خوفا منك وحتى اخلص لك النصيحة حالك وحتى اتوكل عليك في الامور حسن ظن بك سبحانه خالق النور اه (قوله واربع صلاة الحاجة الح) قال الشيخ اسمعيل ومن المندوبات صلاة الحاجة ذكرها في التجنيس والملتقط وخزانة الفتاوى وكثير من الفتاوى والحاوى وشرح المنية اما في الحاوى فذكر انها ثلث عشرة ركعة وبين كيفيتها بما فيه كلام واما في التجنيس وغيره فذكر انها اربع ركعات بعد العشاء وان في الحديث المرفوع يقرأ في الاولى الفاتحة مرة وآية الكرسي ثلاثا وفي كل من الثلاثة الباقية يقرأ الفاتحة والاخلاص والمعوذتين مرة مرة كن له مثلهن من الية القدر قال مشايخنا صلينا هذه الصلاة فقضيت حوائجنا مذكور في الملتقط والتجنيس وكثير من الفتاوى كذا في خزانة الفتاوى واما في شرح المنية فذكر انها ركعتان والاحاديث فيها مذكورة في الترغيب والترهيب كما في البحر واخرج الترمذى عن عبد الله بن ابي اوفى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كانت له الى الله حاجة او الى احد من نبي آدم فايتموضأ وليحسن الوضوء ثم يصلي ركعتين ثم لين على الله تعالى وليصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم ليقول لا اله الا الله الحليم الكريم سبحانه الله رب العرش العظيم الحمد لله رب العالمين اسألك موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك والغنية من كل بر والسلامة من كل اثم اتم لاتدع لى ذنبا الاغفرته ولاهما الا فرجته ولا حاجة هي لك رضا الا قضيتها يا ارحم الراحمين اه اقول وقد عقد في آخر الحلية فصلا مستقلا لصلاة الحاجة وذكر ما فيها من الكيفيات والروايات والادعية واطال واطاب كما هو عادته رحمه الله تعالى فليراجعه من اراده (خاتمة) ينبغى للمسافر ان يصلي ركعتين في كل منزل قبل ان يقعد كما كان يفعل صلى الله عليه وسلم نص عليه الامام السرخسى في شرح السير الكبير وذكر ايضا انه اذا ابتلى المسلم بالقتل يستحب ان يصلي ركعتين يستغفر الله تعالى بعدها ليكون آخر عمله الصلاة والاستغفار وذكر الشيخ اسمعيل عن شرح الشريعة من المندوبات صلاة التوبة وصلاة الوالدين وصلاة ركعتين عند نزول الغيث وركعتين في السر لدفع النفاق والصلاة حين يدخل بيته ويخرج توقيا عن فتنه المدخل والمخرج والله تعالى اعلم (قوله عملا) اى تفرض من جهة العمل لا الاعتقاد ايضا فلا يكفر جاحدها لوقوع الخلاف فيها فسد ابى بكر الاصم وسفيان بن عيينة وغيرهما سنة وعند الحسن البصرى وزفر والمغيرة من المالكية فرض في ركعة وفي رواية عن مالك فرض في ثلاث وعند الشافعى واحمد والصحيح من مذهب مالك فرض في الاربعة وتامه في الحلية (قوله مطلقا) اى في الاولين او الاخرين او واحدة وواحدة ط قلت وقد تفرض القراءة في جميع ركعات

مطال  
في صلاة الحاجة

واربع صلاة الحاجة وقيل  
ركعتان وفي الحاوى انها  
اثنا عشر بسلا واحد  
وبسطة في الخرائن  
(وفرض القراءة) عملا  
(في ركعتي الفرض) مطلقا  
اما تعيين الاولين

الفرض الرباعي كما مر في باب الاستخلاف فيما لو استخلف مسبقاً بركتين وأشار له أنه لم يقرأ في الأولين **(قوله على المشهور)** ردلاً قيل أنها في الأولين فرض وما قيل أنها فيهما أفضل لكن قدما في واجبات الصلاة أنه لا يقاتل بالفريضة في الأولين وإنما ذلك فهمه صاحب البحر من بعض العبارات وقدما تحقيقه هناك فافهم **(قوله)** للمنفرد أي ولو حكما كالإمام لا نفراده برأيه وكونه غير تابع لغيره فخرج المقتدى فلا يفرض عليه القراءة في النفل ولو كان مقتدياً بمقتضى كإياديه في باب الإمامة **(قوله لكنه إلح)** أي هذا التعليل للزوم القراءة في كل النفل قاصر لإياديه الرباعية المؤكدة لما قدمه المصنف من أنه لا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الأولى منها ولا يستفتح إذا قام إلى الثالثة ولو كان كل شفع منها صلاة أصلى واستفتح وهذا الاعتراض لصاحب البحر وقد يجاب عنه بما أشار إليه الشارح هناك من قوله لأنها لتأكيدها أشبهت الفريضة يعني أن القياس فيها ذلك لكن لما أشبهت الفريضة روعي فيها الجانبان فأوجبوا القراءة في كل ركعاتها والعود إلى القعدة إذا تذكرها بعد تمام القيام قبل السجود وقضاء ركعتين فقط لو أفسدها على ما هو ظاهر الرواية كإسأتى نظراً للأصل ومنعوا من الصلاة والاستفتاح نظراً للشبه كما فعلوا في الوتر على أن كون النفل كل شفع منه صلاة ليس على إطلاقه بل من بعض الأوجه كما مر بيانه والآن لم يترك القعدة الأولى منها مع أن الاستحسان أنها تصح اعتباراً لها بالفرض خلافاً لمحمد نعم لو تطوع بست ركعات أو ثمان بقعدة واحدة فالأصح أنه لا يجوز كما في الخلاصة لأنه ليس في الفرائض ست يجوز أدائها بقعدة فيعود الأمر فيه إلى القياس كافي البدائع وسيأتى فيه تصحيح خلافه أيضاً **(قوله)** ولزم نفل إلح أي لزم المضى فيه حتى إذا أفسده لزم قضاءه أي قضاء ركعتين وأن نوى أكثر على ما يأتى ثم هذا غير خاص بالصلاة وأن كان المقام لها قال في شرح المنية أعلم أن الشروع في نفل العبادة التي تلزم بالنذر ويتوقف ابتداءها على ما بعده في الصحة سبب لوجوب إتمامه وقضائه أن فسد عندنا وعند مالك وهو قول أبي بكر الصديق وابن عباس وكثير من الصحابة والتابعين كالحسن البصري ومكحول والنخعي وغيرهم فخرج الوضوء وسجدة التلاوة وعبادة المريض وسفر الغزو ونحوها مما لا يجب بالنذر لكونه غير مقصود لذاته وخرج ما لا يتوقف ابتداءه على ما بعده في الصحة نحو الصدقة والقراءة وكذا الاعتكاف على قول محمد ودخل فيه الصلاة والصوم والحج والعمرة والطواف والاعتكاف على قولهما اهـ \* (تنبيه) \* ظاهر كلامهم أنه يلزم القضاء بمجرد الشروع الصحيح وإن أفسده للحال وفي المعراج عن الصغرى لو أفسد الصوم النفل في الحال لا يلزمه القضاء أمالو اختار المضى ثم أفسده عليه القضاء قات وهكذا في الصلاة ولو شرعت في النفل ثم حاضت وجب القضاء اهـ ومثله في شرح الشيخ اسمعيل وحله السيد أبو السعود على النفل المظنون وكلام القهستاني يدل عليه وكذا كلام المنح كإياديه **(قوله)** أو بقيام الثالثة أي وقد أدى الشفع الأول صحيحاً فإذا أفسد الثاني لزمه قضاءه فقط ولا يسرى إلى الأول لأن كل شفع صلاة على حدة بحر **(قوله)** شروعا صحيحاً احتز به عن اقتدائه متفلاً بنحو أمي وامرأة كإياديه وقوله قصد الاحتز به عمالوطن أن عليه فرضاً ثم تذكر خلافه كإياديه **(قوله)** إذا شرع إلح أي فلا يلزمه قضاء ما قطعه ووجهه كافي البدائع أنه ما لزم

فواجب على المشهور  
(وكل النفل) لا منفرد لان  
كل شفع صلاة لكنه لا يعم  
الرباعية المؤكدة فتأمل  
(و) كل (الوتر) احتياطاً  
(ولزم نفل شرع فيه)  
بتكبيره الإحرام أو بقيام  
الثالثة شروعا صحيحاً  
(قصداً) إلا إذا شرع متفلاً  
خلف مفترض ثم قطعه  
واقضى

الا اذا هددت الصلاة مع الامامة مددناه (قوله مددناه) اي ذكر ذلك الفرض بانه عليه  
 لم يصله (قوله او ائمه - آخر) وكذا في من لم ينو قضاء ما قصه ولا غيره (قوله او في  
 صلاته فتن) معصوف على قوله مستثنا فهو مستثنى ايضا وصورته كما في التارخانية عن العيون  
 برواية ابن جماعة عن محمد بن الحسن قول رجل افتتح الظهر وهو يظن انه لم يصلها فدخل  
 رجل في صلاته يريد به التطوع ثم تذكر الامامة انه ليس عليه الظهر فرفض صلاته فلا شيء عليه  
 ولا على من اقتدى به اه لكان ذكر في البحر في باب الامامة عند قوله وفسد اقتداء رجل  
 بامرأة وصي ان نقل مقتدى في هذه الصورة مضمون عليه بالافساد حتى يلزمه قضاءه بخلاف  
 الامامة اه ويمكن الجواب بان مراده بالافساد افساد المقتدى صلاته فيلزمه القضاء بافساده  
 دون افساد امامه فلا يخالف ما تقدم لكن المتبادر من كلام السراج ان المراد افساد الامام  
 فانه قل فوخرج من ذلك - يجب عليه قضاءها بالخروج عند احتجابنا الثلاثة ويجب على  
 المقتدى القضاء اه فاما ان يزعم ايضا بما قلنا والا فهو رواية ثانية غير مأمية عليها الشارح  
 ففيه (قوله ارمي الخ) فتنزل قوله شروع صحيحا لان الشروع في صلاة من ذكر غير صحيح  
 وحينئذ لا عمل لاستثناؤه الا بالنظر الى مجرد ائمن اذ ليس فيه ذلك القيد فافهم قال السيد  
 ابو السعود وينبغي في الامم وجوب القضاء بناء على ما سبق من ان الشروع يصبح ثم تفسد اذا  
 جاء او ان القراءة اه (قوله اعني وافسده في الحال) اي حال التذكر وهذا راجع الى مسألة  
 العين ففقد قل في المنع واحترز بقوله قصدا عن الشروع ظنا كما اذا ظن انه لم يصل فرضا  
 فشرع فيه فتذكر انه قد صلاه صار ماسرعا فيه نفلا لا يجب اتمامه حتى لو نقصه لا يجب القضاء  
 وفي اخرى هذا اذا افسد الصوم الخلل في الحال اما اذا اختار المضي ثم افسده فعليه  
 القضاء قل وهكذا في الصلاة كذا في اجتهتي اه اقول وعزاه بعض المحشين ايضا الى شرح  
 الجامع للشمس تاشي لكن على في التجنيس مسألة الصوم بانه لما مضى عليه صار كأنه نوى المضي  
 عليه في هذه الساعة فاذا كان قل الزوال صار شارعا في صوم التطوع فيجب عليه اه وحاصله  
 انه اذا اختار المضي على الصوم بعد التذكر وكان في وقت النية صار بمنزلة انشاء نية جديدة  
 فيلزمه وهذا لا يأتى في الصلاة فالخروج بالصوم مشكل فليتأمل (قوله اما لو اختار المضي)  
 الظاهر ان ذلك يكون بمجرد القضاء وفيه ما عاينته ونقل ط عن ابي السعود عن الحموى انه  
 لا يكون محتمرا للمضي الا اذا قيد الركعة بسجدة اقول ففهم الحموى ذلك من الفرق بين الصوم  
 والصلاة الا في قربا وفيه نظر فتدبر (قوله على الظاهر) اي ظاهر الرواية عن الامام وعنه انه  
 لا يلزمه بالشروع في هذه الاوقات اعتبارا بالشروع في الصوم في الاوقات المكروهة والفرق  
 على الظاهر صحة تسميته سائما فيه وفي الصلاة لا الا بالسجود ولذا حث بمجرد الشروع في  
 لا يصوم بخلاف لا يصلي كما سيأتي ان شاء الله تعالى نهر (قوله الا بعدد) استثناء من قوله حرم  
 اي انه عند العذر لا يشتر ما فيه بل قد يباح وقد يستحب وقد يجب كقدمه في آخر مكروهات  
 الصلاة ومن العذر ما اذا كان شروع في وقت مكروه ففي البدائع الافضل عندنا ان يقطعها  
 وان اتم فقد ساء ولا قضاء عليه لانه اذا ما كوجبها فذا قطعها يلزمه القضاء اه قال في البحر

ناويا ذلك المريض بعد  
 تذكره انه نوى آخر او في  
 صلاة طين ارمي او امرأة  
 او محدث عن وافسده في  
 الحال فهو خير المضي -  
 افسده يلزمه القضاء (و)  
 عند غروب الشمس  
 واستواء على الظاهر (ان  
 افسده حرم) لقوله تعالى  
 ولا تبطلوا اعمالكم (الا  
 بعدد

وينبغي ان يكون القطع واجبا خروجا عن المكروه تحريما وليس بابطال للعمل لانه ابطال  
ليؤديه على وجه أكمل فلا يبعد ابطالا **(قوله)** ووجب قضاؤه اى ولو قطعه بعذر ولو كان  
لكراهة الوقت كما علمت قال في البحر ولو قضاؤه في وقت مكروه آخر اجزأه لانها وجبت ناقصة  
واداها كما وجبت فيجوز كما لو اتماها في ذلك الوقت **(قوله)** وسيجيء اى في كتاب الايمان  
وذكر في البحر شيئا من احكامه هنا فراجع **(قوله)** ويجمعها اى التوافل التى تجب بالشروع  
وضابطها كل عبادة تلزم بالنذر ويتوقف ابتداءها على ما بعده في الصحة كما قدمناه قريبا  
عن شرح المنية **(قوله)** من التوافل الخ هذا النظم عزاه السيد ابو السعود الى صدر الدين بن  
العزوه وهو من النوع المسمى عند المولدين بالمواليابجر بحر البسيط **(قوله)** قاله الشارع هو  
سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم لانه الذى شرع الاحكام وفيه مع ما قبله الجناح التام **(قوله)**  
طواف اى يلزمه اتمام سبعة اشواط بالشروع فيه بمجرد النية الا اذا شرع فيه يظن انه  
عليه كما في شرح الباب **(قوله)** عكوفه سيد كر الشارح في باب الاعتكاف نقلا عن المصنف  
وغيره ان ما في بعض المعتبرات من انه يلزم بالشروع مفرع على الضعيف اى على رواية تقدير  
الاعتكاف النفل بيوم اما على ظاهر الرواية من ان اقله ساعة فلا يلزم بل ينتهي بالخروج  
من المسجد قلت لكن ذكر في البدائع ان الشروع فيه ملزم بقدر ما اتصل به الاداء ولما خرج  
فاوجب الا ذلك القدر فلا يلزمه اكثر منه اه فتأمل نعم سند ذكر في الاعتكاف عن الفتح ان  
اعتكاف العشر في رمضان ينبغي لزومه بالشروع **(قوله)** احرامه قال في لباب المناسك لو نوى  
الاحرام من غير تعيين حجة او عمرة صح ولزمه وله ان يجعله لايهما شاء قبل ان يشرع في  
اعمال احدهما وبهذا غابر الحج والعمرة وان استلزمه فاندفع التكرار كما قاله ح **(قوله)**  
وقضى ركعتين هو ظاهر الرواية وصحح في الخلاصة رجوع ابي يوسف عن قوله اولا بقضاء  
الاربع الى قولهما فهو باتفاقهم لان الوجوب بسبب الشروع لم يثبت وضعا بل لصيانة  
المؤدى وهو حاصل تمام الركعتين فلا تلزم الزيادة بلا ضرورة بحر **(قوله)** لو نوى اربعا قيد به  
لانه لو شرع في النفل ولم ينو لا يلزمه الاركعتان اتفاقا وقيد بالشروع لانه لو نذر صلاة ونوى  
اربعا لزمه اربيع بلا خلاف كما في الخلاصة لان سبب الوجوب فيه هو النذر بصيغته وضعا  
بحر **(قوله)** على اختيار الحلبي وغيره حيث قال في شرح المنية اما اذا شرع في الاربع التى  
قبل الظهر وقبل الجمعة او بعدها ثم قطع في الشفع الاول او الثانى يلزمه قضاء الاربع بالاتفاق  
لانها لم تشرع الا بتسليمية واحدة فانها لم تنقل عنه عليه الصلاة والسلام الا كذلك فهي بمنزلة  
صلاة واحدة ولذا لا يصلى في القعدة الاولى ولا يستفتح في الثالثة ولو اخبر الشفع بالبيع وهو  
وهو في الشفع الاول منها فاكمل لا تبطل شفعته وكذا الخيرة لا يبطل خيارها وكذا لو دخلت  
عليه امرأته وهو فيه فاكمل لا تصح الخلو ولا يلزمه كمال المهر لو طلقها بخلاف ما لو كان نفلا  
آخر فان هذه الاحكام تنعكس اه وذكر في البحر انه اختاره الفضلى وقال في النصاب انه  
الاصح لانه بالشروع صار بمنزلة الفرض لكن ذكر في البحر قبل ذلك انه لا يجب بالشروع  
فيها الاركعتان في ظاهر الرواية عن اصحابنا لانها نفل قلت وظاهر الهداية وغيرها ترجيحه  
**(قوله)** في خلال قيد به لانه لو نقض بين آخر القعدة الاولى وبين القيام الى الثالثة لا يلزمه شئ

ووجب قضاؤه ولو  
فساده بغير فعله كتيميم  
رأى ماء ومصلية او صائمة  
حاضت واعلم ان ما يجب  
على العبد بالتزامه نومان  
ما يجب بالقول وهو النذر  
وسيجيء وما يجب بالفعل  
وهو الشروع في التوافل  
ويجمعها قوله  
من التوافل سبع تلزم  
الشارع \*

اخذا لذلك قاله الشارع \*  
صوم صلاة طواف حجة  
رابع \* عكوفه عمرة  
احرامه السابع \* (وقضى  
ركعتين لو نوى اربعا) غير  
مؤكد على اختيار الحلبي  
وغيره (ونقض في) خلال  
(الشفع الاول)

لان الشفع الاول قد تم القعدة والثاني لم يشرع فيه حينئذ وقد ذكره المصنف بعد قوله ولا قضاء لو قد قدر التشهد ثم نقض **(قوله او الثاني)** اي وكذا يقضى ركعتين لو اتم الشفع الاول بقعدة ثم شرع في الثاني فنقصه في خلاله قبل القعدة فيقضى الثاني فقط اتمام الاول لكن ينبغي وجوب إعادة الاول لترك واجب السلام مع عدم انجباره بسجود سهو كما هو الحكم في كل صلاة ادت مع ترك واجب ولا يخالف ذلك كلامهم هنا لان كلامهم في لزوم القضاء وعدمه بناء على الفساد وعدمه والاعادة هي فعل مادي صحيحا مع الكراهة مرة ثانية بلا كراهة **(قوله اي وتشهد الاول)** قيد لقوله او الثاني ح والمراد بالتشهد القعود قدر التشهد سواء قرأ التشهد اولا فهو من اطلاق الحال على الحال **(قوله والا)** اي وان لم يشهد للشفع الاول ونقصه في خلال الشفع الثاني يفسد الكل لان الشفع الاول انما يكون صلاة ان وجدت القعدة الاولى اما اذا لم توجد فالاربع صلاة واحدة بحروذ كرهه الشارع بقوله او ترك قعود اول ح **(قوله والاصل ان كل شفع صلاة)** اي فلا يلزمه تحريمه الفل اكث من ركعتين وان نوى اكثر منهما وهو ظاهر الرواية عن انتخابنا بحر **(قوله الابعاض اقتداء)** اي اقتداء المتطوع بمن تلزمه الاربع كما لو اقتدى بتصلي الظهر ثم قطعها فانه يقضى اربعا سواء اقتدى به في اوها او في القعدة الاخيرة لانه التزم صلاة الامام وهي اربع بحرو نهر عن البدائع **(قوله او نذر)** اي لو نذر صلاة ونوى اربعا لم يزمه بالاخلاف كما قدمناه عن البحر وعلمه في النهاية عن المبسوط بانه نوى ما يحتمله لفظه لتناول اسم الصلاة للركعتين والاربع فكانه قال الله على ان اصلي اربع ركعات اه وقدم قيل قوله وركعتان قبل الصبح انه لو نذر اربعا بتسليمة فصلاها بتسليمتين لا يخرج عن النذر بخلاف عكسه ومفاد ما هنا ان نذر الاربع يكفي في لزومها وان لم يقيدها بتسليمة فلا يخرج عن عهدته النذر بصلاتها بتسليمتين **(قوله او ترك قعود اول)** لان كون كل شفع صلاة على حدة يقتضي افتراض القعدة عقيه فيفسد بتركها كما هو قول محمد وهو القياس لكن عندها لما قام الى الثالثة قبل القعدة فقد جعل الكل صلاة واحدة شبيهة بالفرض وصارت القعدة الاخيرة هي الفرض وهو الاستحسان وعليه فلو تطوع بثلاث بقعدة واحدة كان ينبغي الحواز اعتبارا بصلاة المغرب لكن الاصح عدمه لانه قد فسد ما اتصل به القعدة وهو الركعة الاخيرة لان التنفل بالركعة الواحدة غير مشروع فيفسد ما قبلها ولو تطوع بست ركعات بقعدة واحدة قيل يجوز والاصح لا فان الاستحسان جواز الاربع بقعدة اعتبارا بالفرض وليس في الفرض ست ركعات تؤدي بقعدة فيعود الامر الى اصل القياس كما في البدائع **(تنبيه)** ينبغي ان يستثنى ايضا من الاصل المذكور المؤكدة بناء على اختيار الحلبي وغيره **(قوله كما يقضى ركعتين الح)** شروع في مسائل فساد التنفل الرباعي بترك القراءة بعد ذكر فساد غيره وهي المسائل المناقبة بالثمانية وبالسنة عشرية والاصل فيها ان صحة الشروع في الشفع الاول بالتحريم وفي الثاني بالقيام اليه مع بقاء التحريم والتحريم لا تبقى عند ابي حنيفة مع ترك القراءة في ركعتي الشفع الاول فلا يصح الشروع في الشفع الثاني حتى لا يلزمه قضاؤه بافساده بل يقضى الاول فقط لفساد ادائه بترك القراءة بخلاف الترك في ركعة فانه يفسد الاداء دون

او الثاني ( اي وتشهد  
للاول والا يفسد الكل  
اتفاق والاصل ان كل  
شفع صلاة الابعاض  
قتداء او نذر او ترك  
قعود اول ( ك ) يقضى  
ركعتين ( لو ترك القراءة

مبحث  
المسائل الستة عشرية

التحرمة حتى وجب قضاء الشفع الاول كالترك في الركعتين وصح الشروع في الثاني وعند محمد وزفر الترك في ركعة من الشفع مفسد للتحرمة والاداء كالترك في ركعتين فلا يصح شروعه في الثاني فلا يلزمه قضاؤه بافساده بل قضاء الاول فقط وعند أبي يوسف الترك في ركعة أو ركعتين يفسد الاداء فقط والتحرمة باقية فيصح شروعه في الثاني مطلقا والحاصل ان التحريم لا تفسد عند أبي يوسف بترك القراءة مطلقا وتفسد عند محمد وزفر بتركها مطلقا وعند الامام تفسد بتركها اصلا اي في الركعتين لافي ركعة ويجمع الاقوال قول الامام النسفي

تحرمة النقل لا تبقى اذ تركت فيها فيها القراءة اصلا عند نعمان والترك في ركعة قد عده زفر كالترك كالترك اصلا وايضا شيخ شيبان وقال يعقوب تبقى كيفما تركت فيها فيها القراءة فاحفظه باتقان

(قوله في شفعيه) فيقضى الشفع الاول عندهما لبطان التحريم وعدم صحة الشروع في الثاني ويقضى اربعا عند أبي يوسف لبقائها عنده وافساد الاداء في الشفعين بترك القراءة

(قوله في الاول فقط) اي فيقضى ركعتين اجماعا اما عندهما فلفساد التحريم وعدم صحة الشروع في الثاني واما عند أبي يوسف فانه وان صح الشروع فيه فانه لم يفسد لو جود القراءة

فيه فيقضى الاول فقط (قوله او الثاني) اي فيقضيه فقط اجماعا لصحة الاول وصحة الشروع في الثاني وفساد ادائه بترك القراءة فيه (قوله او احدى ركعتي الثاني) اي فيقضيه فقط

اجماعا ايضا لما قلنا وتحت صورتان لان الواحدة اما أولى الثاني او ثانيته (قوله او احدى ركعتي الاول) فيه صورتان ايضا اي فيلزمه قضاؤه فقط اجماعا ايضا لافساده بترك القراءة

في ركعة منه ولفساد التحريم وعدم صحة الشروع في الثاني عند محمد ولبقائها مع صحة ادائه الثاني عندهما (قوله او الاول واحدى الثاني) تحت صورتان ايضا اي لو ترك القراءة

في الشفع الاول وفي ركعة من الثاني اي اولاه او ثانيته يقضى الشفع الاول عند الامام ومحمد لفساد التحريم وعدم صحة الشروع في الثاني وعند أبي يوسف يقضى اربعا لصحة الشروع

في الثاني وافساد الاداء فيهما بترك القراءة (قوله لا غير) يحتمل انه قيد لقوله واحدى الثاني ويحتمل كونه قيما لهذه الصور اي يقضى ركعتين في هذه الصور المذكورة لافي غيرها

مما سباني ويحتمل كونه قيد الركعتين اي يقضى ركعتين لا غير في جميع مامر (قوله لان الاول الخ) تعليل للزوم قضاء ركعتين لا غير على قول الامام في جميع هذه الصور بالاشارة الى اصله

فيها وهو انه اذا بطل الشفع الاول بترك القراءة فيه اصلا لا يصح بناء الشفع الثاني عليه لفساد التحريم ومفهومه انه اذا لم يبطل الاول يصح بناء الثاني عليه ومعلوم ان ترك القراءة في ركعة

أو في ركعتين بعد صحة الشروع مفسد للاداء وموجب للقضاء فأفاد بمنطوق التعليل المذكور وجه قضاء ركعتين لا غير في قول المصنف لو ترك القراءة في شفعيه وقوله او تركها

في الاول وقوله او الاول واحدى الثاني لانه في هذه الصور كلها قد افسد الشفع الاول بترك القراءة فيه اصلا فبطلت التحريم ولم يصح بناء الشفع الثاني عليه وحيث لم يصح بناؤه لم يلزمه

قضاؤه بل لزمه قضاء الاول لا غير وأفاد بمفهوم التعليل المذكور وجه قضاء ركعتين لا غير في باقي الصور وهي قول المصنف او الثاني او احدى الثاني او احدى الاول فانه في هذه الصور

في شفعيه او تركها في الاول فقط (او الثاني او احدى ركعتي الثاني او احدى ركعتي الاول او الاول واحدى الثاني لا غير) لان الاول لما بطل لم يصح بناء الثاني عليه

لم يبطل الشفع الاول عند الامام فبقيت التحريمة وصح شروعه في الثاني لكنه لما ترك القراءة فيه اوى ركعة منه لزمه قضاؤه فقط ولما ترك القراءة في ركعة من الاول فقط لزمه قضاؤه فقط لصحة بناء الثاني وصحة ادائه ففهم (قوله) فهذه تسع صور لان المذكور صريحاً في كلام المصنف ست ولكن لفظ احدى في المواضع الثلاثة يصدق على الركعة الاولى من الشفع او الثانية فتزيد ثلاث صور اخرى (قوله) لو ترك القراءة في احدى كل شفع اى في ركعتين من شفعين كل ركعة من شفع بان تركها في الاولى مع الثالثة او الرابعة او في الثانية مع الثالثة او الرابعة فهذه اربع وقوله واحدى الاول فيه صورتان لان هذه الواحدة اما اولاه او ثانيته ففي هذه الست يقضى اربعاً عندها وركعتين فقط عند محمد بناء على اصله المار من فساد التحريمة بترك القراءة في ركعة من الشفع الاول وفي هذه الست قد وجد ذلك فلم يصح عنده الشروع في الشفع الثاني منها واما عندها فلا تفسد التحريمة بذلك فصح الشروع فلزم قضاء كل من الشفعين لافساد ادائهما وكون الواجب قضاء اربع ركعات في الصور الاربع الاول عند ابى حنيفة موافق لاصله المار لكن انكر ابو يوسف على محمد رواية ذلك عن ابى حنيفة وقال زويت لك عنه انه يلزمه قضاء ركعتين ومحمد لم يرجع عن رواية ذلك عنه ونسب ابا يوسف الى النسيان وما رواه محمد هو ظاهر الرواية واعتمده المشايخ وهذه احدى مسائل ست رواها محمد في الجامع الصغير عن ابى يوسف عن ابى حنيفة وانكرها ابو يوسف وتاممه في البحر (قوله) وبصورة القراءة في الكل اى كل الركعات وانما لم يذكرها لانها صحيحة والكلام فيما يلزم قضاؤه للفساد بترك القراءة لكن هذه الصورة هي تمة القسمة العقلية لانه لا يخلو اما ان يكون قرأ في الاربع او ترك في الاربع اوفى ثلاث وتحت اربع صور فهذه ست او ترك في ركعتين اى في الاولى مع الثانية او مع الثالثة او مع الرابعة اوفى الثانية مع الثالثة او مع الرابعة اوفى الثالثة مع الرابعة فهذه ست ايضا او ترك في واحدة فقط وتحت اربع فهذه ست عشرة صورة وقد رسمتها في جدول على هذا الترتيب مشير الى القراءة بالثقاف والى عدمها بلا والى عدد ما يجب قضاؤه في جانب كل صورة بالعدد الهندي على مذاهب ائمتنا الثلاثة بالترتيب على اصولهم المارة فان كنت اتقنتها يسهل عليك استخراجها وصورتها هكذا

فهذه تسع صور وللزم  
ركعتين (و) قضى (اربعا)  
في ست صور (لو ترك  
القراءة في احدى كل شفع  
اوفى الثاني واحدى الاول)  
وبصورة القراءة في الكل  
تبلغ ستة عشر





(قوله لانه شرع مسقطا الخ) اى لان من ظن ان عليه فرضا يشرع فيه لاسقاط ما في ذمته  
 لا يلزم نفسه بصلاة اخرى فاذا انتقلت صلاته فلا يتذكر الاداء كانت صلاة لم يلتزمها فلا  
 يلزمه قضاؤها لو افسدها (قوله اوصلى اربعا) اى وقرأ فى الكلح (قوله فأكثروا) هذا  
 خلاف الاصح كما قدمناه عن البدائع والخالصة وفى التارخانية لوصلى التطوع ثلاثا ولم يقعد  
 على الركعتين فالاصح انه يفسد ولو سنا او ثمانيا بقعدة واحدة اختلفوا فيه والاصح انه يفسد  
 استحسانا وقياسا اه لكن صححوا فى التراويح انه لو صلاها كلها بقعدة واحدة وتسليمه  
 انها تجزى عن ركعتين فقد اختلف التصحيح (قوله استحسانا) والقياس فساد الشفع  
 الاول كما هو قول محمد بناء على ان كل شفع صلاة فتكون القعدة فيه فرضا (قوله فبقى واجبة  
 الخ) اى كما فى نظيره من الفرض الرباعى فان القعدة الاولى فيه واجبة لا يبطل بتركها والفريضة  
 التى يبطل بتركها اتمامها الا حيرة (قوله وفى التشریح) فى بعض النسخ الترشيع بتقديم الرأى  
 على الشين وفى بعضها التوشيح بالواو بدل الرأى وهو المشهور اسم كتاب شرح الهداية  
 للسراج الهندى (قوله صح خلافا لمحمد) لانه يقول بفساد الشفع بترك قعدته كما هو القياس  
 وقد مر لكن قوله صح مبنى على ان ما زاد على الاربع كالاربع فى جريان الاستحسان فيه وهو  
 قول لبعض المشايخ وقد علمت اختلاف التصحيح فيه (قوله ويسجد للسهو) سواء ترك القعدة  
 عمدا او سهوا نعم فى العمد يسمى سجود عذر عن التهرؤا سياتى ان المعتمد عدم السجود  
 فى العمدط (قوله ولا يثنى ولا يعوذ) لانهما لا يكونان الا فى ابتداء صلاة والشفع لا يكون  
 صلاة على حدة الا اذا قعد للاول فلما لم يقعد جعل الكل صلاة واحدة (قوله ويتفلى الخ)  
 اى فى غير سنة الفجر فى الاصح كما قدمه المصنف بخلاف سنة التراويح لانها دونها فى التأكد  
 فنصح قاعدا وان خالف المتوارث وعمل السلف كما فى البحر ودخل فيه النفل المذخور فانه اذا  
 لم ينص على القيام لا يلزمه القيام فى الصحيح كما فى المحيط وقال فخر الاسلام انه الصحيح من  
 الجواب وقيل يلزمه واختاره فى الفتح نهر (قوله قاعدا) اى على اى حالة كانت وانما الاختلاف  
 فى الافضل كما يأتى (قوله لامضطجعا) وكذا لو شرع منخيا قريبا من الركوع لا يصح بحر  
 وما ذكره من عدم صحة التنفل مضطجعا عندنا بدون عذر نقله فى البحر عن الاكمل فى شرحه  
 على المشارق وصرح به فى التنف وقال الكمال فى الفتح لاعلم الجواز فى مذهبنا وانما يسوغ  
 فى الفرض حالة العجز عن القعود لكن ذكر فى الامدادان فى المعراج اشارة الى ان فى الجواز  
 خلافا عندنا كما عند الشافعية (قوله ابتداء وبناء) منصوبان على الظرفية الزمانية لنيابتهما  
 عن الوقت اى وقت ابتداء ووقت بناء ط (قوله وكذا بناء الخ) فصله بكذا لما فيه من خلاف  
 الصحابين قال فى الخزان ومعى البناء ان يشرع قائما ثم يقعد فى الاولى او الثانية بلا عذر  
 استحسانا خلافا لهما وهل يكره عنده الاصح لا واما القعود فى الشفع الثانى فينبغى جوازه  
 اتفاقا كما لو شرع قاعدا ثم قام كذا قاله الحابى وغيره اه وكتب عند قوله الاصح لا فى  
 هامشه فيه رد على الدرر والوقاية والنقاية وغيرها حيث جزموا بالكراهة (قوله فى  
 الاصح) راجع الى قوله بلا كراهة كما علمته فانهم (قوله كعكسه) وهو مالو شرع قاعدا ثم  
 قام فانه يجوز اتفاقا وهو فعله صلى الله عليه وسلم كبروت عائشة انه كان يفتح التطوع قاعدا

لانه شرع مسقطا لا ماتزما  
 (او) صلى اربعا فأكثرو  
 (لم يقعد بينهما) استحسانا  
 لانه قيامه جعلها صلاة  
 واحدة فبقى واجبة  
 والخاصة هى الفريضة وفى  
 التشریح صلى الف ركعة  
 ولم يقعد الا فى آخرها صح  
 خلافا لمحمد ويسجد للسهو  
 ولا يثنى ولا يعوذ فايحفظ  
 (ويتفلى مع قدرته على  
 القيام قاعدا) لامضطجعا  
 الابدذر (ابتداء) كذا  
 (بناء) بعد الشروع بلا  
 كراهة فى الاصح كعكسه  
 بحر

فيقرأ ورده حتى اذا بقى عشر آيات ونحوها قم الخ وهكذا كان يفعل في الركعة الثانية وفي التجنيس الافضل ان يقوم فيقرأ شيئاً ثم يركع ليكون موافقاً للسنة ولو لم يقرأ ولكنه استوى قائماً ثم ركع جاز وان لم يستو قائماً وركع لا يجزيه لانه لا يكون ركوعاً قائماً ولا ركوعاً قاعداً اه بحر **(قوله وفيه)** اي في البحر **(قوله اجر غير النبي صلى الله عليه وسلم)** اما النبي صلى الله عليه وسلم فمن خصائصه ان نافلته قاعداً مع القدرة على القيام كنافلته قائماً ففي صحيح مسلم عن عبد الله بن عمرو قلت حدثت يا رسول الله انك قلت صلاة الرجل قاعداً على نصف الصلاة وانت تصلي قاعداً قال اجل ولكني لست كاحد منكم بحر ملخصاً اي لانه تشرع لبيان الجواز وهو واجب عليه **(قوله على النصف الا بعذر)** اما مع العذر فلا ينقص ثوابه عن ثوابه قائماً لحديث البخاري في الجهاد اذا مرض العبد او سافر كتب له مثل ما كان يعمل مقياً صحيحاً فتح وحكي في النهاية الاجماع عليه وتعبه في البحر بحكاية النووي عن بعضهم انه على النصف مع العذر أيضاً ثم نقل عن المجتبى ان ائمة العاجز افضل من صلاة القائم لانه جهد المقل قال ولا يخفى ما فيه بل الظاهر المساواة كافي النهاية اه لكن ذكر القهستاني ما في المجتبى ثم قال لكن في الكشف انه قال الشيخ ابو معين النسفي جميع عبادات اصحاب الاعذار كالومى وغيره تقوم مقام العبادات الكاملة في حق ازالة المأثم لافي حق احراز الفضيلة اه اقول وهو موافق لقول البعض المار ويؤيده حديث البخاري من صلى قائماً فهو افضل ومن صلى قاعداً فله نصف اجر القائم ومن صلى نائماً فله نصف اجر القاعد فان عموم من يدخل فيه العاجز والان الصلاة نائماً لا تصح عندنا بلا عذر وقد جعل له نصف اجر القاعد وفي هذا المقام زيادة كلام يطلب مما علقناه على البحر **(قوله ولا يصلي الخ)** هذا اللفظ رواه ابن ابي شبة عن عمر وظاهر كلام محمد انه عن النبي صلى الله عليه وسلم ومحمد اعلم بذلك مناقض **(قوله في القراءة الخ)** لما كان ظاهر الحديث غير مراد اجماعاً لان الظهر والعصر يصلان بعد سنتهما وجب حمله على اخص الخصوص ففي الجامع الصغير اراد لا يصلي بعد الظهر نافلة ركعتين منها بقراءة وركعتين بغير قراءة فتكون مثل الفرض وقال فخر الاسلام لو حمل على تكرار الجماعة في مسجده اهل اوعلى قضاء الصلاة عند توهم الفساد لكان صحيحاً نهر وما ذكره عن فخر الاسلام نقله في البحر ايضاً عن شرح الجامع الصغير لقاضي خان ثم قال في البحر فالخامس ان تكرار الصلاة ان كان مع الجماعة في المسجد على هيئته الاولى فمكروه والافان كان في وقت يكره التفل فيه بعد الفرض فمكروه كما بعد الصبح والعصر والافان كان للخلل في المؤدى فان كان ذلك الخلل محققاً اما بترك واجب بارتكاب مكروه فغير مكروه بل واجب كما صرح به في الذخيرة وقال انه لا يتناوله النهي وان كان ذلك الخلل غير محقق بل نشأ من وسوسة فهو مكروه اه **(قوله للنهي)** علة لقوله ولا يصلي الخ والنهي هو لفظ الحديث المذكور **(قوله وما نقل الخ)** جواب عن سؤال وارد على الوجه الثالث فان هذا المنقول ينافي حمل النهي عليه اذ يبعد ان يكون ماصلاً امام اولاً مشتملاً على خلل محقق من مكروه او ترك واجب بل الظاهر انه أعاد ماصلاً لمجرد الاحتياط وتوهم الفساد فينافي حمل النهي في مذهبه على الوجه الثالث والجواب اولاً انه لم يصح نقل ذلك عن الامام وثانياً انه لو صح

وفيه اجر غير النبي صلى الله عليه وسلم على النصف الا بعذر (ولا يصلي بعد صلاة مفروضة مثلاً) في القراءة او في الجماعة اولاً اعتماد عند توهم الفساد للنهي وما نقل ان الامام قضى صلاة عمره فان صح نقول كان يصلي المغرب والوتر اربعاً بثلاث قعدات

نقول انه كان يصلى المغرب والوتر اربع ركعات بثلاث قعدات كما نقله في البحر عن مآل الفتاوى أى ويكون حينئذ المادة الصلاة لمجرد توهم الفساد غير مكروه ويكون النهى محمولا على غير هذا الوجه لكن لما كانت الصلاة على هذا محتملة لوقوعها نفلا والتفل بالثلاث مكروه نقول انه كان يضم الى المغرب والوتر ركعة فعلى احتمال صحة ما كان صلاة اولا تقع هذه الصلاة نفلا وزيادة القعدة على رأس الثالثة لاتبطلها وعلى احتمال فساده تقع هذه فرضا مفضيا وزيادة ركعة عليها لاتبطلها وقد تقرر ان مدار بين وقوعه بدعة وواجبا لا يترك بخلاف مدار ٣ بين وقوعه سنة وواجبا لكن لا يخفى عليك ان الجواب عن اليراد هو الاول واما الثانى فهو مقرر له لكنه لا يجدى لعدم ثبوت صحة التفل فالوجه حينئذ كراهة القضاء لتوهم الفساد كما قاله فخر الاسلام وقاضى خان فكان ينبى للشارح الاقتصار على الاول لكن رأيت في فصل قضاء الفوات من التارخاية ان الصحيح جواز هذا القضاء الابد صلاة الفجر والعصر وقد فعله كثير من السلف لشبهة الفساد اه وعلى هذا لا يصح حمل الحديث على الوجه الثالث **(قوله)** ويقعد في كل نقله (ح) أى لافى حالة التشهد فقط وهذه المسئلة من تمة السابقة فكان ينبى ذكرها قبل قوله ولا يصلى (ح) **(قوله)** كفى التشهد أى تشهد جميع الصلوات وأشار به الى انه لا خلاف فى حالة التشهد كفى البحر **(قوله)** على المختار وهو قول زفر ورواية عن الامام قال ابو الليث وعليه الفتوى وروى عن الامام تحييره بين القعود والتربع والاحتباء وتماه فى البحر وافاد فى النهر ان الخلاف فى تعيين الافضل وانه لاشك فى حصول الجواز على أى وجه كان \* (تنبيه) \* قيل ظاهر القول المختار انه فى حال القراءة يضع يديه على فخذه كفى حال التشهد لكن تقدم فى كلام الشارح فى فصل اذا اراد الشروع عند قوله ووضع يمينه على يساره (ح) عن مجمع الانهر ان المراد من القيام ما هو الاعمال لان القاعد يفعل كذلك أى يضع يمينه على يساره تحت سترته وفى حاشية المدنى ويؤيده قول منلا على القارى عند قول النقاية فى كل قيام أى حقيقى او حكمى كما اذا صلى قاعدا **(قوله)** ويتفل المقيم راكبا (ح) أى بلا عذر اطلق التفل فشمّل السنن المؤكدة الاسنة الفجر كما مر وأشار بذكر المقيم الى ان المسافر كذلك بالاولى واحترز بالتفل عن الفرض والواجب بأنواعه كالوتر والمندور وما لزم بالشروع والافساد وصلاة الجنائز وسجدة تليت على الارض فلا يجوز على الدابة بلا عذر لعدم الحرج كفى البحر **(قوله)** راكبا فلا يجوز صلاة الماشى بالاجماع بحر عن المحتجى **(قوله)** خارج المصر هذا هو المشهور وعندها يجوز فى المصر لكن بكراهة عند محمد لانه يمنع من الخشوع وتماه فى الحلية **(قوله)** محل القصر بالنصب بدل من خارج المصر وفائدته شمول خارج القرية وخارج الاخبية ح أى المحل الذى يجوز للمسافر قصر الصلاة فيه وهو الصحيح بحر وقيل اذا جاوز ميلا وقيل فرسخين او ثلاثة قهستانى **(قوله)** مومنا بالهمز فى آخره اكثر من الباء قال فى المغرب تقول اومأت اليه لا اوميت وقد تقول العرب اومى ترك الهمزة **(قوله)** فلو سجد أى على شئ وضعه عنده او على السرج اعتبر ايماء بعد ان يكون سجوده اخفض **(قوله)** الى أى جهة توجهت دابته) فلو صلى الى غير ما توجهت به دابته لا يجوز لعدم الضرورة بحر عن السراج **(قوله)** ولو ابتداء عندنا) يعنى انه لا يشترط

٣ (قوله بين وقوعه سنة وواجبا) لعل الصواب بدعة بدل واجبا تأمل مصححه ط

(يرتعد) فى كل نقله (ح) فى التشهد على المختار) يتفل المقيم (راكبا خارج المصر) محل القصر (ومئا) فلو سجد اعتبر ايماء لانها انما شرعت بالايتماء (الى أى جهة توجهت دابته) ولو ابتداء عندنا

مطال

فى الصلاة على الدابة

استقبال القبلة في الابتداء لانه لما جازت الصلاة الى غير جهة الكعبة جاز الافتتاح الى غير  
 جهتها بجر واحترز عن قول الشافعي رحمه الله تعالى فانه يقول يشترط في الابتداء ان يوجهها  
 الى القبلة كما في الشربلالية ح قات وذكر في الحلية عن غاية السروجي ان هذا رواية ابن  
 المبارك ذكرها في جوامع الفقه ثم ذكر بعد سياقه الاحاديث ان الاشبه استحباب ذلك عند  
 عدم الحرج عملاً بحديث انس ثم قال على ان ابن الملقن الشافعي قال وعند ابى حنيفة وابى ثور  
 يفتتح اولاً الى القبلة استحباباً ثم يصلى كيف شاء اهـ **(قوله)** او على سرجه الخ مثله الركاب  
 والدابة للضرورة وهو ظاهر المذهب وهو الاصح بخلاف ما اذا كانت عليه نفسه فانه لا  
 ضرورة الى ابقائها فسقط ما في النهر من ان القياس يقتضى عدم المنع بما عليه اهـ ط قلت وعليه  
 فيخلع النعل النجس **(قوله)** ولو سيرها الخ ذكره في النهر بحثاً اخذاً من قولهم اذا حرك رجله  
 او ضرب دابته فلا بأس به اذا لم يكن كثيراً قلت ويدل له ايضا ما في الذخيرة ان كانت تساق  
 بنفسها ليس له سوقها والافلو ساقها هل تفسد قال ان كان معه سوط فهيها به ونجسها  
 لا تفسد صلاته **(قوله)** ثم نزل اي بعمل قليل بأن نزل رجله فانحدر من الجانب الآخر فتح **(قوله)**  
 وفي عكسه بأن رفع فوضع على الدابة فتح **(قوله)** لان الاول الخ وذلك لان احرام الركاب  
 انعقد بمجرد الركوع والسجود لقدرته على النزول فاذا أتى بهما صح واحرام النازل انعقد  
 موجبا لهما فلا يقدر على ترك ما لزمه من غير عذر بجر **(قوله)** أتم على الدابة لانه صح شروعه  
 فيها راكبا فصار كما اذا افتتحها ثم تغيرت الشمس فانه يتيمها هكذا تجنيس **(قوله)** وعليه  
 الاكثر عبر في البحر وغيره بالكثير وذكر الرحمتي ان الاول مبنى على قولهما بجوازها  
 في المصر والثاني على قوله بقرينة قوله في التجنيس في فصل القهقهة ولو افتتح صلاة التطوع  
 خارج المصر راكبا ثم دخل المصر ثم قهقهة لا وضوء عليه عند ابى حنيفة وعند ابى يوسف عليه  
 اعتبارا للابتداء بالانتهاء اهـ **(قوله)** وبينى قائما الخ اي اذا نزل في مسئلتى المتن **(قوله)**  
 ولوركب الخ اعاد مسئلة المتن السابقة لذكرها تعليلاً آخر لكن ذكر في البحر انه رده في غاية  
 البيان بأنه لو رفع المصلى ووضع على السرج لا يبنى مع ان العمل لم يوجد فضلا عن العمل الكثير  
 اهـ وحمل المحشى كلام الشارح على صورة ما اذا افتتح راكبا ثم نزل اي فانه اذا ركب بعد ذلك  
 تفسد صلاته لان الركوب عمل كثير قال فلي هذا لو حمله شخص ووضع على الدابة لا تفسد  
 لانه لم يوجد منه العمل اهـ قلت لكن قوله لا تفسد يحتاج الى نقل فليراجع وايضا فقول  
 الشارح بخلاف النزول لا يحمل له على هذا الحمل فتأمل **(قوله)** واوصل على دابة الخ شروع  
 في صلاة الفرض والواجب على الدابة كما سينب عليه بقوله هذا كله في الفرائض واعلم ان  
 ماعدا النوافل من الفرض والواجب بأنواعه لا يصح على الدابة للضرورة كخوف لص  
 على نفسه او دابته او ثيابه لو نزل وخوف سبع وطين ونحوه مما أتى والصلاة على المحمل الذي  
 على الدابة كالصلاة عليها فيومئ عليها بشرط ايقافها جهة القبلة ان امكنه والافقد الامكان  
 واذا كانت تسير لا تجوز الصلاة عليها اذا قدر على ايقافها والابان كان خوفه من عدو يصلى  
 كيف قدر كما في الامداد وغيره ولا اعاد عليه اذا قدر بمنزلة المريض خائفة واستفد من  
 التقيد بالاياء انه لا اعتبار بالركوع والسجود ولذا نقل الشيخ اسمعيل عن المحيط لا تجوز  
 على الجمل الواقف أو البارك وان صلى قائماً الا ان يكون عند الخوف في المفازة بالاياء اهـ

او على سرجه نجس كثير  
 عند الاكثر ولو سيرها  
 بعمل قليل لا بأس به  
 (ولو افتتح) النفل (راكبا)  
 ثم نزل بنى وفي عكسه لا  
 لان الاول أدى اكمل  
 مما وجب والثاني بعكسه  
 (ولو افتتحها خارج المصر)  
 ثم دخل المصر أتم على  
 الدابة بايما (وقيل لا) ل  
 ينزل وعليه الاكثر قاله  
 الحلبي وقيل يتم راكبا  
 ما لم يبلغ منزله قهستاني  
 ويبنى قائما الى القبلة او  
 قاعدا ولو ركب تفسد  
 لانه عمل كثير بخلاف  
 النزول (ولو صلى على  
 دابة في شق) (يحمل وهو  
 يقدر على النزول)

(قوله نفسه) احتراز عما اذا لم يقدر الامميين لان قدرة الغير لا تعتبر كإسأنى لكن في شرح الشيخ اسمعيل عن المحتى وان لم يقدر على القيام او الزول عن دابته او الوضوء الا بالاعانة وله خادمه يملك منافعه يلزمه في قولهما وفي قول ابى حنيفة نظره والاصح لزومه في الاجنبي الذي يطعمه كإماء الذي يعرض للوضوء اهـ ويأتى تمام الكلام فيه (قوله اذا كانت واقفة) وكذا او سائرة بالاولى وانما قيد به لقوله الا ان تكون عيدان المحمل الخ كما نص عليه الشرنبلالى ط (قوله عيدان المحمل) اى رجله التى كأرجل السرير (قوله بان ركز تحته خشبة) الاولى التعبير بالكاف فانه تنظير لتصوير ط وهذا لو بحث ببقى قرار المحمل على الارض لاعلى الدابة فيصير بمنزلة الارض زينى فتصح الفريضة فيه قائما كما في نور الايضاح (قوله على المعجلة) هى ما يؤلف مثل الحفنة يحمل عليها الانتقال مغرب (قوله اولاتيسير) كذا في الزيلعى والخانية ومنه في البحر عن الظهيرية (قوله فمى صلاة على الدابة) اما اذا كانت تسير فظاهر واما اذا كانت لاتسير وكانت على الارض وطرفها على الدابة فشكل لانها في حكم المحمل اذا ركز تحته خشبة فتكون كالارض وقد يفرق بانها اذا كان احد طرفيها على الارض والآخر على الدابة لم يصرف قرارها على الارض فقط بل عليها وعلى الدابة بخلاف المحمل لانه انما تصح الصلاة عليه اذا كان قراره على الارض فقط بواسطة الحشمة لاعلى الدابة تأمل وسيأتى ما لو كان كلها على الارض (قوله المذكور في التيمم) بان يخاف على ماله او نفسه او يخاف المرأة من فاسق ط (قوله لافى غيرها) اى في غير حالة العذر ح (قوله وطين يغيب فيه الوجه) اى أو يلبطخه او يتلف ما يبسط عليه اما مجرد نداوة فلا تيسح له ذلك والذي لادابته صلى قائما في الطين بالائتماء كفى التجنيس والمزيد امداد (قوله لان قدرة الغير لا تعتبر) اى عنده وعندهما تعتبر كفى البحر وفي الخانية والكافى ولو كانت الدابة جموحا لو نزل لا يمكنه الركوب الا بمعين او كان شيخا كبيرا لو نزل لا يمكنه ان يركب ولا يجد من يعينه تجوز الصلاة على الدابة اهـ وظاهر المسئلة الاولى انها على قوله وظاهر الثانية انها على قولهما الا ان يرجع قوله ولا يجد من يعينه الى المسئلتين فيكون كل منهما على قولهما تأمل وقدمنا قريبا عن المجتبى ان الاصح عنده لزوم الزول لو وجد اجنبيا يطعمه فهو حينئذ بالاتفاق وهو مقتضى ما قدمناه ايضا في باب التيمم من ان العاجز عن استعمال الماء بنفسه لو وجد من تلزمه طاعته كعبده وولده واجبره لزمه الوضوء اتفاقا وكذا غيره ممن لو استعان به اعانه كزوجته في ظاهر المذهب بخلاف العاجز عن استقبال القبلة او التحول عن الفراش التحس قاته لا يلزمه عنده والفرق انه يخاف عليه زيادة المرض في اقامته وتحويله لافى الوضوء الى آخر ما ذكرناه هناك فراجع مع ما سنذكره في باب صلاة المريض وعلى هذا فلا خلاف في لزوم الزول عن الدابة والصلاة على الارض لمن وجد معينه يطعمه ولم يكن مريضا يدحضه بزوله زيادة مرض واما ما في الخانية وغيرها من انه لو حمل امرأته الى القرية لها ان تصلى على الدابة اذا كانت لا تقدر على الركوب والزول اهـ محمول على ما اذا لم يزلها زوجها بقريبة ما في النية من ان المرأة اذا لم يكن معها محرمة تجوز صلاتها على الدابة اذا لم تقدر على الزول اهـ وهذا اولى بما في البحر من تفريع ما في الخانية على قوله وما في النية على قولهما لكونه خلاف الظاهر وتحالفه

نفسه (لا تجوز الصلاة عليها اذا كانت واقفة الا ان تكون عيدان المحمل على الارض) بان ركز تحته خشبة (واما الصلاة على المعجلة ان كان طرف المعجلة على الدابة وهى تسير اولا) تسير (فمى صلاة على الدابة فتجوز في حالة العذر) ان ذكر في التيمم (لا في غيرها) ومن العذر المطر وطين يغيب فيه الوجه وذهاب الرقباء ودابة لا تتركب الاعناء او بمعين ولو محرما لان قدرة الغير لا تعتبر

مطلب

في القادر بقدرة غيره

لما قدمناه فغنم هذا التحرير (قوله حتى من الحج) تفريع على العذر لأعلى مسئلة العذر  
بقدره الغير الاجتكاف تأمل ثم اعلم ان هذه المسئلة وقعت لصاحب البحر في سفر الحج مع  
وذكرانه لم يحكمها وانه ينبغي الجواز وان من تعبه وكتبت فيما عاينته عليه انه قد يقبل  
بخلافه لان الرجل هنا قد روى النزول والعجز من امرأة قائم فيها لافيه لان يقبل ان المرأة  
لم تقدر على الركوب وحدها ينزله منه سقوط الحمل او عجز مائة وموت امرأة فهي عذر  
راجع اليه كخوفه على نفسه ارملة \* (فيها) \* بقى شئ لم رمن ذكره وهو ان مسافر اذا تغير  
عن النزول عن الدابة اعذر من الاعذار المارة وكان على رجاء زوال العذر قبل خروج الوقف  
كالمسافر مع ركب الحج الشريف هل انه ان يصلي العشاء مثلا على الدابة او الحمل في اول  
الوقت اذا خاف من النزول أم يؤخر الى وقت نزول الحجاج في نصف الليل لاجل الصلاة والذي  
يظهر لي الاول لان المصلي انما يكلف بالاركان والشروط عند ارادة الصلاة والشروع فيها  
وليس لذلك وقت خاص ولذا جازله الصلاة بالتيتم اول الوقت وان كان يرجو وجود الماء قبل  
خروجه وعللوه بانه قد اداها بحسب قدرته الموجودة عند انعقاد سببها وهو ما يصل به الاداء  
اه ومسئلة كذلك لكن رأيت في القنية برمز صاحب المحيط راك السفينة اذا لم يجد  
موضع للسجود لانه نقل الزحمة فيجد موضعاً يؤخرها وان خرج الوقت  
على قياس قول ابى حنيفة في المحبوس اذا لم يجد ماء ولا تراباً فليتمها لكن تقدم في التيمم ان  
الاصح رجوع الامام الى قولهما بأنه لا يؤخرها بل يتشبه بالمصلين ورأيت في تيمم الحلية عن  
المتقي مسافر لا يقدر ان يصلي على الارض لتجاستها وقد امتأت الارض بالمصر يصلي بالايام  
اذا خاف فوت الوقت اه ثم قل وظاهره انه لا يجوز اذا لم يخف فوت الوقت وفيه نظر بل  
الظاهر الجواز وان لم يخف فوت الوقت كنهو ظاهر احاطتهم به الاولى ان لا يصلي كذلك الا  
اذا خاف فوت الوقت بالتأخير كفي الصلاة بالتيمم اه وهذا عين ما بحثناه اولاً فيما تأمل (قوله  
وان لم يكن الحج) كان المناسب ذكره قبل بيان الاعذار (قوله اول الوقت) كذا قيده في شرح المنية  
ولم ارمه لغيره يعني اذا كانت العجلة على الارض ولم يكن شئ منها على الدابة وانما لها جبل مثلا  
تجرها الدابة تصح الصلاة عليها لانها حينئذ كالسير في الموضوع على الارض ومقتضى هذا  
التعليل انها لو كانت سائرة في هذه الحالة لانصح الصلاة عليها بالا عذر وفيه تأمل لان جرها  
بالجبل وهي على الارض لا يخرج به عن كونها على الارض ويفيده عبارة التارخانية عن  
المحيط وهي لو صلى على العجلة ان كان طرفها على الدابة وهي تسير تجوز في حالة العذر لافي  
غيرها وان لم يكن طرفها على الدابة جازت وهو بمنزلة الصلاة على السير اه فتقوله وان لم يكن  
الحج يفيد ما قلناه لا يرجع الى اصل المسئلة وقد قيدها بقوله وهي تسير ولو كان الجواز مقيدا  
بعدم السير لقيده به فتأمل (قوله هذا كاله) اى استراط عدم القدرة على النزول ووضع خشبة  
تحت الحمل وعدم كون طرف العجلة على الدابة (قوله والواجب بانواعه) اى ما كان واجبا  
اعينه عند كائنا كان كفاية كالخنازة او غيره ووجب بالتقول كالتدبير او بما فعل كنفذ شرع  
فيه ثم افسده وكسجدة تليت آيتها على الارض ففهم (قوله بشرط الحج) او صخاء فيها مر  
(قوله لئلا الحج) علة اقوله بشرط ايقيها والحاصل ان كلامنا اتحد امكان واستقبال

حتى لو كان مع امه فلا ي  
لحق حمل واذا لم يقدر  
ركب وحده حمله مع  
كفاده في البحر فليحمله  
(وان لم يكن طرف العجز  
على الدابة جاز) ووافقة  
تعالىهم بأنهم كالسير  
(هذا) كنه (في الغرض)  
والواجب بوضع وسنة  
المحيط بشرط اية فيه  
ان امه كنه لا يقدر  
الامكان لا يحتمل سيره  
امكان (وما في النص)  
فتجوز على الحمل والعجز

القبلة شرط في صلاة غير النافلة عند الامكان لا يسقط الإعذار فلو امكنه إيقافها مستقبلا  
فعل ولذا نقل في شرح النية عن الامام الحلواني انه لو انحرفت عن القبلة وهو في الصلاة  
لا تميز صلاته قل وسمي ان يفيد بأن يكون الانحراف مقدارا ركني ه قلت في لو امكنه  
الايق دون الاستقبال فلا كلام في لزومه لما ذكره الشارح من العلة ولو بالعكس هل يلزمه  
الاستقبال لأمره ثم رأيت في الحاشية انه يلزمه وهو ظاهر قول الشارح هنا والافقار الامكان  
ثم رأيت في الظهيرية ما يدل على خلافه حيث قال وان كان في طين وردعة يخوف النزول يصلي  
الى القبلة قل وعندي هذا اذا كانت الدابة واقفة اما اذا كانت سائرة يصلي حيث شاء اه يعني  
اذا كان لا يمكنه إيقافها لحوق فوت الرفقة فلا يصلي الى اي جهة كانت والظاهر ان الاول  
اولى لان الضرورة تقدر بقدرها تأمل (قوله مطلقا) اي سواء كانت واقفة او سائرة على  
القبلة او لا قدرا على النزول او لاطرف العجالة على الدابة اولاح (قوله لا بجماعة الخ) اي في  
ظهر الرواية واستحسن محمد الجواز لودوا بهم بالتقرب من دابة الامام بحيث لا يكون بينهم  
وبينه فرجا لا يقدر النصف قياسا على صلاة على الارض والصحيح الاول لان اتحاد المكان  
شرط حتى لو كانا على دابة واحدة في شغل واحد او في شغل يحمل جاز بدائع (قوله ولو جمع الخ)  
تقدمت هذه المسئلة مع نظائرها قيل باب صفة الصلاة (قوله واوتحية) فيه كلام قدمناه عند  
الكلام على تحية المسجد (قوله لرمادة) اي لزمه الركعتان بظهر وهذا ذكره في البحر بحثا  
قياسا على ما قول بغير وضوء اقول ولا حاجة بحث فان ما في المتن المذكور في متن المجموع ووجهه  
ان الناذر لما اوجب عليه ركعتين اوجب نية بطهارة لان الصلاة لا تكون الا بها وقوله بعده  
بغير طهر رجوع عما التزمه فارى يصح ابن مالك (قوله اي ابى يوسف) اشار الى انه كان ينبغي  
للمصنف التصريح به لانه لا مرجع للضمير في عنده لان المتعارف في مثله رجوعه لابي حنيفة  
الا اذا كان له مرجع خاص غيره (قوله كما لو نذر بغير قراءة الخ) لان التزام الشيء التزام لما  
لا يصح الابه فصار كأنه نذر ان يصلي بقراءة ومستور العورة وركعتين لان الصلاة غير صحيحة  
ما لم تكن شفعا وبقراءة وبشوب وكذا لو نذر ثلاثا يلزمه اربع ركعات كافي المجموع وعمله في  
شرحه بما قلنا و اشار بالكافي الى ان هذه المسائل الثلاث لا خلاف فيها لمحمد والفرق له بينها  
وبين المسئلة الاولى في شروح المجموع وقوله وكذا ان نصف ركعة اي يلزمه ركعتان لان ذكر ما لا  
يجزى ذكر اكله فكأنه نذر ركعة وهو الزام لاخرى ايضا كما علمت (قوله واهدره الثالث)  
اي اهدر النذر بغير طهر فقال لا يلزمه شيء لانه نذر بمعصية ومقتضى ما في الفتح ان المعتمد الاول  
\* (تنبيه) \* نذر ان يصلي الظهر ثمانيا وان يركب النصاب عشرا اي بضم العين او حجة الاسلام  
مرتين لا يلزمه الزائد لانه التزام غير المشروع فهو نذر بمعصية بجزء والفرق ان الصلاة بلا قراءة  
او عريانا تكون عبادة لما موافق واهمى ولعاده ثوب وكذا بلا طهارة لقول ابى يوسف بتمشوعيتها  
لفاقد الطهورين اوده في البحر اقول والتعليل لما ربان التزام الشيء التزام لما لا يصح الابه  
يعني عن اداء الفرق مع شموله للنذر بركعة او نصفها تأمل (قوله او نذر الخ) كما لو نذر صلاة  
مسجد مكة فأداها في القدس مثلا وفي غيره من المساجد جاز لان المقصود من الصلاة القرية  
وهي حاصلة في اي مكان وتقدم قيل باب الوتر افضل الاما كن (قوله لانه) اي الحيض المفهوم

مطلقا) فرادى لا بجماعة  
الاعلى دابة واحدة (ولو  
جمع بين نية فرض وفعل)  
ولو تحية (رجح الفرض)  
لثبوته وابطالها بمحمد والائمة  
الثلاثة (ولو نذر ركعتين  
بغير طهر لزماده عنده)  
اي ابى يوسف كما لو نذر  
بغير قراءة او عريانا او  
ركعة وكذا نصف ركعة  
عند ابى يوسف وهو  
المختار (واهدره الثالث)  
اي محمد (او) نذر عبادة  
(في مكان كذا فأداها في اقل  
من شرفه جاز) لان  
المقصود القرية خلافا  
لنذر الثلاثة (ولو نذرت  
عبادة) كصوم وصلاة  
(في غدا فحاضت فيه يلزمها  
قصاؤها) لانه يمنع الاداء  
لا الوجوب (ولو) نذرتها  
(يوم حيضها)



من فعله السابق (قوله) لانه نذر بمعصية) لان يوم الحيض منافي للصوم العبادة بخلاف صوم الغد فانه باعتبار ذاته قابل الاداء ولكن صرف عنه مانع سماوى منع الاداء فوجب القضاء (قوله التراويح) جمع ترويح سميت الاربع بها للاستراحة بعدها خزائن وانما أخرها عن النوافل لكثرة شعبها واختصاصها عنها بأدائها بجماعة واحكام اخر ولذا افرد لها تأليفا خاصا بأحكامها الامام حسام الدين وتبعه العلامة قاسم (قوله سنة مؤكدة) صححه في الهداية وغيرها وهو المروى عن ابي حنيفة وذكر في الاختيار ان ابا يوسف سأل ابا حنيفة عنها وما فعله عمر فقال الترايح سنة مؤكدة ولم يخرج عمر من تلقاء نفسه ولم يكن فيه مبتدع ولم يأمر به الا عن اصل لديه وعهد من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ينافيه قول القدورى انها مستحبة كما فهمه في الهداية عنه لانه انما قال يستحب ان يجتمع الناس وهو يدل على ان الاجتماع مستحب وليس فيه دلالة على ان التراويح مستحبة كذا في العناية وفي شرح منية المصلى وحكى غير واحد الاجماع على سنتها وتامه في البحر (قوله لمواظبة الخلفاء الراشدين) اى اكثرهم لان المواظبة عليها وقعت في اثناء خلافة عمر رضى الله عنه ووافقه على ذلك عامة الصحابة ومن بعدهم الى يومنا هذا بلانكير وكيف لا وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ كما رواه ابو داود بحر (قوله اجماعا) راجع الى قول المتن سنة للرجال والنساء واثار الى انه لا اعتداد بقول الروافض انها سنة الرجال فقط على ما في الدرر والكافي او انها ليست بسنة اصلا كما هو المشهور عنهم على ما في حاشية نوح لانهم اهل بدعة يتبعون اهواءهم لا يعولون على كتاب ولا سنة وينكرون الاحاديث الصحيحة (قوله بعد صلاة العشاء) قدر افظ صلاة اشارة الى ان المراد بالعشاء الصلاة لا وقتها والى ما في النهر من ان المراد ما بعد الخروج منها حتى لو بنى التراويح عليها لا يصح وهو الاصح وكذا بناؤها على سنتها كافي الخلاصة قال فكأنهم الحقوا السنة بالفرض \* (تمة) \* تقدم في بحث النية الاختلاف في ان السنن لا بد فيها من التعيين او يكفي لها مطلق النية والاصح الثانى والاحوط الاول وتقدم تمام الكلام فيه فراجع هذا وهل يشترط ان يجدد في التراويح لكل شفع نية ففي الخلاصة الصحيح نعم لانه صلاة على حدة وفي الحاشية الاصح لا فان الكل بمنزلة صلاة واحدة كذا في التارخانية وظاهره ان الخلاف في اصل النية ويظهر الى التصحيح الاول لانه بالسلام خرج من الصلاة حقيقة فلا بد في دخوله فيها من النية ولا شك انه الاحوط خروجا من الخلاف نعم رجع في الحلية الثانى ان نوى التراويح كلهما عند الشروع في الشفع الاول كالمخرج من منزله يريد صلاة الفرض مع الجماعة ولم تحضره النية لما انتهى الى الامام (قوله الى الفجر) هذا آخر وقتها ولا خلاف فيه كافي النهر (قوله في الاصح) اى من اقوال ثلاثة \* الاول ان وقتها الليل كله قبل العشاء وبعده وقبل الوتر وبعده لانها قيام الليل قال في البحر ولم أر من صححه اه وظاهره انه يدخل وقتها من غروب الشمس \* الثانى انه ما بين العشاء والوتر وصححه في الخلاصة ورجحه في غاية البيان بأنه المأثور المتوارث \* الثالث ما مشى عليه المصنف تبع للكنز وعزاه في الكافي الى الجمهور وصححه في الهداية والحاشية والمحيط بحر (قوله فلو فاته بعضها الخ) تفريع على الاصح لكنه مبنى على ان الافضل في الوتر الجماعة لا المنزل وفيه خلاف

### مبحث صلاة التراويح

لانه نذر بمعصية (التراويح سنة) مؤكدة لمواظبة الخلفاء الراشدين (للرجال والنساء) اجماعا (ووقتها بعد صلاة العشاء) الى الفجر (قبل الوتر وبعده) في الاصح فلو فاته بعضها وقام الامام الى الوتر او ترمعه ثم صلى ما فاته (ويستحب تأخيرها الى ثلث الليل) او نصفه

سبقتي بقوله وترجمه الى على وجه لا فساد به وكذا من غلب من الاول من الثلاثة المارة واما  
 على قول الثاني منها فانه في قوله وعمله في خلاصة بأنه لا يمكنه الاتيان به بعد الوتر وبما  
 قرر به ظهر ان ما في محله من جملة التفرع على السات كاشى صوبه كالاول كما مشى عليه  
 شرحه وهو مشهور خلافه في صلاة بعد الوتر وسعى به وقد ذكر بعد الوتر  
 فبقي صح من الاول في مسندون شى **(قوله)** ولا تكره عدده في الاصح) وقيل تكره  
 لا يباح له. فصار كسنة مشهورة والحوادث انها وان كانت تبعاً لمعاشاة كسنة صلاة الليل  
 ولا فصل فيها آخره فلا تكره. حيز ما هو من صلاة الليل، يمكن الاحسان ان لا يؤخر الى خشية  
 غفوت ح عن الامداد وما في محله من ان صحيح انه لا بأس بالتأخير لا يدل على ثبوت كراهة  
 تنزيه حتى يحس عن قول شرح الاكره بان المتفق كراهة التحريم لان كلمة لا بأس تدل على  
 ان خلافه أولى وليس كل ما هو خلاف الاولى مكروهاً وتزيتها لان الكراهة لا بد لها من دليل  
 حص كما قررناه مراراً في رسالة العلامة قديم وغيره والصحاح انه لا بأس به وهو المستحب  
 والافضل لا يه فيه مايل اه ففهمه **(قوله)** ولا وحده) يدل بقوله اصلاً لا بالجماعة ولا وحده  
 ط **(قوله)** في الاصح) وقيل يقضيه وحده ما يدخل وقت تراويح اخرى وقيل ما لم يقض  
 شهرته **(قوله)** فان قضاه) اى منفرد بالبحر **(قوله)** كسنة مغرب وعشاء) اى حكم التراويح  
 في انها لا تقضى اذ فقت الح كحكم بقية روايت الميل لانها من ان القضاء من خواص  
 الفرض وسنة الفجر بشرطه **(قوله)** والجماعة فيها سنة على الكفاية الح) اذ ان اصل  
 التراويح سنة عين فهو تركها واحد كره بخلاف صلاتها بالجماعة فاما سنة كفاية فهو تركها  
 الشك اسوأ مما لو تخلف عنها رجل من افراد الناس وصلى في بيته ثم ترك الفضيلة وان صلى  
 احدى البيت بالجماعة لم يسأوا افضل جماعة مسجد وهكذا في المكتوبات كفى المنية وهل امراد  
 انهم سنة كفاية لاهل كل مسجد من بلدة او مسجد واحد منها او من المحلة ط مكر كلاء الشارح  
 الاول واستظهر ط الثانى ويظهر الى الثالث لقول المنية حتى لو ترك اهل محلة كلهم  
 الجماعة فقد تركوا السنة واسأوا اه وظاهر كلامهم هنا ان المسنون كفاية اقامتها بالجماعة  
 في المسجد حتى لو اقاموها جماعة في بيوتهم ولم تقم في المسجداً الشك ومقدمناه عن المنية  
 فهو في حق بعض المتحابين عنها وقيل الجماعة فيها سنة عين من صلاتها وحدها وان  
 صابت في المساجد وبه كان يفتى ظهير الدين وقيل تستحب في البيت الا لفتيه عظيم يقتدى  
 به فيكون في حضوره ترغيب غيره والصحيح قول الجمهور انها سنة كفاية وتقدمه في البحر  
**(قوله)** وهي عشرون ركعة) هو قول جمهور وعليه عمل الناس شرق وغرباً وعن مالك ست  
 والاثون وذكر في الفتح ان مقتضى الدليل كون المسنون منها ثمانية والباقي مستحباً وتماه  
 في البحر وذكر حواه في علقته عليه **(قوله)** مكمل) بكسر ايم وهو التراويح للمكمل  
 ففهمه وهي غير نفس مع وزر ولا مع ان تكمل لو تروا وصابت قبله وفي النهار ولا يحنى ان  
 اروا وان مكمل بعد لان هذا شهر يريد كجه زيد فيه هذا المكمل فمكمل اه ط  
**(قوله)** تحب بكرة) اى تحب عن كل وتكره ان يعمدوه هو الصحيح كفى اخليه عن  
 الصل وخزاة فتوى حلاه في المنية من عدم كراهة فانه لا يحنى فيه تحالفه

ولا تكره عدده في الاصح  
 (و لا تقضى اذ فقت اصلاً)  
 ولا وحده في الاصح (عن)  
 قد هاكات نقلاً مستحباً  
 وليس تراويح (كسنة  
 مغرب وعشاء) (واحدة  
 فيها سنة على الكفاية) في  
 الاصح فلو تركها هل  
 مسجداً او لا ترك مصلحاً  
 وكله مشهورة جماعة مسجد  
 فيه افضل قبله حتى (وهي  
 عشرون ركعة) حكمته  
 مساواة المكمل للمكمل  
 (عشر تسابيت) فلو فعلها  
 بتسليمه فن قعد كل شفع  
 تحت بكرة والا نابت  
 عن شفع واحد

المتوارث مع تصريحهم بكرامة الزيادة على ثمن في مطلق التطوع ايلا فنهنا اولى بخير **(قوله)**  
 به يفتى) لم أر من صرح بهذا اللفظ هنا وانما صرح به في النهر عن الزاهدي فيما لو صلى اربعاً  
 بتسليمه وقعدة واحدة واما اذا صلى العشرين حجة كذلك فقد قاله عليه في البحر بصرح في  
 الحانية وغيرها بأنه الصحيح مع اننا قدمنا من البدائع والخلاصة والتاريخية انه لو صلى  
 التطوع ثلاثاً او ستاً او ثمانية بقعدة واحدة فلا يصح انه يفسد استحساناً وقياساً وقدمنا وجهه  
 فقد اختلف التصحيح في الزائد على الاربعة بتسليمه وقعدة واحدة هل مسح عن شفع واحد  
 او يفسد فليتبّه (فروع) شكوا هل صلوا تسعة تسليماً او عشرة يصحون تسليمه اخرى  
 فرادى في الاصح الاحتياط في كمال التراخي والاحتراز عن النفل بالجماعة وكذلك لو تكرروا  
 تسليمه بعد الوتر عند ابن الفضل وقال الصدر الشهيد يجوز ان يقال تصلي جماعة وهو الاظهر  
 لانه بناء على القول المختار في وقتها ولو سلم الامام على رأس ركعة ساهياً في الشفع الاول ثم صلى  
 ما بقي قيل يقضى الشفع الاول فقط لصحة شروعه فيما بعده وقيل يقضى اكل لأن سلامه  
 الاول لم يخرج من حرمة الصلاة لكونه سهواً وكذلك سلام بعده يكون سهواً مبني على  
 السهو الاول فقد ترك التعمدة على الركعتين في الاشغاع كلها ففسد بأسرها الا اذا تعمد السلام  
 او فعل بعده ما ينافي الصلاة او علم انه سها وتماه في شرح المنية ويظهر لي ارجحية القول الاول  
 لأن سلامه وان لم يخرج من كونه تكبيره على قصد الانتقال الى الشفع الآخر لم يخرج من  
 الاول ثم رأيت في الحلية قال انه الاشبه **(قوله)** مجلس) ليس المراد حقيقة الجلوس بل المراد  
 الانتظار لانه يخرج بين الجلوس اذا كرر الوساكتا وبين صلاته نافلة منفرداً كما ذكره افاده في  
 شرح المنية والبحر **(قوله)** ندبا) وما يفيد كلام الكثر من انه سنة متعبة الزايغ بأنه مستحب لاسنة  
 وبه صرح في الهداية **(قوله)** بين كل اربعة) الاوضح قول الكثر بعد كل اربعة او قول المنية  
 والدرر بين كل ترويختين لايهامه ان الجلسة بعد الشفع الاول من كل اربعة والجواب ان  
 المراد بين كل اربعة واربعة فحذف احد المتعدين كما في قوله تعالى لا تفرق بين أحد من رسله  
 اي بين أحد واحد ولا فساد في ذلك فافهم **(قوله)** وكذا بين الخامسة والوتر) صرح به في الهداية  
 واستدرك عليه في النهر بما في الخلاصة من ان اكثرهم على عدم الاستحباب وهو الصحيح اه  
 اقول هذا سبق نظرفن عبارة الخلاصة هكذا والاستراحة على خمس تسليماً اختلف المشايخ  
 فيه واكثرهم على انه لا يستحب وهو الصحيح اه فان مراده بخمس تسليماً خمس اشغاع  
 اي على الركعة العاشرة كما فسره في شرح المنية لخمسة ترويحات كل ترويحة اربع ركعات  
 فقد اشبه على صاحب النهر التسليم بالترويحة فافهم **(قوله)** بين تسبيح) قل القهستاني  
 فيقال ثلاث مرات سبحان ذي الملك والملكوت سبحان ذي العزة والعظمة والقدرة والكبرياء  
 والجبروت سبحان الملك الحي الذي لا يموت سبحان قدوس رب الملائكة والروح لا اله الا الله  
 نستغفر الله نسألك الجنة ونعوذ بك من النار كما في منهج العباد اه **(قوله)** وصلاة فرادى) اي  
 صلاة اربع ركعات فيزاد ست عشرة ركعة قل العلامة قسم ان زادوها منفردين لا بأس به  
 وهو مستحب وان صلوا بجماعة كما هو مذهب مالك كره الخ وفي النهر واما الصلاة فقليل  
 مكروهة وقيل سنة وهو ظاهر ما في السراج واهل مكة يطوفون واهل المدينة يصلون اربعاً

به يفتى (بمجلس) ندبا (بين  
 كل اربعة بقدرها وكذا  
 بين الخامسة والوتر)  
 وتخبرون بين تسبيح وقراءة  
 وسكوت وصلاة فرادى

اه (قوله منكره الخ) لان الاستراحة مشروعة بين كل ترينيتين لايين كل شفيعين (قوله  
والحتم مرة سنة) اي قراءة الحتم في صلاة التراويح سنة ويحججه في الحلية وغيرها وعزاء في  
لهدية الى اكثر المشايخ وفي الكافي الى الجمهور وفي البرهان وهو المروي عن أبي حنيفة  
والشوق في الآثار قول الزياي ومهم من استحج الحتم في ليلة السابع والعشرين رحاه ان  
يأولوا ليلة القدر لان الاجابة صحت عليها وقال الحسن عن أبي حنيفة يقرأ في كل ركعة عشر  
آيات ونحوها وهو الصحيح لان السنة الحتم فيها مرة وهو يحصل بذلك مع التحفيف لان عدد  
ركعت التراويح في الشهر ستائة ركعة وعدد آي القرآن ستة آلاف آية وشئ اه وما في  
الخلاصة من انه يقرأ في كل ركعة عشر آيات حتى يحصل الحتم في ليلة السابع والعشرين ونحوه  
في الفرض فيه نظر لان وزيعه عشر افعشرا يقتضي الحتم في الثلاثين الا ان يكون مع ضم الوتر  
لك في الحلية وغيرها ما يفيد تخصيص التراويح وتماه في شرح الشيخ اسمعيل وفي شرح  
المنية ثم داخه قبل آخر الشهر قبل لا يكرهه ترك التراويح فيما في لانها شرعت لاجل حتم  
القرآن مرة قاله ابو علي النسفي وقيل يصليها ويقرأ فيها ما شاء ذكره في الذخيرة اه (قوله  
الافصل في زماننا الخ) لان تكثير الجمع افضل من تطويل القراءة حلية عن المحيط وفيه اشعار  
بأن هذا مبني على اختلاف الزمان فقد تنغير الاحكام باختلاف الزمان في كثير من المسائل على  
حسب المصالح ولهذا قول في البحر في الحاصل ان المصحح في المذهب ان الحتم سنة (٣) لكن لا يلزم  
منه عدم تركه اذ اُلزم منه تنغير القوم وتعطيل كثير من المساجد خصوصا في زماننا فالظاهر  
اختيار الاخف على القوم (قوله وفي المجتبي الخ) عارته على ما في البحر والمتأخرون كانوا  
يفتقون في زماننا بثلاث آيات قصار أو آية طويلة حتى لا يمل القوم ولا يلزم تعطيلها فان الحسن  
روى عن الامام انه ان قرأ في المكتوبة بعد الفاتحة ثلاث آيات فقد احسن ولم يسي هذا في  
المكتوبة فما طلك في غيرها اه (قوله وآية أو آيتين) اي بقدر ثلاث آيات قصار بدليل  
عبارة المجتبي والافودون ذلك كرهه نحرى لما في المنية وشرحها في بحث صفة الصلاة او قرأ مع  
الفاتحة آية قصيرة أو آيتين قصيرتين ما يخرج عن حد كراهة التحريم وان قرأ ثلاثا قصارا او  
كانت الآية او الآيتان تعدل ثلاث آيات قصارا خرج عن حد الكراهة المذكورة ولكن  
لا يدخل في حد الاستحباب وينبغي ان يكون فيه كراهة تنزيه الخ اي لان السنة قراءة المفضل  
فقوله هنا لا يكره اي لا تحريما ولا تنزيها وان كرهه في الفرائض تنزيها ففهم هذا وفي التجنيس  
واختار بعضهم سورة الاخلاص في كل ركعة وبعضهم سورة الفيل اي البداءة منها ثم يعيدها  
وهذا احسن للثلاث يشغل قلبه بعد الركعات قل في الحلية وعلى هذا استقرار عمل ائمة اكثر  
المساجد في ديارنا الا انه يبدو أن قراءة سورة الشكاري الاولى والاخلاص في الثانية وهكذا  
لي ان تكون قراءتهم في التاسعة عشر بسورة تبت وفي العشرين بالاخلاص اه زاد في البحر  
وليس فيه كراهة في الشفع الاول من الترويقة الأخيرة بسبب الفصل بسورة واحدة لانه  
خاص بالفرائض كاهو طاهر الخلاصة وغيرها ه قات لكن الاحوط قراءة النصر وتبت  
في الشفع الاول من الترويقة الأخيرة والعمودتين في الشفع الثاني منها وبعض ائمة زماننا  
يقرأ بالعصر والاخلاص في الشفع الاول من كل ترويقة وبالكوثر والاخلاص في الشفع

من تكره صلاة ركعتين بعد  
كل ركعتين (الحتم) مرة  
سنة ومريين فصيلة وثلاثا  
فصل (ولا يترك) الحتم  
(لكن لا يتركه) لكن في  
لاختيار لافصل في زماننا  
قدرة لا ينقل عليها فله  
مصفوعه وفي المجتبي  
عن زماننا وقدر ثلاثا قصارا  
وآية طويلة في الفرض  
فقد حسن ولم يسي فما  
طلك التراويح وفي فصائل  
رمضان للزاهد اثنى ابو  
المفضل الكرماني والوري  
انه اذا قرأ في الترويقة  
المنية وآية أو آيتين  
لا يكره ومن لم يكن  
بأهل زمانه فهو جاهل  
(وبأنى الامام والقوم به) اه  
في كل شفع

(٣) قوله لكن لا يلزم منه الخ  
النصير في مه لاول راجع  
الى المصحح وفي تركه الى الحتم  
وفي منه الثاني الى عدم تركه  
اه منه

الثاني **(قوله)** ويزيد الامام (الح) اى بأن يأتى بالدعوات بحر **(قوله)** ويكتفى باللهم صل على محمد زاد فى شرح المنية الصغير وعلى آل محمد وكان الشارح اقتصر على الاول اخذاً من التعليل لان الصلاة على الآل لا تفرض عند الشافعى رحمه الله تعالى بل تسن عنده فى التشهد الاخير وقيل تجب عنده **(قوله)** هزيمة بفتح الهاء وسكون الذال المعجمة وفتح الراء سرعة الكلام والقراءة قاموس وهو منصوب على البدلية من المنكرات ويجوز التقطع ح **(قوله)** واستراحة هى القعدة بعد كل اربع وقدمر انها منده به وبه يعلم ان المراد بالمنكرات مجموع ما ذكره الا ان يراد بها ما يخالف المشروع **(قوله)** وتكره قعدة اى تنزيها لما فى الحلية وغيره من انهم اتفقوا على انه لا يستحب ذلك بلا عذر لانه خلاف المتوارث عن السلف **(قوله)** حتى قيل (الح) اى قياسا على رواية الحسن عن الامام فى سنة الفجر لان كلا منهما سنة مؤكدة والصحيح الفرق بأن سنة الفجر مؤكدة بلا خلاف بخلاف التراويح كما فى الحاشية وقدمنا عبارتها فى بحث سنة الفجر **(قوله)** كما يكره (الح) ظاهره انها تحريمية لعلة المذكورة وفى البحر عن الحاشية يكره للمتقدم ان يقعد فى التراويح فاذا اراد الامام ان يركع يقوم لان فيه اظهار التكلل فى الصلاة والتشبه بالمناقضين قال تعالى واذا قاموا الى الصلاة قاموا كسالى ط قال فى الحلية وفيه اشعار بأنه اذا لم يكن لكسل بل لكبر ونحوه لا يكره وهو كذلك اهـ (تنبيه) قال فى التتارخانية وكذا اذا غلبه النوم يكره له ان يسلى بل ينصرف حتى يستيقظ **(قوله)** لانها تبع لان جماعتها تبع لجماعة الفرض فانها لم تقم الا بجماعة الفرض فلو اقيمت بجماعة وحدها كانت مخالفة للوارد فيها فلم تكن مشروعة اما لو صليت بجماعة الفرض وكان رجل قد صلى الفرض وحده فله ان يصليها مع ذلك الامام لان جماعتهم مشروعة فله الدخول فيها معهم لعدم المحذور هذا ما ظهر لى فى وجهه وبه ظهر ان التعليل المذكور لا يشمل المصلى وحده فظهر صحة التفريع بقوله فصليه وحده (الح) فافهم **(قوله)** ولو لم يصليها (الح) ذكر هذا الفرع والذي قبله فى البحر عن القنية وكذا فى متن الدرر لكن فى التتارخانية عن التتمة انه سئل على بن احمد عن صلى الفرض والتراويح وحده او التراويح فقط هل يصلى الوتر مع الامام فقال لا اهـ ثم رأيت القهستانی ذكر تصحيح ما ذكره المصنف ثم قال لكنه اذا لم يصلى الفرض معه لا يتبعه فى الوتر اهـ فقوله ولو لم يصليها اى وقد صلى الفرض معه لكن ينبغي ان يكون قول القهستانی معه احترازا عن صلاتها منفردا اما لو صلاها جماعة مع غيره ثم صلى الوتر معه لا كراهة تأمل **(قوله)** بقى (الح) الذى يظهر ان جماعة الوتر تبع لجماعة التراويح وان كان الوتر نفسه اصلا فى ذاته لان سنة الجماعة فى الوتر انما عرفت بالآثر تابعة للتراويح على انهم اختلفوا فى افضلية صلاتها بالجماعة بعد التراويح كما يأتى **(قوله)** اى يكره ذلك اشار الى ما قالوا من ان المراد من قول القدورى فى مختصره لا يجوز الكراهة لعدم اصل الجواز لكن فى الخلاصة عن القدورى انه لا يكره وايدى فى الحلية بما اخرج الطحاوى عن المنصور ابن مخزومة قال دفنا ابا بكر رضى الله تعالى عنه ليلا فقال عمر رضى الله عنه انى لما وتر فقام ووصف وراءه فصلى بنا ثلاث ركعات لم يسلم الا فى آخرهن ثم قال ويمكن ان يقال الظاهر ان الجماعة فيه غير مستحبة ثم ان كان ذلك احيانا كما فعل عمر كان مباحا غير مكروه وان كان على سبيل المواظبة كان بدعة مكروهة لانه خلاف المتوارث وعليه يحمل ما ذكر القدورى فى مختصره

مطابـ

ويزيد (الامام) (على التشهد الان يمل القوم فيأتى بالصلوات) ويكتفى باللهم صل على محمد لانه الفرض عند الشافعى (ويترك الدعوات) ويختبئ المنكرات هزيمة القراءة وترك تعوذ وتسمية وطمأنينة وتسييح واستراحة (وتكره قاعدة) لزيادة تأكدها حتى قيل لا تصح (مع القدرة على القيام) كما يكره تأخير القيام الى ركوع الامام للتشبه بالمناقضين (ولو تركوا الجماعة فى الفرض لم يصلوا التراويح جماعة) لانها تبع فصليه وحده يصليها معه (ولو لم يصليها) اى التراويح (بالامام) او صلاها مع غيره له ان (يصلى الوتر) معه فى لو تركها الكل هل يصلون الوتر بجماعة فليراجع (ولا يصلى الوتر) لا (الانطوع بجماعة خارج رمضان) اى يكره ذلك

فى كراهة الاقضاء فى النفل على سبيل التداعى وفى صلاة الرغائب

في ذكره في غير محصوره يحتمل على الأول والله اعلم فاب ويؤيده ايضا ما في البدائع من  
 قولهم لا لغة في تطوع ليست بسنة لاني قيه رمضان اه فان نفى السنة لا يستلزم الكراهة  
 بل كان مع ملاحظة كون بدعة فيكره وفي حاشية البحر لمجيب الرمي على الكراهة  
 في النية والنهاية بأن الترتيل من وجه حتى وجبت القراءة في جميعها وتؤدي بغير اذان  
 وثلاثة ونفل بالجماعة غير مسحب لانه متعلقا بالجماعة في غير رمضان اه وهو كالصريح  
 في ايه كراهة تنزيه تأمل اه (قوله على سبيل التداعي) هو ان يدعوا بعضهم بعضا كما في  
 المغرب وفسره الواثق بالكثرة وهو لازم معناه (قوله أربعة بواحد) اما اقتداء واحد بواحد  
 او اثنين بواحد فلا يكره ولا بواحد فيه خلاف بخلاف عن الكافي وهل يحصل بهذا الاقتداء  
 فينبغي الجماعة طهر مقدمه من ان الجماعة في التطوع ليست بسنة فيفد عدمه تأمل بقى لو  
 فتدبر به واحد اه اثنان سمحت جماعة فتدبر به قل الرخى ينبغي ان تكون الكراهة على  
 المتأخرين اه قلت وهـ كانه لو كان الكل متفليان اما لو اقتدى متفليون بمنقرض فلا كراهة  
 كما ذكره في الباب الآتي (قوله في صلاة رغب) في حاشية الاشياء للجموعى هي التي في  
 رجب في اول ليلة جمعة منه قل بن الحجاج في المدخل وقد حدث بعد اربع مائة وثمانين  
 من الهجرة وقد صنفت العلماء كتب في انكارها وذمها وتسفيه قائلها ولا يغتر بكثرة الفاعلين  
 بها في كثير من الامصار اه وقد مرنا بعض كلام عليها عند قوله واحياء ليلة العيدين (قوله  
 وبردة) هي ليلة النصف من شعبان (قوله ووقدر) الظاهر ان المراد بها ليلة السابع والعشرين  
 من رمضان مقدمه عن الزياي من ان الاخبار تناقضت عليها (قوله الا اذا قل الخ) لانه  
 لا خروج عليها حينئذ لا جماعة وظاهر كلام الشرح ان التذير من المقتدين دون الامام والا  
 كان قدما التذير بالناذر وهو لا يجوز ثم ان بناء القوي على الضعيف انما يمنع اذا كانت  
 القوة ذاتية فلو عرضت بالتذير كما هنا فلا ومن هنا قل في شرح النية التذير كالتفريط عن  
 في السعد (قوله قلت الخ) لم ينقل عبارة البرازية بتمامها ونصها ولا ينبغي ان يتكلف  
 التزام ما يمكن في الصدر الاول كل هذا التكاليف لاقامة امر مكروه وهو اداء النفل  
 بالجماعة على سبيل التداعي فلو ترك امثال هذه الصلوات تارك ليعلم الناس انه ليس من المعتاد  
 بحسن اه وظهره انه بالنذر لا يخرج عن كونه اداء النفل بالجماعة (قوله وفي التناظرية  
 الخ) عبارتها نقلا عن المحيط وذكر القاضي الامام ابو على الدسوقي فيمن صلى العشاء والتراويح  
 ووتر في منزله ثم اقام قوما آخرين في التراويح وبوى الامامة كرمه ذلك ولا يكره  
 ما مر من فلو لم ينو الامامة وشرع في الصلاة فقتدى الناس به لم يكره لواحد منهما اه  
 قل ط وهل ذا فتدى حنفى بوى سنة الجمعة البعدية بشافعى يصلى الظهر بعدها يكره  
 طرا لاعتقاد حنفى لانها نفل عنده على الاعتماد او لا يكره ظرا لاعتقاد الامام حرره اه  
 وانه يكره الاول لان الارواح ان العيرة لاعتقاد المقتدى وهذه الصلاة في اعتقاده مكروهة  
 (قوله صحيحان) راجح الكمال الجماعة بأنه صلى الله عليه وسلم كان اوتر بهما ثم بين العذر  
 في آخره مثل ما صنع في التراويح فلو تر كالتراويح فكما ان الجماعة فيها سنة فكذلك

أو على سبيل التداعي بأن  
 تسمى أربعة بواحد كما في  
 مدبره لا خلاف في صحة  
 لاقتداء الجماعة بغيره في  
 لأشياء عن البرازية يكره  
 لاقتداء في صلاة رغب  
 وبراءة وقد لا إذا قل تدرت  
 تدركه بهذا لاه  
 جماعة هـ قلت وثمة عذرة  
 تراوية من الامامة ولا  
 ينبغي ان يكتب كل هذا  
 ثابت الامر مكروه وفي  
 مدارج النبوة لا الامامة  
 ذكره على الامامة في حديث  
 (هـ) في مدبر (على  
 اه ترويه بقاء) وهل  
 الاصيل في التراجمة  
 امين صحيحان لكن من  
 شرح الوعدية ما يقتضى  
 المذهب الثاني في قوله  
 انصبت وغيره

أوتربح وفي شرح المنية والتصحيح الجماعة فيها أفضل إلا أن سببها ليست كسنية  
جماعة التراويح اه قال الخير الرملي وهذا الذي عليه جماعة الناس اليوم اه وقواه المحشى ايضا  
بأنه مقتضى مامر من أن كل ما شرع الجماعة فمسجد أفضل فيه

### باب ادراك الفريضة

\*(باب ادراك الفريضة)\*

(شرع فيها اداء) خرج  
النافلة والمندورة والقضاء  
فنه لا يقطعها (منفردا ثم  
أقبت) أى شرع في الفريضة  
في مصادره

حقيقة هذا الباب مسائل شتى تتعلق بالفرائض في اداء الكامل وكله مسائل الجماعة بخبر  
وفتح ومعارض أقول وهو في الحقيقة تكميل باب الامامة ولذا ذكره صاحب الهداية في كتابه  
مختارات النوازل عقبه وترجمه بفصل ادراك الجماعة وفضيلتها **(قوله)** خرج النافلة الخ (أى  
خرج بالفريضة النافلة والنذر وكذا بالاداء لأن الاداء كما سيذكره في الباب الآتى فعل  
الواجب في وقته فانفل والنذر لا وقت لهما والقضاء فعله خارج وقته قلح فقوله فيما  
سيأتى والشارع في نفل لا يقطع مطلقا تصریح بالمنهوه **(قوله)** والتقصاء) يعنى اذا شرع في  
صلاة قضاء ثم شرع الامم في الاداء فانه لا يقطع وإنما حملناه على هذا لأنه اذا شرع في قضاء  
فرض فقيمت الجماعة في ذلك الفرض بعينه يقطع كذا ذكره في البحر بحثا وجزم به في امداد  
الفتاح اه ح أقول وجزم به المقتضى ايضا وأما ما نقله عن البحر فلم اره فيه والذي رأيته  
فيه معزيا للخلاصة لو شرع في قضاء الفوائت ثم اقيمت لا يقطع كالنفل والمندورة كالنافلة اه  
(بنييه) لو خاف فوت جماعة الحاضرة قبل قضاء النافلة فإن كان صاحب ترتيب قضى وإن لم  
يكن فهل يقضى ليكون الاداء على حسب ماوجب ويخرج من خلاف مالك فإن الترتيب  
لا يسقط عنده بالاعذار المذكورة عندنا ام يقتدى لحرارة فضيلة الجماعة مع جواز تأخير  
القضاء وامكن تلافيه قال الخير الرملي لم اره ثم نقل عن الشافعية اختلاف الترجيح فيه  
واستظهر الثانى قلت ووجهه ظاهر لأن الجماعة واجبة عندنا او في حكم الواجب ولذا يترك  
لأجلها سنة الفجر التى قيل عندنا بوجوبها ومراعاة خلاف الامام مالك مستحبة فلا يبنى  
تفويت الواجب لأجل المستحب **(قوله)** أى شرع في الفريضة) البناء للمجهول وفي الفريضة  
نائب الفاعل أى شرع فيها الامم وقدمنا في باب الامامة ان الاقتداء بالناسق والاعمى  
ونحوهما أولى من الافراد وكذا بالتخالف الذى يراعى في الشروط والاركان وعليه فيقطع  
ويقتدى به لأن العلة تحصيل فضيلة الجماعة حيث حصلت بلا كراهة بان لم يوجد من هو  
أولى منهم كان التمتع والاقتداء أولى وقدمنا اختلاف المتأخرين فيما لو تعددت الجماعات  
وسبقت جماعة الشافعية فبعضهم على ان الصلاة مع اول جماعة أفضل وبعضهم على ان انتظر  
الاقتداء بالموافق أفضل بناء على كراهة الاقتداء بالتخالف اعدم مراعاته في الواجبات والسنن  
وان راعى في الفروض واستظهرنا هناك عدم كراهة الاقتداء به ما لم يعلم منه مفسدا كما  
مال اليه الخير الرملي وانه لو انتظر امام مذهبه بعيدا عن الصفوف لم يكن اعراضا عن الجماعة  
للعلم بأنه يريد جماعة اكمل من هذه الجماعة فعلى هذا لو شرع في سنة الظهر يتبعها اربع  
حتى على قول الكمال الآتى بقى لو كان مقتديا بمن يكبره الاقتداء به ثم شرع من لا كراهة  
فيه هل يقطع ويقتدى به استظهر ط ان الاول او فسقا لا يقطع ولو مخالفا وشك في مراعاته  
يقطع أقول والاضاهر العكس لأن اثنائى كراهته تزجية كالاعمى والاعرابي بخلاف الناسق

فانه استظهر في شرح النية انها تحريرية لقولهم ان في تقديمه للامامة تعظيمه وقد وجب علينا اهانتها بل عند مالك ورواية عن احمد لا تصح الصلاة خلفه **(قوله لا اقامة المؤذن الخ)** مرفوع عطفًا على معنى قوله سريع في الفريضة في مصلاه فكأنه قل المراد بالاقامة الشروع في الفريضة في مصلاه لا اقامة المؤذن الخ اي فلا يقطع اذا اقام المؤذن وان لم يقيد الركعة بالسجدة بل يتمها ركعتين كما في غاية البيان وغيره وكذا لو اقيمت في المسجد وهو في البيت او في مسجد آخر لا يقطع مطلقًا بخر اي سواء قيد الركعة بسجدة او لا وان كان فيه احراز ثواب الجماعة لانه لا يوجد مخالفة الجماعة عيانًا معراج اي بخلاف ما اذا كان في مسجد واحد فان في عدم قطعها مخالفة الجماعة عيانًا وفيه اشارة الى دفع ما اورده ط من انهم صرحوا بطلب الجماعة في مسجد آخر ان قتمه فيما هو فيه ان الجماعة واجبة ولم تقيد بمسجده وان القطع للاكمال امكن فلا يظهر الفرق وبين الدع ان الجماعة وان كانت مطلوبة واجبة لكن عارض وجوبها حرمة القطع فسقط الوجوب وترجع القطع للاكمال اذا كان في عدم القطع مخالفة الجماعة عيانًا لان هذه المخالفة منهية ايضا فصار القطع اولى لذلك اما اذا لم توجد المخالفة المذكورة بقي الوجوب ساقطًا بحرمة القطع لترجح الحاضر على الميضي وعدم ما يرجح جانب الميضي هذا ما ظهر لي فتدبره **(قوله يقطعها)** قال في المنح جاز نقض الصلاة منفردا لا احراز الجماعة اه وظاهر التعليل الاستحباب وليس المراد بالجواز مستوى الطرفين وقد يقال ان احراز الجماعة واجب على اعدل الاقوال فيقتضى وجوب القطع وقد يقال انه عارضه الشروع في العمل ط **(قوله كالوئدت الخ)** اي هربت و اشار بذكر هذه المسائل هنا وان تقدمت في مكروهات الصلاة قيل قوله وكره استقبال القبلة الى ما قالوا من انه اذا جاز القطع فيها لحطام الدنيا ثم الاعادة من غير زيادة احسان فجواز تحصيله على وجه اكمل اولى لان صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بخمس وفي رواية بسبع وعشرين درجة **(قوله او خاف ضياع درهم من ماله)** قال في الظهيرية لم يفضل في الكتاب بين المال القليل والكثير وعامة المشايخ قدروه بدرهم قال شمس الأئمة السرخسي هذا حسن لو لا ما ذكر في كتاب الحوالة والكفالة ان للطالب حبس غريمه بالادان فافوقه فاذا جاز حبس المسلم بالادان فجواز قطع الصلاة مع تمكنه من قضائها اولى والصحيح انه لا يفضل بين ماله وماله غيره اه **(قوله لا مكان قضائه)** هذا التعليل يفيد جواز قطع الفرض للجساسة ح عن الامداد قلت عارضه ان الفرض اقوى منها بخلاف النقل ط **(قوله ويجب)** اي يفترض **(قوله لا يجيبه)** ظاهره الحرمة سواء علم انه في الصلاة او لا ط **(قوله الا ان يستغث به)** اي يطلب منه الغوث والاعانة وظاهره ولو في امر غير مهلك واستغاثه غير الابوين كذلك والحاصل ان المصلي متى سمع احدا يستغث وان لم يقصده بالبداء او كان اجنبيا وان لم يعلم ما حل به او علم وكان له قدرة على اهتبه تخافه جب عليه المائته وقطع الصلاة فريضا كانت او غيره **(قوله لا يجيبه)** عبارة التجسس عن المضحاوي لا يثبت ان لا يجيبه قال ح وهي تقتضي ان الاجابة افضل تأمل اه قلت ومقتضاه ان اجابته خارج الصلاة واجبه ايضا بالاولى والظاهر ان محله اذا تاذى منه بترك الاجابة لكونه عتوق تأمل هذا وذكر الرحمن مامعناه انه لما كان بر الوالدين واجبا وكان

لا اقامة المؤذن ولا الشروع في مكان وهو في غيره (يقطعها) اعذر احراز الجماعة كما لوئدت دابته او قد ردها وخاف ضياع درهم من ماله او كان في النفل شيء بجساسة وخاف فوتها قطعه لا مكان قصاه ويجب القطع لنحو انجاء غريق او حريق ولو دعاه احد ابويه في المرض لا يجيبه الا ان يستغث به وفي النفل ان علم انه في الصلاة فدعاه لا يجيبه



مظنة ان يتوهم انه اذا ناداه أحدها يكون عليه بأس في عدم اجابته دفع ذلك بقوله لا بأس  
ترجيحا لامر الله تعالى بعدم قطع المباداة لان نداءه مع علمه بأنه في الصلاة معصية ولا طاعة  
لخلق في معصية الخالق فلا تخور اجابته بخلاف ما اذا لم يعلم انه في الصلاة فإنه يخييه للمعلم في  
قصة جريش الراهب ودعاء امه عليه ومنااله من الغناء لعدم اجابته لها فليس كلمة لا بأس هنا  
لخلاف الاولى لان ذلك غير مطرد فيها بل قد تأتي بمعنى يجب والظاهر ان هدامته \* (تمة) \*  
نقل عن حط صاحب البحر على هامشه ان القطع يكون حراما ومباحا ومستحبا واحدا وحراما  
اغير عذر والمباح اذا خاف فوت مال والمستحب القطع للاكمال والواجب لاجلاء نفس **(قوله**  
**هو الاصح)** وقيل يقعد ويسلم لكن ذكر ط ان الظاهر انه لاحلاف هنا وانما ذكروا الخلاف  
فيما اذا قام الى الثالثة ولم يقدها بسجدة اه وحينئذ فالاولى ارجاع التصحيح الى قوله  
بتسليمه واحدة لكن لم يصرح بذلك في غاية البيان وانما قال لكن يسلم تسليمة واحدة وبه  
صرح في شروح الجامع الصغير وان شاء كبر قائما قال فخر الاسلام وهذا أصح فاذا كبر قائما  
ينوي الشروع في صلاة الامام تنقطع الاولى في ضمن شروعه في صلاة الامام ثم هو محير في رفع  
اليدين كذا قاله الامام حميد الدين الضرير في شرحه اه **(قوله)** وهذا ان لم يقيد (الح) حاصل  
هذه المسئلة شرع في فرض فأقيم قبل ان يسجد للاولى قطع واقتدى فان سجدها فان في رباعي  
أتم شفعاً واقتدى ما لم يسجد للثالثة فان سجدها أتم واقتدى متفلا الا في العصر وان في غير رباعي  
قطع واقتدى ما لم يسجد للثانية فان سجدها أتم ولم يقعد اه ح **(قوله)** او قيدها عطف على  
لم يقيد اى وان قيدها بسجدة في غير رباعية كالفجر والمغرب فإنه يقطع ويقعدى ايضا ما لم  
يقيد الثانية بسجدة فان قيدها أتم ولا يقتدى لكراهة التثفل بعد الفجر وبالتثالث في المغرب  
وفي جعلها اربعا مخالفة لآمائه فان اقتدى أتمها اربعا لانه احوط لكراهة التثفل بالتثالث  
تحريرا ومخالفة الامام شروعة في الجملة كالسبق فها يقضى والمقتدى بمسافر وتماه في البحر  
**(قوله)** او فيها (الح) اى او قيد الركعة الاولى بسجدة في الرباعية فانه ايضا يقتدى ولكن  
بعد ان يضم اليها ركعة صيانة للركعة المؤداة عن البطلان كما صرح حوايه قال في البحر وهو  
صريح في ان صلاة ركعة فقط باطلة لانها صحيحة مكروهة كآتومهم بعض خفية العصر اه  
وفي النهر ان يطلان هذا التوهم غنى عن البيان **(قوله)** وان صلى ثلاثا منها اى بان قيد الثالثة  
بسجدة قال في البحر قيد بالتثالث لانه لو كان في الثالثة ولم يقدها بسجدة فانه يقطعها لانه محل  
الرفض ويخير ان شاء عاد وقعد وسلم وان شاء كبر قائما ينوي الدخول في صلاة الامام كذا في  
الهداية وفي المحيط الاصح انه يقطع قائما بتسليمه واحدة لان القعود مشروط للتحلل وهذا  
قطع وليس تحلل فان التحلل عن الظاهر لا يكون على رأس الركعتين ويكفيه تسليمة واحدة  
للقطع انتهى وهكذا صححه في غاية البيان معزيا الى فخر الاسلام اه **(قوله)** اتم اى وجوبا  
فلو قطع واقتدى كان آثاره ملى وفي القهستاني وفيه اشارة الى انه لا يشتغل بحجة مثل ان  
لا يقعد على الرابعة وبصيرها ستا كما في المحيط ومثل ان يصلى الرابعة قاعدا للتغلب نفلا لان  
الانعام فرض كما في النية اه **(قوله)** ثم اقتدى متفلا اى ان شاء وهو افضل امداد واورد  
ان التثفل بجماعة مكروه خارج رمضان واجيب بنم اذا كان الامام والقوم متطوعين

مطلب

قطع الصلاة يكون حراما  
ومباحا ومستحبا واجبا

والاجبة (قائما) لان القعود  
مشروط للتحلل وهذا  
قطع لا تحلل ويكتفى  
(بتسليمه واحدة) هو  
الاصح غاية (ويقصدى  
بالامام) وهذا (ان لم يقيد  
الركعة الاولى بسجدة  
او قيدها) بها (في غير  
رباعية او فيها) لكن  
(ضم اليها) ركعة (اخرى)  
وجوبا ثم يأتي احرا را  
للتثفل والجماعة (وان صلى  
ثلاثا منها) اى الرباعية  
(اتم) مفردا (ثم اقتدى)  
بالامام (متفلا)

مطلب

صلاة ركعة واحدة باطلة  
لا تخيجه مكروهة

ما ذكره من أن لا بد من القوم من أن يقوموا في صلاة وسلام لمرجلين إذا صليتا في حالهما ثم اتبعا صلاة قوم وضاعف معهم . فعلا صلاتكما معهم سحرة أي نافذة كذا في الكافي . **(قوله)** ويدرك مدب فضيلة جماعة . ظاهر أن المراد أنه يحصل بذلك الاقتداء بفضيلة الجماعة التي هي المصاعدة بخمس أو سبع وعشرين درجة كما لو كان صلى الفريضة مقتديا لأن هذه جماعة مشروعة أيضا . أما استدراك ما في أولنا فيصير محال للجماعة ولكن الظاهر أن هذه المصاعدة مصاعدة ثوابا مثل لا القصر فراجع **(قوله)** حوى أي حاوى القدسي كافي البحر لا حاوى الحصري ولا حاوى الزاهد **(قوله)** مصفا . أي سواء قبل الأولى بسجدة أولا **(قوله)** حلا . مارجحه النكاح . حيث قل وقيل يقطع على رأس الركعتين وهو الراجح لأنه يمكن من قصائدهم بعض أعرص ولا يصل في التسليم على الركعتين فلا يفوت فرض الاستماع والأداء على الوجه الأكمل فلا يلزم له أن يقول وظهر الهداية اختباره وعليه منى في الملتقى ونور الانتباه . وهو بوجه جملة الدرر والفيض وعزاه في الشرح إلى البرهان وذكر في الفتح أنه حكى عن السفدي أنه رجع إليه لما رآه في النوادر عن أبي حنيفة وأنه مال إليه السرحسي وأبى في البرازية أنه رجع إليه انقضى النسب وظهر كلام المقدسي الميل إليه ونقل في الحلية كلام شيخه النكاح ثم قل وهو كقول هذا ومارجحه المصنف صرح بتصحيحه ولو أخطى وصاحب المتن وأخطى ثم الشمني وفي جملة الشرح إلى عليه الفتوى قل في البحر والظاهر مصححه المشايخ لأنه لا شك أن التسليم على الركعتين إبطال وصف السنية إلا كما لها ونقد أنه لا يجوز ويشهد لهم إثبات أحكام الصلاة الواحدة للأربع من عدم الاستتماع والتعود في شفع الثاني إلى غير ذلك كما قدمناه . وأقره في النهر . أقول لكن تقدم في باب النوافل . يقضى ركعتين لو نوى أربعاً وأفسده وأنه ظاهر الرواية عن أصحابنا وعليه المتن وأنه صحيح في الخلاصة رجوع أبي يوسف إليه وصرح في البحر أنه يشمل السنة المؤكدة كسنة الظهر حتى لو قطعها قضى ركعتين في ظاهر الرواية وأن من المشايخ من احتار قول أبي يوسف في السنن المؤكدة وحتار ابن الفضل وصححه في النصاب وقدمنا هناك أن ظاهر الهداية وغيرها ترجيح طهر الرواية . فحيث كانت المتن على ظاهر الرواية من أنه لا يترجمه ما شروعه في السنن الأربعين لم تكن في حكم صلاة واحدة من كل وجه ولم يكن في التسليم على ركعتين إبطالاً لها وإبطال وصف السنية ما هو أقوى منه مع إمكان تداركها بالنقص . بعد الفرض لا محذور فيه . فقد رتبنا هذا كله حيث لم يقم إلى الثالثة إيمان قام إليها وقيداً بسجدة في رواية النوادر يضيف إليها ركعة ويسلم وإن لم يقيداً بسجدة قال في حاشية ما يذكر في النوادر واختلف المشايخ فيه قيل يتمها أربعاً ويخفف القراءة وقيل يعود إلى ركعة ويسلم وهذا هو قول في شرح المشيئة والأوجه أربعاً لأنها كانت صلاة واحدة فصرحون ككثيرهم من النوافل كل سبع صلاة والقياس إلى الثالثة كما تجزئة سداة وإذا كان ولا يتجرم يتم شفع فكذلك **(قوله)** وكرة تخبر باللهي وهو ما في ابن ماجة من أن ذلك الأدان في المسجد ثم خرج ما يخرج حاجة وهو لا يريد الرجوع فهو منافق وخرج الجماعة لا يجزئ عن أبي الشعثاء قل كنافع في حريرة في المسجد فخرج

ويدرك ( ذلك ) فضيلة  
جماعة ( حوى ) لا في  
نقص ( ولا يقتضى  
بصراحة ) نقل هذه  
( والشارع في نقل لا يقطع  
مطابقة ) ويتم ركعتين  
( كدسة الصلوة ) سنة  
( حكمة ) قيمت أو خطب  
الامة . يتمها أربعاً ( على )  
القول ( الرجوع ) لا لها  
صلاة واحدة وليس يقطع  
للاكمال بل الإبطال خلافاً  
مارجحه النكاح ( وكرة )  
تخبرنا باللهي ( خروج من  
لم يصل

قوله أحد لأنها هكذا تخصه  
وأصل صوته إبطال الرفع  
كما لا يخفى أنه مصححه

مصلح

في كراهة الخروج من  
مسجد بعد الأدان

رجل حين اذن المؤذن للعصر قال ابو هريرة ام هذا فقد غشي ابا القاسم والموقوف في ماله  
كلير فروع بحر (قوله من مسجد اذن فيه) اطاعه فشمع ما اذا اذن وهو فيه او دخل بعد  
الاذان كافي البحر والنهر (قوله وامر د) بحث لصاحب البحر حيث قال والظاهر ان مراده  
من الاذان فيه هو دخول الوقت وهو داخله سواء اذن فيه او في غيره كان الظاهر من الخروج  
من غير صلاة عدم الصلاة مع الجماعة سواء خرج او مكث بلا صلاة كما يشهد من بعض  
الفتاوى حتى لو كانت الجماعة يؤخرون لدخول وقت المستحب كالصحيح مثلاً فيخرج ثم يرجع  
وصلى معهم ينبغي ان لا يكره وما ارد كنهه منقولاً اه وحزم بذلك كله في النهر لدلالة كلامه  
عليه (قوله الا لمن ينظم به امر جماعة اخرى) بان كان اماماً او مؤذناً تفرق الناس بغيبته  
لانه ترك صورة تكميل معنى والعبرة للمعنى بحر وظاهر الاطلاق ان له الخروج ولو عند  
الشروع في الاقامة وبه صرح في متن الدرر والتهستاني وشرح الوقاية (قوله او كان الخروج  
لمسجد حيه الخ) اى وان لم يكن اماماً ولا مؤذناً كما في النهاية قل في البحر ولا يخفى ما فيه اذ  
خروجه مكروه تحريمها والصلاة في مسجد حيه مندوبة فلا يرتكب المكروه لاجل التدبؤ  
ولادليل يدل عليه اه قلت لكن كلمة عبارة النهاية هكذا ان الواجب عليه ان يصلى في مسجد  
حيه ولو صلى في هذا المسجد فلا بأس ايضا لانه صار من اهله والافضل ان لا يخرج لانه يهتم  
اه ومثله في المعراج فتأمل وقيد بقوله ولم يصلوا فيه تبعاً لما في شرح الهداية لانه لو صلوا في  
مسجد حيه لا يخرج لانه صار من اهل هذا المسجد بالدخول نهايه (قوله او استاذ الخ)  
معطوف على حيه اى او مسجد استاذه قل في المعراج ثم للفتنة جماعة مسجد استاذه لاجل  
درسه او لسماع الاخبار او لسماع مجلس العامة افضل بالاتفاق لتحصيل الثوابين اه ومثله  
في النهاية وظاهره انه انما يخرج اذا خشي فوات الدرس او بعضه والا فلا لانه لا يتوقف على  
ان يكون الدرس مما يجب تعلمه عليه وفي حاشية ابى السعود ان ما ورد في البحر في مسجد  
الحى وارد هنا (قوله او الحاجة الخ) بحث لصاحب النهر اخذه من الحديث المار (قوله  
بل تركه للجماعة) يعنى ان نفى الكراهة المفهوم من الاستثناء ليس من كل وجه بل المراد نفى  
كراهة الخروج من حيث ذاته وامان حيث سببه وهو كونه قد صلى لما الصلاة وحده فانه  
مكروه بمعنى انه لو صلى وحده ليخرج يكره له ذلك لان ترك الجماعة مكروه لانها واجبة اوسنة  
مؤكد قربة منه (تنبيه) يعلم من هنا ومن قوله وان صلى بالاثنا منها انه ثم اقتدى متفلاً  
ان من صلى منفرداً لا يؤمر بالاعادة جماعة مع انهم قالوا اكل صلاة ادبت مع كراهة التحريم  
تجب اعادتها وزاد ابن الهمام وغيره ومع كراهة التزبه تستحب الاعادة ولا شك في كراهة  
ترك الجماعة على القول بسنيتها او وجوبها لوجود الاثم على القولين الا ان يحجب بحمل  
ما هنا على ما اذا تركها بعذر وهو خلاف ما يتبادر من كلامهم وقد منا تمام الكلام على ذلك  
في واجبات الصلاة ولم يظهر لى جواب شاف فليتأمل (قوله الاعند الشروع في الاقامة  
الخ) ظاهره الكراهة ولو كان مقيم جماعة اخرى لان في خروجه تهمة قال الشيخ اسمعيل  
وهو المذكور في كثير من الفتاوى والتهمة هنا شأت من صلاته منفرداً فذا خرج يؤيدها  
بخلاف ما مر عن الدرر وشرح الوقاية فهما مستثنان فاما تقدم فيما اذا كان معهم جماعة اخرى

من مسجد اذن فيه) جرى  
على الغالب والمراد دخول  
الوقت اذن فيه اولاً (الا  
من ينظم به امر جماعة  
اخرى) او كان الخروج  
لمسجد حيه ولم يصلوا فيه  
او استاذ مدرسه او لسماع  
الوعظ او الحاجة ومن عزمه  
ان يعود نهر (و) الا لمن  
صلى الظهر والعشاء  
وحده (مرة) فلا يكره  
خروجه بل تركه للجماعة  
(الاعند) الشروع في  
(الاقامة) فيكره مخالفته  
الجماعة بلا عذر بل يقتدى  
متفلاً

وخرج عند الإقامة ولم يكن صلى وهذا قد كان صلى وقد اشتهر ذلك على بعض الشراح والمراد ببقاء الجماعة من ينضم به أمرها نحو المؤذن والامام كما مر وأمراده هنا المؤذن لأن الامام لو صلى منفرد لا يمكن ان يقيم جماعة اخرى ففهمه **(قوله مامر)** أى من قوله احرزا مثل والجماعة **ح (قوله و ان اقيمت)** بيان للاطلاق ط والحاصل انه لا يكره الخروج بعد اذان من كان صلى وحده في جميع اصوات الا في الظهر والعشاء فانه يكره الخروج عند الشروع في الإقامة فقط لا قبله **(تنبيه)** مراد بالإقامة هنا شروع المؤذن في الإقامة كما في الهداية لا بمعنى الشروع في الصلاة كما مر **(قوله البتراء)** تصغير البتراء وهى الركعة الواحدة التى لاثانية لها والثلاث تستزمنها لكن ان كانت واحدة فقط فهى باطلة كما مر عن البحر وان كانت الاثنان بان سمع الامام فقيل لا ينزله شئ وقيل فسدت فيقتضى اربعا كما لو نذر ثلاث كما في البحر وقد مر عنه انه لو اوقد فى فيها فلا حوط ان يتبها اربعا وان كان فيه مخالفة الامام **(قوله اشد)** أى من التفل بعد الفجر والعصر ومن البتراء لقول المحيط لان مخالفة الجماعة وزر عظيم قلت لكن صرح في مختارات التوازل بأن الخروج اولى لان هذه مخالفة قل كراهة تأمل **(قوله قلت الح)** واراد على قوله وفى المغرب احد المحظورين وعلى قوله اشد وه يقتضى تفهمه ان الصلاة مع الامام فيها كراهة شديدة وهى التحريمية لكن قال ح مافى القهستاني مردود لان صاحب الهداية صرح بالكراهة وصاحب غاية البيان بأنها بدعة وقصيحان فى شرح الجامع الصغير بأنها حرام قل فى البحر والظاهر مافى الهداية لان المشايخ يستدلون بأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن البتراء وهو من قيل ظنى الثبوت قطعى الدلالة فيفيد كراهة التحريم على اصولنا **(قوله وفى المضمرات الح)** من كلام القهستاني قصد به تأييد ما دعاه من كون الكراهة تنزيهية الذى هو معنى الاساءة اح ح قلت لكن قدما فى سنن الصلاة الخلاف فى ان الاساءة دون الكراهة او الخش ووقفنا بينهما بأنها دون التحريمية والخش من التنزيهية **(قوله و اذا خاف الح)** علم منه ما اذا غلب على ظنه الاول نهر واذا تركت خوف فوت الجماعة وولى ان ترك خوف خروج الوقت ط عن ابى السعود **(قوله تركها)** أى لا يشترع فيها وليس المراد بقطعها مامر ان الشارع فى التفل لا يقطع مطلقا فى النهر ها من قوله ولو قيد الثانية منها بالسجدة غير صحيح كانه عليه الشيخ اسمعيل **(قوله لكون الجماعة اكمل)** لاسها تفضل الفرض منفردا بسبع وعشرين ضعفا لا تبلغ ركعتا الفجر ضعفا واحدا منها لاسها اضعاف الفرض والوعيد على الترك للجماعة الزم منه على ركعتي الفجر وتماه فى الفتح والبحر **(قوله بأن رجاء ادراك ركعة)** تحويل لعبارة المتن والافتقار منها القول الثانى **(قوله وقيل التشهد)** أى اذا رجاء ادراك الامام فى التشهد لا يتركها بل يصليها وان علم انه تفوته الركعتان معه **(قوله تعا للبحر)** فيه ان صاحب البحر ذكر ان كلام الكثير يشمل التشهد ثم ذكر ان ظاهر الجامع الصغير انه لو رجاء ادراك التشهد فقط يترك السنة ونقل عن الخلاصة طاهر المذهب وانه رجحه فى الدائع ونقل عن الكافى والمحيط انه يأتى بها عندما حلاو محمد فليس فيه سوى حكاية القولين بل ذكر قبل ذلك ما يدل على احراره لظاهر الرواية حيث قل وان لم يكن بأن خشى فوت الركعتين احرزا أحقهما وهو

مامر (هـ) لا (س) صلى  
لبحر وعصر و...  
مرة) فيخرج مصلدا (وا  
أقيمت) كراهة نقل عد  
الاوليين وفي المغرب حد  
المحظورين البتراء او مخالفة  
الامام بالانتهاء وفى النهر  
ينبى ان يحس خروجه  
لان كراهة مكته بالصلاة  
اشد قلت اود القهستاني  
ان كراهة التفل بالثلاث  
تنزيهية وفى مصمرت  
لو اوقد فى لاساء (واذا  
خوف فوت) ركعتي (لبحر  
لاشغاله بسنتها تركها)  
لكون الجماعة اكمل  
(والا) بأن رجاء ادراك  
ركعة فى طاهر المذهب  
وقيل التشهد واعتمده  
المصنف والشرع لا لى تعا  
للبحر

مفضل

هل لاساءة دون الكراهة  
او الخش

الجماعة **(قوله)** لكن ضعفه في النهر ) حيث قال انه تخريج على رأى ضعيف اه قات لكن  
قواه في فتح القدير بما سيأتى من ان من ادرك ركعة من الظهر مثلاً فقد ادرك فضل الجماعة  
واحرز ثوابها كما نص عليه محمد ووفق اصحابه وكذا لو ادرك التشهد يكون مدركا لفضيلتها  
على قولهم قل وهكذا يعكز على ما قيل انه لو رجا ادراك التشهد لا يأتى بسنة الفجر على قول  
محمد والحق خلافه لنص محمد على ما نصه اه أى لأن المدار هنا على ادراك فضل الجماعة  
وقد اتفقوا على ادراكه بادر اك التشهد فيأتى بالسنة اتفاق كما اوضحه في الشرح لمالية ايضا  
واقره في شرح المنية وشرح نظم الكثر وحاشية الدرر لنوح افندى وشرحها للشيخ اسمعيل  
ونحوه في القهستاني وجزم به المشرح في مواقيت الصلاة **(قوله)** عند باب المسجد ) أى خارج  
المسجد كما صرح به القهستاني وقال في العناية لانه لو صلاها في المسجد كان متفلاً فيه عند  
اشتغال الامام بالفريضة وهو مكروه فان لم يكن على باب المسجد موضع للصلاة يصلها في  
المسجد خاف سارية من سوارى المسجد واشدها كراهة ان يصلها مخاطلاً للصف مخالفاً  
للجماعة والذي يلى ذلك خلف الصف من غير حائل اه ومثله في النهاية والمعراج **(قوله)** والا  
تركها ) قال في الفتح وعلى هذا أى على كراهة صلاتها في المسجد ينبغي ان لا يصل فيها اذا لم يكن  
عند بابها مكان لان ترك المكروه مقدم على فعل السنة غير ان الكراهة تتفاوت فان كان  
الامام في الصيف فصلاها ايها في الشتاء اخف من صلاتها في الصيف وعكسه واشدها ما يكون  
كراهة ان يصلها مخاطلاً للصف كما يفعل كثير من الجهالة اه والحاصل ان السنة في سنة  
الفجر ان يأتى بها في بيته والا فان كان عند باب المسجد مكان صلاها فيه والا صلاها في الشوى  
او الصيف ان كان للمسجد موضعان والا فخلف الصفوف عند سارية لكن فيما اذا كان  
للمسجد موضعان والامام في احدهما ذكر في المحيط انه قيل لا يكره لعدم مخالفة القوم  
وقيل يكره لانهما مكان واحد قال فاذا اختلف المشايخ فيه فالأفضل ان لا يفعل قال في النهر  
وفيه افادة انها تزبيية اه لكن في الحلية قات وعدم الكراهة اوجه للآثار التي ذكرناها  
اه ثم هذا كله اذا كان الامام في الصلاة اما قبل الشروع فيأتى بها في أى موضع شاء كما في شرح  
المنية قال الزيلعي واما بقية السنن ان يأتى بها قبل ان يركع الامام أتى بها خارج  
المسجد ثم اقتدى وان خاف فوت ركعة اقتدى **(قوله)** ثم ما قيل (الح) قال في الفتح وما عن  
الفتية اسمعيل الزاهد انه ينبغي ان يشرع فيها ثم يقطعها فيجب القضاء فيتمكن من القضاء  
بعد الصلاة دفعه الامام السر خسى بان ما وجب بالشروع ليس اقوى مما وجب بالندب ونص  
محمدان المنذور لا يؤدى بعد الفجر قبل الطلوع وايضا شروع في العبادة بقصد الافساد فان  
قيل ليؤديها مرة اخرى قلنا ابطال العمل منهى ودرء المفسدة مقدم على جلب المصلحة اه  
وقوله ثم يكبر للفريضة أى ينوي السنة اولاً ويكبر ثم ينوي الفريضة بقلبه ويكبر بلسانه  
فيصير متفلاً عنها الى الفرض وفي هذا ابطالها ضمناً فالظاهر انه منهى ايضا فلا يظهر قول  
العلامة المقدسى انه لو فعل كذلك ثم قضاها بعد ارتفاع الشمس لا يرد شئ مما ذكر  
اه فتأمل ثم رأيت ما ذكرته في شرح المنية قائلًا ويدل عليه قول الكثر في باب ما يفسد  
الصلاة وافتتاح العصر او التطوع بعد ركعة الظهر فانه صريح بأن الظهر يفسد

لكن ضعفه في النهر (لا)  
يتركها بل يصلها عند  
باب المسجد ان وجد  
مكانا والا تركها لان ترك  
المكروه مقدم على فعل  
السنة ثم ما قيل يشرع  
فيها ثم يكبر للفريضة او ثم  
يقطعها ويقضيها مردود  
بان درأ المفسدة مقدم  
على جلب المصلحة

بالشروع في عبده هـ (سنة) ، قال في التنية لو حلف انه لو صلى سنة الفجر وجهها تقوته  
 جماعة ووافقت فيها بالفتحة وتسايحة في الركوع والسجود يدركها فيه ان يقتصر عليها  
 لان سنة جائز لا يدرك الجماعة فسنه السنة ولو وعى نقضى الزجرى لو حلف ان  
 تقوته لركعتين يصلى السنة ويترك الشاء والتعوذ وسنة القراءة ويقتصر على آية واحدة  
 يكون حمله بينهما. وكذا في سنة الظهر اه وفيها ايضا صلى سنة الفجر وقته الفجر لا يعد  
 السنة اذا قضى الفجر = **(قوله)** ولا يقضيها الا بطريق التبعية (الح) اي لا يقضى سنة الفجر  
 الا اذا قات مع الفجر فيقتضيها تبعا لقضائه اوقبل الزوال واما اذا قات وحدها فلا تقضى  
 قل طوبوع الشمس بالاجماع كراهة النفل بعد الصبح واما بعد طلوع الشمس فكذلك  
 عندهم وقل محمد احب الى ان يقضيها الى الزوال كما في الدرر قيل هذا قريب من الاتفاق  
 لان قوله احب الى ان يقضى عليه ولو فعل لا يوفى عليه وقلا لا يقضى وان قضى فلا بأس به كذا  
 في الحيزية ومعه من حقق الخلاف وقال الخلاف في انه لو قضى كان نقلا مبتدأ اوسنة كذا  
 في العناية يعنى فلا عندهم سنة عنده كما ذكره في الكافي اسمعيل **(قوله)** انقضاء فرضها  
 متعلق بالتبعية واشهر بتقدير المضاف الى ان التبعية في القضاء فقط فليس المراد انها تقضى  
 بعده تعالى بل تقضى قبله تبعا لقضائه **(قوله)** لا بعده في الاصح (وقيل تقضى بعد الزوال تبعا  
 ولا تقضى مقصودة احكام كما في الكافي اسمعيل **(قوله)** اورود الحبر) وهو ما روى انه صلى الله  
 عليه وسلم قضاهما مع الغرض غداة ليلة التعريس بعد ارتفاع الشمس كما رواه مسلم في حديث  
 طويل والتعريس نزول المسافرين آحر الليل كما ذكره في المغرب اسمعيل **(قوله)** في الوقت  
 المهمل) هو ما ليس وقت فريضة وهو ما بعد طوبوع الشمس الى الزوال وليس عندنا وقت مهمل  
 سواه على الصحيح وقيل مثله ما بين طلوع الظل مثله الى الثلثين **(قوله)** بخلاف القياس) متعلق  
 بورود اوقضاها ففهم وذلك لان القضاء مختص بالواجب لانه كما سيذكره في الباب الآتي  
 فاعل الواجب بعد وقته فلا يقضى غير ذلك اسمعيل وهو قد دل على قضاء سنة الفجر فقلنا به وكذا  
 ما روى عن عائشة في سنة الظهر كما ترى ولذا نقول لا تقضى سنة الظهر بعد الوقت فيبقى  
 ما وراء ذلك على عدمه كما في الفتح **(قوله)** وكذا الجمعة (ي حكم الاربع قبل الجمعة كالاربع  
 قبل الظهر كما لا يخفى بخبر وظاهره انه لم يرد في البحر مقولا صريحا وقد ذكره القهستاني لكن  
 لم يره الى احد وذكر السراج الحانوتي ان هذا مقتضى ما في المتن وغيره لكن قال في روضة  
 العلماء انها تسقط لم يروى انه عليه الصلاة والسلام قل اذا خرج الامام فلا صلاة الا  
 مكتوبة اه رمى بقول وفي هذا الاستدلال نظر لانه لا يمايل على انها لا تقضى بعد خروجه  
 لاعلى انها تسقط بالكتابة ولا تقضى بعد فراغ من المكتوبة والا لزم ان لا تقضى سنة  
 الظهر ايضا فانه ورد في حديث مسلم وغيره اذا اقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة نعم قد  
 يستدل لفرق بينهما بشئ آخر وهو ان القياس في السنن عدم القضاء كما مر وقد استدل  
 قضيجان انقضاء سنة الظهر بما عن عائشة رضي الله تعالى عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 كان اذا قاتته الاربع قبل الظهر قصه من بعده فيكون قصاؤها ثابت بالحديث على خلاف  
 القياس كما في سنة الفجر كما صرح به في الفتح فلتقول بقضاء سنة الجمعة يحتاج الى دليل خاص

(ولا يقضيها الا بطريق  
 التبعية) انقضاء (فرضها  
 قبل الزوال لا بعده) في  
 الاصح اورود الحبر قضائها  
 في الوقت المهمل بخلاف  
 القياس فغيره عليه لا يقضى  
 (بخلاف سنة الظهر)  
 وكذا الجملة

وعليه فتخصيص امتون على سنة الظهر دليل على أن سنة الجمعة ليست كسائر فصول (قوله) أنه  
 أن خاف فوت ركعة (الح) بيان لوجهه بخلافه بين سنة الظهر وسنة فجر وقد يعممه تعالى بها  
 وإن أقيمت الصلاة إذا علم أنه يدرسه معه الركعة الأولى بعد أن لا يكون مخالفاً لمصنف إلا حاش  
 كما مر ويشكل عليه ما تقدم في أوقات الصلاة من كراهة التطوع عند الإقامة المكتوبة  
 لكن نقلنا هذا عن عدة كتب تخصيص الكراهة المذكورة بأقامة صلاة الجمعة والفرق  
 أن التثفل عندها لا يخلو غالباً عن حصة الصفوف لكثرة الزحام بخلاف غيرها من  
 المكتوبات (قوله) على أنها سنة (ي) التفاد في الحائض وغيرها من أنها نفل عنده سنة  
 عندها فهو من تصرف المصنفين لأن المذكور في المسئلة الاختلاف في تقديمها أو تأخيرها  
 والاتفاق على قائلها وهو الاتفاق على وقوع سنة كما حقه في الفتح وتبعه في البحر والنهر  
 وشرح المنية (قوله) في وقته (ف) لا تقضى بعده لاتباعه ولا مقصودا بخلاف سنة الفجر وظاهر  
 البحر الاتفاق على ذلك لكن صرح في الهداية بأن في قضائها بعد الوقت تبعاً لفرض اختلاف  
 المشايخ ولذا قل في النهر أن ما في البحر سهو واجب الشيخ اسمعيل بأنه بناء على الأصح (قوله)  
 عند محمد) وعند أبي يوسف بعده كذا في الجمع الصغير الحسامي وفي المنظومة وشرحه  
 الخلاف على العكس وفي غيبة البيان يحتمل أن يكون عن كل من الإمامين روايتان ح عن  
 البحر (قوله) وبه يفتي (ق) قول وعليه امتون لكن وجه في الفتح تقديم الركعتين قل في الإمداد  
 وفي فتاوى العتبات أنه المختار وفي مبسوط شيخ الإسلام أنه الأصح الحديث عائشة أنه عليه  
 الصلاة والسلام كان إذا فاتته الأربع قبل الظهر يصليهن بعد الركعتين وهو قول أبي  
 حنيفة وكذا في جامع قاضي خان اه والحديث قول الترمذي حسن غريب فصح (قوله) واما  
 ما قبل العشاء فندوب (ي) يعني قد علم حكم سنة الفجر والظهر والجمعة ولم يبق من التوافل  
 القبلية إلا سنة العصر ومن المعلوم أنها لا تقضى لكراهة التثفل بعد صلاة العصر وكذا  
 سنة العشاء لكن لا تقضى لأنها مندوبة (ق) قول وفي هذا التعليل نظر لأنه يؤهم أن قضاء سنة  
 الفجر والظهر لسببهما ولو كانتا مندوبتين لم تقضيا وليس كذلك لأن قضاءهما ثبت بالنص  
 على خلاف القياس فيبقى ما وراء النص على العدم كما صرح به في الفتح حتى لو ورد نص في  
 قضاء المندوب نقول به وبهذا ظهر لك ما في قول الإمداد أن التي قبل العشاء مندوبة فلا مع  
 من قضائها بعد التي تلي العشاء اه نعم لو قضاهم لا تكون مكروهة بل تقع نفلاً مستحباً لأعلى  
 أنها هي التي فأتت عن محلها كما قالوه في سنة التراويح (قوله) ولا يكون مضياً جماعة (ح) فلو  
 حلف لأبلى الظهر جماعة لا يحنث بأدراك ركعة أو ركعتين تفق وفي الثلاث الخلاف  
 الآتي وهذه المسئلة موضعها كتاب الإيمان وذكره هنا كتموضعة لقوله بل دره فضلها  
 إذ ربما يتوهم أن بين أدراك الفضل والجماعة تلازماً ذبح إلى دفعه فده في شهر (قوله)  
 من ذوات الأربع (ي) ليس قيماً الثاني والثلاثي كذلك وإنما خصه بالذكر لأجل قوله وكذا  
 مدرك الثلاث (ح) (قوله) لكنه أدرك فضلها (ي) الجملة اتفاق أيضاً لأن من أدرك آخر  
 الشيء فقد أدركه ولذا لو حلف لا يدرك الجماعة حنث بأدراك الإمام ولو في التشهد نهر (قوله)  
 اتفاق (ي) بين محمد وشيخيه وإنما خص في الهداية محمداً بالذكر لأن عنده أو أدرك في التشهد

(فانه) أن خاف فوت ركعة  
 (يتركها) ويقتدى (بما يفتي  
 بها) على أنها سنة (في وقته)  
 (ي) الظهر (قبل شفاعة)  
 عند محمد وبه ينظر حوجهه  
 واما قبل العشاء فندوب  
 لا تقضى أصلاً (ولا يكون  
 مضياً جماعة) اتفاق (من  
 أدرك ركعة من ذوات  
 الأربع) لأنه منفرد ببعضها  
 (لكنه أدرك فضلها) ولو  
 بأدراك التشهد اتفاق  
 لكن ثوابه

الجمعة لم يكن مدركا للجمعة فتمتصه ان لا يدرك فضيلة الجماعة هنا لانه مدرك للاقل فدفع ذلك  
الوهم بذلك محمد كما افاده في الفتح والبحر **(قوله)** دون المدرك اي الذي ادرك اول صلاة  
الامام وحصل فضل تكبيرة الافتتاح معه فانه افضل ممن فاتته التكبيرة فضلا عما فاتته  
ركعة او اكثر وقد صرح الاصوليون بان فعل المسبوق اداء قاصر بخلاف المدرك فانه اداء  
كامل **(قوله)** واللاحق كالمدرك ( قيل في البحر واما اللاحق فصرحوا بان ما يقضيه بعد فراغ  
الامام اداء شبيه بالقضاء وظاهر كلام الزياي انه كالمدرك لكونه خلف الامام حكما ولهذا  
لا يقرأ فيقضى ان يحنث في يمينه لو حلف لا يصلي بجماعة ولو فاتته مع الامام الاكثر اه قلت  
ويؤيده ما مر في باب الاستحلاف من انه لو احدث الامام عمدا بعد التعمدة الاخيرة تفسد صلاة  
المسبوق لا المدرك وفي اللاحق تصحيحان وظاهر البحر والنهر هناك تأييد الفساد وقدمنا  
ما يقويه ايضا **(قوله)** وكذا مدرك الثلاث ) ومدرك الثنتين من الثلاث كذلك واما مدرك  
ركعة من الثنائي فالظاهر انه لا خلاف فيه كما في مدرك الركعتين من الرباعي **(قوله)** وضعفه في  
البحر) اي بما اتفقوا عليه في الايمان من انه لو حلف لا يأكل هذا الرغيف لا يحنث الا بأكل  
كله فان الاكثر لا يطاق مقام الكل **(قوله)** واذا أمن فوت الوقت الخ ) اي بان كان الوقت باقيا  
لا كراهة فيه كما في فتح القدير ثم اعلم ان عبارة المصنف مساوية لعبارة الكثر وقال الزيلعي  
وهو كلام يحمل يحتاج الى تفصيل فنقول ان التطوع على وجهين سنة مؤكدة وهي الرواتب  
وغير مؤكدة وهي ما زاد عليها والمصلي لا يخلو اما ان يؤدي الفرض بجماعة او منفردا فان  
كان بجماعة فانه يصلي السنن الرواتب قطعاً فلا يخير فيها مع الامكان لكونها مؤكدة وان كان  
يؤديه منفردا فكذلك الجواب في رواية وقيل يخير والاول احوط لانها شرعت قبل الفرض  
لقطع طمع الشيطان عن المصلي وبعده لجبر نقصان تمكن في الفرض والمنفرد احوط الى ذلك  
والنص الوارد فيها لم يفرق فيجري على اطلاقه الا اذا خاف الفوت لان اداء الفرض في وقته  
واجب واما ما زاد على السنن الرواتب فيتخير المصلي فيه مطلقا اه اي سواء صلى الفرض  
منفردا او بجماعة والظاهر ان المصنف لما رأى هذا الاجمال في عبارة الكثر زاد عليها قوله  
ويأتي بالسنة ولو صلى منفردا تصرحاً بما جملته ففهم **(قوله)** مشكل تامر ) اي من انه اذا  
خاف فوت ركعتي الفجر مع الامام يترك سنته واذا خاف فوت ركعة من الظهر يترك سنته  
فكيف يقال انه يأتي بالسنة وان فاتته الجماعة وقد استشكل المصنف ذلك في المنع وكذا صاحب  
النهر والشيخ اسمعيل وهو في غاية العجب فان معنى قوله وان فاتته الجماعة اي انه اذا دخل المسجد  
ورأى الامام صلى واراد ان يصلي وحده لفوت الجماعة فانه يصلي السنة الراتبية لكونها  
مكاملة والمنفرد احوط الى ذلك وعبرة الدرر صريحة في ذلك ونصها من فاتته الجماعة فأراد  
ان يصلي الفرض منفردا فهل يأتي بالسنة قبل بعض مشايخنا لا يأتي بها لانها انما يؤتى بها اذا  
ادمي الفرض بالجماعة لكن الاسح ان يأتي بها وان فاتته الجماعة الا اذا ضاق الوقت حينئذ  
يترك اه فتوهم ان المراد انه يأتي بالسنة وان لزم من الاتيان بها تفويت الجماعة في غاية  
العجب واعجب منه التعجب من ان الشرع لا يبيح في حاشيته على الدرر ابيان هذا  
الاشكال هذا وقد قرر الحير الرمي كلام الدرر نحو ما ذكرنا ثم قل ففهم ذلك وكن على

دون المدرك لفوات التكبيرة  
الاولى واللاحق كالمدرك  
لكونه مؤتمرا حكما (وكذا  
مدرك الثلاث ) لا يكون  
معاصيا (على الظاهر)  
وقل المرخسى الاكثر  
حكم الكل وضعفه في البحر  
( واذا أمن فوت الوقت  
تطوع ) ماشاء ( قبل الفرض  
والالا ) بل يحرم التطوع  
لتفويته الفرض ( ويأتي  
بالسنة ) مطلقا ( ولو صلى  
منفردا على الاصح ) لكونها  
مكملات وأما في حقه عليه  
الصلاة والسلام فلزيادة  
الدرجات ثم قول الدرر  
وان فاتته الجماعة مشكل  
بما مر فتدبر ( ولو اقتدى  
بامام راكم



بصيرة منه فان صاحب النهر والمنح قد خطا وخطا في هذه المسئلة خاطا فاحشا **(قوله فوقف)** وكذا لو لم يقف بل انحط فرفع الامام قبل ركوعه لا يصير مدركا لهذه الركعة مع الاماء فتح ويوجد في بعض النسخ فوقف بلا عذر اى بان امكنه الركوع فوقف ولم يركع وذلك لان المسئلة فيها خلاف زفر فعنده اذا امكنه الركوع فلم يركع ادرك الركعة لانه ادرك الامام فيما له حكم القيام **(قوله لان المشاركة)** اى ان الاقتداء متابعة على وجه المشاركة ولم يتحقق من هذا مشاركة لا في حقيقة القيام ولا في الركوع فلم يدرك معه الركعة اذ لم يتحقق منه مسمى الاقتداء بعد بخلاف من شاركه في القيام ثم تخلف عن الركوع لتحقق مسمى الاقتداء منه بتحقيق جزء مفهومه فلا ينتقض بعد ذلك بالتخلف لتحقق مسمى اللاحق في الشرع اتفاقا وهو بذلك والانتفى كذا في الفتح وحاصله ان الاقتداء لا يثبت في الابتداء على وجه يدرك به الركعة مع الامام الا بادراك جزء من القيام او بما في حكمه وهو الركوع لوجود المشاركة في اكثرها فاذا تحقق منه ذلك لا يضره التخلف بعده حتى اذا ادركه في القيام فوقف حتى ركع الامام ورفع فركع هو صح لتحقق مسمى الاقتداء في الابتداء فان ذلك حقيقة اللاحق والا لزم انتفاء اللاحق مع انه محقق شرعا فافهم **(قوله فيأتى بها قبل الفراغ)** المراد انه يأتى بها قبل متابعه الامام فيما بعدها حتى لو تابع الامام ثم أتى بعد فراغ امامه بما فاته صح وان لم يترك واجب الترتيب وانما عبر بالفراغ لمقابلته للمسبوق فانه انما يأتى بما سبق به بعد فراغ امامه فافهم **(قوله ومتى لم يدرك الركوع)** اى في مسئلة المتن وحاصله انه اذا لم يدرك الركعة لعدم متابعته له في الركوع او لرفع الامام رأسه منه قبل ركوعه لا يجوز له القطع كما يفعله بعض الجملة لصحة شروعه ويجب عليه متابعته في السجدين وان لم تحسب له كما لو اقتدى به بعد رفعه من الركوع او وهو ساجد كما في البحر **(قوله وان لم تحسب له)** اى من الركعة التي فاتته بل يلزمه الاتيان بها تامة بعد الفراغ **(قوله ولا تفسد بتركهما)** اى السجدين لان وجوب الاتيان بهما انما هو لوجوب متابعة الامام لئلا يكون مخالفا له كما تجب متابعة المسبوق في القعدة وان لم تكن على ترتيب صلاته والا فهاتان السجدة ليسا بعض الركعة التي فاتته لان السجود لا يصح الامر بتأخير ركوع صحيح ولذا لم يلزمه الاتيان بركعة تامة **(قوله فلو لم يدرك الخ)** الاخصر اسقاط هذا والاقتصار على قوله لكنه اذا سلم الامام فقام وأتى بركعة الخ **(قوله وقد ترك واجبا)** وهو متابعة الامام في السجود عند شروعه وليس المراد انه اذا أتى بركعة تامة بعد سلام الامام ولم يقض السجدين ايضا يكون تاركا واجبا كما يوهمه ما فهمه الشارح في واجبات الصلاة حيث ذكر ان مقتضى القواعد انه يقضيها لان ذلك خلاف القواعد ويدل على ما قلنا عبارة التجنيس فانه قال واذا لم يتابعه في السجدة ثم تابعه في بقية الصلاة فلما فرغ الامام قام وقضى ما سبق به تجوز الصلاة الا انه يصلى تلك الركعة الفاشة بسجديتها بعد فراغ الامام وان كانت المتابعة حين شرع واجبة في تلك السجدة اه وقد اوضحنا ذلك هناك فراجعه **(قوله صح ركوعه)** اى لتحقق الاقتداء بمشاركته في الابتداء بجزء من القيام فلا يضر التخلف بعده كما مر تقريره **(قوله وكره تحريما)** اى للنهي عن مسابقة الامام **(قوله قدر الفرض)** الذي في الذخيرة ثلاث آيات اى قدر الواجب والظاهر انه غير

فوقف حتى رفع الاماء رأسه لم يدرك (المؤتم الركعة) لان المشاركة في جزء من الركن شرط ولم توجد فيكون مسبوقا فيأتى بها بعد فراغ الاماء بخلاف ما لو ادركه في القيام ولم يركع معه فانه يصير مدركا لها فيكون لاحقا فيأتى بها قبل الفراغ ومتى لم يدرك الركوع معه تجب المتابعة في السجدين وان لم تحسب له ولا يفسد بتركهما فلو لم يدرك الركعة ولم يتابعه لكنه اذا سلم الامام فقام وأتى بركعة فصلاته تامة وقد ترك واجبا نهر عن التجنيس (ولو ركع) قبل الاماء (فلحقه امامه فيه صح) ركوعه وكره تحريما ان قرأ الامام قدر الفرض

قدومه يعني لاكتفاء بقدر غرض كذا في صاحب التجرير وغيره لرمي وتبعهما الشرح  
**(قوله ولا)** أي وإن لم يحق له مذهب من رفع رأسه قبل ركعة الإمام أو خلفه ولكن كان  
ركوع مقتدي قبل ركعة الإمام مقتدر غرض لا يجزئ به أي فعليه أن يركع ثانياً والا  
ضحت كذا لا مدد **(قوله ولو سجد مؤتمراً)** فدان أن ركوع في كلام المصنف غير قيد  
بل الأمر لكل ركع سبقه ما مذهب كذا **(قوله عن الثانية)** لا أولى حذف عن **(قوله وتماهه)**  
في خلاصة ما في هذه المسئلة فيها هي فيه مد كره في التبرير بقوله وذكروا في الخلاصة أن المقتدي  
لو أتى بالركوع وسجد قبل مذهب فمستثناة عن حصة وجه حاسب أنه ما أتى بها قبله أو  
بعده أو بالركوع معه والسجود قبله أو عكسه أو يأتي بها قبله ويدرك في كل ركعات ففي  
الاول يقضى ركعة وفي ثلاث ركعتين وفي الرابع بعد بلا قراءة في السك والاشي عليه في الثاني  
والخمس وفيه يصح المقتدي إذا رفع رأسه من السجدة قبل إمامه فلم اطل الإمام ظن أنه  
سجد ثانية فسجد معه أن نوى به لا يركع ولو تمكن الثانية كانت عن السجدة الاولى وكذا ان  
نوى الثانية والمتابعة ترجيحاً للمتابعة وغفوية غيرها للمجاعة وان نوى الثانية لا غير كانت  
عن الثانية اه وذكروا تحشى توجيه الادبى وقد مضاه موضح في اواخر باب الامامة والله اعلم

#### باب قضاء النوات

أي في بيان احكام قضاء النوات ولاحكام تعم كنيته بقضاء وغيرها **(قوله لا يقل)**  
متروكات **(ح)** لان في التعمير نوات اسند نوات ايها وفيه اشارة الى انه لا يصح للمكلف فيه  
أن هو مبدج العذر مبيح بخلاف متروكات لان فيه اسناد الترك للمكلف ولا يلبق به رحمة وتقدم  
اول كتب صلاة بكلام في حكم جرحها وتاركها واسلام فاعلم **(قوله اذا تأخير)** علة  
بعلة ط **(قوله لا تزول باقتضاء)** والتأجيل انما الترك فلا يعقب عليها اذ قضاها وانما التأخير  
بقبح **(قوله ان التوبة)** أي بعد اقتضاء امدادونه فتأخير ناقض صحيح التوبة منه لان من  
سرع وطب لا فلاح عن المعصية كذا لا يخفى ففيه **(قوله او الحرج)** بناء على ان المبرور منه يكفر  
انك تروسي أي تدمه في الحرج ان شاء الله تعالى ط **(قوله ومن العذر)** أي حوازي تأخير الوقتية عن  
وقتها واما قضاء نوات فيجوز تأخيرها للمسمى على العيب كما سيذكره المصنف **(قوله العدو)** كما  
اذ خوف المسافر من المصوص او قضيح الطريق حازله ان يؤخر الوقتية لانه بعذر بحر عن  
ووجهية قت هذا حيث لم تكنه فعليه صلاة ما لو كان ركعاً فيصل على الدابة ولو هارباً  
وكذا لو كان يمكنه الصلاة فعدا الى غير ذلك وكان بحيث يؤقم واستقبل يراه العدو ويصلي  
بنا قدر كصر حوايه **(قوله وخوف قدامه)** وكذا خوف امه اذا خرج رأسه وما ذكره  
من ان لا يجوز تأخير صلاة وضع ثوبه طست وتسمى قد عند عدم الخوف عليه كمالا  
ينفي **(قوله ومن الحذف)** وذلك ان مشركين شعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اربع  
صوت يوم حذق حتى ذهب من مال مشاء لله تعالى ومربلا لا فاذن ثم اقام فصلي الظهر  
ثم اقام فصلي العصر ثم اقام فصلي المغرب ثم اقام فصلي العشاء عن فتح القدير **(قوله ثم)**  
الاداء فعل الواجب **(ح)** والله صرح حوازي بان الاداء والقضاء من اقسام المأمور به والامر قد

(ولا لا) يجزيه ولو سجد  
مؤتمراً مرتين والإمام في  
لاولى تأخير سجدة عن  
ثانية وتماهه في الخلاصة  
(باب قضاء النوات)

لا يقل المتروكات نظراً  
خيراً اذا تأخير بلا عذر  
كثرة لا تزول باقتضاء بل  
توبة او الحرج ومن العذر  
عدو وخوف القبة  
موت لو دله عليه السلام  
آخرها يوم الحذف ثم  
الاداء فعل الواجب

#### مصلح

في أن الأمر يكون بمعنى  
منقص ومعنى تخفيفه وفي  
تعريف الاداء والقضاء

يراد به لفظه اعنى ماترك من مادة ( امر ) وقد يراد به الصيغة كاقيموا الصلاة وهي عند الجمهور حقيقة في الطلب الجازم مجاز في غيره واما لفظ الامر فقد اختلفوا فيه ايضا والتحقيق وهو مذهب الجمهور انه حقيقة في اصحاب الجازم او الراجح فطلاق لفظ ( امر ) على الصيغة المستعملة في الوجوب او الندب حقيقة فالمندوب مأمور به حقيقة وان كان استعمال الصيغة فيه مجازا وبهذا الاعتبار يكون المندوب أداء وقضاء لكن لما كان القضاء خاصا بما كان مضمونا والنفل لا يضمن بتركه اختص القضاء بالواجب ومنه ما شرع فيه من النفل فأفسده فانه صار بالشروع واجبا فيتضى وبهذا ظهر ان الاداء يشمل الواجب والمندوب والقضاء يختص بالواجب واهذا عرفهما صدر الشريعة بأن الاداء تسليم عين الثابت بالامر والقضاء تسليم مثل الواجب به والمراد بالثابت بالامر ما علم ثبوته بالامر فيشمل النفل لما ثبت وجوبه به ولم يقيد بالوقت اعلم أداء غير الموقت كأداء الزكاة والامانات والمندوبات وتتم التحقيق ذاك في التلويح وبهذا التقرير ظهر ان تعريف الشارع للاداء تبعا للبحر خلاف التحقيق ( قوله في وقته ) اى سواء كان ذلك الوقت العمرا او غيره بحر ولما كان قوله فعل الواجب يقتضى ان لا يكون أداء الا اذا وقع كل الواجب في الوقت مع ان وقوع التحريم فيه كف اتبعه بقوله وبالتحريمه فقط بالوقت يكون أداء فقوله بالتحريمه متعلق بيبكون والباء للسببية والياء في قوله بالوقت بمعنى في واو قول ثم الاداء ابتداء فعل الواجب في وقته كفي البحر الاستغنى عن هذه الجملة اهـ وما ذكره من أنه بالتحريمه يكون أداء عندنا هو ما جزم به في التحرير وذكر شارحه انه المشهور عندا خفية ثم نقل عن المحيط ان في الوقت أداء والباقي قضاء وذكر ط عن الشارع في شرحه على الماتنئ ثلاثة اقوال فراجع ( قوله والاعادة فعل مثله ) اى مثل الواجب ويدخل فيه النفل بعد الشروع به كما مر ( قوله في وقته ) الاولى اسقاطه لانه خارج الوقت يكون اعادة ايضا بدليل قوله واما بعده فبدا اى فتعاد ندبا وقوله غير الفساد زاد في البحر وعدم صحة الشروع يعنى وغير عدم صحة الشروع وتركه الشارع لانه اراد الفساد ما هو الاعم من ان تكون منعقدة ثم تفسد او لم تنعقد اصلا ومنه قول الكثر وفسد اقتداء رجل بامرأة ح \* ثم اعلم ان ما ذكرهنا في تعريف الاعادة هو ما مر عليه في التحرير وذكر شارحه ان التقييد بالوقت قول البعض والافى الميزان الامادة في عرف النسخ اتيان بمثل الفعل الاول على صفة الكمال بأن وجب على المكلف فعل موصوف بصفة الكمال فأداء على وجه النقصان وهو نقصان فاحش يجب عليه الامادة وهو اتيان مثل الاول داما مع صفة الكمال اهـ فانه يفيد ان ما بفعل خارج الوقت يكون اعادة ايضا كما قل صاحب الكشف وان الاعادة لا تخرج عن احد قسمي الاداء والفضاء اهـ اقول انكن صريح كلام الشيخ اكمل الذين في شرحه على اصول فيخر الاسلام البزدوى عدم تقييدها بالوقت ويكون الحائل غير الفساد وبأنها قد تكون خارجة عن القسمين لانه عرفها بانها فعل مفعول اول مع ضرب من الحائل ثانيا ثم قال ان كانت واجبة بأن وقع الاول فاسدا فيبدا في الاداء او القضاء وان لم يكن واجبة بان وقع الاول ناقصا فاسدا فلا تدخل في هذا التقسيم لانه تقسيم الواجب وهي ليست بواجبة وبالاول يخرج عن العهدة وان كان على وجه الكراهة على الاصح ففعل الثاني

مثلا

في تعريف الاعادة

في وقته وبالتحريمه فقط  
بالوقت يكون أداء عندنا  
وبركة عند الشافعي  
والاعادة فعل مثله في وقته  
الحال غير الفساد

بمثلة الجبر كالجبر إسحود السهو اه (قوله لقولهم الخ) هذا التعليل عليل اذ قولهم ذلك لا يفيد ان ما كان فاسدا لا يعاد ولا ان الاعادة مختصة بالوقت بل صرح بعده بأنها بعد الوقت اعادة ايضا على ان طاهر قولهم تعاد وجوب الاعادة في الوقت وبعده فالمناسب ما فعله في البحر حيث جعل قولهم ذلك نقضا للتعريف حيث قيد في التعريف بالوقت مع ان قولهم بوجوب الاعادة مطلق قالت ويؤيده ما قدمناه عن شرح التحرير وعن شرح اصول البزدوى من التصريح بوقوعها بعد الوقت (قوله وجوبا في الوقت الخ) لم أر من صرح بهذا التفصيل سوى صاحب البحر حيث استنبطه من كلام القنية حيث ذكر في القنية عن الوبرى انه اذا لم يتم ركوعه ولا سجوده يؤمر بالاعادة في الوقت لا بعده ثم ذكر عن الترجماني ان الاعادة اولى في الحالين اه قال في البحر فعلى القولين لا وجوب بعد الوقت فالخاصل ان من ترك واجبا من واجباتها او ارتكب مكروها تحريرا لم يلزمه وجوبا ان يعيد في الوقت فان خرج اثم ولا يجب جبر نقصان بعده فلو فعل فهو افضل اه اقول ما في القنية مبنى على الاختلاف في ان الاعادة واجبة اولا وقد مناه عن شرح اصول البزدوى التصريح بانها اذا كانت لحلال غير الفساد لا تكون واجبة وعن الميزان التصريح بوجوبها وقال في المعراج وفي جامع الترمذاشي لوصلي في ثوب فيه صورة يكره ويجب الاعادة قال ابو اليسر هذا هو الحكم في كل صلاة أدت مع الكراهة وفي المبسوط ما يدل على الاولوية والاستحباب فانه ذكر ان القومة غير ركن عندهما فتركها لا يفسد والاولى الاعادة اه وقال في شرح التحرير وهل تكون الاعادة واجبة فصرح غير واحد من شراح اصول فخر الاسلام بأنها ليست بواجبة وانه بالاول يخرج عن العهدة وان كان على وجه الكراهة على الاصح وان الثاني بمثلة الجبر والاوجه الوجوب كما اشار اليه في الهداية وصرح به النسفي في شرح المنار وهو موافق لما عن السرخسي وابي اليسر من ترك الاعتدال تلزمه الاعادة زاد ابو اليسر ويكون الفرض هو الثاني وقال شيخنا المصنف يعني ابن الهمام لا اشكال في وجوب الاعادة اذ هو الحكم في كل صلاة أدت مع كراهة التحريم ويكون جابرا للاول لان الفرض لا يتكرر وجعله الثاني يقتضى عدم سقوطه بالاول وفيه انه لازم ترك الركن لا الواجب الا ان يقال المراد ان ذلك امتنان من الله تعالى اذ يحتسب الكامل وان تأخر عن الفرض لم يعلم سبحانه انه سيوقعه انتهى ومن هذا يظهر انا اذا قلنا الفرض هو الاول فالاعادة قسم آخر غير الاداء والقضاء وان قلنا الثاني فهي احدهما اه اقول فتلخص من هذا كله ان الارجح وجوب الاعادة وقد علمت انها عند البعض خاصة بالوقت وهو مامشئ عليه في التحرير وعليه فوجوبها في الوقت ولا تسمى بعده اعادة وعليه يحمل ما مر عن القنية عن الوبرى واما على القول بانها تكون في الوقت وبعده كما قدمناه عن شرح التحرير وشرح البزدوى فانها تكون واجبة في الوقت وبعده ايضا على القول بوجوبها واما على القول باستحبابها الذي هو المرجوح تكون مستحبة فيهما وعليه يحمل ما مر عن القنية عن الترجماني واما كونها واجبة في الوقت مندوبة بعده كما فهمه في البحر وتبعه الشارح فلا دليل عليه وقد نقل الخير الرملى في حاشية البحر عن خط العلامة المقدسى ان ما ذكره في البحر يجب ان لا يعتمد عليه لاطلاق قولهم كل صلاة أدت مع الكراهة سبيلها

لقولهم كل صلاة أدت  
مع كراهة التحريم تعادى  
وجوبا في الوقت واما بعده  
فدبا

الاعادة اه قلت اى لانه يشمل وجوبها في الوقت وبعده اى بناء على ان الاعادة لا تختص بالوقت وظاهر ما قدمناه عن شرح التحرير ترجيحه وقد علمت ايضا ترجيح القول بالوجوب فيكون المرجح وجوب الاعادة في الوقت وبعده ويشير اليه ما قدمناه عن الميزان من قوله يجب عليه الاعادة وهاتين مثل الاول ذاتا مع صفة الكمال اى كمال ما نقصه منها وذلك بعم وجوب الاتيان بها كاملة في الوقت وبعده كما مر ثم هذا حيث كان النقصان بكراهة تحريم لما في مكروهات الصلاة من فتح القدير ان الحق التفصيل بين كون تلك الكراهة كراهة تحريم فتجب الاعادة او تغزيه فستجب اه اى تستجب في الوقت وبعده ايضا \* (تنبيه) \* يؤخذ من لفظ الاعادة ومن تعريفها بما مر انه ينوى بالثانية الفرض لان ما فعل اولاه هو الفرض فاعادته فعلة ثانيا اما على القول بان الفرض يسقط بالثانية فظاهر واما على القول الآخرفلان المقصود من تكرارها ثانيا جبر نقصان الاولى فالاولى فرض ناقص والثانية فرض كامل مثل الاولى ذاتا مع زيادة وصف الكمال ولو كانت الثانية نفلا لزم ان تجب القراءة في ركعاتها الاربع وان لا تشرع الجماعة فيها ولم يذكروه ولا يلزم من كونها فرضا عدم سقوط الفرض بالاولى لان المراد انها تكون فرضا بعد الوقوع اما قبله فالفرض هو الاول وحاصله توقف الحكم بفرضية الاولى على عدم الاعادة وله نظائر كسلام من عليه سجود السهو يخرج به خروج موقوفا وكفساد الوقتية مع تذكر الفائتة كسيأتي وكتوقف الحكم بفرضية المغرب في طريق المزدلفة على عدم اعادتها قبل الفجر وبهذا ظهر التوفيق بين القولين وان الخلاف بينهما لفظي لان القائل ايضا بان الفرض هو الثانية اراد به بعد الوقوع والا لزم الحكم بطلان الاولى بترك ما ليس بركن ولا شرط كما مر عن الفتح ولزم ايضا انه يلزمه الترتيب في الثانية لو تذكر فائتة والغالب على الظن انه لا يقول بذلك احد ونظير ذلك القراءة في الصلاة فان الفرض منها آية والثلاث واجبة والزائد سنة وما ذاك الا بالنظر الى ما قبل الوقوع بدليل انه لو قرأ القرآن كله في ركعة يقع الكل فرضا وكذا لو اطال القيام او الركوع او السجود هذا نهاية ما تحرر لي من فتح الملك الوهاب فاعتمته فانه من مفردات هذا الكتاب والله تعالى اعلم بالصواب **(قوله والقضاء فعل الواجب الخ)** وقيل فعل مثله بناء على المرجوح من انه يجب بسبب جديد لا بما يجب به الاداء وتماه في البحر وكتب الاصول **(قوله واطلاقه الخ)** اى كافي قول المصنف الآتي وقضاء الفرض والواجب والسنة الخ وقول الكنتز وقضى التي قبل الظهر في وقته قبل شفعه وكذا اطلاق الفقهاء القضاء على الحج بعد فساد مجازا ذ ليس له وقت يصير بخروجه قضاء كافي البحر وقدما وجه كون النفل لا يسمى قضاء وان قلنا انه مأثور به حقيقة كما هو قول الجمهور وانه يسمى اداء حقيقة كما اذا اتى بالاربعة قبل الظهر اما اذا اتى بها بعده فهي قضاء اذ لا شك انه ليس وقتها وان كان وقت الظهر فافهم **(قوله اداء وقضاء)** الواو بمعنى او مانعة الخلو فيشمل ثلاث صور ما اذا كان الكل قضاء او البعض قضاء والبعض اداء او الكل اداء كالعشاء مع الوترط ودخل فيه الجمعة فان الترتيب بينها وبين سائر الصلوات لازم فلو تذكر انه لم يصل الفجر يصلها ولو كان الامام يخطب اسمعيل عن شرح الطحاوى **(قوله يفوت الجواز بفوته)** المراد بالجواز الصحة لالحل وافاد ان المراد بلازم الفرض العملي الذى هو

والقضاء فعل الواجب بعد وقته واطلاقه على غير الواجب كالتى قبل الظهر مجاز (الترتيب بين الفروض الخمسة والوتراداء وقضاء لازمه) يفوت الجواز بفوته

أما في واجب وهو مراد من سنة فربما كسدر السريمة وشرطا كتحيط وواجبا  
 كما مر في الصلاة في البحر (قوله) حبر المشهور من نام عن صلاة تمام الحديث وانسيها فلم  
 يذكرها الا وهو يصلي مع الامم ويصل التي هو فيها ثم يقض التي تذكرها ثم يعيد التي صلى  
 مع الامم مع عن المردود ذكره في نتائج اختلاف في بعض المسائل مع بيان من خرج به  
 والاختلاف في توثيق مضمون روايه وان رفعه ووقته وذكر ان دعوى كونه مشهورا مردودة  
 باختلاف في رفعه فصلا عن شهره واطل في ذات الذي حط عليه كلامه اميل من حيث الدليل  
 الى قول شافعي باستحباب الترتيب ورد عليه في شرح المنية وابرهان بما لحظه نوح افندي  
 فراجع ان شئت (قوله) وقت الغرض (الح) لو قدم ذات اول الباب او اخره عن التفرع  
 الآتي لكان اسبب و قد قولنا السنة يومه اليوم كالتفرض والواجب وليس كذلك فلو قول  
 وما قضى من السنة لرفع هذا الوجه رمي قلت واورد عليه الترتيب فانه عندها سنة وقضاؤه  
 واجب وظهر الرواية لكن يجب ان كلامه مبني على قول الامم صاحب المذهب (قوله)  
 والواجب كالمندورة والخوف عاين رقتا المثل الذي افسده ط (قوله) وقت للقضاء اي  
 لمصحة فيها وان كان القضاء على الفور الا لعذر ط وسيأتي (قوله) الا الثلاثة المنية) وهي  
 الصلوة والاستواء والغروب ح وهي محل للنفل الذي سارع به فيها ثم افسده ط (قوله)  
 كما مر) اي في وقت الصلاة (قوله) فله يجوز) اي بل بفسد فسادا موقوفا كما يأتي (قوله) من  
 تذكر) اي في الصلاة او قبلها (قوله) واجوبه) اي لو تركه اي عند الامام بمعنى انه فرض على  
 غنائه (قوله) ذات الوقت) اي عن التواتر والوقعية اما التواتر بعضها مع بعض فليس  
 ليا وقت مخصوص حتى يقل بسقط ترتيبه في حقيقته ط ولو لم يكن له اداء لوقعية الا مع التخفيف  
 في قصر القراءة والافعال يرتب ويقتصر على ما تجوز به الصلاة بغير عن العتبي وفي الفتح  
 ويعتبر انفق عند سمرقند حتى وشرع في الوقعية مع تذكر الغائبة واطل حتى ضاق لاجوز  
 لان يقتصر فيها بغير ترتيبها ولو سارع ناسي وانسأه بخلافه قد ذكر عند ضيقه جازاته (قوله)  
 مستحب) اي ناسي لا كراهة فيه قهستاني وقيل اصل وقت ونسبه الخجوري الى الشيخين  
 والاول الى محمد والظاهر انه احتراز عن وقت تغير الشمس في العصر اذ يبعد القول بسقوط  
 الترتيب اذا لم يظهر الظهر او الغروب الا عن اول وقتها ثم رأيت الزيلعي خص الخلاف  
 بالعصر ولذا قل في البحر وان غير مرتبه فيها وذكر الظهور وعلمه لو دله يقع قبل التغير ويقع  
 العصر او بعضه فيه فعلى الاول يصلي العصر ثم الغروب وعلى الثاني يصلي الظهر ثم  
 العصر واختار الثاني قد يحسن في شرح الخجوري وفي البسوط ان اكثر مشايخنا على انه قول  
 الامم الا في سجدة في الحيف الاول ووجهه في الوقعية بما في المتن من انه اذا افتتح العصر في  
 وقتها ثم اجرت الشمس ثم ذكر ظهره مضمون في العصر قل فيدانس على اعتبار الوقت المستحب  
 اهة في البحر فانه انقضى الخلاف المشيخ لان نسائه حيث تذكر في ظاهر الرواية وثبتت  
 في رواية اخرى تعيين الترتيب اليه اقول في هذا الترجيح نظريون في شرح الجامع الصغير  
 لم يصححان حيث قل انما وضع المسألة في العصر لمعرفة آخر الوقت فعندنا آخره في حكم الترتيب  
 غروب الشمس وفي حكمه انما في آخر العصر تغير الشمس وعلى قول الحسن آخر وقت العصر

الشيخ في من نام عن  
 الصلاة ثلاث غرض  
 (قوله) وقت الغرض  
 (الح) لو قدم ذات اول  
 الباب او اخره عن التفرع  
 الآتي لكان اسبب و قد  
 قولنا السنة يومه اليوم  
 كالتفرض والواجب وليس  
 كذلك فلو قول  
 وما قضى من السنة لرفع  
 هذا الوجه رمي قلت  
 واورد عليه الترتيب  
 فانه عندها سنة وقضاؤه  
 واجب وظهر الرواية  
 لكن يجب ان كلامه  
 مبني على قول الامم  
 صاحب المذهب (قوله)  
 والواجب كالمندورة  
 والخوف عاين رقتا  
 المثل الذي افسده ط  
 (قوله) وقت للقضاء  
 اي لمصحة فيها وان  
 كان القضاء على  
 الفور الا لعذر ط  
 وسيأتي (قوله) الا  
 الثلاثة المنية) وهي  
 الصلوة والاستواء  
 والغروب ح وهي  
 محل للنفل الذي  
 سارع به فيها ثم  
 افسده ط (قوله)  
 كما مر) اي في وقت  
 الصلاة او قبلها  
 (قوله) واجوبه) اي  
 لو تركه اي عند  
 الامام بمعنى انه  
 فرض على غنائه  
 (قوله) ذات الوقت)  
 اي عن التواتر  
 والوقعية اما  
 التواتر بعضها  
 مع بعض فليس  
 ليا وقت  
 مخصوص حتى  
 يقل بسقط  
 ترتيبه في  
 حقيقته ط  
 ولو لم يكن  
 له اداء  
 لوقعية  
 الا مع  
 التخفيف  
 في قصر  
 القراءة  
 والافعال  
 يرتب  
 ويقتصر  
 على ما  
 تجوز  
 به الصلاة  
 بغير  
 عن العتبي  
 وفي الفتح  
 ويعتبر  
 انفق  
 عند  
 سمرقند  
 حتى  
 وشرع  
 في  
 الوقعية  
 مع  
 تذكر  
 الغائبة  
 واطل  
 حتى  
 ضاق  
 لاجوز  
 لان  
 يقتصر  
 فيها  
 بغير  
 ترتيبها  
 ولو  
 سارع  
 ناسي  
 وانسأه  
 بخلافه  
 قد  
 ذكر  
 عند  
 ضيقه  
 جازاته  
 (قوله)  
 مستحب)  
 اي  
 ناسي  
 لا  
 كراهة  
 فيه  
 قهستاني  
 وقيل  
 اصل  
 وقت  
 ونسبه  
 الخجوري  
 الى  
 الشيخين  
 والاول  
 الى  
 محمد  
 والظاهر  
 انه  
 احتراز  
 عن  
 وقت  
 تغير  
 الشمس  
 في  
 العصر  
 اذ  
 يبعد  
 القول  
 بسقوط  
 الترتيب  
 اذا  
 لم  
 يظهر  
 الظهر  
 او  
 الغروب  
 الا  
 عن  
 اول  
 وقتها  
 ثم  
 رأيت  
 الزيلعي  
 خص  
 الخلاف  
 بالعصر  
 ولذا  
 قل  
 في  
 البحر  
 وان  
 غير  
 مرتبه  
 فيها  
 وذكر  
 الظهور  
 وعلمه  
 لو  
 دله  
 يقع  
 قبل  
 التغير  
 ويقع  
 العصر  
 او  
 بعضه  
 فيه  
 فعلى  
 الاول  
 يصلي  
 العصر  
 ثم  
 الغروب  
 وعلى  
 الثاني  
 يصلي  
 الظهر  
 ثم  
 العصر  
 واختار  
 الثاني  
 قد  
 يحسن  
 في  
 شرح  
 الخجوري  
 وفي  
 البسوط  
 ان  
 اكثر  
 مشايخنا  
 على  
 انه  
 قول  
 الامم  
 الا  
 في  
 سجدة  
 في  
 الحيف  
 الاول  
 ووجهه  
 في  
 الوقعية  
 بما  
 في  
 المتن  
 من  
 انه  
 اذا  
 افتتح  
 العصر  
 في  
 وقتها  
 ثم  
 اجرت  
 الشمس  
 ثم  
 ذكر  
 ظهره  
 مضمون  
 في  
 العصر  
 قل  
 فيدانس  
 على  
 اعتبار  
 الوقت  
 المستحب  
 اهة  
 في  
 البحر  
 فانه  
 انقضى  
 الخلاف  
 المشيخ  
 لان  
 نسائه  
 حيث  
 تذكر  
 في  
 ظاهر  
 الرواية  
 وثبتت  
 في  
 رواية  
 اخرى  
 تعيين  
 الترتيب  
 اليه  
 اقول  
 في  
 هذا  
 الترجيح  
 نظريون  
 في  
 شرح  
 الجامع  
 الصغير  
 لم  
 يصححان  
 حيث  
 قل  
 انما  
 وضع  
 المسألة  
 في  
 العصر  
 لمعرفة  
 آخر  
 الوقت  
 فعندنا  
 آخره  
 في  
 حكم  
 الترتيب  
 غروب  
 الشمس  
 وفي  
 حكمه  
 انما  
 في  
 آخر  
 العصر  
 تغير  
 الشمس  
 وعلى  
 قول  
 الحسن  
 آخر  
 وقت  
 العصر

عند تغير الشمس فعنده لو تمكن من اداء الصلاتين قبل التغير لزمه الترتيب والا فلا وعندها  
 اذا تمكن من اداء الظهر قبل التغير ويقع العصر او بعضه بعد التغير يلزمه الترتيب ولو امكنه  
 اداء الصلاتين قبل الغروب لكن لا يمكن الفراغ من الظهر قبل التغير لا يلزمه الترتيب لان  
 ما بعد التغير ليس وقتا لاداء شيء من الصلوات الا عصر يومه اه ما خلا وبه علم ان في المتقى  
 الاختلاف فيه لانه لما تذكر الظهر بعد التغير لا يمكنه صلاته فيه فلما لم يفسد العصر وان كان  
 افتتحها قبل التغير ناسيا لان العبرة لوقت التذكر نظير ما قدمناه آنفا عن المنتج فيما لو اطال  
 الصلاة ثم تذكر الفائتة عند ضيق الوقت وعلم ايضا ان المسئلة ليست مبنية على اختلاف  
 المشايخ بل على اختلاف الرواية فاعتبار اصل الوقت هو قول ائمتنا الثلاثة كما مر عن المبسوط  
 وان عليه اكثر المشايخ وهو مقتضى اطلاق المتون ولذا جزم به فقهاء نفس الامام قاضيخان  
 بلفظ عندنا فقتضى انه المذهب ولذا نسب القول الآخر الى الحسن مع صرح في شرح التمية  
 والزيايى بأنه رواية عن محمد وعليه يحمل ما مر عن الطحاوى وقد مر انه لا تذكر المعجب عند  
 خطبة الجمعة يصلونها مع ان الصلاة حينئذ مكروهة بل في التارخية انه يصلونها عندهما وان  
 خاف فوت الجمعة مع الامام ثم يصل الظهر وقبل محمد صلى الجمعة ثم يقضى الفجر فلم يجعلها  
 فوت الجمعة عند رافى نزل الترتيب ومحمد جعله عذرا فكذلك هنا اه وقد ذكر في التارخية  
 عبارة المحيط وليس فيها التصحيح الذى ذكره في البحر فلذى ينبغي اعتاده ما عليه اكثر المشايخ  
 من ان المعتبر اصل الوقت عند علمائنا الثلاثة والله اعلم **(قوله حقيقة)** تميز لنسبة ضاقي  
 ضاقي في نفس الامر لا ظاهرا وبأنى محترزه في قوله ظن من عليه العشاء الخ **(قوله)** اذ ليس من  
 الحكمة الخ تعليم لقوله فلا يلزم الترتيب اذا ضاق الوقت لكنه انما يناسب اعتبار اصل  
 الوقت ويمكن ان يجاب بأن معناه تفويت الوقتية عن وقتها المستحب ح ولا ينبغي ان هذا  
 لا يسمى تفويتا بل هو تعليل ذكره المشايخ له هو المذهب كما قررناه **(قوله)** ولو لم يسع الوقت  
 كالنوائت صورته عليه العشاء والوتر مثلا ثم لم يصل الفجر حتى بقي من الوقت ما يسع الوتر  
 مثلا وفرض الصبح فقط ولم يسع الصلوات الثلاث فظاهر كلامهم ترجيح انه لا تجوز صلاة الصبح  
 ولم يصل الوتر وصرح في المجتبى بأن الاسح جواز الوقتية ح عن البحر لكن قل الرحتى  
 الذى رأيته في المجتبى الاسح انه لا تجوز الوقتية اه قلت راجعت المجتبى فראيت فيه مثل  
 ما عزا له في البحر وكذا قل القهستاني جازت الوقتية على الصحيح **(قوله)** يكررها الى  
 الطلوع ) يعنى يعيدها نائيا وثالثا وهكذا اذا كان في كل مرة ظن ان الوقت لا يسعها  
 ثم ظهر فيه سعة الى ان يظهر بعد اعادة من الامادات ضيقه حقيقة فبعد الوقتية ثم يصل  
 الفائتة وان ظهر بعد اعدته انه يسعها صلى الفائتة ثم الوقتية كفى المنتج **(قوله)** اونسيت  
 الفائتة معطوف على قوله ضاق الوقت وفيه ان فرض الكلام فيمن تذكر انه لم يوتر فكان  
 ينبغي للمصنف حذف التذكر وحاصله انه يسقط الترتيب اذا نسي الفائتة وصلى ما هو مرتب  
 عليها من وقتية او فائتة اخرى وكذا يسقط بنسيان احدى الوقتيتين كما لو صلى الوتر ناسيا انه  
 لم يصل العشاء ثم صلاها لا يعيد الوتر لقواهم انه لو صلى العشاء بلا وضوء والوتر والسنة به  
 يعيد العشاء والسنة لا الوتر لانه اذا ناسيا ان العشاء في ذمته فسقط الترتيب افاده ح قلت

حقيقة اذ ليس من الحكمة  
 تفويت الوقتية لتدارك  
 الفائتة ولو لم يسع الوقت كل  
 النوائت فلا يصح جواز  
 الوقتية مجتبى وفيه ظن من  
 عليه العشاء ضيق وقت  
 الفجر فصلاها وفيه سعة  
 يكررها الى الطلوع وفرضه  
 الاخير (اونسيت الفائتة)

ونظيره ايضا في البحر عن المحيط لو صلى العصر ثم تبين له انه صلى الظهر بلا وضوء بعد الظهر فقط لانه بمنزلة الناسي **(قوله لا عذر)** اي لان السيان عذر سماوى يسقط للتكليف لانه ليس في وسعه بخر **(قوله لو دلت ست)** يعنى لا يلزم الترتيب بين الفائتة والوقية ولا بين الفوائت اذا كانت الفوائت ستا كذا في النهر اما بين الوقتين كالوتر والعشاء فلا يسقط الترتيب بهذا المسقط كما لا يخفى ح واطاق الست فشمعل ما اذا قامت حقيقة او حكما كفى القهستاني والامداد ومثال الحكمية ما اذا ترك فرضا وصلى بعده خمس صلوات ذا كرا له فان الخمس تفسد فسادا موقوفا كما سيأتى فلو تركه فائتة حقيقة وحكما والخمسة الموقوفة فائتة حكما فقط وذ كرا في الختج والبحر انه لو ترك ثلاث صلوات مثلا الظهر من يوم والعصر من يوم والمغرب من يوم ولا يدري ايها اولى قبل يجب الترتيب بين المتركات ويصاها سباعا بان يصلى الظهر ثم العصر ثم الظهر لاحتمال ان يكون ماصلا اولاهو الآخر فيعيده ثم يصلى المغرب ثم الظهر ثم العصر ثم الظهر لاحتمال كون المغرب اولاه فيعيد ماصلا اولاه وقبل يسقط الترتيب بينها فيصلى بالانا فقط وهو المعتمد لان ايجاب الترتيب فيها يلزم منه ان تصير الفوائت كسبع معنى مع انه يسقط بست في السبع اولى اه ملخصا وتامه هناك وللشربلالى في هذه المسئلة رسالة **(قوله اعتقادية)** خرج الفرض العملى وهو الوتر فان الترتيب بينه وبين غيره وان كان فرضا لكنه لا يحسب مع الفوائت اه ح اي لانه لا تحصل به الكثرة المفضية للسقوط لانه من تمام وظيفة اليوم واليلة والكثرة لا تحصل الا بالزيادة عليها من حيث الاوقات او من حيث الساعات ولا مدخل للوتر في ذلك امداد **(قوله)** لدخولها في حد التكرار الخ لانه يكون واحدا من الفروض مكررا فيصلح ان يكون سببا للتخفيف بسقوط الترتيب الواجب بينها نفسها وبينها وبين اغيرها درر اذا لو وجب الترتيب حينئذ لا فضى الى الحرج **(قوله بخروج)** متعلق بفائت **(قوله على الاصح)** احتز به عما صححه الزيلعى من ان المعتبر كون المتخلل بعد الفائتة ستة اوقات لاست صلوات فلو فائتة صلاة وتذكرها بعد شهر فصلى بعدها وقية ذا كرا للفائتة اجزائه على اعتبار الاوقات لان المتخلل بينهما اكثر من ستة اوقات فسقط الترتيب اى مع صحة الصلوات التى بينهما لسقوط الترتيب فيها بالنسيان وعلى اعتبار الصلوات لا تجزى به لان الفائتة واحدة ولا يسقط الترتيب الا بفوت ست صلوات وصرح في المحيط بانه ظاهر الرواية وصححه في الكافي وهو الموافق لما في المتن وبه اندفع ما صححه الزيلعى وغيره وتامه في البحر واحتز به ايضا عما روى عن محمد من اعتبار دخول وقت السادسة وعما في المراج من اعتبار دخول وقت السابعة كما ونحه في البحر **(قوله ولو متفرقة)** اى يسقط الترتيب بصيرورة الفوائت ستا ولو كانت متفرقة كما لو ترك صلاة صباح مثلا من ستة ايام وصلى ما بينها ناسيا للفوائت **(قوله)** او قديمة على المعتمد الخ كما لو ترك صلاة شهر نسقا ثم اقبل على الصلاة ثم ترك فائتة حادثة ونالوقية جائزة مع تذكر الفائتة الحادثة لانضمامها الى الفوائت القديمة وهى كثيرة فلم يجب الترتيب وقال بعضهم ان المسقط الفوائت الحديثة لا القديمة ويجعل الماضى كأن لم يكن زجرا له عن التهاون بالصلوات فلا تجوز الوقية مع تذكرها وصححه الصدر الشهيد وفى التجنيس وعليه الفتوى وذكر فى المجتبى ان الاول

لايه عذر (اوقات ست اعتقادية) لدخولها في حد التكرار المقتضى للحرج (خروج وقت السادسة) على الاصح ولو متفرقة او قديمة على المعتمد لانه متى اختلف الترتيب رجح اطلاق المتن بخر



اصح وفي الكافي والمعراج وعليه الفتوى فقد اختلف التصحيح والفتوى كما رأيت والعمل بما وافق اطلاق المتن اولى بحر (قوله او ظن ظنا معتبرا الخ) هذا مسقط رابع ذكره الزيلعي وجزم به في الدرر وجعله في البحر ماحقا بالنسيان وقال انه ليس مسقطا رابعا كما يتوهم ثم قال وذكر شارحو الهداية ان فساد الصلاة ان كان قويا كعدم الطهارة استتبع الصلاة التي بعده وان كان ضعيفا كعدم الترتيب فلا وفرعوا عليه فرعين احدهما لو صلى الظهر بلا طهارة ثم صلى العصر ذاكرا لها اعاد العصر لان فساد الظهر قوى فاجب فساد العصر وان ظن عدم وجوب الترتيب ثانيهما لو صلى هذه الظهر بعده هذه العصر ولم يعد العصر حتى صلى المغرب ذاكرا لها فالمغرب صحيحة اذا ظن عدم وجوب الترتيب لان فساد العصر ضعيف لقول بعض الأئمة بعده فلا يستتبع فساد المغرب وذكر له الاسي جاني اصلا وهو انه يلزمه اعادة ما صلاه ذاكرا للفائتة ان كانت الفاتحة تجب اعادتها بالاجماع والا فلا ان كان يرى ان ذلك يحجزه اه قال في الفتح ويؤخذ من هذا ان مجرد كون المحل مجتهدا فيه لا يستلزم اعتبار الظن فيه من الجاهل بل ان كان المجتهد فيه ابتداء لا يعتبر الظن وان كان مما يبتنى على المجتهد فيه ويستتبعه اعتبر ذلك الظن لزيادة الضعف ففساد العصر هو المجتهد فيه ابتداء وفساد المغرب بسبب ذلك فاعتبر اه اى اعتبر فيه الظن من الجاهل وفيه تصريح بان محل اعتبار هذا الظن وعدمه في الجاهل لا العالم بوجوب الترتيب وتامه في النهر هذا وقد اعترض في البحر مامر من الفرعين بان المصلي لا يخلو اما ان يكون حنفيا فلا عبرة برأيه المخالف لمذهب امامه فيلزمه المغرب ايضا اوشافعيا فلا يلزمه العصر ايضا او عاميا فلا مذهب له بل مذهبه مذهب مفتيه فان استفتى حنفيا اعادها اوشافعيا لا يعيدها وان لم يستفت احدا وصادف الصحة على مذهب مجتهد لا اعادة عليه اه ولا يخفى انه بحث في المنقول فان مامر عن شروح الهداية من حكم الفرعين مذكورا ايضا في شرح الجامع الصغير للامام قاضيخان وذكر في الذخيرة انه مروى عن محمد وعزاه في التارخانية الى الاصل وقد تبع الشرنبلالى صاحب البحر لكن قال ان موضوع المسئلة في عامى لم يقلد مجتهدا ولم يستفت فقيها فصلاته صحيحة لمصادفتها مجتهدا فيه اما لو كان حنفيا فلا عبرة بظنه المخالف لمذهب امامه الخ وفيه نظر اذا فرق حينئذ بين العصر والمغرب لمصادفة كل منهما الصحة على مذهب الشافعي بل هو محمول على عامى استفتى حنفيا او التزم التعبد على مذهب ابي حنيفة معتقدا صحة وقد جهل هذا الحكم ثم علم ذلك ولذا قال في النهر ما معناه ان قول البحر لا عبرة برأيه المخالف الخ ممنوع لان امامه قد اعتبر رأيه واسقط عنه الترتيب بظنه عدم وجوبه فاذا كان جاهلا بذلك ثم علم لا يلزمه اعادة المغرب ولو استفتى حنفيا فاقامه بالاعادة لم تصح فتواه اه (قوله جاز العصر) اى ان كان يظن انه يحجزه كامر واطاقه لعلمه من التعليل بعده (قوله لانه) اى جواز العصر مجتهد فيه اى يبتنى على المجتهد فيه ابتداء وهو جواز الظهر عند الشافعي كما مر تقريره عن الفتح (قوله وفي المجتبى الخ) ليس هذا مسقطا خامسا لما علمت من ان الظن السابق انما يعتبر من الجاهل بل انما نقل كلام المجتبى ليشير الى ما قدمناه عن البحر من ان الظن المعتبر ليس مسقطا رابعا لانه ملحق بالنسيان وانما المسقطات هي الثلاث التي اقتصر عليها اصحاب المتن

(او ظن ظنا معتبرا) اى يسقط لزوم الترتيب ايضا بالظن المعتبر كمن صلى الظهر ذاكرا لتركه الفجر ففسد ظهره فاذا قضى الفجر ثم صلى العصر ذاكرا للظهر جاز العصر اذا فائتة عليه في ظنه حال اداء العصر وهو ظن معتبر لانه مجتهد فيه وفي المجتبى من جهل فرضية الترتيب يلحق بالناسى واختاره جماعة من أئمة البخارى

وفيه (قوله) وعليه يخرج ما في الفتية (محاكمه على النسخة) بدت لأن الغالب عليه الجهل كما  
 في التهرج قلت لكن في هذا التخرج خفاء وإن الفجر فئته بالإجماع فكيف لم يلزمه الترتيب  
 اعتبار الجهل مع أنها خير مسألة الأولى السابقة تحب قوله أو ضلنا معتبرا والظاهر أنه مبني  
 على القول باعتبار ظن الجهل مطلقا كما يأتي بيانه قريبا (قوله بكثرتها) متعلق بسقوطه  
 وقوله بعود الفوائت متعلق بقوله ولا يعود وقوله بالتقصاء متعلق بقوله بعود الفوائت إلى الفتاة  
 ط (قوله بسبب التقضاء لبعدها) كما إذا ترك رجل صلاة شهر مثلا ثم قضاه الصلاة ثم صلى  
 الوقية داكر الله فيها تخرجها بحر وقيد بقضاء البعض لأنه لو قضى الكل عاد الترتيب  
 عند الكل كفتية الفتية (قوله على المعتمد) هو أصح الروايتين وصححه أيضا في الكافي  
 وشيخه وفي المعراج وغيره وعنده الفتوى وقيل يعود الترتيب واختاره في الهداية ورد في  
 الكل والتبيين والمثل فيه في البحر (قوله لأن الساقط لا يعود) وأما إذا قضى الكل فالظاهر  
 أنه يلزمه ترتيب جديد فلا يزال له ما قبل (قوله محتمل) عبارته كفي البحر ولو سقط الترتيب  
 لظن الوقت ثم خرج الوقت لا يعود على الأصح حتى لو خرج في خلال الوقية لا تفسد على  
 الأصح وهو مؤد على الأصح الإقراض وكذا لو سقط مع النسيان ثم تذكر لا يعود اه باختصار  
 (قوله عن الرأي) اقتصر على بعض اسم الكتاب للاختصار فن اسمه معراج الدراية وهو  
 شرح الهداية كما في كثير مما يطالعون عنه لفظ المعراج (قوله فيلحذر) التحريز أن الخلاف  
 لفظي في ضيق الوقت فإن ما في المجتبى مفسر بأن عدمه أعود فيما إذا خرج الوقت وما في  
 الدراية مفسر بأن العود فيما إذا اتسع الوقت أي ظهر أن فيه سعة فلا ممانعة بينهما وكذا  
 في التذكر بعد النسيان فإن ما في المجتبى محمول على ما إذا تذكر بعد الفراغ من الصلاة بدليل  
 أنهم انفقوا في المسائل التي عشرية على أنه لو تذكر فائتة وهو يصلي فإن كان قبل القعود  
 قدر التشهد بطل اتفاقا وإن كان بعده قبل السلام بطلت عنده لا عندهما وما في الدراية  
 محمول على ما إذا تذكر قبل الفراغ منها كما مر منه ثم قل وفي التحقيق ضيق الوقت ليس  
 بمسقط حقيقة وإنما قدمت الوقية عند العجز عن الجمع بينهما فتواتها مع بقاء الترتيب كما صرح  
 به في البحر عن التبيين وينبغي أن يقال مثل ذلك في النسيان فعلى هذا لو سقط الترتيب بين  
 فئته ووقية السبق وقت أو نسيان يبقى في بعد تلك الوقية (قوله أصل الصلاة) تبع فيه  
 التهرج والصواب وصف الصلاة قل في البحر وقيد بصحة الفرضية فإنه لا يبطل الصلاة عند  
 أبي حنيفة وإن يورث رحمهما الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى يبطل لأن التحريم  
 عقدت بفرض إذا بطلت الفرضية بدت التحريم أصلا ولهما أنها عقدت لأصل  
 الصلاة بوصف فرضية فلا يمكن من ضرورة إعلان الوصف بإعلان الأصل كذا في النهاية  
 وفنده يظهر في القاض صحة ما تقدمه كما في العناية اهـ (قوله عند أبي حنيفة)  
 وأما عندها فمصادرات (قوله سواء ظن وجوب الترتيب أولا) خلاف لما في شرح المجمع  
 عن أبي حنيفة من أنه لا يميز مصادرة إذا كان عند المصلي أن الترتيب ليس بواجب والأعاد  
 الكل فمقتضى في البحر على ضعفه وذكر في المنتهى أن إعليل قول الإمام يقطع بالإطلاق وأقره  
 في التهرج لا يفتن هذا مخالف لما تقدم من أن الترتيب يسقط بالظن المعتبر وأن الجاهل يلحق بالناسي

وعليه يخرج ما في الفتية  
 صلى مع وقت الفجر وصلى  
 الظهر مع تذكره جاز  
 ولا يبرم الترتيب بهذا  
 العذر (ولا يعود) لزوم  
 الترتيب (بعد سقوطه  
 بكثرتها) أي الفوائت  
 (عود الفوائت إلى الفتاة)  
 سبب (التقصاء) لبعضه على  
 المعتمد لأن الساقط لا يعود  
 (وكذا لا يعود) الترتيب (بعد  
 سقوطه بباقي المسقطات)  
 السابقة من النسيان والضيق  
 حتى لو خرج الوقت في  
 خلال الوقية لا تفسد  
 وهو مؤد هو الأصح محتمل  
 لكن في التهرج والمعراج  
 عن الدراية لم يسقط النسيان  
 والتحقيق ثم تذكر واتسع  
 الوقت يعود اتفاقا ونحوه  
 في (أشياء في بيان الساقط  
 لا يعود فيلحذر) (وفساد)  
 أصل (صلاة بترك الترتيب  
 موقوف) عند أبي حنيفة  
 سواء ظن وجوب الترتيب  
 أولا

لأننا نقول ان ما هنا مصور فيما اذا ترك صلاة ثم صلى بعدها خمسا اذا كبر اناء متروكة فضه عدم وجوب الترتيب هنا غير معتبر لانه انما يعتبر اذا كان الفساد ضعيفا كما مر عن شرح الهداية وفتح القدير فافهم **(قوله فن كثرت)** اى الصلاة التى صلاها تاركا فيها الترتيب بان الصلاة قبل قضاء الفائتة اذا كبرها وهذا التفريع لبيان قوله موقوف وتوضيحه ان اذا فائتة صلاة ولو ترافكلما صلى بعدها وقتية وهو ذا كر لتلك الفائتة فسدت تلك الوقتية فسد ما موقوف على قضاء تلك الفائتة فان قضاها قبل ان يصلى بعدها خمس صلوات صار الفساد تاما وانقلب الصلوات التى صلاها قبل قضاء المقضية نفلا وان لم يقضها حتى خرج وقت الخامسة وصارت الفوائد مع الفائتة ستا انقلب صحيحه لانه ظهرت كثرتها ودخلت في حد التكرار المسقط للترتيب وبيان وجه ذلك في البحر وغيره قال ط وقيدوا أداء الخمسة بتذكر الفائتة فلو لم يتذكرها سقط للنسيان ولو تذكر في البعض ونسى في البعض يعتبر المذكور فيه فان بلغ خمسا صحت ولا نظر لما نسي فيه لما قلنا **(قوله وصارت الفوائت)** اى الحكمية وفي نسخة الفوائد اى الموقوفة **(قوله بخروج وقت الخامسة الح)** اعلم ان المذكور في عامة الكتب كالمبسوط والهداية والكافي والبيان وغيرها ان صحة الكل موقوفة على اداء ست صلوات بعد المتروكة وادعى في البحر انه خطأ وحقق في فتح القدير ان الصحة موقوفة على دخول وقت السادسة لاعلى ادائها واعترضه في النهر بان دخول وقت السادسة بعد المتروكة غير شرط بل المعتبر خروج وقت الخامسة لانه بذلك تصير الفوائت ستا كما صرح به في معراج الدراية مع بيان ان ما ذكر في عامة الكتب من اداء السادسة انما هو لتصير الفوائت ستا بيقين لالكونه شرطا البتة وذكر نحو ذلك العلامة الشرنبلالى في الامداد عن المعراج ايضا ومجمع الروايات والتاريخية والسغناقي وقاضخان وحاصل ذلك كله ما حطه الشارح رحمه الله تعالى هذا وفي النهر عن المعراج كان ينبغي انه لو أدى الخامسة ثم قضى المتروكة قبل خروج وقتها ان لا تقصد المؤديات بل تصح لوقوعها غير جائزة زيتها لتصير الفوائت ستا والجواب منع كونها فائتة مابقي الوقت اذا احتمال الاداء على وجه الصحة قائم اه **(قوله بعد طلوع الشمس)** اى من غير توقف على دخول وقت السادسة وهى الظاهر خلافا لما في الفتح لاعلى ادائها خلافا لما يوهمه ظاهر ما في عامة الكتب **(قوله بان لم تصر ستا)** اى بان قضى الفائتة قبل خروج وقت الخامسة **(قوله وفيها يقال الح)** هذا ذكره في المبسوط وهو مبنى على ما مشى عليه كرامة الكتب من اشتراط اداء السادسة فهذه السادسة اذا اداها صحت الخمسة التى قبلها فهى صلاة تصحح خمسا والفائتة اذا قضاها قبل اداء السادسة فسدت الخمسة التى قبلها فهذه صلاة اخرى تفسد خمسا اعلى اعتبار خروج وقت الخامسة كما مشى عليه الشارح فالصحيح والمفسد صلاة واحدة وهى الفائتة فاذا قضاها بعد صلاة الخامسة قبل خروج وقتها افسدت الخمس التى قبلها واذا خرج الوقت ولم يقض صحت الخمس اى تحقق بها صحة الخمس والا فالصحيح حقيقة هو كثرة الفوائت بخروج وقت الخامسة فافهم **(قوله وعليه صلوات فائتة)** الح اى بان كان يقدر على ادائها او بالاياء فيلزمه الايضاء بها والا فلا يلزمه وان كانت بان كانت دون ست صلوات لقوله عليه الصلاة والسلام فان لم يستطع فله احق بقبول العذر منه

( فان كثرت وصارت الفوائت مع الفائتة ستا ظهر صحتها) بخروج وقت الخامسة التى هى سادسة الفوائت لان دخول وقت السادسة غير شرط لانه لو ترك فجر يوم وأدى باقى صلواته انقلب صحيحه باد طلع الشمس (والا) بان لم تصر ستا (لا) تظهر صحتها بل تصير نفلا وفيها يقال صلاة تصحح خمسا واخرى تفسد خمسا (داومات وعليه صلوات فائتة واوصى بالكفارة

مطابق

في اسقاط الصلاة عن الميت

وكذا حكم الصوم في رمضان ان افطر فيه المسافر والمريض وماتا قبل الاقامة والصحة  
وتامه في الامداد **(قوله يعطى)** بالناء للمجهول اى يعطى عنه وليه اى من له ولاية التصرف  
في ماله بوصاية او وراثة فيلزمه ذلك من الثلث ان اوصى والا فلا يلزم الولى ذلك لانها عبادة  
فلا بد فيها من الاختيار فاذا لم يوص فالتشرط فيسقط في حق احكام الدنيا للتعذر بخلاف  
حق العباد فان الواجب فيه وصوله الى مستحقه لا غير ولهذا لو نظره الغريم بأخذه بلا قضاء  
ولا رضا ويبرأ من عليه الحق بذلك امدادهم اعلم انه اذا اوصى بفدية الصوم يحكم بالجواز قطعاً  
لانه منصوص عليه واما اذا لم يوص فمقطوع بها الوارث فقد قال محمد في الزيادات انه يحزبه  
ان شاء الله تعالى فعلق الاجزاء بالمشيئة لعدم النص وكذا علقه بالمشيئة فيما اذا اوصى بفدية  
الصلاة لانهم الحقوها بالصوم احتياطاً لاحتمال كون النص فيه معلولاً بالعجز فتشمل العلة  
الصلاة وان لم يكن معلولاً تكون الفدية برامتها يصلح ما جالسيثا فكان فيها شبهة كما اذا  
لم يوص بفدية الصوم فلذا جزم محمد بالاول ولم يحزم بالآخرين فعلم انه اذا لم يوص بفدية الصلاة  
فالشبهة اقوى واعلم ايضا ان المذكور فيما رأيت من كتب علمائنا فروعا واصولاً اذا لم يوص  
بفدية الصوم يجوز ان يتبرع عنه وليه والتبادر من التقيد بالولى انه لا يصح من مال الاجنبى  
ونظيره ما قالوه فيما اذا اوصى بحجة الفرض ففبرع الوارث بالحج لا يجوز وان لم يوص ففبرع  
الوارث اما بالحج بنفسه او بالاحجاج عنه رجلاً يحزبه وظاهره انه لو تبرع غير الوارث  
لا يحزبه نعم وقع في شرح نور الايضاح للشرنبلالى التعبير بالوصى او الاجنبى فتأمل وتام ذلك  
في آخر رسالتنا المسماة (شفاء العليل في بطلان الوصية بالحلمات والتهاليل) **(قوله نصف صاع**  
**من بر)** اى او من دقيقه او سويقه او صاع تمر او زبيب او شعير او قيمته وهى افضل عندنا  
لاسراعها بسد حاجة الفقير امدادهم ان نصف الصاع ربع مد دمشق من غير تكويم بل قدر مسحه  
كما سنوضحه في زكاة الفطر **(قوله وكذا حكم الوتر)** لانه فرض عملى عنده خلافاً لهما ط ولا  
رواية في سجدة التلاوة انه يجب او لا يجب كما في الحجة والصحيح انه لا يجب كما في الصبرفة اسمعيل  
**(قوله وانما يعطى من ثلث ماله)** اى فلو زادت الوصية على الثلث لا يلزم الولى اخراج الزائد  
الاباجازة الورثة وفي القنية اوصى بثلث ماله الى صلوات عمره وعليه دين فاجاز الغريم وصيته  
لا تجوز لان الوصية متأخرة عن الدين ولم يسقط الدين باجازه اه وفيها اوصى بصلوات عمره  
وعمره لا يدري فالوصية باطلة ثم روى ان كان الثلث لا يبق بالصلوات جازوا ان كانا اكثر منهما لم يحز  
اه والظاهر ان المراد لا يبق بغلبة الظن لان المفروض ان عمره لا يدري وذلك كأن يبق الثلث  
بنحو عشر سنين مثلاً وعمره نحو الثلاثين ووجه هذا القول الثانى ظاهر لان الثلث اذا كان  
لا يبق بصلوات عمره تكون الوصية بجميع الثلث يقينا ويلغو الزائد عليه بخلاف ما اذا كان  
يبق بها ويزيد عليها فان الوصية تبطل لجهالة قدرها بسبب جهالة قدر الصلوات فتدبر **(قوله**  
**ولو لم يترك مالا الح)** اى اصلاً او كان ما اوصى به لا يبق زاد في الامداد او لم يوص بشئ واراد  
الولى التبرع بالح وأشار بالتبرع الى ان ذلك ليس بواجب على الولى ونص عليه في تبين المحارم  
فقال لا يجب على الولى فعل الدور وان اوصى به الميت لانها وصية بالتبرع والواجب على الميت  
ان يوصى بما يبق بما عليه ان لم يضق الثلث عنه فان اوصى باقل وامر بالدور وترك بقية

يعطى لكل صلاة نصف  
صاع من بر) كالفطرة  
(وكذا حكم الوتر)  
والصوم وانما يعطى (من)  
ثلث ماله) ولو لم يترك مالا

الثالث للورثة أو تبرع به لغيرهم فقد ائتم بترك ما وجب عليه اه وبه ظهر حال وصايا اهل زماننا فان الواحد منهم يكون في ذمته صلوات كثيرة وغيرها من زكاة واذخا وائتمان ويوصى لذلك بدراهم يسيرة ويجعل معظم وصيته لقراءة الحتمات والتهايل التي نص علساؤنا على عدم صحة الوصية بها وان القراءة لشيء من الدنيا لا تجوز وان الآخذ والمعطى آئمان لان ذلك يشبه الاستئجار على القراءة ونفس الاستئجار عليها لا يجوز فكذا ما شبهه كما صرح بذلك في عدة كتب من مشاهير كتب المذهب وانما ائتم المتأخرون بجواز الاستئجار على تعليم القرآن لاعلى التلاوة وعلوهم بالضرورة وهي خوف ضياع القرآن ولا ضرورة في جواز الاستئجار على التلاوة كما اوضحت ذلك في شفاء العليل وسيأتي بعض ذلك في باب الاجارة الفاسدة ان شاء الله تعالى **(قوله)** يستقرض وارثه نصف صاع مثلاً الحج اي اوقية ذلك والا قرب ان يحسب ما على الميت ويستقرض بقدره بان يقدر عن كل شهر اوقية او يحسب مدة عمره بعد اسقاط ائتم عشرة سنة للذكر وتسع سنين للأنثى لانها اقل مدة بلوغها فيجب عن كل شهر نصف غرارة قح بالماء الدمشقي مد زماننا لان نصف الصاع اقل من ربع مد فتبلغ كفارة ست صلوات لكل يوم والية نحو مد وثلاث ولكل شهر اربعون مداً وذلك نصف غرارة ولكل سنة شمسية ست غرائر فيستقرض قيمتها ويدفعها للفقير ثم يستوهبها منه ويتسلمها منه ائتم الهبة ثم يدفعها لذلك الفقير او لفقير آخر وهكذا يسقط في كل مرة كفارة سنة وان استقرض اكثر من ذلك يسقط بقدره وبعد ذلك يعيد الدور لكفارة الصيام ثم للأنحية ثم للايمان لكن لا بد في كفارة الايمان من عشرة مساكين ولا يصح ان يدفع للواحد اكثر من نصف صاع في يوم للنص على العدد فيها بخلاف فدية الصلاة فانه يجوز اعطاء فدية صلوات لواحد كلياً في وظاهر كلامهم انه لو كان عليه زكاة لا تسقط عنه بدون وصية لتعلمهم اعدم وجوبها بدون وصية باسقاط النية فيها لانها عبادة فلا بد فيها من الفعل حقيقة او حكماً بان يوصى باخراجها فلا يقوم الوارث مقامه في ذلك ثم رأيت في صوم السراج التصريح بجواز تبرع الوارث باخراجها وعليه فلا بأس بادارة الولي للزكاة ثم ينبغي بعد تمام ذلك كله ان يتصدق على الفقراء بشيء من ذلك المال او بما اوصى به الميت ان كان اوصى **(قوله)** لم يجز الظاهر انه بضم الياء من الاجزاء بمعنى ان الصلاة لا تسقط عن الميت بذلك وكذا الصوم نعم او صام او صلى وجعل ثواب ذلك للميت صح لانه يصح ان يجعل ثواب عمله لغيره عندنا كسياً في باب الحج عن الغير ان شاء الله تعالى **(قوله)** لانه يقبل النيابة لانه عبادة مركبة من البدن والمال فان العبادة ثلاثة انواع مالية وبدنية ومركبة منهما فالعبادة المالية كالزكاة تصح فيها النيابة حالة العجز والقدرة والبدنية كالصلاة والصوم لا تصح فيها النيابة مطلقاً والمركبة منهما كالحج ان كان نفلاً تصح فيه النيابة مطلقاً وان كان فرضاً لا تصح الا عند العجز الدائم الى الموت كسياً في بيانه في الحج عن الغير ان شاء الله تعالى **(قوله)** لم يجز هذا ثاني قولين حكاهما في التارخانية بدون ترجيح وظاهر البحر اعتماده والاول منهما انه يجوز كما يجوز في صدقة الفطر **(قوله)** جاز اي بخلاف كفارة اليمين والظهار والافطار تارخانية **(قوله)** ولو فدى عن صلاته في مرضه لا يصح في التارخانية عن التهمة سئل الحسن بن علي عن الفدية عن الصلاة في مرض الموت هل تجوز

مطلب

في بطلان الوصية بالحنمات والتهايل

يستقرض وارثه نصف صاع مثلاً ويدفعه الفقير ثم يدفعه الفقير للوارث ثم ومضى حتى يتم (ولو قضاه ورثته بامر لم يجز) لانها عبادة بدنية (بخلاف الحج) لانه يقبل النيابة ولو ادى للفقير اقل من نصف صاع لم يجز ولو اعطاه الكل جاز ولو فدى عن صلاته في مرضه لا يصح بخلاف الصوم

فقال لا وسئل أبو يوسف عن شيخ سأل هل تجب عليه لفدية عن الصوات كتحجب عليه  
عن صومه وهو حي فقال لا ه وفي لفدية ولا فدية في صلاة حية حية بخلاف الصوم اه  
اقول ووجهه ان النص المتقدم في شيخ الحسن انه يفطر ويفدى في حياته حتى ان  
المريض او المسافر اذا افطر يلزمه القضاء اذا ادرك يوم اخر والا فلا شيء عليه فان ادرك  
ولم يصم يلزمه الوضوء بالفدية عما قدر هذا ما قلوه ومقتضاه ان غير الشيخ الثاني ليس له ان  
يفدى عن صومه في حياته لعدم النص ومثله الصلاة ولعل وجهه انه مطالب بالقضاء اذا  
قدر ولا فدية عليه الا بتحقيق العجز عنه بالموت فيوصى بها بخلاف الشيخ الثاني فانه تحقق  
عجزه قبل الموت عن دا الصوم وقضائه فيفدى في حياته ولا يتحقق عجزه عن الصلاة لانه يصلي  
بما قدر ولو موميا برأيه فان عجز عن ذلك سقطت عنه اذا كبرت ولا يلزمه قضاءها اذا قدر  
كسبائي في باب صلاة مريض وبما قررنا ظهر ان قول الشارح بخلاف الصوم اي قال له ان  
يفدى عنه في حياته خاص بالشيخ الثاني ثم (قوله ويجوز تأخير الفوات) اي الكثرة  
مستتعة بترتيب (قوله لعذر السعي) الاضافة لمبين ط اي فيسعى ويقضى ما قدر بعد  
فرغه ثم وثم الى ان تم (قوله وفي الحوائج) اعلم بمقتضاه اي ما يحتاجه لنفسه من جلب نفع  
ودفع ضرر وما لعل فقال في المضمرات الاشتغال بقضاء الفوات اولى واهم من التوافل  
الاسنان المفروضة وصلاة تطحن وصلاة التسبيح وصلاة الن روت فيها الاخبار اه ط  
اي كتحية مسجد والاربع قبل العصر والست بعد المغرب (قوله وسجدة التلاوة) اي في  
خارج الصلاة اما فيها فملى النور وفي الحية من باب سجود التلاوة عن شرح الزاehي اداه  
هذه السجدة في الصلاة على النور وكذا اخرجه عند أبي يوسف وعند محمد على التراخي وكذا  
خلاف في قضاء الصلاة والصوم والكسرة والذور المنصقة والركعة وحج وسائر الواجبات  
وعن أبي حنيفة روي عن قيل قضاء الصلاة على التراخي اتفا والاصح عكسه اه (قوله  
والنذر المصدق) ما لمعين بوقت فيجب ادؤه في وقته ان كان معية وفي غير وقته يكون قضاء ط  
(قوله وضيق الجواني) قول في البحر بعد ذلك وذكر لو لم يسي من الصوم ان قضاء الصوم  
على التراخي وقضاء الصلاة على النور الا لعذر اه (قوله الجاني) للاحكام الشرعية كوجوب  
صوم وصلاة وزكاة (قوله السائمة) اي هاء في در حرب (قوله بالملم) فذا بلغه في دار  
الحرب رجل واحد فعليه قضاء م ركعة بعده عندهم وهو احدي الروايتين عن الامم وفي  
رواية الحسن عنه لا يلزمه حتى يجزبه رجلان عدلان مسلمان اورحل وامرأتان واما العدالة  
ففي المبسوط انها شرط عندهم وروى ابو جعفر في غريب الرواية انها غير شرط عندها حتى  
ذا خبره رجل فسق اوصي وامرأة رمد فن الصلاة لمزمت تراخية (قوله او دليله) اي  
دليل العلم وهو المكون في در الاسلام لا شتر غير ثل فيه فمن اسلم فيه لزمه قضاء ما ترك  
(قوله لزمه) منصوب ظرف لقوله فته ح والضمير لدرءة مفهومة من قوله مرند (قوله  
ولا مقبلها) عطف على مفهومة ولا الفدية كالكسرة وعلى هذا يصير المعنى ولا بعيد  
ما دام قبلها بدليل اعطف المذكور لانه مقبل للمعصوف عليه وبدليل قوله الا الحج لان  
معناه اذا اداه قبلها يقضيه ووكأن المعنى انه لا يقضى مدفاه قبلها لكان حق التعبير ان يقول

(ويشترط تأخير الفوات)  
ون وجب على النور  
(النذر المصدق) اي العجز  
وفي الحوائج على لادح  
وسجدة التلاوة وسائر  
مطابق وقضاء رمضان  
موسع وضيق الجواني  
كدا في غنى (وبعد  
الجهل حرب السائمة  
ومكث مدة فاد قضاء عليه)  
لان الحصب انما يلزم بالعلم  
و دليله ولم يوجد  
(كلا يقضى مرند مدفاه  
رمنها) ولا مقبلها



اه ما حصا **(قوله صح)** لانه محض بقصاتها في ذلك الوقت فبازمه قضاءها على قدر وسعه  
 اما اذا لم يكن عذر فنه يلزمه قضاء الفائتة على الصفة التي فاتت عليها ولذا يقضى المسافر فائتة  
 الحضر الرباعية اربعا ويقضى المقيم فائتة السفر ركعتين لان القضاء يحكي الاداء بالضرورة  
**(قوله كثرت الفوائت الخ)** مثله لو فاته صلاة الخميس واجمعة والسبت فاذا قضاها لا بد  
 من التعيين لان فجر الخميس مثلا غير فجر الجمعة فن اراد تسهيل الامر يقول اول فجر مثلا  
 فنه اذا صلاه يصير ما يله اول او يقول آخر فجر فان ما قبله يصير آخر ولا يضره عكس  
 الترتيب لسقوطه بكثرة الفوائت وقيل لا يلزمه التعيين ايضا كفي صوم ايام من رمضان واحد  
 ومشى عليه المصنف في مسائل شتى آخر الكتاب تبعا لكثرة صححه الفهستاني عن ائمة لكن  
 استشكله في الاشياء وقل انه يخالف مذكرة صاحبنا كقصة ضيحن وغيره والاصح الاشتراط اه  
 قلت وكذا صححه في الماتقي هناك وهو الاحوط وبه جزم في الفتح كما قدمناه في بحث النية  
 وجزم به هنا صاحب الدرر ايضا **(قوله لو من رمضانين)** لان كل رمضان سبب لصومه فصار  
 كظهيرين من يومين بخلاف صوم يومين من رمضان واحد فيصح وان لم يعين القضاء عن اليوم  
 الاول والثاني منه **(قوله وينبغي الخ)** تقدمه في باب الاذان انه يكره قضاء الفائتة في المسجد  
 وعمله الشارح بما هنا من ان التأخير معصية فلا يظهرها وظاهره ان المنوع هو القضاء مع  
 الاضلاع عليه سواء كان في المسجد او غيره كما افاده في المنع قلت والظاهر ان ينبغي هنا  
 للوجوب وان الكراهة تحريرية لان اظهار المعصية معصية لحديث الصحيحين كل امتي معافي الا  
 الجاهلين وان من الجاهل ان يعمل الرجل بالليل عملا ثم يصبح وقد ستره الله فيقول عملت  
 البارحة كذا وكذا وقد بات يستره ربه ويصبح يكشف ستر الله عنه والله تعالى اعلم

#### باب سجود السهو

**(قوله من اضافة الحكم الى سببه)** قل في الغاية وهي الاصل في الاضافات لان الاضافة  
 للاختصاص واقواه اختصاص المسبب بالسبب اه لكن فيه ان السجود ليس حكما بل هو  
 متعلقه والحكم هنا الوجوب واجب بأنه على تقدير مضاف اي وجوب سجود السهو تأمل  
**(قوله وأولاده بالفوائت)** أي قرنه بها على طريق التضمنين ولذا عداه بالباء والافه من الولي  
 بمعنى القرب والدنو كما في القاموس فيعدي الى المفعول الثاني بمن لا بالباء يقال اوليت زيدا من  
 عمرو أي قربته منه **(قوله لانه لا اصلاح ما فات)** اي ما ترك من الواجبات في محله كما ان قضاء  
 الفوائت لا اصلاح ما فات وقته بفعله مده **(قوله وهو)** اي السهو **(قوله واحد عند الفقهاء)**  
 خبر عن هو وما عطف عليه أي معنى هذه الثلاثة واحد عند الفقهاء وفي ذكر الشك نظر وفي  
 البحر عن التحرير لافرق في المائة بين النسيان والسهو وهو عدم استحضار الشيء في وقت الحاجة  
 قال الرملي وفي جمع الجوامع السهو الغفلة عن المعاماة فيتنبه له بأدنى تنبه والنسيان زوال  
 المعاماة وقل الحكماء السهو زوال الصورة عن المدركة مع بقائها في الحافظة والنسيان  
 زوالها عنهما معا فحينئذ يحتاج في تحصيلها الى سبب جديد **(قوله والظن الخ)** حاصله ان  
 ما يخطر بالبال ولم يصل الى حد اليقين حتى يسمى علما ولا تساوت جهته حتى يسمى شكابل

صح ولا يعيد لو صح \*  
 كثرت الفوائت نوى اول  
 ظهر عليه وخره وكذا  
 الصوم لو من رمضانين  
 هو الاصح وينبغي ان لا  
 يطاع غيره على قضائه لان  
 التأخير معصية فلا يظهرها  
 باب سجود السهو  
 من اضافة الحكم الى سببه  
 واولاده بالفوائت لانه  
 لا اصلاح ما فات وهو  
 والنسيان والشك واحد  
 عند الفقهاء والظن  
 الطرف الراجح والوجه  
 الطرف المرجوح

قوله زوالها عنها معا  
 هكذا يخطو لعل الاوفق  
 بتأمله زوالها عنهما معا  
 اي زوال الصورة عن  
 المدركة والحافظة معا تأمل  
 اه مصححه



(يجب له بعد سلام واحد)  
عن يمينه فقط لأنه المعهود  
وبه يحصل التحليل وهو  
الاصح بجر عن المجتبي  
وعليه لو أتى بتسليمتين  
سقط عنه السجود ولو  
سجد قبل السلام جاز  
وكره تنزيها وعند مالك  
قبله في النقصان وبعده  
في الزيادة

ترجمت فيه أحدها على الأخرى فالمرجوحه وهم والراجحة ظن فان زاد الرجحان بلا جزم  
فهو غلبة الظن **(قوله يجب له)** أي للسهو الآتي بيانه في قوله بترك واجب سهواً وذكروا في  
الحيط عن القدوري انه سنة وظاهر الرواية الوجوب وصححه في الهداية وغيرها لانه لغير  
نقصان تمكن في الصلاة فيجب كالدعاء في الحج ويشهد له الأمر به في الأحاديث الصحيحة  
والمواظبة عليه وظاهر كلامهم انه لو لم يسجد يأثم بترك الواجب ولترك سجود السهو بحر وفيه  
نظار بل يأثم بترك الجائر فقط اذا أتم على الساهي نعم هو في صورة العمد ظاهر وينبغي ان يرتفع  
هذا الأثم باعادتها نهر **(قوله بعد سلام)** متعلق بمحذوف حال من فاعل يجب الا يجب لما يأتي  
من انه لو سجد قبل السلام كره تنزيهاً نعم يصح تعاقبه يجب بالنظر الى تقييد السلام بالواحد لما  
يأتي من انه بعد التسليمتين يسقط السجود **(قوله واحد)** هذا قول الجمهور منهم شيخ الاسلام  
وفخر الاسلام وقال في الكافي انه الصواب وعليه الجمهور واليه اشارة في الاصل اه الا ان  
مختار فخر الاسلام كونه تلقاء وجهه من غير انحراف وقيل يأتي بالتسليمتين وهو اختيار  
شمس الأئمة وصدر الاسلام اخي فخر الاسلام وصححه في الهداية والظهيرية والمفيد والنايع  
كذا في شرح المنية قال في البحر وعزاه الى الثاني في البدائع الى عامتهم فقد تعارض النقل عن  
الجمهور اه **(قوله عن يمينه)** احتراز عما اختاره فخر الاسلام من اصحاب القول الاول كما  
علمته وفي الحلية اختار الكرخي وفخر الاسلام وشيخ الاسلام وصاحب الايضاح ان يسلم  
تسليمة واحدة ونص في المحيط على انه الاصول وفي الكافي على انه الصواب قال فخر الاسلام  
وينبغي على هذا ان لا يحرف في هذا السلام يعني فيكون سلامه مرة واحدة تلقاء وجهه وغيره  
من اهل هذا القول على انه يسلم مرة واحدة عن يمينه خاصة اه والحاصل ان القائمين بالتسليمة  
الواحدة قائلون بانها عن اليمين الافخر الاسلام منهم فانه يقول انها تلقاء وجهه وهو المصرح  
به في شروح الهداية ايضا كالمعراج والعناية والفتح **(قوله لانه المعهود)** تعليل لكونه عن  
يمينه وقوله وبه يحصل التحليل تعليل لكونه واحداً يأتي وجهه قريباً **(قوله بجر عن المجتبي)**  
عبارة البحر والذي ينبغي الاعتماد عليه تصحيح المجتبي انه يسلم عن يمينه فقط وقد ظن في البحر  
وتبعه في النهر وغيره ان هذا القول قول ثالث بناء على ان جميع اصحاب القول الثاني قائلون  
بانه يسلم تلقاء وجهه مع ان القائل منهم بذلك هو فخر الاسلام فقط كما علمته وحينئذ فلا حاجة  
الى عزو هذا القول الى المجتبي حتى يرد ما قيل ان تصحيح المجتبي لا يوازي ما عليه الجمهور الذي  
هو الاكثر تصحيحاً والاصوب والصواب فافهم **(قوله وعليه لو أتى الحج)** هذا جعله في البحر  
قولاً رابعاً واستظهر في النهر انه مفرع على القول بالواحدة وتبعه الشارح ويؤيده ما وجهوا  
به القول بالواحدة من ان السلام الاول لشئين للتحليل وللتحية والسلام الثاني للتحية فقط أي  
تحية بقية القوم لان التحليل لا يتكرر وهنا سقط معنى التحية عن السلام لانه يقطع الاحرام  
فكان ضم الثاني اليه عبثاً ولو فعله فاعل لقطع الاحرام قال في الحلية بعد عزوه ذلك الى فخر  
الاسلام حتى انه لا يأتي بعده بسجود السهو كما نقله في الذخيرة عن شيخ الاسلام ومضى عليه في  
الكافي وغيره اه وفي المعراج قال شيخ الاسلام لو سلم تسليمتين لا يأتي بسجود السهو بعد ذلك  
لانه كالسلام اه قلت وعليه فيجب ترك التسليمة الثانية **(قوله جاز)** هو ظاهر الرواية وفي

الحيف وروى عن صحبته لا خبر به وعنده خبر **(قوله فيعتبر الخ)** أى ذف قل لقا ف  
 التخصيص ودال عند الدال نريادة **(قوله)** رفع التشهد أى قراءته حتى لو سلم بمجرد رفعه من  
 سجدة السهو تحت صلاته ويكون تأكيده واجب وكذا يرفع السلام امداد **(قوله)** لقوتها  
 أى لأنها أقوى منه لتكونها فريضة **(قوله)** فيها ترفعها أى القعدة والتشهد لأنها أقوى  
 منهما لتكونها ركن والقعدة أصله الإردن امداد أولان الصلوية ركن أصل والقعدة ركن زائد  
 كمر في باب صفة الصلاة أولان القعدة لا تكون إلا آخر الأركان وبسجود الصلوية بعدها  
 خرجت عن كونها آخر **(قوله)** وكذا التلاوية لأنها اثر القراءة وهى ركن فخذت حكمها  
 بخبري تأخذ حكمها بعد سجودها أم قبله فيها حاجة حتى لو سلم ولم يسجد بها فصلاته صحيحة  
 بخلاف الصلوية في كل ركن أصل من كل وجه كسبأ تى وظهيرها فيما ذكرنا ما لو نسي السورة  
 فتذكرها في الركوع معاد وقراها أخذت حكم القرض وارتفع الركوع فيلزمه اعادته  
 \* (تأنيه) \* ذكر في تنازعنا ان العود الى قراءة التشهد في القعدة الأخيرة اذا نسيه يرفع  
 القعدة كالعود الى التلاوية كما ذكره الحلواني والسرخسي وذكر ابن الفضل انه لا يرفعها  
 وفي واقعات الناطق ان الفتوى عليه اه **(قوله)** اذا كان الوقت صالحا أى لاداء تلك الصلاة  
 فيد **(قوله)** او احمرت في القضاء كذا في افتح والبحر والأخيرة وغيرها ومفهومه انه لو كان  
 يؤدى العصر فحمرت الشمس لا يستقض سجود السهو لان ذلك الوقت صالح لاداء الصلاة  
 نفسها فكذا اسجود سهوها بخلاف الفائتة الواجبة في كامل لكن في الامداد عن الدراية  
 التصريح بسقوطه اذا احمرت عقب السلام من فئة او حاضرة تحرزا عن الكراهة وهذا  
 يقتضى ان القضاء هنا غير قيد ويؤيده ما في القنية لو صلى العصر وعليه سهو فاصفرت الشمس  
 لا يسجد للسهو ثم رأيت في البدائع علل هذا بأن السجدة تحجب التقصان المتمكن فخرى مجرى  
 القضاء وقد وجبت كاملة فلا تقضى بالتقصص اه تأمل **(قوله)** ما يقطع البناء كحدث عمد وعمل  
 مناف امداد **(قوله)** بعد السلام تنازع فيه كل من طلعت واحمرت ووجد كيفيد كلام  
 الامداد **(قوله)** سقط عنه لانه العود الى السجود يعود الى حرمة الصلاة وقد فات شرط صحتها  
 بطلوع الشمس في فجر ومثله خروج وقت الجمعة والعيد وكذا اذا وجد ما يقطع البناء وامافى  
 احمرار الشمس في القضاء فكذلك وامافى الاداء فلنلا يعود الى الوقت المكروه بعد صحة الصلاة  
 فلا كراهة تأمل في اذ سقط السجود فهل يلزمه الاعادة لكون ما أداه أولا وقع ناقصا بلا  
 خبر والذي يأنى انه ان سقط بضعه كحدث عمد مثلا يلزم والا فلا تأمل **(قوله)** وفي القنية الخ  
 اقول عبارة القنية برمز نجم الأئمة تطوع ركعتين وسها ثم بنى عليه ركعتين يسجد للسهو ولو  
 بنى على الفرض تطوع وقدمها في الفرض لا يسجد اه والظاهر ان الفرق هو ان بناء النفل  
 على النفل يصير صلاة واحدة بخلاف بناء النفل على الفرض ولذا كان البناء فيه مكروها لان  
 النفل صلاة اخرى غير الفرض ولا يمكن ان يكون سجود السهو لصلاة واقعا في صلاة اخرى  
 مقصودة وان كانت تحرمة الفرض نافية فلذا لا يسجد اولاً لأنه لما بنى النفل عمدا صار مؤخر  
 للسلام عن محله عمدا والعمد لا يخبره سجود السهو بل تلزمه فيه الاعادة وحيث كانت الاعادة  
 واجبة لم يبق السجود واجبا عن سهوه في الفرض لانه بالاعادة يأتي بما سها فيه والسجود جبر

فيعتبر القف بالقوف  
 والدال بالدال (سجدة)  
 (و) يحب ايضاً (شهد  
 و) سلام) لان سجود  
 السهو يرفع التشهد دون  
 القعدة لقوتها بخلاف  
 الصلوية فانها ترفعها  
 وكذا التلاوية على غير  
 وبني بالصلاة على النبي  
 صلى الله عليه وسلم والدعاء  
 في القعود الأخير في الغدير  
 وقيل فيهما احتياط (ذا  
 كان الوقت صالحاً) فهو  
 ضاعت الشمس في الفجر  
 او احمرت في القضاء او  
 وجد منه ما يقطع البناء  
 بعد السلام سقط عنه فتج  
 وفي القنية لو بنى النفل على  
 فرض سها فيه لم يسجد

عمافات قائم مقام الاعادة فاذا وجبت الاعادة سقط السجود فعلى هذا لا يرد مسألتى من ماء  
 قعد في الرابعة ثم قام وسجد للحامسة ضم اليها سادسة لتصير له اركعتان فلان هذا التعليل غير  
 مقصود فكانه ايس صلاة اخرى ولانه لم يؤخر سلام الفرض عن محله عمدا فترك الاعادة عليه  
 واجبة فلزمه سجود السهو هذا مظهرى والله تعالى اعلم **(قوله بترك واجب)** اى من واجبات  
 الصلاة الاصلية لاكل واجب اذ لو ترك ترتيب السور لا يلزمه شئ مع كونه واجبا بحر ويرد  
 عليه ما لو اخر التلاوية عن موضعها فن عليه سجود السهو كما في الخلاصة جازما بانه لا اعتماد  
 على ما يخالفه وصححه في الواو اجبة ايضا وقد يجاب بامر من انها لما كانت اثر القراءة اخذت  
 حكمها تأمل واحترز بالواجب عن السنة كالتناء والتعوذ ونحوها وعن الفرض **(قوله)**  
 قيل (الافى اربع) اشار الى ضعفه تبعا لنور الايضاح تخلفته للمشهور في تسميته سجود سهو  
 وان ساء القائل به سجود عذر وقدرده العلامة قسمه بانه لا يعلمه اصل في الرواية ولا وجه في  
 الدراية اه واجب في الحلية عن وجوب السجود في مسئلة التفكير عمدا بانه وجب لما يلزم  
 منه من ترك واجب هو تأخير الركن او الواجب عما قبله فانه نوع سهو فلم يكن السجود لترك  
 واجب عمدا **(قوله وتأخير سجدة الركعة الاولى)** الظاهر ان هذا القيد اتفق عند القائل به  
 والا فالفرق بين الركعة الاولى وغيرها تحكم وكذا لا يظهر لقوله الى آخر الصلاة وجه لانه  
 لو اخر الى الركعة الثانية لكان كذلك عنده على ما يظهر ط **(قوله وان تكرر)** حتى لو ترك  
 جميع واجبات الصلاة سهوا لا يلزمه الاسجدتان بحر **(قوله لان تكراره غير مشروع)** سيأتى  
 ان المسبوق يتابع امه فيه ثم اذا قام لقضاء ما فاته فسبها فيه يسجد ايضا فقد تكرر واجب في  
 البدائع بان المسبوق فيما يقضى كالتفرد فهما صلاتان حكما وان كانت التحريم واحدة  
 وتامة في البحر **(قوله متعلق بترك واجب)** اى مرتبط به على وجه التمثيل له وليس المراد  
 التعلق النحوى ط اى بل هو خبر لمبتدأ محذوف اى وذلك كركوع **(قوله لوجوب تقديمها)**  
 اى تقديم قراءة الواجب اما قراءة الفرض فتقديمها على الركوع فرض لا يجبر بسجود السهو  
 والتحقيق ان تقديم الركوع على القراءة مطلقا موجب لسجود السهو لكن اذا ركع ثم قام  
 فقرأ فان اعد الركوع صحت صلاته والافسدت اما اذا ركع قبل القراءة اصلا فظاهر واما  
 اذا قرأ الفاتحة مثلا ثم ركع فذكر السورة فعاد فقرأها ولم يعد الركوع فلان ما قرأ ثانيا  
 التحق بالقراءة الاولى فصار الكل فرضا فارْتَفُض الركوع فذا لم يعده ففسد صلاته نعم اذا كان  
 قرأ الفاتحة والسورة ثم عاد لقراءة سورة اخرى لا يرتفع ركوعه كما نقاه في الحلية عن الزاهدى  
 وغيره فقد ظهر ان ابقاء الركوع قبل القراءة اصلا او قبل قراءة الواجب يلزمه سجود السهو  
 لكن اذا لم يعد الركوع يسقط سجود السهو لفساد الصلاة وان اعاده صحت ويسجد للسهو  
 وعلى هذا التقرير فاقدمه الشارح تبعا لغيره في واجبات الصلاة حيث عد منها الترتيب بين  
 القراءة والركوع ناظر الى مجرد التقديم والتأخير مع قطع النظر عن لزوم اعادة ما قدمه  
 وما صرح به شراح الهداية وغيرهم من انه لو قدم الركوع على القراءة ففسد الصلاة ناظر الى  
 الاكتفاء بما قدمه وعدم اعادته فلان فى بين كلاميه **(قوله ثم انما تحقق الترك)** اى ترك القراءة  
 بمعنى فواتها على وجه لا يمكن فيه التدارك **(قوله عاد)** اى الى القيام ليقرا **(قوله)**

(بترك) متعلق يجب

(واجب) بما مر في صفة

الصلاة (سهوا) فلا سجود

في العمدة قيل الا في اربع

ترك المتعدة الاولى وصلاة

فيه على النبي صلى الله عليه

وسد ونفكره عمدا حتى

شغله عن ركن وتأخير

سجدة الركعة الاولى الى

آخر الصلاة نهر (وان

تكرر) لان تكراره غير

مشروع (كر كوع) متعلق

بترك واجب (قبل قراءة)

الواجب لوجوب تقديمها

ثم انما تحقق الترك بالسجود

فوتذكر ولو بعد اربع

من الركوع عد

ثم اعاد الركوع ) لانه لما عاد وقرا وقعت القراءة فرضا ولا ينافيه كون الفرض فيها آية واحدة والزائد واجب وسنة لان معناه ان اقل الفرض آية ويجب ان يعمل ذلك الفرض الفاتحة والسورة وليس ان تكون السورة من طووال امقتض او واسطه او قصاره حتى لو قرأ القرآن كله وقع فرضا كما ان الركوع بقدر تسبيحة فرض وتطويله بقدر ثلاث سنة كما حققه في شرح المنية وقدمناه في فصل القراءة والحاصل ان ما يقرأه ياتحق بمقابل الركوع ويام وهذا الركوع فلزم اعادته حتى لو لم يعد بطالت صلاته بل ذكر في شرح المنية انه لو قدم لاجل القراءة ثم بداله فسجد ولم يقرأ ولم يعد الركوع قل مضى ففسد لانه لما انتصب ثما للقراءة ارتفض ركوعه وان كان البعض يقول لا يفسد اه وهذا كله بخلاف ما لو تذكر القنوت في الركوع والصحيح انه لا يعود ولو عاد وقت لا يرتفض ركوعه وغايه السهو لان القنوت اذا اعيد يقع واجبا لا فرضا كما في شرح المنية واما اذا عاد القراءة سورة أخرى فلا يرتفض ركوعه كما قدمناه لانه وقع بعد قراءة تامة فكان في موقعه وكان عوده الى القراءة غير مشروع كما اذا عاد الى القنوت ال اولى والله اعلم **(قوله)** يعيد السورة ايضا ) اى لتقع القراءة مرتبة **(قوله)** وتأخير قيام **(الح)** اشار الى ان وجوب السجود ليس لخصوص الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بل لترك الواجب وهو تعقيب التشهد للقيام بلا فاصل حتى لو سكت يلزمه السهو كما قدمناه في فصل اذا اراد الشروع قل المقدسى وكما لو قرأ القرآن هنا وفي الركوع يلزمه السهو مع انه كلام الله تعالى وكما لو ذكر التشهد في القيام مع انه توحيد الله تعالى وفي المناقب ان الامام رحمه الله رأى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فقال كيف اوجبت السهو على من صلى على فقال لانه صلى عليك سهوا فاستحسنه **(قوله)** وفي الزيلعي **(الح)** جزم به المصنف في مته في فصل اذا اراد الشروع وقال انه المذهب واختاره في البحر تبعا للخلاصة والحاوية والظاهر انه لا ينافي قول المصنف هنا بقدر ركن تأمل وقدمنا عن القاضي الامام انه لا يجب ما لم يقل وعلى آل محمد وفي شرح المنية الصغير انه قول الاكثر وهو الاصح قل الخير الرملى فقد اختلف التصحيح كما ترى وينبغي ترجيح ما قاله القاضي الامام اه وفي التتارخانية عن الحاوى وعلى قولهما لا يجب السهو ما يبلغ الى قوله حميد مجيد **(قوله)** والجهر فيما يخاف فيه للامام **(الح)** في العبارة قلب وصوابها والجهر فيما يخاف لكل مصل وعكسه الامام ح وهذا ما صححه في البدائع والدرر ومال اليه في الفتح وشرح المنية والبحر والنهر والحلية على خلاف ما في الهداية والزيلعي وغيرهما من ان وجوب الجهر والخفاة من خصائص الامام دون المنفرد والحاصل ان الجهر في الجهرية لا يجب على المنفرد اتفاقا وانما الخلاف في وجوب الاخفاء عليه في السرية وظهر الرواية عدم الوجوب كما صرح بذلك في التتارخانية عن المحيط وكذا في الذخيرة وشروح الهداية كالتهية والكفاية والغنية ومعراج الدراية وصرحوا بان وجوب السهو عليه اذا جهر فيه يخاف رواية النوادر اه فعلى ظاهر الرواية لاسهو على المنفرد اذا جهر فيما يخاف فيه وانما هو على الامام فقط **(قوله)** والاصح **(الح)** صححه في الهداية والفتح والتبيين وامنية لان اليسير من الجهر والاخفاء لا يمكن الاحتراز عنه وعن الكثير يمكن وما تصح به الصلاة كثير غير ان ذلك عنده آية واحدة وعندها ثلاث آيات هداية

ثم اعاد الركوع الا انه في تذكر الفاتحة يعيد السورة ايضا ) وتأخير قيام الى الثالثة بزيادة على التشهد بقدر ركن ) وقيل بخبر وفي الزيلعي الاصح وجوبه باللهم صل على محمد (والجهر فيما يخاف فيه ) للامام (وعكسه) لكل مصل في الاصح والاصح تقديره (بقدر ما تجوز به الصلاة

( قوله في الفصلين ) أى فى المسئتين مسألة الجهر والاختفاء ( قوله قل أو كثر ) أى ولو كلمة قال القهستاني والمتبادر أن يكون هذا فى صورة أن ينسى أن عليه المخافة فيجهر قصدوا ما إذا علم أن عليه المخافة فيجهر لتبين الكلمة فليس عليه شئ اهـ ( قوله وهو ظاهر الرواية ) قال فى البحر وينبغى عدم العدول عن ظاهر الرواية الذى نقله الثقات من اصحاب الفتاوى اهـ زاد المصنف فى منحه وإنما عولنا على الاول تبعاً للهداية وأنا أعجب من كثير من كل الرجال كيف يعدل عن ظاهر الرواية الذى هو بمنزلة نص صاحب المذهب الى ما هو كالرواية الشاذة اهـ اقول لا عجب من كل الرجال كصاحب الهداية والزبائى وابن الهمام حيث عدلوا عن ظاهر الرواية لما فيه من الحرج وصححوا الرواية الأخرى للتسهيل على الأمة وكمله من نظير ولذا قل القهستاني ويجب السهو بمخافة كلة لكن فيه شدة وقال فى شرح المنية والصحيح ظاهر الرواية وهو التقدير بما تجوز به الصلاة من غير تفرقة لأن القليل من الجهر فى موضع المخافة تنفوا أيضاً فى حديث أبى قتادة فى الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام كان يقرأ فى الظهر فى الاولين بأمر القرآن وسورتين وفى الآخرين بأمر الكتاب ويسمعنا الآية أحياناً اهـ ففيه التصريح بأن ما صححه فى الهداية ظاهر الرواية أيضاً فإن ثبت ذلك فلا كلام والأفوجه تصحيحه ما قلنا وتأيد به حديث الصحيحين وقد قدمنا فى واجبات الصلاة عن شرح المنية أنه لا ينبغى أن يعدل عن الدراية أى الدليل إذا وافقتها رواية \* ( تمة ) \* قد صرحوا بأنه إذا جهر سهواً بشئ من الأدعية والأثنية ولو تشهداً فإنه لا يجب عليه السجود قال فى الحلية ولا يعرى القول بذلك فى التشهد عن تأمل اهـ واقره فى البحر هذا وقد قدمنا فى فصل القراءة الكلام على حد الجهر فراجع ( قوله متعلق يجب ) أى المذكور أول الباب ( قوله سجد امامه ) أما لو سقط عن الإمام بسبب من الأسباب بأن تكلم أو أحدث متعمداً أو خرج من المسجد فإنه يسقط عن المقتدى بغيره والظاهر أن المقتدى يجب عليه إعادة كالإمام أن كان السقوط بفعاله العمد لتقرر النقضان بلا جابر من غير عذر تأمل ( قوله لوجوب المتابعة ) على لوجوبه على المقتدى بسهو امامه ولأن النقضان دخل فى صلاته أيضاً لارتباطها بصلاة الإمام ( قوله لا يسهوه أصلاً ) قيل لأفائدة لقوله أصلاً وليس بشئ بل هو تأكيد لنفى الوجوب لأن معناه لا قبل السلام للزوم مخالفة الإمام ولا بعده لخروجه من الصلاة بسلام الإمام لأنه سلام عمد من لا سهو عليه كما فى البحر لكن قال فى النهر لقائل أن يقول لا نسلم أنه يخرج منها بسلامه وقد سبق خلاف فيمن لا سهو عليه فكيف بمن عليه السهو حينئذ فيمكنه أن يأتى بهذا الجابر اهـ قلت وقدم الشارح فى نواقض الوضوء أنه لو قهقه بعد كلام الأسماء وسلامه عمداً فسدت طهارته فى الأصح وقد مناهناك تصحيحه عن الفتح والحانية على خلاف ما صححه فى الخلاصة من عدم الفساد ولاشأن أن فساد طهارته مبنى على عدم خروجه من الصلاة بسلام الإمام أو كلامه فها هنا مبنى على ما صححه فى الخلاصة ولذا قال فى المعراج بعد تعليقه المسئلة بأنه يخرج بسلام الإمام كذا قيل وفيه تأمل بل الأولى التمسك بما روى ابن عمر عنه صلى الله عليه وسلم ليس على من خلف الإمام سهو اهـ \* ( تنبيه ) \* قال فى النهر ثم مقتضى كلامهم أنه يعيدها لثبوت الكراهة مع تعذر الجابر ( قوله والمسبوق

فى الفصلين وقيل ) قاله قاضى خان ( يجب ) السهو ( بهما ) أى بالجهر والمخافة ( مطلقاً ) أى قل أو كثر ( وهو ظاهر الرواية ) واعتمده الحلوانى ( على منفرد ) متعلق يجب ( ومقتد بسهو امامه ان سجد امامه ) لوجوب المتابعة ( لا يسهوه ) أصلاً ( والمسبوق )

يسجد مع امامه) فبدأ السجود لانه لا يتبعه في السلام بل يسجد معه ويشهد فذا سلم الامام قام الى الخصة. فان لم يكن كان اماما فسدت والا فلا يسجد عليه ان سلم سهوا قبل الامام او معه وان سلم بعده لزمه لكونه منفردا حينئذ بخبر وأراد بالعمية المقارنة وهو نادر الوقوع كافي شرح المنية وفيه ولو سلم على ظن ان عليه ان يسلم فهو سلام سمى يمنع البناء **(قوله)** سواء كان السهو قبل الاقتداء او بعده) بيان للاطلاق وشمل ايضا ما اذا سجد الامام واحدة ثم اقتدى به قل في البحر فانه يتابعه في الاخرى ولا يقضى الاولى كالا يقضيها لو اقتدى به بعد ما سجدها **(قوله)** ثم يقضى ما فاتته) فلو لم يتابعه في السجود وقام الى قضاء ما سبق به فانه يسجد في آخر صلاته استحسانا لان التجرية متحدة فجعل كأنها صلاة واحدة بخبر وغيره فافهم **(قوله)** ولو سجد فيه) اي فيما يقضيه بعد فراغ الامام يسجد ثانيًا لانه منفرد فيه والمنفرد يسجد للسهو وان كان لم يسجد مع امامه السهو ثم سجد هو ايضا كفته سجدتان عن السهوين لان السجود لا يتكرر وتماه في شرح المنية **(قوله)** وكذا اللاحق) اي يجب عليه السجود بسهو امامه لانه مقتد في جمع صلاته بدليل انه لا قراءة عليه فلا سجود فيما يقضيه بخبر **(قوله)** لكنه يسجد الخ) اي يبدأ بقضاء ما فاتته ثم يسجد في آخر صلاته لانه اتم متابعا الامام فيما اقتدى به على نحو ما يصلي الامام وانه اقتدى به في جميع الصلاة فيتابعه في جميعها على نحو ما أدى الامام ولا ما أدى الاول فلا اول وسجد للسهو في آخر صلاته فكذا اللاحق واما المسبوق فقد اتم بالاقداء به متابعه بقدر ما هو صلاة الامام وقد ادرك هذا القدر فيتابعه ثم منفرد بخبر **(قوله)** ولو سجد مع امامه اعاده) لانه في غير اوانه ولا تقصد صلاته لانه ما زاد الاسجدتين ولو كان مسوقا بثلاث ولا حقا بركعة فسجد امامه للسهو فانه يقضى ركعة لا قراءة لانه لاحق ويتشهد ويسجد للسهو لان ذلك موضع سجود الامام ثم يصلي ركعة بقراءة ويقعد لانها ثانية صلاته ولو كان على العكس سجد للسهو بعد الثالثة كذا في محيط بحر **(قوله)** والمقيم الخ) ذكر في البحر ان المقيم المتقدم والمسافر كالمسبوق في انه يتابع الامام في سجود السهو ثم يشتغل بالانتماء واما اذا قام الى اتمام صلاته وسها فذكر الكرخي انه كاللاحق فلا يسجد عليه بدليل انه لا يقرأ وذكر في الاصل انه يلزمه السجود وصححه في البدائع لانه انما اقتدى بالامام بقدر صلاة الامام فذا انقضت صار منفردا وانما لا يقرأ فيما يتم لان القراءة فرض في الاولين وقد قرأ الامام فيهما اه قال في النهر وبهذا عم انه كاللاحق في حق القراءة فقط اه اقول وتقدمت بقية مسائل المسبوق واللاحق قيل بان الاستخلاف **(قوله)** ولو عمدا) كالمسبوق فلا يعود فيه اذا استتم قنما وعلى قولهما يعود لانه من النفل ط **(قوله)** اما النفل فيعود الخ) جزم به في المعراج والسراج وعلمه ابن وهبان بان كل شفع منه صلاة على حدة فلا شيء عن قول محمد بان لقعدة الاولى منه فرض فكانت لاخيرة وفيها يقدم وان قام وحكي في المحيط فيه خلاف وكذا في شرح التمر تاشي قيل يعود وقيل لا وفي الخلاصة والاربع قبل الظهر كالتصريح وكذا الوتر عند محمد وتماه في النهر لكن في الترخاوية عن الغالبية قيل في التصريح يعود ما يقيد بالسجدة والصحيح انه لا يعود اه وقرره في الامداد لكن خالفه في مته تأمل **(قوله)** ما يقيد بالسجدة) اي يقيد الركعة

يسجد مع امامه مطلقا)  
سواء كان السهو قبل  
لاقتداء او بعده (ثم يقضى  
بما فاتته) ولو سجد فيه سجد  
بما (وكذا اللاحق)  
لانه يسجد في آخر  
صلاته ولو سجد مع امامه  
عده مقيم خلف المسافر  
مسبوق وقيل كاللاحق  
(سها عن التعمود الاول  
من الغرض) ولو عمدا ما  
ما لم يعود ما لم يقيد  
بالسجدة (ثم تذكره

التي قام اليها (قوله عاداليه) اي وجوبا نهر (قوله ولا سهو عليه في الاصح) يعني اذا عاد قبل ان يستتم قائما وكان الى القعود اقرب فانه لاسجود عليه في الاصح وعليه الاكثر واختار في الوالوجية وجوب السجود واما اذا عاد وهو الى القيام اقرب فعليه سجود السهو كما في نور الايضاح وشرحه بلا حكاية خلاف فيه وصحح اعتبار ذلك في الفتح بما في الكافي ان استوى النصف الاسفل وظهره بعد منحن فهو اقرب الى القيام وان لم يستو فهو اقرب الى القعود ثم اعلم ان حالة القراءة تنوب عن القيام في مريض يصلي بالايضاء حتى لو طس في حالة التشهد الاول انها حالة القيام فقرا ثم تذكر لا يعود الى التشهد كافي البحر عن الوالوجية (قوله في ظاهر المذهب الخ) مقابله ما في الهداية ان كان الى القعود اقرب عاد ولا سهو عليه في الاصح ولو الى القيام اقرب فلا وعليه السهو وهو مروى عن ابي يوسف واختاره مشايخ بخاري واصحاب المتون كالكثر وغيره ومشى في نور الايضاح على الاول كالمنصف تبعوا مواهب الرحمن وشرحه البرهان قال ولصريح ما رواه ابو داود عنه صلى الله عليه وسلم اذا قام الامام في الركعتين فان ذكر قبل ان يستوى قائما فليجلس وان استوى قائما فلا يجلس ويسجد سجدتي السهو اه قلت لكن قال في الحلية انه نص فيه يفيد تعين العمل به لولا ما في ثبوته من النظر فان في سنده جابرا الجعفي من علماء الشيعة جارحوه اكثر من موثقيه وقال الامام ابو حنيفة فيه ما رأيت اكذب منه فلا جرم ان قال شيخنا في التقريب رافضى ضعيف انتهى فالانقوم الحجة بحديثه اه (قوله اي وان استقام قائما) افاد ان لا في قوله والا نافية داخلة على قوله لم يستقم وهونفي ايضا فكان اثباتا افاده ط (قوله لترك الواجب) وهو القعود (قوله بعد ذلك) اي بعدما استقام قائما ومثله ما اذا عاد بعدما صار الى القيام اقرب على الرواية الاخرى ولذا قال في البحر ثم لو عاد في موضع وجوب عدمه اختلفوا في فساد صلاته فهذه العبارة تصدق على الروايتين (قوله لكنه يكون مسيا) اي ويأثم كافي الفتح فلو كان اماما لا يعود معه القوم تحقيقا للمخالفة ويلزمه القيام للحال شرح المنية عن القية (قوله تأخير الواجب) الاولى ان يقول لتأخير الفرض وهو القيام او لترك الواجب وهو القعود ط (قوله كحقيقته الكمال) اي بما حاصله ان ذلك وان كان لا يخل لكنه بالصحة لا يخل لماعرف ان زيادة مادون ركعة لا يفسد وقواه في شرح المنية بم قدمناه آنفا عن القية فانه يفيد عدم الفساد بالعود وايده في البحر ايضا بما في المعراج عن المحتجى لو عاد بعد الانتصاب خطأ قيل يشهد لثبوت الفرض والقيام والصحيح لا بل يقوم ولا ينتقض قيامه بقعود لم يؤمر به كمن نقص الركوع لسورة اخرى لا ينتقض ركوعه اه وبحث فيه في النهر فراجع (قوله وهو الحق بحر) كأن وجهه ما مر عن الفتح او ما في المبتنى من ان القول بالفساد غلط لانه ليس بترك بل هو تأخير كما لو سها عن السورة فركع فانه يرفض الركوع ويعود الى التيمم ويقرأ وكما لو سها عن القنوت فركع فانه لو عاد وقت لا يفسد على الاصح اه لكن بحث فيه في البحر بابتداء الفرق وهو انه اذا عاد وقرأ السورة صارت فرضا فقد عاد من فرض الى فرض وكذا في القنوت لان له شبهة القرآنية او عاد الى فرض وهو القيام لان كل فرض طوله يقع فرضا اه واقره في النهر وشرح المقدسي : اقول وفيه نظر فن القنوت الذي قيل انه كان قرآنا

عاداليه) وتشهد ولا سهو  
عليه في الاصح (مالم يستقم  
قائما) في ظاهر المذهب  
وهو الاصح فتح (والا) اي  
وان استقام قائما (لا) يعود  
لاستغاله بفرض القيام  
( وسجد للسهو ) لترك  
الواجب ( فلو عاد الى  
القعود ) بعد ذلك ( تفسد  
صلاته ) لرفض الفرض  
لما ليس بفرض وصححه  
الزيلعي ( وقيل لا ) تفسد  
لكنه يكون مسيا ويسجد  
لتأخير الواجب ( وهو  
الاشبه ) كحقيقته الكمال  
وهو الحق بحر

ففسخ هو الدعاء المخصوص وهو سنة فلا يلزم قراءته بل قد يقرأ غيره وكونه عاد الى فرض وهو القيام ممنوع بل عاد الى القيام الذي هو الرفع من الركوع بدليل ان الركوع لم يرتفع بعوده لأجل القنوت فكان فيه تأخير الفرض لا تركه فهو مثل عوده الى القعود في مسئلتنا نعم بحثه في عوده الى القراءة مسلمة والله اعلم (قوله وهذا في غير المؤتمم الخ) اي ما ذكر من منعه عن العود الى القعود بعد التيمم وحذف في المساء لو عاد التمسا هو في الامام والمنفرد اما المقتدى الذي سها عن القعود فقدم وامامه قل قد فانه يلزمه العود لان قيامه قبل امامه غير معتبر فليس في عوده رفض الفرض بل قل في شرح التيمم عن التيمم ان المقتدى لو نسي التشهد في التقدمة الاولى فذكر بعد ما مضى عليه ان يعود ويتشهد بخلاف الامام والمنفرد للزوم المتابعة كمن ادرك الامم في التقدمة الاولى فتقدم معه الامام قبل شروع المسبوق في التشهد فانه يشهد تبعا للتشهد امامه فكذا هذا (قوله وان خاف فوت الركعة) اي الثالثة مع الامام ط (قوله وظاهره) اي تعليل السراج بأن القعود فرض ط وكذا تعليل التيمم الذي ذكره (قوله وظاهرها واجبة الخ) لم يبين حكمها في السنن والظاهر السنية لان السنن المطلوبة في الصلاة يستوى فيها الامام والمنفرد والمقتدى غالبا وقوله فرض في الفرض معناه ان يأتي بذلك الفرض ولو بعد اتيان الامام لا قبله وليس المراد المشاركة في جزء منه ط قلت وعلى ما استظهره السراج تبعا للنهر يشكل العود الى قراءة التشهد بعد التمس بالفرض مع امامه فقامل (قوله ولما فيها رسالة حافلة) لم اطاع عليها ولكن قدما في آخر واجبات الصلاة شيئا من الكلام على المتابعة بما فيه كفاية ان شاء الله تعالى (قوله ولو سها عن القعود الاخير) اراد به القعود المنفروض او ما كان آخر الصلاة فيشمل نحو الفجر افدده في البحر (قوله كاه او بعضه) كما لو جلس جلسة خفيفة اقل من قدر التشهد واذا عاد احتسب له الجلسة الاولى حتى لو كانت كلتا الجلستين بقدر التشهد ثم تكلم جائز صلاته بحر (قوله ما لم يقيدها) اي الركعة التي قء اليها واحترز به عما اذا سجد لها بلا ركوع فانه يعود لعدم الاعتداد بهذا السجود كفي النهر ومقتضاه انه لا بد من ان يكون قد قرأ فيها وفي الخلاصة خلافه ولذا استشكله في البحر بان الركعة في النقل بلا قراءة غير صحيحة فكانت زيادة مادون ركعة وهو غير مفسد قال في النهر الا ان يفرق بأنه قد عهد اتمام الركعة لا قراءة كفي المقتدى بخلاف الحلية عن الركوع (قوله وسجد للسهو) لم يفصل بين ما اذا كان الى القعود اقرب او لا وكان ينبغي ان لا يسجد فيما اذا كان اليه اقرب كافي الاولى لما سبق قل في الجواني السعدية ويمكن ان يفرق بينهما بأن القريب من القعود وان حاز ان عطى له حكمه فمعد لا نه ليس بقدر حقيقة فتعتبر جانب الحقيقة فيما اذا سها عن عمدنا لا بهدوء بل عن عمد في السهو عن الاولى اظهارا لمتفاوت بين الواجب والفرض نهر (قوله لتأخير القعود) علل في الهداية به خروجا فدانوا اراد به التقضي وهو الفرض يعني القعود الاخير وهو اولى من جملة على معناه المشهور وكون المراد به السلام او التشهد والاشكل الفرق امار كما نبه عليه في النهر (قوله عمدا او ناسيا) اشار الى ما في البحر من انه لا فرق في عدم البطلان عند القعود قبل السجود والبطلان ان قيد بالسجود

وهذا في غير المؤتمم اما المؤتمم فيعود حتم وان خاف فوت الركعة لان القعود فرض عليه حكمه المتابعة سراج وطهره ان لو لم يعد طالت بحر قلت وفيه كلام والظاهر انها واجبة في الواجب فرض في الفرض نهر ولنا فيها رسالة حافلة فراجعها (ولو سها عن القعود الاخير) كله وبعضه (عاد) ويكفي كون كلا الجلستين قدر التشهد (ما لم يقيدها بسجدة) لان مادون الركعة محل الرفض وسجد للسهو لتأخير القعود (وان قيدها) بسجدة عمدا او ناسيا او ساهيا او مخطئا (تحول فرضه نقلا برفعه) الجبهة



بين العمد والسهو ولذا قال في الخلاصة فان قام الى الخامسة عامدا ايضا لا تفسد ما لم يقيد  
الخامسة بالسجدة عندنا **(قوله عند محمد)** ظاهره انه راجع لكل المتن فيكون محمد قائلًا  
بتحولها فلا وليس كذلك لبطان الفريضة وكما بطل الفرض عنده بطل الاصل فتعين ان  
يكون راجعا لقوله برفعه فيكون المتن اختار قول ابي حنيفة وابي يوسف في عدم بطلان  
الاصل وقول محمد ان السجدة لا تتم الا بالرفع اهـ وعليه فضم السادسة مبنى على قولهما  
فقط كالتص عليه في الحلية والبدائع معللا بطلان التحريمة عند محمد والايهام الواقع في كلام  
الشارح واقع في كلام المصنف ايضا فلا حسن قول الكنتز بطل فرضه برفعه وصارت فلا فتقوله  
برفعه متعلق بقوله بطل **(قوله لان تمام الشيء باخذه)** اي والرفع آخر السجدة اذ الشيء  
انما ينتهي برفعه ولذا لم يسجد قبل امامه قد ذكره امامه فيه جاز ولو تمت بالوضع لما جاز لان كل  
ركن اداه قبل الامام لا يجوز بحر **(قوله فلو سبقه الحدث)** اي في مسألة المتن وهذا بيان  
لثمرة الخلاف في ان السجدة هل تتم بالوضع او بالرفع **(قوله تؤضاً وبني)** لانه بالحدث بطلت  
السجدة فكأنه لم يسجد فيتوضاً وبني لا تمام فرضه امداد **(قوله حتى قال الح)** وذلك لما  
عرض قول محمد فيها على ابي يوسف قل زه صلاة فسدت بعمادتها الحدث وهي بكسر الزاي  
وسكون الهاء كلمة تقولها الاعاجم عند استحسان الشيء وانما قالها ابو يوسف على سبيل  
التهكم والتعجب شرح المنية وقيل الصواب بالضم والزاي ليست بخالصة بحر عن المغرب  
وقوله فسدت اي قاربت الفساد ومماها ابو يوسف فاسدة بناء على مذهبه **(قوله والعبرة)**  
للامام) اي في العود قبل التقيد وفي عدمه ط **(قوله لم يفسد صلاتهم)** لانه لما عاد الامام الى  
العمدة ارنفض ركوعه فيرتفض ركوع القوم ايضا تبعاله لانه مبنى عليه فبقى لهم زيادة  
سجدة وذلك لا يفسد الصلاة بحر عن المحيط وهذا انما يظهر لو ركع الامام فلو عاد قبل الركوع  
وركع القوم وسجدوا فسدت لزيادتهم ركعة على ما يظهر وفي المنتج ولا يتأخرونه اذا قام واذا  
عاد لا يعيدون التمشيد ط **(قوله ما لم يتعمدوا السجود)** قيده لما في المجتبى لو نادى الامام  
الى القعود قبل السجود وسجد المقتدى عمدتفسد وفي السهو خلاف والاحوط الامادة  
اه بحر اقول مقتضى التاميل المار بارتنافض ركوع القوم بارتنافض ركوع الامام انه لا يفرق  
بين العمد وغيره فايأمل (تمت) يتفرع ايضا على قوله والعبرة الامام ما في البحر عن الحانية  
لو تشهد المقتدى وسلم قبل ان يقيد الخامسة بالسجدة ثم قيدها بها فسدت صلاتهم جميعا  
**(قوله ولو في العصر والفجر)** بناء على ان المراد بالسادسة ركعة زائدة والافه في الفجر  
رابعة وآتى بالمبالغة لارد على ما في السراج من استثناء العصر وما في ضيخان من استثناء  
الفجر لكرهية التنفل بعدها واعتراضهما في البحر بانه في المسئلة الآية اذا قعد على  
الرابعة وقيد الخامسة بسجدة يضم سادسة ولو في الاوقات المكروهة ولا يفرق بينهما اه  
واورد في النهار ايضا انه اذا لم يقعد وبطل فرضه كيف لا يضم في العصر ولا كراهة في التنفل  
قبله ثم اجاب بأنه يمكن حمله على ما اذا كان يقضى عصرا او ظهرا بعد العصر \* (تنبيه) \*  
لم يصرح بالمغرب كما صرح بالفجر والعصر مع انه صرح به التهستانى ومقتضاه انه يضم  
الى الرابعة خامسة لكن في الحلية لا يضم اليها اخرى لنصهم على كراهة التنفل قبلها وعلى

عند محمد وبه يفتى لان تمام  
الشيء باخذه فلو سبقه  
الحدث قبل رفعه توضاً  
وبني خلافا لابي يوسف  
حتى قل زه صلاة فسدت  
اصابعها الحدث والعبرة  
للامام حتى لو عاد ولم يعلم به  
القوم حتى سجدوا لم يفسد  
صلاتهم ما لم يتعمدوا  
السجود وفيه يلغى اي  
مصل ترك القعود الاخير  
وقيد الخامسة بسجدة  
ولم يبطل فرضه (رضم  
سادسة) واو في العصر  
والفجر

كرهه بغير مطلق وقت مقتضاه في سجدة واحدة يسجد مرة واحدة ولا يقعد لها ثلاثا يصير  
مستقلا من معرب وقد يجب تأخير به الشرح بأن الكراهة مختصة بالتفعل المقصود  
فلا ضرورة في قسح صلاة، سلام، وأما ما لا يضم إليها خمسة فصهر مثلا يكون مستقلا  
بوتر ولا وجه عدم ذكر معرب كالفعل شارج ثم رأيت في الامداد قول وسكت عن المعرب  
لأنها صارت اربعة فلا يضم فيها (قوله ان شاء) شارح الى ان يضم غير واجب بل هو  
مدون كفي الكافي تبعاً لمبسط وفي اصل ما يفيد الوجوب والاول الظاهر كما في البحر  
(قوله لا تحصى كراهه) (جواب عما قد يقال ان التفعل بعد العصر والفجر مكره  
وفي غيرهما من المكرهات كمن ينجس نفسه بعد شروع فيه فكيف قلت ولو بعد العصر والفجر  
وقت انه محير شيء ضم ولا لا وجوب انه لا يشرع في هذا التفعل قصداً وما ذكرته من  
كراهة ووجوب لانه خاص بالتفعل قصداً كمن انضم هذا خلاف الاولى كما يأتي ما يفيد  
(قوله ان نقصان) في اصل بترك تعدد لا يجبر بسجود السهو فان قلت انه وان فسد  
فربما فقد صح فلا ومن ترك تعدد في التفعل ساهياً وجب عليه سجود السهو فلما ذا لم يجب  
عليه سجود حرانته اوجه قلت انه في حال ترك تعدد لم يكن فلا انما تحققت النجاسة  
بتفصيل لركعة بسجدة وضم والثقلية عارضة ط (قوله مثلاً) اي اوفعد في ثالثة الثلاثي  
وفي ثالثة الثاني ح (قوله ثم قدم) اي ولم يسجد (قوله دوسم) اي عاد للجلوس لمران  
مدون لركعة محل ترفض وفيه إشارة الى انه لا يبعد التشهد به صرح في البحر قال في الامداد  
واعود بتسليم حاسنة لان السنة التسليم حاسن او تسليم حاة القيام غير مشروع في الصلاة  
معلقة بلا عذر فيأتي به على الوجه المشروع فوسم قائماً في تصد صلاته وكان تاركاً للسنة اه  
(قوله ثم لا يصح) لانه لا تنافي في الدعة وقيل بتبعونه مطلقاً عد أولاً (قوله فان عاد)  
في قل ان يقيد خمسة بسجدة تعود اي في السلام (قوله لم يبق عليه الا السلام) اشار به الى  
ان معنى تمام فرضه عدم فساده ولا فصلاته باقصة كما يأتي في قوله لنقصان فرضه بتأخير  
سلام به شارح سحر ح (قوله وضم إليها سادسة) اي ندما على الاظهر وقيل وجوبا  
ح عن البحر (قوله ووفي معصر ح) شارح انه لا فرق في مشروعية الضم بين الاوقات  
مكرهه وغيره كما مر في التفعل فيها لما ذكره لمعن قصداً لا فلا وهو الصحيح زيلعي وعليه  
محتوى تحتى والى انه كما لا يكره في العصر لا يكره في الفجر خلافاً لميلى ولذا سوى بينهما  
في افتتاح وصرح في التحليس ان الفتوى على انه لا فرق بينهما في عدم كراهة الضم (قوله  
واضم هذا أكد) لان فرضه قد تم فلو وقع هاتين الركعتين بان لا يسجد مسهو لزم ترك الواجب  
ووجاس من قيام وسجد مسهو لم يؤد سجود السهو على اوجه المنون فلا بد من ضم  
سادسة ويخمس على الركعتين ويسجد مسهو خلافاً للسنة الاولى لان الفرضية لم تنطبق  
يحتاج الى تركه فتمسك بها ح عن اندرز (قوله ولا عهدة وقطع) اي لا يلزمه القضاء  
ولم يضم وسلم لانه لا يشرع به مقصود حمر (قوله ولا بأس ح) اي لو ضم في وقت  
مكرهه كالعصر ومحرر قبل كبره والمعمد مصحح انه لا بأس به قل في البحر بمعنى ان الاولى  
تركه فصح انه لا يقل احد بوجوبه ولا يستحب به اه وقد يقال ان الوقت المكرهه

(ان شاء) لا تحصى  
كراهة والاقامة المقصد  
(ولا يسجد مسهو على  
الاصح) لان نقصان  
بالسجد لا يجبر (ورفعه  
في راحة) ما قد رتبته  
(ثم قدم دوسم) وود  
قائماً صح ثم لا يصح ان  
تقوم يتصرف به فان عاد  
تعود (وان سجد خمسة  
سلمو) لانه تم فرضه ان  
لم يبق عليه الا السلام  
(وضم إليها سادسة) و  
في معصر وحده في  
معرب وربعة في الفجر  
به يعني (تصير ركعتان به  
غلا) وضم هذا أكد  
ولا عهدة وقطع ولا بأس  
بأنه في وقت كراهة على  
المعمد (وسجد مسهو)

لما كان مظنة ان يتوهم ان في الصلاة فيه تأبصر حوا بني البأس لذلك لا لكون الاولى تركها بل الاولى فعلها بدليل قولهم لو تطوع ف صلى ركعة فطلع الفجر فلاولى ان يتمها لانه لم يتفل بعد الفجر قصدا الا ان يفرق بان ابتداء السروع في التطوع هنا مقصود فكانت له حرمة بخلافه في مسئلتنا لكن قد يقال ان عدم الأتمام هنا يلزم منه ترك السجود الواجب او فعليه الاعلى الوجه المسنون كما مر في علة كون الضم هنا أكد وعلى هذا فالضم في المسئلة الاولى في الامور المكروهة خلاف الاله لانه لا سجود سهو فيها كما مر (قوله في العورتين) اي ما اذا لم يسجد للخامسة او سجد (قوله وتركه في الثانية) اي ترك سلام الفرض الحاصل به وهو ما لا يكون بينه وبين قعدة الفرض صلاة وههنا وان كان سلامه على رأس الست مخرجا من جميع الصلاة لكن فاته السلام المخصوص اهـ (قوله والركعتان احـ) لم يذكر حكم ما تحول نفلا في المسئلة الاولى هل ينوب عن قبية الظهر اذا لم يكن صلاها قل بعض الفضلاء نعم واعترض بما ذكر في تعليل المسئلة هنا وفيه نظر لان السروع فيما مر كان بتحريمه مبتدأة غاية انه انقلب فيه وصف ماضى فيه قصدا الى التلبية بخلاف الركعتين هنا فانه لم يشرع فيهما قصدا ولا وجدت لهما تحريمه مبتدأة وقدمر في باب التوافل انه لو صلى ركعتين من التهجد فظهر وقوعهما بعد طلوع الفجر اجزأته عن سنة الفجر في الصحيح بخلاف ما لو صلى اربعاً فظهر وقوع ركعتين منهما بعد الفجر لانهما ليست بتحريمه مبتدأة فتأمل (قوله ولو اقتدى به احـ) اي لو اقتدى شخص بالذى قعد على الرابعة ثم قعد وضمة سادسة صلاها اي الركعتين ايضا اي مع الاربع والاولى ان يقول صلى الاربع ايضا لان صلاة الركعتين محل وفاق فعندنا يوسف يصلى ركعتين فقط بناء على ان احرام الفرض انقطع بالانتقال الى النفل وعند محمد ستا وهو الاصح لانه لو انقطع التحريم لاحتاج الى تكبيره جديدة فصار شارعا في الكل حـ عن البحر ما خلا (قوله وان افسد) اي المقتدى الركعتين قضاها فقط لانه شرع في هذا النفل قصدا فكان مضمونا عليه بخلاف الامام ان سوعه فيه ساهيا وهذا كله فيما اذا قعد الامم في الرابعة فنـ يقعد يصلى المقتدى ستا كما اذا افسده كما في القهستاني عن المحيط لانه التزم صلاة الامم وهي ست ركعت نفلا كما في البحر (تمة) لو اقتدى به مفترض في قيام الخامسة بعد القعود قدر التشهد لم يصح ولو عاد الى القعدة لانه لما قام الى الخامسة فقد شرع في النفل فكان اقتداء المفترض بالنفل ولو لم يقعد قدر التشهد صح الاقتداء لانه لم يخرج من الفرض قبل ان يقيد بها بسجدة بحر عن السراج (قوله سهوا) قيد بالنظر الى قوله سجد لا الى قوله ولم تفسد وهذه المسئلة تقدمت بعينها في باب التوافل حـ وقدمنا الكلام عليها هناك فراجع (قوله وقدمنا) اي عند قول المتن سها عن القعود الاول (قوله وقيل لا) اي لا يعود بعد ما استتم قائما كالفرض وقدمنا انه في التنازخانية يحوجه قل في شرح المسئلة والخلاف فيما اذا احرم بنية الاربع فان نوى ثنتين عاد اتفاق (قوله فسجد له) اي للسهو (قوله بعد السلام) وكذا قبله كما يفيد ما ذكره من التعليل وكان المصنف يقيد به تبعا للخلاصة لكونه السنة في محل السجود عندنا لا لكونه العدة الاولى كما قيل ففيه (قوله عليه) اي على ما صلى طـ (قوله تحريمي) لما أتى من ان نقض الواجب لا يجوز (قوله تلا

في السورتين التفتين  
فرضه بتأخير السلام في  
الاولى وتركه في الثانية  
(و) الركعتان (لاخوان  
عن السنة الرابعة) بعد  
الفرض في الاصح لان  
المواظبة عليهما لما كانت  
تحريمه مبتدأة ولو اقتدى  
به فيهما صلاهما ايضا  
وان افسد قضاها به يفتى  
نقابة (ولو ترك القعود  
الاول في النفل سهوا سجد  
وله تفسد استحسانا) لانه  
كما شرع ركعتين شرع اربع  
ايضا وقدمنا انه يعود  
ما لم يقيد بالثالثة بسجدة  
وقيل لا (واذا صلى  
ركعتين) فرضا او نفلا  
(وسها فيهما فسجد له بعد  
السلام ثم اراد ببناء شفع  
عليه لم يكن له ذلك) انبذه  
اي يكره له تحريما لتلا

يبطل سجوده (ح) ونقض الواجب وإبطاله لا يجوز إلا إذا استنزه بصحيحه نقض ما هو فوقه  
 بحر عن الفتح أى كفى مسألة المسافر الآية قل ح قل شيخنا هذا فى البناء على النفل وأما  
 البناء على الفرض ففيه كراهتان أخريان الأولى سلام المكتوبة الثانية الدخول فى النفل بلا  
 تحرمة مبتدأة ه قل ط وهذا الأخير يظهر أيضا فى بناء النفل على مثله إذا كان نوى أولا  
 ركعتين أه تأمل (قوله بخلاف المسافر ح) أى لو كان مسافرا فسجد للسهو ثم نوى  
 الإقامة فله ذلك لأنه لو لم يكن وقد نزه الأتمام بنية الإقامة بطلت صلاته وفى البناء نقض الواجب  
 وهو أدنى فيتحمل دفعا للأعلى بحر (قوله ويعيده) أى من ليس له البناء وهو باطلاقة  
 يشمل المفترض ويخالفه مقدمه أول الباب عن الغنية من أنه لو نوى النفل على فرض سها  
 فيه لم يسجد وقدمت كلامه عليه (قوله والمسافر) الأولى أن يقول كالمسافر للثلاث يومه قوله  
 على المختار أن فيه خلافا مع أنه خلاف ما يفهم من البحر أقده ط قلت بل صرح به فى الإمداد  
 (قوله على المختار) وقيل لا يعيده لأنه وقع خابرا حين وقع فيعتد به ح عن الإمداد (قوله  
 يخرج منه من الصلاة ح) هذا عندهما وأما عند محمد فإنه لا يخرج منه أصلا كفى البحر وغيره  
 (قوله أن سجدة ح) أقاد أن معنى التوقف أنه يخرج منه منها من كل وجه على احتمال أن  
 يعود إلى حرمتها بالسجود بعد خروجه منها ولهم فيه تفسير آخر وهو أنه قبل السجود يتوقف  
 على ظهور عاقبة أن يسجد تبين أنه يخرج منه وان لم يسجد تبين أنه يخرج منه من وقت وجوده  
 وتأماته فى الفتح (قوله بنية الإقامة) أى بعد السلام وقبل السجود كما هو فرض المسئلة أما  
 قبل السلام فلا شك فى أنه يصير فرضه أربعا لأنه يخرج من حرمة الصلاة اتفاقا وكذا بعد  
 السلام والسجود لأنه فى حرمة الصلاة اتفاقا أم على قول محمد فظاهر وأما على قولهما فلا أنه  
 عاد إلى حرمتها بالسجود وهذه المسئلة الأخيرة هى التى تقدمت فى قوله بخلاف المسافر (قوله  
 كذا فى عامة الكتب) فى بعض النسخ كذا فى غاية البيان وهى الصواب لأن المذكور فى عامة  
 الكتب كإهداية وشروحيها والكافى وقضيان وغيرها عدم انتقض الطهارة وعدم  
 صيرورة الفرض أربعا عندهما من غير تفصيل بين العود إلى السجود وعدمه وإنما ذكرنا  
 هذا التفصيل فى مسئلة الاقتداء فقط لعدم إمكانه فى غيرها أما إجراء التفصيل فى المسائل  
 الثلاث كما فعل المصنف فهو مذكور فى غاية البيان كما نقله عنها فى البحر وكذا فى متن الوقاية  
 والدرر والملتقى وقد نبه غير واحد على غلطهم وكذا قال القهستانى أن ماسوى مسئلة  
 الاقتداء ليس من فروع الخلاف إلا إذا سقط الشرطيتان وفى الوقاية هنا سهو مشهور أه  
 وأراد بالشرطيتين قوله أن عاد إلى السجود والأفلا والحاصل أن الصواب فى التعبير أن يقول  
 كما قال ابن الكمال سلام من عليه السهو يخرج منه خروجا موقوفا عندهما خلافا لمحمد  
 فيصح الاقتداء به أن يسجد بعد والأفلا ولا يبطل وضوءه بالتحققة ولا يصير فرضه أربعا بنية  
 الإقامة أه وعند محمد صح الاقتداء مطلقا ويبطل وضوءه ويصير الفرض أربعا فالحلاف  
 فى المسائل الثلاث لكن المسئلة الأولى عندهما على التفصيل المذكور دون الأخيرتين فإجراء  
 التفصيل فى المسائل الثلاث كما فعل المصنف غلط مخالف لعامة الكتب (قوله وهو  
 غلط فى الأخيرتين ح) أى ذكر الشرطيتين وهما قوله أن يسجد والأفلا غلط فى المسئلتين

صل سجوده بالضرورة  
 (خلاف مسافر) ذوى  
 الإقامة لا يؤميين غلط  
 (ولو فعل ما ليس له) من  
 البناء (صح) بناؤه (بقاء  
 تحرمة ويعيده) هو  
 والمسافر (سجود السهو  
 على المختار) ليعلم أنه  
 يقع فى خلال الصلاة  
 (سلام من عليه سجود  
 سهو يخرج منه) من الصلاة  
 خروجه (موقوف) أن يسجد  
 عاد إليها والأعلى هذا  
 (فيصح الاقتداء به ويبطل  
 وضوءه بالتحققة ويصير  
 فرضه أربعا بنية الإقامة  
 أن يسجد) للمسهر فى المسائل  
 الثلاث (والا) يسجد (لا)  
 ثبت الأحكام المذكورة كذا  
 فى عامة الكتب وهو غلط  
 فى الأخيرتين والصواب  
 أنه لا يبطل وضوءه ولا  
 يتغير فرضه سجد أولا  
 لسقوط السجود بالتحققة  
 وكذا بالنية الثلاث يقع فى  
 خلال الصلاة وتأماته فى  
 البحر والنهر

الاخيرتين لانه عندهما لاتفصيل فيهما واما التفصيل المذكور في الاولى فتقدّم ذكرنا اما في  
 القهقهة فلانها اوجبت سقوط السجود عند الكل لغوات حرمة الصلاة لانها كلام فالحكم  
 النقض عنده وعدمه عندها كسرح به في المحيط وشرح الطحاوي بجر اي لانه عند محمد لم  
 يخرج بالسلام عن حرمة الصلاة فانتقضت طهارته وعندها خرج من كل وجه ولا يمكنه انه  
 يعود الى الصلاة بالسجود لوجود النافي وهو القهقهة لانها كلام كما لو سلم واحداث عمدا بعده  
 فان سلامه لم يبق موقوفا بعد الحدث واما نية الإقامة فقال في المحيط وغيره انه لا يتغير فرضه  
 ويسقط عنه سجود السهو وفي المعراج سواء سجد او لا لانه لو تغير به لصحت نيته قبله ولو صحت  
 لو قمت السجدة في وسط الصلاة ولا يعتد بها فصار كأنه لم يسجد اصلا ولو صحت لصحت بلا سجود  
 بجر ونهر وحاصله انه لو صح سجوده لبطل وما يؤدي تصحيحه الى ابطاله فهو باطل وفيه دور  
 ايضا يوضحه ما في البرازية انه عندهما خرج من الصلاة ولا يعود الا بعوده الى سجود السهو  
 ولا يمكنه العود اليه الا بعد تمام الصلاة ولا يمكنه اتمام الصلاة الا بعد العود الى السجود فجاء  
 الدور قل وبيان انه لا يمكنه العود الى سجوده لان سجوده ما يكون جابرا والجار بالنص هو  
 الواقع في آخر الصلاة ولا آخرها قبل التمام فقلنا بأنه تمت حالاته وخرج منها قطعاً للدور اه  
 والاحمال انه حيث لم يمكنه العود الى السجود لما علمته لم يمكن عوده الى الصلاة فبق خارجا منها  
 بالسلام خروجا باتا حتى اوسجد وقع لغوا كما اوسجد بعد القهقهة في المسئلة التي قبلها او بعد  
 الحدث العمد ولذا صرح الكمال وغيره من السراح كصاحب النهاية والغاية وقاضيان بأنه  
 لا يتغير فرضه بنية الإقامة لان النية لم تحصل في حرمة الصلاة فقد ظهر لك بهذا التقرير سقوط  
 ما ذكره في الامداد منتصرا لما في غاية البيان في هذه المسئلة بما حاصله ان عدم صحة نية  
 الإقامة انما هو على تقدير عدم السجود وهو قد سجد فتصح نيته لما في الدراية اذا سجد فوى  
 الإقامة صحت اه فكذلك هنا والالزم الناقض وقول الكمال ان النية لم تحصل في حرمة  
 الصلاة غير مسلم لتصرّحه بأن سلام من عليه السهو لا يخرج منه ويلزم صاحب البحر في قوله  
 لثلا يقع في خلال الصلاة ان نية الإقامة بعد سجوده لاتصح اوقوع السجود في خلال الصلاة  
 مع اتفاقهم على صحتها \* اقول والجواب ما تحققت من انه اذا سجد وقع لغوا فكانه لم يسجد فلم  
 يعد الى حرمة الصلاة فلم تصح نيته بخلاف ما في الدراية فأنه اذا سجد او لاعاد اليها فصحت نيته  
 بخلاف ما اذا نوى او الاثم سجد فأنه لا يعود اليها لما علمته من الدور واستلزام صحة السجود  
 بطلانه فلا تناقض بين المستلثين واما ما ذكره الكمال فقد صرح به غيره كما علمت وتصريحه  
 بأن سلام من عليه السهو لا يخرج منه اي خروجا باتا بل يخرج به على احتمال العود ان امكن  
 وهنا لم يمكن للمحذور المذكور وقولهم تصح نية الإقامة بعد السجود وبأنه لو وقع  
 في خلال الصلاة صحیح لان الغاء السجود فيه لم يكن بسبب ايجابه المقتضى للدور كما في مسئلتنا  
 بل بسبب تصحيح النية الموجبة للاتمام وتصحيح النية فيه لا يستدعي ايجاب السجود بخلاف  
 مسئلتنا فان فيها يلزم من صحة النية ان تصح بلا سجود لوقوعه في وسط الصلاة ومع عدم  
 السجود لا يعود الى حرمة الصلاة واذا لم يعد اليها تصح نية الإقامة فيلزم الدور وبعد  
 تقرير هذا الجواب بما ذكرنا رأيت شيخ مشايخنا الرحمي ذكر نحوه والله اعلم ففهم (قوله

ويسجد للسهو وروى مع سلامة (مع) أى قمع الصلاة وعدم العود إليها بالسجود قيد بالسهو لأنه أو سلم إذا كان عليه سجدة تلاوة أو قراءة التشهد الأخير سقطت عنه لأن سلامه عمد فيجرحه من الصلاة ولا يفسد صلاته لأنه لم يبق عليه ركن من أركان الصلاة بل تكون ناقصة لترك الواجب وكذا لو سلم عليه تلاوة وسهوية إذا كرا لهما أو للتلاوة سقطتا إلا إذا تذكر أنه لم تشهد ولو سلم عليه صلية فقط أو صلية وسهوية إذا كرا لهما أو للصلاة فقط فسدت صلاته ولو سلم عليه تلاوة أيضا فسدت صلاته أيضا فسدت أيضا وهذا في الصلية ظاهرا لأنها ركن وأما في التلاوة فمقتضى ما مر أنها لا يفسد وهو رواية أصحاب الإمام عن أبي يوسف لأن سلامه في حق الركن سلام سهو وفي حق الواجب سلام عمد وكلاهما لا يوجب فساد الصلاة لكن ظهر الرواية أنها تفسد لأن سلام السهو لا يخرج وسلام العمد يخرج فترجح جانب الخروج احتياطا وما أحسن قول محمد فسدت في الوجهين أى في ذكر التلاوة والصلاة لأنه لا يستصيح أن يقضى التي كان ذا كرا لهما بعد التسليم وإذا جعل عليه قضاء التي كان ناسيا لهما وجب أن يقضى التي كان ذا كرا لهما وتما ذلك في الفتح والبدائع **(قوله)** إبطال التحريم أى بالتحويل أو التكلم وقيل لا يقطع بالتحويل ما يتكلم أو يخرج من المسجد كما في الدرر عن النهاية إمداد **(قوله)** ولو نسى السهو (مع) أى في كلامه مانعة الخلو فيصدق بسبع صور وهى ما لو كان عليه سهوية فقط أو صلية فقط أو تلاوة فقط أو كانت عليه الثلاثة أو اثنتان منها أى صلية مع تلاوة أو سهوية مع أحدهما ففي هذه كلها إذا سلم ناسيا لما عليه كله أو لما سوى السهوية لا يعد سلامه قطعاً فذا تذكر يلزمه ذلك الذى تذكره ويرتب بين السجدة حتى لو كان عليه تلاوة وصلاة يقضيهما مرتبا وهذا يفيد وجوب التية في المقضى من السجدة كما ذكره في الفتح ثم يشهد ويسلم ثم يسجد للسهو وقيدنا بقولنا أو لما سوى السهوية لأنه لو سلم ذا كرا لهما ناسيا غيرها يلزمه أيضا لأن السلام مع تذكر سجود السهو لا يقطع بخلاف تذكر غيرها فإنه يقطع على التفصيل المار قبل ذلك ففهمه **(قوله)** مادام (في المسجد) أى وإن تحول عن القبلة استحسانا لأن المسجد كله في حكم مكان واحد ولذا صح الاقتداء فيه وإن كان بينهما فرجة وأما إذا كان في الصحراء فإن تذكر قبل أن يجاوز الضنوف من خلفه أو يمينه أو يساره عدالى قضاء مانعاً لأن ذلك الموضع ملحق بالمسجد وإن مشى أمامه فلا صح اعتبار موضع سجوده أو سترته إن كانت له ستره بين يديه كما في البدائع والفتح + (تنبيه) \* قل هب مادام في المسجد وفيما قبله ما لم يتحول عن القبلة ولعل وجه الفرق أن السلام هنا لما كان سهواً لم يجعل مجرد الانحراف عن القبلة مانعاً وإنما كان فيما قبله عمداً جعل مانعاً من أحد القولين وهو ما مشى عليه المصنف لما في البدائع من أن السجود لا يسقط بالسلام ولو عمداً إلا إذا فعل فعلاً ينفعه من البناء بأن تكلم أو قهقهه أو أحدث عمداً أو خرج من المسجد أو صرف وجهه عن القبلة وهو ذا كره لأنه فات محله وهو تحريم الصلاة مسقط ضرورة فوات محله اه تأمل **(قوله)** توهم أى ذاتوهم أو متوهم **(قوله)** أتىها أربعة (لأن سلامه تثنى غير جائزة كإقدامه في مفسدات الصلاة لأن القيام في غير الجادة ليس مقبلاً للسلام فلا يغتفر السهو فيه **(قوله)** لأنه دعاء من وجه) أى فلذا خالف

(ويسجد للسهو وروى مع سلامة) ما ويا (المنقطع) لأن نية تغيير المشروع الغو (ما لم يتحول عن القبلة أو يتكلم) إبطال التحريم ولو نسى السهو أو سجدة صلية أو تلاوة يلزمه ذلك مادام في المسجد (سلم على الظهر) مثلاً (على) رأس (الركعتين) بوجه (أتمها) أتمها أربعة (ويسجد للسهو) لأن السلام سهواً لا يبطل لأنه دعاء من وجه (بخلاف ما لو سلم على فرض) أن فرض الظهر ركعتان بأن ضل (أنه مسافر) أو أنها الجمعة أو كان قريب عهد بالسلام فقل أن فرض الظهر ركعتان أو كان في صلاة العشاء فقل أنها التراويح فسلم) أو سلم ذا كرا أن عليه ركعتان حيث تبطل

الكلام حيث كان مبطلا ولو ساهيا **(قوله)** لانه سلام عمد استشكل العلامة المقدسي الفرق بينه وبين ما قبله فانه عمد ايضا قلت وذكر في شرح النية الفرق بانه في الاول سلم على ظن اتمام الاربع فيكون سلامه سهوا وهنا سلم علما بانه صلى ركعتين فوق سلامه عمد فيكون قاطعا فلا يبنى اه وفي التتارخانية ان السهو وان وقع في اصل الصلاة واجب فسادها وان في وصفها فلا فالاول كما اذا سلم على الركعتين على ظن انه في الفجر او الجمعة او السفر والثاني كما اذا سلم عليهما على ظن انها رابعة اه اي لان العدد بمنزلة الوصف والحاصل انه اذا ظن انها الفجر مثلا يكون قاصدا لايقاع السلام على رأس الركعتين فيكون متعمدا للخروج قبل اتمام الصلاة التي شرع فيها بخلاف ما اذا سلم على ظن اتمامه فانه لم يتعمد الا ايقاعه بعد الاربع فوق قبلها سهوا وبالجملة فالسلام من حيث ذاته عمد فيهما ومن حيث محله مختلف فتدبر **(قوله)** وقيل لا تبطل الخ ذكره في البحر بحثا اخذ انما في المجتبى لو سلم المصلي عمدا قبل التمام قيل تفسد وقيل لا حتى يقصده بخطاب آدمي اه فقال في البحر فينبغي ان لا تفسد في هذه المسائل على القول الثاني اه ومثله في النهر قال الشيخ اسمعيل وهو ظاهر والاول المجزوم به في كتب عديدة معتمدة اه **(قوله)** عدمه في الاولين الظاهر ان الجمع الكثير فيما سواهما كذلك كما بحثه بعضهم ط وكذا بحثه الرحمتي وقال خصوصا في زماننا وفي جمعة حاشية أبي السعود عن العزيمة انه ليس المراد عدم جوازها بل الاولى تركه لثلايق الناس في فتنة اه **(قوله)** وبه جزم في الدرر لكنه قيده بحشيشها الواني بما اذا حضر جمع كثير والافلا داعي الى الترك ط **(قوله)** واذا شك هو تساوى الامرين بحرو قدمناه **(قوله)** في صلاته قال في فتح القدير قيد به لانه لو شك بعد الفراغ منها او بعد ما قعد قدر التشهد لا يعتبر الا اذا وقع في التعيين فقط بأن تذكر بعد الفراغ انه ترك فرضا وشك في تعيينه قالوا يسجد سجدة ثم يقعد ثم يصلي ركعة بسجدين ثم يقعد ثم يسجد للسهو ولا احتمال ان المتروك الركوع فيكون السجود لغوا بدونه فلا بد من ركعة بسجدين اه قال في البحر ولا حاجة الى هذا الاستثناء لان الكلام في الشك بعد الفراغ وهذا يتقن ترك ركن غير انه شك في تعيينه نعم يستثنى ما في الخلاصة لو اخبره عدل بعد السلام انك صليت الظهر ثلاثا وشك في صدقة يعيد احتياطا لان الشك في صدقة شك في الصلاة **(قوله)** من لم يكن ذلك عادة له هذا قول شمس الأئمة السرخسي واختاره في البدائع ونص في الذخيرة على انه الاشبه قال في الحلية وهو كذلك وقال فخر الاسلام من لم يقع له في هذه الصلاة واختاره ابن الفضل **(قوله)** وقيل الخ ثمرة الخلاف تظهر فيما لو سهاى صلاته اول مرة واستقبل ثم لم يسهن ثم سها فعلى قول السرخسي يستأنف لانه لم يكن من عادته وانما حصل له مرة واحدة والعادة انما هي من المعاودة اي والشرط ان لا يكون معتاداله قبل هذه الصلاة وكذا على قول فخر الاسلام خلافا لما وقع في السراج من انه تحرى كما تحرى على القول الثالث كما في البحر وفي عبارة النهر هنا سهو فاجتنبه **(قوله)** كم صلى اشار بالكمية الى ان الشك في العدد فلو في الصفة كالمشك في ثانية الظهر انه في العصر وفي الثالثة انه في التطوع وفي الرابعة انه في الظهر قالوا يكون في الظهر ولا عبرة بالشك وتامه في البحر **(قوله)** استأنف بعمل مناف الخ فلا يخرج بمجرد النية كذا قالوا وظاهره انه لا بد من العمل فلو لم يأت

لانه سلام عمد وقيل لا طل  
حتى يقصده بخطاب آدمي  
(والسهو في صلاة العبد  
والجمعة والمكتوبة  
والتطوع سواء) واختار  
عند المتأخرين عدمه  
في الاولين لدفع الفتنة  
كما في جمعة البحر واقره  
المصنف وبه جزم في الدرر  
(واذا شك) في صلاته (من  
لم يكن ذلك) اي الشك  
(عادة له) وقيل من لم يشك  
في صلاة قط بعد بلوغه  
وعليه اكثر المشايخ مخرج  
الخلاصة (كم صلى استأنف)  
بعمل مناف وبالسلام  
قاعدا اولى لانه المحل

تدفع وأما على غالب صفة حمل لا ياتكون فلا يلزمه ذلك الخرض ولو كانت فلا  
يأتي أن يلزمه قصاؤه وإن أكتفى لوجوب الاستئذاف عليه بحر واقفه في النهر والمقدسي  
(قوله وإن كثرت شك) بأن عرض له مرتين في ممره على ما عليه أكثرهم أو في صلاته على ما  
اختاره فيختر الاسلام وفي المحتج وقيل مرتين في سنة وأعله على قول السرخسي بحر ونهر (قوله  
للجرح) أي في تكليفه لعمل اليقين (قوله وإلا) أي وإن لم يغلب على ظنه شيء فلو شك أنها  
أولى الظهر أو ثانيته يجعلها الأولى ثم يقعد لاحتمال أنها الثانية ثم يصلي ركعة ثم يقعد لما قلنا  
ثم يصلي ركعة ويقعد لاحتمال أنها الرابعة ثم يصلي أخرى ويقعد لما قلنا فيأتي بأربع قعدات  
قعدتان مفروقتان وهما الثالثة والرابعة وقعدتان واجبتان ولو شك أنها الثانية أو الثالثة  
أتمها وقعد ثم صلى أخرى وقعد ثم انزابة وقعد وتماه في البحر وسيد كر عن السراج أنه يسجد  
لله (قوله ولو واجبا) معطوف على محذوف أي فرضا كان القعود ولو واجبا أو إذا كان  
فرضا ولو واجبا فكذلك على حذف جواب أو الشرطية وتعليل ناظر إلى المذكور  
والمحذوف هذا وقول الهداية والوقفة يقعد في كل موضع بتوهم أنه آخر صلاته يدل على أنه  
لا يقعد على الثانية والثالثة ولذا نسب في الفتح إلى انقصور واعتذر عنه في البحر بأن فيه خلافا  
فلعله بناء على أحد القولين وإن كان الظاهر القعود مطلقا اه قلت لكن في القهستاني  
عن المضمرات أن الصحيح أنه لا يقعد على الثانية والثالثة لأنه مضطرب ترك الواجب وإتيان  
البدعة والأول أولى من الثاني ثم قل لكن فيه اختلاف المشايخ اه وأقول يؤيد ما في الفتح  
ما صرح جوابه في عدة كتب أن ما تردد بين البدعة والواجب يأتي به احتياط بخلاف ما تردد بين  
البدعة والسنة (قوله واعلم) اه قل في التنية وشرحها الصغير ثم الأصل في التفكير أنه إن  
منعه عن أداء ركن كقراءة آية أو ثلاث أو ركوع أو سجود أو عن أداء واجب كالقعود يلزمه  
السهو لاستلزام ذلك ترك الواجب وهو الاتيان بالركن أو الواجب في محله وإن لم يمنعه عن شيء  
من ذلك بأن كان يؤدي الأركان ويتفكر لا يلزمه السهو وقال بعض المشايخ إن منعه التفكير  
عن القراءة أو عن التسبيح يجب عليه سجود السهو والأفلا فعل هذا القول لو شغله عن تسبيح  
الركوع وهو راكم مثلا يلزمه السجود وعلى القول الأول لا يلزمه وهو الأصح اه وبه علم  
أن قول المصنف والتسبيح مبني على خلاف الأصح وهو قول البعض ودخل في قوله أو عن أداء  
واجب ما لو شغله عن السلام لما في الظهيرة لو شك بعدم يقدر التشهد أصلي ثلاثا أو أربعا  
حتى شغله ذلك عن السلام ثم استيقن وأتم صلاته فعليه السهو اه وعلمه في البدائع بأنه آخر  
الواجب وهو السلام اه وظاهره لزوم السجود وإن كان مشغلا بقراءة الادعية أو الصلاة  
وهو مني على مقاله شمس الأئمة من أنه ليس المراد أن يشغله التفكير عن ركن أو واجب فإن  
ذلك يوجب سجدة السهو بالاجماع وإنما المراد به شغل قلبه بعد أن تكون جوارحه مشغولة  
بأداء الأركان ومثله ما في ذخيرة من أنه لو كان في ركوع أو سجود فصول في تفكيره وتغير عن  
حاله بالتفكير فعليه سجود السهو استحسانا لأنه وإن كان تفكيره ليس إلا إطالة القيام  
أو الركوع أو السجود وهذه الأدكار سنة لكنه آخر واجب أو ركنا لا بسبب إقامة السنة بل  
بسبب التفكير وليس التفكير من أعمال الصلاة اه قلت والحاصل أنه اختلف في التفكير

(وإن كثرت شك) عمل  
إعالم فنهان كان به نص  
للجرح (والأخذ بالآقل)  
ليقتنه (وقعد في كل موضع  
توهم موضع قعوده) ولو  
واجبا لئلا يصير تارك فرض  
القعود أو واجبه (و) أعلم  
اه (إذا شغله ذلك) الشك  
فتفكير (قد أداء ركن ولم  
يشغل حانة الشك بقراءة  
ولا تسبيح) ذكره  
في الذخيرة (وجب عليه  
سجود السهو في جميع  
(صور الشك)



الموجب للسهو فقليل ما لزمنه تأخير الواجب او الركن عن محله بأن قطع الاشتغال بالركن او الواجب قدر أداء ركن وهو الاصح وقيل بمجرد التفكير الشاغل للقلب وانما يقطع الموالاة وهذا كله اذا تفكر في افعال هذه الصلاة اما لو تفكر في صلاة قيامها هل صلاحها ام لا ففى المحيط انه ذكر في بعض الروايات انه لا سهو عليه وان آخر فعلا كما لو تفكر في امر من امور الدنيا حتى آخر ركنه وفي رواية يلزمه لتمكين النقص في صلاته لانه يجب عليه حفظ تلك الصلاة حتى يعلم جواز صلاته هذه بخلاف احتمال الدنيا فانه يجب عليه حفظها واستظهار في الحلية هذه الرواية وانه لو لم يترك الواجب بالتفكر في امور الدنيا يلزمه السجود ايضا واستظهر ايضا القول الاول بأن الملزم للسجود ما كان فيه تأخير الواجب او الركن عن محله اذ ليس في مجرد التفكير مع الاداء ترك واجب اصلا وتام الكلام فيها وفي فتاوى العلامة قاسم (قوله سواء عمل بالتحرى) اى بأن غلب على ظنه انها الركعة الثانية مثلا وقوله او بنى على الاقل اى بأن لم يغلب على ظنه شئ واخذ بالاقل (قوله لكن في السراج الخ) استدراك على ما فى الفتح من لزوم السجود فى الصورتين وقوله مطلقا اى سواء تفكر قدر ركن او لا وهذا التفصيل هو الظاهر لان غلبة الظن بمنزلة اليقين فاذا تحرى وغاب على ظنه شئ لم يتركه الاخذ به ولا يظهر وجه لايجاب السجود عليه الا اذا طال تفكره على التفصيل المار بخلاف ما اذا بنى على الاقل لان فيه احتمال الزيادة كما افاده فى البحر (قوله اخبره عدل الخ) تقدم ان الشك خارج الصلاة لا يعتبر وان هذه الصورة مستثناة وقيد بالعدل اذ لو اخبره عدلان لم يتركه الاخذ بقولهما ولا يعتبر شك وان لم يكن الخبر عدلا لا يقبل قوله امداد وظاهر قوله اعاد احتياطا الوجوب لكن فى التارخانية اذا شك الامام فآخبره عدلان يجب الاخذ بقولهما لانه لو اخبره عدل يستحب الاخذ بقوله اه فتأمل (قوله ولو اختلف الامام والقوم) اى وقع الاختلاف بينهم وبينه كأن قالوا صليت ثلاثا وقال بل اربعة اما لو اختلف القوم والامام مع فريق منهم ولو واحدا اخذ بقول الامام ولو يتيقن واحد بالتام وواحد بالنقص وشك الامام والقوم فالاعادة على المتيقن بالنقص فقط ولو يتيقن الامام بالنقص لم يتركه الاعادة الا من يتيقن منهم بالتام ولو يتيقن واحد بالنقص وشك الامام والقوم فان كان فى الوقت فالاولى ان يعيدوا احتياطا ولزمت لو الخبر بالنقص عدلان من الخلاصة والفتح \* (تمه) \* شك الامام فلحظ الى القوم ليعلمهم ان قاموا قام والاقعد لا بأس به ولا سهو عليه غاب على ظنه فى الصلاة انه حدث او لم يمسح ثم ظهر خلافه ان كان ادى ركنه استأنف والامضى تارخانية (قوله وقت ايضا فى الاصح) وقيل لا يثبت لان القنوت فى الثانية بدعة والجواب ان ما تردد بين البدعة والواجب يأتى به احتياطا كما مر وبقي لوقت فى الاولى او الثانية سهوا فقدم المصنف فى باب الوتر انه لا يثبت فى الثالثة ومرجع خلافه (قوله شك هل كبر الخ) اى شك فى صلاته ذخيرة وغيره وظاهره ان الشك فى جميع هذه المسائل وقع فى الصلاة ويدل عليه قول الذخيرة فى آخر العبارة ان كان ذلك اول مرة استقبل الصلاة والاجاز له المضى ولا يلزمه الوضوء ولا غسل الثوب اه تأمل ويخالفه ما فى الخلاصة حيث قال شك فى بعض وضوئه وهو اول شك غسل ما شك فيه وان وقع له كثيرا لم يلتفت اليه وهذا اذا شك فى خلال وضوئه فلو بعد الفراغ منه لم يلتفت اليه اه

سواء عمل بالتحرى او بنى على الاقل ففتح لتأخير الركن لكن فى السراج انه يسجد للسهو فى اخذ الاقل مطلقا وفى غلبة الظن ان تفكر قدر ركن \* (فروع) \* اخبره عدل بأنه ما صلى اربعة وشك فى صدقه وكذبه اعاد احتياطا \* ولو اختلف الامام والقوم فلو الامام على يقين لم يعيد والا اعاد بقولهم \* شك انها ثانية الوتر ام ثالثة قنت وقعد ثم صلى اخرى وقت ايضا فى الاصح \* شك هل كبر للافتتاح او لا او احدث او لا او أصابه نجاسة او لا او مسح رأسه او لا استقبل ان كان اول مرة والا لا \* واختلف لو شك فى اركان الحج

بأن سئل علامة قيس في مذهب من شئت وهو في صلاته به على وضوءه أم لا فأجاب  
بأنه إن كان من ما عرس به أحد وضوءه والصلاة والامضى في صلاته (قوله) وظهر  
لرواية النساء على الأقل (كذا عزاه في البحر إلى الدائع وما أورد فيها ويراجع والذي  
في لب المسك ونوشك في عدد لاسواط في طواف الركن اعدده ولا يني على غالب  
ضه بخلاف صلاة وقيل إذا كان يكثر ذلك تحرى اه وماجزه به في المساب عزاه في  
البحر إلى نعمة المشايخ والله تعالى اعلم

### باب صلاة المريض

قيل مريض مفهومة صروري فلا شك ان فهم المراد منه أجلى من قولنا انه معنى يزول بحوله  
في بدن الحى عندل صائح لاربع فيقول الى التعريف بالاخى نهر (قوله) من اضافة الفعل  
لفاعلها ومحله) كل فعل محل ولا عكس فان المريض محل لمصلاة فاعل لها والحشة محل للحركة  
وليست وعلة انها (قوله) ومناسبتها الخ) لمبين وجه تأخيرها عن سجود السهو وبينه في البحر  
بقوله واسهو اعم موقعا شموله للمريض والصحيح فكانت الحاجة الى بيانه امس فقدمه ح  
(قوله) فتأخر الخ) اي وكان حقها ان يذكر مع سجود السهو مناسبة بينهما في ان كلامهما مثل  
جزء الصلاة اولان كلا منهما سجود يترتب على امر يقع في الصلاة متأخرا عنه الا ان سجود  
السهو مختص بالصلاة وسجود التلاوة يقع خارج الصلاة ايضا ح (قوله) كله) فسر به مناسباتي  
في اثنين من قوله وان قدر على بعض القيام قم ح (قوله) مرض حقيق الخ) قال في البحر اراد  
بالتعذر التعذر الحقيقي بحيث لو قم سقط بدليل انه عطف عليه التعذر الحكمي وهو خوف  
زيادة المرض واختافوا في التعذر فقيل ما يبيح الافطار وقيل التيمم وقيل بحيث لو قم سقط  
وقيل ما يعجزه عن القيام بخوائمه والاصح ان يحقه ضرر بالقيام كذا في النهاية والاحتى  
وغيره اه فقوله وختفوا في التعذر اي في غير عبارة المصنف لما علمت ان المراد به  
في كلامه كالكثير الحقيقي بدليل عطف الحكمي عليه وبما تقرر ظهر ما في كلام الشارح  
حيث جعل الحقيقي والحكمي وصفين للمرض مع انهما صفتان للتعذر لان المرض فيهما  
حقيق وكذا قوله وحده ان كان الضمير فيه للمرض الحقيقي فليس ذلك تعريفا للمرض  
بل تعريف مرض ما قدمناه وان كان التعذر المذكور فقد علمت ان المراد به في كلام  
المصنف الحقيقي وهو ما لو قم لسقط بهم الا ان يعود مصدق التعذر ان يبيح للصلاة قاعدة  
كاهو المراد من قول البحر واختافوا الخ) ففهم وقد يأتي الحد بمعنى التمييز بين الشئين  
وعليه فيصح عوده مصدق المرض اي القدر المميز بين ما تصح معه الصلاة قاعدة  
وما لا تصح ما يحقه القيام ضرر وهو شامل حيثما اذا تعذر القيام حقيقة بالمعنى  
انار اوحكمها واما اذا لم يكن القيام اصلا فهو مفهوم لاوولى (قوله) قبلها او فيها) صفة  
لمرض والمرض العارض فيها سيأتي الكلام عليه في قول المتن ولو عرصله مرض فيها ولا ينافي  
قوله وفيها تقيده بقوله كله لان المراد حيثما تعذر كل القيام الواقع بعد عروض المرض  
(قوله) في الغريضة) اردت به ما يشمل الواجب كوتر وما في حكمه كسنة الفجر احترازا عما

وضمير قوله في البناء على  
لاقل وعليك بالاشد في  
قعدة يفسد لا يزول، شئت

باب صلاة المريض  
من اضافة الفعل لفاعله  
او محله ومناسبتها كونه  
عارضاً وما يفتخر بسجود  
التلاوة ضرورة (من تعذر  
عليه القيام) اي كله  
(مرض) حقيق وحده ان  
يحقه القيام ضرره يفتي  
(قبلها وفيها) في الغريضة

عدا ذلك من النوافل فانها تجوز من قعود بلا تعذر قيام **(قوله خاف)** اى غلب على ظنه  
تجربة سابقة او اخبار طيب مسلم حاذق امداد **(قوله بقيامه)** متعلق بخاف او بزيادة  
وبطء على سبيل التنازع **(قوله او وجد لقيامه)** اى لاجله الماشديدا وهذا وما قبله وما بعده  
داخل في افراد الضرر المذكور في قوله وحده الخ فافهم **(قوله سأس)** كمرح ط **(قوله)**  
او تعذر عليه الصوم **(الاولى)** ان يقول للصوم باللام التعليلية اى تعذر القيام لاجل الصيام  
وعبارة البحر ودخل تحت العجز الحكمي ما لو صام رمضان صلى قاعدا وان افطر صلى قائما  
يصوم ويصلى قاعدا **(قوله كما مر)** اى في باب صفة الصلاة حيث قال وقد يتحتم القعود كمن  
يسيل جرحه اذا قام او يسلس بوله او يبدو ربيع عورته او يضعف عن القراءة اصلا او عن  
صوم رمضان ولو اضعفه عن القيام الخروج للجماعة صلى في بيته منفردا به يفق خلافا للاشياء  
ح اقول وقد منا هناك انه لو لم يقدر على الائمة قاعدا كما لو كان بحال لو صلى قاعدا يسيل  
بوله او جرحه ولو مستلقيا لاصلى قائما ركوع وسجود لان الاستلقاء لا يجوز بلا عذر كالصلاة  
مع الحدث فيترجح ما فيه الاتيان بالاركان كافي المنية وشرحها ومن العجز الحكمي ايضا ما لو  
خرج بعض الولد وتخاف خروج الوقت تصلى بحيث لا يلحق الولد ضرر وما لو خاف العدو  
لو صلى قائما او كان في خباء لا يستطيع ان يقيم صلبه وان خرج لا يستطيع الصلاة لطين  
او مطر ومن به ادنى علة فخاف ان تزل عن الحمل بقى في الطريق يصلى الفرض في محله وكذا  
المريض الراكب الا اذا وجد من ينزله بحر **(قوله ولو مستندا الخ)** اى اذا لم يلحقه ضرره  
بدليل مامر **(قوله او انسان)** عبر في العناية والفتح وغيرها بالحامد بدله قال ح وفيه  
ان القادر بقدرة الغير عاجز عند الامام الا ان يراد بالغير غير الحامد تأمل اه اقول قد منا  
في باب التيمم ان العاجز عن استعمال الماء بنفسه لو وجد من تلزمه طاعته كعبده وولده  
واجيره لزمه الوضوء اتفاقا وكذا غيره ممن لو استعان به اعانه في ظاهر المذهب بخلاف العاجز  
عن استقبال القبلة او التحول عن الفراش النجس فانه لا يلزمه عنده والفرق انه يخاف عليه  
زيادة المرض في اقامته وتحويله اه ومقتضاه انه لو لم يخف زيادة المرض يلزمه ذلك وقد منا  
في بحث الصلاة على الدابة من باب النوافل عن المجتبي مانصه وان لم يقدر على القيام او النزول  
عن دابته او الوضوء الا بالاعانة وله خادم يملك منافعه يلزم في قولهما وفي قوله نظر والاصح  
اللزوم في الاجنبى الذى يطيعه كالماء الذى يعرض للوضوء اه ولا يخفى ان هذا حيث لا يلحقه  
ضرر بالقيام فلا يخالف ما قدمناه آنفا وبه ظهر ان المراد بالانسان من يطيعه اعم من الحامد  
والاجنبى واما عدم اعتبار القدرة بقدرة الغير عند الامام فعليه ليس على اطلاقه بل في بعض  
المواضع كما قاله ط ولذا قال في المجتبى وفي قوله نظر او محمول على ما اذا لم يتيسر له ذلك الا بكلفة  
ومشقة فلا يلزمه الانتظار الى حصوله فليتأمل **(قوله كيف شاء)** اى كيف تيسر له بغير  
ضرر من تربع او غيره امداد **(قوله على المذهب)** جزم به في الغرر ونور الايضاح وصححه  
في البدائع وشرح المجمع واختاره في البحر والنهر **(قوله فاليهات اولى)** جمع هيئة وهى  
هنا كيفية القعود قال ط وفيه ان الاركان انما سقطت لتعسرهما ولا كذلك الهيات

(او) حكمى بأن (خاف)  
زيادته او بطء برئه بقيامه  
او دوران رأسه او وجد  
لقيامه الماشديدا (او كان  
لو صلى قائما سلس بوله  
او تعذر عليه الصوم كما مر  
(صلى قاعدا) ولو مستندا  
الى وسادة او انسان فانه  
يلزمه ذلك على المختار  
(كيف شاء) على المذهب  
لان المرض اسقط عنه  
الاركان فاليهيات اولى  
وقال زفر كالمشهد

قوله وفي قوله اى الامام  
اه منه

اه تأمل **(قوله قيل وبه يفتي)** قال في التجسس والخالصة والولولة لانه ايسر على المريض قال في البحر ولا يخفى ما فيه بل الايسر عدم التقيد بكيفية من الكيفيات فالمذهب الاول اه وذكر قبله انه في حالة التشهد يجلس كما يجلس للتشهد بالاجماع اه اقول ينبغي ان يقال ان كان حلوسه كما يجلس للتشهد ايسر عليه من غيره او مساويا لغيره كان اولى والاختار الايسر في جميع الحالات ولعل ذلك محمل القولين والله اعلم **(قوله بركوع)** متعلق بقوله صلى ط **(قوله على المذهب)** في شرح الحلواني نقلا عن الهندواني لو قدر على بعض القيام دون تمامه او كان يقدر على القيام لبعض القراءة دون تمامها يؤمر بان يكبر قائما ويقرأ ما قدر عليه ثم يقعدان بحجر وهو المذهب الصحيح لا يروى خلافه عن اصحابنا ولو ترك هذا خفت ان لا تحوز صلاته وفي شرح القاضي فان عجز عن القيام مستويا قالوا يقوم متكئا لا يجزئ الادب وكذا لو عجز عن القعود مستويا قالوا يقعد متكئا لا يجزئ به الا ذلك فقال عن شرح الترمذاني ونحوه في العناية بزيادة وكذلك لو قدر ان يعتمد على عصا او كان له خادم لو اتكأ عليه قدر على القيام اه **(قوله لان البعض معتبر بالكل)** اي ان حكم البعض حكم الكل بمعنى ان من قدر على كل القيام يلزمه فكذا من قدر على بعضه **(قوله بل تعذر السجود كاف)** نقله في البحر عن البدائع وغيرها وفي الذخيرة رجل بحلقه خراج ان سجد سال وهو قدر على الركوع والقيام والقراءة يصلي قاعدا يومئ ولو صلى قائما بركوع وقعد او اوما بالسجود اجزأه والاول افضل لان القيام والركوع لم يشرا قرينة بنفسهما بل ليكونا وسياتين الى السجود اه قال في البحر ولم أر ما اذا تعذر الركوع دون السجود وكأنه غير واقع اه اي لانه متى عجز عن الركوع عجز عن السجود لهر قال ح اقول على فرض تصويره ينبغي ان لا يسقط لان الركوع وسيلة اليه ولا يسقط المقصود عند تعذر الوسيلة كما لم يسقط الركوع والسجود عند تعذر القيام **(قوله لا القيام)** معطوف على الضمير المرفوع المتصل في قوله تعذر او هو ضعيف لكونه في عبارة المتن بلا فاصل ولا توكيد **(قوله او ما)** حقيقة الايمان طائفة الرأس وروى مجرد تحريكها وتامة في الامداد عن البحر والمقدسي **(قوله او ما قعدا)** لان ركنية القيام للتوصل الى السجود فلا يجب دونه وهذا اولى من قول بعضهم صلى قاعدا اذ يفترض عليه ان يقوم للقراءة فاذا جاء اوان الركوع والسجود او ما قاعدا كذا في التهر \* اقول التعبير بصلى قاعدا هو ما في الهداية والقدروري وغيرها واما ما ذكره من افتراض القيام فلم اره لغيره فيما عندي من كتب المذهب بل كلهم متفقون على التعليل بان القيام سقط لانه وسيلة الى السجود بل صرح في الحلية بأن هذه المسئلة من المسائل التي سقط فيها وجوب القيام مع انتفاء العجز الحقيقي والحكمي اه ويلزم على ما قاله انه لو عجز عن السجود فقط ان يركع قائما وهو خلاف المنصوص كما علمته آنفا نعم ذكر القهستاني عن الزاهدي انه يومئ للركوع قائما وللسجود جالسا ولو عكس لم يجز على الاصح اه وجزم به الولو الجي لكن ذكر ذلك في التهر وقال الا ان المذهب الاطلاق اه اي يومئ قاعدا او قائما فيهما فالظاهر ان ما ذكره هنا سهو فتنبه له **(قوله وهو افضل)** الخ قال في شرح المنية اوقبل ان الايمان افضل للخروج من الخلاف لكان موجها ولكن لم

قيل وبه يفتي ( بركوع  
وسجود وان قدر على  
بعض القيام ) واومتكئا  
على عصا او حائط ( قام )  
لزوما بقدر ما يقدر ولو  
قدر آية او تكبيرة على  
المذهب لان البعض معتبر  
بالكل ( وان تعذرا ) ليس  
تعذرهما شرطا بل تعذر  
السجود كاف ( لا القيام  
او ما ) بالهمز ( قاعدا )  
وهو افضل من الايمان  
قائما

ارمن ذكره اه (قوله لقربه من الارض) اى فيكون اشبه بالسجود منح (قوله ويجعل سجوده اخفض الخ) اشار الى انه يكفيه ادنى الانحناء عن الركوع وانه لا يلزمه تقريب جبهته من الارض باقضى ما يمكنه كما بسطه في البحر عن الزاهدى (قوله فانه يكره تحريما) قال في البحر واستدل للكره في المحيط بنهيه عليه الصلاة والسلام عنه وهو يدل على كراهة التحريم اه وتبعه في التهر اقول هذا محمول على ما اذا كان يحمل الى وجهه شيأ يسجد عليه بخلاف ما اذا كان موضوعا على الارض يدل عليه ما في الذخيرة حيث نقل عن الاصل الكراهة في الاول ثم قال فان كانت الوسادة موضوعة على الارض وكان يسجد عليها جازت صلاته فقد صح ان ام سلمة كانت تسجد على مرفقة ٢ موضوعة بين يديها لعلته كانت بها ولم يمنعها رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك اه فان مفاد هذه المقابلة والاستدلال عدم الكراهة في الموضوع على الارض المرتفع ثم رأيت القهستاني صرح بذلك (قوله بالبناء للمجهول) هذا ليس بلازم والالقال ولا يرفع الى وجهه شيء اه ح ولعل وجه ما قال الاشارة الى كراهته سواء كان بفعله او بفعل غيره له (قوله الا ان يجد قوة الارض) هذا الاستثناء مبنى على ان قوله ولا يرفع الخ شامل لما اذا كان موضوعا على الارض وهو خلاف المتبادر بل المتبادر كون المرفوع محمولا بيده او يد غيره وعليه فالاستثناء منقطع لاختصاص ذلك بالموضوع على الارض ولذا قال الزيلعي كان ينبغي ان يقال ان كان ذلك الموضوع يصح السجود عليه كان سجودا والافاء اه وجزم به في شرح المنية واعترضه في التهر بقوله وعندي فيه نظر لان خفض الرأس بالركوع ليس الا ايماء ومعلوم انه لا يصح السجود بدون الركوع ولو كان الموضوع مما يصح السجود عليه اه اقول الحق التفصيل وهو انه ان كان ركوعه بمجرد ايماء الرأس من غير انحناء وميل الظهر فهذا ايماء لا ركوع فلا يعتبر السجود بعد الايماء مطلقا وان كان مع الانحناء كان ركوعا معتبرا حتى انه يصح من المتطوع القادر على القيام حينئذ ينظر ان كان الموضوع مما يصح السجود عليه كحجر مثلا ولم يزد ارتفاعه على قدر لبنة او لبنتين فهو سجود حقيق فيكون راكعا ساجدا لا مومئا حتى انه يصح اقتداء القائم به واذا قدر في صلاته على القيام يتها قائما وان لم يكن الموضوع كذلك يكون مومئا فلا يصح اقتداء القائم به واذا قدر فيها على القيام استأنفها بل يظهر لي انه لو كان قادرا على وضع شيء على الارض مما يصح السجود عليه انه يلزمه ذلك لانه قادر على الركوع والسجود حقيقة ولا يصح الايماء بهما مع القدرة عليهما بل شرطه تعذرهما كما هو موضوع المسئلة (قوله والا يخفض) اى لم يخفض رأسه اصلا بل صار يأخذ ما يرفعه ويلصقه بجبهته للركوع والسجود او خفض رأسه لهما لكن جعل خفض السجود مساويا لخفض الركوع لم يصح لعدم الايماء لهما او للسجود (قوله وان تعذر القعود) اى قعوده بنفسه او مستندا الى شيء كما مر (قوله ولو حكما) كالقعود على القعود ولكن بزغ الطيب الماء من عينيه وامره بالاستلقاء اياما اجزاء ان يستلق ويومئ لان حرمة الاعضاء كحرمة النفس بحر عن البدائع وسيأتى (قوله ورجلاه نحو القبلة) في البحر عن الخلاصة متوجها نحو القبلة ورأسه الى المشرق ورجلاه الى المغرب اه اقول هذا يتصور في بلادهم المشرقية كبخارى وما والاها فان قبلتهم

٢ قوله مرفقة هي المخذة بكسر الميم فيهما كما في الحلية اه منه

لقربه من الارض (ويجعل سجوده اخفض من ركوعه) لزوما (ولا يرفع الى وجهه شيأ يسجد عليه) فانه يكره تحريما (فان فعل) بالبناء للمجهول ذكره العيني (وهو يخفض برأسه لسجوده) اكثر من ركوعه صح (على انه ايماء لا سجود الا ان يجد قوة الارض) يخفض (لا) يصح لعدم الايماء (وان تعذر القعود) ولو حكما (ومأستلق) على ظهره (ورجلاه نحو القبلة) غير انه ينصب ركبتيه

جهة المغرب عكس البلاد المغربية اما في الادنا الشمالية ونحوها اذا استلقى متوجها للقبلة يكون امعرب عن يمينه وامشرق عن يساره وبه اندفع اعتراض بعض المحققين على ما في الخلاصة **(قوله لكرهه الخ)** هي كراهة تنزيهية ط **(قوله ويرفع رأسه يسيرا)** اي يجعل وسادة تحت رأسه لان حقيقة الاستلقاء تمنع الانحناء عن الایمان فكيف بالمرضى بحر **(قوله الايمن او الايسر)** والايمن افضل وبه ورد الاثر امداد **(قوله والاوّل افضل)** لان المستلقى يقع ايماءه الى القبلة والمضطجع يقع منحرفا عنها بحر **(قوله على المعتمد)** مقابله ما في القنية من ان الاظهر انه لا يجوز الاضطجاع على الجنب للقادر على الاستلقاء قال في النهر وهو شاذ وقيل في البحر وهذا الاظهر خفي والاظهر الجوازاه وكذا ما روى عن الامام من ان الفصل ان يصلى على شقه الايمن وبه قالت الائمة الثلاثة ورجحه في الحلية لما ظهر له من قوة دليله مع اعترافه بان الاستلقاء هو ما في مشاهير الكتب والمشهور من الروايات **(قوله بان زادت على يوم وليلة)** اما لو كانت يوما وليلة او اقل وهو يعقل فلا تسقط بل تقضى اتفاقا وهذا اذا صح فلو مات ولم يقدر على الصلاة لم يلزمه القضاء حتى لا يلزمه الايضاء بها كالمسافر اذا افطروا مات قبل الاقامة كافي الزيلعي قال في البحر وينبغي ان يقال بحمله ما اذا لم يقدر في مرضه على الایمان بالرأس اما ان قدر عليه بعد عجزه فانه يلزمه القضاء وان كان موسعا لتظهر فائدته في الايضاء بالاطعام عنه اه قلت وهو مأخوذ من الفتح فانه قال ومن تأمل تعليل الاصحاب في الاصول ان قدح في ذهنه ايجاب القضاء على هذا المريض الى يوم وليلة حتى يلزمه الايضاء به ان قدر عليه بطريق وسقوطه ان زاده **(قوله في ظاهر الرواية)** وقيل لا يسقط القضاء بل تؤخر عنه اذا كان يعقل وصححه في الهداية وهو من اهل الترجيح لكن خالف نفسه في كتابه التجنيس فصحح الاول كعامة اهل الترجيح كقاضيخان وصاحب الحيط وشيخ الاسلام وفخر الاسلام ومال اليه المحقق ابن الهمام في عبارته التي نقلناها آنفا ومشي عليه المصنف لانه ظاهر الرواية ولما في الامداد من ان القاعدة العمل بما عليه الاكثر \* **(نبيه)** جعل في السراج المسئلة على اربعة اوجه ان زاد المريض على يوم وليلة وهو لا يعقل فلا قضاء احما او الا وهو يعقل قضى اذا صح اجماعا وان زاد وهو يعقل او لا وهو لا يعقل فعلى الخلاف \* **(تمه)** في البحر عن القنية ولا فدية في الصلوات حالة الحياة بخلاف الصلوة اه وقدمه الشارح قيل هذا الباب واوضحناه ثمة **(قوله لا يكره الخ)** بل لا بد معه من القدرة **(قوله وافاد الخ)** الاولى ذكره قبل قوله وان تعذر الایمان الخ لان فيه سقطت الصلاة وفيما قبله سقطت الاركان **(قوله سقوط الشرائط)** اي كاستقبال وستر العورة والطهارة من الحدث بخلاف الوقت وكذا الطهارة من الحدث لان فاقد الطهورين يؤخر عند الامام ويتشبه عندها والمتشبه غير مصل افاده الرحمتي لكن سيأتى في مقطوع اليدين والرجلين تصحيح انه يصلى بلا طهارة **(قوله بالاولى)** العجز عن تحصيل الشرائط ليس فوق العجز عن تحصيل الاركان فلو لم يقدر المريض على التحول الى القبلة بنفسه ولا غيره صلى كذلك ولا اعادة عليه بعد البر في ظاهر الجواب كماله عجز عن الاركان بدائع وتامه في البحر وسيأتى آخر الباب ما لو كان تحت ثياب نجسة **(قوله ولا يعيد)** اي في سقوط الشرائط او الاركان لعذر سهوى بخلاف ما لو كان من قبل العبد على مامر

قوله من المحققين هو  
يتمنى ان يرفع رأسه في  
الحلية اه مه

لكرهه مد الرجل الى  
اغما ويرفع رأسه يسيرا  
ليصير وجهه اليها (او على  
وجهه) (الايمن او الايسر  
وجهه اليها) (والاول  
فضل) على المعتمد (وان  
عذر الایمان) برأسه  
(وكبرت الفتاوى) بان  
زادت على يوم وليلة  
(سقط القضاء عنه) وان  
كان يفهم في ظاهر الرواية  
(وعليه الفتوى) كما في  
الظهيرية لان مجرد العقل  
لا يكفي لتوجه الخطاب  
وافاد بسقوط الاركان  
سقوط الشرائط عند  
العجز بالاولى ولا يعيد  
في ظاهر الرواية بدائع

(ولو اشتبه على مريض)

اعداد الركعات السجدة العباس ياحقه لا يدره  
 (الاء) ولو ادها بتلخيص  
 غير ينبغي ان يبريه كذا  
 في القنية (ولو يوم بعينه  
 وقلبه وحاجبه) خلا  
 الزفر (ولو عرض له مريض  
 في صلاته يتم بما قد) على  
 المعتمد (ولو صلى قعدا  
 بركوع وسجود ففسح في  
 ولو كان) يصلي (بالايماء)  
 ففسح لا يني الا اذا صح  
 قبل ان يومي بالركوع  
 والسجود (كأن يكون يومي  
 مضطجعا ثم قدر على  
 القعود ولم يقدر على الركوع  
 والسجود) فإنه يستأنف  
 (على المختار) لان حالة  
 القعود أقوى فلم يجز منه  
 على الضعيف (وللمتطوع  
 الاتكاء على شيء) كعصا  
 وجدار (مع الاعية) اي  
 التعب بلا كراهة وبدونه  
 يكره (و) له (القعود)  
 بلا كراهة مطلقا هو الاصح  
 ذكره الكمال وغيره (صلى  
 المريض في فلت) جاز  
 (قعدا بلا عذر صح)  
 لغلبة العجز

مضطجعا

في الصلاة في السفينة

(٣ قوله بالبناء ح)

هكذا نسخة الخشي بناء

ولعل الصواب بالايماء

تأمل اه

تفصيله في الظهارة وشمل ما لو عجز عن القراءة وفي البحر عن القنية ولو اعتدل لسانه يومه لانه  
 فبلى صلاة الاخرس ثم انطلق لسانه لالتزمه الاعادة اه والظاهر ان قوله يوما وايامه لانه  
 محل توهم لزوم الاعادة اذ الزائد على ذلك لالتزمه اعادته لدخوله في حد التكرار (قوله لو اشتبه  
 على مريض الح) أي بأن وصل الى حال لا يمكنه ضبط ذلك وليس المراد مجرد الشك والاستباه  
 لان ذلك يحصل للصحيح (قوله ينبغي ان يجزيه) قديقال انه تعليم وتعلم وهو مفسد كما اذا قرأ  
 من المصحف او علمه انسان القراءة وهو في الصلاة طقات وقديقال انه ليس بتعليم وتعلم بل هو  
 تذكير أو اعلام فهو كاعلام المبلغ بانتقالات الامام فتأمل (قوله كذا في القنية) الاشارة الى  
 ما ذكره المصنف والشارح (قوله ولم يوم الح) الاولى ذكره قبل مسألة القنية لارتباطه بما  
 قبلها ففصله ما وقع في المتن بعبارة القنية غير مناسب (قوله خلا للزفر) فعنده يومي بحاجبه  
 فان عجز فعينه فان عجز فبقابه بحر (قوله يتم بما قدر) أي ولو قعدا مومنا ومستقليا (قوله  
 على المعتمد) وعن الامام انه يستقبل لان تحريره انعقدت موجبة للركوع والسجود فلا تجوز  
 بالايماء قال في النهر والصحيح المشهور هو الاول لان بناء الضعيف على القوى اولى من الاتيان  
 بالكل ضعيفا (قوله يني) اي على ما صلى فيتم صلاته قائما عندها وقول محمد يستقبل بناء على  
 عدم صحة اقتداء القائم بالقاعد عنده وقدر نهر (قوله ولو كان يصلي بالايماء) اي قائما او قاعدا  
 او مستقليا او مضطجعا كما هو قضية الاطلاق ح (قوله ففسح) اي قدر على الركوع والسجود  
 قائما او قاعدا ح (قوله لا يني) لان اقتداء الراكع والساجد باليومي لا يجوز فكذا البناء  
 درر (قوله الا اذا صح قبل ان يومي الح) لانه لم يؤدركنا بالبناء ٣ وانما هو مجرد تحريرة  
 فلا يكون بناء القوى على الضعيف بحر وهذا ظاهر فيما اذا افتتح قائما او قاعدا بقصد الايماء  
 ثم قدر قبل الايماء على الركوع والسجود قائما او قاعدا اما اذا افتتح مستقليا او مضطجعا  
 ثم قدر قبل الايماء على الركوع والسجود قائما او قاعدا فانه يستأنف كما يؤخذ من قول الشارح  
 لان حالة القعود أقوى ح (قوله ولم يقدر على الركوع والسجود) وكذا لو قدر عليهما  
 بالاولى تأمل (قوله وللمتطوع الح) لعل وجهه ان التطوع قد يكثر كالتجهد فيؤدي الى  
 التعب فلم يكره له الاتكاء بخلاف الفرض فان زمنه يسير والاقام يفرض ان عجز فقد مر حكمه  
 وان تعب فالظاهر انه لا يكره له الاتكاء تأمل (قوله وبدونه يكره) اي اتفاقا لما فيه من اساءة  
 الادب شرع المنية وغيره وظاهره انه ليس فيه نهى خاص فتكون الكراهة تنزيهية تأمل (قوله  
 وله القعود) اي بعد الافتتاح قائما (قوله بلا كراهة مطلقا) اي بعذر وبدونه امام مع العذر  
 فاتفاقا واما بدونه فيكره عند الامام على اختيار صاحب الهداية ولا يكره على اختيار فحجر الاسلام  
 وهو الاصح لانه بخير في ابتداء بين القيام والقعود فكذا في الانتهاء واما الاتكاء فانه بخير فيه  
 ابتداء بلا عذر بل يكره فكذا الانتهاء واما عندهما فلا يجوز اتتماما قاعدا بلا عذر بعد الافتتاح قائما  
 وهذا ان عجز في الركعة الاولى او الثانية اما في الشفع الثاني فينبغي ان يجوز عندهما ايضا في غير  
 سنة الظهر والجمعة وتامه في شرح المنية (قوله جاز) أي سائر احترازا عن المربوط (قوله  
 قاعدا) اي يركع ويسجد لا مومنا اتفاقا بحر (قوله لغلبة العجز) اي لان دور ان الرأس فيها اناب

والغالب كالتحقق فاقيم مقامه كالسفر اقيم مقام المشقة والنوم مقام الحدث شرح النية  
ولذا ذكروا مسألة الصلاة في السفينة في باب صلاة المريض **(قوله واساء)** اشار الى ان القيام  
افضل لانه ابعد عن شبهة الخلاف والخروج افضل ان امكنه لانه امكن لقلبه ببحر وشرح  
النية **(قوله وهو الاظهر)** وفي الحلية بعد سوق الادلة والاطهر ان قولهما اشبه فلا جرم ان  
في الحاوي القدسي وبه نأخذاه **(قوله والمربوطة في الشط كالشط)** فلا تجوز الصلاة  
فيها قاعدا اتفاقا وظاهرا ما في الهداية وغيرها الجواز قائما مطلقا أي استقرت على الارض  
اولا وصرح في الايضاح بمنعه في الثاني حيث امكنه الخروج الحاقا لها بالدابة نهر واختاره  
في المحيط والبدائع ببحر وعزاه في الامداد ايضا الى مجمع الروايات عن المصنف وجزم به في نور  
الايضاح وعلى هذا ينبغي ان لا تجوز الصلاة فيها سائرة مع امكان الخروج الى البر وهذه المسئلة  
الناس عنها غافلون شرح النية **(قوله في الاصح)** احتراز عن قول البعض بأنه لا فرق بينها  
وبين السائرة كفي النهر **(قوله والافكاو افقة)** أي ان لم تحركها الريح شديدا بل يسيرا  
تحكمها كالوافقة فلا تجوز الصلاة فيها قاعدا مع القدرة على القيام كفي الامداد **(قوله ويلزم)**  
استقبال القبلة الخ اي في قولهم جميعا ببحر وان عجز عنه يمسك عن الصلاة امداد عن مجمع  
الروايات ولعله يمسك ما لم يخف خروج الوقت لما تقرر من ان قبلة العاجز جهة قدرته وهذا  
كذلك والافا الفرق في تأمل وانما لزمه الاستقبال لانها في حقه كالبيت حتى لا يتطوع فيها  
موشا مع القدرة على الركوع والسجود بخلاف راكب الدابة كذا في الكافي شرح  
النية **(قوله مربوطتين)** أي مقرونتين لانهما بالاتزان صارتا كشيء واحد وان كانتا  
منفصلتين لم يحجز لان تخلل ما بينهما بمنزلة النهر وذلك يمنع الاقضاء وان كان الامام في سفينة  
واقفة والمقتدون على الشط فان بينهما طريق او قدر نهر عظيم لم يصح ببحر وتقدم الكلام  
على الصلاة على الدابة والعجلة في باب التوافل **(قوله ومن جن او اغمى عليه)** الجنون آفة  
تسلب العقل والاعماء آفة تسترط **(قوله وقت صلاة)** مرفوع على انه فاعل زاد  
او منصوب على انه ظرف لزيد وفاعل زاد ضمير الجنون ح عن القهستاني واعتبر الزيادة  
بالاوقات على قول الثالث وهو الاصح وعند الثاني بالساعات وكل رواية عن الامام فاذا  
اصابه ذلك قبل الزوال ثم افاق من الغد بعده قبل خروج الوقت سقط القضاء عند الثاني  
للا الثالث ببحر والمراد بالساعات اللازمة لا ما تعارفه اهل النجوم درر اي من كون الساعة خمس  
عشرة درجة فالمراد عند الثاني الزيادة بشي من الزمان وان قل كفي غرر الافكار والبرجندى  
اسماعيل **(قوله ان لافقه وقت معلوم)** مثل ان يخف عنه المرض عند الصبح مثلا فيفقد  
قليلًا ثم يعاوده فيغمى عليه تعتبر هذه الافقة فيسقط مقابها من حكم الاعماء اذا كان اقل  
من يوم وليلة وان لم يكن لافقه وقت معلوم لكنه يفقد بفترة فيفقد بتمام الكلام الانحاء ثم  
يغمى عليه فلا عبرة بهذه الافقة ح عن البحر **(قوله لانه يصنع العباد)** اي وسقوط القضاء  
عرف بالاثر اذا حصل بآفة مماوية فلا يقاس عليه ما حصل بفعاله وعند محمد يسقط القضاء  
بالبنج والدواء لانه مباح فصار كالمريض كافي البحر وغيره والظاهر ان عطف الدواء على البنج  
عطف تفسير وان المراد شرب البنج لاجل الدواء اما لو شربه للسكر فيكون معصية يصنعها

(واساء) وقلا لا يصح  
الابعذر وهو الاظهر  
برهان ( والمربوطة في  
الشط كالشط ) في الاصح  
( والمربوطة اية البحر  
ان كان الريح غير كها شديدا  
فكالمسائرة والافكاو افقة )  
ويلزم استقبال القبلة عند  
الافتتاح كما دارت ولو أم  
قوما في كمين مربوطتين  
صح والا لا ( ومن جن او  
اغشى عليه ) ولو بفرع  
من سبع او آدمي ( يوما  
وايلة قضى الخمس وان  
زاد وقت صلاة ) سادسة  
( لا ) لا يخرج ولو افاق في  
المدة فان لافقه وقت  
معلوم قضى والا لا ( زال  
عقله بنج او خمر ) اودواء  
( لزمه القضاء وان طالت )  
لانه يصنع العباد



كالتمر وانه لو شرب التمر على وجه مباح كما كراه يكون كالبنج فيجرب فيه الخلاف ولا يرد على التعليل سقوط القضاء بالفرع من سبع او آدمي كما مر لقولهم ان سببه ضعف قلبه وهو مرض اى فهو سهاوى **(قوله كالنوم)** اى فانه لا يسقط القضاء ايضا لانه لا يمتد يوما وليلة غالبا فلا حرج في القضاء بخلاف الاغماء لانه مما يمتد عادة بجر **(قوله وبوجهه جراحة)** لم يذكره في الكافي والفتح والبحر والنهر فكان غير قيد كيا تى **(قوله ولا تيمم)** عطف خاص على عام **(قوله وقيل لاصلاة عليه)** اختاره صاحب الدرر في منته وشرحه فقال قطعت يده ورجلاه من المرفق والكعب لاصلاة عليه كذا في الكافي وقيل ان وجد من يوضئه يأمره ليغسل وجهه وموضع القطع ويمسح رأسه والا وضع وجهه ورأسه في الماء او يمسح وجهه وموضع القطع على جدار فيصلى كذا في التارخانية اه وقوله او يمسح وجهه الخ اى ان لم يقدر على الغسل بالماء بناء على انه لا جراحة فيه وبه علم ان قول المصنف وبوجهه جراحة ليس بقيد لان المدار على العجز عن الطهارة ولذا استشهد قاضيجان على ما اختاره من سقوط الصلاة عن المريض العاجز عن الايماء بالرأس وان مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب بما ذكره محمد فيمن قطعت يده من المرفقين ورجلاه من الساقين لاصلاة عليه **(قوله وقيل الخ)** هو القول الثانى المحكى في عبارة الدرر **(قوله بلا عمل كثير)** بأن وجد ما يتعلق به او كان ماهرا في السباحة بجر **(قوله والا لا)** اى لا يلزمه الاداء ويعذر بالتأخير بجر **(قوله امره الطيب)** اى المسلم الحاذق كاذكروه في الصوم **(قوله ابزغ)** بفتح الباء الموحدة وسكون الزاى والغين المعجمة في القاموس بزغ الحاجم شرط ويجوز ان يكون بالنون والعين المهملة ح **(قوله من ساعته)** المراد بها ان يكون بحيث لو توضأ وصلى يخرج من النجاسة القدر المانع قبل فراغه من الصلاة كما مر تحريره قيل باب الانجاس **(قوله الا ان يلحقه مشقة تحريكه)** عبارة البحر عن الخلاصة الا انه يزداد مرضه اه والظاهر انه غير قيد كما اشار اليه الشارح بل المراد حصول الضرر والمشقة نظير ما مر في القيام اول الباب والله تعالى اعلم

### باب سجود التلاوة

تقدم في الباب السابق وجه تأخيره عن سجود السهو **(قوله من اضافة الحكم الى سببه)** الحكم هو وجوب السجود لا السجود فلو قال من اضافة الفعل الى سببه لكان اولى او ان الحكم بمعنى المحكوم به ط **(قوله يجب)** اى وجوبا موسعا في غير صلاة كما سيأتى ولا يجب على المحتضر الايماء بها وقيل يجب قنية والثانى بالقواعد اليق نهر والظاهر انه يخرج عنها كصلاة فرض أو صوم يوم لانه المعهود تأمل رحمتى ثم رأيت مصرحاه في التارخانية مع تصحيح عدم الوجوب **(قوله بسبب تلاوة)** احترز عما لو كتبها او تهجها فلا سجود عليه كما سيأتى **(قوله اى اكثرها الخ)** هذا خلاف الصحيح الذى جزم به في نور الايضاح في السراج وهل تجب السجدة بشرط قراءة جميع الآية ام بعضها فيه اختلاف والصحيح انه اذا قرأ حرف السجدة وقبلة كلمة او بعده كلمة وجب السجود والا فلا وقيل لا يجب الا ان يقرأ أكثر آية السجدة مع حرف السجدة ولو قرأ آية السجدة كلها الا الحرف الذى فى آخرها لا يجب عليه

كالنوم (ولو قطعت يده ورجلاه من المرفق والكعب وبوجهه جراحة صلى بغير طهارة ولا تيمم ولا يعيد هو الاصح) وقد مر في التيمم وقيل لاصلاة عليه وقيل يلزمه غسل موضع القطع \* (فروغ) \* امكن الغريق الصلاة بالايماء بلا عمل كثير لزمه الاداء والا لا \* امره الطيب بالاستقاء لبزغ الماء من عينه صلى بالايماء لان حرمة الاعضاء كحرمة النفس \* مريض تحته ياب نجسة وكما بسط شأ تجس من ساعته صلى على حاله وكذا لو لم يتنجس الا ان يلحقه مشقة تحريكه

\* (باب سجود التلاوة)

من اضافة الحكم الى سببه (يجب ب) سبب (تلاوة آية) اى اكثرها مع حرف السجدة

السجود اه لكن قوله ولو قرأ آية السجدة الخ يقتضي انه لا بد من قراءة الآية تمامها كما يفهم من اصلاق المتون ويأتى قريبا مما يفيد الان بعد سيف كلام فريضة على ان المراد بقوله الا حرف الخ الكلمة التي فيها مدد السجود واصلاق الحرف على الكلمة شائع في عرف اقرء **(قوله من اربع عشرة آية)** بيان لآية في قوله تلاوة آية \* (تنبية) \* السجود في سورة المل عند قوله تعالى رب العرش العظيم على قراءة العامة بتشديد الا وعند قوله تعالى االسجدوا على قراءة الكسائي بالتحفيف وفي ص عند وحسن مآب وهو اولى من قول الزيلعي عند واثاب لما ذكره وفي حم السجدة عند وهم لا يسأمون وهو المروى عن ابن عباس وواثل بن حجر وعند الشافعي عند ان كنتم اياه تعبدون وهو مذهب علي ومروى عن ابن مسعود وابن عمر ورجحنا الاول للاحتياط عند اختلاف مذاهب الصحابة لانها لو وجبت عند تعبدون فالتأخير الى لا يسأمون لا يضر بخلاف العكس لانها تكون قبل وجود سبب الوجوب فتوجب نقصانا في الصلاة لو كانت صلاتية ولا نقص فيما قلناه اصلا كذا في البحر عن البدائع امداد ملخصا وقد بين موضع السجود في بقية الآيات فراجعوه والظاهر ان هذا الاختلاف مبنى على ان السبب تلاوة آية تامة كما هو ظاهر اطلاق المتون وان المراد بالآية ما يشمل الآية والآيتين اذا كانت الثانية متعلقة بالآية التي ذكر فيها حرف السجدة وهذا ينفي ما مر عن السراج من تصحيح وجوب السجود بقراءة حرف السجدة مع كلمة قبله او بعده لا يقال ما في السراج بيان لموضع اصل الوجوب وما مر عن الامداد بيان لموضع وجوب الاداء او بيان لموضع السنة فيه لانا نقول ان الاداء لا يجب فور القراءة كما سيأتى وما مر في ترجيح مذهبهما من قولهم لانها تكون قبل وجود سبب الوجوب وقد ذكر مثله ايضا في الفتح وغيره يدل على ان الخلاف بيننا وبين الشافعي في موضع اصل الوجوب وانه لا يجب السجود في سورة حم السجدة الا عند انتهائها الآية الثانية احتياطا كما صرح به في الهداية وغيرها لان الوجوب لا يكون الا بعد وجود سببه فهو سجدها بعد الآية الاولى لا يكفي لانه يكون قبل سببه وبه ظهر ان ما في السراج خلاف المذهب الذي منى عليه السراج والمتون تأمل **(قوله لا قرائنها بالركوع)** لان السجدة متى قرئت بالركوع كانت عبارة عن السجدة الصلاتية كما في قوله تعالى واسجدى واركعى بدائع **(قوله خلاه للشافعي واحمد)** حيث اعتبرا كلاما من سجدة الحج ولم يعتبر اسجدة من كفى غير الاوكار **(قوله وبى مالك سجود المفصل)** اى من الحجرات الى الآخر وفيه سورة النجم والاشفاق والعلق فيكون السجود عنده في احدى عشرة **(قوله بشرط سماعها)** فلا تجزى على من لم يسمعها وان كان في مجلس التلاوة شرح التنية **(قوله فالسبب التلاوة الخ)** اى التلاوة الصحيحة وهي اصدارة ممن له اهلية التمييز كذا ذكره غير واحد من المشايخ حلية وسيأتى محترزه في قول المصنف فلا تجزى على كافر الخ قلت ويذنى ان يزداد قيد آخر وهو كونها لا تجزى فيها احترازا عن تلاوة المؤتمن ومن تلا في ركوعه او سجوده او تشهد فانه لا سجود عليهم بتلاوتهم لمجرهم عنها كما سيأتى ثم اعلم ان التلاوة سبب في حق التالى وغيره واختلف في السماع فقل هو شرط في حق السماع لا سبب وحقه في الكافي والمحيط والفهيوية وقيل هو سبب ثان في حقه واليه ذهب في الهداية والبدائع وسيببه الشارح

(من اربع عشرة آية)  
اربع في النصف الاول  
وعشر في الثانى (منها  
على الحج) اما ثانيه  
فصلاتية لا قرائنها  
بالركوع (وص) خلافا  
لشافعي واحمد وبى مالك  
سجود المفصل (بشرط  
سماعها) فالسبب التلاوة

على ترجيحه وذكر في المحتج ان موجب مسجدة احد الملاة الاولى وسمع والائتم  
وظاهره انها اسباب ثلاثة وبه صريح في الحلية واختار المصنف مافي الكافي وزاد عليه سببا  
آخر وهو الائتم فاسبب عنده شيان التلاوة والائتم كما صرح به في منج وصرح ايضا  
بان السماع شرط في حق غير التالي وتبعه الشارح في تقرير كلام المتن لكن في كلام الشارح  
ما يفيد ان الائتم شرط ايضا كالسمع كما يظهر قريبا **(قوله)** وان لم يوجد السماع (اي  
ما فعل كما يدل عليه قوله كتلاوة الاسم والا فكونه بحيث يسمع نفسه لولا العوارض او  
يسمعه من قرب اذنه الى فم شرط كما هو مذهب الهندواني وهو الصحيح خلاف للكرخي المكتفي  
بتصحيح الحروف ح قالت وبه صريح في الحانية **(قوله)** في حق غير التالي (اي عند فقد الائتم  
فانه لا يشترط سماع المؤتم بل ولا حضوره عند تلاوة الامام كسأتي وانما ترك التقييد بذلك  
اعتمادا على ما ذكره المصنف عقبه ففهم **(قوله)** ولو بالفارسية (مباغة على ما افهمه  
كلامه من وجوبها على السامع فيعلم وجوبها عليه لو تليت بالعربية بالاولى لاعنى قوله والسمع  
شرط اذا تظهر فيه الاولوية ففهم **(قوله)** اذا اخبر (اي بانها آية سجدة سواء فهمها أولا  
وهذا عند الامم وعندها ان علم السامع انه يقرأ القرآن لزمته والا فلا بحر وفي التقيض وبه  
يفي وفي النهي عن السراج ان الامام رجع الى قولهما وعليه الاعتماد اه والمراد من قوله ان  
علم السامع ان يفهم معنى الآية كافي شرح المجمع حيث قل وجبت عليه سواء فهم معنى الآية  
اولا عنده وقالوا ان فهمها وجبت والا فلا لانه اذا فهم كان سامعا للقرآن من وجه دون  
وجه اه ملخصا اما لو كانت بالعربية فانه يجب بالاتفاق فهم أولا لكن لا يجب على  
الاعجمي ما لم يعلم كافي الفتح اي وان لم يفهم **(قوله)** او بشرط الائتم (اي ان سجدها الامم  
والا فلا تلزمه وان سمعها منه شرح المنية **(قوله)** فانه سبب) صوابه فانه شرط ليوافق قوله  
او بشرط وقوله ايضا اي كما ان السماع شرط نعم صرح في المنج بان السبب شيان التلاوة  
والائتم كما قدمناه وعابه فقوله او الائتم معطوف على قوله تلاوة آية فن كان مراد الشارح  
موافقته كان عليه ان يسقط قوله بشرط والا كان عليه ان يقول فانه شرط لوجوبها ايضا  
**(قوله)** ولم يحضرها (اي بأن تلاها قبل ان يحضر ويقضى به **(قوله)** لم يتابعه (في البحر عن  
التجسس التالي والسماع ينظر كل منهما الى اعتقاد نفسه فانية الحج ليست سجدة عندنا  
خلاف للشافعي لان السامع ليس بتابع للتالي تحقيقا حتى يلزمه العمل برأيه لانه لا شركة بينهما  
اه وظاهره انه يتبعه فيها لو كان في الصلاة لكونه تابعا تحقيقا افاده ط وقد تقدم في واجبات  
الصلاة انه تجب المتابعة في المجتهد فيه لافي المقطوع بنسخه او بعده سنه كزيادة تكبيرة  
خامسة في الجنائز وكفتوت الفجر وتقدم الكلام على ذلك هناك والظاهر ان هذه  
السجدة من المجتهد فيه اي مما للاجتهاد فيه مساع تأمل **(قوله)** لم يسجد المصلي (اي المصلي  
صلاته سواء كان هو اي المؤتم التالي او كان امامه او مؤتما امامه بدليل قول المتن فيم سأتى  
ولا من المؤتم لو كان السامع في صلاته والاولى اسقاط المصلي ليعود المضمير على المؤتم التالي  
لثلايتكرر قول المصنف الآتي ولا من المؤتم الخ ولان المصلي يشمل المصلي غير صلاته كامام  
غير امامه ومقدمه ومنفرد مع ائمه كغير المصلي اصلا من قسم الخارج كما افده ح اي فانهم

وان لم يوجد السماع كتلاوة  
الاسم والسمع شرط في  
حق غير التالي ولو بالفارسية  
اذا اخبر (او) بشرط  
(الائتم) اي الاقتداء  
(بمن تلاها) فانه سبب  
لوجوبها ايضا وان لم  
يسمعه ولم يحضرها  
لمتابعة (ولو تلاها مؤتم  
لم يسجد) المصلي (صلا)  
لا في الصلاة ولا مذهب  
(بخلاف خارج)

يسجدونها بعد اخراج من صلاته يسجد في ركعة المثلث ولو سجد احدى من غيرهما يسجد فيها بل بعدها ويأتى تمام الكلام على ذلك هنا (قوله لان الحجر ثبت لمعينين) وهم الامام ومن معه وفيه ان الامام غير محجور عليه عن القراءة في هذه الصلاة وانما الحجر على المقتدين به فلا يظهر التعليل بما في شرح المشية وسيرها انه ان سجد الامام يلزم انقلاب المشيوع تابعا والالزام محققهم له بخلاف من ليس معهم في صلاتهم اعمد حججه بالنظر اليهم لانه بمنزلة من ليس في الصلاة في حقهم (قوله حتى لو دخل) اى الخارج معهم اى في صلاتهم سقطت السجدة عنه تبعاً لهم وطاهره سقوطها عنه ولو دخل في ركعة اخرى غير ركعة التلاوة (قوله لمحجر فيها عن القراءة) قال المرغيناني وعندي انها تحب وتنادى فيه بحج عن الزيلعي قات وفي التشهد بحث مقدسي اى لان اندراجها في الركوع او السجود ممكن بخلاف التشهد ويمكن ان يكون المراد بقوله تنادى فيه انه يؤدى فيها في ذلك الموضع الذى تلاها فيه لابعده لكن في الامداد وقال المرغيناني عليه السجود ويتأدى بالركوع والسجود الذى هو فيه كذا في شرح الميرى فعليه بسجدها لو كان نائبا في التشهد اها اقول هذا يؤيد الاول ثم لا يخفى ان القول بوجوبها عليه اظهر لانه منهي عن القراءة فيها كالجنب المحجور كالمقتدى وقد فرقوا بين الجنب والمقتدى فان الاول منهي عنها فوجب عليه السجدة لان النهى لا ينافى الوجوب والمقتدى محجور لتفادى تصرف الامام عليه وتصرف المحجور لاحكامه واما الحائض فلا تجب عليها بتلاوتها لانها ليست اهلا للصلاة بخلاف الجنب ولا يخفى ان التالى في ركوعه مثلا اهل للوجوب وليس له امام يحجر عليه فينبى ترجيح الوجوب عليه ولعل ذلك وجه اختيار الامام المرغيناني ثم رأيت في حاشية المدنى نقل عن شيخه ميرغنى في حاشية الزيلعي انه رجح كلام المرغيناني بما ذكرنا والله الحمد والظاهر ان من هذا القبيل ما في الفيض لو سجد للتلاوة وقرأ في سجوده آية اخرى لم تجب السجدة تأمل (قوله بشرط الصلاة) لانها جزء من اجزاء الصلاة فكانت معتبرة بسجدة الصلاة ولهذا لا يجوز ادائها بالتيمم الا ان لا يجد ماء لان شرط صيرورة التيمم طهارة حال وجود الماء خشية القوت ولم توجد لان وجوبها على التراخي وكذا يشترط لها الوقت حتى لو تلاها او سمعها في وقت غير مكروه فأدائها في مكروه لا تجزئه لانها وجبت كاملة الا اذا تلاها في مكروه وسجدها فيه اوفى بمكروه آخر جاز لانه اذاها كما وجبت وكذا النية لانها عبادة فلا تصح بدونها بدائع قال في الحلية الا اذا كانت في الصلاة وسجدها على الفور كما صرحوا به وكأنه لانها صارت جزءاً من الصلاة فالسحب عليها نيتها (قوله خلا التحريم) لانها لتوحيد الافعال المختلفة ولم توجد بدائع وحلية وبحر اى فان الصلاة افعال مختلفة من قيام وقراءة وركوع وسجود والتحريم صارت فعلاً واحداً وأما هذه ماهيتها فعل واحد فاستغنت عن التحريم فانهم (قوله ونية التعمين) اى تعيين انها سجدة آية كذا نهر عن القنية واما تعيين كونها عن التلاوة فمشرط كما تقدم في بحث النية من شروط الصلاة الا اذا كانت في الصلاة وسجدها فوراً كعلمته (قوله ويفسدها ما يفسدها) اى ما يفسد الصلاة من الحدث العمى والكلام والقهقهة وعليه اعادتها وقيل هذا قول محمد لان العبرة عنده لتمام الركن وهو الرفع والعبرة عند ابى يوسف

لان الحجر ثبت لمعينين فلا  
بعدهم حتى لو دخل معهم  
سقطت ولا تجب على من  
تلا في ركوعه او سجده  
او تشهد للمحجر فيه عن  
القراءة (بشرط الصلاة)  
المتقدمة (خلا التحريم)  
ونية التعمين ويفسدها  
ما يفسدها وركنها  
السجود او بدله

للموضع فينبغي ان لا يفسدها وفي الخاتمة انها تفسد على ظاهر الجواب اتفاق الا انه لا وضوء عليه في الفقهية وكذا محاذاة المرأة لانفسدها كصلاة الجنازة ولو نام فيها لا تنقض طهارته كالصلية على الصحيح بحر (قوله كركوع مصل) قيد بالمصلي لانه لو تلاها خارج الصلاة فركع لها لا يجزيه قياسا واستحسانا كما في البدائع وهو المروى في الظاهر كما في البرازية خلافا لما سينقله الشارح عن البرازية فانه تحريف تبع فيه النهر كما ستعرفه فافهم (قوله وايماء مريض) اي ولو تلاها في الصحة كما في شرح المنية (قوله وراكب) اي اذا تلاها وسمعها راكبا خارج المصروان نزل بعدها ثم ركب اما لو وجبت على الارض فانها لا تجوز على الدابة لانها وجبت تامة بخلاف العكس كما في البحر (قوله بين تكبيرتين مسنوتين) أي تكبيرة الوضع وتكبيرة الرفع بحر وهذا ظاهر الرواية وصححه في البدائع وعن ابن حنيفة لا يكبر اصلا وعنه وعن ابن يوسف يكبر للرفع لا للوضع وعنه بالعكس حلية قال في التارخانية وفي الحجة قل بعض المشايخ لو سجد ولم يكبر يخرج عن العهدة قل في الحجة وهذا يعلم ولا يعمل به لما فيه من مخالفة السلف اه (قوله جهرا) اي يرفع صوته بالتكبير زيلعي اي فيسمع نفسه به منفردا ومن خلفه اذا كان معه غيره ط (قوله وبين قيامين مستحيين) اي قيام قبل السجود ليكون خرورا وهو السقوط من القيام وقيام بعد رفع رأسه وهذا عزاء في البحر الى المضمرات وقل ان الثاني غريب وذ كر الخبر الرمل عن خط المصنف ان صاحب المضمرات عزاه الى الظهيرية وانه راجع نسخه الظهيرية فلم يجد القيام الثاني فيها اه اقول قد وجدته في نسختي ونسخه واذا رفع رأسه من السجود يقوم ثم يقعد اه وكذا عزاء اليها في التارخانية وشرح المنية فالظاهر ان في نسخة المصنف سقطا فنبه ووجه غرابته انه انفرد بذكره صاحب الظهيرية ولذا عزاه من بعده اليها فقط (تمة) ويندب ان لا يرفع السامع رأسه منها قبل تأيها وليس هو اقتداء حتمية ولذا لا يؤمر التالي بالتقدم ولا السامعون بالاصطفاف ولا تفسد سجدهم بفساد سجده وفي النواذر يتقدم ويصطفون خلفه وتامة في الامداد (قوله في الاصح) قال في فتح القدير ينبغي ان لا يكون ما صحح على عمومته فان كانت السجدة في الصلاة فان كانت فريضة قال سبحانه ربى الاعلى او نفلا قال ماشاء مما ورد كسجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته فتبارك الله احسن الخالقين وقوله اللهم اكتب لى عندك بها اجرا وضع عنى بها وزرا واجعلها لى عندك ذخرا وتقبلها منى كاتقبلتها من عبدك داود وان كان خارج الصلاة قل كل ما اثر من ذلك اه واقره في الحلية والبحر والنهر وغيرها (قوله لانها من اجزائها) اي من جنس اجزاء الصلاة او المراد في بعض المواضع كما اذا تليت في الصلاة فافهم قال في البحر وغيره فيشترط لوجوبها اهلية وجوب الصلاة من الاسلام والعقل والبلوغ والطهارة من الحيض والنفس اه (قوله كالاصم) نبه على بعيد الخطور بالبال اعلم غير بالاولى ح (قوله اذا تلا) اما اذا رأى قوماسجدوا فلا تجب عليه امداد عن التارخانية (قوله كالجنب) ظاهره انه ليس اهلا للوجوب اداء وليس كذلك رحمتي نعم السكران والتائم كل منهما ليس اهلا للاداء اذا استوعب الوقت تأمل (قوله والسكران) لانه اعتبر عقله قائما حكما زجرا له وللهذا تلزمه العبادات كما في المحيط ومفاده انه وسكر من مباح

كر كركوع مصل وايماء مريض  
وراكب (وهي سجدة بين  
تكبيرتين) مسنوتين جهرا  
وبين قيامين مستحيين  
(بالارفع يد وتشهد وسلام  
وفيها تسبيح السجود) في  
الاصح (على من كان) متعلق  
يجب (اهلا لوجوب  
الصلاة) لانها من اجزائها  
(اداء) كالاصم اذا تلا (او  
قضاء) كالجنب والسكران

ساعة أو أكثره عليه من حيث عليه أو تلاها أو سمعها إذا كان بخال لا يتميز ما يقول وما  
سمع حتى أنه لا يذكره بعد صححو حلية (قوله والتأني) أي إذا أخبر أنه قرأها في حالة  
ومنح عليه وهو الأصح آثار خفية وفي الدرر لا يلزمه هو الصحيح إمداد فقيه اختلاف  
الصحيح وأما لزومها على السامع منه أو من انغمى عليه فنقل في الشربلية أيضا اختلاف  
الرؤية تصحيح وكذا من الخجون وسيأتي بيانه قريباً (قوله لأنهم ليسوا أهلاً لها) أي الصلاة  
أي أوجوبها بتقدير مصدق وفي بعض النسخ لهما أي للأداء والقضاء وهذا ظاهر في الخجون  
مصق ما من لا يزدخونه على يوم وليلة فقتضاه الوجوب كإسأني (قوله وتجب بتلاوتهم)  
أي وتجب على من سمعهم بسبب تلاوتهم ح (قوله يعني المذكرين) أي الأصم والنفساء  
وما بينهما (قوله خلا الخجون) هذا ما مشى عليه في البحر عن لداع قال في الفتح لكن ذكر  
يحيى (لأسلامه لا يجب بالسمع من الخجون) وتأني أو طير لأن السبب سماع تلاوة صحيحة وحقها  
لا يتميز ولا يوجد وهذا التعديل بقصد التفصيل في الصبي فليكن هو المعتبر أن كان مميزاً وجب  
السمع منه وإلا فلا اه واستحسنه في أحلة (قوله اطلق) بالكسر كما في المغرب وفي  
نعموس اطقه غصاه ومنه الخجون المنطق والتمنى المنصقة اه والمراد به الملازمة المستند  
وإلى حرره ابن الهمام في التحرير وفتح القدير وتبعه في البحر أن قدر الامتداد المسقط في  
صوت يصير ورثته ستاغند محمد وفي الصوم باستغراق الشهر ليلة ونهاره وفي الزكاة باستغراق  
أحول اه ويظهر منه ومن قول المصنف على من كان أهلاً لوجوب الصلاة أن التلاوة  
كأصالة في ذلك لكن المراد به هنا بناء على ما ذكره في الدرر وتبعه الشارح ما زاد على يوم وليلة  
وكان لا يزول فإنه جعل الخجون على ثلاث مراتب قصراً وهو ما لا يزيد على يوم وليلة وكاملاً  
غير مضيق وهو ما يزيد على ذلك كمنه قديرون وكاملاً مضيقاً وهو ما يزيد على ذلك ولا يزول  
واحتمل لصاحب الدرر على ذلك التقسيم هو التوفيق بين كلامهم فإنه نقل عن تلخيص الجامع  
عدم الوجوب بالسمع من الخجون وعن الحائية الوجوب وعن النوادر أنه إذا قصر فكان  
يوم وليلة أو قل يلزمه السجود تلاها أو سمعها أي وإذا وجبت عليه تحب على من سمعها  
منه، لا ولي ثم ذكر في الدرر أن القصر يجب السجود بتلاوته عليه وعلى من سمع منه وهو ما في  
النوادر والكمال غير المنصق لا يجب عليه بتلاوته بل على سماعه وهو ما في الحائية والمطبق  
لا يجب عليه ولا على سماعه وهو ما في التلخيص وقد جرى الشارح على هذا التقسيم والتوفيق  
(قوله فلا تحب بتلاوته) أي على من سمعه كما لا تحب عليه نفسه (قوله لعدم أهليته) يرد عليه  
الصبي ولا يجب على من سمعه مع عدم أهليته ط (قوله تلزمه تلاوة سمع) أي لأنه أهل لوجوب  
قضاء الصلاة وإذا تلزمه لزمت من سمع منه، لا ولي كما مر وفي شرح الشيخ اسمعيل كل من وجب  
عليه بالسمع من الغير وجب على الغير بالسمع منه بالعكس (قوله وإن أكثر) أي من يوم وليلة  
يعني ويمكن مضيقاً بقريضة المقابلة وهذا ثالث الأقسام (قوله لكن الخ) استدراك على ما حرره  
خسر وصاحب الدرر وهو ما حصل ما ذكره الشربلالي في حاشيته عليه أن ما ذكره من  
تقسيم الخجون إلى ثلاثة أقسام مختلف للكلام الأصوين أنه قسيمان فقط مطبق وغيره وإن  
غيره مصق مما لا يزول غير مسلم لأنه من ساعة أو يرحى زواله وإن في السماع من

و... (الشيخ على...)  
وصي وخجون وحفظ  
وغصه قرأه وسمعه  
لأنهم ليسوا أهلاً لها  
(وتجب بتلاوتهم) يعني  
المذكرين (خلا الخجون  
مصق) فلا تحب بتلاوته  
عدم أهليته ولو قصر خجونه  
وكان يوم وليلة أو قل  
تلزمه تلاوة سمع وإن أكثر  
لا يلزمه من تلزمه من سمعه  
على ما حرره مثلاً خسر  
لكن حرره شربلالي  
باختلاف الرواية

الجنون روايتين مصححتين حكاهم في الجوهرة فتوجه في التوفيق ان يحمل ما في الحانية على رواية وما في التلخيص على اخرى اه اقول واظهار ان هاتين الروايتين في الجنون المطبق وغيره خلافا لما في حاشية نوح افندي وشرح الشيخ اسمعيل من تقييده بالمطبق بدليل ما قدمناه عن الفتح وكذا ما في الجوهرة حيث قال ولو سمعها من نائم او مغشى عليه او مجنون فيه روايتان اتحكما لا يجب اه فان الجنون غير المطبق ليس ادنى حالا من النائم والمغشى عليه فالخلاف الجاري فيهما جار فيه ايضا لكون كل منهما من اهل الوجوب فكان الظاهر الاطلاق بلا تقييد بمطبق او غيره (قوله ونقل الوجوب الخ) يغني عنه ما قدمناه انه يوهى انه في الجوهرة اقتصر على الوجوب (قوله من الصدى) هو ما يحبك مثل صوتك في الجبال والصحارى ونحوها كافي الصحاح (قوله والطير) هو الاصح زياي وشيخه رقيب تجب وفي الحجة هو الصحيح تانارخانية قلت والاكثر على تصحيح الاول وبه جزم في نور الايضاح (قوله ومن كل تال حرفا) تكرر مع ما يأتي متناوكة ذكره تيسيرا على ان الاولى ان يذكرها (قوله ولا بالتبجي) لانه لا يقال قرأ القرآن وانما قرأ الهجاء ولو فعل ذلك في الصلاة لم يقطع لانها الحروف التي في القرآن ولا تنوب عن القراءة لانه لم يقرأ القرآن امداد عن التحنيس والحانية ولا تجب بالكتابة بحر (قوله ولا من المؤتم الخ) اى لا تجب على من سمعها منه سواء كان امامه او المقتدين به كالاتجب عليه نفسه كما مر (قوله بخلاف الخارج) اى عن صلاة المؤتم التالى اماما كان او مؤتما او منفردا او غير متصل اصلا كما قدمناه عند قوله ولولا المؤتم (قوله على المختار) كذا في النهر والامداد وهذا عند محمد وعند ابى يوسف على الفور وهما روايتان عن الامام ايضا كذا في العناية قال في النهر وينبغي ان يكون محل الخلاف في الائم وعدمه حتى لو اداها بعد مدة كان مؤديا اتفاقا لا قاضيا اه قال الشيخ اسمعيل وفيه نظر اى لان الظاهر من الفور ان يكون تأخير قضاء قلت لكن سيد كر الشارح في الحج الاجماع على انه لو تراخى كان اداء مع ان المرجح انه على الفور وبأتم بتأخيرها فهو نظير ما هنا تأمل (قوله تنزيها) لانه بطول الزمان قد ينساها ولو كانت الكراهة تحريرية لوجب على الفور وليس كذلك ولذا كره تحريما تأخير الصلاة عن وقت القراءة امداد واستثنى من كراهة التأخير ما اذا كان الوقت مكروها كوقت الطلوع (فرع) في التناوخانية يستحب للتالى او السامع اذا لم يمكنه السجود ان يقول سمعنا واطعنا غفرانك ربنا واليك المصير (قوله ويكفيه الخ) مكرر مع ما قدمناه في قوله خلا التحريمونية التعيين (قوله وتسقط بالحيض) تبع في ذلك صاحب النهر حيث قال وصرحوا بانها لو اخرتها حتى حاضت سقطت وكذا لو اردت بعد تلاوتها كذا في الحانية اه والذي في الحانية المرأة اذا قرأت آية السجدة في صلاتها فلم تسجد حتى حاضت سقطت عنها السجدة اه ومثله ما سيد كره الشارح عن الخلاصة فلم ان المراد السجدة الصلاة وهي الآتية في ضمن قول المتن الا اذا فسدت بغير الحيض الخ فلا يحمل الذكرها هنا نعم في التحنيس ما يدل على سقوطها بالحيض مطلقا فانه قال اذا قرأت آية السجدة ولم تسجد لها حتى حاضت سقطت لان الحيض ينافى وجوبها ابتداء فكذا بقاء وهو نظير المسلم اذا قرأها ثم اردت سقطت عنه حتى اذا اسلم لا تجب عليه لان الكفر ينافيه ابتداء فكذا بقاء اه فتأمل (قوله والردة)

ونقل الوجوب بالسامع  
من الجنون عن الفتاوى  
الصغرى والجوهرة قلت  
وبه جزم القهستاني (لا)  
تجب (سماعه من الصدى  
والطير) ومن كل تال حرف  
ولا بالتبجي اشبه (و) لا  
(من المؤتم او) كان السامع  
(في صلاته) اى صلاته  
المؤتم بخلاف الخارج  
كما مر (وهي على التراخي)  
على المختار ويكره تأخيرها  
تنزيها ويكفيه ان يسجد  
عدد ما عليه بلا تعيين  
ويكون مؤديا وتسقط  
بالحيض والردة (ان لم تكن  
صلوية)

فيه ان وقها العمر وما بقي وقت لا سقط عن المرتدا اذا سلم كالسجدة وكصلاة صلاها فان ترد فاسلم في وقتها فليأتمل واحاب بعض الحدق بأن السبب في الصلاة قد تحقق بعد الاسلام ولا كذلك سحود التلاوة وكذلك يعتبر القدرة على الزاد والراحلة في السجدة بعد الاسلام وفيه ان الكلام في سقوطها عن لم يسجد لا في عدم وجوب الاعداء على من سجدها بل ما نحن فيه نظير من ترك صلاة ثم ارتد وقدمنا قليل سجود السهو انه يجب عليه بعد الاسلام ما تركه قبل الردة ومقتضى ذلك لزوم السجدة هنا عليه **(قولہ فعلى الفور)** جواب شرط مقدر تقديره فان كانت صلوة فعلى الفور ح ثم تفسير الفور عدم طول المدة بين التلاوة والسجدة بقراءة اكثر من آيتين او ثلاث على ما سيأتى حلية **(قولہ وياتي بتأخيرها الخ)** لاها وجبت بما هو من افعال الصلاة وهو القراءة وصارت من اجزائها فوجب ادائها مضيقا كما في البدائع ولذا كان المختار وجوب سجود السهو لو تذكرها بعد محليها كما قدمناه في بابها عند قوله بترك واجب فصارت كما لو اخر السجدة الصلوية عن محليها فانها تكون قضاء ومثله ما لو اخر القراءة الى الآخرين على القول بوجودها في الاولين وهو المتمد اما على القول بعدمه فيهما فهي اداء في الآخرين كما حققناه في واجبات الصلاة ففهم **(قولہ واول بعد الاسلام)** اى ناسيا مادام في المسجد وروى انه لا يسجد بعد السلام ناسيا تاخر خاية **(قولہ ثم هذه النسبة هي الصواب)** اى قول المصنف صلوة بردالفه واوا وحذف التاء واذا كانوا قد حذفوها في نسبة المذكر الى المؤنث كنسبة الرجل الى بصرية فقالوا بصرى لا بصرتى كي لا تجتمع تان في نسبة المؤنث فيقولون بصرية فكيف بنسبة المؤنث الى المؤنث فتح **(قولہ ومن سمعها الخ)** السماع غير شرط بالنظر الى الاقتداء بل الشرط هو الاقتداء وان لم يستمعها ولم يحضرها كما قدمه الشارح لكن قيد بالسماع ليتأتى التفصيل الآتى **(قولہ او باقتدائه به)** اى ولو صار التالى اماما بسبب اقتداء السامع به بأن تلاها وهو منفرد فقتدى به **(قولہ سجد معه)** قيده لان الامام لو لم يسجد لا يسجدنا مو وان سمعها لانه ان سجدها في الصلاة وحده خالف امامه وان سجدها بعد الفراغ فهي صلاتية لا تقضى خارجها **(قولہ لا يسجد اصلا)** اى لا في الصلاة ولا بعد الفراغ ففهم **(قولہ كذا اطلق في الكثر)** اى اطلق قوله واولا ثم بعده اى بعد سجود الامام فشمع ما اذا اقتدى به في الركعة التي تلافيها او بعدها قل في النهي اما الاول فباتفاق الروايات واما الثانى فظاهر اطلاق الاصل انها كذلك لانها بالاقتداء صارت صلاتية فلا تقضى خارجها واختار البردوى تخصيصه بالاول وحمل الاطلاق عليه وهو ظاهر ما في الهداية اه اى حيث قل لانه صار مدركا لها نادر الركعة **(قولہ وكذا الخ)** اى يسجد بها ولكن بعد الفراغ من الصلاة وهذا مقال قوله كذا اطلق في الكثر وبه جزم في النقاية واصلاحها والفتح وشرح المنية وكذا في المواهب وقل انه الاظهر وتسه في نور الابيضاح وقد علمت ان اطلاق الكثر والاصل محمول عليه وقد صرح صاحب الكثر بحمل اطلاقه عليه في كتابه الكافي وصاحب الدار ادرى **(قولہ او تلاها)** اى المصلى غير المقتدى بقوله فله ولو تلاها لم يسجد اصلا **(قولہ لما مر)** اى من قوله اصير ورتها جزأ من الصلاة **(قولہ واذالم يسجدنا)** الخ افادانه لا يقضيها قل في شرح المنية وكل سجدة وجبت في الصلاة ولم يؤد فيها سقطت اى

فعلى الفور اصير ورتها جزأ منها وياتي بتأخيرها ويقضيها مادام في حرمة الصلاة واول بعد السلام فتح ثم هذه النسبة هي الصواب وقواهم صلاتية خضا فله المصنف انكم في النقاية انه خطأ مستعمل وهو عند الفقهاء خير من صواب نادر (ومن سمعها من امام) ولو باقتدائه به (فأتم به قبل ان يسجد) الامام لها (سجد معه) او اتم (بعدا) يسجد اصلا كذا اطلق في الكثر تبعا للاصل (وان لم يقتد به) اصلا (سجدها) وكذا لو اقتدى به في ركعة اخرى على ما اختاره البردوى وغيره وهو ظاهر الهداية (ولو تلاها في الصلاة سجدها فيها لا خارجها) لما مر وفي البدائع واذالم يسجد اتم فله التوبة



لم يبق السجود لها مشروعا لغوات محله اه اقول وهذا اذا لم يركع بعدها على الفور والا  
دخلت في السجود وان لم ينوها كما سيأتي وهو مقيد ايضا بما اذا تركها عمدا حتى سلم وخرج  
من حرمة الصلاة اما لو سهوا وتذكرها ولو بعد السلام قبل ان يفعل منافيا يأتى بها ويسجد  
للسهو كما قدمناه **(قوله)** الا اذا فسدت اى قبل سجودها والافساد كالفساد ط **(قوله)** فلو به  
الحظ ظاهره ان غير الصلاة لا تسقط بالحض وقدمنا الكلام فيه **(قوله)** لا بعدها لان المفسد  
لا يفسد جميع اجزاء الصلاة وانما يفسد الجزء المقارن فيمنع البناء عليه بجر عن القنية **(قوله)**  
ويخالفه اى يخالف ما فى المتن والبحث والجواب لصاحب النهر **(قوله)** الا ان يحمل الحظ  
عبارة الحانية صريحة فى ذلك ونصها مصلى التلوع اذا قرأ آية وسجد لها ثم فسدت صلاته  
وجب عليه قضاءها ولا تلزمه اعادة تلك السجدة اه ومثله فى الفيض والبرازية **(قوله)**  
وتؤدى ركوع وسجود او اوى او قال فى الحلية والاصل فى ادائها السجود وهو افضل  
ولو ركع لها على الفور جاز والا اه اى وان فات الفور لا يصح ان يركع لها ولو فى حرمة  
الصلاة بدائع اى فلا بدلها من سجود خاص بها كما يأتى نظيره وفى الحلية ثم اذا سجد او ركع  
لها على حدة فورا يعود الى القيام ويستحب ان لا يعقبه بالركوع بل يقرأ آيتين او ثلاثا فصاعدا  
ثم يركع اه وان كانت السجدة آخر السورة يقرأ من سورة اخرى ثم يركع وتماه فى الامداد  
والبحر **(قوله)** وكذا فى خارجها الحظ هذا ضعيف لما قدمناه عن البدائع من انه لا يجزى  
لا قياسا ولا استحسانا وما عزا الى البرازية تبع فيه صاحب النهر وهو خال فى النقل لان  
الذى رأيت فى نسختين من البرازية هكذا وروى فى غير الظاهر ان الركوع ينوب عنها خارج  
الصلاة ايضا اه فسقط من كلامه لفظه غير وما فى البحر من ان قاضيخان اختار انه ينوب  
عنها ففيه ان عبارة الحانية هكذا روى انه يجوز ذلك ولا يخفى انه مشعر بتضعيفه لا باختياره  
فتنه لذلك **(قوله)** ايهاى للتلاوة او اخر الشارح قوله سابقا غير ركوع الصلاة وسجودها الى  
هنا لكان اولى ط **(قوله)** على الفور الحظ فلو انقطع الفور لا بدلها من سجود خاص بها مادام  
فى حرمة الصلاة وعالله فى البدائع بأنها صارت ديناً والدين يقضى بما له لا بما عليه والركوع  
والسجود عليه فلا يتأدى به الدين اه **(قوله)** على الظاهر كما فى البحر اى عن البدائع  
والمبادر من عبارته انه استظهر من صاحب البدائع لانه ظاهر الرواية وفى الامداد الاحتياط  
قول شيخ الاسلام خواهر زاده بانقطاع الفور بالثلاث وقال شمس الأئمة الحلوانى لا ينقطع  
ما لم يقرأ أكثر من ثلاث وقال الكمال بن الهمام قول الحلوانى هو الرواية اه قلت وصرح  
فى شرح المنية بأنه الاصح رواية فان محمدا نص على انه اذا بقى بعد السجدة آيات من آخر السورة  
اى كسورة الانشقاق وسورة نوح اسرائيل ان شاء ختم السورة وركع لها وان شاء سجد لها  
ثم قام فأكمل السورة ثم ركع اه ومثله فى الفتح لكن فى البحر عن المجتبى ان الركوع ينوب  
عنها بشرط النية وأن لا يفصل بثلاث الا اذا كانت الثلاث من آخر السورة اه  
ومقتضاها ان الخلاف فيما فى وسط السورة وان هذه وفية وبه صرح فى الحلية عن الاصل  
وغيره نعم قال بعده ان الفرق غير ظاهر الوجه قلت قد يوجه بأن قراءة الثلاث من آخر السورة  
لا تفصل لانها اتمام للسورة وعدم رفض باقيا فكان فى قراءتها زيادة طلب فم تفصل بخلاف

(الا اذا فسدت الصلاة بغير  
الحض) فلو به تسقط عنها  
السجدة ذكره فى الخلاصة  
(فيسجد خارجها) لانها  
لما فسدت لم يبق الا مجرد  
التلاوة فلم تكن صلوية  
ولو بعد ما سجد ما بعدها  
ذكره فى القنية ويخالفه  
ما فى الحانية تلاها فى نقل  
ففسده قضاء دون السجدة  
الا ان يحمل على ما اذا كان  
بعد سجودها (وتؤدى  
ركوع وسجود) غير ركوع  
الصلاة وسجودها (فى  
الصلاة) وكذا فى خارجها  
ينوب عنها الركوع فى ظاهر  
المروى بزازية (ايها) اى  
للتلاوة (و) تؤدى (ركوع  
صلاة) اذا كان الركوع  
(على الفور من قراءة آية)  
او آيتين وكذا الثلاث على  
الظاهر كما فى البحر (ان نواه)

الثلاث من وسع السورة وله ليس فيه زيادة طاب بعده مذكور ما تعدت فصالة تأمل **(قوله**  
 اى كون الركوع لسجود التلاوة) لاولى قول الامداد اى نوى اداها فيه اه نعم ان النية  
 محلها عند ارادة الركوع فيونواها فيه قيل يحوز وقيل لا ولو بعد الرفع منه لا يجوز بالاجماع  
 بدائع **(قوله على تراجم)** وقيل لا حاجة الى النية عند الفور وجعله القهستاني رواية عن محمد  
**(قوله بالاجماع)** كذا قل في البدائع لكن رده في الفتح بأن الخلاف ثابت ايضا **(قوله** ولو نواها  
 في ركوعه) اى عقب التلاوة ح عن البحر **(قوله لم تجزئه)** اى لم تجزئ نية الامام المؤتم ولا  
 تندرج في سجوده وان نواها المؤتم فيه لانه لما نواها الامام في ركوعه تعين لها افاده ح هذا  
 وفي القهستاني واختلفوا في ان نية الامام كافية كما في السكافي فلو لم ينو المقتدى لا ينوب على  
 رأى فيسجد بعد سلام الامام ويعيد القعدة الاخيرة كفي النية اه **(قوله ولو تركها)** اى  
 القعدة فسدت صلاته لان التلاوة ترفعها كالمصليية بخلاف السهوية كما مر في السهو **(قوله**  
 وينبغي حمله على الجهرية) البحث لصاحب النهر ولعل وجهه انه ذكر في التارخانية انه لو  
 تلاها في السرية فالاولى ان يركع بها ثلاثا يلتبس الامر على القوم ولو في الجهرية فالسجود اولى  
 اه فانه يفيد ان نية الامام كافية لعدم علمهم بتأقراء الامام سرا ولو لم يجزهم الركوع عنها كان  
 التباس الامر عليهم اعظم ولم يكن في ترجيح الركوع له فائدة فيحمل كلام القنية هنا على  
 الجهرية ليكون المؤتم عالما بالتلاوة فاذا ركع امامه فورا يلزمه ان ينويها فيه احتياطا  
 لاحتمال ان الامام نواها فيه فاذا لم ينو يسجد بعد سلام امه ام في السرية فهو معذور  
 وتكفيه نية امامه اذ لا علم له بتلاوة امامه حتى يؤمر بالسجود لها بعد سلام الامام واجاب ح  
 بأنه يمكنه ان يخبره الامام بعد السلام قبل تكلم المقتدى وخروجه من المسجد انه قرأها ونواها  
 في الركوع اه فتأمل والاولى ان يحمل على القول بأن نية الامام لا تنوب عن نية المؤتم  
 وامتناد من كلام القهستاني السابق انه خلاف الاصح حيث قل على رأى فتأمل  
**(قوله نعم لو ركع وسجد لها)** اى للصلاة فورا ناب اى سجود المقتدى عن سجود التلاوة  
 بلاية تبع السجود امامه لما مر آفانها تؤدى بسجود الصلاة فورا وان لم ينو والظاهر ان المقصود  
 بهذا الاستدراك التنبيه على انه ينبغي للامام ان لا ينويها في الركوع لانه اذا لم ينوها فيه ونواها  
 في السجود او لم ينوها اصلا لاشئ على المؤتم لان السجود هو الاصل فيها بخلاف الركوع  
 فاذا نواها الامام فيه ولم ينوها المؤتم لم يجزئه نعم لا يخفى ان ارجاع الضمير في قوله لها الى التلاوة  
 لا يصح الابتكاف فلا حاجة اليه فانهم **(قوله ولو سجد لها)** اى للتلاوة وفي اغلب النسخ  
 ولو ركع لها ومعناها هو الصواب الموافق ما في البحر افاده ح **(قوله لانه انفرد بركة)** لان  
 سجدة للتلاوة وسجدة تمت بها الركعة ط **(قوله ولو سمع المصلي)** اى سواء كان اماما او مؤتما  
 او منفردا وقوله من غيره اى من ليس معه في الصلاة سواء كان اماما غير امامه او مؤتما  
 بذلك الامام او منفردا او غير مصلي اصلا اه ح ونحوه في القهستاني وهذا صريح بوجودها  
 بالسمع من المؤتم بغير امام السامع بخلاف مؤتم بامه لكن صرح في الامداد بانها لا تجب  
 بالسمع من مقتد بامه السامع او بامه آخر اه ح وفي النهاية وشرح النية وتجب على من  
 سمعها من مؤتم من ليس في صلاته اجامها اه وهذا موافق للاول وفي البدائع اذا تلاها

اى كون الركوع لسجود  
 التلاوة على التراحم (و)  
 تؤدى (بسجوده كذب)  
 اى على غور (وان لم ينو)  
 بالاجماع ولو نواها في  
 ركوعه ولم ينو المؤتم  
 تحرره ويسجد اذ لم ينو  
 ويعيد القعدة ولو تركها  
 فسدت صلاته كذا في القنية  
 وينبغي حمله على الجهرية  
 نعم لو ركع وسجد لها فورا  
 ناب بلاية ولو سجد لها فورا  
 المقوم انه ركع في ركع  
 رفضه وسجد لها ومن ركع  
 وسجد سجدة أجزأته  
 عنها ومن ركع وسجد  
 سجدين فسدت صلاته  
 لانه انفرد بركة تامة  
 (ولو سمع المصلي) السجدة  
 (من غيره لم يسجد فيها)

المؤتم عليه في الصلاة اجماعا وكذا على الامام والقوم اذا سمعوا منه واما بعد الصلاة  
فكذلك عندها وقال محمد تلزمهم لتحقق السبب وهو التلاوة الصحيحة في حق المؤتم والسامع  
في حق الامام والقوم ولذا تلزم من سمع منه وهو ليس في صلاتهم الا انهم لا يمكنهم الاداء فيها  
فتجب خارجها كالمسمعوا من خارج عنهم ولهما ان هذه السجدة من افعال هذه الصلاة لان  
تلاوة المؤتم محسوبة من صلاته وان تحملها عنه الامام فلا تؤدي بعدها ومن مشايخنا من  
علل بأن هذه القراءة منهي عنها فلا حكم لها او بأنه محجور عليه فيها فمن عاى الاول يقول تجب  
على من سمعها من المؤتم من الاشارة في صلاته لانها ليست من افعال الصلاة في حقه ومن  
علل بالآخرين يقول لا تجب باختلافها فيها لاختلاف الطرق اهـ واصحابنا والظاهر ان الثاني  
ضعيف فلم يعتد به في النهاية حتى نقل فيه الاجماع كعلامته واعل ما في الامداد مبنى عليه فتأمل  
**(قوله)** لانها غير صلاتية **(قوله)** فان قيل السبب في حق السامع السماع لا التلاوة وسماعه موجود  
في الصلاة فلم تكن اجنبية لكون السبب غير اجنبي قلنا السماع ليس من افعال الصلاة  
فكان اجنبيا بخلاف التلاوة شرح المنية **(قوله)** لسماعها من غير محجور **(قوله)** قد علمت ان المراد  
من الغير في قول المصنف من غيره ما يشعل المقتدى بامام آخر فتجب بالسماع منه مع انه محجور  
الا ان يراد المحجور عن التلاوة في صلاة السامع وهو المقتدى بامامه لكن علمت ان من عاى  
بالحجر يقول بعدم الوجوب بالسماع من المؤتم مطلقا **(قوله)** النهى **(قوله)** علة للنقصان وذلك ان  
الامر بآتمام الركن الذي هو فيه وانتقاله الى آخر يقتضى النهى عن الاشتغال باداء ما وجب  
بسبب خارج عن الصلاة فيها فانهى ضمني كما في غرر الافكار **(قوله)** لما مر **(من قوله)** لانها  
ناقصة **(قوله)** الا اذا تلاها **(الح)** استثناء من قوله واعاده **(قوله)** غير المؤتم **(قوله)** صادق للامام  
والمفرد واحترز عن المؤتم فانه يسجد بها بعد الصلاة ولا يصير صلاتية لان التي تلاها لا يعتد بها  
فلا تستتبع الخارجية اهـ **(قوله)** ولو بعد سماعها **(قوله)** اي اذا تلاها المصلي وسجدتها لاعداده عليه  
سواء تلاها قبل سماعها وهو ظاهر الرواية او بعده وهو احدى روايتين وبه جزم في السراج بحر  
**(قوله)** دونها **(الح)** هو ظاهر الرواية وهو الصحيح وفي رواية النوادر تبطل به الصلاة وليس  
بصحيح وقيل هو قول محمد وعندها لا يعيد امداد والظاهر ان الاعادة واجبة لكرهه التحريم  
كما هو مقتضى النهى المذكور تأمل **(قوله)** لمتابعت غير امامه **(قوله)** لان المصلي سواء كان له امام او لا  
اذا تابع احدا غير امامه فسدت صلاته والمتابعة هنا وان كانت ليست اقتداء حقيقة ولذا صح  
متابعة المرأة فيها وتقدم السامع على التالي لكن المتابعة في كل شيء بحسبه فلما تحققت المتابعة  
المعتبرة في محلها اشبهت الاقتداء الحقيقي فافسدت الصلاة لان متابعة المصلي لغير امام مفسدة  
ولذا قال في البحر بعد عزوه المسئلة الى التجنيس والمجتنى والاولوالية وقد منا ان زيادة سجدة  
واحدة بنية المتابعة لغير امامه مبطله لصلاته اهـ **(قوله)** ثم دخل في الصلاة فتلاها فيها **(قوله)** اي  
تلا تلك الآية بعينها ايضا في الصلاة سجد للتلاوة الثانية سجدة اخرى لان الاقوى لا يكون  
تبعالا للضعف **(قوله)** كفته واحدة **(قوله)** هذا ظاهر الرواية وفي رواية النوادر لا تكفيه الواحدة  
ومشأ الخلاف هل بالصلاة يتبدل المجلس او لا **(قوله)** وان اختلف المجلس **(قوله)** كذا في النهر  
عن البدائع ومثله في الدرر بشرط في البحر اتحاده قال الرملي في حواشيه ومثله في غاية البيان

لانها غير صلاتية (ل)  
يسجد (اعده) لسماعها  
من غير محجور (ولو سجد  
فيها لم تجزه) لانها ناقصة  
لانهى فلا يتأدى بها الكمال  
(واعاده) اي السجود  
بما مر الا اذا تلاها المصلي  
غير المؤتم ولو بعد سماعها  
سراج (دونها) اي الصلاة  
لان زيادة مدون الركعة  
لا يفسد الا اذا تابع المصلي  
التالي ففسد لمتابعت غير  
امامه ولا تجزئه عما سمع  
تجنيس وغيره (وان تلاها  
في غير الصلاة فسجد ثم  
دخل في الصلاة فتلاها)  
فيها (سجداً اخرى) ولو لم  
يسجد او لا كفته واحدة  
لان الصلاتية اقوى من  
غيرها فتستتبع غيرها وان  
اختلف المجلس ولو لم  
يسجد في الصلاة

والنهاية والزيلي والظاهر ان فيه اختلاف ويسمى ترجيح ما في الجرح اه قات لكن في  
 الشر نبلاية ما يعيد عدم الخلاف حيث جعل قوله وان اختلف المجلس مبدا على فرض تسليم  
 الوجه لرواية النوادر وهو ان المجلس بالصلاة تبدل حكما لان مجلس التلاوة غير مجلس الصلاة  
 فلا تستبع احداها الاخرى واما على الظاهر والمجلس متحد حقيقة وحكما فلو لم يتحدولو حكما  
 بعمل غير الصلاة لاتجزئه الصلواتية عما قبلها كما في غاية البيان والزيلي اه (قوله سقطا) لان  
 الخارجية اخذت حكم الصلواتية فسمعت تبطلها (قوله في الاصح) وعلى رواية النوادر  
 لا تسقط الخارجية لان الصلواتية ما استتبعها على هذه الرواية ح عن الشر نبلاية (قوله كما مر)  
 اى مرتين الاولى قوله فيا ثم بتأخيرها والثانية قوله اثم فتلزمه التوبة ح (تمة) لم يذكر عكس  
 مسألة المثل اى لو تلاها في الصلاة فسجدتها فيها ثم اعادها بعد السلام فقبل تجب اخرى قال  
 الزيلي وهذا يؤيد رواية النوادر وقيل لا تجب ووفق الفقيه بحمل الاول على ما اذا تكلم لان  
 الكلام يقطع حكم المجلس والثاني على ما اذا لم يتكلم وهو الصحيح فلا تأيد نهر ولو لم يسجد لها  
 حتى سلم ثم تلاها سجد سجدة واحدة وسقطت عنه الاولى لشرح المنية عن الحائية (قوله ولو كررها  
 في مجلسين تكررت) الاصل انه لا يتكرر الوجوب الا باحد امور ثلاثة اختلاف التلاوة او  
 السماع او المجلس اما الاولان فللمراد بهما اختلاف المثل والمسموع حتى لو اسجدت القرآن  
 كلها او سمعها في مجلس او مجلس وجبت كلها واما الاخير فهو قيمان حقيقي بالانتقال منه الى  
 آخرها اكثر من خطوتين كفي كثير من الكتب او باكثر من ثلاث كفي المحيط ما لم يكن للمكانين حكم  
 الواحد كما لمسجد والبيت والسفينة ولو حاربه والصحراء بالنسبة لما تالي في الصلاة راكم وحكمي  
 وذلك بمباشرة عمل يعد في العرف قطع لما قبله كما لو تلا ثم اكل كثير الونام مضطجعا وارضعت  
 ولدها او اخذ في بيع او شراء او نكاح بخلاف ما اذا طال جلوسه او قرأه او سبغ او هلك او  
 اكل اقمه او شرب شربة او نام قاعدا او كان جالسا فقام او مضى خطوتين او ثلاثا على الخلاف  
 او كان قائما فقعدا او نازلا فرك في مكانه فلا يتكرر حاية ما جصا (قوله ل كفته واحدة) ولا  
 يندب تكرارها بخلاف الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كما سيأتى (قوله وفي البحر التأخير  
 احوط) لان بعضهم قال ان التداخل فيها في الحكم لا في السبب حتى لو سجد لاولى ثم اعادها  
 لزمته اخرى كخد الشرب والزنا نقله في التجني بحر واجاب الزملي بأن المبادرة الى العبادة اولى  
 ولا يمنع منه قول البعض اضعفه ومثله في شرح الشيخ اسمعيل وقال ولا سيما اذا كان بعض  
 الحاضرين محتمل الذهاب كما يتفق في الدروس (قوله والاصل ان منها) اى السجدة وهذا  
 استحسان والقياس ان تتكرر لان التلاوة سبب للوجوب شر نبلاية (قوله دفعا للخرج) لان  
 في ايجاب السجدة اكل تلاوة حر خاصا للمعلمين والمعلمين وهو مني بالنص بحر (قوله  
 بشرط اتحاد الآيات والمجلس) اى بان يكون المكرر آية واحدة في مجلس واحد فلو تلا آيتين  
 في مجلس واحد او آية واحدة في مجلسين فلا تداخل ولم يشترط اتحاد السماع لانه انما يكون  
 اتحاد المسموع فيغنى عنه اشتراط اتحاد الآيات وأشار الى انه متى اتحدت الآيات والمجلس  
 لا يتكرر الوجوب وان اجتمع التلاوة والسماع ولو من جماعة ففي البدائع لا يتكرر ولو  
 اجتمع سببا الوجوب وهما التلاوة والسماع بان تلاها ثم سمعها او بالعكس او تكررا احدها

سقطتا في الاصح وانهم كما مر  
 (ولو كررها في مجلسين  
 تكررت وفي مجلس واحد  
 لا) تتكرر بل كفته واحدة  
 وفعلا بعد الاولى اولى قية  
 وفي البحر التأخير احوط  
 والاصل أن منها على  
 التداخل دفعا للخرج  
 بشرط اتحاد الآيات والمجلس

اه وفي البرازية سمعها من آخر ومن آخر أيضا وقرأها كفت سجدة واحدة في الأصح لاتحاد الآية والمكان اه ونحوه في الحانية فعلى هذا لو قرأها جماعة وسمعها بعضهم من بعض كفتهم واحدة **(قوله وهو تداخل)** الضمير راجع الى عدم التكرار المفهوم من قول المصنف وفي مجلس واحد لا اولى التداخل في عبارة الشارح وهما بمعنى واحد **(قوله فتكون الخ)** تقرير صحيح لانه بيان وتوضيح لكيفية جعل الكل كتلاوة واحدة ففهم **(قوله لان تركها الخ)** علة لمحذوف تقديره وانما لم يجعل من التداخل في الحكم مع تعدد الاسباب افاده ط **(قوله لانه اليق بالعقوبة)** علة للنفى وقوله لانها للزجر الخ علة للعلة والحاصل اننا لم نقل بالتداخل في الحكم في العبادات لما يلزم عليه من الامر الشنيع وهو ترك العبادات المطلوب تكثيرها مع قيام سببها فجعلنا الكل سببا واحدا لدفع ذلك لانه اليق بها اما العقوبات فان مبناها على الدرء والعفو فلا يلزم من تركها مع قيام سببها الامر الشنيع بل يحصل المقصود منها في الدنيا وهو الزجر بعقوبة واحدة مع جواز عفو المولى تعالى في الآخرة وان تعدد السبب **(قوله وافاد الفرق)** اى بين التداخلين وجه الفرق انما جعلنا الاولى سببا والباقي تبعالها كان ايما سجدة بعد السبب بخلافه في الثاني فان الاسباب فيه على حالها فلا بد من السجود بعد تمام الاسباب ح **(قوله حدائيا)** اى لوجود سببه مع ظهوره انه لم يحصل المقصود وهو الاتزجار عن الزنا بالحد الاول بخلاف حد القذف اذا اقيم مرة ثم قذفه مرارا لم يحد لان العار قد اندفع بالاول لظهور كذبه بجر **(قوله ذاهبا وآيا)** اما اذا كان يدير ٣ السدء على الدائرة وهو جالس في مكان واحد فلا يتكرر بجر عن الفتح بحثا وفيه نظريا آتى قريبا **(قوله وانتقاله من غصن الى آخر)** اى سواء كان قريبا او بعيدا على الصحيح وفي الوقائع الحسامية ان امكنه الانتقال بدون نزول كفته واحدة لاتحاد المجلس والافلا لا خلافه اه وهذا ما أفتى به شمس الأئمة الحلواني وغيره من الأئمة ط عن حاشية الزيايى للشاشي **(قوله او حوض)** قال محمد ان كان عرض الحوض وطوله مثل طول المسجد وعرضه لا يتكرر الوحوب والصحيح انه يتكرر خانية **(قوله تبديل للمجلس)** اى في حق التالى او الآية اى في حق السامع كذا في شرحه على المتلقى قات الظاهر ان يقال او التلاوة بدل الآية لان السبب في حق السامع هو التلاوة كما مر على انه مخالف لقول المصنف الآتى لاعكسه فانه مبنى على سببية السماع وعليه فكان المناسب التعبير بالسماع وقد يجاب بانه مبنى على سببية السماع ولما كان تبديل السماع بتبديل المسموع آتى بقوله او الآية بدل قوله او السماع تأمل **(قوله فتجب سجدة او سجدة)** اى بقدر تعدد التلاوة وقوله اخرى صفة سجدة ويقدر لقوله او سجدة صفة غيرها الى اخر ففيه حذف الصفة لدليل واقحام المعطوف بين المعطوف عليه وصفته **(قوله بخلاف زوايا مسجد)** اى ولو كبيرا على الاوجه وكذا البيت وفي الحانية والخلاصة الا اذا كانت الدار كبيرة كدار السلطان اه حلية وظاهره ان الدار التى دونها لها حكم البيت وان اشتملت على بيوت ثم قال في الحلية ثم الاصل على ما في الحانية والخلاصة ان كل موضع يصح الاقتداء فيه بمن يصلى في طرف منه يجعل كمكان واحد ولا يتكرر الوجوب فيه وما لا فلا فعلى هذا

(وهو تداخل في السبب)

بأن يجعل الكل كتلاوة واحدة فتكون الواحدة سببا والباقي تبعالها وهو اليق بالعبادة لان تركها مع وجود سببها شنيع (لا) تداخل (في الحكم) بأن تجعل كل تلاوة سببا لسجدة فتداخلت السجدة فاكفى بواحدة لانه اليق بالعقوبة لانها للزجر وهو يتزجر بواحدة فيحصل المقصود والكريم يعفو مع قيام سبب العقوبة وأفاد الفرق بقوله (فتوب الواحدة) في تداخل السبب (عما قبلها وعما بعدها) ولا تنوب في تداخل الحكم الاعماق قبلها حتى لو زنى فحد ثم زنى في المجلس حدائيا (و) اسداء (التوب) ذاهبا وآيا (وانتقاله من غصن) شجرة (الى آخر) وسبجه في نهر او حوض تبديل للمجلس او الآية (فتجب) سجدة او سجدة (اخرى) بخلاف زوايا مسجد وبيت وسفينة سائرة

قوله السدء كذا هو مرسوم بلد في الاصل المقابل على خط المؤلف هنا وفيما آتى وفي انصباح السدى وزان الحصى

من التوب خلاف الاحقة وهو ما يمد طولاً في السج اه فماده انه بالقصر اه صحيح

أو من شجرة وتسدة ثوب أو سدة في مائة وحول رجا محض ونحو ذلك فيما له حكمه مكان واحد كما مسجد يدعى لا يتكرر الوجوب بتكرير التلاوة ثم قلت هو بحث وجهه لكن صغر حلقهم خلافة فعل وجهه الانتقال من غصن إلى غصن والتسدية ونحو ذلك عمل اجنبية كثيرة يختلف بها مجلس حكمه كالكلالة والاكل الكثير لما مر من ان مجلس يختلف حكمه شدة عمل بعد في عرف قطع ما قبله ولا شك ان هذه الافعال كذلك وان كانت في مسجد أو بيت بل يختلف بها حقيقة لان مسجد مكان واحد حكمه وهذه الافعال المشتقة على الانتقال يختلف حقيقة بخلاف الاكل فن لا اختلاف فيه حكمي وعلى كل يتكرر الوجوب ولذا قيد في الوقعت الانتقال من غصن إلى غيره بما اذا احتاج الى نزول كما قدمناه أي يكون عملا كثيرا والحاصل من ذلك حكمه مكان الواحد كما مسجد والبيت لا يضر الانتقال فيه بأكثر من ثلاث خصوصاً ما يقترب من عمل اجنبى بعد في العرف قطع لما قبله كالدياسة والتسدية بخلاف مجرد امشي من غير عمل بل اطلاق كلامهم يدل على ان ذلك عمل الاجنبى كالاكل الكثير والبيع والشراء بصره ولو بدون مشى وانتقال حيث لم يقيدوه غير مسجد والبيت ومقتضاه تكرار الوجوب لفصل بين التلاوتين بعمل ذنبوى كجباضة وحياكة ولو كان في مسجد والبيت في مكان واحد ولهذا قل في البدائع في تحقيق اختلاف المجلس حكمه ببيع ونحوه لا يرى ان تقوم يجلسون لدرس العلم فيكون مجلس درس ثم يشتغلون بالشكاح فيصير مجلس الشكاح ثم بالبيع فيصير مجلس البيع ثم بالاكل فيصير مجلس الاكل فصار تبدله بهذه الافعال كشدله بالذهب والرجوع اه وعلى هذا فما مر عن الاحتج من انه اذا كان يدير السداة على الدائرة وهو جالس في مكان واحد فلا يتكرره مصر لان العمل على ما ذكرنا لفصل بين التلاوتين بعمل كشد من ذاب والامام الفرق بين ادارة الدائرة كثير اوبين الاكل الكثير والرضع لونه ونحوه ثم مر انه يختلف به المجلس وقديقال به اذا جلس لتسدية وقرأ مررا لا تكون تسدية واحدة تكون المجلس لها وعليه يقال مثله في الاكل ونحوه فتأمل هذا ما ظهر في تحريره في هذا المجلس والله اعلم (قوله وفعل قيل) احتراز به على الفعل الكثير الذي بعد قطع المجلس عرفا كما مر بخلاف ما اذا طال جلوسه او قراءته او سبوح اوهل كقدمه ووقفه ودرس كفى الترحالية (قوله قيام) أي في محله ومثله لو مشى خطوتين أو ثلاثا على ممر (قوله ورد سلام) أي وتشميت عظم بخلاف ما لو تكلم كذا أو شرب جرعات أو عقد شكاح أو بيعاوه لا يكفيه سجدة واحدة شرح مية (قوله وكذا دابة) أي سائرة (قوله لان الصلاة تجمع لاماكن) ضرورة ان اختلاف مكان يقع صحة الصلاة ومفده النسوبة بين كون تكرار في ركعة او اكثر وهو قول أبي يوسف وهو الاصح خلافاً لمحمد فان عنده يتكرر الوجوب بتكرارها في ركعتين شرح المية (قوله ولو لم يصل تكرار) لان سيرها مضاف اليه حتى يجب عليه ضمن ما ثبتت بخلاف سير السفينة ح عن المذنب (قوله كما تتكرر) أي على السامع دون تلى وفي عكسه عكسه والحاصل ان من تكرر مجلسه من سامع أو قال تكرر

وفعل قاي ككل فتبين  
وقيد ورد سلام وكذا  
دابة يصلى عليها لان  
صلاة تجمع لاماكن  
ولو لم يصل تكرار (٥)  
تكرار (وتعدل مجلس  
سامع دون تلى) حتى  
مكررها راكب يصلى

الوجوب عليه دون صاحبه (قوله غلامه يمشى) اقول ومثله لو كان راكباً معه لما في شرح  
 تاجيخ الجامع لو كان المصلي على الدابة في عمل وكبرها مرارا يتحد الوجوب في حقه ويتعدد  
 في حق عديله لاختلاف المكان في حق السامع اهـ اي اذا اقتدى به وفي الحائية راكبان كل  
 منهما يصلي صلاة فتلا احدها آية مرتين والآخر آية اخرى مرة وسمع كل من الآخر  
 فعلى الاول سجدة واحدة في الصلاة لقراءته والاخرى بعد الفراغ لقراءة صاحبه لانها  
 لا تكون صلاتية وعلى الثاني سجدة في صلاته لقراءته وسجدة واحدة بعد الفراغ لتلاوته في صاحبه  
 على رواية النوادر وواحدة في ظاهر الرواية وعليه الاعتماد لان السامع مكانه واحد وكذا  
 التالي اهـ (قوله تكرر على الغلام) لتبدل المجلس في حقه بخلاف الراكب لان الصلاة تجمع  
 المتفرقت (قوله لا تكرر) اي على السامع (قوله على المفتي به) راجع الى صورة العكس  
 فقط ومقابلها ما صححه في الكافي من تكررها على السامع ايضا لان التلاوة هي السبب في حقه  
 ايضا لكن بشرط السماع وصحح في الهداية والحائية الاول قل في الينابيع وعليه الفتوى  
 قال المفتي وبه نأخذ شرح المنية (قوله واما الصلاة على الرسول صلى الله عليه وسلم فكذلك)  
 اي كالسجدة تكرر عند ذكر اسمه الشريف او سماعه في مجلسين لافي مجلس وكان الاولى  
 ذكر هذه المسئلة عند قول المتن ولو كررها في مجلسين اس كماله في البحر قل في شرح المنية  
 واعلم ان حكم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكر اسمه على القول بوجوبها حكم  
 السجدة في عدم تكرار الوجوب عند اتحاد المجلس لكن يندب تكرار الصلاة دون السجود  
 والفرق ان الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم يتقرب بها مستقلة وان لم يذكر بخلاف السجدة  
 فانها لا يتقرب بها مستقلة من غير تلاوة اهـ (قوله وقال المتأخرون تكرر) قل في البحر  
 وقدمنا ترجمته اهـ وتقدم هذا البحث في فصل اذا اراد الشروع وقدمنا هناك ترجمته الاول  
 وصححه في الكافي هنا جزم به ابن الهمام في زاد المفتي (قوله لا يصح الخ) وقيل مرة وقيل الى  
 العشر وقيل كلما عطس ح وانما يجب تسميته اذا حمد الله تعالى كما قيده في شرح تاجيخ  
 الجامع (قوله لان فيه الخ) وقال محمد في الجامع الصغير لان فيه محرجاً من القرآن وذلك ليس  
 من اعمال المسلمين ولانه فرار من السجدة وذلك ليس من اخلاف المؤمنين نهر (قوله وتغيير  
 تأليفه) عطف تفسير ح (قوله مأثور به) قال تعالى فاذا قرأناه فاتبع قرآنه اي تأليفه فتح  
 عن البدائع (قوله ومفاده الخ) هو لصاحب النهر اخذنا مما مر عن الجامع الصغير وعن  
 البدائع فافهم (قوله لا يكره عكسه) قال في البدائع لو قرأ آية السجدة من بين السورة لم يضره  
 ذلك لانها من القرآن وقراءة ما هو من القرآن طاعة كقراءة سورة من بين السور اهـ وظاهره  
 انه لا يكره لتغييرها ولا لتزجها لانه جعل قراءة الآية كقراءة السورة ولا كراهة في قراءة سورة  
 واحدة اصلاً فكذلك الآية الواحدة واما قوله وندب الخ فقد ذكرنا مرارا ان ترك المتدب  
 لا يلزم ان يكون مكروهاً لتزجها لا بدليل فتأمل هذا وفي البحر وقيد عدم الكراهة في الحائية  
 بأن يكون في غير الصلاة اهـ اما فيها فمكروه قهستاني قلت وبين وجهه في الذخيرة حيث قال  
 قالوا ويجب ان يكره في حالة الصلاة لان الاقتصار على آية واحدة في الصلاة مكروه اهـ  
 ومقتضاه ان الكراهة فيها تحريمية لترك الواجب وهو قراءة ثلاث آيات لالاعانة الآية في

وغلامه يمشى تكرر على  
 الغلام الراكب (لا)  
 تكرر (في عكسه) وهو  
 تبدل مجلس التلى دون  
 السامع على المفتي به وهذا  
 يفيد ترجيح بنية السامع  
 واما الصلاة على الرسول  
 صلى الله عليه وسلم فكذلك  
 عند المتقدمين وقال  
 المتأخرون تكرر اذا  
 تدخل في حقوق العباد  
 واما العطاس فلا يصح انه  
 ان زاد على الثلاث لا يسمته  
 خلاصة (وكره ترك آية  
 سجدة وقراءة في السورة)  
 لان فيه قطع نظم القرآن  
 وتغيير تأليفه وابع النظم  
 والتأليف مأثور به بدائع  
 ومفاده ان الكراهة  
 تحريمية (لا يكره عكسه)  
 و لكن (ندب ضم آية  
 او آيتين اليها)





قراءة سور متفرقة من اثناء القرآن مغيرا للتأليف والنظم لا يكون قراءة آية من كل سورة مغيرا له اه وحاصله ان المكروه اسقاط آية السجدة من السورة مع ضم ما بعدها الى ما قبلها لانه تغيير للنظم اما ضم آيات متفرقة فلا يكره كما لا يكره ضم سور متفرقة بدليل ما ذكرناه من القراءة في الصلاة وحينئذ فلا كراهة في قراءة آيات السجدة ولاء فيحمل كلام الكافي على ظاهره والله تعالى اعلم **(قوله وسجدة الشكر)** كان الاولى تأخير الكلام عليها بعد انتهاء الكلام على سجدة التلاوة ط وهي لمن تجددت عنده نعمة ظاهرة او رزقه الله تعالى مالا او ولدا او اندفعت عنه نقمة ونحو ذلك يستحب له ان يسجد لله تعالى شكرا مستقبلا القبة يحمد الله تعالى فيها ويسبحه ثم يكبر فيرفع رأسه كافي سجدة التلاوة سراج **(قوله به يفتي)** هو قولهما واما عند الامام فنقل عنه في المحيط انه قال لا اراها واجبة لانها لو وجبت لوجب في كل لحظة لان نعم الله تعالى على عبده متواترة وفيه تكليف ما لا يطاق ونقل في الذخيرة عن محمد عنه انه كان لا يراها شيئا وتكلم المتقدمون في معناه فقيل لا يراها سنة وقيل شكرا تاما لان تمامه بصلاة ركعتين كما فعل عليه الصلاة والسلام يوم الفتح وقيل اراد نفي الوجوب وقيل نفي المشروعية وان فعلها مكروه لا يثاب عليه بل تركه أولى وعزاه في المصنف الى الاكثرين فان كان مستندا الاكثرين ثبوت الرواية عن الامام به فذلك والا فكل من عبارتيه السابقتين محتمل والظاهر انها مستحبة كما نص عليه محمد لانها قد جاء فيها غير ما حديث وفعلها ابوبكر وعمر وعلى فلا يصح الجواب عن فعله صلى الله عليه وسلم بالنسخ كذا في الحلية ما خلا تمام الكلام فيها وفي الامداد فراجعهما وفي آخر شرح المنية وقد وردت فيه روايات كثيرة عنه عليه الصلاة والسلام فلا يمنع عنه لما فيه من الخضوع وعليه الفتوى وفي فروق الاشياء سجدة الشكر جائزة عنده لا واجبة وهو معنى ما روى عنه انها ليست مشروعة وجوبا وفيها من القاعدة الاولى والمعتمد ان الخلاف في سنيتها لا في الجواز اه **(قوله لكنها تكره بعد الصلاة)** الضمير للسجدة مطلقا قال في شرح المنية آخر الكتاب عن شرح القندوري الزاهدي اما غير سبب فليس بقربة ولا مكروه وما يفعل عقيب الصلاة فكرهه لان الجهال يعتقدونها سنة او واجبة وكل مباح يؤدي اليه فكرهه اه وحاصله ان ما ليس لها سبب لا تكره ما لم يؤدي فعلها الى اعتقاد اجبتها سنيتها كالتى يفعلها بعض الناس بعد الصلاة ورأيت من يواطى عليها بعد صلاة التوثر ويذكر ان لها اصلا وسندا فذكرت له ما هنا فتركها ثم قل في شرح المنية واما ما ذكر في المضمرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة رضي الله تعالى عنها ما من مؤمن ولا مؤمنة يسجد سجدتين الى آخر ما ذكر فحديث موضوع باطل لا اصل له **(قوله شكره)** الظاهر انها تحريرية لانه يدخل في الدين ما ليس منه ط **(قوله ويكره للامام الخ)** لانه ان ترك السجود لها فقد ترك واجبا وان سجد يشبهه على المتقدمين شرح المنية **(قوله ونحو جمعة وعيد)** اشار بنحو الى ان الظاهر مثلا لو ادبت بجمع عظيم فهي كذلك افده ح **(قوله الا ان تكون الخ)** بان كانت في آخر السورة او قريبا منه او في الوسط وركع لها فورا كما مر بيانه قال ح لكن ينبغي ان لا ينويها في الركوع لما فيه من الحذور المتقدم عن الفتية اى انه يلزم المؤتم اذا لم ينوها فيه ايضا ان يأتى بها بعد

مطلب  
في سجدة الشكر

وسجدة الشكر مستحبة  
به يفتي لكن تكره بعد  
الصلاة لانها لو وجبت  
سنة او واجبة وكل مباح  
يؤدي اليه فكرهه ويكرهه  
الامام ان قرأه في صلاة  
ونحو جمعة وعيد الا ان  
تكون بحيث تؤدي بركوع

سلام الامم ويعد تيمدة (قوله سجد) في موقعه وتحت تاريخه (قوله وسجد السامعون) اي لاغيرهم بخلاف صلاة تاريخية وفي البدائع ولولاها الامم على غير يوم الجمعة سجدتها وسجدتها معه من سمعته يروى انه عليه الصلاة والسلام تلا سجدة على المنبر فزول وسجد وسجد الناس معه اه والله تعالى اعلم

### باب صلاة المسافرين

قدر الشارح صلاة لانها المقصودة من الباب والسفر لغة قطع المسافة من غير تقدير والمراد سفر خاص وهو الذي تتغير به الاحكام من قصر الصلاة واماحة الفطر وامتداد مدة المسح الى ثلاثة ايام وسقوط وحوب الجمعة والعدين والاضحية وحرمة الخروج على الحرمة من غير محرم ط عن العناية (قوله من اضافة الشيء) اي الصلاة الى شرطه اي المسافر فانه شرط ايها ح وفيه ان الشرط السفر لا المسافر ط عن الجموى (قوله او محله) فان المسافر محل ايها او من اضافة الفعل الى فاعله وقد قدمنا في اول باب صلاة المريض ان كل فاعل محل ولا عكس ح (قوله ولا يخفى) شروع في وجه تأخيرها عن التلاوة ويعلم منه المناسبة وهي العروض في كل ط اي العروض المكتسب بخلاف السهو والمرض فان كلا منهما عارض سماوى (قوله الابعاض) استثناء من قوله عبادة وقوله مباح اي الاصل في التلاوة العبادة الابعاض نحو رياء او سمعة او جنابة فتكون معصية وفي السفر الاباحة الابعاض نحو حج او جهاد فيكون طاعة او نحو قطع طريق فيكون معصية (قوله فلذا اخر) اي لكون الاصل فيه الاباحة فانه دون ما الاصل فيه العبادة (قوله لانه يسفر) بفتح الياء من الثلاثي ط عن القهستاني (قوله عن اخلاق الرجال) اولاه يسفر عن وجه الارض اي يكشف وعليهما فله علة بمعنى اصل الفعل ويجوز ان تكون على بابها باعتبار ان السفر لا يكون الا من اثنين فاكثر غالبا فكل منهما يسفر عن اخلاق صاحبه او انه يتكشف للارض وهي تنكشف له ح (قوله من خرج من عمارة موضع اقامته) اراد بالعمارة ما يشمل بيوت الاخوية لانها عمارة موضعها قل في الامداد فيشترط مفارقتها ولو متفرقة وان زلوا على ماء او محتطب يعتبر مفارقتها كذا في مجمع الروايات واعلم ما لم يكن محتطبا واسعا جدا اه وكذا ما لم يكن الماء نهرا بعيد المنع و اشار الى انه يشترط مفارقة ما كان من نواحي موضع الإقامة كربض المصر وهو ما حول المدينة من بيوت ومساكن فانه في حكم المصر وكذا القرى المتصلة بالربض في الصحيح بخلاف البساتين ولومتصلة بالبناء لانها ليست من البلدة ولوسكنها اهل البلدة في جميع السنة او بعضها ولا يعتبر سكنى الحفظة والاكرة اتفاقا امداد واما الفناء وهو المكان المعد لمصالح البلد كركض الدواب ودفن امواتي وانقاء النراب فان اتصل بالمصر اعتبر مجاوزته وان انفصل انفردة او مزرعة فلا كياتي بخلاف الجمعة فتصح اقامتها في الفناء ولو منفصلا بمزارع لان الجمعة من مصالح البلد بخلاف السفر كاحققه الشرنبلالي في رسالته وسيأتي في بابها والقرية المتصلة بالفناء دون الربض لا تعتبر مجاوزتها على الصحيح كما في شرح المنية اقول اذا علمت ذلك ظهر لك ان ميدان الحصا في دمشق من ربض المصر وان خارج باب الله الى قرية القدم من فناءه لانه مشتمل على الجبانة المتصلة بالعمران وهو معد انزول الحاج الشريف فانه

الصلاة او سجودها او لا

على المنبر سجد وسجد السامعون

باب صلاة (المسافر)

من اضافة الشيء الى شرطه او محله ولا يخفى ان التلاوة عارض هو عبادة والسفر عارض مباح الابعاض فلذا اخر وسمى به لانه يسفر عن اخلاق الرجال (من خرج من عمارة موضع اقامته)

قد يستوعب نزولهم من الجبابة الى ما يحاذي القرية المذكورة فعلى هذا لا يصح القصر فيه  
للحجاء وكذا المرجة الخضراء فانها معدة لقصر الثياب وركض الدواب ونزول العساكر  
مالم يجاوز صدر الباز بناء على ما حققه الشرنبلالي في رسالته من ان الفناء يختلف باختلاف  
كبر المصر وصغره فلا يلزم تقديره بغلوة كما روى عن محمد ولا يميل اومياين كما روى عن ابى  
يوسف **(قوله من جانب خروجه الخ)** قال في شرح المنية فلا يصير مسافرا قبل ان يفارق عمران  
ما خرج منه من الجانب الذى خرج حتى لو كان ثمة محلة منفصلة عن المصر وقد كانت متصلة به  
لا يصير مسافرا مالم يجاوزها ولو جاوز العمران من جهة خروجه وكان بجذائه محلة من  
الجانب الآخر يصير مسافرا اذا معتبر جانب خروجه اه و اراد بالمحلة فى المسائلين ما كان  
عامرا الما لو كانت المحلة خرابا ليس فيها عمارة فلا يشترط مجاوزتها فى المسئلة الاولى ولو متصلة  
بالمصر كما لا يخفى فعلى هذا لا يشترط مجاوزة المدارس التى فى سفح قاسيون الا ما كان له ابنية  
قائمة كمسجد الافرم والناصرية بخلاف ما صار منها بساتين ومزارع كالابنية التى فى طريق  
الربوة ثم لابد ان تكون المحلة فى المسئلة الثانية من جانب واحد فلو كان العمران من الجانبين  
فلا بد من مجاوزته لما فى الامداد لو حاذاه من احد جانبيه فقط لا يصير كما فى قاضيخان وغيره  
اه والظاهر ان محاذاة الفناء المتصل كمحاذاة العمران بقى هل المراد بالجانب البعيد او ما  
يشمل القريب وعليه فينظر فيما لو خرج من جهة المرجة الخضراء فوق الشرف الاعلى من  
الطريق فان المرجة اسفل منه وهى من الفناء كما ذكرناه واما هو فانه بعد مجاوزة تربة  
البرامكة ليس من الفناء مع انه منفصل عن العمران بمزارع وفيه مزارع فهل يشترط ان  
يجاوز ما يحاذيه من المرجة اقربها منه أم لا فيلحزر والظاهر اشتراط مجاوزته لان ذلك من  
جانب خروجه لا من جانب آخر **(قوله أقل من غلوة)** هى ثلثائة ذراع الى اربع مائة هو  
الاصح بجرع عن المجتبى **(قوله قاصدا)** اشار به مع قوله خرج الى انه لو خرج ولم يقصد او قصد ولم  
يخرج لا يكون مسافرا ح قال فى البحر و اشار الى ان النية لابد ان تكون قبل الصلاة  
ولذا قال فى التجنيس اذا افتتح الصلاة فى السفينة حال اقامته فى طرف البحر فقلتها الرج  
ونوى السفر يتم صلاة المقيم عند ابى يوسف خلافا لمحمد لانه اجتمع فى هذه الصلاة ما يوجب  
الاربع وما يمنع فرجنا ما يوجب الاربع احتياطا اه وانما يشترط قصده لو كان مستقلا  
برأيه فلو تابع غيره فالاعتبار بنية المتبوع كما سيأتى وعليه خرج فى البحر ما فى التجنيس لو حله  
آخر وهو لا يدري اين يذهب معه يتم حتى يسير ثلاثا فيقصر لانه لزمه القصر من حين حمل ولو  
صلى قصرا من يوم الحمل صح الا اذا سار به اقل من ثلاث لانه تبين انه مقيم وفى الاول انه مسافر  
اه و اشار الى ان الخروج مع قصد السفر كاف وان رجع قبل تمامه كياتى حتى لو سار يوما  
ولم يكن صلى فيه لعذر ثم رجع يقضيه قصرا كما فتى به العلامة قاسم **(قوله ولو كافرا)** فيه انه  
يشمل الصبي ايضا مع انه سيأتى فى الفروع ما يدل على ان نيته السفر غير معتبرة كسنيته هناك  
**(قوله بلا قصد)** بأن قصد بلدة بينه وبينها يومان الإقامة بها فلما بلغها بداله ان يذهب الى  
بلدة بينه وبينها يومان وهم جراح قال فى البحر وعلى هذا قالوا امير خرج مع جيشه فى طلب  
العدو ولم يعلم اين يدركهم فانه يتم وان طال المدة او المكث اما فى الرجوع فان كانت مدة

من جانب خروجه وان لم  
يجاوز من الجانب الآخر  
وفى الحانية ان كان بين الفناء  
والمصر أقل من غلوة  
وليس بينهما مزرعة  
يشترط مجاوزته والا فلا  
(قاصدا) ولو كافرا ومن  
طاف الدنيا بلا قصد يقصر

سفر قصر هـ (قوله مسيرة الالام يومين) لاولى حذف الى خمس في اكبر والخاص  
 السفر اد لا يشترط السفر فيه مع الالام وان في السفر مراد بالام بهما لان المايل  
 لا مرحلة فلا يتراهم مع الالام في السفر بالامس والكل الى السنة الى انه يصح قصد  
 سفر فيه وان الالام غير قيد فاما (قوله من اقصر ايام السنة) كما في السفر وانهر وعزاد في  
 اعراض الى عتبي وقصيح بن وصاحب الحجة ونبحث فيه في حجة بان الظاهر ابقاؤها على  
 الاقيا شمس ما صار فيه من وقوف فيه طولا وقصرا واعتدلا ان تقديره معتدلة التي هي  
 وسطها قات والمعتدلة هي زمن كون الشمس في الحمل او الميزان وعليه معنى القهستاني  
 ثم قل وفي شرح الصحوي ان بعض مشايخ قدروه باقصر ايام السنة (قوله ولا يشترط الحج)  
 فلا بد للمسافر من الزوال بالليل والسرب والحلا ولا كراهية رحله كلفون المسافر اذا بكر  
 في اليوم الاول وسار الى وقت الزوال حتى بلغ مرحلة فنزل بها للاستراحة وبات بها ثم بكر  
 في اليوم الثاني وسار الى مبعد الزوال ونزل ثم بكر في اليوم الثالث ومضى الى الزوال فباع  
 مقتصد في شمس الائمة السرخسي تصحيح انه يصير مسافرا عندانية كما في الحوارة والرهان  
 مداد ومثله في حجر والفتح وشرح المنية \* اقول وفي قوله حتى بلغ مرحلة اشارة الى انه لا بد ان  
 يقطع في ذات اليوم الذي ترك في اوله الاستراحت المرحلة المعتادة التي يقطعها في يوم كامل مع  
 الاستراحت وبهذا يظهر ان المراد من التقدير «اقصر ايام السنة» انما هو في البلاد المعتدلة  
 التي يمكن قطع المرحلة المذكورة في معصم اليوم من اقصر ايامها فلا يرد ان اقصر ايام السنة  
 في بلاد بغد قد يكون ساعة او اكثر واقل فيلزم ان يكون مسافة السفر فيها ثلاث ساعات  
 او اقل لان اقصر المدحش غير معتبر كالقبول المدحش والعدارات حيث اطلقت تحمل على  
 الشائع العال دون حفي النادر ويدل على ما قلنا في البداية وعن ابي حنيفة التقدير  
 بالمرحل وهو قريب من الاول اقول في النهاية اي التقدير بثلاث مراحل قريب من  
 التقدير بثلاث ايام لان عدد السير في كل يوم مرحلة واحدة خصوصا في اقصر ايام السنة  
 كذا في نسوط اه وكذا ما في الفتح من انه قيل يقدر احد وعشرين فرسخا وقيل ثمانية  
 عشر وقيل بخمسة عشر وكل من قدر منها اعتقد انه مسيرة للاثنا عشر ايام اه اي بناء على اختلاف  
 البلدان فكل قيل قدر ما في بلده من اقصر الايام او بناء على اعتبار اقصر الايام او طولها  
 او اعتدال منها وعلى كل فهو صريح بان المراد بالايام ما قطع فيها المراحل المعتادة فانهم (قوله  
 بل الى الزوال) فان الزوال اكثر النهار الشرعي الذي هو من الفجر الى الغروب وهو نصف  
 النهار الفلكي الذي هو من الطلوع الى الغروب ثم ان من الفجر الى الزوال في اقصر ايام  
 السنة في مصر وما سواه في العرض سبع ساعات الاربع فمجموع الثلاثة ايام عشرون  
 ساعة وربع ويختلف بحسب اختلاف البلدان في العرض ح قات ومجموع الثلاثة ايام  
 في دمشق عشرون ساعة الاثنت ساعة تقريبا لان من الفجر الى الزوال في اقصر الايام عندنا  
 ست ساعات وثمى ساعة الادرجة ونصف وان اعتبرت ذلك بالايام المعتدلة كان مجموع الثلاثة  
 ايام اثنين وعشرين ساعة ونصف ساعة تقريبا لان من الفجر الى زوال سبع ساعات ونصف

(مسيرة الالام يومين)  
 من اقصر ايام السنة ولا  
 يشترط سفر كل يوم الى  
 المايل بل الى الزوال

ولا اعتبار بالفراسخ) (قوله ولا اعتبار بالفراسخ) المرسخ ثلاثة اميال والميل اربعة آلاف ذراع على ما تقدم  
 في باب التيمم (قوله على المذهب) لان المذكور في ظاهر الرواية اعتبار ثلاثة اميال في الصلاة  
 وقال في الهداية هو الصحيح احترازاً عن قول عامة المشايخ من تقديره بالفراسخ ثم خففوا  
 فقلل احد وعشرون وقل ثمانية عشر وقل خمسة عشر والفتوى على الثاني لانه لا يسهل وفي  
 المجتبى فتوى ائمة خوارجهم على الثالث وجه الصحيح ان الفراسخ تختلف باختلاف الطريق  
 في السهل والجبل والبر والبحر بخلاف المراحل معراج (قوله بالسير الواسع) في سير الابل  
 ومشى الاقدام ويعتبر في الجبل بما يناسبه من السير لانه يكون صعوداً وهبوطاً ودهشيقاً  
 ووعراً فيكون مشى الابل والاقدام فيه دون سيرها في السهل وفي البحر يعتبر اعتدال  
 الريح على المفتي به امداد فيعتبر في كل ذلك السير المعتاد فيه وذلك معلوم عند الناس فيرجع  
 اليهم عند الاشتباه بدائع وخرج سير البقر بحجر العجلة ونحوه لانه ابطأ السير كما ان اسرعه سير  
 الفرس والبريد بحر (قوله فوصل) اي الى مكان مسافته ثلاثة ايام بالسير المعتاد بحر ووطء غيره  
 انه كذلك لو وصل اليه في زمن يسير بكرامة لكن استبعد في القبح بانتفاء مظنة المشقة بهي  
 العلة في القصر (قوله قصر في الاول) اي ولو كان اختار السلوك فيه بلا غرض صحيح خلافه  
 للشافعي كما في البدائع (قوله على الفرض الرابع) خبر من في قوله من خرج باحتراز بالغرض  
 عن السنن والوتر والرابع عن الفجر والمغرب (قوله وجوبا) فذكره الاثمه عندنا حتى روى  
 عن ابي حنيفة انه قال من اتم الصلاة فقد اساء وخالف السنة نزع امنية وفيه تفصيل سيأتي  
 فافهم (قوله اقول ابن عباس ان الله فرض الحج) لفظ الحديث على ما في المنيع عن صحيح مسلم  
 فرض الله الصلاة على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم في الحضر اربع ركعات وفي السفر  
 ركعتين وفي الخوف ركعة اه وفيه وفي حديث عائشة في الصحيحين ثلاث فرضت الصلاة  
 ركعتين ركعتين فاقرت صلاة السفر وزيد في صلاة الحضر وفي لفظ للجرجري قالت فرضت  
 الصلاة ركعتين ركعتين ثم هاجر النبي صلى الله عليه وسلم ففرضت اربعاً وترك صلاة السفر  
 على الاول (قوله لان الركعتين الحج) بدل من قوله ولذا عدل المصنف قل في البحر ومن مشايخنا  
 من لقب المسئلة بأن القصر عندنا عزيمة والاكمال رخصة قل في البدائع وهذا التقييد على  
 اصلنا خطأ لان الركعتين في حقه ليست قصر حقيقة عندنا بل هما تمام فرض المسافر ولا يكون  
 ليس رخصة في حقه بل اساءة ومخالفة للسنة ولان الرخصة اسم لما تغير عن الحكم الاصل  
 بعارض الى تخفيف ويسر ولم يوجد معنى التغير في حق المسافر رأساً اذا الصلاة في الاصل  
 فرضت ركعتين ثم زيدت في حق المقيم كما روته عائشة رضي الله تعالى عنها وفي حق المقيم وحده  
 التغير لكن الى الغلظ والشدّة لا الى السهولة واليسر فلم يكن ذات رخصة في حقه بل اساءة  
 فهو مجاز لوجود بعض معاني الحقيقة وهو التغير انتهى (قوله لانه وترانحر) مما سميت  
 بذلك لقربها من النهار بوقوعها عقبه والافهى ليلية لانها رتبة تأمل (قوله بهذا تجتمع الادلة)  
 اي فان بعضها يدل على ان صلاة ركعتين في السفر اصل وبعضها على ان صلاة ركعتين  
 فاذا حملت الادلة على اختلاف الأزمان زال التعارض اكس لا يخفى ان ما تقدم عن سراج

ولا اعتبار بالفراسخ  
 المذهب (الفراسخ)  
 مع الاستحسان  
 حتى ورسخ فتوى في  
 يومين قصره في موضع  
 طريق بين الحرمين مدة  
 السفره لا خير من قصره  
 في الاول لانه في  
 الفرض الرابع على ركعتين  
 وجوبا اقول ابن عباس  
 ان الله فرض على المسلمين  
 نبيكم صلاة اربع  
 والمسافر ركعتين ولو عند  
 المصنف عن قولهم قصر  
 لان الركعتين ليست قصر  
 حقيقة عندنا بل هما تمام  
 فرضه ولا يكون ليس  
 رخصة في حقه بل اساءة  
 قلت وفي شروح الجرجري  
 ان الفتاوى فرضت ليلية  
 الاسراء ركعتين سفر  
 وحضر لا مغرب فيه  
 هاجر عليه الصلاة  
 والسلام واطمأن بمدينة  
 زيدت الا الفجر اطول  
 القراءة فيه بالمغرب لانه  
 وتر النهار فلما استقر فرض  
 الرابعة خفف فيه في  
 السفر عند نزول قومه  
 على فيس نبيكم خفف  
 ان تقصروا من صلاة  
 وكان قصره في سنة  
 الرامة من بحر وبعدها  
 تجتمع لاسد كلامهم  
 فليست

بحديثي من جمع بنا ذكر مبي على مذهب الشافعي من انها قصر لان العمل  
على ما سطر عليه الامر وهو على هذا الجمع فرضيتها ربعا ستميا وحضر انما قصرها  
في السفر وهذا خلاف مذهب وينا في هذا الجمع ما قدمناه من حديث عائشة المتفق  
عليه فانه يدل على ان صلاة سفر لم يزد فيها أصلا واما الآية فمراد بالقصر فيها قصر  
هيئة الصلاة وفعلها وقت خوف كما أوضحه في شرحه انية وغيره ففهم ( قوله ولو  
كان ماضيا بسفره ) اي سلب سفره بان كان مبي سفره على المعصية كما لو سافر لقطع  
ضربق مثلا وهذا فيه خلاف الشافعي رحمه الله وهذا بخلاف المعصية في السفر بان  
عبرت المعصية في أثناءه فانه محل ووق ( قوله لان انفسح الخاور الخ ) هو ما يقبل  
لانفسك كاصبع وقت غداء فانه قبض ترك السعي وهو قبل لانفسك اذ قد يوجد  
ترك السعي دون اصبع وانعكس فكذلك هنا لا يمكن قطع الطريق والسرقة مثلا بلا  
سفر وبالعكس بخلاف تقييد نية وضع كالنكر او شراء كاصبع الحر فانه بعدم  
الشروعية وتمه بيانه في كتب الاصول ( قوله حتى يدخل موضع مقامه ) اي الذي  
فرق بيوته سواء دخله بنية الاحتياز او دخله لقتله حادثة لان مضره متعين للاقامة فلا  
يحتاج الى نية جوهرية ودخل في موضع مقدمه مالحق به كالقبض كما افاده التمهستاني  
( قوله ان سار ) قيد لقوله حتى يدخل اي انما يدوم على التقصر الى الدخول ان سار ثلاثة  
ايام ( قوله والاقية الخ ) اي ولو في امدة وقيل ان لا يدخل قصره في رمضان ولو بينه وبين  
بلده يومان لانه يقبل التقصير قبل استحكامه اذ لم يتم غلة فكانت الاقامة تقضا للسفر  
العارض لا ابتداء غلة الاقامة افاده في التخييم ثم بحث فقال ولو قبل الغلة مفارقة البيوت  
قصدا مسيرة ثلاثة ايام لاستكمال سفره ثلاثة ايام بدايل ثبوت حكم السفر بمجرد ذلك  
وقد تمت الغلة حكم السفر فيثبت حكمه ما ثبت غلة حكم الاقامة احتاج الى الجواب  
اه وماقوى البحث عند صاحب البحر وخفي عليه الجواب قل ان الذي يظهر انه لا بد من  
دخوله المصر مصافقا واعترضه في التمهير بان ابطال الدليل المعين لا يستلزم ابطال المدلول  
اه اقول ويظهر لي في الجواب ان الغلة في الحقيقة هي المشقة وقيم السفر مقامها ولكن  
لا يثبت ثبوتها الا بشرط ابتداء بشرط بقاء فلاول مفارقة البيوت قصدا مسيرة ثلاثة  
ايام وانساني استكمال السفر ثلاثة ايام فذا وجد الشرط الاول ثبت حكمها ابتداء  
فلذا يقصر بمجرد مفارقة العمران ماوي ولا يدوم الا بالشرط الثاني فهو شرط  
لاستحكامها غلة فذا عزم على ترك السفر قل تتمه بل بقاؤها غلة لقولها  
انقض قبل الاستحكام ومضى فعله في الاستعداد على الصيحة لوجود شرطه ولذا لو لم  
يصل اعذر ثم رجع بقصده مقصورة كما قدمناه فتدبره ( قوله ولو في الصلاة )  
شمل ما اذا كان في ويا او وضعا و آخرها لو كان منفردا ومقتديا مدركا او مسبوقا  
بغيره وشمل ما اذا كان عليه سجود سهو وبوي لاقامة قبل السلام والسجود او بعدها  
املوها بينهما فلا تصح بيه بالنسبة لهدا الصلاة فلا يتغير فرضها الى الاربع كما اوضحناه

(وم) ان (عاص سفره)  
ان نفيح الخاور لا يعم  
شروعية (حتى يدخل  
موضع مقامه) ان سار مدة  
سفر والاقية بمجردنية  
عود لعدم استحكام  
سفر (وبوي) وهو  
في صلاة

في بابهم **(قوله)** اذ لم يخرج وقتها اي قبل ان ينوي الإقامة لانه اذا نواها بعد صلاة ركعة  
 ثم خرج الوقت تحول فرضه الى الاربع املوا خريج الوقت وهو فيها ثم نوى الإقامة فلا تحول  
 في حق تلك الصلاة كما في البحر عن الخلاصة **(قوله)** ولم يك لاحقا اما لاحقا اذا ادرك اول  
 الصلاة والامام مسافر فحدث او نام فاتبه بعد فراغ الامام ونوى الإقامة لم يتم لان الملاحق  
 في الحكم كانه خلف الامام فاذا فرغ الامام فقد استحکم الفرض فلا يتغير في حق الامام فكذا  
 في حق الملاحق بجر عن الخلاصة فقيده حكم الملاحق بكونه بعد فراغ الامام وقد ذكره المصنف  
**(قوله)** حقيقة او حكما تعميم لقوله ينوي **(قوله)** او دخل الحاج اي في اول شوال او قبله ح  
 والمراد بالحاج الرجل القاصد الحج **(قوله)** وعلم الحج اي علم ان القافلة انما تخرج بعد خمسة  
 عشر يوما وعزم ان لا يخرج الاممهم بجر عن المحيط وانما كان ذلك نية للإقامة حكما لا حقيقة  
 لانه نوى الخروج بعد خمسة عشر يوما وهي متضمنة نية الإقامة تلك المدة تأمل **(قوله)** موضع  
 متعاق باقامة في كلام المصنف لا كلام المصنف للحاج لئلا يخرج عن كونه شرطا لصحة النية **(قوله)**  
 صالح لها هذا ان سار ثلاثة ايام والافتح ولو في المفاز وفيه من البحث ما قدمناه بجر وقدما  
 جوابه والحاصل ان نية الإقامة قبل تمام المدة تكون تقضا للسفر كنية العود الى بلده والسفر  
 قبل استحكامه يقبل التقض **(قوله)** او صحراء دارنا احتراز عن صحراء دار اهل الحرب  
 فحكمه حينئذ حكمه العسكر الداخل في ارضهم ط **(قوله)** وهو من اهل الاخوية قيد  
 في قوله او صحراء دارنا وهذا هو الاصح كما سيأتي متنا مع بيان محترزه **(قوله)** في اقل منه ظاهره  
 ولو بساعة واحدة وهذا شروع في محترز ما تقدم ط **(قوله)** او نوى فيه اي في نصف شهر  
**(قوله)** كبحر قال في المجتبى والملاح مسافر الا عند الحسن وسفينته ايضا ليست بوطن اه  
 بحر وظاهره ولو كان ماله واهله معه فيها ثم رأته صريحا في المراح **(قوله)** او جزيرة اي  
 ليس لها اهل يسكنونها **(قوله)** او نوى فيه اي في صالح لها **(قوله)** بموضعين مستقلين لا يفرق  
 بين المصيرين والقرتين والمصر والقرية بحر **(قوله)** فلو دخل الحج هو ضد مسألة دخول  
 الحاج الشام فانه يصير مقيما حكما وان لم ينو الإقامة وهذا مسافر حكما وان نوى الإقامة لعدم  
 انقضاء سفره مادام عازما على الخروج قبل خمسة عشر يوما افاده الرحى قيل هذه المسألة كانت  
 سببا لتفقه عيسى بن ابان وذلك انه كان مشغولا بطلب الحديث قال فدخلت مكة في اول  
 العشر من ذي الحجة مع صاحب لي وعزمت على الإقامة شهرا فجعلت اتم الصلاة فاتقني  
 بعض اصحاب ابي حنيفة فقال لي اخطأت فانك تخرج الى منى وعرفات فلما رجعت من منى  
 بد الصاحب ان يخرج وعزمت على ان اصاحبه وجعلت اقصر الصلاة فقال لي صاحب ابي حنيفة  
 اخطأت فانك مقيم بمكة فلم يخرج منها لاصير مسافرا فقلت اخطأت في مسألة في موضعين  
 فرحلت الى مجلس محمد واشتغلت بالفقه قال في البدائع وانما اوردنا هذه الحكاية ليعلم مبلغ  
 العلم فيصير مبعثا للطلبة على طلبه اه بحر اقول ويظهر من هذه الحكاية ان نية الإقامة  
 لم تعمل عملها الا بعد رجوعه لوجود خمسة عشر يوما بلانية خروج في انائها بخلاف ما قبل  
 خروجه الى عرفات لانه لما كان عازما على الخروج قبل تمام نصف شهر لم يصير مقيما ويحتمل  
 ان يكون جدد نية الإقامة بعد رجوعه وبهذا سقط ما اورده العلامة القساري في شرح

اذ لم يخرج وقتها رخص  
 لاحقا (ودة صف شهر)  
 حقيقة او حكما في  
 البرازية وغيرها فودخل  
 الحج اسم وقد انه  
 لا يخرج الامم القافلة في  
 نصف شوال اتم لانه  
 كنوى الإقامة (بموضع)  
 واحدا (صالح لي) من مصر  
 او قرية او صحراء دار وهو  
 من اهل الاخوية (فينصر  
 ان نوى) الإقامة في (قيل  
 منه) اي من نصف شهر  
 (او) نوى (فيه لكن في)  
 غير صالح كبحر او  
 جزيرة (او) نوى فيه لكن  
 (بموضعين مستقلين)  
 مكة ومنى فلو دخل الحاج  
 مكة ايام العشر لم يصح نية  
 لانه يخرج الى منى وعرفة  
 فسار كنية الإقامة في غير  
 موضعها وبعد عوده من  
 منى نصح

اللباب من ان في كلامه صاحب الامة تعارضا حيث حكم اولاً بانه مسافر وثانياً بانه مقيم مع ان  
المسئلة بخلافها والمفهوم من المتون انه لو نوى في احدها نصف شهر صح فحينئذ لا يصير  
خروجه الى عرفات اذ لا يشترط كونه نصف شهر متوالياً بحيث لا يخرج فيه اه ما حصا  
ووجه السقوط ان التوالى لا يشترط اذ لم يكن من عزمه الخروج الى موضع آخر لانه يكون  
ناوياً الاقامة في موضعين نعم بعد رجوعه من منى تحت نيته اعزمه على الاقامة نصف شهر في  
مكان واحد والله اعلم (قوله) كلونوى مبيتة باحدها (فان دخل اولاً الموضع الذى نوى  
المقاء فيه نهارة لا يصير مقيماً وان دخل اولاً ما نوى المبيت فيه يصير مقيماً ثم بالخروج الى الموضع  
الآخر لا يصير مسافراً لان موضع اقامة الرجل حيث يبيت به حلية (قوله) او كان احدها  
تبعا للآخر) كالتقريب التى قربت من المصر بحيث يسمع النداء على ما يأتى فى الجمعة وفى البحر  
لو كان الموضعان من مصر واحد او قرية واحدة قالها صحيحة لانهما متحدان حكماً  
الأتري انه لو خرج اليه مسافراً لم يقصر اه ط (قوله) بحيث تجب) حيثية تفسير للتبعية ح  
(قوله) او لم يكن مستقلاً براه) عطف على قوله ان نوى اقل منه وصورته نوى التابع الاقامة  
ولم ينوها المتبوع او لم يدرك حاله فانه لا يتم اه ح والمسئلة ستأتى مع بيان شروطها والخلاف  
فيها (قوله) او دخل بلدة) اى اقضاء حاجة او انتظار رفقة (قوله) ولم ينوها) وكذا اذا  
نواها وهو مترقب للسفر كفى البحر لان حاله تنافى عزيمته (قوله) كامر) اى فى مسئلة  
دخول الحاج الشام (قوله) او حاصر حصناً فيها) اشار به الى انه لا فرق فى المحاصرة بين  
ان تكون للمدينة او الحصن بعد ما دخلوا المدينة كما فى البحر ومثل ذلك لو كانت المحاصرة  
للمصر على سطح البحر فان اسطح البحر حكم دار الحرب حموى عن شرح النظم الهاملى ط  
(قوله) فانه يتم) لان اهل الحرب لا يتعرضون له لاجل الامان ببحر عن النهاية ط (قوله) فى غير  
مصر) بدل من قوله فى دارنا او متعلق بمحذوف على انه حال من فاعل حاصر لامتناع بحاصر  
لئلا يلزم تعاقب حرفي جر متجدي اللفظ والمعنى بعامل واحد ثم اعلم ان التقيد بغير المصر وقع  
فى الجامع الصغير والهداية والكنز وغيرهما وهو يومهم بحجة اقامة او تزولوا فى المصر وحاصروا  
حصاناً فيه قل فى المعراج لكن اطلاق ما ذكر فى المبسوط يدل على انه ليس كذلك واطال فى بيانه  
وكذا نص فى العناية على انه ليس بقيد كما يقتضيه التعليل الآتى وذكر عبارته الشرنبلالى  
ومشى عليه فى مثته (قوله) للتردد بين القرار والقرار) الاول بالقاف والثانى بالفاء اى فكانت  
حالتهم تنافى عزيمتهم والاطلاق شامل لما اذا كانت الشوكة لعسكرنا لاحتمال وصول المدد  
للمدو او وجود مكيدة كما فى الفتوح وفى البحر عن التحسيس اذا غلبوا على مدينة الحرب ان  
اتخذوها داراً آمناً والابل ارادوا الاقامة بها شهراً او اكثر قصروا لبقائها دار حرب وهم  
محاربون فيها بخلاف الاول اه (تنبيه) لو انفلت الاسير من الكفار وتوطن فى غار ونوى  
الاقامة فيه نصف شهر لم يصير مقيماً كما لو علموا بسلامه فهرب منهم يريد مسيرة السفر لم تعتبر  
يته كذا فى الخلاصة والحانية وهجه الاول كما نفيد كلام الفتاح كون حاله متردداً لانه اذا وجد  
الفرصة قل تمام ائدة خرج واما الثانى فمشكل وحمله فى شرح المنية على ان المراد من قوله لم  
يعتبر نيته اى نية الائمة لانية السفر والا فقد صرح فى التارخانية عن المحيط بانه

كما لو نوى مبيتة باحدها  
او دن احدها تبعا للآخر  
بحيث تجب الجمعة على  
ساكنه للاتحاد حكماً  
(او لم يكن مستقلاً براه)  
كعبد وامرأة (او دخل  
بلدة ولم ينوها) اى مدة  
الاقامة (بل ترقب السفر)  
غدا او بعده (ولو بقى)  
على ذلك (سنتين) الا ان  
يعلم تأخر القافلة نصف  
شهر كامر (وكذا) يعلى  
ركبتين (عسكر دخل  
ارض حرب او حاصر  
حصناً فيها) بخلاف من  
دخلها بامان فانه يتم (او)  
حاصر (اهل البنى فى دارنا  
فى غير مصر مع نية الاقامة  
مدتها) للتردد بين القرار  
والقرار (بخلاف اهل



يقصر وكذا جعل في الذخيرة حكم المسئلة الثانية كالاولى فأفاد لزوم القصر فيها (قوله  
 الاخبية) جمع خباء ككساء قال في المغرب هو الخيمة من الصوف (قوله كعرب) المناسب  
 غيره كاعراب لما في المغرب العرب هم الذين استوطنوا المدن والقرى العربية والاعراب  
 اهل البدو (قوله في الاصح) وقيل يقصرون لانه ليس موضع الإقامة حينئذ (قوله  
 لان الإقامة اصل) علة لقوله فانها تصح اي نيتهم الإقامة قال في البحر وظاهر كلام البدائع  
 ان اهل الاخبية لا يحتاجون الى نية الإقامة فانه جعل المفاوز لهم كالامصار والقرى لاهانها  
 ولان الإقامة للرجل اصل والسفر عارض وهم لا ينوون السفر وانما ينتقلون من ماء الى ماء  
 ومن مرعى الى آخره (قوله بينهما) اي بين موضعهم والموضع الذي قصدوه (قوله ان نوا  
 سفرا) فيه مسامحة مع قوله اذا قصدوا (قوله لم يصح في الاصح) وروى عن ابى يوسف  
 انه يصير مقايح عن البحر (قوله والحاصل) اي من كلام المصنف لكن اشتراط ترك  
 السير لم يعلم من كلام المصنف تأمل (قوله ستة) زاد في الخلية شرط آخر وهو ان لا يكون  
 حالته منافية لعزيمته قل كما صرحوا به في مسائل اه اي كمسئلة من دخل بلدة لحاجة ومسئلة  
 العسكر فافهم ثم هذه شروط الإتمام بعد تحقق مدة السفر والابتلاء عنه على الرجوع الى البلد  
 قبل سيره ثلاثة ايام على قصد قطع السفر فانه يتم كأمير وكذا لو رجع الى بلدته لاخذ حاجة  
 نسيها كما سئله (قوله وترك السير) اي اذا كان في مفازة ونوى الإقامة فيما سيدخله من  
 مصر أو قرية امالو وجدت هذه الامور وقد دخل مصر أو قرية وهو يسير فطال منزل  
 او نحوه فينبغي ان تصح نيته حالية (قوله وصلاحيه) اي صلاحية الموضع للإقامة (قوله  
 ان قعد الح) لان القعدة على رأس الركعتين فرض على المسافر لانها آخر صلااته قل في بحر  
 و اشار الى انه لا بد ان يقرأ في الاولين فلو ترك فيهما او في احدهما وقرأ في الآخرين لم يصح  
 فرضه اه واطاقه فشمل ماذا نوى اربعا او ركعتين خلافا لما أفاده في الدرر من اشتراط  
 النية ركعتين لما في الشرع لايالية من انه لا يشترط نية عدد الركعات ولما صرح به الزيلعي في  
 باب السهو من ان الساهي لو سلم للقطع يسجد لانه نوى تغيير المشروع فتأخروا كل نوى الظاهر  
 ستا ونوى مسافر الظاهر اربعا أفاده ابو السعود عن شيخه قلت لكن ذكر في الجوهر انه  
 يصح عند ابى يوسف ولا يصح عند محمد (قوله لتأخير السلام) مقتضى ما قدمه في سجود السهو  
 ان يقول لتركه السلام فانه ذكر انه اذا صلى خامسة بعد القعود الاخير يضم اليها سادسة  
 ويسجد للسهو لتركه السلام وان تذكر وعاد قبل ان يقيد الخامسة بسجدة يسجد للسهو  
 لتأخير السلام اي سلام الفرض ومستلثنا نظائر الاولى لا الثانية أفاده الرحمتي قلت لكن  
 ما هنا اظهر (قوله وترك واجب القصر) الاضافة بيانية اي واجب هو القصر او من اضافة  
 الصفة للموصوف مجرد قطيعة اي القصر الواجب وفيه تصريح بأنه غير فرض كما قدمنا  
 ما يفيد عن شرح النية ولو كان الواجب هنا بمعنى الفرض لما صح وان قعد فافهم ثم ان ترك  
 واجب القصر مستلزم لترك السلام وتكبيره النفل وخالط النفل بالفرض وظاهر كلامه انه  
 يأثم بتركه زيادة على اثمه بهذه اللوازم تأمل (قوله وواجب تكبيرة الحج) لان بناء النفل على  
 الفرض مكروه وهذا هو خلط النفل بالفرض رحمتي لكن قول الشارح وخالط النفل

الاخبية) كعرب وترى  
 (نوده) في المفازة فيها  
 اصح (في الاصح) وبه يفتى  
 اذا كان عندهم من ماء  
 والنازل ما كنيهم فدلها  
 لان الإقامة اصل الا اذا  
 قصدوا موطئا منها مودة  
 السفر فيقصرون ان نوا  
 سفر اربا لا ولو نوى غيرهم  
 الإقامة معهم لم يصح في  
 الاصح والحاصل ان  
 شروط الإتمام ستة النية  
 وامة واستقلال الرأى  
 وترك السير واتخاذ موضع  
 وصلاحيه قهستانى (قلو  
 اثم مسافر ان قعد في)  
 القعدة (الاولى ثم فرضه  
 و) امكنه (ساء) لو عايدا  
 لتأخير السلام وترك  
 واجب القصر وواجب  
 تكبيرة افتتاح النفل وخالط  
 النفل بالفرض



حاله على الصلاح ينافي اشتراط العلم نعم ذكر في البحر عن المبسوط والتقنية محامداً انه اذا صلى في مصر او قرية ركعتين وهم لا يدرون حاله فصلاتهم فاسدة وان كانوا مسافرين لان الظاهر من حال من كان في موضع الإقامة انه مقيم والبناء على الظاهر واجب حتى يبين خلافه اما اذا صلى خارج المصر لا تفسد ويجوز الاخذ بالظاهر وهو السفر في مثله اهـ والحاصل انه يشترط العلم بحال الامام اذا صلى بهم ركعتين في موضع إقامة والا فلا (قوله قبل شروعه) اي لاحتمال ان يكون معه من لا يعرف حاله فيحكم لا اعتقاده فساد حاله قبل اخبار الامام بعد السلام (قوله في الاصح) وقيل بعد التسمية الاولى قل المقدسي وينبغي ترجيحه في زماننا ط (قوله لم يصبر مقيماً) فلو اتهم المقيمون صلاتهم معه فسدت لانه اقتداء المفترض بالمتنفل ظهريه اي اذا قصدوا متابعته اما لو تولوا منارقه ووافقوه صورة فلا فساد افاده الحير الرملي (قوله واما اقتداء المسافرين بالمقيم) هذا عكس مسألة المتن وقد ذكره في الكيف وغيره لكن استغنى المصنف عنه لذكره اياه في باب الامامة (قوله فيصح في الوقت ويتم) اي سواء بقي الوقت او خرج قبل اتمامها تغيير فرضه بالتبعية لاتصال المغير بالسبب وهو الوقت ولو افسده صلى ركعتين لزوال المغير بخلاف ما لو اقتدى به متفلاً حيث يعلى اربعاً اذا افسده لانه اتمه صلاة الامام وتصور القعدة الاولى واجبة في حق المتقدم المسافر ايضاً حتى لو تركها الامام ولو اعمدا وتابعه المسافر لا تفسد صلاته على ما عليه المتوى وقيل نفسد كذا في السراج والوجه له يظهر منه (قوله لا بعده) اي لا يصح اقتداؤه بخروج الوقت لعدم غيره لا قضاء السبب وهذا اذا كانت قائمة في حق الامام والمؤمن فلو في حق الامام فقط يصح كما لو اقتدى خفي في الظاهر بشافعي او بمن يرى قولهما بعد المثل قبل المثلين كما في السراج قل في البحر وهو قيد حسن لكن الاولى اشتراط كونها قائمة في حق المأموم فقط سواء كانت الامام او لا ممن صلى ركعة من الظهور مثلاً فخرج الوقت فقتدى به مسافر فانها قائمة في حق المسافر لا المقيم اهـ اي فلا يصح الاقتداء لكن فوتها في حق المأموم فقط ليس هو الشرط وحده لان فوتها في حقهما معا كذلك الاولى (قوله فيما يتغير) متعلق بيبصح المتقدر في قوله لا بعده واحترز به عن الاقتداء بعد الوقت في الصلاة التي لا تتغير في السفر كالثنائية والثلاثية فانه يصح وفي البحر هذا القيد مفهوم من قوله صح واتم الى لاحاجة اليه اصلاً لان السفر مؤثر في الرباعي فقط (قوله في حق القعدة) فانها تصير فرضاً في حق المأموم وغير فرض في حق الامام وهو المراد بالنفل لانه ما قابل الفرض فيدخل فيه القعدة الواجبة بحر (قوله او القراءة) لان قراءة الامام في الآخرين نافلة في حقه فرض في حق المأموم فلو لم يقرأ في الاولين واقتدى به في الشفع الثاني ففيه روايتان ومقتضى المتن عدم الصحة مضائق في المحيط لان القراءة في الآخرين قضاء عن الاولين والقضاء يلحق بمحله فلا يبق للآخرين قراءة اهـ بحر \* (تنبيه) \* زاد الزيلعي او التحريم وعزاء في السراج الى الحواشي فيدخل فيه ما لو اقتدى به في القعدة الاخيرة فانه لا يصح لان تحريمه اشتملت على نفية القعدة الاولى والقراءة بخلاف الامام وهذا معنى قول السراج لان تحريم المأموم اشتملت على الفرض لا غير وقوله في البحر انه ليس بظاهر ليس بظاهر وتماه في النهر اقول وعاليه فذكر التحريمه يغني عن ذكر القعدة

قبل شروعه والا فبعد سلامه (ان يقول) بعد التسميتين في الاصح (اتموا صلاتكم في مسافر) لدفع توهم انه سها ولو نوى الإقامة لا لتحقيقها بل لتمام صلاة المقيمين لم يصبر مقيماً اقتداء المسافر بالمتغير فيصح في الوقت ويتم لا بعده في يتغير لانه اقتداء المفترض بالمتنفل في حق القعدة في الاولين والقراءة لو في الآخرين

والقراءة المشمول التاميل بها للاقتداء في جميع اجزاء الصلاة لا في القعدة الاخيرة فقط (قوله  
وبأني المسافر بالسنن) اي الروايات ولم تعرض للقراءة المذكورة لها في فصل القراءة حيث قال  
في المتن ويسن في السفر مظلة الفاتحة واي سورة شاء وتقدم انه فرق في الهداية بين حالة القرار  
والقرار وتقدم الكلام فيه وقال في التارخانية ويحتمل القراءة في السفر في الصلوات فقد  
صح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في الفجر في السفر الكافرون والاخلاص واطول  
الصلاة قراءة الفجر واما التسبيحات فلا يتقصها عن الثلاث اه (قوله هو المختار) وقيل  
الافضل الترك ترخيضا وقيل الفعل تقريبا وقال الهندواني الفعل حال النزول والترك حال  
السير وقيل يصلى سنة الفجر خاصة وقيل سنة المغرب ايضا بخبر قال في شرح المنية والاعدل  
ماقاله الهندواني اه قالت والظاهر انما في المتن هو هذا وان المراد بالامن والقرار النزول  
وبالحوف والقرار السير ولكن قدمنا في فصل القراءة انه عبر عن القرار بالعجلة لانها في السفر  
تكون غالبا من الخوف تأمل (قوله والمعتبر في تغيير الفرض) اي من قصر الى اتمام وبالعكس  
(قوله وهو) اي آخر الوقت قدر ما يسع التحريم كذا في الشربلالية والبحر والنهر والذي  
في شرح المنية تفسيره بما لا يبقى منه قدر ما يسع التحريم وعند زفر بما لا يسع فيه اداء الصلاة  
(قوله وجبر كعتان) اي وان كان في اوله مقيا وقوله والا فاربع اي وان لم يكن في آخره  
مسافرا بان كان مقيا في آخره فالواجب اربع قال في النهر وعلى هذا قالوا الوصلى الظهر  
اربعا ثم سافر اي في الوقت فصلى العصر ركعتين ثم رجع الى منزله لحاجة فتبين انه صلاها  
بلا وضوء صلى الظهر ركعتين والعصر اربعا لانه كان مسافرا في آخر وقت الظهر ومقيا في  
العصر (قوله لانه) اي آخر الوقت (قوله عند عدم الاداء قبله) اي قبل الآخر والحاصل ان  
السبب هو الجزء الذي يتصل به الاداء او الجزء الاخير ان لم يؤد قبله وان لم يؤد حتى خرج  
الوقت فالسبب هو كل الوقت قال في البحر وفائدة اضافته الى الجزء الاخير اعتبار حال  
المكلف فيه فلو بلغ صي او اسلم كافر او افاق مجنون او طهرت الخائض او انفسا في آخره لمزمتهم  
الصلاة ولو كان الصبي قد صلاها في اوله وبعكسه اوجن او حاضت او نفست فيه لفقد الاهلية  
عند وجود السبب وفائدة اضافته الى الكل عند خلوده عن الاداء انه لا يجوز قضاء عصر الامس  
في وقت التغيير وتما تحقيقه في كتب الاصول (قوله الوطن الاصل) ويسمى بالاهلى ووطن  
القطرة والقرار ح عن القهستاني (قوله او تأهله) اي تزوجه قل في شرح المنية ولو تزوج  
المسافر ببلد ولم ينو الإقامة به فقل لا يصير مقيا وقيل يصير مقيا وهو الوجه ولو كان له  
اهل ببلدين فأتيهما دخلهما صار مقيا فان ماتت زوجته في احدهما وبقي له فيها دور وعقار  
قل لا يبقى وطنه اذالمعتبر الاهل دون الدار كما او تأهل ببلدة واستقرت سكناله وليس له فيها  
دار وقيل باني اه (قوله او توطئه) اي عزم على القراريه وعدم الارتحال وان لم يتأهل فلو كان  
له ابوان ببلدين غير مولاه وهو بالغ ولم يتأهل به فليس ذلك وطنه الا اذا عزم على القرار فيه  
وترك الوطن الذي كان له قبله شرح المنية (قوله يبطل بمثله) سواء كان بينهما مسيرة سفر او لا  
خلاف في ذلك كما في المحيط قهستاني وقيد بقوله بمثله لانه لو انتقل منه قاصدا غيره ثم بدله ان  
يوطن في مكان آخر فبالاول اسم لانه لم يوطن غيره نهر (قوله اذالمسبق بالاول اهل) اي

(وبأني) المسافر (بالسنن)  
ان كان (في حال أمن وقرار  
والا) أن كان في خوف  
وقرار (لا) يأتي انهما  
هو المختار لانه نزل العذر  
تجسس قيل الاستثناء فجر  
(والمعتبر في تغيير الفرض  
آخر الوقت) وهو قدر  
ما يسع التحريم (فان كان)  
المكلف (في آخره مسافرا  
وجبر كعتان والا فاربع)  
لانه المعتبر في السببية عند  
عدم الاداء قبله (الوطن  
الاصلي) هو موطن  
ولادته او تأهله او توطئه  
(يبطل بمثله) اذالمسبق له  
بالاول اهل فلو في لم يبطل

مطابق

في الوطن الاصل ووطن  
الإقامة

وان بقي له فيه عقار قال في النهر ولو نقل اهله ومتاعه وله دور في البلد لا تبقى وطناله وقيل تبقى  
 كذا في المحيط وغيره **(قوله)** بل يتم فيهما اي بمجرد الدخول وان لم يسو اقامة ط **(قوله)** ويبطل  
 وطن الاقامة يسمى ايضا الوطن المستعار والحادث وهو ما خرج اليه بنية اقامة نصف شهر  
 سواء كان بينه وبين الاصل مسيرة السفر اولا وهذا رواية ابن سماعه عن محمد وعنه ان المسافة  
 شرط والاوول هو المختار عند الاكثرين قهستاني **(قوله)** بمثله اي سواء كان بينهما مسيرة سفر  
 او لا قهستاني **(قوله)** وبالوطن الاصل كما اذا توطن بمكة نصف شهر ثم تأهل بمعنى افاده  
 القهستاني **(قوله)** وبانشاء السفر اي منه وكذا من غيره اذ لم يمر فيه عليه قبل سير مدة السفر  
 قال في الفتح ان السفر الناقض لوطن الاقامة ما ليس فيه مرور على وطن الاقامة او ما يكون  
 المرور فيه به بعد سير مدة السفر اه اقول ويوضح ذلك ما في الكافي والتارخاية \* خراساني  
 قدم بغداد ليقم بها نصف شهر ومكي قدم الكوفة كذلك ثم خرج كل منهما الى قصر ابن هيرة  
 فانهما يتمان في طريق القصر لان من بغداد الى الكوفة اربعة ايام والقصر متوسط بينهما  
 فان اقاما في القصر نصف شهر بطل وطنهما ببغداد والكوفة لانه مثله فان خرجا بعده من  
 القصر الى الكوفة يتمان ايضا فان اقاما بها يوما مثلا ثم خرجا منها الى بغداد وقصدا المرور  
 بالقصر يتمان الى القصر وفيه ومنه الى بغداد لانه صار وطن اقامة لهما فاذا قصدا الدخول  
 فيه لم يصح سفرهما اذ لم يقصدا مسيرة سفر حتى لو لم يقصدا الدخول فيه قصرا كما خرجا من  
 الكوفة لقصدها مسيرة السفر ولو ان المكي حين خرج من كوفة قصد بغداد او الخراساني  
 الكوفة والتقى بالقصر وخرج الى الكوفة ليقم فيها يوما ثم يرجعا الى بغداد قصرا الى  
 الكوفة وكذا الى بغداد لاقصدا كل منهما مسيرة سفر اما الخراساني فلانه ماض على سفره  
 واما المكي فلان وطنه بالكوفة انتقض بانشاء السفر والقصر اذ لم يكن وطن لهما فقصد  
 المرور به لا يمنع صحة السفر اه وافاد قوله واما المكي الخ ان انشاء السفر من وطن الاقامة  
 مبطل له وان عاد اليه ولذا قال في البدائع لو اقام خراساني بالكوفة نصف شهر ثم خرج منها  
 الى مكة فقبل ان يسير ثلاثة ايام عاد الى الكوفة لحاجة فأنه يقصر لان وطنه قد بطل بالسفر  
 اه والحاصل ان انشاء السفر يبطل وطن الاقامة اذا كان منه اما لو انشأ من غيره فان لم  
 يكن فيه مرور على وطن الاقامة او كان ولكن بعد سير ثلاثة ايام فكذلك ولو قبله لم يبطل  
 الوطن بل يبطل السفر لان قيام الوطن مانع من صحته والله اعلم **(قوله)** والاصل ان الشيء  
 يبطل بمثله كما يبطل الوطن الاصل بالوطن الاصل ووطن الاقامة بوطن الاقامة ووطن  
 السكنى بوطن السكنى وقوله وبما فوقه اي كما يبطل وطن الاقامة بالوطن الاصل وكما يبطل  
 وطن السكنى بالوطن الاصل وبوطن الاقامة وينبغي ان يزيد وبضده كبطلان وطن الاقامة  
 او السكنى بالسفر فأنه في البحر عال لذلك بقوله لانه ضده **(قوله)** لا يمدونه) كما يبطل الوطن  
 الاصل بوطن الاقامة ولا بوطن السكنى ولا بانشاء السفر وكما يبطل وطن الاقامة بوطن  
 السكنى ح **(قوله)** وما صورته الزبلي حيث قال رجل خرج من مصر الى قرية لحاجة ولم  
 يقصد السفر ونوى ان يقيم فيها اقل من خمسة عشر يوما فأنه يتم فيها لانه مقم ثم خرج من القرية  
 الى السفر ثم بداله ان يسافر قبل ان يدخل مصره قبل ان يقيم ايلة في موضع آخر فسافر فأنه يقصر

بل يتم فيهما (لا غير و)  
 يبطل (وطن الاقامة بمثله  
 و) بالوطن (الاصلي و)  
 بانشاء (السفر) والاصل  
 ان الشيء يبطل بمثله وبما  
 فوقه لا يمدونه ولم يذكر  
 وطن السكنى وهو ما نوى  
 فيه اقل من نصف شهر  
 لعدم فائدته وما صورته  
 الزبلي

وأمري به ثمانية ودخلها اتمل لانه لم يوجد ما يبيحه مما هو فوقه او مثله اهـ (قوله رده في  
 البحر) ان السفر بق لم يوجد ما يبيحه وهو مبطل لوطن السكنى على تقدير اعتباره لان السفر  
 يبيح وطن الاقامة فكيف لا يبيح وطن السكنى فقوله لانه لم يوجد ما يبيحه مذبذب اهـ قال ح  
 واعترضه شيخنا ان المبطل انما سفر مبتداً منهما واما اذا خرج منهما الى مادون مدة السفر ثم  
 اشأفرا فانهما لا يبتلان فاذا امر بهما اتم اهـ ونقل الخير الرملى مثله عن خط بعضهم واقره  
 قل ح وهو وجه فان من نوى الاقامة بموضع نصف شهر ثم خرج منه لا يريد السفر ثم عاد  
 مردياً سفره ومرتبات اتم مع انه اشأفرا بعد اتخاذ هذا الموضع دار اقامة ثبت ان انشاء  
 السفر لا يبطل وطن الاقامة الا اذا اشأ السفر منه فليكن وطن السكنى كذلك فما صوره  
 الزيلعي صحيح ومن تصويره علمت انه لا بد ان يكون بين الوطن الاصل وبين وطن السكنى اقل  
 من مدة السفر وكذلك بين وطن الاقامة ووطن السكنى اهـ اقول قد علمت ان السفر المبطل  
 لوطن لا يختص بالنشأ منه بل يكون بالنشأ من غيره اذا لم يكن فيه مرور عليه قبل سير ثلاثة  
 ايام لكن هنا فيه مرور على الوطن قبل سير مدة السفر وقد ايد في الظهيرية قول عامة المشايخ  
 باعتبار وطن السكنى بأن الامام السرخسي ذكر مسئلة تدل عليه وهي كوفي خرج الى  
 القادسية لحاجة وبينهما دون مسيرة السفر ثم خرج منها الى الحيرة يريد الشام حتى اذا كان  
 قريباً منها بدله الرجوع الى القادسية ليحمل نعله منها ويرتحل الى الشام ولا يمر بالكوفة اتم  
 حتى يرتحل من القادسية استحبنا لانها كانت له وطن السكنى ولم يظهر له بقصد الحيرة وطن  
 سكنى آخر ما لم يدخلها فيبقى وطنه بالقادسية ولا يفتقر بهذا الخروج كما لو خرج منهما  
 لتشييع جنازة ونحوه اهـ ملخصاً اقول ويمكن ان يوفق بين القولين بأن وطن السكنى ان كان  
 اتخذ بعد تحقق السفر لم يعتبر اتفاق والاعتبار اتفاق فاذا دخل المسافر بلدة ونوى ان يقيم بها  
 يوماً مثلاً ثم خرج منها ثم رجع اليها فقيم فيها كما كان يقصر قبل خروجه وعليه يحمل كلام  
 المحققين لقول البحر انه قالوا الافئدة فيه لانه يبقى فيه مسافراً على حاله فصار وجوده كعدمه  
 اهـ فتوابعهم لانه يبقى فيه مسافراً على حاله ظاهر في انه كان مسافراً قبل اتخاذ وطنه وماقاله عامة  
 المشايخ محمول على ما اذا اتخذ وطنه قبل سفره كما صورته الزيلعي والامام السرخسي هذا  
 ما ظهر لي والله اعلم (قوله لانه الاصل) فهو المتسكن من الاقامة والسفر (قوله وفاهما مبرها  
 لا محال) والا فلا يكون تبع لانها ان تحبس نفسها عن الزوج للمعجل دون المؤجل ولا تسكن  
 حيث يسكن بخرقات وفيه ان هذا شرط ثبوت اخراجها وسفرها بها على احد القولين وكلامنا  
 بعده وان هذا قول في شرح التنية والاوجه انها تبع مطلقاً لانها اذا خرجت معه للسفر لم يبق لها  
 ان تحبس عنه اهـ وقد يجاب بأنها اذا ثبت انها حبس نفسها عن اخراجها من بلدها لأجل  
 استيفاء معجائها فكذلك ثبت لها اذا وصلت الى بلدة او قرية فصحت نيتها الاقامة بها لانها حينئذ  
 غير تبع له وان كانت تبع له في المنة (قوله غير مكاتب) قل في البحر واطلق في العبد فتمثل  
 القن والمدير وم الولد وام مكاتب فيدعي ان لا يكون تبعاً لان له السفر بغير اذن المولى فلا  
 يزمه طاعته اهـ (قوله ان كان يرتزق من الامير او بيت المال) اقتصر في الفنية وغيرها على  
 الاول وقيل في شرح التنية وكذلك ان كان يرتزق من بيت المال وقد امره السلطان بالخروج مع

رده في البحر (والمعجل  
 لانه لا اصل  
 لا يرجع كأميرة) ووهما  
 مبرها للمعجل (وعبد)  
 غير مكاتب (وجندي)  
 ان يرتزق من الامير  
 او بيت المال

الامير فهو تابع له نعم في الذخيرة ان المتطوع بالجهاد لا يكون تبعا للوالي وهو ظاهر اه و دخل  
تحت الجندی الامير مع الخليفة بجر عن الخلاصة **(قوله)** واجبر اي مشاهرة او مساهنة كما في  
التارخانية اما لو كان مياومة بان استأجره كل يوم بكذا فان له فسخنها اذ فرغ النهار فالعبارة لثبته  
قال في البحر واما الاعمى مع قائده فان كان القائد اجبرا فالعبارة لثبته الاعمى وان متطوعا تعتبر  
نيته **(قوله)** واسير ذكر في المتن ان المسلم اذا اسره العدو ان كان مقصده ثلاثة ايام قصر  
وان لم يعلم سآله فان لم يخبره وكان العدو مقبلا اتم وان كان مسافرا قصر وينبغي ان يكون هذا  
اذا تحقق انه مسافر والا يكون كمن اخذه الظالم لا يقصر الا بعد السفر ثلاثا وكذا ينبغي ان يكون  
حكم كل تابع يسأل متبوعه فان اخبره عمل بخبره والاعمل بالاصل الذي كان عليه من اقامة  
وسفر حتى تحقق خلافه وتعذر السؤال بمنزلة السؤال مع عدم الاخبار شرح المنية **(قوله)**  
وغريم اي موسر قال في البحر عن المحيط ولو دخل مسافر مصرا فاخذه غريمه وحبسـه  
فان كان معسرا قصر لانه لم ينو الاقامة ولا يحل للطالب حبسه وان كان موسرا ان عزم ان يقضى  
دينه او لم يعزم شيأ قصر وان عزم واعتقد ان لا يقضيه اتم اه وقوله ان عزم ان يقضى اي قبل  
خمسـة عشر يوما كافي الفتح **(قوله)** وتليذ اي اذا كان يرتزق من استاذة رحمتي والمراد به  
مطلق المتعلم مع معلمه الملازم له لا خصوص طالب العلم مع شيخه قلت ومثله بالاولى الابن البار  
البالغ مع ابيه تأمل **(قوله)** ومستأجر كان على الشارح ان يقول وآسر ودائن واستاذح  
**(قوله)** قلت تلخيص لحاصل ما تقدم ليبي عليه حكم الحادثة **(قوله)** به بان جواب حادثة جزيرة  
كريد بكسر الكاف المعجمة المتوسطة بين الكاف العربية وبين الجيم ح والحادثة هي تفرق  
الجيش لما صار عليهم من الغلبة والهزيمة حتى تشتتوا في كل جانب وفاتت المعية والارتزاق فصار  
كل مستقلا بنفسه وزالت التبعية رحمتي **(قوله)** على الاصح وقيل يلزمه الاتمام كالعزل الحكمي  
اي يموت الموكل وهو الاحوط كافي الفتح وهو ظاهر الرواية كافي الخلاصة بجر **(قوله)** دفعا  
للضرر عنه لانه مأمور بالقصر منهى عن الاتمام فكان مضطرا فلو صار فرضه اربعا باقامة  
الاصل بلا علمه لحقه ضرر عظيم من جهة غيره بكل وجه وهو مدفوع شرعا بخلاف الوكيل  
فان له ان لا يبيع فيمكنه دفع الضرر بالامتناع فاذا باع بناء على ظاهر امره كان الضرر ناشئا منه  
من وجهه ومن الموكل من وجهه فيصح العزل حكما لا قصدا بجر ما خصصا عن المحيط وشرح الطحاوي  
**(قوله)** مبنى على خلاف الاصح قل في البحر وكذا ان كان مع مولاه في السفر فباته من مقيم  
والعبد في الصلاة ينقلب فرضه اربعا حتى لو سلم على رأس الركعتين كان عليه اربعة تلك الصلاة  
مبنى على غير الصحيح ان فرض عدم علم العبد او على قول الكل ان علم اه **(قوله)** والقضاء الح  
المناسب ذكر هذه المسئلة مع قوله والمعتبر في تغيير الفرض آخر الوقت لانهما من فروع **(قوله)**  
سفرا وحضرا اي فلو فاتته صلاة السفر وقضاها في الحضر يقضيها مقصورة كالوآداها  
وكذا فائتة الحضر تقضى في السفر تأمة **(قوله)** لانه بعدما تقرر اي بخروج الوقت فن الفرض  
بعد خروج وقته لا يغير عما وجب امامه فانه قابل للتغيير بنية الاقامة او اشاء السفر  
وباقتداء المسافر بالمقيم **(قوله)** غير ان المريض الح قل في الفتح ولا يشك على هذا المريض  
اذا فاتته صلاة في مرضه الذي لا يقدر فيه على القيام فانه يجب ان يقضيها في الصحة قائم

(واجبر) واسير وغريم  
وتليذ (مع زوج ومولى  
وامير ومستأجر) اف  
ونشر مرتب قلت فقيد  
المعية ملاحظ في تحقق  
التبعية مع ملاحظة شرط  
آخر تحقق لذلك وهو  
الارتزاق في مسألة الجندی  
ووفاء المهر في المرأة وعدم  
كتابة العبد وبه بان جواب  
حادثة جزيرة كريد سنة  
ثمانين والف (ولا بد من  
علم التابع بنية المتبوع فلو  
نوى المتبوع الاقامة ولم يعلم  
التابع فهو مسافر حتى يعلم  
على الاصح) وفي الفيض  
وبه يفتى كافي المحيط وغيره  
دفعا للضرر عنه فما في  
الخلاصة عبد ام مولاه  
فوى المولى الاقامة ان اتم  
صحت صلاتهما والا لا  
مبنى على خلاف الاصح  
(والقضاء يحكى) اي يشابه  
(الاداء سفرا وحضرا)  
لانه بعدما تقرر لا يتغير غير  
ان المريض يقضى فائتة  
الصحة في مرضه بما قدر

لأن الوحوش بعد الفداء منه رخص له أن يفعلها حاة العذر بقدر وسعه اذ ذلك فحين  
 مؤده حاة العذر زال سبب الرخصة فبعين الأصل ولذلك يفعلها المريض قاعدا اذا قامت  
 عن زمن الصحة اما صلاة المسافر فيها ليست الاركعتين ابتداء ومشأ العاط اشتراك لفظ  
 الرخصة اه **(قوله)** سافر السلطان قصر اي اذا نوى السفر يصير مسافرا ويقصر قال  
 في شرح ميه يدل هذا ان يمكن في ولايته اما اذا طاف في ولايته فلا يقصر والاصح انه لا فرق  
 لأن النبي صلى الله عليه وسلم والائمة الراشدين قصروا حين سافروا من المدينة الى مكة ومراد  
 قتال لا يقصر هو ما صرح به في النزائية من انه اذا خرج لتفحص احوال الرعية وقصد  
 الرجوع متى حصل مقصوده ولم يقصد مسيرة سفر حتى انه في الرجوع يقصر لو كان من مدة  
 سفر ولا اعتبار لمن عال بان جميع الولاية بمنزلة مصره لان هذا تعليل في مقابلة النص مع عدم  
 الرواية عن احد من الائمة الثلاثة فلا يسمع اه **(قوله)** صار مقيما على الاوجه اي بنفس  
 التزوج وان لم يتخذ وطا او لم ينو الاقامة خمسة عشر يوما واما المسافرة فانها تصير مقيمة بنفس  
 التزوج اتفاقا كذا انتهت في ح وحكي الزيلعي هذا الاوجه بقل فظاهره ترجيح المقابل  
 فقد اختلف الترجيح ط اقول قديقال لا يصير مقيما اذا كان مراده الخروج قبل نصف شهر تأمل  
**(قوله)** تم في الصحيح كذا في الظهيرية قل ط وكأه لسقوط الصلاة عنها فيما مضى لم يعتبر  
 حكم السفر فيه فلما تأملت لاداء اعتبر من وقته **(قوله)** كسبي بلغ اي في أثناء الطريق  
 وقدنى بقصده اقل من ثلاثة ايام فنه تم ولا يعتبر ما مضى لعدم تكليفه فيه ط **(قوله)** بخلاف  
 كافر اسلامي فانه يقصر قال في الدرر لان نيته معتبرة فكان مسافرا من الاول بخلاف الصبي  
 فنه من هذا الوقت يكون مسافرا وقيل يمان وقيل يقصران اه واختار الاول كافي البحر  
 وغيره عن الخلاصة قل في الشربلالية ولا يخفى ان الحائض لا تنزل عن رتبة الذي اسلم فكان  
 حقها التقصر مثله اه واجاب في (نهج النجاة) بان مانها سماوى بخلافه اه اي وان كان  
 كل منهما من اهل التنية بخلاف الصبي لكن منعها من الصلاة مالم يسببها فلفت نيتها  
 من الاول بخلاف الكافر فنه قد قدر على ازالة المانع من الابتداء فصحت نيته **(قوله)** عبد  
 اح اي اذا سافر العبد مع سيده فنوى احدهما الاقامة **(قوله)** والا اي وان لم يتهايا في خدمته  
 يفرض عليه التعمود على رأس الركعتين ويتم احتياطا لانه مسافر من وجه مقيم من وجه  
 شرح التنية **(قوله)** ولاياتم اح في شرح التنية وعلى هذا فلا يجوز له الاقتداء بالمقيم مطلقا  
 فليعلم هذا اه اي لا في الوقت ولا بعده ولا في الشفع الاول ولا الثاني ولعل وجهه كإفاده  
 شيخنا ان مقتضى كونه يتم احتياطا ان تكون التعدة الثانية في حقه فرضا الحاقا  
 له بالتميم وقد قلنا ان التعدة الاولى فرض عليه ايضا الحاقا له بالمسافر فاذا اقتدى  
 بتميم لمزم اقتداء المفترض بالتميم في حق التعدة الاولى اه اقول لكن قول شارح  
 التنية وعلى هذا اح يظهر منه انه تفريع من عنده على وجه البحث والا فاذى رأيت  
 منقولا في التارخانية عن الحجة انه ان لم يكن بالمهاجرة وهو في ايديهما فكل صلاة يصليها وحده  
 يصلي اربعا ويقعد على رأس الركعتين ويقرأ في الاخيرين وكذا اذا اقتدى بمسافر يصلي معه  
 ركعتين وفي قراءته في الركعتين اختلاف واما اذا اقتدى بتميم فنه يصلي اربعا بالانفاق اه

\* (فروع) \* سافر السلطان  
 قصر \* تزوج مسافر له  
 صار مقيما على الاوجه  
 \* طهرت الحاض وبقى  
 لمقصدها يومان تم في  
 الصحيح كسبي بلغ  
 بخلاف كافر اسلامي \* عبد  
 مشترك بين مقيم ومسافر  
 ان تهايا قصر في نوبة  
 المسافر والا يفرض عليه  
 التعدة الاولى ويتم احتياطا  
 ولاياتم بتميم اصلا



وهو ما بلغ (قوله وهو ما بلغ) أي من جهات فيقال أي شخص صلى فرضه أربعاً ويفترض عليه القعود الأول كالثاني وأي شخص لا يصح اقتداؤه بالقيم في الوقت وأي شخص ليس بمقيم ولا مسافر ويقال في صورة التهاؤ أي شخص يوماً ويقصر يوماً ط (قوله لأن الأولى ضمت الوتر) وهي صادقة لأنه فرض عملي ويحمل الفرض في كلام الزوج على ما ينزهه فعليه العمل ط (قوله والثالثة ليوم الجمعة) أي قالت ذلك العدد لفروض يوم الجمعة القطعية ولم تنظر إلى الوتر وكذا الرابعة والله تعالى أعلم

### باب الجمعة

مناسبة للسفر أن في كل منهما تنصيف الصلاة ابتداء لعارض لكنه هنا في خاص وهو الظاهر وفي السفر في عام وهو كل رباعية فلذا قدم (قوله الدليل القطعي) وهو قوله تعالى يأيتها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فمسعوا الآية وبالسنة والاجماع (قوله كما حققه الكمال) وقال بعد ذلك وإنما أكثرنا فيه نوعاً من الإكثار لما نسمع عن بعض الجهلة أنهم ينسبون إلى مذهب الحنفية عدم افتراضها ومنشأ غلطهم قول القدوري ومن صلى الظاهر يوم الجمعة في منزله ولا عذر له كرهه وجازت صلاته وإنما أراد حرم عليه وصحت الظاهر لما سيأتي (قوله أكد من الظاهر) أي لأنه ورد فيها من التهديد ما لم يرد في الظاهر من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم من ترك الجمعة ثلاث مرات من غير ضرورة طبع الله على قلبه رواه أحمد والحاكم وصححه فيعاقب على تركها أشد من الظاهر ويثاب عليها أكثر ولأنها شروط ليست للظهور تأمل (قوله وليست بدلائله الخ) تصريح بمفهوه قوله وهي فرض مستقل لكن هذا مخالف لما قدمه المصنف في بحث الثانية من باب شروط الصلاة وعبارته مع الشرح ولونوى فرض الوقت مع بقاءه جاز في الجمعة لأنها بدل إلا أن يكون عنده في اعتقاده أنها فرض الوقت كما هو رأى البعض فتصح إحداهما وكتبنا هناك عن شرح المنية أن فرض الوقت عندنا الظاهر لا الجمعة ولكن قد أمر بالجمعة لاستقاط الظاهر ولذا لو صلى الظاهر قبل أن تفوته الجمعة صحت عندنا خلافاً للزفر والثلاثة وإن حرم الاقتصار عليها إحداهما والحاصل أن فرض الوقت عندنا الظاهر وعند زفر الجمعة كما صرح به في الفتوح وغيره فيما سيأتي حتى الباقي في شرح الملتقى وإمامنا نقله عنه فلهذا ذكره في شرحه عن النقاية وبما ذكرناه ظهر ضعفه (قوله وفي البحر الخ) سيأتي الكلام على ذلك عند قول المصنف وتؤدى في مصر واحد بمواضع كثيرة (قوله ويشترط الخ) قال في النهر وأما شرائط وجوب وإدائه منها ما هو في المصلى ومنها ما هو في غيره والفرق أن الأداء لا يصح بانتفاء شروطه ويصح بانتفاء شروط الوجوب ونظمها بعضهم فقال وحر صحيح بالسلوغ مذكر \* مقيم وذو عقل بشرط وجوبها ومصر وساطان ووقت وخطبة \* وأذن كذا جمع بشرط أدائها

ط عن أبي السعود (قوله ما لا يسع الخ) هذا يصدق على كثير من القرى ط (قوله المكلفين بها) احتراز به عن احتجاب الأعذار مثل النساء والصبيان والمسافرين ط عن الفهري (قوله وعليه فتوى أكثر المفتاه الخ) وقال أبو شعاع هذا أحسن ما قيل فيه وفي الوالو الحية وهو صحيح بحر وعليه مشي في الوقية وممن اختار وسرحه وقدمه في متن الدرر على القول

بتأثير الميم وسكونها (هي فرض) عين (يكفر جاحدها) لثبوتها بالدليل القطعي كما حققه الكمال وهي فرض مستقل أكد من الظاهر وليست بدلائله الخ كإحرازه السابق معزيا لسرى الدين بن الشحنة وفي البحر وقد أقيمت مراراً بعدم صلاة الأربع بعدها بنية آخر ظهير خوف اعتقاد عدم فرضية الجمعة وهو الاحتياط في زماننا وأما من لا خوف عليه فمفسدة منه فلا أولى أن تكون في يسه خفية (ويشترط صحتها) سعة أشياء الأول (مضم) وهو ما لا يسع أصح مسجده أهله المكلفين (وعليه مبنى أكثر مفتاه) حتى ظهور اتوائى في الأحكام

الآخر وظاهره ترجيحه وايدته صدر الشريعة بقوله لظهور التواني في احكام الشرع سيما في اقامة الحدود في الامصار **(قوله)** وظاهر المذهب **(الح)** قل في شرح النية والحد الصحيح ما اختاره صاحب الهداية انه الذي له امير وقض ينفذ الاحكام ويقيم الحدود وتزييف صدر الشريعة له عند اعتذاره عن صاحب الوقية حيث اختار الحد المتقدم بظهور التواني في الاحكام مزيف بأن المراد القدرة على اقامتها على ما صرح به في التحفة عن ان خيفة انه بلدة كبيرة فيها سكك واسواق وانها رستاق وفيها وال يقدر على انصاف المظلوم من الظالم بحشمة وعلمه او علم غيره يرجع الناس اليه فيما يقع من الحوادث وهذا هو الاصح اه الا ان صاحب الهداية ترك ذكر السكك والرساتيق لان الغالب ان الامير والقاضي الذي شأنه القدرة على تنفيذ الاحكام واقامة الحدود لا يكون الا في بلد كذلك اه **(قوله)** له امير وقض اي مقيم فلا اعتبار بقاض يأتي احيانا يسمى قاضي الناحية ولم يذكر المفتي اكتفاء بذكر القاضي لان القصص في الصدر الاول كان وظيفة المجتهدين حتى لو لم يكن الوالي والقاضي مفتيا اشترط المفتي كفي الخلاصة وفي تصحيح القدوري انه يكتفي بالقاضي عن الامير شرح الملتقى قال الشيخ اسمعيل ثم المراد من الامير من يحرس الناس ويقنع المفسدين ويقوى احكام الشرع كما في الرقائق وحاصله ان يقدر على انصاف المظلوم من الظالم كما فسره به في العناية اه **(قوله)** يقدر **(الح)** افرد الضمير تعال للهداية لعوده على القاضي لان ذلك وظيفته بخلاف الامير لما مر وفي التعبير يقدر رد على صدر الشريعة كما علمته وفي شرح الشيخ اسمعيل عن الدهلوي ليس المراد تنفيذ جميع الاحكام بالفعل اذا الجمعة اقيمت في عهد اظم الناس وهو الحجاج وانه ما كان ينفذ جميع الاحكام بل المراد والله اعلم اقتداره على ذلك اه ونقل مثله في حاشية ابي السعود عن رسالة العلامة نوح افندي اقول ويؤيده انه لو كان الاخلال بتنفيذ بعض الاحكام مخرلا يكون البلد مصرا على هذا القول الذي هو ظاهر الرواية لزم ان لاتصح جمعة في بلدة من بلاد الاسلام في هذا الزمان بل فيمقته من ازمان فحين كون المراد الاقتدار على تنفيذ الاحكام ولكن ينبغي ارادة اكثرها والافتقد يتنذر على الحاكم الاقتدار على تنفيذ بعضها منع من ولاء وكيف يقع في ايام الفتنة من تعصب سفهاء البلد بعضهم على بعض او على الحاكم بحيث لا يقدر على تنفيذ الاحكام فيهم لانه قدر على تنفيذها في غيرهم وفي عسكره على ان هذا عرض فلا يعتبر ولذا اومات الوالي او لم يحضر لفتنة ولم يوجد احد ممن له حق اقامة الجمعة نصب العامة لهم خطيبا للضرورة كسياً في مع انه لا امير ولا قاضي ثمة اصلا وبهذا ظهر جهل من يقول لاتصح الجمعة في ايام الفتنة مع انها تصح في البلاد التي استولى عليها الكفار كما سذكره فتمل **(قوله)** كما حرره **(الح)** هو حاصل ما قدمناه عن شرح النية **(قوله)** وفي التمهيداني **(ح)** لا يبدل مقتضى وعبارته قمهستاني وتقع فيرما في القصبات والقرى الكبيرة التي فيها اسوق قل هو قسم هذا بالاخلاف اذا اذن الوالي او القاضي ببناء المسجد الجامع واداء الجمعة لان هذا محتمل فيه فاذا اتصل به الحكم صار مجمعا عليه وفيما ذكرنا اشارة الى انه لا يجوز في الصغيرة التي ليس فيها قاض ومنبر وخطيب كما في المضممرات والظاهر انه يريد به الكراهة كراهة التعلل بالجماعة الا ترى ان في الجواهر لو صالوا في القرى لزمهم اداء

وظاهر المذهب انه كل موضع له امير وقض يقدر على اقامة الحدود كما حرره في علقناه على الملتقى وفي التمهيداني اذن الحاكم ببناء الجامع في الرستاق اذن بالجمعة اتفاق على ما دله السرخسي

الظهر وهذا اذا لم يتصل به حكم فان في فتاوى الدينارى اذا بنى مسجد في الرستاق بامر  
الامام فهو امر بالجمعة اتفاقا على ما قال السرخسي اه فافهم والرستاق القرى كما في  
القاموس \* (تنبه) \* في شرح الوهبانية قضاء زماننا يحكمون بصحة الجمعة عند تجديددها  
في موضع بان يعلق الواقف عتق عبده بصحة الجمعة في هذا الموضع وبعد اقامتها فيه بالشروط  
يدعى المعلق عتقه على الواقف المعلق بانه علق عتقه على صحة الجمعة في هذا الموضع وقد  
صحت ووقع العتق فيحكم بعتقه فيتضمن الحكم بصحة الجمعة ويدخل ما يأت من الجمع تبعا اه  
قال في النهر وفي دخول ما لم يأت نظر فتدبر اه اقول الجواب عن نظره ان الحكم بصحة  
الجمعة مبنى على كون ذلك الموضع محلا لاقادتها فيه وبعد ثبوت صحتها فيه لا فرق فيه بين جمعة  
وجعة فتدبر وظاهر ما مر عن القهستاني ان مجرد امر السلطان او القاضي ببناء المسجد  
وأدائها فيه حكم رافع للخلاف بلا دعوى وحادثة وفي قضاء الاشياء امر القاضي حكم كقوله  
سلم المحدود الى المدعى والامر بدفع الدين والامر بحبس الخ وافق ابن نجيم بان تزويج القاضي  
الصغيرة حكم رافع للخلاف ليس بغيره نقضه (قوله) واذا اتصل به الحكم الخ قد علمت ان عبارة  
القهستاني صريحة في ان مجرد الامر رافع للخلاف بناء على ان مجرد امره حكم (قوله اولاً)  
زاده للإشارة الى ان قول المصنف ما اتصل به ليس قيذا احترازا كما في الشرنبلالية (قوله)  
كما حرره ابن الكمال حيث قل واعتبر بعضهم قيذا الاتصال وقد خطأ صاحب الذخيرة قائلا  
فعلى قول هذا القائل لا يجوز اقامة الجمعة بخارى في مصلى العيد لان بين المصلى وبين المصر  
مزارع ووقعت هذه المسئلة مرة وافق امض مشايخ زماننا بعدم الجواز ولكن هذا ليس  
بصواب فان احدا لم ينكر جواز صلاة العيد في مصلى العيد بخارى لامن المتقدمين ولا من  
المتأخرين وكما ان المصر اوفاء شرط جواز الجمعة فهو شرط جواز صلاة العيد اه (قوله)  
والختار للفتوى الخ اعلم ان بعض الحقنين اهل الترجيح اطلق الفناء عن تقديره بمسافة وكذا  
محرر المذهب الامام محمد وبعضهم قدره بها وجملة اقوالهم في تقديره ثمانية اقوال او تسعة غلوة  
ميل ميلان ثلاثة فرسخ فرسخان ثلاثة سماع الصوت سماع الاذان والتعريف احسن  
من التحديد لانه لا يوجد ذلك في كل مصر وانه هو بحسب كبر المصر وصغره بيانه ان التقدير  
بغلوة او ميل لا يصح في مثل مصر لان القرافة والتراب التي تلي باب النصر يزيد كل منهما على  
فراسخ من كل جانب نعم هو ممكن لمثل بولاق فالقول بالتحديد بمسافة يخالف التعريف المتفق  
على ما صدق عليه نانه المعد لمصالح المصر فقد نص الأئمة على ان الفناء ما يعد لدفن الموتى  
وحوائج المصر كركض الخيل والدواب وجمع العساكر والخروج للرعى وغير ذلك واهى  
موضع يحده بمسافة يسع عساكر مصر ويصلح ميدانا للخيل والفرسان ورومى التبل والبندق  
البارود واختبار المدافع وهذا يزيد على فراسخ فظهر ان التحديد بحسب الامصار اه ما خلا  
من تحفة اعيان الغنى بصحة الجمعة والعديد في الفناء للعلامة الشرنبلالى وقد جزم فيها بصحة  
الجمعة في مسجد سبيل علان الذي بناء بعض امراء زمانه وهو في فناء مصر بينه وبينها نحو  
ثلاثة ارباع فرسخ وشئ \* اقول وبه ظهر صحتها في تكية السلطان سليم بمرجة دمشق وكذا في  
مسجده بصاحلية دمشق فانها من فناء دمشق بما فيها من التربة بسفح الجبل وان انفصلت

واذا اتصل به الحكم صار  
مجمعا عليه فليحفظ ( او  
فتاؤه ) بكسر الفاء ( وهو  
ما ) حوله ( اتصل به )  
اولا كما حرره ابن الكمال  
وغير ( لاجل مصالحه )  
كدفن الموتى وركض  
الخيول والمختار للفتوى  
تقديره بفرسخ ذكره  
الاولو الجى ( و ) الثانى  
( السلطان ) ولو متغابا

مطلب —

في صحة الجمعة بمسجد  
المرجة والصاحلية في دمشق

من دهمش بمزارع لخدمته فريده لاها على ثلاث فرسخ من البصرة وان اعتبرت قرية مستقلة  
 مهي مصر علي تعريفت امصنبت على ان مسجدتها مبنى بامر السلطان وكذا مسجدتها القديم  
 المشهور بمسجد الحنابلة الذي بناه الملك الاشرف وامره كاف في تحتها على ما مر تأمل **(قوله**  
**او امرأة)** اي ان المرأة لا تكون سلطانا لانها لما تقدم في باب الامامة من اشتراط الذكورة  
 في الامامة فيكون على الشارح ان يقول ولو امرأة اي ولو كان ذلك المتغلب امرأة ح والمراد  
 بالمتغلب من فقد فيه شروط الامامة وان رضى القوم وفي الخلاصة والمتغلب الذي لا عهدله  
 اي الامامة ورله ان كان سيرته فيما بين الرعية سيرة الامراء ويحكم بينهم بحكم الولاة تجوز الجمعة  
 بخبرته بخبراته **(قوله باقمتها)** اي اقامة الجمعة وقوله لا اقامتها اي لا اقامة المرأة  
 الجمعة **(قوله اية)** مورد باقمتها اي الجمعة وشمل الامر دلالة قال في البحر ولاخفاء في  
 ان من فوض اليه امر العامة في مصر له اقامتها وان لم يفوضها السلطان اليه صريحا كما في  
 الخلاصة والعبرة لاهلية النائب وقت الصلاة لا وقت الاستنابة حتى لو امر الصبي والذمي  
 وفوض اليهما الجمعة فباغ واسلم لهما اقامتها لانه فوضها اليهما صريحا بخلاف ما اذا لم  
 يصرح لكن ظاهرا الخاتمة ان هذا قول البعض وان الراجح عدم الفرق لوقوع التفويض  
 باطلا وعليه فمعتبر الاهلية وقت الاستنابة اه ملخصا قات لكن في رسالة الشرنبلالي عن  
 الخلاصة مانعه العبرة للاهلية وقت اقامتها لا وقت الاذن بها وان وقع في بعض عبارات  
 ما يقتضي خلافه اه **(قوله وان لم تخزن انكحته واقضيته)** لانهما يعتمدان الولاية والولاية على  
 نفسه فضلا عن غيره ولان شرط القضاء الحرية ط **(قوله واختلف الح)** ليس ذلك اختلافا  
 بين مشايخ المذهب من اهل التخريج او الترجيح بل هو اختلاف بين المتأخرين في فهم عبارات  
 مشايخ المذهب **(قوله هل يملك الاستنابة)** اي بلاذن من السلطان اما بالاذن فلا خلاف  
 فيه **(قوله فقيل لا مطلقا)** قائله صاحب الدرر حيث قال ان الاستخلاف لا يجوز للخطبة  
 اصلا ولا صلاة ابتداء بل بعدما حدث الامام الا اذا كان ما دوننا من السلطان بالاستخلاف  
 اه **(قوله وقيل ان لضرورة جاز الح)** قائله ابن كمال باشا حيث قال ان كان ذلك لضرورة كسغله  
 عن اقامة الجمعة في وقتها حاز التفويض الى غيره والا اي وان لم يكن ذلك لضرورة اصلا  
 او كان لعذر لكن يمكن ازالة عذره واقامة الجمعة بعده قبل خروج الوقت لا يجوز التفويض  
 الى خطيب آخر ثم قال واقامة الجمعة عبارة عن امرين الخطبة والصلاة والموقوف على  
 الاذن هو الاول دون الثاني فالمراد من الاستخلاف لاقامة الجمعة الاستخلاف للخطبة  
 لا للصلاة كما توهمه البعض اه منح ملخصا **(قوله وقيل نعم الح)** قائله قاضي القضاة محب الدين  
 ابن حريش منح وبه قال شارح المنية البرهان ابراهيم الحلبي وكذا صاحب البحر والنهر  
 والشرنبلالي والمصنف والشارح **(قوله بلا ضرورة)** الاولى ان يقول ولو بلا ضرورة  
 ليتضح معنى الاختلاف ط قل في الامداد بعد كلام واذا علمت جواز الاستخلاف للخطبة  
 والصلاة مسلما بعذر وغير عذر حال الحضرة والغيبة وجواز الاستخلاف للصلاة دون الخطبة  
 وعكسه فعلم انه اذا استناب لمرض ونحوه فنائب يخطب ويصلي بهم والامر فيه ظاهر واما  
 اذا استخلف للصلاة فقط لسبق حدث فما ان كون بعذر وعنه فيها وقبله فان كان بعده فكل

او امرأة فيجوز امره  
 باقمتها لا اقامتها ( اه  
 مورد باقمتها ) ولو  
 بدا ولي حمل ناحية وان  
 لم تجز انكحته واقصيه  
 ( واختلف في الخطيب  
 المقرر من جهة الامام  
 الاعظم او ) من جهة  
 نائبه هل يملك الاستنابة  
 في الخطبة فقيل لا مطلقا  
 اي لضرورة اول الا ان  
 يفوض اليه ذلك ( وقيل  
 ان لضرورة حاز ) والا لا  
 ( وقيل نعم ) يجوز ( مطلقا )  
 بلا ضرورة

مضاف

في جواز استنابة الخطيب

من صاحب الاقتداء به يصح استحلافه واما اذا كان عليه بعد الخطبة فيشترط كون حاميته قد شهد الخطبة او بعضها مع اهاليه الاقتداء به اهـ (قوله لانه الخ) هذه عبارة الهداية في كتاب ادب القاضي اى لان اداء الجمعة على شرف الفتوات لتوقته بوقت يفوت الاداء بنفسه درر عن شرح الهداية اى فيكون ذلك اذا بالاستحلاف دلالة تعلمه بما يعترى من عوارض الممانعة من اقامتها كمرض وحدث كما في البدائع (قوله لا يكتب الخ) هذا يحصل فى اى وقت كان فلم يكن الامر به اذا بالاستحلاف دلالة (قوله كل من ملك الخ) هو صريح فى جواز استئابة الخطيب مطلقا او كاتصریح بغيره (قوله رحمه) يضم النون وسكون الجيم طاب الكلا فى موضعه قاموس وهى هنا علم الكتاب حـ (قوله لابن جرياس) يضم الجيم والراء ح وهو احد شيوخ مشايخ صاحب البحر (قوله انما يشترط الاذن الخ) حاصله ان الاذن من السلطان انما يشترط فى الاول مرة فاذا اذن باقامتها اشخص كان الاذن باذن غيره وذلك الغيرة ان يأذن لآخر وهلم جرا وليس المراد ان السلطان اذا اذن باقامتها فى مسجد صار كل شخص او كل خطيب مأذونا بأن يقيمها فى ذلك المسجد بدون اذن من السلطان او من مأذونه كما يوهمه ظاهر كلامه ويدل على ذلك نص عبارة ابن جرياس التى نقلها عنه فى البحر وهى قوله بعد كلامه واذا قد عرفت هذا فيتمشى عليه ما يقع فى زماننا هذا من استئذان السلطان فى اقامة الجمعة فيما يستجد من الجوامع فان اذنه باقامتها فى ذلك الموضع لربه مصحح لاذن رب الجامع لمن يقيم خطيبا ولاذن ذلك الخطيب لمن عساه ان يستنييه الخ وحاصله انه لا يصح اقامتها الا لمن اذن له السلطان بواسطة او بدونها اما بدون ذلك فلا كما هو صريح ما ذكره الشارح عن السراجية نعم وقع فى فتاوى ابن الشبلى ما يوهم ما ووهمه كلام الشارح حيث سئل عن ثغر فيه جوامع لها خطباء ليس لاحد منهم اذن صريح من السلطان مع علم السلطان بذلك الثغر وباقامة الجمع والاعياد فى جوامعه فهل يكون ذلك اذا دلالة فاجاب بان امور المسلمين محمولة على السداد وقد جرت العادة بان من بنى جامعا واراد اقامة الجمعة استأذن الامام فاذا وجد الاذن اول مرة فقد حصل به الغرض والاذن بعد ذلك اهـ ما يخصا لكن يمكن حمله على ما مر اى فلا يشترط اذن السلطان ثانيا بل كل خطيب له ان يستيب للاكتفاء بالاذن اول مرة والله اعلم (قوله وما قيده الزيلعي) اى من انه لا يجوز له الاستحلاف الا اذا احدث قال فى البحر لادليل عليه والظاهر من عباراتهم الاطلاق اهـ قلت وما ذكره الزيلعي تبعه عليه من لا خسرو صاحب الدرر كما قدمناه عنه لكنه ناقض نفسه حيث قال بعده ولا ينبغي ان يصل غير الخطيب لان الجمعة مع الخطبة كشيء واحد فلا ينبغي ان يقيمها اثنان وان فعل جاز اهـ وهذا يكون باستحلاف الخطيب ثم قال ايضا خطب صبي باذن السلطان وصلى بالغ جاز كذا فى الخلاصة اهـ قال الشرنبلالى فى رسالته فهذا نص منه على جواز الاستحلاف للصلاة قبل السروع فيها من غير سبق الحدث كما قدمناه من النصوص بمثله اهـ وفيه نظر سند كره آخر الباب \* (نبه) \* اجاب بعضهم عن الزيلعي بان كلامه مبنى على القول بالاستئابة عند الضرورة وهذا عجيب فان هذا القول لابن كمال باشا كما عامت والاقوال الثلاثة المذكورة فى المتن ليست منقولة فى

لانه على شرف الفتوات  
او قهركان الامر به ذنا  
بالاستحلاف دلالة ولا  
كذلك القضاء (وهو  
الظاهر) من عباراتهم فى  
البدائع كل من ملك الجمعة  
ملك اقامة غيره وفى النجعة  
فى تعداد الجمعة لابن جرياس  
انما يشترط الاذن لاقامتها  
عند بناء المسجد لا يشترط  
بعد ذلك بل الاذن  
مستصحب لكل خطيب  
وتمامه فى البحر وما قيده  
الزيلعي لادليل له

انتهى بل هي اختلاف من امتحارين بعد التريامى فكيف يبنى كلامه على احدها على ان  
 اشتراط الاستدابة بالضرورة انما هو لخطبة لا صلاة كما قدمناه في عبدة ابن كمال والكلام  
 هنا في الصلاة لان سبق الحدث لا يستوجب الاستدابة في الخطبة لصحتها معه فافهم **(قوله)**  
 وما ذكره مثلا خسرو) اى من انه ليس له الاستدابة الا اذا فوض اليه ذلك ح قلت وهو  
 القول الاول في المتن **(قوله)** رده ابن الكمال) وكذا رده في شرح المنية والبحر والنهر والمنح  
 والامداد وغيرها **(قوله)** بلا شرط) اى بلا شرط الاذن من السلطان واستند في ذلك الى  
 اشيء منها ما في الخلاصة ان له ان يستخلف وان لم يكن في منشور الامامة الاستخلاف اه  
 قل في شرح المنية وعلى هذا عمل الامة من غير تكبير اه نعم اشترط ابن كمال في هذه الرسالة  
 لحواجز الاختلاف ان يكون لضرورة وهو القول الثانى في المتن كما قدمناه وبني على ذلك  
 فساد ما يفعله في زماننا حيث يحضرون اى السلاطين في الجامع بلا عذر ويستخلفون الغير  
 في اقامة الجمعة اه وقد رد عليه الشرنبلالى في رسالة بما في التارخانية عن المحيط امام  
 خطب فتولى غيره وشهد الخطبة ولم يعزل الاول ولكن امر رجلا ان يصلى الجمعة بالناس  
 فصلى حازر لانه لما شهد الخطبة فكأنما خطب بنفسه ولو ان القادم الذى تولى شهد خطبة  
 الاول وسكت عنه حتى صلى بالناس وهو لم يقدمه فضلاته جائزة لانه على ولايته ما لم يظهر  
 العزل اه قل فهذا نص في صحة صالة الاصيل بخضرة نائبه لعلمه بعزله اه اقول وفيه  
 نظر لان الاول ليس نائباً عنه بل هو نائب على ولايته لان قوله ما لم يظهر العزل معناه ما لم يعزله  
 بالفعل وليس المراد به علمه بالعزل والا باقضى قوله قبله وهو لم يقدمه والاوضح في الرد  
 ما في البدائع عن النوادر انه يصير معزولا اذا علم بحضور الثانى وان الثانى اذا امر الاول  
 بتمام الخطبة يجوز والا بل سكت حتى اتتها او حضر بعد فراغ الاول من الخطبة لا يجوز  
 الجمعة لانها خطبة ساهن معزول بخلاف ما اذا لم يعلم بحضور الثانى حتى خطب وصلى الاول  
 ساكت لانه لا يعزل الا باهله كوكيل اه فهذا صريح في صحة الخطبة والصلاة من النائب  
 بخضرة الاصيل وذكر في منية لمفتى صلي احد غير اذن الخطيب لم يحجز الا اذا اقتدى به من له  
 ولاية الجمعة اه ومثله ما ذكره الشارح عن السراجية فتأمل **(قوله)** انه) اى الاختلاف  
 جائز مطلقاى سواء كان لضرورة او لا كما علم من عبارة مجمع الانهر ح **(قوله)** اذن عام) اى  
 لكل خطيب ان يستتيب لكل شخص ان يخطب في اى مسجد اراد ح اقول لكن لا يبق  
 الى اليوم الاذن بعدم موت السلطان الاذن بذلك الا اذا اذن به ايضا سلطان زماننا نصره الله  
 تعالى كما بينته في تنقيح الحامدية وسند ذكر في باب العيد عن شرح المنية ما يدل عليه ايضا  
 فتبه **(قوله)** وعليه الفتوى) لعل المراد فتوى اهل زمانه فليس ذلك تصحيحا معتبرا اذ ليسوا  
 من اهل التصحيح **(قوله)** لو صلى احد بغير اذن الخطيب لا يجوز) ظاهره ان الخطيب خطب  
 بنفسه والاخر صلى بلا اذنه ومثله ما لو خطب بلا اذنه لما في الحانية وغيرها خطب بلا اذن  
 الامام والامام حاضر لم يحجز اه ولا ينفيه مقدمناه عن التارخانية من انه لما شهد الخطبة  
 فكأنما خطب بنفسه لان الخطبة هناك كانت ممن له ولايتها كما قدمناه **(قوله)** الا اذا اقتدى  
 به من له ولاية الجمعة) شمل الخطيب المأذون وذلك لان الاقتداء به اذن دلالة بخلاف

وما ذكره مثلا خسرو  
 ويرده ابن الكمال في  
 رسالة خاصة برهن فيها  
 على الجواز لا بشرط وان  
 فيه وابدع والكثير من  
 المؤاخذ اودع وفي مجمع  
 الاسهر انه حازر مطابقا  
 في زماننا لانه وقع في تاريخ  
 خمس واربعين وتسعمائة  
 اذن نام وعليه الفتوى  
 وفي السراجية لو صلى  
 احد بغير اذن الخطيب  
 لا يجوز الا اذا اقتدى به  
 من له ولاية الجمعة

مالو حضر ولم يقد وعليه تحمل عبارة الحنية السابقة ثم اذا كان حضوره بدون اقتداء لمعتبر  
اذا يفهم منه انه لا تجوز خطبة غيره بلاذن بالاولى خلافا لمن فهم منه جواز اوده ط  
(قوله ويؤيد ذلك الخ) اى يؤيد الجواز اذا اقتدى به بناء على ان اقتداءه به دليل الاذن  
لانهم وان نووها جمعة لكن بدون شرطها تنعقد نفلا فلم يكن اقتداؤه اذا يلزم ان يكون  
مؤديا معهم النفل بجماعة وهو غير جائز وفعل المسلم انما يحمل على الكمال فيكون اقتداؤه  
اجازة لفعله لان الاجازة اللاحقة كالاذن السابق ونظيره اذا جاز نكاح الفضولى باسفل يجوز  
ومجرد حضوره وسكوته وقت العقد لا يدل على الرضا ففهم (قوله مات الى مصر) وكذا  
لوم يحضر بسبب الفتنة بدائع (قوله فجمع) بتشديد الميم اى على الجمعة خليفته اى من عهد  
اليه قبل موته او المراد من كان يخافه ويقوم مقامه اذا غاب او من اقامه اهل البلد خليفة بعده  
الى ان يأتهم وال آخر (قوله او صاحب الشرط) جمع شرطى كتركى وجهنى قنوس وفى المغرب  
الشرطة بالسكون والحركة خيار الجند واول كتيبة تحضر الحرب واجتمع شرط وصاحب  
الشرطة فى باب الجمعة يراد به امير البلدة كما مير بخارى وقيل هذا على عادتهم لان امور الدين  
والدنيا كانت حينئذ الى صاحب الشرطة فلما الآن فلا اه (قوله او القاضي المأذون له  
فى ذلك) قيد به لما فى الخلاصة ليس له قاضى اقامتها اذ المأمور ولصاحب الشرط وان المأمور  
وهذا فى عرفهم قل فى الظهيرية اما اليوم فالقاضى يقيمها لان الخلفاء يأمرؤن بذلك قيل  
اراد به قاضى القضاة الذى يقال له قاضى الشرق والمغرب فاما فى زماننا فلقاضى وصاحب  
الشرط لا يوايان ذلك اه قل فى البحر وعلى هذا فلقاضى القضاة بمصر ان يولى الخطباء  
ولا يتوقف على اذن كما ان له ان يستخلف للقضاء وان لا يؤذن له مع ان القاضى ليس له  
الاستخلاف الا باذن السلطان لان تولية قاضى القضاة اذن بذات دلالة كما صرح به فى الاحتج  
ولا يتوقف ذلك على تقرير الحاكم المسمى بالباشا لكن فى التجنيس ان فى اقامة القاضى  
رويتين وبرواية المنع يقتضى فى دارنا اذ المأمور به ولم يكتب فى منشوره ويمكن حمل ما فى  
التجنيس على ما اذا لم يولد قاضى القضاة امانولى اغنى هذا اللفظ عن التخصيص عليه نهر  
(قوله فلقاضى القضاة بالشام الخ) اخذه من كلام البحر كما علمت لكن فيه ان قاضى القضاة  
الذى له ذلك هو قاضى الشرق والمغرب كما مر عن الظهيرية واما قاضى الشام ومصر فان ولايته  
مستمدة من ذلك القاضى العام وكونه مأذونا بالاستخلاف اى استخلاف نواب عنه فى  
بلده وتوابعها لا يلزم منه اذنه باقامة الجمعة بخلاف ذلك القاضى العام الذى اذن له السلطان  
باقامة مصالح الدين ونصب القضاة فى سائر البلدان ولذا يسمى قاضى القضاة ويدل على ذلك  
انه جرت العادة فى هذه الدولة العثمانية ان كل من تولى خطابة لا بد ان يرسل الى جهة السلطان  
حفظه الله تعالى ايقره فيها فلو كان القاضى او الباشا مأذونا باقامتها لصح ان يولى الخطيب  
والحاصل ان المدار على الاذن وانما يعلم ذلك من جهته فن قل انى مأذون بذلك صدق لان مجرد  
تولية القضاة او الامارة مثلا لا يكون اذا باقامتها على المفتى به كما مر عن التجنيس الا دفوض  
السلطان اليه امور الدنيا والدين كما كان فى زمانهم كما مر عن المغرب والظهيرية ثم رأيت  
فى نهج النجاة معزيا الى رسالة للمصنف لا يخفى ان هذا انما يستقيم فى قض فوض له الامور

ويؤيد ذلك انه يلزم اداء  
النفل بجماعة وقره  
شيخ الاسلام (مات ولى  
مصر فجمع خليفته او  
صاحب الشرط) بفتح  
حاكم السيسة (واضح  
المأذون له فى ذلك جاز)  
لان تفويض امر اعمامه  
اليهم اذن بذات دلالة  
فالحصى القضاء بالشام  
ان يقيمها وان يولى الخصم  
بلاذن صريح ولا تقرير  
الباشا

عمامة امام من فوض به سلسل قصص عدة ليحكم فيها بما يحسن من مذهب ائمه فلا اعمه  
 (لان له صريحا او دلالة ه وهذا صريح في قدسه انه ائمة) **(قوله)** وقولوا يقيمها الخ  
 بقيد عبارة متى وله ليس فيها ترتيب ومعنى يقيم مرتين كثير تيب العصاة في ولاية  
 الزوابع فيقيمها الابد عند تيمه لا قرب اوموته لاخصرته لا بد هذا مظهر الى وهو مفاد  
 ما في الحجر عن الجمعة فرجعه كان تقديمه الشرطي على المضي بحرف ما صرحوا به في  
 صلاة خيرة من تقديمه قدضى على شرطى فاعلم **(قوله)** مع وجود من ذكر) اي اذا كانوا  
 مأذونين كما مر من ان من ذكره اقامتها لان ائمه اما في زمان فغير مأذونين **(قوله)** فيجوز  
 للضرورة) ومثله ما لو منع سلسل هل مضى ان شاء الله ماضيا او تعنتا فلهم ان يجمعوا على  
 رحل يصلي به الجمعة اما اذا ارد ان يخرج ديت مصر من ان يكون مصر السبب من الاسباب  
 فلا كفي المحرم مباح عن خلاصة (تتمه) في معراج الدراية عن المسبوط الملاد التي في ايدي  
 كندر باد لاسلام لالاد الحزب لاهم ماضيه فيها حكمه ككفر بل القضاة والولاة  
 مسلمون يصيرونهم عن ضرورة ويدوي وكل مصر فيه وان من حجتهم يجوز له اقامة الجمع  
 ولا عباد واحد وتقليد القضاة لاسيلا انما عليه في ولاية ككفر ان يجوز للمسلمين اقامة  
 الجمعة ويضرب المضي قويا بترضى المسلمين ويحب عليهم ان يتسوا واما مسلما اه **(قوله)**  
 في الموسى) اي موسى الخرج وهو يوقته ويحتملهم من الوسم وهو العلامة مغرب **(قوله)** فقط  
 اي فلا تصح في منى في غير يوم الاحد الخ فيها نقد بعض شروط **(قوله)** وجود الخليفة) اي  
 السلسل لاعظم موس **(قوله)** مير السجدة) وهو سلطان بكة كدا في الدرر اي شريف  
 مكة الحاكم في مكة والمدينة والحرف وسبب ذلك من رضى الحجاز **(قوله)** او العراق  
 كما مر بعداد بناء على الله ذون ديت **(قوله)** ومكة) مكرر مع امير الحجاز الان يراد به اخص  
 منه **(قوله)** وكذا كل بيعة الخ) فب في مدينة وفي كلام جديدة اشارة الى ان الخليفة والسلطان  
 اذا واف في ولايته كان عليه الجمعة في كل مصر يكون في يوم الجمعة لان امامة غيره انما يجوز  
 بامر فدمته اولى وان كان مسافرا ه قول مقتضه ان الحواز في قول المصنف وجازت  
 تنى في معنى الوجوب مع ان من شروط وجهها لاقامة ولا يلزم من جواز امامة الخليفة فيها  
 وجوبها عليه اذا كان مسافرا ولا ان يأمر مقيم بامتها ولا يلزم ايضا من كون المصر من  
 حلة ولايته ان يصير مقيم بوصوله اليه لا على قول ضعيف كما قدمناه في الباب السابق  
 تأمل ثم رأيت صاحب خواشي السعدية اعترضه بقوله دلالة ما ذكره على ما ادعاه من  
 وجوب الجمعة على الخليفة اذا واف ولايته غير طهرة اه وبه يظهر ان الحواز في كلام المصنف  
 على معناه ويدل عليه في فتح قدس من قوله وخليفة وان كان قصد السفر للحج فاسفر  
 التمرخص في الترك لانه يقع تحتها ه وفيه **(قوله)** وعدم تعيد بمى) اي عدم اقامة العيد  
 بها لالكونها ليست بمصر بل متخفيف على الخراج لاشتغالهم بامور الحج من الرمي والحاق  
 والذبح في ذلك اليوم بخلاف الجمعة لانه لا يتفق في كل سنة فهو حجة في ايام الرمي اما العيد فانه  
 في كل سنة سراج ويصون الجمعة تقى في آخر وقت صبر والغاب فراغ حاج من اعمال  
 الحج قبل ذلك بخلاف وقت عيد ومقتضى هذا ان الجمعة اذا اقيمت بمى ان تجب على المقيمين

وقولوا يقيمها مير السجدة  
 نعم الشرطي ثم قدضى ثم  
 من ولاد قصى مقصدة  
 (ويصير العمدة) خطيب  
 (غير معتبر مع وجود من  
 ذكر) ادمع عندهم  
 فيجوز للضرورة (وحوادث)  
 الجمعة (بمضى في الموسى)  
 فقط (وجود) خليفة  
 او امير الحجاز) و عراق  
 او مكة ووجود لاسواق  
 والسكك وكذا كل ابية  
 نزل بها الخليفة وعدم  
 التعيد بمى للتخفيف



من اهل مكة اذا خرجوا الى الحج حلالا بوجه في شرح امية الى صاحب حديث قدس سره  
 تامل (تسمية) ظاهر التعامل وحول عيد في مكة وقد ذكر النبي في كتب الاحتياط  
 ومن ادركه من المشركين صلاوة فيها لله ما نسب في ذناب اهل قبل من السبب  
 من له ولاية في متيها يكون حاجي من (قوله لا يجوز لأهل البيت) هو معنى امير الحج  
 مجمع الانهر \* اقول كانت عدة من المؤمنين في عهد ابيهم الله تعالى هم يرون غير  
 امور الحاج فقد غير في الشريعة والآن صلاوة امير الشريعة والحج واحدا فعلى هذا لا فرق من  
 امير المؤمنين و امير العراق لان كلاهما له ولاية عامة فاذا كان من عموم ولايته اقامة الجمعة  
 في بلده فيقيمها في غير ايامه لان من كان اميرا على الحج فقط ويوجب مذكرا قول الشارح  
 تبعه لغيره لتصور ولايته فيه (قوله لا يحد) اي بنية لا يحد فيها بخلاف معنى (قوله  
 مضائق) اي سواء كان المصير كبير ولا وسواء فصل بين جانيه نهر كبير كغداد او لا وسواء  
 قطع الجسر او في متصلا وسواء كان التعدد في مسجدين او اكثر هكذا يفيد من المتابع  
 ومقتضاه انه لا يلزم ان يكون التعدد بقدر الحاجة كيدل عليه كلام الشارح في الآتي (قوله  
 على المذهب) فقد ذكر الامام الشارح في الصحيح من مذهب في حزمة جوار في  
 مصر واحد في مسجدين وكثروا في أخذ المضائق لاجمة الا في مصر شرط امير فقط وفي  
 ذكرنا الدفع مافي البدائع من ان ظاهر الرواية حوازه في موضعين لافي اكبر وعنه لا يحد  
 اه فان المذهب الحوازه مفسد بحر (قوله دفع ما خرج) لان في راء تحد موضع حرج  
 لاستدعاء تصويل امساقية على اكبر الحضرين وفيه يحد ديل عدم جوار تعدد في قضية ضرورة  
 عدم اشتراطه لاسي اذا كان مصر اكبر اكبرنا كما قاله الكمال ط (قوله وعلى المروج)  
 هو مخرج البدائع من عدم حوازه في اكبر من موضعين (قوله من سبق تخريفة) وقيل  
 يعتبر السبق بالمرأى وقيل بهما والاول اصح بخر عن ائمة الى اصح عند صاحب القول  
 المروج قل في الحاية وكنت قد راجعت شيخنا يعني الكمال في هذا كناية فكسب الى واما  
 السبق فلا شك عندى في اعتباره بالخروج وهل يعتبر معه الدخول محل تردد في خاطري لان  
 سبق كذا هو بتقدم دخول ثم في الوجود او بتقدم انقضائه كل محتمل اه (قوله فيصلى  
 بعدها آخر ظهر) تفريعه على المروج يفيد انه على الراجح من حوازه التعدد لا يصلح بناء على  
 ما قدمه عن البحر من انه اقل بدائع مرار اخوف اعتقاد عدم فرضية الجمعة وقيل في البحر انه  
 لا احتياط في فعلها لانه العمل بأقوى الدليلين اه اقول وفيه نظر بل هو الاحتياط تعنى  
 الخروج عن العهدة بيقين لان حوازه التعدد وان كان راجح واغوى دليلا لكن فيه شبهة قوية  
 لان خلافه مروى عن ابي حنيفة ايضا واختاره الطحاوى والتمرتاشي وصاحب المختار وجعله  
 العتاني الاظهر وهو مذهب الشافعي والمشهور عن مالك واحدى الروايتين عن احمد كما ذكره  
 المقدسي في رسالته (نور السمعة في ظهر الجمعة) بل قال السكي من الشافعية انه قول اكثر العلماء  
 ولا يخفى عن صحابي ولا ناهي تحوير تعددها اه وقد علمت قول البدائع انه ظهر الرواية وفي  
 شرح النية عن جوامع الفقه انه اظهر الروايتين عن الامام قل في النهر وفي الحوازي القدسي  
 وعليه الفتوى وفي التكملة للرازي وبه نأخذ اه فهو حينئذ قول معتمد في المذهب لا قول

(لا) تصور (لا) تسمية

لتصور ولاية من مخرج

الحج حتى لو كان له حرج

(ولا يحد) لان من

(و يحد) في مفسر واحد

موجب (لا يحد) مفسر

على مذهب مذهب مذهب

شرح المجمع على مذهب

مخرج تقدير دفع مخرج

على المخرج و الجمعة

من سبق تخريفة وتفسير

الجمعة والاسبب فيصلى

مذهب آخر ظهر وكل

ذات حواف مذهب واه

يعود عليه في حوازه

في حوازه في مخرج

معنا لم يطلب والاحكام

نية آخر ظهر ذلك

وقته

مفسر

في نية آخر ظهر بعد

صلاة الجمعة

ضعيف ومصدق في شرح مية لاولى هو الاحتياط لان الخلاف في جور تعدد وعدمه قوى  
 وكون الصحيح اخوانا ضرورة مقتضى لا يمنع شرعية الاحتياط للتقوى اه قلت على انه لو سلم  
 ضعفه فخرج عن خلافه اولى فكيف مع خلاف هؤلاء الأئمة وفي الحديث المتفق عليه فمن  
 اتقى الشهات استبرأ لدينه وعرضه ولذلك بعضهم فيمن يقضى صلاة عمره مع انه لم يفته منها  
 شي لا يكره لانه أخذ بالاحتياط وذكر في القنية انه احسن ان كان في صلاته خلاف المجتهدين  
 وكيف خلاف من مر ونقل المقدسي عن المحيط كل موضع وقع الشك في كونه مصرا ينبغي  
 لهم ان يصلوا بعد الجمعة اربعاً بنية الظهر احتياطاً حتى انه لو تقع الجمعة موقعها يخرجون عن  
 عهدة فرض الوقت بأداء الظهر ومثله في الكافي وفي القنية لما ابتلى اهل مرو بأقامة الجمعة  
 فيها مع اختلاف العلماء في جوازها أمراً ثمهم بالأربع بعدها حتماً احتياطاً اه ونقله كثير  
 من شراح الهداية وغيرها وتداولوه وفي الظهيرية واكثر مشايخ بخارى عليه ليخرج عن  
 العهدة يثبتين ثم نقل المقدسي عن الفتح انه ينبغي ان يصلي اربعاً ينوي بها آخر فرض ادركت  
 وقته ولو أود ان تردد في كونه مصراً او تعددت الجمعة وذكر مثله عن المحقق ابن جريش قل ثم  
 قل وفدته الخروج عن الخلاف المتوهم او المحقق وان كان الصحيح صحة التعداد فهي نفع  
 بلا ضرر ثم ذكر ما يوهى عدم فعلها ودفعه بأحسن وجه وذكر في التمهيد انه لا ينبغي التردد  
 في ندبها على القول بخواز التعداد خروجا عن الخلاف اه وفي شرح الباقي هو الصحيح وبالجملة  
 فقد ثبت انه ينبغي الاتيان بهذه الأربع بعد الجمعة لكن بقي الكلام في تحقيق انه واجب  
 او مندوب قال المقدسي ذكر ابن الشحنة عن حده التصريح بالدب وبحث فيه بأنه ينبغي ان يكون  
 عند مجرد التوهم اما عند قيام الشك والاشتباه في صحة الجمعة فالظاهر الوجوب ونقل عن  
 شيخه ابن الهمام ما يفيد به يعلم انها هل تحزى عن السنة ام لا فعند قيام الشك لا وعند  
 عدمه نعم ويؤيد التفصيل تعبير الترتاشي بلا بد وكلام القنية المذكور اه وتمام تحقيق المقام  
 في رسالة المقدسي وقد ذكر شذرة منه في امداد الفتاح وانما اطلنا في ذلك لدفع ما يوهى كلام  
 المشرح تبعاً للبحر من عدم فعلها مضائق ان ادى الى مضعدة لا تفعل جهازاً والكلام  
 عند عدمها ولذا قل المقدسي نحن لأن امر بذات امثال هذه العوام بل ندل عليه الخواص  
 ولو بالنسبة اليهم اه والله تعالى اعلم (قول له لان وجوبه عليه آخر الوقت) قال في الحلية  
 في هذا التعليل نظر فان المذهب ان الظهر يجب بزوال الشمس وجوبا موسعاً الى وقت  
 العصر غير ان السبب هو الجزء الذي يتصل به الاداء فإذا لم يؤد الى آخر الوقت تعين الجزء  
 الاخير للسببية اه قول يمكن ان يحجب بأن قوله والا حوط نية آخر ظهر ادركت وقته هو احوط  
 بالنسبة الى ما اذا نوى آخر ظهر وجب على ادائه او ثبت في ذمته فن ذلك لا يفيد لو ظهر عدم  
 صحة الجمعة لان وجوب ادائه او ثبوته في ذمته لا يكون الا في آخر الوقت او بعده نعم لو قال وجب  
 على يفيد لان الواجب بدخول الوقت بخلاف وجوب الاداء على ما حققه في التوضيح من  
 الفرق بين الوجوب ووجوب الاداء لكن الاولى ان يزيد ولم اصله ولو أود كما مر عن  
 الشيخ لانه اذا كان عليه ظهر وثبت وكات هذه الجمعة صحیحاً في نفس الامر ينصرف مانوى الى  
 ما عليه وبدون هذه الزيادة لا ينصرف اليه ليقع نقلاً لان آخر ظهر ادركه هو ظهر يوم الجمعة

لان وجوبه عليه بآخر  
 الوقت

لما مر من ان الوقت عندنا للظهر اصاله في يوم الجمعة خلافا لغيره وكذا اذا كان ان ظهر الجمعة سقط عنه بصلاة الجمعة لانه يصير آخر ظهر ادركه يوم الخميس فلا يصير الى ظهر فنت عليه قبله الا اذا زاد قوله ولم اصله ولعل الشارح اشار الى هذا بقوله فنته فنته (تمة) قال في شرح النية الصغير والاولى ان يصلي بعد الجمعة سنتها ثم الاربع بهذه النية أى نية آخر ظهر ادركته ولم اصله ثم ركعتين سنة الوقت فان صحت الجمعة يكون قد أدى سنتها على وجهها والافقد صلى الظهر مع سنته وينبغي ان يقرأ السورة مع الفاتحة في هذه الاربع ان لم يكن عليه قضاء فان وقعت فرضا فالسورة لا تنصر وان وقعت نقلا فقراءة السورة واجبة اه اى واما اذا كان عليه قضاء فلا يضم السورة لان هذه الاربع فرض على كل حال قلت وحاصله انه يصلي بعد الجمعة عشر ركعات اربعا سنتها واربع آخر ظهر وركعتين سنة الوقت اى لاحتمال ان الفرض هو الظهر فتقع الركعتان سنته البعدية والظاهر انه يكفي نية آخر ظهر عن الاربع سنة الجمعة اذا صحت الجمعة لان المعتمد عدم اشتراط التعيين في السنن وان لم تصح فالفرض هو الظهر وتقع الاربع التي صلاها قبل الجمعة عن سنة الظهر القبالية لكن لطول الفصل بصلاة الجمعة وسماع الخطبة يصلى اربعا أخرى فالاولى صلاة العشرة (قوله فنته) في بعض النسخ قية وهي صحيحة لان ما ذكره هو نص عبارة الفتية (قوله وقت الظهر) فيه ان الوقت سبب لاشتراط وانه لا بد منه في سائر الصلوات والجواب انه سبب للوجوب وشرط لصحة المؤدى وشرطية للجمعة ليست كشرطية لغيرها فانه بخروج الوقت لا تبقى صحة للجمعة لاداء ولا قضاء بخلاف غيرها سعدية (قوله مطلقا) اى ولو بعد القعود قدر التشهد كما في طواع الشمس في صلاة الفجر كما مر بيانه في المسائل الاثني عشرية (قوله على المذهب) رد لما في النوادر من ان المتقدم اذا زحمة الناس فلم يستطع الركوع والسجود حتى فرغ الامام ودخل وقت العصر فانه يتم الجمعة بغير قراءة ح عن البحر (قوله الخطبة فيه) اى في الوقت وهذا احسن من قول الكنتز والخطبة قبلها اذ لا تنصيص فيه على اشتراط كونها في الوقت (تنبيه) في البحر عن المجتبى يشترط في الخطيب ان يتأهل للامامة في الجمعة اه لكن ذكر قبله ما يخالفه حيث قال وقد علم من تفاريعهم انه لا يشترط في الامام ان يكون هو الخطيب وقد صرح في الخلاصة بانه لو خطب صلى بأذن السلطان وصلى الجمعة رجل بالغ يجوز اه وسيدكر الشارح ان هذا هو المختار (تمة) لم يقيد الخطبة بكونها بالعربية اكتفاء بما قدمه في باب صفة الصلاة من انها غير شرط ولومع القدرة على العربية عنده خلافا لهما حيث شرطها الا عند العجز كالحلاف في الشروع في الصلاة (قوله والخامس كونها قبلها) اى بلا فاصل كثير على ما سياتى وهى شرط الاعتقاد في حق من ينشئ التحريم للجمعة لا كل من صلاها فلذا قالوا لو احدث الامام فقدم من لم يشهد بها جاز لانه بان تحريمه على تلك التحريم المنشأة فلو افسدها الخليفة فالقياس ان لا يستقبل بهم الجمعة لكن استحسنا الجواز لانه لما قدم مقام الاول التحق به حكما ولو كان الاول احدث قبل الشروع فقدم من لم يشهد بها لم يحز فتح ملحصا (قوله تنعقد الجمعة بهم) بأن يكونوا ذكورا بالغين عاقلين ولو كانوا معذورين بسفر او مرض (قوله

فنته (و) الثالث (وقت  
الظهر قبيل) الجمعة  
(بخروجه) مطلقا واو  
لاحقا بمذرتوم او زحمة  
على المذهب لان الوقت  
شرط الاداء لا شرط  
الافتتاح (و) الرابع  
(الخطبة فيه) فلو خطب  
قبله وصلى فيه لم تصح  
(و) الخامس (كونها  
قبلها) لان شرط الشيء  
سابق عليه بخضرة جماعة  
تنعقد الجمعة (م)



بذلك نظر لان المطلوب انشاء الاستعاذة ولم يبق كذلك بل صارت محكية مقصودا بها لفظها وذلك ينافي الانشاء كما لا يخفى فالاولى ان لا يقول قال الله تعالى ولشيخ مشايخنا العلامة اسمعيل الجراحى شارح البخارى رسالة في هذه المسئلة لا يخضر لى الآن ما قاله فيها فراجعها **(قوله)** ويبدأ) اى قبل الخطبة الاولى بالتعوذ سرا ثم بحمد الله تعالى والثناء عليه والشهادتين والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والعظة والتذكير والقراءة قال فى التجنيس والثانية كالاولى الا انه يدعو للمسلمين مكان الوعظ قال فى البحر وظاهره انه يسن قراءة آية فيها كالاولى اه (تنبيه) ما يفعله بعض الخطباء من تحويل الوجه جهة اليمين وجهة اليسار عند الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فى الخطبة الثانية لم ار من ذكره والظاهر انه بدعة ينبغي تركه لثلاث يتوهم انه سنة ثم رأيت فى منهاج النووى قال ولا يلتفت يميناً وشمالاً فى شئ منها قال ابن حجر فى شرحه لان ذلك بدعة اه ويؤخذ ذلك عندنا من قول البدائع ومن السنة ان يستقبل الناس بوجهه ويستدير القبلة لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يحطّب هكذا اه **(قوله)** والعمين) هما حمزة والعباس رضى الله تعالى عنهما (لطيفة) سمعت من بعض شيوخى انه كان يقول ان الخطباء يلحزون هنا مرتين حيث يقولون وارض عن عمى نيك الحمزة والعباس بادخال ال على حمزة وابقاء منع صرفه مع انه لم يسمع دخول ال عليه واذا دخلت يصرف **(قوله)** وجوزه القهستانى الخ) عبارته ثم يدعو لسلطان الزمان بالعدل والاحسان متجنباً فى مدحه عما قالوا انه كفر وخسران كما فى الترغيب وغيره اه و اشار الشارح بقوله وجوز الى حمل قوله ثم يدعو الخ على الجواز لا الدب لانه حكم شرعى لا بد من دليل وقد قال فى البحر انه لا يستحب لما روى عن عطاء حين سئل عن ذلك فقال انه محدث وانما كانت الخطبة تذكيراً اه ولا ينافى ذلك ما قدمه الشارح فى باب الامامة من وجوب الدعاء له بالصلاح لان الكلام فى نفي استحبابه فى خصوص الخطبة بل لامانع من استحبابه فيها كما يدعى لعموم المسلمين فان فى صلاحه صلاح العالم وما فى البحر من انه محدث لا ينافيه فان سلطان هذا الزمان احوج الى الدعاء له ولا مراعاة بالصلاح والنصر على الاعداء وقد تكون البدعة واجبة او مندوبة على انه ثبت ان ابا موسى الاسعري وهو امير الكوفة كان يدعو لعمر قبل الصديق فانكر عليه تقديم عمر فشكى اليه فاستحضر المنكر فقال انما انكرت تقديمك على ابى بكر فبكى واستغفره والمصحابة حينئذ متوفرون لا يسكتون على بدعة الا اذا شهدت لها قواعد الشرع ولم ينكر احد منهم الدعاء بل التقديم فقط وايضا فان الدعاء للسلطان على المنابر قد صار الآن من شعار الساعنة فمن تركه يخشى عليه ولذا قال بعض العلماء لو قيل ان الدعاء له واجب لما فى تركه من الفتنة غالباً لم يبعد كما قيل به فى قيام الناس بعضهم لبعض والظاهر ان منع المتقدمين مبنى على ما كان فى زمانهم من المجازفة فى وصفه مثل السلطان العادل الاكرم شاهنشاه الاعظم مالك رقباب الامم فى كتاب الردة من التتار خانية سئل الصفار هل يجوز ذلك فقال لا لان بعض الفاظه كفر وبعضها كذب وقال ابو منصور من قال للسلطان الذى بعض افعاله ظم عادل فهو كافروا ما شاهنشاه فهو من خصائص الله تعالى بدون وصف الاعظم لا يجوز وصف العباد به واما مالك وقباب الامم فهو كذب اه قال

ويبدأ بالتعوذ سرا ويندب  
ذكر الخلفاء الراشدين  
والعمين لا الدعاء للسلطان  
وجوزه القهستانى ويكره  
تحريماً وصفه بما ليس  
فيه ويكره تكلمه فيها الا  
لامر بمعروف لانه منها

في الجزيرة قد كان أئمة حواريهم يمدون عن الخراب يوم العيد والجمعة اه اما ما عتيد  
 في زماننا من الدعاء للسلطين الغنية ايدهم الله تعالى كسلطان الدين والبحرين وخدام  
 الحرمين اسريفيق فلا مع منه والله تعالى اعلم **(قوله في محمده)** هو الخوة التي تكون في  
 المسجد قبل السيوطي وحاشيته على سنن بن داود الخراج هو البيت الصغير الذي يكون  
 داخل البيت الكبير ومعه تيمم وتفتيح اه وفي القاموس الخدع كمنبر الخزانة اه مدني **(قوله)**  
 عن يمين المنبر قيد تخدعه قل في البحر فان لم يكن ففي جهته او ناحيته وتكره صلاته في الخراب  
 قبل الخطبة **(قوله ولبس السواد)** قتداء بالخفاء والتوارث في الاعصار والامصار بحر عن  
 الحوى المقدسي قلت الدهر ان هذا خاص بخطيب والا فليست خصوص انه يستحب في الجمعة  
 والعيد لبس احسن الثياب وفي شرح الماتقي من فصل اللباس ويستحب الابيض وكذا  
 الاسود لانه شاربني العباس ودخل عليه الصلاة والسلام مكة وعلى رأسه عمامة سوداء  
 اه وفي رواية لابن عدى كان له عمامة سوداء يلبسها في العيدين ويرخيها خلفه **(قوله وترك)**  
 (١٠) ومن الغريب ما في السراج انه يستحب لامام اذا صعد المنبر واقبل على الناس ان  
 لا يلبس لانه استدبرهم في صعوده اه بحر قلت وعبارته في الجوهرة ويروى انه لا يلبس به  
 لانه استدبرهم في صعوده **(قوله وظهره وستر عورة قتما)** جعل الثلاثة في شرح المنية  
 واجبات مع انه نفسه صرح في متن متقي بسنية الظهيرة والقيام كفي كثير من المعترات واما  
 ستر عورة فصرح بأنه سنة ايضا في نور الايضاح والواهب وصرح في المجمع وغيره بكراهة  
 تركه ثلاثة ولعل معنى سنية الستر مع كونه واجبا خارجا ولو في خلوة على الصحيح الا لغرض  
 صحيح هو الاعتداد بها وعنده وجوب اعادةها لو تكشفت عورته بهبوب ريح ونحوه وكذا  
 الشهادة من اجابة لدخول المسجد ولو بلا خطبة فصرح خطبته وان اتم لو متعمدا وبدل  
 على ما قلناه في البدائع حيث قل والظهيرة سنة عندما لا شرط حتى ان الامام اذا خطب  
 جبا او محدثا فانه يعتبر شرطا لجواز الجمعة اه وفي المفيض ولو خطب محدثا او جبا جازو  
 بان اتم اقامة الخطبة في المسجد اه وبه ظهر ان معنى السنية مقابل الشرط من حيث صحة  
 الحجة بدونه وان كان في نفسه واجبا كما قلت وبغير ذلك عدة من واجبات الطواف  
 لاجل يحجب الدم بتركه مع انه واجب في جميع مشاهد الحج لكن لا يحجب الدم بتركه الا في  
 الطواف هذا ما ظهر لي دعنته قل في شرح المنية فن قيل من المعلوم يقينا انه عليه الصلاة  
 والسلام لم يخط قط بدون ستروية طهارة قديمه ولكن ليكون ذلك دأبه وعادته وادبه ولا دليل  
 على ان ائمة فقه المخصوص الحظية **(قوله الاصح لا)** ربما الاشتراط لها سائر شروط الصلاة  
 كالاستقبال والظهيرة وغيرها **(قوله لا تكشفرها في الثوب)** هذا قول لما ورد به الاثر  
 من ان الخطبة كمنبر الصلاة ون مقتصد اه قدمت مقام ركعتين من اظهر كما قدمت الجمعة  
 مقام ركعتين منه فيشترط لها شروط الصلاة كما هو قول الشافعي **(قوله جاز)** اي ولا يعد  
 افعال فصلا لانه من غير صلاة ولكن الاولى اذنتها كقولهم بجموع بعدها او افسد الجمعة  
 او قدمت. المذكورة فيها كفي البحر **(قوله من طل)** الدهر انه يرجع في الطول الى نظر المبني  
 (١١) **(قوله لکن - يحيى ايا)** استدرك على لزوم اعادة الخطبة يعني قد لا يلزم الاعادة بان

ومن ائمة حواريهم يمدون عن الخراب يوم العيد والجمعة اه اما ما عتيد  
 في زماننا من الدعاء للسلطين الغنية ايدهم الله تعالى كسلطان الدين والبحرين وخدام  
 الحرمين اسريفيق فلا مع منه والله تعالى اعلم **(قوله في محمده)** هو الخوة التي تكون في  
 المسجد قبل السيوطي وحاشيته على سنن بن داود الخراج هو البيت الصغير الذي يكون  
 داخل البيت الكبير ومعه تيمم وتفتيح اه وفي القاموس الخدع كمنبر الخزانة اه مدني **(قوله)**  
 عن يمين المنبر قيد تخدعه قل في البحر فان لم يكن ففي جهته او ناحيته وتكره صلاته في الخراب  
 قبل الخطبة **(قوله ولبس السواد)** قتداء بالخفاء والتوارث في الاعصار والامصار بحر عن  
 الحوى المقدسي قلت الدهر ان هذا خاص بخطيب والا فليست خصوص انه يستحب في الجمعة  
 والعيد لبس احسن الثياب وفي شرح الماتقي من فصل اللباس ويستحب الابيض وكذا  
 الاسود لانه شاربني العباس ودخل عليه الصلاة والسلام مكة وعلى رأسه عمامة سوداء  
 اه وفي رواية لابن عدى كان له عمامة سوداء يلبسها في العيدين ويرخيها خلفه **(قوله وترك)**  
 (١٠) ومن الغريب ما في السراج انه يستحب لامام اذا صعد المنبر واقبل على الناس ان  
 لا يلبس لانه استدبرهم في صعوده اه بحر قلت وعبارته في الجوهرة ويروى انه لا يلبس به  
 لانه استدبرهم في صعوده **(قوله وظهره وستر عورة قتما)** جعل الثلاثة في شرح المنية  
 واجبات مع انه نفسه صرح في متن متقي بسنية الظهيرة والقيام كفي كثير من المعترات واما  
 ستر عورة فصرح بأنه سنة ايضا في نور الايضاح والواهب وصرح في المجمع وغيره بكراهة  
 تركه ثلاثة ولعل معنى سنية الستر مع كونه واجبا خارجا ولو في خلوة على الصحيح الا لغرض  
 صحيح هو الاعتداد بها وعنده وجوب اعادةها لو تكشفت عورته بهبوب ريح ونحوه وكذا  
 الشهادة من اجابة لدخول المسجد ولو بلا خطبة فصرح خطبته وان اتم لو متعمدا وبدل  
 على ما قلناه في البدائع حيث قل والظهيرة سنة عندما لا شرط حتى ان الامام اذا خطب  
 جبا او محدثا فانه يعتبر شرطا لجواز الجمعة اه وفي المفيض ولو خطب محدثا او جبا جازو  
 بان اتم اقامة الخطبة في المسجد اه وبه ظهر ان معنى السنية مقابل الشرط من حيث صحة  
 الحجة بدونه وان كان في نفسه واجبا كما قلت وبغير ذلك عدة من واجبات الطواف  
 لاجل يحجب الدم بتركه مع انه واجب في جميع مشاهد الحج لكن لا يحجب الدم بتركه الا في  
 الطواف هذا ما ظهر لي دعنته قل في شرح المنية فن قيل من المعلوم يقينا انه عليه الصلاة  
 والسلام لم يخط قط بدون ستروية طهارة قديمه ولكن ليكون ذلك دأبه وعادته وادبه ولا دليل  
 على ان ائمة فقه المخصوص الحظية **(قوله الاصح لا)** ربما الاشتراط لها سائر شروط الصلاة  
 كالاستقبال والظهيرة وغيرها **(قوله لا تكشفرها في الثوب)** هذا قول لما ورد به الاثر  
 من ان الخطبة كمنبر الصلاة ون مقتصد اه قدمت مقام ركعتين من اظهر كما قدمت الجمعة  
 مقام ركعتين منه فيشترط لها شروط الصلاة كما هو قول الشافعي **(قوله جاز)** اي ولا يعد  
 افعال فصلا لانه من غير صلاة ولكن الاولى اذنتها كقولهم بجموع بعدها او افسد الجمعة  
 او قدمت. المذكورة فيها كفي البحر **(قوله من طل)** الدهر انه يرجع في الطول الى نظر المبني  
 (١١) **(قوله لکن - يحيى ايا)** استدرك على لزوم اعادة الخطبة يعني قد لا يلزم الاعادة بان

قوله في ديوانه شرحنا اي  
 اه لانه من الخطبة جند  
 ومحدثا اه وعتابه من  
 حجب لونه سبب اصحه  
 اتم ما قلناه في ديوانه  
 في ديوانه من امر  
 انه لو كان بلا عذر اه  
 (١٢)

يستنبط شخصا قبل ان يرجع لبيته (قوله واقامها ثلاثة رجال) اطلاق فيهم فشمل العبيد والمسافرين والمرضى والاميين والحرسي اصلاحيتهم للامامة في الجمعة اما لكل احد او لمن هو مثلهم في الامى والاخرس فصاحا ان يقتديا بمن فوقهما واحترز بالرجال عن النساء والصبيان فان الجمعة لا تصح بهم وحدهم لعدم صلاحيتهم للامامة فيها بحال بحر عن المحيط (قوله ولو غير الثلاثة الذين حضروا الخطبة) اى على رواية اشتراط حضور ثلاثة في الخطبة اما على رواية عدم الاشتراط اصلا وانه يكفي حضور واحد فظهر (قوله سوى الامام) هذا عندناى حنيفة وروح الشارحون دليله واختاره المحبوبي والنسفي كما في تصحيح الشيخ قاسم (قوله بنص فاسعوا) لان طلب الحضور الى الذكر متعلقا بلفظ الجمع وهو الواو يستلزم اذا كرا فلزم ان يكون مع الامام جمع وتماه في شرح النية (قوله فان نفروا) اى بعد شروعيهم معه نهر والمقصود من هذا التفرع بيان ان هذا الشرط وهو الجماعة لا يلزم بقاؤه الى اخر الصلاة خلافا لزم لان شرط انعقاد لشرط دوام كالحطبة اى شرط انعقاد التحريمه عندهما وشرط انعقاد الاداء عندناى حنيفة ولا يتحقق الاداء الا بوجود تمام الاركان وهى القيام والقراءة والركوع والسجود فلو نفروا بعد التحريمه قبل السجود فسدت الجمعة ويستقبل الظهر عنده وعندهما يتم الجمعة وتماه في البحر وغيره (قوله ولذا) اى لكون المراد الرجال اتى بالهاء فافد انه لو اتى ثلاثة من النساء والصبيان ولو كان معهم رجل اورجلان لا يعتبر فلو قال فان نفر واحد منهم لكان اولى افاده في البحر بقى ان يقال ان المعدود اذا حذف يجوز تكثير العدد وتنايته فلا دلالة على اشتراط الذكورية من لفظ ثلاثة ولو سلم قائما بدل النساء على مطلق الذكورية لا يفيد الرجولية ط فلا يظهر والاخصر ان يقول وان بقوا يعود ضميره على ما عاود عليه ضمير نفروا الاول وهو ثلاثة رجال (قوله او عادوا) وكذا لو وقفوا الى ان ركع فاحره واو ادر كوه فيه كفى البحر (قوله وادر كوه را كها) نقيد حسن موافق ما في الخلاصة خلافا لما يوعمه ظاهر البحر كفى النهر (قوله او نفروا الخ) يغنى عنه قوله او لا ولو غير الثلاثة الخ ط (قوله واتمها جمعة) اى ولو وحده فيما اذا لم يعودوا ولم يأت غيرهم (قوله الاذن العام) اى ان يأذن للناس اذا عاينا بأن لا يمنع احدا من تصح منه الجمعة عن دخول الموضع الذى تصلى فيه وهذا مراد من فسر الاذن العام بالاشتهار كذا في البرجندى اسمعيل وانما كان هذا شرطا لان الله تعالى شرع النداء للصلاة الجمعة بقوله فاسعوا الى ذكر الله والنداء للاشتهار وكذا تسمى جمعة لاجتماع الجماعات فيها فقتضى ان تكون الجماعات كلها مأذونين بالحضور تحقيقا لمعنى الاسم بدائع واعلم ان هذا الشرط لم يذكر في ظاهر الرواية ولذا لم يذكر في الهداية بل هو مذکور في الوارد ومضى عليه في الكنز والوقاية والنقاية والماتقى وكثير من المعتبرات (قوله من الامام) قيده بالنظر الى امثال الآتى والا فلمراد الاذن من مقيمها لما في البرجندى من انه لو ائق جماعة باب الجماعة وسلموا فيه الجمعة لا تجوز اسمعيل (قوله وهو يحصل الخ) اشار به الى انه لا يشترط صريح الاذن ط (قوله الواردين) اى من اسكفين بها فلا يضر منع نحو النساء لحوف الفتنة ط (قوله لان الاذن العام مقرر لاهله) اى لاهل الجماعة لانها فى معنى الحصن

واقامها ثلاثة رجال) ولو غير  
الثلاثة الذين حضروا  
الخطبة (سوى الامام)  
بالنص لانه لا بد من الذكر  
وهو الخطيب وثلاثة سواء  
بنص فاسعوا الى ذكر الله  
(فان نفروا قبل سجوده)  
وقال قبل التحريمه (بطلت  
وان كان بقى ثلاثة) رجال  
والذا تى بالهاء (ان نفروا  
بعد سجوده) او عادوا  
وادر كوه را كها ان نفروا  
بعد الخطبة وصلى آخرين  
(لا تبطل) واتمها  
جمعة (و) السابغ (لاذن  
العام) من الامام وهو  
يحصل بفتح ابواب الجامع  
لما وردين كفى فلا يضر  
غيره باب الجماعة لعدو  
او قديمة لان الاذن  
العام مقرر لاهله

والاحسن عود الضمير الى المصير منه وهو من المقام لانه لا يكفي الاذن لاهل الحصن فقط بل  
 الشرط الاذن لهجمات كلها كحمر عن البدائع (قوله) وغلقه لمنع العدو الخ اي ان  
 الاذن هنا موجود قبل غلق الباب لكل من اراد الصلاة والذي يصير انما هو منع المصلين  
 لمنع العدو (قوله) لكان احسن ) لانه ابعد عن الشبهة لان الظاهر اشتراط الاذن وقت  
 الصلاة لا قبلها لان انداء الاشهاد كحمر وهم يغلقون الباب وقت النداء او قبله فمن سمع النداء  
 واراد الذهاب اليها لا يمكنه الدخول فتنزع حال الصلاة متحقق ولذا استظهر الشيخ اسمعيل  
 عدم الصحة ثم رأيت مثله في منهج الشجاعة معزيا الى رسالة العلامة عبدالبر بن الشحنة والله اعلم  
 (قوله) هذا أولى مدعى البحر والمناجى) مافى البحر والمنع هو ما فرعه في المتن بقوله فلو دخل امير  
 حصنا اي انه أولى من الجزاء بعد الا مقام (قوله) او قصره) كذا في الزيلعي والدرر وغيرها  
 وذكر لوانى في حاشية الدرر ان المناسب للمسياق او مصره بالميم بدل القاف قلت ولا يخفى بعده  
 عن السياق وفي الكافي التعبير بالدار حيث قل والاذن العام وهو ان تفتح ابواب الجامع  
 ويؤذن للناس حتى لو اجتمعت جماعة في الجامع واغلقوا الابواب وجعلوا لمخز وكذا السلطان  
 اذا اراد ان يصلى بنحشمه في داره فنفتح بها واذن للناس اذا ما جازت صلاته شهدتها العامة  
 أولا وان لم يفتح ابواب الدار واغلق الابواب واجلس البوابين لينعوا عن الدخول لمخز لان  
 اشتراط السلطان لتحرر عن تفويتها على الناس وذا لا يحصل الا بالاذن العام اه قلت  
 ويأخى ان يكون محل النزاع ما ذا كانت لاقامة الا في محل واحد اما لو تعددت فلا لانه لا يتحقق  
 التفويت كما فاده التعايل تأمل (قوله) لا تنقذ) يحمل على ما اذا منع الناس فلا يضر اغلاقه  
 لمنع عدوه او لعادة كأمراط قلت وتؤيده قول الكافي واجلس البوابين الخ فتأمل (قوله)  
 واذن للناس الخ) مفاد اشتراط علمهم بذلك وفي منج الغفار وكذا اي لا يصح اوجع في قصره  
 لحشمه ولا فلق الباب ولم يتنع احدا الا انه لم علم الناس بذلك اه (قوله) وكره) لانه لم يقض  
 حق المسجد الجامع فربما يدر (قوله) فلا مام الخ) ذكره في المجتبى (قوله) تختص بها) انما  
 وصف الجماعة بالاختصاص لان المذكور في المتن احد عشر لكن العقل والبلوغ منها ليسا  
 خاصين كما به عليه الشارح اهـ (قوله) اربعة) خرج به المسافر وقوله بمصر اخرج الاقامة  
 في غيره الا ما استثنى بقوله وان كان يسمع النداء (قوله) يسمع النداء) اي من المنابر باعلى  
 صوت كما في التستاني (قوله) قدما الخ) فيه ان مامر عن الواو الجية في حد الفناء الذي  
 تصح اقامة الجمعة فيه كلام هنا في حد ما كان الذي من كان فيه يلزمه الحضور الى المصير  
 اجماع فيه من في رواية عن الدخيرة ان من بينه وبين المصير فرسخ يلزمه حضور الجمعة  
 وهو (قوله) فرسخ في الجراح) هو ما استحسنه في البدائع وصحح في مواهب  
 الرحمن قول من ذهب الى وجوبها على من كان داخل حد الاقامة اي الذي من فارقه يصير  
 من خارجا واصل به غير مقيد بانه في مراحه المسمى بالبرهان فان رجوعها يختص باهل  
 المصير والخارج عن هذا الحد من المصير اه قلت وهو ظاهر المتن وفي المعراج انه اصح  
 وقيل في حاشية الفقه في موضع من طراف المصير ان كان بينه وبين عمران المصير فرجة من  
 مراح لا حجة عليه بل بعد النداء والتقدير البعد فلو د اوميل ليس شئ هكذا رواد ابو جعفر

وغلقه لمنع العدو لا مصلى  
 بعد ذلك في كل حين  
 في مجمع الامم معزيا الشرح  
 عن المذهب قول وهذا  
 اولى مدعى البحر والمنع  
 فاحفظ (قوله) فلو دخل امير  
 حصنا) اه قصره (قوله) في  
 ما يوصل بالجماعة لا يفتقد  
 في وفائه واذن بالناس  
 بالدخول جاز وكره  
 فالامام في دينه ودينه  
 الى العامة محتاج فسبحان  
 من تنزه عن الاحتياج  
 (قوله) بشرط الافتراضها)  
 نسعة تختص بها (قوله)  
 بمصر) واما المنفصل عنه  
 وان كان يسمع النداء  
 تجب عليه عند محمد وبه  
 بفتي كذا في المتن وقدمنا  
 عن الواو الجية بقديره  
 بفرسخ ورجح في البحر  
 اعتبار عوده لبيته بلا كفة

مصاب

في شرط وجوب الجمعة



عن الامامين وهو اختيار الحيواني وفي التراخية ثم ظاهر رواية الشيخين لا تجب الاعلى من  
يسكن المصر او ما يتصل به فلا تجب على اهل السواد ولو قريبا وهذا صحيح ما قيل فيه اه وبه  
جزم في التجنيس قل في الامداد تنبيه قد علمت بنص الحديث والابر والرميمات عن امتنا  
الثلاثة واختيار المحققين من اهل الترجيح انه لا عبادة بلوغ النداء ولا ناعلوة والاميل فلا  
عليك من مخالفة غيره وان تصحح انه لا تجب ولا يوجب نقيض ما في الخاتمة والتراخية بما اذا لم  
يكن في قضاء المصر مأمرا بها صحيح او نهى في القضاء ولو منع فلا يبرأ من ذل تحت في القضاء لانه  
ما يحق بالمصر فوجب على من كان فيه ان عايناه لانه من اهل المصر كما يعلم من اهل البهتان والله  
الموفق (قوله رخصة) قل في المنهر فلا تجب على مريض من مرضه وامكر في الغلب  
علاجه فيخرج المنع والاعمى ولذا عطفهما عليه فلا تكرار في كلامه كما توهمه في البحر اه  
قلو وجد المريض ما يركبه نهي التنية هو كالاغمى على الخلاف اذا وجد قيدا وقيل لا يجب  
عليه اتفاقا كالمقعد وقيل هو كالمقعد على المنى فتجب في قولهم وتعبه السروجي بانه ينبغي  
تصحيح عدمه لان في الزامه الركوب والحدود زيادة المرض قلت فيلحق تصحيح عدم الوجوب  
ان كان الامر في حقه كذلك حلية (قوله والحق بالمريض المريض) اي من يعول المريض  
وهذا ان بقي المريض ضائعا بخروجه في الاصح حلية وجوهرة (قوله والاصح الخ) ذكره  
في السراج قل في البحر ولا يخفى ما فيه اه اي لوجود الرق فيهما والمراد بالمبعض من اعتق  
بعضه وصار يسبح في الحلية (قوله واجبر) مفاده انه ليس للساجر منعه وهو احد قولين  
وظاهر المتن يشهد به في البحر (قوله بحسابه لو بعيدا) فان كان قدر ربع النهار حط عنه  
ربع الاجرة وليس الاجير ان يسأله من الربع المحطوط بمقدار اشتغاله بالصلاة تارخانية (قوله  
واو اذناه مولاه) اي بالصلاة وليس المراد المأذون بالتجارة فانه لا يجب عليه اتفاقا كما يعلم من  
عبارة البحر (قوله ررجح في البحر التخيير) اي بانه جزم به في الظهيرة وبأنه الميق  
بالتواعد اه قلت ويؤيده انه في الجوهره اعاد المسئلة في الباب الاتي وجزم بعدم وجوبها عليه  
حيث ذكر ان من لا تجب عليه الجمعة لا تجب عليه العيد الا المملوك فلها تجب عليه اذا اذن  
له مولاه لا الجمعة لان لها بدلا يقوم مقامها في حقه وهو الظاهر بخلاف العيد ثم قل وينبغي ان  
لا تجب عليه كاجمة لان منافعه لا تنصير مملوكا بل بالاذن حاله بعده كحاله قبله الاترى انه لو حجب  
بالاذن لا تسقط عنه حجة الاسلام اه ولا يخفى انه اذا لم تجب عليه بخير لانه فرع عدم  
الوجوب وفي البحر ايضا وهل يحل له الخروج اليها والى العيدين بالاذن مولاه ففي التجنيس  
ان علم رضاه اوراه فسكت حل وكذا اذا كان يمسك دابة المولى عند الجامع ولا يخل بحقه في  
الامسالة ذلك في الاصح (قوله محققة) ذكره في المنهر بحثا لخراج الخنثى المشكل ونقله  
الشيخ اسمعيل عن البرجندی قيل معاملة بالاضر تقتضي وجوبها عليه اقول فيه نظر بل  
تقتضي عدم خروجه الى مجامع الرجال ولذا لا تجب على المرأة ففيه (قوله وليس خاصين)  
اي بالجمعة بل هما شرطاً التكاليف بالعبادات كلها كالاسلام على ان الجنون يخرج بقيد  
الصحة لانه مرض بل قال الشاعر  
واصعب امراض النفوس جنونها  
(قوله فوجب) على الاعور) وكذا ضعيف البصر فيما ظهر اما الاغمى فلا وان قدر على قد متبرع او بجرة

(دخلة) والحق بالمرض  
المريض في شرح التنية  
(وحرية) والاصح حومها  
على مكاتب ومبعض واجبر  
ويستقط من الاجر بحسابه  
له ماله ولا يبرأواذناه  
مولاه وجب وقيل بخير  
جوهرة ورجح في البحر  
التخيير (وذكره) محققة  
(وبوغ وعقل) ذكره  
الزيادي وغيره وليس خاصين  
(ووجوده) فوجب على  
الاعور

وعندهم بقدر على ذلك تجب وتوقف في البحر في لو قيمت وهو حاضر في المسجد واجاب  
 بعض العلماء بانه ان كان متصهرا وظهر الوجوب لان علة الخرج وهو متقف واقول بل  
 يصحري وجوبها على بعض اعميان ادى يمشى في الاسواق ويعرف الطريق لا قائد ولا كلفة  
 ويعرف مسجد داره بلا سؤال احد لانه حينئذ كالمريض القادر على الخروج بنفسه بل  
 ربما احتجته مشقة كبر من هذا تأمل **(قوله وقدرته على المشي)** فلا تجب على المتعد وان وجد  
 حذرا لفساد خاية لانه غير قادر على سعي اصلا فلا تجرى فيه الخلاف في الاعمي كانه عليه  
 قمهستى **(قوله احدهم)** اي حد ارجلين ح وانما سجد حدهم **(قوله لكن الخ)**  
 اجاب السيد ابو اسعود بحمل ما في البحر على العرج الغير اصاب من المشي وهذا على المانع  
 منه **(قوله وعدم حس)** ينبغي تقييده بكونه مظلوما مكديون معسر فلو وسرا قدرا على  
 الاداء حلا وجب **(قوله وعدم خوف)** اي من سلطان او من منج قل في الامداد ويلحق  
 به المناس داخف لحسن كجبه التسمية **(قوله ووحل وبيع)** اي شديدين **(قوله ونحوها)**  
 اي كبر شديدا كقدمه في باب الامامة **(قوله اي هذه السروط)** اي شروط الافتراض  
**(قوله ان اختار العزيمة)** اي صلاة الجمعة لانه رخص له في تركها الى الظهر فصارت الظاهر  
 في حقه رخصة وجمعة عزيمة كالمطهر للمسافر هو رخصة له والصوم عزيمة في حقه لانه اشق  
 وفيهم **(قوله بالغ عقل)** تفسير بمكلف وخرج به الصبي فانها تقع منه تقلا والمجنون فانه  
 لا صلاة له اصلا بخبر عن البدع **(قوله لا يعود على موضوعه بالنقض)** يعني لو لم نقل  
 بوقوعها فرضا بل ائزمناه بصلاة الظهر لعاد على موضوعه بالنقض وذلك لان صلاة الظهر في  
 حقه رخصة فاذا اتى بالعزيمة وتحمل مشقة صبح ونوا الزمان ظهر بعدها لخلقاء مشقة  
 ونقص الموضوع في حقه وهو التسهيل اخرج قلت فلماذا بال موضوع الاصل الذي نبى عليه  
 سقوط الحجة هنا وهو التسهيل والترخيص الذي استدعاه المذنب ومنه النظر للمولى في جانب  
 العبد قل في البحر لاننا لو لم نخوئها وقد تعطلت منافعه على المولى اوجب عليه الظهر فتعطل  
 عليه منافعه ثانيا فينقلب الظهر صررا **(قوله وفي البحر الخ)** خذ في البحر من طاهر  
 قولهم ان الظهر اثم رخصة فدل على ان الجمعة عزيمة وهي افضل للمرأة لان صلاتها  
 في بيتها افضل واقرب في النهار ومقتضى التعليل انه لو كان بيتها لصيق جدار المسجد بلا مانع  
 من صحة الاقتداء تكون افضل لها ايضا **(قوله من صالح غيرها)** اي لامامة غير الجمعة  
 فهو على تقدير مضاف والمراد الامامة للرجل فخرج الصبي لانه مساوب الاهلية والمرأة لانها  
 لا تصالح اماما للرجال **(قوله وتعتقد بهم)** اشربه الى خلاف الشافعي رحمه الله حيث قال  
 بصحة امامتهم وعدم الاعتداد بهم في العدد الذي تعتقد بهم الجمعة وذلك لانهم لما صلحوا  
 للامامة فلان يصلحوا لا اقتداء اولى عناية **(قوله وحرم الخ)** عدل عن قول القدوري  
 والمكزي وكره لقول بن الهمام لا بد من كون المراد حرم لانه ترك الفرض القطعي بانفاقهم  
 الذي هو آكد من الظهر غير ان الظهر تقع بحجة وان كان مأمورا بالاعراض عنها واجاب  
 في البحر بان الحرام هو ترك السعي المنوت لها ام صلاة الظهر قبلها فغير مفقودة للجمعة حتى  
 تكون حراما من سعيه بعدها للجمعة فرض كحصر حوايه وانما تكره الظهر قبلها لانها

(وقدرته على المشي) حرم  
 في البحر سلامة حدهم  
 لكاف في وجوب ماكن  
 قل شئني وغيره لا تجب  
 على منلوح الرجل  
 وبتقوعه (وعدم حس  
 عدم (خوف و) عدم  
 معر شديد) ووحل وبيع  
 ونحوه (ويفقده) اي هذه  
 السروط او بعضها (ان)  
 اختار العزيمة (صلاها  
 وهو مكلف) بالغ عقل  
 (دقت فرض) عن الوقت  
 لا يعود على موضوعه  
 بالنقض وفي البحر هي افضل  
 للمرأة (ويصالح للامامة  
 فيها من صالح غيرها) تجزأت  
 لمسافر وعبد ومريض  
 وتعتقد الجمعة (اي  
 بحضورهم انصرف الاولي  
 وحرم)

قد تكون سببا للتفويت باعتماده عليها وهم انما حكموا بالكراهة على صلاة الظهر لاعلى ترك الجمعة اه ماخصا واستحسنه في النهر ( **قوله** لمن لا عذر له ) اما المذمور فيستحب له تأخيرها الى فراغ الامام كما يأتي ( **قوله** فلا يكره ) بل هو فرض عليه لموات الجمعة قل في البحر ففس الصلاة غير مكروهة ونفويت الجمعة حرام وهو مؤيد لما قلنا اه يعنى ان الكراهة ليست لذات الصلاة بل لخارج عنها وهو كونها سببا لتفويت الجمعة بدليل انه لو صلاها بعد فوت الجمعة لم يكره فعلها بعدها بل يجب وقد يقال مراد الغاية عدم الكراهة عند الاشتباه في صحة الجمعة فيكون المراد فعلها بعد صلاته للجمعة لا بعد فواتها تأمل ( **قوله** في يومها ) متعلق بمحذوف حال من الظهر اى الظهر الواقع في يومها احترازا عن ظهر سابق على يومها فانه لو قضاها قبلها لم يكره بل يجب على ذى ترتيب ففهم ( **قوله** بمصر ) اما لو كان في قرية فلا يكره لعدم صحة الجمعة فيها ( **قوله** لكونه سببا ) قد علمت ما فيه من بحث صاحب البحر ح ( **قوله** وهو ) اى التفويت ( **قوله** اتباعا للآية ) اى لان السعى مقتضى للهرولة مع ان المطلوب المشى اليها بالسكينة والوقار اه ح و كانه اختيار التعبير به في الآية للحث على الذهاب اليها والله اعلم والاولى ان يقول عبر به لانه لو كان في المسجد الح كافي في البحر والنهر او يقول ولانه بالعطف على اتباعا ( **قوله** لم يبطل الا بالشرع ) يابى تقييده بما اذا كان صلى في مجلسه اما لو قام منه وسعى الى مكان آخر على عزم صلاة الجمعة مع الامام يبطل بمجرد سعيه تأمل ( **قوله** لانه لو خرج لحاجة الح ) ولو شرك فيها فالعبرة للاغلب كما يفاد من المحرط وفيه ان ما ذكره في البحر بالنظر الى الثواب وهل يتأتى ذلك هنا محل تأمل والظاهر الاكتفاء بذلك ولو كان الاغلب الحاجة لتحقيق السعى اليها وان كان لا ثواب له تأمل ( **قوله** او مع فراغ الامام ) ومثله بالاولى ما في الفتح لو كان بعد فراغه منها لانه في صورتين لا يكون سعيه اليها ولكن هذا مسلم لو كان عالما بذلك والافلا فالمناسب اخراج هذه المسائل بقوله بعده والامام فيها تأمل ( **قوله** او لم يقمها اصلا ) اى لعذر او غيره وكذا لو توجه اليها والامام والناس فيها الا انهم خرجوا منها قبل آتمامها لنائبة فالصحيح انه لا يبطل ظهره بمرح عن السراج ( **قوله** فالبطلان به ) اى بطلان الظهر بالسعى الى الجمعة ( **قوله** مقيد بما كان ادراكها ) كذا في البحر وأيده في النهر بما يأتي عن السراج وهو غير صحيح كما تعرفه ( **قوله** فالاصح انه لا يبطل سراج ) تبع في هذا صاحب النهر والصواب اسقاط لاقال في البحر واطاق اى في البطلان فشملم ما اذا لم يدركها بعد المسافة مع كون الامام فيها وقت الخروج او لم يكن شرع وهو قول البايعين قال في السراج وهو الصحيح لانه توجه اليها وهى لم تفت بعد حتى لو كان بيته قريبا من المسجد وسمع الجماعة في الركعة الثانية فتوجه بعدما صلى الظهر في منزله بطل الظهر على الاصح ايضا لما ذكرنا اه قات ومثله في شروح الهداية كالتهاية والكفاية والمعراج والفتح ( **قوله** بطل ظهره ) اى وصف الفرضية وصار نفلا بناء على ان بطلان الوصف لا يوجب بطلان الاصل عندهما خلا للمحمد ( **قوله** ولا يظهر من اقدى به الح ) لان بطلا لانه في حق الامام بعد الفراغ فلا يضر المأموم بمرح عن المحيط اى فلا يقال الاصل ان صلاة المأموم تفسد بفساد

لمن لا عذر له صلاة الظهر قبلها ) اما بعدها فلا يكره غاية ( في يومها بمصر ) لكونه سببا لتفويت الجمعة وهو حرام ( فان فعل ثم ) ندم ( سعى ) عبر به اتباعا للآية ولو كان في المسجد لم يبطل الا بالشرع قيد بقوله ( اليها ) لانه لو خرج لحاجة او مع فراغ الامام او لم يقمها اصلا لم تبطل في الاصح فالبطلان به مقيد بما كان ادراكها ( بان انفصل عن ) باب ( داره ) والامام فيها ولو لم يدركها بعد المسافة فالاصح انه لا يبطل سراج ( بطل ) ظهره لا اصل الصلاة ولا يظهر من اقدى به ولم يسمع

ساعة زمنية لانه عند الفراغ من الصلاة فهو ما يلهي به من غير قدمه في باب الامة فيها  
 ما ورد زمني وبيدانه على ثم سمي في وقت يرمي لامة دون تقوم ومنها ما لو سلم  
 غوم قبل لامة قد قوده قدر سجد ثم عرض له وحده من سجد لاني عشرية او سجد  
 هو يسجدوا معه ثم عرض له سجد قبل حالته وحده ففيه (قوله لا يركبها ولا)  
 في ولو كان عدم ادراكه لانه سجد ما علمت من ان التثنية يمكن ادراكها خلاف  
 الصحيح وفيه ثم اذا لم يدركها قبله لرجوع فرجع لزمه اعادة ظهر كافي شرح انية  
 (قوله يفرق بين المعذور وغيره) في في الجوهرية والعبودية والارض والمسافر وغيرهم سواء  
 في ما يخص في في وعزاه في البحر الى ثمة العين والسراج ثم استشكل بان المعذور  
 ليس بمعذور سمي اليه مستقيم في ان لا يلهي حال ظهره بالسعي ولا بشروع في الجمعة لان  
 ليس سجد له ولا يمكن ما هو بمتقضه فكأن الجمعة فلا يكون له زفير والشافعي قل  
 وجهه في البحر ان سجدته التي يصح في صورته الجمعة لا يبحر دسعيه في غير المعذور وهو  
 الخب شكرا في وقت ويوجب عنه في الزيلعي والشيخ انه انما رخص له تركها للمعذر  
 ولا يتركها التحول الصحيح (قوله على المذهب) عبارة شرح انية هو الصحيح من المذهب ثم قل  
 خلافه زفير هو يقول ان فرضه ظهر وقد داه في وقته فلا يعمل غيره ولنا ان المعذور انما  
 فرق غيره في الترخص ترك السعي فذا لم يترخص التحق بغيره اه (قوله للمعذور) وكذا  
 غيره لا في نهر (قوله ومسجون) شرح به كالذكر وغيره مع دخوله في المعذور لرد ما قيل  
 انها تلزمه لانه ان كان ظاهرا قدر على ارضاء خصمه والامكنه الاشتغاف اه قال الحبر الرمي  
 وفي زماننا لا مغيث لظلمة و غلبة للظالمين فمن عارضيه بحق اه كوه (قوله تحريما) ذكر  
 في البحر انه ظاهر كلامهم قلت بل صرح به التمهستي (قوله اداء ظهر بجماعة) مفهوما  
 ان القضاء بالجماعة غير مكروه وفي البحر وقيل ظهر لان في غيرها لا بأس ان يصلوا جماعة اه  
 (قوله في مصر) بخلاف القرى لانه لا جمعة عليهم فكان هذا اليوم في حقهم كغيره من الايام  
 شرح انية وفي المراج عن يحيى من لا تحب عليهم الجمعة لبعدها موضع صلوا الظهر بجماعة  
 (قوله بتقليل الجمعة) لان المعذور قد يقتدى به غيره فيؤدى الى تركها بخر وكذا اذا علم انه  
 يصل بعدها بجماعة ربما يتركها يصل معه وفيه (قوله في صورة المعارضة) لان شعار المسلمين  
 في هذا اليوم صلاة الجمعة وقصد المعارضة اليه يؤدي الى امر عظيم فكأن في صورتها كراهة  
 التحريم رحى (قوله لفاق) لئلا يجتمع فيه جماعة بخر من سراج (قوله الا لجامع) اي  
 الذي تقام فيه الجمعة فن فتحه في وقت الظهر ضروري والظاهر انه يوافق ايضا بعد اقامة  
 الجمعة لئلا يجتمع فيه احد بعد الا ان يقال ان العدة الحارية على اجتماع الناس في اول  
 الوقت فيعاني مسواك لانه في الجمعة لضطروا الى الحى اليه وعلى هذا فيفاق غيره الى  
 الفراغ منها لكن لا بد على في فتحه بعدها فيبقى موقوف الى وقت العصر ثم كل هذا ما بلغه في المنع  
 عن صلاة غير الجمعة وظهر ان كدها (قوله وكذا اهل مصر) الظاهر ان الكراهة هنا  
 تنزيهية لعدم التقليل والمعارضة المذكورين ويؤيده ما في التمهستي عن المضمرات يصلون  
 وحدا استجابا (قوله غير اذان ولا اقامة) قل في اول الحية ولا يصل يوم الجمعة جماعة بمصر

(ناركية دية) مفرق  
 وهو في غير ذلك  
 (وكره) تحريم (معه) مع  
 (ومسجون) (معه) مع  
 طارح في مصر (قوله)  
 شمة وبعدها بتقليل  
 الجمعة وصورة المعارضة  
 في ذلك مساجد تغرق يوم  
 الجمعة (الجامع) (وكذا)  
 على مصر فانيه الجمعة  
 وفيه يصلون بغير غير  
 اذن ولا اقامة ولا جماعة

ولا يؤذون ولا يقيم في سجن وغيره مما لا يظهر اهـ قل في النهار هذا وفي سراج معبر  
الى جمع التفریق من ان الاذان والادعية غير مكروهين (قوله ويستحب سريض) عبارة  
التهستاني المعذور وهي اعم (قوله وكرد) ظاهر قوله يستحب ان كراهة عزيمية نهر  
وعليه فاف في شرح الدرر للشيخ اسمعيل عن المحيط من عدم الكراهة اتفاه مخول على نهي  
التحريرية (قوله ومن ادركها) اي الجملة (قوله او سجود سهو) ولو في شهادة ط (قوله  
على القول به فيها) اي على القول بفعاله واجمعه والمختار عند المتأخرين ان لا يسجد سهو  
في الجمعة والعديد اتوهم الزيادة من الجهل كذا في السراج وغيره بخير وليس المراد  
عدم جواز بل الاولى تركه كيلا يقع التمس في فتنة ابو السعود عن العزيمة ومثله في  
الايضاح لابن كمال (قوله بجمعها) وهو مخير في القراءة ان شاء جهر وان شاء خافت بحر  
(قوله خلافا لمحمد) حيث قل ان ادرك معه ركوع الركعة الثانية بنى عليها الجمعة وان  
ادرك فيما بعد ذلك بنى عليها الظهر لانه جمعة من وجه وظاهر من وجه لغات بعض السرائط  
في حقه فيتملى اربعا اعتبارا للظهر وبقعد لا تحسب على رأس الركعتين اعتبارا بالجمعة  
ويقرأ في الاخيرين لاحتمال النفاية وانها انه مدرك بالجمعة في هذه الحالة حتى تسترطه  
نية الجمعة وهي ركعتان ولا وجه لما ذكر لانها مختلفان لا يبنى احدهما على تحريمة  
الآخر كذا في الهداية (قوله لكن في السراج الح) اقول في السراج ذكره في عبد الظهير  
عن بعض المشايخ ثم ذكر عن بعضهم انه يصير مدركا بالاختلاف وقيل وهو الصحيح (قوله  
انها) ما علمت انها عند محمد ليست ظهرا من كل وجه (قوله في الظاهر الح) ذكر في الظهيرية  
معزيا الى المتقي مسافر ادرك الامام يوم الجمعة في التشهد يصلي اربعا بالأكبر الذي دخل  
فيه اهـ قل في البحر وهو مخصص لما في المتن مقتضى ثمانية على ما اذا كانت الجمعة واجبة  
على المسبوق اما اذا لم تكن واجبة فانه يتم ظهرا اهـ وجاب في النهار بان الظاهر ان هذا  
مخرج على قول محمد غاية الامر ان صاحب المتن جزمه باختياره اياه والمسافر من لا قيد  
اهـ قلت ويؤيده ما مر عن الهداية من انه لا وجه عندنا لبناء الظاهر على الجمعة لانها  
مختلفان على ان المسافر لما اتزم الجمعة صارت واجبة عليه ولذا صحت امامته فيها وايضا  
المسافر اذا صلى الظهر قبلها ثم سعى اليها بل ظهره وان لم يدركها فكيف اذا ادركها لا يصلحها  
بل يصلحها ظهرا والظهر لا يبطل الظاهر فالظاهر ما في النهر ووجه تخصيص المسافر بالذكر  
دفع توهم انه يصلحها ظهرا مقصورة على قول محمد لان فرض امامه ركعتان فنه على انه يتمها  
اربعا عنده لان جمعة امامه قائمة مقام الظاهر والله اعلم (قوله اذا خرج الامام الح) هذا لفظ  
حديث ذكره في الهداية مرفوعا لكن في الفتح ان رفعه غريب والمعروف كونه من كلام  
الزهري واخرج ابن ابي شيبة في مصنفه عن علي وابن عباس وابن عمر رضي الله تعالى عنهم  
كانوا يكرهون الصلاة والكلام بعد خروج الامام والحاصل ان قول الصحابي حجة يجب تقليده  
عندنا اذ لم يفهم شيء آخر من السنة اهـ (قوله ان كان) ذكره باعتبار امكان ط (قوله  
فلا صلاة) شمل السنة وتحية المسجد بحر قال عتشي الرملي اي فلا صلاة جائزة ونقدم في  
شرح قوله ومنع عن الصلاة وسجدة التلاوة الح ان صلاة النفل صحيحة مكروهة حتى يجب

ويستحب السراج  
تخيرها اي مخرج الامام  
وكرد ان لم يخرج هو  
الصحيح (من ادركها في  
شهادة او سجود سهو) على  
المقوله فيها (جمعها)  
خلاف محمد (ك) به  
(في عهد) كذا في  
تيد الفتح كذا في السراج  
انه عند محمد لم يصبر  
مدركا له (وبه في جمعة  
الظهر) كذا في النوى  
الظهر لم يصح فسدوه  
ثم انصروا انه لا يفرق بين  
مسافر وغيره نهر بنما  
(اذا خرج الامام) من  
الحجرة ان كان والا فقيمه  
للسعود شرح الجمع  
(فلا صلاة)

قضاء إذا قطعه ونجس قطعه وقبضه في غير وقت مكروه في ظاهر الرواية ولو أنه خرج عن  
عهدة ما زعمه، المشروع فلما راد الحرمة لعدم الانعقاد **(قوله ولا كلام)** أي من جنس كلام  
نفس أم التسييح ونحوه فلا يكره وهو الأصح كما في النهاية والعناية وذكر الزيلعي أن الاحوط  
الانصات ومحل الخلاف قبل المشروع أما بعده فالكلام مكروه تحريرا بأقسامه كما في  
البدائع بحر ونهر وقل البقال في مختصره وإذا شرع في الدعاء لا يجوز للقوم رفع اليدين  
ولا تأمين باللسان جهرا فن فعلوا ذلك أثموا وقيل أسأوا ولا تأمين عليهم والصحيح هو الأول  
وعليه الفتوى وكذلك إذا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم لا يجوز أن يصلوا عليه بالجهر بل بالقلب  
وعليه الفتوى رمي **(قوله إلى تمامها)** أي الخطبة لكن قل في الدرر لم يقل إلى تمام الخطبة  
كما قل في الهداية ما صرح به في المحيط وغاية البيان أنهما يكرهان من حين يخرج الإمام إلى  
أن يضرب من الصلاة **(قوله في الأصح)** وقيل يجوز الكلام حال ذكرهم ط **(قوله فأنها)**  
لا تكرر بل يجب فعلها **(قوله والألا)** أي وإن سقط الترتيب تكرر **(قوله في الأصح)** عزاد في  
البحر إلى الولو الجية وأمنني ولم يذكر مسألة النقل وفي الشربلالية عن الصغير وعليه  
الفتوى قل في البحر وما في الفتح من أنه لو خرج وهو في السنة يقطع على رأس ركعتين ضعيف  
وعزاد في بيان إلى التواضع وقت وقدم في باب ادراك الفريضة ترجيح ما في الفتح أيضا  
وإن هذا كله حيث لم يبق إلى الثالثة والأقل قيدها بسجدة أتم والأقل يتم وقيل يقعد  
ويسلم قل في الحاشية وهذا شبه لكن رجح في شرح الشية الأول وتماه هناك فراجع  
**(قوله ويخفف القراءة)** إن يقتصر على الواجب ط **(قوله ولو تسيح)** أي ولو كان الكلام  
تسيحا وفي ذكره في ضمن التفريع على ما في المتن نظرا لأنه لا يجوز في الصلاة تأمل **(قوله)**  
أو أمرا بمعروف) إلا إذا كان من الخطيب كما قدمه الشارح **(قوله بل يجب عليه أن يستمع)**  
ظاهره أنه يكره الاستغفار بما يفوت السماع وإن لم يكن كلاما وبه صرح القهستاني حيث  
قل إذا الاستماع فرض كما في المحيط أو واجب كما في صلاة المسعودية أو سنة وفيه إشعار بأن  
النوم عند الخطبة مكروه إلا إذا غلب عليه كما في الزاهدي اه ط قل في الحاشية قلت وعن  
النبي صلى الله عليه وسلم قل إذا جلس أحدكم يوم الجمعة فليتحول من مجلسه أخرجه الترمذي  
وقل حديث حسن صحيح **(قوله في الأصح)** وقيل لا بأس بالكلام إذا بعد ح عن القهستاني  
**(قوله ولا يرد)** أي عن قوله ولا كلام **(قوله من خيف هلاكه)** الأولى ضرورة قال في البحر  
أورأي رجلا عند بئر فحرف وقوعه فيها أورأي عقربا يذب إلى إنسان فأنه يجوز له أن يحذر  
وقت الخطبة اه قلت وهذا حيث تعين الكلام إذا لم يمكن بغيره أو لئلا يجرز الكلام تأمل  
**(قوله وكان أبو يوسف)** هذا مني على خلاف الأصح المتقدم قل في الفيض ولو كان بعيدا لسمع  
الخطبة في حرمة الكلام خلاف وكذا في قراءة القرآن والنظر في الكتب وعن أبي يوسف  
أنه كان يخطب في كتابه ويصححه ثم لا يحوط السكوت به يفتي اه **(قوله في نفسه)** أي بأن  
يسمع نفسه أو يصحح الحرف وفيه فسر وبه وعن أبي يوسف قلبا اهتماما لأمري الانصات  
والصلاة عليه صلى الله عليه وسلم كما في التكرمي قهستاني قيل باب الإمامة واقتصر  
في الجوهرة على الأخير حيث قل ولم ينطق به لأنها تدرك في غير هذا الحال والسماع يفوت

ولا كلام في نفسه) وإن  
كان فيها ذكر الخطبة  
في الأصح (خلا قضاء  
سنة ما يسقط الترتيب  
بينها وبين الوقفة) فها  
لا تكرر سراج وغيره  
لضرورة صحة الجمعة والألا  
ولو خرج وهو في السنة  
أو بعد قيامه ثالثة لنقل تم  
في الأصح ويخفف القراءة  
(وكل ما حرم في الصلاة  
حرم فيها) في الخطبة  
حلاصة وغيرها فيجره  
أكل وشرب وكلام ولو  
تسيحا أو رد سلام أو  
أمرا بمعروف بل يجب  
عليه أن يستمع ويسكت  
(لا يفرق بين قريب وبعيد)  
في الأصح محيط ولا يرد  
تحذير من خيف هلاكه  
لأنه يجب لحق آدمي وهو  
محتاج إليه والأصل أن  
الله تعالى ومبناه على المسئحة  
وكان أبو يوسف يخطب في  
كتابه ويصححه والأصح  
أنه لا بأس بأن يشير برأسه  
أو يده عند رؤية منكر  
والجواب أنه يصل على  
النبي صلى الله عليه وسلم  
مدح اسم في نفسه  
ولا يثبت تسميت

(قوله ولا رد سلام) وعن أبي يوسف لا يكره الرد لانه فرض قلنا ذلك اذا كان السلام مأذونا فيه شرعا وليس كذلك في حالة الخطبة بل يرتكب بسلامه مأثما لانه يشغل خاطر السامع عن الفرض ولان رد السلام يمكن تحصيله في كل وقت بخلاف سماع الخطبة فتح (قوله وختم) اي ختم القرآن كقولهم الحمد لله رب العالمين حمد الصابرين الخ واما اهداء الثواب من القارى كقوله اللهم اجعل ثواب ما قرأناه لا يوجب على الظاهر لانه من الدعاء ط (قوله ولا الخ) حاصله ما في الجوهر ان عنده خروج الامام يقطع الصلاة والكلام وعندها خروجه يقطع الصلاة وكلامه يقطع الكلام (قوله عند الثاني) راجع الى قوله واذا جالس ط (قوله وعلى هذا) اي على قوله الخلاف (قوله في الترقية المتعارفة الخ) اي من قراءة آية ان الله وملائكته والحديث المتفق عليه اذا قامت لصاحبك يوم الجمعة انصت والامام يخطب فقد لغوت \* اقول وذكر العلامة ابن حجر في التحفة ان ذلك بدعة لانه حدث بعد الصدر الاول قيل لكنها حسنة لحث الآية على ما يندب لكل احد من اكار الصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم لاسيما في هذا اليوم وحك الخبر على تأكد الانصات المنفوت تركه لفضل الجمعة بل والموقع في الاثم عند اكثر من العلماء واقول يستدل لذلك ايضا بانه صلى الله عليه وسلم امر من يستصحب له الناس عند ارادته خطبة منى في حجة الوداع فقياسه انه يندب للخطيب امر غيره بالاستصات وهذا هو شان المرقى فلم يدخل ذكره للخبر في حيز البدعة اصلا اه وذكروا نحوه الحيز الرملي عن الرملي الشافعي واقروه عليه وقال انه لا ينبغي القول بحرمة قراءة الحديث على الوجه المتعارف لتوافر الامة وتظاهرهم عليه اه ونقل نحوه عن العلامة الشيخ محمد البرهموشى الحنفى \* اقول كون ذلك متعارفا لا يقتضى جوازه عند الامام القائل بحرمة الكلام ولو امرا بمعروف او رد سلام استدلالا بما مر ولا عبرة بالعرف الحادث اذا خالف النص لان التعارف انما يصح دليلا على الحل اذا كان عاما من عهد الصحابة والمجتهدين كما صرحوا به وقياس خطبة الجمعة على خطبة منى قياس مع الفارق فان الناس في يوم الجمعة قاعدون في المسجد يتنظرون خروج الخطيب متهيؤن لسماعه بخلاف خطبة منى فليتأمل والظاهر ان مثل ذلك يقال ايضا في تلقين المرقى الاذان للمؤذن والظاهر ان الكراهة على المؤذن دون المرقى لان سنة الاذان الذي بين يدي الخطيب تحصل باذان المرقى فيكون المؤذن مجيبا لاذان المرقى واجابة الاذان حينئذ مكروهة الا ان يقال ان اذان الاول اذا لم يكن جهرا يسمعه القوم يكون مخالفا للسنة فيكون المتعبر هو الثاني فتأمل (قوله من الترضي) اي عن الصحابة عند ذكر اسمائهم وقوله ونحوه من الدعاء للسلطان عند ذكره كل ذلك باصوات مرتفعة كما هو معتاد في بعض البلاد كبلاد الروم ومنه ما هو معتاد عندنا ايضا من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند صعود الخطيب مع تمطيط الحروف والتثنية (قوله اتفاق) هذا اظهر مما في البحر حيث قصر الكراهة على قول الامام ط (قوله وتمامه في البحر) لم يذكر في البحر بعده الا ما فاده بقوله والعجب ط (قوله الا ان يحمل على قولهما) لانه يقول ذلك قبل الخطبة وهما يحملان قوله صلى الله عليه وسلم والامام يخطب على الشرع فيها حقيقة فحينئذ لا يكون المرقى مخالفا لحديثه بقوله بعده انصتوا اما على قول الامام من حمل قوله يخطب على الخروج

مطابق

في حكم المرقى بين يدي  
الخطيب

ولا رد سلام به يفتي وكذا  
يجب الاستماع لسائر  
الخطب كخطبة نكاح  
وخطبة عيد وختم على  
المعتدولة لا بأس بكلامه  
قبل الخطبة وبعدها واذا  
جلس عند الثاني والخلاف  
في كلامه يتعلق بالآخرة  
اما غيره فيكرهه اجماع  
وعلى هذا فترقية المتعارفة  
في زماننا تكرهه عنده لا  
عندها واما ما يفعله  
المؤذنون حال الخطبة من  
الترضي ونحوه فمكروه  
اتفاقا وتمامه في البحر  
والعجب ان المرقى ينهى  
عن الامر بالمعروف بمقتضى  
حديثه ثم يقول انصتوا  
رحمكم الله قالت الا ان  
يحمل على قولهما فتنبه

بحسبة بقرية مدهوى د حرج لامة فلا صلاة ولا كلام فيكون عند خديته يدى يرويه  
 مكره وفيه **(قوله ووحب سمي)** ليقال فترض مع انه فترض الاختلاف في وقته هل هو  
 الاذان الاول او الثانى او اربعة مدخول وقت بحر وحاصلها ان سمي نفسه فرض والواجب  
 كونه في وقت الاذان الاول وبه المدفع ما في النهر من ان الاختلاف في وقته لا يمنع القول  
 بفرضيته كصلاة العصر فرض اجده مع الاختلاف في وقتها **(قوله وترك البيع)** اراد به كل  
 عمل ينال السعى وخصه اسم الآلية نهر **(قوله ولو مع اسمي)** صرح في السراج بعدم  
 الكراهة اذا لم يشغله بحر ويا في التعمول على الاول نهر قلت وسيد كذا الشارح في آخر  
 البيع التمسد انه لا بأس به ليعامل انتهى بالاخلاق باسمي فذا التقى انتهى **(قوله وفي المسجد)**  
 او على باب بحر **(قوله في الاصح)** قل في شرح السنية واحتفلوا في المراد بالاذان الاول فقل  
 الاول باعتبار مسروعية وهو يدى بين يدى من لانه الذى كان اولاً في زمنه عليه الصلاة  
 والسلام وزمن ابن بكر وعمر حتى احدث عثمان الاذان الثانى على الزوراء حين كثر الناس  
 والاصح انه الاول باعتبار الوقت وهو الذى يكون على المنارة بعد الزوال اه والزوراء بالند  
 اسم موضع في المدينة **(قوله صحة اطلاق الحرمة)** قال سيد كذا المصنف في اول كتاب الحظر  
 والاباحة كل مكروه حرام عند محمد وعندها الى الحرام اقرب اه نعم قول محمد رواية عنهما  
 كما سذكره هناك ان شاء الله تعالى وأشار الى الاعتذار عن صاحب الهداية حيث اطلق  
 الحرمة على البيع وقت الاذان مع انه مكروه بحر بما وبه المدفع ما في غاية البيان حيث اعترض  
 على الهداية بان البيع حائر لكنه يكره كما صرح به في شرح الطحاوى لان انتهى معنى في غيره  
 لا بعدم المسروعية **(قوله ويؤذن ثانياً بين يديه)** اى على سبيل السنية كما يظهر من كلامهم  
 رملى **(قوله افداح)** هذه الاقودة انما تظهر اذا قرئ الفعل بالياء المتعاقب اما اذا قرئ بالياء  
 للمفعول وهو المظاهر فلا تظهر ط قلت وبعبارة الدرر اذن المؤذن **(قوله ذكره القهستاني)**  
 وذكر بعده ايضا مصه واليه اشار في الهداية وغيره انهم يؤذنون دل عليه كلام شارحيه  
 اه وفيه نظر بل الذى دل عليه كلام شراح الهداية خلافة قل في العناية ذكر المؤذنين بلفظ  
 الجمع اخراجا للكلام مخرج العادة فن التوارث في اذان الجمعة اجتماع المؤذنين لتبلغ  
 اصواتهم الى اطراف المنصر الجامع اه ومثله في النهاية والكفاية ومراجع الدراية قلت  
 والملة المذكورة انما تظهر في الاذان الاول مع انه في الهداية ذكر المؤذنين بامط الجمع في  
 الموضوعين **(قوله المنبر)** بكسر الميم من منبر وهو الارتفاع ومن السنة ان يخطب عليه اقتداء  
 به صلى الله عليه وسلم بحر وان يكون على سائر المحراب قهستاني ومنبره صلى الله عليه وسلم كان  
 ثلاث درج غير المسماة بالمستراح قل ابن حجر في التحفة وبث بعضهم ان ما اعتيد الآن من  
 النزول في الخطبة الثانية الى درجة سفلى ثم اعود بدعة قبيحة شنيعة **(قوله فذا اتم)** اى الامام  
 الخطبة **(قوله اقيمت)** بحيث يتصل اول الاقامة بآخر الخطبة وتنتهى الاقامة بقيام الخطيب  
 مقام الصلاة ويقرأ الركعتين سورة الجمعة والفتون ولا يكره غيرها كما في شرح الطحاوى  
 وذكر الزاهدى انه يقرأ فيها سورة الاعلى والغاشية قهستاني وفي البحر ولكن لا يواظب على  
 ذلك كي لا يؤدى الى شجر البقي وثلاثا نظنه العامة حتما اه ومر تمام الكلام على ذلك في

(ووحب سمي اليها وترك  
 البيع) ولو مع اسمي وفي  
 المسجد اعظم وزرا  
 (بالاذان الاول) في الاصح  
 وان لم يكن في زمن الرسول  
 بل في زمن عثمان وافد في  
 البحر صحة اطلاق الحرمة  
 على المكروه تحريف  
 (ويؤذن) ثانياً (بين  
 يديه) اى الخطيب اقد  
 بوحدة الفعل ان المؤذن  
 اذا كان اكثر من واحد  
 اذنوا واحدا بعد واحد  
 ولا يجتمعون كما في الحلاني  
 والتمرتاشي ذكره القهستاني  
 (اذا جلس على المنبر)  
 فذا اتم اقيمت ويكره  
 الفصل



فصل القراءة عند قوله وبكره ما لم ين ( **قوله** أمر الدنيا ) ان ينبغي ان يكون له معنى في  
 فلا وكذا بوضوء او غسل او طهر انه عندئذ اوجب من خلاف ان لا يجب غسله من  
 الفصل استأنبت الخطبة من زعيمهم ( **قوله** لا اجماع ) اي الخطبة واصالة كسبها واحد  
 لكونها شرطاً وضرطاً ولا بد من لا يشرط بدون شرطه فمذهب ان كان في مذهب  
 واحداً ( **قوله** وصلى بالناس ) اي بدون السلطان اذنا والظاهر ان ذلك المصلي لا ينافي  
 مأذون امامه الجمعة لما في الفتح وغيره من ان الاذن بالخطبة اذن امامه وعلى الغالب اه  
 فيكون مفوضا اليه اقامتها ولان تقريره فيها اذن له باناقته غيره دلالة على السلطان بانه لا يشرع  
 امامته نعم على القول باستراط الاهمية وقت الاستئابة لا يصح اذنه بها ولا ينافي من اذن جديده  
 بعد ما وعدوا الله اعلم ( تنبيه ) ذكر الممر لئلا يلى وغيره ان هذا الفرع صريح في الرد على صاحب  
 الدرر في عدم تجوز استئابة الخطيب بغيره لاصالة قبل سبق الحدث وفيه ظن اذ ليس صريح  
 في ان البالغ صلى بدون اذن السلطان بل الظاهر انه بأذنه صريحاً او دلالة بقرره انما قد يبرهن  
 رأيت ح ذكر نحوه ( **قوله** هو المختار ) وفي الجملة انه لا يجوز وفي فتاوى العصر فن الخطيب  
 يشترط فيه ان يصاح الامامة وفي الظهيرية او خطاب بني مختلف امتناع فيه والخلاف في معنى  
 بعقل اه والاكثر على الجواز اسمعيل ( **قوله** لا بأس بالسفر الى اقول السفر غير قيد بل مثله  
 ما اذا اراد الخروج الى موضع لا يجب على اهله الجمعة كفي التارخانية ( **قوله** كما في الحانية )  
 وذكر مثله في التجنيس وقال انه استشكله شمس الأئمة الحلواني بأن اعتبار آخر الوقت انما  
 يكون فيما ينفرد بادائه والجمعة انما يؤدها مع الامام والناس فينبغي ان اعتبر وقت ادائهم  
 حتى اذا كان لا يخرج من المصر قبل اداء الناس ينبغي ان يلزمه شهود الجمعة اه قلت وذكر  
 في التارخانية عن التهذيب اعتبار النداء قيل الاول وقيل الثاني واعتمد في السريالية  
 ( **قوله** وقال في شرح المنية ) تأييد لما في الظهيرية افاد به ان متى الحانية ضعيف ط وعمله في  
 شرح المنية بقوله لعدم وجوبها قبله وتوجه الخطاب بالسعي اليها بعده اه قلت وينبغي  
 ان يستثنى ما اذا كانت تفوته رفقة او صلاحها ولا يمكنه الذهاب وحده تأمل ( **قوله** القروى )  
 بفتح القاف نسبة الى القرية و اراد به المقيم بالمسافر فذكره بعده ( **قوله** لا يلزمه ) لانه في الاول  
 صار كواحد من اهل المصر في ذلك اليوم وفي هذا لم يصح درر عن الحانية ( **قوله** لكن في النهار  
 الخ ) مثله في الفيض وحكى بعده ما في المتن بقيل ( **قوله** لزمته ) اي اذا مكث الى دخول وقتها  
 وكذا يقال فيما ذكره بعده ( **قوله** وفي شرح المنية الخ ) ونصه وان دخل القروى المصر يوم  
 الجمعة فان نوى المكث الى وقتها لزمته وان نوى الخروج قبل دخوله لا تلزمه وان نواه بعد  
 دخول وقتها لزمته وقال الفقيه ابو الليث لا تلزمه وهو مختار قاضيخان اه ( **قوله** بسبب )  
 اي متعللاً به كفى البحر عن المضمرات ويخالفه ظاهر ما يأتى عن الحاوى لكن وفقر في سبب  
 بامكان امساكهم مع التقليد ( **قوله** في بلدة فتحت به ) اي بالسيف ليرهبهم انها فتحت بالسيف فذا  
 رجعتهم عن الاسلام فذلك باق في ايدي المسلمين يقاومونكم حتى ترجعوا الى الاسلام درر ( **قوله**  
 كمكة ) اي فانها فتحت عنوة كقوله ابو حنيفة ومالك والاوزاعي وقال الشافعي واحد  
 وطائفة فتحت صلحا اسمعيل عن تاريخ مكة للقطبي ( **قوله** كندينة ) فانها فتحت بالقرآن

بأمر المدينه فذكره اه  
 ( لا بأس ) اي لا بأس  
 ( حبيب ) اي  
 واحد ( **قوله** فعل ) اي  
 صلى بدون السلطان  
 بالغ جائز ) هو الخطيب  
 ( لا بأس بالسفر ) اي  
 يخرج من مصر اه  
 ( **قوله** خروج ) اي  
 كذا في التارخانية  
 ( **قوله** هو المختار )  
 دعت بل يخرج وقت  
 في شرح المنية و  
 انه كبروا في مصر  
 قيل ان  
 من زعم  
 من ان  
 ان نوى المكث  
 اي لزمته  
 نوى الخروج من ذلك  
 اليوم قبل وقتها  
 لا يلزمه ) لكن في النهار  
 ان نوى الخروج بعده  
 لزمته والا وفي شرح  
 المنية ان نوى مكث الى  
 وقتها لزمته وقيل لا  
 لا يلزمه ) بوجه مسافر  
 يومئذ ) على عمره ان  
 لا يخرج يومئذ  
 الاقامة ) نصف شهر  
 ( **قوله** بسبب )  
 في بلدة فتحت به ) كمكة  
 ( **قوله** كندينة ) هي

الحاوى القدسي اذا فرغ المؤذنون قم الامم والسيف في يسره وعونه كسب عليه

امدد (قوله) وفي الحديث (استشكاه في الصلاة بأنه في رواية ابن داود انه صلى الله عليه وسلم قدم الى في الحصة متوكئا على عصا او قوس اه ونقل التهستاني عن عبد الحفيظ ان اخذ المص سنة كغيره (قوله) اخاف فوت الجمعة او مكتوبة عزاه في التارخانية الى فتاوى ابن الميث ثم ان فوت الجمعة لا يلزم الامام ولا مكتوبة بخروج وقتها لا يفوت جماعتها لانه يمكنه صلاتها وحده والاكل اي لئلا يميل اليه نفسه ويخاف ذهاب لذته عذر في ترك الجماعة كما مر في بابها لكن يشكل ما مر من وجوب السعي الى الجمعة بالاذان الاول وترك البيع ولو ماشيا والمراد به كل عمل ينافي السعي فاقول (قوله رستاق) سبة الى الرستاق وهو السواد والقرى قاموس (قوله) نال ثواب السعي اما الصلاة فبئال نواله على كل حال ط (قوله) من شرك في عبادة) كاسفر للشجرة والحج والصلاة لاسقاط الفرض والدفع مذمة الناس ونحو ذلك مما لم يكن متحفظا وجه الله تعالى (قوله) فاعبره لا غالب (الظاهر ان يراد به الاغلب الذي هو قصد العادة لا يتولد ان مذهب مفسوده الجمعة الخ يفيدانه لو كان معظم مقصوده الحوائج او سواها يتصدان لاثواب وهذا التخصيص مختار الامام الغزالي ايضا وغيره من الشافعية واخبار منهم العزيز بن عبد الله الام عدم الثواب مطلقا وسيأتي ذالك في الحظر والاباحة ان شاء الله تعالى (قوله) الافضل الخ في التارخانية وبكره تقيام الاضفار وقص الشارب في يوم الجمعة قبل الصلاة بما فيه من مصلح وذهب قبل الفراغ من الحج غير مشروع اه وسيأتي تمام الكلام عن ذالك وبين كيفية التقيام ومقيل فيه نظما ونرا في الحظر والاباحة ان شاء الله تعالى (قوله) لا يؤذ احدنا (ان لا يضرنا ولا احدا) وذلك لان التخطي حال الخطبة عمل وهو حرام وكذا الايداء والدنو مستحب ونرا احرام مقدمه على فعل المستحب ولذا قال عليه الصلاة والسلام للذي رآه يخطي الناس ويقول افسحوا اجاس فقد آذيت وهو محمل ما روى الترمذي عن معاذ بن انس الجهني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تخطى رقاب الناس يوم الجمعة اتخذ جسرا الى جهنم نهر خائب (قوله) وبكره التخطي للسؤال الخ) قال في النهر واغتر ان السائل ان كان لا يميز بين يدي المصلي ولا يخطي الرقب ولا يسأل الحاقابل الامر لا بد منه فلا بأس بالسؤال والاعطاء اه ومثله في البراوية وفيها لا يجوز الاعطاء اذ لم يكونوا على تلك الصفة المذكورة قل الام ابو نصر العياضي ارجو ان يغفر الله تعالى لمن يخرجهم من المسجد وعن الامام خلف بن ايوب لو كنت قاضيا لما قبل شهادة من يتصدق عليهم اه وسيأتي في باب المنصرف انه لا يخل ان يسأل شيئا من له قوت يومه بالفعل او بالقوة كالصحيح المكتسب ويأثم معصيه ان علم بحاله لاعنته على الحرم (قوله) وسئل عليه السلام) ثبت في الصحيحين وغيرهما عنه صلى الله عليه وسلم فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم يصلي يسأل الله تعالى شيئا الا اعطاه اياه وفي هذه الساعة اقوال اصحابها او من اصحابها فيما بين ان يجلس الامام على المنبر الى ان يقضى الصلاة كما هو ثابت في صحيح مسلم عنه صلى الله عليه وسلم ايضا حاية قل في المعراج فيسب الله بقربه لا باسائه لانه مأمور بالسكوت اه وفي حديث آخر انها آخر ساعة في يوم الجمعة ويصحح الحاكم وغيره وقل على شرط الشيخين ولعل هذا هو مراد من نسخ ونقل ط عن الزرقاني ان هذين القولين مصححان من اثنين واربعين قولاً

وبن مائة بركته ان  
يستكن على قوس رخصا  
(فروغ) سمع النداء  
وهو كمن تركه يخاف  
فوت الجمعة او مكتوبة  
لا حصة رستاق سعي  
يريد الجمعة وحوائجها ان  
معظم مقصوده الجمعة  
ثواب السعي بها وبها  
ان من شرك في عبادة  
فاعة لا غالب الاغلب  
حرف الشعر وقد طار  
بالف \* لابس يخطي  
من بأخذ الله في الحصة  
من رذا احدنا ان لا يجد  
فرجة امامه فيتخطي  
بها الضرورة وبكره  
التخطي للسؤال كل حال  
وسئل عليه السلام

صلى  
في الصدقة في سؤال  
المسجد

مطاب  
في ساعة الاجابة يوم الجمعة

فيها وأنها دائرة بين هذين الوقتين فينبغي الدعاء فيهما اهـ ثم الظاهر انها ساعة لطيفة يختص  
وقتها بالنسبة الى كل بلدة وكل خطيب لان النهار في بلدة يكون ميلا في غيرها وكذلك وقت  
الظهور في بلدة يكون وقت عصر في غيرها ما قلوا من ان الشمس لا تحرك درجة الارض تطاع  
عند قوم وتغيب عند آخرين والله اعلم (قول له فقال يومها) تمام كلامه لان معرفة هذا الليل وفصله  
لصلاة الجمعة (قول له في أحكامها) ينتج الهمة جمع احكام فان تراجه في من الجمع والفرق  
القول في احكام السفر القول في احكام المسجد ونحو ذلك ومن جملة احكام يوم الجمعة (قول له  
قراءة المكثف) اي يومها وليلتها والافضل في اولها ما مبادرة للخير وحذرا من الالهايل وان  
يكثرنها فيهما للخير الصحيح ان الاول يضي له من النور ما بين الجمعتين والخير الدارمي ان الثاني  
يضي له من النور ما بينه وبين البيت العتيق ابن حجر (قول له ومن فهم) كالحنفي الحموي (قول له  
ويكره افراد بالصوم) هو المتمدن وقد امر به اولائهم نهي عنه (قول له فتدوهم) ولذا ذكر عبارته  
برمتها ليعلم موضع الوهم ومافيه من الفوائد وان كان بعضها علم مما تقدم وهي احكام يوم الجمعة  
اختص باحكام لزوم صلاة الجمعة واشتراط الجماعة لها وكونها ثلاثة سوى الامم وكونها قبلها  
شرط وقراءة السورة المخصوصة بها وتحريم السفر قبلها بشرطه واستئذان الغسل لها  
والتعطيل وليس الاحسن وتقليم الاظفار وحلق الشعر ولكن بعدها افضل والمختار في  
المسجد والتبكير لها والاستعجال بالعبادة الى خروج الخطيب ولا يسن الابرار بها ويكره  
افراد بالصوم وافراد ليلته بالقيام وقراءة المكثف فيه وفي كراهة النافذة وقت الاستواء على  
قول ابني يوسف المصحح المتمدن وهو خير ايام الاسبوع ويوم عيده وفيه ساعة اجابة وتجتمع فيه  
الارواح وتزار القبور ويأمن الميت فيه من عذاب القبر ومن مات فيه او في ليلته أمن من فتنة  
القبر وعذابه ولا تسجر فيه جهنم وفيه خلق آدم عليه السلام وفيه اخرج من الجنة وفيه يزور  
اهل الجنة ربهم سبحانه وتعالى اهـ ح قات وقوله لا يسن الابرار بها قدمنا في اوقات الصلاة انه  
قول الجمهور وقدما ايضا ترجيح قول الامام بكر اهة النافذة في وقت الاستواء يومها فافهم  
(قول له ويأمن الميت من عذاب القبر الخ) قال اهل السنة والجماعة عذاب القبر حق وسؤال منكر  
ونكير وضغطة القبر حق اكن ان كان كافرا فعذابه يدور الى يوم القيامة ويرفع عنه يوم الجمعة  
وشهر رمضان فيعذب اللحم متصلا بالروح والروح متصلا بالجسم فيألم الروح مع الجسد وان كان  
خارجا عنه والمؤمن المطيع لا يعذب بل له ضغطة يجدهول ذلك وخوفه والماضي يعذب وضغطة  
لكن ينقطع عنه العذاب يوم الجمعة وليلتها لا يعود وان مات يومها او ليلتها يكون العذاب  
ساعة واحدة وضغطة القبر ثم ينقطع كذا في المعتمدات للشيخ ابني المعين النسفي الحنفي من حاشية  
الحموي ما خلا (قول له لا تسجر) في جامع اللغة سجر الشور احمد ح (قول له وفيه يزور اهل  
الجنة ربهم تعالى) المراد بالزيادة الرؤية له تعالى وهذا باعتبار بعض الاشخاص والبعض يراه  
في اقل من ذلك والبعض في اكثر منه حتى قال بعضهم ان النساء لا يرينه الا في مثل ايام الاعياد  
عند التجلي العام وتمامه في ط نسأله تعالى ان يجعلنا من اهل رؤيته آمين

دليل

ما اختص به يوم الجمعة

عن ساعة الاجابة قال ما بين  
جاوس الامم الى ان يتم  
الصلاة وهو الصحيح  
وقيل وقت العصر واليه  
ذهب المشايخ كما في التار  
خاية وفيها سئل بعض  
المشايخ اية الجمعة افضل ام  
يومها فقال يومها وذكر في  
احكامات الاسبعة ما اختص  
به يومها قراءة المكثف فيه  
ومن فهم عطفه على قوله  
ويكره افراد بالصوم  
وافراد ليلته بالقيام فقد  
وهم وفيه تجتمع الارواح  
وتزار القبور ويأمن الميت  
من عذاب القبر ومن مات  
فيه او في ليلته أمن من  
عذاب القبر ولا تسجر فيه  
جهنم وفيه يزور اهل الجنة  
ربهم تعالى

للجمعة طهره وهو عليه السلام يجمع عليه ويشهر فيهما بالقرابة بشرط لاحدهما ما يشترط  
 لاخرى سوى الحصة وشهد على من ثبت عليه الجمعة وقدمت الجمعة شرعية وكثرة وقوعها  
 (قوله صلى الله عليه وسلم) اي سبب مباديها الاسم لان الله تعالى فيه عوائد الاحسان اى انواع  
 الاحسان مبنية على عبادة في شئ من هذا المعنى بعد التمتع عن الطاعة وصدقة الفطر و اتمام  
 الحج وحرف الزيارة وحرف الاذى وغير ذلك ولان العادة فيه الفرح والسرور والشايط  
 والحور غير سبب ذلك (قوله صلى الله عليه وسلم) اي يعود على من ادركه كسميت القافلة قافلة  
 لا فلا يتحول اى رحلتها بحر ٣ وانما صد القصة كان يسمع مرض يأسا او ياطالب  
 وبما وجد او يستعمل في الحبر والسر فموس ومنه حديث كان صلى الله عليه وسلم يتفأل  
 ولا يتبر في كذا حديث كان معه اذا خرج حاجته ان يسمع يارشد يارجيس اخرجهما  
 سبب في شئ من الصغير ووجه ان اهل اهل ورجاء للخير من الله تعالى عند كل سبب  
 ضعف دق في خلاف القصة (قوله صلى الله عليه وسلم) اي زمان (قوله صلى الله عليه وسلم) اي يوم رؤيته  
 والا فوجه الحبيب ليس زمانا (قوله صلى الله عليه وسلم) اي مذهب غيرنا اما مذهبا فلزوم كل  
 مذهبه اقل في الهداية فلا عن اجمع الصغير عيدان اجتماع في يوم واحد قالا سنة والثاني  
 في ليلة ولا يزل واحد منهما اه قول في المعراج احتراز به عن قول عطية تجزى صلاة العيد  
 عن الجمعة ومنه عن علي وابن الزبير قال ابن عبد البر سقوط الجمعة بالعيد مهجور وعن علي ان  
 ذلك في اهل البصرة ومن لا يحب عليهم الجمعة اه (قوله صلى الله عليه وسلم) مقابلة القول بانها سنة  
 وتخيجه المسقى في المنافع لكن الاول قول الاكبرين كما في المحتجى وصى على تصحيحه في  
 البداية والايادى والادعية والحيث واختار واكفى المسقى وفي الخلاصة هو المختار لانه  
 صلى الله عليه وسلم راجع عينا وسببا في اجمع الصغير سنة لان وجودها ثبت بالسنة حلية  
 قول في البحر وانما شره لاختلاف في الحقيقة لان المراد من السنة المؤكدة بدليل قوله ولا  
 يترك واحد منهما وكما صرح به في الميسر وقد ذكر مرارا انها بمنزلة الواجب عندنا وهذا  
 كان الاصح انه تأمير المؤكدة كما واجب اه وسأيت له نظير ذلك في تكبير التشريق  
 وفيه كلام ستعرفه (قوله صلى الله عليه وسلم) متعلق بحجب الاول والضمير للجمعة وشمل شرائط  
 الوجوب وشرائط الصحة لكن شرائط وجوب عانت من قوله على من يجب عليه الجمعة فبقى  
 المراد من قوله شرائطها القسم الثاني فقط واستثنى من الثاني الخطبة واستثنى في الجوهره  
 من الاول لما قول اذا اذن له مولاه فانه تزمه العيد بخلاف الجمعة لان لها بدلا وهو الظهر  
 وقيل في معنى ان لا يجب عليه العيد ايضا لان مدفعه لا يصير مؤكدة له بالاذن اه وجزم به في  
 البحر فب وفي امه البحر ان الجماعة في العيد تسن على القول بسنيتها وتجب على القول  
 بوجوبها اه طهره انها غير شرط على القول بالسنة لكن صرح بعده بانها شرط لصحتها  
 على كل من التواين اى فتكون شرائط الصحة الاتيان بها على وجه السنة والا كانت نفلا مطلقا  
 امل لكن اعترض ط مذكوره منصف بان الجماعة من شرائط الجماعة التي هي جمع  
 واواحد هذا مع الامام جماعة كما في التمر (قوله صلى الله عليه وسلم) بيان للفرق وهو انها في السنة

سبب لان الله فيه عوائد  
 الاحسان مبنية على عبادة  
 في شئ من هذا المعنى  
 بعد التمتع عن الطاعة  
 وصدقة الفطر و اتمام  
 الحج وحرف الزيارة  
 وحرف الاذى وغير ذلك  
 ولان العادة فيه الفرح  
 والسرور والشايط  
 والحور غير سبب ذلك  
 (قوله صلى الله عليه وسلم)  
 اي يعود على من ادركه  
 كسميت القافلة قافلة  
 لا فلا يتحول اى رحلتها  
 بحر ٣ وانما صد القصة  
 كان يسمع مرض يأسا  
 او ياطالب وبما وجد  
 او يستعمل في الحبر  
 والسر فموس ومنه حديث  
 كان صلى الله عليه وسلم  
 يتفأل ولا يتبر في كذا  
 حديث كان معه اذا  
 خرج حاجته ان يسمع  
 يارشد يارجيس اخرجهما  
 سبب في شئ من الصغير  
 ووجه ان اهل اهل  
 اهل ورجاء للخير من  
 الله تعالى عند كل سبب  
 ضعف دق في خلاف  
 القصة (قوله صلى الله  
 عليه وسلم) اي زمان  
 (قوله صلى الله عليه وسلم)  
 اي مذهب غيرنا اما  
 مذهبا فلزوم كل مذهبه  
 اقل في الهداية فلا عن  
 اجمع الصغير عيدان  
 اجتماع في يوم واحد  
 قالا سنة والثاني في  
 ليلة ولا يزل واحد  
 منهما اه قول في  
 المعراج احتراز به  
 عن قول عطية تجزى  
 صلاة العيد عن  
 الجمعة ومنه عن  
 علي وابن الزبير  
 قال ابن عبد البر  
 سقوط الجمعة  
 بالعيد مهجور  
 وعن علي ان ذلك  
 في اهل البصرة  
 ومن لا يحب  
 عليهم الجمعة  
 اه (قوله صلى الله  
 عليه وسلم) مقابلة  
 القول بانها سنة  
 وتخيجه المسقى  
 في المنافع لكن  
 الاول قول  
 الاكبرين كما في  
 المحتجى وصى  
 على تصحيحه  
 في البداية  
 والايادى  
 والادعية  
 والحيث  
 واختار  
 واكفى  
 المسقى  
 وفي  
 الخلاصة  
 هو المختار  
 لانه صلى  
 الله عليه  
 وسلم راجع  
 عينا  
 وسببا  
 في اجمع  
 الصغير  
 سنة لان  
 وجودها  
 ثبت  
 بالسنة  
 حلية  
 قول  
 في البحر  
 وانما  
 شره  
 لاختلاف  
 في الحقيقة  
 لان  
 المراد  
 من السنة  
 المؤكدة  
 بدليل  
 قوله  
 ولا يترك  
 واحد  
 منهما  
 وكما  
 صرح  
 به في  
 الميسر  
 وقد  
 ذكر  
 مرارا  
 انها  
 بمنزلة  
 الواجب  
 عندنا  
 وهذا  
 كان  
 الاصح  
 انه  
 تأمير  
 المؤكدة  
 كما  
 واجب  
 اه  
 وسأيت  
 له  
 نظير  
 ذلك  
 في  
 تكبير  
 التشريق  
 وفيه  
 كلام  
 ستعرفه  
 (قوله  
 صلى  
 الله  
 عليه  
 وسلم)  
 متعلق  
 بحجب  
 الاول  
 والضمير  
 للجمعة  
 وشمل  
 شرائط  
 الوجوب  
 وشرائط  
 الصحة  
 لكن  
 شرائط  
 وجوب  
 عانت  
 من  
 قوله  
 على  
 من  
 يجب  
 عليه  
 الجمعة  
 فبقى  
 المراد  
 من  
 قوله  
 شرائطها  
 القسم  
 الثاني  
 فقط  
 واستثنى  
 من  
 الثاني  
 الخطبة  
 واستثنى  
 في  
 الجوهره  
 من  
 الاول  
 لما  
 قول  
 اذا  
 اذن  
 له  
 مولاه  
 فانه  
 تزمه  
 العيد  
 بخلاف  
 الجمعة  
 لان  
 لها  
 بدلا  
 وهو  
 الظهر  
 وقيل  
 في  
 معنى  
 ان  
 لا  
 يجب  
 عليه  
 العيد  
 ايضا  
 لان  
 مدفعه  
 لا  
 يصير  
 مؤكدة  
 له  
 بالاذن  
 اه  
 وجزم  
 به  
 في  
 البحر  
 فب  
 وفي  
 امه  
 البحر  
 ان  
 الجماعة  
 في  
 العيد  
 تسن  
 على  
 القول  
 بسنيتها  
 وتجب  
 على  
 القول  
 بوجوبها  
 اه  
 طهره  
 انها  
 غير  
 شرط  
 على  
 القول  
 بالسنة  
 لكن  
 صرح  
 بعده  
 بانها  
 شرط  
 لصحتها  
 على  
 كل  
 من  
 التواين  
 اى  
 فتكون  
 شرائط  
 الصحة  
 الاتيان  
 بها  
 على  
 وجه  
 السنة  
 والا  
 كانت  
 نفلا  
 مطلقا  
 امل  
 لكن  
 اعترض  
 ط  
 مذكوره  
 منصف  
 بان  
 الجماعة  
 من  
 شرائط  
 الجماعة  
 التي  
 هي  
 جمع  
 واواحد  
 هذا  
 مع  
 الامام  
 جماعة  
 كما  
 في  
 التمر  
 (قوله  
 صلى  
 الله  
 عليه  
 وسلم)  
 بيان  
 للفرق  
 وهو  
 انها  
 في  
 السنة

٣ مقابلة  
 في سنن الجماعة

٤ مقابلة  
 في سنن الجماعة

لا شرط وانما بعدها لاقبلها بخلاف الجمعة قال في البحر حتى لو لم يخطب اصلاحا وساء لترك السنة ولو قدمها على الصلاة تحب وساء ولا تعاد الصلاة (قوله صلاة العيد) ومنها الجمعة ح (قوله بما لا يصح) اي على انه عيد ولا فهو نفل مكروه لادائه بالجماعة ح (قوله لانه واجب الخ) المراد بالواجب ما يلزم فعله اما على سبيل الوجوب المصطاح عليه وذلك في العيد واما على طريق الفرضية وذلك في الجنازة فهو من عموم المجاز ط (قوله والجنازة كفاية) فيه ان العيد ان ترجح على الجنازة بالعينية فهي ترجحت عليه بالفرضية فالاولى ان يعامل بأن العيد تؤدي بجمع عظيم يخشى تفرقه ان استغل الامام بالجنازة اه ح قات بل الاولى التعليل بخوف التشويش على الجماعة بأن يظنوها صلاة العيد ثم رأيت كذلك في جناز البحر عن الفقيه (قوله على الخطبة) اي خطبة العيد وذلك لفرضيتها وسنة الخطبة وكذا يقال في سنة المغرب ط (قوله وغيرها) كسنة الظهر والجمعة والعشاء (قوله والعيد على الكسوف) لانه وان كان كل منهما يؤدي بجمع عظيم لكن العيد واجب والكسوف سنة ح هذا وفي السراج ان كان وقت العيد واسعا يبدأ بالكسوف لانه يخشى فواته وان ضاق صلى العيد ثم الكسوف ان بقي فان قيل كيف يجتمعان والكسوف في العادة لا يكون الا في آخر يوم من الشهر والعيد اول يوم او يوم العاشر قلنا لا يمتنع فقد روى انها كسفت يوم مات ابراهيم ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم وموته كان يوم العاشر من ربيع الاول على ان الفقهاء قد يذكرون مالا يوجد عادة ٢ كقول الفرضيين رجل مات وترك مائة جدة اه قات ومثله قواهم لو تترس الكفار بنبي يسئل ذلك النبي بل قدي تصور ذلك في الحكم بأن يشهدوا على نقصان رجب وشعبان فيقع العيد في آخر رمضان كافي البرازية (قوله عن الحلبي) اي العلامة المحقق محمد بن امير حاج صاحب الحلية شرح النية (قوله عن السنة) اي سنة الجمعة كما صرح به هناك وقال فعلى هذا تؤخر عن سنة المغرب لانها آكد اه فافهم (قوله الحاقا لها) اي للسنة بالصلاة اي صلاة الفرض (قوله لكن في آخر الخ) استدراك على الاستدراك وعلى قول المصنف وتقدم على صلاة الجنازة ط (قوله بنبي الخ) عبارة الاشياء اجتمعت جنازة وسنة قدمت الجنازة واما اذا اجتمع كسوف وجمعة او فرض وقت لم أره وينبغي تقديم الفرض ان ضاق الوقت والا فالكسوف لانه يخشى فواته بالانحلاء ولو اجتمع عيد وكسوف وجنازة ينبغي تقديم الجنازة وكذا لو اجتمعت مع فرض وجمعة ولم يخف خروج وقته وينبغي ايضا تقديم الكسوف على الوتر والتراويح اه وفيه مخالفة لما مر من حيث تقديمه الجنازة على السنة وهو خلاف المفتي به كما علمت وعلى العيد وهو بحث مخالف لما ذكره المصنف تبع الدردر ومن حيث تقديمه الكسوف على الفرض وهو بحث ايضا مخالف لما ذكره الشارح من تقديم العيد على الكسوف مع ان العيد واجب فقدم فبالاولى تقديم فرض الوقت وفي الجوهره من باب الكسوف اذا اجتمع الكسوف والجنازة بدى بالجنازة لانها فرض وقد يخشى على الميت التغير اه اي لطول صلاة الكسوف وقد يقال قدم العيد لثلاث يحصل الاشتباه لانه يؤدي بجمع عظيم وعلى هذا تقدم الجمعة ايضا على الكسوف ولذا خص صاحب الاشياء تقديم فرض الوقت دون الجمعة ويؤخذ من قوله ايضا ان ضاق الوقت تقديم فرض المغرب

مطلب —

فيما ترجح تقديمه من صلاة عيد او جنازة او كسوف او فرض او سنة

صلاة العيد في القرى تكره تحيما اي لانه اشتغال بما لا يصح لان المصير شرط الصحة (وتقدم) صلاتها (على صلاة الجنازة اذا اجتمعا) لانه واجب عينا والجنازة كفاية (ه) تقدم (صلاة الجنازة على الخطبة) وعلى سنة المغرب وغيرها والعيد على الكسوف لكن في البحر قبيل الاذان عن الحلبي الفتوى على تأخير الجنازة عن السنة واقره المصنف كأنه الحاقا لها بالصلاة لكن في آخر احكام دين الاشياء ينبغي تقديم الجنازة والكسوف حتى على الفرض مالم يصق وقته فتأمل

٢ مطلب —

الفقهاء قديذ كرون مالا يوجد عادة

لأنه قد عرفت كذا في حقه وهو ظهر ثم رأيت صريحا في خاتمة التارخية وقل بعده وروى  
 الحسن انه يخبر ففهمه (قوله) وتنب يوم الفطر الح) التنب قول البعض وعند المصنف الغسل  
 سبق من السنن والصحيح ان الكل سنة مخصوص الرجال قهستاني عن الزاهدي ط وزاد  
 في البحر عن المحتج وأما ما جاء مستحبا لاشمال السنة على المستحب قل نوح افندي وحاصله  
 تحوير الطلاق اسم المستحب على السنة وعكسه ولهذا اطلق في الهداية اسم المستحب على  
 الغسل ثم قل فليس فيه الغسل اه وفي القهستاني ايضا ان هذه الامور مندوبة قبل  
 الصلاة ومن آدابها الامن آداب اليوم كما في الجواني لكن في التحفة ان في غسله اختلاف في الجمعة  
 اه (قوله حلوا) قل في فتح القدير ويستحب كون ذلك المعلوم حلوا ما في البخاري كان  
 عام الصلاة والسلام لا غدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات ويأكلهن وترا اه قلت فالظاهر  
 ان تمر فضل كما قدمه هذا الخبر فمن لم يجد يأكل شيئا حلوا ثم رأيت في شرح المنية (قوله  
 ولو قروى) كذا في السير الجارية واعلم يشير الى ان ذاك ليس من سنن الصلاة بل من سنن اليوم  
 لان في الاكل مبادرة الى قبول ضيافة الحق سبحانه والى امتثال امره بالافطار بعد امتثال  
 امره بالصيام تأمل (قوله واستياكه) لانه مندوب اليه في سائر الصلوات اختيار ومفاده ان  
 المراد به الاستيان عند القيام الى الصلاة فانه مستحب كما قدمناه في سنن الوضوء وكذا عند  
 الاجتماع بالناس وعليه فيستحب قبل التوجه اليها ايضا واما السواك في الوضوء فانه سنة  
 مؤكدة ولا خصوصية للعيد فيه (قوله ولو غير ابيض) قل في البحر وظاهر كلامهم تقديم  
 الاحسن من الثياب في الجمعة والعدين وان لم يكن ابيض والدليل دال عليه فقد روى  
 البيهقي انه عليه الصلاة والسلام كان يلبس يوم العيد بردة حمراء وفي الفتح الحلة الحمراء عبارة  
 عن ثوبين من اليمن فيهما خطوط حمراء خضر لانها احمر بحت فايكن تحمل البردة احدهما اه  
 اى احدا الثوبين اللذين هما الحلة اى لا يعارض ذلك حديث النهي عن لبس الاحمر والقول  
 مقدم على الفعل والخطير على الميسر اذا تعارضا فكيف اذا تعارضا بالمثل المذكور اه  
 زيادة وسياق ان شاء الله على تمام الكلام على لبس الاحمر في كتب الخطر والاباحة (قوله  
 صح عطفه) جواب سؤال تقديره كيف صح عطف اداء الفطرة على المندوبات مع وجوبه  
 فثبت بأن الكلام هنا في الاداء قبل الخروج والواجب مطلق الاداء اه ح (قوله ومن  
 ثم) اى من اجل كون جميع تلك الاحكام قبل الخروج (قوله اتى بكلمة ثم) اى المفيدة  
 لمرتبب والترخي ليفيد تراخي الخروج عن جميع فيدل على ان المراد فعل جميع ما ذكر  
 قبله بخلاف ما لو اتى بالواو او بالفاء لان الفاء ربما توهم تعقيبها على اداء الفطرة فقط بخلاف  
 ثم ولما قل ليفيد تراخي عن جميع ما مر والاضاهر ان يقول ليفيد عطفها على العلة  
 السابقة وقد يقل حذف العطف لانه بمعنى العلة الاولى فالتامة بدل منها للتوضيح ففهم  
 هذا والمصرح به انه يندب اداء الفطرة في الطريق وهو متوجه الى المصلى وما هنا يومهم  
 خلافة فأمثل (قوله المصلى العم) اى في الصحراء بجزر عن المغرب (قوله والواجب  
 مطابق التوجه) اى لا التوجه المرتبب على ما ذكر ولا التوجه المتباعد التمسى ولا التوجه  
 الى خصوص الجبهة وهذا الكلمة الجواب عن السؤال المقدر (قوله هو الصحيح) قل

مصاب  
 يطلق المستحب على السنة  
 والعكس  
 (هذه يوم مضر اكله)  
 حو وترا ولو قروى (قبل)  
 خروجهم الى (صلاتهم)  
 واستياكه وغتساله وتطيئه  
 بانه رشح لا لون (ولبسه  
 احسن ثيابه) ولو غير ابيض  
 (واداء فطرته) صح عطفه  
 على اكله لان الكلام كله  
 قبل الخروج ومن ثماني  
 بكلمة (ثم خروجه) ليفيد  
 تراخي عن جميع ما مر  
 (مشتيا الى الجبهة) وهي  
 المصلى العام والواجب  
 مطابق التوجه (في الخروج  
 اليها) اى الجبهة الصلاة  
 العيد سنة وان وسعهم  
 المسجد اجمع (هو  
 الصحيح)

في الظهيرة وقال بعضهم ليس بسنة وتعارف الناس ذلك لضيق المسجد وكثرة الزحام الصحيح  
هو الاول اه وفي الخلاصة والحانية السنة ان يخرج الامام الى الجبابة ويستحلف ثم يصلي  
في المصير بالضعفاء بناء على ان صلاة العيدين في موضعين جائزة بالانفاق وان لم يستحلف فله  
ذلك اه نوح **(قوله ولا بأس باخراج منبر اليها)** عزاه في الدرر الى الاختيار **(قوله لكن)**  
في الخلاصة الخ ومثله في الحانية فانهما قالا ولا يخرج المنبر الى الجبابة يوم العيد واختلف  
المشايع في بناءه في الجبابة قيل يكبره وقيل لا قيل كلاهما على انه لا خلاف في كراهة اخراجه  
اليها وانما الخلاف في بناءه فيها ويمكن حمل الكراهة على التنزيهية وهي مرجع خلاف الاولى  
المناد من كلمة لا بأس غالباً بخلافه ففهم وفي الخلاصة عن خواهر زاده هذا اي بناؤه حسن  
في زماننا **(قوله من طريق آخر)** لما رواد البخاري انه كان صلى الله عليه وسلم اذا كان يوم عيد  
خالف الطريق ولان فيه تكبير الشهود لان مكانة القرية تشهد لصاحبها شرح التنية **(قوله)**  
**(التختم)** ظاهره ولو اثير أمير دقش ومنه وما في كتاب الخطر من قصصه على نحو هؤلاء  
يتمول على الدوام ويدل على ما في التبر عن الدراية ان من كان لا يتختم من الصحابة كان يتختم يوم  
العيد وهذا اولي مما في القهستاني حيث خصه بذي سلطان ومن السندوبات صلاة الصبح في  
مسجد حيه ط **(قوله لا تنكر)** خبر قوله والتهنئة وانما قال كذلك لانه لم يحفظ فيها شيء عن  
ابي حنيفة واحتج به وذكر في التنية انه لم ينقل عن اخيه بنا كراهة وعن مالك انه كرهها وعن  
الاوزاعي انها بدعة وقال الشافعي ابن امير الحاج بل الاشبه انها جائزة مستحبة في الجملة ثم ساق  
آثاراً بأسانيد صحيحة عن الصحابة في فعل ذلك ثم قال واستعامل في البلاد الشامية والمصرية  
عيد مبارك عليك ونحوه وقال يمكن ان يلحق بذلك في المشروعية والاستحباب لما بينهما من  
التلازم فان من قبات طاعته في زمان كان ذلك الزمان عليه مباركاً على انه قد ورد الدعاء بالبركة  
في امور شتى فيؤخذ منه استحباب الدعاء بها هنا ايضا اه **(قوله في طريقها)** ليس التقيد  
به للاحتراز عن البيت او المصلى وانما هو لبيان المخالفة بين عيد الفطر والاضحى فان السنة  
في الاضحى التكبير في الطريق كما سيأتي فافهم **(قوله قبلها)** ظرف اتموله ولا يتنفل للاحتراز  
عما بعدها فان فيه تفصيلاً كما صرح به بعده **(قوله يتعلق بالتكبير والتنفل)** المراد التعاق  
المعنوي اي انه قيد لهما فعني الاطلاق في التكبير اي سواء كان سرا او جهراً وفي التنفل  
سواء كان في المصلى اتفاقاً او في البيت في الاصح وسواء كان ممن يصلي العيد اولاً حتى ان المرأة  
اذا ارادت صلاة الضحى يوم العيد تصلّيها بعدما يصلي الامام في الجبابة افده في البحر **(قوله)**  
كذا قرره المصنف تبعاً للبحر الخ حاصل الكلام في هذا المقام انه قل في الخلاصة ولا يكبر  
يوم الفطر وعندها يكبر ويخافت وهو احدى الروايتين عنه والاصح ما ذكرنا انه لا يكبر  
في عيد الفطر اه ففادان الخلاف في اصل التكبير لا في صفته وان الاتفاق على عدم الجهر به ورده  
في فتح القدير بانه ليس بشيء اذا يمنع من ذكر الله تعالى في وقت من الاوقات بل من  
ايقاعه على وجه البدعة وهو الجهر لمخالفته قوله تعالى واذكرك ربك في نفسك فيقتصر على  
مورد الشرع وهو الاضحى لقوله تعالى واذكروا الله في ايام معدودات ورد في البحر على  
الفتح بان صاحب الخلاصة اعلم منه بالخلاف وبان تخصيص الذكر بوقت لم يرد به الشرع غير

(ولا بأس باخراج منبر  
اليها) لكن في الخلاصة  
لا بأس ببناءه دون اخراجه  
ولا بأس بعوده راكباً  
وندب كونه من طريق  
آخر واظهار البشاشة  
واكثار الصدقة والتختم  
والتهنئة بتقبل الله منها  
ومنكم لا تنكر ولا يكبر  
في طريقها ولا يتنفل قبلها  
مطلقاً يتعلق بالتكبير  
والتنفل كذا قرره المصنف  
تبعاً للبحر

مشروع اه اقول ما في الخلاصة يشعر به كلام الحلية فانه قال ويكبر يوم الاصح ويجهز  
 الاكبر يوم الفطر في قول ابى حنيفة لكن لاشك ان الختم ابن الهيثم له علقام بالخلاف ايضا  
 كيف وفي غاية البيان المراد من في التكبير التكبير بمسقة الجهر ولا خلاف في جوازه بصفة  
 الاخفاء اه وورد ان الخلاف بين الامم وصاحبه في الجهر والاخفاء لافي اصل التكبير وقد  
 حكى الخلاف كذلك في البدائع والسراج والمجمع ودرر البحار والمنتقى والدرر والاختيار  
 والمواهب والامداد والايضاح والتتار خانية والتجنيس والتبيين ومختارات النوازل  
 والكفاية والمعراج وعزاه في النهاية الى المبسوط وتحفة الفقهاء وزاد الفقهاء فهذه مشاهير  
 كتب المذهب مصرحة بخلاف ما في الخلاصة بل حكى القهستاني عن الامام روايتين احدهما  
 انه يسر والثانية انه يجهز كقولهما قال وهي الصحيح على ما قال الرازي ومثله في النهر  
 وقول في الحلية واختلف في عيد الفطر فعن ابى حنيفة وهو قول صاحبه واختيار الطحاوي  
 انه يجهز وعنه انه يسر واغرب صاحب التصاب حيث قال يكبر في العيدين سرا كما اغرب  
 من عزنا الى ابى حنيفة انه لا يكبر في الفطر اصلا وزعم انه الاصح كما هو ظاهر الخلاصة  
 اه فقد ثبت ان ما في الخلاصة غريب مخالف للمشهور في المذهب فافهم وفي شرح المنية  
 الصغير ويوم الفطر لا يجهز به عنده وعندها يجهز وهو رواية عنه والخلاف في الافضلية  
 اما الكراهة فمنتفية عن الطرفين اه وكذا في الكبير واما قول الفتح اذ لا يمنع عن ذكر الله  
 تعالى الخ فهو منقول في البدائع وغيرها عن الامام في بحث تكبير التشريق هذا وقد ذكر  
 الشيخ قاسم في تصحيحه ان المعتمد قول الامام (قوله لكن تعقبه في النهر) اقول لم يتعقبه  
 صريحا لانه نقل كلام البحر واقره نعم ذكر قبله ان الخلاف في الجهر وعدمه وعزاه الى  
 معراج الدراية والتجنيس وغاية البيان والزيلعي (قوله زاد في البرهان الخ) اي زاد على ما في  
 النهر التصريح بانه سنة عندهما اي لا مستحب والا فقد علمت انه في النهر صرح بالخلاف بين  
 الامام وصاحبه لكنه لم يصرح بانه سنة او مستحب فافهم (قوله ووجهها) اي هذه الرواية  
 (قوله فيقتصر على مورد الشريعة) وهو ما في البحر عن الغنية التكبير جهرا في غير ايام  
 التشريق لايس الا بازاء العدو او النصوص وقاس عليه بعضهم الحريق والخاف كلاهما اه  
 زاد القهستاني او علا شرفا (قوله وكذا لا يتنفل الخ) لما في الكتب الستة عن ابن عباس  
 رضي الله تعالى عنهما انه صلى الله عليه وسلم خرج فصلى بهم العيد لم يصل قبلها ولا بعدها وهذا  
 التفي بعدها محمول عليه في المعلى لما روى ابن ماجه عن ابى سعيد الخدري رضي الله عنه كان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي قبل العيد شيئا فاذا رجع الى منزله صلى ركعتين كذا في فتح  
 القدير قال في منح الغفار اقول وهكذا استدل به الشراح على الكراهة وعندي في كونه  
 مقيدا للمدعى بظن لان غاية ما فيه ان ابن عباس حكى انه عليه الصلاة والسلام خرج فصلى بهم  
 العيد ولم يصل الخ وهذا لا يقتضي ان ترك ذلك كان عادلة ويمثل هذا لاثبت الكراهة اذ لا  
 بداهة من دليل خاص ذكره صاحب البحر اه قلت لكن ذكر العلامة نوح افندي ان  
 وجه الاستدلال ما ذكره في كراهة التنفل بعد طلوع الفجر باكثر من ركعتيه من انه صلى  
 الله عليه وسلم كان حراصا على الصلاة فقدم فعلاه يدل على الكراهة اذ لو لاها لفعلاه مرة بيانا

لكن تعقبه في النهر ورجح  
 تفكيده بالجهر زاد في  
 البرهان وقالا الجهر به سنة  
 كالاصحى وهي رواية عنه  
 ووجهها ظاهر قوله تعالى  
 ولتكموا العدد ولتكبروا  
 الله على ما هذا كما ووجه  
 الاول ان رفع الصوت  
 بالذكر بدعة فيقتصر على  
 مورد الشريعة اه (وكذا)  
 لا يتنفل (بعدها في مصالها)  
 فانه مكروه عند العامة  
 (وان) تنفل بعدها (في  
 البيت جاز) بل يدب تنفل



للاجواز اه قات هذا مسلم فيما اذا تكرر منه ذلك اما عدم الفعل مرة فلا وليس في حديث ابن عباس المار ما يفيد التكرار وفهم (قوله باربع) او بركتين والاول افضل كما في القهستاني (قوله هذا) اى مامر من المع عن التكبير والتفعل (قوله الجواس) الطاهران المراد بهم الذين لا يؤثر عندهم الزجر غلا ولا كسلا حتى يفضى بهم الى الله كاصلاط (قوله اصلا) اى لاسرا ولا جهرا في التكبير والاقبل الصلاة بمسجد او بيت اه بعدها بمسجد في التفعل ط اقول وظاهر كلام البحر انه زاد التفعل بحثا منه واستشهد له بما في التجنيس عن الحلواني ان كسالى العوام اذا صلوا الفجر عند طلوع الشمس لا يمنعون لانهم اذا منعوا تركوها اصلا وادافوها مع تجوز اهل الحديث لها اولى من تركها اصلا (قوله في هامشه الخ) تقدم الكلام على هذه الصلاة في باب النوافل وان المراد ببراءة ليلة النصف من شعبان وليلة القدر السابع والعشرين من رمضان ثم ان ما نقله قل الرحى هو من الحلواني الموحشة ويمنع التوثق بذلك الخط اجماعهم على حرمة العمل بالحديث الموضوع وقد نصوا على وضع حديث هذه الصلوات والفتحة لا ينقل من الهوامش مجهولة سيما ما كان فساده ظاهرا وقوله لان عاليا الخ تعاميل لما في البحر وظاهر هذا الاثر تقرير الكراهة عندهم في المصلى وانها تزنيمة والا لما أقره اذ لا يجوز الاقرار على التكرار ولا يرد مامر من عدم منعهم عن صلاة الفجر عند طلوع الشمس لان ذلك خوفا تركها اصلا فيقع التارك في محذور اعظم والله اعلم (قوله من الارتفاع) المراد به ان تبيض زيلعى (قوله قدر ربح) هو اثنا عشر شبرا والمراد به وقت حل النافلة فلا مباينة بينهما خلافا لما في القهستاني ط \* (تنبه) \* يندب تعجيل الاضحية لتعجيل الاضاحى وتأخير الفطر ليؤدى الفطرة كما في البحر (قوله بل تكون نفلا محرما) لانها قبل دخول وقتها لم تصر واجبة كالوصلى ظهر اليوم عند طلوع الشمس فلا ينافى ما تقدم في اوقات الصلاة من انه في وقت الطلوع والاستواء والغروب لا يتعقد شئ من الفرائض والواجبات الفأنة سوى عصر يومه حتى لو شرع فيها بفريضة لم يكن داخلا في الصلاة اصلا فلا تنقض طهارته بالتحقة بخلاف ما لو شرع في التطوع فافهم (قوله باسقاط الغاية) اى مثل ثم اتعوا الصيام الى الليل قال القهستاني فالزوال ليس وقتها لان الصلاة الواجبة لا تنعقد عند قيامه اه قل ط وهذا يرشد الى ان المراد بالزوال الاستواء واطلق عليه للمجاورة (قوله فسدت) اى فسد الوصف وانقابت نفلا اتفاقا ان كان الزوال قبل القعود قدر التشهد وعلى قول الامام ان كان بعده ط قلت وهذا ذكره الشارح بحثا عند ذكر المسائل الاثني عشرية وقال ولم أره (قوله كما في الجمعة) اى اذا دخل وقت العصر فيها ط (قوله وقدمناه) اى في باب الاستخلاف (قوله ويصلى الامام بهم الخ) ويكفى في جماعتها واحد كما في النهر ط (قوله مثنا قبل الزوائد) اى قارنا الامام وكذا المؤم التناء قبلها في ظاهر الرواية لانه شرع في اول الصلاة امداد وسميت زوائد لزيادتها على تكبيرة الاحرام والركوع وأشار الى ان التعوذ يأتي به الامام بعدها لانه سنة القراءة (قوله وهى ثلاث تكبيرات) هذا مذهب ابن مسعود وكثير من الصحابة ورواية عن ابن عباس وبه اخذ ائمتنا الثلاثة وروى عن ابن عباس انه يكبر في الاولى سبعا وفي الثانية ستا وفي رواية خسا منها ثلاثة

(قوله لا يؤثر الصواب لا يورث كما هو الظاهر مصححه ط

باربع وهذا للجواس اما العوام فلا يمنعون من تكبير ولا تفعل اصلا فلهذا رغبتم في الخبرات بحر وفي هامشه بخط ثقة وكذا صلاة رغب وبراءة وقدر لان عاليا رضى الله عنه رأى رجلا يصلى بعد العيد فقيل اما تمنعها مير المؤمنين فقال اخاف ان أدخل تحت الموعد قال الله تعالى ارايت الذى ينهى عبدا اذا صلى (ووقتها من الارتفاع) قدر ربح فلا يصح قبله بل تكون نفلا محرما (الى الروال) باسقاط الغاية (فلوزالت الشمس وهو في اثنا عشرية) كما في الجمعة كذا في السراج وقدمناه في الاثني عشرية (ويصلى الامام بهم بركتين مثنا قبل الزوائد وهى ثلاث تكبيرات في كل ركعة)

اصية وهي تكبيرة الافتتاح وتكبير الركوع وباقي الزوائد في الاولى خمس وفي الثانية  
 خمس او ربع ويبدأ بالتكبير في كل ركعة قول في يديه و عليه نعم العمة اليوم الامر  
 الخلفاء من مبي لعيس به والمذهب الاول هو قول في التحيرية وهو تأويل مروي عن ابى  
 يوسف ومحمد وبهما فعلا ذلك لان مروان امرهما ان يكبرا بتكبير جده فعلا ذلك امثالاه  
 لامذهبا واعتقدا قول في المعراج لان طاعة الامم فيما ليس بمعضية واجبة اه ومنهم من  
 حرم ذلك برواية عنهما بل في الجحى وعن ابى يوسف انه رجع الى هذا ثم ذكر غير واحد من  
 مشايخ ان اختيار العمل برواية لزيادة اى زيادة تكبيرة في عيد الفطر و برواية نقصان  
 في عيد الاضحي عملا لروايتين وتحتيد في الاضحي لاشتغال الناس بالاضاحي وقيل تعجيلا  
 لحق عقر ، فيب بقدر تكبيرة وتتمه في خاية وحمل الشافعي جميع التكبيرات المروية عن  
 ابن عباس على الروايد وخذ خلاف ما حمده عليه والمذهب عندنا قول ابن مسعود وما ذكره  
 من عمل عمة بقول ابن عباس الامر ولادة من الخفاء به كان في زمنهم اما في زماننا فقد زال  
 فالعمل الآن بما هو المذهب عندنا كذا في شرح امنية وذكر في البحر ان الخلاف في  
 الاولوية ونحوه في خاية \* (تنبيه) يؤخذ من قول شرح امنية كان في زمنهم الخ ان امر  
 الخيفة لا يلقى بعد موته او عزله كصرح به في القادري التحيرية وبني عليه انه لو نهى عن  
 صرخ بدعوى بعد خمس عشرة سنة لا يلقى نهيه بعد موته والله اعلم **(قوله)** ولوراد تابعه الخ  
 لانه تبع لامامه فتجب عليه متابعته وترك رأيه برأى الامم لقوله عليه الصلاة والسلام  
 اما جعل الامم يؤتم به فلا تختلفوا عليه فما يظهر خطؤه بيقين كان اتباعه واجبا ولا  
 يظهر احسا في المجتهدات فم اذا خرج عن قول الصحابة فقد ظهر خطؤه بيقين فلا يلزمه  
 اتباعه ولهذا لو اقتدى بمن يرفع يديه عند الركوع او بمن يثب في الحجر او بمن يرى  
 تكبيرات الحذرة خمسا لاتباعه لظهور خطئه بيقين لان ذلك كله منسوخ بدائع اقول  
 يؤخذ منه ان الحنفى اذا اقتدى بشافعي في صلاة الحذرة يرفع يديه لانه مجتهد فيه فهو غير  
 منسوخ لانه قد قول به اثمة باج من الحنفية وسأيت تمامه في الحائز وقدمناه في اواخر بحث  
 واجبات الصلاة **(قوله)** الى ستة عشر كذا في بحر عن الخفيف وفي الفتح قيل يتابعه الى ثلاث  
 عشرة وقيل الى ست عشرة اه قمت ولعل وجه القول ثلثي حمل الثلاث عشرة المروية  
 عن ابن عباس على الروايد كما مر عن الشافعي وهي مع ثلاث الاصلية تصير ست عشرة والا  
 لما مر من قول بن الزوائد ست عشرة فيراجع وقد راجعت مجمع الآثار للامام الطحاوى فلم  
 ارفق ذكره من احاديد والآثار عن تصحيد وثمة عن كبر ممر عن ابن عباس فهذا  
 يؤيد لقول الاول ويد قدمه في فتح وسبه في بدع الى عمة المشايخ على ان ضم الثلاث  
 الاصلية الى الروايد بعد حد لان ثمة وصاية بينهما فلهذا **(قوله)** ياتى بالكل قول في  
 بحر فلا عن الخفيف من زاد لا يبرمه متعنه لانه عصى بيقين و وسمع التكبيرات من  
 مكبرين ياتى بالكل الخفيف وان كبر لاحتمل معص من مكبرين ولذا قيل ينوى بكل تكبيرة  
 لافتتاح لاحتمل التقدم على الامم في كل تكبيرة اه قمت واصاهر انه عبر عنه بقيل  
 صغره والله يد كره الشارح به يقتضى ان من يسمع من الامم ينوى الافتتاح بالثلاث

مضاد

تجب حصة الام في  
 ليس بمعصية

مضاد

امر الخيفة لا يلقى بعد  
 موته

ووردت له الى ستة عشر  
 الامم ثور الان يسمع من  
 المكبرين فيأتى بالكل

ايضا وان لم يزد عليها فنحن احناء القاصد وبقدمه موجود في النكاح الا في خصوص الزند على  
 المأثور في الركعة الاولى فامل وسبأ في صلاة الجيزة انه ينوي فيها الافتتاح بكل تكبيرة  
 ايضا ويأتي تمام البحث فيه (فقوله يدعى القراءتين) اي من يكبر في ركعة الثانية  
 بعد القراءة لتكون قراءتها تامة قراءة لركعة الاولى ام لو كبر في الثانية قبل القراءة ايضا  
 كما يقول ابن عباس يكون التكبير فصلا بين القراءتين واشار بقوله ندأ الى انه لو كبر في  
 اول كل ركعة جاز لان الخلاف في الاولوية كمر عن البحر هذا وامه في الخيط من التعاميل  
 للمواولة بان التكبيرات من السعائر ولهذا وجب الجهر به فوجب ضم الزند في الاولى  
 الى تكبيرة الافتتاح اسبقها على تكبيرة الركوع والى تكبيرة الركوع في الثانية لانه  
 الاصل فقد قل في البحر الظاهر ان المراد بالوجوب الثبوت لا المصطاح عليه لان مواولة  
 مستحبة اه وكذا قوله وجب الجهر بها اي ثبت في بعض المواضع كما في الاذان والتكبير في  
 طريق المصلي وتكبير التشريق وام الجهر في تكبيرات الزند فظاهر استحبابه لانه  
 فقط لا يعلمه فامل لكن في البحر عن المحيد ان بدأ الامم بالقراءة سهوا فذكر بعد الفاتحة  
 والسورة يمضي في صلاته وان لم يقرأ الفاتحة كبر وانما القراءة لزوما لان القراءة اذا  
 تم كان اقتناعا عن الامم لا رخصا بفرض اه ونحوه في المنتج وغيره وخامسه ان تقديم  
 التكبير على القراءة واجب والام ترفض الفاتحة لاجبه يؤيده مقدمه في باب صفة الصلاة  
 من انه ان كبر بدأ بالقراءة ونسي الله والتعوذ والتسمية لابعيد لغوات محالها وقد يجاب  
 بان العود الى التكبير قبل اتمام القراءة ليس لاحال المستحب الذي هو المواولة بل لاجل  
 استدراك الواجب الذي هو التكبير لانه لم يشرع في الركعة الاولى بعد القراءة بدليل انه  
 لو تذكره بعد قراءة السورة يتركه فكان مثل ما لو نسي الفاتحة وشرع في السورة ثم تذكر  
 يترك السورة ويقرأ الفاتحة لوجوبها بخلاف الله والتعوذ والتسمية والله اعلم **(قوله**  
**ويقرأ كالجعة)** اي كالقراءة في صلاة الجمعة لما روى ابو حنيفة انه صلى الله عليه وسلم كان  
 يقرأ في العيدين ويوم الجمعة الاعلى والغاشية كما في المنتج وقال في البدائع فان تترك بالاعتداء  
 به صلى الله عليه وسلم في قراءتهما في اغلب الاوقات فحسن لكن يكبره ان يتخذها حتما لا  
 يقرأ فيها غيرها ما ذكرنا في الجمعة اه ويخير بالقراءة كما ذكره في فصل القراءة وصرح  
 به في البحر هن **(قوله في التيمم)** اي الذي قبل الركوع اما لو ادركه راكعا فن غاب على  
 ظنه ادراكه في الركوع كبر قننا برأى نفسه ثم ركع والاربع وكبر في ركوعه خلاف لابي  
 يوسف ولا يرفع يديه لان اوضع على الركبتين سنة في محله والرفع لا في محله وان رفع الامام  
 رأسه سقط عنه ما في من التكبير الثلاثا تقوته المتابعة ولو ادركه في قيام الركوع لا يقضيها فيه  
 لانه يقضي الركعة مع تكبيراتها فتح وبدائع **(قوله كبر في الحال)** اي وان كان الامام  
 قد شرع في القراءة كفي الحلية **(قوله برأى نفسه اح)** اي ولو كان امامه شافعا كبر سبعا  
 فانه يكبر ثلاثا بخلاف ما مر من انه يتابعه في المأثور لانه في المذكر **(قوله لانه مسبق)** اي  
 وهو منفرد فيما يقضي والذكر الثالث يقضى قبل فراغ الامام بخلاف الفعل فتح قلت  
 فعلى هذا اذا ادرك مع الامام ما لا ينقص عن رأى نفسه يا بني ان لا يقضى بعده شيئا فتنه له

(دعوى) ندبا (بين)  
 (القراءتين) ويقرأ كالجعة  
 (ولو ادرك) مؤتم (لامه)  
 في التيمم بعده كبر (كبر)  
 في الحال برأى نفسه لاه  
 مسبق ولو سبق بركعة

ه حاية (قوله) يقرأ ثم يكبر (اي ادا قام الى قضاها اما الركعة التي ادر كها مع الامام فينبغي ان يجرى فيها التفصيل المأذون من ادراكه كل التكبير او بعينه اولا ولا كما افاده في الحلية (قوله) للتلاوي (التكبير) اي لانه اذا كبر قبل القراءة وقد كبر مع الامام بعد القراءة لزم تولى التكبيرات في الركعتين قل في البحر ولم يقل به احد من الصحابة ولو بدأ بالقراءة يصير فعله موافقا لقول على رضي الله عنه فكان اولى كذا في الخط وهو مختص لقولهم ان المسبوق يقضى اول صلاته في حق الادكار اهـ (تنبيه) قد علمت ان المسبوق يكبر برأى نفسه اما لاحق وه يكبر على رأى امامه لانه خلف الامام حكما ببحر عن السراج (قوله) فلو لم يكبر الخ) مرتبط بقوله ولو ادرك الامم في القيام (قوله) قل ان يكبر المأموم) يغني عنه ما قبله فالاولى حذفه (قوله) ويكبر في الركوع على الصحيح) كذا قوله المصنف في منحه ويخالفه قول البحر ولو ادركه في القيام لم يكبر حتى ركع الاكبر في الركوع على الصحيح اهـ ومثله في النهر وذكر في الحلية قل مكبر في الركوع وقيل لا وقواء في المحيط اهـ قل ط كانه لان التقصير جاء من جهة (قوله) فالتيان ما واجب) وهو التكبير اولى من المسنون وهو التسييح وقد علمت ما فيه ط وفسر الرحمي الواجب بالمتابعة والمسنون بالتكبير في محض القيام اي لان التكبير يكفي ايقاعه في الركوع لكن كونه في محض القيام سنة تأمل (قوله) في ظم الرواية) تبع فيه المصنف في المنح والذي في البحر والحلية ان ظاهر الرواية انه لا يكبر في الركوع ولا يعود الى القيام زاد في الحلية وعلى ما ذكره الكرخي ومثني عليه في البدائع وهو رواية النوادر يعود الى القيام ويكبر ويعد الركوع دون القراءة اهـ وهذه الرواية ايضا تخالف ما في المتن ان صرح بمثله في البحر والحلية والفتح والذخيرة في باب الوتر والنوافل وذكر والفرق بين التكبير حيث يرفض الركوع لاجله وبين القنوت يكون تكبير العيد جمعا عليه دون قنوت الوتر وذكر مثله في البدائع هناك مخالفا لما ذكره في هذا الباب ولكن حيث ثبت ظاهر الرواية لا يعدل عنه وعلى ما في المتن فالفرق بين التكبير وبين القنوت حيث لا يأتي به في الركوع انه لم يشرع الا في محل القيام بخلاف التكبير (قوله) فلو عادي بنى الفساد) تبع فيه صاحب النهر وقد علمت ان يعود رواية النوادر على انه يقال عليه ما قاله ابن الهمام في ترجيح القول بعدم الفساد فيما لو عاد الى القعود الاول بعد ما استتم قائما بان فيه رفض الفرض لاجل الواجب وهو وان لم يخل فهو بالصحة لا يخل (قوله) ويرفع يديه) اي ما سألها به شجعت اذ تخط (قوله) في الزوائد) قيده للاحتراز عن تكبير الركوع الثاني فانه الحق بها حتى قلنا بوجوبه ايضا مع انه لا يرفع فيه نهر وما وقع في البحر من التعبير بتكبير الركوع بالثنية اعترضه في الشرع لانه ان الكمال صرح في باب سجود السهو انه لا يجب بترك تكبيرات الانتقال الا في تكبيرة ركوع الركعة الثانية من العيد اهـ (قوله) ذلك) اي الرفع (قوله) سنة في محله) اي والرفع سنة في غير محله وذو الحال اولى ط (قوله) ولذا يرسل يديه) اي في أثناء التكبيرات ويضعهما بعد الثالثة كفي شرح الثنية لان الوضع سنة قيام طويل فيه ذكر مسنون (قوله) هذا يختلف الخ) اشار الى ما في البحر عن المبسوط من ان هذا التقدير ليس بلازم بل يختلف بكثرة الزحام وقائه لان المقصود ازالة الاشتباه (قوله) فلو خطب قبلها الخ) وكذا

يقرأ ثم يكبر للتلاوي  
التكبير (فهو يكبر حتى  
ركع الامم قل ان يكبر)  
المؤتم (لا يكبر) في القيام  
(و) لكن (يركع ويكبر  
في الركوع) على الصحيح  
لان للركوع حكمه اعني  
فالتيان ما واجب اولى من  
المسنون (كلا ركع الامم  
قل ان يكبر ون الامم  
يكبر في الركوع ولا يعود  
الى المقام اليك) في ظم  
الرواية فهو عادي بنى الفساد  
(ويرفع يديه في الزوائد)  
وان لم ير امامه ذلك (الا  
اذا كبر راكعا) كما مر  
فلا يرفع يديه على اختيار  
لان اخذ الركعتين سنة في  
محله (ليس بين تكبيراته  
ذكر مسنون) ولذا يرسل  
يديه (ويستكت بين كل  
تكبيرتين مقدار ثلاث  
تسيحات) هذا يختلف  
بكثرة الزحام وقتله  
(ويخط بعدها خطبتين)  
ومما سئ (فلو خطب قبلها  
صبح وأساء) فترك السنة  
وما يسن في الجمعة ويكره

يسن فيها ويكره (و) الخطب ثمان بل ٧٨٣ (عنه) (دلائل جليلية في الآداب) (خسب) جمعة (واستسقاء وسكاح)

ويبنى ان تكون خطبة  
الكسوف وختها اتم ان  
كذب ولم أره (ويبد  
بالتكدير في) خمس (خطبة  
العيدن) و ثلاث خطب  
الحج الا ان التي تامة وعرفة  
يبد فيها التكبير ثم بالتلبية ثم  
بالخطبة كذا في خزنة ابى  
الليث (ويستحب ان يستفتح  
الاولى بتسعة تكبيرات  
تتري) اي متتابعات والثاني  
بسبع (هو السنة) (و) ان  
(يكبر قبل نزوله من المنبر  
اربع عشرة) (و اذا بعد  
عائيه لا يجلس عندنا معراج  
(و) ان ( يعلم الناس فيها  
احكام) صدقة (الفطر)  
ليؤديها من يؤدها وينبى  
تعليمهم في الجمعة التي قبلها  
ليخرجوه في محلها ولم أره  
وهكذا كل حكم احتيج  
اليه لان الخطبة شرعت  
للتعليم (ولا يصليها وحده  
ان فأت مع الامام) (ولو  
بالافساد اتفاقا في الاصح  
كافي تيم البحر وفيها يلغز  
اي رجل أفسد صلاة  
واجبة عليه ولا قضاء (و)  
لو أمكنه الذهاب الى امام  
آخر فعل لانها (تؤدى  
بتصير) واحد (مواضع)  
كثيرة (اتفاق) فان عجز صلى

لولا يخطب اصلا كما قدمناه عن البحر (قوله) سن فيها ويكره (ي) الا لما يبد عند خمس قبل  
الشروع فيها فانها سنة هنا لا في خطبة الجمعة (قوله) بل عشر (اي بناء على القول ان ما كسوف  
خطبة عندنا وعلى قولهما بان الاستسقاء خطبة كاسياتي (قوله) استسقاء (ي) بناء على قولهما  
من ان له خطبة (قوله) الا ان التي بمكة وعرفة (الح) واما التي بمنى حادى عشر ذى الحجة فليس  
فيها تالية لان التلبية تنقطع بأول رمى ط (قوله) ويستحب (الح) ذكر ذلك في المعراج عن مجمع  
النوازل وقل في الحانية انه ليس للتكبير عدد في ظاهر الرواية لكن ينبغي ان لا يكون اكثر الخطبة  
التكبير ويكبر في الانحى اكثر من الفطر اه قلت واطلاق العدد في ظاهر الرواية لا ينافي تقيده  
بما ورد في السنة وقال به الشافعي رحمه الله تعالى (قوله) لا يجلس عندنا (لان الجلوس لا يتظار فراع  
المؤذن من الاذان والاذان غير مشروع في العيد فلا حاجة الى الجلوس معراج (قوله) ولم أره)  
البحث لصاحب البحر وقال بعده والعلم امانة في عنق العلماء اه ويؤيد ما سيذكره الشارح في اول  
باب صدقة الفطر عن الشافعي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب قبل الفطر يومين يأمر  
باخراجها (قوله) وهكذا (الح) هو من تمة كلام البحر حيث قال ويستفاد من كلامهم ان الخطيب  
اذا رأى حاجة الى معرفة بعض الاحكام فانه يعلمهم ايها في خطبة الجمعة خصوصا في زماننا لكثرة  
الجهل وقلة العلم فينبغي ان يعلمهم فيها احكام الصلاة كما لا يخفى اه (قوله) مع الامام (متعلق  
بمحذوف حال من ضمير فأت لا فأت لان المعنى ان الامام اذا فأت المتتدى لانها لو فأت  
الامام والمقتدى تقضى كما أتى افاده في معراج الدراية (قوله) ولو بالافساد (اي بعد ان دخل  
فيها مع الامام وفرغ منها الامام (قوله) في الاصح) مقابله ما حكاه في البحر عن ابى يوسف انه  
اذا فادها بعد الشروع تقضى لان الشروع كالنذر في الاجاب (قوله) وفيها (ي) في صورة الافساد  
وقوله واجبة زيادة في الاغاز لا للاحتراز عن النفل فانه يجب قضاؤه بالافساد ط (قوله) اتفاقا  
والخلاف انما هو في الجمعة بحر (قوله) صلى اربعا كالضحي) اي استحبابا كفي القهستاني وليس  
هذا قضاء لانه ليس على كفيتها ط قلت وهي صلاة الضحى كما في الحانية عن الحانية فقولها تبعا  
للبدائع كالضحي معناه انه لا يكبر فيها للزوائد مثل العيد تأمل (قوله) بعذر كمطر (دخل فيه  
ما اذا لم يخرج الامام وما اذا غم الهلال فشهدوا به بعد الزوال او قبله بحيث لا يمكن جمع الناس  
او صلاحها في يوم غيم وظهر انها وقعت بعد الزوال كافي الدرر وشرحه للشيخ اسمعيل وفيه عن  
الحجة امام صلى العيد على غير وضوء ثم علم بذلك قبل ان يتفرق الناس توشا ويعيدون وان  
تفرق الناس لم يعيدهم وجازت صلاتهم صيانة للمسلمين واعمالهم (قوله) فقط (راجع الى قوله  
بعذر فلا تؤخر من غير عذر والى قوله الى الزوال فلا تصح عده والى قوله من الغد فلا تصح فيها  
بعذر ولو بعذر كافي البحر ط (قوله) وحكى القهستاني قولين) ثم قال ولعله مبنى على اختلاف  
الروايتين ويؤيده ما في زكاة النظم ان لصلاته يوما واحدا في الاصول ويومين في مختصر  
الكرخي اه \* (تنبه) \* ذكر في المجتبى عن الطحاوى ان مذكره المصنف قول ابى يوسف  
وان اباحيفة قل ان فأت في اليوم الاول لم تقض لكن لم يذكر في الكتب المتبعة اختلاف  
في هذا كافي البحر (قوله) لكن هنا (اي في الاضحي (قوله) يجوز تأخيرها (الح) وتكون فيما

اربعا كالضحي (وتؤخر بعذر) كمطر (الى الزوال من الغد فقط) فوقها من الثاني كالاول وتكون قضاء لاداء كما سيجي  
في الاضحية وحكى القهستاني قولين (واحكامها احكام الاضحي لكن هنا يجوز تأخيرها الى آخر ثالث ايام النحر

بعد يوم لاول قضاء الضحاكى في غيبة بدائع والرياسي (قوله) بلا عذر مع الكراهة) اثبت  
في الحثي وانعقدة والجزرية وغيرها الاضافة ما أخير غير عذر وبه يعلم انها كراهة تحريم  
تأمل على قات اخلاق الكراهة بما يحجر والدرر يفيد التحريم واما لاسماء فقد منافي سنن  
الصلاة الحثي في اهل دون الكراهة وافحش وورقنا بينهما بانها دون التحريمية وافحش  
من الجزئية (قوله اتفاق) اما في الفطر فقد علمت ما فيه من الخلاف في اصل التكبير او في  
صفته وهي الجهر (قوله قيل وفي المصلى) قال في المحيط وفي رواية لا يقطعه مالم يفتح الادم  
الصلاة لانه وقت التكبير فيكبر عقب الصلاة جهرا اه وجزم في البدائع بالاولى وعمل  
الناس في المساجد على الرواية الثانية بحجر (قوله لافي البيت) اى لاسن والا فهو ذكر  
مشروع (قوله) ويندب تأخيرا كراهة (قوله) اى يندب الامساك عما يفطر الصائم من صبحه الى  
ان يصلى فن لا خبر عن الصحابة تواترت في منع الصبيان عن الاكل والاطفال عن الرضاع  
غداة الاضحية فنهت عن الزاهدي ط (قوله) وان لم يضح) شمل المنصرى والقروى وقيد  
في غاية البيان المنصرى وذكر ان القروى يدوق من الصبح لان الاضحية تذبح في القرى  
من الصباح بحجر (قوله في الاصح) وقيل لا يستحب التأخير في حق من لم يضح بحجر (قوله لا يكره)  
قال في البحر وهو مستحب ٣ ولا يلزم من ترك المستحب ثبوت الكراهة اذ لا بد لها من دليل خاص  
اه (قوله اى تحريما) تبع فيه صاحب النهر واثار به الى ثبوت كراهة التزينة وفيه نظرا لما  
علمت من كلام البحر واقول البدائع ان شاء ذاق وان شاء لم يذق والادب ان لا يدوق شيئا الى  
وقت الفراغ من الصلاة حتى يكون تناول من القرابين اه (قوله في الخطبة) متعلق ببيعلم  
ويجنى تعليم تكبير التشرق في الجمعة التي قبل عيد الاضحية لان ابتداء يوم عرفة كاجته  
في البحر (قوله يوم عرفة) الاضافة بيانية لان عرفة اسم اليوم وعرفات اسم المكان شرنا لالة  
(قوله في غيرها) اى غير عرفة واراد بها المكان تجوزا والمراد كما في شرح المنية اجتماعهم عشية  
يوم عرفة في الجوامع او في مكان خارج البلد يشبهون باهل عرفة اه (قوله) وقيل يستحب  
لعله المراد من قول النهاية وعن ابن يوسف ومحمد في غير رواية الاصول انه لا يكره لما  
روى ان ابن عباس فعل ذلك بالبصرة اه قال في الفتح وهذا يفيد ان مقابله من رواية  
الاصول الكراهة ثم قال وهو الاول حسنا لمفسدة اعتقادية تتوقع من العوام ونفس  
الوقوف وكشف الرؤس يستلزم التشبه وان لم يقصد فالحق انه ان عرض للوقوف في ذلك  
اليوم سلب بوجهه كالاستسقاء مثلا لا يكره اما قصد ذلك اليوم بالخروج فيه فهو معنى التشبه  
اذا تأملت وفي جامع الترمذي او اجتماعوا اشرف ذلك اليوم جاز يحمل عليه بلا وقوف  
وكشف اه والحاصل ان الصحيح الكراهة كما في الدرر بل في البحر ان ظاهر ما في غاية  
البيان انها تحريمية وفي النهر ان عباداتهم ناطقة بترجيح الكراهة وشذوذ غيره (قوله وقال  
الباقى الخ) مأخوذ من آخر عبارة الفتح المتقدمة والحاصل ان المكروه هو الخروج مع  
الوقوف وكشف الرؤس بلا سبب موجب كالاستسقاء اما مجرد الاحتجاج فيه على طاعة بدون  
ذلك فلا يكره (قوله) ويجب تكبير التشرق) نقل في الصحاح وغيره ان التشرق تقديد اللحم  
وبسميت الايام ثلاثة بعد يوم النحر ونقل الخليل بن احمد والنضر بن شميل عن اهل اللغة انه

لا يكره من ترك المستحب  
ثبوت الكراهة اذ لا بد  
لها من دليل خاص

بلا عذر مع الكراهة وبه  
اى العذر بدونه) لا عذر  
ها لتفي الكراهة وفي  
الفطر للمسححة (ويكبر  
جهرا) اتفاق (في الطريق)  
قبل وفي المصلى وعينه  
عمل الناس اليوم لافي  
البيت (ويندب تأخيرا كراهة  
عنه) ان لم يضح في الاصح  
ولما كره لا يكره اى تحريما  
(زعم الاضحية وتكبير  
التشرق) في الخطبة  
(ووقوف الناس يوم عرفة  
في شيعها تشبها بالواقفين  
ليس بشئ) هو كراهة في  
موضع النبي فتم انواع  
العبادة من فرض وواجب  
ومستحب فيفيد الاباحة  
وقيل يستحب ذلك كذا  
في مسكين وقال الباقر  
لو اجتمعوا اشرف ذلك  
اليوم ولسماع الوعظ بلا  
وقوف وكشف رؤس جاز  
بلا كراهة اتفاق (ويجب  
تكبير التشرق)

مطلب  
في تكبير التشرق

التكبير فكان مشتركا بينهما والمراد هنا الثاني والاضافة فيه بيانية اى التكبير الذى هو التشرىق وبه اندفع ما قيل ان الاضافة على قولهما لانه لا تكبير فى ايام التشرىق عنده وتماه فى الاحكام للشيخ اسمعيل والبحر **(قوله فى الاصح)** وقيل سنة وصحح ايضا لكان فى الفتح ان الاكثر على الوجوب وحرر فى البحر أنه لا خلاف لان السنة المؤكدة والواجب مستويان رتبة فى استحقاق الاثم بالترك قلت وفيه نظر لما قدمناه عنه فى بحث سنن الصلاة ان الاثم فى ترك السنة اخف منه فى ترك الواجب وحررنا هناك ان المراد من ترك السنة التارك بلا عذر على سبيل الاصرار كما فى شرح التحرير فلا اثم فى تركها مرة وهذا مخالف للواجب لاحسن ما فى البدائع من قوله الصحيح انه واجب وقد سماه الكرخى سنة ثم فسر به بالواجب فقال تكبير التشرىق سنة ماضية نقاها اهل العلم وأجمعوا على العمل بها واطلاق اسم السنة على الواجب جائز لان السنة عبارة عن الطريقة المرضية او السيرة الحسنة وكل واجب هذا صفته اه قات ومنه اطلاق كثير على القعود الاول انه سنة **(قوله لا امر به)** اى فى قوله تعالى واذكروا الله فى ايام معدودات وقوله تعالى وذكروا اسم الله فى ايام معلومات على القول بأن كليهما ايام التشرىق وقيل المعدودات ايام التشرىق والمعلومات ايام عشر ذى الحجة وتماه فى البحر **(قوله وان زاد الخ)** أفاد أن قوله مرة بيان للواجب لكن ذكر ابو السعود ان الحموى نقل عن القرا حصارى ان الاتيان به مرتين خلاف السنة اه قات وفى الاحكام عن البرجندى ثم المشهور من قول عامنا انه يكبر مرة وقيل ثلاث مرات **(قوله صفته الخ)** فهو تهليلية بين اربع تكبيرات ثم تحميدة والجهر به واجب وقيل سنة قهستانى **(قوله هو المأثور عن)** الحليل) واصله ان جبريل عليه السلام لما جاء بالفداء خاف العجالة على ابراهيم فقال الله اكبر الله اكبر فلما رآه ابراهيم عليه الصلاة والسلام قال لا اله الا الله والله اكبر فلما علم اسمعيل الفداء قال الله اكبر والله الحمد كذا ذكره الفقهاء ولم يثبت عند المحدثين كما فى الفتح بحج اى هذه القصة لم يثبت اما التكبير على الصفة المذكورة فقد رواه ابن ابي شيبة بسند جيد عن ابن مسعود انه كان يقوله ثم عمم عن الصحابة وتماه فى الفتح ثم قال فظهر ان حمل التكبيرات ثلاثا فى الاول كما يقوله الشافعى لا يثبت له **(قوله)** والمختار ان الذبيح اسمعيل) وفى اول الحلية انه اظهر القواين اه قات وبه قال احمد ورجحه غالب المحدثين وقال ابو حاتم انه الصحيح والبيضاوى انه الاظهر وفى الهمدى انه الصواب عند علماء الصحابة والتابعين فمن بعدهم والقول بأنه اسحق مردود باكثر من عشرين وجها نعم ذهب اليه جماعة من الصحابة والتابعين ونسبه القرطبى الى الاكثرين واختاره الطبرى وجزمه فى الشفاء وتماه فى شرح الجامع الصغير للعالمى عند حديث الذبيح اسحق قال فى البحر والخفية ماثلون الى الاول ورجحه الامام ابوالاثير السمرقندى فى البستان بأنه اشبه بالكتاب والسنة فاما الكتاب فقوله وفديناه بذبح عظيم ثم قال بعد قصة الذبح وبشرناه باسحق الآية واما الخبر فماروى عنه عليه الصلاة والسلام انا ابن الذبيحين يعنى أباه عبد الله واسمعيل واتفقت الامة انه كان من ولد اسمعيل وقال اهل التوراة مكتوب فى التوراة انه كان اسحق فان صح ذلك فيها آمن به اه ونقل ح عن الخفاجى فى شرح الشفاء ان الاحسن الاستدلال بقوله تعالى ومن وراء اسحق

مصحف  
يقال اسم السنة عن  
الواجب

فى الاصح لا امر به (مرة)  
وان زاد عليها يكون فصلا  
قال العيني صفته (الله اكبر  
الله اكبر لا اله الا الله والله  
اكبر الله اكبر والله الحمد)  
هو المأثور عن الحليل  
والمختار ان الذبيح اسمعيل  
وفى القاموس انه الاصح  
قال

مطلب  
المختار ان الذبيح اسمعيل

مقبول فيه مع حذر منه حتى لا يثبت منسوب من صاحب اسحق لا يتم ابتداءه بدنبه لعدم  
وثيقه حينئذ حتى لا يرد من يدعيه غير ما يمكن ان يكون الامر بعد خروج يعقوب من  
صاحبه (قوله الامامة) في غير (قوله) من مرض عيني) شغل الجمعة وخروج به  
وحيث دونت وعيدته وانزل عند صاحبين يكبرون عقب صلاة العيد لادائها بجماعة  
كاجمة وعليه توارث مسلمين فوجب تباعه كما يأتي وخروج بالعبث الحذرة فلا يكبر عقبها  
افده في البحر (قوله) الفصل يمنع منه) فهو خروج من مسجد وتكلم عمدا او سهوا او  
حدث عمدا سقط عنه تكبيره في استدراك الجمعة روايتان ولو احدث ناسيا بعد السلام  
الاصح انه يكبر ولا يخرج منه (قوله) في الجمعة) خرج نقصاء في بعض الصور كما  
يأتي ولا يفراد وفيه خلافهما كما يأتي (قوله) وقضى فيها) فعل مبني للمجهول معطوف  
على دي و مسندة بالعبثية فائدة عن العيد فثبت هـ في يوم العيد فثبتت ايام العيد قضاها في غير  
يوم عيد - وثمة يا عيد قضاها في يوم عيد من يوم آخر فثبتت ايام العيد قضاها في ايام  
عيد من يومه ذلك ولا يكبر الا في الاخير فقط كما في البحر فقوله وقضى فيها اي في ايام العيد  
احترز عن الثانية وقوله فيها اي حال كون التقضية في ايام العيد من ايام العيد احترز به  
عن الاولى وقوله من يومه اي حال كون يوم العيد التي تقضى فيها الصلاة التي قامت في ايام  
عيد من يومه انما احتراز به عن الثالثة هـ - (قوله) فثبته وقته) عليه لوجوب تكبير  
التسريق في قضاء ايام كورح - (قوله) كالاضحية) وه اذا لم يفعلها في اول يوم يفعلها في  
ثاني او ثالث اذا كان من ذلك يوم بخلاف اضحية عم سابق (قوله) في الاصح) فان  
لاصح ان خبرية ليست بشرط حتى لو لم العيد قوما وجب عليه وعليهم التكبير بحر (قوله)  
اوله من فجر عرفة) في ظاهر الرواية وهو قول عمرو بن عثمان بن يوسف من ظهر البحر وهو  
قول بن عمرو بن زيد بن ثابت كفي الخيط فهستاني (قوله) فبني ثمان) يظهر الاعراب او باعراب  
مقبوض ط وقده في باب الوفاق المتقدمة واعرابه (قوله) ووجوبه على امام) تقدير  
لمبتدئ غير لازم لان خروج بحرور متعلق بقوله فيه يجب ولكن قدره لبعده الفصل (قوله)  
مقيم بمصر) فلا يجب على قروي ولا مسافر ولو صلى مسافرون في المصر جماعة على الاصح  
بحر عن المذبح اي الاصح على قول الامم والظاهر ان صلاة القرويين في المصر كذلك تأمل  
قول الفهستاني والمتبادر ان يكون ذلك المقيم صحيحا فذا صلى المرض بجماعة لم يكبروا كما في  
حاشي (قوله) وعلى مقتدى) ولو متعلا بمقتضى اسمعيل عن الغنية (قوله) مسافر الخ) ليس  
لا احتراز لان غيرهم الاولى (قوله) بالعبثية) راجع الى الثلاثة ط (قوله) تخافت) لان  
صوتها عورة كفي تكفي والتدبير (قوله) ويجب على مقيم الخ) الصاهر انه بحث لصاحب  
شرح هلاية حيث قال عند قول بدر ولا على امام مسافرا قول على هذا يجب على من اقتدى  
به من المقيمين لوجدان الشرط في حقهم اه قالت ولا يرد عليه قوله بالعبثية لانها فيما اذا  
كان امام من هل لوجوب دون مؤتمرا تأمل لكن في حاشية ابن السعد عن الحموي ما نصه  
وفي عديدة حتى لو كان امام في مصر من لامر فبلى بالجمعة وخاله هل المصر فلا  
تكبير على واحد منهم عند في حاشية ونقدت عليهم التكبير هـ وامرء الامم المسافر

ومعناه مضيع منه) عقب  
كل فرض) يعني بالفصل  
منع منه) (دي الجمعة)  
وقضى فيها من يومه  
ثبته وقته كالاضحية  
(مستحبة) خرج جمعة  
النساء والعرة لا بعيد في  
الاصح جوهرة ويا) من  
فجر عرفة) و آخره) في  
عصر العيد) يدخل لغية  
فهو ثم صلوات ووجوبه  
(على امام مقيم) بمصر هـ  
على مقتدى) مسافر وقروي  
وامرأة) بالعبثية كفي  
امرأة تخافت ويجب على  
مقيم قدي بمسافر



دل عليه سياق كلامه اه (قوله فور كل فرس) بأن يأتي به بلا فصل يمنع البناء كما مر ط  
 (قوله لانه تبع للكتابة) فيجب على كل من تجب عليه الصلاة المكتوبة بغير (قوله وعليه  
 الاعتماد) هذا بناء على انه اذا اختلف الامام وصاحبه فالسيرة اقوة الدليل وهو الاصح كما في آخر  
 الحاوي القدسي او على ان قواهما في كل مسألة مروى عنهما ايضا والا فكيف يفتى بقول غير صاحب  
 المذهب وبما يدفع ما في الفتح من ترجيح قوله هنا ورد فتوى المشايخ بقولهما بغير (قوله ولا بأس  
 الح) (١) كلمة لا بأس قد تستعمل في المندوب كما في البحر من الحائز والجاهد ومنه هذا الموضع لقوله  
 فوجب اتباعه (قوله فوجب) الظاهر ان المراد بالوجوب الثبوت لا الوجوب المصطاح عليه  
 وفي البحر عن المجتبي والباخيون بكبرون عقب صلاة العيد لانها تؤدي بحجة فسيهت الجمعة اه  
 وهو يفيد الوجوب المصطاح عليه ط (قوله ولا يمنع العامة الح) في المجتبي قيل لاني حنيفة يابني  
 لاهل الكوفة وغيره ان يكبر واليام العشر في الاسواق والمساجد قال نعم وذكر الفقيه ابو الميثان  
 ابراهيم بن يوسف كان يفتي بالتكبير فيها قال الفقيه ابو جعفر والذي عندي انه لا ينبغي ان تمنع  
 العامة عنه اقله رغبته في الخير وبه تأخذ اه فأفاد أن فعله اولى (قوله بحر ومجتبي) الاولى بحر  
 عن المجتبي ط (قوله ويأتي المؤتم به الح) ظاهره ولو كان مسافرا أو قرويا أو امرأة على قول  
 الامام مع انه تقدم ان الوجوب عليهم بالتبعية لكن المراد ان وجوبه عليهم تبع لوجوبه  
 عليه فلا يسقط عنهم بعد وجوبه عليهم وان تركه الامام وليس المراد انهم يفعلونه تبعاله تأمل  
 (قوله لادائه بعد الصلاة) اي فلا يعيده بخلاف سجود السهو فانه يتركه اذا تركه  
 الامام لانه يؤدي في حرمة الصلاة ط (قوله قال ابو يوسف الح) تضمنت الحكاية من  
 الفوائد الحكمية انه اذا لم يكبر الامام لا يسقط عن المقتدي والعرفية جلالة قدر ابي يوسف  
 عند الامام وعظم منزلة الامام في قلبه حيث نسي ما لا ينسى عادة حين علمه خلفه وذلك ان  
 العادة نسيان التكبير الاول في الفجر فاما بعد توالي ثلاثة اوقات فلا اعده بعد العهد به فتج  
 (قوله لا نفسد) لانه ذكر وعن الحسن يتابعه كافي المجتبي ولا يعيده بعد الصلاة كما في خزائن  
 الفتاوى اسمعيل (قوله ولو اى فسد) لانه خطاب الحليل عليه السلام وعن محمد لا تفسد  
 لانه يخاطب الله تعالى بها فكانت ذكرا كما في المجتبي اسمعيل قلت الاولى التعليل بما يأتي  
 من انها تشبه كلام الناس اذ لا شك ان قول ليك اللهم ليك ليك لا شريك لك الح خطاب  
 الله تعالى (قوله لوجوبه في تحرمتها) اي في حال بقاء تحرمتها التي يحرم بها ولذا يصح الاقتداء  
 فيه (قوله في حرمتها) المراد به عقبها بلا فاصل حتى لو فصل سقط كما مر (قوله لعدمها) اي  
 لعدم وجوبها في تحرمتها ولا في حرمتها (قوله سقط السجود والتكبير) لان التلبية تشبه كلام  
 الناس وكلام الناس يقطع الصلاة فكذا هي وسجود السهو لم يشرع الا في التحريم ولا  
 تحريمه والتكبير لم يشرع الا متصلا وقد زال الاتصال بدائع واعل وجه كونه يشبه كلام  
 الناس ان من نادى رجلا يحبيه بقوله ليك وقد قال في البدائع اذا قل اللهم اعطني درهما  
 وزوجني امرأة تفسد صلاته لان صيغته من كلام الناس وان خاطب الله تعالى به فكان مفسدا  
 بصيغته اه فافهم والله اعلم \* (خاتمة) \* قال في شرح المنية وفي المضممرات عن ابن المبارك في تقليم  
 الانظار وحلق الرأس في العشر أي عشر ذي الحجة قال لا تؤخر السنة وقد ورد ذلك ولا

(١) مطلب  
 كلمة لا بأس قد تستعمل في  
 المندوب

(وقلا بوجوبه فور كل  
 فرض مطلق) ولو منفردا  
 او مسافرا او امرأة لانه  
 تبع لمكتوبة (لاني) عنصر  
 اليوم الخامس (آخر ايام  
 التسريع وعليه لا يفتد)  
 والعمل وفتوى في عدمه  
 الامصار وكافة الاعصار  
 ولا بأس به عقب العيد لان  
 المسامحة توارثه فوجب  
 اتباعهم وعليه الباخيون  
 ولا يمنع العامة من التكبير  
 في الاسواق في الايام العشر  
 وبه تأخذ بحر ومجتبي  
 وغيره (ويأتي المؤتم به)  
 وجوبا (وان تركه امامه)  
 لادائه بعد الصلاة قل  
 ابو يوسف صليت هم  
 المغرب يوم عرفة فسهوت  
 ان اكبر فكبر بهم ابو حنيفة  
 (المسبوق يكبر) وجوبا  
 كاللاحق لكن (عقب  
 القضاء) لما فيه ولو كبر مع  
 الامم لا تفسد ولو اى  
 فسدت (ويبدأ الامام  
 بسجود السهو) لوجوبه  
 في تحرمتها (ثم لا تكبير)  
 لوجوبه في حرمتها (ثم  
 بالتلبية او محرم) عدمهما

خلاصة وفي الولوجية لوبدا بالتلبية سقط السجود والتكبير مطلب في ازالة الشعر والظفر في عشر ذي الحجة

يحب التأخير هـ وما ورد في صحيح مسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل العشر  
واراد بعصمه ان يضحي فلا يأخذن شعرا ولا يقلص ظفرا فهذا محمول على الندب دون  
الوجوب بالاجماع فظهر قوله ولا يجب التأخير الا ان نفى الوجوب لا ينافي الاستحباب  
فيكون مستحبا الا ان استلزم الزيادة على وقت اامة التأخير ونهايته مادون الاربعين  
فلا يباح فوقها بل في القنية الافضل ان يقلد اظفاره ويقص شاربه ويخلق عانته وينظف  
بدنه بالاغتسال في كل اسبوع والا ففي كل خمسة عشر يوما ولا عذر في تركه وراه الاربعين  
ويستحق الوعيد فلاول افضل والثاني الاوسط والاربعون الابعده

### باب الكسوف

### باب الكسوف

اي صلاته وهي سنة كسبائي والكسوف مصدر اللازم والكسف مصدر المتعدى يقال  
كسفت الشمس كسوفاً وكسفها الله تعالى كسفا وتماه في البحر (قوله من حيث الاتحاد)  
اي في ان كلام العيد والكسوف يؤدي بالجماعة نهائرا بلا اذان ولا اقامة وقوله او التضاد  
اي من حيث ان الجماعة في العيد شرط والجمهور فيها واجب بخلاف الكسوف ا هـ او  
لان الانسان حالتين حالة السرور والفرح وحالة الحزن والترح وقد علم حالة السرور على حالة  
الترح معراج (قوله الشمس والقمر) انف ونشر مرتب قال في الحلية والاشهر في السنة الفقهاء  
تخصيص الكسوف بالشمس والكسوف بالقمر وادعى الجمهوري انه الافصح وقيل هما فيهما  
سواء اه وفي التهستاني وقول ابن الاثير ان الاول هو الكثير المعروف في اللغة وان ما وقع  
في الحديث من كسوفهما وخسوفهما فلا تغليب (قوله من يملك اقامة الجمعة) وعن ابي حنيفة  
في غير رواية الاصول لكل امام مسجد ان يصلي بجماعة في مسجده والصحيح ظاهر الرواية  
وهو انه لا يقيمها الا الذي يصلي بالناس الجمعة كذا في البدائع (قوله بيان للمستحب) اي قوله  
يصلي بالناس بيان للمستحب وهو فعلها بالجمعة أي اذا وحد امام الجمعة والا فلا تستحب  
الجماعة بل تصلي فرادى اذ لا يقيمها غيره كما علمت (قوله رده في البحر) اي بتصريح  
الاسيحاوي بأنه يستحب فيها ثلاثة اشياء الامام والوقت اي الذي يباح فيه التطوع والموضع  
اي صلى العيد او المسجد الجامع اه وقوله امام اي الاقتداء به وحاصله انها تصح بالجماعة  
وبدونها والمستحب الاول لكن اذا صليت بجماعة لا يقيمها الا السلطان وماذونه كما مر انه  
ظاهر الرواية وكون الجماعة مستحبة فيه رد على ما في السراج من جعلها شرطاً كصلاة الجمعة  
(قوله عند الكسوف) فلو انحلت لم تصل بعده وادانحلت بعصها جاز ابتداء الصلاة وان  
سترها سحاب او حائل صلى لان الاصل بقاءه وان غربت كسفة امسك عن الدعاء ودلى  
انغرب جوهرية (قوله وان شاء اربعاً او اكراماً) هذا غير ظاهر الرواية وظاهر الرواية  
هو الركعتان ثم الدعاء الى ان تحلى شرح المنية قات نعم في المعراج وغيره لو لم يقيمها الامام  
صلى الناس فرادى ركعتين او ارماداً وذلك افضل (قوله اي بركوع واحد) وقال الائمة  
الثلاثة في كل ركعة ركوعان والادلة في الفتح وغيره (قوله في غير وقت مكروه) لان التوافل  
لا يصلي في الاوقات المنهي عن الصلاة فيها وهذه نافذة جوهرية وما مر عن الاسيحاوي من جعله

مباحته امام من حيث الاخذ  
والتضاد ثم الجمهور أنه  
بالكاف والحاء للشمس  
والقمر (يصلي بالناس من  
يملك اقامه الجمعة) بيان  
للمستحب وفي السراج  
لا بد من شرائط الجمعة الا  
لخصه رده في البحر عند  
(الكسوف ركعتين) بيان  
لاقلها وان شاء اربعاً أو  
اكثر كل ركعتين بتساوية  
او كل أربع مجنبي وصفتها  
(كالنفل) اي بركوع  
واحد في غير وقت مكروه

الوقت مستحباً قال في البحر لا يصح قل ط وفي الحموى عن ابن جندى عن المنطق اذا انكسفت بعد العصر او نصف النهار دعوا ولم يصلوا (قوله بلا اذان الخ) تصرح به علم من قوله كائن ط (قوله ولا جهراً) وقال ابو يوسف يجهروا عن محمد بن وايتن جوهرية (قوله ولا خطبة) قال القهستاني ولا يخطب عندنا فيها بلا خلاف كفي التحفة والمحيط والكافي والهداية وشروحها لكن في النظم يخطب بعد الصلاة بالاتفق ونحوه في الخلاصة وقضيان اه وعلى الثاني يبتنى مامر في باب العيد من عد الخطب عشرة لكن المشهور الاول وهو الذي في المتن والشروح وفي شرح المنية انه قال به مالك واحمد قال في البحر ومما ورد من خطبته عليه الصلاة والسلام يوم مات ابيه ابراهيم وكسفت الشمس فنهى عن الصلاة على من قال انها كسفت لموته لالا انها مشروعة له ولذا خطب عليه الصلاة والسلام بعد الانجلاء ولو كانت سنة له لخطب قبله كالصلاة والدعاء (قوله وينادي الخ) اي يذروا مسلم في صحبته كفي الفتح (قوله الصلاة جامعة) بنصبهما اي احضروا الصلاة في حال كونها جامعة ورفعها على الابتداء والخبر ونصب الاول مفعول فعل محذوف ورفع الذي خبر مبتدأ محذوف اي هي جامعة وعكسه اي حضرت الصلاة حال كونها جامعة رحى (قوله ليجمعوا) اي ان لم يكونوا اجتمعوا بجر (قوله) ويطلق فيها الركوع والسجود والقراءة (نقل ذلك في الشرنبلالية عن البرهان اي لو ورد الاحاديث المذكورة في الفتح وغيره بذلك قل القهستاني فيقرأ اي في الركعتين مثل البقرة وآل عمران كافي التحفة والاطلاق دال على انه يقرأ ما احب في سائر الصلاة كفي المحيط اه ويجوز تطويل القراءة وتخفيف الدعاء وبالعكس واذا خفف احدهما طول الآخر لان المستحب ان يبقى على الحشوع والخوف الى انجلاء الشمس في ذلك فعل فقد وجد جوهرية قال الكمال وهذا مستثنى من كراهة تطويل الامام الصلاة ولو خففها جاز ولا يكون مخالفاً للسنة ثم قال والحق ان السنة التطويل والمندوب مجرد استيعاب الوقت اي بالصلاة والدعاء كفي الشرنبلالية (قوله الذي هو من خصائص النافلة) صفة للتطويل المفهوم من قوله ويطلق كما يظهر من كلام البحر وظاهره ان هذه الادعية والاذكار يأتي بها في نفس الصلاة غير الادعية التي يأتي بها بعد الصلاة لان الركوع والسجود لا تنشر فيهما القراءة فلم يبق في تطويلهما الزيادة الادعية والاذكار من تسبيح ونحوه تأمل (قوله) ثم يدعو بعدها) لانه السنة في الادعية بحر ولعله احتراز عن الدعاء قبلها لانه يدعو فيها كما علمت تأمل (قوله او قائماً) قال الحلواني وهذا احسن ولو اعتمد على قوس او عصا كان حسناً ولا يصعد المنبر للدعاء ولا يخرج كذا في المحيط نهر (قوله يؤمنون) اي على دعائه (قوله كماها) اي المراد بكل الانجلاء لا ابتداءه شرنبلالية عن الجوهرية (قوله صلى الناس فرادى) اي ركعتين او اربعا وهو افضل كما قدمناه والدعاء يصلينها فرادى كما في الاحكام عن البرجندى (قوله في منازلهم) هذا على ما في شرح الطحاوى او في مساجدهم على ما في الظهيرية وعزاه في المحيط الى شمس الاثمة اسمعيل (قوله تحرزا عن الفتنة) اي فتنة التقديم والتقدم والمنازعة فيهما كافي النهاية وان شاءوا لم يصلوا غيابة والصلاة افضل سراجية كذا في

(بلا اذان و) لا (اقامة و)  
 لا (جهرو) لا (خطبة)  
 وينادي الصلاة جامعة  
 ليجمعوا (ويطلق فيها  
 الركوع) والسجود  
 والقراءة (والادعية  
 والاذكار الذي هو من  
 خصائص النافلة ثم يدعو  
 بعدها جالساً مستقبل  
 القبلة او قائماً مستقبل  
 الناس والقوم يؤمنون  
 حتى تنجلي الشمس كلها  
 وان لم يحضر الامام للجمعة  
 صلى الناس فرادى في  
 منازلهم تحرزا عن الفتنة

الاحكام للشيخ اسمعيل **(قوله)** الحسوف للزمراخ) اى حيث يصلون فرادى سواء حضر  
الامام او لا كفى البرجندى اسمعيل لان ماورد من انه عليه الصلاة والسلام صلا ليس فيه  
تصريح بالجماعة فيه والاصل عدمها كما فى الفتح وفى البحر عن المجتبى وقيل الجماعة جائزة  
عندنا لكنها ليست بسنة اه **(قوله)** والفرع) اى الخوف الغالب من العدو بخبر ودرر  
**(قوله)** منه الدعاء برفع الطاعون) اى من عموم الامراض واراد بالدعاء الصلاة لاجل الدعاء  
قل فى النهر فاذا اجتمعوا صلى كل واحد ركعتين ينوي بهما رفعه وهذه المسئلة من حوادث  
الغوى اه **(قوله)** اى حسنة) كذا فى النهر قلت والبعدة تعتبرها الاحكام الخمسة كما  
اوضحناه فى باب الامامة قل فى النهر وليس دعاء برفع الشهادة لانها اثره لا عينه اه قلت على  
انه لا مانع منه اذا افترط واضر كما مضى الدائم مع ان المطر رحمة قال السيد ابو السعود عن شيخه  
ومن ادلة مشروعيته ان غاية امره ان يكون كملافة العدو وقد ثبت سؤاله عليه الصلاة  
والسلام العافية منه فيكون دعاء برفع المنشا **(قوله)** وكل طاعون وباء الخ) لان الوباء اسم لكل  
مرض عام نهير والطاعون المرض العام بسبب وخز الجرح وهذا بيان لدخول الطاعون  
فى عموم الامراض المتخصص عليه عندنا وان لم ينصوا على الطاعون بخصوصه **(قوله)**  
وتماه فى الاشياء) اى فى اخرها واطل الكلام فيه **(قوله)** واختار فى الاسرار وجوبها  
قلت ورجحه فى البدائع الامر بها فى الحديث لكن فى العناية ان العامة على القول بالسنة لانها  
ليست من شعائر الاسلام فانها توجد بعارض لكن صلاحها النبى صلى الله عليه وسلم فكانت  
سنة والامر للندب اه وقواه فى الفتح **(قوله)** حسنة) الظاهر ان المراد بها الندب ولهذا  
قال فى البدائع انها حسنة لقوله عليه الصلاة والسلام اذا رأيتم من هذه الافراع شيا  
ففرعوا الى الصلاة **(قوله)** وكذا البقية) اى صلاة الريح وما عطف عليها فانها حسنة ح  
**(قوله)** واختاف فى استئذان صلاة الاستسقاء) اى فى اصل مشروعيته او كونها بجماعة  
كما بأتى ففهم **(قوله)** فلذا اخرها) اى وقدم ما اتفق على استئذانه مع اشتراكهما فى كون  
كل منهما على صفة الاجتماع والحضور

#### باب الاستسقاء

هو لغة طلب السقى واعطاء ما يشربه والاسم السقى بالضم وشرا طلب ازال المطر بكيفية  
مخصوصة عند شدة الحاجة بان يحبس المطر وليكن لهم اودية وآبار وانهار يشربون منها  
ويسقون مواشيهم وزرعهم او كان ذلك الا انه لا يكفى فاذا كان كافيا لا يستسقى كفى المحيط  
فهستنى **(قوله)** هو دعاء) وذلك ان يدعو الامام قائما مستقبلا القبلة رافعا يديه والناس قعود  
مستقبلين القبلة يؤمنون على دعائه بالاهم اسقنا غيثا غيا غيا هنيا مرينا غدا مجلا سحا  
طبقا دائما وما اشبهه سرا وجها كفى الميهان شربا ليلية وشرح الفاظه فى الامداد وزاد فيه  
ادعية اخر **(قوله)** واستغفار) من عطف الخاص على العام لانه الدعاء بخصوص المغفرة  
او يراد بالدعاء طلب المطر خاصة فيكون من قبيل عطف المغاير **(قوله)** لانه السبب) بدليل  
انه رتب ارسال المطر عليه فى قوله تعالى استغفروا ربكم الآية **(قوله)** بلا جماعة) كان على

(الحسوف) للقمور  
(الريش) الشديدة  
(والغمام) غوطة لهم  
والضوء الغوى ليلا  
(والفرع) غاب ونحو  
ذلك من الآيات المحفوظة  
كالازلال والصواعق  
والساح والحر الدائم  
وعموم الامراض ومنه  
الدعاء برفع الطاعون  
وقول ابن حجر بدعة اى  
حسنة وكل طاعون وباء  
والعكس قدمه فى الاشياء  
وفى امين صلاة الحسوف  
سنة واختار فى الاسرار  
وجوب صلاة الحسوف  
حسنة وكذا البقية وفى الفتح  
اختلاف فى استئذان صلاة  
الاستسقاء فلذا اخرها

باب الاستسقاء  
(هو دعاء واستغفار) لانه  
السبب لارسال المطر  
(بلا جمعه) مستوفى

المصنف ان يقول له صلاة بلا جماعة كما قول في الكنز وغيره ح وهذا قول الامام وقول محمد يصلي الامام او نائبه ركعتين كفي الجماعة ثم يخطب اى يس له ذلك والاصح ان ابا يوسف مع محمد نهر (قوله بل هي) اى الجماعة جائزة لامكروهة وهذا موافق لما ذكره شيخ الاسلام من ان الخلاف في السنة لا في اصل المشروعية وجزم به في غاية البيان معزيا الى شرح الطحاوى وكلام المصنف كالكنز يفيد عدم المشروعية كما في البحر وتامه في النهر وظاهر كلام المفتي ترجيحه وذكر في الحلية ان مذكره شيخ الاسلام متجه من حيث الدلائل فيمكن عليه التعويل اه وتقول في شرح المية الكبير بعد سوقه الاحاديث والآثار فلما حصل ان الاحاديث لما اختلفت في الصلاة بالجماعة وعدمها على وجه لا يصح به اثبات السنة لم يقل ابو حنيفة بسنيتها ولا يلزم منها لقوله بانها بدعة كقوله عنه بعض المتعصبين بل هو قول الجواز اه قلت والظاهر ان المراد به التنب والاستحباب لقوله في الهداية قلنا انه فعله عليه الصلاة والسلام مرة وتركها اخرى فلم يكن سنة اه اى لان السنة مواظب عليه والتعل مرة مع الترك اخرى يفيد التنب تأمل (قوله كالعيد) اى بأن يصلى بهم ركعتين يجزى فيهما بقراءة بلا اذان ولا إقامة ثم يخطب بعدها قنما على الارض معتمدا على توس اوسيف او عصا خطبتين عند محمد وخطبة واحدة عند ابى يوسف حلية (قوله خلاف) ففي رواية ابن كاس عن محمد يكبر الزوائد كفي العيد والمشهور من الرواية عنهما انه لا يكبر كفي الحلية (قوله خلافة لمحمد) فانه يقول يقاب الامام رداءه اذا مضى صدر من خطبته فان كان مرابعا جعل اعلاه اسفله واسفله اعلاه وان كان مدورا جعل الايمن على الايسر والايسر على الايمن وان كان قباء جعل البطانة خارجا والظاهرة داخلا حلية وعن ابى يوسف رواية ان واختار القندورى قول محمد لانه عليه الصلاة والسلام فعل ذلك نهر وعليه الفتوى كفي شرح درر البحار قال في النهر واما القوم فلا يقبلون اريدتهم عند كثة العلماء خلافا لما لك (قوله بلا حضور ذم) اى مع الناس كافي شرح المجمع لابن ملك وظهره انهم لا يمنعون من الخروج وحدهم وبه صرح في المعراج لكن منعه في الفتوح باحتمال ان اسقوا فيفتن به ضعفاء العوام (قوله ان كان الراجح الخ) اختلف المشايخ في انه هل يجوز ان يقال يستجاب دعاء الكافر فنعاه الجمهور الا بالمدكورة ولانه لا يدعو الله لانه لا يعرفه لانه وان اقرب به تعالى فلما وصفه بما لا يليق به فقد نقص اقراره وماروى في الحديث من ان دعوة المظلوم وان كان كافرا تستجاب فحمل على كفران النعمة وجوزها بعضهم لقوله تعالى حكاية عن ابايس رب انظر لى فقال تعالى انك من المنظرين وهذا اجابة واليه ذهب ابو القاسم الحكيم وابو النصر المدبوسى وقال الصدر الشهيد وبه يفتى كذا في شرح العقائد لاسعد وفي البحر عن الوالوجية ان الفتوى على انه يجوز ان يقال يستجاب دعاؤه اه وما في النهر من قوله اى يجوز عقلا وان لم يقع فهو بعيد بل الخلاف في الجواز شرعا اذ المانع لا يقول انه مستحيل عقلا تأمل (قوله في الآخرة) وهو داء اهل النار تخفيف العذاب بدليل صدر الآية وهو قول الذين في النار حزنة جهنم ادعوا ربكم يخفف عنا يوما من العذاب قالوا اولم تك تأتيكم رسلكم بالبينات قلوبا قلوبا فدعوا وماداء الكافرين الا في ضلال (قوله شروح مجمع) اقول لم أر ذلك في شرحه لمصنعه ولا في شرحه لابن ملك ولعله

بل هي جائزة (و) بلا  
(خطبة) وقول لا تفعل كالعيد  
وهل يكبر للزوائد خلاف  
(و) بلا (قلب رداء)  
خلافة لمحمد (و) بلا  
(حضور ذم) وان كان  
الراجح ان دعاء الكافر قد  
يستجاب استدراجا واما  
قوله تعالى وماداء الكافرين  
الا في ضلال ففي الآخرة  
شروح مجمع (وان صلوا  
فرادى جار) فمضى مشروعة  
للمنفرد وقول التحفة  
وغيرها ظاهر الرواية لا  
صلاة اى بجماعة

مطلب

هل يستجاب دعاء الكافر



فان كان موصلا اليه في الجملة كالوقت فسبب وان لم يوصل اليه فان توقف عليه كالموضوع للصلاة فشرط والذي يظهر لي ان الخوف سبب لهذه الصلاة وحضور العدو شرط كما في صلاة المسافر فان المشقة سبب لها والسفر الشرعي شرط وحيد فمن اراد بالخوف العدو سماه شرطا ومن اراد به حقيقته سماه سببا لكن لا يشترط تحقق الخوف في كل وقت لانه سبب المشروعية واقيم العدو مقامه كما اقيم السفر مقام المشقة قل في المعراج وفي مبسوط شيخ الاسلام المراد بالخوف حضرة العدو لا حقيقة الخوف لان حضرة العدو اقيمت مقام الخوف على ما عرف من اصلنا من تعاقب الرخص بنفس السفر اهـ (قوله خلافا للثاني) اي ابي يوسف انه انما شرعت بخلاف القياس لاحراز فضيلة الصلاة خلف النبي صلى الله عليه وسلم وهذا المعنى انعدم بعده ولهما ان الصحابة رضي الله تعالى عنهم اتبعوها بعده عليه الصلاة والسلام درر (قوله بشرط حضور العدو) اشار الى انه يشترط ان يكون قريبا منهم فلو بعيدا لم تجز كافي الدرر (قوله على ظنه) اي ظن حضوره بأن رؤا أو سوادا أو غبارا فظهر غير ذلك درر (قوله اعادوا) اي القوم اذا صلوا باصفة الذهاب والحجى وجازت صلاة الامام كما في الحجة واستثنى في الفتح ما اذا ظهر الحال قبل ان يجاوز المنصرفون الصفوف فاهم البناء استحسانا كمن انصرف على ظن الحدث يتوقف الفساد اذا ظهر انه لم يحدث على مجاوزة الصفوف اسمعيل (قوله اوسع) من عطف الخاص على العام واعترض بأنه من خصوصيات الواو وفي الشرح لانه عطف مبين لان المراد بالاول من بنى آله (قوله ونحوها) كخرق وغرق جوهره (قوله وحان) اي قرب ح (قوله قلت الخ) مراده بهذا النقل ان يبين ان ما في مجمع الانهر لا يعمل به لانه قول البعض ولخالفته لاطلاق سائر المتون ح قلت وهذه العبارة محالها عقب عبارة مجمع الانهر وتوجد في بعض النسخ عقب قوله وركتين في غيره لزوما وكأنه من سهو النساخ (قوله فيجعل الامام الخ) اعلم انه ورد في صلاة الخوف رواية كثيرة واصحابها ست عشرة رواية واختاف العلماء في كيفية امداد وفي ط عن المجتبى وفرق بينا اذا كان العدو في جهة القبلة اولا على المعتمد (قوله ومنه الجمعة والعيد) وكذا صلاة المسافر و اشار بالعيد الى انها لا تقتصر على الفرائض ط (قوله وركتين في غيره) اي ولو ثلاثيا كالمغرب حتى او عكس فسدت كما في البحر واليه اشار بقوله لزوما ط وتوجيهه في الامداد وغيره (قوله وذبحت) اي هذه الطائفة بعد السجدة الثانية في الثاني وبعد التشهد في غيره وقوله اليه اي الى نحو العدو ووقفت بازائه ولو مستند برة القبلة قهستاني والواجب ان يذهبوا مشاة فلو ركبوا بطلت لانه عمل كثير جوهره وسيأتي (قوله ندبا) فلو اتوا صلواتهم في مكائهم صح ط (قوله وجاءت الطائفة الاولى) بحيثها ليس متعينا حتى لو اتمت مكانها ووقفت الطائفة الذاهبة بازاء العدو صح وهل الأفضل الاتمام في مكان الصلاة او في محل الوقوف قليلا للمشي ينبغي ان يجري فيه الخلاف فيمن سبقه الحدث ومشى في الكافي على ان العود افضل افاده ابوالسعود (قوله لانهم لاحقون) ولهذا لو كانت معهم امرأة تفسد صلاة من حاذته منهم بخلاف الطائفة المسبوقه كما في البحر وعم كلامه المقيم خلف المسافر حتى يقضى

خلافا للثاني (بشرط حضور العدو) يقينا فلو صلوا على ظنه فبان خلافه اعادوا (اوسع) اوجبة عظيمة ونحوها وحان خروج الوقت كما في مجمع الانهر ولم أره اغيره فليحفظ قلت ثم رأيت في شرح البخاري للعيني انه ليس بشرط الا عند البعض حال التحام الحرب (فيجعل الامام طائفة بازاء العدو) ارهابا له (ووصل بأخرى ركة في الثاني) ومنه الجمعة والعيد (وركتين في غيره) لزوما (وذبحت اليه وجاءت الاخرى فصلى بهم مابقي وسلم وحده وذبحت اليه) ندبا (وجاءت اليه طائفة الاولى واتموا صلواتهم بلا قراءة) لانهم لاحقون (وسلموا ثم جاءت الطائفة الاخرى واتموا صلواتهم بقراءة) لانهم مسبوقون

لأما بلا قراءة ان كان من الطائفة الآلهى وقراءة ان كان من الثانية والمسبوق ان ادرك  
ركعة من الشفع الاول فهو من اهل الاولى والا فى الثانية نهر **(قوله وهذا)** أى ما ذكر من  
الصلاة على هذا الوجه انما يخرج اليه لو لم يريدوا الا اماما واحدا وكذا لو كان الوقت قد ضاق  
عن صلاة امامين كما فى الجوهره قلت ويمكن ان يكون هذا مراد صاحب مجمع الانهر فيما  
تقدم فتأمل **(قوله فالافضل الخ)** أى فيصلى الامام بطائفة ويسلمون ويذهبون الى جهة العدو  
ثم تأتى الطائفة الاخرى فيأمر رجلا ليصلى بهم \* (تمة) \* حمل السلاح فى صلاة الخوف فيما  
مستحب عندنا لا واجب خلافاً لما فى ومالك والامر به فى الآية للندب لانه ليس من اعمال  
الصلاة فلا يجب فيها كما فى الشرع لانية عن البرهان **(قوله وعجز والخ)** بيان للمراد من اشتداد  
الخوف **(قوله صلوا ركبا)** أى ولو مع السير مطلوبين فلا ركب لو طالب بالانحياز صلاته لعدم  
ضرورة الخوف فى حقه وتماه فى الامداد **(قوله فيصح الاقتداء)** لعدم اختلاف المكان  
**(قوله بالاياء)** أى الاياء الركوع والسجود **(قوله وفسدت بمشى الخ)** لان المشى فعله حقيقة  
وهو مناف للصلاة بخلاف ما اذا كان راكبا مطلوبا لانه فعل الدابة حقيقة وانما اضيف اليه  
معنى التسيير واذا جاء العذر انقطعت الاضافة اليه اه من الامداد عن مجمع الروايات ومثله  
فى البدائع وبه علم انها تفسد بالمشى طالبا او مطلوبا وان ما ذكره ح عن مجمع الانهر بقوله  
بمشى أى هروب من العدو لالمشى نحوه والرجوع اه لا ينافى ذلك لانها اذا فسدت بالهروب  
تفسد بالطلب بالاولى لعدم ضرورة الخوف كما مر فى الراكب وقوله لالمشى نحوه والرجوع  
هو معنى قول الشارح لغير اصطفاف أى لو مشوا ليصطفوا نحو العدو او رجعوا ليصطفوا  
خلف الامام نعم فى العبارة ايها فافهم **(قوله وركوب)** أى ابتداء على الارض فهستانى **(قوله)**  
مطلقا أى لاصطفاف او غيره لان الركوب عمل كثير وهو مما لا يحتاج اليه بخلاف المشى فانه  
امرا لا بد منه حتى يصطفوا بأزاء العدو ابن كمال عن البدائع **(قوله كرمية سهم)** ذكره فى  
الزيلعى والبحر فانه عمل قليل وهو غير مفسد وفى كونه من العمل القليل نظر فان من رآه يرمى  
بالقوس يتحقق انه خارج الصلاة ط **(قوله والا لا تصح)** وسقط الطلب لتحقيق العذر ط **(قوله)**  
**(والسائف)** بالفاء ولذا اردفه بما يفسره قال فى المعراج وفى المختلفات لو كانوا فى المسابقة قبل  
الشروع وكذا الوقت يخرج يؤخرون الصلاة الى ان يفرغوا من القتال **(قوله لم يحجز انحرافهم)**  
أى بعد ذهابه لزوال سبب الرخصة ط عن ابى السعود أى فوصل كل طائفة فى مكانها تأمل  
فلو كانوا انحرفوا قبله بنوا كما فى التارخانية **(قوله جاز)** أى اهم الانحراف فى اوانه لوجود  
الضرورة ط عن ابى السعود **(قوله لا تشرع صلاة الخوف للعاصي)** لانها انما شرعت لمن  
يقاتل اعداء الله تعالى ومن فى حكمهم لاس يعاديه فاده ابو السعود عن شيخه قلت وهذا  
بخلاف القصص فى السفر فان سببه مشقة السفر وهو مطلق فى النص فيجربى على اطلاقه  
ولا يمكن قياسه على صلاة الخوف لانها جاءت على غير القياس تأمل **(قوله فى سفره)** لعله بسفره  
فليتأمل اسمعيل والفرق ان الباء للسبية فتفيد ان نفس سفره معصية كمن سافر لقطع  
الطريق مثلا بخلاف فى الظرفية فيها تفيدانه لو سافر للحج مثلا وعصى فى اثنائه لا يصلح بهذه  
الكيفية والظاهر ان المراد بالعاصي من كان قتاله معصية سواء كان سفره له او لطاعة وحينئذ

وهذا ان تنازعوا فى الصلاة  
خاف واحدا والا فلا فصل  
ان يصل كل طائفة امام  
(وان اشتد خوفهم) وعجز  
عن النزول (صلوا ركبا)  
فرادى (الا اذا كان رديف  
للامام فيصح الاقتداء  
بالاياء الى جهة قدرتهم)  
للضرورة (وفسدت بمشى)  
لغير اصطفاف وسبق حدث  
(وركوب) مطلقا (وقال  
كثير) لابقابل كرمية سهم  
(والسائف فى البحر ان امكنه  
ان يرسل اعضاءه ساعة صلى  
بالاياء والا لا تصح كصلاة  
المشى والسائف وهو  
يضرب بالسيف \* (فروع)  
الراكب ان كان مطلوبا  
تصح صلاته وان كان طالبا  
لا لعدم خوفه \* شرعوا  
ثم ذهب العدو لم يحجز  
انحرافهم وبعبارة جاز \*  
لا تشرع صلاة الخوف  
للعاصي فى سفره كما فى  
الظهيرية وعليه فلا تصح  
من البغاة \* صح انه عليه  
الصلاة والسلام صلاها



فلا فرق بين التعبير بالباء أوفى فتدبر ( قوله في أربع ) أى في أربعة مواضع فلا ينافى ما في الامداد عن شرح المقدسى انه صلى الله عليه وسلم صلاها اربعاً وعشرين مرة ( قوله ذات الرقاع ) أى غزوة ذات الرقاع واصح الاقوال في وجه تسميتها ما رواه البخارى عن ابى موسى الاشعرى قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن ستة نفر بيننا بعير نعقبه فنقبت اقدامنا ونقبت قدمائى وسقطت اظفارى فكنا نلف على اظفارنا الخرق فسميت غزوة ذات الرقاع لما كنا نعصب على ارجلنا من الخرق اهط عن المواهب اللدنية والصواب انها كانت بعد الحندق خلافا لما في الكافي والاختيار تبعا لجماعة من اهل السير كما حقه في الفتح ( قوله وبطن نخل ) بالخاء المعجمة اسم موضع ط ( قوله وعسفان ) بوزن عثمان قاهوس ( قوله وذى قرد ) بفتح القاف والراء وبالذال المهملة وهو ماء على بريد من المدينة وتعرف بغزوة الغابة وكانت في ربيع الاول سنة ست قبل الحديبية ط عن المواهب والله تعالى اعلم

### باب صلاة الجنائز

ترجم للصلاة و آتى بأشياء زائدة عليها بعضها شروط كالغسل وبعضها مقدمات كالتكفين والتوجيه والتلقين وبعضها متممات كالدفن وأخرها لانها ليست صلاة من كل وجه ولانها تعلقت بآخر ما يعرض للميت وهو الموت ولمناسبة خاصة بما قبلها وهى ان الخوف والقتال قد يفضيان الى الموت ( قوله لسبيه ) هو الجنائز بالفتح يعنى الميت ط ( قوله وبالكسر السرير ) قال الازهرى لا يسمى جنازة حتى يشد الميت عليه مكفنا امداد ( قوله وقيل اغتان ) أى الكسر والفتح اغتان فى الميت كما يفيد قول القاموس جزه يحجزه ستره وجمعه والجنائز أى بالكسر الميت ويفتح او بالكسر الميت وبالفتح السرير او عكسه او بالكسر السرير مع الميت اه تأمل ( قوله وقيل عدمية ) لانه قطع مواد الحياة عن الحى والمقابلة عليه من مقابلة العدم والملكة وعلى الاول من مقابلة التضاد أفاده ط وقوله تعالى خلق الموت والحياة ليس صريحا فى الاول لان الخالق يكون بمعنى اليجاد وبمعنى التقدير والاعدام مقدرة فلذا ذهب اكثر المحققين الى الثانى كما نقله فى شرح العقائد ( قوله يوجه المحتضر ) بالبناء للمفعول فيهما أى يوجه وجه من حضره الموت او ملائكته والمراد من قرب موته ( قوله وعلامته الخ ) أى علامة الاحتضار كما فى الفتح وزاد على ما هنا ان تمتد جلدة خصيلته لانشمار الخصيلتين بالموت ( قوله القبلة ) نصب على الظرفية لانها بمعنى الجهة ( قوله وجاز الاستلقاء ) اختاره مشايخنا بما وراء النهر لانه يسر لخروج الروح وتعقبه فى الفتح وغيره بأنه لا يعرف الانقلاب والله اعلم بالايسر منهما ولكنه يسر لتغميضه وشد لحيه وامنع من تقوس اعضائه بحر ( قوله ليتوجه للقبلة ) عبارة الفتح ليصير وجهه الى القبلة دون السماء ( قوله ترك على حاله ) أى ولولم يكن مستلقيا او متوجها ( قوله والمرجوم لا يوجه ) لينظر وجهه وهل يقال كذلك فيمن اريد قتله لحد او قصاص لم أره ( قوله ويلقن الخ ) لقوله صلى الله عليه وسلم اتقوا موتاكم لا اله الا الله فانه ليس مسلم يقولها عند الموت الا انجته من النار ولقوله عليه الصلاة والسلام من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة كذا فى البرهان أى دخلها مع الفائزين والافكل

فى أربع ذات الرقاع وبطن نخل وعسفان وذى قرد  
( باب صلاة الجنائز )

من اضافة الشئ لسببه وهى بالفتح الميت و بالكسر السرير وقيل اغتان والموت صفة وجودية خلقت ضد الحياة وقيل عدمية ( بوجه المحتضر ) وعلامته استرخاء قدميه واعوجاج منخره وانخساف صدغيه ( القبلة ) على يمينه هو السنة ( وجاز الاستلقاء ) على ظهره ( وقدماه اليها ) وهو المعتاد فى زماننا ( و ) لكن ( يرفع رأسه قايلا ) ليتوجه للقبلة ( وقيل يوضع كاتيسر على الاصح ) صححه فى المبتعى ( وان شق عليه ترك على حاله ) والمرجوم لا يوجه معراج ( ويلقن ) ندبا

مطلبه

فى تلقين المحتضر الشهادة

مسدوداً ووسق يدحاه وو مدطون عذب مدد (قوله قبل وجوب) في التنية وكذا في  
 الهداية من شرح الضحاوي او جب على خوانه واحدة من يتقوه اه قل في التهر لكنه  
 تجوز ما في الهداية من انه مستحب بالاجماع ه وبه (قوله بذكر الشهادتين) قل في  
 الامداد وانما اقتصر على ذكر الشهادة لما وجد في الصحيح وان قل في المستضي وغيره  
 وقل الشهادتين لا اله الا الله محمد رسول الله وانيه في الدرر بان الاولى لا تقل بدون الثانية  
 ليس على اخلاقه لان ذلك في غير امؤمن واهدا قل ابن حجر من السماعية وقول جمع يفتن  
 محمد رسول الله ايضا لان المقصد موته على الاسلام ولا يسمى مسلماً الا بهما مردود بأنه مسلم  
 وانما المراد خم كلامه بلا اله الا الله ليحصل له ذلك الثواب اما الكافر فياقتضيهما قطعاً مع لفظ  
 اشهد لوجوبه اذ لا يصير مسلماً الا بهما ه فاب وقد يشير اليه تعبير الهداية والوفاية  
 والتقاية والكثرة من الشهادة وفي الترخائية كان ابو حفص الحداد يلقن المريض بقوله  
 استغفر الله الذي لا اله الا هو الخبي اقيوم وتوب اليه وكان يقول فيها معان احدها توبة  
 والثاني توحيد والثالث ان المريض ربما يفرع لان الملقن رأى فيه علامة الموت ولعل اقرباء  
 الميت يتأذون به (قوله عنده) متعلق بذكر (قوله قبل الغرغرة) لانها تكون قرب كون  
 الروح في الخلقوم وحيشد لا يمكن النطق بهما ط وفي ما موس غرغره جاد بنفسه عند الموت  
 اه قل وكأني مأخوذة من غير ما اذا ادارته في حلقه وكأني يديره حه في حلقه (قوله  
 واختلف في قبول توبة اليأس) اليه التنية التحنية ضد الرجاء وقصع الامل من الحياة  
 او بانوحدة التحنية والمراد به الشدة واهل الموت ويحمل مداها مرة على انه اسم عمل  
 واسكبه على المصدرية بتقدير مضى (قوله في الترخائية) اقول قل في اواخر البرازية قيل  
 توبة اليأس مقبولة لايمان اليأس وقيل لا غير ذليلة لانه تعالى سدى بين من اخر التوبة  
 الى حضور الموت من الفسقة والكفرة من من مت على الكفر في قوله وليست التوبة  
 الآية كما في الكشف واليضاوي والفرطبي وفي الكبير للرازي قل المحققون قرب الموت  
 لا يمنع من قبول التوبة بل المانع منه مشجدة الاهوال التي يحصل العلم عندها على سبيل  
 الاضطراب فهذا كلام الخفية والمالكية والشامية من المعتزلة والسنية والاشاعرة ان  
 توبة اليأس لا تقبل كإيمان اليأس بخامع عدم الاختيار وخروج النفس من البدن وعدم  
 ركن التوبة وهو العزم بطريق التصميم على ان لا يعود في المستقبل الى ما ارتكب وهذا  
 لا يحقق في توبة اليأس ان اريد باليأس معاية اسباب الموت بحيث يعلم قطعاً ان الموت يدركه  
 لا محالة كما اخبر تعالى عنه بقوله فلذلك ينفهم ايمانهم لما راوا ما ساءوا قد ذكر في بعض الفتاوى  
 ان توبة اليأس مقبولة فان اريد باليأس ما ذكرنا يرد عنه ما قلنا وان اريد به القرب من الموت  
 فلا كلام فيه لكن الظاهر ان زمان اليأس زمان معاية الهول والمسطور في الفتاوى ان  
 توبة اليأس مقبولة لا يمتنع لان الحائر اجنبى غير عارف بالله تعالى ويبدأ ايمانا وعرفانا  
 والناقص عارف وحاله حال اليأس والبقاء سهل والدليل على قبولها منه مطلقاً اخلاق قوله  
 تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده اه ملخصاً وظاهر آخر كلامه اختيار التفصيل  
 وعزاه الى مذهب الماتريدية الشيخ عبد السلام في شرح منظومة والده اللقاني وقول وعند

وقيل . حوا ( ذكر  
 الشهادتين ) لان الاولى  
 لا تقبل بدون الثانية ( عنده )  
 قبل الغرغرة واختلف في  
 قبول توبة اليأس والمختار  
 قول توبته لا ايمانه والفرق  
 في البراريه وغيرها

مطلب  
 في قبول توبة اليأس

الاشاعرة لا تقبل حال الغرغرة توبة ولا غيرها كما قاله النووي اه وانتصر للثاني المتلا على  
القارى في شرحه على بدء الامالى باطلاق قوله عليه الصلاة والسلام ان الله يقبل توبة العبد  
ما لم يغرغر اخرجه ابوداود فانه يشمل توبة المؤمن والكافر واعترض قول بعض الشراح  
ان التفصيل مختار ائمة بخاراه من الحنفية وجمع من الشافعية كالسبكي والبلقيني بأنه  
على تقدير صحته يحتاج الى ظهور حجة اه والحاصل ان المسئلة ظنية واما ايمان اليأس  
فلا يقبل اتفاقا وسياً أتى ان شاء الله تعالى تمام الكلام عليه في باب الردة (قوله من غير  
امرء) اى من غير ان يقول له قل فهو مصدر مضاف الى مفعوله (قوله لئلا يضجر) اى  
ويردها درر (قوله ويندب قراءة يس) لقوله صلى الله عليه وسلم اقرؤا على موتاكم يس  
صححه ابن حبان وقال المراد به من حضره الموت وروى ابوداود عن مجاهد عن الشعبي قال  
كانت الانصار اذا حضروا قرؤا عند الموت سورة البقرة الان مجالدا مضعف حلية (قوله  
والرعد) هو استحسان بعض المتأخرين لقول جابر انها تهون عليه خروج روحه امداد  
(قوله ولا يلقن بعد تلجيد ٢) ذكر في المعراج انه ظاهر الرواية ثم قال وفي الحجازية والكافي  
عن الشيخ الزاهد الصفار ان هذا على قول المعتزلة لان الاحياء بعد الموت عندهم مستحيل  
اما عند اهل السنة فالحديث اى لقنوا موتاكم لا اله الا الله محمول على حقيقته لان الله تعالى  
يحييه على ما جاءت به الآثار وقد روى عنه عليه الصلاة والسلام انه امر بالتلقين بعد  
الدفن فيقول يا فلان بن فلان اذكر دينك الذى كنت عليه من شهادة ان لا اله الا الله وان  
محمد رسول الله وان الجنة حق والنار حق وان البعث حق وان الساعة آتية لا ريب فيها  
وان الله يبعث من فى القبور وانك رضيت بالله ربا وبالا سلام ديناً وبمحمد صلى الله عليه وسلم  
نبياً وبالقرآن اماماً وبالكعبة قبلة وبالمؤمنين اخواناً اه وقد اطال فى الفتح فى تأييد حمل  
موتاكم فى الحديث على حقيقته مع التوفيق بين الادلة على ان الميت يسمع اولاً كما سيأتى  
فى باب اليمين فى الضرب والقتل من كتاب الايمان لكن قال فى شرح المنية ان الجمهور على  
ان المراد منه مجازة ثم قال وانما لا ينهى عن التلقين بعد الدفن لانه لا ضرر فيه بل فيه نفع  
فان الميت يستأنس بالذكر على ما ورد فى الآثار الخ قلت وما فى ط عن الزيلعى لم أره فيه وانما  
الذى فيه قيل يلقن لظاهر ما روينا وقيل لا وقيل لا يؤمر به ولا ينهى عنه اه وظاهر  
استدلالة الاول اختياره فافهم (قوله ومن لا يسئل الخ) اشار الى ان سؤال القبر لا يكون  
لكل احد وبخلافه ما فى السراج كل ذى روح من بنى آدم يسئل فى القبر باجماع اهل السنة  
لكن يلقن الرضيع الملك وقيل لابل يلهمه الله تعالى كما اللهم عيسى فى المهد اه لكن فى  
حكاية الاجماع نظر فقد ذكر الحافظ ابن عبد البر ان الآثار دلت على انه لا يكون الا المؤمن  
او منافق ممن كان منسوباً الى اهل القلعة بظاهر الشهادة دون الكافر الجاحد وتعبه ابن القيم  
لكن رد عليه الحافظ السيوطى وقال ما تله ابن عبد البر هو الارجح ولا أقول سواء ونقل  
العالمى فى شرحه على الجامع الصغير ان الراجح ايضا اختصاص السؤال بهذه الامة خلافاً  
لما استظهره ابن القيم ونقل ايضا عن الحافظ ابن حجر العسقلانى ان الذى يظهر اختصاص  
السؤال بالملكف وقال وتبعه عليه شيخنا يعنى الحافظ السيوطى ثم ذكر ان من لا يسئل ثمانية

(من غير امرء بها) لئلا  
يضجر واذا قالها مرة كفاه  
ولا يكرر عليه ما لم يتكلم  
ليكون آخر كلامه لا اله  
الا الله ويندب قراءة يس  
والرعد (ولا يلقن بعد  
تلجيد) وان فعل لا ينهى  
عنه وفى الجوهر انه  
مشروع عند اهل السنة  
ويكنى قوله يا فلان بن فلان  
اذ كرما كنت عليه ونقل  
رضيت بالله ربا وبالا سلام  
ديناً وبمحمد نبياً قيل  
يا رسول الله فان لم يعرف  
اسمه قال ينسب الى آله  
وحواء ومن لا يسئل  
وينهى ان لا يلقن

٢ مطلب

فى التلقين بعد الموت

مطلب

فى سؤال الملكين هل هو

عام لكل احد او لا

مطلب

ثمانية لا يسئلون فى قبورهم

الشهيد والمرابيع والمصنوع والميت زمن الحضور غيره اذا كان صابرا محتسبا والصديق  
والاستسار والميت يوم الجمعة اولياتهم والتماري كل ليلة تبارك ملك ومعضهم ضم اليها السجدة  
والتماري في مرض موته قد هو الله حده و اشار الشارح الى انه يزداد الانبياء عليهم الصلاة  
والسلام لا يه ولي من الصديقين (قوله والاصح اح) ذكره ابن الهمام في المسيرة (قوله  
وتوقف الامم اح) اي في ايامهم يستوفون وفي ايامهم في الجنة او النار قل ابن الهمام في مسيرته وقد  
اختلف في سؤال اطفال اسيريين وفي دخولهم الجنة او النار فتردد فيهم ابو حنيفة وغيره  
وقد وردت فيهم اخبار متعة رضة فسيل تفويض امرهم الى الله تعالى وقال محمد بن الحسن  
عليه السلام لا يجب احدا بلا دله وقل تليد ابن ابي شرف في شرحه وقد نقل الامر  
بالامسك عن الكلام في حكمهم في الآخرة مطلقا عن القاسم بن محمد وعروة بن الزبير من  
رؤس التبعين ويرحمه وقد صعب بوالبركات النسي رواية التوقف عن ابي حنيفة وقال  
الرواية الصحيحة في ايامهم في الجنة لظاهر الحديث تصحيح الله اعم بما كانوا عاملين وقد حكى  
فيهم الامام النووي ثلاثة مذاهب الاكبر انهم في النار الثاني التوقف الثالث الذي صححه  
انهم في الجنة لحديث كل مولود يولد على الفطرة ويحمل اليه ما من عن محمد بن الحسن وفيهم اقوال  
اخر ضعيفة اه (قوله وتماه في النهر) حيث قل ويكره تمنى الموت لضرر نزل به للنهي  
عن ذلك فان كان ولا بد فليقل اللهم احيني ما كنت الحياة خيرا لي وتوفني اذا كانت الوفاة خيرا لي  
كذا في السراج اه (قوله وسيجي في الخطر) اي في كتاب الخطر والاماحة ويعبر عنه بكتاب  
الكره والاحتسان وسقط من اغلب النسخ لفظ في الخطر (قوله ولذا اختار اح) اي  
لكونه في حال زوال عقله يغتفر ما يصدر منه اختار بعضهم زوال عقله في ذلك الوقت مخافة  
ان يتكلم بذلك قصدا من المموت ومن ان يدخل عليه الشيطان فان ذلك الوقت وقت عروضة  
له (قوله ذكره الكمال) وقال ايضا وبعضهم اختاروا قيامه في حال الموت والعبد الضعيف  
مؤلف هذه الكلمات فوض امره الى الرب الغني الكريم متوكلا عليه طالبا منه جلت عظمته  
ان يرحم عظيمه ففتي بالموت على الايمان والابقان ومن يتوكل على الله فهو حسبه ولا حول ولا  
قوة الا بالله العلي العظيم اه واني العبد الذليل اقول مثل قوله مستعينا بقوة الله تعالى وحوله  
(قوله حياة) تنبيه على بفتح اللام فيهما وهو منبت اللحية او العظم الذي عليه الانسان بحر  
(قوله تحسيناله) اذ لو ترك قطع منظره ولثلا يدخل فاه الهوام والماء عند غسله امداد (قوله  
ثم تمد اعضاؤه) اي لثلا يبقى مقوسا كما في شرح المنية وفي الامداد وتلين مفصله واصابعه بان  
يرد ساعده لعضده وساقه لفخذة وفخذة لبطه ويردها مينة ليسهل غسله وادراجته في الكفن  
(قوله ويوضع اح) يخالف ما مر من ان توجيهه على يمينه هو السنة لان هذا الوضع لا يكون  
الامع الاستلقاء الا ان يقا ان ذلك عند الاحتضار الى خروج الروح وهذا بعده (قوله لثلا  
ينفتح) لان الحديد يدفع النفخ لسرفيه وان لم يوجد فيوضع شئ ثقيل امداد (قوله ويخرج من  
عنده اح) في النهر وينبى اخراج الحائض اح وفي نور الايضاح واختلف في اخراج الحائض  
الاح (قوله ويعلم به جيرانه اح) قال في النهاية فان كان عالما او زاهدا او ميامين برك به فقد استحسن  
بعض المتأخرين النداء في الاسواق لحنازه وهو الاصح اه ولكن لا يكون على جهة

مطلد  
في اطفال اسيريين

والاصح ان لا يماه لا  
يستوفون ولا اطفال مؤمنين  
وتوقف الامم في اطفال  
المشركين وقيل هم خدم  
اهل الجنة ويكره تمنى  
الموت وتماه في النهر  
وسيجي في احسن (وما  
ظهره من كتمت كضربة  
يغفر في حقه ويعامل  
معاملة موتى المسلمين)  
حملا على انه في حال زوال  
عقله ولذا اختار بعضهم  
زوال عقله قبل موته ذكره  
الكمال (واذا مات تشد  
حياه وتمعض عيشاه)  
تحسيناله ويقول مغضه  
بسم الله وعلى ملأه رسول الله  
اللهم يسر عليه امره  
وسهل عليه ما بعده واسعد  
بلقائك واجعل ما خرج  
اليه خيرا مما خرج عنه  
ثم تمد اعضاؤه ويوضع  
على بطنه سيف او حديد  
لثلا ينفتح ويحضر عنده  
الطيب ويخرج من عنده  
الحائض والنفساء والخبث  
ويعلم به جيرانه واقرباؤه

التفخيم وتقدمه في الامداد (قوله وسرع رجهازه) لما رواه ابو عبد الله عنه صلى الله عليه وسلم ما عاد ضاحكة بن البراء وعسرف بن ما رى ضاحكة لا قد حدث فيه موت فذا مات فاذنوني حتى اصلي عليه وعجوب به فيه لا يبي حليفة مسلم ان تمس بين ظهراني اهله والصارف عن وجوب التعجيل الاحياء بروح الشريفة منه تحت الاسماء وقد قل الاطباء ان كثيرين ممن يموتون بالسكتة طمرا يدفنون احياء لانه يعسر ادوية الموت الحقيقية لاعلى أفضل الاطباء فيتعين التأخير فيها في ظهور اليقين بخو التغير امد وفي الموهمة وان مات فجأة ترك حتى يتبين موته (قوله يقرأ عنده القرآن الخ) في بعض نسخ ولا يقرأ بالواو صواب اسقطها لاني لم أرها في نسختين من القهستاني ولا في التتف وفي البحر لم يذكرها لا يبق مخالفة بين ما في التتف وما في الزينبي ولا يحتاج الى تفسير صاحب البحر برفع الروح ففهم والا نسب ذكر هذا البحث عند قول المصنف الآتي قريبا وذكر قراءة قرآن عنده (قوله قلت الخ) أقول راجعت التتف فراءت فيها كما نقله القهستاني فظاهر ان قوله الى الغسل سقط من نسخة صاحب البحر وتبعه الشارح بلامرجعة بارة التتف نعم في شرح ددر البحار وقرئ عنده القرآن الى ان يرفع اه ومثله في المراج عن المتقى لكن قال عقبه واحسانا كرهوا القراءة بعد موته حتى يغسل فودحمل ما في المتقى على ما قبل الموت ان المراد بالرفع رفع الروح والله عنده (قوله قيل نجاسة خبث) لا الا دمي حيوان دموى فيتنجس بالموت كسائر الحيوانات وهو قول عامة المشايخ وهو الظاهر بدائع وصححه في الكافي قلت ويؤيده اطلاق محمد نجاسة غسائه وكذا قولهم لو وقع برثر قبل غسله نجسها وكذا لو حمل ميتا قبل غسله وصلى به لم تصح صلاته وعليه فأنما يظهر بانه كرامة للمسلم ولذا لو كان كافرا نجس البر ولو بعد غسله كما قدمنا ذلك كله في الظهارة (قوله وقيل حدث) يؤيده ما ذكره في البحر من كتاب الظهارة ان الاصح كون غسائه ستمعة وان محمدا خاق نجاستها لانها لا تخلو من النجاسة غالبا قلت لكن ينافيه ما من الفروع الا ان يقال بنائها على قول العامة قال في فتح القدير وقد روى في حديث ابن هريرة سبحان الله ان المؤمن لا نجس حيا ولا ميتا فان صحت وجب ترجيح انه للحدث اه وقال في الحلية وقد اخرج الحاكم عن ابن عباس رضي الله عنهما قل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنجسوا موتاكم فان المسلم لا نجس حيا ولا ميتا وقال صحيح على شرط البخاري ومسلم فيترجح القول بانه حدث اه قلت ويظهر لي امكان الجواب بأن المراد بنفي النجاسة عن المسلم في الحديث النجاسة الدائمة فيكون احترازا عن الكافرين نجاسته دائمة لا تزول بغسله ويؤيد ذلك انه لو كان المراد نفي النجاسة مطلقا لزم انه لو أصابه نجاسة خارجية لا نجس مع انه خلاف الواقع فتعين ما قلنا وحينئذ فليس في الحديث دلالة على ان المراد بنجاسته نجاسة حدث فتأمل ذلك بانصاف (قوله كقراءة المحدث) فانه اذا جاز للمحدث حدثا صغر القراءة فجوازها عند الميت المحدث بالاولى لكن كان المناسب ان يقول كلقراءة عند الجنب لان حدث الموت موجب لغسل فهو شبه بالجنب وان لم يكن جنبه بدليل انهم ذكروا ان حدثه بسبب استرخاء المفاصل وزوال العقل قبل الموت فكان ينبغي اقتصاره على اعضاء الوضوء لكن القياس في حدث الحى غسل جميع البدن

مطلوب

في القراءة عند الميت

ويسرع في جهازه ويقرأ عنده القرآن الى ان يرفع الى الغسل كافي القهستاني معزيا للتتف قلت وليس في التتف الى الغسل بل الى ان يرفع فقط وفسره في البحر برفع الروح وعبارة الزينبي وغيره تكره القراءة عند يغسل وعاله الشرنبلالي في امداد الفتاح تنزيها للقرآن عن نجاسة الميت لتنجسه بالموت قيل نجاسة خبث وقيل حدث وعليه فينبى حوازا كقراءة المحدث (ويوضع)

واقصر على الانعصاء لخرج التكرار كل يوم بخلاف الجنابة والموت شبيه بالجنابة في انه لا يتكرر فحدوا بانقيس فيه لانه لا يتكرر فلا حرج في غسل جميع بدن \* (تنبه) \*  
الحاصل ان الموت ان كان حدثا فلا كراهة في القراءة عنده وان كان نجسا كرهت وعلى الاول يحمل ما في التفت وغواني في الزبلي وغيره وذكر ط ان محل الكراهة اذا كان قريبا منه اما اذا بعد عنه بالقراءة فلا كراهة اه قلت والظاهر ان هذا ايضا اذا لم يكن الميت مسجى بثوب يستر جميع بدنه انه لو صلى فوق نجاسة على حائل من ثوب او حصير لا يكره فيما يظهر فكذا اذا قرأ عند نجاسة مستورة وكذا ينبغي تقييد الكراهة بما اذا قرأ جهرا قل في الخاتمة وتكرره قراءة في موضع النجاسات كالغسل والمخرج والمسلخ وما شبه ذلك واما في الجملة فمن لم يكن فاحدا مكشوف العورة وكان اثناء طهره الابس بان يرفع صوته بالقراءة وان لم يكن كذلك ن قرأ في نفسه ولا يرفع صوته فلا بأس به ولا بأس بالتسبيح والتهليل وان رفع صوته اه في غنية الابس بالقراءة راكبا او ماشيا اذا لم يكن ذلك الموضع معدا للنجاسة فن كان يكرهه وفيها لا بأس بالصلاة حذاء البالوعة اذا لم تكن بقربه اه فتحصل من هذا ان الموضع اركان معدا للنجاسة كالمخرج والمسلخ كرهت القراءة مطلقا والا فن لم يكن هناك نجاسة ولا حد مكشوف العورة فلا كراهة مطلقا وان كان فانه يكره رفع الصوت فقط ان كانت النجاسة قريبة فامل (قوله كما مات) هذه الكاف الداخلة على ما سمي كف المبدرة مثل - كما تدخل ك في المعنى اي انه يوضع على السرير عقب تيقن موته وقيد القدرى بما اذا اراد ان يغسله والاول اشبه ك في الزبلي (قوله في الاصح) وقيل يوضع الى القبلة طولا وقيل عرضا كفي القبر أفده في البحر (قوله بخر) اي مبخر وفيه اشارة الى ان السرير يجر قبل اضعه عليه تعظيما وازالة للرائحة الكريهة منه (قوله الى سبع فقط) اي بأن تدار الخمرة حول السرير مرة او ثلثا او خمسا او سبعا ولا يزداد عليها كافي الفتح والكافي والنهاية وفي التبيين لا يزداد على خمسة (قوله ككفنه) فانه يجمر وترا ايضا ط (قوله وعند موته) أفده بقوله سابقا ويحصر عنده الطيب ط (قوله فمى ثلاث اح) قل في الفتح وجميع ما يجمر فيه م ثلاث عند خروج روحه لازالة الرائحة الكريهة وعند غسله وعند تكفينه ولا يجمر خانه ولا في القبر لما روى لاتبعوا الخازنة بصوت ولا تاراه (قوله عبارة الزبلي اح) اشار بقول الصارفين الى ان قول المصنف الى تمام غسله غير قيد لانه يظهر بغسله مرة فلا يتوقف على التمام فهم (قوله وتستر عورته الغليظة فقط) اي القبل والذبر وعلاؤانه اليسر ويطلقان الشهرة والظاهرة ان بيان الواجب بمعنى انه لا يأنهم بذلك لا لكون المطلوب الاقتصار على ذلك فامل (قوله صححه الزبلي وغيره) والاول صححه في الهداية وغيرها لكن قل في شرح النسي ان الثاني هو ما أخذ به قوله عليه الصلاة والسلام لعل لا تنظر الى فخذ حتى ولا ميب لان ما كان مورة لا يقط بموت به لا يجوز مسه حتى لو ماتت بين رجليه انا لم يمسها رجل خرق قوله لا يمسها الخ وفي الشرح بلاية وهذا شامل للمرأة والرجل لان عورة المرأة كرجل الرجل للرجل (قوله مثاها) ليس بقيد و مراد ما يتبع المس ط (قوله حرمة اللبس كالنظر) بقيد هذا المعنى ان الصبر الذي لا يصر عدم ستره ط (قوله ويجرد من

معدا

الحاصل في قراءة عند الميت

كجاءت (كما يسرى) في الاصح  
(على سرير محمر وتر) الى  
سبع فقط فتح (ككفنه)  
وعند موته فمى ثلاث  
لاحقه ولا في القبر (وكرهه)  
قراءة القبر ان غدا الى تمام  
الاح) عبارة الزبلي حتى  
مسل وباردة النهر قل  
غسله (وتستر عورته  
حليظة فقط عن السبع)  
من الرواية (وقيل، عفا)  
الغليظة والخفة (رخص)  
صححه الزبلي وغيره  
(ويغسلها تحت حريقة)  
الستره (هدم) حرقه  
(مثلها عن بدنه) حرمة  
مسك كالنظر (يزجره) من

ثيابه) ليكنهم التنظيف لان المصود من الغسل هو التطهير والتطهير لا يحصل مع ثيابه لان الثوب متى تجس بالغسالة تجس به بدنه ثانياً بخاسة الثوب فلا يفيد غسله فيجب التجريد كذا في العناية وظاهره ان الوجوب على ظاهره (قوله كما مات) لان الثيب تحمى عليه فيسرع اليه التغير بحر (قوله من خواصه) لما روى ابو داود انهم قالوا نجردده كنجردمونا انما يغسله في ثيابه فسمعوا من ناحية البيت اغسلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه ثيابه قل ابن عبد البر روى ذلك عن عائشة من وجه صحيح فدل هذا ان عادتهم كانت تجريد موتاهم لغسل في زمنه صلى الله عليه وسلم شرح المنية زاد في المعراج وغسله صلى الله عليه وسلم ليس للتطهير لانه صلى الله عليه وسلم كان طاهراً حياً وميتاً (قوله ويوضأ من يؤمره صلاة) خرج الصبي الذي لم يعقل لانه لم يكن بحيث يصلى قاله الحلواني وهذا التوجيه ليس بقوى اذ يقال ان هذا الوضوء سنة الغسل المفروض للميت لا لعلق ليكون الميت بحيث يصلى اولاً كما في المجنون شرح المنية ومقتضاه انه لا كلام في ان المجنون يوضأ وان الصبي الذي لا يعقل الصلاة يوضأ ايضاً على خلاف ما يقتضيه توجيه الحلواني من انهما لا يوضآن (قوله للحرج) فلا يمكن اخراج الماء او يعسر فيتركان زيلعي (قوله بخرقه) اي يحملها الغاسل في اصبعه يمسح بها اسنانه واهانه ولثته ويدخلها منخره ايضاً بحر (قوله وعليه العمل اليوم) قاله شمس الأئمة الحلواني كما في الامداد عن التارخانية (قوله ولو كان جنباً الخ) نقل ابو السعود عن شرح الكنتز للشاذلي ان ما ذكره الحلواني اي في شرح القدوري من ان الجنب يضمض ويستشق غرب مخالف لعامة الكتب اه قالت وقال الرملي ايضاً في حاشية البحر اطلاق المتون والشروح والفتاوى يشمل من مات جنباً ولم أر من صرح به لكن الاطلاق يدخله والعلة تقتضيه اه وما نقله ابو السعود عن الزيلعي من قوله بلاممضضة واستشق ولو جنباً صريح في ذلك لكني لم أراه في الزيلعي (قوله اتفاقاً) لم أجده في الامداد ولا في شرح المقدسي (قوله ويبدأ بوجهه) اي لا يغسل يديه اولاً الى الرسغين كالجنب لان الجنب يغسل نفسه بيديه فيحتاج الى تنظيفهما اولاً والميت يغسل بيدا الغاسل (قوله ويمسح رأسه) اي في الوضوء وهو ظاهر الرواية كالجنب بحر \* (تنبيه) \* لم يذكر الاستتجاء للاختلاف فيه فمئذنها يستنجي وعند ابى يوسف لا وصورته ان يلف الغاسل على يده خرقه ويغسل السوءة لان مسها حرام كالنظر حوهرة (قوله مغلى) بضم الميم اسم مفعول من الاغلاء لامن الغلى والغليان لانه لازم واسم المفعول انما يبنى من المتعدى ح وانما طاب تسخينه مبالغة في التنظيف (قوله ورق النبق) بفتح النون وكسرها ويسكون الباء الموحدة وككتف كما يعلم من القاموس وفي التذكرة السدر شجر معروف وثمره هو النبق وسحيق ورقه يلحم الجراح ويقال الاوساخ وينقى البشرة ويعممها ويشد الشعر ومن خواصه انه يطرد الهوام ويشد العصب وينع الميت من البلاء اه وفي القاموس ايضاً النبق حمل السدر وبه علم ان السدر هو الشجر والنبق النمر وضافة الورق الى النبق لادنى ملايسة وتفسير السدر بالورق بيان للمراد منه فالاحسن في التعبير قول المعراج السدر شجرة النبق والمراد ورقه اه (قوله فسكون) في الشرح بلاية انه يجوز في الراء السكون والضم كما في الصحاح (قوله الاثنان) بضم الهمزة وكسرها كفى في القاموس وقيد

ثيابه (كما مات) وغسله عليه السلام في ثيابه من خواصه (ويوضأ) من يؤمر بالصلاة (لاممضضة واستشق) للحرج وقيل يفعلان بخرقه وعليه العمل اليوم ولو كان جنباً او حائضاً او نفساء فعلاً اتفاقاً تيمناً للطهارة كما في امداد الفتاح مستدام في شرح المقدسي ويبدأ بوجهه ويمسح رأسه (ويصب عليه ماء مغلى بسدر) ورق النبق (او حرض) بضم فسكون الاثنان (ان تيسر





فيطيب و يغطي رأسه امداد عن الامانة (قوله كبره بها) من سجد بهده  
الاعتناء فتخص بزيادة كرامة وصيانة له عن سرعة الفساد (قوله كبره تعبر به)  
ما في القية من ان التزين بعد موتها والاهتمام وقطع الشعر لا يجوز من اخرج طهره لا شعرة  
ادرج منه في الكفن فهستأني عن العتاني (قوله ولائس الخ) كما في الزبيدي والمك  
الى ان تركه اولي قال في النجح وليس في الغسل استعمال القطن في الوضوء الشرعية وعن في  
حقيقة انه يعمل في منخرينه دفعة واحدة في صاخة اخذ رجل بعلقه في منخرينه فقتل في  
الخيرية واستبقحه عامة العلماء اه لكن قل في الحلية انه يقول عن الشافعي وابي حنيفة  
فطلاق انه قيسح ليس بصحيح اه (قوله ويتبع زوجها الخ) اشار الى ما في البحر من ان  
من شرط الغسل ان يحل له النظر الى الممسول فلا غسل الرجل المرأة وبالعكس اه  
وسأني ما اذا ماتت المرأة بين رجل او بالعكس والظاهر ان هذا شرط لوجوب الغسل  
او لجوازه لا لمحتة (قوله لامن النظر اليها على الاصح) عزاء في النجح من غنية ونقل عن  
الحلية انه اذا كان للمرأة محرمة يمينا بيده وأما الاجنبى فيجز قنن يده بغض بصره عن  
ذراعيها وكذا الرجل في امرئته الا بغض البصر اه ولعل وجهه ان النظر الخب من امس  
فجاز شبهة الاختلاف والله اعلم (قوله قلنا الخ) بل في شرح الجمع لمحمد فوطية رضي الله  
تعالى عنها غسلتها ام ايمن حاشاته صلى الله عليه وسلم ورضي عنها فتجمل بوجه الغسل اعني  
رضي الله تعالى عنه على معنى التبرئة والقيام اليه باسبابه وان ثبت الرواية فهو شتم به  
الآثرى ان ابن مسعود رضي الله عنه لما اعترض عليه بذلك احابه بقوله انا علمت ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال ان فاطمة زوجتك في الدنيا والآخرة فدعاؤه الخصوصية دليل  
على ان المذهب عندهم عدم الازواج قلت ويدل على الخصوصية ايضا الحديث امي  
ذكره المشرح وفسر بعضهم السبب فيه بالاسلام والتقوى والنسب بالانساب ولو بالمصاهرة  
والرضاع و يظهر لي ان الاولى كون المراد بالسبب القرابة السببية كروحية والمصاهرة  
وبالسبب القرابة النسبية لان سببة الاسلام والتقوى لا تنقطع عن احد فثبت الخصوصية  
في سببه ونسبه صلى الله عليه وسلم ولهذا قال عمر رضي الله تعالى عنه فترجعت ام كنونم بان  
على ذلك واماقوله تعالى فلا انساب بينهم فهو مخصوص بغير نسبه صلى الله عليه وسلم فتنفع  
في الدنيا والآخرة واما حديث لا اغني عنكم من الله شيئا اي انه لا يملك ذاب الان ملكه الله  
تعالى فانه ينفع الاجانب بشفاعته لهم باذن الله تعالى فكذا الاقرب وتام الكلام على ذاب في  
رسالتنا (المعلم الظاهر في نفع النسب الطاهر) قوله وهي لا تمنع من ذاب اي من تعسيل زوجها  
دخل بها او لا كما في المعراج ومثله في البحر عن النبي قالت اي لا يزوجني بعد وفاء ولو لم يدخل  
بها وفي البدائع المرأة تغسل زوجها لان اباحة الغسل مستفادة بالنكاح فبقى ما بقي النكاح  
والنكاح بعد الموت باق الى ان تنقضي العدة بخلاف ما اذا مات فلا غسل لانها ملك  
النكاح اعد المحل فصار اجنبيا وهذا اذا لم تثبت اليقونة بينهما في حال حياة الزوج ون  
ثبت بان طلقها بانوار الانا ثم مات لا تغسل لان ارتفاع الملك الالة الخ (قوله وذمية) الاولى  
ولو كتابية للاحتراز عن المجوسية اذا اسلم زوجها فغسلت لا يغسل في بحر لا بأس به كبراني

[illegible]

\_\_\_\_\_ 11/20

في حاد كرسام ونسب  
منطق الاساسي ونسب



الغسل اجزأهم ذلك اه وصرح في التجريد والاسيلاجي والافتاح بعدم اشتراطها ايضا ووفق في فتح القدير بقوله اظهر اشتراطها فيه لاسقاط وجوبه عن المكف لا لتحصيل طهارته وهو شرط صحة الصلاة عليه اه وببحث فيه شارح المنية بأن ما مر عن ان يوسف يفيدان الفرض فعل الغسل منا حتى لو غسله لتعاليم الغير كفى وليس فيه ما يفيد اشتراط الثانية لاسقاط الوجوب بحيث يستحق العقاب بتركها وقد نقرر في الاصول ان ما وجب لغيره من الافعال الحسية يشترط وجوده لايجاد كالمسعى والطهارة نعم لا ينال ثواب العبادة بدونها اه واقره الباقي وأيده بما في المحيط لو وجد الميت في الماء لا بد من غسله لان الخطاب يتوجه الى بني آدم ولم يوجد منهم فعل اه فتاخص انه لا بد في اسقاط الفرض من الفعل واما الثانية فشرط لتحصيل الثواب ولذا صح تفسير الذمية زوجها المسلم مع ان الثانية شرطها الاسلام فيسقط الفرض عنا بفعلنا بدون نية وهو المتبادر من قول الحاتية اجزأهم ذلك بقي قول المحيط لان الخطاب يتوجه الى بني آدم ظاهره انه لا يسقط بفعل المالك ويرد عليه قصة حنظلة غسيل الملائكة وقد يقال ان فعلهم ذلك كان بطريق النيابة تأمل وسيأتي تحقيقه في باب الشهيد هذا وقد صرح في احكام الصغار بان الصبي اذا غسل الميت جاز اه ومثله ما سذكره عن البدائع من انه لو ماتت امرأة بين رجال ومعه صبي غير مشتهى علموه الغسل ليغسلها وبه علم ان البلوغ غير شرط **(قوله وفي الاختيار الخ)** استفيد منه انه شرعية قديمة وانه يسقط وان لم يكن الغسل مكفئا ولذا لم يعد اولاد ابنا آدم عليه السلام غسله ط **(قوله فن في دارنا الخ)** افاد بذكر التفصيل في المكان بعد انتفاء العلامة ان العلامة مقدمة وعند فقدها يعتبر المكان في الصحيح لانه يحصل به غلبة الظن كما في النهر عن البدائع وفيها ان علامة المسلمين اربعة الختان والحضاب ولبس السواد وحلق العانة اه قلت في زماننا لبس السواد لم يبق علامة للمسلمين **(قوله اعتبر الاكثر)** اي في الصلاة بقرينة قوله في الاستواء واختلف في الصلاة عليهم قال في الحاية فان كان بالمسلمين علامة فلا اشكال في اجراء احكام المسلمين عليهم والا فلو المسلمون اكثر صلى عليهم وينوي بالدعاء المسلمين ولو الكفار اكثر ففي شرح مختصر الطحاوي للاسيلاجي لا يصلي عليهم لكن يغسلون ويكفون ويدفنون في مقابر المشركين اه قال ط وكيفية العلم بالاكثر ان يحصى عدد المسلمين ويعلم ما ذهب منهم ويعد الموتى فيظهر الحال **(قوله واختلف في الصلاة عليهم)** فقيل لا يصلي لان ترك الصلاة على المسمي مشروع في الجملة كاجابة وقطاع الطريق فكان أولى من الصلاة على الكافر لانهما غير مشروعة لقوله تعالى ولا تصل على أحد منهم مات أبدا وقيل يصلي ويقصد المسلمين لانه ان عجز عن التعيين لا يعجز عن القصد كما في البدائع قل في الحاية فعلى هذا ينبغي ان يصلي عليهم في الحالة الثانية ايضا اي حالة ما اذا كان الكفار اكثر لانه حيث قصد المسلمين فقط لم يكن مضيا على الكفار والا لم تجز الصلاة عليهم في الحالة الاولى ايضا مع ان الاتفاق على الجواز فينبغي الصلاة عليهم في الاحوال الثلاث كما قالت به الأئمة الثلاثة وهو اوجه قضاء لحق المسلمين بلا ارتكاب منهي عنه اه ملخصا **(قوله ومحل دفنهم)** بالجر عطفنا على الصلاة فيه خلاف ايضا **(قوله كدفن ذمية)** جعل الاول مشبها بهذا لانه لا رواية فيه عن الامم بل فيه اختلاف

وفي الاختيار الاصل فيه  
تغسيل الملائكة لا دمه عليه  
السلام وقالوا الولد هذه  
سنة موتاكم **(فروع)** ولو لم  
يدرامسلم أم كافر ولا اعلاما  
فأن في دارنا غسل وصلى  
عليه والا لا **اختلاف** موتانا  
بكفار ولا علامة اعتبر  
الاكثر فن استوا وغسلوا  
واختلف في الصلاة عليهم  
ومحل دفنهم كدفن ذمية  
حبلى من مسلمة قلوا  
والاحوط دفنها على حدة  
ويجعل ظهرها الى القبلة

مثله قيسه على غيره . والله اعلم . وفيها ما يحبه رضى الله تعالى عنهم على ثلاثة اقوال  
فقال بعضهم قد فى من يمتدحنا رحيحا حب الورد وبعضهم فى مقدر انسركى لان الورد فى حكم  
بهره بها مناه فى سانه وقيل والله بن الاستع يحذ لها مقبرة على حدة ذل فى الحلية وهذا  
حوط وادهر كما انفسح به بعضهم ان المسئلة مصورة فيما اذا نفع فيه لروح والادفنت فى  
مقابر انسركى ( **قوله** لان وجه الورد يظهرها ) اى والورد مسلم تبعا لايه فيوجه الى القبلة  
بهذه الصفة ط ( **قوله** يمه المحرم الخ ) اى يمت الميث الا انهم من الذكر والاى وكذا قوله  
والاجنى اى فاشخص الاجنى الذى بذات راد ان اغتره لا يحتاج الى خرقه لانه يجوز  
له مس احشاء التيمم بخلاف الاجنى الا اذا كان الميت امة لانها كالرجل ثم اعلم ان هذا اذا  
لم يكن مع النساء رجل لاه لم ولا كافر ولا سيية صغيرة فلو معهن كافر علمنه الغسل لان  
خطر الباس الى الجس احب وان لم يوافق فى ادين ولو معهن صبية لم تباع حد الشهوة  
واضقت غسله فاعلم غسله لان حكم المودة غير ثابت فى حقها وكذا فى المرأة تموت بين  
رجال معهم امرأه لا فرة اوسى غير مشيتى تيسله فى البدائع ( **قوله** لو مراهما ) المراد به  
هنا من باع حد الشهوة كايتم بمبعده ( **قوله** والا فكغيره ) اى من الصغار والصغار قال  
فى الفتح الصغير والصغيرة اذا لم يباعا حد الشهوة يغسلهما الرجال والنساء وقدره فى الاصل  
ان يكون قبل ان يتكلم اه ( **قوله** يمت لقدماء الخ ) اى فى الفتح ولو لم يوجد ماء فيمت الميث  
وبلوا عليه ثم وجدوه غسلاوه وصلاوا عليه نائيا عند ابى يوسف وعنه يغسل ولا تعاد الصلاة  
عليه ولو كفنوه وبقي منه عضو لم يغسل فانه يغسل ذاك العضو ولو بقي نحو الاصبع لا يغسل  
اه ( **قوله** وقيل لا ) اى يغسل ولا يصل عليه بسلامته قلت ولا يظهر الفرق بينه وبين  
الحى فان الحى لو تيمم لقدماء وصى ثم وجدوه لا يعيد ثم رأيت فى شرح المنية نقلا عن السروجى  
ان هذه الرواية موافقة للاصول اه وفيه اشعار بترجيحها لما قاله ( **قائمة** ) بـ ( **كتاب الغسل** )  
من غسل الميت ويكره ان يغسله جنب او حائض امداد والاولى كونه اقرب الناس اليه فان لم  
يحسن الغسل فهل الامانة والورع وينبى للغسل لمن حضر اذا رأى ما يحب الميت ستره ان  
يستره ولا يحدث به لانه غيبة وكذا اذا كان عيبا حادنا بالموت كسواد وجه ونحوه ما لم يكن  
مشهورا بعدة فلا بأس بذكره تحذيرا من بدعته وان رأى من امارات الخير كوضاء الوجه  
والتبسم ونحوه استحب اظهاره لكسر ترجمه عليه والحث على مثل عمله الحسن شرح المنية  
( **قوله** ليس فى الكفن الخ ) اصل الكفنين فرض كفاية وكونه على هذا الشكل مسون  
بربلاية ( **قوله** له ) اى لا رجل ( **قوله** ازار الخ ) هو من القرن الى القدم والمقيص  
من اصل المني الى القدمين بلاد خريص وكين والنافقة تزيد على ما فوق القرن والقدم الى  
فبها الميت وتربط من الاعلى والاسفل امداد والدحريص الشى الذى يفصل فى قيص الحى  
ليوسع للعشى ( **قوله** وتكره العمامة الخ ) هى بالكسر ما يلب على الرأس قاموس قال  
له دى محل الخلاف واما ما يفعل على الحشبة من العمامة والزينة ببعض حلى فهو  
من المكروه بخلاف ما تقدم انه يكره فيه كل ما كان للزينة اه ( **قوله** والاصح ) هو احد  
صحيحين قال القهستاني واستحسن على الصحيح العمامة يععم ميتا ويدن ويلب ذنبه على

لان وجه الورد يظهرها  
مات بين رضان او حقه من  
نساء يمه المحرم من ما كان  
ولا حتى يظهر فيه هـ ووجه  
الحى المسكلى لو مراهما  
والا فكغيره فيغسله الرجال  
والنساء يمت لقدماء وصى  
عليه ثم وجدوه غسلاوه  
وبلوا عليه قيل لا ( **ويسن** )  
فى الكفن له ازار وقيص  
والدقة وتكره العمامة )  
الميت ( فى الاصح ) غبتي  
واستحسنها المتأخرون  
للعامة والاشراف

مطلب —  
فى الكفن

كورة من قبل يمينه وقيل يذنب على وجهه كفى التمر تاشى وقيل هذا اذا كان من الاشراف  
وقيل هذا اذا لم يكن فى الورثة صغار وقيل لا يعم بكل حال كفى المحيط والاصح انه تكرر العمامة  
بكل حال كفى الزاهدى اه (قوله) لا بأس بالزيادة على الثلاثة (كذا فى النهر عن غايبة البيان  
ونقل قبله عن المجتبى الكراهة لكن قال فى الحلية عن الذخيرة معزيا الى عصام انه الى خمسة  
ليس بمكروه ولا بأس به اه ثم قل ووجه بان ابن عمر كفن ابنه واقدا فى خمسة اثواب قيض  
وعمامة وثلاث الخائف وأدار العمامة الى تحت حنكه رواه سعيد بن منصور اه قال فى البحر  
بعد نقل الكراهة عن المجتبى واستثنى فى روضة الزندوسقى ما اذا أوصى بان يكفن فى أربعة  
او خمسة فانه يجوز بخلاف ما اذا أوصى ان يكفن فى ثوبين فانه يكفن فى ثلاثة ولو أوصى ان  
يكفن بالف درهم كفن كفنا وسطا اه قلت الظاهر ان الاستثناء الذى فى الروضة منقطع  
اذ لو كره لم تنفذ وصيته كما تنفذ بالاقل تأمل (قوله) ويحسن الكفن) ان يكفن بكفن مثله  
وهو ان ينقل الى ثيابه فى حياته لاجمعة والعديد وفى المرأة ما لبسه لزيارة ابويها كذا فى المعراج  
فقول الحدادى وتكره المغلاة فى الكفن يعنى زيادة على كفن المثل نهر (قوله) حديث الح  
وفى صحيح مسلم عنه صلى الله عليه وسلم اذا كفن احدا فاحسن كفته وروى ابوداود عنه  
صلى الله عليه وسلم لا تغالوا فى الكفن فانه يسلب سلبا سريعا وجمع بين الحديثين بان المراد  
تجسينه بياضه ونفاقة لا كونه ثمينا حلية وهو فى معنى مامر عن النهر (قوله) ويتفاخرون  
المراد به الفرح والسرور حيث وافق السنة والزيارة وان كانت للروح لكن للروح نوع تعلق  
بالسيد (قوله) رايها) اى ويسن فى الكفن للمرأة (قوله) اى قيض) اشار الى ترادفهما  
كما تلو ارقد ففرق بينهما بأن شق الدرع الى الصدر والتميم الى الكتف قهستانى (قوله)  
وخمار) بكسر الخاء ما تعطى به المرأة رأسها قال الشيخ اسمعيل ومقداره حالة الموت ثلاثة اذرع  
بذراع الكرباس يرسل على وجهها ولا يلف كذا فى الايضاح والعتابى اه (قوله) وخرقة)  
والاولى ان تكون من الثديين الى الفخذين نهر عن الحلية (قوله) وكفاية) اى الاقتصار على  
الثوبين له كفن الكفاية لانه ادنى ما يلبس حال حياته وكفته كسوته بعد الوفاة فيعتبر بكسوته  
فى الحياة ولهذا تجوز صلاته فيهما بلا كراهة معراج وحاله ان كفن الكفاية هو ادنى ما يكفيه  
بلا كراهة فهو دون كفن السنة وهل هو سنة ايضا او واجب الذى يظهر لى الثانى ولذا كره  
الاقل منه كما يذكره الشارح وقال فى البحر قالوا ويكره ان يكفن فى ثوب واحد حالة الاختيار لان  
فى حالة حياته تجوز صلاته فى ثوب واحد مع الكراهة وقالوا اذا كان بالمال قلة والورثة كثرة  
فكفن الكفاية اولى وعلى القلب كفن السنة اولى ومقتضاه انه لو كان عليه ثلاثة اثواب وليس  
له غيرها وعليه دين ان يباع منها واحد للدين لان الثالث ليس بواجب حتى ترك للورثة عند  
كثرهم والدين اولى مع انهم صرحوا بكى الخلاصة بأنه لا يباع شئ منها للدين كفى حالة الحياة  
اذا افلس وله ثلاثة اثواب هو لا يسبها لا ينزع عنه شئ لىباع اه ما فى البحر وهو مأخوذ من الفتح  
وقال فى الفتح ولا يبعد الجواب اه وذكر الجواب بعضهم بأن يفرق بين الميت والحى بأن عدم  
الاخذ من الحى لاحتياجه ولا كذلك الميت اه اقول انت خير بأن الاشكال جاء من  
تصريحهم بعدم الفرق بين الحى والميت فانى يصح هذا الجواب نعم يصح على ما قاله السيد

ولا بأس بالزيادة على الثلاثة  
ويحسن الكفن لحديث  
حسنوا أكفان الموتى  
فإنهم يتراوون فيما بينهم  
ويتفاخرون بحسن  
أكفانهم ظهيرية (ولها  
درع) اى قيض (وازارو  
خار ولفافة وخرقة تربط  
بها ثديها) ولفافة  
(وكفاية له ازار ولفافة)

في شرح السراجية من انه اذا كان الدين مستغرقا للغرماء المتع من تكفينه بما زاد على كفن الكفافية وقيل الشرح في فرائض الدر المنقى وهل للغرماء المتع من كفن امثل قولان والصحيح مع اه ومنه في سكب الانهر لكن قل ايضا الاترى انه لو كان للمديون ثياب حسنة في حال حياته ويمكنه الاكتفاء بمادتها ببيعها القرضى ويقضى الدين ويشتري بالباقي ثوبا يلبسه فكذا في الميت المديون كذا اختاره الحطاف في أدب القاضي اه ثم رأيت مثله في حاشية الرولى عن شرح السراجية المسمى ضوء السراج لا كلا بازى وحينئذ فلا اشكال والاحواب وبه علم ان ما مر عن الخلاصة خلاف الصحيح وقد يوفق بحمل ما في الخلاصة في الحى على ما اذا لم يكتف بمادون الثلاثة وفي الميت على ما اذا لم يمنعمهم الغرماء قال في شرح قلائد المظلوم نوح العلامة حيدر في شرحه على السراجية المسمى بالمشكاة بأن لاورثة تكفيه بكفن امثل ما لم يمنعمهم الغرماء اه قلت والذمير ان المراد بعدم منع الرضا بذلك والافكف يسوغ لاورثة تقديم لمنون على الدين الواجب ثم ان هذا مؤيد لما بحثناه من ان كفن الكفافية واجب بمعنى انه لا يجوز قل منه عند الاختيار ثم رأيت في شرح المقدسى قال وهذا أقل ما يجوز عند الاختيار والله تعالى اعلم (قوله في الاصح) وقيل قميص واللفافة زيلعى قال في البحر وينبغى عدم التخصيص بالازار واللفافة لان كفن الكفافية معتبر بأدنى ما يلبسه الرجل في حياته من غير كراعة كما علل به في البدائع اه (قوله واهما ثوبان) لم يعينهما كالهداية وفسرها في الفتح بالقميص واللفافة وعينهما في الكثر بالازار واللفافة قل في البحر والظاهر كما قدمناه عدم التعيين بل اما قميص وازار او ازاران والثاني اولى لان فيه زيادة في ستر الرأس والعق (قوله ويكره) اى عند الاختيار (قوله وأقله ما يعم البدن) ظاهره انه لو لم يوجد له ذلك سألو الناس له ثوبا يعمه وان مادون ذلك بمنزلة العدم وانه لا يسقط به الفرض عن المكلفين وان كان ساترا للعورة ما يعم البدن لكن لا ينجى ان كفن الضرورة ما لا يصار اليه الا عند العجز فلا يناسب تقييده بشئ ولذا عبر المصنف بما يوجد نعم ما يعم البدن هو كفن الفرض كما صرح به في شرح المنية فيسقط به الفرض عن المكلفين لا بقيد كونه عند الضرورة لانها تقدر بقدرها ولذا ما استشهد معص بن عمير رضى الله عنه يوم احدث ولم يكن عنده الا ثمرة اى كساء مخطط فكان اذا غطى بها رأسه بدت رجلاه وبالعكس أمر النبي صلى الله عليه وسلم بتغطية رأسه بها ورجليه بالاذخر الا ان يقال ان ما لا يستر البدن لا يكفي عند الضرورة ايضا بل يجب ستر باقيه بنحو حشيش كالاذخر ولذا قال الزيلعى بعد سوجه حديث معص وهذا دليل على ان ستر العورة وحدها لا يكفي خلافا للشافعى اه تأمل (قوله ويقمص) أى الميت اى يلبس القميص بعد تنشيفه بخرقة كمر (قوله ويلف يساره ثم يمينه) الضمير ان للازار و اشار به الى ان كلا من الازار واللفافة يلف وحده لانهما ممكن في الستر (قوله ايكون الايمن على الايسر) اعتبارا بحالة الحياة امداد (قوله تحت اللفافة) الاصح تحت الازار (قوله ثم يفعل كمر) أى بأن توضع بمدالباس الدرع والخطار على الازار ويلف يساره الخ قل في المنتج ولم يذكر كراخرقة وفي شرح الكثر فوق الا كفان كيلا تنتشر وعرضها ما بين ثدى المرأة الى السرة وقيل ما بين الثدي الى الركبة كيلا ينتشر الكفن

في الاصح ( واهما ثوبان وخمار ) ويكره اقل من ذلك ( وكفن الضرورة لهما ما يوجد ) وقوله ما بين يدين وعند الشافعى ستة العورة كالخلى ( تسط اللفافة ) اولا ( ثم تسط الازار عاينها ) ويقمص ويوضع على الازار ويلف يساره ثم يمينه ثم اللفافة كذلك ( اكون الايمن على الايسر ) وهى تلبس الدرع ويجعل شعرها صغيرتين على صدرها فوقه ( اى الدرع ) والخطار فوقه ( اى الشعر ) تحت اللفافة ( ثم يفعل كمر ) يعقد الكفن ان خيف انتشاره

عن الفخذين وقت المشي وفي التحفة تربط الخرقه فوق الاكفان عند الصدر فوق الثديين  
اه وقال في الجوهره وقول الخجندی تربط الخرقه على الثديين فوق الاكفان يحتمل ان يراد به  
تحت اللقافه وفوق الازار والقميص وهو الظاهر اه وفي الاختيار تابس القميص ثم الحمار  
فوقه ثم تربط الخرقه فوق القميص اه ومفاده هذه العبارات الاختلاف في عمرها وفي محل  
وضعها وفي زمانه تأمل (قوله) وخنى مشكل كامرأة فيه) اى فيكفن في خمسة اثواب احتياطا  
لانه على احتمال كونه ذكرا فالزيادة لاتضر قال في النهر الا انه يحجب الحرير والمعصر  
والمزعر احتياطا (قوله) والمحرم كاللحال) اى فيغطي رأسه وتطيب اكفانه خلافا للشافعي  
رحمه الله تعالى (قوله) والمراهق كالبالغ) المذكور كذا في الاثنى والاثنى ح قال في البدائع  
لان المراهق في حياته يخرج فيما يخرج فيه البالغ عادة فكذا يكفن فيما يكفن فيه (قوله)  
ومن لم يراهق الخ) هذا لو ذكر اقال في الزيلى وادنى ما يكفن به الصبي الصغير ثوب واحد  
والصبي ثوبان اه وقال في البدائع وان كان صبيا لم يراهق فان كفن في خرقين ازار ورداء  
فحسن وان كفن في ازار واحد جاز واما الصغيرة فلا بأس ان تكفن في ثوبين اه اقول في  
قوله فحسن إشارة الى انه لو كفن بكفن البالغ يكون احسن لما في الحلية عن الحانية والحلاصة  
الطفل الذي لم يبلغ حد الشهوة الاحسن ان يكفن فيما يكفن فيه البالغ وان كفن في ثوب  
واحد جاز اه وفيه إشارة الى ان المراد بمن لم يراهق من لم يبلغ حد الشهوة (قوله) والسقط  
يألف) اى في خرقه لانه ليس له حرمة كاملة وكذا من ولد ميتا بدائع (قوله) ولا يكفن) اى  
لا يراعى فيه سنة الكفن وهل النفي بمعنى النهى او بمعنى نفى اللزوم الظاهر الثاني فليتأمل  
(قوله) كالعضو من الميت) اى لو وجد طرف من اطراف انسان او نصفه مشقوقا طولا او  
عرضا يلف في خرقه الا اذا كان معه الرأس فيكفن كما في البدائع قال وكذا الكافر لو له ذو  
رحم محرم مسلم يغسله ويكفنه في خرقه لان التكفين على وجه السنة من باب الكراهة اه  
(قوله) منبوش طرى) اى بان وجد منبوشا بلا كفن (قوله) لم يتفسخ) قيد به لانه لو تفسخ  
يكفن في ثوب واحد كما صرح به بعده والظاهر انه بيان للمراد من قوله طرى كانه شهد به المقابلة  
بقوله وان تفسخ (قوله) كالذى لم يدفن) اى يكفن في ثلاثة اثواب (قوله) مرة بعد اخرى) اى  
لو نبش ثانيا وثالثا واكثر كفن كذلك مادام طريا من اصل ماله عندنا ولو مديونا الا اذا قبض  
الغرماء التركة فلا يسترد منهم وان قسم ماله فعلى كل وارث بقدر نصيبه دون الغرماء واحتج  
الوصايا لانهم اجانب سكب الانهر (قوله) احد عشر) المذكور منها متا خمسة الرجل والمرأة  
والخنثى والمنبوش الطرى والتفسخ وذكر في الشرح ستة المحرم والمراهق ذكر او اثنى ومن لم  
يراهق كذلك والسقط لكن علمت ان المراهقة لم ينص على حكمها وقد منا عن البدائع اثنين  
آخرين وهما من ولد ميتا والكافر (قوله) ولا بأس الخ) اشار الى ان خلافه اولى وهو البياض  
من القطن وفي جامع الفتاوى ويجوز ان يكفن الرجل من الكتان والصوف لكن الاولى  
القطن وفي التاجية ويكره الصوف والشعر والجلد وفي المحيط وغيره ويستحب البياض  
اسماعيل (قوله) ببرود) جمع برود بالضم من برود العصب مغرب ثم قال والعصب من برود  
العين لانه يعصب غزاله ثم يصبغ ثم يحاك وفيه واما البردة بالهاء فكساء مربع اسود صغير (قوله)

وخنى مشكل كامرأة  
فيه) اى الكفن والمحرم  
كاللحال والمراهق كالبالغ  
ومن لم يراهق ان كفن في  
واحد جاز والسقط يلف  
ولا يكفن كالعضو من الميت  
(و) آدمى (منبوش  
طرى) لم يتفسخ (يكفن  
كالذى لم يدفن) مرة بعد  
اخرى (وان تفسخ كفن  
في ثوب واحد) والى ها  
صار المكفون احد عشر  
والثاني عشر الشهيد  
ذكرها في المجتبى (ولا بأس  
في الكفن ببرود وكتان

وفي النساء) على تقدير مضاف أي وفي كفن النساء واحترز عن الرجال لأنه يكره لهم ذلك (قوله  
 واجبه اليض) والحديد والغسيل فيه سواء نهر (قوله) إذا ما كان يصلي فيه) مروى عن ابن  
 المبارك ط (قوله من لأماله) إمام له مال فكفنه في ماله يقدم على الدين والوصية والارث  
 إلى قدر السنة ما لم يتعاقبه حق الغير كإرهن والمبيع قبل القبض والعبد الجاني بحر وزباني  
 وقدمنا أن للغرماء منع الورثة من تكفينه بزيادة على كفن الكفاية (قوله) على من تجب عليه  
 نفقته) وكفن العبد على سيده والمرهون على الراهن والمبيع في يد البائع عليه بحر (قوله)  
 فعلى قدر ميراثهم) كما كانت النفقة واجبة عليهم فتح أي فانها على قدر الميراث فلوله أخ لام  
 وأخ شقيق فعلى الأول السدس والباقي على الشقيق \* أقول ومقتضى اعتبار الكفن بالنفقة  
 أنه لو كان له ابن وبنت كان عليهما سوية كالنفقة إذ لا يعتبر الميراث في النفقة الواجبة على  
 الفرع لأصله ولذا لو كان له ابن مسلم وابن كافر ففي عليهما ومقتضاه أيضا أنه لو كان للميت  
 أب وابن كفنه الابن دون الأب كما في النفقة على التفاصيل الآتية في بابها إن شاء الله تعالى  
 (تأنيده) لو كفنه الحاضر من ماله ليرجع على الغائب منهم بحسبه فلا رجوع له إن انفق  
 بلا إذن القاضي حاشى الزاهدى واستنبط منه الطبر الرملى أنه لو كفن الزوجة غير زوجها بلا  
 إذنه ولا إذن القاضي فهو متبرع (قوله) واختلف في الزوج) أي في وجوب كفن زوجته  
 عليه (قوله عند الثاني) أي أبى يوسف وأما عند محمد فلا يلزمه لانقطاع الزوجية بالموت وفي  
 البحر عن أبي حنيفة أنه لا رواية عن أبى حنيفة لكن ذكر في شرح المنية عن شرح السراجة  
 لمصنفها أن قول أبى حنيفة كذا ولأبى يوسف (قوله) وإن تركت مالا (الح) أعلم أنه اختلفت  
 العبارات في تحرير قول أبى يوسف ففي الحاشية والخلاصة والظاهرية أنه يلزمه كفنها وإن  
 تركت مالا وعليه الفتوى وفي المحيط والتجسس والواقعات وشرح المجمع لمصنفه إذا لم يكن  
 لها مال فكفنها على الزوج وعليه الفتوى وفي شرح المجمع لمصنفه إذا ماتت ولأمال لها فعلى  
 الزوج المؤسر اه ومثله في الأحكام عن المبتقى بزيادة وعليه المذوى ومقتضاه أنه لو معسرا  
 لا يلزمه اتفاقا وفي الأحكام أيضا عن العيون كفنها في مالها إن كان والأفعلى الزوج ولو معسرا  
 ففي بيت المال اه والذي اختاره في البحر لزومه عليه مؤسرا ولأنها مال أول لأنه ككسوتها  
 وهي واجبة عليه مطلقا قال وصححه في نفقات الأولوالجدة اه قلت وعبارتها إذا ماتت  
 المرأة ولأمال لها قل أبو يوسف يحجر الزوج على كفنها والأصل فيدان من يحجر على نفقته في  
 حياته يحجر عليها بعد موته وقد محمد لا يحجر الزوج والصحيح الأول اه فإما مل (تأنيده) \*  
 قال في الحاشية ينبغي أن يكون محل الخلاف ما إذا لم يلق بهما مانع يمنع الوجوب عليه حالة الموت من  
 بشورها أو صغرها ونحو ذلك اه وهو وجه لأنه إذا اعتبر لزوم الكفن لزوم النفقة سقط  
 بما يقطعها ثم أعلم أن الواجب عليه تكفينها وتحجيرها الشرعيان من كفن السنة أو الكفاية  
 ونحو ط واجرة غسل وحمل ودفن دون ما ابتدئ في زماننا من مهناين وقراء مهناين وطعام الزينة  
 أيام ونحو ذلك ومن فعل ذلك بدون رضا بقية الورثة البالغين ضمنه في ماله (قوله) فإن لم يكن  
 بيت المال معمورا) أي بأن لم يكن فيه شيء أو منتظما أي مستقما بأن كان عامرا ولا يقصر  
 مصارفه ط (قوله فعلى المسلمين) أي العالمين به وهو فرض كفاية يأثم بتركه جميع من علم به ط

وفي النساء بحر بروم وعفر  
 ومضفر) طوارزه بكل  
 ويشهز أبسه حال الحياة  
 واجبه اليض أو ما كان  
 يصلي فيه) وكفن من لأمال  
 له على من تجب عليه نفقته  
 فن تعددوا فعلى قدر  
 ميراثهم) واختلف في  
 الزوج والفتوى على  
 وجوب كفنها عليه) عند  
 الثاني (ه) إن تركت مالا  
 خاتمة ترجحه في البحر اه  
 الظاهر لأنه ككسوتها  
 (وإن لم يكن ثمة من تجب  
 عليه نفقته ففي بيت المال  
 فن لم يكن) بيت المال  
 معمورا أو منتظما (فعلى  
 المسلمين تكفينه)

مطلب

في كفن الزوجة على الزوج



(قوله فان يقدروا) اي من علم منهم بأن كانوا فقراء (قوله والاكنس) عند ما ذكره  
 المجتبي بل زاده عليه في البحر عن التجنيس والواقعات قلت وفي محذرات السيد صاحب  
 الهداية فقير مات فجمع من الناس الدراهم وكفوه وفضل بي ان تعرف صاحب يد عليه  
 والابصر الى كفن فقير آخر أو يصدق به (قوله ظاهره) اي ظاهر قوله تعالى وهذا من  
 صاحب النهر اكن قل في مختارات النوازل بعد ما نقلناه عنه ولا يجمع من الناس الا قدر  
 كفايته اه فامل ثم رأيت في الاحكام عن عمدة المفتي ولا يجمعون من الناس الا قدر ثوب واحد  
 اه (قوله لا يلزمه تكفينه) لا يلزمه ان يلبس ثوبا او ثوب واحد ولا يلبس به الميت  
 لانه مقدم على الميراث بحر الا اذا كان الميت مضطرا اليه لبرد او سبب يخشى منه التلف كما لو كان  
 للميت ماء وهذا مضطرا اليه اعطس فلبس على غسلة شرح المنية (قوله لا يخرج الكفن عن  
 ملك المتبرع) حتى لو انفس الميت سبع كان للمتبرع الا لبرية بحر اي ان لم يكن وجهه لهم كما  
 في الاحكام عن المحيط (قوله غسله) ذكر صفته او شرطها او كنهها في سببها او كنهها في سببها  
 بها قال القمهستاني وسبب وجوبها الميت المسلم كما في الخلاصة ووقتها وقت حضوره ولذا  
 قدمت على سنة المغرب كما في النوازل اه وفي البحر ويفسدها ما افسد الصلاة الا المجازاة كما  
 في البدائع وتكرر في الاوقات المذكورة ولو احدث الامام فاستخلف غيره فيها جاز هو الصحيح  
 كذا في الطهيرية اه (قوله الاجماع) وما في بعض العبارات من انها واجبة فالمراد الافتراض  
 بحر لكن في القمهستاني عن النظم قيل انها سنة اه قالت يمكن تأويله بثبوتها بالسنة كما في  
 نظائره لكن ينافيه التصريح بالاجماع الا ان يقال ان الاجماع سنده السنة كقوله صلى الله  
 عليه وسلم صلوا على كل بر وفاجر وما قوله تعالى وصل عليهم فليل الفرضية لكن  
 رد كما في النهر باجماع المفسرين على ان المأمور به هو الدعاء والاستغفار للمتصدق اه هذا  
 واستشكل المحقق ابن الهمام في التحرير وجوبها باستقوطها بفعل الصبي قل والجواب بأن  
 المقصود الفعل لا يدفع الوارد من لفظ الوجوب اه اي لان الوجوب على المكلفين فلا بد  
 من صدور الفعل منهم وذكر شارحه المحقق ابن امير حاج ان سقوطها بفعل الصبي المميز هو  
 الاصح عند الشافعية قل ولا يحضرني هذا منقولا فيما وقفت عليه من كتبنا وانما ظاهر  
 اصول المذهب عدم السقوط اه وأي تمام الكلام قريبا (قوله سرطها) اي شرط تحتها  
 واما شروط وجوبها وهي شروط بقية الصلوات من القدرة والعقل والبلوغ والاسلام مع  
 زيادة العلم بموجبه تأمل (قوله سنة) الالة في المتن وثلاثة في الشرح وهي ستر العورة وحضور  
 الميت وكونه أو اكبره امام المصلي وزاد ايضا سابعها وهو بلوغ الامام ثم هذه الشروط راجعة  
 الى الميت واما الشروط التي ترجع الى المصلي فهي شروط بقية الصلوات من الطهارة الحقيقية  
 بدنا وثوبا ومكانا والحكمة وستر العورة والاستقبال وانيه سوى الوقت (قوله اسلام الميت)  
 اي ولو بطريق النجعة لاحد ابويه او للدار او للسبب كسيأتي والمراد بالميت من مات بعد  
 ولادته حيا لا البني او قطع طريق او مكبرة في مصر او قتل لاحد ابويه او قتل لنفسه كما في بيان  
 ذلك كله (قوله ما لم يهل عليه التراب) اما لو دفن بلا غسل وما يهل عليه التراب فانه يخرج  
 ويغسل ويسلى عليه جوهرة (قوله فيصلى على قبره بلا غسل) اي قبل ان يتفصح كسيأتي

مطلب

في صلاة الجنارة

فان يقدروا سألوا الناس  
 له ثوبا فان فصل نفي رد  
 لا يصدق ان علم والا  
 كفن به ولا يصدق به  
 عجز وطهره انه لا يجب  
 عليهم الاسفال كفن  
 الضرورة لا الكفاية ولو  
 دن في مكان ليس فيه الا  
 واحد وذلك الواحد ليس  
 له الاوب لا يلزمه تكفينه  
 به ولا يخرج الكفن عن  
 ملك المتبرع (والصلاة  
 عليه) صحتها (فرض  
 كنية) الاجماع فيكفر  
 مكره لانه اكر الاجماع  
 قية (كدفنه) وغسله  
 وشيئونه بها فرض كفاية  
 (وشرطها) سنة (اسلام  
 الميت وطهارته) ما لم يهل  
 عليه التراب فيصلى على  
 قبره بلا غسل

عند قول المصنف وان دُفِنَ بالصلاة هذا وذكر في البحر هناك ان الصلاة عليه اذا دُفِنَ بلا غسل رواية ابن جماعة عن محمد وانه صحيح في غاية البيان معزيا الى القدوري وصاحب التحفة انه لا يصلى على قبره لانها بلا غسل غير مشروعة وعلى وياتي تمام الكلام عليه **(قوله)** وان صلى عليه اولاً اي تمت ذكره وان دُفِنَ بلا غسل **(قوله)** استحساناً لان تلك الصلاة لم يعتد بها الترك الطهارة مع الامكان والآن زال الامكان وسقطت فريضة الغسل جوهره **(قوله)** وفي القنية الح ) مثله في المفتاح والمحتى معزيا الى التجريد اسمعيل لكن في التارخانية سئل قاضيخان عن طهارة مكان الميت هل تشترط لجوار الصلاة عليه قال ان كان الميت على الجنازة لاشك انه يجوز والا فلا رواية لهذا وينبغي الجواز وهكذا اجاب القاضي بدر الدين اه وفي ط عن الحارة اذا تجس الكفن نجاسة الميت لا يضر دفعاً للحرج بخلاف الكفن المتجسس ابتداء اه وكذا لو تجس بده فمخرج منه ان كان قبل ان يكفن غسل وبعده لا كما قدمناه في الغسل فيقيد ما في القنية بغير النجاسة الخارجة من الميت **(قوله)** اعيدت ) لانه لا صحة لهما بدون الطهارة واذا لم يصح صلاة الامام لم يصح صلاة القوم بخبر **(قوله)** وبعبارة اخرى لا تعداد لصحة صلاة الامام وان لم يصح صلاة من خلفه **(قوله)** كالوأمت امرأة اي أمت رجلا فان صلاتها تصح وان لم يصح الاقتداء بها **(قوله)** ولو أمة ساقط من بعض النسخ **(قوله)** لسقوط فرضها بواحد اي بشخص واحد رجلا كان أو امرأة فهو تعليل لمسألة العكس ومسألة المرأة قال في البحر والحلية وبهذا تبين انه لا يجب صلاة الجماعة فيها اه ومثله في البدائع **(قوله)** وبقي من الشروط بلوغ الامام الاول ذكر ذلك بعد تمام الشروط لانه شرط سابع زائد على الستة ففهم وانما امر بالتأمل لانه مذکور بحثاً لانقلا قال الامام الاستروشنى في كتاب احكام الصغار الصبي اذا غسل الميت جاز واذا أم في صلاة الجنازة ينبغي ان لا يجوز وهو الظاهر لانها من فروض الكفاية وهو ليس من اهل اداء الفرض ولكن بشكل برد السلام اذا سلم على قوم فرد صبي جواب السلام اه اقول حاصله انها لا يسقط عن البالغين بفعله لان صلاتهم لم تصح لفقد شرط الاقتداء وهو بلوغ الامام وصلاته وان صححت لنفسه لا تقع فرضاً لانه ليس من اهله وعليه فلو صلى وحده لا يسقط الفرض عنهم بفعله بخلاف المرأة لو صلت اماماً او وحدها كما مر لكن بشكل على ذلك مسألة السلام وكذا جواز تغسيله للميت مع انه فرض ايضا وقدمنا عن التحرير قريباً استشكل سقوط الصلاة بفعله وعن شارحه انه لم يره وان ظاهراً اصول المذهب عدم السقوط لكن نقل في الاحكام عن جامع الفتاوى سقوطها بفعله كرد السلام ونقل بعده عن السراجية انه يشترط بلوغه قلت يمكن حمل الثاني على ان البلوغ شرط اكونه اماماً فلا ينافي السقوط بفعله كافي التغسيل ورد السلام وكونه ليس من اهل اداء الفرض لا ينافي ذلك كما حققناه في باب الامامة عند قوله ولا يصح اقتداء رجل بأمرأة فراجع **(قوله)** حضوره اي كنهه او اكثره كالنصف مع الرأس كما مر **(قوله)** ووضعه اي على الارض او على الابدن قريباً منها **(قوله)** وكونه هو أو اكثره امام المصلي المناسب ذكر قوله هو او اكثره بعد قوله حضوره لانه احتراز عن كونه خلفه مع انه يؤهم اشتراط محاذاته للميت او اكثره وليس كذلك فقد ذكر القهستاني عن التحفة ان ركنها القيام ومحاذاته الى جزء من اجزاء الميت

وان صلى عليه اولاً استحساناً وفي القنية الطهارة من النجاسة في ثوب وبدن ومكان وستر العورة شرط في حق الميت والامام جميعاً فلو أم بلا طهارة والقوم بها اعيدت وعكسه لا كالوأمت امرأة ولم يمتد لسقوط فرضها بواحد وبقي من الشروط بلوغ الامام تأمل وشرطها ايضا حضوره (ووضعه) وكونه هو أو أكثره (امام المصلي) وكونه للقبلة

مطلب

هل يسقط فرض الكفاية بفعل الصبي

اه لكن فيه نظر بل الاقرب كون المحاذاة شرطاً فيزاد على السبعة امد كورة ثم هذا ظاهر اذا  
 كان الميت واحداً والافيجاذى واحداً منهم بدليل ماسيأتي من التخيير في وضعه صفاً طويلاً  
 او عرضاً تأمل ثم رأيت في ط ثم قال ان هذا ظاهر في الامام لان صف المؤمنين قد يخرج عن  
 المحاذاة **(قوله فلا تصح)** بيان لمحتزات الشروط الثلاثة الاخيرة على اللف والسر المرتب  
**(قوله على نحو دابة)** اي كجمول على ايدي الناس فلا تجوز في المختار الامن عذر امداد  
 عن الزيلعي وهذا لو حلت على ايدي ابتداء اما لو سبق بعض التكبيرات فانه يأتي بعد سلام  
 الامام بما فاته وان رفعت على ايدي قبل ان توضع على الاكتاف كما سيأتي **(قوله)** لانه كالامام  
 من وجهه **(لاشراط هذه الشروط وعدم صحتها بفقد بعضها او فقد بعضها)** **(قوله)** لصحتها على  
 الصبي **(اي والمرأة)** وهذا علة لقوله دون وجه اذ لو كان اماماً من كل وجه لما صحت على الصبي  
 ونحوه **(قوله على التجاشي)** بتشديد الياء وتخفيفها فصح وتكسر نونها او هو اوضح ملك  
 الحبشة اسمه السحمة قاموس وذكر في المغرب انه تخفيف الياء سماعاً من الثقات وان تشديد  
 الجيم فيه خطأ وان السين في السحمة تصحيف **(قوله لغوية)** اي المراد بها مجرد الدعاء وهو  
 بعيد **(قوله او خصوصية)** او لانه رفع سريره حتى رآه عليه الصلاة والسلام بحضوره  
 فتكون صلاة من خلفه على ميت يراه الامام وبحضرته دون المأمومين وهذا غير مانع من  
 الاقتداء فتح واستدل لهذين الاحتمالين بما لا مزيد عليه فارجع اليه من جملة ذلك انه توفي  
 خلق كثير من اصحابه صلى الله عليه وسلم من اعزهم عليه القراء ولم ينقل عنه انه صلى عليهم مع  
 حرصه على ذلك حتى قال لا يموتن احدكم الا اذتموني به فان صلاتي عليه رحمة له **(قوله)**  
 وصحت لو وضعوا الخ كذا في البدائع وفسره في شرح المنية معزياً للتاريخية بان وضعوا راسه  
 مما يلي يسار الامام اه ففاد ان السنة وضع رأسه مما يلي يمين الامام كما هو المعروف الآن ولهذا  
 علل في البدائع للاساءة بقوله لتغيرهم السنة المتوارثة ويوافقه قول الحاوي القدسي يوضع  
 رأسه مما يلي يمين المستقبل فاما حاشية الرحمتي من خلاف هذا فيه نظر فراجع **(قوله شيان)**  
 واماماً في القهستاني عن التحفة من زيادة المحاذاة الى جزء من الميت فالذي يظهر كونه شرطاً  
 لاركانها قدمناه **(قوله فلذا الخ)** اي لكونها ركناً لاشراط لانه لو نواها للآخرى ايضا  
 يصير مكبراً ثلاثاً وانه لا يجوز بحر عن المحيط **(قوله فلم تجز قاعدة)** اي ولا رابك **(قوله)** بلا  
 عذر **(فلو تعذر النزول لطین او مطر جازت رابك ولو كان الولي مريضاً ففصل قاعدة والناس**  
 قياماً اجزأهم عندهما وقال محمد تجزئ الامام فقط حلية **(قوله التحميد والثناء)** كذا في البحر  
 عن المحيط ومقتضى قول الشارح ثلاثة ان الثناء غير التحميد مع انه فيما يأتي فسر الثناء بقوله  
 سبحانك اللهم وبحمدك فعلم ان المراد بهما واحد على ما يأتي بيانه فكان عليه ان يذكر الثالث الصلاة  
 على النبي صلى الله عليه وسلم **(قوله وما فهمه الكمال)** تبعه شارحاً المنية البرهان الحلبي وابن امير  
 حاج **(قوله من ان الدعاء رك)** قال اقوالهم ان حقيقتها والمقصود منها الدعاء **(قوله)** والتكبير  
 الاولى شرط **(قال لانيها تكبيرة الاحرام)** **(قوله)** رده في البحر بتصريحهم بخلافه اما الاول  
 ففي المحيط ان الدعاء سنة وقولهم ان المسبوق يقضى التكبير نسقاً بغير دعاء يدل عليه واما الثاني  
 فامر من انه لم يجز بناء اخرى عليها وقولهم ان التكبيرات الاربعة قائمة مقام اربع ركعات

فلا تصح على غائب ومحمول  
 على نحو دابة وموضوع  
 خلفه لانه كالامام من وجهه  
 دون وجه لصحتها على  
 الصبي وصلاة النبي صلى  
 الله عليه وسلم على التجاشي  
 لغوية او خصوصية وصحت  
 لو وضعوا الرأس موضع  
 الرجليين واساؤا ان تعمدوا  
 ولو اخطأوا القبلة صحت  
 ان تحروا والا لا مفتاح  
 السعادة **(وركنها)** شيان  
**(التكبيرات)** الاربعة  
 فالاولى ركن ايضا لشرط  
 فلذا لم يجز بناء اخرى عليها  
**(والقيام)** فلم تجز قاعدة  
 بلا عذر **(وسمها)** ثلاثة  
**(التحميد والثناء والدعاء)**  
 فيها ذكر الزاهدي وما  
 فهمه الكمال من ان الدعاء  
 ركن والتكبير الاولى  
 شرط رده في البحر  
 بتصريحهم بخلافه

ه قالت مناقله عن اعيط من ان الدماء سنة قل في الحلية فيه نظر ظاهر فقد صرحوا عن آخرهم بان صلاة الجنائز هي الدماء للميت اذ هو المقصود منها اه واما قولهم ان المسبوق يقضى التكبير نسقا غير دء فقد قل في شرح النية ان الامم يتحمله عنه اى فلا ينافى ركنيته كما يتحمل عنه القراءة وهي ركن ايضا اه لكن تحمل القراءة في حالة الاقتداء اما بعد الفراغ فيئى المسبوق بها وقد يقل يتحمل الامم الدعاء عن المسبوق لضرورة تصحيح صلاته لان الكلام في اذا خيف رفع الجنائز وثى التكبيرات نسقا تأمل \* اقول وتقدم في باب شروط الصلاة ان المصلى ينوى مع الصلاة لله تعالى الدعاء للميت وعاله الشارح هناك بانه الواجب عليه وتقدم هناك عن الزبلى والبحر والمهر فهذا مؤيد باختاره التحقق والله الموفق واما عدم حوازي بنه اخرى عليه فلكونها قئمة مقام ركعة وكونها كذلك لا يلزم منه ان تكون ركن من كره اه اذ لا ثبت انها تجزئة يدخل بها في الصلاة ولذا خست برفع الايدي فهي شرط من وجه ركن من وجه قدبر **(قوله)** وهي فرض على كل مسلم مات ( لفظ على بمعنى الماتة الفعلية مثل والتكبير والله على ما هداكم او متعلق بمحذوف خبر ثان للضمير المبتدأ او متعلق به لانه مد للصلاة بمعنى المصدر والتقدير والصلاة على كل مسلم مات فرض اى مفترض على المكلفين ولو اسقط الشارح لفظ فرض لكان اصوب لانه تقدم تصريح المصنف به ولما يؤم تعلق الخبر به فيفسد المعنى قدبر **(قوله)** خلا لارعة بالجر على ان خلا حرف استثناء **(قوله)** بغاه هم قوم مسلمون خرجوا عن طاعة الامم بغير حق **(قوله)** فلا يغسلوا الخ في نسخة فلا يغسلون وهي اصوب وانما لا يغسلوا ولم يصل عليهم اهانة لهم وزجرا لغيرهم عن فعلهم وصرح بنفى غسلهم لانه قيل يغسلون ولا يغسل عليهم للفرق بينهم وبين الشهيد كما ذكره الزبلى وغيره وهذا التاميل رواية وفيه اشارة الى ضعفها لكن مشى عليها في الدرر والوقية وفي التارخانية وعليه الفتوى **(قوله)** ولو بعدد الخ قال الزبلى واما اذا قتلوا بعد موت يد الامام عليهم قاتلهم يغسلون ويصل عليهم وهذا تفصيل حسن اخذ به كبار المشايخ لان قتل قطع الطريق في هذه الحالة حد اوقصص ومن قتل بذلك يغسل ويصل عليه وقتل الماغى في هذه الحالة للسياسة او لكسر شوكتهم فبذل منزلة لعود نفعه الى العامة اه وقوله اوقصص اى ان كان ثم ما يسقط الحد كتقدمه على محرم ونحوه مما ذكر في بابه وقد علم من هذا التفصيل انه لو مات احدكم حنث الله قبل الاخذ او بعدد يصل عليه كما بحثه في الحلية وقل ولم أره صريحا قلت وفي الاحكام عن ابى الليث ولو قتلوا في غير الحرب او ماتوا يصل عليهم اه وهو صريح في المطلوب **(قوله)** وكذا اهل عصبة يضم فسكون وفي نسخة عصية وفي نهاية ابن الاثير العصية والعصبة المحباة والمدافعة والعصى من يعين قومه على العمل والذى مضى امضاه ومنه الحديث ليس منا من دما الى عصىة او قاتل عصىة قل في شرح درر البحار وفي التوازل وجعل مشايخنا المتقواين في العصية في حكم اهل البنى على هذا التفصيل وفي امكن حمل الدر وازكي والكل لا يزي ٣ كالب نعى وكذا الواقفون انظرون اليهما ان اصابهم حجر او غيره وماتوا في تلك الحالة ولو ماتوا بعد تفرقهم يصل

(وهي فرض على كل مسلم مات خلا) رعة (بغاه) وفتح ضم من فلا يغسلوا ولا يغسل عليهم (دقوا) في الحرب ولو بعدد صلى عليهم لانه حد اوقصص (وكذا) اهل عصبة

٣ قوله الدر وازكي والكل لا يزي نسخة الى مثلين احدهما اخرى والاخرى بنسابة او السعود عن طبقت عبد الحاراه من

عليهم اه قال ط ومثلهم سعد وحرام بمصر وقيس ويمن ببعض البلاد ه قول والظاهر  
ان هذا حيث كان البني من اخرتين فلو بنى احدها على الآخر وقصد الآخر المدفعة عن  
نفسه بالقدر الممكن يكون المدافع شهيدا وفي شرح منلا مسكين ما يؤيد في حقه (قوله  
ومكابر في مصر ليليا بسلاح) كذا في الدرر والبحر وغيرها والمكابر باب واحدة المتعاب  
اسماعيل والمراد به من يقتل في حال من المصر يتعرض لمعضوه والظاهر ان هذا مبنى على  
قول ابي يوسف من انه يكون مخرج طريق اذا كان في المصر ليليا مطلقا لئلا يفسد عليه  
الفتوى كما سيأتي في باب ان شاء الله تعالى فيعطى احكام قطع الطريق في غير المصر من انه  
اذا ظهر عليه قبل اخذ سبي وقيل فانه يجلس حتى يتوب وان اخذ مالا وقع من خلاف وان  
قتل معصوما قتل حدا على ماسيأتي تفصيله في محله فثبت كان حده القتل لا يعلى عليه وبما  
قررنا د ظهر ان قوله بسلاح غير قيد لانه اذا وقف في المصر ليليا لا يفرق بين كونه قاتلا بسلاح  
او غيره كحجر او عصا والله اعلم (قوله خنق غير مرة) هو مفاد صيغة المبالغة وقيد المصنف في  
باب البغاة بما اذا كان ذاك في مصر وعبارته مع النسخ ومن تكرار الخنق بكسر التون منه في  
المصري اى خنق مرارا ذكره مسكين قتل به سياسة اسميه بالفساد وكل من كان كذلك يدفع  
شره بالقتل والابان خنق مرة لانه كالقتل بالمثل وفيه القود عند غير ابي حنيفة اه اى  
واما عنده ففيه الدية على مقاته كالقتل بالمثل وظاهر قوله بان خنق مرة ان التكرار يحصل  
بمرتين (قوله فحكمهم كالبغاة) كذا في البحر والزباني اى حكم اهل عصية ومكابر وخنق  
حكم البغاة في انهم لا يغسلون ولا يعلى عليهم وامما في الدرر من قوله وان غسلوا اى  
البغاة والقطع والمكابر فانه مبنى على الرواية الاخرى وقدمنا ترجيحها (قوله به يفتى) لانه  
فاسق غير ساع في الارض بالفساد وان كان باغيا على نفسه كسائر فمباق المساكين زيلعي (قوله  
ورجح الكمال قول الثاني اى) اى قول ابي يوسف انه يغسل ولا يعلى عليه اسمعيل عن خزاعة  
الفتاوى وفي التهستانى والكافية وغيرها عن الامام السفدى الاصح عندى انه لا يعلى  
عليه لانه لا توبة له قل في البحر فقد اختلف التصحيح لكن تأيد الثاني بالحديث اه اقول  
قد يقال لادلالة الحديث على ذلك لانه ليس فيه سوى انه عليه الصلاة والسلام لا يعلى عليه  
فالظاهر انه امتنع زجرا لغيره عن مثل هذا الفعل كما امتنع عن الصلاة على المديون ولا يلزم  
من ذلك عدم صلاة احد عليه من الصحابة اذ لا مساواة بين صلاته وصلاة غيره قال تعالى ان  
صلاتك سكن لهم ثم رأيت في شرح التبية بحث كذا وايضا فاعلم بان توبة له مشكل  
على قواعد اهل السنة والجماعة لاطلاق النصوص في قبول توبة العاصي بل التوبة من الكفر  
مقبولة قطعا وهو اعظم وزرا وامل المراد ما اذا تاب حالة اليأس كما اذا فعل بنفسه ما لا يعيش  
معه عادة كجرح مرقع في ساعته والقاء في بحر او نار فتاب اما لو جرح نفسه وبقى حي اياما  
مثلا ثم تاب ومات فبعض الجزم بقبول توبته ولو كان مستحلا لذلك الفعل اذ التوبة من  
الكفر حينئذ مقبولة فضلا عن المعصية بل تقدم الخلاف في قبول توبة العاصي حالة اليأس  
نعم اعلم ان هذا كله ليس قتل نفسه عمدا اما لو كان خطأ فانه يعلى عليه الا خوف كصر حبه  
في الكفاية وغيره وسيأتي عنده مع الشهداء (قوله لا يعلى على قتل احدا بوبه) الظاهر ان

و (مكابر في مصر ليليا  
بسلاح وخنق) خنق  
غير مرة فحكمهم كالبغاة  
(من قتل نفسه) ولو (عمدا  
يغسل ويعلى عليه) به  
يفتى وان كان اعظم  
وزرا من قتل غيره ورجح  
الكمال قول الثاني بما في  
مسند انه عليه السلام اى  
برجل قتل نفسه فلم يصل  
عليه (لا) يعلى على  
(قال احدا بوبه) اه نه له

امراد أنه لا يصلى عليه اذا قتله الامم قصاصا اما لومات حنن الله صلى عليه كما في البغاة  
ونحوه ولم أره صريحا فليراجع ( قوله ) والحقه في النهر بالبغاة ( اى فلا يعد خامسا هكذا  
فهمت ثم رأيت في ط لكن فيه ان عارة النهر هكذا والعصية كالبغاة ومن هذا النوع  
الحنان وقتل احد ابويه اه وعليه فيكون المستثنى اقل من اربعة تأمل ( قوله ) وقال  
ائمة بلخ في كلها ( وهو قول الائمة الثلاثة ورواية عن ابى حنيفة كما في شرح درر البحار  
والاول ظاهر الرواية كما في البحر وفي حاشيته للرملى ربما يستفاد منه ان الحنفى اذا اقتدى  
بالشافعى فالاولى متابعتة في الرفع ولم أره اه اقول ولم يقل يجب لان المتابعة انما تجب في  
الواجب او الفرض وهذا الرفع غير واجب عند الشافعى وما في شرح الكيدانية للقهستانى  
من انه لا تجوز التسابعة في رفع اليدين في تكبيرات الركوع وتكبيرات الجسادة فيه نظر  
اذ ليس ذلك مما لا يسوغ الاجتهاد فيه بالنظر الى الرفع في تكبيرات الجسادة لما علمت من انه  
قلبه بالبخيون من اثنتا وقد اوضحنا المقام في آخر واجبات الصلاة وقدمنا ايضا شيا منه  
في صلاة العيدين ( قوله ) وهو سبحانه اللهم وبمحمدك ( كذا فسر به الثناء في شرح درر  
البحار وغيره وقال في الغاية انه مراد صاحب الهداية لانه المعهود من الثناء وذكر في النهر  
ان هذا رواية الحسن عن الامام والذي في المبسوط عن ظاهر الرواية انه يحمده الله اه اقول  
مقتضى ظاهر الرواية حصول السنة باى صيغة من صيغ الحمد فيشمل الثناء المذكور لاشتراكه  
على الحمد ( قوله ) كما في التشهد اى المراد الصلاة الابراهيمية التي يأتى بها المصلى في قعدة  
التشهد ( قوله ) لان تقديمها اى تقديم الصلاة على الدعاء سنة كما ان تقديم الثناء عليها سنة  
ايضا ( قوله ) ويدعو الخ ) اى لنفسه وللميت وللمسلمين لكي يغفر له فيستجاب دعاءه في حق  
غيره ولان من سنة الدعاء ان يبدأ بنفسه قال تعالى اغفرلى ولوالدى ولمن دخل بيتى مؤمنا  
جوهرة ثم أفاد أن من لم يحسن الدعاء بالمأثور يقول اللهم اغفر لنا ولوالدينا وله وللمؤمنين  
والمؤمنات ( قوله ) والمأثور أولى ( ومن المأثور اللهم اغفر لنا ولوالدينا ولوالدينا ولوالدينا  
وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا واسنانا اللهم من احبته منا فاحبه على الاسلام ومن توفيته منا  
فتوفه على الايمان اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه واكرم نزله ووسع مدخله واغسله  
بالماء والتلج والبرد ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الابيض من الدنس وابدله دارا خيرا من  
داره واهلا خيرا من اهله وزواجرا من زوجه وادخله الجنة واعذه من عذاب القبر وعذاب النار  
منع ونم ادعية اخر فانظرها في الفتح والامداد وشروح المنية \* ( تنبيه ) \* المراد  
الاستيعاب فلمنى اغفر للمسلمين كلهم فلا ينافى قوله وصغيرنا قوله الآتى ولا يستغفر لصبي  
اى لا يقول اغفر له أفاده القهستانى والمراد بالابدال في الاهل والزوجة ابدال الاوصاف  
لالدوات لقوله تعالى الحقنا بهم ذريتهم ولحز الطيراني وعبره ان نساء الجنة من نساء الدنيا  
افصل من الحور العين وفيمن لاروجة له على تقدير غله ان لو كانت ولانه صح الخبر بان المرأة  
لا آخر ازواجها اى اذا ماتت وهى في عصمته وفي حديث رواه جمع لكنه ضعيف المرأة  
منار بما يكون لها زوجان في الدنيا فتموت ويموتان ويدخلان الجنة لايهما هى قال  
لاحسنهما خلقا كان عندها في الدنيا وتماه في تحفة ابن حجر ( قوله ) وقدم فيه الاسلام

والحقه في النهر بالبغاة ( وهى  
اربع تكبيرات ) كل تكبيرة  
قائمة مقام ركعة ( يرفع  
يديه في الاولى فقط ) وقال  
ائمة بلخ في كلها ( ويثنى  
بعده ) هو سبحانه اللهم  
وبمحمدك ( ويصلى على  
النبي صلى الله عليه وسلم )  
كما في التشهد ( بعد الثانية )  
لان تقديمها سنة الدعاء  
( ويدعو بعد الثالثة ) ما مور  
الآخرة والمأثور اولى  
وقدم فيه الاسلام مع انه  
الايمان لانه منى عن  
الانقياد فكأنه دعاء في حال  
الحياة بالايمان والانقياد  
واما في حال الوفاة فالانقياد  
وهو العمل غير موجود

اي في الدعاء المأثور كما مر اعلم ان الاسلام على وجهين شرعى وهو بمعنى الايمان والغوى وهو بمعنى الاستسلام والانقياد كما في شرح العمدة للنسفي فقول الشارح مع انه الايمان ناظر للمعنى الشرعى للاسلام وقوله لانه منبى ناظر الى المعنى الغوى له وقوله فكأنه دعاء في حال الحياة بالايمان هو معنى الاسلام الشرعى وقوله والانقياد اى الذى هو معنى الاسلام الغوى اهـ وما ذكره الشارح مأخوذ من صدر الشريعة والحاصل ان الاسلام خص بخالة الحياة لانه المناسب لها بمعنى الشرعى وهو الايمان اى التصديق القابى والغوى وهو الانقياد بالاعمال الظاهرة وخص الايمان بخالة الموت لانه المناسب لها اذ لا ينابى عن العمل بل عن التصديق فقط ولا يمكن في حالة الموت سواء (قوله بالادعاء) هو ظاهر المذهب وقيل يقول اللهم آتنا في الدنيا حسنة الخ وقيل ربنا لاترغ قلوبنا الخ وقيل نخير بين السكوت والدعاء بخبر (قوله نادى بالميت مع القوم) كذا في الفتوح وقال الزيايى ينوى بهما كما وصفنا في صفة الصلاة وينوى الميت كما ينوى الامام اهـ وظاهره انه ينوى الملائكة الحفظة ايضا ثم رأيت صريحا في شرح درر البحار وذكر في الحاشية والظهيرية والجوهرة انه لا ينوى الميت قال في البحر وهو الظاهر لان الميت لا يخاطب بالسلام حتى ينوى به اذ ليس اهلاله اهـ واقربه في التمهيد لكن قال الحثير الرملى انه غير مسلم وسيأتى ما ورد في اهل المقبرة السلام عليكم دار قوم مؤمنين وتعليمه صلى الله عليه وسلم السلام على الموتى اهـ (قوله لكن في البدائع الخ) قديقال ان الزيايى لم يرد دخول التسليم في الكليّة المذكورة والذي في البدائع ولا يخبر بما يقرأ عقب كل تكبيرة لانه ذكر والسنة فيه المخافة وهل يرفع صوته بالتسليم لم يتعرض له في ظاهر الرواية وذكر الحسن بن زياد انه لا يرفع لانه للاعلام ولا حاجة له لان التسليم مشروع عقب التكبير بلا فصل ولكن العمل في زماننا على خلافه اهـ (قوله وعين الشافعى الفاتحة) وبه قال احمد لان ابن عباس صلى على جنازة فجهر بالفاتحة وقال عمدا فقلت ليعلم انها سنة ومذهبنا قول عمر وابنه وعلى وابى هريرة وبه قول مالك كما في شرح المنية (قوله بنية الدعاء) والظاهر انها حينئذ تقوم مقام الشاء على ظاهر الرواية من انه يسن بعد الاولى التحميد (قوله وتكره بنية القراءة) في البحر عن التجنيس والمحيط لا يجوز لانها محل الدعاء دون القراءة اهـ ومثله في الوالوجية والتاريخانية وظاهره ان الكراهة تحريمية وقول القنية لوقرا في الفاتحة جاز اى لو قرأها بنية الدعاء ليوافق ما ذكره غيره أو أراد بالجواز الصحة على ان كلام القنية لا يعمل به اذا عارضه غيره فقول الشرنبلالى في رسالته انه نص على جواز قراءتها فيه نظر ظاهر لما علمته وقوله وقول من لا على القارئ ايضا يستحب قراءتها بنية الدعاء خروجاً من خلاف الامام الشافعى فيه نظر ايضا لانها لا تصح عنده الابنية القران وليس له ان يقرأها بنية القراءة ويرتكب مكروه مذهبه ليراعى مذهب غيره كما مر تقريره اول الكتاب (قوله وافضل صفوفها آخرها الخ) كذا في القنية وبحث فيه في الحلية باطلاق ما في صحيح مسلم عنه صلى الله عليه وسلم خير صفوف الرجال اولها وشرها آخرها وبان اظهار التواضع لا يتوقف على التأخر اهـ أقول قديقال ان الحديث مخصوص بالصلاة المطلقة لانها المتبادرة لقوله صلى الله عليه وسلم من صلى عليه ثلاثة صفوف غفر له رواه ابو داود وقال حديث حسن والحاكم وقيل صحيح على

ويسلم) بلا دعاء (بعد  
الرابعة) تسليمين نادى  
الميت مع القوم ويسر  
الكل الا التكبير زيهي  
وغیره لكن في البدائع  
العمل في زماننا على الجهر  
بالتسليم وفي جواهر  
الفتاوى يجهر بواحدة  
(ولا قراءة ولا تشهد فيه)  
وعين الشافعى الفاتحة  
في الاولى وعندنا تجوز  
بنية الدعاء وتكره بنية  
القراءة لعدم ثبوتها فيها  
عنه عليه السلام وافضل  
صفوفها آخرها اظهارا  
للتواضع (ولو كبر امامه  
خمساً لم يتبع)

شرط مسلم واهذا قال في المحيط ويستحب ان يصنف ثلاثة صفوف حتى لو كانوا سبعة يتقدم احدهم لالمامة ويقف وراءه ثلاثة ثم اثنان ثم واحد اه فلو كان الصف الاول افضل في الجنازة ايضا لكان الافضل جمعهم صفا واحدا ولكره قيام الواحد وحده كما كره في غيرها هذا ما ظهر لي **(قوله لانه منسوخ)** لان الآثار اختلفت في فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فروى الخمس والسبع والتسع واكثر من ذلك الا أن آخر فعله عليه الصلاة والسلام كان أربع تكبيرات فكان ناسخا لما قبله ح عن الامداد وفي الزيلعي انه صلى الله عليه وسلم حين صلى على النجاشي كبر أربع تكبيرات وثبت عليها الى ان توفي فنسخت ما قبلها ط **(قوله فيمكنك المؤتم الخ)** لما كان قوله لم يتبع صادقا بالقطع وبالاقتدار أردفه ببيان المراد منه ط **(قوله به يفتي)** روجه في فتح القدير بأن البقاء في حرمة الصلاة بعد فراغها ليس بخطأ مطلقا انما الخطأ في المتابعة في الخامسة بحر وروى عن الامام انه يسلم للحال ولا ينتظر تحقيقا للمخالفة ط **(قوله هذا)** اي عدم المتابعة ط **(قوله وينوى الافتتاح الخ)** لجواز ان تكبيرة الامام للافتتاح الآن وخطأ المبلغ نقل ذلك في البحر عن شرح المجمع الملكي بصيغة قالوا ونقله في باب صلاة العيد بصيغة قيل وكلا الصيغتين مشعر بالضعف كيف وهو لا وجه له يظهر لانه ان كان المراد انه ينوى الافتتاح بما زاد على الرابعة كما هو المتبادر لزم ان يأتي بعدها بثلاث تكبيرات اخر لان نية الافتتاح لتصحيح صلاته باحتمال خطأ المبلغ ولا صحة لها الا بثلاث بعدها لانها اركان والا كانت نيته لغوا فكان الواجب عدمها وان كان المراد جميع التكبيرات فمن أين يعلم ان المبلغ يزيد على الرابعة حتى ينوى الافتتاح بالجميع فان احتمال الخطأ انما ظهر وقت الزيادة وان قيل انه ثابت قبلها يلزم عليه ان ينوى الافتتاح بالجميع وان لم يزد المبلغ شيئا وانه يأتي بعد الرابعة بثلاث تكبيرات ايضا والا لم يكن لهذه النية فائدة وانه في غير صلاة الجنازة يأتي بتكبيرة اخرى لاحتمال خطأ المبلغ ونحو ذلك يقال في تكبيرات العيد كما أشرنا اليه في بابه ولم ار من تعرض لشيء من ذلك ثم ظهر انه يمكن ان يحجب باختيار الشق الاول وان فائدته انه اذا زاد خامسة مثلا احتمل ان تكون التحريم وانه سيكبر بعدها ثلاثا اخرى وهكذا في السادسة والسابعة فاذا سلم احتمل ان اربعا قبل السلام هي الفرائض الاصلية وان ما قبلها زائدة غلطا واحتمل ان اربعا من الابتداء هي الفرائض الاصلية وما بعدها زائدة غلطا فاذا نوى تكبيرة الافتتاح فيما زاد على الاربعة الاول قد ينفعه ذلك في بعض الصور بلا ضرر والله اعلم **(قوله ولا يستغفر فيها لصبي)** اي في صلاة الجنازة **(قوله ومجنون)** ومعتوه) هذا في الاصل فان الجنون والعته الطارئين بعد البلوغ لا يسقطان الذنوب السالفة كما في شرح المنية **(قوله بعد دعاء البالغين)** كذا في بعض نسخ الدرر وفي بعضها بدل دعاء البالغين وكتب العلامة نوح على نسخة بعد انها مخالفة لما في الكتب المشهورة ومناقضة لقوله لا يستغفر لصبي ولهذا قال بعضهم انها تصحيف من بدل اه وقال الشيخ اسمعيل بعد كلام والحاصل ان مقتضى متون المذهب والفتاوى وصريح غرر الاذكار الاقتصار في الطفل على اللهم اجعله لنا فرطا الخ اه قات وحاصله انه لا يأتي بشيء من دعاء البالغين اصلا بل يقتصر على ما ذكر وقد نقل في الحلية عن البدائع والمحيط وشرح الجامع لقاضيخان ماهو

لانه منسوخ ( فيمكنك المؤتم حتى يسلم معه اذا سلم ) به يفتي هذا اذا سمع من الامام ولو من المبلغ تابعه وينوى الافتتاح بكل تكبيرة وكذا في العيد ( ولا يستغفر فيها لصبي ومجنون ) ومعتوه لعدم تكليفهم ( بل يقول بعد دعاء البالغين اللهم اجعله لنا فرطا ) بفتحين



كالصريح في ذلك فراجعوه وبه علم ان ما في شرح النية من انه يأتي بذلك الدعاء بعد قوله ومن توفيقه منا فتوفه على الايمان مبنى على نسخة بعد من الدرر فتدبر هذا وما مر في المأثور في دعاء البالغين من قوله وصغيرنا وكبيرنا لا ينافي قولهم لا يستغفر لصبي كما قدمناه فانهم **(قوله** اي سابقا الخ) قال في المغرب اللهم اجعله لنا فرطا اي اجرا يتقدمنا واصل الفارط والفرط فيمن يتقدم الواردة اه اي من يتقدم الجماعة الواردة الى الماء ليهيئ لهم ومنه الحديث انا فرطكم على الحوض واقتصر الشارح على المعنى الثاني الذي هو الاصل لما في البحر انه الانسب هنا لثلاث تكرار مع قوله واجعله لنا اجرا اه قال ط والذي في النهر وغيره تفسيره بالمتقدم يعني مصالح والديه في دار القرار **(قوله** وهو دعاءه) اي للصبي ايضا اي كما هو دعاء لوالديه والمصلين لانه لا يهيئ الماء لدفع الظلم او مصالح والديه في دار القرار الا اذا كان متقدما في الخير وهو جواب عن سؤال حاصله ان هذا دعاء للاحياء ولا نفع للميت فيه ط **(قوله** لا سيما وقد قالوا الخ) حاصله انه اذا كانت حسناته اي ثوابها له يكون اهلا للجزاء والثواب فناسب ان يكون ذلك دعاء له ايضا لينتفع به يوم الجزاء **(قوله** واجعله ذخرا) في الهداية والكافي والمكثز وغيرها واجعله لنا اجرا واجعله لنا ذخرا وفي الدرر والوقاية كاهنا **(قوله** ذخيرة) اشار الى ان المراد بالذخر الاسم اي ما يذخر لا المصدر فانه يستعمل اسما ومصدرا كما يفيد قول القاموس ذخره كمنعه ذخرا بالضم واذخره اختاره او اتخذه والذخيرة ما اذخر كالذخر جمعه اذخار اه قال العلامة ابن حجر شبه تقدمه لوالديه بشئ نفيس يكون امامهما مدخرا الى وقت حاجتهما له بشفاعته لهما كما صح اه **(قوله** مقبول الشفاعة) تفسير لقوله مشفعا بالبناء للمجهول (تتمة) في بعض الكتب يقول اللهم اجعله لوالديه فرطا وسلفا وذخرا وعظما واعتبارا وشفعاء اجرا وثقل به موازينهما وافرغ الصبر على قلوبهما ولا تفتنهما بعده واغفر لنا وله ط اقول رأيت ذلك في كتب الشافعية لكن بابدال قوله واغفر لنا وله بقوله ولا تحرمهما اجره وهذا اولي لما مر من انه لا يستغفر لصبي وقال في شرح النية وفي المفيد ويدعو لوالدي الطفل وقيل يقول اللهم ثقل به موازينهما واعظم به اجرهما ولا تفتنهما بعده اللهم اجعله في كفالة ابراهيم والحقه بصالحى المؤمنين اه **(قوله** ندبا) اي كونه بالقرب من الصدر مندوب والافحاذاة جزء من الميت لا بد منها قهستانى عن التحفة ويظهر ان هذا في الامام وفيما اذا لم تتعد الموتى والوقوف عند صدر احدهم فقط ولا يبعد عن الميت كما في النهر ط **(قوله** للرجل والمرأة) اراد الذكر والانثى الشامل للصغير والصغيرة ط عن ابى السعود وعند الشافعى رحمه الله يقف عند رأس الرجل ومحجز المرأة **(قوله** والشفاعة لاجله) اي ان المصلى شافع للميت لاجل ايمانه فناسب ان يقوم بحذاء محله **(قوله** والمسبوق) اي الذى لم يكن حاضرا تكبير الامام السابق ط **(قوله** ببعض التكبيرات) صادق بالاقل والاكثر ط اما المسبوق بالكل فيأتى حكمه **(قوله** لا يكبر في الحال) فلو كبر كما حضر ولم ينتظر لا تفسد عندهما لكن ماداء غير معتبر كذا في الخلاصة بحر ومثله في الفتح وقضية عدم اعتبار ماداء انه لا يكون شارعا في تلك الصلاة وحينئذ تفسد التكبير مع ان المسطور في الفنية انه يكون شارعا وعليه فيعتبر ماداء وهذا لم أر من افصح عنه فتدبره نهر واجاب المحوى

اي سابقا الى الحوض ليهيئ الماء وهو دعاء له ايضا بتقدمه في الخير لا سيما وقد قالوا حسنات الصبي له لا لابيويه بل لهما ثواب التعليم (واجعله ذخرا) بضم الذال المعجمة ذخيرة (وشافعا مشفعا) مقبول الشفاعة (ويقوم الامم) ندبا (بحذاء الصدر مطلقا) للرجل والمرأة لانه محل الايمان والشفاعة لاجله (والمسبوق) ببعض التكبيرات لا يكبر في الحال بل (ينتظر) تكبير الامام ليكبر معه (للافتتاح لما مر ان كل تكبيرة كركعة

في شرح الكبرياء لا يلزم من عدم اعتباره عدم شروعه ولا من اعتبار شروعه اعتبار ماداه  
الآتري ان من ادرك الامام في السجود صح شروعه مع انه لا يعتبر ماداه من السجود مع  
الامام بل عليه مادته اذ اقامه الى قضاء ماسبق به فلا مخالفة بين ما في الخلاصة والقنية اه  
لكن فيه ان تكبيرة الافتتاح هنا بمنزلة ركعة فلو صح شروعه بها يلزم اعتبارها الا ان يقال  
ان بها شبهين كما مر فصحح شروعه بها من حيث كونها شرطاً ولا تعتبرها في تكميل العدد  
من حيث شبهها بالركعة فلذا قلنا يصح شروعه بها ويعدها بعد سلام امامه والله اعلم **(قوله)**  
والمسوق الخ) هو من تمام التعليل اى فلو كبر ولم ينتظر لكان كالمسبوق الذي شرع في قضاء  
ماسبق به قبل الفراغ من الاقتداء ط **(قوله)** وقال ابو يوسف الخ) قل في النهاية تفسير  
المسئلة على قوله انه لما جاء وقد كبر الامام تكبيرة الافتتاح كبر هذا الرجل للافتتاح فاذا كبر  
الامام الثانية تابعه فيها ولم يكن مسبوقاً وعندها لا يكبر للافتتاح حين يحضر بل ينتظر حتى  
يكبر الامام الثانية ويكون هذا التكبير تكبير الافتتاح في حق هذا الرجل فيصير مسبوقاً  
بتكبيرة يأتي بها بعد سلام الامام اه **(قوله)** كما لا ينتظر الحاضر الخ) افاد بالتشبيه ان مسئلة  
الحاضر اتفاقية ولذا قل بل يكبر اى الحاضر اتفاقاً والمراد به من كان حاضراً وقت تحريمه  
الامام في محل يحزله فيه الدخول في صلاة الامام كما يأتي عن المجتبى اى بان كان متهاياً للصلاة  
كما يفيد قول الهندي عن شرح الجامع لقاضيخان وان كان مع الامام فتعافل ولم يكبر معه او كان  
في النية بعد فأخر التكبير فنه يكبر ولا ينتظر تكبير الامام الثانية في قولهم لانه لما كان  
مستعداً جعل بمنزلة انشارك اه **(قوله)** في حال التحريمه) مفهومه انه لو فته التحريمه  
وحضر في حالة التكبيرة الثانية مثلاً لا يكون مدركاً لها بل ينتظر الثالثة ويكون مسبوقاً  
بتكبيرتين لا بواحدة عندها لكن الظاهر ان التحريمه غير قيد ماسياتى فيما لو كبر الرابع  
والرجل حاضر فانه يكون مدركاً لها ويؤيد التعليل المار عن قاضيخان والآتى عقبه عن  
الفتح تأمل **(قوله)** لانه كالمدرك) قال في فتح القدير يفيد انه ليس بمدرك حقيقة بل اعتبر  
مدركاً لحضوره التكبير دفعا للخرج اذ حقيقة ادراك الركعة بفعلها مع الامام ولو شرط في  
التكبير المعية ضاق الامر جدا اذ الغالب تأخر النية قليلا عن تكبير الامام فاعتبر مدركاً  
لحضوره اه **(قوله)** ثم يكبر ان الخ) اى المسبوق والحاضر وقوله ماقتهما فيه خفاء لان المراد  
بالحاضر في كلامه الحاضر في حال التحريمه فاذا آتى بها لم يفته شئ الا ان يراد ما اذا حضر اكثر  
من تكبيرة فكبر واحدة فانه يكبر بعد السلام ماقتها على ماسياتى تأمل واحترز عن اللاحق  
كان كبر مع الامام الاولى دون الثانية والثالثة فانه يكبرها ثم يكبر مع الامام الرابعة كما في  
الحلية والنهر هذا وفي نور الايضاح وشرحه ان المسبوق يوافق امامه في دعائه لو علمه بسماعه  
اه ولم يذكر ما اذا لم يعلم وظاهر تقييده الموافقة بالعلم انه اذا لم يعلم بان لم يعلم انه في التكبيرة  
الثانية او الثالثة مثلاً يأتي به مرتباً بالثناء ثم الصلاة ثم الدعاء تأمل **(قوله)** نسقاً) بالتحريك  
اى متتابعة وفي بعض النسخ تترى وهو بمعنى **(قوله)** على الاعناق) مفهومه انه لو رفعت  
بالايدى ولم توضع على الاعناق انه لا يقطع التكبير بل يكبر وهو ظاهر الرواية وعن محمد ان  
كانت الى الارض اقرب يكبر والا فلا معراج ومثله في انبازية والفتح ويخلفه ما في البحر عن

والمسبوق لا يبدأ بما فاته  
وقل ابو يوسف يكبر حين  
يخمس **(كما لا ينتظر)**  
الحاضر في حال التحريمه  
بل يكبر اتفاقاً للتحريمه  
لانه كالمدرك ثم يكبر ان  
ماقتهما بعد الفراغ نسقاً  
بلا دعاء ان خشياً رفع  
الميت على الاعناق

الظهيرية انها لو رفعت بالأيدي ولم توضع على الاكتاف لا يكبر في ظاهر الرواية لكن قول في  
 الشرنبلالية وينبغي ان يعول على ما في البرازية ولا يخالفه ما يأتي من انها لا تصح اذا كان الميت  
 على أيدي الناس لانه يغتفر في البقاء ما لا يغتفر في الابتداء اهـ (قوله وما في المجتبى من ان  
 المدرك) أي الحاضر وسماه مدركا لانه بمنزلة كما مر وعبرة المجتبى رجل واقف حيث يجزيه  
 الدخول في صلاة الامام فكبر الامام الاولى ولم يكبر معه فانه يكبر ما لم يكبر الامام الثانية فان  
 كبر كبر معه وقضى الاولى في الحال وكذا ان لم يكبر في الثانية والثالثة والرابعة يكبر ويقضى  
 ما فاتته في الحال اهـ (قوله شاذ) لخالفته مانص عليه غير واحد من انه يكبر ما فاتته بعد سلام  
 الامام افاده في النهر (قوله فلو جاء الخ) هذا ثمرة الخلاف بينهما وبين أبي يوسف كما في النهر  
 (قوله لتعذر الدخول الخ) لما مر ان المسبوق ينتظر الامام ليكبر معه وبعد الرابعة لم يبق على  
 الامام تكبير حتى ينتظره لاتباعه فيه قال في الدرر والاصل في الباب عندهما ان المقتدى  
 يدخل في تكبيرة الامام فاذا فرغ الامام من الرابعة تعذر عليه الدخول وعند أبي يوسف  
 يدخل اذا بقيت التحريم كذا في البدائع اهـ (قوله كما في الحاضر) أي في وقت التكبيرة  
 الرابعة فقط او التكبيرات كلها ولم يكبرها مع الامام وأشار بالتشبيه تبعاً للبدائع الى ان مسألة  
 الحاضر اتفاقية وفيه كلام يأتي (قوله وعليه الفتوى) أي على قول أبي يوسف في مسألة  
 المسبوق خلافا لما مشى عليه في المتن (قوله ذكره الحلبي وغيره) عبارة الحلبي في شرح المنية  
 وان جاء بعدما كبر الرابعة فاتته الصلاة عندهما وعند أبي يوسف يكبر فاذا سلم الامام قضى ثلاث  
 تكبيرات وذكر في المحيط ان عليه الفتوى اهـ قلت وذكر ايضا في الفتاوى الهندية عن  
 المضمرات انه الاصح وعليه الفتوى لكن ما مشى عليه في المتن صرح في البدائع بانه الصحيح  
 ومثله في الدرر وشرح المقدسي ونور الايضاح نعم نقل في الامداد عن التجنيس والولولجية ان  
 ذلك رواية عن أبي حنيفة وان عند أبي يوسف يدخل في الصلاة وعليه الفتوى قال فقد اختلف  
 التصحيح \* (تنبيه) \* هذا كله في المسبوق واما الحاضر وقت التكبيرة الرابعة فانه يدخل  
 وقد اشار الشارح كالبدائع الى انه بالاتفاق كما قدمنا وبه صرح في النهر وهو ظاهر عبارة  
 المجتبى التي قدمناها لكن في البحر عن المحيط لو كبر الامام اربعا والرجل حاضر فانه يكبر ما لم  
 يسلم الامام ويقضى الثلاث وهذا قول أبي يوسف وعليه الفتوى وروى الحسن انه لا يكبر  
 وقد فاتته اهـ اقول لكن المفهوم من غالب عباراتهم ان عدم فوات الصلاة في الحاضر  
 متفق عليه بين أبي يوسف وصاحبيه وان الفوات رواية الحسن عن أبي حنيفة وان المفتى به  
 عدم الفوات وهذا هو المناسب لما مر من تقرير اقوالهم اما على قول أبي يوسف فظاهر لان  
 المسبوق عنده لا تقوته الصلاة فالحاضر بالاولى واما على قولهما فلما صرح به في الهداية  
 وغيرهما من ان الحاضر بمنزلة المدرك عندهما وهذا حاضر وقت الرابعة فيكبره قبل سلام الامام  
 ثم يقضى الثلاث لفوات محالها وحينئذ فمافي المحيط من قوله وهذا قول أبي يوسف لا يلزم منه  
 ان يكون قولهما بخلافه بل قولهما كتوا له بدليل انه قبله برواية الحسن فقط والا كان مناسب  
 مقابلته بقولهما ولذا لم يعزه في الحائية والولولجية وغاية البيان الى أبي يوسف بل اطلقوه  
 وقابلوه برواية الحسن بل زاد في غاية البيان بعد ذلك وعن أبي يوسف انه يدخل معه فأفاد ان

وما في المجتبى من ان المدرك  
 يكبر الكل للحال شاذ نهر  
 (فلو جاء) المسبوق (بعد  
 تكبيرة الامام الرابعة فاتته  
 الصلاة) لتعذر الدخول  
 في تكبيرة الامام وعند أبي  
 يوسف يدخل لبقاء التحريم  
 فاذا سلم الامام كبر ثلاثا كما  
 في الحاضر وعليه الفتوى  
 ذكره الحلبي وغيره (واذا  
 اجتمعت الجائز ففرد  
 الصلاة) على كل واحدة

قول أبي يوسف كقولهما وان المخالفة في رواية الحسن فقط \* (تنبيه) \* نقل في البحر عبارة المحيط السابقة ثم قال فافي الحقائق من ان الفتوى على قول أبي يوسف انما هو في مسألة الحاضر لا المسبوق وقد يقال انه اذا كان حاضرا ولم يكبر حتى كبر الامام ثنتين او ثلاثا فلا شك انه مسبوق وحضوره من غير فعل لا يجعله مدركا فينبغي ان يكون كمسئلة المسبوق وان يكون الفرق بين الحاضر وغيره في التكبيرة الاولى فقط كما لا يخفى اهـ واقول ان مافي الحقائق محمول على مسألة المسبوق لما مر من ان المخالف فيها ابو يوسف وان الفتوى على قوله واما مسألة الحاضر فانها وفقية كما علمته واما قوله وقد يقال الخ فخاصه انه لا تحقق لمسئلة الحاضر الا فيمن حضر وقت التكبيرة الاولى فكبرها قبل ان يكبر الامام الثانية اما لو تشاغل حتى كبر الامام الثانية او اكثر فهو مسبوق لاحاضر وفيه نظر ظاهر فانه اذا كان حاضرا حتى كبر الامام تكبيرتين مثلا يكون مدركا للثانية فله ان يكبرها قبل ان يكبر الامام الثالثة ويكون مسبوقا بالاولى فيأتي بها بعد سلام الامام فسبقه بها لا ينافي كونه حاضرا في غيرها بدل على ذلك ما نقله في البحر عن الواقعات من انه ان لم يكبر الحاضر حتى كبر الامام ثنتين كبر الثانية منهما ولم يكبر الاولى حتى يسلم الامام لان الاولى ذهب محلها فكانت قضاء والمسبوق لا يشتغل بالقضاء قبل فراغ الامام اهـ فانظر كيف جعله حاضرا ومسبوقا اذ لو كان مسبوقا فقط لم يكن له ان يكبر الثانية بل ينتظر تكبير الامام الثالثة كما مر فاعتم تحرير هذا المقام **(قوله أولى من الجمع)** لان الجمع مختلف فيه قية **(قوله وتقديم الافضل افضل)** اي يصلى اولا على افضلهم ثم يصلى على الذي يليه في الفضل وقيد في الامداد بقوله ان لم يكن سبق اي والا يصلى على الاسبق ولو مفضولا وسيأتي بيان الترتيب **(قوله وان جمع جاز)** اي بان صلى على الكل صلاة واحدة **(قوله صفا واحدا)** اي كما يصطفون في حال حياتهم عند الصلاة بدائع اي بان يكون رأس كل عند رجل الآخر فيكون الصف على عرض القبلة **(قوله وان شاء جعلها صفا الخ)** ذكر في البدائع التخيير بين هذا والذي قبله ثم قال هذا جواب ظاهر الرواية وروى عن أبي خنيفة في غير رواية الاصول ان الثاني اولى لان السنة هي قيام الامام بخدا الميت وهو يحصل في الثاني دون الاول اهـ **(قوله درجا)** اي شبه الدرج بان يكون رأس الثاني عند منكب الاول بدائع **(قوله لحصول المقصود)** وهو الصلاة عليهم درر والاحسن مافي المبسوط لان الشرط ان تكون الجنائز امام الامام وقد وجد اسمعيل **(قوله فيقرب منه الافضل فالافضل)** اي في صورة ما اذا جعلهم صفا واحدا مما يلي القبلة بوجهها اما في صورة جعلهم صفا عرضا فانه يقوم عند افضلهم كما قدمه اذ ليس احدهم اقرب وهذا حيث اختلفوا في الفضل وان تساوا واقدم أسنهم كافي الحلية وفي البحر عن الفتح وفي الرجلين يقدم اكبرها سنا وقرآنا وعلمنا كما فصله عليه الصلاة والسلام في قتل احد من المسلمين **(قوله يقدم على العبد)** اي ولو بالغنا كما يفيد قول البحر عن الظهيرية ويقدم الحر على العبد ولو كان الحر صبيا اهـ قال ط واقاد ان الحر البالغ يقدم بالاولى وهو المشهور وروى الحسن عن الامام ان العبد اذا كان اصلح قدم منح اهـ **(قوله لضرورة)** انما قيد بها لانه لا يدفن اثنان في قبر ما لم يصر الاول ترابا فيجوز حينئذ البناء عليه والزرع الا لضرورة فيوضع بينهما تراب اولين ليصير كقبرين ويجعل الرجل

(أولى) من الجمع وتقديم الافضل افضل (وان جمع) حارثم ان شاء جعل الجنائز صفا واحدا وقام عند افضلهم وان شاء (جعلها صفا مما يلي القبلة) واحدا خلف واحد (بحيث يكون صدر كل) جنازة (مما يلي الامام) ليقوم بخداء صدر الكل وان جعلها درجا فحسن لحصول المقصود (وراعى الترتيب) المعهود خلفه حالة الحياة فيقرب منه الافضل فالافضل الرجل مما يليه فالصبي فالحنثي فالبالغة فالمرأهة والصبي الحر يقدم على العبد والعبد على المرأة واما ترتيبهم في قبر واحد لضرورة فبعكس هذا فيجعل الافضل مما يلي القبلة فتح

مما يلي القبلة ثم الغلام ثم الحنثي ثم المرأة شرح الملتقى (قوله او نائبه) الاولى ثم نائبه اي كما  
عبر في الفتح وغيره (قوله ثم صاحب الشرط) قال في الشربلالية ظاهر كلام الكمال ان  
صاحب الشرط غير امير البلد وفي المعراج ما يفيد انه هو حيث قال الشرط بالسكون والحركة  
خيار الجند والمراد امير البلدة كأمر بخاري اه واجاب ط بحمل امير البلد على المولى من  
نائب السلطان لامن السلطان اه هذا وتقدم في الجمعة تقديم الشرطي على القاضي وما هنا  
مخالفه ولم أر من نبه عليه فليتأمل (قوله ثم خليفته) كذا في البحر اي خليفة صاحب  
الشرط كما هو المتبادر وفيه انه حيث قدم القاضي على صاحب الشرط كان المناسب تقديم  
خليفته على خليفة صاحب الشرط فالناسب قول الفتح ثم خليفة المولى ثم خليفة القاضي  
اه ومثله في الامداد عن الزيلعي (قوله ثم امام الحى) اي الطائفة وهو امام المسجد الحاص  
بالحلة وانما كان اولى لان الميت رضى بالصلاة خلفه في حال حياته فينبغي ان يصلى عليه  
بعد وفاته قال في شرح المنية فعلى هذا لو علم انه كان غير راض به حال حياته ينبغي ان لا يستحب  
تقديمه اه قلت هذا مسلم ان كان عدم رضاه به لوجه صحيح والافلا تأمل (قوله فيه ايها)  
اي في كلام المصنف ايها التسوية في الحكم بين تقديم المذكورين لكن القاعدة الاصولية  
ان القرآن في الذكر لا يوجب الاتحاد في الحكم تأمل (قوله وذلك ان تقديم الولاية واجب)  
لان في التقديم عليهم ازدراء بهم ٣ وتعظيم اولى الامر واجب كذا في الفتح وصرح في الوالولية  
والايضاح وغيرهما بوجوب تقديم السلطان وعلمه في المنع وغيره بانه نائب النبي صلى الله  
عليه وسلم الذي هو اولى بالمؤمنين من انفسهم فيكون هو ايضا كذلك اسمعيل (قوله  
بشرط الحى) نقل هذا الشرط في الحلية ثم قال وهو حسن وتبعه في البحر (قوله امام المسجد  
الجامع) عبر عنه في شرح المنية بامام الجمعة \* (تنبيه) \* واما امام مصلى الجنازة الذي  
شرطه الواقف وجعله معلوما من وقفه فهل يقدم على الولى كما امام الحى ام لا للقطع بان علة  
الرضا بالصلاة خلفه في حياته خاصة بامام المحلة والذي يظهر لى انه ان كان مقررا من جهة  
القاضي فهو كنيته وان من جهة الناظر فكالا جني افاده في البحر وخالفه في النهر بان مامر  
في باب الامامة من تقديم الراتب على امام الحى يقتضى تقديمه هنا عليه واستظهر المقدسى  
انه كالا جني مطلقا لانه انما يجعل للغرباء ومن لا ولى له\* اقول وهذا اولى لما يأتى من ان الاصل  
ان الحق للولى وانما قدم عليه الولاية وامام الحى لما مر من التعليل وهو غير موجود هنا وتقرير  
القاضي له لاستحقاق الوظيفة لاجعله نائبا عنه والالزم ان كل من قرره القاضي في وظيفة  
امامة ان يكون نائبا عنه مقدما على امام الحى والفرق بينه وبين الامام الراتب ظاهر لانه  
لم يرضه للصلاة خلفه في حياته بخلاف الراتب هذا ما ظهر لى فتأمله (قوله ثم الولى) اي ولى  
الميت الذكر البالغ العاقل فلا ولاية لامرأة وصبي ومعتوه كفى الامداد قال في شرح المنية  
الاصل ان الحق في الصلاة للولى ولذا قدم على الجميع في قول ابى يوسف والشافعي ورواية عن  
ابى حنيفة لان هذا حكم يتعلق بالولاية كالانكاح الا ان الاستحسان وهو ظاهر الرواية تقديم  
السلطان ونحوه لما روى ان الحسين قدم سعيد بن العاص لمات الحسن وقال لولا السنة  
لما قدمت لك وكان سعيد واليا بالمدينة ولما مر من الوجه في تقديم الولاية وامام الحى (قوله

مطلب

في بيان من هو احق  
بالصلاة على الميت

(ويقدم في الصلاة عليه  
السلطان) ان حضر  
(اونائبه) وهو امير المصر  
(ثم القاضي) ثم صاحب  
الشرط ثم خليفته ثم خليفة  
القاضي (ثم امام الحى) فيه  
ايها وذلك ان تقديم الولاية  
واجب وتقديم امام الحى  
مندوب فقط بشرط ان  
يكون افضل من الولى والا  
فالولى اولى كما في المجتبى  
وشرح المجمع للمصنف  
وفي الدراية امام المسجد  
الجامع اولى من امام الحى  
اي مسجد محله نهر  
(ثم الولى)

٣ مطلب

تعظيم اولى الامر واجب

ترتيب عصوبة الانكاح) فلا ولاية للنساء ولا للزوج الا انه احق من الاجنبي وفي الكلام رمز الى ان الامد احق من الاقرب الغائب وحد الغيبة هنا ان يكون بكان نفوته الصلاة اذا حضر ط عن القهستاني زاد في البحر وان لا ينتظر الناس قدومه قلت والظاهر ان ذوى الارحام داخلون في الولاية والتقييد بالعصوبة لخراج النساء فقط فهم اولى من الاجنبي وهو ظاهر ويؤيده تعبير الهداية بولاية النكاح تأمل **(قوله)** فيقدم على الابن اتفاقا) هو الاصح لان للاب فضيلة عليه وزيادة سن وانفضية والزيادة تعتبر ترجيحاً في استحقاق الامامة كما في سائر الصلوات بجر عن البدائع وقيل هذا قول محمد وعندها الابن اولى قال في الفتح وانما قدمنا الاسن بالنسبة قال عليه الصلاة والسلام في حديث القسامة ليتكلم اكبرها وهذا يفيد ان الحق الابن عندها الا ان السنة ان يقدم هو اياه ويدل عليه قولهم سائر القرائات اولى من الزوج ان لم يكن له منها ابن فان كان فالزوج اولى منهم لان الحق للابن وهو يقدم اياه ولا يعد ان يقال ان تقديمه على نفسه واجب بالنسبة اه وفي البدائع والابن في حكم الولاية ان يقدم غيره لان الولاية له وانما منع عن التقدم لئلا يستخف بأبيه فلم تسقط ولايته بالتقديم **(قوله)** الا ان يكون الحج) قال في البحر ولو كان الاب جاهلا والابن عالماً ينبغي ان يقدم الابن الا ان يقال ان صفة العلم لا توجب التقديم في صلاة الجنازة لعدم احتياجها له واعترضه في النهر بما مر من ان امام الحنفي انما يقدم على الولى اذا كان افضل قال نعم علل القدوري كراهة تقدم الابن على ابيه بان فيه استخفافاً به وهذا يقتضى وجوب تقديمه مطلقاً اه قلت وهذا مؤيد لما مر آتفاً عن الفتح **(قوله)** فالابن اولى) في نسخة والاسن اولى وعليها كتب المحشى فقال اى اذا حصلت المساواة في الدرجة والقرب والقوة كابنتين او اخوين او عمين فالاسن اولى اقول الا ان يكون غير الاسن افضل اه اى قياساً على تقديم الابن الافضل على ابيه بل هذا اولى فلو كان الاصغر شقيقاً والا كبر لآب فالاصغر اولى كما في الميراث حتى لو قدم احداً فليس للاكبر منعه كما في البحر **(قوله)** فان لم يكن له ولى فالزوج ثم الجيران) كذا في فتح القدير وهو صريح في تقديم الزوج على الاجنبي ولو جازا وهو مقتضى اطلاق ما قدمناه عن القهستاني من ان الزوج احق من الاجنبي فما هنا اولى من قول النهر والزوج والجيران اولى من الاجنبي اه وشمل الولى مولى العتاقة وابنه ومولى الموالة فانهم اولى من الزوج لانقطاع الزوجية بالموت بجر **(قوله)** ومولى العبد اولى من ابنه الحر) وكذا من ابيه وغيره قال الزيلعي والسيد اولى من قريب عبده على الصحيح والقريب اولى من السيد المعتق اه فمضى القهستاني من ان ابن العبد واهاه احق من المولى على خلاف الصحيح **(قوله)** لبقاء ملكه) اعترض بما في شرح الهاملية من ان السيد لا يغسل أمته ولا موالده ولا مدبرته لانقطاع ملكه عنهم بالموت اه اقول اى لان الحنة الميتة لا تقبل الملك لكن المراد بقاء الملك حكماً كما قيده في البحر ولذا يلزمه تكفين عبده كالزوجة مع ان الزوجية انقطعت بالموت كما مر آتفاً والتفصيل لما فيه من المس والتظر المحظورين لا يرعى فيه الملك الحكمي لضعفه ففارق التكفين وولاية الصلاة هذا ما ظهر لى **(قوله)** والفتوى على بطلان الوصية) عزاه في الهندية الى المضمرة اى لو اوصى بان يصلى عليه غير من له حق التقدم او بان يغسله فلان لا يلزم

ترتيب عصوبة الانكاح  
الا اب فيقدم على الابن  
اتفاقاً الا ان يكون عالماً  
والاب جاهلاً فالابن اولى  
فان لم يكن له ولى فالزوج  
ثم الجيران ومولى العبد  
اولى من ابنه الحر لبقاء  
ملكه والفتوى على بطلان  
الوصية بغسله والصلاة  
عليه (وله) اى للولى

ومثله كل من يقدم عليه  
 من باب أولى (الأذن لغيره  
 فيها) لأنه حقه فيملك  
 إبطاله (الا) أنه (ان كان  
 هناك من يساويه فيه)  
 أي لذلك المساوي ولو  
 أصغر منه (المتع) لمشاركته  
 في الحق أما البعيد فليس له  
 المتع (فان صلى غيره) أي  
 الولي (من ليس له حق  
 التقدم) على الولي (ولم  
 يتابعه) الولي (اعاد الولي)  
 ٢ قوله عند حضوره اه  
 يوجد هنا عبارة بخطه نبه  
 على اثباتها في الهامش  
 ونصها قلت لكن ذكر في  
 النهاية عن المبسوط بعد  
 ما ذكره ان تأويل صلاة  
 الصحابة على النبي صلى الله  
 عليه وسلم ان الأبكر رضى  
 الله تعالى عنه كان مشغولا  
 بتسوية الأمور وتسكين  
 الفتنة فكانوا يصلون عليه  
 قبل حضوره وكان الحق له  
 فلمافرغ صلى عليه ثم يصل  
 احد بعده اه فهذا يفيد  
 ان للسلطان الاعادة ولو لم  
 يكن حاضرا فيناق ما قاله  
 في البحر وما قاله في النهر  
 الان يقال ان الولاية كانت  
 للعباس عم النبي صلى الله  
 عليه وسلم ولم يكن صلى  
 قبل ان يكر والكلام فيه  
 اذا صلى الولي فلا منقبة  
 ولكن يحتاج الى تبيات  
 ذلك فتأمل اه (منه)

تفويض وصيته ولا يبطل حق الولي بذلك وكذا تبطل لو أوصى بأن يكفى في ثوب كذا أو يدفع  
 في موضع كذا كما عناه الى المحيط وذكر في شرح درر البحار ان تعليل تقديم امام الحنفي بناصر  
 من ان الملت رضى في حياته يعلم ان الموصى له يقدم على امام الحنفي لا اختياره له صريحا الا ان  
 المذكور في المتن ان هذه الوصية باطلة اه فتأمل (قوله) ومثله كل من يقدم عليه من باب  
 أولى (ظاهره ان للسلطان ان يأذن بالصلاة لاجنى بلاذن الولي وقد ذكره في الحاشية بمخالفته  
 على ان الحق ثابت للسلطان ونحوه ابتداء واستثنى امام الحنفي فليس له الاذن لان تقديمه على  
 الولي مستحب فهو كأكبر الاخوين اذا قدم اجنيا فللاصغر منه فكذا للولي اه اقول وفي  
 كون الحق ثابتا للسلطان ابتداء بحث لما قدمناه عن شرح المنية من ان الحق في الاصل للولي  
 وانما قدم السلطان في ظاهر الرواية لئلا يزدري به وتعظيمه واجب وقدم امام الحنفي لان الملت  
 رضى في حياته ومثله ما في الكافي حيث علل لما يأتي من ان للولي الاعادة اذا صلى غيره بقوله  
 لان الحق للاولياء لانهم اقرب الناس اليه واولاهم به غير ان السلطان او الامام انما يقدم  
 بعارض السلطنة والامامة اه وبهذا تندفع الاولوية فتأمل (قوله فيها) أي في الصلاة على  
 الميت وفسر الاذن بتفسير آخر وهو ان يأذن للناس في الانصراف بعد الصلاة قبل الدفن  
 لانه لا ينبغي لهم ان ينصرفوا الا بأذنه وذكر الزيلعي معنى آخر وهو الاعلام بموته ليصلوا  
 عليه بحر لكن يتعين المعنى الاول في عبارة المصنف الاستثناء المذكور بخلاف عبارة الكفر  
 والهداية (قوله فيملك إبطاله) أي بتقديم غيره هداية فالمراد بالابطال نقله عنه الى غيره  
 (قوله ولو اصغر سنا) فلو كانا شقيقين فالاسن أولى لكنه لو قدم احدا فللاصغر منه ولو  
 قدم كل منهما واحدا فمن قدمه الاسن أولى بحر (قوله اما البعيد فليس له المتع) فلو كان  
 الاصغر شقيقا والاكبر لاب فقدم الاصغر احدا فليس للاكبر المتع بحر وفيه فان كان الشقيق  
 غائبا وكتب الى انسان ليتقدم فالأخ لاب منه والمريض في المصير كالصحيح يقدم من شاء  
 وليس للابعد منه (قوله فان صلى غيره) الاخصر ان يقول فان صلى من ليس له حق التقدم  
 اه ح (قوله من ليس له حق التقدم الخ) بيان لغير المضاف الى ضمير الولي اخرج به  
 السلطان ونحوه وامام الحنفي فان صلى احدهم لم يعد الولي كيانا في تقدمهم عليه (قوله اعاد  
 الولي) مفهومه ان غير الولي كالسلطان لا يعيد اذا صلى غيره ممن ليس له حق التقدم معه الا  
 ان يراد بالولي من له حق الصلاة وعليه فكان الاولى ان يقول اعاد من له حق التقدم لكن  
 اختلف فيما اذا صلى أولى فهل لمن قبله كالسلطان حق الاعادة في النهاية والعناية نعم لان الولي  
 اذا كان له الاعادة اذا صلى غيره مع انه ادنى فالسلطان والقاضي بالاولى وفي السراج والمستصفي  
 لا ووفق في البحر بحمل الاول على ما اذا تقدم الولي مع وجود السلطان ونحوه والثاني على  
 ما اذا لم يوجد واعترضه في النهر بأن السلطان لا حق له عند عدم حضوره بالخلاف عند  
 حضوره اه ٢ والذي يظهر لي ما في السراج والمستصفي لما قدمناه عن الكافي من ان الحق  
 للاولياء وتقديم السلطان ونحوه لعارض وان دعوى الاولوية غير مسلمة وبظهير الابن فان  
 الحق له ابتداء ولكنه يقدم اباه لحرمة الابوة واماناً بيد صاحب البحر ما في النهاية والعناية  
 بما في الفتاوى كالخلاصة والولوية وغيرها من أنه لو صلى السلطان او القاضي او امام

ولو على قبره ان شاء لاجل  
حقه لا لاسقاط الفرض  
ولذا قلنا ليس لمن صلى  
عليها ان يعيد مع الولى لان  
تكرارها غير مشروع  
(والا) اى وان صلى من له  
حق التقدم كقاض او  
نايبه او امام الحى او من  
ليس له حق التقدم وتابعه  
الولى (لا) يعيد لانهم اولى  
بالصلاة منه (وان صلى  
هو) اى الولى (بحق) بان  
لم يحضر من يقدم عليه  
(لا يصلى غيره بعده) وان  
حضر من له التقدم لكونها  
بحق اما لو صلى الولى  
بحضرة السلطان مثلا  
اعاد السلطان كما فى المجتبى  
وغيره وفيه حكم صلاة  
من لا ولاية له كعدم الصلاة  
اصلا فيصل على قبره ما لم  
يتزق (وان دفن) واهيل  
عليه التراب (غير صلاة)  
اوبها بلا غسل

الحى ولم يتابعه الولى ليس له الاعادة لانهم اولى منه اه فنيه نظر اذ لا يلزم من كونهم اولى  
منه ان تثبت لهم الاعادة اذا صلى شخصيتهم لانه صاحب الحق وان ترك واجب احترام  
السلطان ونحوه ويدل على ذلك قول الهداية فان صلى غير الولى او السلطان اعاد الولى لان  
الحق للاولياء وان صلى الولى لم يجز لاحد ان يصلى بعده اه ونحوه فى الكفر وغيره فقوله لم يجز  
لاحد يشمل السلطان ثم رأيت فى غاية البيان قال مانعه هذا على سبيل العموم حتى لا تجوز  
الاعادة للسلطان ولا لغيره اه وما قيل ان المراد بالولى من له حق الولاية يبعده عطف  
السلطان قبله على الولى ونقل فى المعراج عن ابي ان للسلطان الاعادة اذا صلى الولى بحضرة  
ثم قال لكن فى المنافع ليس للسلطان الاعادة ثم ايد رواية المنافع فراجعه وهذا عين ما قلناه  
فغنم تحرير هذا المقام والسلام (قوله ان شاء الح) وامام فى التقويم من انه لو صلى غير  
الولى كانت الصلاة باقية على الولى فضعيف كفى النهر (قوله ولذا الح) علة لقوله لا لاسقاط  
الفرض اى فان الفرض لو سقط بالاولى كان من صلى اولاً ان يعيد مع الولى وبهذا رد فى  
البحر مافى غاية البيان من ان الاولى موقوفة فان اعاد الولى تبين ان الفرض ماضى والاسقاط  
بالاولى لكن قول العلامة المقدسى ان مافى غاية البيان موافق لنقواعد لان التفل بها غير  
مشروع عندنا ولانك نظير وهو الجمعة مع الظهر لمن اداه قبلها اه نعم يحتاج الى الجواب عما  
قوله فى البحر وهو صعب فلا حسن الجواب عما قاله المقدسى بأن اعادة الولى ليست نفلا  
لان صلاة غيره وان تأدى بها الفرض وهو حق الميت لكنها ناقصة لبقاء حق الولى فيها فاذا  
اعادها وقمت فرضا مكمل للفرض الاول نظير اعادة الصلاة المؤداة بكراهة فان كلا منهما  
فرض كما حققناه فى محله وحيث كانت الاولى فرضا فليس لمن صلى اولاً ان يعيد مع الولى  
لان اعادته تكون نفلا من كل وجه بخلاف الولى لانه صاحب الحق هذا ما ظهر لى فقامه (قوله  
غير مشروع) اى عندنا وعند مالك خلافاً للشافعى رحمه الله والادلة فى المطولات (قوله او  
امام الحى) نص عليه فى الخلاصة وغيرها كقدماء وكذا صرح فى الجمع وشرحه بأنه كالسلطان  
فى عدم اعادة الولى وبه ظهر ضعف مافى غاية البيان من ان للولى الاعادة لو صلى امام الحى لا  
لو صلى السلطان لثلا يزدرى به افاده فى البحر (قوله لانهم اولى الح) الاولى ان يقول  
ايضا ولان متابعه اذن بالصلاة ليكون علة لقوله او من ليس له حق التقدم وتابعه الولى ط  
(قوله بان لم يحضر الح) لانه لاحق للولى عند حضرة السلطان ونحوه وقد علمت مافيه  
(قوله وان حضر) يعنى بعد صلاة الولى وان وصلى (قوله اما لو صلى الح) تصرح بمفهوم قوله  
بان لم يحضر من يقدم عليه وهذا موافق به صاحب البحر بين عباراتهم وقد علمت تحرير المقام آفا  
(قوله وفيه) اى فى المجتبى وهذه العبارة عزها اليه فى البحر لكن لم اجد هافيه والذى رأيت  
فى المجتبى هكذا ثم اذا دفن قبل الصلاة وصلى عليه من لا ولاية له يصلى عليه ما لم يتزق اه  
والمراد يصلى عليه الولى ان شاء لاجل حقه لا لاسقاط الفرض فلا ينافى ما مر وكذا يمكن تأويل قوله  
كعدم الصلاة كما افاده ح بأنها بالنسبة الى من له الولاية كعدم حتى كان له الاعادة (قوله  
واهيل عليه التراب) فانه يهل اخرج وصلى عليه كقدماء بحر (قوله اوبها بلا غسل)  
هذا رواية ابن سماعة والصحيح انه لا يصلى على قبره فى هذه الحالة لانها بلا غسل غير مشروعة



كذا في غاية البيان لكن في السراج وغيره قيل لا يصلى على قبره وقال الكرخي يصلى وهو الاستحسان لان الاولى لم يعتد بها لترك الشرط مع الامكان والآن زال الامكان فسقطت فرضية الغسل وهذا يقتضى ترجيح الاطلاق وهو الاولى نهر \* (تنبيه) \* ينبغي ان يكون في حكم من دفن بلا صلاة من تردى في نحو بئر او وقع عليه ببيان ولم يكن اخراجه بخلاف ما لو غرق في بحر لعدم تحقق وجوده امام المصلى تأمل (قوله او ممن لا ولاية له) متعلق بمحذوف حال من ضمير بها العائد الى الصلاة وهذا مكرر بما نقله عن المجتبى (قوله صلى على قبره) اى افتراضا في الاولين وجوازا في الثالثة لانها لحق الولي افاده ح اقول وليس هذا من استعمال المشترك في معنييه كما وهم لان حقيقة الصلاة في المسائل الثلاث واحدة وانما الاختلاف في الوصف وهو الحكم فهو كاطلاق الانسان على ما يشمل الابيض والاسود ففهم (قوله هو الاصح) لانه يختلف باختلاف الاوقات حرا وبردا والميت سنا وهزالا والامكنة بحر وقليل يقدر بثلاثة ايام وقيل عشرة وقيل شهر ط عن الحموى (قوله وظاهره الخ) اى ظاهر قوله مالم يغلب الخ فانه في الشك لم يغلب عن الظن تفسخه ط (قوله كأنه تقديم للمانع) الخبر محذوف اى كأنه قال ذلك تقديم اى انه دار الامر بين التفسخ المقتضى عدم الصلاة وبين عدمه الموجب لها فاعينرنا المانع وهو التفسخ ط اقول وفي الحلية نص الاحباب على انه لا يصلى عليه مع الشك في ذلك ذكر في المفيد والمزيد وجوامع الفقه وعامة الكتب وعلمه في المحيط بوقوع الشك في الجواز اه وتماه فيها (قوله بغير عذر) راجع الى المستلئين فلوصلى راكبا لتعذر النزول لطين او مطر جاز وكذا لو صلى الولي قاعدا لمرض والناس خلفه قياما عندها وقال محمد تجز به دون القوم بناء على الخلاف في اقتداء القائم بالقاعد بحر والتقيد بالولي لان الحق له فلوصلى غيره ممن لاحقه اماما قاعدا لعذر فالظاهر ان الحكم كذلك ويسقط الفرض بصلاته خلافا لما بحثه السيد ابوالسعود افاده ط (قوله وقيل تنزيها) ٣ رجهه المحقق ابن الهمام واطال ووافقه تليذه العلامة ابن امير حاج وخالفه تليذه الثانى الحافظ الزينى قاسم في فتاواه برسالة خاصة فرجح القول الاول لاطلاق المنع في قول محمد في موطنه لا يصلى على جنازة في مسجد وقال الامام الطحاوى التمهى عنها وكرهيتها قول ابى حنيفة ومحمد وهو قول ابى يوسف ايضا واطال وحقق ان الجواز كان ثم نسخ وتبعه في البحر وانتصر له ايضا سيدى عبدالغنى في رسالة سماها (نزهة الواجد في حكم الصلاة على الجنازة في المساجد) (قوله في مسجد جماعة) اى المسجد الجامع ومسجد الحمة فهستانى وتكره ايضا في الشارع وارض الناس كفى الفتاوى الهندية عن المضمرات وكذا تكره الصلاة عليها في المسجد يكره ادخالها فيه كما نقله الشيخ قاسم (قوله اومع القوم) اى كلا او بعضا بناء على ان ال في القوم جنسية اه ح (قوله مطلقا) اى في جميع الصور المتقدمة كفى الفتح عن الخلاصة وفي مختارات النوازل سواء كان الميت فيه او خارجه هو ظاهر الرواية وفي رواية لا يكره اذا كان الميت خارج المسجد (قوله بناء على ان المسجد الخ) اما اذا عللنا بخوف تلويث المسجد فلا يكره اذا كان الميت خارج المسجد وحده اومع بعض القوم اه ح قال في شرح المنية واليه مال في المبسوط والمحيط وعليه العمل وهو المختار اه قلت بل ذكر في غاية البيان

او ممن لا ولاية له (صلى على قبره) استحسانا (مالم يغلب على الظن تفسخه) من غير تقدير هو الاصح وظاهره انه لو شك في تفسخه صلى عليه لكن في النهر عن محمد لا كأنه تقديم للمانع (ولم تجز) الصلاة (عليها راكبا) ولا قاعدا (بغير عذر) استحسانا (وكرهت تحريما) وقيل تنزيها (في مسجد جماعة هو) اى الميت (فيه) وحده اومع القوم (واختلف في الخارجة) عن المسجد وحده اومع بعض القوم (والمختار الكراهة) مطلقا خلاصة بناء على ان المسجد انما يلى للمكتوبة وتوابعها كنافاة وذكر وتدريس علم

٣ مطلب

في كراهة صلاة الجنازة في المسجد

والعناية انه لا كراهة فيها بالاتفاق لكن رده في البحر واجاب في النهر بحمل الاتفاق على عدم الكراهة في حق من كان خارج المسجد ومامر في حق من كان داخله ثم اعلم ان التعليل الاول فيه خفاء ادلاشك ان الصلاة على الميت دعاء وذكرها بما يخفى له المسجد والا لزم المنع عن الدعاء فيه لنحو الاستسقاء والكسوف مع ان الوارد في ذلك مارواه مسلم ان رجلا نشد في المسجد ضالة فقال صلى الله عليه وسلم لا وجدت انما بنيت المساجد لما بنيت له فليأمل **(قوله)** وهو الموافق للحق كذا في الفتح لكن فيه نظر لان قوله في المسجد يحتمل ان يكون ظرفا للمصلي او الميت او اهما فعلى الاول لا يكره كون الميت فيه والصلاة خارجه وعلى الثاني لا يكره العكس وعلى الثالث لا يكره اذا فقد احدها وعلى كل فهو مخالف للمختار من اطلاق الكراهة واجاب في البحر بأنه لما لم يقم دليل على واحد من الاحتمالات بعينه قالوا بالكراهة بوجود احدها ايا كان اه اقول يلزم عليه اثبات الكراهة بلا دليل لانه اذا طرقة الاحتمال سقط به الاستدلال ولكن لا يخفى ان المتبادر لغة وعرفا من نحو قولك ضربت زيدا في الدار تعلق الظرف بالفعل واما انه هل يقتضى كون كل من الفاعل والمفعول به او احدهما بعينه في المكان فغير لازم نعم ذكر ضابطا لذلك في تلخيص الجامع الكبير وشرحه في باب الحث في الشتم وهو ان الفعل قد لا يكون له اثر في المفعول كالعلم والذكر وقد يكون كالضرب والقتل فاذا قال ان شتمت زيدا في المسجد مثلا فانما يتحقق بكون الشاتم في ذلك المكان سواء كان المشتوم فيه ايضا او لا لان الشتم هو ذكر المشتم بسوء والذكر يقوم بالذاكر ولا اثر له في المذكور لانه يتحقق شتما في حق الميت والغائب فيعتبر مكان الفاعل واما القتل والضرب ونحوها في مكان فيتحقق بكون المفعول به فيه سواء كان الفاعل فيه ايضا ام لا لان هذه الاعمال لها آثار تقوم بالحمل فيشترط وجود المفعول به وهو المحل في ذلك المكان دون الفاعل لان من ذبح شاة هي في المسجد وهو خارج يسمى ذابحا في المسجد بخلاف عكسه الا ترى ان الرامي الى صيد في الحرم يكون قتالا للصيد في الحرم وان كان حال الرمي في الحل اه ما خلاصا وتام تحقيقه هناك فراجع اذا علمت ذلك فلا يخفى ان الصلاة على الميت فعل لا اثر له في المفعول وانما يقوم بالمصلي فقوله من صلى على ميت في مسجد يقتضى كون المصلي في المسجد سواء كان الميت فيه او لا فيكره ذلك اخذا من منطوق الحديث ويؤيده ما ذكره العلامة قاسم في رسالته من انه روى ان النبي صلى الله عليه وسلم لما نهي ٣ النجاشي الى اصحابه خرج فصلى عليه في المصلى قال ولوحازت في المسجد لم يكن للخروج معنى اه مع ان الميت كان خارج المسجد وبقي ما اذا كان المصلي خارجه والميت فيه وليس في الحديث دلالة على عدم كراهته لان المفهوم عندنا غير معتبر في مثل ذلك بل قد يستدل على الكراهة بدلالة النص لانه اذا كرهت الصلاة عليه في المسجد وان لم يكن هو فيه مع ان الصلاة ذكر ودعاء يكره ادخاله فيه بالاولى لانه عبث محض ولا سيما على كون علّة كراهة الصلاة خشية تلويث المسجد وبهذا التقرير ظهر ان الحديث مؤيد للقول المختار من اطلاق الكراهة الذي هو ظاهر الرواية كما قدمناه فانغم هذا التحرير الفريد فانه مما فتح به المولى على اضعف خاتمه والحمد لله على ذلك **(قوله)** فلا صلاة له هذه رواية ابن ابي شيبة ورواية احمد وابي داود فلا شيء له وابن ماجه فليس له شيء وروى فلا

مطلب

مهم اذا قال ان شتمت فلانا في المسجد يتوقف على كون الشاتم فيه وفي ان قتله بالعكس

وهو الموافق لاطلاق حديث ابي داود من صلى على ميت في المسجد فلا صلاته (ومن ولد مات

٣ قوله نبي النجاشي) اي ذكر موته لاصحابه فالتعني ذكر الموت مصححه ط

اجرله وقال ابن عبد البرهى خطأ فاحش والصحيح فلاشئ له وتماه في حاشية نوح افدى والمدنى وليس الحديث نهيا غير مصروف ولا مقرونا بوعيد لان سلب الاجر لا يستلزم ثبوت استحقاق العقاب لجواز الاباحة وقد يقال ان الصلاة نفسها سبب موضوع للثواب فسلبه مع فعلها لا يكون الا باعتبار ما يقترب بها من اثم يقاوم ذلك وفيه نظر كذا في الفتح وكذا يقال في رواية فلا صلاة له لانه علم قطعا انها تحيجه فهي مثل لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد بل تأويل هذه الرواية اقرب اى لا صلاة كاملة فلاتنافي ثبوت اصل الثواب وبه اندفع ما في البحر من ان هذه الرواية تؤيد القول بکراهة التحريم (تمة) انما تركه في المسجد بلا عذر فان كان فلا ومن الاعذار المطر كما في الحائض والاعتكاف كما في المبسوط كذا في الحلية وغيرها والظاهر ان المراد اعتكاف الولى ونحوه ممن له حق التقدم وغيره الصلاة معه تبعاله والالزم ان لا يصلحها غيره وهو بعيد لان اثم الادخال والصلاة ارتفع بالعذر تأمل وانظر هل يقال ان من العذر ما جرت به العادة في بلادنا من الصلاة عليها في المسجد لتعذر غيره او تعمسه بسبب اندراس المواضع التي كانت يصلح عليها فيها فمن حضرها في المسجد ان لم يصل عليها مع الناس لا يمكنه الصلاة عليها في غيره ولزم ان لا يصلح في عمره على جنازة نعم قد توضع في بعض المواضع خارج المسجد في الشارع فيصلى عليها ويلزم منه فسادها من كثير من المصلين لعموم النجاسة وعدم خلعهم لعالهم المتنجسة مع انا قدما كراهتها في الشارع واذا ضاق الامر اتسع فينبغي الافتاء بالقول بکراهة التنزيه الذي هو خلاف الاولى كما اختاره المحقق ابن الهمام واذا كان ما ذكرناه عذرا فلا كراهة اصلا والله تعالى اعلم **(قوله)** يغسل ويصلى عليه اى ويكفن ولم يصرح به لعلمه بما ذكره لان ستر العورة شرط لصحة الصلاة تأمل **(قوله)** ان استهل لا يخفى ما فيه من التسامح به لان ترتيبه الموت على الولادة اى في قوله قبله فمات مفيد للحياة قبله فلا يحسن التفصيل بعده فكان ينبغي ان يقول كالكثير ومن استهل صلى عليه والاشر نبلاية **(قوله)** بالبناء للفاعل لان الاهلال والاستهلال رفع الصوت عند رؤية الهلال ثم اطلاق على رؤية الهلال وعلى رفع الصوت مطلقا ومنه اهل الحرم بالحج اى رفع صوته بالتلبية واستهل الصبي اذا رفع صوته بالبكاء عند ولادته واما المبنى للمجهول فيقال استهل الهلال اى ابصر كذا يفاد من المغرب **(قوله)** اى وجد منه ما يدل على حياته اى من بكا او تحريك عضو او طرف ونحو ذلك بدائع وهذا معناه في الشرع كما في البحر وقال في الشر نبلاية يعنى الحياة المستقرة ولا عبرة بالانقباض وبسط اليد وقبضها لان هذه الاشياء حركة المذبوح ولا عبرة بها حتى لو ذبح رجل فمات ابوه وهو يتحرك لم يرثه المذبوح لان له في هذه الحالة حكم الميت كما في الجوهره اه اقول وما نقلناه عن البدائع مشى عليه في الفتح والبحر والزيلعى ويمكن حمله على ما في الشر نبلاية تأمل \* (تنبيه) \* قال في البدائع مانصه ولو شهدت القابلة أو الام على الاستهلال تقبل في حق الغسل والصلاة عليه لان خبر الواحد في الديانات مقبول اذا كان عدلا واما في حق الميراث فلا يقبل قول الام لكونها متهمه بحرها المنعم الى نفسها وكذا شهادة القابلة عند أبى حنيفة وقالا تقبل اذا كانت عدلة اه وظاهره اشتراط نصاب الشهادة عنده في الميراث وبه صرح في البحر عن المجتبى بلفظ وعن أبى حنيفة **(قوله)** بعد خروج أكثره

قوله الذى هو خلاف  
الاولى هكذا بخطه ولعل  
صوابه التى هى الخ لانه  
نعت لكراهة التنزيه  
للقول بها اللهم الا ان  
يكون التذكير باعتبار انها  
حكم تأمل اه مصححه  
يغسل ويصلى عليه  
ويرث ويورث ويسمى  
(ان استهل) بالبناء للفاعل  
اى وجد منه ما يدل على  
حياته بعد خروج أكثره

متعلق بوجد فهو حرج رأسه وهو يصبح نيمات ذيرث ولا يصل عليه ما يخرج أكثر بدنه حيا  
 يخرج عن المبتنى وحد لا أكثر من قبل الرجل سترته ومن قبل الرأس صدره نهر عن منية المفتى  
**(قوله حتى لو خرج ح)** أي فهو اعتبر حياته عند خروج الأقل من النصف لكان الواجب  
 الدية فيجب الغرة في هذه الحالة مبنى على أن هذا الخروج كعدمه فإن الغرة إنما تجب فيمن  
 ضرب بطن الحمل حتى سقط ميت فذبحه قبل خروج أكثره في حكم ضربه وهو في بطن أمه  
 بخلاف ذبحه بعد خروج أكثره فإنه موجب للقود وبما قررناه ظهر صحة التفريع وبطل  
 تشييع ففهم **(قوله فعليه الغرة)** هي نصف عشر دية الرجل والجنين ذكرًا وعشر دية المرأة  
 لو أتى وكل منهما خمسائة درهم وهي خمسون دينارًا كسبائي في محله هذا وما ذكره الشارح  
 نقه في البحر عن المبتنى معجمة كمن ذكرنا في كتب الحديث في أوائل فصل ما يوجب القعود  
 عن المجنى والتاريخية أن عليه الدية لكن مقررناه آتفا يؤكد ما هنا أو يراد بالدية الغرة  
 فدل **(قوله فعليه دية)** ظهر قوله مات أن الموت بسبب القطع وعليه والمراد دية النفس  
 أن كان المقطع خصوا ولا وجب القود لكن عبارة البحر عن المبتنى ثم مات وعليه فإن كان موته  
 لا بسبب القطع فلو وجب دية الأذن وإن كان به فلو وجب دية النفس أو القود كما قلنا لكن  
 قل الرحمتي إنما وجبت الدية لا القصاص للشبهة حيث جرحه قبل تحقق كونه والداه  
 فليتأمل وفي الأحكام للشيخ اسمعيل عن (التهذيب لذهن الملبس) مسألة رجل قطع أذن إنسان  
 وجب عليه خمسائة دينار ولو قطع رأسه وجب عليه خمسون دينارًا جوابها قطع أذن  
 صبي خرج رأسه عند الولادة فإن تمت ولادته وعاش وجب نصف الدية وهي خمسائة دينار  
 ولو قطع رأسه مات قبل خروج الباقي وجبت فيه الغرة وهي خمسون دينارًا **(قوله)**  
**والإستهل غسل وسمى)** شمل ما تم خلقه ولا خلاف في غسله وما لم يتم وفيه خلاف والمختار أنه  
 يغسل ويلبف في خرقة ولا يصل عليه كما في المعراج والفتح والحانية والبازية والظهيرية  
 شربلاية وذكر في شرح المجمع مضافه أن الخلاف في الأول والثاني لا يغسل إجماعًا  
 واغتر في البحر بنقل الإجماع على أنه لا يغسل فحكم على ما في الفتح والحلاصة من أن المختار  
 تفصيله ما سبق نظرهم إلى الذي تم خلقه أو سهو من الكتب واعترضه في النهر بأن ما في الفتح  
 والحلاصة عزاه في المعراج إلى المبسوط والمحيط اه وعلمت نقله أيضا عن الكتب المذكورة  
 وذكر في الأحكام أنه جرم به في عمدة المفتى والفيض والمجموع والمبتنى اه فحيث كان هو  
 المذكور في عامة الكتب فتناسب الحكم بالسهو على ما في شرح المجمع لكن قال في  
 الشربلاية يمكن التوفيق بأن من نفى غسله أراد الغسل المرامي فيه وجه السنة ومن أبته  
 أراد الغسل في الجملة كصب الماء عليه من غير وضوء وترتيب لفعله كغسله ابتداء بسدر وحرض  
 اه قلت ويؤيده قولهم ويلبف في خرقة حيث لم يرعوا في تكفينه السنة فكذا غسله **(قوله)**  
 عند الثاني) المناسب ذكره بعد قوله الآتي وإذا استبان بعض خلقه غسل لأنك علمت أن  
 خلاف فيه خلافاً في شرح المجمع والبحر **(قوله)** أكرام البني آدم) عامة للمتن كما يعلم من البحر  
 ويصح جمعه عنه لقوله فيفتى به **(قوله)** وحشر) المناسب تأخير عن قوله هو المختار لأن  
 سى في الظهيرية والمختار أنه يغسل وهل يحشر عن أبو جعفر كبير أنه أن نفخ فيه الروح

حتى لو خرج رأسه فقط  
 وهو يصبح فذبحه رجل  
 فعليه غرة وإن قطع أذنه  
 فخرج حيا مات فعليه  
 الدية (ولا) يستهل  
 (غسل وسمى) عند الثاني  
 وهو الأصح فيفتى به عن  
 خلاف ظهر الرواية  
 أكرام البني آدم كما في  
 متنى البحار وفي نهر  
 عن الظهيرية وإذا سبى  
 بعض خلقه غسل وحشر  
 هو المختار (وادرج في  
 خرقة ودفن

حشر والا لا والذي يقتضيه مذهب اصحابنا انه ان استبان بعض خقه فانه يخشر وهو قول الشعبي وابن سيرين اه ووجهه ان تسميته تقتضى حشره اذ لا فائدة لها الا في ندائه في الحشر باسمه وذكر العلقمى في حديث سموا اسقاطكم فانهم فرطكم الحديث فقال فائدة سأل بعضهم هل يكون السقط شافعا ومتى يكون شافعا هل هو من مصيره علقه ام من ظهوره ام لا ام بعد مضي اربعة اشهر ام من نفيح الروح والجواب ان العبرة انما هو بظهور خلقه وعدم ظهوره كما حرره شيخنا زكريا (قوله ولم يصل عليه) أى سواء كان تام الحلق ام لا ط (قوله ان انفصل بنفسه) اما اذا انفصل كما اذا ضرب بطنها فالتقت جنيئا ميتا فانه يرث ويورث لان الشارع لما اوجب الغرة على الضارب فقد حكم بحياته نهرأى يرث اذا مات ابوه مثلا قبل انفصاله (قوله كصبي سبي مع احدا بويه) وبالاولى اذا سبي معهما والمجنون البالغ كالصبي كما في الشر بنبلالية ولا فرق بين كون الصبي ميذا او لا وبين موته في دار الاسلام او الحرب ولا بين كون السابي مسلما او ذميا لانه مع وجود الابوين لا عبرة للدار ولا للسابي بل هو تابع لاحد ابويه الى البلوغ ما لم يحدث اسلاما وهو مميز كما صرح به في البحر اه ح وقال المحقق ابن امير حاج في شرحه على التحرير في فصل الحاكم بعد ذكره التبعية مانصه الذي في شرح الجامع الصغير لفخر الاسلام ويستوى فيما قلنا ان يعقل او لا يعقل الى هذا اشار في هذا الكتاب ونص عليه في الجامع الكبير فلا جرم ان قال في شرحه او اسلم احدا بويه يجعل مسلما تبعا سواء كان الصغير عاقلا او لم يكن لان الولد يتبع خير الابوين ديناه وذاكر الخير الرملى انه لو سبي مع الجد ابى الاب لا يكون كذلك بل يصلى عليه (قوله لا يصلى عليه) تصريح بالمقصود من التشبيه (قوله لا العقبى) والا كما نوافى النار مثلهم وهو احد ما قيل فيهم ونقله في شرح المقاصد عن الاكثرين ط وقدمنا تمامه فيما مر اول هذا الباب (قوله ولو سبي بدونه) اى بدون احد ابويه بأن لم يكن معه واحد منهما ح قلت المراد بالمعية ما يشمل الحكمة لما في سير احكام الصغار ولودخل حربى دار الاسلام ذميا ثم سبي ابنه لا يصير الابن مسلما بالدار اه وفيه واذا سبي المسلمون صبيان اهل الحرب وهم بعد في دار الحرب فدخل آباؤهم دار الاسلام واسلموا فابناؤهم صاروا مسلمين باسلام آباؤهم وان لم يخرجوا الى دار الاسلام اه وهذا يفيد تقييد المسئلة بما اذا لم يسلم ابوه (قوله تبعا للدار) اى ان كان السابي ذميا او للسابي ان كان مسلما كذا في شرح المنية واقتصر في البحر على تبعية الدار قال لان فائدة تبعية السابي انما تظهر في دار الحرب بان وقع صبي في سهم رجل ومات الصبي يصلى عليه تبعا للسابي والكلام في السبي وهو لغة الاسرى المحمولون من بلد الى بلد فلا بد من الحمل حتى يسمى سبيا ولم يوجد اه اقول لكن الذى في الصحاح والقاموس انه يقال سبيت العدو سبيا اذا اسرته فهو سبي وهى سبي او يقال سبيت الحر سبيا اذا حملتها من بلد الى بلد فهى سبية اه فجعل الحمل قيدا في الحر دون الاسير تأمل نعم ذكر الامام السرخسى في اواخر شرح السير الكبير ما يدل على كون ذلك شرطا خارجا عن مفهومه فانه قال لو سبي وحده لا يحكم باسلامه ما لم يخرج الى دار الاسلام فيصير مسلما تبعا للدار او يقيم الامام الغنائم او يبيعها في دار الحرب فيصير مسلما تبعا للمالك لان تأثير التبعية للمالك فوق تأثير التبعية للدار فان كان المالك ذميا بأن ملكه بشراء او رضى فكذلك

ولم يصل عليه) وكذا لا يرث ان انفصل بنفسه (كصبي سبي مع احد ابويه) لا يصلى عليه لانه تبع له اى في احكام الدنيا لا العقبى لما مر انهم خدم اهل الجنة (ولو سبي بدونه) فهو مسلم تبعا للدار أو للسابي

يحكم، سلامه حتى لو مات يصلى عليه ويحمر الدمى على بيعة لانه صار بحر زابقوة المسامين فقد ملكه  
 باحرارهم اياه فصار تمام الاحراز بالقسمة والبيع كتمامه بالاخراج الى دارنا ولو دخل الدمى  
 دار الحرب متلصصا واخرج صغيرا الى دارنا فهو مسلم بخبر الدمى على بيعة لانه انما ملكه الاحراز  
 بدارنا فصار كالمقتل بأن قل الامير من اصاب رأسا فهو له فصاب الدمى صغير ليس معه احد  
 ابويه فهو مسلم لانه انما ملكه بمنعة المسلمين بخلاف ما اذا دخل الدمى دارهم بأمان فاشترى صغيرا  
 من مائليهم لانه يملكه بالعقد لا بمنعة فاذا اخرجناه اليها لم يكن مسلما اما لو كان الشاري منهم  
 مسلما فيه اذا اخرجناه الى دارنا وحده حكمه باسلامه وتبعية المالك انما تظهر في هذا فاذا  
 كان المالك مسلما فمملوك مثله تبعاله او ذميا فهو مثله اه ما خصا وحاصله انه انما يحكم  
 باسلامه بالاخراج الى دار الاسلام تبعا للدار او بالملك بقسمة او بيع من الامام تبعا للمالك  
 لو مسلما او لغيره لو ذميا والله اعلم قلت ويؤخذ من قوله ان تمام الاحراز بالقسمة والبيع  
 كتمامه بالاخراج ان الدمى اذا ملكه يحكم باسلامه قبل الاخراج فاذا مات في دار الحرب يصلى  
 عليه ففهم (قوله اوبه) أى سبي باحد ابويه أى معه ح (قوله فسلم هو) أى احدى ابويه ح أى  
 فن الصبي يصير مسلما لان الولد يتبع خير الابوين دينا ولا فرق بين كون الولد ميمزا او لا كما مر  
 ونقل الحيز الرملى في باب بكاح الكافر قولين وان الشك في افعى باشتراط عدم التميز لكن صرح  
 السرخسي في شرح السير بأن هذا القول خطأ وسيأتى تمام الكلام عليه هناك ان شاء الله  
 تعالى قول وبقي ما سبى معه ابواه او احدهم فانما ثم اخرج الى دارنا وحده فهو مسلم لانه  
 بموتهما في دار الحرب خرج عن كونه تبعا لهما بخلاف ما لو ماتا بعد الاخراج او القسمة او البيع  
 كذا في شرح السير الكبير (قوله وهو عاقل) قيد لقوله او سلم الصبي لان كلام غير العاقل غير  
 معتبر لعدم صدوره عن قصد (قوله أى ابن سبع سنين) تفسير للعاقل الذى يصح اسلامه بنفسه  
 وعزاه في النهر الى فتاوى قارى الهداية وفسره فى العناية بأن يعقل المنافع والمضار وان الاسلام  
 هدى واتباعه خير له وفسره فى الفتح بأن يعقل صفة الاسلام وهو ما فى الحديث ان تؤمن بالله  
 وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره قال وهذا دليل على ان مجرد قول  
 لا اله الا الله لا يوجب الحكم بالاسلام ما لم يؤمن بما ذكرناو تمامه فى البحر والنهر \* اقول والظاهر  
 ان مراده ان يؤمن بذلك اذا فصل له وطلب منه الايمان به بقرينة ما أتى فلو انكره او امتنع  
 من الاقرار به بعد الطلب لا يكشفه قول لا اله الا الله للعالم بأنه صلى الله عليه وسلم كان يكفى من  
 المشركين بقول لا اله الا الله وبالاقرار برسالة من غير الزام بتفصيل المؤمن به نعم قد يشترط  
 الاقرار بالشهادتين معا او بواحدة منهما وقد يشترط التبرى عن بقية الاديان المخالفة ايضا  
 على ما سيجي ان شاء الله تعالى تفصيله فى الرد عند ذكر الشارح هناك ان الكفار خمسة  
 اصناف (قوله ولا يضر توقفه اى) فن العوا قد يقولون لانعرفه وهم من التوحيد والاقرار  
 والخوف من النار وطلب الجنة فكان وكما أنهم يظنون ان جواب هذه الاشياء انما يكون  
 بكلام خاص منقول فيجزمون عن اجواب بحر عن الفتح (قوله ويفسل المسلم) أى جوازا  
 لان من شروط وجوب الغسل كون الميت مسلما قال فى البدائع حتى لا يجب غسل  
 الكافر لان الغسل وجب كرامة وتعظيما للميت والكافر ليس من اهل ذلك (قوله قريبه)

(أوبه فسلم هو أو)  
 اسم (الصبي وهو  
 عاقل) أى ابن سبع سنين  
 (صلى عليه) أى صيرورته  
 مسلما قفو ولايه أى ان  
 يسئل العصى عن الاسلام  
 بل يذكر عنده حقيقته  
 وما يجب الايمان به ثم يقال  
 له هل انت مصدق بهذا  
 فذا قل نعم اكتب به ولا  
 يضر توقفه فى جواب  
 ما الايمان ما الاسلام ففتح  
 (ويفسل المسلم ويكفن  
 ويدفن قريبه)

مطلب في حمل الميت كخاله (الكافر الاصل) اما المرتد فيبقى في حفرة لا يكتب (مدا الاح) ٥٥ هـ مرتب ولا في ربه  
اهم (من غير مراعاة السنة) فيغسله ٨٣٣ غسل بماء النجس وبالماء في خرقه ٥٥ هـ في حفرة ويسار ٥٥ هـ

مفعول تتنازع فيه لام التلافي قباه (قوله كخاله) شر الى ... القريب ما يشمل دوى  
الارحام كفي البحر (قوله الكافر الاصل) قيده القهستاني عن الجاني في باب التشديد بغير  
الحرط ط (قوله فوقي في حفرة) اي ولا يغسل ولا يكفن ولا تدفع لي من اقل الى دينه بحر  
عن الفتح (قوله فاولاه قريب) اي من اهل ماله (قوله من غير مراعاة السنة) قيد للافعال  
الثلاثة كإفادته بالتفريع عنه (قوله وليس للكافر الخ) اي اذا لم يكن للمسلم قريب مسلم فيتولى  
تجهيزه المسلمون ويكره ان يدخل الكافر في قبر قريبه المسلم ليدفنه بحر وقدمنا انه لو مات مسلم  
بين نساء معهن كافر عامنه الغسل ثم يصليان عليه فتغسل الكافر المسلم فيه بضرورة فلا يدل  
على انه يمكن من تجهيز قريبه المسلم عند عدمها خلافا للزبيدي افاده في البحر (قوله واذا  
حمل الجنائز) شروع في بيان كيفية حملها وكان ينبغي تقديمه على الصلاة كإفادته في البدائع لتقديمه  
عليها ثانيا (قوله له) لان فيه اشارة لليمين والمقدمة على اليسار ومؤخر (قوله بكسر الدال  
وتفتح) اشارة الى ان الكسر اوضح كفي البحر عن الغاية لكن الكسر مع التخفيف والفتح مع  
التشديد كفي القاموس حيث قل مقدم الرجل كمحسن ومعظم (قوله لحديث من حمل ح) في  
الاولى تأخيره عن قوله ثم مؤخرها ثم مقدمها ط والحديث المذكور ذكره الزبيدي ونقله في  
البحر عن البدائع وفي شرح النية ويستحب ان يحملها من كل جانب اربعين خطوة للحديث  
المذكور رواه ابوبكر التجار (قوله كفرت عنه اربعين كبيرة) بناء كفرت لفاعل وضميره  
للمجازاة على تقدير مضاف اي حملها والكبيرة قد تطلق على الصغيرة لان كل ذنب صغير بالنظر  
لما فوقه كبير بالنسبة لما تحته او المراد بالكبيرة حقيقتها وقواهم ان الكبائر لا تكفر الا بالتابوتة او  
بمحض الفضل او بالحج المبرور محمول على ما لم يرد النص فيه ط وسأيت تمام ذلك في كتاب الحج  
ان شاء الله تعالى (قوله كذلك) اي عشر خطوات وهو معنى كلمات النية وبين الحمل بين الميت  
ويسار الجنائز ويساره يساره وبين الجنائز قهستاني ط (قوله ويكره عندنا الخ) لان السنة  
الترجيع بحر وما نقل عن بعض السلف من الحمل بين العمودين ان ثبت فلعارض كضيق المكان او  
كثرة الناس او قلة الحاملين كما سبقه في فتح القدير (قوله قائمة) اي من قوائم السرير الاربعة  
(قوله باليد) اي ثم يضع على العنق وقواه لاعلى العنق اي ابتداء كإفادته شيخنا هـ وفي اخية  
ويرفعونه اخذا باليد لا وضعا على العنق كما تحمل الانتقال ذكره الفقيه ابو الليث في شرح الجمع  
الصغیراه والمراد بالعنق الكتف كما قل ط (قوله ولذا الخ) علة ٢ لما استفيد من ان حمل كرامة  
مكروه ط (قوله يحمله واحد على يديه) اي ويتداوله الناس بالحمل على ايديهم بحر (قوله  
ويسرع بها) معطوف على قوله وضع مقدمه (قوله بالاخب) بمعجمة مفتوحة وموحدتين وحدث  
التعجيل المسنون ان يسرع به بحيث لا يضرب الميت على الجنائز للحديث اسرعوا بالجنائز فان كانت  
صالحة قدمتموها الى الخبز وان كانت غير ذلك فشر تضعونه عن رقابكم والانفاد ان يحمل تجهيزه  
كله من حين يموت بحر (قوله ولو به كره) لانه ازدرأه الميت واضرا رايتين بحر (قوله الا اذا  
خيف الخ) فيؤخر الدفن وتقدم صلاة العید على صلاة الجنائز والجنائز على الخصة والتميس  
تقديمها على العید لكنه قدم مخافة التشويش وكذا لا ينشئ من في اخريات الصفوف انها صلاة

بعده اعني قوله كره حمل الخ لا للاستفاد الخ كمال فاول اه مصححه (ل) (ين) (٥٣)

العبد بحر عن التنية ومفاده تقديم الجمعة على الجائزة بملة مذكورة ولاها فرض عين بل  
 الفتوى على تقديم سبتها عليها ومر تدمه في اول باب صلاة العيد (قوله حوس قبل وضعها)  
 انتهى عن ذلك كفى السراج نهرو ومقتضاه ان الذكر اهة تحرية رملي (قوله وقيام بعده) اي  
 يكره القيام بعد وضعها عن الاعتدق كفي الحلية والغنية وفي المحيط خلافه حيث قل والافضل  
 ان لا يخلصوا حتى يسووا عليه التراب قل في البحر والاول ولى ما في البدائع لا بأس  
 بالجوس بعد نوضع ما روى عن عباد بن الصامت انه صلى الله عليه وسلم كان لا يجلس حتى  
 يوضع الميت في اللحد فكان قائما مع الصحبة على قبر فقال يهودى هكذا انضع بموتانا  
 جوس صلى الله عليه وسلم وقل لاصحبه خذوهم الى في القيام فلذا كره ومقتضاه انها كراهة  
 تحرية وهو مقيد بعدم الحجة والضرورة رملي (قوله وما ورد فيه) اي من قوله صلى الله  
 عليه وسلم اذارأيتهم الجائزة فقوموا لها حتى تخلفكم او توضع ارجح قل النووى في شرح مسلم  
 هو بضم ااء وكسر اللام المشددة اي تصيرون وراءها غائبين عنها اه مدنى (قوله منسوخ)  
 ي بمارواه ابوداود وابن ماجه واحمد والطحطاوى من طرق عن علي بن عمر رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم انه قد عدوا لمسلم بغناه وقل قد كان ثم نسخ شرح التنية (قوله لانها متبوعة) يشير الى ما  
 في صحيح البخارى عن البراء بن عازب امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم باتباع الجائزة قال  
 على الاتباع لا يقع الاعلى لى ولا يسمى مقدم تبع بل هو متبوع والامر مندوب لانا لوجوب  
 للاجماع وعن على قدمه بين يديك وجعلها نصب عينيك فلما هي موعظة وتذكيرة وعبرة  
 وتماه في شرح التنية (قوله ان يكون خلفها نساء) صدر تقيده بما اذا خشي  
 الاختلاط معهن او كان فيهن نائمة بقريئة مبعده تأمل (قوله ويكره خروجهن تحريرا)  
 نقوله عليه الصلاة والسلام ارجعن مأزورات غير مأجورات رواه ابن ماجه بسند ضعيف  
 لكن بعضه معنى الحدث باختلاف الزمان الذى اشارت اليه عائشة بقولها لو ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم رأى ما حدث النساء بعده لمعن كما منعت نساء بنى اسرائيل وهذا في  
 نساء زمانه فمأخذ نساء زماننا وامامنا في الصحيحين عن ام عطية نهيها عن اتباع الجائز ولم  
 يعرف عيناى انه نهى تزويه فينبغى ان يختص بذلك الزمان حيث كان يباح لهم الخروج  
 للمسجد والاعباد وتماه في شرح التنية (قوله وتزجر النائمة) وكذا الصائحة شربلالية  
 (قوله ولا يترك اتباعها لاجلها) اي لاجل النائمة لان السنة لا تترك بما اقترن بها من  
 البدعة ولا يرد الأولية حيث يترك حضورها لبدعة فيها للمفارق بانهم لو تركوا المشى مع الجائزة  
 لزم عدم انتظامها ولا كذلك الأولية لوجود من يأكل الطعام عن بنى السعود والظاهر ان  
 المراد باتباعها المشى معها مطلقا لا خصوص المشى خلفها بل يترك المشى خلفها اذا كانت  
 نائمة لما مر به عن الاختيار ويحصل التوفيق (قوله ولا يمشى عن يمينها ويسارها) كذا في  
 المنج والبحر وفي الغهستى لا بأس به ودانه خلاف الاولى لان فيه ترك مندوب وهو اتباعها  
 (قوله حاز) اي بلا كراهة حاية (قوله وفيه فضيلة ايضا) اخذا من قوله ان المشى خلفها  
 فضل عندنا (قوله ان تباعد عنها) اي حيث بعد مشيا وحده (قوله وتقدم نكل) اي  
 وتركوها خلفهم يس منها احد (قوله وركب امامها) لانه يقصر بين خلفه بانارة الغبار

(حوس قبل وضعها)  
 وقيام بعده (ولا يقوم من  
 في نصلى اذارأه) قبل  
 وضعها ولا من مرت عليه  
 هو المختار وما ورد فيه  
 منسوخ زيلعى (وندب  
 المشى خلفها) لانها متبوعة  
 الا ان يكون خلفها نساء  
 فمشى امامها حسن ختير  
 ويكره خروجهن تحريرا  
 وتزجر النائمة ولا يترك  
 اتباعها لاجلها ولا يمشى  
 عن يمينها ويسارها (ولو  
 مشى امامها جاز) وفيه  
 فضيلة ايضا (و) نكل (ن  
 تباعد عنها او تقدم نكل)  
 او ركب امامها



اما الركوب خلفها فلا بأس به وان شئ افضل كما في البحر **(قوله كره)** الظاهر انها تنزيهية  
 رملي اقول لكن ان تحقق الضرر بالركوب امامها فهي تحريمية تأمل **(قوله كما كره الح)**  
 قيل تحريماً وقيل تنزيهاً كما في البحر عن الغاية وفيه عنها وينبغي من تبع الجنازة ان يطيل الصمت  
 وفيه عن الظهيرية فان اراد ان يذكر الله تعالى يذكره في نفسه لقوله تعالى انه لا يحب المعتدين  
 اي الجاهرين بالدعاء وعن ابراهيم انه كان يكره ان يقول الرجل وهو مشى معها استغفروا له  
 غفر الله لكم اه قالت واذا كان هذا في الدعاء والذكر فما ظنك بالغناء الحادث في هذا الزمان  
**(قوله وحفره قبره الح)** شروع في مسائل الدفن وهو فرض كفاية ان امكن اجتماع حلية  
 واحترز بالامكان عما اذا لم يمكن كما لو مات في سفينة كياتي ومفاده انه لا يجوز دفنه على وجه  
 الارض ببناء عليه كما ذكره الشافعية ولم أره لأئمتنا صريحاً وأشار بأفراد الضمير الى ما تقدمه  
 من انه لا يدفن اثنان في قبر الا للضرورة وهذا في الابتداء وكذا بعده قل في الفتح ولا يحفر قبر  
 لدفن آخر الا ان يلى الاول فلم يبق له عظم الا ان لا يوجد فضم عظام الاول ويجعل بينهما حاجز  
 من تراب ويكره الدفن في الفساقى اه وهي كبيت معقود بالبناء يسع جماعة قياماً لمخافتها السنة  
 امداد والكراهة فيها من وجوه عدم الاحد ودفن الجماعة في قبر واحد بلا ضرورة واختلاط  
 الرجال بالنساء بلا حاجز وتخصيصها والبناء عليها بحر قل في الحلية وخصوصها ان كان فيها  
 ميت لم يبل وما يفعله جهالة الخفارين من نبش القبور التي لم تبل اربابها وادخال اجنب عليهم فيهم  
 من المنكر الظاهر وايس من الضرورة المبيحة لجمع ميتين فاكثر ابتداء في قبر واحد قصد  
 دفن الرجل مع قريبه اوضيق المحل في تلك المتبرة مع وجود غيرها وان كانت مما تبرك بالدفن  
 فيها فضلاً عن كون ذلك ونحوه مبيحاً للنبش وادخال البعض على البعض قبل البلا مع ما فيه  
 من هتك حرمة الميت الاول وتفريق اجزائه فالحذر من ذلك اه وقل الزيايى ولو بلى الميت  
 وصار تراباً جاز دفن غيره في قبره وزرعه والبناء عليه اه قل في الامداد ويخالفه ما في التاثر  
 خانية اذا صار الميت تراباً في القبر يكره دفن غيره في قبره لان الحرمة باقية وان جمعوا عظامه في  
 ناحية ثم دفن غيره فيه تبركا بالجيران الصالحين ويوجد موضع فرغ يكره ذلك اه قلت لكن  
 في هذا مشقة عظيمة فالاولى اناطة الجواز بالبلاذ لا يمكن ان يعد لكل ميت قبر لا يدفن فيه غيره  
 وان صار الاول تراباً لاسيما في الامصار الكبيرة الجامعة والالزم ان تعم القبور السهل  
 والوعر على ان المنع من الحفر الى ان لا يبقى عظم عسر جدا وان امكن ذلك لبعض الناس لكن  
 الكلام في جعله حكماً عاماً لكل احد فتأمل **(تتمة)** قال في الاحكام لا بأس بأن يقبر المسلم  
 في مقابر المشركين اذا لم يبق من علاماتهم شئ كما في خزائنة الفتاوى وان بقى من عظامهم شئ  
 تنبش وترفع الآثار وتتخذ مسجداً لما روى ان مسجداً النبي صلى الله عليه وسلم كان قبل مقبرة  
 للمشركين فنبتت كذا في الواقعات اه **(قوله في غير دار)** يغني عنه ما يأتي متا **(قوله مقدار)**  
 نصف قامة الح) او الى حد الصدر وان زاد الى مقدار قامة فهو احسن كما في الذخيرة فعلم ان  
 الادنى نصف القامة والاعلى القامة وما بينهما بينهما شرح النية وهذا حد العمق والمقصود  
 منه المبالغة في منع الرائحة ونبش السباع وفي القهستاني وطوله على قدر طول الميت وعرضه  
 على قدر نصف طوله **(قوله ويلحد)** لانه السنة وصفته ان يحفر القبر ثم يحفر في جانب القبة

مطلبه

في دفن الميت

(كره) كما كره فيهما رفع

صوت بذكر او قراءة فصح

(وحفر قبره) في غير دار

(مقدار نصف قامة) فن

زاد حسن (ويلحد

قوله فالاولى اناطة لعل

النصواب لوط فنه مصدر

ناط وهو ثلاثي انهم الا ان

يكون من قبيل قولهم خطأ

مشهور الح تأمل اه

مصححه

مه حفيرة مبعوض مهابيت وشغل ذلك كاييت مستقب حلية (قوله ولا يشق) وصفته ان  
 اخبر في وريد نهر حفيرة مبعوض مهابيت حلية (قوله لا في ارض رخوة) فيحير بين  
 الشق والتحد بانوت ط من مدار مستق ومثله في النهر ومقتضى المقابلة انه يلحد ويوضع  
 التابوت في اللحد لان العدول الى الشق لحوف الهيار المجد كما صرح به في الفتح فاذا وضع  
 التابوت في اللحد من الهياره على الميت ولو لم يكن حفر المحدثين الشق ولم يحتاج الى التابوت  
 لان كانت الارض ندية يسرع فيها الانثيت قول في الحلية عن الغاية ويكون التابوت من رأس  
 من اذا كانت لارض رخوة او ندية مع كون التابوت في غيرها مكرها وفي قول العلماء قاطبة  
 ه وقد يقال يوضع التابوت في الشق اذا لم يكن فوقه بناء للآثار من الميت في التراب اما اذا  
 كان له سقف وبنا معقود ففوقه كقصور بلادا ولم تكن الارض ندية ولم يلحد فيكره التابوت  
 (قوله ولا يخور ح) يكره ذلك قول في الحلية ويكره ان يوضع تحت الميت في القبر مضربة  
 رخوة او حصى او نحو ذلك ه ولعل وجهه انه اتلاف مال بالضرورة فالكرهية تحرمة  
 وبذا غير الاخير (قوله ومدروى عن علي) يعني من فعل ذلك نهر تمان الشارح تبع في ذلك  
 المصنف في منحه وندى وحدته في الظهيرية عن عائشة وكذا عزاه الى الظهيرية في البحر والنهر  
 قبر في شرح المنية وما روى انه جعل في قبره عليه الصلاة والسلام قصبة قيل لان المدينة سبخة وقيل  
 ان العباس وعليا تنازعاها فبسطها شقران تحته لقطع التنازع وقيل كان عليه الصلاة والسلام  
 يلبسها ويفرشها فقال شقران والله لا يلبسك احد بعده ابدا ولماها في القبر (قوله فغير  
 مشهور) اى غير ثابت عنه او مراد انه لم يشتهر عنه فعلاه بين الصحابة ليكون اجماعا منهم  
 بل ثبت عن غيره خلافة في شرح المنية وكره ابن عباس ان يبقى تحت الميت شئ رواه الترمذى  
 عن ابن موسى لا تجعلوا بيني وبين الارض شيئا ه (قوله ولا بأس باتخاذ تابوت الخ) اى  
 برخص ذلك عند الحاجة والا كرهه كقدماء اتفاقا في الحلية نقل غير واحد عن الامام ابن  
 ابي عمير انه حوزة في اراضيهم لرخاوتها وقول امكن ينبغي ان يفرش فيه التراب وتطين الطبقة  
 العليا بماء الميت ويجعل اللبن الخفيف على بين الميت ويساره ليصير بمنزلة اللحد والمراد بقوله  
 يسرى يسر كما فسح به فخر الاسلام وغيره بل في النبايع والسنة ان يفرش في القبر التراب ثم لم  
 يتعقبوا الرخصة في اتخذه من حديد بشئ ولا شئ في كراهته كما هو ظاهر الوجه اه اى لانه  
 لا يعمل الا باسار فيكون كالا حرا المطبوخ بها كياتى (قوله اه) الى الميت كما في البحر والرجل  
 ومفهوما انه لا بأس به للمرأة مطلقا وبه صرح في شرح المنية فقال وفي المحيط واستحسن  
 مشايخنا اتخاذ التابوت للنساء يعني ولو لم تكن الارض رخوة فانه اقرب الى السر والتحرز عن  
 مسها عند الموضع في القبر اه (قوله كرخوة الارض) اى وكونها ندية فيوضع في اللحد او في  
 الشق ان كانت ندية او لم يكن لشق سقف كقدماء (قوله ان يفرس فيه) اى في القبر او في اللحد  
 كما بيناه (قوله وفى في البحر) قال في الفتح وعن احمد بن محمد ليرسب وعن الشافعية كذلك  
 ان كان قريبا من دار الحرب والاشدس لو حين يلقونه البحر فيدفن ه (قوله ان لم يكن قريبا  
 من البر) الظاهر تقديره بان كان بينهم وبين البر مدة يتغير الميت فيها ثم رأيت في نور الايضاح  
 التعمير لحوف الخضر به (قوله في الدار) كذا في الحلية عن مية ثلثي وغيرها وهو اعم من

ولا شق) لا في رص  
 رخوة (ولا) يخور  
 (يوضع فيه مضربة) وما  
 روى عن علي بن فضال مشهور  
 لا يؤخذ به ظهيرية (ولا  
 بأس بالحد بانوت) وهو  
 حجر او حديد (له عند  
 الحاجة) كرخوة لارض  
 (و) من (ن) نقرس فيه  
 التراب من في حفرة على  
 وكفى وحلى عليه وفى  
 في بحر ان لم يكن قريبا  
 من البر (لا بأس) ن يدفن  
 الميت (في الدار) لو كان  
 (صغيرا) لا يخصص هذه  
 السنة بالآباء واقعت  
 (و) يستحب ان يدخل  
 من قبل القبلة

قول الفتح ولا يدفن صغير ولا كبير في البيت الذي مات فيه فإن ذلك خاص بالأسياء بل ينقل إلى  
مقابر المسلمين اهـ ومقتضاه أنه لا يدفن في مدفن خاص كما يفعله من بنى مدرسة وسموها ويبنى  
له قبرها مدفناً اهـ **(قوله)** إن يوضع من جهتها ثم يحمل أي فيه من الأخذ به مستقبل القبلة  
حال الأخذ وقال الشافعي وأحمد يستحب السبل إن يوضع الميت عند آخر القبر ثم يحمل من قبل  
رأسه منجدرا وبين الأدلة في شرح المنية والفتح ولا يضر عندنا كون الداخل في القبر وترا أو  
شفعا واختار الشافعي الوتر وتماه في البحر **(قوله)** فيلحد وكما لو كان القبر شقاعير مستقف  
أما المستقف فيتعين فيه السبل **(قوله)** وبالله زاده على ما في الكنز والهداية وهو ثبت في النص  
لترمذي والأول في لفظ لابن ماجه وفي لفظه بزيادة وفي سبل الله بعد قوله بسم الله وذكره في  
البدائع عن الحسن عن أبي حنيفة قالوا والمعنى بسم الله وضعتك وعلى ملة رسول الله صلى الله  
ثم قال الإمام أبو منصور المازيدي ليس هذا دعاء للميت لأنه إن مات على ملة رسول الله صلى الله  
عليه وسلم لم يحجز أن يبدل حاله وإن مات على غير ذلك لم يبدل أيضاً ولكن المؤمنون شهداء الله في  
أرضه فيشهدون بوفته على أمة وعلى هذا جرت السنة اهـ حلية \* (تأنيه) \* في الإقتصار على  
ما ذكر من الوارد إشارة إلى أنه لا يسأل الأذان عند ادخال الميت في قبره كما هو المعتاد الآن وقد  
صرح ابن حجر في فتاويه بأنه بدعة وقال ومن ظن أنه سنة قياساً على نبيهما لم يولد الخاق  
لخاتمة الأمر بابتدائه اهـ وقد صرح بعض علمائنا وغيرهم بكونها المصاحفة المعتادة  
عقب الصلوات مع أن المصاحفة سنة وما ذلك إلا كونها لم تؤثر في خصوص هذا الموضع  
فلما وظف عليها فيه توهم العوام بأنها سنة فيه ولذا منعوا عن الاجتماع لصلاة الرغائب التي  
أحدثها بعض المتعبدین لأنها لم تؤثر على هذه الكيفية في تلك البالي المخصوصة وإن كانت  
الصلاة خير موضوع **(قوله)** وجوبا اخذه من قول الهداية بذلك مر رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لكن لم يجدهم يخرجون وفي الفتح انه غريب واستؤنس له بخديث أبي داود والسنائي أن  
رجلاً قال يا رسول الله ما الكبائر قال هي تسع فذكر منها استحلال الميت الحرام قبلتكم أحياء  
وأمواتا اهـ قلت ووجهه أن ظاهره التسوية بين الحياة والموت في وجوب استقباله لكن صرح  
في التحفة بأنه سنة كما أتى عقبه **(قوله)** ولا ينش يوجه إليها أي لو دفن مستديراً لها أو أهوا  
التراب لا ينش لأن التوجه إلى القبلة سنة والنش حرام بخلاف ما إذا كان بعد إقامة الميت قبل  
أهالة التراب فإنه يزال ويوجه إلى القبلة عن يمينه حلية عن التحفة ولو بقي فيه متاع للإنسان  
فلا بأس بالنش ظهيرية **(قوله)** للاستغناء عنها لأنها تعقد لحوق الانتشار عند الحمل **(قوله)**  
ويسوى اللبن عليه أي على الواحد بأن يسد من جهة القبر ويقدم اللبن فيه حلية عن شرح المحرر  
**(قوله)** والنصب قال في الحلية وتسد المخرج التي بين اللبنين بغيره والنصب كي لا ينزل التراب منها  
على الميت ونصوا على استحباب النصب فيها كاللبن اهـ **(قوله)** لا آحر بعد الهزيمة والتشديد  
أشهر من التخييف مصباح وقوله المصباح صفة كاشفة قال في البدع لأنه يستعمل للزينة ولا  
حاجة للميت إليها ولأنه مسته النار فيكره أن يجعل على الميت تفلؤ كما يكره أن يتبع قبره بخار  
تفلؤ **(قوله)** لو حوله الحج قال في الحلية وكرهوا الآجر ونواح خشب وقول الإمام  
الترمذي هذا إذا كان حول الميت فلو فوقه لا يكره لأنه يكون عصمة من سبع وقال مشايخ

إن يوضع من جهتها ثم  
يحمل فيلحد (و) أن (قوله)  
واضعه بسم الله وبالله  
وعلى ملة رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ويوجه إليها  
وجوبا وينبغي كونه على  
شق الأيمن ولا ينش  
ليوجه إليها (وتحول المقعدة)  
لاستغناء عنها (ويسوى  
لبن عليه والنصب لا  
الآحر) المصباح والخشب  
لو حوله مدفوقه فلا يكره  
ابن مالك \* (فائدة) \*

بغاري لا بكره لا آجر في بلد ساجاجه اليه اصعب الاراضي **(قوله)** عدد لبنات الح (نقله ايضا في الاحكام عن الشمني عن شرح مسلم باسطي قال مدداح **(قوله)** و جاز ذلك) اي الآجر والحشب **(قوله)** ويسجي قبرها) اي شوب ونسوه استحبابا حال ادخالها القبر حتى يسوي اللبن على اللحد كذا في شرح المنية والامداد ونقل الحير الرملي ان الرياضي صرح في كتاب الختني انه على سبيل الوجوب قلت ويمكن التوفيق بحمله على ما اذا غلب على الطن ظهور شيء من بدنها تأمل **(قوله)** كمطر) اي ورد وحر ونالج قهستاني **(قوله)** عليه) اي على القبر او على الميت وهو اقرب لفظا والاول اقرب معنى **(قوله)** وتكره الزيادة عليه) مافي صحيح مسلم عن جابر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يخصص القبر وان يبنى عليه زاد ابو داود او يزداد عليه حلية **(قوله)** لانه بمنزلة البناء) كذا في البدائع وظاهره ان الكراهة تحريرية وهو مقتضى النهي المذكور لكن اظن صاحب الحلية في هذا التعلييل وقال وروى عن محمد انه لا بأس بذلك ويؤيده ما روى الشافعي وغيره عن جعفر بن محمد عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رش على قبر ابنه ابراهيم ووضع عليه حصباء وهو مرسل صحيح فتحمل الكراهة على الزيادة الفاحشة وعدمها على القليلة المبالغة له مقدار شبر او ما فوقه قليلا **(قوله)** ويستحب حثه) اي بيديه جميعا جوهره قل في المغرب حيث التراب حثا وحشوته حثا اذا قبضته ورميته اه ومثله في القاموس فهو واوى ويأى فافهم **(قوله)** من قبل رأسه ثلاثا) مافي ابن ماجه عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة ثم أتى القبر فحنى عليه من قبل رأسه ثلاثا شرح المنية قال في الجوهره ويقول في الحية الاولى منها خلقناكم وفي الثانية وفيها نعيدكم وفي الثالثة ومنها نخرجكم تارة اخرى وقيل يقول في الاولى اللهم جاف الارض عن جنبه وفي الثانية اللهم افتح ابواب السماء لروحه وفي الثالثة اللهم زوجه من الحور العين وللمرأة اللهم ادخلها الجنة برحمتك اه **(قوله)** وجلس الح) لما في سنن ابى داود كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا فرغ من دفن الميت وقف على قبره وقال استغفروا لايحكم واسألو الله له التثبيت فانه الان يسئل وكان ابن عمر يستحب ان يقرأ على القبر بعد الدفن اول سورة البقرة وخاتمتها وروى ان عمرو بن العاص قال وهو في سياق الموت اذا نامت فلا تصحبنى نائمة ولا نار فاذا دفنتموني فشنوا على التراب شنائهم اقيموا حول قبري قدر ما يخرج جزور ويقسم لهما حتى استأنس بكم وانظر ماذا اراجع رسل ربى جوهره **(قوله)** ولا بأس برش الماء عليه) بل ينبغي ان يندب لانه صلى الله عليه وسلم فعله بقبر سعيد كبرواه ابن ماجه وبقبر ولده ابراهيم كبرواه ابو داود في مراسيله وامر به في قبر عثمان بن مظعون كبرواه البزار فاتفق ما عن ابى يوسف من كراهته لانه يشبه التعليين حلية **(قوله)** للنهي) هو ما رواه محمد بن الحسن في الآثار اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا شيخ لنا يرفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن تربيع القبور وتخصيصها امداد **(قوله)** ويسم) اي يجعل ترابه مرتفعا عليه كسنام الجمل لما روى البخاري عن سفيان الثمار انه رأى قبر النبي صلى الله عليه وسلم مسنوبا قال الثوري والليث ومالك واحمد والجمهور وقال الشافعي التسطيط اي التربيع افضل وتماه في شرح المنية **(قوله)** وفي الظهيرية وجوبا) هو مقتضى النهي المذكور ويؤيده مافي البدائع من التعلييل بانه من صنيع اهل الكتاب والتشبه بهم فيما منه

عدد لبنات الحدائق عليه السلام سبع مهنسي (وجاز) ذلك حوله (بارض رخوة) كالنبوت (ويسجي) اي يغطي (قبرها) ولو خنى (لاقبرة) الاعذر (ويهل التراب عليه وتكره الزيادة عليه) من التراب لانه بمنزلة البناء ويستحب حثه من قبل رأسه ثلاثا وجلس ساعة بعد دفنه لدعاء وقراءة بقدر ما يخرج جزور ويفرق لجمه (ولا بأس برش الماء عليه) حفظا لترابه عن الانداس (ولا يربع) للنهي (ويسم ندبا وفي الظهيرية وجوبا

بد مكروه اه لكن في النهر ان الاول اولى قلت ولعل وجهه شبهة الاختلاف والحديث الذي استدله الشافعي على التبريع فيكون النهى مصروفا عن ظاهره فتأمل (قوله قدر شبر) أو أكثر شياً قليلاً بدائع (قوله ولا يخصص) أي لا يطل بالخص بالفتح ويكسر قاموس (قوله ولا يرفع عليه بناء) أي يحرم أو للزينة ويكره لولا الأحكام بعد الدفن وأما قبله فليس بقبر امداد وفي الأحكام عن جامع الفتاوى وقيل لا يكره البناء إذا كان الميت من المشايخ والعلماء والسادات اه قلت لكن هذا في غير المقابر المسبلة كما لا يخفى (قوله وقيل لأبأس به الخ) المناسب ذكره عقب قوله ولا يطين لأن عبارة السراجية كأنقله الرحى ذكر في تجريد أبي الفضل أن تطين القبور مكروه والمختار أنه لا يكره اه وعزاه إليها المصنف في المنح أيضا وأما البناء عليه فلم أر من اختار جوازه وفي شرح النية عن منية المفتي المختار أنه لا يكره التطين وعن أبي حنيفة يكره أن يبنى عليه بناء من بيت أوقية أو نحو ذلك لما روى جابر بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تخصيص القبور وأن يكتب عليها وأن يبنى عليها رواه مسلم وغيره اه نعم في الامداد عن الكبرى واليوم اعتادوا التسليم بالبن صيانة للقبر عن النباش ورأوا ذلك حسنا وقال صلى الله عليه وسلم ما رأه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن اه (قوله لأبأس بالكتابة الخ) لأن النهى عنها وإن صح فقد وجد الإجماع العملي بها فقد أخرج الحاكم النهى عنها من طرق ثم قال هذه الأسانيد صحيحة وليس العمل عليها فإن أئمة المسلمين من المشرق إلى المغرب مكتوب على قبورهم وهو عمل أخذ به الخلف عن السلف اه ويتقوى بما أخرجه أبو داود بإسناد جيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حمل حجرا فوضعه عند رأس عثمان بن مظعون وقال أعلم به قبر أخي وأدفن إليه من مات من أهلي فإن الكتابة طريق إلى تعرف القبر بهانم يظهر أن محل هذا الإجماع العملي على الرخصة فيها ما إذا كانت الحاجة داعية إليه في الجملة كما أشار إليه في المحيط بقوله وإن احتيج إلى الكتابة حتى لا يذهب الأثر ولا يمتن فلا بأس به فأما الكتابة بغير عذر فلا اه حتى أنه يكره كتابة شيء عليه من القرآن أو الشعر أو أطراء مدح له ونحو ذلك حلية ملخصا قلت لكن نازع بعض المحققين من الشافعية في هذا الإجماع بأنه أكثرى وإن سلم فحمل حجته عند صلاح الإزمة بحيث ينفذ فيها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وقد تعطل ذلك منذ أزمانه ألا ترى أن البناء على قبورهم في المقابر المسبلة أكثر من الكتابة عليها كما هو مشاهد وقد علموا بالنهي عنه فكذا الكتابة اه فالحسن التمسك بما يفيد حمل النهى على عدم الحاجة كما مر \* (تمة) \* في الأحكام عن الحاجة تكره الستور على القبور اه (قوله الحق آدمي) احتراز عن حق الله تعالى كما إذا دفن بلا غسل أو صلاة أو وضع على غير ميمنه أو إلى غير القبلة فإنه لا ينش عليه بعد أهالة التراب كما مر (قوله كأن تكون الأرض مغصوبة) وكما إذا سقط في القبر متاع أو كفن بثوب مغصوب أو دفن معه مال قالوا ولو كان المال درهما بجر قال الرملي واستفيد منه جواب حادثة الفتوى امرأة دفنت مع بنتها من المصاغ والامتعة المشتركة أرنا عنها بغية الزوج أنه ينش لحقه وإذا تلفت به تضمن المرأة حصته اه واحتراز بالمغصوبة عما إذا كانت وقفا قال في التاترخانية

قدر شبر ( ولا يخصص )  
للنهي عنه ( ولا يطين ولا  
يرفع عليه بناء ) وقيل لأبأس  
به وهو المختار ( كما في كراهة  
السراجية وفي جنازتها  
لأبأس بالكتابة ) إن احتيج  
إليها حتى لا يذهب الأثر  
ولا يمتن ( ولا يخرج منه )  
بعد أهالة التراب ( إلا )  
لحق آدمي ( كأن تكون  
الأرض مغصوبة )

عق ملا في صلاح قبر خاء رجل ودفن فيه ميتة وكات الارض موقوفة يضمن ما اتفاق فيه ولا دخول فيه من مكانه لا يدفن في وقت اه وعبر في الفتح بقوله يضمن قيمة الحفر فأمل  
(قوله او أخذت بشقعة) اي بأن اشترى ارضا فدفن فيها ميتة ثم عد الشقيع بالشراء فتعلمكها  
بالشقة (قوله ومساواته بالارض) اي بزرع فوقه مثالا ان حقه في باطنها وظاهرها فان شاء  
ترك حقه في باطنها وان شاء استوفاه فتح (قوله كاجاز زرعه) اي القبر ولو غير مقصود وكذا  
يؤوز دفن غيره عليه كافي الزيامي ايضا وقدمنا الكلام عليه (قوله من الايسر) كذا قيده في  
الدرر وينظر وجهه (قوله ولو بالعكس) بأن مات اولد في ارضها وهي حية (قوله قطع)  
اي بأن تدخل القابلة يدها في الفرج وتقطعه آلة في يدها بعد تحقق موته (قوله لوميتا) لا وجه  
له مدقوله ولو بالعكس ط (قوله والا لا) اي لو كان حيا لا يجوز تقطيعه لان موت الام  
به موهور فلا يجوز قتل آدمي حي لا مهوره هو (قوله ولو باع مال غيره) اي ولا مال له كافي الفتح  
وشرح الحية ومنه هو انه وترك ملا يضمن ما باعه ولا يشق اتفاق (قوله والاولى نعم) لانه  
وان كان حرمة آدمي اعلى من صيانة المال لكنه ازال احترامه بتعديده كافي الفتح ومفاده انه  
وسقط في خوفه فلا تعد لا يشق اتفاقا كما لا يشق الحي مطلقا لافضائه الى الهلاك لا الجرد  
الاحترام (قوله الاتع افضل) اي اتباع الجأزة لانه براحي والميت فالثواب المترتب عليه  
اكثر ط (قوله او جوار) سيا في باب الوصية الاقارب وغيرهم ان الجار من اصقبه وقال  
من يسكن في محله ويجمعهم مسجد احلة وهو استحسان وقل الشافعي الجار الى اربعين دارا  
من كل حاب اه قلت والصحيح قول الامام كاسيا في هناك ان شاء الله تعالى وهل يقيد هنا  
بالملاقاة ايضا الظاهر نعم انه يوجد دليل الاخلاق وقد يقال كلام الموصي يحمل على العرف  
والجار عرف الملاقاة او من يسكن في المحلة فتصرف اليه الوصية بخلافه هنا فيكون حده الى  
الاربعة كافي الحديث والله اعلم (قوله يندب دفنه في جهة موته) اي في مقابر اهل المكان الذي  
مات فيه او قتل وان نقل قدر ميل او ميلين فلا بأس شرح الحية ويأتى الكلام على نقله قلت  
ولذا صح امره صلى الله عليه وسلم بدفن قتلى احدى مضاجعهم مع ان مقبرة المدينة قريبة ولذا  
دفنت الصحابة الذين فتحوا دمشق عند ابوابها ولم يدفنوا كاهي في محل واحد (قوله وتعيجه)  
اي تعجيل جهازه عقب تحقق موته ولذا كرهه خير صلاحه ودفنه ليصلى عليه جمع عظيم بعد  
صلاة الجمعة كاهي (قوله لا يجوز ذكره) اي ما يكن الميت صاحب بدعة ايرتد غيره كما قدمناه  
(قوله ولا بأس بنقله قبل دفنه) قل مطلقا وقيل الى مادون مدة السفر وقيده محمد بقدر ميل  
وميلين لان مقابر البلد ربما بلغت هذه المسافة فيكره فيها راد قال في النهر عن عقد المراند  
وهو الظاهر اه واما نقله بعد دفنه فلا مطلقا في الفتح واتفقت كلمة المشايخ في امرأة  
دفن بها وهي غائبة في غير بلدها فتتصور ارادت نقله على انه لا يسعها ذاك فتجوز شواذ بعض  
متأخرين لا يلتفت اليه واما نقل بعقوب ويوسف عليهما السلام من مصر الى اشاء ليكونا مع  
آبائهم الكرام فهو شرع من قبله ولا يتوفر فيه شروط كونه شرعا اه ما يحصا وتامه  
فيه (قوله وبالا اعلام موته) اي اعلام بعضه مضافا ليقصوا حقه هداية وكره بعضهم ان

او أخذت بشقعة) وشق  
من خراج حية  
مسوطة لارض حية  
زرعه و... عليه دلي  
ومرر باري (حامل  
مب وودع حي) صطرب  
(شق صيد) من لايسر  
(خبر ح وده) ولو  
عكس خيب على الام  
فدع و خراج لوميتا  
ولا لا في كراهة  
لا حار ولو باع مال غيره  
مات هل شق قولان  
لا في بفتح (مروغ)  
لا في فصل من التوفيق  
لا في جوار وفيه  
صلاح معروف \* يندب  
دفنه في جهة موته وتعيجه  
مسرح موضع غسله  
ف... لا... من اعينه  
... لا... لا...  
ذكره الحديث ذكره  
... لا... لا...  
... لا... لا...  
... لا... لا...

ينادى عليه في الازقة والاسواق لانه يشبه بهي الجاهلية والاصح انه لا يكره اذ لم يكن معه تنويه بذكره وتفخيم بل يقول العبد الفقير الى الله تعالى فلان بن فلان العلافاني فان بهي الجاهلية ما كان فيه قصد الدوران مع الضجيج والنياحة وهو المراد بدعوى الجاهلية في قوله صلى الله عليه وسلم ليس منا من ضرب الحدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية شرح المنية **(قوله وبارئائه)** تبع فيه صاحب النهر واعتضه ح بأن مفتضاه أنه رباعى وليس كذلك ففي القاموس رثيت الميت ورنوته بكيته وعددت محاسنه الخ **(قوله من تعزى الخ)** تمامه فأعضوه بهن اييه ولا تكنوا قال في المغرب تعزى واعزى انتسب والعراء اسم مه والمراد به قولهم في الاستغاثة يا فلان اعضوه اى قولوا له اعضض بأيرايك ولا تكنوا عن الايرايين وهذا امر تأييب ومبالغة في الزجر عن دعوى الجاهلية اه لكن كون المراد بدعوى الجاهلية هنا ما قدمناه عن شرح المنية اولى **(قوله وبتعزية اهله)** اى تصييرهم والدعاء لهم به قال في القاموس العزاء الصبر او حسنه وتعزى انتسب اه فالمراد هنا الاول وفيما قبله الثانى فافهم قال في شرح المنية ويستحب التعزية للرجال والنساء اللانئ لا يفتن لقوله عليه الصلاة والسلام من عزى اخاه بمصيبة كساه الله من حلل الكرامة يوما لقيامه رواه ابن ماجه وقوله عليه الصلاة والسلام من عزى مصابا فله مثل اجره رواه الترمذى وابن ماجه والتعزية ان يقول اعظم الله اجرك واحسن عزاءك وغفر لمتك اه \* (تنبه) \* هذا الدعاء باعظام الاجر المروى عنه صلى الله عليه وسلم لما عزى معاذ بن ابي له يقضى ثبوت الثواب على المصيبة وقد قال المحقق ابن الهمام في المسيرة قالت الخفية ما ورد به السمع من وعد الرزق ووعد الثواب على الطاعة وعلى ألم المؤمن وألم طفله حتى الشوكة يشاكها محض فضل وتطول منه تعالى لا بد من وجوده لو عده الصادق اه وهل يشترط للثواب الصبر اما قال ابن حجر وقع للعز بن عبد السلام ان المصائب نفسها لا ثواب فيها لانها ليست من الكسب بل في الصبر عليها فان لم يصبر كفرت الذنب اذا لا يشترط في المكفر ان يكون كسبا كالبلاء فالجزع لا يمنع التكفير بل هو مصيبة اخرى ورد بتصريح الشافعى رحمه الله بان كلا من المجنون والمريض المغلوب على عقله مأجور مثاب مكفر عنه بالمرض فحكم بالاجر مع انتفاء العقل المستلزم لانتفاء الصبر ويؤيده خبر الصحيحين ما يصيب المسلم من نصب ولا وصب ولا هم ولا حزن ولا اذى ولا غم حتى الشوكة يشاكها الا كفر الله بها من خطاياهم الحديث الصحيح اذا مرض العبد أو سافر كتب له مثل ما كان يعمل محييا ميئا ففیه انه يحصل له ثواب ثمان لفعلة الذى صدر منه قبل بسبب المرض فضلا من الله تعالى فمن اصاب وصبر يحصل له ثوابان لنفس المصيبة وللصبر عليها ومن انتفى صبره فان كان اعذر كجئون فكذلك اولئحو جزع لم يحصل من ذينك الثوابين شئ اه ما خلاصا وحاصله اشتراط الصبر للثواب على المصيبة الا اذا انتفى اعذر كجئون واما التكفير بها فهو حاصل بلا شرط **(قوله وبتخاذ طعامهم)** قال في الفتح ويستحب لجيران اهل الميت والاقرباء الا باعد تهية طعامهم يشبههم يومهم وايدهم لقوله صلى الله عليه وسلم اصنعوا آل جعفر طعاما فقد جاءهم ما يشغلهم حسنه الترمذى وصححه الحاكم ولانه بر ومعروف ويأج عليهم في الاكل لان الحزن يمنعهم من ذلك فيضعفون اه قال ايضا ويكره اتخاذ الصيافة من

و بارئائه بشعر او غيره  
لكن يكره الافراط في  
مدحه لاسيما عند خازنه  
لحديث من تعزى بعراء  
الجاهلية وبتعزية اهله  
وترغيبهم في الصبر وباتخاذ  
طعام لهم

مطلب

في الثواب على المصيبة

مطلب

في كراهة الصيافة من

اهل الميت

سعد من اهل الميت لانه شرع في سرور لاني اشهر وهو بدعة مستحبة روى الامام  
احمد وابن ماجه بأسناد صحيح عن جرير بن عبد الله قال كنت بعد الاحتجاج الى اهل الميت وصنعهم  
الطعام من الشيحة له وفي البزازية ويكره اخذ اخدم في اليوم الاول والثالث وبعد  
الاسبوع ونقل الطعام الى القبر في مواسم واتخذ الدعوة لقراءة القرآن وجمع الصلحاء  
والقراء المختبرين لقراءة سورة الانعام او الاخلاص والحاصل ان اخذ الطعام عند قراءة القرآن  
لاجل الاكل يكره وفيها من كتاب الاستحسان وان اخذ طعاما للقراءة كان حسنا وطال  
في ذلك في المعراج وقيل وعنده لافعل كلها للسمعة والرياء فيحذر عنها لانهم لا يريدون بها وجه  
الله تعالى اه وببحث هنا في شرح ائمة روضة حديث جرير اما بنحو حديث آخر فيه انه عليه  
الصلوة والسلام دعت امرأة رجل ميت لما رجع من دفنه فجاء وحجى بالطعام اقول وفيه نظر  
فيه واقعة حال لا يعمدها مع احتمال سبب خاص بخلاف ما في حديث جرير على انه بحث في  
المنقول في مذهبه ومذهب غيره كالتفعية والحنابلة استدلالا بنحو حديث جرير المذكور على  
الدراسة لاسيما اذا كان في ورثه صعد او غائب مع قطع النظر عما يحصل عند ذلك غالبا من  
المكرات الكثيرة كإيقاد الشموع والتضاد الذي لا توجد في الافراح وكدق الطبول  
والغناء بالاصوات الحسان واحتجاج النساء والمردان واخذ الاجرة على الذكر وقراءة القرآن  
وغير ذلك مما هو مشاهد في هذه الايام وما كان كذلك فلا شك في حرمة وبطلان الوصية به  
والاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (قوله وبالجوس لها) اي للتعزية واستعمال لباس هنا  
على حقيقته لانه خلاف الاولى كما صرح به في التنية وفي الاحكام عن خزانة الفتاوى  
الجوس في التنية ثلاثة ايام نارحاجت الرخصة فيه ولا تجلس النساء قطعاه (قوله  
في غير مسجد) اما فيه فيكره كفي البحر عن المجتبى وجزم به في شرح التنية والفتح لكن في  
الظهيرية لابس به اهل الميت في البيت او المسجد والناس يأتونهم ويعزونههم اه قالت وما  
في البحر من انه صلى الله عليه وسلم حاس من قبل جعفر وزيد بن حارثة والناس يأتون ويعزونه  
اه يجاب عنه بان جلوسه صلى الله عليه وسلم لم يكن مقصودا للتعزية وفي الامداد وقال كثير  
من متأخري ائمة كبره الاحتجاج عند صاحب البيت ويكره له الجلوس في بيته حتى يأتي  
اليه من يعزى بل اذا فرغ من رجوع الناس من الدفن فليستفرقوا ويشتغل الناس بأموالهم  
وصاحب البيت بأمره اه قلت وهل تنافي الكراهة للجلوس في المسجد وقراءة القرآن حتى  
اذا فرغوا من ولي الميت وعزاء الذين كانوا في زماننا الظاهر لا يكون الجلوس مقصودا  
لالتعزية لا لقراءة لاسيما اذا كان هذا الاحتجاج والجلوس في المقبرة فوق القبور المدنونة ولا  
حول ولا قوة الا بالله (قوله اولها افسد) وفي بعد الدفن افضل منها قبله لان اهل الميت  
مشغولون قبل الدفن تجهيزه ولأن وحشيته بعد الدفن لفراقه اكثر وهذا اذا لم ير منهم جزع  
شديد والا قدمت لتسكينهم حويرة (قوله وتكره بعدها) لانها تجدد الحزن من وجوه الظاهر  
انها تنتهي ط (قوله الالغائب) اي لان يكون المعزى او المعزى غائبا فلا بأس بها جويرة  
قلت والظاهر ان الحضر الذي لم يلبس بمزلة الغائب كما صرح به الشافعية (قوله وتكره التعزية  
ثانيا) في التنازع لا ينبغي لمن عزى مرة ان يعزى مرة اخرى رواه الحسن عن ابى حنيفة

وبالجلوس لها في غير  
مسجد ثلاثة ايام واولها  
افصلها وتكره بعده  
الاغائب وتكره التعزية  
ثانيا



اه امداد (قوله وعند القبر) عزاء في الحلية الى المبتغى بالغين المعجزة وابل ويشهد له ما اخرج ابن شاهين عن ابراهيم التيزية عند القبر بدعة اه قلت لعل وجهه ان المطلوب هناك القراءة والدعاء للميت بالتثبيت (قوله وعند باب الدار) في الظهيرية ويكره الجؤوس على باب الدار للتعزية لانه عمل اهل الجاهلية وقد نهى عنه وما يصنع في بلادهم من قرئ البسط والقيام على قوارع الطريق من اقبح القبائح اه بحر (قوله ويقول عظمته احرك) اى جعله عظيما بزيادة الثواب والدرجات واحسن عزاءك بالمد اى جعله صورك وصبرك حسنا ابن حجر وقواه وغفر لميتك يقوله ان كان الميت مكلفا والافلاكا في شرح المنيه وفي كتب الشافعية ويعزى المسلم بالكافر أعظم الله اجره وصبرك والكافر بالمسلم غفر الله لميتك واحسن عزاءك (قوله وبزيارة القبور) اى لا بأس به ابل تندب كافي البحر عن اجتنبي فكان ينبغي التصريح به للامر بها في الحديث المذكور كما في الامداد وتزار في كل اسبوع كما في مختارات النوازل قال في شرح لباب المناسك الا ان الفضل يوم الجمعة والسبت والاثنين والخميس فقد قال محمد بن واسع الموتى يعلمون زوارهم يوم الجمعة ويوما قبله ويوما بعده فتحصل ان يوم الجمعة افضل اه وفيه ويستحب ان يزور شهداء جبل احد لما روى ابن ابي شيبة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يأتي قبور الشهداء بأحد على رأس كل حول فيقول السلام عليكم بما صبرتم فعم عقبي الدار والافضل ان يكون ذلك يوم الخميس متطهرا مبكرا لثلاث فوته الظهر بالمسجد النبوي اه قلت استفيد منه ندب الزيارة وان بعد محلها وهل تندب الرحلة لها كما اعتيد من الرحلة الى زيارة خليل الرحمن واهله واولاده وزيارة السيد البدوي وغيره من الاكابر الكرام لم أر من صرح به من أئمتنا ومنع منه بعض أئمة الشافعية الا لزيارته صلى الله عليه وسلم قياسا على منع الرحلة لغير المساجد الثلاث وردده الغزالي بوضوح الفرق بان ماعدا تلك المساجد الثلاثة مستوية في الفضل فلا فائدة في الرحلة اليها واما الاولياء فانهم متفاوتون في التقرب من الله تعالى ونفع الزائرين بحسب معارفهم واسرارهم قال ابن حجر في فتاويه ولا تترك لما يحصل عندها من منكرات ومفاسد كاختلاط الرجال بالنساء وغير ذلك لان القربات لا تترك لمثل ذلك بل على الانسان فعلها وانكار البدع بل وازالتها ان امكن اه قلت ويؤيده ما مر من عدم ترك اتباع الجنائز وان كان معها نساء ونائحات تأمل (قوله ولول للنساء) وقيل تحرم عليهن والاصح ان الرخصة ثابتة لهن بحر وجزم في شرح المنية بالكراهة لما مر في اتباعهن الجنائز وقال الحير الرملي ان كان ذلك لتجديد الحزن والبكاء والتدب على ما جرت به عادتهن فلا تجوز وعليه حمل حديث لعن الله زائرات القبور وان كان للاعتبار والترحم من غير بكاء والتبرك بزيارة قبور الصالحين فلا بأس اذا كن عجائز ويكره اذا كن شواب كحضور الجماعة في المساجد اه وهو توفيق حسن (قوله ويقول الخ) قال في الفتح والسنة زيارتها قثما والدعاء عندها قائما كما كان يفعل صلى الله عليه وسلم في الخروج الى البقيع ويقول السلام عليكم الخ وفي شرح اللباب للمنلا على القارى ثم من آداب الزيارة ما قالوا من انه يأتي الزائر من قبل رجل المتوفى لامن قبل رأسه لانه أتعب لبصر الميت بخلاف الاول لانه يكون مقابل بصره لكن هذا اذا امكنه والافقد ثبت انه عليه الصلاة والسلام قرأ اول سورة البقرة عند رأس ميت

مطلب

في زيارة القبور

وعند القبر وعند باب الدار ويقول عظم الله اجره واحسن عزاءك وغفر لميتك وبزيارة القبور ولو للنساء لحديث كنت نهيتكم عن زيارة القبور الا فرروها ويقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله بكم لاحقون

وآخرها عند رحيه ومن آدابها ان يسلم بخط الاسلام عليكم على الصحيح لا عليكم السلام  
 وبه ورد السلام عليكم دار قوم مؤمنين واما ان شاء الله بكم لاحقون وسأل الله لنا ولكم  
 العافية ثم يدعو قنأ طويلاً وان جلس يجلس عيلاً وقريباً بحسب مراتبه في حال حياته  
 وقوله ط وعظ الدار مقبح او هو من ذكر ما مره لانه اذا سلم على الدار وولى ساكنها وذكر  
 شياؤه بذكره لان ما يحق محقق والمراد للمحقوق على اتم الاحوال فتصح المشيئة (قوله  
 ويقرأ بس) - ورد من دخل مقابر فقرأ سورة يس خفف الله عنهم يومئذ وكان له بعدد من  
 فيها حسنة خيرة وفي شرح باب ويقرأ من تقرأ من ما يسر له من فاتحة واول البقرة الى  
 المفلحون وآية الكرسي وآمن رسول وسورة يس وتبارك اسمك وسورة التكاثر والاخلاص  
 اثني عشر ٣ مرة او احدى عشر اوسع وبالناسم يقول اللهم اوصل ثواب ما قرأه الى فلان  
 ويومه هـ (تمية) - صرح علماء في باب الحج عن الغير بان لا لسان ان يجعل ثواب عمله  
 غيره صلاة أو صوماً أو صدقة أو غيره كذا في الهداية بل في زكاة التارخية عن المحيص الافضل  
 من يتصدق فلا ان ينوي جميع المؤمنين والمؤمنات لانها تصل اليهم ولا ينقص من اجره شيء  
 هـ وهو مذهب اهل السنة والجماعة لكن استثنى مالك والشافعي العبادات البدنية المحصنة  
 كالصلاة والتلاوة فلا يصل ثوابها الى ميت عندهم بخلاف غيرها كصدقة والحج وخالف  
 المعتزلة في الكل وتامة في فتح تقدير اقول ما مر عن الشافعي هو المشهور عنه والذي حرره  
 متأخرون من الشافعية وصول القراءة للميت اذا كانت بخضرته ودعى له عقبها ولو غاب لان  
 محل القراءة تنزل الرحمة والبركة والدعاء عقبها رحي مقبول ومقتضاه ان المراد انتفاع الميت  
 بقراءة لاحصول ثوابها له ولهذا اختاروا في الدعاء اللهم اوصل مثل ثواب ما قرأه الى فلان  
 وما عدنا وما وصل اليه نفس الثواب وفي البحر من صام أو صلى أو تصدق وجعل ثوابه لغيره  
 من الاموات والاحياء حاز ويصل ثوابها اليهم عند اهل السنة والجماعة كذا في البدائع ثم  
 قال وبهذا عدم الفرق بين ان يكون المجمع له ميتاً وحياً واظهر انه لا فرق بين ان ينوي  
 به عند الفعل بغيره ويفعله بنفسه ثم بعد ذلك يجعل ثوابه لغيره لاطلاق كلامهم وانه لا فرق  
 بين المرحوم والنفيل اه وفي جامع الفتاوى وقيل لا يجوز في المرائض اه وفي كتاب الروح  
 للحافظ ابى عبد الله الدمشقي حلى الشهير باب قيم الخيرية ما حاصله انه اختلف في اهداء  
 الثواب الى احى فقبل يصح لاطلاق قول احمد يفعل بخير ويجعل نصفه لايه اوامه وقيل  
 لا كونه غير محتج لانه يمكنه عمل بنفسه وكذا الاحتفاء في اشتراطية ذلك عند الفعل فقبل  
 لا يكون ثواب له فيه اتبع به وهذا من رد كاهن سى من ماله وقيل نعم لانه اذا وقع له  
 لا يقبل انتقاله عنه وهو الاولى وعلى القول الاول لا يصح اهداء ثوابه لان العامل ينوي  
 اقره هـ عن نفسه وعلى الثاني يصح وتخري عن غائل وقد نقل عن جماعة اهل جمعوا ثواب  
 عملهم للمسلمين ووقو بى الله تعالى بالتقوى والافلاس والشرعية لا تمنع من ذلك ولا يشترط  
 في وصول ان يهديه بنفسه كمن عطي فقيراً بدينه زكاة لان السنة لا تشترط ذلك في حديث الحج  
 عن غير ونحوه بل ان فعله بنفسه ثم ينوي جعل ثوابه لغيره فكيف كما وصى ان يهب او يعق

منه

في ثوابه لميت وهداه  
 ثوابها له

ويقرأ بس وفي الحديث  
 من قرأ الاخلاص احدى  
 عشر مرة ثم وهب اجرها  
 لأموات عظمى من الاجر  
 بعد الاموات

٣ قومه اثني عشر مرة  
 هكذا نخصه وصوابه المتي  
 عشرة مرة وكذلك قول  
 الشرح احدى عشر مرة  
 صوابه احدى عشرة  
 مرة كذا لا يخفى انه مصححه

او يتصدق ويصحب اهداء نصف الثواب اربعة كما نص عليه احمد ولا مانع منه ويوضحه انه لو اهدى الكل الى اربعة يحصل لكل منهم ربعة فكذا لو اهدى الربع لواحد وابقى الباقي لنفسه اه ملخصا قات لكن سئل ابن حجر المكي عما لو قرأ لاهل المقبرة الفاتحة هل يقسم الثواب بينهم او يصل لكل منهم مثل ثواب ذلك كاملا فاجاب بأنه افقي جمع بالثاني وهو اللائق بسعة الفضل (تمة) ذكر ابن حجر في الفتاوى الفقهية ان الحافظ ابن تيمية زعم مع اهداء ثواب القراءة للنبي صلى الله عليه وسلم لان جنبه الرفيع لا يجزأ عليه الا بما اذن فيه وهو الصلاة عليه وسؤال الوسيلة له قال وبانح السبكي وغيره في الرد عليه بأن مثل ذلك لا يحتاج لاذن خاص الا ترى ان ابن عمر كان يعتمد على صلى الله عليه وسلم عمرا بعدهم وتنه من غير وصية وحجج ابن الموفق وهو في طبقة الجند عنه سبعين حجة وختم ابن السراج عنه صلى الله عليه وسلم اكثر من عشرة آلاف ختمه ونحى عنه مثل ذلك اه قلت ورايت نحو ذلك بخط مفتي الحنفية الشهاب احمد بن الشامي شيخ صاحب البحر نقلا عن شرح الطيبة للنويري ومن جملة ما نقله ان ابن عقيل من الخبابة قال يستحب اهداؤها له صلى الله عليه وسلم اه قلت وقول علماءنا انه ان يجعل ثواب عمله لغيره يدخل فيه النبي صلى الله عليه وسلم فانه احق بذلك حيث انتقدنا من الضلالة ففي ذلك نوع شكر واسداء جميل له والكمال قابل لزيادة الكمال وما استدلل به بعض المانعين من انه تحصيل الحاصل لان جميع اعمال أمة في ميزانه يحجب عنه بأنه لا مانع من ذلك فان الله تعالى اخبرنا بأنه صلى الله عليه وسلم امرنا بالصلاة عليه بأن نقول اللهم صل على محمد والله اعلم وكذا اختلف في اطلاق قول اجعل ذلك زيادة في شرفه صلى الله عليه وسلم فنع منه شيخ الاسلام البلقيني والحافظ ابن حجر لانه لم يرد له دليل واجاب ابن حجر المكي في الفتاوى الحديثة بأن قوله تعالى وتقل رب زدني علما وحديث مسلم انه صلى الله عليه وسلم كان يقول في دعائه واجعل الحياة زيادة لي في كل خير دليل على ان مقامه صلى الله عليه وسلم وكما يقبل الزيادة في العلم والثواب وسائر المراتب والدرجات وكذا ورد في دعاء رؤية البيت ورد من شرفه وعظمه واعتمره تشريفا الخ فيشمل كل الانبياء ويدل على ان الدعاء لهم بزيادة الشرف مندوب وقد استعمله الامام النووي في خطبتي كتابيه الروضة والمنهاج وسبقه اليه الحامي وصاحبه السيهي وقد رد على البلقيني وابن حجر شيخ الاسلام القاياني ووافقه صاحبه الشرف المناوي ووافقهما ايضا صاحبهما امام الحنفية الكمال بن الهمام بل زاد عليهما بالمبالغة حيث جعل كل ماصح من الكيفيات الواردة في الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم موجودا في كيفية الدعاء بزيادة الشرف وهي اللهم صل ابد الفضل صلاتك على سيدنا محمد عبدك ونيك رسولك محمد وآله وسلم تسليما كثيرا وزده تشريفا وتكريما وانزله المنزل المقرب عندك يوم القيامة اه فانظر كيف جعل طاب هذه الزيادة من الاسباب المقتضية لفضل هذه الكيفية على غيرها من الوارد كصلاة التشهد وغيرها وهذا تصرح من هذا الامام المحقق بفضل طاب الزيادة له صلى الله عليه وسلم فكيف مع هذا يتوهم ان في ذلك محذورا ووافقهم ايضا صاحبهم شيخ الاسلام زكريا اه ملخصا (قوله ويحفر قبرا لنفسه) في بعض النسخ ويحفر قبر نفسه على ان لفظة حفر مصدر مجرور بالباء مضاف الى قبر أي ولا بأس به وفي التارخانية لا بأس به ويؤجر عليه هكذا عمل

مطلبه

في اهداء ثواب القراءة  
لنبي صلى الله عليه وسلم

ويحفر قبرا لنفسه وقيل  
يكفره

عمر بن عبد العزيز والربيع بن خيثم وغيرها اهـ (قوله والذي ينبغي الخ) كذا قاله في شرح  
 النية وقال لان الحاجة اليه متحققة غالبا بخلاف القبر لقوله تعالى وما تدرى نفس بأى ارض  
 تموت (قوله يكره المشى الخ) قال في الفتوح يكره الجلوس على القبر ووطؤه وحينه فايضنه  
 من دفنت حول اقاربه خلق من وطء تلك القبور الى ان يصل الى قبر قريبه مكروه ويكره  
 النوم عند القبر وقضاء الحاجة بل اولى وكل ما لم يعهد من السنة والمعهود منها ليس الا بارتها  
 والدعاء عندها قائما اهـ قلت وفي الاحكام عن الخلاصة وغيرها او وجد طريقان وقع في قلبه  
 انه محدث لا يمشى عليه والا فلا بأس به وفي خزنة الفتاوى وعن ابى حنيفة لا يوطأ القبر الا  
 لضرورة ويزار من بعيد ولا يقعد وان فعل يكره وقال بعضهم لا بأس بأن يطأ القبور وهو  
 يقرأ اويسبح او يدعو لهم اهـ وقال في الحلية وتكره الصلاة عليه واليه لورود النهى  
 عن ذلك ثم ذكر عن الامام الطحاوى انه حمل ما ورد من النهى عن الجلوس على القبر على  
 الجلوس لقضاء الحاجة وانه لا يكره الجلوس لغيره جمعا بين الآثار وانه قال ان ذلك قول ابى  
 حنيفة وابى يوسف ومحمد ثم نازعه بما صرح به في النوادر والتحفة والبدائع والمحيط وغيره من  
 ان ابى حنيفة كره وطء القبر والقعود او النوم او قضاء الحاجة عليه وبانه ثبت النهى عن  
 وطئه والمشى عليه وتامه فيها وقيد في نور الايضاح كراهة القعود على القبر بما اذا كان لغير  
 قراءة قلت وتقدم انه اذا بلى الميت وصار ترابا يجوز زرعه والبناء عليه ومقتضاء جواز المشى  
 فوقه ثم رأيت العينى في شرحه على صحيح البخارى ذكر كلام الطحاوى المار ثم قال فعلى هذا  
 ما ذكره أصحابنا في كتبهم من ان وطء القبور حرام وكذا النوم عليها ليس كما ينبغي فان  
 الطحاوى هو اعلم الناس بمذاهب العلماء ولا سيما بمذهب ابى حنيفة انتهى قلت لكن قد علمت  
 ان الواقع في كلامهم التعبير بالكراهة لا بلفظ الحرمة وحينه فقد يوفق بأن ما عراه الامام  
 الطحاوى الى اثنتى الثلاثة من حمل النهى على الجلوس لقضاء الحاجة يراد به نهى التحريم  
 وما ذكره غيره من كراهة الوطء والقعود الخ يراد به كراهة التنزيه في غير قضاء الحاجة وغاية  
 ما فيه اطلاق الكراهة على ما يشمل المعنيين وهذا كثير في كلامهم ومنه قولهم مكروهات  
 الصلاة وتنفي الكراهة مطلقا اذا كان الجلوس للقراءة كليا تى والله سبحانه اعلم (تمة) يكره  
 ايضا قطع النبات الرطب والحشيش من المقبرة دون الياض كفى البحر والدرر وشرح النية  
 وعلة في الامداد بأنه مادام رطب يسبح الله تعالى فيؤنس الميت وتنزل بذكره الرحمة اهـ ونحوه  
 في الحانية \* اقول ودليله ما ورد في الحديث من وضعه عليه الصلاة والسلام الجريرة الخضراء  
 بعد شقها نصفين على القبرين اللذين يعذبان وتعليه بالتخفيف عنهما ما لم يبسا اى يخفف  
 عنهما ببركة تسبيحهما اذ هو اكمل من تسبيح الياض لما في الاخضر من نوع حياة وعليه  
 فكراهة قطع ذلك وان نبت بنفسه لم يملك لان فيه تفويت حق الميت ويؤخذ من ذلك ومن  
 الحديث ندب وضع ذلك للاتباع ويقاس عليه ما اعتد في زماننا من وضع اغصان الآس  
 ونحوه وصرح بذلك ايضا جماعة من الشافعية وهذا اولى بمساقلة بعض المالكية من ان  
 التخفيف عن القبرين انما حصل ببركة يده الشريفة صلى الله عليه وسلم اودعاه لهما فلا يقاس  
 عليه غيره وقد ذكر البخارى في صحيحه ان بريدة بن الحبيب رضى الله عنه اوصى بأن يجعل في

والذى ينبغي ان لا يكره  
 تهية نحو الكفن بخلاف  
 القبر \* يكره المشى في طريق  
 ظن انه محدث حتى اذا لم  
 يصل الى قبره الا بوطء تركه

مطلب

في وضع الجريرد ونحوه  
 الآس على القبور

قبره جريديتان والله تعالى اعلم (قوله لا يكره الدفن ليلا) والله سبحانه وتعالى اعلم (قوله ولا اجلاس القارئین عند القبر) عبارة نور الايضاح وهو لا يكره الجلوس بقراءة على القبر في المختار لتأدية القراءة على الوجه المطلوب بالسكينة والهدوء والاعتناء به (قوله عظم الذمي محترم) فلا يكسر اذا وجد في قبره لانه لما حرم اذاؤه في حياته لذمته وجبت صيانة نفسه عن الكسر بعدموته خالية واما اهل الحرب فان احتيج اليه بشهيم فلا بأس به بتأخيرها عن الحجة فتدبش وترفع العظام والآثار وتتخذ قبره للمسلمين او مسجدا كما في الواقعات اسمعيل (قوله انما يعذب الخ) قال بعضهم يعذب لما في الحديث ان الميت ليعذب ببكاء اهله عليه وقل عامة العلماء لا لقوله تعالى ولا تزر وازرة وزر اخرى وتأويل الحديث بهم في ذلك الزمان كانوا يوصون بالنوح فقال عليه الصلاة والسلام ذلك بحر عن الظهيرة وفي شرح التكملة ان المراد من الحديث التدب والنياحة وعن عائشة رضى الله تعالى عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك لما مر على قوم يكون على يهودى فقال انه ليعذب وهم يبكون عليه اه اسمعيل (قوله عهدنامه) ٣ بفتح الميم وسكون الهاء ومعناه بالفارسية الرسالة والمعنى رسالة العهد والمعنى ان يكتب شئ مما يدل انه على العهد الاذلى الذى بينه وبين ربه يوم أخذ الميثاق من الايمان والتوحيد والترك باسمائه تعالى ونحو ذلك ح (قوله يرجى الخ) مفادها الاباحة او التدب وفي البرازية قيل كتاب الجنائز وذكر الامام الصفار لو كتب على جبهة الميت او على عمامته او كفنه عهدنامه يرجى ان يغفر الله تعالى للميت ويحمله آمنا من عذاب القبر قال نصير هذه رواية في تجويز ذلك وقد روى انه كان مكتوبا على اخفاذ افراس في اصله الفاروق حبس في سبيل الله تعالى اه وفي فتاوى المحقق ابن حجر المكي الشافعى سئل عن كتابة العهد على الكفن وهو لا اله الا الله والله اكبر لا اله الا الله وحده لاشريك له له الملك وله الحمد لا اله الا الله والاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وقيل انه اللهم فاطر السموات والارض عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم انى أعهد اليك في هذه الحياة الدنيا انى اشهد انك انت الله لا اله الا انت وحدك لاشريك لك وان محمدا عبدا ورسولك صلى الله عليه وسلم فلا تكلفى الى نفسى تقرنى من الشر وتبعدنى من الخير وانا لا أثق الا برحمتك فاجعلنى عهدا عندك توفيته يوم القيامة انك لا تخلف الميعاد هل يجوز ولذلك اصل فأجاب بقوله نقل بعضهم عن نوادر الاصول للترمذى ما يقتضى ان هذا الاسم له اصل وان الفقيه ابن عجيل كان يأمر به ثم افق بجواز كتابته قياسا على كتابة الله فى اهل الزكاة وأقره بعضهم وفيه نظر وقد افق ابن الصلاح بانه لا يجوز ان يكتب على الكفن يس والكهف ونحوهما خوفا من صديد الميت والقياس المذكور ممنوع لان القصد ثم التمييز وهنا التبرك فلا أسماء المعظمة باقية على حالها فلا يجوز تعريضها للنجاسة والقول انه يظن فله مردود لان مثل ذلك لا يحتاج به الا اذا صح عن النبي صلى الله عليه وسلم طلب ذلك وليس كذلك اه وقد منا قيل باب المياء عن النجس انه تكره كتابة القرآن واسماء الله تعالى على الدراهم والمجاريب والجدران وما بغيره وما ذلك الا لاحترامه وخشية وطئه ونحوه مما فيه اهانة فأنزع هنا بالاولى ما لم يثبت عن المتقدم او يقل فيه حديث ثابت فتأمل نعم نقل بعض المحققين عن فوائد السرخسي ان لا يكتب على جبهة الميت

\* لا يكره الدفن ليلا ولا  
اجلاس القارئین عند القبر  
وهو المختار \* عظم الذمي  
محترم \* انما يعذب الميت  
ببكاء اهله اذا اوصى بذلك  
\* كتب على جبهة الميت او  
عمامة او كفنه عهدنامه  
يرجى ان يغفر الله للميت  
\* اوصى بعضهم ان يكتب  
في جبهته وصدره بسم الله  
الرحمن الرحيم فنقل ثم  
روى في انعام فسل فقال  
لما وضعت في القبر جاءنى  
ملائكة العذاب فلما رأوا  
مكتوبا على جبهتى بسم الله  
الرحمن الرحيم قالوا أمنت  
من عذاب الله

٣ مطلب

فيما يكتب على كفن الميت

بغير مداد بالأصبع المسححة بسم الله الرحمن الرحيم وعلى الصدر لا اله الا الله محمد رسول الله  
وذلك بعد الغسل قبل التكفين اه والله اعلم

باب الشهيد

باب الشهيد

اخرجه من صلاة الجنازة موباه مع ان المقتول ميت باجابه لاختصاصه بالفضيلة التي ليست  
اغيره نهر **(قوله فعل الح)** وهو اما من الشهود اى الحضور او من الشهادة اى الحضور مع  
المشاهدة بالبصر او بالبصيرة فهستانى **(قوله لانه مشهود له بالجثة)** افاد انه من باب الحذف  
والايصال حذف الملام فاستقر الضمير المحرور ح وهذا على انه من الشهادة واما على انه من  
الشهود فلان الملائكة تشهدوا كراماله **(قوله لانه حى الح)** هذا على انه من الشهود واما  
على انه من الشهادة فلان عليه شاهدا يشهداه وهو دمه وجرحه اولانه شاهد على من قتله  
بالكفر **(قوله هو الح)** اى الشهيد فى اعرف ما ذكر وهو تعريف له باعتبار الحكم الآتى  
اغنى عدم غسله ونزع ثيابه لاطلاقه لانه اعلم من ذلك ككسائى **(قوله كل مكلف)** هو البالغ  
القل خرج به الصبي والمجنون فيغسلان عنده خلافا لهما لان السيف اغنى عن الغسل  
لكونه طهرا ولا ذنب للصبي ولا للمجنون وهذا يقتضى ان يقيد المجنون بمن بلغ كذلك والا فلا  
خفاء فى احتياجه الى ما يطهر ما مضى من ذنوبه الا ان يقال اذا مات على جنونه لم يؤخذ بما  
مضى لعدم قدرته على التوبة بجر ولا ينفى ان هذا مسلم فيما اذا جن عقب المعصية اما لو مضى  
بعدها زمن يقدر فيه على التوبة فلم يفعل كان تحت المشيئة نهر **(قوله مسلم)** اما الكافر فليس  
بشاهد وان قتل ظلما فلقرية المسلم اغسله كما مر وما فى ط عن القهستاني غير ظاهر **(قوله)**  
ظاهر اى ليس به جناية ولا حيض ولا نفاس ولا انقطاع احدهما كما هو المتبادر فاذا  
استشهد الجنب يغسل وهذا عنده خلافا لهما فاذا انقطع الحيض والنفاس واستشهدت فعلى  
هذا الخلاف وان استشهدت قبل الانقطاع تغسل على اصح الروايتين عنه كما فى المضمرات  
قهستاني وحاصله انها تغسل قبل الانقطاع فى الاصح كما بعده وفى رواية لا تغسل قبله لان  
الغسل لم يكن واجبا عليها كما لو انقطع قبل الثلاث فانها لا تغسل بالاجماع كما فى السراج  
والمعراج **(قوله فالحائض)** المراد بها من كانت من ذوات الحيض لامن اتصفت بالحيض للثلا  
ينافى قوله لعدم كونها حائضا فانهم واقتصر فى التفريع على بعض افراد المحترزات لحفائه  
لما فيه من التفصيل ولم يفصل فى النساء لان النفاس لاحد لاقه **(قوله والا لا)** اى وان لم تره  
ثلاثة ايام لا تغسل بالاجماع كما نقناه آنفا عن السراج والمعراج فما فى الامداد من ان الحائض  
تغسل سواء كان القتل بعد انقطاع الدم او قبل استمراره ثلاثة ايام فيه سهوا وسقط وصوابه او  
قبله بعد استمراره الح قننه **(قوله ولم بعد الح)** استدلالا على وجوب الغسل لمن قتل جنبا  
بما صح عنه صلى الله عليه وسلم انه قال لما قتل حنظلة بن ابي عامر الثقفى ان صاحبكم حنظلة  
نفسه الملائكة فسألوا زوجته فقاتل خرج وهو جنب فقال عليه الصلاة والسلام لذلك  
غسلته الملائكة واورد صاحبان انه لو كان واجبا لوجب على نبي آدم ولما اكتفى بفعل  
الملائكة والجواب بالمتنع وهو ما اشار اليه الشارح من انه يحصل بفعلهم بدليل قصة آدم

فعل بمعنى مفعول لانه  
مشهود له بالجثة او فعل  
لانه حى عند ربه فهو شاهد  
(هو كل مكلف مسلم طاهر)  
فالحائض ان رأت ثلاثة ايام  
غسلت والا لا لعدم كونها  
حائضا ولم يعد عليه السلام  
غسل حنظلة لحصوله بفعل  
الملائكة بدليل قصة آدم

المارة لأن الواجب نفس غسل وما غسل فيجوز أن يكفى غسل في معراج وعدم  
في البحر بأن هذا الغسل عنده بحجة لا يموت اهـ أي ودون بحجة كحوضه قومه في  
الحديث لذلك غسلته بالآلة ثم نجس الاستدلال بقصة الملائكة أن تغسلهم لآدم من  
للموت لا للجناية لكن فيه وجوب بجناية كان كوحدة الموت فدللت القصة على  
الاكتفاء بفعل الملائكة لكن غده في بحث الغسل أن ميت أو جدي في ماء لابد من تغسله  
لأن مرنا به فيحركه في بيته لا سقط القرض عن ذمة مكلفين لا يظهره فواصل عليه  
أعدة غسله صح وإن سقطت عنهم وجوب ومقتضاه أنه لا يكفي فعل الملائكة إلا أن يفرق  
بأنه واجب على المكلفين لا يغسله غيرهم قيام فعله مقدم فيهم وبه صح تغسيل الذمي و  
الصبي مسلمة بين النساء يس معهن سواء كما مر على أن فعل الملائكة كان من الله تعالى فهو  
أذن من صاحب الحق لا اكتفاء عن فعل المكلفين ولا سمي على فعل مكلفهم وبعبارة نبينا  
صلى الله عليه وسلم فيهم وقصة وحديث دليلان على الاكتفاء عنهم وما وقوعه في الماء  
فليس فيه تغسيل من حد في سقط القرض عنهم وإن حصلت عذرة كونه غسله مكلف  
بالنية فإنه يحزى منه لا سقط القرض عن ذمة فتصح الصلاة عليه وإن لم يسقط  
القرض عنا فلذا وجب عدة غسل الخريق أو الخريكة عند إخراجها من غملا فيكون فعلا  
من يسقط به القرض عذابه لا يحصل فعل من لا يمس باب عذره صح غرق هذا مظهر إلى  
فاغتمه فإنه نفيس (قوله قتل ظلم) ما قتل قتله مسلم في أكثر لأن الذمي كسب وقيد بالقتل لأنه  
أومت حنث الله أو يترد وحررق وغرق أو هدم ما كان شهيدا في حكم الله وإن كان شهيدا  
الآخرة كسيأتي ويقوله ظلم سيأتي من أنه لو قتل بخد وقصد مثلا لا يكون شهيدا فيغسل  
ودخل فيه المقتول مدافع عن نفسه أو ماله أو المسلمين أو أهل دمه فإنه شهيد لكن لا يشترط  
كون قتله بمحدد كما في سحر عن عبيد و ساشكه في التمهيد يأتي جوابه (قوله غير حق) تفسير  
لقوله ظلم (قوله بخارجة) أي حارة لهم كما في النهاية وهذا قيد في غير من قتله باغ وحرري  
أو قطع طريق بقريته لعصف لآتي وحرز بها عن المقتول مثله فإنه لا يوجب قصد  
عنده (قوله أي بما يوجب القصاص) أي فلما راد بها فيعرف الأجزاء فيدخل فيه نذر  
والقصاص كما في الفتوح (قوله بل قصد) أي بل وجب به قصد إشارته إلى أن وضع المسئلة  
فيمن علم قتله كما صرح به سرح بهدية إذا قصاص الأعلى قتل معبوء خلافا لما رجمه صدر  
الشريعة كحقيقته في النذر أم إذا لم يعلم قتله فسيأتي أنه يغسل لكن كان عليه أن يزيد أو  
يجب به شيء أصلا كقتل الأسير مثله في دار الحرب عند أبي حنيفة وقتل سيد عبده عند مالك  
كما في شرح الشية (قوله حتى لو وجب الخ) تفريع على مفهوم قوله بنفس قتل فإن أم  
لم يجب بنفس القتل العمدة لأن الواجب به القصاص وإنما سقط بعرض وهو الصاح أو شبهة  
الأبوة فلا يغسل في الرواية المختارة كما في الفتوح فلحاصل أنه إذا وجب بقتله القصاص وإن  
سقط لعارض أو لم يجب بقتله شيء أصلا فهو شهيد كما علمته أما إذا وجب به ما بدأ فلا  
وذلك بأن كان قتله شبهة عمد كضرب عصا أو خض كرمي غرض فوضبه أو ما حرى بجراح  
كسقوط نائم عليه وكذا إذا وجب به تقصاة وجوب المال بنفس القتل سرء وكذا

(قتل ظلم) (غير حق)  
(خارجة) أي بما يوجب  
قصاص (أو ما يوجب  
قتل ما) (بل قصد)  
حتى لو وجب المال بعرض  
كما صرح

او وخدمه وحواله ملة له سواء وجبت فيه القسامة او لا هو الصحيح لاحتمال انه لم يقتل ظلما  
كاسياتي وهو الذي حققه في شرح الدرر اه ملخصا من القهستاني وشرح النية ( قوله  
او قتل الاب ابنه ) او قتله شخصا آخر برئ الابن بخبركا ادا قتل زوجته وله منها ولد فان الولد  
استحق القصاص على ابيه فيسقط للابوة ( قوله ولم يرث ) البناء للمجهول وتشديد المثلة في آخره  
اشار الى ان شرط عدم الارثاث ليس خصا بشهيد انعركة ولذا لما قتل عمر وعلى غسلا لانهما  
ارتثا وعثمان اجيز عليه في مصرعه ولم يرث فلم يغسل كفي البدائع وسيجي بيان الارثاث  
( قوله وكذا يكون شهيد الخ ) اي بشرط ان لا يرث ايضا ( قوله او قطع طريق ) والمكابرون  
في مصر ليللا بمنزلة قطاع الطريق كفي البحر عن شرح التجميع فمن قتله ولو بغير محدد فهو شهيد  
كما او قتله القطاع وكذا من قتله اللصوص ليللا ككسائي وذكرفي البحر انه زاد في المحيط سببا  
رابعا وهو قتل مدافعا ولو عن دمي فانه شهيد بأي آلة قتل وان لم يكن واحدا من الثلاثة اي  
من قتله باغ او حربي او قطع طريق وقل في النهر كونه شهيدا وان قتل بغير محدد مشكل جدا  
لوجوب الدية بقتله قد بره معنا النظر فيه اه قات يمكن حمله على ما اذا لم يعلم قاتله عينا  
كما لو خرج عليه قطاع طريق او لصوص او نحوهم وفي البحر عن المجتبى اذا التقت سريتان  
من المسلمين وكل واحدة ترى انهم مشركون فاجلوا عن قتلي من الفريقين قال محمد لادية على  
احد ولا كفارة لانهم دافعون عن انفسهم ولم يذكروا حكم الغسل ويجب ان يغسلوا لان قاتلهم  
لم يظلمهم اه ومفاده انه لو كانت احدى الفرقتين ظالمة للآخرى بأن علموا حالهم لا يغسل  
من قتل من الاخرى وان جهل قاتله عينا لكونه مدافعا عن نفسه وجاعته تأمل قوله ولو  
تسببا لان موته يكون مضافا اليهم فلو اوطؤا دابتهم مسلما او نفروا دابة مسلم فرمته اورموا  
نارا في سفينة فاحترقت ونحو ذلك فهو شهيد اما لو قتل بأنفلات دابة مشرك ليس عليها احد  
او دابة مسلم او برميها اليهم فاصابه او نفر المسلمون منهم فلو حوهم الى خندق او نارا ونحوه فمات  
لم يكن شهيدا خلافا لابي يوسف لان فعله يقطع النسبة اليهم وتامه في البحر ( قوله المراد  
بالجراحة علامة القتل ) يشمل ما ذكره من الجراحة الباطنة وما ليس بجراحة اصلا كخنق  
وكسر عصب وفيه اشارة الى ان الاولى قول الهنداية وغيرها او وجد في المعركة وبه اثر اه فلو  
لم يكن به اثر اصلا لا يكون شهيدا لان الظاهر انه لشدة خوفه اختاع قلبه فتح اي فلم يكن بفعل  
مضاف الى العدو بدائع ( قوله كحروج الدم الخ ) اي ان كان الدم يخرج من مخارقه ينظر ان  
كان موضعا يخرج منه الدم من غير آفة في الباطن كالانقب والذكر والدبر لم يكن شهيدا لان  
المراء قديمي ما عرف وقديمول دما لشدة الفزع وقدي يخرج الدم من الدبر من غير جرح في  
الباطن فوقع الشك في سقوط الغسل فلا يسقط بالشك وان كان يخرج من اذنه او عينه كان  
شهيدا لانه لا يخرج منهما عدة الآف في الباطن والظاهر انه ضرب على رأسه حتى خرج منهما  
الدم وان كان يخرج من فمه فنزل من رأسه لم يكن شهيدا وان كان يعلو من جوفه كان شهيدا  
لانه لا يصعد الاخرج في الباطن وانما يميز بينهما بلون الدم بدائع فالنازل من الرأس صاف  
والصاعد من الخوف علق جوهره وفتح والعلق الجامد واستشكه في الفتح بان المرتقى  
من الجوف قد يكون رقيقا من قرحة في الجوف على ما تقدم في الطهارة فلا يلزم كونه من

او قتل الاب ابنه لا تسقط  
الشهادة ( ولم يرث ) فهو  
ارتث غسل كما سيجي  
( وكذا ) يكون شهيدا  
( لو قتله باغ او حربي او  
قطع طريق ولو ) تسبب  
او ( غير آلة جراحة )  
فان مقتولهم شهيد بأي  
آلة قتله لان الاصل فيه  
شهداء احد ولم يكن كلهم  
قتيل سلاح ( و وجد  
جريحا ميتا في معركتهم )  
امراد بالجراحة علامه  
القتل كحروج الدم من  
عيه او ادنه او حالته



جراحة حادثة بل هو احد المحتملات اه (قوله صافيا) قيد اقواله وحنفه وكذا قوله الآتى  
جامدا وفيه قاب والصواب ذكر جامدا في الاول وصافيا في الثاني كما لم يدققه آتاه (قوله  
فيتزع عنه الخ) شروع في احكامه والمراد بما لا يصلح للكفن مثل الغزو والحشو والقسوة  
والخف والسلاح والدرع لا السراويل فلا يتزع في الاشبه كما في الهندية عن الهندوانى وكذا  
لا يتزع الغزو والحشو اذا لم يوجد غيره كما افاده في الامداد (قوله ويزاد ان نقص) في المحيط  
قيل ان قولهم يزداد وينقص معناه يزداد ثوب جديد تكريرا وينقص ماشوا وان كان ما عليه  
يباغ السنة وقيل يزداد اذا قل وينقص اذا كثر حتى يبلغ السنة وهذا النسب بقوله ليم كفته  
قمتانى قال في البحر و اشار الى انه يكره ان يتزع عنه جميع ثيابه ويجدد الكفن ذكره  
الاسيحاى اه (قوله حديث الخ) اى لقوله صلى الله عليه وسلم في شهداء احد زملوهم  
بكلومهم ودمائهم رواه احمد كذا في شرح المنية ثم ذكر دليل الصلاة عليه انه عليه الصلاة  
والسلام صلى على شهداء احد وساق احاديث وقال كل منها ان سلم انه لم يرتق الى درجة الصحة  
فليس ينزل عن درجة الحسن ومجموعها مرتق اليها قطعاً فعارض ما في البخارى عن جبر  
وترجح عليه بانها مثبتة وهوناف وتما فيه والترميل للنف والكلوم جمع كل بفتح فسكون  
الجرح (قوله اى في موضع تجب فيه الدية) فلما راد بالمصر والقرية ما يشمل ما قرب منهم ما خرج  
ملو وجد في معاورة ليس بقربها عمر ان فانه لا تجب فيه قسامة ولادية فلا يغسل او وجد به اثر  
القتل كما في البحر عن المعراج (قوله ولم يعلم قتله) اى مطلقا سواء قتل بما يوجب القصاص او لا  
لعدم تحقق كون قتله ظلما ولو جوب الدية ولما كان مفهومه انه ان علم لا يغسل مطلقا ايضا  
مع ان الاطلاق غير مراد فصل الشارح بأنه ان علم ولم يجب القصاص بأن قتل بمثقل او خطأ  
فكذلك اى يغسل والا فلا وكان المصنف اطلقه عن التقييد استغناء بما مر من قوله قتل  
ظاهما الخ (قوله كمن قتله اللصوص الخ) اى سواء قتل بسلاح او غيره وكذا من قتله قطاع  
الطريق خارج المصر بسلاح او غيره فانه شهيد لان القتل لم يخاف في هذه المواضع بدلا هو مال  
بحر عن البدائع لان موجب قطع الطريق القتل لا المال كما في البدائع (قوله فليحفظ الخ)  
اصل ذلك لصاحب البحر حيث قال بعد ما مر عن البدائع وبهذا يعلم ان من قتله اللصوص في  
بيته ولم يعلمه قاتل معين منهم اعدم وجودهم فانه لا قسامة ولادية على احد لانهما لا يجبان  
الا اذا لم يعلم القاتل وهنا قد علم ان قتله اللصوص وان لم يثبت عليهم اغرارهم فليحفظ هذا فان  
الناس عنه غافلون اه قلت ووجه الغفلة اطلاق ماسيا تى في القسامة من انه اذا وجد قتل  
في دار نفسه فالدية على عاقلة ورثته ولم أر من قيده هناك بما ذكرهنا فلذا اكد في التنبيه عليه  
(قوله اى يغسل) افادانه معطوف على صلة من في قوله ويغسل من وجد الخ لان هذا القتل  
ليس بظلم وهو المناط اسمعيل (قوله او جرح) فعل ماض مبنى للمفعول وهو عطف على قتل  
وقوله وارث بالبناء للمفعول اى حمل من المعركة رثا اى جريحا وفي النهاية الرث البالى  
الحاق اى صار خلقا في الشهادة ومعناه الشرعى ما افاده بقوله بأن كل الخ نهر لانه حصل  
له بذلك رفق من مرافق الحياة فلم يتبق شهادته على جدتها وهيئتها التي كانت في شهداء احد الذين  
هم الاصل في حكمه لان ترك الغسل على خلاف القياس المشروع في حق سائر اموات بنى

صافيا لامن نفسه او ذكره  
او دبره او حنقه حمدا  
(فيتزع عنه مالا يصلح  
للكفن ويزاد) ان نقص  
ما عليه عن كفن السنة  
(وينقص) ان زاد (اجل  
ان) يتم كفته (المستون  
(ويصلى عليه بلا غسل  
ويدفن بدمه وثيابه)  
لحديث زملوهم بكلومهم  
(ويغسل من وجد  
قتلا في مصر) او قرة  
(فيا) اى في موضع (تجب  
فيه الدية) ولو في بيت المال  
كالمقتول في جامع او شارع  
(ولم يعلم قتله) او علم ولم  
يجب القصاص فن وجب  
كان شهيدا كمن قتله  
المصوص ليلا في المصر فنه  
لا قسامة ولادية فيه للعلم  
بأن قتله اللصوص غيبة  
الامر ان عينه لم تعلم فليحفظ  
فان الناس عنه غافلون  
(او قتل بحد او قصاص)  
اى يغسل وكذا بتعزير او  
افتراس سبع (او جرح  
وارث) وذلت (بان أكل  
او شرب او دام او تداوى)

آدم فيراى فيه جميع الصفات التي ذاب في التقيس عليه وتماه في شرح انسية ( قوله ولو  
 ويلا ) يرجع الى الاربعة قبله اوده في البحر ط ( قوله او اوى خيمة ) بالمد والقصر يتعدى  
 مالى وانكر بعضهم تعدينه بنفسه وقال الازهرى انها لغة فصيحة كذا كره ابن الاثير افاده  
 القهستاني والمراد هنا ماذا ضربت عليه خيمة وهو في مكانه والافهى مسئلة النقل من  
 المعركة اوده في البحر ( قوله وهو يعقل ) فلو لم يعقل لا يغسل وان زاد على يوم وليلة بحر ( قوله  
 ويقدر على ادائها ) كذا قيده الزيلعي وقال حتى يجب عليه القضاء بتركها فيكون بذلك من  
 احكام الدنيا وتبعه في الدرر قل في الفتح والله اعلم بصحته وتماه في البحر ( قوله او نقل من  
 المعركة ) او من المكان الذي خرج فيه كفى الينا بيع اسمعيل ( قوله وكذا الخ ) اى بالاولى  
 ( قوله لالخوف وطء الخيل ) قيد لقوله او نقل من المعركة فيخذ لا يكون النقل منافيا  
 لشهادة وهذا القيد مذکور في شرح الزيادات والكافي والمنبع وابن ملك وغرر الاذكار  
 والزيلعي والدرر وغيرها اسمعيل وكذا في الهداية والبدائع معللا بانه مانال شيا من راحة  
 الدنيا ( قوله هو الاصح ) ذكر في البحر عن المحيط ان الاظهر انه لا خلاف فقول ابى يوسف  
 انه لا يكون مرتثا فيما اذا اوصى بأموال الدنيا وقول محمد بعده فيما اذا اوصى بأموال الآخرة  
 كفى وصية سعد بن الربيع وجزومه في التهر وذكروا وصية سعد بن سيرة الشامي حاصلها  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ارسل اليه من ينظر حاله فقال انى في الاموات فابلق رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم عنى السلام وقوله ان سعد بن الربيع يقول جزا الله عنا خيرا ما جرى  
 نبيا عن أمته وقوله انى جدير الخ وابع قومك عنى السلام وقوله ان سعد بن الربيع  
 يقول لكم انه لا عذر لكم عند الله ان تخلصوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم مكروه وفيكم  
 عين تطرف ثم لم يرج ان مات ( قوله او تكلم بكلام كثير ) يمكن حمله على كلام ليس بوصية  
 توفيقا بينهما لكن ذكر ابو بكر الرازى انه لو اكثر كلامه في الوصية غسل لانها اذا طالت  
 اشبهت امورا الدنيا بحر عن غاية البيان فأت يمكن حمل ما ذكره الرازى على الوصية بأموال  
 الدنيا بدليل ما مر من وصية سعد بن فيها كلاما طويلا ( قوله والافلا ) اى وان لم يكن كثيرا  
 ككلمة او كلمتين فلا يكون مرتثا ( قوله وهذا كله ) اى كون ما ذكر في بيان الارتثات  
 موجبا للغسل درر ( قوله اذا كان الخ ) هذا الشرط يظهر فيه من قتل بمحاربة امام من قتل بغيرها  
 من قتل ظاهرا فلا يظهر فيه بل ان ارتث غسل والا فلا يقيده هناك ( قوله وكل ذلك )  
 اى ما تقدم من الشروط وهى ست كما في البدائع العقل والبلوغ والقتل ظلما وان لا يجبه  
 غرض مالى والظاهرة عن الحدث الاكبر وعدم الارتثات ط ( قوله في الشهيد الكامل )  
 وهو شهيد الدنيا والآخرة وشهادة الدنيا بعدة الغسل الاتجاسة اصله غير دمه كفى ابى  
 السعود وشهادة الآخرة بابل اثواب الموعود للشهيد افاده في البحر ط والمراد بشهيد  
 الآخرة من قتل مظلوما او قتل لاملا كقوله تعالى حتى قتل فلو قتل لغرض دينوى فهو  
 شهيد دنيا فقط تحرى عليه احكام الشهيد في الدنيا وعليه في الشهادة ثلاثة ( قوله ونحوه ) اى  
 كالتحريم والعصى والمقتول ظلما اذا اوجب بقتله مال ( قوله المظنون ) وكذا من مات في زمن  
 الساعون بغيره اذا اقام في بلد صابر محتسبا فن له اجر الشهيد كفى حديث البخارى وذكر

ولو قتل ( او اوى خيمة )  
 معنى ما به من سادته هو  
 نقل ) ويقدر على ادائها  
 ( وذل من المعركة ) هو  
 نقل واصل حيا او  
 مات على الايدي وكذا لو  
 قدم من مكان الى مكان آخر  
 مدافع ( لالخوف وطء الخيل  
 او اوصى بأموال الدنيا وان  
 بموور الآخرة لا ) يصير  
 مرتث ( عند محمد وهو  
 الاصح ) جوهره لانه من  
 احكام الاموات ( او باق  
 او اشترى او تكلم بكلام  
 كثير ) والافلا وهذا كله  
 اذا كان بعد انقضاء الحرب  
 ولو فيها اى في الحرب ( لا )  
 يصير مرتثا بشئ مما ذكر  
 وكل ذلك في الشهيد  
 الكامل والافلا مرتث شهيد  
 الآخرة وكذا الجنب  
 ونحوه ومن قصد العدو  
 فأصاب نفسه والغريق  
 والحريق والغريب والمهدوم  
 عليه والمبطون والمصعون  
 مطلق

في تعداد الشهداء

الحافظ ابن حجر انه لا يسئل في قبره اجهده رى (قوله والنفساء) تظاهره سواء ماتت وقت الوضع او بعده قبل انقضاء مدة النفاس ط (قوله والميت ليلة الجمعة) اخرج حميد بن زنجويه في فضائل الاعمال عن مرسل اياس بن بكير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من مات يوم الجمعة كتب له اجر شهيد اجهودى (قوله وهو يطلب العلم) بان كان له اشتغال به تأليفا او تدريسا او حضورا فيما يظهر ولو كل يوم درس او ليس المراد الا انهماك ط (قوله وقد عددهم السيوطى الخ) اى فى التثنية نحو الثلاثين فقال من مات بالبطان واختلف فيه هل المراد به الاستسقاء او الاسهال قولان ولا مانع من الشمول او الفرق او الهمة او الخب وهو قروح تحدث فى داخل الجنب بوجع شديد تنفتح فى الجنب او بالجمع بالضم بمعنى المجموع كالذخر بمعنى المذخور وكسر الكسائى الجيم والمعنى انها ماتت من شئ مجموعه فيها غير منفصل عنها من حمل او بكارة وقد تنفتح الجيم ايضا على قلة قال صلى الله عليه وسلم ليماء امرأة ماتت بجميع فهي شهيدة او بالسل وهو داء يصيب الرئة يأخذ البدن منه فى التقصان والاصفرار او فى الغربية او بالصرع او بالحمى او دون اهله او ماله او دمه او مظلمة او بالعشق مع العفاف والكتم وان كان سيئة حراما او بالشرق او بافتراس السبع او بحبس سلطان ظلما او بالضرب او متواريا او لدغته هامة او مات على طلب العلم الشرعى او مؤذنا محتسبا او تاجرا صدوقا ومن سعى على امرأته وولده وما ملكت يمينه يقيم فيهم امر الله تعالى ويطعمهم من حلال كان حقا على الله تعالى ان يجعله مع الشهداء فى درجاتهم يوم القيامة والمائد فى البحر اى الذى حصل له غنيان والذى يصيبه القى له اجر شهيد ومن مات صابرة على الغيرة لها اجر شهيد ومن قال كل يوم خمسا وعشرين مرة اللهم باركلى فى الموت وفيما بعد الموت ثم مات على فراشه اعطاه الله اجر شهيد ومن صلى الضحى وصام ثلاثة ايام من كل شهر ولم يترك الوتر سفرا ولا حضرا كتب له اجر شهيد والمتمسك بسنتى عند فساد امتى له اجر شهيد ومن قال فى مرضه اربعين مرة لا اله الا انت سبحانك انى كنت من الظالمين فمات اعطى اجر شهيد وان برئ برئ مغفورا له وحذفت اداة ذلك طالبا للاختصار اه ماخصا ط اقول وقد نظمها العلامة الشيخ على الاجهودى المالكى وشرحها شرحا لطيفا وذكر نحو الثلاثين ايضا لكنه زاد على ما هنا من مات بالطاعون كامر او بالحرق او مرابطا او يقرأ كل ليلة سورة يس ومن صرع عن دابة فمات ويحتمل ان يكون هو المراد بقوله فيما مر أو بالصرع ومن بات على طهارة فمات ومن عاش مداريا مات شهيدا اخرجه الديلمى ومن صلى على النبي صلى الله عليه وسلم مائة مرة اخرجه الطبرانى ومن سأل القتل فى سبيل الله صادقا ثم مات اعطاه الله اجر شهيد رواد الحاكم وغيره ومن حلب طعاما الى مصر من امصار المسلمين كان له اجر شهيد رواد الديلمى ومن مات يوم الجمعة كامر وسئل الحسن عن رجل اغتسل بالماء فصابه البرد فمات فقال يا لها من شهادة واخرج الزمذى عن معقل بن يسار قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال حين يصبح ثلاث مرات اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم وقرأ ثلاث آيات من آخر سورة الحشر وكل الله به سبعين الف ملك يعملون عليه حتى يمسي فان مات فى ذلك اليوم مات شهيدا ومن قلها حين يمسي كان بتلك المنزلة حتى يصبح اه وبذلك زادت على الاربعين وقد عددها بعضهم اكثر من

والنفساء والميت ليلة  
الجمعة وصاحب ذات الجنب  
ومن مات وهو يطلب العلم  
وقد عددهم السيوطى نحو  
الثلاثين

حسين ودكرها الرحمتي منصومة في راحته (خاتمة) ذكر الاحمدي في العارضة من غرق في قيع الصريق فهو شهيد وعليه انه معصيته وكل من مات بسبب معصيته فليس بشهيد وان مات في معصية بسبب من اسباب شهادة فيه اجر شهادته وعليه انه معصيته وكذلك لو قاتل على فرس مغموص وكان قوم في معصية فوقع عليهم ابيت فلهم الشهادة وعليهم انه المعصية انتهى ثم قل عن مفسر شيوخه انه يؤخذ من من شروق احمر فمات فهو شهيد لانه مات في معصية لا بسببها ثم ظفر فيه بالعمات بسببها لان الشريعة باحترام معصية لانها شرب خاص قال ويردد نصر فبعض مات او لادة من الرما في ان سبب السبب هل يكون بمنزلة السبب فلا تكون شهيدة له (والظاهر الاول اه) وجزم الرمي الشافعي بالثاني وقال اي فرق بينها وبين من ركب بحر معصية وسافر ابقا وباترة بخلاف ماذا ركب البحر في وقت لا تسير فيه السفن وتسلت مرة في لقاء حماتها لمعصيان بالسبب اه ما حصا قلت الذي يظهر تقييد ركوب بحر وسفر ثم كان لغير معصية والا كان معصية لكونه سببا للمعصية فهو كمن قاتل معصية خرج ثم مات وبسبب ما قتله عن معصية من تقييد السفر بالاحاجة والله اعلم

مضاد

المعصية هل تسمى الشهادة

### باب صلاة في الكعبة

(باب صلاة في الكعبة)

ما بين حكم صلاة خارجها بسرعة في ميهاذ حجب وقدمه الاول لكثرة وقوعه (قوله في الباب زيادة) وهي صلاة غايها وحوبها ط (قوله وهو حسن) بخلاف ما لو نقص عنها ومثله زيادة على ما في السؤال كقوله عليه الصلاة والسلام ما سئل عن التطهر بما البحر هو الظهور ماؤه حل ميتته (قوله يصح فرض ونقل فيها) اي في جوفها وعند مالك لا يصح الفرض فيها لانه ان كان استقل جهة كان مستدبرا جهة اخرى ولما ان الواجب استقبال جزء منها غير عين وانما يتعين اخرى فبذلك شرع في الصلاة لتوجه اليه ومتى صار قبلة فستدار غيره لا يكون مقصدا وعلى هذا يدعي انه فرضي ركعة في جهة اخرى لا يصح لانه صار مستدبرا الجهة التي صارت قبلة في حقه يقيين فلا ضرورة بخلاف التحري لان ما تحول عنها لم يصح قبلة له يقيين بل اجتهاد ولا يطل ما أدى لاجتهاد الاول لان ما مضى باجتهاد لا يستقض باجتهاد مثله بدائع ما يحض (قوله هي العرصة والهواء) اي لا البناء بدليل انه لو نقل الى عرصة اخرى وصلى اليه لم يخرج ولانه وصلى على ان قيس حازت بالاجماع مع انه لم يصل الى البناء بدائع والعرصة بالسكون كل بقعة من الدور ليس فيها بناء ق. موس (قوله الى عتات السماء) بفتح العين المهملة نواحيها واكسرها ما بدلت منها اذا نظرتها ق. موس (قوله وان كره الثاني) اي الصلاة فوقها (قوله انتهى) لانها من سبع التي هي عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم وجعلها الطرسوسي في قوله

نهى الرسول احمد خير المسير

معاضن الحمل ثم المنقيرة

وفوق بيت الله وجم

(قوله وان اختلف وجوههم) شمل ست عشرة صورة حاصله من ضرب اربع وجه بوتره وقناه ويميله ويساره في مثلها من الامام ح قلت ويشمل ست عشرة صورة ايضا

حاصلة من ذلك بالنظر الى المقتدين بعضهم مع بعض كما اشار اليه في البدائع حيث قال وكذا اذا كان وجه مصهم الى ظهر بعض وظهر بعضهم الى ظهر بعض لم يوجد استقبال القبلة **(قوله في التوجه الى الكعبة)** زاده الاشارة الى انه ليس المراد احاطت وجوههم بعضها عن بعض لانه على هذا التقدير لا يشمل صورة المواجهة ط تأمل **(قوله الى وجه امامه)** اي بأن يتوجه الى الجهة التي توجه اليها امامه ويكون مقدما عليه فيها سواء كان ظهره مسامتا لوجه امامه او منحرفا عنه يمينا او يسارا لان العلة التقدم عند اتحاد الجهة **(قوله ويكره الخ)** قال في شرح الملتقى لانه يشبه عبادة الصورة وفي القهستاني عن الجلالى وينبى ان يجعل بينه وبين الامام سترة بأن يعلق نغما او ثوبا ط اى يمنع عن المواجهة **(قوله ففى اربع)** يعنى الجوانب من كل من المؤتم والامام فلا ينافى ما مر من انها ستة عشر فافهم **(قوله ويصح لو تحلقوا حولها)** شروع في حكم الصلاة خارجها والتحاق جائز لان الصلاة بمكة تؤدي هكذا من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا والافضل للامام ان يقف في مقام ابراهيم عليه الصلاة والسلام بدائع **(قوله ان لم يكن في جانبه)** اما اذا كان اقرب اليها من الامام في الجهة التي يصلى اليها الامام بأن كان مقدما على الامام بجذائه فيكون ظهره الى وجه الامام او كان على يمين الامام او يساره مقدما عليه من تلك الجهة ويكون ظهره الى الصف الذى مع الامام ووجهه الى الكعبة فلا يصح اقتداؤه لانه اذا كان مقدما عليه لا يكون تابعا له بدائع **(قوله لتأخره)** حكما علة لصحة صلاة الاقرب اليها من امامه ان لم يكن في جانب الامام لان التقدم انما يظهر عند اتحاد الجهة فاذا لم يتحد لم يتحقق تقدمه على امامه والمانع من صحة الاقتداء هو التقدم ولم يوجد وبما قررناه ظهر ان الاولى في التعليل ان يقول لعدم تقدمه لان صحة الاقتداء لا تتوقف على التأخر بل تكون مع المساواة كما مر في محله **(قوله وينبى الفساد احتياطا الخ)** البحث للشرنبلالى في حاشية اندرر وكذا للرملى في حاشية البحر وبيانه ان المقتدى اذا استقبل ركن الحجر مثلا يكون كل من حاييه جهة له فاذا كان الامام مستقبلا لباب الكعبة وكان المقتدى اقرب اليها من الامام لا يصح لان المقتدى وان كان جانب يساره جهة له لكن جهة يمينه لما كانت جهة امامه ترجحت احتياطا تقدما لمقتضى الفساد على مقتضى الصحة ومثل ذلك لو استقبل الامام الركن وكان أحد المقتدين من حاييه اقرب الى الكعبة وعبرة الخير الرملى اقول رأيت في كتب الشافعية لو توجه الامام أو المأموم الى الركن فكل من حاييه جهة واقول ولا شئ من قواعدنا يأباه فلو صلى الامام الى الركن فكل من حاييه جانبه فينظر الى من عن يمينه وشماله من المقتدين فمن كان الامام اقرب منه الى الحائط أو بمساواته له فيحكم بصحة صلاته واما الذى هو اقرب من الامام الى الحائط فصلاته فاسدة وبه يتضح الحال في التحلق حول الكعبة المشرفة مع الامام في سائر الاحوال اه **(قوله وكذا واقتدوا من خارجها بامام فيها الخ)** اى سواء كان معه بعض القوم او لا قال في الامداد بعد اشتراط فتح الباب ليعلم انتقال الامام بالنظر اليه فلو سمع انتقاله بالتبليغ والباب مغلق الامام من صحة الاقتداء لعدم المانع منه كما قدمناه في شروط صحة الاقتداء اه ولكنه يكره ذلك لارتفاع مكان الامام قدر القامة كانه فراده على الدكان ان لم يكن أحد ط اقول ولم أر من ذكر عكس

في الله حيه الى الكعبة  
(الاداء عمل قائم الى وجه  
امامه) فلا يصح اقتداؤه  
(للقدمه عليه) ويكره  
حمل وجهه لوجهه بلا  
حائل ولو جلس لم يكره ففى  
أربع (ويصح لو تحلقوا  
حولها ولو كان بعضهم  
اقرب اليها من امامه ان  
لم يكن في جانبه) لتأخره  
حكما ولو وقف مسامتا  
لركن في جانب الامام وكان  
اقرب لم أره وينبى الفساد  
احتياطا لترجيح جهة  
الامام وهذه

صورته



امام مؤتم

(وكذا لو اقتدوا من  
خارجها بامام فيها والباب  
مفتوح صح) لانه كقيامه  
في انحراب

المسئلة وهو ما لو كان المقتدى فيها والامام خارجها والظاهر الصحة ان لم يمنع منها مانع من التقدم على الامام عند اتحاد الجهة ثم رأيت رسالة لسيدى عبدالغنى سماها (نقض الجعبة في الاقتداء من جوف الكعبة) ذكر فيها انه سئل عن هذه المسئلة وانه وقع فيها اختلاف بين اهل عصره في مكة وانه اجاب بعضهم بالجواز وبعضهم بالمنع ولم توجد منصوصة واجاب هو بالجواز ورد ما استداليه المانع وذكر انه ذكرها الزركشى من الشافعية في كتابه (اعلام الساجد بأحكام المساجد) وذكر ان قواعدنا لا تأبى ما ذكره من الجواز اه وقلت ولما حججت سنة ثلاث وثلاثين ومائتين والالف اجتمعت في منى سقى الله عهدا مع بعض افاضل الروم من قضاء المدينة المنورة فسأني عن هذه المسئلة فقلت له ما تقدم فقال لا يصح الاقتداء لان المقتدى يكون اقوى حالا من الامام لكونه داخلها والامام خارجها وبني على ذلك انه لا يصح اقتداء من يصلى في الحجر اذا كان الامام في جهة اخرى لان الحجر من الكعبة وقال اذا اوليت قضاء مكة أ منع الناس من ذلك فعارضته بأن ما ذكرته من القوة لا يؤثر في المنع للتساوى في الواجب وهو

استقبال جزء من الكعبة وأن التحاق حول الكعبة عادة قديمة من عهد

النبي صلى الله عليه وسلم وان كان الامام خارج الحجر ولم نسمع عن أحد

من المجتهدين او ممن بعدهم انه منع من وصل الصفوف في الحجر

فكان ذلك اجماعا على الصحة و بان الحجر اى بعضه

ليس من الكعبة على سبيل القطع ولذا لا تصح

الصلاة مستقبلا اليه و انما هو ظني فاذا

وجدت شروط الصحة القطعية

لا يحكم بالفساد لأمر ظني

بعد تسليم اصل المسئلة

والافهم غير مسلم

لماعمت والله

تعالى اعلم

م م

م

